المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة



مِنَ التراث

شرحُ التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الأول



١٤٠٠ هـ

١٩٨٠ م

طبع بطريقة الصف التصويري الألكتروني والأوفست
في دار الفكر بدمشق



دار الفكر بدمشق ـ شارع سعد الله الجابري ـ ص . ب ٩٦٢
هاتف ١١١٠٤١ ـ ١١١١٦٦ ـ برقياً فكر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة : هذا الشرح لمتن كتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » المعروف بالتسهيل ، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني الشافعي نزيل دمشق .

ولد ابن مالك بجيَّان من مدن الأندلس الوسطى سنة ٦٠٠ هـ على أشهر الآراء . وبدأ دراساته بالأندلس على ثابت بن خيار الكلاعي الغرناطي المتوفى بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ . وأبي علي الإشبيلي الأزدي المعروف بالشَّلَوْبين أو الشلوبيني المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

وقد رحل في شبابه إلى الشرق للحج واستكمال دراساته على عادة أغلب علماء عصره من أبناء الأندلس ، فمر بالقاهرة والحجاز وبعض مدن الشام كحلب وحماة ، ثم استقر بدمشق ، حيث كانت وفاته بها سنة ٦٧٢ هـ ، بعد حياة حافلة بالتدريس والتصنيف .

درس على بعض علماء الشام كأبي صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، وأبي المفضَّل نجم الدين مكرَّم بن محمد القرشي الدمشقي المعروف بابن أبي الصقر المتوفى سنة ٦٣٥ هـ . والعلَم السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ . وابن يعيش النحوي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ [(١)] .

ولابن مالك كثير من المصنفات في النحو واللغة والقراءات ، ولعل أهم مصنفاته النحوية هي : منظومته الكبرى ، الكافية الشافية ، في نحو ثلاثة آلاف بيت ، وخلاصتها الألفية المشهورة في نحو ألف بيت ، وكتاب « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » الذي يعد خلاصة تجاربه وخبراته ودراساته في النحو . فكان بحق أعظم كتب ابن مالك ، بل أعظم كتب النحو جميعا بعد كتاب سيبويه ، مما أثار اهتمام

---

(١) التمهيد للنسخة المحققة من التسهيل ـ طبع ونشر دار الكاتب سنة ١٩٦٨ م

الدارسين والشارحين طوال سبعة قرون منذ عصر ابن مالك وإلى اليوم. على مايتضح من سجل شروحه التي وقفت منها على نحو ستة وثلاثين شرحا. أهمها:

شرح ابن مالك وولده بدر الدين: مخطوطة رقم ١٠ ش بدار الكتب بالقاهرة. نسخة قديمة في جزءين في مجلد كبير. الجزء الأول في مائة وعشرين ورقة. ينتهي بانتهاء باب المستثنى[1]. وبعده الجزء الثاني في مائة وإحدى عشرة ورقة. مبتدئا بباب الحال. وصل فيه ابن مالك إلى نهاية باب المصادر بالورقة ٢١٥ ثم يقوم باستكماله ابنه بدر الدين. بادئا بالورقة ٢١٦ « باب إعراب الفعل وعوامله ». يصل فيه إلى: فصل، ها و يا حرفا تنبيه . . .

مطلب: وكثر ألا قبل النداء. وأما قبل القسم. وتبدل همزتهما هاء أو عينا. وقد تحذف الهاء في الأحوال الثلاث.

هذا آخر ما ألفي من كلام ابن المصنف ـ رحمة الله عليه ـ من تكميل شرح التسهيل. والحمد لله رب العالمين . . . الخ

وهذا الفصل الذي انتهى إليه شرح ابن المصنف من الباب السادس والستين من أبواب التسهيل الثمانين. وهو باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك . . .

وقد استعنت بهذا الجزء الموجود من الشرح في تحقيقي للتسهيل. وشرحه لابن عقيل. كما لحظت استعانة ابن عقيل واعتماده كثيراً. وتصريحه بذلك في كثير من المواضع على هذا الشرح لابن مالك وابنه بدر الدين[2]. ولكني لم أختره للتحقيق للنقص البالغ أربعة عشر بابا. والذي لم أجد أملا في استكماله. ولأني لم أعثر على نسخة أخرى تساعدني على التحقيق.

وشروح أبي حيان الشيخ العلامة أثير الدين النحوي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. وقد عثرت منها على بعض أجزاء متفرقة من شرح التسهيل لأبي حيان. والتنخيل الملخص من شرح التسهيل. والتذييل والتكميل. وملخصه: ارتشاف الضرب من لسان العرب. ولم أختر من هذه الشروح شيئا. لما لحظته من نقص وخروم في بعض أجزائها. وما لمسته من تعصب أبي حيان وتحامله على ابن مالك في كثير من المذاهب والآراء.

وشرح « تعليق الفرائد على تسهّيل الفوائد » المعروف بشرح الدماميني. للإمام

---

(١) قام بتحقيق هذا الجزء ونشره الزميل الدكتور عبد الرحمن السيد.

(٢) انظر ص ٧٩، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٦٣، ٥٠٢، ٥٠٧، ٥١٩، ٥٨٨

بدر الدين محمد بن أبي بكر القرشي المخزومي الإسكندري المالكي النحوي المعروف بالدماميني ، المولود بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ ، المتوفى بالهند سنة٨٣٧ هـ ، وهو شرح مطول في جزءين كبيرين ، وفي آخر صفحاته كتب الشارح :

« وأنا أعتذر للواقف من العجلة التي اقتضاها الحال ، لا سيما في هذه المجلدة التي أولها : وهمزة الوصل . . . فقد دعاني إلى السرعة فيها دواعي الارتحال ، وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل أن أرجع النظر فيه ، ولم أتمكن من إصلاح معضلة وإظهار خافيه . . . »

وقد استعنت أيضا بهذا الشرح مع شرح المصنف وابنه بدر الدين في تحقيقي لشرح ابن عقيل ، ولكنني لم أختره لطوله المفرط ولهذا الاعتذار الأخير .

وهناك شروح أخرى كثيرة ، عثرت على أجزاء منها ونسخ لا تخلو من نقص أو عيب ، منها : شرح لأبي عبد الله محمد بن علي بن هاني اللخمي السبتي المعروف بجدّة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ .

وشرح للشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٧٤٤ هـ .

وشرح لأبي العباس الأندرشيّ المتوفى سنة ٧٥٠ هـ ، وشرح لأبي عبد الله الصبرنجي المالقي المتوفى سنة ٧٥٠ هـ ، لم يتم ، وشرح للشيخ زين الدين الموصلي المعروف بابن شيخ العوينة المتوفى بالموصل سنة ٧٥٥ هـ ، وشرح لشهاب الدين أحمد ابن يوسف بن عبد الدايم الحلبي المشهور بالسمين المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، وشرح للشريف أبي عبد الله محمد بن أحمد الخشنيّ السبتيّ المتوفى سنة٧٦٠ هـ : « تقييد الجليل على التسهيل » لم يتمه ، وشرح لأبي أمامة بن النقاش الدكالي المصري المتوفى سنة ٧٦٠ هـ أو سنة ٧٦٣ هـ . . .

وللشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ حواش على التسهيل ، ومسوَّدة لشرح التسهيل ، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لأبي حيان ، ملخص من شروحه للتسهيل .

وشرح لمحب الدين محمد بن يوسف الحلبي المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨ هـ : « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » شرح فيه التسهيل إلاّ قليلا ، منه أجزاء غير متكاملة بدار الكتب المصرية ، ودار احياء المخطوطات العربية بالقاهرة .

وشرح لقاضي القضاة محيي الدين عبد القادر بن أبي القاسم العبادي الأنصاري . نحوي مكة المتوفى سنة ٨٨٠ هـ ، « هداية السبيل في شرح التسهيل » .

وشرح في مخطوطة قديمة ، لم يعلم مؤلفه . بخط محمد بن علي الشهير بابن البابا الشافعي بعنوان ، « إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل » برقم ٤٦٢ نحو . بدار الكتب بالقاهرة . وشرح لمحمد المرابط بن أبي بكر الدلائي القشتالي المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ . وللعلامة علي باشا بن محمد بن علي نزيل تونس المتوفى سنة ١١٤٥ هـ شرح بعنوان ، « دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل . و « الجامع بين التسهيل والخلاصة . والمانع من الحشو والخصاصة . للعلامة المختار بن بونه المغربي الشنقيطي ، من علماء القرن الثالث عشر الهجري . وهو مصنف طريف يشتمل على نظم الألفية مع التسهيل . . . وشروح أخرى عديدة . لا يعرف مصنفوها .

وقد تركت هذه الشروح جميعا ، لما وجدت بها من نقص أو بنسخها من عيوب . واخترت هذا الشرح ، « المساعد على تسهيل الفوائد » لابن عقيل . من بين هذه الشروح لما لمست فيه من مميزات لم أجدها في مصنف آخر . تجعله حقا . كما يقول مصنفه في مقدمته ، المساعد على تسهيل الفوائد . إذ أن التسهيل بدون شرح لا يمكن الإفادة منه إفادة كاملة . وقد جاءت النسخة التي حققتها من التسهيل خلوا ، أو تكاد . من أي شرح أو تعليق . حسب رغبة المسئولين عن طبعه بالمجلس الأعلى للآداب والفنون .

ولعل أهم هذه المميزات التي يكاد ينفرد بها هذا الشرح . أنه لابن عقيل المعروف بأسلوبه السهل ، وتعبيره الواضح . الذي عرفه قراء العربية في شرحه للألفية أخت التسهيل . حيث جمع في كل من الشرحين خلاصة دراسته للمتنين اللذين أودع فيهما ابن مالك خلاصة دراساته النحوية . فجاء الشرحان على هذا النحو الذي جذب إليهما قراء العربية ودارسيها . فحققا من الرواج مالم يحققه مصنف آخر في النحو . على الرغم من بقاء شرح التسهيل دون تحقيق أو طبع أو نشر إلى اليوم ، فضلا عن أن ابن عقيل يعد بحق ألمع تلاميذ أبي حيان . حتى شهد له شيخه بالمهارة في العربية وقال : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » .

وقد امتاز هذا الشرح ، فوق هذا . بتقارير وافية . ومناقشات موضوعية هادئة .

لمذاهب النحاة وآرائهم، القدامى منهم والمحدثين، من عيسى بن عمر والخليل وسيبويه، إلى ابن مالك وابن عصفور وابن خروف وأبي حيان[1]. .

وهو مع هذا كله، شرح موجز، وتعليق مختصر، كما ذكر مصنفه في مقدمته، مع وفاء بالحاجة، وتحقيق للمطلوب، يكثر فيه من ذكر الشواهد، على طريقة ابن مالك في تسهيله وشرحه، فيأتي بالشاهد، إن وجد، من القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهداً، عدل إلى الحديث الشريف، فإن لم يجد فيه شاهده أتى به من الشعر أو الرجز أو كلام العرب، ولذا نلحظ تأثره بشرح التسهيل لابن مالك في كثير من المواضع[2].

هذا، ولابن عقيل في هذا الشرح وقفات وتحقيقات طريفة، قلَّ أن نجد لها مثيلا في الشروح الأخرى، من أهمها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

عند قوله في التسهيل ص ٤٩: « ويغني - أي ظرف الزمان - عن خبر اسم معنى مطلقا . . . ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي، خلافا للكوفيين » - قال ابن عقيل:

وهذا مبني على قول بعضهم: إن في للتبعيض، حكاه السيرافي، وليس بصحيح، فإنَّ في للظرفية، بحسب الواقع في مصحوبها، ولهذا صحَّ: في الكيس درهمٌ، وفي الكيس ملؤه من الدراهم . . .

وعند قوله في التسهيل ص ٤٩ « ويُفعل ذلك بالمكاني المتصرف بعد اسم عين، راجحاً إن كان المكاني نكرة »

يقول ابن عقيل: والكوفيون كالبصريين في إجازة الرفع والنصب في هذا: وناقل لزوم رفعه عن الكوفيين واهم . . .

وعند قوله ص ٥٤ « وقد يُخْبر هنا - أي في باب كان وأخواتها - وفي باب إنَّ بمعرفة عن نكرة اختياراً -

يقول ابن عقيل: وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل، والمنصوب بالمفعول، ومنه قول القطامي:

قفي قبل التفرُّق يا ضُباعا ... ولا يك موقفٌ منك الوداعا

وليس مضطرّاً لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي . . .

---

(١) انظر ص ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٧٢، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦١، ٣٧٠

(٢) انظر ص ٧٩، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٨٥، ٢٩٩، ٣٢٠، ٣٣٤، ٣٣٧، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٦٢، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥١٩، ٥٨٨

وعند قول ابن مالك ص ٦٢ : « ولا يَخصُّ حذفَ الاسم المفهوم معناه بالشعر . وقلَّ ما يكون إلَّا ضمير الشأن . وعليه يحمل : « إنَّ من أشدِّ الناس عذابا يوم القيامة المصوِّرون - يقول الشارح : فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم : إن بك زيدٌ مأخوذٌ : والأصل : إنه من أشدّ . . . فحذف ضمير الشأن كما في : إنَّ بك زيدٌ . . .

« لا على زيادة مِنْ . خلافاً للكسائي » - ويقول ابن عقيل : وذلك لأن زيادة مِنْ مع اسم إنَّ غير معروفة . وأيضا فالمعنى يفسد على تقدير الزيادة . إذ يصير : إنَّ أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون . وليس كذلك . إذ غيرهم أشدّ عذاباً منهم كالكفرة ونحوهم : وإنما تكلف الكسائي معنى الزيادة . لأن مذهبه منع حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسمٌ يصح عملها فيه كالمصورين . وما حكاه سيبويه يردُّ عليه .

وعند قوله في التسهيل : « وقد يخبر هنا . بشرط الإفادة عن نكرة بنكرة » - قال ابن عقيل : نحو ما حكى سيبويه : إنَّ ألفاً في دراهمك بيضٌ : وكقول امرئ القيس . في رواية سيبويه :

وإنَّ شفاءً عبرةً مهراقةٌ فهل عند رسم دارس من معول ؟

قال في التسهيل : « أو بمعرفة » - قال ابن عقيل : نحو ماحكى سيبويه : إن قريباً منك زيدٌ . وإنَّ بعيداً منك عمرٌو . وأنشد :

وما كنتُ ضفاطاً، ولكنَّ طالبا أُناخ قليلا فوق ظهر سبيل

وقدره : ولكنَّ طالباً أنا . . .

وعند قوله في التسهيل : « ولا تمنع نيابة المنصوب لسقوط الجارّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل » - يقول ابن عقيل : فيجوز على هذا أن تقول في : اخترتُ زيداً الرجالَ . أي من الرجال : اختير الرجال زيداً . برفع الرجال ونصب زيد . وبالعكس : وهذا مذهب الفراء : ومذهب الجمهور يعين رفع زيد . ونصب الرجال . قال ابن عقيل : ولم يتعرض المصنف في شرحه لهذه المسألة .

وفي باب التنازع . عند قوله في التسهيل : « والأحقُّ بالعملِ الأقرب لا الأسبقُ . خلافا للكوفيين » - يقول ابن عقيل : وعمل كل منهما مسموع . ولكن الخلاف في الترجيح كما ذكر . والراجح الأقرب . كما يقول البصريون . لنقل سيبويه عن العرب

أن إعماله هو الأكثر . وأن إعمال الأول قليل . قال المصنف : ومع قلته لا يكاد يوجد إلّا في الشعر . والبصريون يرجحون الثاني . والكوفيون الأول : وقال بعض النحويين : يتساويان ؛ وقال النحاس : حكى بعض النحويين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول . قال . ولم أجد ذلك على ما حكى . انتهى . ونصوص النحويين متضافرة عن نقل هذا المذهب عن الكوفيين .

ابن عقيل : وصاحب هذا الشرح الإمام بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي الفتح بن محمد بن محمد بن عقيل العقيلي القرشيّ الهاشمي الطالبي .

وفي الدرر الكامنة : الحلبي البالسيّ الأصل . نزيل القاهرة .

وفي مفتاح السعادة : الهاشمي الأصل . المصري المولد . الشافعي الإمام . شيخ الشافعية بالديار المصرية .

وفي بغية الوعاة : الهمذاني الأصل . ثم البالسيّ المصري . قاضي القضاة . نحويّ الديار المصرية .

قال ابن حجر : ولد سنة ٧٠٠ هـ . وقرأت بخط الشيخ بدر الدين الزركشيّ : ولد سنة ٦٩٤ هـ .

وقال السيوطي في بغيته : قال ابن حجر والصفدي : ولد يوم الجمعة تاسع المحرم . سنة ثمان وتسعين وستمائة ؟

أخذ القراءات عن التقي الصائغ . والفقه عن الزين الكتاني . ولازم العلاء القونوي في الفقه والأصلين والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض . وبه تخرَّج وانتفع . ثم لازم الجلال القزويني وأبا حيان . وتفنن في العلوم . وسمع من الحجَّار ووزيرة - وفي الدرر الكامنة : ست الوزراء - وحسن بن عمر الكردي . والشرف بن الصابوني . والداني وغيرهم .

قال في الدرر : وقدم القاهرة مملقا . فلازم الاشتغال إلى أن مهر . ولازم أبا حيان حتى كان من أجلّ تلامذته . وشهد له بالمهارة في العربية . حتى قال فيه قولته المشهورة : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » .

ناب في الحكم عن القزويني بالحسينية . وعن العزّ بن جماعة بالقاهرة والجيزة . فسار سيرة حسنة . ثم عزل لواقع وقع منه في حق القاضي موفق الدين

الحنبلي في بحث . . . ثم ولي القضاء الأكبر ـ قاضي القضاة ـ وكان قوي النفس ، يتيه على أرباب الدولة ، وهم يخضعون له ويعظمونه .

ودرَّس بالقطبية والخشابية والجامع الناصري بالقلعة ، والتفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان .

وكان معروفا بالتأنق البالغ في ملبسه ومأكله ومسكنه ، وبالإسراف في نفقته ، حتى مات وعليه دين .

قال في الدرر : وقال شيخنا ابن الفرات : كان القضاة قبله أمروا أن لا يكتب أحد من الشهود وصية إلاّ بإذن القاضي ، فأبطل ذلك وقال : « إلى أن يحصل الإذن قد يموت الرجل » .

قال : وفرق على الفقراء والطلبة في ولايته ـ مع قصرها ، نحو ثمانين يوما ـ نحو ستين ألف درهم ، يكون أكثر من ثلاثة آلاف مثقال ذهبا ، ووقعت في ولايته وصية بمائة ألف وخمسين ألف درهم ، ففرقها كلها ، من دينار إلى عشرة ، وما بين ذلك .

قال : وقد درَّس بزاوية الشافعي أخيراً ، ودرَّس بأماكن منها : التفسير بالجامع الطولوني ، اختتم فيه القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة ، ثم شرع من أول القرآن بعد ذلك ، فمات في أثناء ذلك .

وشرح الألفية والتسهيل ، وهما معروفان ، وقطعة من التفسير ، وكان شرع في كتاب مطول سماه : التأسيس لمذهب ابن إدريس ، أطال فيه النفس جدا .

قال في مفتاح السعادة : وله من المصنفات : كتاب الجامع النفيس ، على مذهب الإمام محمد بن إدريس ، كتب منه ست مجلدات إلى آخر الاستطابة ، ثم لخصه في إملاء سماه : تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد .

وقال السيوطي في البغية : وله التفسير ، وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران ، ومختصر الشرح الكبير ، والجامع النفيس في الفقه ، جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي وابن الرفعة وغيرهما ، مبسوط جدا ، لم يتم .

وفي مفتاح السعادة : وله كتاب الذخيرة في تفسير القرآن ، كتب منه مجلدين على نحو حزب ونصف ، ثم لخصه وسماه : الإملاء الوجيز ، على الكتاب العزيز ، وله كتاب مطول على مسألة رفع اليدين ، ثم لخصه في كراس واحد ، وله كتاب المساعد على تسهيل الفوائد ، وله إملاء على شرح ألفية ابن مالك وله رسالة على قول : أنا مؤمن إن شاء الله تعالى .

وفي بغية الوعاة : قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقينيّ . وتزوج بابنته . فأولدها قاضي القضاة جلال الدين وأخاه بدر الدين .

روى عنه سبطه جلال الدين . والجمال بن ظهيرة . والشيخ ولي الدين العراقي .

قال ابن الجزري : ولما حججنا سنة ٧٦٨ هـ . اجتمعنا بمكة ثم بالمدينة : وتوفى مرجعه من الحج سنة ٧٦٩ هـ .

قال السيوطي : ومات بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة . ودفن بالقرب من الإمام الشافعي[1] .

نسبة الكتاب ونسخ التحقيق : لا أجد أي شك في نسبة « المساعد » إلى مصنفه ابن عقيل . إذ وجدته منسوبا إليه في جميع المراجع التي ترجمت له . كما وجدته ثابتا له على الشرح الموسوم بالمساعد . ضمن شروح التسهيل التي عثرت عليها بين فهارس المكتبات العامة والخاصة . كما وجدته يحلي صدور النسخ الثلاث المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق :

النسخة الأولى : هي نسخة مصورة من نسخة المكتبة الأزهرية . تحت رقم ١٠٥٦ نحو . بعنوان : كتاب شرح التسهيل في النحو . كتب بخط الثلث الكبير . وسط مستطيل مزخرف بزخارف عربية تحته وسط الصفحة تماما دائرة مزخرفة أيضا بداخلها :

تأليف الشيخ الإمام . العالم العلامة . علامة الدهر . وحجة العصر . بغية المجتهدين . بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل . الشافعي . طيب الله ثراه . وجعل الجنة مثواه . بخط النسخ المعتاد . وفي الجانب الأيسر خارج الدائرة كتب هذا التمليك : في نوبة فقير رحمة ربه محمد عثمان الشهير بابن خان ـ هكذا ـ الواعظ . غفر الله له ولوالديه وللمسلمين .

ثم يبدأ الشرح بالصفحة التالية . مبتدئا بمقدمة مختصرة للشارح . تليها خطبة

---

(١) لخصت هذه الترجمة من الدرر الكامنة لابن حجر جـ ٢ ص ٣٧٢ . وطبقات القراء لابن الجزري جـ ١ ص ٤٢٨ . والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي جـ ١١ ص ١٠٠ . ١٠١ . وشذرات الذهب لابن العماد جـ ٦ ص ٢١٥ . وبغية الوعاة للسيوطي جـ ٢ ص ٤٧ ـ تحقيق أبي الفضل إبراهيم ـ البابي الحلبي ـ القاهرة ١٣٨٤ هـ .

التسهيل ـ مقدمته ـ لابن مالك ـ فأول الأبواب : باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك . تليه بقية أبواب الكتاب . إلى أن تنتهي بباب الهجاء .

وقد كتبت هذه النسخة بخط النسخ القديم . في ثلاثمائة وسبع عشرة ورقة . وأسطر صفحاتها تسعة وعشرون سطرا . من القطع المتوسط . يبلغ طولها حوالي ٢٧ سم × ٢٠ سم تقريبا . وهي أقدم النسخ الموجودة من الشرح . ولذا جعلتها نسختي الأولى في التحقيق . فهي منسوخة بخط محمد بن حسن بن عيسى بن علي السنباطي المعروف بابن الغزولي سنة أربع وتسعين وسبعمائة . نقلا من نسخة منقولة عن نسخة هي الأم . أو شبيهة بالأم منسوخة منها . نسخة الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي الغماري المعاصر لابن عقيل ؛ وعلى الرغم من قدمها . لم أجد بها أي نقص أو خروم . فهي نسخة سليمة نظيفة

فهذه النسخة كتبت في عصر المصنف بعد وفاة ابن عقيل بحوالي أربعة وعشرين عاما . ونسخة الامام الغماري . وإن لم يحدد زمن نسخها . هي لا شك سابقة عليها . ولا يبعد أن تكون منسوخة من النسخة الأم في حياة ابن عقيل أو بعده بقليل . كما جاء في ختامها :

« وهذا آخر الكتاب »

والحمد لله أولا وآخرا . وظاهرا وباطنا . وصلى الله على محمد وآله وسلم . كلما ذكره الذاكرون . وغفل عن ذكره الغافلون ؛ وفرغ مصنفه ـ ابن عقيل ـ من تصنيفه . يوم الجمعة السادس والعشرون من صفر سنة ثمان وخمسين وسبعمائة ؛ وفرغ من تعليقه أقل عبيد الله وأفقرهم إلى رحمته محمد بن حسن بن عيسى بن علي السنباطي المعروف بابن الغزولي . غفر الله له ولوالديه ولمن يدعو له بالتوبة والمغفرة . ولجميع المسلمين ؛ من نسخة نقلت من نسخة الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن محمد بن علي الغماري . ووافق الفراغ من نسخه يوم الأربعاء الخامس عشر من شهر الله المحرم سنة أربع وتسعين وسبعمائة . أحسن الله عاقبتها . وتوفي مصنفه سيدنا الشيخ بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل في يوم الخميس سلخ ذي الحجة الحرام سنة ٧٦٩ هـ .

وقد رمزت لها بالرمز (ز) . وجعلتها معتمدي الأول في التحقيق . لا أعدل عنها إلا إذا ظهر لي وجه الحق في سواها . ولذا يجد القارئ ما استدرك عليها أقل بكثير مما استدرك على أختيها : نسخة دار الكتب المصرية . ونسخة الرباط المغربية .

النسخة الثانية (د) : مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٢٦٥ نحو . على ورق سميك مصقول . وبخط النسخ المعتاد . في ثلاثمائة وست وتسعين ورقة . وأسطر صفحاتها تسعة وعشرون سطرا . من القطع المتوسط ٢٥ ×٢٠ سم تقريبا . وعلى جلدة المخطوطة . عدة تمليكات وتوقيعات . مع عنوان الكتاب : كتاب شرح التسهيل للإمام العلامة ابن عقيل . . .

ثم تبدأ صفحات الكتاب بفهرس لأبواب الكتاب الثمانين بعنوان

فهرس شرح ابن عقيل على التسهيل

تلي هذا مقدمة الشارح . فخطبة التسهيل . فأبواب الكتاب . مبتدأة بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك . منتهية بباب الهجاء . بعده ختام النسخة :

وهذا آخر الكتاب

والحمد لله أولا وآخرا . وباطنا وظاهرا . وصلواته وسلامه على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الذين باعوا أرواحهم لله ، وسلموها له تسليما . والحمد لله رب العالمين . ثم خاتم في دائرة بيضاوية : كتبخانة مصرية . ثم تاريخ تمام نسخ هذه المخطوطة بيدي من دار الكتب :

(تم نسخ هذه النسخة بيدي من المخطوطة الوحيدة بدار الكتب المصرية . رقم ٢٦٥ نحو . مساء الأحد السادس عشر من ذي القعدة سنة ١٣٧٨ هـ الموافق للرابع والعشرين من مايو سنة ١٩٥٩ م .)

وهذه النسخة هي أول مخطوطة عثرت عليها في أثناء تحقيقي للتسهيل . واستعنت بها في التحقيق . بجانب شرح الدماميني . وشرح المصنف وابنه بدر الديـــن .

ولكني أعجبت بهذه النسخة للأسباب التي ذكرتها في أول هذه المقدمة فنقلتها بخط يدي . منذ عشرين عاما تقريباً . مراعياً أن تخرج صورة طبق الأصل في أبوابها وفصولها وكلماتها وصفحاتها . بدايتها ونهايتها . وسطورها . بدايتها ونهايتها أيضاً .

وكما هو ظاهر من ختام النسخة وبدايتها لا يوجد بها ما يدل على زمن النسخ . ولا أي تعريف بالناسخ . ولذا حاولت تقدير هذا الزمن من خلال فحصي لنوع الورق وخصائص الخط وطريقة النسخ . فاستطعت بمعونة بعض الزملاء بقسم المخطوطات بدار الكتب . ودار المخطوطات العربية . أن أقدر زمن نسخها بالقرن

التاسع أو العاشر ، على وجه التقريب ، فهي على كل حال تأتي في ترتيب التقويم بعد النسخة الأولى ، وقد رمزت لها بالرمز (د) .

وكانت معتمدي بعد النسخة الأولى ، في إعداد هذا التحقيق في أول الأمر ، ووجدت في ثنايا صفحاتها ما يطمئنني على قيمتها العلمية في التحقيق . إذ تأكدت من تعليقات الناسخ أنه على جانب من العلم بالنحو بعامة ، وبالتسهيل بخاصة ، وبنسخ الشرح على الأخص ، وعرفت أنها منقولة عن نسخة مغايرة للنسخة الأولى ، كما عرفت أخيراً أنها مغايرة لنسخة الرباط ، لكثرة إشارات الناسخ عند وجود مخالفات ، الى أن هذه اللفظة أو تلك في نسخة أخرى فأجدها بالنسخة الأولى أو الثالثة .

النسخة الثالثة : (غ) : هذه النسخة مصورة تفضل مشكوراً فأحضرها لي من الرباط سعادة الأخ الكريم الدكتور ناصر الرشيد ، مدير مركز البحث العلمي وتحقيق التراث الإسلامي ، بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة ، بعد أن تقدمت بنسخة من هذا التحقيق ، على أساس مقابلة النسختين السابقتين ، فقمت بمقابلتها على نسختي ، بعد أن اطمأننت إلى أنها منقولة من نسخة مخالفة لنسختيّ : (ز ، د) ، فرمزت لها بالرمز (غ) وقمت بمقابلتها مقابلة دقيقة في غضون عام كامل ، لأنها مكتوبة بخط مغربي دقيق غير واضح ، مما يستلزم حذراً وصبراً ومثابرة .

والنسخة مصورة من قسم التصوير ، بالخزانة العامة ، مكتبة الرباط بالمملكة المغربية ، تحت رقم ١٦٣٤ د ، وهي منسوخة حديثاً بقلم الناسخ يحيى الجوطي (هكذا) بن محمد بن يحيى العرام (هكذا) بن القاسم بن إدريس سنة ١٠٣٨ هـ .

وأوراقها مائتان وثمان وستين ورقة ، بكل ورقة صفحتان ، عدا الورقتين الأخيرتين ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، فبكل ورقة صفحة واحدة ، وأسطر الصفحة ٣١ سطراً .

وتبدأ أوراق المصورة بصورة لجلدة المخطوطة ، عليها عدة زخارف خطوطية ، وسطها تماما ثلاث دوائر ، بين الكبرى والتي تليها كتبت : الخزانة العامة ـ الرباط ـ قسم التصوير ـ فيلي (هكذا) ـ يجاورها من اليسار مستطيل كتب فيه رقم المخطوطة ـ ١٦٣٤ د بالأرقام الافرنجية ، تليها ورقة عليها تمليكات وتعليقات وأنساب للأدارسة من العمرانيين والطالبيين وبني طاهر وبني عبد الواحد ، ويظهر أن نسب الناسخ ينتهي إلى أحد فروع هؤلاء الأدارسة ، تليها ورقة تعد في الحقيقة أول أوراق الكتاب ، بها شرح لخطبة التسهيل ، تليها الورقة الرابعة ، بها بقية شرح خطبة

التسهيل بالصفحة اليمنى . وباليسرى تعريف موجز بابن عقيل نصه :

مؤلف هذا الكتاب هو قاضي القضاة بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل . الهاشمي المصري الشافعي .

ولد سنة سبع وتسعين وستمائة . ولازم الشيخ أبا حيان اثنتي عشرة سنة . إلى أن قال : « ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل » . قال الشيخ ولي الدين العراقي : أخبرني الشيخ سراج الدين البلقيني أنه سمع الشيخ أبا حيان يقول ذلك .

وناب في الحكم بباب الفتوح عن القزويني . ثم بمصر عن ابن جماعة . ثم وقع بينهما . فاستمر بمصر الى أن ولي قضاء القضاة بالديار المصرية ... ثم درس بالخشابية بعد وفاة ابن جماعة . وكان رحمه الله كريما ؛ ولذلك لما مات وجد عليه دين . توفي سنة ٧٦٩ هـ . ودفن بتربته قريبا من ضريح الإمام الشافعي . .

من الشمني على المغني

تلي هذه الورقة ورقة خامسة هي في الحقيقة بداية الشرح إذ تبدأ بخطبة الشارح . تليها خطبة التسهيل . يليها : باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به . فبقية أبواب الكتاب حيث ينتهي بباب الهجاء . بعد ختام الشرح :

وهذا آخر الكتاب . والحمد لله أولا وآخراً . وظاهراً وباطناً . وصلى الله على سيدنا محمد . وآل محمد . وسلم . كلما ذكره الذاكرون . وغفل عن ذكره الغافلون . ورضي الله عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعن سائر الصحابة أجمعين . والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وفرغ منه لثلاث عشرة خلت من جمادى الأولى من عام ١٠٣٨ هـ . والحمد لله . وسلام على عباده الذين اصطفى .

ولقد أفدت من هذه النسخة كثيراً . في استكمال ما لم أستطع استكماله من التحقيق بمقابلة النسختين الأوليين . إذ جاءت كالحكم العدل المحايد الذي لا بد منه بين متنازعين لا يخلو الأمر بينهما من خلاف .

النسخة المحققة . ومنهج التحقيق : هذه النسخة المحققة التي وفقني الله لإعدادها للطبع . خدمة للعربية والمشتغلين بها . قد بذلت في إعدادها قصارى الجهد . حتى خرجت على هذا النحو الذي أرجو أن يرضي المشتغلين بالدراسات النحوية

واللغوية . ويمهد السبيل لأبنائنا طلاب الدراسات العليا للمضي قدما في دراساتهم التي تتصل بهذا الكتاب من قريب أو بعيد . فالله وحده يعلم كم من الجهد بذلت . وكم من الوقت أضعت . في سبيل استكمال هذا التحقيق .

يشهد بهذا تاريخ نسخ مخطوطة دار الكتب الذي مضى عليه الآن نحو عشرين عاماً . كما يشهد به هذا الثبت من المراجع من كتب النحو واللغة والشواهد . ومراجع الأعلام والبلدان والكتب والمصنفات التي أعددتها ضمن فهارس الكتاب .

ولقد كان همي الأول من هذا الجهد استخلاص نسخة مطابقة للنسخة الأم أو أقرب ما تكون منها . بمقابلة هذه النسخ الثلاث مقابلة دقيقة . لاستكمال النقص . وتصحيح الخطأ . وتدارك السهو . بالاستعانة بالمراجع المختلفة التي أشرت إليها . لاستخراج هذه النسخة التي هي مزيج من أصول النسخ الثلاث . مع اعتمادي أكثر الاعتماد على مخطوطة الأزهر (ز) . كما قلت . وللأسباب والمبررات التي أشرت إليها في بداية هذه المقدمة .

وقد استكملت مهمة التحقيق باعداد فهارس مستوفاة للأبواب والفصول والموضوعات . وللشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والرجز وكلام العرب . والأعلام والكتب والمصنفات والبلدان التي جاء ذكرها بالكتاب .

وإني إذ أحمد الله تعالى في البدء والختام . على ما وفق وأعان . لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الخالص لسعادة الأخ الفاضل الدكتور ناصر بن سعد الرشيد . مدير مركز البحث العلمي وتحقيق التراث الاسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة . لما قدم من جهود مخلصة صادقة . للنهوض بمهمة التحقيق على خير وجه . ولتفضله باختيار هذا الكتاب ليكون ضمن باكورة مطبوعات المركز الموقر . ولجميع من تفضلوا بالمعونة في التحقيق أو المراجعة . وأخص بالذكر سعادة الأخ الكريم الأستاذ عبد الكريم العزباوى . والزميل الفاضل الدكتور محمود مكي الأنصاري . وجميع الإخوة الأفاضل العاملين بالمكتبة ومراكز التصوير . داعيا المولى . جل وعلا . أن يجزيهم جميعاً عني وعن العربية وأهلها خير الجزاء .

والله أسأل أن يجنبني الزلل . ويوفقني للصواب وبلوغ الأمل . وتحقيق الهدف . وأن ينفع بهذا الكتاب محبي الدراسات النحوية واللغوية بعامة . ومحبي مصنفات ابن مالك وابن عقيل بخاصة . من أبناء وطننا العربي العزيز إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير .

في غرة ذي الحجة ١٣٩٨ هـ

أول نوفمبر ١٩٧٨ م

د . محمد كامل بركات

جامعة الملك عبد العزيز بمكة المكرمة

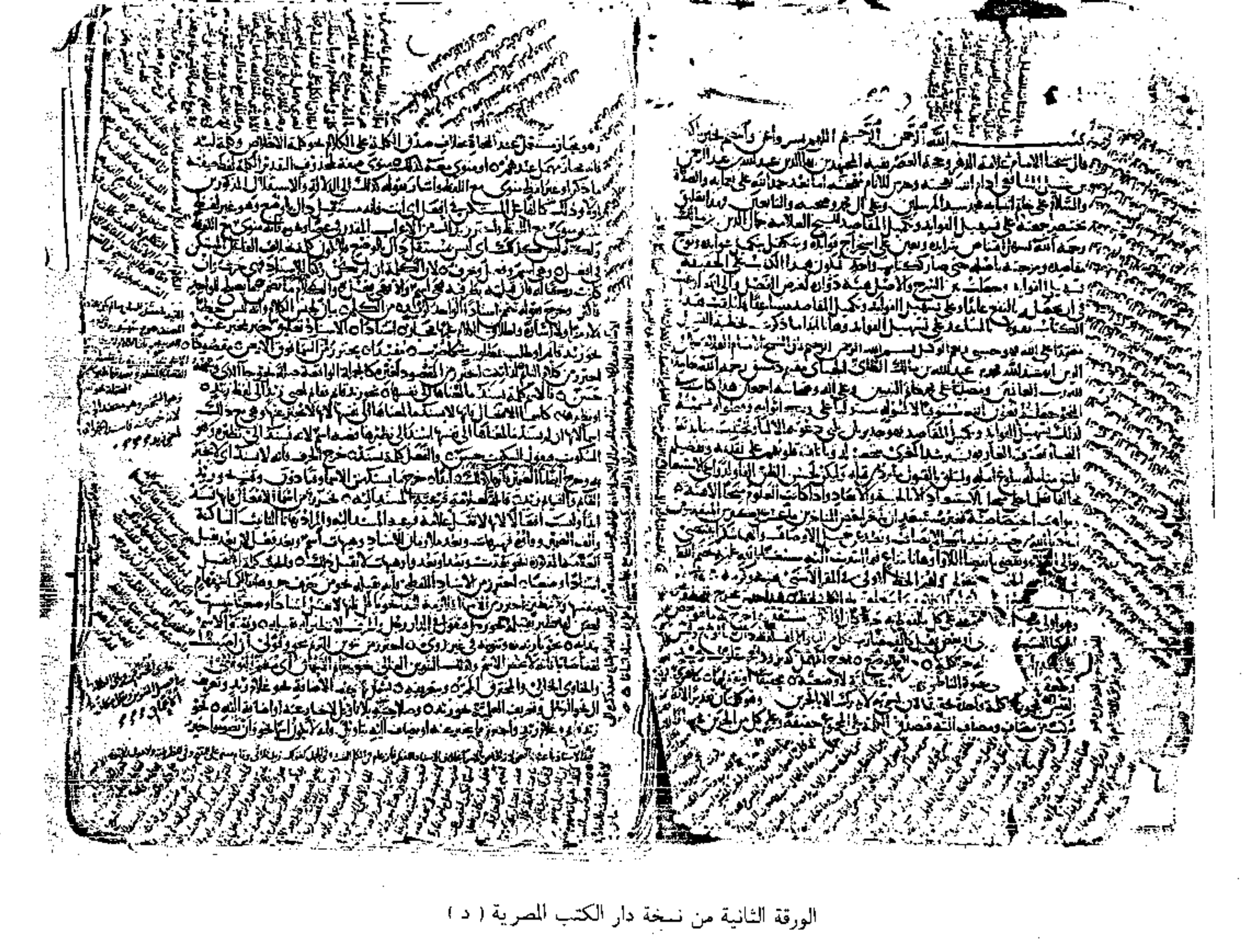


الورقة الثانية من نسخة المكتبة الأزهرية (ز)

الورقة الأخيرة من نسخة المكتبة الأزهرية (ز)



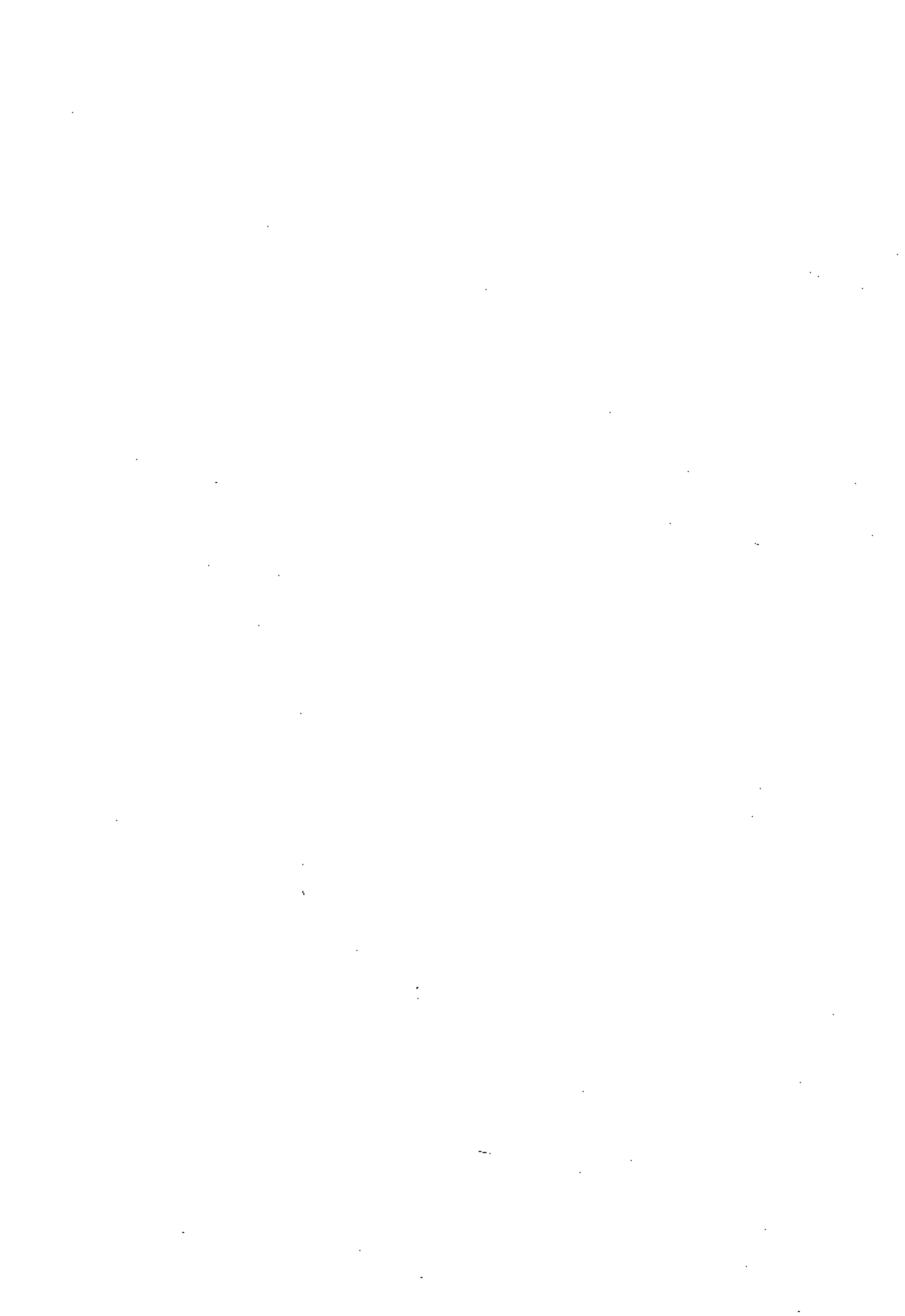
الورقة الأولى من نسخة دار الكتب المصرية (د)



الورقة الثانية من نسخة دار الكتب المصرية (د)

الورقة الأولى من نسخة الرباط (ع)

الورقة الأخيرة من نسخة الرباط (غ)



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم سهل لنا التسهيل[1].

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً[2].

قال[3] الإمامُ العلاّمة، لسانُ المتكلمين، ورحلةُ الطالبين، عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل، عليه رحمة الملك الجليل آمين[4].

أمّا بعدَ حَمْد الله على نعمائه، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه محمد سيد المرسلين، وعلى آل[5] محمد وصحبه والتابعين، فهذا تعليق مختصر، جمعتُه على «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» للشيخ العلامة جمال الدين بن مالك، رحمه الله تعالى، يسهل اقتناص شرائده، ويعين على استخراج فوائده، ويتكفَّل بتكميل عوائده[6]، وتوضيح مقاصده، ومزجتُه بأصله، حتى صار ككتاب واحد، ليكون هذا الكتاب على الحقيقة تسهيلَ

---

(١) سقطت العبارة كلها من (غ)

(٢) زيادة في (غ)

(٣) (٤) في (غ): قال الشيخ الإمام، علامة الدهر، وحجة العصر، بقية المجتهدين، بهاء الدنيا والدين، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، الشافعي، رحمه الله تعالى، ونفع به وبعلومه.

(٥) في (غ): وعلى آله وصحبه.

(٦) في (غ): موائده.

الفوائد . وجعلت بين الشرح والأصل هيئة دوارة لغرض الفصل . وإلى الله أرغب في أن يجعله بالنفع عائدا . وعلى تسهيل الفوائد وتحصيل[1] المقاصد مساعداً .

فليلقب هذا الكتاب بعونه[2] « بالمساعد على تسهيل الفوائد » وهأنا أبدأ ما ذكرت[3] بخطبة التسهيل . معتمداً على الله . فهو حسبي ونعم الوكيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى[4] الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

قال الشيخ الإمام العلاّمة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائيّ الجيّانيّ ، مقيم دمشق ، رحمه الله ، حامداً لله رب العالمين ، ومصلّياً على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحابته أجمعين :

هذا كتاب في النحو ، جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فهو جدير بأن يلبى دعوته الألبّاء ، ويجتنب منابذته النجباء ، ويعترف العارفون بِرُشْدِ المُغْرَى[5] بتحصيله ، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فَلْيَثِقْ متأمِلُه ببلوغ أمله ، ولْيَتلقَّ بالقبول ما يَرِدُ من قِبَلِه ، وليكن لحسنِ[6] الظَّنِّ

---

(١) في (غ) : وتكميل

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (د ، غ) : لما ذكرت .

(٤) زيادة في (غ) .

(٥) في (ز) : المغزى .

(٦) في (د) : بحسن .

آلفاً ، ولدواعي الاستبعاد مخالفاً . فقلّما خَلِيَ مُتَحلٍّ بالاستبعاد إلاَّ بالخيبة والإبعاد . وإذا كانت العلومُ مِنَحاً إلهيَّة ، ومواهبَ اختصاصيَّة ، فغيرُ مستبعدٍ أن يدخر لبعض المتأخِّرين ما عَسُر على كثير من المتقدّمين . أعاذنا الله من حَسدٍ يَسُدُّ باب الإنصافِ ، ويصُدُّ عن جميل الأوصافِ ، وألهمنا شكراً يقتضي تَواليَ الآلاءِ ، ويقضي بانقضاء اللّأواء ، وهأنا ساعٍ[1] فيما انتُدِبْتُ إليه ، مستعيناً باللهِ عليه . خَتم الله لي ولقارئيه بالحسنَى ، وحَتم لي ولهم الحظَّ الأوفَى ، في المقر الأسنى بمنّه وكرمِهِ .

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : شارع . وبالهامش إشارة إلى أنها في بعض النسخ : ساع .

(١) ـ بابُ شرح الكلمة والكلام وما يتعلَّقُ به

(الكلمةُ لفظٌ) ـ هذا جنسٌ مُخْرِجٌ للخطِّ ونحوه ، وهو أولى من « لفظةٍ » لوقوعه على كلِّ ملفوظٍ به ، حرفاً كان أو أكثر .

(مستقلٌّ) ـ أخرجَ به ما هو بعض اسم ، كياء النسب نحو : زَيْدِيّ ، أو بعض فعل كألف ضارب ، فكل من الياء والألف لفظ دالٌّ بالوضع وليس كلمةً ، لعدم استقلاله ، لأنه جزء كلمة .

(دالٌّ بالوضع) ـ أخرج المُهْمَل كدَيْز وَرفْعَج ، مقلوب زيد وجعفر ، فإنه يدل على صوت الناطق به دلالة عقلية لا وضعية .

(تحقيقاً أو تقديراً) ـ كامرئ[١] القيس ، فمجموعهُ كلمةٌ واحدة تحقيقاً ، لأن المسمَّى به لا يُدرَك إلا بالجزءين ، وهو كلمتان تقديراً ، لأنه مركَّبٌ من مضافٍ ومضافٍ إليه . فتصدُق الكلمةُ على المجموع حقيقةً ، وعلى كلٍّ من الجزءين مجازاً ، وهو مجازٌ مستعملٌ عند النحاة ، بخلاف صدق الكلمة على الكلام نحو كلمة الإخلاص ، وكلمة لبيد ، فإنه مجاز مهمَلٌ عندهم .

(أو مَنْويٌّ معه كذلك) ـ منوي صفة لمحذوف ، التقدير : الكلمة لفظٌ صفتُه ما ذكر ، أو غيرُ لفظٍ منويٌّ مع اللفظ ، وأشار بقوله «كذلك» إلى الدلالة والاستقلال المذكورين أولا ، وذلك كالفاعلِ المستكِنِّ في اِفعل أي أنت ، فإنه

(١) في النسختين (د ، ز) : كامرء .

مستقلٌ دالٌ بالوضع ، وهو لفظ لكنه منويٌّ مع اللفظ ، واحترز « بكذلك » من الإعراب المقدَّر في « عصا » ونحوه فإنه منويٌّ مع اللفظ ولكنه ليس كذلك ، أي ليس بمستقلٍّ دالٍّ بالوضع ، فلا يكون كلمة ، بخلاف الفاعل المستكنّ في « اِفعل » .

(وهي : اسمٌ ، وفعلٌ ، وحرفٌ) ـ لأن الكلمة إن لم تكن ركناً للإسنادِ فهي حرفٌ ، وإن كانت ركناً له ، فإن قبلته بطرفيْهِ فهي اسمٌ ، وإلّا فهي فعلٌ

(والكلامُ ما تضمَّنَ) ـ ما يصلُح للواحدِ فأكثرَ . وخرج بقوله : « تضمَّنَ إسناداً » الواحد كزيد .

(من الكَلِم) ـ بيان لجنس الكلام ، وأنه ليس خطاً ولا رمزاً ولا إشارةً ، وإطلاق الكلام عليها مجازٌ .

(إسناداً) ـ الإسناد تعليقُ خَبَرٍ بمُخْبَرٍ عنه ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أو طلَبٍ بمطلوبٍ منه كاضربْ .

(مفيداً) ـ تحرز[1] من نحو : السماءُ فوق الأرض .

(مقصوداً) ـ احترز من كلام النائم .

(لذاته) ـ احترز من المقصود لغيره ، كالجملة الواقعة صلةً نحو : جاء الذي وجهه حسن .

(فالاسمُ كلمةٌ يُسنَدُ ما لمعناها إلى نفسِها) ـ نحو : زيدٌ قائمٌ ، فقائم

---

(١) في (ز) : يحترز .

لمعنى زيد[1]. وهو الشخص، وهو مُسْنَدٌ إلى زيدٍ لأنه خَبَرٌ عنه، فأسندَ الخَبرُ الذي لمعنى زيدٍ[2] إلى لَفظِ زيدٍ.

(أو نظيرها) ـ كأسماء الأفعال، فإنها لا يُسنَد ما لمعناها إلى نفسها، لأنها لا يُخبَر عنها، وهي مع ذلك أسماء، لأنها إن لم يُسْنَدْ ما لمعناها إلى نفسِها أسند إلى نظيرها، فصه اسمٌ لأنه يُسْنَدُ إلى نظيره وهو السكوت، فتقول: السكوتُ حسَنٌ.

(والفعلُ كلمةٌ تُسنَدُ) ـ خرج الحرفُ، فإنه لا يُسنَد، أي لا يخبر به، وخرج أيضاً تاء الضمير فإنها كذلك.

(أبداً) ـ خرج ما يُسْنَدُ من الأسماء وقتاً دون وقت، نحو: زيدٌ القائمُ، والقائمُ زيدٌ.

(قابلةٌ لعلامةِ فرعيَّةِ المسنَدِ إليه) ـ تحرُّز من أسماء الأفعال، فإنها تُسْنَدُ أبداً وليست أفعالاً، لأنها لا تقبل علامةَ فرعيَّةِ المُسْنَدِ إليه. والمُرادُ بها: تاء التأنيث الساكنة وألف الضمير وواوه، فهيهاتَ وبَعُدَ ملازمان للإسناد. وهيهاتَ اسمٌ وبَعُدَ فعلٌ، لأنَّ بَعُدَ يقبل العلامةَ المذكورةَ نحو: بَعُدَتْ و بَعُدَا وبَعُدُوا، وهيهاتَ لا يقبل[3] ذلك.

(والحرفُ كلمةٌ لا تقبل إسناداً وضعيًا) ـ احترز من الإسناد اللفظيّ فإنه يقبله نحو: مِنْ حرفُ جرٍّ، وهَلْ حرفُ استفهام.

(بنفسِها ولا بنظير) ـ احترزَ من الأسماء الملازمة للنداء نحو: يا فُلُ

---

(١) (٢) سقط ما بين الرقمين من (ز).

(٣) في (د): لا تقبل.

فإنها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها، لكن لها نظيرٌ يقبله، نحو: رجل، فتقول: في الدار رجل، والحرف لا نظير له يقبله.

(ويعتبرُ الاسمُ بندائهِ) ـ نحو: يا زيدُ.

(وتنوينه في غير رَوِيّ) ـ احترز من تنوين الترنُّم نحو:

(١) « وقولي إن أصبتَ لقد أصابا »[١]

فإنه لا يخص الاسم، وكذلك التنوين الغالي نحو:

(٢) « وقاتم الأعماقِ[٢] خاوي المخترَق »[٣]

ويأتي الكلام عليهما في فصل التنوين، ويقال: مكانٌ قاتمُ الأعماق[٤]، أي مُغَبَرّ النواحي، والخاوي الخالي، والمخترَق المَمَرّ.

(وبتعريفهِ) ـ يشمل تعريفَ الإضافة نحو: غلام زيدٍ، وتعريفَ ال نحو: الرجلُ، وتعريفَ العلَم نحو: زيدٌ.

(وصلاحيته بلا تأويل لإخبارٍ عنه أو إضافةٍ إليه) ـ نحو: زيدٌ قائم، وغلامُ زيدٍ. واحترز مما يخبر عنه أو يضاف إليه بتأويل، فإنه لا يكون

---

(١) صدر البيت: أقلي اللوم عاذلَ والعتابَنْ. والعجز في شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي والعدوي: وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ. ص ٢، ٣ وهو من قصيدة لجرير ديوانه ص ٦٤

(٢)(٤) سقط ما بين الرقمين من (ز).

(٣) ص ٤، ٥ من ش ش ابن عقيل للجرجاوي والعدوي: المخترقن. وعجز البيت: مشتبه الأعلام لَمّاع الخفقن ـ من قصيدة لرؤبة بن العجاج ـ ديوانه ص ١٠٤ وهو الشاهد الخامس في خزانة الأدب للبغدادي جـ ١ ص ٨١ قال: وهو من شواهد سيبويه وضبطه:
وقاتِم الأعماقِ خاوي المخترَقِنْ بكسر القاف. وفي الدرر اللوامع جـ ٢ ص ١٠٤ ضبطه: المخترَقْنْ بفتح القاف.

اسماً نحو : « وأن تصُومُوا خيرٌ لكم[1]»و « هذَا يومُ ينفعُ الصَّادقينَ صِدْقُهم[2] » أي : صومكم ، ويومُ نَفْعٍ .

(أو عَوْدِ ضميرٍ عليه) ـ نحو : « مهما تأتنا به[3] » ، وما أحسنَ زيداً .

(أو إبدالِ اسمٍ صريحٍ منه) ـ نحو : كيف أنتَ ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ ؟

(وبالإخبارِ به مع مُباشَرَةِ الفعلِ) ـ نحو : القتالُ إذا جاءَ زيدٌ . فإذا اسمٌ،لأنَّ الإخبارَ بها ينفي الحرفيَّةَ ، ومباشرة الفعل ينفي الفعليَّةَ ، فتعيَّنت الاسميَّةُ .

(وبموافقةِ ثابتِ الاسميَّة في لفظٍ[4]) ـ نحو وَشْكَانَ بمعنى وشَكَ أي قَرُب ، فإنه موافقٌ في اللفظ لسَكْرانَ .

(أو معنى دونَ مُعارِض) ـ كموافقة « قد » لحسْب في قولك : قَدْ زيدٍ درهمٌ . واحترز من واو « مع » فإنها موافقة لمع في المعنى نحو : سار زيدٌ والنيلَ ، أي : مع النيل ، وليست اسماً لأنه عارض هذه الموافقة أنها على حرف واحدٍ صَدْراً ، وما كان كذلك لا يكون اسماً بل حرفاً كباء الجرِّ ، وإنما يقع ما كان من الأسماء على حرف واحدٍ آخِراً نحو تاء الضمير .

(وهو) ـ أي الاسمُ .

(لِعَيْنٍ) ـ كزيدٍ ورجلٍ .

---

(١) البقرة آية ١٨٤

(٢) المائدة آية ١١٩

(٣) الأعراف آية ١٣٢ « وقالُوا مَهْمَا تأْتِنا بِهِ مِنْ آيةٍ » .

(٤) أي ويعتبر الاسم بموافقته للفظِ ثابتِ الاسمية ، كوَشْكانَ ، وهو بمعنى وشَكَ أي قَرُبَ ، فهو موافق لسكرانَ ، في اللفظ ، وهو ثابت الاسمية .

(أو معنى) كقيام وقُعُودٍ .

(اسماً) ـ كما مثل .

(أو وصفاً) ـ فصفة العين كقائم وقاعد ، وصفة المعنى كجليّ وخفيّ .

(ويُعتَبر الفعلُ بتاء التأنيثِ الساكنة) ـ نحو : نِعْمَتْ وبِئْسَتْ . وقيَّدها بالساكنة احترازاً من المتحركة بحركة الإعراب ، فإنها مختصةٌ بالأسماء كمسلمة ، أو بحركة البناء ، فإنها تلحق الحرف كَلاتَ ورُبَّتَ وثُمَّتَ .

(ونُونِ التوكيدِ الشائع) ـ نحو : « لنُخْرِجَنَّكَ يا شُعَيبُ »[1] ، واحترز بالشائع من شُذُوذِ لحاقها اسمَ الفاعل كقوله ، ـ أنشده ابن جنّي :

(٣) أريتَ إنْ جاءتْ به أُملُودا مُرَجَّلًا ويلبس البُرودَا
أقائلُنَّ أحضروا الشُّهودا ؟[2]

وأصلُ « اريْت[3] » أرأيتَ فحذفت همزة الماضى كما[4] حذفت همزة المضارع ، والمشهور في لغة العرب عدم حذف همزة الماضي[5]. والأُملودُ الناعمُ ، يقال رجلٌ أُملود ، وامرأة أُملودة .

(ولزُومه مع ياء المتكلّم نونَ الوقاية) ـ نحو أكرمني . واحترز مما لا يلزم نون الوقاية مع الياء كاسم الفعل نحو : عليكني ، وعليك بي .

---

(١) الأعراف آية ٨٨

(٢) قاله رؤبة ـ شرح شواهد العيني على هامش شرح الأشموني على الألفية جـ ١ ص ٢٢ والشاهد على لحاق نون التوكيد اسم الفاعل شذوذاً في قوله ، أقائلُنَّ . . ملحقات ديوانه ص ١٧٣

(٣) سقطت هذه اللفظة من (ز)

(٤) (٥) سقط ما بين الرقمين من (ز)

(وباتِّصالِهِ بضمير الرفع البارز) ـ نحو ضربْت . واحترز بالبارز من المستتر ، فإنه لا يَخُصُّ الفعلَ ، بل يكون فيه وفي غيره نحو : زيدٌ قائمٌ ، وزيد قامَ .

(وأقسامهُ) ـ أي الفعل .

(ماضٍ) نحو : ضربَ .

(وأمرٌ) ـ كاضربْ .

(ومضارعٌ) ـ كأضربُ[1] .

(فيميِّز الماضيَ التاءُ المذكورةُ) ـ يعني تاء التأنيث الساكنة نحو : قامتْ ونعمتْ .

(والأمرَ معناه ، ونونُ التوكيد) ـ أي معنى الأمر نحو : اضربَنَّ ، فإن دلت الكلمة على أمر ولم تقبل التوكيد فهي اسم كصه ، وإن قبلت النون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع نحو : هل تفعلَنَّ ؟

(والمضارعَ افتتاحُه بهمزة للمتكلِّم مفرداً) ـ نحو : أقومُ ، واحترز من همزة لا تكون للمتكلِّم نحو : أكرمَ .

(أو بنونٍ له عظيماً) ـ كقولِ المعظَّم نفسَه : نحنُ نفعلُ . واحترز من نون لا تكون للمتكلِّم نحو : نَرْجسَ الدواءَ إذا جعل فيه نرجساً .

(أو مُشاركاً) ـ كقول من معه غيره : نفعلُ .

---

(١) في (ز) : كيضرب .

(أو بتاء للمخاطب) ـ نحو : أنتَ تفعلُ . واحترز من تاء لا تكون للمخاطَب نحو : تعلَّمَ .

(مطلقاً) ـ أيْ مفرداً كان أو مثنّى أو مجموعاً ، نحو : أنتَ تقومُ ، وأنتما تقومان ، وأنتم تقومون ، مؤنثاً كان أو مذكَّراً نحو : أنتِ تقومين ، وأنتما تقومان ، وأنتُنَّ تَقُمْنَ .

(للغائبةِ) ـ نحو : هندٌ تقومُ .

(وللغائبتين) ـ الهندانِ تقومان .

(أو بياءٍ للمذكَّر الغائب) نحو : يقومُ زيدٌ ، واحترز من ياء لا تكون للمذكَّر نحو : يَرْنأَ الشَّيبَ إذا خَضَبه باليرنأ ، وهو الحنّاء ، ويقال : اليرنأ واليُرنأ بالفتح والضم ، مهموزين بلا مَدٍّ ، والْيُرنّاء بالضمّ ممدوداً .

وسألتْ فاطمة ـ رضي الله عنها ـ النبيَّ صلى الله عليه وسلَّم عن اليرنا فقال : ممَّنْ سَمِعْتِ هذه الكلمةَ ؟ قالتْ : من خَنْسَاءَ . قال : القُتَيْبِيّ : لا أعرفُ لهذه الكلمة في الأبنية مثلًا . وقولهم : يَرْنأ من غريب الأفعال[1] .

(مطلقاً) ـ أي مفرداً كان نحو : زيدٌ يقومُ ، أو مثنًّى نحو : الزيدان يقومان ، أو مجموعاً نحو : الزيدون يقومون .

(والغائباتِ) نحو : الهنداتُ يَقُمْنَ .

---

(١) في القاموس : (اليرنّأ) بضم الياء وفتحها مقصورةً مشدَّدةَ النُونِ ، واليرنَّاءُ بالضمِّ والمدّ الحناء . ويرْنأ صبغ به كحنّأ . وهو من غريب الأفعال .
ابن بري : إذا قلت اليَرَنَّأ بفتح الياء همزتَ لا غير ، وإذا ضممت جاز الهمزُ وتركُه . ومثله في كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق محمود محمد الطناحي - عيسى البابي الحلبي .

(والأمرُ مستقبلٌ أبداً) ـ لأنه مطلوبٌ منه حصولُ ما لم يحصل نحو : « يأيُّها المدَّثِّرُ. قُمْ فأنذرْ[1] » أو دَوامُ ما حصل نحو : « يأيُّها النَّبيُّ اتَّقِ اللهَ[2] » .

(والمضارعُ صالحٌ له) ـ أي للاستقبال .

(وللحالِ) ـ فإذا قلت : يَقُومُ ، احتمل الحالَ والاستقبالَ ، وهذا مذهبُ الجمهور .

(ولو نُفِيَ بلا) ـ نحو : لا أضربُ ، وهذا مذهبُ الأخفش والمبرّد .

(خلافاً لمن خصَّها بالمستقبل) ـ هُمْ معظمُ المتأخِّرين ، ومن وروده مع لا للحال قوله تعالى : « والله أخرجكم من بُطونِ أُمهاتِكم لا تعلَمُونَ شيئاً »[3].

(ويترجَّحَ الحال مع التجريد) ـ أي إذا تجرَّد المضارعُ عن القرائن المخلِّصة للاستقبال أو الحال كان حملُه على الحال أرجحَ من حمله على الاستقبال .

(ويتعيَّنُ) ـ أي الحالُ .

(عند الأكثر) ـ وهو الصحيح ، وزعم بعضُهم أنه لا يتعين ، وهو ضعيف .

(بمصاحبةِ الآنَ) ـ نحو : أجيئُكَ الآنَ .

---

(١) المدثر آية ١ ، ٢

(٢) الأحزاب آية ١

(٣) النحل آية ٧٨

(وما في معناه) ـ كالساعة والحين وآنفاً .

(وبلام الابتداء) ـ نحو : إنَّ زيداً ليقومُ .

(ونفيه بليس) ـ نحو : ليس يقومُ زيدٌ [1]

(وما) ـ نحو : ما يقومُ زيدٌ .

(وإنْ) ـ نحو : إنْ يقومُ زيدٌ .

(ويتخلَّصُ للاستقبالِ) ـ أي المضارعُ .

(بظرف مستقبل) ـ نحو : أزورك إذا تزُورُني ، فأزور مستقبل لعمله في إذا وهو ظرف مستقبل ، وتزورني كذلك لإضافة إذا إليه .

(وبإسناده)[2] ـ أي المضارع .

(إلى متوقَّع) ـ نحو :

٤) يَهُولُك أن تموتَ وأنتَ مُلْغ   لما فيه النجاةُ من العذابِ[3]

فيهول[4] مستقبل لإسناده إلى أن تموتَ ، وهو مستقبل ، يقال : هاله الشيءُ يهوله هولاً أي أفزعه .

(وباقتضائه طلباً) ـ نحو : « والوالداتُ يُرْضِعْنَ » [5].

---

(١) في (د) : زيد ليس يقوم .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل . وبإسناد ، مع الإشارة في الهامش إلى أنه في نسخة : وبإسناده ، والتحقيق من النسخ الثلاث .

(٣) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٤ ، لم أقف على قائله . والشاهد موضح بالشرح .

(٤) في (د) : فيهولك

(٥) البقرة آية ٢٣٣

(أو وعداً) ـ نحو : « يُعَذِّبُ مَنْ يشاءُ »[١].

(وبمصاحبةِ ناصبٍ) ـ أي ظاهراً كان نحو : أريد أن أخرج ، أو مقدَّراً نحو : جئت لأقرأ .

(أو أداةِ ترجٍّ) ـ نحو : لعلَّ الله يرحمُنا .

(أو إشفاقٍ) ـ نحو لعلَّ العدوَّ يقدُمُ . والفرق بين الرجاء والإشفاق أن المرجوَّ محبوبٌ والمشفق منه مكروه .

(أو مجازاةٍ) نحو : إن يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمروٌ .

(أولَوْ المصدرية) ـ نحو : « يَودُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ[٢] » ـ واحترز بالمصدرية من الامتناعية فإنها تصرف المضارع إلى المضيّ نحو : لو يقومُ زيدٌ لقامَ عمروٌ .

(أو نون توكيد)[٣] ـ أي ثقيلةً كانت نحو : « لنخرجنَّكَ يا شُعَيْبُ »[٤] ، أو خفيفةً نحو : « لنَسْفعاً بالنَّاصيةِ[٥] » .

(أو حرف تنفيس ، وهو السين) ـ نحو سَيقُومُ .

(أو سوف) ـ نحو : سوف أقومُ .

---

(١) العنكبوت آية ٢١

(٢) البقرة آية /٨٦

(٣) في (د) أو نون التوكيد .

(٤) الأعراف آية ٨٨

(٥) العلق آية ١٥

(أو سَفْ) ـ نحو : سَفْ أقومُ . حكاها الكوفيُّون .

(أو سَوْ) ـ نحو : سَوْ أقومُ . حكاها الكسائي عن ناس من أهل الحجاز .

(أو سَيْ) ـ نحو : سَيْ أقومُ . وهذه أغربُ لغاتِها ، وحكاها صاحب المحكم .

(وينصرف إلى المضيّ) ـ أي المضارع .

(بلَمْ) نحو : لم أضربْ .

(ولَمّا الجازمة) ـ نحو : لما يقُمْ زيدٌ . واحترز بالجازمة[1] من التي بمعنى إلاّ فإنها لا تدخل إلا على ماضٍ لفظاً مستقبلٍ معنى نحو : أنشدك الله لَمّا فعلتَ ، أي : ما أسألك إلاّ فعلَكَ ، ومن التي هي حرف وجوب لوجوب ، فإنها لا تصحب إلا ماضياً لفظاً ومعنى نحو : لما قام زيدٌ قامَ عمروٌ . ولم يقيّد لم بكونها جازمة لينبّه على أنها تصرف المضارع إلى المضيّ وإن لم تجزمه كقوله :

٥) لولا فوارسُ كانوا حولهم صُبُراً يومَ الصُّلَيْفَاء لم يُوفُونَ بالجار[2]

(ولو الشرطية غالباً) ـ نحو : « ولو يؤاخذُ اللهُ الناسَ »[3] ، واحترز

---

(١) سقطت « الجازمة » من (ز) .

(٢) في شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني جـ ٢ ص ٣١٥ : وأنشد الأخفش :
لو لا فوارس من ذهل وأسرتهم . . . وفي حاشية الصبان على الأشموني مع شرح شواهد العيني جـ ٤ ص ٦ قال : والشاهد في : لم يوفون ، حيث لم ينجزم يوفون بلم للضرورة ، وظاهر كلام ابن مالك جواز ذلك على قلة مطلقاً .

(٣) النحل آية ٦١

بقوله : غالباً من ورود الشرطية بمعنى إنْ . فإنها تصرف المضارعَ حينئذ إلى الاستقبال نحو :

(٦) لا يُلْفِكَ الرَّاجيك إلَّا مظهراً   خلُقَ الكرامِ ولو تكونُ عديما[1]

(وإذْ) ـ نحو : « وإذْ تقولُ للَّذي أنعمَ اللهُ عليه »[2].

(وربما) ـ نحو :

ربما تكره النفوسُ من الأمر له فرجةٌ كحلِّ العقال[3].

(وقد في بعض المواضع) ـ قد كربما في التقليل والصرف إلى المضيّ ، فإن خلَتْ من التقليل خلت غالباً من الصرف إلى المضيّ ، وتكون للتحقيق في نحو : « قد نعلَمُ إنَّه ليحزُنُك الذي يقولون »[4]. وقد تخلو من التقليل وتصرف إلى المضيّ نحو : « قد نرَى تَقلُّبَ وجهك »[5].

(وينصرفُ الماضي إلى الحال بالإنشاءِ) ـ نحو : بعتُ واشتريتُ وأعتقتُ . فهذه ماضيةٌ لفظاً حاضرةٌ معنى . والإنشاء في اللغة مصدر أنشأ ، وفي الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود كإيقاع التزويج بزوَّجتُ ، والتطليق بطلقت . والبيع والشراء ببعتُ واشتريتُ .

---

(١) في حاشية الصبان على الأشموني جـ ٤ ص ٣٨ :

لا يَلْفِكَ الراجُوك إلَّا مُظهراً . . . قال : والشاهد في : ولو تكونُ فإن لو حرف شرط في المستقبل مع أنه لم يجزَم لأن لو بمعنى إنْ لا يجزم ويصرف الماضي إلى المستقبل . والمضارع إلى المستقبل معنى . قال : هو من الكامل ولم ينسبه إلى قائله .

(٢) الأحزاب آية ٣٧

(٣) الدرر اللوامع جـ ١ ص ٤ قال : استشهد به على أن ربما تقلب معنى المضارع للمضيّ . والبيت من شواهد سيبويه لأمية بن أبي الصَّلت .

(٤) الأنعام آية ٣٣

(٥) البقرة آية ١٤٤

(وإلى الاستقبال بالطلب) ـ نحو : غفر الله لزيدٍ .

(والوعد) ـ نحو : « إنَّا أعطيناك الكوثر »(١).

(وبالعطفِ على ما عُلِمَ استقبالُه) ـ نحو : « يَقْدُمُ قومَه يوم القيامة فأوردهمُ النَّارَ »(٢).

(وبالنفي بلا) ـ نحو :

٧) رِدُوا فواللهِ لا ذدناكم(٣) أبداً ... مادام في مائِنَا وِرْدٌ لنُزَّال(٤)

(وإنْ) ـ نحو : « ولئن زالتَا إنْ أمسكهما من أحدٍ من بعدِه »(٥).

(بعد القسم) ـ قيد في النفي(٦) بلا وإنْ .

(ويَحتمل) أي الماضي .

(المضيَّ والاستقبال بعد همزة التسوية) ـ نحو : سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ .

(وحرفِ التحضيضِ) ـ نحو : هلاَّ ضربتَ زيداً ؟ إن أردت المضيَّ كان

---

(١) الكوثر آية ١

(٢) هود آية ٩٨

(٣) في (د) : لا زرناكم .

(٤) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٤ : لوَرّاد بدلاً من : لنُزَّال . قال : ولم أعثر على قائله . والشاهد في قوله : لا ذدناكم أبداً . حيث يتصرف الماضي إلى الاستقبال بنفيه بلا .

(٥) فاطر آية ٤١

(٦) في (د) / للنفي

توبيخاً . أو الاستقبال كان أمراً . ومن الثاني قوله تعالى : « فلولا نفَر من كلِّ فرقةٍ منهم طائفة »[1] أي لينفر .

(وكلَّما) ـ مثال المضيّ : « كلَّما جاء أمةً رسولُها كذَّبُوه »[2]. ومثال الاستقبال : « كلَّما نضِجَتْ جلودُهم »[3].

(وحيثُ) ـ مثال المضيّ : « فأتوهنَّ من حيثُ أمركم الله »[4] ومثال الاستقبال : « ومِنْ حيثُ خَرجْتَ »[5].

(وبكونه صلةً) ـ مثال المضيّ : « الذين قال لهم الناسُ »[6] ومثال الاستقبال : « إلاّ الذين تابُوا من قبل أن تقدِرُوا عليهم »[7]

(أو صفةً لنكرة عامةٍ) ـ مثال المضيّ :

(٨) رُبَّ رِفْدٍ هرقته ذلك اليَو م وأسرى من معشر أقتال[8]

ومثال الاستقبال : « نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فأدّاها كما سمعها »[9] أي : يسمع مقالتي ، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه ويبلغه لأمته . والرفد أيضاً القدح الضخم . والأقتال جمع قِتل وهو العدوّ ، ومعنى نضَّر الله امرأ نعَّمه .

(١) التوبة آية ١٢٢ .

(٢) المؤمنون آية ٤٤

(٣) النساء آية ٥٦

(٤) البقرة آية ٢٢٢

(٥) البقرة آية ١٤٩

(٦) آل عمران آية ١٧٣

(٧) المائدة آية ٣٤

(٨) الدرر اللوامع جـ ١ ص ٥ من قصيدة طويلة للأعشى ـ ديوانه ص ١٣ برواية : أقيال . والشاهد في مجيء الماضي صفة لنكرة عامة دالاً على المضيّ في قوله : رب رفد هرقته . . .

(٩) في التاج الجامع للأصول جـ ١ ص ٦٨ . ونص رواية الترمذي وأبي داود : « نضَّر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع . فرب مبلَّغ أوعى من سامع » . وفي رواية للترمذي : « نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلغها . فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » .

(٢)- باب إعراب الصحيح الآخر

يطلق الإعراب في اللغة على الإبانة ، أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ، وعلى التحسين ، أعربتُ الشيءَ : حسَّنتُه[١] ، وعلى التغيير عربَتْ معدةُ البعير تغيَّرت ، وأعربها الله غيَّرها ، وفي الاصطلاح على ما يلحق أواخرَ الكلمة المعربةِ من حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ ، كما ذكر المصنف ، وزعم أنه مذهبُ المحققين . وذهبَ متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة عن التغيير الذي في أواخر الكلم ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختيار الأعلم .

(الإعراب) ـ أي في الاصطلاح

(ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركةٍ) ـ مِنْ بيانٌ لما ، والحركة هي الضمةُ نحو : جاء زيدٌ ، والفتحةُ نحو : رأيتُ زيداً ، والكسرةُ نحو : مررتُ بزيدٍ .

(أو حرفٍ) ـ هو الواو والألف والياء والنون ، نحو : جاء أبوك والزيدان ، ورأيت الزيدين يضربُون .

(أو سكون) ـ نحو : لم يضربْ .

(أو حذف) ـ نحو : لم يضربا .

---

(١) في (د) : أعرب الشيء حسنه .

(وهو) ـ اي الإعراب .

(في الاسمِ أصلٌ) ـ وهذا مذهبُ البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصلٌ في الأسماء وفي الأفعال ، وقيل هو أصل في الفعل فرع في الاسم ، حكاه في البسيط .

(لوجوب قبوله) ـ أي الاسم .

(بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً) ـ وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة نحو : قام زيدٌ ، ورأيتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ .

(والفعلُ والحرفُ ليسا كذلك) ـ أي ليس كل واحد منهما يقبل بصيغةٍ واحدةٍ معانيَ مختلفةً .

(فَبُنيا) ـ أي الفعل والحرف .

(إلاَّ المضارعَ ، فإنه شابَه الاسمَ بجوازِ شِبه ما وجبَ له فأُعربَ) وجه الشبه أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معانٍ تتعاقب على صيغةٍ واحدةٍ . ففي قولك : لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن ، يحتمل النهي عن الفعلين مطلقا ، وعن الجمع بينهما ، والنهي عن الأول واستئناف الثاني ، فيُدَلُّ على كل معنى منها بإعراب . فعلى الأول تجزم الثاني كالأول ، وعلى الثاني تنصبه ، وعلى الثالث ترفعه ، فيزول اللبس الذي عرض في الفعل بالإعراب ، كما يزول اللبس الذي يعرضُ[1] في الاسم بالإعراب نحو : ما أحسنَ زيداً في التعجب ، وما أحسنُ زيدٍ في الاستفهام ، وما أحسنَ زيدٌ في النفي ، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بعد التركيب اشتركا في الإعراب .

---

(١) في (ز) : عرض .

وإنما قال : بجواز ، تنبيهاً على أن الشَّبه الذي لأجله أعرب المضارعُ ليس هو موجباً للإعراب ، لأنه كان يمكن إذا ألبس المضارع في بعض المواضع أن يُزالَ اللَّبسَ بغير الإعراب . بخلاف الإلباس الذي في الاسم فإنه لا يمكن زواله بغير الإعراب ، فلذلك وجب الإعراب للاسم وجاز للفعل .

وإنما قال : شبه ما وجب له ، ولم يقل بجواز ما وجب له لأن المعانيَ التي أوجبت للاسم الإعرابَ ليست المعاني التي جوَّزتْ للفعل الإعراب . بل هذه شبه تلك ، ووجه الشبه بينهما أنها معانٍ تطرأ بعد التركيب كتلك .[1]

(ما لم يتصلْ به نونُ توكيدٍ أو إناثٍ) ـ فإن اتصل به أحدُهما بُني نحو : هل تضربَنَّ يا زيدُ ؟ ويا هنداتُ هل تضربْنَ ؟ وإن لم يتصل به بل فصل فاصل نحو : هل تضربانِّ يا زيدان ؟ وهل تضربُنَّ يا زيدون ؟ وهل تضرِبِنَّ يا هندُ ، أعرب كالمجرَّد نحو : هل تضربُ ؟

(ويمنع إعرابَ الاسم مشابهةُ الحرف) ـ كشبهه له في الوضع نحو تاء ضربتُ ، أو في تضمُّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام نحو : متى ومهما ، أو في نيابته عن الفعل وعدم تأثره كأسماء الأفعال ، أو في افتقاره كالموصولات .

(بلا معارض) احترز من أيّ فإنها مشبهة للحرف سواء كانت شرطاً أم استفهاماً أم موصولة ، لكن عارض هذه المشابهة لزومها للإضافة وكونُها بمعنى بعض إن[2] أضيفت إلى معرفة ، وبمعنى كل[3] إن أضيفت إلى نكرة ، فغلبت مشابهتها المعرب على مشابهتها المبني ، لكونها داعية إلى ما يستحقُّه الاسم بالأصالة[4] وهو الإعراب .

---

(١) في (د) : كذلك .
(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من (د) .
(٤) في (د) : من الأصالة .

(والسلامة منها تمكُّن) ـ أي في مشابهة الحرف تثبت في مقام الأصالة ، فلذا يُتصرَّف في المتمكِّن بحركات أو حروف ، بخلاف المبنيّ فإنه فاقد لهذا التصرف .

والمتمكن قسمان : متمكن أمكن ، وهو المنصرف ، ومتمكن غير أمكن وهو غير المنصرف .

(وأنواع الإعراب رفعٌ ونصبٌ وجرٌ وجزمٌ) ـ فالإعراب جنسٌ هذه أنواعهُ ، فيَدُلُّ على الرفع حركةٌ نحو : جاء زيدٌ ، وحرفٌ نحو : جاء الزيدانِ . وكذلك النصب والجر نحو : رأيتُ زيداً أخاك ، ومررت بزيدٍ أخيك ، ويدل على الجزم حذف الحركة[1] نحو لم يضربْ ، وحذف الحرف نحو : لم يضربا .

وقوله : وأنواع الإعراب أحسن من قول غيره : ألقاب الإعراب ، لأن من حق اللقب أن يصدق على ما لُقِّب به ، وهذا ليس كذلك ، إذ لا يقال : الإعراب رفعٌ ولا الإعراب نصبٌ ، فلا تكون هذه ألقاباً له .

(وخُصَّ الجَرُّ بالاسم لأن عامله لا يستقلُّ) ـ أي لأنه مفتقر إلى ما يتعلق به نحو : مررت بزيدٍ .

(فيحمل غيره عليه) ـ فلذلك فُقد الجرُّ من المضارع ولم يفقد منه النصب والرفع ، لأن عاملَ كلٍّ منهما مستقلٌ نحو : قام زيدٌ ، وضربتُ زيداً ، فقبل كلٌّ منهما أن يتفرع عليه عامل في الفعل .

(بخلاف الرفع والنصب) ـ أي فإن عامل كل منهما مستقلٌ .

---

(١) أي السكون .

(وخُصَّ الجزمُ بالفعل لكونه فيه كالعِوضِ من الجرّ) فصار لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب : الرفع والنصب والجر للاسم . والرفع والنصب والجزم للفعل .

(والإعرابُ بالحركة والسكون أصلٌ . وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ) ـ أي الإعراب بالحركة نحو : يقومُ زيدٌ . أصل للإعراب بالحرف نحو : الزيدان يضحكان . والإعراب بالسكون نحو : لم يضربْ أصلٌ للإعراب بالحذف نحو : لم يقوما . فلا يُصَارُ إلى الإعراب بحرفٍ إلا عند تعذُّر الحركة . ولا يُصَارُ إلى الإعراب بحذف إلا عند تعذُّر السكون .

(فارفع بضمَّةٍ) ـ نحو : يقومُ زيدٌ .

(وانصِب بفتحةٍ) ـ نحو : لن أضربَ زيداً .

(وجُرَّ بكسرةٍ) ـ نحو : مررتُ بزيدٍ .

(واجزم بسكون) ـ نحو : لم أضربْ .

(إلاّ في مواضع النيابة) ـ وستأتي مفصَّلةً . فمنها ما نابتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ كغير المنصرف جرّاً ، وجمع المؤنَّثِ السَّالم نصباً ، ومنها[1] ما ناب فيه حرفٌ عن حركةٍ كالأسماء الستَّة والمثنَّى وجمع المذكر السالم[2] ، ومنها ما ناب فيه حذفٌ عن السكون أو حركة كالأمثلة الخمسة جزماً ونصباً .

(وتنوبُ الفتحةُ عن الكسرة في جرّ ما لا ينصرف) ـ نحو : مررتُ بأحمدَ .

(إلاّ أن يضاف) ـ نحو : مررتُ بأحمدِكم .

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من (ز) .

(أو يصحَب الألفَ واللام) ـ كالأحمر .

(أو بدلها) ـ أي بدل اللّام . وإبدال لام التعريف ميماً لغةُ حمير . ومن دخول « ام » على ما لا ينصرف وجره بالكسرة قوله :

(٩) أإن شِمْتَ[١] مِنْ نَجْدٍ بَرْيقاً تألقّا   تُكابدُ ليلَ امأَرمدِ[٢] اعتادَ أوْلقا

أراد : ليلَ الأرمد . وذكر صاحبُ المقرّب أنها لغة طيء يقال : شِمْتُ البرقَ أي نظرتُ إلى سحابته أين تمطر . وتألق البرقُ لمع .[٣] والأولق الجُنون .

(والكسرةُ عن الفتحةِ في نصب أولاتِ)[٤] ـ كقوله تعالى : « وإن كُنَّ أولاتِ[٥] حملٍ » وإنما لم يجعلها من جمع المؤنث السالم لأنها لا مفرد لها من لفظها . قال أبو عبيدة : أولات[٦] واحدها ذات .

(والجمع بزيادة ألف وتاء) ـ كهندات وحمامات . وقيد بالزيادة احترازاً من أبياتٍ وقضاةٍ . فإنَّ نصبهما بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير .

---

(١) في (د) : أأن . وفي الدرر اللوامع ج ١ ص ٧ .

أأن شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بريقاً تألّقا   تبيت بليل ام أرمدِ اعتاذ أوْلقَا

وفي منهج السالك جـ ١ ص ٤٩ : أئن شمت . . .

وقال في الدرر : لم أعثر على قائله . وفي شرح شواهد العيني هامش شرح الأشموني جـ ١ ص ٩٦ : قاله بعض الطائيين .

(٢) في (د) : أم أرمد بفصل أم عن أرمد .

(٣) في (ز) : أي لمع .

(٤) في (د) : ألات .

(٥) الطلاق آية ٦ .

(٦) كتبت في النسختين (د . ز) بدون واو . والتحقيق من (غ) .

(وإن سُمّي به) ـ أي الجمع الذي بزيادة ألف وتاء كهندات علم رجل أو امرأة .

(فكذلك) ـ أي فينصب بالكسرة .

(والأعرفُ حينئذٍ) ـ أي حين إذ نصب بالكسـرة .

(بقاء تنوينه) ـ نحو : رأيت هنداتٍ ، وغيرُ الأعرف حذفُ التنوين ونصبه بالكسرة نحو : هذا هنداتُ ، ورأيتُ هنداتِ ، ومررتُ بهنداتِ .

(وقد يُجعَلُ كأرطاةَ علماً) ـ أي فيعربُ كغير المنصرف فيُجَرُّ ويُنصَبُ بالفتحة : نحو ـ هذا هنداتُ ، ورأيتُ هنداتَ ، ومررتُ بهنداتَ .

(وَتنُوبُ الواو عن الضَّمةِ) ـ نحو : هذا[1] أخو زيدٍ .

(والألف عن الفتحة) ـ نحو : رأيتُ أخاه .

(والياء عن الكسرة) ـ نحو : مررتُ بأخيه .

(في[2] ما أضيف إلى غير ياء المتكلم) ـ يشمل الظاهر والمضمر غير الياء . وأما المضاف إلى الياء كأبي[3] وأخي فلا يُعربُ كذلك .

(من أب وأخ وحم) ـ نحو[4] : هذا أبو زيد ، ورأيتُ أباه ، ومررتُ بأبيه .[5] وهذا أخُو زيدٍ ، ورأيتُ أخاه ، ومررتُ بأخيه ، وهذا حَمُو زيدٍ ، ورأيتُ حماه ، ومررتُ بحميه)[6]

(١) في (ز) : جاءَ أخُو زيدٍ .
(٢) في (د) : فيما .
(٣) في (ز) : كأخي وأبي .
(٤) (٦) سقط ما بين الرقمين من (د) .
(٥) في (غ) : وكذلك أخ وحم ، وسقط ما بين الرقمين ٥ - ٦ .

(غيرَ مماثلٍ قَرْواً وقُرءاً وخَطأً) ـ هذا قيدٌ في حَمٍ خاصة ، فإذا ماثل شيئاً مما ذُكر أعرب بالحركات نحو : هذا حَمْوُكَ وحُمْؤُك وحَمَؤُكَ .

(وفَمٍ بلا ميمٍ) ـ نحو : هذا فُو زيدٍ ، ورأيتُ فاه ، ونظرتُ إلى فيه ، فإن كان بميم أعرب بالحركات الظاهرة سواء أضيف أم لم يُضَفْ نحو : هذا فَمٌ ، ورأيتُ فَمَ زيدٍ ، ونظرتُ إلى فمِه .

(وفي ذي بمعنى صاحب) ـ نحو : جاءني ذُو مالٍ ، ورأيتُ ذَا مالٍ ، ومررتُ بِذِي مالٍ .

واحترز « من ذو » الطائية فإنها مبنية في الأشهر نحو : جاء[1] ذو قام ، ورأيتُ ذو قام ، ومررتُ بذو قام ، وإنما أُتى بفي في قوله : « وفي ذي » ليُعلَم أنه معطوف على المجرور بفي في قوله : في[2] ما أضيفَ ، لا على المجرور بمن في قوله : من أبٍ . وفعل ذلك لأن « ذو » بمعنى[3] صاحب لا تضاف إلى ضمير مطلقاً غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً[4] .

(والتزامُ نقصِ هَنٍ أعرفُ من إلحاقه بهنَّ) ـ أي بأبٍ وما بعده ، فعلى الأعرف يعرب بالحركات الظاهرة نحو : سُتِرَهَنُ زَيْدٍ ، وسترتُ هَنَه ، وهو ساترٌ لهنِه ، وعلى غير الأعرف يرفع بالواو ، وينصب بالألف ، ويُجَرُّ بالياء نحو : هَنُوه وهَناه وهَنِيه .

(وقد تُشَدَّدُ نونُه) ـ كقوله :

---

(١) في (ز) : جاءني .
(٢) في (د) : فيما أضيف .
(٣) سقط من (د) : بمعنى صاحب .
(٤) في (د) : أو متكلماً أو مخاطباً .

(١٠) ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلةً   وهَنِّيَ جاذٍ [١] بين لِهزِمَتَيْ [٢] هند ؟ [٣]

وهَنٌ كلمة كناية معناها [٤] : شيء ، وهي هنا كناية عن الفرج .

(وخاء أخ) ـ نحو : هذا أخٌ .

(وباء أب) ـ نحو : هذا أبٌ . حكاه الأزهري . وحكى أنه يقال : استأبيتُ فلاناً ببائين أي اتخذته أباً .

(وقد يقال أخْوٌ) ـ كقوله :

(١١) ما المرءُ أخْوكَ إن لم تُلْفِه وَزراً   عند الكَريهة مِعواناً على النُّوَبِ [٥]

والوزر الملجأ .

(وقد يُقْصَرُ حَمٌ وهُمَا) ـ أي وأب وأخ . فيقال : أخاك وأباك وحماك رفعاً ونصباً وجَرّاً كعصا .

(أو يلزمها النقصُ كيدٍ ودمٍ) ـ أي يلزم أباً وأخاً وحماً فتحذف لام

---

(١) في (د) : جادٍ بالمهملة . وفي (ز) جار بالراء . والتحقيق من الدرر اللوامع جـ ١ ص ١١

(٢) في (د) : لهذمتى .

(٣) في النسختين (د . ز) : هنّ . والتحقيق من الدرر اللوامع جـ ١ ص ١١ و (غ) .

(٤) في (ز) يكنى بها عما يستهجن . . . الخ . وفي الدرر : الشاهد في هنّ بالتشديد :
قال في التسهيل : وقد تشدد نونه . قال الدماميني : أي هن . وأنشد البيت . .
قال ـ أي الدماميني ـ : كنى بهن المشدد عن ذكره . وجاذ بجيم وذال معجمة . أي ثابت على القيام . واللهزمتان بكسر اللام والزاي عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين . لكن الشاعر استعملهما في جانبي الفرج على جهة الاستعارة . وعدّ ابن الجواليقي تشديد نون الهن من لحن العوام .

(٥) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ١٢ قال : استشهد به على أن الأخ فيه لغة على وزن دلْو . وهي لغة ذكرها كراع . واستشهد عليها بالبيت . . . ثم قال : ولم أقف على قائله .

الثلاثة كما حذفت لام يدٍ ودمٍ ، وتعرب حينئذ بالحركات الظاهرة نحو :

هذا أبُك ، ورأيتُ أبَك ، ومررتُ بأبِك ، وكذا أخٌ وحمٌ .

(وربما قُصِرَا) ـ أي : يد ودم فيقال : يدًا ودَما رفعاً ونصباً وجراً كعصا .

(أو ضُعِّف دم) ـ كقوله :

(١٢) أهان دمَّكَ فَرغاً[1] بعد عزّته ياعمرو بَغْيُك إصراراً على الحسد[2]

يقال : ذهب دمه فرغاً أي هدراً لم يُطلَب به .

(وقد تُثلَّثُ فاءُ فمٍ منقوصاً) ـ فيقال : هذا فِمٌ بضم الفاء وفتحها وكسرها .

(أو مقصوراً[3]) فيقال : فُِما بضم الفاء وفتحها وكسرها .

(أو يُضعَّف مفتوحَ الفاء) ـ نحو : هذا فَمٌّ .

(أو مضمومَها) ـ نحو : هذا فُمٌّ .

(أو تَتْبعُ فاؤه حرفَ إعرابه في الحركات) ـ نحو : هذا فُمٌ ، ورأيتُ فَماً ، ونظرتُ إلى فِمٍ .

(١) في (د) : بكسر الفاء . وفي القاموس بفتحها .

(٢) قال في الدرر جـ ١ ص ١٣ وما بعدها : استشهد به على أن دماً يجوز فيه تشديد الميم . وذلك لغة في دم المحذوف اللام . . وأوضح الأصل وما صار إليه ثم قال : وأعلم أن الكسائي أنكر لغة التشديد. وأهان دمك ضد أعزه . وفرغا نائب عن مصدر أهان . . والفرغ مخرج الماء من الدلو بين العراقي . وإصراراً مفعول له . وبغيك فاعل أهان . أي جعل سفك دمك هينا بغيك لإصرارك على الحسد . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) سقط هذا السطر من (د) .

(كما فُعل بفاء مَرْءٍ) ـ نحو : هذا مُرْءٌ ، ورأيتُ مَرْءاً[1] ، ومررت بمِرْءٍ .

(وعيني امرئ وابنم) ـ نحو : هذا امرؤ وابنُمٌ ، ورأيتُ امرأ وابنَماً ، ومررتُ بامرئٍ وابنِم[2].

(ونحوُهما فُوك وأخواتهُ على الأصحّ) ـ أي نحو امرىء وابنم في الإتباع . فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله : أبَوُكَ فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل : أبُوُكَ ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وكذلك تتبع في الجر والنصب كما في الرفع ، وهذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين ، والمذهب الذي ذكره أولاً ، وهو كون هذه الحروف نائبة عن الحركات هو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين ، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه .

(وربما قيل فا دون إضافة صريحةٍ نصباً) ـ أنشد الكوفيون للعجاج :

13 (« خالط من سلمى خياشيمَ وفَا »[3])

وخرجه أبو الحسن وتابعه المصنِّف على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته ، أراد : خياشيمها وفاها ، واحترز بصريحة من المقدَّرة ، فإنَّ أصل : وفا : وفاها كما ذكرنا .

14 (ولا يخص بالضرورة ـ نحو « يُصبحُ ظمآنَ وفي البحر فمهُ[4] »

---

(١) في النسختين (د ، ز) مرأ .
(٢) في (د ، غ) : خص كل لفظ بمثال مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً .
(٣) من رجز للعجاج ، الدرر اللوامع جـ ١ ص ١٤ ، والشاهد فيه على مجيء « فا » دون إضافة صريحة نصباً .
(٤) من قصيدة طويلة لرؤبة بن العجاج ، الدرر اللوامع جـ ١ ص ١٤ .

خلافاً لأبي علي) ـ أي لا يختص ثبوتُ الميم في الفم حالة الإضافة بالضرورة ، خلافاً للفارسيّ . ومنه في النثر[1] الحديثُ : « لخَلُوفُ فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك »[2] . ونظماً ما أنشده :

« يُصبح[3] ظمآنَ وفي البحر فمه »

يقال : خَلُفَ فمُ الصائم خَلُوفاً تغيّرت رائحتُه . وخلُف اللبنُ والطعامُ إذا تغيّر طعمُه أو رائحتُه .

(وتنوبُ النونُ عن الضَّمةِ) ـ هذا هو الصحيح . أعني كون النون في الأمثلة الخمسة علامةَ الإعراب كما ذكر المصنِّفُ .

(في فعل اتصل به ألفُ اثنين أو واو جمع) ـ يشمل ما تكون الألف فيه أو الواو علامة نحو : يقومان الزيدان ، ويقومون الزيدون ، أو ضميراً نحو : الزيدان يقومان ، والزيدون يقومون .

(أو ياء مخاطبة) ـ نحو : أنتِ تقومين .

(مكسورةً بعد الألف) ـ أي النون نحو : يقومان .

(غالباً) ـ استظهر به على قراءة من قرأ : « أتعدانَني »[4] بفتح النون .

(مفتوحة بعد أختيها) ـ أي بعد الواو نحو : يفعلونَ . والياء نحو : تفعلينَ .

---

(١) في (د) : ومنه نثراً

(٢) التاج الجامع للأصول جـ ٢ ص ٤٧ من حديث طويل رواه الخمسة أوله كلّ عمل ابن آدم له الا الصيام فانه لي وأنا أجزي به . . . والذي نفس محمد بيده . لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . . . » .

(٣) لم يذكر الشاهد في (د) .

(٤) الاحقاف آية ١٧ .

(وليست دليلَ الإعراب، خلافاً للأخفش) ـ زعم الأخفش أن هذه النون ليست إعراباً، وإنما هي دليلُ إعراب مقدَّر قبل ثلاثة الأحرف، وقال به السهيلي أيضاً. وهو ضعيف، لأن فيه دعوى تقدير لا حاجة إليه، فالنونُ وافيةٌ بالمقصود فيه[1].

(وتُحذَفُ) ـ أي النونُ.

(جزماً) ـ نحو: « فإن لم تفعلوا »[2].

(ونصباً) ـ نحو: « ولن تفعلوا »[3].

(ولنون التوكيد) ـ نحو: هل تضربُنَّ يا زيدون؟ قال تعالى: « ليقولُنَّ ما يحبسُه[4] »؟ « فلا ينازعُنَّكَ في الأمر[5] ».

(وقد تُحذَفُ لنون الوقاية) ـ نحو: « أتُحاجُوني[6] » في قراءة من حذف النون، وهذا مذهبُ سيبويه[7]. وقال الأخفش والمبرد وغيرهما: المحذوف نون الوقاية.

(أو تُدغَم فيها) ـ نحو قراءة: « أتُحاجُونِّي[6] » بتشديد النون.

(وندر حذفُها مفردةً) ـ أي مع عدم ملاقاة مِثلٍ.

(في الرفع نظماً) ـ نحو:

(١) سقطت عبارة بالمقصود فيه من (د).

(٢)،(٣) البقرة آية ٢٤.

(٤) هود آية ٨.

(٥) الحج آية ٦٧. وفي (ز) اقتصر على هذا الشاهد الأخير ولم يذكر الذي قبله ولا المثال.

(٦) الأنعام آية ٨٠.

(٧) في (د): وعند سيبويه ما ذكر المصنف. وقد علق في هامش (ز) بقوله: وهو الصحيح لوجوه، ثم ذكر هذه الوجوه.

١٥) أبيتُ أسْري وتبيتي تَدْلُكي وجهَك بالعنبر والمسك الذكي[١]

أي : وتبيتين تدلكين .

(ونثراً) ـ كما روى في قراءة أبي عمرو : « قالوا ساحران تظَّاهرا[٢] » . أي : تتظاهران . فأدغم التاء في الظَّاء وحذف النون .

(وما جيء به لا لبيان مُقْتَضَى العامل) ـ احترز من حركات الإعراب .

(من شبه الإعراب) ـ بيانٌ لما في قوله : ما جيء به .

(وليس حكايةً) ـ نحو : مَنْ زيداً ؟ ومَنْ زيدٍ ؟ لقائل : رأيتُ زيداً ، أو مررتُ بزيدٍ .

(أو إتباعاً) ـ كقراءة من قرأ ـ « الحمدِ لله »[٣] بكسر الدَّالِ ، ومنهم زيد بن علي .

(أو نقلاً) ـ كقراءة ورش « أَلَمْ تَعْلَمَ انَّ اللّهَ »[٤] بفتح الميم .

(أو تخلُّصاً من سُكونَين) ـ نحو : « مَنْ يشَإِ اللهُ يضْلِلْه »[٥] .

(فهو بناء) ـ أي ما خالف حركة الإعراب . وحركة الحكاية ، وحركة الإتباع . وحركة النقل . وحركة التخلُّصِ من ساكنين فهو بناء .

---

(١) ذكره في الدرر جـ ١ ص ٢٧ وقال : الشاهد فيه حذف النون من تبيتي وتدلكي . ولم يذكر قائله .

(٢) القصص آية ٤٨ .

(٣) الفاتحة آية ٢ .

(٤) البقرة آية ١٠٦ ، ١٠٧ .

(٥) الأنعام آية ٣٩ .

(وأنواعُه) ـ أي أنواع البناء .

(ضَمٌّ) ـ نحو : حيثُ .

(وفتحٌ) ـ نحو : أينَ .

(وكسرٌ) ـ نحو : أمسِ .

(ووقفٌ) ـ نحو : كمْ .

(٢) ـ بابُ إعرابِ المعتلِّ الآخرِ

(يظهرُ الإعرابُ بالحركة) ـ نحو : يقومُ زيدٌ .

(والسكون) ـ نحو : لمْ يقمْ .

(أو يقدَّر) ـ أي الإعراب .

(في حرفه) ـ أي في حرف الإعراب .

(وهو) ـ أي حرفُ الإعراب .

(آخرُ المعْرَبِ) ـ كألف فتَى ويسعَى ، فحرف الإعراب آخر الكلمة المعربة ، وقيل آخر الكلمة مطلقاً ، والصحيحُ الأولُ .

(فإن كان) ـ أي حرفُ الإعراب .

(ألفاً قُدِّر فيه غيرُ الجزم) ـ وهو الرفع والنصب في الاسم والفعل نحو : يسعَى الفتَى ، ولن أخشى الفتَى ، والجرّ في الاسم نحو : مررتُ بالفتَى .

(وإن كان) ـ أي حرفُ الإعراب .

(ياءً) ـ نحو : القاضي ويرمي .

(أو واواً) ـ نحو : يغزُو .

(يشبهانه) أي يشبهان الألف في كون حركة ما قبلهما من جنسهما .
فخرج نحو : طَيّ ودَلْو .

(قُدِّر فيهما الرفعُ) ـ نحو : القاضي يرمِي ويغزُو .

(وفي الياءِ الجرُّ) ـ نحو : مررتُ بالقاضي .

(وينوبُ حذفُ الثلاثة) ـ أي الألف والواو والياء [1] .

(عن السكون) ـ نحو : لم يَخْشَ ، ولم يَرْمِ ، ولم يَغْزُ .

(إلّا في الضرورة فيقدَّرُ لأجلها) ـ أي لأجلِ الضَّرورة .

(جزمُها) ـ أي جزمُ الثلاثة فتثبت نحو :

١٦) هجوتَ زبّانَ ثم جئتَ معتذراً ‏ من هجو زبأن لم تهجُو ولم تدَعِ [2]

ونحو :

١٧) إذَا العجوزُ غضبتْ فطلِّقِ ‏ ولا ترضَّاها ولا تملَّقِ [3]

ونحو :

١٨) ألم يأتيك والأنباءُ تنمِي ‏ بما لاقَتْ لبونُ بني زياد ؟ [4]

(ويظهر لأجلها) ـ أي لأجل الضرورة .

---

(١) في (ز) قدم الياء على الواو .

(٢) ذكره في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٢٨ وقال : ولم أعثر على قائله . وفي شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان جـ ١ ص ١٠٣ قال : هو من البسيط . وشرحه دون أن يشير إلى قائله . والشاهد في الأبيات الثلاثة تقدير الجزم مع بقاء أحرف العلة ضرورة

(٣) ذكره في الدرر اللوامع وذكر بيتاً بعده جـ ١ ص ٢٨ وقال : والرجز لرؤبة .

(٤) قال في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٢٨ : والبيت من أبيات لقيس بن زهير العبسي .

(جرُّ الياء) ـ نحو :

(١٩) فيوماً يُوافِينَ الهوَى غيرَ ماضيٍ ويوماً ترى فيهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ[١]

(ورفعُها) ـ نحو :

(٢٠) فعَوضني منها غِنايَ ولم تكنْ تساويُ عندي غيرَ خمسِ دراهمِ[٢]

(ورفعُ الواو) ـ نحو :

(٢١) إذا قلتُ[٣] علَّ القلبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ هواجسُ لا تنفكُّ تغريه بالوجدِ[٤]

ويقال : قيَّض الله فلاناً لفلان أي جاءه به وأتاحه له . ومنه :

« وقيَّضْنا لهم قُرَنَاءَ »[٥] . والهواجس جمع هاجس وهو الخاطر . يقال : هجس في صدري شيء يهجس أي حدس .

(ويقدَّرُ لأجلها) ـ أي لأجل الضرورة .

(كثيراً . وفي السَّعة قليلاً نصبُهما) ـ أي نصب الواو والياء نحو :

(٢٢) أرجُو وآملُ أن تدنُو مودَّتُها وما إخالُ لدينَا منكِ تَنْوِيلُ[٦]

---

(١) شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان جـ ١ ص ١٠٠ ، من قصيدة طويلة لجرير يهجو الأخطل .

(٢) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٣٠ : فعوضني عنها . . . قاله رجل من الأعراب يمدح عبد الله بن العباس رضي الله عنهما .

(٣) في (ز) : إذا قيل .

(٤) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٣٠ أشار إلى أنه من شواهد العيني . وقال : ولم أقف على قائله .

(٥) فصلت آية ٢٥ .

(٦) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٣١ والبيت من قصيدة لكعب بن زهير يمدح رسول الله صلى الله عليه وسلم . مطلعها : بانت سعاد . . . والشاهد في قوله : أن تدنو بتقدير النصب على الواو ضرورة .

وكقراءة من قرأ: «إلاّ أن يَعْفُون أو يعفُوْ الذي بيده عقدةُ النكاح»[1]. بسكون الواو. ونحو:

(٢٣) ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا[2]

ونحو:

(٢٤) ما أقدَر اللهُ أنْ يُدني على شحَطٍ مَنْ دارُه الحَزْنُ ممَّن دارُه صُولُ[3]

وكقراءة جعفر الصادق: «من أوسط ما تطعمون أهالِيكم»[4] بسكون الياء. والشَّحْطُ البُعْدُ. وقد[5] شَحَطَ يَشْحَطُ شحْطاً وشُحوطاً. والحَزن بلاد العرب، وصُول اسم موضع.

(ورفعُ الحرفِ الصحيح) ـ كقراءة مَسْلمة بن محارب: «وبعُولَتْهنَّ أحقُّ»[6] بإسكان التاء. وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من: يعلمُهم ونحوه.

(وجرُّه) ـ كقراءة أبي عمرو: «فتوبُوا إلى بارئْكم»[7]

(وربما قُدِّر جَزْمُ الياء في السعة) ـ كقراءة قنبل: «إنَّه من يتَّقِي ويصبرْ»[8] بإثبات الياء في يتقي.

(١) البقرة آية ٢٣٧. وفي (غ): وكقراءة من قرأ: «أو يعفوا الذي بيده» بسكون الواو.

(٢) شرح شواهد العيني هامش ص ١٠١ ج ١ حاشية الصبان: قاله حندج بن حندج المُرّيّ.

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٩ قال: وهو عند أكثرهم ضرورة. ولم أعثر على قائله.

(٤) المائدة آية ٨٩

(٥) في (ز): يقال: شحِط يشحَطُ. وفي القاموس المحيط: شحط كمنَع شحْطاً وشحطاً محركة وشُحوطاً ومَشْحَطاً بَعُد كشَحِط كفرح.

(٦) في (د): لم يذكر «أحق» ـ البقرة آية ٢٢

(٧) البقرة آية ٥٤.

(٨) يوسف آية ٩٠.

(٤) ـ بابُ إعرابِ المثنّى والمجموع على حدّه

أي حَدّ المثنّى . ومعناه أنه سلم فيه بناء الواحد كما سلم في التثنية ، وأنه يلحقه حرف علة ونون كالمثنى ، وهذا جمعُ المذكَّر السالم . وهذه عبارة سيبويه .

(التثنية جَعْلُ الاسمِ) ـ قوله : جَعْلُ الاسمِ أولى من أن[1] يقال : جَعْلُ الواحِدِ ، لأن المجعول مثنّى يكون واحداً كرجلين ، وجمعاً كجِمالَين ، واسم جمع كركْبَيْنْ ، واسم جنس كغنَمَين .

(القابل) ـ تحرَّز من غير القابلِ كالمثنى والمجموع على حدّه وأسماءِ العدد إلّا مائةً وألفاً ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد .

(دليلَ اثنين) ـ احترز من الجمع المسلم[2] فإنه جَعْلُ الاسم دليلَ ما فوق اثنين . وخرج ما لفظُه التثنية ومعناه ليس كذلك ، نحو قوله تعالى :

« ثم ارجع البصَر كرَّتيْن ، ينقلبْ إليكَ البصَرُ خاسئاً وهو حسير »[3] أي مُبعَداً صاغراً ، وهو كليل منقطع ، فعِيل بمعنى فاعل من الحسور وهو الإعياء

(متّفقَين في اللفظ غالباً) ـ احترز من أن يختلفا لفظاً فلا تجوز

(١) سقط من (د) : أن يقال .

(٢) سقط هذا اللفظ من (د) .

(٣) الملك آية / ٤ .

التثنية . واحترز بقوله . « غالباً » عما ورد من تثنية مختلفي اللفظ فإنه يحفظ ولا يقاس عليه . كالقَمريْن في الشَّمْس والقَمَر . والعُمَرين في أبي بَكْر وعُمَر .

(وفي المعنى على رأي) ـ نبَّه بهذا على خلاف في المتفقَي اللَّفظ المختلفَي المعنى كعين ناظرة وعين نابعة . فأكثر المتأخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه . قال المصنِّف : والأصحُّ الجواز . ومنه قوله تعالى : « وإلَهَ آبائِك إبراهِيمَ وإسْمَاعِيلَ وإسْحاقَ »[1] وقولهم : القلم أحدُ اللسانين . والخالُ أحدُ الأبوَين .

(بزيادةِ ألفٍ في آخره رفعاً ، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلها جرًّا ونصباً تليهما نونٌ مكسورة) ـ نحو : جاء الزيدان ، ومررتُ بالزيدَيْن ، ورأيتُ الزيدَيْن . وخرج بقوله : « بزيادة» المصدرُ المجعولُ لاثنين خبراً أو نعتاً نحو : هذان رِضىً ، ومررت برجلين رِضىً .

(فتحُها لغةٌ) ـ زعم الكسائي أن فتح النون مع الياء لغةٌ لبني زياد بن فقعس . قال : وكان لا أحد[2] يزيد عليهم فصاحة . وقال الفراء : هي لغة لبعض بني أسد ، أنشدني بعضهم :

(٢٥) على أحوذِيَّيْنَ استقلَّتْ عشيَّة[3] فما هي إلا لمحةٌ وتغيبُ

قال الجوهري : الأحوذيّ الخفيف في الشيء لحذقه عن أبي عمرو ، وقال يصف جناحَيْ قطاة : على أحوذيّين استقلّت عليهما .

---

(١) البقرة آية ١٣٣ .

(٢) زيادة من أجل المعنى . وفي (غ) في هذا الموضع لفظ غير واضح .

(٣) في (د) : استقلت عليهما . وهي رواية الجوهري كما في الشرح ، وقد روى البيت بالطبعة المحققة في الهمع جـ ١ ص ٤٩ سطر ٨ . وفي الدرر جـ ١ ص٢١ ، استشهد به على أن فتح نون المثنى لغة . . . قال : والبيت لحميد بن ثور الصحابي الهلالي .

(وقد تُضَمُّ) ـ حكى الشَّيباني : هما خليلانُ . ومنه قول فاطمة ـ رضي الله عنها ـ يا حَسنانُ ، يا حَسنانُ .

(وتسقط) ـ أي النون .

(للإضافة) ـ كقوله تعالى : « بل يداه مبسوطتان »[1].

(أو للضرورة) ـ كقوله في رواية من رفع :

(٢٦) هما خطَّتا إمَّا إسارٌ ومنَّةٌ وإما دمٌ والقتلُ بالحُرّ أجدَرُ[2]

يقال : أسرتُ الرجلَ أسراً وإساراً فهو أسير .

(أو لتقصير صلة) ـ نحو : هذان الضاربا زيداً . وأنشد المصنف :

(٢٧) خليليَّ ما إن أنتما الصادقا هوًى إذا خِفْتُما فيهِ عَذُولاً وواشيا[3]

(ولزومُ الألف) ـ أي رفعاً ونصباً وجرًّا .

(لغةٌ حارثيَّة) ـ نسبة لبني الحارث بن كعب . ومن ذلك ما حكى

---

(١) المائدة آية ٦٤ .

(٢) في الدرر جـ١ ص ٢٢ : استشهد به على حذف النون للإضافة المقدرة . وفي إسار وما بعدها روايتان : الجرّ ، وعليه رواية الدرر . لكن ظاهره أن المضاف مقدر : وصرح ابن هشام في المغنى أن في رواية الجر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإمّا . فهذا دليل على أن المضاف إليه هو إسار المذكور . وأما رواية الرفع فإنهم يستشهدون بها على أن حذف نون المثنى في غير الإضافة ضرورة . كما صرح في المغني بأن البيت لا ينفك عن الضرورة . وقال ابن جنى : أما الرفع فطريق المنهب . قال البغدادي : وظاهر أمره أنه على لغة من حذف نون التثنية لغير إضافة . فقد حكى ذلك . . والبيت من أحد عشر بيتاً لتأبط شراً يذكر فيها قصته مع هذيل .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٣ : استشهد به على حذف نون المثنى تقصيراً من صلة الألف واللام . فالصادقا أصله الصادقان . قال : ولم أعثر على قائله .

الأخفش أنه سمع فصيحاً من بني الحارث يقول : ضربتُ يداه ، وقول الشاعر :

(٢٨) وأطرقَ إطراقَ الشُّجاع ولو رأى مَساغاً[1] لنا باه الشجاعُ لصمَّما

يقال : أُطرق الرجل إذا سكت فلم يتكلم . وأطرق أي أرخى عينيه ينظر إلى الأرض . وصمَّم في السير وغيره مضى ، وصمَّم أي عضَّ ونيَّب فلم يرسل ما عضَّ .

(وما أعرب إعراب المثنَّى) ـ أي بالألف والياء والنون .

(مخالفاً لمعناه) ـ في كونه مُراداً به[2] أكثر من اثنين نحو : « ثم ارجع البصر كرتين »[3] .

(أو غيرَ صالح للتجريد وعطفِ مثلِه عليه) ـ نحو : كلبتَي الحدَّاد ، والبحرَيْن علم مكان ، إذ لا يصح أن يقال : كَلْبة وكَلْبة ولا بَحْر و بَحْر ، ومثلُه القَمران في الشمس والقمر ، والعُمَران في أبي بكر وعمر .

(فملحقٌ به) ـ أي بالمثنى ، وليس بمثنى حقيقةً ، ولكنه أُلحق به في إعرابه .

(وكذلك كلا وكلتا مضافين إلى مضمر) ـ أي هما من[4] قبيل ما ذكر ،

(١) في (د) : مصيبا . وفي هامش (ز) : مضيا . والتحقيق من (غ) ومن الأشموني مع الصبان جـ١ ص ٧٩ . قال في تنبيهاته : في المثنى وما أُلحق به لغة أخرى . وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً وجرّاً . وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر . وأنكرها المبرد . وهو محجوج بنقل الأئمة . وذكر البيت . ولم يذكر قائله . والشاهد في : لنا باه . وفي معجم الشواهد أنه للمتلمِّس ديوانه ص ٢ .

(٢) في (ز) : مراداً منه .

(٣) الملك آية ٤ .

(٤) في (ز . غ) : مثل ما ذكر .

في كونهما ملحقين بالمثنى في إعرابه حالة إضافتهما إلى مضمر نحو: جاء الزيدان كلاهما، ورأيتُ الزيدين كليْهما، وجاء الهندان كلتاهما، ومررتُ بالهندَين كلتيهما. فإن أضيفا إلى مُظْهَر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً نحو: كلا الرجلين، وكلتا المرأتين.

(ومطلقاً على لغة كنانة) ـ حكى الكسائي والفراء أن بعض العرب يجريهما مع المظهر مجراهما[1] مع المضمر، نحو: رأيت كلي[1] أخويك، وعزاها الفراء إلى كنانة كما ذكر المصنِّفُ.

(ولا يُغني العطف عن التثنية) ـ فلا يقال في غير ما ذكر[2]: زيد وزيد، بل يجب أن يقال: زيدان، وإن كان العطف هو الأصل.

(دون شذوذ أو اضطرار) ـ نحو:

(٣٩) كأنَّ بين فكِّها والفَكِّ فارةَ مسكٍ ذُبحتْ في سَكِّ[4]

أردا بين فكيها، ولكن عطف للضرورة، ولو وقع مثل هذا في غير شعر لكان شذوذاً. والسُّكُّ طِيبٌ وهو عربي، قاله الجوهري.

---

(١) في (د): كما يجريهما. وفي (غ): يجريهما مع الظاهر مجراهما...

(٢) في (د): رأيت كلا أخويك.

(٣) في (ز): في غير مايذكر.

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش جـ ٤ ص ١٣٨ قال: أراد بين فكيها، فلما لم يتزن له رجع إلى العطف. وهو كثير في الشعر. وذكر في هامش الصفحة أن هذا الرجز نسبه ابن بري لمنظور بن مرثد الأسدي. وذكر قبله:

يا حبذا جارية من عَكِّ تعقد المرط على مدكِّ
مثل كثيب الرمل غير رَكِّ

(إلاَّ مع قصد التكثير) ـ كقوله :

(٣٠) لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنتُ أكرمَهم   مَيْتاً وأبعدَهم من منزل الذَّام[1]

(أو فصلٍ ظاهرٍ) ـ نحو : مررتُ بزيد الكريم ، وزيد البخيل ، ولو ثنيت وأخرت الصفتين مختلفتين[2] لجاز .

(أو مُقَدرٍ) ـ كقول الحجاج ، وقد نعي له في يوم واحد محمد أخوه ، ومحمد ابنه : سبحان الله . محمدٌ ومحمدٌ في يوم ؟ أي محمد ابني ومحمد أخي .

(والجمعُ جعلُ الاسمِ) ـ والمراد بالجعل تجديد الناطق حالةً للاسم لم يوضع عليها ابتداء ، فخرج بذلك أسماء الجموع كركب .

(القابل) ـ احترز مما لا يُجمَع كالمثنَّى والأسماء المختصة بالنفي كأحد ، وأسماء العدد إلاَّ مائةً وألفاً .

(دليل ما فوقَ اثنين) ـ أخرج بذلك المثنَّى ونحو : شابتْ مفارقُه ، وقطعتُ رؤوس الكبشَيْن .

(كما سبق) ـ إشارة إلى اتفاق اللفظ واتفاق المعنى على نحو ما سبق في التثنية ، والخلاف في جمع المشترك كالخلاف في تثنيته ، ومثال ما لم يتفق

(١) في (د) : الرامي . وفي البيان والتبيين جـ ٢ ص ٣١٦ : قال همام الرقاشي . وذكر البيت كما في التحقيق . وذكر المحقق في هامش الصفحة : الذام العيب . عنى أنه كريم الآباء والأسلاف . ثم قال : في الحماسة بشرح المرزوقي : عصام بن عبيد الله . وعند التبريزي : عصام بن عبيد الزماني . وفي معجم الشواهد . قال المحقق الأستاذ عبد السلام هارون : عصام بن عبيد الزماني . أو همام الرقاشي .

(٢) في (د) : متفرقتين . وفي (غ) مفترقتين . وقد أشار في هامش (ز) الى ما في النسختين : « مفترقتين » بعلامة (خ) .

فيه اللفظ : الخُبَيْبُون في خُبَيْب وأصحابه . وخُبيب لقب عبد الله بن الزبير . روى :

(٣١) « قَدْنِي من نَصْر الخُبيبَين قَـدِي »[1]

بكسر الباء على أنه جمع . وبفتحها على أنه تثنية لخبيب . ومصعب أخيه .

(بتغيير ظاهرٍ أو مقدَّر) ـ الباء متعلقة بدليل . فخرج نحو : مصطفَين ومصطفَيات لأن تغييرهما ليس دليل[2] الجمعية . ودخل نحو رجل ورجال . ونحو فُلْك للمفرد والجمع . فالضمة في المفرد كضمة قُفْل . وفي الجمع كضمة أُسْد .

(وهو التكسير) ـ فما حصل فيه الجعل المذكور مع التغيير المذكور هو المسمى بجمع التكسير تشبيهاً لتغيير بنية المفرد وزيادة الدلالة بتكسير الإناء وتفريق أجزائه .

(أو بزيادةٍ في الآخر) ـ وهي الواو والياء والنون نحو : مسلمُون ومسلِمِين . والألف والتاء نحو : مسلمات .

(مقدَّرٍ انفصالُها) ـ احترز من زيادة صِنْوان . فإنها كزيادة زيدين في سلامة النظم معها . إلاَّ أن زيادة زيدين مقدَّرة الانفصال لسقوط نونه للإضافة نحو : مسلمو زيد . بخلاف زيادة صنوان كقولك : صنوان زيد .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٤٢ أنه من أرجوزة لحميد الأرقط . وفي شرح شواهد العيني أنه لحميد بن مالك الأرقط . قاله الجوهري . وقال ابن يعيش : قاله أبو بجدلة . وذكر البيت الذي بعده . والشاهد على ما لم يتفق فيه اللفظ من إفراد المثنى والجمع في قوله : الخبيبين . على الوجهين كما في الشرح .

(٢) في (د . غ) : ليس هو للجمعية .

(لغير تعويض) ـ احترَزَ من سِنِين ونحوه ، فإنه جمع تكسير جرى في الإعراب مجرى جمع التصحيح ، ومعنى التعويض فيه أن واحده منقوص يستحق أن يجبر بالتكسير كما جبر يد ودم حين قيل فيهما[1] : يُدَيّ ودُمَيّ ، فزِيد آخره زيادتا جمع التصحيح عوضاً من الجبر الفائت بعدم التكسير .

(وهو التصحيح) ـ يشمل جمع التصحيح لمذكر ، وجمع التصحيح لمؤنث .

(فإن كان لمذكر فالمزيد في الرفع واوٌ بعد ضمَّةٍ) ـ أي ظاهرة نحو : الزيدُون ، أو مقدَّرة نحو : المصطَفَون .

(وفي الجر والنصب ياءٌ بعد كسرةٍ) ـ أي ظاهرة نحو : الزيدِين ، أو مقدرة نحو : المصطفَين .

(تليهما نونٌ مفتوحةٌ) ـ أي تلي الواو والياء .

(تكسر ضرورةً) ـ نحو :

٣٢) عرينٌ من عُرَينةَ ليس منّا برئتُ إلى عُرينةَ من عرينِ[2]
عرفنا جعفراً وبني أبيه[3] وأنكرنا زعانفَ آخرينِ

---

(١) سقطت فيهما » من (د) واستدركها في (ز) بالهامش .

(٢) في شرح شواهد العيني هامش حاشية الصبان جـ ١ ص ٨٩ ، قاله جرير . ديوانه ص ٥٧٧
وبعده ، عرفنا جعفراً وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين . على ماجاء بالشرح .

(٣) في النسختين (د ، ز) وبني عبيد . والتحقيق من (غ) والدرر اللوامع جـ ١ ص ٢١ وقد ذكر أن الشاهد من أبيات لجرير .

قال الجوهري[1] : عَرين بَطْن من تَمِيم ، وعُرينة مصغرة بطن من بجيلة[2] . وأصل الزعانف أطراف الأديم وأكارعه ، والزِّعنفة بالكسر القصير[3] .

(وتسقط للإضافة) ـ كقوله تعالى : « غيرَ مُحِلِّي الصيدِ »[4] .

(أو للضرورة) ـ نحو :

(٣٣) ولسنا إذا تأبون سلماً بمذعنيْ لكم ، غير أنَّا إنْ نُسالَم نُسالِم[5]

أي بمذعنين لكم .

(أو لتقصير صلة) ـ كقراءة الحسن : « والمقيمي الصلاةَ »[6] .

(وربما سقطت اختياراً قبل لام ساكنة) ـ نحو ما حكى أبو زيد في قراءة من قرأ : (فاعلموا أنكم غير معجزي اللهَ)[7] بنصب الجلالة .

(غالباً) ـ استظهر به على حذفها في قراءة الأعمش : « وما هم بضارِّي به »[8] أي بضارين ، فحذف النون دون ملاقاة لام ساكنة .

(وليس الإعرابُ انقلابَ الألف والواو ياءً) ـ أي انقلاب الألف في

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) زاد في (ز) ، وأنشد ، عرين . . . البيت . والصواب كما سبق التحقيق أن البيت لجرير .

(٣) في (ز) : القصيرة . وفي القاموس : الزعنفة بالكسر والفتح القصير والقصيرة . . .

(٤) المائدة آية ١ .

(٥) الشاهد في قوله : بمذعني أصله ، بمذعنين . حذفت نون الجمع للضرورة . ولم أعثر على البيت في كتب الشواهد التي تحت يدي ، ولم أعرف قائله .

(٦) الحج آية ٣٥ .

(٧) التوبة آية ٣ .

(٨) البقرة آية ١٠٢ .

التثنية ياء ، وانقلاب الواو في الجمع ياء ، وهذا مذهب الجرمي واختيار ابن عصفور[1] ، ونسب إلى سيبويه .

(ولا مقدَّراً في الثلاثة) ـ أي الإعراب بحركات مقدَّرة في الألف والواو والياء[2] ، فيقدَّر في الألف والواو الضمة ، وفي الياء الفتحة والكسرة ، قيل هو مذهب الخليل وسيبويه ، واختاره الأعلم[3] .

(ولا مدلولاً بها عليه مقدَّراً في متلوّها) ـ فإذا[4] قلت : قام الزيدان ، فعلامة الرفع ضمةٌ مقدَّرة على الدَّال[5] ، وإذا قلت : رأيتُ الزيدَين ، فعلامة النصب فتحة مقدرة على الدال ، وإذا قلت : مررت بالزيدين ، فعلامةُ الجرِّ كسرةٌ مقدَّرة على الدال ، والألف والياء دليل على ذلك ، وكذلك[6] يقال في الجمع ، وهذا قول[7] الأخفش والمبرد .

(ولا النون عوض من حركة الواحد) ـ هذا مذهب الزجاج .

(ولا من تنوينه) ـ وهذا مذهب ابن كيسان .

(ولا منهما) ـ أي من الحركة والتنوين[8] وهو مذهب ابن ولاد .

(ولا من تنوينين فصاعداً) ـ وهذا مذهب أحمد بن يحيى ، وزعم أنها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع .

---

(١) سقطت عبارة الاختيار من (د) .

(٢) في (د) : قدم الياء على الواو .

(٣) سقط اختيار الأعلم من (د) .

(٤) (٥) سقط ما بين الرقمين من (د) .

(٦) في (غ) : وكذلك تقول .

(٧) في (غ) ، وهذا مذهب الأخفش والمبرد .

(٨) أشار في هامش (د) إلى أنه في النسخة ذكر « النون » بدل التنوين .

(خلافاً لزاعمي ذلك) ـ الإشارة إلى المذاهب التي نفاها[1] في الألف والواو والياء والنون .

(بل الأحرف الثلاثة إعراب) ـ أي الألف والواو والياء ، وهذا مذهب الكوفيين وقطرب ، ونسب إلى الزجاج وطائفة من المتأخرين .

(والنون لرفع توهُّم الإضافة) ـ نحو[2] : رأيت بنين كرماء ، وناصرين باغين ، فلولا النون لم تعلم إضافة في هذا من عدمها[3] ، نحو : رأيت بني كرماء ، وناصري باغين[4] .

(أو الإفراد) ـ وذلك في قولك : هذان ، والخوزلان ، إذ لو لا النون لم يُعلم الإفراد فيهما من التثنية كما لو قيل : هذا ، والخوزلى ، وكذلك بالمهتدين ، لو لا النون لالتبس بالمفرد نحو : مررت بالمهتدي .

(وإن كان التصحيح لمؤنث أو محمول عليه فالمزيد ألف وتاء) ـ المحمول عليه كمصغَّر ما لا يعقل من المذكر وصفته[5] ، نحو : دريهمات وجبال راسيات ، وسيأتي بيان هذا في فصل معقود له .

(وتصحيحُ المذكَّر مشروطٌ بالخلوّ من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو عِدَة وثُبَة علَمين) ـ المراد بهما كل ما كانت التاء فيه عوضاً عن الفاء كعِدة

(١) في (د) : التي قدمها .

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من (د) .

(٤) هاتان العبارتان الأخيرتان تمثيل لما لا يعلم فيه إضافة من عدمها ؛ إذ يمكن اعتبار الإضافة بإضافة كرماء إلى بني ، وباغين إلى ناصري ، ويمكن اعتبار بَنِيَ مفعولاً أو مفعولاً أول ، وكرماء حالاً أو مفعولاً ثانياً ، وناصريَّ كبنيَّ ، أو معطوفاً عليه ، وباغين مثل كرماء في الحكم .

(٥) في (د) : وكصفته

أو اللام كثُبة . فإن هذا النوع إذا كان علماً لمذكَّر[1] جمع بالواو والنون نحو : عدُون وثُبون ، إن لم يكسَّر قبل التسمية به أو تعتل لامه . فإن كُسِّر كشفة تعين التكسير كشفاه ، وإن اعتلَّت لامه كدية لم يجمع إلاّ بالألف والتاء كديات ، وهذا القيد الذي ذكره المصنِّف في المؤنث بالتاء[2] ذكره ابن السراج .

(ومن إعرابٍ بحرفين) ـ احترز من نحو : زيدَين أو زيدِين أو اثنين أو عشرين ، إذا سمى بها[3] ، وحكى فيها[4] إعراب التثنية والجمع ، فإنه لا يجوز جمعها[5] بالواو والنون .

(ومن تركيبِ إسنادٍ) ـ نحو : تأبَّط شرَّاً ، وبَرقَ نحرُه ، وهذا متفق عليه .

(أو مزج) ـ نحو : مَعْدِ يكَرب ، وبَعْلَبَك ، وسِيبَوَيه ، وهذا هو الصحيح .

(وبكونه لمن يعقل) ـ فلا يجمع بالواو والنون واشِق علَم كَلْب ، ولا سَابِق صفته .

(أو مشبَّه به) ـ أي بالعاقل ، نحو : قوله تعالى : « رأيتُهم لي ساجدين »[6] لأن نسبة السجود إلى ما لا يعقل إنما هو لتشبيهه بمن يعقل .

---

(١) سقط من (د ، غ) : لمذكر . والمقصود سمي به مذكر .

(٢) سقط من (د) : بالتاء .

(٣) في (ز) : به .

(٤) في (ز) : /فيه .

(٥) في (ز) : جمعه .

(٦) يوسف آية / ٤ .

(علَماً) ـ كزيد ، وخرج نحو : رجل .

(أو مصغَّراً) ـ نحو : رُجَيْلُون .

(أو صفةً تقبل تاءَ التأنيث إن قُصد معناه) ـ نحو : ضارب وضاربين ، لقولك في المؤنث : ضاربة ، فإن لم تقبلها امتنع هذا الجمع نحو : أحمر وسكران في لغة غير بني أسد ، ونحو صبور ، فلا يقال : أحمرون ولا سكرانون ولا صبورون ، وخرج ما يقبل التاء عند عدم قصد معنى التأنيث ، فإنه لا يجمع بالواو والنون نحو : علاَّمة وراوية .

(خلافاً للكوفيين في الأول) ـ وهو قيد الخلُوّ من التاء ، فإنهم يجيزون في جمع طلحة وحمزة : حمزون وطلحون ، واستدلوا بقولهم في علانية ، وهو الرجل المشهور : علاَنُون ، وفي ربعة ، وهو المعتدل القامة : ربعون .

(والآخر) ـ وهو[1] الصفة التي لا تقبل تاء التأنيث إن قُصد معناه ، فإن الكوفيين يجيزون جمعها بالواو والنون ، وقد جاء منه شيء نادر بنى الكوفيون عليه كقوله :

(٣٤) مِنَّا الذي هو ما إن طرَّ شاربُه   والعانسون ومنَّا المردُ والشّيبُ[2]

فعانس من الصفات التي لا تقبل التاء عند قصد معنى التأنيث ، لأنها تقع

(١) في (ز) : وهي

(٢) في (ز) : كقول أبي القيس بن رفاعة ، وفي (غ) : كقول امرئ القيس بن رفاعة . وفي العيني على الأشموني مع الصبان جـ ١ ص ٨٢ : قاله أبو قيس بن رفاعة الأنصاري ، قاله ابن السيرافي ، وقال البكري : اسمه دينار ، وهو من شعراء يهود ، وقال أبو عبيد : أحسبه جاهلياً ، وقال القالي في الأمالي : هو قيس بن رفاعة ، وقال الأصبهاني هو أبو قيس بن الأسلب الأوسي في حديث تغلب واسمه نغير ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٩ : استشهد به على مذهب الكوفيين في تجويز جمع الصفة بالواو والنون في قوله : العانسون

للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، يقال: عنست الجارية تعنُس بالضم عُنُوساً وعُنَاساً، فهي عانس، وذلك إذا طال مكثها في بيت أهلها بعد إدراكها حتى خرجت من عداد الأبكار، هذا إذا لم تتزوج، فإن تزوجت فلا يقال عنست، ويقال للرجل أيضاً عانس، ويقال طُرَّ النَّبتُ يطر بالضم طروراً نبتَ، ومنه طُرَّ شاربُ الغلام فهو طارٌّ.

(وكون العقل لبعض مثنًى أو مجموع كافٍ) ـ كقولك في رجل وفرس: هما سابقان، وفي رجل وفرسين: هم سابقون.

(وكذا التذكير مع اتحاد المادة) ـ كقولك في مسلم ومسلمة: مسلمان، وفي مسلم ومسلمتين: مسلمون، فإن[1] اختلفت المادة لم يَجُزْ. فلا يقال في رجل وامرأة: رجلان ولا في رجل وامرأتين: رجال.

(وشذَّ ضَبُعان في ضَبُع وضِبْعان) ـ وجه الشذوذ أنه غلب لفظ المؤنث على لفظ المذكر، لأن ضَبُعاً للمؤنث، وضِبْعاناً للمذكر، وكذا فعلوا في الجمع، قالوا: ضباع ولم يقولوا: ضباعين.

(وما أعرب مثلَ هذا الجمع غيرَ مستوف للشروط فمسموعٌ) ـ أي يقتصر فيه على مورد السماع ولا يتعدّى.

(كنحنُ الوارثُون)[2] ـ لأنه ليس جمعاً في الحقيقة، لأنه إخبار عن الله تعالى فلا يقال: رحيمون في الله تعالى قياساً عليه.

(وأولى) ـ لأنه وصف لا واحد له من لفظه حتى يعتبر[3] فيه قبول لحاق التاء له على الشرط الذي ذكره.

(١) في (د): فإذا

(٢) الحجر / ٢٣ ـ « وإنا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون ».

(٣) في (د): حتى يتعين فيه

(وعلّيين) ـ فإنه في الأصل : فِعّيل من العلُوّ ، نحو : عِلّيّ[1] فجمع جمع ما يعقل وسُمّيَ به أعلى الجنّة .

(وعالَمين) ـ ووجه شذوذه أن مفرده عالَم ، وهو اسم جنس ، ففات شرط العلمية .

(وأهلين) ـ وهو جمع أهل ، وليس بعلَم ولا صفة .

(وأرضين) ـ جمع أرض وهي مؤنثة اسم جنس لما لا يعقل .

(وعشرين إلى تسعين)[2] ـ كون هذه العقود ليست بجموع ظاهر ، وكذا كونها فاقدة شروط الجمع بالواو والنون .

(وشاع هذا الاستعمال) ـ أي الجمع بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جرّاً ونصباً .

(فيما لم يكسّر) ـ خرج ما كُسّر مما حذفت لامه وعُوّض منها الهاء نحو : شفة وشاة ، وأصلها : شفهة وشوهة ، فلا يقال : شفُون لقولهم : شفاه وشياه ، بخلاف ما لم يكسّر منه نحو : ثُبة فإنه يقال فيه : ثُبون .

(من المعوَّض من لامه) ـ خرج المعوض من فائه نحو : عِدة وزِنة[3] ، لأنهما من الوعد والوزن[4] ، فلا يقال : عِدُون ولا زنُون ،[5] إلا إن كانا علمين كما سبق .

---

(١) سقطت نحو عِلّيّ من (د)

(٢) في (غ) ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : إلى التسعين

(٣) في (د) : ورقة

(٤) في (د) : والورق

(٥) في (د) : رقون

(هاء التأنيث) ـ خرج المعوض من لامه تاء التأنيث نحو : بنت وأخت فلا يجمعان هذا الجمع .

(بسلامة فاء المكسورها) ـ نحو : مائة ومئون رفعاً ، ومئين جرًّا ونصباً ، ولا تغير الفاء فيهما عن الكسر .

(وبِكَسْر المفتوحِها) ـ نحو : سَنة وسِنون وسِنين ، بتغيرُ الفاء[1] من الفتح إلى الكسر .

(وبالوجهَيْن في المضمُومِها) ـ الوجهان هما سلامةُ الفاء وكسرُها نحو : ثُبة وقُلة فيجوز : قُلون وقِلين ، بضم الفاء وكسرها .

(وربما نال هذا الاستعمال ما كُسِّر) ـ نحو : ظُبة جمعت على ظبين ، وقد كسّروها على ظُبىً ، ولامها المحذوفة واو إذ قالوا : ظبوتُه إذا أصبتُه بالظُّبة ، وهي طرف السيف والسهم ، ومن جمعه بالواو والنون قوله :

تَعاوَر أيمانُهم بينَهم كؤوسَ المنايا بحَدّ الظّبينَا[2]

تعاوروا الشيء واعتوروه تداولوه فيما بينهم

(ونحو : رقة) ـ المراد بها ما حذفت فاؤه وعوض منها الهاء نحو : رِقُون في رقة وهي الفضة[3] ، ولِدُون في لِدَة ، وهو المساوى في السنّ ، وحِشُون في حشة وهي الأرض الموحشة .

(وأحرة)[4] ـ هذه اللفظة ليست في أصل التسهيل ، وربما وجدت

---

(١) في (د) : وتغيرُ

(٢) ـ الشاهد فيه جمع ظُبة على ظبين ، ولم أعثر عليه في كتب الشواهد

(٣) في القاموس : هي الدراهم المضروبة .

(٤) في (د) : وأحر بدون هاء التأنيث ، وفي القاموس بالوجهين وبالهاء بلا همز

ببعض النسخ ، والذي سُمع أنهم قالوا في الحرَّة ، وهي أرض ذات حجارة سود : حرُّون[1] ، كأنها أحرقت بالنار الحرون ، فجمعوه بالواو والنون ، كما قالوا : أرضون ، وقالوا أيضاً : الأحرّون ، قال الجوهري : كأنه جمع إحَرَّة ، وقال غيره : كأنه هو جمع إحرَّة تقديراً ، لأنهم لا يقولون إحرة .

(وأضاة) ـ الأضاة الغدير ، وسمع جمعه على إضين بكسر الهمزة وحذف الألف ، قال :

(٣٦) خلَتْ إلَّا أياصرَ أو نُؤَيـّا   محافرُها كأسـربـةِ الإضـينِ[2]

والغدير القطعة من الماء يغادرها السيل ، والمغادرة الترك ، وغدير فعيل بمعنى مُفاعل من غادره ، أو مُفْعِل من أغدَره ، ويقال هي بمعنى فاعل ، لأنه يغدر بأهله ، أي ينقطع عند شدة الحاجة إليه ، والأَيَاصِرُ جمع أَيْصَر ، والأَيَصْرُ حَبْلٌ قصير يشد به في أسفل الخباء إلى وتد ، والإصار مثله وجمعه أصُر ، والإصار[3] والأيصر أيضاً الحشيش ، والنُّؤَيُّ فُعول وهو جمع نُؤْى[4] وهو حفيرة حول الخباء لئلا يدخل ماء المطر .

(وإوزّة) ـ كقوله :

---

(١) في (د) حرات .

(٢) في التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ٣١٠ : قال الشاعر . . وذكر البيت وشرح المعنى ولم يذكر قائله . والشاهد فيه جمع أضاة على إضين

(٣) في (د) : والأيصار والأيصر ، وفي (ز) : والأصار والأصُر أيضاً . والصحيح المحقق كما جاء في القاموس مادة (الأصر) .

(٤) في القاموس مادة (نأيته) : والنأي والنُؤْي والنِّئي والنُّؤي كهُدى الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السـيل ، جمعه آناء وأناء ونؤي ونئيّ .

(٣٧) تُلفَى الإوزُّون في أكناف دارتها   تمشي وبين يديها البرُّ[1] منثور

(وقد يُجعل إعرابُ المعتلّ اللام في النُّون) ـ نحو : هذه سنينٌ ، وأقمت سنيناً كثيرة . وأنشد الكسائي :

(٣٨) ألم نَسُق الحجيجَ . سَلِي مَعدًّا   سنيناً ما تَعُدُّ لنا[2] حسابا

(منَّونةٌ غالباً) ـ التنوين لغة بني عامر ، وتركه لغة بني تميم .

(ولا تُسقطها الإضافةُ) ـ نحو :

(٣٩) دَعانيَ من نجدٍ فإنَّ سِنينَه   لعبن بنا شيباً وشيَّبْننا مُرْداً[3]

(وتلزمه الياء)[4] ـ لأنه شُبِّه بغسلينَ فيقال : سنين بالياء رفعاً وجرًّا ونصباً . والغسلين ما انغسل من لحوم أهل النار ودمائهم ، وزيد فيه الياء والنون كما زيد في عفرين ، وعفرين مأسدة .

(١) في (د) ، الدر ، وفي لسان العرب مادة (وزز) : والوزة البطة ، وجمعها وز ، وهي الإوزة أيضاً والجمع إوز وإوزون قال :

تلقى الإوزّين في أكناف دارتها   فوضى وبين يديها التين منثور

ولم يذكر قائله . والتين بالياء الفاكهة المعروفة . وفي شرح المفصل لابن يعيش : تُلْقَى الإوزُّون ... وبين يديها التبن بالباء ولم يذكر قائله أيضاً . والشاهد في البيت جمع إوزة على إوزين .

(٢) في (د) ، فليعد لنا حسانا . وفي (غ) : ما يُعَدُّ لها حساباً وفي الدرر جـ ١ ص ٢٠ ، استشهد به على تنوين سنين . والشاهد هنا على جعل إعراب معتل اللام كسنة وسنين في النون الأخيرة . . قال في الدرر : ولم أعثر على قائله . ويظهر أنه لأحد خزاعة أو جرهم لأنهم كانوا ولاة البيت .

(٣) في العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ٨٦ ، وفي شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي والعدوي ص ٧ : قاله الصمة بن عبد الله بن الطفيل . شاعر إسلامي ، والشاهد في سنينه حيث أجراه مجرى الحين في الإعراب بالحركات والزام النون مع الإضافة . ولو لم يجعل الإعراب بالحركة على نون الجمع لحذف النون وقال : فإن سنيه .

(٤) في (ز) : ويلزمه

(ويُنصبُ) ـ أي المعتل اللاّم المذكورة كشفة .

(كائناً بالألف والتاء بالفتحة) ـ حكى الكسائي : سمعت لغاتَهم ، بفتح التاء .

(على لغة) ـ قال الفراء : العرب تجمع الثُّبة ثُبين وثُبات ، وبعضهم ينصبها في النصب فيقولون : رأيتُ ثُباتاً ، وقال أحمد بن يحيى هي لغة ، والثُّبةُ الجماعة ، وأصلها ثبو[١] ، والجمع ثُبات وثُبون وأثابى .

والثُّبةُ أيضاً وسط الحوض ، يثوب إليه الماء والهاء هنا عوض من الواو التي هي عين لأن الأصل : ثوب .

(ما لم يُرَدُّ إليه المحذوفُ) ـ نحو : سنوات جمع سنة ، وعضوات جمع عضة ، ونصب هذا النوع بالكسرة ليس إلاّ . قال الكسائي : العضة الكذب والكهانة وجمعها : عِضُون ، قال تعالى : « الذين جعلوا القرآن عضين »[٢] ولامه المحذوفة واو أو هاء .

(وليس الوارد من ذلك واحداً مردود اللام ، خلافاً لأبي عليّ) ـ زعم الفارسي أن قولهم : سمعت لغاتَهم ، بفتح التاء ، مفرد رُدَّتْ لامُه ، وأصله : لغوة[٣] تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفاً . ورُدَّ بأنه لم يُسْمع في لغةِ ردُّ اللام فيقال لغاة ؛ والله أعلم[٤] .

---

(١) في (د) : ثُبى

(٢) الحجر / ٩١

(٣) في (د) لغو

(٤) سقطت هذه العبارة من (غ)

(٥) باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

(الاسم) ـ خرج المضارع نحو : يرضى .

(الذي حرف إعرابه) ـ احترز من المبني نحو : إذا ومتى ، فإن الألف ليست حرف إعراب فيهما ، لأن حرف الإعراب هو آخر المعرب كما سبق تقريره .

(ألف) ـ أخرج المنقوص كالقاضي فإن حرف إعرابه ياء .

(لازمة) ـ أخرج المثنى في حالة الرفع نحو : الزيدان ، فإن ألفه غير لازمة إذ تنقلبُ ياء في الجرِّ والنصبِ .

(مقصورٌ) ـ نحو : عصا ورحى .

(فإن كان) ـ أي حرف الإعراب في الاسم ، فخرج بالاسم نحو : يعطي ، وبحرف الإعراب المبني نحو : الذي .

(ياءً) ـ أخرج المقصور .

(لازمةً) ـ أخرج نحو : الزيدين ، فإن حرف إعرابه ياء لازمة .

(تلي كسرةً) ـ أخرج نحو : ظبي ورمي .

(فمنقوصٌ) ـ نحو : القاضي والمهتدي .

(فإن كان) ـ أي حرفُ الإعراب في الاسم .

(همزة تلي ألفاً زائدة) ـ أخرج نحو : داء وماء . فإن الألف فيهما غير زائدة ، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة المعربة ثلاثة أحرف ، فالألف بدل من أصل .

(فممدود) ـ نحو : كساء وحمراء وقراء وعلياء .

(فإذا ثني غير المقصور والممدود الذي همزتُه بدلٌ من أصل أو زائدة) ـ غير هذين يشمل الصحيح كزيد . والمعتل الجاري مجرى الصحيح كمرمى ورمي ، والمنقوص كشج ، والمهموز غير الممدود كرشأ ، وهو ولد الظبية الذي قد تحرك ومشى ، وماء وضَوْء ونَبأ[1] . والممدود الذي همزته أصل كقرّاء ووضّاء ، وهو الكثير القراءة والكثير الوضوء . والذي همزته للإلحاق نحو : عِلْباء ، وهو عصب العنق واسم رجل ، ويقال : شَيْخٌ عِلباء للرجل إذا أسَنَّ .

(لحقت العلامة) ـ أي الألف رفعاً ، والياء جرًّا ونصباً .

(دون تغيير) ـ فلا يغيّر[2] ، فتقول : زيدَان ومرمَيان ورمْيان وشجَيان ، ولا يغير إلا بفتح ما قبل العلامة ، وكذلك سائر المثل السابقة .

(ما لم تنب عن تثنيته تثنية غيره) ـ أي فلا تلحقه العلامة المذكورة حينئذ ، وذلك نحو : سواء ـ كما مثل المصنف ـ فإن اللغة الفصحى أنه لا يثنى لستغنوا بتثنية سيّ عن تثنيته فيقال : هما سِيّان ، ولا يقال : هما

---

(١) في (د) : نبئ .

(٢) في (د) : فلا يغير ولا يفتح ما قبل العلامة نحو : زيدان وزيدين ، وكذلك سائر المثل السابقة ، وفي (غ) بعد عبارة المتن : ولا يفتح ما قبل العلامة المذكورة . . ؛ ويبدو من بقية العبارة أنه اضطراب في النقل .

سواءان ، على أن أبا زيد وأبا عمرو حكياه .

(وإذا ثنى المقصور قلبت ألفه واواً إن كانت ثالثة بدلاً منها) ـ أي من الواو كعصا فتقول : عصوان لقولهم : عصوته أي ضربته بالعصا .

(أو أصلًا) ـ ككونها[1] في حرف أو شبهه نحو : ألاَ وإذا علَمينْ فتقول : ألَوان وإذَوان .

(أو مجهولة) ـ أي لا يُدْرى عن أي شيء قُلِبَتْ نحو : خَساً بمعنى فرد فتقول : خَسوان ، وكذلك الددا[2] ، وهو اللهو فتقول : الدَّدَوان .

(ولم تُمَل) ـ احترز من بلى ومتى ، فإن ألفهما أصل أميلت وسيأتي حكمها .

(وياءً إن كانت بخلاف ذلك) ـ بأن كانت رابعةً كمَلْهَيان ، أو خامسةً كمعتلَيان ، أو سادسة كمستدعَيان ، أو ثالثة بدلاً من ياء كرحَيان ، أو أصلاً أميلت كبَلَيان ومتَيَان في تثنية بلَى ومتَى علَمينْ .

(لا إن كانت) ـ أي الألف المقصورة .

(ثالثةَ واويٍّ مكسور الأول) ـ كرضاً[3] وربا .

(أو مضمومه) ـ كعُلَى وضُحَى .

---

(١) في (د) : لكونها

(٢) في محيط المحيط جـ ١ ص ٦٣٤ : الدَدُ اللهو واللعب محذوف اللام ، وهي واو كالغد ، ويجوز إثباتها مقلوبة ألفاً فيقال : الدَّدَا مقصوراً . . . وفي المعجم الوسيط : الدَّدَنُ اللهو واللعب .

(٣) في (د) : كرضى

(خلافاً للكسائي) ـ في إجازته تثنية هذا النوع بالياء نحو : رِضَيان ورِبَيان وعُلَيان وضُحَيان .

(والياء في رَأيٍ أولى بالأصل والمجهولة مطلقاً) ـ يعني أن من النحويين من لا يعدل عن الياء في الألف الأصلية والألف المجهولة ، سواء أميلتا أم لم تمالا[1] قال المصنِّف : ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي .

(وتُبَدل واواً همزةُ الممدود المبدلة من ألف التأنيث) ـ فتقول في حمراء حمراوان ، ولم يذكر سيبويه فيها غيره .

(وربما صُحِّحت) ـ نحو : حمراءان ، وهو شاذ حكاه أبو حاتم وابن الأنباري عنهم .

(أو قلبت ياء) ـ نحو : حمرايان ، وهذا لغة فزارة .

(وربما قلبت الأصلية واواً) ـ سمع : قُرَّاوان ووُضَّاوان في تثنية قراء ووضاء ، ولم يذكر سيبويه فيها إلا إقرار[2] الهمزة .

(وفعل ذلك بالملحقة أولى من تصحيحها) ـ أي قلب الهمزة الملحقة واواً أولى من إقرارها نحو : علباوان ودرحاوان[3] ، ويجوز علباءان ودرحاءان يقال : رجل درحاية أي قصير سمين ضخم البطن ، وهو فعلاية ملحقٌ

(١) في (د) : أميلا أم لم يمالا

(٢) في (د) : إلا الإقرار .

(٣) في هذه اللفظة اضطراب بالنسخة (د) فقد ذكرها بالخاء المعجمة « درخاوان ودرخاءان » يقال : رجل درخانة بالخاء والنون ، وما جاء بالتحقيق من النسختين (ز) و (غ) وهو مطابق لما جاء بالقاموس مادة (درح) ورجل دِرْحاية كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة وهو فعلاية ملحق بجعظارة اللسان (درح) وفي محيط المحيط ج١ ص ٦٤٠ مادة درحى : الدرحاية من الرجال القصير السمين البطين . . .

بِجعْظَارة . قال ابن السكيت يقال للرجل إذا كان غليظاً قصيراً جِعْظَارة بكسر الجيم .

(والمبدَلةُ من أصلٍ بالعكس) ـ أي إقرارها أولى من قلبها واواً ، فكساءان أولى من كساوين وسقاوين .

(وقد تُقلَبُ ياءً) ـ فيقال ، كسايان وسقايان .

(ولا يقاس عليه) ـ أي على قلبها ياء .

(خلافاً للكسائي) ـ الحق أنه يقاس عليه ، لأنها لغة فزارة حكاها أبو زيد في كتاب الهمزة .

(وصحَّحُوا مِذْروَين) ـ قال ابن قتيبة ، المِذْرَوان طرفا[1] كلِّ شيء ، وقال[2] غيره ، هما طرفا الإلية وطرفا القوس وجانبا الرأس ، والمشهور إطلاقُه على طرفي الإلية[3] ، والقياس أن يقال في تثنيته ، مِذْرَيان ، لأن ألفَه رابعة .

(وثِنَايَينْ) ـ الثِّنايان طرفَا العقال ، قالوا ، عقلتُه بثنايين ، والقياس بثناءين بالهمز أو بثناوين بالواو ، فإنه مثل كساء .

(تَصْحيحَ شَقاوة وسِقايَة للزوم علَمي التثنية والتأنيث) ـ أي إنما صححتا[4] لبناء الكلمة على التثنية كما صحح واو شقاوة وياء سقاية لما بنيت

---

(١) في (د) ، طرف

(٢)(٣) سقط ما بين الرقمين من (ز) .

(٤) في (ز) ، صححا .

الكلمة على تاء التأنيث. والقياس لو لا التاء إبدال[1] الواو والياء همزة.

(وحُكْمُ ما أُلحقَ به علامةُ جمع التصحيح)[2] ـ يشمل علامة جمع التصحيح للمذكر والمؤنث.

(القياسية) ـ احترز مما خالف القياس نحو: بنون ولم يقولوا ابنون كما قالوا في التثنية ابنان.

(حُكْمُ ما أُلحقَ به علامةُ التثنية) ـ فيكون له[3] مجموعاً بالواو والنون[4] أو بالألف والتاء، من التغيير أو عدمه. ما يكون له إذا ثُنِّي، فتقول في حمراء علم مذكر: حَمْراوُون. وعلَم مؤنث: حَمراوات، وفي قراء: قراءون كما يقال قراءان[5]، وفي زيد زيدون كما تقول: زيدان، وكذلك الباقي، إلا ما استثناه من المنقوص والمقصور.

(إلاَّ أنَّ آخر المنقوص والمقصور يحذف في جمع التذكير) ـ فيقال[6] في قاض قاضُون رفعاً وقاضِين جرّاً ونصباً، وفي مصطفى مصطَفَون رفعاً ومصطَفين جرّاً ونصباً، وتحذف ياء المنقوص وألف المقصور. واحترز بقوله: «التذكير» من جمع التأنيث فإنَّ حكمه كحكم المثنى فتقول: غازيات وحُبْليات كما تقول: غازيان وحُبْلَيان.

---

(١) في (د): أبدلت.

(٢) في (د): علامة الجمع الصحيح.

(٣) سقطت من النسختين، (د، ز) والمعنى في بقية العبارة يستلزمها، وفي (غ) لفظة غير واضحة تشبه «فيه».

(٤) سقطت من (د).

(٥) في (د): قراوون.

(٦) في (ز): فتقول.

(وتلي علامتاه) ـ أي علامتا الجمع المذكور .

(فتحةَ المقصور مطلقاً) ـ أي سواء كانت ألفُه منقلبةً عن أصل كملْهَى علَم مذكر . فتقول : مَلْهَون ومَلْهَين ، أو زائدة كحُبلَى علَم مذكر[1] فتقول : حُبْلَون وحُبْلَين ، بفتح اللام والهاء .

(خلافاً للكوفيين في إلحاق ذي الألف الزائدة بالمنقوص) ـ فيضمُّون ما قبل واو الجمع ، ويكسرون ما قبل يائه ، ويحذفون الألف فيقولون : حُبْلُون وحُبْلِين ، كما يُفعَل في المنقوص نحو : قاضُون وقاضِين . ولا يفعلون ذلك بغير الزائدة بل يفتحون ما قبل الواو والياء[2] كما سبق[3] نحو : مَلْهَوْن ومَلْهَين .

(وربما حُذفتْ) ـ أي الألف الزائدة .

(خامسةً) ـ كخَوْزَلى .

(فصاعداً) ـ كضَبَغْطَرى ، وهو الأحمق الذي لا يعجبك[4] .

(في التثنية)ـ نحو : الخَوْزلَان وضَبغْطَران .

(والجمع بالألف والتاء) ـ نحو : هَراوات بفتح الهاء جمع هَراوى جمع هِرَاوة .

(وكذا الألف والهمزة من قاصعاء ونحوه) ـ فيحذفان كما تحذف

(١) في (د) : علم مؤنث .
(٢) في (د) : ما قبل الآخر
(٣) سقطتا من (د) .
(٤) في القاموس مادة « الضَّبَطْر » كهِزَبْر : الضَبَغْطَرى مقصورة الرجل الشديد والطويل والأحمق

الألف الزائدة في المقصور. قال بعضهم في خنفساء: خنفسان[1] وفي عاشوراء: عاشوران.

(ولا يقاس على ذلك،خلافاً للكوفيين) ـ أي على حذف ألف المقصور خامسةً فصاعداً، وعلى حذف الألف والهمزة من قاصعاء، لقلة ما ورد من ذلك.

(وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه) ـ بخلاف تثنية ما هي فيه،فإنها لا تحذف منه نحو: فتاتان وفاطمتان.

(فيعامل معاملة مؤنث عار[2] منها) ـ أي من التاء.

(لو صحح) ـ فيقال في فتاة: فتيات بقلب الألف ياء، وفي قناة قنوات بقلبها واواً، وكذا إذا كان ما قبل التاء همزة مبدلة فإنها تعامل بما تعامل به في التثنية، فيقال في سقاءة وباقِلاءة[3]: سقاوات وباقلاوات.

(ويقال) ـ شرع في ذكر ما خالف به المذكر العاقل في جمعه بالواو والنون مثناه، كما ذكر ما خالف فيه المؤنث في جمعه بالألف والتاء مثناه.

(في المراد به من يعقل) ـ احترز مما أريد به ما لا يعقل، فإنه يجمع بالألف والتاء.

---

(١) في (د): خنفساوان.

(٢) في (د): خال. وأشار في الهامش إلى أنه في نسخة: عار.

(٣) في النسختين (د، ز): باقلاة بدون همزة. وفي القاموس: باقلاءة مفرد باقلاء بالتخفيف. والتحقيق من (غ)

(وأَبُون وأَخُون وهَنُون) ـ والقياس موافقتها التثنية ، فيقال : أبوون وأخوون وهنوون ، لكن التصريف أدّى إلى حذف الواو .

(وذَوُو) ـ لم يخالفوا في جمع « ذو » التثنيةَ ، فكان ينبغي ألا يذكر هنا .

(وفي بنت وابنة[1] وأخت وهنت وذات : بنات) ـ فحذفوا تاء بنت ولم يقولوا : بنوات برد المحذوف كأخوات ، بل جمع على لفظ بنت من غير رد المحذوف فليس مخالفاً للتثنية إلا بحذف التاء .

(وأخوات) ـ فحذفوا التاء وردوا المحذوف .

(وهنات) ـ جمع على لفظ هنت[2] بلا رد .

(وهنوات)[3]

(وذوات) ـ جمعوا ذاتا على ذوات فحذفوا التاء ولم يردوا اللام المحذوفة فلم يقولوا : ذوَيات فهو كبنات في بنت .

(وأمَّهات في الأمّ من الناس أكثرُ من أمَّات) ـ قياس أمّ أن لا يجمع بالألف ، لأنه من الأجناس المؤنثة بلا علامة كعنز وعَناق . وقد جمع الشاعر بين الأمهات والأمات في الأناسيّ في قوله :

٤٠) إذا[4] الأمَّهاتُ قَبُحْنَ الوجوهَ   فَرَجْتَ الظَّلامَ بأمَّاتكا

(١) زيادة في النسخة المحققة من التسهيل ، وكذا في النسخة (غ)

(٢) في (د) : هنه بالهاء ، وكذا جاءت في النسخة المحققة من التسهيل ص ١٨ ، وهنت . وفي القاموس المحيط : وهنت بالفتح لغة ج هنات وهنوات .

(٣) زيادة في النسخة المحققة من التسهيل ص ١٨ .

(٤) في (ز) : إذ . وفي الدرر جـ ١ ص ٦ قال : ولم أعثر على قائله : وفي معجم الشواهد أنه لمروان بن الحكم . والشاهد فيه جمع الأم من الناس على أمهات وأمَّات .

(وغيرها بالعكس) ـ أي غير الأم من الناس بعكس ذلك ، فأمَّات فيه أكثر من أمهات .

(والمؤنث بهاء) ـ نحو : جَفنة وغُرفة وسِدرة .

(أو مجرَّداً) ـ نحو : دَعد وجُمْل وهند .

(ثلاثياً) ـ كما مثل ، وخرج نحو : جَيْئَل علماً للضبع .

(صحيح العين) ـ احترز من نحو : دولة[1] وثور علمين[2] لمؤنث[3] . وكذا ثارة وثار وديمة وريم .

(ساكنةً) ـ احترز من شجَرة وسَمُرة ونَبِقة .

(غير مضعَّفٍ) ـ احترز من جَنّة وجُنّة وجِنّة .

(ولا صفةً) ـ احترز من ضَخمة وجلفة وحُلوة .

(تتبع عينُه فاءَهُ في الحركة مطلقاً) ـ أي سواء كانت حركة الفاء فتحة أو ضمة أو كسرة فتقول : جَفَنات وغُرُفات وسِدِرات .

(وتفتح وتسكن) ـ أي العين .

(بعد الضمة) ـ نحو : غُرْفات وغُرَفات .

(والكسرة) ـ نحو : سِدْرات وسِدَرات .

---

(١) في (د) : دلوه .

(٢) في (د) : علما .

(٣) في (د) : للمؤنث .

(وتُمنع الضمة قبل الياء) ـ فلا يقال في زُبْية زُبُيات بضم الباء بل زُبْيات بالسكون أو زُبَيات بالفتح ، والزبية الرابية التي لا يعلوها الماء ، والزبية أيضاً حفرة للأسد ، سميت بذلك لأنهم كانوا يحفرونها في موضع عال .

(والكسرة قبل الواو باتّفاق) ـ فلا يقال في رشوة رشِوات بل رشْوات أو رشَوات ، والرّشوة معروفة ، والرُّشوة بضم الراء مثله ، وارتشى أخذ الرشوة .

(وقبل الياء بِخُلْف) ـ فمن البصريين من أجاز أن يقال في لِحْية لِحِيات بكسر الحاء ومنهم من منع .

(ومطلقاً عند الفرّاء فيما لم يُسْمَعْ) ـ فلا يجيز الفراء فِعِلات بكسر الفاء والعين مطلقاً ، أي سواء أكان من باب رُشوة أو فدية أو كسرة أو هند ، فإن فِعِلات يستلزم فِعِلاً ، وفِعِلٌ أهمل إلاّ فيما ندر كإبل ، فإن سُمع فِعِلات قَبِله .

(وشذّ جِروات) ـ لما فيه من الكسر قبل الواو ، وهو ممنوع اتفاقاً كما سبق .

(والتزم فَعَلات) ـ أي بفتح العين .

(في لَجْبة) ـ وهي صفة ، يقال : شاةٌ لَجْبةٌ إذا قلّ لبنُها .

(وغلَب) ـ أي فتحُ[1] العين .

---

(١) في (د) : بفتح

(فِي رَبْعة) ـ وهو المعتدلُ القامة . والقياس في لَجْبة ورَبْعة التسكين لأنهما من الصفات كضَخْمة .

(لقول بعضهم : لجَبة وربَعة) ـ أي لم يجمع لجبة وربعة بفتح العين إلا لأن بعضهم حرك العين في المفرد . فالتزم التحريك في جمع لجبة وغلب في جمع ربعة .

(ولا يقاس على ما ندر من كهَلات ، خلافاً لقطرب) ـ أجاز قطرب في جمع فَعْلة صفةً فتحَ العين قياساً على ما سُمع[1] من قولهم كَهْلة وكهَلات .

(ويسوغُ في لجبة القياس ، وفاقاً لأبي العباس) ـ أي المبرد فيقول : لجْبات بسكون الجيم وإن كان المسموع فتحها لأن التسكين هو القياس فيها .

(ولا يقال : فَعْلات) ـ أي بتسكين[2] العين .

(اختياراً) ـ احترز من الضرورة كقوله :

(٤١) وحُمّلتُ زَفْراتِ الضُّحى فأطقتُها وماليِ بزفْرات العشيِّ يدان [3]

(فيما استحقَّ فَعَلات) ـ أي بفتح العين لكونه اسماً مفتوح الفاء كدعد وزفرة فلا يقال : دَعْدات وزَفْرات بالسكون إلا ضرورة كالبيت .

---

(١) في (د) : جمع

(٢) في (ز) : بسكون

(٣) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦ قال : والبيت من قصيدة لعروة بن حزام العذري ـ ديوانه ص ٤ ـ ومطلعها :

خليليَّ من عليا هلال بن عامر بصنعاء عوجا اليوم وانتظراني

والشاهد في قوله : زفرات بتسكين الفاء ضرورة وحقها الفتح .

(إلّا لاعتلال اللّام) ـ كظبية فيجوز ظبْيات اختياراً . حكاه ابن جني ، والمشهور الفتح .

(أو شبه الصفة) ـ نحو ، أهل وأهلات ، سمع بسكون الهاء وفتحها ، والفتح أشهر .

(وتفتح[1] هذيل عينَ جوزَات وبيَضات ونحوهما) ـ وهو كل اسم على فَعْلة معتل ومن ذلك قراءة بعضهم : « ثلاث عَوَرات لكم[2] » بفتح الواو ، وقول الشاعر ،

٤٢) أَخُو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ   رفيقٌ بمسح المنكبين سَبُوحُ[3]

فلو كانت فعلة المعتلة العين صفة نحو ، جونة وغيلة جرت هذيل مع سائر العرب على القياس في تسكين العين . والجونة[4] السوداء أو البيضاء[5] ، والجونة الخابية المطلية بالقار . ويقال لعين الشمس جونة . وإنما سميت جونة عند مغيبها لأنها تسود حين تغيب ، والغيلة بالفتح المرأة السمينة .

(واتُّفِق على عِيَرات شذوذاً) ـ عِيَرات جمع عِير وهي الإبل التي عليها الأحمال . والشذوذ فيها من جهة فتح العين ، والقياس تسكينها ، كما قيل دِيمات في دِيمة .

(**فصل** : يُتَمُّ في التثنية من المحذوف اللام ما يُتَم في الإضافة) . فكما

---

(١) في (د ، ز) : ويفتح

(٢) النور آية ٥٨

(٣) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦ قال بعد أن شرح البيت : والبيت لشاعر هذلي لم أقف على اسمه . والشاهد فيه بفتح عين بيضات . قال في معجم الشواهد : وليس في ديوان الهذليين .

(٤) (٥) سقط ما بين الرقمين من (د) .

تقول : هذا قاضيك وأخوك وأبوك وهنوك وحموك تقول :

قاضيان وأخوان وأبوان وحموان وهنوان ، فيُردّ في التثنية ما رُدَّ في الإضافة .

(لا غير) ـ فكما لا تُرَدّ لام سنَة وحَرٍ في الإضافة لا ترد في التثنية نحو : سنتان .

(وربما قيل أبان وأخان) ـ جاء هذا فيهما على لغة من التزم النقص في الإفراد والإضافة .

(ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان) ـ جاء هذا في يد وما بعدها على لغة القصر فيها ، وقد تقدّم ذلك .

(وقالوا في ذات ذاتا على اللفظ) ـ فلم يردُّوا المحذوف الذي هو لام الكلمة ، ومنه :

(٤٣) يادارَ سلمى بين ذاتَي العُوج [١]

(وذواتا على الأصل) ـ وهو المستعمل الكثير ، ومنه : « ذواتا أفنان » [٢] ، و « ذوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ » [٣] . والألف في « ذواتا » لام الكلمة انقلبت عن الياء .

(ويثنّى اسمُ الجمع) ـ نحو : « فِئَتَيْن التقتا » [٤] .

---

(١) قال في الدرر اللوامع ج ١ ص ١٩ : استشهد به على تثنية ذات على اللفظ . وذاتي العوج كأنهما موضعان . قال : ولم أعثر على قائل هذا الرجز .

(٢) الرحمن آية ٤٨

(٣) سبأ آية ١٦

(٤) آل عمران آية ١٣

(والمكسَّر) ـ كقولهم في جِمال : جِمالان .

(بغير زنة منتهاه) ـ تحرز من نحو : مساجد ومصابيح ، فإنه[1] لا يثنّى ولا يجمع .

(ويُختار في المضافَين لفظاً) ـ نحو : « فقد صغَتْ قلوبكما »[2] .

(أو معنى) ـ نحو : الكبشين قطعت منهما الرؤوس .

(إلى متضمنيْهما) ـ تحرز من المضافين إلى ما لا يتضمنهما نحو : قضيتُ درهميْ الزيدَين[3] ، وسيأتي حكم هذه المسألة .

(لفظُ الإفراد على لفظ التثنية) ـ فقولك[4] : قطعت رأس الكبشين مختار على رأسي الكبشين ، وكذا[5] : الكبشان قطعت منهما الرأس مختار على الرأسين[6] .

(ولفظ الجمع على لفظ الإفراد) ـ فرءوس الكبشين ، ومنهما الرءوس مختار على الرأس[7] .

(فإن فُرِّقَ متضمناهما اختير الإفراد) ـ نحو : قطعت رأس زيد وعمرو .

---

(١) في (ز) : فلا يثنى .

(٢) التحريم آية ٤

(٣) في (د) : زيد .

(٤) في (د) : تقول .

(٥) (٦) سقط ما بين الرقمين من (د) .

(٧) في (د) : رأس .

(وربما جُمع المنفصلان إن أمِنَ اللَّبسُ) ـ المراد بالمنفصلين اللذان ليسا جزءين مما أضيفا إليه كالدرهمين . فإن ألبس جمعهما لم يوضع موضع التثنية نحو : قبضت دراهمَ الزيدَين . وإلا فقد يوضع ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أويتما إلى مضاجعكما »[1] .

(ويقاس عليه ، وفاقاً للفرّاء) ـ لوروده في أفصح كلام ، كما سبق ، وكقوله عليه الصلاة والسلام أيضاً : « ما أخرجكما من بيوتكما »[2] .

(ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة) ـ فالأول كقوله :

(٤٤) قلوبكما يغشاهما الأمنُ عادةً
إذا منكما الأبطالُ يغشاهم الذعرُ[3]

والثاني كقوله :

(٤٥) خليليَّ لا تهلك نفوسكما أسىً فإنَّ لها فيما به[4] دُهيتْ أسا[5]

فقال : لها ، ودهيت ، ولو طابق المعنى لقال : لهما ، ودهيتما .

(ويعاقب الإفرادُ التثنيةَ في كل اثنين لا يغني أحدهما عن الآخر) ـ وذلك كالعينين والأذنين . فتقول : عيناه حسنة ، وعينه حسنتان ، وعينه حسنة ، والأصل : عيناه حسنتان . وظاهر كلام المصنف أن ذلك مقيس ، وزعم بعضهم أنه غير مقيس ، وأنه إنما جاء في الشعر ، فمن

(١) في (د) : إلى فراشكما . وهو موافق لرواية البخاري وأحمد ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ـ أوى .

(٢) صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٦٠٩ حديث رقم / ٢٠٣٨

(٣) في شرح التصريح على التوضيح جـ ٢ ص ١٢٢ : واعلم أنه يجوز بعد مجيء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه . . وأشار إلى أن الشاهد في البيت على مراعاة المعنى

(٤) سقطت « به » من (د) .

(٥) في نفس المرجع السابق أشار إلى أن الشاهد في البيت على مراعاة اللفظ . كما وضحه الشارح .

الأول قوله :

(٤٦) لمن زحلوفة زل ... بها العينان تنهل[1]

ومن الثاني قوله :

(٤٧) إذا ذكرتْ عيني الزمانَ الذي مضَى
بصحراء فَلْج ظلَّتا تكفانِ[2]

ومن الثالث :

(٤٨) ألا إنَّ عيناً لم تَجُدْ يومَ واسطٍ
عليك بجاري دمعها لجمودُ[3]

ومن الرابع قوله :

(٤٩) وعينان قال الله كونا فكانتا
فعولان بالألباب ما يفعل الخمر[4]

(وربما تعاقبا مطلقاً) ـ أي وإن لم يكونا مما سبق نحو : « فقولا إنا

---

(١) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٢٤ قال : الشاهد في تنهل لم يقل تنهلان ، واكتفى بضمير الواحدة والزحلوفة بالفاء آثار أراجيح الصبيان على الميدان . قال : والرجز ينسب لامرئ القيس .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٢٥ قال : الشاهد فيه إفراد عيني وتثنية ظلتا وتكفان . ويجوز في الباب أربعة أوجه : أن تستعمل الحقيقة في الخبر والمخبر عنه . وذلك قولك : عيناي رأتاه . . . . وأن تعبر عن العضوين بواحد وتفرد الخبر حملاً على اللفظ تقول : عيني رأته ، وأذني سمعته ، وإنما استعملوا الإفراد تخفيفاً وللعلم بما يريدون ، فاللفظ على الإفراد ، والمعنى على التثنية ، وان تثنى العضو وتفرد الخبر ، لأن حكم العينين أو الأذنين حكم حاسة واحدة نحو : عيناه حسنة ، وأن يعبر عن العضوين بواحد ، ويثني الخبر حملاً على المعنى كقولك : عيني رأتاه ، وأذني سمعتاه ، وعليه الشاهد في البيت .

(٣) من الطويل لأبي عطاء السندي ـ معجم الشواهد العربية جـ ١ ص ١٠٣ ، والشاهد فيه أنه قال : عينا ولم يقل : عينين .

(٤) من الطويل لذي الرمة ـ ديوانه ٢١٣ ـ معجم الشواهد جـ ١ ص ١٥٠ ، والشاهد فيه أنه جاء على الأصل فذكر العينين ووصفهما بصيغة التثنية .

رسولُ ربّ العالمين »[1]، وقوله :

(٥٠) إذا ما الغلام الأحمق الأم شافني
بأطراف أفقيه استمر فأسرعا[2]

(وقد يقعُ افْعَلا) ـ نحو : « ألقيا في جهنم »[3]، ونحو قوله :

(٥١) فإن تَزجُراني يا بنَ عفَّانَ أنزجرْ وإن تدعَاني أ حم عِرْضاً مُمَنَّعا[4]

(موقع افعل ونحوه) ـ فألقيا واقع موقع ألق ، وتزجراني واقع موقع تزجر . ومن الأول :

(٥٢) قِفَا نَبْكِ من ذكرَى حبيبٍ ومنزل (٥)

على ذلك خرجه ابن جني ، ويؤيده[6] قول امرئ القيس بعده :

(٥٣) أحارِ ترَى برقاً أريكَ وميضَه

(وقد تقدّر تسمية جزء باسم كلّ فيقع الجمع موقع واحده) ـ نحو : شابت مفارقه .

(١) الشعراء آية ١٦ . فقال : إنا رسولُ بالإفراد بعد قوله : فقولا .

(٢) الشاهد في البيت قوله : بأطراف أفقيه . بعد قوله : إذا ما الغلام . فجاء بالتثنية بعد الإفراد ، ولم أعثر عليه فيما تحت يدي من كتب الشواهد .

(٣) ق آية ٢٤ . والشاهد في الآية وقوع افعلا موقع إفعل في قوله تعالى : « ألقيا » والأمر لمالك خازن النار أو للملك المكلف بذلك . فوقعت ألقيا موقع ألق .

(٤) في شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ص ١٦ : وقال الشاعر : فإن تزجراني . . البيت وفي هامش الصفحة : هو سويد بن كراع من أبيات له في الأغاني ١١ / ١٢٣ ويعني بابن عفان سعيد بن عثمان بن عفان . . والشاهد في البيت قوله : تزجراني وتدعاني بالتثنية والخطاب للمفرد : يا بن عفان .

(٥) أول معلقة امرئ القيس . والشاهد في قوله : قفا . وهو يخاطب واحداً . كما يتضح في البيت بعده : أحار ترى برقا . . .

(٦) في (ز) : وتبين بقول . . . والشاهد في قوله : أحار ، ترى ، أريك . فهو يخاطب واحداً .

(أو مثناه) ـ نحو : عظيم المناكب . ولا يقاس على هذين[1] .

(**فصل** : يُجمَع بالألف والتاء قياساً ذُو تاءِ التأنيث مطلقاً) ـ أي علماً كان كطلحة وفاطمة أو اسم جنس كسنبلة .

(وعَلمُ المؤنّثِ مطلقاً) ـ أي عارياً من علامة التأنيث كزينب أو متلبساً بها كسلمة وسعدى وعفراء .

(وصفةُ المذكّرِ الذي لا يَعقلُ) ـ نحو : جبال راسيات .

(ومُصَغّرهُ) ـ نحو : دُرَيْهمات وفُلَيْسات .

(واسم الجنس المؤنث بالألف) ـ يشمل الاسم نحو : بُهْمَى وبُهْمات ، وصحراء وصحراوات ، والصفة نحو : امرأة حبلى ونساء حبليات ، وحُلّةٌ سِيَراء وحلل سيراوات . واحترز من المؤنث بلا علامة كقِدْر وشمس فلا يقال : قدرات ولا شمسات . وبُهْمَى[2] نَبْتٌ ، قال سيبويه : تكون واحدةً وجمعاً ، وألفها للتأنيث ، وقال قوم : ألفها للإلحاق والواحد بُهماةٌ ، وقال المبرد : هذا لا يُعْرَف ، ولا تكون ألف فعلى بالضم لغير التأنيث . والسّيراء بكسر السين وفتح الياء بُرْدٌ فيه خطوط صفر .

(إنْ لم يكن فَعلى فَعلان) ـ كسكرى فلا يقال : سكريات .

(أو فَعلاء أفْعَل) ـ نحو : حمراء فلا يقال : حمراوات . فإن كان فعلاء لا أفعل له لم يمتنع من ذلك نحو : امرأة عجزاء ونساء عجزاوات .

---

(١) في (د) : ولا يقاس هذان .

(٢) في القاموس مادة (البهيمة) : والأرض أنبتت البُهْمى لنبت (م) يطلق للواحد والجمع أو واحدتُه بُهماة . وأرض بَهِمة كفَرِحة كثيرتُه .

(غيرَ منقولين إلى الاسميَّة حقيقةً) ـ كما لو سميت بسكرى وحمراء امرأة فتقول حينئذ : سكريات وحمراوات .

(أو حكماً) ـ نحو : بطحاء فإنها صفة مقابلة في الأصل لأبطح لكن غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء فجُمِعَتْ جمعَها فقيل : بطحاوات . والأبْطَحُ مَسيلٌ واسع فيه دِقاقُ الحصى ، والبطحةُ والبطحاءُ مثله ، ومنه بطحاء مكة .

(وما سوى ذلك) ـ أي الأنواع الخمسة التي سبق ذكرها .

(مقصورٌ على السَّماع) ـ كقولهم في سماء : سماوات ، وفي أرض : أرضات ، وفي حسام : حسامات ، فهذا ونحوه يحفظ ولا يقاس عليه

٦ ـ باب المعرفة والنكرة

(الاسم معرفةٌ ونكرةٌ . فالمعرفةُ مُضْمَرُ وعلمٌ ومشارٌ به) ـ كأنت وزيد وذا .

(ومنادى) ـ نحو : يا رجلُ ، وقيل مُعَرَّفٌ بألْ محذوفة .

(وموصولٌ) ـ نحو : جاء الذي أكرمتُه . فتعريفُ الّذي وفروعه بالعهد والذي في الصلة ، وهذا مذهبُ الفارسيِّ ، وذهبَ الأخفشُ إلى أن ما فيه أل من الموصول تعرَّفَ[1] بها ، وما ليست فيه ال كمَنْ في معنى ما هي فيه ، وأما أيّ فتعرَّفَتْ بالإضافة .

(ومضافٌ) ـ والمراد ما أضيفَ إلى معرفة إضافةً محضة نحو : غلامك وغلام زيد ، وكذا الباقي .

(وذو أداة) ـ وهو ما صحب ال أو ام كالغلام وامغلام[2].

(وأعرفُها ضميرُ المتكلم) ـ لأن أنا ونحن يدل على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته[3] لغيره .

(ثم ضميرُ المخاطَبِ) ـ لأن أنتَ ونحوه يدل على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله .

(١) في (د) : يعرف بها .

(٢) في (د) : وام غلام .

(٣) في (د) : وبصلاحيته

(ثم العلَم) ـ وينبغي أن يقيَّد بالخاص كزيد وعمرو ليخرج أسامة ونحوه ، وكذا هو في بعض النسخ .

(ثم ضميرُ الغائب السالم عن إبهام[1]) ـ نحو : زيدٌ أكرمته ، فلو تقدمه اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمرو كلمته لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه في التعريف .

(ثم المشار به والمنادى) ـ كلاهما في رتبة واحدة ، لأن كلًّا منهما تعريفه بالقصد على رأي المصنّف .

(ثم الموصول وذو الأداة) ـ جعلهما في رتبة واحدة ، لأن التعريف فيهما بالعهد . وفي بعض النسخ : ثم ذو الأداة ، فجعله بعد الموصول .

(والمضافُ بحسب المضاف إليه) ـ فالمضاف إلى ذي ال في رتبته ، وكذا الباقي . ومقتضاه أن المضاف إلى المضمر في رتبته ، والذي قاله الأندلسيون أن المضاف في رتبة المضاف إليه ، إلا المضاف إلى المضمر فإنه في رتبة العلم .

(وقد يعرض للمفُوق ما يجعله مساوياً) ـ كما لو شهر شخص بزيد وبالخياط ، ففي هذه الصورة يستوي ذُو ال والعلم في التعريف .

(أو فائقاً) ـ كقول من شُهر باسم لا شركة له فيه لمن قال له من وراء حائل : من أنت ؟ أنا فلان . فالبيان لم يستفد بأنا بل بالعلم بعده ، فصار العلَم[2] أعرفَ من ضمير المتكلِّم في هذه الصورة .

---

(١) في (ز) : عن الإبهام .
(٢) في (د) : بالعلم

(والنكرةُ ما سوى المعرفة) ـ وقد سبق ذكر المعرفة . فمن عرفها عرف النكرة ، كرجل[1] وهذا واضح .

(وليس ذُوَ الإشارة قبلَ العلَم . خلافاً للكوفيين) ـ نقله صاحب الإفصاح عن الفراء ، ثم قال ، وبه قال أبو بكر وجماعة . واحتج له بأن اسم الإشارة ملازم للتعريف بخلاف العلَم ، وأجيب بمنع أن هذا يوجب[2] له المزية على العلَم ، فإن لزوم الشيء معنى لا يوجب له مزية على ما له ذلك المعنى دون لزوم ، بل قد تثبت المزية لغير ذي اللزوم كما ثبت لنقيضك مزية على غيرك ، فتعرف بالإضافة مع عدم لزومه لها ولم يتعرف غيرك بها مع لزومه[3] لها . كذا قرره المصنف في الشرح .

(ولا ذو الأداة قبل الموصول) ـ استدل من قال إن ذا الأداة قبل الموصول وهو ابن كيسان كما سيأتي ، بقوله تعالى : « قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى [4] » إذ الصفة إما مساوية وإما دون الموصوف . ولا قائل بالمساواة ، فثبت الثاني . وأجاب المصنف بأن الذي بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة لأن المعنيّين بالخطاب بنو إسرائيل ، وقد غلب عندهم الكتاب على التوراة ، فالتحق بالأعلام . انتهى . وفي جوابه هذا تسليم أنه لا قائل بالمساواة ، والمصنّف قد قال بها في أكثر النسخ على ما سبق .

(ولا مَنْ وما المستفهم بهما معرفتين) ـ استدل لتعريفهما بتعريف

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (د) ، لا يوجب

(٣) في (د) : مع عدم لزومه .

(٤) الأنعام آية ٩١

جوابهما ، نحو : من عندك ؟ فتقول : زيد . وما دعاك إلى كذا ؟ فتقول : لقاؤك . ورُدَّ بأن تعريفه غير لازم ، إذ يصح أن تقول في الأول : رجل من بني فلان ، وفي الثاني : أمرٌ مُهِمٌّ .

(خلافاً لابن كيسان في المسألتين) ـ هما : كون ذي الأداة قبل الموصول ، وكون من وما الاستفهاميتين معرفتين .

٧ ـ باب المضمر

(وهو الموضوع) ـ أخرج المنادى نحو: يا رجل، والمضاف نحو: غلامي، وذا الأداة نحو: الغلام.

(لتعيين مسمّاه) ـ أخرج النكرة كرجل.

(مُشْعِراً بتكلُّمِه أو خطابه أو غيبته) ـ أخرج العلَم والمُشَارَ به والموصولَ، لأن كلّ واحد من هذه صالح لكل حال[1] من الثلاث على سبيل البدل، بخلاف المضمر فإنه يختص بواحدة منها، فأنا لا يصلح إلاّ للتكلّم، وأنتَ لا يصلح إلاّ للخطاب، وهو لا يصلح إلا للغيبة.

(فمنه) ـ أي من المضمر.

(واجب الخفاء) ـ والمراد به[2] ما لا يحل محله ظاهر كالمستتر في المواضع المذكورة.

(وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة) ـ نحو: أقوم.

(أو النون) ـ نحو: نقوم.

(وبفعلِ أمرِ المخاطَب) ـ نحو: اضْربْ.

(ومضارعه) ـ نحو: أنت تضربُ.

---

(١) في (ز): حالة

(٢) في (ز): المراد ما لا يحل محله

(واسم فعل الأمر) ـ نحو : نَزَالِ .

(مطلقاً) ـ أي سواء أكان المراد به واحداً مذكراًأم[1] غيره . نحو : نزال يا زيد ويا هند ويا زيدان ويا هندان ويا زيدون ويا هندات .

(ومنه) ـ أي من المضمر .

(جائز الخفاء) ـ وهو الذي يجوز أن يحل محله ظاهر كالمستتر في المواضع المذكورة .

(وهو المرفوعُ بفعل الغائبِ) ـ نحو : زيد يقوم[2] ، وزيد ليقم . فهذا ونحوه جائز الخفاء ، إذ يصح أن يقال : زيد يقوم أبوه ، بخلاف ما سبق .

(والغائبة) ـ نحو : هند تقوم .

(أو معناه من اسم فعل) ـ نحو : هند هيهات .

(وصفة) ـ نحو : زيدٌ ضاربٌ وضروب .

(وظرف) ـ نحو : زيدٌ عندك .

(وشبهه) ـ نحو : زيد في الدار .

(ومنه) ـ أي من المضمر .

(بارز متصل) ـ وهو الذي لا يحسن الابتداء به ، ولا يقع بعد إلا في الاختيار كالكاف في : أكرمك .

---

(١) في (ز) : أو غيره

(٢) في (ز) : قام .

(وهو إن عنى به المعنيُّ بنفعل) ـ وهو المتكلم المعظِّم نفسَه أو المشارك .

(نا في الإعراب كله) ـ أي رفعاً نحو : أكرمْنَا زيداً ، ونصباً نحو : أكرمَنا زيدٌ ، وجرًّا نحو : مرَّ بنا زيدٌ .

(وإن رُفِعَ) ـ أي الضمير البارز المتصل .

(بفعل ماضٍ فتاءٌ تُضَمُّ للمتكلِّم) ـ نحو : ضربْتُ .

(وتُفْتَح للمخاطَب) ـ نحو : ضربْتَ .

(وتكسر للمخاطبة) ـ نحو : ضربْتِ .

(وتوصل) ـ أي التاء .

(مضمومةً) ـ أي في حال ضمّها[1] .

(بميم[2] وألف للمخاطبَيْن) ـ نحو : يا زيدان هل ضربتُما ؟

(والمخاطبَتين) ـ نحو : يا هندان هل ضربتُما ؟

(وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبِين) ـ نحو : ضربتمو[3]

(وبنون مشدَّدة للمخاطَبات) ـ نحو : ضربتُنَّ .

(وتسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل أعرف) ـ فقولك :

---

(١) سقطت عبارة الشارح من (د) .

(٢) في (د) : بألف وميم .

(٣) في النسختين (د ، ز) : ضربتموا .

يا زيدون هل ضربتمْ أعرفُ من : ضربتمُو .

(وإن وليها) ـ أي الميم،[1] ضمير متصل .

(لم يَجُز التسكينُ) ـ فتقول : ضربتمُوه ، ولا يجوز : ضربتُمْه .

(خلافاً ليونس) ـ في تجويز التسكين قبل المضمر . وظاهر كلام سيبويه أن التسكين كثير معروف . قال سيبويه : وزعم يونس أنك تقول : أعطيتكُمْه كما تقول في المظهر ، والأول أكثر وأعرف . انتهى . يعني بالأول ما قدّمه في قوله : أعطيتكُموه .

(وإن رُفع) ـ أي الضمير البارز المتصل .

(بفعل غيره) ـ أي غير الماضي كالمضارع والأمر .

(فهو نونٌ مفتوحةٌ للمخاطبات) ـ نحو : يا هنداتُ اضربْنَ ، وهل تَضربْنَ ؟

(أو الغائبات) ـ نحو : الهنداتُ يضربْنَ .

(وألفٌ لتثنية غير المتكلم) ـ وهو المخاطب نحو : افْعَلا ، وهل تفعلَانِ يا زيدان ؟ والغائب نحو : الزيدان يفعلان .

(وواوٌ للمخاطبين) ـ نحو : يا زيدُون اضربُوا ، وهل تضربُون ؟

(أو الغائبين) ـ نحو : الزيدُون يضربُون .

(وياءٌ للمخاطَبة) ـ نحو : يا هندُ اضربي ، وهل تضربين ؟

---

(١) سقطت من (د) .

(وللغائب مطلقاً مع الماضي ما له مع المضارع) ـ فتقول : زيدٌ ضرب ، وهندٌ ضربت ، والزيدان ضربا ، والهندان ضربتا ، والزيدون ضربوا ، والهندات ضربن ، كما تقول : زيد يضرب ، وهند تضرب ، والزيدان يضربان ، والهندان تضربان ، والزيدون يضربون ، والهندات يضربن .

(وربما استغني معه) ـ أي مع الماضي .

(بالضمة عن الواو) ـ كقوله :

٥٤) فلو[1] أن الأطِبَّا كانُ حولي
وكان مع الأطباء الأُساةُ

(وليس الأربع) ـ أي النون والألف والواو والياء .

(علامات) ـ أي كتاء التأنيث . فالنون علامة للجمع[2] المؤنث ، والألف علامة للتثنية ، والواو علامة للجمع[2] المذكر ، والياء علامة للمؤنثة .

(والفاعل مستكن) ـ كما استكن في : زيدٌ فعلَ ، وهندٌ فعلَتْ .

(خلافاً للمازني فيهنّ) ـ أي في الأربع بدليل التزامها ، ولو كانت حروفاً ما التزمت ، فكان يجوز : الزيدان قام ، فثبت أنها أسماء مضمرة ، وهذا مذهبُ الجمهور[3] .

(وللأخفش[4] في الياء) ـ فإنه زعم[5] هو ومن وافقه أن الياء حرف

---

(١) في (د) : ولو . قال في الدرر جـ ١ ص ٣٣ : استشهد به على الاستغناء بالضمة عن الواو . والأصل كانوا . وظاهر كلامه ـ أي أبي حيان ـ أن ذلك لغة وليس بضرورة . وهو في ذلك متبع لابن مالك في التسهيل . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في (د) : علامة الجمع

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من (د) .

(٤) في (د) : والأخفش

(٥) في (ز) : يزعم

تأنيث . ويوافق على اسميَّة الواو والألف والنون . فيقول في افعلي وتفعلين إن الفاعل مستتر كما في هند تقوم ، ومذهب الجمهور : سيبويه وغيره ، أن الياء ضمير إذ[1] لم يثبت كونها علامة تأنيث . وثبت[2] كونها ضميراً بالاتفاق في نحو : أكرمني .

(ويُسَكَّنُ آخرُ المسنَد إلى التَّاءِ) ـ نحو : ضربْتُ وضربْتَ وضربْتِ .

(والنُّونِ) ـ نحو : الهنداتُ ضربْن ويضربْن واضربْن يا هنداتُ .

(ونا) ـ نحو : ضربْنا زيداً . ولا يكون المسند إلى التاء ونا إلاّ ماضياً .

(ويُحذَفُ ما قبلَه) ـ أي ما قبل آخر المسند إلى الثلاثة .

(من معتل) ـ وذلك لالتقاء الساكنين .

(وتنقل حركته) ـ أي حركة ذلك المعتل الذي يحذف .

(إلى فاء الماضي الثلاثي) ـ نحو : طُلْتُ وخُفْتُ . الأصل : طولت وخوفت . فنقلتْ[3] الحركة التي كانت للمعتل قبل انقلابه ألفاً في طال وخاف إلى الفاء ، وفهم منه أنه لا ينقل[4] في المضارع والأمر . بل يحذف المعتل فقط نحو : خَفْنَ ولا تخَفْنَ .

(وإن كانت) ـ أي الحركة التي كانت للمعتل المحذوف قبل انقلابه ألفاً .

---

(١) في (د) : إذا

(٢) في (د) : ويثبت

(٣) في (ز) : فنقل

(٤) في (د) : لا نقل

(فتحةٌ أُبدلت بمجانسة المحذوف) ـ فإن كان المحذوف واواً أبدلت الحركة ضمةً ، وإن كان ياء أبدلت كسرةً [1].

(ونقلت) ـ أي إلى فاء الكلمة ، وذلك نحو : قام وباع أصلهما قوم وبيع ، فإذا أسندتهما إلى التاء مثلاً قلت : قُمت وبِعت ، بضم القاف وكسر الباء .

(وربما نُقل دون إسنادٍ إلى أحد الثلاثة) ـ أي التاء والنون ونا .

(في زال) ـ كقولك[2] : ما زيل زيدٌ فاضلاً .

(وكاد) ـ كقولك : كِيدَ زيدٌ يقول كذا .

(أُختَيْ كان وعسى) ـ احترز من زال التامة التي[3] بمعنى ذهب ، ومن كاد التامة التي بمعنى احتال .

(وحركةُ ما قبل الواو والياء مجانِسةٌ) ـ فيُضم ما قبل الواو نحو ، يضربُون ويكسر ما قبل الياء نحو : تضربِين .

(فإن ماثلها أو كان ألفاً حذف) ـ نحو : أنتم تدعُون ، وأنت ترمِين ، وأنتم تخشَوْن[4] ، وأنتِ تخشَيْن ، والأصل : تدعوون وترميين[5] وتخشاون وتخشاين .

(وولي ما قبله بحاله) ـ أي تبقى حركة العين في تدعُون ، والميم في

---

(١) في (د) نقص واضطراب في هذه العبارة .

(٢) في (د) كقولهم

(٣) في (ز) كالتي

(٤) (٥) سقط ما بين الرقمين من (د)

ترمِين ، والشين في تخشَون وتخشَين على حالها ولا تغير.

(وإن كان الضميرُ واواً والآخِرُ ياءً) ـ نحو : ترمِيوُن .

(أو بالعكس) ـ نحو : تغزُوين .

(حُذِفَ الآخِرُ وجعلت الحركةُ المجانِسةُ على ما قبله) ـ فتقول : ترمُون وتَغْزِين . وإنما حُذفت الواو والياء لأنه لما استثقلت الضمةُ والكسرةُ حذفتا فالتقى ساكنان فحُذِف الآخِرُ وحرك ما قبله بحركة تجانس الضمير[1].

(ويأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيراً لتأولهم بجماعة) ـ كقوله تعالى : « وإذا الرسلُ أُقّتتْ »[2].

(وكضمير الغائب قليلاً لتأولهم بواحدٍ يُفْهِمُ الجمع) ـ كقوله :

(٥٥) فإنـيّ رأيـتُ الضامريـن متاعـهم
يموت ويفنى ، فارضخي من وعائيا[3]

أي يموتون ، فأفرد الضمير[4] كأنه قال : يموت من ذكره .

(أو لسَدِّ واحدٍ مسدَّهم) ـ هو أحسن الفتيان وأجمله ، لأنه بمعنى أحسن فتى ، فأفرد الضمير حملاً على المعنى .

(ويُعامَلُ بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإناث بعد أفعل التفضيل

---

(١) في (د) : المضمر .

(٢) المرسلات آية ١١ .

(٣) في (ز) : من وعائنا . والشاهد فيه مجيء ضمير الغائبين كضمير الغائب في قوله : يموت بعد : رأيت الضامرين .

(٤) سقطت من (د) .

كثيراً) ـ مثاله في ضمير الاثنين قوله :

(٥٦) وميَّةُ أحسنُ الثقلين جيداً
وسالفة وأحسنُه قذالا[1]

ومثاله في ضمير الإناث قوله عليه الصلاة والسلام : « خير النساء صوالح نساء قريش ، أحناه على ولد . . . »[2] الحديث . أي أحنى هذا الصنف .

(ودونه قليلًا) ـ أي ودون أفعل التفضيل يأتي ضمير الاثنين كضمير الواحد قليلًا كقوله :

(٥٧) أخو الذئبِ يعوي والغرابِ ومن يكن
شريكيه يُطمعْ نفسَه كلَّ مطمَعِ[3]

أراد : ومن يكونا شريكيه أي الذئب والغراب فأفرد كأنه قال : ومن يكن هذا النوع .

(ولجَمع الغَائِب غَير العَاقِلِ ما لِلْغائِبَةِ) ـ كقوله تعالى : « وإذا النجوم انكدرت[4] » .

(أو الغائبات) ـ كقوله تعالى : « فأبيْنَ أن يحملْنَها[5] » .

(وفعلْتْ ونحوه أولى من فعلْن ونحوه بأكثر جمعه) ـ أي أولى بأكثر

(١) قال في الدرر جـ ١ ص ٣٤ : من قصيدة لذي الرمة ديوانه ـ ٤٣٦ . واستشهد به على أن ضمير المثنى والجمع بعد أفعل التفضيل يجوز إفراده .
(٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل جـ ٢ ص ٣١٩ والنص الموجود : « خير نساء ركبن الإبل . . . الخ .
(٣) في المحتسب جـ ٢ ص ١٨٠ أنه لغضوب . امرأة من رهط ربيعة بن مالك . . . وكذا في معجم الشواهد جـ ١ ص ٢٣٠ .
(٤) التكوير آية ٢ .
(٥) الأحزاب آية ٧١ .

جمع الغائب غير العاقل ، فالجذوع انكسَرتْ أولى من الجذوع انكسَرْنَ ، وكذا إذا كان الضمير غير مرفوع ، وهو مراده بنحوه ، فالجذُوع كسرتُها أولى من كسرتُهنّ .

(وأقلُّه والعاقلاتُ مطلقاً) ـ أي سواء كان جمعاً صحيحاً أم جمعاً مكسَّراً لصيغَةِ القِلَّةِ أو غيرها .

(بالعكس) ـ فالنونُ وشبهُها أولى من التَّاءِ وشبهها . فالأجذاع انكسَرْنَ أولى من انكسرتْ ، وكسرتُهنَّ أولى من كسرتُها ، ومثال ذلك في العاقلات : « والمطلَّقاتُ يتَربَّصْنَ[1] » ، والهندات خرجت[2] ، « إذا طلقتُم النساءَ فطلقوهُنَّ[3] » ، وقوله : النساءُ بأعجازها[4] .

(وقد يوقعُ فَعلْنَ موقع فَعلُوا طلبُ التشاكل) ـ كما روى في بعض الأدعية : « اللَّهمَّ ربَّ السَّمواتِ وما أظْلَلْنَ ، وربَّ الأرضين وما أقلَلْنَ ، وربَّ الشياطين ومن أضلَلْنَ » أي ومَنْ أضَلُّوا ، وهذا هو القياس ، أو يعود كما يعود على الغائبة نحو : ومن أضلَّتْ ، فقال : أضلَلْنَ مشاكلةً لأظلَلْنَ وأقلَلْنَ .

(كما قد يسوِّغ) ـ أي طلب التشاكل .

(لكلماتٍ غيرَ ما لها من حُكْمٍ) ـ نحو : « لا درَيْتَ ولا تلَيْتَ[5] » ، وحقه : تلَوْتَ ، فخرج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال لمشاكلة درَيْتَ .

---

(١) البقرة آية ٢٢٨

(٢) في (د) : خرجن

(٣) الطلاق آية ١

(٤) في (د) : وأعجازها

(٥) من أحاديث منكر ونكير عند سؤال القبر .

(ووَزْنٍ) ـ كقولهم : أخذه[1]، ما قَدُم وما حَدُث ، ولا يقولون في الإفراد[2] إلاَّ حدَث بفتح العين ، فخرجوا من وزن الكلمة إلى غيره طلباً للتشاكل .

(ومن البارز المتَّصل في الجَرِّ والنَّصْبِ ياءٌ للمتكلم) ـ نحو : أكرمني ومَرَّ بي .

(وكافٌ مفتوحةٌ للمخاطَب) ـ نحو : أكرمكَ ومَرَّ بِكَ .

(ومكسورةٌ للمخاطَبةِ) ـ نحو : أكرمكِ ومرَّ بكِ .

(وها للغائبة) ـ نحو : أكرمَهَا ومرَّ بهَا .

(وهاءٌ مضمومةٌ للغائبِ) ـ نحو : أكرمهُ ومرَّ لهُ .

(وإن وليَتْ) ـ أي هاءُ الغائب .

(ياءً ساكنةً أو كسرةً كسرَها غيرُ الحجازيين) ـ نحو : فيهِ وبهِ . ولغةُ الحجازيين ضَمُّ هاءِ الغائب مطلقاً فيقولون : ضربتهُ ونظرتُ إليهُ ومررتُ بهُ ، ولغةُ غيرهم الكسرُ بعد الياءِ الساكنةِ أو الكسرةِ كما مثل ، وذلك للإتباع .

(وتُشْبَعُ حركتُها بعد متحرّك) ـ نحو : « لَهُ ما في السَّمواتِ »[3] وهو الأصل .

(ويُختار الاختلاسُ بعدَ ساكنٍ مطلقاً) ـ أي سواء أكان الساكنُ حرفَ

---

(١) في (د) : أخذ

(٢) أي عدم التركيب في الجملة .

(٣) البقرة : آية الكرسي ٢٥٥ .

علّةٍ نحو : فيهِ ويرضوه ، أم حرفاً صحيحاً نحو : منه وعنه وأكرِمْه .

(وفاقاً لأبي العباس) ـ هو المبرد ـ والذي رجَّحه سيبويه الإشباع إذا لم يكن الساكنُ حرفَ لينٍ . قال المصنِّف : وردَّ ذلك أبو العباس ، ويعضده السماع .

(وقد تُسَكَّن أو تُخْتَلس الحركةُ بعد متحرّك عند بني عُقَيل وبني كلاب اختياراً) ـ قال الكسائي : سمعتُ أعرابَ عُقَيْل وكلاب يقرؤون[1] : « إنَّ الإنسانَ لربّهْ لكَنُودٌ »[2] بالجزم ، و « لربِّهِ لكنودٌ » بغير تمام .

(وعند غيرهم اضطراراً) ـ كقوله :

(٥٨) وأشربُ الماءَ ما بي نحوه ظمأ إلا لأنَّ عيونَهْ سيل واديها[3]

وقوله :

(٥٩) عَسَى ذاتَ يومٍ أن يَعُودَ بها النَّوَى على ذي هوى حيران قلبُهْ طائر[4]

(وإنْ فَصل المتحرّكَ في الأصل) ـ هذا الجارُّ متعلّقٌ بفَصل لا بالمتحرّك .

(ساكنٌ حُذِفَ جَزْماً) ـ كقوله تعالى : « يُؤدِّهِ إليك »[5] الأصل قبل دخول الجازم : يؤدّيه .

---

(١) في (د) : يقولون .

(٢) العاديات آية ٦

(٣) في (د) : سال . قال في الدرر جـ ١ ص ٣٤ : لم أعثر على قائله . والشاهد فيه تسكين هاء الغائب بعد متحرك عند غير بني عقيل وبني كلاب اضطراراً

(٤) الشاهد فيه تسكين هاء الغائب بعد متحرك اضطراراً في قوله : قلبُهْ

(٥) من قوله تعالى في سورة آل عمران : « ومن أهل الكتاب مَنْ إنْ تأمنْه بقنطار يؤده إليك » آية ٧٥

(أو وقفاً) ـ كقوله تعالى : « فألقِهْ إليهم[1] » الأصل : ألقيه .

(جازت الأوجه الثلاثة) ـ هي الإشباع والاختلاس والتسكين .

(ويلي الكافَ والهاءَ في التثنية والجمع ما ولي التّاءَ) ـ فتقول : ضربكما غلامكما ، وضربكم غلامكم ، وضربكن غلامكن ، وضربهما غلامهما ، وضربهم غلامهم ، وضربهن غلامهن .

(وربما كُسرت الكافُ فيهما) ـ أي في التثنية والجمع .

(بعدَ ياءٍ ساكنةٍ) ـ نحو : فيكِما وفيكِم وفيكِنَّ .

(أو كسرةٍ) ـ نحو : بِكما وبِكم وبِكنَّ ، وهي لغةٌ حكاها سيبويه والفراء ، لكنَّها رديئة ، كما قال سيبويه ، وأنشد :[2]

٦٠) وإن قال مولاهم على جُلِّ حادثٍ
من الدَّهرِ رُدُّوا فضل[3] أحلامِكمْ رَدُّوا

(وكسرُ ميمِ الجمع بعدَ الهاءِ المكسورةِ) ـ احترز من الهاء المضمومة نحو : « تتوفَّاهُم الملائكةُ[4] » فإن الميم لا تكسر .

(باختلاس قبل ساكن) ـ نحو : « بهِمِ الأسبابُ[5] » وهو أقيسُ من الضمّ .

---

(١) النمل آية ٢٨

(٢) في (د) : وأنشدوا

(٣) في (د) : بعض ، وأشار إليها في هامش (ز) مع الرمز (خ) . قاله الحطيئة من قصيدة بديوانه ص ١٩ ـ ٢٠ ـ والشاهد فيه على كسر الكاف بعد كسرة في : أحلامِكمْ .

(٤) النحل ٢٨

(٥) البقرة ١٦٦

(وبإشباع دونَه) ـ أي دون الساكن نحو : « ومَن يولِّهم يومئذٍ دبُره[1] » .

(أقيس) ـ أي من الضم والإسكان .

(وضمُّها قبل ساكن) ـ نحو : « بِهِمُ الأسباب[2] » .

(وإسكانُها قبل متحرك) ـ نحو : « ومن يولِّهمْ يَومئذٍ[1] » .

(أشهر) ـ فكذلك قرأ أكثر القراء بالضم قبل الساكن ، وبالإسكان قبل المتحرك .

(وربما كُسِرَتْ) ـ أي الميمُ .

(قبل ساكن مطلقاً) ـ أي وإن لم تل[3] هاءً مكسورة . أنشد الفراء[4] :

(٦١) فهمُ بطانتُهم وهُمْ وزراؤهم وهُمِ القضاةُ ومنهُمِ الحُجَّابُ[5]

(**فصل**) : (تلحق قبل ياء المتكلم إن نُصِبَ بغير صفةٍ) ـ يدخل في هذا الفعلُ نحو : أكرمني ويكرمني ، واسمُ الفعلِ نحو : عليكني ، وإنَّ وأخواتُها .

(أو جُرَّ بمن) ـ نحو : منِّي .

---

(١) الأنفال ١٦

(٢) البقرة ١٦٦ .

(٣) في (ز) : وإن لم يكن هاء

(٤) لم يذكر الفراء في (د) .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٣٤ : « وهُمِ الملوكُ ومنهم الحكماء » وأشار إلى ورود البيت في شرح أبي حيان والدماميني لهذا الموضع . قال أبو حيان : وذكر الفراء أن العرب يرفعون الميم قبل الساكن ، إلاَّ بعض بني سليم ، سمعت بعضهم ينشد ، وأنشد البيت . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(أو عن) ـ نحو : عنّي .

(أو قد) ـ نحو : قَدْني .

(أو قط) ـ نحو : قطني ، ومعناهما : حسب ، والياء مجرورة كما في حسبي . هذا مذهب الخليل وسيبويه ، وستذكر في أسماء الأفعال .

(أو بجَل) ـ نحو : بجلني[1]، ومعناها : حسبي ، وستذكر في أسماء الأفعال .

(أو لَدُن) ـ نحو : من لَدُنّي .

(نونٌ مكسورةٌ للوقاية) ـ لأنها تقي الفعلَ الكسرَ .

(وحذفُها) ـ أي نون الوقاية .

(مع لدن وأخوات ليت جائز) ـ تقول : لَدُني وإنّي وأنّي وكأنّي ولكنّي .

(وهو) ـ أي الحذف .

(مع بجَل ولعلَّ[2] أعرف من الثُّبوت) ـ فبجَلي أعرفُ من بجلني ، ومنه :

٦٢) ألا إنني شربتُ أسودَ حالكاً ألا بجَلي من الشَّرابِ ألا بجَلِ[3]

---

(١) في (د) : بجلي

(٢) في (ز) : مع لعل وبجل

(٣) الشاهد فيه حذف نون الوقاية مع بجل ، وهو أعرف من ثبوتها . قال في معجم الشواهد : هو لطرفة أو لبيد بن ربيعة . وليس في ديوانيهما .

ولعلّي أعرفُ من لعلّني ، ولم يرد في القرآن إلاّ لعلّي ، ومن لعلّني قوله :

(٦٣) فقلتُ أعيراني القدوم لعلّني أخطُّ بها قبراً لأبيضَ ماجدِ[1]

(ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط بالعكس) ـ فليتني أعرفُ من ليتى ، وكذا عني ومني وليسنى وقدنى وقطنى ، ومن الحذف قوله :

(٦٤) عددتُ قومي كعديد الطَّيْسِ إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسى[2]

وقوله :

(٦٥) كمنية جابرٍ إذ قال ليْتِي أصادفُه وأُتلفُ جُلَّ مالي[3]

وقوله :

(٦٦) أيها السائلُ عنهم وعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي[4]

---

(١) في (د) : وفي الدرر : أعيرونى : قال في الدرر : جـ ١ ص ٤٣ استشهد به على أن لعل قد تلحقها نون الوقاية مع ياء النفس ـ المتكلم ـ قال الدماميني ، وحذفها أعرف نحو : « لعلي أبلغ الأسباب » . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله . والبيت في اللسان (قدم) برواية : « أخط بها قبْرا » وهي الرواية الصحيحة . لأن القدوم مؤنثة . انظر القاموس . ومعجم الوسيط (قدم) . وفي النسخ : به .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٤١ : استشهد به على أن حذف نون الوقاية مع ليس شاذ خاص بالضرورة . . قال : والطيس بفتح الطاء المهملة . وسكون الياء المثناة تحت . وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير . . قال : والبيت لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ص ١٧٥ .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٤١ ، وأفقد جل مالي . قال : استشهد به على أن حذف نون الوقاية من ليتى شاذ خاص بالضرورة . وظاهر الألفية أنه نادر حيث قال : وليتني فشا وليتى ندرا . ولا يخفى أن هناك فرقاً بين الشاذ والنادر . والبيت من شواهد الرضى . وهو لزيد الخيل الذي سماه الرسول صلى الله عليه وسلم : زيد الخير . وهو من طيئ .

(٤) في الدرر : جـ ١ ص ٤٣ : استشهد به على أن حذف نون الوقاية من عنى ومني شاذ خاص بالضرورة . وهو ظاهر قول ابن مالك :

واضطرارا خففا عني ومنـ ـي بعضُ من قد سلفا

والبيت من شواهد الرضى ، ولم يعرف قائله .

وقوله :

٦٧) قَدْني من نصر الخُبَيْبَيْن قَدِي [١]

(وقد تلحق) ـ أي النون المذكورة .

(مع اسم الفاعل) ـ كقوله :

٦٨) وليس الموافيني [٢] ليُرفَد خائباً ... فإنَّ له أضعافَ ماكان أمَّلا

(وأفعل التفضيل) ـ كقوله عليه الصلاة والسلام : « غيرُ الدجَّالِ أخوفُني عليكم [٣] » والأصل : أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه فاتصل أخوف بالياء معمودةً بالنُّونِ .

(وهي) ـ أي نون الوقاية .

(الباقيةُ في فلَيْني) ـ أشار به إلى قوله :

٦٩) تراه كالثغام يُعَلُّ مِسْكاً ... يسوءُ الفالياتِ إذا فلَيْني [٤]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٤٢ : عجزه : ليس أميري بالشحيح الملحد
قال : الشاهد فيه حذف نون الوقاية من قدي ، وهو عنده شاذ خاص بالضرورة ، والبيت من شواهد سيبويه ، وفيه بحث طويل بالدرر ، وهو من أرجوزة لحميد الأرقط .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٤٣ : ما كان آملا بالمد اسم فاعل ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ١٣٦ : أمَّلا ، وأشار إلى رواية : آملا ، قال : والشاهد في قوله : الموافيني ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليست نون التنوين كما ذهب بعضهم . . ولم يعرف قائله .

(٣) التاج الجامع للأصول جـ ٥ ص ٣٥٤ ، قال : والمعنى : أخاف عليكم من غيره أكثر ، والشاهد في قوله : أخوفني ، والأصل : أخوف مخوفاتي ، فحذف المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٤٣ : استشهد به على حذف نون الوقاية من فليني وبيَّن الخلاف بين أي النونين حذف : نون النسوة أو نون الوقاية ، واختار حذف نون الوقاية كما في الأصل معللاً بأن نون النسوة فاعل فلا تحذف وقال ابن مالك إن المحذوف هنا نون النسوة ، وقال : هو مذهب سيبويه ووجهه بأنهم حافظوا على بقاء نون الوقاية مطلقاً لما كان للفعل بها صون ووقاية . . قال : والبيت من أبيات لعمرو بن معد يكرب الصحابي يخاطب امرأته .

(لا الأولى) ـ وهي نون الإناث .

(وفاقاً لـسيبويه) ـ فالمحذوف منه[١] عند سيبويه ومن وافقه نونُ الإناث والباقية نونُ الوقاية كما بقيت في تأمروني . وذهب المبرد ومن وافقه إلى أن المحذوف نونُ الوقاية والباقية[٢] نونُ الإناث . وهو الموافق[٣] لما قرره البصريون من أن الفاعل لا يحذف . وقال في البسيط في فلَيْنى : إنه لا خلاف أن نونَ الوقاية هي المحذوفة .

(فصل) : (من المضمر منفصلٌ في الرفع . منه للمتكلِّم أنا) ـ مذهب البصريين أن الضمير في أنا الهمزة والنون . والألف زائدة . ومذهب الكوفيين أن أنا كله هو الضمير .

(محذوفَ الألف في وصلٍ عند غير تميم) ـ تقول في لغة غيرهم : أنَ[٤] فَعلْتُ بحذف الألف . وفي لغتهم بإثباتها . وبها قرأ نافع : « أنا أحيي[٥] » .

(وقد يقال : هَنَا) ـ الهاء بدل من الهمزة كما قالوا في إيَّاك : هِيَّاكَ .

(وآنَ) ـ قال الفراء : بعضُ العرب يقول : آنَ قلتُ ذلك[٦]. يطيل الألف الأولى . ويحذف[٧] الأخيرة . وآنَ قلتُ ذلك في قضاعة على وزن عانَ .

(وأنْ) ـ حكاه قطرب .

---

(١) سقطت « منه » من (د)

(٢) في (د) : والباقي

(٣) في (د) : موافق

(٤) في (ز) : أنا

(٥) البقرة ٢٥٨

(٦) سقطت « ذلك » من (د)

(٧) زاد بعدها في (د) : الألف

(ويتلوه) ـ أي ويتلو أنْ .

(في الخطاب تاء حرفِيّةٌ كالاسْمِيّة لَفْظاً وتَصَرُّفاً) ـ فتقول : أنتَ وأنتِ وأنتُما وأنتُم وأنتنَّ ، كما تقول : ضربتَ ضربتِ ضربتُم ضربتُنَّ . والضمير أن والتاء حرف خطاب . هذا مذهب البصريين . وذهب الفراء إلى أن « أنت » بكماله هو الضمير . وذهب ابنُ كَيْسان إلى أن التاء هي الاسم كما في فعلت ، قال : وكُثِّرتْ بأنْ .

(ولفاعل نفعل نحن) ـ فيقول المتكلم المعظم نفسه والمشارك : نحن فعلنا .

(وللغيبة هو) ـ أي للمذكر .

(وهي) ـ أي للمؤنث . ومذهب جمهور البصريين أن الضمير هو وهي ، وذهب الكوفيون والزجاج وابن كيسان[1] إلى أن الضمير الهاء ، والواو والياء زائدتان[2] .

(وهما) ـ أي للاثنين .

(وهُمْ) ـ أي للجماعة الذكور[3] ، وميم هما وهم زائدة ، وحكى عن الفارسي أن المجموع هو الضمير ، ولم يجعل الميم زائدة .

(وهُنَّ) ـ أي لجماعة الإناث ، والنون الأولى في هُنَّ كالميم في هم والثانية كالواو في هو ، ولم تحذف الثانية فيقال هُن كما قيل هم لأنها غير مدَّة .

---

(١) في (ز) : وابن كيسان والزجاج

(٢) في (ز) : زائدان

(٣) في (ز) : لجماعة المذكر

(ولِميم الجَمْع في الانْفِصال ما لها في الاتِّصال) ـ فيثبت لميم أنتم ما يثبت لميم ضربتم من التسكين والإشباع واختلاس الحركة ، لكن لا يجيء في ميم أنتم خلاف يونس في ضربتموه ، إذ لا يتصل بها ضمير .

(وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء واللام وثم جائز) ـ فتقول : وهْو ، وفهْو ، و لَهْو ، وثمَّ هْو بتسكين الهاء وضمّها ، وكذلك في هي ، والتسكين فيها لغة أهل نجد ، والتثقيل فيها لغة الحجاز ، والتخفيف بعد الواو والفاء واللام أكثر في كلام العرب .

(وقد تُسكَّنُ بعد همزة الاستفهام) ـ كقوله :

(٧٠) فقمتُ للطيف مرتاعاً فأرّقني فقلتُ : أهْيَ سرَتْ أم عادني حلُم[١]

(وكافِ الجرّ) ـ كقوله :

(٧١) وقد علموا ما هُنَّ كهْيَ فكيف لي سلُوٌ ولا أنْفَكُّ صَبًّا مُتيَّما[٢]

(وتُحذَفُ الواو والياء اضطراراً) ـ كقوله :

(٧٢) بَيْنَاهُ[٣] في دار صدق قد أقام بها حيناً يعللنا وما نعلله

---

(١) قال في الدرر جـ ١ ص ٣٧ : استشهد به على أن هاء هي قد تسكن بعد همزة الاستفهام . . . ثم قال : والبيت من قصيدة للمرار العدوي وهي في الحماسة . وفي معجم الشواهد جـ ١ ص ٣٤٦ قال : إن البيت لزياد بن حمل . أو زياد بن منقذ . أو المرار بن منقذ .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٣٧ : استشهد به على تسكين هاء هي بعد كاف الجر . قال أبو حيان : وذكر المصنف ـ يعني ابن مالك ـ في الشرح : أن السكون مع الهمزة والكاف لم يجيء إلاّ في الشعر . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٣) أصله : بينا هو . وفي الدرر جـ ١ ص ٣٦ : استشهد به على أن الضمير في هو وهي الهاء . والواو والياء زائدان لحذفهما في المفرد . فمثال الواو . بيناه في البيت . ومذهب سيبويه أن الحذف ضرورة كما هنا . . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

وقوله :

(٧٣) سالمتُ من أجل سلمى قومَها وهُم عدأ ولولاه[١] كانوا في الفلا رمما

(وتسكّنهما) ـ أي الواو والياء .

(قيس وأسد) ـ وعلى هذه اللغة قوله :

(٧٤) أدعوتَه بالله ثم قتلتَه لو هُوْ دعاك بذمّةٍ لم يَغْدِرِ[٢]

وقوله :

(٧٥) إنَّ سلمى هِي التي لو تراءتْ حبَّذَا هِيْ من خلة لو تخالُ[٣]

(وتشدّدهما هَمْدان) ـ ومن ذلك قوله :

(٧٦) وإن لِسانِي شُهدَةٌ يُشتفَى بها وهُوَّ على من صبَّه الله علقمُ[٤]

وقوله :

(٧٧) فالنفسُ[٥] إنْ دُعيتْ بالعنف آبِيَةٌ وهِيَّ ما أُمِرتْ بالرفق تأتمرُ[٦]

(ومن المضمرات إيَّا) ـ وهذا مذهب سيبويه وعليه المحققون .

---

(١) أصله : ولو لا هي . والشاهد على حذف الياء من هي في قوله : ولو لاه أصله : ولو لا هي . ولم أعرف قائله .

(٢) الشاهد فيه تسكين واو هو في قوله : لو هُوْ دعاك . على لغة قيس وأسد . ولم أعرف قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٣٧ : لو تحابى . وقال : الشاهد فيه تسكين الياء من هي على لغة قيس . ومعناه ظاهر . ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٣٧ ، استشهد به على أن تشديد واو هو لغة همدان . . . والعلقم الحنظل وهو نبت كريه الطعم ، والشهد بضم الشين العسل بشمعه . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) في (د) : كالنفس .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٣٨ : والنفس . قال : استشهد به على أن تشديد الياء من هي لغة همدان . وروى : والنفس ما أمرت . قال : ولم أعثر على قائله .

(خلافاً للزَّجّاج) ـ في زعمه أنه ظاهر وما اتصل به ضمير في موضع خفض بالإضافة . إذ لو كان ظاهراً لجاز تأخره[1] عن عامله كسائر الظواهر فتقول : ضربتُ إيَّاك كما تقول : ضربتُ زيداً .

(وهو في النصب كأنا في الرفع) ـ فأنا ضمير رفع منفصل ، وإيَّا ضمير نصب منفصل[2] .

(لكن يليه دليلُ ما يُرادُ من متكلِّم أو غيره اسماً مضافاً إليه) ـ لأنه لما وُضع بلفظٍ واحد افتقر إلى ما يبينٌ المراد به . فأُضيف إلى المضمر المبين فقيل : إيَّاي وإيَّانا وإياكَ وإياكِ وإياكما وإياكم وإياكُنَّ وإيَّاه وإيَّاها وإيَّاهما وإيَّاهُم وإيَّاهُنَّ .

(وفاقاً للخليل والأخفش والمازني) ـ فإياي وأخواته عند هؤلاء ضميران أحدهما مضاف إلى الآخر ، ودليلُ الخفض بالإضافة وقُوع الظاهر المجرور بعد إيَّا فيما روى الخليلُ من قولهم : إذا بلَغ الرجلُ السِّتينَ فإياه وإيَّا الشوابِّ ، ودليلُ الاسمية البقاءُ على ما ثبتَ قبل دُخولِ إيَّا .

(لا حرفاً ، خلافاً لسيبويه ومن وافقه) ـ فإيَّا عند سيبويه والفارسيّ قيل والأخفش ، واختاره جماعةٌ ، ضميرٌ والمتَّصلُ بها حرفٌ يبينٌ أحوالَ الضمير .

(ويقال : إيَّاك وإيَاك[3] وهيَّاك وهيَاك) ـ واللغة المشهورةُ إيَّاك بكسر الهمزة وتشديد الياء ، وقرأ الرَّقاشيُّ « أيَاك » بفتح الهمزة وتخفيف الياء ،

---

(١) في (ز) : تأخيره .

(٢) سقطت عبارة : وإيا ضمير نصب منفصل ، من (ز) .

(٣) سقطت من (د)

وقرأ أبو عمرو وابن فايد « إِيَاك » بكسر الهمزة وتخفيف الياء . وقرئ « هِيَّاك » بكسر الهاء المبدلة من الهمزة وتشديد الياء . وقرئ أيضاً « هَيَاك » بفتح الهاء وتخفيف الياء .

(**فصل**) : (يتعينَّ انفصالُ الضمير إن حُصِرَ بإنما) ـ كقول الفرزدق[1] :

(٧٨) أنا الفارسُ الحامي الذِّمارَ وإنَّما ... يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

(أو رُفع بمصدرٍ مضافٍ إلى المنصوب) ـ نحو : عجبتُ من ضربكَ هُوَ .

ومنه قوله :

(٧٩) بنصركم نحنُ كنتم ظافرين وقد ... أغرى العِدا بكمُ استسلامكم فَشَلا[2]

(أو بصفةٍ جَرتْ على غير صاحبها[3]) ـ نحو : زيدٌ هند ضاربُها هو[4] .

ومنه :

(٨٠) غَيْلانُ مَيَّةُ مشغوفٌ بها هو مُذْ ... بَدتْ له فحِجاهُ بانَ أو كَرَبا[5]

(أو أُضْمِرَ العاملُ) ـ كقوله :

(٨١) فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب ... لعلَّك تهديك القرونُ الأوائلُ[6]

(١) في (د) : كقوله . وفي الدرر جـ ١ ص ٣٩ : أنا الذائد . وقائله الفرزدق ـ ديوانه ٧١٢

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٣٩ : بنصركم نحن كنتم واثقين . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) قال في هامش (ز) : وهذا يخالف ما اختاره في باب المبتدأ من أنه قد يستكن الضمير إذا لم يلتبس ، وفاقاً للكوفيين .

(٤) في (د) : زيد هند هو ضاربها . والشاهد بعده يوضح صحة التحقيق .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٣٩ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها . . . والبيت لذي الرمة ـ ملحقات ديوانه ٦٦١

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٤٠ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا أضمر عامله . والبيت من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي ـ رضي الله عنه ـ ديوانه ص ٢٥٥

أي فإن ضللتَ لم ينفعك علمك ، فأضمر الفعل لفهم المعنى فانفصل الضمير.

(أو أُخِّر) ـ كقوله تعالى : « إيَّاك نعبُد »[1].

(أو كان حرفَ نَفْيٍ) ـ كقوله :

(٨٢) إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلَّا على أضعفِ المجانين[2]

(أو فَصله متبوعٌ) ـ نحو : جاء عبد الله وأنت . ومنه قوله تعالى : « لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين[3] » ، وقوله تعالى : « يخرجون الرسولَ وإيَّاكم[4] » .

(أو وَلِيَ واوَ المصاحبة) ـ كقوله :

(٨٣) فآليت لا أنفكُّ أحذو قصيدةً تكون وإيَّاها بها مثَلًا بَعْدِي[5]

(أو إلَّا) ـ كقوله تعالى : « أمر ألَّا تعبدوا إلَّا إيَّاه[6] » .

---

(١) الفاتحة آية ٥

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩٦ : استشهد به على إعمال إن النافية عمل ليس عند الكسائي ولم يشر إلى مسألة انفصال الضمير. ثم أشار إلى رواية أخرى للشطر الثاني :

إلا على حزبه المناحيس .

ثم قال : وهذا البيت لا يعلم قائله . وفي شرح الشواهد للعيني مع حاشية الصبان على الأشموني جـ ١ ص ٢٥٥ قال : أنشده الكسائي . وذكر رواية أخرى :

إلا على حزبه الملاعين .

(٣) الأنبياء آية ٥٤ ـ « لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين » .

(٤) الممتحنة آية ١

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٤٠ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا ولي واو مع . قال : وعبارة التصريح والدماميني : إذا ولى واو المصاحبة . وهما واحد .

والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب هذليين جـ ١ ص ١٥٩ والخطاب لخالد ابن أخته . كان يبعثه إلى معشوقة له وأفسدها عليه واستمالها إلى نفسه .

(٦) يوسف آية ٤٠

(أو إمَّا) ـ نحو : ليقم إمَّا أنا وإمَّا أنت ، ومنه قوله :

(٨٤) بِكَ أوبِي استعانَ ، فَلْيَلِ إمَّا ... أنا أو أنت ما ابتغى المستعينُ[١]

(أو اللاَّمَ الفارقة) ـ كقوله : إن ظننتُ زيداً لإيَّاك[٢] ، ومنه :

(٨٥) إنْ وجدتُ الصديقَ حقاً لإيَّا ... ك فمُرْني فلن أزالَ مُطيعا[٣]

(أو نَصبه عاملٌ في مُضْمَرٍ قبلَه غير مرفوع إن اتَّفقا رتبةً) ـ نحو : علمتني إيَّايَ[٤] ، وعلمتك إيَّاك ، وزيدٌ علمته إيَّاه .

واحترز بغير مرفوع من نحو : ظننتني ، فإنه لا يجوز فصل الياء ، وبإن اتَّفقا من أن يختلفا رتبة نحو : الدرهم أعطيتكه ، فسيأتي حكم هذا قريباً .

(وربما اتَّصلا غائبَيْن إن لم يشتبها لفظاً) ـ حكى الكسائي : هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها ، وهو قليل . فإن اشتبها لفظاً امتنع ، فلا يجوز : زيدٌ[٥] الدرهم : أعطيتهموه[٦] .

(وإن اختلفا رتبةً جاز الأمران) ـ أي الاتصال والانفصال في الذي لم يَلِ الفعلَ نحو : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إيَّاه ، وزيد ظننتكه ، وظننتك إياه .

---

(١) الشاهد في قوله : إمَّا أنا أو أنت ، استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا ولي إمَّا ، ولم يعرف قائله . شرح شواهد شروح الألفية للعيني ١ / ٢٩٩

(٢) في (د) : إلاَّ إيَّاك .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٤٠ : استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا ولي اللام الفارقة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في (د) : إيَّاك .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) في (د) : أعطيتموه .

(ووجب في غير ندور تقديمُ الأسبق رتبةً مع الاتصال) ـ فيقدَّم ضميرُ المخاطَب على الغائب نحو : الدرهم أعطيتكه ، وضميرُ المتكلِّم على المخاطَب نحو : يا غلام أعطانيك زيدٌ ، واحترز بغير ندور من قول عثمان ـ رضي الله عنه ـ : أراهمُني الباطلُ شيطاناً . وبقوله : مع الاتصال من الانفصال ، فإنه يجوز تقديم كل منهما نحو : الدرهم أعطيتك إياه ، وأعطيته إيَّاك . لكن بشرط[1] أن لا يلبس ، فإن ألبس وجب تقديمُ الفاعل في المعنى نحو : زيدٌ أعطيتك إيَّاه .

(خلافاً للمبرّد ولكثير من القدماء) ـ فإنهم يُجيزون تقديمَ غير الأسبق مع الاتصال ، فيجيزون : الدرهم[2] أعطيتكموه . لكن الانفصال عندهم أحسن .

(وشذَّ « إلَّاكِ » فلا يُقاسُ عليه) ـ أي وقوع الضمير المتَّصل بعد إلَّا . وأشار بـ « إلَّاكِ » بكسر الكاف إلى قوله :

(٨٦) وما علينا إذا ماكنتِ جارتَنا أن لا يُجاورنا إلَّاكِ ديَّارُ[3]

وأكثر النحويين على أن اتِّصالَ الضمير بإلَّا ضرورة ، وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه مقيس .

(ويُختار اتصالُ نحو هاءِ أعطيتكه) ـ وهو كل فعل تعدَّى إلى مفعولين

---

(١) في (ز) : شرطه

(٢) سقطت من (د)

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٣٢ : وما نبالي إذا ما كنت جارتنا . قال : استشهد به على أن الضمير المتصل لا يقع بعد إلاّ إلاّ في الضرورة ، وعلى ذلك استشهد به في التوضيح . قال في التصريح : والقياس : إلاّ إيَّاكِ . ولكنه اضطر فحذف إيَّا وأبقى الكاف ، أو أوقع المتصل موقع المنفصل . ثم قال : ولم أعثر على قائله . مع كثرة الاستشهاد به . وقال العيني في شرح شواهد شروح الألفية : أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد .

ثانيهما ليس خبراً في الأصل، ومنه قوله تعالى: «أنلزمكموها[1]»، وقوله تعالى: «إذ يُريكَهمُ الله في منامك قليلاً، ولو أراكهم كثيراً لفشلتم[2]». وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيه لازم. قال المصنف: ويدل على عدم لزومه قوله عليه الصلاة والسلام: «فإن الله ملككم إيَّاهم، ولو شاء لملكهم إيَّاكم[3]».

(وانفصالُ الآخِر من نحو: فِراقِيها) ـ وهو كل ما اشتمل على مضمر[4] منصوب بمصدر مضاف إلى مضمر[4] قبله هو فاعل نحو: زيد عجبت من ضربيه. فيجوز اتصال المضمر المنصوب وانفصاله، والانفصال أحسن، ومن الاتصال قوله:

٨٧) تعزَّيتُ عنها كارهاً فتركتُها وكان فِراقِيها أمرَّ من الصبر[5]

(ومنعكها) ـ وهو ما اشتمل على مضمر منصوب بمصدر مضاف إلى مضمر قبله هو مفعول نحو: الدرهم عجبت من تمليككه[6] زيد. فيجوز اتصال الهاء وانفصالها والانفصال هو المختار، ومن الاتصال قوله:

٨٨) فلا تطمع ـ أبيتَ اللعنَ ـ فيها ومنعكَها بشيء يُستطاع[7]

---

(١) هود ٢٨

(٢) الأنفال آية ٤٣

(٣) خطبة حجة الوداع ـ ترمذى وصايا ٥. ابن ماجه وصايا ٦

(٤) في (ز): ضمير

(٥) استشهد به على جواز اتصال الضمير المنصوب بمصدر مضاف إلى مضمر قبله هو فاعل. والشاهد في فراقيها. وقائله يحيى بن طالب الحنفي ـ شرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ٩١.

(٦) في (د): تمليكه.

(٧) في شرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ١١٨ أن البيت لقحيف العجلي وقيل لرجل من تميم. والشاهد في: ومَنْعُكَها. على وجه الاتصال في ما اشتمل على مضمر منصوب بمصدر=

(وخلتكه) ـ وهو كل فعل تعدى إلى مفعولَين الثاني منهما خبر في الأصل ، فعند المصنّف أن انفصال الهاء ونحوها هو المختار ، وكذا نص سيبويه على أن الانفصال هو الوجه ، واختار المصنّف في غير هذا الكتاب الاتصال .

(وكهاءِ أعطيتكه هاءُ نحوُ[1] كنته) ـ فيكون اتصال الهاء في كنته هو المختار ، وهذا اختيار الرماني وابن الطراوة ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لعمر في ابن صيَّاد : « إن يكنه فلن تُسلَّط عليه ، وإن لا[2] يكنه فلا خير لك في قتله » . والذي نص عليه سيبويه أن الانفصال هو المختار .

(وخَلفُ ثاني مفعولَي نحو : أعطيتُ زيداً درهماً في باب الإخبار) ـ فإذا قلت : الذي أعطيتُه زيداً درهمٌ ، فالمختار اتصالُ الهاء ، وهذا مذهب المازني ، والمختار عند غيره الانفصال ، فتقول : الذي أعطيت زيداً إياه درهمٌ ، وهذا جارٍ على قاعدة الإخبار .

(ونحو : ضَمِنَتْ إياهم الأرضُ ، ويزيدهم حُبًّاً إليَّ هُمُ ، من الضرورات) ـ المراد بضمنت إياهم قوله :

(٨٩) بالباعثِ الوارثِ الأموات قد ضَمِنَتْ
إيَّاهمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهاريرِ[3]

وبيزيدهم قوله :

(٩٠) وما أصاحبُ من قوم فأذكرَهُمْ
إلَّا يزيدُهمُ حُباً إليَّ همُ[4]

= مضاف إلى مضمر قبله هو مفعول .

(١) سقطت « نحو » من (ز) .

(٢) في (د) : وإن لم . وهو موافق لرواية البخاري ص ٢٣ كتاب الجنائز ـ شواهد التوضيح ص ٢٨ .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٣٨ : استشهد به على أن المتصل لا يعدل عنه إلى المنفصل إلا في الضرورة . قال : والبيت من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها ويمدح ابن مروان ـ ديوانه ص ٢٦٦ .

(٤) في شرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ١١٥ ، قاله زياد بن حمل التميمي والشاهد في =

وإنما كانا[1] من الضرورات لأنه فصل فيهما الضمير في غير موضع الفصل، ولولا الضرورة لقال: ضمنتهم، ويزيدونهم. والواو في يزيدونهم عائدة على قوله: قوم، وهم المتصل بيزيد عائد على المفارَقين[2].

فصل: (الأصلُ تقديمُ مفسّر ضميرِ الغائبِ) ـ وذلك ليُعلَم المعنيُّ بالضمير عند ذكره.

(ولا يكونُ) ـ أي مفسّر ضمير الغائب.

(غيرَ الأقرب إلاّ بدليل) ـ فإذا قلت: لقيتُ زيداً وعمراً يضحك، فالضمير في يضحك[3] عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلاّ بدليل، ومنه قوله تعالى: « إسحاق ويعقوب[4] وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب ». فالضمير في ذريته عائد على إبراهيم لا على إسحاق ولا على يعقوب[5]. لأن المحدَّث عنه من أول القصة إلى آخرها إبراهيم.

(وهو) ـ أي المفسّر.

(إمّا مصرَّح بلفظه) ـ نحو: زيدٌ لقيتُه[6].

= فصل الضمير المرفوع لأجل الضرورة، والقياس: إلاّ يزيدونهم...

(١) في (د): كان

(٢) هم قومه العائد عليهم الضمير هم في فأذكرهم كما حققه في المرجع

(٣) في (د): الضحك.

(٤) الآية التي بها نافلة هي: « ووهبنا له إسحاق ويعقوب نافلة، وكلاً جعلنا صالحين » ـ الأنبياء ٧٢، وليست موضع الشاهد، والآية موضع الشاهد: « ووهبنا له إسحاق ويعقوب، وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب » ـ العنكبوت ٢٧، وقد جاء بالنسخ الثلاث لفظ نافلة زيادة بعد يعقوب، فحذفته عند التحقيق

(٥) سقطت من (ز).

(٦) في (د): نهيته.

(أو مستغنىً عنه بحضور مدلوله حِسًّاً) ـ كقوله تعالى : « قال[1] : هي راودتني عن نفسي » ، وقوله : « يا أبتِ استأجره[2] » . فاستغنى بحضور ما يعود عليه الضمير في قال هي ، وهاء استأجره عن ذكره لفظاً[3].

(أو عِلْماً) ـ كقوله تعالى : « إنا أنزلناه في ليلة القدر[4] » أي القرآن . فالمفسّر مستغنى عن ذكره بحضور مدلوله عِلْماً .

(أو بذكر ما هو له جزء) ـ كقوله :

(٩١) أماويّ ما يُغني الثَّراءُ عن الفتى
إذا حشرجَتْ يوماً وضاق بها الصَّدْرُ[5]

فالضميرُ في حَشْرَجَتْ عائد على النفس ، وذكْرُ الفتَى مُغْنٍ عن ذكرها لأنها جزؤه .

(أو كُلٌّ) ـ كقوله تعالى : « والذين يكنزون الذَّهبَ والفضَّةَ ولا ينفقونها في سبيل[6] اللهِ » . فالذَّهبُ والفضَّةُ بعضُ المكنوزات ، فأغنى ذكرهما عن ذكر الجميع ، حتى كأنه قال[7] : إن الذين يكنزون أصنافَ ما يُكنَزُ ولا ينفقونها .

(أو نظيرٌ) ـ نحو : عندي درهمٌ ونصفُه ، أي ونصفُ درهم آخر[8] ، قيل

---

(١) سقطت : قال من (د) . والآية رقم ٢٦ من سورة يوسف .

(٢) القصص آية ٢٦

(٣) في (ز) : عن لفظه .

(٤) القدر آية ١

(٥) في الدرر جـ ١ ص٤٤ : استشهد به على حذف مفسّر الضمير للعلم به لأن المعنى : إذا حشرجت نفسه أي الفتى . والحشرجة الغرغرة عند الموت وتردد النفس . والبيت من قصيدة لحاتم الطائي يخاطب بها امرأته ماويّة وكانت تعزله على كثرة العطاء ـ ديوانه ص ١١٨

(٦) التوبة آية ٣٤

(٧) في (ز) : قيل

(٨) سقطت من (د)

ومنه :

٩٢) وكلُّ أناسٍ قاربُوا قيدَ فحلهم
ونحن خلعْنا قيدَه فهو ساربُ[١]

أي قيد فحلنا .

(أو مصاحبٌ بوجهٍ ما) ـ وذلك كالاستغناءِ بمستلزِمٍ عن مستلزَمٍ[٢] كقوله تعالى : « فمن عُفِيَ له من أخيه شيءٌ فاتّباعٌ بالمعروف وأداءٌ إليه بإحسان[٣] » . فعُفِيَ يَستلزمُ عافياً ، فالضمير في إليه عائد عليه ، ومنه قوله :

٩٣) لكا لرجلِ[٤] الحادي وقد تلَع الضحى وطيرُ المنايا فوقهُنَّ أواقعُ[٥]

فالحادي يستلزمُ إبلًا محدوّة ، فضمير فوقهنَّ عائد على الإبل . وتلَع بمعنى ارتفَع ، يقال : تلَع النهارُ ارتفَع ، ويروى : متَع ، يقال : متع النهارُ يمتع إذا ارتفَع وطال .

(وقد[٦] يقدَّمُ الضميرُ المكمّل معمولَ فعل أو شبهه على مفسّرٍ صريح كثيراً

---

(١) استشهد به على الاستغناء عن المفسّر في : « قيدَه » في الشطر الثاني بذكر نظيره في الشطر الأول : قيد فحلهم . والبيت للأخنس بن شهاب ـ شرح المفصل لابن يعيش جـ ٨ ص ٥٨ ـ معجم الشواهد جـ ١ ص ٣٧ .

(٢) في (ز) : عكس بين وضعَيْ اسم الفاعل واسم المفعول .

(٣) البقرة ١٧٨

(٤) في (د) : لك الرجل .

(٥) في اللسان ـ (وقع) ـ وقع الطائر يقع وقوعا والاسم الوقعة نزل عن طيرانه . فهو واقع ، وطيرٌ وُقَّعٌ ووقوع واقعةٌ . وقوله :

فإنك والتأبين عروة بعد ما دعاك وأيدينا إليه شوارع
لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع

إنما أراد وواقع جمع واقعة فهمز الواو الأولى . والشاهد في الحادي وهو يستلزم إبلا محدوّة ، فضمير فوقهن عائد على الإبل .

(٦) سقطت « قد » من النسخ الثلاث ، ولكنها ثابتة في النسخة المحققة من التسهيل .

إن كان المعمولُ مؤخَّر الرُّتبةِ) ـ وذلك نحو : غلامَه ضربَ زيدٌ ، ومنه قولهم : في بيته يُؤتَى الحكَمُ ، ونحو : ضربَ غُلامَه زيدٌ ، ومنه قوله تعالى : « فأوجسَ في نفسه خيفةً مُوسَى[1] » ، ونحو : غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ ، ومنه :

(٩٤) شَرَّ يومَيْها وأغواهُ لها　　ركبتْ عنزٌ بِحدْجٍ جملا[2]

شرَّ يومَيْها ظرف لركبتْ ، وهذا كلُّه داخل تحت قوله : المكمّل معمولَ فعل ، وعنز في قوله : ركبت عنز امرأة من طسْم ، وطسم قبيلة من عاد كانوا وانقرضوا ، ويقال : إن عنزاً أخذت سبيَّةً ، فحملوها في حِدْج بالكسر ، وهو مركبٌ من مراكب النساء ، وألطفوها بالقول والفعل ، فقيل : هذه أكرم النساء[3] فقالت : هذا شَرُّ يومَيَّ ، أي حين صرتُ أكرم السّباء[4].

ومثال المكمّل معمولَ شبه الفعل : أضاربٌ غلامَه أو غلامَ أخيه زيدٌ ؟

(وقليلاً إن كان مقدَّمَها) ـ نحو :

(٩٥) كسا حلمهُ ذا الحلمِ أثوابَ سُؤدد　　ورقّى نداه ذا الندى في ذُرا المجد[5]

والمصنِّف في إجازته[6] هذه المسألة تابع لابن جني ، وأجازها قبلهما الأخفش

---

(١) طه آية ٦٧ . والشاهد في « نفسه » حيث قُدِّم الضمير المكمّل معمول الفعل أوجس . والأصل تقديره : فأوجس موسى خيفة في نفسه .

(٢) في لسان العرب (وقع) : قبل هذا البيت :

ويلَ عنزٍ واستوت راكبةً　　فوق صعب لم يُقَتَّلْ ذُلَلا

وعنز لها قصة لخصها الشارح . والشاهد في قوله : شرٌ يوميها . ونصب شر بركبت على الظرف . أي : ركبت بحدج جملاً في شر يوميها . . ولا يعرف قائله .

(٣) سقطت هذه العبارة من (د ، غ) .

(٤) في (ز ، غ) : النساء .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٤٥ قال : قال العيني : الاستشهاد في قوله : حلمه ، نداه ـ فإن الضمير فيهما ضمير الفاعل ولم يسبق ذكره ، وأجاز ذلك ابن جني مطلقاً وتبعه على ذلك ابن مالك . . . والجمهور على أن نحو ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر . قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في (د) : إجازة

من البصريين ، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وخَصَّ بعضُهم جوازها بالشعر[1] ، وأجازها بعضهم مع عود الضمير على ما اتصل بالمفعول[2] نحو : ضرب غلامُها[3] عبدَ هند . والمشهور فيها المنع مطلقاً . ومثالها مع شبه الفعل : أضاربٌ غلامُها[4] هنداً ؟ أو غلامُها[5] عبدَ هند[6] ؟

(وشاركه صاحبُ الضمير في عامله) ـ وذلك كالبيت والمثال المتقدم . واحترز من أن لا يشاركه صاحبُ الضمير في العامل ، فإن المسألة تكون ممنوعة نحو : ضرب غلامُها جارَ[7] هند . فغلام مرفوع بضرب ، وهند مخفوض بالإضافة ، فلم يشترك ما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير في العامل .

(ويتقدَّمُ أيضاً غيرَ منويّ التأخير إن جُرَّ برُبَّ) ـ كقوله :

(واهٍ رأيتَ وشيكاً صدعَ أعظمه ورُبَّهُ عَطِباً أنقذتَ من عَطبِه[8])

(١) زاد في (ز) : ما ذكر المصنف

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (ز) : غلامهما

(٤) في (د) : غلامها هند ؟

(٥) في (ز) : غلاما

(٦) في النسختين (د ، ز) اضطراب في الألفاظ والحركات في أمثلة هذه المسألة كلها .

(٧) في (ز) : عبد هند .

(٨) في الدرر جـ ١ ص ٤٥ : استشهد به على تقديم الضمير المجرور برُبَّ على مفسره . والبيت من شواهد العيني . قال : الشاهد في قوله : رُبَّهُ عَطِباً حيث دخلت رب على الضمير وأتى بتمييزه بحسب الضمير . وهذا الضمير عند البصريين مجهول لا يعود على ظاهر . قوله : واهٍ مجرور برب محذوفة . ووشيكاً صفة لرأب محذوف . والرأب الإصلاح . ووشيكاً سريعاً . والصدع الشق . والعطب الأول صفة مشبهة وهو بكسر الطاء أي هالك . والثاني مصدر وطاؤه مفتوحة بمعنى الهلاك . وأنقذت خلصت . والبيت أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله .

(أو رُفع بنِعْمَ) ـ كقوله :

(٩٧) نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ   إلا وكان لمرتاعٍ بها وزَرا[١]

(أو شِبْهِها) ـ نحو : بئس رجلًا زيدٌ ، وظَرُفَ رجلًا زيدٌ .

(أو بأوَّلِ المتنازعَيْنِ) ـ كقوله :

(٩٨) جَفَوْني ولم أجْفُ الأخلاء إنني   لغير جميل من خليليَ مُهْمِلُ[٢]

(أو أبدلَ منه المفسّر) ـ نحو : ما حكى عن الكسائي : اللهم صَلِّ عليه الرءوفِ الرحيمِ . وهذه المسألة أجازها الأخفش ، وهو الصحيح ، ومنعها غيره .

(أو جُعِلَ خبَره) ـ كقوله تعالى : « إنْ هي إلاَّ حياتُنا الدُّنيا[٣] » أي إن الحياةُ إلاَّ حياتُنا الدُّنيا . قيل ومنه : هي النفسُ تتحمَّلُ ما حُمِّلَتْ ، وهي العربُ تقول ما شاءت .

(أو كان المسمَّى ضميرَ الشأن عند البصريين) ـ نحو : هو زيدٌ قائم . ويسمونه ضمير الشأن إذا كان مذكَّراً كهذا المثال ، وضميرَ القصَّة إذا كان مؤنثاً نحو : هي هندٌ قائمة .

(وضميرَ المجهول عند الكوفيين) ـ وسمَّوه مجهولاً لأنه لا يُدْرى عندهم

(١) في شرح الأشموني للألفية ذكره في باب نعم وبئس جـ ٣ ص ٣٢ مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني . قال الأشموني : ففي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل . وهو المقصود هنا بالشاهد في نعم امرأ هرمٌ ، حيث تقدَّم الضمير المرفوعُ بنعمَ على مفسِّره التمييز . ولم يذكر قائله .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٤٥ : استشهد به على تقديم الضمير على مفسِّره إذا كان معمولاً لأول المتنازعَيْن . فإن جفوني ولم أجف تنازعا في الأخلاء . الأول يطلبه فاعلاً والثاني يطلبه مفعولاً . فأعمل الثاني لقربه ، وأضمر في الأول . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) المؤمنون ٣٧

ما يعودُ عليه .

(ولا يفسَّر إلَّا بجملةٍ) ـ وهذا مذهب البصريين . فلا يفسَّر بمفرد ، خلافاً لمن خالف كما سيأتي .

(خَبريَّةٍ) ـ فلا يفسَّر بجملة طلبية ولا إنشائية ، فلا يقال : هو اضرب زيداً ، ولا : هو واللهِ لأفعلنَّ كذا ، وفيه نظر .

(مصرَّحٍ بجزءيها) ـ فلو حُذف جزءٌ منها امتنعت المسألةُ عند البصريين .

(خلافاً للكوفيين في نحو : ظننتُه قائماً زيدٌ) ـ ووافقهم أبو الحسن ، فيجعلون الهاءَ ضميرَ الشأن ، وقائما مفعولاً ثانياً لظننت ، ويرفعون زيداً بقائم ، ويفسّرون بقائم ومرفوعه ضميرَ الشأن ، ففسَّرُوا ضميرَ الشأنِ بمفرد ، لأن اسم الفاعل مع فاعله مفرد وتفسيرُ ضمير الشأن بمفرد ممنوع إذ لم يثبت ، وأما هذه المسألة فإن سُمع نظيرها خرج على أن زيداً مبتدأ مؤخر ، وظننته قائماً خبرُه ، والهاء مفعول ظننت عائدة على زيد ، وهذا هو السابق إلى الفهم .

(وإنَّه ضرب أو قام) ـ أجازهما[1] الكوفيون على حذف المسند إليه من غير أداة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لما سبق أنه لا يخبر عن ضمير الشأن إلَّا بجملة مصرَّحٍ بجزءيها ، وعلَّتُه أن الكلام لما افْتُتح بضمير الشأن دلَّ ذلك على الاعتناء بالمحدَّث عنه ، والحذف مُنافٍ للاعتناء .

(وإفراده لازم) ـ وذلك لأن مفسّره مضمونُ الجملة ، وهو مفرد لأنه

(١) في (د) : أجراهما

نِسْبةُ الحُكم[1] لمحكوم[2] عليه .

(وكذا تذكيرُه) ـ فتقول : إنه زيدٌ قائم[3] ، ولا يجوز : إنها زيدٌ قائم[3] . والمنقول عن البصريين جواز ذلك لإرادة القصة ، وعن الكوفيين المنع .

(ما لم يَلِه مؤنث) ـ نحو : إنها جاريتاك ذاهبتان ، وإنها نساؤك ذاهبات .

(أو مذكر شبيه به مؤنث[4]) ـ نحو : إنها قمر جاريتك .

(أو فعل بعلامة تأنيث) ـ كقوله تعالى : « فإنها لا تعمى الأبصار[5] » .

(فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن) ـ فيجوز في هذه المسائل الثلاث التذكير والتأنيث ، لكن الراجح التأنيث ، لأن فيه مشاكلة تُحسّن اللفظ ولا يختلف المعنى بذلك ، إذ القصة والشأن بمعنى واحد .

ومن التذكير :

(٩٩) وإلّا يكنْ لحمٌ غريضٌ فإنَّه   تُكَبُّ على أفواههنَّ الغَرائرُ[6]

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في (ز) : للمحكوم

(٣) سقطت الأولى من النسختين ، والثانية من (د) ، والحكم يستلزمهما .

(٤) سقطت من (د) وذكر في الهامش أنها ثبتت في نسخة .

(٥) الحج آية ٤٦ ، والشاهد تأنيث ضمير الشأن « فإنها » إذ وليه فعل بعلامة تأنيث : تعمى .

(٦) الشاهد فيه قوله : فإنه بتذكير ضمير الشأن ، وقد وليه فعل بعلامة تأنيث : تكبُّ . وفي اللسان جـ ٦ ص ٣٢١ : والغِرارةُ الجُوالق واحدة الغرائر . قال الجوهري : الغرارة واحدة الغرائر التي=

يقال : لحم غريض أي طريّ . يقال : غَرُضَ الشيءُ غِرَضاً مثل صَغُر صِغَراً ، فهو غريض أي طريّ .

(ويبرز) ـ أي ضمير الشأن .

(مبتدأ)[1] ـ نحو : « قل هو الله أحد[2] » في أظهر الاحتمالين فيه .

(واسمَ ما) ـ كقوله :

(١٠٠) وما هو من يأسو الكُلوم وتُتَّقَى به نائباتُ الدهر كالدائم البخل[3]

(ومنصوباً في بابَيْ إنَّ وظنَّ) ـ نحو قوله تعالى : « وأنه لما قام عبدُ الله يدعوه »[4] ، ونحو :

(١٠١) عَلمتُه الحقَّ لا يخفىَ على أحد فكن مُحقّاً تَنلْ ماشئت من ظفَرَ[5]

(ويستكنُّ في بابَيْ كان وكاد) ـ كقول الشاعر :

(١٠٢) إذامِتُّ كان الناسُ صنفانِ : شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ[6]

= للتِّبْن ، قال : وأظنه معرَّباً .

(١) سقطت من (د)

(٢) الإخلاص آية ١

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٤٦ : استشهد به على مجيء ضمير الشأن اسماً لما ، واستشهد به الدماميني عند قول صاحب التسهيل : (ويبرز مبتدأ واسمَ ما) وأنشد البيت قال : فهو اسم ما والجملة بعده في محل نصب على أنها خبرها ، وإنما يتأتى الاستشهاد بذلك إذا ثبت أن قائله ممن يعمل ما إعمال ليس ، ومنع بعضهم وقوع ضمير الشأن اسماً لما ، كما نقله ابن قاسم في شرحه . قال : ولم أقف على قائله .

(٤) الجن آية ١٩

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٤٦ : استشهد به على أن ضمير الفصل في باب علم يبرز ، واستشهد به الدماميني عند قول التسهيل : (ويبرز منصوباً في بابَيْ إنَّ وظنَّ) ـ قال : ولم أقف على قائله .

(٦) استشهد به على استكنان أي استتار ضمير الشأن في كان ، وهذا على رواية الرفع : صنفان . **أما** =

ونحو :

(١٠٣) هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها   وليس منها شفاء الداء مبذولُ[1]

وكقراءة حمزة وحفص : « من بعدِ ما كادَ يَزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم »[2] بالياء المثناة من تحت . ففي كاد ضمير الأمر ، ويزيغ قلوب فعل وفاعل خبر كاد ، ولا يجوز رفع قلوب بكاد ويكون يزيغ خبر كاد والنية به التأخير ، لأنه كان يجب أن يكون بالتاء المثناة من فوق ، إذ لا يجوز : القلوب يزيغ بالياء إلاّ في الشعر .

(وبُني المضمرُ لشبَهه بالحرف وضْعاً) ـ وذلك كالتاء في ضربْتُ ، و « نا » في ضربنا . فبناء هذا النوع واجبٌ لكونه مشبهاً بالحرف في وضعه على حرف واحد أو على[3] حرفين ، وحمل باقي المضمرات عليه ليجري الباب على سنن واحد .

(وافتقاراً) ـ لأن المضمر مفتقر إلى ما يفسّره ويعين[4] من عاد إليه بمشاهدة أو غيرها .

(وجموداً) ـ والمراد بالجمود عدم التصرّف في لفظه بوجهٍ ما حتى بالتصغير وبأن يوصف أو يوصف به كاسم الإشارة .

= من رواه : صنفين بالنصب ، فإنه خبر كان والناس اسمها ولا شاهد فيه . والبيت من قصيدة للعجير السلولي وهو شاعر إسلامي يحتج بشعره .

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٠ : استشهد به على جواز رفع الاسمين بعد ليس وهي شأنية في هذه الحالة ، أي اسمها ضمير الشأن . والبيت لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة .

(٢) التوبة آية ١١٧

(٣) سقط حرف الجر من (د)

(٤) في (د) : ويفيد .

(أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني) ـ فللمتكلم في الرفع تاءٌ مضمومة، وفي غيره ياء، وللمخاطب تاءٌ مفتوحة، وفي غيره كافٌ مفتوحة في التذكير ومكسورة في التأنيث، فأغنى ذلك عن إعراب الضمير لحصول الامتياز به

(وأعلاها اختصاصاً ما للمتكلم، وأدناها ما للغائب) ـ فأنا ونحوه أخص من أنت ونحوه، وأنت ونحوه أخص من هو ونحوه، وذلك لقلة الاشتراك.

(ويُغَلَّبُ الأخص في الاجتماع) ـ فتقول: أنا وأنت فعلنا، ولا تقول: فعلتما، وأنت وهو فعلتُما، ولا تقول: فعَلا.

(فصل): (من المضمرات المسمَّى عند البصريين فصلاً) ـ وسمَّوْه بذلك، قيل، لأنه فُصل به بين الخبر والنعت، وقيل لأنه فُصل به بين المبتدأ والخبر، وقيل لأنه فُصل به بين الخبر والتابع[1]. فالإتيان به يوضح كونَ الثاني خبراً تابعاً لما قبله.

(وعندَ الكوفيين عماداً) ـ وسمَّوه[2] بذلك لأنه يُعتمد عليه في الفائدة، إذ يتبيَّن[3] به أن الثاني ليس بتابع للأول، وإنما هو خبر، وبعض الكوفيين يسميه دعامة، لأنه يدعم به الكلام أي يَقْوى ويؤكَّد.

(ويقع بلفظ المرفوع المنفصل) ـ نحو: زيدٌ هو القائم. ومذهب أكثر

---

(١) هذه العبارة وردت في (ز) هكذا: قيل لأنه فصل بين المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ هو القائم، وقيل لأنه فصل به بين الخبر والنعت، وقيل لأنه فصل به بين الخبر والتابع

(٢) في (ز): سموه

(٣) في (د): تبين

النحويين[1] وصححه ابن عصفور، أنه حرف، وصار هنا حرفاً كما أن الكاف في أكرمك تصير حرفاً مع « ذلك » وأخواته. وذهب الخليل وغيره، ونقل عن البصريين، إلى أنه اسم مضمر لدلالته على مسمًى، وهو اختيار المصنّف لعدّه[2] إيّاه من المضمرات.

(مطابقاً لمعرفة قَبْلُ) ـ نحو، ظننتُ زيداً هو الفاضلَ. والزيدَيْن هما الفاضلَين، والزيدِين هم الفاضلِين،[3] وهنداً هي الفاضلةَ، والهنداتِ هُنَّ الفضلياتِ. وفهم منه أنه لا يجوز أن تكون قبله نكرة، فلا يجوز[4]:

ما ظننتُ أحداً هو القائمَ، وهذا مذهب البصريين، وأجازها الفراء وهشام.

(باقي الابتداء[5] أو منسوخه) ـ باقي ومنسوخ صفتان لمعرفة في قوله: « لمعرفة قبل »، والأول نحو، زيدٌ هو القائم، والثاني، ظننتُ زيداً هو القائمَ، وإنّ[6] زيداً هو القائم، وكان زيدٌ هو القائمَ[7].

(ذي خبرٍ بعدُ) ـ صفة لمعرفة.

(معرفةٍ) ـ صفة لخبرٍ[8] كالقائم في المُثُل السابقة ونحو: إن كان زيدٌ لهو أخاك.

---

(١) في (د)، البصريين

(٢) في (ز)، لعدة

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من (د)

(٤) في (د)، ولا

(٥) في (د): المبتدأ

(٦) في (د)، كأن

(٧) سقطت هذه العبارة من (د)

(٨) في (د): للخبر. وقد اضطربت هذه العبارة في (د) باختلاط المتن بالشرح.

(أو كمعرفة في امتناع دخول الألف واللام عليه) ـ نحو : خير منك أو[1] مثلك فتقول : كان زيدٌ لهو خيراً منك أو[1] مثلكَ ، فيجوز كون « هو[2] » فصلاً لأن هذه النكرة أشبهت المعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام ، فإن[3] كانت النكرة تقبل الألف واللام امتنعت المسألة ، فلا تقول : كان زيدٌ هو منطلقاً . نصَّ على ذلك سيبويه ، وكأنها[4] مجمع عليها ، إلا أن الصُّفَّار حكى أن بعضهم أجاز الفصل في نحو : لا رجل هو منطلق ، على حدِّ : إنَّ زيداً هو القائم .

(وأجاز بعضُهم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين) ـ أي في امتناع لحاق « ال » بكل منهما ، فتقول : ما أظن أحداً هو خيراً منك ، وما أظنُّ[5] أحداً هو مثلكَ . بنصب خير ومثل ، حكاه سيبويه عن أهل المدينة ، قال : وزعم يونس أن أبا عمرو جعله لحناً .

(وربما وقع بين حال وصاحبها) ـ حكى الأخفش أن بعض العرب يقول : ضربتُ زيداً هو ضاحكاً ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضُهم : « هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم[6]) بنصب[7] أطهر ، وأجاز عيسى : هذا زيدٌ هو خيراً منك ، وقرأ : « هن أطهر » بالنصب[7] ، وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه .

---

(١) في (د) : ومثلك

(٢) في (د) : هذا

(٣) في (د) : وإن

(٤) في (د) : وكأنه

(٥) في (ز) : وما أجعل

(٦) هود آية ٧٨

(٧) سقط ما بين الرقمين ٧ ، ٧ من (د)

(وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف) ـ كقوله :

(١٠٤) وكائن بالأباطح مِنْ صديقٍ يَراني لو أصبتُ هو المصابا[١]

فالياء مفعول « يراني » الأول ، والمصاب المفعول الثاني ، « وهو » فصل ، وحقه المطابقة لما قبله ، ولم يطابق هنا لأنه غائب والتاء للمتكلم ، فخرج على حذف مضاف ، والتقدير : يرى مصابي هو المصاب ، وحينئذ يكون مطابقاً ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار : يراني .

(ولا يتقدَّمُ مع الخبر المقدَّم ، خلافاً للكسائي) ـ فلا تقول : هو القائمُ زيدٌ ، ولا : هو القائمَ كان زيدٌ ، ولا : هو القائمَ ظننتُ زيداً . وحكى الفراء وغيره عن الكسائي إجازة ذلك ، وحكى عنه هشام[٢] المنع ، وهو قول الجمهور ومنهم هشام والفراء .

(ولا موضعَ له من الإعراب على الأصح) ـ أي هو اسم ولا موضع له من الإعراب ، وهذا مذهبُ البصريين ومنهم الخليل ، وذلك لأنه[٣] لوكان له موضع لطابق في الإعراب ما قبله أو ما بعده نحو : ظننتُ زيداً إيّاه القائمَ .

وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع ما بعده ، ففي قولك : زيدٌ هو القائمُ « هو » في موضع رفع ، وفي قولك : كان زيدٌ هو القائمَ « هو » في موضع نصب ، وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع ما قبله ، ففي قولك[٤] :

(١) في الدرر جـ ١ ص ٤٦ : استشهد به على أن ضمير الفصل قد يقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف غائب ، أي يرى مصابي هو المصاب ، وقيل : المعنى : لو أصبت يرى مصيبتي هي المصيبة ، والبيت من قصيدة لجرير ـ ديوانه ص ١٧ ، مطلعها :

سئمت من المواصلة العتابا وأمسى الشيب قد ورث الشبابا

(٢) في (د) : هاشم عنه

(٣) في (ز) : أنه

(٤) سقطت من (د)

زيدٌ هو القائمُ « هو » في موضع رفع ، وفي : ظننتُ زيداً هو القائمَ « هو » في موضع نصب .

(وإنما تتعيَّنُ فصليته إذا وليه منصوبٌ وقُرن باللام) ـ نحو : إن كان زيدٌ لهو القائمَ ، فيتعيَّن هنا كونُه فصلاً ، إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب ما بعده ، ولا بَدلاً لدخول اللام عليه ، فلو لم يله منصوبٌ لم[1] تتعيين الفصلية ، بل يجوز كونه مبتدأ نحو : إن زيداً لهو القائمُ ، وزيدٌ هو القائمُ ، وكذا إذا وليه منصوبٌ[2] ولم يقرن باللام وكان ما قبله غير منصوب نحو : كان زيد هو القائم ، لجوازِ[3] كونه بدلاً .

(أو ولي ظاهراً) ـ نحو : ظننتُ زيداً هو القائم ، فالفصلية[4] هنا متعينة أيضاً ، لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده ، والبدلية لنصب ما قبله . ويحتاج المصنِّف أن يقول : أو ولي ظاهراً منصوباً ، لأنه إن لم يكن الظاهر الذي وَلِيَهُ منصوباً كالذي بعده لم تتعين الفصلية نحو : كان زيدٌ هو القائم ، إذ يجوز كون « هو » بدَلاً كما سبق . والحاصل أن الفصلية متعينة إذا وليه منصوب وقُرن باللام نحو : إن كان زيدٌ لهو القائمَ ، وإذا وليه منصوبٌ وولي ظاهراً منصوباً نحو : ظننتُ زيداً هو القائمَ ، وما عدا هذين لا يتعين فيه الفصلية ، بل يحتمل مع الفصلية الابتدائية في بعضٍ نحو : إنَّ زيداً هو القائم ، وهي والبدلية[5] في بعضٍ نحو : زيدٌ هو القائم ، والتأكيد في بعضٍ نحو : ظننتك أنت الفاضل .

---

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٣) في (د) : لجاز

(٤) في (د) : والفصلية .

(٥) في (د) : والبدل

(وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب) ـ يعني أن بعضهم يرفع هذا المضمر على الابتدائية ويخبر عنه بما بعده . قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيداً هو خيرٌ منك ، برفع خير ، وحكى الجرميّ أن الرفعَ لغةُ تميم . وحكى عن أبي زيد أنه[1] سمعهم يقرؤون : « تجدُوهُ عند الله هو خيرٌ وأعظمُ أجراً[2] » .

(١) سقطت من (د)
(٢) للزّمل آية ٢٠

(وهو المخصوص) ـ هذا جنس يشمل سائر المعارف، ويخرج اسم الجنس نحو[١] رجل فإنه شائع غير مخصوص .

(مطلقاً)[٢] ـ أخرج المضمر كأنا فإنه مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به ، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل متكلم ، ويخرج أيضاً اسم الإشارة نحو : ذا ، فإنه مخصوص باعتبار من أشرت إليه في الحال ، وغير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل مشار إليه مفرد مذكر .

(غلبةً) ـ المراد بالغلبة تخصيص أحد المشتركين أو المشتركات بشائع اتفاقاً ، كتخصيص عبد الله با بن عمر ، وتخصيص الكعبة بالبيت .

(أو تعليقاً) ـ المراد بالتعليق تخصيص الشيء بالاسم قصداً لتعيينه كزيد ومكة ، ولم يذكر الغلبة والتعليق للاحتراز ، وإنما ذكرهما بياناً لصنفَي العلَم .

(بمسمًّى) ـ الباء متعلقة بالمخصوص .

(غير مقدر الشِّياع) ـ أخرج بها شمساً وقمراً فإنهما مخصوصان بالفعل ، شائعان بالقوة .

(أو الشائع) ـ هو معطوف على قوله : المخصوص .

---

(١) في (ز) : كرجل

(٢) اسم مفعول من « أطلق »

(الجاري مجراه) ـ أي مجرى المخصوص في اللفظ . والمرادُ بهذا علَمُ الجنس كأسامة وثعالة ونحوهما . فإنهما أعلام في اللفظ نكرات في المعنى .

(وما استُعمل قبل العلمية لغيرها منقولٌ منه) ـ أي منقول من ذلك الغير كحارث وفضل وأسد ويزيد أعلاماً . وهذا هو العلَم المنقول .

(وما سواه مرتجل) ـ هذا هو القسم الثاني من العلَم وهو المرتجَل كسعاد وأُدَد . وتقسيم العلم إلى منقول ومرتجل كما فعل المصنّف هو المشهور عند النحويين . وأنكر بعضهم المرتجل . وهو الذي يظهر من كلام سيبويه .

(وهو إما مقيس) ـ وهو ما سُلك به سبيل نظيره من النكرات .

(وإما شاذ) ـ وهو ما عُدلَ به عن سبيل نظيره من النكرات .

(بفك ما يدغم) ـ الباء متعلقة بشاذ وذلك نحو : مُحْبِب . وهو مُفْعِل من الحب . وقياسه الإدغام نحو : محبّ . لأن ذلك حكم مُفْعِل عينه ولامه صحيحان نحو مكر ومفر .

(أو فتح ما يكسر) ـ نحو : مَوْهَب وموألة من وهبَ ووألَ . والقياس كسر العين نحو : موعد وموعدة .

(أو كسر ما يفتح) ـ نحو : مَعْدِي من قولهم : مَعْدِى كرب . والقياس فتح الدال كمرمَى ومسعَى .

(أو تصحيح ما يُعَلّ) ـ كمدْيَن . وقياسه الإعلال بنقل الفتحة[1] من حرف العلة إلى الساكن . ثم قلب حرف العلة ألفاً لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ فكان يقال : مدَان كمقام لكن شذُّوا فيه .

---

(١) في (ز) : الحركة

(أو إعلال[1] ما يصحح) ـ نحو ، داران وماهان ، وقياسهما التصحيح نحو ، دَوَران ومَوَهان كالجوَلان والطوَفان

(وما لم يَغْرَ مركَّب) ـ فالإضافة كعبد الله ، والإسناد نحو ، برقَ نَحْرهُ ،
والمزج نحو ، بعلبك . والمراد بالمزج تنزيل عجز المركَّب منزلة تاء التأنيث . ويرد عليه ما تركب من حرفين كإنما علماً فإنه علم مركَّب ، وليس[2] واحداً من الثلاثة .

(وذو الإضافة كنْيَةٌ) ـ نحو ، أبي بكَر وأم سلمةً .

(وغير كنية) ـ نحو ، عبد الله وعبد الرحمن .

(وذو المزج إنْ ختِم بغير ويه أعرب غير منصرف) ـ فتقول ، جاء معدي كربُ ورأيتُ معدي كَربَ ، ومررتُ بمعدي كربَ . ومُنِعَ الصرف للعلمية والتركيب .

(وقد يضاف) ـ فتقول ، جاء معدي كربٍ ، ورأيت معدي كربٍ ، ومررتُ بمعدي كربٍ ، فيعرب بحركات مقدَّرة على الياء ، ويُجَرُّ كرب بالإضافة ، وهذا من المواضع التي يقدَّر فيها الإعرابُ كلُّه ، فيكون المنقوص هنا كالمقصور ، وأما بعلبك ونحوه فيُعرَبُ صدرُه بحركات ظاهرة ويجر عجزه بالإضافة . وقد ذكر المصنف هذين الوجهين في باب مالا ينصرف ، وزاد هنا وجهاً ثالثاً وهو البناء تشبيها بخمسةَ عشَر فتقول ، هذا معدِي كربَ ، ورأيت معدِي كربَ ، ومررتُ بمعدِي كربَ ، بفتح الباء والياء ساكنة . وأما في بعلبك فبفتح الجزءين .

(وإن خُتم بِوَيْه كُسِرَ) ـ فتقول ، هذا سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررتُ بسيبويهِ ، بالبناء على الكسر .

---

(١) في (د) ، وإعلال

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د)

(وقد يعرب غير منصرف) ـ فتقول ، هذا سيبويهُ ، ورأيت سيبويه ، ومررتُ بسيبويه . أجاز هذا الجرميّ ، ولم يذكر سيبويه فيه إلاّ البناء .

(وربما أضيف صدرُ ذي الإسناد إلى عجزه[1] إن كان ظاهراً) ـ فتقول[2] ، جاءني بَرْقُ نحره ، ورأيتُ برقَ نحره ، ومررتُ ببرقِ نحره ، بإضافة برق إلى نحره ، ولا ينقاس هذا . واحترز بقوله ، إن كان ظاهراً من أن يكون العجز ضميرا ، فإنّ الإضافة حينئذ تمتنع ، كما لو سميت بضربت .

(ومن العلَم اللّقبُ) ـ وهو ما أشعر بضعة المسمَّى نحو ، بطة ، أو رفعته كزين العابدين .

(ويتلو غالباً اسم مالقب به) ـ هذا سعيدٌ أنف الناقة . واستظهر بقوله ، غالباً على ما وقع فيه اللقبُ مقدّماً على الاسم ، كقوله ،

(١٠٥) أبلغ هُذَيلاً وأبلغ من يبلّغُها عنّي حديثاً وبعضُ القول تكذيبُ
بأن ذَا الكلبِ عمراً خيرُهم حسَباً ببطن شِريان[3] يعوي حوله الذيبُ

وسقط قوله ، غالباً من بعض النسخ .

(بإتباع أو قطع مطلقاً) ـ أي سواء أكانا[4] مفردَيْن نحو ، سعيد كرز ، أو مضافين نحو ، عبد الله زين العابدين ، أو أحدهما مفرداً والآخر مضافاً نحو ، زيد زين العابدين وعبد الله كرز ، فتقول ، هذا سعيدٌ كرزٌ ، ورأيت سعيداً كرزاً ، ومررتَ بسعيدٍ كرزٍ ، بإتباع الثاني الأول[5] رفعاً ونصباً وجرا

(١) في (ز) وفي (ص) نسخة مكتبة الإسكندرية من التسهيل ، عجزها
(٢) في (ز) ، فيقول بعض العرب .
(٣) في (د) ، شروان . وفي الدرر جـ ١ ص ٤٧ ، استشهد به على تقديم اللقب على الاسم ، قال وشريان بكسر الشين وسكون الراء موضع أو واد . والبيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب .
(٤) في (د) ، سواء كانا
(٥) في (د) ، للأول

على البدلية أو عطف البيَان . ويجوز القطع إلى الرفع على إضمار مبتدأ ، أي : هو كرزٌ ، وإلى النصب على إضمار فعل نحو : أعني كرزاً ، وكذا[1] الباقي .

(وبإضافة أيضاً إن كانا مفردَيْن) ـ نحو : سعيد كرز ، فيجوز في هذا ونحوه مع فكهما بإتباع أو قطع[2] وجه ثالث وهو الإضافة فتقول : هذا سعيدُ كرزٍ ، ورأيتُ سعيدَ كرزٍ ، ومررتُ بسعيدِ كرزٍ ، بإضافة سعيد إلى كرز ، ولا يجوز عند جمهور البصريين في هذا النوع غير هذا الوجه ، أعني الإضافة ، ولم يذكر سيبويه غيرها ، وأما جواز الإتباع والقطع والإضافة ، فمذهب الكوفيين وبعض البصريين ، واختاره المصنّف . وشرط جواز الإضافة أن لا يكون فيهما أو في أحدهما « ال » ، فإن كان تعيَّن الإتباعُ نحو : هذا الحارثُ كرزٌ ، وهي واردة على المصنف .

(ويلزم ذا الغلبة) ـ المراد بذي الغلبة من الأعلام كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً كابن عمر والنابغة .

(باقياً على حاله) ـ أي على علَميَّتِهِ بالغلبة ، واحترز بذلك من أن يقدر زوال اختصاص المضاف إليه « ابن » فيتغير حال المضاف إليه نحو : ما من ابن عمر كابن الفاروق ، أو يقدر زوال اختصاص ما فيه « ال » فيجرد ويضاف ليتخصص نحو : نابغة بني ذبيان ، وكذا أيضاً إذا تغير حاله بالنداء عرى من « ال » نحو :

يا أقرعَ بنَ حابسٍ يا أقرعُ [3]

(١٠٦

(١) في (د) : وكذلك

(٢) في (د) : فيجوز في اللقب في هذا ونحوه فكهما مع الإتباع والقطع وجه ثالث . . .

(٣) في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٤٧ وشطره الثاني : إنك إن يُصْرَعْ أخُوكَ تُصرَعُ ، استشهد به على وجوب حذف ال من العلم إذا نودي . . . والبيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلي خاطب به =

والفاروق اسم سمي به عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(ما عرِّفَ به قبلُ) ـ وهو الإضافة كابن عمر ، « وال » كالنابغة .

(دائماً إن كان مضافاً) ـ فلا يفصل ابن عمر ونحوه من الإضافة بحال .

(وغالباً إن كان ذا أداة) ـ فثبوت « ال » في العَيُّوق والنابغة ونحوهما غالب لا لازم ، خلافاً للجزولي . حكى ابن الأعرابي أنهم يقولون : هذا العَيُّوق طالعاً ، وهذا عَيُّوق طالعاً . والمعنى مع التجرد والاقتران واحد .

(ومثله) ـ أي مثل الذي فيه « ال » من العلَم بالغلبة[1] في[2] نزع « ال » منه حيث تنزع من العلم بالغلبة كالنداء وتقدير زوال الاختصاص .

(ما قارنت الأداةُ نقلَه) ـ نحو : النعمان والنضر .

(أو ارتجاله) ـ كالسموءل واليسع .

(وفي المنقُول من مجرَّدٍ صالحٍ لها ملْمُوحٍ به الأصلُ وجهان) ـ أي في العلَمِ المنقولِ من مُجَرَّدٍ من أداةِ التعريف سواء كان صفة كحارث ، أو مصدراً كفضل ، أو اسم عين كأسد ، صالح ذلك المجرد للأداة .

واحترز[3] من العلَمِ المنقُولِ من فِعْلٍ نحو : يشكر ويزيد ، فإنه لا يجوز دخول « ال » عليه إلاّ ضرورةً نحو :

= الأقرع بن حابس المجاشعي . . .

(١) في (د) : الغلبة

(٢) سقط حرف الجر في من (د) .

(٣) زاد بعدها في (ز) : بقوله

) رأيتُ الوليدَ بن اليزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهلُه[1]

وما عداه[2] وجهان، وهما دخول « ال » وسقوطها، كحارث والحارث، وفضل والفضل، وأسد والأسد.

(وقد يُنكَّر العلَمُ تحقيقاً) ـ نحو: ما من زيدٍ كزيدِ بن ثابت.

(أو تقديراً) ـ كقول أبي سفيان: لا قريشَ بعد اليوم.

(فيجري مجرى نكرة) ـ فيُصرَفُ إن كان ممنوعاً نحو: رُبَّ إبراهيم رأيتُ. ولا يتأخرُ[3] الحال عنه كما في نكرةٍ غيره. ويصحُّ دخول « ال » عليه.

(ويُسلَبُ التعيينَ بالتثنيةِ) ـ كقوله:

) فقبلي[4] مات الخالدان كلاهما عميدُ بني جَحْوانَ وابنُ المضلَّلِ[5]

(والجمع) ـ كقوله:

) رأيتُ سُعوداً من شعوبٍ كثيرة فلم تر عيني مثلَ سعدِ بن مالكِ[6]

---

(١) في خزانة الأدب جـ ٢ ص ٢٢٦ (الشاهد رقم ١١٩) ـ استشهد به على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك اتفاقي جاز تعريفه باللام... والشاهد هنا على أن العلم المنقول من فعل كيزيد لا يجوز دخول ال عليه إلا ضرورة. والبيت من قصيدة لابن ميادة.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في (د): ولا يتغير

(٤) في (د): وقبلي

(٥) سقط الشطر الثاني من (د). استشهد به على سلب التعيين من العلَم المنكَّر بالتثنية وقبوله دخول ال في قوله: الخالدان. والبيت للأسود بن يعفر ـ شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٤٦

(٦) استشهد به على سلب التعيين من العلَم المنكَّر بالجمع في قوله: سعوداً. والبيت لطرفة ديوانه ص ٥٤ ـ سيبويه مع شرح الشواهد للأعلم جـ ٢ ص ٩٧

(فيجبر بحرف التعريف) ـ أي إذا أريدَ تعريفُه حينئذ كقوله : الخالدان . وإلاّ فلا كقوله : رأيتُ سعوداً .

(إلاّ في نحو : جُماديَيْن وعمايَتيْن وعرفات) ـ أي فإن هذه لم تُسلَب العلمية بما[1] فيها من التثنية والجمع . والعلمية في جُمادى شبيهة بعلمية أسامة . لأن كل شهر بعد ربيع الآخر يسمى[2] جمادى . وعمايتان جبلان . وعرفات مواقف الحج . قال المصنّف : واحدها عرفة . والدليل على بقاء علمية هذه بعد التثنية والجمع أنها لا تدخل عليها « ال » ولا تضاف .

(ومسمَّياتُ الأعلام أولو العلم) ـ هذا يشمل الملائكة وأشخاص الإنس والجن والقبائل كجبريل وزيد والولهان وفزارة .

(وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات) ـ وذلك كالسور والكتب والكواكب والأمكنة والخيل والبغال والحمير ونحو ذلك كالبقرة والكامل وزحل ومكة وسكاب وذَلول[3] ويعفور وشَنْقَم والفقار .

(وأنواعِ معانٍ) ـ كبَرَّة للمبرَّة . وفَجار للفَجْرة .

(وأعيانٌ لا تؤلَفُ غالباً) ـ كأبي الحارث وأسامة للأسد .

(ومن النّوْعيّ ما لا يلزم التعريفَ) ـ كغُدْوة . تقول العرب : فلان يتعهدنا غُدوةً بلا تنوين وبالتنوين . ولم يُسمع ذلك في نوعيّ الأعيان . بل التزموا تعريفَه كأسامة .

---

(١) في (د) : لما

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : والدلول .

(ومن الأعلام الأمثلةُ الموزونَ بها) ـ أي إذا كانت معارفَ ، لأنها تدل على المراد بها دلالة متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئته . ولذا يوصف بالمعرفة نحو : لا ينصرفُ فُعَل المعدول .

(فما كان منها بتاء تأنيث) ـ كفعلة

(أو على وزن الفعلُ به أولَى) ـ كافعل .

(أو مزيداً آخره ألف ونون) ـ كفعلان .

(أو ألف إلحاق مقصورة) ـ كفعَنْلَى وزن حَبَنْطَى .
واحترز من المدودة كفِعْلاء وزن عِلْباء فإنه لا يُمنَعُ في نكرةٍ ولا معرفةٍ[1].

(لم ينصرف إلاّ منكّراً) ـ نحو : كلُّ فَعْلة صحيح العين يُجمع على فَعلات بفتحها إن كان اسماً . وكل أفعل غير صفة ولا علم مُنْصرف ، وكل فَعْلان ذي مؤنث على فعلى لا ينصرف . وكل فعَنْلَى مقصور . فإن كانت هذه معارف مُنِعَتْ نحو : فَعْلَة وزن جَفْنة . وأفعل وزنُ[2] أحمد . وفَعْلان وزن سكران ، وفَعنْلَى وزن حبنطى .

(وإن كان على زنة منتهى التكسير) ـ نحو : مفاعل ومفاعيل .

(أو ذا ألف تأنيث) ـ نحو فعلاء وفُعلَى .

(لم ينصرف مطلقاً) ـ أي سواء نُكّر نحو : كلُّ فَعْلاءَ يعربُ[3] ظاهراً

---

(١) في (ز) : في النكرة ولا المعرفة

(٢) في (د) : « نحو » بدلاً من « وزن » .

(٣) سقط الفعل وما بعده من (د) .

وكل فُعلى يعرب تقديراً، أم بقي على تعريفه نحو: فَعلاء وزنُ حمراء، وفُعلى وزن حُبلى.

(فإن صلحت الألف لتأنيث وإلحاقٍ جاء في المثال اعتباران) ـ وذلك نحو فَعْلَى بفتح الفاء إن حكم بتأنيثه[1] امتنع معرفةً ونكرةً. وإن حكم كون الألف للإلحاق[2] امتنع معرفةً وانصرف نكرةً.

(وإن قُرن مثالٌ بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه) ـ نحو: هذا رجل أفعل حكمه حكم أسود، لأنك تنزله منزلته إذ جعلته صفة لرجل فامتنع الصرف للصفة والوزن، وهذا مذهب سيبويه، وقال المازني: هو منصرف.

(وكذا بعضُ الأعداد المطلقة) ـ أي هي أعلام كالأمثلة الموزون بها. والمراد بالمطلقة التي لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور، وإنما دُلّ بها على مجرد العدد نحو قولهم: ستة ضعف ثلاثة، وثلاثة نصف ستة، فتمتنع هذه ونحوها للعلمية والتأنيث. والمصنِّفُ وافق في هذه المسألة الزمخشريَّ، ولم ينقله هو عنه بل نقله غيره، وهو صاحب رءوس المسائل[3] ثم قال: وقال بعض الشيوخ: هي مصروفة.

(وكنَوْا بفلان وفلانة عن نحو زيد وهند) ـ أي عن أعلام أولي العلم، ففلان كناية عن علَم مذكّر من ذوي العقل، وفلانة كناية عن علَم مؤنث من ذوات العقل.

---

(١) كسكرى

(٢) كعلقى

(٣) سقط هذا السطر من (د)

(وبأبي فلان وأم فلانة عن نحو أبي بكر وأم سلمة) ـ فأبو فلان كناية عن كُنْية مذكّر عاقل ، وأم فلانة كناية عن كُنية مؤنثة عاقلة[1] .

(وبالفلان والفلانة عن لاحق وسكاب) ـ أي كنوا بهما عن أعلام البهائم المألوفة ، وزادوا « ال » فرقاً بين الكناية عن علم من يعقل وعلَم ما لا يعقل .

(وبهَنٍ وهَنةٍ أو هَنْتٍ[2] عن اسم جنس غير علم) ـ فهن كناية عن مذكر اسم الجنس كرجل وهنة وهنت كناية عن مؤنثة كامرأة . واحترز « بغير علَم » من أسامة ونحوه من[3] أعلام الأجناس فلا يُكنَى عنها بهذا .

(وبهَنَيْتُ عن جامعتُ ونحوه) ـ لما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن الفرج بهنٍ ، وعن فعل الجماع ونحوه من الأفعال التي يقصد سترها بهَنيْتُ .

(وبكَيْتَ أو كيَّة وبذَيْتَ أو ذَيَّة أو كذا عن الحديث . وقد تكسر أو تضم تاء كيت وذيت) ـ يقال للمرسل بحديث : قل : كيت وكيت أو ذيت وذيت[4] بفتح التاء وكسرها وضمها ، وليس مع التشديد إلا الفتح ، وقد يقع موقعها كذا وكذا .

---

(١) سقط هذا السطر من (د)

(٢) في (د) : وهنت

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (ز) : وكيَّت . . . وذيَّت بتشديد الياء مع التاء المفتوحة

٩ ـ باب الموصول[١].

(وهو من الأسماء) ـ بيّن أن مراده الآن حدّ الموصول الاسمي، وسيأتي حدُّ الموصول الحَرْفيّ.

(ما افتقر) ـ جنس يشمل كلّ مُفتقِر من موصول وغيره مما يأتي إخراجه.

(أبداً) ـ أخرج النكرة الموصوفة بجملة نحو: مررتُ برجلٍ يكرمُ عمراً، فإنها حال وصفها بها[٢]، مفتقرة إلى ما سيذكر، لكن الموضع لحق الأصالة لمفرد تؤول الجملةُ به. فالافتقار إلى المفردَ لا إلى الجملة، وإن صدَق في الظاهر أنها مفتقرة إلى الجملة لم يصدق أنها تفتقر إليها أبداً.

(إلى عائد) ـ احترز من حيثُ وإذْ وإذَا فإنها أسماء تفتقرُ أبداً إلى جملة لكنها لا تفتقر إلى عائد.

(أو خلَفِه) ـ أتى به ليشمل ما وقع الربط بخلَف العائد وهو الظاهر الذي هو الموصول في المعنى نحو: أبو سعيد الذي رويت عن الخدرى، أي عنه.

(وجملةٍ صريحةٍ) ـ نحو: جاء الذي قام أبوه، أو أبوه قائم[٣].

---

(١) في (د): باب الموصولات

(٢) في (د): به

(٣) سقطت العبارة الأخيرة من (ز)

(أو مؤولةٍ) ـ نحو : جاء الذي عندك ، أو في الدار ، أي : الذي استقرَّ ، وكذا[١] : مررتُ بالضارب ، أي بالذي يضرب أو ضرب .

(غير طلبية ولا انشائية) ـ وذلك كما مثل ، ولا يجوز الوصل بهاتين[٢] ـ فلا يقال جاء الذي اِضْرِبْهُ ، أو[٣] لا تَضْرِبْه ، خلافاً للكسائي ، ولا جاء الذي ليته صديقي ، خلافاً لهشام .

(ومن الحروف) ـ أي والموصول[٤] من الحروف .

(ماأولَ مع مايليه بمصدَر) ـ يشمل قولُه ما أول بمصدر « صه » ونحوه من أسماء الأفعال ، فإنه مؤول بمصدر معرفة إن لم يُنَوَّن ونكرة إن نُوِّن ، ويشمل الفعل المضاف إليه نحو : قمتُ حين قمتَ ، أي حين قيامك ، ويشمل أيضاً « هو » من قوله تعالى : « هو أقرَبُ للتقوى[٥] » . وأخرج هذه الثلاثة بقوله : مع مايليه ، فإن هذه مؤولةٌ بمصدرٍ وحدَها لا مع ما يليها ، بخلاف الحروف الموصولة فإنها تؤول بمصادر مع مايليها من صلاتها نحو : أريد أن أضربَ زيداً ، أي : ضربَهُ .

(ولم يحتَجْ إلى عائِدٍ) ـ احترز من « الذي » الموصوف به مصدر محذوف نحو : قمتُ الذي قمتَ ، أي القيام الذي قمتَ ، فهذا لا بدَّ له من تقدير عائد ، أي : الذي قمته .

---

(١) في (د) : وكذلك

(٢) في (ز) : بها بين

(٣) في (د) : ولا تضربه

(٤) في (د) : أي الموصول

(٥) المائدة ٨ « اعدلوا هو أقرب للتقوى » .

(فمن الأسماء ، الذي والتي للواحد والواحدة) ـ فالذي للواحد المذكر ، سواء أكان[1] من ذوي العلم أم من غيرهم . والتي[2] للواحدة المؤنثة ، سواء كانت من ذوي العلم أو[3] من غيرهن .

(وقد تُشَدَّدُ ياءاهما[4] مكسورتين أو مضمومتين[5]) ـ كقوله :

(١١٠) وليس المالُ فاعلمه بمالٍ   وإن أرضاك إلَّا للذيِّ[6]
يَنالُ به العَلاءَ ويصطفيه   لأقربِ أقربيه وللقصيِّ

وقوله :

(١١١) اغفر ما استطعتَ فالكريم الذيُّ   يألفُ الحلم إن جفاه بَذِيُّ[7]

وظاهر كلام المصنِّف أن كسر الياء المشدَّدة وضمَّها للبناء ، وذكر بعضهم أن في « الذي » إذا شُدِّدتْ البناءَ على الكسر ، والجريَ بوجوه الإعراب .

(أو تحذفان)[8] ـ أي ياء الذي وياء التي .

(ساكناً ما قبلهما) ـ كقوله :

---

(١) في (د) : سواء كان

(٢) كتبت هذه العبارة كلها في هامش (ز)

(٣) في (د) : أم

(٤) في النسختين (د . ز) : ياؤهما . وما ذكر من نسخة التسهيل المحققة على نسخة أبي حيان المخطوطة بمكتبة الاسكندرية .

(٥) في (د) : مضمومتين أو مكسورتين وما في (ز) موافق للنسخة السابقة المحققة

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٥٥ : استشهد به على كسر ياء الذي مشددة . ثم ذكر بعض الروايات لبيتين وناقش وجوه الإعراب . ثم قال : ولم أعثر على قائل هذين البيتين

(٧) في همع الهوامع جـ ١ ص ٨٢ وفي الدرر اللوامع جـ ١ ص ٥٦ : أغض . من الإغضاء والتسامح . قال : ولم أعثر على قائله .

(٨) في النسخ الثلاث : أو يحذفان . وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل .

(١١٢) فلم أرَ بيتاً كان أحسنَ بهجةً ... من اللَّذْ بِهِ من آل عزَّةَ عامرُ[1]

ونحوه :

(١١٣) أرضنا اللَّتْ آوتْ ذوي الفقر والذُّل ... فآضُوا ذوي غنىً واعتزاز[2]

يقال : آويته إيواء وأويته أيضاً إذا أنزلته بك . فعلت وأفعلت بمعنى عن أبي زيد .

(أو مكسوراً) ـ كقوله :

(١١٤) لا تعذل الَّذِ لا ينفك مكتسباً ... حمداً وإن كان لا يبقي ولا يذرُ[3]

وكقوله :

(١١٥) شُغِفَتْ بكَ الَّتِ تيَّمتْك فمثلُ ما ... بكَ ما بها من لوعةٍ وغرامِ[4]

(١) في الدرر جـ ١ ص ٥٦ : استشهد به على حذف الياء من الذي وإسكان ما قبلها . قال : ولم أعثر على قائله ، مع كثرة وروده .

(٢) الشاهد فيه على حذف الياء من التي وإسكان ما قبلها . ولم أعثر عليه في كتب الشواهد التي تحت يدي . واستشهد له في الدرر جـ ١ ص ٥٦ بقول الشاعر :

(١١٦) فقل لِلَّتْ تلومك إن نفسي ... أراها لا تُعوَّذُ بالتميم

(٣) الشاهد في قوله : الَّذِ بحذف الياء وكسر ما قبلها . قال في معجم الشواهد إن البيت لصفية الباهلية بالعقد الفريد وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي . والذي في العقد الفريد ٣ / ٢٧٧ وشرح ديوان الحماسة ص٩٤٩ :

(١١٧) أخنى على واحدي ريب الزمان وما ... يبقي الزمان على شيء وما يذر

وليس فيه شاهد . وقد استشهد له في الدرر جـ ١ ص ٥٦ بقول القائل :

والَّذِ لو شاء لكنت بِرًّا ... أو جبلاً أشمَّ مشمخرًّا

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٥٦ : استشهد به على حذف الياء من التي وكسر ما قبلها . قال : ولم أعثر على قائله . وفي اللسان : شُغِفَ بالشيء على صيغة ما لم يسم فاعله أولع به ، وشَغِفَ بالشيء شَغَفاً على صيغة الفاعل قلق .

وما ذكره من قوله : وقد تشدَّد ياءاهما[1] . . . إلى هنا لغات في[2] الذي والتي ، كذا نقله أئمة العربية ، وليس مختصاً بالشعر ، خلافاً لبعضهم .

قال الجوهري في شعف بالعين المهملة : شعفه الحب أي أحرق قلبه ، وقال أبو زيد : أمرضه ، وقد شعف بكذا فهو مشعوف ، وقرأ الحسن : « قد شعفها حباً »[3] ، وقال في شغف بالغين المعجمة : يقال : شغفه الحب أي بلغ شغافه ، والشغاف[4] غلاف القلب ، وهو[5] جلدة دونه كالحجاب ، وقرأ ابن عباس : « قد شغفها حباً[6] » قال : دخل حبه تحت الشغاف .

(ويَخلُفهما)[7] ـ أي يَخْلُفُ ياء الذي وياء التي .

(في التثنية علامتُها)[8] ـ أي الألف رفعاً نحو : جاء اللذان قاما ، واللتان قامتا ، والياء جرًّا ونصباً نحو : رأيت الَّلذَيْن قاما ، واللتين قامتا ، ومررتُ بالَّلذَيْن قاما ، وباللتين[9] قامتا .

(مُجوَّزاً شدُّ نونها) ـ أي نون التثنية ، وهي لغة قيس وتميم ، والتخفيف لغة الحجازيين[10] وبني أسد . ومن التشديد مع الألف : « والَّلذانّ

---

(١) سقطت من (ز .)

(٢) سقطت عبارة الجار والمجرور من (ز) .

(٣) بالعين المهملة ـ يوسف آية ٣٠

(٤) في (د) : والشغف

(٥) في (د) : وهي

(٦) بالغين المعجمة ـ يوسف آية ٣٠

(٧) في (د) : ويلحقهما

(٨) أي علامة التثنية

(٩) في (ز) : واللتين

(١٠) في (د) : لغة الحجاز

يأتيانها منكم »[1]، ومع الياء، ومنعه البصريون، وأجازه الكوفيون: قرأ بعضهم « أرنَا الَّلذَينّ أضَلَّانا »[2].

(وحذفُها) ـ وهي لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة ومنها قوله:

أبني كُلَيْب إن عَمَّيَّ اللَّذا   قتلا الملوك وفكَّكَا الأغلالا[3]

وقوله:

هما اللتَّا لو ولدتْ تميمُ   لقيل: فخرٌ لهمُ صميم[4]

(وإن عني بالذي من يعلَم أو شبهُه) ـ المراد بشبه من يعلم الأصنام التي عُبدتْ من دون الله تعالى[5]. لأنهم نزلوها منزلة من يعلم حين عبدوها.

(فجمعُه الَّذين مطلقاً) ـ أي فيكون بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: جاء الذين فعلوا، ورأيت الذين فعلوا[6]، ومررتُ بالذين فعلوا[6]. ومن إطلاقها على من يعلم قوله تعالى: « الَّذين هُمْ في صلاتهم خاشعُون[7] ». ومن

---

(١) سقطت من (ز): منكم ـ النساء آية ١٦

(٢) فصلت آية ٢٩

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٣: ساقه المصنف شاهداً على حذف نون الموصول لتقصيره بالصلة. قال: والبيت للأخطل ـ ديوانه ص ٤٤

(٤) في نفس المرجع: الشاهد فيه كالذي قبله. وهذه لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني ربيعة. قال: وقيل إن هذا البيت للأخطل، وليس في ديوانه.

(٥) سقطت من (ز)

(٦) سقطت من (ز)

(٧) المؤمنون آية ٢

إطلاقها على شبه من يعلم قوله تعالى « إنَّ الَّذِين تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله عِبادٌ أمثالُكُم[1] » .

(ويغنى عنه الذي) ـ أي عن الذين .

(في غير تخصيص كثيراً) ـ نحو قوله تعالى : « والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصدَّقَ به أولئك هم المتَّقُون[2] » أي من جاء بالصدق ، ولو لم يكن المراد بالذي جمعاً لم يخبر عنه بجمع ولا عاد عليه ضمير جمع .

(وفيه) ـ أي في التخصيص .

(للضرورة قليلاً) ـ كقول الأشهب بن رميلة :

(١٢٠) وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْجَ دماؤهم هم القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالِدِ[3]

(وربما قيل الذُون[4] رفعاً) ـ أي يكون[5] بالواو رفعاً[6]، وبالياء جرًّا ونصباً ، وهذا مشهور في لغة طيِّئ فيقولون : نُصر الذون آمنوا على الذين كفروا ، وهي لغة هذيل وعقيل أيضاً .

(وقد[6] يقال : لَذِي ولَذَان ولَذِين ولَتِي[7] ولاتي) : ـ سبق في الذي

(١) الأعراف آية ١٩٤

(٢) الزمر آية ٣٣

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٤ ، استشهد به على حذف نون الذين تخفيفاً . والشاهد هنا على إغناء الذي عن الذين للضرورة ـ قال : والبيت للأشهب بن رميلة وقيل لحريث بن محفض يرثي قومه .

(٤) في النسختين : اللذون . وما ذكر من المحققة

(٥) في (ز) : أي فتكون

(٦) سقطت من (د)

(٧) ذكر في هامش (د) : ولتان نسخة

خمس لغات، وذكر ههنا اللغة السادسة وهي حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة.[1] وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب. قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقرأبتخفيف اللام، يعني في «صِراطَ الَّذين[2]» فقرأ: «صِراطَ لَذِينَ».

(وبمعنى الذين الألَى[3]) ـ هي وزن العُلَى، والمشهور أنها للعقلاء كالذين[4]. قال:

) رأيتُ بني عَمِّي الألَى يَخْذِلونني   علَى حَدثان الدَّهر إذْ يتقلَّبُ[5]

وقال ابن عصفور: إنها تقع على العاقل وغيره.

(والأُلاء) ـ كقول كُثَيِّر:

) أبَى اللهُ للشُّم الأُلاء كأنَّهم   سيوفٌ أجادَ القَيْنُ يوماً[6] صِقالَها

(واللاَّءِ) ـ نحو ما أنشد الفراء لرجل من بني سليم:

) فما آباؤنا بأمنَّ منه   علينا اللاَّءِ قد مَهدُوا الحجُورا[7]

---

(١) في (د): الساكنة
(٢) الفاتحة آية ٧
(٣) في (ز): الأولى.
(٤) سقطت من (د)
(٥) في (د): أو يتقلب، وقد ذكر البيت في الهمع والدرر وقال هو لبعض بني فقعس ـ وقيل هو مرة بن عداء الفقعسيّ ـ همع جـ ١ ص ٨٣. والدرر جـ ١ ص ٥٧
(٦) في (د): يوم، وفي الدرر جـ ١ ص ٥٧: استشهد به على مدّ الألى، وهو من شواهد العيني، قال: والبيت لكثير عزة ـ ديوانه جـ ٢ ص ٥٠
(٧) في الدرر جـ ١ ص ٥٧: استشهد به على مجيء اللاءِ كالذين، وأصله للمؤنث، ومعنى البيت: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا ومهدوا أمرنا، وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتناناً علينا من هذا الممدوح. قال: والبيت لرجل من بني سليم.

(واللائين مطلقاً) ـ أي يكون كالذين بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهي لغة هذيل .

(أو جرّاً ونصباً ، واللاءون رفعاً) ـ هي أيضاً لبعض هذيل فيقولون : جاء اللّاءون فعلوا ، ورأيتُ اللّائين فعلوا ، ومررتُ باللائين فعلوا ، ومنها قوله :

(١٢٤) همُ اللّاءُون فكُّوا الغُلَّ عنّي بمروَ الشَّاهِجانِ وهم جناحي[1]

(وجمعُ التي اللّاتي واللّائي واللواتي ، وبلا ياءات) ـ فهذه ستة ألفاظ ، وإثباتُ الياءات هو الأصل ، وحذفها للتخفيف .

(واللّا)[2] ـ كقوله :

(١٢٥) وكانت من اللّا لا يُعيِّرها ابنُها إذا ما الغلامُ الأحمقُ الأمَّ عَيَّرا[3]

والأصل اللّاتي فحذفوا التاء[4] والياء تخفيفاً .

(واللّوا[5]) ـ كقوله :

---

(١) الشاهد فيه على مجيء « اللاءون » بالواو رفعاً . وقال في الدرر جـ ١ ص ٥٨ ، وفي شرح أبي حيان للتسهيل : هي أيضاً لغة لبعض هذيل يقولون اللاءون في الرفع واللائين في النصب والجر ، وأنشد البيت قال في الدرر ، ولم أعثر على قائله .

(٢) في النسختين : واللاء بالمد وسكون الهمز ، وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل .

(٣) قال في الدرر جـ ١ ص ٥٨ : استشهد به على قصر اللاّ ، واستظهر أبو حيان في شرح التسهيل أن أصل اللاّ بالقصر اللاّء بالمد ثم قصر ، يعني أنه ليس أصلاً بنفسه ، قال : ولم أعثر على قائله . وقد ذكر الشارح هنا أن الأصل اللاتي فحذفوا التاء والياء تخفيفاً ، وفي معجم الشواهد أنه للكميت ـ ديوانه جـ ١ ص ١٣٧

(٤) في (د) قدم الياء على التاء .

(٥) في النسخ الثلاث بالمد ، وسيأتي هذا بعده ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل .

١٢) جمعتُها من أينُق عِكار ... من اللّوا شَرِبْن بالصّرار[1]

والأصل اللّواتي فحذفوا التاء[2] والياء تخفيفاً .

(واللّواء) ـ يجوز أن يكون أصله اللواتي فحذفوا التاء ثم قلبوا الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف .

(واللّاءاتِ مكسوراً) ـ أي مبنياً على الكسر رفعاً ونصباً وجرّاً نحو : جاءت اللاءاتِ فعلن ، ورأيت اللاءات فعلن ، ومررت باللاءات فعلن[3] .

(أو معرباً إعراب ألاتِ) ـ فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة .

(والألَى) ـ سبق أنه[4] يكون لجمع المذكر ، وذكر هنا أنه يكون لجمع المؤنث ، وقد اجتمعا في قوله :

١١) وتُبْلي[5] الألَى يستلئمون على الألَى ... تراهُنَّ يوم الرَّوع كالحِدَإ القُبْل

(١) في الدرر جـ١ ص ٥٨ ، استشهد به على أن اللّوَى بالقصر من جموع التي ، ورواية الأصل ـ الهمع ـ شربن ، وكذا في شرح الدماميني للتسهيل وشرح أبي حيان ، قال صاحب الدرر : ولم نجد لهذه الرواية معنى ، وقد تلقيت عمن يوثق بروايته : من اللّوَى شُدِدْنَ بدالين ، أي شُدَّتْ ضروعهن بالصّرار ككتاب ، وهو خيط يشد فوق خلف الناقة لئلا يرضعها ولدها ، وأينق جمع ناقة ، وعكار جمع عكرة محركة وهي القطعة من الإبل ، وقد ورد الشاهد في النسخ الثلاث : غزار بدلاً من عكار ، وبالضرار بالمعجمة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في (د) قدّم الياء على التاء

(٣) أورد له شاهداً بالهمع جـ ١ ص ٨٣ . وقال في الدرر جـ ١ ص ٥٨ إنه من شواهد أبي حيان :

١٢) أولئك إخواني الذين عرفتَهم ... وأخدانُك اللاءاتِ زُيِّنَّ بالكتَمْ

وفي رواية : وأخواتك اللاءات . والكتَم بالتحريك نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر فينقى لونه . يعنى أنهن غير مصونات . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في (د) : بأنه

(٥) في (ز) : ويغنى الألى ، وفي الهمع جـ ١ ص ٨٣ : ويأبى الألى ، وفي (د) كما في الدرر جـ ١

فقال: يستلئمون، ثم قال: تراهُنَّ.

(وقد ترادِفُ[1] التي واللاتي ذاتُ وذواتُ مضمومتَين مطلقاً) ـ أي مبنيتين على الضم رفعاً ونصباً وجراً. بخلاف ذات بمعنى صاحبة فإنها معربة بالضمة والكسرة والفتحة. وبخلاف ذوات جمعاً فإنها تعرب كهندات. واستعمال ذات كالتي وذوات كاللاتي لغة طيِّئ ومنها: بالفضل ذُو فضَّلكم الله به. وبالكرامة ذاتُ أكرمكم الله بها[2]، وقوله:

(١٢٩) جمعتُها من أينقٍ سوابق[3] ذواتُ ينهضْنَ بغير سائق

(وبمعنى الذي وفروعه مَنْ ومَا) ـ فيكونان هما وما عطف[4] عليهما بعد ذلك بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً.

= ص ٥٧: وتبلى بضم التاء من الإبلاء وفاعله مستتر فيه وهو المنون، قوله: الألى يستلئمون مفعوله. والألى موصول ويستلئمون صلته أي تبلى الذين يلبسون اللامة على الألى جملة حالية أي حال كونهم على الخيول اللاتي كالحدأ يوم الروع. والقبل التي في عينها قبَل بالفتح وهو الحول. والشاهد على مجيء الألى للمؤنث وما لا يعقل. واستشهد به العيني على أن الشاعر جمع بين اللغتين. وهما إطلاق الألى على الذين في قوله: الألى يستلئمون وإطلاق الألى أيضاً على اللاتي في قوله: الألى تراهن... قال: والبيت لأبي ذؤيب الهذلي ـ ديوان الهذليين جـ١ ص ٣٧

(١) في النسخة المحققة من التسهيل: وقد يرادف.

(٢) في (ز): به

(٣) في الدرر جـ١ ص ٥٨: من أينق موارق. قال: استشهد به على أن ذوات بالبناء على الضم من جموع المؤنث. واستشهد به في التوضيح على أن ذوات جمع ذات... والأينق جمع ناقة أصلها نوقة. وموارق جمع مارقة أي سريعة كالسهم... قال: والبيت لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ص ١٨٠

(٤) في (د): عطفه.

(وذَا غيرَ مُلْغىً) ـ وذلك إذا كان[1] يجعل جزء اسم الاستفهام نحو : من ذا عندك ؟ أي : أيُّ شخص عندك[2] ؟

(ولا مشارٍ به) ـ نحو : من ذا ؟ أي : أي شخص[3] هذا ؟

(بعد استفهام بما) ـ نحو : ماذا صنعتَه ؟

(أو من) ـ نحو : مَنْ ذا أكرمتَه ؟ ومنهم من منع موصوليتها بعد مَنْ .

(وذو الطائية) ـ لا يستعمل « ذو » بمعنى الذي إلا طيِّئ أو من تَشبَّه بهم من المولَّدين كأبي نُواس وحبيب[4] ، ولذلك قال : الطائية .

(مبنيَّةٌ) ـ نحو : جاءني[5] ذو قام ، ورأيتُ ذو[6] قام ، ومررتُ بذُو قام .[7]

ومن كلام بعض الطائيين : لا[8] ، وذو في السماء بيتُه .

(غالباً) ـ إنما قال هذا لأن بعض الطائيين أعربها . ومنه :

فحسبي من ذِي عندَهم ما كفانيا[9]

(١) سقطت من (ز) .
(٢) كان الأولى تفسيرها بقوله : من الذي عندك ؟
(٣) في (د) : أي شيء هذا ؟
(٤) أبو تمام حبيب بن أوس الطائي .
(٥) في (د) : جاء
(٦) سقطت هذه العبارة من (د) .
(٧) في (د) : بذي قام .
(٨) سقطت من (د) : « لا » . ومعنى العبارة بعدها : والذي في السماء بيته .
(٩) قال في الدرر اللوامع جـ ١ ص ٥٩ إن البيت لمنظور بن سحيم الفقعسيّ ، وهو إسلامي . يحتج

(وأي) ـ خالف أحمد بن يحيى الجمهور فمنع كون « أي » تكون[1] موصولة ، ولا تكون عنده إلاَّ استفهاماً أو شرطاً . والحجة عليه قولهم :

(١٣١) إذا ما لقيتَ بني مالك   فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ[2]

(مضافاً إلى معرفة لفظاً) ـ نحو : يعجبني أي الرجال عندك ، وأيهم قائم .

(أو نيّةً) ـ نحو : يعجبني أيٌّ عندك ، وقد يضافُ إلى نكرة نحو : يعجبني أي رجل أو رجلين أو رجال أو امرأة أو امرأتين أو نساء عندك .

(ولا يلزمُ استقبالُ عامله) ـ أي بل يجوز مضيه نحو : أعجبني أيهم قام[3] ، وهذا خلاف[4] مذهب الجمهور ، وأجازه الأخفش على قلّة .

(ولا تقديمُه) ـ فيجوز : أيهم قرأ أحِبُّ .

(خلافاً للكوفيين) ـ استند إلى ما ورد على وفق ما قالوه كقوله تعالى : « ثم لننزعنَّ من كُلّ شيعةٍ أيهم أشدُّ »[5] .

= بشعره ، وقد روى البيت على الوجهين ، بناء « ذو » وإعرابها ، وفي (د) : فأما الكرام . وفي منهج السالك جـ ١ ص ٨٣ :

فإمَّا كرام موسرون لقيتُهم   فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

والشاهد في رواية الشرح على إعراب ذو الطائية .

(١) في (د) : أن تكون

(٢) ورويت « أيهم » على الوجهين في البيت (الدرر اللوامع جـ ١ ص ٦٠) ، قال في الدرر : والبيت لغسان بن وعلة ، والشاهد في رواية الشرح على بناء أي الموصولة

(٣) في (د) : قائم

(٤) في (د) : بخلاف

(٥) مريم آية ٦٩

(وقد يؤنَّث بالتَّاءِ موافقاً للَّتي) ـ يعجبني أيتهُن عندك ، وهي لغة ضعيفة[1]. وهؤلاء يثنونها أيضاً ويجمعونها نحو : أيَّاهما وأيَّتاهُنَّ وأيُّوهم وأيَّاتُهنَّ[2].

(وبمعنى الذي وفروعه) ـ أي من المؤنث والمثنى والمجموع .

(الألف واللَّام) ـ فيكون بلفظ واحد في الجميع نحو : جاء القائم والقائمة والقائمان والقائمتان والقائمون والقائمات .

(خلافاً للمازني ومن وافقه في حرفيَّتها) ـ فهي اسمٌ موصول ، خلافاً لهم ، وذلك لعَوْدِ الضمير عليها[3] نحو : جاء[4] الضاربُها زيدٌ ـ وهذا مذهب ابن السراج والفارسي وأكثر النحويين . والقائلون بحرفيتها قال بعضهم إنها حرف تعريف وليست موصولة ، وهو محكى عن الأخفش ، وقال بعضهم إنها حرف موصول ، وهو محكى عن المازني ، وحكى المصنِّف عنه[5] أنها حرف تعريف .

(وتوُصَلُ بصفةٍ محضة) ـ والمراد بها اسم الفاعل كالضَّارب ، واسمُ المفعول كالمضروب ، والصفةُ المشبَّهة كالحسَن . واحترز مما يوصف به وليس بصفة محضة كالأسد ، فألْ فيه حرف تعريفٍ لا موصولة .

---

(١) ذكر في الهمع (جـ ١ ص ٨٤) أن هذه اللغة حكاها ابن كيسان .

(٢) مثل لها في الهمع بقوله : فيقال : أيتهم وأياهم وأيتهم وأيُوهم وأيّيهم وأيتاهن وأيتهن وأياتُهنَّ . ومن شواهده قوله :

إذا اشتبه الرشدُ في الحادثا ت فارْضَ بأيَّتها قَدْ قُدِر

ولم يذكر قائله .

(٣) في (د) : إليها

(٤) سقطت من (د)

(٥) سقطت من (د)

(وقد توُصَلُ بمضارع اختياراً) ـ كقوله :

(١٣٣) ما أنتَ بالحكمِ التُرْضَى حكومتُه
ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدَلِ[1]

ولا يختص هذا عنده بالشعر، وخالف في ذلك النحويين. وإنما جعله اختياراً لأن الشاعر عنده غير مضطر، إذ يمكنه أن يقول : ما أنت بالحكم المرضى . .

(وبمبتدأ[2] وخبر أو ظرف اضطراراً) ـ فالأول كقوله :

(١٣٤) من القوم الرسولُ اللهِ منهم لهم دانَتْ رقابُ بني معَدِّ[3]

والثاني كقوله :

(١٣٥) من لا يزالُ شاكراً على المعَه فهو حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعه[4]

(ويجوزُ حذفُ عائد غير[5] الألف واللام) ـ وأما عائد الألف واللام فسيأتي حكمه .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦١ : استشهد به على وصل ال بالفعل المضارع . وذكر العيني أنه ضرورة ، وقال ابن مالك ، ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول ، ما أنت بالحكم المرضى حكومته . . قال صاحب الدرر : والبيت للفرزدق . قال في معجم الشواهد : وليس في ديوانه .

(٢) في (د) : ومبتدأ

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٦١ ، استشهد به على وصل ال بالجملة الاسمية ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) استشهد به على وصل ال بالظرف "مع" اضطراراً ، أي من لا يزال شاكراً على الذي معه ، وحر حقيق وجدير . قال في الدرر جـ ١ ص ٦١ ، استشهد به على وصل ال بالظرف شذوذاً ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) في (د) ، غير عائد الألف واللام .

(إن كان متصلًا) ـ احترز من المنفصل ، فإنه لا يحذف نحو : جاء الذي إيَّاه أكرمتُ .

(منصوباً) ـ احترز من المرفوع والمجرور ، وسيأتي الكلام عليهما .

(بفعل أو وصفٍ) ـ نحو : جاء الذي ضربتُه ، ونحو : الذي أنا معطيكه درهمٌ ، فيجوز حذفُ الهاء فيهما ، ومن الأول : « أهذا الذي بعثَ الله رسولًا »[1] ـ أي[2] بعثه ، وهو كثير . ومن الثاني وهو قليلٌ جداً :

(١٣٦) ما اللهُ موليكَ فضلٌ فاحمدنْه به فما لدى غيره نفعٌ ولا ضررُ[3]

أي موليكه ، وخرج ما كان منصوباً بحرف نحو : جاء الذي إنه قائم فلا يجوز حذفه[4] .

(أو مجروراً بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديراً) ـ نحو : جاء الذي أنا ضاربُه الآن أو غداً ، فيجوز حذف الهاء ، ومنه قوله تعالى : « فاقض ما أنتَ قاضٍ »[5] أي قاضيه ، فلو جُرَّ بإضافة غير صفة نحو : جاء الذي وجهه حسن ، أو بإضافة صفة غير ناصبة له تقديراً نحو : جاء الذي أنا ضاربه أمس ، لم يُحذَف .

(أو بحرفٍ جُرَّ بمثله معنىً ومتعلّقاً الموصولُ أو موصوفٌ به) ـ نحو :

---

(١) الفرقان آية ٤١

(٢) سقطت العبارة من (د) .

(٣) في (ز) : فما لنى غيره . قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية جـ ١ ص ١٧٠ ، والشاهد فيه حذف الضمير المنصوب بالوصف العائد إلى الموصول : أي الذي الله موليكه . فحذف الضمير من موليكه .

(٤) سقطت هذه العبارة من (د)

(٥) طه آية ٧٢

مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنت مارٌّ به، ونحو: مررتُ بالرجل الذي مررتَ به، أو أنت مارٌّ به، فيجوز حذفُ به، ومنه قوله تعالى: « ويشربُ مما تشربون[1] » أي منه، وقوله:

(١٣٧) وقد كنتَ تُخفِي حُبَّ سمراءَ حِقْبةً فَبُح لانَ منها بالذي أنت بائح[2]

أي بائح به. وخرج نحو: جاء الذي مررتُ به، وجاء غلام الذي ركب غلامه، ومررتُ بالذي غضبت عليه، ومررتُ بالذي مررت به على زيد[3]. وحللتُ بالَّذي[4] حللتَ به. فلا يجوز حذف الضمير في شيء من هذا.

(وقد يُحذَفُ منصوبُ صلةِالألفِ واللَّام) ـ كقوله:

(١٣٨) ما المستفِزُّ الهوَى محمودَ عاقبةٍ ولو أُتيحَ له صفوٌ بلا كدَرِ[5]

أي: ما[6] المستفِزُّه. وحذفه قليل، ولهذا قال: وقد يُحذَف. والجمهور على منع حذفه.

(والمجرورُ بحرفٍ وإن لم يكمل شرطُ الحذفِ) ـ أي وقد يحذف

---

(١) المؤمنون آية ٣٣

(٢) في شرح الأشموني للألفية جـ ١ ص ٩٣: لقد كنت تخفي... قال العيني في شرح الشواهد جـ ١ ص ١٧٣: قاله عنترة بن شداد العَبْسِيّ ـ ديوانه ص ٥٥ ـ في رواية الأعلم:

تعزَّفتَ عن ذكرى سمية حقبةً فبح عنك منها بالذي أنت بائح

والشاهد فيه حذف العائد المجرور بحرفٍ جُرَّ بمثله الموصول: بالذي أنت بائح، أي به.

(٣) في هامش (ز): لأن المرور الأول مطلق، والثاني مقيد بكونه على زيد، والمطلق غير المقيد.

(٤) في (ز): في الذي

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٦٨: استشهد به على جواز حذف عائد ال الموصولة إن دلَّ عليه دليل، فإن التقدير: ما المستفزُّه الهوى.. قال: ولم أعثر على قائله.

(٦) سقطت ما من (د)

المجرور بحرف كقول حاتم :

(١٣٩) ومن حسَدٍ يجورُ عليَّ قومـي وأي الدهر ذُو لم يحسدوني[1] ؟

أي يحسدوني فيه ـ ونحو :

(١٤٠) فأصبح من أسماءَ قيسٌ[2] كقابضٍ على الماء لا يدري[3] بما هو قابض

أي قابضٌ[4] عليه .

(ولا يُحذَفُ المرفوعُ إلاَّ مبتدأ) ـ أخرج الفاعل نحو : جاء اللذان قاما ، [5]ونائبه نحو : جاء اللذان ضُربا ، والخبر نحو : جاء الذي الفاضلُ هو ، فلا يُحذَفُ المرفوعُ في هذا ونحوه .

(ليس خبرُه جملةً) ـ تحرز من نحو[6] : جاء الذي هو[7] أبوه قائم ، أو : هو أكرمتُه .

(ولا ظرفاً) ـ تحرز من نحو : جاء الذي هو عندك ، أو : في الدار .

(بلا شرط آخر عند الكوفيين) ـ فيجوز عندهم الحذف في نحو : جاء الذي هو منطلق ، في فصيح الكلام .

---

(١) قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية جـ ١ ص ١٧٤ : قاله حاتم الطائي ، وذو الطائية بمعنى الذي ، والعائد محذوف تقديره : لم يحسدوني فيه ، حذف العائد المجرور دون أن يكمل شرط الحذف . قال : وهذا شاذ وقيل : نادر . قال صاحب معجم الشواهد : وليس في ديوان حاتم ، بعد أن نسبه إليه .

(٢) في (د) : قومى

(٣) في (ز) : لا تدرى ، والشاهد فيه كالذي قبله ، ولم يعرف قائله .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) في (د) : أو

(٦) سقطت من (ز)

(٧) سقطت من (د)

(وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة غير أي غالباً) ـ كقول العرب : ما أنا بالذي قائل لك سوءاً ، أي هو قائل[1] . فان لم تطل الصلة امتنع الحذف . واستظهر[2] بقوله : غالباً على قراءة من قرأ « تماما على الذي أحسن[3] » برفع أحسن ، أي هو أحسن .

(وبلا شرطٍ في صلتها) ـ أي في صلة أيّ ، فيجوز عند البصريين الحذف فيها طالت الصلة نحو : يعجبني أيهم قائم في الدار ، أم لم تطل نحو : يعجبني أيهم قائم .

(وهي) ـ يعنى أيّاً .

(حينئذ) ـ أي حين إذ حُذِفَ صَدْرُ صلتها .

(على موصوليتها مبنيةً على الضم) ـ نحو : يعجبني أيُّهم قائم ، وضربتُ أيُّهم قائم ، ومررتُ بأيُّهم قائم . وهذا مذهب سيبويه والجمهور .

(غالباً) ـ استظهر به على ما ورد من إعرابها حينئذ قليلاً ، كقراءة بعضهم « ثم لننزِعَنَّ من كلّ شيعةٍ أيَّهم أشدّ[4] » بنصب أيّ .

(خلافاً للخليل ويونس) ـ فإنهما لا يريان البناء ، فإن ورد ما ظاهره ذلك كقوله تعالى : « ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشدُّ »[5] . في القراءة المشهورة وهي برفع أي خرّجه الخليل على أن أيّاً استفهامية محكية هي وما

(١) سقطت من (د)

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د)

(٣) الأنعام آية ١٥٤

(٤) مريم آية ٦٩

(٥) سقطت من (د) .

بعدها بقول محذوف . فالتقدير عنده في الآية الكريمة : الجنس الذي يقال فيه[1] : « أيُّهم أشَدُّ » . وخرجه يونس على أنها استفهامية أيضاً ، لكنها مع ما بعدها في موضع مفعول للفعل الذي قبلها وهو معلّق عنها ، لأن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب فهي عندهما مرفوعة على[2]الابتداء لا مبنية ، والحجة عليهما قوله :

١٤١) إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسلِّم على أيُّهم أفضلُ[3]

بضم « أيُّهم » ، ولا يضمر القول بين حرف الجر ومجروره ، ولا تعلق حروف الجر عن العمل ، فتعين البناء . وفهم من كلامه أنها إذا لم يحذف صدر صلتها تكون معربة . نحو : يعجبني أيُّهم هو قائم .

(وإن حُذِفَ ما تُضافُ[4]إليه أُعربتْ مطلقاً) ـ أي سواء أحذف صدر صلتها نحو : يعجبني أيٌّ قائم ، أم لم يُحذَف نحو : يعجبني أيٌّ هو قائم .

(وإن أُنِّثتْ بالتَّاءِ حينئذٍ) ـ أي حين إذ حُذفَ ما يضافُ إليه .

(لم تُمنَعْ[5] الصَّرفَ) ـ لأنه ليس فيها إلاَّ التأنيث بالتاء ، وهو لا يمنع وحده ، فتقول : يعجبني أيةً قامتْ ، بالتنوين .

---

(١) في (د) : فيهم

(٢) في (د) : بالابتداء .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٦٠ ، وفي شرح الشواهد للعيني جـ ١ ص ١٦٦ : قاله غسان بن وعلة ، والشاهد في قوله : على أيُّهم ، فأيّ موصول مضاف إلى الضمير ، وصدر صلته محذوف والتقدير : على أيهم هو أفضل فبني على الضم ، وروى بالجرّ على لغة من أعرب أيًا مطلقاً

(٤) في (ز) : ما يضاف

(٥) في النسختين (د ، ز) : لم يمنع ، وما ذكر من النسخة المحققة من التسهيل ، والنسخة (غ)

(خلافاً لأبي عمرو) ـ وشبهته[1] أن فيها التعريف والتأنيث ، لأن التعريف بالإضافة المنْويَّة شبيه بتعريف العلمية ، ولهذا مُنع « جمع » المؤكد به[2] من الصرف ، لأن فيه مع العدل التعريف بالإضافة المنوية . وجوابها أن « جمع » أشد شبها بالعلَم من أية ، لأن « جمع » لا يستعمل مع ما يضاف إليه ، بخلاف « أية » نحو : يعجبني أيتهن قامت .

(ويجوز الحضور) ـ وهذا يشمل حضور المتكلم وحضور الخطاب .

(أو الغيبة في ضمير المُخبَرِ به) ـ أي الموصول المخْبَر به ، وإنما يكون ذلك في الذي والتي وفروعهما ، فتقول : أنا الذي فعلتُ كذا أو فعلَ كذا ، ومنه :

(١٤٢) أنا الذي فررتُ يوم الحرَّه   والشيخ لا يفر إلَّا مرَّه[3]

وقوله :

(١٤٣) نحن اللذُونَ صبَّحُوا الصَّباحَا   يوم النمير[4] غارةً مِلحَاحَا

وتقول : أنت الذي فعلت كذا أو فعل كذا . ومنه :

---

(١) في (ذ) . وسببه

(٢) في (د) : المذكر به

(٣) استشهد به على جواز الحضور في ضمير المخبر به في قوله : أنا الذي فررتُ .

(٤) في هامش (ز) : يوم النُخَيْل ، وفي شرح الشواهد للعيني هامش شرح الألفية للأشموني وحاشية الصبان جـ ١ ص ١٤٩ : قومي اللذون صبحوا الصباحا : يوم النخيل . . . والشاهد فيه جواز الغيبة في ضمير المخبر به : نحن اللذون صبحوا بدلاً من صبحنا . قال : والبيت لرجل من بني عقيل جاهلي ، كذا قاله أبو زيد وابن الأعرابي . وقيل رؤبة ، وقيل أبو حرب الأعلم ، وقيل ليلى الأخيلية .

١٤) وأنت الذي إن شِئْتَ نَعَّمْتَ عيشتي   وإنشِئتَـ بعد الله ـأنعمتَ باليا[1]

وقوله :

١٤٠) وأنـت الذي أمسـتْ نزارٌ تعدُّه   لدفع الأعادي والأمور الشدائدِ[2]

(أو بموصوف) ـ أي ، أو في ضمير الوصف[3] المخبَر بموصوفه ، نحو : أنت الرجل الذي[4] فعلتَ أو فعلَ ، وأنت رجلٌ تفعل كذا أو يفعل[5] كذا ، وكذا يفعل بعد[4] أنا ونحوه ، فيأتي بالضمير حاضراً أو غائباً .

(عن حاضر) ـ يشمل المتكلم والمخاطب ، وخرج الغائب فتتعين فيه الغيبة نحو : هو الرجل[4] الذي فعل كذا .

(مقدَّم) ـ كما سبق تمثيله ، فإن تأخر الحاضر تعيَّنت الغيبةُ ، نحو : الذي أكرم زيداً أنا ، والذي أكرم خالداً أنت .

(مالم يقصد تشبيهه بالمخبر به[6] فتتعين الغيبة) ـ نحو ، أنت الرجل في الشجاعة الذي قتل مرحباً ، أي أنت مثل الذي قتل مرحبا ، وكذا لو قلت : أنا ونحوه . والذي قتل مرحباً اليهودي هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(ودون التشبيه يجوز الأمران) ـ أي الحضور والغيبة .

(إن وجد ضميران) ـ نحو : أنا الذي قام وأكرمتُ زيداً ، أو قمتُ

(١) والشاهد فيه جواز الحضور كالأسبق في قوله ، وأنت الذي إن شئت نعمت .

(٢) والشاهد فيه جواز الغيبة في قوله ، وأنت الذي . . . تُعدُّه .

(٣) في (د) : الموصوف

(٤) سقطت من (د) .

(٥) سقطت هذه العبارة من (د)

(٦) في (د) : عنه

وأكرمَ زيداً . وأنت الذي قام وأكرم زيداً ، أو قمتَ وأكرم زيداً . ومنه قول بعض الأنصار رضي الله عنه :

(١٤٦) نحن الَّذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبدا[١]

وقول[٢] الآخر :

(١٤٧) أأنت الهلاليُّ الذي كنتَ مرةً سمعنَا به والأرحبيُّ المهلَّبُ[٣] ؟

(ويُغني عن الجملةِ الموصولِ بها ظرفٌ) ـ نحو : جاء الذي عندك .

(أو جارٌ ومجرورٌ) ـ نحو : جاء الذي في الدَّار .

(منويٌّ معه استقرَّ أو شبهُه) ـ فالتقدير : أنت[٤] الذي استقر عندك أو في الدار أو كان أو ثبت أو نحوه . ولا خلاف أن المقدَّر في الصلة يجب أن يكون فعلاً بخلاف الخبر كما سيأتي[٥] في باب المبتدأ .

(وفاعلٌ هو العائدُ) ـ أي على الموصوف ، ففي استقر وشبهه ضمير مستتر مرفوع به[٦] .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦٣ : والشاهد فيه إعادة ضميرين أحدهما بلفظ الغيبة : بايعوا ، مراعاة للفظ ، وثانيهما بلفظ التكلم مراعاة للمعنى ، بقينا ، ولم يذكر قائله .

(٢) في النسخ الثلاث : وقوله ، وفيه لبس بالعطف على قائل البيت السابق

(٣) في النسخ الثلاث : المغلف ، وما جاء بالتحقيق من الهمع جـ ١ ص ٨٧ والدرر اللوامع جـ ١ ص ٦٤ وفي الدرر : والرواية الصحيحة المعلق بدل المهلب ، وأول البيت : أأنت الهلالي . . قال : استشهد به على مراعاة المعنى أولاً : الذي كنت ، ثم مراعاة اللفظ : سمعنا به . ولم يذكر قائله .

(٤) سقطت من (ز) : أنت الذي

(٥) في (ز) : وسيأتي .

(٦) سقط من (د) : به

(أو ملابسٌ له) ـ نحو : جاء الذي عندك أو في الدار أبوه .

(ولا يفعل ذلك) ـ أي نية الفعل وهو الحذف .

(بذي حدَثٍ خاص) ـ أي بفعل صاحب حدث خاص كضحك وأكل ونحوهما من الأفعال الدالة على كون خاص . فلا يقال : جاء الذي عندك أو في الدار ، مراداً به : ضحك عندك أو في الدار ، إذ لا دلالةَ على ذلك .

(ما لم يعمل مثله في الموصول أو الموصوف به) ـ فإن عمل وكان الظرف قريباً حذف نحو : نزلنا الذي البارحة أو أمس أو آنفاً . ونزلنا المنزل الذي البارحة . أي : نزلناه . فإن كان الظرف بعيداً من زمن الإخبار لم يحذف العامل . فلا تقول : نزلنا المنزل الذي يوم الخميس . قاله الكسائي .

(وقد يُغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ) ـ نحو ما روى[1] عن الكسائي : أبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، والحجاج الذي رأيت[2] ابن يوسف . أي : رويت عنه ، ورأيته[3] . وهذا في الصلة نادر .

(فصل) : (مَنْ وما في اللفظ مفردان مذكّران) ـ سواء أكانا[4] موصولين أم شرطيين[5] أم استفهاميين .

(فإن عنى بهما غير ذلك) ـ أي غير الإفراد والتذكير من تثنية أو جمع أو تأنيث .

(١) في (ز) : حكى الكسائي
(٢) في (د) : أبا يوسف
(٣) في (ز) : أو رأيته
(٤) في (د) : كانا
(٥) في (ز ، غ) : شرطيتين أم استفهاميتين : هما وما بعدهما .

(فمراعاةُ اللفظ فيما اتَّصل بهما) ـ وهو صلتهما إن كانا موصولَيْن ، وفعل شرط إن كانا شرطيين ، واستفهام إن كانا استفهاميين .

(وبما أشبههما) نحو : ذا الموصولة وال وكم وكأي ، ونحو أي في الأفصح[1] وذو وذات في الأفصح[2] .

(أولَى) ـ كقوله تعالى : « أفمن اتبعَ رضوانَ الله كمن باءَ بسخَط من الله »[3] وقوله : « لكيلا تأسَوْا على ما فاتكم ولا تفرحُوا بما آتاكم[4] » . وهو أكثر كلام العرب . ومن اعتبار المعنى قوله تعالى : « ومنهم مَنْ يستمعُون إليكَ[5] » وقوله : « ومنَ الشياطينِ مَنْ يغوصُونَ له ويعملونَ[6] » .

(ما لم يَعْضُد المعنَى سابقٌ فيُختار مراعاتُه) ـ كقوله تعالى : « ومن يَقْنُتْ منكُنَّ لله ورسولِهِ وتَعْملْ صالحاً[7] » فقيل : « وتَعْمَلْ »[8] بالتّاء المثنّاةِ من فوق ، حملاً على المعنى لسبق قوله : « منكُنَّ » .

(أو يَلْزَمْ بمراعاة اللفظ لَبْسٌ) ـ نحو : أعطِ من سألتك ، لا من سألكَ .

(أو قبح) ـ نحو : مَنْ هيَ حَمْراءُ أمتُكَ .

(فيجب مراعاةُ المعنى) ـ ولا يجوز مراعاةُ اللفظ في المثالَين[9] ، فلا

---

(١) (٢) في (د) : في الأصح

(٣) آل عمران ١٦٢

(٤) الحديد ٢٣

(٥) يونس ٤٢

(٦) الأنبياء ٨٢

(٧) الأحزاب ٣١

(٨) زاد في (د) : صالحاً

(٩) في (ز) : قدم الجار والمجرور على الفاعل .

تقول[1] أعط من سألك لا من سألتك ، ولا : مَنْ هُوَ[2] حمراء أمتك . لِلَبس في الأول ولقبح الإخبار بمذكر عن مؤنث في الثاني .

(مطلقاً) ـ أي سواء كان الوصف مثل أحمر أو مثل محسن أو غيرهما كقائم[3] .

(خلافاً لابن السرَّاج في نحو : مَنْ هي مُحْسِنةٌ أُمُّكَ) ـ فيجوزُ عنده : من هي مُحْسِنٌ أمك ، لشبه مُحْسِنٍ بِمُرْضع ونحوه من الصفات الجارية على المؤنث بلا علامة ، بخلاف أحمر فإن إجراء[4] مثله على مؤنث لم يقع ، وهو مردود ، فإنَّ ما[5] في هذا من القبح قريبٌ مما في : مَنْ هيَ أحْمرُ أمَتُكَ ، وهو موافق[6] على منعه فوجب اجتنابُ هذا أيضاً .

(فإن حُذِفَ « هي » سَهُلَ التذكير) ـ فتقول : مَنْ مُحْسِنٌ أمُّك ، وفاقاً لابن السرَّاج ، إذ ليس فيها من القبح ما هو فيما قبلها .

(ويُعتَبرُ المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيراً) ـ كقوله تعالى : « ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتنِّي ، ألا في الفتنة سقطوا[7] » ، وقوله تعالى : « ومنهم

---

(١) في (د) : فتقول : أعط من سألتك

(٢) في (د) : هي ، وفي (ز) مع العبارة الواردة ذكر بين السطور : من هي أحمر أمتك .

(٣) في هامش (ز) : أي سواء كان من الصفات التي يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء كضارب ومحسن أو لم يكن كأحمر وحمراء .

(٤) في (د) حمراء .

(٥) في (د) : إذ هي في هنا ، وفي (ز ، غ) : فإن في هذا ، والعبارة المحققة أوضح وأصح ، لملاءمتها للعبارة بعدها .

(٦) في (ز) : يوافق

(٧) التوبة آية ٤٩

من عاهد الله . . . ثم قال : « فلما آتاهم[1] » .

(وقد يُعْتَبرُ اللفظ بعد ذلك) ـ أي يعتبرُ[2] اللفظ ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللفظ بعد ذلك[3] . كقوله تعالى : « ومن الناس مَنْ يشتري لَهْوَ الحديثِ ليُضِلَّ عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً ، أولئك لهم عذابٌ مهين . وإذا تُتْلى عليه آياتنا ولَّى مستكبراً . . . الآية[4] » وقول الشاعر :

(١٤٨) لســت ممـن يـكعُ[5] أو يستكينو ن إذا كافَحَتْـه خيـلُ الأعـادي

(وتقع من وما شرطيتين) ـ كقوله تعالى : « مَنْ يعملْ سُوءاً يُجْزَ به[6] » ، وقوله : « ما يفتح الله للناس من رحمةٍ فلا مُمْسِكَ لها[7] »

(واستفهاميتين) ـ كقوله تعالى : « مَنْ إلهٌ غيرُ الله[8] » ؟ وقوله تعالى : « قال فرعونُ : وما ربُّ العالمين »[9] ؟

---

(١) التوبة آية ٧٥ ، ٧٦

(٢) ضرب على هذه العبارة في (ز)

(٣) سقطت العبارة من (ز) وكتبت بالهامش

(٤) لقمان آية ٦ ، ٧ ـ والشاهد في اعتبار اللفظ أولاً في « مَنْ يشترى . . . ، ليضل . . . ويتخذها . . .» واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ في « أولئك لهم . . » ثم اعتبار اللفظ بعد ذلك في : « وإذا تتلى عليه آياتنا ولّى مستكبراً » .

(٥) في لسان العرب (كعع) ـ كعَّ يكعُّ ويكُع ، والكسر أجود . . والكَعُّ والكاعُّ الضعيف العاجز ، ورجل كعْكعُ أي جبان ضعيف ، قال ابن المظفر : رجل كَعٌّ كاعٌّ وهو الذي لا يمضى في عزم ولا حزم ، وهو الناكص على عقبيه . . والشاهد فيه اعتبار اللفظ ، ثم اعتبار المعنى ، ثم اعتبار اللفظ بعد ذلك بقوله : ممن يكع أو يستكينون إذا كافحته . . ولا يعرف قائله .

(٦) النساء ١٢٣

(٧) فاطر آية ٢

(٨) القصص ٧١ ، ٧٢

(٩) الشعراء آية ٢٣

(ونكرتين موصوفتين) ـ كقول الشاعر :

١) ألا رُبَّ مَنْ تغْتَشُه لك ناصحٌ ومؤتَمنٍ بالغيبِ غيرُ أمينِ[1]

فوصف مَنْ بناصح ، وقول أميّة[2] :

١٤) رُبَّ ما تكرهُ النفوسُ من الأمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كحلِّ العِقال[3]

فتكره صفة لِ « ما » ، والعائد محذوف ، أي : رُبَّ شيء تكرهه النفوسُ .

(ويُوصفُ بما على رأي) ـ من كلامهم : لأمْرٍ ما جدَع قصيرٌ أنفَه . قال قوم : ما اسم صفة لأمر . والمشهورُ أنها زائدة منبِّهة على وصفٍ مُرادٍ لائقٍ بالمَحَلِّ ، وهو أولى ، لثُبوت زيادةِ[4] ما عِوَضاً نحو : أمّا أنتَ مُنطلقاً انطلقت .

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦٩ : استشهد به على مجيء مَنْ نكرة موصوفة أي : ألا رب امرئ تغتشه لك ناصح . يقول : رب شخص تنسبه إلى الغش وهو سليم الطوية ناصح في نفس الأمر . ورب من تظنه ناصحاً لك وهو بخلاف ذلك . قال : ولم أعثر على قائله . وفي التكملة للصاغاني ـ طبع دار الكتب المصرية ـ (نصح) برواية :

١٥) فقال انتصحني إنني لك ناصح وما أنا إن خبرته بأمين

وعزاه لجابر بن الثعلب الجرمي .

(٢) أي أمية بن أبي الصلت

(٣) قال العيني في شرح شواهد الألفية . هامش شرح الأشموني وحاشية الصبان جـ ١ ص ١٥٤ وما بعدها : قاله أمية بن أبي الصلت . ونسبه في الحماسة البصرية إلى حنيف بن عمير اليشكري ، وقيل هو لنهار بن أخت مسيلمة الكذاب ـ لعنه الله ـ والأول أشهر . وفي الدرر جـ ١ ص ٤ بعد أن استشهد به على أن ربما تقلب معنى المضارع للمضي قال : والبيت من شواهد سيبويه . قال في الكتاب : ورب لا يكون ما بعدها إلا نكرة . وقال أمية بن أبي الصلت . وأنشد البيت . قال الأعلم : الشاهد فيه دخول رب على ما لأنها نكرة في تأويل شيء . والعائد عليها من جملة الصفة هاء محذوفة مقدرة . والمعنى : رب شيء تكرهه النفوس من الأمور الحادثة الشديدة وله فرجة تعقب الضيق والشدة كحل عقال المقيد . . . قال العيني : وفي رواية سيبويه : ربما تجزع النفوس . وما في النسخ متصلة برب . وفي شرح الأشموني منفصلة . وهو أنسب للمعنى المقصود هنا .

(٤) سقطت من (د)

(ولا تُزادُ مَنْ) ـ هذا مذهب البصريين والفراء .

(خلافاً للكسائي) ـ استدل بقول عنترة .

(١٥٢) ياشاةَ مَنْ قَنصٍ لِمن حلَّتْ له[1] حرمت عليَّ وليتها لم تحرم

التقدير عنده : يا شاةَ قنصٍ. وتأوله المانعون على أن مَنْ نكرة موصوفة بقَنص ، أي : يا شاةَ شخصٍ قنصٍ أي مقتنصٍ.

(ولا يقعُ على ما لا يعقلُ إلاَّ مُنزَّلاً منزلتَه) ـ أي منزلَةَ العاقِل ، كقوله تعالى : « ومَنْ أضلُّ مِمَّنْ يدعُو مِنْ دونِ اللهِ مَنْ لا يستجيبُ له إلى يوم القيامة[2] » أوقع مَنْ على الأصنام لما نزّلوها منزلة العاقل[3].

(أو مجامعاً له شمولٌ) ـ كقوله تعالى : « ومنهم مَنْ يَمْشِي على رِجْلَيْنْ[4] »

(أو اقترانٌ) ـ كقوله تعالى : « ومنهم مَنْ يمشي على أربع[5] » ، أوقع مَنْ على غير العاقل لاقترانه بالعاقل في المفصَّل بمَنْ ، وهو كلُّ دابَّةٍ .

(خلافاً لقطرب) ـ في زعمه هو ومن قال بقوله أن مَنْ تقع على ما لا يعقل ، دون اشتراط ماذكر ، استدل بقوله تعالى : « أفمَنْ يَخْلُق كمَنْ لا

---

(١) في (د) : حلب . وفي شرح شواهد المغنى للسيوطي ص ٢٥٢ : قال الأندلسي في شرح المفصل : أنشده الكسائي شاهداً على زيادة مَنْ ، وقال : أراد : يا شاةَ قَنصٍ ، وأنكر ذلك سيبويه وجميع أهل البصرة ، وأوّلوها بأنها موصوفة بالمصدر قنص . أو على حذف المضاف أي : ذي قنص .

(٢) الأحقاف ٥

(٣) في النسختين (د . ز) : العالم . وفي (غ) وهامش (ز) : العاقل . والمعنى واحد .

(٤) النور ٤٥

(٥) نفس الآية السابقة

يَخْلُق[1] » . قال : يعنى بذلك الأصنام[2]. ولا حجة فيه لاشتراك العاقل وغيره في « مَنْ لا يَخْلُق » .

(وما الغالب لما لا يعقل وحدَه) ـ نحو : أعجبني ما ركبت . واحترز بالغالب من نحو قوله تعالى : « ما منعَك أن تَسْجُدَ لما خلقتُ بيدَيَّ[3] » ؟ وقوله : « ولا أنتم عابدُونَ ما أعبُد »[4] .

(وله) ـ أي لما لا يعقل .

(مع مَنْ يعقلُ) ـ كقوله تعالى : « ولله يسجدُ ما في السَّمواتِ وما في الأرضِ مِنْ دابَّةٍ »[5].

(ولصفاتِ مَنْ يعقلُ) ـ نحو : « والسَّماءِ وما بناها[6] » أي وبانيها . ونحو : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء[7] » أي الطيب . وهذه عبارة الفارسي .

(وللمُبْهَمِ أمرُه) ـ وهذا مذهب السهيلي ، وذلك كأن يرى شَبحاً يُقَدِّرُ إنسانيَّته وعدَم إنسانيَّته فيقول : أخبرني ما هناك . وكذا لو عُلِمَتْ إنسانيَّته ولم يُدْرَ أذكَرٌ هو أم أنثى . ومنه : « إنِّي نَذرْتُ لك ما في بطني مُحَرَّراً »[8] .

---

(١) النحل ١٧

(٢) في (د) : الأجسام

(٣) سورة ص ٧٥

(٤) الكافرون ٣ ، ٥

(٥) النحل ٤٩

(٦) الشمس ٥

(٧) النساء ٣

(٨) آل عمران ٣٥

(وأفردَتْ) ـ أي « ما » فخلَتْ من صلةٍ وصفةٍ ومن تَضمُّنِ معنى شرطٍ أو استفهامٍ .

(نكرةً) ـ نحو « ما » في التعجُّب ، نحو : ما أحسنَ زيداً . على مذهب سيبويه .

(وقد تُساويهَا مَنْ) ـ أي في إفرادها نكرةً .

(عند أبي عليّ) ـ وهو مما انفردَ به ، واحتجَّ بقوله :

(١٥٣) وكيفَ[1] أرهبُ أمراً أو أُراعُ له ... وقد زكأْتُ إلى بِشْرِ بن مروانِ
فنعم مَزْكأُ مَنْ[2] ضاقت مذاهبُه ... ونعم مَنْ هو في سرٍّ وإعلانِ

فمَنْ عنده في موضع نصب ، وفاعل نعم ضمير مُفَسَّرٌ بمَنْ كما فُسِّر بما في « فَنِعِمَّا[3] » وهو مبتدأ خبره الجملة التي قبله ، وفي سر وإعلان متعلّق بنعم . ويقال : زكأْتُ إليه أي لَجأتُ . حكاه في العُباب عن أبي زيد ، ولم يذكره الجوهري .

(وقد تقع الذي مصدريَّةً) ـ حُكِي هذا عن يونس ، وجعل منه قوله تعالى : « ذلك الذي يُبَشِّرُ اللهُ عبادَهُ[4] » وقوله : « وخُضْتُم كالَّذي خاضُوا[5] »

---

(١) في النسخ الثلاث : وكيف . والشاهد في الهمع جـ ١ ص ٩٢ . وفي الدرر جـ ١ ص ٧٠ : فكيف . وفي شرح شواهد شروح الألفية للعيني جـ ١ ص ١٥٥ : وكيف ، ونعم . . . أو أراغ بالمعجمة .

(٢) في النسخ الثلاث : من كائن . وفي الهمع والدرر جـ ١ ص ٧٠ : مزكأ من . . . وكذا في شرح العيني . قال في الدرر : استشهد به على أنْ مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة عند الفارسي ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام . . قال : ولم أعثر على قائلهما .

(٣) البقرة ٢٧١ : « إن تُبْدُوا الصدقات فنِعِمَّا هي » .

(٤) الشورى ٢٣

(٥) التوبة ٦٩

أي كخوضهم، ومنه ما حكى الفراء: أبوك بالجارية التي تكفل، وبالجارية ما تكفل. أي بالجارية كفالته.

(وموصوفةً بمعرفة أو شبهها في امتناع لحاق ال) ـ فالأولى[1] نحو: مررتُ بالذي أخيك، والثانية: مررتُ بالذي مثلك. حكاهما الفراء عن بعض العرب، وحكى عنهم أنهم لا يقولون: مررتُ بالذي قائم. وحصل من كلامه أن الذي تكونُ موصولةً وموصوفةً مستغنيةً بالصِّفةِ، ومصدرِّيةً محكوماً بحرفيتها. قال المصنف: وهو حاصل كلام أبي علي، وهو مذهب الفراء، وهو صحيح وبه أقول.

(**فصل**): (وتقع أيّ شرطيةً) ـ كقوله تعالى: « أيًّا ما تدعوا[2] فله الأسماء الحسنى ».

(واستفهاميةً) ـ كقوله تعالى: « فأيُّ الفريقَين أحقُّ بالأمْنِ[3] »؟

(وصفةً لنكرةٍ مذكورةٍ غالباً) ـ نحو: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ. أي كاملٍ في الرجولية. ومنه قوله:

١٥٤) دعوتُ امرأً أيَّ امرىءٍ فأجابني   فكنتُ[4] وإيَّـاهُ ملاذاً وموئـلا

واحترز بقوله: « غالباً » من حذف الموصوف في قول الفرزدق:

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في النسختين (د، ز): ما تدعو. والآية الكريمة رقم ١١٠ من سورة الإسراء: « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ».

(٣) الأنعام ٨١

(٤) في رواية الهمع جـ ١ ص ٩٢ والدرر جـ ١ ص ٧٠: وكنت. قال في الدرر: ولم أعثر على قائله.

(١٥٥) إذا حارب الحجّاجُ أيَّ منافق علاه بسيف كلَّما هُزَّ يقطعُ[1]

أي منافقاً أيَّ منافق ، وهو قليل .

(وحالاً لمعرفةٍ) ـ كقوله :

(١٥٦) فأومأتَ إيماءً خَفِيًّا لحَبْتَرٍ فلِلَّه عَيْنَا حَبْتَرٍ أيَّما فتى[2]

بنصب أيَّما على الحال .

(ويلزمُها في هذين الوجهَيْن) ـ وهما[3] استعمالُها صفةً واستعمالُها حالاً .

(الإضافةُ لفظاً ومعنىً إلى مَا يُماثِل الموصوفَ لفظاً ومَعْنىً) ـ نحو : مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ .

(أو معنى لا لفظاً) ـ نحو : مررتُ برجل أيِّ فتىً . وفُهِم من كلامه جواز : مررتُ برجلٍ أيِّ عالم .

(وقد يُستغنَى في الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن عُلِم المُضافُ إليه) ـ فهي فيهما لازمة للإضافة معنى لا لفظاً كما سبق في الموصول . ومثال استعمالها في الشرط : « أيّاً مَا تدعوا[4] » وفي الاستفهام ما ورد في

(١) الهمع جـ ١ ص ٩٣ والدرر جـ ١ ص٧١ ، قال في الدرر : استشهد به على أن أيًا تقع صفة لنكرة محذوفة .

(٢) همع الهوامع جـ ١ ص ٩٣ والدرر جـ ١ ص ٧١ ، قال في الدرر : استشهد به ـ أبو حيان ـ على أن أيًا تقع حالاً عند ابن مالك . . قال أبو حيان ، ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء والخبر محذوف ، قال في الدرر ، والبيت للراعي النميري .

(٣) في (د) : وهو

(٤) الإسراء ١١٠

الحديث : « من أيٌّ يا رسول الله ؟ قال : أمك . قال : ثم أيٌّ ؟ قال : أمُّك .

(وأيٌّ[1] فيهما) ـ أي الشرط والاستفهام .

(بمنزلة كلٍّ مع النكرة) ـ ولذلك تقول : أي رجل تضربْ أضربْه ، وأي رجلين تضربْ أضربهما ، وأي رجال تضربْ أضربْهم . فيطابق الضميرُ ما أضيف إليه أيّ . وتقول : أيُّ رجلٍ أخوك ؟ وأيُّ رجلين أخواك ؟ وأيُّ رجال إخوتُك ؟ فيطابَقُ الخبرُ بما أضيفَ إليه أيّ .

(وبمنزلة بعضٍ مع المعرفة) ـ ولذلك تقول : أي الرجال تضربْ أضربْه ، وأي الرجلَيْنْ تضربْ أضربْه . وتقول : أيُّ الرجال أحسنُ ؟ وأي الرجلَيْنْ أخوك ؟ وأيُّ الرجال أخوك ؟

(ولا تقع نكرة موصوفة ، خلافاً للأخفش) ـ في إجازته : مررتُ بأيٍّ معجب لك . وليس له سماع ، والقياسُ على مَنْ وما ضعيف .

(وقد يُحذَفُ ثالثها في الاستفهام) ـ كقوله :

١٥٧) تنظَّرتُ نَسْراً والسماكَيْن أيْهما ... عليَّ من الغيث استهلَّتْ مواطرُه[2]

(وتضافُ[3] فيه) ـ أي في الاستفهام .

(إلى النكرة[4] بلا شرط) ـ فتقول : أيُّ رجل أو رجلين أو رجال

---

(١) في (د) : وهي فيهما

(٢) في المحتسب جـ ١ ص ٤٠ : وإذا جاز أن تخفف الحروف الثقال مع كونها صحاحاً وخفافاً ، فتخفيف الضعيف الثقيل أحرى وأولى ، فمن ذلك : رُبَ في رُبَّ ، وأيْ في أيّ ، أنشدنا أبو علي للفرزدق : تنظرت نسراً . . . ـ ديوانه ٣٤٧

(٣) في النسختين (د ، ز) : ويضاف ، والتحقيق من (غ) ، ومن النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) في النسخ الثلاث : إلى نكرة ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

عندك ؟

(وإلى المعرفةِ بشرط إفهام تثنيةٍ) ـ نحو : أيُّ الرجلين عندك[1] ؟ وأيُّهما أفضلُ ؟

(أو جمع) ـ نحو : أيُّ الرّجال عندك ؟ وأيُّهم أفضل ؟

(أو قصدِ أجزاء) ـ نحو : أيُّ زيدٍ أحسنُ ؟ أعينه أم أنفه ؟

(أو تكريرِها عطفاً بالواو) ـ كقوله :

(١٥٨) فلئن لقيتك خاليين لتعلمنْ أيّي وأيُّكَ فارسُ الأحزاب[2]

(فصل) : (من الموصولاتِ الحرفية أنْ النّاصبةُ مضارعاً) ـ أخرج أن الزائدة ، كقوله تعالى : « فلمّا أنْ جاء البشيرُ[3] » ، وأن التفسيرية كقوله تعالى : « وناديناه أن يا إبراهيمُ ، قد صدَّقتَ الرؤيا[4] » . وأخرج أيضاً أن المخففة من أنَّ كقوله تعالى : « علم أنْ سيكونُ منكم مَرْضى[5] » وستأتي .

(وتُوصَلُ بفعلٍ متصرِّفٍ) ـ أخرج الجامد كعسى وليسَ وتهيطُ وتعلَّمْ بمعنى اعلَمْ . فأمّا قوله تعالى : « وأن عسى أن يكونَ[6] » وقوله : « وأن ليس للإنسان[7] » فأن فيه مخففة من الثقيلة .

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في الدرر جـ ٢ ص ٦٢ . كما في شرح الشواهد للعيني جـ ٢ ص ٣٦١ ، استشهد به على أن أيًا لا تضاف إلى مفرد معرف إلاّ إذا كانت مكررة بالواو . قال في الدرر ، ولم أعثر على قائله .

(٣) يوسف ٩٦

(٤) الصافات ١٠٤ ، ١٠٥

(٥) المزمل ٢٠

(٦) الأعراف ١٨٥

(٧) النجم ٣٩

(مطلقاً) ـ أي سواء كان مضارعاً كقوله تعالى : « أن تقولَ نفسٌ »[1] ، أم ماضياً كقوله تعالى : « أن جاءه الأعمى »[2] » أم أمراً نحو ما حكى سيبويه : كتبت إليه بأن قُمْ . وجعله بعضهم قليلاً . ومعنى تهيط تصيح ، قال ابن طريف : ولا ماضي لتهيط .

(ومنها أنَّ وتُوصَلُ بمعموليْها) ـ نحو : عجبتُ من أنك منطلقٌ . أي من انطلاقك . وفي البسيط أن قولك : عجبتُ من انطلاقك لا دليل فيه على الوقوع والتحقُّق وعجبت من أنك منطلق يدل على الوقوع والتحقق .

(ومنها كي ، وتُوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً) ـ نحو : جئت لكي أقرأ . ويتعين حينئذ كونُها مصدريَّةً ، إذ لا يدخل حرفُ جرّ على حرفِ جرٍّ .

(أو تقديراً) ـ نحو : جئت كي أقرأ . ويحتمل حينئذ أن تكون حرفَ جرٍّ ، والنصبُ بأن مقدَّرةٌ . ولا تستعمل كي وصلتُها مبتَدأً ولا فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً بالإضافة ولا بحرفٍ[3] غير لام التعليل ، بخلاف أن .

(ومنها « ما » وتُوصَلُ بفعلٍ متصرِّفٍ) ـ أُخرج الجامدَ كنعم وبئس ، وسُمِعَ :

(١٥٩) « بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ[4] »

---

(١) الزمر ٥٦

(٢) عبس ٢

(٣) في (ز) : ولا تُجَرُّ بغير لام التعليل

(٤) في مغني اللبيب ص ٢٤٤ : وقوله : بما لستما . . . يروى بالباء وبالفاء ، وما موصول حرفي وصلت بليس ندوراً ، وقيل موصول اسمي والعائد محذوف . ولم يعرف قائله .

(غيرِ أمرٍ) ـ يشملُ الماضي كقوله تعالى : « ضاقَتْ عليهمُ الأرضُ بما رَحُبَتْ »[1] . والمضارع كقوله تعالى : « ولا تقولوا لما تصفُ ألسنتُكم الكذبَ[2] » . ولا تُوصلُ بأمر ، فلا يقال : عجبتُ ممَّا[3] قُمْ .

(وتختص بنيابتها عن ظرف زمان) ـ وتسمى هذه ما المصدرية الظرفية[4] . ولا يشارك « ما » في ذلك غيرُها من الموصولات الحرفية ، خلافاً للزمخشري في أنْ ، وجعل منه قوله تعالى : « أنْ آتاه اللهُ المُلْكَ[5] » أي : وقتَ أنْ آتاه الله . ولا حجة فيه إذ يحتمل أن يكون التقدير : لأن آتاه الله الملك .

(موصولةً في الغالب بفعلٍ ماضي اللفظِ مُثْبَتٍ) ـ كقوله تعالى : « خالدينَ فيها مادامت السَّمواتُ والأرضُ[6] » ، أي مدة دوام السموات والأرض . وقال في الغالِب تَنْبِيها على أنّها قد تُوصَلُ بالمضارع المثبت كقوله :

(١٦٠) نُطوِّفُ ما نطوف ثم يأوي ... ذوو الأموالِ[7] منّا والعَدِيمُ

(أو منفيٍّ بلَمْ) ـ أي : أو مضارع منفيٍّ بلَمْ ، كقوله :

(١٦١) ولن يلبثَ الجُهَّال أن يتهضَّمُوا ... أخا الحلم ما لم يستَعِن بجَهُولِ[8]

(١) التوبة ١١٨ « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت »

(٢) النحل ١١٦

(٣) في (ز) : بما

(٤) في (ز) ضرب على الظرفية وكتب أمامها في الهامش : الوقتية

(٥) البقرة ٢٥٨

(٦) هود ١٠٧ ، ١٠٨

(٧) في (د) : ذوى . والشاهد في البيت على أن ما قد توصل بالمضارع المثبت : ما نطوف . والبيت للبرج بن مسهر .

(٨) في الدرر جـ ١ ص ٥٥ : استشهد به على أن ما المصدرية الظرفية تختص بنيابتها عن ظرف زمان . والشاهد هنا على أنها قد توصل بمضارع منفي بلم « ما لم يستعن » . قال في الدرر : ولم أعثر على قائله .

يقال : تهضّمه أي ظلمه .

(وليست) ـ أي ما المصدرية .

(اسماً فتفتقرَ إلى ضميرٍ) ـ وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، فإذا قلت : أعجبني ما قمت ، فيقدرونه : قيامك .

(خلافاً لأبي الحسن وابن السراج) ـ في أنها اسم ، وبه قال جماعة من الكوفيين أيضاً . فإذا قلت : أعجبني ما قمت . فالتقدير : القيام الذي قمته . وحُذِفَ الضميرُ الذي في الصلة . ورُدَّ هذا بقوله :

بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغدرِ[1]

إذ لا يمكن هذا التقدير فيه .

(وتُوصل بجملةٍ اسميَّةٍ على رأي) ـ هو[2] مذهب طائفة منهم الأعلم الشنتمريّ ، وأحد رأيي ابن عصفور ، وجعلوا منه قوله :

أحلامكم لسقام الجهل شافيةٌ كما دماؤكم تشفي من الكلَب[3]

ومذهب سيبويه أنها لا توصل إلا بما سبق ، والبيت متأول على أنَّ ما كافَّة .

(ومنها لو) ـ أي من الحروف المصدرية . وهو مذهب الفراء والفارسي ، ومنعه الجمهور .

(التّاليةُ غالباً مُفْهِمَ تمَنٍّ) ـ كودَّ وأحبَّ وتمنَّى واختار . والمسموع

---

(١) سبق تخريج هذا الشاهد

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٥٤ : استشهد به على أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية عند الأعلم وابن خروف ومن وافقهما . والجمهور منعوا ذلك وقالوا هي هنا كافة . قال : واستدل ابن مالك على مصدرية ما هذه بما نصه . والحكم على ما هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة ... وساق الأدلة . والبيت للكميت بن زيد الأسدي .

« ودَّ » كقوله تعالى : « يودُّ أحدُهم لو يُعمَّر ألفَ سنةٍ[1] » أي التعمير، وقوله : ودُّوا لو تُدْهنُ[2] » . واحترز بغالباً من قول قتيلة :

(١٦٣) ما كان ضرَّك لو مننْتَ وربَّما مَنَّ الفتَى وهو المَغِيظُ المُحنَقُ[3]

فاستعملت « لو »[4] مصدريةً دون مُفْهِم تمنٍّ .

(وصلتُها كصلة ما) ـ فتوصل بفعل متصرف غير أمر . نحو : وددتُ لو تقومُ ، أو : لو قمتَ .

(في غير نيابة) ـ فلا تنوب لو المصدرية عن ظرف زمان كما نابت عنه ما .

(وتُغني عن التَّمنِّي فيُنصَبُ بعدَها الفعلُ مقروناً بالفاء) ـ كقوله :

(١٦٤) سرَيْنَا إليهم في جمُوع كأنها جبالُ شَرَوْرَى لو تُعانُ فتَنْهَدا[5]

الأصل : ودِدْنا لو تعان . فحذف الفعل لدلالة لو عليه فأشْبَهتْ لو لَيْتَ في الإشعار بمعنى التمني ، فنُصِبَ جوابُها كما يُنْصَبُ[6] جوابُ ليتَ .

وشَرَوْرَى قال الجوهري : اسم جبل ، وهو[7] فَعَوْعَل ، وقال[7] في العباب :

---

(١) البقرة ٩٦

(٢) القلم آية ٩

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٥٤ : استشهد به على مجيء لو المصدرية بدون مفهم التمنى : ما كان ضرك لو مننت . . وساق نص التسهيل وشرحه ، وقال : البيت لقتيلة بنت النضر بن الحارث من أبيات مشهورة أرسلت بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ما قتل أباها صبرا يوم بدر

(٤) سقطت من (د)

(٥) قال الأشموني في شرحه لأقسام لو جـ ٤ ص ٣٣ : وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية : وتغنى عن التمني فينصب بعدها المضارع مقروناً بالفاء . . ثم ذكر البيت وشرح الشاهد في قوله : « فتنهدا » ـ ولم يذكر قائل البيت .

(٦) في (ز) : كما نصب

(٧) سقطت من (د) .

شَرَوْرَى جبل لبني سليم، وأنشد:

) سَقَوني وقالوا: لا تُغَنِّ ولو سقَوا — جبالَ شَرَوْرَى ما سقَونيَ[1] لغنَّتِ

وذكره[2] في ش ر ر. وقال الأخفش: والأصوب أن يذكر في شرَى، وهو عنديَ فعوعل وسأذكره فيه. ولم يذكر في مجمع البحرين إلَّا ما في الصحاح، وذكراه في شرَى. ونَهد إلى العدوّ يَنْهَد بالفتح نُهودا أي نهضَ.

(فصل): (الموصول والصلة كجُزءَي اسم) ـ أشبه الأسماء بهما المركب تركيب مزج كبعلبك، لمباينة المفرد لهما بالإفراد. والمضاف والجملة بتأثير الصدر في العجز.

(فلهما ما لهما) ـ أي فللموصول وصلته ما لجزءَي الاسم.

(من ترتيب) ـ فيقدَّم الموصولُ وتؤخر صلتُه.

(ومُنع فصلٌ بأجنبيٍّ) ـ وأما غير الأجنبي فيجوز الفصل به، كجملة الاعتراض، كقوله:

١٦) ذاك الذي ـ وأبيك ـ يعرفُ مالكاً — والحقُّ يدفع تُرَّهاتِ الباطلِ[3]

وقوله:[4]

١٦) ماذا ـ ولا عُتْبَ في المقدور ـ رُمْتَ أما — يكفيك بالنجح أم خُسْرٌ وتضليلُ

(١) البيت مثال أن شرورى اسم جبل.

(٢) في (ز): يذكره

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٦٥: استشهد به على أن جملة القسم يجوز الفصل بها، لأنها ليست بأجنبي. والترهات جمع ترهة كقبرة، وهي الأباطيل المزخرفة أو التي لا نظام لها، قال: والبيت لجرير.

(٤) في النسخ الثلاث: يحظيك. والتحقيق من الهمع جـ ١ ص ٨٨، والدرر جـ ١ ص ٦٥. قال في الدرر: استشهد به على جواز الفصل بين الموصول وصلته بالجملة الاعتراضية. قال: ولا يتعين في ماذا أن تكون ذا موصولة، إذ يحتمل أن تكون ماذا كلها استفهامية. قال: ولم أعثر على قائله.

(إلاَّ ما شذَّ) ـ كقوله :

(١٦٨) وأبغضُ مَنْ وضعتُ إليَّ فيه لساني معشرٌ عنهمْ أذودُ[١]

فإليَّ متعلّقٌ بأبغض ، وفُصل به بين وضعت ومعموله ، وهو أجنبي من وضعت ، والأصل ، وأبغض من وضعت فيه لساني إليَّ .

(فلا يُتْبَعُ الموصولُ) ـ أي بنعتٍ ولا عطفِ بيانٍ ولا بدلٍ ولا توكيدٍ ولا عطفِ نسقٍ .

(ولا يُخبَر عنه ولا يُستثنَى منه قبل تمام الصِّلةِ) ـ فلا يقال[٢] : جاء الذي الظريف أكرمتُه ، بل يؤخر الظريف عن أكرمته ، وكذا بقية التوابع ، وكذلك[٣] لا يجوز : الذي زيد أكرمته[٤] ، بل : الذي أكرمتُه زيدٌ ، وكذا لا يجوز : جاء الذين[٥] إلاَّ زيداً أكرمتهم ، بل : جاء الذين[٥] أكرمتُهم إلاَّ زيداً .

(أو تقدير تمامها) ـ كقوله :

(١٦٩) ليستْ كمَن جعلتْ إيادٍ دارَها تكريتَ تمنع حَبَّها أن يُحصَدا[٦]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦٤ ذكر قول أبي حيان في شرح هذا الموضع من التسهيل : ففصل بين الصلة ومتعلقها ومعمولها بقوله : إليَّ وهو أجنبيّ من الصلة وما عملت فيه شذوذاً . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في (ز) : فلا يجوز

(٣) في (ز) : وكذا

(٤) اضطرب ترتيب هذه العبارة في (د) والتحقيق من (ز ، غ)

(٥) في (ز) : الذي

(٦) في الخصائص جـ ٢ ص ٤٠٢ : فأما ما أنشده أبو الحسن للأعشى :

لسنا كمن حلّت إيادٍ دارها تكريت ترقب حبُّها أن يحصدا

فتقديره : لسنا كمن حلّت إيادٍ أي كإيادٍ التي حلت ، ثم قلت من بعده : حلّت دارها ، فدلّ حلت في الصلة على حلّتْ هذه .

وتقريره أن ظاهره أن دارها منصوب بجعَلتْ صلة مَنْ، وإياد بدل من قوله: مَنْ في، كمَنْ. فيلزم الإبدال من الموصول قبل تمام الصلة وقد سبق منعه. فيؤوَّلُ البيتُ على أن الصلة قد تمّتْ عند قوله: جعلتْ، وأبدل بعد تمام الصلة تقديراً، وينتصب دارُها بمحذوف دلّت عليه الصلة أي جعَلتْ دارَها.

(وقد تَرِدُ صلةٌ بعدَ موصُولين أو أكثر مشتركاً فيها) ـ مثال الأول قوله[1]:

) صِلِ الّذي والّتي مَتَّا بآصِرَةٍ وإنْ نأتْ عن مدَى مرماهما الرَّحِمُ

فمتَّا صلة اشترك فيها الذي والتي، وكان قياسه: الّلذَيْن، بترك العطف وتغليب المذكر، لكنه أفرد ليوضّح المذكر والمؤنث. ومثال الثاني: جاء الذي والتي والّلذان أكرموا زيداً. ويحتمل أن يكون منه قوله[2]:

) من اللواتي والتي واللاّتي يزعمن أنّي كَبُرَتْ لِدَاتِي[3]

(أو مدلولاً بها على ما حُذِفَ) ـ مثالُه بعد موصولَيْن: جاء الذي والتي أكرمتْكَ. أي: الذي أكرمك والتي أكرمتْك. ومنه قوله:

) وعند الذي واللاّتِ عِدْنَك إحْنَةٌ عليك فلا يَغْرُرك كيدُ العوائِدِ[4]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٦٦: الشاهد فيه مجيء موصولين: الذي والتي مشتركين في صلة واحدة هي متّا. والاشتراك هنا متعين ومتّا توسّلا. والآصرة القرابة. قال: ولم أعثر على قائله.

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في (د): لذاتي. والشاهد فيه مجيء أكثر من موصولين: اللواتي والتي واللاتي مشتركة في صلة واحدة: يزعمن.

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٦٦: الشاهد فيه دلالة صلة اللات وهي عِدْنَك على صلة الذي المحذوفة. أي: وعند الذي عادك إحنة... قال: ولم أعثر على قائله.

ومثالُه بعد أكثر : جاء الذي والتي واللذان أكرماك . أي الذي أكرمك والتي أكرمتك . . ويحتمل أن يكون منه قوله :

(١٧١) من اللواتي والتي واللاتي [١]

(وقد يُحذَفُ ما عُلِمَ من موصولٍ) ـ أي اسميّ كقوله تعالى :

« وقولوا [٢] آمنَّا بالذي أُنزِل إلينا وأنزل إليكم » أي والذي أنزل إليكم ، فيكون كقوله : « والكتاب الذي نزَّل على رسولِه [٣] . . . » الآية . وكقول حسان ـ رضي الله عنه ـ :

(١٧٣) أمَنْ [٤] يهجو رسولَ الله منكم ويمدحُه وينصرُه سواء ؟

أي : ومن يمدحه . وهذا مذهب الكوفيين والبغداديين والأخفش ، ومذهب البصريين المنع ، وما ورد مخصوصٌ بالشعر ، والآيةُ ظاهرةُ التأويل .

(غير الألفِ واللاَّم) ـ كما سبق تمثيلُه . وأما الألف واللاَّم فلا يجوز حذفهما فلا يجوز : جاء الضَّاربُ زيداً ومكرم خالداً . تريد والمكرم .

(ومِنْ صلةِ غيرهما) ـ أي غير الألف واللاَّم ، كقوله :

(١٧٤) نحن الأُلَى فاجمع جمُو عكَ ثم وجِّههم إلينا [٥]

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) سقطت من (د) ، وفي النسختين (ز . غ) : « قولوا » والآية ٤٦ من العنكبوت : « وقولوا » .

(٣) النساء ١٣٦

(٤) في (د) : ومن يهجو . وفي الهمع جـ ١ ص ٨٨ . وفي الدرر جـ ١ ص ٦٧ : فمن يهجو . وما جاء بالتحقيق موافق لما في شرح الأشموني جـ ١ ص ١٧٤ وهو أنسب للمعنى . قال في الدرر : استشهد به على جواز حذف الموصول إن علم . . قال : والبيت من قصيدة لحسان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ ديوانه ص ٨

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٦٨ : استشهد به على جواز حذف صلة غير ال للعلم بها . . قال : والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص يخاطب بها امرأ القيس .بعد أن قتل بنو أسد أباه حجراً ـ ديوانه٢٨

أي نحن الألى عرَفْتَ[1] عدم مبالاتهم بأعدائهم . وفُهمتْ هذه الصلةُ من قوله : فاجمع إلى آخر البيت .

(ولا تُحذَفُ صلةُ حرفٍ إلاَّ ومعمولُها باقٍ) ـ كقولهم : لا أفعل ذلك ما أنَّ حراء مكانَه ، وما أنَّ في السماءِ نجماً . أي ما ثبتَ أنَّ . . . فحذف ثبت وأبقى معمولَه وهو أنَّ وصلتُها .

(ولا موصولٌ حرفيٌّ إلاَّ أنْ) : وإذا حُذفت فتارةً يبطلُ عملُها وهو الكثير ، ومنه قوله تعالى : « ومن آياتِه يُريكُم البرقَ »[2] وتارة يبقى ، ومنه :

ألاَ أيُّهذا الزَّاجرِي أحضرَ الوغَى وأن أشهدَ اللذَّات هل أنتَ مُخْلِدي[3]

في رواية من نصب أحضر .

(وقد يَلِي معمولُ الصِّلة الموصولَ إن لم يكنْ حرفاً) ـ نحو : جاء الذي زيداً ضربَ . فإن كان حرفاً لم يَجُزْ . وينبغي أن يقيَّد بما إذا كان الحرفُ عاملاً . فلا يجوز أريد أنْ زيداً أضربَ[4] . فإن كان غير عامل جاز نحو : عجبتُ مما زيداً تضربُ .

(أو الألف واللاَّم) ـ فلا يجوز : الزَّيداً ضاربٌ[5] ؟ آلزيد أضربُ[5] ؟

---

(١) في (د . غ) : عرفوا بعدم مبالاتهم بأعدائهم .

(٢) الروم ٢٤

(٣) البيت لطرفة بن العبد من معلقته والشاهد فيه على جواز بقاء عمل أنْ المصدرية الناصبة بعد حذفها . ويروى أحضر بالنصب وبالرفع .

(٤) في (د) : أنْ زيداً ضربَ .

(٥) في (ز) : آلزيدا ضارب ؟ وقال في هامش (ز) : لئلا يفصل بين ال وما دخلت عليه .

(ويجوز تعليقُ حرفِ جرٍّ قبل الألف واللّام بمحذوفٍ دلَّ عليه صلتُها) ـ كقوله تعالى : « وكانوا فيه من الزاهدين[1] » ، « قال إني لِعَملكُم مِنَ القالين[2] » ، « إني لكما لمَنَ الناصحين[3] » . فالجار فيها كلها متعلق باسم محذوف يدل عليه صلة ال ، لا بصلتها[4] ، إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول . والتقدير : زاهدين فيه من الزاهدين ، وقالٍ لعملكم من القالين ، وناصحٌ لكما من الناصحين . وهذا تخريج المبرد وابن السراج وابن جني .

(ويندرُ[5] ذلك) ـ أي تعليق حرف جرّ قبل الموصول بمحذوف يَدُلُّ عليه صلتُه

(في الشعر مع غيرها) ـ أي مع غير ال من الموصولات .

(مطلقاً) ـ أي سواء جُرَّ الموصولُ بمن أم لم يُجَرّ بها . فالأول كقوله :

(١٧٦) لا تظلموا مِسْوَراً فإنه لكمُ من الذين وَفَوْا في السرّ والعلَنِ[6]

الأصل : فإنه وافٍ لكم من الذين وفَوْا . والثاني كقوله :

(١٧٧) وأهجو مَنْ هجاني مِنْ سواهم وأُعرضُ منهمُ عمَّنْ هجاني[7]

---

(١) يوسف ٢٠

(٢) الشعراء ١٦٨

(٣) الأعراف ٢١

(٤) أي لا متعلقاً بصلتها .

(٥) في (ز) : وندر . والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٦٦ : استشهد به على تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها مجرورة والموصول غير ال . قال : ولم أعثر على قائله .

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٦٦ : استشهد به على جواز تقديم المجرور المتعلق بالصلة عليها . قال : ولم أعثر على قائله

الأصل : وأعرض عمن هجاني منهم[١] عمن هجاني ، على سبيل التوكيد . ثم حذف منهم من المؤكّد ، وحذف ما سواها من المؤكّد .

(ومعها) ـ أي مع ال .

(غير مجرورة بمن) ـ كقوله :

(١٧٨) تقولُ وصكتْ[٢] صدرَها بيمينها   أبعليَ هذا بالرَّحا المتقاعسُ ؟

فبالرحا متعلّق بمحذوف يدل عليه متقاعس صلة ال ، والتقدير : تقاعس بالرحا .

---

(١) في (د) : وأعرض عمن هجاني منهم . وفي (ز) كرر العبارة مرتين ، والتوضيح بعدها يثبت صحة ما جاء بالتحقيق .

(٢) في الحماسة للمرزوقي ص ٦٦٥ : وقال الهُذلول بن كعب العنبري حين رأته امرأته يطحن للأضياف ، فقالت : أهذا بعلي ؟ !

تقول ، ودقّتْ صدرها بيمينها   أبعلي هذا بالرُّحا المتقاعسُ ؟

حكى ما قالته امرأته وهي تدق صدرها بيمينها مستنكرة لما رأته من طحنه لضيوفه ، ومستفظعة لما شاهدت من تخففه وتبذله ، وهو قوله : أبعلي هذا المتقاعس بالرحا ؟ فإنها استشنعت هيئته وامتهانه نفسه فيما يمتهن فيه الخدم . والشاهد في قوله : بالرحا وهو متعلق بمحذوف يدل عليه متقاعس صلة ال والتقدير : تقاعس بالرحا .

١٠ ـ باب اسم الإشارة [١]

(وهو ما وُضعَ لمسمًّى) ـ وهذا يشمل المعرفة والنكرة .

(وإشارة إليه) ـ أخرج بهذا ما عدا اسم الإشارة .

(وهو في القرب مفرداً مذكراً ذَا) وألف ذا عند البصريين منقلبة عن أصل ، قيل هو ياء كاللاَّم المحذوفة ، وقيل هو واو ، وزعم الكوفيون أنها زائدة ، ووافقهم السُّهَيْليّ .

(ثم ذاك) ـ أيْ في الرتبة الوسطى للمفرد المذكر .

(ثم ذلك وآلك) ـ أي في الرتبة البُعْدَى له .

(وللمؤنثة تِي[٢] وتَا وته وذي وذه ، وتكسر الهاءان باختلاس وإشباع ، وذات) ـ فهذه عشرة ألفاظ للمفردة المؤنثة في حال القرب .

(ثم تِيكَ وتَيْكَ وذيكَ) ـ أي في الرتبة الوسطى للمفردة المؤنثة ، وقال أحمد بن يحيى : لا يقال : ذَيْكَ .

(ثم تِلْك وتَلْك وتِيلِك وتَالِكَ) ـ أي في الرتبة القصوى لها ، وتِلْك بكسر التاء هي الأفصح .

(وتلِي الذَّالَ والتَّاء في التثنية علامتُها) ـ فتقول في تثنية ذَا : ذَانِ في

(١) في (ز) : باب الإشارة ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، ومن (غ)

(٢) في النسخ الثلاث : تا وتي ، والترتيب المذكور من النسخه المحققة من التسهيل .

الرفعَ ، وذَيْنِ في الجرّ والنصبِ . وفي تثنية تاَ : تانِ في الرفع ، وتَيْنِ في الجرّ والنصب . بحذف ألفِ ذَا وتَا . ولم يُثَنَّ من أسماء الإشارة غيرُ هذَيْن اللَّفظَيْن .

(مُجَوَّزاً تشديدُ نونها) ـ فتقول : ذَان وتَان بتخفيف النون وتشديدها . وإطلاقه يقتضي جواز تشديدها مع الياء أيضاً فتقول : ذينَّ وتينّ ، وهو مذهب الكوفيين ، ولم يُجزه البصريُّون إلاَّ مع الألف .

(وتليها) ـ أي تلي النونَ مخففةً ومشدَّدةً .

(الكافُ وحدَها) ـ أي بلا لام .

(في غير القُرْبِ) ـ أي في الحالة الوسطى والحالة البُعْدَى . فتقول[1] : ذَانِكَ وذَانِّك وذَيْنِك وذَينّك وتَانِك وتَانِّك وتَيْنِك وتَينّك .

(وقد يقال ذَانيك) ـ والأصل ذانك بتشديد النون . فأبدلوا إحدى النونين ياء فصار : ذانيك . وفعلوا ذلك أيضاً في تانك فقالوا : تانيك .

(وفي الجمع مطلقاً) ـ أي مذكّراً كان أو مؤنثاً .

(أولاء)[2] ـ فتقول : أُولاءِ خرجوا . وأولاءِ خَرجْنَ .

(وقد يُنوَّن) ـ فتقول[3] : أولاء . وحكى قطرب تنوينه لغة .

(ثم أولئك) ـ أي للرتبة الوسطى .

---

(١) زاد بعدها في (د) : فيها

(٢) في (ز) : ألاء بدون واو .

(٣) سقطتا من (د) ، أي الكلمتان .

(وقد يُقْصَران) ـ أي أولاء وأولئك فيقال : أولا وأولاك . وحكى الفراء أن القصر فيهما لغة بني تميم ، وأن المدّ فيهما لغة الحجاز .

(ثم أولالك) ـ أي للرتبة البُعْدَى .

(على رأي) ـ أي على رأي من يجعل أولئك بالمدّ للرتبة الوسطى ، فلا يكون للبُعْدَى إلاّ لفظة واحدة وهي أولالك باللام .

(وعلى رأي) ـ وهو رأي مَنْ لا يجعل أولئك بالمدّ للوسطى .

(أولاء) ـ أي للقُرْبَى .

(ثم أولاك) ـ أي مقصوراً للوسطى .

(ثم أولئك وأولالك) ـ أي للبُعْدَى . فلها على هذا الرأي لفظان : أولئك بالمدّ وأولالك باللاّم . والحاصل أن الخلاف وقع في أولئك بالمدّ ، فعلى رأي هو للوسطى ، وعلى رأي هو للبعدى .

(وقد يقال : هُلاَءِ) ـ والأصل ألاءِ ، فأبدلت الهمزةُ هاء كقولهم في إيَّاكَ : هِيَّاكَ ،وفي أنا : هَنَا[1] .

(وأُلاءِ) ـ بضمّ الهمزتين .

(وقد تُشْبَع الضّمةُ قبلَ اللاّمِ) ـ فيقال : أُولاءِ وأُولئك ، بإشباع الضمَّتَيْن ، وهما لغتان غريبتان ذكرهما قطرب .

(وقد يقال : هَوْلاَءِ) ـ حكاها الشَّلَوْبين عن بعض العرب .

(١) في (ز) : وفي أما : هَمَا .

(وألّاك) ـ أي بالقصر والتشديد . حكاها بعض اللغويين . وقال الشاعر :

(١٧٩) من بين أُلّاكَ إلى أُلّاكا[1]

وهي للرتبة الوسطى .

(ومن لم ير التوسط جعل المجرَّدَ للقرب وغيرَه للبعد) ـ المشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب : قربى ووسطى وبعدى . فما تجرد عن الكاف واللام للقربى ، وما صاحب الكافَ وحدَها للوسطى ، وما صاحب الكاف واللام للبعدى . وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان : قربى وبعدى ، فما تجرد عن كاف ولام للقربى ، وما صحب الكاف بلا لام أو بلام للبعدى . وصحّحه المصنِّفُ في الشرح . قال : وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ونسبه الصَّفّار إلى سيبويه .

(وزعم الفراء أن تركَ اللّام لغةُ تميم) ـ وهذا مما يدل على أنه ليس لأسماء الإشارة إلا مرتبتان ، وذلك لأن الفراء روى أن بني تميم يقولون : ذاك وتيك بلا لام ، حيث يقول الحجازيون : ذلك وتلك باللام ، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام ، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام ، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان : إحداهما للقرب ، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه .

(وتصحبُ هاءُ التنبيه المجرَّدَ) ـ أي من كاف الخطاب .

(كثيراً) ـ نحو : « هذا يومُ ينفعُ الصّادقين[2] » ، « هذا يومُ لا

(١) في الدرر جـ ١ ص ٥٠ بهمزة مكسورة . قال : والصواب أنها مضمومة . . ثم قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) المائدة ١١٩

ينطقون[1]» ، « هذا كتابنا ينطق[2]» .

(والمقرونَ بالكاف دون اللّام قليلًا) ـ كقوله :

(١٨٠) رأيتُ بني غبراءَ لا ينكرونني ولا أهلُ هذاك[3] الطِّرافِ المُمدَّد

وقوله :

(١٨١) قد احتملت مَيٌّ فهاتيك دارها[4]

وقوله :

(١٨٢) ياما أُميلح غزلانا شدَنَّ لنا من هؤليّائكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ[5]

---

(١) المرسلات ٣٥

(٢) الجاثية ٢٩

(٣) في (ز) : هاذاك . وما في (د) موافق لما جاء بالهمع جـ ١ ص ٧٦ . وبالدرر جـ ١ ص ٥٠ . قال في الدرر : البيت من معلقة طرفة . والشاهد في قوله : هذاك بهاء التنبيه مع الكاف دون اللام .

(٤) في الهمع جـ ١ ص ٧٦ . وبالدرر جـ ١ ص ٥٠ عجز البيت :

بها السُّخْمُ فوضى والحمام المطَوَّقُ

والشاهد في قوله : فهاتيك . بمصاحبة هاء التنبيه المقترن بالكاف دون اللام . والبيت لذي الرمة .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٤٩ : استشهد به على المرتبة الأولى من مراتب المشار إليه وهي القربى . واستشهد به الكوفيون غير الكسائي على اسمية فعل التعجب ـ ما أملح ـ لأن التصغير من خصائص الأسماء . . . ويا حرف نداء . والمنادى محذوف أي صاحبي ونحوه . والملاحة البهجة وحسن المنظر . والغزلان جمع غزال وهو ولد الظبية . وشدنَّ ماضي شدَن الغزال بالفتح قوي وطلع قرناه . وقوله : من هؤليائكن هو مصغر هؤلاء شذوذاً وأصله : أولى بالمد والقصر . وها للتنبيه وهو اسم إشارة يشار به إلى جمع مطلقاً والكاف حرف خطاب . والنون حرف أيضاً لجمع الإناث . والضال السدر البرى جمع ضالة . والسمر بفتح السين وضم الميم جمع سمرة وهو شجر الطلح . والبيت من جملة أبيات لكامل الثقفي . وقال العيني إنه من قصيدة للعرجي . وهذا البيت قد روى للمجنون . ولذي الرمة . وللحسين بن عبد الله . والله أعلم .

هؤليّائكُنَّ تصفير هؤلائكُنَّ[1]. ومقتضى[2] كلامه جواز هذانك وهاتانك مع تخفيف النون وتشديدها، لكنه قال في الشرح: إن المقرون بالكاف في التثنية والجمع لا تصحبه هاء التنبيه[3]. والسماع يرد عليه في الجمع وهو قوله: هؤليّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ. فإن كان الاسم[4] باللام لم تصحب هاء التنبيه، فلا يقال: هذلك ولا هتالك[5].

(وفصلُها) ـ أي فصل هاء التنبيه.

(من المجرَّد) ـ أي من اسم الإشارة المجرَّد من الكاف.

(بأنا وأخواته) ـ من ضمائر الرفع المنفصلة كأنت ونحن[6].

(كثيرٌ) ـ نحو: قوله تعالى: « هأنتم أولاءِ[7] »، ونحو: ها أناذا يا رسول الله.

(وبغيرها) ـ أي بغير أنا وأخواته.

(قليلٌ) ـ كقوله:

(٧) تعلَّمنْها ـ لعمرُ الله ـ ذَا قسماً فاقدر بذَرْعك وانظر أين تَنْسَلِكُ[8]

---

(١) في (ز): أولائكن

(٢) في (د): ويقتضى

(٣) سقطت من (ز)

(٤) بعده في هامش (ز): المفرد

(٥) في النسختين (د، ز): هنالك، والتحقيق من (غ)

(٦) في (ز): كأنا وأنت ونحن

(٧) آل عمران ١١٩

(٨) في الدرر جـ ١ ص ٥٠: استشهد به على أن الفصل بين ها التنبيه من اسم الإشارة بغير الضمائر =

ففصل بين ها[1] وذا بقوله : لعمر الله . وأنشد سيبويه :

(١٨٤) ونحنُ اقتسمنا المالَ نصفَيْن بينَنا فقلتُ لهم[2] هذا لها هاوذا ليا[3]

أي : وهذا ليا . ففصل بين ها وذا بالواو[4].

(وقد تُعادُ بعدَ الفصلِ توكيداً) ـ كقوله تعالى : « هأنتم هؤلاء جادلتم عنهم »[5].

(والكاف) ـ أي مع اسم الإشارة .

(حرفُ خطاب) ـ بلا خلاف بين النحويين .

(يبينُ[6] أحوال المخاطَب) ـ من إفراد وتذكير وغيرهما .

(بما بيَّنها إذا كان اسماً) ـ فتقول : ذلكَ ذلكِ ذلكما ذلكم ذلكُنَّ ، كما تقول : أكرمكَ أكرمكِ أكرمكما أكرمكم أكرمكُنَّ .

(وقد يُغنِي ذلكَ عن ذلكم) ـ كقوله تعالى : « فما جزاءُ من يفعلُ

= المبينة في الأصل قليل . وهو أيضاً من شواهد الرضى قال البغدادي : على أن الفصل بين ها وبين ذا بغير أن وأخواتها كالقسم قليل كما هنا . وهو أيضاً من شواهد سيبويه . والمعنى : لعمر الله هذا ما أقسم به . وقوله : فاقدر بذرعك أي قدر لخطوك . والبيت لزهير يهدد الحارث بن ورقاء الصيداوي .

(١) من قوله : تعلمنها

(٢) في (د) : لها

(٣) بنفس المرجع السابق : الدرر جـ ١ ص ٥٠ قال : استشهد به على أن الفصل بالواو بين ها وذا قليل . والبيت للبيد بن ربيعة ـ ملحقات ديوانه ٣٦٠ .

(٤) في (د) : ففصل بالواو بين ها وذا

(٥) سقطت من (ز) : عنهم . النساء آية ١٠٩ . والشاهد إعادة ها التنبيه بعد الفصل بأنتم

(٦) في (ز) : تبين

ذلكَ منكم[1]» وقوله : « ذلكَ خيرٌ لكم وأطهرُ[2] » . ولا يجوز هذا في الاسمية ، فلا يقال : يا زيدون ، أعرفك عمرو ؟ أي : أعرفكم[3] ؟ والاستغناء بالكاف المفتوحة وحدها مع اسم الإشارة في خطاب غير المفرد المذكر مطلقاً لغة .

(وربما استُغنيَ عن الميم بإشباع ضمَّةِ الكاف) ـ نحو ما أنشد بعض الكوفيين :

١٨) وإنما الهالكُ ثم التَّالكُ ذو حَيْرة ضاقَتْ به المسالكُ
كيف يكونُ النَّوْكُ إلَّا ذلكُ[4]

أي : ذلكم ، فحذف الميم واستغنى بإشباع الضمة .

(وتتصلُ بأرأيتَ مُوافقة أخبرني هذه الكافُ) ـ نحو : أرأيتَك زيداً ما صنع . أي أخبرني عن زيد ما صنع . فضمن أرأيت معنى أخبرني .

(مُغْنياً لحاقُ علاماتِ الفروع بها) ـ أي بالكاف .

(عن لحاقها بالتاء) ـ فتقول : أرأيتَكِ يا هندُ زيداً ما صنع ، وأرأيتكما وأرأيتكم وأرأيتكُنَّ . فتبقى التَّاءُ مفتوحةً[5] دائماً ، ويتبين المرادُ[6] بما يلحق الكافَ .

---

(١) البقرة ٨٥

(٢) المجادلة ١٢

(٣) في (د) : يا زيدون عرفك عمرو أي عرفكم . بدون استفهام . والمنادى جمع زيد .

(٤) قال في الدرر جـ ١ ص ٥١ : لم أقف على قائل هذه الأشطار . والشاهد في الاستغناء بإشباع الضمة عن الميم في : ذلكُ . وبعد أن ذكر رأي أبي حيان في شرح التسهيل وهو موافق للمصنف قال : ولا دليل في هذا على ما ادعاه المصنف . بل هذا عندي من باب تغيير الحركة لأجل القافية . وأقول إن هذا مردود بأن القائل غير مضطر إذ كان في إمكانه أن يأتي بالقافية ساكنة

(٥) في (ز) : مفردة

(٦) في (د) المراد بها . وقد ضرب عليها في (ز) .

(وليس الإسنادُ[1] مزالاً عن التاء) ـ بل التاء[2] هي الفاعل، والكاف حرف متمحض[3] للخطاب كما في ذلك وأخواته. وهذا مذهب البصريين.

(خلافاً للفرّاء) ـ في زعمه أن التاء حرف خطاب وأن الكاف هي الفاعل. ورد بأن التاء لا يستغنى عنها، بخلاف الكاف، وما لا يستغنى عنه هو الفاعل.

(وتتصل أيضاً) ـ أي الكاف.

(بحيَّهل والنَّجاءَ ورويدَ أسماءَ أفعال) ـ فتقول[4]: حيَّهلكَ أي ائتِ، والنَّجاءكَ أي أسْرِعْ، ورويدك أي أمهل. واحترز بأسماء الأفعال من أن يكون النجاء ورويد مصدرَيْن. وسيأتي ذلك في أسماء الأفعال إن شاء الله تعالى.

(وربما اتصلت) ـ أي الكاف.

(ببلى وأبصر وكلاَّ وليس[5] ونعم وبئس وحَسِبْتُ[6]) ـ نحو: بَلاكَ وأبصرك زيداً. أي أبصر زيداً، وكلاَّك وليسك زيداً قائماً. ونِعْمَكَ الرجلُ زيدٌ، وحَسِبْتُكَ عمراً[7] منطلقاً. وكل هذا قليل جداً.

(وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير) ـ كقوله تعالى: « وما تلك بيمينك يا موسى[8] ».

---

(١) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل: إليها. ولا أجد لها معنى، فلعلها زيادة من النساخ، ونسخ الشرح بدونها.

(٢) سقطت من (ز).

(٣) في (د): محض.

(٤) في (ز): نحو

(٥) سقطت من (د)

(٦) في (د): وبئس ونعم وحسب

(٧) في (د): زيداً

(٨) طه آية ١٧

(أو المشار إليه) ـ كقوله تعالى : « قالت[1] فذلكن الذي لُمْتُنَّني فيه » بعد قوله : « وقُلْنَ حاشَ لله . ما هذا بشراً . إن[2] هذا إلاَّ ملَك كريم » . والمجلس واحد . إلاَّ[3] أن مرأى يوسف عند امرأة العزيز كان أعظم من مرآه عند النسوة . فأشارت إليه بما يشار به[4] للبعد إعظاماً وإجلالاً .

(وذُو القُربِ عن ذي البُعد لحكاية الحال) ـ كقوله تعالى : « كُلًّا نُمِدُّ هَؤُلاءِ وهَؤُلاءِ من عَطاءِ ربِّكَ[5] » . وقوله « هذا مِنْ شيعته وهذا من عدوِّه »[6] .

(وقد يتعاقبان . مشاراً بهما إلى ما ولِيَاهُ) ـ كقوله تعالى متصلًا بقصة عيسى على نبينا وعليه السلام : « ذلك نتلوه عليك من الآيات[7] » ثم قال : « إنَّ هذا لهو القصص الحق[8] » فأشار بذلك إلى ما أشار إليه بهذا .

ومذهب الجرجاني وطائفة أن ذلك قد[9] يكون للحاضر بمعنى هذا . وأنكر ذلك السُّهَيْليّ .

(وقد يُشار بما للواحد إلى الاثنين) ـ كقوله تعالى : « عَوانٌ بين ذلك[10] » أي بين الفارض والبكر . وقول الشاعر :

---

(١) سقطت من (ز) . يوسف آية ٣٢

(٢) سقطت هذه العبارة الأخيرة كلها من (ز) . يوسف آية ٣١

(٣) في (ز) لأن

(٤) سقطت من النسخ الثلاث : « به » . والمعنى يقتضيها .

(٥) الإسراء آية ٢٠

(٦) القصص آية ١٥

(٧) آل عمران ٥٨

(٨) آل عمران ٦٢

(٩) سقطت من (د)

(١٠) البقرة ٦٨

(١٨٦) إنَّ للخيرِ وللشَّرِ مدَى وكِلَا ذلك وَجْهٌ وقَبلْ[١]

أي ، وكلا ذينك .

(وإلى الجمع) ـ كقول لبيد :

(١٨٧) ولقد سئمتُ من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس : كيف لبيدُ ؟[٢]

(ويُشار إلى المكان بهُنا) ـ كقوله تعالى : « إنَّا ههنا قاعدُون[٣] » .

(لازمَ الظرفية) ـ فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ .

(أو شِبْهِها) ـ أي شبه الظرفية . والمراد به أن يجيء مجروراً ببعض الحروف نحو : مشيت من هنا إلى هنا .

(مُعطىً ما لـ « ذا » من مصاحبةٍ وتجرُّدٍ) ـ فتصاحبه هاء التنبيه وكاف الخطاب[٤] ويتجرد عنهما كما يفعل بذا فتقول : هنا وهناك وههنا وههناك ، ولا تقول : ها هنالك كما لا تقول : هذالِكَ .

(وكهُنالكَ[٥] ثَمَّ) ـ فهما ظرفان يشار بهما إلى المكان البعيد ، ولا يخرجان عن الظرفية ، إلاَّ[٦] بجرّهما بِمنْ أو إلى .

(وهنَّا بفتح الهاء وكسرها) ـ أي وتشديد النُّون فيهما ، وهما

---

(١) في الدرر جـ ٢ ص ٦٠ ، استشهد به على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثناة لفظاً أو معنى . قال في التوضيح إشارة إلى البيت ، لأن ذا وإن كانت حقيقة في الواحد إلا أنها مثناة في المعنى لأنها مشار بها إلى الخير والشر . قال صاحب الدرر : والبيت من قصيدة لعبد الله بن الزبعرى في وقعة أحد .

(٢) في المحتسب جـ ١ ص ١٨٩ قال : وجاز أن يوقع على الناس كلهم صفة مفردة تصور المعنى الجملة والجماعة وهي بلفظ الواحد كما أشار لبيد في البيت . .

(٣) المائدة آية ٢٤

(٤) في (د) : فيصاحب كاف الخطاب وهاء التنبيه .

(٥) في (د) : وكذلك

(٦) في (د) : إلاّ أن تجرُّهما من وإلى

ظرفان[1]، وهي للبعيد كهنالك .

(وقد يقال : هَنّتْ موضع هَنّا) ـ كقوله :

وذكرها هَنّت ولاتَ هَنّت[2]

أراد هَنّا ولاتَ هَنّا .

(وقد تصحبُها) ـ أي هَنّا .

(الكافُ) ـ فيقال : هنّاكَ وهنّاكِ .

(وقد يُراد بهُناكَ وهُنالك وهُنا الزمانُ) ـ وذلك كقول الأفْوَه :

وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت ... فهناك يعترفون أين المفزعُ[3]

أي ففي ذلك الزمان ، وكقوله تعالى : « هُنالِكَ ابتُلِيَ المؤمنون[4]» بعد قوله تعالى : « إذْ جاءوكم من فوقكم[5]» الآية . وكقول الشاعر :

حنّتْ نَوارِ ولاتَ هَنّا حنّتِ ... وبدا الذي كانتْ نَوارِ أجنّتِ[6]

والمعنى : ولات حنينُ[7] في هذا الوقت .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (ز) ، وزاد بعدها في (غ) : هِنّا وهَنّا .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٥٢ : استشهد به على أنه يقال في هنّا المشدد هنّتْ مشدداً ساكن التاء ، واستشهد به الدماميني عند قول التسهيل : « وقد يقال هنّتْ موضع هنّا » قال : قال المصنف : أراد هنّا ولات هنّا . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على تمامه ولا قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٥٢ ، استشهد به على أن هناك قد يشار بها إلى الزمان ، وهي في الأصل للمكان . والبيت من قصيدة للأفوه الأودي ، والأفوه لقب له لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان ، واسمه صلاة بن عمرو بن مالك .

(٤) الأحزاب ١١

(٥) الأحزاب ١٠

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٥٢ : استشهد به على أن هَنّا بفتح الهاء وتشديد النون ، قد يشار بها إلى الزمان ، وهي في الأصل للمكان . . ولات هنا حنت ، أي ليس الحين حين حنين ، والبيت لشبيب بن جعيل التغلبي . . وقيل لحجل بن نضلة .

(٧) في (ز) : حنان

(وبُنِيَ اسمُ الإشارة لتضمُّن معناها) ـ وذلك أن[1] الإشارة معنى من المعاني ، فكان حقها أن يوضع لها حرفٌ يدُلُّ عليها كغيرها من المعاني كالنفي والشرط والاستفهام ، فبنيت أسماءُ الإشارة لتضمُّنها معنى الحرف الذي كان حقه[2] أن يوضع فلم يوضع .

(أو لشبه الحرف وضعاً) ـ نحو : ذا وذه[3] مما وضع منها على حرفين ، وحُمِلَت البواقي عليها .

(وافتقاراً) ـ وذلك لأنه يحتاج في إبانة مُسمَّاه إلى مواجهة أو ما يقوم مقامها مما يتنزَّلُ منه منزلة الصِّلةِ[4] .

---

(١) في (د) : لأن

(٢) في (د) : حقها

(٣) في (د) : وذى

(٤) في (د) : مما ينزل منزلة الصفة ، والمقصود : مما يتنزل منزلة الصلة من الموصول .

١١ ـ باب المعرف بالأداة

(وهي ال) ـ وهكذا كان الخليل يعبر عنها ، ولم يقل الألف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال .

(لا اللام وحدها) ـ وهذا مذهب المتأخرين .

(وفاقاً للخليل وسيبويه) ـ فكل[١] من الخليل وسيبويه يقول ، إن حرف التعريف ثنائي الوضع ، وقد عدّ[٢] سيبويه ال[٣] في الثنائية الوضع ، في باب عدة ما يكون عليه الكلام[٤] .

(وقد تَخْلفُها أم) ـ كقوله عليه السلام : « ليس من امبرّ امْصِيام في امسَفر[٥] » في ام سفر .

(وليست الهمزة[٦] زائدة ، خلافاً لسيبويه) ـ بل هي همزة قطع كهمزة أم ، وهذا مذهب الخليل ، ومذهب سيبويه أنها همزة وصل معتد بها في الوضع . ورد عليه بأنه يلزم من قوله افتتاح حرف بهمزة وصل ، ولا نظير لذلك . وحصل من كلام المصنف فيَ هذا الكتاب أن في حرف التعريف ثلاثة

---

(١) في (د) : وكل

(٢) في (ز) : عده

(٣) سقطت من (ز)

(٤) في (ز) : الكلم

(٥) في (د) : ليس من ام بر ام صيام في ام سفر . وفي نصب الراية لأحاديث الهداية جـ ٢ ص ٤٦١ قال : هي لغة بعض العرب ، رواها عبد الرزاق في مصنفه ، وفي مسند الإمام أحمد رواه الطبراني في معجمه .

(٦) في (ز) : هذه الهمزة

مذاهب ، الأول أنها اللام وحدَها ، ونُسب إلى المتأخرين . الثاني أنه أل والهمزة فيه همزة قطع كهمزة أم ، ونسبه الزمخشري والمصنف إلى الخليل ، ونسبه بعضهم إلى ابن كيسان[1]. الثالث أنه ال لكن الهمزة همزة وصل ، وهو مذهب سيبويه ، ونسبه أبو الحجاج بن مَعْزُوز القَيْسِيّ إلى الخليل أيضا[2]. والفرق بين هذا المذهب والمذهب الأول أن صاحب هذا المذهب يقول ال حرف ثنائي الوضع إلا أن الهمزة همزة وصل معتد بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه ، فكما لا يعد استمع رباعيا حتى يُضم أول مضارعه لأنهم اعتدُّوا بهمزته في الوضع وإن كانت همزة وصل زائدة ، لا تعد أداة التعريف اللام وحدها وإن قلنا إن همزتها همزة وصل زائدة ، وصاحب المذهب الأول يقول : الموضوع للتعريف إنما هو اللاَّمُ وحدَها ، ثم إنه لما لم يمكن النطق بالساكن جيء بهمزة الوصل .

قيل ، وتظهر فائدة الخلاف في قولك : قام القوم ونحوه . فعلى مذهب سيبويه تقول : حذفت همزة الوصل لتحرك ما قبلها ، وعلى المذهب الأول لا تقول حذفت الهمزة ، إذ لم يكن ثَمَّ همزة ، بل لم يؤت بها لعدم الحاجة إليها لتحرك ما قبل اللاَّم .

(فإن عُهِدَ مدلولُ مصحوبها) ـ أي مصحوب ال .

(بحضورٍ حِسِّيٍّ) ـ والمراد به ما تقدَّم ذكرُه لفظاً فأعيد مصحوباً بال كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً . فعصَى فرعونُ الرسولَ »[3]، أو كان مشاهداً حالة الخطاب ، كقولك : القرطاس لمن سدَّد سهماً .

---

(١) عبارة النسبة الأخيرة سقطت كلها من (د)

(٢) سقطت من (د)

(٣) المزمل ١٥ ، ١٦

(أو عِلْميّ فهي عَهْدِيَّةٌ) ـ والمراد به ما لم يسبق له ذكر، ولم يكن مشاهداً حالة الخطاب كقوله تعالى: « إذ هما في الغار[١] » وكقوله تعالى: « إذ يبايعونك تحت الشجرة[٢] ».

(وإلَّا) ـ أي وإن[٣] لم يعهد بما ذكر.

(فجنسية) ـ كقوله تعالى: « إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ[٤] ».

(فإن خلَفها كُلّ دونَ تجوُّز) ـ احترز من أن يخلُفَها تجوُّزاً وسيأتي.

(فهي للشُّمول مطلقاً) ـ أي تَعُمُّ الأفرادَ والخصائصَ كقوله تعالى: « وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً[٥] » وهذا بخلاف ما إذا خلَفها تجوُّزاً كما سيأتي.

(ويستثنى من مصحوبها) ـ كقوله تعالى: « إنَّ الإنسانَ لفي خُسْرٍ. إلَّا الذين آمنُوا[٦] ».

(وإذا أُفردَ فاعتبارُ لفظِه فيما له من نَعْتٍ وغيرِه[٧] أولى) ـ أي من اعتبار معناه. والمرادُ بغير النعت الحالُ والخبرُ. فمن اعتبار اللفظ قوله تعالى: « والجار ذِي القُربَى[٨] » وقوله: « لا يصلاها إلَّا الأشقَى. الذي كذَّبَ وتولَّى[٩] » وقولك: تصدَّقْ بالدينار صحيحاً. ومن اعتبار المعنى، وهو

(١) التوبة ٤٠

(٢) الفتح ١٨

(٣) في (ز): وإلا

(٤) العصر ٢

(٥) النساء ٢٨

(٦) العصر ٢، ٣

(٧) في (د): أو غيره

(٨) النساء ٣٦

(٩) سقطت من (ز): الليل ١٥، ١٦

قليل، قوله تعالى: « أو الطِّفْلِ الذين لم يَظْهَرُوا على عَوْراتِ النِّساء[1] » كما ذكره المصنف. ومثل ما حكى الأخفش: « أهلك الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدِّرهمُ البيضُ ». وتقول: هذا الدينارُ حُمْرٌ، أي هذه الدنانير، وإنما قال: وإذا أفرد، لأن مصحوب ال الجنسية إن كان مثنى نحو: نعم الرجلان الزيدان، أو مجموعاً كقوله تعالى: « قد أفلح المؤمنون[2] » لم يَجُزْ فيما له من نعت وغيره إلا اعتبار اللفظ.

(فإن خلفها تَجوُّزاً فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة): نحو: زيد الرجل. أي الكامل في الرجولية الجامع لخصائصها، إذ يقال بهذا المعنى: زيد كل الرجل، وزيد الرجل كل الرجل.

(وقد تَعرِضُ زيادتُها في علمٍ) ـ كقوله:

(١٩١) باعدَ أُمَّ الْعَمْرِ منْ أسيرِها حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورِها[3]

أي أم عَمْرٍو، وقوله:

(١٩٢) غُوير، ومَنْ مثلُ الغويرِ ورهطِه وأسعد في ليل البلابل صفوان[4]

أي ومن مثل غوير؟

(وحالٍ) ـ نحو قولهم: ادخلوا الأولَ فالأولَ. وقوله:

(١٩٣) دُمْتَ الحميدَ فما تنفكُّ منتصراً على العِدَا في سبيل المجد والكرمِ[5]

---

(١) النور ٣١

(٢) المؤمنون آية ١

(٣) شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٦٠، أنشده الأصمعي شاهداً على زيادة ال في العلم. وقال الزمخشري في المفصل إنه لأبي النجم

(٤) الشاهد فيه زيادة ال في العلم غوير في قوله، ومن مثل الغوير.. ولم أعرف قائله.

(٥) قال في الدرر جـ ١ ص ٥٣، استشهد به على زيادة ال في الحال.. وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعض النحويين إلى أن الحال تكون نكرة ومعرفة، وعلى هذا المذهب لا تكون ال زائدة في الحال. قال: ولم أعثر على قائل هذا البيت.

(وتمييزٍ) ـ كقوله :

(١ رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددْتَ وطبتَ النفسَ ياقيسُ عن عمروِ[١]

وحكى البغداديون : الخمسة العشر الدرهم .

(ومضافٍ إليه تمييزٌ) ـ كقول أمية بن أبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان :

(١ له داعٍ بمكةَ مُشْمَعِلٌ وآخرُ فوقَ دَارتِه ينادي

إلى رُدُحٍ من الشِّيزى مِلاءٍ لُبابَ البُرِّ يُلْبَكُ بالشهاد[٢]

أي : لباب بر . مُشْمَعِلّ من اشمَعلّ القومُ في الطلب اشمِعْلالاً : إذا بادروا فيه[٣] وتفرقوا . والدارة أخص من الدار . والرُّدح جمع رداح وهي الجفنة العظيمة . والشِّيزَى خشب أسود يتخذ منه قصاع . وكذا[٤] الشيز . ويقال : لبكت السويق بالعسل ألبكه أي خلطته . والشِّهاد جمع شهد . قال الجوهري : الشَّهد[٥] والشُّهد العسل في شمعها . والشُّهدةُ أخصُّ منها . والجمع شِهاد .

---

(١) قال في الدرر جـ ١ ص ٥٣ : استشهد به على زيادة ال في التمييز . والتمييز حكمه التنكير . وإنما فعل ذلك لضرورة الشعر . وقيس هو قيس بن مسعود اليشكري . أي طابت نفسك عن عمرو الذي قتلناه . وكان عمرو حميم قيس . وهذا تبكيت له . وصددت : أعرضت . والبيت من قصيدة لرشيد بن شهاب اليشكري .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٥٣ : الشاهد في لباب البر . لأنه تمييز مضاف إلى مميزه . وحقه التنكير . . . ورُدُح بثلاث مهملات جمع رداح كسحاب . وهي الجفنة العظيمة . قال : والبيت لأمية بن أبي الصلت . وقيل لأبي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان . وقبله :

له داعٍ بمكة مُشْمَعِلّ وآخر فوق دارته ينادي

وفي اللسان مادة (شيز) نسب لابن الزبعري وفي باقي المواد لأمية بن أبي الصلت .

(٣) في (ز) : إليه

(٤) في (د) : وكذلك

(٥) زاد في (ز) فقال : الشهد الأثر الأمر

(وربما زيدت فلزمت) ـ نحو : الآن ، وقيل هي للحضور ، ونحو : الذي ، وقيل هي المعرِّفةُ للموصول ، ونحو : الْيَسْعَ .

(والبدليَّةُ في نحو : ما يَحْسُن بالرجلِ خيرٍ منك ،أولى من النَّعت والزيادة) وإنما كانت أولى لأنها أسهل مما ادعاه الخليلُ من أن خيراً منك نعت للرجل[1] وأنه على نية الألف واللام . ومما ادعاه الأخفش من أن ال في الرجل زائدة ، لما فيهما من الخروج عن الظاهر بدعوى الخليل تعريف خير ، ودعوى الأخفش تنكير رجل ، والبدليَّةُ تقدِّرُ[2] التابعَ والمتبوعَ على ظاهرهما ، فكانت أولى ، إلا أنه يلزم المصنف الإبدال بالمشتق ، وهو ضعيف .

(وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير) ـ نحو : مررتُ برجل حسنِ الوجهِ ، أي : وجهه ، وكقوله تعالى : « فإنَّ الجنةَ هي المأوى[3] » .

وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين ، ومَنْ منَعه جَعل[4] الضمير محذوفاً ، أي حسن الوجه منه ، ويأتي تمام المسألة في الصفة المشبهة[5] . واحترز بغير الصلة من الصلة ، فلا تقوم ال فيها مقام الضمير .

وأما قولهم : أبو سعيد الذي رويتُ عن الخدري ، أي عنه ، فلا يطرد ، وفيه بحث .

(**فصل**) : (مدلولُ إعرابِ الاسمِ ما هو به عُمدة أو فَضْلة أو بينهما) ـ فالعمدة ما لا يتم الكلام دونه لفظاً أو تقديراً . والفضلة خلاف

---

(١) في (د) : نعت الرجل

(٢) في (د) : يقدر المتبوع والتابع

(٣) النازعات ٤١

(٤) في (ز) : يجعل

(٥) في (ز) : الصفة المشبه بها .

العمدة . وما بين الفضلة والعمدة هو المضاف إليه ، ويأتي الكلام عليه .

(فالرفعُ للعُمدةِ ، وهيَ[1] مبتدأ أو خَبرٌ)ـ نحو : زيدٌ قائمٌ . ويشملُ[2] الخبرُ خبرَ المبتدأ وخبر إنَّ .

(أو فاعلٌ أو نائبُه) ـ نحو : لم يقم زيدٌ ، ولم يُضْرَبْ خالدٌ .

(أو شبيهٌ به) ـ أي بالفاعل .

(لفظاً) ـ كاسم كان وأخواتها ، وإطلاق الفاعل عليه مجاز للمشابهة .

(وأصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل) ـ وهذه ثلاثة أقوال للنحاة .

(والنَّصْبُ للفَضلةِ ، وهيَ[1] مفعولٌ مطلقٌ) ـ والمراد به المصدر مؤكّداً كان نحو : قمتُ قياماً ، أو مُبيّناً لنوع نحو : سِرْتُ سَيْرَ[3] زيدٍ ، أو مبيناً لعدد نحو : ضربت ضربتَين .

(أو مُقيَّد) ـ والمراد به المفعول به نحو : ضربتُ زيداً ، والمفعول فيه نحو : سرتُ يومَ الخميس بريداً ، والمفعول من أجله نحو : جئتُ محبةً فيك . والمفعول معه نحو : سار زيدٌ والنيلَ .

(أو مستثنى) ـ نحو : القومُ إخوتُك إلاَّ زيداً .

(أو حال) ـ نحو : ما جاء زيدٌ ضاحكاً .

(أو تمييز) ـ نحو : طاب زيدٌ نفساً .

(أو مشبَّه بالمفعول به) ـ نحو : مررتُ برجلٍ حسَنٍ الوجهَ . بنصب الوجه .

(والجرُّ لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه) ـ وإنما كان بين

---

(١) في (ز) : وهو

(٢) في (ز) : وشمل

(٣) في (د) : سرت سيرا .

العمدة والفضلة ، لأنه[1] في موضع يكمل العمدة نحو : جاء عبدُ اللهِ ، وفي موضع يكمل الفضلة نحو : أكرمتُ عبدَ اللهِ ، وفي موضع يقع فضلة نحو : هذا ضاربُ زيدٍ .

(وأُلحقَ من العُمَدِ بالفضَلاتِ المنصوبُ في باب كان) ـ أي خبرها وهو خبر مبتدأ في الأصل .

(وإن ولا) ـ أي اسماهما ، وهما[2] مبتدآن في الأصل .

---

[1] في (ز) علامة في هذا الموضع ، وكتب بالهامش : يقع . وهو كالتوضيح للعبارة .

[2] سقطت من (د)

١٢ ـ باب المبتدأ

(وهو ما عَدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظيًا) ـ فما[1] يشمل الاسم الصريح، والمقدَّر نحو: « وأن تصوموا خيرٌ لكم[2] » أي صومكم، والفعلُ المضارعُ المجرَّدُ من جازم أو ناصب[3]، والمُخْبَرُ عنه نحو: زيدٌ قائمٌ، والوصفُ المستغنى عن الخبر نحو: أقائمٌ الزيدان؟ فهذه كلُّها عَدِمَتْ عاملاً لفظيًا حقيقةً، والذي عدمه حكماً[4] هو المبتدأ المجرور بِمنْ أو الباء الزائدتين[5] نحو: « هل مِنْ خالقٍ غير الله[6] »؟ وبحسبك درهمٌ[7]، وكذلك المبتدأ المجرور برب نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٌ، فرجل وحسبك وخالق في موضع رفع بالابتداء، وهي عادمةٌ عاملاً لفظياً حكماً لا حقيقةً، وذلك أن مِنْ والباء زائدتان فلا أثر لدخولهما، ورب في حكم الزائد لأنها لا تتعلق بشيء

---

(١) من قوله: ما عدم، والأحسن كتابتها منفصلة: فـ « ما ».

(٢) البقرة ١٨٤

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع (جـ ١ ص ٩٣): إن هذا الحد للمبتدأ غير مرضي عندي لأمرين، أحدهما: أن عامل المبتدأ عندي الخبر، وهو لفظي، والآخر أنه شامل للفعل المضارع المجرَّد من ناصب وجازم.

(٤) جاء في هامش (ز) عند هذا الموضع، لا حقيقة، وهو كالتوضيح أيضاً.

(٥) في (د): الزائدة

(٦) فاطر ٣

(٧) قال في همع الهوامع (جـ ١ ص ٩٣) وما قالوه في: بحسبك درهم غير مرضي أيضاً، فإن شيخنا الكافيجي اختار أن بحسبك خبر مقدم وأن المبتدأ درهم نظراً للمعنى، لأنه محط الفائدة، إذ القصد الإخبار عن درهم بأنه كافيه. وما قاله شيخنا هو الصواب. انتهى.

كالزائد. وقيّد العاملَ بكونه لفظياً تحرزاً من المعنوي، فإن المبتدأ لم يعدمه، إذ هو مرفوع بالابتداء كما سيأتي.

(من مُخْبَرٍ عنه) ـ بيان لـ «ما». وأخرج بهذا الفعلَ المضارعَ المجرَّد من جازم أو ناصب نحو: يقومُ زيدٌ، وهو يشمل ما أخبَر عن لفظه نحو: قامَ ثلاثيٌّ، وعن مدلوله نحو: زيدٌ قائمٌ.

(أو وصفٍ) ـ والمرادُ به ما كان كضاربٍ ومضروبٍ من الأسماء المشتقة أو الجاري مجراها باطراد، وهو تتمة بيان «ما».

(سابقٍ) ـ وهذا يشمل اسمَ الفاعل نحو: أقائمٌ الزيدان؟ واسمَ المفعول نحو: ما مضروبٌ العَمْران، والصفةَ المشبَّهةَ نحو: أحسَنٌ أخواك؟ والمنسوب نحو: أقرشيٌّ أبواك؟ واحترز بسابق من نحو: أخواك خارجٌ أبوهما، فخارج خبر لا مبتدأ، إذ لم يسبق.

(رافعٍ ما انفصلَ) ـ يشمل ما رفع الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله، كما سبق، وشمل قولُه: «ما انفصل» الظاهرَ نحو قوله:

(١٩٦) أقاطنٌ قومُ سلمى أم نوَوْا ظعناً ... إن يظعنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطنَا[١]

والضمير المنفصل نحو: أقائمٌ أنتما؟ ومنع هذا الكوفيون، وأجازه البصريون، وهو الصحيح، قال الشاعر:

(١٩٧) خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما ... إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ[٢]

وقال:

---

(١) الشاهد في قوله: أقاطنٌ قومُ... قاطن مبتدأ، وقوم فاعله سد مسد الخبر وهو من الظاهر المنفصل، ولم يعرف قائله.

(٢) الشاهد في قوله: ما واف... أنتما... واف مبتدأ معتمد على النفي، كما اعتمد قاطن في الذي قبله على الاستفهام، وأنتما فاعل سد مسد الخبر، ولا يعرف قائله.

١) ما باسطٌ خيراً ولا دافعٌ أذى   من النَّاس إلَّا أنتمْ آل دارم[1]

وخرج بقوله : « ما انفصل » الضميرُ المتَّصلُ[2] . فلا تقول في : أقائمٌ زيدٌ أو قاعدٌ ؟ إنَّ قاعداً مبتدأ والضمير المستتر فيه فاعل سد مسد الخبر .

(وأغنَى) ـ أي وأغنى ذلك المنفصلُ عن الخبر كما سبق . واحترز من نحو : أقائمٌ أبواه زيدٌ ؟ فقائم ليس مبتدأ ، إذ لا يغنى مرفوعه وهو أبواه عن الخبر من جهة أنه لا يحسن السكوت عليه . فيتعين كون زيد في المثال المذكور مبتدأ ، وقائم خبره تقدم[3] عليه وأبواه مرفوع بقائم .

(والابتداءُ كونُ ذلك) ـ وهو ما عدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظيًّا .

(كذلك) ـ أي عادماً حقيقةً أو حكماً لفظيًّا .

(وهو) ـ أي الابتداءُ .

(يرفعُ المبتدأ ، والمبتدأُ الخبرَ) ـ وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين . قال سيبويه : وأما الذي ينبني عليه شيء هو هو فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ اللهِ منطلقٌ .

(خلافاً لمن رفعهما به) ـ أي رفعَ[4] المبتدأ والخبرَ بالابتداء . وهو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني ، وهو ضعيف ، لأن الأفعال أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعملُ رفعَيْنِ دون إتباع . فالمعنى[5] أولى بأن لا يعمل رفعَيْنْ .

---

(١) الشاهد في قوله : ما باسط .. ولا دافع .. إلا أنتم .. باسط مبتدأ معتمد على النفي . ولا دافع معطوف عليه . وأنتم فاعلهما سد مسدَّ الخبر . ولم يعرف قائله .

(٢) كتب في هامش (ز) عند هذا : فإنه لا يسدُّ مسدَّ الخبر

(٣) في (ز) : مقدم .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث . وكتبت بهامش (ز)

(٥) أي الابتداء وهو عامل معنوي

(أو بتجرّدهما للإسناد) ـ أي تعرّى المبتدأ والخبر[1] من العوامل اللفظية . وهو مذهبُ الجَرْمِيّ وكثيرٍ من البصريين . ويُرَدُّ بما رُدَّ به ما قبلَه .

(أو رفعَ بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر) ـ الضمير في بهما للمبتدأ والابتداء . وهذا قول[2] أبي إسحاق[3] وأصحابه . ونسب إلى المبرّد . وقيل إن قول المبرد كقول سيبويه . ورُدَّ هذا المذهبُ بأنه يقتضي منع تقديم الخبر لأنه لا يتقدم إذا كان العامل غير لفظ متصرّف .

(أو قال : ترافعا) ـ فرفع المبتدأ الخبرَ ، والخبرُ المبتدأ . وهذا مذهبُ الكوفيين . ورُدَّ بأن المبتدأ قد يرفع غير الخبر ، والخبر قد يرفع غير المبتدأ نحو : القائمُ أبوهُ ضاحكٌ أخُوه . فلو ترافعا لعَمِل الاسمُ رفعَيْنِ دون إتباع .

(ولا خبرَ للوصف المذكور لشدَّةِ شبهِه بالفعل) ـ فإذا قلت : أقائمٌ الزيدان ؟ فالزيدان فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر كما تقدم ، وليس ثَمَّ خبرٌ محذوفٌ ، خلافاً لبعضهم ، وذلك لتمام الكلام بدون تقدير ، كما في قولك : أيقوم الزيدان ؟

(ولذا) ـ أي لِشدَّةِ شبَهِ هذا الوصفِ المجعول مبتدأ بالفعل .

(لا يُصَغَّرُ) ـ فلا تقول : أضويربٌ الزيدان ؟ ولا أمضَيرِبٌ البكران ؟

(ولا يوصف) ـ فلا يقال : أضاربٌ عاقلٌ الزيدان ؟

(ولا يُعَرَّفُ) ـ فلا يقال : القائمُ أخواك ؟ قال ابن السَّرَّاج : لأن المعارف لا تقوم مقام الأفعال .

(ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ إلا على لغة : « يتعاقبُون فيكم ملائكةٌ ») ـ فلا

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في (ز) : وهذا هو

(٣) إبراهيم بن السَّرِيّ الزَّجاج .

يقال ، أقائمان الزيدان ؟ ولا أقائمون الزيدون ؟ على أن ما بعد الوصف مرفوع بالفاعليَّةِ ، بل على أن الوصف خبر مقدم وما بعده مبتدأ . إلاّ على لغة : أكلوني البراغيثُ ، وعليها خرَّج المصنِّف قوله صلى الله عليه وسلم :

« يتعاقبُون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنَّهار[1] » . ومن ورودها في الوصف قوله عليه السلام : « أو مُخْرِجِيَّ هم[2] » على ذلك خرَّجه أبو محمد بن حوط الله ، وفيه نظر .

(ولا يجري[3] ذلك المجرى) ـ وهو أن يكون مبتدأ[4] ، وما بعده مرفوعٌ به مُغْنٍ عن الخبر .

(باستحسانٍ إلاَّ بعد استفهامٍ أو نَفْيٍ) ـ وهذا مذهبُ جمهور البصريين . وشمل قولُه كلَّ أداةِ استفهامٍ أو نَفْيٍ ، فتقول : أين قائمٌ الزيدان ؟ وكذا باقيها . وتقول : ليس قائمٌ الزيدان ، فيسد الزيدان مسد خبر ليس ، وكذلك تقول في"ما"إن جعلتَها حجازية . ودلَّ قوله : باستحسان على أنه يجوز كون الوصف مبتدأ رافعاً ما[5] سدَّ مسدَّ الخبر وإن لم يعتمد ، لكنه ليس باستحسان . ونسبه المصنِّفُ إلى سيبويه . قال : ومن زعم أن سيبويه يمنعه فقد قوَّله ما لم يقل . وعلى هذا يقال : قائمٌ الزيدان . وجعل منه قوله :

19) فخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ منكم إذا الدَّاعي المُثَوِّبُ قال يالا[6]

---

(1) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة ـ التاج الجامع للأصول جـ ١ ص ١٣٤

(2) بخارى ـ بدء الوحى ٣ ومسلم ـ إيمان ٢٥٢

(3) وضحه في هامش (ز) بقوله : أي الوصف المذكور .

(4) في (د) المبتدأ

(5) في (ز) : ما يسد

(6) في الدرر جـ ١ ص ١٥٧ بعد أن أشار إلى الشاهدعلى أن لام الاستغاثة بعض آل عند الكوفيين . . قال : والبيت يشهد في باب المبتدأ على أن « خيرٌ » مبتدأ ونحن فاعل أغنى أي سد مسد =

فخيرٌ مبتدأ ونحنُ فاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، ولا يجوز كونُ نحنُ مبتدأ وخيرٌ خبراً مقدَّماً[1] ، للزوم الفصل بالمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ ، ولا يُفْصَلُ[2] به بينهما .

(خلافاً للأخفش) ـ ومن تبعه في عدم اشتراط اعتماد الوصف المذكور ، فيُجيزون ، قائمٌ الزيدان أو الزيدون ، قياساً ، وهو ضعيفٌ لِقِلَّة ما وردَ من ذلك أو لعدَمه .

(وأُجْرِيَ في ذلك غيرُ قائمٍ ونحوهُ مُجْرَى ما قائمٌ) ـ فتقول ، غيرُ قائمٍ الزيدان ، فيسدُّ الزيدان مسدَّ خبرِ غيرٍ ، وهو مرفوع بقائم ، إجراءً لغير قائم مُجْرَى ما قائم ، ومنه قوله ؛

(٢٠٠) غيرُ لاهٍ عِداكَ فاطَّرِح اللَّهْـ ـوَ ولا تغترر بعارضِ سِلْمِ[3]

فعِداك مرفوع بلاهٍ وقد سدَّ مسدَّ خبر غير .

(ويُحذَفُ الخبرُ جوازاً لقرينةٍ) ـ نحو ، أن يقال ، مَنْ عندك ؟ فتقول ، زيدُ . أي زيدٌ عندي . ونحو ، زيدٌ قائمٌ وعمروٌ ، أي وعمروٌ قائمٌ .

(ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً) ـ لو لا زَيَدُ لأتيتك . أي لولا زيدٌ موجودٌ ، فحُذِفَ للعلم به ، ووجبَ حذفُه لسدِّ الجوابِ مسدَّه . وهذا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً ، فإن كان كوناً مقيَّداً ، وعليه استظهر بقوله ، غالباً وقد أُسقطها في بعض النسخ ـ فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو ، لولا

= الخبر . والمثوب الذي يدعو الناس . ويالا أراد يا آل بني فلان ، والبيت لزهير بن مسعود الضبي

(١) في (د) ، وخير خبر مقدم .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) جاء به في شرح الأشموني مع الصبان جـ ١ ص ١٩١ شاهدا على اجراء غير قائم ونحوه مجرى ما قائم . ولم يذكر قائله .

زيدُ سالمنا ما سَلِمَ . ومنه قوله عليه السلام : « لولا قومُك حديثُو عَهْدٍ بكُفْرٍ لبنيتُ الكعبةَ على قواعد إبراهيم[1] » وإن دل عليه دليلُ جاز إثباتُه وحذفُه ، ومنه قولُ المعرِّي :

) يُذيبُ الرُّعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يمسكه لسالا[2]

قال المصنِّف بعد هذا الكلام : وهذا الذي ذهبتُ إليه هو مذهبُ الرماني والشجري والشَّلوْبين ، وغفل عنه أكثر النَّاسِ . قال : ومِنْ ذِكْرِ الخبرِ بعد لولا قول أبي عطاء السِّنْدِيّ :

) لولا أبوك ولولا قبله عمــر ألقت إليك معَدّ بالمقاليد[3]

وأشار بقوله : وغفل عنه أكثر الناس إلى ما عليه الجمهورُ من إطلاق القول بوجوب حذف الخبر بعد لولا بناء على أنه لا يكون إلا كَوْناً مطلقاً ، وتأويل ما ورد بخلاف ذلك .

(وفي قَسَمٍ صريح) ـ نحو : لعمرُك ، وايمُ الله لأفعلنَّ . أي لعمرُك قسمي ، فحُذِفَ الخبرُ للعلم به ، ووجب حذفُه لسدّ الجواب مسدَّه . واحترز بصريح من مبتدأ غير صريح في القَسم ، وهو ما يصلح لغيره نحو : عَهْدُ الله لأفعلنَّ ، أي عليّ عهدُ الله . . فيجوز حذفُ عليَّ وإثباتُه ، لأن عهد الله

---

(١) في البخاري ـ علم ٤٨ ، حج ٤٢ ، ومسلم ـ حج ٤٠٥ ، والنسائي ـ مناسك ١٢٨ : « لولا أن قومك حديث عهد ـ عهدهم ـ بالجاهلية ـ بالشرك . بكفر ـ لنقضت الكعبة . فجعلت لها بابين ... وفي مسند الإمام أحمد ـ ٦ / ١٠٢ مثله . وفي صفحة ١٧٦ : لولا حدثان قومك بالكفر ... ، وفي صفحة ١٨٠ : لولا أن قومك حديث عهد بشرك ـ بجاهلية ـ لهدمت الكعبة . فألزقتها بالأرض . وجعلت لها بابين .. » .

(٢) في شرح العيني على شرح الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢١٥ : قاله أبو العلاء المعري .. والشاهد فيه على جواز إثبات خبر المبتدأ بعد لولا إن دلَّ عليه دليل في قوله : فلولا الغمد يمسكه .. شروح سقط الزند / ١٠٤ .

(٣) الشاهد في البيت على ذكر الخبر بعد لولا في قوله : ولولا قبله عمر .. وفي معجم الشواهد أن البيت لمسلم بن الوليد ـ ديوانه ١٦١

مستعمل[1] في القسم وفي غيره، فلا يشعر بالقسم[2].

(وبعدَ واو المصاحبةِ الصريحةِ) ـ نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُه. أي مقرونان. فحُذِفَ الخبرُ لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية، وهذا مذهب الجمهور. واحترز بالصريحة من واو تحتمل المصاحبَة ومطلقَ العطف، فإنه لا يجب معها الحذفُ. فإذا قلت: زيدٌ وعمرو، مريداً بذلك مع عمرو، فهذا غير صريح في المعيَّة، فلك أن تأتي بالخبر فتقول: مقرونان، ولك الحذفُ اتكالاً على أن السامع يفهم من اقتصارك عليها معنى المصاحبة والاقتران.

(وقبل حالٍ، إن كان المبتدأ أو معمولُه مصدراً عاملاً في مفسّر صاحِبها) ـ فمثال المبتدأ: ضربي زيداً قائماً. ومثال معموله: أكثرُ شُربي السَّويقَ ملتوتاً. فقائماً وملتوتاً حالان، وضربي وشربي مصدران، وضربي عامل في زيد وهو مفسّر صاحب الحال، فإن صاحبها ضمير مستتر فيما تقدره من الخبر، وهو: إذا كان، أو ضربه، كما سيأتي. فضمير كان أو ضربه هو صاحب الحال، ومفسر هذا الضمير هو زيد. وكذا الكلام على شربي السويق. وأصل المسألتين: ضربي زيداً إذا كان، أو ضربه[3] قائماً، وأكثر شربي السويق، إذا كان، أو شربه[4] ملتوتاً. واحترز بقوله: عاملاً في مفسّر صاحِبها من نحو: ضربي زيداً قائماً شديدٌ، فإن المبتدأ فيه مصدرٌ غيرُ عاملٍ في مفسّر صاحبِ الحال، بل في صاحب الحال نفسِه، وهو زيدٌ،

---

(١) في (د): يستعمل

(٢) في هامش (ز): حتّى يذكر المقسم عليه. بخلاف: لعمرك، وايم، فإنهما لا يستعملان إلا في القسم.

(٣) في (د): ضربته

(٤) في (د): أو شربته.

فيعمل في الحال ، فلا تغني عن الخبر لأنها من صلته .

(أو مؤولاً بذلك) ـ أي أو كان معمولُ المبتدأ مؤولاً بذلك ، أي بالمصدر نحو : أكثر ما شربتُ السَّويقَ[1] ملتوتاً ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً . فهذه ثلاث مسائل . وفُهِم من تقرير كلامه منع أن يكون المبتدأ نفسُه مؤولاً بمصدر فلا يجوز : أن تضربَ زيداً قائماً ، ولا أن ضربتَ . وهذا مذهب الجمهور ، وأجازها بعض الكوفيين .

(والخبر الذي سدَّتْ) ـ أي الحال .

(مسدَّه مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها) ـ فالتقدير في : ضربي زيداً قائماً ، وأكثر شربي السَّويقَ ملتوتاً : ضربي زيداً ضربُه قائماً ، وأكثر شربي السويق شربه ملتوتاً . فضربُه خبرُ ضربي ، وهو مضاف إلى صاحب الحال وهو الهاء .

(لا زمانٌ مضافٌ إلى فعله) ـ والتقدير على هذا : ضربي زيداً إذا كان قائماً ، وأكثر شربي السويق إذا كان ملتوتاً . هذا إن أردتَ الاستقبال ، وإن أردتَ المضيَّ فالتقدير . إذ كان ، والخبر في الحقيقة على هذا ما يتعلق به الظرف من وصف أو فعل ، كما في قولك : زيدٌ عندك .

(وفاقاً للأخفش) ـ وإنما وافق الأخفش في جعل الخبر مصدراً ، وخالف سيبويه وجمهور البصريين في جعله زماناً لقلة الحذف على تقدير كونه مصدراً ، إلاَّ أنه يلزم الأخفشَ حذفُ المصدر وإبقاءُ معمولِه . وأكثرُ النحاة على منعِه . ونصَّ سيبويه على منعه .

(ورفعُها خبراً بعد أفعل مضافاً إلى ما موصولةً بكان أو يكون جائزٌ) ـ أي رفعُ ما ينتصبُ حالاً جائز بعد كذا ، فتقول : أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمٌ ، أو أخطبُ ما كان الأميرُ قائمٌ . برفع قائمٌ خبراً عن

---

[1] في (ز) : السويق السويق ، وهو سهو .

أخطب تَجوُّزاً للمبالغة . وهذا مذهبُ الأخفش والمبرّد والفارسي[1] ، ومنع ذلك سيبويه .

(وفِعْلُ ذلك) ـ أي رفعُ ما نُصبَ حالاً .

(بعدَ مصدرٍ صريحٍ دون ضرورةٍ ممنوعٌ) ـ فلا تقول : ضربي زيداً قائمٌ . برفع قائم . فإن أدَّتْ ضرورةٌ إلى رفعه جُعلَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقدير : ضربي زيداً وهو قائم ، والجملة حال تسدُّ مسدَّ الخبر . ولا يجوز كونُه مرفوعاً على أنه خبر ضربي ، لأن قائماً من صفات الأعيان . وإنما جاز ذلك بعد أفعل ما يكون ، أو ما كان[2] ، وعنه احترز بقوله : صريح ، لأنه لما فتح باب المبالغة بأول الجملة عضدت بآخرها ، وهذا غير موجود في : ضربي زيداً .

(وليس التّالي لولا[3] مرفوعاً بها) ـ وهذا يشمل قولين : أحدهما ما حكاه الفراء أنه مرفوع بها لنيابتها مناب لو لم يوجد . وردُّه بأنك تقول : لولا زيدٌ لا عمرٌو لأتيتُك . ولا يعطف بلا بعد النفي . والثاني ما اختاره الفراء من[4] أنه مرفوع بلولا لا لذلك .

(ولا بفعلٍ مضْمَرٍ) ـ وهذا مذهب الكسائي . والتقدير : لولا وُجِدَ زيدٌ لأتيتك .

(خلافاً للكوفيين) ـ أي في المقالتين . وقد عرفتَ القائلَ بكلٍّ . ويُبطِلُ قولَ الفراء أن لولا لو كانت عاملةً لكان الجرُّ بها أولى من الرفع ، لأن القاعدة أن كلَّ حرفٍ اختص بالاسم ولم يكن كالجزء منه أن يعملَ الجرّ .

(١) سقط « الفارسي » من (د) .

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : للولا

(٤) سقطت من (ز)

وأما قولُ الكسائي ففيه[1] حذف الفعل فارغاً. قال الأُبَّدِيُّ: إضمارُ الخبر أكثر من إضمار الفعل فارغاً. فرجح مذهبُ سيبويه.

(ولا يُغني فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقدير الخبر إغناءَ المرفوع بالوصف المذكور) ـ وهذا مذهبٌ لبعض[2] النحويين. زعم أن قولك: ضربي زيداً قائماً لا يحتاج إلى خبر[3]؛ لأن المصدرَ فيه بمعنى الفعل، فيكونُ نظيرَ: أقائمٌ الزيدان؟ فكما أن هذا الوصف استغنى بفاعله عن الخبر، لأنه بمعنى: يقومُ الزيدان، كذلك يستغني هذا[4] المصدر بفاعله عن الخبر، لأنه بمعنى ضربت أو أضرب. ورُدَّ بأنه لو كان مثلَه لاقتصر فيه على الفاعل كما في: أقائمٌ الزيدان.

(ولا الواو والحال المشار إليهما، خلافاً لزاعمي ذلك) ـ فإذا قلت: كلُّ رجلٍ وضيعتُه. فالخبر محذوف كما سبق ذكره، لتوقف الفائدة عليه، خلافاً لمن زعم أنه كلام تام لا يحتاج إلى تقدير لإغناء الواو. وهو مذهبُ ابنِ خروف، واختاره ابنُ عصفور في شرح الإيضاح. ونَسب بعضُهم الأولَ للبصريين، والثاني للكوفيين؛ وكذا إذا قلت: ضربي زيداً قائماً. فالخبرُ محذوفٌ كما سبق، للحاجة إلى تمام الكلام؛ وذهب الكسائي والفراء وهشام وابن كيسان إلى أن الحال بنفسها هي الخبر. وهو ظاهر الضعف.

(ولا يمتنع وقوعُ الحال المذكورة فِعْلاً، خلافاً للفراء) ـ لورود السماع بذلك، قال الشاعر:

---

(١) في (د): أن فيه

(٢) في هامش (ز): هو مذهب ابن درستويه.

(٣) في (د): إلى الخبر.

(٤) سقطت من (د)

(٢٠٣) ورأيُ عينيَّ الفتَى أباكا يُعطى الجزيلَ . فعليك ذاكا[1]

والجواز مذهب الأخفش وهشام . ونقل عن سيبويه المنع كالفراء .

(ولا جملةٌ اسميةٌ بلا واو ، وفاقاً للكسائي) ـ فتقول : ضربي زيداً هو قائمٌ . أي وهو قائمٌ[2]. فحذفت الواو لأنه موضع اختصار . ومنَع هذا الفرّاءُ وقال : السماع إنما ورد بالواو . قال الشاعر :

(٢٠٤) خيرُ اقترابي من المولَى حليفَ رضى وشَرُّ بُعْدِي عنه وهو غضبانُ[3]

وفي هذا أيضاً خلاف . ونقل عن سيبويه والأخفش منعُه ، وعن الكسائي إجازتُه ، وهو الصحيح . بل قال ابنُ كيْسان : إنَّ قولك : ضربُكَ أخاكَ هو قائمٌ ، جائز في كل الأقوال .

(ويجوز إتباعُ المصدرِ المذكور ، وفاقاً له أيضاً) ـ أيْ[4] للكسائي ، فتقول : ضربي زيداً الشديدُ قائماً ، وشربي السويقَ كلُّه ملتوتاً ، وحجتُه اتِّباعُ القياس ، وحجةُ المنع أن الموضعَ موضعُ اختصار .

(ويُحذَفُ المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينةٍ) ـ نحو أن يقال : كيف زيد ؟ فتقول : طيِّبٌ . ونحو قوله :

(٢٠٥) إذا ذُقْتَ فاها قلتَ : طعمُ مدامةٍ مُعتَّقةٍ مما يجيءُ به[5] التَّجْرُ[6]

---

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ١٠٧ . والدرر جـ ١ ص ٧٧ . قال في الدرر : والبيت لرؤبة بن العجاج : ملحقات ديوانه ١٨١ وفيه الشاهد على مجيء الحال الذي يسدُّ مسدَّ الخبر فعلاً . فرأيُ مصدر مبتدأ . ويعطى جملة فعلية سادة مسدَّ الخبر .

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٧٧ : استشهد به على وقوع الحال السادّة مسد الخبر جملة اسمية . فشر مبتدأ . وجملة وهو غضبان حال سدت مسد الخبر . ولم يعرف قائله .

(٤) سقطت هذه العبارة من (د)

(٥) في (د) : بها

(٦) الشاهد في حذف المبتدأ جوازاً من قوله : طعم مدامة . التقدير : طعمُه ـ أي طعم فيها ـ طعمُ مدامةٍ . ولم يعرف قائله .

التجر جمع تاجر. والعربُ تسمّى بائع الخمر تاجراً. ونحو قوله تعالى: « مَنْ عَمِلَ صالحاً فلنفسِه[1] » أي فصلاحُه لنفسه.

(ووجوباً كالمخبَر عنه بنَعْتٍ مقطوع لمجرَّد مدح) ـ نحو: الحمدُ للهِ الحميدُ.

(أو ذَمٍّ) ـ نحو: مررت بزيدٍ الكذابُ.

(أو ترحُّم) ـ نحو: مررتُ بخالدٍ المسكينُ. فالمبتدأ في النعت المقطوع إلى الرفع واجبُ الحذف في هذه المواضع الثلاثة. لأنهم لما قصدوا الإنشاء جَعلوا الإضمارَ علامةً عليه. فلو كان النعتُ لغير ذلك كالتخصيص جاز الإظهارُ، نحو: مررتُ بزيدٍ هو الخياطُ. والحذفُ نحو: مررتُ بزيدٍ الخياطُ. وعن هذا احترز بقوله: لمجرد مدح.

(أو بمصدرٍ بدلٍ من اللَّفظِ بفعلِه) ـ نحو: سمعٌ وطاعةٌ. أي أمرى. وكقول بعضهم، وقد قيل له: كيف أصبحتَ؟ حمدُ الله وثناءٌ عليه. أي أمرى حمدُ الله. والأصلُ فيه النصب. لأنه مصدرٌ جيء به بدلاً من الفعل، والتُزِمَ حذفُ ناصبه، لئلا يجمع بين البَدل والمبدَل منه. ثم رُفِعَ فحُمِلَ الرافعُ على الناصب في التزام الحذف.

(أو بمخصوص في باب نعم) ـ نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، وساء[2] رجلاً بكرٌ. أي هو زيدٌ، وهو[3] بكرٌ. فحُذِفَ هو وجوباً.

(أو بصريح في القسم) ـ نحو: في ذمتي لأفعلنَّ: أي في ذمتي ميثاقٌ فحذف المبتدأ. قاله الفارسي. ومنه قوله:

---

(١) فصلت آية ٤٦

(٢) سقطت من (ز)

(٣) سقطت هذه العبارة من (ز)

(٢٠٦)	تسور[١]سوارا إلى المجد والعلا		وفي ذمتي لئن فعلت ليَفْعَلا

(وإن وليَ معطوفاً على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر صحَّت المسألةُ . خلافاً لمن منع) ـ وذلك نحو : عبدُ الله والريح يباريها . واختُلف في هذه المسألة . فمنَعها قوم . وأجازها آخرون . ومن أجازها من البصريين جعل خبرَ المبتدأ محذوفاً . والتقدير . عبد الله والريح يجريان يباريها . ويباريها حال . ومن أجازها من الكوفيين جعل يباريها هو الخبر . إذ المعنى يتباريان . لأن من باراك فقد باريتَه . وشرط جوازها كون العطف بالواو .

ويقال : فلان يُباري فلاناً أي يعارضُه ويفعلُ مثلَ فعلِه . وهما يتباريان . وفلانٌ يباري الريحَ سخاءً .

(وقد يُغْنِي مضافٌ إليه المبتدأ عن معطوفٍ فيطابقُهما الخبر) ـ كقول بعض العرب : راكبُ البعير طليحان . أي راكبُ البعير والبعيرُ طليحان . فحذف المعطوف لوضوح المعنى . وأجاز المسألة الكسائي وهشام .

يقال : طلح البعير أعيا فهو طليح .

(والأصلُ تعريفُ المبتدأ) ـ لأنه مسندٌ إليه : فوجب أن لا يكون مجهولاً . والأصلُ فيما يرفَعُ الجهالةَ التعريفُ .

(وتنكيرُ الخبر) ـ قال المصنِّف : لأن نسبتَه من المبتدأ نسبةُ الفعل من الفاعل . والفعلُ يلزمه التنكيرُ . فرجح تنكيرُ الخبر على تعريفه .

(وقد يُعرَّفان ويُنكَّران بشرط الفائدة) ـ نحو : « اللهُ ربُّنا[٢]» وأفضلُ

---

(١) في (د) : تساور سوار . وفي القاموس : تسوَّر بمعنى تسلَّق . وفي هامش (ز) : حاشية : تمثيل الشيخ بذمَّتي . يريد صريح القسم ليس بظاهر . وقد نسبه في معجم الشواهد لليلى الأخيلية ـ ديوانها ١٠١

(٢) الشورى ١٥

من زيدٍ أفضلُ من عمرو.

(وحصولها) ـ أي حصول[1] الفائدة.

(في الغالب عند تنكير المبتدأ) ـ استظهر بقوله: في الغالب، على ما ندر من حصول الفائدة فيه والمخبَر عنه نكرة خالية[2] مما سيذكر. كقول من خرقت له العادة برؤية شجرة ساجدة أو سماع حصاة مسبحة: شجرةٌ سجدت وحصاةٌ سبَّحتْ. قيل: ويتخرج على أنه مما ابتدئ فيه بالنكرة، لأن فيها معنى التعجب نحو: عجبٌ لزيد، لأن الناطق بذلك تعجَّب من هذا الخارق العظيم. ولم يَعُدَّ المصنِّفُ هذا في المسوغات[3]، وغيرُه عدَّه.

(بأن يكون وصفاً) ـ كقول العرب: ضعيف عاذ بقرملة. أي إنسان أو حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف. والقرملة شجرة ضعيفة.

(أو موصوفاً بظاهرٍ) ـ كقوله تعالى: «ولَعبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مُشْرِكٍ[4]»

(أو مُقدَّرٍ) ـ نحو قولهم: السمنُ مَنوان بدرهم. أي منوان منه.

(أو عاملاً) ـ نحو: «أمرٌ بمعروفٍ صدقة، ونهيٌ عن منكر صدقة[5]». ونحو: «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ الله على العباد[6]».

(أو معطوفاً) ـ نحو: زيدٌ ورجلٌ قائمان.

---

(١) سقطت من (ز)

(٢) في (ز): خالية من جميع ما يأتي بعد.

(٣) في (د): من المسوغات.

(٤) البقرة ٢٢١

(٥) رواية البخارى عن جابر: «كل معروف صدقة..» ـ فيض القدير جـ ١ ص ١٨

(٦) مسند الإمام أحمد ٣ / ١٢٩ عن تميم الداري ـ هامش. ونصه: «خمس صلوات كتبهن الله عز وجل على العباد..». وفي رواية أبي داود والنسائي والإمام مالك من حديث عبادة بن الصامت: «افترضهن الله عز وجل..».

(أو معطوفاً عليه) ـ كقوله تعالى : « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ [1] » أي أمثل لكم . وكقوله :

(٢٠٧) غرابٌ وظبيٌ أعضب القرن باديا   بصَرْم وصردان العشيّ تصيحُ [2]

ابتدأ بغراب لعطف ظبي[3] الموصوف بأعضب عليه . يقال : كبش أعضب وشاه عضباء ، وهي المكسورة القرن الداخل وهو المشاش ، والمشاش جمع مشاشة وهي رءوس العظام اللينة التي يمكن مضغها . ويقال : العضباء هي التي انكسر أحد قرنيها ، وقد عضِبَتْ بالكسر وأعضبتُها أنا . والصَّرم بالفتح مصدر صرمتُ الرجلَ أي قطعتُ كلامه . وبالضَّم الاسمُ . والصردان جمع صرد وهو طائر .

(أو مقصوداً به العموم) ـ كقول ابن عباس : « تمرةٌ خيرٌ من جرادة [4] » .

(أو الإبهام) ـ نحو : ما أحسن زيداً .

(أو تالي استفهامٍ) ـ نحو : أخبزٌ عندك [5] ؟

(أو نفيٍ) ـ نحو : ما فرسٌ عند زيدٍ .

(أو لولا) ـ كقوله :

(٢٠٨) لولا اصطبارٌ لأودَى كلُّ ذي مِقَةٍ   لما استقلَّت مطاياهُنَّ بالظُّعُنِ [6]

---

(١) محمد ٢١

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي هذليين جـ ١ ص ١١٦ . والشاهد فيه على الابتداء بالنكرة : غراب ، لعطف ظبي الموصوف بأعضب عليه .

(٣) في (د) ، قدم « عليه » هنا

(٤) نصه بالموطأ ـ حج ٢٣٦ : « لتمرة خير من جرادة » .

(٥) مثل لها في الهمع جـ ١ ص ١٠١ بقوله تعالى : « أ إله مع الله » ؟

(٦) في النسختين (د . ز) : للظعن ، وفسرها على أنها مصدر ظعن . وما ذكرته من الدرر اللوامع جـ ١ ص ٧٦ وفسر الظعن جمع ظعينة وهي المرأة في هودجها . قال في الدرر : ولم أقف على قائله .

يقال : أودى فلان أي هلك . والمِقَةُ المحبَّةُ . والهاء عوض من الواو . وقد ومِقَه يَمِقُه بالكسر فيهما أي أحبَّه فهو وامق . واستقلَّ القومُ مضوا وارتحلوا . ويقال ظعَن أي سار ظَعْناً وظَعَناً بالتحريك ، وقرئ بهما : « يوم ظعنكم[1] » .

(أو واوِ الحالِ) ـ كقوله[2] :

٢٠) سرَيْنا ونجمٌ قد أضاءَ فمُذْ بدَا مُحيَّاكِ أخفَى ضوءَه كلَّ شارقِ[3]

والمُحَيَّا الوجه .

(أو فاءِ الجزاء) ـ نحو : إن يذهبْ عيرٌ فعيرٌ في الرهط . عير القوم سيدهم ، ورهط الرجل قومه وقبيلته ، والرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة .

(أو ظرفٍ مختصٍّ) ـ نحو : أمامك رجلٌ . فلو كان غيرَ مختص لم يَجُزْ نحو : أماماً رجلٌ .

(أو لاحقٍ به) ـ وهو الجار والمجرور نحو : في الدار رجلٌ . ولا يجوز : في دارٍ رجلٌ ، والجملة المشتملة على فائدة نحو : قصدَك غلامُه رجلٌ[4] .

(أو بأن يكون دعاءً) ـ نحو : « سلامٌ على إلياسين[5] » ونحو « ويلٌ

---

(١) النحل ٨٠

(٢) في (د) : نحو

(٣) همع الهوامع جـ ١ ص ١٠١ . والدرر جـ ١ ص ٧٦ ، والشاهد في قوله ، ونجم حيث وقع المبتدأ نكرة بعد واو الحال . قال في الدرر : ولم يعرف قائله .

(٤) قال السيوطي في الهمع جـ ١ ص ١٠١ : والحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك . قال أبو حيان ، ولا أعلم أحداً وافقه . انتهى . قال السيوطي : وقد وافقه عَصْرِيُه البهاء بن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرَّب .

(٥) الصافات ١٣٠

للمطففين[1]» .

(أو جواباً) ـ نحو : درهمٌ ، في جواب من قال : ما عندك ؟ أي : درهمٌ عندي . فيقدَّرُ الخبرُ متأخّراً ليطابق الجوابُ السؤالَ .

(أو واجبَ التَّصديرِ) ـ نحو : مَنْ عندَك ؟ وكم عبدٍ[2] لزيدٍ ! .

(أو مقدَّراً إيجابُه بعدَ نفْيٍ) ـ نحو : شَرٌّ أهرَّ ذَا نابٍ . أي ما أهرَّ ذا نابٍ إلاَّ شَرٌّ ، وكذلك : شيءٌ[3] جاء بك . قال سيبويه : إنما جاز أن يبدأ به لأنه في معنى : ما جاء بك إلاَّ شيءٌ . وهرير الكلب صوتُه . يقال : هرَّ هريراً وأهرَّه غيرُه .

(والمعرفةُ خبرُ النكرة عند سيبويه في نحو : كم مالُك ؟ واقصدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه) ـ قال المصنِّف : وإنما حكم سيبويه على كم بالابتدائية[4] وإن كانت نكرة وما بعدها معرفة ، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ، ويتعيَّنُ إذ ذاك أن يكون اسمُ الاستفهام مبتدأ نحو : مَنْ قائمٌ ؟ ومَنْ قام ؟ ومَنْ عندك ؟ فحكم على كم بالابتدائية حملا للأقل على الأكثر ، والكلام على أفعل التفضيل كالكلام على أسماء الاستفهام .

(والأصلُ تأخيرُ الخبر) ـ ولهذا[5] امتنع : صاحِبُها في الدَّار .

(ويجوز تقديمُه إن لم يوهمْ ابتدائيةَ الخبَر) ـ نحو : قائمٌ زيدٌ . فإن أوهم بأن كانا معرفتين أو نكرتين لكل[6] منهما مُسَوِّغ ولا مبيِّن للمبتدأ من

---

(١) سورة المطففين آية ١

(٢) في (د) : وكم عبداً لزيد ؟ والمثال السابق للاستفهام أيضاً .

(٣) في النسختين (د ، ز) : شيء ما جاء بك . وما ذكر هنا من همع الهوامع جـ ١ ص ١٠١ ، وهو أنسب للمثال .

(٤) في (ز) : بالابتداء

(٥) في (د) : فلذلك

(٦) في (د) : لكل واحد منهما

الخبر . فأيهما قدَّمتَ فهو المبتدأ نحو : زيدٌ أخوك . وأفضلُ من زيد أفضلُ من عمرو . فإن وجد مبيِّن جاز تقديمُ الخبر كقوله :

٢) بنونا بنو أبنائنا . وبناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعدِ[1]

فبنونا خبرٌ مقدَّم . وبنُو أبنائنا مبتدأ مؤخَّر .

(أو فاعِليةَ المبتدأ) ـ نحو : زيدٌ قامَ . فلو قُدِّمَ قام لأوهم أن زيداً فاعل . ولهذا إذا برز الضمير نحو : الزيدان قاما . والزيدون قاموا . يجوز التقديم في الأصح .

(أو يُقْرَنْ بالفاء) ـ نحو : الذي يأتيني فله درهمٌ . لأن الفاء دخلت لشَبهه بالجزاء . والجزاء لا يتقدم على الشرط .

(أو بإلَّا لفظاً) ـ كقوله تعالى : « وما محمدٌ إلَّا رسولٌ[2] » . إنْ أنتَ إلَّا نذيرٌ[3] »

(أو معنى) ـ كقوله تعالى : « إنما الله إلهٌ واحدٌ[4] » .

(في الاختيار) ـ وهذا تنبيهٌ على أنه قد جاء[5] الخبرُ المقرونُ بإلَّا في غير الاختيار مقدَّماً . كقوله :

٢١) فياربِّ هل إلَّا بكَ النصرُ يُرتجى عليهم . وهل إلَّا عليكَ المُعوَّل ؟[6]

(١) الهمع جـ ١ ص ١٠٢ والدرر جـ ١ ص ٧٦ ، قال في الدرر : استشهد به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف لأجل القرينة المعنوية لأن الخبر محط الفائدة . والتقدير : بنو أبنائنا بنونا أي كبنينا . . . ولم يعرف قائله .

(٢) آل عمران ١٤٤

(٣) فاطر ٢٣

(٤) النساء ١٧١

(٥) في (ز) : جاء تقديم الخبر

(٦) في (د) : أو يكون المقرون ، قال في الدرر جـ ١ ص ٧٦ : قال العيني : الاستشهاد فيه على جواز تقديم الخبر المحصور بإلاّ للضرورة . قال : والبيت من قصيدة للكميت يرثي زيد بن علي وابنه الحسين ويمدح بني هاشم .

والأصلُ : وهل المعمولُ إلاّ عليك ؟

(أو يكنْ لمقرونٍ بلام الابتداء) ـ نحو : لزيدٌ قائمٌ . فلا يجوز : قائمٌ لزيدٌ .

(أو لضميرِ الشّأنِ) ـ نحو : هو زيدٌ المنطلقُ . فلو أخر هو لاحتمل الشأنيَّةَ والتأكيدَ .

(أو شِبْهِه) ـ نحو : كلامِى زيدٌ منطلقٌ . فلو أخر كلامى لم يبقَ له فائدة لعلمه بذكرك زيدٌ منطلقٌ أولاً أنه كلامُك .

(أو لِأداةِ استفهامٍ) ـ نحو : أيُّ الرِّجالِ عندَك ؟

(أو شرطٍ) ـ نحو : أيُّهم يقم أقمْ معه .

(أو مضافٍ إلى إحداهما) ـ نحو : غلامُ أيِّهم عندك ؟ وغلامُ أيِّهم يقمْ أقم معه[1] .

(ويجوزُ نحو : في داره زيدٌ إجماعاً) ـ لأن الخبرَ منويُّ التأخير ، والمفسِّرَ[2] مقدمٌ نيةً . ونقل الصَّفَّار عن الأخفش منعَها إذا رُفع زيدٌ بالمجرور .

(وكذا في داره قيامُ زيدٍ ، وفي دارها عبدُ هندٍ[3] ، عند الأخفش) ـ أجاز الأخفش تقديمَ الخبر المشتمل على ضمير ما أضيف إليه المبتدأ ، سواء أكان المضافُ[4] صالحاً للحذف كالمثال الأول ، أو غير صالح له[5] كالمثال الثاني . واختاره المصنِّف ، وهو قول البصريين ، ومنعهما

---

(١) في (د) : نحو : صديق مَنْ أبوك ؟ وغلامُ مَنْ يكرمُنى أكرمْه . والشرط في العبارة الثانية غير واضح .

(٢) في (د) : فالمفسر

(٣) سقطت من (د)

(٤) في (د) : المبتدأ

(٥) سقطتا من (ز) .

الكوفيون. ومن الأول، وهو أسهل من الثاني قولهم: في أكفانِه دَرْجُ الميّت[1].

(ويجبُ تقديمُ الخبَرِ إنْ[2] كان أداةَ استفهامٍ) ـ نحو: كيف أنت؟ فإن لم يكن الخبرُ نفسُه استفهاماً، بل مصحوباً به نحو: زيدٌ هل ضربتَه؟ لم يجب تقديمُ الخبر بل يجوزُ.

(أو مضافاً إليها) ـ نحو: صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُك؟ وصُبْحَ أي يوم السفرُ؟

(أو مُصَحِّحاً تقديمُه الابتداء بنكرةٍ) ـ نحو: في الدار رجلٌ، وعندك امرأةٌ.

(أو دالاً بالتقديم على ما لا يُفْهَمُ بالتأخير) ـ نحو: لله درُّك. فلو أخر الخبر لم يُفْهَمْ منه التعجُّب الذي[3] يفهم مع تقديمه.

(أو مُسْنَداً دونَ أمَّا إلى أنَّ وصلتِها) ـ كقوله تعالى: «وآيةٌ لهم أنَّا حَمَلْنا[4]». ولا يجوز: أنك فاضلٌ عندي. قيل[5]: لئلا يلتبس بالمكسورة، وهذا مذهب سيبويهِ والجمهور، وأجازه الأخفش قياساً على: أن تقومَ يعجبُني. فإن وجدت أمَّا جاز التقديمُ فتقول: أما أنك فاضلٌ فعندي: ومنه قوله[6]:

(٢١) دَأْبِي[7] اصطبارٌ وأمَّا أنني جَزِعٌ   يوم النَّوَى فلِوَجْدٍ كاد يَبْرِيني

---

(١) في هامش (ز): حاشية. ومنه قول الشاعر: بمسْعاتِه هلْكُ الفتى أو نجاتُه...

(٢) في (د): إذا

(٣) في (ز): الذي كان يفهم

(٤) يس ٤١

(٥) سقطت من (د).

(٦) سقطت من (ز).

(٧) في الهمع جـ ١ ص ١٠٣ والدرر جـ ١ ص ٧٧: عندى اصطبار. قال في الدرر: استشهد به على

وما ذكره من لزوم تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أنَّ وصلتَها ولم توجد أمَّا ، شرطه ، كما قال ابن عصفور ، أن يكون الخبرُ ملفوظاً به . فإن كان محذوفاً لم يلزم تقديره قبلها نحو : لولا أن زيداً قائم لقمت .

(أو إلى مقرونٍ بإلَّا لفظاً أو معنى) ـ نحو : ما في الدَّارِ إلَّا زيدٌ . والثاني نحو : إنما في الدار زيدٌ .

(أو إلى ملتبس بضمير ما التبس بالخبر) . نحو : عندَ هندٍ مَنْ يحبُّها ، وكذا قوله :

(٢١٣) أهابُكِ إجلالاً ومابكِ قُدْرةٌ   عليَّ ، ولكن مِلْءُ عَيْنٍ حَبيبُها[1]

(وتقديمُ المفسّر إن أمكنَ مُصَحّحٌ . خلافاً للكوفيين إلاَّ هشاماً) ـ أجاز البصريون وهشام من الكوفيين : زيداً أجلُه مُحْرِزٌ ، وزيداً أجلُه أحرزَ . لتقدُّم صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ . ومنعها جمهور الكوفيين . والحجة عليهم قوله :

(٢١٤) خيراً المبتغيه حازَ وإن لم   يُقْضَ فالسعيُ في الرشادِ رشادُ[2]

(ووافقَ الكسائيُّ في جواز نحو : زيداً أجلُه محرزٌ ، لا في نحو : زيداً أجلُه أحرزَ) ـ فوافق في مسألة اسم الفاعل وخالف في مسألة الفعل . والبيت حجة عليه . ولولاه لأمكن الفرق بأن اسم الفاعل جائز التقديم فجاز تقديم معموله . والفعل والحالة هذه واجبُ التأخير فمُنع تقديمُ معموله .

= جواز تأخير الخبر بعد أمَّا إذا كان المبتدأ أنَّ وصلتها ـ كما يجوز تقديمه ـ قال : ولم أقف على قائله .

(١) في شرح شواهد العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢١٣ : قاله نصيب بن رباح الأكبر . . . قال : والضمير في حبيبها للعين . وهو مبتدأ . وملء عين خبره . وفيه الشاهد حيث يجب تأخير المبتدأ .

(٢) الشاهد فيه على ما أجازه البصريون ووافقهم ابن مالك من تقدم صاحب الضمير المتصل بالمبتدأ في قوله : خيراً المبتغيه حاز وقائله أبو الأسود .

(**فصل**) : (الخبرُ مفردٌ) ـ وهو ما لعوامل الأسماء تسلط[١] على لفظه . نحو : زيدٌ قائمٌ ، وعمروٌ ضاحكٌ ، وبشرٌ منطلقٌ أبوه [٢].

(وجملةٌ) ـ وهو[٣] ما تضمن جزءين بإسناد وليس لعوامل الأسماء تسلط[٤] على لفظيهما أو لفظ أحدهما نحو : زيد أبوه منطلقٌ ، أو حضرَ غلامُه .

(والمفردُ مشتَقٌ) ـ وهو الدالُ على متصّف ، مَصُوغاً كان من مصدر مستعمل كضارب ومضروب وحسن وأحسن ، أو مصدر مقدَّر كربعة .

(وغيرُه) ـ وهو ما كان بخلاف ما تقدَّم كأسد وحجَر .

(وكلاهما) ـ أي المشتقُ وغيرُه .

(مُغايرٌ للمبتدأ لفظاً متحدٌ به معنى) ـ نحو : زيدٌ ضاربٌ ، وهذا زيدٌ .

(ومتحدٌ به لفظاً دالٌ على الشهرة وعدم التغيرُ) ـ كقول بعض طيء :

) خليلي خليلي دون ريب وربما[٥] ألانَ امرؤٌ قولاً فظُنَّ خليلا

أي خليلي من لا أشك في صحة خلته ، ولا يتغير في حضوره ولا غيبته ؛ وقول أبي النجم[٦] :

) أنا أبو النجم وشعري شعري[٧]

---

(١) في (د) : تسليط عليه لفظاً

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (ز) : وهي

(٤) في (د) : تسليط

(٥) في (د) : فربما . والشاهد في البيت اتحاد الخبر والمبتدأ لفظاً للدلالة على الشهرة وعدم التغير . ولا يعرف قائله .

(٦) في (د) : وقال أبو النجم .

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٣٥ : استشهد به على عدم مغايرة الخبر للمبتدأ للدلالة على الشهرة . أي

أي : شعرى على[1] ما ثبت في النفوس من جزالته .

(ومغايرٌ له مطلقاً . دالٌ على التساوي) ـ أي على التساوي في الحكم .

(حقيقةً) ـ كقوله تعالى : « وأزواجُه أمهاتُهم[2] » أي أزواجه صلى الله عليه وسلم في التحريم والاحترام مثل أمهات المؤمنين .

(أو مجازاً) ـ كقوله :

(٢١٧) ومجاشع قصبٌ هوَتْ أجوافها لو يُنْفَخُون من الخؤورة طارُوا[3]

يقال : خار الرجلُ يخور خُؤورةً ضعُف وانكسر .

(أو قائمٌ مقامَ مضافٍ) ـ كقوله تعالى : « ولكنَّ البِرَّ من آمنَ باللهِ[4] » أي : بِرُّ مَنْ آمن بالله . وقوله تعالى[5] : « هُمْ درجاتٌ عند اللهِ[6] » أي ذوو درجات .

(أو مُشْعِرٌ بلزوم حالٍ تُلْحِقُ العينَ بالمعنى) ـ نحو : زيدٌ صومٌ . جعلته نفس الصوم مبالغةً . ولا يصح أن يكون التقدير : ذو صوم ، لأن هذا يصدق على من صام ولو يوماً ، وذاك[7] إنما يصدق على المُدْمِن .

(والمعنى بالعين) ـ نحو : نهارُه صائم . ومنه قوله تعالى : « والنهارَ مُبْصِراً[8] » .

= شعرى الآن هو شعرى المشهور المعروف بنفسه . والبيت لأبي النجم . وبعده :

تنام عيني وفؤادي يسري مع العفاريت بأرض قفر

(١) سقطت من (ز)

(٢) الأحزاب ٦

(٣) الشاهد فيه مجيء الخبر مغايراً للمبتدأ مطلقاً . مع دلالته على التساوى مجازاً في قوله : ومجاشع قصب أي كالقصب الأجوف . ولم أعرف قائله .

(٤) البقرة ١٧٧

(٥) سقطت من (د)

(٦) آل عمران ١٦٣

(٧) في (د) : وذلك .

(٨) يونس ٦٧

(مجازاً) ـ راجع إلى مسألة العين بالمعنى والمعنى بالعين .

(ولا يتحمَّلُ غيرُ المشتقِّ ضميراً) ـ فإذا قلت : هذا زيدٌ . فلا ضمير في زيد ، إذ لا إشعار له بفعل .

(ما لم يؤول بمشتق) ـ أي فيتحملُ إنْ أُوِّل بمشتق ، نحو : زيدٌ أسدٌ . أي شجاع . ففي أسد ضمير مستتر ، وكذلك في البُلَـكاء في قوله :

تُخَبِّرنا بأنك أحـوذيٌّ ... وأنتَ البُلْسُكاءُ بنَا لصُوقا[1]

والبلـكاءُ حشيشة تلصق بالثياب كثيراً ، والأحوذيُّ الخفيف في الشيء[2] يحذقُه ، عن أبي عمرو ، وقال الأصمعي : الأحوذي المشمِّر في الأمور ، القاهر لها ، الذي لا يشِذُّ عنه شيءٌ[3] منها .

(خلافاً للكسائي) ـ في قوله إن الجامد يتحمل الضمير وإن لم يؤول بمشتق ، ونقل ابن العلج هذا القول[4] عن الكوفيين كلهم وعن الرماني ، وهو[5] دعوى لا دليل عليها .

(ويتحمله المشتقُّ خبراً) ـ نحو : زيدٌ منطلقٌ .

(أو نعتاً) ـ نحو : مررتُ برجلٍ كريمٍ .

(أو حالًا) ـ نحو : جاء زيدٌ راكباً[6] .

(ما لم يرفع ظاهراً لفظاً) ـ نحو : الزيدان قائمٌ أبوهما .

(أو محلًّا) ـ نحو : زيدٌ ممرورٌ به .

---

(١) الشاهد فيه على تحمُّل غير المشتق ضميرا إذا أمكن تأويله بمشتق في قوله : وأنت البُلْسُكاء ، أي أنت لاصق بنا لصوق البلسكاء . وفي اللسان (بلسك) أن البيت لأبي العميثل .

(٢) في (د) : في المشي لحدته .

(٣) في (ز) : منها شيء

(٤) سقطت من (د)

(٥) في (د) : وهي

(٦) في (ز) : ضاحكا

(ويستكنُّ الضميرُ إن جرى متحمِّلُه على صاحبِ[1] معناه) ـ نحو : زيدٌ هندٌ ضاربتُه . أي هي . وظاهر كلامه وجوب استتاره حينئذ . وعلى هذا إذا قلت: ضاربته هي كان[2] هي تأكيداً للضمير المستتر . ولا يجوز كونُه[3] فاعلاً بالصفة .[4] وقد أجاز سيبويه في نحو : مررتُ برجلٍ مكرمك هو . الوجهين .

(وإلاّ برز) ـ أي وإلاّ يجر متحملُه على صاحب معناه . بل على غيره برز . سواء أخيفَ اللَّبسُ نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربُه . أم أمنَ نحو : زيدٌ هندٌ ضاربُها . وليس المرادُ بقوله : برز وجُوبَ بروزه[5] فيكون هذا مذهبَ البصريين . لأن قوله بعد هذا : وقد يستكن . . . الخ برفعه . بل المرادُ جوازُ بروزه[5] لقوله : وقد يستكن .

وهذا البارز في الصورتين مرفوعٌ بالصفة على الفاعلية . وليس[6] توكيداً . وليس يتم هذا إلاّ على طريقة البصريين[7] . وأما على طريقة الكوفيين فيتعين هذا عند خوف اللَّبس . وأما عند الأمن فينبغي[8] أن يجوز كونُه مرفوعاً بالصفة على الفاعلية . وكونه توكيداً للضمير المستتر فيها . لأنهم يجيزون الاستتار فيقولون : زيدٌ هندٌ ضاربُها . فإذا أتيت بهو احتمل كونُه ذلكَ المستتر . واحتمل كونُه توكيداً له . وتظهر فائدة هذا في التثنية والجمع . فعلى طريقة البصريين . تقول : الهندان الزيدان ضاربتُهما هما . والهنداتُ

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في (د) : كانت

(٣) في (د) : أن يكون

(٤) زاد هنا في (د) : وقد أجاز سيبويه كونه فاعلاً بالصفة . وهو نفس ما تفيده العبارة التالية .

(٥) في (د) : إبرازه .

(٦) سقطت هذه العبارة من (د)

(٧) سقط من (ز) : وليس يتم هذا إلاّ

(٨) في (د) : فيتعين

الزيدون ضاربتُهم هُنَّ . فإفراد ضارب لرفعه الظاهر . وعلى طريقة الكوفيين إن رفعت الضمير البارز على الفاعلية فكمذهب البصريين ، وإن رفعته توكيداً للمستتر قلت ، ضاربتاهما[1] هما ، وضارباتُهم هُنَّ لكن المسموع من لسان العرب الإفراد ، إلاّ في لغة ، أكلوني البراغيث . وينبغي أن يحمل قول المصنِّف ، متحمِّله ، على ما هو أعم من الصفة والفعل ، وقد صرح هو في شرحه بوجوب الإبراز في الفعل عند خوف اللبس نحو ، غلامُ زيدٍ يضربُه هو ، إذا أردت أن زيداً يضرب الغلام . وما قاله هو الحق ، إذ لا فرق[2] بين الصفة والفعل .

وأما ما قاله غيرُه من أنه لا يجب إبرازه ، بل إذا خيف اللبس أزيل بتكرير الظاهر الذي هو الفاعل نحو ، زيدٌ عمرو يضربُه زيدٌ ، فضعيف ، لأن وضع الظاهر موضع المضمر في غير موضع التفخيم ضعيف .

(وقد يستكن إن أمن اللَّبسُ ، وفاقاً للكوفيين) ـ فتقول ، زيدٌ هندٌ ضاربُها هو ، وزيدٌ هندٌ ضاربُها . بدون هو . ومن الأول قوله ،

(٢١٩) لكلِّ إلْفَيْنِ بَيْنٌ بعدَ وصلِهمَا والفرقدان حِجاهُ مُقْتَفيهِ هُمَا[3]

حِجا كلِّ شيء ناحيتُه . ونحوه ،

(٢٢٠) غَيْلانُ ميَّةُ مشغوفٌ بها هو مُذْ بَدتْ له فحجاه بانَ أو كربَا[4]

ومن الثاني ما حكى الفراء عن العرب . كلُّ ذي عين ناظرةٌ إليك . أي

---

(١) في (د) ، ضاربتهما هما ، وهو سهو ، لأن هذا مرَّ في الأمثلة السابقة .

(٢) في (د) ، ولا فرق

(٣) الشاهد فيه على جواز انفصال الضمير إذا رفع بصفة جَرَتْ على غير صاحبها في قوله ، والفرقدان حجاه مقتفيه هما ، ولم أعرف قائله .

(٤) سقط هذا البيت من (ز) ، والبيت لذي الرمة ملحقات ديوانه ص ٦٦١ ، قال في الدرر جـ ١ ص ٣٩ ، استشهد به على تعين انفصال الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها في قوله ، غيلان مية مشغوف بها هو .

هي ؛ فناظرة خبر كُلّ ، وهي لعين ، واستتر الضمير . وعليه قوله تعالى : « فظلت أعناقُهم لها خاضمين[1] » . فخاضمين لأصحاب الأعناق وجرى على الأعناق . واستتر[2] الضمير ، أي خاضمين هم . وهذا الحكم ثابت للضمير الجارى متحمّلةُ على غير مَنْ هو له ، سواء كان خبراً أو نعتاً أو حالاً .

(والجملة اسمية وفعلية) ـ نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، أو[3] ما أبوه منطلقٌ ، أو مَنْ يقم أقم معه ، ونحو : زيدٌ قام أو يقوم أو سيقوم أو سوف يقوم ، أو إن يقم أقم أو أيهم تكرم أكرم[4] .

(ولا يمتنع كونُها طلبيةً ، خلافاً لابن الأنباري وبعض الكوفيين) ـ فيجوز زيدٌ اضربْه . خلافاً لهم . والحجة عليهم السماع ؛ قال الشاعر ، وهو رجل من طيئ :

(٢٢١) قلبُ مَنْ عِيلَ صبرُه كيف يسلو ؟ صالياً نار لوعةٍ وغرام[5]

ومعنى عيل صبره غُلِب صبره من عالني الشيء يعولني إذا غلبني .

(ولا قَسميَّة ، خلافاً لثعلب) ـ فتقول : زيدٌ لأضربنَّه . والحجة عليه[6] القرآن ، قال الله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينَّهم سبُلنا[7] » ، « والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنَّهم[8] » . وقول[9] الشاعر :

---

(١) الشعراء ٤

(٢) في (د) : فاستتر .

(٣) سقطت هذه العبارة من (د)

(٤) في (ز) : أكرمه

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٧٣ : استشهد به على جواز الإخبار بالجملة الطلبية ، واستشهد به أبو حيان عند قول التسهيل : « والجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية . . . »

(٦) سقطت من (ز)

(٧) العنكبوت ٦٩

(٨) العنكبوت ٩

(٩) في (د) : وقال

١) جشَأَتْ فقلتُ اللّذْ خَشيتِ ليأتينْ وإذا أتاكِ فلاتَ حينَ مناص[1]

يقال : جشأت نفسي جشوا إذا نهضت إليك ، وجاشت من خوف أو فزع .

(ولا يلزمُ تقديرُ قول قبل الجملة الطلبية ، خلافاً لابن السرَّاج) ـ فإذا قلتَ : زيدٌ اضربْه . فالتقدير عنده : زيدٌ أقول لك : اضربْه . وذلك القول المقدَّر[2] هو الخبر ، وهذا المذكور معموله ، وذلك حتى لا تجعل الجملة الطلبيةَ خبراً . لأن الخبر ما[2] يحتمل الصدق والكذب ، وهو ضعيف ، لأن لفظ الخبر مشترك بين ما ذكر وبين ثاني جزءى[3] الجملة الاسمية ؛ وقد أجمع على وقوع هذا مفرداً ، وهو لا يحتمل الصدق والكذب ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، وكيفَ[2] زيدٌ ؟ والجملة واقعة موقعه ، فلا يمتنع كونُها مثلَه .

(وإن اتحدَتْ بالمبتدأ معنى هي) ـ أي الجملة .

(أو بعضُها) ـ أي أو اتحدَ بعضُ الجملة بالمبتدأ معنى .

(أو قام بعضُها مقام مضاف إلى العائد ، استغنَتْ عن العائد[4]) ـ فالأول نحو : هِجّيرَى[5] أبي بكر : لا إله إلاّ الله . أي قوله في الهاجرة ، ونحو : هو زيدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ والثاني كقوله تعالى : « ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ[6] » ، « والذين يُمَسِّكُون بالكتابِ وأقامُوا الصَّلاةَ ، إنَّا لا نضيعُ أجرَ

---

(١) في شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٨١ :

جشأت فقلت اللّذْ خشيت لكائن ولئن أتاكِ فلات حين مناص

ولم يذكر قائله .

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : وبين جزء الجملة الاسمية

(٤) في (د) : عن عائد

(٥) هِجّيرَى الشخص دأبه وشأنه .

(٦) الأعراف ٢٦

المصْلِحين[1] » ، ونحو : « وأصحابُ اليمينِ ما أصحابُ اليمين[2] » ، والثالث كقوله تعالى : « والذين يُتَوفَّون منكم ويَذَرون أزواجاً يتربَّصْنَ بأنفسهن[3] » ، المعنى : يتربصن أزواجهم ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين .

(وإلاَّ فلا) ـ أي وإلا تتحد الجملة بالمبتدأ معنى ، لا هي ولا بعضها ، ولا يقم[4] بعضُها مقامَ مضافٍ إلى العائد ، لا تستغني عن العائد ، نحو : زيدٌ أبوه منطلقٌ ، أو انطلقَ أبوه .

(وقد يُحذَفُ) ـ أي العائد من الجملة .

(إن عُلِمَ) ـ تحرز من نحو : زيدٌ ضربتُه في داره . فلا يجوز حذف هاء ضربتُه ، إذ لا يُدْرَى أحُذِفَ شيءٌ أم لا .

(ونُصِبَ بفعلٍ) ـ نحو :

(٢٢٣) ثلاثٌ كلُّهنَّ قتلتُ عمداً   فأخزى الله رابعةً تعودُ[5]

أي قتلتُهنَّ ، واحترز مما[6] رُفع بفعل ، فإنه لا يُحذَف ، نحو : الزيدان قاما ،

---

(١) الأعراف ١٧٠

(٢) الواقعة ٢٧

(٣) البقرة / ٢٣٤ . قال القرطبي في تفسير هذه الآية : أي والرجال الذين يموتون منكم ويذرون أزواجا أي زوجات . فالزوجات يتربصن ... وقال الفارسي : تقديره : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بعدهم ...

(٤) في (د) : ولا يقوم

(٥) الشاهد السابع والخمسون من شواهد خزانة الأدب للبغدادي جـ ١ ص ٣٣١ . وهو من شواهد سيبويه . قال : والشاهد فيه حذف عائد المبتدأ : « كلهن » من جملة الخبر : « قتلت » حذفاً قياسياً عند الفراء . قال الأعلم : استشهد به سيبويه على رفع « كل » مع حذف الضمير من الفعل « قتلت » . قال : والتقدير : قتلتها ، لأن كُلًّا المضافة إلى المعرفة يكون عائدها مفرداً . والبيت لا يعرف قائله .

(٦) في (د) : بما

أو بغيره نحو : زيدٌ هو قائمٌ .

(أو صفةٍ) ـ فتقول : الدرهم أنا معطيك . أي معطيكه . ومنه قوله :

٢٢٤) غِنَى نفسي العفافُ المغني و الخائفُ الإملاقَ لا يستغني[1]

أي غنى نفسي العفاف المغنيه . فيحتمل[2] كون العفاف غنى نفسي ، ويحتمل كون غنى نفسي مبتدأ لإضافته . والعفافُ مبتدأ ثانياً ، والمغنيهِ خبره ، والجملة خبر غنى . والمعنى[3] : غنى نفسي العفاف يغنيه .

وفُهم من قوله : ونُصب بفعل أو صفةٍ أن المنصوب بغيرهما لا يُحذَف ، وهو المنصوب بحرف نحو : زيدٌ إنه قائمٌ .

(أو جُرَّ بحرف تبعيض) ـ نحو : السمنُ منَوان[4] بدرهم . أي منوان منه . وكقول الخنساء :

٢٢٥) كأن لم يكونوا حِمىً يُتَّقى إذ الناسُ إذ ذاك من عزَّ بزّا[5]

أي مَنْ عزَّ منهم ، بزَّهُ يبزُّه بزاً سلبه . وفي المثل : مَنْ عزَّ بزّ ، أي من غلَب أخذ السَّلَب .

(أو ظرفيةٍ) ـ كقوله :

٢٢٦) فيومٌ علينا . ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ . ويومٌ نُسرُّ[6]

---

(١) لم أجد البيت فيما تحت يدي من كتب الشواهد . والشاهد في حذف العائد من « المغني » أي المغنيه .

(٢) في (ز) : فيحتمل كون العفاف مبتدأ . والمغنيه مبتدأ ثانياً . وغنى نفسي خبر الثاني ، والجملة خبر العفاف .

(٣) في (ز) : والمعنى : الذي يغنيه العفاف غنى نفسي

(٤) سقطت من (د)

(٥) شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٨٨ قال : والبيت للخنساء بنت عمرو بن الشريد ـ ديوانها ص ٨١ .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ٧٦ ، استشهد به ـ أي السيوطي في همع الهوامع ـ على مجيء المبتدأ نكرة

أي نساء فيه ونسر فيه .

(أو بمسبوقٍ مماثل لفظاً ومعمولاً) ـ كقوله :

(٢٢٧) أصخْ فالذي توصي به أنت مفلح فلا تكُ إلَّا في الفلاح منافسا[١]

أي أنت مفلح به ، فحذف به لسبق به في : توصى به ، أصاخ استمع .

(أو بإضافةِ اسمِ فاعلٍ) ـ كقوله :

(٢٢٨) سبل المعالي بنو الأعلَيْن سالكة والإرثُ أجدرُ مَنْ يحظَى به الولدُ[٢]

أي سالكتها . وفُهم من كلامه[٣] أن المجرور بإضافة غير صفة لا يحذف كالمجرور بحرف غير ما ذكر . وذلك نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ[٤] ، وزيدٌ مررتُ

(وقد يُحذَفُ[٥] بإجماع إن كان مفعولا به والمبتدأ كل) ـ كقراءة ابن عامر : « وكلٌّ وعدَ اللهُ الحُسْنَى[٦] » أي وعدَهُ .

(أو شبهُه في العموم والافتقار) ـ وذلك كلُّ مفتقِر أعم من موصول وغيره نحو : أيُّهم سألني أُعطِيَ ، ونحو : رجلٌ يدعُو إلى خيرٍ أجيبُ . أي أعطيه ، وأجيبه .

(ويَضْعُفُ) ـ أي الحذفُ .

= محضة في مقام التنويع . قال : وفيه استشهاد آخر وهو حذف رابط الجملة المخبر بها إذ الأصل : نساء فيه ونسر فيه . وهو نفس الشاهد هنا في شرح التسهيل . والبيت من قصيدة للنمر بن تولب الصحابي .

(١) الشاهد فيه كالذي قبله . حذف رابط الجملة المخبر بها . إذ الأصل : أنت مفلح به . فحذف به لسبق مماثل لفظاً ومعمولاً هو به في قوله : توصي به . ولم أعرف قائله

(٢) الشاهد فيه كسابقيه . حذف الرابط في قوله : سالكة لإضافة اسم الفاعل . أي : سالكتها . ولم أعرف قائله .

(٣) في (د) : من قوله

(٤) في (د) : زيد قام أبوه

(٥) في هامش (ز) : أي ضميراً لمبتدأ

(٦) الحديد ١٠

(إن كان المبتدأ غيرَ ذلك) ـ كقراءة السلميّ : « أفحكمُ الجاهليّة يبغُون[1] » برفع حكم . أي يبغونه .

(ولا يُخَصُّ[2] جوازُه بالشّعر، خلافاً للكوفيين) ـ للقراءة السابقة . وحاصل كلامه :[3] أنه يجوز اختياراً . ولكنه ضعيف ، وزعم أن هذا مذهبُ البصريين ، وأن الكوفيين لا يجيزون حذفَه مع بقاء الرفع إلاّ في الاضطرار .

(ويُغْنِي عن الخبرِ باطِّرادٍ ظرفٌ) ـ نحو : زيدٌ عندك ، والقتالُ يوم الجمعة .

(أو حرفُ جرٍّ) ـ زيدٌ في الدّار .

(تامٌّ) ـ كما مثل . وتحرز من الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلّقُ به . نحو : زيدٌ بك أو فيك ، من قولك : زيدٌ واثقٌ بك أو راغبٌ فيك . فهذا لا يغني عن الخبر ، إذ لا فائدة فيه .

(معمولٌ في الأجود لاسم فاعل كونٍ مطلق) ـ فكلٌّ من الظرفِ والجارِّ والمجرور المخبَرِ بهما متعلّقٌ بمحذوفٍ . واختار المصنف كونَه وصفاً . فالتقدير : زيدٌ كائنٌ عندك أو في الدار . وذلك لأن الأصلَ في الخبر الإفرادُ ، وأيضاً فلما صرّح به كان كذلك ، كقوله :

فأنتَ لدَى بحبوحةِ الهُونِ كائنٌ[4]

(٢٢٩)

ونبّه بمُطْلَقٍ على أن اسم فاعلِ كونٍ مقيّدٍ كضارب لا يُغْنِي عنه مجردُ

---

(١) المائدة ٥٠

(٢) في (د) : ولا يختص

(٣) في (د) : اختياره .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٧٥ ، صدره : لك العِزُّ إن مولاك عزَّ وإن يَهُنْ

قال : استشهد به على ترجيح تقدير المفرد مع الظرف والمجرور المخبر بهما . . . ونصُّ ابن مالك : (معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق) . ولم يعرف قائله .

ذكرِ الظَّرفِ.

(وفاقاً للأخفش تصريحاً، ولسيبويه إيماء) ـ وهو القول الصحيح، لما سبق.

(لا لفعله) ـ ونُسِبَ إلى سيبويه، وهو قول الفارسيّ والزمخشريّ والتقدير عندهم: زيدٌ استقرَّ عندك، أو في الدَّار، لأن الأصل في العمل للأفعال[1].

(ولا للمبتدأ) ـ ونسبه ابنُ أبي العافية وابنُ خروف إلى سيبويه، وهو ضعيف، لأن الناصبَ إمَّا فعلٌ أو[2] شبهُه، والمبتدأ لا يشترط فيه ذلك.

(ولا للمخالفة) ـ وهو قول الكوفيين، وهو ضعيف، لأن المخالفة لو اقتضت النصبَ لانتصبَ زيدٌ في: زيدٌ خَلْفَك.

(خلافاً لزاعمي ذلك) ـ لما سبق ذكره.

(وما يُعْزَى للظرفية من خَبريَّةٍ وعَملٍ فالأصحُّ كونُه لعاملِه) ـ وهذا مذهبُ ابن كيسان، وظاهرُ كلام السيرافي؛ فإذا قلت: زيدٌ خلفك، أو في الدَّار، فالخبرُ في الحقيقة عاملُ هذا الظرف. وتسمية هذا خبراً تجوُّز، لأن ذلك المحكومُ به حقيقةً. وكذا[3] لو قلت: خلفك أبوه، أو في الدار أبوه، فرفعتَ بعد الظرف فالمرفوعُ معمولٌ للمحذوفِ حقيقةً[4]، لأن الأصل في العمل للأفعال[1] أو للأسماء[5] المأخوذة منها. ونسبةُ العمل إلى الظرفِ تَجوُّز. وذهب أبو عليّ وابن جِنّي إلى انتقال الحكم إلى الظرف والجار والمجرور. والمُرادُ بقول المصنِّف: الظرف، يشمل[6] الظرف والجار والمجرور، إذ كل

---

(١) في (د): الأفعال

(٢) في (د): وإمَّا

(٣)(٤) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٥) في (د): أو الأسماء

(٦) في (د): ما يشمل

حكم ثبت للظرف ثبت للجار والمجرور.

(وربما اجتمعا لفظاً[1]) ـ كقوله :

) لكَ العِزُّ إن مولاك عزَّ وإن يَهُنْ   فأنت لدَى بحبوحةِ الهُونِ كائنُ[2]

البحبوحة الوسط . يقال : هو في بحبوحة الدَّار أي في وسطها .

(ولا يغني ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبرِ اسمِ عينٍ) ـ فلا يقال : زيدٌ اليومَ ، لعدم الفائدة . وهذا بخلاف اسم المعنى نحو : القتالُ اليومَ ، وبخلاف ظرف المكان نحو : زيدٌ خلفكَ . واستظهر بقوله : غالباً ، على ما جاء فيه الإخبارُ باسم الزَّمان عن العين وليس مما سيذكره ، كقول امرئ القيس : اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ .

(ما لم يُشْبِه اسمَ المعنى بالحُدوث وقتاً دونَ وقتٍ) ـ كقولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهْرَيْ ربيع ، والطيالسة ثلاثة أشهر .

(أو تعم[3] إضافة معنى إليه) ـ أي إلى العين . وفي بعض النسخ : أو تنوى إضافةُ معنى إليه . وذلك نحو : أكلَّ يوم ثوبٌ تلبسه . أي تجدّدُ ثوباً[4] ، ومنه :

) أكلَّ عامٍ نَعمٌ تَحْوونَهْ   يُلْحِقُه قومٌ وتَنْتِجُونَهْ[5]

أي إحراز نَعم . يُلْقِحُه قومٌ مجاز من قولهم : ألقح الفحلُ الناقةَ ، والريحُ

(١) أي الظرف ومتعلقه

(٢) سبق الحديث عن البيت ، والشاهد هنا اجتماع الظرف ومتعلقه لفظاً .

(٣) في (د) : أو تغنى

(٤) في (د) : ثوب

(٥) في خزانة الأدب للبغدادي جـ ١ ص ٢٦٧ : هو من شواهد سيبويه ، على أنه بتقدير : حواية نعم ، ليصح الإخبار عن اسم العين باسم الزمان ، وقدره ابن الناظم في شرح الخلاصة : إحراز نعم ، وقدره ابن هشام : نهبُ نعم . . . وقال شراح أبيات سيبويه : هو لقيس بن حصين الحارثي .

السَّحابةَ . ويقال : نُتجت الناقةُ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه تُنْتَجُ نتاجا ، وقد نَتَجها أهلُها نَتْجاً[1] . قال الكميت :

(٢٣٢) وقال المذمّرُ للناتجين متى ذَمَّرتْ قبلي الأرجلُ[2]

التذميرُ أن يُدخِلَ الرجلُ يدَه في حيَا الناقةِ ـ أي رحِمِها ، وجمعُه أحْيِيَة[3] ـ لينظر أذكرٌ جنينُها أم أنثى . والمذمر من الكاهل والعنق وما حوله إلى الذفرى وهو الذي يذمر المذمر .

(أو يَعُمّ . واسمُ الزمان خاصٌ) ـ نحو : نحن في شهر كذا .

(أو مسئولٌ به عن خاصٍّ) ـ نحو : في أي الفصول نحن ؟

(ويُغْنِي) ـ أي ظرفُ الزمان .

(عن خبر اسم معنى مطلقاً) ـ أي سواء أوقع[4] المعنى في جميعه أم في بعضه .

(فإن وقع في جميعه أو أكثره وكان نكرة رُفع غالباً) ـ كقوله تعالى : « وحملُه وفِصالُه ثلاثون شهراً[5] » ، وقوله تعالى : « الحجُّ أشهرٌ معلوماتٌ[6] » .

فإن كان معرفة جاز الرفعُ والنصبُ باتفاق من البصريين والكوفيين ، نحو : قيامُكَ يوم الخميس أو اليوم . والغالبُ النصبُ .

(ولم[7] يمتنع نصبُه ولا جرُّه بفي ، خلافاً للكوفيين) ـ فيجوزُ عند

---

(١) في (د) : نتاجاً

(٢) هذا تمثيل للفظ نتج واسم الفاعل منه ناتج في قوله للناتجين ، والبيت للكميت كما هو مبين بالشرح .

(٣) سقطت العبارة بين الفاصلتين من (د) .

(٤) في (د) : سواء وقع اسم . .

(٥) الأحقاف ١٥

(٦) البقرة ١٩٧

(٧) في (د) : ولا يمتنع

البصريين في المنكَّرِ مع الرفع النصبُ والجرُّ بفي ، قال المصنِّف : ويمنعُ الكوفيون النصبَ والجرَّ بفي ، ومستندُهم صونُ اللفظ عما يوهم التبعيضَ مما يُقْصَدُ به الاستغراقُ . وهذا مبنيٌّ على قول بعضهم إنَّ في للتبعيض . حكاه السيرافي ، وليس بصحيح ، فإنَّ في للظرفية بحسب الواقع في مصحوبها ، ولهذا صحَّ : في الكيس درهمٌ ، وفي الكيس ملؤهُ من الدراهم .

(وربَّما رُفِعَ خبراً الزَّمانُ الموقوعُ في بعضه) ـ أي سواء كان معرفةً أو نكرةً . نحو : الزيارةُ يومَ الخميس أو يومُ[1] والنصبُ أجودُ ، وأكثرُ من الرفع ، وهما جائزان اتفاقاً .

(ويُفْعَلُ ذلك) أي الرفعُ .

(بالمكانِّي المتصرِّفِ) ـ تحرز من غير المتصرف نحو : عندك ، فإنَّ رفعَه ممتنع .

(بعد اسم عين ، راجحاً إن كان المكانيُّ نكرةً) ـ نحو : المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ . وراجحاً حالٌ من ذلك . والكوفيون كالبصريين في إجازة الرفع والنصب في هذا ، وناقلُ لزوم رفعه عن الكوفيين واهم .

(ومَرْجُوحاً إن كان معرفةً) ـ نحو : زيدٌ خلفك ، وداري خلف دارك[2] . فيجوزُ رفع خلفك ونحوه عند البصريين ، والمختارُ عندهم نصبُه ، ولا فرق بين كون[3] المخبَرِ عنه اسم مكانٍ أو ذاتٍ غيره كما سبق تمثيله . وإعرابُ مرجوح كإعراب راجح .

(ولا يُخَصُّ رفعُ المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان . خلافاً للكوفيين) ـ منع الكوفيون الرفعَ في المِثال الأول ونحوه في غير الشعر ،

(١) أي يومُ الخميس بالرفع

(٢) في (د) : خلف دار زيد

(٣) في (د) : أن يكون

وأجازوه في المثال الثاني ونحوه مطلقاً .

(ويكثُر رفعُ المؤقّتِ) ـ وهو المحدودُ كيوم ويومين وفرسخ وميل .

(المتصرّفِ) ـ تحرز من غيره كضحوة معيَّناً .

(من الظرفين) ـ أي ظرف الزمان وظرف المكان .

(بعدَ اسمِ عينٍ مُقدَّرٍ إضافةُ بُعدٍ إليه) ـ نحو : زيدٌ مِنَّا[1] يومان أو فرسخان ، أي بُعْدُ زيدٍ .

(ويتعينُ النصبُ في نحو : أنتَ مِنّي فرسخَيْن . بمعنى : أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين) ـ وذلك لأن مِنّي خبرُ أنتَ . أي كائنٌ مِنّي . أي من أتباعي وأشياعي ، كقوله تعالى : « فَمَنْ تَبِعَنِي فإنَّه مِنّي[2] » . وحينئذ يتعيَّنُ نصبُ فرسخَين على الظرفية ، بخلاف : زيدٌ مِنّي فرسخان . على تقدير : بُعْدِ زيدٍ مِنّي فرسخان . وقول المصنّف : ما سرنا فرسخَيْنِ ، تفسير معنى لقول[3] سيبويه : مادُمْتَ تسيرُ فرسخَيْنِ . والناصبُ للظرف الخبرُ ، لا هذا المذكورُ ، كحذف الموصول وصلته وإبقاء المعمول .

(ونصبُ اليوم إن ذُكر مع الجمعة ونحوها مما يتضمَّنُ عملًا) ـ كالسبت والعيدِ والفِطْر ، لأن في الجمعة معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القطع ، وفي العيد معنى العَوْد ، وفي الفطر معنى الإفطار .

(جائزٌ) ـ فتقول : اليومَ الجمعةُ ، واليومَ السبتُ . بنصب اليوم ، وكذا الباقي اتِّفاقاً ، لأن ذكرها منبّهٌ على عملٍ يقعُ في اليوم .

(لا إنْ ذُكر مع الأحدِ وغيره مما لا يتضمَّنُ عملًا) ـ كالاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس . فتقول : اليومُ الأحدُ ، برفع اليوم ، وكذا الباقي ، ولا

---

(١) في (ز) : منى

(٢) ابراهيم ٣٦

(٣) في (د) : قول

يجوز النصب .

(خلافاً للفراء وهشام) ـ في إجازتهما النصبَ على معنى الآن الأحد وهو ضعيف ، لأن الأحد بمنزلة الأول والاثنين بمنزلة الثاني ، والثلاثاء بمنزلة الثالث والأربعاء بمنزلة الرابع ، والخميس بمنزلة الخامس ، فيتعيَّنُ الرَّفْعُ ، لئلا يخبر بظرف الزمان عن العين .

(وفي الخَلْفِ مُخْبراً به عن الظَّهْرِ رفعٌ ونصبٌ) ـ فمن قال : ظهرُك خلفك . برفع خلفك ، فوجهه أن الخلف في المعنى الظهر ، ومن نصبَه جعله ظرفاً .

(وما أشبههما كذلك) ـ فتقول : رِجْلاك أو نعلاك أسفلك . برفع أسفل ونصبه على ما تقدم . وقرئ : « والركبُ أسفل منكم[1] » بالرفع والنصب .

(فإن لم يَتصرَّف كالفوق والتحت لزمَ نصبُه) ـ فتقول : رأسُك فوقَك ، وتحتَك رجلاك . بنصب فوق وتحت ، لأنهم لم يستعملوهما إلاّ ظرفَيْنْ .

(ويُغني عن خبر اسم عين باطراد مصدرٌ يؤكِّدهُ مكرراً) ـ نحو : زيدٌ سيراً سيراً . والأصل : يسيرُ سيراً . فحذَف الفعلَ ، واستغنَى بمصدره ، وجعل تكريرَه بدلاً من اللفظ بالفعل ، فلزم إضمارُه .

(أو محصوراً) ـ نحو : إنما أنتَ سَيْراً ، أو السيرَ ، أو سيرَ البريد ، وما أنت إلاّ سيراً ، أو السيرَ ، أو سيرَ البريد . والأصلُ : تسيرُ سيراً ، فحذف ، وأقيم الحصرُ مقام التكرار في سببية التزام الإضمار .

(وقد يُرفَعُ خبراً) ـ فيقال[2] : زيدٌ سيرٌ سيرٌ ، وما زيدٌ إلاّ سيرٌ . بالرفع ، على جعل الأخير هو[3] الأول مبالغةً .

---

(١) الأنفال ٤٢

(٢) في (د) : فتقول

(٣) سقطت من (ز)

(وقد يُغني عن الخبر غيرُ ما ذُكر من مصدرٍ) ـ نحو : زيدٌ سيراً . أي يسير سيراً .

(أو مفعولٍ به) ـ نحو قول بعض العرب : إنما العامريُّ عمامتَه . أي يتعهد عمامتَه ؛ ومنه قوله تعالى : « والذين اتخذوا مِنْ دونِه أولياءَ ما نعبُدهم[1] » أي يقولون : ما نعبدهم .

(أو حال) ـ أي مغايرة للسابقة في مسألة : ضربي زيداً قائماً . وذلك نحو ما حكى الأخفشُ من قول بعضهم : « زيدٌ قائماً ـ أي ثبتَ أو عُرف قائماً . ومنه[2] قراءة[3] رويت عن علي رضي الله عنه : « ونحنُ عصبةً[4] » بالنصب .

(وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً بعطفٍ) ـ نحو : زيدٌ فقيهٌ[5] وكاتبٌ وشاعرٌ . ولا خلافَ في هذا .

(وغيرِ عطفٍ) ـ كقوله تعالى : « وهو الغفورُ الودودُ ذُو العرشِ المجيدُ ، فعّالٌ لما يريدُ[6] » . ومَنْ منَع تعدُّدَ الخبر في مثل هذا قدَّر لكلِّ خبرٍ غيرِ الأول مبتدأً أو جعلِ الثاني صفةً للأول .

(وليس من ذلك ما تعدَّد لفظاً دون معنى) ـ نحو : هذا حلوٌ حامضٌ ، وهذا أعسرُ أيسرُ . أي أضبط ، وهو الذي يعمل بكلتا يديه . فتسميتُه هذَيْن خبرَيْن تجوُّز ، وإنما هما خبرٌ واحدٌ ، لأن الإفادة[7] لا تحصل إلاّ بالمجموع ، بخلاف الأول ، ولذا امتنع في هذا العطفُ بخلاف ذاك[8].

---

(١) الزمر ٣

(٢) في (ز) : ومثله

(٣) في (د) : قراءة علي

(٤) يوسف ٨ ، ١٤

(٥) سقطت مع واو العطف من (د)

(٦) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦

(٧) في (د) : الفائدة

(٨) في (ز) : ذلك

(ولا ما تعدَّد لتعدُّد صاحبه حقيقةً) ـ نحو : بنو زيدٍ فقيهٌ وكاتبٌ ونحويٌّ . ومنه :

) يداك يدٌ خيرُها يُرتجَى وأخرى لأعدائها غائظـة[1]

(أو حكماً) ـ كقوله تعالى : « اعلموا أنما الحياة الدنيا لعبٌ ولهوٌ وزينةٌ وتفاخرٌ بينكم وتكاثرٌ في الأموال والأولاد[2] » ، وتعدُّد هذا إنما هو لتعدُّدِ المُخْبَرِ عنه . ولا يُسْتعمَلُ دون عطف .

(وإن توالتْ مبتدآتٌ أُخبِرَ عن آخرها مجعولاً هو وخَبرُه خبرَ متْلُوِّه ، والمتلوُّ مع ما بعده خبرَ متلوّه ، إلى أن يُخْبَر عن الأول بتاليه مع ما بعده ، ويضافُ غيرُ الأول إلى ضمير متلوّه) ـ نحو : زيدٌ عمُّه خالُه أخُوه أبوهُ قائمٌ . والمعنى : أبو أخِي خالِ عمِّ زيدٍ قائمٌ .

(أو يُجاءُ بعد خبر الآخِر بروابط المبتدآت ، أولٌ لآخِر ، وتالٍ لمتلُوٍّ) ـ نحو : بنُوك الزيدان هند الدرهم أعطيته إياها عندهما في دارهم .

(**فصل**) : (تدخل الفاءُ على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمَّا) ـ نحو : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ . ومنه : « فأما الذين آمنوا فيعلمون[3] » .

(إلاَّ في ضرورةٍ) ـ كقوله :

) فأما القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سَيْراً في عراضِ المواكبِ[4]

---

(١) في (د) : يرتجى خيرها . وفي شرح العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٢٣ : أنشده الخليل . وما قيل من أنه لطرفة لم يثبت . . قال : والأوجه أن تكون يداك مبتدأ ويد خبره . وأخرى عطف عليه . وفيه الشاهد لتعدد الخبر بتعدد المخبر عنه . فوجب العطف بالواو . وقيل : التقدير : إحدى يديك يدٌ يرتجى خيرها . فلما حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه .

(٢) الحديد / ٢٠

(٣) البقرة ٢٦

(٤) سقط الشطر الثاني من (ز) . وفي شرح التسهيل للدماميني :
● ولكن دفع الشر بالشر أحزم ● وفي الدرر جـ ٢ ص ٨٤ : استشهد به على أنه قد تحذف الفاء

(أو نُدورٍ أو مقارنةِ قولٍ أغنَى عنه المقولُ) ـ كقوله تعالى : « فأما الذين اسودَّتْ وجوهُهم أكفرتم[1]» أي فيقال لهم : أكفرتم ؟

(وجوازاً بعد مبتدأ واقع موقعَ مَنْ الشرطيَّة أو ما أختِها وهو ال الموصولةُ بمستقبلٍ عامٍّ) ـ كقوله تعالى : « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهُما[2]» ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرّد ، وجمهور البصريين يمنعون دخول الفاء في خبر المبتدأ ، المصدَّر بال الموصولة . وخرَّجُوا الآيةَ ونحوَها على حذف الخبر . أي : فيما يتلى عليكم السارق والسارقة . . . أي حكم السارق والسارقة[3] ، فلو قُصدَ بصلةِ ال مضيٌّ أو عهدٌ فارقَ ال شبه مَنْ وما ، ولم يؤتَ بالفاء .

(أو غيرُها) ـ أي من الموصولات .

(مَوْصُولاً بظرفٍ) ـ كقوله :

(٢٣٥) ما لدَى الحازِمِ اللَّبيبِ مُعاراً فَمصُونٌ ، وَما لَهُ قد يضيعُ[4]

(أو شبهه) ـ كقوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله[5]» .

(أو بفعل صالحَ للشرطية) ـ كقوله تعالى : « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم[6]» . ويدل على أن ما موصولة لا شرطية سقوط الفاء في

من جواب أما . وفي البيت شاهد آخر هو حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة . . والبيت للحارث بن خالد المخزومي .

(١) آل عمران ١٠٦

(٢) المائدة ٣٨

(٣) سقطت من (ز)

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٧٩ : استشهد به على جواز اقتران خبر المبتدأ الواقع موصولاً غير ال بالفاء . . . ثم قال : واستشهد به الدماميني على جواز اقتران خبر المبتدأ الموصول بالظرف من غير قيد . قال : ولم أقف على قائله .

(٥) النحل ٥٣

(٦) الشورى ٣٠

قراءة نافع وابن عامر. وأشار بقوله : فعل إلى أن الموصول بجملة اسمية لا تدخل الفاء في خبره ، نحو : الذي أبوهُ مُحْسِنٌ مكْرَمٌ. وبقوله : صالح إلى أنّ[١] ما لا يصلحُ ، لا تدخلُ الفاءُ معه ، كالماضي معنى ، وكالمصاحب لما يمنعه من الشرطية نحو : الذي لو حدَّث صدقَ مُكْرَمٌ ، والذي ما يكذِبُ مفلحٌ.

(أو نكرةٌ عامةٌ موصوفةٌ بأحدِ الثلاثةِ) ـ وهي الظرفُ وشبهُه والفعلُ الصالحُ للشرطية نحو : رجلٌ عندَه حزمٌ فسعيدٌ ، وعبدٌ لِكَريمٍ فما يضيعُ ، ونفسٌ تسعَى في نجاتِها فلن تخيبَ.

(أو[٢] مضافٌ إليها مُشْعِرٌ بمجازاةٍ) ـ نحو : كلُّ رجلٍ عندَه حزمٌ فسعيدٌ ، وكلُّ عبدٍ لكريمٍ فما يضيعُ ، وكلُّ نفسٍ تسعَى في نجاتها فلن تخيبَ.

(أو موصوفٌ بالموصولِ المذكور) ـ كقوله تعالى : « والقواعدُ من النساء اللاّتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهنّ جُناحٌ[٣] » ، وقوله :

(٣ صلوا الحزم بالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسراً[٤]

(أو مضافٌ إليه) ـ نحو : غلامُ الذي يأتيني فله درهمٌ. ومنه قَولُ زينبَ بنتِ الطَّثَرِيَّةِ ترثي أخاها :

(٣ يسرُّكَ مظلوماً ويُرضيك ظالماً فكلُّ[٥] الذي حمَّلتَه فهو حاملٌ[٦]

(١) في (د) : إلى ما لا يصلح لأن تدخل الفاء معه.

(٢) سقطت هذه العبارة إلى أول الشرح من (د).

(٣) النور ٦٠

(٤) الشاهد فيه دخول الفاء على الجملة الواقعة بعد موصوف بموصول مذكور : بالخطب الذي.. ولا يعرف قائله.

(٥) في (ز) : وكل ، وهو كما جاء بالتحقيق في الهمع جـ ١ ص ١١٠ وفي الدرر جـ ١ ص ٧٩.

(٦) قال في الدرر : استشهد به على اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ مضافاً إلى الموصول فكل مبتدأ

(وقد تدخلُ على خبرِ كُلٍّ مضافاً إلى غير موصوفٍ) ـ نحو: ما جاء في بعض الأخبار[1] المأثورة عن بعض السلف، وهو « بسم اللهِ ما شاءَ الله، كلُّ نعمةٍ فمن الله. ما شاء الله، الخيرُ كله بيد اللهِ. ما شاء الله، لا يصرفُ السوءَ إلَّا الله. ما شاء الله، لا قوة إلَّا باللهِ ».

(أو إلى موصوف بغير ما ذكر) ـ كقوله:

(٢٣٨) كلُّ أمرٍ مباعِدٍ أو مُدَانٍ فمنوطٌ بحكمـةِ المتعـال[2]

(وعلى خَبرِ موصولٍ غيرِ واقعٍ موقعَ مَنْ الشرطية ولا ما أختها) ـ كقوله تعالى: « وما أصابكم يوم التقى الجَمْعانِ فبإذنِ الله[3] »، فدخلتْ والفعلُ ماضٍ معنى[4]، ومَنْ منَع ذلك احتاج إلى التأويل، وأولتْ على معنى التبيين، أي ما يتبين إصابة إياكم، كما قيل[5] في قوله تعالى: « إن كان قميصُه قُدَّ . .[6] ».

(ولا تدخلُ على خبر غير ذلك، خلافاً للأخفش) ـ في إجازته دخولها في خبر مبتدأ لا يشبه أداة الشرط نحو: زيدٌ فمنطلقٌ؛ إذ لا يقتضيه القياس، ولا حجة في قوله:

= مضاف إلى الذي والخبر فهو حامله، والبيت لزينب بنت الطثرية ترثي أخاها يزيد.

(١) في (ز): الأذكار

(٢) في الهمع جـ ١ ص ١١٠، والدرر جـ ١ ص ٧٩: المتعالي؛ قال في الدرر: استشهد به على جواز اقتران الخبر بالفاء إذا كان المبتدأ كُلًّا مضافة إلى غير ما تقدّم الاستشهاد به. قال: ولم أعثر على قائله.

(٣) آل عمران ١٦٦

(٤) في (د): المعنى

(٥) سقطت هذه العبارة كلها من (د)

(٦) يوسف ٢٦، ٢٧: « إن كان قميصه قد من قبل فصدقت . . . وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت ».

٢٢) وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتَهم وأكرومة الحيَّين خِلْوٌ كماهيا [(١)]

لاحتمال كون التقدير : هذه خولان . وخولان قبيلة من اليمن ، والأكرومة من الكرم كالأعجوبة من العجب .

(وتزيلها نواسخ الابتداء إلاّ إنَّ وأنَّ ولكنَّ على الأصحّ) ـ فلا يقال : كان الذي يأتيني فله درهم ، ولا ظننت الذي يأتيني فله درهم ، ولا ليت الذي يأتيني فله درهم[(٢)] . وذلك لزوال شبه المبتدأ حينئذ بأداة الشرط . ويجوز : إنَّ الذي يأتيني فله درهم . وكذلك أنَّ بالفتح ولكنَّ ، وذلك لأنها لم تغير المعنى[(٣)] الذي كان مع الابتداء ، ومنع بعضهم ذلك لزوال شبه المبتدأ باسم[(٤)] الشرط بِعَمل ما قبله فيه ، وهو محجوجٌ بالسّماع ، قال الله تعالى : « إنَّ الذين كفروا وماتُوا وهم كفار فلن يُقْبَلَ من أحدِهم[(٥)] » ، وهو كثير . وقال تعالى : « واعلموا أنّما غَنِمْتُم من شيء فأنَّ لله خُمسَهُ[(٦)] » ، وقال الشاعر :

٢) بكلِّ داهيةٍ ألقَى عِداكَ وقد يُظَنُّ أنّيَ في مكري بهم فَزِعُ
كلاَّ . ولكنَّ ما أُبديهِ من فَرقٍ فكي يُغَرُّوا[(٧)] فيغريهم بيَ الطمع

(١) في الدرر جـ ١ ص ٧٩ : استشهد به على دخول الفاء في كل خبر مبتدأ عند الأخفش ، وهي عنده زائدة ، وخالفه هنا ابن مالك وابن عقيل ، وقال سيبويه إن الفاء غير زائدة ، والأصل هذه خولان فانكح فتاتهم . . والمعنى : رب قائلة قالت لي هؤلاء خولان فانكح فتاتهم ، فقلت كيف أنكحها وأكرومة الحيين ـ أي حي أبيها وحي أمها ـ خالية عن الزوج . . والبيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د)

(٣) في (د) : معنى

(٤) في (ز) : اسم

(٥) آل عمران ٩١

(٦) الأنفال ٤١

(٧) في (د) : فلن يعزَّ ، وفي شرح الألفية للأشموني جـ ١ ص ١٢٤ ذكر البيتين : بكل داهية ألقى العداء . . شاهداً على دخول الفاء في خبر لكن ، ولم يذكر قائلهما .

١٣ ـ باب الأفعال الرافعة الاسم[١] الناصبة الخبر

وهذا مذهبُ البصريين ، وذهبَ الكوفيُون إلى أنها تنصب الخبر ، ولم تعمل في الاسم شيئاً ، بل هو باقٍ على رفعه .

(فبلا شرط كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلَّ وبات وصار وليس) ـ فتعمل هذه الثمانيةُ صلةً وغيرَ صلةٍ ، وموجبةً وغيرَ موجبةٍ .

(وصلةً لما الظرفيَّة دام) ـ أي ما[٢] التي يُقْصَدُ بها وبصلتها التوقيت نحو : لا[٣] أصحبك مادمتَ جاهلاً .

(ومنفيَّة بثابتِ النفي مذكورٍ) ـ يعم كلَّ ناف حتى ليس كقوله :

(٢٤١) ليسَ ينفَكُّ ذا غِنىً واعتزاز[٤] كلُّ ذي عفَّةٍ مُقِلٍّ قَنُوع

واحترز بثابت من أن يدخل الاستفهام على النفي للتقرير نحو : ألم تزل تفعل ؟ لا لمجرد الاستفهام عن النفي .

(غالباً) ـ أشار بقوله : غالباً[٥] إلى أن النافي قد يُحذَف كقولِه تعالى : « قالوا[٦] تالله تَفْتَأ تذكُرُ يوسُف » ـ أي لا تفتأ .

---

(١) في (ز) : الأسماء

(٢) سقطت « ما » من (د) .

(٣) في (د) : ما أصحبك

(٤) في (د) : واغتراب . وفي (ز) : واغترار . والتحقيق من الهمع جـ ١ ص ١١١ والدرر جـ ١ ص ٨٠ والبيت من شواهد العيني ، قال في الدرر : استشهد به على عمل ينفك مسبوقاً بفعل النفي ليس . قال : ولم أقف على قائله .

(٥) في (ز) : أشار به

(٦) سقطت من (د) . يوسف ٨٥

(متصل لفظاً) ـ كما مثل .

(أو تقديراً) ـ كقوله :

(٢٤٢) ما خلُتني زلتُ بعدَكم ضَمِناً أشكو إليكم حَمُؤَة الألم[١]

أي خلتني ما زلت . والضِّمنُ الذي به الزمانة في جسده من بلاء أو كسر أو غيرهما[٢] وحمؤة الألم سورتُه .

(أو مطلوبة النفي) ـ هو معطوف على قوله : ومنفيَّةً . والمراد به ما يقع بعد النهي نحو : لا تَزلْ قائماً ، والدعاء نحو : لا يزالُ الله محسناً إليك .

(زال ماضي يَزَال) ـ احترز من التي بمعنى تحوَّلَ ، فإن مضارعها يَزُول وهو فعل لازم ، ومِنْ زالَ الشيءَ بمعنى عزلَه ، فمضارعه يَزِيلُ .

(وانفك وبرح وفتِئَ وفَتأ وأفتأ) ـ قال في المحكم : مافَتِئْتُ أفعلُ ، وما فَتَأْتُ[٣] أفتأ فَتِيئاً وفُتوءاً . وما أفتأت الأخيرة تَميميَّة ، أي ما بَرِحْت .

(وونَى ورام مرادفتاها) ـ أي مرادفتا فَتِئَ وأخواتِها ، كقوله :

(٢٤٣) لا يَنِي الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ مادا م ، فلا تحسبنّه ذا ارعواءِ[٤]

قال الجوهري : فلانٌ لا ينِي يفعلُ كذا ، أي لا يزال . وكقوله :

---

(١) في شرح التصريح جـ ١ ص ٢٤٩ : أنشده خلف الأحمر من الكوفيين ، وزلت بعدكم معترض بين مفعولي خلتني ، وخلتني معترض بين النافي ما والمنفي زلت . وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو . . والتقدير : خلت نفسي ضمنا ـ مبتلى زمنا ـ بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق .

(٢) في (ز) : أو غيره

(٣) في (د) : وما فتأت أفعل

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٨٢ : استشهد به على استعمال « لا يني » استعمال « لا يزال » معنى وعملا . . . والخِبُّ الأولى بكسر الخاء الخداع والخبث . والثاني بالفتح صفة المخادع الخبيث . . قال : ولم أعرف قائله .

(٢٤٤) إذا رُمْتَ ممن لا يريم[1] متيما سُلُواً فقد أبعدْتَ في رَوْمِكَ المرمَى

واحترز من ونَى بمعنى فَتر، ومضارعها يني كالناقصة، ومن رام بمعنى حاول ومضارعها يروم، والتي بمعنى تحول ومضارعها يريم كمضارع الناقصة.

(وكلُّها تدخلُ على المبتدأ إن لم يُخْبَر عنه بجملة طلبية) ـ نحو: زيدٌ اضربه، وعمروٌ لا تصحبه، وبشرٌ هل أتاك ؟

(ولم يلزم التصدير) ـ كأسماء الشرط والاستفهام وما أضيف إليها نحو: أيُّهم عندك، وغلامُ أيهم، وأيّهم يأتيني فلَه دِرْهَم، أو غُلامُ أيّهم.

(أو الحذفَ) ـ كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو: الحمدُ لله أهلُ الحمد.

(أو عدمَ التصرُّفِ) ـ نحو: طُوبى للمؤمن، وسلامٌ عليك، وويلٌ للكافر.

(أو الابتدائيةَ لنفسِهِ) ـ نحو: أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك. أي ما يقول. فلا تصحبه النواسخ كما لا تصحب هذا.

(أو مصحوبٍ لفظي) ـ نحو: لولا زيدٌ لأتيتك. وخرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ.

(أو معنوي) ـ نحو: ما أحسنَ زيداً. ولله درُّه. والكلاب على البقر.

(وندر: وكوني بالمكارم ذكّريني) ـ من جهة وقوع الخبر فيه جملة طلبية، وقبل هذا الصدر:

(٢٤٥) ألا يا أُمَّ فارعَ لا تلُومي على شيء رفعت به سماعي

---

(١) في (د): يرام، وفي الدرر جـ ١ ص ٨٢ ذكر قدح أبي حيان على الاستدلال بالبيتين، ثم قال: واعلم بأن السيوطي استشهد بالبيت الثاني على ما أورده الدماميني من استعمال لا يريم لستعمال لا يزال. قال: ولم أر من نسبه إلى قائله.

وكوني بالمكارم ذكّريني[1] ودلّي دَلَّ ماجدةٍ صنَاع

وأوّل على وضع الأمر موضع الخبر ، أي : تذكريني ، كقوله تعالى : « فليمدُدْ له الرحمنُ مَدًّا[2] » ، فَارِع تَرْخِيم فارعة وهو اسم امرأةٍ .

والدّلّ قريبُ المعنى[3] من الهدى ، وهما من السكينة والوقار في الهيئة والنظر والشمائل وغير ذلك . قاله أبو عبيدة ؛ وماجدة من المجد وهو الكرم ، يقال : مَجُدَ بالضم ، والصناع : الحاذقة الماهرة[4] بعمل اليدين .

(فترفعه) ـ أي تدخل على المبتدأ المذكور فترفعه .

(ويسمى اسماً وفاعلاً ، وتنصب خبره ويسمى خبراً ومفعولاً) ـ والمشهور فيهما الأول ، وقد سماهما[5] سيبويه والمبرد بالفاعل والمفعول . وهو من باب التشبيه ، إذْ كان زيدٌ قائماً مثل : ضربَ زيدٌ عمراً .

(ويجوزُ تعدُّده ، خلافاً لابن درستويه) ـ لأنه خبر مبتدأ في الأصل ، وإذا جاز تعدده مع العامل الأضعف ، فجوازه مع الأقوى أولى . فتقول : كان هذا حلواً حامضاً . وشُبْهَةُ ابن درستويه تشبيه هذه الأفعال بما يتعدى إلى واحد فلا يزاد على ذلك .

(وتختص دام والمنفيُّ بما بعدم الدخول على ذي خبرٍ مفردٍ طلبيٍّ) ـ فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ، ولا أين مازال زيد ، ولا أين ما يكون زيد . وشمل قوله : المنفي بما : زال وكان وغيرهما من أفعال

---

(١) في (ز) ، قال ، وعجزه : ولم يذكر هذا الشطر ؛ وفي الدرر جـ ١ ص ٨٣ ، استشهد به على دخول كان على مبتدأ مخبر عنه بجملة طلبية شذوذاً . وجعله ابن مالك في التسهيل نادراً . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) مريم ٧٥ : « قل من كان في الضلالة فليمدد . . . » .

(٣) سقطت من (غ)

(٤) سقطت من (د)

(٥) في (د) : سماه . وقد سقطت هذه العبارة من أولها إلى أول المتن من (غ)

الباب . وفهم منه أن المنفي بغير ما وغير المنفي تدخل عليه نحو : أين لا يزال زيد ؟ وأين لا يكون عمرو ، وأين كان بكر ؟ وإنما قيده بالمفرد لأن غيره لا تدخل عليه أفعال الباب كلها مطلقا ، كما تقدم .

(وتُسمَّى نواقصَ لعدم اكتفائها بالمرفوع) ـ وإنما لم تكتف به لأن حدثها مقصود إسناده إلى النسبة التي بين معموليها . وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله : كان عبد الله أخاك ، فإنما أردت أن تخبر عن الأخوة .

(لا لأنها تدل على زمن دون حدث) ـ كما زعم ابنُ جِنّي وابنُ برهان والجرجانيُّ وجماعة .

(فالأصحُ دلالتُها عليهما) ـ أي على الحدَث والزمان .

(إلاَّ ليسَ) ـ وهذا الذي صحَّحه هو ظاهر قول سيبويه والمبرد ، وصرح به السيرافيّ في شرح الكتاب . وقد نطقت العربُ بمصدر الناقصة ، قال الشاعر :

(٢٤٦) ببذلٍ وحلمٍ سادَ في قومه الفتَى ... وكونُك إيَّاهُ عليك يسيرُ[1]

(وإنْ أُريدَ بكان ثبتَ) ـ نحو : ما شاء الله كانَ . أي قدر أو وقع ، « وإنْ كان ذُو عُسْرةٍ[2] » أي حضر أو وجد . وثبوتُ كلِّ شيء بحسَبه .

(أو كفَلَ) ـ نحو : كنتُ الصبيَّ ، أي كفلتُه . ومصدرُها كيانة .

(أو غَزَلَ) ـ نحو : كنتُ الصوفَ ، أي غزلتُه .

(وبتَواليها الثلاث) ـ وهي أضحى وأصبح وأمسى .

---

(١) الشاهد هنا على استعمال مصدر كان الناقصة في قوله : وكونك إياه . . . قال في الدرر جـ ١ ص ٨٤ : استشهد به على استعمال الحدث من كان . فإن من النحويين من قال : إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث أصلاً ، ومنهم من قال إنها تدل على حدث لم ينطق به . . . قال الدماميني : وفيه رد على من قال : المنصوب بعد الكون حال . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) البقرة ٢٨٠

(دخل في الضحى والصباح والمساء) ـ نحو قوله :

٢) ومن فَعلاتي أنني حَسنُ القِرَى إذا الليلةُ الشهباءُ أضحى جليدُها[1]

يقال لليوم ذي الريح الباردة والصقيع أشهب . والليلة شهباء[2]. والجليد ندى يسقط من السماء فيجمد على الأرض ، تقول منه : جلدت الأرضُ فهي مجلودة . ونحو قوله تعالى : « فسبحانَ الله حينَ تُمسُون وحينَ تُصْبِحُونَ[3] » .

(وبِظَلَّ دام أو طال) ـ وزاد غيره : ظلّ بمعنى أقام نهاراً [4]

(وببات نزلَ ليلاً) ـ فيقال : باتَ القومُ . وباتَ القومَ إذا نزل بهم ليلاً ـ فيُستعمَل[5] متعدّياً بنفسِه وبالباء .

(وبصار رجع) ـ ويتعدى حينئذ بإلى ، ومنه قوله تعالى : « ألا إلى الله تصيرُ الأمور[6] » أي ترجع .

(أو ضمَّ أو قطع) ـ فتتعدّى حينئذ بنفسها إلى مفعول واحد . يقال صاره يصيرُه ، وهي[7] لغة في صاره يصُوره . أي ضمَّه . وفسَّره بعضُهم بأماله . وقرئ : « فصُرْهُنَّ إليك » بضمّ الصاد وكسرها . قال الأخفش : يعني : وجِّهْهُنَّ . ويقال : صاره يصيرُه[8] . أي قطعه

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٥ : استشهد به على مجيء أضحى تامة . وذلك إذا كانت بمعنى دخل في الضحى . . والمعنى أن من عادته المبالغة في قرى الضيف زمن الشدة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في (ز) : الشهباء .

(٣) الروم ١٧

(٤) سقطت من (د)

(٥) في (ز) : ويستعمل

(٦) الشورى ٥٣

(٧) في (ز) : وهو

(٨) زاد هنا في (ز) : لغة في صاره يصوره؛ وظاهر أنه تكرار .

(وبدام بقيَ) ـ كقوله تعالى : « خالدين[1] فيها ما دامت السموات والأرض » .

(أو سكنَ) ـ ومنه[2] الحديث : « نُهِيَ أن يبالَ في الماء الدائم[3] » أي الساكن .

(وببرح ذهب أو ظهر) ـ وبالوجهين فُسِّر قولُهم : بَرِحَ الخفاءُ .

(وبونَى فتَر) ـ يقال : ونيتُ بالأمر أنِي ونىً ووَنْياً أي ضعُفْتُ وفَترْتُ وهذا[4] أشهر من استعمالها ناقصة .

(وبرام ذهب أو فارق) ـ يقال : رُمْتُ من عند فلان ، ورُمْتُ فلاناً . قال الشاعر :

(٢٤٨) أبانا فلا رُمْتَ من عندنا ... فإنّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ[5]

(وبانْفَكَّ خلص أو انفصل) ـ تقول[6] : فككتُ الأسيرَ فانفكَّ ، وفككتُ الخاتم وغيرَه فانفكَّ .

(وبفتَأ[7] سكَّن أو أطفأ) ـ نحو ما حكى الفراء : فتأتُه عن الأمر سكَّنتُه[8] ، وفتأتُ[9] النارَ أطفأتُها .

(١) سقطتا من (د) ، هود ١٠٧ ، ١٠٨

(٢) في (د) : وفي الحديث

(٣) في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث جـ ١ ص ٢٣٣ : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم » وفيه الشاهد ـ بخاري وضوء ٦٨ ، مسلم طهارة ٩٤ ـ ٩٦

(٤) في (د) : وهو

(٥) أي فلا ذهبت من عندنا . فإنا بخير إذا لم تذهب والشاهد في مجيء رام بمعنى ذهب أو فارق . ولم أجده فيما تحت يدي من كتب الشواهد .

(٦) في (ز) : نحو

(٧) في (د) : وبفتى

(٨) في (ز) : كسرته

(٩) سقطت من (ز)

(سُمِّيتْ تامَّةً) ـ لأنها تكتفي حينئذ بمرفوعها .

(وعملتْ عملَ ما رادفت) ـ فإن كان لازماً لزمتْ ، أو متعدِّياً بحرفٍ تعدَّتْ به ، أو بنفسِه فكذلك . وفُهم من كلامه أنَّ ليس وزال وفتئ بكسر التاء وأفتأ وما تصرف من متصرفاتها لا تكون إلاَّ نواقصَ .

(وكلُّها تتصرَّفُ إلاَّ ليس ودام) ـ فيستعمل[1] منها الماضي والمضارع والأمر واسمُ الفاعل والمصدرُ ، ولكن لا يستعمل من الأفعال التي شَرْطُ عَملِها النفيُ فعلُ الأمر .

(ولتصاريفها ما لها) ـ أي من العمل والشرط .

(وكذا[2] سائر الأفعال) ـ فيثبت[3] لغير الماضي منها ما ثبت للماضي من العمل .

(ولا تدخلُ صار وما بعدَها) ـ وهو ، ليس وزال ودام وأخواتها .

(على ما خبرُه فعلٌ ماضٍ) ـ فلا يقال ، صار زيدٌ عَلِمَ ، وكذا البواقي[4] ، لأنَّ هذه تُفهمُ الدَّوامَ على الفعل واتصالَه بزمن الإخبار ، والماضي يُفْهِمُ الانقطاع .

(وقد تدخلُ عليه ليس إن كان ضميرَ الشأن) ـ أي إن كان ما خبرهُ فعلٌ ماضٍ ، وهو اسمُها ، ضميرَ الشأن ، وذلك[5] نحو ما حكى سيبويه من قول بعض العرب ، ليس خلَق الله أشعرَ منه ، وليس قالَها زيدٌ . فاسم ليس في المثالين ضمير الشأن[6] ، أي[7] ليس هو ، أي[8] الشأن ، والخبرُ الجملةُ بعدَه .

(ويجوز دخول البواقي عليه) ـ أي بواقي أفعال الباب . إن[9] لم تكن بمعنى صار .

---

(١) في (د) ، أي يستعمل

(٢) في (ز) ، وكذلك

(٣) في (د) ، فثبت

(٤) في (ز) ، الباقي

(٥) (٦) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٧) سقطت « أي » من (غ)

(٨) سقطت من (د)

(٩) في (د) ، ولم تكن

(مطلقاً)[1] ـ ومنه قوله تعالى : « إنْ كنتُ قلتُهُ فقد علمتَه[2] » ، « وإن كان قميصُه قُدَّ[3] » ، « أو لم تكونُوا أقسمتم[4] » وقول الشاعر :

(٢٤٩) ثم أضحَوْا لَعِبَ الدَّهرُ بهم وكذاك الدَّهرُ حالاً[5] بعد حال

(خلافاً لمن اشترط في الجواز اقتران الماضي بِقَدْ) ـ وهم الكوفيون . والصحيح خلافُه لما سبق وهو كثير .

(ويجوز في نحو : أين زيدٌ ؟ توسيطُ ما نُفِيَ بغير ما[6] مِنْ زالَ وأخواتِها) ـ فتقول : أين لم يَزلْ زيدٌ ؟ وأين لا يبرحُ بكرٌ ؟ وأين لم[7] ينفك عمروٌ ؟ فلو كان النفيُ بمَا لم يَجُزْ[8]. فلا يقال : أين ما زال[9] زيدٌ ؟ لأن ما لها صدرُ الكلام .

(لا توسيط ليس ، خلافاً للشلوبين) ـ فلا يقال : أين ليس زيدٌ ؟ لأن الحقَّ منعُ تقديم خبرها كما سيأتي .

(وتَرِدُ الخمسةُ الأوائل[10]) ـ وهي كان وأضحى وأصبح وأمسى وظلَّ .

---

(١) سقطت « مطلقاً » من (غ)

(٢) المائدة ١١٦

(٣) يوسف ٢٧

(٤) إبراهيم ٤٤

(٥) في (د) : حال . وفي الدرر جـ ١ ص ٨٣ : استشهد به على دخول أضحى على مبتدأ خبره فعل ماض . قال : والبيت لعدي بن زيد العبادي .

(٦) سقطت « ما » من (غ)

(٧) في (د) : لن

(٨) في (د) : يحسن

(٩) في (د) : ما يزال . وفي (غ) : أينما يزال .

(١٠) في (د) : الأولى

(بمعنى صار) ـ كقوله تعالى : « فكانتْ هباءً مُنْبَثّاً[1] » . والهباء المنبث الشيء الذي تراه في البيت من ضوء الشمس ، والهباء أيضاً دِقاقُ[2] التراب ، وكقوله :

) ثم أضحَوْا كأنَّهم ورقٌ جَفَّ فألْوَتْ به الصَّبا والدَّبُور[3]

يقال : ألوى فلانٌ بحقِّي أي ذهب به ، وكقوله تعالى : « فأصبحتُم بنعمتِه إخواناً[4] » وكقوله :

) أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتملُوا أخْنَى عليها الذي أخْنَى على لُبَدِ[5]

يقال : أخنى عليه أي أتى عليه وأهلكه ، ولبد آخر نسور لقمان ، وهو منصرف لأنه ليس بمعدول . وتزعم العرب أن لقمان هو الذي بعثته عادٌ في وفدها يستسقي لها ، فلمّا أُهلكوا خُيِّرَ لقمان بين بقاء سبع بقرات سمر من أظب عفر ، في جبل وعر ، لا يمسُّها القطر ، أو بقاء سبعة أنسر ، كلّما هلك نسرٌ خلف من بعده نسرٌ . فاختار النسور ، فكان آخر نسوره يسمى لُبَداً ؛ وكقوله تعالى : « فظلَّتْ أعناقُهم لها خاضعين[6] »

(ويلحق بها) ـ أي تلحق هذه في العمل بصار .

(ما رادفها من آض) ـ كقوله :

---

(١) الواقعة ٦

(٢) سقطت من (د)

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٨٤ : استشهد به على ورود أضحى بمعنى صار ، فلم يقع الماضي خبراً لها .
والبيت من مقطعة لعدي بن زيد .

(٤) آل عمران ١٠٣

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٨٤ : استشهد به على ورود أمسى بمعنى صار ، فلم يقع الماضي خبراً لها بل خبرها مفرد في « أمست خلاء » . قال : والبيت من قصيدة مشهورة للنابغة الذبياني يعتذر بها للنعمان بن المنذر ديوانه ص ١٧

(٦) الشعراء ٤

(٢٥٢) ربيتُه حتَّى إذا تَمعْدَدَا وآض نَهْداً كالحصان أجردا[1]

يقال للغلام إذا شب وغلظ قد تمعدد . ورجل نَهْدٌ أي كريمٌ ينهد إلى معالي الأمور ، وفرسٌ نهد أي جسيم مشرف ، تقول منه : نَهُدَ الفرسُ بالضم نُهودةً ، وفرس حصان بالكسر . ويقال إنما سمى حصاناً لأنه ضَنَّ بمائه فلم يَنْزُ إلاَّ على كريمةٍ ، ثم كثر ذلك حتى سَمَّوا كلَّ ذكَرٍ[2] من الخيل حصاناً . ورجلٌ أجردُ بينَ[3] الجرد لا شعر عليه ، وفرسٌ أجردُ وذلك إذا رقت شعرته وقصرت وهو مدح .

(وعاد) ـ كقوله :

(٢٥٣) تُعِدُّ لكم[4] جزر الجَزُور رماحُنا ويَرْجِعْنَ بالأكباد منكَسراتِ

(وآل) ـ نحو : آل زيدٌ عالماً .

(ورجع) ـ كقوله عليه الصلاة والسلام : « لا ترجعوا بعدى كفاراً[5] » .

(وحار) ـ كقوله :

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٢ : بقية الرجز : • كان جزائي بالعصا أن أجلدا • وهو للعجاج . وتمعدد تكلم بكلام مَعدّ . أي كبر وخطب . والنهد العالي المرتفع . والشاهد فيه إلحاق آض في العمل بصار في قوله : وآض نهداً .

(٢) في (د) : كريم

(٣) في (د) : من

(٤) في (د) : فيكم ، والتمثيل هنا بهذا البيت سهو من الشارح ، فالشاهد فيه بالشطر الثاني على استعمال رجع بمعنى صار . قال في الدرر جـ ١ ص ٨٣ : وهذا البيت من شواهد أبي حيان . ولم أقف على قائله . والشاهد على استعمال عاد بمعنى صار قوله :

(٢٥٤) وكان مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ برشده فللهِ مُغْوٍ عاد بالرشد آمرا

والبيت كما في الدرر جـ ١ ص ٨٢ لسواد بن قارب الدوسي الصحابي .

(٥) الشاهد فيه إلحاق رجع بصار في العمل . رواه البخاري في العلم . ومسلم في الإيمان ـ فيض القدير في شرح الجامع الصغير جـ ٦ ص ٣٩٤

١) وما المرءُ إلّا كالشهابِ وضوئه[1] يَحُورُ رماداً بعدَ إذ هو ساطعُ

(واستحال) ـ كقوله :

٢) إنَّ العداوةَ تستحيلُ مودَّةً بتداركِ الهفَواتِ بالحسناتِ[2]

(وتحوَّل) ـ كقوله :

٣) وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامياً بعد صِحَّةٍ لعلَّ منايانا تحوَّلْنَ أبؤسا[3]

(وارتد) ـ كقوله تعالى : « فارتدَّ بصيراً »[4].

(ونَدر الإلحاقُ بصار في : ما جاءتْ حاجَتُك) ـ فمن رفع حاجتك[5] جعلها اسمَ جاءتْ ، وجعلَ ما خبرَها ، ومن نصبَ الحاجةَ جعلها الخبرَ ، والاسم ضمير ما ، والجملة من جاءت ومعمولها خبرَ ما .

(وقعدَتْ كأنَّها حَرْبةٌ) ـ قالوا : أرهفَ شفرتَه حتى قعدَتْ كأنّها حَرْبَة . أي حتى[6] صارت . فاسمُ قعدَ ضميرُ الشفرة ، وخبرُها كأنها حربة . يقال أرهفتُ سيفي أي رقّقْتُه فهو مُرْهَفٌ . والشَّفرة بالفتح : السكين العظيم ، وشفرةُ الإسكاف إزميلُه الذي يقطع به،وشفرةُ السيف أيضاً حدُّه .

(والأصَحُّ[7] أن لا يلحق بها آل) ـ وأما قوله :

(١) في النسخ الثلاث : وضوءه . وفي الهمع جـ ١ ص ١١٢ ، وفي الدرر جـ ١ ص ٨٣ : وضوؤه ، والتحقيق عن منهج السالك جـ ١ ص ١٢٧ ـ قال في الدرر : والبيت للبيد بن ربيعة الصحابي ـ رضي الله عنه ـ والشاهد فيه استعمال مضارع حار بمعنى صار .

(٢) في الدرر جـ١ ص ٨٣ : استشهد به على استعمال مضارع استحال كصار معنى وعملاً . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في نسخ التحقيق الثلاث : لعل منايانا تحولن أبؤسا . وفي الهمع جـ ١ ص ١١٢ والدرر جـ ١ ص ٨٣ : فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا . والشاهد فيه استعمال تحول بمعنى صار . والبيت لامرئ القيس ـ ديوانه ص ١٠٧ . كما جاء بالتحقيق . أي لعل ما بي من شدة الحال والبلاء عوضٌ من الموت أو بدل منه .

(٤) يوسف ٩٦

(٥) سقطت عبارة الشرح من (د)

(٦) سقطت من (د)

(٧) في (د) : والصحيح

(٢٥٨) وعَروبٍ غيرِ فاحشةٍ ملكَتني وُدَّها حِقَبا[1]
ثم آلتْ لا تكلِّمُنا كلُ حيٍّ مُعْقِبٌ غضَبا

فلا حجة فيه ، لاحتمال كون آلت بمعنى حلَفت ، ولا تكلمنا الجواب . العَروب من النساء المتحبِّبة إلى زوجها ، والجمع عُرب . ومنه : « عُرباً أترا باً »[2] .

(ولا قَعد مطلقاً) ـ بل يقتصر فيها[3] على السماع ، خلافاً للفراء ، وكذلك[4] جاء على الصحيح .

(وأن لا يُجعلَ من هذا الباب غدَا وراحَ) ـ خلافاً للزمخشريّ وأبي البقاء ، فالمنصوبُ بعدهما حالٌ لا خبر ، لالتزام تنكيره ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « تغدو خِماصاً ، وتروحُ بطاناً[5] » .

(ولا أسحر وأفجر وأظهر) ـ خلافاً للفراء في زعمه أنها مساوية لأصبح وأمسى وأضحى ، إذ لم يذكر على هذا شاهداً .

(وتوسيطُ أخبارها كلِّها جائزٌ) ـ فتقول : كان قائماً زيدٌ . ومنه : « وكانَ حقّاً علينا نصرُ المؤمنين[6] » . ودخل في عمومه خبر ليس ودام ، فتقول : ليس قائماً زيدٌ . ومنه قوله :

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٢ : استشهد به ـ أي السيوطي في الهمع ـ على استعمال آلَ مثل صار ، واستشهد به الدماميني على ذلك . قال : أي صارت لا تكلمنا . قال : وهذا ليس بنصٍّ في المدَّعى ولا ظاهر فيه . لاحتمال أن يكون آلت بمعنى حلفت . ولا تكلمنا جواب القسم . ثم ذكر البيت الذي قبله وقال : ولم أقف على قائلهما .

(٢) الواقعة ٣٧

(٣) سقطت من (ز)

(٤) في (د) : ولا جاء

(٥) رواه ابن ماجه والترمذي في الزهد .

(٦) الروم ٤٧

٢٥٩) سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عنَّا وعنهمُ فليس سواءٌ عالمٌ وجَهُولُ[1]

ولا أصحبُك ما دام قائماً زيدٌ . ومنه :

٢٦٠) لا طِيبَ للعيشِ مادامتْ مُنَغَّصةً لَذَّاتُه باذِّكارِ الموتِ والهرمِ[2]

(ما لم يمنعْ مانعٌ) ـ أي من التوسط ، كأن يكون الخبرُ واجبَ التقديم نحو : أين كان زيدٌ ؟ أو واجب التأخير نحو : كان فتاك صديقي .

(أو مُوجِبٌ) ـ أي للتوسط نحو ما قُصد فيه حصرُ[3] الاسم . كقوله تعالى : « ما كان حجتَهم إلاّ أنْ قالوا[4] » ونحو : كان[5] في الدار رجل .

(وكذا تقديمُ خبرِ صار وما قبلها جوازاً ومنعاً ووجوباً) ـ فينقسم خبر صار وما قبلها[6] بالنسبة إلى تقديمه على الفعل إلى[7] ثلاثة أقسام : قسم يجوز فيه ، وقسم يجب ، وقسم يمتنع . فالجائز نحو : قائماً كان زيدٌ ، والواجب نحو : أين كان زيدٌ ؟ والممتنع نحو : صار عدوي صديقي .

(وقد يُقدَّم خبرُ زال وما بعدها منفيةً بغير ما) ـ نحو[8] : في الدار لن يزالَ زيدٌ ، وكذا إذا كان النَّافي لم أو إنْ أو لَمَّا .

(ولا يُطلقُ المنعُ ، خلافاً للفراء) ـ في منعه تقديم خبر زال وما بعدها

---

(١) في شرح شواهد ابن عقيل ص ٤٦ . وشرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ٢٣٢ : الشاهد في توسط خبر ليس . والبيت للسموءل بن عادياءالغساني

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٧ : استشهد به على جواز تقديم خبر ما دامت على اسمها . قال العيني : وقد ردَّ ذلك ابن معط . وهو محجوج بالبيت . قال صاحب الدرر : ولم أقف على قائله ، ولم يعزه في معجم الشواهد لأحد .

(٣) في (د) : ما حصر فيه الاسم

(٤) الجاثية ٢٥

(٥) في (د) : ما كان

(٦) سقطت هذه العبارة من أول الشرح من (د)

(٧) سقطت من (د)

(٨) في (د) : ما في الدار

على كلِّ نافٍ صحبَها .

(ولا الجواز . خلافاً لغيره من الكوفيين) ـ في إجازتهم تقديمَه مع[1] كلِّ نافٍ ، والصحيح منعه مع ما ، فلا يقال : قائماً ما زال زيدٌ لأن « ما » لها صدرُ الكلام .

(ولا يتقدمُ خبرُ دام اتفاقاً) ـ فلا يقال : لا أصحبك طالعةً ما دامت الشمسُ .

(ولا خبرُ ليس على الأصح) ـ فلا يقال : قائماً ليس زيدٌ ؛ وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين ، وهو[2] الموافق للسماع ، ومذهبُ قدماء البصريين الجواز ، واختلف على مذهب[2] سيبويه .

(ولا يلزمُ تأخيرُ الخبر إن كان جملةً ، خلافاً لقوم) ـ بل يجوز تقديمه وتوسيطه ، فتقول : كان أبوه قائمٌ زيدٌ ، وكان[3] يقوم زيدٌ ، وأبوه منطلقٌ كان زيدٌ ، ويضربُ أبوه كان زيدٌ ، لأن القياس جوازه وإنْ لم يُسمع . قاله ابن السراج .

(ويَمْنَعُ تقديمَ الخبرِ الجائز التقدُّم تأخُّرُ مرفوعه) ـ فلا يقال : قائماً كان زيدٌ أبوه . أي : كان زيدٌ قائماً أبوه ، ولا آكلاً كان زيدٌ أبوه طعامَك[4] . أي : كان زيدٌ آكلاً أبوه طعامك . لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله[5] الذي هو كجزء منه .

(ويقبِّحُه تأخرُ منصوبه) ـ فيقبح : آكلاً كان زيدٌ طعامك . ولا يمتنع ، لأنه ليس كجزء من عامله ، لأنه فضلة .

---

(١) في (د) : على

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) سقطت هذه العبارة من (د)

(٤) في (د) : طعامك أبوه

(٥) في (د) : والمعمول الذي هو كالجزء منه

(ما لم يكن ظرفاً أو شِبْهَهُ) ـ فيجوز : مسافراً كان[1] زيد اليوم، وراغباً كان زيدٌ[2] فيك. لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها.

(ولا يمتنعُ هنا) ـ بخلاف باب المبتدأ[3].

(تقديمُ خبرٍ مشاركٍ في التعريف وعدمه) ـ أي وعدم التعريف وهو التنكير.

(إنْ ظهرَ الإعرابُ) ـ فيجوز : كان أخاك[4] زيدٌ، ولم يكن خيراً منك أحدٌ ؛ فإن خفي الإعرابُ وجب كونُ المقدَّم الاسم نحو : كان أخي صديقي، ولم يكن فتىً أزكى منك[5].

(وقد يُخْبَرُ هنا وفي باب إنَّ بمعرفةٍ عن نكرةٍ اختياراً) ـ وذلك لشبه المرفوع هنا[6] بالفاعل، والمنصوبِ بالمفعول ؛ ومنه قول القطامي :

(٢٦١) قِفي قبلَ التفرُّقِ يا ضُباعا ... ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعا[7]

وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول : ولا يكُ موقفي. وقد حمل هذا الشبه المذكور على جعل الاسم في باب إنَّ نكرةً والخبر معرفة، كقوله :

---

(١) في (د) : كان اخاك زيد

(٢) سقطت من (د).

(٣) في (ز) : الابتداء

(٤) في (ز) : كان زيد أخاك

(٥) في (د) : ولم يكن أزكى فتى منك

(٦) سقطت من (د).

(٧) استشهد به على جواز الإخبار بمعرفة عن نكرة اختياراً في بابي كان وأخواتها وإن وأخواتها. والشاهد في الشطر الثاني : ولا يك موقفٌ منك الوداعا. وفي الدرر جـ ١ ص ٨٨ : كذا استشهد به المصنف ـ أي ابن مالك في التسهيل. وقد سبق ذكرهما في الشاهد السابق. بدليل التعليق الآتي. قال : أي المصنف ـ : وليس بضرورة لتمكنه من أن يقول : موقفي بالياء. وهو جار على طريقته في تفسير الضرورة بما ليس للشاعر عنه مندوحة ـ ديوان القطامي ص ٣٧

(٢٦٢) وإنَّ حراماً أن أسُبَّ مجاشعاً بآبائِيَ الشُّمِّ الكرام الخضارمِ[1]

وأجاز سيبويه ، إنَّ[2] قريباً منك زيدٌ . الخضارم جمع خِضْرِم بالكسر ، وهو الكثير العطيَّة ، مشبَّهٌ بالبحر الخضرم ، وهو الكثير الماء .

(**فصل**) : (يقترنُ بإلاَّ الخبرُ المنفيُّ إن قُصد إيجابُه) ـ وسواء كان النفي بحرف نحو : ما كان زيدٌ إلاَّ قائماً ، أو بفعل نحو : ليس زيدٌ إلاَّ قائماً ، ودخل في الخبر ثاني مفعولَيْ ظننت نحو : ما ظننت زيداً إلا قائماً ، وثالثُ مفاعيل أعلمَ نحو : ما أعلمتُ زيداً فرسَك إلاَّ مُسْرجاً .

(وكان قابلًا) ـ وذلك كما مثل . وتَحرَّز من خَبَرٍ لا يقبل الإيجابَ نحو : ما كان زيدٌ زائلًا قائماً ، وما كان مثلُك أحداً .

(ولا يُفْعَلُ ذلك بخبر بَرِح وأخواتِها لأنَّ نفيَها إيجابٌ) ـ فلا يقال : ما زال زيدٌ إلاَّ عالماً ، كما لا يجوز : كان زيدٌ إلاَّ عالماً .

(وما ورد منه بإلاَّ مؤولٌ) ـ كقول ذي الرمة :

(٢٦٣) حراجيجُ لا تَنْفَكُّ[3] إلاَّ مُناخة على الخَسْف أو نَرمِي بها بَلداً قَفرا

وتؤول على أن تنفك تامة ، وهو مطاوعُ فكَّه إذا خلَّصه أو فصله . فكأنه قال[2] : ما تتخلص أو ما تنفصل عن السيرِ إلاَّ في حال إناخَتِها على الخَسْفِ ، وهو حبسُها على غير علف . يريد أنها تناخُ معدَّةً للسَّير عليها . فلا تُرْسَلُ من أجل ذلك في المرعَى ، وأو بمعنى إلى أنْ ، وتُسَكَّنُ الياءُ ضرورةً . والحَراجِيج جمع حُرجُوج ، والحُرجوج والحُرْجُج والحُرُجُ الناقة الطويلة على وجه

(١) البيت للفرزدق ديوانه ص ٨٤٤ ، والشاهد فيه جواز الإخبار بمعرفة عن نكرة في باب إنَّ .

(٢) سقطت من (د)

(٣) في النسختين (د ، ز) : ما تنفك . والتحقيق عن الهمع جـ ١ ص ١٢٠ والدرر جـ ١ ص ٨٨ ، قال في الدرر ، بعد أن أشار إلى اختلاف الأقوال حول هذا البيت . . . وخرجه ابن خروف وابن عصفور والمصنف على أن تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب ، أو ما تخلص منه ، ففيها نفي ، ومناخة حال . . .

الأرض . وقال أبو زيد : الحُرجوج : الضامر . وأصل الحُرجوج حُرْجُج ، وأصل الحُرْجُج حُرُجّ .

(وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرةً محضةً) ـ نحو : ليس أحدٌ قائماً . وذلك لأن النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة ، وليس موضوعةً[1] له .

(ويجوز[2] الاقتصارُ عليه دونَ قرينةٍ) ـ يريد : على كون الاسم نكرةً عامةً ، لأنه بذلك يشبه اسمَ لا ، فيجوز أن تساويه في الاقتصار عليه ، ومنه :

٢٦) ألا يا ليل ويحكِ نبّئينا ‏ ‏ ‏ فأما الجودُ منكِ فليس جودُ[3]

أي ليس منك جودٌ ، أو عندك جودٌ . وحكى سيبويه : ليس أحدٌ ، أي ليس هنا أحدٌ ، وخصَّه المغاربة بالضرورة .

(واقترانُ خبرها بواوٍ إن كان جملة موجبة بإلاَّ) ـ كقوله :

٢٦) ليس شيءٌ إلاَّ وفيه إذا ما ‏ ‏ ‏ قابلتْه عينُ البصير اعتبارُ[4]

(وتشاركها في الأول) ـ وهو مجيء الاسم نكرة .

(كان بعد نفي) ـ كقوله :

---

(١) في (د) : مسوغة ، والتحقيق بمعنى أن ليس موضوعة للنفي

(٢) في (ز) : وبجواز .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٨٥ : استشهد به على جواز حذف خبر ليس ، أي : فليس جودٌ موجوداً ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : يجوز الاقتصار عليه دون قرينة ، يريد على اسم ليس . . قال صاحب الدرر أنشده الفراء ، ولم أعثر على قائله : ونسبه صاحب معجم الشواهد لعبد الرحمن بن حسان .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٨٦ : استشهد به على اقتران خبر ليس بالواو عند الأخفش وابن مالك ، وفي التسهيل وشرحه : « واقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلاَّ » كقوله : ليس شيء إلاَّ وفيه . . . الخ ومنع ذلك بعضهم ، وتأوّل البيت . . قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

(٢٦٦) إذا لم يكن فيكُنَّ ظلٌ ولا جنى فأبعدكنَّ الله من شجرات[١]

وقوله :

(٢٦٧) إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنَّ التأسِّي دواءُ الأسى[٢]

والأسى مفتوح مقصور الحزن .

(أو شبهه[٣]) ـ كقوله :

(٢٦٨) ولو كان حيٌّ في الحياة مخلَّداً خلدتَ . ولكن ليس حيٌّ بخالدِ[٤]

(وفي الثالث) ـ وهو اقترانُ خبرها بواو إن كان جملةً موجبةً بإلاَّ .

(بعد نفي) ـ كقوله :

(٢٦٩) إذا ما ستورُ البيتِ أُرْخينَ لم يكن سراجٌ لنا إلاَّ ووجهُكِ نورُها[٥]

وكقوله :

(٢٧٠) ما كان من بشرٍ إلاَّ ومَيْتَتُه محتومةٌ لكن الآجالُ تختلفُ[٦]

---

(١) البيت لجعيثنة البكائي . وروى : شيرات ، وسمرات . وفي هامش المزهر جـ ١ ص ١٤٦ : شيرة شجرة . وفي كتاب ليس لابن خالويه : شيرات بفتح الشين والياء . فإن أصلها شجرات ولم تعل لأنها بدل من حرف .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٩ : استشهد به على مشاركة كان لليس في مجيء اسمها نكرة محضة بعد نفي . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) أي شبه النفي . وهو لو حرف امتناع لامتناع .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٨٩ : استشهد به على مجيء اسم كان نكرة محضة بعد شبه النفي وهو لو . وكذا استشهد به الدماميني عند شرحه لهذا الموضع من التسهيل . وروايته للمصراع الثاني : خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٨٦ : استشهد به على ما في الأبيات قبله . وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : وفي الثالث بعد النفي . هو اقتران خبرها بواو إن كان جملة موجبة بإلاَّ . وأنشد المصنف : ما كان من بشر .. البيت وأنشد الفراء : إذا ما ستور البيت .. الخ قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٦) في (د) ، (ز) : إلاَّ منيته . والتحقيق من (غ) والهمع والدرر : وفي الدرر جـ ١ ص ٨٦ ساق البيت شاهداً كالذي قبله وقال : لم أقف على قائله .

(وربما شُبِّهت الجملةُ المخبَرُ بها في ذا الباب بالحاليَّةِ فوليت الواوَ مطلقاً) ـ كقوله ،

٢٧١) وكانوا أناساً ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظرُ الشَّزرُ[١]

وقوله :

٢٧٢) فظلُّوا ومنهم سابقٌ دمعُه له وآخر يَثْنِي دمعةَ العين بالمَهَلِ[٢]

وهذا لا يعرفه البصريون ، وإنما أجازه الأخفش . يقال ، نفحه بشيء أي أعطاه . ومنه ، لا يزال لفلان نفحات من المعروف .

قال ابن ميَّادة ،

٢٧٣) لما أتيتك أرجو فضلَ نائلكم نفحتني[٣] نفحةً طابتْ لها العرَبُ

أي طابت لها النفس ، والعرب بالتحريك النفس . والنظر الشزر هو نظر الغضبان . بمُؤخَّرِ عَيْنِه . ويقال ، ثناه أي كفه ، ومنه ، جاء ثانياً عنانَه . والمَهَل بالتحريك التؤدة .

(وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً) ـ فتدل على الدوام مثل لم يزل ، كقوله تعالى ، « وكان الله على كلِّ شيء قديراً[٤] » .

وقوله :

٢٧٤) وكنتُ امرأً لا أسمعُ الدّهرَ سُبَّةً أُسَبُّ بها إلَّا كشفتُ غطاءها[٥]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٨٦ ، استشهد به على مجيء خبر أصبح جملة مقترنة بالواو تشبيهاً لها بالجملة الحالية . وذكر نص التسهيل وشرحه . ولم يذكر قائل البيت

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٦ ، استشهد به على مجيء خبر ظل جملة مقترنة بالواو تشبيهاً لها بالحالية مع الإيجاب المحض . قال ، ولم أقف على قائله .

(٣) في (د) ، نفحت لي . والبيت تمثيل لبيان معنى نفح في الكلام قبله .

(٤) الأحزاب ٢٧

(٥) الشاهد فيه مرادفة كان للم يزل في الشطر الأول منه . ولم أجده فيما تحت يدي من كتب الشواهد .

(وبجواز زيادتها وسَطاً باتفاق) ـ نحو : ما كانَ[1] أحسن زيداً . ونحو : زيدٌ كان قائمٌ . ومنه قوله[1] :

(٢٧٥) أرى أم عمرو دمعُها قد تحدَّرا بكاءً على عمرو وما كان أصبرا[2]

وقول أبي أمامة الباهليّ : يا نبيَّ اللهِ ، أو[3] نبيٌّ كان آدمُ ؟

(وآخراً على رأي) ـ فيقال : زيدقائم كان ، كما يقال : زيداً قائمٌ ظننتُ . وهذا مذهب الفراء . والصحيحُ المنعُ ، إذ لم يستعمل . والزيادة خلاف الأصل ، فيقتصر بها على موضع استعمالها .

(وربما زيد أصبح وأمسى) ـ كقولهم : ما أصبح أبردَها . وما أمسى أدفأها . يعنون الدنيا[4] . وهذا شاذ عند البصريين مقيس عند الكوفيين .

(ومضارع كان) ـ كقول أم عقيل بن أبي طالب :

(٢٧٦) أنتَ تكونُ ماجدٌ نبيلُ إذا تهبُّ شمألٌ بليلُ[5]

وقول رجل من طيئ :

(٢٧٧) صدَّقت قائلَ ما يكونُ أحقَّ ذا طفلًا يبذُّ ذوي السيادة يافعاً[6]

---

(١) سقطت من (د)

(٢) البيت لامرئ القيس ديوانه ص ٦٩ . والشاهد فيه زيادة كان وسطاً بين ما التعجبية وفعل التعجب في قوله : ما كان أصبرا .

(٣) في (د) : أنبي

(٤) في (د) : الليلة

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٨٩ : استشهد به على زيادة كان بلفظ المضارع عند الفراء : قال العيني : الاستشهاد فيه في قوله تكون فإنها زائدة . ومن شرطها إذا كانت زائدة أن تكون بلفظ الماضي . قال : وهذا شاذ على خلاف الأصل . والبيت لفاطمة بنت أسد ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما .

(٦) الشاهد فيه كالذي قبله زيادة يكون بين ما التعجبية وفعل التعجب أحق . والأصل : صدقت قائل : ما أحق هذا طفلاً يافعا يبذ ذوي السيادة . والبيت لرجل من طيئ، كما قال الشارح .

الماجد الكريم . يقال : مَجُدَ بالضم فهو ماجدٌ ومجيدٌ . وقال ابن السكّيت : الشرف والمجد يكونان بالآباء . يقال : رجل شريف ماجد ، أي له آباء متقدّمون في الشرف . قال : والحسَبُ والكرمُ يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف . والنبيل من النبالة ، والنبل هو الفضل . يقال : نَبُلَ بالضم فهو نبيل . ويقال : هبَّت الريح تَهُبُّ هُبوباً وهَبيباً أي هاجت . والشمأل الريح التي تهب من ناحية القطب ، وفيها خمسُ لغات : شَمْل بالتسكين ، وشَمل بالتحريك ، وشَمال وشَمْأل وشَأْمَل مقلوب منه ، وربما جاء بتشديد اللام كقوله :

تلفُّه نكباءُ أم[1] شَمْألٌّ

والجمع شمالات وشمائل أيضاً[2] على غير قياس ، كأنهم جمعوا شمالة كرسالة[3] ورسائل . والبليل والبليلة الريح فيها ندى . والبذُّ مصدر بذَّه يبذُّه أي غلبه . ويقال : أيفع الغلامُ ارتفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ، وهو من النوادر .

(وكان مسندةً إلى ضمير ما ذُكر) ـ كقوله :

فكيف إذا مررتَ بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[4]

(١) في (د) : أو . والشطر مثال لمجيء شمأل بتشديد اللام . ولا يعرف قائله

(٢) سقطت من (د) : أيضاً

(٣) في (ز) : مثل رسالة .

(٤) في شرح الشواهد للعيني على شرح الأشموني مع حاشية الصبان جـ ١ ص ٢٤٠ : قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك . ويروى : وكيف . وروى سيبويه : وكيف إذا رأيت ديار قوم . . قوله : وجيران عطف على قوم . ولنا في موضع جرّ نعت للجيران على تقدير زيادة كانوا . لأنهم قالوا إنها زيادة بين الصفة والموصوف . أعني : جيران كرام . وقال ابن هشام : وليس من زيادتها قوله : فكيف إذا مررت بدار قوم ـ الخ لرفعها الضمير . خلافاً لسيبويه . لأنها مسندة إلى الضمير الذي هو الواو . وذلك يدل على الاهتمام بها . ورد بأنه لا يمنع إسنادها زيادتها بدليل إلغاء ظننت مسندة متأخرة ومتوسطة . فإن قلت : الواو اسمها . ولنا =

فكانوا زائدة، وإسنادها إلى الضمير لا يمنع الزيادة، كما لا يمنع إلغاء ظن في نحو: زيدٌ ظننتُ قائمٌ. وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

(أو بين جار ومجرور) ـ وهو على ومجرورها كقوله:

(٢٨٠) سَراةُ بني أبي بكر تسامىَ   علَى كانَ المسوَّمةِ العَرابِ[1]

ويروى: المطهَّمةِ الصِّلابِ. وهذا في غاية الشذوذ. والسَّراةُ اسم جمع عند سيبويه كالنَّفر، وقيل جمع سَرِيّ، وجمعُ فعيلٍ على فَعلَة عزيز.

قال الجوهري: ولا يعرف[2] هذا. والسَّريّ من السَّرو، وهو سخاء في مروءة[3]. ويقال[4]: سرَا يسرُو، وسَرِيَ بالكسر يسري سَرْواً فيهما، وسَرُوَ يسرُو سراوَةً أي صار سَرِيًّا. والمسومة المرعية من سامت أي رعت فهي سائمة، وأسميتُها أنا وسوَّمتُها. وقيل: المسوَّمة المطهَّمة، يقال: فرسٌ مطهم، ورجل مطهم. قال الأصمعي: المطهم التام كل شيء منه على حدته فهو بارع الجمال. والخيل العراب والإبل العراب خلاف البراذين والبخاتيّ. والصلاب الشديدة من صَلُب الشيءُ صلابة فهو صُلْبٌ وصَليب.

(وتختص كان أيضاً بعد إنْ أو[5] لو بجواز حذفها[6] مع اسمها إن كان ضميرَ ما عُلِمَ من غائب أو حاضر) ـ كقول الشاعر:

= خبرها مقدماً. والتقدير: وجيران كرام كانوا لنا. فلا زيادة. قلت: عدم جواز تقديم الخبر في الأصل منع كون لنا خبراً مقدماً لكانوا.

(١) في (غ): تساموا وفي الدرر جـ ١ ص ٨٩: استشهد به على زيادة كان بين الجار والمجرور شذوذاً. وروى: جياد بني أبي بكر... وهو جمع جواد: الفرس السريع العدو. قال: ولم أقف على قائله

(٢) في (ز): ولا يعرف غير هذا.

(٣) في (ز): في ثروة.

(٤) في (غ): يقال. وقد سقطت من (د).

(٥) في (د): ولو

(٦) في (د): حذف اسمها.

قد قيل ذلك[١] إنْ حقًّا وإنْ كذباً   فما اعتذارك من قول إذا قيلا ؟

أي إن كان هو أي المقول حقاً وإن كان هو أي المقول كذباً . وكقوله :

) لا يأمنُ الدَّهرَ ذو بغي ولو ملكاً   جنودُه ضاق عنها السهلُ والجبلُ[٢]

أي ولو كان هو أي ذو البغي ملكاً . وكقوله :

) علمتُك منّاناً فلستُ بآملٍ   نداك ولو غَرثانَ ظَمآنَ عاريا[٣]

أي ولو كنت . وقوله :

) لا تقربنَّ الدهرَ آلَ مطرّفٍ   إن ظالماً أبداً وإن مظلوما[٤]

(١) في (د) : ما قيل . وهي رواية في بعض المراجع . وفي الدرر جـ ١ ص ٩٠ : استشهد به على حذف كان واسمها ، وهو ضمير غائب ، بعد إن الشرطية . وهذا عندهم من قبيل : الناس مجزيون بأعمالهم ، إن خيراً فخيرٌ . وإن شراً فشرٌ . يجوز فيه أربعة أوجه : رفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني وبالعكس . وتقدير الرفع فيهما : إن وقع حق وإن وقع كذب . أو إن كان فيه أي في المقول حق وإن كان فيه كذب . ونصبهما على أنهما خبر كان . والتقدير : إن كان المقول حقاً وإن كان المقول كذباً . وأما رفع أحدهما ونصب الآخر فيظهر من بيان رفعهما ونصبهما . . . والبيت للنعمان بن المنذر يخاطب الربيع بن زياد العبسي . في قصة برصه المزعوم في رواية مشهورة عن لبيد بن ربيعة .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩١ ، استشهد به على حذف كان مع اسمها بعد لو . والتقدير : ولو كان ملكا . وجواب لو محذوف لتقدم ما يدل عليه في المعنى عند البصريين . وأما الكوفيون فيقدرون جواب الشرط . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٩١ : الشاهد فيه كالذي قبله . والتقدير : ولو كنت غرثان ظمآن عاريا . قال أبو حيان بعد ما أنشد هذا البيت : ويتعين النصب في هذه المثل لأنها خبر كان . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٩١ ، استشهد به على حذف كان واسمها وهو ضمير المخاطب بعد إن الشرطية . والتقدير : إن كنت ظالماً . والبيت من قصيدة لليلى الأخيلية ـ ديوانها ص ١٠٩ ـ وهو من شواهد سيبويه . . . وقيل إنه لحميد بن ثور الهلالي . والذي في ديوان حميد ص ١٣٠ :

لا تغزونَّ الدهر آل مُطرّف   لا ظالما أبدا ولا مظلوما

قال أبو عبيد البكري في اللآلئ :

لا ظالما فيهم ولا مظلوما أي منهم . قال : وهي الرواية الجيدة .

أي إن كنتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً. والنصب في هذه ونحوها واجبٌ، لتعيُّن كون الاسم خبرَ كان. والغَرْثان: الجائع. يقال: غَرِثَ بالكسر يَغْرَثُ[1] غَرَثاً فهو غَرْثان.

(فإن حَسُنَ مع المحذوفة بعد إن) - أي مع كان المحذوفة.

(تقديرُ: فيه أو معه أو نحو ذلك) - أي مما يصلح جعله خبراً.

(جاز رفع ما وليها) - وذلك لعدم تعينه للخبرية، بخلاف ما سبق، نحو: الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، والمرء مقتول بما قتل به، إن سيفاً فسيفٌ، وإن خنجراً فخنجر. فيجوز نصب ما بعد إنْ خبراً لكان، والتقدير: إن كان العمل خيراً... وإن كان العمل شراً، وإن كان المقتول به سيفاً، وإن كان المقتول به خنجراً، ويجوز رفعه اسماً لكان، والتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ... وإن كان في عملهم شرٌ... وإن كان معه سيفٌ.. وإن كان معه خنجر.. والخنجر سكين.

(وإلاّ تعيَّن نصبُه) - أي وإلاّ يحسن تقدير فيه أو معه تعين النصب كما سبق، وحذف كان في هذا ونحوه جائز[2]، قال سيبويه: وإن شئت أظهرت الفعل.

(وربما جُرَّ مقروناً بإنْ لا أو بإنْ وحدها إن عاد اسم كان إلى مجرور بحرف) - وذلك نحو ما حكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول: مررت برجل إنْ لا صالحٍ فطالح، بالجرِّ على تقدير: إنْ[3] لا أكن مررت بصالح فطالح. هكذا قدره سيبويه ثم قال: هو[4] ضعيف قبيح.

---

(١) سقطت من (د).

(٢) في (د ، ز): وحذف كان ونحوه في هذا جائز

(٣) في (ز ، غ): إلاّ

(٤) في (غ): وهذا ضعيف قبيح

قال : ومن ثم قال يونس : امرر على أيهم أفضل ، إنْ زيد وإن عمرو، يعني إنْ مررت بزيد أو[1] مررت بعمرو.

(وجعلُ ما بعد الفاء الواقعة جواب إنْ المذكورة خبر مبتدأ أولى من جعله خبر كان مضمرة ، أو مفعولاً بفعل لائق ، أو حالاً) ـ فيجوز ذلك في الواقع بعد الفاء من قولك ، إن خيراً فخير ونحوه الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف[2] ، والتقدير : فجزاؤهم خير ، والنصب على أنه خبر كان محذوفة ، والتقدير : فيكون الجزاء خيراً ، أو على أنه مفعول بفعل لائق ، أي : فيجزون خيراً ، أو على الحالية فيلفونه خيراً ، والرفع أولى لقلة المضمر .

وحصل من هذا ومما[3] تقدم أنه يجوز في قولك : إن خيراً فخيرٌ أربعة أوجه : رفع الاسمين ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وعكسه[4] ، وهو أجودها .

(وإضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة) ـ فإذا رفعت خيراً الواقع بعد إنْ فقلت : إن خيرٌ فخيرٌ أو فخيراً ، فجَعْلُ المقدَّر كان الناقصة أولى من جعل التامة[5]، لأن الناقصة يتعين إضمارها مع نصبه ، فينبغي أن يرجح . مع رفعه ليجري الاستعمالان على سنن واحد .

(وربما أضمرت الناقصة بعد لدن) ـ كقول الشاعر يصف إبلًا :

(٢٨) من لَدُ شَولاً فإلى إتلائها[6]

---

(١) في (د) : وإن

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في (د) : وما تقدم

(٤) في (د) : والعكس

(٥) سقطت هذه العبارة من أول الشرح من (ز) ، وفي (غ) : أولى من جعله التامة .

(٦) في (ز) : إيلائها ، وفي الدرر جـ ١ ص ٩١ : استشهد به على حذف كان مع اسمها ، وبقاء =

أي من لدن[١] كانت شولا . والشول النوق التي خفَّ لبنُها ، وارتفع ضرعُها ، وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، الواحدة شائلة ، وهو جمع على غير قياس ، يقال منه : شوَّلت الناقة بالتشديد ، أي صارت شائلة ، وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تَشُول بذنَبها للَّقاح ولا لبنَ لها أصلًا ، والجمع شُوَّل كراكع ورُكَّع . وإتلاؤها هو أن يتلوها ولدُها ويتبعَها ، يقال : أتلت الناقةُ أي تلاها ولدُها ، ومنه قولهم : لا دريتَ ولا تليتَ يدعو عليه بأن لا تُتلَى[٢] إبله أي لا يكون لها أولاد . عن يونس .

(وشِبْهِها) ـ كقوله :

(٢٨٦) أزمَان قومِي والجماعةَ كالذي   لَزِمَ[٣] الرِّحالةَ أن تَميل مَميلا

أي أزمان كان قومي مع الجماعة كالذي . . . كذا قال سيبويه .

والرِّحالة سرج من جلد[٤] ليس فيه خشب كانوا يتخذونه للركض الشديد ، والجمع الرحائل .

(والتُزِمَ حذفُها) ـ أي حذفُ كان .

(معوَّضاً منها ما بعد أنْ كثيراً) ـ كقوله :

(٢٨٧) إمَّا أقمتَ وأما أنتَ مُرْتَحلًا   فالله يكلأ ما تأتي وما تَذَرُ[٥]

= خبرها دالاً عليهما بعد لَدُ ، قال ، وفي التسهيل وشرحه ، . . وذكر العبارة وشرحها . . . ثم قال ، وهذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها .

(١) في (ز) ، من لد .

(٢) في (د) ، يتلو .

(٣) في (د) ، منع ، وفي الدرر ج١ ص ٩٢ ، استشهد به على إضمار كان الناقصة بعد شبه لدن ، وتقديره ، أزمان كان قومي والجماعة ، قال ، فالجماعة مفعول معه على تقدير إضمار الفعل ، فالبيت يشهد في البابين ، والبيت للراعي عبيد بن حصين ، شاعر إسلامي فحل ـ جمهرة القرشي ص ١٣٨ .

(٤) في (ز) ، من جلود .

(٥) في شرح المغني ص ٤٤ ، قال المصنف ، الرواية بكسر الأولى وفتح الثانية . . . قلت ، البيت =

والأصل : ولأن[1] كنتَ مرتحلاً ، فحذفت اللام لأن حذف حرف الجر مع أن مطرد ، ثم حذفت كان وعوض منها ما ، ولهذا لا يجتمعان ، فانفصل الضمير فصار : أما أنت مُرْتَحِلاً .

(وبعد إنْ قليلاً) ـ كقوله :

٢) أمْرعَتِ الأرضُ لو انَّ مالا   لو انَّ نُوقاً لك أو جمالا
أو ثلَّة من غنَم إمَّالا[2]

أي إن كنتَ لا تجدُ غيرها ، فحذف كان واسمها وخبرها وعوض منها ما وأبقى لا الداخلة على الخبر . ويقال : مَرُع الوادي بالضم وأمرع أي أكلأ فهو مُمْرِع . ويقال للضأن الكثيرة ثَلَّة . قال يونس[3] : ولا يقال للمعزى الكثيرة ثَلَّة ولكن حَيْلَة بالفتح ، والجمع ثِلل كبَدْرة[4] وبِدَر . قال : فإذا اجتمعت الضأن والمعزى فكثرتا قيل لها : ثَلَّة .

(ويجوز حذفُ لامها الساكن جَزْماً) ـ ناقصة كانت أو تامة ، كقوله[5] تعالى : « فلم يَكُ ينفعُهم إيمانُهم[6] » ، وقوله تعالى : « وإن تَكُ حسنةً يضاعْفها[7] » . واحترز بجزماً من الساكن وقفاً نحو : كن خير بني آدم .

ـ أنشده المبرد شاهداً على قوله : إذا أتيت بإما وأما فافتح الهمزة مع الأسماء ، واكسرها مع الأفعال . كذا حكاه عنه الأزهري ، وأورده بلفظ : فالله يحفظ ، وهو معنى يكلأ .

(١) في (ز) : ولئن .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩٣ : الشاهد في إمَّا لا ، حيث حذفت كان واسمها وخبرها وعوض عنها إمَّا لا . قال : ولم أقف على قائل هذا الرجز ، ولم ينسبه صاحب معجم الشواهد لأحد .

(٣) في (ز) : أبو سيف .

(٤) في (ز) : مثل بدرة ، وفي اللسان (ثلل) مثل ما جاء بالشرح .

(٥) في (ز) : قال تعالى .

(٦) غافر ٨٥

(٧) النساء ٤٠

(ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن ، وفاقاً ليونس) ـ كقوله :

(٢٨٩) إذا لم تكُ الحاجاتُ من همة الفتى　　فليس بمغنٍ عنه عقدُ التمائم[١]

قال المصنف : وليس بمضطر لتمكنه من أن يقول :

إذا لم يكن من همة المرء ما نوى

ومذهب سيبويه أن هذا مخصوص بالضرورة . والتمائم جمع تميمة ؛ قال أبو[٢] عبيدة : وهي[٣] عوذة تعلق على الإنسان . وفي الحديث : « من علّق تميمة فلا أتم الله له[٤] » . قال الجوهري : ويقال : هي خرزة . وأما المعاذاة إذا كان[٥] فيها القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها .

(ولا يلي عند البصريين كان وأخواتها غيرُ ظرفٍ وشبهه من معمولِ خبرها[٦]) ـ فيمتنع[٧] : كان طعامك زيدٌ آكلاً ، خلافاً للكوفيين . ويجوز : كان عندك زيدٌ مقيماً ، وكان في الدار زيدٌ جالساً ، لأن الظروف والمجرورات يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها .

(واغتفر ذلك بعضُهم) ـ أي بعض البصريين كابن السرَّاج والفارسيّ .

(مع اتصال العامل) ـ نحو : كان طعامك آكلاً زيدٌ ، وفاقاً للكوفيين . ووجهه أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه فلم يولها إلاّ[٨] الخبر ،

(١) في الدرر جـ ١ ص ٩٣ ، استشهد به على حذف نون يكون مع ملاقاة الساكن ، على مذهب يونس وابن مالك تمسكاً بالسماع ، ومذهب سيبويه أن هذا ضرورة . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) مسند الإمام أحمد حـ ٤ ص ١٥٤ ، ١٥٦ ، ونصه : « من تعلّق تميمة فلا أتمّ الله له . . . »

(٥) في (ز) : كتب .

(٦) في (د) : الخبر .

(٧) في (ز) : فيمنع .

(٨) سقطت من (د)

ومذهب سيبويه المنع، ولم يرد بها سماع.

(وما أوهم خلافَ ذلك قدَّر فيه البصريون ضميرَ الشأنِ) - اسماً[1]. كقوله:

٢٩٠) قنافذُ هدَّاجُون حول بيوتهم بما كان إيأهم عطيةُ عوَّدا[2]

فظاهره أن عطية اسم كان، وعود خبرها، وإيَّاهُم معمول عوَّد تقدم على المبتدأ الواقع بعد اسم كان المضمر. ويحتمل أن تكون زائدة، والقنافذ جمع قنفذ، ويقال هدج الظليم إذا مشى في ارتعاش.

(**فصل**): (ألحقَ الحجازيُّون بليس ما النَّافيةَ) - فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر، ومنه قوله تعالى: « ما هذا بشراً[3] » وقوله تعالى: « ما هُنَّ أمَّهاتِهِمْ[4] »، وغير الحجازيين لا يُعمِلُها، بل يوقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعَيْن نحو: ما زيدٌ قائمٌ.

(بشرط تأخُّرِ الخبرِ) - فإنْ[5] تقدَّم بطلَ عملُها نحو: ما قائمٌ زيدٌ.
ومنه:

٢٩١) وما حسنٌ أن يمدَح المرءُ نفسَه ولكنَّ أخلاقاً تُذَم وتُحْمَدُ[6]

(وبقاءِ نفيه) - فإن انتقضَ النفيُ لم تعمل نحو: ما زيدٌ إلَّا قائمٌ؛ ومنه: « وما محمدٌ إلَّا رسولٌ[7] ».

(١) سقطت من (ز)
(٢) في الدرر جـ ١ ص ٨٧: استشهد به على تجويز الكوفيين وطائفة من البصريين أن يلي كان غير الظرف، وقال جمهور البصريين: إن كانت شأنية. قال: والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وقومه - ديوانه ص ٢١٤.
(٣) يوسف ٣١
(٤) المجادلة ٢
(٥) في (د): فإذا
(٦) في الدرر جـ ١ ص ٩٥: استشهد به على بطلان عمل ما إذا تقدم خبرها. قال: ولم أعثر على قائله.
(٧) آل عمران ١٤٤

(وفقدِ إنْ) ـ فإن وجدت أهملت نحو : ما إنْ زيدٌ قائمٌ . ومنه قول فَرْوةَ بن مُسَيْك ، وهو حجازيّ[1] :

(٢٩٢) فمـا إن طِبُّنا جبـنٌ ولكـن ... منايانـا ودولـةُ آخرينـا[2]

يقال : ما ذاك بطبعي أي عادتي[3] .

(وعدم تقدم غير[4] ظرف أو شبهه من معمول الخبر) ـ فيبطل عملها إن تقدم على المبتدأ غيرُ ذلك ، نحو : ما طعامك زيدٌ آكلٌ . ومنه :

(٢٩٣) وقالوا : تعرَّفْها المنازلَ من مِنىً[5] ... وما كلَّ مَنْ وافَى مِنىً أنا عارفُ

في[6] رواية نصب كل ، ولا يبطل إن تقدم ذلك[7] ، نحو : ما عندك زيدٌ مقيماً ، وما في الدار عمرو جالساً ، ومنه :

(٢٩٤) بأهبة حربٍ[8] كن وإن كنت آمناً ... فما كلَّ حين مَنْ توالي مُواليا

(وإن المشارُ إليها زائدة كافة لا نافية ، خلافاً للكوفيين) ـ فإنْ كافة لما

(١) في الدرر جـ ١ ص ٩٤ : أنه لفَرْوَة بن مُسَيْك الصحابي ـ رضي الله عنه ـ وهو مرادي

(٢) استشهد به على أن ما الحجازية إذا زيدت بعدها إنْ لا تعمل عمل ليس . وهو من شواهد سيبويه على أنَّ إنْ كافّة لما عن العمل كما كفَّت ما إنْ عن العمل .

(٣) قال في الدرر : والطب بالكسر هنا بمعنى العلة والسبب . أي لم يكن سبب قتلنا الجبن ، وإنما هو القدر وحضور المنية .

(٤) سقطت غير من (د) ، وفي (غ) : غير ظرف وشبهه ـ

(٥) سقط الشطر الأول من (ز) و (غ) ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢٤٩ : قاله مزاحم بن الحارث العقيلي ، شاعر إسلامي . يقال : تعرفت ما عند فلان أي تطلبت حتى عرفت ، والضمير يرجع إلى محبوبته ، والمنازل نصب على الظرفية . . قوله : وما نفي ، وكل نصب على أنه مفعول عارف ، على لغة تميم ، وليس بظرف ، ويجوز أن يرفع على أنه اسم ما ، والجملة أعني أنا عارف خبرها ، والعائد محذوف أي عارفه ، والشاهد فيه على إبطال عمل ما لإيلائها معمول الخبر .

(٦) في (د) : ففي

(٧) أي الظرف أو شبهه .

(٨) في منهج السالك جـ ١ ص ١٤١ : بأهبة حزم لذ . . قال العيني : والشاهد في قوله : فما كل حين من توالي مواليا . فما بمعنى ليس ، ومن في محل رفع اسمها ، ومواليا خبرها ، وكل حين نصب على الظرفية ، وهو معمول الخبر ، فلما تقدم لم يبطل عمل ما .

كما في : « إنما الله إله واحد[1] » ، وليست نافية كما زعموا ، لأنهم زادوها بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية ، ولا مسوغ لذلك إلاّ شبهها لفظا بما النافية ، فتعيّن أن تكون معها زائدة .

(وقد تُزادُ قبل صلة ما الاسمية) ـ كقوله :

٢٩٥) يُرَجّي المرء ما إن لا يراه وتعرضُ دون أدناه[2] الخطوبُ

أي الذي لا يراه .

(والحرفية) ـ كقوله :

٢٩٦) ورَجِّ الفتى للخير ما إنْ رأيتَه على السنِّ خيراً لا يزال[3] يزيدُ

(وبعد ألا الاستفتاحية) ـ نحو :

٢٩٧) ألاَ إنْ سرَى ليلي فبتُّ كئيبا أحاذرُ أن تنأى النَّوى بغضُوبا[4]

(وقبل مدة الانكار) ـ كقول رجل من العرب لما قيل له : أتخرج إن أخصبت البادية ؟ : أأنا إنيه[5] ؟

(١) النساء ١٧١

(٢) في همع الهوامع جـ ١ ص ١٢٥ ، وفي الدرر جـ ١ ص ٩٧ : وتعْرِضُ دون أبعده الخطوبُ
قال في الدرر ، استشهد به على زيادة إنْ بعد ما الموصولة ، قال ، واستشهد به في شرح التسهيل لأبي حيان على هذا الحكم . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٩٧ ، استشهد به على زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية ، أي مدة دوامه يزيد على السنّ خيراً . قال ، ولم أعثر على قائله . وفي منهج السالك جـ ١ ص ١٣١ ، أراد : لا يزال يزيد على السنّ خيراً ، فقدم معمول الخبر ، وهو خيراً ، على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ٩٧ ، استشهد به على زيادة إن بعد ألاَ الاستفتاحية وساقه أبو حيان شاهداً على ما سيق إليه هنا . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٥) قال في الهمع جـ ١ ص ١٢٥ ، منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك . وفي التسهيل : باب الحكاية ص ٢٤٩ ، إن سأل بالهمزة عن مذكور منكرٌ اعتقاد كونه على ما ذُكر أو بخلافه حكاه غالبا ووصل منتهاه بمدة تجانس حركته إن كان متحركاً ، أو بياءٍ ساكنة بعد كسرة إن كان تنويناً أو نون إنْ . . وربما وليت دون حكاية ما يصح به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ ، أأنا إنيه ؟ وسيأتي تفصيل ذلك في باب الحكاية .

(وليس النصبُ بعدها[1] بسقوط باء الجرّ[2]. خلافاً للكوفيين) ـ فلا عَمل لما[3] عندهم، بل المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره، ونصب[4] بإسقاط الخافض. ورُدَّ بأن إسقاط الخافض لا يوجب النصبَ لا سيما الزائدة، ألا ترى أن بحسبك درهمٌ، تسقط منه الباء ولا يجب نصبه، بل لا يجوز.

(ولا يغني عن اسمها[5] بدلٌ موجَب، خلافاً للأخفش) ـ في إجازته ذلك في قولك : ما قائماً[6] إلاّ زيدٌ، بحذف اسم ما والاستغناء عنه ببدله الموجب بإلاّ، وهو ضعيف، لعدم تعين المحذوف، إذ يحتمل أن يكون المحذوف ما ذكر، وأن يكون الأصل : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ.

(وقد تعملُ متوسطاً خبرُها) ـ وحكى[7] الجَرْميّ أن ذلك لُغَيَّة[8]، وحُكيَ[9]: ما مسيئاً[10] من أعتب.

(ومُوجَباً بإلاّ) ـ كقول المغلّس :

(٢٩٨) وما حقُّ الذي يعثُو نهاراً ويسرق ليله إلاّ نكالا[11]

(١) في بعض نسخ التسهيل : بعد ما لسقوط، وفي (غ) بإسقاط باء الجرّ

(٢) في (د) : حرف الجر، وفي بعض نسخ التسهيل : باء الخبر

(٣) في (د) : لها

(٤) أي الخبر، وقد سقطت هذه العبارة من (د، غ)

(٥) في (د) : عن اسم ما

(٦) في (د) : ما أحد قائماً إلاّ زيد.

(٧) في (د) : حكى

(٨) في د) : لغة

(٩) في (د) : وحكى الكسائي

(١٠) زاد هنا في (د) : إلاّ زيد، وهو سهو.

(١١) قال في الدرر جـ ١ ص ٩٤ : يعتو بالمثناة، وفي الأصل بالمثلثة ومعناها يفسد، والذي تلقيناه يعتو بالمثناة الفوقية ومعناها يستكبر، والروايتان تناسبان المعنى، قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت، وفي معجم شواهد العربية أنه لمغلّس بن لَقِيط، كما في الشرح.

(وفاقاً لسيبويه في الأول) ـ وهو نصبُ خبرٍ[1]ما متوسّطاً . قال سيبويه : وزعموا أن بعضهم قال ، وهو الفرزدق :

٢٩٩) فأصبحوا قد أعاد الله نعمتَهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ[2]

وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن « لاتَ حينَ مناص[3] » كذلك ، ورب شيء هكذا ، وهو كقول[4]بعضهم : ملحفة[5]جديدة في القلة . انتهى[6].

وعامة النحويين على منع نصب خبرها متوسّطاً ، وتأولوا البيت .

(وليونس في الثاني) ـ وهو نصبُ الخبر موجباً بإلاّ ، وروى هذا عنه من غير طريق سيبويه ، وذهب إليه الشلوبين في تنكيته على المفصَّل ، ومذهب الجمهور وجوبُ رفعه حينئذ .

(والمعطوفُ على خبرها ببل ولكن موجبٌ فيتعيَّنُ رفعُه) ـ فتقول : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، ولكن قاعدٌ . وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف . أي بل هو قاعد .

(وتُلحَقُ بها) ـ أي بما في رفع الاسم ونصب الخبر .

(إن النافيةُ قليلاً) ـ وقد صرح بذلك المبرد ، وتابعه الفارسيّ وابن جنّي ، ومن إعمالها قوله :

---

(١) في (ز) : خبرها .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩٥ : استشهد به على عمل ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها ، على مذهب الفراء من غير قيد ، وسيبويه يقول إن مثلهم خبر ما مقدماً عليها ، قال : وهذا لا يكاد يعرف . . . وأقول إنه ليس مقدماً عليها ، بل على اسمها ، فهو متوسط بين ما واسمها ، كنص التسهيل .

(٣) ص ٣

(٤) في (غ) : وهو قول بعضهم .

(٥) في (د) : هذه ملحفة

(٦) سقطت من (د)

(٣٠٠) إن المرءُ مَيْتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبْغَى عليه فيُخْذَلا[1]

(ولا كثيراً) ـ ومنه قوله[2]:

(٣٠١) تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزرٌ مما قضَى الله واقيا[3]

الوزر الملجأ. وقوله:

(٣٠٢) نصرتُك إذ لا صاحبٌ غيرَ خاذل فبوِّئْتَ حصناً بالكماة حصينا[4]

(ورفعُها معرفةً نادرٌ) ـ كقول النابغة الجعدي:

(٣٠٣) بَدتْ فعلَ ذي[5] وُدٍّ فلما تبعتُها تولَّت وردَّتْ حاجتي في فؤاديا
وحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها ولا في حُبِّها متراخيا[6]

(وتُكْسَعُ بالتَّاء) ـ أي لا. فيقال: لاتَ. وتعمل حينئذ عملَ ليس. قال ابن القطَّاع: كسع القومَ كسْعاً ضرب أدبارهم بالسيف،[7] والإنسانَ

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٩٧. وفي العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٥. المعنى: ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته. ولكن إنما يموت إذا بُغيَ عليه فيخذل عن النصر والعون. والشاهد في قوله: إن المرء ميتاً حيث عملت إنْ عمل ليس. قال في الدرر: ولم أعثر على قائله.

(٢) سقطت من (د)

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٩٧. وفي العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٣: استشهد به على إعمال لا النافية عمل ليس. فلا شيء ولا وزر بمعنى ليس وعملا عملها.. قال في الدرر: ولم أقف على قائله.

(٤) الشاهد فيه كالذي قبله: إعمال لا النافية عمل ليس. في قوله: لا صاحبٌ غيرَ خاذل...

(٥) في النسخ الثلاث وفي العيني: بدت فعل ذي ود. وفي الدرر جـ ١ ص ٩٨: بدت فعل ذي رحب.

(٦) والشاهد في هذا البيت حيث أعملت لا عمل ليس وقد رفعت معرفة في قوله: لا أنا باغياً... ولا في حبها متراخياً. أي ولا أنا متراخياً في حبها.. وفي العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٣. في الشطر الثاني من البيت الأول: وبقَّتْ حاجتي.. قال: ويروى: وخلَّتْ.. والبيتان للنابغة الجعدي الصحابي الذي عمر مائتين وأربعين سنة. قيل اسمه: عبد الله بن قيس. وقيل قيس بن عبد الله، وقيل حيان بن قيس.

(٧) في (د): وكسعت الإنسان.

ضربت دبُره بظهر قدمك . والرَّجُلَ تكلمت بإثر[1] كلامه بما ساءه .

(فتختص بالحين أو مرادفه) ـ كالساعة ، ومنه :

(٣٠٤ نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمِ[2]

ولا تعمل في غير هذين ، فلا يقال : لاتَ زيدٌ قائماً .

(مقتصراً على منصوبها بكثرة) ـ كقوله تعالى : « ولاتَ حينَ مناص[3] » أي ولات الحينُ حينَ مناص . فحذف الاسم وأبقى[4] الخبر .

وكقول رجل من طيئ :

(٣٠٤ ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندم والبغيُ مرتعُ مبتغيه وخيم[5]

أي ولات الساعةُ ساعةَ مندم[6].

(وعلى مرفوعها بقلّة) ـ كقراءة بعضهم : « ولاتَ حينُ مَناصٍ[3] » برفع حين . أي ولاتَ حينُ مناصٍ لهم . فحذف الخبر . ولم يسمع في لات اجتماع الاسم والخبر .

(وقد يضاف إليها حين لفظاً) ـ كقوله :

(٣٠٥ وذلك حين لاتَ أوانَ حلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي[7]

والأذاة مصدر أذى . يقال آذاه يؤذيه إذاءً وأذاةً وأذيَّةً .

---

(١) في (د) : إثر .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٩٩ : ذكر الشطر الثاني : والبغي مرتع مبتغيه وخيم قال : استشهد به على إعمال لات في مرادف الحين وهو الساعة والتقدير : ولات الساعة ساعة مندم . . وقدر غير ذلك . . قال العيني في شرح شواهد شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٥ ، قاله محمد بن عيسى التيمي . وقيل : مهلهل بن مالك الكناني .

(٣) ص ٣

(٤) في (د) : وبقي

(٥) الشاهد فيه الاقتصار على منصوب لات . وقد سبق الحديث عن هذا الشاهد .

(٦) سقطت هذه العبارة من (د)

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٩٩ ، استشهد به على أن لات قد يضاف إليها لفظ حين . . قال : ولم أقف على قائله .

(او تقديراً) ـ كقوله :

(٣٠٦) تذكر حبَّ ليلى لاتَ حينا وأمس الشيبُ قد قطع القرينا [١]

أي حين لات حين تذكر[٢] .

(وربما استغنى[٣] مع التقدير عن لا بالتاء) ـ كقوله :

(٣٠٧) العاطفونَ تحينَ ما مِنْ عاطفٍ والمسبغُون [٤] يداً إذا ما أنعموا

أي العاطفون حينَ[٥] لات حين ما من عاطفٍ . فحذف حين[٦] ولا . ويحتمل كون الأصل : العاطفونه بهاء السكت ، ثم أثبتها وأبدلها تاء .

(وتُهمَلُ لاتَ على الأصحِّ إن وليتها هنَّا) ـ كقوله :

(٣٠٨) حنَّتْ نوارُ ولاتَ هنَّا حنَّتِ وبدا الذي كانت نوارِ أجنَّتِ [٧]

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٠٠ ، استشهد به على إضافة حين إلى لات تقديراً . أي حين لات حين تذكر . وهذا التقدير لابن مالك . قال أبو حيان : التقدير : حين لات تذكر . ولا يضطر إلى هذا التقدير كما زعم المصنف . إذ يصح المعنى بقوله : تذكر حب ليلى لات حين تذكر . أي ليس الحين حين تذكر . أقول : وكلام أبي حيان فيه نظر . فقد أسقط حين المقدرة . والتي فيها الشاهد . في أول كلامه . وأثبتها حين صحح المعنى في آخر كلامه . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) في (د) : حين لا تذكر .

(٣) في (د) : استغنى به .

(٤) في (د) و (ز) : والمنعمون . وفي (غ) : والمانعون وأكد توضيحها في الهامش . والتحقيق عن الهمع جـ ١ ص ١٢٦ والدرر جـ ١ ص ٩٨ . قال في الدرر : استشهد به على زيادة التاء على الحين . والشاهد هنا على الاستغناء مع التقدير عن لا بالتاء . قال في الدرر : وخرج على أن هذه التاء في الأصل هاء السكت لا حقة لقوله : العاطفونه اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها . وقيل إن التاء بقية لات فحذفت لا وبقيت التاء . قال : وروى : المفضلون بدل المسبغون . قال : والبيت من جملة أبيات لأبي وجزة السعدي .

(٥) سقطتا من (د)

(٦) سقطت من (د)

(٧) في العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ١٤٥ : قاله شبيب بن جميل . وقيل حجل بن فضلة وذكره شاهداً على نوار تبنى على الكسر أو تعرب وترفع فاعلاً لحنت على لغة تميم . وشاهداً على إهمال لات إن وليتها هنَّا على رأي الفارسي وصححه ابن مالك .

قال المصنّف : لا عمل للات في هذا وأشباهه ، لكنها مهملة ، وهنّا في موضع نصب على الظرفية ، والفعلُ بعدها صلةٌ لأنْ محذوفةً ، وأن وصلتُها في موضع رفع بالابتداء ، والخبر هنّا ، كأنه قال : ولا هنّا لك حين . هكذا قال أبو علي[1] . وزعم الشلوبين وابن عصفور أن هنّا اسم لات ، وهو غير صحيح لأن هنّا ظرف غير متصّرف ، فلا يخلو من معنًى في إلاّ بأن تدخلَ عليه مِنْ أو إلى .

(ورفعُ ما بعد إلاّ في نحو : ليس الطِّيبُ إلاّ المسكُ لغةُ تميم) ـ قال أبو[2]عمرو بن العلاء : ليس في الأرض تميميّ إلاّ وهو يرفع ، ولا حجازيّ إلاّ وهو ينصب .

(ولا ضميرَ في ليس ، خلافاً لأبي علي) ـ بل هي على هذه اللغة حرف نفي لا عمل لها ، وهذا قول الجمهور . وقال الفارسيّ : هي فعل ، واسمها ضمير الشأن ، والجملة من الطيب والمسك خبرُها . ورُدَّ بأنه لو كان كما زعم لقيل : ليس إلاّ الطيبُ المسكُ ، كما يقال : ليس كلامي إلاّ زيدٌ منطلقٌ ، ولم يقل : ليس الطيبُ إلاّ المسكُ ، كما لا يقال : ليس كلامي زيدٌ إلاّ منطلقٌ .

(ولا تلزم حاليةُ المنفيِّ بليس وما على الأصحّ) ـ بل ينفى بها الحال والماضي والمستقبل . ومن استقبال المنفيّ بليس : « ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم[3] » . ومن[4]استقبال المنفي بما : « وما هُوَ بمزَحْزِحه مِن العذابِ أن يُعَمَّر[5] » قال الشلوبين : وحكى سيبويه : ليس خلَق اللّٰه أشعرَ

(١) الفارسيّ

(٢) سقطت من (د)

(٣) هود ٨

(٤) في (د) : ومثال

(٥) البقرة ٩٦

منه . وأجاز سيبويه[1] : ما زيدٌ ضربتُه ، على أن تكون ما حجازية .

(وتُزادُ الباءُ كثيراً في الخبرِ المنفيِّ بليس) ـ كقوله تعالى : « أليس الله بعزيزٍ ذي انتقام[2] » ؟ « أليس الله بكافٍ عبدَه »[3] ؟

(وما أختِها) ـ كقوله تعالى : « وما ربُّك بغافلٍ عمَّا يعملون[4] » ، « وما ربُّك بظلَّامٍ للعبيد[5] » . فلو ثبت الخبرُ[6] لم تزد . فلا يجوز : ليس زيدٌ أو ما زيدٌ إلَّا بقائم .

(وقد تزاد بعد نفي[7] فعل ناسخ للابتداء) ـ كقوله :

(٣٠٩) وإن مُدَّت الأيدي إلى الزَّاد لم أكن بأعجلهم . إذْ أجشعُ القومِ أعجلُ [8]

وقوله :

(٣١٠) دعاني أخي ، والخيلُ[9] بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقُعْدُدِ

(١) سقطت من (ز)

(٢) الزمر ٣٧

(٣) الزمر ٣٦

(٤) النمل ٩٣

(٥) فصلت ٤٦

(٦) في (ز) فلو لم يكن الخبرُ منفيًا لم تُزَدْ . وقد سقطت هذه العبارة وما بعدها إلى أول المتن من (غ)

(٧) سقطت من (د)

(٨) في الدرر جـ ١ ص ١٠١ ، وفي شرح العيني لشواهد الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢٥١ : استشهد به على دخول الباء زائدة في خبر كان المنفية في قوله : لم أكن بأعجلهم . والبيت من قصيدة للشنفرى الأزدي عمرو بن براق .

(٩) في (د) و (غ) : والحرب ، والتحقيق من (ز) والدرر والأشموني . قال في الدرر : استشهد به على دخول الباء في مفعول وجد الثاني لنفي الناسخ في قوله : لم يجدني بقعدد . قال : والقعدد الجبان اللئيم القاعد عن المكارم والخامل . والبيت من قصيدة لدريد بن الصمة . وأخوه المذكور عبد الله . وكان خرج بقومه ومعه دريد ، فوقعت بينهم معركة مع عدوهم ، قتل فيها عبد الله . فعطف عليه دريد وجعل يندب وهو جريح . والمعنى : طلبني أخي في الحرب ، والفرسان بيني وبينه . فلم يجدني متأخراً .

أجْشَعُ أفعل من الجَشع. وهو أشدُّ الحرص، ومنه جَشع الرجلُ بالكسر وتجشّع مثلُه فهو جَشع، وقوم جَشِعُون. ويقال، رجل قُعْدُد وقُعْدَد إذا كان قريب الآباء إلى الجد الأكبر. وكان يقال لعبد الصمد بن علي بن عبد الله بن عباس: قُعدد بني هاشم. ويُمدح به من وجه لأن الولاء للأكبر[1]. ويذم به من وجه لأنه من أولاد الهرميّ. وينسب إلى الضعف. ومنه: دعاني أخي... البيت.

(وبعدَ أوَلَمْ يَروْا أنَّ وشبهه) - والمراد به دخولها بعد أنَّ المسبوقة بـ أولم يَروْا كقوله تعالى: «أولم يروا أنَّ الله الَّذي خلقَ السَّمواتِ والأرضَ ولم يَعْيَ بخَلْقِهنَّ بقادرٍ[2]». وجاز ذلك نظراً إلى المعنى. إذ معنى أو لم يروا أن: أو ليس.

(وبعد لا التبرئة) ـ كقول العرب: لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النَّارُ. إذا لم تُجْعَل الباءُ بمعنى في.

(وهل) ـ كقول الفرزدق:

(٣٦) يقولُ إذا اقْلَوْلَى عليها وأقردَتْ ... ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائمِ[3]

واقلولى ارتفع. ويقال: قرد الرجل سكت من عِيٍّ، وأقرد أي سكنَ وتماوتَ، وبعضُهم يقول: أقرد لصق بالأرض.

(وما المكفوفة بإنْ) ـ كقوله:

(١) في (د): للكبير، وفي (ز): للكبر. والتحقيق من (غ).

(٢) الأحقاف ٣٣

(٣) جاء في شرح العيني لشواهد شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥١ بصيغة: تقول. وفي الدرر جـ ١ ص ١٠١: يقول... قال صاحب الدرر: استشهد به على دخول الباء الزائدة في خبر المبتدأ بعد هل. وإنما دخلت بعد هل لشبهها بحرف النفي. والضمير في يقول للكلبيّ. واقلولى ارتفع. وعليها أي الأتان. يرمي كل فرد من كليب بغشيان الأتن. والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وكليباً رهطه.

(٣١٢) لعمرُك ما إن أبو مالكٍ بواهٍ ولا بضعيف قواه [١]

(والتميمية . خلافاً لأبي عليّ والزمخشريّ) ـ والصحيحُ خلافُ قولهما . لكثرة دخول الباء بعد [٢] ما . في أشعار بني تميم ونثرهم [٣] . ونص على ذلك سيبويه والفراء ؛ ومنه قول الفرزدق :

(٣١٣) لعمرُك ما معنٌ بتاركِ حقِّه ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا متيسِّرُ [٤]

(وربما زيدت في الحال المنفية) ـ كقوله :

(٣١٤) فما رجعَتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بن المُسَيَّبِ مُنْتَهاها [٥]

أي خائبةً .

(وخبر إنَّ) ـ كقوله :

(٣١٥) فإنْ تَنْأَ عنها حقبةً لا تُلاقِها فإنك مما أحدثَتْ بالمجرَّبِ [٦]

أي فإنك المجرَّبُ مما أحدثَتْ [٧].

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٠٠ : استشهد به على زيادة الباء في خبر ما النافية مع بطلان عملها . وعبارة البغدادي أوضح . قال في شرح شواهد الرضي . إن الباء تزاد بعد ما النافية المكفوفة بإن اتفاقاً . وهو كلام ابن مالك في التسهيل . ولعمرك قسم . وما إن أبو مالك جوابه . وأبو مالك كنية عويم بن عثمان . وهو أبو المنخل صاحب الشاهد . وهو من جملة أبيات للمنخل يرثيه بها .

(٢) سقطتا من (د)

(٣) في (غ) : وغيرهم

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٠٢ : استشهد به على وجوب رفع المعطوف على خبر ما المجرور بالباء . والبيت من شواهد سيبويه والرضي . . والشاهد في قوله : ولا منسىء معن ولا متيسر . بالعطف على بتارك . والبيت للفرزدق ـ ديوانه ص ٣٨٤

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٠١ : استشهد به على زيادة الباء في الحال المنفية . وهذا على مذهب ابن مالك . والتقدير عنده : فما رجعت خائبةً ركاب . . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٠١ : استشهد به على زيادة الباء في خبر إنَّ بعد نفي . والبيت لامرئ القيس ـ ديوانه ص ٤٢ . والضمير في عنها لأم جندب زوجته . والشاهد في قوله : بالمجرَّب . أي فإنك المجرب مما أحدثت .

(٧) سقطت هذه العبارة كلها من (د) .

(ولكنَّ) ـ كقوله :

(٣١٦) ولكنَّ أجراً لو فعلتَ بهيِّنٍ وهل يُنْكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ[1]

(وقد يُجَرُّ المعطوفُ على الخبرِ الصَّالحِ للباء مع سقوطِها) ـ وهذا[2] هو العطف على التوهُّم . ولا ينقاس . خلافاً للفراء . ومنه أنشد سيبويه :

(٣١٧) مشائيم ليسُوا مُصْلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلَّا ببَيْنٍ غرابُها[3]

جُرَّ ناعبُ[4] عطفاً على مصلحين على توهُّم الباء . ومنه أيضاً قوله :

(٣١٨) ما الحازمُ الشَّهمُ مقداماً ولا بَطَلٍ إن لم يكن للهوى [5] بالعقل غلَّابا

جَرَّ بطلًا عطفاً على مقدام[6] على توهم الباء . واحترز بالصالح من غيره . فلا يقال : ليس زيدٌ إلَّا قائماً وذاهبٍ . . بجرِّ ذاهب . ولا : ما زيدٌ يقومُ وقاعدٍ . بجرِّ قاعد[7] .

(ويندرُ ذلك بعد غيرِ ليسَ وما) ـ كقوله :

(٣١٩) وما كنتُ ذا نَيْرَبٍ فيهمُ ولا مُنْمِشٍ فيهمُ مُنْمِلِ[8]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٠١ : استشهد به على دخول الباء الزائدة في خبر لكن وذلك لشبه لكن بالفعل . ومع ذلك فقد قيل إنه شاذ . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٢) سقط اسم الإشارة من (ز)

(٣) في خزانة الأدب جـ ٤ ص ١٥٨ : هو من شواهد سيبويه . على أن ناعب عطف بالجرّ على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس . لتوهم الباء . فإنها تجوز زيادتها في خبر ليس . ويسمى هذا في غير القرآن الكريم : العطف على التوهم . وفي القرآن العطف على المعنى . ولم يذكر قائله .

(٤) في (ز) و (غ) : ناعبا . بالنصب على المفعولية لجرّ مبنيا للفاعل .

(٥) في (د) : بالهوى للعقل : وفي الدرر جـ ١ ص ١٩٦ : استشهد به على جرّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها . والشاهد في قوله : ولا بطلٍ بجرّه على توهم دخول الباء على مقدام . قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في (د) : مقداما . وزاد بعدها : عطفا .

(٧) سقطت العبارة الأخيرة من (غ)

(٨) في الدرر جـ ٢ ص ١٩٦ : استشهد به على ندور التوهم بعد غير ليس وما . فإن توهم دخول الباء على خبر كان نادر . قال : ولم أعثر على قائله .

جرَّ منمشاً على توهم دخول الباء في خبر كان المنفية ، وهو : ذا نيْرب . والنيرب النميمة ، والمنمش المفسد لذات البين ، والمنمل الكثير النميمة .

(وقد يُفْعَلُ ذلك[1] في العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل) ـ كقول امرئ القيس :

(٣٢٠) فظلَّ طُهَاةُ اللَّحم ما بينَ مُنْضِـجٍ صفيفَ شِـواءٍ أو قديـرٍ معجَّـلِ[2]

جَرَّ قديراً لتوهُّم جرِّ صفيف بالإضافة ، لأن منصوبَ اسم الفاعل يُجَرُّ بالإضافةِ كثيراً . واحترز بالمتصل من المنفصل ، فإنه لا يجرّ المعطوف عليه نحو أن يقال : من بين منضج بالنار صفيف شواء ، لأن الانفصال يمنع توهم الإضافة . الطهاة جمع طاه وهو الطباخ . والصفيف ما صُفَّ من اللحم على الجمر ليُشْوَى[3] فيه ، تقول منه : صففتُ اللحمَ صفاً . والقديرُ المطبوخُ في القدر ، تقول منه : قدرَ واقتدرَ مثل طبخ واطَّبخ .

(وإن وليَ العاطفَ بعد خبر ليس أو ما وصفٌ يتْلُوه سَببِيٌّ) ـ نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً أبوه ، وما زيدٌ قائماً ولا قاعداً أخوه .

(أعطِي الوصفُ ما له مفرداً ، ورُفِعَ به السببيُّ) ـ فيجوز لك في الوصف في المثالين السابقين النصبُ والجرُّ كما لو لم يذكر السببيُّ ، وكذلك[4] لو دخلت الباء في الخبر ، ولو قلت : ما زيدٌ يقومُ ولا قاعداً أبوه ، أو ليس زيدٌ يقومُ ولا قاعداً أبوه ، لم يجز[5] جر الوصف لما تقدم .

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في العيني على شروح الألفية : قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة (المعلقة) ، وفي ديوانه : وظل .. والشاهد في قوله : أو قدير بالجر على التوهم معطوفاً على صفيف ، لتوهم جر صفيف بالإضافة .

(٣) في (د) : ليشتوى

(٤) في (د) : وكذا

(٥) في (د) : لم يجز إلا النصب

(أو جُعلا) ـ أي الوصف والسببي .

(مبتدأ وخبراً) ـ فتقول : ولا قاعدٌ أخوه . فيرتفع[1] أخوه مبتدأ . وقاعدٌ خبراً[2]. ويجوز رفعُ الوصف مبتدأ ، وجعلُ ما بعده مرفوعاً به ساداً مسدَّ خبره .

(وإن[3] تلاه أجنبيٌّ عُطف بعد ليس على اسمها ، والوصفَ على خبرها) ـ نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً عمروٌ . فعمرو مرفوعٌ عطفاً[4] على اسم ليس ، وقاعداً منصوبٌ عطفاً[4] على خبرها . ويجوز لك رفعُ الوصف على الخبرية للأجنبيّ ، أو على الابتدائية.[5] ولا يجوز نصبُ الوصف والحالة هذه مع ما ، لأن خبرها لا يتقدم على اسمها ، بل يتعين رفع الوصف نحو : ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو . ويكون الأجنبي مبتدأ وخبره الوصف الذي قبله أو ساداً مسدَّ خبرِ[6] الوصف .

(وإنْ جُرَّ بالباء جاز على الأصحّ جرُّ الوصفِ المذكور) ـ نحو : ليس زيدٌ بذاهبٍ ولا قائمٍ عمرو . بجرّ قائمٍ بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة . وحَذْفُ حرفِ الجرّ من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير . ونظير المثال قوله :[7]

٣٦) وليس بمُدْنٍ حتفَه ذو تقدُّم لحربٍ ولا مستنسىءِ العمرِمُحْجِمْ

(ويتعيَّن رفعُه بعد ما) ـ أي رفع الوصف المتلوّ بأجنبي نحو : ما زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ عمرو . وما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو[8] . وذلك لما سبق .

---

(١) في (د) : فيرفع

(٢) في (د) : خبره

(٣) في (د) : فإن

(٤) في (د) : عطف

(٥) سقطت من (ز) . وفي (غ) : والابتدائية

(٦) سقطت من (د)

(٧) جاء به نظيراً للمثال : ليس زيدٌ بذاهبٍ ولا قائمٍ عمرو . والشاهد في قوله : ولا مستنسىء العمر بجرّ مستنسىء بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة .

(٨) في (د) وضع كلا من زيد وعمرو موضع الآخر .

١٤ ـ بابُ أفعالِ المقاربةِ

(منها للشُّروع في الفعلِ طَفِقَ وطَفَقَ وطَبِقَ وجَعل وأخذَ وعَلِقَ وأنشأ وهبَّ وقام) ـ فهذه ثمانية أفعال . ويقال : طفِق بكسر الفاء . قال الله تعالى : « وطَفِقَا يَخْصِفَانِ عليهما[١] » . والمضارع يطفَقُ بفتحها ، والمصدرُ طَفْقاً : قال الأخفش : وبعضهم يقول : طفَق بالفتح يطفِقُ طفوقاً ؛ وأغرب هذه الثمانية عَلِقَ وهَبَّ . ومن استعمالهما قوله[٢] :

(٣٢٢) أراكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أجَرْنَا   وظلمُ الجارِ إذلالُ المجيرِ [٣]

وقوله :

(٣٢٣) هببتُ ألومُ القلبَ في طاعةِ الهوى   فلَجَّ كأنيّ كنتُ باللَّومِ مُغْرِياً [٤]

(ولمقاربته هلهل وكاد وكرب وأوشك وأولى وألَمَّ[٥]) ـ فهذه ستةُ[٦] أفعال تُستعمَلُ للدُّنُوِّ من الفعل ، وأشهرها كاد ، وأغربها أولى كقوله :

(٣٢٤) فعادَى بينَ هاديتَينِ منها   وأوْلَى أن يزيدَ على الثلاثِ [٧]

وفي بعض النسخ بعد أوشك : وألَمَّ وأولى ، ولم يتعرَّض لها المصنِّفُ في الشرح ، بل قال إنَّ أفعالَ الدُّنوِّ خمسة ، وعلى هذه النسخة تكون ستة . فيقال ألَمَّ زيدٌ أن يفعلَ ، أي قارب . قال الجوهري : غلامٌ مُلِمٌّ قارَبَ

---

(١) طه ١٢١

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٠٣ : استشهد به على أن علق من أفعال الشروع ، قال ، ولم أعثر على قائله .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٠٣ ، استشهد به على مجيء هبَّ للشروع قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) سقطت من بعض النسخ

(٦) في النسخ الثلاث : خمسة بإسقاط ألَمَّ ، وسيأتي التوضيح .

(٧) في الدرر ج ١ ص ١٠٢ : استشهد به على أن أوْلَى في الشطر الثاني بمعنى كاد يفعل ذلك . قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

البلوغَ . وفي الحديث : « وإنَّ مما يُنْبِتُ الربيعُ ما يقتلُ حَبطاً أو يُلِمُّ[1] » . أي يقرب من ذلك انتهى .

ويمكن أن يكون يُلِمُّ في الحديث فعلاً ناقصاً والخبرُ محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه ، والتقدير : أو يُلِمُّ أن يقتلَ . وفي الحديث أيضاً : « لو لا أنه شيءٌ قضاه الله لألَمَّ أن يذهبَ بصرُه[2] » . ويقال : كرَب بفتح الراء ، وهو الأفصح ، وبكسرها أيضاً . وعادَى من العِداء بكسر العين ، وهو الموالاةُ بين الصيْدَيْن يصرع أحدَهما على أثر الآخر في طلق واحد . ومنه قول امرئ القيس :

(٣٢) فعـادَى عِـداءً بـين ثَـوْرٍ ونعجـةٍ   دراكـاً ولم ينضح[3] بمـاء فيغسـل

والهادية أول الوحش . ومنه قول امرئ القيس :

(٣٣) كأن دمـاء الهـاديـات بنحـره   عصـارة حنـاء بشـيب مرجَّل[4]

والحبَطُ بفتح الباء أن تأكل الماشيةُ فتكثر فينتفخ لذلك بطنها ولا يخرج عنها ما فيها . وقال ابن السكِّيت : هو أن تنتفخ بطونها من أكل الذُّرَق وهو الحَنْدَقُوق . يقال : حبِطت الشاة بالكسر .

(ولرجائه عسى وحرَى واخلولق) ـ فهذه الثلاثة للإعلام بالمقاربة على سبيل الرجاء . وأغربها حرَى . يقال : حرَى زيدٌ أن يجيءَ ، بمعنى :

---

(١)(٢) بخاري جهاد ٣٧ ، ومسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٣ . وفي اللسان (لمم) ـ . . وألَمَّ الرجلُ من اللمم وهو صغار الذنوب . . . وقال الفراء : وسمعت آخر يقول : ألَمَّ يفعل كذا في معنى كاد يفعل . . . وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « وإن مما ينبت الربيعُ ما يقتل حَبطا أو يُلِمُّ » قال أبو عبيد : معناه أو يقرب من القتل . ومنه الحديث الآخر في صفة الجنة : « فلو لا أنه شيء قضاه الله لألمَّ أن يذهب بصرُه » يعني لما يرى فيها . لقَرُبَ أن يذهب بصرُه . . .

(٣) في القاموس : نضَح البيتَ ينضَحُه رشَّه . . . ونضَخَه ـ بالخاء المعجمة ـ كمنعه رشَّه أو كنضحَه ـ بالمهملة ـ أو دونه ، وهو مثال لاستعمال عادى عداء بمعنى الموالاة

(٤) والبيت مثال أيضاً لاستعمال الهادية بمعنى أول الوحش .

عسى زيدٌ أن يجيء .

(وقد تَرِدُ عسى إشفاقاً) ـ وهو قليلٌ ، بخلاف كونها للرجاء ، وقد جتمعا في قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم ، وعسى أن تُحِبُّوا شيئاً وهو شرٌّ لكم[١] » .

(ويلازمُهنَّ لفظُ المضيِّ إلاَّ كاد وأوشك) ـ فالأربعة عشر الباقية لا يستعمل منها إلاَّ الماضي ، وأما كاد وأوشك فلا يلزمان الماضي ، وسيأتي ذكر ما استعمل منهما في آخر الباب .

(وعملُها في الأصل عملُ كان) ـ فهي من الأفعال الرافعة الاسم[٢] الناصبة الخبر[٣] .

(لكن التُزم كونُ خبرها مضارعاً) ـ ولذلك أفردت بباب .

(مجرَّداً[٤] مع هلهل وما قبلها) ـ فتقول : قام زيدٌ يفعلُ . ومنه :

(٣٢٧) قامتْ تلومُ ، وبعضُ اللَّوم آونــةً ... ممـا يضـرُّ ولا يبقى لـه نَفَـلُ[٥]

وكذا الباقي وهو[٦] : هبَّ وأنشأ وأخذ وجعل وطفِق وطفَق وطبِق[٧] ، وذلك لأنَّ أنْ تقتضي الاستقبال والشروع ينافيه .

(ومقروناً بأنْ مع أولَى وما بعدها) ـ والمراد به حرى واخلولق ، فتقول : أولى زيدٌ أن يقومَ ، وكذا الباقي[٨] .

---

(١) البقرة ٢١٦ ، والشاهد في الآية مجيء عسى الأولى للإشفاق ، والثانية للرجاء .

(٢) في (ز) : للاسم

(٣) في (ز) : للخبر

(٤) زاد في (د) : من أن

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٠٣ ، استشهد به على أن قام من أفعال الشروع عند ثعلب ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٦) في (ز) : وهي

(٧) في (ز) : عكس ترتيب الأفعال

(٨) في (د) : وكذلك البواقي

(وبالوجهين مع البواقي) ـ أي بالتجريد من أن والاقتران بها ، لكن على التفصيل الذي نذكره .

(والتجريد مع كاد وكرب أعرف) ـ فكاد زيد يقوم نحو : « وكادوا يقتلونني[1] » أعرف من كاد زيدٌ أن يقومَ ، نحو :

٣٢٨) قـد كادمن طول البِلَى أن يَمْصَحا   رسمٌ عفَا مِنْ بَعْدِ ما قد أنْفَحا [2]

ومثله قول الآخر :

٣٢٩) كادت النفسُ أن تفيضَ عليه   إذ غدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وبُرودِ [3]

وكذا كرب نحو :

٣٣٠) كرب القلبُ من[4] جواه يذوبُ   حين قال الوشاةُ هندٌ غَضُوبُ

---

(١) الأعراف ١٥٠

(٢) في (غ) لم يذكر الشطر الثاني ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٠٥ عكس الشطرين . والشطر الأول في الدرر : ربع عفاه الدهر طورا فامحى . . وقال : استشهد به على تجريد خبر كاد من أن ، وهذا هو الغالب فيها . . . وأقول إن البيت شاهد على اقتران خبر كاد بأن . والأعرف التجريد . قال صاحب الدرر : وقال سيبويه : وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل ، شبهوه بعسى ، وأنشد البيت على ذلك . . وأمصح أخلق . قيل إن هذا البيت لرؤبة ولم أحقق صحة ذلك . أقول : حققه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية جـ ٢ ص ٤٥٧ وفي عدد من المراجع منها ديوان رؤبة ص ٧٢

(٣) في شرح العيني على شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبان جـ ١ ص ٢٦١ : كادت النفس أن تفيظ عليه . . . بالظاء ، وإذ غدا حشو ريطة وبرود يعني حين صار حشو الكفن ، والكفن يكون منهما ، والريطة بفتح الراء الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، والبرود بضم الباء جمع برد من الثياب ، ويجمع على أبراد أيضاً ، والشاهد في قوله ، كادت النفس أن تفيظ ، حيث جاء الخبر مقروناً بأن وهو قليل ، والأكثر تجريده عنها ، وتفيظ بالظاء المعجمة من فاظ الميت وفاظت نفسه . قال الزجاجي : وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلا الأصمعي فإنه لا يجمع بين النفس والظاء . . والبيت لمحمد بن مناذر ، على ما حققه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية جـ ١ ص ١٢٩ .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٠٥ : استشهد به على جواز تجريد خبر كرب من أن . . والبيت للكلحبة اليربوعي ، وقيل لرجل من طيئ .

ونحو :

(٣٣١) سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظَّما   وقد كربَتْ أعناقُها أن تقطَّعا[1]

ولم يذكر سيبويه اقتران خبر[2] كرب بأن . يقال[3] : مصح الشيء يمصح مُصُوحاً ذهب وانقطع . والجوى الحرقة وشدة الوجد من عشق أو حزن ، يقال[3] منه :
جَوِيَ الرجلُ بالكسر فهو جَوٍ . والسَّجْلُ الدلو إذا كان فيه ماء[4] قل أو كثر ، ولا يقال لها وهي فارغة سجل ولا ذنوب ، والجمع سجال .

(وعسى وأوشك بالعكس) ـ فعسى زيدٌ أن يقوم نحو : « فعسى الله أن يأتِيَ بالفتح[5] » أعرف من عسى زيدٌ يقومُ ، نحو :

(٣٣٢) عسى فَرجٌ يأتي به الله إنه   له كلَّ يوم في خليقته أمرْ[6]

وكذا[7] أوشك ، فأوشك زيدٌ أن يقوم نحو :

(٣٣٣) ولو سئل الناس التراب لأوشكوا   إذا قيل هاتُوا أنْ يمَلُّوا فيمنَعُوا[8]

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٠٥ : استشهد به على مجيء خبر كرب مقترناً بأن ، وهو من الضرورة عندهم . . . قال : والبيت من قصيدة لأبي زيد الأسلمي يمدح آل الزبير ويهجو إسماعيل بن هشام المخزومي .

(٢) في (غ) : اقتران كرب بأن

(٣) في (ز) : تقول

(٤) في (د) : الماء

(٥) المائدة ٥٢

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٠٩ : استشهد به على مجيء اسم عسى نكرة ، وفيه شاهد آخر هو تجريد عسى من أن وهو قليل . . . قال : ولم أقف على قائل هذا البيت .

(٧) في (د) : وكذلك

(٨) في (د) وشرح الأشموني : ويمنعوا ؛ وفي الدرر جـ ١ ص ١٠٥ : استشهد به على اقتران خبر أوشك بأن ، وبين أن ذلك هو الأعرف فيها ، وعلى هذا استشهد به في التوضيح . . قال : وهذا البيت أنشده ثعلب في أماليه ، وقال : أنشدنا ابن الأعرابي ، وذكره ولم يعزه إلى أحد .

أعرف من أوشك زَيدٌ يقومُ ، نحو :

٣٦) يوشك من فَرَّ من منيَّتِه   في بعضِ غرَّاتِهِ يوافقُها[1]

وجمهور البصريين على أن حذف أنْ من خبر عسى ضرورة ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر . وقال الفارسي : الأكثر الاقتران ولا يلزم : وغرات جمع غرة وهي الغفلة .

(وربما جاء خبراهما) ـ أي خبر كاد وعسى .

(مفردَيْن منصوبَيْن) ـ كقوله :

٣٣) فأُبت إلى فَهْمٍ وما كِدتُ آيباً   وكم مثلُها فارقتها وهي تصْفِرُ[2]

وقوله :

٣٣) أكثرتَ في العذل مُلحّاً دائماً   لا تُكْثِرَنْ إنيّ[3] عسيتُ صائماً

(وخَبرُ جعلَ جملةً اسميةً) ـ كقوله :

---

(١) في العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٦٢ : قاله أمية بن أبي الصلت الثقفي . والشاهد في : يوافقها خبر يوشك مجرداً من أن . ومن فرَّ اسمها . أراد أن من يفر من منيته أي موته في الحرب يوشك أن يقع فيها بسبيل الغفلة .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٠٧ : استشهد به على مجيء خبر كاد مفرداً في قوله : آيباً . وهو مع ذلك نادر . كما بينه في الأصل . وقال في التوضيح وشرحه : وشذ مجيئه ـ يعني خبر كاد ـ مفرداً بعد كاد وعسى كقوله : فأبت إلى فهم . . . البيت ويروى : وما كنت آيباً . ولا شاهد فيه . وفَهْم أبو قبيلة . وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان . وتصفر من صفير الطائر . والمعنى : فرجعت إلى قبيلة فهم وما كدت راجعاً . وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر . والبيت لتأبط شرا . واسمه ثابت بن جابر .

(٣) في (د) : لا تلحني . وقال في الدرر وفي العيني إنها رواية . وفي الدرر جـ ١ ص ١٠٧ : استشهد به على ندور مجيء خبر عسى اسماً مفرداً . وفي العيني على شروح الألفية جـ ١ ص ٢٥٩ : قال أبو حيان : هذا مجهول لم ينسبه الشراح إلى أحد . فسقط الاحتجاج به . وكذا قال عبد الواحد في بغية الأمل . قلت : لو كان الأمر كذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه لم يعلم قائلها . ويروى : لا تلحني بمعنى لا تلمني . والشاهد في عسيت صائماً

(٣٣٧) وقد جَعلتْ قَلُوصُ بني سُهَيْلٍ   من الأكوارِ مَرْتَعُها قريبُ[1]

(أو فعلية مصدَّرة بإذا) ـ كقول ابن عباس رضي الله عنهما[2]: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً .

(أو كلما . وندر إسنادُها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها) ـ سقط هذا من بعض النسخ[3]، ولم يتعرض له المصنف في الشرح . ومثال المسألة الأولى أن تقول : جعل زيدٌ كلَّما جاءه عَمْرو ضربه[4]، ويحتاج إلى سماع . ويمكن تمثيل المسألة الثانية بما حكاه الزاهد غلام ثعلب أنه يقال : عسى زيدٌ قائمٌ . برفع المبتدأ والخبر بعد عسى . فيتخرج هذا على أن في عسى ضمير الشأن ، والجملة بعده خبر عسى . هذا إن جعلنا الضمير في قوله : « إسنادها » إلى أفعال هذا الباب . وإن جعلناه عائداً إلى[5] جعل فالمثال : جعَل زيدٌ قائمٌ . ويحتاج إلى سماع . ومثال المسألة الثالثة أن يقال : ما جَعل زيدٌ ينظمُ . ولا ينبغي أن يعود الضمير من قوله : « عليها » لأفعال هذا الباب ، إذ لم يندر دخولُ النفي عليها كلها ، لأن من جملتها كاد ودخول النفي عليها مقيس ، قال الله تعالى : « وما كادُوا يفعلون[6] » ، « وإن يكادُ الذي كفروا ليزلقونك[7] » ، « لم يكد يراها[8] » .

---

(١) في الأشموني مع الصبان وشرح العيني جـ ١ ص ٢٥٩ ، وقد جعلت قلوص بني زياد ؛ قال العيني ، هذا من أبيات الحماسة ولم يعز إلى أحد . وفي الدرر جـ ١ ص ١٠٨ : استشهد به على ورود خبر جعل جملة اسمية ، مرتعها قريب ، وهو نادر ، وفي التوضيح أنه شاذ .

(٢) في (غ) : عنه

(٣) وقد ثبت بالنسخة المحققة من التسهيل ، وفي النسخ الثلاث : د ، ز ، غ

(٤) في (د) : يضربه

(٥) في (د) : على

(٦) البقرة ٧١

(٧) القلم ٥١

(٨) النور ٤٠

(وليس المقرونُ بأنْ خبراً عند سيبويه) ـ فإذا قلت : عسى زيدٌ أن يقوم ، فأن وما دخلت عليه في موضع نصب بإسقاط حرف الجر ، أو بتضمن الفعل معنى قارب ، هذا مذهب سيبويه . والمختار أن المقرون بأنْ خبرٌ كالمجرَّد منها ، وهو ظاهر كلام المصنّف في هذا الكتاب ، وهو قول الجمهور .

(ولا يتقدَّمُ هنا الخبرُ) ـ فلا يقال : أن يقومَ عسى زيدٌ ، ولا أفعلُ طفقتُ .

(وقد يتوسَّطُ) ـ نحو : طفق يصلِّيان الزيدان ، وكاد يطيرون المنهزمون .

(وقد يُحذَفُ) ـ أي الخبر .

(إن عُلِمَ) ـ كقوله تعالى : « فطفِقَ مَسْحاً بالسُّوقِ والأعناقِ[1] » أي يمسح ، فحذف لدلالة المصدر .

(ولا يخلو الاسمُ من الاختصاص) ـ بأن يكون معرفةً أو قريباً منها كاسم كان .

(غالباً) ـ استظهر به على وروده نكرةً محضةً قليلًا كقوله :

٣٢٢) عسى فرجٌ يأتي به الله إنَّه ... له كلَّ يوم في خليقتِه أمرُ[2]

(ويُسْنَدُ أوشك وعسى واخلولق لأنْ[3] يفعلَ فيُغْنِي عن الخبر) ـ نحو : عسى أنْ يقومَ ، وأوشك أنْ يذهبَ ، واخلولق أن يفعلَ . فأنْ وصلتُها في موضع رفع بهذه الأفعال ، ولا يحتاج معها إلى خبر ، فسدت[4] مسد الاسم والخبر ، كما سدَّت مسدَّ المفعولين في : ظننت أن تقوم .

---

(١) سورة ص ٣٣

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٠٩ : استشهد به على مجيء اسم عسى نكرة . . قال : ولم أقف على قائله . وقد سبق الحديث عنه

(٣) في (د) : إلى أن

(٤) في (د) : لأنها سدَّت

وفُهم من كلامه أن غير الثلاثة من أفعال الباب لا يستعمل كذلك ، فلا يقال : كاد أن يقوم ، ولا حرى أن يقوم .

(ولا يختلفُ لفظُ المسنَدِ لاختلاف ما قبله) ـ فتقول : زيدٌ عسى أن يقوم ، والزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، وهندٌ عسى أن تقوم ، والهندان عسى أن تقوما ، والهندات عسى أن يقمن . فلا يختلف لفظُ المسنَدِ وهو عسى لاختلاف ما قبله بإفرادٍ وتذكيرٍ وغيرهما ، لأنه مُسْنَدٌ إلى ظاهر وهو أن وما بعدها ، وكذلك أوشك واخلولق .

(فإن أُسْنِدَ) ـ أي الفعل الذي هو عسى وأوشك واخلولق .

(إلى ضميره) ـ أي إلى ضمير الاسم السابق .

(اسماً) ـ إنْ جعلناها مع أنْ داخلةً على المبتدأ والخبر .

(أو فاعلاً) ـ إن جعلناها مع أنْ غير داخلة على المبتدأ والخبر ، بل جعلنا أنْ وصلتَها مفعولاً .

(طابقَ صاحبَه معَها كما يطابق مع غيرها) ـ فتقول : هندٌ عَسَتْ أن تقوم ، والزيدان عسَيَا أن يقوما ، والزيدُون عَسَوْا أن يقوموا ، والهندان[1] عستَا أن تقوما ، والهنداتُ عسَيْنَ أن يَقُمْنَ ، كما تقول : الزيدان كانا يقومان ، والزيدون كانوا يقومون ؛ وإذا قلت على هذا : زيدٌ عسى أن يقوم ، ففي عسى ضمير مستتر يعود على زيد ، كما إذا قلت : زيدٌ كان يقومُ ، وهذا كله يأتي في أوشك واخلولق .

(وان كان لحاضرٍ أو غائباتٍ جاز كسرُ سينِ عسَى) ـ فتقول : عسيتُ أن أخرج ، وعسيتَ أن تخرج ، والهنداتُ عسين أن يخرجن ، بفتح السين وكسرها ، والفتح أشهر ، ولم يقرأ من السبعة بالكسر إلاّ نافع ، وذكر

(١) في (ز) : عسيتا

الأدفوي أن الكسر لغة الحجاز.

(وقد يتَّصِلُ بها) ـ أي بعسى.

(الضميرُ الموضوع للنصب) ـ نحو: عساني وعساك وعساه.

(اسماً عند سيبويه، حملاً على لعلَّ) ـ فإذا قلت: عساني أن أفعل، فمذهب سيبويه أن الياء في موضع نصب بعسى اسماً لها، وأنْ[1] والفعل في موضع رفع خبراً لها. فحمل عسى في العمل على لعلَّ، كما حملت لعلّ عليها في دخول أنْ في خبرها في قوله[2]:

لعلَّك يوما أن تُلِمَّ ملمَّةٌ   عليك من اللائي يدعنك أجزعا[3]

(وخبراً مقدَّماً عند المبرد) ـ فالياء[4] عنده في موضع نصب خبراً لعسى، تقدَّم على اسمها وهو أنْ والفعل، فأبقاها على ما استقرَّ لها من العمل.

(ونائباً عن المرفوع عند الأخفش) ـ فتبقَى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر. ويزعم أنه وُضع ضميرُ النصب موضعَ ضمير الرفع، فالياء وأخواتُها عنده في موضع رفع اسماً لعسى، وأنْ والفعل في موضع نصب خبراً لها، ووضْعُ ضمير موضعَ ضمير ثابتٌ في قولهم: ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا. ويُبطل مذهبَه تصريحُهم بالاسم موضعَ أنْ والفعل في مثل هذا التركيب[5] مرفوعاً كقوله:

---

(١) في (ز): وأن الفعل

(٢) في (ز): كقوله

(٣) سقط الشطر الثاني من (ز، غ) ـ والشاهد فيه حمل لعل في الشطر الأول على عسى في دخول أن في خبرها في قوله:

لعلك يوماً أن تلم ملمة   ولا يعرف قائله

(٤) أي الياء في قولك: عساني أن أفعل ـ المثال السابق.

(٥) سقطت من (د)

(٣٣٩) فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلها   تشكّى فآتي نحوها فأعودها[1]

برفع نار.

(وربما اقتُصِرَ عليه) ـ أي على الضمير الموضوع للنصب كقوله :

(٣٤٠) ولي نفسٌ أقول لها ، إذا ما   تنازعني ، لعلّي أو عساني[2]

(ويتعيَّنُ عَوْدُ ضميرٍ من الخبر إلى الاسم) ـ كما في غيره من الأخبار.

(وكونُ الفاعل غيرَه قليلٌ) ـ أي غير الضمير، وهذا بخلاف الضمير في غيره من الأخبار، فيكثر في هذا الباب : كاد زيدٌ يفعلُ، وجعلَ يتكلَّمُ[3]، ويقل : يفعل أبوه، ويتكلم أخوه، مع أنه مؤول بخلاف غيره، إذ يجوز قياساً كانَ[4] زيد يفعل[5]، وكانَ[4] زيد يتكلم أبوه. ونظير جعل زيدٌ يتكلم أبوه قوله :

(٣٤١) وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثْقلُني   ثوبي، فأنهضُ نهضَ الشاربِ الثَّمِلِ[6]

---

(١) في هامش (د) : فأزورها نسخة. وفي الدرر جـ ١ ص ١١٠ ، استشهد به على أن من العرب من يأتي بالضمير المنصوب نائباً عن المرفوع. والتصريح بالاسم موضع أن والفعل في قوله : عساها نار كأس، برفع نار. وكأس اسم امرأة كان الشاعر مغرماً بها. والبيت من قصيدة لصخر بن جعد الخضري.

(٢) الشاهد فيه الاقتصار على الضمير الموضوع للنصب في قوله : لعلي أو عساني. والبيت لعمران بن حطان.

(٣) هذه العبارة من قوله : فيكثر... جاءت في (د) بعد عبارة الشرح السابقة، والتحقيق من (ز) و (غ)

(٤) في (د) : كاد

(٥) في (د) : يفعل أبوه : وهو نفس المثال التالي.

(٦) قال في الدرر جـ ١ ص ١٠٩ : إن الرواية الصحيحة : الشارب السكر، والبيت هنا جاء به الشارح نظير : جعل زيدٌ يتكلم أبوه. وقد ذكر صاحب الدرر عدداً من الآراء والتأويل حول البيت، وقسم القول بما رواه البغدادي عن ابن مالك محرّفاً : وربما جاء خبر جعل جملة اسمية أو فعلية. والنص الصحيح لابن مالك في التسهيل وقد سبق منذ قليل : وخبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدرة بإذا أو كلما. وهو ما جاء عليه الشاهد في البيت. والبيت لأبي حية النمري

وأول على أن المعنى : أثقل بثوبى .

(وتُنْفَى كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً) ـ خلص زيدٌ ولم يكد يخلص . واستدل أبو الفتح على هذا بقوله تعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون[1] »

(أو بعدَمِه وعدم مقاربته) ـ كقوله تعالى : « إذا أخرج يدَه لم يكد يراها[2] » وقوله : « ولا يكاد يسيغه[3] » ، أي لم يرها ولم يقارب أن يراها ، ولا يسيغُه ولا يقارب أن يسيغَه .

(ولا تُزاد ، خلافاً للأخفش) ـ وما استدل به من قوله تعالى : « إنَّ الساعةَ آتيةٌ أكاد أخفيها[4] » مؤول على أن المعنى : أكاد أخفيها فلا أقول هي آتية ، أو أكاد أخفيها عن نفسي .

(واستعمل مضارع كاد) ـ كقوله تعالى : « لم يكد يراها[2] » و « ولا يكاد يسيغه[3] » ، « وإن يكاد الذين كفروا[5] » .

(وأوشك) ـ وهو أكثر من الماضي حتى أن الأصمعي أنكر الماضي .

(وندَر اسمُ فاعل أوشك) ـ كقوله :

فإنك موشَكٌ أن لا تراها وتعدُو دونَ غاضرةَ العوادي[6]

(١) البقرة ٧١

(٢) النور ٤٠

(٣) إبراهيم ١٧

(٤) طه ١٥

(٥) القلم ٥١

(٦) قال في الدرر جـ ١ ص ١٠٤ ، استشهد به على استعمال اسم فاعل أوشك : فإنك موشك ، وهو نادر وتعدُو مضارع عَدَا أي صرف ، ومعناه تصرف عن غاضرة الصوارف ، وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية لأم البنين بنت عبد العزيز بن مروان ، والبيت لكثير صاحب عزة ، وفي القاموس ، وغاضرة قبيلة من أسد ، وهي من صعصعة ، وهو أقرب لما ذكره الشارح عن

قال الجوهري : غاضرة[1] قبيلة من بني صعصعة ، وهي من بني أسد ، وبطن من ثقيف . وعوادي الدهر عوائقه .

(وكاد) ـ كقول كثير :

(٣٤٣) أموت أسىً يومَ الرِّجام وإنني يقيناً لرهنٌ بالذي أنا كائدُ[2]

أي بالموت الذي كدت آتيه ، فأقام اسم الفاعل مقام الفعل .

الجوهري ، ولا يمنع أن المقصود هنا الجارية التي أشار إليها في الدرر ، وفي شرح العيني على الألفية جـ ١ ص ٢٦٥

(١) في النسختين (د . ز) : عاضرة بالعين المهملة ، والصحيح ما جاء بالتحقيق عن (غ) والدرر والعيني

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٠٤ ، استشهد به على ورود اسم فاعل كاد في قوله ، بالذي أنا كائد . والرجام موضع . . وقيل الصواب : كابد بالباء الموحدة من المكابدة فلا شاهد فيه . . والبيت لكثير عزة

١٥ ـ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

إنما قال : الأحرف ولم يقل : الحروف ، لأن الموضع موضع قلة . وقول سيبويه وغيره : الحروف من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة ، وهو ثابت كقوله تعالى : « ثلاثةَ قُروء[١] » . أو باعتبار ما يعرض لهذه الأحرف من التغيير .

(وهي إنَّ للتوكيد) ـ ولذلك أجيب بها القسم نحو : والله إنك فَطِنٌ ، والمفتوحة كالمكسورة في إفادة التأكيد . نقله ابن العلج عن النحويين .

(ولكنَّ للاستدراك) ـ ولذا لا تكون إلا بعد كلام . نحو : فلم تقتلوهم ولكنَّ الله قتلَهُمْ[٢] » .

(وكأنَّ للتشبيه) ـ قال المصنِّف : هي للتشبيه المؤكّد ، فأصلُ : كأنَّ زيداً أسدٌ : إنَّ زيداً كأسد . فقُدِّمت الكاف وفُتِحت الهمزة ، وصار الحرفان حرفاً واحداً مدلولاً به[٣] على التشبيه والتوكيد .

(وللتحقيق أيضاً على رأي) ـ هو رأي الكوفيين والزجاجيّ . زعموا أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه ، وجعلوا منه قول عمر بن أبي ربيعة[٤] :

كأنني حين أُمْسِي لا تُكَلِّمُني ... ذو بُغْيةٍ يشتهي ماليس موجودا

---

(١) البقرة ٢٢٨

(٣) في (ز) : بهما

(٤) في المحتسب لابن جني جـ ٢ ص ١٥٥ ، أي أنا ـ حين أمسي ـ متيم من حالي كذا وكذا . . . وقبل البيت قال : ومما جاءت فيه كأن عارية من معنى التشبيه ما أنشدناه أبو علي . . وذكر البيت . وقد رد هذا في الشرح . ثم قال : البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، ويروى : يوم مكان حين . وذو بغية مكان متيم وهي رواية المحتسب .

إذ لا تشبيه فيه ، إذ هو ذو بغية يشتهي ما ليس موجوداً . ورُدَّ بأن التشبيه فيه بَيِّنٌ بأدنى تأمل ، وذلك أنه لما يئس من أن تكلمه مع اشتهائه كلامها ، وإن كانت موجودة ، كما يُوأسُ من الوصول إلى ما هو معدوم ، صار كأنه اشتهى ما لا وجود له أصلاً .

(وليت للتمني) ــ ويكون في الممكن نحو : ليت زيداً أميرٌ ، والمستحيل نحو : ليت الشبابَ يعودُ ، ولا يكون في الواجب ، لا يقال : ليتَ غداً يجيء[1] .

(ولعلَّ للتَّرجِّي والإشفاق) ــ ولا يستعمل إلاَّ في الممكن ، فلا يقال : لعل الشباب يعود ، والترجِّي للمحبوب نحو : لعلَّ الله يرحمنا ، والإشفاق للمكروه نحو : لعلَّ العدوّ يقدم .

(والتَّعليل) ــ أثبته الكسائي ، وقال الأخفش في المعاني :«لعله يتذكر»[2] نحو[3] قول الرجل لصاحبه : أفرغ لعلَّنا نتغدَّى ، والمعنى لنتغدَّى .

(والاستفهام) ــ قاله الكوفيون ، وجعل المصنِّف منه : « وما يدريك لعلَّه يزَّكَّى[4] » .

(ولهنَّ) ــ أي الأحرف المذكورة .

(شبَهٌ بكان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما) ــ فخرج باللزوم ما يدخل على المبتدأ والخبر وعلى غيرهما كألاَ وأما الاستفتاحِيَّتَيْنْ ، وبالاستغناء بهما لو لا الامتناعية وإذا الفجائية فإنهما يشبهان كان في لزوم المبتدأ والخبر ويفارقانهما بافتقار لولا للجواب وإذا إلى كلام سابق .

(فعملَتْ عملَها) ــ أي عملَ كان الناقصة .

---

(١) في (د) : ليت هذا يجيء
(٢) طه ٤٤ .
(٣) سقطت من (د)
(٤) عبس ٣

(معكوساً) ـ فنصبت الاسمَ ورفعت الخبرَ . وهذا[1] على قول البصريين ، وأما الكوفيون فيقولون : إنما نصبت الاسمَ ، وأمّا الخبرُ فلم تعمل فيه شيئاً ، بل هو على رفعه قبل دخولها .

(ليكونا) ـ أي المبتدأ والخبر ، وهذا تعليلٌ أول لعملها عملَ كان معكوساً .

(معهُنَّ) ـ أي مع الأحرف المذكورة .

(كمفعولٍ قُدّم وفاعلٍ أُخّر) ـ نحو : أكل الخبزَ زيدٌ .

(تنبيهاً على الفرعيَّة) ـ لأن الأصل تقديم المرفوع .

(ولأنَّ معانيَها) ـ أي معاني هذه الأحرف ، وهذا[2] تعليل ثان .

(في الأخبار) ـ أي لا يتحقَّقُ حصولُها إلاَّ في الأخبار .

(فكانت كالعُمد ، والأسماءُ كالفضَلات ، فأعطيا إعرابَيْهما) ـ فنصب الاسمُ لشبهه بالمفعول ، ورُفع الخبرُ لشبهه بالفاعل .

(ويجوزُ نصبُهما بليتَ ، عند الفراء) ـ فيقول[3] : ليت زيداً قائماً بنصب الجزءين ، وجعل منه قوله :

ليتَ الشبابَ هو الرجيعَ إلى الفتى   والشيب كان هو البديءُ الأولُ[4]

والبديءُ والبَدْءُ[5] الأول ، ومنه قولهم : افعله[6] بادِيَ بَدْءٍ وبادِيَ بَدِيء ، وهو على فعيل ، أي أول شيء ؛ وياء بادي ساكنة في موضع النصب . هكذا

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د)

(٣) في (د) : فتقول

(٤) البيت للقطامي الشاعر ديوانه ص ٧ . والشاهد فيه قوله : ليت الشبابَ هو الرجيعَ بنصب الاسم والخبر عند الفراء

(٥) في (د) : والبَدْو

(٦) في (د) : فعله

يتكلمون به . قاله الجوهري .

(وبالخمسة عند بعض أصحابه) ـ فأجاز بعضُ الكوفيين نصبَ الجزءَيْن بعد خمسة الأحرف . وقال ابنُ سلّام في طبقات الشعراء : هي لغة رؤبة وقومه . وقال ابن السّيد : نصبُ خَبرِ إنَّ وأخواتِها لغةُ بعضِ العرب .

(وما استُشْهِدَ به محمولٌ على الحال) ـ فَخِبَّةً جروزاً في قوله :

(٣٤٦) إن العجوزَ خَبَّةً جَرُوزا[1] تأكلُ في مقعدها قفيزا

حال من فاعل تأكل . والخبَّة الخدّاعة . والجروز التي إذا أكلت لم تترك على المائدة شيئاً . وكذلك الرجل .

(أو على إضمار فعل ، وهو[2] رأي الكسائي) ـ فيحمل قوله : هو الرجيعَ على تقدير كان . والأَصْلُ : كان الرجيعَ . فحذفَ كان وأبرزَ الضميرَ ، وبقي النصبُ بعدَه دليلاً .

وكان الكسائي يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأحرف . وكذلك يقدر في قوله :

(٣٤٧) إذا اسودَّ جنحُ اللَّيل[3] فلتأت ولتكن خطاك خِفافاً . إنَّ حُرَّاسَنا أُسْداً

أنَّ الأصلَ : إنَّ حُرَّاسَنا يشبهون أسداً أو كانوا . وجُنح الليل وجِنْحُه طائفةٌ منه .

(وما لا تدخلُ عليه دام لا تدخلُ عليه هذه الأحرف) ـ فلا تدخل على مبتدأ خبره مفرد طلبي نحو : أين زيد ؟ أو جملة طلبية نحو : زيد

(١) في (د) : خروزا ، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٢ : استشهد به على نصب إنَّ للجزءين فالعجوز اسم إنَّ ، وخبَّة خبرها ، وكلاهما روى منصوباً . والخبة الخداعة . ويجوز فتح الخاء وكسرها . والجروز كثيرة الأكل . والقفيز مكيال معروف . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في (د) : وهو على رأي الكسائي

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١١١ : إذا التفَّ جنح الليل . . . قال : استشهد به على أنَّ إنَّ المكسورة تنصب الجزءين عند الفراء ، ووافق الفراء في ذلك بعض النحاة . والبيت لابن أبي ربيعة .

اضْرِبْه ، أو هل رأيتَه ؟ .

(وربما دخلت إنَّ على ما خبرُه نهيٌ) ـ كقوله :

٢) إنَّ الذين قتلتم أمسِ سيدَهم ... لا تحسبوا ليلَهم[1] عن ليلكم ناما

(وللجزءين بعد دخولِهنَّ مالهما مجرَّدَيْن) ـ فجميع ما سبق في باب الابتداء من تقسيم المبتدأ إلى عين ومعنى ، والخبر إلى مفرد وغيره يأتي هنا ، وكذلك ما تقدَّم من الشروط ، كعَوْد ضميرٍ من الجملة المُخْبَر بها ، ومن الأحوال كحذف الضمير لدليل ، كقول الشاعر :

٣) وإنَّ الذي بيني وبينك لا يني ... بأرضٍ أبا عمرو لك الدَّهرَ شاكرا[2]

أي لا يني به أو من أجله .

(لكن يجب هنا تأخيرُ الخبر) ـ لما سبق من بيان مُوجِب تقديم منصوبها وتأخير مرفوعها .

(ما لم يكن ظرفاً أو شبهَه فيجوزُ توسيطُه) ـ لأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما ، فلم يمتنع تقديمهما على الاسم بعد الأحرف ، فلهذا جاز : إنَّ في الدار زيداً ، وإن أمامك عمراً ، ووجب : إن في الدار صاحبها ، وان أمام هند بعلها .

(ولا يُخَصُّ حذفُ الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقلَّ ما يكونُ إلاَّ ضميرَ الشأن) ـ فمن حذفه وهو ضمير الشأن[3] في غير الشعر قول بعضهم : إنَّ بك

---

(١) في (د) : ليلكم عن ليلهم ، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٢ ، استشهد به على مجيء خبر إن جملة نهي على ما صححه ابن عصفور . والبيت لأبي مكعت ـ معجم شواهد العربية ـ وفي الدرر لأبي مكعب أخي بني سعد بن مالك .

(٢) في (د) : شاكر ، والشاهد في البيت على حذف الضمير العائد من الجملة الحالية المخبر بها ـ لا يني لدليل ، أي لا يني به أو من أجله ، ولم أجد البيت فيما تحت يدي من مراجع .

(٣) في (د) : شأن

زيدٌ مأخوذٌ . يريد : إنَّهُ . حكاه سيبويه عن الخليل ؛ ومن حذفه وهو غير ضمير شأن في غير الشعر أيضاً ما حكى الأخفش : إنَّ بك مأخوذٌ أخواك . بحذف الاسم وهو ضمير المخاطب ، أي إنكَ بك مأخوذ أخواك . ومن حذفه وهو ضمير شأن في الشعر قوله[1] :

(٣٥٠) ولكنَّ منْ لا يلْقَ أمراً ينوبُه بعُدَّتِه ينزلْ به وهو أعزلُ[2]

ومن حذفه وهو غير ضمير شأن في الشعر قوله :

(٣٥١) فلو كنتَ ضَبِّيّاً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ[3] عظيمُ المشافر[4]

أي ولكنك زنجي . والأعزل الذي لا سلاح معه ، ويقال زَنْجِيّ وزِنْجِيّ ، وهو واحد الزِّنج والزَّنج ، وهم جيلٌ من السودان ؛ والمَشَافِرُ جمع مِشْفَر ، والمِشْفَر مُستعارٌ هنا ، وهو من البعير كالجحفلة من الحافر ، واستعير هنا كما استعير من قولهم : مشافر الفرس . والجحفلة للحافر كالشفة للإنسان . وضَبِّيّ نسبة إلى ضبة بن أد ، وهو عم تميم بن مُرّ .

(وعليه يُحْمَلُ : « إنَّ من أشدِّ النَّاسِ عذاباً يوم القيامة المصوِّرون »[5]) .

(١) سقطت من (ز)

(٢) أي ولكنه أي الشأن والأمر ، بحذف ضمير الشأن . والبيت لأمية بن أبي الصلت ـ ديوانه ص ٤٦

(٣) في (د) : زنجيا

(٤) هكذا في النسخ الثلاث ، قال في الدرر جـ ١ ص ١١٤ : استشهد به على جواز حذف اسم لكن ، أي : ولكنك زنجي ، والبيت من شواهد سيبويه ، وهو للفرزدق ديوانه ص ٤٨١ يهجو رجلاً من ضبة ، واشتهر عند النحويين بهذه القافية ، وصوابه :

ولكنَّ زنجياً عظيماً مشافره

وبعده :

متَتُّ له بالرحم بيني وبينه فألفيته مِني بعيداً أواصره

(٥) بخاري ـ أدب ٤٥ ، ٧٥ ، لباس ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ في رواية : « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون . . . » ، وفي رواية « إن أشد الناس عذاباً . . . المصورون » .

فيكون نظير ما حكى سيبويه من قولهم : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، والأصل إنه من أشدّ . . . فحذف ضمير الشأن كما في إنَّ بك . . .

(لا على زيادة مِنْ ، خلافاً للكسائي) ـ وذلك لأن زيادة مِنْ مع اسم إنَّ غير معروفة ، وأيضاً فالمعنى يفسدُعلى تقدير الزيادة ، إذ يصير : إنَّ أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، وليس كذلك ، إذ غيرُهم أشدُّ عذاباً منهم كالكفَرة ونحوهم ، وإنما تكلَّف الكِسائيُّ معنى الزيادة لأن مذهبَه منعُ حذفِ ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف اسمٌ يصحُّ عملُها فيه كالمصورين ، وما حكاه سيبويه يردُّ عليه .

(وإذا عُلِمَ الخبرُ جاز حذفُه مطلقاً) ـ أي سواء كان الاسمُ[1] معرفةً أو[2] نكرةً ، وهذا مذهب سيبويه ، وهو الصحيح .

(خلافاً لمن اشترط تنكير الاسم) ـ وهم الكوفيون . ومن حذفه والاسم نكرة :

(٣٠) إنَّ مَحلًّا وإنَّ مرتحَلًا   وإن في السَّفْر إذْ مضَوْا مهَلا[3]

أي إنَّ لنا محلًا وإنَّ لنا مرتَحلًا ، والمعنى : إنَّ لنا محلًا في الدنيا ما كنا أحياء ، ومرتحلًا إذا متنا . ومن حذفه وهو معرفة :

(٣١) سِوَى أنَّ حياً من قريش تفضلوا   على الناس أو أن الأكارمَ نهشلا[4]

أي تفضلوا . يقال : سفرتُ أسفر سفوراً خرجتُ إلى السفرَ فأنا سافر ، وقوم

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في (د) : أم

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١١٣ ، استشهد به على جواز حذف خبر إنَّ إذا كان ظرفاً أو شبهه لقرينة ، وهنا على حذفه والاسم نكرة ، قال صاحب الدرر : والبيت للأعشى ـ ديوانه ص ١٥٥

(٤) في معجم شواهد العربية نسبه للأخطل ، قال : وقال صاحب الخزانة : لم أجده في ديوانه ، والشاهد فيه حذف خبر إنَّ واسمها معرفة في قوله : على الناس ، أو أن الأكارمَ نهشلا أي تفضلوا

سَفْرٌ كصاحب وصَحْب ، وسفار كراكب وركاب . والمَهل بالتحريك التؤدة .

(وقد يسدُّ مسدَّه واو المصاحبة) ـ نحو ما حكى سيبويه ، إنك ما[1] وخيراً . أي إنك مع خير ، وما زائدة . والخبرُ محذوفٌ وجوباً كما في : كلُّ رجل وضيعتُه .

(والحال) ـ أي وقد يسدُّ مسدَّه الحالُ نحو : إنَّ شربي السويقَ ملتوتاً . ومنه :

(٣٥٤) إن اختيارك ماتبغيه ذا ثقة بالله مستظهراً بالحزم والجلد[2]

فحذف الخبر وجوباً لسدّ الحال مسدّه كما في : ضربي زيداً قائماً .

(والتُزم الحذفُ في : ليت شعري مُرْدَفاً باستفهام) ـ نحو : ليت شعري أكان كذا أم كذا . ومنه :

(٣٥٥) ألا ليت شعري هل أبيتَنَّ ليلةً بوادٍ وحولي إذخِرٌ وجليلُ ؟[3]

فالخبر[4] محذوف وجوباً ، أي ليت شعري بكذا ثابت أو موجود ، وذلك لأنه بمعنى ليتني أشعر ، وجملة الاستفهام في موضع نصب بشعري ، وهو مصدر حذفت[5] منه التاء ، والأصل شعْرة كدربة . قال سيبويه : حذفوا الهاء كما حذفوها في قولهم : ذهب بعَذْرها ، وهو أبو عَذْرها ، والجليل الثّمام وهو

---

(١) في (د) : وما

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١١٤ ، استشهد به على وجوب حذف خبر إنَّ إذا سدَّ حالٌ مسدَّه ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال المصنف ، قد يحذف أيضاً وجوباً لسدّ الحال مسدّه ، كما كان ذلك في الابتداء ، فيقال : إن ضربي زيداً قائماً ، وإن أكثر شربي السويق ملتوتاً ، ومثله قول الشاعر . . وأنشد البيت ولم يعزه

(٣) الشاهد في البيت التزام حذف خبر ليت في قوله :

ألا ليت شعري هل أبيتنّ ليلة

والتقدير ، ليت شعري ثابت أو موجود .

(٤) في (د) : والخبر .

(٥) في (د) : حذف

نبت ضعيف له خوص أو شبيه بالخوص، والواحدة جليلة والجمع جلائل. وأصل عَذْرها عَذْرَتها كما قال سيبويه، والعَذْرة البكارة، ويقال: فلان أبو عَذْرها إذا كان هو الذي افترعها وافتضَّها.

(وقد يخبر هنا، بشرط الإفادة، عن نكرة بنكرة)[1] ـ نحو ما حكى سيبويه[2]: إنَّ ألفاً في دراهمك بيضٌ، وكقول امرئ القيس في رواية سيبويه:

(٣) وإنَّ شفاءً عَبْرةٌ مُهْراقَةٌ ... فهل عندَ رسمٍ دَارسٍ من مُعَوّلِ؟[3]

(أو بمعرفة) ـ نحو ما حكى سيبويه: إنَّ قريباً منك زيدٌ، وإنَّ بعيداً منك عمروٌ، وأنشد:

(٤) وما كنتُ ضَفَّاطاً[4] ولكنَّ طالباً ... أناخَ قليلاً فوقَ ظهرِ سبيلِ

وقدَّره: ولكنَّ طالباً أنا.

(ولا يجوز نحو: إنَّ قائماً الزيدان، خلافاً للأخفش والفراء، ولا نحو: ظننتُ قائماً الزيدان، خلافاً للكوفيين) ـ جواز هاتين المسألتين متفرع على جواز: قائمٌ الزيدان، بدون نفي أو استفهام، وقد سبقت المسألة في باب المبتدأ؛ قال المصنِّف هنا، والصحيح أن يقال: إعمالُ الصفة عملَ الفعل فرعُ إعمال الفعل، فلا[5] يستباح إلاَّ في موضع يقع فيه الفعل، فلا

---

(١) في النسخ الثلاث: بنكرة عن نكرة، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل، وهو أنسب لما بعده من المتن.

(٢) في (د): الكسائي، ورواية الشاهد بعده تثبت صحة التحقيق.

(٣) الشاهد في قوله: وإن شفاءً عبرةٌ، على الإخبار عن نكرة بنكرة، وفي رواية: وإن شفائي.

(٤) في (د): سباطا؛ وفي القاموس: الضفاطة الجهل وضعف الرأي وضخم البطن.. والضفّاط الجمّال والمكاريّ والجلاّب.. والثقيل لا ينبعث مع القوم والشاهد فيه الإخبار عن نكرة بمعرفة في قوله: ولكن طالبا.. أي: ولكن طالبا أنا..

(٥) في (د): ولا

يلزم من تجويز : قائمٌ الزيدان تجويز هاتين المسألتين ، ولهذا قال المصنِّف هنا ، لا يجوز ، وان كان سبق منه هناك أنه لا يجري هذا المجرى باستحسان إلاَّ بعد استفهام أو نفي .

(فصل) : (يستدام كسرُ إنَّ ما لم تؤول هي ومعمولها بمصدر) ـ وذلك لأن المكسورة هي الأصل ، لأنها مستقلة ، والمفتوحة كبعض اسم ، لتقديرها هي وما عملت فيه به[1] ، وقيل ، المفتوحة أصل المكسورة ، وقيل ، كل منهما أصل بنفسها ، وإنما قال بمصدر ولم يقل بمفرد لأنها إنما تفتح إذا أُوِّلَتْ بمفرد وهو مصدر ، أما إذا أولتْ بمفرد غير مصدر فلا تفتح كما في قولك ، ظننتُ زيداً إنه قائم ، فهي هنا واجبة الكسر ، وإن كانت في موضع مفرد ، لأنه غير مصدر وهو المفعول الثاني ، إذ الأصل ، ظننتُ زيداً قائماً .

(فإن لزم التأويلُ لزم الفتحُ) ـ كما في المواضع التي سنذكرها .

(وإلاَّ فوجهان) ـ أي وإلاَّ يلزم تأويلها بمصدر بل يجوز فوجهان : الفتح إن أولت بمصدر[2] ، والكسر إن لم تؤول ، وذلك كما سيأتي .

(فلامتناع التأويل كسرت مبتَدأةً) ـ أي مبدوءاً بها لفظاً ومعنىً نحو ، « إنَّا أعطيناك الكوثر[3] » أو معنىً لا لفظاً نحو ، « ألا إنَّهم هُم السُّفَهاءُ[4] »

(وموصولاً بها) ـ كقوله تعالى ، « وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتِحَه[5] » ، وأما فتحها في نحو ، لا أكلمك ما أنَّ في السماء نجماً ، فواجب

(١) أي لتأويلها هي ومعمولها باسم هو المصدر

(٢) في (ز) ، إن أول به ، وفي (غ) ، إن أولت به

(٣) الكوثر ١

(٤) البقرة ١٣

(٥) القصص ٧٦

كما سيأتي، وليست موصولاً بها[١]، إذ التقدير: ما ثبت أنَّ في السماء نجماً.

(وجوابَ قسمٍ) ـ نحو: « إنَّا أنزلناه في ليلة مباركة[٢] »، « قُلْ إي وربِّي إنَّه لحق[٣] ».

(ومحكيَّةً بقول) ـ نحو: « قال إنِّي عبدُ الله[٤] ». فإن كان القول بمعنى الظن فهي غير محكية به، ويأتي حكمها في باب ظنَّ.

(وواقعةً موقعَ الحال) ـ نحو: « وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون[٥] ».

(أو[٦] موقعَ خبر اسم عين) ـ نحو: زيدٌ إنَّه قائمٌ. وكقوله تعالى: « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوسَ والذين أشركوا، إنَّ الله يفصلُ بينَهم يومَ[٧] القيامة). وكقول بعضهم[٨]:

٣٠) أراني ولا كفرانَ لله إنما ... أواخي من الأقوام كلَّ بخيل[٩]

واحترز بقوله: اسم عين من نحو: عِلْمِي أنَّك منطلقٌ، فإنه[١٠] يجب فتحها، إذ التقدير: علمي انطلاقُك، ومن نحو: أولُ ما أقولُ أني أحمَدُ الله، فإنه

(١) سقطت من (د)

(٢) جواباً لقوله تعالى: « حم والكتاب المبين » أول سورة الدخان، والآية رقم ٣ من السورة

(٣) يونس ٥٣

(٤) مريم ٣٠

(٥) الآية الخامسة من سورة الأنفال. وقبلها: « كما أخرجك ربُك من بيتك بالحق »

(٦) في (د): وموقع

(٧) سقطتا من (ز) ـ الآية السابعة عشرة من سورة الحج

(٨) في (ز): وقوله

(٩) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٥:

أراني ولا كفران لله إنني ... أواخي من الأقوام كل بخيل

قال: والأظهر أن إنني محرفة من إنما. والشاهد في البيت كسر همزة إن لوقوعها موقع خبر اسم عين. والبيت لكثير عزة ديوانه جـ ٢ ص ١٨٤

(١٠) في (ز): فيجب

يجوز فيها[1] الوجهان كما سيأتي .

(أو قبلَ لامٍ معلّقة) ـ كقوله تعالى : « قَدْ نَعْلَمُ إنَّه لَيحزُنك[2] » ولو لا اللام لفتحت كما في : « عَلِمَ اللهُ أنكم[3] » .

(وللزوم التأويل فُتِحَتْ بعد لَوْ) ـ كقوله تعالى :[4] « ولو أنَّهم صبروا[5] » أي ولو ثبت صبرهم ، أو لو صبرهم ثابت .

(ولولا) ـ كقوله تعالى[6] : « فلولا أنه كان من المسبِّحين[7] » أي فلولا تسبيحه ثابت ، أو فلولا وجد تسبيحه .

(وما التّوقيتيّة) ـ كقولهم : لا أكلمك ما أنَّ في السماء نجماً ، أو ما أنَّ حِراء مكانه . أي ما ثبت . والأول عن يعقوب ؛ والثاني عن اللّحياني .

(وفي موضع مجرور) ـ أي بحرفٍ نحو : « ذلك بأنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ[8] » . أو بإضافةٍ نحو : « مثلَ ما أنكم تنطقون[9] » .

(أو مرفوع فعلٍ) ـ أي فاعلًا نحو : « أو لم يكفهم أنّا أنزلنا عليك الكتابَ[10] » أو نائباً عنه نحو : « قُلْ أُوحِيَ إليّ أنّه استمعَ[11] » . ودخل في قوله : « مرفوع فعل » مسألة ما التوقيتية ، إذ التقدير كما ذكر : ما ثبت

---

(١) في (د) فيه

(٢) الأنعام ٣٣

(٣) البقرة ١٨٧

(٥) الحجرات ٥

(٤)(٦) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٧) الصافات ١٤٣

(٨) لقمان ٣٠

(٩) الذاريات ٢٣

(١٠) العنكبوت ٥١

(١١) الجن ١

أنَّ . فلو لم تذكرها لم يبقَ تكرار .

(أو منصوبِه غيرِ خبرٍ) ـ نحو : « ولا تخافون أنكم أشركتم[1]) ونحو : « اذكروا نعمتي التي أنعمتُ عليكم وأني فضلتكم[2] » . واحترز بقوله : غيرَ خبرٍ مما هو خبر اسم عين نحو : حسبتُ زيداً إنَّه قائمٌ ، فإنه يجبُ كسرُها كما سبق .

(ولإ مكانِ الحالَيْن) ـ أي التقدير بمصدر والتقدير بجملة .

(أجيزَ الوجهانِ) ـ أي الفتح على تقدير المصدر ، والكسر على تقدير الجملة .

(بعد ، أوَّلُ قولي) ـ نحو ، أول قولي أو أول ما أقول أني أحمدُ الله . فيجوز فتح أنَّ على تقدير : أول قولي حمدُ اللهِ ، ويجوز الكسر على تقدير : أولُ كلام أتكلَّمُ به هذا الكلام[3] المفتتح بإنِّي . فعبارة الفتح تصدقُ على كلِّ لفظ تضمَّن حمداً ، ولا تصدق عبارة الكسر على حمدٍ بغير هذا اللفظ الذي أوله إنِّي .

(وإذا المفاجأة) ـ كقوله :

وكنتُ أرَى زيداً كما قيل سيِّداً إذا أنه عبدُ القفاَ واللَّهازم[4]

روى بفتح أنه على تقدير المصدريَّة ، وهو مبتدأ خبره محذوف ، أي : فإذا عبوديَّتُه ثابتة ، وبالكسر على عدم التأويل بالمصدر .

---

(١) الأنعام ٨١

(٢) البقرة ٤٧

(٣) سقطت من (د)

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١١٥ ، استشهد به على جواز فتح أنَّ وكسرها بعد إذا الفجائية . . واللهازم جمع لهزمة بالكسر ، وليس للإنسان إلا لهزمتان ، فجمعهما بما حولهما أو باعتبار أجزائهما ؛ ولهزمتا الإنسان عظمان ناتئان تحت الأذنين ، وقيل هما مضغتان في أصل الحنك وقولهم : فلان عبد القفا معناه أنه ذليل ، والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلوها .

(وفاء الجواب) ـ نحو : من يأتيني فإنه مكرمٌ . من فتح جعل ما بعد الفاء مصدراً مبتدأ ، وخبرُه محذوفٌ ، أي فإكرامُه واقعٌ ، ومن كسر جعل ما بعدها جملة بلا تقدير ، كما لو قال : فهو مكرم . وقد قرئ بالوجهين قوله تعالى : « كَتَب رَبُّكم[1] على نَفْسِه الرَّحمةَ ، أنَّه مَنْ عَمِل منكم سُوءاً بجهالةٍ ثم تَابَ مِنْ بَعْدِه وأصلَح فَأنَّه غَفُورٌ رحيمٌ[2] » .

(وتفتح بعد أمَا[3] بمعنى حقاً) ـ نحو : أمَا أنَّك ذاهبٌ . روى سيبويه فيه كسر إنَّ على جعل أما للاستفتاح كألا ، وفتحها على جعل أما بمعنى حقاً فتفتح كما في : أحقاً أنك ذاهب ؟ لتأولها بمصدر مبتدأ ، وحقاً مصدرٌ واقعٌ ظرفاً مخبراً به .

(وبعدَ حتَّى غيرِ الابتدائية) ـ وهي العاطفة أو الجارة ، وذلك للزوم تقدير المصدر نحو : عرفتُ أمورَك حتَّى أنَّك فاضلٌ . فيجوز تقدير ما بعد حتى بمصدرٍ منصوبٍ إن جُعلَتْ عاطفةً ، وبمصدرٍ مجرورٍ إن جُعلَتْ جارَّةً . واحترز من الابتدائية لأنَّ الكسرَ بعدَها واجبٌ لامتناع تقديرِ المصدر نحو : مرض زيدٌ حتى إنه لا يُرجى .

(وبعد لا جرم غالباً) ـ نحو : « لا جرَم أنَّ لهم النَّارَ[4] » ففتحُ أنَّ بعدها هو المشهورُ ، وبه قرأ القراء ، وقد أُجريَتْ لا جرَم مجرى اليمين فكسَر بعضُ العرب إنَّ بعدَها . وفسَّر الفرَّاءُ لا جرَم مرةً بلا بُدَّ ومرةً بحقاً ، وعند سيبويه أنَّ لا ردٌّ لما سبق ؛ وجرَم فعلٌ ماضٍ بمعنى حقّ ، وأنَّ وما بعدها في موضع رفع به . وعلى هذا فلا وجه لكسرها إلَّا ما حكى الفراء

(١) سقطت من (د) .
(٢) الأنعام ٥٤
(٣) في النسخة (ص) المحققة من التسهيل وضع فوقها رمز (خف) أي خفيفة بدون تشديد
(٤) النحل ٦٢

من أنَّ من العرب من يجريها مجرى اليمين فيقول : لا جَرَم لآتينَّك ، ولا جَرَم لقد أحسنْتَ .

(وقد تُفتَح عند الكوفيين بعد قَسَم ما لم تُوجَد اللام) ـ ذكر ابنُ كَيْسَان في نحو : واللهِ إنَّ زيداً كريمٌ ، بلا لام أن الكوفيين يفتَحون ويَكْسِرون ، والفتح عندهم أكثر .

(**فصل**) : (يجوز دخول لام الابتداء بعد إنَّ المكسورة على اسمها المفصول) ـ أي بالخبر نحو : « وإنَّ لك لأجراً[1] » أو بمعمول الخبر نحو : إنَّ فيك لزيداً راغبٌ ، والمغاربة يمنعون : إنَّ فيك لزيداً[2] راغبٌ . فالثانية ممنوعة عندهم .

(وعلى خبرها[3] المؤخر عن الاسم) ـ نحو : « وإنَّ ربَّكَ لَذُو فَضْلٍ[4] » ؛ فلو تقدَّم الخبرُ على الاسم لم تدخل ، فلا يقال : إن لعندك زيداً ، ولا إن غداً لعندنا زيداً ، وكذا إن كان الخبر المؤخَّرُ منفيّاً كما سيأتي .

(وعلى معموله) ـ أي معمول الخبر .

(مقدَّماً عليه) ـ أي على الخبر .

(بعد الاسم) ـ نحو : إنَّ زيداً لطعامَك آكلٌ . ومنه :

(٣) إنَّ امرأً خصَّني عمداً مودَّتَه   على التَّنائي لعندي غيرُ مكفورِ[5]

---

(١) القلم ٣

(٢) في (د) : زيداً بدون لام ، وزاد السيوطي في الهمع جـ ١ ص ١٣٩ ، أو بمعمول الاسم نحو : إن في الدار لساكناً زيدٌ .

(٣) في النسخ الثلاث : وعلى الخبر . والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، وهو أنسب لمشاكلة التعبير مع ما قبله .

(٤) النمل ٧٣

(٥) في (د) : على الثناء ، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٦ : استشهد به على إعادة اللام ضرورة ، حيث لم =

وتحرز بمقدَّماً من نحو : إنَّ زيداً آكلٌ طعامك . فلا يقال : آكلٌ لَطعامَك .
وبقوله : بعد الاسم من نحو : إنَّ فيك زيداً راغبٌ . فلا يقال : إنَّ لَفيك زيداً راغبٌ .

(وعلى الفصل المسمَّى عِماداً) ـ نحو : « إن هذا لهو القصَصُ الحقُّ[1] »

(وأولُ جزءَي الجملة الاسميَّة المخبر بها أوْلَى من ثانيهما) ـ فقولك : إنَّ زيداً لوجهُه حسَنٌ ، أولى من : إنَّ زيداً وجهُه لحسَنٌ . وذلك أن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية . وهذا [2] التعليل يقتضي منع دخولها على ثاني جُزءَي الجملة الاسمية كما في الفعلية [3] . ولهذا قال المصَنّفُ في الشرح إنه شاذ . وكذا قال في البسيط . ومن دخولها على الأول : « وإنَّا لنحنُ نُحْيِي ونُمِيتُ [4] » . وقوله :

(٣٦١) إنَّ الكريمَ لَمَنْ يرجَوه ذو جِدَةٍ ولو تعذَّر إيسارٌ[5] وتنويلُ

ومن دخولها على الثاني ما حكى أبو الحسن : إنَّ زيداً وجهه لحسن ،

= يعد مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، واستشهد به أبو حيان في شرح التسهيل قال : ومثال : إنَّ زيداً لطعامَك آكلٌ ، ما أنشد الكسائي وأتى بالبيت . . قال : قال الأستاذ أبو علي : أتى بالبيت شاهداً على : إنَّ زيداً لفيها قائمٌ . . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية (مكفور) أنه لأبي زبيد الطائي ، وفي شرح الأشموني مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني جـ ٢ ص ٢٨٠ : فقدم عندي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفي ، وكأنه قال : لعندي لا يكفر .

(١) آل عمران ٦٢

(٢) (٣) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٤) الحجر ٢٣

(٥) في (د) : أسباب ، والشاهد في قوله : لمن يرجوه . . بدخول اللام على أول جزءي الجملة الاسمية المخبر بها بعد إنَّ .

وقوله :

٣٦) فإنك مَنْ حاربتَه لَمُحَارَبٌ شقيٌّ ، ومَنْ سالمتَه لسعيدُ[١]

(وربما دخلت على خبر كان الواقعةِ خبرَ[٢] إنَّ) ـ نحو ما ثبت في بعض نسخ البخاري عن قول أم حبيبة رضي الله عنها : إني كنتُ عن هذا لغَنِيَّةً .

(ولا تدخلُ على أداة شرط) ـ فلا يقال[٣] : إنَّ زيداً لَئِنْ تأتِه يأتِك ، ولا إنَّ عمراً لَمَنْ يكرمْه يكرمْه ، لئلا تلتبس بالموطِّئة ، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً نحو : « لئن لم يرحمنا ربُّنا ويغفرْ لنا »[٤] ؛ وحق المؤكد أن لا يلتبس بغير المؤكد . ونصَّ على منع المسألة الكسائيُّ والفرَّاءُ والمغاربة .

(ولا على فعلٍ ماضٍ متصرِّفٍ خالٍ من قَدْ) ـ فلا يقال : إنَّ زيداً لقام ، خلافاً للكسائي وهشام . ويجوز : إنَّ زيداً ليقومُ ، وإنه لنعمَ الرجلُ ، وإنه[٥] لقد قام . ويجوِّزُ[٦] : إنه لنعمَ الرجلُ ، الأخفشُ والفرَّاء ، وسيبويه يمنعها .

(ولا على معموله) ـ أي على[٧] معمول الفعل الماضي المتصرف الخالي

(١) في الدرر جـ ١ ص ١١٥ : استشهد به على جواز دخول اللام على ثاني جزءي الجملة الاسمية الواقعة خبراً لإنَّ . وقال ابن العلج إن دخولها على ثاني الجزءين شاذ . قال : وإنما كان صدر الجملة الاسمية أولى في القياس لأنه كصدر الجملة الفعلية ، ومحل اللام في الفعلية صدرها . . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله . وفي معجم شواهد العربية أنه لأبي عزة الجمحيّ .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل : خبراً لإنَّ .

(٣) في (د) : فلا تقول

(٤) في النسخ الثلاث : « لئن لم يغفر لنا » وما جاء بهذه الصيغة في القرآن الكريم آيتان من سورة الأعراف ، الآية الثالثة والعشرون : « وإن لم تغفر لنا وترحمنا » ، والآية التاسعة والأربعون بعد المائة : « لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا » وأظنها المقصودة

(٥) سقطت هذه العبارة الأخيرة من (د)

(٦) في (د) : ومجوز

(٧) سقط الجار والمجرور من (ز)

من قد .

(المتقدّم) ـ فلا يقال : إنّ زيداً لَطعامَك أكلَ .

(خلافاً للأخفش) ـ لأن دخول اللام على معمول الخبر فرع دخولها على الخبر ، فلو جاز هذا لزم ترجيح الفرع على الأصل . والفراءُ كالأخفش .

(ولا على[1] حرف نفي إلاّ في ندور) ـ كما أنشد أبو الفتح :

(٣٦٣) وأعلم أنَّ تسليماً وتركاً   للا متشابهان ولا سواء[2]

شبَّه لا بغير فأدخل عليها اللام .

(ولا على جواب الشرط ، خلافاً لابن الأنباريّ) ـ فلا يقال : إنَّ زيداً مَنْ يأته ليكرمْه . لأنه[3] غير مستعمل ، ونصَّ على المنع الكسائيُ والفرّاءُ .

(ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر ، خلافاً للكسائي) ـ وحكاية ابن كيسان عن الكسائي : إنَّ كُلَّ ثوبٍ لَوَ ثَمَنَه . خطأ عند البصريين .

(وقد يليها حرف التنفيس ، خلافاً للكوفيين) ـ فيقال : إنَّ زيداً لسوف يقومُ أو لسيقوم[4] . وفاقاً للبصريين ، إذ لا مانع منه .

(وأجازوا) ـ يعني الكوفيين .

(دخولها) ـ يعني اللام .

(بعد لكنَّ) ـ نحو : لكنَّ زيداً لقائمٌ .

(ولا حجة فيما أوردوه[5] لشذوذه وإمكان الزيادة) ـ وهو قول بعض

(١) سقطت من (د) .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١١٦ : استشهد به على دخول اللام على لا النافية عند من يجيز ذلك . والبيت من شواهد الرضي . قال البغدادي:على أن دخول اللام على حرف النفي شاذ .قال ابن جني : إنما أدخل اللام وهي للإيجاب على لا وهي للنفي من قبل أنه شبهها بغير . فكأنه قال : لغير متشابهين . قال صاحب الدرر : والبيت لأبي حزام العكلي ، واسمه غالب بن الحارث .

(٣) في (د) : فإنه

(٤) في (ز) : ولسيقوم .

(٥) في (د) : فيما أوردوا

العرب :

(٣٠ ولكنني من[1] حبّها لعميدُ

إذ ليس له راوٍ عدلٌ يقول سمعتُه ممن يُوثق بعربيته ، ولو صحَّ لحُمل على أنَّ اللام زائدة .

(كما زِيدَتْ) ـ أي اللاَّمُ .

(مع الخبرِ مجرَّداً) ـ أي من إنَّ نحو :

(٣٠ أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبه ترضَى من اللحم بعظمِ الرقَبة[2]

والشهربة العجوز الكبيرة .

(أو معمولاً لأمسى) ـ نحو :

(٣٠ فقال من سألوا : أمسى لمجهودا[3]

(أو زال) ـ نحو :

---

(١) في (د) : عن حبها . وفي الدرر جـ ١ ص ١١٦ : استشهد به على جواز دخول اللام على خبر لكنَّ عند الكوفيين . قال البغدادي : ومنعه البصريون . وأجابوا عن هذا بأنه شاذ . وقال ابن هشام في المغنى : ولا تدخل اللام على خبرها ـ لكنْ ـ خلافاً للكوفيين . واحتجوا بقوله : ولكنني من حبها لعميد . ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير . ثم هو محمول على زيادة اللام أو على أن الأصل : لكن إنني ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكن للساكنين .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١١٧ : استشهد به على دخول اللام في خبر المبتدأ شذوذاً . وقدر بعضهم : لهي عجوز لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ . ولم يرتض ابن جني هذا التخريج لما فيه من الجمع بين حذف المؤكد وتوكيده . . والصواب عنده أن اللام دخلت على الخبر ضرورة أم الحليس كنية امرأة . والشهربة العجوز الكبيرة . . والبيت قيل إنه لعنترة بن عروس مولى ثقيف يهجو به امرأة يزيد بن ضبة الثقفي . وقيل لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ص ١٧٠

(٣) في (د) : من سألوا عني : وفي الدرر جـ ١ ص ١١٧ :

مروا عجالاً فقالوا كيف صاحبكم ؟ وفي هامش (ز) : كيف سيدكم ؟

فقال من سألوا : أمسى لمجهودا

قال صاحب الدرر : استشهد به على دخول اللام في خبر أمسى شذوذاً . .

وروى : عجالى . وسراعا . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣٦٧) وما زلتُ من ليلى لَدُنْ أن عرفتُها لكالهائم المُقصَى بكل مَرادِ[١]

والمَرادُ بفتح الميم المكان الذي يُذْهَبُ فيه ويُجاءُ .

(أو رأى) ـ نحو :

(٣٦٨) رأوك لفي ضَرَّاءَ أعيتْ فثبتوا بكفَّيك أسباب المَنى والمآرب[٢]

والضراء الشدة . وكذا البأساء . وهما اسمان مؤنثان من غير تذكير . قال الفراء : لو جمعا[٣] على أبؤس وأضُرّ كما جمع النَّعماء بمعنى النعمة على أنعم لجاز .

(أو أنَّ) ـ كقراءة من قرأ : « إلاّ أنَّهم ليأكلون الطَّعامَ »[٤]

(أو ما) ـ نحو :

(٣٦٩) أمسى أبانُ ذليلاً بعد عزَّته وما أبانُ لَمِنْ أعلاج سُودَانِ[٥]

الأعلاج جمع عِلْج وهو العبدُ والرجل من كبار العجم .

(وربما زيدت بعد إنَّ قبلَ الخبر المؤكَّد بها) ـ نحو ما حكى الكسائي والفَرَّاء من كلام العرب : إنِّي لبحمدِ الله لصالحٌ .

(وقَبْلَ همزتها مُبْدَلةً هاءً[٦] مع تأكيد الخبر) ـ نحو :

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١١٧ : استشهد به على زيادة اللام في خبر زال شاذة . . قال : ويروى : بكل مذاد . . قال : وصواب الرواية : لكالهائم المقصى بكل سبيل . والبيت من قصيدة لكثير عزة في أمالي القالي مطلعها :

ألا حييا ليلى أجد رحيلي وآذن أصحابي غداً بقفول

وعن الخزانة : ديوان كثير جـ ١ ص ٢٣٥

(٢) الشاهد في قوله : لفي ضراء . . . بزيادة اللام في معمول رأى .

(٣) في (د) : لأنهما جمعا على أبؤس وأضر . كما تجمع النعمة على أنعم

(٤) الفرقان ٢٠

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١١٧ : استشهد به على زيادة اللام في خبر ما النافية . قال الدماميني : وقال الكوفيون : اللام بمعنى إلاّ . والتقدير : وما أبان إلاّ من أعلاج سودان . ولم يعرف قائله .

(٦) في (د) : من هاء

٣٧٠) لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لوسيمةٌ على هَنواتٍ كاذبٍ مَنْ يقولها[١]

والوسيمة الجميلة. يقال: امرأة وسيمة ونساء وسام كظريفة وظراف، والهنوات الخصلات، ولا يقال إلا في الشر. يقال في فلان هنات[٢] وهنوات أي خصلات شر.

(أو[٣] تجريده) ــ نحو:

٣٧١) ألا ياسنَا برقٍ على قُلل الحِمَى[٤] لَهِنَّكَ مِنْ برقٍ عليَّ كريمُ

والقلل جمع قلة وهي أعلى[٥] الجبل، وقلة الشيء أعلاه، ورأس[٦] الإنسان قلته.

وأنشد سيبويه:

٣٧٢) عجائب تُبدِي الشَّيْبَ في قُلَّةِ الطِّفلِ

(فإن صحبت بعد[٧] إنَّ نون توكيد) ــ نحو: إنَّ زيداً ليَقومَنَّ.

(أو ماضياً متصرفاً عارياً من قد) ــ نحو: إنَّ زيداً لقام.

(نُويَ قسمٌ) ــ فالتقدير: إنَّ زيداً والله ليقومنَّ، وإن زيداً والله قام.

(وامتنع الكسرُ) ــ أي إذا[٨] دخل على إنَّ ما يقتضي العمل نحو علمتُ

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١١٨: استشهد به على قول من قال إن همزة إنَّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر. قال: ولم أعثر على قائله.

(٢) في (ز): هناه، وفي القاموس المحيط مادة (الهنو): والهنات الواهية جمع هنوات.

(٣) في (ز): وتجريده.

(٤) في (ز): الحما، وفي الدرر جـ ١ ص ١١٨: استشهد به على قول من قال إن همزة إنْ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر كما تقدم، أو تجريده كما هنا.

(٥) في (د): أعلا

(٦) في (ز): ورأس كل إنسان قلة

(٧) سقطت من (د).. وقال في شرح الدماميني: أي فإن صحبت لام التوكيد الواقعة بعد إنَّ نون التوكيد...

(٨) في (د): إنْ

فتقول، علمت أن زيداً ليقومنّ وأنّ زيداً لقام، بفتح أنّ لأن هذه اللام ليست لام الابتداء، قاله ابن السراج.

(فصل): (ترادفُ إنَّ نَعمْ) ـ أثبت ذلك سيبويه والكسائي والأخفش وغيرهم، وأنكره أبو عبيدة، ومنه قول بعض طيئ.

(٣٧٣) قالوا أخِفْتَ؟ فقلت إنَّ، وخيفتي ما إن تزالُ منوطةً برجائي[1]

وقال ابن الزبير الأسديّ لعبد الله بن الزبير: لعنَ الله ناقةً حملتني إليك. فقال ابن الزبير: إنَّ وراكبَها.

(فلا إعمالَ) ـ أي فلا ترفع ولا تنصب كنعم.

(وتُخفَّفُ فيبطلُ الاختصاص) ـ أي يبطل اختصاصها بالجملة الاسمية، فتليها الاسميَّةُ والفعليَّةُ.

(ويغلبُ الإهمالُ) ـ نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ. برفع زيد وقائم، ويجوز إعمالها على قلة. قال سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب[2] من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ.

(وتلزم الّلامُ بعدَها فارقةً إن خيفَ لَبْسٌ بإن النافيةِ) ـ فتقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، وإنْ في الدار لزيدٌ. فإن لم يخَفْ لبسٌ لم تلزم نحو:

(٣٧٤) ونحن أُباةُ الضَّيمِ من آل مالك وإنْ مالكٌ كانت كرامَ المعادن[3]

(ولم يكن بعدها نفيٌ) ـ فإن كان[4] امتنعت اللام نحو: إن زيدٌ لن

(١) الشاهد في قوله: فقلت: إنَّ أي نعم، والبيت لبعض طيئ كما صرح به الشارح.

(٢) سقطتا من (د)

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١١٨، وفي شرح الأشموني مع الصبان والعيني جـ ١ ص ٢٨٩: أنا ابن أباة الضيم.. قال في الدرر: استشهد به على أن اللام التي تلزمها إن المخففة من الثقيلة لا تلزم في موضع لا يقع فيه اللبس بينها وبين إن النافية في قوله: وإن مالك كانت.. قال في التصريح: ولو قال: لكانت باللام لجاز. والبيت للطرماح بن حكيم ـ ديوانه ص ١٧٣

(٤) سقطت من (د)

يقومَ أو ما يقوم .

(وليست غيرَ الابتدائية . خلافاً لأبي عليّ) ـ فهي اللام الداخلة قبل التخفيف ، وهذا مذهب سيبويه والأخفش الأوسط والأخفش الأصغر وابن الأخضر وجماعة . وذهب الفارسيُّ وابنُ أبي العافية والشلوبين إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق ، لعمل الفعل الذي قبلها فيما بعدها نحو : « وإنْ وجَدْنا أكثرَهم لفاسقين[1] » ولو قلت : إنك ضربتَ لزيداً ، لم يجز . وأجيب بأن الفعل بعد المخففة في موضع ما كان يلي المثقلة ، فإن قتلتَ لمسلماً بمنزلة : إنَّ قتيلكَ لمسلمٌ .

(ولا يليها) ـ أي إن المخففة .

(غالباً من الأفعال إلاّ ماضٍ ناسخٌ للابتداء) ـ نحو : « وإن كانتْ لكبيرةً[2] » . واحترز بغالباً من نحو : إنْ قتلتَ لمسلماً . وأما المضي فليس بشرط ، ومن المضارع :

« وإنْ نظنُّك لمن الكاذبين[3] » ، « وإنْ يكادُ الذين كفروا[4] » .

(ويقاس على نحو : إن قتلتَ لمسلماً ، وفاقاً للكوفيين والأخفش) ـ أي فيليها فعلٌ غير ناسخ قياساً[5] . وفاقاً لهم ، ومستندهم قوله :

(٣٧٥) شَلَّتْ يمينُك . إنْ قتلتَ لمسلماً   حلَّت عليك عقوبةُ المتعمِّدِ[6]

---

(١) الأعراف ١٠٢

(٢) البقرة ١٤٣

(٣) الشعراء ١٨٦

(٤) القلم ٥١

(٥) سقطت من (د)

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١١٩ . وفي العيني على شروح الألفية : استشهد به على إيلاء إن المخففة فعل ماض غير ناسخ في قوله : إن قتلت لمسلما . والبيت لعاتكة بنت زيد العدوية الصحابية تخاطب به عمرو بن جرموز قاتل زوجها الزبير بن العوام .

وقول بعض العرب: إنْ قنَّعْتَ كاتبك لسوطاً، وإنْ يزينُك لنفسَك، وإنْ يشينُك لَهِيَهْ. فهذا التركيبُ مقيسٌ عند هؤلاء. وهو عند البصريين ـ غير الأخفش ـ قليل لا يقاس عليه.

(ولا تعمل عندهم) ـ أي عند الكوفيين.

(ولا تؤكد بل تفيدُ النفيَ، واللامُ الإيجابَ[1]) ـ فمعنى: إنْ زيدٌ لقائمٌ، عندهم: ما زيدٌ إلاّ قائمٌ. وما حكاه سيبويه من النصب بها يبطل قولَهم، وكونُ اللاّم كإلاّ دعوى بلا دليل.

(وموقعُ لكن بين متنافيين بوجه ما) ـ كقوله تعالى: «فلم تقتلوهم ولكنَّ الله قتلهم، وما رميتَ إذْ رميتَ ولكنَّ الله رمَى[2]»، وقوله[3]: «ولو أراكهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكنَّ الله سلَّم[4]». والاتفاقُ على منع موافقة ما بعدها لما قبلها نحو: زيدٌ قائمٌ لكنْ عمروٌ قائمٌ[5]، وعلى جواز مساواته لنقيضه نحو: ما هذا ساكنٌ لكنه متحركٌ، وجواز كونه ضداً نحو: ما هذا أسود لكنه أبيض. واختلف[6] في الخلاف نحو: ما هذا قائم لكنه شارب، وشرط التنافي بوجهٍ مّا يخرجه.

(ويُمنع إعمالُها مخفَّفةً، خلافاً ليونس والأخفش) ـ حكى عن يونس أنه حكى إعمالَها عن العرب، والمعروف أن من أجاز إعمالها أجازه قياساً على إنَّ، وأنه لم يُسمع من[7] العرب: ما قام[8] زيدٌ لكنْ عمراً قائم، بالنصب.

(١) في (ز): للإيجاب

(٢) الأنفال ١٧

(٣) سقطت من (د).

(٤) الأنفال ٤٣

(٥) في (د): لكن عمراً

(٦) في (د): واختلفوا

(٧) في (د): عن

(٨) في (د): ما قائم

والفرق بينها وبين إنَّ زوالُ الاختصاص مطلقاً .

(وتلي ما ليتَ فتعملُ وتُهْمَلُ) ـ وروى قول النابغة :

(٣٧٦ قالتْ ألا ليتما[1] هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقَدِ

برفع الحمام على الإهمال ونصبه على الإعمال . ويُحْتَمَلُ مع رفع الحمام ، أن تكون عاملةً ، وما موصولة ، وهي اسمها ، وهذا خبر مبتدأ محذوف ، والحمام صفة هذا . أي ليت الذي هو هذا الحمام ، ولنا خبر ليت . ذكر ذلك سيبويه .

(وقلَّ الإعمالُ في إنما) ـ روى الأخفش والكسائي : إنَّما زيداً قائمٌ . بنصب زيد .

(وعَدِمَ سماعُه في كأنما ولعلَّما ولكنَّما[2] . والقياس سائغ) ـ وهذا مذهب ابن السراج والزجاجي والزمخشري ، فيقال : كأنما زيداً قائم ، قياساً على ما سمع من : إنَّما زيداً قائم . إذ لا فارق[3] . ومذهب سيبويه أنه لا يعمل مع ما إلَّا ليتَ .

(فصل) : (لتأول أنَّ ومعموليها[4] بمصدر قد تقع اسماً لعوامل هذا الباب مفصولاً بالخبر) ـ فتقول : إنَّ عندي أنك فاضلٌ . فلو لم يفصل بالخبر لم يَجُزْ .

قال سيبويه : لا تقول : إنَّ أنَّك ذاهبٌ ، في الكتابَ .

---

(١) في (د) : ألا ليت ما . في الدرر جـ ١ ص ١٢١ : استشهد به على أن ليت إذا وصلت بما يجوز إعمالها وإهمالها . ولم يتعرض لترجيح أحدهما على الآخر . وظاهر الألفية ترجيح الإهمال ، قال :ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها ، وقد يبقى العمل
وهذا البيت من شواهد سيبويه والرضى على جواز الوجهين ، لأن البيت روي بهما على خلاف في الترجيح . والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني . ديوانه ص ٢٤

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في (د) : إذ لا فرق

(٤) في (ز) : ومعمولها

(وقد تتصلُ بليتَ سادَّةً مسدَّ معمولَيْها) ـ كقوله :

(٣٧٧) فياليتَ أنَّ الظاعنين تلفتوا فيَعْلَم ما بي من جوًى وغرام[١]

(ويُمْنَع ذلك في لعلَّ ، خلافاً للأخفش) ـ فقاس الأخفش : لعلَّ أنَّ زيداً قائمٌ ، على : ليتَ أنَّ زيداً قائمٌ . وهذا في ليتَ شاذٌّ ، ولولا السَّماعُ لم يُقَلْ ، فلا يقال في غيرها .

(وتُخفَّف أنَّ فيُنْوَى معها اسمٌ لا يبرزُ إلاَّ اضطراراً) ـ فلا تلغى كما تلغى المكسورة ، لكن لا يلفظ باسمها إلاَّ في الضرورة[٢] كقوله :

(٣٧٨) فلو أنْكِ في يوم الرَّخاء سألِتني طلاقَكِ[٣] لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

ولا يلزم كون غير الملفوظ به ضميرَ الشأن[٤] ، خلافاً لبعضِهم ، وقدَّر سيبويه : « أنْ يا ابراهيمُ ، قد صدَّقتَ الرؤيا[٥] » : أنكَ قد صدَّقتَ .

(والخبرُ جملةٌ اسميَّةٌ مجردة) ـ كقوله تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمدُ لله ربِّ العالمين[٦] » .

(أو مصدَّرة بلا) ـ نحو : « وأن لا إلهَ إلاَّ هو[٧] » .

(أو بأداة شرط) ـ قيل[٨] : نحو قوله (تعالى) : « أَنْ إذا سمعتُم آيات

---

(١) الشاهد في قوله : فيا ليت أنَّ الظاعنين تلفتوا .. باتصال أن بليت سادة مسد معموليها .. ولم أجد البيت فيما تحت يدي من مراجع .

(٢) في (د) : إلاَّ ضرورة .

(٣) في (د) : فراقك : وفي الدرر جـ ١ ص ١٢٠ : استشهد به على ندور عمل أن المخففة في بارز . وفي الأشموني : وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله : فلو أنْكِ في يوم الرخاء .. الخ فضرورة . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٤) في (د) : ضمير شأن .

(٥) الصافات ١٠٣ ، ١٠٥

(٦) يونس ١٠

(٧) هود ١٤

(٨) القائل هو ابن مالك في شرحه . قال الدماميني في شرحه للتسهيل : قال المصنِّف : مثل : « وقد =

الله[1]» ، وهو[2] وَهْمٌ ، والصواب تَمْثِيله بقوله :

٣٧٩) وعلمتُ أنْ مَنْ تَثْقَفُوه فإنَّه جَزرٌ لخامعةٍ وفرخُ عُقابِ[3]

ويقال : ثَقِفْتُه ثَقْفاً مثل بلَعْتُه بَلْعاً أي صادفته . وجزر السباع : اللحم الذي تأكله . يقال : « تركوهم جَزَراً بالتحريك إذا قتلوهم . والخامعة : الضبع لأنها تخمع إذا مشَتْ .

(أو بِرُبَّ) ــ نحو :

(٣٨٠) تيقَّنتُ أنْ رُبَّ امرئٍ خِيلَ خائناً أمينٌ ،[4] وخوَّانٍ يُخالُ أميناً

(أو بفعلٍ يقترنُ غالباً إنْ تصرَّف ولم يكن دعاءً بقد) ــ كقوله تعالى : « ونعلَمَ أنْ قد صدَقْتَنا[5] » . واحترز بقوله : غالباً من قوله :

(٣٨١) علموا أنْ يُؤَمَّلُون فجادوا قبل أن يُسْأَلوا بأعظم سول[6]

وبقوله : تصرَّف، من نحو : « وأن ليس للإنسان إلاَّ ما سعى[7] » ، وبقوله : دعاء،من نحو : « والخامسة أنْ غَضِبَ الله عليها[8] » .

= نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم . . » الآية ــ قال الدماميني ــ قلت : هذه فعلية والكلام في الاسمية نحو : أعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن إليه . فتمثيله غير مطابق . والظاهر في هذه الآية أن أنَّ فيها مفسرة . لأن نزَّل عليكم . . متضمن لمعنى القول دون حروفه . انتهى .

(١) النساء ١٤٠

(٢) سقطتا من (د)

(٣) الشاهد في البيت قوله : وعلمت أنْ من تثقفوه فإنه . . بمجيء خبر أن المخففة جملة اسمية مصدرة بأداة شرط . ولم أجده في مراجعي .

(٤) في النسخ الثلاث : امرء . وفي الدرر جـ ١ ص ١١٩ : استشهد به على مجيء خبر أن المخففة جملة مقرونة برب . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) المائدة ١١٣

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٢٠ : استشهد به على ندور مجيء خبر أن المخففة جملة صدرها فعل متصرف غير دعاء ولم يقترن بقد . قال : والبيت من شواهد الأشموني والتصريح . ولم أعثر على قائله .

(٧) النجم ٣٩

(٨) في قراءة من خفف ــ النور ٩

(أو بلو) ـ نحو : « تبيَّنتِ الجنُّ أنْ لو كانوا يعلمون الغيبَ[1] » .

(أو بحرف تنفيس) ـ نحو : « علم أنْ سيكونُ منكم مرضَى[2] » .

(أو نفي) ـ نحو : « أفلا يرونَ أن لا يرجعُ إليهم قولاً[3] » . « أيحسَبُ الإنسانُ أنْ لن نجمعَ عظامَه ؟[4] » . « أيحسَبُ أن لم يره أحد ؟[5] » .

(وتُخَفَّفُ كأنَّ فتعملُ في اسم أنْ المقدَّر) ـ فلا تُلْغَى ، بل تعمل كأنَّ[6] المفتوحة إذا خُفِّفت ، ولا يلزم كونُ اسمها المحذوف ضميرَ شأن .

(والخبرُ جملةٌ اسميَّةٌ) ـ نحو :

(٣٨٢) وصَدرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كأنْ ثدياه[7] حُقَّانِ

(أو فعليَّة مبدوءة بلم) ـ نحو : « كأن لم تَغْنَ بالأمس[8] » .

(أو قد) ـ نحو :

(٣٨٣) لا يهولنَّك اصطلاءُ لظَى الحَرْ ب فمحذورُها كأنْ قَدْ ألَمَّا[9]

---

(١) سبأ ١٤

(٢) المزمل ٢٠

(٣) طه ٨٩

(٤) القيامة ٣

(٥) البلد ٧

(٦) أي مثل أن المفتوحة إذا خففت

(٧) في هذا البيت روايات كثيرة مختلفة . وفي الدرر جـ ١ ص ١٢٠ :

وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان

وقال : استشهد به على جواز إعمال كأن المخففة كإعمال أن المفتوحة إذا خففت . وجاء به في ص ١٢١ :

وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان

قال : وروى سيبويه : ووجه مشرق النحر . . . وروى غيره : ونحر مشرق اللون . . . وهو من أبيات الكتاب الخمسين التي لا يعرف لها قائل .

(٨) يونس ٢٤

(٩) في العيني على شرح الأشموني وحاشية الصبان جـ ١ ص ٢٩٤ : الشاهد في قوله : كأنْ قد ألَمَّا ، لأنه لما حذف اسم كأن ، وكان خبرها جملة فعلية فصلت بقد . ولم يعرف قائله .

(أو مفرد) ـ كقول ابن صريم اليشكري :

ويوماً توافينا[1] بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارق السَّلَمْ[2]

أنشده سيبويه وقال : أي كأنها ظبية . وفارقت كأن المخففة أن المخففة بجواز إفراد الخبر مع حذف الاسم . قال الجوهري : والقَسام الحسن ، وفلان قسيم الوجه ، ومقسم الوجه ، وأنشد البيت ، والسَّلَم شجر معروف ، والوارق الشجرةُ الخضراءُ الورق الحسنة .

(وقد يبرز[3] اسمها في الشعر) ـ كما روى : كأن ثَدْيَيْه حُقَّان بالياء ، وقوله : كأن ظبيةً تعطو . . . بنصب ظبية .

(ويقال : أما إنْ جزاك الله خيراً) ـ أي[4] بكسر إن وتخفيفها . حكاه سيبويه وجعل إنْ مخففةً من إنَّ ، واعتذر عن عدم الفصل بأنه دعاء ، وشبهه بأما إن يغفر الله له . وأجاز المصنّف كونَ إنْ زائدة .

(وربما قيل أنْ جزاك الله خيراً ، والأصلُ أنَّه) ـ أي بفتح[5] أن . حكى هذا أيضاً سيبويه ، وخرجه على أنها المخففة ، والأصل أنه كما ذكر ،

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٢٠ : ويوم ؛ وفي غيره من المراجع كما جاء في التحقيق .

(٢) قال في الدرر : الشاهد فيه إعمال كأن المخففة في الاسم الظاهر . والبيت من شواهد سيبويه والرضى . على أنه روى برفع ظبية ونصبها وجرها . أما الرفع فيحتمل أن تكون ظبية مبتدأ وجملة تعطو خبره . وهذه الجملة خبر كأن . واسمها ضمير شأن محذوف . ويحتمل أن تكون ظبية خبر كأن وتعطو صفتها واسمها محذوف وهو ضمير المرأة لأن الخبر مفرد . ويروى بنصب ظبية على إعمال كأن مع التخفيف ضرورة . ومن رواه بجر ظبية فعلى أنَّ أنْ زائدة بين الجار ـ الكاف ـ والمجرور ـ ظبية ـ أي كظبية . ويوماً منصوب على الظرفية . ويجوز جره بعد واو رب . ويروى : إلى ناضر السلم . وفي الدرر : البيت لعلباء بن أرقم اليشكري ، وقال العيني لكعب بن أرقم اليشكري .

(٣) في (د) : وقد برز

(٤) سقطت من (د)

(٥) في (ز) : بكسر

وفيه بحث. قال المصنّف، وأما قبل المكسورة بمعنى ألا، وقبل المفتوحة بمعنى حقًّا. هذا مذهب سيبويه. ويجوز عندي كونُها في الموضعين بمعنى ألا، والمكسورة زائدة كما في:

(٣٨٥) ألا إنْ سَرى ليلي فبتُّ كئيبا[1]

وأما[2] المفتوحة فهي وصلتها مبتدأ محذوف الخبر، أي: ألا من دعائي أن جزاك الله. أو زائدة كما في رواية: كأن ظبيةٍ... بالجرّ.

(وقد يُقال في لعلَّ علَّ) ـ حكاها سيبويه وغيره، وقال الكسائي: هي لغة بني[3] تيم الله من ربيعة.

(ولَعنَّ) ـ حكاها الفراء.

(وعَنَّ) ـ حكاها الكسائي[4]

(ولأنَّ) ـ كقول امرئ القيس:

(٣٨٦) عوجا على الطَّلَلِ المُحيلِ لأنَّنا نبكي الديار كما بكى ابنُ حذام[5]

عوجا أي اعطفا، يقال عُجْتُ البعيرَ أعوجُه عَوْجاً ومعاجاً إذا عطفتُ رأسه بالزِّمام. والطلل ما شخص من آثار الدَّار[6] والجمع أطلال وطُلول. ويقال: أحالت الدَّارُ وأحولت أتى عليها حول، وكذا الطعام وغيره فهو مُحِيل. وابن حذام رجل من شعراء العرب.

---

(١) هذا الشطر فيه شاهد على زيادة إنْ المخففة من إنَّ بعد ألا، ولم أعرف قائله.

(٢) في (د): وأنَّ المفتوحة هي وصلتها...

(٣) في (د): هي لغة تَيْم الله بن ربيعة.

(٤) في (د): حكاها سيبويه

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١١١: استشهد به على أن لعل تبدل عينها همزة فيقال، لأنَّ ـ والصحيح أن لامها أيضاً أبدلت نوناً ـ وابن حذام شاعر قديم يقال إنه أول من بكى الديار. والبيت لامرئ القيس كما هو في الشرح ـ ديوانه ص ١١٤

(٦) في (د): الديار

(وأنَّ) ـ حكاها الخليل وهشام

(ورَعَنَّ) ـ يمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام ، كما قالوا في وجل وجر .

(ورَغَنَّ ولَغَنَّ) ـ قيل إنَّ[1] الغين فيهما بدل من العين كما قالوا في أزمعت أزمغت[2]، وقيل هما لغتان ، وهو الأظهر ، لقلة هذا البدل .

(ولعلَّت) ـ ذكرها أبو علي في التذكرة . فهذه عشر لغات . وزاد بعض المغاربة غَنَّ بالغين المعجمة والنون[3]. وفي الغُرّة : رعلَّ بالراء بدلاً من اللام .

(وقَدْ يَقعُ خبرُها أنْ يفعل بعد اسم عين حملاً على عسى) ـ والقياس أن لا تدخل أنْ هُنَا ، إذ لا يخبر بالمعنى عن العين ، لكن فعل ذلك لما ذكر ، وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلامهم ، ومنها :

) لعلَّ الذي قاد النَّوى أنْ يُردَّها   إلينا وقد يُدْنىَ البعيدُ من البُعْدِ[4]

(والجَرُّ بلعلَّ ثابتةَ الأول أو محذوفتَه ، مفتوحةَ الآخر أو مكسورتَه ، لغةٌ عُقَيْلِيَّة) ـ قال أبو زيد : بنُو عقيل يَجُرُّون بلعلَّ مفتوحةَ الآخر أو مكسورتَه[5]، وروى الفرَّاءُ الجرَّ بِعَلَّ[6].

(فصل) : (يجوز رفعُ المعطوف على اسم إنَّ ولكنَّ بعد الخبر بإجماع) ـ فيجوز رفع الاسم الذي صحب العاطف بعد اسم إنَّ وخبرها

(١)سقطت من (ز)

(٢)في (ز) : في أزمعك أزمغك .

(٣)زاد بعدها في (د) : السـاكنة .

(٤)الشاهد في البيت وقوع أن يفعل خبراً للعلَّ بعد اسم عين حملاً على عسى ، ولم أجده في كتب الشواهد التي تحت يدي .

(٥)في (ز) : ومكسورته

(٦)في (د) : بلعل

بإجماع من النحاة ، نحو : إنَّ زيداً لقائمٌ[1] وعمروٌ ، ورفعُه على العطف على محل اسم إنَّ عند قوم ، وعلى الابتداء[2] والخبر محذوف عند قوم ؛ ويقال إنَّ هذا هو الصحيح ، وإنه المفهوم من كلام سيبويه .

(لا قبلَه مطلقاً) ـ أي سواء خفي إعرابُ الاسم أم ظهر .

(خلافاً للكسائي) ـ أي في إجازته[3] الرفعَ قبلَه مطلقاً نحو : إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان ، وإنك وزيدٌ ذاهبان .

(ولا يشترط خفاءُ إعراب الاسم[4] . خلافاً للفرَّاء) ـ فيجوز عنده : إنك وزيدٌ ذاهبان ، ويمتنع إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان[5] .

(وإن تُوهِّم ما رأياه قُدِّر تأخيرُ المعطوف) ـ وعلى ذلك حمل سيبويه قوله تعالى : « إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن[6] » ، فالتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى .

(أو حذفُ خبرٍ قبلَه) ـ أي قبل المعطوف ، والتقدير : إنَّ الذين آمنوا فرحون ، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون .

(وأنَّ في ذلك كإنَّ على الأصح) ـ فيجوز رفعُ ما بعد الواو[7] إنْ وقع

---

(١) في (د) : قائم

(٢) في (د) : وعلى المبتدأ

(٣) في (ز) : في إجازة

(٤) في (ز) : خفاء الإعراب

(٥) في (ز) : ذاهبان

(٦) المائدة ٦٩

(٧) في (د) : ما بعد المفتوحة

بعد[1] خبرها كما سبق في المكسورة، وشرط المصنف في الشرح أن يسبقها عِلْمٌ كقوله:

) وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم بُغَاةٌ مابقينا في شقاق[2]

قدره[3] سيبويه: أنّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ، أو معناه كقوله تعالى: « وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريءٌ من المشركين ورسولُه[4] ». قال: ومن فرّق بينهما أي بين أنَّ وإنَّ على الإطلاق فهو مخالف لسيبويه[5]. وقال الشَّلَوْبين: مذهب الأكثرين المنع، وهو الصحيح، وعلى هذا المذهب[6] فخبر أنَّ في البيت محذوف لدلالة خبر أنتم، وعليه يحمل قول سيبويه: ورسولُه معطوف على الضمير المستتر في بريء، وقد حصل الفصل.

(وكذا البواقي عند الفرّاء) ـ فأجاز[7] فيما عطف على اسم غير إنَّ من أخواتها ما أجازه مع إنَّ، واستشهد بقوله:

) ياليتني وأنـتِ يالَميسُ في بلدٍ ليس به أنيسُ[8]

والنصبُ عند البصريين متعيّن، والبيت متأول على أن التقدير: يا ليتني

---

(١) في (د): إن وقع قبل خبرها أو بعده.

(٢) الشاهد فيه إجراء أنَّ المفتوحة مجرى إنَّ المكسورة في جواز رفع المعطوف على اسمها، بشرط المصنف أن يسبق المفتوحة علم كما في البيت. ولم أعرف قائله.

(٣) في (د) فقدرها

(٤) التوبة ٣

(٥) في (د): مخالف سيبويه

(٦) سقطت من (ز، غ). وعبارة (د) أوضح

(٧) في (د): فجاز

(٨) في الدرر جـ ٢ ص ٢٠٢: استشهد به على جواز العطف على محل اسم ليت قبل استكمال الخبر عند الفراء في قوله: يا ليتني وأنت.. قال في الدرر: والبيت للعجاج، وفي معجم شواهد العربية أنه لجران العود ـ ديوانه ص ٥٣

وأنت معي في بلد، والجملة من وأنت[1] معي حالية.

(والنعت وعطف البيان والتوكيد) ـ أي الواقعة بعد إنَّ ولكنَّ، وكذا ينبغي أن تكون[2] بعد أنَّ.

(كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفرَّاء) ـ فيجوز على مذهب الجرمي والزجاج[3] الرفعُ في الثلاثة بعد الخبر لا قبله، نحو: إنَّ زيداً قائمٌ نفسُه أو بطَّةُ أو الظَّريفُ، وعلى مذهب الفرَّاء إنما يجوز قبله إن خفي الإعراب، والمحققون من البصريين يُوجِبُون فيها النَّصْبَ على اللفظ.

(ونَدَر إنَّهم أجمعونَ ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان) ـ حكاهما سيبويه وهما نادران على طريق البصريين، وأما عند الفَرَّاء والكسائي فلا ندور فيهما.

(وأجاز الكسائيُّ رفعَ المعطوف على أوَّل مفعولَيْ ظَنَّ إنْ خَفِيَ إعرابُ الثاني) ـ قال المصنِّف، نحو: ظننتُ زيداً صديقي وعمروٌ، ومثَّله الفرَّاءُ: أظنُّ عبدَ اللهِ وزيدٌ قاما أو يقومان أو مالُهما كثيرٌ. وخالَفه في الجواز، وهو قول البصريين.

---

(١) في (د): من أنت ومعي

(٢) سقطت من (ز. غ). وعبارة (د) أوضح.

(٣) زاد بعدها في (د): والفراء الإتباع بالرفع.

١٦ ـ باب لا العاملة عمل إنَّ

(إذا لم تكرر لا) ـ تحرُّز مما إذا كررت ، فإنه[١] لا يتعين إعمالُها ، بل يجوز أيضاً إلغاؤها ، نحو : لا حولَ ولا قوةَ .

(وقُصِدَ خُلوُصُ العُمومِ) ـ فإن لم يقصد لم تعمل عملَ إنَّ ، بل عملَ ليس ، نحو : لا رجلٌ قائماً ، أو تدخل على المبتَدإ والخبر نحو : لا رجلٌ في داره ولا امرأةٌ ؛ وحينئذ تحتمل نفي العموم ونفي الوحدة ، ولهذا يجوز : لا رجلٌ في الدار بل رجلان ، ويمتنع : لا رجلَ في الدار بل رجلان .

(باسمٍ نكرةٍ) ـ تحرُّز من المعرفة ، فإنها لا تعمل فيه إلاَّ بتأويل كما سيأتي .

(يليها) ـ فلا تعمل هذا العملَ[٢] فيما لا يليها نحو : « لا فيها غولٌ[٣] »

(غيرَ معمولٍ لغيرها) ـ تحرُّز من نحو : لا مرحباً بزيد ، فإنَّ مرحباً منصوب بفعل مضمر .

(عملَتْ عملَ إنَّ) ـ نحو : لا رجلَ قائمٌ ، فتنصبُ الاسمَ ، وأما رفع الخبر فهل هو بها مطلقاً أو لا ؟ فيه كلام سيأتي .

---

(١) في (د) : فإنها

(٢) سقطت من (د)

(٣) الصافات ٤٧

(إلَّا أنَّ الاسمَ إنْ[1] لم يكن مضافاً) ـ نحو : لا صاحبَ[2] بُرٍّ حاضرٌ .

(ولا شبيهاً به) ـ وهو العامل فيما بعده عمل الفعل نحو : لا ضارباً زيداً قائمٌ ، ولا ذاهباً أبوه حاضرٌ . ويُسمَّى المطوَّل[3] والمَمْطُول ، من مطَلْتُ الحديدةَ إذا مدَدْتُها .

(رُكِّب معها وبُنِيَ على ما كانَ يُنْصَبُ به) ـ وهذا هو المفردُ في هذا الباب ، فإن كان يُنْصَبُ بالفتحة بُنِيَ عليها ، نحو : لا رجلَ ، أو بالياء فكذلك ، نحو : لا رجلَيْنِ ولا مسلِمين لك . ومذهبُ سيبويه والجماعة أنَّ بناءَهُ لتركيبه مع لا كخمسةَ عشرَ ، ولهذا إذا فُصل منها أعرب ، وقيل لتضمنه لام استغراق الجنس . وفُهم من كلامه أنَّ القسمين الأخيرين ، أعني المضافَ وشبْهَه لا يبنيان بل ينصبان .

(والفتحُ في نحو : « ولا لَذَّاتَ للشَّيب[4] » أولى من الكسر) ـ فلا يتعين في جمع المؤنث السالم أن يبنى على ما كان[3] ينصب به وهو الكسر ، بل يجوز فيه أيضاً الفتح . قال المصنِّف : وهو أولى . وقد روى قولُ سلاَّمة بن جندل :

(٣٩٠) إنَّ الشَّبابَ الذي مجد عواقبهُ فيه نَلذُّ ولا لَذَّاتِ[5] للشَّيب

بفتح التَّاء وكسرها . قال : والفتح أشهر .

---

(١) في (د) : إذا لم يكن

(٢) في (د) و (غ) : فرس

(٣) سقطت من (د)

(٤) في قول الشاعر : إن الشباب . . وسيأتي .

(٥) هكذا في النسخ الثلاث ، وفي الدرر اللوامع ج ١ ص ١٢٦ : أودى الشباب . . . وقال : وروى : إن الشباب . . قال : استشهد به على أن جمع المؤنث السالم يجوز بناؤه على الكسر والفتح كما روى بهما

(ورفعُ الخبر إن لم يُركَّب الاسمَ مع « لا » بها عند الجميع) ـ قال الأستاذ أبو علي : لا خلاف في رفع الخبر بها عند عدم تركيبها ، وذلك كما في المضاف وشبهه ، نحو : لا صاحبَ سفرٍ[1] قادمٌ ، ولا طالعاً جبلًا ظاهرٌ .

(وكذا مع[2] التركيب ، على الأصح) ـ وهذا مذهب الأخفش والمازني والمبرد وجماعة ، فإذا قلت : لا رجلَ قائمٌ ، فقائمٌ مرفوعٌ[3] بلا كما في المضاف وشبهه ، إذ التركيب لا يقتضي منع العمل ، بدليل عملها في الاسم . وذهب قوم إلى أنَّ لا لم تعمل في الخبر شيئاً بل في الاسم ، وهي والاسم في موضع مبتدأ ، والمرفوعُ خبرُه ، وهو ظاهرُ قول سيبويه .

(وإذا عُلِمَ) ـ أي الخبرُ ؛ احترز مما لا دليل عليه فلا يحذف لعدم العلم ، نحو : لا أحدَ أغيرُ من اللهِ .

(كثر حذفُه عند الحجازيين) ـ وأكثر ما يحذفونه مع إلاَّ نحو : لا إلهَ إلاَّ الله . ومن حذفه دونها : لا ضررَ ولا ضِرارَ .

(ولم يُلْفَظ به عند التميميِّين) ـ فيوجبُون هم والطائيُّون حذفَ الخبر المعلوم .

(وربما أبقي[4]) ـ أي الخبر .

(وحُذِفَ الاسمُ) ـ نحو : لا عليك . قال سيبويه : وإنما يريد : لا بأسَ عليك ، ولا شيءَ عليك ، وإنما حُذف[5] لكثرة استعمالهم إيَّاه .

(١) في (د) : سير ، وقد أخر المضاف وقدم شبهه

(٢) في (ز) : بعد

(٣) في (د) : يرفع

(٤) في (د) : بقي

(٥) في (د) : ولكنهم حذفوه

(ولا عملَ للا في لفظ المثنَّى من نحو، لا رجلَيْنِ فيها، خلافاً للمبرد) ـ في زعمه أن المثنى والمجموع[1] على حدِّه لا يجوز فيهما البناء مع لا، لشبههما بزيادة الياء والنون المطوَّل، فهما عنده منصوبان مثله، ومذهب سيبويه والخليل وابن السراج والجماعة أنهما مبنيان لأنهما في حكم الأسماء المفردة.

(وليست الفتحةُ في نحو، لا أحدَ فيها، إعرابيَّة، خلافاً للزجاج والسيرافيّ) ـ وهو مذهبُ الجرميّ، فنحو، لا رجلَ عندهم، معرب كالمضاف لكن حذف تنوينُه تخفيفاً، ورُدَّ بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو، لا خيراً من زيد، لأن المطوَّل أولى بالتخفيف، فإنما[2] حذف للبناء.

(ودخولُ الباء على « لا » يمنع التركيبَ غالباً) ـ فتقول: جئت بلا زادٍ وبلا شيءٍ، بجرِّ زادٍ وشيءٍ، وروي عن بعض العرب في قولهم: جئت بلا شيءَ البناءُ على الفتح.

(وربما رُكِّبت النكرةُ مع « لا » الزائدةِ) ـ كقوله:[3]

(٣٩١) لو لم تكن غطَفان لا ذنوبَ لها ... إذن لَلَامَ[4] ذَوو أحسابِها عُمَرا

وهذا من التشبيه اللفظي كتشبيه ما الموصولة بالنافية في قوله:

---

(١) في (ز): والجمع الذي ...

(٢) في (د): وانما

(٣) في (ز): كقولهم

(٤) في النسخ الثلاث: لزار. والتحقيق عن الدرر اللوامع جـ١ ص ١٢٧ وقال إن البيت من قصيدة للفرزدق ـ ديوانه ص ٢٨٣ وشرح المعنى والمناسبة، وقال: استشهد به على ندور تركيب النكرة مع « لا » الزائدة.

٣٩٢) يُرَجِّي المرءُ ما إنْ لا يراه وتَعرِضُ دون أدناه[١] الخطوبُ

فزاد إنْ بعد ما الموصولة لشبهها لفظاً[٢] بالنافية .

(وقد يُعامَل غيرُ المضاف معاملتَه في الإعراب ونزع التنوين والنون إن وليه مجرور بلام معلّقة بمحذوف غير خبر) ـ نحو : لا غلامَ لك ، ولا يدَيْ لك ، ولا بنات[٢] لك ، ولا بنِي لك ، ولا عشري لك ، ولا أبا لك . فهذه الأسماء كلها مفردة ، وليست مضافة ، والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف ، ونُزع التنوينُ ونونَيْ المثنّى والمجموع على حدّه تشبيهاً للموصوف بالمضاف . وهذا مذهب هشام وابن كيسان ، واختاره المصنِّف ، فكل من غلام وما بعده ، معرب على هذا القول ، ويجوز في غلام وبنات ادعاء البناء للتركيب ، وهذا[٣] هو الوجه ، كما أنَّ الوجه أنْ يقال : لا يدَين لك ، ولا بَنِينَ لك ، ولا أبَ لك ، بإثبات النون وحذف الألف ؛[٢] ومذهب الجمهور أن الأسماء في نحو : لا يدَيْ لك ، ولا بَنِي لك ،ولا أبا لك مضافة إلى ما بعد اللاّم ، وأن اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه . وردّه المصنِّف بقول العرب : لا أبا لي ، ولا أخا لي ، من جهة أنها لو كانت مضافة كما زعموا لكسروا الباء والخاء فقالوا : لا أب لي ، ولا أخ لي ، إشماراً بأنها متصلة بالياء تقديراً . واحترز بقوله : إن وليه مما إذا فُصل وسيأتي ، وبقوله : مجرور بلام من المجرور بغيرها ، فإنه يتعين حينئذ إثبات النون وحذف الألف نحو : لا غلامَيْنِ فيها ، ولا أخَ[٤] فيها ، وخلاف هذا شاذ

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٩٧ : وتعرض دون أبعده الخطوب قال ، استشهد به على زيادة إن بعد ما الموصولة ، وزاد هنا ، لشبهها لفظاً بالنافية . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد : لإياس بن الأرث أو لجابر بن رألان .

(٢) سقطت من (د)

(٣) سقطت من (ز)

(٤) في (ز) : لا غلامين أو لا أخ فيها .

أو[1] مؤول كقوله :

(٣٩٣) وقد علمت أن لا أخا بِعَشَوْزَنِ[2]

وأول على أنه لغة من يجعل أخاك كعصاك أضيف أم لم يضف، وبقوله : غير خبَر، من أن تكون اللام ومجرورها الخبر. فإن كلا من الحذف والإثبات متعيّن بإجماع نحو : لا أخ أو غلامَيْن لك

(فإن فصَلها) ـ أي اللام .

(جارٌّ آخر أو ظرف امتنعت المسألة في الاختيار. خلافاً ليونس) ـ فلا يقال فيه[1]: لا يدَيْ بها لك، ولا يدَيْ اليوم لك، ولا غُلامَيْ عندك لزيد. وأشار سيبويه إلى جوازه في الضرورة .

(وقد يقال في الشعر : لا أباك[3]) ـ أي فيستغنى عن اللام بعد الأب خاصة للضرورة مع كونه معطى حكم المضاف كقوله :

(٣٩٤) وقد ماتَ شَّماخٌ وماتَ مزرّد وأي كريم لا أباك مُخلَّدُ[4]

(وقد يُحْمَلُ على المضاف مشابهُه بالعَمل فيُنْزَعُ تنوينُه) ـ فيقال : لا ضاربَ زيداً، بنزع تنوين ضارب ؛ وتنوينُه هو الوجه. وهو لازم عند

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) العَشَوزَن الصلب الشديد الغليظ والأنثى عشوزَنة (الصحاح) ؛ والشاهد فيه معاملة غير المضاف بعد لا معاملة المضاف في قوله : لا أخا بعَشوزَن. وهو شاذ أو مؤول كما في الشرح .

(٣) في (د) : لا أبا لك

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش جـ ٢ ص ١٠٥ : البيت لمسكين الدارميّ، ورواه سيبويه :

وأي كريم لا أبـاك يمتَّع

والشاهد فيه مجيء لا أباك بدون اللام ضرورة. وذكره صاحب معجم الشواهد برواية يمتع. ونسبه إلى مسكين الدارمي .

الجمهور، وخلافُه مؤول، كقوله تعالى: «لا عاصمَ اليومَ مِنْ أمرِ اللهِ[1]» وتأويله: لا عاصمَ يعصمُ اليومَ من أمرِ الله. وقال ابن كيسان: ترك التنوين أحسن.

(فصل): (إذا[2] انفصل مصحوبُ لا أو كان معرفةً بطلَ العملُ[3] بإجماع. ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان) ـ فإذا قلت: لا فيها رجلٌ، او لا زيدٌ في الدار، أو لا في الدار زيدٌ، لم يجز النصبُ بلا، ويجب رفعُ المفصول والمعرفة، وهذا إجماع من البصريين في المعرفة، ومن النحويين إلّا الرماني في الفصل، فإنه أجاز النصبَ في نحو: لا فيها رجل[4]. وقال: الفصلُ يُبْطِلُ البناءَ، وإذا بطل عملُها للفصل أو التعريف لزم عند سيبويه والجمهور التكرار في غير الضرورة، خلافاً لهما[5]. فنقول: لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ، ولا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ. ومنه[6]: «لا فيها غولٌ ولا هم عنها ينزفُون[7]». ومن عدم تكرارها قوله:

(٣٩٥) بكَتْ جزعاً واسترجعَتْ ثم آذنَتْ ... ركائبُها أن لا إلينَا رُجوعُها[8]

---

(١) هود ٤٣
(٢) في (د) : وإذا
(٣) في (د) : عملها
(٤) في (ز) : رجلا
(٥) أي للمبرد وابن كيسان
(٦) سقطت من (د)
(٧) الصافات ٤٧
(٨) في الدرر جـ ١ ص ١٢٩ : بكت أسفاً . . . قال : استشهد به على أن المبرد وابن كيسان أجازا مع الفصل والمعرفة عدم تكرار لا التي للنفي . . . قال : والشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها .

(وكذا التاليها خبرٌ مفردٌ) ـ فيجب تكرار لا في نحو : زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، وتحرز بمفرد من الجملة الفعلية فإنه لا يلزم حينئذ التكرار نحو : زيدٌ لا يقوم . وأما الاسمية فقد فُهم لزوم تكرارها معها مما تقدَّم فتقول : زيدٌ لا أبوه منطلقٌ ولا أخوه ذاهبٌ . ولا يجوز : لا أبوه منطلق[1] .

(أو شبهُه) ـ كالحال نحو : نظرتُ إليه لا قائماً ولا قاعداً . والنعت نحو :[2] مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ . ومن عدم التكرار في الخبر وشبهه قوله :

(٣٩٦) وأنتَ امرؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغيرنا حياتُك لا نفعٌ وموتُك فاجعُ[3]

وقوله :

(٣٩٧) قَهرْتُ العِدَا[4] لا مستعيناً بعُصْبةٍ ولكنْ بأنواع الخدائع والمكر

(وأُفردَتْ) ـ أي لا

(في : لا نَوْلُكَ أن تفعلَ . لتأوله بلا ينبغي[5]) ـ ولا حجة[6] فيه للمبرد وابن كيسان على جواز عدم التكرار في غير الضرورة . لأنهم استغنوا فيه عن تكرار لا كما يستغنون فيما هو واقع موقعه وهو الفعل . والنَّوْلُ من التنويل والنوال وهو العطية . وضمن لا نولك معنى لا ينبغي لك . ونولك مبتدأ وأن

(١) أي بدون تكرار .

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٢٩ : استشهد به على عدم تكرار لا وقد وليها خبر مفرد ضرورة في قوله : حياتك لا نفع وموتك فاجع . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه للسلولي أو للضحاك بن هنام .

(٤) في (ز) : العدى . وفي الدرر جـ ١ ص ١٢٩ : استشهد به على عدم تكرار لا وقد وليها حال شبه خبر ضرورة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) زاد بعدها في (د) : لك

(٦) في (د) : فلا حجة

تفعل مرفوع به سدَّ مسدَّ خبرِه[1] كما في : أقائم الزيدان ؟ قاله ابن هشام الخضراوي .

(وقد يؤولُ غيرُ عبدِ الله وعبدِ الرحمن من الأعلام بنكرةٍ فيعامل معاملتها) ـ فيركب مع لا إن كان مفرداً كقوله عليه السلام : « إذا هلك كسرى فلا كسرى بعدَه ، وإذا هلك قيصر فلا قيصرَ بعدَه[2] » . وينصب بها إن لم يكن مفرداً كقول العرب . قضيةٌ ولا أبا حسَنٍ لها . أي لا مثلَ كسرى ، ولا مثلَ قيصر ، ولا مثلَ أبي[3] حسنٍ .

(بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام) ـ كقوله : ولا عُزّى لكم ، وقولهم : ولا أبا حسَنٍ . قال المصنّف : ولو كان العلَمُ عبدَ الله لم يعامل بذلك للزوم الـ ، وكذا عبد الرحمن على الأصح ، لأن الـ لا تنزع منه إلاّ في النداء أو الإضافة .

(ولا يُعاملُ بهذه المعاملة ضميرٌ ولا اسمُ إشارةٍ خلافاً للفرّاء) ـ في إجازته : لا هو ولا هي . على جعل الضمير اسماً للا[4] محكوماً بتنكيره ، ولا يَعْرِفُ هذا بصريٌّ ، وهو في غاية الضعف . وأما إن كان أحدٌ سلكَ هذا الفجَّ فلا هو يا هذا ، فهو مبتدأ والخبر محذوف ، وفي إجازته : لا هذين لك ولا هاتين لك ، وهو[5] منقول عن العرب ، لكنه[6] في غاية الشذوذ ، والتأويل فيه ممكن .

---

(١) في (د) : سدت مسد الخبر

(٢) بخارى إيمان ٣١ ، مسلم ـ فتن ٧٦

(٣) في (ز) : أبي الحسن

(٤) سقطت من (د) .

(٥) في (ز) : وهذا

(٦) في (د) : وهو

(ويُفتح أو يُرفع الأولُ من نحو : لا حول ولا قوة إلاَّ باللهِ) ـ والفتحُ للتركيب[1] ، والرفعُ على إلغاء لا أو[2] إعمالها إعمال ليس .

(فإن فُتح) ـ أي الأولُ .

(فُتح الثاني أو نُصب أو رُفع) ـ فتقول : لا حولَ ولا قوةَ ، بفتح قوة للتركيب ، وجعل الكلام بتقدير جملتين ، ونصبُها على موضع اسم لا باعتبار عملها وزيادة لا الثانية ، ورفعُها عطفاً على لا واسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء ولا الثانية على[3] هذا زائدة ، ويجوز إعمالها إعمالَ[4] ليس .

(وإن رُفع) ـ أي الأولُ .

(رُفع الثاني أو فتح) ـ فالرفعُ للعطف على اللفظ وزيادة لا الثانية أو على إعمالها عملَ[5] ليس ، والفتحُ للتركيب .

(وإن سقطت لا الثانية فُتح الأولُ ورُفع الثاني أو نُصب) ـ ورفعُه للعطف على معنى الابتداء ، ونصبُه للعطف على اسم لا باعتبار عملها كما سبق ، وسقط البناءَ لعدم تكرار لا .

(وربما فُتح مَنْوِيًّا معه لا) ـ حكى الأخفش : لا رجلَ وامرأةَ فيها ، بفتح المعطوف دون تنوين على تقدير : ولا امرأةَ ، فحذَف لا وأبقى البناء مع نيتها كما كان مع وجودها .

(وتُنصَبُ صِفَةُ اسمِ لا أو تُرفَعُ مطلقاً) ـ أي في التركيب نحو : لا رجلَ ظريفاً ، وعدمه نحو : لا غلامَ رجلٍ ذكيًّا عندنا ، وفي اتصالِ الصفة ،

---

(١) في (د) : فالفتح على التركيب

(٢) في (د) : وإعمالها ، وفي (غ) : أو إعمالها عمل ليس .

(٣) في (د) : زائدة على هذا

(٤) في (د) : عمل ليس

(٥) في (د) : إعمال

كما مثل ، وانفصالِها نحو : لا رجلَ فيها ظريف ، ولا غلامَ رجلٍ عندنا ذكي ، فيجوز في النعت في هذه كلّها الرَّفعُ بتقدير عمل الابتداء[1] والنصب باعتبار عمل لا .

(وقد تُجعل مع الموصوف كخمسةَ عشر إن أُفرِدا واتَّصلَا) ـ فيبنيان على الفتح نحو : لا رجلَ ظريفَ . فيصير في هذا ونحوه ثلاثة أوجه ، وفي غيره وجهان هما الرفع والنصب .

(وليس رفعُها) ـ أي رفع صفة اسم لا .

(مقصوراً على تركيب الموصوف ولا دليلًا على إلغاء لا ، خلافاً لابن برهان في المسألتين) ـ وشُبهتُه أنَّ عاملَ الصفة عامل الموصوف ، والموصوف لا عمل للابتداء فيه ، فلا عمل له في صفته ، والاسم المبني على الفتح إن نُصبَتْ صفتُه دلَّ ذلك عنده على الإعمال ، وإن رُفِعَتْ دلَّ عنده على الإلغاء ، ورُدَّ عليه بأن الحكم بإلغاء لا مع استكمال الشروط حكم بما لا نظير له ، ولا نسلم أنه لا عمل للابتداء في الاسم المنصوب ، بل له[2] عمل في موضعه ، كما له عمل بإجماع في موضع المجرور في نحو : « هل من خالقٍ غيرُ اللهِ ؟[3] » .

(وللبدَلِ الصَّالح لعمل لا الرفعُ والنصبُ) ـ نحو : لا أحدَ فيها رجلًا ولا امرأةً ، أو صاحبَ دابة ، أو خيراً من زيد ، فالنصب باعتبار عمل لا ، والرفع باعتبار عمل الابتداء .

(فإن لم يصلح لعملها تعيَّن رفعُه) ـ نحو ، لا أحدَ فيها ، زيدٌ ولا عمروٌ .

---

(١) في (د) : المبتدأ

(٢) سقطت من (د)

(٣) فاطر ٣

(وكذا[1] المعطوفُ نَسقاً) ـ نحو : لا غلامَ فيها ولا زيدٌ .

(وإن كُرر اسمُ لا المفرد دون فَصْلٍ فُتح الثاني أو نُصب أو رفع[2]) ـ نحو : لا ماءَ ماءً بارداً لنا . فيجوز فتح الثاني لتركيبه مع الأول كما رُكِّب الموصوفُ والصفة ، ويجوز أيضاً نصبُه ورفعُه . واحترز[3] بالمفرد من المضاف والمطوَّل ، وبدون فصل من أن ينفصل ، فإنَّ التركيبَ يمتنع .

(وللا[4] مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تَمنٍّ وعرضٍ مالها مجرَّدةً) ـ فلها مع مصحوبها من تركيب وعمل وإلغاء ما كان لها قبل الاقتران بالهمزة ، فنقول : ألا رجلَ فيها ؟ بالفتح فقط ، وألا صاحبَ بُرٍّ ؟ بالنصب فقط ، وألا ارْعواء ؟ وألا[5] حياء ؟ بالأوجه الخمسة . وأكثر ما تكون حينئذ للتوبيخ والإنكار نحو :

(٣٩٨) ألا ارعواءَ لمن ولَّتْ شَبِيبتُه   وآذنَتْ بمشيبٍ بعدَه هَرمُ ؟[6]

وقد تكون لمجرد الاستفهام عن النفي نحو :

(٣٩٩) ألا اصْطِبارَ لسلْمَى أم لها جلَدٌ   إذاً أُلاقِي الذي لاقاه أمثالِي[7]

---

(١) في (د) : وكذلك

(٢) سقط قوله : أو رفع ، من (ز) ومن جميع نسخ التسهيل عدا النسخة (س) ـ مخطوطة ملك الأستاذ السقا ـ كما ذكر في النسخة (د) . وسيأتي ذكر الحكم أثناء الشرح بعد التمثيل في النسخ الثلاث .

(٣) في (ز) فاحترز

(٤) في (د) : الا

(٥) في (ز) : ولا حياء

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٢٨ : استشهد به على دخول همزة الاستفهام التوبيخي على لا وبقاء عملها في قوله : ألا ارعواءَ . . قال ، ولم أعثر على قائله .

(٧) في الدرر جـ ١ ص ١٢٨ : استشهد به على دخول همزة الاستفهام على لا النافية مع كون الاستفهام محضاً ؛ وفي التوضيح وشرحه : وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا لم يتغير الحكم . وقيل إن البيت للمجنون قيس بن الملوح . وليلى موضع سلمى

(ولها في التَّمنِّي من لزوم العمل) ـ أي عمل إنَّ لا عملَ ليس .

(ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء) ـ أي ومنع اعتبار الابتداء .

(ما لليت) ـ وهذا مذهبُ الخليل وسيبويه والجَرْميّ ، فلا تعملُ عندهم إلَّا عملَ إنَّ في الاسم خاصةً ، فيبنى إن[1] كان مفرداً نحو : ألا[2] غلام لي ؟ ويُعرَبُ إن كان مضافاً نحو : ألا صاحبَ بُرٍّ هنا ؟ أو مطوَّلاً نحو : ألا آمراً بمعروفٍ ؟ ولا خبرَ للا لفظاً ولا تقديراً ، ولا يُتبع اسمُها إلَّا على اللفظ ، تُلْغَى بحال ، ولا تعملُ كليس .

(خلافاً للمازنِّي والمبرّد في جعلها كالمجرَّدة) ـ فلها عندهما من تركيب وعمل وإلغاء ما لها مجرَّدةً من الهمزة ويُبْطلُ مذهَبهما ما حكاه سيبويه من أنَّ من قال : لا غلامَ أفضل منك ، لم يقل في : ألا غلام أفضل إلَّا بالنصب ، فعدم سماع الرفع في موضع دليل على مذهب سيبويه ومبطل لمذهبهما . وإذا قُصدَ بألا عَرْضٌ فلا يليها إلَّا فعلٌ ظاهرٌ أو مقدَّر أو معمولُ فعلٍ مؤَّخر ، وسيذكر في باب التحضيض .

(ويجوز إلحاقُ لا العاملة بليس فيما لا تمنِّيَ فيه من جميع مواضعها إن لم تُقْصَد الدلالةُ بعملها على نصوصية العموم) ـ وحينئذٍ ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ ولا تكون نصّاً على العموم، بل يجوز أن يكون العموم مقصوداً أو غير مقصود ، فإن أُريد التنصيص على العموم لم يجز إجراؤها كليس ، بل تجري كإنَّ .

واحترز بما لا تمني فيه من المقصود[3] بها التمني ، فإنَّ مذهبَ سيبويه فيها[4] ما علمتَه ، ومذهب المبرد جوازُ إعمالها كليس .

اللفظ ، ولا تُلْغى بحال ، ولا تعملُ كليس .

(١) سقطتا من (د)
(٢) في (د) : لا غلام
(٣) في (د) : به
(٤) سقطت من (د) .

وهذا قول الجمهور، وقال السهيلي: هي كأعطى بدليل: ظننتُ زيداً عمراً. ورُدَّ بالرفع عند الإلغاء نحو: زيدٌ قائمٌ ظننتُ.

(الداخل عليهما كان) ـ وقد سبق بيان ذلك في كان.

(والممتنع دخولها) ـ أي دخول كان.

(عليهما) ـ أي على المبتدأ والخبر.

(لاشتمال المبتدأ على استفهام[1]) ـ فيجوز: أيهم ظننت أفضل منك[2]؟ وغلام من ظننت عندك؟ ولا تدخل كان على هذه[3].

(فتنصبُهما مفعولَين) ـ هذا قول الجمهور، وزعم الفراء أن الثاني حال. ورد بوقوعه مضمراً نحو: زيدٌ ظننتكه.

(ولا يحذفان معاً أو أحدهما إلاّ بدليل) ـ فلا يجوز في: ظننت زيداً قائماً، ونحوه أن يقال: ظننتُ، ولا ظننتُ زيداً، ولا ظننتُ قائماً، إلا إن دلَّ على الحذف دليلٌ كقوله:

(٤٠٠) بأي كتابٍ أم بأية سُنَّةٍ ترى حبَّهم عاراً عليَّ[4] وتحسِبُ

---

(١) في (د): الاستفهام

(٢) سقطت من (ز)

(٣) في (ز): على هذا

(٤) في (د): عليك. والشاهد بالهمع جـ ١ ص ١٥٢ والدرر اللوامع جـ ١ ص ١٣٤ وهو من قصيدة للكميت في مدح آل البيت. وفي (ز): يرى ويحسب بالياء التحتية، وبناء الفعلين للمجهول، قال في الدرر: استشهد به على جواز حذف مفعولَيْ حسب لدليل، كما في الشرح.

أي : وتحسب حُبَّهم عاراً عليّ ، وقوله :

) ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مِنّي بمنزلة المُحَبِّ المكْرَمِ[1]

أي فلا تظني غيره كائناً ، وقوله :

) كأن لم يكن بَيْنٌ إذا كان بعدَه تلاقٍ ، ولكن لا إخالُ تلاقياً[2]

أي لا إ خال الكائن تلاقياً .

(ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مجرَّدَيْن) ـ فالأصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ، وقد يعرض ما يوجب البقاء على الأصل كتساويهما تعريفاً أو تنكيراً نحو : ظننتُ زيداً صديقَك أو خيراً منك فقيراً إليك . أو ما يوجب الخروج عن الأصل كحصر الأول نحو : ما ظننتُ بخيلاً إلاَّ زيداً . وأسباب البقاء والخروج مستوفاة بالا بتداء ، وإن لم يعرض موجب لأحدهما جاز الأمران نحو : ظننت زيداً قائماً .

(ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان) ـ وقد سبق ذلك مستوفى في كان .

(فإن وقع موقعَهما) ـ أي[3] ذكر بعد إسناد هذه الأفعال إلى فاعلها .

(ظرفٌ) ـ نحو : ظننتُ عندك .

(أو[4] شبهُه) ـ نحو : ظننتُ لك .

(أو ضميرٌ) ـ نحو : ظننتُه .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٣٤ ، استشهد به على حذف أحد مفعولَي ظن سماعاً . وهو من شواهد الرضي ، والبيت لعنترة العبسي .

(٢) الشاهد في البيت حذف أحد مفعولي إخال على ما هو موضح بالشرح ، ولا يعرف قائله .

(٣) في (د) ، أي إن ذكر

(٤) في (د) : وشبهه

(أو اسمُ إشارة) ـ نحو : ظننتُ ذلك .

(امتنع الاقتصارُ عليه) ـ أي على أحدِ المذكورات من الظرف وما بعده .

(إن كان) ـ أي أحدُ المذكورات .

(أحدَهما) ـ أي أحدَ المفعولَين ، لما سبق أنه لا يجوز حذف أحد المفعولين إلاّ لدليل ، ولا دليلَ .

(لا إن لم يكنه) ـ أي إن لم يكن أحدَ المفعولَيْنِ ـ والحاصل أنَّ الاقتصار على عندك ونحوِه جائزٌ إن جُعل ظرفاً لحصول الظن ، وغير[1] جائز إن جُعل مفعولاً ثانياً ، والآخر حذف اقتصاراً ، وكذا إن جعلت لك علة لحصول الظن اقتصرت عليه ، أو ثانياً فلا ، وإن جعلت هاء الضمير أو اسم الإشارة المصدر اقتصرت عليهما ، أو أحد المفعولين لم يجز .

(ولم يُعلَم المحذوفُ) ـ أي[2] إنما يمتنع الاقتصارُ على المذكور إن كان أحدَهما ولم يُعلم المحذوفُ[3] ، فإن علم بأن دلَّ دليلٌ جاز الاقتصارُ ، كقول من قيل له : أظننتَ زيداً صديقَك ؟ : نعم ظننتُه ، وكذا الباقي .

(وفائدةُ هذه الأفعال في الخبر ظنٌّ أو يقينٌ أو كلاهما أو تحويلٌ) ـ فهذه أربعة أنواع : نوع مختص بالظن ، ونوع مختص باليقين ، ونوع صالح للظن وصالح لليقين ، ونوع للتحويل ، وهي كلها مشتركة في أن منصوباتها[4] لا تستغني عن ثان ، ويميزها من الأفعال التي يقع بعدها منصوبان على غير هذا الحدّ ، وقوعُ ثاني منصوبَيْها بعد ضمير الفصل كقوله

---

(١)سقطت من (د)

(٢)(٣)سقط ما بين الرقمين من (ز) .

(٤)في (د) : منصوبها لا يستغني

تعالى : « ويرى الذين أوتوا العِلْمَ الذي أنزل إليك من ربّك هو الحق[1] » .

(فللأول) ـ وهو الظنّ فقط .

(حجا يحجو[2]) ـ كقوله :

٤) قد كنتُ أحجو[3] أبا عمروٍ أخَاثِقَةٍ حتّى أَلَمَّتْ بنا يوماً مُلِمَّات

(لا لغلبةٍ ولا قَصْدٍ[4] ولا ردٍّ ولا سَوْقٍ ولا كَتْمٍ ولا حِفْظٍ[5]) ـ فإن كانت حجا[6] بمعنى غلَب في المحاجاة أو قصدَ أو ردَّ أو ساقَ أو كتَم [أو[5] حفظ] تعدّت إلى مفعول واحد .

(ولا إقامةٍ ولا بخلٍ) ـ فإن كانت حجا[6] بمعنى أقام أو بخل كانت لازمةً .

(وعدَّ) ـ نحو :

٤٠) فلا تَعْدُدِ المولَى شريكَكَ في الغِنَى ولكنَّما المَوْلَى شَريكُكَ في العُدْمِ[7]

(لا لحُسْبانٍ) ـ فإن كانت بمعنى حسَبَ بفتح العين تعدّت إلى واحدٍ ، وحُسبانٍ مصدرُه ، يقال : حَسَبتُه بالفتح أحسُبه بالضم حَسْباً وحِساباً وحُسْباناً وحسَابةً إذا عددته .

---

(١) سبأ ٦

(٢) في (ز) و (غ) : يحجوا

(٣) في (ز) و (غ) : أحجوا . وفي الدرر ج ـ ص ١٣٠ : استشهد به على استعمال حجا كظن معنى وعملاً . . والبيت من شواهد العيني قال : قائله تميم بن أبي مقيل . . وقيل لأبي شبل الأعرابي ، وليس في ديوان تميم .

(٤) في (ز) : ولا لقصد

(٥) سقطت من النسخ الثلاث وذكرت بالنسخة المحققة من التسهيل ، وبهمع الهوامع جـ ١ ص ١٤٨

(٦) في (ز) : حجى .

(٧) في الدرر جـ ١ ص ١٣٠ : استشهد به على استعمال عدّ استعمال ظنّ . . قال : والبيت للنعمان بن بشير الأنصاري الصحابي رضي الله عنه .

(وزعم) ـ نحو :

(٤٠٥) فإن تَزْعُميني كنتُ أجهلُ فيكمُ فإنّي شَرَيْتُ الحلمَ بعدَكِ بالجهلِ[1]

ومصدر زعم هذه زَعْمٌ وزِعْمٌ وزُعْمٌ .

(لا لكفالة ولا رئاسة) ـ قال المصنّف : يقال زعم بمعنى كفل وبمعنى رأس فيتعدى إلى مفعول واحد مرة وبحرف جَرٍّ أخرى . انتهى . وقال الجوهري : زعمت به أزعم زعماً وزعامة أي كفلت .

(ولا سِمَن ولا هُزال) ـ يقال : زَعَمت الشاةُ بمعنى سَمِنَتْ وبمعنى هَزُلت ولا يتعدّى .

(وجعل) ـ كقوله تعالى : « وجعلوا الملائكةَ الذين هم عبادُ الرحمن إناثاً »[2] ، أي اعتقدوهم .

(لا لتصيير) ـ وسيأتي .

(ولا إيجاد) ـ كقوله تعالى : « وجعلَ الظُلماتِ والنُورَ[3] » أي أوجد .

(ولا إيجاب) ـ نحو : جعلتُ للعامل كذا أي أوجبت .

(ولا ترتيب) ـ نحو : جعلتُ بعض متاعي على بعض أي ألقيت

(ولا مقاربة) ـ وسبقت بباب كاد .

(وهَبْ) ـ بصيغة[4] الأمر للمخاطب

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٣١ : استشهد به على أن زعم بمعنى اعتقد من أخوات حجا الظنية والبيت لأبي ذؤيب ـ هذليين جـ ١ ص ٣٦

(٢) الزخرف ١٩

(٣) الآية الأولى من سورة الأنعام .

(٤) سقطت هذه العبارة كلها من (ز ، غ)

(غيرَ متصرِّف) ـ نحو :

(٤٠٦ فقلتُ أجرني أبا خالدٍ[١] وإلَّا فهبني امرأً هالكا

ولا تستعمل إلَّا بصيغة الأمر للمخاطب ، ولذا قال : غيرَ متصرِّف ، فلا تستعمل بصيغة الماضي ولا المضارع ولا اسم الفاعل ولا يكون أمراًباللَّام.

([٢]وللثاني) ـ وهو اليقين فقط .

(علم) ـ نحو :

(٤٠٧ علمتك الباذلَ المعروفَ فانبعثَتْ إليك بي واجفاتُ الشوقِ والأملِ[٣]

(لا لِعُلْمةٍ) ـ يقال : علم الرجلُ يعلم علماً وعُلْمةً إذا صار أعلم وهو المشقوق الشفة العليا .

(ولا عرفان) ـ نحو : « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمونَ شيئاً[٤] » . ويتعدَّى حينئذ إلى واحد .

(ووجَدَ) ـ نحو : « تَجِدُوه عند اللهِ هو خيراً[٥] » ومصدرها وجدان عن الأخفش ، ووجود عن السيرافيّ .

(لا لإصابة) ـ ويتعدَّى حينئذ لواحد . يقال : وجدَ فلانٌ ضالَّته وجداناً ووجوداً .

---

(١) ذكر في (ز) فوقها حرف (خ) وصححها في الهامش : أبا مالك . ولكنها في همع الهوامع جـ ١ ص ١٤٩ ، والدرر جـ ١ ص ١٣١ ، وفي منهج السالك جـ ١ ص ١٨٢ كما جاءت بالتحقيق . قال في الدرر : استشهد به على استعمال هَبْ استعمال ظن معنى وعملا . والبيت لابن همام السلولي .

(٢) في (ز) : والثاني

(٣) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٠ قال : الشاهد في : علمتك الباذل حيث نصب مفعولين . وهو علم اليقينية . وواجفات الشوق دواعيه وأسبابه . . ولا يعرف قائله .

(٤) النحل ٧٨

(٥) المزمل ٢٠

(ولا استغناء[1] ولا حزن ولا حقدٍ) ـ ولا يتعدى حينئذ يقال : وجدَ فلانٌ أي استغنى وَجداً ووِجْداً ووُجْداً وجِدةً[2]، ووَجدَ موجدةً غضب ، ووجْداً حَزِنَ[3].

(وألفى مرادفَتُها) ـ أي مرادفة وجدَ المتعدّية إلى اثنين كقوله :

(٤٠٨) قد جرَّبُوه فألفوْهُ المغيثَ إذا ما الروعُ عمَّ فلا يُلْوَى على أحد[4]

واحترز من التي بمعنى وجدَ[5] بمعنى أصاب ، فإنها تتعدّى لواحد نحو : ألفيتُ الشيءَ وجدتُه .

(ودَرَى) ـ نحو :

(٤٠٩) دُريتَ الوفيَّ العهدَ ياعُرْوَ فاغتبط فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حَمِيدُ[6]

وأكثر ما تُستَعْمَلُ معدَّاةً بالباء نحو : دريت به ، فإذا نقلت بالهمزة[7] تعدَّت لواحدٍ بنفسها . ولثانٍ بالباء نحو : « ولا أدراكم به[8] » .

(١) زاد في (غ) : ولا غضب

(٢) زاد في (ز) في هذا الموضع : ووجداً حزن .

(٣) في (ز) : ووجد حزن

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٣٢ : استشهد به على مجيء ألفى بمعنى وجد المتعدية إلى اثنين ، عند الكوفيين وابن مالك ، فالهاء من ألفوه مفعوله الأول والمغيث مفعوله الثاني . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) أي احترز من ألفى التي بمعنى وجد أي أصاب .

(٦) في الدرر جـ ١ ص ١٣٢ : استشهد به على أن درى عند ابن مالك من أفعال هذا الباب ، وهي عنده مما يفيد اليقين ، فدريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل ، والوفي مفعوله الثاني ، وعرو منادى مرخم بحذف التاء . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٧) أي دخلت عليها همزة النقل .

(٨) يونس ١٦

(لا لِخَتْل) ـ فإنّها تتعدّى حينئذ لواحد . يقال : درَى الذئبُ الصيدَ إذا استخفى[1] له ليفترسه . والخَتْلُ مصدر خَتلَ . يقال ختلَه وخاتلَه أي خدعه .

(وتعلَّمْ بمعنى اعلمْ غيرَ متصرِّفٍ) ـ نحو :

(٤١٠) تعلَّمْ شفَاءَ النفسِ قهرَ عدوِّها فبالغ بلطفٍ في التحيُّلِ والمكر[2]

ولم يستعمل لها ماضٍ ولا مضارعٌ ولا اسمُ فاعل ولا مفعول ولا مصدر ، هذا إذا كانت بمعنى اعلم المتعدّية إلى اثنين . فإن كانت تعلَّم أمراً من تعلمتُ الحسابَ أتعلمه تعدَّتْ إلى واحدٍ وتصرَّفَتْ .

(وللثالث) ـ وهو الظن واليقين .

(ظنَّ) ـ ففي غير المتيقّن وهو المشهور فيها : « إنْ نظنُّ إلاَّ ظنّاً ، وما نحنُ بمستَيْقِنين[3] » ، وفي المتيقّن وهو كثير فيها : « الذين يظنُّون أنهم مُلاقُو ربهم[4] » .

(لا لتهمة) ـ فإذا أريد بظنَّ معنى اتَّهم تعدَّت إلى واحدٍ .

(وحَسِبَ) ـ ففي غير المتيقّن وهو المشهور : « وهم يَحْسَبُون أنهم يُحْسِنُون صُنْعاً[5] » ، وفي المتيقّن وهو قليل :

---

(١) في (ز) : أي

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٣٢ : استشهد به على أن تعلَّمْ من أفعال هذا الباب . وهي نظيرة درى فيما تقدم . فتعلم أمر بمعنى اعلم . وشفاء النفس مفعوله الأول . وقهر عدوها مفعوله الثاني . قال : والبيت لزياد بن سيار .

(٣) الجاثية ٣٢

(٤) البقرة ٤٦

(٥) الكهف ١٠٤

(٤١١) شهدت ، وفاتوني ، وكنت حسبتني   فقيراً إلى أن يَشْهَدُوا وتغيبي[1]

والمضارع يحسب بالكسر[2] والفتح ، والمصدر مَحْسِبة ومحسَبة وحِسْبان بالكسر .

(لا للونِ) ـ تحرز من قولهم : حَسِبَ الرجلُ إذا احمرَّ لونُه وابيضَّ كالبَرَص ، وكذا إذا كان ذا شقرة فإنه فعلٌ لازمٌ .

(وخال يَخالُ) ـ ففي غير المتيقَّن وهو المشهور فيها نحو[3] :

(٤١٢) إخالُك إن لم تَغْضُضِ الطَّرفَ ذا هوىً   يسومك ما لا يُستطاعُ من الوَجْدِ[4]

وفي المتيقَّن وهو قليل :

(٤١٣) ما خلتني زلتُ بعدَكم ضَمِناً   أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألمِ[5]

أي ما زلتُ بعدكم ضِمناً خلتُني كذلك . والمصدر خيل وخال وخيلة ومخيلة ومخالة وخيلولة وخيلان ، ويسومك معناه يليك ويدور عليك من قولهم : سِمْتُه خَسْفاً أي أوليتُه إياه وأدرتُه عليه .

---

(١) الشاهد في البيت مجيء حسب للمتيقّن قليلاً في قوله : وكنت حسبتني فقيراً ، ولا يعرف قائله .

(٢) في (ز) : بالفتح والكسر

(٣) سقطت من (د)

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٣٣ : استشهد به على مجيء خال للظن غير المتيقن ، والهمزة في إخالك مكسورة ، والقياس فتحها ، والكاف مفعوله الأول ، وذا هوى مفعوله الثاني . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) الشاهد في البيت مجيء خال للظن المتيقن ، وهو قليل ، قال في شرح التصريح جـ ١ ص ٢٤٩ : أنشده خلف الأحمر من الكوفيين ، وزلت بعدكم معترض بين مفعولي خلتني ، وخلتني معترض بين ما النافية وزلت ، وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها أشكو ، والتقدير : خلت نفسي ضمنا أي مبتلي زمنا ، بعدكم ما زلت أشكو شدة الألم من الفراق .

(لا لعُجْبٍ ولا ظلع) ـ تحرَّز من خال الرجل يخال تكبُّر، والفرسُ ظَلع أي غمز في مشيته .

(ورأي) ـ كقوله تعالى : « إنهم يرونه بعيداً ، ونراه قريباً[1] » أي يظنونه ، ونعلمه .

(لا لإبصار) ـ نحو : رأيتُ الشيء أي أبصرته .

(ولا رأي) ـ نحو : رأيت رأي فلان أي اعتقدتُه[2] .

(ولا ضرب) ـ نحو : رأيت الصيدَ أي أصبته في رئته . وهي في هذه الأحوال الثلاثة متعدِّيةٌ إلى واحد .

(وللرابع) ـ وهو التحويل .

(صَيَّر واصار) ـ وهما منقولان من صار أخت كان ، نقل الأول بالتضعيف والثاني بالهمزة .

(وما رادفهما[3] من جَعَل) ـ نحو : « فجَعَلْناه هَباءً منثوراً[4] » .

(ووهَب غير متصرف) ـ نحو ما حكى ابن الأعرابي : وهبَني الله فداكَ أي جعلني ، ولا يستعمل وَهَبَ كصيَّر إلاَّ بصيغة الماضي .

(ورَدَّ) ـ نحو :

(٤١٤) فردَّ شعورهُنَّ السُّودَ بِيضاً ورَدَّ وجُوهَهُنَّ البيضَ سُوداً[5]

---

(١) المعارج ٦

(٢) في (د) : أي اعتقدت

(٣) في النسخ الثلاث : رادفها . والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) الفرقان ٢٣

(٥) في (غ) عكس الشطرين ، والشاهد فيه استعمال ردَّ في الشطرين بمعنى صيَّر ، حيث نصب مفعولين ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٦ أن البيت لعبد الله بن الزبير الأسديّ ، وفي معجم الشواهد أنه له أو للكميت بن معروف .

(وترك) ـ نحو :

(٤١٥) ورَبَّيْتهُ حتى إذا ما تركتُه أخاَ القوم واستغنَى عن المسح شاربُه[1]

(وتَخِذَ) ـ نحو :

(٤١٦) تَخِذْتُ غُرازَ إثرَهمُ دليلًا وفَرُّوا في الحجاز ليُعْجِزُوني[2]

(واتَّخذ) ـ نحو : « واتَّخذ الله إبراهيمَ خليلًا[3] »

(وأكان) ـ قال المصنِّف ، ألحق ابنُ أفلح[4] بأصار أكان المنقولة من كان بمعنى صار ، وما حكم به جائز قياساً لكن لا أعلمه مسموعاً .

(وألحقوا) ـ أي العرب .

(برأى العِلْميَّة) ـ أي في نصب مفعولَين أصلهما المبتدأ والخبر .

(الحُلمِيَّة) ـ أي رأى الحُلميَّة نحو : « إنِّي أراني أعصِرُ خمراً[5] » .

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٣٣ : استشهد به على أن ترك تَردُ بمعنى صيَّر ، والضمير مفعولها الأول . وأخا القوم مفعولها الثاني . . والبيت لفرعان بن الأعرف ضمن أبيات قالها في ابنه منازل .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان أن البيت لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وفي معجم الشواهد : لأبي جندب الهذلي ، أو جندب بن مرة ـ هذليين ج ـ٣ ص ٩٠ ، والشاهد فيه استعمال تخذ كاتخذ ، ينصب مفعولين : الأول غُراز ـ اسم واد بعمان ـ والثاني دليلًا ، قال ، وقد حرَّف من قال إنه اسم رجل ، وصحَّف من قال : آخره نون .

(٣) النساء ١٢٥ .

(٤) لم أعثر على ترجمة له ضمن تراجم النحاة ، ولكنني عثرت عليه ضمن علماء الهيئة .. في مفتاح السعادة جـ ١ ص ٣٧٢ : « ومن الكتب المختصرة في علم الهيئة : « هيئة ابن أفلح » .

وفي موضع آخر من هذا الكتاب ص ٣٠١ ، ٣٠٢ : « ومن الكتب النافعة في المنطق : المعتبر لأبي البركات البغدادي : هبة الله بن ملكا ، أصله يهودي ، ثم حسن إسلامه ، هجاه ابن أفلح وقال : لنا طبيب يهودي حماقته إذا تكلم تبدو فيه من فيه

يتيه والكلب أعلى منه منزلة كأنه بعدُ لم يخرج من التيه

(٥) يوسف ٣٦

(وسَمِعَ المعلَّقة بعينٍ) ـ نحو : سمعتُ زيداً يتكلّمُ . واحترز من المعلّقة بمسموع ، فإنها لا تتعدّى إلاّ إليه نحو : سمعتُ كلاماً ، ومنه : « لا يسمعُوا دعاءكم[1] »

(ولا يُخْبَرُ بعدَها) ـ أي بعد سمع .

(إلاّ بفعلٍ دالٌ على صوت) ـ نحو يقرأ ويتكلّم وشبههما.

(ولا يُلْحَقُ ضربَ مع المَثَل على الأصحّ) ـ وقولُه تَعالى : « واضْرِبْ لهم مَثَلًا أصْحابَ القَرْيةِ[2] » ليستْ ضربَ فيه بمعنى صيَّر، ومثلاً المفعول الثاني ، وأصحابَ القرية الأول ، خلافاً لبعضهم ، كقوله تعالى : « يأيُّها النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ[3] » ، وذلك لاكتفائها بالمرفوع ، ولا يُفعل هذا بشيء من أفعال هذا الباب .

(ولا عرف وأبصر ، خلافاً لهشام ، ولا أصاب وصادف وغادر ، خلافاً لابن درستويه) ـ فقائما في نحو : عرفتُ زيداً قائماً ، وأبصرتُه قائماً ، وأصبتُه قائماً ، وصادفتُه قائماً ، وغادرتُه قائماً ، منصوب على الحال ، وكذلك ما أشبهه إذ لم يثبت كون هذه الأفعال يتعدى إلى أكثر من واحد ، وقد لزم تنكيرُ المنصوب الثاني ، فلا يكون مفعولاً ثانياً ، خلافاً لمن ذكر .

(وتُسمَّى المتقدّمة على صيَّر) ـ وهي حجا ورأى وما بينهما وهي أربعة عشر فعلاً .

(قلبيَّةً) ـ وسميت بذلك لقيام معانيها بالقلب .

---

(١) فاطر ١٤

(٢) يس ١٣

(٣) الحج ٧٣

(وتختص متصرِّفاتُها) ـ وهي ما عدا هَبْ وتعلَّمْ . وأمَّا هَبْ وتعلَّم فلمَّا لم يتصرَّفا في أنفسهما لم يُتصرَّف فيهما بالإلغاء ، بل أقِرَّا على أصل الأفعال من العمل .

(بقُبْح الإلغاء) ـ وهو تركُ العمل لفظاً ومعنىً لغير مانع .

(في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ) ـ أي[1] إذا وقعت متصدِّرةً . ومذهبُ البصريين أنه يمتنع الإلغاء حينئذ ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه جائز ، لكن الإعمال عندهم أحسن .

(وبِضَعْفِه) ـ أي ضعف الإلغاء .

(في نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ أظنُّ أبوه قائمٌ) ـ والمراد ما إذا لم تتصدَّر وتقدَّمتْ على المفعولين كالمثالين المذكورين . قال المصنِّف : حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدِّم نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر ، نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ، وفي درجته الإلغاء في نحو : زيدٌ أظنُّ أبوه قائمٌ .

(وبجوازه) ـ أي جواز الإلغاء .

(بلا قبح ولا ضعف في نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ) ـ والمراد إذا تأخرت عن المفعولين أو توسطت بينهما .

(وتقديرُ ضمير الشأن أو اللام المعلِّقة في نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ أولى من الإلغاء) ـ لأن في هذا التقدير إبقاءَ ظننت على عملها وهي متصدِّرة ، فإذا قدرت ضمير الشأن كان هو المفعول الأول ، والجملة المذكورة المفعول الثاني . قال المصنِّف : ويكون هذا نظير قول العرب : إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ ، على

---

(١) في (ز) ضرب ظاهر على أي

تقدير، إنّه. وإذا قدرت اللام كانت الجملة في موضع المفعولين، وتكون ظننتُ معلّقة. قال المصنّف: أجاز سيبويه: أظن زيدٌ قائمٌ، على[1] تقدير: أظنُّ لزيدٌ قائمٌ[2]. وعلى ذلك حمل قول الشاعر:

(٤ وإخالُ إنّي لاحقٌ مُسْتَتْبِعُ[3]

بالكسر أي إني للاحقٌ.

(وقد يقع المُلْغَى بين معمولَيْ إنَّ) ــ كقوله:

٤) إنَّ المُحِبَّ علمتُ مصطَبِرُ ولديه ذنبُ الحِبِّ مغتَفَرُ[4]

(وبين سوفِ ومَصحوبها) ــ كقوله:

٤) وما أدري وسوف إخالُ أدري أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ[5]

(وبين معطوف ومعطوف عليه) ــ نحو[6]:

٤) فما جنة الفردوس أقبلتَ تبتغي ولكن دعاكَ الخبزُ أحسب والتّمرُ[7]

---

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٣) الشطر الأول في الدرر جـ ١ ص ١٣٦ : فلبثت بعدهم بعيش ناصب، والشاهد فيه على أن تقدير اللام المعلقة أولى من الإلغاء في قوله : وإخال إني لاحق أي إني للاحق. قال صاحب الدرر : والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب يرثي بها بنيه ــ هذليين جـ ١ ص ٢

(٤) الشاهد في البيت على وقوع الملغى ، علمت بين معمولي إنّ : المحب اسمها ومصطبر خبرها ، ولا يعرف قائله .

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٣٦ : استشهد به على أن الإلغاء قد يقع عند وقوع الملغى بين سوف ومصحوبها في قوله : وسوف إخال أدري . قال : وعلى هذا استشهد به أبو حيان والدماميني أيضاً . والبيت من قصيدة لزهير ــ ديوانه ص ٧٣

(٦) سقطت من (د)

(٧) في الدرر جـ ١ ص ١٣٦ ، استشهد به على أن الإلغاء قد يقع إن وقع الفعل بين عاطف ومعطوف عليه ــ وصحتها : بين معطوف ومعطوف عليه ــ وهو الفعل أحسب بين المعطوف عليه ــ الخبز ــ والمعطوف التمر . قال صاحب الدرر : ولم أقف على قائله .

(وإلغاءُ ما بين الفعل ومرفوعه جائِزٌ) ـ فتقول : قام أظنُّ زيدٌ ، ويقوم أظنُّ زيدٌ ، برفع زيدٍ ونصبه ، وهذا مذهب البصريين ، فإذا نصب فالفعل المتقدم وضميره المستتر في موضع المفعول الثاني ، وأما الرفعُ فظاهر .

(لا واجبٌ ، خلافاً للكوفيين) ـ فلا يجوز عندهم نصب زيد في المثالين ، والسماع يردُّ عليهم . قال الشاعر :

(٤٢١) شجاك أظنُّ ربع الظَّاعنينَا فلم[1] تعبأ بعَذْلِ العاذلينَا

ينشد برفع ربع ونصبه .

(وتوكيدُ المُلْغَى بمصدر منصوب قبيحٌ) ـ نحو : زيدٌ ظننتُ ظنًّا منطلقٌ .

(وبمضاف إلى الياء ضعيفٌ) ـ فيزيل بعض القبح عدم ظهور النصب نحو : زيدٌ ظننتُ ظني منطلقٌ .

(وبضمير أو اسم إشارة أقلُّ ضعفاً) ـ فيكتسي بعض الحسن بكون المصدر ضميراً ، نحو : زيدٌ ظننته منطلق ، أو اسم إشارة نحو : زيدٌ ظننتُ ذاك منطلقٌ .

(وتؤكَّد الجملةُ بمصدَر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً فيلغَى وجوباً) ـ فتقول : زيدٌ منطلقٌ ظنُّك ، وزيدٌ ظنُّك منطلقٌ . فظنُّك مصدرٌ مؤكَّد للجملة ، وهو نائبٌ منابَ الفعل ، ويجب حينئذ إلغاؤه . فلا يقال : زيداً ظنُّك منطلقاً ، خلافاً للمبرد ـ والزجاج وابن السراج .

---

(١) في العيني كما في النسخ الثلاث : ولم ، والتحقيق من الدرر ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٣٦ ، استشهد به على تأييد مذهب البصريين في قولهم إن الإلغاء جائز لا واجب إن وقع العامل بين الفعل ومرفوعه ، إذ يروى البيت برفع ربع ونصبه . وقد وقع الفعل أظن بين الفعل شجاك ومرفوعه ربع ؛ قال : ولم أعثر على قائله .

(ويقبحُ تقديمُه) ـ قال المصنِّف، لأن ناصبَه فعلٌ تدلُّ عليه الجملةُ، فقبح تقديمُه كما قبح تقديمُ حقّاً من قولك: زيدٌ قائمٌ حقّاً. ولذلك لم يعمل، لأنه لو عمل وهو مؤكِّدٌ لاستحقَّ التقديمَ بالعمل والتأخيرَ بالتوكيد، واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال. انتهى. وأجاز الأخفش وغيره التقديم، فتقول: ظنُّك زيدٌ منطلقٌ، والصحيح عند أكثر من أجاز التقديم أنه لا يجوز إعماله.

(ويقل القبح في نحو[1]: متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ؟) فكما قلَّ القبحُ بتقديم متى في: متى تظن زيدٌ ذاهبٌ؟ قلَّ في: متى ظنك زيدٌ ذاهبٌ؟ ولهذا أجازه ابن عصفور هنا ومنعه هناك.

(وإن جُعل[2] متى خبرَ الظنِّ رُفع وعمل وجوباً) ـ فتقول: متى ظنُّك زيداً منطلقاً؟ برفع ظن على الابتداء، وجعل متى خبراً عنه، ونصب المفعولين، لأنه حينئذ غير مؤكد للجملة، وإنما هو مقدَّر بحرف مصدريّ والفعل.

(وأجاز الأخفش والفرّاءُ إعمالَ المنصوب في الأمر والاستفهام) ـ وذلك لأنهما[3] يطلبان الفعل، فتقول: ظنَّكَ زيداً منطلقاً، أي ظُنَّ ظنَّك، ومتى ظنَّك زيداً منطلقاً؟ أي متى ظننتَ ظنَّك؟

(وتختص أيضاً القلبية المتصرِّفة بتعدِّيها معنىً لا لفظاً إلى ذي استفهام) ـ نحو: علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ، «وإن أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون[4]»، وعلمت أيُّهم أخوك، «ولتعلمُنَّ أينا أشدُّ عذاباً[5]» فالجملة

---

(١) سقطت من النسختين (ز، د)، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل، والنسخة (غ)

(٢) في (د): جعلت

(٣) سقطت من (د)

(٤) الأنبياء ١٠٩

(٥) طه ٧١

في موضع نصب بالفعل قبلها، فهو متعدٍّ إليها معنىً لا لفظاً، وكذا الحكم مع غير الاستفهام من المعلّقات[1]. وتحرز بالمتصرفة من هَبْ وتعلَّم فإنهما لا يُعلّقان كما لا يُلْغَيان.

(أو مضافٍ إليه) ـ نحو: علمتُ غلام أيهم عندك.

(أو تالي لام الابتداء)[2] ـ: علمتُ لزيدٌ عندك، « ولقد علموا لَمَنِ اشتراه[3] »

(أو القَسم) ـ نحو:

(٤٢٢) ولقد علمتُ لتأتينَّ منيَّتي   إنّ المنايا لا تطيش سهامُها[4]

(أو ما أو إن النّافيتَيْنْ) ـ نحو: « وظنُّوا ما لهم من محيص[5] »، « وتظنُّون إن لبثتم إلاّ قليلاً[6] ».

(أو لا) ـ نحو: أظنُّ[7] لا يقومُ زيدٌ، والمغاربة لم يَعُدُّوا « لا » في المعلّقات، وذكرها النحاس، ومن أمثلة ابن السراج: أحسبُ لا يقومُ زيدٌ.

(ويسمَّى تعليقاً) ـ أي يسمَّى تعدّيها معنىً[8] لا لفظاً تعليقاً. فالتعليقُ هو إبطالُ العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب، وسُمّي تعليقاً

---

(١) في (د): من المتعلقات.

(٢) في (د): لام ابتداء.

(٣) البقرة ١٠٢

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٣٧: استشهد به على تعليق علمت بلام القسم في: لتأتين. واستشهد به في التوضيح على هذا الحكم. قال أبو حيان: وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات. والبيت من معلقة لبيد بن ربيعة الصحابي. وقيل إن الذي في ديوانه هو الشطر الثاني فقط، وصدره: صادفن منها غِرَّةً فأصبنه . . .

(٥) فصلت ٤٨

(٦) الإسراء ٥٢

(٧) في (د): ظننت

(٨) في (د): لفظاً لا معنى

لأنه إبطال في اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله.

(ويُشاركهن فيه) ـ أي في التعليق.

(مع الاستفهام نظَر) ـ سواء أريد به نظر العين أو القلب نحو: « فلينظر أيها أزكى طعاماً[1] » ونحو: « فانظري ماذا تأمرين[2] ».

(وأبْصَر) ـ نحو: « فستبصر ويبصرون. بأيكم المفتون[3] ».

(وتفكر) ـ نحو:

٤٢٢) حُزُقٌ إذا ما القومُ أبدَوْا فُكاهةً تفكَّر آ إيأَهُ يَعْنُون أم قردا[4]

والحُزقُ القصيرُ الذي يقارب الخطو. وكذلك الحُزقَّةُ أيضاً.

(وسأل) ـ نحو: « يَسْألونَ أيّانَ يومُ الدّين ؟[5] ».

(وما وافقهن) ـ نحو: أما ترى أيُّ برقٍ ها هنا؟ بمعنى أما تبصر؟ حكاه سيبويه، ونحو: « ويستنبئونك أحقٌّ هو ؟[6] ».

(أو قاربَهُنَّ) ـ نحو: « ليبلوكم أيكم أحسنُ عملاً[7] ».

(لا ما لم يقاربْهُنَّ. خلافاً ليونس) ـ في إجازته تعليق ما لم يوافقهن ولم يقاربهن، وجعل منه: « ثم لننزِعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشَدُّ[8] ».

---

(١) الكهف ١٩

(٢) النمل ٣٣

(٣) القلم ٥، ٦

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٣٧: وحزق.. قال: استشهد به على إلغاء تفكر المردفة بالاستفهام. قال: ولم أعثر على قائله. وفي معجم الشواهد أنه لجامع بن عمرو.

(٥) الذاريات ١٢

(٦) يونس ٥٣

(٧) الملك ٢

(٨) مريم ٦٩

ومذهبُ سيبويه أنّ ضمَّةَ أي للبناء ، وهي موصولة ، وقد سبق ذلك بباب الموصول .

(وقد يُعلَّق[1] نسي[2]) ـ كقوله :

(٤٢٤) ومن أنتُمُ إنَّا نسينا مَنَ انْتمُ — وريحكُمُ من أيِّ ريح الأعاصر[3]

وعُلِّق لأنه ضد عَلِمَ ، والضدُّ قد يُحْمَلُ على الضدِّ .

(ونَصْبُ مفعول نحو : علمتُ زيداً أبو مَنْ هو) ـ والمراد به ما تقدَّم فيه أحدُ المفعولَيْن على الاستفهام كالمثال .

(أولَى من رفعِه) ـ لأن العاملَ متسلِّطٌ عليه بلا مانع ؛ ويجوزُ رفعُه لأنه والذي بعد الاستفهام واحدٌ في المعنى ، فكأنه في حيِّز الاستفهام ، وروى قوله :

(٤٢٥) فواللهِ ما[4] أدري غريمٌ لويتِه — أيشتدُّ إن قاضاك[5] أم يتضرَّعُ

برفع غريم ، ولو نُصب لكان أجودَ لما سبق .

(ورفعُه ممتنعٌ بعد أرأيتَ بمعنى أخبرني) ـ قال أبو علي في

---

(١) في (د) : تعلق بالتاء

(٢) في (ز) : نسي

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٣٧ : البيت من قصيدة لزياد الأعجم ، قال : استشهد به على تعليق نسي عند ابن مالك . واعترض قول المصنف بأنه ضد العلم ، بأن ضد العلم الجهل لا النسيان وضد النسيان الذكر . ولم يذكر المغاربة تعليق نسي .

(٤) في (ز) : لا وذكر في الهامش : ما

(٥) هكذا في النسخ الثلاث . وفي الدرر جـ ١ ص ١٣٧ : إن لاقاك . قال في الدرر : استشهد به على رد ابن كيسان في منعه مباشرة الفعل لأحد المفعولين بعد الاستفهام . واستشهد به الدماميني في شرح التسهيل على ما جوزه سيبويه مرجوحاً . وهو رفع غريم وإن كان الأولى نصبه . وزعم ابن عصفور أن التعليق أولى . . قال : ولم أعثر على قائله .

التذكرة : لا تُعلَّقُ[1] أرأيت بمعنى أخبرني ، فلا تقول : أرأيت زيدٌ أبو مَنْ هو ، لأنه بمعنى أخبرني يعني أنه بمعنى ما لا يُعلَّق .

(وللاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما) ـ أي مما بعد المستفهَم به والمضاف إليه من العوامل .

(ما لهما دون الأفعال المذكورة) ـ فتقول : علمتُ أيَّ يوم زيدٌ قادمٌ . فتنصب أيَّاً بقادم على الظرفية كما كنت تفعل لو لم تذكر[2] علمت ، لأن الاستفهام وما في حيزه في حكم المستأنف ؛ وكذلك تقول : علمتُ غلامَ مَنْ ضربت[3] . فتنصب غلاماً بضربت على المفعولية ، وتقول : علمتُ أيَّ قيامٍ قمت ، فتنصب أيَّاً بقمت على المصدرية .

(والجملة بعد المعلَّق في موضع نصب بإسقاط حرف الجر إن تعدَّى به) ـ نحو : فكرتُ أهذا صحيحٌ أم لا ؟ ومنه : « فلينظر أيُّها أزكى طعاماً[4] » .

(وفي موضع مفعوله إن تعدَّى إلى واحد[5]) ـ نحو : عرفتُ أيُّهم عندك . ومنه : أما ترى أيُّ برقٍ ها هنا .

(وسادَّةٌ مسدَّ مفعولَيه إن تعدَّى إلى اثنين) ـ نحو : علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ ، ومنه : « ولتعلمُنَّ أيُّنا أشَدُّ عذاباً وأبقى[6] » .

---

(١) سقطتا من (د)

(٢) في (د) : يذكر .

(٣) في (د) : ضرب

(٤) الكهف ١٩

(٥) في النسختين : لواحد . والتحقيق عن نسخة التسهيل المحققة والنسخة (غ)

(٦) طه ٧١

(وبدلٌ من المتوسّط بينه وبينها إن تعدّى إلى واحد) ـ نحو : عرفتُ زيداً أبو مَنْ هو . فالجملة من قولك : أبو مَنْ هو بدلٌ من زيد . وهو[1] بدل شيء من شيء . في قولك : عرفت زيداً أبو مَنْ هو ، أي عرفت قصة زيد أبو مَنْ هو[2] . وبدل اشتمال في قولك[3] : عرفت أخاك خبره ، وقيل : الجملة في موضع الحال . وهو مذهب المبرد وجماعة . والأول مذهبُ السيرافيّ ، واختاره ابن عصفور .

(وفي موضع الثاني إن تعدّى إلى اثنين ووجد الأول) ـ نحو : علمتُ زيداً أبو مَنْ هو . فإن لم يوجد الأول فالجملة في موضع المفعولين كما تقدّم نحو : علمتُ أبو مَنْ زيدٌ .

(وتختص القلبية المتصرّفة) ـ تحرز بالمتصرّفة من هَبْ وتعلّم فلا يستعملان هذا الاستعمال . فلا يقال : هبك صنعت كذا ولا تعلّمْكَ مسافراً أي اعلمك .

(ورأى الحُلميّة والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى) ـ نحو : علمتُني فقيراً إلى العفو والرحمة ، وظننتك مهملاً ، وكقوله تعالى : « إنَّ الإنسانَ ليطغَى أنْ رآه استغنى[4] » وكذا باقي القلبية ، ولا يجري غيرها كذلك . فلا يقال : ظلمتُني ولا ظلمَه بل : ظلمتُ نفسي وظلمَ نفسَه . وألحقت بالقلبية في هذا رأى الحلمية ، كقوله تعالى : « إنِّي أراني أعصر خمراً[5] » ، « إنّي أراني أحمل . . .[6] » والبصرية كقول عائشة

---

(١) في (د)وهي

(٢) سقطت عبارة التمثيل السابقة من (د) و (ز) .

(٣) في (د) و (ز) : في قول نحو

(٤) العلق ٦ ، ٧

(٥) يوسف ٣٦

(٦) يوسف ٣٦

رضي الله عنها: «لقد[1] رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام إلَّا الأسودان: التمر والماء»، وقوله

(٤٢) فلقد أراني[2] للرماح دريئةً ... مِنْ عَنْ يميني تارة وأمامي

قال الجوهري: الدريئة حلقة يتعلم عليها الطَّعن. قال عمرو بن معدي كرب:

(٤٢) ظللتُ كأنِّي للرماح دريئةً ... أقاتل عن أبناء جرم وفرَّتِ[3]

قال الأصمعي: هي مهموزة[4]. فإن انفصل أحد الضميرين المتحدي المعنى جاز اجتماعهما في كل فعل نحو: إيَّاي ظلمتُ، وما ظلمتَ إلَّا إياك.

(وقد يُعامل بذلك عَدِمَ وفقَدَ) ـ كقوله:

(٤٢) لقد كان لي عن ضرَّتين. عَدِمْتُني ... وعما ألاقي منهما متزحزحُ[5]

(١) في البخاري هبة / ١ وأطعمة ٤١ ـ ... قالت: الأسودان التمر والماء؛ وفي مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٩٨: لم يكن طعامنا إلَّا الأسودين التمر والماء.

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٣٨، ولقد أراني. وفي (د): مرة بدلاً من تارة. قال في الدرر: استشهد به على اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان في رأى البصرية، وصرح بأن ذلك كثير، وليس الأمر كما قال ـ أي السيوطي في الهمع ـ ففي الدماميني عند قول المصنف في التسهيل: «وتختص القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى...» قال المصنف ـ أي ابن مالك ـ وهذا في رأي البصريين شاذ، ومنه قول قطري: وأنشد البيت.. قال الدماميني: فكان ينبغي له أن ينبه على الشذوذ في المتن، وكلامه يوهم المساواة.. والبيت من قصيدة لقطري بن الفجاءة الخارجي يصف شجاعته يوم دولاب.

(٣) هذا البيت مثال لبيان معنى دريئة على قول الجوهري، وبيان أنها مهموزة كما قال الأصمعي، وهو لعمرو بن معدي كرب.

(٤) يعني دريئة

(٥) البيت لجران العود ـ ديوانه ص ٤٠. والشاهد في: عدمتُني. على اتحاد الفاعل والمفعول وهما

وقوله :

(٤٢٩) نَدِمْتُ على ماكان منّي . فَقدْتُني كما يندمُ المغبونُ حين يبيعُ[1]

(ويُمنَعُ الاتحادُ عموماً) ـ أي في كل فعل ، قلبيًّا كان أو غيره .

(إن أضمر الفاعلُ متّصلًا مفسَّراً بالمفعول) ـ فلا تقول : زيداً ظَنَّ قائماً . تريدُ ظنَّ نفسَه ، ولا زيداً[2] ضربَ . تريدُ ضربَ نفسَه . فلو انفصل الضميرُ جاز الاتحادُ نحو : ما ظَنَّ زيداً[3] قائماً إلّا هو ، وما ظنَّ زيدٌ قائماً إلّا إيَّاه ، وما ضربَ زيداً[3] إلّا هو ، وما ضرب زيدٌ إلّا إيَّاه[4].

(فصل) : (يحكي بالقول وفروعه الجمل) ـ والمراد بالقول نفس المصدر ومنه : « فعجبٌ[5] قولهم أئذا كنا تراباً » . والمراد بفروعه الفعل الماضي نحو : « وقالوا سمعنا وأطعنا[6] » . والمضارع نحو[7] : « يقولون ربنا آمنا[8] » . والأمر نحو : « قولوا آمنا[9] » . واسم الفاعل : « والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا[10] » . واسم المفعول نحو :

ضميران متصلان ، كما سبق في رأى الحلمية والبصرية .

(١) الشاهد في هذا البيت كسابقه ، على استعمال عدم وفقد استعمال رأى الحلمية والبصرية في اتحاد الفاعل والمفعول وهما ضميران متصلان . ولم أعرف قائله

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : زيد

(٤) في (د) : جاء بالمثال الثالث بعد الأول . وبعده الثاني فالرابع . وجاء زيد في الأمثلة الأربعة مرفوعاً . وفي (غ) جاء زيد منصوباً في جميع الأمثلة .

(٥) الرعد ٥ : « وإن تعجب فعجب قولهم أئذا كنا تراباً)

(٦) البقرة ٢٨٥

(٧) سقطت من (ز)

(٨) المؤمنون ١٠٩

(٩) البقرة ١٣٦

(١٠) الأحزاب ١٨

٤٣٠) تواصَوْا بحكمِ[1] الجود حتى عبيدهم مقول لديهم : لا زكا مال ذي بخل

واسم المصدر نحو : مقالُك : الله ربُّنا ، إقرارٌ بالربُوبيَّةِ .

(ويُنصَبُ به المفردُ المؤدِّي معناها) ـ أي معنى الجملة فتقول : قلتُ حديثاً وشعراً وخطبةً وقصةً .

(والمرادُ به مجرَّدُ اللفظ) ـ نحو : قلتُ كلمة ، ومنه : « سمعنا فتىً يذكرهم يقالُ له إبراهيم[2] » أي يطلق عليه هذا الاسم .

(وإلحاقُه[3] في العمل بالظنّ مطلقاً) ـ أي بلا شرط من الشروط التي ستذكر .

(لُغةُ سليم) ـ حكاه[4] سيبويه عن أبي الخطاب[5] فيقولون : قلتُ زيداً قائماً ، ومن ذلك :

٤٣١) قالتْ وكنتُ رجلاً فَطِينا هذَا لعمرُ اللهِ[6] إسرائينا

فهذا مفعول أول واسرائين الثاني ، وهو لغة في اسرائيل .

(ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق) ـ أي الإلحاق بالظن في العمل .

(بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل) ـ نحو : أتقول زيداً منطلقاً ؟ ومتى تقول زيداً منطلقاً ؟ وحكى الكسائي أنه سمع أعرابيًّا

---

(١) في (ز). وضع عليها علامة وكتب بالهامش : بفعل : والشاهد فيه حكاية الجمل بالقول وفروعه ، ومن فروعه في البيت اسم المفعول : مقول : ولا يعرف قائله .

(٢) الأنبياء ٦٠

(٣) أي القول وفروعه

(٤) في (د) : حكاها

(٥) الأخفش الأكبر

(٦) في (ز) : لعمرو الله ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٣٩ : وورب البيت : قال : استشهد به على إجراء القول وفروعه مجرى الظن عند سليم بلا شرط من الشروط التي ستذكر . قال ولم أعثر على قائله .

يقول : أتقول للعميان عقلاً ؟ أي أتظن . وخرج بما ذكر الماضي والأمر والمضارع لغير المخاطب . وشرح المصنّفُ الحاضرَ بكونه مقصوداً به الحال ، وعلى هذا فلا ينصب عند هؤلاء في الاستقبال ، وفيه نظر .

(أو منفصل بظرف) ـ كقوله :

(٤٣٢) أبعدَ بُعْدٍ تقولُ الدَّارَ جامعةً   شملي بهم أم دوامَ[1] البعد محتوما

(أو جار ومجرور) ـ نحو : أفي الدار تقول زيداً منطلقاً ؟

(أو أحد المفعولين) ـ نحو :

(٤٣٣) أجُهَّالاً تقولُ بني لؤي   لعمر أبيك[2] أم متجاهلينا

فلو انفصل الاستفهام بغير ما ذكر كأنت ونحوه بطل الإلحاق ، ورجع إلى الحكاية نحو : أأنت تقول : زيدٌ منطلقٌ ؟

(فإن عدم شرط) ـ أي من الشروط المذكورة .

(رُجع إلى الحكاية) ـ نحو : قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ . وكذا الباقي .

(ويجوز إن لم يعدم)[3] ـ نحو : أتقول : زيدٌ منطلقٌ . بالرفع ، وينشد بيت عمرو بن معدي كرب وهو :

(٤٣٤) علامَ[4] تقولُ الرمحُ يُثقل عاتقي   إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كرَّتِ

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٠ : أم تقول ، قال في الدرر : استشهد به على أن فصل الاستفهام من مضارع القول يجوز إذا كان الفاصل ظرفاً ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في (ز) : لعمرو أبيك ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٠ : استشهد به على فصل همزة الاستفهام من تقول بمفعوله الثاني جهالاً ، وبني لؤي مفعوله الأول ، والأصل : أتقول بني لؤي جهالاً ؟ قال : والبيت ينسب للكميت بن زيد الأسدي ، وليس في ديوانه

(٣) في (د) : يعلم

(٤) في النسخ الثلاث : على م ، والتحقيق عن الدرر جـ ١ ص ١٣٩ ، وفي الدرر : الشاهد فيه جواز =

بنصب الرمح على الإلحاق ، ورفعه على الحكاية . وتجوز الحكاية أيضاً عند سليم كما جازت عند هؤلاء .

(ولا يلحق في الحكاية بالقول ما في معناه) ـ كالدعاء والنداء ونحوهما ، فإذا وقع بعد نادَى ودعَا ووصَّى وقرأ جملةٌ لم يُحْكَ بها .

(بل يُنْوَى معه القولُ) ـ فقوله تعالى : « ونادَى نوحٌ ابنَه ، وكان في معزل ، يا بني اركبْ معنَا[1] » وقوله تعالى[2] : « فأوحى إليهم ربُّهم لنهلكنَّ الظالمين[3] » وقوله : « دعَوُا اللهَ مخلِصين له الدِّينَ لئن أنجيتنا[4] » وقوله : « ونادوا يا مالكُ ليقضِ علينا ربُّك[5] » ، محكيٌّ عند البصريين بقول محذوف ، أي : فقال يا بني ، وقال لنهلكن ، وقالوا لئن أنجيتنا ، وقالوا ليقض .

(خلافاً للكوفيين) ـ في جعلهم هذه الجمل[6] محكية بما قبلها إجراء لها مجرى القول ، والتصريح بعد النداء بالقول دليل على صحة القول بتقديره ، وذلك نحو : « ونادَى نوحٌ ربَّه فقالَ ربِّ . .[7] » ونحو : « إذ

= إجراء القول مجرى الظن ، أو الرجوع إلى الحكاية إذا لم يعدم معمول القول شرطاً من الشروط المذكورة في قوله : وكتظن اجعلْ تقول إن ولي : مستفهماً به ولم ينفصل، والبيت الشاهد لعمرو بن معدى كرب الزبيدي ـ

(١) هود ٤٢ .

(٢) سقطت من (ز)

(٣) إبراهيم ١٣

(٤) يونس ٢٢

(٥) الزخرف ٧٧

(٦) في (ز) : الجملة

(٧) هود ٤٥

نادَى ربَّه نداءً خَفِيًّا . قال ربِّ إنِّي وهَنَ العَظْمُ مِنِّي[1] » .

(وقد يُضافُ قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المحكيِّ) ـ كقوله :

(٤٣٥) قولُ يا للرجالِ يُنهضُ مِنّا مُسرعِينَ الكهولَ والشبانَا[2]

وقوله :

(٤٣٦) وأجبتُ قائلَ كيفَ أنتَ بصالح حتّى مللتُ وملّني عُوّادِي[3]

يروى[4] هذا البيتُ بجرِّ صالح وهو ظاهر ، وبرفعِه على تقدير بقول أنا صالح ، فحذف المضاف وهو قول ، وأقام المضاف إليه وهو أنا صالح مقامه ، ثم حذف أنا وبقي خبره .

(وقد يُغني القولُ في صلة وغيرها عن المحكيِّ لظهوره) ـ ومثاله في الصلة :

(٤٣٧) لنحنُ الأُلَى[5] قلتم فأنَّى مُلِئتمُ برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي لنحن الأولى قلتم تقاتلونهم ، فاستغنى بالقول ، وحذف المحكيَّ لدلالة ما بعده عليه ، ومثاله في غير الصلة : أنا قال زيدٌ ، ولو رآني لفرَّ . تريد : أنا قال زيدٌ يغلبني .

(والعكسُ) ـ أي إغناءُ المحكيِّ عن القول .

---

(١) مريم ٣ ، ٤ .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٣٩ : استشهد به على إضافة لفظ القول إلى الكلام المحكيّ . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٣٩ استشهد به على إضافة لفظ قائل إلى المحكيّ . . قال : ولم أعثر على قائله

(٤) في (ز) و (غ) : ويروى

(٥) في (ز) و (غ) : الأولى : وفي الدرر جـ ١ ص ١٣٩ : استشهد به على أن القول قد يغني عن المحكيّ به لظهوره . . . أي قلتم نغلبهم . كما قدره الدماميني . . قال : ولم أعثر على قائله

(كثيرٌ) ـ نحو : « أكفرتم بعد إيمانكم ؟[1] » أي فيقال لهم ، ونحو : « سلام عليكم بما صبرتم[2] » أي قائلين ، ونحو : « ما نعبدُهم إلاّ ليقرِّبونا إلى اللهِ زُلْفَى[3] » أي يقولون .

(وإن تعلّق بالقول مفردٌ لا يؤدّي معنى جملةٍ ولا يُرادُ به مُجرَّدُ اللفظ حُكِيَ مقدَّراً معه ما هو به جملة) ـ فإمَّا أن يُنصبَ بفعل مقدَّر ، وإمَّا أن يُرفعَ مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، أو خبرَ مبتدإٍ محذوف كقوله تعالى : « قالوا سلاماً ، قال[4] سلامٌ ، » فتقدير الأول : سلّمنا سلاماً ، وتقدير الثاني : عليكم سلامٌ ، أو تحيتكم سلامٌ . ويجوز في العربية رفعُهما ، ورفع الأول ونصبُ الثاني .

وأما المفردُ المؤدّي معنًى جملة أو المراد به مجرد اللفظ فينصب كما تقدم نحو : قلتُ حديثاً ، وقلتُ لزيدٍ عمراً . أي أطلقتُ عمراً على المسمَّى بزيدٍ .

(وكذا إن تعلّق بغير القول) ـ فإذا تعلّق المفردُ الذي هو في التقدير بعض جملة بغير القول ونوي تمام الجملة جيء به أيضاً محكياً فتقول إذا رأيتَ على خاتم محمدٌ منقوشٌ قرأتُ محمدٌ بالرفع لأن مراد ناقشه : صاحبه محمد أو نحو ذلك ، فيُحكى مقصودُه ، ولو أدخلت رافعاً ، وكان هو منصوباً جئت به منصوباً حكايةً له ولناصبه المنوي ، ومنه قول الشاعر يصف ديناراً نُقش عليه اسمُ جعفر البرمكي منصوباً :

---

(١) آل عمران ١٠٦

(٢) الرعد ٢٤

(٣) الزمر ٣

(٤) هود ٦٩

(٤٣٨) وأصفر من ضرب دار الملوك يلوح على وجهه جعفرا[١]

أراد الناقش : أذكر جعفراً أو نحوه ، فأسند الشاعر يلوح إلى الجملة مراعياً لقصد الناقش .

(**فصل**) : (تدخل همزةُ النقل) ـ وهي الداخلة على الفعل الثلاثي لتُعدّيه إلى واحدٍ إن كان غيرَ متعدٍّ نحو : جلس زيدٌ وأجلستُه ، وإلى اثنين إن كان متعدّياً لواحدٍ كلبس زيدٌ ثوباً وألبستُه إياه ، وإلى ثلاثة إن كان متعدياً إلى اثنين كعَلِمَ زيدٌ عمراً فاضلاً وأعلمتُه إياه فاضلاً .

(على عَلِمَ ذاتِ المفعولَيْنِ ورأى أختِها فينصبان ثلاثةً مفاعيلَ) ـ وذلك كالمثال الأخير . واحترز من علم ذات المفعول الواحد ، وهي التي بمعنى عرف فإنها إن نقلت بالهمزة تعدّت إلى اثنين فقط ، ومن رأى المتعدّية لواحد ، وهي التي من الرأي أو[٢] من رؤية البصر ، فإنهما أيضاً لا يتعدّيان بالهمزة إلاّ إلى اثنين ، كقوله تعالى : « لتحكم بين النّاس بما أراك الله »[٣] وقوله : « من بعد ما أراكم ما تُحِبُّون[٤] » . ومفاعيل منصوب صفةً لثلاثة.[٥]

(أولها الذي كان فاعلاً) ـ وهذا شأن الهمزة تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ، وأما الثاني والثالث فهما اللذان كانا قبل الهمزة أولاً وثانياً .

---

(١) لم يعزه صاحب معجم الشواهد إلى أحد . والشاهد فيه مجيء المفرد المتعلق بغير القول منصوباً حكاية له ولناصبه المنوي ، أي أراد الناقش : أذكر جعفرا ، أو نحوه .

(٢) في (د) : ومن

(٣) النساء ١٠٥

(٤) آل عمران ١٥٢

(٥) هكذا في النسختين (د ، ز) ، وفي (غ) : صفة للثلاثة

(ويجوز حذفُه) ـ أي حذفُ أول[1] الثلاثة .

(والاقتصار عليه على الأصح) ـ وذلك لأن الفائدة لا تعدم بالاستغناء عنه كما تعدم بالاستغناء عن أحد مفعولي ظننت ، ولا تعدم بالاقتصار عليه كما تعدم[2] بالاقتصار على أول مفعولي ظننت . فتقول : أعلمتُ دارَك طيبةً ، ولا تذكر مَنْ[3] أعلمتَ وتقول : أعلمتُ زيداً ، ولا تذكر ما أعلمتَ . وهذا مذهب الأكثرين ، ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه .

(وللثاني والثالث بعد النقل ما لهما قبلَه مطلقاً) ـ فيأتي فيهما جميع الأحكام التي سبقت لعلمت وأخواتها ، من جواز حذفهما وحذف أحدهما اختصاراً ومنعه اقتصاراً وغير ذلك .

(خلافاً لمن منع الإلغاء والتعليق) ـ والحجة على من منع قول بعض[4] العرب ممن يوثق بعربيته : البركةُ أعلمنا الله مع الأكابر . فألغى[5] أعلمَ متوسطاً ، ومثله :

٤٣) وكيف أبالي بالعدا[6] ووعيدهم[7] وأخشى ملمات الزمان الصوائب
وأنت أراني الله أمنعُ عاصم وأرأفُ مستكفٍ وأسمحُ واهب

(١) في (د) : الأول ، وفي (ز) : أول الثلاث

(٢) في (د) : كما لا تعدم .

(٣) زاد بعدها في (ز) : ان

(٤) سقطتا من (د) ، وفي (غ) : بعض من يوثق بعربيته .

(٥) في (ز) و (غ) : فألغا

(٦) في (ز) : بالعدى

(٧) ذكر في هامش (د) أن « عديدهم » نسخة أي في نسخة ، وفي الدرر ج ـ ١ ص ١٤٠ لم يذكر غير البيت الثاني وفيه الشاهد ، ومثله في شرح العيني على شرح الألفية للأشموني والصبان ج ٢ ص ٣٩ ، وفي الدرر : مستكفٍ بصيغة اسم الفاعل ، وفي الأشموني مستكفىً اسم مفعول ، قال العيني : أنت مبتدأ وأمنع عاصم خبره . والشاهد في أراني الله حيث ألغى عمل أرى الذي يستدعي ثلاثة مفاعيل بتوسطه بين مفعوليه ، ومستكفىً اسم مفعول من استكفيته الشيء فكفانيه . ولم يعرف قائله .

وقوله تعالى : « ينبِّئكم إذا مزقتم كلَّ ممزّقٍ إنكم لفي خلقٍ جديد[1] » فعلق ينبىء ، وهو[2] بمعنى يُعْلِم[3] ، ومثله :

(٤٤٠) حذار فقد نُبِّئتُ[4] إنك لَلذي   ستُجْزَى بما تَسعى فتسعَدَ أو تشقى

(وألحق بهما سيبويه) ـ أي بأعلم وأرى في التعدية[5] إلى ثلاثة . وأما تعدي أعلم وأرى إلى ثلاثة فمجمع عليه .

(نبّأ) ـ كقوله :

(٤٤١) نُبِّئتُ زُرعةَ والسفاهةُ كاسمها   يُهدِي إليّ غرائبَ الأشعار[6]

(وزاد غيره أنبأ) ـ وممن ذكرها[7] الفارسي والجرجاني . وذكر ابن هشام أن سيبويه ذكر أنبأ أيضاً .

(وخبَّر وأخبر) ـ ذكرهما الفراء في معانيه ، ومنه قوله :

---

(١) سبأ ٧

(٢) في (ز) : وهي

(٣) في (د) : أعلم

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٤٠ : استشهد به على تعليق نبئت عن العمل ، فحذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ، ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول ، وجملة إنك للذي في موضع نصب سدت مسد المفعولين ، والفعل معلق عنها باللام ، ولذلك كسرت إنّ ، قاله في التصريح . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٥) في (ز) : في التعدي

(٦) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٤١ : قاله النابغة الذبياني من قصيدة يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد ، والشاهد في قوله نبئت حيث اقتضى ثلاثة مفاعيل ، الأول التاء التي نابت عن الفاعل ، والثاني زرعة ، والثالث يهدي إليّ .

(٧) في (د) : زادها

) وخُبِّرتُ سوداءَ الغَميمِ مريضةً[1] فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها

وقوله :

) ماذا عليك إذا أُخْبِرْتِني دَنِفاً وغاب بعلك يوماً أن تعودينِي[2]

(وحدَّث) ـ زادها الكوفيون . ومنه :

) أو مُنعتم ما تسألون فمَنْ حُدِّثتُموه له علينا الولاء[3]

(وزاد الأخفش : أظنَّ وأحسبَ وأخالَ وأزعمَ وأوجدَ) ـ فتقول على رأيه : أظننت زيداً عمراً قائماً . وكذلك البواقي[4] . ومستندُه القياسُ على أعلمَ وأرى ، ولا سماع له . واختار هذا المذهب أبو بكر بن السراج ، ومقتضى مذهب سيبويه منعه .

---

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٤١ ، قاله العوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، وفي الدرر ، عتبة بالتاء ، قال العيني ، والشاهد في خبرت حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، التاء وسوداء الغميم ومريضة ، وسوداء الغميم بالغين المعجمة امرأة كانت تنزل بالغميم من بلاد غطفان وكان الشاعر علقها بعد أبيه ، ويروى سوداء القلوب ، وهو لقبها ، واسمها ليلى .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٤١ ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٤١ ، وما عليك ، وزاد في (غ) ، فوالله ما أدري إذا أنا جئتها . . البيت وذكر العيني بعد الشاهد :

وتجعلي نطفة في القعب باردة وتغمسي فاك فيها ثم تسقيني

قال العيني : قالهما رجل من بني كلاب . . . والشاهد في أخبرتني حيث نصب ثلاثة مفاعيل : التاء وياء المتكلم ودنفاً صفة مشبهة من الدنف وهو المرض الملازم

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٤١ : له علينا العلاء ، والتحقيق من النسخ الثلاث ومن شرح الألفية للأشموني مع حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني جـ ٢ ص ٤١ ـ قال في الدرر : استشهد به على تعدي حدَّث إلى ثلاثة مفاعيل فضمير الرفع ـ التاء ـ نائب الفاعل أصله المفعول الأول ، وضمير ـ الهاء ـ مفعول ثان ، والجملة بعده في موضع نصب على المفعول الثالث والخطاب لبني تغلب ، والبيت من معلقة الحارث بن حلزة اليشكري .

(٤) في (ز) : الباقي

(وأُلحق غيرُهم أرى الحُلمية سماعاً) ـ كقوله تعالى : « إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكهم[1] كثيراً » . وهذا بناء منه على أن أرى الحلمية تتعدّى إلى مفعولين كما سبق ؛ ومَنْ منَع تعدّيها إلى اثنين جعل المنصوبَ الثاني[2] أو الثالث حالاً .

(وما صيغ للمفعول من ذي ثلاثة فحكمه حكم ظنّ) ـ فيثبت لقولك : أُعْلِم زيدٌ عمراً قائماً ، جميع ما ثبت لظن من إلغاء وغيره ، وذلك لصيرورته مثله .

(إلاّ في الاقتصار على المرفوع) ـ فإنه لا يجوز في ظن وأخواتها كما سبق ، فلا يقال : ظُنَّ زيدٌ . إذ لا فائدة فيه ، ويجوز في أعلم وأخواتها مبنيةً للمفعول ، فتقول : أُعلم زيدٌ ، وذلك لحصول الفائدة .

(١) سقط الجزء الأخير من الآية من (ز) ـ الانفال ٤٣

(٢) في (د) : والثالث

١٨ ـ باب الفاعل

(وهو المُسْنَدُ إليه) ـ يشمل الظاهر نحو : قام زيدٌ ، والمضمر نحو : يقومان ، والاسم الصريح نحو ما مثل ، والمؤول نحو : يعجبني أن تقوم . أي قيامك .

(فعلٌ) ـ يشمل التام كضربَ ، والناقص ككان .

(أو مضمَّنٌ معناه) ـ كاسم الفاعل نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ ، والصفة المشبهة نحو : أحسَنٌ غلامك؟ ، والمصدر نحو : عجبت من أكل زيدٍ الخبزَ ، واسم الفعل نحو : هيهاتَ زيدٌ ، والظرف نحو : أعندك امرأة ؟ والجار والمجرور نحو : أفي الدار رجل ؟

(تامٌ) ـ تحرّز من الناقص نحو كان وأخواتها فلا يسمى المرفوع بها فاعلًا على[1] سبيل الحقيقة ، وقد سماه سيبويه فاعلًا والخبر مفعولًا ، على سبيل التوسُّع .

(مقدَّمٌ) ـ تحَرَّز من نحو : زيدٌ قام أو قائمٌ ، فإن زيداً في الأول يصدق عليه أنه مسند إليه فعل ، وفي الثاني يصدق عليه أنه مسندٌ إليه مضمَّنٌ معنى فعل ، وليس بفاعل فيهما ، وذلك لعدم تقدُّم المسند .

(فارغ) ـ أخرج المبتدأ الذي قُدِّم خبرُه وفيه ضمير نحو : قاموا الزيدون ، وقائمٌ زيدٌ .

---

(١) في (د) : إلاّ على

(غيرَ مصوغ للمفعول) ـ أخرج النائب عن الفاعل نحو : ضُرب زيدٌ ، وأمضروبٌ[1] الزيدان ؟ وأكثر النحويين لا يسميه فاعلاً . قال المصنِّف : وقد اضطر الزمخشري إلى تسميته مفعولاً بعد أن جعله فاعلاً

(وهو مرفوع بالمسند) ـ وهو الفعل أو ما ضُمِّن معناه . وهذا مذهب سيبويه .

(حقيقةً) ـ أي لفظاً ومعنىً .

(إن خلا مِنْ مِنْ والباءِ الزائدتَيْن) ـ نحو : « صدَق الله[2] » و « مختلفاً[3] ألوانُها » .

(وحكماً) ـ أي معنىً دون لفظ .

(إن جُرَّ بأحدهما) ـ نحو : « وما يأتيهم من رسول إلاَّ كانوا به يستهزئون[4] » . ونحو : « كفى بالله شهيدا[5] » .

(أو بإضافة المسند) ـ مصدراً كان نحو : « ولولا دفعُ اللهِ النَّاسَ[6] » أو اسم مصدر كقوله عليه السلام : « من قُبلة الرجل امرأتَه الوضوءُ[7] » . ولقصد دخول اسم المصدر قال : بإضافة المسند ولم يقل : بإضافة المصدر .

(وليس رافعُه الإسنادَ . خلافاً لخلف) ـ بل رافعه المسند ، وفاقاً لسيبويه ، لأن العمل لا ينسب للمعنى إلاَّ إذا لم يوجد لفظٌ صالحٌ

---

(١) في (د) : ومضروب

(٢) آل عمران ٩٥

(٣) فاطر ٢٧

(٤) الحجر ١١

(٥) الرعد ٤٣

(٦) الحج ٤٠

(٧) في (د) : نحو قوله عليه الصلاة والسلام ؛ والحديث بالموطأ ـ طهارة ٦٥ ، ٦٦

للعمل[1] . واللفظ موجود وهو المسند .

(وإن قُدِّمَ) ـ أي المسند إليه على المسند المذكور وهو الفعل أو ما ضُمِّن معناه .

(ولم يَلِ ما يطلب الفعل) ـ نحو : زيدٌ قام ، وزيدٌ قائمٌ[2] .

(فهو مبتدأ) ـ وهذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على رافعه ، ومما استدلوا به :

ما للجمال سيرها[3] وئيداً أجندلًا يحملْن أم حديداً ؟

وخرج على أن سيرها مبتدأ والخبرمحذوف، أي سيرها ظهر أو ثبت وئيداً ، ويكون[4] حذف الخبر هنا والاكتفاء[5] بالحال نظير قولهم : حكمك مسمطا .

(وإن وَلِيَه ففاعلُ فعلٍ مُضْمَر يفسِّره الظاهرُ) ـ أي وإن ولي ما يطلب الفعل نحو : إن زيدٌ قام أكرمك ، فزيدٌ فاعلُ فعلٍ مضمر يفسِّره الفعلُ المذكور ، والتقدير : إن قام زيدٌ . . .

(خلافاً لمن خالفَ) ـ أي في كل من المسألتين ، أي مسألة ما إذا قُدِّم ولم يَلِ ، أو قُدِّم ووليَ . والمسألة الأولى سبق ذكر المخالف فيها ، وأما الثانية فالمخالف فيها الأخفش ، فأجاز رفعَ الاسم المتقدِّم[6] بعد إنْ بالابتداء .

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في (د) : أو زيد قائم

(٣) هكذا في النسختين (د ، ز) ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٤١ وهي الرواية المشهورة : مشيها ، قال في الدرر : استشهد به على جواز تقديم الفاعل عند الكوفيين ، وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار الخبر الناصب لوئيدا ، أي ظهر أو ثبت ، والبيت من شواهد التوضيح على مذهب الكوفيين أيضاً . والبيت للزباء في قصتها المشهورة ، لما رأت الجمال تحمل الرجال في الغرائر ، وقيل : للخنساء بنت عمرو الصحابية ، رضي الله عنها .

(٤) في (د) : أو يكون

(٥) في (د) : للاكتفاء

(٦) في (د) : المقدم

(وَيلحقُ الماضي المسندَ إلى مؤنث) ـ نحو : هند وشمس .

(أو مؤول به) ـ أي إلى مذكر مؤول بمؤنث نحو : أتته كتابي فاحتقرها . قيل[1] للعربي الناطق به : كيف تقول : أتته كتابي ؟ فقال : أو ليس الكتابُ[2] صحيفةً ؟

(أو مُخْبرٍ به عنه) ـ أي إلى مذكر مُخْبَر بمؤنث عنه ، كقوله :

(٤٤٦) ألم يكُ غدراً ما فعلتم بشَمْعَلٍ وقد خاب من كانت سريرتَه الغدرُ[3]

فأنث الفعل المسند إلى مذكر وهو الغدر لتأنيث الخبر وهو سريرته .

(أو مضافٍ إليه مقدَّر الحذف) ـ أي أو إلى مذكر مضاف إلى مؤنث كقوله :

(٤٤٧) مشَيْنَ كما اهتزَّت رماح تسفَّهتْ أعالِيَهَا مَرُّ الرياح النوَّاسِمِ[4]

فأنث تسفَّه مسنداً إلى مَرّ المذكر لإضافته إلى الرياح ، مع كون الكلام مستقيماً بحذفه ، فلو لم يستقم بحذفه امتنع التأنيث ، فلا يقال : قامتْ غلامُ هندٍ .

(تاءٌ ساكنةٌ) ـ وذلك كما مُثّلَ ـ وتاء مرفوع بيَلْحَق .

(ولا تُحْذَفُ غالباً إن كان ضميراً متصلاً مطلقاً) ـ أي سواء كان ضميرَ حقيقيِّ التأنيث أو ضميرَ مجازيّه ، نحو : هندٌ قامتْ ، والشمس طلعتْ .

---

(١) في (د) : فقيل

(٢) في (د) : أوليس كتابي بصحيفة ؟

(٣) الشاهد فيه تأنيث الفعل : كانت ، وهو مسند إلى مذكر هو الغدر لتأنيث الخبر وهو سريرته . ولم يعرف قائله .

(٤) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٤٨ : قاله ذو الرمة غيلان من قصيدة يمدح بها اللازم بن حريث الحنفي ـ ديوانه ص ٦١٦ والشاهد في تسفَّهتْ حيث أنثه مع أن فاعله مذكر وهو مرُّ الرياح لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه . أي مالت بأعاليها مَرُّ الرياح .

واحترز بمتصل من المنفصل نحو : ما قام إلاَّ أنت . قال المصنِّف : فإنَّ لحاق التاء في هذا ضعيف . واستظهر بقوله : غالباً على حذف بعض الشعراء التاء من المسند إلى المتصل المجازي التأنيث ، كقوله[1] :

٤) فإمَّا تَرَيْنِي ولِي لِمَّةٌ ‏ ‏ ‏ ‏ فإنَّ الحوادثَ أودَى[2] بها

(أو ظاهراً متصلاً حقيقيَّ التأنيث) ـ نحو : قامتْ هندُ . واحترز بحقيقي التأنيث من مجازيّه ، فإن التاء لا تلزم[3] فعله ، فيقال : طلعت الشمس ، وطلع الشمس . واحترز بمتصل من المنفصل ، وسيأتي حكمه ، وبقوله : غالباً عما حكاه[4] سيبويه من قول بعض العرب : قال فلانة . قال المصنِّف : وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد :

٤) تمنَّى ابنتاي أن يعيش أبوهما ‏ ‏ ‏ ‏ وهل أنا إلاَّ من ربيعة أو مضر[5]

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف .

(غيرَ مكسَّر) ـ كالجواري والهنود .

(ولا اسم جمع) ـ كنساء[6] وفوج .

---

(١) في (ز) : نحو

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٥٣ : قاله الأعشى ميمون بن قيس ، والشاهد في أودى حيث لم يقل أودت ، لأن تأنيث الحوادث مجازى . .

(٣) في (د) : لم تلزم

(٤) في (د) : حكى

(٥) في الدرر جـ ٢ ص ٢٢٥ : استشهد به على شذوذ حذف التاء من تمنى لأن فاعله : ابنتاي حقيقي التأنيث ، وفي شرح شواهد الرضى : وقوله : تمنى ابنتاي وهو مضارع أصله تتمنى ، وزعم بعضهم أنه فعل ماض . . وهو هنا شاهد لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : قال فلانة ، قال المصنف ، وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد : تمنى ابنتاي . . .

(٦) في (ز) : كنساء نوح

(ولا جنس) ـ كنسوة . فتقول : قام الجواري والهنود والفوج[١] والنسوة أو قامت . ودخل في اسم الجنس فاعل نعم[٢] . ولذلك تقول : نعم المرأة ، ولا[٣] تقول : قام المرأة .

(ولحاقُها مع الحقيقيِّ المقيَّد المفصول بغير إلاَّ أجودُ) ـ فتقول : قام اليوم هند ، والأجود قامت . ومن الحذف قوله :

(٤٥٠) إن امرؤ غرَّه منكنَّ واحدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرورُ[٤]

وليس مخصوصاً بالشعر ، فقد[٥] حكى سيبويه : حضر القاضي اليوم[٦] امرأة ، وقال : إذا طال الكلام كان الحذف[٧] أجود .

(وإن فُصل بها فبالعكس) ـ فقولك[٨] : ما قام إلاَّ هند ، بحذف التاء أجودَ من قولك : ما قامت إلاَّ هند بإثباتها . قال المصنِّف : وبعض النحويين لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل بإلاَّ إلاَّ في الشعر كقوله :

(٤٥١) ما برئت من ريبةٍ وذمِّ في حربنا إلاَّ بناتُ العَمِّ[٩]

(١) في (ز) : والنوح

(٢) زاد بعدها في (ز) : قال .

(٣) في (ز) و (غ) : ولذلك يقول : نعم المرأة من لا يقول : قام المرأة .

(٤) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٥٢ : إن امرءٌ . بالرفع بدون واو وفي (غ) : إن امره . وفي (د) و (ز) : إنَّ امرأ ، وكذلك في الدرر : قال العيني : الشاهد في غره حيث ذكره مع اسناده إلى واحدة ، لأن التقدير : امرأة واحدة . كذا قدره سيبويه والجمهور . والتأنيث حقيقي . وذلك للفصل بالمفعول والجار والمجرور . ولم يعرف قائله .

(٥) في (د) : وقد

(٦) سقطت من (ز)

(٧) في (د) : فالحذف

(٨) في (د) : فتقول .

(٩) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٥٢ : هو رجز لم أدر راجزه . والشاهد في برئت حيث جاء بالتأنيث . فإن الأصل فيه أن تحذف التاء فلا يجوز ما قامت إلاَّ هند إلاَّ في الضرورة . والبيت من هذا القبيل .

والصحيح جواز ثبوتها في غير الشعر، ولكن[1] على ضعف. ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه: «فأصبحوا لا ترى إلّا مساكنهم[2]» ذكرها أبو الفتح وقال إنها ضعيفة في العربية.

(وحكمُها مع جمع التكسير) ـ سواء كان لمذكر كزيود أو[3] لمؤنث كهنود.

(وشبهه) ـ وهو اسم الجمع[4] لمذكر كقَوْم، أو لمؤنث كنَوْح، واسم الجنس كنسوة.

(وجمع المذكر بالألف والتاء) ـ سواء كان لعاقل كطلحات، أو[5] لغيره كدريهمات وحُسامات.

(حكمُها مع الواحد المجازيّ التأنيث) ـ فيجوز في كل من[6] هذه الأصناف الثلاثة إلحاق التاء للفعل المسند إليها وتجريده منها.

(وحكمها مع جمع التصحيح غير المذكور آنفاً) ـ والمذكور[7] هو جمع المذكر بالألف والتاء، وغيره ما جمع بالياء[8] أو بالواو والنون كزيدين أو بالألف والتاء من المؤنث كهندات.

(حكمها مع واحده) ـ فلا تقول: قامت الزيدون، كما لا تقول: قامت زيدٌ، بل قام فيهما، ولا تقول: قام الهندات كما لا تقول: قام

---

(١) في (د): لكن

(٢) الأحقاف ٢٥

(٣) في (د): أم

(٤) في (د): جمع

(٥) في (ز): أم

(٦) سقطت من (د).

(٧) في (د): المذكور

(٨) سقطت من (ز).

هند . إلاّ في لغة من قال ، قام[1] فلانة .

(وحكمها مع البنين والبنات حكمها مع الأبناء والإماء) ـ وذلك للتساوي في عدم سلامة نظم الواحد . فتقول : قام البنون وقامت البنون ، كما تقول : قام الأبناء وقامت الأبناء وتقول ، قام البنات وقامت البنات كما تقول ، قام الإماء وقامت الإماء .

(وتساويها في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية) ـ فتقول : تقوم هند ، والنار تضطرم ، بالتاء لزوماً ، كما تقول فيهما[2]، قامت واضطرمت ، ومن قال قام[1] فلانة يقول : يقوم هند ويضطرم النار ، كما يقول : طلع الشمس ، ويحضر القاضي امرأة كحضر القاضي امرأة ، وما يقوم إلا هند كما يقول ما قام إلا هند[3] ، وكما ضعف ما برئت . . . البيت ضعف « لا تُرى إلاّ مساكنهم » ، ونظير :

(٤٤٨) فإنَّ الحوادثَ أودى بها [4]

(٤٥٢) وهل يُرجع التسليمَ أو يكشف العَنا ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ[5]

فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث والآخر إلى ضميره ، والرواية فيهما بالياء ، وهكذا النون المذكورة فتقول : يقمن أو قمن الهندات ، وانكسرن أو ينكسرن

---

(١) في (ز) : قال

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (د) و (غ) : كما قام إلاّ هند .

(٤) سبق الحديث عن البيت

(٥) في العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ١٨٧ : والديار البلاقع وقد جاء به في تعريف العدد . أما الشاهد هنا فكما يقول الشارح : فإن أحد الفعلين مسند إلى ثلاث ، والآخر إلى ضميره ، والرواية فيهما بالياء التحتية ، يرجع ، يكشف . . ولم ينسبه إلى قائله . وقد نسبه صاحب معجم شواهد العربية إلى ذي الرمة ، ديوانه ٣٣٢

القدور، وكذا الباقي[1]. واحترز بالحرفية من أن يجعل النون اسماً مضمراً مرفوعاً بالفعل، فإنها لا تكون حينئذ كالتاء. البلاقع جمع بلقع[2]. قال الجوهري: البلقع والبلقعة الأرض القفر التي لا شيء بها. يقال: منزل بلقع ودار بلقع بغيرها إذا كان[3] نعتاً. فإن كان[3] اسماً قلت، انتهينا[4] إلى بلقعة بالهاء. ويقال: «اليمين الفاجرة تذر[5] الديار بلاقع».

(وقد تَلحقُ الفعلَ المُسْنَد إلى ما ليس واحداً) ـ وهو المثنى والمجموع.

(منْ ظاهر أو ضمير منفصل علامةٌ كضميره) ـ فتقول: قاما الزيدان. ومنه: التقتا حلقتا البطان، وقاموا الزيدون، ومنه:

٤٥٣) يلومونني في اشتراء النخيل أهلي وكلهمُ ألْوَمُ[6]

وقُمْنَ الهندات، ومنه:

(٤٥٤) رأينَ الغواني الشَّيْبَ لاح بعارضي فأعرضن عني بالخدُود النواضر[7]

---

(١) في (د): الباقية

(٢) في (د): والبلاقع جمع بلقعة

(٣) في (د): كانت

(٤) في (د): تقول: انتهيت

(٥) في (د): تدع

(٦) في (د): قومي. فكلهم ألوم. وفي (غ): يلومونني في شراء النخيل.. . وفي العيني جـ ٢ ص ٤٧: قال: ويروى: فكلهم يعذل من العذل وهو اللوم... وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٢: ويروى: في اشترائي النخيل.. قال صاحب الدرر: والشاهد في قوله: يلومونني... أهلي، حيث أتى الشاعر بضمير الجمع ثم أتى بالظاهر، فأهلي فاعل يلومونني. فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر.. والبيت ينسب لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه.

(٧) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٤٧: قاله أبو عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي من ولد عتبة بن أبي سفيان. والشاهد في رأين حيث جمع مع أنه مسند إلى الفاعل الظاهر، والقياس: رأت الغواني جمع غانية وهي المرأة التي غنيت بحسنها وجمالها.

فالألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث في قامت، وهذه لغة طيئ، وحكى أنها من لغة أزد شنؤة. واللغة المشهورة أن لا تلحق هذه العلامة الفعل. وحكم الضمير المنفصل حكم الظاهر، فتقول على هذه اللغة: الرجلان ما خرجا إلاّ هما، والرجال ما خرجوا إلاّ هم، والنساء ما قُمْنَ إلاّ هُنَّ. والنواضر جمع ناضر، وهو من النضرة وهي[1] الحسن والرونق. يقال: نضَر وجهُه ينضُر نَضْرة أي حَسُن، ونضَر الله وجهَه يتعدّى[2] ولا يتعدّى. ويقال أيضاً: نَضُر بالضم نضارةً، ونضِر بالكسر أيضاً، ونضَّر الله[3] وجهه بالتشديد وأنضره بمعنى. وأما نضر الله امرأ فمعناه نعَّمهُ.

(ويُضْمَرُ جوازاً فِعْلُ الفاعل المشعرُ به ما قبله) ـ كقراءة ابن عامر وأبي بكر: « يُسَبَّحُ له فيها بالغُدوّ والآصال[4]. رجالٌ » فرجال مرفوع بفعل مضمر أشعر به « يسبح له » أي: يسبّح رجالٌ. وشرطه أن لا يصلح إسناد الفعل المتقدّم إلى ذلك المرفوع، فلا يقال: يوعظ في المسجد رجالٌ، على معنى يعظ رجالٌ، ويقال: يوعظ في المسجد رجالٌ زيد، لعدم اللبس. كذا قال المصنِّف: والجمهور على أن مثل هذا لا يقاس، وذهب الجرمي وابن جني إلى اقتياسه[5].

(والمجابُ به نفيٌ) ـ نحو: بلَى زيدٌ، في جواب: ما جاء[6] أحد؟ أي بلى جاء[6] زيد. ومنه:

---

(١) في (د): وهو

(٢) في (د): فيتعدى

(٣) في (د): ونضَّره الله بالتشديد

(٤) النور ٣٦، ٣٧

(٥) في (د): قياسه

(٦) في (د): جاءني

٤٥٥) تجلَّدْتُ حتى قيل لم يَعْرُ قلبَه من الوجدِ شيءٌ، قلتُ: بل أعظمُ الوجْدِ[1]

أي : بل عراه[2] أعظم الوجد .

(أو استفهامٌ) ـ نحو : نَعَمْ زيدٌ ، في جواب : هل أتى أحد[3] ! ومنه :

٤٥٦) ألا هل أتى أمَّ الحويرث مُرْسَلي نعَمْ خالدٌ ، إن لم تَعُقْه العوائقُ[4]

أي : نعم أتاها خالد .

(ولا يحذفُ الفاعلُ إلاَّ مع رافعِه المدلول عليه) ـ وذلك نحو قولك : زيداً ، لمن قال : مَنْ أكرمُ ! أي أكرمُ زيداً . وهو كثير .

(ويرفعُ توهُّمَ الحذف إن خَفِيَ الفاعلُ) ـ أي دون الفعل .

(جعلُه) ـ أي جعلُ الفاعل .

(مصدراً منويًّا) ـ كما في قوله تعالى : « ثم بدَا لهم مِنْ بعدِ ما رأوا الآياتِ ليسجُنُنَّه حتى[5] حين » أي بدَا لهم بدَاءٌ ، كما قال :

٤٥٧) بَدا لك في تلك القَلُوصِ بَداءُ[6]

---

(١) في (ز) : لم يغر . وفي العيني على الأشموني والصبان ج ٢ ص ٥٠ : لم يعر هو من عراه هذا الأمر إذا غشيه . واعتراه همه . . . والشاهد في أعظم الوجد . حيث حذف الفعل الرافع . تقديره : بل عراه أعظم الوجد . وهو شدة الاشتياق . ولم أعرف قائله .

(٢) في (ز) : أغراه

(٣) في (د) : زيد

(٤) الشاهد فيه إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام جوازاً في قوله : نعم خالد أي نعم أتاها خالد . ولم أجده في مراجع الشواهد التي تحت يدي .

(٥) يوسف ٣٥ . وقد سقطت « حتى حين » من (د)

(٦) صدره في الدرر جـ ١ ص ٢٠٤ :

لعلك والموعود حق لقــاؤه

وجاء به شاهداً على الاعتراض بين ما أصله المبتدأ والخبر . وهو هنا شاهد على ظهور المصدر المنوي في الآية الكريمة قبله . والبيت لمحمد بن بشير العدواني الخارجي .

أي ظهر لك فيها رأي .

(أو نحو ذلك) ـ كما في قوله تعالى : « إذا أخرجَ يدَه لم يكَدْ يراها[1] » ، ففاعل أخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر له ذكر ، لكن سياق الكلام يدل عليه . والحاصل[2] أن الفاعل لا يحذف وحده بل مع رافعه ، وموهم ذلك مؤول ، وهذا قول الجمهور ، والمنقول عن الكسائي إجازة حذفه وحدَه .

---

(١) النور ٤٠

(٢) في (د) ، والحال .

١٩ ـ باب النائب عن الفاعل

(قد يُتْرَكُ الفاعلُ لغرضٍ لفظيٍّ) ـ وذلك كالإيجاز، نحو قوله[١] تعالى: « ذلك ومَنْ عاقَبَ بمثْلِ ما عُوقِبَ به ثم بُغِيَ عليه[٢] ».

(أو معنويّ) ـ وذلك نحو كون[٣] الفاعل معلوماً نحو: « وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً[٤] ».

(جوازاً) ـ كما إذا لم يكن ذلك في مَثَل ولا كلام جارٍ مجراه.

(أو[٥] وجوباً) ـ كأن يكون في أحدهما.

(فينوب عنه جارياً مجراه[٦] في كل ما له) ـ أي من الرفع، ووجوب التأخر عن الرافع، والتنزل منزلة الجزء منه، وعدم الاستغناء عنه.

(مفعولٌ به) ـ نحو: ضُرِب زيدٌ.

(أو جار ومجرور) ـ نحو: غُضِبَ عليه.

(أو مصدر لغير مجرد التوكيد) ـ فإن كان لمجرد التوكيد لم يقم مقام الفاعل، فلا يقال في: ضَلَّ زيدٌ ضلالاً: ضُلَّ ضلالٌ، لعدم الفائدة، بخلاف: قام زيدٌ في الدار قياماً طويلاً، أو قومةً أو قومتين، لوجود الفائدة.

(ملفوظٌ به) ـ فتقول: قِيمَ في الدار قيامٌ طويلٌ، أو قومةٌ أو قومتان.

---

(١) سقطتا من (ز)

(٢) الحج ٦٠

(٣) في (د): نحو إذا كان الفاعل

(٤) النساء ٢٨

(٥) في (ز) و (غ): ووجوباً

(٦) سقطت من (د)

(أو مدلولٌ عليه بغير العامل) ـ نحو : بلَى سِيرَ، لمن قال : ما سِيرَ سَيْرٌ شديدٌ . فلو دُلَّ عليه بالعامل لم يَنُبْ ، إذ الفعل إنما يدل على الذي لمجرد التوكيد وهو لا ينوب ملفوظاً به ، فكيف ينوب منويًا ؟

(أو ظرفٌ مختَصٌّ) ـ نحو : سِيَر وقتٌ طيبٌ ، وجُلِسَ مكانٌ حسَنٌ ، وخَرج غيرُ المختص فلا يقال : سِيَر وقتٌ ، ولا جُلِسَ مكانٌ .

(متصرّفٌ) ـ كما مُثِّل . وخرج ما لا يتصرَّف كسحَر مُعَيَّناً وثَمَّ . فلا يقال في : أَتَيْتُ سحَر ، وجلستُ ثمَّ : أُتى سحَر ، وجُلس ثمَّ .

(وفي نيابته غير متصرّف أو[1] غير ملفوظ به خلافٌ) ـ فأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرَّف نحو : جُلِسَ عندَك ، وأجاز ابن السرَّاج نيابة الظرف المنويّ .

(ولا تُمنَع نيابةُ المنصوبِ[2] لسقوط الجارّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل) ـ فيجوز على هذا أن تقول في : اخترتُ زيداً الرجالَ ، أي من الرجال : اختير الرجالُ زيداً ، برفع الرجال ونصب زيد[3] وبالعكس ؛ وهذا مذهب الفراء ، ومذهب الجمهور يُعَيِّنُ رفعَ زيد ونصبَ الرجال ، ولم يتعرض المصنِّف في شرحه لهذه المسألة .

(ولا نيابةُ غير المفعول به) ـ أي من المصدر والظرف والجار والمجرور .

(وهو موجودٌ) ـ فيجوز : ضُربَ بسوطٍ زيداً ، وضُرب ضربٌ شديدٌ زيداً ، وضُربَ يومَ الجمعة زيداً .

(وفاقاً للأخفش والكوفيين) ـ فمن ذلك قراءة أبي جعفر : « ليُجْزَى

---

(١) في (د) : وغير .

(٢) في (د) و (غ) : بسقوط ، وهي كذلك في بعض نسخ التسهيل

(٣) في (د) : زيداً .

قوماً بما كانوا يكسبون[1] » . وقال الأخفش في المسائل : تقول : ضُرب الضربُ الشديدُ زيداً ، وضُرب اليومان زيداً ، وضُرب مكانَك زيداً . ونقل بعض النحويين أن الأخفش إنما يجيز نيابةَ غير المفعول به عند تقدُّمه على المفعول به ، وهذه المثل المذكورة عنه كذلك ، وعلى هذا لا يكون الأخفش كالكوفيين ، وتكون المذاهب في المسألة ثلاثة : المنعُ مُطلقاً ، وهو قول جمهور البصريين ، والجوازُ مطلقاً ، وهو قول الكوفيين ، والتفصيلُ بين أن يتقدَّم غيرُ المفعول به فيجوزُ إقامتُه ، أو يتأخر فيتعينُ المفعول به ، وهو مذهبُ الأخفش .

(ولا تُمنع نيابةُ غير الأول من المفعولات مطلقاً) ـ أي سواء كان من باب أعطى أو ظن أو أعلم فتقول : أُعطي زيداً درهمٌ ، وظُنَّ[2] زيداً قائمٌ ، وأُعلِم زيداً عمراً قائمٌ ، وأُعلِمَ زيداً كبشُك سميناً . وأما الأول فتجوز إقامتُه مطلقاً .

(إن أُمِنَ اللبسُ) ـ وذلك كما مثل ، فإن[3] خِيفَ لَبْسٌ تعيَّن إقامةُ الأول نحو : أُعطِيَ زيدٌ عمراً ، وكذا الباقي .

(ولم يكن جملةً أو[4] شِبْهَها) ـ فإن كان تعيَّن الأول نحو : ظُنَّ زيدٌ أبوه منطلقٌ[5].

(خلافاً لمن أطلق المنعَ في باب ظنَّ وأعلمَ) ـ فقال ابن هشام الخضراويّ وابن عصفور والأُبَّديّ : لا يجوز في باب أعلمَ[6] إلاّ إقامة الأول ، وزعم ابن هشام وابن أبي الربيع أنه لا تجوزُ إقامةُ الثالث في باب أعلمَ[7] اتفاقاً .

---

(١) الجاثية ١٤
(٢) في (د) : أو ظن
(٣) في (د) : فإذا
(٤) سقطتا من (ز) و (غ) .
(٥) في (ز) : قائم .
(٦)(٧) سقط ما بين الرقمين من (د)

وقال الجزوليّ وغيرُه : لا يجوز في باب ظن إلاّ إقامةُ الأول ، واختيارُ المصنّف الجوازَ في ظنٍ وأعلم كما سبق ، وهو مذهبُ قوم ، ووجهُه القياسُ على جواز : أُعطيَ درهمٌ زيداً ، فإنه لا خلاف كما زعم المصنّفُ في جوازه .

(ولا ينوبُ خبرُ كان المفردُ ، خلافاً للفراء) ـ فأجاز في : كان زيدٌ أخاك : كِينَ أخُوك ، وليس هذا من كلام العرب ، وهو فاسدٌ لعدم الفائدة ولا ستلزامه وجودَ خبرٍ عن غير مذكورٍ ولا مُقدَّرٍ .

(ولا مُميَّز ، خلافاً للكسائي) ـ فأجاز في : امتلأت الدَّارُ[1] رجالاً : امتُلِئَ رجالٌ ، وحكى : خذه مَطْيُوبةٌ به نفسٌ ، ومنعَ ذلك البصريُّون والفرَّاء .

(ولا يجوز : كِين يُقامُ ، ولا جُعلَ يُفعلُ ، خلافاً له وللفراء) ـ أي للكسائي ، فيجوزُ عندهما في : كان زيدٌ يقومُ : كِينَ يقامُ ، ببناء كلُّ من الفعلين ، وكذلك : في : جَعل زيدٌ يفعلُ[2] : جُعلَ يُفعل ، ببنائهما ، ثم قيل في كل من الفعلين ضميرٌ مجهول ، وقيل لا تقدير فيهما ، بل ترك من الأول فلزم تركه من الثاني ، لأنهما فعلان لاسم واحد ، وجعَل هذه من أفعال المقاربة فلها حكم كان لأنها من أخواتها ، ولا يجوز شيء من ذلك عند البصريين .

(**فصل**) : (يُضمُّ مطلقاً) ـ أي سواء كان الفعل ماضياً أو مضارعاً .

(أولُ فعل النائب) ـ فتقول : ضُربَ ويُضرَبُ .

(ومع ثانيه إن كان ماضياً مزيداً في أوله[3] تاء) ـ فتقول : تُعجِّبَ وتجوهر وتُشوطن وتُضورب ، بضم الأول والثاني ، وقُلبت الياءُ في تُشيْطن ،

---

(١) في (د) : الدور .

(٢) نقلت كل من العبارتين موضع الأخرى في (د)

(٣) في (د) : أوله تاء مزيدة .

والألف[1] في تضارب واواً ، كما قُلبتا في بيْطر وضاربَ حين تقول : بُوطر وضُورب .

(ومع ثالثه إن افتُتح بهمزة وصل) ـ فتقول : انطُلق بضم الأول والثالث .

(ويُحرَّك[2] ما قبل الآخر لفظاً إن سلم من إعلال وإدغام) ـ وذلك كالأمثلة السابقة جميعها .

(وإلاَّ فتقديراً) ـ فتقول : قِيمَ ورُدَّ ويُقام ويُرَدُّ ، بسكون ما قبل الآخر لفظاً وهو[3] محرك تقديراً .

(بكسر إن كان الفعلُ ماضياً ، وبفتح إن كان مضارعاً) ـ أي حرك ما قبل الآخر لفظاً[4] أو تقديراً بالكسر في الماضي ، والفتح في المضارع ، وذلك كما سبق تمثيله .

(وإن اعتلَّت عينُ الماضي ثلاثياً) ـ نحو : قال وباع ، وخرج بقوله : اعتلت : عور وصيد ونحوهما مما العين فيه حرف علة ولم تعتل بل صحَّتْ ، فحكم هذا كحكم الصحيح ، فتقول : عُوِرَ في المكان ، وصُيِد فيه ، وكذلك اعتُور في المكان .

(أو على انفعل) ـ نحو : انقاد .

(أو افتعل) ـ نحو : اختار .

(كُسر ما قبلها بإخلاص) ـ فتقول : قِيل وبِيع وانْقِيد واخْتِير ، بكسر ما قبل العين كسرةً خالصةً من إشمام الضم . وأصل قِيل قُوِل فنقلت كسرةُ

---

(١) في (د) : والياء

(٢) في (د) : وحرك

(٣)(٤) سقط ما بين الرقمين من (د) .

الواو لاستثقالها عليها إلى القاف بعد تقدير حذف حركتها، فانقلبت الواوُ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، كما فُعل في ميزان، وأصل بِيع بُيِع فنقلت كسرة الياء لاستثقالها عليها إلى الياء بعد تقدير حذف حركتها، وأصل انْقِيد انقُوِدَ ففُعِلَ فيه ما فُعل في قيل، وأصلُ اخْتِير اختُيِر ففُعل فيه ما فُعل في بيع.

(أو إشْمامِ ضَمٍّ) ـ فيكسر ما قبل العين بإشمام الضم، وقُرِئَ في السبعة بهذا الوجه والذي قبله نحو: «وقيل يا أرضُ ابلعي ماءَكِ[1]»، «وغيض الماء»[2]. وليس المراد بالإشمام هنا ما يراد به في الوقف من ضم الشفتين من غير صوت، لأن هذا غير ممكن في الوصل، وإنما المراد به هنا شَوْبُ الكسرةِ شيئاً من صوت الضَّمةِ، ولهذا قيل إنه ينبغي أن يسمى هذا رَوْماً، لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام، وهذا التفسير الذي ذكرتُه هنا هو معنى ما فسَّر به ابنُ خروف الإشمام هنا في عبارة سيبويه، ويدل عليه قول سيبويه في بعض أبواب الجَرّ: وسمعنا من العرب من يُشِمُّ الضَّمَّ.

(وربما أُخْلِص ضَمّاً) ـ فيقال: قُولَ وبُوعَ، فتسلَم العينُ التي هي واو لسكونها بعد مجانسها، وتُقلبُ[3] التي هي ياء واواً لسكونها بعد ضمة، وهي[4] لغة فقعس ودُبير وهما من فصحاء بني[5] أسد، وهي موجودة في لغة هذيل.

ومقتضى كلام المصنِّف جوازُ هذه اللغات الثلاث في انقادَ واختارَ

---

(١)(٢) هود ٤٤

(٣) في (د): وقلبت.

(٤) في (د): وهذه

(٥) سقطت من (د).

ونحوهما ، وهو موافق لما نقله ابنُ عصفور والأبدي ، وزعم بعض المتأخرين من المغاربة أنه لا يجوز في الزائد على ثلاثة إلاّ النقلُ نحو : اختير وانقيد ، وهي اللغة الأولى .

(ويُمنَعُ[1] الإخلاصُ عند خوف اللبس) ـ فإذا قلت في[2] بِيع العبدُ بِعت ، يعني العبد ، بإخلاص الكسر ، وفي عُوق الطالب عُقت ، يعني الطالب بإخلاص الضم ، لم يعلم كون المخاطب مفعولاً ، بل المتبادر إلى الفهم كونه فاعلًا ، والمراد كونه مفعولاً . قال المصنّف : ولا يفهم ذلك إلاّ بإشمام ، فوجب التزامه في مثل هذا ، وفي تعيينه الإشمام لإزالة اللبس المذكور نظر من جهة أن اللبس كما يزول في مثل هذا بالإشمام يزول أيضاً بإخلاص الضم فيما عينه ياء ، والكسر فيما عينه واو ، وعبارته في الألفية تعطي ما ذكرناه ، إذ قال :

وإن بشكل خِيفَ لبسٌ يُجتنَب

وكلامه في الأصل لا يأباه ، على أن ما ذكره من اعتبار إزالة اللّبس لم يتعرض له سيبويه ـ رحمه الله ـ بل أجاز في هذا النوع مسنداً إلى ضمير المتكلم والمخاطب ونُونِ الإناث الأوجه الثلاثة السابقة .

(وكسرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ العين لتخفيفٍ أو إدغامٍ لغةٌ) ـ فإذا قلت في عُلِمَ عُلْمَ بسكون العين للتخفيف فقد حكى عن قطرب إجازة كسر الفاء فتقول عِلم ، وجعله المصنّف من النقل بعد التخفيف ، وكأنه لما سكنت العين نُقلت حركتها إلى الفاء ، ومذهبُ الجمهور أنه لا يجوز كسرُ الفاء إذا سكَنت العينُ

---

(١) في (د) : ويمتنع .

(٢) سقطت من (د) .

تخفيفاً[١]، وأما كسر الفاء إذا سكنَت العينُ[٢] لإدغام فأجازه بعضُ الكوفيين، وقال الجمهور: لا يجوز إلاّ الضَّمُّ، والصحيح الأول، وهي لغة بعض بني ضبَّة وبعض تميم ومن جاورهم، وقدْ[٣] قرأ علقمة: « رِدَّت إلينا »، « ولو رِدُّوا »[٤] بكسر الراء.

(وقد تشم فاء المدغم) ـ قال المهاباذي: من أشم[٥] في قِيل وبِيع أشم[٥] في رُدَّ.

(وشذَّ في تفُوعل تفِيعل[٦]) ـ نحو: تِفِيفل في[٧] تفُوفل.

(وما تعلَّق بالفعل غيرَ فاعل أو مشبَّه به[٨]) ـ وهو اسم كان وأخواتها.

(أو نائب عنه) ـ وهو المفعولُ الذي لم يُسمَّ فاعلُه.

(منصوبٌ لفظاً) ـ كالمصدر والظرفين والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والمستثنى بشرط جواز نصبه.

(أو محلاً) ـ كالمجرور بزائد نحو: ما ضربتُ من أحدٍ، أو بغير زائد نحو: مررتُ بزيدٍ.

(وربما رُفع مفعولٌ به ونُصبَ فاعلٌ لأمن اللَّبس)[٩] ـ نحو: خرق

---

(١)(٢) سقط ما بين الرقمين من (د).

(٣) سقطت من (د).

(٤) في (ز): « ولو رنوا » وانكسر الرا (هكذا).

(٥) في (ز): شم

(٦) في (د): تفعيل

(٧) في (د): تففيل

(٨) في (ز): ولا شبيه به

(٩) زاد هنا في (د): وهو ظاهر كلام ابن العلج في البسيط، وهو سهو، وموضعه بعد قليل.

الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ ، ومنه قول النابغة :

(٤٥٨) على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصّبَا [1]

أي عاتبني المشيبُ ، وظاهر كلام المصنِّف أن ذلك جائزٌ في الكلام على قلة عند أمن اللبس ، وهو ظاهر كلام ابن العلج في البسيط ، والذي صحّحه المغاربةُ أن قلب الإعراب لفهم المعنى إنما يجوز في الشعر حالَ الاضطرار .

(**فصل**) : (يجبُ وصلُ الفعل بمرفوعه) ـ وهو الفاعلُ ونائبُه واسمُ كان وأخواتها .

(إن خيف التباسُه بالمنصوب) ـ كأن يكونا مقصورين أو اسمي إشارة أو نحوهما ، مما لا يظهر فيه إعرابٌ ولا دليلَ على تعيين الفاعل ، فإذا قلت : ضرب موسى عيسى ، أو ضرب هذا هذا ، أو[2] ضرب غلامي صاحبي ، تعين كون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً ، كذا قال ابن السراج والجزولي ومتأخرو المغاربة ، ويزول اللبس بقرينة معْنويَّة كأكل موسى الكمثرى ، أو لفظية كضربت سُعدى موسى ، فيجوز تقديمُ المفعول .

(أو كان ضميراً غير محصور) ـ نحو : لقيتُ زيداً وأكرمتُه . واحترز بغير محصور من المحصور فإنه لا يجوز وصله ، فتقول : إنما ضرب زيداً أنا .

(وكذا الحكم عند غير الكسائي وابن الأنباري في نحو : ما ضرب عمروٌ

---

(١) الشاهد في قوله : عاتبت المشيبَ ، أي عاتبني المشيب ، بنصب الفاعل ورفع المفعول على قلة ، والمعنى لا يحتم هذا التفسير ، بل الأولى أن يكون الشاعر فعلا هو الذي عاتب المشيب على افتقاده الصبا ، أو مروره سريعاً ، أو ضياعه مبكراً ، أو ما شاكل ذلك من التقديرات الملائمة .

(٢) سقطتا من (د)

إلَّا زيداً) . فإذا حصر المفعول وجب وصلُ الفعل بمرفوعه[1] وتأخير المفعول ، وهذا مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين ، وذهب البصريون والفراء والكسائي وابن الأنباري إلى جواز تقديم المفعول المحصور بإلَّا وحرف النفي فتقول : ما ضرب إلَّا زيداً عمروٌ ، ومنه :

(٤٥٩) تزودتُ من ليلى بتكليم ساعةٍ فما زادَ إلَّا ضِعفَ ما بي كلامُها[2]

(فإنْ[3] كان المرفوعُ ظاهراً ، والمنصوبُ ضميراً لم يسبق الفعلَ ولم يُحْصَر فبالعكس) ـ فيجب حينئذ وصلُ الفعل بالمفعول وتأخيرُ المرفوع فتقول : أكرمك زيدٌ ، والدرهم أعطانيه[4] عمروٌ . واحترز بظاهر من أن يكون المرفوع مضمراً ، وقد سبق حكمه ، وبضمير من أن يكون المنصوبُ ظاهراً فإنه لا يجب وصل[5] الفعل به ، فتقول : ضرب عمراً زيدٌ ، وضرب زيدٌ عمراً ، وبقوله : لم يسبق الفعلَ من نحو : إيَّاك يكرمُ زيدٌ ، والدرهم إياه أعطى زيدٌ عمراً ، وبقوله : ولم يحصر من نحو : إنما يكرم زيدٌ إياك ، وما يكرم زيدٌ إلا إياك ، فإن الوصل المذكور ممتنع في ذلك كله .

(وكذا الحكم عند غير الكسائي في نحو : ما ضربَ عمراً إلَّا زيدٌ) ـ فيجب عنْد غير الكسائي ، وهم البصريون والكوفيون وقوم منهم ابن

---

(١) في (د) : بمفعوله .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٤٣ : استشهد به على تقديم المفعول المحصور بإلا وهو ضِعف على الفاعل كلامُها . . قال صاحب الدرر والعيني ، البيت لمجنون بني عامر ، وفي معجم الشواهد زاد : ونحوه لذي الرمة في ديوانه ٦٣٧

(٣) في (د) : وإن

(٤) في (ز) ، أعطيه

(٥) في (د) : اتصال

الأنباري والجزولي والشلوبين ، وصلُ الفعل بالمفعول ، وتأخيرُ المرفوع إذا حُصر المرفوع بحرف النفي وإلاَّ ، ويجوز[1] عنده تقديم المرفوع المحصور[2] على الوجه المذكور ، ومما استدل[3] به قوله :

(٤٦٠) ماعاب[4] إلاَّ لئيمٌ فعلَ ذي كرَم　　　ولا هجا قطُّ إلاَّ جُبَّأٌ بطَلَا

وإذا جمعتَ بين المسألتين اللتين ذكرهما المصنِّف ، أعني مسألة حصر المنصوب ومسألة حصر المرفوع على الوجه المذكور ، خرج في جواز تقديم المحصور بحرف النفي وإلاَّ ثلاثةُ مذاهب : الجوازُ مطلقاً وهو مذهبُ الكسائي ، والمنعُ مطلقاً وهو مذهب قوم منهم الجزولي ، والتفصيل بين كون الحصر في الفاعل فيجب تأخيره ، وكونه في المفعول فيجوز تقديمه ، وهو مذهب البصريين والفراء وابن الأنباري ، وأما المحصور بإنما فيجب تأخيره مطلقاً ، وحكى ابنُ النحاس الإجماعَ على ذلك ، وفرَّق الكسائيُّ بينه وبين المحصور بإلا بأن تقديم المحصور بإنما يوجب اللبس . والجُبَّأ بضم الجيم الجبان[5] .

(وعند الأكثرين في نحو : ضرب غلامُه زيداً) ـ فيجب عندهم وصل

---

(١) في (د) : ويجب

(٢) في (د) : والمحصور

(٣) في (د) : استدلوا

(٤) هكذا في النسختين (د ، ز) . وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٣ : وما جفا . وفي منهج السالك جـ ١ ص ٢٠٣ كما في (غ) ، ولا جفا . قال في الدرر : استشهد به على تقديم الفاعل المحصور بإلاَّ في الموضعين ، على رأي الكسائي ، مخالفاً رأي الأكثرين ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٥) ويطلق أيضاً على البطل الشجاع ، فهو من الأضداد .

الفعل بالمفعول . وتأخير الفاعل إذا عاد على المفعول ضمير اتصل بالفاعل ، فتقول على هذا : ضرب زيداً غلامُه ، ولا يجوز : ضرب غلامُه زيداً ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً .

(والصحيح جوازُه على قلّةٍ) ـ وعليه قوله :

(٤٦١) كسا حلمُهُ ذا الحلم أثوابَ سؤدد ورقّى نداه ذا الندى في ذرا المجد[1]

وقد تقدمت هذه المسألة في أوائل الفصل الرابع من باب المضمر .

(١)في الدرر جـ ١ ص ٤٥ ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٥٩ : الشاهد في كسا حلمه ، ورقى نداه ، فإن الضمير فيهما للفاعل ، ولم يسبق ذكره ، وأجاز ذلك ابن جنّي مطلقاً وتبعه ابن مالك ، والجمهور على أنه ضرورة .

٢٠ ـ باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملابسه[١]

[بضميره[٢]] نحو : زيدٌ ضربته ، أو مررتُ به .

[أو بملابسه[٣]] نحو : زيد ضربت أخاه ، أو مررتُ بأخيه . ويتناول قوله : العامل الفعل كما مثل ، وما يعمل عمله نحو : أزيداً[٤] أنت ضاربُه ؟ قال ابن الضائع : ولا يدخل في هذا[٥] الباب إلاّ اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل . والصحيح[٦] أنه لا يفسر هنا إلاّ ما يجوز عمله فيما قبله ، وهذا وإن تناوله قول المصنف العامل كما يتناول الحرف أيضاً نحو : زيدٌ إنه قائم ، فيخرج بقوله : بجائز العمل فيما قبله .

(إذا انتصبَ لفظاً) ـ نحو : زيدٌ ضربتُه .

(أو تقديراً) ـ نحو : زيدٌ مررتُ به .

(ضميرُ اسم سابقٍ) ـ وذلك كما مُثل . واحترز بسابق من أن يكون الاسمُ متأخراً نحو : ضربتُه زيداً[٧] ، فإنه لا يكون من هذا الباب ، بل إن

(١)لم تذكر « أو بملابسه » ضمن العنوان في النسخ الثلاث ، ولكنها ذكرت ضمن العنوان بجميع نسخ التسهيل ، والشرح يثبتها

(٢)ما بين القوسين زيادة ليست بالنسخ ، اقتضاها التعديل بالعنوان .

(٣)في (ز) و (غ) : أو ملابسه .

(٤)في (د) : زيد

(٥)في (ز) : ولا يدخل فيه هنا إلاّ

(٦)في (ز) : إذ الصحيح

(٧)في (ز) : زيد

نصبتَ زيداً فهو بدل من الهاء ، وإن رفعتَه فهو مبتدأ .

(مفتقرٍ لما بعده) ـ كما مُثِّل . واحترز من نحو : في الدار زيدٌ فأكرمه . إذ يصح في الدار زيدٌ ، فلم[1] يفتقر زيد إلى فأكرمه .

(أو ملابسُ ضميره) ـ بأن يكون مضافاً إلى ضمير الاسم السابق نحو : زيدٌ[2] ضربتُ أخاه ، أو مشتملة صفته عليه[3] نحو : هندٌ ضربتُ رجلاً يبغضها ، أو صلته نحو : ضربت الذي يبغضها ، أو عطف عليه عطف بيان نحو : زيدٌ[4] ضربتُ عمراً أخاه . فإن جعلت أخاه بدلاً امتنع لخلو جملة الخبر من الرابط لكون البدل على نية تكرار العامل ، أو عطف عليه عطف نسق بالواو خاصة نحو : زيدٌ ضربتُ عمراً وأخاه ، لإفادتها معنى الجمع ، فكأنك قلت : زيدٌ ضربتُ عمراً مع أخيه .

(بجائز العمل فيما قبله) ـ أي إذا انتصب الضميرُ المذكور أو ملابسُه بعامل يجوز أن يعمل في الاسم الذي قبله لو لم يعمل في الضمير أو الملابس ، وذلك كما مثل ، إذ يجوز أن تقول : زيداً ضربتُ ، وبزيدٍ مررتُ . وخرج بهذا القيد ما سبق التنبيه عليه ، وفعلُ التعجب نحو : زيدٌ ما أحسنه ! وأفعلُ التفضيل نحو : زيدٌ أكرمُ منه عمروٌ ، فيجب رفعُ الأسماء على المبتدأ في ذلك لما سبق من أنه[5] لا يفسر هنا إلاَّ ما يجوز عمله فيما قبله ، وإن فُسِّر قولُه هنا : ما قبله بما هو أعم من الاسم المشغول عنه العامل دخلت مسائل الاشتغال[6] في المرفوع نحو : أزيدٌ قام ؟ وسنذكرها ، إذ يصح

---

(١) في (د) : ولم

(٢) في (ز) : زيداً

(٣) في (ز) : صفته أو صلته عليه ، وجاء بالمثالين المتاليين

(٤) في (د) : زيداً

(٥) سقطت من (د)

(٦) في (ز) للاشتغال

لهذا العامل أن يعمل في ظرف مقدَّم عليه ونحوه ، نحو : أعندك زيدٌ قام ؟ فيصدق عليه[1] أنه جائز العمل فيما قبله وإن لم يصدق أنه جائز العمل[2] في الاسم المشغول عنه العامل .

(غيرَ صلةٍ)[3] ـ نحو : زيد أنا الضاربه ، وأذكَرٌ أن تلدَه ناقتُك أحبُّ إليك أم أنثى ؟

(ولا مشبَّهٍ بها) ـ أي الصلة في تتميم ما قبله وهو الصفة نحو : ما رجلٌ تحبُّه يُهانُ ، والمضافُ إلى المفعول نحو : زيدٌ يوم تراه يفرح .

(ولا شرطٍ مفصولٍ بأداته) ـ نحو : زيدٌ إن زرتَه يكرمْك . واحترز بمفصول من نحو : إنْ زيداً زرتَه يكرمْك ، وسيأتي حكمه .

(ولا جوابٍ مجزوم) ـ نحو : زيدٌ إن يقم أكرمْه . واحترز بمجزوم مما لو ارتفع ما إذا انجزم كان جواباً ، فإنه قد يسمى جواباً تجوُّزاً ، فلو رفعت أكرمه في المثال جاز عند سيبويه وأصحابه تفسيرُه[2] عاملاً في زيد ، لأنه[4] يجوز له أن يعمل فيما قبله[5] والحالة هذه لو لم يشتغل بالضمير ، لكن مقتضى كلامه جواز : عمراً إذا قام زيدٌ أكرمه ، وهو لا يجوز ، إذ لا يجوز : عمراً إذا قام زيدٌ أكرم .

(ولا مسندٍ إلى ضمير للسابق متصل) ـ نحو : أزيدٌ[6] ظنَّه ناجياً ؟ أي

---

(١) سقطت من (ز)

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : صفة

(٤) في (د) : لا يجوز

(٥) في (ز) : أن يعمل فيه

(٦) في (د) : زيد

ظنَّ نفسَه ، فلا[1] يجوز نصب زيد[2] ، إذ يلزم منه تفسير المفعول الفاعل ، وهو ممتنع في جميع الأبواب ، فلو انفصل الضميرُ جاز النصبُ فتقول : أزيداً[3] لم يظنه ناجياً إلاّ هو؟ لأن المنفصل كالأجنبي[4]. والأصل : لم يظنه أحدٌ ناجياً إلاّ هو.

(ولا تالي استثناء) ـ نحو : ما زيدٌ إلاّ يضربُه عمروٌ.

(أو معلق) ـ نحو : زيدٌ كيف لقيتَه ؟ وكذا باقي أدوات التعليق ؛ وأما لا فعلى المذاهب في تقديم معمول منفيّها عليها ، وثالثها الأصح يمتنع في القسم لا في غيره ، وعلى هذا يجوز : زيداً لا أضربه ، ويمتنع : زيداً والله لا أضربه .

(أو حرف ناسخ) ـ نحو : زيدٌ ليتني ألقاه .

(أو كم الخبريَّة) ـ نحو : زيدٌ[5] كم لقيتُه .

(أو حرف تحضيض) ـ نحو : زيدٌ هلاّ ضربتَه ؟

(أو عرض) ـ نحو : عمروٌ ألا تكرمُه ؟

(أو تَمنٍّ بألا) ـ نحو : العونُ على الخير ألا أجدُه ؟ فوجوب رفع ما قبل التحضيض وتالييه[6] مذهب المحققين من[7] العارفين بكتاب سيبويه ، وعكسَ قومٌ منهم الجزوليُّ فجعلوها مرجِّحةَ نصب الاسم السابق . وذكر ابن

---

(١) في (د) : ولا

(٢) في (د) : زيداً

(٣) في (د) : زيداً

(٤) في (د) : كأجنبي

(٥) في (ز) : أزيد .

(٦) في (د) : وتاليه

(٧) في (د) : والعارفين

العلج أن بعض النحويين جوّز النصبَ ورجّح الابتداء في[1] نحو : شرابنا ألا تشربه ؟

(وجبَ نصبُ السابق إن تلا ما يختصُّ بالفعل) ـ نحو إذا لغير المفاجأة ، ولو في مجازاة . وإن الشرطية ، وأدوات التحضيض ، فتقول : إذا زيداً ألقاه[2] أكرمُه ، ولو زيداً لقيتَه ما أهنتُه . وإن زيداً أكرمتَه أكرمك ، وهلّا زيداً أكرمته ؟ بنصب الاسم السابق فيها كلها وجوباً . وقياسُ من أجاز وقوع الاسم مبتدأ بعد هذه أن يجيز رفع المشتغَل عنه في هذه المسائل كلها .

(أو استفهاماً بغير الهمزة) ـ نحو : هل زيداً رأيته ؟ فيجب نصب زيد بمضمر مفسَّر بالظاهر ، ويمتنع الرفعُ ، إذ لا يتقدم مع هل الاسمُ على الفعل ، خلافاً للكسائي . وشمل قوله : بغير الهمزة ، أدواتِ الاستفهام غيرها نحو متى وكيف فتقول : متى أمةَ الله يضربها ؟ وكيف زيداً لقيتَه ؟ وتحرز من الهمزة فإن النصبَ بعدها راجحٌ لا واجبٌ كما سيأتي .

(بعاملٍ لا يظهرُ) ـ أي وجب نصبُ السابق بعامل لا يجوز إظهارُه ، لكون العامل المشغول عوضاً عنه ، ولا يُجمع بين العوض والمعوض . وقول الكسائي إنه منصوب بالعامل المشغول ، والعائد مُلْغى يبطل بنحو : إن زيداً مررت به ، كما يبطل به قول الفراء إنَّ المشغولَ عاملٌ في الظاهر والمضمر[3] ، فتعيَّن كونُ ناصبه ما ذكر ، وهو مذهبُ البصريين ، وإنما قال : بعامل ليشمل الفعل وشبهه[4] نحو : أزيداً[5] أنت ضاربه ؟

---

(١) سقط حرف الجر من (د) .

(٢) في (د) : تلقاه

(٣) في (ز) : والضمير

(٤) في (د) : ونحوه

(٥) في (د) : زيداً

(موافق للظاهر) ـ أي لفظاً ومعنى . فالتقدير في : إن زيداً أكرمته أكرمك : إن أكرمتَ زيداً أكرمته .

(أو مقارب) ـ أي إن تعذَّر الموافق نحو : إن زيداً مررتَ به أكرمك . التقدير[1] : إن جاوزت زيداً مررتَ به ، ونحو : إنْ زيداً كلمتَ أخاه أحبَّك ، أي إن لابستَ زيداً كلمتَ أخاه أحبَّك .

(وقد يُضمر مطاوعٌ للظاهر[2] فيُرفعُ السَّابقُ[3]) ـ وعليه جاء قوله :

(٤٦٢) لا تجزعي إنْ مُنْفِسٌ أهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي[4]

في رواية الكوفيين فرفع منفس على إضمار المطاوع أي ، إن هلك منفسٌ أهلكته ، وروايةُ[5] البصريين بنصبه على إضمار الموافق أي : إن أهلكتُ منفساً أهلكتُه . يقال : لفلانٍ مُنفِسٌ ونَفيسٌ أي مال كثير . وما سرني بهذا الأمر منفس ونفيس .

(ويرجح نصبُه على رفعِه بالابتداء إن أجيبَ به استفهامٌ بمفعول ما يليه) ـ فتقول في جواب : أيهم ضربتَ ؟ : زيداً ضربتُه .

(أو بمضاف إليه مفعولُ ما يليه) ـ نحو : ثوبَ زيدٍ لبستُه في جواب : ثوبَ أيِّهم لبستَ ؟ فإن لم يجب به استفهام بالمفعول ولا بمضاف إليه المفعول اختير الرفع ، فتقول في جواب : أيُّهم ضربتَه ؟ وثوبُ أيِّهم لبستَه ؟ : زيدٌ ضربتُه ، وثوبُ زيدٍ لبستُه ، بالرفع .

---

(١) في (د) : أي إن جاوزت

(٢) في (د) : الظاهر .

(٣) زاد في بعض نسخ التسهيل بعد السابق : به

(٤) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٧٥ : قاله النمر بن تولب ، والشاهد في قوله : إن منفسٌ ، حيث جاء مرفوعاً بفعل مضمر مطاوع للظاهر . والتقدير : إنْ هلك منفس .

(٥) في (د) : ورواه البصريون

(أو وليه فعلُ أمر) ـ أي فعل يُفهم منه معنى[1] الأمر نحو : زيداً اضربه ، أو ليضربه عمرو ، « والوالداتُ يرضعْنَ[2] » . وخرج نحو : زيدٌ أسمِعْ به ، فلا يجوز نصبُ زيد . واحترز بفعل من أن يليه اسمُ فعلِ الأمر لا فعله ، فإنه لا يجوز نصبُه فتقول : زيدٌ مَناعِه ، بالرفع لا غير .

(أو نهي) ـ نحو : زيداً[3] لا تضربه ، ونحو قوله :

القائلين يساراً لا تناظره ... غشا لسيدهم في الأمر إذ أمروا[4]

(أو دعاء) ـ نحو : زيداً ، رحمه الله أو ليجزيَه الله خيراً ، أو أصلح اللّهم شأنَه .

(أو ولِي هو) ـ أي الاسم المشتغل عنه .

(همزةَ استفهام) ـ نحو : أزيداً ضربتَه ؟ وأعبدَ الله ظننتَه قائماً ؟ وأزيداً ظننته أم[5] عمراً قائماً ؟ واحترز بقوله : أو ولِي هو من أن تليه الهمزة ، فإن الرفع حينئذ يتعيَّن نحو : زيدٌ أضربتَه ؟ وبقوله : همزة من أن يلِي هو غير همزة من أدوات الاستفهام ، فإنه يجبُ نصبُه نحو : هل زيداً ضربتَه ؟

(أو حرفَ نفيٍ لا يختصُّ) ـ نحو : ما زيداً ضربتُه ولا بكراً

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في (ز ، غ) : والأولاد يرضعهن الوالدات ، والآية كما في التحقيق : البقرة ٢٣٣

(٣) في (ز) : زيد

(٤) الشاهد في قوله : يساراً بالنصب على الترجيح حيث وليه النهي : لا تناظره ، ولا يعرف قائل البيت ، ولم أعثر عليه في كتب الشواهد التي تحت يدي .

(٥) في (ز) : وأزيداً ضربته أم عمراً ؟

قتلتُه[1]. فالنصب هنا راجح على الرفع عند المصنِّف، وهو اختيار ابن عصفور، وزعم أنه مذهب الجمهور، وقيل: الرفع أرجح[2]، وقيل: هما سواء. واحترز بحرف من ليس، فإن الاسم الذي يليها يرفع[3] بها، فلا تكون المسألة من الاشتغال. وبقوله: لا يختص من لن ولم ولما النافية إذ لا يلي[4] واحد منها الاسم إلاَّ في ضرورة[5]. فيحمل على إضمار فعل وجوباً كما قال:

(٤٦٤) فلَمْ ذا رجاءٍ ألْقَهُ غيرَ واهب[6]

أي: فلم ألقَ ذا رجاءٍ ألقه.

(أو حيث) ـ لأن فيها معنى المجازاة[7] فتقول: حيث زيداً يكرمك. بنصب زيداً اختياراً.

(أو عاطفاً على جملة فعلية تحقيقاً) ـ نحو: لقيتُ زيداً وعمراً كلمتُه، وكذا قام زيدٌ أو زيداً ضربتُ وعمراً كلمتُه. ولستُ أخاك وزيداً أعينك عليه[8]، وإنما رجح النصب للمشاكلة بعطف فعلية على مثلها. قال تعالى:

---

(١) زاد في (ز): ولا عمراً

(٢) في (د): الراجح

(٣) في (ز): يرتفع بها

(٤) في (د): إذ لا يقتضي

(٥) سقط حرف الجر « في » من (د)

(٦) في شرح شواهد المغني ص ٢٣٣ ذكر صدر البيت:

ظننت فقيراً ذا غنى ثم نلته

والشاهد في قوله: فلَمْ ذا رجاء ألقه. حيث ولي الاسمُ حرف النفي لم ضرورة. فيحمل على إضمار فعل وجوباً. والتقدير: فلم ألْقَ ذا رجاء ألقه... ولم يعرف قائله.

(٧) في (ز): معنى حروف المجازاة

(٨) في (د): وزيداً أعنته عليك

« فدمَّرْناهم تدميراً . وقومَ نوح لما كذَّبوا الرسلَ أغرقناهم[1] » وقال تعالى : « فريقاً هدَى ، وفريقاً حقَّ عليهمُ الضلالةُ[2] » .

(أو تشبيهاً) ـ نحو : أتيتُ القومَ حتى زيداً مررتُ به ، وما رأيتُ زيداً بل خالداً لقيتُ أباه . وذلك لشبههما بالحروف[3] العاطفة في أنهما لا يكونان إلاَّ بعد كلام .

(أو كان الرفعُ يوهم وصفاً مُخِلًّا) ـ كقوله تعالى : « إنَّا كلَّ شيء خلقناه بقَدر[4] » . فنصب كُلَّ يرفعُ توهُّم أن خلقناه صفة شيء ، إذ الصفة لا تفسر عاملًا فيما قبلها فهو خبر ، فيلزم عموم خلق الأشياء بقدَر ، وهو قولُ أهل السنة ، ورفعه[5] يوهم أن خلقناه صفة شيء والصواب كونه خبراً ، فرجح النصب ، لرفعه احتمال غير الصواب ، وقد قرئ بكل منهما ، لكن المشهور النصب .

(وإن ولي العاطفُ جملةً ذاتَ وجهين ، أي اسميَّةَ الصدر ، فعليةَ العجز استوى الرفع والنصب) ـ فتقول : زيدٌ قام أبوه وعمروٌ كلمتُه[6] ، بالرفع الراجح على النصب إن راعيت الجملة الكبرى ، وبالنصب الراجح على الرفع إن راعيت الجملة الصغرى . ولما كان المراد بذات الوجهين ما يراد بالصغرى والكبرى ، وكانت الصغرى ، وهي[7] التي في ضمن الكبرى ، قد تكون

---

(١) الفرقان ٣٦ ، ٣٧

(٢) الأعراف ٣٠

(٣) في (ز) : الحروف

(٤) القمر ٤٩

(٥) في (ز) : ورفعها

(٦) في (ز) : أكرمته .

(٧) في (د) : هي

اسمية ، وقد تكون فعلية ، احتاج إلى قوله : أي اسميَّة الخ . . . ولو قال : وإن ولي العاطفَ أو شبهُه ليدخل[(١)] مسألة حتى نحو : أنا أضرب القوم حتى عمرٌو[(٢)] أضربه ، وقال : فعلية العجز أو كالفعلية في العمل ليدخل[(١)] مسألة : هذا ضاربُ عبد الله وعمروٌ يكرمُه ، لكان حسناً ؛ لأن حكمهما كما مرَّ . والحكم باستواء الرفع والنصب هنا ، كما ذكر المصنِّفُ ، هو قولُ الجزوليّ ، ونسبه ابن العلج لسيبويه ، ونُقل عن الفارسيّ ترجيحُ الرفع ، ووجهُه صلاحيةُ الثاني لسدّه مسدَّ الأول ، بخلاف حالة النصب ، ورجَّح بعضُهم النصب لترتُّبه على أقرب المتشاكلين .

(مطلقاً) ـ أي سواء أصلح[(٣)] جعل ما بعد العاطف خبراً أم لم يصلح ، فتختار النصبَ إذا راعيتَ الجملة الثانية في نحو : زيدٌ قام أبوه وعمراً أكرمتُه ، وفي نحو : وعمراً[(٤)] أكرمتُه في داره ، قال سيبويه ، وقد ذكر المسألة : وذلك قولك : عمروٌ لقيتُه وزيدٌ كلمتُه ، إن حملتَ الكلام على الأول ، وإن حملتَه على الأخير[(٥)] فقلت : عمروٌ لقيتُه وزيداً كلمتُه . انتهى . فصرح بأنك إن حملتَ على الأخير[(٥)] نصبتَ . وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي جواز كون ما بعد العاطف خبراً ، ولعل المراد بالحمل هنا المشاكلة التي روعيت مع حتى في نحو : ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتُه . فاختير النصبُ هنا للمشاكلة لا للعطف ، فكذلك يكون هذا .

(خلافاً للأخفش ومن وافقه في ترجيح الرفع إن لم يصلح جعل ما بعد

---

(١) في (د) : لتدخل .

(٢) في (د) : حتى عمرا

(٣) في (د) : صلح

(٤) في (د) : وفي نحو عمرا

(٥) في (د) : على الآخر

العاطف خبراً) ـ وهو مذهبُ الزياديّ أيضاً[1]، وبه قال السيرافيُّ وغيرُه.
ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيرَه من أئمة النحويين لم يشترطوا ضميراً، فليس صلاحية ما بعد العاطف للخبرية شرطاً في استواء الرفع والنصب في هذه المسألة عندهم. ويدل على ذلك قوله تعالى: « والقمرَ قدَّرناه منازلَ[2] » قرأه[3] الحرميان وأبو عمرو بالرفع، وقرأه باقي السبعة بالنصب، وهو معطوف على قوله تعالى[4]: « والشمسُ تجري[5] »، وليس في الجملة المحمولة على الصغرى ضمير يعود على الشمس.

(ولا أثر للعاطف إن وليه أمَّا) ـ وذلك لأن أمَّا تقطع، لأنها من أدوات الصدر، فلا نظر إلى ما قبلها، فلا يستوي الرفع والنصب في: زيدٌ قام أبوه وأمَّا عمروٌ فأكرمته، ولا يرجح النصب في نحو: قام زيدٌ وأما عمروٌ فكلمتُه، بل المختار فيما بعد أمَّا الرفعُ إن لم يله مرجِّحُ النصب نحو: أمَّا عمراً فاضربه أو فلا تضربه أو فغَفر الله له.

(وابتداءُ المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولي فصلاً بغير ظرف أو شبهه، خلافاً للأخفش) ـ فإذا قلت: أأنتَ[6] زيدٌ ضربتَه؟ فعند سيبويه أنت مبتدأ والجملة بعده خبره، وعند الأخفش أنت فاعل بضربَ مقدَّراً، وزيداً منصُوب به لوجود الاستفهام أوّل الكلام والفعل آخره. كذا قال المصنِّف وغيره؛ والذي يظهر أن يقال إن مراد سيبويه هنا أنك إن جعلت

---

(١) سقطت من (د).

(٢) يس ٣٩

(٣) في (د): قراءة الحرميين وأبي عمرو بالرفع وقراءة..

(٤) سقطت من (ز)

(٥) يس ٣٨

(٦) في (د): زيداً ضربته.

أنتَ مبتدأ، كان جعلُ زيدٍ مبتدأً أولى من نصبه بإضمار فعل يفسّره هذا الظاهرُ، لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم بالمبتدأ أبعده[1] من طالب الفعل، فبقي كما لو[2] لم توجد الهمزة؛ والمختار في؛ زيدٌ ضربتُه ونحوه الرفعُ، فكذلك هنا[3]. فأنت مبتدأ وزيد ضربته جملة في موضع خبره، هذا إن رفعتَ زيداً، وإن نصبتَ[4] على هذا التقدير، كان ضربتُه الملفوظُ به مفسّراً[5] ناصباً لزيد، والناصب الخبر.

هذا كله إن[6] رفعت أنت بالابتداء، وأما جواز رفعه فاعلاً بفعل مضمر يفسره الظاهر، فيتعيَّن نصبُ زيدٍ بذلك[7] المضمر، فتقول؛ أأنت زيداً تضربُه؟ أي أتضرب أنت زيداً تضربُه؟ وهذا هو الذي قاله الأخفش، فسيبويه ـ رحمه الله ـ لم يذكره ها هنا اعتماداً على ما هو المقرر من أن الهمزة يُختار معها الفعل في نحو؛ أزيداً ضربتَه؟ فسكتَ عن هذا الوجه في نحو[8]؛ أأنت زيدٌ[9] ضربته؟ اتكالاً على ذلك، وأراد أن ينبه هنا على أن الاستفهام المفصول بغير ظرف أو شبهه لا أثر له في ترجيح جانب الفعل بالنسبة إلى ما فصل بينه وبينه. وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والأخفش، وقد صرح سيبويه برجحان الفاعلية في نحو؛ أعبدُ الله ضربَ

---

(١) في (د) ؛ بعده

(٢) في (د) ؛ كأن لم توجد الهمزة.

(٣) في (د) ؛ هذا

(٤) في (د) ؛ نصبته.

(٥) في (د) ؛ مفسرا مضمراً ناصباً

(٦) في (د) ؛ إذا

(٧) في (د) ؛ ذلك

(٨) سقطت من (د).

(٩) في (د) ؛ زيداً

أخُوه زيداً ؟ واحترز المصنِّف بقوله : بغير ظرف أو شبهه من أن يكون الفصل بأحد هذين ، فإنه لا يسقط ترجيح النصب في الاسم المفصول ، إذ يتسعُ[1] في هذين ما لا يتسع في غيرهما ، فإذا قلت : أكلَّ يوم زيداً تضربُه ؟ أو أفي[2] الدار زيداً تضربه ؟ كان الاختيار النصب كما لو لم يفصل .

(وكذا ابتداءُ المتلوّ بلم أو لن أو لا ، خلافاً لابن السّيد) ـ فإذا قلت : زيدٌ[3] لم أضربه أو لن أضربه أو لا أضربه ، كان جعلُ زيد[3] مبتدأ أولى من نصبه ، كما في قولك : زيدٌ ضربتُه . وقال أبو محمد بن السيد : النصب أرجح ، كما في قولك : ما زيداً ضربتُه . والفرق ظاهر . واحترز من المتلوّ بما ، فإن رفعه على الابتداء متعيّن ، فتقول : زيدٌ ما ضربتُه ، إذ لا يفسر هنا إلاّ ما يصحّ[4] عمله في الاسم السابق .

(وإن عدم المانعُ) ـ أي مانع النصب كالألف واللام مثلاً نحو : زيدٌ أنا الضاربُه[5] ؛ فنصب زيد ممتنع لكون العامل صلة ، وكذا بقية ما سبق ذكره في أول الباب .

(والموجبُ) ـ أي موجبُ النصب كإنْ مثلاً نحو : إنْ زيداً رأيتَه أحببتَه .

(والمرجِّحُ) ـ أي مرجِّح النصب كسبْقِ همزة الاستفهام الاسم[6] مثلاً نحو : أزيداً ضربتَه ؟

(والمسوِّي) ـ أي المسوِّي بين النصب والرفع على الابتداء وهو الجملةُ

---

(١) في (د) : إذ لا يتسع
(٢) في (د) : في الدار
(٣) في (د) زيداً
(٤) في (د) : ما يصلح
(٥) في (د) : الضارب
(٦) سقطت من (د) .

ذاتُ الوجهين نحو : زيدٌ قام أبوه ، وعمروٌ أكرمتُه .

(رجَح الابتداءُ) ـ وذلك نحو : زيدٌ ضربتُه ، وأنا[1] زيدٌ ضربتُه ، وزيدٌ صديقي وعمروٌ أحببتُه .

(خلافاً للكسائي في ترجيح نصب[2] تالي ما هو فاعلٌ في المعنى[3] نحو : أنا زيدٌ ضربتُه وأنت عمروٌ كلمتَه) ـ ووجه قول الكسائي أن تقديم الفاعل في المعنى منبّه على مزيّة العناية بالحديث عنه ، فكأن[4] المسند إليه متقدّم . وقال غيره : لا ترجيح في هذا ، لأن الاسم السابق لا يدل على فعل ولا يقتضيه[5] فوجوده كعدمه .

(وملابسةُ الضمير بنعت أو معطوف بالواو غيرَ مُعادٍ معه العاملُ كملابسته بدونهما) ـ فمثل : زيدٌ[6] ضربتُ أخاه ، زيدٌ[6] ضربتُ رجلًا يبغضُه ، أو ضربتُ عمراً وأخاه . وقد سبق هذا عند قوله : أو ملابس ضميره . وقيد العطف بالواو لينبه على أن غيرها من حروف العطف لا يثبت له[7] هذا الحكم . فلا يجوز : هندٌ رأيتُ عمراً ثم أخاها ، ولا رأيت عمراً أو أخاها[8] ـ واحترز بقوله : غيرَ مُعادٍ ، من أن يعاد العامل ، فلو قلت : زيداً رأيت عمراً ورأيت أخاه ، بنصب[9] زيدٍ ، لم يَجُزْ .

---

(١) في (ز) : وإني

(٢) في (د) : النصب

(٣) في (د) : معنى

(٤) في (د) : وكأن

(٥) سقطت من (د)

(٦) في (د) : زيداً في المرتين .

(٧) في (د) : لها

(٨) في (د) : وأخاها .

(٩) سقطت « بنصب زيد » من (د) .

(وكذا الملابسة بالعطف في غير هذا[1] الباب) ـ نحو : ضربت امرأةً قام عمروٌ وأخوها ، وجاءت التي قام زيدٌ وأبوها ، وجاء زيدٌ راكباً عمروٌ وأبوه ، وزيدٌ قائمٌ عمروٌ وأخوه . فلو عطفتَ بغير الواو أو كررتَ العاملَ لم يَجُزْ .

(ولا يمتنع نصبُ المشتغَلِ عنه بمجرور حقَّق فاعليَّة ما علق به . خلافاً لابن كيسان) ـ فإذا قلت : زيدٌ ظفرتُ به على عمرو ، أي بسببه ، فيجوز على مذهب غير ابن كيسان نصبُ زيد ، ومنَع هو النصبَ ، لكون المجرور فاعلاً في المعنى . كذا قال المصنِّفُ ، وفيه بحث . ورُدَّ على ابن كيسان بأن كونَهُ فاعلاً في المعنى لا يمنع نصبَه ، بدليل : زيداً أقمتُه .

(وإن رفعَ المشغولُ شاغلَه لفظاً) ـ نحو : أزيدٌ قام أبوه .

(أو تقديراً) ـ نحو : أزيدٌ مُرَّ به .

(فحكمُه في تفسير رافع الاسم السابق حكمُه في تفسير ناصبه) ـ فتارةً يجب تقديرُ الفعل نحو : إن زيدٌ قام غلامُه فأكرمه ، وتارةً يرجح تقديرُ الفعل على الابتداء نحو : أزيدٌ قام غلامُه ، وتارةً يتساوى الأمران نحو : زيدٌ قام وعمروٌ قعدَ ، إن راعيتَ الكبرى رفعتَ عمراً على الابتداء ، أو الصغرى رفعتَه على الفاعليَّة ، وتارةً يرجح الحملُ على الابتداء ، ومثَّل المصنِّفُ ذلك بقولك : زيدٌ قام ؛ والمعروف في هذا أنه يجب فيه الحملُ على الابتداء ، لأنه لم يوجد مع الاسم السابق ما يقتضي الفعلَ لزوماً ولا اختياراً ، وهو شرط في هذا النوع ، كما ذكر المغاربة ، ولم يُجِزْ[2] رفعَه على الفاعلية إلاَّ أبو القاسم حسين بن الوليد الشهير بابن العريف ، بناء منه على أنه لا يشترط طالب الفعل ؛ فلعل المصنِّف ذهب إلى ما ذهب إليه . ومثَّل بعضُهم[3] ذلك بقولك :

---

(١) في (د) : ذا .

(٢) في (د) : يجوز

(٣) في (د) : ذلك بعضهم

خرجتُ فإذا زيدٌ قد ضرب عمراً . بناءً[1] على ما حكاه الأخفش عن العرب أن إذا الفجائية يجوز أن يليها الفعل المقرون[2] بقد دون غيره ؛ وفيه نظر ، إذ الشرط في هذا النوع كما سبق أن يوجد طالب الفعل لزوماً أو اختياراً ، وإذا الفجائية على هذا التقدير ليست كذلك . وغاية ما حكاه الجواز ، وعلى هذا يكون هذا القسمُ ساقطاً .

(ولا يجوز في نحو ، أزيدٌ ذُهب به ؟ ، الاشتغالُ بمصدر منوي ، ونصب صاحب الضمير ، خلافاً للسيرافيّ وابن السراج) ـ ونحو : هذا المثال : أزيدٌ غُضب عليه ؟ وما ذكره المصنِّفُ من أمثلة سيبويه ، فزيدٌ مرفوع بفعل محذوف على المختار لمكان الهمزة . والتقدير : أَذهب زيدٌ ذُهب به ؟ لأن الجار والمجرور في موضع رفع بذُهب ، ويجوز رفعُه بالابتداء كما تقدَّم ، وأما نصبُه على تقدير أن يكون القائم مقام الفاعل ضميرَ المصدر ، والجار والمجرور في موضع نصب ، والتقدير : ذهب هو أي الذهابُ به ، فأجازه المبرد والمذكوران . ورُدَّ بأن الفعل إنما يتضمن مصدراً غير مختص ، وغيرُ المختص لا ينوب عن الفاعل .

(وقد يفسّر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملاً فيما قبله إن كان من سببه وكان المشغولُ مسنداً إلى غير ضميريهما) ـ فإذا قلت : أزيدٌ أخوه تضربُه ؟ بتاء الخطاب ، وهو من أمثلة سيبويه ، جاز نصب الأخ على الاشتغال بَلا خلاف ، فتقول ، أزيدٌ أخاه تضربُه ؟ أي تضرب أخاه تضربه ؟ وأجاز سيبويه والأخفش نصبَ زيدٍ أيضاً ، فتقول ، أزيداً أخاه تضربُه ؟ فتنصبه بعامل مقدَّر . وحكى عن قوم من القدماء أنهم منعوا نصبَ زيدٍ

---

(١) في (ز) : وبناه على ما حكى

(٢) في (د) : مقروناً

ونحوه . ورُدَّ عليهم بأن المضمرَ الذي وقع على الأخ قد عُرف إذ فسَّره الظاهرُ واستبانَ حتى صار كأنه ملفوظ به ، فكيف لا يفسّر ويكون هذا المظهر تفسيراً لهما جميعاً ؟

(فإنْ[1] أسند إلى أحدهما) ـ أي إلى أحد الضميرين المذكورين كضمير زيد والأخ[2] مثلاً نحو : أزيدٌ[3] أخوه يضربُه ، بياء الغائب .

(فصاحبُه) ـ أي صاحب الضمير الذي أسند إليه العامل الظاهر .

(مرفوعٌ بمفسّر المشغول ، وصاحبُه الآخر منصوبٌ به) ـ فإن[4] جعلت الضمير المرفوع بقولك : يضربه عائداً على الأخ ، والمنصوبُ[5] به عائداً على زيد ، رفعتَ الأخ ونصبتَ زيداً فقلت : أزيداً أخوه يضربه ؟ والتقدير : أيضرب زيداً أخوه يضربه ؟ وإن جعلتَ المرفوعَ عائداً على زيد ، والمنصوبَ عائداً على الأخ رفعتَه ونصبتَ الأخ فقلت : أزيدٌ أخاه يضربه ؟ والتقدير : أيضربُ زيدٌ أخاه يضربه ؟

---

(١)في (د) : وإذا

(٢)في (ز) : أو الأخ

(٣)في النسخ الثلاث : زيدٌ . والسياق والأمثلة بعده تأباه

(٤)في (د) : فإذا

(٥)في (د) : فالمنصوب به عائد .

٢١ ـ باب تعدي الفعل ولزومه

(إن اقتضى فعلٌ مصوغاً له) ـ أي اسماً مصوغاً له كضرب مثلاً ، فإنه يقتضي اسماً كزيد مثلاً ، يصاغ لذلك الاسم اسم مفعول بالشروط المذكورة كمضروب .

(باطراد) ـ تحرز من مثل مسموح ، والأصل مسموح به ، فحذف الحرف فاستتر الضمير ، فلا يقال إنَّ سمح متعدٍّ لأن هذا غير مطرد ، وكذا لا يقال : زيدٌ ممرورٌ أي ممرور به .

(اسمُ مفعول تام) ـ احترز بالتام مما يصاغ منه اسمُ مفعول مفتقر إلى حرف جر ، فإنه لازم ، نحو ذهَل وطمِع ، إذ يقال : مذهول ومطموع عنه فليسا متعدِّيَيْنِ .

(نصبَه مفعولاً به) ـ فتقول : ضربتُ زيداً . وكون الناصب للمفعول به الفعل ، كما ذكر المصنف ، هو مذهب البصريين ، وذلك لأنه المستدعي له ، وقال هشام : ناصبُه الفاعل ، والفراءُ الفعلَ والفاعلَ معاً ، وخلفُ الأحمر معنى المفعولية[1] . ورُدَّ الثاني بنحو : عجبتُ من ضربٍ زيداً . فانتصب ولا فاعل ، والثالث به وبمثل : ضرب زيداً عمروٌ ، والعامل لا يعمل حتى يتم ، والرابع بنحو[2] : ضُرب زيدٌ ، إذ معنى المفعولية موجودٌ[3] وقد ارتفع .

---

(١) في (ز) : المفعول به

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (د) : موجودة

(وسُمِّي[1] متعدِّياً[2] وواقعاً ومجاوزاً) ـ والمشهور تسميتُه متعدِّياً .

(وإلاَّ فلازماً) ـ أي وإلاَّ يقتضيه يسمى لازماً ، ويسمى أيضاً قاصراً وغيرَ متعدٍّ

(وقد يُشْهَرُ بالاستعمالَيْنِ) ـ أي بالتعدِّي واللزوم .

(فيصلح للاسمين) ـ فيقال فيه متعدٍّ ولازمٌ . والمراد بهذا ما تعدَّى بنفسه تارةً وتارة بحرف جر ، ولم يكن أحدُ الاستعمالَين مستندراً فيه . ويقال لهذا النوع : متعدٍّ بوجهين ، وهو قسم ثالث عند بعض ، وبه[3] جزم المصنِّف ، لكنه مقصورٌ على السماع . قالوا : شكرتُه وشكرتُ له ، ونصحتُه ونصحتُ له ، وكِلْتُه وكِلْتُ له ، ووزنتُه ووزنتُ له ، وعددتُ زيداً وعددتُ له ، وقيل : أصلُ هذا النوع التعدِّي بالحرف ، ثم اتُّسع فيه فحذف الجار ، وإليه ذهب أبو الحسن طاهر بن بابشاذ . وقال ابن عصفور : ما كان من هذا النوع يحل بنفس المفعول فالأصل تعدِّيه بنفسه والحرف زائد نحو : مسحت برأسي ومسحت[4] رأسي ، وخشنت بصدره وصدره ، لأن التخشين يحل بالصدر ، وما لم يكن كذلك فالأصل تعدِّيه[5] بالحرف نحو : نصحتُ لزيدٍ ، لأن النصح لا يحل بزيد ، ومعنى خشنت صدره[6] أوغرتُه .

(١) في (د) : ويسمى

(٢) في (د) : واقعاً أو مجاوزا

(٣) في (د) : وعليه جرى

(٤) سقطت هذه العبارة الثانية من (د) .

(٥) في (د) : تعديته

(٦) في (د) : بصدره

(وإن عُلّق اللازمُ بمفعول به معنىً عُدّي بحرف جر[1]) ـ نحو : آمنتُ بالله ، ورغبتُ في الخير ، وأعرضت عن الشر .

(وقد يُجرَى مُجْرَى المتعدّي شذوذاً) ـ كقول الشاعر :

(٤٦٥) تحنُّ فتُبْدِي ما بها من صبابة وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني[2]

أي لقضي عليَّ .

(أو لكثرة الاستعمال) ـ نحو : دخلتُ الدارَ والمسجدَ . ويقاس على هذا لكثرته فيقال : دخلت البلدَ والبيتَ وغير ذلك من الأمكنة . ولا يقاس على قولهم : توجَّه مكة ، وذهب الشام ، ومطرنا السهل والجبل ، وضرب فلان الظهر[3] والبطن ، لأنه لم يكثر .

(أو لتضمن معنى يوجب ذلك) ـ فيصير الفعل اللازم بتضمينه معنى المتعدّي بنفسه متعدّياً بنفسه كقول علي ـ عليه السلام[4] ـ إنَّ بشراً قد طلع اليمن . فعدّى طلع بنفسه لتضمنه معنى بلغ ، وكذا قول نصر بن سيَّار : أرَحبَكُم الدخولُ في طاعة الكِرْمانيّ ؟ أي أوَسِعَكُم ؟ قاله[5] الخليل . وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدّى بحرف[1] جر فيصير متعدّياً بنفسه ، ومن النحويين من قاسه لكثرته ، ومنهم من قصره على السماع ، لأنه يؤدي إلى عدم حفظ معاني الأفعال . ومن المسموع : أمرتك الخيرَ أي كلفتك ، « ولا تعزموا عقدة النكاح[6] » أي لا تعقدوا . وهو كثير .

---

(١) في (د) : بحرف الجر

(٢) في الدرر جـ ٢ ص ٢٢ : استشهد به على أن على تحذف ضرورة . أصله : لقضى عليَّ فحذف الجار وعدّى الفعل إلى الضمير . والبيت من شواهد المغني ، لعروة بن حزام العذري .

(٣) في (د) : البطن والظهر

(٤) سقطت هذه العبارة من (ز)

(٥) في (د) : قال

(٦) البقرة ٢٣٥

(واطرد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنْ وأنَّ) ـ تقول[1]، عجبت أن تقوم، أو أنك قائم. والأصل: من أن تقوم، ومن أنك قائم، فحذف الحرف[2] تخفيفاً لطولهما بمتعلقهما. واحترز بالمتعين من نحو: رغبت في أن تفعل، فإنه لا يجوز حذف في إذ لا يدري أن التقدير: رغبت في أن تفعل أو عن أن تفعل؛ وقد جاء الحذف في: « وترغبون أن تنكحوهن[3] ». وقدَّره بعض العلماء: في أن، وبعضهم عن أن. واحترز بقوله مع أنْ وأنَّ من غيرهما، ومنه صريح المصدر فلا يجوز في: عجبت من خروجك: عجبتُ خروجك، لعدم الطول.

(محكوماً على موضعهما بالنصب) ـ قال المصنّف: وهو مذهب سيبويه والفراء، وهو الأصح، لأن بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل عليه أولى.

(لا بالجرّ، خلافاً للخليل والكسائي) ـ وقد استشهد لهما بما أنشد الأخفش من قول الشاعر:

وما زرتُ ليلى أن تكونَ حبيبةً　　　إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُه[4]

---

(١) في (د): فتقول

(٢) سقطت من (د).

(٣) النساء ١٢٧

(٤) في الدرر جـ ٢ ص ١٠٥: استشهد به على أن محل المنصوب بنزع الخافض بعد أنْ وأنَّ وكي جرٌّ عند الكسائي بدليل ظهور الجرّ في المعطوف عليه في البيت. وروى سلمى موضع ليلى. والبيت من شواهد العيني. والشاهد في قوله: أن تكون، حيث حذف منه حرف الجر، أصله: لأن تكون.. وفيه خلاف.. والبيت للفرزدق ـ ديوانه ص ٩٣

ولا حجة فيه ، إذ يحتمل كون « أن تكون » في موضع نصب وعطف عليه بالجرّ على التوهُّم ، وحكاية المصنِّف عن الخليل أنه[1] في موضع جرّ موافقة لحكاية صاحب البسيط عنه ذلك[2]. والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال إنه في موضع نصب ، ثم قال : ولو قال إنسان إنّ أنْ في موضع جرّ لكان قولاً قوياً والأولى قول الخليل ، يعني كونه في موضع نصب .

(ولا يعاملُ بذلك) ـ أي بالاستغناء عن حرف الجرّ والنصب على سبيل الاطراد[3].

(غيرُهما) ـ أي أنَّ وأنْ .

(خلافاً للأخفش الصغير[4]) ـ وهو علي بن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد ، تقول على رأيه وعلى رأي ابن الطراوة أيضاً : بريتُ القلمَ السكين . والأصل بالسكين ، فحذف الحرف لما تعيَّن هو وموضعه ، وقاسا ذلك على ما سُمع من قولهم : اخترتُ زيداً الرجال ، أي من الرجال ، وأمرتك الخير ، أي بالخير ، وسميت ابني محمداً ، أي بمحمد ، فإن لم يتعيَّن الحرف لم يُحْذَفْ ، فلا تقول : رغبت الأمر ، إذ لا يُدْرَى هل المراد رغبت في الأمر أو عن الأمر ، وكذا إن لم يتعيَّن موضعُه ، فلا يقال : اخترت إخوتك الزيدين ، إذ لا يُدرى هل المراد اخترت إخوتك من الزيدين ، أو اخترت من إخوتك الزيدين . والصحيح أنه لا يقاس على ذلك وإن وجد الشرطان ، لقلة ما ورد من ذلك ، فلا يقال على هذا : أُحببت الرجالَ زيداً ، ولا اصطفيت الرجالَ عمراً .

---

(١) في (د) : أنها

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (ز) : الاضطراد

(٤) في (د) : الأصغر ، والصغير هو علي بن سليمان البغدادي ، ويطلق عليه أحياناً : الأخفش الأصغر .

(ولا خلافَ في شذوذ بقاء الجرِّ في نحو : أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكف الأصابعُ) ـ أي إلى كليب . وصدرُ البيت :

٤) إذا قيل أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ[1]

ومثله قول الآخر :

٤) وكريمةٍ من آل قيس أَلَفْتُه حتى تبذَّخ فارتقى الأعلامِ[2]

أي إلى الأعلام . وكريمةٍ مجرور بربٌ مقدَّرة . وعليه[3] نبه واحترز المصنِّف بقوله : في نحو : أشارتْ كليبٍ ، والهاء فيه للمبالغة . ومعنى أَلَفْتُه أُعطيتُه ألفاً ، يقال : ألفه يأْلِفُه بالكسر أعطاه ألفاً . وتبذَّخ معناه تكبَّر وعلا ، قال الجوهريّ : البذَخ التكبر ، وقد بذِخ بالكسر وتبذَّخ أي تكبَّر وعلا .

(**فصل**) : (المتعدّي من غير بابَيْ : ظنَّ وأعلمَ) ـ وقد تقدَّم الكلامُ على البابين .

(متعدٍّ إلى واحدٍ) ـ نحو : رحمك الله .

(ومتعدٍّ إلى اثنين) ـ نحو : « إنا أعطيناك الكوثرَ[4] » .

---

(١) البيت للفرزدق ديوانه ص ٥٢٠ . والشاهد في : كليب . أصله : إلى كليب . حذف الجار وبقي عمله شذوذاً .

(٢) من شواهد العيني . والشاهد فيه كسابقه . حيث حذف الجار قبل قوله : الأعلام . أصله : إلى الأعلام .

(٣) في (د) : وعنه احترز .

(٤) الكوثر ١

(والأول) ـ أي المتعدّي إلى واحد .

(متعدٌ بنفسه وجوباً) ـ فلا يصل إلى مفعوله بحرفٍ إلاّ إن كان زائداً بشرطه ، نحو : لزيدٍ ضربتُ ، ومنه : « للرؤيا تعبرون[1] » .

(وجائزُ التعدّي واللزوم) ـ فيتعدّى بنفسه تارةً وبحرف الجرّ أخرى كشكر ونصح ولغةُ القرآن فيهما التعدّي بالحرف ، قال تعالى : « أن اشكر لي ولوالديك[2] » ، وقال : « وأنصح لكم[3] » .

(وكذا الثاني) ـ وهو المتعدّي إلى اثنين .

(بالنسبة إلى المفعولَين) ـ فمنه ما تعدّى إليه أيضاً بنفسه نحو : كسا[4] وأعطى ، فتقول : كسوتُ زيداً جبةً ، وأعطيتُه درهماً . ومنه ما تعدّى إليه بحرف الجر نحو : اختار وأمر فتقول : اخترتُ زيداً من الرجال ، وأمرتُه بالخير .

(والأصلُ تقديمُ ما هو فاعلٌ معنى[5] على ما ليس كذلك) ـ فإذا قلت : أعطيتُ زيداً درهماً ، فالأصل تقديم زيد على درهم[6] لأنه الآخذ ، وهو[7] فاعل في المعنى ، وكذلك[8] باب أعطى جميعه ، ولهذا جاز : أعطيتُ درهمَه زيداً ، وامتنع : أعطيتُ صاحبَه الدرهمَ ، إلاّ على قول من أجاز : ضرب غلامُه زيداً .

---

(١) يوسف ٤٣

(٢) لقمان ١٤

(٣) الأعراف ٦٢

(٤) في (ز) : كسى

(٥) في (د) : في المعنى

(٦) في (د) : الدرهم

(٧) في (د) : فهو

(٨) في (د) : وكذا

(وتقديمُ ما لا يُجَرُّ على ما قد يُجَرُّ) ـ فإذا قلت : اخترتُ زيداً الرجالَ ، فالأصلُ تقديم زيد على الرجال ، لأن الأصل : اخترتُ زيداً من الرجال ، وعُلْقَةُ ما يتعدَّى إليه العامل بلا واسطة أقوى من علقة ما قد[1] يتعدَّى إليه بواسطة ، ولهذا جاز : اخترتُ قومَه عمراً ، إذ الأصل اخترتُ عمراً من قومه ؛ وامتنع : اخترت أحدَهم القومَ ، إذ الأصل : اخترتُ أحدَهم من القوم ، فكل في موضعه ، فيلزم عودُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً ، بخلاف المسألة الأولى ؛ ومن أجاز : ضربَ غلامُه زيداً ، أجاز : اخترتُ أحدَهم القومَ ، واخترتُ أحدَهم من القوم .

(وتركُ هذا الأصل واجبٌ وجائزٌ وممتنعٌ لمثل القرائن المذكورة فيما مضى) ـ فالواجب نحو : ما أعطيتُ درهماً إلَّا زيداً ، إذ هو مثل : ما ضربَ عمراً إلَّا زيدٌ ، وكذا نحو : أعطيتُ الدرهمَ صاحبَه ، إذ هو مثل : ضربَ زيداً غلامُه .

والممتنع نحو : ما أعطيتُ زيداً إلَّا درهماً ، إذ هو مثل : ما ضربَ زيدٌ إلَّا عمراً ، وكذا : أضربتُ زيداً عمراً ، أي جعلت زيداً يضربُ عمراً ، إذ هو مثل : ضرب موسى عيسى ، وهذا المثال صحيح عند من لا يرى أن التعدية[2] بالهمزة سماعٌ في المتعدِّي قياسٌ في اللازم ، فأما[3] من رأى ذلك ، وهو ظاهر مذهب سيبويه فلا يصح عنده ، وما خلا من مقتضى الوجوب والامتناع[4] جائز بقاؤه على الأصل نحو : كسوتُ زيداً ثوباً ، وخروجه عن الأصل نحو : كسوتُ ثوباً زيداً ، كما يجوز : ضربَ زيدٌ عمراً ، وضربَ عمراً زيدٌ .

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د) : التعدي

(٣) في (د) : وأما

(٤) في (د) : أو الامتناع

(**فصل**) : (يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنَّ مشدَّدة) ـ فلا يجوز في : عرفتُ أنك منطلق : أنك منطلق عرفتُ . فأما[1] : « وأنَّ المساجدَ لله فلا تدعوا[2] » فعند الأخفش أنه في موضع جر باللام ، وهو عند سيبويه أقوى من كونه في موضع نصب كما يراه الخليل ، لأنه لو كان كذلك لم يتقدم إذ هو حينئذ مثل : أنك منطلق عرفتُ .

(أو مخفَّفة) ـ فلا يجوز في : علمتُ أنْ سيخرجُ زيدٌ : أنْ سيخرجُ زيدٌ علمتُ .

(وتقديمُه إن تضمن معنى استفهام) ـ نحو : مَن ضربتَ ؟ وأيّهم لقيت ؟ وكذا ما يقصد به الاستثبات كأن يقال : ضربتُ زيداً ، فتقول : مَنْ ضربتَ ؟ ووافق الكوفيون البصريين على منع تأخير ما لم يقصد به الاستثبات . وأجازوا في مَنْ وما وأيّ عند قصد الاستثبات التأخيرَ . وحكوا : ضربَ مَنٌ مَناً ، بالإعراب ، ومَنْ منًا ، ببناء الأول[3] ، وضربتَ ما وماذا ومه ؟ في استثبات : ضربتُ رجلاً ، وضربتَ الما والماذا والمه في استثبات : ضربتُ الرجلَ . ولا[4] تلحق هاء السكت لفظاً إلاّ في الوقف ، وضربتَ أيّاً ؟ في استثبات : ضربتُ رجلاً[5] . وأما البصريون فلم يحفظوا في الاستثبات إلاّ : ضربَ مَنٌ مَناً ، واعتقدوا شذوذه ، وعلى هذا لا يجوز في استثبات : ضربتُ عشرين رجلاً إلاّ : كم ضربت ؟ ولا يجوز : ضربت كم . عند

(١) في (د) : وأما

(٢) الجن ١٨

(٣) في (ز) : الأولى .

(٤)،(٥) سقط ما بينهما من (د)

بصري ولا كوفي[١]، وكذا غير ما سبق ذكره من أسماء الاستفهام .

(أو شرط) ـ نحو : مَنْ تُكرمْ أكرمْ ، وأيهم تضربْ أضربْ .

(أو أضيف إلى ما تضمنهما) ـ نحو : غلام أيهم رأيت ؟ وغلام مَنْ تضربْ أضرب .

(أو نصبه جواب أمَّا) ـ نحو : « فأما اليتيمَ فلا تقهر[٢] » . ويجبُ تقديمُ منصوب الفعل أيضاً إن كان ضميراً منفصلاً لو تأخَّر لزم اتِّصالُه نحو : « إياك نعبد[٣] » ؛ فإن لم يلزم اتصاله لو تأخر لم يجب تقديمُه نحو : الدرهم إياه أعطيتُك ، وكذا يجب تقديمه إن كان كم الخبرية نحو : كم غلامٍ ملكت . إلاَّ في لغة رديئة حكاها الأخفش ، فتقول على هذا : ملكتُ كم غلام ! وذكر بعض المغاربة أنه يجب تقديمُه أيضاً إن كان ناصبُه فعل أمر قرن بالفاء نحو : زيداً فاضربْ .

(ويجوزُ في غير ذلك ، إن علم النصب ، تأخيرُ الفعل) ـ فتقول : زيداً ضربَ عمروٌ ، وكمثرى أكل موسى ؛ فإن جُهل النصبُ لم يؤخَّر ، فلا تقول : موسى ضرب عيسى ، على أن موسى مفعول .

(غيرَ تعجُّبِيّ) ـ فلا يجوز في[٤]، ما أحسنَ زيداً ! ما زيداً أحسنَ !

---

(١) سقطت « ولا » من (د) .

(٢) الضحى ٩

(٣) الفاتحة ٤

(٤) في (ز) : فيما أحسن زيدا

(ولا موصول به حرفٌ) ـ فلا تقول في : أريد أن تضرب زيداً ، أريد زيداً أن تضرب ، ولا أن زيداً تضرب أريد[1]. هذا إذا[2] كان الحرف عاملاً . فإن لم يكن عاملاً جاز تقديم المعمول على العامل وحده فتقول : عجبت مما زيداً تضربُ .

(ولا مقرون بلام ابتداءٍ) ـ فلا يجوز في : ليحب الله المحسنَ : المحسنَ ليحبُ الله . هذا إذا[2] لم توجد إنَّ . فإن وجدتْ جاز فتقول : إنَّ زيداً عمراً ليضرب .

(أو قسَم) ـ فلا تقول : والله زيداً لأضربنَّ .

(مطلقاً) ـ أي ويجوز في غير ذلك إن عُلم النصبُ تأخيرُ الفعل مطلقاً إن خلا الفعل مما ذكره ، سواء أكان في المسائل الخمس التي يذكرها عقيب هذا أم في غيرها ، وفاقاً للبصريين .

(خلافاً للكوفيين في منع نحو : زيداً غلامُه ضرب ، وغلامَه أو غلامَ أخيه ضربَ زيدٌ ، وما أراد أخذ زيدٌ ، وما طعامك أكل إلاّ زيدٌ) ـ لأن السماع ورد بخلاف قولهم[3] . فمثل المسألة الأولى قول الشاعر :

(٤٦٩) كعباً أخوه نهى فانقاد منتهياً ولو أبى باء بالتخليد في سقرا[4]

---

(١) سقط من (ز ، غ) : لفظ : أريد

(٢) في (ز ، غ) : هذا إن

(٣) في (د) : كلامهم

(٤) البيت شاهد على ورود السماع فيما منع الكوفيون مخالفين للبصريين . فقول الشاعر : كعباً أخوه نهى .. مثل المسألة الاولى التي منعوها : زيداً غلامُه ضربَ ، ولا يعرف قائله .

ومثل الثانية قوله :

٤٧)   رأيَه يَحْمَدُ الذي أَلِفَ الحَزْ   مَ ويشقَى بسعيِه المغرورُ[1]

ونظير الثالثة قوله :

٤٧)   شرَّ يوميها وأغواه لها   ركبتْ عَنْزٌ بحدج جمَلا[2]

ومثال الرابعة قوله :

٤٧)   ما شاء أنشأ ربي ، والذي هو لم   يشأ فلستَ تراه ناشئاً أبدا[3]

ومثل الخامسة قوله :

٤٧)   ما المرء ينفعُ إلَّا رِبُّه فعلى   م تُستمالُ بغير اللهِ آمالُ[4]

وعنز اسم امرأة من طسم زعموا أنها أخذت سبيئة فحملوها في هودج وألطفوها بالقول والفعل فقالت ، هذا شرُّ يوميَّ ، أي حين صرت أكرم النساء . وشرٌ منصوب بركبتْ على الظرفية أي ركبت في شر يوميها ، والحدج بالكسر الحمل ، ومركب من مراكب النساء أيضاً ، وهو مثل المحفة وهو المراد هنا . والجمع حدوج وأحداج .

---

(١) وهذا البيت شاهد على ورود السماع في المسألة الثانية . فقول الشاعر ، رأيَه يحمد الذي ألف الحزم . . . مثل ، غلامَه ضرب زيدٌ .

(٢) والشاهد في هذا البيت ، شرَّ يوميها . . . ركبت عنزٌ . مثل المسألة الثالثة ، غلامَ أخيه ضَربَ زيدٌ .

(٣) والشاهد في البيت الرابع ، ما شاء أنشا ربي . . . يماثل المسألة الرابعة ، ما أراد أخذ زيدٌ .

(٤) والشاهد في البيت الخامس ، ما المرءَ ينفع إلَّا ربُّه . . . يماثل المسألة الخامسة ، ما طعامَك أكل إلَّا زيدٌ .

(ولا يُوقَع فعلُ مضمرٍ متصلٍ على مفسِّره الظاهر) ـ فلا تقول ، زيداً ضربَ ، بمعنى ضرب نفسَه ، بلا خلاف ، وعلل ذلك المبرد بأنه يصير المفعول لا بد منه . واحترز بمتصل من المنفصل فيجوز ، ما ضربَ زيداً إلاّ هو ، إذ الأصل ، ما ضربَ زيداً[1] أحدٌ إلاّ هو . فلما قام المنفصلُ مقامَ الظاهر جازت المسألةُ كالظاهر ، وأجاز الكسائيُّ وحدَه ، زيداً ضربَ هو ، تنزيلاً لهو[2] منزلة الأجنبي ، والقياس منعها ، إذ ليس هذا[3] من مواضع فصل الضمير .

(وقد يُوقَع على مضافٍ إليه) ـ نحو ، غلامَ هندٍ ضربَتْ . وجاز هذا لأنه في تقدير ضربتْ هندٌ غلامَها ، ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين ، وهو المنقول عن هشام ، ونقل النحاس عنهم المنع ، وهو المنقول عن الأخفش والفراء ، ونقل عن المبرد والكسائي المنع والجواز . والصحيح الجواز . قال الشاعر ،

(٤٧٤) أجلَ المرء يستحثُّ ولا يَدْ ... ري إذا يبتغي حصولَ الأماني[4]

ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء وهو الفاعل ، وأجلَ مفعول يستحث ،

(١) في (د) ، ما ضرب أحداً زيداً

(٢) في (د) ، له

(٣) في (د) ، هو

(٤) الشاهد في البيت في قوله ، أجل المرء يستحث . . حيث أوقع فعلَ مضمرٍ متصل على مضاف إلى مفسره . ففي يستحث ضمير رفع عائد على المرء وهو الفاعل ، وأجل مفعول يستحث ، والمعنى أن المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحث أجله دون أن يدري ، ولا يعرف قائله .

فأوقع فعلَ مضمرٍ متصل على مضاف إلى مفسره . والمعنى : المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحثُّ أجلَه ولا يشعر .

(أو موصولٍ بفعله) ـ أي بفعل المفسر الظاهر نحو : ما أراد زيدٌ أخذَ . فأخذَ ناصبُ ما . وفاعله ضمير مستتر عائد على زيد . وأراد زيد صلة ما . فأوقع فعلَ مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر . ومثل هذا المثال قول الشاعر :

٤٧) ما جَنتِ النَّفسُ مما راق منظرُه   رامتْ . ولم يَنْهَها بأسٌ ولا حذَرُ[1]

(فصل) : (يجوزُ الاقتصارُ قياساً) ـ ولا يتوقف على مورد السماع .

(على منصوب الفعل مُستغنىً عنه بحضور معناه) ـ كقولك لمن شرع في ذكر رؤيا : خيراً . أي ذكرتَ خيراً . ولمن قطع حديثاً . أي : تمم تمم حديثك

(أو سببه) ـ كقول الشاعر :

٤٧) إذا تغنَّى الحمامُ الورقُ هيَّجني   ولو تسلَّيتُ عنها . أمَّ عمَّارِ[2]

أي ذكرتُ أم عمار . لأن التهييج سبب الذكر .

(١) الشاهد في البيت في قوله : ما جنت النفس مما راق منظره رامت . . حيث أوقع فعلَ مضمرٍ متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر . فالفعل رامت ناصب ما الموصولة . وفاعله ضمير مستتر عائد على النفس . وجنت النفس صلة ما . ولا يعرف قائله .

(٢) البيت شاهد على جواز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل مستغنى عنه بحضور سببه . في قوله : هيجني ولو تسليت عنها . أمّ عمار أي : ذكرت أم عمار . لأن التهييج سبب الذكر .

(أو مقارنه) ـ كقولك لمن تأهّب للحج : مكّةَ ، أي تريد مكة ، وكتكبير مرتقِب الهلال : الهلالَ ، أي أرى[1] الهلالَ .

(أو الوعدِ به) ـ نحو : زيداً لمن قال : سأطعم ، أي أطعِمْ .

(أو السؤالِ عنه بلفظه) ـ نحو : بلى زيداً ، لمن قال : هلاّ[2] رأيت أحداً ؟ أي رأيت .

(أو معناه) ـ نحو : بلى وِجاذاً ، لقائل : أفي مكان كذا وجذ ؟ أي بلى تجد وِجاذاً ، لأن معنى : أفي مكان كذا ، أأجد في مكان كذا ؟ والوجذ بالجيم والذال المعجمة نقرة في الجبل يجتمع فيها الماء ، والجمع وجاذ .

(أو عن متعلّقه) ـ كقوله تعالى : « ماذا أنزلَ ربُّكم ؟ قالُوا خيراً[3] » . أي أنزل .

(وبطلبِه) ـ نحو : اللّهم ضبعاً وذئباً ، أي اجمع فيها . وألا رجل ؟ إمّا زيداً وإمّا عمراً ، أي اجعله إما[4] زيداً وإما عمراً[5] .

(وبالردّ على نافِيه) ـ نحو : بلى زيداً ، لمن قال : ما ضربتُ أحداً .

(أو الناهي عنه) ـ نحو : بلى مَنْ أساء ، لمن قال : لا تضربْ أحداً .

(أو على مُثْبِته) ـ نحو : لا ، بل خالداً ، لمن قال : ضرب زيدٌ عمراً .

(أو الأمر به) ـ نحو : لا ، بل زيداً ، لمن قال : اضربْ عمراً .

(فإن كان الاقتصار في مَثلٍ أو شبهه في كثرة الاستعمال فهو لازم ـ فمن المثَل قولُهم : كلَيْهما وتمراً ، أي أعطني كِلَيهما وزِدْني تَمْراً

---

(١) في (د) : رى ، وفي (ز) : رأى ، والتحقيق من (غ)

(٢) في (د ، ز) : هل ، والتحقيق من (غ)

(٣) النحل ٣٠

(٤) ;(٥) سقط ما بين الرقمين من (د)

وكذا قولُهم : هذا ولا زعماتِك ، أي هذا هو الحقُّ ولا أتوهَّم زعماتِك ، وقيل التقدير : ولا أزعم زعماتِك . ومعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات ، فلما ظهر خلاف قوله قيل له ذلك . ومن شِبْه المَثَل في كثرة الاستعمال قولهم : حسبُك ، خيراً لك . ووراءك ، أوسعَ لك . ومنه : « انتهُوا خيراً لكم »[1] ، « فآمنُوا خيراً لكم »[2] . ومذهب الخليل وسيبويه أن الناصبَ هنا فعلٌ دلَّ عليه ما قبله ، والتقدير : وائتِ خيراً لك ، وائتِ مكاناً أوسعَ لك ، وأْتُوا خيراً لكم ، وذهب الكسائي إلى أن المنصوب هنا خبر كان مضمرة ، أي : يكن خيراً لك[3] . ورد عليه الفراء بأنه لو كان كما زعم لجاز : انْتهِ أخانا، أي تكن أخانا . ويرد عليه أيضاً الآية الأولى ، إذ ليس فيها على قوله دعاء إلى التوحيد ، بل نهي عن التثليث فقط . والمراد إنما هو الأول .

وذهب الفراء إلى أن المنصوب صفة[4] مصدر محذوف . أي انتهوا انتهاء خيراً لكم . ورُدَّ عليه بما قبل الآيتين ، إذ ليس فيه ما يكون عنه مصدر ، وأيضاً فأوسع صفة لمكان لا لمصدر ، وأشار بقوله : في كثرة الاستعمال ، إلى أن ما لا[5] يكثر استعماله لا يشبه المثل ، فلا يكون الحذف[6] فيه لازماً ، وذلك نحو : انته أمراً قاصداً ، أي : وائت أمراً قاصداً . والمعنى انته عن هذا الأمر الذي ليس بقاصد ولا صواب ، وائت أمراً فيه القصد والصواب . والقصد

(١) النساء ١٧١

(٢) النساء ١٧٠

(٣) في (د) : لكم

(٤) في (د) : صلة

(٥) في (د) : ما لم .

(٦) في (د) : فيه الحذف

العدل . والحذف في هذا ليس بلازم ، بخلاف « انتهوا خيراً لكم » ونحوه صرح بذلك سيبويه ، وفرق بكثرة الاستعمال ، والزمخشري جعل انته أمراً قاصداً ، وانتهوا خيراً لكم،سواء في وجوب إضمار الفعل ، ومن شبه المثل في وجوب[1] الحذف لكثرة الاستعمال قول ذي الرمة :

(٤٧٧) ديارَ مية إذ ميّ تُساعفنا ولا يرى مثلَها عربٌ ولا عجمُ[2]

قال سيبويه كأنه قال : اذكر ديار مية ، ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك في كلامهم ، ويقال : أسعفت الرجلَ بحاجته إذا قضيتُها له ، والمساعفة المواتاة والمساعدة .

(وقد يُجعل المنصوبُ مبتدأ أو خبراً فيلزم حذفُ ثاني الجزءين) ـ أي الجزء الآخر ، وهو الخبر في الصورة الأولى والمبتدأ في الثانية .
قال سيبويه : ومن العرب من يقول : كلاهما وتمراً ، كأنه قال : كلاهما لي ، وزدني تمراً . وهذه هي الصورة الأولى . وقال سيبويه أيضاً : ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول : تلك ديار فلانة . وهذه هي الصورة الثانية .

(**فصل**) : (يُحذف كثيراً المفعولُ به غيرُ المخبر عنه) ـ تحرز من

---

(١) سقطت هذه العبارة من (ز)

(٢) البيت لذي الرمة كما في الشرح ، والشاهد فيه وجوب الحذف لكثرة الاستعمال حتى شبه بالمثل في قوله : ديارَ ميّة .. بنصب ديار على تقدير : أذكر ديارَ . كما قال سيبويه : وفي الدرر جـ ١ ص ١٤٥ : ولا يرى مثلها عجمٌ ولا عربُ قال صاحب الدرر : استشهد به على مجيء لفظ ديار مضافاً إلى اسم المحبوبة . والبيت من شواهد سيبويه على نصب ديار بإضمار فعل ترك لكثرة الاستعمال وتقديره : أذكر ديار .

المفعول[1] النائب عن الفاعل نحو : ضُرب زيدٌ . فلا يجوز حذف زيد ونحوه ، كما لا يجوز حذف الفاعل . ودخل في المخبر عنه المفعولُ الأولُ من باب ظنّ ، وهو الثاني من باب أعلم ، وقد سبق[2] الكلام في حذفه .

(والمخبر به) ـ تحرز من الثاني في باب ظن ، وهو الثالث في باب أعلم ، وقد سبق أيضاً حكم[3] حذفه .

(والمتعجَّب منه) ـ نحو : ما أحسنَ زيداً ! وقد ذكر في باب التعجب أنه إذا عُلم جاز حذفُه مطلقاً . وسيأتي الكلام على ذلك .

(والمجاب به) ـ كقولك : زيداً لمن قال : من رأيتَ ؟

(والمحصور) ـ نحو : ما رأيت إلاّ زيداً .

(والباقي محذوفاً عاملُه) ـ نحو : اللهم ضبعاً وذئباً .

(وما حُذف من مفعول به فمنويٌّ لدليل) ـ أي ما لم يذكر من المنصوب مفعولاً به . وهذا هو الحذف اختصاراً . ومنه حذفُ الضمير المنصوب العائد على الموصول بشرطه . كقوله تعالى : « فعّالٌ لما يُريد[4] » أي يريده ، « ذرني ومن خلقتُ وحيداً[5] » أي خلقته .

(أو غيرُ منويٍّ . وذلك إمّا لتضمُّن الفعل معنى يقتضي اللزوم) ـ كتضمين[6] أصلح معنى لطف في قولك : أصلح الله في نفسك . إذ لولا التضمين لقلت : أصلح الله نفسك . ومنه ـ والله أعلم ـ « وأصلح لي في

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د) : وقد سبق أيضاً حكم حذفه .

(٣) في (د) : وقد سبق الكلام ، والترتيب في (ز) على ما جاء بالتحقيق أنسب لوجود أيضاً .

(٤) البروج ١٦

(٥) المدثر ١١

(٦) في (د) : كتضمن

ذريتي[1] » أي الطف بي فيهم ، فضمن المتعدّي معنى اللازم فلزم . ومنه أيضاً : « فليحذَر الذين يُخالفون[2] عن أمره » أي يخرجون عن أمره . وأكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف فيصير يتعدى بنفسه . ومنه : « ولا تعزموا عقدة النكاح[3] » أي ولا تعقدوا ، وهو كثير . ومن النحويين من قاسه لكثرته ، ومنهم من قصره على السماع ، لأنه يؤدي إلى عدم[4] حفظ معاني الأفعال . والمشهور أن التضمين مطلقاً ليس بقياس ، وإنما يُذهب إليه إذا كان مسموعاً من[5] العرب .

(وإمَّا للمبالغة بترك التقييد) ـ نحو : فلانٌ يُعطِي ويمنَع ، ويَصلُ ويَقطَع ؛ أي هذا شأنه . فلم يقيد بمفعول مبالغة في الاقتدار وتحكيم الاختيار ، ومنه « يُحيي ويُميت[6] » .

(وإمَّا لبعض أسباب النيابة عن الفاعل) ـ أي لسبب منها ، ويجمع الأسبابَ المشار إليها غرض لفظي أو معنوي ، كما سبق في باب النيابة عن الفاعل . فاللفظي[7] الإيجازُ[8] نحو[9] : « فاتقوا الله ما استطعتُم واسمعوا وأطيعوا[10] » ، وموافقةُ المسبوق السابق : « وأنَّ إلى ربِّك المنتَهى ، وأنه هو

---

(١) الأحقاف ١٥

(٢) النور ٦٣

(٣) البقرة ٢٣٥

(٤) سقطت من (د)

(٥) في (د) : عن

(٦) الحديد ٢

(٧) في (د) : واللفظي

(٨) في (د) : للإيجاز

(٩) سقطت من (ز)

(١٠) التغابن ١٦

أضحك وأبكى[1] » ، وإصلاحُ الوزن نحو ، ● وخالدٌ يحمَدُ ساداتُنا ●[2] أي يحمدُه ، والمعنويُّ العِلْمُ : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا[3] » ، والجهلُ : ولدتْ فلانة ، وأنت لا تدري ما ولدَتْ ، وكونُ التعيين غيرَ مقصود : « ومَنْ يظلم منكم نُذِقْه عذاباً كبيراً »[4] ، وتعظيمُ الفاعل : « كتبَ الله لأغلبنَّ أنا ورسُلي »[5] ، وتعظيمُ المفعول : سُبَّ فلانٌ ، والخوفُ منه : أبغضتُ في الله ، ولا تذكر من أبغضتَه[6] خوفاً منه ، والخوفُ عليه : هَوِيَ فلانٌ ، ولا تذكرُ من هَوِيهُ خوفاً عليه .

(**فصل**) : (تدخل في هذا الباب) ـ تحرُّز من باب أعلم وأرى ، وقد سبق حكمه .

(على الثلاثي[7] غير المتعدّي إلى اثنين) ـ تحرُّز من كسوتُ ونحوه ، فإنه لا تدخل عليه همزة النقل ، ولا تُضَعَّفُ عينُه للتعدية .[8]

(همزةُ النقل فيزداد[9] مفعولا إن كان متعدّياً) ـ نحو : أكفلتُ زيداً عمراً ، وأغشيتُ الشيءَ الشيءَ .

(ويصيرُ متعدّياً إن كان لازماً) ـ نحو : أزلتُ الشيءَ وأبنتُه . وظاهر

---

(١) النجم ٤٣

(٢) الشاهد فيه حذف المفعول لإصلاح الوزن ، ولم أجده في كتب الشواهد .

(٣) البقرة ٢٤

(٤) الفرقان ١٩

(٥) المجادلة ٢١

(٦) في (د) : أبغضت

(٧) في (د) : الثاني

(٨) في (د) : للتعدي

(٩) في (د) : فيزاد

كلامه أن التعدية بالهمزة فيما ذكر قياس إلا فيما أغنى التضعيف فيه عن الهمزة، كما سيأتي. وفي المسألة أربعة مذاهب: أحدها: أنه قياسيّ في اللازم والمتعدّي لواحد[1]، وهو مذهبُ أبي الحسن، وظاهرُ مذهب أبي علي، وظاهر قول المصنّف، إلاّ فيما أغنى عنه التضعيف.[2]

الثاني أنه قياس في اللازم سماع في المتعدي، قال ابن أبي الربيع: وهو ظاهر مذهب[3] سيبويه.

والثالث أنه سماع في اللازم والمتعدّي، وهو مذهب المبرد.

والرابع أنه قياسي في كل فعل إلاّ باب علمت، وهو مذهبُ أبي عمرو وجماعة.

(ويُعاقِبُ الهمزة كثيراً، ويغني عنها قليلاً، تضعيفُ العين) ـ مثالُ المعاقب: أنزلتُ الشيءَ ونزّلتُه، وأبنتهُ وبيّنتُه. وظاهر مذهب سيبويه أن التعدية بالتضعيف سماع في اللازم والمتعدّي، وقيل إنها قياس، وظاهر كلام المصنّف أن المعنى واحد عند معاقبة التضعيف الهمزة، وذهب الزمخشري والسُّهَيْليّ ومن وافقهما إلى أن التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار، وأن التعدية بالتضعيف تدل عليه، ولهذا جاء: « إنّا أنزلناه في ليلة القدر[4] »، لأنه أنزل فيها إلى سماء الدنيا دفعةً واحدةً، وجاء: « فإنه نزّله على قلبك[5] »، « ونزّلناه تنزيلاً[6] » أي شيئاً بعد شيء على مَهل، والأول هو الصحيح

---

(١) في (د): إلى واحد

(٢) في (د): في غير المعنى، بدلاً من العبارة الأخيرة

(٣) في (د) سقط من: مذهب سيبويه .. إلى: وهو .. (مذهب أبي عمرو ...)

(٤) القدر ١

(٥) البقرة ٩٧

(٦) الإسراء ١٠٦

لقوله : « لولا نُزِّل عليه القرآنُ جملةً واحدةً »[1] . وقوله : « وقد نزَّل عليكم في الكتاب »[2] . وأجمع المفسّرون على أن المراد « وإذا رأيتَ الذين يخوضون . . »[3] الآية ، وإنما نزلت مرة واحدة .

ومثال المغني : قوَّيْتُ الشيءَ ، وحكّمتُك ، وهو كثير لكنه أقل من الأول .

(ما لم تكن همزةً) ـ فلا تعدّى حينئذ بالتضعيف ، بل بالهمزة نحو : أنأيتُ زيداً أبعدتُه ، وأثأيتُ الخرزَ خرمتُه ، والثأي الخرم والفتق .

(وقلَّ ذلك في غيرها من حروف الحلق) ـ فالغالب في حلقيّ العين التعدية بالهمزة نحو : أذهبه وأسعده وأدخله ، وقد يتعاقب في هذا أفعل وفعّل نحو : أوهنه ووهّنه وأبعده وبعّده ، وفهم من اقتصار المصنّف على ذكر هذين المعدّيين ، أعني الهمزة والتضعيف ، أنه لا تعدية بغيرهما كتعديتهما ، خلافاً لمن أثبت التعدية بتضعيف اللام نحو :
صعّر خدّه وصَعْرَرْتُه ، وهو من الصّعر وهو الميل في الخدّ خاصةً ، والسين والتاء نحو : حَسُن زيدٌ واستحسنتُه ، وطَعِمَ زيدٌ الخبزَ واستطعمتُه إياه ، وألف المفاعلة نحو : سايرتُه وجالستُه ، وتغيير حركة العين ، قالوا[4] : شَتِرَتْ عينُ[5] الرجل ، وشتَرَها الله ، وهو من الشَّتْر وهو انقلاب في جفن العين ، وكسى زيدٌ الثوبَ وكَسَوْتُه إياه ، فهذه أربع معدّيات لكن لا يطرد شيء منها .

---

(١) الفرقان ٣٢
(٢) النساء ١٤٠
(٣) الأنعام ٦٨
(٤) في (د) : نحو
(٥) في (د) : عينه

٢٢ ـ باب تنازع العاملَيْن فصاعداً معمولاً واحداً

هذا الباب يسمى باب التنازع كما ذكر المصنِّف. ويسمى أيضاً باب الإعمال كما ذكره غيره. ومرادُه بالعاملين غيرُ الحروف، بدليل قوله بعد[١]: عاملان من الفعل وشبهه. وقوله: فصاعداً يقتضي جواز كون العامل في التنازع أربعة فأكثر. وهو ظاهر كلام ابن عصفور أيضاً. قيل: ولم يوجد أكثر من ثلاثة. قال:

(٤٧٩) تمنَّتْ وذاكم من سَفاهة رأيِها لأهجوها لما هجَتْني مُحَارِبُ[٢]

ولهذا قال الشلوبين: الإعمال أن يتقدم عاملان أو ثلاثة. فاقتصر على الثلاثة. والمراد بقوله: معمولاً واحداً. الواحد باللفظ. فيخرج[٣] به نحو: ضربني زيدٌ وضربتُه. ولا يعد هذا من التنازع. لأن مطلوب العاملين فيه واحدٌ في المعنى دون اللفظ. والمعنى أن كلاً[٤] من العاملين يتوجه[٥] نحو ذلك الواحد قبل الإضمار، على الوجه الذي سيذكر عند توجيه أحدهما بعينه إليه. ودخل في كلامه على هذا التقدير ما تعدّى إلى اثنين فأكثر. وهو لا

---

(١) سقطت من (د)

(٢) الشاهد في البيت تنازع ثلاثة عوامل هي: تمنت. لأهجوها. هجتني. معمولاً واحداً هو: محارب. ولم يعرف قائله.

(٣) سقطت من (د).

(٤) في (د): كل واحد.

(٥) في (د): متوجه

يمنع[1] التنازع فيه كما سيأتي في آخر الباب، وعلى هذا لا يحتاج أن يقال[2]: أراد بذكر الواحد هنا ذكر ما هو مجمع عليه من أن التنازع يكون في[3] ما يتعدى إلى واحد، دون ما هو مختلف فيه من أن التنازع يكون في ما يتعدّى إلى أكثر من واحد، لأن هذا التقرير الذي ذكرناه يحتمله كلامه مع أنه لا ينافي ظاهره ما سيذكره بعد، من اختياره جواز التنازع في المتعدّي إلى أكثر من واحد.

(إذا تعلّق عاملان من الفعل) ـ نحو: « آتوني أفرغْ عليه قِطْراً »[4].
ولم يشرط[5] في الفعل التصرف، وسيأتي أنه يختار جواز كون العاملين فِعْلَيْ تعجب، وشرط ابن عصفور في العاملين التصرف، ومقتضى ذلك امتناع كل عامل غير متصرف من هذا الباب.

(أو شبهه) ـ كاسم الفاعل[6] نحو: أنا ضاربٌ وشاتمٌ زيداً[7]، واسم المفعول نحو: أمضروبٌ ومهانٌ زيدٌ؟ واسم الفعل نحو: نَزالِ وبَلْهَ زيداً.

(متفقان) ـ أي في العمل نحو: قام وقعد زيدٌ، وضربتُ وأكرمتُ عمراً، ومررتُ وأحسنتُ إلى زيدٍ.

(لغير توكيد) ـ فإذا قلت: قام قام زيدٌ، فالثاني توكيد للأول، فهو كالساقط، والعملُ للأول، وأجاز المصنّفُ مع هذا الوجه أن يُنْسَب

---

(١) في (د): لا يمتنع
(٢) في (د): أن تقول.
(٣) في (د): فيما
(٤) الكهف ٩٦
(٥) في (د): ولم يشترط
(٦) في (ز): كاسم فاعل.
(٧) سقطت من (د).

العملُ لهما لكونهما شيئاً واحداً ، وعلى[1] التقديرين ليس[2] هذا من التنازع ولهذا قال :

(٤٨٠) فأينَ إلى أينَ النَّجاةُ ببغلتي   أتاك أتاك اللاحقُون احبِس احبِسْ[3]

إذ لو كان منه لقال[4] : أتاك أتوك أو أتوك أتاك . هذا هو الظاهر ، ويحتمل أنه أضمر مفرداً كما حكى سيبويه : ضربني وضربت قومك ، وعلى هذا يكون البيت من التنازع ، وقد أجاز الفارسي في قوله :

(٤٨١) فهيهات هيهات العقيق وأهله[5]

أن يكون من باب التنازع[6] ، وأجازه أيضاً ابن أبي الربيع في : قام قام

---

(١) في (د) : وعلى هذين   (٢) في (د) : ليسا

(٣) في الدرر جـ ٢ ص ١٤٥ : استشهد به ـ أي السيوطي في همع الهوامع ـ على أن ابن مالك منع التنازع في التأكيد ، قال في التوضيح وشرحه : فاللاحقون فاعل أتاك الأول ، وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لأنه ليس من التنازع ، ولو كان من التنازع لقال : أتاك أتوك على إعمال الأول . أو أتوك أتاك على إعمال الثاني ، وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه : ضربني وضربت قومَك بالنصب . وقيل المرفوع فاعل بالعاملين لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد . قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في (د) : لقيل

(٥) في الدرر جـ ٢ ص ١٤٥ :

فهيهات هيهات العقيق وأهله   وهيهات خلٌ بالعقيق نواصله

قال : استشهد به على ما في البيت قبله : أتاك أتاك اللاحقون . . . وفي التوضيح وشرحه : وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوباً لكل من العاملين من حيث المعنى أن التنازع لا يقع في نحو قول جرير : فهيهات هيهات العقيق ومن به . . الخ خلافاً للفارسي وللجرجاني لأن الطالب للمعمول وهو العقيق إنما هو هيهات الأول ، وأما هيهات الثاني فلم يؤت به للإسناد إلى العقيق ، بل لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الأول ، فلا فاعل له أصلاً . والبيت لجرير ، كما قال في التوضيح وشرحه ـ ديوانه ص ٤٧٩

(٦) في (ز) الإعمال

زيد ، مع التوكيد ، على الوجه الأول من وجهيه السابقين .

(أو مختلفان) ـ أي في العمل نحو : ضربوني وضربتُ الزيدين ، وضربتُ وغضبتُ على زيدٍ .

(بما تأخر) ـ كما سبق تمثيله ، وممن نصَّ على اشتراط ذلك الشَّلَوْبين ، واحترز من أن يتقدَّم المعمول على العاملَين نحو : زيداً أكرمتُ ويكرمني ، فلا تكون المسألة من باب التنازع ، لأن كل واحد من العاملَين أخذ معموله ، وكذا لو توسط نحو : ضربتُ زيداً وضربني ، وقد أجاز الفارسيُّ الإعمال مع التوسط ،وأجازه بعض المغاربة مع التقدُّم ، ومع هذا[1] ربما وجب[2] التقدم نحو : أيَّ رجل ضربتَ أو شتمتَ ؟

(غيرَ سببيٍّ مرفوع) ـ فإذا قلت : زيدٌ قام وقعدَ أبوه ، أو زيدٌ قائمٌ وقاعدٌ أبوه ، لم تكن المسألة من التنازع ، لأنك إن أعملت الثاني خلا الأول من ضمير المبتدأ ، وكذا إن أعملت الأول خلا الثاني منه ، فيلزم عدم الارتباط بالمبتدأ ، فإن سُمع مثلُه حمل على أن السببيَّ مبتدأ مُخْبَر عنه بالعاملَين السابقَين ، والجملة خبر الأول ومنه قول كُثَيِّرٌ :

قضَى كلُّ ذي دَيْن فوفَّى غريمَه وعزَّةُ ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها[3]

وإلى منع كون المسألة المذكورة من باب التنازع ذهب أبو الحسن بن خروف والشلوبين ، وقد أجاز بعضُ النحويين في البيت إعمال كلٍّ من مُعَنىً وممطول في غريمها ، قال شيخنا[4] ، ولم يذكر معظم النحويين هذا الشرط .

---

(١) في (ز) : وعلى هذا

(٢) في (د) : أوجب

(٣) في الدرر جـ ٢ ص ١٤٦ ، استشهد به على أنه لا تنازع في السببي المرفوع . . . وفي التسهيل وشرحه للدماميني فيما يقع فيه التنازع غير سببي مرفوع . . . وساق حديثاً طويلاً حول من منع المسألة ومن أجازها . والبيت لكثير عزة ـ ديوانه ص ١٧٧

(٤) أي أبو حيان .

واحترز بمرفوع من السببي غير المرفوع كالمنصوب مثلاً، فإنه لا يمتنع فيه التنازع، لأنه لا يُضْمَر بل يُحْذَف وذلك نحو: زيدٌ أكْرِمُ وأفضِّلُ أباه.

(عمل فيه أحدُهما) - أي سواء كان طلبهُما متفقاً نحو: قام وقعد زيدٌ، وضربتُ وأهنتُ زيداً، أم مختلفاً نحو: ضربني وأكرمتُ زيداً.

(لا كلاهما، خلافاً للفراء في نحو: قام وقعد زيدٌ) - فارتفع زيدٌ عنده[1] بالفعلَين معاً. قال المصنِّف: وهو غيرُ مستبعَد، فإنه نظير: زيدٌ وعمروٌ منطلقان، على رأي سيبويه في أن الخبر مرفوع بالمبتدأ. وأجيب بالفرق، وهو استقلال كل من الفعلين بالنسبة إلى زيد، وعدم استقلال كل من الاسمين بالنسبة إلى منطلقين، إذ لا يصح زيدٌ منطلقان، ويصح قام زيدٌ.

(والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق، خلافاً للكوفيين) - وعملُ كلٍّ منهما مسموعٌ، ولكن الخلاف في الترجيح كما ذكر، والراجح الأقربُ[2] كما يقول[3] البصريون، لنقل سيبويه عن العرب أن إعماله هو الأكثر، وأن إعمال الأول قليل. قال المصنِّف: ومع قلته لا يكاد يوجد إلاَّ في الشعر، والبصريون يرجحون الثاني، والكوفيون الأول. وقال بعض النحويين: يتساويان، وقال النحاس: حكى بعض النحويين أن الكوفيين يختارون إعمال الأول، قال: ولم أجد ذلك على ما حكى. انتهى. ونصوص النحويين متضافرة[4] على نقل هذا المذهب عن الكوفيين.

(ويعملُ الملغىَ) - أي عن العمل في الاسم الذي تنازعه العاملان.

---

(١) سقطت من (د).

(٢) في (د): الثاني.

(٣) سقطت هذه العبارة من (ز).

(٤) في (د، ز): متظافرة

(في ضمير المتنازَع) ـ أي سواء أكان[1] ذلك الملغى الأول أم غيره، وسواء أكان[1] طلبه الرفع أم غيره. فمثال[2] الأول: ضربوني وضربت قومك، وأكرمته وأكرمني زيدٌ، ومررت به ومرَّ بي زيدٌ. ومثال[2] الثاني: ضربتُ وضربوني قومُك، وأكرمني وأكرمتُه زيدٌ، ومرَّ بي ومررتُ به زيدٌ[3]. وفهم من قوله: في ضمير. أن التنازع لا يكون في الحال والتمييز، فنحو: تصببت وامتلأت عرقاً، وقمت وخرجت مسرعاً. ليس من التنازع، وإنما يكون على الحذف إن دلَّ دليلٌ.

(مطابقاً له) ـ أي للاسم المتنازَع فيه[4] في إفراد وتذكير وغيرهما نحو: قاما وقعدَ[5] الزيدان، وقاموا وقعدَ[6] الزيدون، وقمن وقعدت الهندات.

(غالباً) ـ استظهر به على ما حكمَ[7] سيبويه بأنه جائز من نحو: ضربني وضربتُ قومَك. لكنه جعله قبيحاً. وهو في تأويل: ضربني مَنْ ثَمَّ وضربتُ قومَك. فأضمر مفرداً مراعاة لتأويل القوم بواحد يفهم الجمع.

قال سيبويه بعد ذكر هذا التأويل: وهو رديء يدخل فيه أن تقول: أصحابهُ جلسَ، تضمر شيئاً يكون في اللفظ واحداً.

(فإن أدّتْ مطابقتُه) ـ أي مطابقة الضمير الاسم المتنازع.

(إلى تخالف خبر ومُخْبَر عنه فالإظهار) ـ وتخرج المسألة حينئذ من

---

(١) في (د): سواء كان.

(٢) في (ز): ومثيل.

(٣) في (ز): عمرو.

(٤) سقطت من (د).

(٥) في (د): وقعدا

(٦) في (د): وقعدوا

(٧) في (د): حكم به

باب التنازع لأخذ كل[1] من العاملَين معمولَه ظاهراً، فتقول في: ظناني وظننتُ الزيدَين منطلقَين: ظناني منطلقاً وظننت الزيدَين منطلقَين، بإظهار ثاني ظناني، لأنك لو أضمرته لزم إما[2] مخالفة الخبرَ المخبَر عنه، وذلك إذا أضمرته مثنى ليطابق مفسره فقلت: ظناني إياهما وظننت الزيدين منطلقَين، فإياهما ومنطلقَين متطابقان ولكن هو والياء متخالفان، ولا يخالف الخبر المخبر عنه، وإمّا مخالفة المفسَّر المفسِّر، وذلك إذا أضمرته مفرداً ليطابق المخبر به المخبر[3] عنه، فقلت: ظناني إياه وظننت الزيدَين منطلقَين، فإياه والياء متطابقان ولكن هو ومنطلقَين متخالفان، ولا يخالف المفسر المفسر، فلزم الإظهار ليزول[4] المحذور. ولا يجيز المبرد غير هذا، وأجاز الكوفيون مع هذا، الحذفَ لدلالة منطلقَين، فتقول: ظناني وظننتُ الزيدَين منطلقَين، وإضماره مؤخراً على وفق المخبر عنه لتضمن المثنى المفرد، فتقول: ظناني وظننت الزيدَين منطلقَين إياه. هذا إن أعملت الثاني، فإن أعملت الأول فقلت: ظننت وظناني الزيدَين منطلقَين، فكذاك[5] يجب الإظهار فتقول: ظننتُ وظناني منطلقاً[6] الزيدَين منطلقَين. ويأتي أيضاً قول الحذف وقول الإضمار، ولكن لا يظهر هنا التزام التأخير، لأن مقتضيه[7] في الأولى مفقود في هذه، وهو تأخر المفسر لفظاً ورتبةً.

---

(١) في (ز): كل واحد

(٢) سقطت من (د)

(٣) سقطت من (ز)

(٤) في (د): لزوال

(٥) في (د): فهنا

(٦) سقطت من (د)

(٧) في (د): ما يقتضيه

وفهم من كلام المصنّف أنه إنْ[1] لم تؤد مطابقته إلى ما ذكر يضمر . وفي المسألة إذا أُهملت[2] الأول ثلاثة مذاهب :

أحدها : إضماره مقدَّماً كالمرفوع نحو : ظننته أو إياه وظننت زيداً قائماً .

الثاني : إضماره مؤخراً لأنه كالفضلة نحو : ظنني وظننت زيداً منطلقاً إياه . وجزم به المصنف في غير هذا الكتاب .

الثالث : حذفه لدلالة المفسر نحو : ظنني وظننتُ زيداً منطلقاً .

قال ابن عصفور : وهذا أسدُّ المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل . .

(ويجوزُ حذفُ المضمر[3] غير المرفوع) ـ وهو المنصوب والمجرور سواء أكان صاحبَ الضمير الأول أو الثاني . فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ، ومررتُ ومرَّ بي زيدٌ ، وضربني وضربتُ زيدٌ ، ومرَّ بي ومررتُ زيدٌ ، والأصل : ضربتُه ومررتُ به . وسيذكر المصنف الخلاف فيما إذا كان الضمير[4] للأول . وأما إذا كان للثاني فمذهب أبي علي أنك لا تحذفه ، وأجاز ذلك السيرافي جوازاً مطرداً ، وهو الذي يفهم من كلام المصنّف .

وقوله فيما بعد : إنَّ حذفَه معمولاً للأول بشرطه أولى من إضماره مقدَّماً ، يشعر أنه إذا كان لغير الأول لا يكون كذلك ، فإما أن يكون ثبوته أولى وهو الظاهر ، أو لا أولوية بل يستوي الحذف والإثبات ، ولا منافاة بين الكلامين على كلٍّ من الاحتمالين .

---

(١) في (د) : إذا لم

(٢) في (د) : ألغيت

(٣) في (د) : الضمير

(٤) سقطت من (د) .

وزعم المغاربة أن حذفه حينئذ مخصوص بالضرورة ومنه :

(٤٨٣) بعكاظَ يُعشِي الناظريـ ن إذا همُ لمحوا ، شعاعُه[1]

أي لمحوه ، وقال :

(٤٨٤) يرنو إليَّ وأرنو من أصادقُه في النائبات فأرضيه ويرضيني[2]

أي وأرنو إليه .

ونقل بعض النحويين أن ضربني وضربتُ قومُك ، برفع قوم جائز عند الكوفيين ، على قول من قال : زيدٌ ضربتُ ، حسنٌ جيدٌ عند البصريين على الحذف كقوله تعالى : « والحافظين فروجهم والحافظات »[3] .

(ما لم يمنع مانع) ـ فإذا قلت : مال عنِّي وملتُ إليه زيدٌ ، لم يجز حذف إليه ، إذ يصير الظاهر أن الأصل : مال عني وملتُ عنه زيدٌ . وهو خلاف المراد . ومثله : رغبَ فيَّ ورغبتُ عنه زيدٌ .

(ولا يلزم حذفُه أو تأخيرُه معمولاً للأول ، خلافاً لأكثرهم ، بل حذفُه إن لم يمنع مانع أولى من إضماره[4] متقدّماً ، ولا يحتاج غالباً إلى تأخيره إلاّ في باب ظنَّ) ـ فيجوز عند المصنف : ضربتُه وضربني زيدٌ ، ومررتُ به ومرَّ بي زيدٌ . بإثبات[5] الهاء ، وعليه :

(٤٨٥) إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحبٌ جهاراً فكن للغيب أحفظَ للعهد[6]

---

(١) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب ، والشاهد فيه إعمال أول المتنازعين : يعشي ، وحذف ضمير الثاني : لمحوا ضرورة ، أي لمحوه .

(٢) الشاهد فيه كالسابق : إعمال يرنو ، وحذف ضمير أرنو ، أي أرنو إليه .

(٣) الأحزاب ٣٥

(٤) في (د) : إظهاره ، وفي (غ) : أولى من إبقائه مقدماً .

(٥) في (د) : على إثبات ، وفي (غ) : بإثباته

(٦) في الدرر جـ ٢ ص ١٤٤ : استشهد به على جواز تقديم الضمير المنصوب بأول المتنازعين ضرورة ،

وقوله :

(٤٨٦) ألا هل أتاها على نأيها بما فضحت قومها غامد[1]

وذهب الأكثرون إلى أنه يجب الحذف إن كان الضمير مستغنىً عنه فتقول : ضربتُ وضربني زيدٌ ، ومررتُ ومرَّ بي زيدٌ ، بحذف الهاء إلاّ في الضرورة كالبيتين . والتأخير إن لم يكن مستغنىً عنه نحو : ظنني وظننتُ زيداً قائماً إياه ، وذلك ليتخلص من تقديم ضمير هو فضلة أو كالفضلة على مفسّره لفظاً ورتبةً . واختار المصنّف أن الحذف حيث لا مانع أولى ، وأن التأخير إنما يحتاج إليه غالباً في باب ظن كما سبق تمثيله .

واحترز بالمانع من نحو : استعنتُ به واستعان عليَّ زيدٌ ، فلا يجوز حذف الهاء لئلا يلتبس ، وأشعر به قولُه : غالباً .

(وإن ألغى الأول رافعاً صحُ دون اشتراطِ تأخيرِ الضَّمير، خلافاً للفراء) ـ ووفاقاً لسيبويه والبصريين . ويدل عليه ما حكى من قول العرب : ضربوني وضربتُ قومَك ، وضرباني وضربتُ أخويك .

= وفي التوضيح وشرحه ، وإن كان العامل من غير بابي كان وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظاً ومحلاً لأنه فضلة مستغنى عنه ، فلا حاجة لإضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيدٌ ومررت ومرَّ بي زيدٌ ، وقيل ، يجوز إضماره كقوله ، إذا كنت ترضيه .. الخ فأعمل الثاني وأضمر في الأول المفعول ، وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ، ولم يوجب في التسهيل حذفه ، بل جعله أولى ، ولم أعثر على قائل البيت .

(١) في (د) : عامد بالعين المهملة ، والشاهد فيه كما في سابقه ، وفي معجم الشواهد (غامد) نسبه للمتنبي ـ ديوانه ١ / ١٦٩ ، والذي في الديوان على هذه القافية (غامد) ص ٣١٩ :

له من كريم الطبع في الحرب منتض ومن عادة الإحسان والصفح غامد

قال الشاعر :

(٤٨٧) خالفاني ولم أخالِفْ خليليَّ فلا خيرَ في خلافِ الخليلِ[١]

وقال :

(٤٨٨) جَفوني ولم أجفُ الأخِلَّاءَ إنَّني لغير جميل من خليليَ مُهمِلُ[٢]

وما اشترطه الفراء من تأخير الضمير فتقول : ضربني وضربتُ قومَك هم ، حتى لا يتقدم على مفسّره لفظاً ورتبةً مصادم للنص فلا يلتفت إليه . ودلَّ قوله : الأول على أنه إن ألغى الثاني رافعاً جازت المسألة عند الفراء من غير هذا الشرط ، فتقول : ضربتُ وضربوني قومَك ، وفيه بحث . والمشهور عن الفراء منع المسألة الأولى مطلقاً ، ونقل عنه ما ذكره المصنِّف من إجازتها بشرط التأخير ، ونقل عنه أيضاً القصر على السماع .

(ولا حذفه . خلافاً للكسائي) ـ في تجويزه : ضربني وضربت قومك ، على حذف الفاعل حتى لا يضمر قبل الذكر . وقال به[٣] أيضاً هشام من الكوفيين . واختاره من المغاربة السُّهيلي وأبو جعفر بن مضاء .

(١) في الدررجـ ٢ ص ١٤٣ : استشهد به على إعمال الثاني في المتنازع فيه : خليليَّ . وإعمال الأول في ضميره . فالأول يطلب خليليَّ فاعلاً ، والثاني يطلبه مفعولاً . فأعمل الثاني في المتنازع فيه . وأعمل الأول في ضميره . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٠٤ : الشاهد فيه جواز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع . وذلك أن جفوني ولم أجف تنازعا في الأخلاء ـ جمع خليل ـ وقد أعمل الثاني : ولم أجف . وأضمر الفاعل في جفوني . على شريطة التفسير ، وهو مذهب البصرية والفراء . ومنعته الكوفية لأجل الإضمار قبل الذكر . والبيت حجة عليهم . وهو في هذا الباب ثابت عن العرب ، كما يتضح من أمثلة سيبويه . ولا يعرف قائله .

(٣) في (د) : بهذا .

ومما استُدلَّ به قوله :

٤٨٩) لو كان حيًّا قبلَهُنَّ ظعائنـاً حيَّـا الحطيمُ وجوهَهـن وزمـزمُ[1]

فقال : حيًّا قبلهن ولم يقل : حيَّيا ، وأول على أنه أضمر في حيًّا مفرداً كما أضمر من قال :

٤٩٠) ولو بخلَتْ يداي بها وضَنَّتْ لكان عليَّ للقدَرِ الخيارُ[2]

والمشهور عن الكسائي في هذه المسألة ما ذكره المصنِّف من الحذف ، وكذا نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل ، ونقل عنه في شرح الإيضاح أنه لا يقول بالحذف ، بل يضمر مفرداً في الأحوال كلها . وكلام المصنِّف يُفهم أنه إن ألغى الثاني رافعاً لم يُحذف المرفوعُ عند الكسائي . فتقول على هذا : ضربتُ وضربوني قومك ، كما يقول البصريون ، وفيه بحث .

(ونحو : ما قام وقعد إلاَّ زيدٌ ، محمول على الحذف لا على التنازع ، خلافاً لبعضهم) ـ لأنه لو كان من التنازع للزم إخلاء الفعل الملغَى من الإيجاب ، ولزم في نحو : ما قام وقعد إلاَّ أنا ، إعادة ضمير غائب على[3] حاضر ، فهو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية عليه . والتقدير : ما قام أحد وقعد إلاَّ زيدٌ ، فحذف أحد كما حذف في قوله تعالى :

---

(١) في المقرب لابن عصفور جـ ١ كتاب ثالث ص ٢٥٢ : جاء على إعمال حيًّا الثاني ، وفاعل حيًّا الأول مضمر فيه ، إلاَّ أنه أفرده وإن كان عائداً على اثنين ضرورة على حدّ قوله : فلو ظفرت يداي . . .

(٢) وروى : ولو رضيت يداي بها وقرَّت . . . لكان لها على القدر الخيار

قال في المحتسب جـ ٢ ص ١٨١ ، ولم يقل : وضنتا ، على مذهب الحذف ، والتقدير : وضنت يداي .

(٣) في (د) : إلى

« وإن منكم إلاَّ واردُها[1] » . ونحوه ، وأسند قعد إلى ضمير أحد ، وإلا زيد بدل ، لكن يلزم على هذا حذف الفاعل ، ومن قواعد البصريين أنه لا يحذف ، بل زعم ابن عصفور في شرح الإيضاح أن حذف الفاعل لا يجوز عند أحد من البصريين ، ولا عند الكوفيين ، وهذا التركيب مسموع من العرب ، قال :

(٤٩١) ما صاب قلبي وأضناه وتيمه ... إلاَّ كواعبُ من ذُهْل بنِ شَيْبانا[2]

وقال :

(٤٩٢) ما جاد رأياً ولا أجدى محاولةً ... إلاَّ امرؤٌ[3] لم يُضع دنيا ولا دينا

وهو مقيس ، وتخريج المسألة على مذهب الفراء في : قام وقعد زيدٌ ، ضعيف ، لضعف المذهب المذكور ، وتخريجها على حذف إلاَّ زيدٌ مثلاً من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : ما قام إلاَّ زيدٌ وما قعد إلاَّ زيدٌ،فيه

---

(١) مريم ٧١

(٢) في النسخ الثلاث : ما صاب قلبي وأصباه ، والتحقيق من الهمع والدرر والصبان ، قال في الدرر جـ ٢ ص ١٤٤ : استشهد به على أن الصحيح أن ما في البيت من باب الحذف العام لدلالة القرائن ، وفي التصريح : ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلاَّ على الصحيح كقوله : ما صاب قلبي .. الخ والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه لزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب ، ولزم في نحو : ما قام وقعد إلاَّ أنا إعادة ضمير غائب على ضمير حاضر . قاله المرادي في شرح التسهيل على الحذف ، وقال في شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد إلاَّ أنا فحذف أحد لفظاً واكتفى بقصده ودلالة المعنى ولا استثناء عليه ، وفي الصبان أن جعل هذه المثل في البيت من باب الحذف يلزم عليه حذف الفاعل . قال : وأجيب بأنه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور ، وفيه ما فيه فتأمل . قال في الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٣) في (د) : امرء ، وفي الدرر كذلك مع ضم الراء والهمزة ، قال في الدرر : استشهد به على ما في البيت قبله ، ويجري فيه ما جرى في سابقه ، وما جاد رأياً بمعنى ما أصاب في رأيه ، ولا أجدى أي ولا أغنى .. ومحاولة هو المتنازع فيه ، فإن أعملت فيه أحد الفعلين أعملت الثاني في ضميره .. قال : ولم أعثر على قائله .

أيضاً حذف الفاعل،فما تنفك المسألة عن إشكال .

(ويُحكم في تنازع أكثر من عاملَين بما تقدم من ترجيح بالقرب) ـ كما هو مذهب البصريين في العاملَين .

(أو بالسبق[1]) ـ كما هو مذهب الكوفيين فيهما .

(وبإعمال الملغَى في الضمير) ـ فتقول على إعمال الثالث : ضرباني وضربتُ أو ضربتُهما ومرَّ بي الزيدان ، وعلى إعمال الثاني : ضرباني وضربتُ ومرًا بي الزيدَيْن ، وعلى إعمال الأول : ضربني وضربتُهما ومرًا بي الزيدان .

ومقتضى كلام المصنِّف فيما سبق أنك تقول على رأي الكسائي في الأولى والثانية : ضربني بحذف الألف ، وتقول على رأي الفراء في الأولى : ضربني وضربتُ ومرَّ بي الزيدان هما[2] ، وفي الثانية :

ضربني وضربتُ ومرًا بي الزيدَين[3] هما ، بتأخير فاعل ضرب وحده في الصورتين .

(وغير ذلك) ـ أي مما سبق ذكره ، فيحذف الضمير مثلاً حيث سبق أنه يجوز حذفه ، وتذكره[4] حيث سبق أنه يذكر .

(ولا يَمنعُ التنازع تعدٍّ إلى أكثر من واحد) ـ بدليل ما حكى سيبويه من قول العرب : متى رأيت أو[5] قلت زيداً منطلقاً ، على إعمال رأيت ، ومتى رأيت أو قلت ، زيدٌ منطلقٌ ، على حكاية الجملة بقلت . وقاس

---

(١) في بعض نسخ التسهيل وفي (غ) : او السبق .

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : الزيدان

(٤) في (د) : ويذكر

(٥) في (د) : وقلت

المازني وجماعة ما يتعدّى إلى ثلاثة على ما يتعدّى إلى اثنين . فتقول في إعمال الأول : أعلمني وأعلمتُه[1] إياه إياه[2] زيدٌ عمراً قائماً . ولا يخفى التفريع على ما سبق ولم يسمع ذلك من العرب .

(ولا كونُ المتنازِعَين فعلَيْ تعجب) ـ فتقول : ما أحسن وأجمل زيداً إذا أعملت الثاني ، وما أحسن وأجمله زيداً إذا أعملت الأول . نصَّ على ذلك المبرد في المدخل ، وشرط المصنِّف في الشرح في الجواز إعمالَ الثاني ، حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله ، فتجوز الصورة الأولى وتمتنع الثانية ، ويجوز : أحسن به وأعقل بزيد ، وتمتنع : أحسن وأعقل به زيد ، للفصل . ورد بأن شرط باب الإعمال جواز إعمال[3] كل من العاملين في المتنازع[4] .

(خلافاً لمن منع) ـ أما المسألة الأولى فمنعها بعض النحويين في المتعدّي إلى اثنين أو ثلاثة ، وصرَّح الجرميُّ وجماعةٌ بمنعها في ذي الثلاثة ، وقالوا : لم يُسمع من العرب في نظم ولا نثر ، وباب التنازع خارجٌ عن القياس ، فيقتصر فيه على المسموع ، ونُقل عن الجرميّ منعُها في ذي اثنين[5] ، والسماع[6] يرد على من منع في ذي الاثنين[7] ، والقياس في ذي الثلاثة ، ولا نسلّم خروجَ الباب عن القياس مطلقاً ، وأما المسألة الثانية فمنعها بعض النحويين ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

---

(١) في (د) : وأعلمت

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د) : عمل

(٤) في (د) : في التنازع

(٥) في (د) : الاثنين

(٦) (٧) سقط ما بين الرقمين من (د)

٢٣ ـ باب الواقع مفعولاً مطلقاً من مصدر وما[1] يجري مجراه

(من مصدر) ـ نحو : ضربتُ ضرباً ، أو ضربتَيْنْ ، أو ضرباً شديداً .

(وما يجري مجراه) ـ كاسم المصدر ، نحو العطاء في معنى الإعطاء ، وكبعض الصفات نحو : عائذاً بك ، وبعض أسماء الأعيان نحو تُرباً وجندلاً ، على خلافٍ فيهما يأتي آخر الباب . وسمى ما انتصب على المصدرية مفعولاً مطلقاً لأنه لم يُقَيَّد كما قُيِّد غيرُه من المفاعيل كالمفعول به وفيه ومن أجله ومعه .

(المصدر اسم دالٌّ بالأصالة على معنى قائمٍ بفاعل[2]) ـ نحو : حَسُنَ حُسْناً ، وفَهِمَ فَهْماً . واحترز بالأصالة من اسم يساوي المصدرَ في الدّلالة ، ويخالفه إمَّا بعلَميَّةٍ كحمَاد علَم جنس للحمد ، وإما بخلوِّه لفظاً وتقديراً[3] دون عوض من بعض ما في الفعل كاغتسل غُسْلًا وتوضأ وضوءاً ، فهذه ونحوها أسماء مصادر ، والتعبير عنها بالمصادر[4] تجوُّزٌ .

واحترز بتقدير من نحو قتال ، فإنه خلا من بعض ما في فعله لفظاً لا تقديراً ، بدليل ورود قيتال . واحترز بالعوض[5] من نحو عِدَةً ، فإنه[6] خلا من بعض ما في فعله وهو الواو[7] ، لكن عوض عن الفاء المحذوفة التاء[8] .

---

(١) سقطت عبارة « وما يجري مجراه » من (غ)

(٢) في (د) : الفاعل

(٣) في (د) : أو تقديراً

(٤) في (د) : بالمصدرية

(٥) في (ز) : بالتعويض

(٦)(٧) سقط ما بين الرقمين من (ز) و (غ)

(٨) في (د) : الهاء

والأصل وعدٌ . فهذان ونحوهما مصادر حقيقية .

(أو صادرٍ عنه) ـ أي عن فاعلٍ[1] .

(حقيقةً) ـ نحو : خطَّ خطًّا ، وخاط خياطةً .

(أو مجازاً) ـ نحو : مات موتاً .

(أو[2] واقع على مفعول) ـ نحو : ضربتُ ضرباً .

(ويسمَّى[3] فعلًا وحدَثاً وحَدثاناً) ـ لأن المصادر أفعال وأحداثٌ صدرت من فاعلها حقيقةً أو مجازاً .

(وهو أصل الفعل لا فرعه ، خلافاً للكوفيين) ـ وفاقاً لجمهور البصريين ، لأن الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر من الحَدث ، ويزيد بتعيين الزمان ، فكان فرعاً والمصدرُ أصلًا ، إذ كل فرع يتضمن معنى الأصل وزيادة كالتثنية والجمع بالنسبة إلى الواحد .

(وكذا الصفةُ ، خلافاً لبعض أصحابنا) ـ إذ في الصفة ما في المصدر من الدلالة على الحدَث وزيادة الدلالة على من هي له ، وليس فيها ما في الفعل من الدلالة على زمن معيَّن ، فهي مشتقة من المصدر لا من الفعل .

(ويُنصَبُ بمثله) ـ أي بالمصدر نحو : عجبتُ من ضربك زيداً ضرباً ، أو ضرباً شديداً ، ومنه : « فإن جهنَّم جزاؤكم جزاءً موفوراً[4] » .

(أو فرعه[5]) ـ وهو الفعل نحو : ضربتُ ضرباً ، « وما بدَّلوا

---

(١) في (د) : الفاعل

(٢) في (د) : وواقع

(٣) في بعض نسخ التسهيل : وقد يسمى .

(٤) الإسراء ٦٣

(٥) في (د) : وفرعه ، وفي بعض نسخ التسهيل : أو بفرعه

تبديلاً[1]» ؛ واسم الفاعل نحو : أنا ضاربٌ ضرباً ، « والذَّارياتِ ذَرْواً[2]» ؛ واسم المفعول نحو : زيدٌ مضروبٌ ضرباً .

(أو بقائم مقام أحدهما) ـ أي مقام مثله نحو : عجبتُ من إيمانك تصديقاً ، أو فرعه نحو : أنا مؤمنٌ تصديقاً .

(فإن[3] ساوى معناه معنى عامله فهو لمجرد التوكيد ، ويسمَّى مبهماً ، ولا يثنَّى ولا يُجمع) ـ وذلك نحو : قمتُ قياماً . وعلل المصنِّف عدم تثنيته وجمعه بأنه بمنزلة تكرير الفعل ، وهو يقتضي أنه من قبيل التأكيد اللفظي ، وبه صرح ابنُ جِنِّي ، وهو ظاهر كلام ابن العلج ، وصرَّح الأبديّ بأنه ليس من التأكيد اللفظي ، بل[4] مما يُغْنَى به البيانُ . قال : لأنه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ، ولذا لا يأتي التوكيد في المجاز ، وقال في :[5]

بكى الخزُّ من رَوْح وأنكر جلدَه وعجَّت عجيجاً من جُذامَ المطارفُ

إنه نادرٌ لا يقاس عليه .

(وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ، ويسمى مختصاً ومؤقَّتاً) ـ وهذا هو القسم الثاني من قسمي المصدر ، وهو المختص ، والأول هو المبهم كما سبق ، ودخل في المختص المعدودُ نحو : ضربتُ ضربتين ، إذ[6] حصل له بدلالته على عدد المرات اختصاص ، والمختص الذي ليس بمعدود ،

(١) الأحزاب ٢٣

(٢) الذاريات ١

(٣) في (د) : وإن

(٤) سقطت من (د)

(٥) الخز الحرير أو نوع منه ، والتعبير على الاستعارة ؛ وفي اللسان (عجَّ) يَعِجُّ ويَعَجُّ كيَمَلُّ عَجًّا وعجيجاً صاح ورفع صوته . . . والمِطْرَف والمُطرَف واحد المطارف ، وهي أردية من خزٍّ مربعة لها أعلام . . . والشاهد في البيت على مجيء التوكيد في المجاز نادراً لا يقاس عليه في قوله
وعجت عجيجاً من جُذامَ المطارفُ

(٦) في (د) : إذا

يكون اختصاصه[1] بالألف واللام وبالإضافة وبالصفة ، فالأول نحو قولك : ضربتُ الضربَ ، تريد ضرباً بينك وبين مخاطبك فيه عهد ، فكأنك قلت : الضربَ الذي تعلم ، ومنه :

(٤٩٤) فدع عنك ليلى إنَّ ليلى وشأنها   وإن وعدَتْكَ الوعدَ لا يتيسرُ[2]

أي الوعد الذي كنت ترجوه منها . وتقول : زيدٌ يجلس الجلوسَ ، تريد الجنس ، وتعني به التكثير ، وهو من[3] قسم المبين لدلالته على الكثرة ، والفعل لا يدل على كثرة[4] فقط ، بل يصلح للقلة والكثرة . والثاني نحو : قمتُ قيامَ زيدٍ ، أي قياماً مثل قيام زيد ، فحذف المصدر ، ثم صفته ، وأقيم مقامها هذا المصدر معرباً بإعراب المصدر المحذوف ، والثالث نحو : قمتُ قياماً طويلاً ، وضربتُ ضرباً شديداً .

(ويُثَنَّى ويُجْمَعُ) ـ أي المختص ، سواء أكان معدوداً نحو : ضربتُ ضربَتَيْنِ وضَربات ، ولا خلاف في هذا ، أم غيرَ معدود ، وذلك عند اختلاف النوع . وظاهر كلام سيبويه أن ذلك لا ينقاس[5] ، وهو اختيار الشلوبين . وحكى سيبويه من كلامهم الأشغال والعقول والألباب والحلوم ، ومنَع جمع الفكر والنظر والعلم .

قال ابنُ الخشَّاب : ولم[6] يعتد بالأفكار والعلوم ، إذ الاعتداد باستعمال

---

(١) في (د) : تخصيصه

(٢) الشاهد فيه مجيء المفعول المطلق من المصدر المختص بالألف واللام في قوله : وإن وعدتك الوعد . أي الوعد الذي كنت ترجوه منها . ولا يعرف قائله .

(٣) في (د) : وهو القسم

(٤) في (د) : الكثرة

(٥) في (د) : لا يقاس

(٦) في (د) : ولا

العرب . ومن النحويين من أجاز ذلك قياساً ، وهو ظاهر كلام المصنّف ، فتقول على هذا : قمتُ قيامَيْ زيدٍ وعمروٍ ، وقتلتُ قُتولاً كثيرةً .

(ويقوم[1] مقام المؤكّد مصدرٌ مرادفٌ) ـ نحو : قعدتُ جلوساً ، ومنه :

٤٩) ويوماً على ظهر الكثيب تعذَّرتْ   عليَّ وآلتْ حلفةً لم تحلَّلِ[2]

وظاهر كلام المصنّف فيما سبق[3] أن الناصب لهذا المصدر هو[4] العامل المذكور ، وهو مذهب المازني ، وحجته أنه لما كان في معناه وصل إليه كما يصل إلى ما هو من لفظه . ومذهب الجمهور أن الناصب[5] له فعل[6] من لفظه مقدَّر ، لأن الأكثر كون المصدر من لفظ الفعل ، والقليل كونه من غير لفظه ، فحمل القليل على الكثير في نصبه بفعل من لفظه .

(واسمُ مصدر غيرُ علَم) ـ نحو : اغتسلتُ غُسْلاً . واحترز من اسم المصدر العلَم كحماد لفلان في معنى : حمداً له . فلا يقال : حمدتُ حمادَ[7] لقصد التوكيد ، لأنه زائد بالعلمية على معنى العامل فلا ينزل[8] منزلة تكراره .

---

(١) في (د) : ويقام

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦١ : استشهد به على أن المصدر غير المؤكد لعامله ، إن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر ، فحلفة منصوب بحلفت مضمرة ، وقال أبو حيان : يجوز أن ينصب بآلت ، ويجوز أن ينصب بحلفت مضمرة ، فترجح الأول لعدم تكلف الإضمار ، وترجح الثاني لجريان المصدر على الأكثر في كونه ينتصب بفعل من لفظه . انتهى ، وظاهر كلام المصنف هنا أن البيت شاهد على قيام المصدر المرادف : حلفة مقام المؤكد لآلت . والبيت لامرئ القيس ، من معلقته المشهورة .

(٣) في (د) : فيها

(٤) في (ز ، غ) : هذا

(٥) في (د) : أن ناصبه

(٦) في (د) : هو فعل

(٧) في (د) : حمادا

(٨) في (د) : يتنزل

(ومقامَ المبيَّن نوعٌ) ـ نحو : رجع القهقرى ، ومنه : « والنَّازعاتِ غَرْقاً [1] » . ومذهبُ الجمهور في ناصب هذا كما سبق في[2]. قعدتُ جلوساً ، إلاّ أبا الفتح [3] ، فإنه قال هنا ما قال المازني هناك .

(أو وصفٌ) ـ نحو : « واذكر ربَّكَ كثيراً [4] » . ومذهب سيبويه في هذا ونحوه أنه حال .

(أو هيئةٌ) ـ نحو : يموت الكافر ميتة سوء ، ويعيش المؤمن عيشة مرضية .

(أو آلةٌ) ـ نحو : ضربتُه سوطاً ، ورشقتُه سهماً . والأصل : ضربةَ سوطٍ ، ورشقةَ سهمٍ ، وهو مطرد في جميع آلات الفعل دون غيرها ، ولهذا لا يجوز : ضربتُه خشبةً ولا رميتُه آجرةً ، لأن الخشبة ليست آلة الضرب ، ولا الآجرة آلة الرمي .

(أو كُلّ) ـ نحو : « فلا تميلُوا كلَّ الميلِ [5] » .

(أو بعض) ـ نحو : « ولا تضرُّونه شيئاً » [6] .

(أو ضمير) ـ نحو : « لا أعذِّبُه أحداً من العالمين [7] » .

---

(١) النازعات ١

(٢) في (د) : في نحو

(٣) في (د) إلاّ بالفتح ، والمقصود ابن جنّي .

(٤) آل عمران ٤١

(٥) النساء ١٢٩

(٦) هود ٥٧ هكذا في النسخ الثلاث ، وهو في حاجة إلى توضيح ، فإن التمثيل لبعض ، لَتَه بعضَ اللّوم ، وكان الأولى أن يضيف بعد : كل أو بعض : وما أدّى معناهما ، كما فعل السيوطي في همع الهوامع (جـ ١ ص ١٨٧) ومثل له بنحو : ضربتُ أيَّ ضربٍ ، « ولا تضرُّونه شيئاً » . فالآية شاهد على ما أدّى معنى بعض .

(٧) المائدة ١١٥

(أو اسم إشارة) ـ نحو : لأجِدَّنَّ ذلك الجدّ ، ومن كلامهم : ظننتُ ذلك ، يشيرون به إلى الظن ، ولهذا اقتصر عليه ، إذ ليس مفعولاً أول ، على هذا خرجه سيبويه .

(أو وقت) ـ كقوله :

(٤٩ ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا[1]

أي اغتماضَ ليلة أرمدا ، فحذف المصدر وأقام الوقت مقامه كما فعل عكسه في : كان ذلك طلوع الشمس ، إلاَّ أن هذا كثير والأول قليل[2] .

(أو ما الاستفهامية) ـ نحو : ما تضرب زيداً ؟ أي أيَّ ضربٍ تضربُ زيداً ؟ ومثله قول عبد مناف بن رَبْع الهُذَليّ :

(٤٩) ماذا يَغيرُ ابنتَيْ رَبْعٍ عويلُهما لا يَرقدان ولا يُوسَى لمن رقدا[3]

يقال : غارَه يَغيرُه ويَغُورُه نفَعه . ومعنى البيت أنه لا يُغني بكاؤهما على أبيهما[4] مِنْ طلب ثأره شيئاً .

(أو الشرطية) ـ نحو : ما شئتَ فقُمْ . أي أيَّ قيام شئتَ فقُمْ ؛ ومثله قول جرير :

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٦١ : عجزه : فبتَّ كما بات السليم مسهَّدا
قال : استشهد به على أن الوقت ينوب عن المصدر ، قال أبو حيان : أراد : اغتماض ليلة أرمدا فحذف المصدر وأقام الزمان مقامه . . . والبيت مطلع قصيدة للأعشى يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم . ديوانه ص ١٠١

(٢) في (د) : عكس في التعبير بالقلة والكثرة .

(٣) في (د) : فلا بوسا . وفي (غ) : ولا يوسا ، والشاهد في قوله : ماذا يغير ابنتي ربع . . . بمجيء ماذا الاستفهامية نائبة عن المصدر . أي : أيّ غَناء يغني ابنتي ربع بكاؤهما ؟ ديوان الهذليين ـ شعر عبد مناف بن ربع ص ٣٨ .

(٤) في (د) : بكاؤكما على أبيكما .

(٤٩٨) نعَب الغرابُ فقلتُ : بَيْنٌ عاجلٌ ما شئتَ إذ ظعَنُوا لبَيْنٍ فانعَبِ[1]

يقال : نعَب الغرابُ ينعَب نعباً ونعيباً ونُعاباً[2] صاح . وربما قالوا : نعبَ الديك على الاستعارة . قال :

(٤٩٩) وقهـوةٍ صهبـاءَ باكرتُهـا بِجُهْمَةٍ والدِّيـكُ لم يَنْعَـبِ[3]

والجُهْمة بالضم[4] أول مآخير الليل . يقال : جُهْمة وجَهمة عن الفراء .

ومما يقوم مقام المبيّن اسمُ العدد نحو : ضربتُه ثلاثين ضربةً ، فثلاثين منصوب على المصدرية ، واسمُ المصدر العلم فلا يقوم مقام المؤكد لأنه زاد على معنى العامل بالعلميَّة فلا ينزل منزلة تكراره ، ويقوم مقام المبيِّن لفوات المانع حينئذ ، وقد صرَّح بذلك بعضُ المغاربة ومثَّل[5] بقولك : برَّةُ برَّةً ، وفَجرَ به فجَارِ .

(ويُحذف عاملُ المصدر جوازاً لقرينةٍ لفظيةٍ) ـ نحو أن يقال : أيَّ سير سرتَ ؟ فتقول : سيراً حثيثاً . أي سرتُ .

وما قمتَ ؟ فتقول : قياماً طويلًا . أي قمتُ .

(أو معنوية) ـ كقولك لمن رأيتَه يتأهب لسفر :

تأهُّباً ميموناً . أي تأهبتَ . ولمن قَدِمَ مِنْ حَجٍّ[6] : حجًّا مبروراً . أي حججتَ .

(ووجوباً لكونه) ـ أي لكون المصدر .

---

(١) الشاهد في قوله : ما شئت . . . فانعب أي أيَّ نعيب شئت فانعب .

(٢) ضرب عليها في (ز) . وفي القاموس المحيط : نعب الغراب وغيره كمنع وضرب نَعْباً ونَعيباً ونُعاباً وتَنْعاباً ونَعَباناً صوَّت أو مدَّ عنقَه وحرك رأسه في صياحه .

(٣) البيت تمثيل لمجيء النعيب للديك . وأصله للغراب . ولا يعرف قائله .

(٤) وبالفتح أيضاً . كما جاء بالقاموس .

(٥) في (د) : مثل قولك .

(٦) في (د) : من الحج .

(بدلاً من اللفظ بفعل مهمل) ـ أي ليس موضوعاً في لسانهم ، بل استعملوا المصدر ولم يستعملوا الفعل . ومنه قولهم : أُفّاً له وأُفَّةً ، أي قذراً ، والقذر ضد النظافة . وقولهم : بله زيدٍ ، بجرّ زيدٍ بالإضافة ، أي تركه . وقولهم : ويحه وويحاً له أي رحمةً .

(أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعلٍ مستعملٍ في طلب) ـ نحو : ضرباً لزيدٍ ، أي اضربه ، وسقياً لك ، أي سقاك الله ، وجدعاً لعدوّك ، أي جدعَه الله ، وهو من القطع في الأنف . والإفراد في هذا أكثر من الإضافة ، وذلك كالمُثُل المذكورة ، ومن الإضافة : « فضَرْبَ الرِّقابِ »[1] .

ومذهبُ الأخفش والفراء أن وضع المصدر موضعَ فعلِ الطلبِ المستعملِ مقيسٌ ، بشرط إفراده وتنكيره كالمُثُل السابقة ، وذلك لكثرته .

ومذهبُ سيبويه أنه غيرُ مقيس ، لأن جعل الاسم في موضع الفعل ليس بقياس ؛ وفيه نظر .

(أو خَبرٍ إنشائيٍّ) ـ أي صورته صورة الخبر ، والمعنى على الإنشاء نحو قولهم : حمداً وشكراً لا كُفراً ، أي أحمدُ الله حمداً وأشكره شكراً ؛ وهو من أمثلة سيبويه ، وهذا تقديره .

وقال بعض النحويين ، وقد ذكر مثال سيبويه هذا ، إنَّ العربَ هكذا[2] تتكلم بالثلاثة مجتمعةً وقد تُفْردُ .

وقال ابن عصفور : لا يستعمل لا كفراً إلاّ مع حمداً وشكراً ، ولا يقال : حمداً وحدَه أو[3] شكراً إلاّ أن يظهر[4] الفعل على الجواز ، ولا يلزم

(١) محمد ٤

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (د) : ولا شكرا .

(٤) في (د) : إلا إن ظهر .

الإضمار إلاَّ مع لا كفراً .

(أو غير إنشائي) ـ نحو : أفعل وكرامةً ومسرَّةً ، أي وأكرمك كرامةً وأسرُّك مسرَّةً . ولا أفعل ولا كيداً ولا همَّاً ، أي ولا أكاد كيداً ولا أَهمُّ همَّاً ، وهما من أمثلة سيبويه ، وهذا تقديره .

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع إكرام ، ولا يستعمل مسرَّة إلاَّ بعد كرامة ، فلا يقال : مسرَّةً وكرامةً ، وكاد الناصبة كيداً قال الأعلم هي الناقصة . وعلى هذا يكون الخبر قد حُذف للعلم به ، أي ولا أكاد أُقارب الفعل .

وقال الخِدَبُّ هي التامة ، والمعنى : ولا مقاربة .

(أو في توبيخ مع استفهام ودونه للنفس أو لمخاطبٍ أو غائبٍ في حكم حاضر) ـ فللنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه :

أَغُدَّةً كغُدَّةِ البعير ؟ وموتاً في بيت سلولية ؟ غدة البعير طاعونه ، يقال : أُغِدَّ البعيرُ فهو مُغِدٌّ أي به غدة .

وللمخاطب كقول العجاج :

(٥٠٠) أَطَرباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ والدَّهرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ [1]

والقنسري الشيخ الكبير عن الاخفش ، ويروى قِنَّسري بكسر النون .

وللغائب كقولك وقد بلغك أن شيخاً يلعب : أَلَعِباً وقد علاه الشيب [2] ؟

---

(١) سقط الشطر الثاني من (ز ، غ) ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على مجيء التوبيخ الاستفهامي للمخاطب ، وهذا البيت من شواهد سيبويه ، قال ، فإنما أراد ، أتطرب ؟ أي أنت في حال طرب ، ولم يرد أن يخبر عما مضى ولا عما يستقبل ، وقال الأعلم ، الشاهد فيه نصب طرب على المصدر الموضوع موضع الفعل ، والتقدير ، أتطرب طرباً ؟ والمعنى ، أتطرب وأنت شيخ ؟ والبيت للعجاج كما قال الشارح ـ ديوانه ص ٦٦ ـ

(٢) في (ز) ، المشيب

ومثاله في توبيخ دون[1] استفهام قوله:

(٥٠١) خُمولاً وإهمالاً وغيرُك مولَعٌ ... بتثبيت أسباب السّيادة والمجدِ[2]

(أو لكونه تفصيلَ عاقبةِ طلَبٍ) ـ كقوله تعالى: « فشدُّوا الوَثاق، فإمَّا مَنًّا بعدُ وإمَّا فداءً »[3].

(أو خبَر) ـ كقول الشاعر:

(٥٠٢) لأجهدَنَّ فإمَّا دَرْءَ واقعةٍ ... تُخْشَى وإمَّا بلوغَ السول والأملِ[4]

(أو نائباً عن خبر اسم عينٍ بتكرير) ـ نحو: زيدٌ سيراً سيراً، أو السَّيرَ السيرَ، أو قياماً قعوداً. وزيدٌ ضرباً وقتلاً، أو إمَّا قياماً وإمَّا قعوداً.

(أو حصر) ـ نحو: ما أنت إلَّا سيراً، أو إلا[5] السيرَ أو إلَّا شربَ الإبل، وإنما أنت سيراً أو السيرَ أو شربَ الإبل.

ومن المكرر قوله:

(٥٠٣) أنا جِدًّا جِدًّا ولهوُك يزدا ... دُ إذاً[6] ما إلى اتّفاقٍ سبيلُ

---

(١) في (ز، غ): ومثاله دون استفهام في توبيخ.

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٥: استشهد به على حذف عامل المصدر التوبيخيّ غير مقرون باستفهام؛ والبيت من شواهد الدماميني على التسهيل على هذا الحكم. قال بعد ما أورده: كذا مثل الشارح وغيره. يعني بالشارح ابن مالك. قال: قلت: وقد يقال إن هذا على إضمار همزة التوبيخ كما تضمر همزة الاستفهام الحقيقي. قال صاحب الدرر: ولم أعثر على قائل هذا البيت.

(٣) محمد ٤. والشاهد في قوله تعالى: « فإما مناً بعد وإما فداء » على حذف عامل المصدر لكونه تفصيل عاقبة طلب: فشدوا الوثاق.

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٦٥، استشهد به على أن من المصدر الواجب حذف عامله ما وقع لتفصيل عاقبة خبر. وعلى هذا استشهد به الدماميني في شرح التسهيل، وكذا أبو حيان. قال: ولم أعثر على قائله.

(٥) في (د): عطف بالواو في هذه والتي بعدها.

(٦) في (د): إذن بالنون. وفي الدرر جـ ١ ص ١٦٥، استشهد به على أن من المصادر الواجب حذف =

ومن المحصور قوله :

(٥٠٤) ألا إنـما المسـتوجبُون تفضُّـلًا بِدَاراً إلى نيـل التقدُّم في الفضل[1].

واحترز باسم عين من كونه اسمَ معنى ، فإنه حينئذ يجعل المصدر خبراً عنه ، فيرفع في نحو : جِدُّك جِدٌّ عظيمٌ ، وإنما بِدارُك بِدارُ حريص . أما إذا كان اسم عين فلا يصلح كونُ المصدرِ خبراً عنه إلَّا بتجوُّز . فينصبُ بفعل هو الخبر . فتقدير : أنا جِدَّاً جِدَّاً : أنا أجِدُّ جِدَّاً . وتقدير : إنما المستوجبُون[2] تفضلًا بِداراً : إنما المستوجبون تفضُّلًا يبادرون بِداراً .
فحذف العامل وجعل التكرير عوضاً من ظهوره ، وأقيم الحصرُ مقام التكرير ، لأنه لا يخلو من لفظ يدل عليه وهو « إنما » أو « إلَّا » بعد النفي ، فلو عدم التكرير والحصر جاز إظهار العامل وإضماره .

كذا أطلق المصنف . ويشمل هذا الإطلاق ما كان معه استفهام نحو : أزيدٌ سيراً ؟ أو نفي نحو : ما زيدٌ سيراً . وما خلا منهما نحو : زيدٌ سيراً .

وذكر ابن العلج لزوم إضمار العامل مع الاستفهام . وقال في توجيهه : قيل لأن ما فيه من معنى الاستفهام الطالب للفعل كأنه ناب عن التكرير . وقال فيما ليس فيه استفهام نحو : زيدٌ سيراً . وما زيدٌ سيراً . قيل : لا يجب إضمار العامل ، وسيبويه قد نص على : أنتَ سيراً ، أنه مما لا يجوز إظهاره ، لأنه أدخله في الباب . فكذلك[3] : ما أنتَ سيراً ، لأنه يدل على[4] الفعل . ثم

= عاملها ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير . . وهذا البيت استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على هذه المسألة ، ولم يعزه إلى أحد .

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٦٥ ، استشهد به على أن المصدر يجب حذف عامله إذا كان محصوراً . فبداراً مصدر وقع في حصر . قال ، ولم أعثر على قائله .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) ولم تذكر غير العبارة الثانية

(٣) في (د) ، وكذلك .

(٤) في (د) ، بدل من الفعل .

قال : وقد أطلق بعضهم جواز ذلك ، ولم يفرق بين الاستفهام وغيره .

(أو مؤكِّدَ جملةٍ ناصَّةٍ على معناه) ـ نحو : له عليَّ دينارٌ اعترافاً .

(وهو مؤكِّدُ نفسِه) ـ لأنه لما لم تحتمل الجملة غيرَه نزل منزلةَ تكريرها ، فكأنه نفسُ الجملة .

(أو صائرة به نصًّا) ـ نحو : هو ابني حقًّا .

(وهو مؤكِّدُ غيره) ـ لأنه لما أزال احتمالاً في الجملة تأثرت به فكان غيرَها[1] ، إذ المؤثِّر غيرُ المتأثِّر .

(والأصحُ منعُ تقديمهما) ـ وهذا قول الزجاج ومن أخذ بمذهبه ، فلا تقول : اعترافاً له عليَّ دينارٌ ، ولا حقًّا هو ابني ، لأن عاملَ هذا المصدر فعلٌ يفسره مضمونُ الجملة أي : اعترف بذلك اعترافاً وأحقُّه حقًّا . فأشبه ما عامله معنى الفعل ، فكما لا يتقدم ذلك على معنى الفعل ، لا يتقدم هذا على الجملة المفسِّرة عاملَه . وأجاز الزجاج توسُّطه نحو : هذا حقًّا عبدُ الله . وعلل بأنه إذا تقدَّم جزء فلا بد له من جزء آخر ، فقد تقدَّم ما يدلُّ على الفعل .

واستدل من أجاز تقديمه على الجملة بقولهم : أحقًّا زيدٌ منطلقٌ ؟ وأوله[2] من منع على أن حقًّا منصوب على الظرفية ، والمعنى : أفي حق زيدٌ منطلقٌ[3] ؟ وقد نص سيبويه في : أحقًّا أنك منطلقٌ ؟ على أنه ظرف خبر المبتدأ المنسبكِ من أنَّ وصلتِها .

(ومن الملتزَم إضمارُ ناصبِه المشبَّه به) ـ أي المصدرُ[4] المشبه به .

(مشعراً بحدوثٍ بعد جملةٍ حاويةٍ فعلَه وفاعله معنىً دون لفظ ولا

---

(١) في (د) : فكأنه غيرها .

(٢)(٣) سقط ما بينهما من (د) .

(٤) في (د) : بالمصدر .

صلاحية للعمل فيه) ـ وذلك[1] نحو: له صوتٌ صوتَ حمارٍ، وله[1] صراخٌ صراخَ الثُّكْلَى أي يصوِّتُ صوتَ حمار، ويصرخُ صُراخَ الثكلى.

واحترز بمشعر مما لا يشعر بحدوث نحو: له ذكاءٌ ذكاءُ الحكماء. فلا ينصب هذا، لأن صوتاً ونحوه إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسنداً إلى فاعل[2]، فله صوتٌ بمنزلة: هو يصوِّتُ، وله صراخ بمنزلة: هو يَصْرخُ، وليس قولك: له ذكاء بمنزلة هو يفعل، إنما أخبرت بأنه ذو ذكاء، فهو كقولك، له يدٌ يدُ أسد. فلا ينصب لهذا. فإن عبَّرتَ بالذكاء عن عملٍ يدل على الذكاء جازَ النصبُ.

واحترز بقوله: بعد جملة من كونه بعد مفرد. فلا يجوز النصب في قولك: صوتُه صوتُ حمارٍ ونحوه.

واحترز بحاوية من قولك: فيها صوتٌ صوتُ حمار. فإن النصبَ فيه ضعيفٌ، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت فلم يشبه: هو يصوِّت، بخلاف: له صوتٌ.

ووجه النصب فيه أن الصوتَ يدل على المصوِّتِ، لاستحالة صوت بلا مُصَوِّتٍ.

واحترز بلا صلاحية مما يصلح للعمل في المصدر نحو: هو مُصَوِّتٌ صوتَ حمار، فإن صوتَ حمار لا ينتصب فيه بمضمر بل بمذكور وهو مصوت، بخلاف: له صوتٌ صوتَ حمار.

ويجوز فيما كان من هذا النوع نكرةً كصوت حمار أن ينتصب على المصدر وعلى الحال. وأما المعرفة كصوت الحمار، فتتعيَّنُ فيه المصدريَّةُ، والتقديرُ على المصدريَّة: يصوِّتُ صوتَ حمارٍ أو صوتَ الحمار، وعلى

(١) سقطت من (د).

(٢) في (د): الفاعل.

الحالية : يُبْدِيه أو يخرجُه صوتَ حمارٍ.

(وإتباعُه جائزٌ) ـ فتقول : له صوتٌ صوتُ حمار أو صوتُ الحمار ، بالرفع في المعرفة والنكرة . وهو عند ابن خروف دون النصب ، وهو والنصب عند ابن عصفور متكافئان ، والرفع في المعرفة والنكرة على الخبرية لمبتدأ محذوف ، أي هو صوتُ حمار أو صوتُ الحمار ، أو البدلية ، وتزيد النكرة بالنعتية .

(وإن وقعَتْ صفتُه موقعَه فإتباعُها أولى من نصبها) ـ فالرفع في قولك : له صوتٌ أيُّما صوت أو مثلُ صوت الحمار ، أو له صوتٌ صوتٌ حسنٌ أولى من النصب . نصَّ على ذلك سيبويه ، وهذه مُثُله .

والنصب على تقدير : يصوّت أيَّما صوت ، ويصوّت مثلَ صوت الحمار ، ويصوّتُ صوتاً حسناً .

(وكذا التالي جملة خاليةً مما هو له) ـ فتقول : هذا صوتٌ صوتُ حمار ، وفيها صوتٌ صوتُ حمار بالرفع . قال سيبويه : ولو نصبتَ لكان وجهاً . وقد سبق ذكر وجهه .

(وقد يُرفَعُ مبتدأ المفيدُ طلباً) ـ كقولك : صبرٌ جميلٌ[1] ، وكقوله :

يشكو إليَّ جملي طولَ السُّرَى   صبرٌ جميلٌ ، فكلانا مبتلَى[2]

ويجوز كونه خبر مبتدأ محذوف ، وبه جزم المصنِّفُ في باب المبتدأ ، وعدَّه من المبتدآت الواجبات الحذف .

(وخبراً المكررُ)[3] ـ نحو : أنتَ سيرٌ سيرٌ .

---

(١) في (ز ، غ) : صبر صبر .

(٢) في شرح الأشموني جـ ١ ص ٢٢١ : ذكر البيت وعلق تحته : أي أمرنا صبر جميل . وهو هنا جائز كما قال الشارح ، وجزم به المصنف في باب المبتدأ . ولكن التمثيل هنا على أنه مبتدأ

(٣) في (د) : وخبر المكرر .

(والمحصورُ) ـ نحو ؛ إنما أنتَ سيرٌ .

(والمؤكّدُ نفسَه) ـ نحو ؛ له عليَّ ألفٌ[1] اعتراف . أي هذا الكلام اعتراف .

(والمفيدُ خبراً إنشائياً) ـ كقوله ؛

(٥٠٦) عجَبٌ لتلك قضيةً وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ[2]

والتقدير ؛ أمري عجبٌ لتلك . . . ولما أبهمَ ميَّز بقوله ، قضيةً .

ويجوز أن يكون عجبٌ مبتدأ ، والخبر في قوله لتلك ، وجاز الابتداء به لأنه في معنى المنصوب الذي فيه معنى الفعل .

(وغير إنشائي)[3] ـ كقوله ؛

(٥٠٧) أقام وأقوى ذاتَ يوم وخيبةٌ لأول مَنْ يلقَى وشرٌّ ميسَّرُ[4]

والكلام في رفع خيبة كالكلام في رفع عجَب . والتقدير على جعله خبراً ؛ الأمرُ أو الواقعُ خيبةٌ . وكلام سيبويه على أنه مبتدأ ؛ قال ؛ وقد يُرفع بعض هذا رفعَ مبتدأ ثم يبنى عليه ، وأنشد ؛

عجبٌ لتلك . . . البيت . وكلام سيبويه هذا يدل على أن الرفع غير مطرد ، وهو ظاهر قول المصنّف ؛ « وقد يُرفع . . . » وقال صاحب البسيط ؛ وقد يُرفع بعضُ هذه ، وليس بقياس إذا أردت معنى النصب ، خلافاً لبعضهم .

---

(١) في (د) ؛ ألف درهم .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٤ ؛ استشهد به على استعمال عجب مرفوعة ، واستشهد به سيبويه على هذا المعنى ، قال الأعلم ؛ الشاهد فيه رفع عجب على إضمار مبتدأ ، أمري عجب . . ويجوز رفعه بالابتداء . . والبيت للشاعر الجاهلي ضمرة بن جابر .

(٣) في (د) ؛ أو غير إنشائي .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٦٢ ؛ استشهد به على ورود بعض المصادر النائبة عن أفعالها مرفوعة ، والبيت =

(فصل)[1] : (المجعول بدلاً من اللفظ بفعل مهمل : مفردٌ كدَفْراً[2] ، وجائزُ الإفراد والإضافة كويله ، ومضافٌ غيرُ مثنًى كبلْهَ الشيءَ وبهْله ، ومثنًّى كلبَّيْك ، وليس كِلَدَى لبقاء يائه مضافاً إلى الظاهر خلافاً ليونس ، وربما أفرد مبنيًا على الكسر) .

(وقد ينوب عن المصدر اللاّزم إضمارُ ناصبه صفاتٌ كعائذاً بك ، وهنيئاً لك ، وأقائماً وقد قعد الناس ؟ وأقاعداً وقد سار الركب ؟ وقائماً قد علم الله وقد قعدَ الناسُ) ـ فعائذاً اسم فاعل ، يقال : عاذَ بالله فهو عائذ ، وكذا قائماً وقاعداً ، وهنيئاً[3] فعيل وهي صيغة مبالغة ، تقول : هنأني الطعامُ أي ساغ لي وطاب ، واسم الفاعل هانئ وهنيءفعيل للمبالغة . ويجوز كونه صفة من هَنُؤَ الطعام أي ساغ نحو : شَرُفَ فهو شريف ، ويستعمل معه مريء فيقال : هنيئاً مريئاً ، وهي صفة إمّا من أمرأني الطعام أو من مرأ[4] الطعام على ما سبق في هنيء ، وإنما يقال مرأ إذا كان مع هنأ وذلك للإتباع ، فإذا أفرد قيل : أمرأني كأكرمني ، وأجاز أبو البقاء كون هنيئاً[5] ومريئاً مصدرَيْن جاءَا على فعِيل ، فيكونان كالنكير لأنهما ليسا من الأصوات .

. (وأسماءَ أعيان كتُرْباً وجَنْدلاً ، وفاها لِفيكَ ، وأعورَ وذا

= من شواهد سيبويه ، قال الأعلم ، والشاهد فيه رفع خيبة بالابتداء وهي نكرة . . والبيت لأبي زبيد الطائي ـ ديوانه ص ٦١ .

(١) سقط الجزء الأول من هذا الفصل إلى قوله : وقد ينوب عن المصدر ، من شرح ابن مالك وابن عقيل والدماميني ، وثبت في بعض نسخ التسهيل ، وأثبته هنا كما جاء بالنسخة المحققة من التسهيل . لأنه توضيح لعبارة وردت في أول الفقرة السابقة .

(٢) الدفر الدفع في الصدر ـ القاموس المحيط .

(٣) في (ز) : هنى .

(٤) في (د) : مرى .

(٥) في (ز ، غ) : هنى ومرى .

نابِ) ـ فيقال : تُرْباً وجَنْدلاً في معنى تَربتْ يداه ، أي لا أصاب[1] خيراً . والتربُ الترابُ ، والجندلُ الحجارة . قال سيبويه : جعلوه بدلاً من قولك : تَربَتْ يداك . ويقال : فاها لفيك أي فا الداهية . قاله سيبويه في معنى دهاه الله . فيستعملان لقصد الدعاء . وأمّا أأعورَ وذا نابٍ ؟ فالمقصود به الإنكار ، وهو قول رجل من بني أسد في يوم يعرف بيوم جيلة[2] ، التقى فيه بنو أسد وبنو عامر ، وكان بنو عامر قد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب وهو المُسنُّ ، والعرب تكره البعير الأعور إذا رأته في عسكر عدوّها ، ففعلوا ذلك ليتطيرَّ به الآخرون ، فيكون سبباً لانهزامهم . فلما رأوه قال بعض بني أسد : أأعورَ وذا ناب ؟ فأنكر عليهم استقبالهم إياه ، فلم يسمعوا منه ، فقضى أنَّ قومَه هُزموا . وكأنه تطيرَّ بالعَور لأنه نقص ، وتخيّل من الناب العضَّ والشدّة ، فكأنه قال : أتستقبلون من الأمر ما فيه نقص وشدة ؟ وقيل إنهم لقوا بعيراً أعور وكلباً ، وقيل : بل البعير كانت له ناب طويلة .

(والأصحُّ كونُ الأسماءِ مفعولاتٍ والصفاتِ أحوالاً) ـ فالأسماء تُرْباً وجندلاً وما بعده . وظاهر كلام سيبويه أنها كلها منصوبة نصب المفعول به كما ذكر المصنّف أنه الأصح ، وهو تأويل الأكثرين . والتقدير : ألزمك الله أو أطعمك تربا وجندلاً ، وألزم الله فاها لفيك أو جعل فاها لفيك ، وأتستقبلون أعور وذا ناب ؟

وذهب الشلوبين وغيره إلى أن تُرباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز اللام فتقول : تُرْباً لك كما تقول : سُقْياً لك[3] . ولا حجة في

---

(١) في (د) : لا أصابت .

(٢) في (د) : حليمة

(٣) سقطت من (د) .

هذا ، إذ اللام إنما هي للتبيين وهي متعلقة بمحذوف ، والتبيين محتاج إليه هنا كما يحتاج إليه في سقيا ونحوه ، وذلك لأن التقدير كما ذكر سيبويه : ألزمك الله أو أطعمك تربا وجندلاً ، فلما حذف العامل المشتمل على المقصود بهذا الدعاء احتيج إلى البيان كما احتيج إليه في سقيا ونحوه .

وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أن أعور وذا ناب حال ، وجعلا تقدير سيبويه : أتستقبلون أعور وذا ناب تفسير معنى . قال ابن خروف : وحقيقة التقدير فيه[1] : أتستقبلونه أعور . . . قال ابن عصفور : لأنهم إذا استقبلوه أعور فقد استقبلوا الأعور . ومستندهما في حمل كلام سيبويه على ذلك أنه لم يذكر في الباب الذي ذكر هذا فيه مفمولاً ، هذا تمام الكلام في الأسماء .

وأما الصفاتُ فهي : عائذاً بك وما بعده . فأمّا عائذاً وقائماً وقاعداً فأحوال مؤكدة لعاملها الملتزَم إضمارُه .

والتقدير : أعوذ عائذاً بك ، وأتقوم قائماً ، وأتقعد قاعداً . . .

وذهب المبرد إلى أنها منصوبة على أنها مصادر وجاءت على[2] فاعل كالفالج والعافية . قال : لأن الحال المؤكدة تضعف . ورُدَّ بأن الحال المؤكدة جاءت في أفصح[3] كلام . قال تبارك وتعالى : « وأرسلناك للناس رسولاً[4] » .

وزعم بعض النحويين أن هذه المسألة مقصورة على السماع ، ولا يقال : أخارجاً وقد دخل الناس ؟ إلاَّ إن سُمع ، وقال غيره : زعم سيبويه أنَّ هذا مقيس ، يقال لكل من كان لازماً صفةً دائباً عليها . والأول هو مقتضى قول

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د) : على أنها فاعل

(٣) في (د) : في فصيح الكلام

(٤) النساء ٧٩

المصنّف : وقد ينوبُ . . . وقد جاء هذا مستعملاً مع الاستفهام كقوله :

(٥٠٨) أتاركةً تدللهَا قطَامِ وضناً بالتحيَّةِ والسلامِ[١] ؟

وبدون الاستفهام كقوله :

(٥٠٩) ألحق عذابك بالقوم الذين طغَوْا وعائذاً بك أن يَغلوا فيطغوني[٢]

وقد جمع المصنّف فيما ذكر من الصورتَين الأمْرين .

وأما هنيئاً فهو عند سيبويه ومعظم النحويين حال . وهي قائمة مقام الفعل الناصب لها . وقدَّره سيبويه مرةً : ثبتَ فيكون حالاً مبينة[٣] ، ومرة هنأ فيكون حالاً مؤكدة . وجوز الزمخشري في قوله تعالى :
« فكلوه هنيئاً مريئاً »[٤] . أن يكون هنيئاً صفة لمصدر محذوف أي أكلاً هنيئاً ، وأن يكون حالاً من ضمير المفعول وأن يوقف على : « فكلوه » ويُبتَدأ : « هنيئاً مريئاً » على الدعاء ، فينتصب انتصاب المصدر نحو : سقياً ورعياً .

ويستعمل مريئاً بعد هنيئاً . قال الفارسي : وانتصابه انتصاب هنيئاً .

(١) في (د) : تحيتها ، وفي رواية ابن يعيش ـ شرح المفصل جـ ٤ ص ٦٣ :

وضناً بالتحية والكلام

قال : وقطام علم امرأة ، وهو محل الشاهد ، فإنه فاعل ، ولو أعربه لرفعه . . أقول : إن الشاهد هنا في قوله : وضنّاً بنصبه على المصدرية عند المبرد ، أي تضن ضناً ، وقد جاء هنا بعد استفهام : أتاركة . ؟ ويجيء في البيت التالي بدون استفهام ، والبيت للنابغة الذبياني ـ ديوانه ص ٧٥

(٢) في ابن يعيش جـ ١ ص ١٢٢ : البيت لعبد الله بن الحارث السهمي ، قال ابن يعيش : قال صاحب المفصل : وقد تجري أسماء غير مصادر ذلك المجرى ، وهي على ضربين : جواهر نحو : تربا وجندلاً . . . وصفات نحو : هنيئاً مريئاً ، وعائذاً بك ، وهو الشاهد في البيت فكأنه قال : أعوذ عائذاً بك . . .

(٣) سقطت من (د)

(٤) النساء ٤

والتقدير عنده : ثبتَ مريئاً ، ولا يجوز عنده كونه صفةً لهنيئاً ، لأنه ناب مناب الفعل ، والفعل لا يوصف . وذهب الحوفي إلى أنه صفةٌ له . وزعم بعض النحويين أن مريئاً يستعمل وحده غير تابع لهنيئاً ، وجاء التفريق بينهما في بيت أنشده المبرد :

(٥) كل هنيئاً وما شربتَ مريئاً [١]

(١) هو شاهد على التفرقة بين هنيئاً ومريئاً عند بعض النحويين .

٢٤ ـ باب المفعول له

(وهو المصدرُ المعلَّلُ به حَدثٌ شاركَه في الوقت ظاهراً أو مقدّراً ، والفاعل تحقيقاً أو تقديراً) ـ فالمصدر جنس يشمل المفعول لهُوغيره ، والمعلل له أخرج ما ليس كذلك من المصدر نحو : قعدتُ جلوساً ، ورجع القهقرى ، والمشارك فعلاً ظاهراً أي ملفوظاً به نحو : ضربَ زيدٌ ابنه تأديباً . والمشارك[1] مقدّراً نحو ما جاء في حديث محمد[2] بن لبيد الأسهلي ، قالوا[3] : « ما جاء بك يا عمر[4] ؟ أحَدباً على قومك ؟ أو رغبةً في الإسلام ؟ أي : أجئتَ[5] . . . .

والمشارك في الفاعل تحقيقاً هو فيما ذكر فيه الفاعلُ ظاهراً أو مضمراً كما سبق تمثيله ، وتقديراً هو فيما إذا بُني الفعلُ للمفعول نحو : ضُربَ الصبيُّ تأديباً[6] ، فيقدَّر أن الضاربَ المؤدِّبُ ليتحدَ الفاعل .

(وينصبُه مُفْهِمُ الحدَث) ـ كالمصدر نحو : يعجبني ضربُك ابنَك تأديباً ، وفرعه نحو : ضربتُ أو أنا ضاربٌ ابني تأديباً .

(نصبَ المفعول به المصاحبِ في الأصل حرفَ جرٍّ) ـ وهذا مذهب

(١) في (د) : أو مقدارا

(٢) في (ز) : محمود

(٣) في (د) : قال

(٤) في (ز) : يا عمرو

(٥) في (د) : أجئته

(٦) سقطت من (د) .

سيبويه والفارسي وهو الصحيح، إذ هو جوابٌ له، والجواب بحسب السؤال في المختار، فكان ينبغي أن يقال: ضربت ابني للتأديب[1]، لكن حذفت اللام لشبهه بالمصدر.

(لا نصبَ نوع المصدر، خلافاً لبعضهم) ـ وهو بعض المتأخرين، وينسب أيضاً إلى الزجاج، ورُدَّ بدخول اللام عليه، ولا تدخل على الأنواع نحو: سار الجَمزَى.

(وإن تغاير الوقت) ـ كقول امرئ القيس:

٥١١) فجئتُ وقد نضت لنوم ثيابَها ... لدى الستر إلَّا لبسة المتفضِّلِ[2]

فنضت ماض، والنوم لم يقع، فجاء باللام لما اختلف الزمان.

وهذا الشرط قال بعض المتأخرين إنه من اشتراط المتأخرين ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فعلى هذا يجوز: جئتُك أمس طمعاً غداً في معروفك.

قال الجوهري: نضا ثوبَه أي خلعه[3]، وأنشد البيت ثم قال: ويجوز عندي تشديده للتكثير. ويقال: تفضلت المرأة في بيتها إذا كانت في ثوب واحد كالخَيْعَل ونحوه، والخَيْعَلُ قميصٌ لا كمَّيْ[4] له، وتقول: خيعلته فتخيعل أي ألبسته الخيعل فلبسه. ويقال لذلك الثوب مِفْضَل بكسر الميم.

---

(١) في (د): لتأديب

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٦: استشهد به على أن الأعلم والمتأخرين اشترطوا في نصب المفعول له الاتحاد مع العامل، فلذلك جر النوم باللام، وقال في التصريح: فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب، لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم، فلما اختلفا في الوقت جُرَّ باللام ـ والبيت من معلقة امرئ القيس.

(٣) في (د): نضيته أي خلعته

(٤) أي بدون كُمَّيْن.

والمرأة فضُل كجُنب ، وكذلك الرجل ، وإنه لحسن الفضلة كالجلسة عن أبي زيد .

(أو الفاعلُ) ـ كقوله :

(٥١٢) وإني لتَعْرُوني لذكراكِ هِزَّةٌ كما انتفضَ العصفُور بلَّله القطرُ[1]

ففاعل تعروني هزة ، وفاعل الذكرى الشاعر ، أي وإني لتعروني لذكراي إياك ، فجُرَّ باللام لاختلاف الفاعل ، وسيذكر المصنف الخلاف في هذا الشرط . تقول : عراني هذا الأمر واعتراني إذا غشيك ، وهززتُ الشيءَ هزاً فاهتزَّ أي حركته فتحرك ، والهِزَّة بالكسر النشاط والارتياح .

(أو عَدِمَت المصدريَّةُ) ـ كقوله تعالى :« هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً[2] » . ونصوص النحويين على اشتراط المصدرية كما ذكر . وأولَ يونس قولَ بعض العرب : أما العبيد فذو عبيد[3] ، بالنصب على المفعول له ، وقبح ذلك سيبويه ، وإنما أجازه على ضعفه إذا لم يُرِدْ عبيداً بأعيانهم ، فلا يجوز في : أما الحارث فلا حارث لك لاختصاصه .

(جُرَّ باللام) ـ وذلك كما سبق تمثيله .

(أو ما في معناها) ـ وهو مِنْ السببية نحو : « متصدّعاً مِنْ خشيةِ اللهِ[4] » ، والباء نحو قوله تعالى : « فبظلم من الذين هادوا[5] » ، وفي نحو :

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٦٦ : استشهد به على جر ذكراك باللام . لأن فاعل تعروني الهزة ، وفاعل الذكرى الشاعر . . فجر باللام لاختلاف الفاعل ؛ والبيت لأبي صخر الهذلي ـ شرح السكري ص ٩٥٧

(٢) البقرة ٢٩

(٣) قال الأشموني في شرح الألفية جـ ١ ص ٢٤٤ : بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد ، وأنكره سيبويه . .

(٤) الحشر ٢١

(٥) النساء ١٦٠

« دخلت امرأة النار في هرة[1] » .

(وجَرُّ المستوفي لشرط النصب مقروناً بال أكثرُ من نصبه) ـ فجئتك للإكرام أكثر من جئتك الإكرامَ ، ومن النصب قوله :

(٥١٣) لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء ولو توالتْ زمرُ الأعداءِ[2]

وقوله :

(٥١٤) فليتَ لي بهم قوماً إذا ركبوا شدُّوا الإغارةَ فرساناً وركباناً[3]

أي للجبن وللإغارة . وقوله تعالى : « ونَضَعُ الموازينَ القسطَ »[4] يحتمل هذا . ويحتمل أن يكون صفة للموازين ، أي الموازين المقسطة أي العادلة . ورجح هذا بأن الوصف بالمصدر أكثر من نصب المفعول له مقروناً بال ، والإغارة مصدر أغار على العدو يغير .

(والمجردُ بالعكس) ـ فَنصْبُ ما تجرّد من ال والإضافة أكثر من جرّه وذلك نحو : « وتثبيتاً من أنفسهم[5] » ، ونحو :

(٥١٥) وأعرضُ عن شتم اللئيم تكرُّماً[6]

---

(١) مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٦١ ، وفي طبقات الشافعية للسبكي جـ ١ ص ١٤٣ ، حديث أبي هريرة . . . أخرجه مسلم عن محمد بن رافع . . .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٧ : استشهد به على نصب المجرور باللام : الجبن ، وبين أن جره أكثر من نصبه مقروناً بال ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) سقط الشطر الثاني من البيت السابق ، والشطر الأول من هذا البيت من (ز ، غ) ـ وفي الدرر جـ ١ ص ١٦٧ : شنوا الإغارة بدل شدوا . قال : الشاهد فيه كالذي قبله . . وشنوا من شنَّ إذا فرق ، حذف مفعوله ، أي فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة ، أو هو بمعنى تفرقوا . . وما جاء بالتحقيق : شدوا أي حملوا بشدة للإغارة ، كما في الشرح أنسب ، والبيت من مقطعة لقريط بن أنيف من شعراء بني العنبر .

(٤) الأنبياء ٤٧

(٥) البقرة ٢٦٥

(٦) في خزانة الأدب للبغدادي جـ ٣ ص ١٢٢ ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ صدره :

ويجوز الجرُّ فتقول: جئتُ لإكرامٍ لك. ومنع الجزولي ذلك، قال الشلوبين: إنه غير صحيح، ولا أعرف له سلفاً.

(ويستوي الأمران في المضاف) - فكلٌّ مِنْ نصبِه وجرِّه كثيرٌ. فمن النصب: ابتغاءَ مرضاةِ الله[1]».

(٥١٥) وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادخارَه[2]

والجر: «لإيلافِ قريشٍ[3]». العوراء الكلمة القبيحة وهي السقطة. والإيلاف مصدر آلفتُ الموضع أي أَلِفْتُه وآلفْتُه الموضعَ.

(ومنهم مَنْ لا يشترط اتحادَ الفاعل)[4].

وأغفر عوراء الكريم ادخاره

ويروى: اصطناعه، ويروى الشطر الثاني: وأصفح عن شتم اللئيم، وأصفح عن ذات اللئيم... قال: وفيه رد على من اشترط التنكير في المفعول له. قال الأعلم: نصب الادخار والتكرم على المفعول له، ولا يجوز مثل هذا حتى يكون المصدر من معنى الفعل المذكور قبله فيضارع المصدر المؤكد لفعله.. والبيت من قصيدة طويلة لحاتم الطائي - ديوانه ص ١٠٨

(١) البقرة ٢٦٥

(٢) انظر الحاشية (٦) في الصفحة السابقة وهذه الصفحة.

(٣) قريش ١

(٤) سقطت هذه العبارة من (ز)، ووردت في (د، غ) وفي نسخ التسهيل، ولم يذكر بعدها في النسخ شرحاً ولا تعليقاً.

٢٥ ـ باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه

(وهو ما ضُمِّنَ مِنَ اسم وقتٍ أو مكانٍ معنَى « في » باطِّرادٍ) ـ فما ضُمِّنَ جنس يشمل الحال والظرف والسهل والجبل من قولهم : مُطرنا السهلَ والجبلَ . وما نُصب بدخل[1] مِنْ مكانٍ مختصٌ نحو : دخلتُ البيتَ ؛ ومن اسم وقت أو مكان أخرج الحال ؛ وباطراد أخرج السهلَ والجبلَ فإنه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن . فلا يقال : أخصبنا السهلَ والجبلَ ، ولا مُطرنا القيمانَ والتلولَ . بخلاف ما نُصب ظرفاً . ولذا تقول : جلستُ خلفَك ، ويجوز[2] : قعدتُ خلفَك ، وجلستُ أمامَك . وأخرج أيضاً البيتَ ونحوَه من المنصوب بدخلتُ . فإن المطرد لا يختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون استعمال . فلو كان البيتُ في هذا ظرفاً لقيل : مكثتُ البيتَ ، كدخلتُ البيتَ ، وقيل : زيدٌ البيتَ ، فينصب بمقدَّر كما ينصب خلفَك ونحوه[3] .

والسهلُ نقيضُ الجبل . والقيمان والأقواع والأقوع جمع القاع ، وهو المستوي من الأرض . والتلول والتلال جمع تل .

(لواقعٍ فيه مذكورٍ أو مقدَّرٍ ناصبٍ له) ـ فإذا قلت : قمتُ يوم الجمعة أمامك . فناصب يوم وأمامك هذا الملفوظ به وهو قمتُ ، والقيام وهو أحد مدلولَيْ قام واقع فيهما .

(١) أي بالفعل دخل كما مثل .

(٢) سقط من (د) : ويجوز : قعدت خلفك .

(٣) سقطت من (د) .

وإذا قلت : زيدٌ أمامَك ، أو القتالُ يومَ الجمعة . فالناصب لهما كائنٌ أو مستقرٌ وهو مقدَّر . والكون أو الاستقرار المفهوم هو الواقع في الظرف .

(ومُبْهَمُ الزَّمانِ) ـ وهو ما وقع على قَدْرٍ من الزمان غير معيَّن كوقت وحين .

(ومختصُّه) ـ وهو المعدودُ وغيرُه . فالأول ما له مقدارٌ من الزمن معلوم كيومين وسنة وشهر وأسماء الشهور كالمحرم ، والصيف والشتاء ، والثاني أسماء الأيام كالسبت ، وما يختص بإضافة كيوم الجمل ، أو صفة نحو : جئتُك يوماً جاءك فيه عمرو ، أو الـ كاليوم ، وما أضيف إليه شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الآخر .

(لذلك) ـ أي للظرفية .

(صالح) ـ فيتعدى إليه الفعلُ وينصبُه نصبَ الظرف كما نصب مبهم المصدر ومختصه ، وذلك لقوة دلالته عليهما ، لأنهما من لفظه ، بخلاف المكان فتقول : سرتُ وقتاً ، ويومَيْنْ ويوماً ، جاءك فيه عمروٌ ، ولكن لا يعمل في المعدود إلاَّ ما يتكرر وما يتطاول ، فلا يقال : مات زيدٌ يومين ، وأنت تريدُ الموتَ الحقيقيَّ .

(فإن جاز أن يُخْبَر عنه) ـ كأن يكون فاعلًا نحو : جاء يومُ الخميس ، أو مبتدأ نحو : يومُ الجمعة مباركٌ .

(أو يُجَرَّ بغير مِنْ) ـ نحو : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة[1] » .

واحترز مما يُجَرُّ بِمنْ وحدَها كعند وقبل وبعد فإنه لا يحكم بتصرُّفها ، لأن « مِنْ » كثرت زيادتُها فلم يُعتدَّ بدخولها في التصرف .

(فمتصرِّفٌ) ـ وسيذكر تقسيمه .

(وإلاَّ) ـ أي وإن لم يَجُز أن يُخْبَر عنه وألا يُجَرَّ بغير مِنْ .

(١) النساء ٨٧

(فغيرُ متصرّف) ـ وسيذكر أيضاً تقسيمه .

(وكلاهما) ـ أي المتصرّف وغيرُ المتصرّف .

(منصرفٌ وغيرُ منصرف) ـ فيكون أربعة أقسام : متصرّفٌ مصروفٌ ، غيرُ متصرّف وغيرُ مصروف ، متصرّفٌ غيرُ مصروف ، مصروفٌ غيرُ متصرّف . وها هو يذكرها .

(فالمتصرّف المنصرف كحين ووقت) ـ وكذا ساعة وشهر وعام ودهر وحينئذ ويومئذ . يقال : سِيرَ عليه حينئذ ويومئذٍ . حكاهما سيبويه .

(والذي لا يتصرّف ولا ينصرف ما عُيِّنَ من سَحَرٍمجرّداً[1]) ـ فتعيينُه أن يكون من يوم بعينه ، وتجريدُه أن يخلو من ال والإضافة ؛ وذلك نحو : جئتُ يومَ الجمعة سَحَر ، أو يوماً سَحَر ، أو سَحَر ، تريده من يومٍ بعينه .

وإنما لم يتصرف لمخالفته نظائره من الظروف في تعريفه بغير أداة أو إضافة ، ولم يَنْصرف أيضاً لعدْلِه عن تعريفه بال ، وتعريفه بغير أداة تعريف ، فأشبه تعريفُه تعريف العلميَّة ؛ وقيل لعدلِه وتعريفِ العلميَّة ، بجعله علماً لهذا الوقت . وقيل إنما حذف تنوينه لأنه على نية الإضافة ، إذ تريد سَحَر ذلك اليوم ؛ وقيل لنية ال إذ تريد السحر الذي من ذلك اليوم . والأول قول الجمهور . وقال صدر الأفاضل : هو مبني لتضمنه معنى ال[2] كأمس . وبالبناء قال ابن الطراوة أيضاً . والسَحَر قبيل الصبح ، والسُّحرة بالضم السحر الأعلى .

(والذي يتصرّف ولا يَنْصرف كغدوة وبكرة علمَيْنْ) ـ وعلميتُهما جنسية[3] لهذين الوقتين المخصوصين . فغدوة لما بين صلاة الغداة وطلوع

---

(١) في (د ، ز) : مجرد

(٢) سقطت ال من (د) .

(٣) في (د) : جنس

الشمس ، والجمع غُدىً ، وبكرة للباكر ، فهي كعلمية أسامة ، فلا ينوِّنان حينئذْ قُصدا من يومٍ بعينه أو لا ، فتقول : غدوةُ أو بكرةُ وقتُ نشاطٍ ، كما تقول : أسامةُ[1] شرُّ السباع .

وتقول : لأسيرَنَّ الليلةَ إلى غُدوةَ أو بكرةَ ، كما تَقول :[2] ، هذا أسامةُ . قال أبو عمرو : تقول[3] : لقيتُه العامَ الأولَ بكرةَ ، ويوماً من الأيام بكرةَ ، فلا ينوِّنُ سواء أقصدتَ بكرةَ يومٍ بعينه أم لم تقصد .

واحترز بعلمَينْ من أنْ[4] لا تقصد العلمية ، فإنهما ينوَّنان[5] ، ومنه : « ولهم رزقُهم بكرةً وعشياً[6] » .

وزعم أبو الخطاب[7] أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : أتيتك بكرةً ، منوّناً ، وهو يريد الإتيان من يومه أو في غده ؛ وحكى في البسيط عنه سماع تنوين غدوة أيضاً .

وكون علميتهما جنسية هو المشهور . وقال الزجاج إذا أردت بهما[2] بكرة يومك وغدوة يومك لم تصرفهما ، وإن كانا نكرتين صرفتهما . ومثله قول ابن طاهر : هما علمان من مُعَينٍّ ، نكرتان من غير معينٍّ ، وعلى هذا تكون علميتُهما شخصية .

وكان الأحسن أن يسقط المصنِّف الكاف[8] ، إذ لا يُعامَل نظيرُهما معاملتَهما كعتمة وضَحْوة .

---

(١)(٢) سقط ما بينهما من (د) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (د) : مما لم يقصد .

(٥) في (د) : معربان .

(٦) مريم ٦٢

(٧) الأخفش الأكبر

(٨) من قوله : كغدوة .

(والذي يَنْصرفُ ولا يتصرَّفُ بُعَيْدَاتُ بينَ) ـ فيلزم النصب على الظرفية نحو: لقيتُه بعيداتِ بينَ. أي مراراً قريباً بعضُها من بعض متفرقة. وبعيدات جمع بُعْد مصغَّرةً. وبينَ بمعنى فراق. فدل التصغير على القرب، إذ تصغير الظرف يراد به التقريب والجمع على المرار. وقال الجوهري: بعيدات بين أي بعيدات فراق. وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان، ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً، ثم يأتيه، قال: لقيتُه بُعَيْداتِ بينَ.

(وما عُينَّ من ضُحىً وضَحْوة وبكَر وسُحير وصباح ومساء ونهار وليل وعتمة وعشاء وعشيَّة) ـ فتقول: لقيتُه يوم الخميس عشيةً بالتنوين وكذا الباقي، لأنها نكرات وإن أريد التعيين. ولذا يوصف حينئذ بالنكرة نحو: لقيتُه يوم الخميس عشيةً متأخِّرةً. لكن يلزم حينئذ الظرفية فلا تقول: سيرَ عليه يومَ الخميس ضَحْوة بالرفع. نصَّ عليه سيبويه. وقد أجازه الكوفيون.

واحترز بما عُينِّ مما إذا لم يُرَدْ بضحى وما بعده معيَّناً، فإنها تتصرَّفُ حينئذ[1] نحو: سيرَ عليه ضحْوةٌ من الضحوات.

وفُهم من تعدادها أن غيرها من أسماء الظروف كيوم يتصرف فيه وإن أريد به معينٌ، وهذا أمرٌ سماعيٌّ.

وضَحْوةُ النهار بعد طلوع الشمس، ثم بعدَه الضُّحى، وهو حين تشرق الشمس مقصورةً تؤنث وتذكَّر، فمن أنث جعلها جمع ضحوة، ومن ذكَّر جعلها اسماً على فُعَل كصُرَد، ثم بعده الضحاء ممدود[2] مذكر، وهو عند ارتفاع النهار الأعلى.

وبكَر على وزن سحَر بمعنى بكرة، يقال: سِرْ على فرسكَ بكرةً

(١) سقطت من (د).

(٢) في (د): ممدوداً مذكراً

وبكَراً.[1]

والعتمة وقت صلاة العشاء. قال الخليل: العتمة الثلث الأول من الليل بعد غيبوبة الشفق. والعِشاء بالكسر والمد. والعشية والعشيّ من صلاة المغرب إلى العتمة. وزعم قوم أن العشاء من زوال الشمس إلى طلوع الفجر، وأنشدوا:

(٥١٦) غزونا غزوةً سحراً بليلٍ عشاءً بعدما انتصفَ النهارُ[2]

(وربما مُنعت الصرفَ والتصرُّف) ـ يعني عشية. فتقول: لقيتُه يوم الجمعة عشيةَ، وأتيتُك عشيةَ بلا تنوين، للعلمية الجنسية والتأنيث، ولا تقول: سيرَ[3] عليه يوم الجمعة عشيَّةُ بالرفع. لأنها لا تتصرف. وعلى هذا يكون مثل سحَر إذا أردته من يومٍ بعينه. لا ينصرف ولا يتصرف.

وحكى ابن العلج أنه سمع في ضحوة أيضاً العلمية[4]. قال: والأكثر التنكير. يعني في ضحوة وعشية.

وذكر الجوهري أن ضُحى إذا أُريد من يوم بعينه لم ينوّن.

(وألحق بالممنوع التصرف ما لم يُضَفْ من مركَّب الأحيان كصباحَ مساءَ، ويومَ يومَ) فتقول: زيدٌ يأتينا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، بالتركيب كخمسةَ عشرَ، لتضمنه معنى حرف العطف، أي: صباحاً ومساءً. فلا يكون حين التركيب كذلك إلاّ ظرفاً. فلا تقول: سيرَ صباحُ مساءٌ. فإن أُضيف صدره إلى عجزه استُعمل ظرفاً وغيرَ ظرف، فيجوز: سرنا صباحَ مساءٍ، وسيرَ عليه صباحُ مساءٍ برفع صباح. ومن تصرفه حينئذ ما أنشد سيبويه:

---

(١) في (ز): بكر.

(٢) في (ز، غ): غدونا غدوة، وقد مرَّ أن الغدوة لما بين صلاة الغداة وطلوع الشمس.

(٣) في (د): سر يوم الجمعة.

(٤) سقطت من (د).

ولـولا يـومُ يـومٍ ما أردنـا ... جـزاءكِ والقروضِ لهـا جـزاءُ[1]

وإن عطفتَ أحدهما على الآخر زال التركيب وجاز أن يكون غيرَ ظرفٍ فتقول : فلانٌ يزورنا صباحاً ومساءً ، وسِيرَ عليه صباحٌ ومَساءٌ بالرفع . والمعنى مع التركيب والإضافة والعطف واحد أي : كلُّ صباح ومساء . صرَّح بذلك السيرافي .

وقيل معنى المعطوف واحد[2] من هذا وواحد من هذا .

وقيل المراد مع الإضافة نحو : زيدٌ يأتينا صباحَ مساءٍ أنه يأتي في الصباح وحدَه .

(وألحق غيرُ خَثْعَم ذا وذات مضافَين إلى زمان) ـ فيكونان كما سبق من منع التصرُّف فتقول عند جميع العرب غيرهم[3] : سيرَ عليه ذا صباحٍ أي صباحاً وذاتَ يوم أي يوماً بالنصب . وحكى سيبويه عن خَثْعم التصرُّف للاسم[4] ، فيجوز الرفع وتقول : سِيرَ عليه ذاتُ اليمين . فيجوز الرفع في ذات . نص عليه سيبويه . وذا بمعنى صاحب ، وذات تأنيثها . والتقدير ، وقتاً ذا صباح أي صاحب هذا الاسم ، وقطعة[5] ذات يوم ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، فلذا[6] لم يتصرف ، قاله ابن أبي العافية . قال ابن

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٦٨ ، استشهد به على أن المركب من الظروف إذا أضيف يتصرف ، فيقع ظرفاً وغير ظرف ، ويومُ يوم هنا مبتدأ محذوف الخبر لوقوعه بعد لولا ، واستشهد به الدماميني بعد ما ساق كلام ابن مالك الذي اعتمد عليه السيوطي ، ثم قال الدماميني : قلت : الإضافة والتركيب لا يجتمعان ، فإذا ذكر التركيب لم يحتج إلى اشتراط عدم الإضافة . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم الشواهد أنه للفرزدق ـ ديوانه ص ٩ .

(٢) في (ز) : واحداً من هذا وواحداً من هذا .

(٣) أي غير خثعم .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) أي من الدهر .

(٦) في (د) : فلهذا

هشام الخضراوي : وهو موافق لكلام سيبويه لأنه لا يجيز في صفات الأحيان إذا قامت مقام الظروف إلاّ أن تكون ظروفاً .

(واستقبح الجميعُ التصرُّفَ في صفةِ حينٍ عرَض قيامُها مقامَه ولم تُوصَفْ) ـ فيقبح[1] عند العرب الرفع في نحو : سيرَ عليه طويلاً أو قديماً أي زماناً طويلاً أو قديماً . فإن لم يعرض قيامُها مقامَ الموصوف ، بل كانت الصفةُ قد استعملتْ استعمال الأسماء حَسُنَ التصرُّف فيرفع نحو : سيرَ عليه قريبٌ ومليٌّ ، وكذا إن وصفت الصفة نحو : سيرَ عليه طويلٌ من الدهر ، لشبهها حينئذ بالأسماء . نصَّ على ذلك سيبويه .

وأجاز الكوفيون : سيرَ عليه طويلٌ ، وقديمٌ بالرفع . والمِليُّ القطعةُ من الدهر . يقال : أقامَ مليّاً من الدهر . قال تعالى : « واهْجُرني مَلِيّاً »[2] أي طويلاً . ومعنى مَليّ من النهار أي ساعة طويلة .

(ومَظْرُوفُ ما يصلح جواباً لِكَمْ واقعٌ في جميعه تعميماً أو تقسيطاً) ـ فإذا قلت : سرتُ يومين أو ثلاثة أيام ، لم يجز أن يكون السيرُ واقعاً في بعض المذكور ، بل لا بد من وقوعه في كل[3] من اليومين أو الثلاثة ، إمَّا تعميماً ، فيعمُّ السيرُ الجميعَ ، وإمَّا تقسيطاً فيقع في بعضِ كلٍّ من اليومين أو الثلاثة .

وقد يتعيَّنُ التعميمُ كما في : صمتُ يومَيْنِ ، أو التقسيط كما في : أذَّنْتُ يومَين .

والمرادُ بالمظروف الواقع في الظرف ، وبما يصلح جواباً لِكَمْ الظرفُ المؤقَّتُ ولو معرفةً كاليومَين المعهودَيْن ومنع ابن السراج وقوع هذا جواب

(١) في (د) : فقبح

(٢) مريم ٤٦

(٣) في (د) : في اليومين أو الثلاثة

كم . وكلام سيبويه على خلافه .

(وكذا مظروفُ ما يصلح جواباً لمتَى إن كان اسمَ شهرٍ غيرَ مضافٍ إليه شهر) ـ فإذا قيل : ساروا المحرَّمَ ، لزم كونُ السير واقعاً في جميع الشهر تعميماً أو تقسيطاً . وكذا بقيةُ أسماء الشهور ، لأن كلًّا منها اسمٌ للثلاثين يوماً مثلًا . فإن أضيف إليها شهرٌ نحو : شهرُ رمضان ، جاز كونُ العمل في جميع المذكور ، وكونه في بعضه . هذا مذهبُ سيبويه والجمهور .

وزعم الزجاج أنَّ رمضان ، كشهر رمضان ، فيجوز عنده كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه . وسيبويه ناقل عن العرب وهو الثقة ، ويحتاج مُخالِفُهُ إلى أن يأتي من كلامهم بمثل : قَدِمَ زيدٌ رمضانَ ، مع أنَّ القياسَ مع سيبويه ، إذ الشهر خرج بالإضافة إلى العلَم عن كونه للعدد المخصوص ، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه ، وصار حينئذ كزمن ووقتٍ ، فشهرُ رمضان بمنزلة زمن رمضان ، وهذا لا يقتضي تعميماً . وكذا إذا أفردَ فقيل : ساروا شهراً أو الشهرَ المعروفَ ، لم يكن العمل إلاّ في جميعه ، لدلالته حينئذ على العدد المخصوص .

وما يصلح جوابَ متَى هو الظرفُ المختصُّ بصفةٍ أو تعريفٍ ، معدوداً كان أو غيره ، لكن إن كان معدوداً فالعمل في جميعه ، وإلاّ فهو محتمل ، وما كان غيرمؤقت ولا مختصٌ لا يصلح جواب كم ولا جواب متى ، لأن المراد بكم السؤال عن العدد ، ومتى الإعلام بالوقت ، وذلك كوقت وحين ، فالعمل قد [1] يكون في جميعه أو يراد به من الزمان القدرُ الذي وقع فيه الفعل .

ومقتضى كلام المصنِّف جوازُ إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور ، وهو قول أكثر النحويين ، وقيل : يختص ذلك بما في أوله راء ، وقد استعمل

(١) سقطت من (ز) .

سيبويه خلاف ذلك ، فقال : ولو قلت : شهرُ رمضان أو شهرُ ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة .

(وكذا مظروفُ الأبد والدهر والليل والنهار مقرونةً بالألف واللام) ـ فيكون واقعاً في جميعها كما في قولك : سرتُ رمضانَ .

نصَّ على ذلك سيبويه قال : ولا تقول : لقيتُه الدَّهرَ والأبدَ ، وأنتَ تريدُ يوماً فيه . انتهى . ولو قلت : سرتُ ليلاً ونهاراً لم يقتض التعميم ، وهو ظاهر .

(وقد يُقْصَدُ التكثيرُ[1] مبالغةً فيعاملُ المنقطع معاملةَ المتصل) ـ فتقول : سِيرَ عليه الأبدَ . وإن كانَ[2] لم يقع السير في جميعه ، لكن تقصد المبالغة تجوزاً ، كما تقول : أتاني أهلُ الدنيا ، وإنما أتاك ناس منهم .

(وما سوى ما ذكر من جواب متى فصالحٌ[3] فيه التعميمُ والتبعيضُ إن صلح المظروفُ لهما) ـ وذلك كاليوم والليلة ويوم الجمعة وأسماء أيام الأسبوع . فإذا قلت : سار زيدٌ اليومَ أو يومَ الجمعة أو الجمعةَ ، احتمل كون السير في جميع المذكور وكونه في بعضه .

وصام زيد اليوم للتعميم ، ومات للتبعيض . وجعل ابن خروف أعلام الأيام كأعلام الشهور . فسرتُ الجمعةَ عنده للتعميم كسرتُ المحرَّمَ ، وسرتُ يومَ الجمعة محتملٌ له وللتبعيض كشهر المحرَّم ، ومنع لهذا : لقيتُك الخميسَ ، وأجاز : لقيتُك يومَ الخميس . والصواب خلافه ، لأن ذلك إنما قيل به في أسماء الشهور ، لأن المحرم مثلاً بمنزلة الثلاثين يوماً ، ولو قال : سرتُ ثلاثين يوماً لم يحتمل تبعيضاً ، إذ العدد نصٌّ في مدلوله ، فمن سار يوماً لا يقول

---

(1) في (د) : التعميم .

(2) سقطت من (د) .

(3) في المحققة كما في بعض نسخ التسهيل : فجائز

سرتُ يومَيْنِ ، وكلٌّ من الجمعة والسبت وسائر أيام الأسبوع ليس كذلك ، فلا فرق بين ما أُضيف إليه يوم منها وما لم يضف إليه .

(**فصل**) : (وفي الظروف ظروفٌ مبنية لا لتركيب) ـ بخلاف ما سبق[1] كصباحَ مساءَ .

(فمنها : إذْ) ـ ومن أدلة اسميتها الإضافةُ إليها بلا تأويل نحو : « بعدَ إذْ هَدَيتَنا »[2] ، وتنوينُها في غير رويّ نحو :

نهيتُكَ عن طلابكَ أم عمرو   بعافيةٍ ، وأنتَ إذٍ صحيحُ[3]

وبنيت لافتقارها إلى جملة أو عوضها . وعند المصنف لوضعها على حرفين أيضاً .

(للوقت الماضي) ـ نحو : جاء زيد إذ جئت . وهذا هو الأصل فيها وسيأتي أنها قد تكون لخلافه .

(لازمةَ الظرفية) ـ فلا تخرج عنها ، فلا تكون فاعلة ولا مبتدأ ، فلا تقول : حضر إذ جاء زيدٌ . أي وقت مجيئه . ولا : إذ جاء زيدٌ مبارك . أي وقت مجيئه مبارك .

(إلا أنْ[4] يضافَ إليها زمانٌ) ـ إمَّا مخصصٌ لها ، أي مقيَّد ، لأنها لمطلقِ الماضي كيوم وليلة وساعة ، فتقول : يومئذ ، وليلة إذ ، وساعة إذ ، أو

---

(١) أي بخلاف ما سبق بيانه من الظروف المبنية لتركيب كصباح مساء .

(٢) آل عمران ٨

(٣) لم يذكر في (ز ، غ) من البيت غير قوله : وأنتَ إذٍ صحيحُ . موضع الشاهد ، والبيت لأبي ذؤيب الهذلي . هذليين ١ / ٦٨ قال ابن يعيش في شرح المفصل جـ ٣ ص ٢٩ ، جـ ٩ ص ٣١ : يذكر قلبه بما كان من وعظه إياه قبل استحكام الحب وتعذر الخلاص منه ، وذكر قول ابن جني في هذا الموضع ، من وجوه التنوين أن يلحق عوضاً من الإضافة . . والأصل : وأنت إذ الأمر على هذه الحال .

(٤) في النسختين (د) ، (ز) : إلا إن أضيف . . والتحقيق عن (غ) ونسخ التسهيل ، وهو المتمشي مع سياق العبارة التالية .

مرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كحين فتقول : حينئذ ، وكأنها لم تخرج بذلك عن الظرفية .

(أو تقعَ مفعولاً بها) ـ نحو : « واذكروا إذ أنتم قليلٌ »[1] . وذهب إلى وقوعها كذلك جماعةٌ منهم الأخفش والزجاج .

(وتلزمُها الإضافةُ إلى جملة) ـ وشرطها أن تكون خبرية ، فلا يجوز : جئت إذ لا يقم زيد .

وهي[2] إما فعلية نحو : جئتُك إذ قام زيد ، أو إذ يقوم ، وتصرف المضارع إلى المضي كما سبق . وإما اسمية نحو : إذ زيدٌ قائمٌ ، ومنه قولهم : قمتُ إذ ذاك . أي إذ[3] ذاك كذلك أو نحوه . ولا تضاف إلى جملة شرطية ، فلا يجوز : أتذكرُ[4] إذْ إنْ تأتنا نأتك ، وإذ مَنْ يأتنا نكرمْه ، إلاَّ إن اضطر شاعرٌ

(وإن عُلمتْ حُذفتْ وعُوِّض منها تنوين) ـ ومنه : « وأنتم حينئذٍ تنظرون[5] » أي حين إذ بلغت الحلقوم . ودليل عوضيته أنهما لا يجتمعان .

(وكُسرت الذالُ لالتقاء الساكنَيْنْ) ـ وهما التنوين وذال إذ . كما فعل ذلك في صهٍ منوَّناً ، وهذا هو الأكثر في إذ . ويجوز فتح الذال . قالت العرب : يومئذاً بفتح الذال منوناً . وذلك للتخفيف .

(لا للجرّ ، خلافاً للأخفش) ـ كأنه جعل بناءها ناشئاً عن إضافتها إلى الجملة ، فلما زالت الجملة[6] صارت إذ معربة فجُرَّتْ بالإضافة . ورد عليه بقولهم : حينئذاً بالفتح ، وقولهم : كان ذلك إذٍ بالكسر من غير إضافة شيء

---

(١) الأنفال ٢٦

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) سقطتا من (د) .

(٤) في (د) : فلا يجوز إذ إن تأتنا نأتك .

(٥) الواقعة ٨٤

(٦) سقطتا من (ز) .

إلى إذ ، وهو من الكلام الدائر في لسانهم .

(ويقبحُ أن يليها اسمٌ بعده فعلٌ ماضٍ) ـ نحو : جئتُ إذ زيدٌ قام . لما فيه من الفصل بين المتناسبين . ولذا حسُن : إذ زيدٌ يقوم ، وإذ قام زيدٌ ، وإذ يقوم زيدٌ ، وإذ زيدٌ قائمٌ . لسلامته من الفصل المذكور .

(وتجيء حرفاً[1] للتعليل) ـ حكى الشَّلَوْبين عن بعض المتأخرين أن إذْ تستعمل لمجرد السبب معرّاة من[2] الظرفية ، وأنه نسبه إلى سيبويه ، كقوله[3] في : أما أنتَ منطلقاً ، إنَّ أنَّ بمعنى إذ ، وإذ بمعنى أنَّ . واستشهد القائل بقوله تعالى : « ولن ينفعكم اليومَ إذْ ظلمتم أنكم[4] في العذاب » . ورد عليه الشلوبين بأن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج عن الظرفية . ومراد سيبويه أنها في معناها في السببية لا غير . وأول الآية على حذف عامل إذْ ، والتقدير : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب وجب لكم ذلك إذْ ظلمتم . قال : فإذْ ظرف ماض فيه معنى التسبب . واستدل أيضاً المصنف بقوله تعالى : « وإذ اعتزلتموهم[5] » ، « وإذ لم يَهْتَدوا[6] » ، وكقول الشاعر :

إذْ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشَرُ[7]

(١) سقطت من بعض النسخ

(٢) في (د) : عن

(٣) في (غ) : في قوله

(٤) سقطت العبارة الأخيرة من (ز) ـ الزخرف ٣٩

(٥) الكهف ١٦

(٦) الأحقاف ١١

(٧) في الدرر جـ ١ ص ٩٥ : استشهد به على عمل ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها بنصب مثل . وفي ص ١٨٨ استشهد به على أن مثل وشبهها من أسماء الزمان المبهمة تبنى جوازاً إذا أضيفت إلى مبني . ومثلهم بالضم . والشاهد عجز بيت للفرزدق ـ ديوانه ص ٢٢٣ وصدره

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم

وهو هنا شاهد على أن إذ ظرف ماض فيه معنى التسبب .

وقال إن سيبويه أشار إليه وذكر ما سبق .

(وللمفاجأة) ـ نحو : بينا أنا كذلك إذ جاء زيد . وهو مثال سيبويه ، وقال بعده : فهذا لما يوافقه ويهجم عليه ، انتهى . ولا تكون للمفاجأة إلاّ بعد بينا وبينما .

وفي بعض النسخ بعد قوله : وللمفاجأة :

(وليست حينئذ ظرفَ مكان ولا زائدةً ، خلافاً لبعضهم) ـ ويحتمل على تقدير كونه في نسخة « وتجيء للتعليل » أن يكون مراده أنها حينئذ حرف للمفاجأة ، كما ذهب إليه بعضهم ، وهو اختياره ؛ وأن يكون مراده أنها مع كونها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية ، وهو اختيار شيخنا[1]، فيكون قد اختلف اختياره . وكونها للمكان حكاه السيرافي عن بعضهم ، وكونها[2] زائدة حكاه أيضاً السيرافي عن بعضهم[3]، وهو محكي عن أبي عبيدة .

وقال المصنف في الشرح : المختار عندي الحكم بحرفيتها ، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو علي في أحد قوليه .

(وتركها) ـ أي إذ .

(بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها) ـ نحو : بينا أو بينما زيدٌ قائمٌ قامَ عمروٌ . وذلك لاستفادة المعنى بدونها ، والاحتياج إلى تكلف العامل كما سأذكره .

(وكلاهما عربيٌّ) ـ فتركُها كقوله :

(٥٢٠) فَبَيْنَا نحن نرقبُه أتانا ... مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وزِنادَ راعِ[4]

---

(١) أي أبي حيان

(٢)، (٣) سقط ما بينهما من (د) .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٧٨ ، استشهد به على أن بين إذا لحقتها الألف أو ما لزمت إضافتها إلى =

وذكرُها كقوله :

(٥٢١ بينمـا نحـن بالأراك معـاً إذْ أتـى راكـبٌ على جملـه[1]

ولا التفات إلى من أنكر ذكرها ، فالسماع يرد عليه ، وقد حكاه سيبويه ؛ لكن الفصيح الكثير[2] أن لا يؤتى بها . وإذا لم تُذكر فناصب بينا وبينما الفعل الذي تدخل عليه إذْ لو[3] وُجدَتْ . وإذا ذكرت فكذلك ، إن قلنا إن إذْ زائدة . وإلاّ فهو فعلٌ محذوف يفسّره ما بعد إذْ ؛ فالعامل في بينا أو بينما زيدٌ قائمٌ إذ قام عمروٌ ، قامَ محذوفةٌ . نصَّ على ذلك ابنُ جِنيٍّ وغيرُه .

ويشكل على تقدير كون إذْ اسماً العاملُ في إذْ ، وقال الشلوبين عاملُ بينا ما يفهم من معنى الكلام ، وإذْ بدلٌ مِنْ بينا ، أي حين أنا كذلك حين جاء زيدٌ وافقت مجيء زيد . انتهى .

والوَفْضَةُ كالجُعْبة ، واحدةُ جِعابِ النشابِ من أدم ليس فيها خشب ، والجمع الوفاض .

(ويلزم بينا وبينما الظرفية الزمانية) ـ وأصلُ بين المكان بمعنى وسط ، فلما لحقتها ما[4] والألف صارت للزمان بمعنى إذْ كما صرح به بعضهم ، وليست بينا محذوفة من بينما ، ولا ألفها للتأنيث ، خلافاً لمن زعم ذينك ، بل ألفها للإشباع .

= الجمل ، سواء كانت اسمية كالمثال في البيت وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، وقال سيبويه : بينا أنا كذا إذْ جاء زيدٌ فهذا لما يوافقه ويهجم عليه ، ومثال تركها بعد بينا قول الشاعر ، وأنشد البيت . . . الوفضة خريطة الراعي لزاده وأداته . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لرجل من قيس عيلان ، أو لنصيب .

(١) البيت لجميل ـ ديوانه ١٨٨ ـ والشاهد فيه ذكر إذ بعد بينما .

(٢) في (د) : الأكثر

(٣) أي لو كانت موجودة .

(٤) ما في بينما ، والألف في بينا

(والإضافة إلى جملة) ـ إمَّا اسميَّة نحو : فبينا نحن نرقبُه . . . بينما نحن بالأراك معاً . وهو الكثير[1] . وإما فعلية نحو :

(٥٢٢) فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا إذا نحنُ فيهم سُوقةٌ نتنصَّفُ[2]

وليس هذا على إضمار مبتدأ أي : فبينا نحن نسوس ـ خلافاً لبعضهم ، لكثرة وجوده ، فموضع الجملة بعدهما خفضٌ بالإضافة إليهما ، وقيل : هما مضافان إلى مقدَّر مضاف إلى الجملة ، أي بينا أوقات زيد قائم ، وقيل : ليستا مضافتين لأن ما والألف كافَّتان ، وقيل ما كافة لا الألف .

يقال ساس الرعية سياسة ملك أمرها . والسوقة خلاف الملك ، يستوي[3] فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث . وتنصَّفَ زيدٌ خدَم .

(وقد تضافُ بينا إلى مصدر) ـ ومنه :

(٥٢٣) بينا تعانقه الكماة وروغه يوماً أُتيح له كميٌّ سَلْفَعُ[4]

روى بخفض تعانق ، وبرفعه أيضاً على الابتداء والخبر محذوف .

وأفهم كلامه أن ذلك لا يكون في بينما ، وهو الصحيح ، إذ لم يُسمع ،

---

(١) في (د) : وهو كثير .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٧٨ : استشهد به على إضافة بينا وبينما إلى الجملة الفعلية ، واستشهد به أبو حيان على ما في البيت قبله عند قول التسهيل : وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها ، وكلاهما عربي . قال أبو حيان : وقوله ، وكلاهما عربي يعني أن لا تأتي بإذ وأن تأتي بها ، وكان الأصمعي يؤثر تركها على ذكرها ، وعن أبي عمرو لا تجاب بإذ . . . قال صاحب الدرر : والبيت لحرقة بنت النعمان بن المنذر .

(٣) في (د) : مستو .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٧٩ :

بينا تعنُّقه الكماة وروغه يوماً أتيح له جريءٌ سَلْفَعُ

وفي النسخ الثلاث : تعانقه ، وروعه بالمهملة ، وكميّ بدل جريء ، قال في الدرر : استشهد به على إضافة بينا إلى المصدر . . . والبيت من شواهد الرضى ، قال البغدادي على أنه يجوز إضافة بينا دون بينما إلى المصدر كما في البيت ، والأعرف الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي تعنقه حاصل . . والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ـ هذليين ١ / ١٨

وأن بينا لا تضاف إلى جُثَّة . وهو كذلك . فلا يجوز في الجثة بعدها إلاّ الرفعُ . وسبَبهُ[1] أنَّ بينا لا تضاف إلا إلى جملةٍ أو مفردِ مصدرٍ. استدعاؤها[2] جواباً . فاستدعَتْ ما يُعطي معنى الفعل . وهو الجملة والمصدر .

ويقال : تعانقته وتعنقته بمعنى واحد . متعدّيين إلى مفعول واحد[3]. حكاه ابن سيده .[4] والكميّ الشجاع المتكمي في سلاحه . لأنه كمى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة . والجمع الكماة . كأنه جمع كام كقاض وقضاة . ويقال : رعتُ فلاناً أي أفزعته . وأتيح له الشيءُ قُدِّر. والسَّلْفَعُ الرجل الجسور.

(ومنها إذا للوقت المستقبل) ـ نحو : « إذا جاء نصرُ الله والفتحُ ، ورأيتَ الناسَ يدخلون في دين الله أفواجاً فسبِّح . . »[5]. ودليل اسميتها مع[6] ماسبق في أول الكتاب . إبدالها من اسم صريح نحو : أجيئك غداً إذا طلعت الشمس .

(مضمنة معنى الشرط غالباً) ـ ولذلك تجاب بالفاء نحو : « فسبح . . . » وقد تخلو من تضمن معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية في المستقبل نحو : « والليل إذا يَغْشَى ، والنَّهارِ إذا تجلَّى »[7].

(لكنَّها لِمَا تُيُقِّن كونُه أو رُجِّح) ـ مع كونها للشرط الذي من حق أدواته الدخول على خلاف ذلك : فالمتيقَّن وجوده نحو : آتيك إذا احمرَّ

(١) في النسخ الثلاث : وسببه . والتحقيق يناسب السياق .

(٢) في (د) : استدعائها . وفي (غ) : كاستدعائها

(٣) سقطت من (ز)

(٤) في (ز) : ابن السيد

(٥) النصر ١ ، ٢ ، ٣

(٦) سقطت من (د)

(٧) الليل ١ ، ٢

البسرُ . والراجح نحو : آتيك إذا دعوتني .

(بخلاف إنْ) ـ فإنها للممكن . فلا تقول : آتيك إن احمرَّ البسرُ . وقد تدخل إذا على ما هو لإنْ وهو الممكن ، أي غير المتيقّن أو الراجحُ كونُه كقوله :

(٥٢٤) إذا أنتَ لم تنزع[1] عن الجهل والخنا أصبتَ حليماً أو أصابكَ جاهلُ

وتدخل إنْ على المتيقّن كونُه إذا أبهم زمانُه نحو : « أفإن مِتَّ فهمُ الخالدون[2] » .

(فلذا[3] لم تجزم غالباً إلا في شعر[4]) ـ فإنها لما كانت لما تيقن أو رجح خالفت أدوات الشرط . ومن الجزم بها قوله :

(٥٢٥) وإذا تُصبْك خصَاصةٌ فارْجُ الغِنَى وإلى الذي يُعطي الرغائبَ فارغبِ[5]

ويأتي الكلام على الجزم بها في باب عوامل الجزم .

(وربما وقعَتْ موقَع إذْ وإذْ موقعَها) ـ وهو[6] قول بعض النحويين . والصحيح عند المغاربة خلافه . ومن الأول : « ولا على الذين إذا ماأتوك[7] » . ومن الثاني : « فسوف تعلمون ، إذ الأغلال في أعناقهم[8] » .

---

(١) في (د) كما في غرر الخصائص : تعرض . وفي ديوان كعب بن زهير ص ٢٥٧ : تقصد . وفي شرح المفصل لابن يعيش جـ ٩ ص ٤ : هو من مواضع إنْ . لأنه يجوز أن ينزع عن ذلك وأن لا ينزع . إلاّ أن بعضها أحسن من بعض . فإنْ أحسن مع المجهول .

(٢) الأنبياء ٣٤

(٣) في (د) : ولذلك . وفي (ز) : فلذلك والتحقيق عن النسخة (غ) والمحققة من التسهيل .

(٤) في (د) : في الشعر

(٥) سقط الشطر الثاني من (ز) . والشاهد في جزم تصبك فعل الشرط بإذا . ولا يعرف قائله . وفي الدرر جـ ١ ص ١٧٣ استشهد له بقول عبد قيس بن خفاق :

(٥٢٦) واستغنِ ماأغناك ربُّك بالغنى وإذا تُصِبْك خصاصةٌ فتجمَّلِ

(٦) في (ز) : وهذا

(٧) التوبة ٩٢ (٨) غافر ٧١

(وتضافُ أبداً إلى جملة) ـ وهذا مذهب الجمهور. فالجملة التي بعدها في موضع خفض بالإضافة لأنها[1] ظرف كحين ووقت، والعامل في إذا الجواب. وذهب بعض النحويين إلى أنها غير مضافة إليها، وهي معمولة للفعل الذي يليها لا للجواب، حملاً لها على أخواتها من أسماء الشرط، واختاره شيخنا[2].

(مصدَّرةً بفعل ظاهر) ـ إمَّا مضارع مجرد نحو: « وإذا تُتْلَى عليهم آياتُنا[3] »، أو مقرون بلم نحو: « وإذا لم تأتهم بآية[4] »، وإما ماض نحو: « إذا جاءك المنافقون[5] ».

(أو مقدَّر قبل اسم يليه فعل) ـ نحو: « إذا السماءُ انشقَّتْ[6] ». فالسماء مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور. قال المصنف في الشرح: لا يجيز سيبويه غير هذا. انتهى. وذكر السيرافي أن سيبويه لا يمنع وقوع المبتدأ بعد إذا لكن بشرط كون[7] الخبر فعلاً. وذكر السهيلي أن سيبويه يجيز على رداءةِ الابتداءَ بعد إذا الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً.

(وقد تُغني ابتدائيةُ اسمٍ بعدَها عن تقدير فعلٍ، وفاقاً[8] للأخفش) ـ فيجوز عندهما[9] أن تقول: إذا زيدٌ قائم فقم. وقد استدل

(١) في (د): وهو ظرف

(٢) أبو حيان

(٣) الأنفال ٣١. يونس ١٥

(٤) الأعراف ٢٠٣

(٥) المنافقون ١

(٦) الانشقاق ١

(٧) في (د): أن يكون

(٨) في (د): خلافاً. وفي (غ): وفاقاً للأخفش والكوفيين

(٩) في (د): عنده. والمقصود بعندهما: المصنف والأخفش.

على ذلك بقوله :

(٥٢٧) إذا[1] باهليٌّ تحتَـه حنظليَّـةٌ ... لـه ولـدٌ منهـا فـذاك المُـذَرَّعُ

والمذرع بفتح الراء المشدّدة الذي أمه أشرف من أبيه . ويقال إنما سمي مُذَرَّعاً بالرقمتين في ذراع البغل . لأنهما أتياه من ناحية الحمار . وإنه يقال ثور مذرع إذا كان في أكارعه لمع سود . وباهلة قبيلة من قيس[2] بن عيلان ، وهو في الأصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس بن عيلان ، فنسب ولده إليها .

وقولهم : باهلة بن أعصر كقولهم : تميم بن مُرّ . فالتذكير للحي والتأنيث للقبيلة . سواء أكان الاسم في الأصل لرجل أم امرأة .

وحنظلة أكبر قبيلة في بني تميم ، يقال لهم : حنظلة الأكرمون . وأبوهم حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم .

(وقد تُفارقُها الظرفيّةُ مفعولاً بها) ـ واستدل المصنف على ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها : « إني لأعلم إذا كنتِ عنّي راضيَةً، وإذا كنتِ عليَّ غَضبَى »[3] وأول على حذف مفعول علمت لدلالة المعنى عليه . فتكون إذا ظرفاً على بابها . والتقدير : إني لأعلم حالَكِ معي في وقت رضاك وفي وقت غضبك .

(أو مجرورة بحتى) ـ كقوله تعالى : « حتى إذا ماجاءوها[4] » .

ودخول حتى على الجملة المصدّرة بإذا الشرطية كثير في القرآن وكلام

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٧٤ : استشهد به على تجويز الأخفش إضافة إذا إلى جملة اسمية من غير تقدير فعل . . . وذكر بعض الآراء في الموضوع . والبيت للفرزدق ـ ديوانه ص ٥١٤

(٢) في (د) : قيس غيلان بالمعجمة . وقد جاء في الاشتقاق لابن دريد عيلان بالمهملة

(٣) مسند الإمام أحمد بن حنبل جـ ٦ ص ٦١

(٤) فصلت ٢٠

العرب . وجوز الزمخشري فيها أن تكون جارة لإذا بمعنى الوقت ، وتبعه المصنِّف في ذلك ، وعلى هذا لا تكون حينئذ ظرفاً .

وجوز الزمخشري أيضاً أن تكون حرف ابتداء ، فتبقى على هذا على ما استقر لها من الظرفية . وقال أبو البقاء : هي هنا مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها في إذا ، بل إذا في موضع نصب بجوابها . وتقدير الغاية على ما ذكره الزمخشري والمصنف : « وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً[١] . . » إلى وقت مجيئهم لها . وقوله : « فُتحتْ » استئناف بياني ، أي جواب سؤال مقدَّر كأنه قيل : فما جرى إذ ذاك ؟ فقيل : فُتحتْ أبوابها .

وعلى[٢] ما ذكره أبو البقاء تكون الغاية ما ينسبك من الجواب مرتباً على الشرط ، والتقدير المعنوي : إلى أن تفتح أبوابها وقت مجيئهم فينقطع السَّوْقُ .

(أو مبتدأة[٣]) ـ أعرب ابن جني في المحتسب : « إذا وقعت . . . » في قراءة من نصب : « خافضة رافعة » مبتدأة[٣] ، « وإذا رجت » خبره ، وليس وخافضة ورافعة أحوال . والتقدير : وقت وقوع الواقعة صادقةَ الوقوع ، خافضةَ قومٍ رافعةَ آخرين ، وقت رج الأرض .

قال المصنف : وهو صحيح . وما قالاه[٤] غير متعيِّن ، إذ يجوز كونها باقية على ظرفيتها والجواب : « فأصحاب الميمنة » وما بعده .

---

(١) الزمر ٧١ ، وحديث الشارح يفيد أن الكلام متصل بالنص السابق : « حتى إذا ما جاءوها » والحقيقة أن النص السابق كما هو موضح بالتحقيق هو من سورة فصلت ، والنص الأخير من سورة الزمر ، والنص بعده : « حتى إذا جاءوها »

(٢) في (د) : فعلى .

(٣) في (ز) وفي بعض نسخ التسهيل : أو المبتدأ .

(٤) في (ز) : وما قاله .

أي : فأصحاب[1] الميمنة ما أعظمهم وما أنجاهم ، وأصحاب المشأمة ما أحقدهم وما أشقاهم ،

(وتدل على المفاجأة) ـ نحو : خرجت فإذا الأسد . والأكثر التوافق . قال سيبويه : وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها[2]، وقال الفراء : وقد تتراخى كقوله تعالى :

« ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشَرٌ تنتشرون[3] » .

والفاء في : فإذا الأسد ونحوه زائدة ، لازمة عند المازني ، عاطفة عند أبي بكر مبرمان ، داخلة على حد دخولها في جواب الشرط عند الزجاج .

(حرفاً) - وهو يروى عن الأخفش وقول الكوفيين ، ويدل له كسر إنَّ بعدها نحو :

(٥٢٨) وكنتُ أرى زيداً كما قيلَ سيداً إذَا إنَّه[5] عبدُ القفَا واللَّهازم

والظروف لا تقع إنَّ مكسورةً[6] بعدها ، فلا تقول : عندي إن زيداً قائم بالكسر ، بل يجبُ الفتح .

والقائل باسميتها يقول : التقدير في نحو : خرجتُ فإذا إنَّ زيداً منطلقٌ : فإذا انطلاقُ زيدٍ إنه منطلقٌ . فتكون إذا خبر مبتدأ محذوف ، فهي معمولة لكون مقدَّر والجملة من إنَّ وخبرها[7] مفسِّرة للمحذوف .

---

(١) في (ز) أصحاب .

(٢) في (د) : فيه

(٣) الروم ٢٠

(٤) في (د) : مروى

(٥) سقط هذا الشطر الأول من (ز ، غ) ، وفي العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢٧٦ : هو من أبيات الكتاب الخمسين . . . والشاهد في قوله : إذا إنه ، حيث جاز فيه الوجهان : الكسر لأنها في ابتداء الجملة ، والفتح على تقديرها بالمفرد .

(٦) في (ز) : المكسورة .

(٧) زاد بعدها في (د) : أيضاً .

(لا ظرفَ زمان ، خلافاً للزجاج) ـ وهو مذهب الرياشيّ ، وظاهر كلام سيبويه ، ونسب إلى المبرد أيضاً . واختاره الشلوبين ، إبقاءً لها على ما استقرَّ فيها . وعلى هذا يمتنع : خرجتُ فإذا زيدٌ . على أنها خبر زيد ، لأنها ظرف زمان ، وزيد جثة ، إلاَّ أن يقدر مضاف[1]. أي ففي الزمان حضور زيد ، أو مفاجأة زيد .

(ولا ظرفَ مكان ، خلافاً للمبرد) ـ وهو مذهب الفارسي وأبي الفتح[2]، ونسب إلى سيبويه . قال المبرد : إذا قلت : خرجتُ فإذا زيدٌ . فهي خبر عن زيد ، كأنك قلت : فبحضرتي زيد[3]، أو بمكاني زيد .

(ولا يليها في المفاجأة إلاَّ جملة اسمية) ـ ومنه :

« إذا هم يقنطون[4]» . وقد حكى الأخفش عن العرب إيقاع الجملة الفعلية مقرونة بقد بعدها نحو : خرجتُ فإذا قد قام زيدٌ .

(وقد تَقعُ بعد بَيْنا وبَيْنَما) ـ كقول حرقة بنت النعمان بن المنذر :

فبينَا نَسُوسُ الناسَ[4] والأمرُ أمرُنا ... إذا نحنُ فيهم سُـوقَةٌ نتنَصَّـفُ

وقوله :

بينمـا المرءُ في فنـون الأماني ... فإذا رائـدُ المنـون موافـي[5]

وأشعر قوله : وقد بقلة ذلك . قال الأصمعي : إذ وإذا في جواب بينا وبينما لم يأت عن فصيح . انتهى .

---

(١) في (ز) : مضافاً .

(٢) ابن جني .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) بعدها في (ز ، غ) : البيت ولم يكمله ، وقد سبق الحديث عن البيت من الدرر جـ ١ ص ١٧٨ قال : استشهد به على إضافة بينا وبينما إلى الجملة الفعلية . . والشاهد هنا وقوع إذا بعد بينا ، وقد وليتها جملة اسمية .

(٥) في (د) : إذا ، والشاهد في هذا البيت كسابقه ، وقوع إذا بعد بينما ، وقد وليتها جملة اسمية ولم أعثر على قائله .

والرائد في البيت مستعار من الرائد الذي يرسل في طلب الكلأ . يقال ؛ لا يكذب الرائدُ أهلَه .

(ومنها ؛ مذ ومنذ وهي الأصل) ـ فمذ مقتطعة من منذ ، لأن من العرب من يقول ، ما رأيتُه مذ يومان . بضم الذال . فلو لم يكن أصلها منذ لوجب تسكينها بكل حال . ورد بجواز كون الضم للإتباع لا نظراً إلى أن الأصل منذ .

وذهب أبو إسحاق بن ملكون إلى أنها ليست مقتطعة من منذ ، لأن الحذف لا يكون في الحروف ، ورد بتخفيف إنَّ . ومنذ بسيطة ، وقال الفراء مركبة من من وذو الطائية ، وغيره من الكوفيين من من وإذ . ورد الأول باستعمال جميع العرب لها ، والثاني بأن من لا تدخل على إذ .

(وقد تُكْسَرُ ميمُهما) ـ فتقول بنو سليم ؛ منذ ومِذ بكسر الميم .

(ويضافان إلى جملةٍ) ـ والإضافة دليل على[1] اسميتهما . قال سيبويه ؛ ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولهم ؛ ما رأيته مذ كان عندي . انتهى . وبالإضافة إلى الجملة قال الفارسيّ والسيرافي أيضاً . وذهب أبو الحسن إلى أنك إذا قلت ، مذ زيد قائم أو مذ قام زيد ، فهما مرفوعان بالابتداء ، والخبر زمن مقدَّر ، أي مذ زمن زيد قائم ، لأنهما لا يدخلان عنده إلاّ على الزمان .

(مُصَرَّح بجزءيها) ـ وكونها فعلية كما مثَّل سيبويه ، أكثر من كونها اسمية كقوله ؛

(٥٣١) وما[2] زلت محمولا على ضغينة ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د) ؛ فما ؛ والشاهد في قوله ، مذ أنا يافع ، بإضافة مذ إلى جملة اسمية مصرح بجزءيها ، والبيت للكميت بن معروف ، وهو من أبيات سيبويه ، وقيل ، لرجل من سلول .

والضَّغينةُ والضِّغْنُ الحِقْدُ، وقد ضَغِنَ بالكسر ضِغْناً. قال ابن السكيت يقال: فلان مُضْطلِعٌ بهذا الأمر أي قويٌّ عليه، وهو مُفْتَعِلٌ من الضَّلاعة وهي القوة. قال: ولا يقال: مُطَّلع بالادغام. وقال أبو نصر أحمد بن حاتم: يقال: هو مُضْطلعٌ بهذا الأمر ومُطَّلعٌ له. فالاضْطِلاع كما تقدم، والاطِّلاع من قولهم: اطَّلَعْتُ[1] الثَّنية أي علَوْتُها، أي هو عالٍ لذلك الأمر مالك له. ويقال: أيفَع الغلامُ أي بلغ[2] فهو يافع، ولا يقال: موفع، وهو من النوادر، وغلام يَفعٌ ويَفِعَةٌ وغلمانٌ أيفاع ويَفَعة أيضاً.

(أو محذوف فعلها بشرط كون الفاعل وقتاً يجاب به متى أو كم) ـ فالأول نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة.

والثاني ما رأيته مذ يومان.

واحترز من غير الوقت كزيد وقيام، وسيأتي الكلام في المصدر، ومن وقتٍ لا يجابان به كوقت وحين.

وهذا الذي اختاره في إعراب الزمان المرفوع بعد مذ ومنذ من كونه مرفوعاً بفعل محذوف هو مذهب المحققين من الكوفيين، واختاره السهيلي، والتقدير: مذ مضَى أو مذ كان كذا... ووجهه إبقاء مذ على أسلوب واحد، والسلامة مما يرد على خلافه كما سيأتي.

(وقد يَجُرّان الوقتَ) ـ نحو: ما رأيتُه منذ أو مذ يومِ الجمعة. ومنه:

قفا نَبْكِ من ذكرَى حبيبٍ وعرفانِ ورسمٍ عَفت آياتـهُ منذُ أزمـانِ[3]

---

(١) في (د): طلعت.

(٢) في (ز): أي ارتفع.

(٣) في الدرر ج ١ ص ١٨٦: استشهد به على أكثرية جر منذ للماضي، والبيت من شواهد التوضيح على أن منذ لابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً قال في التصريح: أي من أزمان. والبيت لامرئ القيس ـ ديوانه ٨٩

(أو[1] ما يستفهم به عنه) ـ نحو ، مذ متى رأيتَه ؟ ومنذ كم فقدْتَه ؟

(حرفَيْن) ـ وهذا مذهب الجمهور ، لإيصالهما الفعل إلى كم ومتى كما يوصل الجار نحو ، مذ كم أو مذ متى سرتَ ؟

وقيل ، هما حينئذ اسمان ، وهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما ، ورد بما سبق من الإيصال ، ولو كانا كما قال لجاز ، مذ كم سرتَ فيه ؟ كما يجوز ، يوم الجمعة سرتُ فيه . وامتناعهم من ذلك دليل على[2] أنهما حرفا جر .

(بمعنى « مِنْ » إن صلح جواباً لمتَى) ـ وذلك إذا كان الزمان ماضياً معرفةً دالاً على وقت معلوم نحو ، ما رأيته مذ يوم الجمعة .

(وإلاَّ فبمعنى « في ») ـ وذلك إذا كان الزمان حالاً معرفةً نحو ، ما رأيته منذ الليلةِ .

(أو بمعنى مِنْ وإلى معاً) ـ وذلك إذا كان الزمان نكرة فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه نحو ، ما رأيتُه منذ أربعةِ أيام .

(وقد يُغني عن جواب متى في الحالَيْنْ) ـ أي حال كونهما ظرفَيْنْ وحال كونهما حرفَيْ جرٍّ .

(مصدرٌ معيَّنُ الزمان) ـ نحو ، ما رأيته منذ قدوم زيد . أي منذ زمن قدوم زيد . فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .
واحترز من مبهم الزمان كقدومٍ أو قدوم رجلٍ .

(أو أنَّ وصلتها) ـ نحو ، ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني . أي مذ خلق الله إياي . فيحكم على موضعها[3] بالرفع أو بالجر كما في المصدر ، وهو على حذف مضاف ، أي مذ زمن أنَّ الله خلقني .

---

(١) في (غ) ، وما يستفهم
(٢) سقطت من (ز) .
(٣) أنَّ وصلتها .

(وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفَيْن ، خلافاً للبصريين) ـ أي بل ظرفين مضافين إلى ما بعدهما كما سبق تقريره خلافاً لهم .

فمذهبُ ابن السراج والفارسي أن مذ ومنذ قبل المرفوع مبتدآن ، والتقدير في المنكور نحو : ما رأيته مذ يومان : أمد انقطاع الرؤية يومان ، وفي المعرفة نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة : أول أمد انقطاع الرؤية يوم الجمعة .

ورد بلزوم الابتداء بنكرة بلا مسوغ أو معرفة[1] بلا تعريف معتاد .

ومذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين أنهما ظرفان في موضع خبر عما بعدهما ، وهو مبتدأ . فإذا قلت : ما لقيتُه مذ أو منذ يومان . فالتقدير : بيني وبين لقائه يومان .

ورد بعدم اطراد هذا التقدير . فإذا قلت : يوم الأحد ما رأيته مذ يوم الجمعة لم يصح أن يقال : بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ، ولا يجوز[2] أن يقدر يوم الجمعة وما بعده إلى الآن بحذف العاطف والمعطوف وهو قليل ، ولأنه لم يذكر في موضع وذلك دليل على[3] عدم إرادته .

(وسكونُ ذال « مذ » قبل متحرك أعرف من ضمها) ـ نحو : مذْ يومين أو مذْ يومان . والضم لغة بني عبيد من غنى .

(وضمُّها قبل ساكن أعرف من كسرها) ـ نحو : مذ اليوم . والكسر لغة لبعض بني عبيد من غنى .

(ومنها الآن) ـ وألفه منقلبة عن واو ، لقولهم في معناه الأوان ، وقيل عن ياء من آن يئين قَرُبَ .

---

(١) في (د) : ومعرفة .

(٢) في (ز) : ولا يقدر

(٣) سقطت من (د) .

(لوقتٍ حضرَ جميعُه) ـ كوقت فعل الإنشاء حال النطق به نحو: بعتُك الآن.

(أو بعضُه) ـ نحو: «فمن يستمع الآن[1]»، «الآن خفَّف الله عنكم[2]».

(وظرفيتُه غالبةٌ لا لازمة) ـ ومن وقوعه غير ظرف:

(٥٣٣) أ إلى الآنَ لا يَبِينُ ارعواء لك بعد المشيبِ عن ذا التصابي[3]

وقوله عليه السلام وقد سمع وجبة: «هذا حجرٌ رُمي به في النار مذ سبعين خريفاً، فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها»[4].

فالآن مبتدأ وحين خبره، وبني لتصدر الجملة بالماضي.

(وبني لتضمُّن معنى الإشارة) ـ لأن معنى الآن: هذا الوقت. وهذا قول الزجاج.

(أو لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد) ـ لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغَّر، بخلاف حين وزمان.

(وقد يعرب على رأي) ـ واحتج قائله بقوله:

(٥٣٤) كأنهما مِلآنِ لم يتغيَّرا وقد مرَّ للدَّارين من بعدنا عصرُ[5]

---

(١) الجن ٩

(٢) الأنفال ٦٦

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٧٤: استشهد به على إضافة الآن إلى جملة صدرها ماض. وفي شرح التسهيل لأبي حيان: ومن وقوع الآن غير ظرف قول الشاعر: أإلى الآن لا يبين. قال: ولم أعثر على قائله. وفي معجم الشواهد أنه لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ٤٢٣

(٤) مسند الإمام أحمد جـ ٢ ص ٣٧١

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٧٥: استشهد به على قول من قال إن فتحة الآن إعراب على الظرفية، بدليل جرِّها في البيت.. واستشهد به أبو حيان على هذا المعنى، ثم نقل تضعيفه عن ابن مالك.. والبيت لأبي صخر الهذلي ـ شرح السكري ص ٩٥٦

أي من الآن ، فحذف النون لالتقاء الساكنين . ويحتمل كون الكسرة للبناء فيكون كشتَّان يبنى على الفتح والكسر ، إلاَّ أنَّ الفتح أكثر وأشهرُ .

(وليس منقولاً من فعل ، خلافاً للفراء) ـ في زعمه أنه منقول من آن بمعنى حان ، وبقيت فتحتُه كما بقيت في : « أنهاكم عن قيلَ وقالَ ، ومن شبَّ إلى دبَّ »[1] .

ورُدَّ بدخول ال عليه ، ولا تدخل على ما ذكر ، وبأنه لو كان مثل المذكور لاشتهر إعرابه وبناؤه كما اشتهرا في ذلك نحو :
« عن قيلَ وقالَ ، ومن شبَّ إلى دبَّ » بالإعراب والبناء .

(ومنها قط) ـ وهو منقول من القط وهو القطع عرضاً ، ومنه قطُّ القلمَ . وهو مبني لتضمنه معنى في ومِنْ الاستغراقية لزوماً ، وبني على حركة لأن له أصلاً في التمكُّن ، إذ أصله القط ، وكانت ضمَّةً تشبيهاً بقبلُ لدلالته على ما تقدَّم من الزمان مثله .

(للوقت الماضي عموماً) ـ فإذا قلت : ما رأيتُه قط . فمعناه ما رأيته فيما مضَى من عمري .

(ويقابله عَوْضُ) ـ فيكون للوقت المستقبل عموماً ، ومعناه الأبد نحو : لا أفعله عَوضُ . ولتضمنه ما تضمن قط بُنِيَ ، وبني[1] على حركة لئلا يلتقي ساكنان .

(ويخصان بالنفي) ـ كما سبق تمثيله .

(وربما استعمل قط دونه) ـ أي دون النفي .

(لفظاً ومعنىً) ـ كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم :
« قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا قط وآمنَه »[2] .

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) بخارى مغازي ٥٢ مسلم ـ مسافرين ١٢ مسند الإمام أحمد ٣ / ١٣٩ ، ١٩٠

(أو لفظاً لا معنى) ـ نحو ما روي في الحديث أن أُبَيّاً قال لعبد الله :
كأيِّنْ تقرأ سورةَ الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين .
فقال : قط . أي ما كانت كذا قط .

(وقد تَردُ عَوْضُ للمضيِّ) ـ فتكون بمعنى قط . قال :

(٥٣٥) فلم أر عاماً عَوْضُ أكثرَ هالكاً ووجهَ غُلام يُشترَى وغلامَه[1]

(وقد يضاف إلى العائضين أو يضاف إليه فيعرب) ـ كقولهم : لا أفعلُ ذلك عَوْضَ العائضين ، أي دهرَ الداهرين . وقوله :

(٥٣٦) ولولا نبل عَوْضٍ في خُظُبَّاي وأوصالي
لطاعنتُ صدور القوم طعناً ليس بالآلي[2]

وإنما أعرب في هاتين الحالتين لمعاملته بما لم يعامل به مقابلُه مما هو خاص بالاسم فاستحقَّ مزيةً عليه .

(ويقال قَطُّ) ـ بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومةً ، وقد تقدم الكلام عليه .

---

(١) همع الهوامع جـ ١ ص ٢١٣ ، والدرر جـ ١ ص ١٨٣ ، ولسان العرب جـ ٩ ص ٥٦ (عوض) ـ قال في الدرر : استشهد به على أن عوض قد ترد للمضي ، زاد أبو حيان في شرح التسهيل : فتكون بمعنى قط ، قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) الشاهد بنفس المصدرين السابقين ، والخلاف في خُظُبَّاي ، فقد جاءت في النسختين (د ، ز) بالحاء المهملة ، وفي (غ) بالخاء المعجمة والطاء المهملة ، وقال في الدرر : والخظبى بالمعجمتين الظهر ، وقيل : عرق فيه ، والأوصال العظام ، وليس بالآلي أي ليس بالمقصر ، والبيت للفند الزِّمَّاني .

وفي القاموس المحيط جـ ١ ص ٥٦ ـ والحُظُبَّى كَكُفُرَّى الظهر أو الجسم كالحظُنْبىَ فيهما ، وفي لسان العرب جـ ١ ص ٣١٣ : والحُظُبىُّ الظهر ، وقيل : عرق في الظهر ، وقيل : صلب الرجل ، وروى بيت الفند الزماني ، واسمه : شَهْل بن شيبان ، وقال : ويروى البيت : في حُظُنْبايَ وأوصالي . . . وعن أبي زيد : الحُظُنْبىَ بالنون الظهر . انتهى . والشاهد في قوله : ولو لا نبل عوضٍ ، بجرّ عوض بالإضافة .

(وقُطُّ) ـ بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المشدَّدة .

(وقَطُ) ـ بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة لنية المحذوف .

وحكى الجوهري أن منهم من يُتبع في المخففة أيضاً فيقول : قُطُ بضم القاف والطاء كقولهم : لم أره مذُ يومان . قال : وهي قليلة .

(وقَطْ) ـ بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنةً ، لعدم نية المحذوف . وحكى المصنّف في الشرح لغةً أخرى وهي قَطِّ بفتح[1] القاف وتشديد الطاء مع الكسر ، على أصل[2] التقاء الساكنين .

(وعَوْضَ وعَوْضِ) ـ قال ابن السيد : زعم المازني أنه يضم ويفتح ويكسر . انتهى . فالضم حملاً على بَعْدُ ، والفتح كراهة اجتماع الواو والضمة ، والكسر على أصل التقاء الساكنين .

(ومنها أمسِ) ـ وهو معرفة متصرف ، ومدلوله اليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما قَرُب منه مما مضَى .

(مبنيًّا على الكسر) ـ ويبنى على ذلك عند جميع العرب إذا استعمل ظرفاً ، وسيأتي ما نسب إلى الزجاجي . وبني لتضمنه معنى لام التعريف ، ونسب إلى الخليل وسيبويه وقيل بني لشبهه الحرف لافتقاره في الدلالة على موضوعه إلى اليوم الذي أنت فيه ، وكسر على أصل التقاء الساكنين .

(بلا استثناء عند الحجازيين) ـ فيبنونه على الكسر وإن كان غير ظرف في الرفع والنصب والجر ، حكاه سيبويه . فيقولون : ذهبَ أمسِ ، وأحييتُ أمسِ ، وما رأيتُه مذ أمسِ .

(وباستثناء المرفوع ، ممنوعَ الصرف ، عند التميميين) ـ فيبنونه على الكسر في النصب والجر ، ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع ، حكاه

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) سقطت من (ز) .

سيبويه . فيقولون : ذهب أمسُ ، بالرفع بلا تنوين ، وعلى لغتهم قوله :

(٥٣٧) اعتصم بالرجاءِ إنْ عنَّ يأسٌ وتناسَ الذي تضمَّن أمسُ[1]

(ومنهم مَنْ يجعلُ كالمرفوع غيرَه) ـ فيعربه بعض[2] بني تميم في حالة الجر والنصب أيضاً غيرَ منصرف كحالة الرفع ، حكاه الكسائي ، وعليه قول الراجز :

(٥٣٨) لقد رأيتُ عجباً مذ أمسَا عجائزاً مثلَ السعالي[3] خمسا
يأكلن ما في رحلهن همسا لا ترك الله لهُنَّ ضرسا

(وليس بناؤه على الفتح لغةً ، خلافاً للزجاجي) ـ وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضاً ، وقال ابن الباذش : خرج الزجاجي عن إجماع النحاة بقوله : ومن العرب من يبنيه على الفتح . انتهى . ولا حجة في الرجز على ذلك ، لاحتمال إعرابه غير منصرف ، وهو ظاهر[4] كلام سيبويه في الرجز[4].

(فإن نُكِّر أو كُسِّر[5] أو صغر[6] أو أضيف أو قارنَ الألف واللام ، أعرب باتفاق) ـ نحو : كلُّ غدٍ صائرٌ أمساً ، ومضى أمسُنا ، والأمسُ مباركٌ ، وكذا إذا ثني أو جمع كأمسَيْن وأموس وآمُس[7] وآماس ، وكذا إذا صُغِّر كأُمَيْس كما

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٧٥ : استشهد به على أن بني تميم يعربون أمس غير منصرف في حالة الرفع . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في (د) : كبعض

(٣) في (ز) : مثل الأفاعي . وفي الدرر جـ ١ ص ١٧٥ : إني رأيت . . . قال : استشهد به على أن بعض بني تميم يبني أمس على الفتح في حالتي النصب والجر . والرجز للعجاج ، كما في معجم الشواهد . ثم قال : وهو من الخمسين .

(٤) سقطت من (د)

(٥)(٦) سقطتا من نسخ التحقيق الثلاث ، وأثبتنا في النسخة المحققة من التسهيل ، وسيأتي التمثيل لهما بالشرح .

(٧) في (د) : وأوامس

ذكر المبرد والفارسي وابن الدهان والمصنف. ونص سيبويه على أن أمس لا يصغَّر كغد، وقال: استغنوا عن تحقيرهما باليوم والليلة.

ونصوص النحاة، غير[1] من ذكرنا، على ما قال سيبويه.

(وربما بُنِيَ المقارنُ لهما[2]) ـ كقوله:

٥٠) وإني وقفتُ اليومَ والأمسِ قبلَه ببابك حتى كادت الشمسُ تغربُ[3]

بكسر السين.

(**فصل**) ـ (الصالح للظرفية القياسية) ـ احترز مما نصبه العامل من أسماء الأمكنة غير المذكورة من بعد على جهة الشذوذ كما يأتي.

(من أسماء الأمكنة) ـ أخرج أسماء الأزمنة فكلُّها ينصبُه الفعل مطلقاً، بخلاف أسماء الأمكنة فلا ينصبها كلَّها، بل ينصب أنواعاً منها كما ستراه.

(ما دلَّ على مقدَّر) ـ وفي نسخة[4]: مقدار، وهما متقاربان. وهذا هو الأول من الأنواع نحو: سرتُ غَلْوةً أو ميلاً أو فرسخاً أو بريداً. والغَلْوةُ مائة باع، والباع قَدْرُ مَدّ اليدَيْن. والميلُ عشرُ[5] غِلاء، والفرسخُ ثلاثة أميال، والبريد أربعة فراسخ.

(أو مسمًّى إضافيٍّ محضٍ) ـ وهذا هو الثاني. والمراد به ما لا تعرف حقيقتُه بنفسه، بل بما يضاف إليه، كمكان وناحية وأمام[6]. واحترز

---

(١) في (د): غير ما ذكرناه

(٢) أي للألف واللام

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٧٥: استشهد به على أن من العرب من يبني أمس على الكسر مع ال. قال، ولم أعثر على قائله، وفي معجم الشواهد أنه لنصيب ـ ديوانه ص ٦٢.

(٤) في (س) وفي (م) من نسخ تحقيق التسهيل.

(٥) في (د): عشرة.

(٦) سقطت من (د).

بمحض من الإضافي الدالّ بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان ، كجوف وباطن وظاهر وداخل وخارج ، فإن قُصد بشيء منها معنى الظرفية لازمه لفظ في أو ما في معناها .

(أو جارٍ باطراد مجرى ما هو كذلك) ـ أي ما هو مسمى إضافي محض ، وهذا هو الثالث ، وذلك صفة المكان الغالبة نحو : هم قريباً منك ، وشرقيَّ المسجد ، ومصادر قامت مقام مكان مضاف[1] إليها تقديراً نحو قولهم : هو قُربَ الدار ، ووزنَ الجبل ، وزنتَه ، أي مكان مسامتته .

والمراد باطراد أنه لا تختص ظرفيته[2] بعامل كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه كمقعد كما سيأتي .

(فإن جيء بغير ذلك لظرفية) ـ أي غير المقدَّر والإضافي المحض والجاري باطراد مجراه ، وذلك هو الظرف المختص ، قيل وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت ، وقيل ما له أقطار تحصره ونهايات تحيط به[3] .

(لازمه غالباً لفظ في أو ما في معناها) ـ نحو : جلستُ في المسجد أو بالمسجد . واستظهر بغالباً مما نصبه[4] الفعل من الأماكن المختصة وهو محفوظ[5] ، وذلك كل مكان مختص مع دخَلَ[6] ، والشام مع ذهبت[7] خاصة ، وقوله :

---

(١) في (د) : مضافاً .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) وزاد في همع الهوامع : « وقيل هو ما كان لفظه مختصاً ببعض الأماكن دون بعض » .

(٤) في (د) : مما ينصبه الفعل .

(٥) أي يحفظ ولا يقاس عليه (الهمع جـ ١ ص ٢٠٠)

(٦) نحو : دخلتُ الدارَ والمسجدَ .

(٧) قال في الهمع : وألحق الفراء بدخلت ذهبت وانطلقت فقال : العرب عدَّتْ ـ أي جعلته متعدِّياً ـ إلى أسماء الأماكن : دخلت وذهبت وانطلقت . وحكى أنهم يقولون : دخلتُ الكوفة . وذهبتُ اليمن . وانطلقت الشام .

٥٤) جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم رفيقَيْن قالا خيمتَيْ أم معبد[1]

(ما لم يكن كمقعد في الاشتقاق من اسم الواقع فيه) ـ وهذا هو الرابع وهو ما دلَّ على محل الحدَث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى .

(فيلحق بالظروف قياساً إن عمل فيه أصلُه) ـ نحو : قعودي مقعدَ زيدٍ حسنٌ .

(أو مشاركٌ له في الفرعية) ـ نحو : قعدتُ مقعدَ زيدٍ . ولا يجوز أن ينصبه غير الأصل والمشارك . فلا تقول : ضحكت[2] مجلسَ زيدٍ . بل في مجلسه .

(وسماعاً إن دلَّ على قرب أو بعد نحو : هو مِنّي منزلةَ[3] الشَّغَافِ ومناطَ الثريا) ـ وإنما اقتصر فيه على السماع لأن العامل ليس أصلاً له ولا مشاركاً . والشغاف غلاف القلب ، وهو جلدة دونه كالحجاب ، يقال : شَغَفَه الحبُّ أي بلغ شَغافَه . والمَناطُ مَفْعَلٌ من ناط الشيءَ ينوطُه نَوْطاً علقه .

ومعنى الأول : هو مني داني[4] المنزلة لاصق بقلبي .

ومعنى الثاني أنه مرتفع فيه . ونحو الأول قولهم : هو مني منزلةَ الولد ، أي داني المنزلة . والثاني : هو مني مزجرَ الكلب . أي مُقْصَى .

ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يقال من هذا إلاّ ما سُمع .

---

(١) وفي الدرر اللوامع جـ ١ ص ١٦٩ : جزى الله ربُّ الناس خيرَ جزائه : رفيقين قالا . . . أي قالا في خيمتَيْ أم معبد . والمراد بالرفيقين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر . وقالا أي أقاما وقت القائلة . وأم معبد هي الخزاعية التي نزلا عندها في الهجرة إلى المدينة وقت القيلولة . ويقال إن البيت لهاتف من الجن . وروى : حلاًّ موضع قالا .

(٢) في (د) : جلستُ مَضْحك زيد .

(٣) في (ز) : منزل الشغاف .

(٤) سقطت « داني المنزلة » من (ز) .

قال سيبويه : لو قلت : هو مني مجلسَك أو متكأ زيدٍ[1] ومربط الفرس لم يجز . انتهى .

ومنهم من قاس ذلك ؛ ولو لم يرد بها قرب أو بعد بل أريد الحقيقة لم يَجُزْ . فلا تقول : هو مني مَزْجرَ الكَلْب ، تريد مكان زَجْره ، ولا مقعدَ القابلة ، تريد مكان قعودها .

(**فصل**) : (من الظروف المكانية كثيرُ التَّصرُّف) ـ أي يستعمل غير ظرف كثيراً ، إما مبتدأ أو فاعلاً أو نائبه أو مضافاً إليه .

(كمكانٍ) ـ فتقول : اجلس[2] مكانك ، ومكانُك حسَنٌ .

(لا بمعنى بدل) ـ فإن استُعمل بمعناه[3] لم يتصرف كما سيأتي .

(ويمينٍ وشمالٍ) ـ فتقول : جلس زيدٌ يمينَ عمرو وشمالَ بكر ، ويمينُ الطريق أسهل ، وشمالُه أقرب .

(وذاتِ اليمين وذاتِ الشمال) ـ قال تعالى : « تَزاورُ[4] عن كهفهم ذاتَ اليمين ، وإذا غَربتْ تقرضُهم ذاتَ الشمال » .

وتقول : دارُك ذاتُ اليمين ، ومنازلُهم ذاتُ الشمال .

(ومتوسّطُ التصرُّف كغير فوقَ وتحتَ من أسماء الجهات) ـ وهو : أمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وأعلى ، فتقول :

أمامُ زيدٍ آمَنُ من ورائه ، وقرئ . « والركبُ أسفلُ منكم[5] » بالرفع . أي

---

(١) سقطت « أو متكأ زيد » من (د) .

(٢) كان الأولى أن يمثل بقوله : اترك مكانك ، ليكون مفعولاً به دليلاً على التصرف . أما في العبارة فهو ظرف مكان مفعول فيه ، ولعله قصد بالمثالين الظرفية وغيرها .

(٣) في (د) : بمعناها

(٤) ـ « وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم » ـ الكهف ١٧

(٥) الأنفال ٤٢

مكان الركب ، أو على جعله الركب مجازاً لحلوله[1] فيه كما في : نهارُه صائمٌ ، ومثله : زيدٌ خلفُك ، بالرفع . وأما فوق وتحت فلا يكونان إلاَّ ظرفَين . ومَدْرَكُ هذا إنما هو السماع .

(وبينَ مجرَّداً) ـ أي عن الألف وما . وقد سبق أنها إذا صحبها أحدهما لزمت الظرفية الزمانية . فلا تكون من ظروف المكان ولا متصرفاً فيها . ومثال تصرف المجردة قولهم : هو بَعيدُ بينِ المنكبَينْ ، تقيُّ بين الحاجبَينْ ، ومنه : « هذا فراقُ بيني وبينك[2] » ، « لقد تقطَّع بينُكم[3] » في قراءة الرفع .

قال المصنِّف[4] : وقد يكون بينَ ظرفَ زمان كما يكون ظرفَ مكان ، ومنه حديث : « ساعةً يومَ الجمعة ، بينَ خروج الإمام وانقضاء الصلاة[5] . »

(ونادرُ التصرُّف كحيثُ) ـ وجعل منه المصنِّف قوله :

إنَّ حيثُ استقرَّ من أنت راجيـ ـــه[6] حِمىً فيــه عزةٌ وأمــانُ

---

(١) في (د) : بحلوله

(٢) الكهف ٧٨

(٣) الأنعام ٩٤

(٤) أي ابن مالك

(٥) النص في التاج الجامع للأصول جـ ١ ص ٢٩٠ ، عن أبي موسى ـ رضي الله عنه ـ قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ يقول : هي ما بين أن يجلس الإمام إلى أن تقضى الصلاة » رواه مسلم وأبو داود والترمذي . ولفظه : « إن في الجمعة ساعة لا يسأل الله العبد فيها شيئاً إلاَّ آتاه الله إياه » قالوا : يا رسول الله ، أية ساعة هي ؟ قال : حين تقام الصلاة إلى الإنصراف منها » مسلم جمعة ١٤ ، ١٥ ؛ ابن ماجه إقامة ٩٩ .

(٦) في نسخ التحقيق وفي الهمع : راعيه ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٨٢ : راجيه ، وهو أنسب للمعنى . قال في الدرر : استشهد به على وقوع حيث مجردة من الظرفية ، ووقعت اسماً لإنَّ ، ونقل كلام أبي حيان في إنكار هذا . . . قال : ولم أعثر على قائله .

فحيثُ اسمُ[1] إنَّ وحِمَى خبرُها .

(ووسْط) ـ أي الساكن السين . ومن تصرُّفه قول عدي بن زيد يصف سحاباً :

(٥٤٢) وَسْطُه كاليراع أو سرُج المجـ ـدل ، طوراً يخبُو وطوراً ينيرُ[2]

روى برفع وسط وهو قليل[3]. قال الجوهري : يقال : جلست وسط القوم بالتسكين لأنه ظرف ، وجلست وسط الدار بالتحريك لأنه اسم ، وكل موضعٍ[4] صلح فيه بينَ فهو وسْط بالتسكين ، وإن لم يصلح بينَ فهو وسَط بالتحريك ، وربما سكن وليس بالوجه .

واليراع هنا جمع يراعة ، وهو[5] ذباب يطير بالليل كأنه نار ، والمجدل القصر ، قال الأعشى :

(٥٤٣) في مجدل شيد بنيانه يزل عنه ظفر الطائر[6]

ويقال : خبت النار تخبو خبُوّاً[7] طفئت ، وأخبيتها أنا .

(ودونَ) ـ ومن تصرفه النادر :

(٥٤٤) ألم تريا أني حميتُ حقيقتي وباشرتُ حدَّ الموتِ والموتُ دونُها[8]

---

(١) أنكر أبو حيان ذلك وخطأه ، وقال إن حمى هو اسم إنَّ وحيثُ خبرُها (همع جـ ١ ص ٢١٢) .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٦٩ : استشهد به على تصريف وسْط ساكن الوسط . . فوسطه مبتدأ خبره كاليراع . والبيت لعدي بن زيد العبادي .

(٣) في (ز) : وهو القليل .

(٤) في (د) : وكل اسم

(٥) في (ز) : وهي .

(٦) البيت مثال لاستعمال المجدل بمعنى القصر .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) في الدرر جـ ١ ص ١٨٢ ، استشهد به على تصرف دون بقلة عند الأخفش والكوفيين ، وكذا استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل . . والبيت لموسى بن جابر أحد شعراء الحماسة .

بالرفع . والذي عليه سيبويه وأصحابه أنه لا يتصرف فيه[1] حقيقة كان نحو : جلستُ دونَ زيد ، أو مجازاً نحو : هو دونَك في الشرف .

ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلاً . والسماع يدل على وجود ذلك ، لكنه نادر .

والحقيقة[2] ما يحق على الرجل أن يحميه ، ويقال : الحقيقة الراية ، وحدُّ الشيء منتهاه ، يقال : حددتُ الدّار أحدُّها حدّاً ، والتحديد مثله .

(لا بمعنى رديء) ـ فإنه لا يكون حينئذ ظرفاً . يقال : هذا ثوبٌ دونٌ أي رديء . حكاه سيبويه .

(وعادمُ التصرُّف) ـ فيلزم النصبَ على الظرفية . قيل[1] : أو شبه ذلك .

(كفوقَ وتحتَ) ـ فتقول : فوقَك رأسُك ، وتحتَك رجلاك . بالنصب لا غير . نصَّ على ذلك الأخفش نقلاً عن العرب .

ويُجرّان بِمنْ وهو المراد بِشبْه الظرفية في قولي قبلُ : أو شبه ذلك ، قال تعالى : « تجري من تحتها الأنهارُ[3] » ، « فخرَّ عليهم السقفُ من فوقهم[4] » .

(وعندَ ولَدُن ومعَ) ـ وكلها لا تتصرف ، وسنتكلم على كل منها .

(وبينَ بينَ) ـ كقوله :

نحمي حقيقتنـــا وبعــــ ـــضُ القوم يسقُط بينَ بينَـا[5]

(١) سقطت من (د) .

(٢) أي في البيت السابق .

(٣) البروج ١١

(٤) النحل ٢٦

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٨٠ ، به نحمي حقيقتنا جميعاً وبعض القوم يسقط بين بينا قال : استشهد =

أي بين هؤلاء وبين هؤلاء . فترك الإضافة وركب تركيب خمسةَ عشرَ .

(دون إضافة) ـ فإن أُضيف إليها تعيَّن زوالُ الظرفية . ولذا خطّأ ابنُ جنّي من قال : همزةُ بينَ بينَ بالفتح . وقال : الصواب همزة بينَ بينٍ بالإضافة ؛ وإن أضيف صدر بين بين إلى عجزها جاز بقاء الظرفية نحو : من أحكام الهمزة التسهيلُ بينَ بينَ ، وزوالها نحو : بين بين أقيس من الإبدال .

(وحَوالَ وحَوْلَ وحَوالَيْ وحَوْلَيْ وأحوالَ) ـ فتقول : قعدوا حَوالَه وحَوْلَه وحَوالَيْه وحَوْلَيه وأحوالَه بمعنى واحد .

(وهُنا وأخواته) ـ أي[1] التي سبق ذكرها في باب الإشارة وهي : هَنّا وهِنّا وهنَّتْ وثَمَّ .

(وبدلَ ـ لا بمعنى بديل ـ وما رادفه من مكان) ـ نحو : هذا بدلَ هذا أي مكانَه ، وهذا مكانَ هذا أي بدلَه .

قال ابن خروف : البدل والمكان إذا استعملا بمعنى واحد لا يرفعان ، فإن ذكر كل منهما في موضعه ولم يحمل أحدهما على الآخر في المعنى رُفِعَا نحو : هذا مكانُك . يشير إلى المكان . وهذا بدلٌ من هذا ، فيرفع لأنك أشرت بهذا إلى البدل وهو هو .

قال : وإنما انتصب البدل والمكان ولم يجز فيهما الاتساع[2] حين أخرج كل منهما عن موضعه فلزم طريقة واحدة .

= به على أن بين بين تركب فتبنى كخمسة عشر . والتقدير عنده : بين هؤلاء وبين هؤلاء . وقدره بعضهم بين الجيد والرديء . قال : ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لعبيد بن الأبرص ـ ديوانه ٢٧

(١) سقطت من (د) .

(٢) أي التوسع في الاستعمال

(فحيثُ مبنيةٌ) ـ لتضمنها معنى حرف الشرط إن كانت للشرط نحو: حيثما تكن أكن. لشبهها الحرف في الافتقار، إذ لا تستعمل إلاّ مضافةً إن لم تكن للشرط، وبنيت[1] على حركة لئلا يلتقي ساكنان.

(على الضم) ـ تشبيهاً بقبلُ، لأنها تضاف إلى جملة، والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد، فكأنها مقطوعة عن الإضافة.

(وقد تُفتح) ـ طلباً للتخفيف.

(أو تكسر) ـ على أصل التقاء الساكنين.

(وقد تخلف ياءها واو[2]) ـ فيقال: حَوْثُ. قال اللحيانيّ: هي لغة طيئ.

(وإعرابُها لغة فَقْعَسيَّة) ـ حكى ذلك الكسائي، يقولون: جلستُ حيثَ كنتَ. بالفتح. وجئت مِنْ حيثِ جئت. فيجرُّونها بِمنْ. فصارت عندهم كعند. وفقعس أبو قبيلة من بني أسد.

(وندَرتْ إضافتُها إلى مفرد) ـ كقوله:

أما تَرى حيثُ سُهَيلٍ طالعاً[3]

---

(١) في (د): وتبنى.

(٢) في نسخ التحقيق الثلاث: وقد تقلب ياؤها واواً. والمختار من النسخة المحققة من التسهيل، وهو أنسب، فليس هناك قلب.

(٣) عجزه في الدرر جـ ١ ص ١٨٠:

نجماً يضيء كالشهاب ساطعا

وفي العيني: نجم... لامعاً قال في الدرر: استشهد به على ما في البيت قبله ـ على ندور إضافة حيث إلى مفرد ـ والبيت من شواهد الرضى. قال البغدادي: على أن حيث مضافة إلى مفرد بندرة، وسهيل مجرور بإضافة حيث إليه، وفي هذه الصورة يجوز بناء حيث وإعرابها، وروى برفع سهيل على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي موجود، فتكون حيث مبنية مضافة إلى الجملة. قال: وهذا البيت لا يعرف قائله.

في رواية الجر. وهو عند البصريين نادر لا يقاس عليه. وقال الكسائي: يقاس. وشرط الجملة التي تضاف إليها أن تكون خبريةً وتصدَّر في النفي بلم أو لا.

(وعدم إضافتها لفظاً أندرُ) ـ أي من إضافتها إلى مفرد.

وجعل المصنف منه:

(٥٤٧) إذا رَيْدَةٌ مِنْ حيثُ ما نفَحتْ له ... أتـاه بريَّاهـا خليـلٌ يواصلُـه[1]

قال[2]: أراد: إذا ريدة نفحت له من حيث ما هبت أتاه... فحذف هبت للعلم به، وعوض ما كتنوين حينئذ.

ويقال: ريح رَيْدة وراذة ورَيْدانة أي ليِّنة الهبوب، ونفحت الريح هبَّتْ.

(وقد يُراد بها الحينُ عند الأخفش) ـ واستدل بقوله:

(٥٤٨) للفتـى عقـلٌ يعيـشُ بـه ... حيثُ تَهدي سـاقَه قدمُـه[3]

ورد بأن ظاهره أنها فيه للمكان، إذ المعنى حيث مشى وتوجُّه.

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٨٠:

أتاها برياها حبيب يواصله

قال في الدرر، استشهد به على ندور حذف الجملة التي أضيفت إليها حيث، وعوض منها ما، والبيت من شواهد المغني، قال السيوطي: قاله أبو حية النميري واسمه المشمر بن الربيع بن زرارة، شاعر مجيد أدرك الدولتين، الأموية والعباسية.

(٢) زاد في (د): المصنف.

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٨١: استشهد به على أن حيث قد ترد للزمان.. والبيت من شواهد الرضى، قال البغدادي على أن الأخفش قال إن حيث قد تأتي بمعنى الحين، أي ظرف زمان، كما في هذا البيت. قال: وقال ابن مالك: لا حجة للأخفش فيه لجواز إرادة المكان على ما هو أصله، ويدل على ما قاله أن المعنى على الظرفية المكانية، إذا المعنى: أين مشى لا حين مشى... والبيت من قصيدة لطرفة بن العبد.

(وعند للحضور أو للقرب[1]، حِسًّا أو معنى[2]) ـ وقد اجتمع الحضور المعنوي والحسي[3] في قوله تعالى: « قال الذي عنده علم من الكتاب[4] »، « فلما رآه مستقراً عنده[5] ». والقرب الحسي كقوله تعالى: « عندَ سِدْرَةِ المنتهى. عندها جنَّةُ المأوى[6] ». والمعنوي كقوله تعالى: « وإنهم عندنا لَمِنَ المصطفَيْنَ الأخيار »[7]، ومنه قولك: عندي مائة؛ تريد أنها ملكك، وإن كان الموضعُ بعيداً. وقد يكون مظروفُها معنىً فيراد بها الزمان، كقوله عليه السلام: « إنما الصبر عند الصدمة الأولى »[8]. ولا تخرج عن الظرفية إلا بالجرِّ بِمِنْ نحو: « فإذا برزوا مِنْ عندِك »[9].

ولا يقال: مضيت إلى عنده. وتلزم الإضافة.

(وربما فُتحت عينُها أو ضُمَّت) ـ والمشهور كسرها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمُّها، ففي عينها ثلاث لغات: عِند وعَند وعُند.

(ولَدن لأول غاية زمان أو مكان) ـ فالأول نحو: ما رأيتُه من لَدُن ظُهر الخميس. والثاني نحو: « آتيناك من لَدُنَّا »[10] أي من جهتنا ونحونا.

---

(1) في (د): وفي بعض نسخ التسهيل: أو القرب.

(2) في (د): ومعنى

(3) في (ز): والحقيقي

(4) النمل ٤٠

(5) نفس الآية ـ النمل ٤٠

(6) النجم ١٤، ١٥

(7) ص ٤٧

(8) مسند الإمام أحمد جـ ٣ ص ١٣٠: « الصبر عند أول صدمة »

(9) النساء ٨١

(10) في النسخ الثلاث: « آتيناه من لدنا ». والذي في القرآن: في سورة النساء ٦٧: « وإذا لآتيناهم من لدنا أجراً عظيماً »، وفي الكهف ٦٥: « آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علماً »، وفي طه ٩٩: « وقد آتيناك من لدنا ذكراً ».

وهي مبنية لشبهها الحرف في لزوم استعمال واحد، وهو كونها[1] مبدأ غاية، وبهذا فارقت عند، وقيل عند لما هو حاصل أو في تقديره، فيقال: هذا عندي، وإن لم يكن حاصلاً، ولدن للحاصل المتصل.

(وقلّما تَعْدَمُ مِنْ) ـ ومنه قولهم: لَدُنْ غدوة، وما رأيته لَدُنْ شَبَّ.

(وقد يقال لَدَنْ ولَدِنْ) ـ هما بسكون النون وفتح اللام، وإحداهما بفتح الدّال والأخرى بكسرها، والتي ذكرها قبلَ ذِكْرِهما بضم الدال وسكون النون وفتح اللام، فهذ ثلاث لغات.

(ولَدْنِ ولُدْنِ) ـ هما بكسر النون وسكون الدال، واللام في إحداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة.

(ولَدْنَ) ـ بفتح النون واللام وسكون الدال.

(ولَدْ ولُدْ) ـ هما بسكون الدال، واللام في إحداهما مفتوحة وفي الأخرى مضمومة.

(ولَدُ) ـ بفتح[2] اللام وضم الدال، ويكمل بها تسع لغات[3].

وفي بعض نسخ التسهيل:

(ولَتِ) ـ بفتح اللام وكسر التاء، فإن ثبتت كانت لُغَى المبنية عشراً[4].

(وإعرابُ الأولى) ـ وهي لَدُنْ كما تقدّم.

(لغة قيسية) ـ وبها قرأ أبو بكر عن عاصم: « من لَدْنِه[5] » بجرّ

(١) في (ز): كونه

(٢) في (د): هي بفتح اللام.

(٣) جاءت في النسخة المحققة من التسهيل على النحو الآتي: لَدَنْ ولَدِنْ ولَدْنِ ولُدْنِ ولَدْنَ ولَدْ ولُدْ ولَداً ولُدُنْ.

(٤) زاد في إحدى نسخ التسهيل: لتْ ولتُ بسكون التاء وضمها.

(٥) جاءت في آيتين: النساء ٤٠: « ويؤت من لدنه أجراً عظيماً ». وفي الكهف ٢: « لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين ».

النون وإسكانِ[1] الدالُ مُشَمَّةَ الضم . والأصل من لَدُنِه بضم الدال . وحكى أبو حاتم : من لَدُنِه بضم الدال وكسر النون . وتقول في النصب : لَدُنَه بفتح النون والدال مضمومة أو ساكنة مُشَمَّةَ الضم .

(وتُجْبَرُ المنقوصةُ مضافةً إلى مضمر) ـ فلا يقال[2] في لَدُ : مِنْ لَدُكَ ، ولا مِنْ لَدُه ، ولا مِنْ لَدِي ، بحذف النون بل تثبت النون نحو : من لدنك . نص على ذلك سيبويه .

(ويُجَرُّ ما يليها بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً) ـ كقوله :

٥٤) تنتهض[3] الرعـدة في ظُهَيْري مِنْ لَدُنِ الظهر إلى العُصَيْرِ

(وتقديراً إن كان جملةً) ـ نحو :

٥٥) لزمنا لَدُنْ سالمتُمونا وفاقَكم فلا يكُ منكم للخلاف جنوحُ[4]

ولا يضاف من أسماء الأمكنة إلى الجمل إلاّ حيثُ ولَدُنْ . ومنع ابن الدهان كون لدن تضاف إلى جملة ، وقدَّر مع الفعل أن ، لتكون الإضافة إلى المصدر وهو مفرد . ويُبطل قولَه إضافتُها إلى الجملة الاسمية كقوله :

٥٥) وتَذْكُر نعماه لَدُنْ أنت يافعٌ إلى أنتَ ذو[5] فودين أبيض كالنسر

وفي البيت بحث .

---

(١) في (د) : وسكون .

(٢) في (د) : فلا تقول .

(٣) في الهمع جـ ١ ص ٢١٥ : تنتفض ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٨٤ :

تنتهض الرعدة من ظُهيرى

قال استشهد به على أن ما بعد لدن يجر بإضافتها إليه لفظاً إن كان مفرداً . وقائل البيت رجل من طيئ .

(٤) الشاهد في البيت على جرّ ما بعد لدن تقديراً إذا كان جملة كما في قوله : لدن سالمتونا ... ولم يعرف قائله .

(٥) في نسخ التحقيق الثلاث : ذا قدَّين . والتحقيق من الدرر جـ ١ ص ١٨٤ . والشاهد في قوله : لدن أنت يافع . على إضافة لدن إلى الجملة الاسمية ... قال : ولم أعثر على قائله .

(وإن كان غدوةً نُصب أيضاً[1]) ـ فتختص غدوة من بين المفردات التي تضاف إليها لدن بجواز جرّها ونصبها . قال ،

(٥٥٢) وما زال مهري مزجَرِ الكلبِ منهمُ لدن غدوةً حتى دنَتْ لغروبِ[2]

قال سيبويه ، لا يَنْصِبُ لَدُنْ غيرَ غدوة ، فلا تقول ، لدن بكرةً ، لأنه لم يكثر في كلامهم . انتهى .

وانتصابها قيل بلدن تشبيهاً لها بضارب ، بتنزيل نونه منزلة التنوين لثبوتها وحذفها ، وقيل بكان أي لدن كانت الساعة غدوة ، وقيل على التمييز ، وقرره بعضهم بأن التقدير ، لَدُنْها غدوةً كما في قولك ، لي مِثْلُه رجلًا .

(وقد يُرْفعُ) ـ روى الكوفيون رفع غدوة بعد لدن على إضمار كان .

(وليست لدَى بمعناها) ـ أي بمعنى لدن .

(بل بمعنى عند على الأصح) ـ كما صرح به سيبويه . وذلك لأنَّ لَدُنْ لابتداء الغاية كما تقدم ، وعندَ ولدَى يكونان لابتداء الغاية وغيرها ، ولأنهما يخبر بهما نحو ، « وعنده مفاتح الغيب[3] » « ولدينا كتاب[4] » ولا يخبر بلدن .

(وتعامل ألفها[5] معاملة ألف إلى وعلى ، فتسلم مع الظاهر) ـ نحو ، « إذ القلوبُ لدَى الحناجر[6] » .هذا هو الكثير ، وقد تقلب معه[7] فيقال ، لدَيْ زيدٍ .

(١) أي جاز فيه النصب والجر .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٨٥ ، استشهد به على نصب غدوة بعد لدن . . والبيت لأبي سفيان بن حرب ، قاله يوم أحد .

(٣) الأنعام ٥٩

(٤) المؤمنون ٦٢

(٥) أي ألف لدى

(٦) غافر ١٨

(٧) أي مع الظاهر

(وتُقلب ياءً مع المضمر غالباً) ـ نحو : « ولدينَا مزيدٌ[1] » . واستظهر بقوله غالباً على ما جاء عن بعض العرب من إقرار الألف مع المضمر[2] في لدَى ، وكذا في إلى وعلى ، قال :

٥٥٢) إلاكُمْ يا خُزاعة لا إلانا عـزَا النـاسُ الضراعَة والهوانـا
فلـو برئـت عقولكـمُ بصرتـم بأن دواءَ دائكـم لدَانـا
وذلكـمُ إذا واثقتمونـا[3] على قصـر اعتمادكـمُ عَلانـا

ويقال : ضرع الرجل ضراعة أي خشع وذل ، وبصرت بالشيء علمته

(ومع للصحبة اللائقة بالمذكور) ـ فهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب . ودليل اسميتها دخول مِنْ عليها ، حكى سيبويه : ذهبَ مِنْ معَه . ولم يُبْنَ بل أعرب في أكثر اللغات . وإن كان على حرفين بلا ثالث مقدر[4] ، لشبهها عندَ في وقوعه خبراً نحو : زيدٌ مع عمرو ، وصفةً نحو : مررتُ برجلٍ معَه صقرٌ ، وحالاً نحو : جاء زيدٌ معي ، وصلةً نحو : رأيتُ الذي معك ، ودالاً على حضور : « ونَجِّني ومَنْ معي[5] » ، وقرب : « إنَّ مع العُسْرِ يُسْراً[6] »

(وتسكينُها قبل حركةٍ ، وكسرُها قبل سكونٍ لغة ربَعيَّة)[7] ـ فتقول

---

(١) ق ٣٥
(٢) في (ز) : لدا
(٣) في (د) : دافعتمونا ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٧٢ : إلى كم يا خناعة . . . فلو برأت . . . قال : استشهد بهذه الأبيات على أن من العرب من يقرأ الألف مع المضمر كما يفعل مع المظهر في إلى وعلى ولدى ، قال : وخناعة اسم قبيلة . . . أبوهم خناعة بن سعد بن هذيل . . . وروى خزاعة . . ولم أعثر على قائلها .
(٤) سقطت من (د)
(٥) الشعراء ١١٨
(٦) الشرح ٦
(٧) في (د) : ربيعية

ربيعة : زيدٌ معْ عمرو بالبناء على السكون ، وزيدٌ مَع القوم بالكسر . روى ذلك الكسائي عنهم .

(واسميتُها حينئذ) ـ أي حين إذ سكنتْ عينُها .

(باقيةٌ على الأصحّ) ـ لأن معناها مبنية كمعناها معربة . وزعم النحاس انعقاد الإجماع على حرفية الساكنة . وليس بصحيح ، بل الأصح أنها اسم ، وكلام سيبويه مشعر بهذا .

(وتُفْرَدُ) ـ أي عن الإضافة .

(فتساوي جميعاً معنىً) ـ وعلى هذا تخرج عن موضوعها من الدلالة على الصحبة ، أو تكون كجميع دالاًّ على الاصطحاب .

وفرَّق أحمد بن يحيى بينهما وقال : إنك إذا قلت : قام زيد وعمرو جميعاً ، احتمل كون القيام في وقتين وفي وقت واحد .

(وفتىً لفظاً لا يداً ، وفاقاً ليونس والأخفش) ـ فإذا قلت : جاء الزيدان معاً . ففتحة العين عندهما ليست للإعراب ، بل هي كفتحة تاء فتى ونحوه مما وقع قبل ألف المقصور[١]. والألف على هذا لام الكلمة .

وذهب الخليل وسيبويه إلى أن الفتحة للإعراب كهي[٢] في يد حالةَ النصب ، والكلمة ثنائية كما هي مع الإضافة . وردّه المصنّف بقولهم : الزيدان والزيدون معاً ، فيوقعون معاً في موضع رفع كما يرفع المقصور نحو : هو فتى .

قال : ولو كان باقياً على النقص لقيل : الزيدان أو الزيدون مع كما يقال : هُمْ يدٌ . ورُدَّ ما قال المصنِّف بأن معَ باقٍ[٣] حينئذ على ما استقرَّ له من

(١) في (د) : مما وقع في آخره ألف مقصورة

(٢) أي كالفتحة في : يداً

(٣) في (د) : بأن مع في ذلك باقٍ على ما استقرَّ له .

الظرفية وعدم التصرُّف ، فهو منصوب في موضع الخبر نحو : الزيدان عندَك ، وليس هو نفس الخبر ، فيكون مرفوعاً كما زعم .

(وغيرُ حاليَّتها حينئذٍ قليلٌ) ـ فالأكثر كونُها حالاً نحو : جاء الزيدان أو الزيدون معاً ، ويقل كونُها خبراً كقول حاتم الطائي :

٥٥) أكف يدي عن أن ينال التماسُها أكفَّ صحابي حين حاجاتنا[1] معا

(ويُتوسَّع في الظرف المتصرف) ـ سواء أكان للزمان كيوم أم للمكان كميل ، ولا يتوسع في غير المتصرف منها كسحَر وعندَ .

(فيُجعل مفعولاً به مجازاً) ـ فتقول : سرتُ اليومَ ، وسرتُ ميلًا ، بنصبهما على التوسع نصب المفعول به ، كما تفعل ذلك في المصدر المتصرِّف فتقول : ضربتُ الضربَ زيداً ، بنصب الضرب مفعولاً به مجازاً .

(ويسوغ حينئذ إضمارُه غيرَ مقرون بفي) ـ فإذا اتسعت في الظرف ثم أضمرتَه لم تأت بفي ، وإن كان أصل الظرف أن يتعدى إليه بواسطة في ، والضمير يرد الشيء إلى أصله ، لأنك لم ترد كونه ظرفاً بل أردت كونه مفعولاً به مجازاً ، فتقول : اليومَ سرتُه ، إن توسعتَ ، واليوم سرتُ فيه إن لم تتوسع .

(والإضافةُ والإسنادُ إليه) ـ فالأول نحو : « بل مكرُ الليلِ والنَّهارِ[2] »

---

(١) في النسختين (د ، ز) : حاجتنا ، والتحقيق عن الهمع والدرر والنسخة (غ) ، وروى البيت في (ز) برفع التماسها ونصب أكف بعدها ، وهو الملائم للسياق ، وروى في الدرر بنصب التماسها ورفع أكف ، وأكف الأولى فعل مضارع ، والثانية جمع كف ، قال في الدرر جـ ١ ص ١٨٦ : استشهد به على قلة وقوع مع في موضع رفع خبر ، فحاجاتنا مبتدأ ومعاً خبره . . وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، وذهب بعض النحويين إلى أن معاً في هذا الموضع في موضع نصب على الحال والخبر محذوف . . وهو باطل . والبيت لحاتم الطائي كما جاء بالشرح ـ ديوانه ص ١١٤ .

(٢) سبأ ٣٣

ونحو : يا سائرَ الميلِ ، والثاني نحو : وُلِدَ له ستُّون عاماً ، وسيرَ عليه فرسخان .

(ويَمنعُ من هذا التوسُّع على الأصحِّ تعدّي الفعل إلى ثلاثة) ـ فلا تقول : اليومَ أعلمتُه زيداً عمراً قائماً . ويجوز ذلك في اللازم نحو : اليومَ قمتُه . وفي المتعدّي إلى واحدٍ نحو : اليومَ ضربتُه زيداً . والمتعدّي إلى اثنين نحو : اليومَ أعطيتُه زيداً درهماً . وهذا مذهب أكثر النحويين ، كما نقل ابن عصفور . وعلة المنع أنه ليس له ما يشبّه به ، إذ ليس في الأفعال ما يتعدّى إلى أربعة ، ومذهب الأخفش جوازُه في الجميع ، وهو ظاهر كلام سيبويه والمنسوب إلى الجمهور ، لأن التوسع يجوز ، ولا نُسلِّم احتياجَه إلى ما يشبّه به .

٢٦ ـ باب المفعول معه

وسيبويه يسميه هكذا، ويسميه مفعولاً به.

(وهو الاسمُ[١] التالي واواً تجعله بنفسها في المعنى كمجرور « مع »، وفي اللفظ كمنصوب مُعدّى بالهمزة) ـ فالتالي واواً يشمل المعطوف في نحو: مزجتُ عسلاً وماءً، ويخرج ما لم يتلها فإنه ليس مفعولاً معه اصطلاحاً وإن كان قد يطلق عليه مفعول معه لغةً، كمجرورِ معَ، وباءِ المصاحبة نحو: جلستُ مع عمرو، وبعتُ الفرسَ بلجامه.

وخرج بما بعد ذلك المعطوفُ بعد ما يفهم منه المصاحبة نحو: أشركت زيداً وعمراً، ومزجتُ عسلاً وماءً، بخلاف: سرتُ والنيلَ ونحوه، فإن المصاحبة لم تفهم إلاَّ من الواو. ونبه بقوله: « كمنصوب » على أن الواو مُعدِّية ما قبلها من العوامل إلى ما بعدها، كما تُعدّي الهمزةُ ما تعدّيه، فينتصب به بواسطة الواو، فعلاً كان كسار، أو عاملاً عملَه نحو:

عرفتُ استواءَ الماء والخشبةَ، والناقةُ متروكةٌ وفصيلَها، ولستُ زائلاً وزيداً حتى تفعل[٢].

(وانتصابُه بما عمل في السابق من فعلٍ أو عاملٍ عملَه) ـ من مصدر أو اسم فاعل أو مفعول كما سبق تمثيله.

ولا يضر فصل الواو، كما لا[٢] يضر فصل إلاَّ في الاستثناء. ولا ينصبه

---

(١) سقطت من (ز).

(٢) سقطت من (د)

العامل المعنوي كالجار والمجرور واسم الإشارة، لأنه كالمفعول به ولا ينصبه معنوي، وهذا مذهب سيبويه، وأجاز الفارسيُّ في قوله: هذا ردائي مطويًّا وسربالاً. أن يكون العامل في «وسربالاً» هذا[1]، وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه، بل العامل فيه قوله: مطويًّا.

(لا بمضمر بعد الواو، خلافاً للزجاج) ـ فالتقدير عنده[2] في: ما صنعتَ وأباك؟ ونحوه: ولا بَسْتَ أباك.

ورد بأن في هذا إحالة لباب المفعول معه، إذ صار بالتقدير المذكور مفعولاً به.

(ولا بها، خلافاً للجرجانيّ) ـ وكأنه[3] لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كإنَّ. ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بإن فيجوز: قمتُ وكَ تريدُ: وإياك، ولا يجوز ذلك.

(ولا بالخلاف، خلافاً للكوفيين) ـ ورد بأن الخلاف لو كان ناصباً لقيل: ما قام زيدٌ لكن عمراً بالنصب، ولا يقال بل يرفع.

(وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصح عطفه، خلافاً لابن جنّي) ـ وما قاله ابن جني محكيٌّ عن الأخفش، وبه قال السيرافي والفارسي وغيرهما. وما قاله المصنِّف هو قول ابن خروف، ويستدل له بقولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ. وفيه بحث.

(ولا يقدَّم المفعولُ معه على عاملِ المصاحبِ باتفاق) ـ فلا تقول: والخشبةَ استوى الماءُ، وإن جاز: مع الخشبةِ استوى الماءُ، لأن الواو كالهمزة المعدِّية.

---

(١) أي اسم الإشارة في أول العبارة

(٢) أي عند الزجاج.

(٣) أي الجرجاني.

(ولا عليه ، خلافاً لابن جني) ـ فلا يجوز : استوى والخشبةَ الماءُ ، لما سبق من أنها كالهمزة المعدّية ، فتلزم موضعاً واحداً مثلَها . وقوله :

٥) جمعتَ وفُحشاً غيبةً ونميمةً   خصالاً ثلاثاً لستَ عنها بمرعوي[١]

من باب العطف ، وبه وجهه أكثر النحويين .

(ويجب العطف[٢] في نحو : أنت ورأيك وأنت أعلمُ ومالُك) ـ وذلك إذا كانت الواو بمعنى « مع » بعد ذي خبر لم يذكر كالأول[٣] ، ونحو : كل رجل وضيعتُه ، أو ذكر وهو أفعل تفضيل كالثاني[٤] ، ونحو : أنت أعلم وعبدُ الله ، فيمتنع النصبُ خلافاً للصَّيْمَريّ ، إذ ليس ثَمَّ فعلٌ ولا ما يعملُ عمله مطلقاً . ومالُك في قولهم : أنت أعلم ومالُك قيل : معطوفٌ على أنت ، ونُسب العلمُ للمال مجازاً ، والمعنى : أنت أعلم بمالك ، والواو للمصاحبة . وقيل معطوف على أعلم ، والأصل :بمالك فوضعت الواو موضع الباء ، فعطفت على ما قبلها ، ورفع ما بعدها على اللفظ ، وهي بمعنى الباء متعلقة بأعلم .

(والنصب عند الأكثر في نحو : مالك وزيداً ، وما شأنك[٥] وعمراً) ـ وذلك كل جملة آخرها واو مع[٦] ، وأولها ما الإنكارية ،

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٣٧ ، كما في الدرر جـ ١ ص ١٩٠ : قاله يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، والشاهد في قوله : وفحشا .. حيث ذهب ابن جني إلى أنه مفعول معه ، والتقدير : جمعت مع فحش غيبة ، والجمهور على أن الواو للعطف لأنه معطوف على قوله : ونميمة ، ولكنه قدم عليها ضرورة ، والتقدير : جمعت غيبة ونميمة وفحشا ، وهذه ضرورة قبيحة ، وثلاث بالنصب على أنه صفة للمذكورات الثلاث ، ويجوز الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هي ثلاث . وأقول : لم لا تكون ثلاث صفة لخصال ؟

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أي كالمثال الأول في عبارة المتن : أنت ورأيك ، وزاد في (غ) : لم يذكر خبره كالأول

(٤) أي كالمثال الثاني : أنت أعلم ومالُك .

(٥) سقطت « ما » من (د) .

(٦) أي التي بمعنى مع .

قبل ضمير مجرور باللام كالأول، أو الشأن كالثاني، ونحوهما نحو: ما بالك وزيداً[1]. وأجاز الكسائي الخفض في ذلك كله، قال: والوجه النصب.

(والنصبُ في هذين ونحوهما بكان مضمرةً قبل الجارّ[2]) - والتقدير: ما كان لك وزيداً وما كان شأنك وعمراً وما كان بالك وبكراً[3].

(أو بمصدر لابسَ منويًا بعد الواو) - والتقدير: وملابسه أو وملابستُك زيداً، وكذا الباقي. والتقديران، أعني تقدير كان والمصدر بحالَيْه لسيبويه. وشاع حذفُ المصدر وإبقاءُ معموله لقوة الدلالة عليه، كما في قوله تعالى: «وصَدٌّ عن سبيلِ الله وكفرٌ به والمسجدِ الحرام[4]»، أي وصَدٌّ عن المسجد الحرام.

(لا بلابسَ، خلافاً للسيرافي وابن خروف) - وشيخ ابن خروف أبي بكر بن طاهر. والتقدير عندهم: ولابستُ زيداً، وكذا الباقي. وهو ضعيف، لعطفه[5] الفعل على الاسم.

(فإن كان المجرور ظاهراً رجح العطف) - نحو: ما لزيدٍ وعمروٍ؟ وما شأنُ زيدٍ وعمروٍ؟ فالأحسنُ جرُّ عمرو، ويجوز نصبُه على المعية، نصَّ على ذلك سيبويه، ولا التفات لمن منع النصبَ من المتأخرين.

(وربما نُصب بفعل مقدَّر بعد ما أو كيف أو زمن مضاف أو قبل خبر ظاهر في نحو: ما أنت والسيرَ[6]؟ وكيف أنت وقصعةً؟ وأزمانَ قومي

---

(١) في (د): وزيد.

(٢) في (د): قبل الحال.

(٣) في المثال: وزيداً. ولكنه سها وقال: بكراً. وكان الأولى أن يأتي به في المثال حتى يتحاشى التكرار مع المثال الأول

(٤) البقرة ٢١٧

(٥) في (د): لعطف الاسم على الفعل.

(٦) زاد بعده في (د): وكيف أنت والسير؟

والجماعةَ . وأنا وإياه في لحاف) ـ والإشارة بالأول إلى بيت أنشده سيبويه وهو :

٥) وما أنــت والســيرَ في مَتْلَـفٍ يبـرّحُ [١] بالذَّكَـرِ الضابـطِ

ومثله : ما أنت وزيداً ؟ وبالثاني إلى قولهم : كيف أنت وقصعةً من ثريد ؟ ذكره سيبويه ، ومثله : كيف أنت وزيداً ؟ وبالثالث إلى بيت أُنشده سيبويه وهو :

٥) أزمـانَ قومي والجماعـةَ كالـذي منع الرحالـةَ أن تَميـلَ مَميـلا [٢]

ونصَّ سيبويه على أن النصب في هذه الثلاثة بإضمار فعل الكون فقدَّر : ما كنتَ وزيداً ؟ وكيف تكونُ وقصعةً من ثريد ؟ وأزمانَ كان قومي ؛ وفي قول المصنِّف : « وربما » إشارة إلى قلة النصب هنا ، وهو كذلك ، قال سيبويه : وهو قليل في كلام العرب .

والإشارة بالرابع[٣] إلى ما ورد في الحديث من قول عائشة رضي الله عنها : « كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي ، وأنا وإياه في لحاف » . قال المصنِّف : كأنها قالت : كنتُ وإياه أو وأنا كائنة وإياه في لحاف .

(١) الذَّكَر الضابط أي الجمل القوي ؛ وفي الدرر جـ ١ ص ١٩٠ : استشهد به على رد ابن الحاجب المنكر جواز النصب في نحو : ما أنت والسير . وفي التسهيل : وربما نصب بفعل مقدر . . الخ قال أبو حيان : وأشار المصنف لما أنشده سيبويه : وما أنت والسير . . الخ والرفع فيه أفصح والنصب قليل . قال سيبويه : وزعموا أن ناسا يقولون : كيف أنت وزيداً ؟ والبيت لأسامة بن الحارث الهذلي . هذليين جـ ٢ ص ١٩٥ .

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٣٨ ، كما في الدرر جـ ١ ص ٩٢ ، قاله الراعي النميري عبيد بن حصين ديوانه ص ١٤٦ والشاهد في : أزمان قومي والجماعة أي أزمان كان قومي . . حيث حذف كان ونصب الجماعة مفعولاً معه .

(٣) أي بالمثال الرابع في المتن : « وأنا وإياه في لحاف » . مسند ابن حنبل ٦ ، ٣٢٣ ابن ماجة ـ طهارة ١٣١ ، والدارمي وضوء ١٠٧

واحترز بظاهر من المقدَّر، فإنه يمتنع معه النصبُ كما سبق ذكره في: أنت ورأيك، خلافاً للصَّيْمَريّ.

والمتلف المفازة؛ ويقال: برَّح به الأمرُ تَبْريحاً أي جهَده، والضابط الحازم، والرحالة سرج من جلود ليس فيه خشب، كانوا يتخذونه للركض الشديد، والجمع الرحائل. ويقال: مال الشيءُ يميل مميلاً ومَمالاً ومَيْلاً ومَيَلاناً[1].

(ويترجح العطفُ إن كان بلا تكلُّف) ـ نحو: قام زيدٌ وعمروٌ. ومثال المتكلِّف قوله:

(٥٥٨) فكونوا أنتمُ وبني أبيكم مكانَ الكُلْيَتَيْن من الطِّحال[2]

فيحسن العطف من جهة اللفظ، وفيه تكلف من جهة المعنى، لأن المراد: كونوا لبني أبيكم؛ فالمخاطبون هم المأمورون، فإذا عطف كان التقدير: كونوا لهم وليكونوا لكم؛ وذلك خلاف المقصود: والكُلْية معروفة والكُلوة لغة؛ قال ابن السكيت: ولا يقال[3]: كلوة[4].

(ولا مانع) ـ كما في نحو[5]: لا تنه عن القبيح وإتيانَه، واستوى الماء والخشبةَ، وما زلتُ أسير والنيلَ. فالعطف هنا ممتنع.

---

(١) وفي القاموس: مال إليه مَيْلا ومَمالاً ومميلا وتَمْيالا ومَيَلانا وميلُولةً عدَل

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٣٩، كما في الدرر جـ ١ ص ١٩٠ أن الشاهد في قوله: وبني أبيكم، فإن فيه وجهين. النصب على المعية، والعامل فيه الفعل الظاهر، وهو الراجح، والرفع عطفاً على أنتم وهو ضعيف من جهة المعنى، كما وضح الشارح، ولا يعرف قائله.

(٣) في (د): ولا تقل

(٤) في (د) بفتح الكاف، وفي (ز) بكسرها، وفي القاموس لم يذكرها بغير الضم

(٥) في (د): كما في قوله.

(ولا موهن) ـ كما في نحو : ما صنعت وإياك ؟ فنصبه مختار ، وعطفه جائز على ضعف .

(فإن خيف به) ـ أي بالعطف .

(فواتُ ما يضر فواتُه رجح النصبُ على المعيَّة) ـ نحو : لا تغتذ بالسمكِ واللبنَ . ولا يعجبك الأكلُ والشبعَ . فالنصب يبين المراد من المعية ، والعطف لا يبينه ، فرجح النصب .

(فإن لم يَلِق الفعلُ بتالي الواو جاز النصب على المعية ، وعلى إضمار الفعل اللائق إن حسُن « مع » موضعَ الواو) ـ نحو : « والذين تبوأوا الدَّارَ والإيمان[1] » . فلك جعل الإيمان مفعولاً معه ، ولك نصبه باعتقد مقدَّراً .

(وإلَّا تعيَّن[2] الإضمار) ـ أي وإلَّا يحسن « مع » موضعَ الواو كقوله :

٥) إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً ... وزجَّجنَ الحواجبَ والعيونا[3]

فزججن لا يصلح للعمل في العيون ، وموضع الواو لا يصلح لمع فيتعين إضمار اللائق أي : وكحلْنَ .

وما ذهب إليه من إضمار اللائق في البيت ونحوه ، ذهب إليه الفراء والفارسيُّ وجماعةٌ من الكوفيين والبصريين .

وذهب جماعةٌ منهم المازنيُّ والمبرد إلى أن الثاني معطوف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على الاثنين أي : وحَسَّنَّ .

(والنصبُ في نحو : حسبُك وزيداً درهمٌ بيحسبُ منويًّاً) ـ هكذا قال

---

(١) الحشر ٩

(٢) في (ز) : يتعين .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٩١ : الشاهد فيه نصب والعيونا على إضمار فعل ـ لائق ـ وقال الأشموني إنه يؤول بفعل يصح انصبابه عليهما . قال : فأول وزججن بزيّنّ ، كما ذهب إليه الجرمي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي واليزيدي . والبيت للراعي النميري .

سيبويه . وكذا كَفْيُكَ[1] وزيداً درهمٌ ، أي ويكفي زيداً . فليس زيداً مفعولاً معه ، كما زعم الزمخشري .

ويحسب مضارع أحسَبَني فلانٌ أي أعطاني حتى أقول حَسْبِي . وحَسْبُك وكَفْيُك سواء وزناً ومعنىً أي كفاك أو يكفيك .

(وبعد[2] : ويلَه وويلاً له بناصب المصدر) ـ فالتقدير في قولهم : وَيْلَه وأباه ، وويلاً له وأخاه ، ألزمه الله ويلَه أو ويلاً له . كذا قدّر سيبويه . فأباه وأخاه معطوفان[3] على مفعول ألزم الأول ، وليسا من المفعول معه .

(وبعد : ويلٌ له بألزم مضمراً) ـ فإذا قلت : ويلٌ له وأباه ، فالأب منصوب بفعل يدل عليه ويلٌ له ، لأنه في معنى المنصوب الذي هو ويلاً له ، والتقدير : وألزم الله الويلَ أباه .

(وفي : رأسَه والحائطَ ، وامرأً ونفسَه ، وشأنَك والحجَّ على المعية أو العطف بعد إضمار دع في الأول والثاني ، وعليك في الثالث) ـ فيجوز في الحائط ونفسه والحج النصب على المعية ، والنصب على العطف وهذا مقيس في المتعاطفَين نحو : زيداً وعمراً أي الزم أو دع أو نحو ذلك . وتقدير المصنف في الثالث « عليك » هو تقدير سيبويه فيه[4] ، والذي قدره به النحويون : الزم شأنك والحج ، ومنعوا إضمار عليك[5] وحملوا كلام سيبويه على أنه تفسير معنوي .[6]

---

(١) في (ز) : كفاك .

(٢) في (ز) : وبعد ويل ويله وويلا له .

(٣) في « ز » : معطوف

(٤) سقطت من (د) .

(٥) فوق هذا الكلام بين الأسطر في (ز) : لأنه اسم فعل وهو لا يعمل مضمراً .

(٦) في (ز) : تفسير معنى .

(ونحو : هذا لك وأباك ، ممنوعٌ في الاختيار) ـ قال سيبويه[1] إنه قبيح ، لأنك لم تذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل . وقد سبق أن الفارسي أجاز في : هذا رِدائِي مَطْوِيًّا وسِرْبالاً ، نصب سربال على المعية . وأجاز بعضهم أن يعمل في المفعول معه الظرف وحرف الجر .

(وفي كون هذا الباب مقيساً خلافٌ) ـ فبعض النحويين يقتصر في مسائل الباب على السماع . قال المصنف : والصحيح استعمال القياس فيها على الشروط المذكورة .

(ولما بعدَ المفعول معه من خبرٍ ما قبلَه أو حالِه مالَه متقدّماً) ـ فتقول : كان زيدٌ وعمراً متفقاً ، وجاء البردُ والطيالسةَ شديداً ، كما تقول : كان زيدٌ متفقاً وعمراً ، وجاء البردُ شديداً والطيالسةَ .

(وقد يُعطى حكمَ ما بعدَ المعطوف ، خلافاً لابن كيسان) ـ فيطابق الخبرُ أو الحالُ الاسمَ والمفعولَ معه كما يطابق الاسم والمعطوف عليه ، فتقول : كان زيدٌ وعمراً مذكورَيْن ، وجاء زيدٌ وعمراً ضاحكَيْن ، كما تقول : كان زيدٌ وعمروٌ مذكورَيْن ، وجاء زيدٌ وعمروٌ ضاحكَيْنْ . وهذا مذهب الأخفش . والإفرادُ أولى من المطابقة .

---

(١) زاد بعده في (د) : فيه .

٢٧ ـ باب المستثنى

لم يقل الاستثناء كما قال سيبويه ومَنْ بعدَه ، لأن الكلام في المنصوبات ، ولذا قال : الواقع مفعولاً مطلقاً ، والمفعول له ، والمفعول المسمى ظرفاً ، والمفعول معه .

(وهو المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلاَّ أو ما بمعناها[1] بشرط الفائدة) ـ فشمل المخرج المستثنى والمخرج بالصفة والشرط وغيرهما من المخَصّصات .

ومثال المخرج تحقيقاً : قام إخوتُك إلاَّ زيداً ،

والمخرج تقديراً هو المستثنى في الاستثناء المنقطع نحو : « ما لهم به من علم إلاَّ اتّباعَ الظّنّ[2] » . فالظن مستحضر بذكر العلم لقيامه مقامه في كثير من المواضع ، فهو في تقدير الداخل فيه .

والمخرج من مذكور نحو : قام القومُ إلاَّ زيداً .

ومن متروك نحو : ما ضربتُ إلاَّ زيداً . التقدير : ما ضربت أحداً . . .

ومذهب[3] سيبَوَيه وجمهور البصريين أنَّ الأداة تخرج الاسمَ الثاني من الاسم الأول ، وحكمَه من حكمِه .

وذهب الكسائي إلى أنه مخرج من الاسم وهو مسكوت عنه لم يحكم عليه بشيء ؛ فإذا قلت : قام القومُ إلاَّ زيداً ، فيحتمل أن زيداً قام وأنه لم يقم .

---

(١) في (ز) : أو ما في معناها .

(٢) النساء ١٥٧

(٣) في (د) : وهو مذهب .

وذهب الفراء إلى أنها لم تُخْرِج الاسمَ من الاسم ، وإنما أخرجت الوصف من الوصف ، لأن القوم في المثال موجبٌ لهم القيام ، وزيد منفيٌّ عنه القيام ، ورام بهذا أن يكون الاستثناء كله متصلاً . قاله الصفَّارُ ، ونقل عنه لم يكن في الكلام فعل ، فالإخراج من الاسم كما قال الكسائي . وفيما قاله بحث . وهذه المذاهب إنما هي في الاستثناء المتصل .

والباء في « بإلَّا » متعلقة بالمُخْرَج . واحترز من إلَّا بمعنى[1] غير الصفة نحو : « لو كان فيهما آلهةٌ إلَّا اللهُ لفسدَتا »[2]. وبمعنى[3] الواو نحو : « إلَّا الذين ظلموا منهم[4] » أي ولا الذين . . . قاله الأخفش ؛ وبمعنى[5] إن لم نحو : « إلَّا تفعلوه »[6] ؛

والزائدة كالأولى[7] في قوله :

٥٦) أرى الدهرَ إلَّا منجنُونا بأهله ... وما صاحبُ الحاجات إلَّا معذَّبا[8]

---

(١) أي التي بمعنى غير الواقعة صفة كما في الآية .

(٢) سقطت من (د) ـ الأنبياء ٢٢

(٣) أي والتي بمعنى الواو كما يأتي في الآية .

(٤) البقرة ١٥٠

(٥) أي والتي بمعنى إن لم

(٦) الأنفال ٧٣

(٧) أي كإلَّا في الشطر الأول

(٨) في العيني على الأشموني والصبان جـ ١ ص ٢٤٨ ؛ وما الدهرُ إلا منجنوناً
قال : منع بعضهم الاحتجاج به ، ومعناه ، وما الزمان إلَّا يدور دوران منجنون ، تارة يرفع وتارة يضع ، وهو بفتح الميم الدولاب التي يستقي عليها ، فيكون انتصابه كنصب المصادر ، أو بفعل محذوف ، أي وما الدهر إلَّا يشبه منجنونا . . . وزعم ابن بابشاذ أن أصله إلَّا كمنجنون وحذف الجار فانتصب المجرور ، ورواه المازني : أرى الدهر . . . وحكم بزيادة إلَّا ، وتبعه ابن مالك فيه ، والأول هو المحفوظ ، ولم يذكر قائله .

أي يتقلب بهم، فتارة يخفضهم وتارة يرفعهم؛ كذا قال ابن جني.

والتي بمعنى إلاَّ هي الأدوات التي سيذكرها. ونبه بشرط الفائدة على أن النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ؛ فلا يقال: جاء قومٌ إلاَّ رجلًا. فإن وجدت فائدة جاز نحو: «ألفَ سنةٍ إلاَّ خمسين عاماً»[1].

(فإن كان) ـ أي المُخْرَجُ.

(بعضَ المستثنى منه حقيقةً فمتَّصلٌ) ـ نحو: قامَ القومُ إلاَّ زيداً.

(وإلاَّ فمنقطعٌ) ـ أي وإلا يكن المُخْرَج بعضَ المستثنى منه حقيقة فمنقطعٌ[2]، سواء كان من جنس الأول نحو: قام بنُوكَ إلاَّ ابنَ زيدٍ، أم لم يكن نحو: قام القومُ إلاَّ حماراً.

وما ذكره المصنف مذهب الشلوبين، وهو أولى مما ذكر الفارسيُّ من أن المنقطعَ هو ما لا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه. لما سبق في المثال الأول، ولأن قولك: رأيتُ زيداً إلاَّ وجهَه، متصل بالاتفاق.

ومقتضى قول الفارسي أن يكون منقطعاً؛ واعترض على ما قال الشلوبين. بقوله تعالى: «لا يذوقُون فيها الموتَ إلاَّ الموتَة الأولى[3]». فالموتة الأولى بعض الموت، والاستثناء مع ذلك منقطع، ويحتمل كونُه متصلًا بجعل الذوق[4] بمعنى العلم من قولهم: أمر مستذاق أي مجرَّب معلوم؛ والمعنى أنهم[5] لا يتعلق علمهم فيها بشيء من مسمى الموت لعدمه فيها، لأنها دار البقاء، إلاَّ الذي[6] سبق علمهم به في الدنيا؛ والمقصود بذلك أنهم لا

---

(١) العنكبوت ١٤

(٢) سقطت هذه العبارة التفسيرية من (د)

(٣) الدخان ٥٦

(٤) في « لا يذوقون »

(٥) في (د): أنه

(٦) في (د): الذين

يحصل لهم شعور بهادم اللذات إلاَّ شعور بتقَضّيه[1] وانفصاله. فتفيد الآية نفيه عن أهل الجنة على أبلغ وجه، والسرور بتخطِّي المنغّص وعدم عَوْده. وفي التعبير بالذوق إشارة إلى أنهم لا يتخيلون من هذا المنغص شيئاً البتة، إذ قول القائل: فلان لم يذق طعام زيد، أبلغ في النفي من قوله: لم يأكله.

ونبه المصنف بقوله: «حقيقةً» على ما سبق من أن المستثنى في الاستثناء المنقطع مُخْرَجٌ تقديراً. فهو على هذا بعض[2] لا على سبيل الحقيقة.

(مقدَّرُ الوقوع) ـ أي الاسم المخرج في الاستثناء المنقطع.

(بعدَ «لكنَّ» عند البصريين) ـ فإذا قلت: ما في الدار أحدٌ إلاَّ حماراً، فالمعنى: لكنَّ فيها حماراً، وذلك لأنه في حكم جملة منفصلة عن الأولى مستدركة، وليس مستثنى مما قبله حقيقةً، ولهذا لا يصح أن يقال: استثنيت الحمار منهم، وإنما انتصب لأنه اسم واقع بعد إلاَّ مخالف حكمه لما قبله كالمتصل فأُعطيَ إعرابَه.

(وبعدَ «سوى» عند الكوفيين) ـ وحكاه ابن العلج عن الفراء، والتقدير في المثال: سوى حمار. وكأنهم لما رأوا تخالف إلاَّ ولكنَّ في وقوع المفرد بعد إلاَّ، وأنه لا يقع بعد لكنَّ إلاَّ كلام تام، إلاَّ أنْ[3] تكون عاطفةً، ولا يمكن حمل إلاَّ هنا عليها، لمخالفتها لها في أن ما بعدها معربٌ[4] بغير إعراب ما قبلها نحو: ما فيها أحدٌ إلاَّ حماراً، بالنصب، وجاءني القومُ إلاَّ حماراً، ومررتُ بهم إلاَّ كلباً، عدلوا إلى التقدير بسوى، لموافقة إلاَّ لها في وقوع المفرد بعدها، ولأنها من ألفاظ الباب كما سيأتي،

---

(١) في (د) بنقيضه.

(٢) أي بعض المستثنى منه.

(٣)(٤) سقط ما بينهما من (د).

وتفيد بدلالتها على المغايرة ما تفيده لكنَّ من المخالفة ، لأن معناها معنى غير ؛ صرح بذلك سيبويه .

وعن ابن العلج عن الكوفيين أنهم ذهبوا إلى أن سوى قد تكون اسماً بمنزلة غير ، وحينئذ تكون موافقة لها معنى واستعمالاً .

ويرجح ما قاله البصريون أن مقصود الاستثناء المنقطع بمقتضى وضعه المخالفة في الحكم ، إذ الاسم الأول لا يتناول مسمَّى الثاني حقيقةً ، وليس المقصود الإخراج منه ، وإذا كان كذلك فتفسير إلاَّ في الاستثناء المنقطع بلكن هو الموافق لمعناها حينئذ ، بخلاف تفسيرها بسوى ، لأنها وإن كانت بمعنى غير لا تستلزم المخالفة في الحكم ، إذ المغايرة من حيث هي مغايرة لا تستلزمه ، وفيه بحث . والذي يظهر أنه لا يُحتاج إلى تفسير إلاَّ في المنقطع بلكنَّ ولا بسوى بعد تقرير أن المستثنى هو المُخْرَجُ تحقيقاً أو تقديراً بإلاَّ وأخواتها . لأنَّ إلاَّ حينئذ تفيد[1] الإخراج المقصود بدون[2] هذا التقدير . فلا حاجة إليه .

(وله) ـ أي الاسم[3] المخرج .

(بعد إلاَّ من الإعراب) ـ احترز من وقوعه بعد غير إلاَّ . فإنه لا يعطى ما ذكر ، بل يُجَرُّ أو يُنْصَب .

(إن تُرك المستثنى منه) ـ وهو ما أخرج منه المستثنى كالمقدَّر في نحو : ما جاءني إلاَّ زيدٌ . أي أحد .

واحترز من ألا يترك نحو : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ .

فإنه لا يتعين حينئذ فيه ما نذكره كما سيأتي .

(١) في (د) : مفيدة للإخراج .

(٢) في (د) : بهذا التقدير .

(٣) في (د) : أي للاسم .

(وفَرّغ له[1] العامل) ـ أي لم يستعمل بالعمل في غير ما بعد إلاّ ، وذلك كالمثال السابق ونحو ، ما ضربتُ إلاّ زيداً ، وما مررت إلاّ بزيدٍ .

واحترز من أن يترك المستثنى منه[2] ولا يفرّغ العامل لما بعد إلاّ ، بل يعمل في غيره ، فلا يكون الحكم كما يذكر ، وذلك نحو ، ما قام زيدٌ إلاّ عمراً ، أي ولا غيره ، فالمستثنى منه محذوف وهو غيره ، والعامل قد شغل بزيدٍ ، فلا يُرفَع والحالة هذه عمرو بل يُنْصَب . وكذلك إذا قلت ، ما قام إلاّ بكرٌ إلاّ خالداً[3] لم يفرّغ ما قبل إلاّ لخالد ، لاشتغاله ببكر ، وإن كان قد تُرِك المستثنى منه ، فعمرو في المثال الأول ، وخالد في المثال الثاني غير داخلين في الضابط المذكور ، وبكر داخل فيه .

(ما له مع عدَمها) ـ ولذلك تقول ، ما جاءني إلاّ زيدٌ ، بالرفع ، وما ضربتُ إلاّ زيداً ، بالنصب ، وما مررتُ إلاّ بزيدٍ . فتأتي بالجار والمجرور .

ويدخل تحت قوله ، « العامل » الابتداء ، ولذلك تقول ، ما في الدار إلاّ زيدٌ ، برفع زيد .

والحاصل أن الاسم في الاستثناء المفرّغ يكون على حسب ما يقتضيه العامل الذي قبل إلاّ من رفع وغيره .

(ولا يُفعل ذلك) ـ أي يفرغ العامل لما بعد إلاّ .

(دون نهي أو نفي صريح) ـ نحو ، « ولا تقولوا على الله إلاّ الحقَّ[4] » ، « وما محمدٌ إلاّ رسولٌ[5] » .

---

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ، وفرغ العامل له .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) في (د) ، إلاّ خالدٌ .

(٤) النساء ١٧١

(٥) آل عمران ١٤٤

(أو مُؤوَّل) ـ فالشرط الذي يكون[1] فيه معنى النهي في هذا كالنهي نحو : « ومن يولهم يومئذ دبره إلَّا متحرِّفاً لقتال أو متحيِّزاً إلى فئة[2] » ، أي لا تُوَلُّوا الأدبارَ إلَّا متحرِّفين لقتال ، أو متحيِّزين إلى فئة . والاستفهام[3] الذي فيه معنى النفي كالنفي نحو : « فهل يُهلَك إلَّا القومُ الفاسقون »[4] ؟ وكذا قولك : زيدٌ غيرُ آكل إلَّا الخبزَ .

ودَلَّ قوله : « ولا يُفعل إلى آخره ، أن الاستثناء المفرغ لا يقع في كلام موجب فلا تقول : قام إلَّا زيدٌ . ولا : ضربْتُ إلَّا زيداً . ولا : مررتُ إلَّا بزيد . لأنه كذب . كذا قيل .

(وقد يُحذَفُ على رأي عاملُ المتروك) ـ كقوله :

(٥٦١) تَنُوطُ التميمَ وتأبَى الغبو قَ من سِنَةِ النَّوم إلَّا نهاراً[5]

خرّجه الفارسي على أنه يريد : لا تغتذي الدهر إلا نهاراً .
فحذف لا تغتذي ، وهو عامل في المستثنى منه متروك وهو الدهر .

قال المصنِّف[6] : وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد :
وتأبى الغَبوق والصَّبوح ، فحذف المعطوف وأبقى المعطوف عليه ، وهو كثير .

ومعنى تنوط تُعلِّق . ناط الشيءَ ينوطه نوطاً علَّقه . والتميم ما يعلّق على الإنسان من عوذة . وفي الحديث : « من علَّق تميمةً فلا أتمَّ الله له[7] » .

---

(١)(٣) سقط ما بينهما من (د)

(٢) الأنفال ١٦

(٤) الأحقاف ٣٥

(٥) الشاهد فيه حذف عامل المستثنى منه المتروك في قوله : وتأبى الغبوق من سنة النوم إلا نهاراً على تخريج الفارسيّ ، أي : لا تغتذى الدهر إلَّا نهاراً . فحذف لا تغتذى . وهو عامل في المستثنى منه المتروك وهو الدهر . وعلى رأي ابن مالك أن الأولى تقدير : وتأبى الغبوق والصَّبوح فحذف المعطوف ، وأبقى المعطوف عليه ، وهو كثير . ولا يعرف قائله .

(٦) أي ابن مالك .

(٧) مسند الإمام أحمد ص ١٥٤ ، ونصه عنده : « من تعلّق تميمةً . . . »

ويقال : التميمة خرزة . والغَبوق الشرب بالعشيّ[1] . يقال منه[2] : غبقت الرجل أغبقُه بالضم فاغتبق .

والشاعر يصف امرأة بالتنعُّم وكثرة الراحة . فهي تأبى أن تغتبق أي تغتذي بالعشيّ لئلا يعوقها عن الاضطجاع للراحة .

(وإن لم يترك المستثنى منه فللمستثنى بإلاَّ النصب مطلقاً) ـ أي في الموجب نحو : قام القومُ إلاَّ زيداً ، وفي غيره نحو : ما قام أحدٌ إلاَّ زيداً ، لكن في الموجب لا يُشارَكُ النصبُ عند إرادة الاستثناء . وفي غير الموجب يشاركه الإتباع كما سيأتي .

(بها) ـ أي بإلاَّ نفسِها . فهي الناصبة عنده للمستثنى . وذلك لأنها مختصة بالاسم وليست كالجزء منه . فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك . ما لم تتوسط بين عاملٍ مفرَّغ ومعمول فتلغى وجوباً إن كان التفريغُ محقَّقاً نحو : ما قام إلاَّ زيدٌ .

وجوازاً إن كان مقدَّراً نحو : ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ .

والفعل في قولهم : أنشدك الله إلاَّ فعلت . ونحوه في موضع الاسم . ومعنى هذا : ما أسألك إلاَّ فعلك .

وانفصل الضمير بعدها نحو : « ضَلَّ من تدعون إلاَّ إيَّاه »[3] . وما في الأرض أخبث منه إلاَّ إيَّاه . لشبهها بما النافية في الإعمال مرة والإهمال مرة . ومعمول ما إذا كان مضمراً كان منفصلاً . فألحقت إلاَّ بها في ذلك . ولم تعمل الجرَّ لموافقتها الفعل معنىً كما[4] .

---

(١) في (ز) : بالمشا

(٢) في (د) : تقول منه .

(٣) سورة الإسراء آية ٦٧

(٤) أي مثل ما

(لا بما قبلها معدًى بها) ـ ونسب إلى سيبويه وجماعة من البصريين ، ومنهم السيرافي ، والفارسي في التذكرة . فالناصب لما بعد إلاّ عندهم ما قبلها من فعل أو غيره بتعدية إلاّ . وكأنه على هذا مشبّه بالمفعول به .

ورُدَّ بقولهم ، قبضت عشرةً إلاّ ثلاثةً إلاّ أربعةً . فإنه يلزم من قولهم اتصال عامل واحد بحرف واحد إلى معمول بمعنى وإلى آخر بضدّه ، إذ الثلاثة خارجة والأربعة داخلة .

(ولا به مستقلاً) ـ أي من غير أن تكون إلاّ معدّيةً له . وهذا مذهب ابن خروف ، وزعم أنّ[1] ذلك كنصب[2] غير نحو ، قام القومُ غيرَ زيدٍ ، بلا واسطة .

ويُرَدُّ بما يُرَدُّ[3] به القول الأول ، إذ يلزم منه في المثال المذكور ونحوه اتصال عامل واحد إلى معمولين بمعنيَيْن متضادّين . وأما نصب غير فعلى الحال ، وفيها معنى الاستثناء .

(ولا بأستثني مضمراً) ـ كما حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج . ويرد بأنه لا يجمع بين فعل وحرف يدل على معناه بإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز هذا النصب لأُولِيَ[4] ليتَ بأتمنّى .

(ولا بأنّ مقدّرة بعدها) ـ كما عزاه السيرافي وابن بابشاذ إلى الكسائي ، والتقدير عنده ، إلاّ أنّ زيداً لم يقم . فأضمر أنّ وحذف خبرها . ورُدَّ بأنّ العرب لا تضمر أنّ وأخواتها وتبقى عملها ، لضعفها عن العمل .

---

(١) سقطت من (د ، غ) .

(٢) في (د ، غ) ، لنصب

(٣) في (د) ، ورد بما رد .

(٤) في (د) ، ما ولي .

(ولا بإنْ مخففةً مركباً منها ومن لا إلاّ) ـ كما عزاه السيرافي إلى الفراء ، فإذا قلت ، قام القوم إلاّ زيداً . انتصب زيدٌ عنده بإنْ المخفّفة وخبرها محذوف ولا نافية[1] عنده . والتقدير ، إن لا زيداً[2] لم يقم .

وإذا قلت ، قام القوم إلاّ زيدٌ ، بالرفع غلّبتَ حكم لا . فعطفتَ بها زيداً على القوم . والتقدير ، قام القومُ لا زيدٌ .

وردَّ بقولهم ، ما قام القومُ إلاّ زيدٌ . بالرفع . ولا يتأتى فيه[3] ما ذكر من تغليب لا . إذ لا يعطف بها بعد النفي وبأن التركيب دعوى لا دليل عليها .

(خلافاً لزاعمي ذلك) ـ وقد سبق ذكرهم .

(وفاقاً لسيبويه والمبرد) ـ والمازني والزجاج والجرجاني أيضاً . وقد تقدم توجيه هذا المذهب . وكون مذهب المبرد أن إلاّ هي العاملة نصّ عليه في المقتضب . وإن كان السيرافي حكى عنه أن النصب بأستثني مضمراً كما سبق ذكره .

(فإن كان المستثنى بإلاّ) ـ يحترز مما يستثنى بغيرها ، وسيأتي حكمه .

(متصلاً) ـ يحترز[4] من المنقطع ، فالنصب فيه راجح ، أو واجب كما سيأتي .

(مؤخراً عن المستثنى منه) ـ يحترز[4] من أن يتقدم عليه فإنه ينتصب مطلقاً ، فتقول ، قام إلاّ زيداً القومُ ، وما قام إلاّ زيداً القومُ . هذا مذهب

---

(١) في (د . غ) ، ولا كافية عنه . وقد نبه في هامش (ز) . على أن هذا خطأ .

(٢) في (د) ، والتقدير ، إن زيداً لم يقم .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (د) ، تحرز .

البصريين . وسنعود إلى المسألة عند قوله : « وقد يُجعَل المستثنى متبوعاً » .

(المشتمل عليه نهي) ـ نحو : لا يقُمْ أحدٌ إلاّ زيدٌ . وقال : المشتمل ، ولم يقل : الكائن معه أو نحوه ، تنبيهاً على أنه إذا انتقض النهي نحو : لا تأكلوا إلاّ اللحمَ إلاّ عمراً ، أو النفي نحو : ما شرب أحدٌ إلاّ الماءَ إلاّ زيداً ، لم يكن له حكم ، ولا يرفع عمرو ولا زيد ، لأن هذا بمنزلة ما لا نهي فيه ولا نفي ، إذ المعنى : كلُوا اللحمَ إلاّ عمراً ، وشربوا الماءَ إلاّ زيداً .

(أو معناه) ـ أي معنى النهي ، كقول عائشة ـ رضي الله عنها ـ « نُهي عن قتل جِنّان البيوت ، إلاّ الأبترُ وذو الطُّفْيَتَين »[1] ، فهو محمول على تقدير : لا تُقتَلُ جِنّانُ البيوت إلاّ الأبترُ . . .

جِنّان جمع جانّ كحائط وحيطان ، وهو هنا حيّة بيضاء ، والأبتر المقطوع الذنب ، تقول منه : بَتِرَ بالكسر يبتَرَ بتْراً . وأما ذو الطفيتين فقال الجوهري : الطُّفا بالضم خوص المُقْل ، الواحدة طُفْية . وفي الحديث : « اقتلوا من الحيات ذا الطفيتين والأبتر[2] » . كأنه شبه الخطين على ظهره بالطفيتين . وربما[3] قيل لهذه الحية طفية على معنى : ذات طفية . قال الشاعر :

كما تذلُّ الطفا من رقية الراقي[4]

(٥٦٢)

أي ذوات الطفا[5] . وقد يسمى الشيء باسم ما يجاوره . انتهى[6] . وصدر هذا العجز :

(١) مسند الإمام أحمد ٣ / ٤٥٣ ، ٦ / ٨٢

(٢) مسند الإمام أحمد ٢ / ١٢١ والترمذي ـ صيد ١٥

(٣) في (د) : وإنما

(٤) مثال لاستعمال الطفا بمعنى ذوات الطفا

(٥) في (د) : الطفى

(٦) أي كلام الجوهري ، ومثله في لسان العرب .

وهم يذلونها من بعد عزتها

(أو نفي صريح) ـ نحو : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيدٌ[(١)].

(أو مؤول) ـ نحو : « ومن يغفر الذنوبَ إلاَّ الله[(٢)] ؟) أي لا يغفرها أحدٌ إلاَّ الله ، فهو[(٣)] استفهام في اللفظ نفي في المعنى ؛ ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف : « فشربوا منه إلاَّ قليلٌ[(٤)] » بالرفع ، أي لم يتركوه ، لأن قبله : « فمن شرب منه فليس مني »[(٥)].

(غيرِ مردودٍ به كلامٌ تضمَّن الاستثناءَ) ـ فإذا قال قائل : لي عندك مائة إلاَّ درهمين ، فأردت جَحْدَ ما ادَّعاه قلت : ما لك عندي مائة إلاَّ درهمين ، بالنصب ، فيكون هذا بمنزلة قولك : ما لك[(٦)] عندي الذي ادعيته ؛ ولو رفعت الدرهمينْ لكنت مقرًّا بالدرهمين جاحداً لثمانية وتسعين ، إذ الرفع بمنزلة قولك : ما لك عندي إلاَّ درهمان ؛ وهذا الشرط مأخوذ من كلام ابن السراج ، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة .

(اختير فيه متراخياً النصبُ) ـ نحو : ما ثبت أحدٌ في الحرب ثباتاً نفع الناس إلاَّ زيداً ، فينصب اختياراً لضعف التشاكل لطول الفصل بين المبدل[(٧)] والمبدل منه ؛ والأصل فيه قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ « لا يُخْتَلى خلاها ، ولا يُعْضَدُ شوكها » ، فقال العباس : يا رسول الله ، إلاَّ الإذخر ؟ إلاَّ الإذخر .

(١) في (د) : إلاَّ زيداً ، واختيار المصنف بعد ذلك موافق للتحقيق

(٢) آل عمران ١٣٥

(٣) في (ز) : فهي

(٤) البقرة ٢٤٩

(٥) وفيه معنى طلب الترك .

(٦) في (د) : ليس لك

(٧) في (د) : بين البدل والمبدول منه ، وفي (غ) : بين البدل والمبدل منه

وعلل هذا قومٌ[1] بعروض الاستثناء، وعلى هذا يكون لاختيار النصب بعد النفي سببان : التراخي وعروض الاستثناء، ولم يتعرض لهذا سيبويه ولا المغاربة .

(وغيرَ متراخِ الإتباعُ) ـ نحو : ما قام القومُ إلاّ زيدٌ ، وما ضربت أحداً إلاّ زيداً ، وما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ ؛ فيعرب ما بعد إلاّ بإعراب المستثنى منه .

(إبدالاً عند البصريين) ـ وهو مذهب سيبويه ، لصحة حلوله محله ، فتقول في : ما قام القومُ إلاّ زيدٌ ، ما قام إلاّ زيدٌ ، وهو بدل بعض من كل ؛ ولم يؤت بالضمير معه إلاّ قليلاً[2] نحو : « ما فعلوه إلاّ قليلٌ منهم »[3] ، « ولم يكن لهم شهداءُ إلاّ أنفسُهم »[4] ، وإن كان بدل البعض لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه ، وحذفه إن حذف قليل ، وذلك لقوة تشبث المستثنى بالمستثنى منه[5] بالأداة ؛ إذ معلوم في المثال أن زيداً من القوم وأنه أوجب[6] له ما نفي عنهم . فاستغنى لذلك عن الضمير في أكثر الكلام ؛ وقيل : هو بدل شيء من شيء ، لأن البدل مجموع إلاّ زيد أي غير زيد .

(وعطفاً عند الكوفيين) ـ فهو تابع عندهم على العطف لا على البدلية ، وإلاّ إذ ذاك حرف عطف ، وذلك لأن البدل يوافق المبدل منه في المعنى ، وهنا يخالفه ، إذ الأول منفيٌّ[7] عنه الحكم ، والثاني مثبت له

---

(١) في (د) : وعلل قوم هذا

(٢) في (د) : إلاّ قليل

(٣) النساء ٦٦

(٤) النور ٦

(٥) في (د ، غ) : لقوة تشبث المستثنى منه بالأداة .

(٦) في (د) : وجب

(٧) في (د) : ينتفي

والعطف توجد فيه المخالفة نحو : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ؛ ورد مذهبهم بأن إلّا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو : ما قام إلّا زيدٌ .

(ولا يُشترط في جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه ، خلافاً للفراء) ـ إذ السماع بخلاف ما ذهب إليه ؛ روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيتهم يقول : ما مررتُ بأحدٍ إلّا زيداً ، وما أتاني أحدٌ إلّا زيداً ، بالنصب بعد النكرة .

(ولا في جواز الإبدال عدمُ الصلاحية للإيجاب ، خلافاً لبعض القدماء) ـ وهذا المذهب حكاه سيبويه ولم يُسَمِّ القائل به ، واستدلّ قائله بأن الأصل قبل دخول الثّاني النصب فإذا دخل لا يتغير ما كان ، وإنما يجوز عندهم الإبدال فيما لا يصلح للإيجاب نحو : ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ ؛ والسماع يرد مذهبهم ، قرأ الجمهور : « ما فعلوه إلّا قليلٌ منهم[1] » ، وحكى يونس عن أبي عمرو أن الوجه في اللغة : ما قام القومُ إلّا عبدُ الله ، بالرفع .

(وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب ، خلافاً للمازني في العكس) ـ فإذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ خيرٌ منك ، وما مررتُ بالقوم[2] إلّا زيد الشعراء ؛ كان إتباع زيد أولى من نصبه على الاستثناء .

هذا ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره المبرد ، والمشهور عن المازني تجويز الوجهين ، واختيار النصب كما ذكر المصنف ، وكذا ابن عصفور في بعض تصانيفه ، وذكر عنه في بعضها أنه يوجب النصب ، وكذا ذكر[3] ابن الخباز

(١) النساء ٦٦

(٢) في (د) : بقوم

(٣) سقطت من (د)

عنه في النهاية ؛ ووجه ترجيح الإتباع أن الصفة فضلة فلا اعتداد بالتقدم[1] عليها . ووجه خلافه أن حكم البدل إذا اجتمع مع الصفة أن تكون الصفة مقدمة على البدل . ويعارض هذا بأن البدل مبين كالنعت . فالفصل به بين النعت والمنعوت أسهل من الفصل بالاستثناء بينهما لأن الاستثناء لا يشبه النعت .

(ولا يُتبع المجرورُ بمنْ والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلاّ باعتبار المحل) ـ فتقول : ما في الدار من أحدٍ إلاّ زيدٌ أو إلاّ امرأةٌ من بني فلان ، بالرفع ، لأن أحداً في موضع رفع بالابتداء ، ولا يجوز الجرّ حملاً على اللفظ ، خلافاً للأخفش ، لأنهما موجبان ، وزيد معرفة ، ومِنْ الزائدة لا تجر عند البصريين ـ إلاّ الأخفش ـ إلاّ منكراً غير موجب .

ويجوز على رأي الكوفيين ، إلاّ امرأةٍ بالجرّ . وتقول : ليس زيدٌ بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به ، أو إلاّ الشيء الذي لا يعبأ به ؛ بنصب المبدل من شيء ، لأنه في موضع نصب بليس ، ولم تجرّه حملاً على اللفظ . لأن الباء الزائدة لا تعمل في خبر موجب .

وتقول : لا إله إلاّ الله ، ولا رجل في الدار إلاّ رجلٌ من بني تميم ، برفع المبدل من اسم لا ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، ولم تنصبه حملاً على اللفظ ، لأنهما موجبان ، والأول معرفة[2] ، ولا إنما تعمل في منكر منفي ، ويجوز النصب على الاستثناء في هذه الصور وأشباهها .

(وأجاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخر) ـ فيقولون : ما فيها أحدٌ إلاّ حمارٌ ، بالرفع ، وإن كان الأفصح عندهم ما أوجبه الحجازيون فيه النصب ، هكذا قيل ، وذكر المصنف أن بني تميم يقرؤون : « ما لهم به من علم إلاّ

---

(١) في (د) : بالتقديم

(٢) سقطت من (د) عبارة : والأول معرفة

اتباعُ الظن[1]» بالرفع، إلاَّ مَنْ لُقِّن النصب، وهذا مخالف لما قيل من أن الأفصح عندهم النصب.

واحترز بالمتأخر من خلافه نحو: ما في الدار إلاَّ حماراً أحدٌ، فلا يجوز فيه على مذهب البصريين إلاَّ النصب كالاستثناء المتصل نحو: جاء إلاَّ زيداً القومُ، وسيأتي الكلام عليه.

(إن صحَّ إغناؤه عن المستثنى منه) ـ كما يصح في المثال المذكور أن تقول: ما فيها[2] إلاَّ حمارٌ؛ فإن لم يصح إغناؤه، أي لم يجز تفريغ ما قبل إلاَّ للاسم الواقع بعدها تعيَّن النصب، ومنه:

ألا لا مجيرَ اليومَ ممَّا قضَتْ به صوارمُنَا إلاَّ امرأً دانَ[3] مُذْعنَا

وكذا قوله تعالى: «لا عاصم اليوم من أمر الله إلاَّ مَنْ رحم[4]» فمن في موضع نصب، لأنك لو حذفت المستثنى منه[5]، وهو عاصم، واستغنيت بالمستثنى عنه لم يصح.

(وليس) ـ أي ما ذكر في المنقطع.

(من تغليب العاقل على غيره فيختص[6] بأحد وشبهه) ـ مما هو خاص بمن يعقل، فيقع على ما لا يعقل إذا اختلط بمن يعقل نحو مَنْ.

(خلافاً للمازني) ـ قال ابن خروف ردَّاً عليه: لا يتوهم ذلك محصوراً

---

(١) النساء ١٥٧

(٢) في (ز): ما فيها أحد.

(٣) سقطت من (د)، والشاهد في البيت نصب المستثنى امرأ لعدم صحة إغنائه عن المستثنى منه، ولا يعرف قائله.

(٤) هود ٤٣. والشاهد في الآية كما في البيت، كما بين الشارح.

(٥) سقطت من (د)

(٦) في بعض نسخ التسهيل: فيخص، وفي بعضها: فيخصص.

في لفظ أحد وما يشبهه . لأن ما جاء مما ليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى . انتهى . ومنه :

(٥٦٤) عشية لا تغني الرماحُ مكانَها   ولا النبل إلاَّ المشرفي المصمم[١]

وقال :

(٥٦٥) ليس بيني وبين قيس عتاب   غير طعن الكلى وضرب الرقاب[٢]

وغير وسوى في المنقطع كإلاَّ . ولا يستثنى بالفعل فيه[٣]. فلا يقال : ما في الدار أحدٌ ليس حماراً .

قال الجوهري : المشرفية سيوف . قال أبو عبيدة : نسبت إلى مشارف ، وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف . يقال : سيف مشرفي ، ولا يقال : مشارفي ، ومشارف الأرض أعاليها ، ويقال : صمم السيف إذا مضى في العظم وقطعه . وإذا أصاب المفصل وقطعه يقال : طبَّق . قال الشاعر يصف سيفاً :

(٥٦٦) يصمِّم أحياناً وحيناً يطبِّق[٤]

(وإن عاد ضميرٌ قبل المستثنى بإلاَّ الصالح للإتباع على المستثنى منه ، العامل فيه ابتداءً) ـ نحو : ما أحدٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ ، وما فيهم أحدٌ يقول ذلك إلاَّ زيدٌ .

---

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٤٧ ، قاله ضرار بن الأزور ـ رضي الله عنه ـ والشاهد في قوله : إلاَّ المشرفي ، فإنه استثناء منقطع على الإبدال على لغة تميم أي السيف المشرفي .

(٢) البيت مثال لمجيء الاستثناء المنقطع بغير لفظ أحد وشبهه ، خلافاً للمازني ، ولا يعرف قائله .

(٣) أي في المنقطع

(٤) بالشطر شاهد على معنى صمم السيف وطبق .

(أو أحدُ نواسخه) ـ نحو : ما ظننت أحداً يقول ذلك إلاَّ زيداً[1]، وما ظننت فيهم أحداً يقول ذلك إلاَّ زيداً، وكذا كان وباقي النواسخ .

(أتبع الضميرَ جوازاً) ـ لأن النفي متوجه عليه من حيث المعنى ، فيجوز في زيد أن يجعل بدلاً من الضمير في « يقول » في الصور كلها . وكذا ما أشبهها .

وشمل كلامه الاستثناء المنقطع أيضاً نحو : ما أحدٌ يقيم بدارهم إلاَّ الوحشَ ، وما حسبت أحداً يقيم بها إلاَّ الوحشَ ؛ وشمل النكرة كما مثل ، والمعرفة نحو : ما القوم يقولون ذلك إلاَّ زيداً[2]، وما ظننت القوم يقولون ذلك إلاَّ زيداً ؛ لكن لم يمثل النحويون ذلك إلاَّ بالنكرة . والظاهر عدم الاختصاص بها .

واحترز بقبل المستثنى[3] من أن يكون بعده نحو : ما أحدٌ إلاَّ زيداً يقول ذلك ، فإنه[4] لا يأتي فيه ما ذكر ، بل ينصب على الاستثناء .

وقوله : بإلاَّ أخرج ما استثنى بغيرها ، فإن المستثنى حينئذ إما أن يجر أو ينصب ، ولا يأتي فيه ما ذكر ، لكن يصح أن يعامل غير[5] معاملة[6] ما بعد إلاَّ . فإذا قلت : ما أحدٌ يقول ذلك ـ أو ما ظننت أحداً[7] يقول ذلك ـ غير زيد ، جاز في غير ما كان يجوز في زيد ؛ ولم يمثل النحويون هنا إلاَّ بإلاَّ ؛ والظاهر أن غيراً لا يمتنع فيها ما ذكر ، وعموم قولهم أن غيراً تعرب بما كان يعرب به الاسم الواقع بعد إلاَّ يعطي ذلك[8].

(1) (2) في (ز ، غ) : إلاَّ زيدٌ ، وهو جائز على جعل المستثنى بدلاً من الضمير في يقول .
(3) في (غ) : الاستثناء
(4) في (د) : لأنه
(5) سقطت من (د)
(6) في (ز) : بمعاملة
(7) سقطت من (د)
(8) أي يُفْهِم ذلك .

وخرج بقوله : الصالح للإتباع ما لا يصلح له لكونه مما لا يتوجه إليه[1] العامل من الاستثناء المنقطع نحو : ما أحدٌ ينفع إلاّ الضرَّ ، وما ظننت مال زيد يزيد إلاّ النقصَ ؛ فلا يجوز في هذا إلاّ النصب على الاستثناء . ولا يجوز إبداله من الظاهر ولا من الضمير ، وكذلك يخرج[2] ما لا يصلح للإتباع لكون الكلام موجباً لفظاً نحو : الناسُ يقولون ذلك إلاّ زيداً ، وحسبتُ الناسَ يقولون ذلك إلاّ زيداً ، أو معنى نحو : ما زال الناسُ يأتوننا[3] إلاّ زيداً ، فلا يجوز فيه الإبدال لعدم شرطه ، وهو اشتمال الكلام[4] على ما يدل على نهي أو نفي .

واحترز بالعامل فيه ابتداءً من أن يكون العامل فيه غيره نحو : ما شكر رجلٌ أكرمته إلاّ زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ أعرفه إلاّ زيدٍ ، فإنما يُتبع فيه الظاهرُ لا المضمر ، إذ لا تأثير للنفي فيما اتصل به ، لأن المعنى : ما شكر ممن أكرمتهم إلاّ زيدٌ ، وما مررت بمن عرفتهم إلاّ بزيدٍ .

والمسائل التي يجوز فيها البدل من الظاهر والضمير[5] يجوز فيها النصب على الاستثناء أيضاً .

وظاهر كلام سيبويه أن البدل أحسن منه ، ونصَّ عليه السيرافي وغيره ؛ قيل[6] : ويظهر من كلام ابن عصفور أنهما مستويان .

(وفي حكمهما) ـ أي حكم الضمير[7] وصاحبه المذكورين في الإتباع المذكور .

---

(١) في (د) : عليه

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (د ، ز) : يأتونا .

(٤) في (د) : الكلمة

(٥) في (د) : والمضمر

(٦) سقطت من (د)

(٧) في (د) : والمضمر

(المضافُ والمضاف إليه في نحو : ما جاء أخو أحدٍ إلاّ زيدٌ) - فيجوز رفعُ زيد إتباعاً للمضاف ، وجرُّه إتباعاً للمضاف إليه . وكذلك ما أشبههما من المتضايفين في النفي نحو : ما فيها غلامُ رجلٍ إلاّ زيد .

(وقد يُجعَلُ المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً) - حكى سيبويه عن يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون : مالي إلاَّ أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً . انتهى .

ولا يمكن جعل أحد بدلاً من الأب وحده ، إذ يلزم منه استعمال أحد في الإيجاب ، وإنما هو بدل من الاسم مع إلاَّ مجموعين ، وهو بدل شيء من شيء ؛ فقولك : ما قام إلاَّ زيدٌ أحدٌ ، في قوة : ما قام غير زيدٍ أحدٌ . قال ابن الضائع : والمشهور في اللغة عند تقدم المستثنى على المستثنى منه النصب ، ولهذا قال المصنف : وقد ورد رفعه . قال ابن عصفور فيه مرة إنه من القلة بحيث لا يقاس عليه ، ومرة إنه لُغَيَّة ضعيفة ، وأجازه الكوفيون ، كما نقل ابن عصفور ، والبغداديون كما نقل ابن إصبع .

(ولا يقدَّم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً) - فلا يجوز عند الجمهور تقديمه أول الكلام ، فلا تقول : إلاَّ زيداً قام القومُ ، لأنه كالمعطوف بلا .

وقوله :

(٥٦) خلا اللهِ لا أرجو سواك وإنما أعدُّ عيالي شعبة من عيالكا[1]

شاذ ، ويظهر من كلام المصنف منع : ما إلاَّ زيداً في الدار أحدٌ ، ونصَّ عليه

(١) في الدرر جـ ١ ص ١٩٣ ، استشهد به على جواز تقديم المستثنى أول الكلام على مذهب الكوفيين - وقد صرح الشارح هنا بأنه شاذ - واستشهد به صاحب التصريح على جرّ خلا للفظ الجلالة - وكذا فعل الأشموني - قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية جـ ١ ص ٢٥٥ أنه للأعشى .

ابن الضائع ، وظاهر كلام الأبدي جوازه ، وكذا[1] يظهر من كلام المصنف منع : القومُ إلاّ زيداً[2] قاموا ، إذ هو مستثنى من الضمير، لكنه مثل للجواز[3] نحو : القومُ[4] إلاّ زيداً ذاهبون ، مع أنه مستثنى من الضمير المستكن في « ذاهبون » ، اللهم إلاّ أن يجعل المستثنى منه الظاهر ، فينبغي جوازهما ، ويكون هذا مثالاً لتقدم المستثنى على المنسوب إليه ، وتأخره عن[5] المستثنى منه .

وفي توسيط[6] المستثنى بين جزءي كلام متقدم على المستثنى منه[7] والعامل فيه ثلاثة[8] مذاهب : ثالثها ، وهو مذهب الأخفش ، الجواز إن تصرَّف العامل نحو : القومُ إلاّ زيداً جاءوا ، والمنع إن لم يتصرَّف ، نحو : القومُ إلاّ زيداً في الدار ، واختاره شيخنا ، لأن السماع ورد مع التصرف ، قال :

ألا كلُّ شيء ما خلا الله باطلُ[9]

(٥٦٨)

وصحح بعضهم الجواز مطلقاً .

(بل على أحدهما) ـ فتقول : قام إلاّ زيداً القومُ ، وهو[10] اتفاق ،

---

(١) في (د) : ولهذا

(٢) في (د) : إلاّ زيدٌ

(٣) سقطت من (د)

(٤) في (د) : إن القوم

(٥) في (د) : على

(٦) في (ز) : توسط

(٧) زاد هنا في (ز) : الظاهر فينبغي ، وهو سهو وتكرار خاطىء

(٨) سقطت من (د ، غ)

(٩) في الدرر جـ ١ ص ١٩٣ ، استشهد به على جواز توسط المستثنى بين جزءي كلام . . والبيت من قصيدة للبيد العامري ـ ديوانه ص ٢٥٦

(١٠) في (د) : وهذا

واحتُمل هذا، وإن كان الاستثناء كالعطف بلا كما سبق، لتقدُّم ما يشعر بالمستثنى منه، فكأنه تقدَّم.

وشمل قوله: أحدهما المستثنى منه كهذا المثال، والمنسوب إليه، وقد سبق الكلام فيه، وإنما حسُنَ[1] تقديمه على المستثنى منه في المرفوع، ولا يحسن في المنصوب نحو: ضربتُ إلاَّ زيداً قومَك نصَّ عليه الرماني، لأن تقدُّم ما يطلب العمدة كتقدم العمدة، بخلاف طالب الفضلة.

(وما شذَّ من ذلك) ـ أي من تقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً كالبيت المتقدم، وكقول العجاج:

(٥٦٩) وبلدةٍ ليس بها طوريُّ ... ولا خلا الجنِّ بها إنسيُّ[2]

يقال: ما بها طوريّ أي أحد.

(فلا يقاس عليه، خلافاً للكسائي) ـ والزجاج، ونقله ابن الخباز في النهاية عن الكوفيين، وابنُ العلج في البسيط عن طائفة منهم، وإنما لم يُقَس عليه لشذوذه، مع أن القياس المنع، لأنَّ[3] إلاَّ مشبهة للا العاطفة وواو مع ولا يتقدمان، فكذلك ما أشبههما.

فصل: (لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان) ـ فلو قلت: قام القومُ إلاَّ زيداً وعمراً، جاز، ولو قلت: أعطيت الناس[4] إلاَّ عمراً الدنانير[5].

---

(١) في (د): يحسن

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٩٣، استشهد به على ما تقدم في البيت قبله، وهو من شواهد الرضي، قال البغدادي: على أن تقدم المستثنى غير المنسوب شاذ، والأصل: ولا بها إنسي خلا الجن. والبيت للعجاج، كما في الشرح ديوانه ص ٦٨ برواية طوئي

(٣) في (د): لكن

(٤) زاد هنا في (ز): في الهامش: الأموال

(٥) زاد هنا في (د): لم يجز

قال ابن السراج : لم يجز ، لأن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد ، بل تقول : أعطيت الناس الدنانير[1] إلا عمراً .

(وموهم ذلك بدل ومعمول عامل مضمر) ـ فإذا قلت : ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دانقاً ، وأردت الاستثناء لم يجز ، وإن جعلت عمراً بدلاً من أحد ، وأضمرت للثاني ناصباً أي : أعطيته دانقاً ، جاز ، كما يقدَّر خافض للثاني في قوله :

(٥٧٠) أكلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ بالليل ناراً ؟[2]

(لا بدلان) ـ فلا يبدل في المثال المذكور عمراً من أحد ، ودانقاً من درهم ، ويكون التقدير كما قال ابن السراج : ما أعطيت إلاّ عمراً دانقاً ، لأن البدل على نية تكرار العامل ، وإلاّ دخلت لقصد إيجابه بالنسبة إلى المذكور بعدها .

وإنما امتنع أن يكونا بدلين ، لأن البدل من المنفي في الاستثناء إذا قصد إيجابه لزم اقترانه بإلاّ ، فأشبهت إلاّ العاطف المقتضي للإيجاب بعد النفي كبَلْ ، ولا يقع بعد عاطف معطوفان ، فلا يقال : جاء زيدٌ وخالدٌ بكرٌ ، كذلك لا يقع بعد إلاّ بدلان ، فلا ينتصب دانق بدلاً ، بل ينتصب[3] بعامل مضمر كما تقدم .

وأما ضرب زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً ، فيجوز أن يقال فيه ما قيل في

---

(١) في (د) : الدينار

(٢) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٧٣ : قاله ابن أبي دؤاد في جارية ابن الحجاج وفي معجم الشواهد أنه لأبي دؤاد الإيادي ـ قال : وليس في ديوانه ـ والشاهد في قوله : ونارٍ توقد ـ حيث حذف فيه المضاف ، وترك المضاف إليه بإعرابه ، إذ تقديره : وكل نار ، أي وتحسبين كل نار ، ويروى بالنصب على إقامته مقام المضاف

(٣) في (د) : ينصب

دانق ، من النصب بمضمر ، أي : ضرب خالداً ، ولا[1] يكون قد عُطف بعاطف واحد معطوفان ، بل يكون المعطوف بالواو بكرٌ وحده ، وخالد من جملة أخرى هي جواب سؤال مقدر كما في دانق .

(خلافاً لقوم) ـ في جَعْل عمرو ودانق بدلين ، كما ذهب إليه ابن السراج ، وقد ذكرنا وجه منعه . ولقوم في جعلهما مستثنيين بناء على جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، وبالمنع قال الأخفش والفارسيّ ، فلا يجوز عندهما ما أجازه القائلون بذلك من نحو : ما أخذ أحدٌ إلاّ زيدٌ درهماً ، وما ضرب القومُ إلاّ بعضُهم بعضاً ، وتصحيحهما عند الأخفش بتقديم المرفوع على إلاّ نحو : ما أخذ أحدٌ إلاّ درهماً ، وما ضرب القومُ بعضُهم إلاّ بعضاً ؛ وعند الفارسيّ منصوب قبل إلاّ نحو : ما أخذ أحدٌ شيئاً إلاّ زيدٌ درهماً ، وما ضرب القومُ أحداً إلاّ بعضُهم بعضاً .

ثم يحتمل قوله أن يكونا حينئذ بدلَيْن ، كما قال ابنَ السرّاج ، وأن يكون أحدهما بدلاً والآخر معمول عامل ، كما قال المصنف .

(ولا يمتنع استثناءُ النصف خلافاً لبعض البصريين) ـ ويتعين عند هذا البعض منهم أن يكون المستثنى أقل من النصف ، ولا يكون مساوياً ولا أكثر ، وبجواز استثناء المساوي قال بعض البصريين وبعض الكوفيين ، واستدل له بقوله تعالى : « قم الليل إلاّ قليلاً . نصفَه »[2] . فنصفه بدل من قليل ، بدل شيء من شيء ، والتقدير : قم الليل إلاّ نصفه ، والضمير لليل لا للقليل ، لأنه غير معلوم القدر ، فلا[3] يعلم نصفه .

(ولا استثناء الأكثر ، وفاقاً للكوفيين) ـ وبه قال أبو عبيد والسيرافي ،

---

(١) في (د) : فلا

(٢) المزمل ٢ ، ٣

(٣) في (د) : ولا

واختاره ابن خروف والشلوبين، ومنعه البصريون. واستُدل للجواز بقوله تعالى: «إن عبادي ليس لك عليهم سلطان، إلاَّ من اتبعك من الغاوين»[1] والغاوون أكثر من الراشدين، ولا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً ولا زائداً. فلا يقال: لي عشرةً إلاَّ عشرةً، ولا إلاَّ أحدَ عشرَ.

ونقل المغاربة اتفاق النحاة على منع ذلك، ويجوز كونُ[2] المستثنى أقل من النصف باتفاق من البصريين والكوفيين[3]، وهو ظاهر.

(والسابقُ بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى) ـ كقوله، تعالى: «قم الليلَ إلاَّ قليلاً. نصفَه»[4] فقليلاً مستثنى من الليل لا من النصف، لأن تأخر المستثنى عن المستثنى منه هو الأصل، فلا يُعْدَل عنه إلاَّ بدليل.

(فإن تأخر عنهما[5] فالثاني أولى مطلقاً) ـ أي سواء كان فاعلاً أم مفعولاً، نحو: غلب مائة مؤمن مائة كافر إلاَّ اثنين.

(وإن تقدَّم فالأول أولى، إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى) ـ نحو: استبدلتُ إلاَّ زيداً من أصحابنا بأصحابكم: فزيداً[6] مستثنى من أصحابنا.

(وإن يكنه) ـ أي إن يكنْ[7] أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنى.

(فهو أولى) ـ ومثال المرفوع لفظاً: ضرب إلاَّ زيداً قومُك أصحابَنا.

---

(١) الحجر ٤٢

(٢) في (د): أن يكون

(٣) سقطت من (د)

(٤) المزمل ٢، ٣

(٥) سقطت من (د)

(٦) في (د، غ): فزيد

(٧) في (د): أي وإن يكن. وفي (غ): أي يكن.

قال الرماني : إن استثنيت من قومك جاز ، ومن أصحابنا لم يجز ، والفرق أن الفاعل أصل في الجملة ، وكذا قال الأخفش : لا يجوز في مثله إلاّ أن يكون مستثنى من الفاعل ، ومثال المرفوع معنى : ملَكتُ إلاّ الأصاغرَ أبناءنا عبيدَنا ، فالأصاغر مستثنى من الأبناء ، لأنهم هم الفاعل من حيث المعنى ، لأنهم المالكون .

(مطلقاً) ـ أي سواء تقدّم بعد إلاّ الفاعل لفظاً أو معنى على المفعول ، كما مثل ، أم تأخر ، كما لو قدمت الأصحاب على القوم ، والعبيد على الأبناء .

(إن لم يمنع مانع) ـ فإنه إن كان كذلك لم يلحظ تقديم ولا تأخير ولا غيرهما ، بل ينظر إلى ما يقتضيه المعنى ، فيعلق المستثنى باللائق به نحو : طلّق نساءهم الزيدون إلاّ الحسينات ، فالحسينات مستثنى من النساء لا من الزيدين ، وأصبى الزيدين نساؤهم إلاّ ذوي النهى ، فذوي مستثنى من الزيدين لا من النساء ، وضرب إلاّ زيداً[1] بنونا بناتنا ، واستبدلت إلاّ زيداً من إمائنا بعبيدنا ، وهو واضح .

(وإذا أمكن أن يشترك[2] في حكم الاستثناء مع ما يليه غيرُه لم يُقتصر عليه إن كان العامل واحداً) ـ نحو : اهجر بني فلان وبني فلان إلاّ مَنْ صلح ، فمَنْ مستثنى من الجميع إذ لا موجب للاختصاص ، فإن لم يمكن الاشتراك اختص بمن يليق به نحو : لا تحدث النساء ولا الرجال إلاّ زيداً .

(وكذا إن كان) ـ أي العامل .

(غيرَ واحدٍ ، والمعمولُ واحداً في المعنى) ـ كقوله تعالى : « والذين

---

(١) في (د) : إلاّ زيد .

(٢) في بعض نسخ التسهيل : يشرك .

يرمون المحصنات . . إلى قوله : إلاّ الذين تابوا »[1] فيملق[2] الاستثناء بجميع ما تقدم مما يصلح له . وهو مذهب مالك والشافعي ، كما يتملق بالاتفاق الشرط بجميع ما تقدم كذلك نحو : لا تصحب زيداً ولا تزره ولا تكلمه[3] إن ظلمني ، للإجماع على سدّ كل منهما[4] مسدَّ الآخر . نحو : اقتل الكافر إن لم يسلم ، واقتله إلاّ أن يسلم . هذا كلام المصنف .

والمهاباذي في شرح اللمع ، زعم أنه يختص بالجملة الأخيرة[5] كما هو مذهب أبي حنيفة . وأن تعليقه بالجميع خطأ . لأنه زعم أنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين ، ويستحيل ذلك . انتهى .

وهذا يقتضي أن عامل المستثنى ما عمل في المستثنى منه ، وما قاله المصنف هو على تقدير كون العامل في المستثنى إلاّ كما اختاره ؛ ويجوز أن يكون[6] على تقدير أنَّ العامل فيه تمام الكلام الذي قبله . كما زعم ابن الضائع أنه ظاهر كلام سيبويه . لأن العطف يصيرّ الأشياء كالشيء الواحد .

(**فصل**) : (تكرُّر إلاّ بعد المستثنى بها توكيداً) ـ أي على سبيل الجواز .

(فيبدل ما يليها مما تليه ، إن كان مغنياً عنه) ـ نحو : قام القومُ إلاّ محمداً إلاّ أبا بكر ، إذا كان كنية لمحمد ، وكذلك النفي ، وهو مغن عنه

---

(١) النور ٤ ، ٥ . وتمام الآيتين : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء . فاجلدوهم ثمانين جلدة . ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً . وأولئك هم الفاسقون . إلاّ الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا . فإن الله غفور رحيم » .

(٢) في (د) : فيتملق

(٣) سقطت من (د)

(٤) الشرط والاستثناء

(٥) أي جملة الاستثناء بعد جملة الشرط .

(٦) سقطت « أن يكون » من (د)

والحالة هذه، لو قلت: قام القومُ إلاَّ أبا بكر لصحَّ.

(وإلاَّ) ـ أي وإلاَّ[1] يكن مغنياً عنه.

(عطف بالواو) ـ نحو: قام القومُ إلاَّ زيداً وإلاَّ جعفراً، وأجاز الصَّيْمريّ طرح العاطف وقال: إلاَّ قامت مقامه.

(وإن كررت لغير توكيد، ولم يمكن استثناء[2] بعض المستثنيات[3] من بعض، شغل العامل ببعضها إن كان مفرَّغاً ونُصب ما سواه) ـ فتقول: ما قامَ[4] إلاَّ زيدٌ إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً، برفع زيد في موضعه، أو عمرو أو بكر كذلك، ونصب الآخرَيْن. لكن الذي يلي العامل أولى لشغله به، وكلامه يقتضي وجوبَ[5] نصب ما سوى المشغول به العامل.

وذكر بعض المغاربة أنه إذا تقدم المشغول به أو توسط جاز في ما بعده إتباعه على بدل البداء، ونصبه على الاستثناء، ولا يجوز في ما تقدم عليه إلاَّ النصب على الاستثناء. وحكم التفريغ في النصب نحو: ما ضربتَ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ خالداً. وفي الجرِّ نحو: ما مررت إلاَّ بزيدٍ إلاَّ عمراً إلاَّ خالداً. حكمه في حالة الرفع فيما تقدَّم.

(وإن لم يكن مفرَّغاً. فلجميعها النصب إن تقدَّمتْ) ـــ نحو: قام إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً القومُ. وكذا النفي. ونصبها على الاستثناء. خلافاً لابن السيد في تجويزه الحال بناء على جواز كونه إذا تأخر صفةً. وهو خلاف قول النحويين؛ ويجيء على قوله جواز الحال مع التأخر نحو: قام القومُ إلاَّ زيداً. أي غير زيد. أي مغايرين زيداً.

---

(١) في (د): وإن لم

(٢) في (ز): الاستثناء

(٣) في (د): المستثنى

(٤) في (د): ما قام القوم

(٥) سقطت من (د)

ويُبطل قوله أنَّ إلاَّ لم تتمكن في الوصف تمكن غير، فلا تكون كغير إلاَّ تابعة للموصوف، ولهذا امتنع، قام إلاَّ زيداً، وإن جاز، قام غير زيد.

(وإن تأخرت فلأحدها ماله مفرداً. وللبواقي[1] النصب) - فإن كان الكلام غير موجب أبدلت واحداً منها اختياراً، ونصبت الباقي، فتقول: ما قام أحدٌ إلاَّ زيدٌ[2] إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً، وقال الأبدي: يجوز فيها الرفع بدلاً أو نعتاً، والنصب استثناء[3]، أو رفع[4] أحدها بدلاً أو نعتاً، ونصب الباقي استثناء. انتهى.

وإن كان الكلام موجباً نحو: قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً، فمقتضى كلام المصنف نصب الجميع، وأنه يجوز التبعية على الصفة، حيث يصح أن تكون إلاَّ عنده صلة كما سنذكره.

وقال الأبدي: يجوز رفعها نعتاً، ونصبها استثناء، ورفع أحدها نعتاً، ونصب الباقي استثناء، واتبع في جعل المكرر صفةً ابنَ السِّيد ومنع ابن الضائع جواز الصفة في المكرر.

(وحكمها في المعنى حكمُ المستثنى الأول) - فما بعد الأول من المستثنيات كالأول، في الدخول إن كان الاستثناء من غير موجب، وفي الخروج إن كان من موجب.

(وإن أمكن استثناءُ بعضها من بعض، استثنى كلٌّ من مَتْلُوِّه، وجُعل كلُّ وِتْر خارجاً، وكلُّ شفع داخلاً، وما اجتمع فهو الحاصل) - فإذا قلت: له مائة إلاَّ عشرةً إلاَّ ثلاثةً، إلاَّ اثنين، إلاَّ واحداً، فالأول والثالث خارجان،

---

(١) في (د، ز): وللباقي، وفي (غ)، والبواقي، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل.

(٢) في (د)، إلاَّ زيداً

(٣) سقطت من (د، ز)

(٤) في (غ): ورفع.

وكذا ما أشبههما في الوترية. والثاني والرابع داخلان، وكذا ما أشبههما في الشفْعيّة. فيكون المقرُّ به في المثال اثنين وتسعين، وهذا مذهب أهل البصرة والكسائي، وذهب بعضهم إلى جواز هذا، وجواز عَوْدها كلها إلى الاسم الأول، وصححه بعض المغاربة، لكن قال: الأظهر فيه أن يكون استثناء من الاستثناءات للقرب. انتهى. وعلى ما أجازه يكون المقرُّ به في المثال المذكور أربعة وثمانين، وعيَّن بعضهم هذا الذي أجازه، وهو قول أبي يوسف القاضي[1].

(وكذا الحكم في نحو: له عشرةٌ إلاّ ثلاثةً إلاّ أربعةً) ـ فيجري على ما تقدم من جعل الوتر خارجاً والشفع داخلاً، فيكون المقرُّ به أحد عشر.

وهذا مذهب الفراء، وهو عنده من الاستثناء المنقطع، والمعنى عنده: سوى الأربعة التي كانت له عندي. والمراد بنحوه، ما كان بعض المستثنيات فيه أكثر مما قبله.

وهذا الذي اختاره المصنف في هذه المسألة مخالف لما سبق منه في الفصل، من أنه إذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض، يكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الأول، إذ مقتضاه أن الأربعة تكون خارجة كالثلاثة، إذ لا يمكن استثناء الأربعة من الثلاثة، وبهذا قال أكثر النحويين.

فإذا قلت: له عندي عشرة إلاّ واحداً، إلاّ ثلاثةً، يكونان معاً مستثنيين من الاسم الأول، فيكون المقرُّ به ستة، وإليه أشار بقوله:

(خلافاً لمن يخرج الأول[2] من الثاني) ـ ووجهه بما سبق، من أنه جارٍ

---

(١) يعقوب بن إبراهيم بن حبيب.. أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة ولي القضاء للمهدي والهادي والرشيد.. لازم أبا حنيفة وأذاع مذهبه.. توفي ببغداد سنة ١٨٢ هـ أو سنة ١٨١هـ.

(٢) في (ز، غ)، والنسخة المحققة من التسهيل): الأول والثاني ولكن المفهوم من الشرح بعده يعضد التحقيق.

على القاعدة السابقة ، من جعل الأول خارجاً ، والثاني داخلًا ، وضَعفُ ما ذكر ظاهر .

(وإن قُدّر المستثنى الأولُ صفةً لم[1] يعتد به ، وجُعلَ الثاني أولًا) ـ فإذا قلت ، قبضت منه مائة إلاَّ عشرين ، إلاَّ عشرةً ، إلاَّ خمسةً ، وقدر كون إلاَّ عشرين صفةً لمائة ، فكأنه قال ، مائة تغاير عشرين ، فالعشرون غير خارجة ، لأن إلاَّ[2] إذا كانت صفة لا يكون فيها معنى الاستثناء ، وكذلك غير ، هذا هو المفهوم من كلام سيبويه ، ونص على ذلك ابن السراج ، وعلى هذا ، فإلاَّ[3] عشرة في المثال المذكور أوَّل ، فتكون العشرة خارجة ، وإلاَّ خمسة ثانٍ ، فتكون داخلة ، فالمقبوض خمسة وسبعون[4].

(**فصل**) ، (تؤول إلاَّ بغير) ـ فتُحمل في جعلها مع ما بعدها صفةً على غير[5] ، كما حُمَلتْ غير عليها في الاستثناء ، وأصلُ غير الصفةُ ، وإلاَّ الاستثناءُ .

(فيوصف بها وبتاليها) ـ فليست إلاَّ وحدها هي الصفة ، لأن الحرف لا يوصف به ، وقول من قال ، يوصف بها ، تجوُّز ، والوصف إنما يحصل من إلاَّ وما بعدها ، كما في نحو ، دخلت إلى رجل في الدار ، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد ، والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعي ، وقال بعضهم أيضاً[5] ، إنما يعنون أنه عطف بيان .

(جمعٌ أو شبهُه ، منكّر ، أو معرَّف بأداة جنسية) ـ فيوصف بها

---

(١) في (ز) ، لا يعتد به

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (ز ، غ) ، فالعشرة

(٤) في (غ) ، خمسة وتسعون وصححت بالهامش

(٥) سقطت من (د) .

وبتاليها ما يمكن وصفه بغير، فالجمع المنكر كقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلاّ الله لفسدتا[1] » ، والمعرف بأداة جنسية كقوله :

) أنيخت فألقت بلدةً فوق بلدةٍ   قليلٌ بها الأصواتُ إلاّ بُغامُها[2]

أي غير بغامها ، قاله سيبويه ، وجاز هذا لأن التعريف باللام الجنسية كلا تعريف ، وكما وصف ما هما فيه بغير في قولهم : إني لأمرُّ بالرجل غيرك فيكرمني ، وصف بإلاّ الواقعة موقعها وبما بعدها . وشبه الجمع كقوله :

) لوكان غيري سليمى الدهرَ غيَّره   وقعُ الحوادث إلاّ الصارمُ الذكرُ[3]

فغيري شبيه بالجمع المنكر ، ووصف بقوله : إلاّ الصارمُ الذكرُ ، والتقدير : لو كان غيري غيرُ الصارم الذكر غيَّره ؛ ويجوز في : ما[4] جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ ، أن يجعل إلاّ زيد صفة لأحد .

وفهم من كلامه أنه لا يوصف بها وبتاليها مفردٌ محض فلا يقال : قام رجلٌ إلاّ زيدٌ ، ولا معرفة محضة . فلو قلت : جاء الرجال ، تريد جماعة معهودين ، لم يجز : إلاّ زيدٌ بالرفع .

وما شرطه المصنف في ما يوصف بإلاّ وبتاليها شرطه ابن السَّراج . وباشتراط التنكير أو التعريف بال الجنسية صرح المبرد في المقتضب .

---

(١) الأنبياء ٢٢

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٩٤ : استشهد به على أن من شرط النعت بإلاّ أن يكون منعوتها جمعاً أو معرفاً بال الجنسية كالبيت . وهو من شواهد سيبويه . قال الأعلم : الشاهد في وصف الأصوات بقوله : إلاّ بغامها . على تأويل غير . وأصل البغام للظبي فاستعاره للناقة . . والبيت لذي الرمة ـ ديوانه ص ٦٣٨ .

(٣) في الأشموني على الألفية ج ٢ ص ١٥٦ جاء به شاهداً على الوصف بإلاّ الواقعة موقع غير في قوله : إلاّ الصارم الذكر أي غير الصارم الذكر . والصارم صفة لغيري وهوشبيه بالجمع المنكر . والبيت للبيد ـ ديوانه ص ٦٢ قال في معجم الشواهد : وهو من الخمسين .

(٤) في (د . غ) : فيما جاءني

قال بعض المغاربة: الوصف بإلاّ يخالف سائر الأوصاف، فإنه يجوز أن يوصف بها الظاهر والمضمر والمعرفة والنكرة.

وقال بعضهم: يجوز أن تجري على المعرفة والنكرة والمفرد والمجموع، كما تجري غير، وجرت على المعرفة لأن غيراً من أخوات مثل، يصح فيها التعريف، وإلاّ بمعناها.

(ولا تكون كذلك دون متبوع موصوف[1]) ـ فلا يحذف الموصوف وتقام هي وما بعدها مقامه، نص على ذلك سيبويه، فلا يقال: قام إلاّ زيد، أي قام القوم إلاّ زيد، وإن جاز: قام غيرُ زيد، أي قام القوم غير زيد، وذلك لأن الوصف بإلاّ غير متأصّل.

(ولا حيث لا يصلح الاستثناء) ـ وهذا كالمجمع عليه من النحويين، قيل: وفي كلام سيبويه ما يقتضي ظاهره خلاف ذلك، فإنه جعل إلاّ زيد من قولك: لو كان معنا رجل إلاّ زيدٌ لغلبنا، صفةً، ورجل ليس بعام استغراقي، بل عمومه عموم بدل، فلا يصح الاستثناء منه، وعلى هذا فمعنى قولهم: إنها تقع حيث يتصور الاستثناء ولو كان منقطعاً، وهو يمكن في المثال، ويكون المعنى: لكن معنا زيد فلا نغلب، وكذا يقال في قوله: « إلاّ الله لفسدتا[2] »: لكن فيهما الله فلم يفسدا، وهذا وما قبله خالفت فيه إلاّ غيراً، فاشترطا في إلاّ صفةً دونها كذلك.

(ولا يليها نعتُ ما قبلها) ـ فلا يفصل بين الصفة والموصوف كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول، فلا يقال: ما مررتُ برجلٍ إلاّ راكبٍ، على الصفة لرجل، وصرح بالمنع الأخفش في المسائل والفارسيُّ في التذكرة.

---

(١) في النسخة المحققة من التسهيل: « دون متبوع »، وفي (د، ز): دون موصوف، والتحقيق من (غ)

(٢) الأنبياء ٢٢

(وما أوهم ذلك فحالٌ أو صفةُ بدل محذوف) ـ فإذا قلت : ما لقيت رجلًا إلاّ راكباً ، فراكباً ليس نعتاً للرجل المذكور ، بل هو حال منه ، أو صفة لبدل منه أي إلاّ رجلًا راكباً .

قال الأخفش في المسائل : ونحو : ما جاءني رجلٌ إلاّ راكبٌ ، تقديره : إلاّ رجلٌ راكبٌ ، وفيه قبح لجعل الصفة كالاسم .

(خلافاً لبعضهم) ـ أي في جعله صفة للمذكور ، ونقله المصنف وغيره عن الزمخشري ، فإنه قال في : ما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٌ خيرٌ منه : إن ما بعد إلاّ جملة ابتدائية صفة لأحد ، وتابع الزمخشريَّ صاحبُ البديع وابنُ هشام .

(ويليها) ـ أي إلاّ .

(في النفي فعلٌ مضارعٌ بلا شرط) ـ أي سواء تقدّم اسمٌ أم[1] فعلٌ ، فتقول : ما زيدٌ إلاّ يفعل كذا ، وما كان زيدٌ إلاّ يفعل كذا[2] ، وما خرج زيدٌ إلاّ يجرُّ ثوبه[3] ، وذلك لشبه المضارع بالاسم الذي هو أولى بإلاّ ، لأن المستثنى لا يكون إلاّ اسماً أو مؤولاً به .

(أو ماضٍ مسبوقٌ بفعل أو مقرونٌ بقد) ـ كقوله تعالى : « وما يأتيهم من رسول إلاّ كانوا به يستهزئون[4] » ، وقول الشاعر :

٥) ما المجد إلاّ قد تبيَّن أنه بندًى وحلمٍ لا يزال مؤثَّلا[5]

وإنما ساغ بتقديم الفعل وقوعُ الماضي بعد إلاّ ، لأن تقدمه مقرونا بالنفي

---

(١) في (د) : أو

(٢) سقطت من (ز ، غ)

(٣) في (د) : وما خرج إلاّ زيد يجر ثوبه .

(٤) سقط من (غ) : « به يستهزئون » ـ الحجر ١١

(٥) في الدرر جـ ١ ص ١٩٥ : وما المجد . . . ببذل وحلم . . قال : استشهد به على إغناء قد عند ابن مالك عن تقدم فعل على إلاّ في حال تقدم النفي عليها ، ولا يعرف قائله .

جعل الكلام بمنزلة ، كلما كان كذا كان كذا[1] ، فكأن فيه فعلان[2] كما مع كلما ، وأغنى اقترانه بقد عن تقدم فعل لأن اقترانه بها يقربه من الحال فيصير مُشْبِهاً للمضارع .

وفهم من كلامه أنه لا يجوز ، ما زيدٌ إلاّ قام ، وهو كذلك ، وأما إجازته مع قد فحكاه الخِدَبُّ عن المبرد ، وقال في البديع ، أجازه قوم .

ولا يلي غيراً ما ولي إلاّ من المضارع والماضي بشرطه ، وكذلك لا يليها الجملة الاسمية ، فلا تقول ، ما رأيت أحداً غير زيد خير منه . برفع زيد[3] ، ويجوز ، إلاّ زيدٌ خيرٌ منه . ويقال ، مجد مؤثل وأثيل أي مؤصل ، والتأثيل التأصيل[4] .

(ومعنى ، أنشدُك اللهَ[5] إلاّ فعلتَ ، ما أسألك إلاّ فعلك) ـ ولولا أنه محمول على هذا لما صحّ ، لأنه كلام موجب ، فقياسه ألاّ تدخل إلاّ ، لأنه مفرغ ولا يتكلم بالفعل بعدها لعدم النفي ، لكنه حمل على المعنى ، فصورته واجب ، والمعنى على النفي المحصور فيه المفمول[6] ، وقُدِّر الفعلُ بالمصدر بلا سابك لضرورة افتقار المعنى إلى ذلك ، فهو نظير ، قمتُ حين قام زيدٌ ، وأمثاله .

ويقال ، نشدتك الله ، أي سألتك بالله ، ونَشدتك فلاناً أنشُده نَشْداً ، إذا قلت له ، نشدتك الله .

(ولا يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها مطلقاً) ـ أي في جميع الأحوال ،

---

(١) سقطت العبارة المكررة من (غ)

(٢) هكذا في النسخ الثلاث ، وأظنه على تقدير ، فكأنه فيه فعلان

(٣) سقطت العبارة من (د)

(٤) من قوله ، ويقال . . شرح لما في البيت السابق .

(٥) سقط لفظ الجلالة من النسخة المحققة من التسهيل

(٦) في (د) ، الفعل

بخلاف عمل ما قبلها فيما بعدها. فإنه يصح في المسائل الثلاث التي سيذكرها، وفي غيرها عند من أجازه، على ما يأتي[1].

ومثال عمل ما بعد إلاّ فيما قبلها قولك: ما قومُك زيداً إلاّ ضاربون؛ فيجب تأخير زيد، فتقول: ما قومُك إلاّ ضاربون زيداً. قال الرماني: لأن تقدُّم الاسم الواقع بعد إلاّ عليها[2] ممتنع، فكذا معموله.

(ولا ما قبلها فيما بعدها إلاّ أن يكون مستثنى) ـ أي فُرّغ له العامل نحو: ما قام إلاّ زيدٌ، هذا إن قلنا إن ناصب المستثنى إلاّ، وإن قلنا ناصبه ما تقدم، فلا فرق بين المفرّغ، كما مثل، وغيره نحو: قام القومُ إلاّ زيداً، إذ عمل في الصورتين ما قبل إلاّ فيما بعدها.

(أو مستثنى منه) ـ نحو: ما قام إلاّ زيداً أحدٌ.

(أو تابعاً له) ـ نحو: ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيداً خيرٍ من عمرو.

(وما ظُنّ من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها قُدّر له عامل) ـ فإذا وجد مثل: ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً، قدر لعمرو عامل، أي: ضرب عمراً، لأنه ليس واحداً من الثلاثة المذكورة، أعني: المستثنى والمستثنى منه والتابع له؛ وسبب ذلك أن حق المذكور بعد إلاّ في الاستثناء المفرغ أن يكون مختوماً به.

(خلافاً للكسائي في منصوب ومخفوض) ـ نحو: ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً، وما مرّ إلاّ زيدٌ بعمرو.

(وله) ـ أي للكسائي.

(ولابن الأنباري في مرفوع) ـ نحو: ما ضرب إلاّ زيداً عمرو. وفرق

---

(١) في (د): على ما سيأتي

(٢) أي لأن تقدم الاسم الواقع بعدها عليها ممتنع.

ابن الأنباري بين المرفوع منوي التقديم ، فيصير كأن الواقع بعد إلاّ في الاستثناء المفرغ مختوم به[1]. وقد ذكر المصنف ما ذكره هنا عن الكسائي وابن الأنباري في آخر باب النائب عن الفاعل ، وسبق الكلام فيه .

(**فصل**) : (يستثنى بحاشا وعدا وخلا[2]. فيجررن المستثنى أحرفاً ، وينصبنه أفعالاً) ـ وجرُّ الاسم ونصبه بعد الثلاثة ثابتان بالنقل الصحيح عن العرب ، وزعم النحويون أن الثلاثة عند جرّ ما بعدها حروف ، لانتفاء الاسمية بعدم مباشرتها العوامل كما تباشرها غير ، والفعلية بمباشرة الجرّ ، وأنها عند نصب ما بعدها أفعال ، لانتفاء الاسمية لما سبق ، والحرفية لكونها لا تلي العوامل ، فلا يقال ، ما قام خلا زيد ، كما يقال ، ما قام إلاّ زيدٌ .

(ويتعين الثاني) ـ أي النصب .

(لخلا وعدا بعد ما ، عند غير الجرمي) ـ فإذا قلت ، قام القوم ما خلا زيداً ، أو[3] ما عدا زيداً ، تعين عند الجمهور النصب بهما ، فيكونان فعلين ، وما مصدرية لا زائدة ، لأن زيادة ما قبل الفعل لا تنقاس ، وهي وصلتها في موضع نصب على الحال ، إجراءً لها مجرى المصدر عند السيرافي ، وعلى الاستثناء ، كانتصاب غير في قولك ، جاءني القومُ غيرَ زيدٍ ، عند ابن خروف ، وعلى الظرفية ، أي ، قام القومُ في وقت مجاوزتهم زيداً ، ودخله معنى الاستثناء ، عند ابن الضائع ، وأجاز الجرمي والفارسي والربعي الجرّ بعد ما خلا وما عدا ، فتكون ما زائدة ، وهما حرفا جرٍّ ، وهو قول الكسائي ، وحكاه الجرمي عن العرب .

(والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا) ـ فلم يعرف سيبويه الجرّ

---

(١) سقطت به من (د)

(٢) زاد هنا في (ز) ، وعدا ، وهو تكرار ظاهر .

(٣) في (د) ، وما عدا

بِعَدا ، وكذلك خلا ، وإنما نقل الجرَّ بهما الأخفش ، وكذا لم يحفظ سيبويه النصب بعد حاشا ، وأجازه الأخفش والجرميّ والمازني والمبرد والزجاج ، وحُكِي بالنقل الصحيح عن العرب .

(وإن وَلِيها) ـ أي حاشا .

(مجرورٌ باللام) ـ نحو : حاشا لله ، وليس معناها الاستثناء ، وإنما يؤتى بها لقصد التنزيه والبراءة .

(لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل[1] اسميتها ، لجواز تنوينها) ـ وليست حرفاً اتفاقاً ، إذ لا يدخل حرف جرّ على مثله في الكلام ، والصحيح أنها اسم ، وهو ينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل ، فمن قال : حاشا لله ، فكأنه قال : تنزيهاً لله ، ويدل على هذا قراءة : « حاشاً لله »[2] بالتنوين ، فهو نحو : سقياً لزيد ، وقراءة : « حاشا الله[3] » بالإضافة ، وهو نحو : سبحان الله وأما القراءة المشهورة : « حاشا لله » بلا تنوين ، فوجهها بناء حاشا لشبهها لفظاً ومعنى بالتي هي حرف ، فجرت في البناء مجراها ، كما أجرى عن في قوله :

مِنْ عَنْ يميني تارةً وأمامي[4]

مجرى عن في ، رويت عنه .

(وكثر فيها حاشَ ، وقلَّ حشا[5] وحاشْ) ـ أي في التي تستعمل

(1) أي بل تتعين اسميتها .

(2) يوسف ٥١

(3) في النسخ الثلاث : حاشى الله .

(4) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٢٦ : صدره : ولقد أراني للرماح دريئة .. والبيت لقطري بن الفجاءة الخارجي ، والشاهد في : من عن يميني ، فإن عن ههنا اسم بمعنى جانب ، بدليل دخول حرف الجرّ عليها .

(5) في (ز ، غ) : حشى

للتنزيه ، قال الصفار في شرح سيبويه ، يقال : حاشا وحشا[1] وحاش ، إلاّ أن حاش لا تستعمل في الاستثناء .

(وربما قيل : ما حاشا[2]) ـ ومنه :

(٥٧٥) رأيت الناس ما حاشا[2] قريشا   فإنا نحن أفضلهم فعالا[3]

وسيبويه منع من دخول ما على حاشا ، قال : لو قلت : أتوني[4] ما حاشا زيداً ، لم يكن كلاماً ، وأجازه بعضهم على قلة .

(وليس أحاشي مضارع حاشا المستثنى بها ، خلافاً للمبرد) ـ في استدلاله على فعلية حاشا في الاشتقاق بتصريف الفعل نحو : حاشيتُ زيداً أحاشيه ، لأن حاشيت مشتق من حاشا حرف الاستثناء ، كما اشتق سوَّف من سوف ؛ قاله السيرافي .

(والنصب في : ما النساءَ وذكرَهُنّ ، بعَدا مضمرةً) ـ فالتقدير في[5] ما روى من قول العرب : كل شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرهن ، ما عدا النساءَ ، فحذف الفعلَ الواقع صلة[6] ما ، وبقي معموله ، كما حذف الفعل الواقع صلة إن [من[7] قول] من قال : إما[8] أنت منطلقاً انطلقت .

قال الجوهري والأحمر والفراء : يقال في المثل : كل شيء مَههٌ ما النساءَ وذكرَهن . أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه فيمتعض حينئذ فلا يحتمله . قال : وقولهم : مهه أي يسير . ويقال أيضاً : مَهاهٌ أي

---

(١) في (ز ، غ) : حشى .

(٢) في (ز ، غ) : ما حاشى .

(٣) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٦٥ ؛ قاله الأخطل ـ وقال البغدادي : لم أجده في ديوانه ـ والشاهد في : ما حاشا ، حيث دخلت ما على حاشا . وهو قليل .

(٤) في (غ) : إيتوني .

(٥) في (د) : فيما

(٦) في (د) : صلتها

(٧) زيادة يقتضيها المعنى

(٨) في (د) : ما أنت

حسن، ونصب النساء على الاستثناء، أي: ما خلا النساءَ، وإنما أظهروا التضعيف في مَهه فرقاً بين فَعَل وفَعْل. وكان ذكر قبل هذا أن المهاه الطراوة والحسن، وبهذا فسَّر غيره المهه أيضاً، ومنه:

إن سليمى زانها مَهَهُهَا[1] (٥٧)

والمهاه كالمهه بهاءين وَصْلاً ووقْفاً.

(خلافاً لمن أول ما بإلاّ) ـ وليس بشيء، لأن كون ما بمعنى إلاّ لم يثبت في شيء من كلامهم، بخلاف كونها مصدرية. وزعم السهيلي أن ما في المثل بمعنى ليس، والتقدير: ليس النساء وذكرهن.

وقال بعض المغاربة: زعم الفراء والأحمر أن العرب تستثني بما، وحكيا: كل شيء . . . المثل. انتهى.

وهذا محتمل لكون[2] ما بمعنى إلاّ أو بمعنى ليس.

(ويستثنى بليس ولا يكون، فينصبان المستثنى خبراً) ـ فتقول: قام القومُ ليس زيداً، أو لا يكون زيداً. ولا يستعمل يكون في الاستثناء إلاّ مع لا النافية. ولو نفيت بغيرها كما وإنْ وغيرهما لم يصح؛ ويكون مضارع كان الناقصة، والمنصوب بعدها خبرها، وكذا المنصوب بعد ليس.

(واسمهما بعضٌ مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه) ـ والتقدير: ليس بعضهم زيداً[3]، ولا يكون بعضهم زيداً، فحذف اسمها لأنه مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يحذف لدلالة الكلام عليه.

وما زعمه المصنف من الحذف قال به ابن العلج في البسيط. والذي ذهب إليه البصريون والكوفيون أنه مضمر لا محذوف، وجعله البصريون

(١) أي زانها حسنها.

(٢) في (د): لكون لا

(٣) سقطت من (د)

عائداً على البعض المفهوم مما سبق . والتقدير في : قام[1] القوم ليس زيداً : ليس هو أي بعضهم زيداً . وجعله الكوفيون عائداً على الفعل المفهوم مما سبق ، والتقدير[2] في المثال : ليس هو زيداً . أي ليس فعلهم فعل زيد ، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . ولا يطرد للكوفيين[3] هذا التقدير بدليل : القومُ إخوتُك ليس زيداً ، ولا يكون زيداً .

(لازمُ الحذف) ـ على رأيه ورأي ابن العلج ، والإضمار على رأي غيرهما ، وذلك لجريان الفعل مجرى إلاّ . فكما لا يظهر بعد إلاّ إلاّ اسم واحد ، كذلك ما جرى مجراها . وتقول : قام القوم ليس زيداً أو الزيدَين أو الزيدِين أو هنداً أو الهندات . وكذا لا يكون فيفرد لأن الاسم للبعض أو ضميره .

(وكذا فاعل الأفعال الثلاثة) ـ وهي حاشا وخلا وعدا .

والتقدير في : قام القوم حاشا زيداً : حاشا بعضهم زيداً . فحذف على ظاهر ما قال في ليس ولا يكون . وأضمر كما قال غيره : واختار في الشرح[4] أن الفاعل مصدر ما عمل في المستثنى منه ، والتقدير في : قاموا عدا زيداً : عدا[5] هو ، أي جاوز قيامهم زيداً . لأنه يلزم من تقرير البعض أن يراد بالبعض الجميع إلاّ واحداً ، إذ المعنى : جاوز أكثرهم زيداً . وهذا وإن صحَّ فلا يحسن لقلته في الاستعمال . وهذا لا يرد في ليس ولا يكون ، إذ البعض المقدر فيهما هو زيد في المعنى .

وهذه الجمل ، أعني المفتتحة بالأفعال الخمسة[6] . قيل إنها في موضع

---

(١)(٢)سقط ما بين الرقمين من (د)

(٣) في (د) : عند الكوفيين .

(٤) أي شرح التسهيل لابن مالك وابنه بدر الدين ـ لم يتم .

(٥) في (ز) : عدا زيداً عدا أي هو جاوز قيامهم زيداً . . .

(٦) خلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون

الحال ، وقيل : لا محل لها من الإعراب ، وصحح هذا ابن عصفور .

(وقد يوصف ، على رأي ، المستثنى منه منكراً أو مصحوباً بال الجنسية ، بليس ولا يكون ، فيلحقهما ما يلحق الأفعال الموصوف بها من ضمير وعلامة) ـ فتقول : أتاني[1] القوم ليسوا إخوتك ، وأتتني امرأة لا تكون فلانة ، وهما من أمثلة أبي العباس[2] .

وفي قوله : وقد ، إشعار بالقلة ، وكذا لفظ سيبويه قال : وقد يكون صفة ، وهو قول الخليل ؛ وفي قوله : على رأي إشعار بخلاف ، ولم يذكر غيره خلافاً ، ولعله فهمه من قول أبي العباس : فإن جعلته وصفاً فجيد ، وكان الجرمي يختاره .

وقوله : المستثنى منه معناه ما كان مستثنى منه قبل جعلهما صفتين ، وإلاّ فهو في هذه الحالة غير مستثنى منه ، وهو مشعر بأنهما لا يكونان كذلك إلاّ حيث يصح الاستثناء ؛ وتمثيل المبرد بقوله : أتتني امرأة لا تكون فلانة ، كما سبق ذكره ، يدل على خلاف ذلك .

وقوله : أو مصحوب ال الجنسية مبني على مذهبه في جواز كون الجمل تقع صفة لمثله ، ولم يمثل سيبويه في مسألتنا إلاّ بالنكرة ، وعلى المنع تكون الجملة المصدرة بليس ولا[3] يكون بعد ذي ال في موضع نصب على الحال ؛ وتخصيصه ذلك بليس ولا يكون يدل على أنه لا يكون في غيرهما من بقية أفعال الباب نحو حاشا وخلا وعدا ، وهو كذلك ، فلا يقال : أتتني امرأة عدَتْ هنداً .

والمراد بقوله : فيلحقهما الخ أنه يطابق بما في ليس أو يكون من

---

(١) في (د) : أتوني القوم .

(٢) المبرد .

(٣) في (د) : أو لا يكون

إضمار ما جعلت الجملة صفة له في التذكير والإفراد وغيرهما ، وهو ظاهر ، لأنها صفة ، فيفعل فيها ما يفعل في قولك : ما أتاني رجال لا يقولون ذلك ، لأنها حينئذ بمنزلتها ، ويلزم في الخبر المطابقة للضمير ، لأنه مخبر به عنه ، فيقال[1] : ما أتاني رجال ليسوا الزيدين .

والمراد بالعلامة علامة التأنيث نحو : ما أتتني امرأة لا تكون فلانة ، وما أتتني امرأة ليست فلانة ، وهما من أمثلة سيبويه .

(**فصل**) : (يستثنى بغير) ـ وإن كان الأصل فيها أن تكون صفة ، عكس إلاّ كما تقدّم .

(فتجرُّ المستثنى معربة بما له) ـ أي للمستثنى .

(بعد إلاّ) ـ فتقول : جاءوني غيرَ زيدٍ ، بنصب غير ، وما أتاني أحدٌ غيرَ زيدٍ ، برفع راجحَ على النصب ، وما لزيدٍ علمٌ غير ظن ، فتجيء فيه لغة الحجاز ولغة تميم ، وما جاءني غيرُ زيد ، فيتعين أن يكون على حسب العامل .

(ولا يجوز فتحها) ـ أي فتح غير .

(مطلقاً) ـ أي تمّ الكلام قبلها أم لم يتم ، أضيفت إلى مبنيّ أم إلى غيره .

(لتضمن معنى إلاّ ، خلافاً للفراء) ـ في ذلك ، فتقول على رأيه : ما قام غير زيد ، أو غيرك ، بفتح الراء .

قال الفراء : بعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلاّ نصبوها ، تمّ الكلام قبلها أم لم يتم ، فيقولون : ما جاءني غيرَك ، وما جاءني أحدٌ غيرَك .

---

(١) في (ز ، غ) : فتقول .

(بل قد تفتح في الرفع والجر لإضافتها إلى مبني[1]) ـ إذ لم يذكر الفراء في الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبني كما رأيت ، وكأن حامله[2] على العموم جعل سبب البناء تضمن غير معنى إلاّ ، وذلك عارضٌ ، فلا يُجعَل وحده سبباً للبناء ، بل إذا أضيفت غير إلى مبني جاز بناؤها ، صلح موضعها[3] لإلاّ أو لم يصلح ، إلاّ أن البناء إذا صلح أقوى منه حيث لا يصلح . والأول كقوله :

لم يمنع الشربَ منها غيرَأن نطقت حمامة في سَحوقٍ[4] ذات أوقال

والثاني كقوله :

لَذْ بقيس حين يأبى غيرَه تُلْفِه بحراً مفيضاً خيرَه[5]

والسحوق بفتح السين الشجرة العالية .

(واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بها وبإلاّ جائز) ـ ومثاله في المستثنى بها : ما جاءني غير زيد وعمرو ، وجاء القوم غير زيد وعمرو ؛ فيجوز فيهما جرُّ عمرو على اللفظ ، ويجوز في الأول رفعه لأنه في معنى : ما جاءني إلاّ زيدٌ وعمرٌو ، وفي الثاني نصبه لأنه في معنى : جاء القومُ إلاّ زيداً

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في (د) : حمله

(٣) في (ز) : صلح في موضعها إلاّ . . . وفي (غ) : صلح موضعها إلاّ . . .

(٤) في (غ) ، وفي الدرر وخزانة الأدب : في غصون ، وفي الدرر جـ ١ ص ١٨٨ ، كما في خزانة الأدب جـ ٣ ص ٤٠٦ ، على أن غير إذا أضيفت إلى أنْ أو أنَّ المشددة فلا خلاف في جواز بنائها على الفتح . . وقد عمم سيبويه وغيره في إضافتها إلى كل مبني ؛ قال ابن هشام في المغني ـ في غير ـ إنه يجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت لمبني كقوله : لم يمنع الشرب . . البيت

(٥) وقوله : لذ بقيس . . . البيت ، وذلك في البيت الأول أقوى ، لأنه انضم إلى الإبهام والإضافة لمبني تضمن غير معنى إلاّ . . والبيت الأول لأبي قيس بن الأسلت الأوسي ، وهو من الشواهد الخمسين التي لم يعزها سيبويه ولا الأعلم لأحد .

وعمراً . وليس عمرو في الرفع في الأول والنصب في الثاني معطوفاً على غير عند هذا القصد . وهو واضح . بل هذا العطف على الموضع عند بعض . وعلى التوهم عند الشلوبين .

وفي قوله : في المعطوف . ما يقتضي تخصيص ذلك بالعطف . وهكذا كلام غيره . وعلى هذا فلا يجوز في بقية التوابع[1] إلاّ مراعاة اللفظ . فتقول :

ما جاءني غير زيد العاقل أبي حفص نفسه أخي عمرو[2]. بالجرّ . والقياس يقتضي جواز الرفع كما في العطف . وفي كلام ابن خروف ما يدل على هذا .

وفي قوله : على المستثنى ما يشعر باختصاص ذلك بما إذا كانت غير استثناءً[3]. ومقتضاه أنها إذا كانت صفة لا يجوز ذلك . فتقول : ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرو بجر عمرو فقط . إذا جعلت غيراً صفةً . وأجاز ابن العلج الحمل على المعنى فيرفع لأن الموضع يصلح لإلاّ . قال : وقال قوم إنه خاص بالاستثناء . ومثاله في المستثنى بإلاّ : قام القومُ إلاّ زيداً وعمراً . فيجوز في عمرو . على مقتضى ما ذكر المصنف نصبُ عمرو وجرُّه على مراعاة غير . إذ يصح أن يقال : قام القومُ غير زيد . وهذا مذهب بعض منهم ابن خروف . وحمل عليه قوله :

(٥٧٩) وما هاج هذا الشوق إلاّ حمامةٌ تَغَنَّتْ على خضراءَ سمر قَنُودها[4]

---

(١) في (د) : المواضع

(٢) في (ز) : أخي أبي عمرو

(٣) أي للاستثناء .

(٤) في الدرر جـ ١ ص ١٩٥ : قيودها . وكذا جاءت في معجم شواهد العربية . وفي (غ) أيضاً . قال في الدرر : استشهد به على جواز جرّ المعطوف على متلوّ إلاّ . لتأولها بغير . وبين في الأصل ـ همع الهوامع ـ الروايتين في المعطوف . أعني الرفع والجر . ولم أعثر على قائله . وفي معجم الشواهد أنه لعليّ بن عميرة الجرمي .

روى برفع سمر على لفظ حمامة ، وبجرّه .

وخرجه ابن خروف على ما سبق من مراعاة المعنى بتقدير : غير حمامة سُمْرٍ قنودها ، وهذا هو الدال من كلامه على أن غير العطف في ذلك كالعطف كما سبق ، والصحيح منعه ، والبيت مؤول بالخفض على الجوار ، أو على نعت خضراء . والمراد بالقنود عروق الشجرة .

(ويساويها) ـ أي غيراً .

(في الاستثناء المنقطع بيدَ مضافاً إلى أنّ وصلتها) ـ ويقال : هو كثير المال ، بيد أنه بخيل ، والمشهور أن بيد بمعنى غير كما ذكر ، وقال بعضهم : هي بمعنى على ، وذكر قوله عليه الصلاة والسلام : « أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد »[1].

وقد تبدل باؤها ميماً ، وهي لازمة النصب ، ولا تتصرف تصرف غير .

(ويساويها) ـ أي غيراً .

(مطلقاً) ـ أي في المتصل والمنقطع والوصف والتفريغ .

(سوى) ـ فتقول : قام القوم سوى زيد ، وما في الدار أحدٌ سوى حمار ، وجاءني رجلٌ سوى زيدٍ ، وما قام سوى عمرو

(وينفرد) ـ أي سوى عن غير .

(بلزوم الإضافة لفظاً) ـ فلا ينفك عن الإضافة لفظاً ، بخلاف غير كما سيأتي[2]، وقوله تعالى : « مكاناً سُوًى[3] » بمعنى مستوٍ ، فسوى لفظ مشترك .

(وبوقوعه صلةً دون شيء قبله) ـ نحو : جاء الذي سواك . وهذا عند

---

(١) أبو داود ـ مناسك ٥٦ ، والدارمي مناسك ٣٤

(٢) في (د) : في قوله تعالى

(٣) طه ٥٨

من جعلها ظرفاً واضح ، وأما من لم يجعلها ظرفاً . بل زعم أنها كغير ، فيحتاج إلى الفرق بينها وبين غير[1] ، حيث لم يجز ، جاءني الذي غيرك ، فصيحاً إلاَّ عند الكوفيين ، وقد قال المصنف إنَّ جاء الذي سواك من النوادر ، كنصب غدوة بعد لَدُن ، أو نزل سوى لملازمته الإضافة لفظاً ومعنى منزلة عند . وموضع سوى بعد الموصول إمَّا رفعٌ خبرَ مبتدإ مضمر ، وإمَّا نصب على الحال ، وقبله ثبت مضمراً .

(والأصح عدمُ ظرفيته ولزومه النصب) ـ فليس بظرف فضلاً عن أن يلزم النصب على الظرفية ، وذلك لأنه بمعنى غير ، وهذا قول الزجاجي ، ومذهب سيبويه والفراء وأكثر النحويين أنه لازم الظرفية ، إذ معنى قولك ؛ مررت برجل سواك ، مررت برجل مكانك أي بدلك ، ومكان بمعنى بدل لا يتصرف .

وذهب الرماني وغيره إلى أنه يستعمل ظرفاً كثيراً ، وغير ظرف قليلاً ، فيجوز على الأول ، ما قام سواك ، ويمتنع على الثاني ، ويقل على الثالث . ومن رفعه ؛

(٥٨٠) أأترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة ، إني إذن لصبور[2]

ومن نصبه غيرَ ظرفٍ ؛

(٥٨١) لدَيْكَ كفيلٌ بالمنىَ لمؤمِّل وإنَّ سواكَ مَنْ يؤمِّلهُ يشقَى[3]

---

(١) سقطت من (د)

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٧١ ، كما في الأشموني مع الصبان جـ ٢ ص ١٥٩ ، البيت لمجنون بني عامر ديوانه ص ١٣٩ ، والشاهد فيه تصرف سوى ومجيئها مرفوعة بليس .

(٣) في العيني على الأشموني مع الصبان جـ ٢ ص ١٥٩ ، الشاهد في سواك حيث نصب على أنه اسم إنَّ ، لا على أنه ظرف . ولا يعرف قائله .

ومن جرّه :

٥٨) ذكرك الله عند ذكر سواه   صارفٌ عن فؤادك الغفلاتِ[1]

(وقد تُضم سينُه) ـ أي مع القصر كما في كسر السين ، فيقال : قام القوم سُوى زيدٍ ، بضم السين ، رواه الأخفش .

(وقد تفتح فيمد) ـ فيقال : قام القومُ سَوَاءَ زيدٍ . وفتح السين والمد حكاه سيبويه ، وحكى ابن الخباز وابن العلج وابن عطية والفارسي شارح الشاطبية كسر السين والمد ، فصار في سوى أربع لغات : كسر السين وضمها مع القصر ، وفتحها وكسرها مع المد .

(وقد يقال : ليس إلاّ ، وليس غيرُ وغيرَ إذا فهم المعنى) ـ فيحذف بعد ليس ما بعد إلاّ وبعد غير جوازاً ، فتقول : جاءني زيدٌ ليس إلاّ ، وليس غير . ويجوز أن يجعل الواقع بعد إلاّ الخبر ، فيكون التقدير : ليس[2] هو أي الجائي إلاّ إيّاه .

ويجوز أن يجعله الاسم ، فيكون التقدير[3] : ليس الجائي إلاّ هو .

وأما ليس غير ، بلا تنوين ، فإن ضمت الرّاء فقد نسب إلى سيبويه أن الضمة للبناء ، للقطع عن الإضافة كقبلُ وبعدُ ، وإليه ذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين ، وعلى هذا يجوز أن يكون الخبرَ ، وأن يكون الاسمَ ، على نحو ما سبق[4] من التقدير .

وقال الأخفش : سقط التنوين لنية الإضافة ، وعلى هذا تكون هي الاسم ، والمحذوف الخبر ، والتقدير : ليس غيرُه الجائي .

---

(١) في الدرر ج ١ ص ١٧١ ، الشاهد فيه تصرف سوى حيث وقعت مجرورة بالإضافة . قال : ولم أعثر على قائله .

(٢)(٣) سقط ما بين الرقمين من (د) .

(٤) في (د) : على ما سبق من التقدير .

وإن فتحت الراء فهي الخبر، والتقدير : ليس هو الجائي غيرَه، وليس هذا من الاستثناء في شيء، ولهذا صح استعماله بعد مالا تبعيض فيه كالعلم كالمثال السابق.

(وقد ينوَّن) ـ أي فيقال : ليس غيرٌ، وغيراً، بالتنوين، والمرفوع على هذا الاسمَ، والمنصوبُ الخبرَ، والمقدر في حالة الرفع الخبر، وفي حالة النصب الاسم، وهو واضح.

(وقد يقال : ليس غيرُه، وليس غيرَه) ـ أي بذكر المضاف إليه، والرفع والنصب على ما تقدم، والتقدير في الرفع : ليس غيرُه الجائي، وفي النصب : ليس هو أي الجائي غيرَه.

وقوله : وقد يقال، ربما أشعر بقلة هذا، وليس كذلك، بل هو أجود من : ليس غيراً، وغيرٌ، بالحذف.

(ولم يكن غيرُه، وغيرَه، وفاقاً للأخفش) ـ فيحذف الاسم إن نصبت، والخبر إن رفعت، كما فعل ذلك بعد ليس، فتقول : جاءني زيدٌ لم يكن غيرُه، أو غيرَه ؛ ومنع ذلك السيرافي، لما فيه من الحذف للاسم أو للخبر، فلا يقاس على ما شذ من قولهم : ليس إلاّ، وليس غير.

(والمذكور بعد لا سيما منبه على أولويته بالحكم، لا مستثنى) ـ وهذا هو الصحيح، لأنك إذا قلت : جاء القومُ لا سيما زيد، كان جائياً ؛ وإنما ذكرها سيبويه في باب : لا التي لنفي الجنس، ومنهم من نظر إلى مخالفته[1] بالأولوية فعدّها من أدوات الاستثناء، وهم الكوفيون وجماعة من البصريين منهم الزجاج وأبو علي، ورد قولهم، مع ما تقدم، بدخول الواو عليها، فتقول : ولا سيما زيد، وبعدم صحة وقوع إلاّ موقعها، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء، ويصح وقوع إلاّ موقعها.

---
(١) الاسم الذي بعد لا سيما

(فإن جُرَّ فبالإضافة ، وما زائدة) ـ فإذا قلت ، قام القومُ لا سيما زيدٍ ، بجرِّ زيد ، فلا عاملة في سيّ اسماً لها وما زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، وهو مطرد في هذا ، كما اطرد زيادة ما بعد إذا ، ولم تتعرف سيّ لأنها بمعنى مثل ، والخبر محذوف ، والأصل ، لا مثل قيام زيد قيام لهم ، ويجوز حذف ما فتقول ، لا سيّ زيدٍ ، نصّ على ذلك سيبويه قال ، وإن حذفت ما فعربي[1] ، فقول الخضراوي إن سيبويه قال ، إنَّ ما زائدة لازمة وهم ، وقد قيل إنّ لا أيضاً زائدة ، وهو غريب .

(وإن رُفع فخبرُ مبتدإ محذوف ، وما بمعنى الذي) ـ فإذا قلت ، لا سيما زيدٌ ، برفع زيد ، فزيد خبر مبتدإ محذوف ، والجملة صلة ما إن كانت موصولة ، والتقدير ، لا سيّ الذي هو زيد . ويجوز كما قال ابن خروف ، كون ما نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير ، لا سيّ شخص أو شيء هو زيد .

وما ذكره المصنف من الجرّ والرفع يجوز في المعرفة والنكرة ، وتزيد النكرة بجواز النصب ، وروى قول امرئ القيس ،

٥٨٣) ألا رُبَّ يومٍ لك منهن[2] صالحٍ ولا سيما يوم بدارة جلجل

بالأوجه الثلاثة .

فالنصب على التمييز لما[3] ، وهي نكرة تامة كأنه قال ، ولا مثل سيّ ، ثم فسره بالنكرة .

---

(١) أي فالتعبير عربي صحيح

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٩٩ ، استشهد به على أن يوماً بعد لا سيما روى بالأوجه الثلاثة ، على ما هو موضح بالشرح ، والبيت من معلقة امرىء القيس ، وقد روى في (د) ، ألا رب يوم صالح لك مَنهما ، وفي (ز) ألا رب يوم لك منها صالح ، والتحقيق من (غ) والدرر .

(٣) في (د) ، بما

(وقد يوصل بظرف) ـ نحو : يعجبني الاعتكاف ، لا سيما[1] عند الكعبة . وقال الشاعر :

(٥٨٤) يسرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيَّما لدَى شهادةِ مَنْ في خيره يتقلَّبُ[2]

(أو جملة فعلية) ـ نحو : يعجبني كلامك ، لا سيما تَعِظُ .

وقال الشاعر :

(٥٨٥) فُق الناسَ بالخير لا سيَّما يُنيلُكَ مِنْ ذي الجلال الرضا[3]

(وقد يقال : لا سيَما ، بالتخفيف) ـ حكاه الأخفش ، ومن التخفيف قوله :

(٥٨٦) فِه[4] بالعقود وبالأيمان لا سيَما عقد وفاء[5] به من أعظم القرب

ونصَّ الأخفش على جواز الخفض والرفع مع التخفيف .

(ولا سواء ما) ـ فتقول : قام القوم لا سواء ما زيد . وكلامه يقتضي جواز الرفع والجر بعدها كما في لا سيما .

وحكى ابن الأعرابي أن العرب تعامل لا مثل ما معاملة لا سيما في المعنى ، ورفع ما بعدها وجرّه .

---

(١) في (د) : ولا سيما

(٢) في الدرر جـ ١ ص ١٩٩ ، استشهد به على أن لا سيما قد يليها ظرف ، لا سيما لدى . . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر جـ ١ ص ١٩٩ ، استشهد به على أن لاسيما يليها فعل : ينيلك : قال : ولم أعثر على قائله

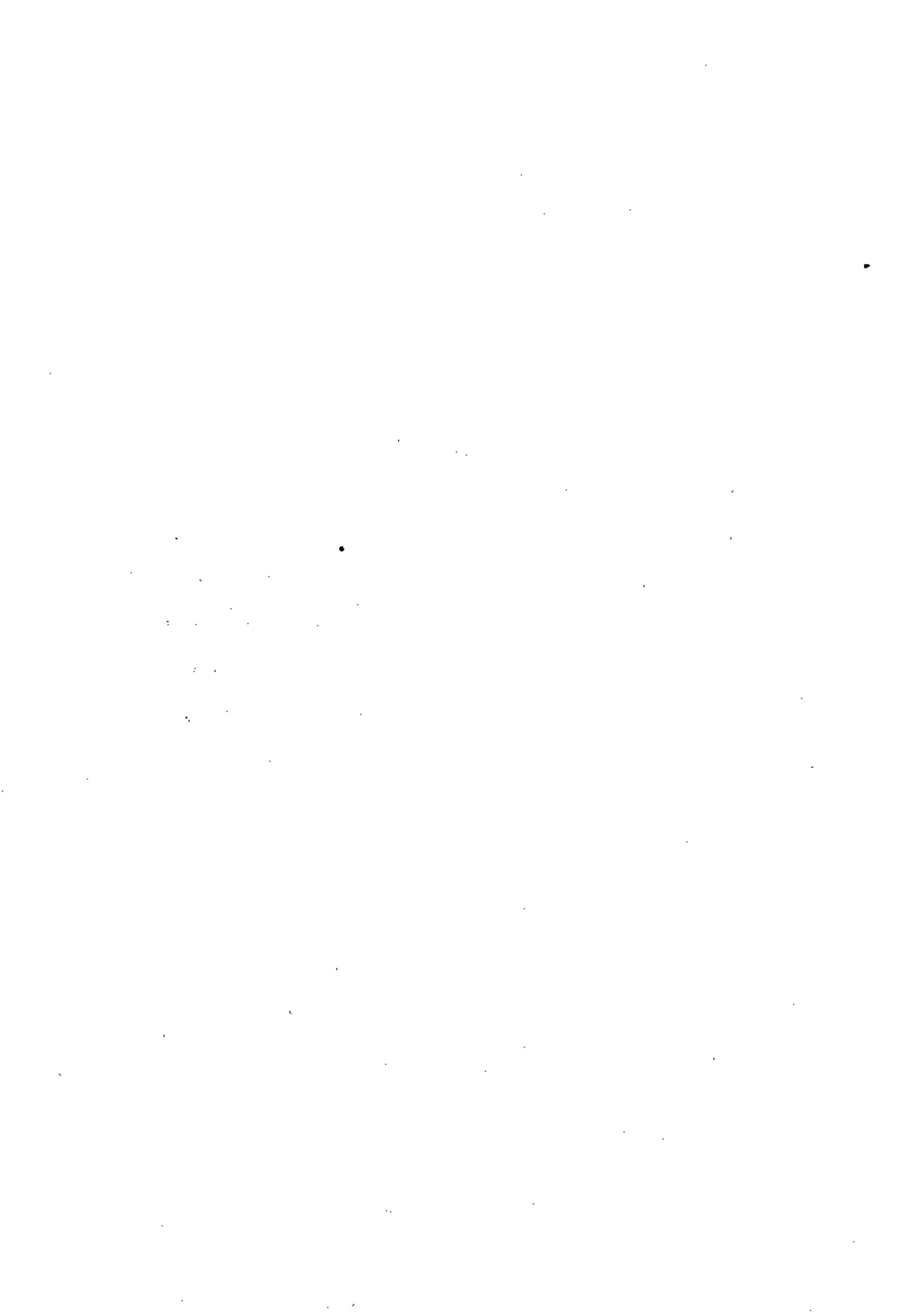
(٤) في النسخ الثلاث : ف ، والتحقيق من الدرر والخزانة

(٥) في (ز) : وفاؤه ، وفي خزانة الأدب جـ ٣ ص ٤٤٧ : قولهم : ولا سيما ، قد تحذف واوها ، وتخفف ياؤها كقوله : فه بالعقود . . . البيت

تم بفضل الله وتوفيقه الجزء الأول من شرح التسهيل لابن عقيل : «المساعد على تسهيل الفوائد» بانتهاء باب المستثنى ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثاني ، أوله : باب الحال ، والحمد لله رب العالمين .



الفهارس



١ ـ فهرس الأبواب والفصول

الصفحة	الأبواب والفصول	الموضوع
١٨٢	الباب العاشر	باب اسم الإشارة
١٩٥	الباب الحادي عشر	باب المعرف بالأداة
٢٠٠		فصل : مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة . . .
٢٠٣	الباب الثاني عشر	باب المبتدأ
٢٢٥		فصل : الخبر مفرد . .
٢٤٣		فصل : تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً . .
٢٤٨	الباب الثالث عشر	باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر
٢٦٤		فصل : يقترن بإلاّ الخبر المنفي إن قصد إيجابه
٢٧٧		فصل : ألحق الحجازيون بليس ما النافية
٢٩٢	الباب الرابع عشر	باب أفعال المقاربة
٣٠٥	الباب الخامس عشر	باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر
٣١٤		فصل : يستدام كسر إن ما لم تؤول . .
٣١٩		فصل : يجوز دخول لام الابتداء بعد إنّ المكسورة .
٣٢٦		فصل : ترادف إنَّ نَعمْ
٣٢٩		فصل : لتأول أنَّ ومعموليها بمصدر
٣٣٥		فصل : يجوز رفع المعطوف على اسم إنَّ ولكنَّ . .
٣٣٩	الباب السادس عشر	باب لا العاملة عمل إنَّ
٣٤٥		فصل : إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة . .
٣٥٢	الباب السابع عشر	باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر
٣٧٤		فصل : يحكى بالقول وفروعه الجمل . . .
٣٨٠		فصل : تدخل همزة النقل . . .
٣٨٥	الباب الثامن عشر	باب الفاعل
٣٩٧	الباب التاسع عشر	باب النائب عن الفاعل
٤٠٠		فصل : يضم مطلقاً أول فعل النائب . . .
٤٠٥		فصل : يجب وصل الفعل بمرفوعه . . .
٤٠٩	الباب العشرون	باب اشتغال العامل عن الاسم السابق . .
٤٢٦	الباب الحادي والعشرون	باب تعدّي الفعل ولزومه
٤٣١		فصل : المتعدّي من غير بابَيْ : ظنَّ وأعلَم .
٤٣٤		فصل : يجب تأخير منصوب الفعل . . .

* * *

٢ - فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١٥	انصراف المضارع إلى المضي
١٦ ، ١٧	وانصراف الماضي إلى الحال والاستقبال
١٨	واحتماله المضي والاستقبال
١٩	٢ ـ باب إعراب الصحيح الآخر ، الإعراب
٢٢	والمتمكن قسمان
	والإعراب بالحركة والسكون أصل ، وينوب عنهما
٢٣	الحرف والحذف . .
٢٥	إعراب الأسماء الستة
٣٠	الأفعال الخمسة وإعرابها
٣٣	البناء وأنواعه
٣٤	٣ ـ باب إعراب المعتل الآخر
٣٨	٤ ـ باب إعراب المثنى والمجموع على حدّه
٤١ ، ٤٢	إعراب كلا وكلتا
٤٤	الجمع ، التكسير
٤٥	جمع التصحيح
٤٨	شروط تصحيح المذكر
٥١ ، ٥٢	إعراب أولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين . . .
٥٣ ، ٥٤	إعراب ظبين ورقين وحَرّين وإضين
٥٥	إعراب إوزين وسنين وثبين . . .
٥٧	٥ ـ باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح
٥٩	تثنية المقصور
٦١	تصحيح مذروَيْن وثنا يَيْن . . .
٦٣ ، ٦٤	حذف آخر المنقوص والمقصور في جمع التذكير . .
٦٥	جمع ابن وأب وأخ وهن وذى . . . .
٦٥ ، ٦٦	أمهات وأمات
٦٧ ، ٦٨	جمع جرو ولجبة وربعة وزفرة . . .
٦٩	جوزات وبيضات عند هذيل
	تثنية اسم الجمع ، والمكسّر بغير زنة منتهاه
٧٠ ، ٧١	والمختار في المضافين لفظاً أو معنى إلى متضمنيهما

الصفحة	الموضوع
٧٢	مطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة
٧٥	فصل : يجمع بالألف والتاء قياساً . . .
٧٦	وما سوى ذلك مقصور على السماع
٧٧	٦ ـ باب المعرفة والنكرة
٧٧	المعرفة
٧٩	بقية المعارف . . . النكرة
٨١	٧ ـ باب المضمر
٨١ ، ٨٢	واجب الخفاء . . وجائز الخفاء
٨٢ ، ٨٣	البارز المتصل
٨٦	المسند إلى التاء وأخواتها . . .
٩٠	وقد يوقع فَعَلْنَ موقع فعلوا طلبُ التشاكل . . .
٩١	ومن البارز المتصل في الجر والنصب . .
٩٤	فصل : تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة .
	نون الوقاية مع قط وبجل ولدن ولعل . . .
٩٥	ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط . .
	ومع اسم الفاعل وفَلَيْن . . .
٩٨	فصل : من المضمر منفصل في الرفع منه للمتكلم أنا
٩٩	وللغيبة هو وأخواته . . .
١٠١	ومن المضمرات إياً . . .
١٠٣	فصل : يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما
١٠٥	وربما اتصلا غائبَيْن إن لم يشتبها لفظاً
١٠٥	وإن اختلفا رتبة جاز الأمران
١٠٦	ويختار اتصال نحو هاء أعطيتكه . . .
	وانفصال الآخر من نحو : فراقيها ،
	ومنعكها ، وخلتكه ، وكهاء أعطيتكه
١٠٧	هاء نحو : كنته . . .
١٠٩	فصل : الأصل تقديم مفسّر ضمير الغائب . .
	وقد يقدّم الضمير المكمّل معمول فعل
١١١	أو شبهه على مفسّر صريح كثيراً . . .

الصفحة	الموضوع
١٩١	وذو القرب عن ذي البعد . . وقد يتعاقبان
	وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان .
١٩٣	وبني اسم الإشارة لتضمن معناها . . .
١٩٥	١١ ـ باب المعرف بالأداة
١٩٥	وهي ألَ وقد تخلفها أَم
١٩٥	المذاهب في حرف التعريف
١٩٦ ، ١٩٧	العهدية والجنسية
١٩٨	وقد تعرض زيادتها في علَم . . .
٢٠٠	وربما زيدت فلزمت
٢٠٠	وقد تقدم في غير الصلة مقام ضمير
	فصل : مدلول إعراب الاسم ماهو به عمدة
٢٠٠ ، ٢٠١	أو فضلة أو بينهما . . .
٢٠٣	١٢ ـ باب المبتدأ
٢٠٥	وهو ـ أي الابتداء ـ يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر
٢٠٨	ويحذف الخبر جوازاً لقرينة ، ووجوباً بعد لولا الامتناعية غالباً
٢١٢	وليس التالي لولا مرفوعا بها ، ولا بفعل مضمر
٢١٤	ويحذف المبتدأ أيضاً جوازاً لقرينه . . .
٢١٦	والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر . . .
٢٢٠	والمعرفة خبر النكرة عند سيبويه . . .
٢٢٠	والأصل تأخير الخبر ، ويجوز تقديمه . .
٢٢٣	ويجب تقديم الخبر إن كان أداة استفهام . . .
٢٢٥	فصل : الخبر مفرد وجملة . . .
٢٢٧	ولا يتحمل غير المشتق ضمير مالم يؤول بمشتق
٢٢٧	ويتحمله المشتق خبراً أو نعتاً أو حالاً . . .
٢٢٨	ويستكين الضمير إن جرى متحمله على صاحب معناه
٢٢٩	وقد يستكن إن أمن اللبس . . .
٢٣٠	والجملة اسمية وفعلية ولا يمتنع كونها طلبية
٢٣٥	ويغني عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر
	ولا يغنى ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين

الموضوع	الصفحة
ما لم يشبه اسم المعنى بالحدوث وقتاً دون	
وقت أو تعم إضافة معنى إليه . . .	٢٣٧
وربما وقع خبراً الزمان الموقوع في بعضه	٢٣٩
ويغني عن خبر اسم عين باطراد مصدر . . .	٢٤١
وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعداً . . .	٢٤٢
وإن توالت مبتدآت أخبر عن آخرها . . .	٢٤٣
فصل ، تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد أمّا	٢٤٣
وقد تدخل على خبر كُلّ مضافاً إلى غير موصوف	٢٤٦
١٣ - باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر	٢٤٨
وتسمى نواقص لعدم اكتفائها بالمرفوع	٢٥٢
وإن أريد بكان ثبت أو كفل أو غزل . . .	٢٥٢
وبدام بقي أو سكن . . . وبفتأ سكنَ أو أطفأ	٢٥٤
سميت تامة وعملت عمل ما رادفت	٢٥٥
وكلها تتصرف إلا ليس ودام	
ولتصاريفها ما لها . . .	٢٥٥
وتوسيط أخبارها كلها جائز	٢٦٠
وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما	٢٦١
ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً ، ولا خبر ليس	
على الأصح . . .	٢٦٢
ويمنع تقديمَ الخبر الجائز التقدم تأخر مرفوعه	
وقد يخبر هنا وفي باب إنّ بمعرفة عن نكرة اختياراً	٢٦٣
فصل ، يقترن بإلاّ الخبر المنفي إن قصد إيجابه . . .	٢٦٤
وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيراً . . .	٢٦٧
وبجواز زيادتها وسطا باتفاق	٢٦٨
وآخراً على رأي ، وربما زيد أصبح وأمسى	٢٦٨
وتختص كان أيضاً بعد إنْ أو لو بجواز حذفها	٢٧٠
مع اسمها إن كان ضميرَ ما عُلِم من غائب أو حاضر	٢٧١
فإن حسن مع المحذوفة بعد إنْ تقدير فيه أو معه	
أو نحو ذلك جاز رفع ما وليها ، وإلاّ تعين	

الصفحة	الموضوع
٤٠٥	بالمنصوب أو كان ضميراً غير محصور . . .
	٢٠ ـ باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره
٤٠٩	أو بملابسه
٤١٣	وجوب نصب السابق
٤١٤	وقد يُضمر مطاوع للظاهر فيُرفع السابق
٤١٤	ويرجح نصبه على رفعه بالابتداء إن أجيب به استفهام
	وإن ولي العاطفُ جملةً ذات وجهين استوى
٤١٧	الرفع والنصب
٤١٩	ولا أثر للعاطف إن وليه أمَّا . . .
٤١٩	وابتداءُ المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولي فصلاً . .
	وإن عدم المانع للنصب والموجب والمرجح والمسوّي
٤٢١	رجح الابتداء . . .
	وإن رفع المشغولُ شاغلَه لفظاً أو تقديراً فحكمه
٤٢٣	في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه
	وقد يفسّر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر
٤٢٤	عاملا فيما قبله . .
٤٢٦	٢١ ـ باب تعدّي الفعل ولزومه
٤٢٧	المتعدّي واللازم والمشهور بالاستعمالين
٤٢٨	وإن عُلّق اللازم بمفعول به معنى عُدّي بحرف جر
٤٢٨	وقد يُجْرَى مُجْرَى المتَعدّي شذوذاً . . .
	واطرد الاستغناء عن حرف الجرّ المتعين مع أنْ
٤٢٩	وأنَّ محكوماً على موضعهما بالنصب
٤٣٠	ولا يعامل بذلك غيرهما
٤٣١	فصل : المتَعدّي من غير بابَيْ ظنَّ وأعلم . . .
٤٣٢	والأصل تقديم ما هو فاعل معنى على ما ليس كذلك
	فصل : يجب تأخير منصوب الفعل إن كان أنَّ مشدّدة
٤٣٤	أو مخففة . . .
٤٣٥	ويجوز في غير ذلك إن علم النصب تأخير الفاعل
٤٣٨	ولا يُوقَع فعل مضمر متصل على مفسّره الظاهر
٤٣٩	فصل : يجوز الاقتصار قياساً على منصوب الفعل . . .

الصفحة	الموضوع
	وقد ينوب عن المصدر اللازم إضمار
٤٧٩	ناصبه صفاتٌ كعائذاً بك . . .
٤٧٩	وأسماءُ أعيان كتُرْباً وجندلاً . . .
٤٨٠	والأصح كون الأسماء مفعولات والصفات أحوالا
٤٨٤	٢٤ ـ باب المفعول له
٤٨٤	وينصبهُ مُفْهِمُ الحدث نصبَ المفعول به
٤٨٦	جرُّه باللام
٤٨٩	٢٥ ـ باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه
٤٩٠	المتصرِّف وغيرُ المتصرِّف . والمنْصرف
٤٩١	وغير المنْصرف . . .
	وألحق بالممنوع التصرف ما لم يُضَفْ من مركب
٤٩٥	الأحيان كصباح مساء . . .
	ومظروف ما يصلح جواباً لكمْ واقع في جميعه
٤٩٧	تعميماً أو تقسيطا . . .
٤٩٧	وكذا مظروف ما يصلح جواباً لمتى . . .
٤٩٩	فصل : وفي الظروف ظروف مبنية لا لتركيب
٥٠٠	إذ وإذا وبينا وبينما واستعمالاتهما
	وقد تفارقها ـ إذا ـ الظرفية مفعولاً بها
٥٠٨	أو مجرورة بحتى . . .
٥١٢	مذ ومنذ
٥١٥	الآن
٥١٧	قط وعوض
٥١٩	أمس . . .
	فصل : الصالح للظرفية القياسية من أسماء
٥٢١	الأمكنة . . .
٥٢٤	فصل : من الظروف المكانية كثير التصرف
٥٢٤	ومتوسط التصرف . . . ونادر التصرف
٥٢٧	وعادم التصرف كفوق وتحت . . .
٥٢٩	حيث واستعمالاتها
٥٣١	وعند للحضور أو للقرب حِسّاً أو معنى

الصفحة	الموضوع
٥٣١	لدن ولغاتها واستعمالاتها
٥٣٥	مع للصحبة اللائقة بالمذكور . . .
٥٣٧	ويُتَوسَّع في الظرف المتصرِّف . . .
٥٣٨	ويَمنع من هذا التوسع على الأصح تعدّى الفعل إلى ثلاثة . . .
٥٣٩	٢٦ ـ باب المفعول معه
٥٣٩	وانتصابه بما عمل في السابق من فعل أو عامل عمله . . .
٥٤٠	ولا يقدَّم المفعولُ معه على عامل المصاحب باتفاق
٥٤٢	وربما نصب بفعل مقدَّر بعد ما أو كيف . . .
٥٤٤	ويترجح العطف إن كان بلا تكلف
٥٤٧	وفي كون هذا الباب مقيساً خلاف
٥٤٨	٢٧ ـ باب المستثنى
٥٤٩	تعريف المستثنى . ومذاهب النحاة في الاستثناء
٥٥٠	المتصل والمنقطع
٥٥٢	إعراب المستثنى
٥٥٣	الاسم ـ المستثنى ـ في الاستثناء المفرغ
٥٥٥	المستثنى بإلاَّ في حالة وجود المستثنى منه
٥٥٦	العامل في المستثنى ومذاهب النحاة في ذلك
٥٥٧	فإن كان المستثنى بإلاَّ متصلاً مؤخراً عن المستثنى منه . . .
٥٦١	وإتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته أولى من النصب . . .
٥٦٢	ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلاَّ باعتبار المحل . . .
٥٦٤	وإن عاد ضميرٌ قبل المستثنى بإلاَّ الصالح للإتباع
٥٦٥	على المستثنى منه العامل فيه ابتداء أو أحد نواسخه أتبعَ الضميرَ جوازاً . . .
٥٦٧	وقد يُجعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً
	ولا يُقَدَّم دون شذوذ المستثنى على المستثنى منه

٣ - فهرس الشواهد القرآنية

باب شرح الكلمة والكلام

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
١٧	« إنا أعطيناك الكوثر »	الكوثر ١
١٧	« يقدم قومه يوم القيامة »	هود ٩٨
١٧	« ولئن زالتا إن أمسكهما . . . »	فاطر ٤١
١٨	« فلولا نفر من كل فرقة . . . »	التوبة ٤١
١٨	« كلما جاء أمة رسول كذبوه »	المؤمنون ٤٤
١٨	« كلما نضجت جلودهم »	النساء ٥٦
١٨	« فأتوهنَّ من حيث أمركم الله »	البقرة ٢٢٢
١٨	« ومن حيثُ خرجتَ »	البقرة ١٤٩
١٨	« الذين قال لهم الناس »	آل عمران ١٧٣
١٨	« إلَّا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم »	المائدة ٣٤

باب إعراب الصحيح الآخر

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٢٤	« وإن كنَّ أولات حمل »	الطلاق ٦
٣٠	« أتعدانني »	الأحقاف ١٧
٣١	« فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا »	البقرة ٢٤
٣١	« ليقولن ما يحبسه »	هود ٨
٣١	« فلا ينازعنَّك في الأمر »	الحج ٦٧
٣١	« أتحاجُّوني »	الأنعام ٨٠
٣٢	« قالوا ساحران تظَّاهرا »	القصص ٤٨
٣٢	« الحمد لله »	الفاتحة ٢
٣٢	« ألم تعلم أنَّ الله »	البقرة ١٠٦ ، ١٠٧
٣٢	« من يشأ الله يضلله »	الأنعام ٣٩

٣ ـ باب إعراب المعتل الآخر

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٣٦	« وقيضنا لهم قرناء »	فصلت ٢٥
٣٧	« إلَّا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح »	البقرة ٢٣٧
٣٧	« من أوسط ما تطعمون أهاليكم »	المائدة ٨٩
٣٧	« وبعولتهن أحق »	البقرة ٢٢٨

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٣٧	« فتوبوا إلى بارئكم »	البقرة ٥٤
٣٧	« إنه من يتقي ويصبر »	يوسف ٩٠

٤ ـ باب إعراب المثنى والمجموع على حده

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٣٨	« ثم ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير »	الملك ٤
٣٩	« وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحاق »	البقرة ١٣٣
٤٠	« بل يداه مبسوطتان »	المائدة ٦٤
٤١	« ثم ارجع البصر كرتين »	الملك ٤
٤٦	« غير محلي الصيد »	المائدة ١
٤٦	« والمقيمي الصلاة »	الحج ٣٥
٤٦	« فاعلموا أنكم غير معجزي الله »	التوبة ٣
٤٦	« وما هم بضارّي به »	البقرة ١٠٢
٤٩	« رأيتهم لي ساجدين »	يوسف ٤
٥١	« ونحن الوارثون »	الحجر ٢٣
٥٦	« الذين جعلوا القرآن عضين »	الحجر ٩١

٥ ـ باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٦٩	« ثلاث عورات لكم »	النور ٥٨
٧٠	« ذواتا أفنان »	الرحمن ٤٨
٧٠	« ذواتَيْ أكل خمط »	سبأ ١٦
٧٠	« فئتين التقتا »	آل عمران ١٣
٧١	« فقد صغت قلوبكما »	التحريم ٤
٧٣ ، ٧٤	« فقولا إنا رسول رب العالمين »	الشعراء ١٦
٧٤	« ألقيا في جهنم »	ق ٢٤

٦ ـ باب المعرفة والنكرة

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٧٩	« قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى » ؟	الأنعام ٩١

٧ - باب المضمر

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٨٨	« وإذا الرسل أقتت »	المرسلات ١١
٨٩أ	« وإذا النجوم انكدرت »	التكوير ٢
٨٩	« فأبَيْن أن يَحْمِلْنَها »	الأحزاب ٧١
٩٠	« والمطلقات يتربَّصْنَ »	البقرة ٢٢٨
٩٠	« إذا طلقتم النساء فطلقوهن »	الطلاق ١
٩١	« له ما في السموات »	البقرة آية الكرسي ٢٥٥
٩٢	« إن الإنسان لربه لكنود »	العاديات ٦
٩٢	« يؤدِّه إليك »	آل عمران ٧٥
٩٣	« فألْقه إليهم »	النمل ٢٨
٩٣	« تتوفاهم الملائكة »	النحل ٢٨
٩٣	« بهم الأسباب »	البقرة ١٦٦
٩٤	« ومن يولِّهم يومئذ دبره »	الأنفال ١٦
٩٨	« تأمروني »	الزمر ٦٤
٩٨	« أنا أحْيِي »	البقرة ٢٥٨
١٠٤	« إياك نعبد »	الفاتحة ٥
١٠٤	« لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين »	الأنبياء ٥٤
١٠٤	« يخرجون الرسول وإياكم »	الممتحنة ١
١٠٤	« أمر ألّا تعبدوا إلّا إياه »	يوسف ٤٠
١٠٧	« أنلزمكموها »	هود ٢٨
١٠٧	« ولو أراكهم كثيراً لفشلتم »	الأنفال ٤٣
١٠٩	« إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب »	العنكبوت ٢٧
١١٠	« قال هي راودتني عن نفسي »	يوسف ٢٦
١١٠	« يا أبت استأجره »	القصص ٢٦
١١٠	« إنا أنزلناه في ليلة القدر »	القدر ١
١١٠	« والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله »	التوبة ٣٤

٨ ـ باب الاسم العلم

٩ ـ باب الموصول

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
١٦٠	« أفمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله »	آل عمران ١٦٢
١٦٠	« لكيلا تأسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما آتاكم »	الحديد ٢٣
١٦٠	« ومنهم من يستمعون إليك »	يونس ٤٢
١٦٠	« ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون »	الأنبياء ٨٢
١٦٠	« ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً »	الأحزاب ٣١
١٦١	« ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتنّي ألا في الفتنة سقطوا »	التوبة ٤٩
١٦٢	« فلما آتاهم »	التوبة ٧٥ ، ٧٦
١٦٣	« ومن الناس من يشتري لهو الحديث	
١٦٢	وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا . . . »	لقمان ٦ ، ٧
١٦٢	« من يعمل سوءاً يُجزَ به »	النساء ١٢٣
١٦٢	« ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها »	فاطر ٢
١٦٣	« من إله غير الله » ؟	القصص ٧١ ، ٧٢
١٦٣	« قال فرعون : وما رب العالمين » ؟	الشعراء ٢٣
١٦٤	« ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له إلى يوم القيامة »	الأحقاف ٥
١٦٤	« ومنهم من يمشي على رجليه »	النور ٤٥
١٦٤	« ومنهم من يمشي على أربع »	النور ٤٥
١٦٤	« أفمن يخلق كمن لا يخلق » ؟	النحل ١٧
١٦٥	« ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديّ » ؟	ص ٧٥
١٦٥	« ولا أنتم عابدون ما أعبد »	الكافرون ٣ ، ٥
١٦٥	« ولله يسجد ما في السموات وما في الأرض من دابة »	النحل ٤٩
١٦٥	« والسماء وما بناها »	الشمس ٥
١٦٥	« فانكحوا ما طاب لكم من النساء »	النساء ٣
١٦٥	« إني نذرت لك ما في بطني محرراً »	آل عمران ٣٥
١٦٦	« فنعمّا »	البقرة ٢٧١
١٦٦	« ذلك الذي يبشر الله عباده »	الشورى ٢٣
١٦٦	« وخضتم كالذي خاضوا »	التوبة٦٩
١٦٧	« أيّاً ما تدعوا »	الإسراء ١١٠

١٠ ـ باب اسم الإشارة

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
١٨٨	« فما جزاء من يفعل ذلك منكم » ؟	البقرة ٨٥
١٨٩	« ذلك خير لكم وأطهر »	المجادلة ١٢
١٩٠	« وما تلك بيمينك يا موسى » ؟	طه ١٧
١٩١	« قالت فذلكن الذي لمتنني فيه »	يوسف ٣٢
	« وقلن حاش لله ، ما هذا بشراً ،	
١٩١	إن هذا إلا ملك كريم »	يوسف ٣١
١٩١	« كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك »	الإسراء ٢٠
١٩١	« هذا من شيعته وهذا من عدوه »	القصص ١٥
١٩١	« ذلك نتلوه عليك من الآيات »	آل عمران ٥٨
١٩١	« إن هذا لهو القصص الحق »	آل عمران ٦٢
١٩١	« عوان بين ذلك »	البقرة ٦٨
١٩٢	« إنا ههنا قاعدون »	المائدة ٢٤
١٩٣	« هنالك ابتلي المؤمنون »	الأحزاب ١١
١٩٣	« إذ جاءوكم من فوقكم »	الأحزاب ١٠

١١ ـ باب المعرف بالأداة

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
	« كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ،	
١٩٦	فعصى فرعون الرسول »	المزمل ١٥ ، ١٦
١٩٧	« إذ هما في الغار »	التوبة ٤٠
١٩٧	« إذ يبايعونك تحت الشجرة »	الفتح ١٨
١٩٧	« إن الإنسان لفي خسر »	العصر ٢
١٩٧	« وخلق الإنسان ضعيفا »	النساء ٢٨
	« إن الإنسان لفي خسر ،	
١٩٧	إلا الذين آمنوا »	العصر ٢ ، ٣
١٩٧	« والجار ذي القربى »	النساء ٣٦
	« لا يصلاها إلا الأشقى ،	
١٩٧	الذي كذب وتولى »	الليل ١٥ ، ١٦
	« أو الطفل الذين لم يظهروا	
١٩٨	على عورات النساء »	النور ٣١

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
١٩٨	« قد أفلح المؤمنون »	المؤمنون ١
٢٠٠	« فإن الجنة هي المأوى »	النازعات ٤١

١٢ ـ باب المبتدأ

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٢٠٣	« وأن تصوموا خير لكم »	البقرة ١٨٤
٢٠٣	« هل من خالق غير الله » ؟	فاطر ٣
٢١٥	« من عمل صالحاً فلنفسه »	فصلت ٤٦
٢١٦	« الله ربنا »	الشورى ١٥
٢١٧	« ولعبد مؤمن خير من مشرك »	البقرة ٢٢١
٢١٨	« طاعة وقول معروف »	محمد ٢١
٢١٩	« يوم ظعنكم »	النحل ٨٠
٢١٩	« سلام على إلياسين »	الصافات ١٣٠
٢١٩	« ويل للمطففين »	سورة المطففين ١
٢٢١	« وما محمد إلاّ رسول »	آل عمران ١٤٤
٢٢١	« إن أنت إلاّ نذير »	فاطر ٢٣
٢٢١	« إنما الله إله واحد »	النساء ١٧١
٢٢٣	« وآية لهم أنا حملنا »	يس ٤١
٢٢٦	« وأزواجه أمهاتهم »	الأحزاب ٦
٢٢٦	« ولكن البر من آمن بالله »	البقرة ١٧٧
٢٢٦	« هم درجات عند الله »	آل عمران ١٦٣
٢٢٦	« والنهار مبصرا »	يونس ٦٧
٢٤٣	(فأما الذين آمنوا فيعلمون)	البقرة / ٢٦
٢٤٤	(فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم) ؟	آل عمران / ١٠٦
٢٤٤	(والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)	المائدة / ٣٨
٢٤٤	(وما بكم من نعمة فمن الله)	النحل / ٥٣
٢٤٤	(وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم)	الشورى / ٣٠
٢٤٥	(والقواعد من النساء . . .)	النور / ٦٠
٢٤٦	(وما أصابكم يوم التقى الجمعان . . .)	آل عمران / ١٦٦
٢٤٦	(إن كان قميصه قُدَّ . . .)	يوسف / ٢٦

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٢٨٦	(أليس الله بعزيز ذي انتقام)	الزمر / ٣٧
٢٨٦	(أليس الله بكاف عبده)	الزمر / ٣٦
٢٨٦	(وما ربك بغافل عما يعملون)	النمل / ٩٣
٢٨٦	(وما ربك بظلام للعبيد)	فصلت / ٤٦
٢٨٧	(أولم يروا أن الله الذي خلق . . .)	الأحقاف / ٣٣

١٤ ـ باب أفعال المقاربة

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٢٩٢	(وطفقا يخصفان عليهما)	طه / ١٢١
٢٩٤	(وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم . . .)	البقرة / ٢١٦
٢٩٥	(وكادوا يقتلونني)	الأعراف / ١٥٠
٢٩٦	(فعسى الله أن يأتي بالفتح)	المائدة / ٥٢
٢٩٨	(وما كادوا يفعلون)	البقرة / ٧١
٢٩٨	(وإن يكاد الذين كفروا . . .)	القلم / ٥١
٢٩٨	(لم يكد يراها)	النور / ٤٠
٢٩٩	(فطفق مسحا بالسوق والأعناق)	ص / ٣٣
٣٠٣	(فذبحوها وما كادوا يفعلون)	البقرة / ٧١
٣٠٣	(إذا أخرج يده لم يكد يراها)	النور / ٤٠
٣٠٣	(ولا يكاد يسيغه)	إبراهيم / ١٧
٣٠٣	(إن الساعة آتية أكاد أخفيها)	طه / ١٥
٣٠٣	(وإن يكاد الذين كفروا . . .)	القلم / ٥١
٣٠٣	(لم يكد يراها)	النور / ٤٠
٣٠٣	(ولا يكاد يسيغه)	إبراهيم / ١٧

١٥ ـ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٣٠٥	(ثلاثة قروء)	البقرة / ٢٢٨
٣٠٥	(فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم)	الأنفال / ١٧
٣٠٦	(لعله يتذكر)	طه / ٤٤
٣٠٦	(وما يدريك لعله يزكى)	عبس / ٣
٣١٤	(إنا أعطيناك الكوثر)	الكوثر / ١
٣١٤	(ألا إنهم هم السفهاء)	البقرة / ١٣
٣١٤	(وآتيناه من الكنوز ما إنَّ مفاتحه)	القصص / ٧٦

١٦ ـ باب لا العاملة عمل إنّ

١٧ ـ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

١٨ ـ باب الفاعل :

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٣٨٦	« مختلفاً ألوانها »	فاطر ٢٧
٣٨٦	« وما يأتيهم من رسول . . .»	الحجر ١١
٣٨٦	« قل كفى بالله شهيدا »	الرعد ٤٣
٣٨٦	« ولولا دفع الله الناس »	الحج ٤٠
٣٩١	« فأصبحوا لا ترى إلّا مساكنهم »	الأحقاف ٢٥
٣٩٤	« يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال »	النور ٣٦ ، ٣٧
٣٩٥	« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننّه حتى حين »	يوسف ٣٥
٣٩٦	إذا أخرج يده لم يكد يراها »	النور ٤٠

١٩ ـ باب النائب عن الفاعل :

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٣٩٧	« ذلك ومن عاقب بمثل ما عُوقب به ثم بغى عليه »	الحج ٦٠
٣٩٧	« وخُلق الإنسان ضعيفا »	النساء ٢٨
٣٩٩	« ليجزي قوما . بما كانوا يكسبون »	الجاثية ١٤
٤٠٢	« وقيل يا أرض ابلعي ماءك . . . وغيض الماء »	هود ٤٤

٢٠ ـ باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملابسه :

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٤١٥	« والوالدات يرضعن »	البقرة ٢٣٣
٤١٧	« فدمرناهم تدميرا . وقوم نوح لما كذبوا الرسل »	الفرقان ٣٦ ، ٣٧
٤١٧	« فريقاً هدى . وفريقاً حق عليهم الضلالة »	الأعراف ٣٠
٤١٩	« والقمر قدرناه منازل »	يس ٣٩
٤١٩	« والشمس تجري »	يس ٣٨

٢١ ـ باب تعدّي الفعل ولزومه :

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٤٢٨	« ولا تعزموا عقدة النكاح »	البقرة ٢٣٥
٤٢٩	« وترغبون أن تنكحوهن »	النساء ١٢٧
٤٣١	« إنا أعطيناك الكوثر »	الكوثر ١

٣٢ ـ باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً :

الصفحة	الآية	السورة ورقم الآية
٤٩٩	« بعد إذ هديتنا »	آل عمران ٨
٥٠٠	« واذكروا إذ أنتم قليل »	الأنفال ٢٦
٥٠٠	« وأنتم حينئذ تنظرون »	الواقعة ٨٤
٥٠١	« ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم . . . »	الزخرف ٣٩
٥٠١	« وإذ اعتزلتموهم »	الكهف ١٦
٥٠١	« وإذ لم يهتدوا »	الأحقاف ١١
٥٠٥	« إذا جاء نصر الله والفتح ، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا ، فسبح . . . »	النصر ١ ، ٢ ، ٣
٥٠٥	« والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى »	الليل ١ ، ٢
٥٠٦	« أفإن متَّ فهم الخالدون » ؟	الأنبياء ٣٤
٥٠٦	« ولا على الذين إذا ما أتوك »	التوبة ٩٢
٥٠٦	« فسوف تعلمون ، إذ الأغلال في أعناقهم »	غافر ٧١
٥٠٧	« وإذا تتلى عليهم آياتنا »	الأنفال ٣١
٥٠٧	« وإذا لم تأتهم بآية »	الأعراف ٢٠٣
٥٠٧	« إذا جاءك المنافقون »	المنافقون ١
٥٠٧	« إذا السماء انشقت »	الانشقاق ١
٥٠٨	« حتى إذا ما جاءوها »	فصلت ٢٠
٥١٠	« ومن آياته أن خلقكم من تراب ، ثم إذا أنتم بشر تنتشرون »	الروم ٢٠
٥١١	« إذا هم يقنطون »	الروم ٣٦
٥١٦	« فمن يستمع الآن »	الجن ٩
٥١٦	« الآن خفف الله عنكم »	الأنفال ٦٦
٥٢٤	« تزاور عن كهفهم ذات اليمين ، وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال »	الكهف ١٧
٥٢٤	« والركب أسفل منهم »	الأنفال ٤٢
٥٢٥	« هذا فراق بيني وبينك »	الكهف ٧٨
٥٢٥	« لقد تقطع بينكم »	الأنعام ٩٤
٥٢٧	« تجري من تحتها الأنهار »	البروج ١١
٥٢٧	« فخرَّ عليهم السقف من فوقهم »	النحل ٢٦



٤ - فهرس شواهد الحديث

١ - باب شرح الكلمة والكلام :

« سألت فاطمة - رضي الله عنها - النبي ﷺ عن اليَرنَّأ . . . »

كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير . . . ١١

« نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فأداها . . . »

التاج الجامع للأصول ج١ ص٦٨ ١٨

٢ - باب إعراب الصحيح الآخر :

« لخلوف فم الصائم . . . »

التاج الجامع للأصول ج٢ ص٤٧ ٣٠

٣ - باب إعراب المعتل الآخر :

٤ - باب إعراب المثنى والمجموع على حدّه :

٥ - باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح :

« إذا أويتما إلى مضاجعكما » إلى فراشكما »

رواية البخاري وأحمد - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث - أوى مسلم ج٣ رقم ٢٠٣٨ ٧٢

« ما أخرجكما من بيوتكما »

مسلم ج٣ رقم ٢٠٣٨ ٧٢

٦ - باب المعرفة والنكرة :

٧ - باب المضمر :

« خير النساء صوالح نساء قريش . . . »

« خير نساء ركبن الإبل . . .

مسند الإمام أحمد بن حنبل ج٢ ص٣١٩ ٨٩

٧ ـ باب المضمر :

٨ ـ باب الاسم العلم :

٩ ـ باب الموصول :

١٠ ـ باب اسم الإشارة :

١١ ـ باب المعرف بالأداة :

« أمر بمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة »

فيض القدير ج ١ ص ١٨ ٢١٧

« خمس صلوات كتبهن الله على العباد »

مسند الإمام أحمد ٣ / ١٣٩ ٢١٧

١٢ ـ باب المبتدأ :

« تمرة خير من جرادة »

الموطأ ـ حج / ٢٣٦ ٢١٨

١٣ ـ باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

« نُهي أن يبال في الماء الدائم »

بخاري ـ وضوء / ٦٨ مسلم ـ طهارة ٩٤ ـ ٩٦ ٢٥٤

« لا ترجعوا بعدي كفاراً . . . »

البخاري في العلم ، ومسلم في الإيمان ـ فيض القدير في شرح الجامع الصغير ج٦ ص٣٩٤ ٢٥٨

« تغدو خماصا ، وتروح بطانا »

رواه ابن ماجه والترمذي في الزهد ٢٦٠

« من علّق تميمة فلا أتم الله له »

مسند الإمام أحمد ج٤ ص١٥٤ ، ١٥٦ ٢٧٦

١٤ ـ باب أفعال المقاربة :

« وإن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم » ، « فلولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره »

بخاري جهاد / ٣٧ ، مسند الإمام أحمد ٣ / ٢١٢ ، لسان العرب ـ لمم . ٢٩٣

١٥ ـ باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

« إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون »

بخاري ـ أدب ، ٤٥ ، ٧٥ ، لباس ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ٣١٠

١٦ ـ باب لا العاملة عمل إنَّ :

« إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده . وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده »

بخاري إيمان ٣١ . مسلم فتن ٧٦

١٧ ـ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

« لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ ، ومالنا طعام إلاّ الأسودان ، التمر والماء »

بخاري هبة / ١ وأطعمة / ٤١ ٣٧٣

١٧ ـ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

١٨ ـ باب الفاعل :

« من قبلة الرجل امرأته الوضوء »

الموطأ ـ طهارة ٦٥ ، ٦٦ ٣٨٦

١٩ ـ باب النائب عن الفاعل :

٢٠ ـ باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملابسه :

٢١ ـ باب تعدي الفعل ولزومه : :

٢٢ ـ باب تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً :

٢٣ ـ باب الواقع مفعولاً مطلقاً

٢٤ ـ باب المفعول له :

« دخلت امرأة النار في هرة . . . »

مسند الإمام أحمد ٢ / ٢٦١ . وفي طبقات الشافعية للسبكي ج ١ ص ١٤٣ ٤٨٧

٢٥ ـ باب المفعول المسمى ظرفاً ومفعولاً فيه :

« إني لأعلم إذا كنت عني راضية وإذا كنت عليَّ غضبى »

مسند الإمام أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٦١ ٥٠٨

« هذا حجر رُمي به في النار مذ سبعين خريفا . . . »

مسند الإمام أحمد ج ٢ ص ٣٧١ ٥١٦

« قصرنا الصلاة في السفر مع رسول الله ﷺ أكثر ما كنا قط وآمنه »

بخاري ـ مغازي / ٥٢ ، مسلم ـ مسافرين / ١٢ مسند الإمام أحمد ـ ٣ / ١٢٩ ، ١٩٠ ٥١٧

« ساعة يوم الجمعة ، بين خروج الإمام وانقضاء الصلاة . . . »

التاج الجامع للأصول ج ١ ص ٢٩٠ ٥٢٥

٢٥ ـ باب المفعول المسمى ظرفاً :

« إنما الصبر عند الصدمة الأولى » ـ « الصبر عند أول صدمة »

مسند الإمام أحمد ج ٣ ص ١٣٠ ٥٣١

٢٦ ـ باب المفعول معه :

من قول عائشة رضي الله عنها ، « كان النبي ﷺ ينزل عليه الوحي ، وأنا وإياه في لحاف »

ابن ماجه ـ طهارة / ١٢١ ، والدارمي ـ وضوء / ١٠٧ مسند ابن حنبل ٦ ، ٣٢٣ . ٥٤٣

٢٧ ـ باب المستثنى :

« من علق تميمة فلا أتم الله له »

مسند الإمام أحمد ص ١٥٤ ، ونصه عنده : « من تعلق تميمة . . . » ٥٥٤

« نُهي عن قتل جنان البيوت ، إلا الأبتر وذو الطفيتين »

مسند الإمام أحمد ٣ / ٤٥٣ ، ٦ / ٨٣ ٥٥٨

« اقتلوا من الحيات ذا الطفيتين والأبتر »

مسند الإمام أحمد ٢ / ١٢١ والترمذي ـ صيد / ١٥ ٥٥٨

والأصل فيه قول النبي ﷺ « لا يُختلى خلاها ، ولا يعضد شوكها » ، فقال العباس : يا رسول الله ، إلا الإذخِرَ ؟ فقال : « إلا الإذخِرَ » ٥٥٩

« أنا أفصح من نطق بالضاد ، بيد أني من قريش ، واسترضعت في بني سعد »

أبو داود ـ مناسك / ٥٦ ، والدارمي مناسك / ٣٤ ٥٩٣

٥ ـ فهرس شواهد الشعر والرجز

الباء المفتوحة

المضمومة :

البـاء المضمومة :

الباء المضمومة :

٣٦ فه بالعقود وبالإيمان لا سيما عقد وفاء به من أُعظم القرب ٥٩٨
غير معروف

٣٧ رأوك لفي ضراء أعيت فثبتوا بكفيك أسباب المنى والمآرب ٣٢٤
غير معروف

المكسورة :

٣٨ نعب الغراب فقلت ، بين عاجل ما شئت ، إذ ظعنوا ، لبين فانعب ٤٧٠
غير معروف

٣٩ وقهوة صهبـاء باكرتها بجهمة والديك لم ينعب ٤٧٠
غير معروف

٤٠ وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب ٥٠٦
غير معروف

٤١ فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ٢٤٢
الحارث بن خالد المخزومي

٤٢ حلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب ١٧٣
الكميت بن زيد الأسدي

٤٣ وكيف أبالي بالعدا ووعيدهم وأخشى ملمات الزمان النوائب ٣٨٢
وأنت ، أراني الله ، أمنع عاصم وأرأف مستكف وأسمح واهب
غير معروف

٤٤ فلم ذا رجاء ألقه غير واهب ٤١٦
غير معروف

٤٥ ما المرء أخوك إن لم تلفه وزراً عند الكريهة معواناً على النوب ٢٧
غير معروف

٤٦ وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب ٥٣٤
أبو سفيان بن حرب

٤٧ يهولك أن تموت وأنت ملغ لما فيه النجاة من العذاب ١٣
غير معروف

٤٨ سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومةِ العرابِ ٢٧٠
غير معروف

الباء المكسورة :

٤٩	فلئن لقيتك خاليين لتعلمن	أيي وأيك فارس الأحزاب	١٧٠
		غير معروف	
٥٠	ليس بيني وبين قيس عتاب	غير طعن الكلى وضرب الرقاب	٥٦٤
		غير معروف	
٥١	وعلمت أن من تثقفوه فإنه	جزر لخامعة وفرخ عقاب	٢٣١
		غير معروف	
٥٢	إن الشباب الذي مجد عواقبه	فيه تلذ ولا لذات للشيب	٣٤٠
		سلامة بن جندل	

التاء الساكنة :

٥٣	وذكرها هنت ولات هنتْ		١٩٣
		غير معروف	

التاء المضمومة :

٥٤	فلو أن الأطبا كان حولي	وكان مع الأطباء الأساة	٨٥
		غير معروف	

التاء المضمومة :

٥٥	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة	حتى ألمت بنا يوما ملمات	٣٥٥
		تميم بن أبي مقبل أو أبو شبل الأعرابي	

التاء المكسورة :

٥٦	ظللت كأني للرماح دريئة	أقاتل عن أبناء جرم وفرَّتِ	٣٧٣
		عمرو بن معد يكرب	
٥٧	علام تقول الرمح يثقل عاتقي	إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرَّتِ	٣٧٦
		عمرو بن معد يكرب	
٥٨	حنت نوار ولات هَنَّا حنَّتِ	وبدا الذي كانت نوار أجنَّتِ	١٩٣ ٢٨٤
		شبيب بن جعيل وقيل ، حجل بن فضلة	
٥٩	سقوني وقالوا : لاتغن . ولو سقوا	جبال شبروري ما سقوني لغنَّتِ	١٧٥
		غير معروف	
٦٠	من اللواتي والتي واللاتي	يزعمن أني كبرت لداتي	١٢٢
		غير معروف	

التاء المكسورة :

٦١ وذلك حين لات أوان حلم ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي ٢٨٣

غير معروف

٦٢ إذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فأبعدكن الله من شجرات ٢٦٦

جعيثنة البكائي

٦٣ تعدُّ لكم جزر الجزور رماحنا ويرجعن بالأكباد منكسرات ٢٥٨

غير معروف

٦٤ ذكرك الله عند ذكر سواه صارف عن فؤادك الغفلات ٥٩٥

غير معروف

٦٥ إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات ٢٥٩

غير معروف

الثاء المكسورة :

٦٦ فعادى بين هاديتين منها وأولى أن يزيد على الثلاث ٢٩٢

غير معروف

الجيم المكسورة :

٦٧ يا دار سلمى بين ذاتي العوج ٧٠

غير معروف

الحاء المفتوحة :

٦٨ قد كاد من طول البلى أن يمصحا رسم عفا من بعد ما قد أنفحا ٢٩٥

رؤبة

٦٩ نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم الشمير غارة ملحاحا ١٥٦

رجل من بني عقيل وقيل : رؤبة . وقيل : أبو حرب الأعلم

الحاء المضمومة :

٧٠ وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي أنت بائح ١٥٢

عنترة العبسي

٧١ لقد كان لي عن ضرتين ، عدمتني وعما ألاقي منهما متزحزح ٢٧٣

جران العود

٧٢ أخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح ٦٩

شاعر هذلي وليس في ديوانهم

الحاء المضمومة :

٧٣ لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح ٥٣٣
غير معروف

٧٤ نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح ٤٩٩
أبو ذؤيب الهذلي

٧٥ غراب وظبي أعضب القرن باديا بصرم وصردان العشيّ تصيح ٢١٨
أبو ذؤيب الهذلي

الدال المفتوحة :

٧٦ ما شاء أنشأ ربي والذي هو لم يشأ فلست تراه ناشئا أبدا ٤٣٧
غير معروف

٧٧ نحن الذين بايعوا محمـدا على الجهاد ما بقينا أبـدا ١٥٨
غير معروف

٧٨ ربيتـه حتى إذا تمعددا وآض نهـدا كالحصان أجردا ٢٥٨
العجاج

٧٩ خرّق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آإياه يعنون أم قردا ٢٦٩
جامع ابن عمرو

٨٠ دعاني من نجد فإن سنينه لعبن بنا شيبا و شيبننا مردا ٥٥
الصمة بن عبد الله

٨١ إذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ، إن حراسنا أسدا ٣٠٨
عمر بن أبي ربيعة

٨٢ ليست كمن جعلت إياد دارها تكريت تمنع حبها أن يحصدا ١٧٦
الأعشى

٨٣ ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما لا يرقدان ولا يوسى لمن رقدا ٤٦٩
عبد مناف بن ربع الهذلي

٨٤ ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا ٤٦٩
الأعشى

٨٥ سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شروري لو تعان فتنهدا ١٧٤
غير معروف

الدال المفتوحة :

٨٦ كأنني حين أمسي لا تكلمني ... ذو بغية يشتهي ما ليس موجودا ٣٠٥

يزيد بن الحكم

٨٧ فردٌ شعورهن السود بيضا ... وردٌ وجوههن البيض سودا ٣٦١

عبد الله بن الزبير الأسدي أو الكميت بن معروف

٨٨ قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عوّدا ٢٧٧

الفرزدق

٨٩ فقال من سألوا ، أمسى لمجهودا ٣٢٣

غير معروف

٩٠ أريت إن جاءت به أملودا ... مرجلا ويلبس البرودا ٩

أقائلن أحضروا الشهودا ؟

رؤبة

٩١ ما للجمال سيرها وئيدا ... أجندلا يحملن أم حديدا ؟ ٣٨٧

الزباء وقيل ، الخنساء

الدال المضمومة :

٩٢ أموت أسى يوم الرجام وإنني ... يقينا لرهن بالذي أنا كائد ٣٠٤

كثير عزة

٩٣ وقد مات شماخ ومات مزود ... وأي كريم لا أباك مخلد ؟ ٣٤٤

مسكين الدارمي

٩٤ سبل المعالي بنو الأعلين سالكة ... والإرث أجدر من يحظى به الولد ٢٣٤

غير معروف

٩٥ وما حسن أن يمدح المرء نفسه ... ولكن أخلاقا تذم وتحمد ٢٧٧

غير معروف

٩٦ ألا هل أتاها على نأيها ... بما فضحت قومها غامد ؟ ٤٥٧

نسب للمتنبي وليس في ديوانه

٩٧ ألا يا ليل ويحك نبئينا ... فأما الجود منك فليس جود ٢٦٥

أنشده الفراء وقيل ، عبد الرحمن بن حسان

٩٨ وأبغض من وضعت إليّ فيه ... لساني ، معشر عنهم أذود ١٧٦

غير معروف

٩٩ ثلاث كلهن قتلت عمداً ... فأخزى الله رابعة تعود ٢٣٢

غير معروف

الدال المضمومة :

١٠٠	ألا إن عينا لم تجد يوم واسط	عليك بجاري دمعها لجمود	٧٣
		أبو عطاء السندي	
١٠١	خيراً المبتغيه حاز وإن لم	يقض فالسعي في الرشاد رشاد	٢٢٤
		أبو الأسود	
١٠٢	ولقد سئمت من الحياة وطولها	وسؤال هذا الناس ، كيف لبيد ؟	١٩٢
		لبيد	
١٠٣	ورج الفتى للخير ما إن رأيته	على السنّ خيراً لا يزال يزيد	٢٧٩
		غير معروف	
١٠٤	فإنك من حاربته لمحارب	شقي ، ومن سالمته لسعيد	٣٢١
		أبو عزة الجمحي	
١٠٥	دريت الوفي العهد ياعرو فاغتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد	٣٥٨
		غير معروف	
١٠٦		ولكنني من حبها لعميد	٣٢٣
		غير معروف	

الدال المكسورة :

١٠٧	وأنت الذي أمست نزار تعده	لدفع الأعادي والأمور الشدائد	١٥٧
		غير معروف	
١٠٨	وعند الذي واللات عدنك إحنة	عليك فلا يغررك كيد العوائد	١٧٧
		غير معروف	
١٠٩	جزى الله بالإحسان ما فعلا بكم	رفيقين قالا خيمتي أم معبد	٥٢٣
		غير معروف ويقال إنه لهاتف من الجن	
١١٠	أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا	أخنى عليها الذي أخنى على لبد	٢٥٧
		النابغة الذبياني	
١١١	خمولا وإهمالا وغيرك مولع	بتثبيت أسباب السيادة والمجد	٤٧٣
		غير معروف	
١١٢	كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد	ورقى نداه ذا الندى في ذرا المجد	١١٢ ٤٠٨
		غير معروف	
١١٣	إذا قلت : علّ القلب يسلو قيضت	هواجس لا تنفك تغريه بالوجد	٣٦
		غير معروف	

الدال المكسورة :

الدال المكسورة :

١٢٨ ولو كان حي في الحياة مخلدا   خلدت . ولكن ليس حي بخالد   ٢٦٦

غير معروف

١٢٩ شلّت يمينك . إن قتلت لمسلما   حلّت عليك عقوبة المتعمد   ٢٢٧

عاتكة بنت زيد

١٣٠ ألا ليت شعري . هل أبيتنّ ليلة   وهنّي جاذ بين لهزمتي هند ؟   ٢٧

غير معروف

١٣١ إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب   جهاراً . فكن للغيب أحفظ للعهد   ٤٥٦

غير معروف

١٣٢ كادت النفس أن تفيض عليه   إذ غدا حشو ريطة وبرود   ٢٩٥

محمد بن مناذر

١٣٣ وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها   لكالهائم المقصي بكل مراد   ٢٣٤

كثير

١٣٤ له داع بمكة مشمعل   وآخر فوق دارته ينادي   ١٩٩
إلى ردح من الشيزى ملاء   لباب البر يلبك بالشهاد

أمية بن أبي الصلت . وقيل لأبي الصلت

١٣٥ فإنك موشك أن لا تراها   وتعدو دون غاضرة العوادي   ٣٠٣

كثير

١٣٦ ألم يأتيك والأنباء تنمى   بما لاقت لبون بني زياد ؟   ٣٥

قيس بن زهير العبسي

١٣٧ لولا أبوك ولولا قبله عمر   ألقت إليك معد بالمقاليد   ٢٠٩

مسلم بن الوليد

الراء الساكنة :

١٣٨ عسى ذات يوم أن يعود بها النوى   على ذي هوى حيران قلبه طائر   ٩٢

غير معروف

١٣٩ إذا اشتبه الرشد في الحادثا   ت . فارض بأيتها قد قدر   ١٥٠

غير معروف

١٤٠ فيوم علينا ، ويوم لنا   ويوم نساء ، ويوم نسر   ٢٢٣٠

النمر بن تولب

١٤١ تمنّى ابنتاي أن يعيش أبوهما   وهل أنا إلّا من ربيعة أو مضر ؟   ٢٨٩

لبيد

الراء المفتوحة :

الراء المضمومة :

١٥٦ وإلاَّ يكن لحم غريض فإنه تكب على أفواههن الغرائر ١١٦
غير معروف

١٥٧ ولكن أجراً لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر ؟ ٢٨٩
غير معروف

١٥٨ إذا ذقت فاها قلت : طعم مدامة معتقة مما يجيء به التجر ٢١٤
غير معروف

١٥٩ هما خطَّتا إمَّا إسار ومنة وإما دم ، والقتل بالحرأ جدر ٤٠
تأبط شراً

١٦٠ أماويّ ما يغنى الثراء عن الفتى إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر ١١٠
حاتم الطائي

١٦١ ألم يك غدرا ما فعلتم بشمعل وقد خاب من كانت سريرته الغدر ٢٨٨
غير معروف

١٦٢ إمَّا أقمت وأمَّا أنت مرتحلا فالله يكلأ ما تأتي وما تذر ٢٧٤
أنشده المبرد

١٦٣ ما جنَت النفس مما راق منظره رامت ، ولم ينهها بأس ولا حذر ٤٣٩
غير معروف

١٦٤ لا تعذل الَّذِ لا ينفك مكتسبا حمداً ، وإن كان لا يبقي ولا يذر ١٣٩
صفية الباهلية

١٦٥ ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر ١٥١
غير معروف

١٦٦ وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر ٢٦٧
غير معروف

١٦٧ لعمرك ما معن تبارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر ٢٨٨
الفرزدق

١٦٨ أقام وأقوى ذات يوم ، وخيبة لأول من يلقى وشرٌّ ميسَّر ١٧٨
أبو زبيد الطائي

١٦٩ فدع عنك ليلى، إن ليلى وشأنها وإن وعدتك الوعد لا يتيسَّر ٤٦٦
غير معروف

الراء المضمومة :

١٧٠	فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر الفرزدق	٢٨١ ٥٠١
١٧١	كأنهمـــا مـلآن لم يتغيرا .	وقد مرَّ للدارين من بعدنا عصر أبو صخر الهذلي	٥١٦
١٧٢	وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر أبو صخر الهذلي	٤٨٦
١٧٣	قلوبكما يغشاهما الأمن عادة	إذا منكما الأبطال يغشاهم الذعر غير معروف	٧٢
١٧٤	إن المحبَّ ، علمت ، مصطبر	ولديه ذنب الحِبِّ مغتفر غير معروف	٢٦٥
١٧٥	فأُبت إلى فهم وما كدت آيباً	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر تأبط شرا	٤٩٧
١٧٦	لو كان غيري سليمى الدهر غيره	وقع الحوادث إلّا الصارم الذكر لبيد	٥٧٩
١٧٧	عسى فرج يأتي به الله إنه	له كل يوم في خليقته أمر غير معروف	٤٩٦ ٤٩٩
١٧٨	فالنفس إن دعيت بالعنف آبية	وهي ما أمرت بالرفق تأتمر غير معروف	١٠١
١٧٩	فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي	ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر غير معروف	٢٦٥
١٨٠	وعينان قال الله كونا فكانتا	فعولان بالألباب ما يفعل الخمر ذو الرمة	٧٣
١٨١	فلم أر بيتا كان أحسن بهجة	من اللُّذ به من آل عزة عامر غير معروف	١٣٩
١٨٢	ثم أضحوا كأنهم ورق جف	فألوت به الصبا والدبور عدي بن زيد	٤٥٧
١٨٣	أأترك ليلى ليس بيني وبينها	سوى ليلة ، إني إذن لصبور مجنون بن عامر	٥٩٤

الراء المضمومة :

١٨٤ تلقى الإوزّون في أكناف دارتها تمشي وبين يديها البر منثور ٥٥
غير معروف

١٨٥ إن امرؤ غرّه منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور ٣٩٠
غير معروف

١٨٦ رأيه يحمد الذي ألف الحز م، ويشقى بسعيه المغرور ٤٣٧
غير معروف

١٨٧ ليس شيء إلاّ وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار ٢٦٥
غير معروف

١٨٨ غزونا غزوة سحراً بليل عشار بعدما انتصف النهار ٤٩٤
غير معروف

١٨٩ ولو بخلت يداي بها وضنّت لكان عليَّ للقدر الخيار ٤٥٩
غير معروف

١٩٠ وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألاّ يجاورنا إلاّك ديّار ١٠٦
أنشده الفراء

١٩١ ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إيـاه عليك يسير ٢٥٢
غير معروف

١٩٢ وسطه كاليراع أو سرج المجدل طورا يخبـو وطـورا ينير ٥٢٦
عدي بن زيد العبادي

١٩٣ في مجـدل شيـد بنيانه يزل عنـه ظفر الطـائر ٥٢٦
الأعشى

الراء المكسورة :

١٩٤ تعزيت عنها كارها فتركتها وكان فراقيها أمرَّ من الصبر ١٠٧
يحيى بن طالب الحنفي

١٩٥ بما لستما أهل الخيانة والغدر ١٧١ ١٧٢
غير معروف

١٩٦ أدعوتـه بالله ثم قتلتـه لو هو دعاك بذمة لم يغدر ١٠١
غير معروف

١٩٧ ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر ١٥٢
غير معروف

الراء المكسورة :

الراء المكسورة :

٢١٢ أراك علقت تظلم من أجرنا وظلم الجار إذلال المجير ٢٩٢،
غير معروف

٢١٣ بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير ١٠٨
الفرزدق

٢١٤ تنتهض الرعدة في ظهيري من لدن الظهر إلى العصير ٥٢٣
رجل من طيىء

الزاي المفتوحة :

٢١٥ كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عزّ بزّا ٢٣٣
الخنساء

٢١٦ إن العجوز خبة جروزا تأكل في مقعدها قفيزا ٣٠٨
غير معروف

الزاي المكسورة :

٢١٧ أرضنا اللّت آوت ذوي الفقر والذلْ ل فآضوا ذوي غنى واعتزاز ١٣٩
غير معروف

السين المفتوحة :

٢١٨ لقد رأيت عجبا مذ أمسا عجائزاً مثل السعالي خمسا ٥٩٠
يأكلن مافي رحلهن همسا لا ترك الله لهن ضرسا
العجاج

٢١٩ أصخ فالذي توصى به أنت مفلح فلا تك إلاّ في الفلاح منافسا ٢٣٤
غير معروف

٢٢٠ وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا ٤٥٩
امرؤ القيس

السين المضمومة:

٢٢١ تقول ، وصكت صدرها بيمينها أبعلي هذا بالرحا المتقاعسُ ؟ ١٨١
الهذلول بن كعب العنبري

٢٢٢ اعتصم بالرجاء إن عنّ يأس وتناس الذي تضمن أمسُ ٥٢٠
غير معروف

٢٢٣ يا ليتني وأنت يا ليسُ في بلد ليس به أنيسُ ٣٣٧
العجاج ، أو جران العود

السين المكسورة :

٢٢٤ فأين إلى أين النجاة ببغلتي أتاك أتاك اللاحقون ، احبس احبس ٤٥٠

غير معروف

٢٢٥ عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوم الكرام ليسي ٩٦

رؤبة

الصاد المكسورة :

٢٢٦ جشأتْ فقلت اللُّذْ خشيت ليأتينْ وإذا أتاك فلات حين مناصِ ٢٢١

غير معروف

الضاد المضمومة :

٢٢٧ فأصبح من أسماء قيس كقابض على الماء لا يدري بما هو قابض ١٥٣

غير معروف

الطاء المكسورة :

٢٢٨ وما أنت والسير في متلف يبرح بالذكر الضابط ٥٤٣

أسامة بن الحارث الهذلي

العين المفتوحة :

٢٢٩ إذا ما الغلام الأحمق الأم شافني بأطراف أنفيه استمر فأسرعا ٧٤

غير معروف

٢٣٠ لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك أجزعا ٣٠١

غير معروف

٢٣١ سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا ٢٩٦

أبو زيد الأسلمي

٢٣٢ صدقت قائل ما يكون أحق ذا طفلا يبذ ذوي السيادة يافعا ٢٦٨

رجل من طيئ

٢٣٣ أما ترى حيث سهيل طالعا ؟ ٥٢٩

غير معروف

٢٣٤ أكفُّ يدي عن أن ينال التماسها أكفَّ صحابي حين حاجاتنا معا ٥٢٧

حاتم الطائي

٢٣٥ فإن تزجراني يا بن عفان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضا ممنعا ٧٤

سويد بن كراع

٢٣٦ قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا ٢٦٣

القطامي

٢٣٧ إن وجدت الصديق حقا لإيا ك فمرني فلن أزال مطيعا ١٠٥

غير معروف

٤٣٨		وإخال أني لاحق مستتبع	٣٦٥
		أبو ذؤيب الهذلي	
٤٣٩	إذا قيل ، أي الناس شر قبيلة ؟	أشارت كليب بالأكف الأصابعُ	٤٣١
		الفرزدق	
٤٤٠	وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا	حياتك لانفع وموتك فاجع	٣٤٦
		السلولي . أو الضحاك بن هشام	
٤٤١	إذا باهلي تحته حنظلية	له ولد منها فذاك المذرع	٥٠٨
		الفرزدق	
٤٤٢	يا أقرع ابن حابس يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع	١٢٩
		من رجز لعمرو بن خثارم البجلي	
٤٤٣	فوالله ما أدري غريم لويته	أيشتد إن قاضاك أم يتضرع	٣٧٠
		غير معروف	
٤٤٤	وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت	فهناك يعترفون أين المفزع	١٩٣
		الأفوه الأودي	
٤٤٥	وما المرء إلا كالشهاب وضوئه	يحور رماداً بعد إذ هو ساطع	٢٥٩
		لبيد بن ربيعة	
٤٤٦	خليليّ ما واف بعهدي أنتما	إذا لم تكونا لي على من أقاطع	٢٠٤
		غير معروف	
٤٤٧	إذا حارب الحجاج أي منافق	علاه بسيف كلما هز يقطع	١٦٨
		الفرزدق	
٤٤٨	بينا تعانقه الكماة وروغه	يوما أتيح له كميّ سلفع	٥٠٤
		أبو ذؤيب الهذلي	
٤٤٩	وما زلت محمولا عليّ ضغينة	ومضطلع الأضغان مذ أنا يافع	٥١٢
		الكميت بن معروف أو رجل من سلول	
٤٥٠	وهل يُرجع التسليم أو يكشف العنا	ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع ؟	٢٩٢
		ذو الرمة	
٤٥١	لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى	وطير المنايا فوقهن أواقع	١١١
		غير معروف	

العين المضمومة :

٢٥٢ بكل داهية ألقى عداك وقد يُظن أني في مكري بهم فزع ٢٤٧
كلا ، ولكن ما أبديه من فرق فكي يغروا فيغريهم بي الطمع
غير معروف

٢٥٣ إذا متُّ كان الناس صنفان : شامت وآخر مُثنٍ بالذي كنت أصنع ١١٧
العجير السلولي

٢٥٤ ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل : هاتوا ، أن يملوا فيمنعوا ٢٩٦
أنشده ثعلب

٢٥٥ ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ٢٤٨
غير معروف

٢٥٦ فلا تطمع ـ أبيت اللعن ـ فيها ومنعكها بشيء يستطاع ١٠٧
قحيف العجلي أو رجل من تميم

٢٥٧ ندمت على ما كان مني ، فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع ٢٧٤
غير معروف

٢٥٨ ما لدى الحازم اللبيب مُعاراً فمصون ، وما له قد يضيع ٢٤٤
غير معروف

العين المكسورة :

٢٥٩ هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ٣٥
غير معروف

٢٦٠ لا تجزعي إن منفس أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي ٤١٤
النمر بن تولب

٢٦١ أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن شريكيه يطمع نفسه كل مطمع ٨٩
غضوب

٢٦٢ فبينا نحن نرقبه أتانا معلق وفضة وزناد راع ٥٠٢
نصيب ، أو رجل من قيس عيلان

٢٦٣ ألا يا أم فارع لا تلومي على شيء رفعت به سماعي ٢٥٠
وكوني بالمكارم ذكريني ودلّي دلّ ماجدة صناع ٢٥١
غير معروف

الفاء المضمومة :

٢٦٤ بكى الخزُّ من روح وأنكر جلده — وعجت عجيجا من جذام المطارف ٦٦٠

غير معروف

٢٦٥ وقالوا : تعرفها المنازل من منى — وما كل من وافى منى أنا عارف ٢٧٨

مزاحم بن الحارث العقيلي

٢٦٦ ما كان من بشر إلاَّ وميتته — محتومة ، لكن الآجال تختلف ٦٦٦

غير معروف

٢٦٧ فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا — إذا نحن فيهم سوقة نتنصَّف ٥٠٤ ، ٥١١

حرقة بنت النعمان بن المنذر

القاف المفتوحة :

٢٦٨ أئن شمت من نجد بريقا تألَّقا — تكابد ليل امأرمد اعتاد أو لقا ٢٤

بعض الطائيين

٢٦٩ تخبرنـا بـأنك أحوذي — وأنت البلـكاء بنـا لصوقـا ٢٢٧

أبو العميثل

القاف المضمومة :

٢٧٠ ألا هل أتى أم الحويرث مرسلي — نعم خالد إن لم تعقه العوائق ٢٩٥

غير معروف

٢٧١ يصمم أحيانا وحينا يطبق ٥٦٨

غير معروف

٢٧٢ ما كان ضرك لو مننت وربما — منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق ١٧٤

قتيلة بنت النضر بن الحارث

٢٧٣ قد احتملت ميّ فهاتيك دارها — بها السحم فوضى والحمام المطوق ١٨٦ ، ١٨٦ هـ

ذو الرمة

٢٧٤ فلو أنك في يوم الرخاء سألتني — طلاقك لم أبخل وأنت صديق ٣٣٠

غير معروف

القاف المكسورة :

٢٧٥ جمعتها مـن أينق سوابق   ذوات ينهضن بغير سـائق   ١٢٦
رؤبة

٢٧٦ سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا   محياك أخفى ضوءه كل شارق   ٢١٩
غير معروف

٢٧٧ إذا العجوز غضبت فطلق   ولا ترضّاهـا ولا تملّق   ٣٥
رؤبة

٢٧٨ وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم   بغـاة مـا بقينـا في شقاق   ٢٢٧
غير معروف

الكاف المفتوحة :

٢٧٩ إذا الأمهـات قبحن الوجوه   فرجت الظلام بأمـاتكـا   ٦٥
مروان بن الحكم

٢٨٠ فقلت أجرني أبـا خالـد   وإلّا فهبني امرأً هالكـا   ٣٥٧
ابن همام السلولي

٢٨١ خلا الله لا أرجو سواك وإنما   أعد عيالي شعبة من عيالكا   ٥٦٧
غير معروف

٢٨٢ ورأي عينيّ الفتى أباكـا   يعطي الجزيل فعـليك ذاكـا   ٢١٤
رؤبة

٢٨٣ مـن بين ألأك إلى ألآكا   ١٨٥
غير معروف

الكاف المضمومة :

٢٨٤ تعلمنْها ـ لعمر الله ـ ذا قسما   فاقدر بذرعك وانظر أينَ تنسلك   ١٨٧
زهير

٢٨٥ وإنما الهالك ثم التالك   ذو حيرة ضاقت به المسالك   ١٨٩
كيف يكون النوك إلّا ذلك ؟
غير معروف

اللام المفتوحة :

٢٩٩	ومية أحسن الثقلين جيداً	وسالفة وأحسنه قذالا	٨٩
		ذو الرمة	
٣٠٠	يذيب الرعب منه كل عضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا	٤٠٩
		المعري	
٣٠١	رأيت الناس ما حاشا قريشا	فإنا نحن أفضلهم فعالا	٥٨٦
		الأخطل وليس في ديوانه	
٣٠٢	وما حق الذي يعثو نهارا	ويسرق ليله إلّا نكالا	٤٨٠
		مغلس بن لقيط	
٣٠٣	أبني كليب إن عميَّ اللذا	قتلا الملوك وفككا الأغلالا	١٤١
		الأخطل	
٣٠٤	أمرعت الأرض لو ان مالا	لو ان نوقا لك أو جمالا	٤٧٥
	أو ثلة من غنم إمّالا		
		غير معروف	
٣٠٥	فخير نحن عند الناس منكم	إذا الداعي المثوب قال يالا	٤٠٧
		زهير بن مسعود الضبي	
٣٠٦	قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا	فما اعتذارك من قول إذا قيلا ؟	٤٧١
		النعمان بن المنذر	
٣٠٧	خليلي خليلي دون ريب وربما	ألان امرؤ قولا فظن خليلا	٤٢٥
		غير معروف	
٣٠٨	أزمان قومي والجماعة كالذي	لزم الرحالة أن تميل مميلا	٤٧٩ ، ٥٤٢
	(منع)	الراعي النميري / عبيد بن حصين	

اللام المضمومة :

٣٠٩	تلفّه نكباء أم شمألُ		٤٦٩
		غير معروف	
٣١٠	فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب	لعلك تهديك القرون الأوائل	١٠٣
		لبيد	
٣١١	لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا	جنوده ضاق عنها السهل والجبل	٤٧١
		غير معروف	

اللام المضمومة :

٢١٢	وقال المنمر للناتجيـ ـن متى نمرت قبلي الأرجل ؟ الكميت	٢٢٨
٢١٣	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ، إذ أجشع القوم أعجل الشنفرى الأزدي	٢٨٦
٢١٤	ولكن من لا يلق أمرا ينوبه بعدته ينزل به وهو أعزل أمية بن أبي الصلت	٢١٠
٢١٥	إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل غسان بن وعلة	١٤٨ ١٥٥
٢١٦	ألا كل شيء ما خلا الله باطل لبيد	٥٦٨
٢١٧	قامت تلوم ، وبعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له نفل غير معروف	٢٩٤
٢١٨	جفوني ولم أجفُ الأخلاء إنني لغير جميل من خليلي مهمل غير معروف	١١٤ ٤٥٨
٢١٩	يسرُك مظلوما ويرضيك ظالما فكل الذي حملته فهو حامل زينب بنت الطثرية	٢٤٥
٢٢٠	لمن زحلوفة زلُّ بها العينان تنهلُّ ينسب لامرئ القيس	٧٣
٢٢١	إذا أنت لم تنزع عن الجهل والخنا أصبت حليما أو أصابك جاهل كعب بن زهير	٥٠٦
٢٢٢	ليت الشباب هو الرجيع إلى الفتى والشيب كان هو البديء الأول القطامي	٣٠٧
٢٢٣	هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول هشام بن عقبة أخو ذي الرمة	١١٨
٢٢٤	فيا رب هل إلاَّ بك النصر يرتجى عليهم ، وهل إلاَّ عليك المعول ؟ الكميت	٢٢١
٢٢٥	فيوماً يوافين الهوى غير ماضي ويوما ترى فيهنَّ غولا تغوَّل جرير	٣٦

٢٢٦ سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالم وجهول ٢٦١
السموءل بن عادياء الغساني

اللام المضمومة :

٢٢٧ إن سلمى هي التي لو تراءت ... حبذا هي من خلة لو تخال ١٠١
غير معروف

٢٢٨ ما المرء ينفع إلاَّ ربُّه فعلى ... مَ تستمال بغير الله آمال ٤٢٧
غير معروف

٢٢٩ أنا جدًّا جدًّا ولهوك يزدا ... دُ . إذاً ما إلى اتفاق سبيل ٤٢٣
غير معروف

٢٣٠ أنت تكون ماجد نبيل ... إذا تهب شمأل بليل ٢٦٨
فاطمة بنت أسد

٢٣١ ألا ليت شعري هل أبيتنَّ ليلة ... بواد وحولي إذخر وجليل ؟ ٣١٢
غير معروف

٢٣٢ ماذا ؟ ولا عتب في المقدور رمت أمايكفيك بالنجح أم خسر وتضليل ١٧٥
غير معروف

٢٣٣ أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدنيا منك تنويل ٣٦
كعب بن زهير

٢٣٤ إن الكريم لمن يرجوه ذو جدة ... ولو تعذَّر إيسار وتنويل ٢٢٠
غير معروف

اللام المكسورة :

٢٣٥ وتبلي الألى يستلئمون على الألى ... تراهنَّ يوم الروع كالحدأ القبل ١٤٠
أبو ذؤيب الهذلي

٢٣٦ ألا إنني شربت أسود حالكا ... ألا بجلي من الشراب ألا بجلي ٩٥
طرفة أو لبيد وليس في ديوانيهما

٢٣٧ كأن دماء الهاديات بنحره ... عصارة حناء بشيب مرجل ٢٩٢
امرؤ القيس

٢٣٨ فظل طهاة اللحم ما بين منضج ... صفيف شواء أو قدير معجل ٢٩٠
امرؤ القيس

٢٣٩ ألا رب يوم لك منهن صالح ... ولا سيما يوم بدارة جلجل ٥٩٧
امرؤ القيس

اللام المكسورة :

٢٤٠	وما هو من يأسو الكلوم وتتقى	به نائبات الدهر كالدائم البخل	١١٧
	غير معروف		
٢٤١	تواصوا بحكم الجود حتى عبيدهم	مقول لديهم ، لا زكا مال ذي بخل	٣٧٥
	غير معروف		
٢٤٢	ما أنت بالحكم الترضى حكومته	ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	١٥٠
	الفرزدق . وليس في ديوانه		
٢٤٣	قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل		٧٤
	امرؤ القيس		
٢٤٤	فعادى عداء بين ثور ونعجة	دراكا ولم ينضح بماء فيغسل	٢٩٣
	امرؤ القيس		
٢٤٥	ألا إنما المستوجبون تفضلا	بداراً إلى نيل التقدم في الفضل	١٧٤
	غير معروف		
٢٤٦	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها	لدى الستر إلاّ لبسة المتفضل	٤٨٥
	امرؤ القيس		
٢٤٧	ذاك الذي . وأبيك . يعرف مالكا	والحق يدفع ترهات الباطل	١٧٥
	جرير		
٢٤٨	عجائب تبدي الشيب في قلة الطفل		٢٩٥
	أنشده سيبويه		
٢٤٩	ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت	عليَّ وآلت حلفة لم تحلل	٤٦٧
	امرؤ القيس		
٢٥٠	فقبلي مات الخالدان كلاهما	عميد بني جحوان وابن المضلل	١٢١
	الأسود بن يعفر		
٢٥١	لأجهدنَّ فإما درء واقعة	تخشى وإما بلوغ السول والأمل	٤٧٣
	غير معروف		
٢٥٢	علمتك الباذل المعروف فانبعثت	إليك بي واجفات الشوق والأمل	٢٥٧
	غير معروف		

اللام المكسورة :

٣٥٣	وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى	وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب	٥٠٦
		غير معروف	
٣٥٤	واستغن ما أغناك ربك بالغنى	وإذا تصبك خصاصة فتجمل	ص ٥٠٦
		عبد قيس بن خفاف	
٣٥٥	وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني	ثوبي ، فأنهض نهض الشارب الثمل	٣٠٢
		أبو حية النمري	
٣٥٦	ومـا كنت ذا نيرب فيهم	ولا منمش فيهم منمِـل	٥٨٩
		غير معروف	
٣٥٧	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	فإني شريت الحلم بعدك بالجهل	٣٥٦
		أبو ذؤيب	
٣٥٨	فظلوا ومنهم سابق دمعه له	وآخر يثني دمعة العين بالمهل	٥٦٧
		غير معروف	
٣٥٩	علموا أن يؤملون فجادوا	قبل أن يسألوا بأعظم سول	٣٣١
		غير معروف	
٣٦٠	وإن شفاء عبرة مهراقة	فهل عند رسم دارس من معول ؟	٢١٣
		امرؤ القيس	
٣٦١	ولن يلبث الجهال أن يتهضموا	أخا الحلم ما لم يستعن بجهول	١٧٢
		غير معروف	
٣٦٢	رب رفد هرقته ذلك اليو	م ، وأسرى من معشر أقتال	١٨
		الأعشى	
٣٦٣	ثم أضحوا لعب الدهر بهم	وكذاك الدهر حالا بعد حال	٥٥٦
		عدي بن زيد	
٣٦٤	فكونوا أنتم وبني أبيكم	مكان الكليتين مـن الطحال	٥٤٤
		غير معروف	
٣٦٥	ردوا فوالله لا زدناكم أبدا	ما دام في مائنا ورد لنزال	١٧
		غير معروف	
٣٦٦	كل أمر مباعـد أو مـدان	فمنوط بحكـمة المتعـال	٥٤٦
		غير معروف	

اللام المكسورة :

٢٦٧	رب ما تكره النفوس من الأمـ ـر له فرجة كحل العقال	١٦٣
	أمية بن أبي الصلت	
٢٦٨	لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في سحوق ذات أو قال	٥٩١
	أبو قيس بن الأسلت الأوسي	
٢٦٩	وما كنت ضفاطا ولكن طالبا أناخ قليلا فوق ظهر سبيل	٢١٣
	أنشده سيبويه	
٢٧٠	أراني . ولا كفران لله . إنما أواخي من الأقوام كل بخيل	٢١٠
	كثير	
٢٧١	خالفاني ، ولم أخالف خليليَّ فلا خير في خلاف الخليل	٤٥٨
	غير معروف	

الميم الساكنة :

٢٧٢	أولئك إخواني الذين عرفتهم وأخدانك اللاءات زُيّنَّ بالكَتَمْ	١٤٤هـ
	غير معروف	
٢٧٣	أبانا فلا رمت من عندنا فإنا بخير إذا لم تَرِمْ	٢٥٤
	غير معروف	
٢٧٤	ويوما توافينا بوجه مقسم كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ	٢٣٢
	ابن أرقم اليشكري	

الميم المفتوحة :

٢٧٥	أكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرنْ إني عسيت صائما	٢٩٧
	غير معروف	
٢٧٦	وأعرض عن شتم اللئيم تكرما	٤٨٧
	حاتم الطائي	
٢٧٧	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألمّا	٢٣٢
	غير معروف	
٢٧٨	سالمت من أجل سلمى قومها ، وهمُ عِدأ . ولولاءِ كانوا في الفلا رمما	١٠١
	غير معروف	
٢٧٩	وأطرق إطراق الشجاع ولو رأى مساغا لناباه الشجاع لصمما	٤١
	المتلمس	
٢٨٠	لكل إلفين بينٌ بعد وصلهما والفرقدان حجاه مقتفيه هما	٢٢٩
	غير معروف	

الميم المفتوحة

٣٨١ أبعدَ بُعدٍ تقول ، الدار جامعة شملي بهم . أم دوام البعد محتوما ٢٧٦
غير معروف

٣٨٢ لا تقربنّ الدهر آل مطرّف إن ظالما أبدا وإن مظلوما ٢٧١
ليلى الأخيلية وقريب منه لحميد بن ثور

٣٨٣ إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما ٢٠٩
أبو مكعت أو مكعب

٣٨٤ وقد علموا ما هُنّ كَهْيَ ، فكيف لي سلوّ ؟ ولا أنفك صبّاً متيما ١٠٠
غير معروف

٣٨٥ لا يلْفك الراجيك إلاَّ مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما ١٦
غير معروف

الميم المضمومة :

٣٨٦ وليس بمدن حتفه ذو تقدم لحرب ، ولا مستنسئ العمر محجم ٤٩١
غير معروف

٣٨٧ ديار مية إذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم ٤٤٢
ذو الرمة

٣٨٨ صل الذي والتي متّا بآصرة وإن نأت عن مدى مرماهما الرحم ١٧٧
غير معروف

٣٨٩ ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم ؟ ٣٥٠
غير معروف

٣٩٠ لو كان حيًا قبلهن ظعائنا حيًا الحطيم وجوههن وزمزم ٤٥٩
غير معروف

٣٩١ وإن لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبّه الله علقم ١٠١
غير معروف

٣٩٢ فقمت للطيف مرتاعا فأرقني فقلت : أهي سرت أم عادني حلم ؟ ١٠٠
زياد بن حمل أو زياد بن منقذ أو المرار بن منقذ

٣٩٣ عشية لا تغني الرماح مكانها ولا النبل إلاَّ المشرفي المصمم ٥٦٤
ضرار بن الأزود

٣٩٤ وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلاَّ يزيدهم حبّاً إليَّ همُ ١٠٨
زياد بن حمل التميمي

الميم المضمومة :

الميم المكسورة :

الميم المكسورة :

٤٠٩	وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً	إذا أنه عبد القفا واللهازم	٢١٧ ٥١٠
		أنشده سيبويه	
٤١٠	مشيْن كما اهتزت رماح تسفَّهت	أعاليها مرُّ الرياح النواسم	٣٨٨
		ذو الرمة	
٤١١	ما برئت من ريبة وذم	في حربنا إلاَّ بنات العم	٢٩٠
		غير معروف	
٤١٢	ما خلتني زلت بعدكم ضمنا	أشكو إليكم حموة الألم	٢٤٩ ٢٦٠
		أنشده خلف الأحمر	
٤١٣	غير لاهٍ عداك فاطَّرح اللهْـ	وَ، ولا تغترر بعارض سِلْم	٢٠٨
		غير معروف	
٤١٤	ولسنا إذا تأبون سلما بمذعني	لكم، غير أنا إن تسالَم نسالِم	٤٦
		غير معروف	
٤١٥	فعوضني منها غناي ولم تكن	تساوي عندي غير خمس دراهم	٣٦
		رجل من الأعراب	
٤١٦	لو عُدَّ قبر وقبر كنت أكرمهم	ميتا، وأبعدهم من منزل الذأم	٤٣
		عصام الزماني أو همام الرقاشي	
٤١٧	عوجا على الطلل المحيل لأننا	نبكي الديار كما بكى ابن حذام	٣٣٤
		امرؤ القيس	
٤١٨	قلب من عيل صبره كيف يسلو	صاليا نار لوعة وغرام ؟	٢٣٠
		غير معروف	
٤١٩	شغفت بك اللَّتِ تيمتك فمثل ما	بك ما بها من لوعة وغرام	١٣٩
٤٢٠	فيا ليت أن الظاعنين تلفتوا	فيعلم ما بي من جوى وغرام	٢٣٠
		غير معروف	
٤٢٠	فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام	٢٦٩
		الفرزدق	
٤٢١	أتاركة تدللها قطام	وضناً بالتحية والسلام ؟	٤٨٢
		النابغة الذبياني	
٤٢٢	وكريمة من آل قيس ألفتهْ	حتى تبذخ فارتقى الأعلامِ	٤٢١
		غير معروف	

الميم المكسورة :

٤٢٣	ندم البغاة ولات ساعة مندم	والبغي مرتع مبتغيه وخيم	٤٨٢
		سبق ذكر صدره وقائله	ص ١٣٩
٤٢٤	فقل لِلَّتْ تلومك إن نفسي	أراها لا تعوذ بالتميم	
		غير معروف	

النون الساكنة :

٤٢٥	أقلي اللوم عاذل والعتابنْ	وقولي إن أصبت لقد أصابنْ	٧
		جرير	
٤٢٦	وقاتم الأعماق خاوي المخترقْنْ	مشتبه الأعلام لماع الخفقْنْ	٧
		رؤبة	

النون المفتوحة :

٤٢٧	أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا	إن يظعنوافعجيب عيش من قطنا	٢٠٤
		غير معروف	
٤٢٨	ألا لا مجير اليوم مما قضت به	صوارمنا إلاَّ امرأ دان مذعنا	٥٦٣
		غير معروف	
٤٣٠	إذا ما الغانيات برزن يوما	وزججن الحواجب والعيونا	٥٤٥
		الراعي النميري	
٤٣١	قول ياللرجال ينهض منا	مسرعين الكهول والشبانا	٣٧٨
		غير معروف	
٤٣٢	فليت لي بهم قوما إذا ركبوا	شدُّوا الإغارة فرسانا وركبانا	٤٨٧
		قريط بن أنيف	
٤٣٣	ما صاب قلبي وأضناه وتيمه	إلاَّ كواعب من ذهل بن شيبانا	٤٦٠
		غير معروف	
٤٣٤	إلاكم يا خزاعة لا إلانا	عزا الناس الضراعة والهوانا	٥٣٥
	فلو برئت عقولكم بصرتم	بأن دواء دائكم لدانا	
	وذلكم إذا واثقتمونا	على قصر اعتمادكم علانا	
		غير معروف	
٤٣٥	قالت . وكنت رجلا فطينا :	هذا ، لعمر الله ، إسرائينا	٣٧٥
		غير معروف	
٤٣٦	نحمي حقيقتنا وبعـ	ـض القوم يسقط بين بينا	٥٩٧
		عبيد بن الابرص	

النون المفتوحة :

٤٣٧ تعاور أيمانهم بينهم ... كؤوس المنايا بحد الظبينا ... ٥٣
غير معروف

٤٣٨ ما جاد رأيا ولا أجدى محاولة ... إلاَّ امرؤ لم يضع دنيا ولا دينا ... ٤٦٠
غير معروف

٤٣٩ فما إن طبنا جبن ولكن ... منايانا ودولة آخرينا ... ٤٧٨
فروة بن مسيك

٤٤٠ تذكر حب ليلى لات حينا ... وأمسى الشيب قد قطع القرينا ... ٢٨٤
غير معروف

٤٤١ نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل ... فبوئت حصنا بالكماة حصينا ... ٢٨٢
غير معروف

٤٤٢ نحن الألى فاجمع جمو ... عك ثم وجههم إلينا ... ١٧٨
عبيد بن الأبرص

٤٤٣ شجاك . أظن . ربع الظاعنينا ... ولم تعبأ بعذل العاذلينا ... ٣٦٦
غير معروف

٤٤٤ أجهالا تقول بني لؤي ... لعمر أبيك أم متجاهلينا ؟ ... ٣٧٦
الكميت بن زيد الأسدي . وليس في ديوانه

٤٤٥ تيقنت أن رب امرئ خيل خائناً أمين . وخوان يخال أمينا ... ٣٣١
غير معروف

النون المضمومة :

٤٤٦ لك العز إن مولاك عز وإن يهن ... فأنت لدى بحبوحة الهون كائن ... ٢٣٥ ٢٣٧
غير معروف

٤٤٧ خير اقترابي من المولى حليف رضى وشر بعدي عنه وهو غضبان ... ٢١٤
غير معروف

٤٤٨ إنَّ حيث استقرَّ من أنت راجيـ ... ـه حمى فيه عزة وأمان ... ٥٢٥
غير معروف

٤٤٩ بك أو بي استعان فَلْيَلِ إما ... أنا أو أنت ما ابتغى المستعين ... ١٠٥
غير معروف

النون المكسورة :

٤٥٠ ونحن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن ... ٣٢٦
الطرماح بن حكيم

النون المكسورة :

٤٥١ وقد علمت أن لا أخا بعَشْوَزن ٢٤٤

غير معروف

٤٥٢ لولا اصطبار لأودى كل ذي ثقة لما استقلت مطاياهن بالظعن ٢١٨

غير معروف

٤٥٣ غنى نفسي العفاف المغنى والخائف الإملاق لا يستغنى ٢٢٣

غير معروف

٤٥٤ لا تظلموا مسورا فإنه لكم من الذين وفوا في السرّ والعلن ١٨٠

غير معروف

٤٥٥ ومن حسد يجور عليَّ قومي وأي الدهر ذو لم يحسدوني ؟ ١٥٣

غير معروف

٤٥٦ وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عمن هجاني ١٨٠

غير معروف

٤٥٧ أمسى أبان ذليلا بعد عزته وما أبان لمن أعلاج سودان ٣٢٤

غير معروف

٤٥٨ وحملت زفرات الضحى فأطقتها ومالي بزفرات العشيّ يدان ٦٨

عروة بن حزام العذري

٤٥٩ إذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتا تكفان ٧٢

غير معروف

٤٦٠ وصدر مشرق النحـ ـر كأن ثدياه حقان ٢٣٢

كأن ثدييه حقانِ ٢٣٣

رواه سيبويه

٤٦١ وكيف أرهب أمراً أو أراع له وقد زكأت إلى بشر بن مروان

فنعم مزكأً من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان ١٦٦

غير معروف

٤٦٢ قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت آياته منذ أزمان ٥١٣

امرؤ القيس

٤٦٣ غوير، ومن مثل الغوير ورهطه وأسعد في ليل البلابل صفوان ١٩٨

غير معروف

النون المكسورة :

٤٦٤	دأبي اصطبار وأما أنني جزع	يوم النوى فلو جد كاد يبريني	٢٢٣
		غير معروف	
٤٦٥	عَرينٌ من عُرينة ليس منا	برئت إلى عرينة من عرين	٤٥
	عرفنا جعفرا وبني أبيه	وأنكرنا زعانف آخرين	
		جرير	
٤٦٦	خلت إلاّ أياصر أو نؤيا	محافرها كأسربة الإضين	٥٤
		غير معروف	
٤٦٧	فقال انتصحني إنني لك ناصح	وما أنا إن خيرته بأمين	هـ ١٦٣
		جابر بن الثعلب الجرمي	
٤٦٨	ألا رب من تغتشه لك ناصح	ومؤتمن بالغيب غير أمين	١٦٣
		جابر بن الثعلب الجرمي	
٤٦٩	إن هو مستوليا على أحد	إلاّ على أضعف المجانين	١٠٤
		أنشده الكسائي	

الهاء الساكنة :

٤٧٠	وربيته حتى إذا ما تركته	أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه	٣٦٤
		فرعان بن الأعرف	
٤٧١	وإه رأيت وشيكا صدع أعظمه	وربه عطبا أنقذت من عطبه	١١٣
		أنشده ثعلب	
٤٧٢	أم الحليس لعجوز شهربه	ترضى من اللحم بعظم الرقبة	٣٢٣
		رؤبة	
٤٧٣	وما زرت ليلى أن تكون حبيبة	إليّ ولا دين بها أنا طالبه	٤٢٩
		الفرزدق	
٤٧٤	أنا الذي فررت يوم الحره	والشيخ لا يفر إلاّ مره	١٥٦
		غير معروف	
٤٧٥	تنظرت نسراً والسماكين أيهما	عليَّ من الغيث استهلت مواطره	١٦٩
		الفرزدق	
٤٧٦	لذ بقيس حين يأبى غير ه	تلفه بحراً مفيضاً خيره	٥٩١
		غير معروف	

الهاء الساكنة :

الهاء المفتوحة :

الهاء المفتوحة :

٤٩١	مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعب إلاّ ببين غرابها	٢٨٩
		أنشده سيبويه	
٤٩٢	أهابكِ إجلالاً وما بك قدرة	عليَّ . ولكن ملء عين حبيبها	٢٢٤
		نصيب بن رباح الأكبر	
٤٩٣	وخبرت سوداء الغميم مريضة	فأقبلت من أهلي بمصر أعودها	٣٨٣
		العوام بن عقبة بن كعب بن زهير	
٤٩٤	فقلت عساها نار كأس وعلّها	تشكّى فآتي نحوها فأعودها	٣٠٢
		صخر بن جعد الخضري	
٤٩٥	وما هاج هذا الشوق إلاّ حمامة	تغنّت على خضراء سمر قنودها	٥٩٢
		علي بن عميرة الجرمي	
٤٩٦	ومن فَعلاتي أنني حسن القرى	إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها	٢٥٣
		غير معروف	
٤٩٧	باعد أم العمرو من أسيرها	حراس أبواب على قصورها	١٩٨
		أبو النجم	
٤٩٨	إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن	سراج لنا إلاّ ووجهك نورها	٢٦٦
		أنشده الفراء	
٤٩٩	بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت	ركائبها أن لا إلينا رجوعها	٣٤٥
		رواه سيبويه	
٥٠٠	يوشك من فرَّ من منيته	في بعض غرَّاته يوافقها	٢٩٧
		أمية بن أبي الصلت	
٥٠١	لهنّكِ من عبسية لوسيمة	على هنوات كاذب من يقولها	٣٢٥
		غير معروف	
٥٠٢	أبى الله للشم الألاء كأنهم	سيوف أجاد القين يوما صقالها	١١٣
		كثير عزة	

الهاء المفتوحة :

٥٠٣ أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلاّ بغامها ٥٧٩
ذو الرمة

٥٠٤ تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلاّ ضعف ما بي كلامها ٤٠٦
ذو الرمة

٥٠٥ ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها ٣٦٨
لبيد

٥٠٦ قضى كل ذي دين فوفّى غريمه وعزة ممطول معنًّى غريمها ٤٥١
كثير

٥٠٧ ألم تريا أني حميت حقيقتي وباشرت حدّ الموت والموت دونها ٥٢٦
موسى بن جابر

٥٠٨ إن سليمى زانها مههها ٥٨٧
غير معروف

٥٠٩ فمارجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها ٢٨٨
غير معروف

٥١٠ وأشرب الماء مابي نحوه ظمأ إلاّ لأن عيونَهْ سيل واديها ٩٢
غير معروف

الهاء المضمومة :

٥١١ وأغفر عوراء الكريم ادخاره ٤٨٨ ٧
حاتم الطائي

٥١٢ بيناه في دار صدق قد أقام بها حينا يعللنا وما نعلله ١٠٠
غير معروف

٥١٣ فهيهات هيهات العقيق وأهله ٤٥٠
جرير

الواو الساكنة :

٥١٤ وإن قال مولاهم على جل حادث من الدهر ، ردوا فضل أحلامكم ،ردوا ٩٣
الحطيئة

٥١٥ القائلين يساراً لا تناظره غشاً لسيدهم في الأمر إذ أمروا ٤١٥
غير معروف

٥١٦ ومجاشع قصب هوت أجوافها	لو ينفخون من الخؤورة طاروا	٢٢٦
غير معروف
٥١٧ العاطفون تحين مامن عاطف	والمسبغون يدأ إذا ما أنعموا	٢٨٤
أبووجزة السعدي

الألف المقصورة :

٥١٨	على حين عاتبت المشيب على الصبا	٤٠٥
غير معروف
٥١٩ فأومأت إيماء خفيا لحبتر	فلله عينا حبتر أيمافتى	١٦٨
الراعي النميري
٥٢٠ خليليّ لا تهلك نفوسكما أسى	فإن لها فيما به دهيت أسا	٧٢
غير معروف
٥٢١ إذا لم يكن أحد باقيا	فإن التأسي دواء الأسى	٢٦٦
غير معروف
٥٢٢ فق الناس بالخير لا سيما	ينيلك من ذي الجلال الرضا	٥٩٨
غير معروف
٥٢٣	خالط من سلمى خياشيم وفا	٢٩
العجاج
٥٢٤ حذار فقد نبئت إنك للذي ستجزي بما تسعى فتسعد أو تشقى	٣٨٢
غير معروف

٥٢٥ لديك كفيل بالمنى لمؤمل	وإن سواك من يؤمله يشقى	٥٩٤
غير معروف
٥٢٦ يشكو إليّ جَملي طول السرى	صبر جميل ، فكلانا مبتلى	٤٧٧
غير معروف
٥٢٧ إذا رمت ممن لا يريم متيما	سُلُوّاً فقد أبعدت في رومك المرمى	٢٥٠
غير معروف

الياء الساكنة :

٥٢٨ قالوا ، أخفتَ ؟ فقلت ، إنّ وخيفتي	ما إن تزال منوطة برجائي	٣٢٦
بعض طيئ

الياء الساكنة :

٥٢٩ أثلي الآن لا يبين ارعواء لك بعد المشيب عن ذا التصابي ؟ ٥١٦

عمر بن أبي ربيعة

٥٣٠ شهدت ، وفاقوني ، وكنت حسبتني فقيراً إلى أن يشهدوا وتغيبي ٢٦٠

غير معروف

٥٣١ هم اللاءون فكوا الغل عني بمرو الشاهجان وهم جناحي ١٤٤

غير معروف

٥٣٢ فاليت لاأنفك أحذو قصيدة تكون وإياها بها مثلا بعدي ١٠٤

أبو ذؤيب

٥٣٣ قدني من نصر الخبيبين قدي ٤٤ ٩٧

حميد الأرقط أو أبو بجدلة

٥٣٤ لست ممن يكع أو يستكينو ن إذا كافحته خيل الأعادي ١٦٢

غير معروف

٥٣٥ وأجبت قائل ، كيف أنت ؟ بصالح حتى مللت ، وملني عوادي ٢٧٨

غير معروف

٥٣٦ أنا أبو النجم وشعري شعري ٢٢٥

أبو النجم

٥٣٧ بينما المرء في فنون الأماني فإذا رائد المنون موافي ٥١١

غير معروف

٥٣٨ كما تذل الطفا من رقية الراقي ٥٥٨

غير معروف

٥٣٩ أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي ٣٢

غير معروف

٥٤٠ ولولا نبل عوض في حظبّاي وأوصالي ٥١٨
لطاعنت صدور القو م طعنا ليس بالآلي

الفند الزماني

٥٤١ أنا الفارس الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي ١٠٣

الفرزدق

الياء الساكنة :

٥٤٢ ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد	إذا ألاقي الذي لا قاه أمثالي	٣٥٠
	قيس بن الملوح	
٥٤٣ كمنية جابر إذ قال ليتي	أصادفه وأتلف جل مالي	٩٦
	زيد الخير	
٥٤٤ فلقد أراني للرماح دريئة	من عن يميني تارة وأمامي	٢٧٣ ٥٨٥
	قطري بن الفجاءة	
٥٤٥ أيها السائل عنهم وعني	لست من قيس ولا قيس مني	٩٦
	غير معروف	
٥٤٦ تخذت غراز إثرهم دليلا	وفروا في الحجاز ليعجزوني	٣٦٢
	أبو جندب	
٥٤٧ ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا	وعائذاً بك أن يغلوا فيطغوني	٤٨٢
	عبد الله بن الحارث السهمي	
٥٤٨ ولي نفس أقول لها إذا ما	تنازعني : لعلي أو عساني	٣٠٢
	عمران بن حطان	
٥٤٩ تحنُّ فتبدي ما بها من صبابة	وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني	٤٢٨
	عروة بن حزام العذري	
٥٥٠ أجل المرء يستحث ولا يد	ري إذا يبتغي حصول الأماني	٤٣٨
	غير معروف	
٥٥١ جمعت ، وفحشا غيبة ونميمة	خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي	٥٤١
	يزيد بن الحكم	
٥٥٢ ماذا عليك إذا أخبرتني دنفا	وغاب بعلك يوما أن تعوديني ؟	٣٨٣
	رجل من بني كلاب	
٥٥٣ يرنو إليَّ وأرنو ، من أصادقه	في النائبات فأرضيه ويرضيني	٤٥٦
	غير معروف	
٥٥٤ تراه كالثغام يعل مسكا	يسوء الفاليات إذا فليني	٩٧
	عمرو بن معدي يكرب	

الياء المفتوحة :

٥٥٥	فإني رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى . فارضخي من وعائيا		٨٨
	غير معروف		
٥٥٦	بدت فعل ذي ود . فلما تبعتها	تولت وردت حاجتي في فؤاديا	٢٨٢
	وحلت سواد القلب لا أنا باغيا	سواها ولا في حبها متراخيا	
	النابغة الجعدي		
٥٥٧	هببت ألوم القلب في طاعة الهوى فلجّ كأني كنت باللوم مغريا		٢٩٢
	غير معروف		
٥٥٨	علمتك منانا فلست بآمل	نداك ولو غرثان ظمآن عاريا	٢٧١
	أنشده أبو حيان		
٥٥٩	خليليَّ ما إن أنتما الصادقا هوى	إذا خفتما فيه عذولا وواشيا	٤٠
	غير معروف		
٥٦٠	كأن لم يكن بينٌ إذا كان بعده	تلاق . ولكن لا إخال تلاقيا	٢٥٢
	غير معروف		
٥٦١	تعزَّ فلا شيء على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقيا	٢٨٢
	غير معروف		
٥٦٢	وأنت الذي إن شئت نعمت عيشتي وإن شئت بعد الله أنعمت باليا		١٥٧
	غير معروف		
٥٦٣	ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا		٣٧
	حندج بن حندج المري		
٥٦٤	ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا		١٨٨
	لبيد		
٥٦٥	بأهبة حرب كن ، وإن كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا		٢٧٨
	غير معروف		
٥٦٦	فأما كرام موسرون لقيتهم	فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	١١٧
	منظور بن سحيم الفقعسي		
٥٦٧	وقائلة ، خولان . فانكح فتاتهم	وأكرومة الحيين خلو كما هيا	٢٤٧
	غير معروف		

الياء المضمومة :

٥٦٨ اغفر ما استطعت فالكريم الذيُّ   يألف الحلم إن جفاه بذيُّ   ١٣٨

غير معروف

٥٦٩ أطربا وأنت قنسريُّ   والدهر بالإنسان دوَّاريُّ   ٤٧٢

العجاج

٥٧٠ وبلدة ليس بها طوريّ   ولا خلا الجن بها إنسيُّ   ٥٦٩

العجاج

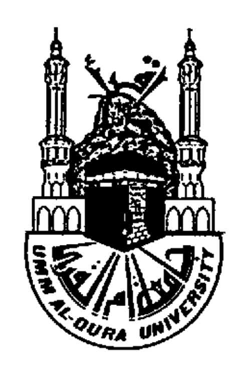
الياء المكسورة :

٥٧١ وليس المال فاعلمه بمال   وإن أرضاك إلَّا للذيْ   ١٣٨
ينال به العلاء ويصطفيه   لأقرب أقربيه وللقصيْ

غير معروف



المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



من التراث الإسلامي
الكتاب السادس

شرح التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

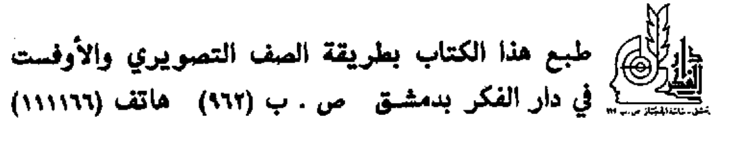
تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الثاني



الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م



طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري والأوفست
في دار الفكر بدمشق ص . ب (٩٦٢) هاتف (١١١١٦٦)



بسم الله الرحمن الرحيم

٢٨ ـ باب الحال[1]

(وهو مادل على هيئة وصاحبها ، متضمناً ما فيه معنى « في » غير تابع ولاعمدة) ـ فما دل على هيئة يشمل الحال ونحو : تربعت[2] والقهقرى ، ومتكئ في قولك : زيد متكئ ، وراكب في قولك : مررت برجل راكب .

وخرج بقوله : وصاحبها : الأوَّلان ؛ فإن تربع والقهقرى إنما يدلان على الهيئة لا على صاحبها ، وخرج بقوله : متضمناً : مادل على هيئة وصاحبها وليس في نفسه معنى في ، ولا في جزئه ، نحو : بنيت صومعة ، وخرج بقوله : ما فيه معنى« في » ما معنى في لمجموعه لا لجزء مفهومه ، نحو : دخلت الحمام ، أي في الحمام ، فليس[3] معنى في مختصاً بجزء من الحمام دون جزء ، بخلاف ضاحكاً مثلا في قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً ،فإن معنى في مختص بجزء مفهومه ؛ فإن ضاحكاً دال على الهيئة وصاحبها ، ومعنى في لبعض مفهومه ، وهو المصدر ، على حذف مضاف ؛ فإن التقدير :جاء زيد في حال ضحك .

وخرج بقوله : غير تابع : راكب : في قولنا : مررت برجل راكب ونحوه ؛ فإنه يصدق عليه في حال ركوب ؛ وخرج بقوله : ولاعمدة : متكئ ، من : زيد متكئ ونحوه : فإنه يصبح تقديره : زيد في حال اتكاء ؛ ولا يرد قائماً في :ضربي

---

(١) ذكر في هامش النسخه(ز) الحال يذكر ويؤنث ، فيقال : نحن في حال حسن ، وحال حسنة ، وقد ذكرت العبارة بالنسخة(د) في أول الكلام عن الحال ، ولم تذكر في (غ) .

(٢) في (غ) : تربع

(٣) في (د) : وليس

زيداً قائما ؛ لأن العمدة في الاصطلاح ما عَدمُ الاستغناء عنه أصل لاعارض كالمبتدأ ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال .

وعروض جواز الاستغناء عن العمدة لا يخرجها عن كونها عمدة ، كما في قولك :صحيح ، في جواب : كيف زيد ؟ وعروض امتناع الاستغناء عن الفضلة لا يخرجها عن كونها فضلة ، كما في هذه الحال ، وكذا في قوله تعالى[١] :﴿ وإذا بطشتم بطشتم جبّارين ﴾[٢] وقوله : ﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ﴾[٣] .

(وحقه النصبُ) ـ لأنه فضلة ، وإعراب الفضلات النصب ، ونصبها نصب التشبيه بالمفعول به ، في قول أبي علي[٤] وأبي بكر[٥] ، وهو ظاهر قول سيبويه ؛ وقيل : نَصب المفعول به ، وهو قول أبي القاسم[٦] ؛ وكلام سيبويه يرده ، قال : وليس بمفعول كالثوب في قولك : كسوت الثوبَ زيداً ؛ وقيل : نصب الظرف ، لقول سيبويه : لأن الثوب ليس بحال وقع فيها الفعل ؛ فإنه يدل على أن الحال وقع فيها الفعل[٧] ، فيكون ظرفا ؛ ورُدَّ بأن الظرف أجنبي من الاسم ، والحال هي الاسم الأول .

(وقد يُجَرُّ بباء زائدة) ـ قال المصنف : كقول رجل فصيح من طيئ[٨] :

---

(١) سقطت من (د ، ز)
(٢) الشعراء : ١٣٠
(٣) الدخان : ٣٨
(٤) الفارسيّ
(٥) ابن السراج
(٦) الزجاجيّ
(٧) سقطت من (غ)
(٨) في (غ) : رجل من طيئ فصيح

١ ـ كائن دعيت إلى بـــأســـاءَ داهمـــةٍ فمــــا انبعثتُ بمـــزؤود ولا وكل[١]

أي فما انبعثت مزؤوداً ولا وَكِلاً ، ومثله :

٢ ـ فمــــا رجعَتْ بخــــائبـــةٍ ركابٌ حكيم بن المسيّب منتهــــاهــــا[٢]

أي فما رجعت خـائبـةً ، وقـد أوّلا علي أن البـاء فيها للحـال لا زائـدة ، وتقـدير الأول : فما انبعثت ملتبساً بمزؤود ، ويعني نفسه ، كما في قولك : لقد صحبك مني رجل كذا ، وتقدير الثاني : فما رجعت ملتبسة بحاجة خائبة .

ولا يرد عليه أنه لم يقيد بالنفي ، والسماع بتقدير تسليمه إنما هو معه لإشعـار الزيادة بـه ، وذكر في حروف الجرّ أن الحـال ربمـا جُرّت بمن زائـدة[٣] ، ومثل لـه بقراءة زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه[٤] ـ وجماعة : ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نُتَّخـذ من دونك من أولياء ﴾[٥] بضم النون وفتح الخاء ، أي نتخذ أولياء .

والبأساء الشدة ، قال الأخفش : بني على فَعْلاء وليس له أفعل لأنـه اسم ، كما يجيء أفعل في الأسماء ليس معه فعلاء نحو أحمد .

وزأدته أزأده زأداً أذعرتـه ، وزئـد فهو مزؤود أي مـذعور ؛ ويقـال : رجل وَكِلٌ بـالتحريـك ووُكَلـةٌ أيضـا كهمـزة ، وتُكَلَـة أي عـاجـز يكل أمره إلى غيره ويتكل عليه .

---

(١) في المغني ١١٠/١ قال : ذكر ذلك ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، وخرج البيتين : هـذا والـذي بعده على أن التقدير : بحاجة خائبة ، وبشخص مزؤود ، أي مذعور ...

(٢) لم ينسبـه صـاحب المغني ولا في معجم شواهـد العربيـة ، وجـاء بـه في المغني ١١٠/١ في مواضـع زيادة الباء ، قال : والخامس : الحال المنفيّ عاملها ، كقوله : فما رجعت بخائبة ... البيت .

(٣) في (غ) : الزائدة .

(٤) سقطت من (د ، ز)

(٥) الفرقان : ١٨

(واشتقاقه) ـ أي الحال .

(وانتقاله غالبان لا لازمان) ـ ومن وروده غير مشتق قوله تعالى :﴿ فانفروا ثبات ﴾[1] ، وقوله :﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾[2] ، ومن وروده غير منتقل قوله تعالى :﴿ وخلق الإنسان ضعيفا ﴾[3] ، وقوله : ﴿ طبتم فادخلوها خالدين ﴾[4] .

وقيل : لاتكون الحال إلاّ منتقلة أو شبهها ، نحو : خلق زيدٌ طويلا ؛إذ من الجائز أن يخلق قصيرا ؛ والخلاف في غير المؤكدة ، فأما الحال المؤكدة فتكون منتقلة وغيرها ، نحو : ﴿ وأن هذا صراطي مستقيما ﴾[5]

(ويُغني عن اشتقاقه وصفهُ) ـ نحو :﴿ فتمثّل لها بشراً سويّاً ﴾[6] .

(أو تقدير مضاف قبله) ـ كقول[7] العرب : وقع المصطرعان عِدْلَيْ عَيْرْ ؛ أي مثل عدلي عير .

(أودلالته على مفاعلة) ـ نحو : كلمته فاه إلى فيَّ ، أي مشافهةً ، وبعتُه يداً بيد ، أي مناجزةً ؛ وفسره سيبويه بقوله : بايعته نقداً ، ولا بد من ذكر الجار والمجرور ، ولا يقتصر على ما قبله ، كما لا يقتصر عليه في مثل : سادوا كابراً عن كابر .

(أو سعر) ـ أي دلالته على سعر : نحو : بعت الشاءَ شاةً بدرهم ، والبُرَّ

---

(١) النساء : ٧١

(٢) النساء : ٨٨

(٣) النساء : ٢٨

(٤) الزمر : ٧٣

(٥) الأنعام : ١٥٣

(٦) مريم : ١٧

(٧) سقطت هذه العبارة من (د)

قفيزاً بدرهم ؛ ويجوز الرفع على الابتداء ، وهو على حذف الصفة ، أي شاة منه ، وقفيزاً منه .

(أو ترتيب) ـ نحو : علمته الحساب باباً باباً ، أي مفصّلا ، وادخلواأولاً أولا ، أي واحداً بعد واحد ؛ ولا تفرد هذه الحال ، فلم تستعمل العرب هذا إلا مكررا . واقتضى كلام الزجاج أنه لو أفرد لفهم منه معنى المكرر ، قال : كما قالوا : لك الشاءُ شاةً بدرهم ، وهو يفهم التفصيل .

وفي نصب الثاني أقوال :

فعن الفارسيّ ، هو معمول للأول ، لوقوع الأول حالاً ، وعنه أيضا أنه صفة للأول ، وهما مركبان[1] ، وقد جاء التركيب بإعراب الاسمين ، قال : تزوجتها راميّةً هرْمزيةً ، وقال الزجاج : هو توكيد للأول ، وقال ابن جني : هو صفة له ،وهو كما في قول الفارسي الثاني[2] ، لكنه لم يدَّعِ تركيبا ، وقدره : بابا ذا باب ، والأقرب كونه منصوباً نصب الأول ، وهما معاً الحال ، لتأولهما بالمفرد ، أي مفصَّلاً ، كما أن الاسمين في قولك : هذا حلو حامض ، الخبر ،لتأولهما بذلك ، أي مُزّ

(أو أصالة) ـ نحو : هذا خاتمك حديداً ، وهذه جُبّتُك خزّاً ، وهما من أمثلة سيبويه ، وقال تعالى :﴿ أأسجد لمن خلقت طينا ﴾[3] ؟

(أو تفريع) ـ نحو : هذا حديدك خاتماً .

(أو تنويع) ـ نحو : هذا تمرك شهريزاً . قال اللحياني : تمر شِهريز

(١) زاد بعدها في (ز ، غ) : قال

(٢) سقطت هذه الكلمة من النسخة (د) ؛ وهي مفهومة من عبارة النسخة (ز) : وهو كثاني قولَي الفارسيّ ، وعبارة النسخة (ز) : وهو كتأويل قول الفارسي .

(٣) الإسراء : ٦١

وشُهريز ، وسِهريز وسُهريـز بـالسين والشين جميعـا لضرب من التمر . وإن شئتَ أضفت مثل : ثوبٍ خزٍّ ، وثوبِ خَزٍّ .

(أو طور واقع فيه تفضيل) ـ نحو : هذا بسراً أطيب منه رطبا .

(وجعلُ فـاه ، من : كلمتـه فـاه إلى فيَّ ، حـالاً أولى من أن يكـون أصلـه : جاعلاً فاه إلى فيَّ ، ومن فيه إلى فيَّ) ـ والحاليـة مـذهب سيبويـه وليس فيهـا غير استعمال جامد موضع مشتق ، وهو في هذا الباب معهود نحو :بعته يداً بيد ، وكذا التعريف كما سيـأتي ؛ وأمـا تقـدير جـاعل كما صـار إليـه الكوفيـون ، ومـال إليـه الفارسي في الحلبيات ، فأمر لا يحتـاج إليـه ، ولم يؤلف في هـذا البـاب ، ولو كان كـذلـك لقيس عليـه ، فَعَـدمُ اقتيـاسـه دليل على أنـه وضع موضع غيره ، كما قـال سيبويه .

وما ذهب إليه الأخفش من أن الأصل : من فيـه ردَّه المبرد بـأنـه لا يُعقل ، فإن الإنسان لا يتكلم من في غيره ، أي فكان الوجه أن يقال :كلمته فيَّ إلى فيـه ؛ وا نفصل الفـارسي عنـه بـأن منظـور فيـه إلى جـانب المعنى ؛ لتضمن كلمتـه معنى كلّمني ، وكلمني من فيه صحيح ، أي لم يكلمني من كتابه ولا بواسطة .

ورد على الأخفش بـأنـه لم يـوجـد حـذف حرف ملتزمـاً ، وعلى مـا خرجـه سيبويه من الحالية جرى الجماعة ، ومنهم السيرافي ، ولكنه جعلـه اسما واقعـا موقع المصدر الواقع موقع الحال ، أي مشافهة ، ثم يؤول هذا بمشافهٍ وبمشـافهـة ، قـدره سيبويه لكنه تفسير معنى ؛ فإن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصـدريـة لا بـد أن يكون نكرة ،كذا زعم سيبويه ، وفيه بحث ونظر .

(ولا يقاس عليه ، خلافـاً لهشـام) ـ فلا يقـال مثلا : مـاشَيْتُـهُ قـدمـه إلى قدمي ،لأن فيه إيقاع جـامـد موقع مشتق ، ومعرفـة موقع نكرة ، ومركـب موقع مفرد ، بـل يقتصر على المسمـوع . وحكى الفراء أنهم قـالـوا : كلمتـه فـاه إلى فيَّ ،

وحاذيته ركبته إلى ركبتي ، وجاورته منزله إلى منزلي ، وفاضلته قوسه عن قوسي ، وصارعته جبهته على جبهتي ؛ وقالوا هذا كله بالنصب والرفع .

(**فصل**) - (الحال واجب التنكير)- لئلا يوهم النعتية عند نصب ذي الحال أوعدم ظهور إعرابها ؛ وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز يونس والبغداديون تعريفها نحو : جاء زيدٌ الضاحكَ ، قياساً على الخبر ، وعلى ما سمع منها كذلك كما سيأتي ؛ وقال الكوفيون : إن كان فيها معنى الشرط جاز كونها بصورة المعرفة نحو : عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيءَ ؛ وإلا فلا يجوز : جاء زيدٌ الراكبَ ، وكلا القولين ضعيف ؛ أما أولهما فللفرق بين الخبر والحال ، إذ السكوت على الاسم وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتية ، بخلاف الحال ، والسماع قليل مؤول .

وأما ثانيهما فلاحتمال غير الحالية فيما ذكروه ، وهو كون المحسن والمسيء خبري كان مضمرة ، أي إذا كان .

(وقد يجيء معرفا) - أي في الصورة ، وقرينة هذا الحمل قوله من قبل : الحال واجب التنكير ، فهي وإن كانت بصورة المعرفة نكرة بناء على قول الجمهور .

(بالأداة) - نحو : مررت بهم الجماء الغفير[1] ، وأوردها أو أرسلها العِراك[2] ، وادخلوا الأول فالأول .

---

(١) في (د) : الجم الغفير

(٢) زاد بعدها في (د) ، وذكر بهامش (غ) :

... ولم يذدها : ولم يشفق على نغص الدخال -

هكذا وردت الزيادة ؛ وفي شرح شواهد ابن عقيل للعدوي والجرجاوي ص : ١٢٩ :

٣ - وأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يَشْفَق على نَغَص الدِّخالِ

قاله لبيد العامريّ ، أي معاركةً مزاحمة ، ولم يمنعها عن ذلك ، ولم يَخَفْ عليها من تنغصها ومشقتها من مداخلتها في بعضها ومزاحمتها على الماء فتتكدر وينغص عليها فلا تتم الشرب .

ويقالُ : جـاؤوا الجمـاءَ الغفير ، وجمـاء غفيراً ، وجمٌّ الغفير ، وجمـاءَ الغفير ، والجماءَ الغفيرة بالتاء ، والمعنى : جاؤوا بجماعتهم : الشريف والوضيع ، ولم يتخلف أحـد ، وكانت فيهم كثرة ؛ وهـو ومـا ذكر معـه نكرة واقعـة مـوقـع الحـال ، وال زائدة .

(أوالإضافة) ـ نحو : كلمته فاه إلى فيَّ ، وطلبتـه جهـدي وطـاقتي ، ورجع عودَه على بدئه ، ومررت بزيد وحدَه ، وتفرقوا أيادي سبا .

(ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاًإلى ضمير ما تقـدم) ـ فيقـولـون : مررت بـالقـوم ثـلاثتَهم وأربعتَهم وخمستَهم .. وهكـذا إلى العشرة بـالنصب ؛ ومـذهب سيبويـه أنـه اسم موضوع موضع المصـدر الواقع موقـع الحـال كمذهبـه في : وحـدَه ، والتقـدير : مخمسـا لهم ، فوضع خمسـة موضع خمس مصـدر خمست القوم ، وخمس مـوضـع مخمس . وقيـل هـو منصـوب ظرفـا ، كما قيـل في : مررت بزيد وحده .

(ويجعلـه التميميون توكيـداً) ـ فيقولـون : قـام القـوم ثـلاثُتهم ، بـالرفـع ، ورأيت القوم ثلاثتَهم ، بالنصب ، ومررت بالقوم ثلاثتِهم ، بالجر .

قيل : وظاهر كلام المصنف في الشرح أن المعنى في اللغتين على حـد واحـد ، إذ قال : النصب عند الحجازيين على تقدير : جميعا ، ورفعه التميميون توكيداً على تقـدير : جميعهم ؛ وذكر غيره بينهما فرقـا ، وهو أن النصب على الحـال أو الظرف يقتضي ألا يكون مع المذكورين غيرهم ، للزوم الكذب ؛ إذ المعنى : مررت بـالقوم

= يصف رَجلا يرسل إبله أوخيله للشرب وسط الزحام . والشـاهـد في قولـه : « العِراكَ » حيث وقع حالاً ، وهو معرفة ، والحال عنـد جمهور النحويين لا تكون إلاَّ نكرة ؛ وأجـابوا بـأن قولـه : « العِراكَ » معرفة لفظا ، مؤول بنكرة ، أي أرسلها معاركةً .

مع التقييد بالعدد المذكور ، فلو زادوا على ذلك كان كذبا ؛ وأما الإتباع فمعناه : مررت بالثلاثة كلهم ، وإذا كان معهم غيرهم لم يكذب ذلك .

(وربما عومل بالمعاملتين مركبٌ العدد) ـ أي بالنصب والإتباع المذكورين وهذا هو الصحيح ، ومنهم من منع . وعلى الجواز تقول : جاؤوا خمسة عشرهم ، وجئن خمس عشرتهن ، أي جميعا ؛ حكاه الأخفش في الأوسط .

(وقضّهم بقضيضهم) ـ فتقول : جاء القومُ قضّهم بقضيضهم ، بالنصب والرفع ، فالنصب على الحال ، والرفع على التوكيد ، كما في ثلاثتهم وأخواته ، قال سيبويه : كأنه قال : انقض أولهم على آخرهم .

(وقد يجيء المؤول بنكرة علماً) ـ قالوا : جاءت الخيل بدادِ ، وهو علَم جنس فوقع حالاً لتأوله بنكرة ، أي متبددةً .

(فصل[1]) ـ (إن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لامعمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والأخفش) ـ فقوله تعالى : ﴿ ثم ادْعُهُنَّ يأتينكَ سَعْياً ﴾[2] ، ﴿ ثم إني دعوتهم جهاراً ﴾[3] ، وقول العرب : قتلته صبراً ، ولقيته فجأة ، ومفاجأة ، مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المصادر في موضع الحال ؛ أي ساعياتٍ ومجاهراً ، ومصبوراً وفاجئاً أو مفاجئاً وفجاءةً بالضم والمد ، ومنه : قطري بن الفجاءة ؛ يقال : فجأه الأمر وفجئه بالكسر أيضا فجأة ، وفاجأه مفاجأة .

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر معمولات لأفعال مقدرة ، وتلك الأفعال هي الحال ، والتقدير : يسعين سعيا .. وكذلك الباقي .

---

(١) ثبت « الفصل » بالنسخة المحققة من التسهيل ، وسقط من نسخ التحقيق ، ومن بعض نسخ التسهيل .

(٢) البقرة : ٢٦٠

(٣) نوح : ٨ ، ولم تذكر « ثم » في النسخ .

ورُدَّ بأن الدالَّ على الفعل المذكور إن كان المصدر فليُقس في كل فعل له مصدر ولايقتصر فيه على السماع ؛ ولم يقل بهذا[1] بصري ولاكوفي إلاَّ المبرد في طريق كما سيأتي ؛ ولايمكن كون الفعل المذكور دالاًّ على ذلك الفعل المحذوف لأن اللقاء لايدل على المفاجأة ، وكذلك الباقي ؛ وماذهب إليه الكوفيون من أنها منصوبة بالأفعال السابقة مفعولات مطلقة لاأحوالا ، لأن في اللقاء معنى المفاجأة ، وكذا الباقي ، لايخفى ضعفه مما ذكر .

(ولايطرد فيما هو نوع للعامل ، نحو : أتيته سرعةً ، خلافا للمبرد) ـ قال سيبويه : لاتقول : أتيته سرعة ولارُجْلة ، بل حيث سمع . انتهى .

ولم يخالف في هذا أحد من الكوفيين والبصريين إلا المبرد ، فعنه في نقل اقتياس ذلك[2] مطلقاً ، وعنه اقتياسه فيما هو نوع للعامل دون غيره ، وعلى هذا لايجوز : جاء زيدٌ بُكاءً ، ولاضحك زيدٌ بُكاء ، وعلى الأول يجوز

(بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع) ـ أي سواء قلنا إنه في موضع الحال أم لا ، فلا يقاس ما هو نوع للعامل كالمثالين الأولين ، ولا[3] غيرهُ ، كالمثالين الآخرين .

(إلا في نحو : أنت الرجل عِلْماً ، وهو زهيرٌ شعراً ، وأما عِلْماً فعالم) أي فلا يُقتصر في هذه الأنواع الثلاثة على السماع ، بل يقاس ، فتقول : أنت الرجل أدباً ونبلاً ، وزيدٌ حاتمٌ جوداً والأحنف حلماً ، وأما نبلاً فنبيل ، وأما سمناً فسمين ، وما أشبه ذلك مثله : والنصب في الأنواع الثلاثة على الحال ، وتقدير الأول :

---

(١) في (د) : هذا

(٢) سقطت من (د)

(٣) في (ز) : ولا على غيره .

أنت الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل ، وهو معنى قول الخليل : أنت الرجل في هذه الحال .

وقال ثعلب : إنه مصدر مؤكد ، ويتأول الرجل باسم مما بعده ، أي أنت العالم علما ، والمتأدب أدباً ، والنبيل نبلا ، والتمييز فيه محتمل ، لتأول الرجل بالكامل ، فيكون منقولا من الفاعل ، وتقدير الثاني : هو مثل زهير في حال شعر ، وكذا الباقي ، والتمييز فيه أيضاً محتمل ، بل ظاهر ؛ لأنه على تقدير مثل ؛ وقد نصبوا على التمييز في : زيد القمر حُسناً ونحوه ؛ وتقدير الثالث : مهما يذكر إنسان في حال علم مثلا ، فالمذكور عالم .

وأصله أن يوصف شخص بعلم وغيره ، فيقال للواصف ذلك ، والمعنى إنكار ما وصف به من غير المذكور ، واالناصب للحال ماقبلها من فعل الشرط المقدر ، وصاحبها الضمير المرفوع به ؛ ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء ، وصاحبها الضمير الذي فيه ؛ وقد نص سيبويه على جواز نصبها بما قبلها وما بعدها ، ومراده ماذكر ، لكن شرط الثاني أن لايمنع مانع من عمله فيما قبله ، فإن منع تعين الأول ، نحو : أما علماً فلا علم له ، وقد أشار سيبويه إلى هذا ، وصرح به غيره .

(وترفع تميم المصدرَ التاليَ أمَّا ، في التنكير[1] جوازاً مرجوحاً) ـ قال سيبويه : وقد يرفع في لغة تميم ، فيقولون : أما علمٌ فعالم ، بالرفع ، وكذا الباقي ، والنصب في لغتها أحسن . انتهى .

وقضية كلامه أن غير تميم تنصبه ، سواء الحجاز وغيرهم ، وقال المصنف في الشرح إن النصب لغة الحجاز .

(وفي التعريف وجوباً) ـ فيقولون : أما العلمُ فعالمٌ ، بالرفع . وظاهر إطلاق كلام المصنف أنهم يرفعون المعرف بالألف واللام وغيرهما وجوباً ،

---

(١) في (غ) : في النكرة .

فيقولون مثلا : أما علمُ النحو فعالمٌ ؛ وظاهر كلام سيبويه يقتضي تخصيص ذلك بذي ال ، وهو المنقول ، قال سيبويه : فإن أدخلت الألف واللام رفعوا . يعني بني تميم . انتهى . ولا يبعد أن يجري المضاف إلى ذي ال مجرى ما دخلت عليه .

(وللحجازيين في المعرّف رفعٌ ونصبٌ) ـ فيقولون : أما العلم فعالم ، بالوجهين ، وكذا ماأشبهه . وظاهر كلام المصنف التساوي ، وسيبويه ذكر الرفع وجُملاً من مسائله ، ثم قال : وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام ، وهذا قد يشعر بأن الرفع أكثر .

(وهو في النصب) ـ أي المعرف المذكور .

(مفعول له عند سيبويه) ـ قال سيبويه : كأنه أجاب من قال : لمه ؟ انتهى .

وبهذا يتقرر المفعول من أجله ، وإنما كان كذلك لامتناع الحالية للتعريف ، وكذا المصدرية ، لأن المصدر التوكيدي لايكون معرَّفاً .

(وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش) ـ فتقول في : أما علماً فعالمٌ مثلا : إن علما منصوب بعالم ، والتقدير : مهما يكن من شيء ، فالمذكور عالم علماً ؛ ورُدَّ بأن ذلك لايطرد له في كل موضع ، فقد تدخل الفاء على ما يمتنع عملُ ما بعده فيما قبله ، نحو : أما علماً فلا علمَ له[1] أو فهو ذو علم أو فإن له علما ، وكذلك يقول الأخفش في المعرف نحو : أما العلم فعالم ، ويرده ماذكر وما سبق من أن المصدر التوكيدي لا يكون معرفا .

وأما ما ذهب إليه الكوفيون ، واختاره المصنف في الشرح ، وبعض المغاربة ، وأجازه السيرافي من أن المنكر والمعرف ينتصبان على المفعولية ، أي مهما

---

(١) سقطت من (د)

تذكر علما أوالعلم ، فمردود لعدم اطراد ذلك في الأسماء التي ليست بمصادر كعلم ، ولا صفات كعالم ؛ وأما ما حكاه الفراء عن الكسائي عن العرب : أما قريشاً فأنا أفضلها ، وما حكاه يونس عن قوم من العرب : أما العبيدَ فذو عبيد ، وأما العبدَ فذو عبد ، بالنصب ، فقليل جدا ، والوجه في هذا الرفع ، وقال سيبويه ، وذكر ماحكاه يونس : إنه قليل خبيث .

(فصل) - (لايكون صاحب الحال في الغالب نكرة) - استظهر بالغالب على ما جاء حالا من النكرة ، وليس فيه شيء مما ذكر من الشروط ، نحو قولهم : عليه مائة بيضاً ، وفيها رجل قائما .

(مالم يختص) - إما بوصف نحو : مررت برجل قرشي ماشيا . ويكفي وصف واحد ، خلافا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين ، وقد حكى سيبويه : هذا غلام لك ذاهبا ، وقال تعالى : ﴿ فيها يفرق كل أمر حكيم . أمراً من عندنا[1] ﴾ ؛ وإما بإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ في أربعة أيامٍ سواءً للسائلين[2] ﴾ ، ﴿ وحشرنا عليهم كلَّ شيءٍ قبلاً[3] ﴾ في قراءة ضم القاف والباء . وإما بعمل نحو : مررت بضارب هنداً قائماً ؛ والوجه في هذه المسائل الإتباع لا الحال .

(أو يسبقْه نفي) - نحو : ﴿ وما أهلكنا من قريةٍ إلاَّ ولها كتابٌ معلومٌ[4] ﴾ وقوله :

٤ - ماحُمَّ من موت حمىً واقيا ولاترى من أحد باقيا[5]

---

(١) الدخان : ٤ ، ٥

(٢) فصلت : ١٠

(٣) الأنعام : ١١١

(٤) الحجر : ٤

(٥) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٣ : يعني ليس هناك موضع حماية يحفظ الإنسان من الموت ، ولا ترى أحداً باقياً مخلداً في الدنيا ، والشاهد في قوله : حمىً واقياً ، حيث جاءت الحال من النكرة ، والمسوغ وقوع النكرة بعد النفي .



قال صاحب البديع : النكرة المنفية تستوعب جميع أنواعها ، فنزلت منزلة المعرفة .

(أو شبهُه) ـ وهو النهي والاستفهام ، كقول قطري :

٥ ـ لايركنَنْ أحـد إلى الإحجـام يـوم الـوغى متخـوفـاً لحِمام[١]

وقول الآخر :

٦ ـ يـاصـاح هـل حُمَّ عيشٌ بـاقيـاً فترى لنفسك العـذر في إبعـادهـا الأملا ؟[٢]

يقال حُمَّ الشيء وأحم أي قُدِّر فهو محموم .

(أو تتقدم الحال) ـ أي على صاحبها ، نحو : هذا قائماً رجلٌ ، وفيها قائماً رجلٌ ، وأنشد سيبويه :

٧ ـ وبـالجسم منّي بيِّنـاً لـو علمتِـه شُحـوبٌ ، وإن تستشهـدي العين تشهـدِ[٣]

---

(١) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٤ : قاله قطري بن الفجاءة ، واسمه جعونة ، وقيل : قاله الطرماح ؛ يعني لا ينبغي للإنسان أن يميل في يوم الحرب إلى التأخر عن القتال خائفا من الموت .

والشاهد في قوله : متخوفاً ، حيث وقع حالا من أحد مع أنه نكرة ، وصاحب الحال لا يكون إلاّ معرفة ، لوجود المسوغ ، وهو تقدم النهي .

(٢) في ش . ش . ابن عقيل ص : ١٣٣ : قاله رجل من طيئ ؛ يعني يا صاحب ، لم يقدر الله للإنسان في هذه الدنيا حياة خالدة ، ترى من أجلها لنفسك العذر في الإبعاد في الأمل .

والشاهد في قوله : حُمَّ عيشٌ باقياً ، حيث جاءت الحال من النكرة لوقوعها بعد استفهام .

(٣) جاءت الرواية في (ز ، غ) : وإن تستشهد بدون ياء ، مع إثبات كسرة التاء والهاء من علمتِهِ في (ز) وفي ش . ش ابن عقيل ص ١٣٠ : يعني وفي جسدي تغير ظاهر من عدم عطفك عليَّ لو علمته لعطفت أو لرحمتني ، وإن تطلبي الشهادة من العين على ذلك تشهد لك بهذا التغير .

والشاهد في قوله : بيِّناً ، حيث وقع حالا من شحوب مع أنه نكرة ، لأنه وجد مسوغ ، وهو تقدم الحال على صاحبها ؛ وذكر رد ابن هشام والرضي ، وإجابة بعضهم على الرد ، ولم يذكر قائله .

وأنشد غيره :

٨ - ومـــا لام نفسي مثلَهـــا ليَ لائمٌ ولا سَدَّ فقري مثل مـا ملكت يـدي[(١)]

ونصب الحـال المتقـدمـة من النكرة إنمـا يكـونَ في قليـل من الكـلام ؛ قـال سيبويه :

أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام . انتهى .

ويقال : شحَب جسمه يشحب بالضم شحوباً إذا تغير جسمه ، وشحُب جسمه بالضم شحُوبة لغة فيه ، حكاها الفراء .

ويجوز : هذا قائمٌ رجلٌ ، على طريق البدل ؛ وحكى الفراء : هذه خراسانية جارية ، بنصب خراسانية على الحال ، ورفعها على البيان .

(أو تكن جملة مقرونة بالواو) ـ كقوله تعـالى : ﴿ أو كالـذي مرَّ على قريـة وهي خاويةٌ على عروشِها ﴾[(٢)] وقول الشاعر :

٩ - مضى زمن والنـــاس يستشفعـون بي فهـل لي إلى ليلى الغـداةَ شفيـعُ[(٣)] ؟

---

(١) في ش . ش ابن عقيل ص ١٣١ : والشاهد في قولـه : مثلَها لي لائمٌ ، حيث جـاءت الحـال من النكرة ، والمسوغ تقدم الحال على صاحبها . ولم يذكر قائله .

(٢) البقرة ٢٥٩

(٣) ذكره صاحب المغني ضمن أحكام الجمل بعد المعارف وبعد النكرات ج ٢ ص ٤٢٨ وما بعـدهـا ، حيث ذكر قيود الضابط الذي وضعـه النحـاة على سبيل التقريب : « الجمل بعـد النكـرات صفـات وبعـد المعارف أحوال » ، قال في القيد الرابع : انتفاء المانع ، والمانع أربعة أنواع ، أحدها : ما يمنع حالية كانت متعينة لو لا وجوده . . . والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ، ويمتنع فيـه الاستئنـاف لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فتتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة . . ثم ذكر شـاهـدين من القرآن الكريم والبيت : مضى زمن . . . الخ وقـال : والمعـارض فيهن الواو ، فـإنهـا لا تعترض بين الموصـوف وصفتـه ، خلافا للزمخشري ومن وافقه . . . ولم ينسب البيت وقد نسبه في معجم الشواهد إلى قيس بن ذريح .

(أو يكن الوصف به[1] على خلاف الأصل) ـ نحو : مررت ببُرٍّ قفيزاً بدرهم ، وبماءٍ قِعْدَةَ رجل .

(أو يشاركه فيه معرفة) ـ نحو : هذا رجلٌ وعبد الله منطلقَين ، وهؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقِين .

(ويجوز تقديمُ الحال على صاحبه[2] وتأخيره) ـ وذلك لأن الحال تنزل من صاحبها منزلة الخبر ، فالأصل فيها التأخير كالخبر ، ويجوز التقديم .

(إن لم يعرض مانعٌ من التقديم[3]) ـ أي فيجب حينئذ تأخير الحال .

(كالإضافة إلى صاحبه) ـ نحو : عرفت مجيء هند مسرعةً ، فلا يجوز تقديم هند مسرعة على هند ، لما في ذلك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ ونحوه في وجوب التأخير ، على خلاف فيه يأتي بباب التعجب ، قولك : ماأحسن هنداً مجردةً ، فتقول : ماأحسن مجردةً هنداً أم لا ؟

(أو من التأخير ، كاقترانه بإلاَّ على رأي) ـ أي كاقتران صاحب الحال بإلاَّ نحو : ما جاء راكباً إلاَّ زيدٌ ، فيمتنع تأخير هذه الحال عن صاحبها عند قوم منهم الأخفش ، نص على ذلك في المسائل ، وقوله :

☆ ما راعني إلاَّ جناحٌ هابطاً[4] ☆ ـ ١٠

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (غ) : صاحبها .

(٣) في (د) : من التقدم ، وفي (ز ، غ) : إن لم يمنع مانع .

(٤) في أمالي ابن الشجري ١ / ٣٨٦ : جاء به شاهداً على حذف النون من : عرنتن ، قالوا فيه : عرتن ، حذفوها منه ثالثة ساكنة ، كما حذفوا الألف من علابط ، وهو القطيع الضخم من الغنم ، فقالوا : علبط ، قال :

ما راعني إلاَّ رَباحٌ هابطاً ... على البيوت قَوْطُه العُلابِطا =

على إضمار ناصب مقدر بعد جناح ، أي راعني هابطاً ، وجناح اسم رجل .

(وكإضافته إلى ضمير ما لابس الحال) ـ أي وكإضافة صاحب الحال نحو : جاء زائرَ هندٍ أخوها ، وسار منقاداً لعمروٍ صاحبُه ؛ فلا يؤخر الحال فيها عن صاحبها .

(وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيفٌ على الأصح لا ممتنع) ـ فإذا قلت : مررت بهند ضاحكةً ، امتنع عند أكثر النحويين ، ومنهم سيبويه ، وأكثر البصريين ، تقديم ضاحكة على هند ؛ ونقل ابن الأنباري الاتفاق على أن ذلك خطأ ؛ وزعم ابن هشام أنه لم يسمع تقديمه من لسان العرب ؛ وفي كلاميهما إن لم يؤولا نظر . فذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان الجواز وقال :

١١ ـ تسلَّيتُ طرّاً عنكمُ بعــــدَ بيْنِكم ... بــذكراكمُ حتى كأنكمُ عنــدي[1]

والكوفيون يفصِّلون ، فيمنعون مع الظاهر في الاسم كالمثال ، ويجيزون مع المضمر نحو مررتُ ضاحكةً بكِ ، ومع غير الاسم نحو : مررتُ تضحكُ بهندٍ .

= قال في الحاشية : وفي رواية : إلاّ جناح : خصائص ٢ / ٢١١

قال : القَوْطُ القطيع من الغنم يكون ضخماً وغير ضخم ، فلذلك وصفه بالعُلابِط ، وتصب العَلابط بها بط ، لأن هبط لازم ومتَعدٍّ . . .

والشاهد هنا نصب هابطا على الحال ، بإضمار ناصب مقدر ، أي راعني هابطا ، ولا يعرف قائله .

(١) في ش . ش . العين على الأشموني والصبان ٢ / ١٧٧ : الشاهد في قوله : طرّاً ، حيث وقع حالاً من المجرور في : عنكم ، وتقدم عليه ، ومعناه جميعاً ، وهو من المشتقات ؛ والبين الفراق . ولا يعرف قائله .

وليس لمن منع حجة فيها روح ، وما يذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلف جداً ، فالحق ما ذهب إليه المصنف من الضعف لقلة السماع ، هذا إن كان الجارُّ غير زائد ، وأما الزائد فلا منع فيه ، فنقول : ما جاء راكباً من أحد ، فليس كلام المصنف على إطلاقه ، وكذلك ليس هو على إطلاقه في المفهوم من قوله : بحرف ، إذ من المجرور بالإضافة مالا يمتنع معه التقديم نحو : هذا شاربٌ السويق ملتوتاً غدا ، فيجوز : هذا ملتوتاً شاربُ السويق غدا ، وكذا ما أشبهه ، مما إضافته غير محضة ، وأما أعجبني سيرُ هندٍ راكبةً ، ونحوه مما إضافته محضة ، فلا يجوز فيه التقديم بإجماع ؛ وقوله :

١٢ ـ نحن وطئنا خُسَّأً ديارَكم إذ أسلَمَتْ حُماتُكم ذمارَكم[١]

ليس خُسَّأً فيه بمعنى بُعَّداً حالاً من المخاطبين من قوله : ﴿ قِردةً خاسئين ﴾[٢] ، بل بمعنى زاجرين ، من خسأتُ الكلبَ ، حالاً من ضمير المتكلم ، والذمار ما وراء الرجل مما يحق عليه أن يحميه .

(ولا يمتنع تقديمه على المرفوع) ـ فتقول : جاء مسرعاً زيدٌ . ومنه :

١٣ ـ فما كان بين الخير لو جاء سالماً أبو حجرٍ إلاَّ ليالٍ قلائلُ[٣]

---

(١) في اللسان ـ وطأ : وطئ الشيء يطؤه وَطْئاً داسه

وفيه ـ خسأ : الليث : خسأت الكلب أي زجرته ، فقلت له : اخسأ . . والمثال فيه شاهد على مجيء الحال من ضمير المتكلمين في قوله : وطئنا خُسَّأً . ولا يعرف قائله .

(٢) البقرة : ٦٥ : « فقلنا لهم : ﴿ كونوا قردة خاسئين ﴾ ،والأعراف : ١٦٦ : ﴿ قلنا لهم : كونوا قردة خاسئين ﴾ .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ ٣ ص ١١٦ قال : أي بين الخير وبيني ، شاهداً على حذف « وبيني » والشاهد هنا تقديم الحال على صاحبه المرفوع في قوله : سالماً أبو حُجر . . وقائله النابغة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث الغساني .

(والمنصوب) ـ فنقول : ما لقيت راكبةً هنداً ؛ ومنه قول الحارث بن ظالم :

١٤ ـ وقطَّع وصلها سيفي وإني فَجعتُ بخالدٍ طُرّاً كلابا[1]

(خلافا للكوفيين في المنصوب الظاهر مطلقاً) ـ أي سواء كانت الحال اسماً نحو : رأيت راكبةً هنداً ، أو فعلا نحو : رأيت تركبُ هنداً ؛ والسماع يرد قولهم ، فمن الاسم ما تقدَّم ، وأما الفعل فقوله :

١٥ ـ لن يراني ، حتى ترى ، صاحبٌ لي
أجتني سخطه ، يَشيبُ ، الغُرابا[2]

أي لن يراني صاحبٌ لي أجتني سخطه حتى ترى الغراب يَشيبُ . وفهم من قوله : الظاهر ، الجواز مع المضمر ، نحو : مسافراً أكرمتْني هندٌ .

(وفي المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال) ـ فيمنعون : مسرعاً جاء زيدٌ . وفهم من قوله : الظاهر ، الجواز مع المضمر ، قيل : وهو إجماع ؛ قال تعالى : ﴿ خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون . . ﴾[3] ، وقال :

١٦ ـ مُزْبِداً يَخْطِرُ ما لم يرني وإذا يخلو له لحمي رتع[4]

---

(١) قاله الحارث بن ظالم المري ، والشاهد في قوله : طراً كلاباً ، حيث تقدم الحال طراً على صاحبه المنصوب : كلاباً .

(٢) المعنى كما يقول الشارح : لن يراني صاحبٌ لي أجتني سخطه ، حتى ترى الغراب يشيب ؛ والشاهد في تقديم الحال ـ جملة يشيب ـ على صاحبها المنصوب : الغرابا ؛ ولم أعرف قائله .

(٣) القمر : ٧

(٤) في أمالي ابن الشجري ١ / ١٢٠ : وأصل رتع أكل ماشاء ، ومنه قول سويد بن أبي كاهل : =

وقوله : المؤخر ، جارٍ على ما زعم بعض النحويين من أن الكوفيين لا يمنعون تقديم حال المرفوع الظاهر ، إذا كان الفعل متقدما نحو : قام مسرعاً زيدٌ ، وإنما يمنعون إذا تأخر الفعل ، والصحيح الجواز مطلقا ، وقد سبق شاهد : جاء مسرعاً زيدٌ ، ومن كلامهم : شَتَّى تؤوب الحَلبَةُ ، أي متفرقين يرجع الحالبون ؛ وقال :

١٧ ـ سريعاً يَهونُ الصعبُ عند أولي النُّهَى
إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا البأسا[1]

= ويحيِّيني إذا لاقيته وإذا يخلو له لحمي رتع

وفي المقتضب ٤ / ١٧٠ :

مُزْبِداً يَخْطِرُ ما لم يرني وإذا يخلو له لحمي رتع

قال في الحاشية : مزبداً من أزبد الجمل إذا ظهر الزبَد على مشافره ساعة هياجه ؛ ويَخطِر من الخَطْر بسكون الطاء ، وهو ضرب الفحل بذنبه حين هياجه .

قال : والبيت في المقتضب مركب من بيتين ، وروايتها :

مُزْبِدٌ يخطر ما لم يرني فإذا أسمعته صوتي انقمع
ويحيِّيني إذا لاقيته وإذا يخلو له لحمي رتع

وهكذا الرواية برفع مُزبد في المفضليات والشعراء والخزانة والإصابة ٣ / ١٧٣ .

قال في شرح المفضليات لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباريّ ص ٤٠١ : ويقال : انقمع دخل بعضه في بعض ؛ والمعنى أنه يتعظَّم إذا لم يرني ، فإذا رآني تضاءل ؛ والبيت التالي جاء في شرح المفضليات بعد ثلاثة أبيات من القصيدة الطويلة ، لسويد بن أبي كاهل اليشكريّ ، مطلعها :

بسطت رابعةُ الحبلَ لنا فوصلنا الحبلَ منها ما اتَّسع

(١) هو مثال لجواز تقديم الحال إذا تأخر الفعل ، كما في : شَتَّى تؤوب الحَلبَةُ ، أي متفرقين يرجع الحالبون ؛ والشاهد في قوله : سريعاً يَهونُ الصعبُ . . حيث تقدم الحال ـ سريعاً ـ وتأخر الفعل : =

(واستثنى بعضهم من حـال المنصـوب مـا كان فعـلاً) ـ أي استثنى بعض الكوفيين الفعل ، فأجاز تقديمه حـالاً لمنصوب ، كما سبق تمثيلـه وشـاهـده ، وإنما فعل ذلك لانتفاء مانع التقديم في الاسم ، وهو ما زعموا من الالتباس ، وهو إيهام كون الحـال مفعولاً ، وصـاحبهـا بـدل منـه ، وهو ضعيف ، إذ المتبـادر إلى الفهم الحال ، فالصحيح الجواز مطلقاً .

(ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبـه) ـ فلا يقـال : جـاء[1] غلامُ هنـدٍ مجردةً . قـال المصنف : بـلا خـلاف ، وليس كـذلـك ؛ فقـد أجـاز هـذا بعض البصريين ، ويحكى عن الفارسي ، وقـال صـاحب البـديع : إنـه قليل ؛ فـإن كان المضـاف عـاملاً ، أي بمعنى الفعل جـاز ؛ نحو : عرفت قيـام زيـدٍ مسرعـاً ، وهـو راكب الفرس عُرياً ، قال تعالى : ﴿ إليه مرجعكم جميعاً ﴾[2] .

(إلاَّ أن يكون المضـاف جزأه أو كجزئـه) ـ أي جزء مـا أضيف إليـه نحو : ﴿ ونزعنا ما في صـدورهم من غِلٍّ إخوانـاً ﴾[3] ؛ أو كجزء مـا أضيف إليـه نحو : ﴿ أن اتَّبِـعْ ملـةَ إبراهيمَ حنيفـاً ﴾[4] ؛ وذلـك لصحـة الاستغنـاء عن المضـاف ؛ بخلاف : جاء غلام هند مجردة ، إذ العامل في صـاحب الحـال حينئـذ لا يصح أن يعمل في الحال بوجه .

(**فصـل**) ـ (يجـوز تقـديم الحـال على عـاملهـا إن كان فعـلاً متصرفـاً) ـ

= يهون الصعب . ولا أعرف قائل هذا البيت .

(١) في (د) : ما جاء .

(٢) يونس : ٤ .

(٣) الحجر : ٤٧ .

(٤) النحل : ١٢٣ .

فتقول : مسرعاً جاء زيدٌ ، ومنه : ﴿ خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون ﴾[1] ، وشتَّى تؤوبُ الحلبةُ ، وسريعاً يهون الصعبُ ... البيت[2] .

ومنعُ الجرمي التقديمَ لشبه[3] الحال بالتمييز ، يرده السماع والقياس ؛ إذ الحال أشبه بالظرف ، والظرف لا يمتنع تقديمه ، والبصريون قاطبة على خلاف قوله ، وللكوفيين في تقديم الحال تفصيل طويل . وحاصل ما يتعلق بهذا المقام أنهم يمنعون تقديمها أول الكلام إذا كانت من ظاهر ؛ فلا تقول : راكباً جاء زيدٌ ، ولا ضاحكةً لقيت هنداً ، ولا راكبةً مررتُ بهندٍ ؛ والسماع السابق يرد عليهم .

(أو صفةً تشبهه) ـ أي تشبه الفعلَ المتصرِّفَ ، بتضمنها معنى الفعل وحروفه ، وقبول علامات الفروع . وقد نص سيبويه وغيره على جواز تقديمها على ما جرى مجرى الفعل من اسم فاعل وما في حكمه ، فتقول : راكباً زيدٌ ذاهبٌ ، وزيدٌ مجرداً مضروبٌ ، وموسراً ومعدماً[4] سَمْحٌ .

(ولم يكن نعتاً) ـ مثَّل المصنف هذا : مررت برجل ذاهبة فرسه مكسوراً سرجُها ، فلا يجوز أن يقال : مررت برجل مكسوراً سرجها ، ذاهبة فرسه ؛ وهذا صحيح في هذا المثال ، لكن ليس المنع لتقديم الحال على العامل الواقع نعتاً ، بل لما في ذلك من لزوم تقديم ضمير سرجها على مفسره ، وليس من المواضع المستثناة في ذلك ؛ وقد نص النحاة على منع التقديم هنا ، فلو كان عامل الحال نعتاً وليس فيه هذا جاز تقديم الحال عليه وحده ، فيجوز : مررت بامرأةٍ

---

(١) القمر : ٧ .
(٢) سبق تخريجه في الصفحة ٢٤ .
(٣) في (غ) : لتشبيه .
(٤) في (غ) : ومعدوماً .

ضاحكةً راكبةٍ ، بتقديم ضاحكةً حالاً على عـاملها راكبـةٍ صفـة امرأة ؛ فنصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت عليه مفعولاً به وحالاً وظرفاً ومصـدراً ؛ وإنما منعوا تقديم الحال على المنعوت ، فلا تقول في المثال : مررت ضاحكةً بـامرأةٍ راكبةٍ ؛ فقول المصنف : ولم يكن نعتـاً ، ليس على إطلاقـه ، ومعنـاه على طريق كلام النحويين أنه إن كان نعتاً امتنع تقديم صاحب الحال عليه وعلى المنعوت .

(ولا صلةً لألْ)[1] ـ فلا تقول : مسرعاً الجائي زيدٌ ، ولا ال مسرعاً جـائي زيد ؛ بل يجب التأخير فتقول : الجائي مسرعاً زيدٌ .

(أو حرفٍ مصـدريّ) ـ نحو : يعجبني أن تقوم مسرعـاً ، فـلا تقـول : أن[2] مسرعـاً تقوم ؛ وهـذا إذا كان الحرف المصـدري ممـا يعمل ، فـإن كان لا يعمـل لم يمتنع ، فتقول : عجبت مما باكياً يُرَى زيدٌ ، والأصل[3]: ممـا يُرى زيـدٌ بـاكيـاً . وفهم من كلامه أن العامل إن كان صلة لغير ال أو الحرف المذكور لم يمتنع التقـديم عليه نحو : من الذي خائفاً جاء ؟ الأصل[3] : من الذي جاء خائفاً ؟

(ولا مصـدراً مقـدَّراً بحرف مصـدريّ) ـ نحـو : يعجبني ركـوبُ الفرس مُسْرَجـاً ، فـلا يجـوز : مُسْرَجـاً ركـوب الفرس[2] ؛ فـإن كان المصـدر غير مقـدَّر بالحرف جاز نحو : قائماً ضرباً زيداً ، الأصل[3] : ضرباً زيداً قائماً ، أي اضرب .

(ولا مقرونـاً بـلام الابتـداء أو القسم) ـ نحـو : لأصبرُ مُحتسبـاً ، ولأقـومنَّ طائعاً ؛ فلا يجوز تقديم الحال على اللام ، فلا تقول : محتسباً لأصبر ، ولا طـائعـاً لأقومنَّ ، وأما تقديمها على العامل بعـد اللام فيجوز كما في المفعول فتقول : لمحتسبـاً

---

(١) في (غ) : ولا صلة ال .

(٢) أي يعجبني أن مسرعاً تقوم .

(٣) في (ز) : للأصل .

أصبرُ ، ووالله لطائعاً أقوم . قال تعالى[1] : ﴿ لإلى الله تحشرون ﴾[2] ؛ وهذا في لام الابتداء ، ما لم توجد إن ، فإن وجدت امتنع ، فلا تقول : إن زيداً لمسرعاً ذاهب .

وقضية كلام المصنف أنه حيث يجوز تقديم الحال لا يفترق أمر الجملة والمفرد ، قُرنت الجملة بالواو أم لم تقرن بها ، فتقول : ويده على رأسه جاء زيد ، وهكذا نقل صاحب رؤوس المسائل عن الجمهور أنهم يجيزون تقديم الجملة الحالية مع الواو على عاملها الفعلي ، ونقل أيضاً أن الفراء يمنع ذلك ؛ والذي في كتب المغاربة الجواب بالمنع في الجملة المقرونة بالواو ، وإن تصرَّف العامل ، وأن الكسائي والفراء وهشاما أجازوا : وأنت راكبٌ تحسنُ ، وأنت راكب حَسُنْتَ[3] .

(ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلاً غير متصرِّف) ـ نحو : ما أنصرك مستنجَداً فلا تقول : ما مستنجَداً أنصرك .

(أو صلةً لأل أو حرفٍ مصدريٍّ أو مصدراً مقدَّراً بحرف مصدريٍّ أو مقروناً بلام الابتداء أو القسم) ـ وذلك كما سبق تمثيله . وقد يفهم من عدم تعرضه لما وقع نعتاً في هذا الموضع ، كما تعرض لغيره مما تضمنه كلامه السابق ، أن مقصوده هناك أن ما كان نعتاً امتنع التقديم معه في الجملة لا على حدِّ المذكور معه من المواضع المذكورة ، فيقوى بهذا تنزيل كلامه على ما ذكر الناس كما تقدم ؛ ويُفْهَم أيضاً مما ذكر أن ما كان مما يقتضي التصدير حالاً لا يقع مع المتأخر ويقع مع المتقدم ؛ فيجوز : كيف جاء زيدٌ ؟ ويلزم تقديمه لما فيه من الاستفهام ، وكيف

(١) في (د) : قال الله تعالى .

(٢) آل عمران : ١٥٨ .

(٣) في (غ) اضطراب في العبارتين : رأيت راكباً لا يحسن ، وأنت راكبة حسنة .

في هـذا ونحوه حـال على الأصح ، لإبـدال الحـال منـه نحـو : أراكبـاً أم مـاشيـاً ، وقيل : هو ظرف .

(أو جامداً ضُمِّن معنى مشتق) - كحرف التنبيه واسم الإشارة ؛ فـإذا قلت : هذا زيدٌ قـائمـاً ، امتنع : قـائمـاً هـذا زيـدٌ ، سواء جعلت العـامل التنبيـه أو اسم الإشارة ؛ وفي العامل ثلاثة مذاهب عند البصريين : أحدهـا : جواز كونـه الحرف أو الاسم ، وهو قول الجمهور ، فعلى التقدير الأول يجوز : ها قائمـاً ذا زيـدٌ ، وعلى الثاني يمتنع .

المـذهب الثـاني ، وهـو أن العـامـل الاسم لا الحرف ، وهـو مـذهب ابن أبي العافية .

الثالث أنه ليس واحداً منهما ، بل محذوف يدل عليه الاسم المبهم ، تقديره : انظر إليه قائمًا ، وهو مذهب السهيلي ؛ ومنع مع ذلك أيضاً تقديم الحال .

(أو أفعـلَ تفضيـل) - نحـو : هـو أكفـأهم نـاصراً ، فـلا تقـول : هـو نـاصراً أكفأهم ، لانحطاطه عن اسم الفاعل ونحوه ، لعـدم قبول علامـة التـأنيث والتثنيـة والجمع .

(أو مُفهِمَ تشبيه) - نحو : زيدٌ مثلك شجاعاً ، فلا يجوز : شجاعـاً مثلُـك ، وكذا لو حذفت مثل نحو : زيدٌ الشمسُ طالعةً ، فلا يجيز البصريون : زيدٌ طالعةً الشمسُ ، وأجازه الكسائي .

(واغتُفِر توسيط ذي التفضيل بين حالين غـالبـاً) - وإن لزم من ذلـك عمل ما هو كالعامل المعنوي فيما تقدَّم عليه نحو : هذا بسراً أطيب منه رطبـاً ، ومررت برجل خيرَ ما يكون خيرٌ منك خيرَ ما تكون ؛ فأفعل التفضيل عامل في الحـالين

في المثالين ، لتضمنه معنى عاملين ؛ أي هذا يزيد طيبه في هذه الحال على طيبه في هذه الحال ؛ وهذا مذهب ابن جني وابن كيسان وابن خروف ، وهو الأظهر من كلام المازني ، وقال به الفارسي في التذكرة ، واختاره ابن عصفور مرة ، وقال المصنف إنه مذهب سيبويه .

وقيل : العامل فيهما كان التامة مقدرة مع إذا فيما يستقبل ، ومع إذْ لما مضى ، وهو مذهب المبرد والزجاج والسيرافي والفارسي في الحلبيات ، واختاره ابن عصفور مرة .

ويجوِّز بعض المغاربة كون المضمر كان الناقصة ، والمنصوبان خبر إن لا حالان ؛ واستدل بالتعريف نحو : زيدٌ المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ .

ولم يتعرض المصنف لشرح قوله : غالباً ، وكأنه يشير به إلى أن المذكور مع مخالفة الأصل غالبٌ ، وما هو الأصل وهو التأخير غير غالب ، فيقتضي بهذا جواز التأخير ؛ لكن الذي نصَّ عليه الناس منعِ التأخير فيهما كتقديمها ؛ ولعله مال إلى ما ذهب إليه بعض المغاربة من جواز تأخيرهما عن أفعل ، بشرط إيلاء أفعل إحداهما قبل المفضل عليه ، وإيلاء الأخرى المفضل عليه نحو : هذا أطيبُ بسراً منه رطباً ؛ ولا حاجة حينئذ إلى إضمار : إذا كان ، أو إذ كان ، إلاَّ أن هذا يحتاج إلى سماع .

(وقد يُفعل ذلك بذي التشبيه) ـ فيعمل في حالين : إحداهما متقدمة عليه ، والأخرى متأخرة عنه ، كقوله :

١٨ ـ أنا فذًّا كهُمْ جميعاً فإنْ أُمْدَدْ[1] أُبدْهم ، ولات حين بقاء

وقوله :

---

(١) في (د) : أشدد ، ولم أعثر على البيت فيما تحت يدي من مراجع ؛ والشاهد في قوله : أنا فذًّا =

١٩ ـ تعيِّرنـــا أننـــا عـــالـــةٌ ونَحْنُ صعــاليــكَ أنتم ملــوكا[1]

أي نحن في حال تصعلكنا مثلكم في حال ملككم ، فحذف مِثْلاً وأقام المضاف إليه مقامه مضمَّناً معناه ، وأعمله ما فيه من معنى التشبيه . قيل : والصحيح أن النصب بمقدَّرٍ أي إذا كنت فذًّا ... وإذا كنا صعاليك .

(فإن كان الجامد ظرفاً أو حرف جر مسبوقاً بمُخْبَر عنه جاز على الأصح توسيط الحال بقوة إن كانت ظرفاً أو حرف جر ، ويضعف إنْ كانت غير ذلك) ـ فالظرف نحو : زيدٌ عند عمرو في الدار ، بجعل عند عمرو حالاً ، وفي الدار خبر زيد ، وهو العامل في الحال ؛ وحرف الجر نحو : زيدٌ في البستان مع عمرو ، بجعل في البستان حالاً عامله مع عمرو خبرُ زيد ؛ وكذا لو كان الخبر والحال ظرفين ، أو حرفَيْ جرٍّ ، ومنه :

٢٠ ـ ونحن منعنا البحرَ أن تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان[2]

= كهم جميعاً ، حيث عمل ذو التشبيه : كهم ، في حالين : متقدمة عليه هي : فذًّا ، ومتأخرة عنه هي : جميعاً .

(١) في المغني ٢ / ٤٣٩ شاهد (٦٨٤) : قد قالوا : زيدٌ زهيرٌ شعراً وحاتمٌ جوداً ، وقيل في المنصوب فيها إنه حال أو تمييز ، وهو الظاهر ، وأيّاً كان فالحجة قائمة به ، وقد جاء أبلغ من ذلك ، وهو إعماله ـ أي إعمال ذي التشبيه ـ في الحالين ، وذلك قوله :

تُعيِّرنا أننا عالةً ونحن صعاليكَ أنتم ملوكا

إذ المعنى : تعيرنا أننا فقراء ، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم .

(٢) في شرح الشواهد الكبرى للعيني ـ هامش خزانة الأدب ـ ٣ / ١٧٣ : قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قالها بعض الخوارج ، حين حالوا بين الحسين بن علي ـ رضي الله عنهما ـ وبين الماء بأرض كربلاء ، حتى مات أكثر شيعته عطشاً .. والشاهد في قوله : وقد كان ، حيث وقعت هذه الجملة حالاً من الضمير الذي في منكم ، وهو الضمير المجرور بالحرف ، وهو شاذ ، لأن تقديم الحال على العامل الحرفيّ لا يجوز ، وما جاء من ذلك يكون شاذاً ...

واحترز بمسبوق من تأخر المخبر عنه ، فلا خلاف حينئذ في جواز توسط الحال فتقول : في الدار عند عمرو زيدٌ ، وفي الدار قائماً زيدٌ ، إذ لا محذور فيه .

وقوله : على الأصح ، إشارة إلى ما ذهب إليه الأخفش في أحد قوليه ، والفراء من إجازة توسط الحال بين المخبر عنه المتقدم والخبر المتأخر ظرفاً ومجروراً ، سواء كانت الحال كذلك كما سبق أم اسماً أم جملة اسمية بالواو ، وهو المشار إليه بقوله : ويضعف نحو : ﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾[1] في قراءة من نصب مطويات ، وكقوله :

٢١ ـ بنا عاذَ عوفٌ وهو باديَ ذِلَّةٍ لديكم ، فلم يَعْدَمْ ولاءً ولا نصرا[2]

ونحو : زيد وماله بالبصرة كثيرٌ ، وجمهور البصريين على المنع مطلقا ؛ وما ذكره المصنف من التفصيل مَدْركُهُ فيه أن الظروف ونحوها يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ، وأن ماورد من ذلك غير ظرف ولا شبهه قليل ؛ وما اختاره نحو ما اختاره ابن برهان من جواز تقدم الحال إذا كانت ظرفا ونحوه على العامل الذي هو كذلك والمخبر عنه ، وجعل منه قوله تعالى ﴿ هنالك الولاية لله الحق ﴾[3] قال : هناك ظرف هو حال ، ولله خبر الولاية وعامل في الحال . ومن لازم هذا إجازته التوسط ، وهو إذاً عين ما ذهب إليه المصنف .

ويزيد : وجمهور البصرين على منع التقديم على المخبر عنه والخبر جميعا ، لا

---

(١) الزمر : ٦٧ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ صـ ١٨٢ شاهد / ٣٧٤ قال : الشاهد في : باديَ ذِلَّةٍ ، حيث وقع حالاً من الضمير المجرور بالظرف ، وهو : لديكم ، وتقدم عليه ، وهو شاذ .

(٣) الكهف : ٤٤

يقال : قائماً زيدٌ في الدار ، ولا قائماً في الدار زيدٌ ، ولا عندك زيد مع عمرو ، ويجعل عندك حالاً ، وحكى في ذلك الإجماع ، لكنة مُعترض بأن الأخفش أجاز في : فداءً لك أبي وأمي ، أن يكون فداءً حالاً عامله لك ، وأجاز الكوفيون : قائماً أنت في الدار .

ويتلخص من هذا في التوسط ثلاثة أقوال ، وفي التقدم كذلك : المنع فيهما : وهو قول جمهور البصريين .

والجواز فيهما : وهو قول الأخفش :

والتفرقة بين الظرف ونحوه وغيرهما : وهو قول ابن برهان فيهما[1]

وقول المصنف في التوسط فقط .

وفي الصورتين ، قول رابع ، وهو للكوفيين : التفرقة بين الظاهر فيمتنع ، والمضمر فيجوز .

(ولا تلزم الحالية في نحو : فيها زيدٌ ، قائماً فيها ، بل تترجح على الخبرية) ـ فيجوز رفع قائم ونصبه في هذا ونحوه ، وهو ما تكرر فيه الظرف أو الجار والمجرور الذي يصلح أن يكون خبراً ، ولكن الراجح النصب ، قال تعالى :﴿ ففي الجنة خالدين فيها[2] ﴾ ، ﴿ أنهما في النار خالدين فيها[3] ﴾ ، وذلك لأنه من حيث تقدم كان الأولى له أن يكون عمدة .

---

(١) سقطت من (د)

(٢) هود : ١٠٨

(٣) الحشر : ١٧

(وتلزم هي[1] في نحو : فيـك زيـدٌ راغبٌ) ـ أي فيجب رفـع راغب خبراً ، ويمتنع نصبه حالاً ، تكرر فيك أم لم يتكرر ، لأن فيك لا يصلح للخبرية .

(خلافا للكوفيين في المسألتين) ـ إذ أوجبوا النصب في الأولى ، وجوّزوه في الثـانيـة ؛ ومجيء النصب في القرآن في الصـورة الأولى لا يقتضي الـوجـوب ، بـل الرجحـان ، وهو مُسلَّم ، فهو الأحسن والأجـود ؛ فلـو لم يـوجـد تكرير في هـذه الصورة جـاز الوجهـان ؛ قـال المصنف : بلا خلاف ، فتقول : فيهـا زيـدٌ قـائمٌ ، وقـائمـاً ، برفع قـائمـاً ونصبـه إن شئت ؛ ولـو تكرر فيهـا الظـرف والمخبر بـه جـاز الوجهـان أيضـا ، وحكم برجحـان الرفـع ، قـال تعـالى : ﴿ وأمـا الـذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾[2] .

واستشهد الكوفيون للنصب في المسألة الثانية بقوله :

٢٢ ـ فـلا تَلْحَني فيهـا فـإنَّ بحبهـا ... أخـاك مصـابَ القلب جمٌّ بـلابلُـه[3]

في رواية نصب مصاب ؛ وأوّل على أن التقدير : فإن بحبها أخـاك شغف أو فتن ؛ والمشهور في الرواية رفع مصاب .

(**فصل**) ـ (يجوز اتحـاد عـامـل الحـال مـع تعـددهـا واتحـاد صـاحبهـا أو

---

(١) أي الخبرية

(٢) آل عمران : ١٠٧

(٣) لم ينسبه في معجم شواهـد العربيـة ، وفي ش .ش الأشموني والصبـان للعيني جـ١ ص ٢٧٢ : هو من أبيات الكتاب الخمسين . يقال : لحيت الرجل ألحاه لحياً إذا لمته وعذلته ، من باب فتح يفتح ، فيهـا أي في المحبوبة ، والفاء في فإن للتعليل ، والشاهد في بحبهـا ، فـإنـه يتعلق بقولـه : مصـابَ القلب ، بضم مصاب ، فهو معمول الخبر قـدم على الاسم ، ولايجوز ذلـك إلاَّ عنـد البعض .. والشـاهـد هنـا على نصب مصاب ، على رواية الشارح وتقديره ، ولايعرف قائله .

تعدده ، بجمع و[1] تفريق) ـ فالأوَّل[2] وهو تعددها مع اتحاد صاحبها نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً ، وهذا مذهب أبي الفتح وجماعة ، قياساً على الخبر والنعت ، فكما جاز تعدد الخبر والنعت ، مع كون المخبر عنه والمنعوت واحداً ، جاز ذلك في الحال ؛ وذهب أبو علي الفارسي وجماعة ، منهم ابن عصفور ، إلى المنع كما في الظرف ، إلاَّ مع أفعل التفضيل ، لتضمنه معنى عاملين نحو : هذا بسراً أطيب منه رطباً .

والثاني وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها ، بجمع في الحال نحو : جاء زيدٌ وعمروٌ مسرعَين ، ومنه : ﴿ وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ﴾[3]

والثالث وهو تعدد الحال مع تعدد صاحبها ، بتفريق في الحال نحو : لقيتُ زيداً مُصعداً منحدراً .

(ولا تكون لغير الأقرب إلاَّ لمانع) ـ قال ابن السراج : إذا أزلت الحال عن صاحبها ، ولم تلاصقه ، لم يَجُزْ ذلك ، إلاَّ أن يكون السامع يعلمه كما تعلمه ،فإذا تعدد صاحب الحال ، وتعددت بتفريق ، فإما أن يخاف لبس نحو : لقيت زيداً مصعداً منحدراً ، أو لا نحو : لقيت هنداً مصعداً منحدرةً ؛ فإن خيف لبسٌ تعيَّن كون أول الحالين لثاني الاسمين ، وثانيها لأولها ، تقليلا للفصل ؛ وفي التمهيد خلاف هذا ، فقال في المثال الأول : تجعل الأولى[4] للفاعل ، والثانية للمفعول ، والعكس يجوز مالم يلبس . انتهى .

---

(١) في (غ) : أو تفريق
(٢) في (د ، ز) : فالأولى
(٣) إبراهيم : ٣٣
(٤) أي الحال

وهذا يقتضي أن ما سبق أنه واجب في المثال لا يجوز ، وعلى المذكور أولاً جرى ابن مالك ؛وإن لم يُخَفْ لبسٌ فالأولى جعل أولاهما لثانيها ، وثانيتها[1] لأولها كما سبق ، فتقول في المثال الثاني : مصعدةً منحدراً ، ومنه :

٢٣ ـ عهدتُ سعادَ ذاتَ هوىً مُعَنىً ... فزدتُ وعاد سلواناً هواها[2]

ويجوز العكس ، ومنه :

٢٤ ـ لقي ابني أخويه خائفاً ... مُنْجِدَيه ، فأصابوا مَغْنماً[3]

ويجوز أيضا الأمران في المثال الأول ، عند علم المخاطب بصاحب كل من الحالين . نص عليه ابن السراج .

(وإفرادُها بعد إمَّا ممنوع) ـ أي في النثر والنظم ، فيجب أن تُردف بأخرى مقرونة بإمَّا أو بأو ، قال تعالى : ﴿ إمَّا شاكراً وإمَّا كفورا ﴾[4]

وقال :

٢٥ ـ وقد شفَّني أن لا يزال يروعني ... خيالك إمَّا طارقاً أو مغاديا[5]

---

(١) في (د ، ز) : وثانيها

(٢) في مغنى اللبيب شاهد ٨٠٣ ص ٥٦٥ : في مسألة تعدد الحال مع اختلاف الصاحب ، واستحالة التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول ، والثانية من الفاعل ، تقليلا للفصل . قال : ومنه : عهدت سعاد ...

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان قال : الشاهد في : خائفاً منجديه خائفاً حال من ابني ، ومنجديه من أخويه ، والعامل فيها لقي ، وهذا مثال لتعدد الحال صاحبها .

(٤) الإنسان : ٣

(٥) في الدرر جـ١ ص ٢٠٢ ، جـ٢ ص ١٨٦ : استشهد به على أنه يجب للحال إذا وقعت بعد إمَّا =

يقال : شفّه الهمُّ يشفُّه بالضم شفّاً هزله ، وشفشفه أيضا ، وطرق يطرق طروقا فهو طارق إذا جاء بليل .

(وبعد «لا» ، نادر) ـ فالوجه المستعمل في الكلام أن تُردَف بأخرى معها « لا » نحو : جئتك لا راغباً ولا راهباً ، ويستباح في الشعر إفرادها ، قال :

٢٦ ـ قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر[١]

(ويضمر عاملها جوازاً لحضور معناه) ـ كقولك للراحل[٢] : راشداً مَهدياً ،أي تذهب ، وللقادم :مسروراً مأجوراً ، أي رجعت.

(أو تقدُّمِ ذكره في استفهام) ـ نحو : راكباً ، لمن قال : كيف جئت ؟ أي جئتُ .

(أو غيره) ـ نحو : بلى مسرعاً ، لمن قال : ألم[٣] تنطلق ؟ أي انطلقت ، ومنه : ﴿ بلى قادرين ﴾[٤] ، أي نجمعها ، وحذف لدلالة : ﴿ أن لن نجمع ﴾[٥] عليه[٦] ؛ كذا قدره سيبويه ، وجعله الفراء مفعولا بيحسب مقدراً لدلالة : ﴿ أيحسب الإنسان ﴾ ؟ والتقدير : بلى فليحسبنا قادرين .

= أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا أو أو . قال في جـ٢ : ونسبه أبو حيان للأخطل .

(١) في(د ، ز) : الخديعة ، وفي الدرر جـ١ ص ١٢٩ ، وفي الأشموني مع الصبان جـ٢ :ص ١٨ : استشهد به على وقوع الحال بعد لا دون أن تكرر ضرورة ؛ ولم يعرف قائله .

(٢) في(غ) : للرجل .

(٣) في النسخ الثلاث : لم ، والسياق يعضد التحقيق .

(٤) القيامة : ٤

(٥) القيامة : ٣

(٦) زيادة في (غ)

(ووجوباً إن جرتْ مثلاً) ـ كقولهم : حَظيِّين بناتٍ ، صَلِفَين كَنَّـاتٍ ، أي عرفتم . ولا يجـوز ذكره لأن الأمثـال لا تغير . وحظيين من الحظـوة بضم الحـاء وكسرهـا ، يقـال : حظيت امرأة عنـد زوجهـا حُظوة وحِظَـةً ، وصَلِفَت تصلَف صَلَفاً إذا لم تحظ عند زوجهـا وأبغضهـا ، فهي صَلِفَـة من نسـاء صلائف ، والكَنَّـة بالفتح امرأة الابن ، وتكسَّر على كنائن كأنه[1] جمع كنينة .

(أو بيَّنت ازديـادَ ثمن أوغيره شيئـا فشيئـاً) ـ فـالأول نحو[2] : بعتـه بـدرهم فصاعداً ، أي فذهب الثمن صاعداً ، وكذلك أخذته بـدرهم فزائـداً ؛ والثـاني نحو : تصدق بدينار فسافلاً ، أي فانحط المتصدَّق به سافلا . قاله المصنف .

قال شيخنا[3] ـ رحمه الله ـ في هـذا الثـاني : لم أره لغير المصنف ، وإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع ، لأن حـذف الفعل العـامل في الحـال وجـوبـا على خـلاف الأصل .

(مقرونة بالفاء أو ثم) ـ فـالأول كما سبق ، والثـاني نحو : ثم صـاعـدا ، أو ثم زائداً ، أو ثم سافلاً . قال سيبويه : وثم بمنزلـة الفـاء ، تقول : ثم صـاعـداً ، إلاَّ أن الفاء أكثر في كلامهم . انتهى .

وفهم من كلامـه أن الواو لا تـأتي هنـا ، وقـد نص على ذلـك النحـويـون : سيبويـهِ وغيره ، لأن المقصـود بيـان أن الأدنى الـدرهم ، وأنـه تصـاعـد الثمن بعـد ذلـك ، والواو لا تعطي هـذا ، إذ يحتمل (وصـاعـداً) أن الثمن كان صـاعـداً قبل ذلك .

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) سقطت من (د ، ز) .
(٣) أي أبو حيان

(أو[1] نابَتْ عن خبر) ـ نحو : ضربي زيداً قائماً .

(أو وقعت بدلاً من اللفظ بالفعل في توبيخ وغيره) ـ فالأول نحو :أقائماً وقد قعد الناس ؟ وكذا إن أردت التوبيخ ولم تستفهم نحو : قاعداً ـ قد علم الله ـ وقد سار الركب . والثاني نحو : هنيئاً مريئاً . قال سيبويه : وإنما نصبه لأنه ذكر خيراً أصابه إنسان ، فقلت : هنيئاً مريئاً ، كأنك قلت : ثبت له هنيئاً مريئاً ، أو هنأه ذلك هنيئاً مريئاً . ومذهب المبرد في قاعد ونحوه أنها مصادر جاءت على فاعل ، وقد سبق الكلام في هذا في آخر باب المصدر .[2]

(ويجوز حذف الحال ، مالم تَنُبْ عن غيرها) ـ نحو : ضربي زيداً قائماً ، وكالواقعة بدلاً من اللفظ بالفعل كما تقدم .

(أو يتوقف المراد على ذكرها) ـ كحال عاملها صُحبَ بنفي أونهي نحو :﴿ وما خلقنا السموات والأرضَ وما بينهما لاعبين ﴾[3] ، ﴿ ولا تمشِ في الأرض مَرحاً ﴾[4]وكذلك :﴿ وهذا بعلي شيخا ﴾[5] ، وجئت راكباً في جواب : كيف جئت ؟

(وقد يعمل فيها غيرُ عامِل صاحبِها ، خلافاً لمن منع) ـ وهم الأكثرون ، تشبيها لها بالصفة والموصوف . وظاهر كلام سيبويه ما اختاره المصنف ، تشبيها بالتمييز والمميز ، فكما يتحد عاملها نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ويختلف نحو : لي

(١) في (غ) : أو نائبة .

(٢) باب المفعول المطلق

(٣) الدخان : ٣٨ ، وقد جاءت في (غ) : ﴿ وما خلقنا السماء .. ﴾ ـ الأنبياء : ١٦

(٤) الإسراء : ٣٧

(٥) في النسخ الثلاث :(هذا ...) والآية كما في التحقيق ـ هود : ٧٢

عشرون درهماً ، كذلك تكون الحال مع صاحبها ، ومن الاختلاف : إنَّ هذا زيدٌ منطلقاً .

وظاهر كلام سيبويهِ أن منطلقاً منصوب باسم الإشارة ، وهو حال من زيد ، والعامل في زيد إنَّ ، وكذلك الكلام في ﴿ وإن هذه أمتكم أمةً واحدةً ﴾[1]

ومن اختلافهما أيضا قوله :

٢٧ ـ هابيِّناً ذا صريحُ النصح فاصغ له
وطُعْ ، فطاعةُ مُهْدٍ نصحَه رشَدُ[2]

يقال : طاع يطوع إذا انقاد .

(فصل) : (يؤكد بالحال ما نصبها من فعل) ـ نحو : ﴿ ثم ولَّيتمْ مُدْبرين ﴾[3] ، ﴿ ولا تعثَوا في الأرض مفسدين ﴾[4] .

(أو اسمٍ يشبهه) ـ نحو : ﴿ وهو الحقُ مصدِّقاً ﴾[5] ؛ ومِن مُثُلِ سيبويه : هو رجلٌ صدق معلوماً ذلك ، أى معلوما صلاحه ؛ كذا قدره سيبْويه . ورجل صدق بمعنى صالح ، فأجري مجرى : هو صالحٌ معلوماً صلاحُه .

---

(١) المؤمنون : ٥٢

(٢) في مغني اللبيب جـ٢ ص ٥٦٤ الشاهد ٨٠١ ـ جاء به عند قوله : من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو : ﴿ وهذا بعلي شيخاً ﴾ يحتمل أن عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة ، وعلى الأول فيجوز : قائماً ذا زيدٌ ، قال :

ها بيِّناً ذا صريحُ النصح فاصغ له وطع ...

برفع صريح ، وفتح طاء وطع ؛ ولم يذكر قائله ؛ والبيت هنا شاهد على اختلاف الحال مع صاحبها .

(٣) التوبة : ٢٥

(٤) البقرة : ٦٠ ، الأعراف : ٧٤ ، هود : ٨٥ ، الشعراء : ١٨٣ ، العنكبوت : ٣٦

(٥) البقرة : ٩١

(وتخالُفُها لفظاً أكثر من توافُقها) ـ فالأول كما تقدم ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ وأرسلناك للناس رسولاً ﴾[1] ، وقوله[2]:﴿ وسخر لكم الليلَ والنهارَ والشمس والقَمَر والنجومَ مسخرات[3] بأمره ﴾ ، ومنه :

٢٨ ـ أصِخ مُصيخاً لمن أبدى نصيحته والزم تَوَقِّيَ خلط الجدِّ باللعب[4]

أصاخ له استمع .

(ويؤكد بها أيضا في بيان يقين) ـ نحو : هذا زيدٌ معلوماً ، أي لا شك فيه .ومنه قول سالم بن دارة :

٢٩ ـ أنا ابنُ دارةَ معروفاً بها نسبي وهل بدارةَ ياللناسِ من عار[5]؟

أي لا شك فيَّ[6] .

(أو فخرٍ) ـ نحو : أنا فلان شجاعاً أو كريماً .

(أو تعظيم) ـ هو فلان جليلاً مهيباً .

(أو تصاغُرٍ) ـ أنا عبدُك فقيراً إلى عفوك .

(أو تحقير) ـ هو فلان مأخوذاً مقهوراً .

---

(١) النساء : ٧٩

(٢) زاد في (غ) : عز وجل

(٣) الأعراف : ٥٤ ، وسقطت : ﴿ والنجوم مسخرات ﴾ من (د)

(٤) ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ٢ ص ١٨٥ : الشاهد في مصيخاً حيث وقع حالا من ضمير أصخ مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى ؛ ولم يذكر قائله .

(٥) في المرجع السابق : قاله سالم بن دارة اليربوعي ، والشاهد في : معروفا حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية .

(٦) في (غ) : فيه .

(أو وعيد) ـ أنا فلان متمكناً منك ، فاتق غضبي .

ومنه

٣٠ ـ أنا أبو المرقال عقّاً فظّاً لمن أعادي مِدْسَراً دِلظّا[1]

المدسر الدفاع ، والدلظ الغليظ الخلق .

(خبرُ جملةٍ جزآها معرفتان جامدان جموداً محضاً) ـ وذلك كما مثل ، ونحو : زيدٌ أبوك عطوفاً ، وأخوك زيدٌ معروفاً ؛ وإنما لزم التعريف لأن هذه الأحوال إنما تؤكد شيئاً استقر وعُرف .

وفي البسيط : وقد يجوز أن يكون الخبرُ نكرةً ، وإذا فات الجمود لم تكن الحال مؤكدة ، بل معمولة لما هو مشتق أو في حكمه ؛ ولاتكون الحال المؤكدة لهذه المعاني إلاّ بلفظ دال على معنى ملازم كما سبق ، أو شبيه بالملازم في تقدم العلم به ، كما لو كان عندك علم بانطلاق شخص في حاجتك ، ثم سمعت من وراء حائط حِسّاً ، فقلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقا في حاجتك .ذكر ذلك سيبويه .

---

(١) في اللسان ـ دلظ : دلظَه يَدْلظُه دَلْظاً : ضربه ، وفي التهذيب : وكزَه ولَهزَه ؛ ودلظَه يَدْلِظُه : دفع في صدره ، والمِدْلَظُ : الشديد الدفع ، والدِّلَّظُّ على مثال خِدَبّ ، واندلظ الماء اندفع ... ودلَظَ مَرَّ فأسرع ...

والدَّسْرُ : الطعن والدفع الشديد ، يقال : دسره بالرمح ـ ورجل مِدْسَرٌ .

والفظ : الخشن الكلام ، وقيل : الفظ الغليظ ... والفظظ خشونة في الكلام ...

وعقّ والده يَعُقهُّ عقاً وعقوقاًومَعَقَّةً : شقَّ عصا طاعته ؛ وعق والديه قطعهما ولم يصل رحمه منهما ؛ وقد يُعَمُّ بلفظ العقوق جميع الرحم . ورجل عُقَق وعُقُق وعَق ؟ أنشد ابن الأعرابي للزَّفَيان :

أنا أبو المقدام عقّاً فظّاً
بمن أعادي مِلْطساً ملظا
أكظُّه حتى يموت كظّاً ..... الخ الأبيات

بهذه الرواية .

والشاهد في قوله : عقا فظا ، حيث جاءت الحال مؤكدة في بيان وعيد .

(وعاملها أحق أو نحوه) ـ فإن كان المخبر عنه غير أنا فتقدير العامل : أحقه أو أعرفه ، وإن كان أنا فالتقدير : أحق أوأعرف أوأعرفني .

(مضمراً بعدهما) ـ أي بعد المبتدأ والخبر ، لأن الدالّ عليه هو الجمله ، فلا يقدر إلاّ بعد تمامها ، كما في قولك : زيدٌقائمٌ غير شك .

(لا الخبر مؤولاً بمسمىً ، خلافاً للزجاج) لأن الخبر جامد جموداً محضاً ، والتأويل المذكور بعيد ، لا إشعار للاسم به عند ذكره ، بخلاف نحو : زيدٌ أسد .

(ولا المبتدأ مضمَّناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف) ـ والتقدير عنده نحو : تنبه لزيد معلوماً ، وهو أبعد من قول الزجاج ، لأن الذي ضُمِّن معنى التنبيه الحروف لا الأسماء .

(**فصل**) :(تقع الحال جملة خبرية) ـ فلا تقع الطلبيةُ حالاً ، خلافا للفراء في تجويزه : تركت عبد الله ، قم إليه ، وتركته ، غفر الله له ؛ على الحالية . ومنه ظاهر قول أبي الدرداء ـ رضي الله عنه ـ وجدت الناس اُخْبُرْ تَقْلَهْ[1] ؛ لكنه مؤول على أنه معمول حال محذوفة أي مقولاً فيهم : اُخبر تقله ؛ قلاه يقلوه قِلاً وقلاء أبغضه ، ويقلاه لغة طيئ .

ودخل في قوله : خبرية جملة الشرط ؛ وفي البسيط تقع جملة الشرط حالاً نحو : افعل هذا إن جاء زيدٌ ؛ فقيل : تلزم الواو ، وقيل : لا ، وهو قول ابن جني .

(غير مفتتحة بدليل استقبال) ـ فلا تقول : امرر بزيد سيقوم ، أوسوف يقوم أولن يقوم . وعبارته قد تتناول المفتتحة بأداة شرط استقبالي وأنها لاتمنع ،

---

(١) في اللسان : قلا : وفي حديث أبي الدرداء : وجدت الناس اُخْبُرْ تَقْلَه ... يقول : جَرِّب الناس ، فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرائرهم .

والجملة التعجبية ، وإن قلنا إنها خبرية لاتقع حالا ، فلا يجوز : مررت بزيد ما أحسنه !

(مضمنة[1] ضميرَ صاحبها) - نحو : ﴿ وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ﴾[2] ،

ومنه :

٣١ - عهدتك لاتصبو وفيك شبيبة فمالك بعد الشيب صبّاً متيَّما[3]

ونحو :

٣٢ - كن للخليل نصيراً ، جارَ أو عدلا ولاتشُحَّ عليه ، جادَ أو بخلا[4]

(ويغني عنه في غير مؤكدة) - فلا تغني الواو في المؤكدة عن الضمير ، فلاتقول :أبو بكر الخليفة ، وقد علم الناس ؛ بل تحذف الواو ، وتأتي بالضمير فتقول : قد علمه الناس .

(ولا مصدَّرة بمضارع مثبت عارٍ من قد) - فلا[5] يجوز : جاء زيدٌ ويضحك عمرو ، والاستغناء بالواو .

(أو منفي بلا أو ما) - فامتنع[6]: جاء زيد ولا يضحك عمرو أو وما يضحك عمرو .

---

(١) في (غ) : متضمنة

(٢) البقرة : ٣٦

(٣) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٣ : استشهد به على مجيء الجملة الحالية مصدرة بلا النافية ، وهو هنا شاهد على مجيء الحال جملة خبرية مضمنة ضمير صاحبها في قوله : « وفيك شبيبة » .

(٤) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ١٨٨ : الشاهد في : جار حيث وقع حالا وهو ماض بدون قد والواو ، لكونه قد عطف بأو ، وكذا إذا وقع بعد إلاّ ... ، وكذا الكلام فى قوله : جاد .

(٥) سقط سطر من (د) إلى الرقم التالي .

(٦) فى النسخ الثلاث : فامنع ، والسياق يعضد التحقيق .

(أو بماضي اللفظ تالٍ لإلاَّ) ـ فلا يجوز : ما جاء زيد إلاَّ وضحك عمرو .

(أومتلو بأو) ـ فيمتنع : اضرب زيداً ، وذهب عمرو أومكث .

(واوٌ تسمى واوَ الحال ، وواوَ الابتداء) ـ أي يغني في غير المذكور عن الضمير واوٌ نحو : جاء زيدٌ وعمرو منطلق ، ومنه : ﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم[1] ﴾ .

وزعم ابن جني أنه لابد من تقدير الضمير ، فإذا قلت : جاء زيدٌ والشمس طالعة ، فتقديره : وقت مجيئه ، وكذا ما كان مثله ؛ وسميت واو الحال لمصاحبتها الحال ، وواو الابتداء ، إمّا لدخولها على المبتدأ ، كما تقدم ، وإما لوقوعها ابتداء الجملة الواقعة بعدها ، وقدرها سيبويه بإذ .

(وقد تُجاءُ مع الضمير في العارية من التصدير المذكور) ـ نحو : جاء زيدٌ ويدُه على رأسه ، ومنه : ﴿وهم ألوفٌ[2] ﴾ ، ونحو : جاء زيدٌ ولم يضرب عمراً ، أو وقد ضَرب ، أو وضُرب . ويَرد عليه المؤكدة ، فكما لاتغني الواو فيها عن الضمير ، لاتجاء معه ، فلا تقول : أبو بكر الخليفة ، وقد علمه الناس ، بل يجب حذف الواو فيتعين الضمير .

(واجتماعها) ـ أي الواو والضمير .

(في الاسمية) ـ نحو : ﴿ وهم ألوف[2] ﴾ ، ﴿ وأنتم عاكفون[3] ﴾ ، ﴿ وأنتم تشهدون[4] ﴾

(والمصدَّرة بليس) ـ نحو : ﴿ ولستم بآخذيه[5])

---

(١) آل عمران : ١٥٤

(٢) البقرة : ٢٤٣

(٣) البقرة : ١٨٧

(٤) البقرة : ٨٤ ، آل عمران : ٧٠

(٥) البقرة : ٢٦٧

(أكثر من انفراد الضمير) ـ نحو : ﴿ بعضكم لبعض عدو[1] ﴾ ، ونحو :

٣٢ ـ إذا جرى في كفه الرشاء   جري القليب ليس فيه ماء[2]

وقول الفراء إن الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ ، قول ضعيف ، لكثرة ماورد من ذلك في القرآن وغيره ؛ والزمخشري وافقه ، ولكنه في الكشاف رجع إلى قول الجمهور .

(وقد تخلو منها الاسمية عند ظهور الملابسة) ـ فتقع الجملة حالاً ولا واو معها ، ولا ضمير مذكور ، نحو : مررت بالبر قفيزٌ بدرهم ، أى قفيز منه ، وبيع السمنُ منَوان بدرهم ، أى منه ، فيستغنى بنية الضمير عن الواو . ذكر ذلك سيبويه .

(وقد تصحبُ الواوُ المضارعَ المثبتَ عارياً من قد) ـ نحو ما حكاه الأصمعي من قولهم[3] : قمتُ وأصكُّ عينَه . قال المصنف : ويمكن أن يكون منه : ﴿ إن الذين كفروا ويصدون[4] ﴾

(أو المنفيَّ بلا) ـ جوز المصنف أن يكون منه قراءة غير نافع : ﴿ ولا يُسألُ عن أصحابِ الجحيم[5] ﴾ ، وقراءة ابن ذكوان : ﴿ فاستقيما ولاتتَّبعانِ[6] ﴾ بتخفيف النون .

---

(١) البقرة : ٣٦ ، والأعراف : ٢٤

(٢) في اللسان : رشا : والرشأ على فَعَل بالتحريك الظبي إذا قوي وتحرك ومشى مع أمه ؛ والقليب البئر ، والدلو .. ، والشاهد في قوله : ليس فيه ماء ، حيث جاءت الاسمية المصدرة بليس حالية بدون واو .

(٣) سقطت هذه العبارة من (غ)

(٤) الحج : ٢٥

(٥) البقرة : ١١٩

(٦) يونس : ٨٩

(فيُجعل[1] على الأصح خبر مبتدأ مقدَّر) ـ أي وأنـا أصـكُّ ، وهم يصـدُّون ، وأنت لاتسـأل ، وأنتما لاتتبعـان ؛ وقيل : لاحـاجـة إلى التقـدير ، وقيـل : الـواو عاطفة .

(وثبوت قد[2] قبل الماضي غير التالي لإلاَّ والمتلوّ بأو أكثر من تركها إن وجد الضمير) ـ نحو : ﴿ وقد كان فريقٌ منهم[3] ﴾ ﴿ وقد فصَّل لكم[4] ﴾ ﴿ آلآن وقد عصيت[5] ﴾ ؟ ؛ ومثال تركها : ﴿ هذه بضاعتُنا رُدَّت إلينا[6] ﴾ ﴿ وجاؤوا أباهم عِشاءً يبكون[7] . قالوا ﴾ ، ﴿ أوجاؤوكم حَصِرتْ صدورهُمْ[8] ﴾

وفي كلام ابن عصفور وغيره من متأخري المغاربة أنه لا بـد من قـد ظـاهرة أومقدرة ؛ والقول بالتقدير حكي عن الفراء والمبرد ، والصحيح أنه لا حاجة إليه ، لكثرة ما ورد بدون قد ، والتقدير تكلف بلا دليل ، وهذا قول الكوفيين ومذهب الأخفش ، ونسب إلى الجمهور .

ولايخفى أن قول المصنف : وثبوت[9] قد ... إلى آخره ، إنما هو حيث يمكن

---

(١) أي المضارع المذكور

(٢) في (د) : وثبوت الواو .

(٣) البقرة : ٧٥

(٤) الأنعام : ١١٩

(٥) يونس : ٩١

(٦) يوسف : ٦٥

(٧) يوسف : ١٦

(٨) النساء : ٩٠

(٩) في (د ، ز) : وتنوب

دخولها ، بأن[1] كان الفعل قابلا لها[2] ، فلا[3] يرد عليه الماضي الجامد كليس ،وأن قد لا تدخل عليه .

وقضية كلامه منع « قد » في التالي لإلاَّ والمتلوِّ بأو ، فلا تقول : ما جاء زيدٌ إلاَّ قد ضرب عمراً ، ولا : لأضربنَّ زيداً قد ذهب أومكث .

(وانفرادُ الواو حينئذ أقل من انفراد قد) ـ فإذا وجد الضمير جاز إثبات الواو دون قد ، وقد دون الواو ، والأول أكثر ، ومنه : ﴿ وكنتم أمواتاً[4] ﴾ ، ﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا[5] ﴾ ، ﴿ وكان في معزل[6] ﴾ ، ومن الثاني :

٣٤ ـ بَصُرَتْ بي قــــد[7] لاح شيبي فصــــدَّت
فتسليتُ واكتسيتُ وقـــــــــــارا[8]

(وإن عدم الضمير لزمتا) ـ أي الواو وقد ، فتقول : جاء زيدٌ وقد قام عمرو ؛ وقال علقمة :

٣٥ ـ فجـالــدتّهم حتى اتقَـوْك بكبشهم وقـد حـان من شمس النهار غروبُ[9]

(١) في (د) : إن كان
(٢) في (غ) : قابلا لدخولها
(٣) سقطت من (د)
(٤) البقرة : ٢٨
(٥) آل عمران : ١٦٨
(٦) هود : ٤٢
(٧) في (د) : وقد
(٨) لم أجده فيا تحت يدي من مراجع ؛ والشاهد في قوله : قد لاح حيث جاءت جملة الحال مصدرة بقد دون الواو مع وجود الضمير في : بي وشيبي .
(٩) قائله علقمة كما قال الشارح ، والشاهد فيه لزوم الواو وقد ، إن عدم الضمير في قوله : وقد حان .

وهذا في غير المنفي ، فتقول : جاء زيدٌ وما طلعت الشمس ، بدون قد ، وكذا إن وجد الضمير ، إلاَّ أن الواو لاتلزم ، فتقول ، جاء زيدٌ مادرى كيف جاء ، بالواو وبدونها .

(**فصل**) :(لامحلَّ إعراب للجملة المفسِّرة ، وهي الكاشفةُ حقيقةَ ما تلته[1] ، مَّما يفتقر إلى ذلك) ـ كقوله تعالى[2] : ﴿ كمثل آدم ، خلقه من تراب[3] ﴾ ، وقول النابغة :

٣٦ ـ لكلفتني ذنبَ امرئٍ وتركته كَذي العُرِّ يُكوَى غيرُه وهو راتع[4]

وكونها لامحل لها من الإعراب هو المشهور ، وقيل هي بحسب ما تفسرٌ ، ففي : زيدٌ أضربته ؟ لامحل لها ، لأن المفسَّر كذلك ، وفي : ﴿ إنا كل شيءٍ خلقناه بقدر[5] ﴾ ، لها محل ، لأن المفسَّر خبر إن . واختار هذا الشلوبين ، وأيده بظهور الرفع والجزم في المفسر في مسألة أبي علي : زيدٌ الخبز آكلُه ، بنصب الخبز ، فآكله ارتفع ، وهو مفسر لمثله محذوف ناصب للخبز ، وفي مسألة الكتاب : إنْ زيدا تكرمْه يكرمْك ، فتكرمه مفسر لعامل زيد ، وقد ظهر الجزم فيه .

---

(١) في (غ) : تليه م وكذا في بعض نسخ التسهيل .

(٢) سقطت من (د)

(٣) آل عمران : ٥٩

(٤) قائله النابغة كما قال الشارح ، وهو النابغة الذبياني ـ ديوانه ص ٤٨ ـ من قصيدته العينية ، يعتذر إلى النعمان بن المنذر ، وصدره في الديوان :

☆ حملتَ عليَّ ذنبه وتركته ☆

وفي الحاشية : وروى الأصمعيّ : الجرب والعر : قرح يأخذ الإبل في أشفارها ، وربما كان في مشافرها ، مثل القوباء ، يسيل منه ماء أصفر ، وأهل الجاهلية يعترضون بعيراً من الإبل التي يقع ذلك فيها ، فيكوون مشفره وفخذه وعضده ، يرون أنهم إذا فعلوا ذلك ذهب القرح عنها كلها . يقول : أنا بريءٌ ، وغيري سقيم ، فحملتني ذنب السقيم وتركته . والشاهد في قوله : يُكوَى غيرُه ، بعد : كذي العر ، حيث وقعت جملة : يكوى مفسرة لما قبلها ، ولا محل لها من الإعراب على المشهور .

(٥) القمر : ٤٩

وفي شرح سيبويه المعروف بالصفار أن المفسِّر يكون على وفق المفسَّر في الإفرادية وغيرها ، فالمفرد يفسر المفرد ، والجملة تفسر الجملة ، وخلاف هذا لم يكثر ، نحو : ﴿ خلقه من تراب[1] ﴾ ، وكذا ﴿ هل أدلكم على تجارة[2] ﴾ ؟ ، ثم قال ﴿ تؤمنون[3] ..... ﴾ .

والعُرُّ بالضم قروح مثل القوباء ، تخرج بالإبل متفرقة في مشافرها وقوائمها ، يسيل منها مثل[4] الماء الأصفر ، فتكوى الصحاح لئلا تعديها المراض ؛ تقول منه : عُرَّت الإبل فهي معرورة ؛ والعَرُّ بالفتح الجرب ، تقول منه : عَرَّت الإبل تَعَرُّ فهي عارَّة ، وبيت النابغة بالضم ، قال ابن دريد[5] : من رواه بالفتح فقد غلط ، لأن الجرب لاتكوى منه :

(ولا الاعتراضية[6] ، وهي المفيدة تقوية) ـ فتؤكد الكلام الذي اعترضت بين أجزائه وتسدده ، ولهذا شرط فيها أن تكون مناسبة للجملة المقصودة .

(بين جُزأيْ صلة) ـ نحو : أحب الذي ماله[7] ، والكرم زين ، مبذول للناس ، ونحوه الفصل بها بين الموصول وصلته ، نحو :

٣٧ ـ ذاك الذي ؛ وأبيك ، يعرف مالكا
والحقُّ يدفع تُرَّهاتِ الباطلِ[8]

---

(١) آل عمران : ٥٩
(٢) الصف : ١٠
(٣) الصف : ١١
(٤) سقطت من (د)
(٥) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد اللغوي صاحب جمهرة اللغة المتوفى : ٣٢١ هـ
(٦) في النسخة المحققة من التسهيل : ولا للاعتراضية
(٧) في (د ، ز) : الذي جوده
(٨) قائله جرير ـ ديوانه : ٤٣٠ ـ وفي المغني شاهد رقم : ٦٣٠ : يدمغ بدلاً من يدفع ، وفي الدرر جـ : ١ ص : ٦٥ ، ٢٠٤ : الشاهد في قوله : وأبيك ، وهي اعتراضية للقسم فصل بها بين الصلة والموصول .

الترهات الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها ، الواحدة تُرَّهة فارسي معرب ، ثم استعير في الباطل .

(أو إسنادٍ) ـ كقوله :

٣٨ ـ وقد أدركتني ، والحوادث جمة أسنةُ قومٍ لاضعافٍ ولاعُزْلِ[١]

عزل جمع أعزل ، والأعزل في الأصل الذي لاسلاح معه ، ثم قيل لأحد السّماكين أعزل تشبيها بذلك .

(أو مجازاةٍ) ـ خرَّج بعضهم عليه : ﴿ فاللهُ أولى بهما[٢] ﴾ بناء على أن الجواب : ﴿ فلا تتبعوا[٣] ﴾ ، والأكثر على أن ﴿ فالله أولى ﴾ جوابٌ لا اعتراض ، فالشاهد على هذا قول عنترة :

٣٩ ـ إما تريني قد نحلت ومن يكن غرضاً لأطراف الأسنة ينحل

فلربَّ أبلجَ مثل بعلك بادنٍ ضخمٍ على ظهر الجواد مُهَبَّلِ[٤]

يقال : نحلَ جسمه ينحَل نحولاً هزل ، ونَحِل بالكسر أيضا ، والفتح أفصح ، والغرض الهدف للرمي ، والهدف كل مرتفع من بناء أوكثيب رمل

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٥ : استشهد به على أن جملة الاعتراض تقع بين الفعل ومرفوعه في قوله : أدركتني ، والحوادث جمة ، أسنة قومٍ ...

قال السيوطي في الهمع : قال ابن الأعرابي في نوادره : هذا من أبيات لرجل من بني دارم أسره بنو عجل ، فلما أنشدهم إياه أطلقوه ، وذكر البيت الذي قبله ، وبيتين بعده .

قال صاحب الدرر : وقال ابن حبيب : أسر حنظلة بن العجلي جويرة بن زيد فلم يزل في الوثاق حتى قعدوا للشرب ، فأنشأ يتغنى بالأبيات فأطلقوه . قال : ورأيت في كتاب أيام العرب لأبي عبيدة مثل ذلك ، ولكن سماه حويرثة بن بدر ، وسمى الذي أسره حنظلة بن عمارة .

(٢) (٣) النساء : ١٣٥

(٤) لم أجده في مراجعي ، وقد جاء به الشارح شاهداً على وقوع الاعتراضية بين جزأي المجازاة في قوله : إما تريني قد نحلت ... فلرب أبلج ، حيث وقعت الاعتراضية : ومن يكن غرضاً .. الخ

أوجبل ، ويقال : بلج الصبح يبلُج بالضم أي أضاء ، وصبح أبلج بيِّن البلج أي مشرق مضيء ، ويقال : رجل أبلج بين البلج إذا لم يكن مقرونا ، وفي حديث أم معبد[1] في صفة النبي ﷺ : « أبلج الوجه » أي مشرقه ، ولم ترد : بَلجَ الحاجب لأنها تصفه بالقرن[2] ؛ والبادن من البُدْن والبدُن كالعُسْر والعُسُر ، وهو السِّمَنُ ، تقول : بدَن الرجل بالفتح يبدُن بُدُناً ، وبَدُن بالضم يبدُن بدانة فهو بادن ، وامرأة بادن أيضا وبَدِين . ويقال : هبَّلَه اللحم إذا كثر عليه وركب بعضه بعضا وأهبله ، ورجل مهبَّل ، وفي حديث عائشة في حديث الإفك : « والنساء يومئذ لم يُهبِّلْهُنَّ اللحمُ[3] » .

(أونحو ذلك) ـ كالقسم وجوابه نحو : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسَمٌ ، لو تعلمون ، عظيم[4] ﴾ ، وكأن واسمها نحو :

٤٠ ـ كأنَّ ، وقد أتى حول كميل أثافيها حمامات مثول[5]

(ويميزها من الحالية امتناعُ قيام مفرد مقامَها) ـ فلو أتيت بمفرد مكان : وقد أتى حول كميل ، وغيره من هذه الجمل لكان ممتنعاً .

(وجوازُ اقترانها بالفاء) ـ كقوله :

---

(١)(٢) في اللسان ـ قرن : والقرَن والقرين البعير المقرون بآخر ، وفي رواية أم معبد في صفة النبي ﷺ : أزَجُّ أقرن مقرون الحاجبين

(٣) بخاري ـ مغازي : ٣٤ ، ومسلم توبة : ٥٦

(٤) الواقعة : ٧٥ ، ٧٦

(٥) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٦ : حول جديد ؛ قال : والبيت من شواهد المغني ، والشاهد في قوله : وقد أتى حول كميل ، حيث وقعت الاعتراضية بين كأنَّ واسمها : أثافيها ، وهو من أبيات لأبي الغول الطهوي .

٤١ ـ واعلم ، فعلمُ المرء ينفعــه أن سـوف يـأتي كلُّ مـا قُـدرا[1]

(ولن) ـ كقوله تعالى : ﴿ فإن لم تفعلوا ، ولن تفعلوا ، فاتقوا النار ﴾[2]

(وحرفِ تنفيس) ـ كقوله :

٤٢ ـ ومـا أدري ، وسـوف إخـال أدري أقـومٌ آلُ حِصْنٍ أم نسـاء[3] ؟

(وكونُها طلبيةً) ـ نحو : ﴿ قل إن الهدى هدى الله[4] ﴾ هي معترضـة بين ﴿ تؤمنوا ﴾ و ﴿ أن يؤتى أحدٌ ﴾ ، ومنه :

٤٣ ـ إنَّ سليمى ، والله يكلـؤهـا ضنَّتْ بشيءٍ مـا كان يرزؤهـا[5]

والله يكلـؤهـا دعـاء ، يقـال : كـلأه الله كِـلاءة بـالكسر أي حفظـه وحرسه ؛وما رزأته ماله ورَزِئته أي ما نقصته .

(وقد تعرض جملتـان ، خلافـاً لأبي عليّ) ـ في زعمـه أن الاعتراض لايكون إلا بجملة واحدة ، وليس بصحيح ، فالاعتراض بجملتين كثير ، ومنه : ﴿ فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون[6] ﴾ ، فهما جملتا اعتراض[7] .

---

(١) في الـدرر جـ ١ ص ٢٠٧ : هو من شـواهـد العيني والمغني ، والشاهـد فيـه تميز الاعتراضيـة عن الحالية با قترانها بالفاء .

(٢) البقرة : ٢٤

(٣) في الـدرر : ١ : ٢٠٦ : الشـاهـد وقوع الاعتراض : جملـة إخـال بعـد سوف ، والبيت لـزهير ـ ديوانه : ٧٣

(٤) آل عمران : ٧٣

(٥) في المغني شاهد رقم ٦٢٦ : البيت لابن هرمة وكذا نسب لابن هرمة في الأمـالي الشجريـة : ١ : ٢١٥ ، وفي معجم شواهد العربية ؛ والشاهد فيه : وقوع الاعتراض بين اسم إن وخبرها ، وهو دعاء .

(٦) النحل : ٤٣

(٧) وجملتا الاعتراض المذكورتان واقعتان بين قوله تعالى ! ﴿ نوحي إليهم ﴾ وقوله تعالى : ﴿ بالبينات والزبر ﴾ ـ النحل : ٤٤ .

٢٩ ـ باب التمييز

ويقال له أيضاً باب التبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر .

(وهو ما فيه معنى مِنْ) ـ أخرج الحال ، فإنها تشارك التمييز فيما عدا ذلك من القيود التي تذكر .

(الجنسية) ـ أخرج : استغفرت الله ذنباً ونحوه ، فهو مفعول لا تمييز ، وإن كان على معنى مِنْ ، لأنها غير الجنسية .

(من نكرة) ـ احترز به من المعرفة المنصوبة على التشبيه بالمفعول به .

نحو : هو حسَنٌ وجهَه ، فإن فيه مافي : هو حَسَنٌ وجهاً إلا التنكير .

(منصوبةٍ) ـ احترازٌ من النكرة المضاف إليها ، وفيها معنى مِنْ الجنسية .

نحو : له رطلُ زيتٍ .

(فضلةٍ) ـ أخرج اسم لا المحمولة على إن ، نحو : لا خيراً من زيد فيها ، وفيها ما في التمييز إلاّ الفضلية .

(غير تابع) ـ يُخرج صفة اسم لا المنصوبة ، نحو : لا رجلَ ظريفاً ، فإنها نكرة فضلة منصوبة بمعنى من الجنسية ، لكنها تابع ، ويخرج أيضاً ، نحو : قبضت عشرة دراهم ، ففي[1] دراهم معنى مِنْ الجنسية ، وهو نكرة منصوبة فضلة ، لكنه تابع .

---

(١) في (د ، ز) : في دراهم .

(ويميِّز إما جملة ، وستبيَّن) ـ أي في الفصل الذي يلي هذا .

(وإما مفرداً عدداً) ـ نحو : ﴿ ثلاثين ليلة ﴾[1].

(أو مُفْهِمَ مقدارٍ) ـ وهو الكيل نحو : إردبٌّ قمحاً ، والوزن نحو : رطل زيتاً ، والمساحة نحو : شبر أرضاً ، وما أشبه ذلك كـ ﴿ مثقالَ ذرَّةٍ خيراً ﴾[2].

وبعض النحويين يجعل المقدار متناولاً للعدد أيضاً ، وعليه جرى ابن الضائع ، وما فعله المصنف هو طريق الفارسي .

(أو مثليَّةٍ) ـ كقول بعضهم : ما لنا مثلُه رجلاً ، ولنا أمثالُها إبلاً .

(أو غيريَّةٍ) ـ نحو : لنا غيرُها شاءً .

(أو تعجب) ـ نحو[3]: ويْحَه رجلاً ، وحسبك به فارساً ، ولله درُّه إنساناً ، و .

٤٤ ـ ☆ يا جارتا ما أنتِ جاره ☆[4]

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾ ـ الأعراف : ١٤٢ .

(٢) الزلزلة : ٧ .

(٣) سقطت من (د ، ز) .

(٤) في شرح شواهد ابن عقيل صفحة ١٣٨ :

☆ يا جارتا ما أنتِ جاره ☆

قاله الأعشى ميمون .... يعني : يا جارتي .. أتَعجَّبُ من مجاورتك لي ، من حيث إنك لست كغيرك من المجاورين لغيري ؛ بل أنت أعظم من أن تكوني جارة ، أي أنت كالأهل . والشاهد في قوله : جارة ، حيث وقع تمييزاً بعد ما يدل على التعجب وهو : ما أنت ، وسواء كان بالصيغتين نحو : ما أحسن زيداً رجلاً ، وأكرم بأبي بكر رجلاً ، أو بغيرهما كما في قوله :

٤٥ ـ أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

وفي رواية المقتضب ٣ / ٣٧ : أتهجر ليلى للفراق حبيبها ... والبيت للمخبل السعدي ، ذكره في الخصائص ٢ / ٣٨٤ وفي الإنصاف ص ٤٩٣ وما بعدها ، وفيه كلام كثير .

وظاهر كلام المصنف أن هذا كله قياس ، وبعض متأخري المغاربة قال : إن التمييز المنتصب عن تمام الاسم يفسر عدداً أو مقداراً أو شبيهاً بالمقدار نحو : عليه شَعر كلبين ذنباً ، أي مثل شَعر ، ولا يجيء بعدُ غير ذلك إلا قليلاً يُحفظ ولا يقاس عليه ، ومثل لذلك بجميع المثل السابقة من قوله : أو مثلية إلى آخرها ، وفيه نظر .

(بالنص على جنس المراد) ـ الباء متعلقة بيميز ؛ وربما أفهم هذا منع التمييز بمثل ، فلا يقال : لي عشرون مثلَه ، وقد أجازه سيبويه ، وحكى : لي ملءُ الأرض أمثالَك .

وفي شرح الصفار أن الكوفيين لا يجيزون : لي عشرون مثلَه ، لأن التمييز مبيِّن ومثل مبهمة . انتهى .

والصواب الجواز في مثل هذا ، لأن الإضافة بينت المراد ؛ وكلام المصنف محمول على ما لا بيان فيه كشيءٍ ، فلا تقول : عندي عشرون شيئاً ، وعلى هذا اختار المصنف في هذا الكتاب في نِعمَّا أن « ما » اسم تام مرفوع ، وليس تمييزاً ، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

(بعد تمامٍ بإضافةٍ) ـ نحو : ﴿ ملءُ الأرض ذهباً ﴾[1]، و ﴿ عدلُ ذلك صياماً ﴾[2]، ولله درُّه إنساناً .

(أو تنوين) ـ ظاهراً كان نحو : رطل زيتاً ، أو مقداراً نحو : خمسة عشر رجلاً .

(أو نون تثنية) ـ لي منوان عسلاً .

---

(١) من قوله تعالى : ﴿ فلن يُقبلَ من أحدهم ملءُ الأرض ذهباً ﴾ ـ آل عمران : ٩١ .
(٢) من قوله تعالى : ﴿ أو عَدْلُ ذلك صياماً ﴾ ـ المائدة : ٩٥ .

(أو جمع) ـ نحو : ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾[1]، قاله المصنف .

(أو شبهه) ـ أي شبه الجمع ـ نحو : ﴿ ثلاثين ليلة ﴾[2]. ولا يقع التمييز بعد نون شبيه المثنى ، فلا يقال : اثنان رجلاً ، ولا اثنتان امرأة .

(وينصبُهُ مميِّزُهُ لشبهه بالفعل) ـ نحو : هو مسرور قلباً ، باشتعال رأسه شيباً ، وسَرعان ذا إهالةً ؛ فقلباً منصوب بمسرور ، وشيباً باشتعال ، وإهالة وهو الشحم بسرعان ، وهو اسم فعل بمعنى سَرُع .

وهذا الذي ذكره المصنف مخالف لكلام المغاربة من جهة جعلهِ هذا من تمييز المفرد ، وهم يعدونه من تمييز الجملة ، نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ويخصون تمييز المفرد بما هو عدد أو مقدار من مكيل أو موزون أو ممسوح ، فيقولون : التمييز ينتصب عن تمام الكلام ، وهو الواقع لبيان إبهام حصل في الإسناد ، سواء كان المسند فعلاً نحو : طاب زيدٌ نفساً ، أو شبهه نحو : زيدٌ طيِّبٌ نفساً ؛ وينتصب عن تمام الاسم ، وهو الواقع لبيان إبهام اسم كالمعدود وما ذكر معه ، فما اصطلح عليه المصنف من جعل تمييز الجملة مخصوصاً بما وقع بعد جملة فعلية ، كما سيأتي ، وجعل تمييز المفرد ما كان بخلاف ذلك مخالف لاصطلاحهم ، ولا حجر في الاصطلاح ، ولعل اصطلاحه أقرب إلى الصواب ، وإن كان بعضهم نسب خلافه لسيبويه والنحويين ، ولكن ليس هذا موضع تقريره ، فإنه يحتاج إلى بسط .

(أو شبهه) ـ أي شَبَه شبهِ[3] الفعل ، كثلاثين ليلةً وبقية ما سبق من المثل بعده إلى : ما أنت جاره ؛ فناصب التمييز في هذه كلها ما سبق من الأسماء تشبيهاً لها في طلبها ما بعدها باسم الفاعل العامل .

(١) الكهف : ١٠٣ .
(٢) الأعراف : ١٤٢ .
(٣) في (غ) : شبيه .

(ويَجرُّه بالإضافة إن حذف ما به التمام) ـ كما سيأتي بيانه ؛ والذي بـه التمام هو المضاف إليه ، والتنوين ، ونون التثنية ، ونون الجمع ، ونون شبيه الجمع ، فـإذا حذف ما يسوغ حذفه من هذه جرَّ المميز التمييز بالإضافة .

(ولا يُحـذَف إلاّ أن يكون تنوينـاً ظـاهراً) ـ نحو : رطل زيتٍ ، وإردبّ قمحٍ ، وذراع ثوبٍ ، وهو مسرور قلبٍ ؛ والتنوين المقدَّر سيأتي حكمه .

(في غير : ممتلئٍ ماءً ، ونحوه) ـ وهو كل ما كان من المنوَّن مقـدَّر الإضـافـة إلى غير التمييز نحـو : البيت ممتلئٌ بُرّاً ، والكـوز ممتلئٌ مـاءً ، أي ممتلئُ الأقطـار ؛ وكذا : زيدٌ متفقئٌ شحماً ، أي متفقئُ الأقطار ؛ فلتقدير إضـافتـه إلى غير التمييز امتنعت إضافته إلى التمييز ، كما لا يضاف إليه المضاف صريحاً .

(أو مقـدَّراً في غير : مـلآن مـاءً ، وأحـد عشر درهمـاً ، وأنـا أكثر مـالاً ، ونحوهنَّ) ـ فما لا تنوين فيه من غير هذه الثلاثة يجوز فيه الإضافة ، نحو : زيـدٌ أشعث رأساً ، وهند شنباء أنياباً ، فيجوز نصب رأس وأنياب وجرُّهما بالإضافة[1] ، بحذف التنوين المقدر ، أي الذي منع من ظهوره شبـه الاسم للفعل المقتَضي منعـه بالجر بالكسر ، وأما التنوين المقدر في الثلاثة ، فلا يقدر حذفـه للإضـافـة ؛ أمـا ملآن ماءً ونحوه ، فلأنه[2] مقدَّر الإضافة إلى غير التمييز ، أي ملآن الأقطار ؛ وأمـا أحد عشر وبابه فللزوم تنوينه تقديراً ، ولو صرح بـالتنوين لم تمكن الإضـافـة إلى هذا المميز لإفراده ؛ وأما أكثر مالاً ونحوه ، فـالمراد بـه أفعل التفضيل الواقع بعـده سببيّ ، فإنه يجب نصب السببيّ ، ولا يجوز جرُّه بـالإضـافـة ، إذ لا يضـاف أفعل التفضيل إلا إلى ما كان المفضَّلُ بعضَه ؛ وعلامـة السببيّ صلاحيتـه للفـاعليـة بعـد

---

(١) سقط من (د) سطر من هنا إلى : بالكسر ، وأما ...

(٢) في (د) : فإنه .

تصيير أفعل فعلاً ، فتقدير أكثر مالاً : كثر مالُه ، فإن لم يصلح لذلك تعيَّنت الإضافة نحو : زيدٌ أكرمُ رجلٍ .

(أو يكون نون تثنية) ـ نحو : عندي رطلاَ زيتٍ .

(أو جمع تصحيح) ـ نحو : هم حسَنُو وجوهٍ ، ومنطلقو[1] ألسنٍ .

وخرج بقوله : جمع تصحيح نون عشرين وأخواته ، فلا يقال : عِشْرو درهمٍ ، بل : عشرون درهماً . هذا هو[2] المشهور ، وحكى الكسائي أن من العرب من يقول : عِشْرو درهمٍ ، وبعض النحويين قاس على[3] هذا الشاذ ، فأجاز ذلك في بقية العقود بعده .

(أو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه) ـ فلو قلت : هو أشجع الناس رجلاً ، جاز في إفادة[4] هذا المعنى أن تحذف المضاف إليه ، وتقيم الذي كان تمييزاً مقامه ، فتقول : هو أشجع رجل . وضابطه صحة جعل ما ميزت به مقام أفعل التفضيل ، كما في المثال ، إذ يصح : زيدٌ رجلٌ ؛ فإن لم يَجُز ذلك تعيَّن بقاءُ الإضافة ونصبُ التمييز نحو : زيدٌ أكثر الناس مالاً .

وعلم من كلامه أن المضاف إليه لو لم يصلح للحذف ، وإقامة التمييز مقامه لم يجز إلاَّ نصب التمييز نحو : لله درُّه رجلاً . ويدخل فيه[5] أيضاً : زيد أكثر الناس مالاً ؛ إذ لا يصلح التمييز فيه لقيامه مقام المضاف إليه ، ولا مقام أفعل التفضيل ، فيتعين نصبه .

---

(١) سقطت العبارة من (ز ، غ) .
(٢) زاد هنا في (ز) : الصحيح .
(٣) في (ز) : قاس هذا على الشاذ .
(٤) في (ز) : في إفادته هذا المعنى .
(٥) في (ز) : فيها .

(في غير ممتلِئَيْنِ أو ممتلِئينَ غضباً) ـ فلا إضافة هنا ، إذ المميز مضاف إلى غير التمييز تقديراً ، كما سبق تقريره في : ممتلئ ، وملآن ؛ ولو قدَّم هذا على قوله : أو مضافاً إليه كان أحسن .

(ويجب إضافة مُفْهِم المقدار إن كان في الثاني معنى اللام) ـ فإذا قلت : عندي ظرف عسل وكيس دراهم ؛ فإن أردت ظرفاً يصلح للعسل وكيساً يصلح للدراهم تعينت الإضافة ؛ والتقدير : ظرف للعسل وكيس للدراهم ؛ وإن أردت عسلاً يملأ الظرف ودراهم تملأ الكيس ، جاز أن تضيف فتجر ، وأن تنون فتنصب .

(وكذا إضافة بعضٍ لم تُغيِّر تسميتُه[1] بالتبعيض) ـ فتقول : عندي جَوْز قطن ، وحَب رمان ، وتمرة نخلة ؛ بالإضافة لا غير .

(فإن تغيَّرت به) ـ أي تسميته بالتبعيض .

(رجحت الإضافة والجرُّ على التنوين والنصبِ) ـ فتقول : عندي جُبَّة خزٍّ ، وخاتمُ فضةٍ ، وسوارُ ذهبٍ ، بالجرِّ والنصب ، ولكن الجرَّ أرجح لبُعدِ الناصب عن الفعل .

(وكونُ المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً ، وفاقاً لأبي العباس[2]) ـ فإذا نصبت خزاً وفضةً وذهباً في المثل السابقة فسيبويه يعربها أحوالاً ، والمبرد يقول : هي تمييز ؛ ورجح المصنف قول المبرد بأنه لا يحوج إلى تأويل بمشتق ؛ وصحح جماعة منهم ابن هشام الخضراوي قول سيبويه ، ووجهه رفع هذه الأسماء الظاهرة والوصف بها ، ولو قصد التمييز لكانت الإضافة هي الراجحة ؛ وقد كثر

---

(١) في (د) : إضافته .

(٢) المبرد .

في كلامهم النصب ؛ ومن رفعهم[1] الظاهر قولهم :سرج خزٍّ صُفَّتُه ، وكتاب طين خاتمه ؛ فلو كان ما قبل هذا المنصوب معرفة رجحت الحالية ؛ وقال المصنف في باب الحال : إنه لا يكون إلاَّ حالاً ، لكنه قال في هذا الباب : إن الحالية راجحة .

(ويجوز إظهار مِنْ مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عدداً ، ولم يكن فاعل المعنى) ـ فتقول : لي ملء الكيس من ذهب ، وإردب من قمح ، وأمثالها من إبل ، وغيرها من شاء ، وويحه من رجل ، ولله دره من فارس ، وكذا الباقي ، ولا تقول : أحد عشر من درهم ، ولا : زيدٌ أكثر من مال ، وطيب من نفس .

(**فصل**) : (مميِّز الجملةِ) ـ وهو ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة نحو : طاب زيدٌ نفساً ، ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾[2].

وإنما خص هذا النوع بكونه مميز الجملة ، لأن لكل من جزأي الجملة فيه قسطاً من الإبهام يرفعه التمييز ، بخلاف : لي مثله رجلا ، وزيد طيب نفساً ، ونحوهما مما سبق في تمييز المفرد ، فإن الإبهام في أحد جزأي الجملة ، فأطلق على مميزه : مميز مفرد ، وعلى مميز هذا النوع : مميز جملة . وهذا ، كما سبق ، اصطلاح من المصنف يخالف اصطلاح المغاربة ، فإنهم يجعلون نحو : زيدٌ طيبٌ نفساً ، ومسرورٌ قلباً ، من التمييز المنتصب عن تمام الكلام الذي سماه المصنف : تمييز الجملة ، وقد سبق ذكره ، وعلى هذا لا يختص تمييز الجملة بما وقع بعد جملة فعلية ، كما ذكر المصنف ، بل يكون بعدها وبعد الاسمية كما مثل ، وبعد اسم الفعل نحو : سرعان ذا إهالة[3].

---

(١) في (د ، ز) : رفعه .

(٢) القمر : ١٢

(٣) في لسان العرب ـ سَرُع : والعرب تقول : لَسَرعان ذا خروجاً ، وتقول : لَسَرُع ذا خروجا .. =

(منصوب منها بفعل) ـ فالناصب له الفعل الذي في الجملة التي يميزها ، وهذا على اصطلاح المصنف في مميز الجملة ، وأما على المشهور فناصبه[1] الفعل أو ما في معناه ، من اسم فاعل ونحوه ، أو مصدر ، أو اسم فعل .

وكون ناصب التمييز الواقع بعد تمام الكلام هو الفعل أو الفعل ونحوه هو مذهب سيبويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي ؛ قال ابن عصفور : وذهب المحققون إلى أن العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها ، لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه ، واختار ابن عصفور هذا القول .

(يقدَّر غالباً إسناده إليه مضافاً إلى الأول) ـ فإذا قلت : طاب زيدٌ نفساً قدرته بطابت[2] نفس زيد . ويتناول الإسناد المذكور إسنادَ الفعل[3] إليه على جهة المفعولية ، نحو : غرست الأرض شجراً ، فتقول : غرست شجر الأرض . ولم يختلف النحويون في إثبات التمييز المنقول من الفاعل ، واختلفوا في المنقول من المفعول ، فأثبته أكثر النحويين المتأخرين ، وتبعهم ابن عصفور والمصنف ، ونفاه الشلوبين والأُبَّدِيّ .

= ولسرعان ما صنعتَ كذا ، أي ما أسرعَ ..وفي المثل : « سَرْعان ذا إهالةً » . وأصل هذا المثل أن رجلاً كان يحمَّق اشترى شاة عجفاء ، يسيل رغامها هزالاً وسوء حال ، فظن أنه ودك ، فقال : سَرعان ذا إهالةً .. والإهالة ما أذبت من الشحم ، وقيل : الإهالة الشحم والزيت .. والإهالة الودك ..

وفي تاج العروس ـ سرع : بعد أن نقل كلام صاحب اللسان قال : قال الصاغاني : ونصب إهالة على الحال ، وذا إشارة إلى الرغام ، أي سرع هذا الرغام حال كونه إهالة ، أو هو تمييز على تقدير نقل الفعل ، كقولهم : تصبب زيدٌ عرقاً ، والتقدير : سرعان إهالة هذه ؛ يضرب مثلاً لمن يخبر بكينونة لشيءٍ قبل وقته ، كما في العباب .

(١) في (غ) : فناصبها .

(٢) في (غ) : طابت .

(٣) في (د) : المفعول .

فأما قوله تعالى : ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾[1] ، فظـاهرٌ في إثبـاتـه ، أي : فجرنا عيون الأرض ، وخرَّجه من نفاه على الحـال ، أي مَحـالَّ أو حواملَ للمـاء ، أو البدلية ، أي : فجرنا الأرض عيونها ، أو على إسقـاط الجـار ، أي : بـالعيون . واحترز بقـولـه : غـالبـاً من : امتـلأ الكـوزُ مـاءً ، ﴿ وكفى بـالله شهيـدا ﴾[2]، ونحوهما .

(فإن صحَّ الإخبارُ بـه عن الأول فهو لـه أو لملابسـه المقـدر) ـ فـإذا قلت : كرُم زيدٌ أباً ، جاز أن تخبر بـالأب عن زيـد ، فتقول : زيـدٌ أبٌ ، فـإذا نصبت الأب تمييزاً احتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون لزيد ، والمعنى أنـه أبٌ كريم ، فلا يكون التمييز حينئـذ منقولاً من الفـاعل ، ويجوز دخول مِنْ عليـه ، فتقول : من أبٍ ، كما في : كرم زيدٌ رجلاً ؛ والثـاني أن يكون المقصود أن أبـاه كريم ، فيكون حينئذ منقولا من الفاعل ، وتمتنع مِنْ ، والأصل : كرم أبو زيد .

(وإن دلَّ الثاني على هيئة ، وعُني بـه الأول ، جـاز كونـه حـالا ؛ والأجود استعمال مِنْ معه عند قصد التمييز) ـ مراده بالثاني ما صحَّ الإخبار به عن الأول ، وذلك نحو : كرم زيد ضيفـاً ، فيجوز الإخبـار بضيف عن زيـد ، فتقول : زيـدٌ ضيفٌ ، فإذا نصبت ضيفاً وقصدت به زيداً ، جاز فيه وجهان : الحاليـة لـدلالتـه على هيئة ، والتمييز لصحة دخول مِنْ عليه ؛ والأجود عند قصـد التمييز قَرْنُـه بمِن ، رفعاً لتوهم الحاليـة ؛ هـذا إذا قصـدت بضيف زيـداً ، وإن أردت غير زيـد تعيَّن كونه تمييزاً ؛ وامتنعت حينئذ مِنْ ، لأنه تمييز منقول من الفـاعل ، والأصل : كرم ضيفُ زيدٍ .

(ولمميز الجملة من مطابقةِ ما قبله ، إن اتحدا معنى ، مـا لـه خبراً) فتقول :

---

(١) القمر : ١٢ .

(٢) النساء : ٧٩ ، النساء : ١٦٦ ، الفتح : ٢٨ .

كرم زيدٌ رجلاً ، والزيدان رجلين ، والزيدون رجالا ؛ كما تقول[1] : زيدٌ رجل ، والزيدان رجلان ، والزيدون رجال[2] ؛ فأما ﴿ وحسن أولئك رفيقاً ﴾[3] فأفرد لأن رفيقا وخليطا وصديقا يستغنى بمفردها عن جمعها كثيرا في الإخبار وغيره ، أو لأن التقدير : وحسن رفيق أولئك رفيقاً ، فحذف المضاف وجاء التميز على وفقه .

(وكذا إن لم يتحدا ، ولم يلزم إفراد لفظ المميِّز لإفراد معناه ، أو كونه مصدراً لم يُقصد اختلافُ أنواعه) ـ وذلك نحو : حَسُنَ الزيدون وجوها ، وطَهُروا أعراضاً ؛ فإن كان معنى التميز مفرداً تعين إفراد لفظه ، كقولك في أبناء رجل واحد : طاب الزيدون أصلاً ، وكرُموا أباً ، وكذا إذا لم يقصد اختلاف أنواع المصدر نحو : زكا الأتقياء سعياً ، وجاد الأذكياء وعياً ؛ فلو قصد اختلاف أنواع المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو : تخالف الناسُ آراء ، وتفاوتوا أذهانا ، ونحوه[4] : ﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾[5] .

(وإفراد المباين بعد جمع ، إن لم يوقع في محذورٍ ، أولى) ـ فطاب الزيدون نفسا ، وقروا عينا ، أولى من أنفس وأعين ، لإفادته المقصود باختصار .

قال تعالى : ﴿ فإن طِبْنَ لكم عن شيءٍ منه نفساً ﴾[6] ، فإن أوقع الإفراد في محذور تعين تركه فيجمع وإن كان بعد مفرد ، فتقول : كرم الزيدون آباء ، لقصد ما أكرمهم من آباء ، وما أكرم آباءهم ؛ ولو أفردت لأُوْهَم أن المقصود : كرم أبو الزيدين وهو واحد ؛ وكذا تقول : نظف زيدٌ ثياباً ، لأنك لو قلت : ثوبا ، لأوهم أنه ثوب واحد .

---

(١) ، (٢) ـ سقط ما بين الرقمين من (د) .

(٣) النساء : ٦٩

(٤) في (غ) : ونحو .

(٥) الكهف : ١٠٣ .

(٦) النساء : ٤ .

(ويَعرض لميز الجملة تعريفه لفظا) ـ إما بأل كقوله :

٤٦ ـ علامَ مُلئتَ الرعبَ ؟ والحربُ لم تَقِـدْ   لظاها ، ولم تُستعمل البيضُ والسمرُ[١]

أو بالإضافة نحو قولهم : غَبِنَ فلانٌ رأيَه ، ووجِع بطنَه ، وسَفِه نفسَه .

وليس المراد من قوله : مميز الجملة ، الاحتراز من مميز المفرد بأنه لم يَعرض ذلك فيه ، بل يحتمل أن يكون المقصود أن ذلك كثير في مميز الجملة ، بخلاف المفرد ، والسماع جاء في كل منهما ؛ ومن المفرد رواية البغداديين أن من العرب من يقول : قبضت الأحد عشر الدرهم ؛ وحكاية المصنف هذا[٢] تبين ما ذكرت من تأويل كلامه ، ويحتمل أن يكون ذكر الجملة لأجل ما سيأتي من التأويلات ، فإنها جميعها لا تأتي إلا في مميز الجملة .

(فيقدَّرُ تنكيرُه) ـ فتقدر زيادة ال ، وينوى بالإضافة الانفصال ، ويحكم بتنكير المضاف ، كما قال سيبويه في قولهم : كل شاة وسخلتها بدرهم ، أن المراد : كل شاة وسخلة لها ، قاله المصنف ، وفي الثاني بحث[٣] .

(أو يؤول ناصبه بمتعد بنفسه) ـ نحو : سوَّأ رأيَه ، أي جعله سيئاً ، وشكا بطنَه ، وأهلك نفسَه .

---

(١) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٩ : على م ملئت الرعب والحرب لم تقد .. قال استشهد به على تعريف التمييز ، ولم أعثر على قائله وتتمته ؛ والعجز هنا .

(٢) أي هذا المذهب للبغداديين .

(٣) في هامش النسخة (ز) : وجه البحث أنه لا يتخرج غبن زيد رأيه ، ووجعَ بطنَه ، وسفِه نفسَه ، على أنها إضافة يراد بها الانفصال ، لأن هذا ضمير يعود على معرفة وليس من مواضع انفصال الإضافة ، فهي إضافة محضة ، ولا يسوغ قياسه على : كل شاة وسخلتها بدرهم ، لأن الضمير في هذه عائد على نكرة ، فيمكن أن يلحظ فيه التنكير بالنسبة إلى ما عاد عليه من النكرة ، وإن كان الأكثر خلافه . ألا ترى إلى جعل قول الشاعر :

٤٧ ـ ☆ أظبيٌ كان أمَّك أم حمارٌ ؟ ☆

من قبيل ما أخبر فيه عن النكرة بالمعرفة ؟ إذ الضمير في كان عائد على ظبي ، فهو نكرة من حيث المعنى لعوده على نكرة . والله أعلم . انتهى .

(أو بحرف جر محذوف) ـ والأصل : في رأيه ، وفي بطنه ، وفي نفسه ، ثم أسقط الحرف ، وتعدَّى الفعل فنصب .

(أو يُنصَب على التشبيه بالمفعول به) ـ فيحمل الفعل اللازم على المتعدي ، كما حمل اسم فاعله على اسم فاعله ، إلاَّ أنه شاذ في الأفعال ، مُطَّرد في الصفات ، وجعل من تشبيه الفعل : أن امرأة كانت تهراق الدماء .

(لا على التمييز ، محكوماً بتعريفه ، خلافاً للكوفيين) ـ ووافقهم ابن الطراوة ؛ وحجتهم ما سبق مما صورته التعريف بال أو بالإضافة . وقال البصريون : لا حجة فيه لاحتمال ما سبق من التأويل .

(ولا يُمنع تقديم المميِّز على عامله ، إن كان فعلا متصرفاً ، وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد) ـ خلافاً لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين وأكثر متأخري المغاربة .

وحجة من أجاز القياس على غير التمييز[1] من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف والسماع ، قال :

٤٨ ـ ضيعت حزمي في إبعادي الأملا
وما ارعويت ، وشيباً رأسي اشتعلا[2]

وهو كثير . ويستثنى من ذلك : كفى بزيد رجلا ، ونحوه من التمييز الذي ليس بمنقول ، فلا يجوز بإجماع : رجلاً كفى بزيد ، وهو عند المصنف من مميز الجملة ؛ وعند غيره من مميز المفرد .

وقياس قول المصنف أن نحو : زيدٌ طيبٌ نفساً من مميز المفرد ، مَنْعُ[3] التقديم لكنه صرح في غير هذا الكتاب بأن الوصف المشبه به[4] المتصرف كالفعل المتصرف

(١) في (د) : المميز .

(٢) في ش . ش . ابن عقيل : وشيبا تميز مقدم على عامله المتصرف وهو اشتعل ولم يذكر قائله ، ومثله في المغني ، والعيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٠١ .

(٣) في (ز) : يمنع .

(٤) سقطت من (د) .

في جواز تقديم التميز عليه ، وهذا يقتضي تفصيلاً عنده في المنتصب عن تمام الاسم ، جمعاً بين كلاميه .

وقياس من جعل هذا منتصباً عن تمام الجملة إجازة التقديم ، فتقول : زيدٌ نفساً طيبٌ ؛ فإن كان الوصف لا يشبه المتصرف امتنع التقديم ، فلا تقول : زيدٌ وجهاً أحسن من عمرو .

(ويُمنَع[1] إن لم يكنه بإجماع) - أي إن لم يكن الفعلَ المتصرِّفَ . وقضية ما سبق أن يكون المعنى : إن لم يكن الفعل المتصرف ولا ما أشبهه . ويدخل في هذا التمييز المنتصبُ بعد أفعل التفضيل ، كما سبق تمثيله ، وكلُّ تمييز بعد مفرد كمِثل ونحوها ، نحو : لي مثلُه رجلاً ، وكذا ما أشبه ذلك ، إلاَّ ما اقتضاه الجمع بين كلامَي المصنف ، من تخصيص بعض ذلك ، كما مرَّ .

وأجاز الفراء التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الأول في نحو : زيدٌ القمرُ حسناً ، وثوبُك السَّلْقُ خضرةً ، فتقول : زيدٌ حسناً القمر ، وثوبك خضرةً السَّلقُ . وهذا يقدح فيما ذكر المصنف من إطلاق الإجماع ؛ وشرطه عند الفراء أن يكون المشبه به خبراً ، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم ، وكذا لو قلت : مررت بعبد الله القمر حُسناً ، لم يجز : حُسناً القمر ، لأن القمر غير خبر .

(وقد يُسْتَباحُ في الضرورة) - كقوله :

٤٩ - ونــارُنــا لم يُرَ نــاراً مثلُهــا   قــد علمت ذاك معــدٌّ كلُّهــا[2]

الأصل : لم يُرَ مثلُها ناراً ، فمثل عامل غير متصرف ، وقدم تمييزُه[3] عليه ، وخرج البيت على أن يرى علمية ، وناراً المفعول الثاني ، وفيه نظر .

---

(١) في (د) : ويمتنع .

(٢) الشاهد ٣٩٥ من شواهد العيني على الأشموني والصبان جـ ٢ ص ٢٠١ ، قال إنه رجز لم يدر قائله ، والشاهد في قوله : ناراً ، فإنه تمييز تقدم على عامله الاسم الجامد وهو : مثلها . قال : وهو مختص بالضرورة .

(٣) في (د) : مميزه .

٣٠ ـ باب العدد

(مفسّر ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوب) ـ وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، والمؤنث كإحدى عشرة كالمذكر ، قال تعالى : ﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾[1] ، ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً ﴾[2] ، ﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾[3] . وأجاز الفراء : عندي أحد عشر رجالاً ، وقام ثلاثون رجالاً ؛ وأعرب الزمخشري « أسباطاً » من قوله تعالى : « اثنتي عشرة أسباطاً »[4] تمييزاً ، وأعربه غيره بدلاً من اثنتي عشرة ، والتمييز محذوف ، والتقدير : اثنتي عشرة فرقة .

(ويضاف غيره) ـ أي غير ما بين عشرة ومائة .

(إلى مفسره مجموعاً مع ما بين اثنين وأحد عشر) ـ وهو من ثلاثة إلى عشرة نحو : ثلاثة رجال ، وعشر نساء .

(ما لم يكن مائة) ـ أي المفسّر .

(فيفرد) ـ نحو : ثلاث مائة .

(غالباً) ـ استظهر به على مجيئه مجموعا نحو : ثلاث مئين ومئات ، ومنه :

---

(١) يوسف : ٤ .

(٢) البقرة : ٦٠ .

(٣) الأعراف : ١٤٢ .

(٤) الأعراف : ١٦٠ .

٥٠ ـ ثــلاث مئينٍ للملــوك وفى بهــا ردائي ....[1]

وأنشد المبرد :

٥١ ـ ☆ ثلاث مئينٍ قد مررن كواملا ☆[2]

والأكثرون يخصونه بالشعر ؛ وظاهر كلام سيبويه جوازه في الكلام .

وقال الفراء : بعض العرب تقول : عشر مـائـة أي مكان ألف ، قـال : وأهل هذه اللغة يقولون : ثلاث مئين ، وأربع مئين . انتهى .

وعلم من تخصيصه المائة بالـذكر أن الألف لا تفرد ، وهو كـذلـك ، فتقول : ثلاثة آلاف ، لا غير .

(ومفرداً مع مائة فصاعداً) ـ نحو : مائة درهم ، وألف درهم .

(وقد يجمع معهـا) ـ أي مع المـائـة ، كقراءة حمزة والكسـائي[3] : ﴿ ثلاث مائةِ سنينَ ﴾[4] بإضافـة مـائـة ؛ قـال الفراء : من العرب من يضع السنين موضع السنة .

(وقد يُفْرد تمييزاً) ـ أي يفرد ما كان مجروراً بعد مائة ، فينصب على التمييز نحو : عندي مائةٌ درهماً ، ومائتان كتاباً ، ومنه :

---

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٦٥ : تمامه :

☆ ردائي ، وجَلَّتْ عن وجوه الأهاتم ☆

قاله الفرزدق ـ ديوانـه : ٨٥٣ ـ والشـاهـد في ثلاث مئينٍ ، حيث جمع المـائـة مع أنهـا تمييز الثلاث ، وهو شـاذ . وأراد بـالرداء السيف ، وقيل : هو على حقيقتـه ، يفتخر بـذلـك ، حيث رهن رداءه بـالـديـات الثلاث لثلاثة من الملوك قتلوا في معركة في قصة مشهورة ، ووجوه الأهـاتم أعيـانهم ، والأهـاتم بنو الأهتم سنان بن الأهتم .

(٢) أنشده المبرد ، والشاهد فيه كا في سابقه .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) الكهف : ٢٥ .

٥٢ - ☆ إذا عاش الفتى مائتين عاماً ☆[1]

وخص المغاربة هذا بالضرورة ، وكلام سيبويه عليه ، قال : وقد جاء في الشعر بعض هذا منوَّناً .

(وربما قيل : عِشْرو درهمٍ ، وأربعو ثوبِه ، وخمسةٌ أثواباً ، ونحو ذلك) - حكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسِّر منكَّراً ومعرَّفاً ؛ وأشار المصنف بقوله : وربما إلى قلة ذلك ، وقال المغاربة إن هذا شاذ لا يقاس عليه ، وقالوا في باب خمسة : إن كان المعدود جامدا فالأحسن الإضافة ، كثلاثة أثواب ، ثم الفصل بمن ، ثم النصب تمييزا ؛ وإن كان صفة فالأحسن الإتباع نحو : ثلاثةٌ صالحون ، ثم النصب حالا ، والإضافة أضعفها . وقضية هذا : إجازة ثلاثةٌ أثواباً بالنصب قياسا ، وهو قول الفراء ، ولم يُجز ذلك سيبويه في الكلام ، بل قال : قد ينونِ في الشعر وينصب ما بعده ؛ ويمكن رد كلام المغاربة إليه ، بأن يكون مرادهم أنه ضرورة حسنة ، كما قالوا إن مائتين درهماً أحسن من مائةٍ درهماً ، مع أنهما معا ضرورة ؛ والمعنى أن ثلاثة أثواباً حسن في محله وهو الشعر .

(ولا يفسَّر واحدٌ واثنان) - فلا يقال : واحد درهم ، ولا اثنان درهم ، بل يقتصر على درهم ودرهمين .

(و « ثنتا حنظلٍ » ضرورة) - يريد قوله :

---

(١) في العيني على الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٦٧ الشاهد ٨٨٥ قال : تمامه :

☆ فقد ذهب اللذاذة والفتاء ☆

ويروى :

☆ فقد ذهب المسرَّة والفتاء ☆

قاله الربيع بن ضبع الفزاري أحد المعمرين ، والشاهد في : مائتين عاما ، والقياس فيه إضافة المائتين إلى العام ؛ وهذا شاذ لا يقاس عليه .

٥٣ ـ كأن خُصْيَيـــه من التـــدلـــدل ظرفُ عجـوز فيـه ثنتـا حنظــل[١]

وقياسه : حنظلتان ، إلاَّ أنه جمع بين العدد والمعـدود ضرورة ، ولم يضف في الشعر إلى مثنى ، لم يقولوا : اثنا[٢] رجلين ، ولا ثنتا امرأتين ، وجـاء أيضـا نحو : ثنتا حنظل في شذوذ من الكلام ؛ حكى أبو زيد : شربت قدحا واثنيه ، وشربت اثني مُدّ البصرة ، يريد اثني قدح واثني مُدّ .

(ولا يُجمع المفسِّر جمع تصحيح ، ولا بمثـالِ كثرةٍ ، من غير بـاب مفـاعلَ ، إن كثر استعمال غيرهما ، إلاَّ قليلاً) ـ والحاصل في المسـألـة أن ثلاثـة وأخواتهـا إلى العشرة لا تضـاف بكثرة إلى جمع تصحيح إلا أن عـدم في ذلـك الاسم جمع التكسير نحـو : ﴿ سبـع بقرات ﴾[٣] ، و﴿ تسـع آيـات ﴾[٤] ، ويستثنى من هـذا مـا إذا جـاور مـا أهمل فيـه جمع التكسير نحـو : ﴿ سبـع سنبـلات ﴾[٣] لمجاورة ﴿ سبـع بقرات ﴾ حسُن ذلـك ، وإن كان قـد جُمع على سنـابل ؛ وإذا وجـد للاسم جمـع تكسير ، فإن لم يكن له إلاَّ بناء القلة أو بناء الكثرة أضيف إلى[٥] ما له منهما نحو : ﴿ في أربعة أيام ﴾[٦] ، وثلاثة رجال ، وإن وجدا معاً ، فإن كان مـا للكثرة من باب مفاعل[٧] ، وما للقلـة هو التصحيح لم يضف إلى جمع التصحيح إلاَّ على قلـة ،

---

(١) في الدرر ١ / ٢٠٩ : استشهد به على أن تفسير الاثنين هنـا ضرورة ، وكان القيـاس أن يقول : فيه حنظلتان ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ؛ قال الأعلم : الشاهد فيه إضافة ثنتا إلى حنظل ... واختلف في اسم هذا الشاعر ، فقيل لخطـام المجاشعي ، وقيل لجنـدل بن المثنى ، وقيل لسلمى الهـذليـة ، وقيل لشماء الهذلية .

(٢) في (د) : اثني .

(٣) يوسف : ٤٣ .

(٤) الإسراء : ١٠١ ، والنمل : ١٢ .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) فصلت : ١٠ .

(٧) في (د) : من غير باب مفاعل .

فيكثر : ثلاث زيانب ، وثلاث أحامر ، ويقل : ثلاث زينبات ، وثلاثة أحمرين ، قال تعالى : ﴿ سبع سنابل ﴾[1] ﴿ عشرة مساكين ﴾[2] ، ويستثنى ما سبق من المجاورة .

وإن كان ما للكثرة من غير باب مفاعل ، فإن كثر في الاسم غير التصحيح أو غير الكثرة ، لم يَجُز التصحيح أو الكثرة إلاَّ قليلا ، فتقول : ثلاثة أفلس ، ويقل : ثلاثة فلوس ، قال تعالى : ﴿ أربعة أشهر ﴾[3] ، وتقول : ثلاثة زيود ، ويقل : ثلاثة زيدين ، وتقول : ثلاث هنود ، ويقل : ثلاث هندات .

وإن قلَّ غيرهما فيه أُوثِرَ التصحيح والكثرة ، فيكثر : ثلاث سعادات ، وثلاثة شسوع ، ويقل : ثلاث سعائد ، وثلاثة أشسع .

وكلام المصنف يدل على أنه يقل جمع المفسّر بالواو والنون ، وبالألف والتاء ، إن كثر غيره ، فيقل : ثلاثة زيدين ، وثلاث هندات ، لكثرة زيود وهنود ، فإن لم يكثر غيره بأن لم يوجد كسبع بقرات ، أو وجد قليلا كثلاث سعادات ، لقلة سعائد تعيَّن ؛ ويدل[4] على أنه لا يجمع ، على مثال كثرة من غير باب مفاعل ، وإن كثر غيره إلاَّ قليلا ، فيكثر : ثلاثة أفلس ، ويقل : ثلاثة فلوس ، لكثرة أفلس وقلة فلوس ، ويكثر ثلاثة شسوع ، ويقل : ثلاثة أشسع للعكس ؛ ويدل[4] على أنه يجمع على مفاعل كثيرا ونحوه ، وإن وجد جمع كثرة غيره أو جمع قلة بصيغة التصحيح أو غيرهما ، فثلاث صحائف أكثر وأفصح من

---

(١) البقرة : ٢٦١ .

(٢) المائدة : ٨٩ .

(٣) البقرة : ٢٢٦ ، : ٢٣٤ ، التوبة : ٢ .

(٤) أي كلام المصنف (ابن مالك) .

ثلاث صحف ، قال تعالى : ﴿ سبع طرائق ﴾[1] ، وثلاثة أحامر أكثر من ثلاثة أحمرين ، وتنزيله على ما سبق من التقسيم لا يخفى .

(ولا يسوِّغ ثلاثةَ كلاب ونحوَه تأوُّلُه بثلاثة من كذا ، خلافا للمبرد) ـ أجاز في المقتضب : ثلاثة حمير ، وخمسة كلاب ونحوهما ، على إرادة مِنْ[2] ؛ ورُدَّ بأنه لا معنى إذاً في التقييد بجمع القلة ، لأن كل جمع كثرة صالح لما ذكر ، فيقال حينئذ : ثلاثة فلوس ، وثلاث دور ، على تقدير : من فلوس ، ومن دور .

(وإن كان المفسِّر اسمَ جنسٍ أو جمعٍ فُصل بمِنْ) ـ فتقول : عندي ثلاث من الشجر ، وثلاثة من القوم ، قال تعالى : ﴿ أربعة من الطير ﴾[3] .

(وإن ندر مضافاً إليه لم يُقَسْ عليه) ـ كقول العرب : خمسة رجلة ، ونحو : « ليس فيما دون خَمس ذَوْدٍ صدَقة »[4] ،والأصل قَرْنُ هذا المفسِّر بمن ؛ وفي المسألة ثلاثة مذاهب :

أحدها أن إضافة اسم العدد إلى اسم الجمع أو اسم الجنس لا تنقاس ، وهو قول الأخفش ، وتبعه المصنف .

والثاني اقتياس ذلك ، لكنه قليل ، واختاره صاحب البسيط[5] ، وهو قول أبي علي .

والثالث أنه إن كان اسم الجمع يستعمل للقلة جاز ، وإن كان يستعمل

---

(١) المؤمنون : ١٧ .
(٢) أي من حمير ، ومن كلاب .
(٣) البقرة : ٢٦٠ .
(٤) بخاري ـ زكاة ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٥٦ .
(٥) ضياء الدين بن العلج .

للكثرة ، أو لها وللقلة لم يجز ، فتقول : ثلاث ذَوْدٍ ، وثلاثة نفر ، وتسعة رهط ، لأنها لا تكون إلا للقليل ، ولا تقول : ثلاثة بشر ، لأن بشرا يكون للكثير ، ولا ثلاثة قوم ، لأن قوما يكون للقليل وللكثير ، واختاره ابن عصفور مرة ، وأفهم كلامه مرة أخرى المذهب الثاني .

(ويغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره) ـ فتقول : اقبض عَشرتك ، وعِشري زيد ، من غير مفسِّر ، لأنك لم تضفه إلاَّ وهو عند السامع معلوم الجنس ، فاستغنى عن مفسِّره ، قال :

٥٤ ـ وما أنت ؟ أم ما رسومُ الديار وستُّوك قد كربت تكمل[1]

(**فصل**) ـ (تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ، إن كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة) ـ نحو : ثلاث فتيات .

(أو مجازاً) ـ نحو : ثلاث درجات . وعلم من قوله : واحد المعدود أن تأنيث الجمع دون الواحد لا اعتبار به ، فتقول : ثلاثة سجلات ، لأن الواحد مذكر ؛ وعلم من قوله : مؤنث المعنى ، أن تأنيث المفرد مع تذكير المعنى لا أثر له نحو : طلحة علَم مذكر ؛ وعُلِمَ أيضا أنها تثبت إن لم يكن واحد المعدود كما ذكر نحو : ثلاثة رجال ؛ ومما وُجِّه به ذلك أن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة ، فالأصل أن تكون بالياء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها ، واستصحب هذا الأصل مع المذكر لتقدم رتبته .

(أو كان المعدود اسمَ جنسٍ أو جمعٍ مؤنثاً) ـ نحو : عندي ثلاث من البط ،

---

(١) في الدرر ١ / ٢١٠ قال : استشهد به على أنه يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره في قوله : ستُّوك ، والبيت من قصيدة للكميت بن زيد ، ديوانه ٢ / ٢٩ .

وأربع من الإبل . واحترز بمؤنث من المذكر ، فتقول : عنـدي ثلاثـة من الموز[1] ، لأنه لم يستعمل إلا مذكرا ؛ وقال تعالى : ﴿ فخذ أربعةً من الطير ﴾[2] .

(غير نائبٍ عن جمع مذكر) ـ قالوا : ثلاثة رَجلة ، فأثبتوا التاء في العـدد ، وإن كان حقهـا أن لا تثبت ، لأن اسم الجنس أو الجمـع لا يعتبر في التـأنيث والتذكير حالُ واحدِهِ ، وإنما يعتبر حاله ، بدليل قولهم : ثلاث من البـط ذكور ، وواحده بطة ذكر ، ولم يقولوا : ثلاثة ، بل ثلاث .

وإنما ثبتت التاء في ثلاثة رَجْلـة ، لأن رَجْلـة نـائب عن جمع مفرده راجل ، فعُدل عن جمع راجل على أفعال ، كصاحب وأصحاب ، إلى فَـعْلة ، فثبتت التـاء في عدده ، كما كانت تثبت مع المنوب عنه[3] . ورَجْلـة بفتح الراء وكسرهـا ، فـإذا أزلت التاء فالفتح لا غير ، كالركب والصحب .

(ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير) ـ فإن سبق اسمَ الجنس أو اسمَ الجمع المؤنثين دليلُ تـذكير ، لزم بقـاء التـاء نحو : لي ثلاثـة ذكـور من البـط ، وأربعـة فحول من الإبل ، وإن تـأخّر الوصف الـدال على التـذكير لم يعتبر ، فتقـول : لي ثلاث من البـط ذكور ، وثلاث من الإبل فحـول ، وهـذا ظـاهر كـلام المصنف ، أعني لزوم التاء عند السبق المذكور ، وصرح بـذلـك في الشرح ، وهو ظـاهر كلام سيبويه ، وأجاز بعض المغاربـة حـذف التـأء ملاحظـة لمـا بعـدُ ، قـال : والأولى ملاحظة المقدَّم .

(وربمـا أوِّل مـذكر بمـؤنث ، ومـؤنث بمـذكر ، فجيء بـالعـدد على حسب التأويل) ـ فالأول كقوله :

---

(١) في (غ) : من الوز ، ويعضد التحقيق ما جاء بهامش (ز) عند ذكر هذه اللفظة : وكذلـك السدر والقمح ، ومعول هذا على السماع ، ولم يستعمل العرب هذه الألفاظ إلاّ مذكرة .

(٢) البقرة : ٢٦٠ .

(٣) سقطت من (د) .

٥٥ ـ وإن كلاباً هذه عشرُ أبطن وأنت بريءٌ من قبائلها العشرِ[1]

أوّل الأبطن بالقبائل فأنث ؛ والثاني كقوله :

٥٦ ـ ثلاثة أنفس ، وثلاث ذَوْد لقد جار الزمان على عيالي[2]

أوّل الأنفس بالأشخاص فذكّر .

(وإن كان في المذكور لغتان ، فالحذف والإثبات سيان) ـ كحال وعضُد ، فتقول على لغة من ذكّر : ثلاثة أحوال ، وثلاثة أعضاد ، وعلى لغة من أنث : ثلاث أحوال ، وثلاث أعضاد ، وكذلك أكثر أسماء الأجناس المميز واحدها بالتاء نحو : ثلاثة من النمل ، وثلاث من النحل[3] .

(وإن كان المذكور صفة نابت عن الموصوف ، اعتُبر غالباً حالُه لا حالها) ـ فتقول : ثلاثة ربَعات بالتاء إن أردت رجالا ، وثلاث ربعات ، بلا تاء إن أردت نساء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فله عشر أمثالها ﴾[4] ، أي عشر حسنات أمثالها ؛ ولو اعتبرت الصفة لقيل : عشرة أمثالها ، لأن واحدَ أمثال مذكر . واحترز بغالبا من دواب ، فإن من العرب من يسقط التاء معها ، مع تذكير الموصوف ، لجريان دابة مجرى الأسماء الجامدة .

---

(١) في ش . ش . العيني علي الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٦٣ شاهد رقم ٨٨٣ : قاله رجل من بني كلاب سمي النوّاح ، والشاهد في : عشر أبطن ، وكان القياس عشرة أبطن ، لأن البطن مذكر ، وهو دون القبيلة ، ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل ، بدليل قوله : من قبائلها العشر .

(٢) في الدرر جـ ١ ص ٢٠٩ قال : استشهد به على إضافة ثلاثة إلى اسم الجمع ، والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي على أنه يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وهو هنا الذود ، وأنشده سيبويه شاهدا على تأنيث ثلاثة أنفس ، وكان القياس ثلاث أنفس ، لأن النفس مؤنثة ، لكنه أنث لكثرة إطلاق النفس على الشخص ، وقائله الحطيئة ضمن أبيات للحطيئة لها قصة ـ ديوانه ١٢٠ .

(٣) في (غ) : من النخل .

(٤) الأنعام : ١٦٠ .

(**فصل**) ـ (يُعطف العشرون وأخواتـه على النيف) ـ أخواتـه ثلاثون إلى تسعين ، والنيف في التعيين تسعة فما دونها ، وفي غير التعيين بضعـة ، كما سيـأتي ، ويقـال في التـأنيث : بضع ، كما يقـال فيـه تسع فمـا دونهـا ، فـلا يقـال لشيء من هذه : نيف إلاَّ وبعده عشر أو عشرون أو بعض أخواتها ، ويقال في المذكر : ثلاثة وعشرون ، وفي المؤنث : ثـلاث وعشرون ، كما يقـال عنـد عـدم العطف : ثـلاثـة وثلاث .

(وهو إن قُصد التعيينُ واحدٌ أو أحد ، واثنان وثلاثة ، وواحـدة أو إحـدى واثنتـان وثلاث ، إلى تسعـة في التـذكير ، وتسع في التـأنيث) ـ فتقول : أحـدٌ أو واحدٌ وعشرون ، وهكذا إلى تسعة وعشرين ، وتسع وعشرين .

(وإن لم يُقصد التعيين فيهما) ـ أي في التذكير والتأنيث .

(فبضعة وبضع) ـ فتقول : عندي بضعة وعشرون درهمـا ، وبضع وعشرون جارية ؛ فيعلم أن الذي عندك يزيد على العقد المـذكور ، لكنـه متردد بين تسعـة فما دونها إلى ثلاثة ، لأن بضعة وبضعاً يطلقان في اللغة على ثلاثة إلى تسعة ، وهما بكسر الباء ، من بَضعت الشيء قطعته ، كأنه قطعة من العدد .

(ويستعملان أيضـا دون تنييف) ـ فلا يكـون بعـدهمـا عشرة ولا عشرون ولا شيء من أخواتها ، قال تعالى : ﴿ في بضع سنين ﴾[1] .

(وتُجعل العشرة) ـ أي والعَشر .

(مع النيف) ـ إن قُصد به التعيين ، كأحد وإحـدى ، إلى تسعـة وتسع ، أو لا ، كبضعة وبضع .

---

(١) الروم : ٤ .

(اسماً واحدا مبنيا على الفتح) ـ نحو : أحد عشر رجلا ، وإحدى عشرة امرأة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة ؛ والأصل العطف ، فحذف العاطف ، وبني الاسمان ، لتضمن معنى حرف العطف ، وكانت الحركة فتحة ، طلباً للتخفيف .

وأجاز الكوفيون إضافة الأول إلى الثاني ، وأنشدوا :

٥٧ ـ عُلِّق من عنائه وشقوته   بنت ثماني عشرةٍ من حجَّتِه[1]

(ما لم يظهر العاطف) ـ فإن ظهر زال التركيب ، وأعرب الجزآن ، فتقول : عندي ثلاثة وعشرة ، إن أردت المذكر ، وثلاث وعشر ، إن أردت المؤنث ، وجاء من فك التركيب قوله :

٥٨ ـ كأن بها البدرَ ابنُ عشر وأربع   إذا هبَواتُ الصيف عنه تجلَّتِ[2]

(ولتاء الثلاثة والتسعة وما بينهما ، عند عطف عشرين وأخواتها ، ما لها قبل التنييف) ـ فتثبت التاء للمذكر ، وتسقط للمؤنث ، فتقول : عندي ثلاثة وعشرون رجلا ، وثلاث وعشرون جارية ، وكذا تفعل في نيفٍ عَدِمَ التعيين ، فتقول : بضعة وعشرون للمذكر ، وبضع وعشرون للمؤنث .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان جـ ٤ ص ٧٢ ش ٨٨٨ :
كَلِف من عنائه وشقوته ...
قال العيني : رجز لم يدر راجزه ، وقيل : قاله نقيع بن طارق .. والشاهد في : ثماني عشرة حيث أضاف صدره إلى عجزه ، بدون إضافة عشرة إلى شيء آخر ، وهذا لا يجوز إلا في الضرورة .

(٢) في الدرر جـ ٢ ص ٢٠٥ : استشهد به على أن ابن مالك جوز إظهار العاطف (الواو) التي بني العدد لأجل تضمنها ، وإعراب العدد حينئذ ، وقال في الهمع : إن أبا حيان أنكر أن العرب تستعمل ذلك .. وقال الدماميني : فإن ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد المقتضى ، كقوله :
كأن بها البدر ...
قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائل البيت .

(ولتاء العشرة[1] في التركيب عكس ما لها قبله) - فتسقط في المذكر ، وتثبت في المؤنث ، فتقول : ثلاثة عشر ، أو بضعة عشر رجلا ، وثلاث عشرة ، أو بضع عشرة امرأة .

(ويسكّن شينَها في التأنيث الحجازيون) - فتقول : ثلاث عشْرة ، أو بضع عشْرة امرأة ، بتسكين الشين ، وأما مع المذكر فتفتح ، فتقول : ثلاثة عشَر أو بضعة عشَر رجلا ، بفتح الشين .

(ويكسِرها التميميون) - فيقولون : ثلاث عشِرة أو بضع عشِرة امرأة ، بكسر[2] الشين ، وعلى لغتهم قرأ بعض القراء : ﴿ فانفجرت منه اثنتا عشِرة عينا ﴾[3] .

(وقد تفتح) - قرأ الأعمش[4] : ﴿ اثنتا عشَرة ﴾ بالفتح .

(وربما سكن عين عشَر) - فمن العرب من يقول : أحد عْشر ، بسكون العين لتوالي الحركات ؛ وقرأ يزيد بن القعقاع[5] : ﴿ أحد عْشر كوكبا ﴾[6] بتسكين العين ؛ وقرأ هبيرة[7] ، صاحب حفص[8] : ﴿ اثنا عْشر شهرا ﴾[9]

---

(١) في (د ، غ) : عشرة .

(٢) في (د) : بتسكين الشين ، وهو سهو .

(٣) البقرة : ٦٠ .

(٤) سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي الكوفي ، توفي سنة ١٤٨ هـ .

(٥) يزيد بن القعقاع أبو جعفر المخزومي أحد القراء العشرة ، ويقال اسمه جندب بن فيروز ، وقيل فيروز ، مات بالمدينة سنة ١٣٠ هـ ، وقيل : قبلها أو بعدها بقليل .

(٦) يوسف : ٤ .

(٧) هبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي ، أخذ القراءة عن حفص بن سليمان عن عاصم .

(٨) أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي أخذ القراءة عن عاصم ، توفي سنة ١٨٠ هـ .

(٩) التوبة : ٣٦ .

بسكون العين ، وفيها الجمع بين الساكنين ، على غير حدّهما ، ومنهم من يسكن الحاء في أحْد عشر .

(ويقال في مذكر ما دون ثلاثة عشر : أحد عشر ، واثنا عشر ؛ وفي مؤنثه : إحدى عشرة ، واثنتا عشرة) - وأصل أحَد وإحدى وَحد ووحدى ، فأبدلت واوهما همزة على غير قياس .

(وربما قيل : وحد عشر ، وواحد عشر ، وواحدة عشرة[1]) - فمن قال : وحد عشر ، نطق بالأصل ولم يبدل ، ومن قال : واحد عشر وواحدة عشرة ، جرى على القياس ، لأن اسم العدد إنما هو واحدٌ وواحدة ، ولذا إذا عددت قلت : واحد اثنان ثلاثة ، واحدة ثنتان ثلاث .

(وإعراب اثنا واثنتا باق ، لوقوع ما بعدهما موقع النون) - وهذا مذهب الجمهور ، وهو أنهما معربان ؛ وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنهما مبنيان كالباقي ؛ ويدل للإعراب[2] كونها بالألف رفعا ، وبالياء جرا ونصبا ، ولو كانا مبنيين لكانا بالياء على كل حال ؛ ولم يوجد شيء من الأسماء المثناة قد ركب مع غيره من الأسماء ؛ وعشر وعشرة مع اثنا واثنتا مبنيان على الفتح ، لتضمن معنى حرف العطف ، وقيل : لوقوعها موقع النون .

(ولذلك لا يضافان) - أي لوقوع ما بعدهما موقع النون ، فلا يقال : اثنا عشرك ، وإنما لم يحذف ما بعدهما كما تحذف النون للإضافة[3] ، فيقال : اثناك واثنتاك ، للإلباس ، وإنما[4] يقال : اثنا عشر[5] ، واثنتا عشرة لك .

---

(١) في (د) : وواحدة عشر .

(٢) في (د) : على الإعراب .

(٣) في (د) : بالإضافة .

(٤) في (د ، غ) : فإنما .

(٥) في (د ، غ) : أو اثنتا .

(بخلاف أخواتها[1]) ـ فتقول : أحد عشَرك ، وكذا[2] الباقي مما للمذكر والمؤنث كذلك نحو : ثلاث عشرتهن ، وثماني عشرتهن .

(وقد يجري ما أضيف منها[3] مجرى بعلبك أو ابن عرس ، ولا يقاس على الأول ، خلافا للأخفش ، ولا على الثاني ، خلافا للفراء) ـ الأجود فيما أضيف من هذا المركب بقاء الجزأين على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء على الفتح ، كما يفعل ذلك فيهما عند دخول ال ، وهو في ال إجماع ، فتقول : هذه خمسةَ عشَرَك بفتح الجزأين ، كما تقول : الخمسةَ عشرَ ، بفتحهما .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إعراب الجزء الثاني مع بقاء الأول على الفتح نحو : أحدَ عشَرُك مع أحدَ عشرِ زيدٍ ، برفع الراء في الأول ، وكسرها في الثاني ، وفتح الصدرين[4] ، وإليه أشار المصنف بقوله : مجرى بعلبك ؛ وأجاز الأخفش القياس على هذا ، وهي لغة ضعيفة عند سيبويه .

وحكى الفراء أنه سمع من أبي فقعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي : ما فعلت خمسةُ عشرك ، بإضافة الصدر إلى العجز ، وإليه أشار المصنف بقوله : أو ابن عرس ، وأثبت الفراء ذلك قياساً مطرداً ؛ ونسبه ابن عصفور مرة إلى الكوفيين ، ومرة إلى الفراء ، واختار ابن عصفور في المسألة ما سبق عن الأخفش ، وقال إنه الأفصح ، وقال في بناء الجزأين معاً إنه ضعيف .

(ولا يجوز بإجماع ثماني عشرةٍ إلاَّ في الشعر) ـ وكذا قال في الشرح إن ذلك لا يجوز بإجماع إلا في الشعر ، ويعني إضافة النيف إلى العقد ؛ وقد سبق أن

---

(١) في (د ، غ) : أخواتها .
(٢) في (د ، غ) : وكذلك .
(٣) في (د) : إليها .
(٤) أي أحدَ في العبارتين .

الكوفيين يجيزون ذلك في المركب مطلقا ، إلا أن البناء عندهم أجود ، ولا يختص ذلك بثماني عشرة ، إلا أنه موضع السماع الذي ذكره الكوفيون ، والبصريون حملوا ذلك على الضرورة إن صح النقل فيه .

(وياء الثماني في التركيب مفتوحة أو ساكنة أو محذوفة ، بعد كسرة أو فتحة) - ياء الثماني زائدة ، وهو اسم أجري في إعرابه مجرى المنقوص ، تقول : جاءني ثمانٍ كقاضٍ ومررت بثمانٍ ، ورأيت ثمانياً . واستعملت في التركيب أربع استعمالات :

أحدها : فتح الياء ، وهو الوجه ، كما يفتح صدر غيره في المركبات ، فتقول : ثمانيَ عشرة بفتح الياء ، كما تقول : أحدَ عشر .

الثاني : تسكينها نحو : ثمانِي عشرة ، كما سكنت ياء معدي كرب ، لشبهها عند[1] التركيب ياء دردبيس .

الثالث : حذفها وكسر النون لأنها ياء زائدة ، وبقيت الكسرة دليلا عليها نحو : ثمانِ عشرة .

الرابع : حذفها وفتح النون ، لأنها لما كانت تحذف في الإفراد كان الآخر النون ، فجعلت فتحة بناء التركيب عليه .

(وقد تحذف) - أي الياء .

(في الإفراد ، ويجعل الإعراب في متلوّها) - أي متلو الياء وهو النون فتقول : هذه ثمان ، ورأيت ثمانا ، ومررت بثمان . قال :

---

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) .

٥٩ ـ لهــا ثنــايــا أربــعٌ حســانُ وأربــع ، فثغرهــا ثمــانُ[١]

(وقد يُفعل ذلك) ـ أي حذف الياء ، ويجعل الإعراب على ما قبلها .

(برَباع) ـ وهو ما فوق الثَّنِيِّ من الحيوان .

(وشَناح) ـ وهو الطويل .

(وجوار وشبهها) ـ وهو جمع فاعلة المعتلة اللام على فواعل نحو : غاشية وغواش ، وناصية ونواص ؛ والفرق بين هذا ورباع وشناح أن الياء في هذين زائدة ، بخلاف الجمع المذكور ، والمشهور في هذا الباب[٢] كله إثبات الياء وإجراء الكلمة مجرى المنقوص ؛ فمعظم العرب يقول : هذا الرباعي والشناحي ، ورأيت الرباعي والشناحي ، ومررت بالرباعي والشناحي ، وبعضهم يحذف ، وسهل ذلك عليهم زيادتها ، فتقول : هذا رباع وشناح ، ومررت برباع وشناح[٣] ، ورأيت رباعا وشناحا ؛ وقرأ ابن مسعود[٤] : ﴿ وله الجوارُ المنشآت ﴾[٥] برفع الراء ، وبعض السلف : « ومن فوقهم غواشٌ »[٦] برفع الشين .

(وقد يستعمل أحد استعمال واحد في غير تَنْيِيف) ـ كقوله تعالى : ﴿ وإن أحدٌ من المشركين استجارك ﴾[٧] ، ﴿ قل هو الله أحد ﴾[٨] ، وقوله :

---

(١) ذكره الأشموني في شرحه مع حاشية الصبان جـ ٤ ص ٧٢ ولم يذكر قائله ، والشاهد في قوله : فثغرها ثمانُ بضم النون ، وجعل الإعراب عليها بعد حذف الياء .

(٢) سقطت من (د ، غ) .

(٣) سقطت عبارة : مررت ... من (د) .

(٤) في (د) : ابن عامر ، وفي الأشموني : بعض القراء .

(٥) الرحمن : ٢٤ .

(٦) الأعراف : ٤١ .

(٧) التوبة : ٦ .

(٨) الإخلاص : ١ .

٦٠ ـ وقــد ظهرتَ فــلا تخفي على أحــد إلاَّ على أحــــد لا يعرف القمرا[1]

أي إلاَّ على واحد .

(وقد يغني بعـد نفي أو استفهـام عن قوم أو نسوة) ـ نحو : ﴿ فما منكم من أحد عنه حـاجزين ﴾[2] أي من قوم ؛ وكقول أبي عبيـدة : يـا رسول الله ، أحـدٌ خيرٌ مِنَّا ؟ أي أأحدٌ ، فحذف همزة الاستفهام ، والمعنى : أقَوْمٌ[3] ؛ وكقوله تعـالى : ﴿ لَسْتُنَّ كأحدٍ من النسـاء ﴾[4] أي كنسوة . وحق أحـد إذا أغنى عن قوم أو نسوة التنكير .

(وتعريفـه حينئـذ نـادر) ـ أي حين إذ يغني ، قـال اللحيـاني : قـالـوا : ما أنت من الأحد ، أي من الناس ، وأنشد :

٦١ ـ وليس يظلمني في أمر غـــانيــــة إلاَّ كعمرو ، ومـا عمرو من الأحــد[5]

(ولا تستعمـل إحدى في تنييف وغيره دون إضافـة) ـ هكـذا وقع في نسخ[6] التسهيل ، ولم يتعرض لهذا في شرحه كلامَه ؛ وصوابه :

(ولا تستعمـل إحـدى في غير تنييف دون إضـافــة) ـ فـلا تقـول : جــاء

(١) في ابن يعيش ١ / ١٢١ : حتى بَهَرْتَ فما تخفَى على أحد ... البيت ، جاء به شاهدا على معنى : بهر القمر الكـواكب إذا غطـاهـا ؛ وفي الـدرر ٢ / ٢٠٥ : استشهـد بـه على أن استعمال أحــد بـلا تنييف ولا إضافة قليل ؛ والشاهد هنا على استعمال أحد استعمال واحد في غير تنييف في الشطر الثـاني . والبيت لذي الرمة ـ ديوانه / ١٩١ .

(٢) الحاقة : ٤٧ .

(٣) زاد في (د) : خير مِنَّا ؟

(٤) الأحزاب : ٣٢ .

(٥) في التصريـح ٢ / ٢٠٠ : ولـه استعمالات ـ أحـد ـ منهـا : أن يكـون اسماً عـامـاً في جميـع من يعقل ، نحو : ﴿ فما منكم من أحد ﴾ ، وهذا ملازم للتنكير غـالبـا ؛ قـال : ومن تعريفـه قولـه : وليس يظلمني ... البيت ، ولم ينسبه هنا ولا في المعجم .

(٦) في (ز) : نسخة .

إحدى ، بل : إحدى النساء مثلا ، قال تعالى : ﴿ قالت إحداهما ﴾[1] ، ﴿ إنها لإحدى الكبر ﴾[2] ، ﴿ إحدى الحسنيين ﴾[3] ، ﴿ إحدى ابنتيَّ هاتين ﴾[4] ، ولا يضاف إلى علَم ؛ وقول النابغة :

٦٢ - ☆ إحدى بَلِيٍّ وما هام الفؤادُ بها ☆[5]

وبَلِيٌّ حيٌّ من قضاعة ، مؤول على حذف مضاف ، أي إحدى نساء بَلِيّ ، وأما في التنييف فلا يضاف ، نحو : إحدى عشرة ، وإحدى وعشرون .

(وقد يقال لما يُستعظم مما لا نظير له : هو أحَدٌ الأحَدِين ، وإحدى الإحَد) - ومعناه إحدى الدواهي التي يقال لكل واحدة منها لا نظير لها ؛ وزاد ثعلب : وأحد الآحاد[6] ، بهذا المعنى ، قال :

٦٣ - حتى استثاروا فيَّ إحدى الإحد ليثاً هزبراً ذا سلاح مُعتدِ[7]

(ويختص أحد بعد نفي محض أو نهي أو شبههما بعموم من يعقل ، لازم الإفراد والتذكير) - فتقول : ما جاء أحدٌ ، ولا يقم أحدٌ ، ومثال شبه النفي : ليتني أسمع أحداً يتكلم ، المعنى : لا أسمع أحدا يتكلم ، ذكره الفراء في كتاب

---

(١) القصص : ٢٦ .

(٢) المدثر : ٣٥ .

(٣) التوبة : ٥٢ .

(٤) القصص : ٢٧ .

(٥) في ديوان النابغة الذبياني ، قصيدة : ١٣ ص ١٠٥ ، عجزه :

إلاَّ السَّفَاهَ وإلاَّ ذِكْرَةً حلُمَا

قال في الحاشية : وروى الأصمعي : إلاَّ سَفَاهاً ، والحلُم ما رأيته في النوم ، يقول : إنما ذكره لها باطل ومحال ؛ والشاهد هنا على إضافة إحدى إلى علَم - بَلِيّ - على تأويل حذف مضاف ، أي إحدى نساء بَليّ .

(٦) في (غ) : الإحد .

(٧) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : إحدى الإحد ، بمعنى إحدى الدواهي التي يقال لكل واحدة منها لا نظير لها .

الحد ؛ وشبه النهي : لأضربن أحداً يقول ذلك ، المعنى : لا يقل أحدٌ ذلك ، ذكره الفراء أيضا في كتاب الحد ، وساقه مساقا يشعر بشهرته .

واحترز بالمحض من أليس ونحوه ، فلا تقول : أليس أحدٌ يفعل ؟ قال المصنف : ومن : ما زال ونحوه ، فلا تقول : ما زال أحدٌ يفعل .

وهذا هو مذهب الفراء ، وهو الصحيح ، وأجازه الكسائي في المستقبل نحو : ما يزال أحدٌ يقول ذلك ؛ وأجازه هشام فيه وفي الماضي .

والمراد بأحد في هذا الاستعمال من يعقل على سبيل الإحاطة ، ولذا لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يعرَّف ، لأنه قصد به حالة واحدة ، بخلاف رجل ونحوه من النكرات ، فإنه وإن استعمل في النهي والنفي للعموم ، فإنه يصح أن يراد به الوحدة أيضا .

(ولا يقع بعد إيجاب يراد به العموم ، خلافا للمبرد) ـ نص سيبويه وغيره على أن أحداً هذا لا يقع في الإيجاب ، وأجاز المبرد ذلك عند العموم ، وجعل منه : قام كل أحد ، وقال غيره : إن أحداً هذا ليس هو المختص بالنفي ، بل بمعنى واحد ، وعمَّ بكل ، ومادة هذا واو وحاء ودال ، ومادة المختص بالنفي همزة وحاء ودال .

وظاهر كلام المصنف أن هذا المختص بالنفي هو المستعمل في التنييف ؛ وكلام غيره على خلافه ، والذي للتنييف عندهم هو الذي فاؤه واو وأبدل منها الهمزة . وقضية كلام المصنف في توافقهما أن تقول بقول المبرد ، أعني إجازةَ وقوعه في الإيجاب العام ، إلا أن تقول إن الاستقراء اقتضى أنه لا يستعمل للعموم إلا مع غير الإيجاب ، وهو منتقض بإفادته العموم في : كل أحد يقول ذلك ، ولا ينكر أن هذا من كلامهم ؛ ويجاب عن هذا بأن العموم لكل ، وعموم أحد تَبعٌ له في ذلك ، فخالف : ما قام من أحد . فالحاصل أن الاستقراء على أن أحداً لا يفيد بنفسه العموم إلا في غير الإيجاب ؛ وإذا انتهى البحث إلى هذا هان الأمر .

(ومثله) ـ أي مثل أحد المذكور آنفا في الاختصاص بالنفي والنهي وشبههما وجميع ما تقدم .

(عَريب وديَّــــار وشَفْر وكتيــع[1] وكرَّاب ودُعْـوِيّ ونُمِّيّ وداريّ ودُورِيّ وطُـورِيّ وطُـوئيّ[2] وطـؤويّ وطَـأْويّ[3] ودُبِّيّ ودُبِّيـج ودِبِّيــج وأَريم وأَرم ووابر ووابن وتـأمور وتُـؤْمـور) ـ فهـذه ثنتـان وعشرون كلمـة كلهـا مختصـة بمـا سبـق ذكره ، وزاد غيره ألفاظاً انتهت إلى ست[4] عشرة لفظة ، فالمجموع ثمان[5] وثلاثون كلمة ، ومن المزيد : طُورانِيّ وطارفٌ وأنيس[6] .

(وقد يغني عن نفي ما قبل أحد نفيُ مـا بعـده إن تضمن ضميره) ـ مثالـه ما حكى[7] سيبويه أن أحداً لا يقول ذلك . قال سيبويه : وهو ضعيف خبيث .

(أو ما يقوم مقامه) ـ أي مقام الضمير كقوله :

٦٤ ـ ولــو سُئلت عنَّــا نــوار وأهلهـــا إذن أحـــدٌ لم تنطـق الشفتـــان[8]

أي شفتاه ؛ وهو عند من لا يرى قيام ال مقام الضمير ، على حـذف الضمير . أي لم تنطق الشفتان منه .

---

(١) في (ز) : وكَتْع

(٢) سقطت من (د)

(٣) سقطت من (غ)

(٤) في (غ) : ستة عشر

(٥) في النسخ الثلاث : ثمانية وثلاثون كلمة

(٦) ذكر في هامش (ز) من المزيد : وصـافر ولاعِيَ قَرْوٍ ونـافح ضَرَمِـه ودُوِّيّ وأومي وأَرَميّ وآبِرٌ وعَيَن وعَيْن وعائن وعائنة ودؤوي بالهمز .

(٧) في (غ) : ما حكاه

(٨) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : إذن أحد لم تنطق الشفتان ، حيث أغنى نفي ما بعـد أحد عن نفي أحد ، وقد تضمن ضميره على تقـدير : لم تنطق شفتـاه ، أومـا يقوم مقـامـه على تقـدير : لم تنطق الشفتان منه .

(وقد لا يصحبُ شَفْر نفياً) ـ كقوله :

٦٥ ـ فـوالله مـا ينفـك منـا عـداوة ولا منهم مـا دام من نسلنـا شَفْرْ[1]

(وقد تضم شينه)

(فصل) : (لا يثنى ولا يجمع من أسماء العـدد المفتقرة إلى تمييز إلا مـائـة وألف) ـ فـلا يقـال : ثـلاثتـان ونحـوه لـلاستغنـاء بستـة ، كما استغنى بثـلاثين ومـا بعـدهـا عن جمع عشرة ، ويقـال : ألفـان ومـائتـان وآلاف وألـوف ومئـات ومئون ، لأنه لم يوضع لتثنيتها ولا لجمعها صيغة مخصوصة .

وخرج بقـولـه : المفتقرة . . أحـدٌ واثنـان ، ولـو أسقطـه وقـال : لا يثنى ولا يجمع من أسماء العدد إلا مائـة وألف ، كما قـال غيره كان أولى ، فـإن مـا عـدا المذكورين من أسماء العدد لا يُفعل به ذلك ، افتقر إلى تمييز أم لم يفتقر ، فواحـد إذا أريد به العدد لم يثن ولم يجمع ، وكذلك اثنان ، وإن أريد بواحد الصفة نحو : مررت برجل واحد ثُنِّيَ ومنه :

٦٦ ـ ☆ فلما التقينا واحدَين علوته ☆[2]

وجمع ، ومنه :

٦٧ ـ ☆ طاروا إليه زرافات ووحدانا ☆[3]

وجمع أيضا بالواو والنون ، قال :

٦٨ ـ ☆ وقد رجعوا كحيٍّ واحدينا ☆[4]

---

(١) الشـاهـد في قـولـه : مـا دام من نسلنـا شفر ، حيث لم يصحب شفر نفيـاً ؛ ولم أعثر عليـه في مراجعي .

(٢) وهذا مثال على تثنية واحد إذا أريد به الصفة في قوله : واحدين ، أي شخصين منفردين .

(٣) وهذا مثال لجمع واحد جمع تكسير ، لأنه أريـد بـه الصفـة في قولـه : زرافـات ووحـدانـا ، أي جماعات ومنفردين ، بتقدير موصوف مناسب .

(٤) في شرح المفصل ٦ / ٣٢ : ويثنى ويجمع ـ أي واحد ـ كما يفعل بسائر الصفات ، قال الشاعر : =

(واختُصَّ الألف بالتمييز مطلقا) ـ فميز به ثلاثة وأخواته نحو : ثلاثة آلاف ، وأحد عشر وعشرون وأخواتها نحو : أحد عشر ألفا ، وعشرون ألفا ، وأحد وعشرون وأخواته نحو : أحد وعشرون ألفا ، ومائة وألف وما تفرع منهما نحو : مائة ألف ، ومائتي ألف ، وألف ألف ، ومائة ألف ألف .

(ولم يميَّز بالمائة إلاَّ ثلاثٌ وإحدى عشرةَ وأخواتها) ـ فتقول : ثلاثمائة إلى تسعمائة ؛ قال المصنف : وتقول : إحدى عشرة مائة إلى تسع عشرة مائة ؛ ويحتاج ما ذكره إلى سماع ؛ وأما ما في الحديث أن جابرا قال : « كنا خمس عشرة مائة»[1] ، يعني أهل الحديبية ، وأن البراء قال : « كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة »[2] ، فيحتمل أن يكون من لفظ الراوي عنهما ، ممن لا يتقن العربية . فالمعروف في مثل هذا إنما هو : ألف وأربعمائة ، وألف وخمسمائة ، ونحو ذلك .

وفهم من حصر المصنف أنه لا يقال : عشرون مائة ، ولا عشر مائة ، وإنما

= ☆ فقد رجعوا كحيٍّ واحدينا ☆

ونسبه في معجم شواهد العربية للكميت بن زيد ـ ديوانه ٢ / ١٢٢

(١) ، (٢) في جامع الأصول ٩ / ٢١٨ ، ٢١٩ روايات البخاري وأبي داود ، أن المسور بن مخرمة ومروان قالا : خرج رسول الله ، ﷺ ، زمن الحديبية ، في بضع عشرة مائة من أصحابه . . . وفي رواية لمسلم وأبي داود ٩ / ٢٢٤ عن سلمة بن الأكوع قال : قدمنا الحديبية مع رسول الله ، ﷺ ، ونحن أربع عشرة مائة . . .

وفي رواية لمسلم عن معقل بن يسار قال : رأيتني يوم الشجرة ، والنبي ﷺ يبايع الناس ، وأنا رافع غصنا من أغصانها عن رأسه ، ونحن أربع عشرة مائة . .

وفي رواية أخرى لمسلم ، عن أبي الزبير ، أنه سمع جابراً يُسأل : كم كانوا يوم الحديبية ؟ قال : كنا أربع عشرة مائة ، فبايعناه . . .

وفي رواية للبخاري ومسلم عن عمرو بن دينار قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : قال لنا رسول الله ﷺ يوم الحديبية : أنتم اليوم خير أهل الأرض ، وكنا ألفا وأربعمائة . قال : ولو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة .

وفي رواية لها عن ابن أبي أوفى قال : كان أصحاب الشجرة ألفاً وثلاثمائة . .

ترك ذلك للاستغناء بألفين وألف ؛ على أن الفراء حكى أن بعض العرب يقول : عشر مائة ، وقد سبق هذا ، إلاَّ أن الأولى لغة أكثر العرب .

(وإذا قُصد تعريفُ العدد أُدخل حرفُه عليه ، إن كان مفرداً غير مفسَّر ، أو مفسَّراً بتمييز) ـ فالمفردُ من العدد غيرُ المفسَّر هو الواحد إلى العشرة إذا لم يضف ثلاثة وما بعدها ، وعشرون وأخواته ، ومائة وألف إذا لم يضافا فتقول : الواحد والاثنان والمائة والألف ، والمفسَّر بالتمييز نحو : عشرون درهما وأخواته ، فتقول : العشرون أو الثلاثون درهما ، قال المصنف : والمائة درهما ، والألف درهما ؛ قال : وهذا على لغة من لا يضيف ، يعني مائة وألفاً إلى التمييز . وهذا ذكره ابن كيسان ، ونصوص النحويين على أن مميز مائة وألف مجرور بالإضافة لا غير ، وأما ما ورد من أن حذيفة قال : « أتخاف علينا يا رسول الله ، ونحن ما بين الست مائة إلى السبع مائة »[1] بالنصب ، فقد عرفت ما يقال فيه .

(وعلى الآخر إن كان مضافا) ـ فتقول : قبضت ألف[2] الدرهم ، وإنما قال على الآخر ، ولم يقل على الثاني ، ليشمل ما فيه أكثر من إضافة[3] ، نحو[4] : قبضت خمسمائة ألف الدينار[5] .

(وعليهما شذوذا لا قياسا ، خلافا للكوفيين) ـ روى الكوفيون مصاحبة ال للجزأين في العدد المضاف نحو : قبضت العشرة الدراهم ، والخمسة الأثواب ؛ وحكى أبو زيد ذلك عن قوم من العرب ليسوا فصحاء ، وهو عند البصريين ، إن صح ، محمول على زيادة ال في الأول ، وهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

---

(١) مسلم ـ إيمان / ٣٥ ، والترمذي ـ قدر / ٧

(٢) في (د) : قبضت ألف ألف درهم

(٣) في (د) : ليشمل أكثر ما فيه من إضافة

(٤) في (د) : ليشمل خمس مائة ألف الدينار

(٥) في (غ) : الدنانير

(ويدخل على الأول والثاني إن كان معطوفاً ومعطوفا عليه) - وهو إجماع ، أعني جوازه ، فتقول : قبضت[1] الأحد والعشرين درهما ؛ وأجاز قوم : الأحد عشرين درهما ، وأجازه[2] الأبدي تشبيها بالأحد عشر درهما ، ولا يجوز : أحد والعشرون درهما ، وأجاز قوم : الأحد والعشرون الدرهم .

(وعلى الأول إن كان مركبا) - نحو : قبضت الخمسة عشر درهما ؛ ولا يجيز أكثر أهل البصرة غير هذا ، ومنه قوله ﷺ : « إن كنت صائما فصُمْ الثلاث عشرة والأربع عشرة والخمس عشرة »[3] ، أي يوم الثلاث عشرة ليلة ، وهكذا الباقي ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

(وقد يدخل على جزأيه بضعف) - نحو : قبضت الخمسة العشر درهما ، حكاه الأخفش عن العرب ، وأجازه الكوفيون .

(وعليهما وعلى التمييز بقبح) - نحو : قبضت الخمسة العشر الدرهم[4] ، حكاه الأخفش ، وأجازه الكوفيون وطائفة من الكتاب ، والحق قصره على السماع كالذي قبله ، مع إمكان تأويلهما بزيادة ال في الجزء الثاني والتمييز .

(فصل) - (حكم العدد المميَّز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا ، إن وُجِد العقل) - فتقول عند تمييز المركب بمذكر ومؤنث عاقلين : وجدت خمسة عشر رجلا وامرأة ، ولا تقول : خمس عشرة ، بل تغلّب المذكر مطلقا ، أي قدَّمتَه ، كما مثل ، أو أخرته نحو : خمسة عشر امرأة ورجلا ، أو وصلت التمييز كما

---

(١) في (د) : قبضت ألف الأحد والعشرين درهما

(٢) في (د) : واختاره

(٣) جامع الأصول ٧ / ٢١٤ ، ٢١٥ :أن تصوم البيض : ثلاثَ عشرة ، وأربعَ عشرة ، وخمس عشرة ، وفي رواية : فعليك بالغرّ البيض : ثلاث عشرة . . . الخ

(٤) في (د) : درهم .

مثل ، أو فصلته ببين نحو : خمسة عشر بين رجل وامرأة ، أو بين امرأة ورجل ، ويفعل ذلك ولو لم يكن إلا رجل واحد .

(وإلاَّ فلسابقها ، بشرط الاتصال) ـ أي وإلا يوجد العقل فيها نحو : اشتريت ستة عشر جملا وناقة ، أو ست عشرة ناقة وجملا .

(ولمؤنثها إن فُصلا ببين وعدم العقل) ـ نحو : عندي ست عشرة بين ناقة وجمل ، أو بين جمل وناقة ؛ وقال سيبويه : يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة ، وليس بجيِّدٍ كلام[1] العرب ؛ قال السيرافي : إنما جاز لأنك تقول : ثلاثة أيام ، وتريد مع لياليها ، قال تعالى : ﴿ ألا تكلم الناس ثلاثة أيام ﴾[2] ، ﴿ وألا تكلم الناس ثلاث ليال ﴾[3] ، والقصة واحدة .

(ولسابقها في الإضافة مطلقا) ـ نحو : عندي عشرة أعبد إماء ، أو عشرة إماء وأعبد ، ولا فرق بين العاقل وغيره .

(والمراد بكُتِبَ لعَشْر بين يوم وليلة ، عشر ليال وعشرة أيام ، وباشتريت عشرةً بين عبد وأمة ، خمسة أعبد وخمس آم) ـ والفرق استتباع الأيام الليالي وبالعكس ، فالعدد المذكور لكل من الليالي والأيام ، وأما في غير الليالي والأيام فنصف العدد المذكور ذكور ونصفه إناث ، إذ لا استتباع ولا دليل على تفاوت[4] .

(**فصل**) ـ (يؤرخ بالليالي لسبقها) ـ والتاريخ عدد الليالي والأيام

---

(١) في (د) : في كلام العرب

(٢) آل عمران : ٤١

(٣) مريم : ١٠

(٤) في (غ) : التفاوت .

بالنسبة إلى ما مضى وإلى ما بقي من سنة أو شهر ؛ يقال : أرَّخ ووَرَّخ لغتان ، تأريخاً وتوْريخاً ، كتأكيد وتوكيد ، ولما كانت الليالي سابقة على الأيام اعتمدت في التاريخ ؛ فإذا قيل : كُتب لخمس ، فمعناه[1] لخمس ليال ، فسكت عن الأيام لعدم الحاجة إلى ذكرها ؛ وزعم قوم منهم الزجاجي ، أن هذا من تغليب المؤنث على المذكر ، ورُد عليهم بأن التغليب إنما هو في لفظ يعم القبيلين ، ويجري عليهما معا حكم أحدهما نحو : ﴿ فمنهم من يمشي ﴾[2] فأعاد ضمير الذكور العقلاء على كل دابة تغليباً .

(فيقال أولَ الشهر : كتب لأول ليلة منه ، أو لغُرَّته أو مُهَلِّه أو مستهلِّه) ـ وكذا في أول شهر كذا ، هذا إن أرَّخت أول ليلة منه ، وإن أرخت نهاراً قلت : في أول يوم .

(ثم لليلة خلت ، ثم خلتا ، ثم خلون إلى العشر) ـ وقال غيره : وإذا أرخت بعد مضي يوم قلت : ليوم مضى ، أو يومين ، قلت : ليومين مضيا . وإنما قيل : خلون ، لأن التقدير : لثلاث ليال ، وكذا إلى العشر ، فالعدد مضاف إلى معدود جمع[3] ، ولو ظهر لكانت النون أحسن من التاء ، كالأجذاع انكسرن .

(ثم خلت إلى النصف من كذا) ـ فتقول : لإحدى عشرة خلت وهكذا إلى أربع عشرة خلت ، وإنما قيل : خلت ، لأن التقدير : لإحدى عشرة ليلة ، فلو ذكر المميز لكان الفعل هكذا ، ولو قلت : خلون مراعاة للعدد جاز ، إلاَّ أن الأجود خلت ، لأنه جمع كثرة ، بخلاف ثلاث وأخواته ، فلذا كانت النون هناك أحسن ، وكان العكس هنا ، وبعد أربع عشرة تقول : كتب لنصف شهر كذا .

---

(١) زاد هنا في (د) : كتب

(٢) النور : ٤٥

(٣) زاد في (د) : قلة .

(وهو أجود من : لخمس عشرة خلت أو بقيت) - أي التأريخ بالنصف أجود من التأريخ بالعدد الماضي أو المستقبل .

(ثم لأربع عشرة بقيت ، إلى عشر بقين ، إلى ليلة بقيت) - والكلام في أربع عشرة بقيت ، وعشر بقين كما سبق في خلت وخلون ؛ وقضية هذا أنه إنما يؤرخ في النصف الأول بما مضى ، وفي الثاني بما بقي . وقال بعض المغاربة : إن منهم من يؤرخ بما مضى ، لأنه محقق ، بخلاف مابقي ، والأكثرون يؤرخون بالقليل فيما مضي أو بقي ، فإذا تساويا فالخيار ، ثم إذا أرخوا بما بقي منهم من يتحفظ فيقول : إن بقيت ، ومنهم من لايتحفظ .

(ثم لآخر ليلة منه ، أو سلخه أو انسلاخه[1] ، ثم لآخر يوم منه ، أو سلخه أو انسلاخه) - قال[2] بعض المغاربة : المنسلخ آخر يوم من الشهر ، وقال أبو عمرو : الديداء أو الدأداء[3] من الشهر آخره .

(وقد تخلف التاءَ النونُ ، وبالعكس) - فتقول : لثلاث خلت أو بقيت ، وهكذا ماكان نحوه ، وتقول : لأربع عشرة خلون أو بقين ، وكذا نحوه ، وقد سبق تقرير ذلك .

(فصل) : (يصاغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله فيُفرَد) - فيقال : ثان وثانية ، وثالث وثالثة ، إلى عاشر وعاشرة ، بالتاء للمؤنث ، وبلا تاء للمذكر .

(أو يضاف إلى أصله) - نحو : ثالث ثلاثة ، وعاشر عشرة ، وإنما قال

---

(١) سقط ما بعد هذا من المتن من (ز)

(٢) في (ز) : وقال

(٣) في (غ) : الديداء والديداء

المصنف : من اثنين ، وإن كان فاعل استعمل فيما قبل ذلك كواحد ، لأن المقصود بيان مايضاف إلى أصله ويفرد ، وهذا لم يُصنَع من اسم العدد كثان وما معه ، فلا يأتي فيه الاستعمالان ، لأنه اسم العدد ، لكنه جار على الفعل كثانٍ وباقيها ، قالوا : وحد يحد فهو واحد ، وثنى يثني فهو ثان ، وثلث يثلث فهو ثالث ، وكذا الباقي ، فالجميع على صيغة فاعل إلا أن واحداً ليس له أصل يضاف إليه ، بخلاف الباقي ، وهذا هو الباب المترجم بباب اسم الفاعل المشتق من العدد ، وبعض النحويين يعد واحداً مع ثان وباقيها لأنه داخل تحت هذه الترجمة .

(وينصبه إن كان اثنين) ـ فتقول : هذا ثانٍ اثنين ، بتنوين ثان ونصب اثنين مفعولاً به ، لأن العرب تقول : ثنيت الرجل إذا كنت الثاني منهما .

(لا مطلقاً ، خلافاً للأخفش[1]) ـ والحاصل في المسألة ثلاثة أقوال : أحدها : وجوب الإضافة ، فيضاف اسم الفاعل المشتق من العدد إلى أصله وجوباً سواء كان ثانياً أم غيره ، فتقول : ثان اثنين ، وثانية اثنتين ، وثالث ثلاثة وكذا الباقي ، بالإضافة لا غير ؛ وهذا هو المشهور ، وهو مبني على أن العرب لم تقل : ثنيت الاثنين ، ولا ثلثت الثلاثة ، وكذا الباقي .

والثاني : جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، على معنى متمم اثنين ، ويقال : ثانٍ اثنين بنصب اثنين ، لأن العرب قالوا : ثنيت الرجلين أي كنت ثانيهما ، وهو اختيار المصنف .

والثالث : التفصيل بين ثان وباقيها ، فلا يقال : ثالث ثلاثة ، بنصب ثلاثة ، وكذا الباقي بعده ، لأن العرب لم تستعمل منه فعلاً بهذا المعنى ،

---

(١) زاد في (د) : وثعلب

ويقال : ثانٍ اثنين بنصب اثنين ، لأن العرب قالوا : ثنيت الرجلين أي كنت ثانيهما ، وهو اختيار المصنف .

(ويضاف المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركَّب المصدَّر بأصله) - فتقول : هذا تاسع تسعة عشر ، وهذه تاسعة تسع عشرة ، إلى حادي أحد عشر وحادية إحدى عشرة ، والأصل : تاسع عشر تسعة عشر ، فأزيل التركيب ، ويعرب فاعل لزواله .

(أو يعطف عليه العشرون وأخواته) - فيقال : التاسع والعشرون ، والحادي والعشرون ، وكذا باقي أخوات العشرين .

(أو تركب معه[1] العشرة تركيبها مع النيف مقتصراً عليه) - فيقال : التاسع عشر ، والحادي عشر ، وكذا مابينهما ، ويبنى الجزآن ، كما يبنى الصدر والعجز في تسعة عشر وأخواتها ،[2] ويعطى فاعل مايستحقه اسم الفاعل من لحاق التاء في التأنيث ، وسقوطها في التذكير ، ويجعل العجز في التذكير والتأنيث كما كان مع أحد وإحدى وأخواتها[3] ، فتقول في المؤنث : التاسعة عشرة والحادية عشرة ، وفي المذكر : التاسع عشر والحادي عشر ، وهذا الوجه أنكره المغاربة ، بناء على أن أصله : تاسع عشر تسعة عشر ، فحذف عشر من الأول ، وتسعة من الثاني ، وكذا الباقي ، ومن ثم قيل : هذا إجحاف يحتاج إلى سماع ، وفيه بحث .

(أو مضافاً إلى المركب المطابق له) - فيقال : حادي عشر أحد عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر ، وفي المؤنث : تاسعة عشرة تسع عشرة ، إلى حادية عشرة إحدى عشرة ، وأول هذين المركبين مضاف إلى ثانيهما ، وكلاهما مبني .

---

(١) في (ز) : أو يركب مع العشرة

(٢) ،(٣) سقط ما بين الرقمين من (د)

(وقد يعرب الأول مضافاً إلى الثاني مبنياً عند الاقتصار على ثالث عشر ونحوه) ـ فيقال : هذا ثالثُ عشر ، ورأيت ثالثَ عشر ، ومررت بثالث عشر ، بإعراب ثالث رفعاً ونصباً وجراً ، وبناء عشر على الفتح ، وكذا الباقي ، والأصل : ثالث عشر ثلاثة عشر ، فحذف عجز المركب الأول غير منوي ، فأعرب الصدر ، وحذف صدر المركب الثاني منوياً فبقى عجزه على بنائه ؛ نظيره : لا حولَ وقوةَ[1] ، ببناء قوة على تقدير لا ، وهذا الوجه حكاه الكسائي وهو عند المغاربة شاذ لا يقاس عليه .

(ويستعملُ الاستعمالَ المذكورَ في الزائد على عشرة الواحدُ مجعولاً حادياً) ـ فيستعمل واحد استعمال فاعل المصوغ من اثنين وأخواته ، بعد تحويله إلى حادٍ[2] ، فتقول : حادي عشر ، وحادية عشرة ، والحادي والعشرون ، والحادية والعشرون ، وحادي مقلوب واحد ، جعلت فاؤه مكان لامه ، فانقلبت ياءً لكسر ما قبلها ، وقال الفراء : ليس مقلوباً ، بل هو من حدا يحدو ساق ، فالواحد الزائد يسوق العشرة ، وحكى الكسائي : واحد عشر على القياس ، إذ النقل : وحَد يَحِدُ .

(وإن قُصد بفاعل المصوغ من ثلاثة إلى عشرة جعلُ الذي تحت أصله معدوداً به استعمل مع المجعول استعمال جاعل ، لأن له فعلاً) ـ فتقول : هذا ثالث اثنين ، أي جاعل اثنين ثلاثة ، فإن كان ماضياً وجبت الإضافة ، أو غيره جازت ؛ وذِكرُ جاعل أولى من ذكر مُصَيِّر ، وإن كان هذا هو المشهور ، لموافقة جاعل المذكور وزناً ومعنى ، فإذا قصدت الحال أو الاستقبال جاز أن

---

(١) في (د) : ولا قوة

(٢) في (د) : حادي

تقول : رابع ثلاثة ، بتنوين رابع ونصب ثلاثة ، كما تفعل مع اسم الفاعل ، وكذا الباقي . ولم يذكر النحويون فيه سماعا ، بل قاسوه ، وذلك لوجود الفعل ، قالوا : ثَلَثْتُ الاثنين ، وربَعْتُ الثلاثة ، إلى عَشَرتُ التسعة ، ولم يذكر سيبويه النصب به ، وتأوله على الماضي ، ومصدر هذه الأفعال فَعْل كضَرْب ، فكانّ حقه أن يقول : المصوغ من ثَلْث إلى عَشْر ، فإن كان فاعلاً من المصدر أُخذ ، لكنه قال ذلك توسعاً للتقريب على المتعلم .

وأفهم قوله : من ثلاثة أن ذلك لا يكون في اثنين ، [1]فلا تقول : ثاني واحد ، لا بجَرٍّ واحد ولا بنصبه ، بل لا يضاف إلا إلى اثنين نحو : ﴿ ثاني اثنين ﴾[2] أي أحدهما ، هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الأخفش : ثاني واحد ، وقال الكسائي : من العرب من يقول : ثاني واحد .

وأفاد قوله : لأن له فعلاً ، أن من لا فعل له لا يعامل بهذه المعاملة كثاني اثنين وثالث ثلاثة ، إذ لا يقال : ثنيت الاثنين ، ولا ثلثت الثلاثة ، وأجاز الجرمي : ثالث ثلاثة ، وثلثت الثلاثة .

(وقد يجاوَزُ به العشرة فيقال : رابعُ ثلاثةَ عشر ، أو رابعُ عَشَر ثلاثةَ عَشَر ، ونحو ذلك ، وفاقا لسيبويه ، بشرط الإضافة) ـ فيستعمل فاعل مع المركب الذي تحت أصله كما استعمل مع المفرد ، فكما كنت تقول : ثالث اثنين ، كذلك تقول : ثالث اثني عشر ، وكذا الباقي ، ويجوز أن يفرد اسم الفاعل كما مثل فتعربه حينئذ ، ويجوز أن تركبه مع عشر فتقول : ثالث عشر اثني عشر ، فتبنيه ، وكذا الباقي ، وهذا أجازه سيبويه قياساً على : ثالث اثنين وأخواته ، وعليه أيضاً النحويون المتقدمون ، ومنعه الجمهور ومنهم الأخفش

---

(١) ، (٢) سقط ما بين الرقمين من (د)

(٣) التوبة : ٤٠

والمازني والمبرد ، لأن الفعل لم يسمع بهذا المعنى ، لم يقولوا : ربَعت الثلاثة عشر أي صيَّرتهم أربعة عشر ، وهذا الرد قد يقال إنه إنما يقتضي لو ثبت أن لا يُنصَب ، وسيبويه ومن قال مثل قوله يوافق على وجوب الإضافة فيه مع تركيب فاعل وإفراده ، على أن من النحويين من أجاز : ثالث اثني عشر ، بالتنوين ، وحكى بعضهم أن العرب تقول : ربَعت الثلاثة عشر أي رددتهم أربعة عشر .

(وحكم فاعل المذكور في الأحوال كلها بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم فاعل[1]) - فيكون للمؤنث بالتاء ، وللمذكر بلا تاء ، فتقول : ثان وثانية[2] إلى عاشر وعاشرة ، وثاني اثنين وثانية اثنتين ، وثالث ثلاثة وثالثة ثلاث[3]، وثالث اثنين وثالثة اثنتين ، والثالث والثلاثون رجلا ، والثالثة والثلاثون امرأة ، والثالث عشر ثلاثة عشر ، والثالث ثلاثة عشر ، وثالث عشر ، والثالثة عشرة ثلاث عشرة ، والثالثة ثلاث عشرة ، وثالثة عشرة ، ورابع عشر ثلاثة عشر ، ورابع ثلاثة عشر[4]، ورابعة عشر[5] ثلاث عشرة ، ورابعة ثلاث عشرة .

(**فصل**) - (استُعمل كخمسة عشر ظروفٌ كيومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، وبينَ بينَ) - ولا يقاس على ما سمع من ذلك ، وسمع في الزمان مع ما ذكر : أزمانَ أزمانَ ، قال :

٦٩ - إذ نحن في غِرَّة الدنيا وبهجتها ... والدار جامعة أزمانَ أزمانا[6]

---

(١) في (غ) : اسم الفاعل .

(٢) في (ز) : وثالثة

(٣) في (غ) : ثلاثة

(٤) سقطت هذه العبارة من (د)

(٥) في (غ) . عشرة

(٦) قال في معجم شواهد العربية : للأعلم بن جرادة السعدي ، أو لابن المعتز : وليس في =

ومعنى فلان يـأتينـا يـومَ يـومَ ، وصبـاحَ مسـاءَ ، كل يـوم ، وكل صبـاح ومساء . ولا يقال قياساً على هذا : وقتَ وقتَ ، ونهـارَ ليلَ ، وعـامَ عـامَ ، إلا إن سمع ، والمسموع في المكان : بينَ بينَ ، فـلا يقـال : خلفَ خلفَ ولا أمـامَ أمامَ ،والبناء لتضمن معنى الواو كخمسـة عشر ، والأصل : يوم ويوم ، وصبـاح ومساء .

(وأحوالٌ أصلها العطف) ـ وهي ألفاظ محفوظـة لا يقـاس عليهـا لكنهـا أكثر من الظرف .

(كتفرَّقـوا شَغَرَ بَغَرَ) ـ أي منتشرين ، كأنـه[1] من شغر البلـد إذا[1] خـلا ، وبغر النجم أي الثريا سقط وهاج بالمطر ، فبتفرقهم شغرت أمـاكنهم ، وسقطوا في تلك الوجوه .

(وشَـذَرَ مَـذَرَ) ـ هو بفتح الشين والميم وكسرهمـا ، وقيل : الميم بـدل من الياء ، ومعناه : ذهبوا في كل وجه ، والشذر قطع الـذهب ، والشـذرة القطعـة والشـذر أيضـاً صغـار اللؤلؤ ، ومَـذِرت البيضـة والمعـدة بكسر الـذال فسـدت ، وكأنهم بتفرقهم وخروجهم إلى غير أوطانهم فسدت أحوالهم .

(وجَـذَعَ مَــذَعَ) ـ أي متقطعين ، والجـذع القطـع وتحـزيـز في اللحم ، وحكى أبو عبيد عن الكسائي : مـذَعَ في الخبر إذا حـدثـك بعضـه وكتم البعض فهو يرجع إلى معنى القطع .

(وأخْوَلَ أخولَ) ـ أي شيئاً بعد شيء ، قال ضابئ[2] يصف ثوراً :

= ديوانه ، أو لجرير ، وليس في ديوانه ، وفي الخصائص : ٢ / ٣٦٤ :

☆ إذ نحن في غرّة الدنيا ولذّتها . . .

وقبلـه قـال صـاحب الخصـائص : وإن شئت كان مركبـاً على حـد قـولـه : وذكر البيت . . . قـال في التحقيق : وفي بعض النسخ : على حد قول جرير . والشاهد فيه تركيب : أزمانَ أزمانا ؛ وهو من شرح ابن عقيل .

(١) سقطتا من (ز)

(٢) هو ضابئ بن الحارث البرجمي ، كما جاء في اللسان ـ سقط .

٧٠ ـ يُساقط عنه روقُه ضارياتِها سِقاط شرار القين أخولَ أخولا[1]

وذهب القوم أخول أخول إذا تفرقوا شتى .

(وتركت البلاد حيثَ بيثَ) ـ أي مبحوثة ، يقال : استحاث الشيء تطلبه وقد ضاع في التراب ، وباث عن[2] الشيء يبوث بَوْثاً ، واستباث عنه بحث عنه ، ويقال : تركتهم حيثَ بيثَ ، أي متفرقين متبددين ، وكذلك حَوْثاً بَوْثاً ، وحَوْثَ بَوْثَ ، وحاثِ باثِ بالبناء على الكسر ، وحِيث بِيث بكسر الحاء والباء .

(وهو جاري بيتَ بيتَ) ـ أي ملاصقاً .

(ولقيته كِفَّةَ كِفَّةَ) ـ أي مواجهاً ، قال الأحمر : لقيته كفة كفة مثل لقيته مواجهة .

(وأخبرته صَحرةَ بَحرةَ) ـ أي متكشفاً ، وقال الجوهري : يقال : لقيته صحرةَ بحرةَ ، وهي غير مُجراة ، إذا رأيته وليس بينك وبينه ساتر . انتهى . ولا يعني بغير مجراة منعَ الصرف ، إنما يعني عدم التنوين للبناء ، وقد صرَّح في نظائرهما بالبناء ، والصَّاحِرُ الذي يقابل قِرنه في الصحراء ولا يخاتله ، أي لا يخدعه .

(وأحوال أصلها الإضافة) ـ وهي محفوظة أيضا .

---

(١) في الخصائص ٢ / ١٣٠ : سقاط حديد القين ، وجاء في تحقيقه : هذا في وصف الثور يردع عنه الكلاب ، والروق : القرن ، وحديد القين الشرار ، وضارياتها : أي الضاري من الكلاب ؛ وفي الدرر ١ / ٢٠٨ : استشهد به على أن أخول أخول وشبهها توسعوا فيها ونصبوها على أنها مفعول فيها من جهة المعنى ، وهي في الحقيقة أحوال ، وفي القاموس وشرحه : ذهبوا أخول أخول أي متفرقين ، وفي التهذيب : أي واحداً واحداً ، وفي العباب إذا تفرقوا شتى .

(٢) في (د) : على .

(كبادي بدَا أو بادي بَدِي) ـ يقال : افعل ذلك بادي بدا أو بـادى بَـدي ، بمعنى مبدوءاً به ، وياء بادي فيها ساكنة كياء معـدي كرب ، وبـادي اسم فـاعل من بَديَ كبقيَ ، وهي لغة الأنصار ،والمشهور في اللغة بدأ بالهمز ، وبـدَاء مصـدر بدِيَ موازن بَقيَ ، وبدِي بكسر الدال لعله اسم فـاعل كشجٍ[1] ، وجمعـه مع بـادي تأكيد كجمع بادي مع بدا .

(وأيدي سبـا وأيـادي سبـا) ـ قـالوا : ذهبوا أيـدي سبـا وأيـادي سبـا أي متفرقين .

(وقد يُجرُ بالإضـافـة الثـاني من مركب الظروف) ـ فيقـال : جئتـك يومَ يومٍ بجر يوم الثاني ، وصباحَ مساءٍ بجرِّ مسـاءٍ ، وبينَ بينٍ بجر بين الثـاني ، والمعنى كالبناء أي كل يوم وكل صباح ومساء وبين هؤلاء وبين هؤلاء .

(ومن بيتَ بيتَ وتالييه) ـ وهمـا كفـة كفـة ، وصحرة بحرة ، فتقول : هو جاري بيتَ بيتٍ بالإضافة ، حكاه سيبويـه عن بعض العرب ، وكـذا لقيتـه كفـة كفَّةٍ وصحرةَ بحرةٍ بإضافة الأول للثاني ، والمعنى مع الإضافة كا لمعنى مع البناء .

(ويتعين ذلك للخلوِّ من االظرفية) ـ كقوله :

٧١ ـ ولـولا يـومُ يـومٍ مـــا أردنـــا   جـزاءً والقروض لهـــا وفــــاء[2]

---

(١) في (د) : كشجي .

(٢) في (ز،غ) : ولولا يـوم يـوم ... البيت ، وفي شـواهـد العربيـة : قـائلـه الفرزدق ـ ديـوانـه ص ٩ ـ برواية : والقروض لها جزاء ، وفي الدرر ١/ ١٦٨ بنفس الرواية : جزاء ، قال : استشهد به على أن المركب من الظروف إذا أضيف يتصرف ، فيقع ظرفاً وغير ظرف ، ويومُ يوم هنا مبتدأ محذوف الخبر لوقوعه بعد لولا ؛ واستشهد به الدماميني بعـدمـا سـاق كلام ابن مـالـك الـذي اعتمـد عليـه السيوطي في الهمع ، ثم قال الدماميني : قلت الإضافـة والتركيب لا يجتمعـان ، فـإذا ذكر التركيب لم يحتج إلى اشتراط عدم الإضافة .

أخرج يوما عن الظرفية باستعماله مبتدأ فتعينت الإضافة ، إذا لم يثبت التركيب إلا عند الظرفية .

(وقد يقال : باديَ بَدْءٍ ، وبادي بَداءٍ ، وبَدِيءٍ[1] أو بَدْءٍ ، وبَدْءَ ذي بَدْءٍ أو ذي بَدْأةٍ ، أو ذي بَداءةٍ) ـ هذا بإضافة الأول للثاني ، والمعنى كالبناء ؛ وجاء هذا الهمز على المشهور في اللغة .

(وقد يقال : سباً بالتنوين) ـ وأصله : سبأ بالهمز ، وهو اسم رجل ولدَ عامةَ قبائل اليمن .

وقال ابن دريد في كتاب الاشتقاق : سبأ لقب واسمه عبد شمس وهو يُصرف ولا يُصرف ؛ وقال الزجاج في قوله تعالى :﴿ وجئتك من سبأ ﴾[2] هي مدينة تعرف بمأرب من صنعاء على ثلاث ليال ، يُصرف لأنه اسم البلد ، ولا يصرف لأنه اسم مدينة ، وقولهم : أيدي وأيادي سباً بالتنوين أبدلوا فيه الهمزة ألفاً وأضافوا فصار سباً كعصاً[3] والمعنى مع الإضافة والبناء واحد .

(وحاثِ باثِ) ـ أي بالبناء على الكسر ، إما على أصل حركة التقاء الساكنين ، وإما كراهية[4] توالي ست فتحات ، لأن الألفين[5] بمنزلة فتحتين .

(وحَوْثاً بَوْثاً) ـ وقد تقدم ذكره وذكر بقية اللغات ؛ وعين الكلمتين واو ، وقد تلعبوا بها في هذا الاجتماع ؛ فمن قال : حاثِ قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح

---

(١) سقطت من (ز،غ)

(٢) النمل : ٢٢ وفي القرآن الكريم سورة سبأ وقصتهم : ﴿ لقد كان لسبأ في مسكنهم آية ﴾ سبأ : ١٥

(٣) في(د،غ) : كعصى : والفعل عصوته أي ضربته بالعصا يعضد التحقيق .

(٤) في (د،غ) : كراهة

(٥) في (ز) : الألف

ما قبلها ؛ ومن قال : حيث بيث صيرَّ الواو ياء لانكسار ما قبلها ؛ والأصل حَوْثَ وبَوْثَ ، قاله الصاغاني ؛ وقيل في حيث بيث[1] إن الثاني قلب للأول ، كما في قولهم : « لا دَرَيْتَ ولا تليتَ »[2] ؛ وفي حوْثَ بَوْثَ إن الأول قلب للثاني ، كقولهم : وقعوا في حَوْصَ بَوْصَ ؛ وفيه نظر .

(وكَفَّةً عن كَفَّة) ـ فيصير في هذا ثلاث استعمالات : كَفَّةَ كَفَّةَ بالبناء ، كَفَّةَ كفَّةٍ بالإضافة ، كَفَّةً عن كَفَّةٍ ؛ والجميع بفتح الكاف ، والمعنى واحد .

(وألحقوا[3] بهذا : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ ، وحِيصَ بِيصَ ، والخازَ بازَ) ـ أي ألحق بما ذكر من الظرف والحال ماليس بواحد منهما .

ومعنى وقعوا في حيص بيص : وقعوا في شدة ذات تأخر وتقدم ، من حاصَ عن الشيء يحيص تأخر عنه خوفا منه ؛ وباص يبوص بَوْصاً تقدَّم ، وحيص بيص بالياء فيهما لمشاكلة الثاني الأول ، كما في : «لا دريت ولا تليت » ؛ ومن قال : حوص بوص ، عكس نحو : « مأزورات غير مأجورات »[4] .

وحكى أبو عمرو : وقعوا في حَيْصَ بَيْصَ ، وحِيصَ بِيصَ ، وحَيْصِ بَيْصِ[5] . وقالوا أيضا : حاص باص . وفي الخاز باز لغات : بناء الجزأين على الفتح كحاثَ

---

(١) في (ز) : وبيث

(٢) من أحاديث منكر ونكير لبعض الموتى في القبر

(٣) في (غ) وفي النسخة المحققة من التسهيل : وألحق .

(٤) من حديثه ﷺ لزائرات القبور : « ارجعن مأزورات غير مأجورات ـ ابن ماجة ـ جنائز /٥٠

(٥) سقطتا من النسخة ـ المحققة من التسهيل ، وذكرتا بدون ضبط في نسخ التحقيق الثلاث ؛ وفي اللسان ـ حيص : الحَيْصُ الحَيْدُ عن الشيء ، وحاص عنه يحيص حَيْصاً رجع ، ويقال : ما عنه محيص ، أى محيد ومهرب ، وكذلك المحاص والانحياص مثله ؛ وفي كتاب ابن السكيت : وقع القوم في =

باثَ ، تشبيها بخمسة عشر ، وعلى الكسر كحاثِ باثِ بكسر الثاء فيها ، وفتح الأول أوكسره ؛ قيل : وضم الثاني ، وفيه بحث ؛ وإعراب الأول وإضافته إلى الثاني معرباً ، وخِزْباز كقرطاس ؛ وخاز باء كقاصعاء ، غيرَ مصروف ، وهو عشب وذباب وصوت الذباب ، وداء في اللهازم ،وبعض أسماء السنور[1] .



= حَيْصَ ، بَيْصَ ، وحِيصَ بِيصَ ، وحَيْصِ بَيْصِ ، وحاصِ باصِ ، أي في ضيق وشدة ؛ وقيل : أي اختلاط من أمر لا مخرج لهم منه ؛ ونصب حيصَ بيصَ على كل حال ؛ قال الجوهري : وحيصَ بَيْصَ اسمان جعلا واحداً ، وبُنيا على الفتح مثل : جاري بيتَ بيتَ .

(١) وفي القاموس المحيط ذكر في الخاز باز عشر لغات ، ثم قال ، هو ذباب يكون في الروض ، أو هي حكاية أصواته ، وداء يأخذ في أعناق الإبل والناس ، ونبتتان ، والسنور .

٣١ ـ باب كم وكأين وكذا

(كم اسم لعدد مبهم ، فيفتقر إلى مميِّز) ـ ودليل اسميتها الإسناد إليها وعود الضمير عليها ، ومثالها : كم رجلاً جاءك ؟ ودخول حرف الجر عليها ، والإضافة إليها ، وتسليط عوامل النصب عليها نحو : كم كانت دراهمك ؟ وكم يوماً صمتَ ؟ وكم فرسخاً سرت ؟ وهي في حالتها ، أعني الاستفهامية والخبرية ، أشد إبهاماً من اسم العدد ، لأن اسمه يدل على العدد نصا ولايدل على جنس المعدود ، والأمران في كم مبهمان ، فافتقارها إلى مميز أشد[1] من افتقار اسم العدد ؛ وفي البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن كم الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب ، ويرده ما سبق من دليل اسميتها .

والجمهور على بساطة كم ، وقال الكسائي والفراء : هي مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، وحذف الألف كما في : لِمَ ؟ وبِمَ ؟ ولا بُعْدَ فيه ، كما قالوا في كذا وكأين بالتركيب من كاف التشبيه واسم الإشارة وأي .

(ولايحذف إلا لدليل) ـ نحو : كم مالك ؟ أي كم درهماً أو دنياراً ، وكم غلمانك ؟ أي كم رجلاً ؟ وكم سرت ؟ أي فرسخاً أو يوماً ؟ قال تعالى : ﴿ قال قائل منهم : كم لبثتم ﴾[2] ؟

وكلامه يقتضي أنه لا فرق في ذلك بين مميز الاستفهامية ومميز الخبرية ، فتقول : كم قد أتاني زيد ، وكم عندك ضارب زيداً ؛ ومنع بعضهم ذلك في

---

(١) في (د،ز) : أشد افتقاراً من اسم العدد

(٢) الكهف : ١٩ ، والشاهد حذف مميز كم : يوماً أو عاماً لدلالة الفعل (لبثتم) عليه .

الخبرية ، لأنه لا يقتصر على مضاف دون مضاف إليه ، فلا يقال في : عندي ثلاثة أثواب : عندي ثلاثة ، كذا لا يقال : كم لك ، أي كم غلمان ؛ وصرح ابن العلج وابن عصفور بجواز حذف مميز الخبرية ، وقيل يقبح حذفه إلا أن يقدر منصوباً ، ومن الحذف :

٧٢ - كم عمةٍ لك ياجرير وخالةٍ فدعاء قد حلبت عليّ عشاري[1]

٧٣ - كم بجود مقرفٍ نال العلا وكريم بخله قد وضعه[2]

في رواية من رفع عمة ومقرفٍ .

(وهو إن استفهم بها كمميز عشرين وأخواته) ـ فيكون مفرداً منصوباً كما سبق ، وهي صالحة لقليل العدد وكثيره ؛ وفي البسيط أنها عند بعضهم للتكثير ، قال : والظاهر الأول لصلاحية الجواب بالأقل نحو : ثلاثة واثنين في جواب : كم رجلا جاءك ؟ وحكى الأخفش عن العرب : كم مكث عبد الله ؟ يوماً أو يومين ؟

(لكن فصله جائز هنا في الاختيار ، وهناك في الاضطرار) ـ فيفصل بين كم الاستفهامية ومميزها في سعة الكلام نحو : كم لك درهما ؟ وكم أتاك رجلا ؟ وكم

---

(١) قائله الفرزدق يهجو جريرا ـ ديوانه ٤٥١ ـ ولم يذكر الشطر الثاني في (ز،غ)
قال في الدرر ٢١١/١ : استشهد به على مجيء تمييز كم الخبرية مجروراً مفرداً .. والبيت من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : ويجوز في قوله : كم عمة الرفع والنصب والجر ، وبين كل وجه ، والشاهد هنا على رواية الرفع وحذف مميز الخبرية على تقدير : كم مرة حلبت عليَّ عشاري عمة لك وخالة ... والفدعاء التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها ، ويقال : الفدعاء التي أصاب رجلها فدع من كثرة مشيها وراء الإبل .

(٢) قال في الدرر ٢١٢/١ : البيت من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : الشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في مقرف ... وهنا على حذف مميز الخبرية كسابقه على تقدير : كم مرة مقرفٌ نال العلا ... والبيت من قصيدة لأنس بن زنيم يخاطب بها عبد الله بن زياد . قال فى معجم شواهد العربية : أو أبو الأسود ، أو عبد الله بن كريز .

ضربت رجلا ؛ والاتصال هو الأصل والأقوى ، ولا يجوز الفصل مع عشرين وأحد عشر وأخواتها إلا في ضرورة الشعر كقوله :

٧٤ ـ على أنني بعـــد مـــا قـــد مضى ثـــلاثـــون للهجر حـــولاً كميـــلا[١]

وقوله :

٧٥ ـ في خمسَ عشرةَ من جمـــادَى ليلـــةً لا أستطيـــع على الفراش رقـــادي[٢]

وإنما فصل في كم اختياراً للزومها الصدر، بخلاف نظيرها من الأعداد المميزة بمنصوب ، فجعل هذا القدر من التصرف عوضاً من ذلك التصرف الذي سلبته . قاله سيبويه .

(وإن دخل عليها حرف جر فجرُّه جائز بمن مضمرة ، لابإضافتها إليه ، خلافا لأبي[٣] إسحاق) ـ قال سيبويه : وسألته ، يعني الخليل ، عن قولهم : على[٤] كم جذع بيتك مبنيٌّ ؟ فقال : القياس النصب ، وهو قول عامة الناس ، وأما الذين جرُّوا فإنهم أرادوا معنى مِنْ ، ولكنهم حذفوها تخفيفاً وصارت على عوضاً منها . انتهى .

فمذهب الخليل وسيبويه والجماعة ، كما قال ابن خروف ، أن الجرَّ بمن

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٧١/٤ : قاله العباس بن مرداس السلمي ، والشاهد في قوله : ثلاثون للهجر حولاً .. حيث فصل بين ثلاثون وبين مميزه حولاً بالجار والمجرور للضرورة .

(٢) في المقتضب ٥٦/٣ ، قال في الحاشية : الشاهد فيه الفصل بين العدد : خمس عشرة ، وتمييزه : ليلةً ، بالجار والمجرور : من جمادى ، للضرورة ؛ قال : ولم أقف على قائله .

(٣) الزجاج

(٤) سقطت من (د)

مضمرة ، وخالف الزجاج وحده ، فحكى النحاس عنه أنه كان يخفض هنا بكم ولا يحذف شيئا ، وهو ضعيف لا لتزامهم حينئذ دخول حرف الجر عليها ، ولو كان على الإضافة لم يلتزم ذلك ، ولأنها بمنزلة عدد لا يكون ذلك فيه .

وقول ابن بابشاذ : إن الحذف ليس مذهب المحققين ضعيف ، فقد رأيت كلام الخليل وتقرير سيبويه له ، وهو نص كلام غيرهما ؛ وقول من أجاز الجرَّ بدون دخول حرف الجر عليها ضعيف لعدم القياس والسماع .

(ولا يكون مميزها جمعاً ، خلافا للكوفين) ـ وفاقا للبصريين إلاَّ الأخفش ، إذ فصَّل ، فأجاز كونه جمعاً عند قصدِ السؤال عن أصناف الجمع نحو : كم رجالاً عندك ؟ على قصد السؤال عن عدد أصناف القوم الذين عنده ، لا عن مبلغ أشخاصهم ، وتبعه فيه بعض المغاربة .

(وما أوهم ذلك فحال ، والمميز محذوف) ـ نحو أن يقال : كم لك شهوداً ؟ وكم عليك رقباء ؟ فيكون التقدير : كم إنسانا لك شهوداً ؟ وكم نفساً عليك رقباء ؟ ولم يسمع من كلام العرب : كم غلماناً لك ؟

وفي رؤوس المسائل : لا خلاف في جواز : كم لك غلمانا ؟ وأما كم غلمانا لك ؟ فجائز عند الكوفيين ، ممتنع عند البصريين .انتهى . فاتفق على الأول لإمكان الحالية ، وخالف البصريون في الثاني لأن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي .

(وإن أخبر بكم قصداً للتكثير ، فمميزها كمميز عشرة أو مائة) ـ فيكون جمعاً مجروراً كمميز عشرة نحو : كم غلمان ملكت ! ومفردها مجروراً كمميز مائة نحو : كم ثوبٍ لبست ! وتمييزها بالمفرد أكثر من تمييزها بالجمع ؛ بل قال بعض النحويين إن الجمع شاذ ، وهي في الحالين للتكثير عند المبرد ومن بعده من

النحاة ، وخالف أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف فزعما أنها للتعليل والتكثير كرُبَّ ، وقالا : إنه مذهب سيبويه والكسائي ، واستدل له ابن عصفور بقول الفرزدق :

٧٦ ـ (مكرر ٧٢) ☆ كم عمة لك ياجرير وخالة ☆[١]

إذ ماذكره في البيت وما بعده يمنع التكثير ، من كونهم فُدعاً يَقْذُنَ الفُصْلان بالرجلَين ، حالبات لعشار الفرزدق ، كلفات ،، وتوضحه رواية الرفع .

(مجروراً بإضافتها إليه) ـ كما في عشرة ومائة .

(لا بِمِنْ محذوفةً ، خلافا للفراء) ـ وعزاه بعضهم للكوفيين ، ويظهر من كلام الخليل الميل إليه ، واستدل له بقول الأعشى :

٧٧ ـ ☆ كم ضاحك مِنْ ذا ومِنْ ساخرٍ ☆[٢]

فقوله : ومن ساخر ، دليل على أن التقدير : كم من ضاحك ، ورُدَّ بجواز معاملة كم ضاحك ، معاملة كم من ضاحك ؛ لتوافقهما في المعنى ، فعطف مع مِنْ كذلك ، ويؤيد الإضافة منع جرّه عند انفصاله في النثر .

---

(١) سبق توضيح ما في البيت من شاهد على رواية الرفع وجواز رفع عمة ونصبها وجرّها ، والشاهد هنا على مجيء ، كم الخبرية للتقليل والتكثير كرُبَّ ، وقائله الفرزدق ـ ديوانه ٣٦١/١ ـ صادر ـ بيروت

(٢) في أمالي ابن الشجري ٣٦٤/١ : وذهب الخليل إلى أن النكرة بعد كم في نحو : كم رجل عندي ، تجرُّ على إرادة مِنْ ، والدليل على جواز ذلك ، كما قال الخليل : قول الأعشى :

☆ كم ضاحك مِنْ ذا ومِنْ ساخرٍ ☆

أراد : كم من ضاحك ، فلذلك عطف عليه بمِنْ ، فقال : ومن ساخر .

قال : وبالجملة إن إضمار الجار وإعماله بغير عوض ضعيف ، وإنما استجازوا إضمار مِنْ بعد كم ، لأنه قد عرف موضعها ، وكثر استعمالها فيه .. والبيت للأعشى ـ ديوانه ص ١٠٦ .

(وإن فُصل نُصب ، حملاً على الاستفهامية) ـ كقوله :

٧٨ ـ كم نـــالني منهم فضـلاً على عـــدم إذ لا أكاد من الإقتـــار أجتمــل[1]

وزعم بعض قدماء النحاة أن الأصل في كم الاستفهامية والخبرية نصب المميز ، وأن جرَّه بمِنْ مقدرة فيها ، وضعَّفه سيبويه بأن الأكثر في الاستفهام النصب فأوِّل جرُّها ، والأكثر هنا الجرُّ فلا تأويل .

(وربما نصب غير مفصول) ـ في ذلك خلاف ، وقد حكى سيبويه الجواز لغة عن بعض العرب ، ومنه :

[مكرر (٧٦) (٧٢)] ☆ كم عمةً لك ياجرير وخالةً[2] ☆

في رواية من نصب ، وهي لغة قليلة ، وقال بعضهم إنها لغة تميم ؛ وظاهر كلام سيبويه والمبرد والفارسي جواز نصب الجمع كالمفرد مع الفصل ودونه ، فتقول : كم ملكت غلماناً ، وكم غلماناً ملكت ، بالنصب ، وإليه ذهب السيرافي ، وذهب الشلوبين إلى المنع في الجمع ، لأن التمييز يلزمه الإفراد إلا فيما استثني .

---

(١) في الدرر ٢١٢/١ : أحتمل بالحاء المهملة ، قال : استشهد به على أن مميز كم الخبرية ينصب إن فصل منها حملاً على الاستفهامية ، والبيت من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : الشاهد فيه نصب ما بعدكم على التمييز من أجل الفصل لقبح الفصل بين الجار والمجرور ؛ يقول : أنعموا عليَّ وأفضلوا عند عدمي لشدة الزمان وشمَول الجدب ، وقوله : إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل ، أي حين يبلغ مني الجهد وسوء الحال إلى أن لا أقدر على الارتحال لطلب الرزق ضعفاً وفقراً ، ويروى : أجتمل بالجيم أي أجمع العظام لأخرج ودكها وأتعلل به ، والجميل الودك .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٨٢/٤ : قاله القطامي ، وكم خبرية ، وفضلاً مميزها ، وفيه الشاهد حيث فصل بينها بالجملة ـ نالني منهم ـ ويجوز في فضلاً الرفع على أنه فاعل نالني ، والجر على لغة من جر مميزكم ، والنصب هو الأظهر ؛ وأجتمل من اجتملت الشحم إذا أذبته ، وعن بعض من لايوثق به : أحتمل ـ بالحاء المهملة ـ وما أظنه صحيحاً .

(٢) سبق توضيح الشاهد في هذا البيت وجواز الرفع والنصب والجر في عمة .

(وقد يُجَرُّ في الشعر مفصولاً بظرف أو جار ومجرور) ـ فالأول كقوله :

٧٩ ـ كم دون ميَّة موماةٍ يُهال لها إذا تيمَّمها الخرِّيت ذو الجلَد[١]

والثاني كقوله :

٨٠ ـ كم في بني بكر بن سعد سيد ضخم الدسيعة ماجد نفَّاع[٢]

وفي هذه المسألة مذاهب :

أحدها : الجواز مطلقا في الكلام ، وهو قول الكوفيين ، ويعزى ليونس .

والثاني : تخصيصه بالشعر مطلقاً ، وهو مذهب جمهور البصريين .

والثالث : تخصيصه بالشعر إذا كان الظرف أو المجرور ناقصاً ، نحو : كم بك مأخوذٍ أتاني ، وكم اليوم جائعٍ جاءني ؛ ومنعه إذا كان تاما ، وهو مذهب يونس ؛ ويردُّه قولُه :

كم دون مية موماةٍ ...

وقوله :

٨١ ـ كم دون سلمى فلواتٍ بيدِ ...[٣]

والموماة واحدة الموامي أي المفاوز ، وأصلها مَوْمَوة على فَعْلَلَة ، وهو مضاعف

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٨١/٤ : قاله ذو الرمة ، ولم أجده في ديوانه ، وهو في ملحقات ديوانه ٦٦٥ ، وكم خبرية ، وموماة مميزها ، وفيه الشاهد ، حيث فصل بينهما بالظرف ، ويُهال لها أي يفزع منها والخريت الماهر الحاذق .

(٢) في العيني ٨٢/٤ : قاله الفرزدق ، والشاهد في سيد مميز كم ، وهو مجرور مع الفصل بالجار والمجرور ، وضخم الدسيعة عظيم العطية .

(٣) هو مثال للرد على يونس في منعه جرّ تمييز كم مفصولاً بظرف أو مجرور تام .

قلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وهاله الشيء يهوله أفزعه ، والخريت الدليل الحاذق ، والدسيعة العطية ، يقال : فلان ضخم الدسيعة .

(لا بجملة) ـ فلا تقول : كم جاءني رجلٍ ، بخفض رجل في الكلام ولا في الشعر ، هذا مذهب البصريين ، وأجازه الكوفيون في الكلام ، ويقتضيه كلام المبرد ، وأنشد :

٨٢ ـ ☆ وكم قد فاتني بطلٍ كميٍّ ☆[1]

البيت بالخفض ، وقال : لولا أن القافية مخفوضة لاختير الرفع أو النصب ، وروى سيبويه البيت بالرفع ولم يُجزْ فيه الجرَّ .

(ولا بها معاً) ـ أي ولا بالجملة والظرف أو المجرور ؛ ومن منع في الجملة وحدها منع في الجملة والظرف أو المجرور بطريق الأَوْلى ، وحكى بعض النحويين جر فضل في قوله :

(مكرر ٧٨) كم نالني منهمُ فضلا[2] ... البيت .

فإن ثبت فهو شاذ لا يقاس عليه في نظم ولا نثر .

(فصل) : (لزمت كم التصدير) ـ أي استفهامية كانت أو خبرية ؛ ولهذا

---

(١) في (ز ، غ) : كم ، وفي سيبويه ١٦٦/٢ : فكم ، وبطلٌ كميٌّ بالرفع ، وعجزه :

☆ وياسرُ فتيةٍ سمحٌ هضومُ ☆

بالرفع أيضا ، ثم قال : وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز فتقول : كم فيها رجلٍ ، وقال المحقق : البيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، وأشار إلى رواية بعض النسخ : كم قد فاتني ، بالخرم ، وفاتني أي فقدته بالموت ، والكمي الشجاع ، والياسر الداخل مع القوم في الميسر لكرمه ، والسمح الكريم الجواد ، والهضوم الذي يهضم ماله للصديق والجار والسائل ، والشاهد هنا على رواية الخفض ، وفاقا للكوفيين والمبرد ، وقد أجازه سيبويه في الشعر ، كما أشرت ، وليس كما قال الشارح .

(٢) سبق توضيح وجواز الرفع والنصب والجر في المميز .

امتنع النصب في : زيد كم ضربته ؟ أو كم دراهم أعطيتـه ؟ وهـذا التصـدير لكم في غير الجر كما سيأتي ، على أنه قد جاء في الاستفهامية عند الاستثبات تقـديم العـامل عليها معطوفة ؛ حُكِيَ من كلامهم : قبضتَ عشرين وكم ؟ في استثبـات قـائل : قبضت عشرين كذا وكذا .

وتقـديم العـامل على الخبريـة لغـة حكاهـا الأخفش نحو : فككتُ كم عـانٍ ، وملكت كم غـلام !. وهي لغـة قليلـة ، ثم قيـل : لا يقـاس على مـاسُمع للقلـة ، وقيل : يقاس ، وهو الصحيح ؛ لأنها لغة .

(وبُنيت في الاستفهـام لتضمنهـا معنى حرفـه) ـ وهـو همـزة الاستفهـام ، وبذلك علل النحويون بناءها ؛ ويجوز أيضا أن تعلل بمشـابهتهـا الحرف في الوضع والجمود .

(وفي الخبرية[1] لشبهها بـالاستفهـاميـة لفظـاً ومعنى) ـ إذ هي لعـدد مبهم كالاستفهاميـة ؛ ويجوز أن يعلل البنـاء أيضـا بمـا سبق . وقـال الشلوبين : بنيت لتضمنهـا معنى حرف الكثرة الـذي كان حقـه أن يوضع ، وهو نظير مـا قـالـه ابن مالك في أسماء الإشارة ؛ ورد ابن هشام قول الشلوبين بأنـه لا يُعرف لأحـد ، ولا نظير لـه في كـلامهم ، والقيـاس لا يعطيـه ، لأن التضمين فرع الـوجـود ، فمـا لم يوجد لا تضمن كلمة معناه ، ومثل هذا يأتي في اسم الإشارة .

(وتقع في حالتيها مبتـدأ) ـ نحو : كم درهمـاً لـك ؟ ، ﴿ كم من فئـة قليلـة غلبت فئة كثيرة ﴾[2]، فلك خبر كم ، وكذا غلبت ؛ وأجـاز العَبْـدي في : كم رجلٍ جاءني ، كون جاءني خبراً ، وهو كلام الناس ، وكونـه صفـة أغنت عن الخبر ، كما

---

(١) في النسخة المحققة من التسهيل وفي (غ) : وفي الخبر .

(٢) سقطت من (د) : فئة كثيرة ، البقرة : ٢٤٩

أغنت عنه في قولهم : أقلُّ رجل يقول ذلك إلاَّ زيداً ، وأقل صفة رجل أغنت عن خبر أقل ، والفرق واضح .

(ومفعولاً) ـ أي مفعولا به ، إما لفعل متعد بنفسه نحو : كم جزءاً[1] قرأتَ ؟ وكم رجالٍ صحبتُ !. وإما لمتعدٍّ بحرف الجرِّ نحو : على كم مسكين تصدقت ؟ أو تصدقتُ !.

(ومضافاً إليها) ـ نحو : غلامَ كم رجلاً ضربتَ ؟ ورقبةَ كم أسير فككتُ !.

(وظرفاً) ـ نحو[2]: كم ميلاً سرتَ ؟ وكم يومٍ صمتُ !.

(ومصدراً) ـ نحو[2]: كم ضربةً ضربتَ زيداً ؟ وكم طعناتٍ طعنتُ !.

(فصل) : (معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية) ـ فيفيدان من التكثير ماتفيده كم الخبرية ، وهذا في كأين صحيح ، فعليه استعمال العرب ، وأما كذا فالظاهر أنها تكون للعدد قليلاً أو كثيراً ؛ وكأين مركبة من كاف التشبيه وأي الاستفهامية ، قيل : ويحتمل أن تكون بسيطة ؛ وكذا مركبة من كاف التشبيه ومن ذا اسم إشارة .

(ويقتضيان مميزاً منصوباً) ـ كقوله :

٨٣ ـ وكائن[3] لنا فضلاً عليكم ونعمةً[4]
قديماً ، ولا تدرون ما مَنَّ مُنعمُ[5]

---

(١) في (غ) : كم جزء

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، والسياق يقتضى إثباتها

(٣) في (د) : وكأي

(٤) في ش . ش . غ : منة ، وكذا في المغني

(٥) قال في الدرر : ٢١٢/١ : استشهد به على جواز نصب تمييز كائن ، والأكثر الجر . ولا يعرف قائله .

وقوله :

٨٤ ـ عِـدِ النفسَ نُعمَى بعـد بـؤسـاكَ[1] ذاكراً
كـذا وكـذا لطفـاً بـه نُسيَ الجهـدُ[2]

ولا يجوز أن يضافا إلى المميز ولا إلى غيره ، لأن المركب يحكى ، والإضافة تقتضي نزع التنوين فتفوت الحكاية ، ولأن اسم الإشارة لا يضاف .

(والأكثر جَرُّهُ بمِنْ بعد كأين) ـ كقوله تعالى : ﴿ وكأين من آية ﴾[3] ، ﴿ وكأين من نبيٍّ ﴾[4] ، ﴿ وكأين من قرية ﴾[5] .

وهي زائدة لتأكيد البيان ، ولما كان أصله الاستفهام صار كأنه غير واجب ، وإن جاء مجروراً بغير لفظ مِنْ فهو بمِنْ مقدَّرة ؛ هذا قول الخليل وسيبويه والكسائي ؛ وليس جرُّه بالإضافة ، خلافاً لابن كيسان ، ولا يكون مميز كذا إلاَّ منصوباً .

(وتنفرد من كذا بلزوم التصدير) ـ فلا تقول : رأيت كأين من رجل ،

---

(١) في الدرر ٢١٣/١ : بعد بؤسك

(٢) في الدرر : استشهد به على أن مميز كذا لا يكون إلا مفردا منصوبا ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٨٦/٤ : والشاهد في قوله : كذا وكذا حيث استعمل مكررا بالعطف لكونه كناية عن العدد ؛ والنفس بالنصب مفعول عِدْ الذي هو أمر من وعد ، ونعمى بضم النون مفعول ثان ، وبؤسى بضم الباء الشدة ، وذاكراً حال ، ولطفاً تمييز ، والجهد بالفتح الطاقة ، وبالضم المشقة .
قال في الدرر : وقال ابن مالك : وقد ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو ، ولم يذكر لهما شاهداً ، وأنكر ابن خروف استعماله مفرداً ، وقد ألف أبو حيان « كتاب الشذا في أحكام كذا » ، وألف بعده ابن هشام « فوح الشذا بمسألة كذا » ...

(٣) يوسف : ١٠٥

(٤) آل عمران : ١٤٦

(٥) الحج : ٤٨ ، محمد : ١٣ ، الطلاق : ٨

وتقول : رأيت كذا وكذا رجلاً ؛ وتقع كأين مبتدأ ومفعولاً ، قال في البسيط : وخبراً ، والقياس يقتضي وقوعها ظرفا ومصدرا وخبراً لكان مثل كم الخبرية في تمثيل ابن قتيبة دخول حرف الجر عليها نحو : بكأين تبيع ثوبك ؟ والقياس لايأباه كما في كم ، ومثل به أيضا ابن عصفور .

(وأنها قد يستفهم بها) ـ استشهد المصنف على هذا بما جاء من أن أبي بن كعب قال لعبد الله[1]: كأين تقرأ سورة الأحزاب ؟ أو كأين تعُد سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وسبعين . فقال أُبَيّ : قط ، أي ماكانت كذا قط . والذي ذكره غيره من النحويين أن كأين للخبر مثل كذا .

(ويقال : كَيْءٍ) ـ بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة منوّنة ، وهذه اللغة حكاها المبرد ، والأصل : كيِّءٍ بتقديم الياء المشدَّدة على الهمزة ، ثم حُقِّقت كميِّتٍ .

(وكاءٍ[2]) ـ بالألف بعد الكاف ، وهمزة مكسورة منوّنة ؛ والألف بدل من الياء المخففة ، وبهذا قرأ ابن كثير .

(وكإٍ) ـ بحذف الألف ، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف .

(وكأْيٍ) ـ وهي مقلوبة من كيْءٍ المذكورة أولاً بعد الأصلية التي هي كأين ، وبهذه قرأ ابن مُحَيْصِن والأشهب ، وحكاها ابن كيسان والأعلم ؛ وزعم ابن خروف أن الأعلم غلط فيها ، وهي كاي بألف ثم ياء ، ورُدَّ بأن غير الأعلم قد ضبطها كما سبق ، لا كما ذكر ابن خروف ، وبأن ماذكره ابن خروف لم يحكه غيره ، قال ابن عصفور : وهو جائز في القياس ، كما قالوا في رأس راس بألف جاز في كأي كاي ؛

---

(١) عبد الله بن مسعود ؛ مسند الإمام أحمد ٥ ،١٣٢

(٢) في (ز) : وكائن .

وأفصح لغاتها الأصل ، وبها قرأ الجمهور ؛ ثم ماقرأ به ابن كثير ، وهي كثيرة في كلام العرب[1] ، خصوصا في الشعر .

(وقلّ ورود كذا مفرداً أو مكرراً بلا واو) ـ الذي وجد في لسان العرب أن كذا إذا كني بها عن غير عدد أفردت نحو : نزلت بمكان كذا ، أو عطفت نحو : بمكان كذا وكذا ، وإذا كني بها عن عدد عطفت نحو : عندي كذا وكذا درهماً ، والمميِّز منصوب مفرد ؛ قيل : فإن وردت مفردة في العدد حمل على حذفِ المعطوفِ ، أو مكررة فيه أو في غيره بلا عطف ، حمل على حذف العاطف[2] ، كما قالوا في كيت وكيت : كيت كيت .

(وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه ، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه ، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه ، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه) ـ هذا شيء ذكره الكوفيون ، ووافقهم فيه الأخفش والمبرد وابن كيسان والسيرافي وابن الدهان وأبو علي الفارسي في أحد قوليه ؛ فتقول على هذا : مررت بكذا رجالٍ ، بجرِّ رجال ، قيل على الإضافة ، وقيل على البدلية ، فيكون متردداً بين كونهم ثلاثة وما فوق ذلك إلى التسعة ؛ ومررت بكذا رجلٍ بجرِّ رجل على ماسبق ، فيكون كناية عن مائة أو ألف ، وكذا الكلام في الباقي .

والحاصل أنها تعامل معاملة ماكني بها عنه في اللفظ والتمييز ، فتفرد أو تركب أو تعطف ، ويفرد التمييز أو يجمع ، ويجر[3] أو ينصب على حسب لفظ

---

(١) في لسان العرب ـ كون : الأزهري : وفي كأيّ ثلاث لغات : كأيٍّ بوزن كعيِّن وكائن بوزن كاعن ، وكاين بوزن ماين ، لاهمز فيه ؛ وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤ : وفيها خمس لغات : قالوا : كأيّ ، فهي أيّ دخلت عليها الكاف وكاءٍ بوزن كاعٍ ، وكيْئٍ ، وكأيٍ بوزن كعْي ، وكأٍ بوزن كعٍ وشجٍ ، حكاها أبو الحسن بن كيسان .

(٢) في (د) : المعطوف . ثم كرر العبارة بلفظ العاطف ، وهو سهو وتكرار من الناسخ .

(٣) في (ز) : أو يجر .

المكنى عنه وتمييزه ، وليس لهم في هذا سماع ، وإنما استندوا إلى الرأي لا الروايـة ؛ ووافقهم ابن عصفور ، إلا أنه قـال فيما يقتضي جر التمييز : إنـه يُجَرُّ بِمِنْ ، ويُعَرَّف ويُجمع فتقول : عندي كذا من الرجال ، قاصداً من ثلاثة إلى تسعـة ، وكـذا من الدراهم قاصداً مائة وبابه ؛ ومـذهب جمهور البصريين أن التمييز لا يكون إلاَّ مفرداً منصوباً ، كيف كانت كذا[1] ، أريد بها عدد قليل أو كثير ، وإليـه ذهب الفـارسي مرةً ، وزعم ابن عصفور أن مـا اختـاره مـذهب البصريين ؛ وسبقـه إلى مثلـه ابن السيد ، فزعم أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على أن كذا وكذا كنايـة عن الأعـداد المعطوفة ، وأن كذا كذا كناية عن الأعداد المركبة ؛ والصواب ماتقدَّم .



(١) سقطت من (ز).

٣٢ ـ باب نعم وبئس

(وليسا باسمين فيليا عوامل الأسماء ، خلافا للفراء) ـ وأكثر الكوفيين ، واستدلوا بدخول حرف الجر ، كقول رجل من بني عُقيل وُلدت له بنت ، فقيلَ له : نعم الولد . فقال[1]: والله ماهي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرّها سرقة . وقال الرؤاسي : سمعت العرب تقول : فيك نعمت الخصلة . فجعلها مبتدأ خبره فيك .

(بل هما فعلان) ـ وفاقاً للبصريين والكسائي ، بدليل إلحاق تاء التأنيث مع المؤنث ، نحو : نعمت المرأة هند ؛ والإضمار فيها كالفعل نحو : نعما رجلين الزيدان ، ونعموا رجالاً الزيدون ، ونعمن نساء الهندات ؛ حكاه الكسائي والأخفش . وأما قول العقيلي فعلى حذف الموصوف ، أي بولد نعم الولد ، وكذا ماحكى الرؤاسي أي فيك خصلة نعمت الخصلة .

وزعم بعضهم أنه لاخلاف بين البصريين والكوفيين في فعلية نعم وبئس في قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو ، وأن الاسم الذي بعدهما فاعل مرفوع بها ، وإنما الخلاف بينهم في أن مجموع الجملة صار اسما أو لا ؛ فذهب البصريون إلى أنها جملة غير مؤولة باسم ، وذهب الكسائي إلى أنها اسم محكيّ كتأبط شرّاً ، فنعم الرجل اسم للممدوح ، وبئس الرجل للمذموم ، وهما جملتان في الأصل .

---

(١) سقطت من (د)

وذهب الفراء إلى أن الأصل : رجل نعم الرجل أو بئس الرجل ، فحذف الموصوف ، وأقيمت الجملة التي هي صفة مقامه ، كأنك قلت : ممدوح زيد أو مذموم زيد ، وعلى هذا الاسمُ المرفوع الذي يلي نعم وبئس فاعل عند البصريين والكوفيين . وعلى الطريقة الأولى قال صاحب البسيط : ينبغي كونه تابعاً لنعم بدلاً أو عطفاً ، ونعم اسمٌ يراد به الممدوح ، كأنك قلت : الممدوح الرجل زيد . ورد قول الكوفيين على الطريقة الثانية بعدم دخول النواسخ ونحوها ، فلا يقال : إن نعم الرجل قائم ، كما يقال : إن تأبط شرا قائم .

(لا يتصرفان) ـ فلا يكونان بغير صيغة الماضي .

(للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة) ـ فلزمت نعم المدح ، وكانت قبل ذلك للدلالة على إصابة نعمة نحو : نَعم الرجل ؛ ولزمت بئس الذم ، وكانت لإصابة بؤس نحو : بَئس الرجل ، فلما خرجتا عن أصلهما إلى غيره لم يُتصرف فيهما ؛ ودليل المبالغة استعمال نعم في صفة الله تعالى والأنبياء ، واستعمال بئس في عذاب الكفار ونحوه ؛ وربما توهم عدم المبالغة فيما روي أن شريك بن عبد الله القاضي ذكر عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فقال جليسٌ له : نعم الرجل عليّ ، فغضب وقال : ألعليّ يقال : نعم الرجل ؟ فأمسك القائل حتى سكن غضب شريك ، ثم قال له : ألم يقل الله تعالى : ﴿ فلنعم المجيبون ﴾[1]؟ و ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾[2]؟ قال شريك : بلى . فقال : ألا ترضى لعليّ مارضيه الله لنفسه ولأنبيائه ؟

(وأصلهما فَعِل) ـ على مثال سمع ، كما سبق ذكره .

---

(١) الصافات : ٧٥

(٢) ص : ٣٠

(وقد يَردان كذلك) ـ فيقال : نَعِمَ الرجل زيدٌ ، وبَئِسَ الرجل بكرٌ ، بفتح الفاء وكسر[1] العين فيهما .

(أو بسكون العين وفتح الفاء) ـ نحو : نَعْم الرجلُ أو بَأْسَ ، بفتح الفاء[2] وسكون العين تخفيفاً .

(أو كسرها) ـ أي كسر الفاء مع سكون العين ، وهي اللغة الفاشية مع بُعدها من الأصل ، فكسرت الفاء إتباعا لكسرة العين ، ثم خففت العين بالتسكين .

(أو بكسرهما[3]) ـ أي كسر الفاء والعين ، وكسرت الفاء إتباعاً لكسرة العين ؛ فهذه أربع لغات ، قال بعض المغاربة : أفصحها نِعْمَ ، وهي لغة القرآن ، ثم نِعِم وعليها ﴿ فنِعِمَّا هي ﴾[4] ، ثم نَعِم وهي الأصلية ، ثم نَعْمَ وهي في المرتبة الرابعة[5] .

وظاهر كلام المصنف أن الجميع مسموع في نعم وبئس ، وكذا ظاهر كلام غيره ؛ وزعم بعضهم أنه لم يُسمع في بئس إلاَّ الفاشية ، وبعضهم يترك حينئذ الهمزة[6] ، والباقي إنما قيل بالقياس .

وحكى الأخفش والفارسي في بِئْسَ بَيْسَ بفتح الباء ثم ياء ساكنة ، وهو غريب . والأصل بَئِس فخففت الهمزة بجعلها بين الهمزة والياء ، ثم سُكنت بعد التسهيل ، وأخلصت ياء على حد قولهم في يومَئِذٍ يَوْمَيْذٍ .

(١) ، (٢) سقط ما بينهما من (د)

(٣) في (د ، غ) : أو كسرها

(٤) البقرة : ٢٧١

(٥) وفي لسان العرب ـ نعم ـ قال الجوهري : وفيها أربع لغات : نَعِمَ ، ونِعِمَ ، ونِعْمَ ، ونَعْمَ ....

(٦) في (ز) : الهمز

والأوجه الأربعة المذكورة فيهما غيرَ متصرفتين[1] ، جائزة فيهما وهما متصرفتان كما يستخرج[2] ذلك مما سيأتي .

وحكى الكوفيون أنه سمع في نَعِم نَعِيم على وزن فَعِيل ، وهو شاذ ؛ ووجهه إشباع كسرة العين فتولدت الياء ، كقوله :

- ٨٥ ☆ يحبُّك عظمٌ في التراب تريب ☆[3]

أي تَرِب .

(وكذلك كل ذي عين حَلْقية من فَعِلَ ، فِعلاً أو اسماً) - فيجوز في شَهِدَ وفَخِذَ ونحوهما ماسبق من اللغات الأربع ، إلاّ إن شذَّت العرب في الفك فلا تسكن العين ، لئلا يؤدي إلى الإدغام الذي تركوه في نحو : لَحِحَتْ عينُ الرجل إذا لصقت من الرمص ، وكذا لا تسكن عين ما سكنت لامه لما اتصل بها من ضمير نحو : شَهِدْتُ ، أو كان اسم فاعل فعل[4] معتل اللام كبعير سخٍ مثال عمٍ ، يقال : سَخِيَ البعير بالكسر يَسْخَى سَخىً فهو سَخٍ ؛ وهو أن يعترض له ريح بين الجلد والكتف إذا وثب بالحمل الثقيل ، فهذا ونحوه لا يجوز تسكين عينه .

(وقد تُجعل العين الحلقية متبوعة الفاء في فعيل) - فيقال في صغير[5] وبعير وبهيمة[6] : صِغير وبِعير وبِهيمة بكسر الصاد والباء ، وكذا ماأشبهها ، وهي لغة تميم .

---

(١) في (د) : والأربعة الأوجه فيهما غير متصرفتين

(٢) في (د ، ز) : كما سيتخرج .

(٣) صدر البيت كما جاء بهامش (د ، ز) :

☆ يحبُّك قلبي ما حييتَ وإن أمت ☆

وقد جاء به الشارح مثالاً على تولد الياء من إشباع كسرة العين في فَعِلٍ فيصير فعيلاً ، كما حكى الكوفيون أنه سُمع في نَعِم نعيم على وزن فَعيل ، وفي المثال : تَرِيب أي تَرِب .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) ، (٦) سقط ما بينهما من (د).

(وتـابعتَهـا في فَعْل) ـ نحو : فحَم ودهَر وكأَس بفتح الحـاء والهـاء والهمزة ؛ ومذهب البصريين أن الفتح فيما ثبت سكونه من هـذا النوع مقصور على السماع ، وأن الوارد منـه بوجهين مما وضـع على لغتين ، وليس أصلـه السكـون ثم فتـح ولا العكس ، ومذهب الكوفيين أن بعضه ذو لغتين ، وبعضه أصلـه السكون ثم فتح ، واختاره ابن جني .

(وقـد يتبع الثـاني الأولَ في مثل : نَحْو ومَحْموم) ـ فيقـال : نَحَو ومَحَموم بفتـح الحـاء ؛ واستـدل ابن جني بفعـل العرب هـذا على مـااختـاره من مـذهب الكوفيين ، فقال : لو لم تكن الفتحة عارضةً في نَحَوٍ لزم قلب الواو ألفـاً لتحركهـا وانفتـاح مـاقبلهـا ، وفي مَحَموم لزم ثبوت مَفَعـول ، ولا سبيـل إلى ذلـك . قـال المصنف : وهو حسن .

ونظير هـذا قولهم : جيَل وتَـوَم ، مخففين من جيـأَل وتـوْءم ، فـالفتحـة على الياء والواو عارضة ، منوي في محلها[1] السكون ، فلذا[2] لم ينقلبـا ألفين ؛ وقولهم : بِيُوت بكسر الباء وبعدها ضمـة ، مع رفضهم مثلـه في المفرد ، وهو أخف ، وذلـك لعروض الكسرة للإتباع ، والضمة منوية في محلها .

(وقـد يقـال في بِئْس : بَيْس) ـ وقـد سبـق حكايـة هـذا عن الأخفش وأبي علي ، وسبق توجيهـه ، وقـال المصنف : الوجـه فيـه أن أصلـه بئس ، فخفف أي بقلب الهمزة ياء ، ثم فتحت الياء التفاتا إلى الأصل ، وترك مـانشـأ عن الكسرة ، لأن استعمال الكسرة أكثر ، فكانت جـديرة بـأن تنوى مع رجوع الفتحـة ، لشبـه الفتحة بالعارضة في قلة الاستعمال .

---

(١) في (د) : في موضعها

(٢) في (ز) : فلذلك .

(**فصل**) : (فاعل نعم وبئس في الغالب ظاهرٌ معرفٌ بالألف واللام) ـ نحو : ﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾[1]، ﴿ ولبئس المهاد ﴾[2] واستظهر بقوله : في الغالب على ماجاء بخلافه[3]، مما سيذكر ، وبقوله : ظاهر من المضمر ، ويأتي تفصيل القول فيه .

(أو مضافٌ إلى المعرَّف بها مباشراً أو بواسطة) ـ فالأول نحو : ﴿ ولنعم دار المتقين ﴾[4]، ﴿ ولبئس مثوى المتكبرين ﴾[5]، والثاني كقوله :

٨٦ ـ فنعم ابنُ أختِ القوم غيرَ مكذَّب ... زهيرٌ ، حسامٌ مفرد من حمائل[6]

---

(١) الأنفال : ٤٠ ، والحج : ٧٨ ، وقد سقطت من (ز) : ونعم النصير .

(٢) البقرة : ٢٠٦

(٣) في (د) : بخلاف ذلك .

(٤) النحل : ٣٠

(٥) النحل : ٢٩

(٦) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٨/٣ : قاله أبو طالب عم النبي ﷺ ، قال : ويروى بالواو : ونعم ، والشاهد في قوله : فنعم ابن أخت القوم ، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ماأضيف إليه المعرف بال ، وغير مكذب حال ، وزهير مخصوص بالمدح مبتدأ ، والجملة مقدماً خبره ، وهو اسم رجل ، وحسام صفته ، ومفرد صفته ، والحمائل جمع حمالة السيف بالكسر .

وفي الدرر ١٠٩/٢ برواية : زهيرٌ حساماً مفرداً من حمائل

قال : استشهد به على مجيء فاعل نعم مضافا لما أضيف إلى مافيه ال ، واستشهد به في التوضيح على ذلك ، قال صاحب التصريح : فغير حال ، وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ماقبل ، أو خبر لمبتدأ محذوف ، وحسام مفرد خبران لمبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد ، لانعتان لزهير ، لأن المعرفة لا ينعت بالنكرة . وفي شرح الشواهد الكبرى للبغدادي : قال ابن هشام في السيرة زهير هو ابن أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم ، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب . انتهى .

وزهير هو المخصوص بالمدح مبتدأ وجملة نعم ابن أخت القوم خبره ، والحسام السيف القاطع ، وهو منصوب على المدح .. وزهير المذكور أحد الخمسة الذين سعوا في نقض الصحيفة التي تعاقد فيها قريش على قطيعة بني هاشم .

وفي ال المصاحبة لفاعل هذا الباب أو لما اتصل به أقوال :

أحدها : أنها للجنس حقيقة ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، قال : لأنك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح ، ودليله جوازه : نعم المرأة هند ، في فصيح الكلام ، ولا يقولون : قام فلانة ، في الفصيح[1] .

والثاني : أنها للجنس مجازاً ، على حدِّ قولهم : كل الصيد في جوف الفَرا ، وهو حمار الوحش .

والثالث : للعهد الذهني .

والرابع : للعهد في الشخص الممدوح ؛ وإليه ذهب أبو إسحاق بن ملكون ، وأبو منصور الجواليقي .

(وقد يقوم مقام ذي الألف واللام « ما » معرفةً تامةً ، وفاقاً لسيبويه والكسائي) - نحو : ﴿ فنعِمَّا هي ﴾[2] ، أي نعم الشيء هي ، فما فاعل نعم ، وهي المخصوص بالمدح ، ومعنى كون ما تامة أنها معرفة لا تفتقر إلى صلة ، أي ليست كالموصولة ، وهذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج ؛ وجوزه الكسائي والجرمي والفراء والفارسي ؛ وقال سيبويه في : غسلته غسلا نعِمَّا ، أي نعم الغسل ، كقولهم : إني مما أن أصنع ، أي من الأمر أن أصنع أي صنعي ؛ ويؤيد تعريف ما هنا كثرة الاقتصار عليها ، ولو كانت نكرة مميزة كانت بخلاف ذلك . قاله المصنف ، وفيه نظر .

(لاموصولة ، خلافاً للفراء والفارسي) - حيث قالا : إنها موصولة في موضع رفع على الفاعلية ، يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص ، فإذا قلت : بئس

---

(١) في (د) : في فصيح

(٢) البقرة : ٢٧١

ما صنعت ، فالتقدير على هذا : بئس الـذي صنعتـه صنعـك ، وهـذا أحـد أقوال الفراء والفارسي في ما ، وهو غير مطرد في مواضعهـا ، فلا يتـأتى ذلـك في : بئسما زيـد ونحوه إلا بتكلف وخروج عمـا استقر من القواعـد ، والظـاهر أنهما لا يقولان هذا في مثل ذلك، وسيأتي تحرير القول في هذا .

(وليست بنكرة مميزة ، خلافاً للزمخشري ، وللفارسي[1] في أحـد قوليـه) - فإذا قلت : نعما زيد ، أو نعما صنعت ، فما نكرة منصوبة على التمييز ، وفـاعل نعم مضمر على حدّ : نعم رجلاً زيدٌ . وزعم بعض المغاربة أن هـذا مـذهب البصرين ، والحق أن طائفة منهم قالوه ، والمحققون منهم على القول المذكورأولا .

وممن أجاز هذا في ما هـذه الجرمي وابن كيسـان والكسـائي والفراء ، ورده كثيرون بأن ما شديدة الإبهام فلا تصلح للتمييز .

وتلخيص ما قيل في « ما » مع تحرير محل ما :قيل : إن « ما » هذه إما أن يقع بعدها اسم أو فعل :

إن وقـع بعـدهـا اسم كقـول العرب : بئسما تـزويـج ولا مهر ، فثـلاثـة أقوال :فاعل معرفة تامة ، والاسم المخصوص ، وهو مذهب المحققين .

تمييز تركيب « مـا » مع الفعل ، والاسم فـاعل ، وهـو أحـد أقـوال الفراء ، وقيل على هـذا إن المركب مبتـدأ خبره مـا بعـده ، أي المـذموم تزويج ولا مهر . وإن وقع بعدها فعل نحو : نعِمَّا صنعت ، فثمانية أقوال :

فاعل معرفة تامة ، والمخصوص محذوف ، والفعل صفته ، أي نعم الشيء شيء صنعت ، وهو أيضاً مذهب المحققين

---

(١) في النسخ الثلاث : والفـارسي ، والتحقيق عن النسخـة المحققـة من التسهيل ، وهو أنسب لبقيـة العبارة .

منصوب على التميز ، والفعل صفته ، والمخصوص محذوف .

تمييز ، والفعل صفة مخصوص محذوف ، أي نعم شيئاً شيء صنعته .

موصول ، والفعل صلة ، والمخصوص محذوف .

موصول وهو المخصوص ، وما أخرى محذوفة هي التمييز ،أي نعم[1] شيئاً الذي صنعته .

تمييز ، والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلتها :

مصدرية ، ينسبك منها مع الفعل مصدر هو فاعل نعم .

التركيب السابق ذكره .

(ولا يؤكد فاعلها توكيداً معنوياً) - فلا يقال : نعم الرجل نفسه ، أو بئس الرجل عينه ، وهو اتفاق ، وهو على قول[2] إن اللام للجنس ظاهر ،وأما على العهد فقد يقال : لا يمتنع ، وفيه بحث . قال المصنف : ولا يمتنع التوكيد اللفظي نحو : نعم الرجل الرجل زيد .

(وقد يوصف ، خلافا لا بن السراج والفارسي) - قال المصنف : لا يمتنع النعت على الإطلاق ، كما قالا ، بل يمتنع عند قصد التخصيص ، مع كون الفاعل للجنس ، فلو تأولنا الفاعل بالجامع لأكمل الخصال ، لم يمتنع النعت ، لقبوله هذا التأويل ، وعلى هذا قوله :

٨٧ - نعم الفتى المُرّيُّ أنت إذا هُمُ ... حضروا لدى الحجَرات نار الموقد[3]

---

(١) سقطت من (د)

(٢) سقطت من (د ، غ)

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ /٣١ :قاله زهير بن أبي سلمى - ديوانه ٢٧٥ - من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان بن حارثة المري ، والشاهد في المري ، فإنه صفة للفتى الذي هو فاعل نعم ، فهذا حكم فيه خلاف ، فالجمهور على منع نعته ، خلافا لأبي الفتح ، وحمله أبو علي وابن السراج على البدل ، ولا حجة لهما ، وقوله : أنت مخصوص بالمدح مبتدأ ، وإذا للمفاجأة ، وهم مبتدأ ، وحضروا خبره ، والحجَرات جمع حَجَرة بفتحتين ، وهي شدة الشتاء . =

وحمله ابن السراج والفارسي على البدل . وقضية كلام المصنف جواز ما عدا ما ذكر من التوابع ، فيجوز العطف والبدلية ، لكن بما يصلح لمباشرة نعم ،وعطف البيان كالصفة .

(وقد ينكر مفرداً) ـ نحو : نعم امرؤ زيد .

(أو مضافاً) ـ نحو : نعم صاحبُ قوم زيدٌ . حكاها الأخفش عن ناس من العرب ، وأجازها هو وابن السراج والكوفيون ، ومنعها سيبويه وعامة النحويين ، إلاّ في الضرورة .

(ويضمر) ـ أي فاعل نعم وبئس .

(ممنوع الإتباع) ـ فإذا قلت : نعم رجلاً ، لم يتبع الضمير المستكن في نعم بتوكيد ولا غيره ، لشبهه بضمير الشأن في قصد الإبهام تعظيماً لمعناه ، وما روي من : نعم هم قوماً أنتم ، فشاذ ، وهو توكيد للمضمر المستكن في نعم على المعنى .

(مفسراً بتمييز) ـ كرجل في المثال المذكور ، وكونه تمييزاً هو قول سيبويه وغيره من البصريين ، والفراء من الكوفيين ؛ وذهب الكسائي إلى أنه حال .

(مؤخر) ـ أي يؤخر ذلك المنصوب عن نعم وبئس ، فلا يقال : رجلاً نعم زيدٌ ، ولا رجلاً بئس عمرو ، وهو اتفاق . وتأخيره عن الفعل والمخصوص يأتي الكلام فيه .

(مطابق) ـ أي يطابق ذلك المنصوب المخصوص ،نحو : نعم رجلاً زيدٌ ، ونعمت امرأة[1] هند ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم امرأتين الهندان ، ونعم رجالاً الزيدون ، ونعم نساءً الهندات .

= وفي مغني اللبيب ٢ / ٥٨٧ : وحمله الفارسيّ وابن السراج على البدل ، وقال ابن مالك : وذكر عبارة ابن مالك في التسهيل

(١) في (ز) : المرأة .

(قـابل ال) ـ فلا يميز المضمر المـذكور بمثل وغير وأي وأفعل من ، لأن هـذا التمييز عن فاعل مقرون بأل ، فاشتراط صلاحيته لها .

(لازم غالباً) ـ احترز بغالب من قولهم : إن فعلت كذا فبهـا ونعمت ؛ أي ونعمت فعلـة فعلتـك ، وقـد نص سيبـو يـه على لـزوم ذكر[1] التمييز هنــا ، وهـو الصحيـح ، وقـال بعضهم في المسمـوع بخلاف ذلـك : إنــه شــاذ ، وشرط بعضهم التعو يض كالتاء في نعمت .

(وقد يرد) ـ أي التمييز .

(بعد الفاعل الظاهر مؤكداً) ـ نحو : نعم الرجل رجلاً زيدٌ .

(وفاقا للمبرد والفارسي) ـ ويشهد لهما ظاهر قوله :

٨٨ ـ والتغلَبيــــون بئس الفحـــــل فحلُهم فحـــــلاً ، وأمُّهمُ زلاّءُ مِنطيــــــقُ[2]

وظاهر كلام سيبو يـه المنع ، وتـأول البيت من وافقـه على الحـال المؤكـدة ، وفصل ابن عصفور بين أن يفيد التمييز فائدة زائدة على الفاعل أو[3] لا ؛ فإن أفـاد جـاز نحو : نعم الرجل رجلاً صـالحـاً زيـدٌ ؛ وإلا فلا ، نحـو : نعم الرجـل رجـلاً زيد .

(ولا يمتنعُ عندهما) ـ أي عند المبرد والفارسي .

---

(١) (ز) : ذلك .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٣٤ : قـالـه جرير يهجو الأخطل ، والتغلبيون مبتدأ ، وفحلهم مخصوص بالذم مبتدأ ، والجملة مقدمـا خبره ، والكل خبر للمبتـدأ الأول ؛ والشـاهـد في : فحلاً ، حيث جمع بينه وهو تمييز ، وبين الفاعل الظاهر للتأكيـد ، وقيل : حـال مؤكـدة . والزّلاّء بفتح الزاي وتشديد اللام ممـدودة هي اللاصقـة العجز خفيفـة الإليـة ، والمنطيق هنـا المرأة التي تتـأزر بحشيـة تعظم بها عجيزتها .

(٣) في (د) : أم لا .

(إسنادُ نعم وبئس إلى الذي الجنسية) ـ نحو : نعم الذي يأمر بالمعروف زيد ، أي الآمر بالمعروف ، على قصد الجنس . ومنع كون الذي فاعل نعم وبئس مطلقاً الكوفيون ، وجماعة من البصريين منهم ابن السراج والجرمي ، وأجاز قوم من النحويين ذلك في من وما الموصولتين مقصوداً بهما الجنس ، وعليه جرى ابن العلج والمصنف ، واستشهد لجوازه وجواز المضاف إليهابقوله :

٨٩ ـ فنعم مَـزْكأً مَنْ ضاقت مذاهبهُ ونعم مَن هو في سرٍّ وإعلان[١]

فمن فاعل نعم بشهادة مزكأ مَنْ ، إذ لو لم يصح الإسناد إلى مَنْ ، لامتنع الإسناد إلى ما أضيف إليها ، وقول أبي علي أن مَنْ تمييز لايصح ، لأن التمييز لايقع بالاستقراء إلاّ نكرة صالحة لأل .

(وندر نحو[٢] : نعم زيدٌ رجلاً) ـ والأصل :نعم رجلاً زيدٌ ، ففي نعم ضمير مستتر ، ورجلاً تمييز ، وزيد مبتدأ خبره الجملة قبله ؛ وندوره من جهة تقدم المبتدأ على التمييز ، فهو في هذا نظير

مكرر ٨٨ ـ ☆ نعم الفحل فحلهم فحلا[٣]

ومذهب البصريين وجوب تقديم التمييز على المخصوص ، وقد نص على منع تقدمه عليه سيبويه ، فلا يقال : نعم زيدٌ رجلاً ، وأجاز ذلك الكوفيون ، بناء

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ١٥٥ : قوله : مزكأً مفعل من زكأت إلى فلان أي لجأت إليه ، قوله : ونعم من هو ؛ قال ابن القطاع : نعم مكررة ، وقيل إن فاعله مستتر تقديره : ونعم هو من هو ، ومن تمييز ، وهو مخصوص بالمدح ؛ وحكى أبو علي بأن من ههنا نكرة تامة غير موصوفة ، وفيه الشاهد ، وقيل : من موصولة فاعل نعم وهو مبتدأ وخبره هو آخر محذوف تقديره : نعم من هو هو في سر وإعلان .. ولا يعرف قائله .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) سبق تخريجه وبيان القول فيه ، وصيغته :

☆ والتغلبيون بئس الفحل فحلهم .. فحلا .. ☆

منهم على أن زيداً فاعل بنعم لا مبتدأ ، ولا ضمير في نعم أو بئس في هذا التركيب ، تقدم المنصوب على المرفوع أو تأخر ، وقد سبق أن المنصوب فيه حال عند الكسائي ، تمييز عند الفراء ، وتقديم المنصوب على المرفوع فيه قبيح عند الفراء .

(ومُرَّ بقوم نعموا قوماً) - وندوره من جهة مطابقة الضمير مفسره ، وحق المضمر هنا الإفراد والاستتار ، قال سيبويه[1] : لاتظهر علامة الإضمار في نعم ، لا يقولون : نعموا رجالاً ، يكتفون بالذي يفسره . انتهى . وهو قول البصريين ، وأجاز قوم من الكوفيين تثنية هذا الضمير وجمعه ، فيقولون : قومك نعموا رجالاً ، وأخواك نعما رجلين ، وروى ذلك الكسائي عن العرب .

(ونعم بهم قوماً) - المراد نعموا ، لكن زيد الباء في الفاعل كما في ﴿ كفى بالله ﴾[2] .

(ونعم عبدُ الله خالدٌ ، وبئس عبدُ الله أنا إن كان كذا ، وشهدتُ صِفينَ ، وبئست صِفُّون) - والأول من قول رسول الله ﷺ ، قال : « نعم عبد الله خالد بن الوليد »[3] - والثاني من قول ابن مسعود أو غيره من العبادلة ،رضي الله عنهم ، والثالث من قول سهل بن حنيف ، رضي الله عنه ، وظاهرها جواز كون فاعل هذا الباب مضافاً إلى علَم أو علماً .

واختار الجرمي القياس على الأول ، فيقول : نعم عبدُ الله زيدٌ ؛ والصحيح

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) الرعد : ٤٣ ، والإسراء : ٩٦ : ﴿ قل كفى بالله شهيداً ... ﴾ والعنكبوت : ٥٢ : ﴿ قل كفى بالله بيني وبينكم شهيداً ﴾

(٣) جامع الأصول ج ١٠ ص ٦٨ أخرجه الترمذي عن أبي هريرة .

وهو[1] قول عامة النحويين ، المنع ، وهذا مؤول على حذف التمييز ، وعبد الله المخصوص بالمدح ، وخالد بدل ؛ وعبدالله في الثاني ، وصفون في الثالث المخصوصان ، والتقدير : نعم رجلاً عبد الله... ، وبئس[2] رجلاً... ، وبئست بقعة... ، وهو مع هذا أيضا شاذ لحذف التمييز ، فالصحيح في نعم رجلاً زيدٌ ونحوه ، منع حذفه كما تقدم .

وذكر الجوهري صفين في مادة صفين فقال : صفين موضع كانت به وقعة بين عليّ ومعاوية ، رضي الله عنهما ، وهذا يقضي بأصالة النون ، والكلام المذكور عن سهل ، رضي الله عنه ، يقضي بزيادتها .

(ويُدَلُّ على المخصوص بمفهومَيْ نعم وبئس) - أي بحذف المخصوص بمفهوميها وهو المقصود بالمدح بعد نعم ، وبالذم بعد بئس ، للدلالة عليه ، كقوله تعالى : ﴿ فنعم الماهدون ﴾[3] أي نحن ، ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾[4] أي أيوب . وشرط بعض المتأخرين تقدم ذكره كما في الآيتين ؛ إذ سبق : ﴿ والأرض فرشناها ﴾ ، و ﴿ إنا وجدناه ﴾ ؛ والأكثرون على عدم تقييد الدلالة بذلك كما[5] في حذف خبر المبتدأ أو المبتدأ .

(أو يذكر قبلها معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه) - نحو : زيد نعم الرجل ؛ ومثال الناسخ :

---

(١) سقطت من (د ،ز)

(٢) سقطت من (د)

(٣) الذاريات : ٤٨

(٤) ص : ٤٤

(٥) سقطت من (د)

٩٠ - إذا أرسلـوني عنــد تعــذير حــاجــة أمــارس فيهـــا كنت نعم الممارس[١]

٩١ - إن ابن عبـــــــــــد الله نعـــ ـــم أخــو النـــــدى وابن العشيره[٢]

٩٢ - يمينـــا لنعم السيـــدان وجـــدتمـــا على كل حـــال من سحيــل ومبرم[٣]

(أو بعد فاعلها مبتدأ) ـ نحو : نعم الرجل زيد ، وبئس الغلام عمرو . ولا يجوز فيه غير هذا عند ابن خروف ؛ ويقال إنه مذهب سيبويه ؛ وقال المصنف في الشرح : إنه المتعَين .

(أو خبر مبتـدأ لا يظهر) ـ وأجــاز هــذا جمــاعــةمنهم السيرافي وأبـو علي والصيمري ، ونسب إلى سيبويه ، والتقدير : نعم الرجل هو زيد ؛ وأجاز جماعة كـونـه مبتـدأ حـذف خبره ، والتقـدير : ذلـك الممـدوح أو المـذمـوم . وقـال ابن

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : قاله يزيد بن الطثرية ، أي عنـد تعـذر الحـاجـة وتعسرهـا ؛ والشـاهـد في : كنت نعم الممارس ، حيث دخل كان الـذي من نواسـخ المبتـدأ على المخصـوص بالمدح وقدم على نعم ؛ وقال ا بن مالك : إذا دخل الناسخ على المخصوص يجوز تقديمه على نعم ، ثم أنشـد البيت المذكور ، والضمير في كنت هو المخصوص بالمدح .

(٢) في الدرر ٢ / ١١٤ : استشهد بـه على أن نعم وبئس يـذكر المخصوص قبلها منسوخـا كالمثـال في البيت ؛ وهو من شواهـد العيني ، قـال :الاستشهـاد فيـه في جواز دخول إن على نعم وتقـديم المخصوص ، وقال ا بن مالك : يجوز إدخال النواسخ على المخصوص ، فإذا دخل يجوز تقديمه ويجوز إبقـاؤه مؤخراً ، إلاّ إن فإنها إذا دخلت يجب تقديمه ، كقوله إن ابن عبد الله ...الخ والبيت من أبيـات لأبي دهبل الجمحي يمدح بها المغيرة بن عبد الله .

(٣) في الدرر ٢ /٤٧ : استشهد به على أن جواب القسم لا يقترن بقد إذا كان جامداً ، واستشهـد بـه الرضي على أن نعم إذا وقعت جواب القسم لا يربطها بالقسم إلا اللام وحدها .

وفي البيت شاهد آخر ، وهو أنه قد يدخل الفعل الناسخ على المخصوص بـالمـدح أو الـذم ، وأصلـه : لنعم السيدان أنتما ، فأدخل عليه الناسخ فصار : وجدتمـا ، فضمير التثنيـة نـائب الفـاعل لوجـد ، وهو المفعول الأول ، وقولـه : لنعم السيـدان جواب القسم ، والقسم وجوابـه في موضع المفعول الثـاني لـوجـد ، وجملة المدح خبره

والسحيل بالمهملتين الخيط ـ أو الحبل ـ الذي لم يحكم فتله ، والمبرم الـذي أحكم فتلـه ؛ وأراد بـالأول الأمر السهل ، وبالثاني الأمر الشديـد ؛ وضمير المثنى للحـارث بن عوف ، وهرم بن سنـان . والبيت من معلقـة زهير

خروف : ثبت باتفاق كونه مبتدأ لدخول نواسخ المبتدأ عليه ، ولا دليل على جواز الوجهين الآخرين مع تكلف الإضار ، فينبغي أن لا يقال به .

(وأول معمولَي فعل ناسخ) ـ نحو : نعم الرجل كان زيداً ،وظننت زيداً ؛

مكرر ٩٢ ـ ☆ لعمري لنعم السيدان وجدتما ☆[1]

واحترز بالفعل من الحرف ، فلا يجوز : نعم الرجل إن زيداً ، لأن خبر إن لا يتقدم عليها .

(ومن حقه) ـ أي المخصوص بالمدح أو الذم .

(أن يختص) ـ بأن يكون معرفة أو مقارباً لها بالتخصيص نحو : نعم الفتى رجل من بني فلان ، ونعم العمل : ﴿ طاعة وقول معروف ﴾[2] قاله المصنف وأورد عليه قولهم : نعم المال أربعون ، ونعم مالاً ألفٌ .

(ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد نعم ، وبالمذموم بعد بئس) ـ كما قال في : نعم الرجلُ زيدٌ : الرجل الممدوح زيدٌ ؛ وفي بئس الرجل عمرو : الرجل المذموم عمرو ؛ ومفسر الفاعل كالفاعل ، فيتناول ما ذكر من الضابط : نعم رجلاً زيدٌ ، وبئس رجلاً عمرو .

(فإن باينَه أوِّل) ـ أي لم يصلح المخصوص لجعله خبراً عن الفاعل نحو : ﴿ بئس مثل القوم الذين كذّبوا بآيات الله ﴾[3] ؛ وتأوله الفارسيّ على وجهين :

أحدهما جعل الذين صفة للقوم ، والمخصوص محذوف ، أي مثل هؤلاء .

---

(١) سبق تفصيل القول في البيت ، ونصه : يمينا لنعم السيدان وجدتما ...

(٢) محمد : ٢١

(٣) الجمعة : ٥

والثاني أن المخصوص مضاف للذين محذوف ، أي مثل الذين .

(وقد يحذف) ـ أي المخصوص .

(وتخلفه صفته اسماً) ـ نحو : نعم الصديق حليم كريم ، وبئس الصاحب عذول خذول .

(وفعلاً) ـ نحو : ﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾[1] في قول ، ونحو : نعم الصاحب تستعين به فيعينك ، أي صاحب تستعين به .

وقال ابن إصبع : أجاز الكسائي : نعم الرجل يقوم ، ونعم الرجل عندي ، ومنعه أكثر النحويين . انتهى . أي رجل يقوم ، أو عندي . ومن الأول قول الأخطل :

٩٣ ـ إلى خالد حتى أنخن بخالد فنعم الفتى يُرجَى ونعم المؤمَّل[2]

أي فتى يرجى ، ولا يجيز الكسائي : نعم رجلاً يقوم ، أي رجل يقوم .

(وقد يغني متعلق بها) ـ كقوله :

٩٤ ـ بئس مقام الشيخ : أمرس امرسِ إمَّا على قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنسس[3]

---

(١) البقرة : ٩٠ وسقطت « أنفسهم من النسختين : (د ، ز) ، وفي (د) : ﴿ ولبئس ما شروا به ﴾ البقرة : ١٠٢ .

(٢) هو مثال لما أجازه الكسائي من قولهم : نعم الرجل يقوم ، أي رجل يقوم ، والشاهد في قوله : فنعم الفتى يرجى ؛ وقائله الأخطل .

(٣) في الدرر ٢ / ١١٥ :

بئس مقام الشيخ إمرسْ امرسِ
بين حواسي خشبات يُبَّسِ
إما على قَعْوٍ وإمَّا اقْعَنْسَسِ

قال : استشهد به على قلة حذف المخصوص وصفته ، وبقاء متعلقها ، والأصل : مقام مقول فيه =

أي مقام مقول فيه : أمرس امرسِ ، فحذف الموصوف وهو المخصوص ، وحذف صفته ، وأبقى معمولها ، وهي الجملة المكررة .

يقال : مرس الحبل يمرس مرسا إذا وقع في أحد جانبي البكرة ، فإذا أعدته إلى مجراه قلت : أمرسته ، وأمرس في الرجز من هذا ، ويقال أيضا : أمرسته إذا أنشبته بين البكرة والقعو ؛ فهو من الأضداد ، والقعو خشبتان في البكرة فيهما المحور ، والمحور العود الذي تدور عليه البكرة ؛ واقعنسس تأخر ورجع إلى خلفه . يقول المرتجز : إن استقى الشيخ ببكرة وقع حبلها في غير موضعه ، فيقال له : أمرس ، وإن استقى بغير بكرة ومتح أوجعه ظهره ، فيقال : اقعنسِس واجذب الدلو .

(وإن كان المخصوص مؤنثا جاز أن يقال : نعمت وبئست مع تذكير الفاعل) ـ فتقول : نعمت الثواب الجنة ، ونعم الثواب الجنة ، بثبوت التاء وسقوطها ، وكلاهما جيد ، إلا أن سقوطها أجود ، ومن ثبوتها :

٩٥ ـ نعمت جزاء المتقين الجنهْ ... دار الأماني والمنى والمنّهْ[1]

(وتلحق ساء ببئس) ـ فتجري مجراها في جميع ما تقدم ، فيقال : ساء الرجل فرعون ، وساءت المرأة الخائنة ، وساء رجلا هو ، وساءت امرأة هي ، ومنه : ﴿ ساء مثلاً القوم ﴾[2] ؛ وساء هذا محول من فَعَل المفتوح العين إلى فَعُل

= إمرس ، أبقى مقول المقول . وفي القاموس وشرحه : واقعنسس تأخر ورجع إلى خلف ؛ قال الراجز : بئس مقام الشيخ . . الخ ، يقول : إن استقى ببكرة وقع حبلها في غير موضعه ، فيقال له : إمرس ، وإن استقى بغير بكرة ومتح أوجعه ظهره فيقال له : اقعنسس واجذب الدلو . ولا يعرف قائله .

(١) الشاهد في البيت على جواز ثبوت التاء وحذفها ، إن كان المخصوص مؤنثا مع تذكير الفاعل ، والشاهد هنا على ثبوتها في قوله : نعمت جزاء المتقين الجنة ؛ فالفاعل مذكر وهو جزاء ، والمخصوص مؤنث وهو الجنة ؛ ولا يعرف قائله .

(٢) الأعراف : ١٧٦ .

فهو داخل فيما سيذكره ، إلا أنه أفرده بالذكر لأنه على فَعُل تقديراً لا لفظاً ، بقلب عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(وبها وبنعم فعُل موضوعاً) ـ نحو : حَسُن الخلق خلق الحكماء ، وقَبُحَ العناد عناد المبطلين ؛ وقال تعالى : ﴿ كَبُرتْ كلمةً ﴾[1]

(أو محوَّلاً من فَعَل أو فَعِل) ـ قال المصنف : ومنها قول العرب : لقضُوَ الرجل فلان ، وعَلُم الرجل فلان ، بمعنى : نعم القاضي هو ، ونعم العالم هو . انتهى .

وظاهر قوله : قول العرب ، سماع عَلُم الرجل فلان بضم عين علم ، ونص غيره على أن علم وجهل وسمع تبقى على لفظها عند قصد هذا الاستعمال ولا تحول إلى فَعُل بضم العين ، وكلام صاحب الإفصاح يقتضي إثبات علم وجهل هنا بضم العين .

(مضمَّناً تعجُّباً) ـ فالمعنى : ما أحسن خلق الحكماء ! . وما أقضى فلانا ! . وما أعلمه ! .

(ويكثر انجرار فاعله بالباء) ـ نحو : حَسُن بزيد رجلاً ، لما تضمن معنى التعجب عومل معاملة : أحسِنْ بزيد رجلا ، وامتنع ذلك في نعم لعدم هذا التضمن ؛ ومن هذا قوله :

٩٦ ـ فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحُبَّ بها مقتولة حين تُقتَل[2]

---

(١) الكهف : ٥

(٢) في الدرر ٢ / ١١٨ : استشهد به ـ أي السيوطي في همع الهوامع ٢ / ٨٩ ـ على أنه يجوز جرّ فاعل حب المفرد عن ذا ، وجاء فاعلها بالباء الزائدة تشبيها بفاعل أفعل في التعجب . والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أن حُبَّ فيه للمدح والتعجب ، وأصلها : حَبُبَ بضم العين للتحويل ، فإن نقلنا حركة العين إلى الفاء بعد حذف حركتها صار حُبَّ بضم الأول ، وإن حذفنا ضمة =

(واستغناؤه عن الألف واللام) ـ كقوله تعالى : ﴿ وحَسُن أولئك رفيقاً ﴾[1] بمعنى ما أحسن .

(وإضماره على وَفْق ما قبله) ـ نحو : الزيدون كَرُموا رجالاً ، تنزله منزلة : ما أكرمهم رجالا . ولا يجوز هذا الإضمار في نعم وبئس إنما يضمر فيهما مفرداً يفسره ما بعده . وقوله تعالى : ﴿ كبرت كلمة ﴾[2] يحتمل كونه مثل : نعمت امرأة ، أي كبرت هي ، أي الكلمة كلمة ، والمخصوص محذوف أي كلمة تخرج ؛ وهذا قول ابن برهان ؛ ويحتمل أن يكون فاعل كبرت ضميراً عائداً إلى قوله : ﴿ اتخذ الله ولداً ﴾[3] ؛ وهذا قول الزمخشري في الكشاف .



= العين صار حَبَّ بفتح الأول ، والإدغام في الصورتين واجب لاجتماع المثلين والأول منهما ساكن ، وفاعلهما الضمير المؤنث المجرور بالباء لأن هذه الصيغة تعجبية لكونها بمعنى أحبب بها .

قال ابن الحاجب في أمالي المفصل : مقتولةً نصب على الحال من الضمير في : بها ، وبها فاعل حب زيدت فيه الباء على غير قياس كقوله تعالى : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ ، وقال صاحب التخمير : الباء في بها ههنا للتعجب ، ونظيره قولهم : كفاك بزيد رجلاً . وقال ابن السراج : الباء دخلت لأنها دليل التعجب ، كما قالوا : إنك من رجل عالم ! . لم تسقط من لأنها دليل التعجب ، وقيل : هي كالباء في ﴿ كفَى بالله شهيدا ﴾ رعد : ٤٣ ، إسراء : ٩٦) ومقتولة حال انتهى

قال : هذا والرواية في البيت :

☆ وأطيب بها مقتولة حين تقتل ☆

بصيغة التعجب ؛ وقتل الخمر مزجها وكسر قوتها بالماء ، جعل مزجها بالماء قتلا لها .

والبيت من قصيدة للأخطل يمدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد القرشي الأموي ـ ديوانه ص ٤ ـ

(١) النساء : ٦٩ .

(٢) الكهف : ٥ .

(٣) البقرة : ١١٦ ، يونس : ٦٨ ، الكهف : ٤ .

٣٣ ـ باب حبذا

(أصل حَبَّ من حبذا حَبُبَ أي صار حبيبا) ـ ولذلك لا يتعدَّي ؛ وأصله : حبَب بفتح الباء متعديا ، لقول العرب : حببت زيداً ، وهو أقل من أحببت ، فحول إلى فَعُل بضم الباء .

(فأدغم كغيره) ـ من الثلاثي المضعَّف كشدَّ وشذَّ .

(وألزم منعَ التصرف) ـ لخروجه عن أصله إلى المدح .

(وإيلاءَ ذا فاعلا) ـ أي وألزم إيلاء ذا ، فلا يكون فاعل حب في هذا الاستعمال إلاَّ ذا اسم الإشارة . وأما قوله :

☆ وحُبَّ من يتحبَّبُ ☆[1]

٩٧ ـ

فعلى الأصل ، لا لقصد المدح المقصود بحبذا . وما اختاره المصنف من أن ذا فاعل حب هو مذهب جماعة من النحويين ، واختاره الفارسي في البغداديات ،

---

(١) في هامش (د) : صدره :

هجرت غضوب وحُب من يتحبب وعدت عوادٍ بعد وليك تشعب

وفي شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٨ : فأما حبَبْتُ فمتعد في الأصل ، ووزنه فعل بفتح العين ، فإذا أريد به المدح نقل إلى فَعُل ، فتقول : حَبَّ زيدٌ ، أي صار محبوبا ، ومنه قوله :

☆ وحُبَّ بها مقتولة حين تقتل ☆

فضم التاء منه دليل على ما قلناه ، وكذلك قول الآخر :

☆ هجرت غضوب وحُبَّ من يتجنب ☆

وقد ذهب الفراء إلى أن حُبَّ أصله حَبُبَ على وزن فَعُل مضموم العين ككرم . وفي معجم شواهد العربية أن البيت لساعدة بن جؤية .

وابن برهان ، وهو كما قال المصنف : ظاهر مذهب الخليل[1] وسيبويه ؛ قال سيبويه : وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حَبَّ الشيء ؛ وقرره سيبويه ولم يعترض عليه .

(في إفرادٍ وتذكير وغيرهما) ـ فلا[2] يتغير ذا ؛ لأن حبذا جرى مجرى المثل ، فتقول : حبذا رجلا زيد ، ورجلين الزيدان ، ورجالاً الزيدون ، وامرأة هند ، وامرأتين الهندان ، ونساء الهندات .

(وليس هذا التركيب مزيلاً فعلية حب ، فيكون مع ذا مبتدأ ، خلافاً للمبرد وابن السراج ومن وافقهما) ـ ونسبه ابن هشام اللخمي وابن أبي الربيع وغيرهما إلى الخليل وسيبويه ، لقول سيبويه تِلو ما سبق : ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا ، وهو اسم مرفوع . انتهى .

والقائلون بالأول جعلوا ضمير : وهو اسم ، عائداً إلى ذا لا إلى حبذا ، تبقية لأول كلامه على ظاهره ؛ قال ابن خروف : حب فعل ، وذا فاعل ، وزيد مبتدأ خبره حبذا ، هذا قول سيبويه ، وأخطأ من زعم غير ذلك .

وحبذا على القول الثاني مبتدأ خبره ما بعده ، ورد بأن فيه دعوى خروج الشيء عما استقر له بغير دليل ، وترجيح ابن عصفور له بكثرة دخول يا على حبذا دون استيحاش بخلاف : ألا يا اسقياني ، ضعيف ؛ فدخول « يا » على الأمر أكثر من دخولها على حبذا ، ومنه قراءة الكسائي : ﴿ ألا يا اسجدوا ﴾ والمنادى في الموضعين محذوف ، أو « يا » للتنبيه كألا ، وهذا ظاهر كلام سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم .

(ولا اسمية ذا فيكون مع حب فعلاً فاعله المخصوص ، خلافاً لقوم) ـ منهم

---

(١) ،(٢) سقط ما بينهما من (د)

أبو الحسن الأخفش ، وأبو بكر خطاب ، ونسب إلى ابن درستويه ؛ ورد بعدم النظير ، فلم يركب فعل من فعل واسم[1] ، وبأنه دعوى بلا دليل ؛ والاستدلال عليه بأنه ينفي الشذوذ في إفراد ذا في حبذا الزيدان ضعيف ، فقد عهدنا لزوم اللفظ طريقة واحدة كقولهم : الصيفَ ضيعت اللبن ، وهذا لم يعهد .

(وتدخل عليها « لا » فتحصل موافقة بئس معنى) ـ فيقال في الذم : لا حبذا كما يقال في المدح : حبذا ؛ قال :

٩٨ ـ ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا العاذل الجاهل[2]

وفي دخول لا على حبذا خروج عما استقر في كلامهم ، لأنه إن كان حب فعلا فاعله ذا ، أو كان حبذا كله فعلاً لزم دخول لا على الماضي الذي لا يتصرف ، وهي لا تصحبه ، وإن كان حبذا كله اسما لزم عدم تكرار لا داخلة على المبتدأ ، ولا يجوز إلا في الشعر ، خلافا للأخفش والمبرد ؛ ولا يجوز كون لا ناصبة حبذا نحو : لا رجل في الدار ، لأن حبذا خصوص ، ونظير خروجهم عن قياسهم في قولهم : لا حبذا إفرادهم ذا مذكراً فيهما مع المؤنث والمثنى والمجموع .

(ويذكر بعدهما) ـ أي بعد حبذا ولا حبذا .

(المخصوص بمعناهما مبتدأ مخبراً عنه بهما) ـ وقد سبق في كلام ابن خروف أن هذا قول سيبويه ، والرابط للجملة بالمبتدأ اسم الإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾[3] في قراءة من رفع اللباس .

(أو خبرَ مبتدأ لا يظهر) ـ أي واجب الحذف ، وكأنه لما قيل : حبذا ،

---

(١) سقطت من (د)

(٢) قال في الدرر ٢ / ١١٧ : استشهد به على ما في البيت قبله ؛ أي على أن حبذا تدخل عليها « لا » فتساوي بئس في العمل والمعنى . قال : ولم أقف على قائله .

(٣) الأعراف : ٢٦

قيل : من المحبوب ؟ فقيل : زيد ، أي هو زيد . قال المصنف : والحكم هنا على زيد بالخبرية أسهل منه في : نعم الرجل زيد ؛ لأن مُضْعِفَه ثَمَّ دخول الناسخ ولا يدخل هنا . وهذان الوجهان ذكرهما المصنف بناء على ما اختاره في حبذا ؛ وقال ابن كيسان : إن الاسم تابع لذا على البدل تبعاً لازماً ؛ وسبق في كلام المصنف أن من جعل حبذا اسماً أعربه مبتدأ وخبره على هذا المخصوص ، وهذا قول المبرد ، وأجاز الفارسي كون حبذا خبراً والمخصوص مبتدأ ، ومنع ما اختاره المبرد ، وأجاز بعضهم الوجهين ، وثالثا وهو كون المخصوص مبتدأ محذوف الخبر ؛ وأجاز بعضهم كونه عطف بيان ، وبعضهم كونه بدلاً لازماً ، وهذان على أن ذا فاعل قد يتوجهان ، وأما على أن حبذا مبتدأ فيبعدان .

(ولا تعمل فيه النواسخ) ـ لا برفع زيد ولا بنصبه[1]، بخلاف نعم إذ يقال : نعم الرجل كان زيدٌ ، برفع زيد والسبب في ذلك جريان هذا مجرى المثل ، والأمثال لا تغير .

(ولا يُقدَّم) ـ فلا يقال : زيدٌ حبذا ، وإن قيل : زيدٌ نعم الرجل ؛ والعلة أن حبذا زيدٌ كالمثل ؛ وأغفل الأكثرون التنبيه على هذه المسألة والتي قبلها ، لكن نبه على هذه ابن بابشاذ ، وعلل باحتمال توهم كون ذا في : زيدٌ حبذا مفعولاً ، وهو توهم بعيد ، وإنما المانع ما سبق .

(وقد يكون قبله) ـ أي قبل المخصوص .

(أو بعده تميزٌ مطابق) ـ أي في الإفراد وغيره نحو : حبذا رجلاً زيدٌ ورجلين الزيدان ، ورجالاً الزيدون ، وامرأةً هند ، وامرأتين الهندان ، ونساءً الهنداتُ ؛ ويجوز تأخير المنصوب عن المخصوص فيها كلها ، إلا أن التقديم أولى وأكثر ، قاله المصنف .

---

(١) في (د ، ز) : ولا نصبه .

(أو حال عامله حَبَّ) ـ نحو : حبذا راكباً زيدٌ ، أو زيدٌ راكباً ، ومنه :

٩٩ ـ يا حبذا المالُ مبذولاً بلا سرفٍ في أوجه البرِّ إسراراً وإعلانا[١]

واختلف في المنصوب بعد حبذا ، فقيل : حال مطلقاً ، وهو قول جماعة من البصريين منهم الأخفش والفارسي ؛ وقيل : تمييز مطلقاً ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ؛ وقيل : إن كان مشتقاً فحال ، أو جامداً[٢] فتمييز ؛ وفي البسيط لابن العلج جواز نصبه بأعني فيكون مفعولاً .

(وربما استغني به) ـ أي بالتمييز .

(أو بدليل آخر عن المخصوص) ـ كقول بعض الأنصار ، رضي الله عنه :

١٠٠ ـ بسم الإله وبه بَدَيْنا ولو عبدنا غيره شقينا
فحبذا ربّاً وحَبَّ دينا[٣]

أي فحبذا ربّاً الإله .

والثاني كقوله :

١٠١ ـ هويتُكِ حتى كاد يقتلني الهوى وزرتكِ حتى لامني كل صاحب
وحتى رأى مني أدانيك رقةً عليك ولولا أنت ما لان جانبي

---

(١) هو مثال على مجيء الحال ، عامله حبَّ ، قبل المخصوص أو بعده ، كما في المثالين ، والشاهد في البيت على مجيئه بعده في قوله : يا حبذا المالُ مبذولاً .. ولا يعرف قائله .

(٢) في (ه) : وإن كان جامداً .

(٣) في الدرر ٢ / ١١٦ ، جاء به مرة شاهداً ، على أن الذال من حبذا لو كانت إشارية ما حذفت ، قال : والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه في قوله : حَبَّ ، حيث جاء للمدح مفتوح الحاء ، مع غير ذا ، وكان الأصل ضم حائه .. ثم جاء به بعد ذلك ،شاهداً على أن حذف المخصوص ، استغناء بما دلَّ عليه قليل ، والأصل : فحبذا رَبّاً الإله . وهذا الرجز لعبد الله بن رواحة الأنصاري ، رضي الله عنه .

ألا حبـذا ، لـولا الحيـاء ، وربمـا　　مَنَحتُ الهوى من ليس بـالمتقـارب[1]

أي ألا حبذا حالي معكِ ، يشير إلى ما سبق في البيتين الأولين .

(وقـد تفرد حَبَّ) ـ أي من ذا ، فتستعمـل وحـدهـا ، ويكـون مرفـوعهـا حينئذ كل اسم يصح أن يكون فاعلاً ، هكذا أطلق ، وفيه نظر .

(فيجوز نقل ضمة عينها إلى فائها) ـ فتقول : حبَّ زيدٌ رجلاً ، بفتح الحـاء وضمها ؛ والأصل : حبُبَ ، فنقلت ضمة العين إلى الفاء ، وهذا إن كان المقصود بـه التعجب جاز إسنـاده إلى كل فـاعل كما سبق ، وإن كان بمعنى نعم لم يسنـد إلا إلى ما يكون فاعلاً لنعم ، كغيره من هذا النوع ، كما سيـأتي بيـانـه ، وإن قصـد بحبَّ مفرداً معنى أحبَّ صلح لكل فـاعل ، وتعـدَّى ، ولزم فتح فـائـه ، كما يلزم فتحها مصاحباً لذا .

(وكذا كل فعلٍ حلقيّ الفاء مرادٍ بـه مـدحٌ أو تعجبٌ) ـ فيجوز في : حَسُنَ الرجلُ زيدٌ ، وحسُن زيدٌ رجلاً ، فتح الحـاء على الأصل ، وضمُّها على نقل ضمـة العين إليها ، وكذا غلظ وخشن ونحوهما . ولا يختص ذلك بالفـاء الحلقيـة ، وإن أوهم كلامه ذلك ، بل يجوز في : ضرب زيدٌ رجلاً ، أو ضرب الرجلَ زيدٌ ، هـذا النقل أيضاً ؛ وفي قوله : مـدح أو تعجب إشـارة إلى جواز استعمال فَعُل بضم العين

---

(١) زاد في الدرر ٢ / ١١٦ بيتاً رابعاً :

بـأهلي ظبـاءٌ من ربيعـة عـامر　　عِـذابُ الثنـايـا مشرفـاتُ الحقـائب

وقـال : استشهـد بـه على مـا في البيت قبلـه ، أي على أن حـذف المخصوص استغنـاء بمـا دل عليـه قليل ، وهذه الأبيات للمرار بن هماس الطائي .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : الشاهد فيه حذف المخصوص بـالمدح لأن تقـديره : ألا حبذا حالي معك ؛ وقيل : تقديره : ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا أن أستحيي أن أذكرهن ؛ والحيـاء مبتدأ خبره محذوف ، أي يمنعني ، ومنحت أعطيت ما ليس بالقريب ، برواية ما بدل من .

لها ، وسبق من كلامه في آخر باب نعم أن فعل الأصل أو المحول ملحق بنعم حال كونه مضمناً تعجباً ، وللناس في هذه المسألة خلاف :

فالفارسيّ وأكثر النحويين على إلحاقه بنعم فقط ، فثبت له أحكام نعم ؛ وأجاز الأخفش والمبرد إلحاقه بباب التعجب ؛ وفي البسيط أن الأكثرين ومنهم الأخفش قالوا بكون فاعله كنعم وحبذا ، ظاهراً عاماً ومضافاً ومضمراً مفسّراً وإشارةً ، نحو : حَسُن ذا زيدٌ ؛ وقال بعضهم بكون فاعله كل اسم ، وأجاز حب زيدٌ . انتهى .

والصحيح جواز الاستعمالين فيه ؛ فإن جعل كنعم لزم فاعلها ، أو كالتعجب فلا .

(وقد يجرُّ فاعل حبَّ بباء زائدة ، تشبيهاً بفاعل[1] أفْعِلْ تعجباً) - كقوله :

مكرر ٩٦ فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحَبَّ بها مقتولة حين تقتل[2]

يروى بضم الحاء وفتحها ، وسبق له في الكلام على فَعُل أنه يكثر انجرار فاعله بالباء ، وأنشد في جملة ما أنشد لذلك هذا البيت . وظاهر كلامه هنا أنه قليل في حُبَّ لقوله : وقد يُجَرُّ .. والعلة المقتَضية لدخول الباء تضمنه التعجب ، فلا فرق بين حُبَّ وغيرها ، ومعظم الشواهد التي ذكرها المصنف وغيره لذلك في حب . وحكى الكسائي عن العرب : مررت بأبيات جادَ بهن أبياتاً ، وجُدْن أبياتاً ؛ حذف الباء وجاء بضمير الرفع .

☆ ☆ ☆

(١) سقطت من (ز) .
(٢) سبق تخريجه وتفصيل القول فيه .

٣٤ ـ باب التعجب

(يُنصَب المتعجَّبُ منه مفعولاً) ـ فزيداً في قولك : ما أحسن زيداً ، مفعول عند سيبويه والبصريين ؛ وزعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أنه انتصب بأفعل فرقاً بين الاستفهام والخبر ؛ فالأصل زيدٌ أحسن من غيره ، فأتوا بما ، فقالوا : ما أحسن ، على سبيل الاستفهام ، ونقلوا الصفة مرة من زيد إلى ضمير ما فانتصب زيد للفرق .

(بموازن أفعلَ) ـ كأحسن وخير وشر في قولهم : ما خيرَ اللبن للصحيح ، وما شرَّه للمبطون .

(فعلاً) ـ وهو مذهب البصريين ، ودليله بناؤه على الفتح ، ونصبه المفعول الصريح ، والهمزة فيه للنقل .

(لا اسماً ، خلافاً للكوفيين غير الكسائي) ـ وأبو الحسن بن عصفور ، نقل ذلك عن الكوفيين ، ولم يستثن الكسائي ؛ واحتج على اسميته بعدم تصرفه ، وبتعجبهم من الله ، قالوا : ما أعظم الله !. ولا يصح شيءٌ أعظم الله . ورد الأول بأن عدم تصرفه للزومه طريقة واحدة كليس ، فلا يحتاج إلى التصرف ؛ والثاني بأنه محمول على السبب المعلم بالسبب الموجب ، أي ما أعظم قدرة الله !.

(مخبراً به) ـ أي بموازن أفعل .

(عن ما متقدمةً[1]) ـ فلا يقال : أحسنَ زيداً ما ، لأن الخبر إذا رفع ضميراً

---

(١) في (د) : عن ما مقدَّمةً ، وفي (ز) : عن ما تقدّمه ، والتحقيق عن (غ) والنسخة المحققة من التسهيل .

مستتراً عائداً على المبتدأ وجب تقديمه ، وهذا كذلك ؛ ولأن ما أحسن زيداً جرى مجرى المثل في عدم التصرف فيه ، والاتفاق على أن ما مبتدأ ، وشذت رواية عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب .

(بمعنى شيء) ـ فتكون ما نكرة تامة ، ومسوِّغ الابتداء معنى التعجب والخبر الفعل ؛ وهذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ؛ ومعنى التام في ما أنها لا تحتاج إلى صفة ؛ ووجه هذا المذهب أن الموضع للإبهام لمناسبة التفخيم[1] التعجب ؛ فناسب النكرة المبهمة التي لا شيء أشد إبهاماً منها ؛ ولذلك لم يضعوا موضعها شيئاً ، فلا يقولون : شيء أحسنَ زيداً في معنى : ما أحسن زيداً ؛ لأن شيئاً لا يعطي إبهام ما نصّاً . فإن قيل : فلا يفسَّر بشيء ، وقد قلتم : بمعنى شيء ، قيل هو تقريب للتعليم ، وشيء لا ينافي إرادة ذلك الإبهام ، وإن كان ليس نصاً فيه .

(لا استفهامية ، خلافاً لبعضهم) ـ وهو قول الفراء وابن درستويه ، ويعزى للكوفيين ، قالوا : ما استفهامية دخلها معنى التعجب ؛ وتأوله ابن درستويه على الخليل ، واستدلوا بالإجماع على أن قولهم : أي رجل زيد ؟ استفهام دخله معنى التعجب ؛ ورد بأن الاستفهام المضن تعجباً لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو : ﴿ الحاقة ؛ ما الحاقة ﴾[2] وما هذه مخصوصة بالأفعال ، وقولهم باسمية أفعل قد بان بطلانه .

(ولا موصولة ، خلافاً للأخفش في أحد قوليه) ـ بل في أحد أقواله ؛ فعنه أنها نكرة تامة كقول الجمهور ، وأنها نكرة موصوفة بأفعل ، وأنها معرفة موصولة

---

(١) هكذا في النسخ الثلاث ، وأظن أن المقصود : التفخيم بالتعجب أو التفخيم التعجبي ، أو لمناسبة التفخيم للتعجب .

(٢) الحاقة : ١ ، ٢ .

به ، والخبر على هذين محذوف وجوباً ، وبالثالث قال طائفة من الكوفيين ، ورد دعوى حذف الخبر بمخالفة النظائر ، فلا يلتزم حذف الخبر دون شيء يسد مسده كما في لولا ، فما اقتضى هذه الدعوى لزوماً باطل لبطلانها .

(وكأفعَل أفعِلْ) ـ في الدلالة على التعجب ، إلا أنه لم يختلف في فعلية أفعِل كما اختلف في فعلية أفعَل ، لأنه وزن لم يأت في الأسماء إلا قليلاً جداً كأصبِع من لغات إصبع ؛ وفي كلام ابن الأنباري ما يوهم أنه اسم .

(خبراً) ـ وإن كانت صيغته صيغة الأمر ؛ وهو خبر بمعنى إنشاء التعجب ، فمعنى أحسِنْ بزيدٍ ، كمعنى : ما أحسنَ زيداً ، والهمزة في أحسن للصيرورة ، كما في أبقل المكان ؛ والمعنى أحسنَ زيدٌ أي صار ذا حُسن ؛ وهو مذهب جمهور البصريين ، وإنما جاؤوا به أمراً للمبالغة ، يقولون : كن ما شئت ؛ إذا أرادوا المبالغة .

(لا أمراً) ـ خلافاً للزجاج ومن وافقه ، في زعمهم أنه أمر حقيقةً ، ليس المراد به الخبر ، والهمزة فيه على المشهور للنقل ، وقالوا ذلك للمحافظة على حقيقة الصيغة ، والأصل : حَسُن زيدٌ ، ثم دخلت همزة النقل على معنى أحسنَ زيداً أمرٌ ما ، ثم جيء بصيغة الأمر على معنى : دُم أيها الأمر له ، أو احكم أيها المخاطب[1] له بذلك ، وهذا أمر حقيقة ، وهو ضعيف ، إذ يلزم من ذلك أن لا يكون الناطق به متعجباً ، ولا خلاف في[2] أن الناطق به متعجب .

(مجروراً بعده المتعجب منه بباء زائدة) ـ كما مثل ، وهو في زيادة الباء نظير قول العرب : كفى بالله ، أي كفى الله .

(لازمة) ـ فلا تحذف ؛ فلا يقال : أحسِنْ زيد ، لا برفع زيد عند من

---

(١) في (ز) : أيها الأمر .

(٢) سقطت من (د) .

يراه الفاعل ، ولا بنصبه عند من يراه مفعولاً ، كما سيأتي . هكذا قيل ، ولا ينبغي ذكر إطلاق هذا الثاني هنا[1] ؛ لأن الكلام على تقدير الزيادة ؛ والقائل بالمفعولية لا يرى الزيادة إلاَّ إن جعل الهمزة للنقل ، ومن جعل من القائلين بالمفعولية الهمزة للصيرورة لم تكن الباء عنده زائدة ، بل للتعدية ، وهذا القول هو ما أشرت إليه بقولي قبل هذا : والهمزة فيه على المشهور للنقل .

(وقد تفارقه) - أي تفارق المتعجب منه الباء .

(إن كان أن وصلتها) - فيجوز في : أَجْوِدْ بأن يكتب زيد : أَجْوِدْ أن يكتب زيد ، ومنه :

١٠٢ - وقال نبي المسلمين تقدموا ... وأحبب إلينا أن تكون المقدما[2]

(وموضعه رفع بالفاعلية) - وهو قول جمهور البصريين ، فزيد في قولك : أحسن بزيد ، في موضع فاعل صيغة الأمر ، فلو اضطر شاعر فحذف الباء لرفع .

(لا نصب بالمفعولية ، خلافاً للفراء والزمخشري وابن خروف) - وهو قول من يرى أن أَفْعِلْ[3] أمر حقيقةً ، وقد سبق ذكره عن الزجاج ، ولا حجة في دعوى النصب في قوله :

١٠٣ - لقد طرقت رحال القوم ليلى ... فأبعد دار مرتحل مزارا[4]

(١) في (د) : ولا ينبغي إطلاق هذا الثاني هنا ، وفي (غ) : ولا ينبغي ذكر إطلاق الثاني هنا .

(٢) في الدرر ٢ / ١١٩ برواية : أن يكون المقدما ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩ : قاله عباس بن مرداس .. وروى ابن عصفور : وقال أمير المؤمنين ... والشاهد في : وأحبب إلينا ، فإنه صيغة التعجب أي ما أحب إلينا ، وقد فصل فيه بينه وبين معموله بالظرف ، وهو حجة على الأخفش والمبرد في منعهما ذلك ؛ وأصل : أن تكون : بأن تكون . وفي الدرر ٢ / ١١٩ قال : استشهد به على جواز حذف الباء التي تجر المتعجب منه بعد أنْ وأنَّ المصدريتين .

(٣) في (د) : الفعل .

(٤) في الدرر ٢ / ١٢٠ برواية : رحال الحي ليلى وأبعد ... وفي (ز ، غ) : ألا طرقت .. قال =

بنصب دار ، لاحتمال كون أبعد دعاء ، أي أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته ، كأنه يحث نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى ، لأنه صار بطروقها مزاراً ؛ والقائلون بمفعوليته يجعلون في الأمر مضمراً هو الفاعل ؛ ثم قيل هو ضمير لمصدر الفعل الدال على الأمر ؛ وقيل : هو ضمير للمخاطب . ورد القول الأول بقولهم : أسهل به ، ولو كان الضمير كما زعم لقيل : اسهلي ، لأن المصدر السهولة ؛ والثاني بقولهم : أحسنْ بك ، فلو كان الضمير المرفوع للمخاطب لزم كونه نظير : مر بك ، وهو ممتنع .

(واستفيد الخبر من الأمر هنا) ـ أي في : أحسن بزيد .

(وفي جواب الشرط) ـ نحو : ﴿ فليمدد له الرحمن ﴾[1] ، و « ومن كذب ·

ـــــ في الدرر : استشهد به على أن الدليل على كون المجرور بعد أفعل نصب ، حذف الجار ونصبه على إسقاط الخافض .

قال أبو حيان في شرح التسهيل : والدليل على أن المجرور في موضع نصب شيئان:أحدهما جواز حذفه اختصاراً كقوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر » ـ مريم / ٣٨ ـ واقتصاراً كقوله ـ في شاهد سابق ـ :

فذلك إن يلق المنية يلقها حميداً ، وإن يستغن يوماً فأجدر

والثاني أنهم لما حذفوا الباء نصبوا الاسم ، كقول الشاعر :

لقد طرقت رحال الحي ...

وقول الآخر :

فأجدر مثل ذلك أن يكونا

أي ما أبعد دار مرتحل مزاراً ، وما أجدر مثل ذلك ؛ وأيضاً فإنه لا يعهد صيغة أمر ترفع الاسم الظاهر ، وإن كان خبراً في المعنى ، دون لام الأمر . وقد تأول هذين البيتين من ذهب إلى أن المجرور ليس في موضع نصب ، بأن قوله : فأبعد دار مرتحل مزارا ، يمكن أن يكون أبعد فيه دعاء ، على معنى : أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبه ، كأنه يحرض نفسه على الإقامة في منزل طروق ليلى ، لأنه صار بطروقها مزاراً ، وبأن أجدر أمر عارٍ من التعجب ، أي اجعل مثل ذلك جديراً ، وأجدر به أي اجعله جديراً بأن يكون ، أي حقيقاً بالكون ، يقال : أجْدَرَ بكذا إجدارة أي صار جديراً به ، وأجدرته به أي جعلته جديراً به أي حقيقاً ؛ وبأنه تعجب ، ومثل في موضع رفع ، وهو مبنيّ لإضافته إلى مبني مثل قوله تعالى : ﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ ـ الذاريات : ٢٣ ـ في قراءة من فتح اللام . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(١) مريم : ٧٥ ، وزاد في (د) : « مَدًّا » .

عليَّ متعمداً ، فليتبوأ مقعده من النار »[1] ، وفي رواية : فليلج النـار[2] ، أي فيمـد ، وفيتبوأ أو فيلج .

(كما استفيـد الأمر من مثبَت الخبر) ـ نحـو : ﴿ والمطلقـات يتربَّصْنَ ﴾[3] ، ﴿ والوالدات يرضعن ﴾[4] أي ليتربصن وليرضعن .

(والنهيُ من منفيِّـه) ـ نحـو : ﴿ لا تُضَـارُّ والـدةٌ بـولـدهـا ﴾[5] في قراءة الرفع ، أي لا تضارِرُ .

(وربما استفيد الأمر من الاستفهام) ـ نحو : ﴿ أأسلمتم ﴾[6]؟ ، ﴿ فهل أنتم منتهون ﴾[7]؟ أي أسلموا ، وانتهوا .

(ولا يُتعجَّب إلاَّ من مختص) ـ بتعريف أو نحـوه ؛ لأن المتعجب منـه مخبر عنه في المعنى ، فيجوز : ما أحسن زيـداً ، ومـا أسعـد رجلاً اتقى الله ؛ ويمتنع : ما أحسنَ غلاماً ، وما أسعد رجلاً من الناس .

(وإذا عُلم جاز حذفه مطلقاً) ـ أي معمولاً لأفعلَ ، كقوله :

١٠٤ ـ جـزى الله عنـا ، والجـزاء بفضلـه ربيعـةَ خيراً ، مـا أعفَّ وأكرمـا[8]

---

(١) بخاري علم ٣٨ ، جنائز ٣٣ ، مناقب ٥ ، ومسلم إيمان ١١٣ ، زهد ٧٣ .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) البقرة : ٢٢٨ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ .

(٥) البقرة : ٢٣٣ .

(٦) آل عمران : ٢٠ .

(٧) المائدة : ٩١ .

(٨) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٠ : قاله علي بن أبي طالب كرم الله وجهـه ، والشاهد في : ما أعف وأكرما ، فإنها صيغتان للتعجب أصلها : مـا أعفهم وأكرمهم ؛ لأن المتعجب منـه إذا علم جاز حذفه ، سواء كان معمول أفعَل كما نحن فيه ، أو معمول أفعِل ـ كما يأتي في الشرح ـ .

أي ما أعفهم وأكرمهم ؛ أو لأفعِلْ كقوله تعالى : ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾[1] أي وأبصر[2] بهم ؛ وعلى قول الجمهور إن المجرور في موضع رفع بأفعل إنما جاز حذفه ؛ لأنه في المعنى كمعمول أفعل فحمل عليه ؛ والفارسيّ وقوم على أنه لم يحذف بل حذف الحرف فاستتر الضمير . ورد بعدم بروزه ، فلا يقال : أسمع بالزيدين وأبصروا .

(وربما أكد أفْعِل بالنون) ـ كقوله ، أنشده ابن الأعرابي :

١٠٥ ـ ومُستبدِلٍ من بعد غَضْبَى صُرَيْمَةً فأحْرِ به بطول فقر وأحريا[3]

---

(١) مريم : ٣٨ .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) ورد هذا الشاهد هكذا في النسخ الثلاث وفي المغني ـ شاهد ٥٥٦ جـ ٢ صـ ٣٣٩ ـ وفي الدرر ٢ / ٩٨ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ :

☆ فأحر به من طول فقر وأحريا ☆

وفي ش . ش . العيني :

☆ ومستبدل من بعد غضْبَى صُريمةً ☆

قال : وأشذ من هذا ... توكيد أفعل في التعجب كقوله : وجاء بالبيت ... ثم قال في هامشه : قوله : ومستبدل من بعد عضبي .. بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة ، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس ، وإنما الذي فيه في فصل الغين المعجمة : غضبى كسلمى مائة من الإبل .

وفي الدرر ٢ / ٩٨ : استشهد به على شذوذ توكيد فعل التعجب ... قال السيوطي في شرحه ـ همع الهوامع ـ بعد أن ذكر البيت وقبله : وشذ قوله .. قال الشارح :

اختلف الناس في إنشاد هذا البيت في موضعين : في غضيا وفي أحريا بالمثناة التحتية فقيل : غضبى ، بالموحدة ، وفي أحريا ، وعليه صاحب الصحاح قال في باب الباء الموحدة : غضبى اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا يدخلها ال ، وأنشد البيت ، ثم قال : أراد النون الخفيفة فوقف . وقيل : غضيا بالمثناة التحتية ، وأحربا بالموحدة ، وعليه صاحب المحكم وابن السكيت في إصلاحه ...

وقال ابن السيراقي في شرحه : أراد رب إنسان كان ماله قليلا بعد أن كان كثيرا ... فأحر به تعجب ، كما تقول : أكرم به بزيد ما أحراه أن يطول فقره ، وقوله : وأحربا تعجب من قولهم : حرب الرجل إذا ذهب ماله وإذا قل .

=

أراد أحرِيَنْ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلها ألفاً في الوقف ؛ وغَضْبَى اسم مائة من الإبل ، وهي معرفة لا تنون ولا تدخلها الألف واللام ، والصريمة تصغير الصِّرمة ، وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين .

(ولا يؤكِّدُ مصدرٌ فعلَ تعجب) ـ فلا يقال : ما أحسن زيداً إحساناً ، ولا أحسِنْ به إحساناً ؛ لاستغنائه عن ذلك بما فيه من المبالغة ؛ وهذا قول الجمهور ، وأجاز ذلك الجرمي .

(ولا أفعلَ تفضيل) ـ كما سبق في فعل التعجب ؛ ولا خلاف في منع هذا .

(فصل) : (همزة أفعلَ في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل أو الحال) ـ فالأول نحو : ما أحسن زيداً وما أصبره ، فحسُن وصبَر لازمان ، فتعدَّيا بالهمزة ؛ والثاني نحو : ما أعرف زيداً بالحق ؛ فعرف قبل الهمزة متعد إلى الحق بنفسه ، فلما قصد به المبالغة ضمن معنى ما لا يتعدى من أفعال الغرائز كقوي وكمل ، فقصر عن نصب مفعوله ، فوصل إليه بالباء ، كبصُر[1] ونحوه من غير المتعدي .

(وهمزة أفعِلْ للصيرورة) ـ وقد سبق تقرير ذلك عند الكلام على أفعِلْ ، وهذا على قولنا إن المجرور بالباء فاعل ، وأما على أنه مفعول فقد سبق أنه قيل : إنها كذلك ، وقيل للنقل ، وهو المشهور .

= قال المصنف : وعلى هذا فلا تأكيد ولا نون .. ثم قال : لم يذكر في الصحاح حرب بالكسر إلاَّ بمعنى اشتد غضبه ، وأما حرَب بمعنى أخذ ماله فبالفتح ، وقد حرَب ماله أي سلبه . انتهى .

وصريمة تصغير صِرمة بكسر الصاد المهملة وسكون الراء قطعة من الإبل نحو الثلاثين ، صغرها للتقليل ؛ ويقال : فلان حري أن يفعل كذا أي جدير ولائق .

قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله . وفي الشرح : أنشده ابن الأعرابي .

(١) زاد في (د) : بها .

(ويجب تصحيحُ عينيهما) ـ نحو : ما أبين الحقَّ وما أنوره[1] ، وأبْين به وأنْوِرْ[2] ، وكان حقهما الإعلال ، كما في أقام وأقم ، لكن حمل فعل التعجب على أفعل في التفضيل ؛ لأنهما من وادٍ واحد ؛ والتصحيح في أفعَل وأفعِل قول الجمهور والمسموع من العرب ، وأجاز الكسائي الإعلال في أفعِلْ فيقول : أطوِلْ بهذه النخلة وأطِلْ بها ، بمعنى ما أطولها .

(وفكُّ أفعِلْ المضعَّف) ـ نحو أعزز بزيد وأجلل ؛ وهذا قول الجمهور والمسموع ؛ وأجاز الكسائي الإدغام فيقول : أجِلَّ بزيد ؛ ولو كان أجلّ ونحوه لغير التعجب لم يلزم فيه الفك ، لأن ثانيه معرض للحركة ، نحو : أجلل الله ، بخلاف ثاني المستعمل في التعجب فإنه لا يكون إلاَّ ساكناً ؛ لأنه لا يأتي بعده ساكن فيحرك له ، إنما تأتي بعده الباء وهي متحركة .

(وشذَّ تصغير أفعَل[3]) ـ لأنه فعل ، والتصغير وصف في المعنى ، والأفعال لا توصف ، لكن شبهه بعض العرب بأفعل التفضيل ؛ قال المصنف : وهو في غاية الشذوذ ، فلا يقاس على قوله :

١٠٦ ـ يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا
من هؤليائكن الضال والسمر[4]

---

(١) في (د) : وأنوره .

(٢) سقطت العبارة الثانية من (د) ، وفي (غ) : وأنور به .

(٣) زاد هنا في النسخة المحققة من التسهيل : مقصوراً على السماع ؛ ولم يذكر في نسخة من نسخ التحقيق الثلاث .

(٤) ذكره ابن هشام في المغني ـ شاهد ٩١٨ ج ٢ ص ٦٨٢ ـ في ما أعطى حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعلَ في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل في التفضيل فيما ذكرنا ، قال : وذكر البيت ثم قال : ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك اقتياسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك . . .

وفي الدرر ١ / ٤٩ : استشهد به على المرتبة الأولى من مراتب المشار إليه ، وهي القربى ، واستشهد =

(خلافا لابن كيسان في اطراده) ـ وذلك للشذوذ والخروج عن القياس ، وهذا[1] على القول بالفعلية ؛ فأما الكوفيون الصائرون إلى الاسمية ، فلا يرون التصغير فيه شاذاً ولا خارجاً عن القياس ، بل ظاهر كلام المغاربة اطراد ذلك أيضا مع القول بالفعلية ، وفي كلام سيبويه إيماء إليه .

(وقياس أفعِل عليه) ـ فتقول عند ابن كيسان في أحسِن بزيد : أُحَيْسِنْ بزيد ، بالتصغير ، قياسا على تصغيرهم أفعلَ ، وهو ضعيف ؛ فإن الخارج عن القياس لا يكون أصلاً في القياس .

(ولا يتصرَّفان) ـ فلا يكون أفعَل[2] إلاَّ على صيغة الماضي ، ولا أفعِل إلاَّ على صيغة الأمر ؛ وعلة ذلك تضمنها معنى التعجب ، فأشبها الحرف ، لأن الموضوعَ للدلالة على المعاني الحروفُ ؛ وقال المصنف إنه لا خلاف في أنهما لا يتصرفان . انتهى .

وقد ذهب هشام بن معاوية الضرير من أئمة الكوفيين إلى جواز تصرف أفعلَ إلى المضارع ، قال : فتقول : ما يُحسِنُ[3] زيداً ! . عند إحاطة العلم بأنه يكون .

= به الكوفيون ، غير الكسائي ، على اسمية فعل التعجب ، وهو : ما أملح ، لأن التصغير من خصائص الأسماء ، وأجيب بأن التصغير راجع إلى المصدر المدلول عليه بالفعل ، وقيل إنما صغر فعل التعجب حملاً له على أفعل التفضيل . . وقيل إنما صغر لأنه لزم طريقة واحدة فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعض أحكامها . .

ويا حرف نداء ، والمنادى محذوف أي صاحبي ونحوه ، والملاحة البهجة وحسن المنظر ، والغزلان جمع غزال وهو ولدالظبية ، وشدَنٌ ماضي شدنَ الغزال بالفتح قوي وطلع قرناه . . والضال السدر البري جمع ضالة ، والسمر بفتح السين وضم الميم جمع سمرة وهو شجر الطلح . والبيت من جملة أبيات لكامل الثقفي ، وقال العيني إنه من قصيدة للعرجي وأشار في معجم شواهد العربية إلى أنه في ديوانه ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ١٦٨ .

قال في الدرر : وقد روى لذي الرمة وللحسين بن عبد الله ، وفي معجم الشواهد لكثير عزة . . والله أعلم .

(١) في (د ، ز) : وهذا هو

(٢) في (د) : الفعل .

(٣) مضارع أحسنَ .

(ولا يليهما غير المتعجب منه إن لم يكن يتعلق بهما) ـ فلا يفصل بين أفعلَ ومنصوبه ، ولا بين أفعِلْ والباء مما يتعلق بمعموليهما مثلا ، فلا يقال : ما أحسن بمعروف أمراً ، ولا أحسِنْ بمعروف بأمر ، وذلك لعدم تصرفهما فلا يقويان على هذا الفصل كالحرف ؛ قال المصنف : ولا خلاف في ذلك .

(وكذا إن تعلق بهما) ـ أي بأفعَل وأفعِل .

(وكان غيرَ ظرفٍ أو حرفِ جرٍّ) ـ فلا يجوز : ما أحسنَ مُقبلاً زيداً ، ولا أكرِمْ رجلاً بزيد . قال المصنف : بإجماع ؛ يعني فيهما ؛ وقد أجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال ؛ وقال ابن المصنف : إن الفصل بالنداء كالفصل بالحال ، لا يجوز بلا خلاف ؛ وذكر والده في شرح هذا الكتاب ، قول عليّ رضي الله عنه ، وقد مرَّ بعمار بن ياسر ، رضي الله عنه ، لما قتل : أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مُجدَّلاً ، أن هذا يصحح الفصل بالنداء .

(وإن كان أحدَهما) ـ أي وإن كان المتعلق بهما الظرف أو حرف الجر .

(فقد يلي وفاقاً للفرَّاء والجرمي والفارسي وابن خروف والشلوبين) ـ وإليه ذهب أيضاً المازني والزجاج ؛ وذهب المبرد وأكثر البصريين ، ومنهم الأخفش في المشهور عنه إلى المنع ، ونسبه الصيمري إلى سيبويه ، وقال الشلوبين إن الجواز هو الصواب ، وإنه المشهور المنصور ، وكلام سيبويه قابل للتأويل ؛ فقوله : ولا يزيل شيئا عن موضعه ، قال فيه السيرافي : إنما أراد بذلك أنك تقدّم ما وتوليها الفعل ، ويكون المتعجب منه بعد الفعل ؛ ولم يتعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه . انتهى .

وعلى قول هؤلاء المجوزين هو فصيح ، ومن المسموع في ذلك ما سبق من كلام عليّ رضي الله عنه ، ففيه الفصل بالجار والمجرور ؛ وقول عمرو بن معدي كرب :

لله در بني سليم ، ما أحسن في الهيجا لقاها ، وأكثر في اللزبات عَطاها ، وأثبت في المكرمات مقامها[1] . وقال :

١٠٧ ـ أقيمُ بدار الحزم ما دام حزمُها وأحْرِ إذا حالت بأن أتحوّلا[2]

وذهب بعض إلى إجازة الفصل بقبح ؛ فحصلت ثلاثة أقوال : المنع ، والجواز بقبح ، والجواز فصيحاً هو الصحيح .

(وقد يليها عند ابن كيسان لولا الامتناعية) ـ فتقول : ما أحسنَ ، لولا بخلُه ، زيداً ؛ وأحسِنْ ، لولا بخلُه ، بزيدٍ ـ ولا حجة له على ذلك .

(ويُجَرُّ ما تعلق بها من غير ما ذكر) ـ وهو المتعجب منه ، والظرف ، والحال ، وكذا التمييز .

(بإلى إن كان فاعلاً) ـ أي في المعنى نحو : ما أحبَّ زيداً إلى عمرو ، والمعنى : يحب عمرو زيداً حباً بليغاً[3] ، وكذا : أحبب بزيد إلى عمرو .

---

(١) ذكره في الهمع ٢ / ٩١ : ما أحسن في الهيجاء لقاها ، على أنه شعر ، وجاء به في الدرر ٢ / ١٢١ بهذا النص ، وقال : استشهد به على جواز فصل التعجب من معموله بالظرف والمجرور ، وظاهره أن هذا شعر ، وليس كذلك ، بل هو نثر من كلام عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، وكان أتى مجاشع بن مسعود بالبصرة يسأله الصلة ، فقال له : اذكر حاجتك ، فقال : حاجتي صلة مثلي . فأعطاه عشرة آلاف درهم ، وفرسا من بنات الغبراء ، وسيفاً قلعيا ، وغلاماً خبازاً . فلما خرج من عنده ، قال له أهل المجلس : كيف وجدت صاحبك ؟ فقال لله در بني سليم ، ما أشد في الهيجاء لقاءها ، وأكرم في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بناءها . والله لقد قاتلتها فما أجبنتها ، وسألتها فا أبخلتها ، وهاجيتها فما أفحمتها ؛ ثم قال :

ولله مسؤولا نوالاً ونائلا وصاحب هيجا يوم هيجا مجاشع

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٤ : قاله أوس بن حجر ، والشاهد في : وأحر حيث فصل بينه وبين فاعله ـ وهو : بأن أتحول ـ بالظرف ؛ فأجازه الجرمي ، ومنعه الأخفش . قال في شواهد العربية إنه بديوانه ٥٨٣ .

(٣) في (ز) : والمعنى : يحب زيدٌ عمراً حباً بليغاً ، وفي (غ) : والمعنى : يحب زيداً عمرو حبا بليغا .

(وإلا فبالباء[1] ، إن كانا من مفهم علما أو جهلا) ـ أي وإلا يكن فاعلاً في المعنى ، فيجر بالباء إن كان مما ذكر نحو : ما أعرف زيدا بعمرو ، وما أجهله ببكر ، وما أبصر خالداً بالشعر ، وأبصر بعمرو بالفقه ، وأجهِلْ بخالد به .

(وباللام إن كانا من متعد غيره) ـ أي إن كان أفعلَ وأفعِلْ مما كان يتعدى بنفسه ، غير المفهم المذكور نحو : ما أضرب زيداً لعمرو ، وما أنصرني له ؛ وأضرب بزيد لعمرو ، وأنصِرْ بي له .

(وإن كانا من مُتعدٍّ بحرف جرٍّ فبما كان يتعدَّى به) ـ نحو : ما أزهد زيداً في الدنيا ، وما أبعده عن الشر ، وما أصبره على الأذى ؛ وكذلك أفعِلْ .

(ويقال في التعجب من : كسا زيدٌ الفقراءَ الثيابَ ، وظن عمرٌ بشراً صديقاً : ما أكسى زيداً للفقراء الثيابَ ، وما أظنَّ عمراً لبشرٍ صديقا ؛ وينصب الآخر بمدلول عليه بأفعل ، لا به ، خلافاً للكوفيين) ـ أي وفاقاً للبصريين ؛ وهذا النقل عن البصريين والكوفيين ذكره ابن كيسان في المهذب ، فعلى قول الكوفيين يكون أفعل الواقع بعد ما هو الناصب للثياب والصديق ، وعلى قول البصريين الناصب لكل منهما عامل مدلول عليه بالذي بعد ما ، أي يكسوهم الثياب ، ويظنه صديقا .

وقضيته أن التركيب جائز عند الفريقين من غير شرط ؛ وإنما اختلف في التخريج ؛ والذي نقله غيره أن باب كسا إذا بني منه أفعل للتعجب ، فمذهب البصريين والكوفيين نصب ما كان فاعلاً بأفعل ؛ ثم قال البصريون : ويجوز تعديته إلى أحد مفعوليه باللام ، فتقول : ما أكساك لعمرو ، أو للثياب ؛ وإن

---

(١) في (ز) : وإلا فالباء .

جاء من كلامهم : ما أكساك لعمرو الثيابَ ، فعلى تقدير عامل ، أي : يكسوهم الثيابَ ؛ وقال الكوفيون : تعدى أفعل بعد نصبه ما كان فاعلاً إلى الأول باللام ، وإلى الثاني بنفسه . وأما باب ظن ، فقال البصريون : يقتصر فيه على الفاعل ، فينصب بأفعل ، ولا يُعدَّى إلى شيء من المفعولين[1] ، لا بحرف ، ولا بنفسه ؛ وقال الكوفيون : يذكر المفعولان ، ثم إن لم يلبس عُدِّيَ باللام للأول ، وبنفسه للثاني ، كالمثال السابق ، وإن ألبس عُدِّي لكل باللام نحو : ما أظنَّ زيداً لأخيك لأبيك ؛ أصله : ظن زيدٌ أخاك أباك .

(فصل) : (بناء هذين الفعلين) ـ أفعلَ وأفعِلْ .

(من فِعْلٍ) ـ فمن قال ماأكلبه من الكلب ، وما أحمره من الحمار ، فقد أخطأ ؛ وشذ قولهم : أقِمنْ به ، أي أحقق ، من قولهم : هو قِمنٌ بكذا[2] ، أي حقيق ، فبنوا أفعل من وصف لا فعل له شذوذاً .

(ثلاثي) ـ فلا يبنى أفعلَ ولا أفعِل من دحرج ولا من تدحرج ونحوهما ، لما فيه[3] من هدم بنية الفعل .

(مجرَّد) ـ احترز من ثلاثي زيدَ فيه كعلَّم وتعلَّم وقارب واقترب وسيأتي تمام هذا .

(تام) ـ أخرج الناقص ككان وكاد ؛ وهذا مذهب الجمهور ، فلا تقول : ما أكونَ زيداً قائما ، لأنه لا فائدة فيه ؛ وأجازه الفراء وابن الأنباري .

---

(١) إلى شيء من المفعول .

(٢) في (د) : هو قمين بكذا ؛ وفي اللسان ـ قمن ـ وفيه لغتان : هو قَمِنٌ أن يفعل ذلك ، وقمين أن يفعل ذلك بالياء . قال ابن كيسان : قمين بمعنى حريّ . . ابن سيده هو قَمَنٌ بكذا وقَمَنٌ منه ، وقَمِنٌ وقمين أي حَرٍ وخليق وجدير .

(٣) في (ز) : لما فيها .

(مثبت) ـ قال المصنف : فلا يبنيان مما نفي لزوماً نحو : لم يَعِج ، أو جوازا نحو : لم يَعُج . انتهى . فالأول بمعنى انتفع ، والثاني بمعنى مال ، وعاج يَعيج لازم النفي كما قال المصنف ، وهو المشهور ، وعاج يعوج لا يلزمه ، وقد جاء عاج يعيج في إثبات ، ولكن المعنى على النفي ، أنشد القالي في نوادره عن أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي :

١٠٨ ـ ولم أر شيئــا بعــد ليلى ألَــذُّه ... ولا مشربــاً أروَى بــه فــأعيــج[1]

وإنما شرط الثبوت لأن فعل التعجب مثبت .

(متصرِّف) ـ أخرج يذر ويدع ونحوهما ؛ وشذَّ ماأعساه وأعْسِ به ، أي ماأحقه وأحقق به .

(قابل معناه للكثرة) ـ ذكره الفراء ، وهو صحيح ، فما لا يقبل الزيادة لا يتعجب منه نحو : مات وفني وحدَث ، وشذَّ ما أحسنه ، وما أقبحه في ألفاظ ؛ ولهذا لا يتعجب من صفات الله تعالى ، فلا يقال : ما أعلم الله ، لأن علمه لا يقبل الزيادة ، وقالت العرب : ما أعظم الله وأجلّه ؛ وقال :

١٠٩ ـ مــا أقــدر الله أن يُــدني على شحَــط
مَنْ دارُه الحَــزْنُ ممن دارُه صُــول[2]

---

(١) البيت مثال لمجيء عاج يعيج في إثبات والمعنى على النفي . . وفي اللسان ـ عيج : العَيْجُ شبه الاكتراث ، وأنشد :

ومــا رأيت بهــا شيئــاً أعيــج بــه ... إلا الثُّمامَ وإلاَّ مــوقــدَ النــار

تقول : عاج به يعيج عيجوجة فهو عائج به ؛ قال ابن سيده : ما عاج بقوله عَيْجاً وعيجوجة لم يكترث له أو لم يصدقه . . وقد يستعمل في الواجب ، وشربت شربةً ماءً مِلْحاً فما عِجْتُ به أي لم أنتفع به ، أنشد ابن الأعرابي :

ولم أر شيئــا بعــد ليلى ألَــذُّه ... ولا مَشربــاً أروَى بــه فــأعيــج

أي أنتفع به ، وما عاج بالدواء عَيْجاً أي ما انتفع به . . .

(٢) في الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على شذوذ ما أقدر الله ، لعدم قبول صفات الله الكثرة ، =

(غير مبني للمفعول) . فلا يقال في ضُرب زيدٌ : مـا أضربَ زيـداً ؛ لإيهامـه أن التعجب من الفاعل .

(ولا معبَّرٍ عن فاعله بأفعل فعلاء) ـ سواء كان عيباً كبرص وحول ، أو من المحاسن كشَهِل وهَيِف ؛ لأنه وإن كان ثلاثيـا فـأصلـه أن يكون على أفعل ، ولـذا صَحَّتْ العين في حَوِل وهَيِفَ ؛ وحق ما يبنى منـه فعل التعجب أن يكون ثلاثيـا محضا ، وفي ما كان مما يعبَّر عن فـاعلـه بـأفعل فعلاء عـاهـةً قولان : المنع لجمهور البصريين ، والجـواز لـلأخفش وبعض الكـوفيين ، ومنهم الكســائي وهشــام ، فـأجـازوا : مـا أعوره ! . ومـا كان لونـاً منع التعجبَ منـه البصريون ، وأجـازه الكسائي وهشام ، وقـال بعض الكوفيين : يجوز في السواد والبيـاض دون غيرهمـا من الألوان ؛ وروى الكسائي أنه سمع : مأأسود شعره .

(وقـد يُبنَيـان من فعـل المفعـول إن أُمن اللَّبسُ) ـ قـالـوا : مـا أشغلـه من شُغـل ، ومــا أجنَّــه من جُنَّ ، في ألفــاظ ؛ وهـو في التفضيـل أكثر من التعجب كأزهى[1] من ديـك ، وأشهر[2] من غيره ، وأشغـل[3] من ذات النِّحْيَيْن . واختــار

= ورجح في الهمع جـواز التعجب من صفـات الله ، وسـاعـد على ذلـك أدلـة . . . وفي شرح التسهيـل لأبي حيان ، وأما صفات الله تعالى فلا يجوز التعجب منها ، لا يقال : ما أعلم الله ، لأن علمـه تعـالى لا يقبل الزيادة ، وقالت العرب : ما أعظم الله وأجله ، وقال الشاعر : ما أقـدر الله . . . وتـأول النحويون قول العرب على وجوه . .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ١٠١ : قاله حندج بن حندج المري . . قوله : مـا أقدر الله مثل ما أعظم الله ، وهو صيغة التعجب ، وفيه إشكال على قول الفراء ، حيث جعل ما في بـاب التعجب استفهامية ، وهو ضعيف لاقتضاء الاستفهام الجواب ، وأما على قول سيبويه الذي هو الوجـه فلا إشكال ، لأنه جعل ما نكرة بمعنى شيء ، وحظهـا الرفع على الابتـداء ومـا بعـده خبره . . وقيل : لفظـه تعجب ومعناه الطلب والتمني . . والشحط البعد ، والحزن وصول موضعان .

(١) من زُهِي

(٢) من شُهِر

(٣) من شُغل ، والنِّحْيَيْن تثنية نِحْي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن ، وذات النحيَيْن =

المصنف أن نحو هذا ، وهو مالا يُلبِس لا يقتصر فيه على السماع ، وهو مذهب خطاب الماردي ، والمصحَّح أنه لا يجوز إلا حيث سُمع ، وهو قول الجمهور .

(ومن فِعل أفعَل مُفهِمَ عسر أو جهل) ـ كحمق ورعن ولَدَّ إذا كان عسر الخصومة ، وإن كان مذكرها على أفعل ومؤنثها على فعلاء ، ناسبت في المعنى جهل وعسر فجرتْ في التعجب والتفضيل مجراها ، فقيل : ما أحمقه وأرعنه وألدَّه ، وهو أحمق منه وأرعن وألَدُّ ؛ وأكثر المغاربة عدُّوا هذا في الشواذ ، وما ذكرهُ المصنف ذكره خطاب الماردي ، وقال بعض المغاربة : إنه يظهر من كلام سيبويه .

(ومن مزيد فيه) ـ قالوا : ما أشوقه من اشتاق ، وما أخصرهُ من اختُصِر ، وفي هذا أيضا البناء من فعل المفعول ؛ وعدَّ الفارسيُّ من هذا ما أحياه من استحيا ، وردَّ بسماع حَيَّ بمعنى استحيا ، وعَدَّ سيبويه ما أفقره وما أغناه من افتقر واستغنى ، ورد بسماع فَقُر و فَقِر بمعنى افتقر ، وغني بمعنى استغنى ؛ واعتذر عن سيبويه بأنه إنما ذكر ما جاء على الفصيح والذين يقولون : افتقر واستغنى يقولون : ما أفقره وما أغناه ، ومثل هذا يقال في : ماأحياه من استحيا .

(فإن[1] كان أفعل قيس عليه ، وفاقاً لسيبويه) ـ والمحققين من أصحابه ، ولا فرق بين ما همزته للنقل كأعطى ، أو لغيره كأغفى أي نام ، فيقال : ما أعطاه وما أغفاه ، وهذا ظاهر كلام سيبويه ، قال : وبناؤه أبداً من فعَل

ــ امرأة من تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ؛ فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه ، فساومها ، فحلت نحياً ، فقال لها امسكيه حتى أنظر إلى غيره ، ثم حلَّ الآخر ، وقال لها أمسكيه ، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ، ثم أسلم وشهد بدرا ؛ رضي الله تعالى عنه .

(١) في (د ، ز) : وإن ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

و فَعِل وفعُل[1] وأفعل ، وهو محكي عن الأخفش أيضا ؛ وقال ابن هشام الخضراوي : إنه الصحيح ، وقال الصفار : إنه الصحيح الذي يعضده النظر ؛ وذهب المازني والمبرد وابن السراج والفارسي إلى المنع مطلقا ، وحكي عن الأخفش ، وفصل بعضهم بين ما همزته للنقل فلا يجوز ، أو لغيره فيجوز ، وصححه ابن عصفور ، ونسبه إلى سيبويه .

(وربما بنيا من غير فعل) ـ سبق تمثيل بناء أفعِلْ من غير فعل بما شذ من قولهم : أقمِنْ به ، ومثل المصنف لأفعلَ بما شذ ، كما قال ، من قولهم : ما أذْرَعَ فلانة ، أي ما أخفها في الغزل ، وهو من قولهم : امرأة ذَراع أي خفيفة اليد في الغزل ، ولم يسمع منه فعل ، ورد عليه بأن ابن القطاع حكى : ذرعت المرأة خفَّت يداها في العمل ، فهي ذَراع ، فلا يكون ما أذرعها شاذا .

(أو فعل غير متصرِّف) ـ وقد سبق تمثيله .

(وقد يغني في التعجب فعلٌ عن فعل مستوفٍ للشروط ، كما يغني في غيره) ـ قالوا في قعد وجلس ضدّي قام : ما أكثر قعوده وجلوسه ، ولم يقولوا : ما أقعده وأجلسه ، ذكره ابن برهان .

(ويتوصل إلى التعجب بفعل مثبت متصرف مصوغ للفاعل ، ذي مصدر مشهور ، إن لم يستوف الشروط ، بإعطاء المصدر ما للمتعجب منه ، مضافاً إليه بعد : ما أشدَّ أو أشدد ونحوهما) ـ فيقال : ما أشد دحرجَتَه وانطلاقه ، وما أشد كونَ زيد صديقك ، وما أفظع موتَ زيد ، وأقْبِحَ عَوَرَ عمرو ، وأشدد بدحرجته . . . إلى آخرها .

---

(١) سقطت من (غ)

واحترز بقوله : مشهور من يذر ويدع ، فليس لهما مصدر ، وقد روي لهما الوذَر والودْع ، فلا يعطى هذا المصدر ذلك الحكم ، وإنما يتعجب منهما بجعل الفعل صلة لما المصدرية نحو : ما أكثر ما يذر أو يدع زيدٌ الشرَّ ، وأكثر بما يذر أو يدع زيدٌ الشَّر .

(وإن لم يَعدم الفعلُ إلاَّ الصَّوغَ للفاعل جيء به صلة لما المصدرية آخذةً ما للمتعجَّب منه بعد : ما أشدَّ أو أشدد ونحوهما) ـ نحو : ما أكثر ما ضُرب زيدٌ ، وأكثر بما ضُرب زيدٌ ؛ ولا يؤتى بالمصدر للإلباس ؛ فإن لم يُلبس جاز نحو : ما أكثر شغل زيد ، وأكثر به ؛ ولو كان المانع النفي جُعل الفعلُ المنفيُّ صلةً لأنْ نحو : ما أقبح أن لا يأمر بالمعروف ، وأقبح بأن لا يأمر . وأجاز البغداديون : ما أحسن ماليس يذكرك زيد ، وما أحسن ما لا يزال يذكرنا زيد ، وتابعهم ابن السراج ؛ وما لا يقع صلة لما ولا لأن لا يأتي ذلك فيه كنعم وبئس ، ثم هذا العمل لا يختص بما عدم الشروط ، بل يأتي في المستوفي للشروط ، وهو واضح .



٣٥ ـ باب أفعل التفضيل

(يصاغ للتفضيل موازن أفعَل اسماً) ـ وهذا لا خلاف فيه ، واسميته واضحة .

(مما صيغ منه في التعجب فعلا على نحو[1] ما سبق من اطراد وشذوذ ونيابة أشد وشبهه) ـ فمثل : أقمِنْ به هناك قولهم هنا : هو أقمن منه ، أي أحق ، ومثله أيضا هنا قولهم : ألصُّ من شِظاظ ، أي أكثر لصوصية ، وهو رجل من بني ضبة ، وفي بنائه من أفعل الخلاف السابق في التعجب ؛ وقالوا : هو أعطاهم للدراهم ، وهذا المكان أشجر ، أي أكثر شجراً ، يقال : أشجر المكان ، أي صار ذا شجر ؛ ولا شذوذ فيهما على ما سبق من الصحيح في أفعل . وقالوا : هذا أخصر من هذا ، وهو من اختصر مبنيا للمفعول ، وقالوا : أشغل من ذات النحيين ، من شُغل مبنيا للمفعول ؛ والكلام فيه كما سبق ؛ وقالوا : أسود من حنَك الغراب ؛ وكما قلت هناك : ما أشد دحرجته ، وأشدد بدحرجته ، تقول : هو أشدُّ دحرجةً ، وكذا الباقي .

(وهو هنا اسم ناصبٌ مصدر المحوج إليه تمييزاً) ـ فأشد ونحوه مما يتوصل به إلى التفضيل اسمٌ ينصب مصدر الفعل المحوج إلى الإتيان به على التمييز ، فتقول : هو أشدُّ دحرجةً ، وأصح تعليما ، وأكثر اقترابا ، وهو أقطع موتاً ، وهو أقبح عَوراً ، وهو أحسن كحلا .

(وغلب حذف همزة أخير وأشر في التفضيل ، وندر في التعجب) ـ فيقال

---

(١) سقطت من (ز) .

في التفضيل : هو خير من كذا ، وشرٌّ من كذا ، ورفض أخير وأشر إلاّ نادراً ؛ قرأ أبو قلابة : « مَنِ الكذابُ الأشَرُّ »[1] ، وقال :

١١٠ - ☆ بلالُ خيرُ الناس[2] وابنُ الأخير ☆

وشذَّ أيضا حذفُ همزة أحب في التفضيل ؛ قال الأحوص :

١١١ - وزادني كَلَفــاً بــالحب أن مُنعتْ   وحَبٌّ شيءٍ إلى الإنسـان مـا مُنعـا[3]

أي وأحبٌّ . ويقال في التعجب : ما أخيره وما أشرَّه ، وندر حذف الهمزة ، قالوا : ما خيرَ اللبن للصحيح ! . وما شرَّه للمبطون ! . وندر فيه أيضا حذف همزة أشد ، قال :

١١٢ - مــا شــدَّ أنفسَهم وأعلمهم بمــا   يحمي الـذمـارَ بـه الكريمُ المسلمُ[4]

(ويلزم أفعلَ التفضيل عارياً) - أي من ال والإضافة .

---

(١) القمر : ٢٦ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٣ قال : شطر بيت من الرجز بدليل قول الفارضي : نحو قول الشاعر : بلال ... الخ .

وفي الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على ندور إثبات همزة أخير في التفضيل والتعجب ، وأخير في البيت مثال للتفضيل ، وهما من واد واحد ، فكل ما جاز في أحدهما جاز في الآخر اطراداً أو شذوذاً ؛ وفي التصريح : وأما خير وشر في التفضيل فأصلها أخير وأشر ، وحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراة أبي قلابة ، وقول الشاعر : بلال ... الخ ولا يعرف قائله .

(٣) في الدرر ٢ / ٢٢٤ قال : استشهد به على أن حذف الهمزة من أفعل التفضيل نادر إذا كان غير خير وشر ؛ وقال صاحب التصريح إنه ضرورة ؛ وعبارة الأشموني : وقد يعامل معاملتها في ذلك حب كقول الشاعر :

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا .

قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت ؛ وقائله الأحوص كما في الشرح - ديوانه ١٣٣ .

(٤) البيت شاهد على ندور حذف همزة أشد في التعجب ، والشاهد في قوله : ما شدَّ أنفسهم .. أي ما أشدَّ أنفسهم .

(الإفراد والتـذكيرُ) ـ سواء كان لمفرد أم لغيره ، لمـذكر أم لغيره نحو : زيـد أفضل من عمرو ، والزيدان أو الزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعـد ، والهندان أو الهندات أفضل من دعد .

(وأن يليَه أو معمولَه المفضولُ مجروراً بمِن) ـ فـالأول نحو : زيـدٌ أفضل من عمرو ، والثـاني كقـولـه تعـالى : ﴿ النبيّ أولى بـالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجـه أمهـاتهم[1] ، وأولـو الأرحـام بعضهم أَوْلَى ببعض في كتـاب الله من المؤمنين ﴾[2] وقوله :

١١٣ ـ فـلأنت أسمـح للعُفـاة بسؤلهم ... عنـد الشصـائب من أب لبنينـا[3]

الشصائب جمع شِصْب بكسر الشين المثلثة وبعدها صاد مهملة ثم باء موحدة ، وهو الشدَّة ، شَصِبَ الأمر بالكسر اشتـد ، وشصَب العيش بـالفتح يَشْصُبُ بـالضم شُصوباً ، وأَشْصَبَ الله عيشه .

(وقد يسبقانه) ـ كقوله :

١١٤ ـ فقلت لهـا : لا تجـزعي وتصبَّري ... فقـالت بحـق إنني منـك أصبرُ
فقلت لهـا : والله مـا قلتِ بـاطـلاً ... وإني بمـا قـد قلتِ لي منـكِ أخبرُ[4]

ولا يجوز ذلك إلا في نادر من الكلام .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) الأحزاب : ٦ .

(٣) وهـذا البيت شـاهـد على أن يلي المفضولُ مجروراً بمِن أفعـلَ التفضيـل أو معمـولـه ، وذلـك في قوله : فلأنت أسمح للعفاة ... من أب لبنين .. ولا يعرف قائله .

(٤) وفي هـذين البيتين شـاهـدان على أن يسبـق المفضـولُ مجروراً بمِن أفعـلَ التفضيـل في نـادر من الكلام ، وذلك في قوله في البيت الأول : إنني منك أصبر ، وقوله في البيت الثاني :

☆ وإني بما قد قلت لي منك أخبر ☆

ولا يعرف قائلها .

(ويلزم ذلك إن كان المفضولُ اسمَ استفهام ، أو مضافاً إليه) ـ فالأول نحو : ممن أنت أحلم ؟ ومن أي رجل أنت أكرم ؟ وممَّ قدُّك أعدل ؟ والثاني نحو : من وجه مَنْ وجهُك أجمل ؟ ذكر هذه المسألة الفارسي في التذكرة ؛ قال المصنف : وهي من المسائل المغفول عنها . انتهى .

ويجب سبقُ مَنْ ، والحالة هذه ، ما كان أفعل خبراً له ، كما مثل ، ونحو : ممن كان زيدٌ أفضلَ ؟ وممن ظننت زيداً أفضل ؟ ولا يجوز التوسط ، فلا يقال : زيدٌ ممن أفضل ؟ ولا كان زيدٌ ممن أفضل ؟ ولا ظننت زيداً ممن أفضل ؟

(وقد يُفصل بين أفعل ومِنْ بِلَوْ وما اتصل بها) ـ كقوله :

١١٥ ـ ولَفُوكِ أطيَبُ لو بذلت لنا   من ماء مَوْهَبَةٍ على خمر[١]

ويروى : أشهى لو يحل لنا ... وعلى شهد . والموهبة بفتح الميم والهاء وبينهما واو ، وبعد الهاء ثانية الحروف نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب .

وجاء الفصل أيضا بالنداء ، قال جرير :

١١٦ ـ لم نلق أخبثَ يا فرزدقُ منكمُ   ليلاً ، وأخبثَ بالنهار نهارا[٢]

(ولا يخلو المقرون بمن ، في غير تهكم ،) ـ احترز من قوله :

---

(١) في الدرر ٢ / ١٣٧ قال : استشهد به على فصل من من أفعل التفضيل بغير معموله ضرورة ، والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه في قوله : أطيب فإنه أفعل التفضيل ، وقد فصل بينه وبين مِنْ التي هي صلته بكلمة « لو » في قوله : لو بذلت لنا ، والأصل أن لا يفصل بينهما .
وفي القاموس وشرحه : ومن المجاز الموهبة غدير ماء صغير في الجبل يستنقع فيها الماء ، والجمع مواهب ، كذا في الصحاح وفي التهذيب ، وأما النقرة في الصخرة فموهبة بفتح الهاء ، جاء نادرا ، قال : ولفوك أطيب ... الخ أي موضوع على خمر ممزوج بالماء ، ونص الصحاح :

ولفوك أشهى لو يحل لنا   من ماء موهبة على شهد

قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٢) في الدرر ٢ / ١٣٨ برواية : لم ألق .. وأخبث في النهار .. قال : استشهد به على قلة الفصل بين =

١١٧ ـ لأكلـــــــة من إقـــــــط بسمن ألين مَسّـــــاً في حـــوايـــــا البطن

من يَثْرِبِيَّاتٍ قِذاذٍ خُشْن[1]

قذاذ بقاف وذالين معجمتين جمع قُذ ، وقُذ جمع أقذ ، والأقذ السهم الذي لا ريش له .

(من مشاركة المفضَّل في المعنى) ـ نحو : العسل أحلى من التمر ، ولا يقال : الماء أروى من الخبز .

(أو تقدير مشاركته)ـ كقولهم في الشرِّير : هذا خير من هذا ؛ أي أقل شرّاً ، قال تعالى : ﴿ قال ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ ﴾[2] ، وأما قول بعضهم : الصيف

= أفعل التفضيل ومِنْ بغير المعمول ، وعبارة أبي حيان في شرح التسهيل : وجاء الفصل بالمنادى كقول جرير : لم ألق أخبث ... الخ

وفي البيت شاهد آخر ، وهو حذف « من » من أفعل التفضيل لتقدم ما يدل عليها ، أعني في قوله : وأخبث في النهار .. فإن الأصل : وأخبث منكم ، فحذف مِنْ لدلالة من عليه في قوله :

لم ألق أخبث يا فرزدق منكم ..

(١) في اللسان ـ خشن : والخشونة ضد اللين ، وقد خَشُن بالضم ، فهو خَشِن ، والجمع خُشْن ، قال الراجز :

تعَلَّمَنْ يـــا زيـــدُ يـــا بن زَين لأكَلَـــــــةٌ من إقِـــــــطٍ وسَمْنِ

وشَرْبتـــــان من عليّ الضـــــأن أَلْيَنُ مَسّـــــاً في حـــوايـــا البطن

مِنْ يَثْرِبِيَّـــــاتٍ قِـــــذاذٍ خُشْنِ يرمي بهـــــــا أرْمَى من ابن تِقْنِ

وهو مثال من الرجز ، جاء به الشارح ، ليبين احتراز المصنف بقوله : « في غير تهكم » ، من قوله : ولا يخلو المقرون بِمن ، في غير تهكم ، من مشاركة المفضل في المعنى ، نحو : العسل أحلى من التمر ؛ ولا يقال : الماء أروى من الخبز ؛ وقد احترز بقوله : في غير تهكم ، من قول هذا الراجز متهكما :

لأكلة من إقط وسمن

وشربتـــــان من عليّ الضـــــأن ألين مَسّـــــاً في حـــوايـــا البطن

من يثربيَّات قِذاذٍ خُشن

حيث خلا المقرون بِمنْ من مشاركة المفضَّل في المعنى .

(٢) يوسف : ٣٣ .

أحرُّ من الشتاء ، فقيل : هو بالنسبة إلى الأمزجة ، فإن حرها في الصيف أشد ، أو على معنى أن الشتاء يُتحيَّل فيه على الحر بموقيات البرد ، والصيف لا يحتاج إلى تحيل ، فحره أشد من حر الشتاء . ويجوز أن يكون على التهكم ، وعن بعض أهل العلم أنه قال : العسل أحلى من الخل ؛ قيل : وهو إما على إرادة معنى أطيب ، لأن الخل يؤتدم به ، فله من الطيب نصيب ، إلا أنه دون نصيب العسل ؛ وإما على معنى : حلي بعيني أي حسُن منظره ، أو أراد بالخل العنب ، كما يسمى العنب خمراً ، والتهكم لا يمتنع .

(وإن كان أفعل خبراً حُذف ، للعلم به ، المفضولُ غالباً) ـ كقوله تعالى : ﴿ [قال :] أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ؟ ﴾[1] ﴿ ذلكم أقسط عند الله ، وأقوم للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا ﴾[2] ـ ودخل في الخبر ما أصله الخبر ، قال تعالى : ﴿ إن ما عند الله هو خير لكم ﴾[3] ، ﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾[4] ، وقال :

١١٨ ـ سقيناهمُ كأساً سقَونا بمثلها ... ولكنهم كانوا على الموت أصبرا[5]

أي أصبر منا ، ولو لم يُعلم لم يجز حذفه . واستظهر بغالباً على ذكره[6] ، فهو جائز مع العلم به ، ﴿ قل ما عند الله خير من اللهو ﴾[7] .

---

(١) البقرة : ٦١ .

(٢) البقرة : ٢٨٢ .

(٣) النحل : ٩٥ .

(٤) المزمل : ٢٠ .

(٥) في الدرر ٢ / ١٣٧ برواية : سقوناهمُ كأسا ... قال : استشهد به على أنه يكثر حذف مِن من أفعل التفضيل إذا كان خبر الناسخ كالمثال في البيت ، والأصل : ولكنهم كانوا على الموت أصبر منا . والبيت من قصيدة للنابغة الجعدي الصحابي ـ ديوانه ٧٣ .

(٦) في (د) : على ما ذكره ، والمقصود هنا ذكر أفعل التفضيل جوازا .

(٧) الجمعة : ١١ .

(ويقلُّ ذلك إن لم يكن خبراً) ـ ومنه : ﴿ فإنه يعلم السرَّ وأخفى ﴾[1] وقوله :

١١٩ ـ دنوتِ ، وقد خلناكِ كالبدر ، أجملا فظل فؤادي في هواكِ مضللا[2]

أي دنوت أجمل من البدر ، وقد خلناك كالبدر ؛ فأجمل حال عامله دنوت ؛ وأجاز البصريون حذف المفضول للعلم به ، إذا كان أفعل فاعلاً نحو : جاءني أفضلُ ، أو اسم إن نحو : إن أكبر الله ؛ ومنعه الكوفيون ؛ وزعم الرماني أنه لا يجوز الحذف إلاّ في الخبر ، ولا يجوز في الصفة نحو : مررت برجل أفضل من عمرو .

(ولا تصاحبُ مِن المذكورة) ـ أي التي للتفضيل ، فإن لم تكن له صاحبت ، كما إذا صيغ أفعل مما يتعدى بمن ، فإنها تصاحبه مجرداً أو مضافاً أو بال[3] ، قال الكميت :

١٢٠ ـ فهم الأقربون من كل خير وهم الأبعدون من كل ذام[4]

وإذا تجرد هذا قلت : زيدٌ أقرب من الخير من عمرو ، وإن شئت : من عمرو

---

(١) طه : ٧ .

(٢) في ش . ش . العيني ٣ / ٤٦ قال : الشاهد في قوله : أجملا ، فإنه أفعل تفضيل حذفت منه مِنْ لكونه حالا ، والتقدير : دنوتِ أجملَ من البدر ، وقد خلناك أي ظنناك كالبدر . وقائله غير معروف .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) رواه الصبان في حاشيته على الأشموني ٣ / ٤٧ :

وهم الأبعدون من كل ذم .

قال : بمن المذكورة ، أي الداخلة على المفضل عليه ، أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين ال أو الإضافة كقوله : فهم الأقربون ... البيت ، وهو المقصود من قوله هنا : ولا تصاحب مِنْ المذكورة غير العاري ، وهو المضاف وذو ال ..

من الخير ؛ وكذا لو كان الجار غير مِنْ نحو : زيد أضرب لعمرو[1] من بكر ، قال تعالى : ﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾[2] ، ونحو : زيدٌ أضرب من بكر لعمرو[3] ، فلو قلت : زيد أعلم بالنحو منه بالفقه ، قال شيخنا : تعيَّن تأخير المجرور الثاني ، وامتنع : زيد أعلم منه بالفقه بالنحو ، أو زيد أعلم بالفقه بالنحو منه ؛ لأن المعنى : زيد يزيد علمه بالنحو على علمه بالفقه ، وذلك يؤدي إلى تقديم معمول المصدر المتضمن عليه ، وفيه نظر ظاهر ، والأقرب أنه إن امتنع فلقبح توالي معمولين بحرفين بلفظ واحد ؛ هذه المسألة مثل : هذا بُسراً أطيبُ منه رطباً ، فعلى قياسها ينبغي أن يجوز : زيد بالنحو أعلم منه بالفقه ، بل هذا أسهل الجواز :زيد بالفقه أبصر من عمرو ، وامتناع : زيد قائماً أحسن من عمرو ؛ وإنما جاز هذا لأن المجرور يتسع فيه أكثر من غيره ، وقد سبق قوله :

(مكرر ١١٤) ـ ☆ وإني بما قد قلت لي منك أخبرُ ☆

وهو شاهد الجواز .

(غيرَ العاري) ـ وهو المضاف نحو : أفضل الناس ، وذو ال نحو : الأفضل .

(إلاَّ وهو مضاف إلى غير معتدٍّ به) ـ كقوله :

١٢١ ـ نحن بغَرس الـــوَدِيِّ أعلمنـــــا منـــا بركض الجيـــاد في الســـدفِ[4]

(١) في (ز) : زيد أضرب من بكر لعمرو .

(٢) ق : ١٦ .

(٣) في (ز) : من عمرو لبكر .

(٤) جاء في المغني (٦٨٦) ـ ٢ / ٤٤١ برواية : في السُّدَف بضم السين المشددة ، قال : ... وعليه خرج أبو الفتح قوله : نحن بغرس ... فادّعى أن « نا » مرفوع مؤكد للضمير في أعلم ، وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل وكونه بمِن ، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى جعله من تخليط الأعراب .

وأُوِّل على نية طرح المضاف إليه ، وهو معنى قوله : غير معتد به . والسَّدَف الصبح وإقباله ، ذكره الفراء ، وأنشد البيت ، والسدف أيضاً الليل .

(أو ذو ألف ولام زائدتين ، أو دال على عارٍ متعلق به مِنْ ، أو شاذ) كقوله :

١٢٢ - ولست بالأكثر منهم حصىً وإنما العزَّةُ للكاثر[1]

وأول على زيادة ال ، أو على تعلق مِنْ بأكثر محذوفاً دلَّ عليه المذكور ، أي لست بالأكثر أكثر منهم ، أو هو شاذ .

(**فصل**) - (إن قرن أفعل التفضيل بحرف التعريف ، أو أضيف إلى

= وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٧ جاء برواية : في السَّدَف ، قال : قاله سعد القرقرة ، وهو أصح مما قاله ابن عصفور أنه لقيس بن الخطيم الأنصاري .
ونحن مبتدأ ، وأعلمنا خبره ، وفيه الشاهد ، حيث جمع فيه بين الإضافة ومِنْ ؛ وأجيب بأن تقديره : أعلم منَّا ، والمضاف إليه في نية المطروح ؛ والوَدِيّ بفتح الواو وكسر الدال وتشديد الياء جمع وَدِيَّة ، وهي النخلة الصغيرة ؛ والجياد جمع جواد وهو الذكر والأنثى من الخيل ؛ والسَّدَف بفتح السين المهملة والدال وفي آخره فاء الصبح وإقباله .

(١) في المغني ش ٨٠٨ جـ ٢ صـ ٥٧٢ : ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى : ولستَ بالأكثر .. بتاء المخاطب المفتوحة .. إنه يبطل قول النحويين : « لا تجتمع ال ومِن في اسم التفضيل » فجعل كلاً من « ال » و« مِن » معتداً به جارياً على ظاهره ، والصواب أن تقدر ال زائدة ، أو معرفة ، ومِن متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور ، على أنها بمنزلتها في قولك : أنت منهم الفارس البطل ، أي أنت من بينهم ...
وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٧ : ولستُ ..بتاء المتكلم المضمومة : قاله الأعشى ميمون من الرجز ، التاء للخطاب والباء زائدة ، فتكون الضمة خطأ مطبعياً .
والشاهد في : بالأكثر منهم ، حيث جمع فيه بين الألف واللام ومِن ، وذلك ممتنع ، لا يقال : زيد الأفضل من عمرو ؛ وأجيب بأن مِن لبيان الجنس أي من بينهم ، أو التقدير بالأكثر بأكثر منهم ، والمحذوف بدل من المذكور ، أو ال الزائدة ، أو مِن بمعنى في أي فيهم ، وحصى تمييز أي عددا ، والكاثر بمعنى الكثير ؛ والبيت من قصيدة رقم / ١٨ صـ ١٤٣ في ستين بيتاً - ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس .

معرفة مطلقاً لـه التفضيل ، أو مؤولاً بما لا تفضيل فيـه ، طـابق مـا هو لـه في الإفراد والتـذكير وفروعها) ـ فـالأول كالأفضـل ، فتقـول : زيـد الأفضـل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون أو الأفاضل ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات أو الفضل ؛ وإنما طابق مع ال لأن دخولها عليه أبعد شَبَهه لأفعل التعجب ، بخلاف المقرون بمِن .

والثـاني نحو : يـوسف أحسن إخـوتـه ، أي الأحسَن من بينهم ، فليس على معنى مِنْ ، بل على اختصاص الموصوف بأفعل التفضيل ، ولا يكون حينئذ بعضاً مما أضيف إليه .

والتزم البصريـون أن أفعـل التفضيـل إذا أضيف إلى معرفـة ، لا يكـون إلاَّ بعضَ ما أضيف إليه ؛ فمنعوا : أحسن إخوته ، وأجـازه الكوفيون . وقـال زيـادة الحارثي :

١٢٣ ـ ولم أر قـومـاً مثلَنـا خيرَ قـومهم ... أقـلَّ بـه مِنَّـا على قـومهم فخرا[١]

فهذا مثل : أحسن إخوتـه ، ومـا استعمل من أفعل التفضيل هـذا الاستعمال

---

(١) في نسخ التحقيق الثلاث : على قومنا .. وفي خـزانـة البغـدادي ش ٢١١ جـ ٤ صـ ٣٦٤ : على قومهم ، وهو أنسب لما جاء بالشطر الأول : خير قومهم ؛ قال : فإنه وصف النكرة وهي قوما بخير ، وهو بمعنى التفضيل ، ولو كانت الإضافة معنوية للتعريف لما وقع صفة للنكرة .

قال الشلوبين ـ في حاشية الفصل ـ هذا إذا جعلت خيراً للتفضيل ، فإن جعلت خيراً فيها من الخير الذي هو ضد الشر لم يكن من هذا الباب .

وجوَّز شراح الحماسة أن يكون : خيرَ قومهم بدلاً أيضاً من : قوماً ، لكن قـال ابن جني ـ في إعراب الحماسة ـ في هذا البيت شاهد لجواز : مررت برجل أكرم أصحابه على أصحابه ، على الصفـة ، لأنها هنـا أظهر من البدل ، والباء في بـه ضمير الخير الـذي دل عليـه قولـه : خير قومهم ، وليس الثـاني هو الأول ، لأن خيراً الأول صفة ، والثاني المقدر مصـدر ، كقولـك : أنـا أوثر الخير وأكره الشر ، فـدلت الصفـة على المصـدر ... وقولـه : أقلَّ بـالنصب مفعول ثـان لقولـه : ولم أر ، وفخراً تمييز ، وتقـدير البيت : لم أر خير قومٍ مثلِنا أقلَّ بذلك فخراً منا على قومنا ، والمعنى : إنـا لا نبغي على قومنـا ولا نتكبر عليهم ، بل نعـدهم أمثالنا ونظراءنا ...

طابق ما هو له لزوماً ، فتقول : الزيدان أحسنا إخوتها .. وكذا الباقي .

والثالث نحو : زيد أعلم المدينة ، أي عالم المدينة ، فهذا أيضاً يطابق لزوماً فتقول : الزيدان أعلما المدينة ، أي عالماها ... وكذا الباقي .

وكون أفعل ينسلخ عن معنى التفضيل أنكره كثيرون من النحويين ، وأثبته أبو عبيدة والمبرد والمتأخرون ، ومنهم الزمخشري والمصنف ، واستشهدوا له بقوله تعالى : ﴿ هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض ﴾[١] ، ﴿ وهو أهون عليه ﴾[٢] ، وهو كثير ، وإن قبل التأويل بالرد إلى التفضيل ، ومنه قول الشافعي:[٣]

١٢٤ ـ تمنَّى رجال أن أموت ، وإن أمت   فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحد[٤]

(وإن قيّدت إضافته بتضمين معنى مِنْ جاز أن يطابق ، وأن يستعمل استعمال العاري) ـ فالأول كقوله تعالى : ﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾[٥] ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ ولتجدنهم أحرص الناس ﴾[٦]

---

(١) النجم : ٣٢ .

(٢) الروم : ٢٧ .

(٣) جاء في هامش النسخة (ز) : نسبة البيت إلى الشافعي خطأ تبع فيه المصنف ـ ابن عقيل ـ أبا حيان في شرح التسهيل نسب البيت إلى الشافعي ، والبيت ليس للشافعي ، وإنما تمثل به لما قيل له : إن الأشهب يدعو عليك في سجوده فيقول : اللهم أهلك الشافعي ، وإلا أذهب علم مالك ، وقد تمثل بالبيت قبل الشافعي الوليد بن عبد الملك لما بلغه أن أخاه سليمان بن عبد الملك يتمنى موته . ومات الوليد سنة ٩٦ هـ . وبعد البيت :

فقل للذي يبقى خلاف الذي مضى   تنبأ لأخرى مثلها فكأن قد

وهي أبيات ذكرها ابن عساكر في تاريخ دمشق مع ترجمة الوليد بن عبد الملك . قال ذلك علي الأبياري عفا الله عنه .

(٤) والشاهد في البيت جواز انسلاخ أفعل عن معنى التفضيل في قوله : لست فيها بأوحد ، أي بوحيد .

(٥) الأنعام : ٢٣ .

(٦) البقرة : ٩٦ ، وزاد في (د) : على حياة .

واحترز بقوله : معنى مِن عما سبق من قصد إخلائه من معناها نحو : يوسف أحسن إخوته ، وهذا ممتنع على تضمين معنى مِنْ ؛ وإنما يجوز على تضمين معناها : يوسف أحسن أبناء يعقوب .

(ولا يتعين الثاني) ـ وهو أن يستعمل كالعاري فلا يطابق .

(خلافاً لابن السراج) ـ ورد عليه بالسماع ، قال تعالى : ﴿ أكابر مجرميها ﴾[1] ، ﴿ وما نراك اتبعك إلاَّ الذين هم أراذلنا ﴾[2] ، وإلى هذا ذهب أيضاً صاحب البديع ، فأوجب فيما كان على معنى مِنْ عدمَ المطابقة كالمقرون بها ، وأجاب عن الآيتين بأن أفعل لم يضمن معنى مِن ، بل المقصود به المعروف بذلك ، وعلى جواز الوجهين قال ابن الأنباري : الإفراد والتذكير أفصح ؛

وقال أبو منصور الجواليقي : المطابقة أفصح ، فرد على ثعلب في قوله : واخترنا أفصحهن ، وقال : كان الأولى : فصحاهن ، لأنه الأفصح ، كما شرط في الكتاب .

(ولا يكون حينئذ) ـ أي حين إذ تفيد إضافته بتضمين معنى مِنْ له.[3]

(إلاَّ بعضَ ما أضيف[4] إليه) ـ ولذلك امتنع : يوسف أحسن إخوته ، على تضمين معنى مِنْ ، وجاز : يوسف أحسن أبناء يعقوب ، لأن يوسف ليس بعضَ إخوته ، وهو[5] بعض أبناء يعقوب[6] ؛ وهذا على مذهب البصريين ؛ وأجاز

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة السابقة .

(٢) هود : ٢٧ .

(٣) في (د) : أي حين إذ إضافته بتضمين معنى مِنْ .

(٤) في (د) : ما يضاف إليه .

(٥) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٦) سقطت هذه العبارة والتي قبلها من (ز) .

الكوفيون : يوسف أحسن إخوته ، على معنى مِنْ ، قالوا : كما لو صرَّحت بها ، وقالوا : إن أفعل حينئذ لا يتعرف .

(وشذَّ : أظلمي وأظلمُهُ) ـ يشير إلى قول الراجز :

١٢٥ ـ يا ربَّ موسى أظلمي وأظلمُه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه[1]

وكان القياس : أظلمنا .

(واستعماله عارياً دون مِنْ) ـ أي عارياً من الإضافة وال .

(مجرداً عن معنى التفضيل) ـ كما سبق ذكره عن أبي عبيدة ومن ذكر معه .

(مؤولاً باسم فاعل[2]) ـ نحو : ﴿ هو أعلم بكم ﴾[3] أي عالم .

(أو صفة مشبهة) ـ نحو : ﴿ وهو أهون عليه ﴾[4] ، أي هين ، إذا لا تفاوت في نسبة المعلومات والمقدورات إلى الله تعالى .

---

(١) في (غ) برواية : سلط عليه ملكاً لا يرحمه .

وفي خزانة البغدادي ش ٣١٣ ـ جـ ٤ صـ ٣٦٩ جاء به على أنه ضرورة ، قال : والقياس : أظلمنا ، وهو قطعة من رجز رواه أبو علي في إيضاح الشعر ، عن أحمد بن يحي ثعلب .. قال : معناه : أظلمنا .. ورب منادى مضاف إلى موسى ، وضمير أظلمه الغائب راجع إلى موسى هذا ، وهو خصم صاحب هذا الرجز ، وكلام أبي علي مبني على رفع أظلمي وأظلمه بالابتداء ، والخبر الجملة الدعائية ؛ ويجوز نصبها على الاشتغال ....

وفي الدرر ١ / ٨٠ : استشهد به على مذهب الفراء والأعلم ، وهو جواز دخول الفاء على كل خبر هو أمر أو نهي : والبيت من شواهد الرضي ، قال الشارح : على أنه والقياس أظلمنا ، قال : فالمعنى : أظلمنا فاصبب عليه ... قال : وروي : سلط عليه .. ولم يعرف قائله .

(٢) في (د ، ر) : باسم الفاعل ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

(٣) النجم : ٣٢ .

(٤) الروم : ٢٧ .

(مطردٌ[1] عند أبي العباس) ـ وعليه المتأخرون ، وحكى ابن الأنباري الجواز عن أبي عبيدة ، والمنع عن النحويين .

(والأصح[2] قصره على السماع) ـ قيل لقلة ما ورد من ذلك ، وفيه نظر ظاهر ، ولعل وجهه أن الوارد قابل للتأويل ، إلاَّ أن في بعض التأويل تكلفاً وموضع التكلف قليل ، ومنه : ﴿ هؤلاء بناتي هُنَّ أطهرُ لكم[3] ﴾ أي طاهرات ، ﴿ لا يصلاها إلاَّ الأشقى[4] ﴾ أي الشقي ؛ والوجه أن ذلك مطرد ، والله أعلم .

(ولزوم الإفراد والتذكير فيما ورد كذلك) ـ أي عارياً كما تقدم .

(أكثر من المطابقة) ـ فالإفراد نحو : ﴿ خير مستقراً وأحسن مقيلاً[5] ﴾ ، ﴿ نحن أعلم بما يستمعون به[6] ﴾ ، والمطابقة نحو :

١٢٦ ـ إذا غاب أسودُ العين كنتمُ كراماً ، وأنتم ما أقام ألائمُ[7]

أي لئام ، فألائم جمع ألأم بمعنى لئيم ، وإذا صح جمع أفعل العاري المجرد عن معنى التفضيل إذا جرى على جمع ، جاز تأنيثه إذا جرى على مؤنث ، وعلى هذا يكون قول ابن هانئ :

---

(١) في (د) : مطرداً ؛ وهو خبر : « واستعماله » ، في أول العبارة .

(٢) في (د فقط) : والأفصح .

(٣) هود : ٧٨

(٤) الليل : ١٥ .

(٥) الفرقان : ٢٤

(٦) الإسراء : ٤٧

(٧) قال في المغني ش ٦١٤ جـ ٢ ص ٣٨١ : ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل الذي لم يُرو به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً ، قال : إذا غاب عنكم ... الخ ألائم . أي لئام ، فعلى هذا يتخرج البيت . وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : قاله الفرزدق ؛ وأسود العين جبل ، ولقد أفحش في الغلط من قال إنه اسم رجل ، ومنهم الركني ، يقول : أنتم لئام أبداً ، لأن الجبل لا يغيب ، وما أقام =

☆ كأن صغرى وكبرى من فقاقعها[1] ☆

صحيحاً لأنه تأنيث أصغر وأكبر بمعنى صغير وكبير ، لابمعنى التفضيل .

(ونحو : هو أفضل رجل ، وهي أفضل امرأة ، وهما أفضل رجلين أو امرأتين ، وهم أفضل رجال ، وهن أفضل نسوة[2] ، معناه ثبوت المزية للأول على المتفاضلين ، واحداً واحدا ، أواثنين اثنين ، أوجماعةً جماعةً) ـ فيجب عند إضافة أفعل إلى نكرة إفراد أفعل، إذ معنى : أفضل رجل : أفضل من كل رجل قيس فضله بفضله ، وكذا الباقي ، فحذفت : من كل ، وأضيف أفعل إلى ما كان كل مضافاً إليه ؛ ويجب مطابقة النكرة في هذا لما أسند إليه أفعل ، كما سبق تمثيله ، ولا يجوز عدم المطابقة ، فلا يقال : الزيدون أفضل رجل ، ويجب أيضا كون النكرة مما يصدق على المسند إليه أفعل ، فلا يجوز : زيد أفضل امرأة .

(وإن كان المضاف إليه مشتقاً جاز إفراده ، مع كون الأول غيرَ مفرد) ـ

= أي أسود العين أي مدة إقامته ، وكنى به عن عدم إزالة البخل عنهم كما يزول أسود العين ـ الجبل ـ عن موضعه .

والشاهد في ألائم فإنه جمع ألأم ؛ وإنما يجمع أفعل إذا جرد عن معنى التفضيل ، وكان عارياً عن ال ومِن مؤولاً باسم الفاعل ، كما في قوله تعالى : ﴿ هو أعلم بكم ﴾ أي عليم بكم ، وكذلك ألأم بمعنى اللئيم .

(١) في النسخ الثلاث : من فواقعها ، والتحقيق من المغني وشرح شواهد العيني على الأشموني والصبان .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ : ٤٨ قال : تمامه :

☆ حصباءُ دُرٍّ على أرض من الذهب ☆

قاله أبو الحسن بن هانئ المعروف بأبي نواس الحكمي ، والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفي آخره عين مهملة هي النفاخات التي تعلو الماء أو الخمرة ـ قال يس : والمحفوظ في البيت : من فواقعها بالواو ـ والحصباء الحصا .

والشاهد في صغرى وكبرى ، فإنه قد قيل : إنه لحن ، لأن اسم التفضيل إذا كان مجردا من ال والإضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائماً ، فتأنيثه لحن ، واعتذر عنه بأن أفعل العاري إذا تجرد عن معنى التفضيل جاز جمعه ، فإذا جاز جمعه جاز تأنيثه .

(٢) في (د ، غ) : نساء ، والتحقيق من (ز) ومن النسخة المحققة من التسهيل .

كقوله تعالى : ﴿ ولا تكونوا أولَ كافرٍ به[1] ﴾ إذ المعنى أول من كفر ، وتضمن الإفراد والمطابقة ما أنشده الفراء :

١٢٨ ـ وإذا همُ طعموا فألأم طاعم وإذا همُ جاعوا فشَرُّ جياع[2]

وأما قوله تعالى : ﴿ ثم رددناه أسفل سافلين[3] ﴾ فجمع ، وإن كان ما قبله بلفظ مفرد وهو الإنسان ، لأن المقصود به الجنس بدليل الاستثناء . ومقتضى عبارة المصنف جواز : الزيدان أفضل مؤمن أومؤمنَين .

(وألحق بأسبقَ مطلقاً أوّلُ صفةً) ـ فيجرى مجرى أفعل التفضيل في جميع ما تقدم ، فيكون بال ومجرداً ومضافاً إلى معرفة أونكرة ، وتثبت له تلك الأحكام كلها ؛ وإنما أفرده بالذكر لأنه قد يخرج عن الوصفية كما سيأتي ؛ ويثبت له مع الوصفية أيضا مالم يثبت لأفعل التفضيل ، كما يذكر أيضا ، ومثاله بال : الأول ، فيثنى ويجمع ويؤنث[4] ، ومثاله مضافا إلى نكرة : ﴿ إن أولَ بيتٍ[5] ﴾ وإلى معرفة : ﴿ وأنا أولُ المؤمنين[6] ﴾ . وتقول : ما رأيته مذ أول من أمس ، أي مذ يوم أول من أمس . ويلزمه مع الإضافة إلى النكرة ومع مِن الإفرادُ .

(وإن نوَيت إضافتَه بُني على الضم) ـ قال سيبويه : وتقول : ابدأ بهذا[7] أوّلُ ، أي بالضم ، والمعنى : أولُ الأشياء ، فقطع عن الإضافة ونوَيت وبُني على الضم كما في : قبلُ وبعدُ . ولا يكون هذا في أفعل التفضيل غيره ؛ لا يجوز : ابدأ

---

(١) البقرة : ٤١

(٢) البيت مثال لتضمن الإفراد والمطابقة في قوله : فألأم طاعم .

(٣) التين : ٥

(٤) سقطت من (د)

(٥) آل عمران : ٩٦

(٦) الأعراف : ١٤٢

(٧) في (د) : من أول

بهذا أسبقُ ، تريد : أسبق الأشياء[1] ؛ وحكى الفارسي في المثال ضمَّ اللام ، ووجهه ما سبق ، وفتحها ، وهو غير منصرف للوصف والوزن .

(وربما أعطي مع نيتها ما له مع وجودها) ـ كما حكى الفارسي في المثال أيضاً من كسر اللام بلا تنوين ، بتقدير الإضافة إلى مقدَّر الثبوت ، نحو :

☆ خالط من سلمى خيا شيم وفا[2] ☆

ـ ١٢٩

(وإن جُرِّد عن الوصفية جرى مجرى أفكل) ـ فيصير اسما مصروفا ، إذ ليس فيه غير وزن الفعل كأفكل ، وهو الرعدة ، نحو : ما له أولٌ ولا آخِرٌ ، فلو سمي به منع للعلمية والوزن .

(وألحق آخَر بأول غير المجرد) ـ أي من الوصفية ، فألحق بأولَ الوصفِ[3]

---

(١) في (د) : أسبق شيء

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ : ٧٢ ، ٧٣ جاء بها في باب إعراب الأسماء الستة بالحروف في حالة الإضافة لغير ياء المتكلم ، قال في الإضافة : ولو نية كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي ، كقول العجاج :

☆ خالط من سلمى خيا شيم وفا ☆

أي خياشيمها وفاها .

قال في الهمع : خص البصريون ذلك بالضرورة ، وجوزه الأخفش والكوفيون ، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجا على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوته ، فأبقى المضاف على حاله ...

وفي الدرر ١: /١٤ قال : استشهد به على أن الشاعر أفرد فماً عن الإضافة في حال النصب . قال :

وقبله :

من طلل أمسى يحاكي المصحفا رسومه والمذهب المزخرفا

إلى أن قال :

فعمها حولين ثم استودفا صهباء خرطوماً عقارا قرقفا

فشَّ في الإبريق منها نزفا حتى تناهى في صهاريج الصفا

خالط من سلمى خياشيم وفا

(٣) أي الذي هو وصف .

(فيما لـه من الإفراد والتـذكير وفروعها من الأوزان) ـ فتقـول : الآخَر والآخَران والآخَرون والأواخر[1] والأخرى والأخريان والأخر .

(إلاَّ أن آخَر يطابق في التنكير والتعريف ما هو لـه) ـ فإن جرى على نكرة كان نكرة ، وهو في المطابقة كا لمعرف الجاري على معرفة ، تقول : مررت بزيد ورجل آخَر ، ورجلين آخَرين ، وكذا في التأنيث ، فخالف في مطابقته في التنكير أفعل التفضيل ، فإنه يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير كما سبق ، فعدل به عما هو به أولى ، ويمنع آخَر من الصرف للصفة والعدل كثلاث .

(ولا تليه مِنْ وتاليها) ـ لأنه لايدل على التفضيل بنفسه ، ولا بتأويل كتأويل أوّل بأسبق ، وألصّ بأسرق .

(ولا يضاف ، بخلاف أول) ـ فيقال : أول فارس ، وأول الفرسان[2] ، وأول أصحابك ؛ ولا يجوز : آخَر رجل ، ولا آخر الرجال[3] ، ولا آخر أصحابك ؛ وبهذا يرد قول من ذهب من المتأخرين من الفقهاء في قوله ﷺ في حديث الولوغ : « أخراهن بالتراب[4] » ، إلى أن أخرى في الخبر[5] تأنيث آخَر بفتح الخاء ، لا تأنيث آخِر بكسرها ، وفُعِل ذلك توفيقاً بين الخبر على هذه الرواية ، وبين خبر ، « وعفّروه الثامنة بالتراب » .

(وقد تنكّر الدنيا والجُلّى لشبههما بالجوامد) ـ قال الراجز :

---

(١) سقطت من (ز)

(٢) في (د) : الفارسين .

(٣) في (د) : الرجلين ؛ وقد سقطت العبارة من (غ) .

(٤) بخاري وضوء :٣٣ ، مسلم طهارة : ٨٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، نسائي طهارة : ٥٠ ـ ٥٢ ومياه : ١٠٧ ، ابن ماجة طهارة : ٣١

(٥) زاد هنا في (ز) : على هذه الرواية ، ولا داعي لها هنا ، لمجيئها في موضعها المناسب بعد قليل .

١٣٠ ـ ☆ في حب دنيا طال ما قد مدَّتِ[1] ☆

وقال الآخر :

١٣١ ـ ☆ وإن دعوتِ إلى جُلَّى ومكرمة[2] ☆

والدنيا تأنيث الأدنى ، والجلى تأنيث الأجلّ ، وكان حقهما إذا نكرا أن يذكرا ، لكن كثر استعمالهما استعمال الأسماء ، فلذلك جاز هذا فيهما .

(وأما حُسْنَى وسُوءَى فمصدران) ـ قرئ في الشاذ : ﴿ وقولوا للناس حُسنَى[3] ﴾ ، وهو مصدر على فُعلَى كالرُّجعَى[4] ، فالحسن والحسنى على الفُعل والفُعلَى مصدران كالعُذر والعُذرى ، والسُّوء والسُّوءَى .

(**فصل** : (لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهراً) ـ فلا يقال : مررت برجل أفضل منه أبوه ، برفع الأب بأفضل ، إلاّ في لغة ضعيفة حكاها سيبويه وغيره ، وذلك لشبهه في التنكير بأفعل في التعجب ، فلزم التذكير ورفع المضمر .

(إلاّ قبل مفضولٍ هو هو مذكورٍ أو مقدَّرٍ) ـ فإنه في هذا يرفع الظاهرَ عند جميع العرب . والعِلم في هذه المسألة : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد . وهذا مثال المفضول المذكور ، فضمير منه هو المفضول ، وهو عائد

---

(١) الرجز للعجاج ديوانه ص : ٥ ، والشاهد في قوله : « في حب دنيا » حيث جاءت دنيا منكَّرة .

(٢) في اللسان ـ جلّى ـ ... والجُلَّى الأمر العظيم ، ومنه قول بُشَامة بن حَزْن النَهشلي :

وإن دعوتِ إلى جُلَّى ومكرمة ... يوماً كراماً من الأقوام فادعينا

قال ابن الأنباري : من ضمَّ الجُلَّى قصره ، ومن فتح الجيم مدّه ، فقال : الجَلاَّء الخصلة العظيمة .

والشاهد هنا في قوله : « إلى جُلَّى حيث جاءت مُنَكَّرة .

(٣) في (ز ، غ) حسنا ـ البقرة : ٨٣

(٤) سقطت من (غ)

على الكحل المرفوع بأحسن ، والمفضول هو الكحل ، والكحل هو الزائد في الفضل فالكحل فاضل مفضول ، فالمفضول هو الفاضل ، لكن اختلف محله ، ففضّل في محل ، على نفسه في محل آخر ؛ ومثال المفضول المقدّر : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل من عين زيد ، أومن زيد ، والتقدير : من كحل عين زيد ، فحذف في الأول مضاف ، وفي الثاني اثنان ، والأصل : منه في عين زيد ، لكنّه اختصر للدلالة ، إذ المقصود بذلك واضح .

(وبعد ضمير مذكور أو مقدّر ، مفسر بعد نفي أ شبهه ، يصاحب أفعل) - فالمذكور نحو ما سبق في المثال ، وهو ضمير في عينه ، فالكحل وهو المرفوع بأفعل قبله هذا الضمير ، ومفسره رجل الموصوف بأحسن ، فهو بعد ضمير صفته ذلك ، وبعد الكحل ضمير هو المفضول ، وهو عين المفضّل ، فالكحل قبل مفضول هو هو .

ومثال المقدّر قول بعض العرب : ما رأيت قوما أشبه بعض ببعض من قومك . والأصل : ما رأيت قوما أبين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك . ثم حذف منه العائد على شبه ، وأدخلت مِنْ على شبه مضافاً لبعض وما يقتضيه ، فصار التقدير[1] : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبهُ بعض ببعض ، من شبه بعض قومك ببعض ، ثم حذفت شبه ، وما يضاف إليه ، وما يقتضيه ، فصار : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبهُ بعض ببعض من قومك ؛ ثم فيهم وأبين مع مرفوعه ، معوضاً عنه أشبه فصار : ما رأيت قوماً أشبهَ بعض ببعض من قومك .

وهذا التقدير كله يرشد إليه المعنى مع العلم بأصل التركيب الذي يعطيه . قال المصنف : ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد

(١) سقطت من (د ، غ)

نفي ، ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي نحو : لا يكن غيُرك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك ، وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمحسنٍ لا يَمُنُّ ؟

(ولا ينصب مفعولاً به) ـ فلا يقال : زيدٌ أضْرَبُ من عمرو بكراً ، بنصب بكر بأضرب ، بل إن كان مما يتعدى لواحد ، وليس[1] مفهم علم أوجهل عُدِّيَ إليه باللام ، فتقول : لبكر[2]، وإن أفهم ما ذكر فبالباء[3] ، نحو : زيدٌ أعرف بالنحو وأجهل بالفقه .

(وقد يدل على ناصبه) ـ نحو :

١٣٢ ـ فما ظفرت نفسُ امرئٍ يبتغي المنى ... بأبذل من يحي جزيلَ المواهب[4]

أى يبذل جزيل المواهب .

(وإن أوِّل بما لاتفضيل فيه جاز على رأي أن ينصبه) ـ لأنه حينئذ كاسم الفاعل ، وعليه : ﴿ الله أعلمُ حيث يجعل رسالاته[5] ﴾ ، والمانع يقول : صورته

---

(١) زاد هنا في (د) : من

(٢) أي زيدٌ أضرب من عمرو لبكر .

(٣) في (د) : فالباء زائدة ، وفي (ز) : فالباء .

(٤) في حاشية يس على التصريح : ٢ / ١٠٦ : قوله : فيمتنع منه المفعول به ، ادعى المصنف في باب المفعول فيه الإجماع على ذلك ، ومرَّ ما يتعلق بذلك في كلام الشارح . قوله : والمطلق ، فأما قوله :

١٣٣ ـ أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم ... لؤماً ، وأبيضهم سربالَ طبَّاخِ

فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور ، كما إذا وقع بعده المفعول به نحو :

فما ظفرت نفس امرئ تبتغي المنى ... بأبذل من يحي جزيل المواهب

أى يبذل جزيل المواهب ، كما قال الشارح ابن عقيل ، قال يس :

وحكمة كونه لاينصب المفعول المطلق إعطاؤه حكم فعل التعجب ، لأن معناهما المبالغة .

(٥) الأنعام : ١٢٤ ، هكذا في النسخ الثلاث ، فلعلها قراءة ، وهي لاتؤثر في الشاهد .

صورة أفعل التفضيل ، فلا يعمل كهو ، ولذا كان الأكثر فيه الإفراد والتذكير دون المطابقة ، كما سبق ، حيث في الآية ناصبه مقدّر ، أي يعلم حيث ...

(وتتعلق به حروف الجرّ على نحو تعلقها بأفعل المتعجَّب به) - وهو ما سبق في قوله : ويجرّ ما تعلق بها ... إلى آخره ، فتقول : زيدٌ أحبُّ إليَّ من عمرو ، وأعلم بالفقه من خالد ، وأضرب لبكر من غيره ، وأرغب في الخير من عمرو ، ومحمد أرأف بنا من غيره .



٣٦ ـ باب اسم الفاعل

(وهو الصفة) ـ وهذا يتناول اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، دون الأسماء الجامدة .

(الدالة على فاعل) ـ أخرج اسم المفعول وما بمعناه نحو : درهمٌ ضَرْبُ الأمير ؛ أي مضروبه[1] .

(جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها) ـ أي في الحركات والسكنات ؛ فأخرج غير الجاري كسهل وكريم ، والجاري على الماضي لا المضارع كفَرِح ويقِظ ، وأخرج باب أهيف وأعمى ، فإنما جرى على المضارع في التذكير دون التأنيث ، لأن مؤنثه على فعلاء ، بخلاف اسم الفاعل فإنه جار فيهما . لأن التاء في نية الانفصال ، وأخرج أمثلة المبالغة .

(لمعناه أو معنى الماضي) ـ أي لمعنى المضارع من الحال والاستقبال ، فخرج باب ضامر الكشح ، ومنطلق اللسان ، فلا ينوى به استقبال ولا مُضيّ ، بل المراد معنى ثابت ، ولذا أضيف إلى الفاعل معنى ، كالصفة التي لا تجري على المضارع ، فيقال : ضامر الكشح كما يقال : لطيف الكشح .

(ويوازن في الثلاثي المجرد فاعلاً) ـ أي المجرد من حروف الزيادة نحو : ضرب فهو ضارب ، وسلم فهو سالم ، وفره فهو فاره ، وسيأتي بيان المقيس وغيره بباب أبنية الأفعال .

---

(١) في (غ) : مضروب له

(وفي غيره) ـ أي غير الثلاثي المجرد .

(المضارعَ مكسوراً[1] ماقبل الآخر ، مبدوءاً بميم مضمومة) ـ نحو : مُدحرِج ومُكرِم ، وكذا الباقي .

(وربما كسرت) ـ أي الميم .

(في مُفعِل) ـ قالوا : أنتنَ فهو مِنْتِن ، بكسر الميم إتباعاً للعين .

(أو ضُمَّت عينُه) ـ وقالوا أيضا : مُنتُن بضم التاء إتباعاً للفاء .

(وربما ضمت عينُ مُنفعِل مرفوعاً) ـ حكاه ابن جني وغيره في مُنحدر .

(وربما استغني عن فاعل بمُفعِل) ـ قالوا : حبَّه فهو مُحِب ، ولم يقولوا : حاب

(وعن مُفعَل بمفعول فيما له ثلاثي) ـ قالوا : أحبه فهو مَحبوب ، وندر مُحَبٌّ في قوله :

☆ مِنّي بمنزلة الُمحَبِّ المكرَمِ[2] ☆

(١) في (ز) : المكسور ، وفي النسخة المحققة من التسهيل : مكسورَ .

(٢) في خزانة الأدب ٣/٢٢٧ ـ ش ٢٠٠ ـ صدره :

☆ ولقد نزلتِ ـ فلا تظني غيرَه ـ ☆

على أن معناه : نزلتِ قريبة مني قرب المحب المكرم ... وهذا البيت من معلقة عنترة العبسيّ ؛ قال أبو جعفر النحاس في شرحه ، وتبعه الخطيب التبريزيّ : الباء في قوله : بمنزلة متعلقة بمصدر محذوف ، لأنه لما قال : نزلت ، دلَّ على النزول ... أي ولقد نزلت مني منزلةً مثلَ منزلة المحب ...

وقال الزوزني : يقول : ولقد نزلت من قلبي منزلة من يُحَبُّ ويُكرَمُ . وقوله : فلا تظني غيره ، مفعول ظن الثاني محذوف اختصاراً لا اقتصاراً ، أي فلا تظني غيره واقعاً أو حقاً ، أي غير نزولك من منزلة المَحبّ ... والمحب ، وهو موضع الشاهد هنا ، اسم مفعول جاء على أحب وأحببت وهو على الأصل ، والكثير في كلام العرب محبوب ؛ قال الكسائي : محبوب من حببت ، وكأنها لغة قد ماتت ، أي تركت ؛ وجملة : فلا تظني غيره جملة معترضة بين المجرور ومتعلقه ، فإن مني متعلق بنزلت .

(وفيما لا ثلاثيَّ له) ـ قالوا : أرَقه أي ملكه ، فهو مرقوق .

(وعن مُفعِل بفاعل ونحوه) ـ قالوا : أيفع الغلام إذا شبَّ فهو يافع ، والقياس : موفع ، على أنه سُمع : يفَع الغلام ، وقالوا : أورق الشجر فهو وارق ، والقياس مورق ، وقالوا : أعقت الفرس فهي عقوق إذا حملت ، قال القالي : ولا يقال : مُعِق .

(أو بمُفعَل) ـ قالوا : أسهب الرجل في الكلام إذا أكثر فهو مُسْهَب ، وألفَج ذهب ماله فهو مُلفَج ، وفي الحديث : « ارحموا مُلْفَجَكم »[1].

(وعن فاعل بمُفعِل أو مِفعَل) ـ قالوا عَمَّ الرجل بمعروفه ، ولَمَّ متاع البيت ، فهو مُعِمٌّ ومِعَمٌّ ، ومُلِمٌّ ومِلَمٌّ ، ولم يُقل بهذا المعنى عامٌّ ولا لامٌّ ، ولانظير لهما . حكاه ابن سيدة .

(وربما خلف فاعلٌ مفعولاً) ـ كقوله :

١٣٥ ـ لقد عيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشرهْ أناشر لا زالت يمينُك آشرهْ[2]

أي مأشورة ، والمأشورة المقطوعة بالمنشار ، وناشرة اسم رجل .

---

(١) لم أجد مادة لفج أو ألفج بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، وفي اللسان ـ لفج : وألفج الرجل أفلس ، وألفج الرجل لزق بالأرض من كرب أو حاجة .. وقيل الملفَج الذي أفلس وعليه دين ... قال ابن الأثير : الملفِج بكسر الفاء أيضا الذي أفلس وعليه دين ، وجاء في الحديث : « أطعموا ملفَجكم » الملفَج بفتح الفاء الفقير ، ابن دريد : ألفج فهو مُلفَج ، وهذا أحد ما جاء على أفعَل فهو مُفْعَل ، وهو نادر مخالف للقياس الموضوع .

(٢) في اللسان ـ أشر : يقال : أشرت الخشبة أشراً ، ووشرتها وشراً إذا شققتها مثل نشرتها نشراً ، ويجمع على مآشير ومواشير ، ومنه الحديث : « فقطعوهم بالمآشير » أي بالمناشير ، وقول الشاعر :

لقد عيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشرهْ أناشرَ لا زالت يمينك آشِرَهْ

أراد لا زالت يمينك مأشورة أو ذات أشْر ، كما قال عز وجل : ﴿ خلق من ماء دافق ﴾ الطارق: ٦ أي مدفوق ، ومثل قوله عز وجل : ﴿ في عيشة راضية ﴾ القارعة : ٧ أي مرضية ؛ وذلك أن الشاعر =

(ومفعولٌ فاعلاً) ـ قالوا : قطَّ الشَّعرُ علا فهو مقطوط ، ولم يقولوا : قاط ، ذكره ابن سيدة ، وهو نادر . وأثبت بعضهم في كاسٍ كونه بمعنى مكسو ، والأصح أنه اسم فاعل من الرجلَ ، كقوله :

☆ وأن تعرَين إن كُسِيَ الجواري ☆[1]

- ١٣٦

(فصل) : (يعمل اسم الفاعل غيرُ المصغَّر والموصوفُ ، خلافاً للكسائي) ـ في المسألتين ، وبقوله أخذ أبو جعفر النحاس في المصغَّر ، وباقي الكوفيين في المسألتين إلاَّ الفراء ، فإن مذهبه كمذهب البصريين ، وهو أن المصغر لا يعمل ، فلا تقول : هذا ضويربٌ زيداً ، بالنصب ، بل تجب الإضافة ، وكذا الموصوف قبل العمل ، فلا تقول : هذا ضاربٌ عاقلٌ زيداً ، فإن أخذ معموله جاز أن يوصف ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ ، ومحل الخلاف في المسألتين الإعمال في المفعول[2]، ومن هذا يخرج أن ما استدل به الكسائي على إعمال المصغر

= إنما دعا على ناشرة لا له ، بذلك أتى الخبر ، وإياه حكت الرواة ، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا ، قال ابن بري : هذا البيت لنائحة هَمَّام بن مُرَّة بن ذُهل بن شيبان ، وكان قتله ناشرة ، وهو الذي ربَّاه ، قتله غدْراً ، وكان همام قد أبلى في بني تغلب في حرب البسوس ، وقاتل قتالا شديداً ، ثم إنه عطش ، فجاء إلى رحله يستسقي ، وناشرة عند رحله ، فلما رأى غفلته طعنه بحربة فقتله وهرب إلى بني تغلب .

(١) جاء في هامش النسخة (ز) : وأول البيت :

☆ مخافة أن يرين البؤس بعدي ☆

والشعر لبعض الخوارج ، وقبله :

لقد زاد الحياة إليَّ حبّاً ... بناتي أنهنَّ من الضعاف [من الصغار]

مخافة أن يرين البؤس بعدي ... وأن يعرين .....

وهي أبيات حسنة ذكرها أبو العباس المبرد في كتاب الكامل ـ قاله علي الأبياري . والشاهد في قوله : كُسِيَ الجواري ، على أن كاسٍ اسم فاعل من كسا فهو كاسٍ .

(٢) في (غ) : في المعمول ، وفي (ز) : في المفعول ، وعلى المعمول ضرب واضح .

من قول العرب : أظنني مرتحلا وسو يراً فرسخاً ، ليس بحجة للمدعي ، لأنه إنما عمل في الظرف ، وأما الاستدلال على إعماله بعد الوصف بقوله :

١٣٧ ـ وقــائلــة تخشى عليَّ : أظنُّــه سيـودي بـه تَرحـالُـه وجعـائلـه[1]

فخُرِّج على أن تخشى حــال من الضمير المستكن في اسم الفــاعـل ، أو على أن أظنه معمول لمحذوف ، أي قالت أو تقول : أظنه .

(فرداً وغيرَ[2] مفرد) ـ فلا تمنع تثنيتُه ولا جمعُه سلامةً ولا تكسيراً إعمالَه ، فتقول : هذان ضاربان زيداً ، وهؤلاء ضاربون أو ضاربات أو ضواربٌ عمراً ، كما تقول : هذا ضاربٌ عمراً . وفرقوا بين التصغير والتكسير ، مع أنهما معاً من خواص الأسماء بأن التكسير جاء بعد استقرار العمل ، فيكسر بسبب الجريان ، وفيه نظر ؛ ومن هنا نزع النحاس إلى قول الكسائي .

(عملَ فعلِه مطلقاً) ـ فإن كان الفعل لازماً أو متعدِّياً لواحد أو لغيره كان اسم الفاعل كذلك نحو : هذا قائم أبوه ، وضاربٌ عمراً ، ومُعطٍ زيداً درهماً ، ومُعْلِمٌ خالداً عمراً مقيماً .

(وكذا إن حُوِّل للمبالغة من فاعل إلى فعَّال) ـ نحو ما حكى سيبويه من قولهم : أما العسل فأنا شرَّاب .

(أو فَعُول) ـ نحو ماروى الكسائي من قولهم : أنت غيوظٌ ، ما علمتُ ، أكبادَ الرجال .

---

(١) في معجم شواهد العربية ذكر القافية مرة : وجعائله ، ومرة : وحوائله . وفي المغني ش ٦٧٦ جـ٢ ص٤٣٢ : وجعائله ، وقال في هامشه : قرأ الدسوقي : أظنه بوزن أعزَّةٍ وجعله جمع ظن ، كما قرأ : سيردي به ، وليس بشيء . انتهى . قال : فإن جملة : « تخشى عليَّ » حال من الضمير في قائلة ، ولا يجوز أن يكون صفة لها ، لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل .

(٢) في (د ، غ) : أو غير مفرد .

(أو مِفْعـال) ـ كقول بعض العرب : إنـه لمنحـارٌ بَـوائكهـا ، أي ينحرسمان الإبل ، يريد المبالغة في الوصفية بالجود .

(خلافاً للكوفيين) ـ في منع إعمال أمثلـة المبـالغـة ، وهي خمسـة ، الثلاثـة المذكورة ، وما سيأتي من فعيل وفَعِل ، قالوا لزيادتهـا بـالمبـالغـة على الفعل ، إذ لا مبالغة فيه[1] ، وزعموا أن ماجاء منصوباً معها على إضمار فعل يفسره المثال ، أي تغيظ أكباد الرجال ، وكذا الباقي ؛ قالوا : ولذا لا يجوز تقديم المنصوب بعد هـذه الأمثلـة ، ورد الأول بكثرة ورود المنصـوب معهـا نثراً ونظماً ، والأصـل عـدم التقدير ؛ والثاني بسماع التقديم ، ومنه مـاسبق في عمل فعَّـال ، ومـذهب سيبويـه جواز إعمال الخمسـة ، ومنع المـازني والزيـادي والمبرد وأكثر البصريين إعمـال فعيل وفعِـل ، وأجـاز الجرمي إعمـال فعِـل ، وخـالف في فعيـل ، والصحيـح مـذهب سيبـويـه ، إلا أن إعمـال فعِـل وفعيـل قليـل ، وهـذا هـو الـذي جرى عليـه في الكتاب .

(وربما عمل محوَّلاً إلى فعيل) ـ كقول بعض العرب : إن الله سميعٌ دعـاءَ من دعاه ، وحكى اللحياني في نوادره : إن الله سميعٌ دعائي ودعاءَك .

(وفَعِل[2]) ـ كقول زيد الخيل :

☆ أتاني أنهم مَزِقون عرضي ☆[3]

(١) أي في الفعل .

(٢) في النسخة المحققة من التسهيل : أو فعِل ، والتحقيق من نسخ التحقيق الثلاث .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٩٨/٢ عجز البيت :

☆ جحاش الكِرْمَلَيْن لها فديد ☆

وقد ذكر في هامش (ز) قال الشارح : قاله زيـد الخيل الـذي سماه رسول الله ﷺ زيـد الخير . أنهم فاعل أتـاني ، ومزقون خبر أن جمع مَزِق ، والشـاهـد فيـه ، وهو مبـالغـة في مـازق ، فعمل عملـه ونصب عرضي ، والجحاش جمع جحش للصغير من الحمير : خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش . والكرملين اسم مـاء =

وقال :

١٣٩ ـ حـــــذرٌ أمـــوراً لا تضير وآمنٌ مـــاليس يُنجيـــه من الأقـــدار[1]

أعمل مَزِقاً وهو محول للمبالغة من مازِق ، يقـال : مزقت الثوب أمزقـه مزقـاً مزقته ، وحذِر محوَّل من حاذر .

(وربمـا بُني فعَّـال ومِفعـال وفعيل وفعـول من أفعـلَ) ـ قـالـوا : درَّاك من أدرك ، ومعطاء من أعطى ، ونذير من أنذر ، وزهوق من أزهق ، قال :

١٤٠ ـ جهـولٌ وكان الجهـلُ منهـا سجيـةً غَشَمْشَمـةٌ للقـــائـــدين زهـوق[2]

أي كثيرة الإزهاق لمن يقودها ، يصف ناقة ، وغشمشمة عزيزة النفس .

(ولا يعمل غير المعتمد) ـ هـذا مـذهب جمهور البصريين ، وأجـاز الأخفش والكوفيون إعمال غير المعتمـد ، واستـدل الأخفش بقولـه تعـالى : ﴿ ودانيـة عليهم ظلالُها ﴾[3] في قراءة من رفع دانية ، فقال : هو مبتدأ يتعلق به عليهم ، وظلالها فاعله ، ورد بجواز كون ظلالها مبتدأ خبره دانية .

= في جبل طيئ ، والفديد الصياح والتصويت ، يقول : إن هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هـذا الموضع تصوت عنده . ومثل ذلك في الدرر ١٣٠/٢

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٩٨/٢ : قالـه أبو يحي اللاحقي . زعم أن سيبويـه سـألـه : هل تُعـدِّي العرب فعِلا بفتح الفـاء وكسر العين ؟ قـال : فـوضعت لـه هـذا البيت ونسبتـه إلى العرب ، وأثبته سيبويه في كتابه . قال المازني : وحذر خبر مبتدأ محذوف أي هو حـذر ، والشـاهـد فيـه حيث عمل عمل حاذر ونصب أموراً ، ولا تضير صفة أمور ، وآمن بالمـد عطف على حـذر ومـا بعـده ه ، والبيت يحتمل المدح والذم .

(٢) في اللسان ـ غشم : ... وناقة غشمشمة عزيزة النفس ، قال حُميد بن ثور :

جهـولٌ وكان الجهـلُ منهـا سجيـةً غشمشمـةٌ للقـائـدين زهـوق

يقول : تزهق قائدها أي تسبقه من نشاطها ، فعُول بمعنى مُفْعِل ، وهو نادر .

(٣) الإنسان : ١٤

(على صاحب مذكور) ـ وهذا يشمل الخبر والنعت والحال نحو : زيدٌ مكرمٌ رجلاً طالباً العِلمَ محققاً معناه ؛ ويدخل في الخبر ما صحب الناسخ نحو : كان زيدٌ ضارباً عمراً .

(أو منوي) : كقوله :

١٤١ ـ وماكلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نصحَه ... وما كلُّ مؤتٍ نصحَه بلبيب[1]

(أو على نفي صريح) ـ نحو : ما ضاربٌ زيدٌ عمراً .

(أو مؤول) ـ كقوله :

١٤٢ ـ وإن امرأ لم يُغْنَ إلاَّ بصالح ... لغيرُ مُهين نفسَه بالمطامع[2]

(أو استفهام موجود) ـ نحو : أضاربٌ أنت زيداً ؟

(أو مقدَّر) ـ كقوله :

١٤٣ ـ ليت شعري مقيمٌ العذرَ قومي ... أم همُ في الحب لي عاذلونا[3]

التقدير : أمقيم . وذكر المصنف في غير هذا الكتاب الاعتماد على النداء ، وأنشد له شاهداً :

---

(١) في الدرر ١٢٨/٢ : استشهد به على أن اعتماد اسم الفاعل على الوصف المقدَّر مما يسوِّغ ال في البيت ، أي ما كل رجل مؤت نصحه ، والبيت من شواهد سيبويه في باب الإدغام ... والمعنى أن الإنسان قد ينصح من يستغشه ، فينبغي للعاقل اللبيب أن يرتاد موضعاً مستحقاً للنصيحة . قال : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية أنه لأبي الأسود الدؤلي ـ ديوانه ٩٩

(٢) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : لغيرُ مُهينٍ نفسه ، حيث اعتمد اسم الفاعل مهين في عمله على نفي مؤول في قوله : لغير مهين نفسه ، بمعنى أنه لا يهين نفسه .

(٣) وهذا الشاهد أيضاً لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه في قوله : مقيمٌ العذرَ قومي ، حيث اعتمد اسم الفاعل مقيم في عمله على استفهام مقدر أي أمقيمٌ العذرَ قومي .

١٤٤ ـ فيا موقداً ناراً لغيرك ضوءُها ويا حاطباً في غير حبلك تحطبُ[1]

وقال ابنه : المسوغ فيه الموصوف المقدر لا حرف النداء ، لأنه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل ، لأن النداء من خواص الأسماء .

(ولا الماضي) ـ وهذا قول البصريين ، لأن اسم الفاعل عمل لشبهه بالمضارع ، فيعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا إذا كان بمعنى الماضي ، فلا تقول : هذا ضاربٌ زيداً أمسِ ، بنصب زيد ، بل تجب إضافته .

(غيرُ الموصول به ال) ـ فتقول : هذا الضاربُ زيداً أمسِ ؛ لأنه واقع موقع الفعل ، لأن حق الصلة الفعل ، فعمل بالنيابة لا بالشبه ، ولذلك يعطف الفعل عليه ، قال تعالى : ﴿ وأقرضوا الله قرضاً حسناً ﴾[2] بعد قوله : ﴿ إن المصدقين والمصدقات ﴾ ؛ ويرجع إلى الفعل عند الضرورة نحو :

١٤٥ ـ ☆ ما أنت بالحكم الترضَى حكومته ☆[3]

---

(١) جاء به صاحب الدرر في باب المنادى ١ / ١٤٨ فذكر الشطر الأول فقط برواية : أيا موقداً ... وقال : استشهد به على أن المنادى إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً ... ثم عاد وذكر البيت بتمامه في ٢ / ٢٤١ ضمن الاستدراكات لإتمام البيت دون أي تعليق ، والشاهد في البيت في قوله : فيا موقداً ناراً ، حيث اعتمد اسم الفاعل في العمل على النداء : يا موقداً ، كما ذكر ابن مالك في غير التسهيل .

(٢) الحديد : ١٨ ، وفي (ز ، غ) لم يذكر من الآية غير : « وأقرضوا » وسقط ما بعدها من النسختين إلى : ويرجع إلى الفعل .

(٣) ذكر في هامش (ز) عجز البيت :

☆ ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ ☆

وفي الدرر ١ / ٦١ ذكر البيت في شواهد الموصول ، ثم قال : واستشهد به العيني في باب الكلام قال : الاستشهاد فيه في دخول الألف واللام في الفعل المضارع تشبيهاً له بالصفة ، لأنه مثلها في المعنى ، وهذا ضرورة عند النحويين ، وقال ابن مالك : ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول :

☆ ما أنت بالحكم المرضي حكومته ☆

ثم قال : والبيت ثاني بيتين للفرزدق يهجو بها أعرابياً فضل جريراً على الفرزدق والأخطل في مجلس عبد الملك ، وأولها :

يا أرغم الله أنفاً أنت حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطل

وتوافق البصريون والكوفيون على جواز إعماله بمعنى الماضي مع ال الموصولة إلاَّ ما شذَّ من مقالة ستأتي ، فلو لم تكن ال موصولة ، بل كانت لمجرد التعريف لم تعمل في المفعول به ماضياً عند البصريين ، ولذا قال المصنف : غير الموصول ، ولم يقل : غير المقرون .

(أو محكيٌّ به الحال) ـ كقوله تعالى : ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ﴾[1]، فباسط إخبار عن ماض ، وإنما عمل لقصد حكاية الحال الماضية ، قالوا : وفي قوله[2]: ﴿ وكلبهم باسط[1]﴾ واو الحال ، وباسط واقع موقع يبسط لحكاية الحال ، إذ يقال : جاء زيدٌ وأبوه يضحك ، ولا يحسن : وأبوه ضَحِكَ .

(خلافاً للكسائي) ـ في إجازته إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي في غير الموضعين المذكورين ، وهو أيضاً قول هشام وأبي جعفر بن مضاء ، واحتجوا بأن عمل اسم الفاعل لكونه في معنى الفعل ، ورد بالمنع ، بل عمله لمشابهته له في عدد الحروف ، وموازنته في الحركات والسكنات مع موافقة المعنى ، واحتجوا بالسماع ومنه ﴿ باسط ذراعَيْه[1]﴾ ، ورد بما سبق من حكاية الحال ، ويقول العرب : هذا مارٌّ بزيدٍ أمسِ وسوير فرسخاً ، ورد بأن المجرور والظرف يعمل فيهما اللفظ المحتمل للفعل ، وإن لم يكن مشتقاً ، فاسم الفاعل بمعنى الماضى أحرى ، ويدل على بطلان هذا المذهب[3] الوصف بالمعرفة ، قال :

١٤٦ ـ لئن كنتَ قد بُلِّغتَ عنِّي خيانةً ‏ ‏ لَمبلغُك الواشي أغشُّ وأكذبُ[4]

---

(١) الكهف : ١٨ .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) في (د) : القول .

(٤) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ـ ديوانه ص ١٣ ـ وقد جاء به الشارح دليلاً على بطلان مذهب الكسائي لمجيء الوصف بالمعرفة في قوله : لمبلغك الواشي ، فمبلغك بمعنى الماضي ، والواشي صفته ، ولو عمل مُبْلغ لم يتعرف ، بل كان نكرة ، ولا يوجد في لسانهم : مررت بضاربِ هندٍ أمسِ ضاحكٍ ؛ وهذا الخلاف في نصبه المفعول .

فَمبلغـك بمعنى المـاضي ، والواشي صفتـه ، ولو عمل مبلغ لم يتعرف ، بل كان نكرة ، ولا يوجد في لسانهم : مررت بضاربِ هندٍ أمسِ ضاحـكٍ ؛ وهـذا الخلاف في نصبه المفعول ، فأما الرفع به للظاهر ونحوه فذهب بعضهم إلى منعه ، وبه قـال ابن جني ، وبعضهم إلى إجـازتـه ، واختـاره ابن عصفور ، وحكى هو الاتفـاق على رفعه المضمر المستتر ، وليس كذلك ، بل هو قول الجمهور ، ومنعـه ابن طـاهر وابن خروف .

(بل يدل على فعل ناصبٍ لما يقع بعده من مفعولٍ به يُتوهم أنـه معمولـه) ـ فاذا لم يؤول باسط بحكاية الحال أمكن كون ذراعيه منصوباً بيبسط مـدلولاً عليـه بباسط ، وعلى ذلك خرج ابن طاهر ما استشهدوا به من قولهم :

١٤٧ ـ ☆ بالغٌ ديارَ العدو[1] ... البيت

فجعل التقدير : يبلغ ديار العدو ؛ واختلف البصريون في مسـألـة من[2] اسم الفاعل بمعنى الماضي ، وهي : هذا ظانٌّ زيـدٍ أمسِ قـائمـاً ونحوه ، ممـا يتعـدى إلى أكثر من واحد ، فـذهب الجرمي والفـارسيّ والجمهور ، وعليـه جرى المصنف ، إلى أن قـائمـاً منصوب بفعل دل عليـه اسم الفـاعل المـاضي ، أي ظنَّـه قـائمـاً ، وذهب السيرافي والأعلم وأبـو عبـد الله ابن أبي العـافيـة وأبـو علي الشلـوبين إلى أن قـائمــاً منصوب بظان المـذكور وإن كان مـاضيـاً ، لقوة شبهـه هنـا بـالفعل ، من حيث طلبـه ذلـك المعمول ، ولا يمكن إضـافتـه إليـه ، فصـار كالموصول بـه ال ، إذ هـو معرفة مثله .

(وليس نصبُ ما بعد المقرون بـال مخصوصـاً بـالمضيّ ، خلافـاً للرُّمَّـانيّ ومن وافقه) ـ فيعمل اسم الفاعل المقرون بال ماضياً ومستقبلاً[3] وحـالاً ، خلافـاً لقوم

---

(١) لم أعثر على قائله ، ولا على بقيتـه ، والشـاهـد في قولـه : بـالغٌ ديـارَ ، حيث جعل ابن طـاهر التقدير : يبلغ ديار العدو ، فجعل ديارَ منصوباً بيبلغ مدلولاً عليه ببالغ .

(٢) سقطت من (غ)

(٣) في (د ، غ) : أو مستقبلا .

منهم الرماني ، وليس في تقدير سيبويه له بالـذي فعل حجـة لهم ، فـالمقصود بـه بيـان الزائـد[1] مع ال ، وهـو العمـل وهـو مـاض ، لأنـه كان يعمـل قبلهـا حـالاً ومستقبلاً ، فلم يحتج إلى بيان ما تقرر له ، بل بيَّن ما لم يكن ثـابتـاً قبلُ . ويرد عليهم قوله تعـالى : ﴿ والحـافظين فروجهم والحـافظـات ، والـذاكرين الله كثيراً والذاكرات ﴾[2]، هكذا قيل ، وفيه بحث ، ورد عليهم أيضاً بقوله :

١٤٨ ـ إذا كنتَ مَعْنيّـــاً بمجـــدٍ وسُـؤدَدٍ فـلا تـك إلاَّ المجمـلَ القـول والفعـلا[3]

وقوله :

١٤٩ ـ الشـــــاتمَيْ عرضي ولم أشتمها والنَّـــــاذرَيْن إذا لم ألْقَهُما دمي[4]

(ولا على التشبيه بـالمفعول بـه ، خلافـاً للأخفش) ـ في زعمـه أن ال ليست موصولـة ، وإنمـا هي حرف تعريـف ، فيبعـد الوصف بهـا عن الفعل لكـونهـا من خواص الاسم كالتصغير والوصف ، فالمنصوب بعـده مشبـه بـالمفعول مثل : الحسن الوجـه . ورد بـأن المشبـه إنمـا يكون سببيـاً ، وهـذا ينصب الأجنبي أيضـاً نحو : مررت بالضارب غلامَه والضارب زيداً ؛ وقال أصحـاب الأخفش : هو مشبـه إن كانت ال للعهد لا إن كانت موصولة .

---

(١) سقطت عبارة : بيان الزائد من (غ) .

(٢) الأحزاب : ٣٥ .

(٣) في الدرر ٢ / ١٢٩ : استشهد به على إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لأل حال كونه للاستقبـال ، راداً بذلك على الرماني القائل إنه لا يعمل في هذه الحالـة إلاَّ إذا كان للمـاضي . قـال : ولم أعثر على قـائل هذا البيت .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٢ / ٢٩٩ : من قصيـدة لعنترة العبسي ـ معلقتـه ـ وأراد بالشـاتمين ابن ضمضم : حصين ومرة ، وعرض الرجل حسبـه ، وقولـه : النـاذرين تثنيـة نـاذر أراد ينذران على أنفسها بأنا إذا لقيناه لنقتلنه ، يقولان ذلـك في الخلاء ، فـإذا لقيتهما أمسكا عن ذلـك هيبـة لي ، وجبنـاً عني . والشـاهـد في النـاذرين حيث عمل عمل فعلـه وهو مثنى ، وتثنيـة اسم الفـاعل وجمعـه كالمفرد في العمل والشروط .

(ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم) ـ فإذا قلت : هذا الضارب زيداً ، فالتقدير عندهم : ضرب أو يضرب زيداً ، وهي دعوى لا دليل عليها ؛ وقول ابن المصنف : إن إعمال اسم الفاعل بال ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً جائز مرضي عند جميع النحويين ، لا يخفى ما فيه بعد معرفة ما تقدم .

(**فصل**) : (يضاف اسمُ الفاعل المجرَّدُ) ـ أي من الألف واللام ، ودخل في العبارة المثال[1]: فعال وإخوانه ، لصدق اسم الفاعل عليها .

(الصالحُ للعمل) ـ خرج المراد به الماضي ، فليس فيه نصب لمتعلقه ، بل يجب إضافته نحو : هذا ضاربُ زيد أمس ، وهذان ضارباه أمس .

(إلى المفعول به) ـ نحو : هذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً ، والأصل : ضاربٌ زيداً بالنصب . وظاهر كلام سيبويه أن النصب أولى من الجر ؛ وقال الكسائي : هما سواء ؛ ودخل في العبارة خبر كان لصدق المفعول عليه كما سبق في بابه ، فتقول : هذا كائن أخيك ، بالإضافة أو النصب ، والإضافة من نصب[2]، ولولا ذلك لم يجز ، لأن الكائن هو الأخ ، فكان يلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، فقولك كائن أخيك بالإضافة دليل على ذلك .

(جوازاً إن كان ظاهراً) ـ كما سبق تمثيله ، وقال تعالى : ﴿ هدياً بالغ الكعبةِ ﴾[3]، و﴿ غيرَ مُحِلِّي الصيدِ ﴾[4]، والنصب جائز ، قال تعالى : ﴿ والله مخرجٌ ما كنتم تكتمون ﴾[5]، ﴿ ولا آمِّينَ البيتَ الحرامَ ﴾[6].

---

(١) في (غ) : مثال .

(٢) في هذه العبارة اضطراب ونقص ، وقد جاءت هكذا في النسخ الثلاث ، وهي لا تعطي معنى واضحاً يتناسب مع ما قبلها وما بعدها ، فلعل كلمة سقطت بين قوله : والإضافة ، وقوله : من نصب ، مثل : دليل أو تؤيد أو شيء يشبه ذلك .

(٣) المائدة : ٩٥ .

(٤) المائدة : ١ .

(٥) البقرة : ٧٢ .

(٦) المائدة : ٢ .

(متصلاً) ـ أي باسم الفاعل ، وأخرج المفصول منه ، فإنه يجب نصبه إلاَّ ما شذَّ ، كما سيأتي ، قال تعالى : ﴿ إني جاعلٌ في الأرض خليفةً ﴾[1].

(ووجوباً إن كان ضميراً متصلاً) ـ نحو : زيدٌ مكرمُك ، والزيدان مكرماك ، والزيدون مكرموك ؛ فالكاف في موضع جرٍّ عند سيبويه والمحققين ، فإن لم تتصل فالنصب كقوله :

١٥٠ ـ لا تَرْجُ أو تَخْشَ غيرَ الله إنَّ أذىً واقيكه اللهُ لا ينفكُّ مأموناً[2]

فالهاء في موضع نصب ، لفصله من اسم الفاعل بالكاف ؛ وأورد عليه معمول اسم الفاعل من كان الناقصة ، فإنه يجوز جرُّه ونصبه مع الاتصال بالوصف نحو : المحسن زيدٌ كائنه أو كائنٌ إياه ، والجواب أن حمل[3] الاتصال هنا على ما يشمل مقابل المنفصل من المضمر والمفصول من اسم الفاعل ، أو يحمل[4] هذا على الأول ، ويفهم الثاني من اشتراطه الاتصال في جرِّ الظاهر كما سبق .

(خلافاً للأخفش وهشام في كونه منصوب المحل) ـ زاعمين أن التنوين في مكرمك ، والنون في مكرماك ، حُذِفا لصون الضمير عن الانفصال ، والضمير منصوب ، إذ لا دلالة على الجرِّ ؛ ورد باعتبار المضمر بالظاهر ، فكما أن الظاهر يجرُّ ، كذلك المضمر ، وأجاز هشام إثبات التنوين نحو : ضاربُنْك ، والنون نحو : ضاربانك . قال :

---

(١) البقرة : ٣٠ .

(٢) الشاهد في قوله : واقيكه الله ، حيث أتى بالضمير الثاني المتصل ـ الهاء ـ بعد فصله من اسم الفاعل بالكاف ، فهو في موضع نصب . قال في التصريح ١ / ١٠٧ : أتى بالضمير الثاني متصلاً ، ولو فصله لقال : واقيك الله إياه ... فالهاء في موضع نصب . ولا يعرف قائله ، ولم ينسبه في معجم شواهد العربية .

(٣) في (د) : والجواب حمل .. وفي (غ) : بحمل .

(٤) في (غ) : يحتمل .

١٥١ ـ ☆ أمُسْلِمُني للموت أنت فميت ☆[1]

وقال غيره : إنما جاء في الشعر ويمتنع في الكلام .

(وشذَّ فصلُ المضاف إلى الظاهر[2] بمفعول) ـ كقراءة من قرأ : ﴿ مُخْلِفَ وعدَه رسُلِه ﴾[3] بنصب وعدَه وجرّ رسلِه .

(أو ظرف) ـ كقوله :

١٥٢ ـ رُبَّ ابن عمٍ لسليمى مُشْمَعِلْ ... طباخِ ساعاتِ الكرى زادَ الكَسِلْ[4]

فصل بين المثال وما أضيف إليه بساعات الكرى . يقال : اشمعلَّ القومُ في الطلب اشمعلالاً : إذا بادروا .

(ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعاً على حدّه) ـ فيجوز في هذين الإضافة إلى المفعول ، نكرة ومعرفة ، بشرط الاتصال بالوصف ، قال تعالى : ﴿ والمقيمي الصلاة ﴾[5]، وقال الشاعر :

١٥٣ ـ إنْ يَغْنَيا عنّيَ المستوطنا عدَنٍ ... فإنني لستُ يوماً عنهما بغني[6]

---

(١) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : أمسلمني ، حيث زعم هشام أن النون فيه هي نون التنوين ، والظاهر أنها للوقاية .

(٢) في (د ، غ) : إلى ظاهر .

(٣) إبراهيم : ٤٧ .

(٤) سيبويه ١ / ٩٠ (١٧٧) ـ قال في الحاشية : ديوان الشماخ ١٠٩ ونسب فيه إلى جبار بن جزء بن ضرار ، وهو ابن أخي الشماخ ... والمشمعل الجاد في الأمر ، الخفيف في جميع ما أخذ فيه من عمل ، والكرى النعاس ، والكسِل بكسر السين الكسلان ، وأراد بابن عم سُليمى زوجها الشماخ ، كانت سُليمى زوجاً له ، وهذا مما يصحح نسبته إلى جبار بن جزء ؛ والشاهد فيه إضافة طباخ إلى ساعات ، على تشبيهه بالمفعول به ، لا على أنه ظرف ، وعلى ذلك يعد زاد الكسل مفعولاً ثانياً .

(٥) الحج : ٣٥ .

(٦) في شرح الشواهد الكبرى للعيني ٣ / ٣٩٣ : أقول : قائله مجهول ، وكثيراً ما يحتج ابن هشام بالأبيات المجهول قائلها ، والجهالة لا تضر في الاحتجاج إذا احتج بها المتقدمون مثل سيبويه وأمثاله ، =

فإن لم يتصل به فالنصب ؛ ويجوز في المتصل النصب على طرح النون للطول ، وقرأ الحسن وبعض رواة أبي عمرو : ﴿ والمقيمي الصلاةَ ﴾ بنصب الصلاة ، والجرُّ هو الأكثر . واحترز بقوله : على حدِّه من جمع التكسير وجمع السلامة المؤنث ، فحكمها حكم المفرد .

(أو كان المفعول به معرفاً بها) - نحو : الضاربُ الرجلَ .

(أو مضافاً إلى المعرَّف[1] بها) - نحو : الضاربُ غلامَ الرجلِ .

(أو إلى ضميره) - أي أو كان المفعولُ مضافاً إلى ضمير المعرف بها نحو : الرجلُ أنت الضاربُ غلامَه . وقال المبرد : لا يجوز في هذه الجرُّ ، بل يتعين النصب . ورد عليه بقوله :

١٥٤ - الودُّ أنتِ المستحقَّةُ صَفْوِه ... منّي وإن لم أرجُ منكِ نوالا[2]

روي بإضافة المستحقة إلى صفوه ، والأفصح في هذه المسائل الثلاث النصب .

= فإن في كتابه أبياتاً مجهولة ، وقد احتج بها .

قوله : إن يغنيا من غني فلان عن كذا فهو غان ، يعني استغنى عنه ولا حاجة له به ...

وقوله : المستوطنا عدن أصله : المستوطنان ، فحذفت النون للإضافة ، والألف واللام فيه بمعنى الذي ، أي اللذان استوطنا عدن ...

والاستشهاد فيه في قوله : المستوطنا عدن ، حيث دخلت الألف واللام في المضاف المثنى ، لكون الإضافة لفظية .

(١) في بعض نسخ التسهيل : إلى معرف بها .

(٢) في الدرر ٢ / ٥٧ : استشهد به على أن إضافة الصفة لا تعرفها ، بدليل إضافتها إلى ما فيه ضمير يرجع إليها -. وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٤٦ قال : الود مبتدأ ، وأنت بالكسر مبتدأ ثان ، والمستحقة صفوه خبره ، والجملة خبر الأول ، وفيه الشاهد ، فإن المستحقة مضاف إلى صفوه ، وهو مضاف لضمير ما هو مقرون بال وهو الود ، وذهب المبرد إلى أن مثل هذا لا يجوز فيه إلا النصب ، والصحيح جواز الجر كما في الشاهد ، وهو حجة عليه .

(ولا يغني كون المفعول به معرَّفاً بغير ذلك) ـ أي غير الثلاثة المذكورة ، كتعريف العلمية والإشارة والإضمار ؛ ولا تجوز الإضافة في قولك : الضاربُ زيداً ، والضاربُ ذينك ، والضاربك ، بل يتعين النصب إذ لا مقتضى للجرِّ .

(خلافاً للفراء) ـ في إجازته الجر في الثلاثة ، ولا مستند له في ذلك من نثر ولا نظم .

(ولا كونه ضميراً ، خلافاً للرماني والمبرد في أحد قوليه) ـ فإذا قلت : هذا الضاربُك أو هؤلاء الضواربُك ، فمذهب سيبويه والأخفش أن الكاف في موضع نصب ، والفراء يجيز الجر والنصب كما سبق ، والمبرد في أحد قوليه والرماني يلزمان الجر ، وتبعهما الزمخشري ، مع منعه جر الظاهر المعرَّف بغير الثلاثة السابقة ، فإن قلت : هذان الضارباك أو هؤلاء الضاربوك ، جاز كونُ الكاف في موضع نصب ، ويكون سقوط النون للطول ، وكونُها في موضع جر ، ويكون سقوط النون للإضافة ؛ وقال المصنف : إن الوجهين جائزان في هذا بإجماع ، وليس كذلك ، بل جوازهما قول سيبويه ، وقال الجرمي والمازني والمبرد وجماعة : هو في موضع جرٍّ فقط ، إذ الأصل سقوط النون للإضافة ، فلا يعدل عنه إلاَّ إذا تعين غيره كما في نحو قولك : هذان الضاربا زيداً بنصب زيد .

(ويُجَرُّ المعطوفُ على مجرور ذي الألف واللام إن كان مثله) ـ نحو : جاء الضاربُ الغلامِ والجاريةِ .

(أو مضافاً إلى مثله) ـ نحو : جاء الضاربُ الغلام وجارية المرأة .

(أو إلى ضميره) ـ نحو : جاء الضارب المرأة وغلامها . والمسألة الأولى متفق عليها ، وحكى المصنف الاتفاق أيضا في الثانية والثالثة ، وحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجرِّ في الثالثة وتعين النصب ، وحكى الشلوبين عنه جواز الجر فيها ، وروى بالوجهين قوله :

☆ الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدَها(١) ☆

يروى بنصب عبد وجرِّه ، وحكي أيضاً عن المبرد منع الجرِّ في الثانية .

---

(١) في سيبويه ١ / ١٨٣ (٩٤) : ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله : هو الضاربُ زيداً والرجلَ ، لا يكون فيه إلاَّ النصبُ ، لأنه عمل فيها عمل المنوَّن ، ولا يكون : هو الضاربُ عمرٍو ، كما لا يكون : هو الحسنُ وجهٍ ؛ ومن قال : هذا الضاربُ الرجلِ ، قال : هو الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله . ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى :

الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعبدِها ... عُوذاً تُـزَجِّي بينها أطفالها

وإذا ثنَّيت أو جمعت فأثبتَّ النون قلت : هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربون الرجلَ ؛ لا يكون فيه غير هذا ، لأن النون ثابتة ؛ ومثل ذلك قوله عز وجل : ﴿ والمقيمين الصلاةَ ، والمؤتون الزكاةَ ﴾ ـ النساء : ١٦٢ .

وفي هامشه : ديوان الأعشى ٢٥ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب يقول : يهب المائة الهجان من الإبل ، ومعها عبدها ، أي راعيها ؛ والهجان : البيض ، يستوي فيه الواحد والجمع ، وهي أكرم الإبل عليهم ، والعوذ جمع عائذ وهو جمع نادر ، وهي الحديثات النتاج ، لأن ولدها يعوذ بها لصغره ، وتزجي تسوق سوقاً رفيقاً ، والطفل كل صغير من ولد الحيوان ، واستشهد به سيبويه على عطف عبدها على المائة ؛ واعتُرض عليه بأنه ليس مثل : الضاربُ الرجلِ وعبدِ الله ، لأن عبدها ليس أجنبياً ، لأنه بمثابة : عبد المائة ؛ لأن الضمير فيه عائد إلى المائة ، وأما الضارب الرجل وعبد الله ، فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول ، فهو أجنبي . وأجيب بأن سيبويه لم يقصد ذلك ، وإنما عنَى أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلته في الجرّ .

وفي الخزانة ٤ ش ٢٩٤ ص ٢٥٦ بعد أن ذكر البيت برواية :

تزجي خلفها أطفالها

قال : على أنه قد يجعل ضمير المعرَّف باللام في التابع مثلَ المعرف باللام ، فإن قوله : عبدِها بالجر معطوف على المائة ، وهو مضاف إلى ما ليس فيه ال ، واغتُفر هذا لكونه تابعاً والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع ...

قال أبو بكر بن السراج : ... وينشدون هذا البيت جرّاً :

☆ الواهبُ المائةِ الهِجانِ وعبدِها ☆

وكان أبو العباس المبرد يفرق بين عبدها وزيد ، ويقول : إن الضمير في عبدها هو المائة فكأنه قال : وعبد المائة ، ولا يُستحسن ذلك في زيد ولا يجيزه ، وأجازه سيبويه والمازني ، ولا أعلمهم قاسوه إلاَّ على هذا البيت . وقال المازني : إنه من كلام العرب ، والذي قاله أبو العباس أولى وأحسن . انتهى . =

(لا إن كان غيرَ ذلك ، وفاقاً لأبي العباس) - كأن يكون المعطوف علَماً ، أو اسم إشارة ، أو مضافاً إلى معرفة غير مصحوبة بال ؛ فلا يجوز عند المبرد جرُّ زيدٍ في قولك : هذا الضاربُ الرجل وزيد ، لعدم صحة : الضاربُ زيد ، وأجاز ذلك سيبويه ، وممن حكاه عن سيبويه المصنف والشلوبين ؛ وظاهر كلام سيبويه أنه سماع من العرب ، فإنه قال : من قال : هذا الضاربُ الرجل ، قال : هذاالضاربُ الرجل وعبد الله ؛ ووجهه أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ؛ ولهذا جاز : رُبَّ رجل وأخيه . وتفصيل القول في تابع معمول اسم الفاعل الصالح لنصب المفعول بتلخيص : أن المعمول إن كان منصوبا نصب التابع نحو : هذا مكرمٌ زيداً وعمراً ، وأجاز الكوفيون والبغداديون الجرَّ مستدلين بقول امرئ القيس :

١٥٦ - فظلَّ طُهاةُ اللحم ما بين مُنضج   صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجَّلِ[1]

= وقال الأعلم : قد غلط سيبويه في استشهاده بهذا ، لأن العبد مضاف إلى ضمير المائة ، وضميرها بمنزلتها ، وهذا جائز بإجماع ، وليس مثل : الضارب الرجل وعبد الله ، لأن عبد الله علمٌ كالفرد ، لم يضف إلى ضمير الأول فيكون بمنزلته . وإنما احتج سيبويه بهذا بعد أن صحَّ عنده بالقياس جوازُ الجرِّ في الاسم المعطوف ، وأنشد البيت ليُريَ ضرباً من المثال في الاسم المعطوف ، لأنه حجة له ، لا أنه ليس يجوز فيه غيره . هذا كلامه .

(١) في (ز) : من بين منضج ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٧ في الأصل : ما بين منضج ، وفي شرح الشاهد كرر : من بين منضج ، قال : قاله امرؤ القيس الكندي من قصيدته المشهورة ؛ قال : وفي ديوانه : وظل بالواو ، وطهاة اللحم اسمه جمع طاه ، وهو الطباخ ، ومن بين منضج خبره ، وصفيف شواء كلام إضافي مفعول اسم الفاعل ، والشاهد في قوله : أو قدير ، فإن أو فيه بمعنى الواو ، وهو عطف على شواء ، قال الصبان : وهذا غير ظاهر وإن أقره شيخنا .
وفي المغني ٢ / ٤٦٠ ش ٧٠١ - القدير المطبوخ في القدر ، وهو عندهم عطف على صفيف . وخرِّج على أن الأصل : أو طابخ قدير ، ثم حذف المضاف ، وأبقى جرُّ المضاف إليه ... أو أنه عطف على صفيف ، ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة ... قال العيني في قدير : وهو ما طبخ في قدر ، ومعجل بالجرّ صفته ، والمعنى من بين منضج صفيف شواء ، وهو الذي فُرِّق وصُفَّ على الجمر ، وهو شواء الأعراب ، أو طابخ قدير أي وطابخ قدير .

قالوا : جُرَّ قدير عطفاً على موضع صفيف ، إذ يجوز خفضه بإضافة منضج ؛ وخُرِّج على تقدير : منضج ، أي ومنضج قدير ، وأو بمعنى الواو لأجل بين ، وإن كان المعمول مخفوضاً ، والتابع نعت أو توكيد ، فقيل[1] : يجرُّ فقط نحو : هذا ضاربُ زيدٍ العاقل نفسِه ، وقيل : ينصب أيضا ؛ وعطف البيان كالنعت ، وإن كان التابع بدلا أو عطف نسق ، فالوصف إن عري من ال فالجرُّ نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أخيك وعمرٍو ، ويجوز النصب عند من لم يشترط المحرز كالأعلم فيقول : أخاك وعمراً ، ومن شرطه منع النصب ، فإن نصب في العطف أضمر له ناصبا ، وهو ظاهر قول سيبويه ؛ وإن قرن بالوصف بال مثنى أو جمع سلامة لمذكر فالجر والنصب ، ذكره ابن عصفور والأبدي ، فتقول : هذان الضاربا زيدٍ أخيك وعمرٍو ، وهؤلاء الضاربو زيدٍ أخيك وعمرٍو ، وإن شئت أخاك وعمراً ، وفي جواز النصب نظر بناء على اشتراط المحرز[2] ، فإن قرن بها وهو غير ذينك ، فالتابع إن عَري من ال أو من الإضافة إلى ما هي فيه أو إلى ضمير ما هي فيه نصب ، نحو : هذا الضاربُ الرجلَ أخاك وزيداً ؛ وأجاز سيبويهَ العطف على اللفظ ، ومنعه المبرد ؛ وإن لم يَعْرَ فقد سبق ذكر جرِّه[3] ، وذكر ما نقل عن المبرد [من[4]] الخلاف فيه ، والنصب لا يخفى حكمه بعد معرفة ما تقدم[5] .

(**فصل**) : (يعمل اسم المفعول عمل فعله) ـ أي فعل المفعول ، فيرفع المفعول به لفظا نحو : زيدٌ مضروبٌ غلامُه ، أو محلا نحو : ممرورٌ به ؛ وما أقيم مقام الفاعل في الفعل أقيم هنا .

(مشروطاً فيه ما شُرط في اسم الفاعل)ـ من الاعتماد ، وأن لا يعمل

---

(١) في (د) : قيل .

(٢) في (د) : بناء على اشتراك النصب والجرّ .

من (٣) إلى (٥) سقط من (غ) .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث ، والسياق يحتمل وجودها .

مصغراً ، ولا موصوفاً قبل العمل ، ولا مقصوداً به المضيُّ ، وحكمه في هذا وفي الحمل على موضع المعمول واتصال الضمائر ، حكم اسم الفاعل اتفاقاً واختلافاً .

(وبناؤه من الثلاثي على زنة مفعول) ـ كمضروب وممرور به ؛ وفي البسيط أصله أن يكون من الثلاثي على وزن مُفعَل ، أي ليكون جاريا على[1] مضارعه ، وإلاَّ لم يعمل ، ثم عدل عنه إلى مفعول ، لئلا يلتبس بما هو من أفعل ، وكان الثلاثي أولى بالزيادة لخفته . انتهى . وقال الأهوازي النحوي ـ وليس هو المقرئ المكنيّ بأبي علي ـ إن نفع لا يقال منه منفوع[2] .

(ومن غيره) ـ أي غير الثلاثي .

(على زنة اسم فاعله ، مفتوحاً ما قبل آخره) ـ نحو : مُكرَم ومستخرج .

(ما لم يُستغنَ فيه بمفعول عن مُفعَل) ـ كمزكوم ومحموم ومحزون .

(وينوب ـ في الدلالة لا العمل ـ عن مفعول بقلة فِعْلٌ) ـ كذِبح وطِرح أي مذبوح ومطروح .

(وفعَل) ـ كقبَض ولفَظ ، أي مقبوض وملفوظ .

(وفُعلة) ـ كلقمة ومضغة ، أي ملقوم وممضوغ .

ولا يعمل شيء من هذه ، فلا يقال : مررت برجل ذِبْح كبشُه .

(وبكثرة فَعيل) ـ كأجير وصريع من[3] الصفات ، ولا يعمل أيضا ، وقال ابن عصفور في آخر باب ما لم يسم فاعله من المقرب : واسم المفعول وما كان من

---

(١) في (د) : على زنة مضارعه .

(٢) في (غ) : إن يفع لا يقع منه ميفوع .

(٣) سقط الجار والمجرور من (ز ، غ) .

الصفات بمعناه ، حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعول . انتهى . فعلى هذا يجوز : مررت برجل جريح أبوه ، ويحتاج إلى سماع .

(وليس مقيساً ، خلافا لبعضهم) ـ فاستعمال فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ، ومع كثرته قال المصنف : لا ينقاس ، فلا يقال : ضريب في مضروب ، وعليم في معلوم ، وقويل في مقول ، وتبيع في متبوع[1] ، وأجاز بعضهم القياس على ما سمع بشرط أن لا يكون له فعيل بمعنى فاعل ، فلا يجوز عنده عليم ولا قدير بمعنى معلوم ومقدور ، ويجوز ضريب بمعنى مضروب . ونقل ابن المصنف الإجماع على أنه لا ينقاس ، وخفي عليه ما ذكره والده من الخلاف ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة في باب التذكير والتأنيث أيضا ، ولكن لم يذكر فيها خلافا .

(وقد ينوب عن مُفْعَل) ـ نحو : أعلَّه المرضُ فهو عليل أي مُعَلّ .

☆ ☆ ☆

(١) في (ز ، غ) : متبع .

٣٧ ـ باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

(وهي الملاقيـة فِعْلاً) ـ وهـذا يشمل الصفـة المـذكورة واسم الفـاعل الـلازم وغيره ، ويخرج[1] قرشيّاً وثباتا[2] ، فإنها لا يلاقيان فعلا ، فحقهما أن لا يشبَّهـا ، وسيأتي في آخر الباب أن المنسوب قد يشبَّه .

(لازماً) ـ أخرج الملاقية فعلاً متعدّياً ، فلا يشبَّه ، وسيـأتي في آخر البـاب ما يتعلق بهذا .

(ثابتاً معناها تحقيقاً) ـ كحسَن وقبيح ، وخرج قـائم وقـاعـد ونحوهمـا[3] ، والمغاربة يقولون : اسم الفاعل من غير المتعدّي كنائم وجالس ودائم يدخل في هذا الباب ، وكذا اسم المفعول من المتعـدّي إلى واحـد نحو : مضروب الظهر ؛ وسيـأتي كلام المصنف في هذا .

(أو تقديراً) ـ كمتقلّب ، فيقدر ثبوت معناه .

(قابلةً للملابسـة والتجرد) ـ قـال المصنف : احترز بـه من أب وأخ ، فـإنها لا يقبلان الملابسة والتجرد لمن جرَيا عليه . واعترض بخروج هذا بقوله : الملاقيـة فعلا ، فإنه لا يلاقي فعلا بمعناه ، وأيضـا فمـا ذكره من ثبوت المعنى يقتضي سقوط هذا القيد ، فإن الثابت معناه لشخص لا يقبل الملابسـة والتجرد بـالنسبـة إليـه ، وفيهما بحث .

---

(١) في (د) : ونحو هذا .

(٢) هذا اللفظ غير واضح ، ففي (د) : ونباتا ، وفي (ز) : وتبانا .

(٣) في (د) : ونحو هذا .

(والتعريف والتنكير بلا شرط) ـ أخرج أفعل التفضيل ، فإنه يقبل التعريف بشرط فَقْد مِنْ ؛ واعترض بخروج هذا بالملاقية فعلا ، فإن أفعل التفضيل لا يلاقي فعلا ولا مصدراً بمعناه ، وإنما هو مشتق من مصدر ليس بمعناه وهو ضعيف .

(وموازنتها المضارع[1] قليلة ، إن كانت من ثلاثي) ـ نحو : طاهر العرض ، وظاهر الفاقة ، وخامل الذكر ؛ والكثير عدم الموازنة كحسن وضخم وجميل ؛ وقول الزمخشري : إن الصفة المشبهة هي التي لا تجري على فعلها ، هو ظاهر قول الفارسي في الإيضاح ؛ وينبغي حمله على أن هذا هو الباب فيه ، أي الكثير . وقد[2] اتفق النحاة على أن شاحطاً في قوله :

١٥٧ ـ من صديقٍ أو أخي ثقةٍ ... أو عدوٍّ شاحطٍ دارا[3]

صفة مشبهة .

(ولازمة ، إن كانت من غيره) ـ نحو : منطلق اللسان ، ومطمئن القلب ، ومستسلم النفس ، وقال رجل من طيئ :

١٥٨ ـ ومن يكُ مُنْحلَّ العزائم تابعاً ... هواه ، فإنَّ الرشدَ منه بعيدُ[4]

---

(١) في (د ، ز) : للمضارع .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) في المغني ٢ / ٤٥٩ ش ٧٠٠ جاء به في معرض التفرقة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، قال : وقول جماعة أنها لا تكون إلا غير مجارية للمضارع مردود باتفاقهم على أن منها شاحطاً في البيت . وفي سيبويه ١ / ١٩٨ (١٠٢) قال الشارح ـ عبد السلام هارون ـ في هامشه : والشاحط البعيد ، وهو اسم فاعل أجري مجرى الصفة المشبهة ، يصف الدهر أنه يعم بنوائبه الصديق والعدو ، والقريب والبعيد . والشاهد فيه نصب داراً بشاحط . والبيت لعدي بن زيد العِبادي النصراني ـ جاهلي .

(٤) في معجم شواهد العربية جـ ١ : البيت لجرير ـ ديوانه ١٦٧ برواية بعيد ، وفي رواية أخرى نديد ـ والشاهد في قوله : مُنحلَّ العزائم ، على أن موازنة الصفة المشبهة للمضارع لازمة إذا كانت من غير الثلاثي نحو : منطلق اللسان ، ومطمئن القلب .. ومنحل العزائم .

(ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم[1] اطراد إضافتها إلى الفاعل معنى) - كحسن الوجه ، ومنطلق اللسان ، فالوجه فاعل معنى ، وكذا اللسان ، ويطرد إضافة الصفة إليه دون اسم الفاعل ، وهذا ظاهره يخالف ظاهر ما سبق عن المغاربة من أن اسم الفاعل من اللازم يجري مجرى الصفة المشبهة ، وإن حمل كلامهم على إجازة ذلك عند قصد الثبوت فيلحق بالصفة المشبهة لم يخالف ، وكلام المصنف في آخر الباب على هذا ، وستراه .

واختلف في إضافة الصفة المشبهة ، فقيل : هي من نَصبٍ ، فأصلُ حسن الوجهِ بالخفض : حسن الوجه بالنصب ، وقبل النصب هو مرفوع ، فالنصبُ من رفعٍ ، والخفضُ من نصْبٍ ، وإلى هذا ذهب ابن السيِّد والشَّلَوْبين وأكثر أصحابه ، واستدل على ذلك بقولهم : مررتُ بامرأةٍ حسنة وجهها ، بالتاء مع الخفض كما مع النصب ، ولو كانت الإضافة من رفع لسقطت التاء معها ، كما مع الرفع .

وقيل : الإضافة من رفع ، والنصب من خفض ، فالخفض نشأ عن الرفع ، والنصب عن الخفض ، وإليه ذهب السهيلي ، وقيل : كل منهما ممكن ، وإليه ذهب أبو الحسن الدباح ، وأبو عبد الله الخضراوي .

(وهي إما صالحةٌ للمذكر والمؤنث معنى ولفظا) - أي يصلح معناها لكل منهما ، وبنت العرب للكل لفظا كالحُسْن والقُبح والكرَم والبُخل .

(أو معنى لا لفظا) - وهي الصالحة لهما معنى ، واختص كلٌّ بلفظ ، كقولهم للمذكر آليّ وللمرأة عَجْزاء .

(أو لفظاً لا معنى) - وهي الخاصة بالمذكر والمؤنث[2] ، ووزنها صالح لكل منهما كحائض وخصيّ ، فإن فاعلاً وفعيلا صالحان للمذكر والمؤنث .

---

(١) في (د) : ويميزها عن اسم الفاعل اللازم ...

(٢) في (ز ، غ) : وهي الخاصة بالمذكر أو المؤنث .

(أو خاصة بأحدهما معنى ولفظا) - كآدر وأكمر فلفظها ومعناهما للمذكر فقط ، ورتقاء وعفلاء لفظها ومعناهما للمؤنث فقط . والأدرة نفخة في الخصية ، يقال : رجل آدر بيِّن الأدَر[1] ، والأكمر العظيم الكمرة ، والرتقاء[2] المرأة التي لا يستطاع جماعها لارتتاق[3] ذلك الموضع ، والارتتاق ضد الانفلاق[4] ، والعَفْلاء[5] ذات العَفَل ، والعَفَلَةُ بتحريك الفاء في ذين هو شيء يخرج من قبل المرأة شبيه بالأدرة للرجال .

(فالأولى تجري على مثلها وضدها) - وهي التي يقال فيها تشبّه عموماً ، فيجري مذكرها على المذكر والمؤنث ، وكذلك مؤنثها ؛ تقول : مررت برجلٍ حسن أبوه ، وحسنة أمه ، وبامرأة حسن أبوها ، وحسنة أمها .

(والبواقي تجري على مثلها) - وهي التي يقال فيها إنها تشبه خصوصاً ، فتقول : مررت برجلٍ آليّ الابن ، وبامرأة عجزاء البنت ، وبرجل خصيّ الابن ، وبامرأة حائض البنت ، ورجل آدر الابن ، وامرأة رتقاء البنت .

(لا ضدها ، خلافا للكسائي والأخفش) - في إجازتها في الأقسام الثلاثة الجريان على الضد نحو : مررت بامرأة آليّ ابنها ، وبرجل عجزاء بنته ، وبرجل حائض بنته ، وامرأة خصيّ ابنها ، ورجل رتقاء بنته ، وامرأة آدر ابنها .

---

(١) في (د) : الأدرة .

(٢) في اللسان - رتق : وهي رتقاء بينة الرَّتَق التصق ختانها فلم تُنَلْ لارتتاق ذلك الموضع منها ، فهي لا يستطاع جماعها - أبو الهيثم : الرتقاء المرأة المنضمة الفرج التي لا يكاد الذكر يجوز فرجها لشدة انضمامه .

(٣) في (غ) : لارتياق .

(٤) في (د) : الانفتاق .

(٥) في لسان العرب : عفَل : قال الليث : عفَلت المرأة عفَلاً فهي عَفْلاء ؛ قال أبو عمرو الشيباني : القرَن بالناقة مثل العفَل بالمرأة ... والعفَل شيء مدوَّر يخرج بالفرج ، قال : والعفَل لا يكون في الأبكار ، ولا يصيب المرأة إلاّ بعد أن تلد .. وقال ابن دريد : هو غلظ في الرحم ...

(**فصل**) : (معمول الصفة المشبهة ضميرٌ بارز متصل) ـ نحو : مررت برجل حسن الوجه جميله ، فمعمول جميل ضمير بارز متصل .

(أو سببيٌّ موصولٌ) ـ نحو : رأيت رجلاً جميل ما اشتمل عليه من الصفات ، ولم يثبت بعضهم كون الموصول يكون معمول الصفة المشبهة ، والصحيح جوازه ، ومنه :

١٥٩ ـ إن رُمْتَ أمناً وعزةً وغنى فاقصد يزيد العزيز من قصده[1]

(أو موصوفٌ يشبهه) ـ أي يشبه الموصول ، وهو الموصوف بما يكون صلة من جملة أو شبهها نحو : رأيت رجلاً طويلاً رمحٌ يطعن به ، قال الشاعر :

١٦٠ ـ أزورُ امرأً جمّاً نوالٌ أعدَّه لمن أمَّه مستكفياً أزمة الدهر[2]

(أو مضافٌ إلى أحدهما) ـ أي الموصول أو الموصوف نحو : رأيت رجلا غنيَّ غلامِ مَن صحبه ، حديدَ سنانِ رمحٍ يطعن به .

(أو مقرونٌ بال) ـ نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ .

---

(١) في (ز) : يزيدَ العزيزَ بالنصْب ، وفي (د ، غ) كذلك بدون ضبط ، وفي منهج السالك ٢ / ٣٦ كذلك جاء بالنصب ، وفي الصبان على الأشموني ٣ / ١٣ ، ١٤ ذكر الشاهد برواية : بزيد العزيزَ مَنْ قَصَده ، شاهداً على رفع الصفة والموصول بعدها ، والشاهد هنا على كون الموصول يجيء معمول الصفة المشبهة في قوله : العزيز مَنْ قصده .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٦ : الشاهد في : جَمّاً نوالٌ ، حيث رفع جمّاً نوالٌ ، مع أنه غير متلبس بضمير صاحب الصفة لفظا ، وفي المعنى . التقدير : جمّاً نواله ، أي عظيماً عطاؤه ؛ وأعدَّه من الإعداد ، جملة في محل الرفع صفة لنوال ، كذا قالوا ، والأصوب أن يكون صفة لامرأً ، والضمير المنصوب يرجع إليه ؛ قال الصبان : جمّاً أي كثيراً ، ونوال أي عطاء فاعله ، وجملة أعدَّه صفة نوال ، والضمير البارز فيها لنوال ، والمستتر لامرأً ، ولم يبرز لأمن اللبس ؛ قال العيني : أمه أي قصده ، ومستكفيا مفعول ثان لأعدَّه ؛ قال الصبان : مستكفيا حال من فاعل أمَّ ، وأزمة الدهر شدته ، قال : وما في العيني مما يخالف ما قلنا غير ظاهر .

(أو مجردٌ) ـ نحو : مررت برجل حسنِ وجهٍ .

(أو مضافٌ إلى ضمير الموصوف) ـ نحو : مررت برجلٍ حسنِ وجهه .

(أو إلى مضافٍ إلى ضميره لفظا) ـ نحوَ : مررت برجل حسن شامة خدِّه .

(أو تقديراً) ـ نحو : مررت برجلٍ حسنِ شامةِ الخدِّ . أي خدِّه .

(أو إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف) ـ نحو : مررت بامرأةٍ حسنةِ وجهِ جاريتِها جميلةِ أنفِه . فأنف معمول جميلة ، وهو مضاف لضمير يعود إلى وجه ، ووجه مضاف إلى جارية ، وجارية مضافة إلى ضمير عائد على المرأة .

وبهذا انتهى ما ذكر المصنف من أقسام معمول الصفة المشبهة إلى أحد عشر قسماً ، وقيل في هذا إنه يحتاج إلى سماع ؛ وذكر في الشرح قسما آخر ، وهو أن يكون المعمول مضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجنة جميل خالها . وهو تركيب نادر . قال :

١٦١ ـ سبتني الفتاةُ البضَّةُ المتجرِّدِ الـ ـلطيفة كشحهِ ، وما خلتُ أن أُسْبَى[1]

يقال : رجل بضٌّ أي دقيق الجلد ممتلئ ، وجارية بضَّة كانت أدْماء أو بيضاء ، وقد بضَضْتَ يا رجلُ بالفتح والكسر بضاضة وبضوضة ، وقال الأصمعي : البضُّ الرخص الجسد ، وليس من البياض خاصة ، ولكن من الرضوضة ، وكذلك المرأة يقال لها بضَّة ؛ والكَشْحُ ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧ قال : البضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أي رقيق الجلد ممتلئه . والشاهد في البضة المتجرد اللطيفة كشحه ، فإن الكشح هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف مضاف إلى ضمير المتجرد المضاف إليه البضة . ونظيره : مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ، فإن المعمول مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى ، وهذا تركيب نادر . يقال : فلان حسن المتجرَّد بفتح والمجرد والجردة كقولك حسن العرية والمعرى ، وهما بمعنى واحد .

(وعملها في الضمير جرٌّ بالإضافة إن باشرته وخلت من ال) ـ نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ جميلِه ؛ وأجاز الفراء التنوين والنصبَ نحو : جميلٍ أباه . ورد بأن المقدور على اتصاله في مثله لا يفصل .

(ونصبٌ على التشبيه بالمفعول به إن فصلت) ـ نحو : قريش نجباء الناس ذريةً وكِرامهموها . ولا خلاف في نصبه في هذا ونحوه ؛ وحكى الكسائي : هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها .

(أو قرنت بال) ـ نحو : مررت بالرجل الحسنِ الوجه الجميله ، وقيل[1] : هو في موضع جرٍّ ، وقيل يعتبر بظاهر الضمير ، ففي الحسن وجهاً الجميله ، الضمير في موضع نصب ، لامتناع : الجميل وجهٍ بالجرِّ ، وفي الحسن الوجه الجميله ، يجوز في الضمير النصب والجر ، لجوازهما في الجميل الوجه .

هذا كله في الصفة المصروفة ، وأما غيرها نحو : الحسن الوجه الأحمره ، فالضمير نصب عند سيبويه ، وإليه رجع المبرد عن الجرِّ ؛ وظاهر كلام الفراء ترجيح الجرِّ .

(ويجوز النصبُ مع المباشرةِ والخلوِّ من ال ، وفاقا للكسائي) . فإن قصدت الإضافة فالجر ، وإلاَّ فالنصب على التشبيه ؛ وإنما يمكن القصدان والمعمول ضمير في غير المنصرفة نحو : رأيت غلاماً حسن الوجه أحمره . فعلى الإضافة تكسر الراء ، وعلى التشبيه تفتحها ، لكن لم يُجز النصب من القدماء غير الكسائي ، كذا قال المصنف ، وذكر ابن عصفور الوجهين ، ولم يخص النصب بالكسائي ـ وروى عن بعض العرب : لا عهدَ لي بألأمَ فعالاً منه ولا أوضعَه ، بفتح العين .

---

(١) سقطت من (ز) .

(وعملها في الموصول والموصوف رفعٌ ونصبٌ مطلقاً) ـ أي قرنت الصفة بأل أم لا نحو : رأيت الرجلَ الجميل ما اشتملت عليه ثيابه ، الطويل[1] رمح يطعن به ،[2] ورأيت رجلا جميلا ما اشتملت عليه ثيابه ، طويلا رمح يطعن به . فيجوز في حاء : ورمح ، على التقديرين الرفع والنصب .

(وجرٌّ[3] إن خلت من ال وقصدت الإضافة) ـ فنقول : رأيت رجلا جميلَ ما اشتملت عليه ثيابُه ، طويلَ رمحٍ يطعن به[4] .

(وإن وليها سببيٌّ غير ذلك) ـ أي غير الضمير والموصول والموصوف ، وهي تسعة أقسام بما ذكر المصنف في شرحه ، وقد مضى تمثيلها .

(عملت فيه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً) ـ أي قرنت الصفة بأل أم لا ، قرن المعمول بها أو تجرد أو أضيف ؛ والرفع في الباب على الفاعلية ، ونصب النكرة على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، ونصب المعرَّف بالإضافة على التشبيه . وأجاز بعض النحويين[5] التمييز ، وهي نزعة كوفية ، ونصب المعرف بأل على التشبيه ، وأجاز بعضهم التمييز .

(ويقل نحو : حسنُ وجهِه) ـ بجرِّ وجه ، ومنه :

١٦٢ ـ على أنني مطروفُ عينيه كلما تصدّى من البيض الحسانِ قبيلُ[6]

---

(١) في (د) : طويل .
(٣) في (غ) : وجرّاً
من (٢) إلى (٤) سقط من (د)
(٥) في (ز) : بعضهم .
(٦) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في قوله : مطروفُ عينيه بجرِّ عينيه على مثال : حسنُ وجهِه ، وهو قليل في رأي ابن مالك ، وقد ذكر الشارح آراء النحاة فيه ، وصحح ما ذهب إليه ابن مالك .

وفي الحديث : « أعور عينهِ اليمنى »[1] ، ولم يجز سيبويه ذلك إلا في الشعر ، ومنعه المبرد مطلقاً ، وأجازه الكوفيون مطلقاً ، والصحيح جوازه على قلة ، كما ذهب إليه المصنف .

(وحسنٌ وجهَه) - بنصب وجه ، ومنه :

١٦٣ - لو صُنْتَ طرفك لم تُرَعْ بصفاتها ... لما بدت مجلوةً وجناتُها[2]

وجعل منه : ﴿ ومن يكتمها فإنه آثمٌ قلبَه ﴾[3] بالنصب .

(وحسنٌ وجهٌ) - برفع وجه ، ومنه ما أنشده الفراء عن بعض العرب :

١٦٤ - بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ ... فهل أنت مرفوعٌ بما ههنا راسُ[4] ؟

(ولا يمتنع ، خلافاً لقومٍ) - وفي الإفصاح للخضراوي أن مثل : حسنٌ وجهٌ ، بالرفع لا يجوز في قول أحد ؛ وليس ذلك بصحيح ، فقد أجازه الكوفيون ، ولكن أكثر البصريين على المنع ، وهو اختيار ابن خروف .

---

(١) بخاري لباس ٦٨ ، فتن ٣٦ ، مسلم إيمان ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، فتن ١٠٠ ، ترمذي فتن ٦٠ ، أحمد ٢ / ١٣٢ ، ١٤٤ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث . في صفة الدجال .

(٢) في التصريح ٢ / ٧٢ : أما إذا أريد به - اسم المفعول - معنى الثبوت ، فإنه يرفع السببي على الفاعلية ، وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، ويجره بالإضافة ، وعلى ذلك جاءت الشواهد ، فمن شواهد الرفع : بثوب ودينار . . البيت ، ومن شواهد النصب : لو صنت طرفك . . البيت ، ومن شواهد الجر :

تمنّى لقائي الجون مغرور نفسِه . . ... البيت .

وفي الدرر ٢ / ١٣٥ : الشاهد في قوله : مجلوة وجناتها ، فمجلوة اسم مفعول ، فلما جاء بمعنى الثبوت والدوام صار صفة مشبهة . . ونصب وجناتها على التشبيه بالمفعول به ، وقد نسب العيني الأبيات التي منها الشاهد لعمر بن لحأ التيمي بالحاء المهملة ، وفي شواهد العربية : لجأ بالجيم .

(٣) البقرة : ٢٨٣

(٤) في الدرر ٢ / ١٣٤ : استشهد به على أن اسم مفعول المتعدي إلى واحد أجري مجرى الصفة المشبهة فرفع في قوله : مرفوع بما ههنا راسٌ . ولا يعرف قائله .

وضابط الباب أن ما تكرر فيه الضمير من المسائل ، أو عري عنه ، فهو ضعيف ، وما وجد فيه واحد فهو قوي ، إلاّ ما اتفق على ضعفه ، وهو : الحسنُ وجهه ، والحسنُ وجهٍ ، على أن الفراء قال : إن القياس يقتضي جواز : الحسنُ وجهٍ ، وقال السيرافي : لا يبعد إضافة المعرف إلى المنكر نحو : يا حسنَ وجهٍ ، وحسن معرَّف بالنداء .

(فصل) : (إذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميرَه وطابقته في إفراد وتذكير وفروعهما) ـ نحو : مررت برجل حسَنٍ ، ورجلين حسنين ، ورجال حسَنين ، وبامرأة حسنة ، وامرأتين حسنتين ، ونساءً حسناتٍ .

(مالم يمنع من المطابقة مانع) ـ ككون الصفة لا تقبل التذكير كربعة ، أو التأنيث كجريح ، أو التثنية والجمع والتأنيث كأفعل مِنْ ، وكالمصدر في أفصح اللغتين .

(وكذا[1] إن كان معناها لغيره ولم ترفعه) ـ فإنها تطابق السابق أيضا ، ما لم يمنع من المطابقة مانع نحو : مررت برجلٍ حسنِ الوجه ، وبرجلين حسنَيْ الغلمان ، وبرجال حسنِي الغلمان ، وبامرأة حسنة الغلام ، وبامرأتين حسنتي الغلمان ، وبنساء حسان الغلمان .

(فإن رفعَتْه) ـ أي رفعت الصفة ما هي له من غير السابق وهو السببيُّ .

(جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند إليه) ـ فتقول : مررت برجلين حسن غلامهما ، وبرجال حسن غلمانهم ، وبامرأة حسن غلامها ، وبرجل حسنة جاريته ، وبنساء حسن غلمانهن ، كما تقول في الفعل حسُنَ مع ما عدا المؤنث ، وحسُنت مع المؤنث .

---

(١) في (غ) كما في بعض نسخ التسهيل : وكذلك

(وإن أمكن تكسيرهـا حينئـذ مُسنـدةً إلى جمـع) ـ أي حين إذ رفعت السببيَّ نحـو : كريمٌ أو حسنٌ آبـاؤه . واحترز من التي لا يمكن تكسيرهـا نحـو : شراب وضراب ، فتقـول : مررت برجـل شراب آبـاؤه ، إذ لا يمكن غيره ، وجمـع السلامة للمذكر يأتي ذكره .

(فهو أولى من إفرادها) ـ كقولكَ : مررتَ برجل حسان أو كرام آبـاؤه ، أولى من حسن أو كريم آبـاؤه . وهـذا مـا نصَّ عليـه سيبـويـه في بعض نسـخ الكتـاب . وقـال السيرافي في الفصـل الـذي فيـه هـذا : إنـه ليس من كـلام سيبويه ، وهذا القول معروف للمبرد ، واختاره أبو موسى ؛ ومذهب الجمهور أن الإفراد أولى من التكسير ، وهو اختيـار الشلوبين والأُبَّـدِيّ ، وفصل بعضهم بين أن يتبع جمعاً فيختار التكسير ، أو مفرداً أو مثنى فيختار الإفراد .

(وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة : « يتعاقبون فيكم[1] ملائكـة ») ـ فيقال على هذه اللغة : مررت برجل قائِمَيْن غلاماه ، وقائِمين غلمانه ، كما قالوا : قاما غلاماه ، وقاموا غلمانه .

(وقد تعامَل غيرُ الرافعةِ ما هي لـه ، إن قُرن بـال معـاملتهـا إذا رفعتـه) ـ قال الفراء : العرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضـافـة ، فيقولون : مررت على رجل حسنةٍ العينُ ، المعنى : حسنةٍ عينُه . انتهى .

وعلى هذا يقال : مررت برجل حسـانٍ الغلمـانُ ، وكريمـةٍ الأم ، كما يجوز في الرفع نحو : حسانٍ غلمانُه ، وكريمةٍ أمُّه ؛ وكذا يجوز : بامرأةٍ كرامٍ الآبـاءُ ، وكريمٍ الأبُ ، كما يجوز كرامٍ آباؤها ، وكريمٍ أبوها ، فتعـامل الصفـة ، والمعمول بال ، في الجر والنصب ، معاملتهـا والمعمول مضـاف إلى الضمير في الرفع ، ومنع

---

(١) رواه الشيخان والنسائي عن أبي هريرة ـ التاج والجامع للأصول ١ / ١٣٤ .

بعض النحويين ذلك ، وعليه متأخرو المغاربة ، فيوجبون عند رفع الصفة الضميرَ مطابقتها الموصوفَ ، واستشهد للقول الأول بقوله :

١٦٥ ـ أيا ليلةً خُرْسَ[1] الدجاج شهدتها ببغداد ما كادت عن الصبح تنجلي[2]

وفي قوله : وقد تُعامل ، تقليل لذلك ، وهو الوجه ، فلا يمنع ولا يقاس لقلته .

(وإذا قُصد استقبالُ المصوغة) ـ أي الصفةالمصوغة .

(من ثلاثي) ـ أي من فعل ثلاثي ، على فعَل كعفَّ ، أو فعِل كشبع ، أو فعُل كشرُف .

(على غير فاعل) ـ كعفيف وشبعان وشريف .

(رُدَّت إليه) ـ أي إلى فاعل فتقول : عافّ وشابع وشارف ؛ وما ذكر من قيد الاستقبال نص عليه الفراء قال : العرب تقول لمن لم يمت : إنك لمائت ، ولا تقول لمن مات : هذا مائت ، إنما يقال في الاستقبال ؛ وأطلق بعض المغاربة القول بالرد إلى فاعل إذا ذهب مذهب[3] الزمان ، لكنه مثل بالمستقبل فقال : نحو : حاسِنٌ غداً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وضائقٌ به صدرُك ﴾[4] ،

---

(١) في (ز ، غ) : خَرْسَى الدجاج ، وفي اللسان ـ بغدد :

فيا ليلةً خُرْسَ الدجاج طويلةً ببغدانَ ما كانت عن الصبح تنجلي .

(٢) قال في اللسان : أنشد الكسائي : فيا ليلة . . البيت ، قال : يعني خُرْساً دجاجُها . قال الأزهري : الفصحاء يقولون : بغداد بدالين . . وفيها لغات : بغداد وبغداذ وبغذاذ وبَغْدِين وبَغْدان ومَغْدان ، كلها اسم مدينة السلام ، وهي فارسية معناها : عطاء صنم ، لأن بغ صنم ، وداد وأخواتها عطية . . .

والشاهد في قوله : ليلة خرس الدجاج . . حيث عوملت الصفة غير الرافعة ما هي له ، إن قرن بال معاملتها إذا رفعته ، وقول الفراء : العرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة .

(٣) سقطت من (ز)

(٤) هود : ١٢

وكذا قراءة بعض السلف : ﴿ إنك مائت وإنهم مائتون ﴾[1] ، وقول الشاعر :

١٦٦ ـ وما أنا مِنْ رُزْءٍ وإن جلَّ جازعٌ ولا بسرور بعد موتك فارحٌ[2]

(ما لم يقدَّر الوقوعُ) ـ فإنه حينئذ يبقى على ما بني عليه ، ولا يحول إلى فاعل كقراءة الجمهور : ﴿ إنك ميتٌ وإنهم ميتون ﴾[1] أي في عداد الموتى .

(وإن قُصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة) ـ نحو : زيدٌ قائم الأب ، أي قائم أبوه .

(ولو كان مِنْ متعدٍّ إن أُمن اللبسُ ، وفاقاً للفارسيّ) ـ نحو : زيدٌ ظالمُ العبيدِ ، وثَمَّ ما يرشد إلى إرادة[3] أن العبيد هم الظالمون ؛ ولم يفصل الفارسيّ بين أمن اللبس وغيره ، ولكن التفصيل للمصنف ، والذي ذكره غيره أن المتعدي إن تعدَّى لغير واحد لم يشبَّه بلا خلاف ، فلا يقال : زيدٌ معطي الأب درهما ، ولا مُعْلِم الأب عمراً قائماً ، أو بحرف جرٍّ ، وكذلك عند الجمهور ، وأجازه الأخفش وصححه ابن عصفور ، ومنه قولهم : هو حديثُ عهدٍ بالوجَع ، والمانع تعلق الوجع بعهد لا بحديث ؛ وإن جاء غضبان الأب على زيد ؛ علق المانعون على بمحذوف ، لدلالة الصفة ، أي غضب على زيد ؛ أو لواحدٍ بنفسه ، فكثيرون على المنع ، وطائفة فيما حكى الأخفش ، على الجواز ، وقال آخرون : إن حذف المفعول اقتصاراً جاز ، وإلاَّ فلا ، فتقول : زيدٌ

---

(١) الزمر : ٣٠

(٢) في شرح الحماسة للمرزوقي ٨٥٨ لأشجع بن عمرو السلمي : والمعنى أن المنايا والعطايا تساوت أقدارها عندي بعدك ، لأنك كنت المرجوَّ عندي ، والمخوف عليه لديّ ، فأصبحت بعدك لا أجزع لمصاب وإن جلَّ ، ولا أفرح لنائب خير . . قال : ولو قال بدل جازع وفارح : جَزِع وفَرِح كان أفصح وأكثر ، لأن فَعِلَ إذا كان غير متعدٍّ فالأجود والأقيس في مصدره فَعَلٌ ، وفي اسم الفاعل فَعِلٌ ، وإذا كان متعدياً فبابه فاعل . .

والشاهد هنا على قول المصنف : وإذا قصد استقبال المصوغة ـ الصفة المشبهة ـ من ثلاثي على غير فاعل رُدَّت إليه ، أي إلى فاعل ، وذلك في قوله : جازع وفارح بدل جَزِع وفَرِح .

(٣) سقطت من (د)

ضارب الأب ، ولا تقول : ضارب الأب عمراً . واختاره ابن عصفور وابن أبي الربيع ، والسماع كذلك جاء . قال :

١٦٧ ـ ما الراحمُ القلب ظلّاماً وإن ظُلِما ولا الكريمُ بمنّاعٍ وإن حُرِما[1]

وخص بعضهم الخلاف بحال ذكر المفعول ، وقال : عند عدمه لا خلاف في جواز التشبيه .

(والأصح أن يجعل اسم المفعول المتعدي إلى واحد من هذا الباب مطلقا) ـ فيرفع السببيَّ وينصبه ويجره ، فتقول : مررت برجل مضروب أبوه أو الأب ، بجر الأب أو نصبه . وقوله : الأصح ، يقتضي خلافاً ، قال شيخنا[2] : ولا نعلم أحداً منعها ؛ وقوله : إلى واحد ، يقتضي[3] منع ذلك فيما كان[4] من متعد إلى غير واحد ، وإن لم يذكر غير القائم مقام الفاعل معه نحو : مررت برجل معطى الأب ، أو مُعْلم الأخ ؛ أو ذكر نحو : معطى الأب درهما ، أو معلم الأخ زيداً قائما ، والقسم الثاني ذكر غيره منعه .

(وقد يُفعل ذلك بجامد لتأوله بمشتق) ـ نحو : هذا منهل عسل ماؤه ، أو عسلَ الماء ، أي حلو ، ومنه :

---

(١) جاء الفيْلان : « ظلما وحرما » مبنيين للفاعل في بعض الروايات ، وللمفعول في بعضها الآخر ، وفي الدرر ٢ / ١٣٦ : استشهد به على أنه سمع استعمال الوصف المتعدي من صفة مشبهة مع أن المفعول حذف اختصاراً . . والاستشهاد فيه قوله : ما الراحم القلب ، فإن الراحمَ اسم فاعل أضيف إلى فاعله ، وإضافة اسم فاعل إلى فاعله لا تجوز إلا إذا أمن اللبس ، وفاقا للفارسيّ ومن تبعه ، والجمهور على منعه ، وقالت جماعة : إن حذف مفعوله اقتصارا جاز ، وإلاّ فلا ، ومن هذا القبيل البيت المذكور . . والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس . . قال : ولم أعثر على قائل البيت .

(٢) أبو حيان

(٣) في (د ، غ) : يمنع ذلك

(٤) في (د) : إذا كان

١٦٨ ـ فلـــولا اللهُ والمهرُ المفـــدَّى لأُبْتَ وأنت غربـــال الإهـــاب[١]

أي مثقَّب الإهـاب . ونحـو : مررت برجـل قرشيّ أبـوه أو الأب ، أي منتسب إلى قريش . وفي الغرة لابن الـدهـان : إذا قلت : مررت برجـل أسـد ، لم ترفـع الظاهر ، فلا تقول : أسد أبوه ، فأما :

١٦٩ ـ سـل المرءَ عبـدَ الله إذ فرّ[٢] هـل رأى كتيبتنـا في الحرب كيف قراعهـا
ولـو قـام لم يلـق الأحبـة بعـدهـا ولا في أسـوداً هصرهـا ومصـاعهـا[٣]

فقال قوم : هصرها ومصاعها بدل من قراعها ؛ وقيل : مرفوعـان بـأسود ، والهصر الكسر ، يقال هَصره واهتصره بمعنى ، والمصاع القتال .

وفي بعض نسخ التسهيل : (ولا تعمل الصفة المشبهة في أجنبيّ محض ، ولا تؤخر عن منصوبها) ـ فلا تعمل إلاَّ في سببيّ ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يعمل فيه وفي الأجنبي ، فتقول : هذا ضاربٌ زيداً ، وهذا مستفـاد ممـا ذكر ، حين قسَّم معمـولهـا في أوائـل البـاب . ولا يجـوز تقـديم معمـولهـا المنصـوب عليهـا ، فـلا

(١) في الدرر ٢ / ١٣٦ : استشهد به على أن الجامد المضن معنى المشتق يجري مجرى الصفة المشبهة . والشاهد في قوله : غربال الإهاب أي مثقب الإهاب ، أجري مجرى الصفة المشبهة في الإضافة إلى مـا هو فاعل في المعنى ، ولو رفع بها أو نصب جاز . قال : ولم أعثر على قـائل هـذا البيت ، وفي شواهـد العربيـة نسبـه إلى حسـان بن ثـابت ، ثم قـال : وليس في ديـوانـه ، ونسب في الـوحشيـات : ٨ إلى عفيرة بنت طرامة .

(٢) في (د) وضع كلا من العبارتين : إذ فرّ ، في الحرب ، موضع الأخرى .

(٣) في الدرر ٢ / ١٣٦ ذكر النص الذي جـاء بـالشرح : وفي الغرة . . الخ ثم قـال : وفي الأشموني : خاتمة : قال في الكافية : وذكر نص الكافية في هذا الموضع : كأنت غربال الإهاب وكذا . . . ضمن غربال معنى مثقب فأجريت مجراها في الإضـافـة إلى مـاهو فـاعل في المعنى ، ولو رفع بهـا أو نصب جـاز . والله أعلم . أما النص الأخير فقد ذكر نص ما جاء بالشرح حول : هصرها ومصاعها ، لم يزد عنه شيئا .

تقول : جاءني رجل الوجه حسن ، تريد : حسن الوجه ، بخلاف اسم الفاعل ، فيجوز :[1] جاءني رجلٌ زيداً ضاربٌ .

وفي البسيط أنه يجوز الفصل بين الصفة المشبهة ومعمولها إذا كان مرفوعاً أو منصوبا ، كقوله تعالى : ﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾[2] وفي شرح الخفّاف : لم يفصلوا بين الصفة المشبهة ومعمولها ، فيقولوا : كريم فيها حسب الآباء[3] ، إلاّ في الضرورة ، كقوله :

☆ الطيبون إذا ما ينسبون أباً ☆[4]

ـ ١٧٠

☆ ☆ ☆

---

(١) في (د) : فتقول .

(٢) ص : ٥٠

(٣) في (د) : الأب .

(٤) في الدرر ٢ / ١٣١ : والطيبون . . وصدر البيت :

سيري أمامُ فإن الأكثرين حصاً . .

قال : استشهد به على أن الصفة المشبهة لا يفصل بينها وبين معمولها إلا في الضرورة كالمثال في البيت : فالطيبون صفة مشبهة ، وأبا تمييز لها ، وفصل بينهما بإذا ومتعلقها . . والبيت للحطيئة ـ ديوانه / ٦ .

٣٨ ـ باب إعمال المصدر

(يعمل المصدرُ مُظهَراً) ـ هذا قول جمهور البصريين ، فلا يعمل في مجرور ولا ظرف ولا غيرهما وهو مضمر ، وأجاز الكوفيون إعماله مضمراً ، فيقولون : مروري بزيد حسن ، وهو بعمرو قبيح ، فيعلقون الباء بهو ، واستدلوا لذلك بقوله :

١٧١ ـ وما الحرب إلاّ ما علمتم وذقتمُ　　وما هو عنها بالحديث المرجَّمِ[١]

أي وما الحديث عنها ، وخرجه الأولون على تعليق عن بمحذوف ، أي أعني عنها ، أو بالمرجم ضرورة ، وأجاز أبو علي في رواية ، والرماني وابن جني ، إعماله في المجرور ، وأجاز جماعة إعماله في الظرف ، وأطلق النحويون النقل عن الكوفيين في إعمالهم ضمير المصدر ، مع اختلاف النقل عنهم في إعمال صريحه .

(مكبَّراً) ـ فلا يقال : عرفت[٢] ضُريبَك زيداً ، لقوة جانب الاسمية بالتصغير ، كما قوي بالإضمار ؛ وشرط بعضهم في إعمال المصدر الإفراد ، فلا يعمل مثنى ولا مجموعاً ، ولم يشترطه بعضهم . ومِن إعماله مجموعاً قولهم : تركته بملاحس

---

(١) فيه الشاهد على رأي الكوفيين بجواز إعمال ضمير المصدر ، وفي الدرر ٢ / ١٢٢ قال : وهذا البيت شرحه البغدادي في شرح شواهد الرضي ، قال : يقول : ما الحرب إلا ما جربتم وذقتم ، فإياكم أن تعودوا إلى مثلها ، وقوله : وما هو عنها ، أي ما العلم عن الحرب ، أي ما الخبر عنها بحديث يرجم فيه بالظن .. ثم ذكر قول الخطيب وأبي جعفر النحوي والزوزني .. ثم قال : وقال الأعلم : هو كناية عن العلم .. وأورد الشارح المحقق هذا البيت في باب المصدر على أن ضمير المصدر يعمل في الجار والمجرور ، وقال : أي ما حديثي عنها ، فجعله ضمير الحديث ، والمرجم الذي يرجم بالظنون ، والترجيم الظن ، والمعنى أنه يحضهم على قبول الصلح ويخوفهم من الحرب . والبيت من معلقة زهير .

(٢) سقطت من (ز) .

البقر أولادها . فملاحس جمع ملحس بمعنى لَحْس ، أي تركته[1] بحيث لا يدري أين هو ، كقولهم : بمباحث البقر ، أي بالمكان القفر ، ويقال بحيث تلحس بقر الوحش أولادها ، وقوله :

١٧٢ ـ وقد وعَدتْك موعداً لو وفتْ به　　مواعيدَ عُرقوب أخاه بيثرب[2]

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) في الخصائص ٢ / ٢٠٧ : ومما جاء من المصادر مجموعاً ومُعْمَلاً أيضاً قوله :

☆ مواعيدَ عرقوب أخاه بيثْرِب ☆

و (بيتْرَب) .

قال في الحاشية : هذا عجز بيت أوله :

☆ وواعَدْتَني مالا أحاول نفعَه ☆

وهو من أبيات للشماخ ، أوردها في فرحة الأديب ، في المقطوعة ٣٤ ؛ وقد روى ابن السيرافي : بيتْرَبِ ، بالتاء والراء المفتوحة ، فردّ عليه صاحب الفرحة ، وذكر أن الرواية : بيثرِب ، مدينة الرسول ، صلى الله عليه وسلم .

وجاء به ابن يعيش في مبحث منصوبات المفعول المطلق ١ / ١١٣ قال : قد تقدم من قولنا إن المصدر ينتصب بالفعل وهو أحد المفعولات ، وقد يحذف فعله لدليل الحال عليه ... فن ذلك إذا رأيت رجلاً يعد ولا يَفي قلت : مواعيدَ عُرقوب .. فهو مصدر منصوب بوعدتني ، ولكنه ترك لفظه استغناء عنه ، بما فيه من ذكر الخُلف ، واكتفاء بعلم المخاطب بالمراد .

وجاء ببيتين أحدهما للشماخ ، والآخر يروى للأشجعي ، يخالف صدرُ كل منها صدرَ بيت الشارح ـ ابن عقيل ـ فقال : قال الشماخ :

وواعَدْتَني مالا أحاول نَفْعَه　　مواعيدَ عُرقوب أخاه بيَتْرَبِ

ويروى للأشجعيّ :

وعَدْتِ ، وكان الخُلْفُ منكِ سجيَّةً　　مواعيدَ عُرقوبٍ أخاه بيتْرَبِ

وأشار إليه صاحب معجم شواهد العربية في قافية الباء المكسورة وقال : للشماخ أو الأشجعيّ ؛ وواضح أن لكل منها بيتاً يتفق مع الآخر في العجز ـ موضع الشاهد ـ ويختلف في الصدر ؛ ثم ذكر ابن يعيش قصة مواعيد عُرقوب ، وقال : أنكر أبو عبيد يثْرِب ، لأن عرقوباً رجل من العماليق ، وكانوا بالبعد من يثرب ، مدينة الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، وإنما هي يتْرَب بتاء معجمة ثنتين من فوقها ، وراء مفتوحة ، وهي موضع قريب من اليمامة .

هذا ، ولم يذكر ابن يعيش موضع الشاهد المقصود هنا ـ في شرح ابن عقيل ـ وهو جواز إعمال المصدر مجموعاً في قوله : مواعيدَ عُرقوب أخاه ... بنصب أخاه مفعولاً لمواعيد ، مما وضحه في الخصائص =

ومواعيد جمع موعد ، وأجاز ابن العلج إعماله في التميز ، قال : لأن التميز قابل لعمل الضعيف فيه كالأحوال والظروف نحو : عجبت من تصبباته عرقاً ، قال : ويحتمل أن يكون منه قوله عليه السلام : « ألا أخبركم بأحبّكم إليَّ وأقربكم مني مجالس ؟ محاسنكم أخلاقاً »[1] ، فالمحاسن جمع محسن ، لم يُتكلم له بواحد كمذاكير ، وهو عامل في أخلاق ، وعرقوب رجل من العمالقة ، ضربت به العرب المثل في الخلف ، فقالوا : مواعيد عرقوب ، وذلك أن أخاه سأله شيئاً ، فقال عرقوب : إذا أطلع نخلي . فلما طلع قال : إذا أبلح ، فلما أبلح قال : إذا أزهر ، فلما أزهر قال : إذا أرطب ، فلما أرطب قال : إذا أتمر ، فلما أتمر جذّه من الليل ولم يعطه شيئاً .

(غير محدود[2]) - أي بالتاء ، فلا يقال : عجبت من ضربتك زيداً ، وشذَّ قوله :

١٧٣ - يُحايي به الجَلْدُ الذي هو حازم بضربة كفَّيه الملا نفسَ راكب[3]

= ٢ / ٢٠٧ ، وفي الدرر ٢ / ١٢٢ ، هذا ، وقد نسبه في شرح سيبويه ١ / ٢٧٢ لابن عبيد الأشجعي ، وروى صدره:

☆ وعدتِ وكان الخلف فيك سجيّةً ☆

(١) بخاري - فضائل الصحابة ٢٧ ، مناقب ٢٣ ، ترمذي - بر ٧١ برواية : « إنَّ من أحبكم إليَّ أحسنكم أخلاقاً ... » وفي مسند الإمام أحمد ٤ / ١٩٢ ، ١٩٤ برواية : إن أحبكم إليَّ ... محاسنكم أخلاقاً ... » وفيها الشاهد .

(٢) زاد في إحدى نسخ التسهيل : بالتاء .

(٣) في الدرر ٢ / ١٢٢ : استشهد به على شذوذ إعمال المصدر المحدود بالتاء . قال : والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد في قوله : بضربة كفيه ، فإن ضربة مصدر محدود أضيف إلى فاعله ، ونصب الملا مفعوله ، وهو شاذ ، لأن المصدر المحدود لا يعمل . ويحايي يحيي من الإحياء ، والجَلْد الصلب والحازم الضابط ، والملا بالقصر التراب ، ونفس راكب مفعول يحايي . وقد خطأ صاحب الدرر العيني والصبان ويس في إعادة الضمير في به على الماء ، وأنه خطأ في الرواية صحته : بها ، والضمير يعود على الداوية في بيت قبله ، وأنه أحيا نفسه .. ولا أرى داعياً لهذا كله ، فقد جاءت الرواية « به » في جميع المراجع ، واتفقت على أنه أحيا به نفس راكب معه كما جاء بنص البيت . ولا يعرف قائله .

أنشده الفارسيّ في التذكرة .

(ولا منعوتٍ قبل تمامه) ـ أي قبل أخذه ما يتعلق به من مجرور وغيره ، لأن هذا المصدر مقدَّر بحرف مصدريّ والفعل ، فهو كفعلٍ موصول به ، فلا يجوز : عجبت من ضربك الكثير زيداً ، ويجوز : من ضربك زيداً الكثير . وحكم بقية التوابع حكم النعت ، فيمتنع : عجبت من شربك وأكلك اللبن ، وقتالك نفسه[1] زيداً ، ومن إتيانك مشيك إلى زيد ؛ وإن أخّرت جاز . وقد ردَّ الفارسيّ على السيرافيّ قوله في أنت ، من قوله :

١٧٤ ـ أرَواحٌ مودِّعٌ أم بكورُ ... أنت فانظر لأي ذاك تصير[2]

إنه فاعل للمصدر من جهة الوصف ؛ وخرَّجه بعضهم على أنه فاعل فعل محذوف يفسِّره فانظر ، وممن ذكر هذا سيبويه ، وأجاز السيرافيّ والأعلم كونه مبتدأ خبره رواح ، إما مبالغة ، وإما على معنى ذو رواح .

(عملَ فعِله) ـ فإن كان فعله لازماً لزم المصدر ، أو متعدِّياً تعدَّى على حسب تعدِّيه ، فتقول : عجبت من قيامك ، ومن ضربك زيداً ، ومن إعطائك زيداً درهماً ، ومن ظنك عمراً قائما ، ومن إعلامك زيداً عمراً منطلقاً ؛ ولا يتقيد إعماله بما تقيَّد به إعمال اسم الفاعل ، بل يعمل ماضياً كما في الحال والاستقبال ، لأن عمله بالنيابة عن الفعل ، لا بالشبه ، وعن بعضهم منع إعماله ماضياً ، وعزى

---

(١) في (ز) : نفسك .

(٢) جاء البيت في أكثر المراجع بضبط مودّع اسم فاعل ، وفي بعضها بضبطه اسم مفعول ، وقيل : يجوز هذا ، وفي سيبويه ١ / ١٤٠ : لأيّ ذاك ، كما في التحقيق ، وفي الخصائص ١ / ١٣٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٨٩ : لأي حال ، وفي رواية : لأي أمر ..

قال صاحب الدرر ٢ / ١٤٥ : وقد خرج رفع أنت على وجوه : أجاز السيرافي أنه مرفوع على الفاعلية بالمصدر رواح أم بكور على التنازع ، وقيل إنه فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر ، أي أنت الهالك ، أو خبر محذوف المبتدأ أي الهالك أنت ، أو مبتدأ خبره رواح إما على المبالغة أو الحذف أي أنت ذو رواح ؛ والبيت لعدي بن زيد ديوانه / ٨٤ .

إلى ابن أبي العافية ، وقول سيبويه : باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، قيل معناه : مجرى الفعل المضارع له ، ماضياً كان أو غيره ، أي المشابه ، وقد صرح آخر الباب بما يقتضي هذا ، إذ قال : وتقول : عجبت من ضرب أخيه[1]، يكون المصدر مضافاً ، فعل أو لم يفعل ، ويكون منوناً .

(والغالب ، إن لم يكن بدلاً من اللفظ بفعله ، تقديرهُ به بعد أن المخففة أو المصدرية أو ما أختها) ـ فلا يلزم تقدير المصدر غير البدل بواحد من الأحرف الثلاثة ؛ وما اختاره المصنف من أن ذلك غالب وليس بلازم ، استند فيه إلى مجيئه غير محتاج ، بل غير سائغ فيه ذلك التقدير ، ومنه قول العرب . سمع أذني زيداً يقول كذا ، إذ لا يسوغ : أن تسمع أذني ، فإن الحال لا يسد مسدَّ خبر المبتدأ الذي هو حرف مصدري والفعل ، وجعل المصنف مما هو غير مقدَّر بالحرف قول بعض العرب : اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم ، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لغَيّ[2]، ونوزعَ فيما ادعاه ، فلا مانع من التقدير في هذا ، وفي سمع أذني ، ولا يلزم من صحة التقدير جواز النطق ؛ وقال ابن العلج : اختلف ، هل من شرط تقدير الفعل الحرف السابك أم لا ، فمنهم من يقدر نفسَ الفعل ، ومنهم من يقدره بأن ، والأول قال : إنما يقدر الحرف حيث يكون المصدر معمولاً لشيء متقدم ، لأنه إذا نزل منزلة الفعل لم يكن معمولاً فيقدر الحرف ، وعند الابتداء به لا يحتاج إلى الحرف ، قال : وهذا أصح قياساً وسماعاً ، أما القياس فمن حيث أن الفعل إذا قُدِّر بالحرف كان معناه المصدر ، فلم يقع المصدر موقع الفعل ، بل موقع نفسه ، وأما السماع فلجواز : ضربي زيداً قائماً ، ومنع : أن أضرب زيداً قائماً ، إلاّ بخبر[3] ، وإنما كان الحال خبراً مع ظهور

(١) في (ز) : أخيك .

(٢) في (ز ، غ) : لعي بالمهملة ، والغَيّ بالمعجمة الذي يقابل الرشد أنسب لسياق العبارة .

(٣) أي يخبر به عن المصدر المؤول كقولهم : أن تسمع بالمعيديّ خيرٌ من أن تراه .

المصدر ، لأن الحال كالزمان ، والزمان يخبر به عن المصدر ، فلما خرج عن لفظه منع . انتهى - وكلام المغاربة على اشتراط تقدير الحرف .

واحترز بقوله : بدلاً من اللفظ ، من المصدر المبدل من فعله في الأمر ونحوه وسيأتي . وقوله : أو المصدرية يوهم أن المخففة غير المصدرية ، وليس كذلك ، وإنما أراد الاحتراز عن التفسيرية والزائدة ، فخصها بذلك الاحتراز ، مع ما عُلم من أنَّ المخففة أصلها المثقلة ، وقد سبق في باب الموصول عدُّها في الحروف المصدرية .

وقوله : أختها ، أي أخت أن ، وهي الموافقة لها في الدلالة على المصدرية مع الفعل ، وقد سبق الكلام عليها بباب الموصول ، واحترز من بقية أقسام ما ، ولا يكون المقدر بأن الشأنية وضعاً إلا ماضي المعنى أو مستقبله ، وأما المقدَّر بالأخريين[1] فيكون للأزمنة الثلاثة .

(ولا يلزم ذكرُ مرفوعه) - بل يحذف مقتصراً على المصدر ، لازماً أو متعدياً نحو : عجبت من قيامٍ حصل اليوم ، أو ضرب ، أو يذكر مع المفعول دون الفاعل كقوله تعالى : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ ، يتيماً ﴾[2] .

والفرق بين المصدر والفعل وشبهه ، حيث استغنى المصدر عن المرفوع ولم يستغنيا أن الفاعل كالجزء[3] من الفعل ، ولذا سكنوا له آخر الفعل نحو : ضربْت ، والجزء لا يحذف ، فكذلك شبهه ، ثم حمل شبه الفعل على الفعل ، ولم تثبت هذه الجزئية للمصدر ، بل هو كالمنفصل ، بدليل إضافته إلى الفاعل ، وليس كحسن الوجه ، لأن هذا يقبل الإضمار ، والمصدر لا يقبله ، لأنه بمنزلة أسماء الأجناس .

---

(١) في (ز) بالآخرين ، وفي (غ) بالأخرا ، هكذا بالألف .

(٢) البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٣) في (د) : جزء .

وذهب قوم إلى أن الفاعل مضمر في المصدر عند عدم ذكره لفظاً . قال ابن هشام الخضراوي : أهل البصرة متفقون على أن لا إضمار ، وأهل الكوفة يضمرون الفاعل ، ويقولون : لا بد من ذلك ، لأنه كاسم الفاعل ، ويردُّه أن نحو : عجبت من أكل التفاحة ، لا دليل فيه على فاعل يُجعل الإضمارُ له ، والإضمار يستدعي عهداً ، فهو محذوف لا محالة .

وأفهم قول المصنف : ولا يلزم ، أنه يجوز ذكر مرفوعه ، وهو قول البصريين ، وقال الفراء : لا يجوز أن يلفظ بالفاعل بعد المصدر المنون ، قال : لأنه لم يُسمع ، ورُدَّ عليه بقوله :

١٧٥ ـ حرب تردَّدُ بينهم بتشاجر قد كفَّرت آباؤها أبناؤها[1]

فآباؤها مرفوع بكفّرت ، أي لبست الدروع ، وأبناؤها مرفوع بتشاجر ، ورُدَّ باحتمال كون آباؤها أبناؤها مبتدأ وخبراً ، أي آباؤها مثل أبنائها في ضعف الحلوم ، ويؤيده قوله قبلُ[2]:

١٧٥ ـ هيهات قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت ، حلماؤها سفهاؤها[3]

أي مثل سفهائها .

(ومعموله كصلة في منع تقديمه وفصله) ـ لأن المصدر هنا مقدر بحرف

---

(١) (٣) في لسان العرب : كفر : ورجل كافر ومكفّر في السلاح داخل فيها ، والمكفَّر الموثَّق في الحديد كأنه غطي به وستر ، والمتكفِّر الداخل في سلاحه ، والتكفير أن يتكفَّر المحارب في سلاحه ، ومنه قول الفرزدق :

هيهات قد سفهت أمية رأيها فاستجهلت حلماؤها سفهاءها

هكذا بنصب سفهاء

حرب تردد بينها (هكذا) بتشاجر قد كفَّرت آباؤها أبناؤها

قال : رفع أبناؤها بقوله : تردَّد ، ورفع آباؤها بقوله : قد كفَّرت أي كفَّرت آباؤها في السلاح .

(٢) سقطت من (د) ، والمقصود قول الشاعر قبل البيت السابق : هيهات ... البيت .

مصدري والفعل ، والحرف المصدري موصول ، كما سبق ، والفعل صلته ، فكما لا يتقدم معمول الصلة على الموصول ، لا يتقدم المعمول على المصدر ، لتضمنه الموصول والصلة ، ولهذا أيضاً لا يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي ، وهذا بمقتضى ما سبق منه محمول على ما ثبت له ذلك في هذا الباب ، لقوله أوله : والغالب ... إلى آخره .

(ويُضمر عاملٌ فيما أوهم خلاف ذلك ، أو يُعَدُّ نادراً) ـ فما أوهم التقديم قوله :

- ١٧٦ ☆ وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان[1] ☆

فيقدر إذعان قبل قوله : للذلة ، ويكون المصدر المذكور مفسراً له ، هكذا قيل ، أو يعد هذا في النادر ، وقد سهل بعضهم في الجار والمجرور والظرف بجواز تقديمهما .

ومما يوهم الفصل : ﴿ إنه على رجعه لقادر . يوم تبلى السرائر ﴾[2] ، فظاهره نصب يوم برجع ، وقد فصلا بقادر ، فيضمر عامل في يوم ، أي يرجعه يوم تبلى السرائر . أو يقال : يحتمل في المصدر المنسبك ما لا يحتمل في الموصول ، إذ هو غير صريح في الموصولية ، وقد جوز الأخفش تقديم المفعول به على المصدر نحو : يعجبني عمراً ضربُ زيدٍ .

---

(١) في الدرر ٢ / ١٢٤ : استشهد به على أن ما ورد من المصدر عاملاً فيما قبله بحسب الظاهر ، يؤول بإضمار فعل يفسره ذلك المصدر . فإذعان مصدر ، وللذلة معمول له مع تقدمه عليه عند ابن السراج ، وأما غيره فيجعله معمولاً لفعل محذوف . قال الأشموني ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٩١ : فليست اللام من قوله : للذلة متعلقة بإذعان المذكور ، بل بمحذوف قبلها يدل عليه المذكور . والتقدير ، وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان .

(٢) الطارق : ٨ ، ٩ .

(وإعمـالـه مضـافـاً أكثر من إعمـالـه منـونـاً) ـ وهـذا مرجعــه الاستقراء ، والمعروف أنـه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمـال المضـاف ، وقيل : إن من الكوفيين من لا يُعمل المصـدر بحـال ، ويجعل مـا وجـد بعـده من عمل لفعل مقدر . ومن إعمال المضاف في القرآن : ﴿ ولولا دفعُ اللهِ الناسَ ﴾[1]. قال الفراء : ولا يوجد المنوَّن في كتاب الله إلاَّ بفاصل نحو : ﴿ أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبةٍ ، يتيماً ﴾[2].

(وإعماله منونا أكثر من إعماله مقروناً بـالألف واللام) ـ وعلى جواز إعمـال المنون البصريون ، فيقولون : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، أو عمراً زيـدٍ ، بـالجمع بين الفاعل والمفعول ، مقـدِّمـاً مـا شئت منهما ؛ وعجبت من ضربٍ زيـداً وعمراً ، بالاقتصار على أحدهمـا . واختلف في جواز : عجبت من ضربٍ عمروٌ ، برفع عمرو نيـابـة عن الفـاعل . والجواز قول جمهور البصريين ، والمنـع لـلأخفش ، واختـاره الشلوبين ، وصححـه الخضراوي ، وكان ابن خروف يقول : يجوز إذا لم يقـع لبس نحو : عجبت من جنونٍ بـالعلم زيـدٌ . ومنع الكوفيون إعمـال المنون ، وقـالـوا إن العمل الموجود بعـده لفعل ، فقـدروا في قـولـه تعـالى : ﴿ أو إطعـامٌ في يـوم ذي مسغبة ، يتيماً ﴾ يطعم يتيماً .

وأمـا المصـدر المحلى بـال فـالمعروف أن الكوفيين يمنعون إعمـالـه ، ويجعلـون ما جاء بعده من عمل لفعل مقـدر ، كما سبق عنهم في المنون ، ونقل ابن أصبغ عن الفراء إجازة إعماله ، لكن على استقباح ، وأن البغداديين منعوه البتة ، ومن قـال من البصريين بالمنع ابنُ السراج ، ومذهب سيبويـه جواز إعمـالـه بلا استقبـاح ، فتقول : عجبت من الضرب زيد عمراً ، وصححه بعض المغاربـة ، ونقل ابن أصبغ

---

(١) الحج : ٤٠ .

(٢) البلد : ١٤ ، ١٥ .

أن مذهب سيبويه وكافة البصريين أنه مستقبح ، وهذا معروف عن الفارسيّ وجماعة من البصريين .

وقال ابن الطراوة وأبو بكر بن طلحة : إن عاقبت ال الضمير جاز إعماله نحو : يا زيد عجبت من الضرب عمراً ، تريد : من ضربك ؛ وإن لم تعاقبه لم يجز ، نحو : عجبت من الضرب زيد عمراً[1]، وما أنشده سيبويه في إعماله :

١٧٧ ـ ضعيفُ النكايةِ أعداءَه يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأجلْ[2]

وأنشد القالي في أماليه :

١٧٨ ـ قلَّ الغَناءُ إذا لاقى الفتى تلفاً قولُ الأحبَّةِ لا يبعُدْ وقد بَعُدا[3]

أي قلَّ أن يغني قول الأحبة شيئاً ، إذا لاقى الفتى تلفاً . رفع به الفاعل ، ونصب به الظرف ، وحذف المفعول المنصوب وهو شيئاً . وقد جمع بين الفاعل والمفعول في قوله :

---

(١) في (غ) : عجبت من الضرب زيداً ، وقد سبق مثله مما هو جائز ، وأما هذا المثل فهو لعدم الجواز عند ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة ، وقد سبق أيضاً تصحيح مذهب سيبويه في إعماله بلا استقباح .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٤ : هو من أبيات الكتاب الخمسين . أي هو ضعيف النكاية ، والشاهد فيه أن النكاية مصدر معرف باللام ، وقد عمِل عمَل فعله فنصب أعداءه ، ويخال يظن ، والفرار مفعوله الأول ، ويراخي الأجل جملة مفعوله الثاني أي يحسب أن الفرار يباعد الأجل ويطيله .

وفي الكتاب ١ / ١٩٢ : وتقول : عجبت من الضرب زيداً ، كما قلت : عجبت من الضارب زيداً ، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين . قال الشاعر .. وأورد البيت . وقال الشارح في هامشه : والنكاية مصدر نكيت العدو ، ونكيت فيه إذا أثرت ، يتعدى ولا يتعدى .. والشاهد فيه إعمال المصدر المعرف باللام ، لأن اللام هنا معاقبة للتنوين .

(٣) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والمعنى أي قلَّ أن يغني قولَ الأحبة شيئاً ، إذا لاقى الفتى تلفاً . رفع به الفاعل ، ونصب به الظرف ، وحذف المفعول المنصوب وهو شيئاً ، والبيت مثال آخر لإعمال المصدر المعرف باللام : الغناء ، على ما هو موضح بالمعنى .

١٧٩ ـ عجبت من الرزق المسيء إلهَـــــه   وللترك بعضَ الصـــــالحين فقيرا[١]

وما ذكر من الأكثرية يقتضي أن إعماله مضافاً أحسن من إعماله منوناً ، وهو قول جماعة ، ويعزى إلى الفراء ، وذهب الزجاج والفارسيّ والشلوبين إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً ، ونسب إلى الأكثرين ؛ وقال ابن عصفور : المحلى بـال إعمـالـه أقوى من إعمال المضاف في القياس[٢] .

(ويضـاف إلى المرفوع أو المنصوب ، ثم يستـوفى العمـل ؛ كما كان يستـوفيـه الفعـل) فـإذا أضيف إلى الفـاعـل ، نصب بعـد ذلـك المفعـول ، كقـولـه تعـالى : ﴿ كـذكركم آبـاءكم ﴾[٣] و﴿ ولـو لا دفـعُ الله النـاس ﴾[٤] ، وهـو كثير في القرآن وغيره ؛ وإذا أضيف إلى المفعول رفع بعد ذلـك الفـاعل ، وليس بـالكثير . وجـاء عن ابن عامر أنه قرأ : ﴿ ذكر رحمة ربك عبدُه زكرياءُ ﴾[٥] بضم الدال والهمزة ، قيل : ومنـه : ﴿ ولله على النـاس حج البيت من استطـاع ﴾[٦] . وإضـافتـه إلى الفاعل عند وجوده مع المفعول أحسن ، وقيل بـالعكس ، وليس في كلام سيبويـه ترجيح .

(مالم يكن الباقي[٧] فاعلاً ، فيستغنى عنه غالباً) ـ بل قال بعضهم :لايجوز[٨] إلا في الشعر ، وقال ابن أبي الربيع : جـاء في الشعر ، وفي قليل من الكلام ، وقـد

(١) في (د ، ز) : بعض المحسنين ، والبيت للرد على أبي حيان وابن طلحة في منعها : عجبت من الضرب زيد عمراً ، قال في التصريح ٢ / ٦٣ : والمعنى : عجبت من أن يُرزق المسيءُ إلهَـه ، ومن أن تُرك بعض الصالحين فقيرا .

(٢) ملحوظة : جاء بعد هذا الكلام في النسخة (ز) : والحمد لله وحده ، وصلى الله على محمد وآله . هذا آخر الجزء الأول من المساعد على تسهيل الفوائد ، من تجربة مؤلفه ، ومن نسخة نسخت من خطه .

(٣) البقرة : ٢٠٠

(٤) الحج : ٤٠

(٥) مريم : ٢

(٦) آل عمران : ٩٧

(٧) في (د) وبعض نسخ التسهيل : الثاني

(٨) في (د) : ليس يجوز

نص سيبويه على جوازه في الكلام .

(وقد يضاف إلى ظرف فيعمل بعده عملَ المنوَّن) ـ فتقول : عرفت انتظار يوم الجمعة زيدٌ عمراً . ذكره سيبويه ، ومن منع ذكرَ الفاعل والمصدرُ منونٌ[1] ، منع هذه .

(ويُتْبَعُ مجرورُه لفظا ومحلاًّ) ـ فيجر أو يرفع أو ينصب ، فتقول : عجبت من أكل زيدٍ الظريفِ الطعامَ ، بجرِّ الظريف ، وكذا باقي التوابع ، وعجبت من شرب اللبن الصرفِ زيد ، بجرِّ الصِّرف ، وكذا باقيها ؛ وإن شئت رفعت الظريف ونصبت الصرف ، وكذا الباقي .

وعلى رأي من يضيفه إلى المفعول القائم مقام الفاعل ، ومنهم المصنف ، يجوز : عجبت من شرب اللبن الصرف ، بالجر والرفع ، إذا لم يذكر الفاعل ، وكذا الباقي ، وستأتي المسألة .

ومأجازه من الإتباع على المحل هو مذهب جماعة من البصريين ، ومذهب المحققين منهم المنع ، وهو قول سيبويه ، وذهب أبو عمرو إلى الجواز في العطف والبدل ، والمنع في النعت والتأكيد ؛ وبالجواز قال الكوفيون ، لكن إذا أضفت إلى المفعول وراعيت المحل ، فلا بد من الفاعل عندهم نحو : عجبت من شرب الماء واللبن زيدٌ ، وللمجيز قراءة الحسن : ﴿ أنَّ عليهم لعنةَ اللهِ والملائكةُ والناسُ أجمعون ﴾[2] ، وقال :

١٨٠ ـ ما جعل امرأً القومُ سيداً إلاَّ اعتيادُ الخُلُقِ المجَّدا[3]

(١) في (ز) : المنوَّن

(٢) آل عمران : ٨٧

(٣) لم أجده في المراجع التي تحت يدي ، وقد جاء به الشارح شاهداً على جواز الإتباع على المحل ، من قول المصنف : « ويُتبع مجرورَه لفظاً ومحلاًّ » في قوله : اعتيادُ الخُلُقِ المجَّدا ، بنصب : « المجَّدا » إتباعاً للخلق على المحل ، وهو مذهب الكوفيين بشرط ، ومذهب جماعة من البصريين ؛ ومذهب المحققين منهم المنع ، وهو قول سيبويه ، كما يقول الشارح .

وهو شاهد على الكوفيين ، ومن أجاز اعتبار المحل من البصريين ، فالاختيار عنده إتباع اللفظ .

(ما لم يمنع مانع) ـ فتقول : يعجبني إكرامك زيد وعمراً بنصب عمرو عطفاً على محل الكاف ، ولا تجر بدون إعادة المضاف ، قال ابن الأنباري : وليس بمستحيل ، لأن بعض العرب قاله ، وقرأ قارئون : ﴿ تسّاءلون به والأرحامِ ﴾[1] عطفاً على الهاء .

(فإن كان مفعولاً ليس بعده مرفوعٌ بالمصدر ، جاز في تابعه الرفعُ والنصبُ والجرُّ) ـ فيجوز عند إضافة المصدر إلى المفعول الظاهر ، وعدم ذكر الفاعل ، في التابع مطلقا ثلاثة أوجه ، فتقول : عجبت من تطليق المرأة وضربها ، بالجرِّ على اللفظ ، وبالرفع على تقدير الفعل النائب ، وبالنصب على تقدير فعل الفاعل .

(ويعمل عملَه[2] اسمُه[3] غيرُ العلَم) ـ ومنه حديث الموطأ : « من قبلة الرجل امرأتَه الوضوءُ »[4] ، وقوله :

١٨١ ـ إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يجد عسيراً من الآمال إلاَّ مُيسَّرا[5]

وإنما لم يعمل العلَم من أسماء المصادر لمخالفته المصدر في عدم قصد الشياع ، وأنه لا يضاف ، ولا يقبل ال ، ولا يقع موقع الفعل ، وذلك نحو : برّة للمبرَّة ، وفجار للفَجرة ، مما دلَّ على معنى المصدر دلالة مغنية عن ال ، لتضمن الإشارة إلى

---

(١) النساء : ١

(٢) في بعض نسخ التسهيل : عمل المصدر

(٣) اسم المصدر

(٤) موطأ الإمام مالك ـ طهارة ٦٥ ، ٦٦

(٥) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه عمل اسم المصدر عَوْنُ في المرء . ولا يعرف قائله .

الحقيقة ، وأما غير العلم من أسماء المصادر فإنه يساوي المصدر في المعنى والشياع وقبول ال والإضافة والوقوع موقع الفعل ، ولذلك عمل عمَلَه .

وإعمال اسم المصدر الذي ليس بعلَم مذهب الكوفيين والبغداديين ، وقال البصريون : لا يعمل إلاَّ في ضرورة ، وهذا الخلاف في غير مفعل ونحوه من أسماء المصادر ، فهذه تعمل بلا خلاف ، ومنه :

١٨٢ ـ ألم تعلم مُسَرَّحِيَ القـوافي فلا عِيّاً بهنَّ ولا اجتلابا[1]

وقول ابن عصفور في قوله :

١٨٣ ـ أظلوم إنَّ مصابكم رجلاً أهدى السلام تحيةً ظُلْمُ[2]

إنه من اسم المصدر الذي لا يعمل إلاَّ حيث سُمع وَهْمٌ .

(وهو ما دلَّ على معناه) ـ أي اسم المصدر الذي يعمل هو ما دل على معنى المصدر ، وخرج بهذا ما لا يدل على ذلك ، وقد يطلق عليه اسم مصدر لاشتماله

---

(١) في سيبويه ١ / ٢٣٣ : وإن كان المَفْعَلُ مصدراً أجرى مجرى ما ذكرنا من الضرب والسير . . وذلك قولك : إن في ألف درهم لَمَضْرباً ، أي إن فيها لَضْربا ، فإذا قلت : ضُرب به ضَرْباً قلت : ضُرب به مَضْرباً ، وإن رفعت رفعت . ومثل ذلك : سُرِّحَ به مُسَرَّحاً أي تسريحاً فالمسرَّح والتسريح بمنزلة الضرب والمضرب . قال جرير :

ألم تعلم مسرَّحِي القوافي . . البيت

أي تسريحي القوافي . وفي الهامش قال الشارح : يخاطب العباس بن يزيد الكندي مفتخراً ، يقول : إنه يسرح القوافي ويطلقها من عقلها سهلة لينة اقتداراً عليها ، فلا يعيا بهن ولا يعجز ، ولا يجتلبها من شعر غيره ساطياً عليها ، وسكن الياء في القوافي للضرورة ، وحقها النصب بالمصدر مُسَّرحِيّ ، وهو موضع الشاهد ، إذ أجرى المسرَّح مجرى التسريح . ومثله في المقتضب ١ / ٧٥ ـ ديوان جرير / ٦٢

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٨ : قاله الحارث بن خالد المخزومي ، ونفى نسبته للعرجي ، وفي معجم شواهد العربية نسبه للمخزومي أو العرجي وذكر أنه في ديوان العرجي ١٩٣ ـ قال : والشاهد في مصابكم حيث عمل عمل فعله وهو مصدر ميمي ، والتقدير : إن إصابتكم رجلا أهدى السلام تحية ، وظلم خبر إن .

على حروفه ودلالته على ما يتعلق بـه كاسم مـا يُفعَل بـه كالـدُّهن ، أو يُفعل فيـه ككِفات ، أو يُفعل كالطحن .

(وخالفه) ـ أي خالف المصدر .

(بخلوِّه ، لفظاً[1] وتقـديراً ، دون عوض ، من بعض مـا في فعلـه) ـ كقبلـة وعَـوْن ووضـوء وغسـل ، فهي تـدل على مـا دلَّ عليـه تقبيـل وإعـانـة وتـوضـؤ واغتسال ، لكن خلت من بعض ما في الأفعال ، وحقُّ المصـدر تضمُّن مـا في الفعل بمساواة كتوضأ توضؤاً ، أو بزيادة كاغتسل اغتسالا .

واحترز بقوله : لفظاً وتقديراً من قتال ، فهو مصدر وإن خلا من المَدَّة التي في قاتل ، لأنها مقدَّرة ، وقد أثبتها بعضهم فقال : قيتالاً ؛ وبـدون عوض ، من[2] عدة ، فهو مصدر وعد ، ولا واو فيه ، لكن التاء عوض عنها ، وكذا تعليم مصـدر علَّم ، والتاء في أوله عوض التضعيف ؛ ولذا إذا ضُعِّف المصدرُ لم يجئ نحو : كـذَّب كِـذَّابـا[3] ؛ ولم ينسب التعويض للمـدَّة قبل الميم[4] لأنهـا كألف انطلاق ، ممـا زيـد لترجيح لفظ المصدر على لفظ الفعل الزائد على ثلاثة ، دون حاجة لتعويض .

(فإن وُجد عملٌ بعد ما تضمَّن حروف الفعل من اسم ما يُفعَل به أو فيـه فهو لمدلول به عليه) ـ كما روى عن بعض العرب من نحو : أعجبني دَهْنُ زيـدٍ لحيتَـه ، وكَحْـلُ هنـدٍ عينَهـا ، وكقـولـه تعـالى : ﴿ ألم نجعـل الأرضَ كِفـاتـاً . أحيـاءً وأمواتاً ﴾[5] فالدهن ما يُدهن بـه ، وكـذا الكحل مـا يُكحل بـه ، والكفـات مـا

---

(١) في (غ) وفي بعض نسخ التسهيل : أو تقديراً

(٢) أي احترز من عدة .

(٣) فهو اسم مصدر وليس بمصدر

(٤) أي في تعليم

(٥) المرسلات : ٢٥

تكفت فيه الأشياء ، أي تجمع وتحفظ ، فالمنصوب بعد هذه ونحوها عامله محذوف دلَّ عليه المذكورُ ، أي دهَن وكحلَت وتكفت .

واعلم أن كلام المصنف يقتضي خلاف قول البصريين والبغداديين والكوفيين ، فإنه أعطى تفرقة بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، فلا تعمل هذه عنده ويعمل غيرها ، وكلام البصريين على المنع مطلقاً إلاَّ في الشعر ، وكلام غيرهم في الجواز . وقالوا في تحقيق الخلاف إن ما كان مما أخذ من مواد الأحداث أصل وضعه لغير المصدر كالثواب لما يثابُ به ، والعطاء لما يُعطَى ، والدهن لما يدهن به ، والطحن لما يطحن ، والكلام للجمل المقولة ، والكِفات لما يكفت فيه ؛ هل يجوز أن يعبَّر به عن المصدر تجوُّزاً أو يعمل عمله أم لا ؟

فالبصريون يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوِّزون ، واستثنى الكسائي ثلاثة ألفاظ : الخبز والدهن والقوت ، فلم يُجِز : عجبت من خبزك الخبزَ ، ولا من دهنك رأسَك ، ولا من قوتك عيالَك ، وأجازها الفراء ، وقال هشام : لا تمتنع في القياس .

(**فصل**) : (يجيء المصدر الكائن بدلاً من الفعل معمولٌ) ـ نحو : ضرباً زيداً ، وفي ناصب هذا المصدر من الأمر[1] قولان ؛ أشهرهما فعل من لفظه ناب هو منابه ، أي اضرب ، والثاني : التزم ، فلا يكون ضرباً مصدراً ، بل مفعولاً ، ونسبه الخضراوي لسيبويه ، وعلى القولين لا يجوز إظهار ناصبه .

واختلف في اقتياس وقوع المصدر بدلاً من الفعل ، فنقل أكثر المتأخرين عن سيبويه منعه وقصره على السماع ؛ وقيل يقاس في الأمر والدعاء والاستفهام بتوبيخ وغيره ، وفي التوبيخ بغير استفهام ، وفي الخبري المقصود به إنشاء أو وعد ،

---

(١) في (د ، ز) : في الأمر

وعزي إلى الأخفش والفراء ، واختاره المصنف ، وقال : إن كلام سيبويه دلالة على اقتياسه فيما كان أمراً أو دعاءً أو توبيخاً أو إنشاءً ؛ وقيل : يقاس في الأمر والاستفهام فقط ، وعزي إلى الأخفش والفراء ، واختاره بعض متأخري المغاربة .
فالأمر كقوله[1] :

١٨٤ ـ على حينَ ألهى النـاسَ جُلُّ أمـورهم   فنَـدْلاً زُرَيْـقُ المـالَ نـدلَ الثعـالبِ[2]

أنشده سيبويه ؛ والدعاء :

١٨٥ ـ يـا قـابلَ التَّوْبِ غُفرانـاً مـآثمَ قـد   أسلفتُهـا ، أنـا منهـا خـائفٌ وجـلُ[3]

---

(١) سقطت من (د ، ز)
(٢) في سيبويه ١ / ١١٥ ، ١١٦ : ومما أجري مجرى الفعل من المصادر قول الشاعر :

يمرُّون بـالـدَّهنـا خِفـافـاً عيـابُهم   ويخرجن من دارينَ بُجْرَ الحقـائب
على حينَ ألهى النـاسَ جُـلُّ أمـورهم   فنـدلاً زُرَيـقُ المـالَ نـدل الثعـالب

وكأنه قال : اندل .
وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ١١٦ : قاله الأحوص فيما زعم بعضهم ، وعزاها الجوهري إلى جرير ، والصحيح ما قاله في الحماسة البصرية أنها لأعشى همدان ، يهجو لصوصاً أو تجاراً : يمرون بالدهنا ، موضع ببلاد تميم ، يمد ويقصر وهنا بالقصر ، وخفافا حال ، وعياباً مرفوع به جمع عيبة وهو ما يجعل فيه الثياب ، ويخرجن عطف على يمرون ، وأتته على تأويل الجماعة ، وهو غريب ، ودارين موضع في البحرين يؤتى منه بالطيب ، وبجر الحقائب حال من يخرجن ، جمع بجراء وهي الممتلئة ، والحقائب جمع حقيبة ، وهي وعاء يجعل الرجل فيه زاده ، ويحتقبه الراكب خلفه في سفره ؛ وألهى من الإلهاء وهو الإشغال ، وجل أمورهم فاعله .
والشاهد في : فندلاً حيث جاء بدلاً من فعله ، إذ التقدير فيه : اندل يازريق ندلا ، وهو النقل والاختطاف ، وزريق اسم قبيلة أو اسم رجل ، والمال منصوب بالمقدر الذي ذكرناه ، وندل الثعالب منصوب بنزع الخافض ، أي كندل .
(٣) البيت شاهد على وقوع المصدر بدلا من الفعل قياساً في الدعاء ، مما يدل عليه كلام سيبويه ؛ والشاهد في قوله : غفراناً مآثمَ ، بنصب مآثم بغفران الذي هو دعاء ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٨٥ أن مآثم نصب بالمصدر لا بالفعل المحذوف على الأصح .

والاستفهام بتوبيخ :

١٨٦ ـ أعَلاقةً أمَّ الوليد بعد ما أفنانُ رأسك كالثَّغام المُخْلِس[1] ؟

والتوبيخ بغير استفهام :

١٨٧ ـ وفاقاً بني الأهواء والغَيِّ والوَنَى وغيرُك معنيٌّ بكل جميل[2]

والخبري للإنشاء :

١٨٨ ـ حمداً اللهَ ذا الجلال وشكراً

وبداراً لأمره وانقيادا[3]

وفي الخبري للوعد :

١٨٩ ـ قالت : نعَم ، وبلوغاً بُغيةً ومُنىً فالصادقَ الحب مبذولٌ له الأمل[4]

(عامله على الأصح البدل ، لا المبدول منه ، وفاقاً لسيبويه والأخفش)

---

(١) في سيبويه ١ / ١١٦ : الشاهد في البيت نصب أم الوليد بقوله : أعلاقة ؟ وكذا قال في الدرر ١ / ١٧٦ ؛ وهو هنا شاهد على الاستفهام بتوبيخ . . قال : لأنها بدل من الفعل : تعلّق ، فعملت عمله ؛ يصف علو سنه ، وأن الشيب قد جلل رأسه ، فلا يليق به اللهو والصبا ؛ وأفنان الرأس خصل شعره ، جمع فنن ، وأصل الفنن الغصن ، والثغام كسحاب نبت إذا يبس صار أبيض ، أو نبت له نَوْر أبيض ، والمخلس ما اختلط فيه السواد بالبياض ؛ والعَلاقة والعَلَق أن يعلق الحب بالقلب ، والبيت للمرار الأسديّ .

(٢) الشاهد في البيت في قوله : وفاقاً بني الأهواء . . . حيث نصب بني بوفاق ، وهو شاهد على التوبيخ بدون استفهام ؛ يقول : إنه يوافق أصحاب الأهواء والغي والونى ، وغيره معنيٌّ بكل جميل . ولم أعرف قائله .

(٣) ،(٤) جاء بها الصبان على الأشموني ٢ / ٢٨٥ عند الحديث عن الخلاف حول ما ينقاس وما لا ينقاس من عمل المصدر الذي يجيء بدلاً من اللفظ بفعله ، فقال : اختلف فيه ، فقيل : لا ينقاس عمله ، وقيل : ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام فقط ـ وهذه قد مضت أمثلتها ـ قال : وقيل : والإنشاء نحو : حمداً اللهَ ، حيث عمل المصدر حمداً في لفظ الجلالة ، قال : والوعد نحو :

قالت : نعَم ، وبلوغاً بُغيةً ومنىً ..

حيث عمل المصدر : بلوغاً في بغية .. ولا يعرف قائلها .

ـ وهو أيضاً قول الزجاج والفارسيّ ، وذهب المبرد والسيرافي وجماعة إلى أن عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه ، والصحيح الأول ، بدليل إضافة المصدر إليه ، قال تعالى : ﴿ فضربَ الرقاب ﴾[٨]

وفي بعض نسخ التسهيل بعد هذا :

(والأصح أيضاً ، مساواة هذا المصدر اسم الفاعل ، في تحمل الضمير ، وجواز تقديم المنصوب به ، والمجرور بحرف يتعلق به) ـ وهذا مبني على أن العمل للبدل أو المبدل منه ، فإن قلنا إنه للمبدل منه ، فلا ضمير في المصدر ، بل هو في ذلك الفعل ، وإن قلنا للبدل ففيه الضمير ؛ وأما جواز تقديم المنصوب على المصدر فمبني على هذا الخلاف ، فعلى أن العمل للمبدل منه يقدَّم ، فنقول : زيداً ضرباً ، وعلى أنه للبدل ، قالوا : لا يقدَّم ، وحكم المجرور بالحرف حكم المفعول الصريح ، على أن بعضهم قال بجواز التقدم مع القول بأن العمل للبدل ، وعلى ذلك كلام المصنف ؛ والتحقيق أنه إن قيل : العمل للمبدل منه جاز التقديم ، وإن قيل للبدل ، فإن قلنا بالمشهور ، وهو أن المذكور مصدر ناصبه فعل قام هو مقامه ، فكذلك يجوز التقديم ، وإن قلنا ما نسب إلى سيبويه ، من أنَّ ضرباً وبابه منصوب بالتزِمْ ، فالظاهر على هذا كون ضرباً في معنى أن يضربَ ، وهو الناصب لزيد ، وحينئذ لا يجوز التقديم .



(٥) محمد : ٤ .

٣٩ ـ باب حروف الجرِّ سوى المستثنى بها

والكوفيون يسمونها : حروف الإضافة ، لإضافتها الفعل إلى الاسم ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم . والمستثنى بها هي : خلا وعدا وحاشا ، وقد مضى الكلام على شيء يتعلق بها هناك ، وملخص ما يقال ، أن سيبويه لم يعرف إلاَّ الجرّ بحاشا ، فهي عنده حرف جرٍّ لا غير ، وقال الفراء : لا يكون إلاَّ فعلاً ، والجرُّ بعدها بلام مقدَّرة ، والأصل : قام القوم حاشا لزيد ، وقال الأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم : تكون حرفاً ، وقد تكون فعلاً ، وهو الصحيح ، لثبوت النصب بها من كلام العرب ، ولم يحفظ سيبويه إلاَّ فعلية عدا وخلا ، ونقل الأخفش الجرَّ بها ، وقد سبق للمصنف في الظروف كون مذ ومنذ حرفي جرٍّ ، إذا خفض ما بعدهما ، وسيأتي في الباب الحوالة على ذلك .

(فمنها مِنْ ، وقد يقال : مِنَا) ـ وهذا هو الأصل عند الكسائي والفراء ، قالا : وحذفت الألف لكثرة الاستعمال ، وأنشد الكسائي لبعض بني قضاعة :

١٩٠ ـ بذلنا مارِنَ الخطِّيِّ فيهم ... وكلَّ مُهنَّدٍ ذكَرٍ حُسامِ
مِنَا أن ذَرَّ قرنُ الشمس حتى ... أغابَ شريدَهم قتَرُ الظلام[1]

---

(١) الشاهد في قوله : مِنَا بالألف ، فإن الكسائي زعم أنها الأصل ، وأن الألف حذفت لكثرة الاستعمال ، وفي الدماميني : قال أبو حيان : وخرجه أبو الفتح بن جني على أن مِنَا مصدر مَنَى إذا قدَّر ، وأنه استعمل ظرفاً كخفوق النجم ، قال : قلت : وتخريجه على ذلك غير جيد ، إذ حاصل الكلام حينئذ : أوقعنا بهم زمن تقدير طلوع الشمس إلى حين انتشار الظلام ، ولا طائل تحته ، وليس مراداً ، وإنما المراد أن الإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فشو الظلمة وإخفائها لشريدهم ، فمنا حينئذ كمن الابتدائية . والبيتان لبعض قضاعة .

والبصريون على أنها ثنائية وضعاً ؛ وخرج البيت على أن مِنَا مصدر مَنى يمنى قدَّر ، وهو مصدر يستعمل ظرفاً لطلوع الشمس ، أي تقدير إن ذرَّ قرن الشمس إلى آخر النهار .

(وهي لابتداء الغاية مطلقاً على الأصح) ـ خلافاً لمن زعم أنها لا تكون كذلك في الزمان ، وهو المنقول عن البصريين ، وأجاز ذلك الكوفيون ، فمثالها في المكان : ﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾[1]، وفي الزمان : ﴿ من أولِ يومٍ أحقُّ أن تقومَ فيه ﴾[2]، ﴿ للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾[3]، وقال الأخفش في المعاني : قال بعض العرب : من الآن إلى غدٍ . انتهى . وهو كثير في لسان العرب ، نثراً ونظماً ، فالوجه اقتياسه ، ومثالها في غيرها : قرأت من أول القرآن إلى آخره ، وفي الحديث : « من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم »[4].

(وللتبعيض) ـ وهو قول الفارسي والجمهور ، وصححه ابن عصفور ، وهو كثير في كلامهم : ﴿ منهم من كلَّم اللهُ ﴾[5]، ﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ﴾[6]، وعلامتها جواز إغناء بعضٍ عنها ، وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ حتى تنفقوا بعضَ ما تُحبُّون ﴾[7]، وفي البديع قيل إن مِنْ لأقل من النصف : ﴿ منهم المؤمنون ، وأكثرهم الفاسقون ﴾[8]. انتهى .

---

(١) الإسراء : ١ .

(٢) التوبة : ١٠٨ .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) بخاري بدء الوحي ٦ ، جهاد ١٠٣ ، مسلم جهاد ٧٤ ، أبو داود أدب ١١٩ .

(٥) البقرة : ٢٥٣ .

(٦) النور : ٤٥ .

(٧) ﴿ لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا مما تحبون ﴾ آل عمران : ٩٢ .

(٨) آل عمران : ١١٠ .

وزعم المبرد والأخفش الصغير والسيرافي وجماعة أنها لا تكون إلاَّ لابتداء الغاية ، وقالوا في : أكلت من الرغيف ، إنه يرجع إلى الابتداء ، لأنه إنما أوقع الأكل على جزء ، فانفصل من الجملة ، وهو ضعيف ، لصحة وقوع بعض هنا ، وعدم صحة وقوع ذلك في : سرت من الكوفة .

(ولبيان الجنس) - وهو قول جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، منهم النحاس وابن بابشاذ ، وجعلوا منه : ﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾[١]، أي الرجس الذي هو الأوثان ، ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم ﴾[٢]، ﴿ خلق الإنسان من صلصال كالفخار ﴾[٣]، وأنكره أكثر المغاربة . وكذا من قال : إنها لا تكون إلاَّ لابتداء الغاية ، وتكلفوا تأويل ما ظاهره ذلك .

(وللتعليل) - ﴿ أطعمهم من جوعٍ وآمَنَهم من خوف ﴾[٤]، ومن لا يرى ذلك قال بالتضمين ، أي خلصهم بالإطعام من جوع ، وبالأمن من خوف .

(وللبَدل) - ﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾[٥]، ﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ﴾[٦].

(وللمجاوزة) - فتكون بمعنى عن ﴿ فوَيْلٌ للقاسيةِ قلوبُهم من ذكر الله ﴾[٧] أي عن ذكر الله ، وقالوا : حدثته من فلان أي عنه .

---

(١) الحج : ٣٠ .
(٢) النور : ٥٥ .
(٣) سقطت كالفخار من (د ، غ) . الرحمن : ١٤ .
(٤) قريش : ٤ .
(٥) التوبة : ٣٨ .
(٦) الزخرف : ٦٠ .
(٧) الزمر : ٢٢ .

(وللانتهاء) ـ وأثبته الكوفيون ، قال المصنف : وقد أشار سيبويه إليه ، قال : وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية رؤيتك . قال ابن السراج : وحقيقة المسألة أنك إذا قلت : رأيت الهلال من موضعي ، فمِنْ لك ، وإذا قلت : رأيت الهلال من خلل السحاب ، فمِنْ للهلال ، والهلال غاية لرؤيتك ، فلذا جعل سيبويه مِنْ غايةً في قولك : رأيته من ذلك الموضع ، وأنكر المغاربة ذلك ، وقالوا : تكون لابتداء الغاية ، وانتهائها في بعض المواضع ، وحملوا كلام سيبويه على هذا .

(وللاستعلاء) ـ أثبته الأخفش والكوفيون وبعض اللغويين ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ ونصرناه من القوم ﴾[1]، وخرج على التضمين ، أي منعناه بالنصر من القوم .

(وللفصل) ـ وهي الداخلة على المتضادين ونحوهما : ﴿ والله يعلم المفسدَ من المصلح ﴾[2]، ﴿ حتى يَميزَ الخبيثَ من الطيب ﴾[3]، ولا نعرف زيداً من عمرو .

(ولموافقة الباء) ـ وهو قول كوفي ، وقاله بعض البصريين ، ومنه : ﴿ ينظرون من طرفٍ خَفِيّ ﴾[4]، قال الأخفش : قال يونس : أي بطرف خفي ، كما يقولون : ضربت في السيف ، أي بالسيف ، أي جعلوا من كالباء ، كما جعلوا في كالباء[5].

---

(١) الأنبياء : ٧٧ .

(٢) البقرة : ٢٢٠ .

(٣) آل عمران : ١٧٩ .

(٤) الشورى : ٤٥ .

(٥) سقطت العبارة الأخيرة من (د) .

(ولموافقة في[1]) ـ وهو قول كوفي ، وجعل منه : ﴿ أروني ماذا خلقوا من الأرض ﴾[2] ، وقال عديّ بن زيد .

١٩١ ـ عسى سائلٌ ذو حاجة إن منعته   من اليوم سؤلاً أن يُيَسَّرَ في غد[3]

وخرج على أنها للتبعيض ، والتقدير في البيت : من مسؤولات اليوم .

(وتزاد لتنصيص العموم) ـ نحو : ما قام من رجل ، فقبل دخولها يحتمل الكلام نفي الوحدة ، فلما دخلت تعين العموم .

(أو لمجرد التوكيد) ـ نحو : ما جاء من أحد ، إذا الكلام قبل دخولها نصٌّ في العموم ، وقيل : إن مذهب سيبويه أن مِنْ في الموضعين لتأكيد الاستغراق ، ولم تدخل في : ما جاءني من رجل ، إلاّ على أن المراد به الاستغراق .

(بعد نفي) ـ كما مثل ، ولا فرق بين أداةٍ منه وأداةٍ .

(أو شبهه) ـ وهو النهي والاستفهام ، وإنما يحفظ ذلك مع هل ، ومنه :

---

(١) زاد بعدها في بعض نسخ التسهيل ، وفي النسخة المحققة منه : وإلى ، أي وموافقة إلى ، ولم تأت هذه الزيادة في نسخ التحقيق الثلاث ، وقد ذكر في المغني ١ / ٣٢٢ من معاني مِنْ الغاية ، قال سيبويه : وتقول : رأيته من ذلك الموضع ، فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلاً للابتداء والانتهاء ...

وفي همع الهوامع ٢ / ٣٥ : وقال الكوفية : تأتي مِنْ بمعنى في ... وبمعنى إلى نحو : رأيته من ذلك الموضع ـ تقصد الموضع الذي رأيت فيه صاحبك ـ قال : فجعلته غاية لرؤيتك ، أي محلاً للابتداء والانتهاء ؛ وقربت منه أي إليه ؛ وسيأتي بيان موافقة إلى لِمنْ في موضعه من هذا الباب .

وفي الأشموني مع الصبان ٢ / ٢١٤ قال الأشموني : من معاني إلى موافقة مِنْ ، لقوله :

تقول وقد عاليت بالكور فوقها   أيُسقَى فلا يروى إليَّ ابن أحمرا ؟

أي منّي .

(٢) فاطر : ٤٠ .

(٣) والشاهد فيه مجيء مِنْ بمعنى في في قوله : من اليوم ، أي في هذا اليوم .

﴿ هل لنا من شفعاء ﴾[1]؟ ولو قلت : كيف تكرم من رجل أتاك ؟ لم يَجُزْ .

(جارَّةً نكرةً) ـ كما مثل ؛ واشتراط النفي أو شبهه وكون المجرور نكرة قول جمهور البصريين ، لكن في فصيح الكلام ، وأجازوا في الضرورة زيادتها في الواجب والمعرفة والنكرة .

(مبتدأ) ـ نحو : ﴿ من شفعاء ﴾[1] ، و﴿ ما لكم من إلـه غيره ﴾[2] ، ونحو :

☆ ألا لامِنْ سبيلٍ إلى هندِ ؟ ☆[3]

ـ ١٩٢

وزيادتها فيه بعد لا قليلة ، بخلاف ما[4] .

([5] أو فاعلاً) ـ ومنه : ﴿ ما يأتيهم من ذكرٍ من ربِّهم محدثٍ ﴾[6]، ونحو : هل قام من أحد ؟ ، ولا يقم من أحد ، واسم كان كالفاعل[7]، قال تعالى : ﴿ وما كان معه من إله ﴾[8]، وتقول : ليس من رجلٍ قائماً .

---

(١) الأعراف : ٥٣ : ﴿ فهل لنا من شفعاء ﴾ ؟

(٢) الأعراف : ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ وهود : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ ، والمؤمنون : ٢٣ ، ٣٢ .

(٣) في الدرر ١ / ١٢٥ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣ صدر البيت :

☆ فقام يذود الناس عنها بسيفه ☆

قال العيني : قوله : فقام عطف على ما قبله من الأبيات ، ويذود الناس جملة وقعت حالاً ، أي يدفع ، من ذادَ ذوداً ، وقال عطف على فقام ، وألا للتنبيه ، ولا لنفي الجنس ، ومن زائدة لإفادة استغراق الجنس ، وفيه الشاهد حيث أبرزت للضرورة ، وإن كانت هي الدالة على البناء والمعنى المذكور ، والخبر محذوف وهو نحو حاصل .

(٤) أي بخلاف زيادتها بعد ما ، فإنها كثيرة .

من (٥) إلى (٧) سقط من (د) .

(٦) الأنبياء : ٢ .

(٨) المؤمنون : ٩١ .

(أو مفعولاً به) ـ قال تعالى : ﴿ وما أرسلنا من رسولٍ إلاَّ بلسان قومه ﴾[1] ، و﴿ هل تُحِسُّ منهم من أحدٍ ﴾[2] ؟ وتقول : ما ضَرب من أحد ، والمتسع فيه كذلك نحو : ما ضُرب من ضرب شديد ، وما سير من ميل ، وما صيم من يوم ، ولا تدخل على ثاني ظنَّ ، وثالث أعلَم ، وخبر كان ، وتدخل على مفعولَيْ أعطى ، وأول مفعولَيْ ظنَّ وأعلم ، وفي ثاني أعلم نظر .

(ولا يمتنع تعريفه ، ولا خلوه من نفي أو شبهه ، وفاقاً للأخفش) ـ واختلف النقل عن الكوفيين ، فقيل : يجيزون زيادتها في الواجب وغيره ، بشرط تنكير المجرور ، ونقل عن الكسائي وهشام القول بزيادتها في الواجب مع المعرَّف ، ومنه : ﴿ ولقد جاءك من نبأ المرسلين ﴾[3] ، ﴿ يغفرْ لكم من ذنوبكم ﴾[4] ، ﴿ ولهم فيها من كل الثمرات ﴾[5] ، وجاء منه مواضعُ كثيرة ، وتكلف تأويلها لا يخفى ، والأولى إسقاط التكلف .

(وربما دخلت على حال) ـ كقراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وجماعة : ﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾[6] بضم النون وفتح الخاء ، أي أولياءَ .

(وتنفرد مِنْ بجرِّ ظروف لا تتصرَّف ، كقبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع ، وعن وعلى بعد اسمين :) ـ وقال قوم : منْ زائدة مع قبل وبعد ، وعليه

---

(١) إبراهيم : ٤ .

(٢) مريم : ٩٨ .

(٣) الأنعام : ٣٤ .

(٤) الأحقاف : ٣١ ونوح : ٤ .

(٥) محمد : ١٥ .

(٦) الفرقان : ١٨

جرى المصنف ، وقيل : هي لابتداء الغاية ، فإذا قلت : جئت من قبل زيدٍ أو من بعده ، اقتضى ذلك تعقيباً[1] لا تقتضيه ولا بدَّ عند عدمه[2] مِنْ ، فلو جئت ظهراً[3] وجاء عصراً أو بالعكس ، لم يَحسُنْ مجيء مِنْ لعدم الاعتقاب .

وقال المصنف أيضاً : إنها مع لدن وعن زائدة ، والكلام[4] فيه كما تقدَّم ، وقال : إنها مع عند ولدى ومع وعلى لابتداء الغاية . وعن مع مِنْ بمعنى جانب ، وعلى بمعنى فوق ، قال جرير :

١٩٣ ـ وإني لعَفٌّ الفقرِ مُشتركُ الغنَى ... سريعٌ إذا لم أرضَ داري انتقاليا
جريءٌ جنانٍ لا أهالُ من الرَّدَى ... إذا ما جعلتُ السيفَ مِنْ عَنْ شماليا[5]

وقال آخر :

١٩٤ ـ غدَتْ من عليه تنفُضُ الطلَّ بعدما ... رأت حاجبَ الشمس استوى فترفَّعا[6]

وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين : عن وعلى مع مِنْ على ما كانا عليه من الحرفية .

---

(١) أي تعاقباً .

(٢) يبدو في هذه العبارة شيء من الخلل ، فهي في (د ، ز) : ولا بد عند عدم مِنْ ، والتحقيق من (غ) أي : اقتضى ذلك تعقيباً ـ أي تعاقباً ـ لا تقتضيه مِنْ عند عدمه ، أي عدم التعاقب ، على ما يتضح من المثال التالي .

(٣) في (ز) : مِنْ ظُهر .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) في (د ، غ) : جريء الجنان ، والشاهد في قوله : مِنْ عَنْ شماليا ، حيث جاءت عن اسماً بمعنى جانب ، أي من جانب شمالي . والبيتان لجرير .

(٦) في المقتضب ٢ / ٣٢٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٢٩ :
البيت ليزيد بن الطثرية ، والشاهد فيه مجيء على اسماً بمعنى فوق بعد مِنْ في قوله : مِنْ عليه .

(وتختص مكسورةَ الميم ومضمومتَها في القسم بالرب) ـ فتقول : من ربي لأفعلن ، بكسر الميم وضمها ، ولا تضم إلا في القسم ، ولا تجرُّ إلاَّ الربَّ فيه .

وللنحويين في المضمومة الميم قولان : أحدهما : حرف ، واختاره المصنف ؛ والثاني اسم مقتطع من أيمن ، لأنه لم يثبت ضم ميم مِنْ حرفاً ، ورجح الأول بدخولها على الرب ، وأيمن وما استعمل منها لا تدخل عليه ، وبسكون النون ، ولو كان بقية أيمن لأعرب .

(والتاءُ واللاَّمُ بالله) ـ أي يختصَّان بالله ، نحو : ﴿ وتالله لأكيدنَّ أصنامكم ﴾[1]، ولله لا يبقى أحد .

(وشذَّ فيه : مُنَ اللهِ وتَرَبِّي) ـ أي شذَّ في القسم دخول من على الله ، رواه الأخفش ، وأورده المبرد في المدخل إيراداً يشعر بعدم الشذوذ ، وشذ أيضاً فيه دخول التاء على الرب نحو : تَربِّي لأفعلن ، وقالوا أيضاً : تربِّ الكعبة . وأطلق ابن عصفور في المقرب كون التاء تجرُّ الرب من غير تعرض لشذوذ ، لكنه قال في شرح الجمل إنه قليل جداً ، وقالوا أيضاً : تالرحمن وتحياتك .

(ومنها : إلى للانتهاء مطلقاً) ـ أي في الزمان والمكان آخِراً وغيرَه نحو : سرت إلى آخر النهار ، وإلى آخر المسافة ، وإلى نصف النهار ، وإلى نصف المسافة ، وإذا وجدت قرينة تدل على دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، أو خروجه عمل بمقتضاها نحو : اشتريت الشقة إلى طرفها ، فالطرف داخل ، فلا يعهد شراء[2] الشقة دونه ، ونحو : اشتريت الفدان إلى الطريق ، فالطريق خارج ؛ وعند عدم القرينة قيل : يدخل ، وقيل : إن كان من جنس ما قبله

---

(١) الأنبياء : ٥٧ .

(٢) في (د ، ز) : شِرَى الشقة .

احتمل الدخول ، والأظهر أن لا يدخل ، قاله عبد الدايم القيرواني ، وقيل : لا تدخل مطلقاً ، وعليه أكثر المحققين ففي[1] : اشتريت البستان إلى الشجرة الفلانية ، الشجرة خارجة عن الشراء ، لأنها للانتهاء ، والشيء لا ينتهي ما بقي منه شيء ، لكن[2] يجوز فيُجعَل القرب من الانتهاء انتهاء ، فلابد من قرينة ، وإن لم توجد أعملت الحقيقة .

(وللمصاحبة) - قاله الكوفيون وكثير من البصريين ، كما قال الخضراوي : وعليه حمل المفسرون قوله تعالى : ﴿ مَنْ أنصاري إلى الله ؟ ﴾[3] ، ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾[4] ؛ وخرَّجه من منع على تضمين معنى الإضافة ، أي مَنْ يُضيف نصرته ، ولا تضيفوا أموالهم .. قال الفراء : وإنما تجعل إلى كمع إذا ضممت شيئاً إلى شيء ، لقول العرب : الذود إلى الذود إبل ، فإن لم يكن ضمٌّ لم يجز ، فلا يقال : إلى فلان مال ، أي معه . والذود ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها ، ومعنى المثل : إذا جمع القليل مع القليل صار كثيراً .

(وللتبيين) - وهي المتعلقة في تعجب أو تفضيل بحب أو بغض ، لتبيين فاعلية مصحوبها : ﴿ ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ ﴾[5] .

(ولموافقة اللام) - ﴿ والأمر إليك ﴾[6] ، فاللام الأصل ، كما قال تعالى :

---

(١) في (د ، ز) : في

(٢) في (ز) : إلا .

(٣) الصف : ١٤ .

(٤) النساء : ٢ .

(٥) يوسف : ٣٣ .

(٦) النمل : ٣٣ .

﴿ لله الأمر ﴾[1]، ﴿ هل لنا من الأمر من شيء ؟ ﴾[2]، ﴿ إن الأمر كله لله ﴾[3]، وكذا : ﴿ يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾[4] لقوله : ﴿ الذي هدانا لهذا ﴾[5]، ﴿ قل الله يهدي للحق ﴾[6] ، ﴿ يهدي للتي هي أقوم ﴾[7].

(وفي) ـ وهو مذهب كوفي ، وقال به العتبيّ ، واستشهد له بقوله تعالى : ﴿ هل لك إلى أن تزكَّى ؟ ﴾[8] وقول النابغة :

١٩٥ ـ فلا تتركَنِّي بالوعيد كأنني ... إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجربُ[9]

وخرج على التضمين ، أي أدعوك إلى أن تزكى ، وكأنني مبغض إلى الناس ، فإن الجمل الأجرب المطلي بالقطران[10] مبغض .

(ومِنْ) ـ قاله الكوفيون والعتبيّ ، واستشهد له بقول ابن أحمر :

١٩٦ ـ تقول وقد عاليتُ بالكُور فوقها ... أيُسقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أحمرا ؟[11]

---

(١) الروم : ٤ ، وزاد في (د) : ﴿ من قبلُ ومن بعدُ ﴾ .

(٢) آل عمران : ١٥٤ .

(٣) آل عمران : ١٥٤ .

(٤) البقرة : ١٤٢ ، ٢١٣ .

(٥) الأعراف : ٤٣ .

(٦) يونس : ٣٥ .

(٧) الإسراء : ٩ .

(٨) النازعات : ١٨ .

(٩) في الدرر ٢ / ١٣ : استشهد به على مجيء إلى بمعنى في . قال الدماميني : وتأوله بعضهم على تعلق إلى بمحذوف ، أي مطلي بالغار مضافاً إلى الناس ، فحذف وقلب الكلام ؛ وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلي معنى مبغض ، قال : ولو صح مجيء إلى بمعنى في لجاز : زيدٌ إلى الكوفة بمعنى في الكوفة .والوعيد التهديد ، والقار القطران .. والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يستعطف فيها النعمان بن المنذر .

(١٠) في (د) : بالقار .

(١١) في الدرر ٢ / ١٣ : استشهد به على مجيء إلى بمعنى مِنْ ، أي فلا يروى منّي ، وخرجه بعضهم =

أي فلا يُروَى منِّي ، وخرج على تقدير : فلا يَرْوَى ظمؤه إليّ .

(ولا تزاد ، خلافاً للفراء) ـ وخَرَّج هو على ذلك قراءة من قرأ : ﴿ فاجعل أفئدةً من الناس تهوَى إليهم ﴾[1] بفتح الواو ، ونظيرها باللام في : ﴿ ردف لكم ﴾[2] .

قال المصنف : وأولى منه كون الأصل : تهوي بكسر الواو ، لكن فتحت على لغة طيئ في قولهم في رَضِيَ : رَضَى ، وفي ناصِيَة : ناصاة ، ورد عليه بأنه ليس من لغة طيئ أن يقولوا في يجزي يجزَى بالفتح ، بل ذلك مخصوص عندهم بنحو رضي ونحو الناصية ، وتخريج الآية على هذا تضمين تهوى بمعنى تميل .

(ومنها اللام للمِلك) ـ المالُ لزيدٍ .

(وشبهه) ـ أدوم لك ما تدوم لي .

(وللتمليك) ـ وهبت لزيد ديناراً .

(وشبهه) ـ ﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة[3] ﴾ .

(وللاستحقاق) ـ الجلباب للجارية ، والحبل للفرس .

(وللنسب) ـ لزيدٍ عَمٌّ هو لعمرو خالٌ .

(وللتعليل) ـ ﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾[4]، وكذا الجارَّة اسم من

= على حذف مضاف، أي فلا يُرْوَى ظمؤه إليَّ ، والبيت لابن أحمر الباهلي .
وفي ش . ش . العيني . على الأشموني والصبان ٢ / ٢١٤ قال : تقول أي الناقة ، وقد عاليت أي علوت ، بالكور بكاف مضمومة ثم راء الرحل .. وابن أحمر هو عمرو بن أحمر قائل البيت .

(١) إبراهيم : ٣٧ .

(٢) النمل : ٧٢ .

(٣) النحل : ٧٢ .

(٤) النساء : ١٠٥ .

غاب حقيقةً أو حكماً ، عن قائل قول[1] متعلق بـه ، نحو : ﴿ وقـال الـذين كفروا للـذين آمنـوا : لـو كان خيراً مـا سبقـونـا إليـه ﴾[2]، ﴿ الـذين قـالـوا لإخـوانهم وقعدوا ﴾[3].

(وللتبليغ) ـ وهي الجارَّة اسم سامع قول أو ما في معناه ، نحو : قلت لـه ، وبنيت له ، وشكرت له ، ونصحت له .

(وللتعجب) ـ :

١٩٧ ـ فللّـــه عينـــاً من رأى من تفرق أشَتَّ وأنـــأى من فراق المحصَّب[4]

(وللتبيين) ـ وهي الواقعة بعد أسماء الأفعال والمصادر التي تشبههـا ، مبينـةً صـاحب معنـاهـا ، نحو : ﴿ هَيْتَ لـك ﴾[5]، وسُقْيـا لـزيـد ، والمتعلقـة بحب في تعجب أو تفضيـل مبينـة مفعـوليـة مصحـوبهـا ، نحـو : مـا أحبَّ زيـداً لِعمرو ، ﴿ والذين آمنوا أشدُّ حُبّاً لله ﴾[6].

(وللصيرورة) ـ ﴿ فالتقطه آلُ فرعون ليكون لهم عدوّاً وحزَنا ﴾[7].

(ولموافقة في) ـ ﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾[8]، ﴿ لا يُجَلِّيها

---

(١) في (د) : عن قول قائل .

(٢) الأحقاف : ١١ .

(٣) آل عمران : ١٦٨ .

(٤) في لسان العرب ـ حصب : التحصيب إذا نفر الرجل من منى إلى مكة للتوديع ، أقام بـالأبطح حتى يهجع بها ساعة من الليل ، ثم يدخل مكة .. فالتحصيب نزول المحصَّب بمكة ، وأنشد : فللّه عينا من رأى ... البيت ، والشاهد في قوله : فللّه عينا من رأى ... حيث جاءت اللام للتعجب .

(٥) يوسف : ٢٣ .

(٦) البقرة : ١٦٥ .

(٧) القصص : ٨ .

(٨) الأنبياء : ٤٧ .

لوقتها إلاَّ هو ﴾[1].

(وعند) ـ كقراءة الجحدريّ : ﴿ بل كذَّبوا بالحق لِمَا جاءهم ﴾[2] قال أبو الفتح : أي عند مجيئه إياهم ، نحو : كتب لخمسٍ خَلَوْنَ .

(وإلى) ـ ﴿ سُقناه لبلد ﴾[3]، ﴿ كُلٌّ يجري لأجل ﴾[4].

(وبَعْدَ) ـ ﴿ أقمِ الصلاةَ لدلوك الشمس ﴾[5] أي بعد زوالها .

١٩٨ ـ فلما تفرَّقنا كأنّي ومالكاً لطول اجتماع لم نَبِتْ ليلةً معاً[6]

أي بعد طول .

(وعلى) ـ ﴿ يَخرُّون للأذقان ﴾[7]، ﴿ دعانا لجنبه ﴾[8]، ﴿ وتلَّه للجبين ﴾[9].

(ومِنْ) ـ :

١٩٩ ـ لنا الفضل في الدنيا وأنفُك راغمٌ ونحن لكم يوم القيامة أفضلُ[10]

أي ونحن منكم .

---

(١) الأعراف : ١٨٧ .

(٢) ق : ٥ .

(٣) الأعراف : ٥٧ .

(٤) الرعد : ٢ ، فاطر : ١٣ ، الزمر : ٥ .

(٥) الإسراء : ٧٨ .

(٦) في المغني ١ / ٢١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٧١ : الشاهد على مجيء اللام بمعنى بعد ؛ والبيت من قصيدة لمتمم بن نويرة الصحابي اليربوعي ، يرثي بها أخاه مالكاً .

(٧) الإسراء : ١٠٧ ، ١٠٩ ، ﴿ ويخرون .. ﴾ .

(٨) يونس : ١٢ .

(٩) الصافات : ١٠٣ .

(١٠) في الدرر ٢ / ٣١ : استشهد به على مجيء اللام بمعنى مِنْ ، واستشهد به الأشموني على هذا المعنى =

وكون اللام للصيرورة هو قول الأخفش ، ومن منع ذلك ردَّها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه ، وكونها بمعنى مِنْ وما بعده هو قول الكوفيين والقتبي .

(وتزاد مع مفعول ذي الواحد قياساً في نحو : للرؤيا تعبرون) ـ وهو كل عامل ضَعُف بالتأخير ، نحو : لِزيدٍ ضربت . واحترز بالواحد من المتعدي إلى اثنين ، فلا تزاد مع معموله ، كذا قال المصنف ، وقد جاء السماع بخلافه ، قال الشاعر :

٢٠٠ ـ أحجَّاجُ لا تعطي العُصاةَ مناهمُ ولا الله يعطي للعصاة مُناها[1]

وإذا زيدت معه في التأخير عن العامل ففي التقديم أولى .

و (﴿ إنَّ ربَّك فعَّالٌ لما يريد[2] ﴾) ـ وهو العامل الفرعيّ ، ومنه : ﴿ مُصدِّقاً لما معهم ﴾[3]، والقياس على هذين النوعين سائغ .

(وسماعاً في نحو : ﴿ ردف لكم ﴾[4]) ـ ومنه :

٢٠١ ـ وملكت ما بين العراق ويثرب مُلكاً أجار لمسلم ومعاهد[5]

= أيضاً . قال الصبان : راغم أي لاصق بالرَّغام بفتح الراء ، وهو التراب ، كناية عن الذلة والاحتقار . والبيت لجرير .

(١) في المغني ١ / ٢١٨ ش ٣٦٤ قال : وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما في قول ليلى الأخيلية ، أحجاج لا تعطي ... البيت ، ثم قال : وهو شاذ لقوة العامل .

(٢) هود : ١٠٧ .

(٣) البقرة : ٩١ .

(٤) النمل : ٧٢ .

(٥) في الدرر ٢ / ٣٢ : استشهد به على مجيء اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله ، وهو هنا سماعاً لا قياساً ، والبيت لابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك .

أي ردفكم ، وأجار مسلماً . ولم يذكر سيبويه زيادة اللام ، وذهب إليه المبرد .

(وفتحُ اللام مع المضر لغةُ غيرِ خزاعة) ـ فيقول غيرهم من العرب : لكم ولنا ولها وله ، بفتح اللام ، وأما خزاعة فيكسرون اللام مع المضمر ، كما فعل هم وغيرهم مع المظهر ، وهذا في غير الياء[1] والمستغاث .

(ومع الفعل لغة عكل وبَلْعَنْبر) ـ ومن ذلك قراءة سعيد بن جبير : ﴿ وإن كان مكرُهم لَتزول منه الجبال ﴾[2] بفتح اللام[3]، وحكى أبو زيد أنه سمع من يقول[4]: ﴿ وما كان الله لَيعذّبهم ﴾[5].

بفتح اللام[6].

(وتساوي لامَ التعليل معنى وعملاً كي مع أنْ) ـ :

٢٠٢ ـ فقالت : أكلَّ الناس أصبحت مانحاً لسانَك كيما أنْ تَغُرَّ وتخدعا[7]؟

فمعنى كي فيه التعليل ، وعملها الجرّ ، وظهور أن بعدها كما في البيت شذوذ .

---

(١) في هامش (ز) : أي ياء المتكلم لاطراحهم كسر ما قبلها .

(٢) إبراهيم : ٤٦ .

من(٣) إلى (٦) سقط من (ز) .

(٤) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٥) الأنفال : ٣٣ .

(٧) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٠٤ : قاله جميل بن عبد الله وهو أصح مما قاله الزمخشري أنه لحسان ؛ والهمزة للاستفهام ، وكلَّ الناس منصوب بمانحاً ، من المنح وهو العطاء ، وهو خبر أصبحت ، ولسانك مفعول ثان له .

والشاهد في كيما أن ، حيث ظهرت فيه أن للضرورة .

وفي المغني ١ / ١٨٣ : فكي إما تعليلية مؤكّدة لِلاَّم ، أو مصدريَّة مؤكّدة بأن ، ولا تظهر أنْ بعد كي إلاّ في الضرورة ، كقوله : فقالت : أكلَّ الناس ... البيت ، وعن الأخفش أن كي جارَّة دائماً ، وأن النصب بعدها بأنْ ظاهرةً أو مضرةً ؛ ويردُّه نحو : ﴿ لكيلا تأسَوْا ﴾ ـ الحديد : ٢٣ .

(وما أختِها) ـ أي أخت أن ، وهي المصدرية :

٢٠٢ ـ إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما يُرادُ الفتى كيما يضرُّ وينفعُ[1]

(والاستفهامية) ـ كقولك سائلا عن العلة : كي مَ فعلته ؟ وفي الوقف : كيه ؟ كما تقول : لم فعلت ؟ ولمه ؟

(ومنها الباء للإلصاق) ـ نحو : وصلت هذا بهذا ، ونحو : مررت بزيد ؛ والإلصاق في هذا مجاز ، لما ألزق المرور بمكان بقرب زيد ، جعل كأنه ملزق[2] به ، ونحو : أمسكت بزيد ، أي باشرت إمساكه ؛ وهذا لا يعطيه أمسكت زيداً ، وإنما يعطي منعه التصرف بوجهٍ ما ؛ ولم يذكر سيبويه للباء معنى غير الإلصاق ؛ وحركة الباء الكسر ، وربما فتحت مع الظاهر فقالوا : بَزيدٍ ، حكاه أبو الفتح عن بعضهم .

(وللتعدية) ـ وهي الداخلة على الفاعل فيصير مفعولاً ، نحو : ﴿ ذهب اللهُ بنورهم ﴾[3] ، ودفعت بعض الناس ببعض ، وصككت الحجرَ بالحجر .

---

(١) في ديوان النابغة الجعديّ : يَرَجّى الفتى . . . وفي الحاشية : تخريجه : قال العيني : قيل : إن قائله هو النابغة الذبياني ، وقيل الجعدي ، والأصح أن قائله قيس بن الخطيم ؛ كذا ذكره البحتري في حماسته . ولم أجده في ديوان الذبياني ، وهو في ديوان الجعدي ، بيت مفرد برقم ٦ ص ٢٤٦ . وفي الحاشية أيضاً : وقال العيني : إن دخول كي على ما المصدرية نادر ، ورأيت في طبقات النحاة لأبي بكر محمد الشهير بالتاريخي ، عند ترجمة يونس بن حبيب ، أن يونس قال : كان عبد الأعلى بن عامر فصيحاً ، وهو الذي يقول ؟ إذا أنت لم تنفع فضر . . . البيت ، بنصب يضرَّ وينفعا . . . هذا وقد نسبه الباقلاني في إعجاز القرآن لقيس بن الخطيم ، بنصب يضر وينفع ، وكذا ذكره في معجم شواهد العربية ـ ملحقات ديوان قيس ص ١٧٠ .

والشاهد في كيما حيث دخلت على ما المصدرية ، وهو نادر ، وقيل : كافة ؛ والمعنى أن الفتى يرجى ليضر من يستحق الضرّ ، وينفع من يستحق النفع .

(٢) في (ز) : ملتزق .

(٣) البقرة : ١٧

(وللسببية) ـ قال المصنف : وهي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازاً ، نحو : ﴿ فأخرج به من الثمرات ﴾[1] ، و﴿ تُرهِبون به عدوَّ الله ﴾[2] ، وكتبت بالقلم ؛ قال : والنحويون يعبرون عنها بالاستعانة ، واخترت السببية لأجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى ؛ إذ يجوز أن تستعمل فيها السببية دون الاستعانة . انتهى .

والمغاربة فرقوا بينهما ، فقالوا : السببية هي الداخلة على سبب الفعل ، نحو : عنفته بذنبه ؛ وباء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبتُ بالقلم .

(وللتعليل) ـ وهي التي تحسن غالباً في موضع اللام ، نحو : ﴿ فبظلم من الذين هادوا ﴾[3] . واحترز بغالب من قولهم : غضبت لفلان ، إذا غضبت من أجله وهو حيّ ، وغضبت بفلان ، إذا غضبت من أجله وهو ميت ، وهذه هي التي عبَّر عنها المغاربة بباء السبب .

(وللمصاحبة) ـ وهي التي تحسن في موضعها مع ، ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو : ﴿ قد جاءكم الرسول بالحق ﴾[4] ، أي مع الحق ، أو مُحِقّاً ، ﴿ اهبط بسلام ﴾[5] ، أي مع سلام أو مسلما ؛ ولمساواة هذه الباء مع ، قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به .

---

(١) البقرة : ٢٢ ، إبراهيم : ٣٢
(٢) الأنفال : ٦٠
(٣) النساء : ١٦٠
(٤) النساء : ١٧٠
(٥) هود : ٤٨

(وللظرفية) ـ وهي التي يحسن مكانها في : ﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾[1] ، ﴿ نجيناهم بسحَر ﴾[2] .

(وللبدل) ـ وهي التي يحسن مكانها بدل ، كقول رافع بن خديج : ما يسرني أني شهدت بدراً بالعقبة ؛ وقوله :

٢٠٤ ـ فليت لي بهم قوماً[3] . . . البيت

(وللمقابلة) ـ وهي الداخلة على الأثمان والأعواض ، نحو : اشتريت الفرس بألف ، وكافأت الإحسان بضعف ؛ وقد تسمى باء العوض .

(ولموافقة عن) ـ ﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ﴾[4] ، ﴿ يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ﴾[5] ؛ قال الأخفش : ومثله : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾[6] ؛ وأثبت هذا المعنى لها الكوفيون بعد السؤال ، وذكروا الآية ، وبيت علقمة :

٢٠٥ ـ فإن تسألوني بالنساء[7] . . . البيت .

---

(١) آل عمران : ١٢٣

(٢) القمر : ٣٤

(٣) في المغني ١ / ١٠١ وما بعدها ، ذكر الباء حرف جر لأربعة عشر معنى ، ذكر منها : الإلصاق والتعدية والاستعانة والسببية والمصاحبة والظرفية والبدل . . . قال : كقول الحماسيّ : فليت لي بهم . . . البيت ، والشاهد في قوله : بهمُ ، أي بدلهم ؛ والبيت من مقطعة لقريط بن أنيف من شعراء بلعنبر :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا ... شنُّوا الإغارةَ فرساناً وركبانا

(٤) الفرقان : ٢٥

(٥) الحديد : ١٢

(٦) الفرقان : ٥٩

(٧) البيت من قصيدة لعلقمة الفحل ، مدح فيها الحارث بن أبي شمر الغساني ـ ديوانه ١٣١ :

فإن تسألوني بالنساء فإنني ... خبير بأدواء النساء طبيب

والشاهد في قوله : بالنساء ، ومجيء الباء بمعنى عن ، أي عن النساء .

(وعلى) ـ قال الأخفش في قوله تعالى : ﴿ مَنْ إنْ تأمنه بقنطار . . . ﴾ و ﴿ مَنْ إن تأمنه بدينار ﴾[1] أي على قنطار ، وعلى دينار ، لقوله تعالى : ﴿ هل آمنكم عليه إلاَّ كما أمِنتكُم على أخيه ﴾[2] . وأثبت لها ذلك الكوفيون أيضاً .

(ومن التبعيضية) ـ أثبته الكوفيون والقتبيّ ، وذكره الفارسيّ في التذكرة ، وروى عن الأصمعيّ في قوله :

٢٠٦ ـ شَرِبْن بماء البحر ثم ترفَّعتْ   متى لُجَجٍ خُضْرٍ لهنَّ نئيجُ[3]

واستدلّ الكوفيون بقوله تعالى : ﴿ يشربُ بها عبادُ الله ﴾[4]

(وتُزادُ مع فاعلٍ) ـ نحو : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾[5] ، وأحْسِنْ بزيدٍ .

(ومفعول) ـ نحو : ﴿ ولا تُلْقُوا بأيديكم ﴾[6] ، ﴿ وهُزِّي إليكِ بجذع النخلة ﴾[7] .

(وغيرهما) ـ نحو : بحسبك درهمٌ ، وما زيدٌ بقائمٍ .

---

(١) آل عمران : ٧٥

(٢) يوسف : ٦٤ ، وزاد في (د) ح « من قبل » .

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ـ هذليين ١ / ٥١ ـ وبه شاهدان : أحدهما موافقة الباء لمن التبعيضية في قوله : بماء البحر ، أي من ماء البحر ، وهو موضع الشاهد هنا ؛ والآخر مجيء متى جارّة موافقة لمن أو وسط في قوله : متى لججٍ ـ مغني ١ / ١٠٥ ، ٣٣٥ ـ ونئيج من نأجت الريح تنأج نئيجاً تحركت بسرعة مع صوت .

(٤) الإنسان : ٦

(٥) الرعد : ٤٣ ، والإسراء : ٩٦

(٦) البقرة : ١٩٥

(٧) مريم : ٢٥

(ومنها : في للظرفية ، حقيقةً) ـ نحو : زيدٌ في البيت ، والمالُ في الكيس .

(أو مجازاً) ـ نحو : نظرت في العلم ، ﴿ ولكم في القصاص حياة ﴾[1]

(وللمصاحبة) ـ أثبته الكوفيون والقُتَبيّ ، وتبعهم المصنف ، ومذهب سيبويه والمحققين أنها لا تكون إلاَّ للدعاء حقيقةً أو مجازاً ، واحتج للمصاحبة بقولهم : فلان عاقل في حلم ، وقوله تعالى : ﴿ قال ادخلوا في أمم ﴾[2] ، ﴿ فخرج على قومه في زينته ﴾[3] ، والظرفية المجازية ممكنة[4] .

(وللتعليل) ـ ﴿ لمسَّكم فيما أخذتم ﴾[5] ، ﴿ فذلكُنَّ الذي لمتُنَّني فيه ﴾[6]

(والمقايسة) ـ وهي الداخلة على تالٍ بقصد تعظيمه وتحقير مَتلُوِّه نحو : ﴿ فما متاعُ الحياة الدنيا في الآخرة ﴾[7] ، و« ما أنتم في سواكم من الأمم »[8] .

(ولموافقة على) ـ أثبته الكوفيون والقُتَبيّ ، وجعل منه : ﴿ في جذوع النخل ﴾[9] ، وحكى يونس أن العرب تقول : نزلت في أبيك أي على أبيك .

---

(١) البقرة : ١٧٩
(٢) الأعراف : ٣٨ ، وزاد في (د) : « قد خلت من قبلكم »
(٣) القصص : ٧٩
(٤) أي في أمثلة المصاحبة
(٥) الأنفال : ٦٨
(٦) يوسف : ٣٢
(٧) التوبة : ٣٨
(٨) ترمذي جنة ١٣ ، مسند الإمام أحمد ١ / ٣٨٦ ، ٤٣٨ ، ٤٤٥ ، ٢ / ٢٧٨ ، ٣ / ٢٣ ، ٦ / ٤٤١
(٩) طه : ٧١

(والباء) ـ أثبته المذكور أيضاً ، وجعل منه : ﴿ يذرؤكم فيه ﴾[1] أي بـه ، وحكى يونس عن بعض العرب : ضربته في السيف .

(ومنها : عن للمجاوزة) ـ وهو الأكثر فيها نحو : صدَّ عنه ، وأعرض عنه ، وسقاه عن ظمأ ، وتوافقها فيه مِنْ ، ولذا تعاقبا في بعض الأفعال ، وقرئ : ﴿ الذي أطعمهم عن جوع ﴾[2] ، وقالوا : كساه عن عري ، ومن عري[3] ، ومنعه عن الشيء ، ومنه.

(وللبدل) ـ كقولهم : حجَّ فلان عن فلان ، وقال تعالى : ﴿ واتقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً ﴾[4] .

(وللاستعلاء) ـ أثبته الكوفيون والقتبيّ ، مستدلِّين بقوله :

٢٠٧ ـ لاَهِ ابنُ عمِّك لا أفضلتَ في حسَبٍ عني ولا أنت ديَّاني فتخزوني[5]

أي لا أفضلت عليَّ ، ولا أنت مالكي فتسوسني ، وخرج على تضمين معنى الانفراد .

---

(١) الشورى : ١١

(٢) قريش : ٤

(٣) سقطت من (ز)

(٤) البقرة ح ٤ ، ١٢٣

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ : قال ذو الإصبع العدواني ، واسمه الحرثان بن الحارث بن محرث ، من قصيدة طويلة ـ بالمفضليات ٣٢٥ ـ أي لله در ابن عمك ، يقال هذا في المدح ، وابن عمك مُبتدأ ، ولله خبر . والشاهد في عنّي فإن عن بمعنى على وأنت مبتدأ وديّاني خبره ، أي ولا أنت مالك أمري فتخزوني أي تسوسني من خزاه يخزوه إذا ساسه وقهره ، خزواً ، والخزي مصدر خزِيَ يخزَى إذا ذلَّ ، والمعنى فما أنت ديَّاني فما تخزوني .

(وللاستعانة) ـ أثبته من سبق ، وجعلوا منه : ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾[1] ، وحكى الفراء : رميت عن القوس ، وبالقوس ، وحكى أيضاً : على القوس .

(وللتعليل) ـ أثبته الكوفيون ، وجعلوا منه قولهم : أطعمته عن جوع ، ووافقهم ابن السرَّاج ، وخرج المصنف على ذلك : ﴿ وما كان استغفارُ إبراهيم لأبيه إلا عن مَوْعدة ﴾[2] ، ﴿ وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك ﴾[3] .

(ولموافقة بعد) ـ أثبته الكوفيون والقتبيّ ، وجعلوا منه : ﴿ لتركبن طبقاً عن طبق ﴾[4] وقوله :

٢٠٨ ـ ☆ ومَنهَلٍ ورَدْتُه عن مَنهلِ ☆[5]

(وفي) ـ كقوله :

٢٠٩ ـ وآسِ سَراةَ الحيِّ حيث لقيتَهم ولا تـك عن حَمْل الرِّباعة وانيا[6]

أي في حمل ، كقوله[7] تعالى : ﴿ ولا تَنيا في ذكري ﴾[8] ، قاله المصنف .

---

(١) النجم : ٣

(٢) التوبة : ١١٤

(٣) هود : ٥٣

(٤) الانشقاق : ١٩

(٥) في أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٩ قال : وتكون عن مكان بعد ، قال العجاج : ومنهل . . . البيت ، قال : أراد : بعد منهل ، ثم جاء بالآية وقال : أي حالا بعد حال .

(٦) جاء في الدرر ٢ / ٢٥ : وواس . . قال : من المواساة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٤ قال الصبان : وآس سراة الحي . . من آساه بمد الهمزة أي واساه ؛ أي أعط أشرافهم ، والرِّباعة بالكسر نجوم الحمالة ، أي أقساط ما يتحمله الإنسان من دية أو غيرها ، فعن بمعنى في بدليل : ﴿ ولا تنيا في ذكري ﴾ والبيت للأعشى ـ ديوانه ٢١٧

(٧) في المغنى ١ / ١٤٨ كما في الصبان : بدليل قوله تعالى ﴿ ولا تنيا في ذكري ﴾ .

(٨) طه : ٤٢

والرَّباعة نحو من الحمالة ، والحَمالة بالفتح ما يحمل عن القومَ من دية وغرامة .

(وتزاد هي) ـ كقوله :

٢١٠ ـ أتجـزَع إنْ نفسٌ أتـاهـا حِمامُها فهلاّ التي عن بين جنبيـكَ تـدفـع[1] ؟

قال ابن جني : أراد : فهلاً عن التي بين جنبيك تدفع ؟ فحذف عن وزادها بعد التي عوضاً .

(وعلى) ـ كقول الراجز :

٢١١ ـ إن الكريم وأبيـك يعتمـل إن لم يجـد يـومـاً على من يتكل[2]

قال ابن جني : أراد : من يتكلم عليه ، فحذف عليه ، وزاد على عوضاً .

(والباء) ـ كقوله :

٢١٢ ـ ولا يـواتيـك فيما نـاب من حـدَثٍ إلاّ أخـو ثقـة ، فـانظر بمن تـثـق[3]

أي من تثق به ، فحذف به ، وزاد الباء قبل مِنْ عوضاً عن المحذوفة .

(عوضاً) ـ كما سبق تمثيله .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٤ قال الصبان : قوله : أتجزع إن نفس . . . يصح في إن فتح الهمزة على أنها مخففة من الثقيلة ، وكسرها على أنها شرطية داخلة على فعل حذف لدلالة ما بعده عليه ، وأبقى فاعله وهو نفس ، أي إن هلكت نفس والحمام الموت ، وقوله : فهلا . . الخ الأصل : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ، فحذف الجار قبل الموصول وزيد بعده عوضاً عنه

(٢) في المغني ١ / ١٤٤ بعد أن ذكر زيادتها للتعويض ، جاء بعبارة الشارح عن ابن جني

(٣) قال في الصبان على الأشموني ٢ / ٢١٩ : ولا يؤاتيك مهموز الفاء ، ولك إبدال الهمزة واواً أي يساعدك ، وفي الدرر ٢ / ١٥ : استشهد على زيادة الباء عوضا . والبيت لسالم بن وابصة ـ معجم شواهد العربية .

(ومنها على) - ومذهب ابن طاهر وتلميذه ابن خروف وغيرهما أنها لا تكون إلاَّ اسماً ، وهو أحد قولي الشلوبين ، ونسبوه[1] إلى سيبويه ، لقوله في باب عدة ما يكون عليه الكلم : وهو اسم ولا يكون إلاَّ ظرفاً ، ومشهور قول البصريين أنها حرف ، إلاَّ إن جُرَّتْ بمِن ، واستدل الأخفش بقولهم : سوَّيتُ عليَّ ثيابي ، على اسميتها ، إذ لا يجوز : فرحت بي ، وعنه قال ابن عصفور : إنها تكون اسماً في : هوِّن عليك ، ونحوه ، وإذا كانت اسماً فقيل : مبنية ، كما بنيت عن اسماً ، وقيل : معربة ، لأنه الأصل في الأسماء .

(للاستعلاء حِسًّا) - ﴿ وعليها وعلى الفُلك تُحملون ﴾[2] .

(أو معنى) - ﴿ ولهنَّ مثل الذي عليهنَّ ﴾[3] .

(وللمصاحبة) - أثبته الكوفيون والقتبيّ ، وخرج المصنف عليه : ﴿ وآتى المالَ على حبه ﴾[4] ، ﴿ لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾[5] .

(وللمجاوزة) - أثبته من تقدَّم ، مستدلين بقوله :

٢١٣ - إذا رضيت عليَّ بنو قشير ... لَعَمْرُ الله أعجبني رضاها[6]

---

(١) في (د) : ونسبه

(٢) المؤمنون : ٢٢

(٣) البقرة : ٢٢٨

(٤) البقرة : ١٧٧

(٥) الرعد : ٦

(٦) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٢٢ : قاله القحيف العامري العقيلي ، والشاهد في قوله : عليَّ ، فإن على فيه بمعنى عن ، ويحتمل أن يكون رضى ضمن معنى عطف ، وبنو قُشير قبيلة ، وعمر الله مبتدأ وخبره محذوف أي قسمي ، وجواب القسم محذوف مدلول عليه بجواب إذا ، والشاعر يمدح حكيم بن المسيب القشيري ويقول : إذا رضيت عني بنو قشير أعجبني ذلك

(وللتعليل) ـ ﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾[1] ، وقال الكوفيون والقُتَبيّ : تكون بمعنى اللام ، وأنشدوا :

٢١٤ ـ رعَتْـــــه أشهراً وخــــلا عليهـــــا فطـــــار النّيُّ فيهـــا واستعـــارا[2]

أي وخلالها ، يصف إبلا سمنت ، والنّيُّ الشحم ، واستغار استفعل من السعير ، أشبع الفتحة فتولدت الألف .

(وللظرفية) ـ ﴿ واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان ﴾[3] ، ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾[4] ، وأثبته من تقدَّم .

(ولموافقة مِنْ) ـ أثبته أولئك أيضاً ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ إذا اكتالوا على الناس ﴾[5] ، ﴿ إلاَّ على أزواجهم ﴾[6] .

---

(١) البقرة : ١٨٥

(٢) في النسخ الثلاث : واستعارا بالعين المهملة ، وفسرها الشارح بقوله : واستعار استفعل من السعير ؛ وهي رواية . وفي خزانة الادب ٤ / ٢٥٠ :

رعتـــــه أشهراً وخـــــلا عليهـــــا فطـــــار النَّيُّ فيهـــــا واستغـــــارا

بالغين المعجمة ؛ قال : على أن علَى فيه ليست بمعنى اللام كما قاله الكوفيون وابن قتيبة في أدب الكاتب ، لأنه يقال : خلا له الشيء بمعنى تفرغ له ؛ قال ابن السيد : كان الوجه أن يقال : وخلا لها ، ولكن قوله : وخلا عليها ، يفيد ما يفيد قوله : إنه وقف عليها ، فخلا ضُمِّن معنى وقف وحبس عليها . . . والبيت من قصيدة للراعي . . . وقوله : رعته أي رعت الناقة ذلك النبات أشهراً وتخلّت به لم يرعه غيرها ، وطار النَّيُّ أي ارتفع الشحم ، واستغارا أي هبط فيها ، والنَّيُّ مصدر نَويَت الناقة أي سمنت تنوى نواية ونيّاً فهي ناوية . . .

وقال ابن السيد في شرحه : وصف ناقة فقال : رعت هذا الموضع أشهر الربيع ، وخلالها فلم يكن لها فيه منازع فسمنت ، والنَّيّ الشحم ومعنى طار أسرع ظهوره ؛ وقال ابن قتيبة في كتاب المعاني : استغار وغار واحد ، كأنه قال : ظهر النَّيُّ فيها واستتر . . . قيل : ويروى بالعين المهملة .

(٣) البقرة : ١٠٢

(٤) القصص : ١٥

(٥) سورة المطففين : ٢ ، وزاد في (د) : ﴿ يستوفون ﴾ .

(٦) المؤمنون : ٦ ، والمعارج : ٣٠

(والباء) - وهو قولهم أيضاً ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾[1] ، وقالوا : اركب على اسم الله .

(وقد تُزاد دون تعويض) - كقول حميد بن ثور :

٢١٥ - أَبَى اللهُ إلاَّ أَنَّ سَرْحَةَ مالكٍ   على كلِّ أفنانِ العِضاهِ تروقُ[2]

أي تروق[3] كل أفنان ، وراق كأعجبَ[4] متعدٍّ بنفسه ، راقني حسن الجارية ؛ وفي الحديث : « مَن حلَف على يمين[5] .. » ، والذي نصَّ عليه سيبويه أن على وعن لاتزادان .

(ومنها حتى لانتهاء العمل بمجرورها أو عنده) - قال المصنف : فتقول : ضربت القوم حتى زيدٍ ، فيحتمل كون زيد مضروباً انتهى الضرب به ، وكونه غير مضروب انتهى الضرب عنده ، فهو كالمجرور بإلى ، أشار إلى هذا سيبويه والفراء وثعلب ، وبعضهم يقول ، وعليه جرى المغاربة : إن دلَّت قرينة على الثاني عمل بمقتضاها ، وإلاَّ فهو داخل ؛ ومن الخارج للقرينة :

---

(١) الأعراف : ١٠٥ .

(٢) في الدرر : ٢ : ٢٣ : استشهد به على زيادة على دون تعويض ، قال : لأن راق يتعدى بنفسه ، قال : وفي التسهيل وشرحه ؛ وأورد العبارة ، ثم قال : كذا أنشده المصنف شاهداً على هذا المعنى ، قال ابن هشام - والأشموني - وفيه نظر ، لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المعنى : تعلو وترتفع . قال : ويمكن أن يقال : السرحة كناية عن امرأته ، وأفنان العضاه كناية عن نسوة ، وحينئذ يصح الإعجاب إليهنَّ .
وفي حاشية الصبان على الأشموني : ٢ / ٢٢٢ : الأفنان جمع فنن وهو الغصن ، والعِضاه جمع عضه كعنب ، أوعِضَهة كعنبة ، أوعضاهة كرسالة : كل شجرة ذات شوك أو ما عظم منها ، كذا في القاموس .

(٣) في (د) : تروق على كل أفنان .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) ترمذي نذور : ٧ ، نسائي أيمان : ٣٩ ، مسلم أيمان : ١٤ .

٢١٦ ـ سقى الحيا الأرضَ حتى أمكنٍ عُزيت لهم فلا زال عنها الخير محدودا[١]

وفي الإفصاح أن مذهب المبرد والفارسيّ وابن السراج أنه داخل ، ومذهب الفراء والزجاجيّ وجماعة أنه داخل ، مالم يكن غير جزء[٢] ، نحو قولهم : إنه لينام الليل حتى الصباح . والذي يقتضيه ظاهر كلام سيبويه وتمثيله أنه داخل إذا كان بعضا ، ولا شك في حمل هذا على ما إذا لم توجد قرينة تقتضي الخروج كالبيت .

(ومجرورها إما بعضٌ لما قبلها من مفهم جمع إفهاماً صريحاً) ـ كرجال وقوم .

(أو غير صريح) ـ وهو مادل على الجمع بغير لفظ موضوع له نحو : ﴿ لَيَسْجُنُنَّه حتى حين[٣] ﴾ ، فمجرور حتى منتهى أحيانٍ مفهومة لم يصرَّح بذكرها .

(وإما كبعض) ـ كقوله :

٢١٧ ـ ألقَى الصحيفةَ كي يُخففَ رحلَه والزَّادَ ، حتىً نعله ألقاها[٤]

أي ألقى ما يثقله ، ويروى نعله بالأوجه الثلاثة .

---

(١) في المغني : ١ / ١٢٤ برواية : مجدوداً ، وفي الأشموني مع الصبان : ٢ / ٢١٤ برواية : مجدوداً ، كما في (ز ، غ) . وفي (د) والدرر مجذوذاً بالمعجمات ، وقد ذكر الصبان الروايات الثلاث .. قال الصبان : الحيا بالقصر ، وقد يُمدُّ أي المطر ، والقرينة دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه . وفي الدرر : ٢ : ١٧ : استشهد به على أن القرينة هنا دالة على عدم دخول الغاية فيا قبلها .. وكذا قال في المغني .

(٢) في (د) : ما لم يكن جزاء .

(٣) يوسف : ٣٥

(٤) قال الصبان في حاشيته : ٢ / ٢١٤ : الضمير في ألقى يرجع إلى المتلمس في قصته هو وطرفة مع =

(ولا يكون ضميراً) ـ هذا مذهب سيبويه ، وأجاز الكوفيون ذلك[1] ، فتدخل على المضمرات المجرورات كلها ، واستدلوا بقوله :

٢١٨ ـ فـــلا والله لا يُلْفِي أنـــاسٌ فتىً حتّــاك يـــا ابن أبي زيـــاد[2]

وهو عند البصريين ضرورة .

(ولا يلزم كونُهُ آخرَ جزء ، أوملاقيَ[3] آخر جزءٍ ، خلافاً لزاعم ذلك) ـ هو

= عمرو بن هند ، وهي مشهورة ، وقوله : حتى نعله بالجر ، لأن الكلام في الجارة كما هو ظاهر ،وإن روي أيضا بالنصب على الاشتغال ، فحتى ابتدائية ، والهاء في ألقاها للنَّعل، أو على العطف ، فحتى عاطفة ، والهاء للنعل أو الصحيفة أو الثلاثة ، وجملة ألقاها توكيد ، والرفع على الابتداء ، فحتى ابتدائية ، والهاء للنعل ، والقرينة على دخول النعل فيما قبل حتّى قوله : ألقاها ، بناء على الظاهر من عود الهاء إلى النعل أو الثلاثة ؛ وأورد أن الذي قبل حتى : الصحيفة والزاد ، والنعل غير داخل فيها قطعا ؛ وأجيب بتأويلها بالمثقل ، وهو يشمل النعل ، فكأنه قال : ألقى ما يثقله ، حتى نعله ...

وفي الدرر : ٢ : ١٧ : وأنشد سيبويه هذا البيت على أن حتى فيه حرف جر ، وأن مجرورها غاية لما قبله ، فكأنه قال : ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع ، حتى انتهى الإلقاء إلى النعل ؛ وعليه فجملة ألقاها للتأكيد ؛ والضمير يجوز فيه أيضا أن يعود على النعل وعلى الصحيفة ، فقوله : حتى نعله ألقاها ، روي على ثلاثة أوجه .

(١) أي دخولها على الضمير .

(٢) في الدرر : ٢ / ١٦ : استشهد به على أن حتى تجرُّ المضمر عند الكوفية والمبرد ، وفي ابن عقيل ـ على الألفية ـ وقد شذَّ جرُّها الضمير ، قال الخضري : قال ابن هشام الخضراوي : وكذا لاتعطفه أيضا ، فهي مختصة بالظاهر عاطفةً وجارَّةً ، وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى إياك .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢١٠ : الفاء للعطف ، ولا لتأكيد القسم ، ولا يلفي جوابه ، أي لايجد ، وفتى مفعول ، والشاهد في حتّاك ، حيث جرَّت حتىَّ الضمير ، والأصل أن تجر المظهر ، قال : وهو شاذ ، ويروى : يابن أبي يزيد . وزاد الأشموني شاهدا آخر هو :

٢١٩ ـ أتتْ حتّـــاك تقصـــدُ كلَّ فَـــجٍّ تُرجِّي منـــك أنهـــا لاتخيب

واعتبره ابن هشام في المغني : ١ / ١٢٣ ضرورة .

(٣) سقطت هذه العبارة من (ز) .

كما قال المصنف : الزمخشري ، وهو قول المغاربة ، فلا يجوز عندهم : سرت البارحة حتى نصف الليل ، بل يؤتى حينئذ بإلى ، ويجوز ، أكلت السمكة حتى رأسها ، وسرت النهار حتى الليل ؛ ورُدَّ عليهم بقوله :

٢٢٠ - إنَّ سلمى من بعد يأسيَ همَّتْ بوصالٍ لو صحَّ لم يُبقِ بوسا
عيَّنتْ ليلةً فما زلت حتى نصفِها راجياً فعدتُ يؤوسا[1]

وفيه بحث[2] .

(ويختص تالي الصريح[3] المنتهي به بقصد زيادةٍ ما) - فإذا قلت : ضربت القومَ حتى زيد ، وكان الضرب انتهى به ، ففي ذكر القوم غِنًى عنه ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن فيه زيادة ضعف أوقوة أوتعظيم[4] أو تحقير .

(وبجواز عطفه) - وهي لغة ضعيفة ، ويأتي الكلام فيها بباب العطف إن شاء الله تعالى ، وإن وجدت قرينة تقتضي العطف تعيَّن نحو : ضربت القومَ حتى زيداً أيضاً ؛ إذ المعنى : ضربت القوم حتى ضربت زيداً أيضا ، وهذا لا يعطيه إلاَّ العطف .

---

(١) في الدرر : ٢ / ١٥ : استشهد به على أنه لايشترط في مجرور حتى كونه آخر جزء أو ملاقي آخر جزء ، كما قال الزمخشري ...
قال ابن هشام في المغني : ١ / ١٢٤ : وهذا ليس محل الاشتراط ، إذ لم يقل : فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به .

(٢) في المغني : ١ / ١٢٣ : الشرط الثاني - لمخفوض حتى - خاص بالمسبوق بذي أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخراً نحو : أكلت السمكة حتى رأسِها ، أوملاقياً لآخر جزء نحو : ﴿ سلامٌ هي حتى مطلع الفجر ﴾ - القدر : ٥ - ولا يجوز : سرت البارحة حتى ثلثِها أونصفِها ، كذا قال المغاربة وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلاَّ الزمخشري ، واعترض عليه بقوله : عينت ليلةً . البيت قال : وهذا ليس محل الاشتراط .... الخ كما سبق بيانه .

(٣) أي مفهم الجمع إفهاما صريحا ، وهو القوم في المثال .

(٤) سقطت من (ز) .

(واستئنافه) ـ قال المصنف : فتقول : ضربت القومَ حتى زيدٌ ، برفع زيد على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ وروي بالأوجه الثلاثة قوله :

٢٢١ ـ عَمَمْتَهم بالنَّدى حتى غُواتُهمُ ... فكنتَ مالِكَ ذي غَيٍّ وذي رشَد[١]

وجوازُ كون هذا ونحوه مبتدأ قولُ بعض الكوفيين ، وشرط البصريون ذكر ما يصلح خبراً نحو : حتى نعله ألقاها ، وحتى غواتهم حجة عليهم .

(وإبدال حائها عيناً لغةٌ هذيلية[٢]) ـ وفي قراءة ابن مسعود : ﴿ ليسجننه عتَّى حين ﴾ ، وسمع عمرو رجلا يقرأ كذا ، فقال : من أقرأك ؟ قال : ابن مسعود . فكتب إليه : إن الله أنزل هذا القرآن عربياً ، وأنزله بلغة قريش ، فلا تقرئهم بلغة هذيل ، والسلام .

(ومنها الكاف للتشبيه[٣]) ـ ودليل حرفيتها وصلهم بها في السعة نحو : جاء الذي كزيد ، وكونها على حرف واحد ، وليس هذا شأن الأسماء الظاهرة ، وعلى حرفيتها لا بد من متعلق كغيرها من حروف الجرِّ ؛ وذهب الأخفش وابن عصفور في بعض كتبه ، والزمخشري في مطوَّل الكشاف إلى أنها لاتتعلق بشيء ..

(ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل) ـ كقوله :

٢٢٢ ـ ☆ وأم أوعال كها أوأقربا[٤] ☆

---

(١) قال في المغني : ١ / ١٣٠ : وقد يكون الموضع صالحا لأقسام حتىَّ الثلاثة كقولك : أكلت السمكة حتى رأسها ، فلك أن تخفض على معنى إلى ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله :

☆ عممتهم بالندى حتى غواتهمُ ☆

(٢) في (د) وفي النسخة المحققة من التسهيل : هذلية .

(٣) في (د) : كاف التشبيه

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٠٨ : صدره

☆ خلَّى الذَّنابات شَمالاً كَثَبا ☆

=

والمغاربة يخصونه بالضرورة ، وقد شذَّ دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب في قول الحسن : أَنَا كَكَ وأنت كَيْ .

(وعلى أنت وإياك وأخواتِها أقلُّ) ـ قالوا : ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا ، وقالوا : أنت كهو ، وأنكر ذلك الكوفيون . والمراد بأخواتها ضمائر الرفع المنفصلة وضمائر النصب المنفصلة ، ونوزعَ في كون كأنت ونحوه أقل من كها ، فقيل : إن لم يكن أكثر منه فلا أقل من كونها سيِّيْن[١] .

(وقد توافق على) ـ أثبته الكوفيون والأخفش ، وحكى هو عن بعض العرب أنه قيل له : كيف أنت ؟ فقال : كخير ؛ وحكى الفراء : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير ، أي على خير وخرج الأخفش على هذا قولهم : كن كما أنت ، والتقدير : كن على الحال الذي أنت عليه ، وما موصولة ، وأنت مبتدأ محذوف الخبر ، والجملة الصلة ، ومما خرج غيرُه عليه هذا ، أنَّ أنت فاعل فعل مضمر ، أي كن كما كنت ، والكاف على بابها ، والمعنى : كن في المستقبل مشبها ما كنت عليه ؛ وأول قولهم : كخير على معنى كصاحب خير .

(وقد تزاد إن أمن اللبس) ـ وجعل منه : ﴿ ليس كمثله شيء[٢] ﴾ ، وقيل : الزائد مِثْل ، وقيل : مثل بمعنى الصفة ، ولا زيادة ؛ وخرج على زيادة الكاف : ﴿ كأمثال اللؤلؤ المكنون[٣] ﴾ . وقد تزاد خالية من معنى التشبيه ،

= قاله العجاج من قصيدة مرجزة يصف بها الحمار الوحشيّ ، والضمير في خلَّى يرجع إليه ـ الحمار الوحشيّ . والذّنابات اسم موضع ، ويروى : نحّى ، وشمالاً مفعول ثان ، وكَثَباً صفته ، أي قريبا .

وقال الصبان : شمالاً ظرف أي ناحية شماله ، وكثباً أي قريبا من ، والمفعول الثاني لخلَّى إما شمالاً وكثباً حال ، أوبالعكس ، وأم أوعال اسم موضع مرتفع ـ هضبة ـ وهو منصوب عطفاً على الذنابات ، أومرفوع بالابتداء خبره كها ، أي كالذنابات ..

قال العيني : وفيه الشاهد حيث أدخل كاف التشبيه على الضمير وهو قليل . والبيت من قصيدة للعجاج ـ ملحقات ديوانه : ٧٤

(١) في (د) : سِيَّان .

(٢) الشورى : ١١

(٣) الواقعة : ٢٣

حكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون بالإقط ؟ فقال : كهَيِّن ، أي هيِّناً .

(وتكون اسماً) ـ أي في الكلام ، وهو قول الأخفش ، وظاهر قول الفارسيّ ؛ وذهب سيبويه إلى أنها لاتكون اسماً إلاّ في الضرورة ، وقال أبو جعفر ابن مضاء : الأظهر كونها اسماً أبداً ، لكونها بمعنى مثل ، وما كان بمعنى اسم فهو اسم .

(فَتُجَرُّ) ـ كقوله :

٢٢٣ ـ تيَّمَ القلبَ حبٌّ كالبدر ، لا ، بل فاق حُسْناً من تيَّم القلبَ حُبَّا[1]

(ويُسنَدُ إليها) ـ نحو :

٢٢٤ ـ أتنتهون ؟ ولن ينْهَى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفُتُل[2]

---

(١) في الدرر ٢ / ٢٨ : استشهد به على مجيء الكاف اسماً بالإضافة . في قوله : حُبٌّ كالبدر ... وكذا استشهد به أبو حيان والدماميني في شرح التسهيل . قال : ولم أعثر على قائل ، ولم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الهمع والدرر .

(٢) في أمالي ابن الشجري : ٢ / ٢٢٩ : يهلك بدل يذهب .
وفي الدرر : ٢ / ٢٩ : استشهد به على مجيء الكاف فاعلة لينهى ، واستشهد به الرضي على هذه المسألة ، ونقل البغداديّ عن ابن عصفور أنه قال : ومنه استعمال الحرف اسماً للضرورة ، كقول الأعشى : أتنتهون ... البيت ، فجعل الكاف فاعلة لينهى ...
وفي المقتضب ٤/١٤١ : ووقعت ـ الكاف ـ فاعلة ومفعولة على هذا المعنى ، وذلك قوله : أتنتهون ... البيت ، فالكاف ههنا في معنى مثل ، إنما أراد : شيء مثل الطعن .
وقال الشارح في الحاشية : وقوع الكاف اسما يجيء في الاختيار عند أبي الفتح ، وهو عند سيبويه مخصوص بالضرورة ؛ قال في ١ / ٢٠٣ : « إلاّ أنّ ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها . بمنزلة مثل ... ومعنى البيت : لايَنْهىَ أصحابَ الجور مثلُ طعن نافذ إلى الجوف ، يغيب فيه الزيت وفتيل الجراحة . والبيت من قصيدة مشهورة للأعشى ـ ديوانه : ٥٥ ـ ٦٣ ـ وفي شرح المعلقات العشر للتبريزى : ٢٨٨ ـ ٣٠٧ .

(وإن وقعت صلة فالحرفية راجحة) ـ ولذلك[1] استدل به[2] على الحرفية ومنه :

٢٢٥ ـ مـا يُرْتَجى ومـا يُخـاف جمعـا فهْـوَ الـذي كالليث والغيث معـا[3]

واحتمال كونها اسما ، وصدر الصلة محذوف ، أي الذي هو مثل الغيث ، بعيد لما تقرر في الموصولات .

(وتزاد بعدها ما كافَّةً) ـ كقوله :

٢٢٦ ـ أخٌ مـاجـدٌ لم يُخْـزِني يـوم مَشْهَـدٍ كما سيفُ عمرو لم تَخُنْـه مَضـارِبُـه[4]

وإن أجَزْنا وصل ما المصدرية بالجملة الاسمية ، احتمل كون ما في البيت مصدريةً جارَّة .

---

(١) في(غ) : ولذا

(٢) أي بوقوعها صلة ، وسيتضح في التعليق على الشاهد .

(٣) في النسخ الثلاث : ما نرتجى ... وما نخاف ... والتحقيق من المغني ١٨١/١ ش ٢٩٧ قال : وتتعين الحرفية في موضعين :ـ وفي الحاشية : إنما تتعين في الموضع الأول عند الذين لا يجيزون زيادة الاسم ، وتتعين في الثاني لأنها لو كانت اسما لما صلح لأن يكون صلة ، لأنه حينئذ مفرد ، والصلة لا تكون إلا جملة ـ قال صاحب المغني : أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافا لمن أجاز زيادة الأسماء .
والثاني : أن تقع هي ومخفوضها صلة ، كقوله : ما يرتجى ... البيت ، قال : خلافا لا بن مالك في إجازته أن يكون مضافا ومضافا إليه ، على إضمار مبتدأ ، كما في قراءة بعضهم :﴿ تماماً على الذي أحسنُ ﴾ ـ الأنعام : ١٥٤ ـ وهذا تخريج للفصيح على الشاذ .

(٤) في المغني ١٧٨/١ : لم يَخْزَني ، والتحقيق من النسخة(ز) ، وقد سبق في قول ذي الإصبع العدواني :ولا أنت ديّاني فتَخْزوني ؛ قال العيني : أي فتسوسني ، من خزاه يَخْزُوه إذا ساسه وقهره ، أما في البيت هنا فلم يُخْزِني من أخزاه يُخزيه من الخِزْي إذا خذله . قال صاحب المغني : وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكف بما ، ورَدَّ عليه بقوله : أخ ماجد ... البيت . والشاهد هنا في قوله : كما سيفُ عمرو ... حيث جاءت ما كافّة ، على قول المصنف والشارح هنا . والبيت كما في معجم شواهد العربية للبحتريّ بن المغيرة .

(وغيرَ كافة) ـ أنشد القالي :

٢٢٧ ـ وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناسِ ، مجرومٌ عليه وجارمُ[1]

وقالوا : هذا حقٌ ، كما أنك ذاهبٌ ، وخرجه الخليل على زيادة ما ، وجرّ الكاف ما بعدها ، ذكره سيبويه .

(وكذا بعد رُبَّ والباء) ـ أي تزداد ما كافة وغير كافة ؛ فالكافة بعد رُبَّ نحو :

٢٢٨ ـ رُبَّما الجاملُ المؤبَّلُ فيهم ... وعناجيجُ بينهنَّ المِهارُ[2]

وغير الكافة نحو :

٢٢٩ ـ ماويّ يا رُبَّتما غارةٍ ... شعواءَ كاللَّذعةِ بالمِيسَمِ[3]

---

(١) أورده المغني ١٧٨/١ ـ شاهداً على أنّ ما زائدة ملغاة ، والكاف جارّة ؛ والشاهد هنا على أنّ ما غير كافة كما في المتن ، ولذا جرَّت الكافُ الاسمَ بعدها ؛ قال الشارح : وخرجه الخليل على زيادة ما ، وجرّ الكاف ما بعدها ، ذكره سيبويه . انتهى .

وفي ش .ش العيني على الأشموني والصبان ٢٣١/٢ : قاله عمرو بن البراقة النِّهميّ ، والشاهد في قوله : كما الناسِ .. حيث دخلت ما على الكاف ولم تكفّها عن العمل ، ويروى : مظلومٌ عليه وظالم ، وواضح أن رواية التحقيق أصح .

(٢) في المغني ١٣٧/١ : ومن دخولها على الجملة الاسمية قول أبي دؤاد :

ربما الجاملُ المؤبّل فيهم ... البيت .

قال : وقيل : لاتدخل المكفوفة على الاسمية أصلاً ، وإن ما في البيت نكرة موصوفة ، والجامل جر لهَو محذوفاً والجملة صفة لما .

وفي ش .ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٣٠/٢ : قاله أبو دؤاد الحارثة بن الحجاج ... والشاهد في ربما حيث دخلت على رب ما الكافةّ ، فكفتها عن العمل ، ودخلت على الجملة الاسمية ، وهو نادر ... قال الصبان : الجامل القطيع من الإبل ، والمؤبّل المعَدٌّ للقنية ، والعناجيج الخيل الجياد ، والمهار جمع مهر وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة ، وفيهم خبر الجامل ، وحذف خبر عناجيج لعلمه من خبر الجامل .

(٣) ذكره أبو زيد في نوادره/٥٥ ، وابن الشجري في أماليه ١٥٣/٢ وصاحب الإنصاف ش ٥٩ ص ١٠٥ وابن يعيش في شرح المفصل ٣١/٨ وصاحب الهمع ٣٨/٢ وصاحب الدرر ٤٢/٢ برواية : =

والكافة بعد الباء نحو :

٢٣٠ ـ فلئن صبرتَ لا تُحير جـواباً لبما قـد تُرَى وأنتَ خطيبُ[1]

وغير الكافـة :﴿ فبما رحمـةٍ من الله ﴾[2] ، ﴿ فبما نَقْضِهم ﴾[3] . والجـامـل القطيع من الإبل مع رعاته وأربابـه ، وإذا كانت الإبل للقنيـة فهي إبل مؤبَّلـة ، وإذا كانت مهملـة فهى إبل أُبل ، والعنـاجيج جيـاد الخيـل واحـدهـا عنجـوج ، والمهار جمع مهر ، وهو ولـد الفرس ، والأنثى مهرة ، والجمع مُهَر ، ويقـال : غـارة شعواء : أى فاشية ، ولذعته النـار لـذعـاً أحرقتـه ، والميسم المكواة ، وأصل اليـاء

= أماويّ ؛ قال ابن يعيش : وقالوا رُبَّت ، فـألحقوه تـاء التـأنيث ، كما قـالوا ثُمت ، قـال الشـاعر : مـاويّ يارُبتما .. البيت ، قال في الحاشية : هذا البيت أول أبيات أربعة لضمرة بن ضمرة النهشليّ أوردها أبو زيد في نوادره ؛ وماويّ مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة ، ويا في قوله : ياربتما للتنبيه أو للنداء ، والمنـادى بهـا محذوف ، ورواية أبي زيد : ماويّ بل ربتما غارة ؛ والشعواء الغارة المنتشرة ، واللذعة من لذعته النار إذا أحرقته .. والميسم ما يوسم به البعير بالنار ...

والشاهد هنا ، كما ذكره صاحب الدرر ، على أن رب قد تلحقها التاء فلا تكفّها مـا ، قـال : والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أن التاء لحقت رُبَّ للإيذان بـأنَّ مجرورهـا مؤنث ، ومـا زائـدة بين رُبَّ ومجرورها ... وجواب رب في بيت بعد الشاهد ،.

(١) في المغني ٣١٠/١ قال : ذكره ابن مالـك ، وأن مـا الكافـة أحـدثت مع البـاء معنى التقليل ، كما أحـدثت مـع الكاف معنى التعليـل في نحـو : ﴿ واذكروه كما هـداكم ﴾ البقرة : ١٩٨ ـ والظـاهر أن البـاء والكاف للتعليل ، وأن ما معها مصدرية ـ ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل ..

وفي الدرر : ٢ / ٤١ قـال : استشهـد به على كف مـا للبـاء ، كما يقتضيـه السيـاق ، والبيت من شواهـد الدماميني عند قول التسهيل في بـاب القسم : وقـد يلي لقـد ولبما المضـارع المـاضي معنى .. وتحير مضـارع أحار أي أجاب ، يقال : كلمته فلم يُحِرْ جواباً أي لم يرده ، واللام في لئن موطئة للقسم لا للتأكيد كما وهم العيني ، وقوله : لبما ، اللام في جواب القسم ، وما بعدهـا جواب القسم ، لاجواب الشرط ، كما وهم العيني أيضـا ، وقـد تُرَى بـالبنـاء للمفعول ، والرؤيـة بصريـة لا ظنيـة ، كما زعم العيني ، وجملة وأنت خطيب حالية . والبيت لصالح بن عبد القدوس .

(٢) آل عمران : ١٥٩ .

(٣) النساء : ١٥٥ ، والمائدة : ١٣ .

واو فتجمع مياسم على اللفظ ، ومواسم على الأصل ، ويقال ، كلمته فما أحار لي جوابا ، أي ماردَّه .

(وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل) ـ فمعنى[1] لبما قد ترى وأنت خطيب : لربما

(وقد تُحدثُ في الكاف معنى التعليل[2]) ـ قاله الأخفش في قوله تعالى :﴿ كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ﴾[3] ، أي فاذكروني كما فعلت هذا ، وحكى سيبويه : كما أنه لايعلم ، فتجاوز الله عنه ، أي لأنه .

(وربما نصبت حينئذ مضارعاً) ـ نحو :

٢٣١ ـ وطرفَك إمَّا جئتنا فاحبسنَّه   كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر[4]

والأكثر عدم النصب ، ومن كلامهم : انتظرني كما آتيكَ .

من (١) إلى (٢) سقط من (ز)

(٣) البقرة : ١٥١

(٤) في الأشموني والمغني كما في النسخ الثلاث : فاحبسنَّه ، وفي الدرر والإنصاف : فاصرفنَّه ، قال في المغني ١٧٧/١ : واختلف في نحو قوله : وطرفك إما جئتنا ـ البيت ، فقال الفارسيّ : الأصل كيما ، فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هي كاف التعليل ، وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود في كتابه المسمى : نزهة الأديب ، أن أبا علي حرَّف هذا البيت ، وأن الصواب فيه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا   لكي يحسبوا ..البيت

وفي الإنصاف ص ٥٨٦ : ومحل الاستشهاد بالبيت قوله : كما يحسبوا ، فإن الكوفيين ذهبوا إلى أن كما مثل كيما ، ويجوز أن ينصب الفعل المضارع بعدها ، على تقرير أن ما زائدة غير كافة ، ويجوز أن يرفع بعدها على تقدير أن ما زائدة كافة ... والبيت لعمر بن أبي ربيعة ـ ديوانه ٩٢ ، وفي العيني على الأشموني والصبان ٢٨١/٣ أنه للبيد العامري .

(لا لأن الأصل كيا) ـ كما زعم الكوفيون والفارسيّ ، فحذفت اليـاء ، بل لشبههـا بكي ، ولا يتكلف دعوى الحذف .

(وإن ولي ربما اسمٌ مرفوع فهو مبتدأ بعده خبرُه ، لاخبر مبتدأ[1] محـذوف ، وما نكرة موصوفة بها) ـ فقوله : ربما الجامل ... البيت ، ما : فيـه كافـة هيـأت رُبَّ للدخول على الجملة الاسمية ، كما هيأتها للفعليـة نحو :﴿ربمـا يودُّ ﴾[2] ، وهـذا قول المبرد ، قال : تليها الاسمية والفعلية كإنما ، تقول : ربما قام زيدٌ ، وربما زيدٌ قـائم ؛ وذهب الفـارسيّ والجمهور ؛ ومنهم ابن عصفور ، إلى أنَّ رُبَّ لا تـدخل على الجملة الاسمية ، فما في البيت نكرة موصوفة . بمبتدأ مضمر وخبر مظهر[3] .

(خلافاً لأبي عليّ في المسألتين) ـ يعني مسألة : كما يحسبوا ، ومسـألـة : ربمـا الجامل .

(وتـزاد مـا غيرَ كافَّـة بعـد مِنْ وعَنْ) ـ نحـو :﴿ ممـا خطيئاتهم ﴾[4] ،﴿ قال[5] : عما قليل ﴾[6]

(ومنها : مـذ ومنـذ ، وقـد ذكِرا في بـاب الظروف) ـ وسبق الكلام عليهما هناك .

(ومنها :رُبَّ) ـ وسيأتي ذكر الخلاف في اسميتها .

---

(١) سقطت من(ز)
(٢) الحجر : ٢ ، وفي (ز) :﴿ ربما يود الذين ﴾
(٣) في(غ) : وخبر مضمر
(٤) نوح : ٢٥ ، وفي (ز) ﴿ خطاياهم ﴾
(٥) سقطت من (ز)
(٦) المؤمنون : ٤٠

(ويقـال : رُبَ ورَبْ)[1] ـ وذكر المصنف في الشرح فيهـا عشر لغـات[2] : منهـا أربع بتشـديـد البـاء ، والبـاقي بتخفيفهـا ، وهي: رُبَّ ورُبَّت ورَبَّ ورُبَّت

---

(١) في (د) : ربت ، وفي (غ) : ربه ، وزاد في النسخـة المحققـة من التسهيـل : ويقـال : رُبَ ورُبْ ورَبْ ورُبَّتَ ورُبَّتْ ورُبَتْ ورَبَّ ورَبَ ورَبَتْ .

(٢) وقال ابن هشـام في المغني ١٣٨/١ : وفي رُبَّ ست عشرة لغـة : ضم الراء وفتحهـا ، وكلاهمـا مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة ومحركـة ، ومع التجرد منهـا ، فهـذه اثنتـا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف .

وحكى السيـوطي في الهمـع ٢٥/٢ سبـع عشرة لغـة ، زاد عمـا ذكره ابن هشـام : رُبَّتَا ، قـال : وزاد أبـو حيان : رُبَتا .

وفي لسان العرب ـ ربب :... ورُبَّ كلمة تقليل يُجَرُّ بها ، فيقـال : رُبَّ رجل قـائمٌ ، ورَبَّ رجلٍ قـائم ، وتدخل عليها التاء فيقال : رُبَّتَ رجل ، ورَبَّتَ رجل ... ، وتدخل عليهـا مـا ليمكن أن يُتكلَّمَ بـالفعل بعده ، فيقال : رُبما ، وفي التنزيل العزيز :﴿ ربما يود الذين كفروا ﴾ ، وبعضهم يقول : رَبما بالفتح ، وكذلك : رُبَّتما ورَبَّتما ورُبَتما ، والتثقيل في كل ذلك أكثر في كلامهم ...

قال اللحياني : وقال الكسائي : إن سمعت بالجزم ـ أي تسكين البـاء ـ يومـا فقـد أخبرتـك ، يريـد إن سمعت أحداً يقول : رُبْ رجلٍ ، فلا تنكر ، فإنه وجه القياس . قـال اللحيـاني : ولم يقرأ أحـد :(رَبَّما) بالفتح ، ولا (رَبَما)

وقال أبو الهيثم : العرب تزيـد في رُبَّ هـاء ، وتجعل الهـاء اسما مجهولا لايُعرف ويبطل معهـا عمل رُبَّ ، فلا يخفض بها ما بعد الهاء ... وأنشد :

كائن رأيتَ وهـايـا صَـدْعِ أعظمـه ... ورُبَّـهُ عطبـاً أنقـذتَ مِ العطبِ

وفي الأشموني مع الصبان ١٠٨/٢ : واه رأبت وشيكاً .... من عطبه

نصب عطبـاً من أجل الهـاء المجهولـة ، وقولهم : رُبَّـهُ رجلاً ، ورُبَّهـا امرأة أضمرت فيهـا العرب ، على غير تقدُّمِ ذكر ....

وحكى الكوفيون : رُبَّهُ رجلاً قد رأيت ، ورُبَّهما رجلين ، ورُبَّهم رجالاً ، ورُبَّهنَّ نساء ، فمن وحَّـد قال : إنه كناية عن مجهول ، ومن لم يوحِّدْ قال : إنـه ردُّ كلام ، كأنـه قيل لـه : مـالـك جوارٍ ؟ قـال : رُبَّهُنَّ جواريَ قد ملكت .

وقـال ابن السراج : النحويون كالمجمعين على أن رُبَّ جواب . والعرب تسمى جمـادى الأول : رُبّـاً ورُبِيٌّ ، وذا القعدة : رُبَّةَ . وقال كراع : رُبَّةٌ ورُبَّى جميعا جمادى الآخرة ، وإنما كانوا يسمونها بـذلـك في الجاهلية ...

٢٣٢ ـ

ورَبَّت ، ورُبَ ورُبَت ورَبَ ورَبَت ورُبْ ورَبْ[1] ، وزاد غيره ربتـــا ، وبعض المصنفين قال : إن فتح الراء فى الجميع شاذ ، وأن فتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة بلا تاء ضرورة ؛ والوقف على ما فيه التاء فيها بالتاء ، وقيل بالهاء .

(وليست اسماً ، خلافاً للكوفيين والأخفش فى أحد قوليه) ـ وإليه صار ابن الطراوة ، واستدلوا بقول الشاعر :

٢٣٣ ـ إن يقتلـوك فـإن قتلـك لم يكن عـاراً عليـك ، ورُبَّ قَتْـل عـارُ[2]

فرب عندهم مبتدأ ، وعار خبره ؛ ومذهب جمهور البصريين أنها حرف ، والبيت مُحتمِل لكون عار خبر مبتدأ محذوف ، أي هو عار ، وكون قتل مبتدأ مجروراً برب كما جُرَّ بالباء حَسْبٌ في : بحسبك درهم ، ولو كانت رُبَّ اسما لجاز : بِرُبَّ رجلٍ مررت كما تقول : بزيدٍ مررت .

(بل هي حرف تكثير[3] ، وفاقا لسيبويه) ـ وكذا قال ابن خروف إن هذا

---

(١) ذكر فى (ز) سبع لغات فقط .

(٢) في المغني ١٣٤/١ : رُبَّ حرف جر ، خلافا للكوفيين في دعوى اسميته ، وقولهم إنه أخبر عنه في قوله : إن يقتلوك ... البيت ـ ممنوع ، بل عار خبر لمحذوف ، والجملة صفة للمجرور ، أو خبر للمجرور ، إذ هو في موضع مبتدأ ، كما سيأتي ...

وفي المقتضب ٦٥/٣ : ولا يجوز مثل هذا في باب رُبَّ ، لأنها حرف ، فأما قوله : ان يقتلوك ... البيت ، فعلى إضمار هو ، لا يكون إلاَّ على ذلك ، فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده : وبعضُ قتلٍ عارٌ ، فلا شاهد .

وفي حاشيته : نقل ابن السيد فيما كتبه على الكامل قول المبرد : هكذا أنشده النحويون : ورُبَّ قتل عارٌ ، على إضمار : هو عارٌ ؛ وأنشدنيه المازني : وبعضُ قتلٍ عارٌ ، وهو الوجه .

والبيت لثابت قطنة .

(٣) قال في المغني ١٣٤/١ : وليس معناها التقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا التكثير دائما ، خلافاً لابن دُرُسْتُويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً ؛ وفي لسان العرب : قال الزجاج : من قال إن رُبَّ يعني بها التكثير ، فهو ضد ما تعرفه العرب .

مذهب سيبويه ، وكلام سيبويه في باب كم يقتضي ذلك ، ولا معارض له في كتابه ، لكن الأكثرون على أنها للتقليل ، وهو المنسوب عند كثيرين لسيبويه وغيره من أكابر البصريين والكوفيين ، كأبي عمرو والخليل والكسائي والفراء ؛ وحاصل ماقيل فيها أنها للتقليل ، أو للتكثير مطلقا ، أو له في مواضع الافتخار ، أو للتقليل والتكثير ، أو لا دلالة لها على واحد منهما ، وإنما يُفْهَم من خارج ؛ فما أفهم التقليل :

٢٣٤ ـ ألا رُبَّ مولود وليس له أبٌ ... وذي ولَدٍ لم يَلْدَه أبوان[1]

ومما أفهم التكثير قوله عليه السلام : « ياربَّ كاسيةٍ في الدنيا ، عاريةٌ يوم القيامة »[2] وقول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول[3]: رُبَّ صائمِه لن يصومه ، وقائمِه لن يقومه .

(والتقليل بها نادر) ـ ومن تتبَّع كلام العرب نثراً ونظماً عرف ذلك .

هذا معنى كلام المصنف ، والمغاربة يقولون : هي لتقليل جنس الشيء أو تقليل نظيره ، ومازعم المصنف أنه نادر ، قال بعض المغاربة : إنه أكثر ما يقع فيها ، والأقرب أنها تستعمل لهما .

(ولا يلزم وصفُ مجرورها) ـ وهو ظاهر مذهب سيبويه ، وعليه نصَّ

---

(١) في المغني ١٣٥/١ : ومن الثاني ـ أي التقليل ـ وذكر البيت وبيتين بعده :

وذي شامةٍ غرّاءَ في حُرِّ وجهه ... مجلَّلةٍ لا تنقضي لأوان

ويكمل في تسع وخمس شبابُه ... ويهرم في سبع معاً وثمان

قال : أراد ـ أي بالأبيات الثلاثة ـ عيسى وآدم عليهما السلام ، والقمر .

(٢) رواه البخاري عن أم سلمة في حديث طويل : كتاب التهجد ١٩ ، والتحريض على صلاة الليل /٥ : عارية في الآخرة .

(٣) زاد في المغني هنا : بعد انقضاء رمضان .

الأخفش ، وقاله أيضا الزجاج والفراء وابن طاهر وغيرهم ، واختاره ابن عصفور ، ووجّه بأن مافيها من معنى القلة أو الكثرة يغني عن الوصف كما في كم الخبرية ، واحتج له بقول أم معاوية :

٢٣٥ ـ يـــارُبَّ قـــائلـــةٍغـــداً يـــالهفَ أمِّ معـــاويـــةْ !.[1]

وقوله : ألا رُبَّ مولودٍ ... البيت .

(خلافاً للمبرد ومن وافقه) ـ كابن السراج والفارسيّ ، وعليه أكثر المتأخرين ومنهم الشلوبين ، وفي البسيط أنه رأى البصريين ، واحتج له بأن عاملها يحذف غالباً ، فجعل التزام الوصف كالعوض ، ورد بأن الغالب ذكره ، ويجتمعان نحو : رُبَّ رجلٍ عالم لقيت ، فلا عوضية ؛ وفي حذفه وذكره مذاهب :

ـ نادر الحذف ، وهو قول الخليل وسيبويه ؛ ـ كثيره ، قول الفارسيّ والجزوليّ ؛ ـ مُمتنعه ، قول كلدة الأصفهانيّ ؛ ـ لازمُه ، حكاه الضياء في البسيط : إن لم تقم دلالة وجب ذكره ، كقولك ابتداءً : رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت ، وإن قامت ونابت الصفة منابه لم يجز أن يظهر نحو : رُبَّ رجل يفهم هذه المسألة ، لمن قال : فهمتها ، والتقدير : وجدت ؛ وإلاَّ جاز الأمران ، نحو أن يقال : مالقيت رجلاً عالماً ، فلك أن تقول : رُبَّ رجلٍ عالم لقيت ، ولك حذف لقيت ، قاله ابن أبي الربيع ، وسيأتي قول[2] آخر للمذكور عنه[3].

---

(١) جاء به في المغني ١٣٧/١ دليلاً على صحة استقبال ما بعدها ، قوله :

٢٣٦ ـ فـــإن أهلـــك فرُبَّ فتىً سيبكي عليَّ مهـــذَّبٍ رخص البنـــان

وقوله ـ وصحته : وقولها ـ أم معاوية ؛ أو أن قائله من الرجاز يحكي قول أم معاوية ـ :

يـــارُبَّ قـــائلـــة غـــداً يـــالهفَ أم معـــاويـــه

وهو هنا شاهد على إغناء مافي رب من معنى القلة أو الكثرة عن وصف مجرورها : قائلةٍ .

من (٢) إلى (٣) سقط من (غ) ، وفي (ز) : مثل بدل قول ، وقد استدرك العبارة بهامش الصفحة .

(ولا مُضِيٌّ[1] ما يَتعلَّقُ به) ـ خلافاً للمبرد والفارسيّ ، وهو المشهور ، واختاره ابن عصفور ؛ بل يكون ماضياً وحالاً ومستقبلاً ، إلاَّ أن المضيَّ أكثر ، وهو قول بعض النحويين ، واختاره المصنف ، وقصر ابن السراج المنع على الاستقبال ؛ واحتج الأول بقوله :

مكرر ٢٣٦ فإن أهلِكْ فرُبَّ فتىً سيبكي ... عليَّ مخضَّبٍ رخصِ البنان[2]

وخُرِّج على أن سيبكي صفة ، والعامل ماضٍ محذوف ، أي لم أقض حقَّه ، بدليل قوله بعد :

بقية ٢٣٦ ـ ولم أكُ قد قضيت حقوق قومي ... ولا حقَّ المهنَّد والسنان

على أن هذا إنما هو على قول الجمهور في أن رُبَّ تحتاج إلى ما تتعلق به ، وذهب الرماني وابن طاهر إلى أنها لا تتعلق بشيء ، كالباء في بحسبك درهم ، ولولا ولعل في لغة من جرَّ بها ، وإنما هي خافضة لمبتدأ ، وعلى التعليق[3] ، قيل موضع مجرورها نصبٌ أبداً ، وهو مذهب الزجاج ، ورد بقولهم : رُبَّ رجلٍ عالم قد لقيته ، إذ يؤدِّي إلى تعدِّي الفعل إلى الظاهر ومضمره ، وقيل : يكون محله النصب والرفع ، على حسب العامل ، وهي زائدة في الإعراب ، ويجوز الاشتغال عند وجود الضمير ، وهو قول الأخفش والجرميّ ، وأقرب شبه لها على هذا اللام المقوية في : لزيد ضربت .

(بل يلزمُ تصديرُها) ـ أي على ما تتعلق به ، فليس في كلام العرب : لقيتُ رُبَّ رجلٍ عالمٍ ، ولا يلزم تصديرُها أوَّلَ الكلام ، قال :

---

(١) معطوف على قوله : ولا يلزم وصف مجرورها .

(٢) في المغني ١٣٧/١ : والدليل على صحة استقبال مابعدها قوله :

☆ فإن أهلِكْ فرُبَّ فتىً سيبكي ... عليَّ ... البيت

وهو لجحدر بن مالك اللص .

(٣) في (غ) : وعلى التعليل .

٢٣٧ ـ تيقَّنتُ أنْ رُبَّ امرئ خيل خائناً أمينٌ ، وخوَّانٍ يُخال أمينا[1]

وقال :

٢٣٨ ـ أماويَّ إني رُبَّ واحدِ أمِّه وجدتُ فلا قتلٌ لديَّ ولا أسرْ[2]

(وتنكيرُ مجرورها) ـ أي الظاهر الذي يليها نحو : رُبَّ رجلٍ لقيت ؛ وأجاز بعض النحويين تعريفه بال ، وأنشدوا :

مكرر ٢٢٨ ـ ☆ ربما الجامل المؤبل فيهم .. ☆

البيت بالجرِّ ، وخرج على زيادة ال ، إن صحَّتْ هذه الرواية .

(وقد يُعطفُ على مجرورها وشبهه مضافٌ[3] إلى ضميريهما) ـ نحو : رُبَّ رجلٍ وأخيه أكرمت ؛ والمراد بشبهها كم وأي وكل نحو : كم عبدٍ وأخيه أعتقت ،

---

(١) في الدرر ١٩/٢ : استشهد به على مجيء رُبَّ خبراً لأنْ المخففة من الثقيلة ، وتقدَّم الاستشهاد به أيضا في النواسخ ٣٣١/١ على مجيء خبر أن جملة مقرونة برب ، فظاهر ماهناك أن الخبر هو الجملة لانفس رب ، وظاهر ماهنا بالعكس ، فليتأمل .

والشاهد هنا على لزوم تصديرها أول الكلام ، كما قال الشارح .

(٢) في الدرر ١٨/٢ :

ملكت فلا أسرٌ لديَّ ولاقتلُ

وفي ٥٦/٢ :

تركت فلا قتل لديه ولا أسر

قال : وروى الدماميني : أخذت بدل ملكت ، ورواه الرضي : أجرت ، وهو الصحيح ، وروى صاحب اللباب :

أقلت فلا غرمٌ عليَّ ولا جدلُ .

من جدل عليه إذا صال عليه بالظلم ، وليس كذلك فإن البيت من قصيدة رائية لحاتم الطائي ـ ديوانه ١١٨ ـ

قال صاحب الدرر : استشهد به على مجيء رب خبراً لأن المخففة من الثقيلة عند أبي حيان ، ونقض الدماميني ذلك بوقوعها خبراً لأن في قوله : أماويّ .. البيت ، قال : وهذا عجيب منه ـ رحمه الله ـ فإن مافي البيت لا ينافي الصدرية ... وجاء بكلام كثير حول تنكير ، واحد أمه ، وتعريفه ..

والشاهد هنا ، كما في البيت السابق ، على عدم لزوم تصديرها أول الكلام ، كما سبق القول .

(٣) في (د) : مضافا

وأيّ فتى هيجاء أنت وجارها ، وكل شاة وسخلتها بدرهم ، وهو على نية جعل ضمير النكرة في حكم النكرة ، والغالبُ أن العرب لا تفعل ذلك إلاَّ بعد ما تطلب التنكير كرُبَّ ، وما ذكر بعد سبق لفظ النكرة كا مثل ؛ قال سيبويه : وهو على جوازه ضعيف ، وقاسه الأخفش ، وحكى الأصمعي أنه قال لامرأة : ألفلان أبٌ وأخٌ ؟ فقالت : رُبَّ أبيه[1] رب أخيه ؛ وهو أضعف مما قبلُ ؛ وشرط ماقبلُ أيضا كونه في العطف بالواو ، وفي سلوك هذا مع غير رب ونحوها خلاف ، وصححوا الجواز نحو : هذا رجلٌ وأخوه ، تريد التنكير أي وأخ له ، إلاَّ أن هذا مع رب ونحوها نص ، بخلاف هذا .

(وقد تجرُّ ضميراً) ـ نحو :

٢٣٩ ـ رُبَّهُ امرأً بِكَ نَالَ أمنعَ عِزَّةٍ وغِنيً بُعَيْدَ خصاصةٍ وهوانِ[2]

وقضية قوله : وقد ، أن ذلك قليل ، وقد صرَّح بالقلة في غير هذا الكتاب ، ومرة قال : شاذ ، فإن عنَى القلة بالنسبة إلى جرِّ الظاهر ، والشذوذ من حيث القياس ، فذلك صحيح ، والنحويون أوردوا هذا على أنه جائز فصيح ، وكثير من النحويين ، ومنهم الفارسيّ ، على أن هذا الضمير معرفة ، وقال قوم منهم ابن عصفور نكرة .

(لازماً تفسيرُه) ـ نحو : رُبَّهُ رجلاً ، ولا يُحذف ، وإن دلَّ الكلام عليه ،

---

(١) في (د) : ورب أخيه

(٢) في معجم شواهد العربية لم يذكره في غير الهمع ٢٧/٢ ، والدرر ٢٠/٢ ـ

وفي الدرر : نال أو في عزة ... قال : استشهد به على جواز جرِّرُبَّ للضمير المفرد المذكر ، وتفسيره بنكرة مطابقة له في المعنى ؛ وذلك في قوله : رُبَّهُ امرأ ... البيت ، قال : ولم أعثر على قائل هذا الشاهد .

وقد سبق تفصيل أقوال النحاة واللغويين في : رُبه ، بما يتمشى ويكمل ويوضح قول المصنف والشارح هنا ، بجواز جرِّ رُبَّ للضمير .

فلا تقول في جواب : هل رأيتَ رجلاً عالماً ؟ رُبَّهُ رأيت ، بخلاف : نعم رجلاً زيدٌ .

(بمتأخِّرٍ) ـ وجرَى تفسيرُ الضمير المتقدِّم بالظاهر المتأخر هنا ، مجرى التفسير في : نعم رجلاً ، لتقاربهما معنى ، قال الزجاج : رُبَّه رجلاً معناه : أقلل به في الرجال . انتهى . وهو أمدح من رُبَّ رجلٍ .

(منصوبٍ على[1] التمييز) ـ كما تقدم ، وسُمع جرُّه شذوذاً ، رُوي :

مكرر٢٣٢ واهٍ رأبْت وشيكاً صَــــدْعَ أعظمِـــه
ورُبَّــهُ عَطِبـاً أنقــذت من عطبــه[2]

بالجرِّ ، والمشهور فيه النَّصْبُ ، ووجه الجرِّ نيَّةُ مِنْ ، أي مِنْ عَطِبٍ ، كقولهم : نعمَ مِنْ رجلٍ .

(مطابقٍ للمعنى) ـ المقصود للمتكلم لا للفظ المضمر في الأغلب ، نحو : رُبَّه امرأةً ورجلين ، وكذا الباقي .

---

(١) سقط الجار والمجرور من (د) .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٨/٢ : أي رُبَّ واهٍ ، من وهى الحائط إذا همَّ بالسقوط ، ورأبت أصلحت ، ومادته : رأب ، وقد صحفه كثير منهم فظنه من الرؤية البصرية ، وصدع أعظمه كلام إضافي مفعوله ، ووشيكا نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أي رأبا وشيكا أي سريعا .

والشاهد في : ورُبَّهُ عطِباً حيث دخلت رُبَّ على الضمير ، وهو مجهول عند البصرية ، فلا يعود على ظاهر ، وعطِباً تمييز بحسب الضمير ، ويروى : عَطِبٍ بالجرِّ على نية منْ ، وهو شاذ .. والعطِب الأول صفة مشبهة بكسر الطاء ، والثاني مصدر بفتحتين ، أي ربه من عطب ، أي مشرف على الهلاك ، أنقذته من عطبه ، أي من هلاكه . وقد جاءت الرواية في (د ، غ) والدرر : عَطِبٍ بالجرِّ ، وفي اللسان ـ ربب : وقال أبو الهيثم : العرب تزيد في رُبَّ هاء ، وتجعل الهاء اسماً مجهولاً لا يُعرف ، ويبطل معها عمل رب ، فلا يخفض بها مابعد الهاء .. وأنشد :

مكرر ٢٣٢ ـكائن رأبت وهــايــا صَــدْعِ أعظمــه ورُبَّــهُ عَطِبــاً أنقــذت مِ العطَب

(ولزومُ إفرادِ الضمير وتذكيره ، عند تثنية التمييز وجمعه وتأنيثه ، أشهرُ من المطابقة) ـ والإفراد مذهب البصريين ؛ فتقول : رُبَّهُ رجلاً ورجلين ورجالاً وامرأةً وامرأتين ونساءً ، والمطابقة قولُ الكوفيين ، قال ابن عصفور : قالوه قياساً ، والصواب أنهم قالوه سماعاً ، فحكوا عن العرب : رُبَّها امرأة ، ورُبَّهما رجلين ، أو امرأتين ، ورُبَّهم رجالاً ، ورُبَّهنَّ نساءً ؛ ومن التزم وصف مجرور رُبَّ ، لم يقُلْ ذلك في : رُبَّهُ رجلاً .

قال ابن أبي الربيع : استغني بدلالة الإضمار على التفخيم عن الوصف ، فرُبَّهُ رجلاً بمنزلة : رُبَّ رجلٍ عظيم لا أقدر على وصفه ، وقال أيضا : إنه يلزم حذف ما تتعلق به رُبَّ هنا ، لما فيه من زيادة التعظيم ، وفيه نظر ، وقد ذُكِرَ في قوله :

٢٤٠ ـ رُبَّهُ فتيةً دعوت إلى ما ... يورث الحمد دائمًا فأجابوا[1]

(١) في المغني ٤٩١/٢ : الخامس ـ أي من المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة ـ أن يُجَرَّ برُبَّ مفسَّراً بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس ، في وجوب كون مفسره تمييزاً ، وكونه هو مفرداً ، وقال : رُبَّهُ فتيةً دعوت ... البيت ، قال : ولكنه يلزم أيضا التذكير . وقد جاء البيت بالمغني ـ ش٧٣٨ ص٤٩١ ـ على هذا النحو :

رُبَّهُ فتيةً دعوتُ إلى ما ... يُورث المجدَ دائباً فأجابوا

وجاء على هذا النحو أيضا في الأشموني ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٨/٢ ـ قال : الشاهد في : رُبَّه فتيةً ... حيث جاء الضمير فيه مفرداً ، والمميز جمعاً ، فإن فتية جمع فتى ، والمشهور أن الضمير يفرد دائما والمميز بحسب القصد ؛ وعند الكوفية هذا الضمير يرجع إلى مذكور تقديراً، فيثنى ويجمع ويؤنث على حسب مميزه ؛ وكلمة ما موصولة ، ودائبا بالباء الموحدة أي دائما ، صفة لمصدر محذوف ، أي إيراثا دائبا ؛ وقد جاءت الرواية في نسخ التحقيق الثلاث : دائماً بالميم .

وفي الدرر ٢٠/٢ ، ٢١ : واختلف في الضمير المجرور برب ، فقيل : معرفة ، وإليه ذهب الفارسيّ وكثيرون ، وقيل : نكرة ، واختاره الزمخشري وابن عصفور ، لأنه عائد على واجب التنكير ؛ وجعل ابن مالك دخول رب والكاف على الضمير نادراً ، فقال في ألفيته :

وما رووا من نحو : رُبَّه فتىً ... نزر كذا كها ، ونحوه أتى

وقوله :

مكرر ٢٣٩ ـ ☆ رُبَّهُ امرأً بك نال أمنع عزة ☆

وقوله :

مكرر ٢٣٣ ـ ☆ ورُبَّه عطباً أنقذت من عطبه ☆

(**فصل**[١]) : (قد يلي ـ عند غير المبرد ـ لولا الامتناعية ، الضمير الموضوع للنصب والجرِّ) ـ أشار بقد إلى قلة ذلك ، بالنسبة إلى ماهو حقها من وقوع ضمير الرفع بعدها ، لأنه عبارة عن الظاهر ، والظاهر بعدها مرفوع ، وعلى ماهو حقها جاء قوله تعالى : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾[٢]، وهو أكثر كلام العرب ، ويجوز في لغة : لولاكَ ولولاكِ ولولا كما ولولاكم ولولاكن ولولاي إلى آخره ، وأنكر ذلك المبرد ، وقال في قوله :

٢٤١ ـ وكم موطنٍ لولاي طِحْتَ كما هَوى بأجرامه من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوي[٣]

ـ أنشده سيبويه ـ إن في القصيدة لحناً كثيراً ، وقال الشلوبين : اتفق أئمة

---

(١) سقط لفظ « فصل » من (ز ، غ) ومن بعض نسخ التسهيل

(٢) سبأ : ٣١

(٣) في المقتضب ٧٣/٣ : وكذلك قول الأخفش : وافق ضميرُ الخفضِ ضميرَ الرفع في : لولاي ، فليس هذا القول بشيء .. قال الشارح المحقق : في الكامل ٤٨/٨ ـ ٤٩ : أما قوله : لولاك فإن سيبويه يزعم أن لولا تخفض المضمر ، ويرتفع بعدها الظاهر بالابتداء ، فيقال : إذا قلت : لولاك فما الدليل على أن الكاف مخفوضة دون أن تكون منصوبة ؟ وضمير النصب كضمير الخفض فتقول : إنك تقول لنفسك : لولاي ، ولو كانت منصوبة لكانت النون قبل الياء ، كقولك : رماني وأعطاني ، قال يزيد بن الحكم الثقفي :

وكم موطن لولاي طحت ... البيت

فيقال له : الضمير في موضع ظاهره ، فكيف يكون مختلفاً ؟ وإن كان هذا جائزاً فلم لايكون في الفعل وما أشبهه ؟ وزعم الأخفش سعيد أن الضمير مرفوع ، ولكن وافق ضمير الخفض ، كما يستوي الخفض والنصب ، فيقال : فهل هذا في غير هذا الموضع ؟ قال أبو العباس : والذي أقوله : إن هذا خطأ =

البصريين والكوفيين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية : لولاك عن العرب ، قال : فإنكار المبرد هذيان ، وقال رؤبة :

٢٤٢ ـ ☆ لولا كما لخرجت نفساكما[1] ☆

وأنشد الفراء :

٢٤٣ ـ أتُطمِعُ فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يَعرض لأحسابنا حَسَنْ[2]

واحترز بالامتناعية من التحضيضية ، فإنما يليها الفعل ظاهراً أو مضمراً أو معموله . ويقال : طاح يَطوح ويَطيح هلك وسقط ، وكذلك إذا تاه في الأرض ، وطوَّحه توَّهه وذهب به ههنا وههنا ، وهوَى بالفتح يَهوِي هُوِيّاً سقط إلى أسفل ، وكذلك الهُوِيُّ في السير إذا مضى ، وهوَى وانهوَى بمعنى ، وقد جمعهما يزيد بن الحكم الثقفي في قوله :

☆ وكم موطن لولاي ... البيت ☆

= لا يصلح إلا أن تقول : لولا أنت ، كما قال الله عز وجل : ﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾ ـ سبأ : ٣١ ومن خالفنا يزعم أن الذي قلناه أجود ، ويدعي الوجه الآخر ، فيجيزه على بعده .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٦/٢ : قاله يزيد بن الحكم ، وكم خبرية بمعنى كثير ، وموطن مميزه ، والشاهد في لولاي ، فإنه حجة على المبرد ، وطحتَ بفتح التاء جوابه ، أي هلكت ، من طاح يطوح ويطيح ، والكاف للتشبيه ، وما مصدرية أو موصولة ، وهوى سقط ، من باب ضرب ، والأجرام جمع جرم الشيء وهو جثته ، والباء في محل النصب ، والقُنَّة مثل القلة أو هي أعلى الجبل ، والنِّيق أرفع موضع في الجبل ، ومُنْهوٍ بضم الميم الهاوي وهو فاعل هوَى .

(١) هذا الرجز لرؤبة ، جاء به الشارح ردّاً على المبرد ، وشاهداً على مجيء الضمير الموضوع للنصب والجر بعد لولا الامتناعية في قوله : لولاكما .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٦/٢ : قاله عمرو بن العاص ، والشاهد في لولاك ، فإنه حجة على المبرد ، حيث أنكر مجيء نحوه في الفصيح . والحاصل أن الأصل في لولا أن يكون فيما يليه ضمير الرفع ، فلولاك ولولاه ولولاي قليل ، وأنكره المبرد أصلاً ، وقال : لا يوجد في كلام من يحتج به ، وأراد بحَسَن الحسن بن عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنهما .

والقُنَّـة بـالضم أعلى الجبل مثل القُلَّـةِ ، والنِّيق أرفع موضع في الجبل ، والجمع نياق .

(مجرورَ الموضع عند سيبويه) ـ لامتناع النصب ، إذ لم يأتوا بنون الوقـايـة في لولاي ، والرفع[1] ، لأنه ليس من ضمائره .

(مرفوعَه عنـد الأخفش والكوفيين) ـ ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع ، كما عكس ذلـك في : مـا أنـا كأنت ، ولا أنت كأنـا ، وفيـه إقرار لولا على مـاثبت لها ، وعـدم مخـالفـة الأصل ، بعـدم تعلق الجـارّ ، على أنـه قـد قيل : إنهـا تتعلق بمحـذوف واجب الإضمار ، أي لـولاي حضرت ؛ ورُدَّ بلـزوم تعـدّي فعـل المضمر المتصل إلى مضمره[2] ؛ والأقرب على الجرّ أنها لا تتعلق كما في لعلَّ على الجرّ .

(ويُجَرُّ بلعـلَّ وعـلَّ في لغـة عُقيـل) ـ حكى ذلـك عنهم أبـو زيـد ، وأنكر بعض النحويين ذلك ، وخرَّج :

☆ لعلَّ أبي المغوار[3] ... ☆ البيت

٢٤٤ ـ

---

(١) أي وامتناع الرفع

(٢) في (د) إلى مظهره .

(٣) في خزانة الأدب ٣٧٠/٤ : ش٨٧٧ :

فقلت : ادع أخرى وارفـع الصـوت جهرة لعـلَّ أبي المغـوارِ منـك قريب

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٠٥/٢ : دعوة بـدل جهرة ، قـال كما قـال في الخزانـة : قاله كعب بن سعد الغنوي ، وفي اللسان : كعب بن سويد الغنوي .

قـال في الخزانـة : على أن لعـل في لغـة عقيـل جـارة كما في البيت ، ولهم في لامهـا الأولى الإثبـات والحذف ، وفي الثانية الفتح والكسر .

قال ابن جني في سر الصناعة : حكى أبو زيد أن لغة عقيل : لعل زيدٍ منطلق ، بكسر اللام الآخرة من لعلِ وجر زيد ، وروى البيت لكعب بن سعد :

فقلت ادع أخرى وارفـع الصـوت ثـانيـا لعلِ أبي المغوار ... البيت

وقال أبو الحسن الأخفش : ذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعل مفتوحـة في لغـة من يجرّ بهـا في الشعر ، كقوله :

=

ونحوه ، على حذف مضاف ، وهو ضعيف ، فهي لغة ثابتة ، وممن حكاها أيضا الأخفش والفراء .

(وبمتى في لغة هُذيل) - قال المصنف وغيره : فتكون بمعنى مِنْ ، وحكوا من كلامهم : أخرجها متى كُمِّهِ ، أي مِنْ كُمِّهِ ؛ وقال بعض النحويين : إن متى تكون بمعنى وسط ، فتجرُّ مابعدها ، وحكى : وضعها متى كُمِّهِ ، أي وسطه .

(فصل) : (في الجرّ بحرف محذوف) :

(يُجَرُّ برُبَّ محذوفة بعد الفاء كثيراً) - نوزعَ في قوله : كثيراً ، لقلَّة ما ورد من ذلك ، ومنه :

٢٤٥ - فَحُورٍ قد لهوتُ بهنَّ عِينٍ   نواعمَ في المروط وفي الرياط[1]

المروط جمع مِرط بكسر الميم ، وهو كساء من صوف أو خز يؤتزر به ، والرِّياط والرَّيْطُ جمع ريطة ، وهي الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لفقين .

(وبعد الواو أكثر) - ودواوين العرب مشحونة بذلك .

=

٢٤٦ - لعلَّ اللهِ يمكنني عليها   جهاراً من زهير أو أسيدِ

ونقل ابن مالك اللغتين الأخريين في علّ .

والبيت السابق جاء به في الخزانة برقم/٨٧٨ من قصيدة لخالد بن جعفر ، وزهير هو ابن جذيمة بن رواحة العبسيّ ، وأسيد بفتح الهمزة وكسر السين أخو زهير .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٣٢/٢ ؛ قاله المتنخل مالك بن عويمر الهذليّ - هذليين ١٩/٢ -

والشاهد في قوله : فحورٍ ، حيث أضمر رُبَّ بعد الفاء ، أي فرُبَّ حُورٍ ، جمع حوراء ، وهي الشديدة بياض العين ، مع شدة سوادها ، وعِينٍ بالجرِّ صفة ، جمع عيناء ، وهي الواسعة العين ... والمروط جمع مِرط بكسر الميم ، وهو إزار له علم ، والرياط جمع ريطة بكسر الراء ، وهي الملاءة التي لم تلفق .

(وبعد بَلْ قليلاً) ـ نحو :

٢٤٧ ـ بل جَوْزِ تَيْهاءَ كظهرِ الحَجَفَتْ[1]

جَوْز كل شيء وسطه .

(ومع التجرُّد أقلُّ) ـ أي التجرُّد من الواو والفاء وبل نحو قول جميل :

٢٤٨ ـ رسمِ دارٍ وقفت في طللـــــه ... كـدت أقضي الحيـــاة من جَلَلـــهِ[2]

أي من أجله ، ويقال : من عظمه في عيني ـ

(وليس الجرُّ بالفاء وبل باتفاق) ـوكذا نقل الاتفاق ابن عصفور ، فمن عدَّ الفاء وبل من حروف الجر فهو واهم أو متجوز .

---

(١) في الخصائص لابن جني ١ /٣٠٤ قال الشارح المحقق :بعده :

قطعتهـــا إذا المهـــا تجـــوَّفت ... مـــآرنـــا إلى ذراهـــا أهـــدفت

جوز التيهاء وسطها ، والحجفة الترس من جلد ، وتجوفت في جوفها ، والمآرن أصلها المآرين جمع المئران ، وهو كناس الوحش ،وذراها ظلها ، وأهدفت لجأت . وقوله : جوز تيهاء أي رُبَّ جَوْزِ تيهاء ، وقولـه : كظهر الحجفـة أي في الاستواء ، وقولـه : قطعتهـا إذا المها تجـوفت مـآرنا أي في وقت الظهيرة حين يدخل بقر الوحش كنسه من الحر ، وتلجأ إلى ظل المآرين .

وفي الإنصاف صـ٣٧٩ بعـد أن ذكر البيت :أراد : بل رُبَّ جوز ـ أي أن الجرَّ برب مضمرةبعـد بل ، قـال الشـارح المحقـق : هـذا البيت من شـواهـد ابن يعيش في شرح المفصـل صـ١٢٨١ ، ورضي الـدين في شرح شافيـة ابن الحـاجب رقم ١٠١/ ، وابن جني في سر صنـاعـة الإعراب رقم ١٠٧ ج١ صـ١٧٧ ، وفي الخصـائص ١ /٣٠٤ ، وقـد أنشـده ابن منظـور ـ ح ج ف ، ونقـل عن ابن بري أنـه من أرجـوزة لسـؤر الـذئب . والتيهاء الصحراء يضل سالكها ، وجوزها وسطهـا ، وشبـه الصحراء بظهر الترس ، لأنها غير ذات أعلام يهتدي بها السائر ، وذكر الوسط ليشير إلى أنه لم يتهيبها وأنـه توسطهـا ، كنـايـة عن كونـه قويـاً جلداً جريئاً لا يهاب . وللنحاة في هذا البيت شاهدان : أحدهما في قولـه : بل جوز تيهـاء ، حيث جرَّ جوز تيهاء برب المحذوفة بعد بل ، والثاني في قوله : الحَجَفَتْ ، حيث وقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ /٢٣٣ : قالـه جميل بن معمر ـ ديوانـه ١٨٧ ـ أي رب رسم دار ، وفيه الشاهد ؛ حيث جرَّ رسم برب المضمرةِ ولم يتقـدمهـا واو ولا فـاء ولا بل ، وهو قليل جداً ، ورسم الدار ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرمـاد ونحو ، والطلل مـا شخص من آثـارهـا ، وقوله : من جلله أي من أجله ، وقيل : من عظمه في عيني .

(ولا بالواو ، خلافاً للمبرد ومن وافقه) ـ بل هي عاطفة ، والجرُّ برُبَّ ، ولهذا لايصحبها العاطف ، وقال المبرد وبعض الكوفين : الجرُّ للواو ، قالوا :ويدل على أنها ليست للعطف ، مجيئها في أول القصيدة نحو :

٢٤٩ - ☆ وقاتم الأعماق خاوي المخترقن[1] ☆

والأقرب الأول ، وهو قول البصريين ، والعطف[2] أول القصائد لعله على ما في النفس ، كما قال زهيرأول قصيدته :

٢٥٠ - ☆ دَعْ ذا وعَدِّ القولَ في هَرِمِ[3] ☆

ولم يسبق في اللفظ ما يشار إليه ، وإنما عادتهم الغَزَل أول القصائد ، وذكر الأطلال ونحو ذلك ، فإذا ترك هذا في أول قصيدة ، عطفوا أو أشاروا إلى ما يقدِّرون من ذلك المفهوم ، بمقتضى كثير من استعمالهم أو أكثره .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ /٣٢ : قاله رؤبة بن العجاج من قصيدة مرجزة تنيف على مائة وسبعين بيتا ، والواو فيه واو رُبَّ ، أي ورُبَّ قاتم الأعماق ... والقاتم المكان المظلم المغبر ، من القتام وهو الغبار ؛ والأعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ، وهو مابعد من أطراف المفازة ، والخاوي من خوى البيت إذا خلا عن الساكن ؛ والمخترق الممر الواسع المتخلل للرياح ؛ لأن الماء يخترقه ، مفتعَل من الخرق ، وهي المفازة الواسعة تنخرق فيها الرياح . وقد جاء بالبيت شاهداً على التنوين الغالي في المخترقن ؛ والشاهد هنا على أن الجرَّ بالواو ، في رأي المبرد ومن وافقه من الكوفيين ؛ بدليل مجيئها في أول القصيدة ، ولا شيء قبلها تعطف عليه .

(٢) في (ز) : والعاطف

(٣) في الدر ٢ /٣٩ عجزه :

☆ خير البُداة وسيد الحضر ☆

قال استشهد به على طريق التنظير ، لأن البحث في واو رُبَّ ، فإن القائل بالعطف في الواو التي في أول القصائد نظَّر بهذا ـ أي جاء بهذا الشاهد نظيراً ـ لأن الشاعر عنده يمكن أن يعطف على ما في نفسه كالبيت السابق ـ وقاتم الأعماق ... كما يشير إلى ما في نفسه ، كما في هذا البيت .. ومن العرب من يجعل أول القصيدة :

☆ لمن الديار بقنة الحجر ☆

وقد ثبت أن هذا المطلع من وضع حماد الراوية ، في قصة مشهورة مع المفَضل الضبيِّ أمام الخليفة المهدي . وبيت الشاهد أول قصيدة لزهير بن أبي سلمى ـ ديوانه ٨٨ ..

(ويُجَرُّ بغير رُبَّ أيضا محذوفاً في جواب ما تضمَّن مثلَه) ـ نحو : زيـدٍ ، في جواب من قال : بمن مررتَ ؟ ومنه ما في الخبر أنـه عليـه السلام قـال : « أقربِهما بابا »[1] جوابا لقائل : فإلى أيها أهدي ؟

(أو في معطوفٍ على ما تضمنه بحرفٍ متصل) ـ نحو : لك مما يداك تجمع ما تنفقه ، ثم غَيرِك المخزونُ ؛ أي ثم لغيرك .

(أو منفصل بلا) ـ نحو :

٢٥١ ـ مـــــا لمحبٍّ جلـــــدٌ إن هُجرا ولا حبيبٍ رأفـــــــةٌ فيَجْبُرا[2]

(أو لو) ـ حكى الأخفش في المسـائل أنـه يقـال : جئ بـزيـدٍ أو عمرو ولـو كليهما ؛ وأجـاز في كليهما الجرّ بتقـدير : ولـو بكليهما ، والنصب بـإضمار نـاصب ، والرفع بإضمار رافع ، وقال الشاعر :

٢٥٢ ـ متى عُـــذْتُمْ بنـــا ، ولـــو فئـــةٍ مِنّـــا
كُفيتُم ، ولم تَخْشَـوْا هـوانـاً ولا وهنـا[3]

وجوّز سيبويه في قولهم : ائتني بدابةٍ ، ولو حماراً ، الجرَّ على ضعف .

---

(١) في (د) : أقربها إليك داراً ؛ جواباً لمن قال : بخاري أدب ٣٢/ وشفعة ٣/

(٢) في الدرر ٢ /٤٠ : استشهد به على أن حرف الجر يحذف في جواب ما يضمر مثلـه ، أو معطوف عليـه متصل أو منفصـل بـلا ، واستشهـد بـه الأشمـوني على هـذه المسـألـة ، وروايتـه : أن يَهْجُرَا ، قـال الصبـان : أي قوة للهجر ، والشـاهـد في قولـه : ولا حبيبٍ ، وقـولـه : فيجبرا بـالنصب على إضمار أن . انتهى

قال : والبيت من شواهد العيني أيضا ، قال : والشاهد في قوله : ولا حبيبٍ ، حيث جاء تقديره : مجروراً لكونه عطف على قوله : لمحبٍّ بحرف منفصل : ولا ، لحبيب رأفة .... ولا يعرف قائله .

(٣) في الـدر ٢ /٤٠ : استشهـد بـه على حـذف الجـارّ بعـد لـو ، وفي الأشمـوني في مبحث حـذف الجار :السـادس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله : متى عذتم بنـا ... البيت ، قـال الصبـان : أي ولو عذتم بفئة ، وعـدم صحـة كون الجرّ هنـا بـالعطف على نـا ، لأن لو لاتـدخل إلا على الجملـة دون المفرد ، والغالب في مثل هذا النصب ، كقولهم : ائتني بدابةٍ ، ولو حماراً ، كا في الهمع .

(أو في مقرونٍ ، بعد ما تضمنه ، بالهمزة) ـ نحو أن يقال : مررت بزيدٍ ، فتقول : أزيد بن عمرو ؟ أي أبزيد ؟

(أو هلاَّ) ـ يقال : جئت بدرهمٍ ، فتقول هلاَّ دينارٍ ؟ حكى هذين الأخفش في المسائل ، ثم قال : وهذا كثير .

(أو إن ، أو الفاء الجزائيتين) ـ كقولهم : مررت برجل ، إن لا صالح فطالح ؛ أي إن لا أمر بصالح ، فقد مررت بطالح ؛ حكاه يونس ؛ وأجاز : امرر بأيهم هو أفضل ؛ إن زيدٍ وإن عمرو ، بتقدير : إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو ، وقال سيبويه : هو قبيح ، لكنه جعل إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلُ لها ، أسهلَ من إضمار رُبَّ بعد الواو ؛ وهذا يقتضي اطراده عنده .

(ويقاس على جميعها ؛ خلافا للفراء في جواب نحو :بمن مررت ؟) ـ قال المصنف : والصحيح جوازه ، لقول العرب : خيرٍ بالجرِّ ، لمن قال : كيف أصبحت ؟ لأن معنى كيف ؟ بأي حال ؟ فإذا جعلوا معنى الحرف[1] دليلاً ، كان لفظه أولى . انتهى .

والمغاربة جعلوا قولهم : خير بالجر ، في المثال المذكور ، من النادر الذي لايقاس عليه ، وكلامهم يقتضي المنازعة في اقتياس باقي ما ذكر المصنف .

(وقد يُجرُّ بغير ما ذكر محذوفاً)نحو :

٢٥٣ ـ إذا قيل : أيُّ الناسِ شرُّ قبيلةٍ   أشارت كليبٍ بالأكفِّ الأصابعُ[2]

أي إلى كليب .

(ولا يقاس منه إلاَّ على ما ذكر في باب كم) ـ وهو جرُّ مميز كم الاستفهامية بمن مضمرة ، إذا دخل على كم حرفُ جرٍ .

---

(١) في (د) : حرف الجر .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ /٩٠ : قاله الفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ... والشاهد في كليب ، حيث جاء بالجر ، وأصله : إلى كليب ، فأسقط الجار وأبقى عمله ، والأصابع مرفوع بأشارت ، والباء تتعلق به ـ ديوان الفرزدق /٥٢٠

(وكان) ـ مثل له المصنف في بيت زهير :

٢٥٤ ـ بــدا لي أني لست مــدركَ مــا مضى ولا سـابـقٍ شيئـاً إذا كان جـائيـا[1]

أي ولا بسابق ، وهذا من عطف التوهم ، وهو لا ينقاس .

(ولا المشَّبهة بإنَّ) ـ مثل له المصنف بقوله :

٢٥٥ ـ ☆ ألا رجل جزاه الله خيراً[2] ☆ ...البيت ،

أي ألا من رجل ... وهذا من الشذوذ بحيث لايقاس عليه .

(وما يذكر في باب القسم) ـ وهو جرُّ الجلالة دون عوض .

---

(١) في المغني ، في أقسام العطف ٢ /٤٧٦ : والثالث : العطف على التوهم نحو : ليس زيدٌ قائمـاً ولا قاعدٍ ، بالخفض على توهم دخول البـاء في خبر ليس ، وشرط جوازه صحـة دخول ذلـك العـامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، ولهذا حَسُن قولُ زهير :

بـــدا لي أني لست مـــدرك مـــا مضى ولا ســـــابـــــقٍ البيت ،

وفي موضع آخر صـ٦٧٨ : الأول أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنـا من تنزيلهم لفظـاً موجوداً منزلـة لفظ آخر لكونه بمعناه ، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله :

بـــدا لي أني لست مـــدرك مـــا مضى ولا ســـابـق شيئـــاإذا كان جـــائيـــا

وهذا البيت رواه الأعلم في قصيدة لزهير وفي موضع آخر من الكتـاب ١ /١٥٤ نسب لصرمـة الأنصـاري ، قال ا بن خلف : وهو الصحيح ، ويروى لابن رواحة عبد الله كما في الخزانة ٣ /٦٦٦ ، وروي : سابقاًعلى الأصل بدل سابقٍ .

(٢) في ش . ش . العيني ٢ / ١٦ جاء به الأشموني برواية :

ألا رجـــــلاً جـــــزاه اللهُ خيراً يَـــــدُلّ على محصلـــــةٍ تبيتَ

قال العيني : هذا من أبيات الكتاب ، وبعده :

تُرجِّـــــــلُ لِمّتي وتَقُمُّ بيتي وأعطيهـــــا الإتـــــاوةَ إن رضيتُ

قـال الأزهري : هـا لأعرابي أراد أن يتزوج امرأة بمتعـة ، وألا هنـا للعرض والتحضيض ، وفيـه الشـاهـد ، ومعنـاهـا طلب الشيء ، ولكن العرض طلب بلين ، والتحضيض بَحثٌ ، ورجـلاً منصـوب بمقدَّر ، تقديره : ألا تروني رجلاً ، ويقـال فيـه : حـذف على شريطـة التفسير ، أي ألا جزى الله رجلاً جزاه الله ؛ ويروى : رجلٍ ، بالجرِّ ، وفيه الشاهد هنا ، على تقدير : ألا من رجل ؛ وأنشـده ابن فـارس بالرفع ، فإن صَح فوجهه أن يكون مبتدأ تخصَّص بتقديم الاستفهام عليـه ، وخبره قولـه : يَـدُلُّ ، وعلى النصب هو صفة ، والمحصِّلةُ المرأةالتي تحصِّل تراب المعدن .

(وقد يُفصَل في الضرورة بين حرف جر ومجرور بظرف) ـ أنشد أبو عبيدة :

٢٥٦ ـ إن عمراً ، لا خير في ، اليومَ ، عَمرو   وإنَّ عمراً مخبِّرُ الأحزان[1]

(أو جار ومجرور) ـ كقوله :

٢٥٧ ـ رُبَّ في الناس مُوسرٍ كعديمٍ   وعديمٍ يُخالُ ذا إيسار[2]

(وندر في النثر الفصلُ بالقسم بين حرف الجر والمجرور) ـ حكى الكسائي[3] :

اشتريته بِو الله درهمٍ ، وأجاز عليّ بن المبارك الأحمر ـ تلميذ الكسائي ، ورفيق الفراء في مناظرة سيبويه ـ : رُبَّ والله رجلٍ عالمٍ لقيتُ ؛ ونسبة ا بن عصفور هذا لخلف الأحمر البصريّ وَهْمٌ .

(والمضاف والمضاف إليه) ـ حكى الكسائي : هذا غلامُ ـ والله ـ زيدٍ ، وحكى أبو عبيدة : إن الشاة تعرف ربَّها ، حين تسمع صوتَ ـ والله ـ ربِّها .

☆ ☆ ☆

---

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية في غير الهمع ٢ /٣٧ ، والدرر ٢ /٤٠ ، وفي الدرر :
☆ إنَّ عمراً مكثِّر الأحزان ☆
قال : استشهد به على الفصل بين الجار ومجروره بالظرف ضرورةً ؛ وفي الأشموني : تنبيه : لايجوز الفصل بين حرف الجر ومجروره في الاختيار ،وقد يُفصل بينهما في الاضطرار ، بظرف أو مجرور ، كقوله : إن عمراً ..البيت

(٢) في (ز) : تخاله ذا يَسارٍ ؛ وفي الدرر ٢ /٤٠ : استشهد به على فصل رُبَّ من مجرورها بالجار والمجرور اضطراراً ؛ واستشهد به الدماميني في شرح التسهيل على هذه المسألة .

(٣) في (ز) : حكى سيبويه .

٤٠ ـ باب القسم

وهو جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبية ، ويرادف القسم الألية والحلف والإيلاء واليمين ، والفعل المستعمل من الأولين غير جار عليهما ، إذ هو أقسم وآلى ، ومن الثالث والرابع جارٍ : حلف وألَى ، والخامس لم يستعمل منه جارٍ ولا غيره ، وهو اسم جارحة لا مصدر ، وكانوا عند التحالف يضرب كل بيمينه على يمين صاحبه ، تأكيداً للعقد ، حتى ينتهي الحلف ، فمن ثَمَّ قيل للحلف يمين .

(وهو صريح) ـ وهو ما يُعْلَم بمجرد نطقك به كونك[1] مقسماً نحو[2] : حلفت بالله ، وأنا حالفٌ . ولَعَمْرُ الله ، وأيمنِ الله .

(وغير صريح) ـ وهو ماليس كذلك نحو : عَلِمَ الله ، وعاهدتُ الله ، وواثقت الله[3] ، وعليَّ عهدُ الله ، وفي ذمتي ميثاق ؛ فإنما يُعلم كونه قسماً بقرينة كذكر الجواب .

(وكلاهما جملة فعلية أو اسمية) ـ كما سبق تمثيله ، وسيتكلم المصنف على شيء منه .

(فالفعلية غير الصريحة في الخبر كعلمت وواثقت ، مضمنة معناه) ـ ومنه قوله :

---

(١) زاد هنا في(د) : خالفا

(٢) سقطت من(د)

(٣) سقط لفظ الجلالة من(ز)

٢٥٨ ـ إني علمتُ ،على مــــاكان من خلُــقٍ لقـــــد أراد هــواني اليــومَ داود[1]

وقوله :

٢٥٩ ـ واثقت مَيَّـــةَ لا تنفـــكُ مُلْغيـــةً قـولَ الـوشـاة فمـا ألغت لهم قيــلا[2]

والجملـة بعـد مـا ضمن معنى القسم ، من علمت ونحوه ، قيـل : في مـوضـع مفعـول علمت ، وقيل :لا ، لأن القسم لايعمل في جوابه ، وإن لم يضمن معنـاه ، وعلقت باللام ، فالجملة مفعول لا محالة .

(وفي الطلب كنشدتُك وعَمْرْتُك) ـ فليسـا بصريحين في القسم ، بل للنـاطق بها قَصدُه[3] وعدمُـه ، ويُعلَم القصدُ بـإيلائهما الله نحو : نشـدتـك الله ، وعمرتـك الله ، وإنما يستعمـلان في الطلب نحـو : نشـدتـك الله إلاّ أعنتني ، وعمرتـك الله لاتطـع هـواك ؛ ويستعمـل أيضـا في الطلب عـزمت وأقسمت ، ولــذا قــال : كنشدتـك ؛ والمغـاربـة لا يسمون هـذا ونحوه قسماً ، بل استعطـافـاً ،لأن القسم لا يجـاب إلا بجملـة خبريـة ، وهـذا يجـاب بـالطلب ؛ ووجهـه أن القسم يتعلق بـه الحنْثُ أو البرُّ ، ولا يتحقق ذلك إلا فيما يدخله الصدق والكـذب ، ويؤيـد ذلـك أنهم لايقولون : أقسم بالله هل قام زيد ؟

كذا قيل ، وفيه بحث ـ وماذكره المصنف طريقـة لبعض النحويين . والاسم الكريم مع نشـدت وعمرت منصوب على إسقـاط الخـافض ، أي بـالله ، والأصل : نشدتك بالله ، من نشد زيد الضالة طلبها ، والمعنى طلبت منك بـالله ، وكـذلـك

---

(١) لم أجده فما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه مجيء الفعلية غير الصريحة قسماً في قولـه : إني علمت ، والقرينة ذكر الجواب : لقد أراد هواني .

(٢) الشاهد فيه كسابقه ، مجيء القسم جملة فعلية غير صريحة ، وذلـك قولـه : واثقت ، والقرينـة الجواب : مجيء : لاتنفك ملغية قول الوشاة .

(٣) أي قصد القسم وعدم قصده .

الأصل : عمرتك بالله ، والمعنى ذَكَّرْتك به تذكيراً يعمر القلب ولا يخلو منه .

(وأبدل من اللفظ بهذه : عَمْرَكَ الله ، بفتح الهاء وضمّها) - وعَمْر مصدر على حذف الزوائد ، والتقدير : تعمير ، ومن نصب الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل ، ومن رفعها فالكاف المفعول وهي الفاعل ، والمعنى على مقتضى ما سبق في عمرتك الله الذي هذا بدل منه : أسألك بتعمير قلبك بالله ، أو بتعمير الله قلبك . وللنحويين فيه كلام مضطرب منتشر متكلّف .

(وقَعْدَكَ الله ، وقعيدَكَ الله) - قيل مصدران كالحس والحسيس ، والناصب أقسم ، والمعنى المراقبة ، أي أقسم بمراقبتك الله ، هما بمعنى الرقيب أقسم ، كالخِلّ والخليل ، والمقصود بهما الله ، والناصب أقسم ، والله بدل منهما .

(كما أبدل في الصريحة من فعلها المصدرُ) - كقسم وألِيَّة ، قال :

٢٦٠ - قسماً لأصطبرنْ على ما سُمْتِني ... ما لم تسومي هجرةً وصدودا[1]

وقال :

٢٦١ - أَلِيَّةً ليَحيقَنْ بالمسيء إذا ما ... حوسب الناسُ طُراً سُوءُ ما عملا[2]

(أو ما بمعناه) - نحو : يمين وقضاء ويقين وحق ، قال :

٢٦٢ - يميناً لنعم السيِّدان وُجِدْتُما ... على كل حال من سحيل ومُبْرَمِ[3]

---

(١) هذا البيت شاهد على إبدال المصدر من فعلَ جملة القسم الصريحة في قوله : قسماً بدلاً من أقسم ، ولا أعرف قائله .

(٢) وهذا البيت أيضا شاهد على استعمال المصدر أليّةً بدلا من فعله .

(٣) وهذا البيت لزهير من معلقته ، يمدح به الحارث بن عوف وهرم بن سنان لقيامهما بالصلح بين عبس وذبيان ، والشاهد في قوله : يمينا لنعم السيدان ، حيث أبدل من فعل القسم ما هو بمعنى المصدر ، وهو قوله : يميناً .

وحكى ثعلب أنهم ينصبون قضاء الله قسماً ، فيقال على هذا : قضاء الله لأفعلنَّ ، وقال

٢٦٣ - ويقيناً لأشربنَّ بما شربوه وما جلا ....الخ[1]

وقال تعالى :﴿ فالحقُّ والحقَّ أقولُ ؛ لأملأنَّ ﴾[2]

(ويُضمرُ الفعلُ في الطلب كثيراً ، استغناء بالمقسَمِ به مجروراً بالباء) - نحو : بالله لا تخالف ، بالله وافق ؛ التقدير :نشدتك بالله .

(ويختص الطلب بها) - أى بالباء ، فلا تستعمل فيه الواو ولا غيرها من حروف القسم

(وإن جُرَّ في غيره) - أي غير الطلب .

(بغيرها) - أي بغير الباء .

(حُذِف الفعل وجوباً) - نحو :﴿ والله ربِّنا ماكنا مشركين ﴾[3] ، ﴿ تالله لقد آثرك الّله علينا ﴾[4] ، لله لا يؤخَّر الأجلُ ، من ربي إنك لأشِرٌ ، فلا يجوز ذكر الفعل مع واحد من هذه الحروف ، وأجازه الكسائي مع الواو نحو : حلفت والله لأقومنَّ ، وأقسمت والله لأذهبنَّ ؛ ولا يحفظه البصريون ، فإن ورد شيء على

---

(١) وهذا البيت أيضا كسابقه في استعمال ما هو بمعنى المصدر بدلا من فعل القسم ، وذلك قوله : يقيناً لأشربنَّ . ولا يعرف قائله .

(٢) ص : ٨٤،٨٥ - قال في الارتشاف لوحة ٨٦٢ :(ويبدل في الجملة - الصريحة من فعلها المصدر : قسماً وأليّةً نحو : أليّةً باليعملات ، ونحو : قسماً لأصطبرنَّ ، وما في معناه نحو : يميناً لنعم السيدان ... ، وقضاءَ الله لأقومَنَّ ، ويقيناً لأسيرنَّ ، قال تعالى :﴿ فالحق والحق أقول : لأملأنَّ ﴾ فهذه كلمات نابت مناب أقسم ...

(٣) الأنعام : ٥٣

(٤) يوسف : ٩١

نحوه أوّل على تمام الكلام عند حلفت ، ثم ابتدئ بالقسم مقدراً تعلق الواو بمحذوف .

(وإن حُذفا معاً) ـ أي فعل القسم وحرفه .

(نُصِبَ المُقْسَمُ به) ـ نحو : اللهَ ، أو يمينَ الله ، أو عهدَ الله لأفعلَنَّ ؛ والتقدير عند الفارسيّ وجماعة : أحلف اللهَ ، أي بالله[1] ، وعند الزجاجي وجماعة : ألزم نفسي يمينَ الله ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ؛ ويجوز الرفع على الابتداء أو على الخبرية ، والجزء الآخر محذوف ، وبالوجهين روي قوله:

٢٦٤ ـ فقلت : يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعُوا رأسي لديكِ وأوصالي[2]

والتقدير على الرفع : يمينُ الله قسمي ، أو قسمي يمين الله ، ولا يحذف الحرف إلا إذا لم يدخل الكلام معنى التعجب ، فلا يحذف في: تالله ولله لا يبقى[3] أحد

(وإن كان الله) ـ أي وإن كان المقسَم به لفظ الله .

(١) أي على نزع الخافض

(٢) في المقتضب ٣٢٦/٢ برواية

☆ ولو ضربوا رأسي لديك وأوصالي ☆

قال الشارح المحقق : استشهد به سيبويه ١٧٤/٢ على رفع يمين الله بالابتداء وحذف الخبر ، والرواية في المقتضب بالرفع وقال : يريد : يمين الله عليَّ .

وفي الخزانة : روى : يمين الله مرفوعا ومنصوبا ، أما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف ، وأما النصب فعلى أن أصله : أحلف بيمين الله ، فلما حذفت الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ، ثم حذف فعل القسم وبقي منصوبا . وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينتصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه تقديره : ألزم نفسي يمين الله ، ورد بأن ألزم ليس بفعل قسم ، وتضمن الفعل معنى القسم ليس بقياس . وأبرح فعل ناقص ، وحذفت لا الناهية على القياس ، والأوصال المفاصل ، وقيل مجتمع العظام ، المفرد وصل بكسر الواو وضمها : كل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره ، والبيت لا مرئ القيس ـ ديوانه ٣٢

(٣) في(د) : من تالله أو من لله سقى على الأيام من أحد

(جاز جرُّه بتعويض آ ثابتَ الألف[1]) ـ فيجرُّ مع تعويض همزة مفتوحة بعدها ألف نحو :آللهِ لأفعلنَّ ، والمغاربة يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام ، والمراد الصورة ، لامعنى الاستفهام .

(أو ها محذوف الألف أوثابِتَها ، مع وصل ألف الله وقطعها) ـ نحو : هالله وهألله وهاالله وها ألله[2] ، والمغاربة يقولون في هذا ها التنبيه .

(وقد يُستغنى في التعويض بقطعها) ـ يقول قائل : والله لأفعلنَّ ، فتقول : أفألله لتفعلن ؟ وإن شئت : فألله ، بغير همزة سابقة ، وهمزة القطع عوض من الحرف .

(ويجوز جرُّ الله دون عوض) ـ حكى سيبويه : اَللهِ لأفعلن ، يريد والله ، وحكى غيره : كلاَّ ، اَللهِ لأفعلنَّ ، يريد : كلاَّ والله ، ومنه :

٢٦٥ ـ ألا رُبَّ مَنْ تغتَشُّه لكَ ناصحٍ ومؤتمنٍ بالغيب غيرُ أمين[3]

والرفع جائز ، ومنعُ بعضهم له من جهة أنه لا خبر له ضعيف ، إذ يصح تقديره : قسمي ، ويجوز كونه مبتدأ بجعل الجلالة الخبر ، كما تقدم قريباً .

(ولا يشارك في ذلك ، خلافا للكوفين) ـ فإذا حُذف جارُّ المقسَمِ به لم يجز جرُّه ، إلا إن كان اسم الله تعالى . هذا قول جمهور البصريين ، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الجرَّ في غيره ، وعليه جرى الزمخشري ، وفي الإفصاح أن أبا

---

(١) في النسخ الثلاث : بتعويض إثبات الألف والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) جاءت الصور مضطربة في النسخ وغير واضحة ، والتحقيق على أساس مثالين لحذف ألف ها وإثباتها مع وصل همزة الله ، ومثالين أيضا مع قطع همزة الله .

(٣) في الدرر ٤٣/٢، ٤٤ : استشهد به على جرِّ لفظ الجلالة ، دون حرف ولا عوض ، وكلامه مختصر من شرح أبي حيان للتسهيل ، وخلاصته ما جاء به الشارح هنا .

عمرو حكى أن من العرب من يضمر حرف الجرّ مع كل قسم ؛ كما أضمروا رُبَّ مع الواو وغيرها ، وعلى طريق الجمهور ، يجب في غير اسم الله النصب أو الرفع ، ومنع الكوفيون النصب ، وأوجبوا الخفض أو الرفع ، قالوا : ولا يجوز النصب إلا في كعبة الله وقضاء الله ، وأنشدوا :

٢٦٦ ـ لا كعبةَ الله ما هجرتكمُ إلاَّ وفي النفس منكمُ أربُ[1]

(وليس الجرُّ في التعويض بالعوض ، خلافاً للأخفش ومن وافقه) ـ بل هو بحرف محذوف ، وإن كان لا يلفظ به ، كما أن[2] النصب بعد الفاء والواو بأن لازمة الحذف . وفي البسيط أن قول الكوفيين . فإذا قلت : اللهَ ، فكأنك قلت : أبالله ، وشبهة الأولين أن الواو في القسم عوض الباء ، والتاء عوض الواو ، ولا خلاف أن الجرَّ بالواو والتاء .

(فإن ابتدئ في الجملة الاسمية بمتعيّن للقسم حذف الخبر وجوباً) ـ نحو : لعمرُ الله ، وايْمن الله ، فالخبر محذوف وجوباً ، ولا يجوز كون عَمر وأيْمن خبرين ، لدخول اللام ، وليست اللام جواب قسم محذوف ، بل هي لمجرد التأكيد ، قيل : لأن القسم لا يدخل على القسم وأورد : ﴿ وليحلفُنَّ إن أردنا إلاَّ الحسنى ﴾[3] ، وهو ضعيف .

(وإلاَّ فجوازاً) ـ أي وإلاَّ يكن متعيناً للقسم ، كقول من لم يتعين عليه يمين : عليَّ عهد الله ، ويمين الله تلزمني ، فيجوز حذف عليَّ وتلزمني ، ولا يجب الحذف .

---

(١) في الدرر ٤٣/٢ : استشهد به على جواز نصب كعبة الله ، رداً على من أنكر ذلك .

(٢) في(د) : كما في .. ، وسقط الحرفان من (ز) .

(٣) التوبة : ١٠٧

وحكى سيبويه : عليَّ عهد الله ، فلا أثر لإنكار بعض المتأخرين إظهاره .

(والمحذوف الخبر ، إن عَرِيَ من لام الابتداء جاز نصبُهُ بفعل مقدَّر) ـ نحو : عَمْرَ الله ، أي أحلف بعَمْر وعهد ، ثم حذف الجار ، فنصبها الفعل . واستعمال عَمْر دون لام قليل .

(وإن كان عمراً جاز أيضا ضمُّ عينه) ـ نحو : عُمرك الله لقد كان كذا ، والقياس جواز الضم أيضا مع اللام ، لكن التزمت العرب معها الفتح لأنه أخف(١)

(ودخول الباء عليه) ـ كقوله :

٢٦٧ ـ رقيٍّ بعَمركمِ لا تهجرينــــا   ومَنِّينــــا المُنَى ثم امطُلِينــــا(٢)

(ويلزم الإضافة مطلقاً) ـ أي مع اللام ودونها ، ويضاف إلى الظاهر والمضمر ، ومعناه عند البصريين البقاء ، وقال بعض الكوفيين والهروي : هو ضد الخلُو ، وقد سبق ذكر هذا المعنى في عمَّرتك الله ، واختار هذا السهيليّ ؛ ورد الأول بأن العمر إنما هو للإنسان ، ولا يضاف إلى الله ، إنما يوصف بالبقاء ؛ قال : وأيضاً فهم لا يحلفون ببقاء الله ولاقِدَمِه .

(وإن كان ايْمُن الموصول الهمزة ، لزم الإضافة إلى الله غالباً) ـ احترز بالموصول من المقطوع الهمزة ، جمع يمين ، فيجوز فيه ما يجوز في مفرده من جرِّه

---

(١) جاء في هامش (ز) : حاشية : قوله : لكن التزمت العرب معها الفتح لأنه أخف ، ليس بصحيح ، فقد حكى بعض أهل اللغة ـ ضم العين مع اللام أيضا ؛ وفي اللسان ـ عمر : العَمْر والعُمْر والعُمُر الحياة ، فإذا أقسموا فقالوا : لعَمْرُك فتحوا لا غير ...

(٢) في الدرر ٤٥/٢، ٤٦ : استشهد به على ما في البيت قبله ، وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وجاز دخول الباء عليه ـ أي عمرك ـ كقوله : رقي بعمرك .. البيت . قال أبو حيان وليس هذا بقسم ؛ قلت : إن أراد عند أصحابه المغاربة فسلم ولا يضر ، وإن أراد إجماعا فغير صحيح ، فقد سبق باعترافه أن من النحويين من يسمي ذلك قسما ، والمصنف ممن يرى ذلك ، فما يرد عليه ، والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ـ ديوانه ١٣٧

بـالحرف ، ونصبـه عنـد حـذفـه . ودليل أن همزة هـذا للوصـل ، سقـوطهـا بعـد متحرك ، قال :

٢٦٨ ـ فقـال فريـقُ القـوم لمـا نشـدتهم نعَمْ ، وفريـقٌ لَيْمُن الله مـا نـدري[1]

وأطبقوا ، إلاّ الرمـانيّ ، على اسميتـه ، وقـال هو : إنـه حرف جرٍّ ؛ والجمهـور على وجوب رفعه ، وجوَّز ابن درستويه جرَّه بواو القسم .

(وقـد يضـافُ إلى الكعبـة والكاف والـذي) ـ نحو : أَيمُن الكعبـة لأفعلن ، ومن كلام عروة بن الزبير : لَيْمُنك[2] لئن ابتليتَ لقد عافيتَ ، ولئن أخذتَ لقد أبقيتَ ، وفي الخبر أنه عليه السلام قـال :« وايمُ الـذي نفسي بيـده[3] ...» ، وأنشـد الكسائي :

٢٦٩ ـ ☆ لَيْمُنْ أبيهم لبئس العِذْرة اعتذروا[4] ☆

---

(١) في الدرر ٤٤/٢ برواية : فقال فريق القوم : لا ، وفريقهم : نعم ... وبقية المراجع على روايـة التحقيق .

وفي المغني ١٠٠/١ : أيْمنَ المختص بالقسم اسمٌ لاحرف ، خلافاً للزجاج والرمـاني ، مفرد مشتق من اليمن ، وهو البركـة ، وهمزتـه وصل ،لا جمع يمين وهمزتـه قطع ، خلافـا للكـوفيين ، ويرده جـواز كسر همـزتـه وفتح ميـه ، ولا يجوز مثل ذلـك في الجمع من نحـو أفلس وأكلب ، وقـول نُصيْب : فقـال فريـق القـوم ـ البيت ، فحذف ألفها في الدَّرْج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحـذف الخبر وإضـافتـه إلى اسم الله تعـالى ، خلافاً لابن دُرستُويه في إجازة جرّه بحرف القسم ، ولابن مالـك في إضـافتـه إلى الكعبـة ولكاف الضمير ، وجوّز ابن عصفور كونه خبراً ، والمحذوف مبتدأ ، أي قسمي أيمنُ الله . والبيت لنصيب ـ ديوانه / ٩٤

(٢) في(د) : لايمنك

(٣) فتح الباري على صحيح البخاري ٥٢٤/١١ ـ رواه أبو هريرة .

(٤) في الدرر ٤٤/٢ : استشهد به على أن إضافـة ايمن إلى الله شـاذة عنـد ابن هشـام ، وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وقد تضاف إلى الكعبة .. والكاف .. والـذي .. قـال الشـارح : وقـد تضـاف إلى غير ذلك ، أنشد الكسائي :

☆ لَيْمُن أبيهم لبئس العِذْرة اعتذروا ☆

قال : ولم أعثر على قائله ولا تتمته .

فأضافه إلى الأب ، وسكن نونه ؛ وحكى المفضّل تسكينها إن لم تلق ساكنا ، وكسرها إن لقيته نحو : ليُنِ[1] الله ؛ وعلى هذا هي مبنية ، ومقتضى بنائها شبهها الحرف في لزوم حالة واحدة ، وهي الابتدائية ، ولذا فتحوا الهمزةَ .

(وقد يُقال فيه ، مضافاً إلى الله ، إِمُن وإِيَمن وأَيَمن) ـ قال بعض المغاربة : ولا خلاف في أن المكسورة الهمزة ، همزتها للوصل ، وسيأتي ذكر الخلاف فى المفتوحَتها[2] ، لكن مع ضم الميم .

(وأَيْمُ) ـ بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون ؛ ونقلت عن تَميم .

(وإِيمُ) ـ بكسر الهمزة وضم الميم وحذف النون ؛ ونقلت عن سُليم .

(وإِمُ) ـ بهمزة مكسورة وميم مضمومة ، ونقلت عن أهل اليمامة ،

(ومن مثلّث الحرفين) ـ أي الميم والنون ، قال الجوهري : وربما قالوا : مُنُ الله ، بضم الميم والنون ، ومَنَ الله ، بفتحها ، ومِنِ الله ، بكسرهما . انتهى .

قال بعض متأخري المغاربة : وينبغي أن يُعتقد في المفتوح النون والمكسورها أنه بُني على السكون ، ثم حرك لا لتقاء الساكنين ، لأنها من أيمن .

(وم مثلثاً) ـ حكى الكسائي والأخفش مُ الله ، وحكى الهرويّ مَ الله ، بالفتح .

(وليست الميم بدلا من واو[3] ، ولا أصلها من ، خلافاً لمن زعم ذلك) ـ وبالأول قال بعض النحويين إلحاقا للميم بالتاء ، فجعلها معاً بدلين من واو القسم ؛ ورد بأن لإبدال التاء من الواو في القسم نظائر في غيره ، كاتَّصفَ

---

(١) في(د) : لايمن الله .

(٢) في النسخ الثلاث : فتحته ، والتحقيق يناسب السياق .

(٣) في(د،ز) : من الواو ، والتحقيق من(غ) والنسخة المحققة من التسهيل .

وتراث ، ولم تبدل الميم من الواو إلا في موضع شاذ وهو فم ، وفيه مع شذوده خلاف ، على أن كون التاء بدلا من الواو في القسم غير مجمع عليه ، فقد قال السهيلي بعدم بدليته ، وبالثاني قال الزمخشري ، زعم أنها من المستعملة مع رُبَّ فحذفت نونها ، ورد بأن الميم لا تستعمل في الأشهر إلا مع الله ، ومن لا تستعمل في الأشهر إلاَّ مع الرب . واحترز بالأشهر من قول بعض[1] العرب : م ربي ، وقول بعضهم من الله ؛ والذي نص عليه سيبويه أنها من ايم ، قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم : واعلم أن بعض العرب يقول : مُ الله لأفعلنَّ ،يريد ايمُ الله .

(ولا أيْمن المذكور[2] جمع يمين ، خلافاً للكوفيين) ـ لأن همزة الجمع مقطوعة وهذه موصولة ، ولكسر بعضهم همزته ، وفتح بعضهم الميم ، وإفعَل ليس في الجمع .

(وقد يُخبَر عن[3] الله مقسَماً به بلك أو عليَّ) ـ كقوله :

٢٧٠ ـ لك الله لا أُلْفَى لعهدكِ ناسياً ‌‌ ‌‌ فلاتك إلاَّ مثلَ ما أنا كائن[4]

وقوله :

٢٧١ ـ نهى الشَّيبُ قلبي عن صِباً وصبابةٍ ‌‌ ‌‌ ألا فعليَّ اللهُ أُو جَدُ صابيا[5]

أي لا أوجَد .

(وقد يُبتدأ بالنذر قسماً) ـ كقوله :

---

(١) سقطت من (ز)

(٢) في(د) وبعض نسخ التسهيل : المذكورة .

(٣) في(غ) وبعض نسخ التسهيل : عن اسم الله .

(٤) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : لك الله ، حيث أخبر عن الله مَقسماً به بلفظ لك .

(٥) لم أجده أيضا فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه كالذي قبله في قوله : فعليَّ الله ، حيث جاء القسم بلفظ عليَّ .

٢٧٢ - عليَّ إلى البيت المحرَّم حجـــة أوافي بهــا نــذراً ولم أنتعــل نعــلا[١]
لقـــد منحت ليلى المــودة غيرَنـــا وإن لهـــا منّـــا المــودَّةَ والبـــذلا

(**فصل**) :(المقَسمُ عليه جملة مؤكـدة بـالقسم ، تصـدَّر فى الإثبـات بـلام مفتوحة) - أي إذا كانت اسمية ، كقوله تعالى :﴿ ثم لنحنُ أعلمُ ﴾[٢] .

(أو إن مثقلـة أو مخففـة) - نحو :﴿إنَّ سعيكم لشتَّى ﴾[٣] ، ﴿ إنْ كلُّ نَفْسٍ لـمَّا عليها حافظ ﴾[٤] .

(ولا يستغنى عنها غالباً دون استطالـة) - استظهر بغـالبـاً على مـا جـاء عن أبي بكر ، رضي الله عنه ،. والله أنا كنت أظلم منه ؛ فإن طـال مـا بين القسم وجوابـه قـــال المصنف : حسُن الحـــذف ، كقــول بعض العرب : أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين ، وختمهم بالمرسل رحمةً للعالمين ، هو سيدهم أجمعين .

(وتُصدَّرُ في الشرط الامتناعي بلو أو لولا) - نحو : لو قـام زيـدٌ لقمت ، أو لولا زيدٌ لأتيتك . وظاهر كلامه هنا أن لو ولولا ومادخلتا عليـه جواب القسم ، وكلامـه في الجوازم على أن جواب القسم محذوف ، أغنى عنـه جواب لو أو لـولا ، وكلام المغاربة على أن الجواب للقسم ، لا للوولا لولا ، ويلزم مُضيّه لإغنـائـه عن جوابها .

(وفي النفي بما أو إن أو لا) - نحو : والله مازيدٌ قائمٌ[٥] ، أو مايقوم زيـدٌ ،

---

(١) لم أجدها أيضا فيا تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيها على الابتداء بالنذر قسماً في قوله :
☆ عليَّ إلى البيت المحرم حجة ☆ .

(٢) مريم : ٧٠

(٣) الليل : ٤

(٤) الطارق : ٤

(٥) في(ز) : قائما

ووالله إن زيدٌ قائم ، أو إن يقومُ زيدٌ ، ووالله لا زيدٌ قائم ولا عمرو ، أو لا يقوم زيدٌ

(وقد تصدَّر بلن أو لم) ـ وهو نادر لا يقاس عليه ، وقال ابن جني إنه ضرورة ، قال أبو طالب :

٢٧٣ ـ والله لن يصلوا إليكَ بجمعهم حتى أوارَى في التراب دفينا[1]

وحكى الأصمعي أنه قال لأعرابي : ألك بنون ؟ قال : نعم ، وخالِقِهم لم تَقُمْ عن مثلهم منجبة .

(وتُصدَّرُ في الطلب بفعله) ـ كقوله :

٢٧٤ ـ بعيشك ياسلمى ارحمي ذا صبابة أبىَ غيرَ ما يُرضيك في السرِّ والجهر[2]

(أو بأداته) ـ نحو :

٢٧٥ ـ بربكِ هل للصَّبِّ عندك رأفة فيرجوَ بعدَ اليأس عيشاً مجدَّدا[3]

(أو بإلاَّ) ـ نحو :

٢٧٦ ـ بالله ربك إلاَّ قلتِ صادقةً هل في لقائك للمشغوف من طمع[4]؟

---

(١) في الدرر ٤٥/٢ : استشهد به على مجيء جواب القسم مصدَّراً بلن ، وفي التسهيل وشرحه : وقد تصدَّر الفعلية الجوابية بلن كقول أبي طالب ، وأنشد البيت ، والخطاب للنبي ﷺ ،لما أراد قريش أن يسلمه أبو طالب إليهم . ديوانه ص ٤ ، والرواية في الدرر والمغني : حتى أوسَّد ..

(٢) في(غ) : بحسبك ، وفي الدرر ٤٥/٢ : بعينيك ، وأشار إلى رواية بعيشك ، وكذا الرواية في المغني : بعيشك ، قال في الدرر : استشهد به على مجيء القسم الطلبي مصدراً بفعله ، وكذا استشهد به في شرح التسهيل ، وروايته : بعيشك ، وهي المشهورة فيما وقفنا عليه ، ولم أعثر على قائله .

(٣) في(ز) : فيرجو بُعيد اليأس ، وفي الدرر ٤٥/٢ كما في النسختين(د، غ) : فيرجُوَ بعد اليأس .. قال : استشهد به على أن القسم في الطلب يتلقى بأداته وكذا ، استشهد به الدماميني في شرح التسهيل ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٤) في(ز) : للمحبوب بدل للمشغوف ، وفي الدرر ٤٦/٢ : استشهد به على مجيء جواب القسم مصدراً بإلاَّ ، وكذا استشهد به الدماميني ، قال : واعلم أن التقدير فيه : أسألك بالله إلاَّ قلت =

(أو لـمَّا بمعناها[1]) ـ نحو :

٢٧٧ ـ قـالت لـه : بـالله يـاذا البُرْدَين لمـا غنثت نفَسـاً أو اثنين[2]

قال ابن دريد : غنث في الإناء نفَسا أو نفسين إذا شرب منه ، بفتح النون ، وأنشد البيت

(وقد تدخل اللام على ما النافية اضطراراً) ـ كقوله :

٢٧٨ ـ لعمرك يـاسلمى لَمَـا كنتُ راجيـاً حيـاةً ولكنَّ العـوائـد تخرقُ[3]

(وإن كان أولُ الجملة مضارعاً مثبتـاً مستقلا غيرَ مُقـارِنٍ حرفَ تنفيس ، ولا مقدَّمٍ معموله ، لم تُغنه اللام غالباً عن نون توكيد[4]) ـ نحو : والله ليقومنَّ زيدٌ ، قال تعـالى :﴿ قل : بلى وربِّي لتبعثُنَّ ﴾[5] . واحترز بقوله : غـالبـاً ، من قول ابن رواحة ، رضي الله عنه :

٢٧٩ ـ فـلا وأبي لنـأتيهَـا جميعـاً ولـو كانت بهـا عربٌ ورومُ[6]

= والاستثناء مفرغ ، والمعنى ماأسألك إلا قولك ، فالمثبت لفظاً منفي معنى ليتـأتى التفريغ ، والفعل مؤول بالمصدر لتتأتى المفعولية ، فإن قلت : تأويل الفعل بالمصدر بـدون سابـك ليس قيـاسـاً فيلزم الشـذوذ ، مثل تسمع بالمعيديّ برفع الفعل ، أي سماعك ، وادعاء الشذوذ هنـا غير متـأت لاطراد مثل هـذا التركيب وفصاحته .. قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(١) أي بمعنى إلاَّ .

(٢) في المغني ٢٨١/١ : والثالث ـ أي من أحوال إمَّا ـ أن تكون حرف استثناء ، فتدخل على الجملة الاسمية نحو :﴿ إنْ كلُّ نفس لَّما عليها حافظ ﴾ ـ الطـارق : ٤ ـ فيمن شـدد الميم ، وعلى المـاضي لفظـاً لا معنى نحو : أنشدك الله لـمَّا فعلت ، أي ماأسألك إلاَّ فعلك ، قال :قالت له .. البيت : قـال : وفيـه رد لقول الجوهري : إن لَّما بمعنى إلاَّ غير معروف في اللغة .

(٣) في البيت شاهد على دخول اللام في جواب القسم على ما النافيـة اضطراراً في قولـه : لمـا كنت راجياً .. ولم أعرف قائل البيت ولا مرجعه .

(٤) في(د،ذ) وبعض نسخ التسهيل : التوكيد

(٥) التغابن : ٧

(٦) في المغني ٦٤٢/٢ في حـذف نون التوكيـد : يجـوز في نحـو : لأفعلنَّ في الضرورة كقـولـه : فـلا =

وفي الحديث أن النبي ﷺ ، قال :« ليرد عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني »[1]. وهذا مخالف لقول جمهور البصريين ، ويأتي تمام هذا .

وخرج بمضارع الماضي ، فلا يصحب النون ، وبمثبت المنفي ، فلا يؤكد بها إلا فيما سيأتي ، وبمستقبل الحال ، فيكون باللام فقط ، كقوله :

٢٨٠ ـ لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلمُ ربّي أن بيتيَ واسعُ[2]

وقيل : لا يُقسَمُ على الحال ، لإغناء مشاهدته عن القسم ، وحكي عن المبرد ، ورُدَّ بأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق ، والصحيح جوازه ؛ ثم قال المغاربة : يُجعل الفعلُ خبرَ مبتدأ ، أو يحول إلى فاعل ويُخبر به ، فنقول : والله لأنا أقوم الآن ، أو لأنا قائم ، ونقل : والله لأقوم ، وفيه نظر ، وقرأ قنبل :﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾[3] .

وخرج المقارنُ حرفَ تنفيس ، فيكون باللام فقط ، قال تعالى :﴿ ولسوف يعطيك ربُّك فترضَى ﴾[4] ، وأجاز البصريون قياساً على سوف : والله لسيقوم زيدٌ ، ومنعه الفرّاء ، لتوالي أربع متحركات فيما هو ككلمة ، إذ اللام كالجزء ، ولذا قالوا : لَهْوَ ،بتسكين الهاء كعضد ، ورد عليه بقول العرب : والله لكذب

= وأبي .. البيت ، والشاهد في قوله : لَنأتيها .. حيث حذفت نون التوكيد ضرورة . والبيت لعبد الله بن رواحة ، رضي الله عنه

(١) بخاري فتن/١ ، مسلم فضائل/٢٦ ، مسند الإمام أحمد ٣٨٨،٣٣٣،٥٠،٤٨/٥

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢١٥/٣ : اللام في لئن للتأكيد ، ويك أصله يكن ، وهي زائدة ههنا فلا تعمل شيئا ، أو تامة أي لئن يكن الشأن ، والشاهد في قوله : ليعلم ، إذ أصله : ليعلمن ، بنون التوكيد فحذفها .

(٣) القيامة : ١ ، وفي شرح شواهد العيني السابق ذكره : كقراءة ابن كثير :﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ .

(٤) الضحى : ٥

زيدٌ كذبا ماأحسب أن الله يغفر[1] له ، وحكم قد حكم سوف ، فيكون باللام فقط نحو : والله لقد يقوم زيدٌ .

وخرج ما تقدَّم معموله ، فباللام فقط ، قال تعالى :﴿ لإلى اللَّه تُحشرون ﴾[2] ، وقال الشاعر :

٢٨١ ـ قسماً لَحينَ تشبُّ نيرانُ الوغَى ... يُلْفَى لديَّ شفاءُ كلِّ غليل[3]

(وقد يُستغنىَ بها) ـ أي بالنون .

(عن اللام) ـ كقوله :

٢٨٢ ـ وقتيل مُرَّةَ أثأرنَّ فإنه ... فِرْغٌ ، وإن أخاكم لم يُثأرِ[4]

---

(١) في(د) : يغفره

(٢) آل عمران : ١٥٨

(٣) البيت شاهد على خروج ما تقدم معموله من حكمه السابق :(وإن كان أول الجملة مضارعاً مثبتا مستقبلا غير مقترن حرف تنفيس ولا مقدَّم معموله لم تغنه اللام غالباً عن نون توكيد) وقد اكتفى باللام في قوله :لحين تشبُّ ..الخ

(٤) في المغني ٦٤٥/٢ : حذف لام الجواب : وذلك ثلاثة : حذفت لام جواب لو نحو :﴿ لو نشاء جعلناه أُجاجاً ﴾ ـ الواقعة : ٧٠ ـ وحذف لام قد ، يحسن مع طول الكلام نحو :﴿ قد أفلح من زكاها ﴾ ـ الشمس : ٩ ـ وحذف لام لأفعلن يختص بالضرورة لقول عامر بن الطفيل : وقتيل مُرَّةَ أثأرنَّ .. البيت ، وفي أمالي ابن الشجري ٣٦٩/١ : أراد لأثأرن ، وقوله فرغ ، يقال فيه : ذهب دم فلان فرغاً أي باطلا لم يُطلب ، وقد جاء حذف النون وإبقاء اللام في قراءة ابن كثير﴿ لأقسم بيوم القيامة ﴾ ـ على ما سبق بيانه ـ

وفي الدرر ٤٧/٢ : والبيت من شواهد الرضي ، قال البغدادي : على أنه قد يخلو المضارع عن اللام استغناء بالنون كما هنا .. ثم جاء بنص التسهيل ، وقال : ومثله لأبي علي في التذكرة ، وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن حذف اللام ضرورة ، وتبعه ابن هشام في المغني .. قال ابن الأنباري : وروى الضبي : وقتيل بالخفض ، ورواية الدرر : لم يُقْصَد . قال : وقالوا : لم يُقصد : لم يقتل ، يقال : أقصدت الرجل إذا قتلته ..وروى الحرمازي : وقتيلَ بالنصب .. وقال الأثرم : وقتيلُ بالرفع .. ومن روى : فرع بالمهملة فإنه يقصد أنه رأس عال في الشرف . والبيت من مقطعة لعامر بن الطفيل =

وحاصل كلامه أنه يكثر في المضارع المثبت اللامُ والنونُ ؛ وقد يستغنى بإحداهما عن الأخرى ، وهذا خلاف قول جمهور البصريين : إنه يلزمه اللام والنون ، إلا في ضرورة ، وما ذكره صار إليه الفارسيّ ، تبعاً للكوفيين .

(وقد يؤكد المنفيُّ بلا) ـ كقوله :

٢٨٣ ـ تالله لا يُحمدَنَّ المرء مجتنباً ... فعلَ الكرام ، وإن فاق الورى حسبا[1]

والأكثر أن لا يؤكد نحو :﴿ لا يبعث الله من يموت ﴾[2] .

(ويكثر حذف نافي المضارع المجرد مع ثبوت القسم) ـ نحو : ﴿ تالله تفتأ تذكر يوسف ﴾[3] . وخرج بالمجرد المقترن بالنون ، فلا تحذف لا معه للإلباس ، إذ المتبادر حينئذ الإثبات . وقضية كلامه أن النافي يحذف مطلقا ، والسماع ورد مع لا ، ومنع بعضهم حذف لا[4] لعدم السماع ، ولالتباس الحال بالمستقبل .

(ويقل مع حذفه) ـ أي حذف القسم ، كقول النمر بن تولب :

٢٨٤ ـ وقولي إذا ما أطلقوا عن بعيرهم ... يلاقونه حتى يؤوب المنخَّل[5]

= العامري ، وفي معجم شواهد العربية : وليس في ديوانه ولا ملحقاته ، وفي رواية : لم يقصد ، قال : إنه لعاتكة بنت زيد ـ ديوانها ١٤٥

(١) في(ز) : لا تحمدَنَّ المرء ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢١٥/٣ :والشاهد في قوله : لايُحمدَنَّ ، فإنه منفي أكد بالنون .

(٢) النحل/٣٨

(٣) يوسف : ٨٥

(٤) في (د ، غ) : حذف ما

(٥) في المغني ٢ / ٦٣٧ : في حذف لا النافية وغيرها : يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفيّ مضارعاً نحو : ﴿ تا لله تفتأ . . ﴾ الآية ، وقوله :

☆ فقلت يمين الله أبرح . . .☆ البيت

وسمع بدون القسم قوله :

وقولي إذا ما أطلقوا . . . يلاقونه . . . البيت .

وهو موضع الشاهد ، حيث قدره المصنف في شرحه : والله لا يلاقونه .

قدَّره المصنف : والله لا يلاقونه ، قال : ولا يحذف عند حـذف القسم إلاَّ إذا تعيَّن معنى النفي كالبيت ، وبعضهم لم يحمـل البيت على القسم ، وقـال : إنَّ حـذف لا فيه ضرورة ، كما في قوله :

٢٨٥ ـ تنفـــكُ تسمـع مـــا حييـــتَ بهـــا لــــكٍ حتى تكـــونَـــه[1]

والمنخلّ اسم شاعر ، وهو بفتح الخاء المشدَّدة .

(وقد يُحذف نافي الماضي إن أمن اللبسُ) ـ كقوله :

٢٨٦ ـ فـــإن شئت آليْتُ بين المقـــا م والركنِ والحجر الأســــود
نسيتُـــكِ مـــادام عقلي معي أمـــدُّ بـــه أَمـــدَ السرمـــد[2]

وبعضهم يجعله ضرورة[3] .

(ويكثر ذلك لتقدّم نفي على القسم) ـ كقول المنخَّل :

٢٨٧ ـ فـــلا والله نــــادى الحيُّ ضيفي هـــدوءاً بـــالمســـاءة والعـــلاط[4]

---

(١) في الإنصـاف ٨٢٤ ، وفي معجم شـواهـد العربيـة : البيت لابن براز ، وفي الـدرر ١ / ٨١ : لخليفة بن نزار ، قال : استشهد به على نفي تنفك تقديراً ، إذ المعنى : لا تنفك . . ومـا مصـدريـة ، أي مدة حياتك تسمع : مات فلان وفلان حتى تكونه ، أي تكون أنت الهالـك يومـاً مـا ، والشـاهـد على أن حذف لا هنا ضرورة .

(٢) في المغني ٢ / ٦٣٧ : ويقل ـ أي حـذف النـافي مع المـاضي ـ كقـولـه . . . وذكر البيتين ؛ وفي الدرر ٢ / ٤٩ : الشاهد في قوله : نسيتُك . . حيث حذف حرف النفي من الماضي الواقع جواباً للقسم ، والأصل : ما نسيتُكِ ؛ واستشهد بها الدمـاميني عنـد قول التسهيل : وقـد يحـذف نـافي المـاضي عنـد أمن اللبس ، قـال : وإنمـا سهل الحـذف في هـذا أن الفعل نسيتـك مـاضٍ لفظـاً ، مستقبل معنى . والبيتـان لأمية بن أبي عائذ الهذلي .

(٣) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٤) في المغني ٢ / ٦٣٧ برواية :

فـــلا والله نــــادى الحي قـــومي طـــوال الـــدهر مـــا دعي الهـــديـــلُ

وفي الـدرر ٢ / ٥١ كما في النسخ ، بروايـة اللفـظ الأخير : والـذعـاط بـدل : والعـلاط ، وفي الشرح فسَّر =

أي لا نادى ، وقد اجتمعا[1] في قوله تعالى : ﴿ فلا وربِّك لا يؤمنون ﴾[2] .
يقال : علطه بشَرٍّ إذا ذكره بسوء .

(وقد يكون الجواب مع ذلك) ـ أي مع تقدم نفي على القسم .

(مُثبتاً) ـ نحو : ﴿ إنه لقرآنٌ كريمٌ ﴾[3] ، وهو كثير ، فلا يحسن قوله : قد لما يشعر به من التقليل استعمالا .

(وقد يُحذَف لأمن اللبس نافي الجملة الاسمية) ـ والمغاربة منعوا حذفه ، واستشهد المصنف بقوله :

٢٨٨ ـ فوالله ما نِلْتُم وما نِيلَ منكم ... بمعتدلٍ وَفْقٍ ولا متقاربِ[4]

= العلاط قال : استشهد به على أنه قد يغني النفي السابق عن النفي المباشر للجواب ؛ وفي المغني : ويسهله تقدم لا على القسم ، ويكثر ذلك لتقدم النفي على القسم ، والعلاط بالمهملتين الخصومة ، مصدر : علطه بشَرٍّ إذا ذكره بسوء .

(١) أي النافي السابق والمباشر

(٢) النساء : ٦٥

(٣) الواقعة : ٧٧ ، وقبله : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم . وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾ ولا هنا لها عند المفسرين توجيهات لا تقطع بأنها نافية .

(٤) في المغني ٢ / ٦٣٨ : قال ابن الخباز : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا ، وقال لي شيخنا : لا يجوز حذف ما ، لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما ، انتهى .

قال : وأنشد ابن مالك : فو الله ما نلتم . . البيت ، وقال : أصله : ما ما نلتم ، ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية ، وفي بعضها قدره ما الموصولة .

وفي الدرر ٢ / ٤٩ : استشهد به على حذف النافي من الجملة الاسمية الواقعة جواباً للقسم ، قال : والأصل : ما ما نلتم ، فحذف ما النافية وأبقى الموصولة ، وكذا قدره الدماميني في شرح التسهيل عند قوله : « وقد يحذف نافي الجملة الاسمية . . . وجوز المصنف في هذا الوجه ـ حذف ما النافية ـ وجها آخر هو أن يكون المحذوف ما الموصولة ، بناء على رأي الكوفيين في تجويز حذف الموصول .

قلت : ويظهر لي وجه ثالث أقرب من هذين الوجهين ، وهو أن يجعل قوله : بمعتدل مفعولاً به والباء زائدة ، وما المذكورة نافية في الموضعين ، والفعلان تنازعا ، وحذف المفعول من أحدهما فلا يحتاج إلى تقدير ما محذوفة لا نافية ولا موصولة ، فالجملة فعلية لا اسمية . . والبيت لعبد الله بن رواحة ، رضي الله عنه

قال[1] : أراد : ما مانلتم ، فحذف النافية ، وأبقى الموصولة ، ويجوز على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية ، ويمتنع ذلك على مذهب البصريين .

(وقد يكون الجواب قسماً) ـ مثَّل بقوله تعالى : ﴿ وليحلفُنَّ إن أردنا إلاَّ الحسنى ﴾[2] أي والله ليحلفُنَّ ، ومنع بعض المغاربة وقوع القسم جواب قسم .

(ولا يخلو ، دون استطالة ، الماضي المثبتُ المجابُ به من اللام مقرونة بقد أو ربما أو بما مرادفتها ، إن كان متصرفاً) ـ فإن وجدت استطالة جاز حذف اللام نحو : ﴿ قُتِلَ أصحابُ الأُخْدودِ ﴾[3] ، جواباً لقوله : ﴿ والسماءِ ذاتَ البروج ﴾[4] ؛ وخرج المنفي ، فلا تصحبه اللام إلاَّ ضرورة ، كما تقدم ؛ واللام مع قد نحو : ﴿ لقد آثرك الله علينا ﴾[5] ، ومع ربما ، نحو :

٢٨٩ ـ لئن نزحت دارٌ لليلى لربَّما غَنينا بخير والديارُ جميعُ[6]

ومع بما ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٠ ـ ولئن بان أهلُهُ لبما كان يوهَلُ[7]

---

(١) أي المصنف ابن مالك في شرحه للتسهيل .

(٢) التوبة : ١٠٧

(٣) البروج : ٤

(٤) البروج : ١

(٥) يوسف : ٩١

(٦) في الدرر ٢ / ٤٧ : استشهد به على أن دخول اللام مع ربما في الماضي شاذ ؛ وفي الدماميني أن جواب القسم إذا وقع في كلام غير مستطيل ماضياً مثبتاً ، فلا بد من أن يكون مقرونا باللام وقد جميعاً ، مثل : ﴿ تالله لقد آثرك الله علينا ﴾ ـ (يوسف : ٩١) ـ أو ربما ، كقوله : لئن نزحت . . . البيت ، وهو لقيس بن ذريح ؛ والشاهد في قوله : لربما حيث جمع بين اللام وربما .

(٧) لم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الدرر والديوان / ٢٣٢ ـ وفي الدرر ٢ / ٤٧ : فلئن بان . . . قال : استشهد به على شذوذ دخول لام جواب القسم على بما ، واستشهد به الدماميني على هذه المسألة ، ثم قال : هذا كما قلنا : إذا لم يكن هناك استطالة ، وأما مع الاستطالة فيجوز أن يخلو من اللام =

أي لربما[1] .

(وإلاّ فغيرُ مقرونـة) ـ أي وإلاّ يكن متصرِّفـاً فـاللام غير مقرونـة بمـا ذكـر نحو :

٢٩١ ـ ☆ لعمري لنعم الفتى مالك[2] ☆

(ونحو) :

٢٩٢ ـ ☆ لعمري لنعم الحيُّ جرَّ عليهم[3] ☆

(وجاء[4] المتصرِّف أيضا باللام فقط) ـ ومنه ﴿ لظلُّوا من بعده ﴾[5] ، ومن كـلام امرأة من غفـار : « والله لنزل النبي ، ﷺ » ؛ وحكى سيبـويـه : والله

= وقد ، وأن يكون مع أحدهما دون الآخر ، ونقل في الأصل أن أبا حيان أوّله بتقـدير فعل بعـد اللام وهو أي لَبانَ .

(١) حيث قال في المتن : (وبما مرادفتها) ـ أي مرادفة ربما .

(٢) في (د) : تمامه :

☆ إذا الحرب أصلت لظاها رجالا ☆

والشاهد في قولـه : لنعم ، حيث جـاءت اللام في جواب القسم غير المتصرف ، غير مقرونـة بمـا ذكر ، أي قد وربما وبما مرادفتها .

(٣) في (ز) : لنعم الحي حي عليم ، وفي (غ) : لنعم الجري عليهم ، وفي (د) : تمامه :

بما لا يواتيهم حصين بن محصم .

والبيت كما ورد بالخزانة ٤ / ٣ (٧٥) من معلقة زهير بن أبي سلمى :

لعمري لنعم الحيُّ جرَّ عليهم بمـا لا يـواتيهم حُصَين بن ضمضم

جرَّ من الجريرة ، وهي الجنـايـة ؛ ويواتيهم يوافقهم ؛ وحصين بن ضمضم هو ابن عم النـابغـة الـذبيـاني ، وجنايته أنه لما اصطلحت قبيلـة ذبيـان مع قبيلـة عبس ، امتنع حصين من الصلح واستتر منها ، ثم عـدا على رجل من بني عبس فقتله ، وإنما مدح حيّ ذبيان لتحملهم الديات إصلاحا لذات البين ...

والشاهد فيه كسابقه ، حيث جـاءت اللام في جواب القسم غير المتصرف غير مقرونـة بمـا ذكر ، في قوله : لعمري لنعم الحيّ .

(٤) سقطت عبارة المتن هذه من النسخة المحققة من التسهيل ، وقـد أشرت في حـاشيـة التحقيق إلى وجودها في إحدى نسخ التسهيل

(٥) الروم : ٥١

لكذب[1] ، ولا يجوز حذف اللام وقد ، وقال بعضهم : ولا بد مع اللام من قد ، ظاهرة أو مقدَّرة .

(وقد يلي لقد ولما المضارعُ الماضي معنى) ـ كقوله :

٢٩٣ ـ لئن أمست ربوعهمُ يَبابـاً لقد تدعو الوفود لها وفودا[2]

وقوله :

٢٩٤ ـ فلئن تَغَيَّر ما عهدتُ وأصبحت صدقَتْ فلا بذلٌ ولا ميسور
لما يُساعفُ في اللقاء وَلِيُّها فرحٌ بقرب لقائها مسرور[3]

(ويجب الاستغناء باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي) ـ فلا يقرن بقد ، كقول أم حاتم :

٢٩٥ ـ لعمري لَقِدْماً عضَّني الجوعُ عضَّةً فآليت أن لا أمنعَ الدهرَ جائعا[4]

(كما استغني) ـ أي عن النون[5] .

---

(١) وفي المقتضب ٢ / ٣٣٥ : فأما قولك : والله لكذَب زيدٌ كذباً ما أحسب الله يغفره له ، فإنما تقديره : لقد ، لأنه أمر قد وقع ، ولا يقال هذا إلاَّ على شيء متقدم . . .

(٢) في الدرر ٢ / ٤٨ :

☆ لقد تدعو الوفود بها وفودا ☆

قال : استشهد به على شذوذ دخول اللام في جواب القسم مع مضارع مقرون بقد ، واستشهد به الدماميني عند قول التسهيل : وقد يلي لقد المضارع الماضي معنى . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر ٢ / ٤٨ :

☆ فرح بقرب مزارها مسرور ☆

قال الشاهد في قوله : لما حين دخلت اللام على بما مع الفعل المضارع في جواب القسم شذوذاً ؛ ونقل البغدادي بعد أن ساق هذين البيتين عن أبي حيان أنه قال في لما : إن الباء سببيةِ ، وما مصدرية ، ويقدر بعد اللام فعل ، أي : لَبانَ بما كان يوهل .

(٤) البيت لأم حاتم ، كما جاء بالشرح ، والشاهد في قوله : لَقِدْماً عضَّني الجوعَ . . حيث استغنى باللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي ، ولم يقرن بقد .

(٥) أي نون التوكيد .

(بالداخلة على ما تقدم من معمول مضارع) ـ كقوله تعالى : ﴿ لإلَى اللهِ تُحشَرونَ ﴾[1] وشذَّ عدمُ الاستغناء في قوله :

٢٩٦ ـ ولَبَعْدَهُ لا أخلدَنَّ ، وما لَه بدلٌ إذا انقطع الإخاءُ فودَّعا[2]

وفي البيت شذوذ آخر ، وهو دخولها على جواب منفيّ ، قال المصنف : فلو كان مثبتاً كان دخولها عليه مع تقدم اللام أسهل ، أي مع تقدمها داخلةً على المعمول .

(**فصل**[3]) : (وإذا توالى قسمٌ وأداة شرط غير امتناعي ، استغني بجواب الأداة مطلقاً ، إن سبق ذو خبر) ـ وقد ذكر المسألة أيضا في الجوازم ، فتقول : زيدٌ والله إن يقم أقم ، وزيدٌ إن يقم والله أقم ؛ فتجيب الشرط ، تقدَّم أو تأخَّر ؛ وكلام غيره على أن ذلك لا يتعيَّن ، بل يجوز ؛ واحترز بغير[4] الامتناعيّ من لو ولولا ، فالجواب لها[5] مطلقاً نحو : والله لو أتيتني لفعلت ، ولو أتيتني والله لفعلت ؛ وكذا إن سبق ذو خير ؛ وبعض المغاربة قال عند تقدم القسم : إنه يحذف جواب لو و لولا لدلالة جواب القسم عليه .

---

(١) آل عمران : ١٥٨ .

(٢) في (ز) : لا أخذ لنَّ . والشاهد في البيت عدم الاستغناء عن النون شذوذا مع وجود اللام الداخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع في قوله : ولَبعْدَه لا أخلدنَّ . . ولم أعثر على البيت فيا تحت يدي من مراجع .

(٣) سقط لفظ : فصل ، من النسخ الثلاث ، ومن بعض نسخ التسهيل ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وسياق الكلام يعضد وجوده .

(٤) سقطت من (د ، ز)

(٥) أي للأداة

(وإلاَّ فبجواب ما سبق منهما) ـ أي وإلاَّ يسبق ذو خبر ، فتقول : والله إن جئتني لأخرجنَّ ، وإن جئتني والله أخرجْ .

(وقد يغني حينئذ جوابُ الأداة مسبوقةً بالقسم) ـ كقول ذي الرمة :

٢٩٧ ـ لئن كانت الـــــدنيـــــا عليَّ كما أرى تبـــاريـــح من مَيٍّ فلَلْمــوتُ أروحُ[1]

وأجاز هذا الفراء ومنعه الجمهور .

(وقد يُقْرَنُ القسمُ المؤخَّر بفاءٍ فيغني جوابـه) ـ نحـو : إن جئتني فـوالله لأخرجنَّ ؛ وليس للشرط جـواب محـذوف أغنى عنـه جـواب القسم ، كما يقتضيـه ظاهر كلام المصنف ، وإنما جوابُ الشرط القسمُ وجوابه .

(وتُقرنُ أداة الشرط) ـ أي سـواء كانت إنْ أو غيرهـا ، إلاَّ أنَّ ذلـك مـع إنْ كثير .

(المسبوقـة) ـ أي بقسم ملفوظ بـه نحو : ﴿ وأقسموا بـالله جَهْـدَ أيمـانِهم لئن أمرتَهم ليَخرجُنَّ ﴾[2] ، أو مقـدَّر نحو : ﴿ لئن لم ينتـه المنـافقـون ﴾[3] ؛ ومن غير إنْ :

٢٩٨ ـ لمتى صلَحْتَ ليُقضَيَنْ لـــك صـــالـحٌ ولتجْـــزَينَّ إذا جُـــزيتَ جميــــلا[4]

---

(١) في (غ) كما في المغني ١ / ٢٣٦ : تباريحَ من ليلى . . قال في المغني : وليست موطئة في قولـه : لئن كانت الدنيا . . . البيت ، والشاهد هنا على إغناء جواب الأداة مسبوقة بـالقسم في قولـه : لئن كانت الدنيا . . . فللموت أروح . والبيت لذي الرمة . . ديوانه ٨٦

(٢) النور : ٥٣

(٣) الأحزاب : ٦٠

(٤) في المغني ١ / ٢٣٥ ش ٣٨٥ : قال : اللام الداخلة على أداة شرط للإيـذان بـأن الجواب بعـدهـا مبنيٌّ على قسم مـا قبلهـا ، لا على الشرط ، ومن ثَمَّ تسمى اللام المؤذنـة ، وتسمى الموطئـة أيضـا ؛ لأنهـا وطأت الجواب للقسم ، أي مهدته له ، وأكثر ما تدخل على إن ، وقد تدخل على غيرها ، كما في البيت ولم ينسبه في المغني ولا في معجم الشواهد .

(بلام مفتوحة تسمّى الموطِّئة) ـ لأنها وطأت الجواب للقسم الذي قبلها ، وتسمى المؤذنة أيضا ، لأنها آذنت بالقسم .

(ولا تُحذَف والقسمُ محذوفٌ إلاَّ قليلاً) ـ والمغاربة يقولون : أنت فيها بالخيار ؛ وقال سيبويه : لا بد من هذه اللام مظهرةً أو مضمرةً ؛ ومن حذفها : ﴿ وإن لم ينتهوا ﴾[1] ، ﴿ وإن أطعتموهم ﴾[2] ، ﴿ وإن لم تغفر لنا ﴾[3] ، وقال بعض المغاربة : إن الجواب إذا كان منفيا لا تحذف اللام ، لعدم ما يدل على القسم ؛ قال تعالى : ﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون . . ﴾[4] الآية .

(وقد يُجاء بلَئن بعد ما يغني عن الجواب ، فيحكم بزيادة اللام) ـ كقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٩ ـ أَلِمْ بزينبَ إن البينَ قد أفِدا قلَّ الثَّواءُ لئن كان الرحيلُ غدا[5]

لام لئن زائدة ، وما قبلها دليل جواب الشرط المحذوف[6] .

(فصل) : (لا يتقدم على جواب قسمٍ معمولُه إلاَّ إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً) ـ فلا تقول : والله زيداً لأضربنَّ ، وتقول : واللهِ عندك ، أو

---

(١) المائدة : ٧٣

(٢) الأنعام : ١٢١

(٣) الأعراف : ٢٣

(٤) الحشر : ١٢

(٥) سقط الشطر الأول من (د ، ز) ، وفي المغني ١ / ٢٣٦ ش ٣٩٠ : قال : وليست موطئة في قوله : لئن كانت الدنيا . . . البيت ، وقوله : لئن كان ما حدثته . . . البيت ، وقوله : ألم بزينب . . البيت ، بل هي في ذلك كله زائدة ، وتحدث عن البيتين الأولين ، ثم قال : وأما الثالث ، فلأن الجواب قد حذف مدلولاً عليه بما قبل إن . والبيت لابن أبي ربيعة ـ ديوانه ٣٠٩

(٦) سقطت من (د ، غ)

في الدار ، لأقومنَّ ؛ قال تعالى : ﴿ عما قليل ليُصبِحُنَّ ﴾[1] ، وقال :

٣٠٠ ـ رضيعَيْ لِبانِ ثديَ أمٍّ تحالفا ... بأسحمَ داجٍ عَوْضُ لا نتفرق[2]

والمغاربة نصوا على المنع مطلقاً ، في المثبت والمنفي بما ، وإن اختلفوا في المنفي بلا ، وصححوا المنع مطلقاً ، وفي البسيط : هذه اللام لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ؛ وأجازه الفراء وأبو عبيدة .

(ويستغنى للدليل ، كثيراً ، بالجواب عن القسم) ـ نحو : لأفعلنَّ كذا ، ولقد فعلت كذا ، وفي : لزيدٌ منطلقٌ خلاف : البصريون : هي لام الابتداء ، والكوفيون : لام القسم .

---

(١) المؤمنون : ٤٠

(٢) في الإنصاف ص ٤٠١ قال : وعَوْض بمعنى الدهر ، قال الشاعر : رضيعي لبان . . . البيت ؛ وفي حاشيته : هذا البيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ـ ديوانه ١٥٠ ـ مدح بها المحلق ؛ قال : والبيت المستشهد به من شواهد رضي الدين ، في باب الظروف من شرح الكافية لابن الحاجب ، واللبان بكسر اللام هو اللبن ، فإن لم تنونه فهو مضاف إلى ثدي الأم ، وإن نونته جررت ثدي أم على البدل ، أو نصبته على البدل أيضا ، باعتبار موضع اللبان ، لأنه في المعنى مفعول به لرضيعي ، أو نصبته بتقدير : أعني أو نحوه ؛ وتحالفا يروى : تقاسما ، أي حلف كل منهما وأقسم ، أو عقدا محالفة بينهما ؛ والأسحم الذي تحالفا عليه يقال : هو الدم ، وكان من عادتهم أن يغمسوا أيديهم في الدم عند التحالف ؛ ويقال : هو الرحم ، أو حلمة الثدي ، أو الليل .
وعوضُ يأتي ظرفا لما يستقبل من الزمان ، مبنياً على الضم في محل نصب ، ويأتي بمعنى القسم ، تقول : لا أفعل هذا عوض ، تحلف بالدهر والزمان ، وهذا المعنى هو الذي أراده المؤلف هنا ، وهو موضع الشاهد ؛ قال في الدرر١ / ١٨٣ : استشهد به على أن عوض كثر استعماله حتى أجري مجرى القسم ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان : قال ابن السيد في بيت الأعشى : رضيعَيْ لبان . . . البيت : عوض صنم كان لبكر بن وائل ، وقيل هو اسم من أسماء الدهر ، فيكون ظرفا . . . وقوله : رضيعي لبان ، يعني أن الندى الذي بات يصطلي النار مع المحلق ـ في البيت السابق ـ هو وهو رضيعا لبان ، أي رضعا من لبن واحد ؛ واللبان بكسر اللام لبن المرأة خاصة ؛ والندى الكرم ؛ والمحلِّق بكسر اللام هو عبد العُزَّى بن خنتم ، والمحلق لقب غلب عليه . . . وقوله : بأسحم داجٍ يعني الليل ، أي تحالفا في ظلمة ليل شديد السواد ؛ وقيل : هو الرحم ، أي تحالفا في ظلمة الأحشاء ؛ وقيل : غير ذلك .

(وعن الجواب بمعموله) ـ نحو : ﴿ يومَ ترجفُ الراجفة ﴾[1]

(أو بقسمٍ مسبــوقٍ ببعض حروف الإجــابــة) ـ وهي : بلى ولا ونعم وإيْ وكذا إن ، في قولٍ ، وأجل وجير ، ومنه : ﴿ بلى وربنا ﴾[2] .

(والأصح كونُ جَيْر منها ، لا اسماً بمعنى حقّاً ، وقد تفتح راؤها) ـ مـذهب قوم منهم سيبويه أن جَيْر اسمٌ ، واستدل بتنوينهـا ، وقـال المصنف : الأصح أنهـا حرف بمعنى نعم ، لا اسم بمعنى حقا ، لذا بُنِيَتْ .

(وربما أغنت هي ولا جرم عن لفظ القسم مُراداً) ـ

٣٠١ ـ قـالوا : قُهِرتَ ، فقلت : جَيْرِ لَيُعْلَمَنْ عمــــا قليــل أيُّنـــــا المقهُــورُ[3]

وحكى الفراء عن العرب : لا جرم لآتينَّك .

(وقـد يُجـابُ بجَيْر دون إرادة قسم) ـ كما يجـاب بـأخواتهـا إلاَّ إي فـإنهـا لا تستعمل إلاَّ مع القسم .

☆ ☆ ☆

---

(١) النازعات : ٦

(٢) الأنعام : ٣٠ : ﴿ قالوا : بلى وربنا ﴾ .

(٣) في الدرر ٢ / ٥٢ : استشهد به على أن جير تغني عن القسم ، واستشهـد بـه الـدمـاميني في شرح التسهيل على هذه المسألة ، قال : لأنها للتصديق والتحقيق ، والقسم للتـأكيـد ، فحسن إغنـاؤهـا عنـه . قال : ولم أعثر على قائله ، ولم يذكره صاحب المعجم في غير الهمع والدرر .

٤١ ـ باب الإضافة

تطلق الإضافة اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيبويه : هذا باب الإضافة ، وهي النسبة ، وعلى هذا الباب :

(المضاف هو الاسم المجعول كجزء) ـ هذا يشمل الموصول والمركب المزجيّ والموصوف بصفة لازمة .

(لما يليه) ـ هو أحسن من : كجزء اسم ، لتناوله الاسم والجملة والحرف المصدري .

(خافضاً له) ـ أخرج الموصول وما ذكر معه ؛ وما اختاره من أن المضاف إليه مجرور بالمضاف هو مذهب سيبويه ، ودليله اتصال الضمير به : وإنما يتصل بعامله ؛ وقال الزجاج : العامل معنى اللام ؛ وفي المضاف والمضاف إليه أقوال ، والصحيح قول سيبويه : إن الأول المضاف ، والثاني مضاف إليه الأول ، وقيل عكسه ، كلٌّ يُستعمَل لكلٍّ .

(بمعنى في إن حَسُنَ تقديرها وحدَها) ـ نحو : ﴿ وهو أَلَدُّ الخصام ﴾[1] ، ﴿ تَربُّصُ أربعة أشهر ﴾[2] ؛ وأغفل هذا أكثر النحويين .

(وبمعنى مِنْ إن صحَّ تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني) ـ نحو :

---

(١) البقرة : ٢٠٤

(٢) البقرة : ٢٢٦

بـابُ سـاجٍ ، وبُرْدُ حريرٍ . وخرج بقولـه : إن صـحَّ : يـومُ الخميس ونحـوه ، فـلا يصح : يومٌ من الخميس ، وإن صحَّ الإخبـار ؛ وبقـولـه : مـع صحـة : يـدُ زيـدٍ ونحوه ، فهي بمعنى اللام عند ابن السراج والفـارسيّ وكثير من المتـأخرين ؛ وقـال ابن كيســان والسيرافي : بمعنى مِنْ لأن المضــاف جـزء من المضــاف إليــه . وزاد الكوفيون : الإضافة بمعنى عند نحو : ناقةٌ رقودُ الحَلْبِ ، أي عند الحلب .

(وبمعنى اللام ، تحقيقـاً أو تقـديراً فيما سوى ذيْنِـك) ـ أي فيما سوى معنى في و مِنْ نحو : هذا غلامُ زيدٍ وعبدُ عمرٍ و[1] . وذهب ابن الضائع إلى أن الإضـافـة لا تكون إلاَّ على معنى اللام ، وهي للاستحقاق ، وأكثر المتـأخرين على أنهـا قسمان : بمعنى مِنْ وبمعنى اللام ، وهو قول الجرميّ ، وأبطل ابن درستويـه كونهـا على معنى حرف ، للزوم كون كل مضاف نكرة ، والأصل على هـذا : ثوبٌ من خزٍّ ، وغلامٌ لزيد ؛ ورد بأنه إنمـا يلزم لو قلنـا إن الحرف مقـدَّر ، وإنمـا قلنـا : هي على معنى كـذا ، على أن منهم من ذكر التقـدير ، وعليـه جَرَى الجُزوليّ ، وهو مقتضى كلام المصنف في بعض كتبه .

(ويُزال مـا في المضـاف من تنـوين أو نـون تشبهـه) ـ نحـو : جيءَ بغـلام زيدٍ ، وأسـاور فضـة ، فـأزيل من أسـاور ونحوه التنوين المقـدر ، وفي : غلامَيْ زيـد ، وقـومٍ ضـاربيــه ، واقبض اثنيــك وعِشْريــك ، أزيلت النـون المشبهـة للتنوين ، فلا تُزال نون لا تشبهه كنون سنين مُجرًّى كحين[2] .

(وقد تُزال منه تاءُ التأنيث) ـ كقراءة بعضهم : ﴿ لأَعـدُّوا لـه عُـدَّهُ ﴾[3] ، وقوله :

---

(١) في (ز ، غ) : عند عمرو .

(٢) في (د) : إذا أجري مجرى حنين .

(٣) التوبة : ٤٦

٣٠٢ - ونـارٍ قُبيـل الصبـح بـاكرتُ قَـدْحَهـا حَيَـا النَّـارِ قـد أوقـدتُهـا للمسـافر[1]

أي عُدَّتَهُ ، وحياة النَّارِ .

(إن أُمِنَ اللبسُ) - كما سبق ، فإن خيف التباس بمذكر أو بجمع لم تحذف ، كما في ابنة وثمرة .

(ويتخصص بالثاني إن كان نكرة) - كغلام رجل .

(ويتعرف به إن كان معرفة) - كغلام زيد .

(ما لم يوجبْ تأوُّلَه بنكرةٍ وقوعه موقعَ مالا يكونُ معه معرفةً) - نحو : لا أباك ، ورُبَّ رجلٍ وأخيه ، وكم ناقةٍ وفصيلها ، وفعل ذلك جهدَه ؛ لأن لا إنما تعمل في النكرة ، ورب وكم لا يَجرَّان غيرَها ، والحال نكرة .

(أو عدم قبوله تعريفاً لشدة إبهامه ، كغَير ومِثل وحَسْب) - نحو : مررتُ برجلٍ غيرك أو مثلك أو حسبك من رجل . ووجه الإبهام فيها واضح ، فغيرك مثلاً صالح لكل مغاير ، وتعليل عدم تعريفها بذلك مذهب ابن السراج والسيرافي ، ومذهب سيبويه والمبرد التعليل بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يتعرف بالإضافة ، والمعنى رجل مغاير أو مماثل أو كافٍ .

(أو تكن إضافته غير محضة ولا شبيهة بمحضة ، لكونه صفةً ، مجرورها مرفوع بها في المعنى أو منصوب) - نحو : رأيت رجلا حسنَ الخَلْقِ محمودَ الخُلُقِ ، ورأيت رجلا مكرمَ زيدٍ ؛ فالإضافة في هذه المثل ونحوها بنية الانفصال ، لأن الموضع للفعل . وخرج بصفة المصدرُ ، وبمرفوع ومنصوب سَحْقُ عمامةٍ ، وكرامُ الناسِ ، فالإضافة فيهما محضة .

---

(١) لم أعثر عليه فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه حذف تاء التأنيث من المضاف في قوله : حيا النار ، أي حياة النار .

(وليس من هذا المصدرُ المضافُ إلى مرفوعه أو منصوبه ، خلافاً لابن بَرْهان) ـ بل إضافته محضة ، خلافاً له ولابن الطراوة ، بدليل نعته بالمعرفة نحو : عجبت من ضرب زيدٍ عمراً ، أو عمروٍ زيدٌ الشديد ؛ وتشبيهه بحسَن الخلق ومكرم زيد ضعيف ، للفرق بأن الوصف متحملٌ ضميراً ، وبه يتحقق الانفصال عن الإضافة ، والمصدر ليس كذلك .

(ولا أفعلُ التفضيل ، ولا الاسمُ المضاف ، خلافاً للفارسيّ) ـ أما أفعل التفضيل فذهب إلى أن إضافته غير محضة ، كقول الفارسيّ ، الكوفيون وابن السراج ، واختاره الجزوليّ وابن عصفور ؛ وعن ابن السراج أيضا : إن كان على معنى مِنْ فنكرة ، وإلاَّ فمعرفة .

ووجه الانفصال أنه مضاف إلى ما هو بعضه نحو : أفضل الناسِ ، فإن لم يُقدَّر الانفصال لزم إضافة الشيء إلى نفسه ، وضعفه ظاهر .

ووجه أن إضافته محضة ، وهو مذهب سيبويه والأكثرين ، ثبوت لوازم التعريف من نعت المعرفة به ، وعدم جواز جرِّه برُبَّ ، ونصبه حالاً ؛ وقد نصَّ سيبويه على أن العرب لا تنصبه حالاً ، وأما الاسم المضاف إلى الصفة نحو : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، ودار الآخرة ، فذهب الفارسيّ وغيره إلى أن الإضافة فيه غير محضة ، لشبهها بإضافة حسَن الوجه ، والأصل في كل منها الانفصال ، والتقدير : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع ، والدار الآخرة ، كما أن الأصل انفصال إضافة حسن ؛ وأجاز هذا القول ابن عصفور ، وذهب الأكثرون إلى أنها محضة ، بدليل امتناع ال مع الإضافة ، لا يقال : المسجد الجامع إلاَّ بالتبعية ، وكذا الباقي ، وكذا يمتنع دخول ربَّ عليها ، ونعتها بالنكرة ، ولم يحفظ هذا إلاَّ بصورة التعريف كما مثل ، ولم تجئْ نكرة نحو : مسجد جامعٍ ؛ واختار المصنف في المسألة غير القولين المذكورين وسيأتي ذكره وتقريره .

(بل إضافة المصدر وأفعل التفضيل محضة) ـ لما سبق من التقرير .

(وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة) ـ وهذا اختيار المصنف ؛ والمذكور في كتب النحويين تقسيم الإضافة إلى محضة وغيرها ؛ وتقرير ما اختاره أن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يُنْوَ معه ضمير كما نوي في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها ، وانفصالاً من قبل أن المعنى على التبعية ، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف ، مراعاةً لشبهه بالمتصل لفظاً ونيةً ، وهذا النوع مقصور على السماع ؛ ثم قال الفراء وبعض البصريين : لاحاجة إلى تأويل ، لاختلاف اللفظين ، ونقل أيضا عن الكوفيين ، وقال الجمهور : لا بد من التأويل ، ثم قال الأكثرون : هو على حذف الموصوف[1] ، أي صلاة الساعة الأولى ، أي من الزوال ، ومسجد الوقت الجامع ، ودار الحياة الآخرة ، وقيل : الأول يراد به المسمى ، والثاني الاسم ، أي الصلاة التي تسمى بالأولى .

(وكذا إضافة المسمَّى إلى الاسم) ـ نحو : سعيد كرز ، وشهر رمضان ، ويوم الخميس ، أي مسمى كرز ، وكذا الباقي ، وإنما أوَّلوا الأول بالمسمَّى والثاني بالاسم ، لأن الثاني أعرف من الأول ، أو أخصُّ وضعاً ؛ وغير المصنف يرى أن إضافته محضة .

(والصفة إلى الموصوف) ـ نحو قولهم : سحق عمامة ، وجرد قطيفة[2] ، أي عمامة سحق ، وقطيفة جرد ، وقوله :

---

(١) في (د) : على حذف مضاف في صلاة الساعة الأولى .

(٢) في الصبان على الأشموني ٢ / ٢٥٠ قال الأشموني : ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف في قولهم : جَرْد قطيفة ، وسَحْق عمامة ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضا ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أي شيء جرد من جنس القطيفة ، وشيء سحق من جنس العمامة ؛ قال الصبان : قوله : جرد قطيفة . . الخ : جرد بمعنى مجرودة ، وسحق بمعنى بالية .

٣٠٣ ـ إنـا محيُّـوك يـا سلمى فحيينـا   وإن سقَيْتِ كرام النـاسِ فـاسقينـا[١]

أي الناس الكرام .

قال ابن عصفور : والإضافة في هـذا غير محضـة ، وقـال غيره محضـة ، وقول المصنف ثالث ، ولا ينقاس ، لايقال في : جاءني زيدٌ الظريفُ : ظريفُ زيـدٍ ؛ وفي كتاب ابن عطية : أن قوماً من النحويين يضيفون الصفـة إلى الموصوف نحو : كريمُ زيدٌ .

(والموصوف إلى القائم مقام الوصف) ـ كقولهم في زيد الـذي سماه رسول الله ﷺ : زيـد الخير : زيـد الخيل ، أي صـاحب الخيل ، لأنـه كان صـاحب خيـل كريمة ، وقوله :

٣٠٤ ـ فـإنَّ قريشَ الحـقِّ لم تتبـع الهـوى   ولن يقبلـوا في الله لـومـةَ لائِم[٢]

أي قريشاً أصحابَ الحق .

(والمؤكَّد إلى المؤكِّد) ـ كحينئذٍ ويومئذٍ ، وقوله يخاطب ضيفين طرقاه :

٣٠٥ ـ فقلت : انجـوَا عنهـا نجـا الجلـدِ إنـه   سيرضيكما منهـا سَنـامٌ وغـاربُـه[٣]

---

(١) في شرح شواهد العيني على هامش الخزانة ٣ / ٣٧٠ : قائله هو بشامة بن حزن النهشليّ . قال : والاستشهاد فيه في قوله : كرام الناس ، فإن إضافة الكرام إلى الناس من إضافـة الصفـة إلى الموصوف ، كما في نحو : سحق عمامة .

(٢) لم أجده فيا تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيـه إضـافـة الموصوف إلى القـائم مقـام الوصف في قوله : قريشَ الحقّ ، أي قريشاً أصحاب الحق .

(٣) في (د ، ز) : سنام وكاهل ، وفي (غ) و ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٤٣ : سنام وغاربه ؛ قال : قاله أبو الجراح ، قاله القالي ، وقال الصاغاني : أبو الغمر الكلابي ، وقد نزل عنـده ضيفان ، فنحر لهما ناقة ، فقالا : إنها مهزولة ، فقـال معتـذراً لهما ، أي انجُوَا عن النـاقـة من نجوت جلـد البعير عنه إذا سلخته ، وكذلك أنجيته ؛ والشاهد في نجـا الجلـدِ ، حيث أضـاف المؤكَّـد إلى المؤكِّـد ، لأن النجـا مقصوراً هو الجلـد ، والأحسن مـا قـالـه الفراء : إن العرب تضيف الشيء إلى نفسـه عنـد اختلاف =

يقال : نجوتُ جلدَ البعير عنه وأنجيته سلختُه ، والنجا مقصور وهو الجلد ، فكأنه قال : جلد[1] الجلد ، فأضاف المؤكَّد إلى المؤكِّد ، وقال الفراء : أضاف النجا إلى الجلد ، لأن العرب تضيف الشيء إلى نفسه ، إذا اختلف اللفظان نحو : ﴿ لحق اليقين ﴾[2] ، ﴿ ولدَارُ الآخرة ﴾[3] . و[4] مذهب أكثر البصريين المنع إلا إن سمع ، وبقولِ الفراء ، قال بعض البصريين ، ويحكى أيضاً عن الكوفيين[5] .

(والملغَى إلى المعتبَر) ـ كقوله :

٣٠٦ ـ إلى الحول ، ثم اسمُ السلام عليكما ومَنْ يَبْكِ حولاً كاملاً فقد اعتذرْ[6]

أي ثم السلام .

ومن كلامهم : هذا حيّ زيد ، أي زيد . وقال الفارسيّ : من إلغاء

= اللفظين ، كقوله : « حق اليقين » . وسنام فاعل لسير.ضيكما ، وغاربه عطف عليه ، وهو بالغين المعجمة أعلى الظهر .

(١) في (ز ، غ) : الجلد الجلد

(٢) الحاقه : ٥١ ﴿ وإنه لحقُّ اليقينِ ﴾

(٣) يوسف : ١٠٩

من (٤) إلى (٥) سقط من (د)

(٦) في الدرر ٢ / ٥٨ : استشهد به على أن الخلاف بين النحاة يجري فيما ألغي فيه المضاف ، يعني أن ما كان المضاف فيه لغواً ؛ اختلف في إضافته ، فقيل : هي محضة ، وقيل : لفظية ، وصرح في التسهيل بأن هذه الإضافة شبيهة بالمحضة لا محضة ، وعبارته : « والملغى إلى المعتبر » وهي أوضح ، وساق الدماميني البيت على ذلك . . وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان٢ / ٢٤٣ أن البيت قاله لبيد بن ربيعة ، وإلى الحول متعلق بقوله : وقولا في البيت الذي قبله وهو :

فقوما وقولا بالذي تعلمانه ولا تخمشا وجهاً ولا تحلقا شعرَه

والخطاب لابنتيه ، والمعنى اذكراني بعدي بالذي تعلمانه فيَّ . . ثم ابكيا عليَّ إلى الحول . . ثم اسم السلام عليكما ، كناية عن الأمر بترك ما كان قد أمرهما به . . وفيه الشاهد حيث أضيف اسم إلى السلام ، وهو إضافة الملغى إلى المعتبر .

المضاف : ﴿ كمن مثلُه في الظلمات[1] ﴾ ، أيْ كمن هو ؛ ﴿ ومثَلُ الجنة التي وُعدَ المتقون فيها أنهار[2] ﴾ .

(والمعتبر إلى الملغى) ـ ومعنى كونه ملغى أنه لا يُعتدُّ به إلاَّ كالاعتداد بالحرف الزائد المؤكد ، ومنه قول الحطيئة :

٣٠٧ ـ فلو بلغَتْ عَوَّا السماء قبيلةٌ لزادت عليها نَهْشَلٌ وتعلَّتِ[3]

وقول بعض الطائيين :

٣٠٨ ـ أقام ببغدادِ العراقِ وشوقُه لأهل دمشقِ الشام شوقٌ مبرِّحُ[4]

(فصل) :(لا يُقدَّم على مضافٍ معمولُ مضافٍ إليه) ـ فلا يقال في : جاءني غلامُ مكرمٍ زيداً : جاءني زيداً غلامُ مكرمٍ ، لأن معمول المضاف إليه من تمامه ، والعامل كتمام المضاف .

(إلاَّ على غير ، مراداً[5] به نفْيٌ) ـ نحو : زيدٌ غيرُ ضاربٍ عمراً ، فيجوز : زيدٌ عمراً غيرُ ضارب ، ومنه :

---

(١) الأنعام : ١٢٢

(٢) محمد : ١٥

(٣) في اللسان ـ عَوّا : الأزهري : العوَّا اسم نجم مقصور يكتب بالألف ، وهي مؤنثة من أنواء البرد ...

وقال أبو زيد : العواء ممدودة ، والجوزاء ممدودة ، والشعري مقصور ... قال ابن سيدة : قال الفرزدق :
فلو بلغت عَوَّا السِّماك قبيلة ... البيت .

ونسبه ابن بري إلى الحطيئة ؛ والشاهد في قوله : عوّا السماء أو السماك ، من إضافة الملغى إلى المعتبر .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢٤٤ : قاله بعض الطائيين ، والشاهد في : بغداد العراق ، ودمشق الشام ، فإن الإضافة فيها إضافة المعتبر إلى الملغى ، وبغداد لاينصرف ، فبالإضافة دخلها الجرُّ ؛ وشوقه مبتدأ ،وشوق الثاني خبره ، والواو للحال ، ومبرّح بالتشديد : شديد مؤلم .

(٥) في (د) وبعض نسخ التسهيل : مراد به النفي .

٣٠٩ - إنَّ امرأً خصَّني عمـداً مـودتَـه ... على التنـائي لعنـدي غير مكفـور[1]

أي لغير مكفور عنـدي . والصحيح منع هـذه المسـألـة ، والبيت ونحـوه من الشذود ، وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لايتسع في غيره ؛ ولم يذكر الزمخشري ولا المصنف في المسـألـة خلافـاً ، بـل حكمـا بـالجـواز ، نظراً إلى المعنى ، وإلى ظـاهر مـاورد ، والمعنى المشـار إليـه هـو أن قـولـك : زيـدٌ غيرُ ضـاربٍ في معنى زيـدٌ لاضارب ؛ والصحيح جواز التقديم مع لا ، فكذلك غير .

ومن كلام بعض المغاربة : لم يختلف في منع : هذا زيداً غيرُ ضاربٍ ، وأجاز ذلك بعضهم في الظرف وشبهـه ، والصحيح المنع ، وبعضهم نقل الخلاف في حق ، فقال : أجاز بعضهم : أنا زيداً حق ضارب ، والصحيح المنع ، وقوله :

٣١٠ - وإلاَّ أكن كلَّ الشجـاع فـإنني ... بضرب الطُّلَى والهـام حـقٌ عليم[2]

---

(١) في المغني : ٢ / ٦٧٦ : خصني يومـاً مودتـه ... وفي ش . ش . العيني على الأشمـوني والصبـان : ٢ / ٢٨٠ قال الأشموني : خاتمـة : قـال في شرح الكافيـة : المضـاف إلى الشيء يتكمل بمـا أضيف إليـه تكمل الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لايعمل في المضاف ولا فيما قبله ، فلا يجوز في نحو : أنا مثلُ ضاربٍ زيداً ، أن يتقدم زيداً على مثل ، وإن كان المضاف غيراً وقصد بها النفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ، كما يتقدم معمول المنفي بلا ؛ فأجازوا : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ ، كما يقال : أنا زيداً لا أضرب ، ومنه قولـه : إن امرأ خصَّني ... البيت ، فقـدم عنـدي وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه ، لأنها دالـة على نفي ـ وهو موضع الشـاهـد في البيت ، فكأنـه قـال : لعندي لا يكفر ، أي لغير مكفور عندي .والبيت لأبي زبيد الطائي ـ ديوانه : ٧٨

(٢) في الدرر : ٢ / ٥٩ : فإن لا أكن .. قال : استشهد به على تجويز تقديم معمول المضاف إليه إن كان المضاف لفظة حق عند قوم ، قال الدمـاميني في شرح التسهيل : وهو عنـدهم نـادر .. إلى أن قـال : ومن الغريب أن أبا الفتح بن جني لما أنشد في التنبيه على المشكل في الحماسة قول الأشتر : فإن لا أكن كل الشجاع ... البيت ، قال : أجازوا : أنت زيد غيرُ ضارب ، وأنت زيـد مثل ضـارب ، حملاً على معنى : لاتضربـه ولا تسبَّـه : وقـال : أبـو بكر : الـموضعـان على إضمار فعـل يفسره الظـاهر ، فقـال : أجـازوا بـالتعميم ، ولم ينقل المنع إلا عن أبي بكر ـ ابن السراج ـ قـال في معجم شواهـد العربيـة : البيت لـلأشتر أوعبد العزيز بن زرارة .

نـادر . وبعضهم نقل الخلاف في تقـديم معمول المضـاف إليـه على المضـاف إذا كان الكلام في معنى ما يجوز معه التقديم ، ومثَّلَ بمسألـة غير وحق ؛ والمعنى في مسـألـة حق : أنا ضاربٌ زيداً حقا ، وصحح المنع .

واحترز بمراد من : أكرم القوم غير شاتم زيداً ، فلايقـال : أكرم القوم زيـداً غيرُ شـاتمٍ . والطّلَى الأعنـاق ، قـال الأصمعيّ : الواحـدة طُلَيْـةٌ ، وقـال أبو عمرو والفراء :طُلاة .

(خلافاً للكسائي في جواز : أنت أخانا أولُ ضـاربٍ) ـ حكاه ثعلب عنـه ، وغير الكسـائي يمنع ، وهـو الصحيـح ؛ قيـل : ولا يظهر فرق بين أول وغيره من أفعل التفضيل ، فيجوز على هذا عنده : هذا بالله أفضل عارف ، وهـذا عمراً أكرم ضارب . انتهى .

ولعل الفرق أن ما أجازه الكسائي من مسـألـة أول[1] في معنى مـا يجوز معـه التقديم ، إذ المعنى : أنت ضاربٌ أخانا أولاً ، وعلى هـذا يكون مـذهب الكسـائي الجـواز في كل مـا كان كـذلـك ، وقـد سبـق ذكر أن هـذا مـذهبٌ ، فلعلـه قـول الكسائي .

(ويـؤنث المضـاف لتـأنيث المضـاف إليـه ، إن صـح الاستغنـاء بـه ، وكان المضاف بعضَه) ـ نحو : قُطعتْ بعض أصابعِه ، وقوله :

٣١١ ـ وتَشْرَقُ للقـول الـذي قـد أذعتَـه ... كما شَرِقَتْ صـدرُ القنـاةِ من الـدمِ[2]

فبعض وصدر مُذكَّران ، وقـد اكتسبـا التـأنيث ممـا بعـدهمـا ، وهمـا بعضٌ منـه ،

---

(١) في (د) : أن ما أجازه الكسائي من : أنت أخانا أول ضارب .

(٢) في الدرر : ٢ / ٥٩ : استشـهد به على أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه تأنيثاً أوتـذكيراً ـ والشاهد هنا على اكتساب التـأنيث ـ إن صح حـذفـه ، وكان بعضـاً أوكبعض .. والشـاهـد في قولـه : كما شرقتْ صدرُ القناةِ .. قال : والبيت من قصيدة للأعشى ميمون .

ويصح الاستغناء عنها مع إرادتها نحو :قُطعتْ أصابعهُ ، وشَرِقَتْ القناةُ ، فلو لم يُستَغْنَ لم يؤنث ، قال الأخفش : لا تقول العرب في : قُطعتْ رأسُ هند : قُطعَتْ هند ، ويراد رأسها ، لأن اللفظ لايُفْهِمُ ذلك . ومعنى قوله : ويؤنث ، أنه يجوز التأنيث ، والتذكير الأصل ، وهو الأفصح ، وكذا قرأ الجمهور : ﴿ يلتقطه بعض السيارة[1] ﴾ ، وقرئ شاذاً : ﴿ تلتقطه بعض ﴾ بتاء التأنيث .

(أو كبعضه) ـ نحو : اجتمعت أهل اليامة ، وكما قرئ شاذا ﴿ لاتنفع نفساً إيمانها[2] ﴾ ، بالتأنيث ؛ وزاد الفارسيّ : أن يكون المضاف مذكراً هو كل المؤنث نحو : ﴿ يوم تجد كلُّ نفس[3] ﴾ ، ﴿ ووفيت كلُّ نفس[4] ﴾ ، والأفصح في هذا النوع التأنيث ، وبه جاء القرآن .

(وقد يرد مثل ذلك في التذكير) ـ فيذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف إليه نحو :

٣١٢ ـ رؤيةُ الفكر ما يؤول له الأمـ ـرُ معينٌ على اجتناب التواني[5]

(١) يوسف : ١٠

(٢) الأنعام : ١٥٨

(٣) آل عمران : ٣٠

(٤) آل عمران : ٢٥

(٥) في ش ـ ش . العيني على الأشموني : ٢ / ٢٤٨ قال : والشاهد فيه حيث قال : له الأمر ، ولم يقل : لها ، على تأويل الفكر الذي يؤول أي يرجع له الأمر ، وحيث قال : معين ، ولم يقل : معينة ، لأنه خبر لقوله ! رؤية الفكر ، وذلك لسريان التذكير من المضاف إليه وهو الفكر ؛ والتواني التكاسل ؛ ويروى : على اكتساب الثواب .

وفي الدرر : ٢ /٦٠ قال : استشهد به على ما في البيت قبله ـ على أن المضاف قد يكتسب من المضاف إليه تأنيثا أوتذكيرا ـ قال : وهو من شواهد العيني أيضا ، وروايته له : وساق ما ذكرته سابقا ، ثم قال : قال البعلي ـ وهو أحد شراح التسهيل ـ ويجوز أن يكون الاستشهاد في قوله : معين ، فإنه مذكر ، مع أن المبتدأ ـ رؤية ـ مؤنث ، وذلك لسريان التذكير إليه من المضاف إليه ، وهو الفكر . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

وخُرِّج عليه : ﴿ إنَّ رحمةَ الله قريبٌ من المحسنين[1] ﴾ ، والشرط في هذا كما تقدم في ذاك ، فما صلح للحذف ، وليس بعضاً ولا كبعض نحو : يوم الجمعة ، وذات صباح[2] ، لم يعامل بذلك ، وكذا ما لا يستغنى عنه ، فلا يؤنث في : حَسُنَ غلامُ هندٍ ، ولا يذكر في : كَرُمَتْ أمُّ زيدٍ .

(ويضاف الشيء بأدنى ملابسة) ـ نحو : ﴿ إلاّ عشية أو ضحاها[3] ﴾ ، لما كانت العشية والضحى طرفي النهار ، صح إضافة إحداهما إلى الأخرى ، ومنه قول صاحب الخشبة لحامليها : خذا طرفيكما .

(**فصل**) :(لازمت الإضافة لفظاً ومعنى أسماء ، منها ما مرَّ في الظروف) ـ كعند ولدى وحيث ، وسائر ما سبق .

(والمصادر) ـ كسبحان وبله المعرب ؛ قاله المصنف ، ولم يسبق لذلك ذكر في[4] الظروف ، لكنه أشار إلى ما يتناول ذلك ، مما ذكره في الكتاب في ذلك الباب ، وقد ذكر غيره أن سبحان قد يفرد علماً . واحترز بالمعرب من بله المبني ، فإنه اسم فعل ولا يضاف .

(والقسم) ـ كعمرك الله ، وقعيدك الله ؛ وكان ينبغي أن يتعرض لما سبق في الاستثناء كسوى وبيد ، وقد ذكره في الشرح .

(ومنها : حُمَادَى) ـ ومعناها[5] الغاية ، يقال : حُمَاداك أن تفعل كذا ، أي غايتك ، ولم يُسمع غيرَ مضاف ، ولو لا ذلك لصَحَّ إفراده كما تفرد غاية .

---

(١) الأعراف : ٥٦

(٢) في (ز ، غ) : ذي صباح ، والمثالان لعدم تأنيث المذكر في الأول ، وعدم تذكير المؤنث في الثاني .

(٣) النازعات : ٤٦

(٤) في (ز) : في الكتاب .

(٥) في (د) : ومعناه الغاية في الحمد .

(وقُصارَى) ـ يقال : قُصاراك أن تفعل كذا ، بضم القاف ، وقَصاراك أن تفعل ، بفتحها ؛ وقصرك أي غايتك[1] ، ومنه :

٣١٣ ـ قَصْرُ الجديد إلى بِلًى والعيش في الدنيا انقطاعُه[2]

(ووَحْدَ ، لازمَ النصبِ) ـ أي في أكثر الاستعمال ، وسيذكر أنه قد يُجَرُّ ، ثم قال يونس : هو منصوب على الظرفية ، وأصل : جاء زيدٌ وحدَه : على وحدِه ، فحذف الحرف ، فانتصب ، كما في : مررت زيداً ، ويؤيده قولُهم : زيدٌ وحدَهُ ، فلو لم يكن ظرفاً لم يخبر به عن الجثة ؛ وقال سيبويه : هو اسم وضع موضع المصدر الواقع موقع الحال ، والأصل : إيحاد ثم موحد ، وقيل : هو مصدر محذوف الزوائد ، واختلف عن[3] العرب : أنطق له بفعل أم لا ، والصواب أنه نطق ؛ حكى الأصمعي : وَحَد الرجلُ يَحدُ انفرد ، فوحد وَحْدَه على هذا كَوعَد وَعْده ، وليس بمحذوف الزوائد ؛ وإذا قلت : ضربت زيداً وحده ، فالمبرد يجوز كون الحال للفاعل أو[4] للمفعول ، وسيبويه يعين الفاعل ، وقرر بأن وضع المصدر موضع اسم الفاعل أكثر .

(والإفراد والتذكير) ـ لأنه مصدر ، وشذ قولهم : قلنا ذلك وحدينا ، وجلسا على وحديهما .

---

(١) في (غ) : وقصرك أن تفعل .

(٢) في الدرر / ٢ : ٦٠ : استشهد به على أن قصارى التي تلزم إضافتها ، يقال فيها : قصر ، مع لغات عدَّها في الأصل ـ الهمع ـ وفي التسهيل وشرحه ، ومنها حمادى وقصارى بالقاف كالأول وزنا ومعنى ، تقول قصاراك أن تفعل ، وقد يقال : قَصارك بفتح القاف وحذف الألف الأخيرة ، وقصرك بفتح القاف وحذف الألفين ، قال الشاعر : قصر الجديد ... البيت . قال : ولم أعثر على قائله ؛ ولم يذكره صاحب معجم الشواهد في غير الهمع : ٢ / ٥٠ ، والدرر : ٢ / ٦٠

(٣) سقطتا من (غ)

(٤) في (غ) : والمفعول

(وإيلاء ضمير) ـ فلا يضاف إلى ظاهر ، بل إلى ضمير مطابق نحو : جاء زيد وحده ، وهند وحدها ، وكذا الباقي .

(وقد يُجَرُّ بعلى) ـ حكى أبو زيد : قبض كلَّ درهم على وحده ، وحكى ابن سيده : جلس على وحده ، وقالوا : جلسوا على وحدهم، وقد سبق : على وحديهما ، وممن حكاه ابن سيدة .

(وبإضافة نَسيج وجحيش وعُيير) ـ يقال في المدح : فلانٌ نسيج وحده ، أي منفرد بالفضل من علم أو غيره ، وأصله في الثوب ، لأن الثوب إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله غيره ، وإذا لم يكن رفيعاً عمل على منواله سدًى لعدَّة[1] أثواب ، ومثله في المدح : قَريعُ[2] وحده ، ويقال في الذم : فلان جُحيش وحدِه ، وعُيير وحده ، وهو الذي يستبد برأيه ؛ وجُحيْش تصغير جحش ، وهو ولد الحمار ، وعُيير تصغير عَير وهو الحمار ؛ ويؤنث نسيج ويثنى ويجمع نحو : هي[3] نسيجة وحدها ، وهما نسيجا وحدِهما ، وهما نسيجتا وحدهما ، وهم نسيجو[4] وحدهم ، وهن نسائج وحدِهنَّ ، قاله الخليل .

ويجري قَريع وجُحيش على هذا ، وقيل : يترك نسيج موحداً في غير الإفراد ، ومذكراً في التأنيث ، وقيل لا يوصف بنسيج وحده إلاَّ الواحد .

---

(١) في (غ) : لعشرة أثواب .

(٢) في الصبان على الأشموني : ٢ / ٢٥١ : أوإضافة نَسيج وقَريع على وزن كريم ، وجُحيش وعُيير مصغَّرَيْن إليه ، ملحقات بالعلامات على الأصح ، يقال : هو نسيج وحدِهِ ، وقريع وحده، إذا قصد قلة نظيره في الخير ... والقريع السيد .. ويقال : هما نسيجا وحدِهما ، وهم نسيجو وحدِهم ... وهكذا ، وزاد الشاطبيّ : رُجيل وحده .

(٣) في (ز) : هذه

(٤) في (ز) : نسجان

(وربما ثُنِّي مضافاً إلى ضمير مثنّى) ـ كما سبق من قولهم : على وحديهما ووحدينا .

(ومنها كلا وكلتا ، ولا يضافان إلاّ إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى) ـ نحو[1] : كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، وكلاهما وكلتاهما وكلانا[2] ، قال :

٣١٤ ـ كلانا غنيٌّ عن أخيه حياتَه ونحن إذا مُتْنا أشدُّ تغانيا[3]

(أومعنى لا[4] لفظاً) ـ كقوله :

٣١٥ ـ إنّ للخير وللشر مَدًى وكلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ[5]

وذكر ابن الأنباري أن كلا تضاف إلى مفرد إذا كررت نحو : كلاي وكلاك ، أي كلانا ، وكلا زيد وكلاي ، وكلاك وكلا عمرو محسنان ؛ ومثل بما فيه مبنيٌّ كهذه[6] ، وأشعر أن ذلك مسموع ، وجعلها كأي نحو :

من (١) إلى (٢) سقط من (غ)

(٣) قال ابن هشام في المغني ص ٢٠٤ : وقد سئلت قديماً عن قول القائل : زيد وعمرو كلاهما قائم : أوكلاهما قائمان ، أيها الصواب ؟ فكتبت : إن قدّر كلاهما توكيداً قيل : قائمان ، لأنه خبر عن زيد وعمرو ، وإن قدّر مبتدأ فالوجهان ، والمختار الإفراد .. ويتعين مراعاة اللفظ في نحو : كلاهما محب لصاحبه ، لأن معناه : كل منهما ، وقوله : كلانا غنيّ .. البيت .

وفي الدرر : ٢ / ٦٠ : استشهد به على لزوم إضافة كلا وكلتا إلى معرفة مثناة لفظاً ومعنى ، وفي الأشموني مع الصبان : ٢ / ٢٦٠ : ولا يضافان إلاّ إلى معرفة ، أو مادلّ على اثنين ، بالنص نحو : كلاهما و« كلتا الجنتين » ـ الكهف ٣٣ ـ ، أو بالاشتراك كقوله : كلانا غنيٌّ .. البيت فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ؛ وفي معجم شواهد العربية أن البيت لعبد الله بن جعفر أو المغيرة بن حبناء .

(٤) في (ز ، غ) وبعض نسخ التسهيل : دون لفظ

(٥) في ش ـ ش . العيني على الأشموني والصبان ـ ٢ / ٢٦٠ : قاله عبد الله بن الزبعرى القرشيّ ، من قصيدة قالها يوم أحد وهو مشرك ، ثم أسلم . مَدى بفتح الميم أي غاية ؛ والشاهد في كلا حيث أضيف إلى ذلك ؛ وهو وإن كان مفرداً في اللفظ ، ولكنه يرجع إلى شيئين في المعنى ، لأن المذكور هو الخير والشر ، فكأن المعنى : وكلا ما ذكر من الخير والشر ... كما في ﴿ عَوانٌ بين ذلك ﴾ ـ البقرة : ٦٨ ـ وقَبَل بفتحتين أي جهة .

(٦) أي كهذه المثل السابقة .

٣١٦ - ☆ أيِّي وأيُّكَ فارسُ الأحزاب[1] ☆

وما ذكر المصنف من اشتراط التعريف هو طريق البصريين ، وقال الكوفيون : يضاف للنكرة المحدودة نحو : كلا رجلين عندك قائم ، ومن كلام العرب : كلتا جاريتين مقطوعة يدها ، أي لا تغزل ، ولا يعرف البصريون هذا .

(وقد تُقْرنُ بالعطف اضطراراً) - أي مع الواو خاصة نحو :

٣١٧ - كلا أخي وخليلي واجدي عضداً في النائبات وإلمام الملمات[2]

(ومنها ذو وفروعه) - وهي : ذوَا وذَوُو وذات وذواتا وذوات .

(ولا يُضَفْن إلاَّ إلى اسم جنس ظاهر) - نحو : ذو مَال أو عِلْم ، وكذاالباقي ؛ والمعروف منع إضافتها إلى المضمر إلاَّ في الشعر ؛ وقال صاحب رؤوس المسائل : منع الكسائي إضافة ذي إلى مضمر ، وتبعه[3] النحاس والزبيدي

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٢ / ٢٦١ : صدره :

☆ فلئن لقيتك خاليَيْن لتعلمَنْ ☆

قال : الشاهد في : أيِّي وأيُّك ؛ وذلك أن أيّاً لا يضاف إلى مفرد معرفة إلاَّ إذا تكرر ، ولا يأتي ذلك إلاَّ في الشعر ....

والشطر هنا مثال لجعل كلا وكلتا كأي في هذا الحكم .

(٢) في المغنى ١ / ٢٠٣ :

☆ وساعداً عند إلمام الملمات ☆

وقال : هو ضرورة نادرة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٦٠ قال : الشاهد فيه أن كلا أضيف إلى كلمتين ولا يجوز ذلك ، فلا يقال : كلا زيدٍ وعمروٍ قاما ، وهذا ضرورة نادرة ، وكلا أخي مبتدأ ، وخليلي عطف عليه ، وواجدي خبره ، وإفراده باعتبار لفظ كلا ، فالياء مفعول أول لواجدي ، وعضداً مفعول ثان ، والنائبات المصائب ، والإلمام الإتيان والنزول ، والملمات جمع ملمة ، وهي النازلة من نوازل الدهر .

(٣) في (غ) : ومنعه .

وغيرهما، وأجازه غيرهم ؛ وفي البسيط : أكثر النحويين على منع إضافة ذي لمضمر أو عَلَم ، وأجاز[1] ابن بَرّي إضافتها إلى ما يضاف إليه صاحب لأنها بمعناه ؛ وإنما منعه النحويون إذا كانت[2] وصلة للوصف ، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع نحو ؛ رأيتِ الأمير وذويه ، ورأيت ذا زيدٍ .

(وكذا أولو وأولات) ـ قال تعالى : ﴿ إنما يتذكر أولو الألباب ﴾[3] ، ﴿ وإنْ كُنَّ أولات حَمْلٍ ﴾[4] .

(وقد يُضافُ ذو إلى علَم وجوباً إن قُرِنا وَضْعاً) ـ كقولهم : ذو الكلاع وذو سُلَيم وذو يزَن .

(وإلاَّ فجوازاً) ـ كقولهم : في قطريّ وعمرو[5] وتبوك : ذو قطريّ وذو عمرو[5] وذو تبوك .

(وكلاهما مسموع) ـ فلا يقال إلاَّ ما سمع من الواجب والجائز ، وكلام الفراء يقتضي القياس ، قال ، وقد ذكر الإضافة في زيد بطة : كأنك[6] قلت : زيد ذو[7] بطة ، وأنت لو قلت : ذو زيد لجاز ؛ وقال أيضا : سمعت من الفصحاء : قد وضعت المرأة ذا بطنها .

(والغالبُ في ذي الجوازِ الإلغاءُ) ـ فلا ينظر إلى معنى ذي ، أي بل تكون مثلها في قولهم : ذو صباح ؛ واحترز بالغالب مما وجد مكتوباً في حجر من أحجار الكعبة : أنا ذو مكة ، أي صاحبها .

---

(١) في (غ) : واختار .

(٢) في (غ) : وكانت .

(٣) في (د) : إنما يذكر ، والصواب ما في التحقيق ـ الزمر : ٩ ، وفي (غ) : وما يذّكر ..

(٤) الطلاق : ٦ .

(٥) في (د) : وعمر ، وذو عمر .

من (٦) إلى (٧) سقط من (د) .

(وربما أضيف جمعُه إلى ضمير غائب) ـ أنشد الأصمعيّ :

٣١٨ ـ إنمـــا يصطنـــع المعـــ ـــروف في النـــاس ذووه [(١)]

(أو مخاطب) ـ كقول الأحوص :

٣١٩ ـ وإنـا لنرجو عـاجـلاً منـك مثلمـا رجوناه قِدْمـاً من ذويـك الأفـاضل [(٢)]

(ولازمتها) ـ أي الإضافة . .

(معنى لا لفظا أسماء) ـ فيجوز حذف ما تضاف إليه ، وتبقى مضافة في المعنى .

(كقبل وبعد) ـ وأكثر استعمالها بالإضافة لفظا ، والاكتفاء بالإضافة المعنوية كثير ، قال الله تعالى : ﴿ للهِ الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ ﴾ ، أي من قبل الحوادث ومن بعدها .

---

(١) في الدرر ٢ / ٦١ :

☆ إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ☆

قال : استشهد به على أن المختار جواز إضافة ذو وأولو ونحوهما إلى المضمر ، ونسب ذلك إلى أبي حيان والجمهور ، وظاهر كلام التسهيل قلة ذلك ، وجاء بلفظ التسهيل ، ثم قال : وأنشد الدماميني البيت على ذلك ، وقبله :

أنت مـــا استغنيت عن صـاحبـك الـدهر أخـوه
فـــإذا احتجت إليـــه ســـاعـــة مجّـــك فـوه
أفضـــل المعروف مـــا لم تبتـــذل فيـــه الـوجـوه

إنما يعرف .. البيت .

قال : ولم أعثر على قائله . وفي اللسان ـ ذو :

إنمـــا يصطنـــع المعـــ ـــروف في النـــاس ذووه

(٢) في اللسان ـ ذو : قال ابن بري : إذا خرجت ذو عن أن تكون وصْلةً إلى الوصف بأسماء الأجناس لم يمتنع أن تدخل على الأعلام والمضمرات .. قال الأحوص :

ولكن رجـونـا منـك مثـلَ الـذي بـه صُرِفنـا قـديمـاً من ذويـك الأوائـل

والشاهد في قوله : من ذويك ، حيث دخلت « ذوي » على ضمير المخاطب ـ الكاف ـ والبيت بديوان الأحوص ص ١٧٩ .

(وكآل بمعنى أهل) ـ وقيل : ليس بمعنى أهل ، وألفه قيل : بدل من همزة مبدلة من هاء ، وهو بدل لازم ، واستدل له بقولهم في تصغيره : أهيل ، وقيل : منقلبة عن واو ، وأصله :أَوَل ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، بدليل قولهم في تصغيره : أويل ، وقيل إن هذا القول هو الصحيح .

(ولا يضاف غالباً إلاَّ إلى علَم من يعقل) ـ كآل محمد ؛ ولو قال : يعلم ، لكان أحسن ، لإضافته إلى لفظ الله ؛ قال :

٣٢٠ ـ نحن آلُ اللهِ في بلدتنا ... لم نزَلْ آلاً على عهد إِرَمْ[١]

وشرطوا في العلَم كونَه من أعلام من له خطر ؛ وخرج بالغالب إضافته إلى اسم غير علم ، كقوله :

٣٢١ ـ وانصر على آل الصليـ ... ـب وعابديه اليومَ آلَكْ[٢]

وقوله :

٣٢٢ ـ أنا الفارسُ الحامي حقيقةَ والدي ... وآلي ، فمن يحمي حقيقةَ آلكا[٣] ؟

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٢ قال : استشهد به على أن آلاً لا يضاف غالبا إلاَّ إلى علَم عالم ، وهذا التعبير أحسن من تعبير التسهيل : إلاَّ إلى علَم من يعقل ، ليليق بإضافته إلى لفظ الجلالة في موضع الشاهد : نحن آل الله ...

(٢) في الأشموني مع الصبان ١ / ١٣ يقول الأشموني : واختلف في جواز إضافته ـ آل ـ إلى المضمر ، فمنعه الكسائي والنحاس ، وزعم أبو بكر الزبيدي ، صاحب مختصر العين ، أنه من لحن العوام ، والصحيح جوازه ، قال عبد المطلب بن هاشم ، حين قدم أبرهة بالفيل إلى مكة لتخريب الكعبة :

وانصر على آل الصليـ ... ـب وعابديه اليوم آلك

والشاهد هنا على احتراز ابن مالك بقوله : غالباً ، حيث جاء آل مضافاً إلى اسم غير علم هو الصليب ، وفيه الشاهد الآخر على إضافته إلى الضمير في قوله : آلك .

(٣) في (د ، ز) : أنا الرجل الحامي ... وفي (ز) : كما تحمي حقيقة آلكا . والبيت مثال آخر لإضافة آل إلى الضمير في موضعين من البيت ، في قوله : آلي .. وآلكا أي وآلك .

وأجاز بعضهم إضافته إلى المضمر ، ومنعه آخرون ، أو إلى علَم ما لا يعقل ، كقوله :

٣٢٣ ـ من الجرد من آلِ الوجيه ولا حق تُذكِّرنا أوتارنا حين تصهل[1]

والوجيه ولا حق علَما فرسين .

(وككُلٍّ[2] غيرَ واقعٍ توكيداً أو نعتاً) ـ قال تعالى : ﴿ وكلُّهم آتيهِ يومَ القيامة فردا ﴾[3] ، ﴿ وكلٌّ أتَوْهُ داخرين ﴾[4] . وخرج نحو : قام القوم كلهم ، وأكلت شاةً كل شاةٍ ، فتضاف فيها لفظاً ومعنى ، وسيأتي مذهب الفراء في المؤكد بباب التوكيد .

(وهو عند التجرُّد منويُّ الإضافة ، فلا تدخل عليه ال) ـ فلا يقال : الكل ، لئلا يُجمع بين آلْ والإضافة . واختلف أمعرفة هو أم نكرة ، والأول لسيبويه والجمهور ، والثاني للفارسيّ ، والخلاف في بعض أيضاً ، ودليل التعريف قولهم : مررت بكلٍّ قائما ، وببعضٍ جالساً .

(وشذَّ تنكيرُه وانتصابُه حالاً) ـ كقولهم : مررتُ بهم كُلاًّ ، وبه استدلَّ الفارسيّ ، ورُدَّ بشذوذه .

(ويتعيَّنُ اعتبارُ المعنى فيما له من ضمير وغيره ، إن أضيف إلى نكرة) ـ نحو : كلُّ رجلٍ جاءَ مكرمٌ ، وكلُّ رجلين جاءا مكرمان ، وكذا الباقي ، قال

---

(١) الوجيه ولا حق علما فرسين ، وفيها الشاهد ، حيث أضيف آل إلى علَم ما لا يعقل في قوله : آل الوجيه . ولم أعثر له على مرجع ولا قائل .

(٢) أي من الأسماء التي لازمت الإضافة معنى لا لفظا : كُلّ .

(٣) مريم : ٩٥ .

(٤) النَّمل : ٨٧ .

تعالى : ﴿ إن كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ[1] ﴾ ﴿ كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ ﴾[2] ، وقال الشاعر :

٣٢٤ ـ وكلُّ أناسٍ سوف تدخل بينهم   دُوَيْهِيَةٌ تصفَرُّ منها الأناملُ[3]

(وإن أضيف إلى معرفة فوجهان) ـ أي وإن أضيف لفظاً أو معنى ، قال تعالى : ﴿ وكلٌّ أتَوْهُ داخرين ﴾[4] ، ﴿ قل كلٌّ يعملُ على شاكلته ﴾[5] ، ﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة ﴾[6] ، ومن مثُل النحاة : كلهم يقومون ، وكلهنَّ قائمات ، والمسموع في المضاف مراعاة اللفظ ، وهو الإفراد ، كما سبق في « آتيهِ » ، وقبله : ﴿ إلاَّ آتي الرحمن عبداً ﴾[7] .

(وإفرادُ ما لكلا وكلتا أجودُ من تثنيته) ـ وقد اجتمع الأمران في قوله :

٣٢٥ ـ كلاهما حين جدَّ الجريُ بينهما   قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابي[8]

---

(١) الطارق : ٤ .

(٢) آل عمران : ١٨٥ ، الأنبياء: ٣٥ ، العنكبوت : ٥٧ .

(٣) في المغني ١ / ١٩٦ قال ابن هشام : واعلم أن لفظ كُلّ حكمه الإفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ، فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها ، وجاء بأمثلة وشواهد ثم قال : ومنه قول لبيد : وكل أناس ... البيت ، والشاهد في قوله : وكل أناس .. تدخل بينهم ... حيث أضيفت كل إلى أناس ، وروعي المعنى في قوله : بينهم . والبيت للبيد بن ربيعة الصحابي ، رضي الله عنه .

(٤) سبق تخريجه : النمل : ٨٧ .

(٥) الإسراء : ٨٤ .

(٦) مريم : ٩٥ ، وقد سبق تخريجه .

(٧) مريم : ٩٣ .

(٨) في ش ـ ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٧٨ قال : قاله الفرزدق ، كلاهما أي كلا الفرسين ، وهو مبتدأ ، وقد أقلعا خبره ، وحين جدَّ أي حين اشتد الجري وقوي بين الفرسين المذكورين ، وهذا إسناد مجازيّ ، وأصله : جدًّا في الجري ، قد أقلعا أي كفَّا عنه ، وكلا مبتدأ ورابي خبره . والجملة حال ، وهو من ربا يربو ربواً وهو النفس العالي ، يقال ربا الفرس إذا انتفخ من عدو أو =

وقال تعالى : ﴿ كلتا الجنّتين آتَتْ أُكُلَها ﴾[1] ، وقال الشاعر :

٣٢٦ ـ في كِلْتَ رجليهـا سُـلامَى واحـدهْ كلتـاهمـا مقرونـةٌ بـزائـدهْ[2]

(ويتعيَّنُ) ـ أي الإفراد .

(في نحو : كلانا كفيلٌ صاحبه) ـ وذلك لأنه لو قيل : كفيلا ، لزم الجمع بين تثنيةٍ وإفرادٍ في خبر واحد ؛ وضابطه أن يكون كلٌّ منهما محكوماً عليه بحكم الآخر ، بالنسبة إليه ، لا إلى ثالث ، ومنه:

مكرر٣١٤ كـلانـا غنيٌّ عن أخيـهِ حيـاتَـه ونحن إذا مُتنـا أشـدُّ تغـانيـا[3]

ومثله في تعيُّن الإفراد : كلاهما يحبُّ الآخر ، وكلتاهما مكرمةٌ للأخرى .

(**فصل**) : (ما أفرد لفظاً من اللازم الإضافة معنى ، إن نُوي تنكيرُه) ـ كقوله :

=

فزع . والشاهد في موضعين : الأول أنه اعتبر معنى كلا وثنى الخبر في قوله : قد أقلعا ، والثاني أنه اعتبر لفظ كلا ووحد الخبر في قوله : وكلا أنفيهما رابي .

(١) الكهف : ٣٣ .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٧٧ : قوله : في كلت رجليها ، أي في إحدى رجليها ، وفيه الشاهد ، حيث استدل به البغداديون على أن كِلْتَ تجيء للواحدة ، وكلتا للمثناة ، وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة ، وقدر أنها زائدة ، فلا يجوز الاحتجاج به ، وسُلامَى واحدة السلاميات وهي العظام التي تكون بين مفصلين من مفاصل الأصابع ، وهو مرفوع بالابتداء ، وواحدة صفته ، وفي كلت رجليها خبره مقدّماً .

(٣) في المغني ١ / ٢٠٤ : ويتعين مراعاة اللفظ في نحو : كلاهما محب لصاحبه ، لأن معناه : كل منهما ، وفي قوله : كلانا غني ... البيت ، وفي الأشموني مع الصبان ٢ / ٢٦٠ قال الأشموني من شروط ما تضاف إليه كلا وكلتا : الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو : كلاهما ، و« كلتا الجنتين » ، أو بالاشتراك كقوله : كلانا غني ... البيت . قال : فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجمع ؛ وقد سبق تخريجه تحت رقم / ٣١٤ .

٣٢٧ ـ فســـاغ لي الشرابُ وكنتُ قبْـلاً : أكادُ أُغَصُّ بـــالمـــاءِ الفُراتِ[1]

وكقراءة بعضهم : ﴿ للهِ الأمرُ من قبلٍ ومن بعدٍ ﴾ بالجرِّ والتنوين ، أي أوّلاً وآخراً .

(أو لفظ[2] المضاف إليه) ـ كما حكى الفراء في المعاني أن من العرب من يقول : مِنْ قبلِ ، بكسر اللام وحذف التنوين للإضافة المقدرة ، قال : وكذلك في النصب ، أي يفتحون ويحذفون التنوين ، وحكى الفارسيّ : ابدأ بذا من أوَّلِ ، بالجرِّ لنية المضاف إليه[3] .

(أو عوض منه تنوين) ـ نحو : ﴿ وكلٌّ أتوه داخرين ﴾[4] ، و﴿ أيّاً ما تدعوا ﴾[5] ويومئذ وحينئذ .

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٦٩ : قاله عبد الله بن يعرب ، وكان له ثأر فأدركه فأنشده ، قال في معجم شواهد العربية : أو يزيد بن الصعق ، قال العيني : ساغ لي الشراب أي استمرأ لي الشراب ، والواو في : وكنت للحال ؛ والشاهد في قوله : قَبلاً ، فإنه حذف المضاف إليه منه ، ولم يَنْوِه ، فلذلك أعربه ، ولو كان منويا لبني على الضم ؛ وأغصُّ من غَصِصَ يَغصَصُ ، من باب علم ؛ ويروى : بالماء القراح ؛ وفي (ز ، غ) وأشار إليه في شرح العيني : بالماء الحميم ، قال : وقد قيل : الحميم البارد ، من الأضداد .

(٢) أي أو نوى لفظ المضاف إليه .

(٣) قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٢ / ٦٨ : وحكى أبو علي الفارسيّ : ابدأ بذا من أوَّلُ ، بالضم ؛ ومنه قوله :

٣٢٨ ـ ☆ على أيّنا تعدو المنيةُ أوَّلُ ☆

ثم قال بعد ذلك : وقرئ : ﴿ للهِ الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ ﴾ بالجرّ من غير تنوين ، أي من قبل الغلب ومن بعده ؛ وحكى أبو علي : ابدأ بذا من أوَّلِ . بالجرّ من غير تنوين أيضا .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٤٣٩ :

لعمرك مـــا أدري وإني لأوجـــل على أينـــا تعـــدو المنيـــة أوّلُ

قائله معن بن أوس ـ ديوانه ٥٧ ـ والشاهد فيه بناء أول على الضم لحذف المضاف إليه ، ونية معناه .

(٤) النمل : ٨٧ .

(٥) الإسراء : ١١٠ .

(أو عطف على المضاف اسمٌ عامل في مثل المحذوف) ـ نحو :

٣٢٩ ـ قبلَ وبعدَ كُلِّ قولٍ يُغتنَمْ حَمْدُ الإلهِ البَرِّ وهَّابِ النعمْ[1]

وكذا :

٣٣٠ ـ أمامَ وخلفَ المرءِ من لطف ربِّه كوالئُ تَزْوِي عنه ما كان يحذَرُ[2]

وإنما عبَّر بعامل دون مضاف ليدخل مثلُ : « إنَّ أحدَكم ليُفتن في قبره مثلَ أو قريباً من فتنة الدجال »[3] ، وقال :

٣٣١ ـ بمثلِ أو أنفعَ من وبلِ الديمْ علقت آمالي فعمت النعمْ[4]

(لم يُغيِّر الحكمُ) ـ هذا جواب : إن نُوِيَ ، ويعني أنه يبقى على ما كان عليه من إعرابٍ كغير إذ مما سبق ذكره ، أو بناءٍ كإذ ، وإنما كسرت ذالُها لالتقائها ساكنة مع التنوين ساكناً . وقول الأخفش : الكسرة إعرابٌ ، لأن البناءَ للإضافة ، فيزول بزوالها ، مردود بقول بعض العرب : يومئذاً ، بفتح الذال والتنوين ، وبقول العرب : كان ذلك إذٍ ، بالكسر بلا إضافة .

---

(١) رواه الجرجاني في أسرار البلاغة ص ١٣٥ ونسبه للشافعي ، رضي الله عنه ، والشاهد في قوله : قبلَ وبعدَ كلِّ قول ، أي قبل كل قول وبعد كل قول .. حيث حذف المضاف إليه بعد قبل ، وعطف بعد على قبل ، وبقي حكم قبل وبعد على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف .

(٢) الشاهد فيه كالذي قبله في قوله : أمامَ وخلفَ المرء .. أي أمام المرء وخلف المرء ، حيث حُذف المضاف إليه بعد أمام ، وعُطف خلف على أمام ، وبقي حكم أمامَ وخلفَ على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف ، والكوالئ جمع كالئ وهو الحافظ جمع حفظة ؛ وتزوي أي تنحّي وتبعد وتصرف ، وما كان يحذر ، أي ما كان يخاف ؛ ولم أعثر على قائله .

(٣) رأيتكم تفتنون في القبور ـ في قبوركم ـ ... بخاري علم ٢٤ ، وضوء ٣٧ ، جمعة ٢٩ ، مسلم كسوف ٨ ، ١١ ، مساجد ١٢٣ ، ١٢٥ ، جنائز ١١٥ .

(٤) في ش . العيني ٣ / ٤٥١ : وبل الديم : الوبل المطر الشديد ، وكذلك الوابل ، والديم جمع ديمة ، قال أبو زيد : الديمة المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ؛ والشاهد في قوله : بمثل أو أنفع : بمثل جار ومجرور يتعلق بعلقت ، والمضاف إليه محذوف ، تقديره : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم ، =

(وكذا لو عكس هذا الآخِرُ) ـ فحذف ما أضيف إليه من الاسم لتقدم عاملٍ في مثل المحذوف ، لم يغير الحكم ، كقوله :

٣٣٢ ـ أكالئهــا حتى أعرِّسَ بعــد مــا ... يكون سُحَيْراً أو بُعيدَ فأهجعا[1]

أي بُعَيْدَ سُحَيْر ، فهذا عكس قبلَ وبعدَ كُلِّ قولٍ ... لكن الحذف في الدالِّ ما بعده أكثر من الحذف في الدالِّ ما قبله .

(وإن لم يُنْوَ التنكيرُ ، ولا لفظُ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوينُ ، ولا العطفَ ، بُني المضافُ على الضمِّ ، إن لم يشابه ما لا تلزَمه الإضافةُ معنىً) ـ نحو : ﴿ لله الأمرُ من قبلُ ومن بَعْدُ ﴾[2] ، وابدأ بهذا أوَّلُ ، وخُذْ هذا حَسْبُ ؛ فهذه ونحوها مقطوعة عن الإضافة لفظاً ، مضافةٌ معنىً ، ولفظ المضاف إليه غيرُ منويٍّ ، فتبنى على الضم ؛ وإنما بنيت لشبهها حرف الجواب ، في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها ، أو في تعلقها بما بعدها معنى ما يجعلها كالحرف لتعلقه بغيره ، وكانت حركة بنائها الضم ، لتخالف حالة إضافتها لفظاً ، وتسمى ، والحالة هذه ، غايات ، لأنها صارت بحذف ما تضاف إليه مُنتهىً[3] عندها .

ويُعزَى لسيبويه أنها حينئذ نكرات لقوله : كانت مبهمة تقع على كل شيء ؛ والصحيح أنها معارف ، لأنها إنما تذكر بعد تقدم كلام أو شيء واقع ، فتقول : كان هذا من قبلُ ، أي من قبل ذلك ؛ وكلام سيبويه محمول على أنها تقطع عن كل شيء ، رفعاً لتوهم أن قطعها سماع .

= أو أنفع عطف على المقدر ؛ ولا يعرف قائله .

(١) أكالئها أراقبها ، وفي اللسان : كلأ ، كالأه مكالأة وكِلاءً راقبه ؛ والشاهد في قوله : أو بعيد ، أي بُعَيد سُحير ، بحذف المضاف إليه الدال عليه ما قبله ، وهو أقل من الدال عليه ما بعده .

(٢) الروم : ٤ .

(٣) في (د) : ينتهي عندها .

وخرج بقوله : إن لم يشابه ، ما كان من اللازم الإضافة معنى ، يُصغَّر ويثنى ويجمع كثلاث ورُباع ومثل ، فهذه لا تتأثر بالقطع عن الإضافة ، نُويت أم لم تُنْوَ .

(**فصل**) : (تضاف أسماءُ الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل ، فتبنى وجوباً ، إن لزمت الإضافة) ـ يتناول قوله : المبهمة ، ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء . وخرج المختصّ بتعريفٍ أو غيره ، وغير المحدودة تخرج يومين وليلتين ونحوهما ؛ وأجاز ابن كيسان إضافة المثنى للجملة ، والصحيح المنع ، ونصَّ ابن السراج على أنه لم يسمع ، والواجب البناء في إذ وإذا ، وهما الأصل في إضافة أسماء الزمان إلى الجمل ، فلا يضاف إليها إلاَّ ما ساواهما في الإبهام أو قاربها .

(وجوازاً راجحاً إن لم تلزم ، وصُدِّرت الجملة بفعل مبنيّ) ـ شمل مبنيَّ الأصل نحو :

٣٣٣ ـ على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصبا
وقلت : ألَمَّا أصْحُ ؟ والشيبُ وازعُ[1]

وعارِضُ البناء نحو :

(١) في (د) وفي الإنصاف : تَصْحُ ، والتحقيق من (ز ، غ) والدرر والمغني والعيني على الأشموني والصبان ؛ قال في الإنصاف ٢٩٢ : هذا البيت من كلام النابغة الذبياني ـ ديوانه ٥١ ـ وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٦٩ ، وابن يعيش ٣٣٥ ، ٥٤٥ ، ورضي الدين في شرح الكافية في باب الظروف ، والبغدادي في الخزانة ، وابن هشام في مغني اللبيب ، والأشموني وابن عقيل ... وعاتبت فعل ماض من العتاب وهو اللوم في تسخّط وكراهية ، والمشيب الشيب ، والصِّبا الصبوة وهي الميل إلى شهوات النفس ، وأصْحُ مضارع من الصحو ، وأصله ضد السكر ، والوازع اسم الفاعل من وزع يزع ، أي نهاه وزجره وكفه عن فعل المقابح ، والشاهد في قوله : على حين عاتبت ، فإنه يروى بفتح حين وبجرّه ، أما فتحه مع دخول حرف الجر عليه ، فبسبب بنائه على الفتح ، لكونه أضيف إلى جملة صدرها فعل ماض مبني فاكتسب المضاف البناء من المضاف إليه ، وأما جرُّه فعلى الأصل .. والبناء راجح عند ابن مالك .

٣٣٤ ـ لأجتـــــــــذبَنْ منهنَّ قلبي تحلُّماً على حينَ يستصبين كلَّ حليم[١]

(فإن صُدِّرت باسمٍ أو فعل معرب ، جاز الإعرابُ باتفاق) ـ أي من البصريين والكوفيين ـ وليس معنى الجواز بالنسبة إلى البصريين ما تبادر إلى الفهم منه ، فإنهم يوجبون الإعراب .

(والبناءُ ، خلافاً للبصريين) ـ وهذا يوضح ما سبق في الجواز ، والسماع ورد بالوجهين ، وتأويله متكلف ، قال تعالى : ﴿ هذا يوم ينفع ﴾[٢] ، و ﴿ يوم لا تملك ﴾[٣] قرئ في السبعة فيهما بفتح الميم ورفعها ، وقال :

٣٣٥ ـ ألم تعلمي يـــــا عَمْرَكِ الله أنني كريمٌ على حينَ الكرامُ قليـــــل[٤]
وأنّيَ لا أُخْـــزَى إذا قيــل : مملــقٌ سخيٌّ ، وأُخــزى أن يقال : بخيــلُ

---

(١) في (د ، ز) : لأجتـذبَنْ عنهنَّ .. وفي المغني ٢/٠ ٥١٧ ش ٧٦٢ قال : أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني ، بناء أصليا كقوله : على حين عاتبت .. البيت ، أو بناء عارضا كقوله : لأجتذبَنْ منهن .. البيت قال : رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور .

وفي الدرر ١ / ١٨٧ : استشهد به على إضافة حين إلى جملة فعلية مبنية الصدر : يستصبين في البيت ـ مضارع مبني لاتصاله بنون النسوة ـ واستشهد به في التوضيح على البناء العارض ، قال في التصريح : روي بخفض حين على الإعراب ، وفتحه على البناء ، لكونه مضافاً إلى مبنيّ . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائله .

(٢) المائدة : ١١٩ .

(٣) الانفطار : ١٩ .

(٤) في المغني ٢ / ٥١٨ : فإن كان المضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، وذكر الآيتين ، والبيت :

٣٣٦ ـ إذا قلت هذا حين أسلو ...

والبيت : ألم تعلمي ... ثم قال : رويا بالفتح . والبيت :

إذا قلت هـــــذا حين أسلـــو يهيجني نسيم الصبـــا من حيث يطَّلـــع الفجر ـ لأبي صخر الهذلي .

روي بفتح نون حين ، ووافق الكوفيين بعضُ المغـاربـة في جواز الوجهين مع الجملة الاسمية ، وفي كلام بعض المغاربة أن المضـاف إلى الجملـة الابتـدائيـة لا يجوز إعرابه ، وهذا لا يُعرف من يقول بـه ، ونحوه مـا في البسيـط من أن المضـاف إلى مُصـدَّرة بمضـارع يبنيـه الكـوفيـون ، ليس إلاَّ ، وزاد أن البصريين يجيزون فيـه الـوجهين ، وكـلاهمـا وهمٌ ، فللكـوفيين الـوجهـان ، وللبصريين الإعراب فقـط ، ويجوز في هذه الظروف الإعرابُ والبناءُ ، مضافةً إلى إذ نحو : مضى يومئذ قمت ، وحينئذ وساعتئذ وليلتئذ .

(وإن صُـدِّرت بلا التبرئـة ، بقي اسمهـا على مـا كان عليـه) ـ من بنـاء أو نصب ، نحو : جـاء يومٌ لا نـافعٌ ولا ضـارٌّ ، حكى الأخفش : جئتـك يوم لا حرَّ ولا بردَ ، ببناء حر وبرد .

(وقد يُجَرُّ ويُرفَعُ) ـ وحكاهما الأخفش في حر وبرد .

(وإن كانت المحمـولـة على ليس أو مـا أختهـا ، لم يختلف حكمها[1]) ـ بـل يبقى كل من لا وما على عملها قبل الإضافة ، ومنه :

٣٣٧ ـ فكن لي شفيعـاً يـومَ لا ذو شفـاعـةٍ بمغنٍ فتيـلاً عن سـوادِ بن قـاربِ[2]

وقال :

٣٣٨ ـ تبـدَّتْ لقلبي فـانصرفتُ بـودِّهـا على حين مـا هـذا بحين تصـابي[3]

---

(١) في النسخ الثلاث : حكمهـا ، والتحقيـق عن النسخـة المحققـة من التسهيـل ، والسيـاق بعـدهـا يعضده .

(٢) في (ز ، غ) وفي المغني ، وفي موضع من الدرر : وكن لي ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٢٥٦ : قاله سواد بن قارب الأزدي الصحـابي ، رضي الله عنـه .. والشـاهـد في يوم ، فـإنـه بمنزلة إذ في كونه اسم زمان مبهم لمـا يـأتي ، فلـذلـك نزل منزلتـه فيا أضيف إليـه ، فهـذا ونحوه نزل فيـه المستقبل لتحقق وقوعه بمنزلة ما قد وقع ومضى .

(٣) في الدرر ١ / ١٨٨ : استشهد به على أن الجملة المضـاف إليهـا لفـظ حين ، إن صـدرت بما أو لا =

(ولا يضاف اسمُ زمانٍ إلى جملة اسمية ، غير ماضية المعنى ، إلاّ قليلاً) - فيقلُّ مثل : آتيك حين زيد ذاهبٌ ، لأن الظرف حينئذ كإذا ، ولا يضاف إلى جملة اسمية ، هذا هو المعروف من مذهب سيبويه ، فإن أريد المضيُّ جاز أن يضاف إلى الاسمية والفعلية ، لأنه مثل إذْ ، قال المصنف في المسألة[1] : والصحيح جواز الاسمية ، لكن على قلة ؛ وقد سبق في الظروف أن إذا قد تضاف إلى الاسمية ، وفاقا للأخفش ، ومضى[2] الكلام عليه ، ومما ظاهره الاستقبال ، والجملة اسمية ، مع بعض هذه الظروف ، قوله تعالى : ﴿ يوم هم بارزون ﴾[3] .

(وقد تضاف آية بمعنى علامة ، إلى الفعل المتصرِّف مجرَّداً) - ومن حقها الإضافة إلى المفرد كعلامة ، ومن الجملة :

٣٣٩ - بآيةِ تُقْدمون الخيلَ شُعثاً كأنَّ على سنابكها مُداما[4]

وكون الإضافة إلى الفعل ، هو مذهب سيبويه ، وزعم[5] ابن جني أنه على تقدير ما المصدرية ، ولا يجيز إضافة آية إلى الفعل .

(أو مقروناً بما المصدرية) - نحو :

=

أختي ليس ، لم يختلف الحكم في بقاء رفعها الاسم ونصبها الخبر ، والإضافة بحالها . ولا يعرف قائله .

(١) زاد في (ز) : الأولى .

(٢) في (غ) : ومرَّ .

(٣) غافر : ١٦ .

(٤) في الدرر ٢ / ٦٣ : استشهد به على أن آية بمعنى علامة تضاف إلى الفعل بدون ما المصدرية أو النافية ومعها ، وظاهر كلامه أن المسألتين على حد السواء ؛ وظاهر التسهيل أن الأولى قليلة .. وشعثا متغيرة من السفر والجهد ، وشبَّه ما ينصبُّ من عرقها ممتزجاً بالدم على سنابكها بالمدام وهي الخمرة ، والسنابك جمع سنبك وهو مقدم الحافر . قال : ولم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية نسبه للأعشى ، وقال : وليس في ديوانه ، وقال البغدادي : ولم أره منسوبا إلى الأعشى إلاّ في كتاب سيبويه .

(٥) في (د) : وذهب .

٣٤٠ ـ ألا مَنْ مُبلـــغٌ عنّي تميـــاً بـآيـةِ مـا يُحبُّـون الطعـامـا[1]

ومذهب سيبويه أن ما زائدة ، وما ذهب إليه المصنف من المصدرية مذهب ابن جني ، وعزي إلى المبرد نصّاً ، وكلام المصنف على موافقة سيبويه في الصورة الأولى ، وابن جني في الثانية ، وهو مقتضى ما في البسيط عن المبرد .

(أو النافية) ـ نحو :

٣٤١ ـ ألِكني إلى قومي السلامَ رسالـة بـآيـةِ ما كانوا ضعافاً ولا عُزْلا[2]

وبهذا استدل على أن الإضافة للفعل ، إذ لا تقدر ما المصدرية قبل النافية ؛ ومذهب سيبويه اطراد إضافة آية إلى الفعل ، وقال المبرد : لا يطرد . ويقال : ألكني إلى فلان : كن رسولي ، وتحمل رسالتي إليه ، وقد أكثر الشعراء من هذه اللفظة .

(ويشاركها في الإضافة إلى المثبت المتصرف لدن) ـ نحو :

٣٤٢ ـ لـزِمْنَـا لَـدُنْ سـاءلتمـونـا وفـاقكم فـلا يـك منكم للخـلاف جُنـوحُ[3]

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٣ : استشهد به على إضافة آية إلى الجملة الفعلية مقرونة بما المصدرية ، قال الدماميني : وزعم سيبويه أن ما هذه زائدة ، ولا حاجة إلى ذلك إلا على تقدير كونها لا تضاف إلى مفرد ، وليس كذلك ، قال تعالى : ﴿ إن آيـة ملكـه ﴾ ـ البقرة : ٢٤٨ ـ بل ذلك هو الأصل والغالب ... قال صاحب الدرر : لم أعثر على قائله ، وفي معجم شواهد العربية أنه ليزيد بن عمرو بن الصعق .

(٢) في المغني ص ٤١٩ ، ٤٢٠ : في الجملة المضاف إليها ، ومحلها الجرّ ، ولا يضاف إليها إلاّ ثمانية ، منها : آية بمعنى علامة ، فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها ، مثبتا أو منفيا بما كقوله : ألكني إلى قومي السلام ... البيت ، والشاهد في قوله : بآية ما كانوا ضعافاً .. حيث أضيفت آية إلى الفعل المنفي بما ، والبيت لعمرو بن شأس .

(٣) في المغني ص ٤٢١ قال : والخامس والسادس : لَدُنْ ورَيْثَ ، فإنها يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ، ويشترط كونه مثبتاً ، بخلافه مع آية . فأما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت أو مكانية ، ومن شواهد إضافتها : =

(ورَيْثَ) ـ نحو :

٣٤٣ ـ خليليَّ رِفْقاً رَيْثَ أقضي لُبَانةً ... من العَرصاتِ المذْكِراتِ عهودا[1]

وَرِيْثَ مصدر ، يقال : راثَ عليَّ خيرُك رَيْثاً أي أبطأ ، وفي شرح الكتاب للصفَّار : المصدر المستعمل بمعنى الزمان يجوز إضافته إلى الفعل نحو : أتيتك ريث قام زيد ، أي قدر بطء قيامه .

(وقد تُفصَل لَدُنْ والحين بأنْ) ـ نحو :

٣٤٤ ـ وَلِيتَ فلم تقطع لَدُنْ أن وَلِيتنا ... قرابةَ ذي قُرْبَى ولا حقَّ مسلمِ[2]

ونحو :

٣٤٥ ـ وجالتْ علَى وَحْشِيِّها أمُّ جابرٍ ... على حين أن نالوا الربيعَ وأمرعُوا[3]

(ورَيْثَ بما) ـ وهي زائدة أو مصدرية ، نحو : ريثما يتسنَّى[4] .

لزمنا لدن ساءلتمونا وفاقكم ... البيت

حيث أضيفت لدن إلى الفعل ساءلتمونا .

(١) في المغني ص ٤٢١ : وأما ريث فهي مصدر راث إذا أبطأ ، وعوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة .. قال :

خليليَّ رفقاً رَيْثَ أقضي لُبانةً ... البيت

والشاهد في قوله : ريث أقضي ، حيث أضيفت ريث إلى الفعل أقضي ، ولا يعرف قائله .

(٢) في الدرر ١ / ١٨٤ : استشهد به على أن لدن لا تضاف إلى الجملة عند ابن الدهان ، وإن ورد ما يوهم ذلك أُوِّل بحذف أن المصدرية ، بدليل ظهورها في قوله : لدن أن وليتنا .. وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وأما قوله : وليت فلم تقطع ... البيت فخرج على زيادة أن ، وإضافة لدن إلى الجملة الفعلية ، وعلى جعل أن مصدرية ، أي لدن ولايتك إيانا . قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) لم أجد البيت فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه الفصل بين حين والجملة بعده بأن في قوله : على حين أن نالوا .. ولا يعرف قائله .

(٤) في (ز ، غ) : نحو : ريث ما ينسى .

(وقالوا : اذهب بذي تَسلَمُ ، أي بذي سلامتك) ـ فالباء بمعنى في ، وذي بمعنى صاحب ، وهي صفة وقت محذوف ، أي اذهب في وقت ذي سلامة لك ، وقيل : ذي موصولة ، وأعربت على لغة بعض طيئ ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، والأول للجمهور .

(ولا بذي تَسلَمُ ما كان كذا) ـ حكاه ابن السكيت ، فأقسموا بذي ، وقالوا : لاأفعل بذي تسلَمُ ، وبذي تسلمان ، وبذي تسلمون ، وفي الإثبات أيضا .

(ويختلف فاعلا اذهب وتسلم بحسب المخاطب) ـ نحو اذهب بذي تسلم ، واذهبي بذي تسلمين ، واذهبا بذي تسلمان ، واذهبوا بذي تسلمون ، واذهبن بذي تسلمن .

(وعَوْدُ ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر) ـ نحو :

٣٤٦ ـ مضَتْ مائةٌ لعام ولدتَ فيه وعشرٌ بعد ذاك وحجتان[1]

---

(١) في (ز ، غ) كما في المغني : مضت سنة ، والبيت للنابغة الجعدي ـ ديوانه : ١٦١ ، وفي معجم شواهد العربية : أو النمر بن تولب . قال في المغني صـ٥٩٢ عن اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع ، وفقده في بعض ، فالأول قد مضى مشروحا ، والثاني الجملة المضاف إليها نحو : يومَ قام زيدٌ ، فأما قوله : مضت سنة لعام ولدت فيه .. البيت ، فنادر ؛ وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين ، والصواب في مثل ذلك : أعجبني يوم ولدت فيه ، تنوين اليوم ، وجعل الجملة بعده صفة له ..

وفي الدرر ١ : ١٨٩ : مضت مائة لعام ولدت فيه .. البيت ، استشهد به على ندور إعادة ضمير الجملة إلى المضاف إليه ، وقال في التسهيل : وعود ضمير من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر ، واستشهد الدماميني بالبيت على ذلك ،قال : وذلك أن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناه ، فكما لايعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف ، لايعود إليه ضمير من الجملة المذكورة ، فإن سمع ذلك عُدَّ نادراً ..

وخرِّج على إضمار فعل ، أي : أعني فيـه ؛ وقـال الكـوفيـون إن سبَـق الضميرُ تمـامَ الجملـة امتنعت الإضـافـة ، نحو : ﴿ يومـاً تُرجعـون فيـه إلى الله ﴾[1] ، وإن تأخرَّ ، فإن لم تُقدِّر كلاماً آخر ، فالجملة صفة ، ولا إضافة ، وإن قَـدرْتَ أضَفْتَ ، ورَدَّ ابنُ عصفور قولهم بالبيت ، إذ فيه الإضافة ، والضمير متأخر ، وبقوله :

٣٤٧ ـ وتَسخنُ ليلـــــــةَ لايستطيـــــع نُبــاحــاً بهـــا الكلب إلاَّ هريرا[2]

قـد أضيف مع تـوسـط الضمير ، وهم يمنعـون ذلـك ، والرد بـالبيت الأول لا يخفى ما فيه بعد ما سبق عنهم .

(ويجوز في رأي الأكثر بناءُ ما أضيفت إلى مبنيّ من اسم ناقص الـدلالـة) ـ كغير وبين ودون ، لمشـابهتهـا[3] الحروف بعـدم قبـول التثنيـة والجمـع والنعت والتعريف ، قال : وهذا يقتضي بناءها مطلقـاً ، لكن ألغي في الإضـافـة لمعرب ، واعتبر مع المبني للمشاكلة ؛ قال الفراء : أسـد وقضـاعـة يبنون غيراً ، واقعـةً موقع إلاَّ ، نحو : ما قام أحدٌ غيرَك ، وما قام غيرَك ، وأنشد عن الكسائي :

٣٤٨ ـ لم يمنـــع الشَّربَ منهـــا غيرَ أن نطقتْ

حمـــامـــةٌ في غصـونٍ ذاتِ أو قـــــال[4]

---

(١) البقرة : ٢٨١

(٢) جاء به في المغني ٢ / ٥٩٢ شاهداً على نفس الحكم في البيت السابق ، وفي الدرر قـال : استشهـد به على ما في البيت قبله ، ومعنى : لايستطيع نباحا بها الكلب ، يعني لشـدة بردهـا . والبيت للأعشى ـ ديوانه : ٦٩

(٣) في (ز ،غ) : لمناسبتها الحرف .

(٤) في الـدرر ١ / ١٨٨ ، ١٨٩ : استشهـد بـه على أن « غير » إذا أضيفت إلى أن أو أنَّ المشـددة فلا خلاف في جواز بنائها على الفتح .. قال ابن هشام في حواشي الألفيـة : إنهم جعلوا مـا يلاقي المضـاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه ، وقال في المغني صـ١٥٩ : وانتصاب غير في الاستثنـاء عن تمـام الكلام عنـد المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلاَّ عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسيّ ، واختـاره ابن مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعـة ، واختـاره ابن البـاذش . ويجوز بنـاؤهـا على الفتح إذا أضيفت إلى مبني كقوله :

=

بفتح الراء ،وقال تعالى : ﴿ وحيلَ بينهم وبينَ ما يشتهون[1] ﴾ بفتح النون ، وكذا : ﴿ ومِنَّا دونَ ذلك[2] ﴾ . واختار المصنف في هذا الإعراب ، لأن الإضافة حقُّها أن تكف سببَ البناء ، لاقتضائها الرجوع إلى الأصل ، ولذا رجَح شَبه أيّ بكل وبعض على شبهها حرفي الشرط والاستفهام ؛ وخُرِّج ما فيه فعل ، بما سبق ، على حذف الفاعل أو نائبه ، أي ما قام قائمٌ غيرَك ، وغيرَك نصب على الاستثناء أو الحال كما في المثال قبله ، ولم يمنع مانعٌ غيرَ أن .. ، وحِيلَ حولٌ .. وبينهم في موضع الصفة للمحذوف ، ونظير هذا في حذف الفاعل : « لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن »[3] ، أي ولا يشرب الشارب ، وهذه نزعةٌ كوفيَّة ، وأما دون ذلك فصفة لمبتدأ ، أي صنفٌ دون ذلك .

(ما لم يشبه تام الدلالة) ـ كمِثْل ، فهو وإن وافق غيراً وما معه ، في أنَّ معناه لا يتمُّ إلاَّ بمضافٍ إليه ، خالفها لشبه تام الدلالة في التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق منه ؛ وألحق قومٌ منهم الزمخشريّ وابن عصفور مِثْلاً بغير ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ مِثْلَ ما أنكم تنطقون ﴾[4] في قراءة فتح اللام ، وهو صفة حق ، وبقراءة بعض السلف : ﴿ مِثْلَ ما أصابَ ﴾[5] بفتح اللام ، وهو فاعل يصيبكم ،

= لم يمنع الشَّرْبَ منها غيرَ أن نطقت .. البيت ؛

وغير فاعل يمنع لكنه بني على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبني ، وروي بالرفع أيضا ، والأوقال جمع وَقْل بفتح فسكون ، وهو ثمر الدوم اليابس .. والبيت لأبي قيس بن الأسلت الأوسيّ ، قال في معجم شواهد العربية : ولم ينسبه سيبويه ولا الأعلم .

(١) سبأ : ٥٤

(٢) الجن : ١١

(٣) ابن ماجة ـ فتن / ٣

(٤) الذاريات : ٢٣

(٥) هود : ٨٩

ويُخَرَّجُ الأول على الحال من ضمير مستكن في حق ، وأصله : حاقٌّ ، من حقَّ يحقُّ ، كبرٌّ في بارٍّ ، والثانية على أن الفاعلَ اللهُ ، أي : يصيبكم اللهُ مثلَ ما أصاب .

(فصل) :(يجوز حذفُ المضاف ، للعلم به ، ملتفتاً إليه ومُطَّرحاً) ـ فالأول نحو : ﴿ أو كصيبٍ من السماء ﴾[1] التقدير : أو كذوي صيِّبٍ ، ولذا رتب على وفق[2] المحذوف[3] ، فقيل : ﴿ يجعلون ﴾[4] ؛ والثاني ، وهو الأكثر ، نحو : ﴿ واسأل القرية التي كنا فيها[5] ﴾ ، فأجري على ما بعد المضاف إليه ، حكم المذكور لا المحذوف ؛ واجتمع الأمران في قوله : ﴿ وكم من قرية أهلكناها[6] ﴾ الآية .

وخرج بقوله : للعلم ، ما يجهل معناه عند الحذف ، فإنه يمتنع حذفه ، إلا في ضرورة نحو :

٣٤٩ ـ عشيَّةَ فرَّ الحارثيُّون بعدَما ... قضَى نحبَه في ملتقى القوم هَوْبَرُ[7]

أي ابن هَوْبَر .

---

(١) البقرة : ١٩

(٢) في (د) : على وفق المضاف المحذوف

(٣) زاد هنا في (ز) : على هذا القائم مقامه ، وفي (غ) : على سد القائم مقامه ، ولا أرى لها ضرورة في الحكم

(٤) أي يجعلون أصابعهم في آذانهم

(٥) يوسف : ٨٢

(٦) الأعراف : ٤

(٧) في الدرر ٢ : ٦٤ : استشهد به على أن المضاف يحذف لغير دليل في الضرورة ؛ وفي اللسان ـ نحب : والنحبُ الموتُ ، وفي التنزيل : ﴿ فمنهم من قضى نحبه ﴾ ، وقيل : معناه : قتلوا في سبيل الله ، وقال الزجاج والفراء : ﴿ فمنهم من قضى نحبه ﴾ أي أجله ، وقيل : النحب المدة والوقت ، وقيل النحب النفس ، وفي ملتقى القوم : أي في لقائهم ، والشاهد في حذف المضاف مع الجهل به ضرورة في قوله : هوبر اي ابن هوبر . وقائله ذو الرمة .

(ويُعربُ بإعرابه المضافُ إليه قياساً ، إن امتنعَ استبدادُه به) ـ نحو : ﴿ واسأل القرية ﴾[1] ، ﴿ وأشربوا في قلوبهم العجل[2] ﴾ أي حبَّ العجل ، فالقرية لاتُسأل ، والعجل لا يُشرَب .

(وإلاَّ فسماعاً) ـ أي وإلا يمتنع استبداده ، بل تصح النسبة إليه لم يحذف إلاَّ سماعاً كالبيت السابق ؛ وقوله :

٣٥٠ ـ وما ذِيّاً تخيَّره سُلَيم يكاد شعاعه يغشى العيونا[3]

أي أبو سليمان ، ورخَّم سليمان مضطراً ، والماذيُّ الدرع اللينة السهلة .

(وقد يخلفه في التنكير إن كان المضافُ مِثْلاً) ـ نحو : مررتُ برجلٍ زهير شعراً ، وهذا زيدٌ زهيراً شعراً ، الأصل : مثل زهير ، ولذا نعت به النكرة ، ونُصب حالاً .

(وقد يُحذَفُ مضافٌ ومضافٌ إليه ، ويُقام ما أضيف إليه الثاني ، أوما أضيف إليه صفةُ الثاني محذوفةً ، مقامَ ما حذف) ـ فالأول نحو قوله تعالى : ﴿ تدور أعينهم كالذي يغشى عليه ﴾[4] ، أي كدوران عين الذي ؛ والثاني كقوله :

---

(١) يوسف : ٨٢

(٢) البقرة : ٩٣

(٣) لم أجد هذا البيت في مراجعي ، وفي اللسان ـ مذى : .. والماذِيُّ العسل الأبيض ، والماذيَّةُ الخمرة السهلة السلسة ، شبهت بالعسل ، ويقال : سميت ماذِيَّة للينها .. والماذية من الدروع البيضاء ، ودرع ماذيَّة سهلة لينة ، والماذيّ السلاح كله من الحديد ، قال ابن شميل وأبو خيرة : الماذيّ الحديد كله : الدرع والمغفر والسلاح أجمع ما كان من حديد فهو ماذِيّ ، ويقال : خالص الحديد . والشاهد في قوله : سليم ، وحذف المضاف « أبو » بعد ترخيم سليمان ، سماعاً وضرورة .

(٤) الأحزاب : ١٩

٣٥١ ـ ولا الحجـــاج عينَيْ بنتِ مـــاءٍ ٭ تقلّبُ طرفهـــا حـــذرَ الصقــور[1]

أي صاحب عينين مثل عينَيْ بنت ماء .

(وقد يُقام مقامَ مضاف محذوفٍ ، مضافٌ إلى محذوفٍ قائم مقامَه رابعٌ) ـ نحو :

٣٥٢ ـ أَيَتْنَّ إلاَّ اصطيـــادَ القُلـــوُ ٭ بِ بـأعين وَجْرَةَ حينـاً فحينـاً[2]

أي مثل أعين ظباء وجرة ؛ ووجرةَ موضع بين مكة والبصرة ، أربعون ميلاً ، ليس فيه منزل تأوي إليه الوحش .

(وقد يستغنى بمضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى رابع ، عن الثاني والثالث) ـ نحو : ﴿ من أثر الرسول ﴾[3] أي من أثر حافر فرس الرسول .

(ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفاً إثر عاطفٍ متصل أو منفصل بلا ، مسبوق

---

(١) في سيبويه ٢ / ٧٣ (١ / ٢٥٤) جاء قبله ببيت :

طليـقُ الله لم يمْنُنْ عليـه ٭ أبـو داود وابنُ أبي كثير

ولا الحجاج .. البيت ، وقال في الحاشية : البيتان نسبها الجاحظ في البيان ١ / ٣٨٦ إلى إمام بن أقرم النميري ، ذكر أنه كان سجيناً فتحيَّل حتى استنقذ نفسه دون أن يمن عليه من حبسه فيطلقه ـ ونعت الحجاج بالجبن ، وشبه عينيه عند تقليبه لها حذراً وجبناً بعيني بنت الماء ، وهي ما يصاد من طير الماء كالغرانيق ونحوها إذا نظرت إلى الصقور فقلبت حماليقها حذراً منها ، قال الجاحظ : لأن طير الماء لايكون أبداً إلاَّ متسلق الأجفان قال : والشاهد فيه نصب : عيني بنت ماء على الذم ، ولو قطعه فرفعه لجاز ، والشاهد هنا : حذف مضاف ومضاف إليه ، وإقامة ما أضيف إليه صفة الثاني في قوله : عيني بنت ماء ، أي صاحب عينين مثل عينيْ

(٢) لم أجد البيت في مراجعي ، والشاهد فيه أنه قد يُقامُ مقامَ مضافٍ محذوفٍ ، مضافٌ إلى محذوفٍ قائم مقامه رابعٌ ، وذلك في قوله : بأعين وجرة ، أي مثل أعين ظباء وجرة .

(٣) طه :٩٦

بمضافٍ مثل المحذوف ، لفظاً ومعنى) ـ فالمتصل نحو : ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك ،ونحو :

٣٥٣ ـ أكُلَّ امرئ تحسَبينَ امرأً ونارٍ تَوقَّدُ بالليل نارا[1]؟

أي : ومثل أخيك ، وكلَّ نار .

والمنفصل نحو : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ، ولا بيضاءَ شحمةً ، ونحو :

٣٥٤ ـ ولم أر مثلَ الخيرِ يتركه الفتى ولا الشرِّ يأتيه امرؤ وهو طائع[2]

أي : ولا كل بيضاء ، ولا مثل الشرِّ . ولا يشترط في هذا الحذف[3] تقدم نفي أو استفهام ، خلافاً لبعض النحويين ، كقوله :

٣٥٥ ـ لوَ أنَّ طبيبَ الإنس والجنِّ داويا الـ ـذي بيَ من عفراءَ ما شفَياني[4]

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على جواز إبقاء ثاني المتضايفين على جرّه بعد حذف المضاف بشرطه ، واستشهد به في التوضيح على هذه المسألة ، قال فيه وفي شرحه : فأبقى نار على جره مع أنه مضاف إليه كل محذوفة ، أي : وكلّ نارٍ .. قال في المغني ١ / ٢٩٠ : وسهل حذفها تقدم ذكرها .. والبيت لأبي دؤاد الإيادي أو عديّ بن زيد .

(٢) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على مافي البيت قبله .. قال : وفي التسهيل وشرحه : « ويجوز الجرُّ بالمضاف محذوفا إثر عاطف متصل أو منفصل بلا .. كما في البيت في قوله : ولا الشرِّ ، أي : ولا مثل الشرِّ ؛ قال في الدرر : قال الشارح : والجر في هذا النوع بالشروط المذكورةمقيس ، وظن بعضهم أن الحذف في هذا النوع مشروط بتقدم نفي أو استفهام ، وليس ذلك شرطا ، بل يجوز مع عدمها . قال : ولم أقف على قائله .

(٣) في (د) : في مثل هذا المحذوف .

(٤) في الدرر ٢ / ٦٥ : استشهد به على جواز بقاء ثاني المتضايفين على جرّه من غير أن يتقدمه نفي أو استفهام في قوله : طبيب الإنسِ والجنِّ ، أي : وطبيب الجن . والبيت من قصيدة لعروة بن حزام العذري

وقوله :

٣٥٦ ـ لو أن عُصْمَ عمايتين ويذبل سمعا حديثك أنزلا الأوعالا[١]

والجرُّ في هذا مقيس[٢] .

(وربما جَرَّ المضافُ المحذوفُ دون عطف) ـ حكى الكسائي عن العرب : أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ ذبحوها ، بجرِّ شاةٍ على تأويل : لحم شاةٍ ، وقال :

٣٥٧ ـ رحمَ اللهُ أعظماً دفنوها بسِجستانَ طلحةِ الطلحاتِ[٣]

أي : أعظم طلحة الطلحات . وأجاز الكوفيون القياس على هذا .

(ومع عاطف مفصول بغير لا) ـ كقراءةِ بعضهم : ﴿ والله يريد الآخرة ﴾[٤] بالجرِّ[٥] أي : باقي الآخرة[٦] ، كذا قدَّره بعض المحققين ، وقدره كثيرون : عرض الآخرة ؛ وهذا غير مقيس .

(**فصل**) :(يجوز في الشعر فصلُ المضاف بالظرف والجار والمجرور ، بقوةٍ ،إن تعلَّقا به) ـ أي بالمضاف ؛ نحو قوله :

---

(١) الاستشهاد فيه كالذي قبله في قوله : عصم عمايتين ويذبل ، أي : وعصمَ يذبلٍ .

(٢) في (د) : والجر في هذا كله مقيس .

(٣) في الدرر ٢ / ١٦٢ قال : استشهد به ـ أي السيوطي في الهمع ـ على أن المختار إثبات بدل الكل من البعض ، وفي البيت شاهدان آخران ، أحدهما ، وهو الشاهد هنا ، حذف أعظم وبقاء طلحة على جرّه من غير عطف ولا إضافة إلى مثل المحذوف ، أي أعظم طلحة ، وهو غير الغالب في استعمال العرب والثاني في جمعه الطلحات بالتاء .. وسجستان ناحية معروفة في أرض العجم ، والبيت لابن قيس الرقيات ـ ديوانه / ٢٠

(٤) الأنفال :٦٧

من(٥) إلى(٦) سقط من (غ)

٣٥٨ ـ فرِّشْني بخيرٍ لا أكونَنْ ومِدحتي   كناحتِ يوماً صخرةٍ بعسيلِ[1]

ونحوه :

٣٥٩ ـ لأنتَ مُعتادُ في الهيجا مصابرةٍ   يَصْلَى بها كلُّ من عاداك نيرانا[2]

أي : كناحتِ صخرةٍ يوماً[3] ، ومعتادُ مصابرةٍ في الهيجا[3] ؛ ويوماً معمول ناحت ، وفي الهيجا معمول معتاد ؛ قال المصنف : وهو جدير بأن يجوز اختياراً ؛ وفي الخبر عنه عليه السلام : « هل أنتم تاركو لي صاحبي[4] » ؟ وفي كلام بعض[5] من يوثق بعربيته : تَرْكُ يوماً نفسِك[6] وهواها سعيٌ لها في رداها .

(وإلاّ فبضعف) ـ نحو :

٣٦٠ ـ كما خُطَّ الكتابُ بِكفِّ يوماً   يهوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ[7]

ونحو :

---

(١) في الدرر ٢ / ٦٦ : فَرِشْني بخير لا أكونَ . قال : استشهد به على فصل المضاف من المضاف إليه بالظرف ، فناحت مضاف ، وصخرة مضاف إليه ، ويوماً ظرف فصل بينهما .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : فرُشْني أي أصلح حالي بخير ، من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش ،والواو في : ومدحتي بمعنى مع .. والعَسِيل مكنسة العطار التي يجمع بها العطر ، وهو كناية عن كون سعيه فيها لافائدة فيه ، مع حصول التعب والكد .

(٢) الشاهد في هذا البيت كالذي قبله ، والفصل فيه بالجار والمجرور في قوله : معتادُ في الهيجا مصابرةٍ أي معتادُ مصابرةٍ في الهيجا ، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور . في الهيجا .

(٣) سقطتا من (د)

(٤) بخاري تفسير سورة ٢ ، ٧ (البقرة والأعراف)

(٥) سقطت « بعض » من (ز)

(٦) في (ز) : ترك نفسك يوما .. ولا شاهد فيه .

(٧) في المقتضب ٤ / ٣٧٧ (٤ / ٦٤٩) قال الشارح في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٩١ على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف للضرورة ، والأصل : بكفِّ يهوديٍّ . وصف رسوم الدار =

٣٦١ ـ هما أخوا في الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهما[1]

وجاء الفصل بالقسم في النثر ، حكى الكسائي : هذا غلامُ والله زيد .

(ومثله في الضعف الفصلُ بمفعول به متعلق بغير المضاف) ـ كقول جرير :

٣٦٢ ـ تَسقي امتياحاً نَدَىَ[2] المسواكَ ريقتِها
كما تضمَّن ماءَ المزنة الرَّصَفُ[3]

أي نَدَى ريقتِها المسواكَ ؛ ماحَ فاهُ بالسواك مَيْحاً إذا استاك ، والامتياح مثل السواك ، والرَّصَفُ حجارة بعضها مرصوفٌ إلى بعض ، قال العجاج :

= فشبهها بالكتابة في دقتها والاستدلال بها ، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب ، وجعل الكتابة بعضها متقارب ، وبعضها مفترق متباين ، ومعنى يزيل : يفرق ما بينها ويباعد ، ونسب البيت إلى أبي حية النميري سيبويه وشراحه .

(١) في سيبويه ١٨٠/١ (٩٢) : وقالت دُرْنَا بنت عبعبة ، من بني قيس بن ثعلبة ، وفي الحاشية : الأصوب نسبته إلى عَمرة الخثعمية ، ترثي ابنيها ، كما في الحماسة ١٠٨٢ بشرح المرزوقي .

وفي الإنصاف ص٤٣٤ : وقالت امرأة من العرب : دُرْنا بنت عبعبة الجحدرية ، وقيل : عَمْرة الجُشمية ؛ وفي حاشيته : هذا البيت لشاعرة من شواعر العرب ، من كلمة ترثي فيها أخوين لها ، وقد اختلف الرواة في تسميتها ، فسماها سيبويه والزمخشري وابن يعيش : دُرْنا بنت عبعبة ، من قيس بن ثعلبة ، وسماها أبو تمام في ديوان الحماسة : عَمْرة الخثعمية ، وروى الخطيب التبريزيّ عن أبي رياش أن الصواب أن قائل الأبيات : درماء بنت سيار بن عبعبة الجحدرية ..

قال في الدرر ٦٦/٢ : استشهد به على أن فصل المضاف من المضاف إليه بالمجرور خاص بالضرورة هنا ، لأنه أجنبيّ ، واستشهد به العيني على ذلك أيضا ، قال الاستشهاد فيه في قوله :

☆ أخوا في الحرب من لا أخا له ☆

حيث فصل بالأجنبيّ بين المضاف : أخوا ، والمضاف إليه : من لا أخا له .. قال في شرح سيبويه : تقول : كانا ينصران من لا ناصر له من القوم ، إذا خشي نبوة من نبوات الدهر ، أو خشي أن ينبو عن مقاومة عدوه ، وفي حاشية الإنصاف : وأصل النَّبْوة أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة .

(٢) في (ز ، د) : بذي المسواك ، وفي الشرح قال في (ز) : أي ندى ريقتها ، وفي المراجع كلها : ندى .

(٣) في الدرر ٦٦/٢ ، كما في ش ـ ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨ : قال في =

٣٦٣ ـ مِنْ رصَفٍ نـــازع سَيْـلاً رَصَفَــا حتى تنـاهَى في صهـاريـج الصَّفَـا[1]

أي مزج هـذا الشراب من مـاء رصَف ، نـازع رصفـاً آخر ، لأنـه أصفَى لـه وأرق ، فحذف الماء ، وجعل مسيله من رصَفٍ إلى رصَف ، منازعةً منه إليه .

(وبفاعل مطلقاً) ـ أي تعلَّق بالمضاف نحو :

٣٦٤ ـ مـا إنْ وجـدنـا للهـوَى من طِبٍّ ولا عَـدِمنـا قهرَ وَجْـدٌ صَبٍّ[2]

أو بغير المضاف نحو :

٣٦٥ ـ أنْجبَ أيــامَ وَالِـــدَاهُ بـــه إذْ نَجلاهُ ، فنعم مـــانَجــَلا[3]

= الـدرر : استشهـد بـه على أن فصل المضـاف من المضـاف إليـه بـالأجنبي من الضرورة ، واستشهـد بـه في التوضيح على هذه المسألة أيضـا ـ وهو هنـا شـاهـد على ضعف الفصل ـ وفي التصريح ـ ٥٩/٢ ـ : تسقي مضارع سقى متعدٍّ لاثنين وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمرو في البيت قبله :

مـــا استـوصف النــاس من شيء يروقهمُ إلاَّ رأوا أمَّ عمرو فـوق مـــا وصفــوا

قال : وندى مفعوله الأول ، وهو مضاف ، وريقتها مضاف إليه ، والمسواك مفعوله الثـاني ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه ، أي تسقي ندى ريقتها المسواك ؛ والامتياح الاستياك ؛ والمزنة السحـاب ؛ والرَّصَف جمع رَصَفَة ، وهي حجارة مرصوف بعضهـا إلى بعض ، ومـاء الرصف أرقُّ وأصفى . والبيت من قصيدة لجرير ، يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو آل المهلَّب ـ ديوانه ٣٨٦ ـ .

(١) في اللسان ـ رصف : ... والرَّصفُ الحجارة المتراصفة ، واحدتها رَصَفَـة بـالتحريـك ، والرَّصَف حجارة مرصوف بعضها إلى بعض ، وأنشد العجاج :

فشنَّ في الإبريـــق منهـــا نُـــزَفـــا من رصَفٍ نـــازع سيـــلاً رصفـــا
حتى تناهَى في صهاريج الصَّفا

قال الباهليّ : أراد أنه صبَّ في إبريق الخمر من ماء رصَف نازع سيلاً كان في رصف ، فصار منـه في هذا ، فكأنه نازعه إياه ... والبيت مثال لتوضيح معنى الرصف .

(٢) في النسخ الثلاث : ما إن عرفنا ... ولاجهلنا ... وقـد ذكرت الروايتين في العيني ـ ٤٨٣/٣ ، والتصريح ٥٩/٢ ـ قال العيني : لم أقف على اسم راجزه ، وكذا لم ينسبه في معجم شواهد العربية ؛ قال في التصريح : فأضاف قهر إلى مفعوله ، وهو صب ، وفصل بينهما بفـاعل المصـدر ، وهو وجـد ؛ والأصل : ما وجدنا للهوى طبا ، ولا عدمنا قهر صب وجد ، والصب العاشق .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٢٧٧/٢ : قـالـه الأعشى ميمون بن قيس ـ ديـوانـه =

أي أنجب والداه به أيام إذ نجلاه .

(وبنداء) ـ كقول بُجير أخي كعب ـ بن زهير ـ :

٣٦٦ ـ وِفَــاقُ ، كعبُ ، بُجَيْرٍ مُنقـــذٌ لـــك مِنْ
تعجيــلِ تهلكــــةٍ والخُلْـــدِ في سقَرا[1]

أي وِفاقُ بُجيرٍ يا كَعبُ .

وقول الفرزدق :

٣٦٧ ـ إذا مــا أبــا حَفْصٍ أَتَتْــكَ رأيتَهــا على شعراء النـاس يعلـو قصيـدهــا[2]

أي إذا ما أتتك يا أبا حفص .

(وبنعت) ـ كقول الفرزدق :

٣٦٨ ـ ولئن حلفتُ على يـــديـــك لأحلفَنْ بيمينِ أصــدقِ ،مِنْ يمينِـــك ، مُقْسِمِ[3]

أي بيمينِ مُقسمٍ أصدقَ . وقال آخر :

ص٢٣٥ ـ برواية : أنجبَ أيامُ والديه به ... قال في الحاشية : أنجب الرجل ولد ولـداً نجيبـاً أي كريـا ؛ نسب الإنجاب للأيام ، كما تقول : نام ليلُ فلان ، تريد أنه هو الـذي نـام ؛ وقـال العيني : وأنجب فعل ، ووالداه فاعله ؛ والشاهد في أيامَ ، فإنه ظرف منصوب ، فصل بـه بينهما ، إذ التقـدير : أنجب والـداه به أيامَ إذ نجلاه ؛ وهو نفس تخريج الشارح للبيت .

(١) في العيني الكبير ٤٨٩/٣ : قـائلـه هو بجير بن زهير بن أبي سلمى ، وهو أخو كعب ، أسلم قبل أخيه كعب ؛ وهما شاعران مجيدان ؛ والبيت من قصيدة ، يحرض بها بجير أخاه كعبا على الإسلام ، يقول لـه : وفـاقُ بُجيرٍ يـاكعبُ منقـذٌ لـك من تعجيـل الهلاك في الـدنيـا ، والخلـود في جهنم في الآخرة . والاستشهاد في قوله : كعبُ ، فإنه منادى ، فصل به بين المضاف والمضاف إليه .

(٢) وهذا مثال آخر للفصل بين الظرف إذا ومخفوضه : جملة أتتك ، بـالنـداء : أبـا حفص ، أي إذا ما أتتك ياأبا حفص قصيدتي ؛ وقائله الفرزدق ـ ديوانه ١٦٨/١

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٨/٢ : قالـه الفرزدق ـ ديوانـه ٢٢٦/٢ ـ ، واللام في لئن للتأكيد ، وفي لأحلفن جواب الشرط ؛ والشاهد في أصـدق من يمينـك ، حيث فصل بين المضـاف وهو بيمين ، والمضاف إليه وهو مقسم ، أي بيمين مُقسمٍ أصدق ..

٣٦٩ ـ نجـوتُ ، وقــد بَـلَّ المراديُّ سيفَــه من ابن أبي شيخ الأبـاطحِ طـالبِ[1]

أي من ابن أبي طالب .

(وفِعْل مُلْغىً) ـ نحو ما أنشد ابن السِّكيت :

٣٧٠ ـ ☆ بأيِّ تراهمُ الأرضين حلُّوا ☆[2]

أي بأيِّ الأرضين .

(وإن كان المضافُ مصدراً جاز أن يضاف ، نظماً ونثراً ، إلى فـاعلـه مفصولاً بمفعوله) ـ ولا يختص ذلك بالشعر ، خلافـاً لأكثر النحويين ، والعمـدة قراءة ابن عامر : ﴿ قتلَ أولادَهم شركائهم ﴾[3]، ومن النظم :

٣٧١ ـ ☆ زَجَّ القَلوصَ أبي مَزادَهْ[4] ☆

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٨/٢ : قالـه معـاويـة بن أبي سفيـان ، رضي الله عنها ، لـما اتفق ثلاثـة من الخـوارج ، بعـد التحكيم ، على قتـل عليّ بن أبي طـالب ومعـاويـة وعمرو بن العـاص فسلم معـاويـة وعمرو ، وقتل عليّ ، رضي الله عنـه . والـواو في وقـد للحـال ، والمراديّ هـو عبـد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم ، لعنه الله ، والشاهد في قوله : من ابن أبي شيخ الأبـاطح طـالبِ ، إذ التقـدير : من ابن أبي طـالب شيخ الأبـاطـح ، حيث فصـل بـالنعت بين المضـاف أبي والمضـاف إليـه طالب ، والأباطح مكة ، فإن أبا طالب كان شيخها ومن أعيان أهلها وأشرافها .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢٧٩/٢ ، ٢٨٠ : عجزه :

☆ أَلدَّابَران أم عسفوا الكِفارا ☆

قال : والدابران بفتح الدال والباء الموحدة ، والكفـار بكسر الكاف موضعـان ، والهمزة للاستفهـام وفيـه إضمار ، والتقـدير : هل حلوا الـدابران ؟ أم عسفوا أي أم توجهوا نحـو الكفـار ؟ والبـاء في : بـأي تتعلق بحلوا ، والشـاهـد في قـولـه : بـأي تراهم الأرضين ، حيث فصـل بين المضـاف أي والمضـاف إليـه : الأرضين بالفعل الملغى : تراهم . قال الصبان : والفعل الملغى الذي يستقيم المعنى المراد بدونه .

(٣) الأنعـام :١٣٧ في قراءة حفص : « قتـلَ أولادِهم شركاؤهم » ، وفي قراءة ابن عـامر فصـل بين المصدر المضاف : قتل والمضاف إليه : شركائهم ، وهو الفاعل في المعنى بالمفعول : أولادَهم .

(٤) في الشواهد الكبرى للعيني ـ ٤٦٨/٣ :

فـزجَجْتُهـا بِمِـزَجَّـةٍ زجَّ القَلُـوصَ أبي مَـزادَهْ =

(وربما فُصل في اختيارٍ[1] اسمُ الفاعل المضافُ إلى المفعول ، بمفعول آخر ، أو جار ومجرور) ـ فالأول كقراءة بعض السلف : ﴿ فلا تحسبنَّ اللهَ مُخلفَ وعدَه رسلِهِ ﴾[2] بنصب وعد وجرّ رسل ، والثاني نحو ماسبق من الخبر : ﴿ هل أنتم تاركو لي صاحبي ﴾[3] ؟ وخُرِّج على حذف النون كقراءة بعضهم : ﴿ بضارِّي به من أحَدٍ ﴾[4] ، ولا إضافةَ حينئذ .

(فصل[5]) : (الأصح بقاءُ إعراب المعرب المضاف[6] إلى ياء المتكلم) ـ خلافاً للجرجاني وابن الخشاب وغيرهما في قولهم : إنه مبنيٌّ ؛ وفي البسيط ، نقل قول : إن الإضافة إلى المبنيّ مطلقاً يحصل عنها البناءُ مطلقاً ، قال : ولذا جعل بعضهم الإضافة إلى ياء المتكلم موجبة للبناء ؛ وقال ابن جني : إن المضاف إلى الياء لا يوصف بإعراب ولا بناء ، والجمهور على أنه معرب تقديراً في الأحوال

=

قال : أنشد الأخفش هذا البيت ولم يعزه إلى أحد . قوله : فزججتها ؛ يقال : زججت الرجل أزجّه زَجّاً فهو مزجوج ، إذا طعنته بالزّج ؛ بِمِزَجَّةٍ ، بكسر الميم وفتح الزاي وتشديد الجيم ، وهو رمح قصير كالمزراق ؛ والناس يلحنون فيها فيفتحون ميمها ؛ والقَلوص بفتح القاف الشابةَ من النوق ؛ وأبو مزادة كنية رجل ؛ يخبر أنه زج امرأته بالمزجة ، كما زجَّ أبو مزادة القلوص ... وزجَّ نصب بنزعِ الخافض ، أي زججتها زجّاً كزَجِّ أبي مزادة للقلوص ، والقلوص منصوب على أنه مفعول ، ولكنه اعترض بين المصدر المضاف وبين فاعله ، لأن زجَّ مضاف إلى أبي مزادة ، وهو موضع الشاهد ، حيث فصل بالقلوص ، بين المضاف ، وهو زجَّ ، والمضاف إليه وهو أبي مزادة .

وقال الزمخشري : سيبويه بريء من إجازة مثل هذا ، وليس لقائله في هذا عذر إلاَّ مَسّ الضرورة لإقامة الوزن ، ووجهه أن يجر القلوص على الإضافة ، ويقدَّر مضاف إلى أبي مزادة محذوف ، بدلا عن القلوص ، تقديره : زجَّ القلوص قلوص أبي مزادة .

(١) في (د ، ز) وفي بعض نسخ التسهيل : في الاختيار .

(٢) إبراهيم :٤٧

(٣) بخاري تفسير سورة البقرة والأعراف

(٤) البقرة :١٠٢ ﴿ وماهم بضارين به من أحد ﴾ في قراءة حفص .

(٥) في هامش (غ) في مقابل « فصل » : المضاف لياء المتكلم بخط كبير مغاير لخط النسخة .

(٦) في (د) وفي بعض نسخ التسهيل : إذا أضيف إلى ياء المتكلم .

الثلاثة ، وسيأتي اختيار المصنف . وخرج بالمعرب المبنيّ ، فإنه يبقى على بنائه نحو : لدن وأحدَ عشر ، ولو سكت عن المعرب لم يضر ، لإشعار بقاء الإعراب بمقصوده .

(ظاهراً في المثنّى مطلقاً) - أي رفعاً ونصباً وجرّاً نحو : قام غلاماي ، ورأيت غلامَيّ ، ومررتُ بغلاميَّ ، وهذا بناء على أنه معرب بالحروف .

(وفي المجموع على حدِّه ، في غير[1] رفع) - وهذا أيضا بناء على ذلك القول ، والمراد جمع المذكر السالم ، وقال : في غير رفع ، لاعتقاد ظهور علامة النصب والجر نحو : ضربت مسلميَّ ، ومررت بمسلميَّ ، وتقدير علامة الرفع نحو : ضربت مسلميَّ ، ومررت بمسلميَّ ، وتقدير علامة الرفع نحو : قام مسلميَّ ، فعلامة الرفع الواو المقدَّرة ، إذ أصله : مُسلموِيَ ، فقلبت الواو ياءً ، وسبقه[2] إلى هذا ابنُ الحاجب ، وهو غير سديد ، فالمقدَّر مالم يوجد ، والواو موجودة ، إلاّ أنها انقلبت ياءً[3] ، فكما لا يقال في ميزان : الواو مقدَّرة ، كذلك هنا .

(وفيما سواهما مجروراً) - أي سوى المثنى والمجموع على حدِّه ، فإذا قلت : مررت بغلامِي ، فعلامة الجر الكسرة الظاهرة على الميم ، وكذا بغلماني وبهنداتي ونحو ذلك . ونظير ماذهب إليه المصنف في هذا قولُ مَنْ زعم أن مَنْ زيدٌ ؟ في جواب من قال : قام زيدٌ معرب بالحركة[4] الظاهرة ، وليست الحركة للحكاية ، بخلاف مَنْ زيداً لقائل : ضربت زيداً ، ومَنْ زيدٍ لقائل : مررت بزيدٍ ؛ والجمهور في المحكيّ والمضاف إلى الياء أن الإعراب مقدر في الأحوال الثلاثة .

---

(١) في بعض نسخ التسهيل : غير مرفوع

من (٢) إلى (٣) سقط من (د)

(٤) في (غ) : بالحركات الظاهرة .

(ومقـدَّراً فيما سوى ذلـك) ـ نحو : قـام غـلامي ، ورأيت غـلامي ، وكـذا ما أشبهه .

(ويُكسر متلوُّها) ـ أي متلوُّ الياء .

(إن لم يكن حرفَ لينٍ يلي حركةً) ـ نحو : غلامي وظبْيي ودَلْوِي وعَدْوي ؛ وخرج بقوله : يلي حركة : علامة التثنيـة ، وعلامـة جمع المـذكر السـالم ، وألف المقصور ، وياء المنقوص ، وسيأتي ما يُفْعَل في هذه .

(وتُفتَـح اليـاء أو تُسكَّن) ـ نحـو : قـام غـلامِي وغـلامِيَ ، ويـا غـلامِي ويـا غلامِيَ ، ثم قيل : الأصـل الحركـة ، فـالأكثر فيما كان على حرف واحـد من المضمر الحركة ، وقيل : السكون ، لأنه حرف علة كواو ضربوا .

(وإن نودي المضاف إليها) ـ أي إلى الياء .

(إضـافـة تخصيص) ـ نحو : يـاغـلامي ؛ وخرج : يـا مكرمي ، للحـال أو الاستقبال ونحوه ، فإضـافتـه للتخفيف ، فـاليـاء في نيـة الانفصـال ، فلم يُشبـه : يا قاضٍ ، في جواز الحذف ، فلا تحذف الياء في : يـا مكرمي ، ولا تقلب ألفـاً ، ولا يُفتَح ما قبلها ، وإنما تُفتح أو تُسكَّن .

(جاز[1] أيضاً) ـ أي مع الفتح والتسكين .

(حذفُها) ـ نحو : يا غلامِ .

(وقلبُها ألفاً) ـ نحو : يا غلاما .

(والاستغناء عنها) ـ أي عن الألف .

(بالفتحة) ـ فتقول : يا غلامَ ، كما استغني بالكسرة عن الياء ، وهذا أجازه

---

(١) في (ز) : وجاز أيضاً .

الأخفش ، ولم يتعرض غير المصنف لما اشترط من إضافة التخصيص ، بل أطلقوا ذكر الأوجه في المنادى المضاف إلى الياء .

(وربما وردت الثلاثة) ـ أي الحذف ، والقلب ألفاً ، والاستغناء بالفتحة .

(دون نداء) ـ فالحذف : ﴿ فبشِّر عِبادِ الذين ﴾[1] ، حذفت الياء وصلاً ووقفاً وخطاً ؛ والقلبُ :

٣٧٢ ـ أطوِّفُ ما أطوِّفُ ثم آوي إلى أُمَّا ويُرويني النقيعُ[2]

وخصَّه بعضهم بالضرورة ؛ والاستغناء بالفتحة :

٣٧٣ ـ ولست بمدركٍ ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لوأنِّي[3]

وقيل : إن حذف الألف فيه ضرورة .

(وقد يُضَمُّ فيه) ـ أي في النداء .

(ما قبل الياء المحذوفة ، وتنوى الإضافة) ـ كقراءة بعضهم : ﴿ قال ربُّ احكم بالحق ﴾[4] ، ﴿ ربُّ السجنُ أحبُّ إليَّ ﴾[5] ، وليس من باب : افتدِ

---

(١) الزمر : ١٧ .

(٢) في الدرر ٢ / ٦٩ : ومن القلب قول الشاعر : أطوف ما أطوف ... البيت ، يريد إلى أمي ، وقال ابن عصفور : ويجوز أن تقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة في الضرورة نحو قوله : أطوف ما أطوف .. البيت .

(٣) في (ز ، غ) : فلست براجع ، وفي (د) : وليس براجع ، والتحقيق عن الإنصاف والأشموني والتصريح والدرر ، قال في الإنصاف ص ٣٩٠ : ومحل الاستشهاد قوله : بلهفَ ، أي بقولي : يا لهفا ، على أن اللهف مضاف إلى ياء المتكلم ، ثم قلبت الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة ، وقلبت الياء ألفا ، ثم حذف هذه الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ، مجتزئاً بالفتحة التي قبلها ، لأنها ترشد إليها وتدل عليها .

(٤) الأنبياء : ١١٢ .

(٥) يوسف : ٣٣ .

مخنوقُ[1] ، لقلّة هذا ؛ وحكى سيبويه عن بعض العرب : يا قومُ لا تفعلوا ، ويا ربُّ اغفر لي ، ووجه هذه اللغة أنه لما حذف الياء ، قدر كأن الاسم لا ياء معه ، فبنى على الضم ، وأجاز أبو عمرو وغيره استعمال هذه اللغة بدونِ نداء نحو : جاء غلامُ ، ومنه :

٣٧٤ ـ ذريني إنما خَطَئي وصَوْبي عليَّ ، وإنما أتلفتُ مالُ[2]

أي مالي ؛ ورده أبو زيد الأنصاري ، وقال : المعنى : وإن الذي أتلفته مال لا عرض .

(وتفتح) ـ أي الياء .

(في الحالين) ـ أي النداء وغيره .

(بعد حرف اللين) ـ ألفاً كان أو واواً أو ياءً .

(التالي حركةً) ـ خرج نحو : دَلْو وظَبْي .

(ويُدغم فيها) ـ أي في الياء .

---

(١) أي افتد يا مخنوقُ ، فالمنادى هنا مبنيّ على الضم ، وليس من باب المضاف إلى ياء المتكلم .

(٢) في الدرر ٢ / ٦٩ : وإنما أهلكت مالُ ؛ قال : استشهد به على قلة حذف الياء من مالي .. وقال ابن عصفور : وأما الوجهان اللذان في النداء ، وهو الضم نحو : جاء غلامُ ، وأنت تريد الإضافة ، فأجازه أبو عمرو وغيره على قلة ، وأنشد : ذريني .. البيت ، يريد مالي ، وردّه أبو زيد الأنصاري وقال : المعنى أن الذي أنفقته مال لا عرض ، ولهذا البيت قصة طويلة بين الطوال والأحمر وابن قادم وأبي عصيدة وغيرهم من أدباء العصر ، مع أمير المؤمنين المتوكل ، حين أراد اختيار المؤدبين لأولاده ، فألقوا بينهم هذا البيت ، فقالوا : ارتفع مال بإنما إذ كانت بمعنى الذي ، ثم سكتوا ، فقال أبو عصيدة : هذا الإعراب ، فما المعنى ، فأحجم الناس عن القول ، فقيل له : فما عندك ؟ قال : أراد : ما لومك إياي وأنا إنما أنفقت مالاً ولم أنفق عرضاً ، فالمال لا ألام على إنفاقه .. فاختير هو وابن قادم ، والبيت لأوس بن غلفاء ، وقبله :

ألا قالت أمامة يوم غول تقطع بابن غلفاء الحبال

(إن كان ياءً أو واواً) ـ وذلك بعد قلب الواو ياءً ، لاجتماعها ساكنة مع الياء نحو : قاضِيَّ واثنيَّ وابنيَّ ومصطفيَّ وعشريَّ في قاض واثنين وابنين ومصطفين وعشرين ، وكذا بنون ومصطفون وعشرون .

(وإن كان ألفاً لغير تثنية ، جاز في لغة هذيل القلبُ والإدغامُ) ـ نحو : عصيَّ وفتيَّ في عصاي وفتاي ، وذكر سيبويه هذه اللغة ، ولم يعزها لهذيل ، فقال : وباشرت العرب[1] يقولون : بُشْرَيَّ وهُدَيَّ ، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش ، وليس القلب بمتحتم عندهم ، أعني أصحاب اللغة المذكورة ، بل يجيزون إقرار الألف ، كما يفعل غيرهم من العرب ، وقد فعل أكثر العرب فعلهم في الأكثر عنهم مع كلمتي : لدى وعلى الظرفية ، فقالوا : لديَّ وعليَّ ، فقلبوا ، ومنهم من أقر الألف فقال : لداي وعَلايَ ، فأما ألف التثنية فكل العرب يقرها نحو : غلاماي وفتيايَ وراميايَ .

(وربما كسرت مدغماً فيها) ـ وهي لغة حكاها الفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾[2] ، ومنها :

٣٧٥ ـ قال لها : هل لكِ يا تافيِّ ؟ قالت له : ما أنتَ بالمرضيِّ.[3]

(١) في (د) : وناس من العرب .

(٢) إبراهيم : ٢٢ .

(٣) في (د) : يا نافيّ ، وفي (ز) : يا تاقيّ ، وفي (غ) : قال لها :
هل لك رأي فيّ

والتحقيق من حاشية يس على التصريح ٢ / ٦٠ ـ قال صاحب التصريح : على أصل التقاء الساكنين ـ ط / ١٨ ـ والكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم ، وعليه قراءة حمزة والأعمش ويحي بن وثاب : ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ إنيِّ .. ﴾ بكسر الياء في الوصل .. وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب ، وأجازها أبو عمرو بن العلاء ، قاله الشاطبيّ ، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته : أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة : ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾ بالكسر .. قال يس : قوله : في لغة بني يربوع ، قال شاعرهم ، وهو الأغلب العجلي : قال لها .. البيت ، وقول الزمخشري : =

(أو بعد ألف) ـ كقول بعض العرب : عصايِ ، وهي لغة قليلة ، أقل من كسرها مدغماً فيها ، وبها قرأ الحسن وأبو عمرو في شاذه ؛ وأما قراءة نافع : ﴿ ومحيايْ ﴾[1] بسكون الياء ، فمن إجراء الوصل مجرى الوقف .

(ويجوز في أبي وأخي : أبيَّ وأخيَّ ، وفاقاً لأبي العباس) ـ ووجه ما أجازه ردُّ المحذوف في الإفراد ، ويدلُّ لذلك قوله :

٣٧٦ ـ كان أبيَّ كرماً وسُوداً ... يُلْقِي على ذي اللِّبَدِ الجديدا[2]

وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر ، خلافاً للمبرد في إجازته في الكلام ، وهو مذهب الكوفيين .

(وحذفُ ميم الفم مضافاً أكثر من ثبوته) ـ ومن ثبوته :

= هي ضعيفة ، واستشهدوا لها ببيت مجهول ، مردود بأن غيره قال إنه للأغلب ، قال أبو شامة : ورأيته أنا في أول ديوانه ، فأول هذا الرجز :

☆ أقبل في ثوبَيْ معافريّ ☆

☆ عند اختلاط الليل والعشيّ ☆

☆ يجرّ ثوباً ليس بالخفيّ ☆

(١) الأنعام : ١٦٢ ، قال في التصريح : وتدر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع : ﴿ ومحيايْ ومماتي ﴾ في الوصل ، بسكون ياء محياي ، ولبيان أن ذلك في الوصل عطفَ عليه : ومماتي ، وإلاَّ فلا حاجة لذكره .

(٢) في الدرر ٢ / ٧٠ : استشهد به ـ السيوطي في الهمع ـ على أن الكوفيين والمبرد وابن مالك جوزوا أن يقال : أبيَّ بردِّ اللام ؛ وهذا البيت استشهد به أبو حيان والدماميني في شرح التسهيل ، على هذه المسألة ، ولم يذكرا تجويز الكوفيين لها ، ولعل السيوطي وقف على ذلك من وجه آخر ؛ قال الدماميني بعد الاستشهاد بالبيت : لأن أبيَّ فيه متعين الإفراد ، بدليل : يُلقي .. والسود السيادة ، وروي : وَجُودا مكانه ، واللبد جمع لبدة وهي الخرقة التي يرفع بها صدر القميص ، والجديد خلاف البالي ، وفي بعض الكتب : الحديد بالحاء المهملة ، وذلك غير صواب ، لأن الشاعر يفتخر بكرم أبيه ، وأنه يكسو العريان ... قال : ولم أعثر على قائله .

٣٧٧ ـ وطعن كفم الـــزّقِّ غـــذَا والـــزّقُّ مـــلآنُ[1]

وكذا :

٣٧٨ ـ يُصبح ظمآنَ وفي البحر فمه[2]

و « لَخلوف فم الصائم.. »[3] ، فلا يخص ذلك بالشعر ، وقد سبقت المسألة أول الكتاب .

(وفيَّ مع حذف الميم واجبٌ) ـ لوجوب رد الواو التي هي عين ، وقلبها بالإدغام ، وتخفيف الياء ممتنع ، لبقاء الاسم المعرب على حرف واحد ، ولا نظير لذلك ، فتقول : فيَّ رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهو قياس ذي إن أجيز إضافتها لمضمر ، فتقول : ذيَّ في الأحوال الثلاث ، كما تقول فيَّ كذلك ، والأصل : ذُويَ كفُويَ ، فقلبت وأدغمت .

☆ ☆ ☆

---

(١) في شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٧ : قاله شهل بن شيبان الملقب بالفِنْد الزِّمانيّ ، شاعر جاهلي قديم ؛ أي وبطعن في اتساعه وخروج الدم منه ، كفم الزق إذا سال بما فيه ، وهو مملوء ؛ وغذا يغذو غُذُوّاً ـ وفي اللسان غَذْواً بالفتح ـ إذا سال ، وغذاه يَغذوه غَذْواً ، والاسم الغذاء ؛ وغذا في موضع النصب على الحال ، والأجود أن يُجعل قد مضمرة ، قال ابن جني : غذا حال من المضاف إليه ، وهو قليل ، ويجب أن تكون قد ههنا مرادة محذوفة ، أي قد غذا ، من حيث كانت « قد » تقرب الماضي من الحال . والشاهد هنا مجيء فم مضافاً ، مع ثبوت ميه .

(٢) في الدرر ١ / ١٤ : استشهد به على أن بقاء ميم فم حال الإضافة من الضرورات عند الفارسيّ وأنه يجوز في الاختيار عند ابن مالك وأبي حيان ؛ وفي المخصص : وقد اضطر الشاعر فأبدل من العين في فم الميم في الإضافة ، وأنشد البيت شاهداً على ذلك ، قال : وهذا الإبدال إنما هو في الإفراد دون الإضافة ، فأجرى الإضافة مجرى الإفراد في الشعر للضرورة . والشطر لرؤبة بن العجاج من قصيدة طويلة .

(٣) بخاري صوم ٢ ، ٩ ، لباس ٧٨ ؛ مسلم صيام ١٦٢ ـ ١٦٤ ؛ ترمذي صوم ٥٤ ؛ والنسائي صيام ٤١ ، ٤٣ ؛ وابن ماجة صيام / ١ ؛ والموطأ صيام ٥٨ .

٤٢ ـ باب التابع

(وهو مـا ليس خبراً) ـ أخرج نحـو : حـامض في : هـذا حلـو حـامض ، لمشاركته ما قبله في الإعراب والعامل ، وليس تابعاً ، بل خبر .

(من مشارك ما قبله في إعرابـه وعـاملـه) ـ أخرج التمييز في نحو : اشتريت رطلاً عسلاً ، فـإن العـامل في رطـل اشتريـت ، وفي عسـل رطـل ، وسيـأتي ذكر الخلاف في العامل في التابع .

(مطلقاً) ـ أخرج المفعول الثاني والحال والتمييز أيضاً في نحو : أعطيت زيداً درهماً ، وظننت زيداً كريماً ، ولقيت زيـداً راكبـاً ، ورطلاً عسلاً ؛ فكل منهـا لا يشارك ما قبله ، لصحة : أعطى زيدٌ درهماً ، وظنَّ زيدٌ كريماً ، ولُقِيَ زيـدٌ راكباً ، وهذا رطلٌ عسلاً .

(وهو توكيـدٌ ، أو نعتٌ ، أو عطفُ بيـانٍ ، أو عطفُ نسَقٍ ، أو[1] بـدلٌ) ـ لأنه إمـا أن يتبع بحرفٍ أوْ لا ، والأول عطف نسق ، والثـاني إن نُوِي معـه تكرار العامل فبدل ، أوْ لا ، وهو بلفـظ محصور فتـأكيـد ، أو غير محصور ، وهو مشتق فنعت ، أو جامد فعطف بيان .

(ويجوز فصلُه من المتبوع بما لا تتمحض مباينته) ـ فمـا كان معمولاً لمـا قبل

---

(١) في همع الهوامع ٢ / ١١٥ قال السيوطي : قال أبو حيان : ولم يحدَّه جمهور النحاة ، لأنه محصور بالعد فلا يحتاج إلى حد ، فلـذلـك قلت : التوابع : نعت وعطف بيـان وتوكيـد وبـدل وعطف نسق ... فإذا اجتمعت رتبت كذلك ، بأن يقدم النعت .. إلخ .

التابع أو بعده ولا علقه[1] ، أو كان جملة لا ترتبط بجملة التابع ، فهو[2] مباين يمتنع الفصل به ، ولهذا منعوا : مررت برجل على فرس عاقل أبلق ، وكذا زيدٌ طعامَك وعمرٌو آكلان ، لأن طعامك أجنبي عن المتعاطفين ، لأنه معمول الخبر ، وقد قدَّمتَه على أحدهما ، فلو قدمته عليهما ، أو أخرته عنهما جاز .

وقوله : بما لا تتمحض مباينته[3] ، ثبت في نسخة البهاء الرقي ، وهو حسن . وجاء الفصل بالمبتدأ نحو : ﴿ أفي اللهِ شكٌّ فاطرِ السموات ﴾[4] ، وبالخبر نحو : زيدٌ قائمٌ العاقلُ ، وبجواب القسم : ﴿ قل بلى وربي لتأتينكم ، عالِم الغيبِ ﴾[5] ، وبمعمول الموصوف : هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ ، وبمعمول المضاف إلى الموصوف : ﴿ سبحان الله عما يصفون . عالِم الغيب والشهادة ﴾[6] ، وبمعمول الصفة : ﴿ حَشْرٌ علينا يسيرٌ ﴾[7] ، وبفعل عامل في الموصوف نحو : أزيداً ضربتَ القائمَ ؟ وبالمفسّر : ﴿ إن امرؤٌ هلكَ ليس له ولدٌ ﴾[8] ، وبجملة الاعتراض : ﴿ وإنه لقسَمٌ ، لو تعلمون ، عظيمٌ ﴾[9] ، وبالاستثناء نحو : ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً خيرٌ منك ؛ وبالمعطوف نحو : هذان رجلان وزيدٌ منطلقان ، حكاه سيبويه ، ومن

(١) وردت هذه العبارة هكذا في النسخ الثلاث ، ولا أدري لها معنى ، والنص التالي من الهمع يوضح الحكم .

(٢) قال في الهمع : ولا يجوز الفصل بمباين محض ، أي أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع ، فلا يقال : مررت برجل على فرس عاقل أبلق .

(٣) في (ز ، غ) : مالم تتمحض مباينته .

(٤) إبراهيم : ١٠ ـ ﴿ قالت رسلهم : أفي اللهِ شكٌّ فاطرِ السمواتِ ﴾ ؟

(٥) سبأ : ٣ ـ ﴿ قل بلى وربي لتأتينكم ، عالِم الغيب ﴾ ، وزاد في (ز) : ﴿ والشهادة ﴾ وليست في هذه الآية ، وزادها ثم ضرب عليها في (غ) .

(٦) المؤمنون : ٩٢ ـ ﴿ سبحان اللهِ عما يصفون . عالِم الغيب والشهادة ، فتعالى عما يشركون ﴾ .

(٧) ق : ٤٤ ـ ﴿ يوم تشقق الأرض عنهم سراعاً ، ذلك حشرٌ علينا يسيرٌ ﴾ .

(٨) النساء : ١٧٦ .

(٩) الواقعة : ٧٦ .

الفصل في التأكيد ما حكى من : قبضتُ المالَيْن أجمَعين[1] ، ﴿ ويرضَيْنَ بما آتيتَهن كلُّهنَّ ﴾[2].

(وإن لم يكن توكيدَ توكيدٍ[3]) ـ نحو : ﴿ فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون ﴾[4]، فلا يفصل بين : كلُّهم وأجمعون .

(أو نعت مُبْهمٍ) ـ نحو : ضربتُ هذا الرجلَ زيداً ، فلا يجوز : ضربتُ هذا زيداً الرجل .

(أو شبهه) ـ في عدم الاستغناء عن الصفة ، ومثل المصنف بقولهم : طلعت الشعرى العَبُور ؛ واعترض باستغنائها في قوله : ﴿ وأنه هو رب الشعرى ﴾[5].

(ولا يتقدم معمول تابع على متبوع ، خلافاً للكوفيين) ـ في إجازتهم : هذا طعامَك رجلٌ يأكلُ ، وزيداً قمتُ فضربتُ ؛ وعلى طريقتهم جرى الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾[6].

☆ ☆ ☆

---

(١) سقطت عبارة الحكاية من (ز ، غ)

(٢) الأحزاب : ٥١ .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ .

(٥) النجم : ٤٩ .

(٦) النساء : ٦٣ : ﴿ وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ ؛ وجاء في هامش (ز) : حاشية : فعلّق « في أنفسهم » من قوله تعالى : ﴿ فقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾ ببليغاً ، وهو صفة لقولاً ، ولا يجوز ذلك للعلة المتقدمة ، وأما « في أنفسهم » فمتعلق بقُلْ .

٤٣ ـ باب التوكيد

التوكيد مصدر وَكَّدَ ، ويقال أيضاً : أكَّد تأكيداً ، لغتان ؛ وربما أطلق سيبويه والأخفش والمبرد على التأكيد الصفة .

(وهو معنويّ ولفظيّ) ـ والمعنوي هو المعتدُّ به في التوابع .

(فالمعنويُّ هو[1] التابع الرافع توهم إضافة إلى المتبوع) ـ قال المصنف نحو : قتلَ العدوَّ زيدٌ نفسُه ، فبذكر النفس عُلم أن زيداً باشر القتل[2]، ولولاه لجاز اعتقاد كونه أمراً ، وهذا يقتضي كونه رافعاً التجوز لا غير ؛ وذكر غيره أنه يرفع ذلك والسهو والنسيان ، فربما توهم السامع أن الإسناد المذكور وقع سهواً أو نسياناً ، فرفع التوكيد هذا التوهم أيضاً .

(أو أن يراد به الخصوص) ـ فإذا قلت : قام القومُ كلُّهم ، رفعت بكلٍّ احتمالَ وضع العام موضع الخاص ، هذا هو المشهور .

(ومجيئه في الغرض الأول) ـ وهو رفع توهم الإضافة .

(بلفظ النفس والعين ، مفردَين مع المفرد) ـ نحو : جاء زيدٌ نفسُه ، وعمرو عينُه ، وهند نفسُها ، وزينب عينُها ؛ ويجوز الجمع بتقديم النفس نحو : زيدٌ نفسُه عينُه ؛ ولا يكون هذا النوع بغيرهما ؛ وأما قولك : أبداً سرمداً ، فنعت يفيد التوكيد ، بدليل تبعية النكرة .

---

(١) سقطت من (د ، غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، وفي ذكرها توضيح للعبارة .

(٢) سقطت من (د ، ز) .

(مجموعَيْن مع غيره) ـ أي غير المفرد ، وهو المثنى والمجموع .

(جمعَ قِلَّةٍ) ـ كأنفس وأعين دون نفوس وعيون ، وسمع في العين الباصرةِ أعيان ، ولا يقال في التوكيد : أعيانها ، بل أعينها لا غير .

(مضافين إلى ضمير المؤكَّد ، مطابقاً له في الإفراد وغيره) ـ كما سبق من نفسه ونفسها ، ونحو : جاء الهندان أو الزيدان أنفسهما أو أعينهما ، ولم يقولوا : نفساهما ولا عيناهما ، كراهة اجتماع تثنيتين ، وإجازة[1] المصنف لذلك مخالفة لما عليه الناس ؛ وجاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم ، والهندات أنفسهن أو أعيُنهن .

(ولا يؤكَّد بهما غالباً ضميرُ رفع متصل إلاَّ بعد توكيده بمنفصل) ـ نحو : قم أنت نفسُك ، وقاموا هم أنفسُهم ، وكذا العين[2] ؛ وإنما التزموا ذلك لحصول اللبس في بعض الصور نحو : هند ذهبت نفسُها أو عينُها[3] . واستظهر بغالباً مما ذكر الأخفش في مسائله من أنه يجوز على ضَعف : قاموا أنفسهم ، وفي شرح الصفار يجوز : هَلُمَّ لكم أنفسكم ، دون تأكيد للفصل ، وهو بخلاف : رويدكم وزيد ، فلا يجوز هذا ، لتنزيل كُم منزلة الجزء من رويد ، ولهذا لا يفصل بينهما بشيء .

(وينفردان بجواز جرِّهما بباء زائدة) ـ نحو : جاء زيدٌ بنفسه ، وعمرو[4] بعينه ؛ بخلاف غيرهما من ألفاظ التأكيد ؛ وأما قولهم : جاءوا بأجْمُعِهم ، بضم الميم وفتحها ، فليس من ألفاظ التوكيد ، وإن أعطى معناه ، بدليل التزام الباء معه.

(ولا يؤكد مثنى بغيرهما ، إلاَّ بكلا وكلتا) ـ نحو : قام الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاهما ، وسنذكر الخلاف في تثنية أجمع وجمعاء .

---

(١) في (د ، ز) : وأجازه ابن المصنف .

(٢) أي وكذا التأكيد بالعين ، كما وقع بالنفس .

(٣) واللبس في أن يُظن وقوع نفسُها أو عينها فاعلاً لذهبت .

(٤) في (ز ، غ) : وزيد بعينه .

(وقد يؤكِّدان ما لا يصح في موضعه واحدٌ ، خلافاً للأخفش) ـ نحو : اختصم الرجلان كلاهما ، ورأيت إحدى المرأتين كلتيهما ؛ والجواز مذهب الجمهور ، ومنهم المبرد ، والفراء وهشام وأبو علي ، ثلاثتهم على المنع ، وحكى ابن عصفور عن الأخفش الجواز ، ووجه المنع عدم الفائدة ، ولم يسمع ذلك عنهم . وخرج بقولنا : لم يسمع نحو : جاء القومُ كلهم أجمعون .. إلى آخر الألفاظ ، بناء على أن كُلاًّ رفع إرادة الخصوص ، وفيه نزاع منقول عن الشيبانيّ ، وفي كلام سيبويه ما يقتضيه ، وأنه إنما يرفع المجاز جملة بعد انقضاء ألفاظ التوكيد .

ورُدَّ عدم الفائدة بأنه يفيد في نحو : ضربت أحد الرجلين كليهما ، برفع توهم الغلط بذكر الرجلين بدل الرجال أو الفرَسَين ، ونحو ذلك .

(ومجيئه في الغرض الثاني) ـ وهو رفع توهم الخصوص .

(تابعاً لذي أجزاء ، يصح وقوع بعضها موقعَه) ـ فإنما يؤكد بكُلّ وأخواتها ما يتجزأ ذاتاً ، أو بحسب العامل ، نحو : قبضت المال كلَّه ، ورأيت زيداً كلَّه ، بخلاف جاء زيدٌ كلُّه ؛ وقد يجيء كُلّ للتكثير دون الإحاطة نحو : ﴿ ولقد أريناه آياتِنا كلَّها ﴾[1].

(مضافاً إلى ضميره) ـ أي ضمير المؤكد كما سبق تمثيله ؛ وتقول للمؤنث : كلها ، وكذا ما ألحق به ، ولجمع المذكر العاقل كلهم ، ولجمع المؤنث كلهن ، وكذا ما ألحق به ، وقد سبق بباب المضمر تفصيل ذلك .

(بلفظ كُلّ أو جميع أو عامة) ـ وأغفل كثير من النحويين أو أكثرهم ذكر جميع وعامة في ألفاظ التأكيد ، وذكرهما سيبويه ، وهما مثل كُلّ في المعنى ، فيقال : جاء القوم جميعهم أو عامتهم ، كما تقول : كلهم ؛ وقال الخضراويّ في

---

(١) طه : ٥٦ .

الإفصاح : خالف المبرد سيبويه في عامتهم ، وقال : هو بمعنى أكثرهم لا كلهم .

(وقد يستغنى بكليهما عن كلتيهما) ـ نحو :

٣٧٩ ـ تَمُتُّ بقُرْبَى الـــــزينَبين كليهما إليـك ، وقربى خـالـد وحبيب[1]

قال ابن عصفور : وهو من الحمل على المعنى للضرورة ، أي بقربى الشخصين .

(وبكُلِّهما عنهما) ـ أي عن كليهما وكلتيهما ، تقول : قـام الرجـلان كُلُّهما ، وكذا المرأتان ، ويحتاج إلى شاهد .

(وبالإضافة إلى مثل الظاهر المؤكَّد بكُلّ ، عن الإضافة إلى ضميره) نحو :

٣٨٠ ـ كم قـد ذكرتُـكِ لـو أُجـزَى بـذكركمُ يا أشبـهَ النـاس كُلِّ النـاس بـالقمر[2]

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٨ : قاله هشام بن معاوية ؛ ويمت ينتسب من المت بفتح الميم وتشديد التاء المثناة من فوق ، أي ينتسب إليك بقرابة الزينبين وقرابة خالد وحبيب ، والشاهد في كليهما ، فإنه وقع موقع كلتيهما ، على تأويل الشخصين للضرورة .

(٢) نسبه في معجم شواهد العربية إلى عمر بن أبي ربيعة ، ثم ذكر أنه في ديوان كثير ٢ / ١٩٦ ، وفي المغني ١ / ١٩٤ قال : وترد كُلّ باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها ، على ثلاثة أوجه .

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها فأحدها : أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة ، فتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى نحو : أطعمنا شاةً كُلَّ شاة ، وقوله :

٣٨١ ـ ☆ همُ القوم كلُّ القوم يا أمَّ خالد ☆ ... الأشهب بن رميلة ـ

والثاني : أن تكون توكيداً لمعرفة ، قال الأخفش والكوفيون : أو لنكرة محدودة ، وعليها ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو : ﴿ فسجد الملائكة كلُّهم ﴾ ـ الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ ـ

قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كقوله : كم قد ذكرتـك .. البيت ، وخالفه أبو حيـان ، وزعم أنَّ كُلّ في البيت نعت ، مثلها في : أطعمنا شاةً كلَّ شاةٍ ، وليست توكيداً ، وليس قوله بشيء ، لأن التي يُنعتُ بها دالة على الكمال ، لا على عموم الأفراد .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٥ : قـالـه كثير عزة ، وكم خبرية مبتدأ ، وقد ذكرتك خبره ، والشاهد في : كلِّ النـاس ، حيث أضيف كُلّ إلى اسم ظـاهر ، لأن إضـافتـه تجب إلى اسم مضمر ، وقال ابن مالك : وقـد يخلفـه الظـاهر ، كما في البيت ، ورد عليـه أبو حيـان .. الخ مـا ذكر في المغني .

والـذي ذكره غيره أن كُلاًّ في التـأكيـد إنمـا يضـاف إلى الضمير ؛ وأمـا البيت فخرِّج على النصب كما في : زيـد الرجـل كلَّ الرجـل ، والمعنى : يـا أشبـه النـاس الكاملين .

(ولا يستغني بنيـة إضـافتـه ، خـلافـاً للفراء والـزمخشريّ) ـ ونقـل عن الكوفيين ، وعليه خرج قراءة من قرأ : ﴿ إنَّا كُلاًّ فيها ﴾[1] ، وأوَّلَها بعضُ المانعين على الحال من الضمير المستتر في قوله : ﴿ فيها ﴾ والعامل فيها ، وقدم الحـال ، كما في قراءة بعضهم : ﴿ والسموات مَطْويَّاتٍ بيمينه ﴾[2] ، وبعضهم على البدل من اسم إنَّ ، كما قيل في :

٣٨٢ ـ يوماً أجمعا[3] .

---

(١) غافر : ٤٨ : ﴿ إنَّا كُلٌّ فيها ، إن الله قد حكم بين العباد ﴾ .

(٢) الزمر : ٦٧ .

(٣) رواه في الدرر ٢ / ١٥٧ :

قـد صرَّت البكرةُ يـومـاً أجمعـا   حتَّى الضِّيـاءَ بـالـدُّجى تقنَّعـا

وقال استشهد به على جواز توكيد النكرة المحدودة ـ أي المؤقتة ـ عنـد الأخفش والكوفيين ، وهـذا هو معنى قوله في الألفية :

وإن يُفـد تـوكيـدُ منكـور قُبِـلْ   وعن نحـاة البصرة المنـع شمـلْ

وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وإن أفاد توكيدُ النكرة جاز ، وفـاقـاً للأخفش والكوفيين ، وفي شرح المصنف ـ ابن مالك ـ أن بعض الكوفيين أجـازه وإن لم يُفِـدْ ، وهـذا بعيـدٌ جـداً ... وهـذا الشطر الأول استشهد به الدماميني مفرداً ، واستشهد به أبو حيان هكذا :

إنـا إذا خطـافنـا تقعقعـا   قـد صرَّت البكرة يـومـاً أجمعـا

وهكذا أورده صاحب الإنصاف صـ ٤٥٤ قال : والخُطَّاف بوزن رُمَّان الحـديـدة المعوجـة تكون في جـانب البكرة ، وتقعقع تحرك وسمع لـه صـوت ، وصَرَّتْ صـوَّتَتْ ، والبكرة مـا يستقى عليـه المـاء من البئر .. والاستشهاد بالبيت في قوله : يومـاً أجمعـا ، حيث أكـد يومـاً ، وهو نكرة محـدودة ، ذات مبـدأ ونهاية ، بقوله : أجمعا . وزعم قوم منهم ابن جني في إعراب الحماسة بأن هذا البيت مصنوع ...

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٣ / ٧٨ قـال : قـائلـه مجهـول ؛ وقـال أبـو البركات الأنباريّ : لا يستقيم الاحتجاج به ؛ وقيل : مصنوع لا يحتج به ، والرواية الصحيحة :

☆ قد صرَّت البكرةُ يوماً أجمعَ ☆

٣٨٣ ـ و : حَوْلاً أكتعا[1] .

(ولا يُثَنَّى أجمع ولا جمعاء ، خلافاً للكوفيين ومن وافقهم) ـ وهم أهل بغداد ، وعليه جرى ابن خروف ، والصحيح المنع ، لاستغنائهم بكلا وكلتا ، وباب الاستغناء كثير ، وكذا أكتع وكتعاء ، وأبصع وبصعاء ، وأبتع وبتعاء ، وأما ما حكي من : قبضت المالَين أجمعَين ، فخلاف المعروف من كلامهم .

(ويَتبع كُلَّه أجمعُ) ـ نحو : قبضتُ المالَ كُلَّه أجمعَ .

(وكُلَّها جمعاءُ) ـ نحو : هدمت الدارَ كُلَّها جمعاءَ .

(وكُلَّهم أجمعون) ـ نحو : ﴿ فسجد الملائكة كلُّهم أجمعون ﴾[2] .

(وكُلَّهنَّ جُمَعُ) ـ نحو : أقبلت النساء كلُّهن جُمَعُ .

(وقد يُغنين عن كُلّ) ـ فيؤتى بأجمع وفروعه دون كُلّ نحو : ﴿ لأغوينَّهم

= بلا تنوين ، أراد : يومي أجمع ، فالألف بدل من ياء الإضافة ؛ وصرَّت صوتت ، والبكرة للبئر ، أراد : صوتت بكرة البئر يوماً من أوله إلى آخره . والشاهد في : أجمعا ، حيث احتجَّت به الكوفية على جواز تأكيد النكرة المحدودة ... وقطع الزمخشري بعدم جواز تأكيد النكرة لا بكل ولا بأجمع .

(١) قال في المغني صـ ٦١٤ : وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في : ﴿ ولا يحزَنَّ ويرضَين بما آتيتَهن كلُّهن ﴾ ـ الأحزاب : ٥١ ـ مع أنها مفردان ، والجمل أحْمَلُ للفصل ، وقال الراجز :

يـا ليتني كنت صبيـاً مُرضَعـا ... تحملني الـذلفـاءُ حـولاً أكتعـا

إذا بكيت قبلتني أربعـا ... إذاً ظللت الـدهرَ أبكي أجمعـا

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٦ ـ بعد أن ذكر البيتين : رجز لم يعلم قائله ـ وكذا لم ينسبه في معجم شواهد العربية ـ والمنادى محذوف ، أي يا قوم ليتني ، وكنت صبياً مرضعاً خبر ليت ، والذلفاء هنا اسم امرأة ، وإذا للشرط ، وقبلتني جوابه ، وأربعاً صفة مصدر محذوف ، أي تقبيلاً أربعا ، وإذاً حرف مكافأة وجواب ، وهنا جواب لشرط محذوف ، أي إن لم يكن الأمر كذلك ، إذاً ظللت . والشاهد في مواضع : في أكتعا حيث أكد به وهو غير مسبوق بأجمع ، وشرطه ذلك ، وأكد به حولا وهو نكرة ، وشرطه أن يكون معرفة ، وفي أجمعا ، حيث أكد به الدهر ، وهو غير مسبوق بكل ، وهو شرط ، وفصل بينها بقوله : أبكي ، والأصل عدمه .

(٢) الحجر : ٣٠ ، ص : ٧٣ .

أجمعين ﴾[1]، ﴿ لموعدهم أجمعين ﴾[2]، ﴿ من الجِنَّة والناسِ أجمعين ﴾[3]؛ ولما كان الأكثر في الاستعمال أن يتبعن كُلاًّ جعل انفرادهن عنها استغناء .

(وقد يُتْبَعْن بما يوازنهن من كتع وبَصع وبَتع[4]) ـ فيقال : أجمع أكتع أبصع أبتع ، جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء ، أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون[5]، جمع كتَع ، بصَع ، بتَع ؛ وأكتع من قولهم : أتى عليه يومٌ كتيع أي كامل ، وأبصع ، بالصاد المهملة ، هذا هو المشهور ، ويقال : بالمعجمة أيضاً ، قال الجوهري : وليس بالغالب ، قال : والبصع ، يعني بالمهملة ، الجمع ، سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ما صحته ؛ وقيل : أكتع من تكتَّع الجلد تقبَّض وفيه الجمع ، وأبصع من قولهم : إلى متى تكرع ولا تبصَع ؟ أي تروي ، وفيه معنى الغاية ، وأبتع من البتَع ، وهو طول العنق ، يقال : بَتِعَ بالكسر ، فهو فرس بتع والأنثى بتعة .

(بهذا الترتيب أو دونَه) ـ فتقول : أجمع أكتع أبصع أبتع[6]، وإن شِئت قدمت أبصع أو أبتع ، لكن بعد أجمع[7]؛ هذا قول الجمهور ، وأجاز الكوفيون وابن كيسان تقديم أكتع على أجمع .

---

(١) الحجر : ٣٩ ، ص : ٨٢ .

(٢) الحجر : ٤٣ .

(٣) هود : ١١٩ ، السجدة : ١٣ .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٦ في « تنبيه » للأشموني : وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع ، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء وأبصعين وبصع ، فيقال : جاء الجيش كله أجمع أكتع أبصع ، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء ، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون ، والهندات كلهن جمع كتع بصع ؛ وزاد الكوفيون بعد أبصع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع .

(٥) سقطت أمثلة الجمع من (ز ، غ) .

(٦) في (د) قدّم أبتع على أبصع .

(٧) قال الأشموني بعد ما سبق بيانه في (٤) : قال الشارح : ولا يجوز أن يتعدى هذا=

(وقد يغني ما صيغ من كتع عما صيغ من جمع) ـ نحو :

مكرر ٣٨٣ ـ ☆ تحملني الذَّلفاءُ حولاً أكتعا[١] ☆

وما ذكره مذهب ابن كيسان والكوفيين ، والجمهور على المنع ، وجاء في الرجز ضرورة .

(وربما نُصب أجمع وجمعاء حالَين) ـ حكى الفراء : أعجبني القصرُ أجمعَ ، والدَّارُ جمعاءَ ، بالنصب على الحال ؛ وحكى عنه الشلوبين إجازة نصب أجمعين وجمعاوين أيضاً[٢] في التثنية على الحال .

(وجمعاهما كهما على الأصح) ـ فيجوز نصب أجمعين وجُمع على الحال ، وهو قول ابن كيسان ، وعن الفراء منع ذلك ، وهو قول البصريين ؛ واحتج للجواز بقوله عليه السلام : « فصلُّوا جلوساً أجمعين »[٣] ؛ وخُرج على أنَّه توكيدُ محذوفٍ منصوبٍ ، أي أعينكم أجمعين[٤] .

(وقد ترادف جمعاءُ مجتمعةً ، فلا تفيد توكيداً) ـ كما جاء في الخبر : من بهيمة جمعاء أي مجتمعة الخلق ، وأجاز ذلك الشلوبين في قوله :

= الترتيب ، وشذ قول بعضهم : أجمع أبصع ، وأشذ منه قول الآخر : جمع بتع . قال الصبان : قوله : ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب ، أي بتقديم أو تأخير أو بحذف بعض ما في الأثناء .. وقوله : وأشذ منه .. الخ أي لأن في الأول حذف واسطة واحدة وهي أكتع ، وفي الثاني حذف واسطتين وهما : كتع وبصع .

(١) سبق تخريج هذا الشاهد قريباً .

(٢) سقطت « أيضا » من (غ) ، وسقطت « في التثنية » من (د)

(٣) رواية البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي عن أبي هريرة : « إنما جعل الإمام ليؤتمّ به . . . وإذا صلّى جالساً فصلُّوا جلوساً أجمعون » ، وفي رواية أبي داود : « وإذا صلّى قاعداً فصلُّوا قعوداً أجمعين » .

(٤) في هامش (ز) : وقاله القاضي عياض أيضا .

٣٨٤ ـ أرمى عليهـــا وهي فرعٌ أجمـــعُ وهي ثـــلاث أذرع وإصبـــعُ[١]

أي مجتمع .

(ولا يتحد توكيدُ معطوف ومعطوف عليه إلاَّ إذا اتحد معنى عامليهما) ـ فتقول : انطلق زيد ، وذهب عمرو كلاهما ؛ فإن لم يتحد المعنى لم يَجُز ، فلا تقول : مات زيد ، وعاش عمرو كلاهما ؛ ومنه : وهي فرع أجمع ، وحولا[٢] أكتعا ، فإن لم يُفد لم يَجُز ، نحو : اعتكفت وقتاً كلَّه ؛ وعن بعض الكوفيين الجواز مطلقا .

(وإن أفاد توكيدُ النكرة جاز ، وفاقاً للأخفش والكوفيين) ـ نحو : صمت شهراً كلَّه ، وقمت ليلةً كلَّها ، ومنه : وهي فرع أجمع ، وحولاً أكتعا[٢] ؛ فإن لم يفد لم يجز نحو : اعتكفت وقتا كله ، وعن بعض الكوفيين الجواز مطلقا ؛ وأما البصريون فمنعوا ذلك مطلقا .

(ولا يُحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامه ، على الأصح) ـ وهذا مذهب الأخفش والفارسيّ وثعلب وغيرهم ، فلا يقال : الذي ضربتُ نفسَه زيدٌ ، أي ضربته[٣] ، فإن التوكيد ينافي الحذف ؛ ومذهب الخليل وسيبويه والمازني وغيرهم

---

(١) في (ز ، غ) ذكر الشطر الأول فقط ، وبه الشاهد ، وفي الخصائص ٢ / ٣٠٧ جاء به في باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض ، قال : ويقولون : تكون الباء بمعنى عن وعلى ، ويحتجون بقولهم : رميت بالقوس ، أي عنها وعليها ، كقوله : أرمي عليها . . . البيت ، قال الشارح : هذا في الحديث عن قوس ؛ وقوله : فرع أجمع ، أي عملت من غصن ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها ، وبعده : وهي ثلاث أذرع وإصبعُ ؛ أي هي تامة . انتهى . والشاهد هنا في مجيء أجمع بمعنى مجتمع ، على ما أجازه الشلوبين . والرجز لحميد الأرقط .

(٢) مرَّ هذا المثال والذي قبله ضمن شاهدين سبق تخريجها

(٣) زاد هنا في (د) : نفسه .

الجواز ؛[1] وفي كتاب سيبويه : مررت بزيد ، وأتاني أخوه أنفسهما ، برفع أنفس ، على تقدير : هما صاحباي أنفسُهما ؛ فيكون تأكيداً للضمير المستتر المستكن في صاحباي أو لقوله : هما ، ونصبهما على تقدير : أعينهما أنفسَهما[2] .

(ولا يُفصل بينهما بإمَّا ، خلافاً للفراء) ـ والكسائيّ أيضاً ، فأجازا : مررت بالقوم ، إما أجمعين ، وإما بعضهم ، ومنعه البصريون .

(وأُجريَ في التوكيد مجرى كُلٍّ ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والظهر والبطن) ـ وكذلك الصغير والكبير ، والقوي والضعيف ؛ نحو مررت بالقوم ، قويِّهم وضعيفهم ، وصغيرهم وكبيرهم ، وأخصبوا الزرع والضرع[3] ، ومُطروا السهل والجبل ، وضُرب زيدٌ اليد والرجل ، والظهر والبطن ، أو المعنى على التعميم ككُلّ ، فهي توكيد مثلها ، وتجوز البدلية ، والوجهانِ[4] ذكرهما سيبويه .

(ولا يلي العوامل شيء من ألفاظ التأكيد ، وهو على حالِه في التأكيد ، إلاّ جميعا وعامة مطلقاً) ـ أي مبتدأين وغير مبتدأين نحو : القوم مررت بجميعهم وعامتهم ، وجميعهم يتحدثون وعامتهم ، لأن استعمالها في التوكيد قليل ، والكثير فيهما أن يستعملا في غيره ، وأشار بحالِه في التوكيد ، إلى جواز : زيدٌ فاضت نفسُه أو فقئت عينه ، لأنه ليس على معنى التوكيد ، بل قصد بالنفس مدلولها قبل التأكيد ، وبالعين الباصرة .

من (١) إلى (٢) سقط من (ز)

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٧ بعد أن ذكر الأشموني عبارة التسهيل ، قال الصبان في حاشيته : قوله : الضرع والزرع أي جميعهم ، وكذا يقال فيما بعده . . . وكذا الأمر في اليد والرجل ، والبطن ، إذا أريد بها الجملة ، أما إذا أريد العضوان فقط فبدل بعض من كل .

(٤) في (ز) : والوجهين .

(وكُلاًّ وكِلاَ وكلتا مع الابتداء بكثرة) ـ نحو : ﴿ وكلّهم آتيه ﴾[1] ،

٣٨٥ ـ كلُّه لم أصنع[2]

٣٨٦ ـ كـلاهمـا حين جـدَّ الجريُ بينهما قـد أقلعـا وكـلا أنفيهما رابي[3]

٣٨٧ ـ ☆ كلتاهما قد قرنت بزائده ☆[4]

(ومع غيره بقلة) ـ

---

(١) مريم : ٩٥ : « وكلهم آتية يوم القيامة فرداً »

(٢) في الدرر ١ / ٧٣ : استشهد به على أن الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه قياسا عند الفراء ، إذا كان منصوباً مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ كل ، نقل الصفار أنه مذهب الكسائي أيضا ، وقال ابن جني : لحذف هذا الضمير وجه من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ، وهو إلى الحال أقرب ، لأنها ضرب من الخبر ، وهو في الصفة أمثل بشبه الصفة بالصلة ، وفي حذفه من : لم أصنع ، ما يقوم مقامه ويخلفه ، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه ، وهو حرف الإطلاق ، أعني الياء في أصنعي ، فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنها حاضرة ، ومفهوم كلام الفراء أن المبتدأ إذا لم يكن كُلاًّ يمتنع حذف العائد ، والصحيح فيه أيضا الجواز بقلة . وكل يروى بالرفع والنصب ، ورجح سيبويه الرفع ، وعليه البيانيون ، وأم الخيار زوجته ، والذنب الذي ادعت عليه هو الشيب والصلع والعجز . والبيت مطلع أرجوزة لأبي النجم العجليّ :

قـد أصبحت أم الخيـار تـدعي عليَّ ذنبـاً كلـه لم أصنـع

(٣) ذكره صاحب معجم شواهد العربية للفرزدق في الخصائص ٢ / ٤٢١ ، ٣ / ٣١٤ والنوادر ١٦٢ ، والإنصاف ٤٤٧ وابن يعيش ١ / ٥٤ ، ش . ش . المغني للبغدادي ٢ / ٥١ ، والتصريح ٢ / ٤٣ ، والمغني ٢٠٤ ، والهمع ١ / ٤١ ، والدرر ١ / ١٦ ، وديوانه ٣٣ ولم أجده بالديوان طبعة صادر بيروت ؛ قال صاحب الإنصاف ٤٤٧ : فقال : أقلعا حملاً على المعنى ، وقال : رابي ، حملاً على اللفظ . . . قال في الحاشية : هذا البيت من كلام الفرزدق . . وكان جرير قد زوج ابنته عضيدة للأبلق ، فعيَّره الفرزدق وهجاه ولم يقف العيني على سبب الشعر ولا السيوطي ، فزعما أن الكلام في وصف فرسين ، وتبعهما العلامتان : الصبان والأمير ، والصواب ما ذكرناه . . . والاستشهاد بالبيت في قوله : « كلاهما قد أقلعا » مراعاة للمعنى ؛ وقوله : « وكلا أنفيهما رابي » مراعاة للفظ . قال : والضمير في كلاهما وما بعده يعود إلى عضيدة وزوجها الأبلق ، أو يعود إلى جرير وابنته على نوع من الالتفات . . وأقلعا كفّا عنه وتركاه ، ورابي منتفخ . . . .

(٤) وفي الإنصاف ٤٣٩ ، وفي ش . ش العيني على الأشموني والصبان ١ / ٧٧ : =

٣٨٨ ـ ☆ فيصدر عنها كلُّها وهو ناهلٌ ☆[1]

وقال سيبويه في : كليهما وتمرا : أعطني كليهما .

(واسم كان في نحو : كان كُلُّنا على طاعة الرحمن ، ضميرُ الشأن لا كُلُّنا) .

يشير إلى قول عليّ ، رضي الله عنه :

٣٨٩ ـ فلما تبيَّنَّا كان كُلُّنا على طاعة الرحمن والحق والتُّقَى[2]

فاسم كان ضمير الشأن ، وكلنا مبتدأ ، خبره على طاعة ، وكذا إذا قلت : كان كُلُّهم منطلقون .

=

☆ كلتاهما مقرونة بزائدة ☆

وصدر البيت :

☆ في كلت رجليها سلامى واحدةْ ☆

قال في الإنصاف : ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل كِلاَ كُلّ ، فخففت اللام ، وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث ، والألف فيهما كالألف في الزيدان والعمران ، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة ؛ وذهب البصريون إلى أن فيهما إفراداً لفظياً وتثنية معنوية ، والألف منهما كالألف في عصا ورحا . . .

(١) في الأشموني مع الصبان ٣ / ٨٥ :

يميدُ إذا والت عليه دلاؤهم فيصدر عنه كلُّها وهو ناهلُ

وفي الدرر ٢ / ٩٠ :

يميد إذا مادت عليه دلاؤهم فيصدر عنها كُلُّنا وهو ناهلُ

قال في الدرر : استشهد به على أن مجيء كُلّ معمولة لغير الابتداء قليل ؛ قال : وفي المغني ١ / ١٩٥ : من أقسام كل : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها أن لا يعمل فيها غالباً إلاَّ ابتداء نحو . ﴿ إن الأمرَ كلَّه لله ﴾ ـ آل عمران : ١٥٤ ـ فيمن رفع كُلاًّ . . . ومن القليل قوله : يميد إذا مادت . . . البيت .

(٢) في الأشموني مع الصبان : وأما قوله :

فلما تبيَّنا الهدى كان كُلُّنا . . . البيت

فاسم كان ضمير الشأن ، لا كُلُّنا . وكذا قال في المغني تعقيبا على البيت السابق : ولا يجب أن يكون منه قول عليّ ، رضي الله عنه ، :

فلما تبينا الهدى كان كُلُّنا . . . البيت ، بل الأولى تقدير كان شأنية .

(وتلزم تابعيَّةُ كُلّ بمعنى كامل ، وإضافتُه إلى مثل متبوعه مطلقاً ، نعتاً لا توكيداً) ـ ويُنعَتُ به اسم جنس معرَّف[1] نحو : أنت الرجلُ كلُّ الرجال ، أي الكامل ، أو مُنكَّر نحو : أطعمنا شاةً كُلَّ شاةٍ ، وعني بمطلقاً أنه تلزم إضافته لمثل المنعوت لفظاً ومعنىً ، وتعريفاً وتنكيراً ، وهو نعتٌ فيه معنى التوكيد ، وليس من ألفاظ التوكيد للزوم إضافته إلى الظاهر .

(ويلزم اعتبار المعنى في خبر كُلٍّ ، مضافاً إلى نكرة ، لا مضافاً إلى معرفة) ـ سبقت المسألة في باب الإضافة ، أتمّ من المذكورة هنا ، حيث قال : ويتعين اعتبار المعنى فيما له من ضمير . . إلى قوله : فوجهان ، ومضى الكلام على ذلك .

(ولا تعرُّضَ في أجمعين إلى اتحاد الوقت ، بل هو ككل في إفادة العموم مطلقا ، خلافاً للفراء) ـ في زعمه أن أجمعين تفيد الاجتماع في وقت الفعل ، والصحيح قول البصريين ، وهو التسوية بين كُلّ وأجمعين في إفادة التعميم مطلقاً ، ودليله : ﴿ لأغوينهم أجمعين ﴾[2] ، فإغواؤهم ليس في وقت واحد .

(فصل) : (التوكيدُ اللفظيُّ إعادة اللفظ) ـ نحو : ﴿ دَكّاً دَكّاً ﴾[3] ،

٣٩٠ ـ أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح[4]

---

(١) في (ز) : معرفة .

(٢) الحجر : ٣٩ ، ص : ٨٢ .

(٣) الفجر : ٢١

(٤) نسبه في معجم شواهد العربية إلى إبراهيم بن هرمة ـ ملحقات ديوانه ٢٦٣ قال في الحاشية : أو مسكين الدارمي ـ ديوانه ٢٩ ـ وفي سيبويه ١ / ١٢٩ (حاشية) : وذكر الشنتمري أنه لإبراهيم بن هرمة وليس بذاك ، بعد أن ذكر في الأصل أنه للمسكين .

وفي ش . ش العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩٢ قاله مسكين الدارمي ، والشاهد في أخاك أخاك حيث نصبه على الإغراء ، أي الزم ، والتكرار للتأكيد ، والهيجا الحرب ، يمد ويقصر .

٣٩١ ـ فأين إلى أين النَّجاءُ ببغلتي
أتاك أتاك اللاحقون ، احبس احبس[1]

٣٩٢ ـ فتلك ولاةُ السُّوءِ قد طال مكثُهم فحتَّامَ حتَّامَ العناءُ المطوَّلُ[2]

٣٩٣ ـ قُمْ قائماً ، قُمْ قائما إنك لا ترجع إلاَّ سالما[3]

٣٩٤ ـ أيا من لست أقلاه ولا في البعد أنساه
لك الله على ذاك لك الله ، لك الله[4]

(أو تقويته بموافقهِ معنىً) ـ نحو : قمتَ أنت ، وقمتُ أنا[5] ، وقيل في :

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٩٨ : ببغلةٍ ، أتى في شواهد التنازع ، قال : والفاء للعطف ، وأين للاستفهام متعلق بمحذوف ، أي فأين تذهب ، والنجاء بالمدّ الإسراع مبتدأ ، وخبره إلى أين مقدَّماً ، والشاهد في أتاك أتاك اللاحقون ، فإنها عاملان في اللفظ ، ولكن الثاني منها لا يقتضي إلاَّ التأكيد ، إذ لو كان عاملاً لقال : أتوك أتاك ، أو أتاك أتوك . . . ومفعول احبس محذوف تقديره : احبس نفسك ، والثاني تأكيد .

وفي الدرر ٢ / ١٥٨ قال استشهد به على ما في الأبيات قبله ـ من التوكيد اللفظي ، والبيت من شواهد الرضيّ ، قال البغدادي على أن المستقبل يجوز تكريره بلا فصل ، والظاهر أن المراد أنه من تكرير المفردات لا الجمل ، وهو الظاهر أيضا من كلام ابن جني في إعراب الحماسة ، قال : في أول البيت توكيد الاستفهام ، وفي الثاني توكيد الخبر ، وفي آخره توكيد الأمر ؛ وقال ابن الشجري في أماليه : هذا البيت فيه تكرير ثلاث جمل ؛ أراد : إلى أين تذهب ، إلى أين تذهب ؟ أتاك أتاك اللاحقون ، احبس احبس . . قال : والصحيح أن الثلاثة من توكيد المفردات . . . ولا يعرف قائله مع شهرته .

(٢) في (د ، ز) والعيني : قد طال ملكهم .

في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٠ : قاله الكميت بن زيد الأسديّ ، والولاة جمع وال ، والشاهد في : فحتام حتام ، حيث كررت حتى للتأكيد ، ودخلت عليها ما الاستفهامية ، وحذفت ألفها اكتفاء بالفتحة ، والعَناء المشقة والتعب ، وهو مبتدأ ، والمطول صفته والخبر محذوف ، أي منهم أو بين الناس أو نحو ذلك .

(٣) في الدرر ٢ / ١٦٠ : استشهد به على ما في الأبيات قبله ـ من التوكيد اللفظي ـ ولا يعرف قائله .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٠ قال : أقلاه من قلاه يقليه قليا ، إذا بغضه ، ويقلاه لغة طيئ ، والبيت على لغتهم ، والشاهد في تأكيد الجمل الاسمية بإعادة لفظها .

(٥) هذان المثالان من التوكيد اللفظي أو تقويته بموافقه معنى ، قال الأشموني : ومنه توكيد=

﴿ ثم أنتم هؤلاء ﴾[1] إن هؤلاء توكيد أنتم .

(وإن كان المؤكَّدُ به ضميراً متصلاً) ـ كالتاء في قمت ، والكاف في رأيتك ، والهاء في مررت به .

(أو حرفاً غيرَ جوابٍ) ـ نحو : إن ، وخرج الجوابُ نحو : نَعم وأخواته .

(لم يُعَدْ في غير ضرورة ، إلاَّ معموداً بمثل عامده أولاً) ـ نحو : قمت قمت ، ورأيتك رأيتك ، وزيدٌ مررت به به ، وإن زيداً إن زيداً لقائمٌ ، وأما الجواب فتقول فيه : نعم نعم ، وأجل أجل ، وكذا الباقي ، لأنه قام مقام جملة ، وأشار بالضرورة إلى قوله :

٣٩٥ ـ فلا والله لا يُلفَى لما بي ولا لِلما بهمْ أبداً دواء[2]

وأجاز ابن هشام توكيد الحرف غير الجواب بإعادته وحده نحو : إنَّ إنَّ زيداً قائم ، وأشار الزمخشري إلى ذلك في المفصل .

(أو مفصولاً) ـ نحو :

٣٩٦ ـ ليتَ ، وهل ينفعُ شيئاً ليتُ ؟ ليتَ شباباً بوعَ فاشتريت[3]

= الضمير المتصل بالمنفصل ، كما في المثالين ، حيث يوافق الضمير أنت تاء الفاعل للمخاطب معنى ، وكذا الضمير أنا مع تاء الفاعل للمتكلم .

(١) البقرة : ٨٥ والآيات المشابهة للمثال : ﴿ ها أنتم هؤلاء حاججتم ﴾ ـ آل عمران : ٦٦ ، ﴿ ها أنتم هؤلاء جادلتم ﴾ ـ النساء : ١٠٩ ، ﴿ ها أنتم هؤلاء تدعون ﴾ ـ محمد : ٣٨ . ﴿ هاأنتم أولاء تحبونهم ﴾ ـ آل عمران ١١٩ .

(٢) في ش . ش. العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٣ : الشاهد في : للمابهم ، حيث كررت اللام للتوكيد وهما حرف واحد ، وهو غاية الشذوذ والقلة ، وما موصولة ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان أنها ضرورة . والبيت من قصيدة لمسلم بن معبد الوالبي .

(٣) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ : ٦٣ قال : هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ، ولم يثبت ـ وفي معجم شواهد العربية أنه بملحقات ديوانه ١٧١ ـ قال : وليت للتمني ولو في المستحيل ، وليت الثالث تأكيد له ، وليت الثاني فاعل مع فعله ، أعني : ينفع معترض بين المؤكد والمؤكد ، وشيئاً مفعول به ، وهل للنفي ، ويروى : =

ونحو :

٣٩٧ ـ حتى تراهـــــا وكأنَّ وكأنْ أعنـــاقهـــا مُشَـــدَّداتٌ بقَرنْ[1]

(وإن عُمِدَ أوّلاً بمعمول ظاهر ، اختير عَمْدُ المؤكَّد بضميره) ـ فنحو : مررتُ بزيد به ، أجود من : مررت بزيـد بزيـد[2] ، قـال تعـالى : ﴿ ففي رحمـة الله هم فيها خالدون ﴾[3]، ﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾[4]، ومنهم من يعرب بـه وفيهـا بدلاً .

(وفصلُ الجملتين بثُمَّ ، إن أمن اللبس ، أجود من وصلها) ـ نحـو : ﴿ كـلاَّ سوف تعلمون . ثم كـلاَّ سـوف تعلمـون ﴾[5]، ﴿ ومـا أدراك مـا يـوم الـدين . ثم ما أدراك ما يوم الدين ﴾[6]؛ فإن ألبس ، بـأن احتمل الكلام كون الثـانيـة لغير التوكيد ، لم يُؤتَ بثُمَّ عند قصد التأكيد نحو : ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً .

= ☆ ليت ، وما ينفع شيئاً ليتُ ☆

والشاهد هنا على مجيء الجملة المعترضة فاصلا بين الحرفين : المؤكَّد والمؤكِّد : ليت الأولى والثالثة .

(١) في ش ـ ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٣ : قالـه خطـام المجاشعي ، وقيل : الأغلب العجيلي ـ أو العِجْليّ ـ من الرجز ، وحتى للغايـة ، والضير في تراهـا يرجع إلى المطيّ المـذكـورة قبلـه ـ وذكرها صاحب الدرر ٢ / ١٦٠ :

إنـــا على التشـواق منـــا والحـــزن ممـــا نعـــدُّ للمطيّ المستعن

نسـوقهـا سنـاً ، وبعض السـوق سَن حتى تراهـــــا .. البيت

والشاهـد في كأن وكأن ، حيث أكـد الحرف قبل أن يتصل بـه معمولـه ، فـأعـاد الحرف المؤكـد ، مفصولا بحرف العطف ، والقرن حبل يُقرن به البعيران .

(٢) في (ز) : مررت زيد زيد ، وفي (د) : أجود من : بزيـد بزيـد ، وفي (غ) : أجود من : زيد زيد .

(٣) آل عمران :١٠٧

(٤) هود : ١٠٨

(٥) التكاثر : ٣، ٤

(٦) الانفطار : ١٧، ١٨

(ويؤكَّد بضمير الرفع المنفصل المتَّصل مطلقاً) ـ أي مرفوعاً كان المتصلُ أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمتُ أنا ، ورأيتُك أنت ، ومررت بك أنت .

(ويجعل المنصوبُ المنفصلُ في نحو : رأيتك إيَّاك ، توكيداً لا بدلاً ، وفاقا للكوفيين) ـ قال المصنف : ليجري المتناسبان مجرى واحداً ، وذلك أن رأيتك إياك ، مثل فعلتَ أنتَ ، وأنت تأكيد إجماعاً ، فليكن إياك توكيداً ؛ فقول الكوفيين أصح من قول البصريين ؛ ورُدَّ بأن الإجماع على أن أنت توكيد ، بمعنى أنه لا يكون إلاَّ كذلك ، مُنْتَفٍ ، فقد أجازوا في : قمتَ أنت ، البدلية ، والمطابقة ترجح جانب البدلية ، فلو لم يطابق كان توكيداً نحو : رأيتك أنت .

☆ ☆ ☆

٤٤ ـ باب النعت

ويقال له : الوصف والصفة ، والنعت عبارة الكوفيين ، وربما استعملها البصريون .

(وهو التابع المقصود بالاشتقاق) ـ فخرج بالمقصود ما كان مشتقاً ، ثم غلب حتى صار التعيين[1] به أتمَّ من العلَم الموضوع أوَّلاً ، كالصِّديق تابعاً لأبي بكر ، فهو عطف بيان لا نعت ، لأن اشتقاقه حينئذ غير مقصود ، بخلاف النعت ، وخرج أيضاً سائر التوابع .

(وضعاً) ـ نحو : مررت برجل كريم .

(أو تأويلاً) ـ كرجل ذي مال .

(مسوقاً لتخصيص) ـ نحو : ﴿ والصلاة الوسطى ﴾[2]، ﴿ منه آياتٌ محكماتٌ ﴾[3]

(أو تعميم) ـ نحو : إن الله يرزق عبادَه ، الطائعين والعاصين .

(أو تفصيل[4]) ـ نحو : مررت برجلين : عربيّ وعجميّ .

(أو مدح) ـ نحو : سبحان الله العظيم .

(أو ذم) ـ نحو : من الشيطان الرجيم .

---

(١) في (ز) : التعبير

(٢) البقرة : ٢٣٨

(٣) آل عمران :٧ وزاد في (د) : ﴿ هنَّ أم الكتاب ﴾

(٤) سقطت بمثالها من (د ،غ)

(أو ترحم) ـ نحو : لطف الله بعباده الضعفاء .

(أو إبهام) ـ نحو : تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة .

(أو توكيد) ـ نحو : ﴿ ومناةَ الثالثةَ الأخرى ﴾[1] .

(ويوافق المتبوعَ في التعريف والتنكير) ـ نحو : رأيت رجلاً كريماً ، والرجلَ الكريمَ ، أو رجلاً طويلاً ثوبُه ، والرجلَ الطويلَ ثوبه ؛ وإنما قال المتبوع دون المنعوت ، ليتناول المتبوع ما النعت له لفظاً ومعنى كالأول ، أو لفظاً لا معنى كالثاني ، بخلاف المنعوت ، فإنه إنما يصدق حقيقة على الأول .

واشتراط هذا التوافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين[2] ، فإن كان الموصوف بألْ وليس لشخص بعينه ، والصفة أفعلُ مِنْ ، أو مثلك وأخواته نحو : ما يحسن بالرجل أفضل منك أو مثلك ، فحكى سيبويه عن الخليل ، أنه نعت للرجل ، وقد سبقت المسألة أول الكتاب ؛ وأجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة ، إذا كان النعت لمدح أو ذم ، وجعلوا منه : ﴿ الذي جَمعَ ﴾[3] صفةً لهُمَزةٍ ، وأجاز الأخفش ذلك ، إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف ، وجعل منه : ﴿ الأوْليان ﴾[4] صفةً لآخران ، لسبق ﴿ يقومان ﴾[4] ؛ وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة ، وشرط ابن الطراوة كون الوصف لا يوصف به إلاَّ ذلك الموصوف ، وجعل منه :

٣٩٨ ـ فبتُّ كأني ساورتني ضَئيلةٌ ... من الرُّقْشِ في أنيابها السم ناقعُ[5]

(وأمرُه في الإفراد وضدَّيه) ـ وهما التثنية والجمع .

---

(١) النجم : ٢٠

(٢) زاد في (د) : والكوفيين .

(٣) الهمزة :٢ : ﴿ الذي جمع مالاً وعدَّده ﴾

(٤) المائدة : ١٠٧ : ﴿ فآخران يقومان مقامها ، من الذين استحقَّ عليهم الأوْليان ﴾ .

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٦٠ رواه الأشموني : أبيتُ قال العيني : قاله =

(والتذكير والتأنيث ، على ما ذكر في إعْمَال الصفة) ـ وقد سبق الكلام على ذلك .

(وكونُه مَفُوقاً في الاختصاص ، أو مساوياً ، أكثر من كونه فائقاً) ـ فالأول نحو : رأيت زيداً الفاضلَ ، والثاني نحو : رأيت الرجلَ الشجاعَ ، والثالث نحو : هذا رجلٌ فصيحٌ أو لحَّانٌ ؛ وهذا الثالث موجود في النكرات ، وأما المعرفة ، فنصوص جماهير أهل العربية على أن النعت فيها يكون في درجة المنعوت في التعريف أو دونه ، لا يكون أعرف منه ، وقد سبق بباب المعرفة والنكرة ، بيان مراتب المعرفة ، وحكم النعت مبنيّ على ذلك ؛ وقال بعض المتأخرين : يوصف كل معرفة بكل نكرة ، كما يوصف كل نكرة بكل نكرة ، وعليه جرى ابن خروف .

(وربما تَبع في الجرِّ غيرَ ما هو له ، دونَ رابطٍ ، إن أُمن اللبسُ) ـ هذه مسألة الخفض على الجوار ، والعلم في تمثيلها : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، فحقُّ خَرب الرفعُ ، لأنه نعت جُحر ، لكنه جُرَّ لمجاورته المجرور ، مع العلم بأنه للجحر ، وهذا المثال حكاه سيبويه وغيره عن العرب ، وحكوا فيه الرفع والجر ، ومن ذلك قراءة الأعمش وغيره : ﴿ ذو القوة المتين ﴾[1] بجرِّ المتين ؛ وكلام سيبويه يقتضي جواز ذلك قياساً مع أمن اللبس ، ولم يُسمَع إلاَّ في ذلك ، وقال الفراء وغيره : هو سماع ، وخرَّج السيرافيّ وابن جني المثال المذكور وغيره على معنى : خَربٍ جُحرهُ ،

= النابغة الذبياني ـ ديوانه / ٥١ ـ ساورتني أي واثبتني ، والضئيلة الحية الدقيقة ، أتت عليها السنون الكثيرة ، فقلّ لحمها واشتد سمها ، والرقش جمع رقشاء حية فيها نقط سود وبيض ، والسم مبتدأ وفي أنيابها خبره ، وناقع أي بالغ طري ، وهو صفة للسم ، وفيه الشاهد ، حيث وقعت النكرة صفة للمعرفة ، قال ابن الطراوة : ويجوز ذلك إذا كان الوصف خاصاً لايوصف به إلاَّ ذلك الموصوف ؛ ومنع ذلك البصرية ، إلاَّ ما روي عن الأخفش ، ولا حجة فيه .

(١) الذاريات :٥٨ : ﴿ إن الله هو الرزاقُ ذو القُوَّةِ المتين ﴾

أو الجُحْرُ منه ، ثم رَجع بعد الحذف إلى خربٍ ، فهو جارٍ على مَنْ هُوَ له بهذا التقدير[1] ، والجمهورُ على الأوّل .

(وقد يُفعَلُ ذلك بالتوكيد) ـ أنشد أبو الجرّاح :

٣٩٩ ـ يا صاحِ بلِّغْ ذوي الزوجاتِ كلِّهمُ
أنْ ليس وصلٌ إذا انحلَّتْ عُرَى الذَّنَبِ[2]

خفض كلهم لجوار الزوجات ؛ وأثبت بعض النحويين الإعرابَ على الجوار في العطف ، وخرَّج عليه : ﴿ من نارٍ ونحاسٍ ﴾[3] في قراءة خفض[4] : ﴿ ونحاسٍ ﴾ ، وقول امرئ القيس :

---

(١) قال ابن هشام في المغني صـ٦٨٣ : تنبيه : أنكر السيرافيُّ وابن جنّي الخفضَ على الجوار ، وتأوّلاَ قولهم : خَربٍ بالجرّ على أنه صفة لضب ؛ ثم قال السيرافي : الأصل : خَربِ الجُحْرُ منه ، بتنوين خَربٍ ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحُوّل الإسنادُ إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر كما تقول : مررتُ برجلٍ حسن الوجه ، بالإضافة ، والأصل : حَسنٍ الوجهُ منه ، ثم أُتي بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر . وقال ابن جني : الأصل : خربٍ جحرُه ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف ، فارتفع واستتر . قال ابن هشام : ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لايجوز عند البصريين ، وإن أمن اللبس .

(٢) في المغني صـ ٦٨٢ ، ٦٨٣ قال : إن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره ، كقول بعضهم : هذا جحر ضَبٌّ خربٍ ، بالجرّ ، والأكثر الرفعُ ... قال : والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً ، كما مُثّل ، وفي التوكيد نادراً ، كقوله :

ياصاح بلغ ... البيت

قال الفراء : أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلِّهم ، فقلت له : هلاّ قلت : كلَّهم يعني بالنصب ، فقال : هو خيرٌ من الذي قلتَه أنا ، ثم استنشدته إياه ، فأنشدنيه بالخفض .

قال في الدرر ٢ / ٧٠ : استشهد به على أن الجمهور من البصريين والكوفيين أثبتوا الجرَّ بالمجاورة للمجرور في النعت والتوكيد ، وهذا شاهد الثاني ، وفي شرح شواهد الرضيّ : وجَرُّ الجوار لم يسمع إلاّ في النعت على القلة ، وقد جاء في التأكيد في بيت على سبيل الندرة .. وقد روي : استرخت موضع : انحلَّت ، وأراد باسترخاء عرى الذنب استرخاء الذكر ، والبيت لأبي الغريب ، وله حكاية هزلية في شرح الشريشيّ على المقامات .

(٣) الرحمن : ٣٥ : ﴿ يُرسَلُ عليكما شواظٌ من نارٍ ونحاسٌ ﴾

(٤) في (د) : في قراءة حفص ، وقراءة حفص التي عليها المصاحف : ﴿ ونحاسٌ ﴾ كما هو مبيِّن .

☆ ... أو قديرٍ معجَّلِ[1] ☆

وجرى على ذلـك بعضُ الشـافعيَّـة ، وخرجـوا عليـه : ﴿ وأرجلِكم إلى الكعبين ﴾[2] في قراءة الجرِّ .

(**فصل**) : (المنعوتُ به مفردٌ) ـ كرجل كريم .

(أو جملةٌ) ـ نحو : رجل ضربته قائم ؛ وفي البديع : الوصف بالفعلية أقوى من الاسمية ، وأكثر الأفعال الماضي .

(كالموصولِ بها) ـ شبَّهها بهذه لا بـالحـاليَّـة[3]، لجواز اقتران الحـال بـالواو ، ولا بالخبريـة ، لجواز كون الخبر جملـة طلبيَّـة ؛ وتجويز الزمخشري اقتران الواقعـة صفةً بـالواو مخـالفٌ لكلام النـاس ، وتوجيهـه ذلـك بـإفـادتهـا توكيـد الارتبـاط بالمنعوت معكوس ، فالواوُ حقُّها مغايرة ما بعـدهـا لمـا قبلهـا ، وعلم من التشبيـه المذكور أنه لا بد من ضمير للموصوف ، كجملة الصلة ؛ وأجاز الكوفيون إقامـة الـ

---

(١) البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ، وتمامه :

فظـلَّ طُهـاةُ اللحم مـا بين مُنْضـجٍ ... صفيفَ شُـواءٍ أو قـديرٍ مُعَجَّـلِ

وفي الديوان : وظلَّ بالواو ، قال ابن هشام في المغني صـ ٤٦٠ : وأجاز البغداديون إتبـاع المنصوب بمجرور في البابين ـ الحال والتميز ـ كقوله : فظلَّ طهاة اللحم .. البيت قال : القدير المطبوخ في القـدر ، وهو عندهم عطف على ضعيف ، وخُرِّج على أن الأصل : أوطابخ قـدير ، ثم حـذف المضـاف ، وأبقى جَرَّ المضـاف إليـه ، أو أنـه عطف على صفيف ، ولكن خفض على الجـوار ، أو على تـوهم أن الصفيف مجرور بالإضافة .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٧ قال : وطهاة اللحم اسم ظلَّ ، جمع طاهٍ وهو الطباخ ، ومن بين منضج خبره ، وصفيف شواء كلام إضافي مفعول اسم الفاعل مُنضج ، قـال الصبـان : وهو مـا فرِّق وصفاً على الجمر ، وهو شوَّاء الأعراب ، وقـدير معطـوف على منضـج بتقـدير مضـاف ، أي وطابخ قدير ، أي مطبوخ في القدر ، ومعجل صفـة قـدير ، وقول العيني : قـدير معطوف على شواء غير ظاهر .

(٢) المائدة : ٦

(٣) في (ز) : لا بالحال

مقام المضمر في جملة الصلة ؛ وقد سبق الكلام في المسألة[1] في المعرف بالأداة .

(منعوتُها نكرةً) ـ كما سبق .

(أو مُعَرَّف بال الجنسيَّة) ـ وجعل من ذلك : ﴿ وآيةٌ لهم الليلُ نَسلَخُ منه النهارَ ﴾[2]، لكون الليل غير معيَّن[3]، فأشبه النكرة ؛ ورُدَّ بأنه معرفة لفظاً ، وعلى ذلك مدار النعت ، ولهذا ينعت المذكور بالمعرفة ، وأما هذه الجملة فحال أو تفسيرية لإبهام كونه آية ، ونظيره : ﴿ كمَثَل آدمَ خلقَه من تُرابٍ ﴾[4].

(وقد ترد الطلبية محكيةً بقول محذوفٍ واقع نعتاً) ـ نحو :

☆ جاؤوا بمَذْقٍ ، هل رأيتَ الذئبَ قط ؟ ☆[5]

أي مقولٌ فيه ، والمذق بالذال المعجمة ، يقال : مذقت اللبن فهو ممذوق

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) يس : ٣٧

(٣) في (د) : لغير معين

(٤) آل عمران : ٥٩

(٥) البيت من الرجز للعجاج بن رؤبة ـ ملحقات ديوانه / ٨١ ، وفي الإنصاف صـ ١١٥ : جاؤوا بضَيحْ ، والضَّيْحُ هو اللبن الرقيق الذي خلط كثيراً بالماء . قيل إن الراجز نزل بقوم ، وانتظر طويلاً ، عساهم أن يجيئوه بقراه ، ثم جاؤوه بلبن مشوب بكثير من الماء ، فقال فيهم :

بِتْنا بحسّانَ ومعزاه تئط
تلحس أذنيه ، وحيناً تمتخط
ما زلت أسعى بينهم وألتبط
حتى إذا جن الظلام واختلط
جاؤوا بمذق ، هل رأيت الذئب قط

وحسان اسم رجل ، وجن الظلام ستر كل شيء ، والمذق اللبن إذا كثر خلطه بالماء .

وفي الدرر ٢ / ١٤٨ : استشهد به على أنه إن وردت جملة طلبية بمعنى النعت ، تؤول بأنها نعت لمحذوف ، فالتقدير : مقول فيه : هل رأيت الذئب قط ؟ وتئط يصوّت جوفها ، وألتبط أعدو وأدور بين حيِّهم ، وروي : وأختبط أي أسأل معروفهم من غير وسيلة .

ومَذِيق ، إذا مزجته بالماء ، وشبه اللبن للغُبرة[1] بلون الذئب .

(أو شِبْهَه[2]) - كقول أبي الدرداء : « وجدتُ الناسَ ، اخْبُرْ تَقْلِه[3] » أي مقولاً فيهم ذلك ، فالجملة معمول مقولاً ، وهو حال أو مفعول ثان ، ويقال : قلاه يقلوه قِلاً وقَلاءً أبغضه ، فإن كسرت القاف قصرت ، أو فتحت مددت ، ويقلاه[4] لغة طيئ .

(وحكمُ عائد المنعوتِ بها حكمُ عائد الواقعة صلةً أو خبراً) - يعني في الذكر والحذف ، وقد سبق بيان ذلك .

(لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصفة كثير ، ومن الصلة أكثر) - فيكثر : جاء الذي ضربت ، أي ضربته ، ومنه : ﴿ عن الذي أوحينا إليك ﴾[5] ، ودونه : مررت برجل ضربت ، أي ضربته ، ومنه :

☆ وما شيءٌ حميتَ بمستباحِ[6] ☆

(١) في (د) : المغبر

(٢) في (ز) : أو شبهها

(٣) في اللسان - قلا : وفي حديث أبي الدرداء : وجدت الناس : أُخْبُرْ تَقْلَه : القلا البغض ، يقول : جَرِّب الناس ، فإنك إذا جربتهم قليتهم وتركتهم ، لما يظهر لك من بواطن سرائرهم ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه الخبر ، أي من جرَّبهم وخبرهم أبغضهم وتركهم ، والهاء في تقله للسكت ، ومعنى نظم الحديث : وجدت الناس مقولاً فيهم هذا القول .

وفي الدرر ٢ / ١٤٩ : استشهد به على ما في البيت قبله ، وهو أن أخبر تقله صفة للناس ، مع أنها جملة طلبية ، وهي مؤولة ، أي مقولا فيهم ، وفي الميداني : ويجوز : وجدت الناسُ .. بالرفع على وجه الحكاية ، والهاء في تقله للسكت بعد حذف العائد ، أي أن أصله : اخبر الناس تقلهم ، ثم حذف الهاء والميم ، ثم أدخل هاء الوقف ، وتكون الجملة في موضع النصب بوجدت ، أي وجدت الأمر كذلك .

(٤) في (د) : يقلى ، وفي (ز) : يقلاَ

(٥) الإسراء : ٧٣ : ﴿ وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا ﴾

(٦) في هامش (ز) : أوله :

أبحت حمى تهامة بعد نجد ...

ودون هذا : زيدٌ ضربت ، أي ضربته ، وجامع العموم في قراءة ابن عـامر : ﴿ وكلٌّ وعدَ اللهُ الحسنَى ﴾[1] أي وعده ؛ وبعض أهل العربيـة يقول : إن حـذف صدر الصلة مبتـدأ إنمـا يجوز مع الطول في غير أي ، فلا يشترط في الصفـة طول ، ومنه :

٤٠٣ - ☆ ورُبَّ قتلٍ عارٌ ☆[2]

أى هو عارٌ .

(وتختصُّ المنعوتُ بها اسمُ زمان ، بجواز حذف عـائـدهـا المجرور بفي ، دون وصف) ـ نحو : ﴿ واتقوا يـومـاً لا تجـزي نفسٌ ﴾[3] أي لا تجـزي فيـه ؛ ثم قـال سيبويه : حذفت فيه اعتباطاً ، أي لأول وهلة[4]، إذ يجوز مع الظرف مـالا يجوز مـع غيره ؛ وقـال الأخفش والكسـائي : حـذفت[5] تـدريجـاً ، فحـذف الحرف ،

= وفي المغني صـ ٥٠٣ : حميت حمى تهامـة .. قـال في بـاب الأشيـاء التي تحتـاج إلى رابـط : الجملـة الموصوف بهـا ، ولا يربطهـا إلاَّ الضمير ، إمَّـا مـذكـوراً نحـو : ﴿ حتى تُنَزِّلَ علينـا كتـابـاً نقرؤه ﴾ ـ الإسراء : ٩٣ ـ أو مقدَّراً نحو :

☆ وما شيء حميتَ بُمستباح ☆

أي حميته ... وفي صـ ٦٣٣ باب حذف المفعول : يكثر بعد : لو شئت ، وبعد نفي العِلم ، وعـائـداً على الموصول ، نحو : ﴿ أهذا الذي بعث الله رسولاً ؟ ﴾ أي بعثه ـ الفرقان : ٤١ ، قال : وحذف عـائـد الموصوف دون ذلك نحو :

وما شيء حميت بمستباح

أي حميته ، وعائد المخبر عنه دونها ، كقوله :

☆عليَّ ذنباً ، كلُّه لم أصنع ☆

أي لم أصنعه

(١) النساء : ٩٥ : ﴿ وكُلاًّ وعد اللهُ الحسنى ﴾

(٢) سبق تخريج هذا الشاهـد برقم ٢٣٣ صـ ٢٨٤ من المغني والمقتضب ، والبيت لثـابت قطنـة ، من قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب، ويذكر خذلان قومه إياه .

(٣) البقرة : ٤٨ ، ١٢٣

(٤) في هامش (ز) : أي إن لم تكن في موضع الصفة .

(٥) في (د) : حذف العائد تدريجاً

فاتصل الضمير بالفعل ، فحذف وهو منصوب . وخَرج بقوله : دون وصف نحو : لا تكره يوماً ، تسوءك فيه راحتُك[1] ، فلا يحذف لوقوعه وصفَ يوم ؛ وخَرج باسم زمان نحو : رأيت رجلاً رغبت فيه ، فلا يحذف ، ذكره ابن الدهان .

(ويجوز أيضاً حذفُ المجرور بِمنْ ، عائداً على ظرف أو غيره ، إن تعيَّن معناه) ـ نحو : شهرٌ ،[2] صمتُ يوماً ، مباركٌ ، أي يوماً منه ؛ وعندي بَزٌّ ، كرٌّ بدرهم ، أي كرٌّ منه ؛ وخرج بإن تعيَّن : سَرَّني[3] شهرٌ صمت منه ، فلا يحذف ، لاحتمال صُمْتُه .

(والمفردُ مشتقٌ لفاعل) ـ وهو اسم الفاعل ، والمثال ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل .

(أو مفعول) ـ كاسم المفعول ، وأفعل المفضَّل به المفعول نحو : هو أحنُّ من زيدٍ . وخرج بقوله : لكذا وكذا[4] المشتق لمكان أو زمان أو آلة .

(أو جارٍ مجراه أبداً) ـ وهي أوصاف تضمنت معنى الفعل ، دون حروفه ، واستديم النعتُ بها دون شرط ، كلوذعيّ وجرشع وصمحمح وشمردل ، فلوذعيّ جرى مجرى فطن ، وجرشع مجرى غليظ ، وصمحمح مجرى[5] شديد ، وشمردل ، بدال غير معجمة ، مجرى سريع ، وهي كثيرة ، ولذا قال : كلوذعيّ .

(وذي بمعنى صاحب ، وفروعه) ـ والفروع : ذوَا وذوَيْ وذَوُو ، بالواو والياء ، وذات وذاتا وبالياء وذوات[6] .

---

(١) في (ز) : يسرُّك فيه راجيك .

(٢) في (ز) : إن صمت .

(٣) في (د ، غ) : سرَّك .

(٤) أي لفاعل أو مفعول .

(٥) سقطت هذه العبارة من (ز)

(٦) سقطت بعض الفروع من بعض النسخ .

(وأولي) ـ بمعنى أصحاب نحو : ﴿ أولو الألباب ﴾[1] .

(وأولات) ـ بمعنى صواحب نحو : ﴿ وأولاتُ الأحمال ﴾[2] .

(وأسماء النسب المقصود) ـ نحو : قرشيّ ؛ وخرج بالمقصود : قمريّ ونحوه من الأسماء المنسوبة في الأصل ، وغلبت على أجناس لا يعرض فيها لنسب[3] .

(والجاري في حالٍ دون حالٍ ، مطردٌ وغيرُ مطَّردٍ) ـ فالمطرد أسماء الإشارة غير المكانية نحو : جاء زيدٌ هذا . وخرج بالمكانية هنا ونحوه ، فلا يوصف به على حدِّ الوصف بهذا[4] ونحوه ، إلاّ أنه يقع ظرفاً في موضع الصفة ، كأن يُذكرَ مكانٌ فيقال : مررت برجل هناك ، أي كائن هناك .

وكون اسم الإشارة المذكور يوصف به هو قول البصريين ، لتضمنه معنى المشار إليه ، وقال الكوفيون والسهيليّ : لا يوصف به لجموده ، ولذا لا يتحمل ضميراً ، وإنما جُعل اسم الإشارة جارياً مجرى المشتق ، في حال دون حال ، لأن استعماله غيرَ نعت أكثر من استعماله نعتاً ، وكذا ما يُنعتُ به من الموصولات .

(وذو الموصولة وفروعها) ـ أي في التأنيث والتثنية والجمع ، ومنه قولهم : بالفضل ذو فضلكم اللهُ به ،وبالكرامة ذات أكرمكم اللهُ بَهْ ، أي الذي والتي .

(وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل) ـ وهي الذي والتي وفروعهما من لفظهما كالذين ، أو غير لفظها كالألى واللاتي . وخرج بالمبدوءة مَنْ وما وأيّ الموصولات .

---

(١) البقرة : ٢٦٩ ، آل عمران : ٧ ، الرعد : ١٩ ، إبراهيم : ٥٢ ، ص : ٢٩ ، الزمر : ٩ ، ٨

(٢) الطلاق : ٤ : ﴿ وأولاتُ الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ﴾ .

(٣) في (د) : لا يتعرض فيها للنسب .

(٤) في (ز ، غ) : بها

(ورجل بمعنى كامل) ـ نحو : مررت بزيد الرجل ، أي الكامل في الرجوليَّة ، ولذا يرفع الظاهر نحو : أرجلٌ عبدُ الله ؟ مع العلم بأنه رجل ، ووقوع رجل بهذا المعنى خبراً نحو : زيدٌ الرجل ، أكثر من وقوعه نعتاً .

(أو مضاف إلى صِدْقٍ أو سَوْءٍ) ـ نحو : هو[1] رجلٌ رجلُ صدقٍ ، أي صالح ، أو رجلٌ رجل سوء ، أي فاسد .

(وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوتَ معنىً) ـ نحو : مررت برجل أيِّ رجل ، أو أيِّ فتىً ، والمعنى على الكمال . وسبقت له هذه المسألة في باب الموصول .

(وكُلّ وجِدّ وحقّ ، مضافات إلى اسم جنس مكمل معناه للمنعوت) ـ نحو : زيدٌ الرجلُ كُلّ الرجل ، وجِدّ الرجل ، وحقّ الرجل ، وهو رجلٌ كلّ رجل ، وجِدّ رجل ، وحقّ رجل ؛ والمقصود كماله في ذلك ، فهذه المذكورات يطرد النعت بها ، ولا يتوقف على سماع .

(وغيرُ المطرد النعت بالمصدر) ـ [2] فالنعت بالمصدر وما ذكره بعده مقصور على السماع[3] ، وللمصدر مزية يقارب بها الاطراد ، ومنه قولهم : رجلٌ رِضىً وعَدل وزور وصوم وفطر ، فإن أردت المبالغة ، على معنى جعل الموصوف المصدر ، لكثرة وقوعه منه فهو مجاز ، وإن لم تردها فهو على حذف مضاف ، أي ذي[4] رضىً ، وعُزي إلى البصريين ؛ أو على التأويل بوصف ، أي راضٍ ، ونسب إلى الكوفيين .

---

(١) في (غ) : نحو : رجل صدق أو رجل سوء ، أي فاسد .
من (٢) إلى (٣) سقط من (د)
(٤) في (غ) : أي ذو رضى .

(والعدد) ـ نحو : أخذ بنو فلان من بني فلان إبلاً مائةً ، حكاه سيبويه ، وأنشد :

٤٠٤ ـ لئن كنتَ في جُبٍّ ثمانين قامةً ورُقِّيتَ أسبابَ السماء بسُلَّمِ[1]

(والقائم بمسمَّاه معنى لازم ، ينزله منزلة المشتق) ـ نحو : لبست ثوباً خزًّا ملمسه ، أي شديد الليونة ؛ وشربتُ ماء عسلاً طعمهُ ، أي شديد الحلاوة ؛ فإن أردت أن في الثوب خزًّا ، وفي الماء عسلاً ، لم يَجُزْ النعت[2] .

(ويُنصَبُ أيُّ المنعوتُ به) ـ أي الصالح للنعت به .

(حالاً بعد معرفة) ـ نحو :

٤٠٥ ـ ☆ فللّه عينَا حَبْتَرٍ أيَّما فتى[3] ☆

---

(١) في سيبويه ٢٣١/١ : قاله الأعشى ـ ديوانه ٩٤ ـ والجب البئر ، وأسباب السموات مراقيها أو نواحيها ، وشاهده جعل ثمانية وصفاً لجب ، لأنها نائبة مناب طويل وعميق .

(٢) في هامش (ز) : لعدم تنزله منزلة المشتق .

(٣) صدره :

فأومأت إيماءً خفيًّا لحبترٍ ..

ورواية سيبويه ـ ٣٠٢/٢ ـ :

ولله عينَا حبترٍ أيُّما فتى ؟

قال : وسألته عن قوله ، وهو الراعي : فأومأت إيماءً ... البيت ، فقال : أيًّا تكون صفةً للنكرة ، وحالاً للمعرفة ، وتكون استفهاماً مبنيًّا عليها ، ومبنية على غيرها .. وأيًّا فتى استفهام .. وفي الحاشية : كان الراعي أمر ابن أخت له ، يقال له : حبتر بنحر ناقة من إبل أصحابه ، لأنه كان في غير محله ، على أن يخلفها على صاحبها إذا لحق بأهله ، فأومأ إليه بذلك ، أي أشار حتى لا يشعر به ، ففهم حبتر إشارته لذكائه وحدة بصره . والشاهد فيه : أيما فتى ، لما تضمنته من معنى المدح والتعجب الذي ضمنته حبذا ، وأيما رفع بالابتداء بتقرير : أي فتى هو ؟ وما زائدة للتوكيد .

وفي الدرر ٧١/١ : استشهد به على أن أيًّا تقع حالا عند ابن مالك ـ بعد معرفة ـ قال في الهمع : قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً ، وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء ، والخبر =

وسبقت له المسألة في باب الموصول .

(وما في نحو : رجلٌ ما شئتَ من رجلٍ ، شرطية محذوفة الجواب ، مصدرية منعوت بها ، خلافاً للفارسيّ) ـ إذ التقدير : ماشئت من رجل فهو ذلك ، والجملة من الشرط والجواب صفة رجل ، ويوضح شرطيتها وقوع مِنْ بيانية بعدها ، كما وقعت في : ﴿ وما تفعلوا من خيرٍ يعلمه الله[1] ﴾ ،يُبطل مصدرية أن المصدر المقدَّر هنا معرفة ، لأن فاعل الصلة كذلك ، ولا تنعت نكرة بمعرفة ، ولو جاز ما أجازه[2] الفارسيُّ لم يمتنع : مررت برجل أن يرضَى ، كما لم يمتنع : مررت برجل رضىً .

(**فصل**) : (يفرَّق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف) ـ نحو : مررت برجلين : كريم وبخيل ، وبالزيدين القرشيّ والتميميّ ، ونصَّ سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم على منع : مررت بهذين : القصير والطويل ؛ قال الزياديّ : وقد يجوز على البدل وعطف البيان ، أي على حدِّ ما أجاز سيبويه وغيره : هذان زيدٌ وعمروٌ .

(ويُجمع إذا اتفق) ـ نحو : مررت برجلين كريمين ، وبالرجلين القرشيين .

(ويُغَلَّبُ التذكيرُ والعقلُ عند الشمول وجوباً) ـ نحو : مررت برجل وامرأة صالحَيْنْ ، وبزيدٍ وهند الصالحَيْنْ ، واشتريت عبداً وفَرساً مختارين .

محذوف ؛ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ص١٥٠٤ : وانتصبَ « أيّما فتى » على الحال ، كأنه أحمده حين حسنت فطنته ، وتسرَّع إلى مراده ، ويقال : مررت برجلٍ أيِّ رجل ، فتجعله صفة للنكرة ، وبزيد أيَّ رجل ، فيصير حالاً للمعرفة ، وعلق المدح بعينيه ، لأنه بهما أدرك إيماءه ، أي إشارته ...

(١) البقرة : ١٩٧

(٢) في (د) : ماذكره الفارسيّ

(وعنـد التفصيـل اختيـاراً) ـ نحـو : مررت بـاثنين : صـالـح وصـالـح[1] ، ويجوز : صالح وصـالحـة ، وبـاثنين : ذي عـذار وذي عـذرة ، ويجوز ذي عـذار وذات عـذرة ، وانتفعت بعبيـد وأفراس سـابقين وسـابقين ، ويجـوز سـابقين وسابقات .

(وإن تعدّد العامل ، واتحد عمله ومعنـاه ولفظـه أو جنسـه ، جـاز الإتبـاع مطلقـاً) ـ فـاللفـظ نحـو : هـذا زيـدٌ وهـذا بشرٌ ، أو ذهب زيـدٌ وذهب بشرٌ العاقلان ؛ ورأيت زيـداً ورأيت عمراً الشجـاعَين ؛ ومررت بزيـدٍ ومررت بعمرو الصالحَيْن ، فالجمهور على جواز الإتبـاع والقطع[2] ، وقـال ابن السراج : إن قـدرت الثاني عاملا فالقطع ، أو توكيداً والعامل الأول جاز الإتباع ؛ والجنس نحو : هـذا زيـدٌ وذاك بكر ، أو ذهب زيـدٌ وانطلق بكرٌ العـاقلان ، ورأيت زيـداً وأبصرت بكراً الشجاعَين ، وسيق المالُ إلى زيدٍ وبُلغ به إلى بكر الماجدَين ؛ فمذهب سيبويه والكسائي والمبرد جواز الإتباع والقطع ، وقال ابن السراج : يجب القطع .

(خـلافـاً لمن خصص ذلـك بنعت فـاعلَيْ فعلين ، وخبرَيْ مبتـدأين) ـ وفي كلام سيبويه مايوهم ذلك ، لكنه مؤول ، ويؤيد التأويل قولـه : وتقول : هـذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان ، لأنهما ارتفعا من وجه واحد ، وكذا قولـه : مضى عبـد الله وانطلق أخـوك الصـالحـان ، لأنهما ارتفعـا بفعلين ، فقـولـه[3] : من وجـه واحد ، وبفعلين ، يقتضي أن المنتصبَين من وجه واحد أو بفعلين كذلـك[4] المثـال ، والمجرورين من وجه واحد يصح فيهما الإتباع ، فلا يتقيـد الإتبـاع بمـا فهم بعض النحويين من خصوص الصـورتين المـذكـورتين ، وإلى هـذا أشـار بقـولـه قبـلُ : مطلقاً .

(١) في (د) : صالح وطالح .
(٢) سقطت من (د)
(٣) في (د) : فقول سيبويه
(٤) سقطت من (د)

(فإن عدم الاتحادُ وجب القطعُ) ـ وذلك إما في العمل نحو : مررت بزيدٍ ولقيت عمراً الكريمين ، فيقطع النعت عند الجمهور ، وذهب الكسائي وابن الطراوة إلى جواز الإتباع بصفة الآخر ، لأنه أقرب ؛ وأجاز الفراء أيضا الإتباع ، وقال : يتبع الأول فيه[1] .

وإما في المعنى والجنس نحو : مررت بزيد ، وانتفعت بعمرو ، ومررت بزيد أمام عمرو ، فيقطع عند الجمهور ، وأجاز الأخفش والجرميّ الإتباع ، وإذا كان العامل واحداً ، وكذا العمل ، فالإتباع والقطع جائزان نحو : جاء زيد وعمرو العاقلان ؛ فإن اختلف العمل والنسبة نحو : ضرب زيدٌ عمراً العاقلان ، فالقطع ، فإن اتحدت النسبة فالقطع عند البصريين ، وأجاز الكسائي وغيره الإتباع ، وقال الفراء : يُغَلَّبُ المرفوع ، وخيَّر ابن سعدان ، فتقول : خاصم زيدٌ عمراً العاقلان أو العاقلَيْنْ . وأصل هذا الخلاف في المسألة ، أعني مسألة القطع والإتباع ، الخلاف في عامل النعت ؛ ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش والجرمي وأكثر المحققين أنه تبعيَّة للمنعوت ، وصححه المغاربة ، وقال المبرد وابن السراج وابن كيسان : عامل المنعوت .

(بالرفع على إضمار مبتدأ) ـ نحو : مررت بالزيدَين الخياطان ، أو الكريمان ، أي هما .

(أو بالنصب على إضمار فعل لائق) ـ فيقدر في المدح أمدح ، وفي الذم أذم ، وفي الترحم أرحم ، وفي التخصيص أعني .

(ممنوع الإظهار في غير تخصيص بوجهيه) ـ فيجب إضمارُ المبتدأ والفعل في نعت غير التخصيص ، وهو المذكور قبل ذكره ، وأما التخصيص فيجوز معه

---

(١) سقطت من (د)

إظهار الرافع والناصب نحو : مررت بزيد الخياط ، وإن شئت : هو الخياطُ أو الخياط ، وإن شئت : أعني الخياطَ .

(في نعت غير[1] مؤكَّد) ـ نحو : ﴿ إلهين اثنين ﴾[2] ، و﴿ نفخة واحدة ﴾[3] .

(ولا ملتزم) ـ كالشِّعرى العَبُور ، وقد سبق مافيه .

(ولا جارٍ على مشارٍ به) ـ نحو : مررت بذلك الرجل ، فيجوز ، فيما عدا الثلاثة المذكورة ، الإتباعُ والقطعُ ، اتحد العاملُ أو تعدَّد ، على ماسبق من البيان .

(وإن كان لنكرة ، فيشترط تأخره عن آخر) ـ كقول أبي الدرداء ، رضي الله عنه : نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة ، فإن لم يتقدم آخر ، لم يجز القطع إلاَّ في الشعر ، وهذا هو المشهورُ ، وعن سيبويه جواز القطع .

(وإن كثرت نعوتُ معلومٍ أو منزَّلٍ منزلتَه ، أُتبعَتْ أو قُطعتْ ، أو أُتبع بعض دون بعض) ـ فأما المجهول فيتبع بما يميزه منها ، حتى لو لم يميَّز إلاَّ بجميعها أتبعت جميعها ؛ قال ابن خروف : وربما قطع بعض النكرة وبعض المعرفة في الضرورة ؛ قال السهيليّ : أو في ضعيف من الكلام . ومثل المصنف للمنزَّل منزلة المعلوم لتعظيم أو غيره بقول الخِرْنِق :

٤٠٦ ـ لا يَبْعَدَنْ قومي الذين هُمُ ... سَمُّ العداةِ وآفةُ الجُزْرِ[4]

---

(١) في هامش (ز) : أي القطع لا يكون إلاَّ في نعت غير مؤكد .

(٢) النحل : ٥١

(٣) الحاقة : ١٣

(٤) في سيبويه ٢٠٤/١ (١٠٤) برفع : النازلون ، والطيبون ، والبيتان لخِرْنِق بنت هفَّان من بني قيس بن ثعلبة ، ولايَبْعَدَنْ بفتح العين ، أي لا يهلكن ، وسَمُّ العداة ، أي هم كالسم لأعدائهم ، يقضون =

النـــــــــــــازلين بكل معتَرَكٍ والطيبـــون معـــــاقـــــدَ الأُزْر

(وقُدِّمَ المتبع) ـ قال ابن أبي الربيع : ولا يعكس ؛ هذا هو الصحيح الثابت من كلام العرب ، وفيه خلاف ؛ وقال ابن العلج : كذا قال بعض النحويين ، والصحيح جوازه ، لأن القطع عارضٌ ، فلا حكم له ؛ ويروى بيت الخرنق برفعهما ، ونصبهما ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وبالعكس .

(وقد يلي النعتَ لا أو إمَّا ، فيجب تكريرُهما ، مقرونين بالواو) ـ نحو : ﴿ لا باردٍ ولا كريمٍ ﴾[1] ، ﴿ لاظليلٍ ولا يُغْني ﴾[2] ، وفي البسيط : قيل : لا يلزم تكريرها في الوصف ، ونحو : لابد من حسابٍ إمَّا شديدٍ ، وإمَّا يسيرٍ .

(ويجوز عطف بعض النعوت على بعض) ـ قال ابن خروف : إذا كانت النعوت مجتمعة على المنعوت في حالة واحدة ، لم يعطف إلاَّ بالواو ، وإلاَّ جاز العطف بحروف العطف إلا حتى[3] . انتهى ؛ وفي التباعد ظهور الواو حسن نحو :

= عليهم ، والعُداة جمع عادٍ ، كقضاة وقاض ، والآفة العلة والمرض ، والجزر جمع جزور ، وهي الناقة تجزر ، جعلتهم آفة للإبل لكثرة ما ينحرون منها ، والمعترك موضع ازدحام القوم في الحرب ، والأزر جمع إزار وهو مايستر النصف الأسفل من البدن ، والرداء ماستر النصف الأعلى منه ، والمعاقد جمع معقد حيث يعقد الإزار ويثنى ، وطيب المعاقد كناية عن العفة ، وأنها لا تُحَلُّ لفاحشة . وجاء به في هذا الموضع شاهداً على نصب : معاقد بالطيبون ؛ وفي جـ ٦٤/٢ (٢٤٩) ذكر البيتين بنصب : النازلين ، ورفع : والطيبون ، وفي الإنصاف ص٤٦٨ ذكر البيتين برفع : النازلون ، ونصب : والطيبين ، وفي الحاشية قال هما من كلام الخرنق وهي أخت طرفة بن العبد البكري لأمّه ... قال ابن الأنباري : فنصبت الطيبين على المدح ، فكأنها قالت : أعني الطيبين ، ويروى أيضا : الطيبون بالرفع ، أي وهم الطيبون ، وفي الحاشية : والاستشهاد بالبيتين في هذا الموضع ، لأنها قطعت قولها : الطيبين عن الموصوف : « قومي » من الرفع إلى النصب ، بإضمار فعل ، وفي رواية سيبويه : « النازلين » بالنصب أيضا على القطع ؛ قال ابن هشام : ويجوز رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومي ، أو على القطع بإضمار هُمْ ، ونصبهما بإضمار أمدح أو أذكر ، ورفع الأول ونصب الثاني ، وعكسه على القطع فيهما .

(١) الواقعة : ٤٤

(٢) المرسلات : ٣١

(٣) زاد في (د) : وأم

﴿ هو الأوّلُ والآخِرُ ﴾[1]، وعنـد التقـارب يختـار ترك العطف نحـو : ﴿ هـو الله الخالق البارئ المصور ﴾[2].

(فإن صلح النعت لمباشرة العامل ، جاز تقديمه ، مبدلا منه المنعوت) - نحو : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد ، اللهِ ﴾[3]، ومنه :

٤٠٧ - ولكني بُليتُ بـوَصْـلِ قـومٍ   لهم لحمٌ ومنكَرةٌ جسُـومُ[4]

أي وجسوم منكرة . قال ابن عصفور : ويؤخذ من هذا وجهان : أحدهما أنه وصف مقدم ، والثاني جعل الثاني بدلا .

(وإذا نُعت بمفرد وظرف وجملة ، قُـدِّمَ المفردُ وأُخِّرت الجملـة غـالبـاً) - فالأقيس تقديم المفرد ، وتوسيط الظرف أو شبهه ، وتـأخير الجملـة نحو : ﴿ وقـال رجلٌ مـؤمنٌ من آل فرعـونَ يكتمُ إيمـانَـه ﴾[5]، وقـد تُقـدم الجملة نحـو : ﴿ يحبهم ويحبـونـه أذِلَّـة ﴾[6]، وخرَّج عليـه الفـارسيّ : ﴿ وهـذا كتـابٌ أنـزلنـاه إليـك مبـاركٌ ﴾[7]. وقـال ابن عصفـور مرةً لايجـوز ذلـك إلا في ضرورة ، أو نـادر من الكلام ، وقال مرة : إلاّ في قليل من الكلام ، أو في الشعر ؛ قـال ابن جني : وإن كانت صفة رافعـةً ظـاهراً ، وأخرى لم ترفعـه ، قـدمت هـذه على الرافعـة ، نحو : مررت برجل قائم عاقل أبوه ، ثم الظرف بعد الرافعة ، ثم الجملة .

---

(١) الحديد : ٣

(٢) الحشر : ٢٤

(٣) إبراهيم : ١ ، ٢

(٤) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد فيه تقديم النعت على المنعوت في قولـه : ومنكرة جسوم ، أي وجسوم منكرة ، وعلى رأي ابن عصفور يجوز فيه وجهان : اعتباره نعتـا مقـدمـا ، أو جعل الثاني بدلا منه .

(٥) غافر : ٢٨

(٦) المائدة : ٧٤ : ﴿ يأتي الله بقومٍ يحبهم ويحبونه ، أَذِلَّةٍ على المؤمنين ﴾ .

(٧) ص : ٢٩

(**فصـل)** : (من الأسماء مـاينعت بـه وينعت ، كاسم الإشـارة) ـ نحـو : ﴿ كبيرهم هذا ﴾[1]، ﴿ ابنتيَّ هـاتين ﴾[2]، ﴿ أهـذا الـذي بعث الله رسولا ﴾[3]؟ ﴿ أهذا الذي يذكر ﴾[4]؟ وهذا مـذهب البصريين ، وقـال الكوفيون : لا ينعت به ولا ينعت ، وتابعهم السهيليّ ، ونقل عن الزجـاج ؛ ويُخرَّج مـا ظـاهره ذلـك على البـدل أو عطف البيـان ،. وإنمـا قـال : كاسم الإشـارة ، لينبـه على أن غيره كذلك ، وهو المشتق الجائز أن يُبدأ به ، والذي والتي وفروعهما من لفظهما .

(ونعته مصحوب ال خـاصـة) ـ قـال النحـاس : وأجمعوا على أنـه لا ينعت بالمضاف ، وحكى عن الكسائي : هـذا عبـد الله قـائم ، فتـأولـه قوم على النعت ، وأنكره الفراء وقـال : مَن قـال : هـذا الرجلُ عـاقلٌ ، لم يقل : هـذا غلامُ الرجل عاقل . ووجـه ذلـك أن المراد بيـان جنسـه ، والإضـافـة بغير مِن الجنسيـة ، لأن المضـاف ليس بجنس ، فكل من كان رجـلا ليس بصـاحب الرجـل ولا أخي الرجل ، قاله الفراء .

(وإن كان جامداً محضاً ، فهو عطف بيان على الأصح) ـ فـالرجل في نحو : مررت بهذا الرجل ، عطف بيان ، كما هو في : رأيت شخصاً رجلاً ، وإليـه ذهب الزجـاج وابن جني والسُّهيليّ وابن السيـد ، وجوز ابن عصفـور الـوجهين ، وحكاه عن النحويين وقال : إن ال على النعت للعهد ، وعلى العطف للحضور ، والبدلية أيضا جائزة ، وذكرها الزجاج .

---

(١) الأنبياء : ٦٣ : ﴿ قال : بل فعله كبيرهم هذا ﴾ .
(٢) القصص : ٢٧ : ﴿ قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتيَّ هاتين ﴾ .
(٣) الفرقان : ٤١
(٤) الأنبياء : ٣٦ : ﴿ أهذا الذي يذكر آلهتكم ﴾ ؟

(ومنها ما لاينعت ولا ينعت به كالضمير مطلقا) ـ أي لمتكلم أو مخاطب أو غائب ، وقال : كالضمير ليشير إلى ماهو مثله في ذلك ، كا التعجبية وقبلُ وبعدُ والمصدر الذي بمعنى الأمر والدعاء كسقيا لك ، واللام في ذلك متعلقة بأعني ، أو في موضع خبر مبتدأ محذوف ، أي الدعاء لك .

(خلافا للكسائي في نعت ذي الغيبة) ـ ونقل غير المصنف عن الكسائي تقييد ذلك بنعت المدح أو الذم أو الترحم ، واحتج الكسائي بقولهم : اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ ، وقوله :

٤٠٨ ـ ☆ فلا تَلُمْه أن ينامَ البائسا[1] ☆

وخرَّجه غيرُه على البدلية ، وأجاز بعضهم نصب البائس بأعني .

(ومنها مايُنعت ولا يُنعت به كالعَلَم) ـ ونحوه أسماء الأجناس كرجل .

(وما يُنعت به ولا يُنعت كأيّ السابق ذكرها) ـ وكذا كُلّ وجد وحق ، وفي البسيط[2] أن الكوفيين قالوا إن كُلاًّ توصف ويوصف بها ، وقال بعض النحويين : إن البصريين لا يصفون بها ؛ ومما ينعت به ولا ينعت مالا يستعمل إلا تابعا كبَسَنْ ولَيْطان من قولهم : حَسنْ بَسنْ وشيطان ليطان .

---

(١) في سيبويه ١ / ٢٥٥ (٢ / ٧٥) صدره :

☆ قد أصبَحتْ بقَرْقَرى كوانسا ☆

قال سيبويه : وزعم الخليل أنه يقول : مررتُ به المسكين ، على البدل ، وفيه معنى الترحم ، وبدله كبدل : مررت به أخيك ، وقال : فأصبحت بقرقرى .. البيت ، وكان الخليل يقول : إن شئت رفعته من وجهين فقلت : مررت به المسكينُ ، كأنه لما قال : مررت به ، قال : المسكينُ هو ، كما يقول مبتدئا : المسكينُ هو ، والبائسُ أنت .. وإن شاء قال : مررتُ به المسكينَ .. والشاهد نصب البائس بإضمار فعل على معنى الترحم . وقرقرى موضع مخصب باليمامة ، ويقال كنس الظبيّ وبقَر الوحش : دخل كناسه ، أي بيته ، فاستعاره هنا للإبل ، ينعت إبلا بركت بعد أن شبعت ، فلذا نام راعيها ، لأنها غير محتاجة إلى الرعي .

(٢) في (د) : وفي المبسوط .

(**فصل**) : (يُقام النعتُ مقامَ المنعوتِ كثيراً إن عُلم جنسُه) ـ إما باختصاص النعت به ، كمررت بكاتب راكب[1] صاهلاً ، أو بمصاحبته[2] ما يعينه نحو : ﴿ أن اعمل سابغاتٍ ﴾[3] ، و ﴿ فليضحكوا قليلاً ، وليبكوا كثيراً ﴾[4] ، حذف المنعوت للعلم به ، مع قبول النعت لمباشرة ما كان يباشره المنعوت .

(ونُعتَ بغير ظرف وجملة) ـ كما سبق تمثيله ، وذلك لأن الجملة وشبهها لا يصلحان لمباشرة ما يباشره[5] المنعوت .

(أو بأحدهما ، بشرط كون المنعوتِ بعضَ ما قبلَه من مجرور بِمِنْ أو في) ـ نحو : ﴿ وإن من أهل الكتاب إلاَّ ليؤمنَنَّ به ﴾[6] ، ونحو قوله :

٤٠٩ ـ لو قلتَ ما في قومها لم تِيثَمِ　　يَفْضُلُها في حسبٍ ومِيسَمِ[7]

---

(١) في (غ) : راكباً

(٢) في (د) : أو بمصاحبة .

(٣) سبأ : ١١ ـ أي دروعاً سابغات .

(٤) التوبة : ٨٢ ـ أي ضحكاً قليلاً ... وبكاءً كثيراً .

(٥) في (د) : ما باشره المنعوت ، وفي (غ) : ما باشر المنعوت .

(٦) النساء / ١٥٩ .

(٧) في معجم شواهد العربية : لحكيم بن معية أو أبي الأسود الحماني ، وفي حاشية سيبويه ١ / ٣٧٥ (٢ / ٣٤٥) هو حكيم بن معية ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٧٠ : قاله أبو الأسود الحماني يصف امرأة ، وفي الدرر ٢ / ١٥١ ، ١٥٢ : قيل إنه لحكيم بن معية ، وقيل لحميد الأرقط ، قال في الدرر :استشهد به على جواز حذف المنعوت ، وهو بعض اسم تقدم مجرور بفي ، أي ما في قومها أحد يفضلها ، والبيت من شواهد سيبويه والرضيّ ، قال البغدادي : على أن جملة يفضلها صفة لموصوف محذوف هو بعض المجرور بفي ، وقال سيبويه : يريد مافي قومها أحد يفضلها ، وقوله : لم تِيثَم جواب لو الشرطية ، أي لم تكذب فتأثم ، فكسر التاء على لغة من يكسر حروف المضارعة إلا الياء للكراهة وهم بنو أسد ، وقبل كسر التاء قلبت الهمزة ألفاً ، وبعد كسر التاء قلبت الألف ياءً لانكسار ما قبلها ، وما في قومها خبر لمبتدأ محذوف هو الموصوف بقوله يفضلها ، والحسب ما يعده الإنسان من مفاخره ، وأراد به الشرف النَّسبيّ ، وهو شرف الآباء ، وأراد بالميسم الشرف الذاتيّ ، فالميسم الحسن والجمال من الوسم وهو الحسن .

أي أحد يفضلها ، والميسم الجمال ، قال المصنف : ومثلُ هذا لو استعمل في غير الشعر لحسُنَ ، نحو : ما في الناس[1] إلا يشكر أو يكفر ، وجعل ابن عصفور البيت من ضرورة الشعر ، ومثال الظرف : ما في بني تميم[1] ، إلاَّ فوق ما تريد .

(فإن لم يكن كذلك ، لم يقم الظرف والجملة مقامه إلاَّ في الشعر) ـ فما ليس بعضاً نحو : ما من البصرة إلاَّ يسير إلى الكوفة ، أي رجل يسير ، وما في الدار إلاَّ يسكنها ، أي رجل يسكنها ، وما في الدار إلاَّ فوقها ، أي رجل فوقها ؛ وما هو بعض وليس مجروراً بأحدهما نحو : كان[2] القوم فريقين ، يضربون الأعناق ، وآخرين يأسرون ، أي فريقاً يضربون .

(واستغني لزوماً عن موصوفات[3] بصفاتها ، فجرت مجرى الجوامد) ـ نحو : دابة وأبطح وحسنة وسيئة[4] .

(ويعرض مثل ذلك لقصد العموم) ـ نحو : ﴿ ولا رطبٍ ولا يابسٍ ﴾[5] ، ﴿ لا يغادرُ صغيرةً ولا كبيرةً ﴾[6] .

(وقد يُكتفَى بنيَّةِ النعت عن لفظه للعلم به) ـ نحو : ﴿ وكذَّب به قومُك ﴾[7] أي المعاندون ، ﴿ تدمِّرُ كُلَّ شيءٍ ﴾[8] أي أُمرتْ بتدميره ، ﴿ لرادُّك إلى معادٍ ﴾[9] أي تحبه .

---

(١) أي أحد .

(٢) في (ز ، غ) : فإن القوم ، وهو خطأ واضح في التعبير .

(٣) في (د) : عن موصوفات بعضه .

(٤) فهذه كلها صفات استغني بها عن موصوفاتها ، فجرت مجرى الجوامد .

(٥) الأنعام : ٥٩ .

(٦) الكهف : ٤٩ .

(٧) الأنعام : ٦٦ .

(٨) الأحقاف : ٢٥ .

(٩) القصص : ٨٥ .

٤٥ ـ باب عطف البيان

سمي بذلك لتكرير الأول زيادة في البيان ، فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف ، فجاء أخوك زيد ، أصله : وهو زيد ، فحذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ؛ ويسمي الكوفيون عطف البيان الترجمة .

(هو التابع الجاري مجرى النعت ، في ظهور المتبوع ، وفي التوضيح والتخصيص) ـ خرج التوكيد ، وما جيء به من النعت للتوكيد ، فإنه وإن حصل به توضيح ، أي زيادة بيان ، لا يحصل به تخصيص .

(جامداً) ـ ذكَره توكيداً لإخراج النعت ، إذ يحصل به زوال الاشتراك ، فقولك : مررت بزيد الطويل ، كقولك : مررت بزيد كرز في ذلك .

(أو بمنزلته) ـ هو ما كان صفة ، فصار بالغلبة علماً كالصعق .

(ويوافق المتبوع في الإفراد وضدّيه) ـ وهما التثنية والجمع نحو : هذا أخوك زيدٌ ، وهذان صاحباك الزيدان ، وهؤلاء أصحابك الزيدون .

(وفي التذكير والتأنيث) ـ كما سبق في نحو : هذه أمتك هند .

(وفي التعريف) ـ كما سبق .

(والتنكير) ـ نحو : مررت بإنسان رجل .

(خلافاً لمن التزم تعريفهما) ـ وقال الشلوبين : هو مذهب البصريين ، قال المصنف : ولم أجد هذا النقل من غير جهته . انتهى . وكما نقل الشلوبين نقل صاحب البسيط ، وزاد فقال : إن البصريين قالوا : لا يكون إلاّ بالمعارف ، ثم

خصص بعضهم ذلك بالأعلام والكنى نحو : زيدٍ أبي عمرو[1]، ونحوهما كالألقاب ، وهو الأكثر في عطف البيان ؛ وبعضهم جعله في المعارف مطلقاً ، والقياس كونه بالمعارف والنكرات ، كمذهب بعض الكوفيين . انتهى . وبعضهم نقله عن الفراء ، وبه قال الفارسيّ والزمخشريّ ، فأجاز هؤلاء تعريفها وتنكيرهما ، إلاّ أن أكثر[2] النحويين ، كما نقل ابن عصفور ، على اشتراط تعريفها ، وعلى التنكير خرّج الفارسيّ « زيتونة » من ﴿ شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ ﴾[3] على البيان ، وخرّجوا عليه أيضاً ﴿ من ماءٍ صديدٍ ﴾[4]، وكذا رد الأجناس النكرة على الأسماء في نحو : مررت بثوب خز ، وبباب ساج ، وأجازه ابن عصفور أيضاً .

(ولمن أجاز تخالفهما) ـ وهو الزمخشريّ ، أعرب ﴿ مقامُ إبراهيمَ ﴾[5] عطف بيان من ﴿ آياتٌ ﴾[5]، قال المصنف : وخالف إجماع البصريين والكوفيين به .

(ولا يمتنع كونهُ أخصَّ من المتبوع ، على الأصح) ـ خلافاً لأكثر المتأخرين في اشتراط كونه مساوياً لمتبوعه أو أعمَّ منه ، وقد أجاز سيبويه في : ذا الجُمة[6] من : يا هذا ، ذا الجمة ، أن يكون عطف بيان ، وأن يكون بدلاً ، فالصحيح جواز كونه فائقاً ومفوقاً ومساوياً ، كما سبق في النعت .

(ويجوز جعله بدلاً ، إلاّ إذا قُرن بأل بعد منادَى) ـ نحو : يا أخانا[7]

---

(١) في (غ) : نحو : زيدٌ أبو عمرو ـ على الحكاية ـ والتحقيق على الإضافة .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) النور : ٣٥ : ﴿ يوقد من شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ ﴾ .

(٤) إبراهيم : ١٦ : ﴿ ويُسقَى من ماءٍ صديدٍ ﴾ .

(٥) آل عمران : ٩٧ : ﴿ فيه آياتٌ بيناتٌ مقامُ إبراهيمَ ﴾ .

(٦) قال الصبان ٣ / ٨٦ : قوله : ذا الجُمَّة بضم الجيم الشعر الواصل إلى المنكب ، ولم يجعله نعتاً لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلاّ محلًّى بأل .

(٧) في (ز) : يا أخا الحارث .

الحارث ، ويا رجل الحارث ، ويجوز في الحارث في المثال الثاني الرفع والنصب ، وإنما امتنع البدل في المسألة ، لأن ما فيه ال لا يدخل عليه حرف النداء لفظاً ولا تقديراً ، والبدل على نية تكرار العامل أو نحوه .

(أو تبع مجروراً ، بإضافة صفة مقرونة بال ، وهو غير صالح لإضافتها إليه) ـ كقوله :

٤١٠ ـ أنا ابنُ التَّاركِ البكريِّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبهُ وقوعا[1]

فبشر عطف بيان ، وليس بدلاً ، لامتناع : التارك بشر ، وعن الفارسيّ جواز كونه بدلاً ، فيحتمل في الثواني ما لا يحتمل في الأوائل ، فإن صلح لذلك جازت البدلية أيضاً نحو : أنا الضارب الرجل غلام القوم ، إذ يجوز : الضارب غلام القوم .

(وكذا إذا أفرد تابعاً لمنادى ، فإنه ينصب بعد منصوب ، وينصب ويرفع بعد مضموم) ـ فخرج بقوله : أفرد ، ما إذا كان عطف البيان غير مفرد ، أي مضافاً ، فإنه يجب نصبه ، ويجوز كونه بدلاً نحو : يا زيد أبا عمرو ، ويا عبد الله أخا عمرو ، ومثال المفرد بعد منصوب : يا أخانا زيداً ، وبعد مضموم : يا غلام بشر ، وبشراً ؛ ويتعين العطف[2] في نحو : هند ضربت الرجل

---

(١) في الدرر ٢ / ١٥٤ : هذا البيت من أبيات للمرار بن سعيد الفقعسيّ ، وفي شرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٨٧ كما في معجم شواهد العربية : قاله المرّار الأسديّ ، وكذا في سيبويه ١ / ٩٣ (١٨٢) ، قال العيني : والشاهد في بشر ، فإنه عطف بيان عن البكريّ ، وليس ببدل ، لأنه في حكم تنحية المبدل ، فيكون التارك داخلاً على بشر ، ولا يجوز : التارك بشر ، كما لا يجوز : الضارب زيد . وهو بشر بن عمرو ، وكان قد جرح ولم يعلم جارحه ، يقول : أنا ابن الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ، وذلك لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق ، والطير مبتدأ وترقبه خبر ، والجملة حال من البكري ، وعليه يتعلق بوقوعاً المنصوب على التعليل ، أي ترقبه الطير لأجل وقوعها عليه .

(٢) زاد في (ز) : أيضاً .

أخاها ، وكذا مررت بهند[1] القائم الرجل أخوها[2]، إذ في البدلية لزوم الخلو من الربط[3]، وكذا يتعين في : زيد أفضل الناس ، الرجال والنساء ، أو النساء والرجال ، لامتناع : أفضل الرجال والنساء ؛ وقد غلطوا من قال : أنا أشعر الجن والإنس ، ويتعين أيضاً في نحو : يا أيها الرجل غلام زيد ، فتمتنع البدلية ، لأنه ليس[4] في تقدير جملتين ، والوصف[5]، لأن ذا ال لا يوصف بمضاف لعلم .

(وجَعْلُ الزائد بياناً عطفاً أولى من جعله بدلاً) ـ نحو : ﴿ ويُسقَى من ماءٍ صديد ﴾[6]، ﴿ أو كفارةٌ طعامُ مساكينَ ﴾[7]، ﴿ من شجرة مباركة زيتونة ﴾[8].

☆ ☆ ☆

---

(١) في (د) : بامرأة .

(٢) في (غ) : أخاها .

(٣) في (د) : من الرابط .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) أي ويمتنع الوصف .

(٦) إبراهيم : ١٦ .

(٧) المائدة : ٩٥ .

(٨) النور : ٣٥ .

٤٦ ـ باب البدل

هذا اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته تكريراً ، ونقل الأخفش أنهم يسمونه الترجمة والتبيين .

(وهو التابع) ـ أي لفظاً أو تقديراً ، وهو التابع على الموضع نحو :

٤١١ ـ أَبَنِي لُبَيْنَى لستُمُ بيدٍ إلاَّ يداً ليست لها عضُدُ[1]

ومثل هذا يأتي في غير البدل من التوابع ، حيث يراعى الموضع .

(المستقل بمقتضى العامل تقديراً) ـ فأخرج النعت وعطف البيان والتوكيد ، واختلف في عامل البدل ، فالأكثر أن العامل مقدر معه ، وهو من جملة ثانية ، ولذا ظهر العامل في : ﴿ للذين استضعفوا لمن آمن منهم ﴾[2] ،

(١) في نسخ التحقيق الثلاث : أبني سُلَيم .. ، وفي سيبويه :
يابْنَيْ لُبَيْنَى لستما بيد ..

وفي الشرح بالحاشية قال : لستم .. والتحقيق من المقتضب والمراجع التي ذكرها الشارح المحقق بالحاشية ٤ / ٤٢١ : البيت لم ينسبه سيبويه ولا الأعلم ، ونسبه الزمخشريّ في المفصل ١ / ٢٠٣ إلى طرفة بن العبد ، وكذلك نسب إلى طرفة في شواهد الكشاف ص ٩٤ ، وذكر بعده بيتاً آخر ، كما ذكر ثالثاً في ص ٧٧ ، والبيت في ديوان طرفة مفرداً ص ٦٢ ، قال : ووجدت البيت أيضاً مطلع أبيات ثمانية لأوس بن حجر ـ ديوانه ص ٢١ ـ ٢٢ ، قال : وانظر ابن يعيش ٢ / ٩٠ ـ ٩١ ، قال : استشهد به سيبويه ١ / ٣٦٢. (٢ / ٣١٦ ، ٣١٧) على نصب ما بعد إلاّ على البدل من موضع الباء وما عملت فيه ، والتقدير : لستم يداً إلاّ يداً لا عضد لها ، قال : وتقول : لست بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به ، كأنك قلت : لست إلاّ شيئاً لايعبأ به ، والباء ههنا بمنزلتها فيما قال الشاعر : أبني لبيني .. البيت ، وقال الأعلم : ولا يجوز الجر على البدل من المجرور ، لأن ما بعد إلاّ موجب ، والباء مؤكدة للنفي . العضد قوم اليد وبشدتها تشتد .. ولبيني اسم امرأة وبنو لبيني من بني أسد بن وائلة ، يعيرهم بأنهم أبناء أمة ، ولستم بيد أي أنتم في الضعف وقلة النفع كيد بطل عضدها ، ويروى : مخبولة العضد ، والخبل الفساد .

(٢) الأعراف : ٧٥ .

﴿ من الـذين فرقوا ﴾[1] ، ﴿ لمن كان يرجو الله ﴾[2] وهو في حرف الجر كثير متفق عليه ، ويجب في نحو : مررت بزيد به ، واختلف في إظهار الرافع والناصب ، والأكثر على المنع ، وقيل : يجوز ، واختاره ابن عصفور ، وعليه خرّج : ﴿ اتبعوا من لا يسألكم أجراً ﴾[3]، وهو قليل في الكلام ، وشرطه قيام قرينة تؤمن من اللبس ؛ وقال قوم منهم المبرد : ليس على التكرار ، بل العامل هو الأول ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختاره ابن عصفور والمصنف في الشرح ، وأيد بإبدالهم المجرور من المجرور بلا إعادة خافض ، والفعل المنصوب من مثله ، والمجزوم من مثله بلا إعادة ، والجميع فصيح .

(دون مُتْبِع[4]) ـ أخرج المعطوف ببل ولكن ، لدخوله تحت المستقل المذكور ، ولكن بمتبع وهو بل ولكن .

(ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير) ـ فمثال الموافق : ﴿ اللهِ الذي له ﴾[5] في قراءة الجرِّ ، ﴿ حدائقَ وأعناباً ﴾[6]، والمخالف بتعريفه : ﴿ صراط الله الذي ﴾[7]، وبتنكيره : ﴿ ناصية كاذبة ﴾[8]

ولم يشترط البصريون في إبدال المعرفة من النكرة ، والنكرة من المعرفة ، اتحاد لفظ ، ولا وجود وصف ، ونقل ابن مالك عن الكوفيين أنهم لا يبدلون النكرة من المعرفة ، إلاَّ إن كانت من لفظ الأول ؛ ونسب بعض النحويين هذا

---

(١) الروم : ٣٢ .
(٢) الأحزاب : ٢١ ، والممتحنة : ٦ .
(٣) يس : ٢١ .
(٤) أي دون أداة إتباع .
(٥) إبراهيم : ٢ : ﴿ إلى صراط العزيز الحميد . الله الذي له .. ﴾ .
(٦) النبأ : ٣٢ .
(٧) الشورى : ٥٣ .
(٨) العلق : ١٦ .

لنحاة بغداد ، ونُقل عن الكوفيين أيضاً أنهم لا يفعلون ذلك وعكسه إلاَّ بالشرط المذكور ؛ وكلام الكوفيين على خلاف هذا ، قال الكسائيُّ والفراء في : ﴿ قتال فيه ﴾[1] أنه على نية عن ، وصرح بعن في قراءة عبد الله ، وأجاز الفراء في : ﴿ هارون أخي ﴾[2]، كونه مترجماً لـ وزيراً ، قال : فيكون نصباً للتكرير .

ونقل أيضاً عن الكوفيين والبغداديين اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة ، وتابعهم السهيليّ وابن أبي الربيع ، ونقل عن بعض الكوفيين في إبدال النكرة من النكرة ، اشتراط وصف المبدلة ، ويدل للبصريين : ﴿ حدائق وأعناباً ﴾[3]، وقوله :

٤١٢ ـ فألقت قناعاً دونه الشمسُ واتقت ... بأحسن موصولين : كفٌّ ومعصِم[4]

وقوله :

٤١٣ ـ فلا وأبيكِ خيرٍ منك إنّي ... ليؤذيني التحمحم والصهيلُ[5]

(ولا يُبدلُ مضمَرٌ من مضمر) ـ نحو : رأيتك إياك .

---

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾ .

(٢) طه : ٣٠ .

(٣) النبأ : ٣١ ، ٣٢ : ﴿ إن للمتقين مفازاً ، حدائق وأعناباً ﴾ .

(٤) في البيت شاهد للرد على بعض الكوفيين ، لاشتراطهم وصف المبدلة في إبدال النكرة من النكرة ، وهو يؤيد مذهب البصريين في عدم اشتراطهم ذلك ، وذلك في قوله :

☆ بأحسن موصولين : كف ومعصم ☆

(٥) في الخزانة ٢ / ٣٦٢ : على أن « خيرٍ » بالجرّ بدل من أبيك بتقدير الموصوف ، أي : رجل خير منك ، وهذا البدل بدل كل من كل ، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جارياً على القاعدة : إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها .. هذا على رواية الجرّ ، وفيه رواية أخرى وهي رفع خير ، قال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد : ومن روى : خيرٌ منك بالرفع فكأنه قال : هو خيرٌ منك ؛ والبيت لشمير بن الحارث الضبيّ . والتحمحم صوت الفرس إذا طلب العلف ، وصهيل الفرس صوته مطلقاً ، فهو من عطف العام على الخاص .

(ولا من ظاهر) ـ نحو : رأيت زيداً إياه .

(وما أوهم ذلك جعل توكيداً) ـ كالمثالين السابقين . قال المصنف : ومثلت بهما[1] جرياً على عادة المصنفين ، والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيداً إياه ، لم يسمع في كلام العرب ، نثره ونظمه ، ولو استعمل كان توكيداً ، وأما رأيتك إياك ، فسبق الكلام فيه ؛ وجعل الزمخشريّ من أمثلة البدل : مررت بك بك ، وهذا توكيد لفظي ، وإلاّ لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يختص به .

(إن لم يُفِدْ إضراباً) ـ نحو : إياك إياي قصد زيدٌ ، وما مثل به من بدل المضمر من المضمر أو الظاهر ، هو بدل الشيء من الشيء ، وأما بدل الاشتمال وبدل البعض فنحو : حُسن الجارية أعجبتني هو ، وثلث التفاحة أكلتها إياه ، وحُسن الجارية أعجبتني الجارية هو ، وثلث التفاحة أكلت التفاحة إياه ؛ وفيهما ما تقدم ، وفي الصور خلاف من جهة الربط بتقدير البدلية ، فمن جعل البدل معمولاً لعامل المبدل منه أجاز ، ومن جعله على التكرير ، منهم من منع ، لخلوّ الخبر عن الربط ، ومنهم من أجاز نظراً إلى المعنى ، كما في : زيد نعم الرجل ، وأفهم كلام المصنف جواز إبدال ظاهر من مضمر ، وستأتي المسألة .

(فإن اتحدا معنى سمي بدل كل من كل) ـ هكذا عبَّر الجمهور ، ولا يطرد ، لوقوعه حيث لا يصدق ذلك ، نحو :﴿ إلى صراط العزيز الحميد[2] اللهِ ﴾ ، والجيِّد أن يقال : بدل موافق من موافقٍ ؛ وبعض المغاربة يقول : بدل الشيء من الشيء ، والمقصود إبدال لفظ من لفظ ، مع كونهما لمعنى واحد ، إما حقيقة نحو : رأيت أخاك زيداً ، أو مجازاً نحو :

٤١٤ ـ أحبُّ رَيَّا ما حييتُ أبداً ولا أحب غيرَ ريَّا أحدا[3]

(١) في (ز ، غ) : وتمثيله بها .

(٢) إبراهيم : ٢١١

(٣) لم أجده في مراجعي ، والشاهد فيه إبدال لفظ من لفظ ، مع كونهما لمعنى واحد مجازاً في=

فأبداً في معنى ما حييت تجوزاً .

(ووافق أيضـا في التـذكير والتـأنيث) ـ نحـو : رأيت[1] أخـاك زيـداً ، أو جاريتك هنداً .

(وفي الإفراد وضدّيه) ـ وهما التثنية والجمع نحو : عرفت ابنيـك المحمَـدَين ، وأصحابك الزَّيدِين .

(مـالم يُقصـد التفصيلُ) ـ فلا يطـابق نحو : «فـأذن لهـا بنَفَسين : نفسٌ في الشتاء ، ونفسٌ في الصيف »[2] ،قال :

٤١٥ ـ وكنتُ كذي رجلين : رجل صحيحـة ورجـل رمى فيهـا الـزمـان فشَلَّتِ[3]

وقـد يقـع التفصيـل[4] بلفـظ بعض ، نحـو :ضربت النـاس ، بعضهم قـائمـاً ،

= قوله : ما حييت أبداً ، فإن أبداً في معنى ما حييت تجوُّزاً .

(١) في(ز) : مـا رأيت أخـاك زيـداً ، وجـاريتُـك هنـدٌ ، وفي (غ) : رأيت أخـاك زيـداً ، وجاريتك هند

(٢) « اشتكت النـار إلى ربهـا .. فـأذن لهـا بنفسين » الخ رواه البخـاري ومسلم والترمـذي عن أبي هريرة ـ جامع الأصول ١١ /١٤٦

(٣) في المقتضب ٤ / ٢٩٠ : فكنت كذي رجلين .. البيت بالفاء ، قال : يُنشَد رفعاً وخفضاً ، وفي الحاشيـة للشـارح المحقق : استشهـد بـه سيبويـه ١ / ٢١٥ على أنـه يجوز في رجل .. ورجل ... الجرّ على الإبدال ، أو القطع بالرفع ، على قطع البدل بجعله خبراً لمبتدأ محذوف . وقدر البغـدادي المبتـدأ المحـذوف بقوله : همـا ، فيكون الكلام جملـة واحـدة ، أو التقـدير : إحـداهمـا رجل صحيحـة ، والأخرى رجل .. فيكون الكلام جملتين ..

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٢٨ : قاله كثير عزة ـ ديوانـه ١ /٤٦ ـ واختلف في معناه ، فقيل : تمنى أن تشل إحدى رجليه ، وهو عندها ، حتى لا يرحل عنهـا ، وقيل : لمـا خـانتـه عزة العهد فزلت عنه ، وثبت هو عليه ، صار كذي رجلين ..الخ وقيل إنـه بين خوف ورجـاء ، وقيل : تمنى أن يضيع قلوصـه فيبقى في حيهـا ، فيصير كـذي رجلين ..الـخ ، وعطف الثـانيـة على الأولى ، لأن البدل منه مثنى ، فوجب أن يؤتى باسمين ، وهذا يسمى بدل المفصل من المجمل .

(٤) في (د) : بدل التفصيل ، قال ابن هشام في المغني ٢ /٤٧٢ : ويسمى بدل التفصيل .

وبعضهم قاعداً ، ولم يطابق أيضاً مع المصدر ، قال تعالى :﴿ مفازاً ،حدائق وأعنابا ﴾[1]

(وقد يتحدان لفظا ، إن كان مع الثاني زيادة بيان) ـ كقراءة يعقوب :﴿ وترى كُلَّ أمةٍ جاثيةً ، كُلَّ أمةٍ تُدْعَى إلى كتابها ﴾[2] ، قال ابن جني : أبدل الثانية من الأولى ، لأن الثانية ذكر سبب الجُثُوِّ .

(ولا يُتبع ضمير حاضر ، في غير إحاطة ، إلا قليلا) ـ فالإحاطة نحو :﴿ تكون لنا عيداً ، لأوَّلنا وآخرنا ﴾[3] ، ونحو : أكرمتكم أصاغركم وأكابركم ، وأما غيرها فالبصريون ، إلاَّ الأخفش ، على المنع ، والكوفيون على الجواز ، واحتج بقوله تعالى :﴿ الذين خسروا أنفسهم ﴾[4] ، وقول حُميد :

٤١٦ ـ أنا سيف العشيرة فاعرفوني   حُميداً قد تَذرَّيْتُ السَّناما[5]

(١) النبأ : ٣١ ، ٣٢

(٢) الجاثية :٢٨

(٣) المائدة : ١١٤

(٤) الأنعام : ١٢ : ﴿ ليجمعنكم إلى يوم القيامة لاريب فيه ، الذين خسروا أنفسهم فهم لايؤمنون ﴾

(٥) في خزانة الأدب للبغدادي ٥ /٢٤٢ (٣٩٠) : وأنشد بعده ، وهو الشاهد الثامن والسبعون بعد الثلاثمائة : أنا سيف العشيرة ... البيت ، قال : وحُميداً بدل من ياء اعرفوني ، لبيان الاسم ، أو هو منصوب على المدح ، قال أبو بكر الخفاف في شرح الجمل : قال الزجاج : حُميداً بدل من الياء ، وهذا لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون منصوباً بإضمار فعل على المدح ، كأنه قال : فاعرفوني مشهوراً ،وأناب قوله : حُميداً مناب قوله : مشهوراً ، لكونه عَلَمًا .

وحميد يروى مصغَّراً ومكبراً ، وأنشد صاحب الصحاح بدله : جميعاً ؛ وتذرَّيْتُ السَّنام بمعنى علوته من الذِّروة والذُّروة ، بالكسر والضم ، وهو أعلى السنام ، وحقيقة تذرَّيت السنام علوت ذروته ،

ونسب ياقوت هذا البيت في حاشية الصحاح إلى حُميد بن بحدل ، شاعر إسلامي ؛ وقال ابن الأعرابي : بَحْدَلَ الرجلُ إذا مالت لثتُهُ أي لحم أسنانه ، وقال الأزهري : البحدلة الخفة في السعي ... وحميد مضاف إلى جدِّه ، لأنه حميد بن حريث بن بحدل من بني كلب بن وبرة ، وينتهي نسبه إلى قضاعة .

فالذين بدل من ضمير الخطاب في : ﴿ ليجمعنكم ﴾ ، وحميداً بدل من الياء[1] ؛ وأفهم قوله : ضمير حاضر ، جواز ذلك مع الغائب كثيراً ، وهو كما ذكر ، ومنه

٤١٧ ـ على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتماً   على جوده لضَنَّ بالماء حاتمِ[2]

فحاتم بدل من الهاء في : جوده ؛ وحكى سيبويه عن الخليل : مررت به المسكين .

(ويُسمَّى بدل بعض إن دل على بعض الأول) ـ نحو : مررت بقومك ناسٍ منهم ؛ والبصريون يرون وقوع بعض الشيء ، على أقله ونصفه وأكثره ، والكسائي وهشام يوقعانه[3] على ما دون نصف الشيء ، وقال ابن الأعرابي : العرب تسمى النصف بعضا ،فعلى الأول يجوز : قبضت المال نصفه أوثلثيه ، على أنه بدل بعض ، وعلى الثاني ليس من بدل البعض ؛ وشرط بعض المغاربة في بدل بعض صحة الاستغناء بالمبدل منه ،فيجوز لذلك : جدع زيد أنفه ، ويمتنع : قطع زيدٌ أنفه .

(وبدلَ اشتمالٍ ، إن بايَنَ الأولَ ، وصحَّ الاستغناءُ به عنه[4] ، ولم يكن بعضه) ـ فخرج بالمباينة البدلُ الموافق ، وبالاستغناء بدلُ الإضراب والغلط ، والقصدُ صِحَّةُ الاستغناء بالأول ، وبالثالث بدلُ بعض ، وذلك نحو : عجبت من

(١) في قوله : فاعرفوني .

(٢) في شرح شذور الذهب صـ ١٠٩ : وإبدال الظاهر من المضمر فيه تفصيل ، وذلك أن الظاهر إن كان بدلاً من ضمير غيبة جاز مطلقاً ، كقوله تعالى : ﴿وما أنسانيه إلاَّ الشيطانُ أن أذكره ﴾ ـ الكهف : ٦٣ ـ فأن أذكره بدل من الهاء في أنسانيه ، بدل اشتمال ، ومثله : ﴿ ونرثه ما يقول ﴾ ـ مريم : ٨٠ ، وقول الشاعر : على حالة ..البيت ، إلاَّ أن هذا بدل كل من كل . والشاهد هنا إبدال حاتم من ضمير الغيبة في جوده ؛ والبيت كما في معجم شواهد العربية للفرزدق ، قال : وليس في ديوانه ، وأنا لم أجده في نسخة صادر ـ بيروت ـ التي تحت يدي .

(٣) في النسخ الثلاث : يوقعونه ، فلعله سهو من النساخ .

(٤) سقطت من (ز)

زيدٍ ، حلمه أو قراءته ، ونحو :﴿ عن الشهر الحرام ، قتال فيه ﴾[1] ، ودُعيَ زيدٌ إلى الطعام ، أكله ، و﴿ قُتِل أصحابُ الأخدودِ ، النَّارِ ﴾[2] ؛ ولا بد من صحة الاستغناء بالأول ، فلو كان الملابسُ لايغني عنه الأول كالأخ والعم ، وجيء به بدلاً ، فهو بدل إضراب أو غلط ، قاله المصنف ، وحكى البصريون عن الكوفيين إجازة : مررت بزيدٍ ابْنِهِ ، كما جاز : سُلب[3] زيدٌ ثوبُه ، وخَطَّؤوهم في ذلك ، للفرق ، بأن في سلب دلالة على المسلوب .

(وبدلَ إضرابٍ أو بَداءٍ ، إن باينَ الأولَ مطلقاً وقصداً) - عنَى بمطلقاً أنه ليس موافقاً ولا ملابساً بوجه ؛ فخرج بدل الشيء ، وبدل بعض وبدل اشتمال ؛ وخرج بقصداً بدلُ الغلط ؛ وهذا البدل يجري مجرى المعطوف ببل ، ويقال له : بدل الإضراب ، وبدل البداء نحو :أعطِ السائلَ رغيفاً درهماً ، أمرت برغيف ثم رقَّ قلبك فأضربت وأبدلت الدرهم ، ولو جيء ببل لحسُنَ ، لكن يزول اسم البدل ، ومنه ما حكى أبو زيد : أكلت لحماً سمكاً تمراً ، وأنكره بعضهم ، ويجعل هذا على حذف العاطف ؛ ويشهد لصحته قوله عليه السلام :« إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها »[4] وقد ذكر سيبويه بدل البداء .

(وإلا فبدل غلط) أي وإلا يقصد ، بل قصد الثاني فقط نحو : مررت برجل حمار ، أردت أن تقول : مررت بحمار ، فغلطت أو نسيت ، ذكره سيبويه ، وقال خطَّاب الماوردي : لايوجد هذا في كلام العرب ، لا نثرها ولا نظمها ، وقال : إنه عني بطلب ذلك في الشعر والكلام فلم يجده ، وإنه طالب به غيره فلم يعرفه ؛ وقال ابن السيد وغيره إنه وجد في الشعرِ ، وجعلوا منه قول ذي الرمة :

---

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾ ؟

(٢) البروج : ٤ ، ٥

(٣) في (ز ،غ) : سرق ، وفي التعليق قال : وخَطَّؤوهم في ذلك ، للفرق ، بأن في سلب دلالة على المسلوب .

(٤) أحمد ٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١

٤١٨ ـ لميـــاءُ ، في شفتيهـــاحُـــوَّةٌ لعَسٌ   وفي اللّثـات وفي أنيـابهـا شنَبُ[1]

فالحوة السواد ، واللَّعَس سواد مُشْرَبٌ بحمرة ، وخرج على التقديم والتأخير ، أي في شفتيها حمرة ، وفي اللثات لعَس ، وفي أنيابها شنب ، وأيد بأن ذا الرمة يوجد في شعره التقديم والتأخير كثيراً ، وقال المبرد : لا يأتي في كلام مستقيم ، بل في لفظ الغلاط .

(ويختص بدلا البعض والاشتمال باتّباعهما ضميرَ الحاضر كثيراً) ـ نحو :

٤١٩ ـ وهم ضربـــــوك ذات الرأس حتى   بـدت أم الـدمـاغ من العظـــام[2]

ونحو

٤٢٠ ـ ذَريني إن أمرَكِ لن يُطـــاعـــا   ومـــا ألفيتِني حلمي مُضـــاعـــا[3]

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ /١٢٧ : قاله دو الرمة غيلان ـ ديوانه /٥ ـ ولَمياء فَعلاء من اللُّمى بالفتح ، وهي سمرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن ، وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هي لمياء ، وحُوَّة مبتدأ خبره في شفتيها ، وهو حمرة في الشفتين تضرب إلى السواد ، والشاهد في لعس فإنه بدل غلط من حوة ، فإنه حمرة في باطن الشفة ، واحتج به على المبرد في دعواه أن بدل الغلط لا يوجد في كلام العرب مطلقاً ؛

وفي الدرر ٢ / ١٦٢ : استشهد به على أن بدل الغلط يكون في الشعر كالمثال في البيت ، وعلة منعه أن الشعر يقع في الغالب عن تروٍّ.. قال في الهمع : ورد بأنه من باب التقديم والتأخير ، وتقديره : في شفتيها حوة ، وفي اللثات لعس ، وفي أنيابها شنب ، وهذا التأويل نسبه أبو حيان لأحمد بن عبد النور المالقي ، وفيه أيضاً قبل هذا : وتأول المانعون ذلك ، فقال أبو بكر بن خطاب : اللعس مصدر وصفت به الحوة تقديره : حوة لعساء ، كما تقول : حكم عدل ، وقول فصل ، أي عادل وفاصل ، وقد رد هذا التخريج في البيت لأن النعت لم يستقر فيه أن يغير المنعوت عن معناه ، إنما يقر المنعوت على دلالته ، ويزيده بياناً .

(٢) في (ز) : أم العظام من الدماغ ؛ وهذا البيت شاهد على جواز الإبدال من ضمير المخاطب في قوله : ضربوك ذات الرأس ، حيث أبدل ذات الرأس من ضمير المخاطب في : ضربوك .. قال ا بن جني : إنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب إذا كان بدل البعض أو بدل الاشتمال ، نحو قولك : عجبت منك عقلك ، وضربتك رأسك ؛ ومن أبيات الكتاب في ذلك : ذريني .. البيت .

(٣) في سيبويه ١ /٧٨ (١٥٦) : وقال رجل من بَجيلة أو خثعم ... وفي العيني ، كما في معجم =

وأفاد بذكر الاختصاص أن إبدال الظاهر من ضمير الغائب يكون فيهما[1] ، وفي بدل الشيء نحو : مررت به أبي عبد الله ، وقد سبق ذلك ، ونحو : زيد عجبت منه حُسْنِه ، والقوم ضربت وجوهها أوّلها .

(ويتضمَّن ضمير أوما يقوم مقامه) ـ نحو : ضربت زيداً رأسَه ، وأعجبتني الجارية حُسْنُها ؛ ويُقدَّر الضميرُ للدلالة نحو : ﴿ مَنِ استطاع إليه سبيلاً[2] ﴾ أي منهم ، ويقوم ألْ مقام الضمير ، ومنه : ﴿ النَّارِ ذاتِ الوقود[3] ﴾ .

(**فصل**) :(المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول) ـ هذا مذهب الفارسيّ والرماني وخطاب الماورديّ .

(خلافاً لمن جعله الثاني) ـ وهو قول الفارسيّ في الحجة .

(أوالعامل) ـ وهو قول المبرد والسيرافيّ وابن[4] خروف ؛ قال المصنف : والصحيح الأول ، والآخران لايطردان ؛ فمن الاشتمال : أعجبني زيدٌ كلامُه ،

= شواهد العربيةنسبه إلى عديّ بن زيد العباديّ ، وكذلك في الدرر ٢ /١٦٥ ـ قال : استشهد به على إبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، لما أفاد الاشتمال ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ، على أن قوله : حلمي بدل اشتمال من ياء المتكلم قبله ؛ ورواية الرضي : إنَّ حكمك ... قال ا بن جني في إعراب الحماسة : إنما يجوز البدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب ، إذا كان بدل بعض أو بدل اشتمال ، كما في البيت ..

وقوله : ذريني خطاب لامرأته ، أي اتركيني ودعيني ، وجملة : إن أمرك .. مستأنفة للتعليل ، وما ألفيتنيْ ... معطوفة على الجملة المستأنفة ؛ وروى العيني : ولا ألفيتني ، والتاء فاعل ألفيت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول ، وحلمي بدل من الياء ، ومضاعا مفعول ثان لألفى ، يقول لها : ذريني من عذلك ؛ فإني لاأطيع أمرك ، ولا وجدتني سفيها مضيعاً حلمي ، وعقلي يأمرني بإتلاف مالي في اكتساب الحمد

(١) أي في بدل البعض وبدل الاشتمال .

(٢) آل عمران : ٩٧ : ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ﴾

(٣) البروج : ٥ : ﴿ قُتل أصحابُ الأخدودِ . النَّارِ ذات الوقود ﴾ .

(٤) في (د) : وابن جني .

والثاني غير مستمل على الاول ، ومنه : ﴿ قتالٍ فيه[1] ﴾ والعامل غير مشتمل على البدل ، كذا قال ، وفي الثاني نظر .

(والكثير كون البدل معتمداً عليه) ـ نحو : إنَّ هنداً حُسْنُها فايقٌ ، وإنَّ زيداً نجابتُه بيِّنةٌ ، وإن زيداً عينُه حسنةٌ ، وإنَّ هنداً طرفُها غنجٌ ، وقال تعالى : ﴿ ويومَ القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوهُهم مُسودَّةً ﴾[2] في قراءة من نصب[3] ، فمسودَّةً حال من البدل ، وكلُّ اسم صحَّ كونهُ بدلاً ، وكونُه مبتدأ خبرهُ ما بعَده ، فالرفع بالابتداء أقيس ، قاله سيبويه ، وقال : إنه الأكثر في كلامهم ، ومنه : ﴿ وجوهُهم مسودةٌ ﴾[2] بالرفع ، قراءة السبعة .

(وقد يكون في حكم الملغَى) ـ كقوله :

٤٢١ ـ إن السيوفَ ، غُدوَّها ورَواحَها ... تركت هَوازنَ مثلَ قَرْن الأعضبِ[4]

جعل الخبر للسيوف ، وألغى البدل ، ولولا ذلك لقال : تركا .

---

(١) البقرة : ٢١٧ : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ﴾

(٢) الزمر : ٦٠

(٣) في (غ) : في قراءة من نصب « مسودة » حالاً من البدل .

(٤) في الخزانة : ٥ / ١٩٩ الشاهد :٣٧١ ـ قال : قوله : غدوَّها بدل من السيوف ؛ قال المبرد في الكامل : هو بدل اشتمال ، وقد روعي المبدل منه في اللفظ ، بإرجاع الضمير إليه من الخبر ، ولم يُراعَ البدل ، ولو روعي لقال : تركا بالتثنية . وهذا أيضا كلام أبي علي في إيضاح الشعر ، وفيه أنه يحتمل أن نصب غدوَّها على الظرف ، وكأنه قال : إن السيوف وقت غدوها ورواحها .
وهوازن أبو قبيلة ، والأعضب ، بإهمال العين ، قال صاحب العباب : العَضْباء الشاة المكسورة القرن الداخل ، وهو المَشاش ، ويقال : هي التي انكسر أحد قرنيها ، وقد عَضِبَتْ بالكسر ، وكبش أعضب بَيِّنُ العضب . والشاهد من قصيدة للأخطل ـ ديوانه : ٢٨ ـ
وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان : ٣ / ١٣٢ قال الصبان : قوله : تركت ـ في البيت ـ فيه الشاهد ، فإنه خبر ، أنثه اعتماداً على المبدل منه ، والأعضب ولد البقرة إذا طلع قرنه ، وقيل ما كسر قرنه ، وهو أنسب بالمقام .

(وقد يُستغنَى في الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه) ـ نحو : أحسن إلى الذي صحبت زيداً ، بنصب زيداً بدلاً من الهاء المقدَّرة ، أي صحبته ، ويُجرُّ بدلاً من الذي ، ويرفع خبر مبتدأ[1] ؛ وقال السيرا فيّ وغيره : ينوى بالبدل حلوله محل المبدل منه ، وفرع على ذلك أنه لايحسن : جاء الذي ضربت سعيداً ، بنصب سعيداً ، بدلا من الهاء المقدرة ، وضعف بأن البدل من جملة أخرى .

(ويُقرَنُ البدل بهمزة الاستفهام ، إن تضمَّن متبوعُه معناها) ـ نحو : كيف زيدٌ ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ ؟ ومن في الدار ؟ أزيدٌ أم عمْرو ؟ ومتى تجيء ؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت ؟ . واقتضى كلامه أنه إن صرّح بالأداة لم يقرن نحو : هل أحدٌ جاءك ؟ زيدٌ أم[2] عمرو ؟ واسم الشرط كاسم الاستفهام ، فيقرن البدل بإنْ نحو : متى تقمْ ، إن ليلاً أونهاراً أقُمْ ، ومَنْ تضربْ ، إن رجلاً أوامرأة أضربْ .

(وقد تبدل جملة من مفرد) ـ نحو : عرفت زيداً أبُو مَنْ هو ، فالجملة بدل من زيد ، أي أبوته ؛ وفي البسيط منع إبدال الجملة من المفرد ، وفي المثال المذكور قولان آخران : الحالية والمفعولية ، بتضمين عرفت معنى علمت المتعدية إلى اثنين وخرج على إبدال الجملة من المفرد قوله :

٤٢٢ ـ لقد كلمتني أم عمرو بكلمة ... أتصبرُ يومَ البَيْن أم لستَ تصبرُ[3]

(وُيبدلُ فعلٌ من فعل موافق في المعنى ، معَ زيادة بيان) ـ نحو :

(١) زاد هنا في (د) : محذوف .

(٢) في (ز) : أو عمرو .

(٣) في المغني : ٢ / ٤٥٦ شاهد : ٦٩٦ : لقد أذهلتني ، وفي النسخ الثلاث : لقد كلمتني .. قال ابن هشام في باب : ما افترق فيه عطف البيان والبدل : الثالث : أنه ـ أي عطف البيان ـ لايكون جملة ، بخلاف البدل .. وهو أصح الأقوال في : عرفت زيداً أبُو مَنْ هو . وقال : لقد أذهلتني أم عمرو ـ البيت . والشاهد في قوله :

بكلمة : أتصبر ... الخ حيث وقعت جملة أتصبرُ بدلاً من كلمة . ولا يعرف قائله .

﴿ يُضاعَفْ له العذابُ[1] ﴾ ، وفي البسيط : اتفقوا على بدل الشيء ، وأما الاشتمال فقيل : ممتنع ، والفعل لايشتمل على الفعل ، وقيل جائز ، ومنه : ﴿ يضاعفْ له العذاب[1] ﴾ ، وبدل الغلط أجازه سيبويه وجماعة ، والقياس يقتضيه ، وبدل البعض ممتنع ، فالفعل لايتبعَّض .

(وما فُصِّلَ به مذكورٌ ، وكان وافياً ، ففيه البدلُ والقطعُ) ـ نحو : مررت بالرجال : زيد وعمرو وخالد ، وثلاثة : قرشيّ وتميميّ وأسديّ .والمراد بالوافي مايصح إطلاقه على المذكور ؛ وجاز القطع في هذا كما جاز في الواحد نحو : مررت بزيد أخيك ، نص سيبويه على جواز الإبدال فيه والقطع ، وكذلك الأخفش ، وهو قبيح عند أصحابه ، إلاَّ في الطول نحو : ﴿ بِشَرٍّ مِنْ ذلكم النارُ[2] ﴾ .

(وإن كان غيرَ وافٍ تعيَّن قطعهُ ، إن لم يُنْوَ معطوفٌ محذوفٌ) ـ كما في الحديث : « اجتنبوا السبعَ الموبقات : الشركُ بالله ، والسحرُ[3] ... » أي منهنَّ ، وكذا : ﴿ مقامُ إبراهيمَ[4] ﴾ أي منها ، ولقيت ثلاثة : زيدٌ وعمروٌ ، أي منهم ؛ والبدل ممتنع ، إلاَّ إذا نُوِي معطوفٌ محذوفٌ ، كما في الخبر المذكور ، من رواية : « اجتنبوا السبعَ الموبقات : الشركَ بالله ، والسحرَ .. » بالنصب على تقدير : وأخواتها ، لما ثبت في الخبر ، أن الموبقات سبع ، واقتصر على اثنتين هنا ، تنبيهاً على أنها أحق بالاجتناب .

(ويُبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ، ثم بعطف البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم

---

(1) الفرقان : ٦٩ : ﴿ ومَنْ يفعلْ ذلك يَلْقَ أثاماً . يُضاعَفْ له العذابُ ﴾
(2) الحج : ٧٢ : ﴿ قل أفأنبئكم بشرٍّ من ذلكم ؟ النار وعدها الله الذين كفروا ﴾ .
(3) أخرجه البخاري في : ٧٦ كتاب الطب ، : ٤٨ باب الشرك والسحر من الموبقات .
(4) آل عمران : ٩٧ : ﴿ فيه آياتٌ بيناتٌ ، مقامُ إبراهيمَ ﴾ .

بالبدل ، ثم بالنسق) ـ نحو : مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخر ، وذلــك لأن النعت كجـزء من متبـوعــه ، وعطف البيــان جــارٍ مجراه ، والتوكيدُ كعطف البيان في جريانه مجرى النعت ، والبدل تـابع كلا تـابع ، لأنـه كالمستقل ، وأخر النسق لتخلل الواسطة[1] .

☆ ☆ ☆

(١) أي أداة العطف .

٤٧ ـ باب المعطوف عطفَ النَّسَق

الكوفيون يقولون : باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة .

(وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه) ـ أي حروف العطف ، وبالقيد خرج ما عدا عطف النسق من التوابع .

(وهي : الواو والفاء وثم وحتى وأم وأو وبل ولا) ـ وفي حتى وأم خلاف ، أهما من حروف العطف أم لا ؟ وسيأتي ذكره .

(وليس منها لكن ، وفاقاً ليونس) ـ فهي عنده للاستدراك لا للعطف ، والعطف بما قبلها من واو ، ولم يسمع من كلام[1] العرب استعمالها بغير واو فتقول : ماقام زيدٌ ، ولكن عمرو ، وقول النحويين : لكن عمرو ، من كلامهم لا من كلام العرب .

وقيل : لكن عاطفة ، ولا تجوز الواو حينئذ ، وهو قول أكثر النحويين ، ومنهم الفارسيّ ، وقيل : عاطفة ، ولا بد من الواو ، وهي زائدة ، واختاره ابن عصفور ، وحمل عليه مذهب سيبويه والأخفش ؛ وقيل : عاطفة ، وأنت في الواو بالخيار ، قاله ابن كيسان ، وعلى أن العطف للواو ، قيل : من عطف المفرد ، وهو قول الأكثرين ، وقيل : من عطف الجمل ، والتقدير : ولكن قام عمرو ، واختاره المصنف .

(ولا إمَّا ، وفاقاً له ولا بن كيسان وأبي عليّ) ـ خلافاً للرمَّانيّ ، والكلام

---

(١) في د : من لسان العرب

في[1] الثانية نحو : قام إمَّا زيدٌ وإمَّـا عمروٌ ، والعطف عنـد الأوَّلَين للواو ؛ وأطلق عليها سيبويه العطفَ توسُّعاً ، إذ كانت صاحبة المعنى ، ومخرجـة للواو عن الجمع ، وأما :

٤٢٣ ـ لا تتلفـــوا آبـــالكم أيْما لنــــا أيْما لكم[2]

فلا حجة فيه على أن العطف لإمَّا ، لأنـه من الضرورات النـادرة ، والقـائل إنها تعطف ، لا يرى إخلاءها من الواو قياساً على هذا البيت[3] .

(ولا إلاَّ ، خلافاً للأخفش والفراء) ـ وجعل الأخفش من ذلك :

﴿ إلاَّ الذين ظلموا منهم ، فلا تخشوهم[4] ﴾ ، والفراء :﴿ إلاَّ ما شاء ربُّك[5] ﴾ في الآيتين .

وخرجت الأولى على أن الـذين مبتـدأ خبره فلا تخشـوهم ، وإلا بمعنى لكن ، وإلاَّ ما شاء على الاستثنـاء ، فلأهل النـار أنواع من العـذاب غير النـار ، ولأهل الجنة أنواع من النعيم غير الجنة .

---

(١) زاد هنا في (د) : إمَّا

(٢) في الدرر : ٢ / ١٨٢ برواية : لا تفسـدوا آبالكم .. قـال : استشهـد بـه ـ أي السيوطيّ في همع الهوامع ـ على أن ميم أمَّا الأولى تبدل ياء ، مع فتح الهمزة أو كسرهـا ، وفي شرح التسهيل لأبي حيـان : وقوله : وربما استغنى عن واو أمَّا ، قال الراجز :

لاتفسدوا آبالكم ... البيت ، بفتح الهمزة ؛، وإبدال الميم ياء ، وسيأتي في الذي بعده :

٤٢٤ ـ يـــاليتمـــا أمُّنـــا شـــالت نعـــامتهـــا أيمـــا إلى جنـــــة أيمـــا إلى نـــــار

أن ذلك مقيد بتخفيف أمَّا ، أي حذف الواو ، وآبال جمع إبل ، والإبل اسم جمع ، وفي القاموس أنه واحـد يقع على الجمع ، والصحيح أنه اسم جمع ، لأنه لا يقال للجمل الواحد إبل ، قال ! ولم أعثر على قائله .

(٣) سقطت من (ز ، غ)

(٤) البقرة : ١٥٠ والمائدة : ٣

(٥) هود : ١٠٧ ، ١٠٨

(ولا ليس ، خلافاً للكوفيين) ـ وكذا حكاه عنهم النحاس وغيره ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين ؛ وهي كـ لاَ في العطف ، فيقولون : قام زيدٌ ليس عمروٌ ، كما يقال : لا عمرو ، وفي صحيح البخاري ، من قول أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه :

بأبي شبيه بالنبيّ ليس شبيهٌ بعليّ

كذا ثبت برفع شبيه ، وخرج على أن ليس على بابها ، والخبر محذوف ، أي ليْسَهُ .

(ولا أي ، خلافاً لصاحب المستوفَى)[١] ـ وهو مذهب الكوفيين[٢] نحو : هذا الغضنفرُ أي الأسدُ ، وخرج على أن أيْ حرف تفسير ، وما بعدها عطف بيان ، ويوضح أنها غير عاطفة اطراد حذفها ؛ وأثبت هِشام العطف بكيف بعد النفي نحو : ما مررت بزيد ، فكيف عمرو[٣] ، حكاه ابن عصفور عن الكوفيين ، وقال سيبويه في : مامررت[٤] بزيد فكيف أخَيَّهُ : هذا رديء لا يتكلم به العرب ؛ وأثبت الكسائيُّ العطف بلولا ومتى نحو : مررت بزيد ، فلولا عمرو أو فمتى عمرو ، وأباه الفراء كالبصريين ؛ وأثبت الكوفيون العطف بأين وهلا ، مستدلين بقول العرب : هذا زيدٌ فأين عمرو ، ولقيت زيداً فأين عمراً ، وجاء زيدٌ فهلا عمروٌ ، وحكى بعضهم عن البغداديين أن كيفَ وهلاَّ وأين من أدوات العطف .

(فالستة الأوائل تشرك لفظاً ومعنى) ـ قيل : هذا[٥] هو الصحيح ، والأكثرون على أن أم وأو تشركان لفظاً لا معنى ، وهو ضعيف ، فقائل : أزيدٌ في

(١) أبو سعيد علي بن مسعود
(٢) زاد هنا في (د) : والمبرد
(٣) في (د) : بعمرو
(٤) في (ز . غ) : مررت .
(٥) في (ز . غ) : هذا هو الصحيح

الدار أم عمرو ؟ كل منهما عنده مشارك للآخر في جواز ثبوت الحكم له ونفيه عنه ، وكذلك أو فيما يجاء بها له من شك أوغيره .

(وبل ولا ، لفظا لا معنى) ـ نحو : ما قام زيدٌ بل عمرو ، وجاء زيدٌ لا عمرو .

(وكذا أم وأو ، إن اقتضيا[1] إضراباً) ـ كما سيأتي بيانه .

(وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر بكثرة ، وللتقدم بقلة) ـ وهذا كلام مخالف لقول الناس ، فسيبويه وأكثر النحويين على أنها محتملة للمعاني الثلاثة ، ولا توجب الواو تقدم المتقدم ولا غيره ؛ وحكى السيرافيّ وغيره إجماع أهل البصرة والكوفة على ذلك ، لكن ليس الأمر على ذلك ، فمذهب هشام وقطرب وثعلب والزاهد وغيرهم أنها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان ، فالمتقدم لفظا هو المتقدم في الزمان ، وممتنع عندهم تقديم المؤخر ، والصواب خلافه ؛ وقرأ بعض فصحاء العرب عند عمر بن عبد العزيز ، فقدَّم آخِرَ الزلزلة على ما قبله ، فقال عمر : يقدِّم اللهُ الخيرَ وتؤخرُه ؟ فأنشد :

٤٢٥ ـ خذا بطن هَرْشَى أو قفاها فإنما ... كلا جانبي هَرْشَى لهنَّ طريقُ[2]

يعني أن التقديم والتأخير سواء ، هكذا رد هذا المذهب ، وفيه بحث ظاهر .

---

(١) في النسخة المحققة من التسهيل : إن اقتضتا

(٢) قائله عقيل بن علّفة في قصة أوردها صاحب الخزانة : ٢ / ٢٧٨ (٤ / ٤٨٣) برواية : خذوا وأورده صاحب الكشاف ـ الزمخشري ـ في تفسير الزلزلة ، وهَرْشَى بالفتح والقصر ثنية في طريق مكة ، حرسها الله ، قريبة من الجُحْفة ، يُرَى منها البحر ، وهذا مثل في التخيير ، ولهرشى طريقان ، من سلك أيها شاء أصاب ، وضمير لهنَّ للإبل ، والمعنى : ياصاحبيَّ سيرا في بطن هذه الثنية أو قفاها ، أي أمامها أو خلفها ، فإن كلا جانبيها طريق للإبل ، كأنه ظن أن التقديم والتأخير في هذا المقام لا يضر ، وهو غفلة عن المزايا القرآنية .

والوجه الاعتماد على نقل الحذاق من أئمة اللغة ، أنها لا تفيده[1] بعينه ، بل بواسطة الاستقراء ، وقائلو ذلك أعلم وأثبت من المخالفين ، وليس لمن خالف ما فيه رُوح .

(وبِعَدمِ الاستغناء عنها في عطف ما لا يُستغنَى عنه) ـ نحو : هذان[2] زيد وعمرو ، وإن إخوتك زيداً وعمراً وبكراً لنجباء[3] ، وسواء عبد الله وبشر ، وأجاز الكسائيّ في : ظننت عبدَ الله وزيداً مختصمين ، ثم والفاء وأو ، وأوجب البصريون والفراء الواو ، وقال الفراء : رأيت رجلا يقول : اختصم عبد الله فزيد .

(وبجواز أن يُعطفَ بها بعضُ متبوعها تفضيلاً) ـ نحو : ﴿ وجبريل وميكال ﴾[4] ، ﴿ والصلاة الوسطى ﴾[5] ، وزعم الفارسيّ وابن جني أن المعطوف عليه أريد به غير المعطوف .

(وعاملٌ مضمرٌ[6] على عامل ظاهر ، يجمعهما معنى واحدٌ) ـ نحو : ﴿ تَبوَّؤوا الدار والإيمان ﴾[7] أي اعتقدوا الإيمان ، لأن في تبوَّؤوا واعتقدوا معنى لازموا[8] ، وكذا قوله :

☆ وزجَّجنَ الحواجب والعيونا[9] ☆

---

(١) أي لا تفيد الترتيب .

(٢) في (غ) : هذا زيد وعمرو .

(٣) في (د) : نجباء ، وفي (غ) : النجباء .

(٤) البقرة : ٩٨ ﴿ من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال ﴾ . .

(٥) البقرة : ٢٣٨ : ﴿ حافظوا على الصلواتِ والصلاةِ الوسطَى ﴾ .

(٦) أي وبجواز أن يعطف بها عامل مضمر ... الخ .

(٧) الحشر : ٩ : ﴿ والذين تبوؤا الدار والإيمان ﴾ .

(٨) في (د ، ز) : لازَمَ .

(٩) وصدر البيت : ☆ إذا ما الغانيات برزن يوما ☆

أي وكحلن العيونا ، إذ يجمعها معنى حسَّنَّ . وهذان مذهبان في المسألة جمعهما المصنف ، أحدهما إضمار عامل موافق ، والثاني تضمين الأول معنى يصلح للمعمولين .

(وإن عطفتَ على منفيّ غير مستثنى ، ولم تقصد المعيَّة ، وَلِيَتْها لا مؤكِّدة) ـ نحو : ما قام زيدٌ ولا عمرو ؛ فبذكر لا ، يُعلَم نفي القيام عنهما مطلقاً ، أي في حال افتراق واجتماع ، ولو تُركَتْ لاحتمل إرادة نفي الاجتماع فقط .

واحترز بغير مستثنى من : قاموا إلاَّ زيداً وعمراً ، فلا يجوز : ولا عمراً ، وإن كان معنى إلاَّ زيداً لا زيداً ، لكن لا تعرض فيه ذلك اللبس ، فاستغنى عنها ، بخلاف المثال الأول ، ومثله : ﴿ وما أموالكم ولا أولادكم بالتي تقربكم ﴾[1] .

(وقد تليها[2] زائدة إن أمن اللبس) ـ وهو عند فهم المعيَّة ببعض الجملة ،

= وفي الإنصاف ٢ / ٦١٠ ش ٣٩٢ : والبيت من كلام الراعي النميري ، واسمه عبيد بين حصين ، وبرزن ظهرن ، وزججن دققن ، رجل أزج وامرأة زجاء ، ومحل الاستشهاد في قوله : والعيونا ، فإن ظاهر الأمر أن هذه الكلمة معطوفة على الحواجب ، مع أن العامل في المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف ؛ لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل مثلاً ، ومن أجل هذا لم يرتض المحققون والأثبات من العلماء أن تكون هذه الواو قد عطفت العيون على الحواجب مع بقاء معنى زججن على معناها الأصلي ، بل ذهبوا إلى أحد طريقين : الأول : أن يكون قوله : العيونا مفعولاً به لفعل محذوف يناسبه ، وكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العيونا ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، والثاني : أن يتوسع في معنى زججن فتجعل بمعنى حَسَّنَّ أو جَمَّلْنَ ، مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد .

(١) سبأ : ٣٧ .

(٢) أي لا .

وتكـون لا زائـدة لتـأكيـد النفي السـابـق ، نحـو : ﴿ ولا المسيء ﴾[1] ، ﴿ ولا النور ﴾[2] ، ﴿ ولا الحرور ﴾[3] ، ﴿ ولا الأموات ﴾[4] .

(ويقـال في : ثُمَّ فُمَّ وثُمَّتْ وثُمَّتَ) ـ فـأبـدلوا من الثـاء فـاء ، كما قـالوا في جدث جدف ، وألحقوا ثُمَّ التـاء سـاكنـةً ومتحركـة ، كما تلحق رُبَّ ، قـال الأسود[5] بن يعفر :

٤٢٧ ـ بُـدِّلتُ شيبـاً قـد عـلا لِمَّتِي ... بعـد شبـاب حسَن مُعجِبِ
صـاحبتُـه ثُمَّتَ فـارقتـه ... ليت شبـابـاً زال لم يـذهبِ[6]

(وتشركها الفاء في الترتيب[7] ، وتنفردُ ثُمَّ بالمهلة[8]) ـ

(والفاءُ العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالباً) ـ نحو : ﴿ فتاب عليه ﴾[9] ، ﴿ فقضى عليه ﴾[10] ، ﴿ فاستغفر ربَّه ﴾[11] .

---

(١) غافر : ٥٨ : ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا المسيء ﴾ .

(٢) فاطر : ١٩ ، ٢٠ : ﴿ وما يستوي الأعمى والبصير ، ولا الظلمات ولا النور ﴾ .

(٣) فاطر : ٢١ : ﴿ ولا الظل ولا الحرور ﴾ .

(٤) فاطر : ٢٢ : ﴿ وما يستوي الأحياء ولا الأموات ﴾ .

(٥) من شعراء المفضليات ص ٤٤٥ وما بعدها ، قال صاحب المفضليات : هو الأسود بن يَعْفُر بن عبد الأسود بن جندل بن نهشل ، وإليه نسبته : النهشليّ .. ولم أعثر على هذين البيتين ضمن مختاراته بالمفضليات ، وفي الخزانة ١ / ٤٠٦ : وهو شاعر مقدَّم فصيح من شعراء الجاهلية ، ليس بمكْثر .

(٦) الشاهد في قوله : ثُمَّتَ فارقتُه ، حيث ألحقت التاء بثُمَّ .

(٧) هذه العبارة من النسخة المحققة من التسهيل ، وقد سقطت من نسخ التحقيق الثلاث إلى قوله : بالمهملة ، ولم يتعرض لها الشارح ، وقد زاد في إحدى نسخ التسهيل بعد قوله : في الترتيب : (وليست كالواو في عدم الترتيب ، خلافاً لبعض النحويين) .

(٨) آخر العبارة التي سقطت من نسخ الشرح .

(٩) البقرة : ٣٧ : ﴿ فتلقّى آدم من ربه كلمات فتاب عليه ﴾ ، طه : ١٢٢ : ﴿ ثم اجتباه ربه فتاب عليه ﴾ .

(١٠) القصص : ١٥ : ﴿ فوكزه موسى فقضى عليه ﴾ .

(١١) ص : ٢٤ : ﴿ وظن داود أنما فتنّاه ، فاستغفر ربه ﴾ .

(وقد يكون معها مهلة) ـ نحو : ﴿ فتصبح الأرض مُخْضَرَّةً ﴾[1] .

(وتنفرد[2] أيضا بعطف مفصَّل على مجمل ، متحدتين معنى) ـ نحو : ﴿ فقالوا : أرنا الله جهرةً ﴾[3] ، ﴿ فجعلناهنَّ أبكاراً ﴾[4] .

(وبتسويغ الاكتفاء بضمير واحد ، فيما تضمن جملتين من صلةٍ) ـ نحو : الذي يطير ، فيغضب زيدٌ ، الذُّبابُ ، والذي تقوم هندٌ ، فيغضب ، عمْرو .

(أو صفةٍ) ـ نحو : مررت برجل يبكي ، فيضحك عمرو ، وبامرأة يبكي زيدٌ فتضحكَ[5] .

(أو خبر) ـ نحو : خالدٌ يقوم ، فيقعد عمرو ، وهندٌ يقوم عمْرو فتقعدُ . ولو جيء في هذه المسائل بغير الفاء لم يَجُز ، لأن الفاء بما فيها من السببية تجعل ذلك كلاما واحداً نحو : الذي إن يَطِرْ فيغضب[6] زيدٌ الذبابُ .

(وقد تقع موقعَ ثُمَّ) ـ نحو : ﴿ فخلقنا العلقة مُضْغَةً ، فخلقنا المضغةَ عظاماً ، فكسونا العظامَ لحماً ﴾[7] . ومذهب جمهور البصريين أن الفاء ترتب مطلقاً ، وقال الجَرْميّ : إلاَّ في الأماكن والمطر ، فيقال : عفا مكان كذا فمكان كذا[8] ، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا ، وإن كان الوقت واحداً ؛ وأثبت

---

(١) الحج : ٦٣ : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً ، فتصبح الأرضُ مُخْضَرَّةً ﴾ .

(٢) أي الفاء .

(٣) النساء : ١٥٣ .

(٤) الواقعة : ٣٦ .

(٥) في (غ) : يضحك زيد فتبكي .

(٦) في (د ، ز) : يغضب .

(٧) المؤمنون : ١٤ ، وسقطت من (د) الجملة الأولى ، والعبارة الأخيرة : العظام لحما ، وسقطت من (ز) العبارة الأخيرة فقط .

(٨) في (د) : يقال : عفا مكان كذا وكذا ، ونزل المطر بمكان كذا وكذا .

الفرَّاءُ تقدُّمَ ما بعد الفاء ، وجعل منه : ﴿ فجاءها بأسُنا ﴾[1] ونحوه ، وقال أيضا[2] : إن الفعلين الواقعين معاً ، إذا رجعا إلى معنى[3] واحد ، عطفت أيهما شئت بالفاء ، نحو : أحسنتَ إليَّ فأعطيتَني ، وبالعكس[4] .

(وثُمَّ موقعَها) ـ كقوله :

٤٢٨ ـ كهَزِّ الرُّدَيْنيّ تحت العَجاج جرَى في الأنابيب ثم اضطربْ[5]

أي[6] فاضطرب .

وقيل إن ثُمَّ كالواو ، لا تُرتِّب ، ونسب إلى الأخفش والفراء وقطرب أيضا ، وجعل منه : ﴿ ثم جَعل منها زوجَها ﴾[7] ، ﴿ ثم قلنا للملائكة اسجدوا ﴾[8] .

(وقد يُحكم على الفاء وعلى الواو[9] بالزيادة ، وفاقا للأخفش) ـ في نحو :

---

(١) الأعراف : ٤ : ﴿ وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً ﴾ .

(٢) في (ز) : وقال : إنما الفعلين الواقعين معا ، وهو خطأ واضح في التعبير .

(٣) في (غ) : سقطت : الواقعين ، ووضع : إلى فعل واحد ، موضع : إلى معنى واحد .

(٤) أي : أعطيتني فأحسنت إليَّ .

(٥) في الدرر ٢ / ١٧٤ : استشهد به على أن ثم تقع موقع الفاء في إفادة الترتيب بلا مهلة ، قال : إذ الهزّ مع الجري في الأنابيبَ يعقبه الاضطراب بلا تراخ ، والرُّدينيّ صفة للرمح نسب إلى امرأة اسمها رُدَينة ، كانت تقوّم الرماح ، والعجاج الغبار ، والأنابيب جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب ، والبيت من قصيدة لأبي دؤاد الإيادي ـ ديوانه ٢٩٢ ـ ؛ والشاهد بالمغني ١١٩ (١٢٤) ، والعيني ٤ / ١٣١ ، والتصريح ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، والهمع ٢ / ١٣١ .

(٦) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٧) الزمر : ٦ : ﴿ خلقكم من نفس واحدة ، ثم جعل منها زوجها ﴾ .

(٨) الأعراف : ١١ .

(٩) زاد هنا في (د) : وثم ، وسيأتي حديث الشارح عن زيادتها بقوله : وأثبت بعضهم ... دليلا على أنه لم يثبت في المتن .

٤٢٩ - أراني إذا مـــا بِتُّ بِتُّ على هـوًى ‏ فثُمّ إذا أصبحت أصبحت غـاديـا[1]

وقـال الأخفش : زعموا أنهم يقولـون : أخـوك فـوَجـد ، يريـدون : أخـوك

---

(١) اختلفت رواية هذا البيت ، كما اختلف الحكم حول الشاهد فيه ، فقد جاء في المغني والأشموني :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هـــوًى ‏ فثم إذا أمسيت أمسيت غـــاديـــا

وجاءت رواية الأشموني : عاديا بالعين المهملة ، وحققه الصبان في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٩٥ - قال الأشموني في التنبيه : زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة ، فلا تكون عاطفة ألبتة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾ - التوبة ١١٨ -

وفي حاشية الصبان قال : الهوى بالقصر العشق وإرادة النفس ، وكأن الثاني هو المراد في البيت ، يقول : أصبح مريد الشيء ، وأمسي تاركاً له ، يقال عدا فلان هذا الأمر إذا تجاوزه وتركه ، ا هـ دماميني .

قال الشمني : وهذا يدل على أن عادياً بالعين المهملة ، وهو مضبوط في بعض نسخ المغني وفي غيره بالمعجمة ، وقد أنشد ابن مالك هذا البيت في شرح الكافية - كما جاء بالتحقيق - قال ابن القطاع : غدا إلى كذا أصبح إليه ، ا هـ كلام الشمني .

وكما أنشده ابن مالك أنشده السيرافي وقال : كذا رواية أبي بكر ، ثم قال : يقول : إن لي حاجة لا تنقضي أبدا . والبيت لزهير .

وقد جاء به ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣٢٦ ، وابن هشام في المغني ١ / ١١٧ شاهداً على زيادة ثم ، وفي الدرر ٢ / ١٧٢ قال : استشهد به على ما في البيت قبله - على أن الفاء ترد زائدة - قال : والأصل ثم بغير فاء ، وهذا البيت استشهد به أبو حيان في شرح التسهيل على زيادة الفاء على رواية الأخفش ، ثم قال : وقال المهاباذي : وقد تكون ثم زائدة على مذهب أبي عليّ والكوفيين نحو بيت زهير :

☆ وثم إذا أصبحت أصبحت غاديا ☆

وقال ابن هشام في المغني ١ / ١١٩ في آخر حديثه عن ثُمَّ : مسألة : أجرى الكوفيون ثُمَّ مَجرَى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستدل لهم بقراءة الحسن : ﴿ ومن يخرج من بيته مُهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركَه الموتُ ﴾ - النساء : ١٠٠ - بنصب « يدرك » ، وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب ، فأجاز في قوله ﷺ :

« لا يبولَنَّ أحدُكم في الماء الدائم الذي لا يجري ، ثم يغتسل منه [بخاري - وضوء ٦٨ ، ومسلم - طهارة ٩٤ - ٩٦ ، وترمذي - طهارة ٥١/] » ثلاثة أوجه : الرفع بتقدير : ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهي ، والنصب ، قال : بإعطاء ثم حكمَ واو الجمع ...

وقد جاء في كتاب الكواكب الدرية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل - باب نواصب =

وَجد ؛ وقال أيضاً في المسائل الصغرى : تقول : كُنَّا ومن يأتنا نأته ، يزيدون الواو في باب كان ، ولا يحسن زيادتها ، أي لا يطرد في غير ذلك ، وخرج عليه أيضا : ﴿ وفتحت أبوابها ﴾[1] . وأثبت بعضهم زيادة ثُمَّ ، ونسبه للأخفش والكوفيين ، وخرج عليه : ﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾[2] .

(وقد تقع ثم في عطف المقدَّم بالزمان ، اكتفاء بترتيب اللفظ) ـ قال الفراء : العرب تستأنف بثم فعلاً وقع قبل الفعل الأول ، تقول : قد أعطيتك ألفاً ، ثم قد أعطيتك قبل ذلك ألفاً ؛ قال المصنف : ويمكن أن يكون منه : ﴿ ثم آتينا موسى الكتاب ﴾[3] وقبله : ﴿ ذلك وصاكم به ﴾[4] والوصية لنا بعد إيتاء موسى .

(فصل)[5] : (المعطوف بحتَّى بعضُ متبوعه) ـ بأن يكون واحداً من جمع نحو : ضربت القومَ حتى زيداً ، أو جزءاً من أجزاء نحو : أكلت السمكة حتى رأسَها ، فلا يجوز : ضربت الرجلَين حتى أفضلهما ، لأن المعطوف بها ليس واحداً من المذكورَين[6] .

المضارع ص ٦٩ ـ : ومنها ثم العاطفة ، عند بعض النحاة ، ومنه قول أنس بن مدركة الخثعميّ :

٤٣٠ ـ ☆ إني وقتلي سُليكاً ثم أعقلَه ☆

عند من نصب .

(١) الزمر : ٧٣ : ﴿ حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾ .

(٢) التوبة : ١١٨ .

(٣) ، (٤) الأنعام : ١٥٣ ، ١٥٤ : ﴿ ذلكم وصَّاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب ﴾ .

(٥) سقط لفظ : فصل ، من (ز) .

(٦) قال ابن هشام في المغني ١ / ١٢٧ : الثاني من أوجه حتى أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، إلاَّ أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه : أحدها أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط : أحدها أن يكون ظاهراً لا مضمراً ، كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراويّ ، ولم أقف عليه لغيره . والثاني أن يكون بعضاً من جمع قبلها نحو : قدم الحاجُّ حتى المشاةُ ، أو جزء من كل نحو : أكلت السمكة حتى رأسَها ، أو كجزء نحو : أعجبتني الجارية حتى حديثُها ، ويمتنع أن تقول : حتى ولدُها .

(أو كبعضه) ـ وهو المختلط به نحو : خرج الصيادون حتى كلابُهم ، والجند حتى أثقالُهم . قال سيبويه : ولو قلت : كلمت العرب حتى العجم ، لم يَجُزْ ، ويُختبر شبه بعض[1] بإلاّ ، ولذا جاز : أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها ، وامتنع : حتى ابنُها ؛ وقال الفراء في كتاب الحدود : يقال : أتصيد بكلبك الأرانبَ ؟ فتقول : نعم ، حتى الظباءَ ، لأنهنَّ من الصيد . قال الصفار : وهذا خطأ عند البصريين ، وقال المصنف : قد يقدر المباين بعضاً بالتأويل نحو :

مكرر٢١٧ ألقى الصحيفةَ كي يخففَ رحلَه والزَّادَ ، حتى نعلَه ألقاها[2]

أي ألقى ما يثقله .

(وغاية له في زيادة أو نقص) ـ وهذا هو معنى قول النحويين : إن المعطوف بها لا يكون إلا عظيماً أو حقيراً أو قويا أو ضعيفا ؛ ووجهه أن حتى لما تتناهى إليه الأشياء ، قال المصنف : ودخل في الزيادة الأقدم والأعظم والأكثر ، وفي النقص الأصغر والأحقر والأقل ، وقد اجتمع الضعف والقوة في قوله :

٤٣١ ـ قهرناكمُ حتى الكماةَ فإنكم لتَخشَوْنَنَا حتى بنينا الأصاغرا[3]

---

(١) وقال ابن هشام أيضا : والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز : ضربت الرجلين حتى أفضلها ، وإنما جاز : حتى نعلَه ألقاها ، لأن إلقاء الصحيفة والزاد في معنى : ألقى ما يثقله ، على النحو المبين في البيت الآتي .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٩٧ : عزي إلى المتلمس ، ولم يقع في ديوانه ، وإنما هو لأبي مروان النحوي ـ أو مروان ـ قاله في قصة المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند ، وقد سبق ذكرها ، والشاهد في حتى نعلَه ، إذ تؤول بأنه ألقى ما يثقله حتى نعله ، ويجوز فيه النصب على العطف بالتأويل المذكور والرفع على الابتداء ، وألقاها خبره ، وتكون حتى ابتدائية ، والجر على أن تكون حتى جارة بمعنى إلى .

(٣) في المغني ١ / ١٢٧ : فأنتمْ تهابوننا ، ومثله في الأشموني ، وفي الدرر ٢ / ١٨٨ : وأنتمْ تخافوننا .. قال في المغني : والثالث من شروط العطف بحتى ، أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ... وقد اجتمعا في قوله : قهرناكمُ حتى الكماةَ ... البيت ، فالزيادة في الكماة ، والنقص في : بنينا الأصاغرا .

(مفيد ذكرها) ـ فلا يجوز : أتيتك الأيام حتى يوماً ، كما لا يجوز : إلاَّ يوماً ، فإن عُيِّن وقتٌ جاز نحو : حتى يومَ الجمعة ، أو إلاَّ يومَ الجمعة ؛ وهذا القيد ذكره الفراء ، قال : لا بد أن يكون الاسم بعد حتى مخصوصاً كما في الاستثناء ، وأما ﴿ حتى حين ﴾[1] فالمراد به الموت .

(وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجارِّ ، ما لم يتعين العطفُ) ـ نحو : اعتكفت في الشهر حتى في آخره ، وإنما أعيد لئلا يتوهم أن حتى جارَّة ؛ وبما أجاب به من اللزوم أجاب ابن الخباز ، وقال ابن عصفور : الأحسن إعادة الخافض ، ومثل المصنف لتعيُّن العطف بقوله :

٤٣٢ ـ جودُ يُمناك فاضَ في الخلق حتى بائسٍ دانَ بالإساءة دينا[2]

[3]وقال الخضراوي : لا يجوز العطف إلاَّ حيث يجوز الجرُّ ، ولذا لا يعطف المضمر ، فلا تقول : ضربت القوم حتى إيَّاك[4] .

(ولا تقتضي ترتيباً على الأصح) ـ فحتى كالواو في إفادة الجمع من غير

---

(١) يوسف : ٣٥ : ﴿ ليسجننه حتى حين ﴾ ، المؤمنون : ٢٥ ، ٥٤ : ﴿ فتربصوا حتى حين ﴾ ، ﴿ فذرهم في غمرتهم حتى حين ﴾ ، الصافات : ١٧٤ ، ١٧٨ : ﴿ فتولَّ عنهم حتى حين ﴾ ، ﴿ وتولَّ عنهم حتى حين ﴾ ، الذاريات : ٤٣ : ﴿ تمتعوا حتى حين ﴾ .

(٢) في النسخ الثلاث : حينا موضع دينا ، والتحقيق من المغني والهمع والدرر ، قال في المغني ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ : الثالث من أحوال حتى : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقا بينها وبين الجارة ، فتقول : مررت بالقوم حتى بزيدٍ ، ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم ، وقوله : جُودُ يُمناك ... البيت ، قال : وهو حسن ، وردَّه أبو حيان ، وقال في المثال : هي جارة ، إذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض ، بخلاف العاطفة .. قال : وهي في البيت محتملة .. وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبة .

من (٣) إلى (٤) سقط من (ز ، غ) ، وقال ابن هشام في المغني ١ / ١٢٧ : من أوجه الفرق بين حتى العاطفة والواو ، أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط ، أحدها : أن يكون ظاهراً لا مضمراً ، كما أن ذلك شرط مجرورها ، قال : ذكره ابن هشام الخضراويّ ، ولم أقف عليه لغيره .

تعرض لترتيب ولا مهلة ، قال عليه السلام : « كلُّ شيء بقضاء وقدر ، حتى االعجزِ والكيْسِ »[1] قال الشاعر :

٤٣٣ ـ لَقومِيَ حتى الأقدمون تمالؤوا على كل أمر يورث المجد والحمدا[2]

وقال الزمخشريّ : الفاء وثم وحتى تقتضي الترتيب ، وأوّل كلامَه في حتى ؛ وكون حتى من حروف العطف هو قول البصريين، والكوفيون لم يثبتوا ذلك ، وروى سيبويه وأبو زيد وغيرهما العطف بها ، إلاّ أنها لغة ضعيفة غير مشهورة ؛ وقال الأخفش في الأوسط :زعموا أن قوماً يقولون : ضربت القوم حتى أخاك ، وليس بالمعروف .

(وأم متصلة) ـ سموها بذلك ، لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها .

(ومنقطعة) ـ وسميت بذلك لاستقلال الجملة بعدها .

(فالمتصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأيّ) ـ نحو : ﴿ أَلَهُمْ أرجلٌ يمشون بها ﴾[3] ، الآية ، ﴿ أفي قلوبهم مرض ﴾[4] الآية ؛ ويدل على تقدير أم والهمزة بأيّ ، إبدال ما في حَيِّز أم والهمزة من أيّ نحو :

٤٣٤ ـ وما أدري إذا يممت أرضاً أريد الخير ، أيّهما يليني[5]

---

(١) مسلم ـ قدر ١٨ ، موطأ قدر ٤ : « كل شيء بقدر حتى العجزِ والكَيْسُ » .

(٢) في الدرر ٢ / ١٨٨ : استشهد به على أن حتى لمطلق الجمع ، وليست للترتيب ، فالأقدمون عطف على قومي ، وهم سابقون عليهم . وتمالؤوا اجتمعوا وتشاوروا . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت . وفي الأشموني : قال الشاعر : رجاليَ حتى الأقدمون .... البيت .

(٣) الأعراف : ١٩٥ : ﴿ ألهم أرجلٌ يمشون بها ؟ أم لهم أيدٍ يبطشون بها ؟ أم لهم أعين يبصرون بها ... ﴾ .

(٤) النور : ٥٠ : ﴿ أفي قلوبهم مرض أم ارتابوا أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله ﴾ .

(٥) جاء بهذين البيتين ، وهما للمثقب العبديّ عائذ بن مِحْصَن بن ثعلبة بن وائلة بن عديّ ، دليلاً على تقدير أم والهمزة بأيّ ، حيث أبدل ما في أم والهمزة من أيّ في قوله : أيّهما يليني : أألخير ... أم الشر ..

أألخيرُ الــــذي أنــــا أبتغيــــه   أم الشر الــــذي هــــو يبتغيني

(وربما حُذفت ونُويتْ) ـ نحو :

٤٣٥ ـ لعمرك مـا أدري ، وإن كنت داريـاً   بسبــــع رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمان[١]

وقرأ ابن مُحَيْصِنْ : ﴿ وسواءٌ عليهم أنذَرْتَهم ﴾[٢] بهمزة واحدة .

(والمنقطعة مـا سواهـا) ـ وهي مـا لم يتقـدمهـا لفـظ الهمزة ، ولا يتقـدَّر الكلام معها بـأيّ ، ومن مجيئها بعـد الجملـة الخبريـة : ﴿ وجعلوا لـه من عبـاده جزءاً ﴾[٣] الآية .

(وتقتضي إضراباً مع استفهـام) ـ نحـو : ﴿ أم خُلقـوا من غير شيء ﴾[٤] ، وكـذا مـا بعـده ، وهي بتقـدير بل والهمزة ، أي بل أخلقوا ؟ ويكون الإضراب على جهة الإبطال ، وعلى الترك بلا إبطـال ؛ ومن الثـاني : ﴿ أم يقولون افتراه ، بل هو الحق من ربك ﴾[٥] ، فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال ، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار .

(ودونَه) ـ فتقتضي إضراباً بلا استفهام ، فتقدر ببل وحدها ، بخلاف الأول

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة ـ ديوانه ٢٥٨ ـ وفي الدرر ٢ / ١٧٥ : استشهد بـه على أن الهمزة التي تقع قبل أم المتصلة قد تحذف وتنوى ، والأصل هنا : أبسبع رمين .. قـال : والبيت من شواهـد سيبويـه والرضيّ ، قال البغداديّ : على أن الهمزة قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة ، فإن التقـدير : أبسبع رمين الجمر أم بثمان ، ولم يرد المنقطعـة ، لأن المعنى على مـا أدري أيها كان .. قـال : وكـذا جعلـه ابن عصفـور ضرورة ، وعم سـواء كانت مـع أم أم لا ... وقـولـه : وإن كنت داريـا أصلــه : وإني كنت داريـا من الدراية ، والضمير في رمين لعائشة بنت طلحة وصواحبها .

(٢) يس : ١٠ : ﴿ وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ .

(٣) الزخرف : ١٥ : ﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً ، إن الإنسـان لكفور مبين . أم اتخـذ ممـا يخلق بنات وأصفاكم بالبنين ﴾ .

(٤) الطور : ٣٥ : ﴿ أم خُلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ .

(٥) السجدة : ٣ .

فـإنهـا تقـدر ببـل والهمـزة ؛ وخُرِّج على الإضراب فقـط : ﴿ أم مـاذا كنتم تعملون ؟ ﴾[1] ، ﴿ أم من هذا الذي هو جُنْدٌ لكم ؟ ﴾[2] ومذهب البصريين أنهـا تُقـدَّر[3] ببـل والهمـزة مطلقـاً ، وذهب الكسـائيّ وهشـام إلى أنهـا بمنزلـة بـل ، وما ذكره المصنف من التفرقة حسن ، فدخولها على الاستفهام يبعد تقديره .

(وعطفَها المفردَ قليلٌ) ـ يعني أم المنقطعة ، ومنه : إنها لإبل ، أم شـاء[4] ؟ وأم أيضـا لمجرد الإضراب ، وهي عـاطفـة مـا بعـدهـا على مـا قبلهـا ؛ والمغـاربـة يقـولـون : إنهـا لا تعطف إلاّ الجمـل ، ويتكلفـون الرجـوع إلى ذلـك فيما أعطى خلافه .

(وفصل أم مما عُطفَ[5] عليـه أكثر من وصلهـا) ـ يعني أم المتصلـة ، نحـو : ﴿ أذلـكَ خيرٌ أم جنـةُ الخلـد ﴾[6] ؟ ومن الـوصـل : ﴿ أقريبٌ أم بعيـدٌ ما توعدون ﴾[7] ؟ ونحوه : أعندك زيدٌ أم عمرو ؟ وقال سيبويـه : أزيـداً لقيتَ أم بِشْراً ؟ بتقـديم الاسم أحسن ، قـال : ولـو قلت : ألقيت زيـداً أم عمراً ؟ كان جائزاً حسناً ، وقـال في تقـديم الاسمين : إنـه أضعف . قـال المصنف : ومن ادعى امتناع وصلها أو ضعفـه فمخطئ ؛ وأثبت أبو زيـد الأنصـاريّ زيـادة أم ، وخرَّج عليه : ﴿ أم أنا خير ﴾[8] ؟ وقال الأخفش : قال قوم : إنها لغة يمانية ، يزيدون

---

(١) النمل : ٨٤ : ﴿ أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما ، أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ؟

(٢) الملك : ٢٠ : ﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن ﴾ ؟

(٣) في (د) : مقدَّرة .

(٤) في (د) : إن هناك لإبلا أم شاء ؟ وفي (ز) : ومنـه : إن هنـاك إبلاً أم شـاء ؟ وفي الأمـالي الشجرية ٢ / ٣٣٥ : ومن كلامهم : إنها لإبل أم شاء ؟ كأنه رأى أشخاصا من البعد ، فقال متيقنـاً : إنها لإبل ، ثم أدركه الشك ، فأضرب عن ذلك ، فقال : أم شاء ، على معنى : بل أهي شاء ؟

(٥) في (غ) وفي النسخة المحققة من التسهيل : مما عَطفت عليه .

(٦) الفرقان : ١٥ .

(٧) الأنبياء : ١٠٩ .

(٨) الزخرف : ٥٢ : ﴿ أفلا تبصرون ؟ أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ﴾ .

أم في الكلام ؛ وقال سيبويه في الآية : ﴿ أفلا تبصرون ﴾[1] ؟ أم أنتم بُصراء ؟ ونحوه قول الأخفش : أم تبصرون ؟ . وليست ميم أم بدلاً من واو ، وأصلها أو ، خلافاً لابن كيسان .

(وأو لشكٍّ) ـ نحو : قام زيدٌ أو عمرو ، وأقام زيدٌ أو عمرو ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قال : لبثت يوماً أو بعضَ يوم ﴾[2] .

(أو تفريق مجرَّد) ـ أي من الشك والإبهام والتخيير ، نحو :

٤٣٦ ـ فقالوا : لنا ثنتان ، لا بُدَّ منهما صدورُ رماحٍ أُشرعتْ أو سلاسلُ[3]

(أو إبهام) ـ نحو : ﴿ وإنا أو إيّاكم لعلَى هُدًى أو في ضلالٍ مُبينٍ ﴾[4] .

(أو إضراب) ـ كقراءة أبي السَّماك : ﴿ أوْ كُلَّما عاهدوا ﴾[5] ، وخرَّج عليه الفراء وأبو عبيدة[6] : ﴿ أو يزيدُون ﴾[7] ؛ وحكى الفراء : اذهب إلى زيد أو دع

---

(١) القصص : ٧٢ ، الزخرف / ٥١ ، الذاريات / ٢١ .

(٢) البقرة : ٢٥٩ : ﴿ قال : كم لبثت ؟ قال : لبثت يوماً أو بعضَ يوم ﴾ .

(٣) ذكره في المغنى ٦٥ (٨٣) ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٧ ، وفي ش حماسة المرزوقي ٤٥ ، وفي الهمع ٢ / ٢٣٤ ، وفي الدرر ٢ / ١٨١ ، قال في الدرر : استشهد به على مجيء أو للتقسيم ؛ قال أبو حيان : جعل الثنتين للجمع على جهة الإجمال ، ثم فصل بأو ، فجعل إحدى الثنتين لمن يقتل منهم ، وجعل الأخرى ، وهي السلاسل ، لمن يؤسر ؛ قال السيوطي في شرح شواهد المغني : وثنتان أي خصلتان ، وتفسيرهما قوله : صدور رماح ... الخ ، وخصَّ الصدور لأن المقاتلة بها تقع ، أو من ذكر البعض وإرادة الكل ، وأو في قوله : أو سلاسل ، قال التبريزي : أو على بابها من التخيير ، لأن السلاسل كنى بها عن الأسر ؛ ومعنى قوله : لا بد منها ... على سبيل التعاقب ، أي لا بد من إحداهما ، أو المراد : لا بد منها جميعا ، فصدور الرماح لمن يقتل ، والسلاسل لمن يؤسر ، أي يكون بعضنا كذا ، وبعضنا كذا ؛ فلما جعلهم صنفين ، صحَّ دخول أو للتقسيم . وأشرعت : هُيئت ، والضمير في : فقالوا للعدوّ في بيت قبل الشاهد . والبيت من قصيدة لجعفر بن علبة الحارثي .

(٤) سبأ : ٢٤ .

(٥) البقرة : ١٠٠ : ﴿ أو كلما عاهدوا عهداً نبذه فريقٌ منهم ﴾

(٦) في (ز) : وأبو عبيد

(٧) الصافات : ١٤٧ : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾

ذاك فلا تبرح اليوم ، وحكاه ابن برهان عن أبي عليّ ، وذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعيد العامل نحو : لست بِشْراً أو لست عمراً ، ولا تضرب زيداً أو لاتضرب عمراً ؛ وخصَّه ابن عصفور بذلك ، ومنع مجيئها للإضراب في غيره .

(أو تخيير) ـ نحو : ﴿ أو كسوتُهم أو تحريرُ رقبةٍ ﴾[1] ، ﴿ أو صدقة أو نسك ﴾[2] ؛ وإذا نهيت عن المخيَّر فيه فقال ابن كيسان : يجوز كون النهي عن واحد وكونه عن الجميع ، وقال السيرافي : هو للجميع فقط .

(وتُعاقبُ الواوَ في الإباحة كثيراً) ـ نحو : ﴿ أو آبائهن أو آباء بعولتهن ﴾[3] الآية ، ومن علامتها استحسان مجيء الواو في موضعها نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين ، أو جالسه وابن سيرين ، قاله المصنف ، والمغاربة فرقوا بينهما ، فمع أو له أن يجالس أحدهما دون الآخر ، ومع الواو ليس له ذلك ؛ وإذا نهيت عن المباح استوعب النهي جميع ما كان مباحاً باتفاق .

(وفي عطف المصاحب والمؤكِّد قليلا) ـ فالأول كقول قطريّ بن الفجاءة :

٤٣٧ ـ حتى خضبتُ بما تحدَّر من دمي أكناف سرجي أو عِنانَ لجامي[4]

---

(١) المائدة : ٨٩

(٢) البقرة : ١٩٦ : ﴿ ففديةٌ من صيامٍ أو صدقةٍ أو نُسكٍ ﴾

(٣) النور : ٣١

(٤) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ ص ١٣٦ وما بعدها ، قال في الحاشية : أحد زعماء الخوارج ، وقطريّ نسبة إلى موضع بين البحرين وعمان ـ قطر ـ وليس اسماً له ، واسمه جعونة بن مازن ، والبيت من قصيدة مطلعها :

لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام . . .

بعده بيت ، ثم هذا البيت : حتى خضبت . . . البيت ، قال الشارح : وقوله : أو عنان لجامي ، أو ههنا ليست للشك ـ وهي موضع الشاهد ـ وإنما هي التي يراد بها أحد الأمرين ، على طريق التعاقب ، أي إما ذا ، وإما ذا ، ولك أن تريد الجمع ، لأن أصل أو الإباحة ، وهذا كما يُسأل الرجل فيقال له : ما كان طعامُك في بلدك ؟ فيقول : الحنطة أو الأرز ، والمعنى أحد هذين ، على أن يكون كل واحد منهما بدلاً من صاحبه ، أو الجميع . ومعنى البيت : انتصبت للرماح حتى=

وقـال غيرهُ في البيت إن أو لإيجـاب أحـد الشيئين ، في وقت دون وقت ، نحو : إنما أنت طعنٌ أو ضربٌ ، أي تارة كذا ، وأخرى كـذا ، ومن أحسن شواهـد ما ذكر المصنف ، قوله ، ﷺ : « اسكن حِراء ، فإنما[1] عليـك نبيٌّ أو صِـدِّيقٌ أو شهيـدٌ » ؛ والثـاني نحو : ﴿ ومن يكسب خطيئـة أو إثمـاً ﴾[2] ، وذهب الأخفش والجرمي والأزهري وجمـاعـة من الكوفيين إلى أن أو تـأتي بمعنى الواو ، وخرج على ذلك : ﴿ أو يزيدون ﴾[3] ، قال الجرميُّ : ومنـه : وكل حق لهـا داخل فيهـا أو خارج عنها ، وكل حق سميـنـاه في كتـابنـا هـذا ، أو لم نُسَمِّـه ، قـال : وإن شئت بالواو ، وأنشد لابن أحمر[4] :

٤٣٨ ـ ألا فـالبثـا شهرين أو نصف ثـالث ... إلى ذاكما مـا غيبتني غيـابيـا[5]

وقال النحاس : هذا خطأ عند الخليل وسيبويه وأكثر البصريين .

(وتوافق ولا بعد النهي والنفي) ـ نحو : ﴿ أو كفورا ﴾[6] أي ولا كفورا ، ونحو : ﴿ ولا على أنفسكم أن تـأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبـائكم ﴾[7] أي ولا بيوت آبائكم .

= خضبت بما سال من دمي إما عنان لجامي ، وإما جوانب سرجي ، أي على حسب ما اتفق من الطعن ، فالعنان لما سال من أعاليه ، وجوانب السرج لما سال من أسفله .

(١) بخاري ـ قضائل الصحابة / ٦ ، مسلم ـ فضائل الصحـابـة / ٥ ، ٥١ ترمـذي ـ منـاقب / ١٨ ، ٢٧ .

(٢) النسـاء : ١١٢ .

(٣) الصافات : ١٤٧ : ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾

(٤) في (د) : لابن الأحمر

(٥) قال ابن الشجري في أماليه ٢ / ٣١٧ : أراد : ونصف ثالث ، لأن لبث نصف الثـالث لا يكون إلا بعـد لبث الشهرين ، وكـذا قـال ابن جني في خصـائصـه ٢ / ٤٦٠ : أي شهرين أو شهرين ونصف ثالث ، ألا تراك لا تقول مبتدئا : لبثت نصف ثالث ، لأن ثالثا من الأسماء المضمنة بما معها .

(٦) الإنسان : ٢٤ : ﴿ ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ﴾ .

(٧) النور : ٦١

(والمعنى مع إمَّا شكٌّ) ـ نحو : لزيد من العبيد إمَّا تسعة وإمَّا عشرة ، ومنه :

٤٣٩ ـ سأحمل نفسي على حالةٍ[1] فإمَّا عليها وإمَّا لها

(أو تخيير) ـ نحو : ﴿ إمَّا أن تُعذِّبَ وإمَّا أن تتخذَ فيهم حُسْناً ﴾[2] .

(أو إبهام) ـ كقولك[3] ، مع علمك بمن لقيت : لقيت[3] إمَّا زيداً وإمَّا عمراً ، ومنه : ﴿ إما يعذبهم ، وإما يتوب عليهم ﴾[4] .

(أو تفريق مجرد) ـ نحو : ﴿ إمَّا شاكراً وإمَّا كَفُوراً ﴾[5] ، ومنه :

٤٤٠ ـ البَس لكل حالةٍ لبوسَها إمَّا نعيمَها وإمَّا بوسَها[6]

وهو المقصود من قول غيره : التفصيل ، وذكروا أيضا أنها للإباحة نحو : جالس إما الحسن وإما ابن سيرين ؛ وفي المنتخب للزجاج : لا يجوز : لا تضرب إما زيدا وإما عمرا ، لأنها تخيير ، وقد نهيت عن الفعل ، فالكلام مستحيل ، قيل : وتعليله يقتضي منع النفي أيضا .

---

(١) في (د) : على حالها ، والشاهد هنا مجيء إمَّا على معنى الشك في قوله : فإما عليها وإما لها .

(٢) الكهف : ٨٦

(٣) سقطتا من (ز ، غ)

(٤) التوبة : ١٠٦ : ﴿ وآخرون مرجون لأمر الله ، إما يعذبهم ، وإما يتوب عليهم ﴾ ، وفي (ز) : « إما أن تعذبهم ، وإما أن يتوب عليهم » .

(٥) الإنسان : ٣ : ﴿ إنا هديناه السبيلَ ، إما شاكراً ، وإمَّا كفوراً ﴾ .

(٦) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : إما نعيمها وإما بؤسها ، حيث جاءت إما لتفريق مجرد وهو ما عبر عنه غيره بالتفصيل ؛ قال في الهمع ٢ / ١٣٥ : وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد ، كما عبر به في أو ، والفرق بينها وبين أو في المعاني الخمسة ، أنها لتكررها ، يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شك أو غيره ، بخلاف أو ، فإن الكلام معها أولاً دالٌّ على الجزم ، ثم يؤتى بأو دالة على ما جيء بها لأجله . .

(وفتح همزتها لغةِ تميمية) - وهي أيضا لغة قيس وأسد ، ولغة أهل الحجاز ومن جاورهم فتح الهمزة وكسرها .

(وقد تبدل ميمها الأولى ياءً) - وقد جاء ذلك مع فتح الهمزة وكسرها ، فمع الكسر نحو :

مكرر٤٢٤ ياليتما أُمُّنا شالَتْ نعامتُها إيما إلى جنَّةٍ إيما إلى نار[1]

ومع الفتح قول بعضهم في فرس ضاع له : هو أيما مفتوق[2] اللسان ، وأيما مرضوضٌ .

(وقد يستغنى عن الأولى بالثانية) - نحو :

٤٤١ - تُهاضُ[3] بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات أَلَمَّ خيالها[4]

وقال الفراء : يقولون : عبد الله يقوم ، وإما يقعد ، وذكر نحوه ثعلب ، وقال النحاس : لا يجيز البصريون فيها إلاَّ التكرير .

---

(١) في الدرر ٢ / ١٨٢ ، ١٨٣ : استشهد به على أن ميم إمَّا الأولى تبدل ياء مع فتح الهمزة أو كسرها ؛ وجاء به في المغني ص ٥٩ بفتح الهمزة ، قال : وفيه شاهد ثانٍ وهو فتح الهمزة ، وثالث وهو الإبدال وشالت نعامتها كناية عن موتها . . . فإن النعامة باطن القدم ، وشالت ارتفعت ، ومن هلك ارتفعت رجلاه ، وانتكس رأسه ، وظهرت نعامة قدمه ، قال : والبيت من أبيات لسعد بن قرط أحد بني جذيمة يهجو بها أمه ، وكان عاقاً لها . قال في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٠٩ : وعزو الجوهري إياه إلى الأحوص ليس بصحيح .

(٢) في (ز) : مفلوق .

(٣) في المغني وفي أمالي ابن الشجري وفي الأشموني : تُلِمّ موضع تُهاض .

(٤) في الدرر ٢ / ١٨٣ : استشهد به على أن إما الأولى قد تحذف ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقد يستغنى عن الأولى بالثانية ، مثاله قول ذي الرمة :

وكيف بنفس كلما قلت أشرفت على البرء من حوصاء هيض اندمالها
تهاض بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألَمَّ خيالها

على أن البصريين لا يجيزون فيها إلاَّ التكرير ، وأجاز الفراء أن لا تكرر ، وأن تجري مجرى أو . . وفي معجم شواهد العربية أن البيت للفرزدق - ديوانه ٦١٨ ، قال في الحاشية : أو لذي الرمة

(وبأو عن وإمّا) ـ كقراءة أُبَيّ : ﴿ وإنّا أو إيّاكم لإمّا على هُدًى أو في ضلال مبين ﴾[1] ، وأنشد ابن خالويه :

٤٤٢ ـ يعيش الفتى في الناس إما مشيَّعاً على الهم أو هلباجةً ميتاً غمّا[2]

(وربما استغنى عنها بـ وإلاّ) ـ كقول العبدي[3]:

٤٤٣ ـ فإما أن تكون أخي بصدقٍ[4] فأعرف منْك غثّي من سميني[5]
وإلاّ فاطرحني واتخذني عدوّاً أتّقيك وتتقيني .

(وربما استُغني عن واو وإمّا) ـ كقوله :

مكرر ٤٢٣ ـ لا تفسدوا آبالكم أيْمالنا أيمالكم[6]

فتَح الهمزة وأبدل من الميم ياءً .

---

(١) سبأ : ٢٤ : ﴿ وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ .

(٢) في اللسان ـ شيع : والمشَيَّع الشجاع ، ومنهم من خص فقال : من الرجال ، والهِلْباجَ والهِلْباجَةُ والهُلَبْجُ والهُلابجُ الأحمق الذي لا أحمقَ منه ، وقيل : هو الوخم الأحمق المائق القليل النفع ؛ زاد الأزهري : الثقيل من الناس . . .
والشاهد في قوله : إما مُشَيَّعاً على الهمِّ أو هلباجةً . . . بالاستغناء بأو عن وإمّا .

(٣) في (ز ، غ) : كقول الشاعر

(٤) في النسخ الثلاث : بحق ، والتحقيق من المغني ١ / ٦١ ، والدرر ٢ / ١٨٥ وش . ش . العيني ٣ / ١١٠

(٥) قال في المغني : وقد يستغنى عن إمّا الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو : إمّا أن تتكلم بخير ، وإلاّ فاسكت ، وقول المثقب العبدي :

فإما أن تكون أخي بصدق . . . وإلاّ فاطرحني . . .

ونص التسهيل : « وربما استغني عنها ـ وإمّا ـ بوَ إلاّ »
قال الشارح : كقول العبديّ : فإما أن تكون أخي بحق . . . البيت

(٦) في الدرر ٢ / ١٨٢ : استشهد به على أن ميم أمّا الأولى تبدل ياءً ، مع فتح الهمزة أو كسرها ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان عند قوله : وربما استغني عن واو وإمّا ، قال الراجز : لا تفسدوا آبالكم . . الخ بفتح الهمزة وإبدال الميم ياء ، وسيأتي في الذي بعده : ياليتما أمنا . . الخ وقد مضى =

(والأصل : إن ما ، وقد تستعمل اضطراراً) ـ كقوله :

٤٤٤ ـ لقد كذَبتْك نفسُك فاكذبنْها ... فإن جزعا وإن إجمالَ صبرِ[١]

وما ذكره من تركيب إما هو مذهب سيبويه ، وأنكر ذلك غيره ، وقال : لا معنى لإن هنا .

(والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهي) ـ أي ممكن فيما يراد به نحو : لا تضرب خالداً بل بشراً ؛ فخالد قد قرر النهي عن ضربه ، وبشر قد قرر الأمر بضربه ، ومنه : ﴿ ولا تحسبنَّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً ، بل أحياءٌ ﴾[٢] .

(أو نفي صريح) ـ نحو : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ؛ فزيد قد تقرر نفي القيام عنه ، وعمرو قُرِّرَ إثباتُ القيام له ؛ ووافق المبرد على هذا في الصورتين ، وأجاز مع ذلك كون بل ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها ، وتابعه أبو الحسين بن

= الحديث عنه .وآبال جمع إبل اسم جمع ، وقال في القاموس إنه واحد يقع على الجمع ، والصحيح أنه اسم جمع ، لأنه لا يقال للجمل الواحد إبل . قال : ولم أعثر على قائله .

(١) وفي المقتضب ٣ / ٢٨ : وزعم ـ أي الخليل ـ أن إمَّا هذه إنما هي إنْ ضُمَّت إليها ما لهذا المعنى ـ أي الشك ـ ولا يجوز حذف ما منها إلاَّ أن يضطر إلى ذلك شاعر ، فإن اضطر جاز الحذف ؛ لأن ضرورة الشعر ترد الأشياء إلى أصولها ، قال : لقد كذبتك نفسك . . . البيت

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه في مواضع ثلاثة ، على حذف ما من إمَّا للضرورة ، ووافقه المبرد هنا ـ أي في المقتضب ـ وفي الكامل ، أما في نقده للكتاب ، فقد وافقه في هذا البيت ، ولم يتعرض له بالنقد ، وخالفه في البيت الآخر ، وهو قول النمر بن تولب :

٤٤٥ ـ سقَتْه الرواعدُ من صَيِّفٍ ... وإنْ من خريف فلن يعدما

فقال : إنْ فيه شرطية ؛ وقال أبو علي في الإيضاح : تقديره : فإما جزعت جزعاً ، وإما أجملت صبراً . والبيت لدريد بن الصمّة ، من قصيدة يخاطب فيها امرأته ، ويرثي معاوية أخا الخنساء ؛ والرواية الصحيحة كسر الكاف في كذبتكِ ؛ وقوله : فاكذبيها بياء المخاطبة .

(٢) آل عمران : ١٦٩

عبد الوارث ، وهو ابن أخت الفارسيّ ، وهو خلاف الواقع في لسان العرب .

(أو مؤوَّل) ـ نحو : زيدٌ غير قائم بن قاعد ، قال تعالى : ﴿ لو يعلمُ الـذين كفروا ﴾[1] الآية ، ثم قال : ﴿ بل تأتيهم بغتةً ﴾[2] ، وقال : ﴿ أغَيرَ اللهِ تـدعون إن كنتم صادقين . بل إيَّاهُ تدعون ﴾[3] .

(أو بعد إيجـابٍ لمـذكورٍ موطَّـأ بـه) ـ نحو : ﴿ إن هم إلاَّ كالأنعـام ، بل هم أضلُّ ﴾[4]

(أو مردود) ـ نحو : ﴿ وقـالـوا اتخـذ الرحمن ولـداً ، سبحـانـه ، بـل عبـاد مكرمون ﴾[5] ، ﴿ أم يقولون به جِنَّةٌ ، بل جاءهم بالحق ﴾[6] .

(أو مرجوعٍ[7] عنـه) ـ لكونـه غلطـاً في اللفـظ ، نحـو : أنت عبـدي ، بـل سيدي[8] ؛ أو في الإدراك نحو : سمعتُ رُغاءً ، بل صهيلاً ؛ أو نسياناً نحو : لـه عليَّ درهمـان ، بل ثلاثـة ؛ أو لتبـدُّل رأي نحو : ادع لي زيـداً ، بل عمراً ، وكون بـل تأتي بعـد الإيجـاب هو قول البصريين ، وقـال الكوفيون : لا تقع نَسقـاً[9] إلاَّ بعـد نفي أو جارٍ مجراه .

---

(١) الأنبيـاء : ٣٩ : ﴿ لـو يعلم الـذين كفروا ، حين لا يكُفُّـون عن وجـوههم النـار ، ولا عن ظهورهم ، ولا هم ينصرون . بل تأتيهم بغتة ﴾ .

(٢) الأنبياء : ٤٠

(٣) الأنعام : ٤٠ ، ٤١

(٤) الفرقان : ٤٤

(٥) الأنبياء : ٢٦

(٦) المؤمنون : ٧٠

(٧) في (ز) : أو مرجوعا عنه .

(٨) في (د) : بل سيدك ، وفي (ز) : بل أنت سيدي

(٩) أي عطف نسق .

(وقد تكرر بل رجوعاً عما وَلِيَ المتقدمة) ـ نحو : ﴿ بل قالوا أضغاثُ أحلام ، بل افتراه ؛ بل هو شاعر ﴾[1] .

(أو تنبيهاً على رجحان ما ولي المتأخرة) ـ نحو : ﴿ بل ادّارَكَ علمُهم في الآخرة ، بل هم في شكٍّ منها ، بل هم منها عَمُون ﴾[2] .

(وتزاد لا قبل بل تأكيداً لتقرير وغيره) ـ فالأول نحو : جاء زيدٌ ، لا بل عمروٌ ، وخذ هذا ، لا بل ذاك ، فلا زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول ؛ ومنه :

٤٤٦ ـ وَجهُكَ البدرُ ، لا بل الشمسُ لو لم   يُقضَ للشمس كسفَةٌ وأفولُ[3]

ومثال الثاني : ما قام زيدٌ ، لا بل عمروٌ ، ولا تضرب خالداً ، لا بل بِشْراً ، فهي زائدة لتأكيد بقاء النفي والنهي ، ومنه :

---

(١) الأنبياء : ٥

(٢) النمل : ٦٦

(٣) في المغني ص ١١٣ ، وفي التصريح ٢ / ١٤٨ ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١١٣ : أو أفول . وفي الدرر ٢ / ١٨٧ : استشهد به على أن بل تزاد قبلها لا ، لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : قوله : وتزاد لا قبل بل لتأكيد التقرير وغيره ؛ قال المصنف في الشرح نحو : قام زيد ، لا بل عمرو ، وخذ هذا ، لا بل ذاك ، فلا للإضراب عن جعل الحكم للأول ، وكذا كل ما لا نهي فيه ولا نفي ، فلو وجد أحدهما قيل : لا أفادت تأكيد تقريره ، ولم تقتض إضراباً . . . الخ ومذهب ابن دستوريه ، في الهداية له ، أنها تزاد عليها بعد الإيجاب لا بعد النفي ؛ لأنها حرف نفي ، فأغنى عنها تقدم حرف النفي ، ففي الإيجاب نحو : جاءني زيدٌ بل عمروٌ ، ويجوز : لا بل عمرو ، وفي النفي : ما قام زيدٌ بل عمرو ، ليس إلاّ ؛ وذهب الجزوليّ إلى أنها تزاد بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي ، وهي معها في الإيجاب والأمر نفي ، وفي النهي والنفي تأكيد ؛ قال ابن عصفور : وهذا الذي ذهب إليه من زيادة لا على بل في النفي والنهي لا ينبغي أن يقال به إلاّ أن يشهد له السماع .

٤٤٧ ـ وما سلوتُكِ ، لا بل زادني شغفاً   هجرٌ وبُعدٌ تمادَى لا إلى أجلِ[1]

وقوله :

٤٤٨ ـ لا تَملَّنَّ طاعةَ الله ، لا ، بل   طاعة الله ما حييتَ استديما[2]

ويقال في : لا بل : نَابَنْ ، بإبدال اللامين نوناً ، ونَابَلْ ، ولاَبَنْ ، بإبدال أحد اللامين .

(ولكنْ ، قبل المفرد ، بعد نفي أو نهي كبَلْ) ـ نحو : ما قام زيدٌ ، لكن عمروٌ ، ولا تضرب زيداً ، لكن بكراً ؛ وما ذكره هو مذهب البصريين ، وقال الكوفيون : يعطف بها بعد الإثبات كبَلْ ؛ هكذا نقل عنهم صاحب اللباب[3] ، ونقل غيره عنهم أن بل لا تكون في الإثبات ، وقد تقدم ؛ فإن وقعت لكن بعد جملة فليست عاطفة عند الجمهور ، بل هي حرف ابتداء ، وأجاز ابن أبي الربيع وغيره ، كونها عاطفة للجملة ؛ قال ابن أبي الربيع ، وقد أنشد بيت زهير :

---

(١) في المغني والتصريح والأشموني :

وما هجرتك لا بل زادني شغفا   هجرٌ وبُعدٌ تراخَى لا إلى أجل

(٢) قال في الدرر استطراداً بعد تعليقه على البيت السابق :

وما ذهب إليه ابن دستوريه ، واستبعده ابن عصفور ، مسموع من لسان العرب ، قال الشاعر في النفي :

وما سلوتك ، لا ، بل زادني شغفا . . البيت

ومن زيادتها بعد النهي قول الآخر :

لا تملَّنَّ طاعةَ اللهِ ، لا ، بل   طاعة الله . . البيت

ومن زيادتها في الموجب : وجهك البدر ، لا بل الشمس . . البيت ، وقوله :

٤٤٩ ـ وكأنما اشتمل الرضيع برَيْطةٍ   لا ، بل تزيدُ وثارةً وليانا

(٣) في (ز) : صاحب الكتاب ، وفي (غ) : صاحب الكشاف .

٤٥٠ - إنَّ ابنَ ورقـــاءَ لا تُخشَى بــوادرُه ‏ لكن غـوائلُـــه في الحرب تُنْتظَرُ[1]

على مجيئها بغير واو : يظهر لي أنها[2] عاطفة للجملة وللمفرد ، إذا كانت بغير واو ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ وتقع حينئذ بعد الإيجاب والنفي والنهي والأمر ، ولا تقع بعد الاستفهام ، لا يجوز : هل قام زيدٌ ؟ لكنْ عمروٌ لم يقم

(ويُعطف بلا بعد أمرٍ) ـ نحو : اضرب زيداً لا عمراً ، وغفر الله لـزيـدٍ لا لفلانٍ ، وهلاَّ تضرب زيداً لا عمراً .

(أو خبرٍ مُثبتٍ) ـ نحو : زيدٌ قائمٌ لا قاعدٌ ، أو لا عمروٌ ، ويقوم زيـدٌ لا عمروٌ ، وقام زيـدٌ لا عمروٌ ، وضربت زيـداً لا عمراً ، ومررت بـزيـدٍ لا عمرٍو ؛ وقال الكسائي : لا يكادون يقولون ذلك حتى تكرر ، يعني الباء[3] ، ونصَّ سيبويه على جوازه ؛ ومنع قوم منهم الزجاج العطف بلا بعد الماضي ؛ وشرط

(١) في الدرر ٢ / ١٨٩ : استشهد به على أن لكنْ إن وليتها جملة ، فهي حرف ابتداء ، سواء كانت بواو أو بدونها ؛ وفي المغني ـ ص ٢٩٢ ـ لكنْ ساكنة النون ضربان : مخففة من الثقيلة ، وهي حرف ابتداء لا تعمل ، خلافا للأخفش ويونس ، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ؛ وخفيفة بأصل الوضع ، فإن وليها كلام ، فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو : ﴿ ولكن كانوا هم الظالمين ﴾ ـ الزخرف ٧٦ ـ وبدونها نحو : إن ابن ورقا . . . البيت

وزعم ابن أبي الربيع أنها في اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة ، وأنه ظاهر قول سيبويه ، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين : أحدهما أن يتقدمها نفي أو نهي . . . والثاني أن لا تقترن بالواو ، قاله الفارسيّ وأكثر النحويين ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلاَّ بالواو . وابن ورقاء هو الحارث ابن ورقاء الصيداوي ، وبوادره جمع بادرة ، وهي ما يبدو من حدة الشخص في الغضب . . . وروي : غوائله وهي جمع غائلة ، ما يكون من شر وفساد . . . والبيت من أبيات لزهير يمدح بها الحارث بن ورقاء المذكور ـ ديوانه / ٣٠٦

(٢) كلام ابن أبي الربيع

(٣) أي في حالة الجر بالباء

العطف بها عدم صدق ما قبلها على المعطوف ، فلا يجوز : قام رجلٌ لا زيدٌ ، بل يأتي بغير[1] .

(أو نداء) ـ نحو : يا زيدُ لا عمرو ، ونصَّ على جوازه سيبويه ، وقال ابن سعدان : ليس هذا في كلام العرب ، وأجاز الفراء : لعل زيداً لا عمراً قائمٌ ، كما جاز : إن زيداً لا عمراً قائم ، وإذا كانت الجملة في محل مفرد عطفت بلا نحو : زيدٌ يقوم لا يجلس ، وكذا زيدٌ قامَ لا قعَد ، وفيه ما سبق[2]، والصحيح الجواز ؛ وأجاز الكسائي والفرَّاء كون ﴿ لا تُضارّ والدةٌ ﴾[3] بالرفع منسوقاً على ﴿ لا تُكلَّفُ نفسٌ ﴾[4]، والصحيح أنه مستأنف ، فلا يعطف بها بعد نفي ، فلا يقال : لن يقومَ زيدٌ لا يقعدَ ، بالنصب ، بل يرفع على القطع . وقد يحذف المعطوفُ عليه بها نحو : أعطيتك لا لتظلم ، أي لتعدل لا لتظلم .

(فصل) : (لا يُشترط في صحة العطف ، وقوعُ المعطوف موقع المعطوف عليه) ـ ولذلك جاز : قام زيدٌ وأنا ، ورب رجل وأخيه ، ومررت برجل قائم أبواه لا قاعدَين .

(ولا تقدير العامل بعد العاطف) ـ بل منه ما يمتنع تقديره نحو : اختصم زيد وعمرو ، ومن يأتني ويسَلْني أعطه .

(بل يشترط صلاحيةُ المعطوف ، أو ما هو بمعناه ، لمباشرة العامل) ـ نحو تخاصم زيدٌ وعمرو ، وإن شئت قدمت عمراً ؛ ونحو : قام زيدٌ وأنا ، إذ يجوز : قمت ؛ ونحو : رب أخي رجل ورجل ، في : ربَّ رجل وأخيه ؛ فإن لم يصلح لمباشرة العامل ، ولا هو بمعنى ما يصلح لذلك ، أضمر له عامل ، ويكون من

---

(١) أي باستعمال غير في موضع لا .

(٢) زاد في (د) : في الماضي .

(٣) البقرة : ٢٣٣ : ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ .

(٤) البقرة : ٢٣٣ : ﴿ لا تكلف نفس إلا وسعها ﴾ .

عطف الجمل ، نحو : ﴿ اسكن أنت وزوجك ﴾[1]، وأقوم أنا وزيد ، و ﴿ ولا نُخلفُه نحن ولا أنت ﴾[2]، و ﴿ لا تضارَّ والدة بولدها ، ولا مولودٌ له ﴾[3]، أي : ولتسكن زوجك ، ويقوم زيد ، ولا تخلفه أنت ، ولا يُضارَّ مولودٌ له ، وكذا حكم البدل نحو : ادخلوا أو لكم وآخركم ، أي ليدخل ، نص على هذا المعنى سيبويه ، فيكون من إبدال الجمل بعضها من بعض . وكلام غير المصنف على أنه من عطف المفردات ، وهو ظاهر كلام سيبويه في العطف .

(ويضعف العطف على ضمير الرفع المتصل ، ما لم يفصل بتوكيد أو غيره) ـ نحو : ﴿ لقد كنتم أنتم وآباؤكم ﴾[4]، ﴿ لقد وُعدنا نحن وآباؤنا ﴾[5]،

٤٥١ ـ ذُعرتم أجمعون ومَنْ يليكم ... برؤيتنا وكنا الظافرينا[6]

ونحو : ﴿ يدخلونها ومن صَلَح ﴾[7]، وقال :

٤٥٢ ـ لقد نلتَ عبدَ اللهَ وابنك غايةً ... من المجد من يظفَرْ بها فاق سوددا[8]

فصلَ بالنداء ، وجعل المصنف : قمتُ وزيدٌ ، ضعيفاً ، ومنه قول بعض

---

(١) البقرة : ٣٥ ، والأعراف : ١٩ .
(٢) طه : ٥٨ .
(٣) في النسخ : ﴿ ولا مولود ﴾ والتحقيق لاستكمال المعنى .
(٤) الأنبياء : ٥٤ .
(٥) المؤمنون : ٨٣ : ﴿ لقد وُعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل ﴾ .
(٦) في (د ، ز) : وكنا ظافرينا ، وفي التصريح ٢ / ١٥٠ : ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلاّ بعد توكيده بتوكيد لفظي ـ كما في الآيتين ـ أو بتوكيد معنوي كما في قوله : ذعرتم أجمعون .
(٧) الرعد : ٢٣ : ﴿ جناتُ عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم ﴾ .
(٨) في (د ، غ) وفي الدرر : نال سوددا ، قال في الدرر ٢ / ١٩١ : الشاهد فيه الفصل بين المعطوف عليه ـ وهو تاء الفاعل ـ والعطف ، بالمنادى ـ عبدَ الله ـ وسوغ ذلك العطف عليه ، والشاهد هنا في قوله : وابنك ، بالعطف على ضمير الرفع المتصل ، لوجود الفاصل .

العرب : مررت برجلٍ سواءٍ والعدم ، ونصَّ سيبويه والخليل على قبحه ، وبعض النحويين خصَّه بضرورة الشعر ؛ وعطفُ المنفصل كعطف الظاهر ، وفي كتاب سيبويه : كنا وأنتم ذاهبين ، وحُمل على أنه أجازها بشرط المصحح .

(أو يُفصل العاطف بلا) ـ نحو : ﴿ ولا آباؤنا ﴾[1]، وعن الفارسيّ أن العطف على المرفوع المتصل جائز بلا طول ، بدليل الآية .

(وضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر) ـ فيعطف عليه الظاهر والمضمر بلا شرط ، نحو : زيدٌ رأيته وعمراً ، ورأيته وإياك ، كما تقول : رأيت زيداً وعمراً ، ورأيت زيداً وإياك ؛ ولا خلاف في هذه ؛ ومَنْعُ الأبديّ الأخيرة من جهة المقدرة على الاتصال نحو : رأيتك وزيداً ، مردودٌ ، قال تعالى : ﴿ يخرجون الرسولَ وإياكم ﴾[2]، ﴿ ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم ﴾[3].

(ومثلُه في الحالَين) ـ أي ومثل الظاهر في حال عطفه والعطف عليه .

(الضميران المنفصلان) ـ نحو : زيدٌ وأنا قائمان ، أو أنا وزيدٌ ؛ وزيداً وإياك أكرمتُ ، أو إياك وزيداً .

(وإن عُطف على ضمير جرٍّ اختير إعادةُ الجار ولم تلزم ، وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين) ـ واختاره الشلوبين ؛ ومذهب جمهور البصريين اللزوم إلاَّ في الضرورة ؛ وقال الجرمي والزيادي : يجوز في الكلام إن أكد الضمير ؛ والصحيح الجواز مطلقاً ، قال تعالى : ﴿ وكفرٌ به والمسجدِ الحرامِ ﴾[4]،

---

(١) الأنعام : ١٤٨ : ﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا ﴾ ، النحل : ٣٥ : ﴿ نحن ولا آباؤنا ﴾ .

(٢) الممتحنة : ١ .

(٣) النساء : ١٣١ .

(٤) البقرة : ٢١٧ .

﴿ تساءلون بـه والأرحـام ﴾[1]، ومن كلام العرب : مـا فيهـا غيره وفرسِـه ، بجرّ فرس .

(وأجاز[2] الأخفش العطف على عـاملين ، إن كان أحـدهمـا جـارّاً ، واتصل المعطوفُ بالعاطف) ـ نحو : إن في الدار زيداً ، والحجرة عمراً ؛ وهـذا أحـد قولي الأخفش في المسـألـة ، وشَرط حينئـذ أن يتقـدم المجرورُ المعطوفَ ، تقـدَّم المجرورُ المعطوفَ عليـه أو تـأخر ، فلو قلت : وعمراً الحجرةِ ، لم يجـز ؛ والقـول الآخر عن الأخفش المنع ، كما هو المعروف عن سيبويه ، وغير المعروف ما نقل عنه النحـاس من الجواز بالشرط المذكور ؛ ومن النحويين من أجاز ذلك مع كل عـامل ، ذكره الفـارسيّ ، ونسب للأخفش ، فيجـوز على هـذا : كان أكـلا طعـامـك زيـدٌ وتمراً عمرو ، أي وكان أكـلا تمراً ، ونقـل المصنف الإجمـاع على منـع ذلـك غير جيـد ؛ وأجاز[3] بعضهم مع المجرور فقط ، بشرط تقدم المجرور في المتعـاطفين . فحصل في المسألـة أقوال : المنع مطلقـا ، وهو المعروف عن سيبويـه وقول المبرد وابن السراج وغيرهمـا ؛ والجـواز مطلقـاً ، ونسب لـلأخفش ؛ والجـواز مـع المجرور ، تقـدم أو تأخر ، بشرط تقدم المجرور المعطوف ، وهو المشهور عن الأخفش وقول الكسـائيّ والفراء والزجاج وغيرهم ، والجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين ، وحجـة من أجاز ظاهر السماع ، ومنه : ﴿ وتصريفِ الرياح آيـات ﴾[4]، في قراءة من نصب ﴿ آيات ﴾ ، وقوله :

مكرر٣٥٣ـأكلَّ امرئ تحسبين امرأً ونـار تـوقَّـدُ بـالليـل نـارا[5]؟

---

(١) النساء : ١ : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ ﴾ فالعطف هنا ليس على ضمير جرّ ، كما جاء بالمتن ، فلعلها قراءة ، ولم يُشِرْ إليها الشارح .

(٢) في (ز) : واختار .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ، ويبدو في العبارة بعض قصور ، فلعلها : وأجازه بعضهم .

(٤) الجاثية : ٥ : ﴿ وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون ﴾ .

(٥) في (د ، ز) : في الليل ، وفي الإنصاف صـ ٤٧٣ : قال في الحـاشيـة : هـذا البيت من شواهـد =

وحجة المنع أن العاطف لو ناب عن عاملين لناب عن أكثر ، ولا يجوز ذلك بإجماع ، ذكره ابن السراج ، ومثاله : جاء من الدار إلى المسجدِ زيدٌ والحانوتِ البيتِ عمرٌو ، ذكره في البسيط أي وجاء من الحانوت إلى البيت عمرو ، وما ذكره من الاتصال أخرج الانفصال بغير ما سنذكره ، فلا يجوز : ضربت أمس[1] زيداً بسوط ، واليوم عُودٍ عمراً ، ولا بد من كون المتصل بالعاطف المجرور كما سبق ، هكذا مذهب الأخفش .

(أو انفصل بلا) ـ نحو : ما في الدار زيدٌ ، ولا الحجرةِ عمرٌو .

(والأصح المنع مطلقاً) ـ لقبول ما استدل به التأويل .

(وما أوهم الجواز ، فجرُّه بحرفٍ مدلولٍ عليه بما قبل العاطف) ـ ولو قال : بجارٍّ لشمل الاسم ، كما في : ونارٍ توقَّدُ .. إذ التقدير : وكل نارٍ ، لكان حسنا .

(**فصل**) : (قد تُحذف الواو مع معطوفها) ـ نحو : ﴿ سرابيلَ تقيكم

= سيبويه والزمخشري في المفصل وابن يعيش ، وابن هشام في المغني وفي أوضح المسالك ، والأشموني وابن عقيل ، والبيت من كلام أبي دؤاد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج ، ويقال : حارثة ، ويقال : جريرة ، ويقال : جويرية .

ومعنى البيت : هل تظنين كل رجل رجلا ؟ وهل تظنين كل نار توقد بالليل ناراً ؟ والاستشهاد بالبيت في قوله : ونارٍ ، فإن هذه الواو عاطفة ، ونار يحتمل وجهين من الإعراب :

الأول : أن يكون مجروراً بتقدير مضاف يكون معطوفاً على كل ، وعلى هذا يكون الشاعر قد حذف المضاف ، وأبقى المضاف إليه على جرِّه .. وهذا الوجه هو أقرب وجوه الإعراب في هذه العبارة ونظائرها ، وهو الذي يعنيه صاحب الإنصاف بالاستشهاد به في هذا الموضع .

والوجه الثاني : أن تجعل الواو العاطفة قد عطفت جملة على جملة ، فتقدر فعلاً كالفعل السابق في الكلام ، وتقدر له مفعولاً أول يكون مضافاً إلى نار المجرور ، وتقدير الكلام على هذا : أتحسبين كلَّ امرئ امرأ ؟ وتحسبين كلَّ نارٍ ناراً ؟ فحذف الفعل وفاعله ومفعوله الأول ، وأبقى المضاف إليه والمفعول الثاني ، وهذا الوجه أقل قبولاً من الوجه السابق ، لما فيه من كثرة المحذوفات .

(١) سقطت من (ز ، غ) .

الحرَّ ﴾[1] أي والبردَ ، ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ﴾[2] أي ومن أنفق بعده وقاتل ، ﴿ لا نفرِّق بين أحد من رسله ﴾[3] أي وأحد .

(ودونه) ـ نحو ما في الحديث : « تصدق الرجل من ديناره ، من درهمه ، من صاع[4] بُرِّه ، من صاع تمره » أي ومن درهمه إن كان ذا درهم ، وكذا الباقي ، ومنه :

٤٥٣ ـ كيف أصبحتَ ؟ كيف أمسيتَ ؟ مما يـزرع الـودَّ في فـؤاد الكريم[5]

أي وكيف أمسيت ؟

---

(١) النحل : ٨١ : ﴿ وجعل لكم سرابيلَ تقيكم الحرَّ ﴾ .

(٢) الحديد : ١٠ : ﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ .

(٣) البقرة : ٢٨٥ .

(٤) سقطت هذه العبارة من (د) والحديث بمسلم ـ زكاة / ٧٠ ، نسائي ـ زكاة / ٦٤

(٥) في ديوان المعاني ٢ / ٢٢٥ عن أبي زيد ، برواية يثبت في موضع يزرع ؛ وفي الدرر ٢ / ١٩٣ : يغرس في موضع يزرع ؛ قال في الدرر : استشهد به على جواز حذف واو العطف بدون معطوفها ، الأصل : كيف أصبحت ، وكيف أمسيت ؟ بذلك قدره أبو حيان في شرح التسهيل ، قال : وهذه مسألة خلاف ؛ ذهب الفارسيّ إلى جواز إضمار حرف العطف ، وإبقاء المعطوف ، وتبعه المصنف وابن عصفور ، واستدلوا بهذا السماع الذي أنشدنا ، وذهب ابن جني في سر الصناعة إلى أنه لا يجوز ذلك ، وبه قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الضائع ؛ قال السهيليّ : لم يجز لأن الحروف دالة على معان في نفس المتكلم ، فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر عما في نفسه ، وحكم حروف العطف حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك ، إلا أن حرف الاستفهام يسوغ إضماره في بعض المواضع ، لأن للمستفهم هيئة تخالف المخبر ؛ وحجة المجيز : ﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع ﴾ توبة : ٩٢ أي وقلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا .. ، وقوله : كيف أصبحت .. البيت ، والجواب أنه لو كان كذلك لانحصر إثبات الود في هاتين الكلمتين من غير مواظبة ، ولم يرد الشاعر ذاك ، إنما أراد أن يجعل الكلام ترجمة على سائره ، يريد الاستمرار على هذا الكلام ، كما تقول : قرأت ألف باب ، جعلتها ترجمة لسائر الأبواب ، ولو قلت : ألفاً وباباً لأشعرت بانقضاء المقروء حيث عطفت الباب على الألف ، انتهى . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

ومـا ذكره المصنف قول الفـارسيّ ، واختـاره ابن عصفور ، ومنـع ذلـك ابن جني والسهيليّ واختاره ابن الضائع ؛ وخرج الخبر على بـدل البـداء[1]، وأمـا البيت فعلى معنى الاستمرار على هاتين الكلمتين ، مما يزرع ، ولو قـدر عـاطف لانحصر في الكلمتين من غير مواظبـة ، فهو نحو : قرأت ألف بـاء[2]، ترجمـة عن الجميـع ، ولـو عطفت لأشعر بانقضاء المقروء عند الباء[3]، قاله ابن الضائع[4]، وفيه نظر .

(ويشـاركهـا في الأول الفـاء وأم) ـ نحـو : ﴿ اذهب بكتـابي هـذا فـألْقِـه إليهم ﴾[5] أي فـذهب فـألقـاه ؛ ﴿ فـأرسِلُون . يوسفُ ﴾[6] أي فـأرسلـوه فـأتـاه فقال ؛ ونحو قول أبي ذؤيب :

٤٥٤ ـ دعـــاني إليهـــا القلبُ إنِّي لأمرهِ   سميعٌ ، فما أدري أرُشْدٌ طِـلابُهـا[7]؟

أي أم غَيٌّ ؟

(وفي الثـــاني أو) ـ كقـول عمر : صلَّى رجـل في إزار ورداء ، في إزار وقميص ، في إزار وقبـاء ؛ أي ليصل رجل في كـذا أو كـذا ؛ وحكى أبـو الحسن في المعاني : أعطه درهماً درهمين ثلاثة ، أي أو درهمين أو ثلاثة .

---

(١) وقال الصبان : بدل الإضراب ، كما في الدماميني ، قال : ويحتمل بعضها الاستئناف كالبيت .

(٢) هكذا في النسخ الثلاث ، وفي الدرر ، كما سبق في تخريج البيت : ألفَ بابٍ .. الخ

(٣) في الدرر : حيث عطفت الباب على الألف .

(٤) في (ز) : ابن الصايغ ، ورواية الدرر تعضد التحقيق .

(٥) النمل : ٢٨ .

(٦) يوسف : ٤٥ ، ٤٦ : ﴿ أنا أنبئكم بتأويله فأرسلون . يوسفُ أيها الصديقُ أفْتِنا .. ﴾

(٧) في المغني صـ ٤٣ : مسألة : سمع حـذف أم المتصلة ومعطوفهـا ، كقول الهـذليّ : دعـاني إليهـا القلب .. البيت تقديره : أم غَيّ ، كذا قالوا ، وفيه بحث .

وفي الدرر ٢ / ١٧٦ : استشـهـد بـه على أن أم قـد تحـذف هي والمعطوف بهـا ، والأصل : أم غَيّ ، والضمير في إليها : لأسماء المتقدمة الـذكر في مطلع القصيـدة ، وروي : مطيع بـدل سميع ، والشـاهـد من قصيدة لأبي ذؤيب الهذليّ .. هذليين ١ / ٧١ .

(ويغني عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيراً) - نحو : بلَى وعمراً ، لقائل : ألم تضرب زيداً ؟ أي بلى زيداً وعمراً ، ونعَم وخالداً ، لقائلَ : ألقيت سعيداً ؟ وكقول بعض العرب : وبك وأهلاً وسهلاً ، لمن قال : مرحباً بك .

(وبالفاء قليلاً) - نحو : ﴿ فانفجرت ﴾[1]، ﴿ فانفلق ﴾[2] أي فضرب فانفجرت ، فضرب فانفلق ، وكذا : ﴿ فعِدَّةٌ ﴾[3] أي فأفطر فعدة .

(وندر ذلك مع أو) - كقول أمية الهذليّ :

٤٥٥ فهل لك أو من والد لك قبلنا[4] .

أي فهل لك من أخ أو من والد ؟

(وقد يُقدَّم المعطوفُ بالواو للضرورة) - نحو :

٤٥٦ - ألا يـــا نخلـــةً من ذاتِ عرق عليـــكِ ، ورحمـــةُ اللهِ ، السـلامُ[5]

أنشده الكوفيون ؛ وذكر المغاربة للمسألة شروطاً لم يذكر المصنف منها إلاّ

---

(١) البقرة : ٦٠ : ﴿ فقلنا اضرب بعصاك الحجر ، فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا ﴾ أي فضرب فانفجرت .

(٢) الشعراء : ٦٣ : ﴿ فأوحينا إلى موسى أن اضرب بعصاك البحر ، فانفلق .. ﴾ أي فضرب فانفلق .

(٣) البقرة : ١٨٥ : ﴿ ومن كان مريضاً أو على سفَر ، فعِدَّةٌ من أيامٍ أُخَر ﴾ أي فأفطرَ فعِدَّةٌ ..

(٤) سقطت من (د) ، وفي (ز) : قبلها ، وعجزه :

☆ يُوسِّم أولاد العشار ويفصل ☆ ؟

(٥) في الدرر ٢ / ١٩٣ : استشهد به على أن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقد يقدم المعطوف بالواو للضرورة : أهمل المصنف قيود هذه المسألة ، وذكر أصحابنا لها أربعة شروط : أحدها : أن يكون العاطف الواو ، وهذا ذكره المصنف ، وليس مجمعاً عليه ، بل كونه بالواو فقط هو مذهب البصريين ، وقال هشام : وتقديم الواو والفاء ولا جيد .. والشرط الثاني : أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً ؛ الثالث : أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ؛ والرابع : أن لا يكون المعطوف مخفوضاً بالباء ... والبيت للأحوص - حواشي ديوانه ١٨٥

كون العطف بالواو ، وهذا قول البصريين ، وأجاز هشام وثعلب ذلك مع الفاء وثم وأو ولا .

الثاني : أن لا يقع العاطف صدراً نحو : وعمرٌو زيدٌ قائمان .

الثالث : أن لا يباشر العاطف عاملاً لا يتصرف نحو : إنّ وزيداً عمراً قائمان ، وما أحسن وزيداً عمراً .

الرابع : كون المعطوف غير مخفوض نحو : مررت وزيدٍ بعمرٍو ، ومع الشروط ، مذهب البصريين اختصاصه بالشعر ، ومذهب الكوفيين جوازه في الكلام ، وهو عند البصريين في المنصوب أقبح منه في المرفوع ؛ ومنع هشام التقديم فيما لا يستغنى[1] ، نحو : اختصم زيدٌ وعمرو ، وقال النحاس : هو مذهب البصريين ، فالشروط حينئذ خمسة ، وأجاز ذلك ثعلب .

(وإن صلَح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما ، طابقهما بعد الواو) - نحو : زيدٌ وعمروٌ منطلقان ، ومررت بهما ؛ قال ابن عصفور : ولا يفرد الخبر إلاَّ حيث سمع ، وهو على الحذف من الأول نحو : ﴿ واللهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرضُوه ﴾[2] أي والله أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه ؛ وقال مرة أخرى : الأحسن أن لا يفرد ؛ وقال الخضراويّ : قيل : حذف خبر الأول ، وقيل : خبر الثاني ؛ وقيل : أنت مخيَّر ، وهو الصحيح .

وحكمُ حتى حكمُ الواو[3] .

(وطابق أحدَهما بعد لا وأو وبل ولكن) - والذي يظهر في لا كون الحكم

---

(١) زاد هنا في (د) : عنه .

(٢) التوبة : ٦٢ .

(٣) هذه العبارة الأخيرة ذكرت في (د) ضمن المتن ، ولم يتضح موضعها في (ز ، غ) ولم تذكر بالمتن في النسخة المحققة من التسهيل ، فلعلها تكلة لكلام الشارح .

للأول نحو : زيدٌ ، لا هند ، قائم ؛ وفي بل ولكن للثاني نحو : هند ، بل عمرو ، ذاهب ، وما هند ، لكنْ عمرو ذاهب ؛ ونقل الأخفش عن العرب كون الحكم مع أو للأول أو للثاني نحو : زيدٌ أو هند منطلق أو منطلقة .

(وجاز الوجهان بعد الفاء وثُمَّ) ـ أي المطابقة ، ومراعاة أحدهما نحو : زيدٌ فعمروٌ منطلقان ، أو منطلق ؛ ومررت بهما أو به ؛ وكذلك ثم ، والإفراد مع ثم أحسن .

(ويُعطف الفعلُ على الاسم) ـ نحو : ﴿ صَافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ ﴾[1]، ﴿ فالمغيرات صُبْحاً . فأثَرْنَ ﴾[2].

(والاسمُ على الفعل) ـ نحو : ﴿ يُخرج الحيَّ من الميِّتِ ، ومُخرجُ الميِّتِ من الحيِّ ﴾[3]، وقوله :

٤٥٧ ـ باتَ يُعَشِّيها بعَضْبٍ باترِ يَقصدُ في أسوُقِها وجائرِ[4]

(والماضي على المضارع ، والمضارع على الماضي ، إن اتحد جنس الأول والثاني بالتأويل) ـ نحو : ﴿ إن نشأْ نُنزِّلْ عليهم من السماء آيةً فظلَّتْ ﴾[5]، ﴿ تبارك الذي إن شاء جعل .. ﴾ ثم قال : ﴿ ويجعل لك قصورا ﴾[6].

(١) الملك : ١٩ : ﴿ أو لم يروا إلى الطير فوقهم صافَّاتٍ ويقبضْنَ ﴾ .
(٢) العاديات : ٣ ، ٤ .
(٣) الأنعام : ٩٥ .
(٤) في الأمالي الشجرية ٢ / ١٦٧ : يغشيها ، بالمعجمة ، وفي الحاشية : ويروى يعشيها ، بالعين المهملة ؛ وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٢٠ قال : رجز لم يدر قائله ، ويعشيها من العشاء بفتح العين ، وهو طعام العشيّ ، والضمير (ها) يرجع إلى المرأة ، لأنه في وصف رجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع من قوله : بعضب باتر .. والأسوق جمع ساق ، والشاهد في : وجائِر ، فإنه عطف على يقصد ، وهو من عطف الاسم على الفعل ، والمسهِّل له كون جائر بمعنى يجور .
(٥) الشعراء : ٤ .
(٦) الفرقان :١٠ : ﴿ تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك ، جنات تجري من تحتها =

(وقد يُفصَلُ بين العاطف والمعطوف ، إن لم يكن فعلاً ، بظرف أو جارٍّ ومجرور) ـ نحو : ﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾[1] ، ﴿ ومن الأرض مثلهنَّ ﴾[2] ؛ فإن كان المعطوف فعلاً لم يُفْصَل ؛ فلا يجوز : قام زيدٌ وفي الدار قعد ، ولا زيدٌ يقوم وعندك يقعد .

وإطلاق المصنف يقتضي أنه لا فرق بين عاطف على حرف واحد وبين غيره ؛ والمغاربة يقولون : إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بالمذكورَين[3] وبالقسم نحو : قام زيدٌ ثم والله عمروٌ ؛ وإن كان على حرف[4] لم يَجُز إلاَّ في ضرورة الشعر ؛ ولم يفرقوا في الأمرين بين الفعل والاسم .

(ولا يُخَصُّ بالشعر ، خلافاً لأبي عليّ) ـ وكلامه يقتضي أنه لا فرق بين ما هو على حرف واحد وغيره ؛ فما نقله عن أبي عليّ يوافق المغاربة من وجه دون وجه ؛ وتعليل الفارسيّ يرشد إلى ذلك ، حيث قال : إن حرف العطف شديد الاتصال بمعطوفه ، وهو نائب مناب العامل ، ولا يُفصَل بين العامل ومعموله ، فالنائب أولى ، والراجح الجواز ؛ فتأويل الاثنين متكلف .

(وإن كان مجروراً أعيد الجارُّ) ـ نحو : مرَّ بكرٌ بزيدٍ ، وأمس بعمرٍو ، ولا يجوز : وأمس عمرٍو ، بالجرّ ، بدون ذكر الحرف ، عند سيبويه وغيره من البصريين ؛ وكذا : ومن بعده عمرو ؛ وأجاز الفراء كون « يعقوب » في قراءة من فتح الباء في قوله : ﴿ ومِنْ وَراءِ إسحاقَ يعقوب ﴾[5] مجروراً .

= الأنهارُ ، ويجعَلْ لك قصوراً ﴾ .

(١) النساء : ٥٨ .

(٢) الطلاق : ١٢ : ﴿ الله الذي خلق سبعَ سموات ، ومن الأرض مثلَهُنَّ ﴾ .

(٣) في (ز) : بالمذكور ؛ والمقصود بالمذكورَين : الظرف والجار والمجرور .

(٤) كالواو والفاء .

(٥) هود : ٧١ : ﴿ فبشرناها بإسحاقَ ، ومن وراء إسحاقَ يعقوبَ ﴾ .

(أو نصب بفعل مضمر) ـ وعلى ذلـك خرّج القراءة المـذكورة أبـو علي وابن جني وغيرهمـا ، أي : ووهبنـا لها يعقوب ؛ وكـذا تقول : مُرَّ اليومَ بـزيـدٍ وغـداً عمراً ، التقدير : والْقَ غداً عمراً ، كما أنَّ مررتُ بزيـدٍ وعمراً ، عنـد سيبويـه ، على تقدير : ولقيت عمراً .

☆ ☆ ☆

٤٨ ـ باب النداء

هو بكسر النون وضمها ، وهو في اللغة الدعاء لعاقل أو غيره ؛ وفي الاصطلاح الدعاء بيا وأخواتها ، وهمزته بدل من واو ، لقولهم : ندوت القوم ندوَة جلست معهم في النادي ، وهو المجلس الذي ينادي فيه بعضهم بعضاً .

(المنادَى منصوبٌ لفظاً) ـ نحو : يا عبدَ الله ، ويا خيراً من زيد ، ويا رجلاً خذ بيدي .

(أو تقديراً) ـ نحو : يا زيدُ ، ويا رجلُ .

(بأنادي ، لازمَ الإضمار) ـ فالمضاف والمطول والنكرة التي لم يقبل عليها ، والعلَم المفرد ، والنكرة المقبل عليها ، منصوبة بفعل مضمر ، لا يجوز إظهاره ، وهو للإنشاء كأعتقت وبعت ؛ ويدل على حذف الفعل قولهم : يا إيَّاك ، فصَلوا لحذف العامل ، هذا قول جمهور البصريين ، وقيل : ناصب المنادى يا ، وهي على حرفيتها ، وقيل : هي اسم فعل ، وقيل : ناصبه معنوي .

(استغناء بظهور معناه ، مع قصد الإنشاء ، وكثرة الاستعمال ، وجعلهم كعوض منه[1]) ـ وكلٌّ منها كافٍ في اللزوم المذكور ، ولا سيما قصد الإنشاء ، فالإضمار معين على ذلك ، فإن الإظهار يوهم الإخبار ؛ وقول بعضهم : إن النداء بالصفة ، نحو : يا فاسق ، أو يا فاضل ، خبر ، إذ يحتمل التصديق والتكذيب ، وبغيرها إنشاء ، مردود ؛ إذ يمكن أن يقال لمن نادى بيا زيد ، مَن لم يُسَمَّ به[2] : كذبتَ ، ليس زيداً .

---

(١) أي من الفعل المضمر : أنادي .

(٢) أي من لم يُسمَّ بزيد .

(في القرب همزةً) ـ نحو :

٤٥٨ ـ أزيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائراً فقد عَرضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ فخاصمِ[1]

(وفي البعد ، حقيقةً أو حكماً ، يا) ـ والمراد بالحكم نداء الساهي والغافل ؛ والاستعمال ، بشهادة الاستقراء ، يقتضي أن ينادى بها القريب والبعيد .

(أو أيا) ـ نحو :

٤٥٩ ـ أيا ظبيةَ الوعساء بين جلاجل وبين النَّقا آأنتِ أَمْ أُمُّ سالم[2]؟

والوعساء الأرض اللينة ذات الرمل ، وجلا جل بفتح الجيم موضع ، قال الجوهريّ : قال ذو الرمة : أيا ظبية الوعساء . . البيت ، قال : ويروى بالحاء مضمومة .

---

(١) في سيبويه ٢ / ١٨٣ (١ / ٣٠٣) قال في الحاشية : ورقاء حيّ من قيس ، ويقول العرب : فلان أخو تميم ، أي من قومهم ؛ والثائر طالب الثأر ؛ وأحناء الأمور أطرافها ونواحيها ، جمع حِنْو ؛ أي إن كنت طالباً لثأرك ، فقد أمكنك ذلك ، فاطلبه وخاصم فيه . والشاهد فيه نصب أخا ورقاء ، جرياً على محلّ المنادى المفرد ، وهو النصب .

(٢) في الدرر ١ / ١٤٧ : استشهد به على أن أيا تكون للقريب ، كما في البيت ؛ والبيت لذي الرمة ؛ يحكى أنه أردف أخاه ، فعرضت لها ظبية ، فقال : أيا ظبية الوعساء ... البيت ، فقال أخوه : فلو تحسن التشبيه والوصف لم تقل لشاة النقا : آأنت أمْ أُمُّ سالم ؟

جعلت لها قرنين فوق جبينها وظلفين مشقوقين تحت القوائم ؛

فقال ذو الرمة :

هي الشبه إلاّ مدريها وأذنها سواء ، وإلاّ مشقة في القوائم

ووالوعساء موضع بين الثعلبية والخزيمة ، وجلاجل جبل من جبال الدهناء .

وفي الإنصاف صـ ٤٨٢ : فيا ظبية الوعساء ؛ والشاهد خاص بأيا ... قال في الحاشية : وجلاجل قد ضبطها ابن منظور بفتح الأولى ، وقال ياقوت : جُلاجِل بالضم وكسر الثانية ، ويروى بفتح الأولى ، ورأيته بخط أبي زكريا التبريزي بحاءين مهملتين ، الأولى مضمومة : جبل بالدهناء .

والاستشهاد في قوله : آأنت أم أم سالم ، فإن ظاهر ما تدل عليه العبارة أنه لا يعلم أيها أجمل ، فاستفهم لتخبره ، ولكن الحقيقة أنه عارف أن أم سالم أجمل ، فتجاهل ليأخذ الإقرار بأن أم سالم أجمل ؛ وهذا نوع من البديع يسمى تجاهل العارف ... ويظهر أن صاحب الانتصاف لم يقف على حقيقة القصة التي ساقها صاحب الدرر ، والتي يبدو أنها تصور حقيقة الموقف .

(أو هيا) ـ نحو :

٤٦٠ ـ هيـا أمَّ عمرٍ هـل ليَ اليـومَ عنـدكم بغَيبـةِ أبصـار الـوشـاة سبيـل[1] ؟

(أو آ) ـ نحو : آ زيدُ ، حكاه الأخفش في الكبير ، وجعلها ابن عصفور مرة للقريب كالهمزة ؛ قال المصنف :ولم يذكرها إلاّ الكوفيون ، وليس ما ذكر بجيد .

(أو أَيْ) ـ نحو :

٤٦١ ـ ألم تسمعي أَيْ عبـد في رونق الضحى بكاءَ حمـامـات لهنَّ هـديـل[2] ؟

وقال المبرد وجماعة من المتأخرين منهم الجزوليّ : هي للقريب ، وكلام سيبويه يرد هذا ، فروى عن العرب أن الهمزة للقريب ، وغيرها للبعيد . وقد تستعمل ما للبعيد للقريب المقبل عليه ، مبالغة في التنبيه والنداء .

(أو آيْ) ـ نحو ما حكاه الكسائيّ أنه سمع رجلا يقول : آيْ إمَّا ؛ وعدّ ابن عصفور منها وَا ، والذي ذكره سيبويه والجمهور أنها لا تستعمل إلاّ في الندبة ، وحكى بعضهم أنها تستعمل في غير الندبة قليلاً .

(ولا يلزم الحرف إلاّ مع الله ، وفي بعض النسخ : والضمير[3]) ـ نحو : يا الله ، بقطع الهمزة ووصلها ، فإن جئت بالميم فقلت : اللّهم ، لم يؤت بيا ،

---

(١) قال في الدرر ١ / ١٤٨ : استشهد به على أن هيا للبعيد ، قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) في النسخ الثلاث وفي المغني ص ٧٦ برواية : هدير بالراء ، وفي معجم شواهد العربية جاء به مرة برواية : هدير ، وأخرى برواية : هديل ، وقال إنه لكثير ـ ديوانه ١ / ٢٣١ برواية هدير ؛

وفي الدرر ١ / ١٤٧ صحح رواية : هديل ، وخطأ الأخرى ؛ والهديل أنسب لصوت بكاء الحمام ؛ قال في الدرر : استشهد به على أن أيْ بالفتح والقصر للنداء ، وبين في الأصل الخلاف فيها ، أهي للقريب أم للبعيد أم للمتوسط ، والأكثر على رواية : هدير بالراء ، وهو غلط . قال في المغني أيْ بالفتح والسكون ، على وجهين : حرف النداء البعيد أو القريب أو المتوسط ، على خلاف في ذلك . . وروى البيت ، ثم قال : وفي الحديث : أيْ رَبِّ ، وقد تُمدُّ أَلِفُها . وحرف تفسير . . .الخ

(٣) وهكذا جاء بالنسخة المحققة من التسهيل ، وقد نبهت في الحاشية على الخلاف .

وسيأتي الكلام عليه ؛ ونحو : يا إيَّاك قد كفيتك ؛ وهذا هو الأصل ، إذ العامل محذوف ، والمنادى مفعول ، وأمَّا :

٤٦٢ ـ يـا أبجرَ بنَ أبجرٍ يـا أنتـا أنت الـذي طلَّقتَ عـامَ جُعْتَـا[1]

---

(١) هذا الرجز جاء بروايات متعددة ومختلفة ، ففي الأشموني والدرر كما في النسخ الثلاث : يا أبجر بن أبجر . . . وفي أمالي ابن الشجري ٢ / ٧٩ : يا أقرع بن حابس يا أنتا . . . وفي الإنصاف ١ / ٣٢٥ جاء به ضمن خمسة أبيات من مشطور الرجز ، برواية :

يـا مُرَّ يـابنَ واقـعٍ يـا أنتـا أنت الـذي طلقت عـام جعتـا
حتى إذا اصطبحت واغتبقتـا أقبلت معتـاداً لمـا تركتـا
قد أحسن الله وقد أسأتا

وفي الخزانة ٢ / ١٣٩ (١ / ٢٨٩) جاء برواية : يا أبجر . . في أول الحديث ، ثم ذكر الروايتين الأخريين في خلال حديثه عن الشاهد وصاحبه ، ثم قال : وقد صحفه أبو عبد الله بن الأعرابي أيضا في نوادره :

يا قُرَّ يا ابن واقع يا أنتا .

نبه على تصحيفه أبو محمد الأسود الأعرابي فيما كتبه على نوادره وسماه : ضالّة الأديب .

وقائله سالم بن دارة ، وهو سالم بن مُسافع بن عقبة بن يربوع . . . بن عبد الله بن غطفان شاعر مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان رجلا هجاء ، وبسببه قتل .

ودارة لقب أمه ، واسمها سيقاء ، من بني أسد ، وقال التبريزي في شرح الحماسة : ودارة هو يربوع ، وإنما سمي دارة ، لصفة أطلقت عليه في قصة طويلة : غلام كأن وجهه دارة القمر .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٣٥ : قاله الأحوص ؛ قال في الخزانة : ورواية العيني كرواية الشارح ، وزعم أن قائله الأحوص ، وهو وهم ، ثم ذكر منشأ الوهم .

قال العيني : وأبجر منادى ، وابن أبجر صفته ، والمنادى إذا وصف بابن ، والابن بين العلمين ، يبنى المنادى مع الابن على الفتح ؛ والشاهد في : يا أنتا ، فأنت ضمير رفع ، وحق المنادى أن يكون منصوباً ، فلذلك حكم بشذوذه لكونه مضمراً .

وفي حاشية الإنصاف : والاستشهاد به ههنا في قوله : يا مُرَّ يابنَ واقع ، وفي قوله : ياأنتا ، فإن النداء الثاني : ياأنتا يدل على النداء الأول : يامر يابن واقع في معناه ، فيكون الاسم العلم المنادى واقعاً موقع الضمير ، وقد علم أن الضمير مبنيّ فيكون الواقع موقعه مبنياً أيضا ؛ قال ابن يعيش : فإن قيل : فلم بُنِيَ ، وحق الأسماء أن تكون معربة ؟ فالجواب أنه إنما بني لوقوعه موقع غير المتمكن . . إذ وقع موقع المضمر .

فمن وضع المرفوع موضع المنصوب ، وحسّنه هنا كون الظاهر المعرفة على صورة المرفوع ، فخلفه ضمير الرفع ، كما أتبع بالرفع ، وعكس هذا قراءة الحسن : ﴿ إيَّاكَ تُعبَدُ[1] ﴾ بضم التاء ، فناب ضمير النصب عن ضمير الرفع . قال ابن عصفور : ولا ينادى مضمرٌ إلاَّ نادراً ، ونصَّ على منع نداء ضمير المتكلم ، نحو : يا أنا ، وضمير الغيبة نحو : يا إياه أو يا هو ؛ وقال في الرجز[2] : إن منهم من جعل يا تنبيها ، وأنت مبتدأ والثاني توكيد أو مبتدأ أو فصل أو بدل[3]

(والمستغاث) ـ نحو : يا لزيد .

(والمتعجَّب منه) ـ نحو : يا للماء ! .

(والمندوب) ـ نحو : يا زيداه ! .

(ويقلُّ حذفُه مع اسم الإشارة) ـ وخرج عليه : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم[4] ﴾ ؛ ومذهب البصريين المنع ، وأجازه الكوفيون ، واختاره المصنف ، ومنه :

---

(١) الفاتحة : ٥

(٢) يا أبجز بن أبجر يا أنتا . .

(٣) قال في الخزانة ٢ / ١٣٩ (١ / ٢٨٩) : وظاهر كلام الشارح المحقق ـ الرضيّ على الكافية ـ أن نداء الضمير مطرد ، وأنه لا فرق بين نداء الضمير المرفوع والضمير المنصوب . قال ابن الحاجب في الإيضاح : نداء الضمير شاذ ، وقد قيل إنه على تقدير : يا هذا أنت ، ويا هذا إياك أعني .

وقال أبو حيان في تذكرته : وأما يا أنتا فشاذ ، لأن الموضع موضع نصب ، وأنت ضمير رفع ، فحقه أن لا يجوز ، كما لا يجوز في إياك ، لكن بعض العرب قد جعل بعض الضمائر نائباً عن غيره ، كقولهم : رأيتك أنت ، بمعنى رأيتك إياك ، فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ؛ وكذلك قالوا : يا أنتا ، والأصل يا إياك ؛ وقد يقال : إن يا في يا أنت حرف تنبيه ، وأنت مبتدأ ، وأنت الثانية تأكيد لفظيّ ، والخبر هو الموصول ؛ وهذا أولى من ادعاء نداء المضمر بصورة المرفوع ، وجعله شاذا .

(٤) البقرة : ٨٥ ـ أي ثم أنتم يا هؤلاء . . قال الصبان : وما ذكره أحدُ أوجهٍ منها : أن هؤلاء بمعنى الذين خبر أنتم

٤٦٣ ـ ذا ، ارعواءً ، فليس بعد اشتعال الرَّأ س شيباً إلى الصِّبا من سبيل[١]

واختلف في جواز نداء اسم الإشارة مع الكاف ، والمنع للسيرافيّ ، وهو شبيه بمنع النحويين : يا غلامك ، في غير الندبة ، والجواز لسيبويه وابن كيسان .

(واسم الجنس المبنيّ للنداء) ـ ومنه ما في الخبر : « اشتدّي أزمةُ تنفرجي »[٢] ، « وثوبي حجرُ »[٣] ، وقولهم : أصْبِحْ ليلُ[٤] ، وافْتَدِ مخنوقُ[٥] ؛

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٣٦ : هو من الخفيف ، وذا اسم إشارة منادى ، حذف حرف ندائه ، وأصله : يا ذا ، ارعواءً ، وفيه الشاهد ، واحتجت به الكوفية على جواز حذف حرف النداء مع إسم الإشارة ، وخالفتهم البصرية ـ قال الصبان : قوله : ذا ارعواءً ، أي يا ذا ارعَوِ ارعواءً ، أي انكف عن دواعي الصبا انكفافا . قال العيني : وارعواءً نصب على المصدر ، أي يا ذا ارعَوِ ارعواءً ، من ارعوى عن القبيح إذا رجع . والفاء للتعليل ، ومن زائدة ، وسبيل اسم ليس ، وإلى الصبا خبره ، وشيباً تمييز .

(٢) أي يا أزمةُ ، وفي الدرر ١ / ١٥٠ : استشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم ، ولم يقيده ، وقيده في التصريح بالمعين ؛ أعني الذي لا يجوز حذفه ، قال : لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف ، فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة ، واسم الإشارة في معناه فأجري مجراه ، خلافاً للكوفيين فيهما ، احتجوا بقوله تعالى : ﴿ ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ﴾ ـ أي يا هؤلاء ؛ وبقول ذي الرمة في البيت :

٤٦٤ ـ إذا هملت عيني ، لها قال صاحبي بمثلك ، هذا ، لوعةٌ وغرامُ

أي يا هذا ، ولوعة مبتدأ وتقدم خبره : بمثلك . . .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان ، قوله : واسم الجنس للنداء . . . هذا أيضاً عند أصحابنا لا يأتي إلاَّ شذوذاً أوضرورة . واستدلوا للجواز بما روي عنه ﷺ : اشتدي أزمة تنفرجي ، وثوبي حجَرُ ؛ قال المصنف : وهذا من أفصح الكلام ، إذا ثبت كونه لفظ رسول الله ﷺ . ولم أجده فيما تحت يدي من مراجع الحديث .

(٣) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ، مع شرح الشواهد للعيني ٣ / ١٣٦ : قال ﷺ ، حكايةً عن موسى عليه السلام ، حين فَرَّ الحجر بثوبه ، حين وضعه عليه ، وذهب ليغتسل ، أي ثوبي يا حجَرُ .

(٤) قال : مثل يضرب لمن يظهر الكراهية للشيء ؛ أي صِرْ صُبْحاً . انتهى تصريح ؛ قال الصبان : ولو قال : أي ائت بالصبح ، أو تبدل بالصبح لكان أوضح .

(٥) قال : مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ، وهو يبخل بافتداء نفسه بماله . انتهى تصريح .

والمغاربة يقولون : لا يأتي إلاَّ شذوذاً أو ضرورةً ؛ وعُلِم من كلامه أن الحرف يحذف مع العلَم غير الله ، نحو : ﴿ يوسفُ أعرض عن هذا[1] ﴾ ، ومع المضاف ، نحو : غلامَ زيدٍ أقبلْ ، والموصول ، نحو : مَنْ لا يزال محسناً أحسِنْ إليَّ ، وأيّ ، نحو : ﴿ أيُّها المؤمنون ﴾[2] ، والمطوَّل ، نحو : خيراً مِنْ زيدٍ أقْبِلْ ، وفي النكرة التي لم يقبل[3] عليها خلاف ؛ وعنها احترز بقوله : المبنيّ للنداء ، فاختياره الجواز .

(وقد يُحذف المنادى قبل الأمر والدعاء ، فتلزم يا) ـ فالأمر كقراءة الكسائي : « ألا يا اسجدوا »[4] ، والدعاء نحو :

٤٦٥ ـ يــا لعنــةُ الله والأقــوام كلهم والصــالحين على سمعــانَ من جــار[5]

وقيل : يا فيها للتنبيه كألا .

(وإن وليها ليت أو رُبَّ أو حبذا ، فهي للتنبيه لا للنداء) ـ نحو : ﴿ يا ليتني كنت معهم ﴾[6] ؛

٤٦٦ ـ و ☆ يا ربَّ سارٍ بات ما توسَّدا[7] ☆

---

(١) يوسف : ٢٩ ، أي يا يوسف .

(٢) النور : ٣١ : ﴿ وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾ ـ أي يا أيها .

(٣) أي النكرة غير المقصودة .

(٤) النمل : ٢٥ : ﴿ ألاَّ يسجدوا لله الذي يخرج الخبء ﴾ .

(٥) في سيبويه ٢ / ٢١٩ (١ / ٣٢٠) ـ قال في الحاشية : البيت من الخمسين ـ أي التي لا يعرف قائلها ـ قال : يدعو على سمعان جاره ، أن تناله لعنة الله والناس أجمعين ، لأنه لم يرع حق الجوار . والشاهد فيه حذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه ؛ والمعنى : يا قوم ، أو يا هؤلاء ، لعنة الله على سمعان ، ولذا رفع لعنة بالابتداء ، ولو أوقع النداء عليها لنصبها .

(٦) النساء : ٧٣ : ﴿ يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزا عظيما ﴾ .

(٧) جاء به في الدرر ١ / ١٣ :

=

٤٦٧ ـ و ☆ يا حبذا جبلُ الرَّيان من جبل ☆[1]

وإنما كانت مع هذه للتنبيه ، لأن الناطق بها قد يكون وحده ، كقول مريم : ﴿ يا ليتني مِتُّ قبل هذا ﴾[2] .

وقد يُجمع بين ألا ويا توكيداً في نداء وغيره نحو :

٤٦٨ ـ ألا يا بنَ الذين فَنُوا وبادوا أما والله ما ذهبوا لتبقَى[3]

ونحو :

٤٦٩ ـ ألا يا ليت أياماً تولَّتْ يكون إلى إعادتها سبيلُ[4]

(وقد يعمل عاملُ المنادَى في المصدر) ـ نحو :

٤٧٠ ـ يا هندُ دعوةَ صَبٍّ هائمٍ دنفٍ مُنِّي بلطفٍ ، وإلاَّ مات أو كربا[5]

= يا رُبَّ سارٍ بات ما توسَّدا إلاَّ ذِراعَ العَنْس أو كفَّ اليدا

شاهداً على قصر اليد ، وهي لغة معروفة فيها ؛ والشاهد هنا على مجيء يا قبل رُبَّ للتنبيه لا للنداء ، والعَنْس بفتح العين وسكون النون الناقة الصلبة . . .

(١) البيت لجرير ـ ديوانه ٥٩٦ ـ جاء به ابن يعيش ٧ / ١٤٠ ـ دليلاً على اسمية حبذا عند قوم بعد التركيب ، وذلك بكثرة ندائه ، كما في البيت ؛ وجاء به في الهمع ٢ / ٨٨ ، والدرر ٢ / ١١٥ شاهداً على أن ذا من حبذا لا تتبع ، وتلزم الإفراد والتذكير . . . والشاهد هنا مجيء يا قبل حبذا للتنبيه . وعجز البيت :

☆ وحبذا ساكن الرَّيان مَنْ كانا ☆

(٢) مريم : ٢٣

(٣) لم أجده في مراجعي ، وهو مثال للجمع بين ألا ويا توكيداً للنداء في قوله : ألا يا بن الذين .

(٤) وهذا البيت أيضاً لم أجده في مراجعي ، وهو مثال للجمع بين ألا ويا توكيداً للتنبيه ، حيث وليتها ليت في قوله : ألا يا ليت أياماً . .

(٥) في الدرر ١ / ١٤٨ قال : استشهد به على أن عامل المنادى قد يعمل في المصدر ؛ وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله : يا هند دعوة صب . . . الخ فيكون حذف عامل المصدر واجباً ، ولم يتقدم ذكره ، ويكون عامل المنادى هو العامل في المصدر : دعوة . ولم يعرف قائله .

(والظرف) ـ نحو :

٤٧١ ـ يا دارُ بين النَّقا والحَزْنِ ما صنَعتْ يَدُ النَّوى بالألى كانوا أهاليكِ[1]

(والحال) ـ نحو :

٤٧٢ ـ ياأيها الرَّبعُ مبكياً بساحته كم قد بذلتَ لمن وافاك أفراحا[2]

واستقبح قوم ، منهم المازنيّ ، الحالَ من المنادَى ، وأجازه قوم منهم المبرد ، وقال : أناديه قائماً ، ولا أناديه قاعداً ، وأنشد :

٤٧٣ ـ ☆ يا بؤس للجهل ضرَّاراً لأقوام[3] ☆

(وقد يُفصلُ حرف النداء بأمر) ـ كقول بنت لطيفة لأمها :

٤٧٤ ـ ألا يا فابْكِ تهياماً لطيفا وأذري الدمع تسكاباً وكِيفَا[4]

أي يا لطيفة ، فرخمت وفصلت بالأمر .

---

(١) في الدرر ١ / ١٤٩ برواية : أيدي النوى ؛ قال : استشهد به على إعمال عامل المنادى في الظرف ، وكذا استشهد به الدماميني في شرح التسهيل ، ثم قال : والظاهر أن الظرف هنا حال ، فهو معمول لكائناً المعمول لأدعو ، والحال من المفعول ؛ قال : ولم أعثر على قائله .

(٢) وهذا البيت شاهد على أن عامل المنادى يعمل في الحال في قوله : يا أيها الربع مبكيا . . . الخ ولا يعرف قائله .

(٣) في النسخ الثلاث : يا بؤس للحرب ، والتحقيق عن سيبويه والرضي في شرح الكافية والبغدادي في الخزانة ، والإنصاف ص ٣٣٠ ؛ قال في الإنصاف : والاستشهاد بالبيت هنا في قوله : يا بؤس للجهل : معناه : ما أبأس الجهل ! . على صاحبه ، وأضره له ، وضراراً حال ، وقد جعله المبرد حالاً من المضاف الذي هو المنادى ، ومن المعلوم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فيكون العامل في هذه الحال هو العامل في المنادى ، وهو حرف النداء النائب مناب أدعو ، ومن العلماء من جعل هذه الحال من المضاف إليه الذي هو الجهل ، فيكون العامل فيه هو المضاف لأنه هو العامل في صاحبه ، ومن هؤلاء رضي الدين والأعلم الشنتمري . والبيت للنابغة الذبياني ـ ديوانه ٧١

(٤) في النسخ الثلاث : شوالاً موضع : تهياماً في الدرر ، وقال في النسخ الثلاث : كقول بنت لطيفة لأمها ، وفي معجم الشواهد : لجداية بنت خالد ، وفي الدرر ١ / ١٥١ : استشهد به على الفصل بين =

(**فصل**) : (يُبنَى المنادَى ، لفظاً أو تقديراً ، على ما كان يُرفع به لولم يُنادَ ، إن كان ذا تعريفٍ مستدامٍ) ـ فاللفظ نحو : يا زيدُ ، والتقدير : يا موسى ؛ وكذا : يا هؤلاء ، ويا سيبويه ، ويا برق نحره ، ولذا يُتبع بالرفع نحو : يا هؤلاء الرجالُ .

ودخل في قوله : يرفع به ، ما يرفع بالضم ، كما مثل ، وما يرفع بالألف نحو : يا زيدان ، وبالواو نحو : يا زيدون ؛ وتقول على مذهب سيبويه : يا اثنا عشر ، بالألِف ، لأن عشر بمنزلة النون ؛ والكوفيون يقولون : يا اثني عشر .

ونبه بقوله : لو لم ينادَ ، على يا مكرمان ونحوه مما لا يستعمل إلاّ في النداء . وقوله : مستدام يريد به أن ما كان لزيد وما ذكِر معه من التعريف باق مع النداء ، وهو قول ابن السراج ، وصححه ابن عصفور مرة ، ووجه بأن في المعارف ما لا يمكن سلب تعريفه ، كاسم الإشارة والمضمر واسم الله ؛ وقال المبرد والفارسيّ : سلب تعريف العلمية ، وعرف بالإقبال ، وصححه ابن عصفور مرة .

(أو حادث ، بقصد واقبال) ـ نحو : يا رجلُ ويا فتى ويا قاضٍ ؛ وقيل : تعريفه بال محذوفة ، وناب حرف النداء منابها ، وصححه ابن عصفور مرة ؛ ومذهب سيبويه أن المنادى بني إجراءً له مجرى الأصوات ، يعني أنه بني لاختلاطه بالحرف ، فصار كالصوت الذي يصوت به للبهيمة لما يراد منها نحو : عدَس .

= المنادى وحرف النداء بالأمر ؛ وفي التسهيل وشرحه للدماميني : وقد يفصل حرف النداء ـ عن المنادى ـ بالأمر ؛ والأَوْلَى : بجملة أمرية ، كقول حذام بنت خالد النخعية ، تخاطب ابنتها لطيفة : ألا يا فابك . . الخ أرادت : ألا يا لطيفة فابك ، فرخمت وفصلت ؛ وفي شرح التسهيل لأبي حيان : وقوله : وقد يفصل حرف النداء بأمر ؛ قال المصنف في الشرح : كقول جداية بنت خالد النخعية ، تخاطب أمتَها لطيفة : ألا يا فابك . . . الخ وروايته : تهتانا ، يعني موضع : تهياماً .

وذهب الفارسيّ وجماعة من البصريين إلى أنه بُني لوقوعه موقع حرف[1] الخطاب . وفي نداء النكرة غير المقصودة أقوال :

أحدها : جوازه ، مقبلاً عليها وغير مقبل ، وهو قول جمهور البصريين .

والثاني : المنع مطلقاً ، وهو قول الأصمعيّ .

والثالث : إن كانت خلفاً من موصوف جاز نحو : يا ذاهباً ؛ وإلاَّ فلا ، وهو قول الكسائيّ .

والرابع : إن كانت النكرة مقبلاً عليها جاز ، وإلاَّ فلا ، وهو قول المازنيّ ، قال : ولا يتصور نداء نكرة غير مقبل عليها ، وما جاء منوناً لحقه التنوين ضرورة نحو :

٤٧٥ ـ فيا راكباً إمَّا عرضتَ فبلِّغَنْ   نَداماي من نجرانَ أن لا تلاقيا[2]

(غيرَ مجرورٍ باللام) ـ وهو المستغاث والمتعجب منه ، نحو : يا لزيد ، ويا للماء ! .

---

(١) في (د) : ضمير الخطاب .

(٢) في (د ، غ) والأشموني : أيا راكبا وهي الرواية المشهورة ، والتحقيق من (ز) وسيبويه والمفضليات والمقتضب ؛ وفي المقتضب ٤ / ٢٠٤ قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ، قال الأعلم : الشاهد فيه نصب راكباً ، لأنه منادى منكور ، إذ لم يقصد به قصد راكب بعينه ، إنما التمس راكباً من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته ، ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ، ولم يجز له تنوينه ونصبه ، لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه . والراكب راكب الإبل ؛ وعرضت بمعنى أتى العروض ، وهي مكة والمدينة وما حولها ، وبمعنى تعرضت وظهرت ، وبمعنى بلغت العرض ، وهي جبال نجد ؛ والندامى جمع ندمان بمعنى نديم ، وهو المجالس والمصاحب على الشراب وغيره ؛ ونجران مدينة بالحجاز من شق اليمن ، وأن مخففة من أنَّ الثقيلة ، اسمها ضمير الشأن ، ولا النافية للجنس خبرها محذوف أي لنا ، والجملة خبر أن المخففة ، والمصدر المؤول مفعول ثان لبلغن ، ومن نجران حال من نداماي . والبيت من قصيدة لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ـ مفضليات ٣١٥

(ولا عـاملٍ فيما بعـده) ـ يشمل المضـاف نحو : يـا غلام زيـد ، ويـا أخـا رجل ، ويـا رجل سـوء ؛ والمشبـه بـالمضـاف ، ويسمى المطـوَّل والممطـول ، من مطلت الحديدة مددتها ، نحو : يا عظيماً فضله ، ويا لطيفاً بالعباد ، ويا ضارباً زيـداً ، ويـا عشرين رجـلا ؛ فهـذا كلـه ينصب ؛ وإنما يطـول الاسم إذا لفـظ بالمعمول ، فلو كان مستتراً لم يحصل بـه طول إلاَّ إن ظهر مـا يقتضيـه ، فتقول : يا ضاربُ ، بالضم ، وإن كان فيه ضمير مستتر ؛ فإن قلت : يـا ضـارب وزيـد ، ولم تقدر زيداً معطوفاً على الضمير المستتر في ضارب بينهما ، لأنهما مناديان مفردان مقصودان بـالنـداء ؛ وإن قـدرت العطفَ نصبت ضـاربـاً ونونت زيـداً مرفـوعـاً للعطف على الضمير ؛ ويتعين هـذا الثـاني في مشترك ونحوه ، فتقـول : يـا مشتركاً وزيدٌ .

(ولا مكمل قبـل النـداء بعطف نسـق) ـ نحـو : يـا زيـداً وعمراً ، لمن سمي بهما ؛ وقـال الأخفش في ثلاثـة وثلاثين . إن أردت جمعـاً يبلغ هـذا العـدد نصبت الاسمين ، أو ثلاثة على حدة ، وثلاثين على حـدة ، بنيت ثلاثـة وعطفت ثلاثين ، كالحـارث ، أي ترفع وتنصب ؛ وقـال بعضهم في الثـاني : إن قُصـدَ كلٌّ بـالنـداء[1] بنيتَ ، أو ثلاثة مبهمة في ذلك العدد نصبتها ؛ وقال الفارسيّ : إن سميت بثلاثـة وثلاثين نصبت ، أو ناديت جمـاعـة هـذه عـدتهـا ضممت ثلاثـة ، وجـاز في ثلاثين ما يجوز في الحارث[2] .

---

(١) في (غ) : إن قصـد بـالنـداء الثـاني . . . وهـذه العبـارة فيهـا شيء من القصور في النسـخ ، توضحها عبارة المقتضب التالية

(٢) قـال المبرد في المقتضب ٤ / ٤٢٤ (٤ / ٥٥٤) : وكـذلـك إن سميت رجلاً : ثـلاثـةً وثـلاثين ، لقلت : يا ثلاثةً وثلاثين أقبل ، وليس بمنزلة قولك للجماعة : يـا ثلاثـةُ وثلاثون أقبلوا ، لأنـك أردت : ياأيها الثلاثة ، ويا أيها الثلاثون .

ولو قلت : يـا ثلاثـةُ والثلاثين ، لجاز الرفـع والنصب ، مثـل : يـا زيـدُ والحـارثُ ، والحـارثَ ، ولكنـك أردت : يـا من يقـال لـه : ثلاثـةٌ وثلاثون ، فكل مـا لحق هـذه الأسماء من تنـوين أو اسم يُضم =

(ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال) ـ قال الفراء : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : يا رجلاً كريماً أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون ، انتهى . وفي الخبر من قوله عليه السلام في سجوده : « يا عظيماً يُرَجَّى لكل عظيم »[1] ؛ وفي رؤوس المسائل : إذا جيء بعد النكرة بفعل أو ظرف أو جملة ، وجب نصبها عند البصريين ، قصدت واحداً بعينه أو لا ؛ وأجاز الكسائيّ الرفع أيضا ؛ وفصّل الفراء ، فأوجب النصب مع ضمير الغيبة ، والرفع مع ضمير الخطاب . انتهى .

فتقول : يا رجلاً ضرب زيداً ، ويا رجل[2] ضربتَ زيداً ؛ ومن النصب وهي مفردة : أيا راكباً . . البيت . وليست جملة الشرط صفة ، لاشتمالها على الأمر ، ومنه مع الصفة :

= إليها ، فهو بمنزلة الإضافة .

قال في الحاشية : في ابن يعيش ١ / ١٢٨ : وأما قوله : يا ثلاثة وثلاثين ، فإن سميت بها ، وجعلتها علماً نصبتها ، كما لو سميت بزيد وعمرو ، لأنك جعلتها بإزاء حقيقة واحدة ، فكان الثاني من تمام الأول ، وتابعاً له في إعرابه ، بإشراك الواو ، فصار كأن الأول عامل في الثاني فانتصب ، كما ينتصب : يا خيراً من زيد ، فحرف النداء نصب الاسم الأول ، والثاني يتبعه في الإعراب لزوماً ، كطريقته التي كان عليها قبل التسمية ، وهي متابعة المعطوف للمعطوف عليه في الإعراب .

فإن ناديت جماعة هذه عدتهم قلت : يا ثلاثة وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثاني فقلت : يا ثلاثة وثلاثين ، كما تقول : يا زيدُ الحارثُ والحارثَ ؛ فالرفع عطف على اللفظ ، والنصب على المحل ، لأنهما اسمان متغايران ، كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى ، وليس كذلك إذا سميت بها وجعلتها عبارة عن حقيقة واحدة .

وما يراه ابن يعيش هو ما رآه المبرد هنا ، والظاهر أنه يريد : يا ثلاثة والثلاثين مثل يا زيد والحارث .

(١) مجمع الزوائد جـ٢ ص١٢٨ ـ من حديث عائشة ، رضي الله عنها : « فخرجت غُيَيْرَى ، فإذا أنا به ساجداً كالثوب الطريح ، فسمعته يقول : « سجد لك سوادي وخيالي ، وآمن بك فؤادي ؛ ربِّ هذه يدي وما جنيت على نفسي ؛ ياعظيمٌ ـ هكذا وردت في هذه الرواية ـ تُرَجّى لكل عظيم ؛ فاغفر الذنب العظيم » .

(٢) في (ز) : ويا رجلا

مكرر ٤٥٦ ألا يــــا نخلــــةً من ذات عِرْقٍ   عليــك ، ورحمــةُ الله ، السـلامُ[1]

(ولا يجوز ضمُّ المضافِ الصالِح للألف واللام ، خلافاً لثعلب) - نحو : يا حسَنُ الوجه ، وهو ضعيف ، لأن الضم للبناء ، ومقتضيه في المفرد مفقود في المضاف ، ولو كانت إضافة مجازية ؛ وأما رواية الفراء عن بعض العرب في مشبه المضاف : يا مهتمٌّ بأمرنا لا تهتم ، بضم مهتم ، فتأويله أن بأمرنا متعلق بمهتم ، ومهتم مفرد ، لا مشبه بالمضاف .

(وليس المبنيُّ للنداء ممنوعَ النعتِ ، خلافاً للأصمعيّ) - وعِلّتهُ شبهِهِ بالمضمر أو بالأصوات ؛ وقال به أيضاً قوم من الكوفيين ؛ ومذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين الجواز ، وقال الفارسيّ : يجوز ، والقياس المنع ؛ وزعم الأصمعيّ أنه طالع أشعار العرب وكلامها ، فلم يجد منادى منعوتاً ، وما وقع منه شاذ يتأول على القطع ، على أعني ، أو على الابتداء ، نحو :

٤٧٦ - ☆ . . . يا عمرُ الجوادا[2] ☆

أي أعني ؛و

---

(١) في مجالس ثعلب ١٩٨ (٢٣٩) وفي اللسان - شيع :

ألا يــــا نخلــــةٌ من ذاتِ عِرْقٍ   بَرُودَ الظــــلّ شــــاعَكم الســــلامُ

قال : شاعكم : تبعكم ؛ وفي الحاشية : ذات عرق : مهل أهل العراق ، وهو الحدّ بين نجد وتهامة ؛ وقيل : كنى بالنخلة ههنا عن المرأة . والبيت من أبيات نسبت إلى الأحوص ، كما في الخزانة ١٠ / ١٩٢ .

٣١٢ - برواية :   عليك ورحمة الله السلام .

وفي الدرر ١ / ١٤٨ : استشهد به على أن النكرة الموصوفة تنصب ، فنخلة نكرة موصوفة بالجار والمجرور . والبيت للأحوص - حواشي ديوانه ١٨٥

(٢) في الدرر ١ / ١٥٣

فمـــا كعبُ بنُ مـــامـــةَ وابنُ سُعـــدَى   بـــأجـــود منـــك يـــا عُمَرَ الجـــوادَا

قال في المقتضب ٤ / ٢٠٨ (٤ / ٥١٨) : ومما جاء من نعت المنادى المفرد منصوباً قول جرير : فما كعب بن مامة . . البيت .

٤٧٧ ـ ☆ يا حكَمُ الوارثُ عن عبد الملك[1] ☆

أي أنت الوارثُ ؛ وأما

٤٧٨ ـ ☆ يا حكَمَ بنَ المنذرِ[2] بنِ الجارودْ ☆

فعلى نداءٍ ثانٍ .

واحتجَّ المجوِّزون بقول العرب : يا زيدَ بنَ عمرو ، بفتح الدال ، ولو كان ابن معمول فعل مضمر لم يكن لفتحها وجه .

(ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة إتباعاً ، إن كان علَماً ، ووُصفَ بابن متصل مضاف إلى علَم) ـ نحو : يا زيد بن عمرو ، بضم الدَّال وفتحها ، وقال المبرد : الضم أجود[3] ، وقال ابن كيسان : الفتح أكثر في كلامهم ، والضم القياس ؛ وقال : البصريون كلهم يختارون الفتح ، ويجيزون الضم ، ومن الفتح .

مكرر ٤٧٨ يا حكَمَ بنَ المنذرِ بنِ الجارودْ ـــ سرادق المجد عليك ممدودْ[4]

وهو على المشهور إتباع لحركة ابن ، فالساكن حاجز غير حصين ؛ وإذا ضممت

= قال في الدرر :استشهد به على جواز نصب المنادى الموصوف بغير ابن ـ ورواية الدرر بنصب عمر ـ عند الكوفيين ، وأوله المانعون بالقطع ، أي أنه مفعول لفعل محذوف . والبيت لجرير ـ ديوانه ١٣٥ ، والشاهد هنا على نصب النعت على الموضع .

(١) في المقتضب ٤ / ٢٠٨ (٤ / ٥١٨) قال في الحاشية : استشهد به ابن هشام في المغني ١ / ١٩ على أن الوارث نعت مرفوع على لفظ المنادى . قال : والبيت من أرجوزة لرؤبة ـ ديوانه ١١٨ ـ وقد انتحلها لنفسه أبو نخيلة السعدي ، وقصته في شرح شواهد المغني للسيوطي ١٩ ـ ٢٠

(٢) في المقتضب ٤ / ٢٣٢ (٤ / ٥٦٠) قال في الحاشية : استشهد بد سيبويه ـ ١ / ٣١٣ ـ على بناء حكَمَ على الفتح ، إتباعاً لحركة ابن ، فجعل النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم . . ونسبه الجوهريّ إلى رؤبة ، ورده العيني ٤ / ٢١٠ ـ ٢١١ (ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٤٢) وهو بملحقات ديوان رؤبة ١٧٢ وفي سيبويه : قال الراجز وهو من بني الحرماز .

(٣) في المقتضب ٤ / ٢٣٢ بعد ذكر الشاهد : يا حكَمَ بن المنذر ، بفتح الميم ، قال : ولو أنشد : يا حكَمُ ابن المنذر كان أجود .

(٤) سبق تخريج هذا البيت ، على فتح ميم حكم ، وما جاء في نسبته .

فالأحسن كون ابن نعتاً ، ويجوز عطف البيان والبدل ، وكونه منادى أو معمولَ فعل ؛ وإذا فتحت فالنعت لا غير ؛ وفي البسيط : إذا فتحت فإتباع عند سيبويه[1] ، وقيل : ابن مقحم .

واحترز بالظاهرة من المقدَّرة نحو : ﴿ يا عيسى بنَ مريم ﴾[2] فلا فائدة في نية الفتح ؛ وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة .

وخَرج بعلَمٍ خلافهُ نحو : يا غلام ابن زيد ؛ وبوصفه بابن ، من كون ابن بدلاً أو عطف بيان ، أو منادى ، أو مفعولاً ، فلا يجوز حينئذ إلاَّ ضمُّ المنادى .

واحترز بمتصل من الفصل نحو : يا زيد الفاضل بن عمرو ؛ وقال ابن عصفور : فإن قلت : يا زيدُ وعمرو بن عبد الله ، إن جعلت ابنا صفة لعمرو ضمته وفتحته ، ولزيد الضم لا غير ؛ أو صفة لزيد ، لم يجز فيها إلاَّ الضم . انتهى . وفيه تقديم النسق على النعت .

وخرج بمضاف إلى علَم : يا زيدُ ابن أخينا ونحوه ، فالضم لا غير .

(لا إن وصف بغيره) ـ أي بغير ابن ، نحو : يا زيدُ الكريم .

(خلافاً للكوفيين) ـ في إجازتهم فتح المبني على الضم إذا وصف بمفرد نحو :

يا زيد الكريم ؛ وقالوا : إن العرب تفعل ذلك ، إذا نصبت النعت إتباعاً ، ورووا بيت جرير :

مكرر ٤٧٦ فما كعبُ بن مامةَ وابنُ سعدى ... بأجودَ منك يا عُمر الجوادا[3]

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٠٣ (١ / ٣١٣) قال : ومثل ذلك قولك : يا زيدَ بنَ عمرو ، وقال الراجز : يا حكَمَ بن المنذر .. البيت ، قال في الحاشية : والشاهد فيه إتباع الموصوف ، وهو الحكم ، للصفة ، وهي ابن ، لأن النعت والمنعوت كاسم ضم إلى اسم ..

(٢) المائدة : ١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦ .

(٣) سبق تخريج هذا البيت أيضاً ، على ضم راء عمر ، ونصب النعت بعده : الجوادا .

بفتح راء عمر ؛ وقال ابن كيسان : سببه جعل الاسم والنعت كالشيء الواحد ؛ وخرَّج المانعون البيت على حذف الألف للساكن بعدها ، والأصل : يا عمرا ، بناء على أن الألف تلحق غير المندوب والمتعجب فيه والمستغاث ؛ أو على أنه نصب المنون من المنادى اضطراراً ، نحو :

٤٧٩ - ☆ يا عَدِيّاً لقد وقتك الأواقي[1] ☆

ثم حذف التنوين على حد :

٤٨٠ - ☆ عمرو الذي هشم الثريد لقومه[2] ☆

---

(١) في المقتضب ٤ / ٢١٣ (٤ / ٥٤٣) : مثل ذلك اختلافهم في الاسم المنادى إذا لحقه التنوين اضطراراً في الشعر ؛ فإن الأولين يرون رفعه ، ويقولون : هو بمنزلة مرفوع لا ينصرف ، فلحقه التنوين على لفظه ؛ وأبو عمرو بن العلاء وأصحابه يُلزمونه النصب ، وحجتهم في ذلك ما ذكرت لك ؛ ويقولون : هو بمنزلة قولك : مررت بعثمانَ يا فتى ؛ فمتى لحقه التنوين رجع إلى الخفض ؛ فمما جاء على ذلك قول مهلهل :

رفعت رأسها إليّ وقالت : يا عَدِيّاً لقد وقتك الأواقي

والأحسن عندي النصب ، وأن يرده التنوين إلى أصله ، كما كان ذلك في النكرة والمضاف .

قال في الحاشية : رواية أمالي ابن الشجري والخزانة والعيني :

☆ ضربت صدرها إليّ وقالت ☆

يريد أنها متعجبة من حالي إلى هذه الغاية ، مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل .

والأواقي جمع واقية ، والأصل : الوواقي ، فأبدلت الواو الأولى همزة وجوباً ؛ والواقية الحافظة .

والبيت من قصيدة لمهلهل ، وهو عديّ بن ربيعة أخو كليب . وروي : يا عديٌّ بالرفع في الخزانة ١ / ٣٠٠ .

(٢) في (ز ، غ) : لضيفه ؛ ويروى : عمرو العُلاَ ؛ وفي المقتضب ٢ / ٣١٢ .

عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة مسنتون عجافُ

قال في الحاشية : روى المبرد هذا البيت في هذا الفصل بروايتين : عمرو الذي ، وعمرو العُلاَ ، واقتصر في الكامل على الرواية الأولى ، فنقده علي بن حمزة في كتابه : التنبيهات على أغاليط الرواة .. وفي الروض الأنف ١ / ٩٤ ذكر أصحاب الأخبار أن هاشماً كان يستعين على إطعام الحاج بقريش =

ولا يخفى ما في التأويلين من التكلف ، فالوجه أن يجعل ذلك شاذاً ولا يقاس عليه .

(وربما ضُم الابنُ إتباعاً) ـ رواية الأخفش عن بعض العرب : فأتبعوا ابناً للمنعوت ، ونظيره قراءة من قرأ : ﴿ الحمدُ لُلّه[1] ﴾ بضم اللام .

(ويلحق بالعلَم المذكور نحو : يا فلان بن فلان ، ويا ضل بن ضل ، ويا سيد بن سيد) ـ وكذا ما أشبهه ، مما كان المنادى فيه غيرَ علم ، ووصف بابن مضاف إلى غير علم ، وهو موافق للفظ المنادى نحو : يا فاضل بن فاضل ، ويا شريف بن شريف ، ويا كلب بن كلب ؛ وكذا لو عرفت الثاني فقلت : ابن الفاضل ، وابن الشريف ، وابن الكلب ؛ وذكر المغاربة أن البصريين يضمون في هذا كله المنادى وينصبون ابنا ، والكوفيون وابن كيسان يجوزون ضم المنادى وفتحه ، ويحذفون في غير النداء التنوين من الموصوف ، قال الكميت :

= فيرفدونه بأموالهم ويعينونه ، ثم جاءت أزمة شديدة ، فكره أنْ يكلف قريشاً أمر الرفادة ، فاحتمل إلى الشام بجميع ماله ، واشترى به أجمع كعكاً ودقيقاً ، ثم أتى الموسم ، فهشم ذلك الكعك هشماً ، ودقه دقاً ، وصنع للحاج طعاماً مثل الثريد ، وبذلك سمي هاشماً ، لأن الكعك اليابس لا يثرد ، وإنما يهشم هشماً ، فبذلك مدح ، حتى قال شاعرهم فيه ، وهو عبد الله بن الزبعري :

عمرو العلا هشم الثريد لقومه   قوم بمكة مستنين عجافِ

وأسنتوا أصابهم القحط ، وقد نسبه ابن دريد في الاشتقاق ص ١٣ لمطرود بن كعب الخزاعيّ ؛ ونسبه في اللسان ـ هشم ـ لابنة هاشم ، وفي ـ سنت ـ لابن الزبعري .. قال في حاشية الإنصاف ص ٦٦٤ : قال أبو رجاء : والسر في هذا الاضطراب أن للخزاعيّ كلمة على هذا الرويّ ، ولابن الزبعرى كلمة أخرى على الرويّ نفسه ؛ والاستشهاد بهذا البيت في قوله : عمْرو ، حيث حذف التنوين منه لغير سبب من الأسباب المذكورة في حذف التنوين ، وإنما حذفه للتخلص من التقاء الساكنين : التنوين وسكون اللام في الذي ... ولم يسلك الشاعر الطريق المعتاد في ذلك ، بل حذف التنوين رأساً ، فكان ذلك ارتكاباً للضرورة .

(١) أول سورة الفاتحة ، وأول سورة الأنعام ، وأول سورة الكهف ، وأول سورة سبأ ، وأول سورة فاطر ...

٤٨١ ـ تنـاولهـا كلبُ بنُ كلبٍ فـأصبحت ترامى بها الأطـوادُ لهفـاً على لهفِ[1]

ومُجوِّزُ فتح ذي الضمة في النداء ، مُوجِبٌ في غيره حـذف تنوينـه لفظـاً) ـ نحو : جاء زيدُ بن عمرو ، فيحذف تنوين زيد للساكن وكثرة الاستعمال ، وكـذا فلانُ بن فلان وما ذكر معـه ، وقـد سبق ؛ ويظهر من كلام سيبويـه أن العرب لا تحـذف من فلان بن فلان شيئـاً ، وكـلام النـاس على خـلافـه ، وقـال المبرد : لا خلاف في حـذف التنـوين من فـلان بن فـلان ، وحكـوا سماعـه عن العرب ، وشرط بعض المتأخرين في العلَمين التذكير ، وغلَط ، وإنما هو شرط ابن ، وقـال بعض المغاربة : شرط التذكير فيهما صحيح ، فنسبة الرجل إلى أمـه عـارٌ عنـدهم ، فتقول : زيد ابن فاطمة بتنوين زيـد ، وإنمـا حـذفوا في عمرو بن هنـد الملـك ، وهي أمه للكثرة .

(وألفِ ابن في الحالَين خطّاً) ـ أي حال النـداء ، وحـال غير النـداء ، وعلى شرط التذكير ، تثبت الألف في : زيد ابن فاطمة ؛ وقـال الخِـدَبُّ في : زيـد بن عمرو ونحوه : يجوز ، إن حذف الساكن[2] ، إثبات الألف ؛ قال : والحـذف أحسن لمصاحبة الكثرة .

(وإن نُوِّنَ فللضرورة) ـ نحو :

---

(١) لم يذكر في معجم الشواهـد روايـة الشرح : قـافيـة الفـاء المكسورة ـ على لهفِ ـ وذكر روايـة الدرر ١ / ١٥٣ :

تنـــاولهـــا كلبُ بنُ كلبٍ فـــأصبحت بكف لئيم الـــوالـــدَين يقـــودهـــا

قال : استشهد به على أن الكوفيين وابن كيسـان يجرون المنـادى الموصوف بغير ابن إجراء الموصوف به ، كما أجرت العرب ذلـك في غير النـداء ... قـال : والبيت في الأصل ـ الهمع ـ نسب للكميت ـ وكـذا نسبه له في معجم الشواهد ـ وفي كامل المبرد : وقال رجل يذكر امرأة زوجت عن غير كفء ...

والشاهد هنا حذف التنوين من الموصوف بابن في غير النداء في قوله : تناولها كلبُ بنُ كلبٍ ...

(٢) في (د ، ز) : للساكن .

☆ جاريةٌ من قيسٍ ابن ثعلبه[1] ☆

قال ابن عصفور : وأنشده سيبويه على الضرورة ؛ وقال ابن الباذش : فإذا كان بدلاً نونت ؛ وأما ﴿ عُزَيرٌ ابنُ الله ﴾[2] في قراءة حذف التنوين ، فقيل فيه : حذف التنوين للوصف بابن ، والخبر أو المبتدأ محذوف ، أي معبودنا ؛ وقيل : ابن خبر ، وحذف التنوين لأنه ممنوع الصرف ، وهو ضعيف ، لثبوت تنوينه .

(وليس مركباً ، فيكون كمرءٍ في إتباع ماقبل الساكن مابعده ، خلافاً للفارسيّ) ـ قال ابن برهان : مذهب الفارسيّ في نحو : زيد بن عمرو ، أنهم بنوا الصفة مع الموصوف ، والدال تابعة للنون ، كالميم في : هذا مُرءٌ ، ورأيت مَرءاً ، ومررت بِمرءٍ ، فلما صارت الدال غير حرف إعراب لم تنون ، فالتنوين لايكون وسطاً ، وهو منتقض بالإجماع على فتح المجرور الذي لاينصرف نحو : صلى الله على يوسف بن يعقوب .

---

(١) في الخزانة ٢ / ٢٣٦ (١ / ٣٣٢) ش ١٢١ قال : وهذا البيت مطلع أرجوزة للأغلب العِجْليّ ، وبعده .

☆ كريمةٌ أخوالها والعَصَبه ☆

قال : على أن تنوين قيس شاذ ؛ لأن ابن وقع بين علمين مستجمع الشروط ، فكان القياس حذف تنوين قيس ، إلاّ أنه نونه لضرورة الشعر .

قال ابن جني في سر الصناعة : من نونه لزمه إثبات الألف في ابن خَطّاً ؛ وقال ابن الحاجب في الإيضاح : وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل ، وقصده أن يخرجه عن الشذوذ ، وهو بعيد ؛ لأن المعنى على الوصف ، وأيضاً فإن خرج عن الشذوذ باعتبار التنوين ، لم يخرج باعتبار استعمال ابن بدلاً . انتهى .
قال : وأراد بجارية امرأة من العرب اسمها كلبة ، كان بينهما مهاجاة ؛ وجارية خبر مبتدأ محذوف ، أي هذه جارية ، ومن قيس صفة لها ، وقيس بن ثعلبة قبيلة ، قال في حاشية سيبويه ٣ /٥٠٦ (٢ /١٤٨) : قيس بن ثعلبة حي من بكر بن وائل ، قال : والشاهد في البيت تنوين قيس مع أنه موصوف بابن مستكمل الشروط .

(٢) التوبة : ٣٠ .

(والوصف بابنةٍ كالوصف بابنٍ) ـ وحكى ابن كيسان خلافاً في : ياهند ابنة زيد ، أيعامل معاملة ابن ؟

ومنهم من أجاز قياساً ، ومنهم من منع ، لأن السماع في ابن ، وهو خارج عن القياس ، فلا يتجاوز ؛ واختار ابن كيسان القياس ، فيجوِّز ضمَّ دال هند وفتحها ، وعلى الآخر تضم لاغير ، وأما ابنة فينصب ، وعلى مااختار ابن كيسان تقول : جاءتني هندُ ابنةُ زيدٍ ، بحذف التنوين ، في لغة من صرف هنداً .

(وفي الوصف بينت[1] في غير النداء وجهان) ـ فتقول في لغة من صرف هنداً : هذه هندٌ بنت[1] عاصم ، بالتنوين وتركه ؛ وتُرك لكثرة الاستعمال ، ذكره سيبويه[2] .

(ويُحذف تنوينُ المنقوص المعيَّن[3] بالنداء ، وتثبت ياؤه عند الخليل[4]

---

(١) في (غ) : بابنة .

(٢) في سيبويه ٣ / ٥٠٦ (٢ / ١٤٨) : وقال يونس : من صرف هنداً قال : هذه هندٌ بنت زيد ، فتون هنداً ؛ لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ، ولم تدركه علة ، وهكذا سمعنا من العرب . وكان أبو عمرو يقول : هذه هندٌ بنت عبد الله ، فيمن صرف ، ويقول : لما كثر في كلامهم حذفوه ، كما حذفوا : لا أدر ، ولم يك ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك ، وهو كثير . وقال الأشموني في تنبيهاته ـ منهج السالك ٢ / ١٢٧ ـ : حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن ، فيجوز الوجهان ، نحو ؛ ياهند ابنة زيد ، خلافاً لبعضهم ؛ ولا أثر للوصف ببنت هنا ؛ فنحو : يا هند بنت عمرو واجب الضم .

وفي همع الهوامع ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ : وإذا كان الموصوف علماً مؤنثاً ، ونعت بابنة مضافاً إلى علم ، فحكمه في النداء من جواز الفتح ، وفي غيره من وجوب حذف التنوين ، حكم المذكر الموصوف بابن ، نحو : يا هند بنة عمرو ، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره ، وحجتهم القياس على ابن ؛ وذهب قوم إلى المنع ، لأن السماع إنما ورد في الابن ، وهو خروج عن الأصل ، فلا يقاس عليه ؛ وفي الوصف بينت في غير النداء وجهان ، رواهما سيبويه عن العرب ، نحو : هذه هند بنت عاصم ، بالتنوين وبحذفه ، لكثرة الاستعمال فقط ، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في ابن وابنة ، ولو كان المنادى المؤنث مبنياً في الأصل ، نحو : يا رقاش بنة عمرو ، لم تغير حركة البناء الأصلية ، ويكون فتح الاتباع تقديراً . ذكره أبو حيان .

(٣) أي النكرة المقصودة .

(٤) في النسخة المحققة من التسهيل : عند الخليل فقط .

وسيبويه ، لاعند يونس) ـ فتقول : يا قاضيَ ، بإثبات الياء ، لذهاب التنوين بالبناء ، ووجه حذفها أن النداء دخل على منوَّن محذوف الياء ، مع أن النداء مكان تخفيف ، فإن أريد غير معيَّن[1] ثبتت ، نحو : يا عاصياً تُبْ قبل الموت .

(فإن كان ذا أصل واحد ، ثبتت الياء بإجماع) ـ نحو : يامُري ، وياتَفِي لمن سُمِّي به ؛ والأصل : يامُرْئي ، فردت اللام في النداء ، ولو لم ترد لبقي على حرف واحد ، لأن العين محذوفة ، وكذلك تَفِي ترد لامه ، وإلاَّ يبْقَ على حرف ، لأن فاءه محذوفة .

(ويترك مضموماً أو يُنصب ما نُوِّن اضطراراً من منادى مضموم) ـ فالأول قول الخليل وسيبويه والمازني ، وهو الأكثر ، حتى أن سيبويه قال في النصب : لم نسمع عربيا يقوله ، ولكن حفظه غيره .

والثاني قول أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد ؛ ومن الضم قول الأحوص :

٤٨٣ ـ سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يامطرُ السلامُ[2]

ومنه في النكرة المقصودة :

---

(١) النكرة غير المقصودة .

(٢) في الدرر ١ / ١٤٩ : استشهد به على تنوين المنادى العلَم مضموماً في الضرورة ، واستشهد به سيبويه على ذلك ؛ قال الأعلم : الشاهد فيه تنوين مطر وتركه على ضمه لجريه في النداء على الضم ، واطراد ذلك في كل علم مثله ، فأشبه المرفوع غير المنصرف في غير النداء ، فلما نون ضرورة ترك على لفظه ، كما ينون الاسم المرفوع الذي لا ينصرف ، فلا يغير التنوين من رفعه ، وهذا مذهب الخليل وأصحابه واختيارهم ، وأبو عمرو ومن تابعه يختارون نصبه مع التنوين ، لمضارعته النكرة بالتنوين ، ولأن التنوين يعاقب الإضافة فيجرونه على أصله لذلك ، وكلا المذهبين مسموع من العرب ، والرفع أقيس ؛ والبيت للأحوص ـ ديوانه ١٧٣ .

٤٨٤ ـ ليت التحيَّة كانت لي فأشكرها   مكانَ يا جملٌ حُيِّيتَ يا رجلُ[1]

الرواية المشهورة : ياجمل بالضم ؛ ومن النصب :

مكرر ٤٧٩ضربت صدرها إليَّ وقالت   يا عَدِيّاً لقد وقتك الأواقي[2]

وفي النكرة البيت السابق في رواية نصب جمل ؛ ويظهر أثر الخلاف في المقصور نحو : يافتى ، فيجوز في نعته على الأول الرفع والنصب ، ويتعين على الثاني النصب .

(**فصل**) : (لا يباشر حرفُ النداء في السعة ذا الألف واللام) ـ فلا يقال : يا الغلام إلاَّ في شعر كما سيأتي .

(غير المصدر بها جملة مسمى بها) ـ نحو : ياالرجل قائم ، لمن هذا إسمه ، قال سيبويه : وجاز لأن معناه : يا مقولاً له ذلك ، وقاس على ذلك المبرد ما سمي به من موصول ذي آل نحو : ياالذي قام ، لمسمى به ؛ ونص سيبويه على المنع ، وفرَّق بأنه بمنزلة مفرد فيه ال كالحارث ، وإذا أريد نداء هذا ، فقيل : تقول : ياحارث ، وقيل : ياأيها الحارث ، وقيل : يامن هو كالحارث ، وهو الصحيح .

(أو اسم جنس مشبه به) ـ نحو : ياالأسد شدةً ، وياالخليفة جوداً ؛ أجاز

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٤٤ قال : فأشكرها بالنصب لأنه جواب تمن ، ومكانَ نصب على الظرف ؛ والشاهد في : يا جملٌ حيث نونه مضموماً ، ويروى بالنصب ، والأول أشهر ؛ ويا رجلُ بالضم بلا تنوين ، لأنه منادى مفرد معرفة بالقصد ـ نكرة مقصودة ـ قال في الدرر ١ / ١٤٩ : والبيت من قصيدة لكثير ، سببها أن عزة هجرته ، وحلفت لا تكلمه ، فلما تفرق الناس من منى لقيته ، فحيَّت الجمل ولم تحيِّه ، فقال :

حيتك عزة بعد الهجر وانصرفت   فحيِّ ويحك من حياك يا جمل

ليت التحية كانت لي . . . ـ البيت ـ ديوان كثير ١ / ١٥٩

(٢) سبق تخريج هذا الشاهد ؛ قال في الدرر ١ / ١٤٩ : استشهد به على تنوين المنادى العلم ، بالنصب إذا نون ضرورة ، رجوعاً به إلى أصله عند أبي عمرو وعيسى بن عمر ومن وافقهما ؛ والبيت من مقطعة لمهلهل بن ربيعة ؛ ويروى : ضربت نحرها . . . ، رفعت رأسها . .

ذلك محمد بن سعدان ؛ ووجهه أنه في تقدير : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة .

(خلافاً للكوفيين ، في إجازة ذلك مطلقاً) ـ كان مما سبق أو من غيره ؛ واحتج الكوفيون بقوله :

٤٨٥ ـ فيا الغلامان اللذان فرّا إياكما أن تكسبانا شرّا[1]

وقوله :

٤٨٦ ـ عبّاسُ يا الملك المتوّج والذي عرفت له بيت العلا عدنانُ[2]

والبصريون جعلوا ذلك ضرورة .

(ويوصف بصحوبها الجنسيّ مرفوعاً ، أو بموصولٍ مصدَّرٍ بها أو باسم إشارة أيٌّ مضمومةً متلوّةً بهاء التنبيه) ـ فأخرج بالجنسيّ نحو : الفرزدق والحارث

---

(١) (٢) في المقتضب ٤ / ٢٤٣ : وأما هذا البيت الذي ينشده بعض النحويين :

فيا الغلامان اللذان فرا . . . البيت ، فإن إنشاده على هذا غير جائز ، وإنما صوابه : فيا غلامان اللذان فرا ، كما تقول : يارجل العاقل ، أقبل ؛ قال في الحاشية : استدل به الكوفيون على جواز نداء ما فيه ال ، ورد عليهم الأنباريّ في الإنصاف ص ٣٣٦ بأنه من حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير : فيا أيها الغلامان . . وفي الإنصاف ، قال في الحاشية : وقوله :

☆ إياكما أن تكسباني شرا ☆

رُوِي في مكانه :

☆ إياكما أن تعقبانا شرا ☆

وهو تحذير ، وتقدُيره : احذرا من أن تكسباني شرا ؛ ويجوز في حرف المضارعة في : تكسباني الفتح على أنه مضارع كسب الثلاثيّ ، والضم على أنه مضارع أكسب ، وكل أهل اللغة يجيزون أن تقول : كسبت زيداً مالاً ، أو علماً ، إلاّ ابن الأعرابيّ ، فإنه كان يوجب أن تقول : أكسبت زيداً مالا ، بالهمزة .

ومحل الاستشهاد قوله : فيا الغلامان ، حيث جمع بين حرف النداء وأل ، والبصريون يقررون أن الجمع بين حرف النداء وأل جائز في موضعين : نداء اسم الله تعالى : ياالله ، وما تحكيه من الجمل نحو أن تنادي من يسمى : الرجل منطلق ، وفيما عدا هذين لا يجوز الجمع بين حرف النداء وال في الاختيار ؛ واما الكوفيون فقد أجازوا ذلك اعتمادا على ما ورد منه في البيت ، ونحو قول الآخر :

عباسُ يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنانُ

والصعق ، مما ال فيه للمح الصفة أو للغلبة ؛ فلا يقال : ياأيها الفرزدق ، وكذا الباقي ؛ على أن الجرميّ أجاز : ياأيها الحارث ، وكذا لايوصف بنحو : الزيدَين والزَّيدِين ، فلا يقال : ياأيها الزيدان ، ولا ياأيها الزيدون ، ومثال الجائز : ياأيها الرجل ، ومثال الموصول : ﴿ ياأيها الذي نُزِّل عليه الذكرُ ﴾[1] ؛ وفي كتاب سيبويه منع : ياأيها الذي رأيت ؛ وهو محمول على ما إذا سمي به ، وتعليله يرشد إليه ، قال : لأنه اسم غالب ، كما لا يجوز : ياأيها النضر ، وأنت تريد الاسم الغالب . ومثال اسم الإشارة قول طرفة :

٤٨٧ ـ ألا أيُّهذا الزاجري أحضر الوغى ... وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مخلدي[2] ؟

وقيده المصنف في الشرح بالخلو من الكاف ، فلا يجوز : ياأيها ذلك[3] الرجل ؛ وأجازه ابن كيسان ، قال : وهو أقل من العاري منها ، لشبه المتصل بها بالمضاف ، حتى قال بعضهم : ياذينك الرجلين بالنصب ، وقضيّة كلام المصنف جواز : ياأيهذا بدون وصف لذا ، وصرح هو وابن عصفور بالجواز ، وشاهده :

٤٨٨ ـ أيُّهذان كُلا زاديكما ... ودعاني واغلاً فيمن وغَل[4]

---

(١) الحجر : ٦

(٢) في جميع المراجع ذكر هذا الشاهد في باب نصب المضارع بعد حذف أنْ الناصبة ، مع جواز الرفع ، وجاء به في الدرر ١ / ١٥٢ شاهداً على وصف المنادى باسم الإشارة الخالي من الكاف ؛ وفي الإنصاف ص ٥٦٠ قال في الحاشية : والزاجري أي الذي يكفني ويمنعني ؛ والوغى الحرب ، يقول : أنا لست خالداً ، ولا بد أن يأتيني الموت يوماً ، فليس مما يقتضيه العقل أن أقعد عن شهود الحرب مخافة الموت .

(٣) هكذا في النسخ الثلاث ، وكان الأولى أن يمثل بـ : يا أيهذاك الرجل ، وقد جاء في الأشموني بالمثال على هذه الصورة ؛ قال في تنبيهاته : يشترط لوصف أيّ باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب ، كما هو ظاهر كلامه ، وفاقاً للسيرافيّ ، وخلافاً لابن كيسان ، فإنه أجاز : ياأيها ذاك الرجل .

(٤) في مجالس ثعلب ص ٥٢ (٤٢) :

أيهذان كلا زادكما ... وذراني واغلاً فيمن يَغِلْ

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٥٣ قال الصبان : قوله : ودعاني أي اتركاني ، =

وصرح ابن الضائع باشتراط نعت اسم الإشارة ؛ وضعَّف الجرميّ والفارسيّ وغيرهما نعت أيّ باسم الإشارة .

وإطلاق الوصف على الواقع بعد أيّ هو مذهب سيبويه ، وقال ابن السيد : الظاهر أنه عطف بيان ، لعدم اشتقاقه ؛ ويرده التزامه ، واللزوم يكون في الصفات نحو : الجماء الغفير ، وعطف البيان كالبدل ، لا يكون لازماً ، واتفق على أن هذا غير بدل .

وتقييده بالمرفوع للتنبيه على أنه لا يجوز في هذه الصفة ما يجوز في صفة غيرها من المنادى المفرد المعرفة ،[1] بل يلزم رفعها ، كما سيأتي تقريره ؛ وقال : مضمومةً ، ليعلم أن حقّ أيّ الضمُّ كالمنادى المفرد المعرفة[2] ؛ ولا يقبح ، وإن كانت ها التنبيه عوضاً من الإضافة ، إذ لا تتحقق العوضية لولا الإفراد ؛ وإنما عوَّضوا لأن أيّاً لا تستعمل في غير النداء إلاَّ مضافةً ، لفظاً أو نيَّةً ، وكان التعويض بها لما فيها من تأكيد معنى النداء .

وإذا وقع بعدها اسم إشارة فُتحت الهاءُ لزوماً ؛ ومع غيره يجوز ضمها أيضا ، وعليه قراءة : ﴿ ياأيُّهُ الساحرُ ﴾[3] بضم الهاء ؛ وقال الفراء : لغةُ العرب فتحُها ، وبعض بني مالك من بني أسد يضمُّون ؛ وقال الكوفيون وابن كيسان : ها متصلة

= والواغل من يدخل على القوم وهم يشربون ، ولم يُدْعَ .

قال العيني : والشاهد في قوله : أيهذان ، حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة ، وحذف حرف النداء ، والواغل هو الذي يدخل على القوم ولم يدع ؛ وأصل يغل - ورواية الأشموني : وغل - يوغل ، لأنه من وغل ، حذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء .

وفي الدرر ١ / ١٥٢ : استشهد به على وصف المنادى باسم الإشارة الخالي من الكاف ؛ قال : وفي عبارة الأصل سقط ، والصواب : وأما باسم الإشارة العاري من الخطاب فيجوز . قال : ولم أقف على قائله .

من (١) إلى (٢) سقط من (د)

(٣) الزخرف : ٤٩

باسم الإشارة ، لفظاً أو تقديراً ، فياأيها الرجل أصله : ياأيهذا الرجل ؛ وأجاز ابن كيسان : ياأيُّ الرجل ، بدون ها ، ومنعه الكوفيون والبصريون ، وليس مسموعاً .

(وتؤنث لتأنيث صفتها) ـ نحو : ﴿ ياأيتها النفس المطمئنة ﴾[1] ؛ ولا تثنّى ولا تجمع ، قال تعالى : ﴿ أيُّها الثَّقلان ﴾[2] ، ﴿ أيها المؤمنون ﴾[3] ؛ وفي البديع أنها تكون بلفظ واحد للاثنين والواحد والجماعة والمؤنث ، قال : والاختيار في المؤنثة إثبات التاء .

(وليست موصولة بالمرفوع ، خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ ، خلافاً للأخفش ، في أحد قوليه) ـ فالمرفوع عنده جزء الصلة ، وهو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ ؛ ورُدَّ بأنه لم يظهر قط ، فلا يقال : ياأيها هو الرجل ؛ وبأنه لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجمل الفعلية كغيرها ؛ قال هذا المازنيّ ؛ وبأنه لا يُبْنَى في النداء ما يوصل[4] ، وإنما ينصب ، نحو : يا خيراً من زيدٍ ؛ قاله الزجاج .

(ولا جائزاً نصبُ صفتها) ـ بل يجب رفعها ، وهو قول الجمهور من البصريين ؛ لأنها هي المنادى في المعنى ، والمرفوع بعد أيّ صفةُ أيّ عند سيبويه ؛ عطفُ بيان عند ابن السِّيد ؛ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، وأيّ موصولة ، وهو أحد قولَي الأخفش ؛ صفةُ خبرِ مبتدأ محذوف ، والأصل : ياأيٌّ هو هذا الرجلُ ، فجاء بأيّ يلتمس اسمه ، ثم استأنف بقوله[5] : هو هذا الرجل ، لبيان أيّ ، وهو قول

---

(١) الفجر : ٢٧

(٢) الرحمن : ٣١

(٣) النور : ٣١ : ﴿ وتوبوا إلى الله جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾

(٤) في (غ) : ما يطول ، والمقصود واحد .

(٥) سقطت من (ز) .

الكوفيين ؛ نعتٌ لاسم إشارة ملفوظ به أو مقدَّر ، واسم الإشـارة تبيين لأيّ ، وهو قول ابن كيسان .

(خلافاً للمازنيّ) ـ لعدم سماع ذلك ، والقياس يأباه ، لما تقدم ؛ على أن ابن الباذش قال : إن النصب مسموع عن بعض العرب ؛ وقال الزجـاج : لم يُجز أحـد من النحويين هذا المذهب قبل المازنيّ ، ولا تابعـه أحـد ، وهو مطّرح ، لمخـالفتـه كلام العرب ؛ فالكلام فيما يلي أياً ، فإن جيء بعد الوصف له رُفِعَ ، وإن أضيف نحو : ياأيها الرجل ذو الجمـة ، أو لأي[1] نُصِبَ مضـافـاً نحو : ذا الجمـة ؛ ورفع على اللفظ ، ونصب على الموضع إن أفرد ، نحو : ياأيها الرجلُ الطويلُ ، وهو اتفاق .

(ولا يستغنى عن الصفة المذكورة) ـ فلا يقال : ياأيها ، دون وصف بـأحـد الثلاثة السابقة .

(ولا يتبعها غيرهـا) ـ أي لا يتبع غير الثلاثـة المـذكورة أيـاً ، فلا يقـال : ياأيها صـاحب الفرس ، ولا أخـا عمرو ؛ لأن هـذا مستفـاد ممـا تقـدم ، ومحلـه في الوصف الأول ، فأما الثاني فلا يمتنع ذلك فيـه ؛ والصواب أنـه أراد : ولا يتبعها غيرها من التوابع ؛ فلا يقال : ياأيها الرجل وزيد أقبلا ؛ وفي البسيـط : لا يجوز العطف ، لو قلت : يـاأيهـا الطويل والقصير ، لم يجز إلاَّ على تـأويـل : والقصير أدعوه ؛ وكلامه في الشرح على هذا .

(واسم الإشارة ، في وصفه بما لا يستغنى عنه كأيٍّ) ـ فإذا قـدر اسم الإشـارة وصلة لنداء مافيه ال ، وجب رفع النعت ، وكونـه مصحوبـاً بـال الجنسيـة ، نحو ياذا الرجل ، وأنشد بعضهم في ذلك قوله :

---

(١) أي بوصف لأيّ

ياذا المخوِّفنا بقتل أبيه إذلالاً وحَيْنا[1]

وإن قدرت الاكتفاء باسم الإشارة جاز في الصفة الرفع والنصب ، وإجازة النصب بالقياس ولم يسمع ؛ وأوجب بعضهم رفع ذي ال بعد اسم الإشارة مطلقاً ، وقال : إنما يكتفى باسم الإشارة إذا أتبع بغير ذي ال ، وقال : إنه المفهوم من كلام سيبويه .

(وكغيرها في غيره) ـ قال في الشرح : يساوي اسم الإشارة أياً في وجوب رفع صفته ، واقترانها بال الجنسية ، ويخالفها بجواز استغنائه عن الوصف ، وأن يتبع بغير وصف ؛ وهذا هو ما سبقت الإشارة إليه من كلامه : فلا تتبع أيّ إلاّ

---

(١) في معجم شواهد العربية أن الشاهد في ابن يعيش ١٢٧/١ ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١ في المنادى المبهم قال : واسم الإشارة لا يوصف إلا بما فيه ال ، كقولك : ياهذا الرجل وياهؤلاء الرجال ، وأنشد سيبويه لخَزَز بن لَوْذان السدوسيّ :

☆ ياصاح ياذا الضامر العنس ☆

والعنس الناقة الشديدة ، وأصل العنس الصخرة في الماء ، قيل لها ذلك لصلابتها ...ولعبيد :

☆ ياذا المخوفنا بقتل شيخه ☆

هكذا رواه ابن يعيش ، ورواه سيبويه ٢ / ١٩١ (٣٠٧/١) ، والخزانة ٢ /٢١٢ (٣٢١/١) وقيل في الحاشية : ديوان عبيد ص ٢١ ، وفيه الشاهد ، وعجزه :

☆ حُجْرٍ تَمنِّيَ صاحب الأحلام ☆

وهو غير الشاهد الوارد بنسخ التحقيق ، والذي وجدته بأول ديوان عبيد ص ٦ في أول نونيته التي يخاطب بها امرأ القيس أيضا ، كما فعل في القصيدة الأخرى :

☆ ياذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالاً وحَيْنا ☆

وبعده :

☆ أزعمت أنك قد قتلت سراتنا كذبا ومَيْنا ☆

والشاهد في البيت وصف اسم الإشارة المنادى بما فيه ال في قوله : ياذا المخوّفنا ...

وقد روى صاحب الخزانة في أثناء حديثه عن البيت الأول أبياتا من النونية فقال : وقال عبيد أيضا :

ياذا المخوفنا بقتل أبيه إذلالا وحينا ...الخ

بوصف ، ولا يستغنى عن الوصف ، واسم الإشارة يخالفها في الأمرين ، هذا كلامه في شرحه .

قال المبرد في المدخل : إن قلت : ياهذا الرجل ، فأخرجته مخرج أيّ ، لم يكن إلاّرفعاً ، وإن أردت أن تقف عليها ثم تنعت ، كان الرفع والنصب ؛ وقال الخليل : إذا قلت : ياهذا ، وأنت تريد أن تقف عليه ، ثم تؤكده باسم يكون عطفا ، فإن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، نحو : ياهذا زيدٌ ؛ وزيداً ، كقولك : ياتميم أجمعون ، وأجمعين ، وكذا ياهذان زيدٌ وعمروٌ ، أو زيداً وعمراً ؛ فمعنى قوله : وكغيرها في غيره : وكغير أي من المناديات ، في غير مالا يستغنى عنه من الأوصاف ،. فيوصف حينئذ بذي ال ، ولا يتعين الرفع ، كما تقدّم ، وبالمضاف أيضا ، وفي غيره من التوابع ، فيتبع بكل تابع

(وقيل : ياألله ، وياآلله) ـ يعنى بقطع الهمزة ووصلها ، وجمع بين يا وال لأنها عوض عن الهمزة ، والأصل : إلاه ، على وزن فِعال ؛ ومن القطع :

٤٩٠ ـ مبـــارَكٌ هـــو ومَنْ سمَّـــاهْ على اسمـــك اللهم يـــاألَّـــهْ[1]

(والأكثر : اللهمّ) ـ أي الأكثر في نداء هـذا الاسم الشريف : اللهم ، دون ياألله ، والميم المشدَّدة زائدة عند البصريين ، وهي عوض من حرف النداء ؛ وقال

---

(١) في الإنصاف ص ٣٣٩ : وأما قولهم : إنا تقول في الدعاء : ياألله ، فالجواب عنه من ثلاثة أوجه : أحدهما : أن الألف واللام عوض عن همزة إلَه ، فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه ؛ والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء : ياألله ، بقطع الهمزة ، قال الشاعر : مبارك هو .. البيت

قال في الحاشية : هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد أنشدهما ابن منظور ـ آله ـ ولم يعزهما ؛ والاستشهاد بها في قوله :ياألله ، حيث ورد لفظ الجلالة منادى مقطوع الهمزة .. قال ابن منظور : الفراء : ومن العرب من يقول إذا طرح الميم ـ من اللهم ـ ياألله اغفر لي ، بهمزة ، ومنهم من يقول : يا آلله ، بغير همز ، فمن حذف الهمزة فهو على السبيل ؛ لأنها ألف ولام مثل لام الحارث من الأسماء وأشباهه ومن همزها توهم الهمزة من الحرف ؛ إذ كانت لا تسقط منه الهمزة ، قال مبارك هو ـ البيت .

الكوفيون : هي بقيَّة : أُمَّنا بخير[1] ؛ ولا يستعمل اللهم في غير النداء ؛ قيل : وشذَّ قوله :

٤٩١ ـ كحَلْفَةٍ من أبي رياح يسمعها لاهُمَّ الكُبارُ[2]

وفيه رواية أخرى : لاهُه الكبار .

وشذَّ أيضا حذفُ ال منه ، نحو :

٤٩٢ ـ لاهمَّ إن الحارثَ بنَ جبلَهْ زنَى على أبيه ثم قتلَه[3]

---

(١) في ش .ش . العيني على الأشموني والصبان ١٤٧/٣ قال الأشموني في تنبيهاته : مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة ، وهي : أُمَّنا بخير ، وليست عوضاً من حرف النداء .. قال الصبان ورُدَّ هذا بأنه يقال : اللهم لا تؤمَّهم بخير ؛ وفي التصريح ١٧٢/٢ : وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض : آمَّنا بخير ، فيجيزون : يااللهم ، في السعة ، ويبطل ذلك أنه حذفت على غير قياس وقد التزم .. قال يس في الحاشية : قوله : وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض : أمنا بخير ، أي اقصدنا به ـ من أمَّ يؤمُّ بمعنى قصد ـ فحذفت الهمزة ، وجعلا شيئاً واحداً ، كما فعل كذلك في هَلُمَّ ، على القول بأن أصلها : هل أم ..

(٢) رواية الخزانة ٢٦٦/٢(٣٤٥/١ ـ٣٤٦) :

☆ يسمعها لاهُه الكبار ☆

قال : والأزهريّ أورد هذا الشعر على غير هذه الرواية ، قال في التهذيب : وقد كثر اللهمّ في الكلام حتى خففت ميها في بعض اللغات ، وأنشدني بعضهم :

كحلفة ... يسمعها اللّهُمَ الكُبارُ ؛

وإنشاد العامة : يسمعها لاهُه الكُبارُ .... ا هـ .

وأورده جماعة من النحويين :

يسمعها لاهمَّ الكُبارُ ....

وفي الدرر ٥٤/١: يسمعها اللّهُمَ الكُبارُ .

وقال : استشهد به على أن اللهم قد استعملت في غير النداء شذوذاً ، واللهم في البيت مخففة الميم ؛ ثم أورد عبارة التهذيب .. ثم قال : والبيت من قصيدة للأعشى ميمون ـ ديوانه /١٩٥

(٣) في الإنصاف ص ٧٧ قال في الحاشية : نسبه في الخزانة ٢٢٨/٤ لشهاب بن العيف العبديّ ، وفي معجم شواهد العربية : أو عبد المسيح بن عسله ؛ قال في حاشية الإنصاف : وقوله : زنى على أبيه ، يروى بتخفيف النون ويروى بتشديدها ، ومعناها ضيق على أبيه ، وجاء بالبيت شاهداً على دخول لا =

ومذهب الخليل وسيبويه أنه لا يوصف ، لكونه مع الميم كالصوت ، أي غير متمكِّن في الاستعمال ؛ وقال المبرد والزجاج : يوصف على اللفظ والموضع ، وخرّجا على ذلك :﴿ اللهم مالِكَ الملك ﴾[1] ،﴿ اللهم فـاطرَ السموات ﴾[2] ؛ وعلى الأول هو نداء ثان ، بدليل أنه لم يسمع في الكلام : اللهم الرحيم ونحوه ؛ وأما : (لاهم الكَبار[3]) ، فقيل فيه : لما كان غير منادى وصف ؛ وقيل : رفع على القطع .

(وشذَّ في الاضطرار : يااللّهُمَّ) ـ وهذا قول البصريين ؛ إذ فيه عندهم الجمع بين العوض والمعوض ، قال :

٤٩٣ ـ إني إذا مـا حـدَثٌ أَلَمَّـا أقـول : يـااللهمَّ يـااللهمّـا[4]

وأجاز ذلك الكوفيون في الكلام ، لأن الميم عندهم ليست عوضاً .

(فصل) :(لتابع غير أيّ واسم الإشارة من منادى كمرفوع ، إن كان غير مضاف ، الرفعُ والنصبُ) ـ فيشمل التابعُ النعتَ والأربعةَ الباقيةَ من التوابع ؛ وخرج بقوله : كمرفوع ، المنصوبُ ، وهو المنادى المضاف والمطول والنكرة غير

=النافية على الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، بدون تكرار في البيت الذي بعده :

☆ وكان في جاراته لا عهد له ☆

☆ فأي أمر سيئ لا فعلَه ☆

والشاهد هنا على حذف ال شذوذاً للضرورة من قوله :لاهم .

(١) آل عمران :٢٦

(٢) الزمر :٤٦

(٣) سبق تخريج هذا الشاهد .

(٤) في شرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ١٤٦/٣ : قاله أبو خراش الهذليّ ، وقبله

إن تغفر اللهم تغفر جمّـاً وأيُّ عبـدٍ لـك لا أَلَمّـا

وكلمة ما في الشاهد زائدة ، وحدثٌ مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر ، أي إذا ألم حدث ، وهو الذي يحدث من مكاره الدنيا ؛ وألَمَّ نزل ؛ وأقول خبر إنّ ، والشاهد في قوله : يااللّهمَّ ، حيث جمع فيه بين العوض والمعوض للضرورة .

المقصودة ؛ وبقي المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ فينصب صفةً ما عداهما ، نحو : ياعبدَ اللهِ الكريمَ ، وياخيراً من زيد الكريم ، إن كان علماً أو نكرة مقصودة ، وإلاَّ وصفتَه بالنكرة ، نحو : ياخيراً من زيد كريماً ، كما تقول : يارجلاً كريماً ، لغير مقصود ؛ وخرج المضاف من الصفة ، وسيأتي حكمه .

فيجوز في تابع هذين ، أعني العلَم المفرد[1] ، والنكرة المفردة المقصودة ، الرفع والنصب ، إذا كان غير مضاف ، وغير ما سيأتي استثناؤه ؛ والسماع ورد بالأمرين ، نحو :

٤٩٤ ـ ألا يازيدُ والضحاك سِيرا   فقد جاوزتما خَمَرَ الطريق[2]

و ﴿ ياجبالُ أوِّبي[3] معه والطيرُ ﴾ بالرفع والنصب ، وكذا الباقي ، ومنه : ياحكمُ الوارث عن عبد الملك[4] ، وياعمر الجوادا[5] .

---

(١) سقطت من(د)

(٢) في(د) ذكر صدر البيت فقط،ولم يذكر عجزه ، وكذلك فعل صاحب الهمع ، وقال : همع ١٤٢/٢ ـ وقالت العرب

☆ ألا يازيدُ والضحاك سيراً ☆

وتبعه صاحب الدرر ـ١٩٦/٢ ـ١٩٧ ـ قال : وهذا الشاهد ليس شعراً ، بل هو نثر ، كما لا يخفى .. والحقيقة أنه شعر ، ذكره صاحب معجم شواهد العربية ضمن قافية الوافر ، وقال إنه في جمل الزجاجيّ ١٦٥ ، وفي شرح المفصل لا بن يعيش ١٢٩/١ بعد أن ذكر الحكم في : يازيد الظريف ، والظريف ، ويازيد الحارث ، والحارث ، قال : قال الشاعر :

ألا ياقيس والضحاك سيرا   وقد جاوز تما خَمر الطريق

يروى برفع الضحاك ونصبه ، ولولا أن موضعه نصب لما جاز النصب في نعته وما عطف عليه ..

وفي اللسان :

خَمَرَ : بالتحريك ما واراك من الشجر والجبال ونحوها .. قال : والخَمَرُ وهدةٌ يختفي فيها الذئب ، وأنشد :

☆ فقد جاوَزْتُما خَمَر الطريق ☆

(٣) سبأ : ١٠ : ﴿ ولقد آتينا داود منا فضلاً ، ياجبال أوِّبي معه والطير ﴾ .

(٤) ، (٥) ـ سبق تخريج هذين الشاهدين .

(مالم يكن بدلاً أو منسوقاً ، عارياً من ال ، فلها تابعَين ، مالها منادَيين) ـ فإن كان البدل مفرداً نكرة نصبت ونونت نحو : يازيد رجلاً صالحاً ، أو معرفة نحو : يازيد بطةُ ، ضممت ولم تنون ؛ لأنه على تقدير تكرير حرف النداء النائب مناب العامل ؛ ولهذا امتنع البدل بالنكرة المقبل عليها ، واسم الإشارة نحو : يازيد رجل ، ويازيد هذا ؛ إذ لايحذف حرف النداء منها[1] ؛ وامتنع أيضا : يازيد الرجل ، على البدل[2] ؛ إذا لا يدخل يا على مثله[3] .

وإن كان المنسوق نكرة غير مقصودة نصبت ونونت نحو : يازيدُ وغلاماً ؛ وكذا إن كان مضافاً نحو : وغلام عمرو ، وشبه ذلك ؛ وإن كان نكرة مقصودة أو علما بنيت على الضم ، نحو : يازيدُ ورجلُ ، أو يازيدُ وعمرُو ؛ ومنع الأولى الأخفش ، وأجازها المبرد .

(خلافاً للمازنيّ والكوفيين ، في تجويز : يازيدُ وعمراً) ـ وأجازوا ذلك قياساً على ما فيه ال ؛ وغيرهم يوجب الضم بلا تنوين .

وزعم الكسائي ومن أخذ بقوله من الكوفيين ، أن الضمة في : يازيدُ ، ضمة إعراب ؛ ولعل صاحب رؤوس المسائل قال لهذا : إن قياس قول الكوفيين جواز : يازيد وعمرو ، بالرفع والتنوين .



---

(١) أي فيقال فيها : يازيد يارجل ، ويازيد ياهذا .

(٢) ولا يمتنع على الصفة .

(٣) أي فلا يقال : يازيد ياالرجل .

(ورفعُ المنسوقِ المقرون بال راجحٌ عند الخليل وسيبويه والمازنيّ ، ومرجوح عند أبي عمرو ويونس وعيسى والجرميّ) - ووجه الأول المشاكلة ، وقال سيبويه إنه أكثر ما سمعه من العرب ؛ ووجه الثاني أن ما فيه ال لم يَلِ حرفَ النداء ولا يليه ، فلا يكون مثل ما وليه .

(والمبرد في نحو : الحارث ، كالخليل ، وفي نحو الرجل ، كأبي عمرو) - فيرجح في الحارث الرفع ، لشبهه بالمجرد ، من حيث لم يتأثر بال في التعريف ؛ ويرجح في الرجل النصب لتأثره بال ، فأشبه المضاف ؛ وهكذا نقل عن المبرد ابنُ السراج في أصوله ؛ والذي في المقتضب للمبرد اختيار مذهب أبي عمرو ، وهو النصب مطلقاً .

(وإن أضيف تابع المنادى وجب نصبه مطلقاً) - فتقول : يازيدُ أخا عمرو ، ويارجلُ صاحبَ الغلام ، كما تقول : ياغلامَ زيد صاحبَ عمرو ، ويا طالعاً جبلاً صاحبَ فرس ، ويا رجلاً صاحبَ ثوبٍ ؛ وكل تابع من نعت وغيره كذلك ؛ قال سيبويه : قلت له ، يعني للخليل : أفرأيت قول العرب كلهم :

☆ أزيدُ أخا ورقاء ...[1] ☆

لأيّ شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويل ؟ قال : لأن المنادى إذا

---

(١) في سيبويه ٢ :١٨٣ (١ :٣٠٣) :

أزيدُ أخا وَرْقاءَ إن كنتَ ثائراً ... فقد عرضَتْ أحناءُ حَقٌّ فخاصمِ

قال في الحاشية : ورقاء حي من قيس ، ويقول العرب : فلان أخو تميم أي من قومهم ؛ والثائر طالب الثأر ؛ وأحناء الأمور أطرافها ونواحيها ، جمع حِنْو . أي إن كنت طالبا لثأرك ، فقد أمكنك ذلك ، فاطلبه وخاصم فيه .

والشاهد فيه نصب أخا ورقاء ، جرياً على محل المنادى المفرد ، وهو النصب .

وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه .

(ما لم يكن كالحسن الوجه ، فله ما للحسن) - يعني مثله في أن إضافته غير محضة ، فيكون له ما للحسن من الرفع والنصب إذا كان المنادى مضموماً نحو : يازيدُ الحسن الوجه ، ويا زيدُ الضارب الرجل ، إلاَّ أن يتبع أيّاً ، فلا يجوز فيه عند الجمهور إلاَّ الرفع نحو : ياأيها الحسن الوجه ، وقال :

٤٩٦ - ياصاح يا ذا الضامرُ العَنْسِ والرَّحْلِ والأقتابِ والحِلْسِ[1]

---

(١) في سيبويه ٢ /١٩٠ (١ /٣٠٦) : فالأسماء المبهمة توصف بالألف واللام ، ليس إلاَّ ، ويفسّر بها ، ولا توصف بما يوصف به غير المبهمة ، ولا تفسَّر بما يفسَّر به غيرها إلاَّ عطفاً ، ومثل ذلك قول الشاعر ،وهو ابن لوذان السدوسيّ

يا صاح يا ذا الضامرُ العَنْسِ والرَّحْلِ ذي الأنساعِ والحِلْسِ

قال في الحاشية : العنس الناقة الشديدة الصلبة ؛ والأنساع جمع نِسْع بالكسر ، وهو سير يضفر وتشد به الرحال ، والحلس بالكسر والتحريك كل شيء ولي ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة . قال : والشاهد فيه رفع وصف المنادى ، وهو مضاف إضافة غير محضة ، فإن الضامر مضاف إلى العنس ولكن إضافة ذا إليها ليست بمحضة ، والتقدير : يا هذا الذي ضمرت عنه ؛ وقد خولف سيبويه في رفع الضامر بجرّها على إضافة ذا إليها ، وهي بمعنى صاحب ، على أن تكون العنس بدلاً من الضامر ؛

قال في المقتضب ٤ /٢٢٣ (٤ /٥٥٢) :

وعلى هذا أنشد هذا البيت :

يا صاح ياذا الضامرُ العَنْسِ والرحل والأقتاب والحلسِ

يريد الذي ضمرت عَنْسُه . قال في الحاشية :

استشهد به سيبويه على رفع الضامر ، وإن كان مضافا إلى العنس لأن إضافته ليست محضة ؛ وذا اسم إشارة ... قال :وذهب الكوفيون إلى أن الرواية :

يا صاح يا ذا الضامر العنسِ

بخفض الضامر ، بإضافة ذا إليه ، وذا بمعنى صاحب ؛ والسيرافي يحمل رواية سيبويه على مثل قوله :

علفتُها تبناً وماءً بارداً ؛ =

فالضامر العنس كالحسن الوجه ، فإن قدرت اسم الإشارة مكتفىً بـه رفعت أو نصبت ، وإن جعلته كأيّ فالرفع ؛ خلافاً للمازنيّ في تجويز النصب أيضاً .

(ويُمنَع رفعُ النعت في نحو : يا زيدُ صاحبَنا ، خلافاً لابن الأنباريّ) ـ والمراد ما كان إضافته محضة ؛ وقد سبق عن سيبويه أن العرب كلهم تنصب : أخا ورقاء ؛ وسبق ابن الأنباريّ إلى ما أجازه من الكوفيين أبو عبد الله الطوال والكسائيّ والفراء ؛ وأجرى الفراء التوكيد بالمضاف مجرى النعت المذكور ، فأجاز : يا زيدُ نفسُه ونفسَه ؛ ومذهب سيبويه والجمهور وجوب النصب ؛ وقد سبق توجيهه عن الخليل .

(وتابعُ نعتِ المنادى محمولٌ على اللفظ) ـ فتقول : يازيدُ الطويلُ الجسيمُ ، برفع الجسيم نعتاً للطويل ؛ وكذا ترفع لو نعته بمضاف نحو : ذو الجُمَّة ؛ فلو جئت بالواو في المضاف فقلت : وذو الجمة ، فالجمهور على وجوب النصب ، عطفته على النعت أو على المنادى ؛ وقال المازنيّ : إن عطفت على النعت رفعت كما في الصفة .

(وإن كان مع تابع المنادى ضميرٌ جيء به دالاً على الغيبة باعتبار الأصل ، وعلى الحضور باعتبار الحال) ـ فتقول : يا زيدُ نفسُه ، ويا تميمُ كلُّهم ، بالغيبة الكائنة قبل النداء ، كأنك قلت : أدعو زيداً وتميماً ؛ وتقول : نفسُك وكلكم ، بالحضور المتجدد بالنداء ، كأنك قلت : أدعوك أو أدعوكم ؛ ومنع الأخفش

= فيكون معنى الضامر المتغير ، كأنه قال : المتغير العنس والرحل ، ويدخل الرحل في لفظ الضامر ، لإرادة معنى التغير به ، أو يضمر له عامل يناسبه .

وصاح مرخم صاحب ، والضامر من ضمر الحيوان من باب نصر : دقّ وقلّ لحمه .. والأقتاب جمع قتب : رحل صغير على قدر السنام ؛ وروي : الأقتاد جمع قتد ، وهو خشب الرحل ، والحلس كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وقد نسب البيت في سيبويه إلى خَزَز بن لوذان السدوسيّ ، وكذلك في شرح المفصل ١ /١١٦ ، ونسبه في الأغاني إلى خالد بن المهاجر ، وفي معجم الشواهد نسبه إلى خالد بن المهاجر أو ابن لوذان السدوسي .

الخِطابَ ، والحجة عليه قول العرب ؛ يا تميمُ كلكمْ ؛ وقوله فيا جاءت به الروايـة ، وهو الرفع ، على تقدير : كلكم مَدْعُوّ ، بعيد ؛ وكذا إجازتـه النصب على تقـدير : كلكم دعوت .

(والثاني في نحو : يازيدُ زيدُ ، مضموم أو مرفوع أو منصوب) ـ فـالضم على نداء ثـان ، والرفع عطف بيـان على اللفـظ ، والنصب عطف بيـان على الموضع ؛ ويروى في قول رؤبة :

٤٩٧ ـ إنيِّ وأسْطـــــــــارٍ سُطِرْنَ سطرا لقـــــائـــلٌ : يــــانصرُ نَصْرٌ نَصْرا[1]

(١) ملحقات ديوان رؤبة ١٧٤ ، ورواية سيبويه ٢ /١٨٦ (١ /٣٠٥)
☆ لقائلٌ : يا نصرُ نصراً نصراً ☆

قال : وأما قول رؤبة ، فعلى أنه جعل نصراً عطفَ البيـان ونصبـه .. قـال : وبعضهم ينشـد : يـا نصرُ نصرُ نصراً ، قال في الحاشية : سطرن : كتبن ؛ ويعني بالأسطار آيـات الكتـاب الكريم ؛ ونصر هـذا هو نصر بن سيار ؛ وقد فهم سيبويـه أن نصراً الثـانيـة والثـالثـة عطف بيـان على الأولى ، لكن قـال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيار أمير خراسان ، ونصر الثاني حاجبه ، ونصبه على الإغراء ، يريد : يـا نصر عليك نصرا ؛ وقال الزجـاج : نصر الـذي هو الحـاجب بـالضـاد المعجمـة ؛ وقـال الجرميّ : النصر : العطية ، فيريد : يا نصرُ عطيـةً عطيـةً ؛ نصب : نصراً نصراً ، حملاً على محل نصر الأولى ، لأنهـا في محل نصب .

وفي المقتضب ٤ /٢٠٩ (٤ /٥١٩) برواية التحقيق ، قال : فإن هذا البيت ينشد على ضروب : يا نصرُ نصراً نصراً ، بجعـل المنصـوبين تبييناً لمضـوم : عطف بيـان ؛ ويـانصرُ نصرٌ نصراً ، بجعلها تبيينـاً وإجراء أحـدهمـا على اللفـظ ، والآخر على الموضع ؛ ويـانصرُ نصرُ نصراً ، بجعل الثـاني بـدلا من الأول ، ونصب الثـاني على التبيين ، وأمـا الأصمعي فـزعم أن هـذا الشعر : يـا نصرُ نصرا نصرا ، وأنـه إنمـا يريـد المصدر ، أي انصرني نصرا ؛ وقال أبو عبيدة : هذا تصحيف ، إنما قالـه لنصر بن سيـار إغراء ، أي عليـك نصرا ..

وفي الحاشية ذكر روايات البيت : نصر الأول روى فيه وجهان : ضمه ونصبـه ؛ ونصر الثـاني روى بـأربعة أوجـه : ضمـه ، ورفعـه منونـاً ، ونصبـه ، وجرُّه ؛ ونصر الثـالث روى فيـه وجـه واحـد ، وهـو النصب ... ثم وجه هذه الروايات ، ثم قال : ونصر هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسـان ، منع رؤبـة من الدخول إلى الأمير ، فتلطف به ، وأقسم له بأنه يدعو له ، وطلب منه المعونة ، وبعده :

بلغـــــــك الله فبلـــــــغ نصرا نصر بن سيـــــــــار يُثِبْني وفرا

بضم الثاني بلا تنوين ، وبضمه وتنوينه ، وبنصبه .

وجعل المضموم على نداء ثان ، مؤكداً للأول ، هو قول سيبويه ، وحكاه عن أبي عمرو ؛وأكثر النحويين يجعلونه بدلاً ، وردّه المصنف بأن حق البدل مغايرة المبدل منه ، إذ لامعنى لإبدال الشيء من نفسه ، فهو نداء ثان يؤكد الأول .

(والأول في نحو : ياتيمُ تيم عَديّ[1] ، مضموم أو منصوب ، والثاني منصوبٌ لاغير) ـ فالضم لأنه منادى مفرد معرفة ، وحينئذ يكون الثاني منادى مستأنفا ، أو منصوباً بأعني أو عطف بيان أو بدلاً ؛ قال المصنف : أو توكيداً ، وفيه نظر . وأما نصبه فعلى نية الإضافة لمثل ما أضيف إليه الثاني ، والأصل : ياتيم عَدِيّ تيم عَدِيّ وهذا قول المبرد ، والثاني حينئذ منصوب توكيداً أو عطفاً أو بدلاً أو منادى مستأنفاً ، أو على أن يجعل الأول والثاني اسما واحداً بالتركيب ، كما فعل في : لارجلَ ظريفَ ، بفتح الصفة والموصوف ، والفتحة في الأشهر للبناء ، وهما بعد التركيب مضافان إلى عَدِيّ ، كقولهم : ما فعلت خمسة عشرك ، ومجموع الاسمين في موضع نصب ، وهذا قول الأعلم ، أو على أن تيم الأول مضاف إلى عَدِيّ المذكور ، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو قول سيبويه ، ثم قيل : الأصل عنده : ياتيم عديّ تيمه ، فحذفت الهاء وأقحم تيم ، وقيل : الأصل : يا تيم عديّ تيم عديّ ، فحذفت عديّ ، ثم حصل الإقحام .

ورد الأول بأن العرب لاتقول : يا زيد عمرو زيده ، كما لاتقول : زيد قطع الله يدَ ورجلَه ، ذكره الفراء ؛ وهذا إن ثبت يدل على بطلان ذلك التقرير ، ويدل على بطلان الإقحام ؛ لأنه لولاه لم يمتنع ذلك ، إلاّ أن في منع

(١) سقطت هذه العبارة من (د ،غ)

ذلك نظراً ؛ إذ لاتختص المسألة بالعلَم كا مثل ، بل يكون في غيره ، نحو : يا رجل رجل القوم ، ومن أمثلة النحويين : يارجل رجلنا .

وفي البسيط : الجواز في غير باب النداء ، حتى تقول : لاغلام غلام رجل ، وفيه نظر ، وفيه أيضاً يجوز : يا زيد زيدنا ، وفي جواز : يا زيد زيدي نظر ، لشدة اتصال الياء ، لذا كسر لها ما قبلها ، فغُيِّر كا غُير ضربت لاتصال الفاعل ؛ والمثال الذي في الأصل هو من قوله :

٤٩٨ ـ يا تيم تيم عديّ لأبالكم لا يُلْقينكمُ في سوءة عُمَرُ[1]

وقال آخر :

٤٩٩ ـ يازيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّل تطاول الليلُ عليكَ فانزل[2]

(١) في الدرر ٢ :١٥٤ :

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لأبالكمُ لايُلْقينَّكمُ في سوءةٍ عُمَرُ

قال استشهد به على أن اللفظ المكرر ، إذا اتصل به ما لم يتصل با لأول ، اتجه كونه بياناً ، لما فيه من زيادة الفائدة ، رادّاً بذلك على من قال :إن عطف البيان إذا أتى بلفظ الأول تعين للبدلية ، لأن الشيء لايبين نفسه ؛ وهو من شواهد الرضي ؛ قال البغدادي : على أن تيماً الأولى يجوز فيه الضم والنصب ، وفي الثاني النصب لاغير .. قال اللخميّ في شرح أبيات الجمل : وأضاف تيماً إلى عديّ للتخصيص ، واحترز به عن تيم مرة ، وعن تيم غالب بن فهر ، وعن تيم قيس بن ثعلبة ، وعن تيم شيبان ، وعن تيم ضبة ، وعديّ المذكور هو أخو تيم وهما ابنا عبد مناة ، ومعنى : لاأبالكم : الغلظة في الخطاب ؛ ولا يلقينكم بالقاف من الإلقاء وهو الرمي ، قال ابن سيدة : من رواه بالفاء فقد صحف وحرف ، وروى : لايوقعنكم ، والسَّوءة بالفتح الفعلة القبيحة ، والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجأ ـ ديوانه :٢٨٥

(٢) في سيبويه ٢٠٥/٢ (٣١٥/١) : وقال بعض ولد جرير ، قال في الحاشية : وتسب إلى عبد الله بن رواحة ـ السيرة ٧٩٤ ، والروض الأنف ٢٥٨/٢ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والخزانة ٣٦٢/١ ، والهمع ١٢٢/٢ ورواية سيبويه : يازيدَ زيدَ بفتح الأول والثاني ؛ قال : لأنهم قد علموا أنهم لولم يكرروا الاسم كان الأول نصباً ، فلما كرروا الاسم توكيداً تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لولم يكرروا .

قال السيرافيّ : مذهب سيبويه أن قولك يازيد زيد عمرو ؛ زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له ؛ ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني =

(**فصل**) : (حالُ المضافِ إلى الياء ، إن أضيف إليه منادى ، كحاله إن أضيف إليه غيرهُ) ـ فإذا قلت : ياغلامَ غلامي ، فحكمه حكم : قام غلامُ غلامي ؛ وقد تقدم في آخر باب الإضافة الكلام فيما يضاف إلى الياء ، ولا فرق بين أن يضاف إليه شيء أو لا ؛ وقال هناك ، وقد ذكر حذف الياء وقلبها ألفاً والاستغناء عنها بالفتحة[1] في النداء ؛ وربما وردت الثلاثة دون نداء ، وقال هنا : إن قلب الياء ألفاً وحذفها شذوذ ؛ وقد سبق تمثيل ذلك كله .

(إلاَّ الأمّ والعَمّ المضاف إليهما ابن ، فاستعمالهما غالباً بفتح الميم أو كسرها دون ياء) ـ وحكم ابنة وبنت كحكم ابن ؛ واحترز بغالباً من بقية اللغات ، وستأتي ؛ والفتح والكسر لغتان فصيحتان ، وقرئ بهما في السبعة في : « يابنَ أُمَّ » ، فالفتح على جعل الاسمين واحداً بالتركيب كبعلَبكَّ ، وهو قول سيبويه .

وقيل : لأن الأصل : أمّا بفتح ماقبل الياء ، فقلبت ألفا وحذفت ؛ وقال ابن الضائع : الاجتزاء بالألف[2] عن الفتحة ضعيف ؛ وأما الكسر فعلى حذف الياء ، والاجتزاء بالكسرة عنها ؛ وهو ظاهر كلام الزجاجيّ ، وعليه جرى المصنف ، والأصل : يابن أمي بلا تركيب ، فحذفت الياء ؛ وكلام المغاربة على أنه مركب ، فهو كأحد عشر مضاف إلى الياء .

=مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو زيد عمرو ، وحذف عمرو الأول اكتفاء بالثاني ؛ قال السيرافي : وعندي وجه ثالث ، لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قوي في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله : يازيد زيد عمرو ، فيكون زيد عمرو الثاني نعتاً للأول ، مثل قولنا : يا زيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب . وقد سبق توجيه هذا الشاهد عند تخريج الشاهد السابق على منواله . واليعملات الإبل القوية على العمل ؛ والذبل جمع ذابل أي ضامرة من طول السفر .. وروى :

☆ تطاول الليل هُديتَ فانزل ☆

وهو المناسب ، أي انزل عن راحلتك ، واحْدُ الإبلَ ، فإن الليل قد طال ، وحدث للإبل الكلال ، فنشطها بالحداء ، وأزل عنها الإعياء .

(١) في (غ) : بالألف

(٢) في (د) : بالفتحة عن الألف ، وليس هذا مقصوداً هنا .

(وربما ثبتت) ـ أي ياء المتكلم ؛ قال :

٥٠٠ ـ يـــا بنَ أمِّي ويـــا شُقَيِّـقَ نفسي أنت خليتني لـــدهرٍ شـــديـــدِ[1]

وتسكن وتحرك .

(أو قلبت ألفاً) ـ نحو :

٥٠١ ـ ☆ يابنةَ عَمّا لا تلومي واهجعي[2] ☆

(وتاءُ يـاأبتِ عوضٌ من يـاء المتكلم) ـ وكـذا التـاء في : يـاأُمَّتِ ، ولـذا لم يجتمعا إلاَّ في ضرورة ، نحو :

---

(١) في سيبويه ٢١٣/٢ (٣١٨/١) : وقـال الشـاعر ، أبو زُبيـد الطـائي . يـابن أمي ... البيت ، قال : وقالوا : يابن أمِّ ويابن عَمَّ ، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحـد ، لأن هـذا أكثر في كلامهم من : يـابن أبي ويا غلام غلامي ؛ وقد قالوا أيضا : يـابن أمِّ ويـابن عمِّ ، كأنهم جعلوا الأول والآخر اسما ، ثم أضـافوا إلى الياء .

قال في الحاشية : والشاهد فيه إثبات الياء في أمي لأنها غير مناداة ، فجرت في إثبـات اليـاء مجرى المضاف إليه في قولك : يابن زيدٍ في إثبات التنوين .

وقال في الـدرر ٧٠/٢ : استشهـد بـه على قلـة إثبـات يـاء يـابن أمي ؛ وفي التوضيح وشرحـه ، في مبحث : يابن أم ، ويابن عم ... والعرب لا يكادون يثبتون الياء والألف فيهما إلاَّ في الضرورة .

وفي ش . ش . العيني ١٥٧/٣ : قاله أبو زيد حرملة بن المنذر من شعر يرثي بـه أخـاه ؛ وفي معجم شواهد العربية أنه لأبي زبيد الطائي ـ ديوانه ٤٨

(٢) في سيبـويـه ٢١٤/٢ (٣١٨/١) : وقـالـوا : يـابن أم ويـابن عم ، فجعلـوا ذلـك بمنزلـة اسم واحـد ... وإن شئت قلت : حـذفوا اليـاء لكثرة هـذا في كـلامهم ، وعلى هـذا قـال أبـو النجم : يـابنـة عما .. البيت

قال السيرافي مـاملخصـه : فيها أربعـة أوجـه : فتح أمَّ وعمَّ ، إتبـاعـاً لنون ابن ، وموضعها خفض بالإضافـة ، ويجوز فيهما الكسر ، لأنهما لمـا جعلا كاسم واحـد حـذفت اليـاء وبقيت الكسرة ، كما يفعل في الاسم الواحد ، والوجه الثالث أن تثبت الياء ، وإثبـاتهـا على وجهين : أحـدهـا أن تثبتهـا كما تثبتهـا في غلامي ، والآخر وهو الأجود ، أن تثبتها كما في : يابنَ أخي ، ويـاغلامَ غلامي ، والرابع أن تجعل مكان الياء ألفا .

قال في الحاشية : والمجوع النوم بالليل خاصة . قـال : استشهـد بـه على إبـدال اليـاء ألفـاً كراهـة لاجتماع الكسرة والياء ، كما ذكر الشنتري .

٥٠٢ ـ أيــا أبتي لازلت فينــا فــإنمــا   لنـا أملٌ في العيش مـادمت عـائشا[1]

وكون اجتماعهما مخصوصاً بـالضرورة هـو قـول البصريين ، وأجـاز ذلـك في الكلام كثير من الكوفيين .

(وكسرُهـا أكثر من فتحهـا) ـ وقرئ بهما في السبعـة ، إلاّ أن أكثرهم على الكسر ؛ وقـال سيبويـه : وزعم ـ يعني الخليل ـ أنـه سمع من العرب من يقـول : ياأُمَّةُ لا تفعلي ، بالضم ؛ وذكر سيبويه : ياأبتُ أيضا بالضم ؛ وعلى إجـازة ذلـك الفراء والنحاس ، ومنعه الزجاج .

(وجعلها هاء في الخط والوقف جائز) ـ ولم تكتب في المصحف إلاّ بالتـاء ، وكتبُها هاء دون ذلك ، وبالتاء وقف عليها في السبعة ، وبعضهم بالهاء ، وكلاهمـا صحيح فصيح ؛ وقول المغـاربـة : إن الـوقف بـالهـاء للبصريين ، وبـالتـاء للفراء ضعيف ؛ ووقف أبو عمرو بالتاء ، وهو من رؤوس البصريين .

(فصل) : (يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير : يـاهَنُ ويـاهَنـان ويـاهَنُون) ـ وسبق في العلَم أن هَنـاً كنـايـة عن اسم جنس غير علَم ؛ وقـال ابن عصفور : هو كنايـة عن نكرة من يعقل ، وقـد يكنى بـه عن معرفـة من يعقل . وأصلُ هَنٍ : هَنَوٌ لقولهم : هنوات ، فحذفت لامه .

(وفي التـأنيث : يـاهنت ويـاهنتـان ويـاهنَـات) ـ وهنت بسكون النـون

---

(١) في ش . ش . العيني على الأشمـوني والصبـان ١٥٨/٣ قـال الأشمـوني : وأمـا قـولـه : أيـا أبتي .. البيت فضرورة .

قال العيني : والشاهد في أبتي حيث جمع فيه بين العوض والمعوض ، وهما التـاء ويـاء المتكلم ، لأن التاء عوض عن ياء المتكلم في قولـه : يـاأبت ؛ وهـذا لايجوز إلاّ في الضرورة ، وأجـازه مطلقـا كثير من الكوفية . وعائشاً خبر مادمت ؛ ولم ينسبه صاحب معجم شواهد العربيـة ولا العيني في الشواهـد الكبرى ٢٥١/٤

وفتحها ، كما سبق في العلَم ؛ وتاؤه للإلحاق والتأنيث ، كهي في أخت وبنت ؛ وسبق في العلم أيضا أنه في الكناية كهَنٍ .

(وقد يلي أواخرهن مايلي آخر المندوب) ـ وهو الألف وهاء السكت ، فتقول : ياهناه[1] وياهنانيه وياهنوناه[2] وياهنتاه[1] وياهنتانيه وياهناتوه . نقل أبو علي القالي في الأمالي عن أبي حاتم أن العرب تقول ذلك .

(ومنه : ياهناه بالكسر والضم) ـ فالكسر لالتقاء الساكنين ، والضم تشبيها بها الضمير ؛ وبالضم روي قوله :

٥٠٣ ـ وقد رابني قولُها : ياهَنا ... هُ وَيْحكَ أَلْحقْتَ شرًّا بشرِّ[3]

---

(١) قال الأشموني في خاتمته : بضم الهاء وكسرها .

(٢) في (ز) : وياهنانوه .

(٣) قال في المقتضب ٢٣٥/٤ : واعلم أن للنداء أسماء يُخَصُّ بها ، فمنها قولهم : ياهنَاهُ أقبل .. ولايكون ذلك في غير النداء ، لأنه كناية للنداء .. قال في الحاشية : ومثله في سيبويه ٣١١/١ ، وفي أمالي ابن الشجري ١٠١/٢ ـ ١٠٢ ؛ ولايقال : هذا هناه ، ولامررت بهناه ، وإنما يكنون بهذه الكلمة عن اسم نكرة ، كما يكنون بفلان عن الاسم العلم ، وهي مع ذلك كلمة ذم ، قال امرؤ القيس :

وقد رابني قولها ياهنا ... ه ويحك ألحقت شراً بشر

فمعنى ياهناه : يارجل سوء . واختلف البصريون في أصل تركيب هذه الكلمة ووزنها ، فذهب بعضهم إلى أن أصلها هناو ، فعال من هنوك ، فأبدلوا من الواو الهاء .

وقال آخرون : بل أبدلت من الواو الهمزة لوقوع الواو طرفا بعد ألف زائدة ، ثم أبدلت من الهمزة الهاء ، كما قالوا في إياك هياك ، وهذا عندي هو الصواب .

وقال قوم منهم : إن الهاء أصلية وليست ببدل ، وجعلوها من الكلم التي جاءت لامها في لغة هاء ، وفي أخرى واواً كسنة وعضة .. وقال الفراء وغيره من الكوفيين ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي زيد الأنصاري : إن الألف والهاء زائدان ، ولام الكلمة محذوفة كما حذفت في هن ، وقد رد هذا المذهب ابن جني .. وانظر اللسان ، وشرح ديوان امرئ القيس ص٩ ـ ١٠ .

ومنهم من يزيد الألف والهاء ، فيقول : ياهناه أقبل ، بضم الهاء وخفضها ، حكاها الفراء ؛ فمن ضم الهاء قدَّر أنها آخر الاسم ، ومن كسرها قال : كسرتها لاجتماع الساكنين .

(وليست الهاء بدلاً من اللام ، خلافاً لأكثر البصريين) ـ والأصل على هـذا القول : هَناو ، فالمادة : هـ ن و ، فتَعَاوَر على اللام الهاءُ والواوُ ؛ وإنما قالوا ذلـك لأن معنى ياهن وياهنـاه واحـد ، وليست الهـاء للسكت ، كما زعم القـائل الأول ، لثبوتهـا وصلاً ؛ ورُدَّ هـذا القول بـأنهـا جـاءت مكسورة ؛ ولو كان الأمر كما زعمـوا لوجب الضم ؛ وهاء السكت ثبت فيها الضم والكسر في الوصل بلا خلاف ؛ وقـال الفراء : يقال : ياحسرتاه ، بكسر الهاء وضمها ، والكسر أكثر ؛ وأمـا ثبوتهـا وصلاً فقـد جـاء ذلـك كما تقـدم ، وفي القرآن ، قـال تعـالى : ﴿ مَـاليَـهْ . هلَـكَ عنِّي سُلْطانيَهْ ﴾[1]، أثبتها في الوصل من السبعة غير حمزة ؛ وهذا القول الـذي اختـاره المصنف هو قول الفراء ، واختاره ابن عصفور أيضا ، ونسب للأكثرين .



(١) الحاقة :٢٨ ، ٢٩

٤٩ ـ باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها

الاستغاثة دعاءُ المستنصرِ المستنصَر به ، والمستعين المستعانَ به .

(إن استُغيثَ المنادَى أو تُعجِّبَ منه جُرَّ باللام مفتوحةً بما يُجر في غير النداء) ـ قال المصنف : المعروف في اللغة : استغثتُ زيداً ، قال تعالى : ﴿ إذ تستغيثون ربكم ﴾[1]، ﴿ فاستغاثه الذي من شيعته ﴾[2]، فالداعي مستغيث ، والمدعو مستغاث ، والنحويون يقولون : استغاث به فهو مستغاث به ، وكلام العرب بخلافه . انتهى .

وممن ذكره بالباء سيبويه في كتابه ، وجاء من كلام العرب كذلك ؛ قال :

٥٠٤ ـ حتى استغاثت بأهل الملح ماطَعِمَتْ ... في منزلٍ طعمَ نومٍ غيرَ تأويبِ[3]

وقال :

٥٠٥ ـ حتى استغاثت بماء لا رشاء له ... من الأباطح في حافاته البَرَكُ[4]

---

(١) الأنفال :٩

(٢) القصص :١٥

(٣) ، (٤) البيتان شاهدان على مجيء الفعل استغاث بالباء ، على ماذكره سيبويه في كتابه ، ويقول الشارح : وجاء من كلام العرب كذلك ، والمثالان من الشعر ؛ والشاهد في قوله : حتى استغاثت بأهل الملح ... وحتى استغاثت بماء ..

وفي اللسان ـ أوب : والتأويب في السير نهاراً نظير الإسآد في السير ليلا ... والتأويب أن يسير النهار أجمع ، وينزل الليل ؛ وقيل : هو تباري الرِّكاب في السير ..

وفي اللسان ـ برك : والبِرْكة كالحوض ، والجمع البِرَك ، يقال : سميت بذلك لإقامة الماء فيها ـ والبركة مستنقع الماء ، والبركة شبه حوض يحفر في الأرض ، لايجعل له أعضاء فوق صعيد الأرض ، وهو البِرْكُ أيضا ؛ والبُرْكة بالضم طائر من طير الماء أبيض ، والجمع بُرَك وأبراك .. والبَرَكُ أيضا الضفادع ، وقد فسر به بعضهم قول زهير ، يصف قطاة فرَّت من صقر إلى ماء ظاهر على وجه الأرض :

حتى استغاثت بماء ... البيت .

وجميع ما ينادى يصح كونه مستغاثاً ومتعجَّباً منه ؛ ويمتنع هناك كونه بَالْ ، إلاَّ فيما ذكر ؛ ولا يمتنع هنا لفصل الاسم من حرف النداء باللام ؛ ومثال المستغاث : يالله ؛ ومثالُ المتعجَّبِ منه : ياللماء !. وياللعجب !. وياللدواهي !.

وإنما سيق المتعجَّب منه هذا المساق ، لأن الاستغاثة لطلب النصر أو العون ؛ ورؤية الأمر العظيم المتعجَّب منه يقتضي بالعادة طلب الشخص من يرى ذلك ، فكأنه استغاث عند رؤية ذلك العظيم بما هو من جنسه ليحضر ، فقال : ياللماء !. وياللدواهي !.

وإنما جيء باللام ، لأن ذلك أعون على مَدِّ الصوت ، وهو معين على المقصود بالاستغاثة ، وفُتحت لأن المنادى واقع موقع المضمر ، مع قصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث به ؛ ثم قيل : زائدة ، لأن أدعو يتعدَّى بنفسه ، واختاره ابن خروف ؛ وقيل : متعلقة بيا ، وهو لابن جني : وقيل : بالفعل المقدَّر تعدِّياً ، وهو مذهب سيبويه ، واختاره ابن عصفور وابن الضايع . وإنما قوي العامل باللام ، مع تقدمه ، وهو فعل ، لالتزام إضماره .

وقوله : بما يجر في غير النداء ، يعني لفظاً أو تقديراً ، فتقول : يالَزيدٍ ويالَأحمدَ وياللزيدَين وياللزيدين وياللفتى وياللقاضي ويالَصاحبي ويالرقاش ويالهذا .

(وتكسر اللامُ مع المعطوفِ غيرِ المعاد معه يا) ـ نحو : يالَزيدٍ ولِعمروٍ ؛ قال :

٥٠٦ ـ يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مُغْتَرِبٌ ... يالَلكهولِ ولِلشُّبَّانِ للعَجَبِ[1]

(١) في الخزانة ١٥٤/٢ (٢٩٦/١) : على أن لام المستغاث إن عطفت بغير يا كسرت ، فلام=

وكسرت على أصلها[1]، ولالبس لعطفه على المستغاث ، فإن أعيدت يا فُتحت[2]، نحو :

٥٠٧ ـ فيا لَسعدٍ ويا للنَّاسِ كُلِّهم ويا لَغائبهم ويا لَمنْ شهدا[3]

وليس ذكر هذه اللام بلازم في المعطوف ، بل يجوز : يا لَزيد وعمرو ، ومنه :

٥٠٨ ـ يا لَعَطَّافِنا ويا لَرِياح وأبي الحشرج الفتى النَّفَّاحِ[4]

(ومع[5] المستغاث من أجله) ـ نحو :

مكرر ٥٠٦ ـ ☆ يالَلكهول وللشبان للعجب[6] ☆

ونحو :

للشبان مكسورة ، والقياس فتحها ، وجاز الكسر لعدم اللبس . والنائي أراد به بعيد النسب ، وبعيد الدار وصف لناءٍ؛ يقول : يبكي عليك الغريب ، ويُسَرُّ بموتك القريب ، وهو أحد الأعاجيب . والبيت لا يعرف قائله .

(١) أي على أصل لام الجرّ ، فإنها في الأصل مكسورة .

(٢) أي اللام .

(٣) لم أجد هذا البيت في مراجعي ، والشاهد فيه فتح اللام إن أعيدت يا كما في قوله : ويالَلناس ـ ويالَغائبهم ، ويالَمَنْ شهدا .

(٤) في المقتضب ٢٥٧/٤ (٥٣٥/٤) : الفتى الوضَّاح في موضع : الفتى النفَّاحِ ، قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ٣١٩/١ (٢١٧/٢) : على فتح لام المستغاث به المعطوف لتكرر يا مع المعطوف ؛ والشاهد هنا على عدم لزوم ذكر اللام مع المعطوف في قوله : وأبي الحشرج ، بدون لام ؛ والنفاح كثير النفح أي العطية ، ورواية المقتضب : الوضاح من الوضح ، وهو البياض ، كأنه أبيض الوجه لكرمه ؛ وعطاف ورياح وأبو الحشرج أسماء رجال من قومه ، يرثيهم ويقول : لم يبق للعلا والمساعي من يقوم بها بعدهم ، على ماجاء بالبيت الذي قبله :

يالَقومٍ مَنْ للنهى والمساعي !. يالَقومي مَنْ للندى والسماح !.

(٥) أي وتكسر اللام مع المستغاث من أجله .

(٦) جاء به هنا شاهداً على كسر اللام مع المستغاث من أجله في قوله : للعجب .

٥٠٩ - ☆ يالَقومي لِفُرقة الأحباب[1] ☆

وهي متعلقة بفعل محذوف غير الذي تعلقت به لام المستغاث ، أي أدعوك لزيد ، وقطع به ابن عصفور ؛ وقطع ابن الضايع بتعلقها بفعل النداء ؛ ولا يضر اتفاق اللفظين لاختلاف المعنيين ؛ وقال ابن الباذش : تتعلق بمحذوف في موضع الحال ، والأصل : يالعمرو مدعوًّا لزيد .

(وقد يُجَرُّ بِمنْ) - نحو :

٥١٠ - يـاللرجـال ذوي الألبـابِ مِنْ نفَرٍ لا يبرحُ السَّفَـهُ المُرْدِي لهم دِينَـا[2]

(ويستغنى عنه إن علم سببُ الاستغاثة) - كقول عديّ بن زيد :

٥١١ - ☆ وهل بالموت يالَلناسِ عارُ ؟ ☆[3]

وقال ابن العلج : وقد يجرونه مجرى النداء فيأمرون نحو :

---

(١) في سيبويه ٢١٩/٢ (٣٢٠/١) : قال في الحاشية : لم يعرف قائله ولا تتمته ؛ والشاهد فيه كسر اللام الثانية ، لأنها لام المدعو له ، أي المستغاث له .

(٢) في الدرر ١٥٦/١ : استشهد به على أن المستغاث من أجله قد يجر بمن ، قال : لأنها تأتي للتعليل كاللام ، وهذه عبارة التسهيل وشرح الدماميني له . والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد به في قوله : من نفر ، حيث جر المستغاث من أجله بمن ، وذلك لما قلناه من أن من للتعليل قال : ولم أعثر على قائله .

(٣) في الدرر ١٥٦/١ :

فهل من خالد إما هلكنا وهل بالموت يالَلناسِ عارُ ؟

وفي (ز ، غ) : من عار ؟ قال في الدرر : استشهد به على أن المستغاث من أجله قد يحذف إن علم ولم يقدره ؛ وفي التسهيل وشرحه للدماميني : ويستغنى عنه - أي عن المستغاث من أجله . إن علم سبب الاستغاثة ، كقول الشاعر - عديّ بن زيد - :

☆ وهل بالموت يالناس عار ؟ ☆

أي ياللناس لمن يشمت بنا .

٥١٢ ـ يـــالبكرٍ أنشروا لي كليبـــاً   يـــالبكرٍ أين أين الفِرارّ ؟[١]

(وقد يُحذف المستغاث ، فيلي يا المستغاثُ من أجله) ـ ولامه على حالها من الكسر ، نحو :

٥١٣ ـ يـــا لأُنـــاسٍ أَبَـوْا إلاَّ مثـــابرةً   على التـوغُّـل في بغي وعـــدوان[٢]

أي يالقومي لأناس ؛ ولام المستغاث ولام المستغاث لـه إذا دخلتـا على اليـاء كُسِرَتا ، أو على مضمر غيره فُتحتا ؛ وأجاز ابن جني في قوله :

٥١٤ ـ فيـاشـوق مـاأبقى !. ويـالي من النـوى

ويادمع ماأجرى !. وياقلب مـاأصبَى !.[٣]

---

(١) في الخزانة ١٦٢/٢ (٣٠٠/١) : على أن هذه اللام داخلة على المنادى المهدد ، وهذا المعنى هو الجيد ، ومأخذه من هذا البيت واضح لاخفاء به ، ولامعنى للاستغاثة فيه كما حققه الشارح ؛ وفيه مخالفة لسيبويه في جعلها للاستغاثة ؛ وحملها النحاس على الاستهزاء فقال : إنما يـدعوهم ليهزأ بهم ، ألا تراه قال : أنشروا لي كليبا ؟ وقال الأعلم : والمستغاث من أجله في البيت هو المستغاث به ، والمعنى : يـالبكر أدعوكم لأنفسكم ، مطالباً لكم في إنشاء كليب وإحيائه ، وهذا منه استطالة ووعيد ، وكانوا قـد قتلوا كليبـاً أخاه في أمر البسوس . وهـذا البيت لمهلهـل أخي كليب . وقـولـه : أنشروا ـ يقـال : أنشر الله الميت إذا أحياه ، ويتعدى بدون الهمزة أيضا ، فإن نشر من باب قعد ، جـاء لازمـا نحو : نشَر الموتى : أي حَيُوا ، ومتعديا نحو : نشرهم الله .

(٢) في الدرر ١٥٦/١ : استشهد به على أن المستغاث به قد يحـذف ، فيلي يـا المستغـاث من أجلـه ، أي : يالقومي لأناس ؛ واستشهد به الدمـاميني على هـذا المعنى ، قـال : أي : يـالقومي ، لأن التـالي يـا لايصلح هنا مستغاثا ، وإن صح نداء الناس في الجملة ، لكنه هنا لم يقصد الاستنصـار بهم لأنهم مهجوون بهذا الوصف الذي وصفهم به ، ولايهجو عاقل من يستنصر بـه . والمثابرة المواظبـة والمـداومـة ، والتوغل التعمق . ولايعرف قائله .

(٣) في منهج السالك ١٤١/٢ قال الأشموني في تنبيهاته : ماأطلقه من فتح لام المستغـاث هو مع غير ياء المتكلم ، فأما معها فتكسر نحو : يالي ، وقد أجـاز أبو الفتح في قولـه : فيـا شوق مـاأبقى ... البيت أن يكون استغاث بنفسه ، وأن يكون استغاث لنفسه ، والصحيح ، وفـاقـاً لابن عصفور أن يـالي حيث وقع مستغاث له ، والمستغاث به محذوف ، بنـاء على مـا سيـأتي من أن العـامل في المستغـاث فعل النـداء المضمر ، فيصير التقدير : يا أدعو لي .. وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها .

كون يالي مستغاثا ، كأنه استغاث بنفسه من النوى ، كونه مستغاثا له ، فيكون استغاث لنفسه ، وحذف المستغاث ؛ وعيَّن ابن عصفور الثاني ، لئلا يرجع الكلام إلى : أدعو لي ، وهو ممتنع في غير بابه ، وهذا بناء منه على مذهب سيبويه في متعلق اللام ، ولا يرد ذلك على القولين الآخرين .

(وإن ولي يا اسمٌ لا ينادَى إلاَّ مجازاً ، جاز فتحُ اللام ، باعتبار استغاثته ، وكسرُها باعتبار الاستغاثة من أجله ، وكون المستغاث محذوفاً) - وعلى ذلك جاء عن العرب الوجهان في : ياللعجب ، وياللماء ، وياللدواهي ؛ ففتح اللام على جعله بمنزلة المستغاث ، والمعنى : تعال فقد جاء وقتك ، وإنما يفعل ذلك عند الاستعظام ؛ وكسرها على حذف المستغاث ، والمقصود أنك دعوته لذلك الشيء

(وربما كان المستغاث مستغاثاً من أجله تقريعاً وتهديداً) - نحو : يالَزيدٍ لِزيدٍ !. أي أدعوك لنفسك ؛ وجعل منه قول مهلهل :

يالبكر أنشروا لي كليباً ... البيت .

(وليست لام الاستغاثة بعض آلٍ ، خلافاً للكوفيين) - وقال ابن عصفور : إن الفراء حكى هذا المذهب عن بعض الناس ، ووُجِّهَ بالوقف على اللام ، نحو :

٥١٥ - فخيرٌ نحنُ عند البَأْسِ منكم ... إذا الداعي المثوِّبُ قال : يالا[1]

= قال العيني في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١٦٣/٣ : قيل إنه من كلام المحدثين - وقد نسبه في معجم شواهد العربية للمتنبي ، ديوانه ٤٠/١ - قال معناه : ياقومي شوقي ماأبقاه ، وما للتعجب مبتدأ ، وأبقى خبره ، وكذا الكلام في الشطر الثاني . والشاهد في : ويالي من النوى ، فإن اللام فيه لام الاستغاثة ، وهي مكسورة ؛ وعن ابن جني يجوز كونه مستغاثا به ، كأنه استغاث به من النوى ، وهو البعد ؛ وأصبَى أفعل من صبا يصبو إذا مال .

(١) في المغني ٢١٩/١ : وزعم الكوفيون أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل ، والأصل : ياآل زيد ، ثم حذفت همزة آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، واستدلوا بقوله : فخير نحن عند الناس .. البيت برواية : عند الناس ، والتحقيق من (ز) والخزانة برواية : عند البأس ، وهو أنسب =

فأصل يالزيد على هذا : ياآل زيد ، فحذفت الفاء والعين وبقيت اللام ، ونظيره قولهم : مُ الله في : أيمن الله ؛ ورد هذا القول بكسرها في : يالزيد ولعمرو ، ورد أيضا بقولهم : يالك ، فلا يكون أصله : ياآلك ؛ وإن قلنا : تضاف آل إلى المضمر ، إذ لا يجوز : ياغلامك إلاَّ في الندبة ؛ على أن السيرافيّ منعه في الندبة أيضا ، وفيه بحث ؛ وأما يالا فيحتمل أن الأصل : ياقوم لافرار ، فتكون لا نافية ؛ ويحتمل كونها لام الجر لحقتها ألف الإطلاق ، واكتفى بها من المجرور ، كالاكتفاء بالفاء في قولهم : بلى فا ، أي فافعل[1].

(وتعاقبها ألف كألف الندبة[2]) ـ فيدخل في المستغاث والمتعجب منه بدل اللام ألفٌ في آخر الكلمة ، ومنه :

= للموقف ؛ قال ابن هشام : فإن الجارّ لايقتصر عليه ؛ وأجيب بأن الأصل : ياقوم لافرار ، أو لا نفر ، فحذف مابعد لا النافية ؛ أو الأصل : يالَفلان ، ثم حذف مابعد الحرف ، كما يقال : ألا تا ؟ فيقال : ألا فا ؛ يريدون ! ألا تفعلون ؟ وألا فافعلوا .

وفي الخزانة ٦/٢ (٢٢٨/١) برواية :

فخير نحن عند البأس منكم ... البيت .

قال : على أن اللام خلطت بيا ، أراد أنه خلطت لام الاستغاثة الجارة بيا حرف النداء ، وجعلتا كالكلمة الواحدة ، وحُكيتا كما تحكى الأصوات ، وصار المجموع شعاراً للاستغاثة .

قال أبو زيد في نوادره : أراد يالَبني فلان ، يريد حكاية الصارخ المستغيث ؛ وهذا مذهب أبي عليّ وأتباعه ، والأصل عندهم : يالَبني فلان ، أو يالَفلان ، فحذف مابعد لام الاستغاثة ـ على النحو المبين في المغني ـ وهذا أحد مذاهب ثلاثة .

ثانيها : أن المنادى والمنفيّ بلا محذوفان ، أي ياقوم لاتغدوا . ذكره ابن مالك في شرح التسهيل ، وابن هشام في المغني .

ثالثها : أنه بقية ياآل فلان ؛ وهو مذهب الكوفيين ... قال الشارح المحقق : وهو ضعيف ؛ لأنه يقال ذلك فيما لا آل فيه نحو : يالله ، وياللدواهي ، ونحوهما .

(١) والعبارة في المغني والخزانة : أو الأصل : يالَفلان ، ثم حذف مابعد الحرف ، كما يقال : ألاتا ؟ فيقال : ألافا ؛ يريدون : ألا تفعلون ؟ وألا فافعلوا .

(٢) في (ز) وفي بعض نسخ التسهيل : كألف المندوب .

٥١٦ ـ حتى يقـولَ النـاسُ ممـا رأوا   يـاعجبـاً للميتِ النـاشرِ[1] !.

وإذا وقفت ألحقت هـاء السكت ، لا إذا وصلتَ ، فتقـولَ : يـاعجبـاه !. وكلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل ، ولا يجمع بين اللام والألف ، فلا يقـال ! يـالعجبـا !. ولهـذا قـال : وتعـاقبهـا ؛ وهـذا كقـولهم : جحـاجحـة وجحاجيح ، فجعلوا الهاء بدلا من الياء ، ولا يجتمعان ؛ والجحاجحة والجحـاجيح جمع الجحاجح ، وهذا جمع الجحجاح وهو السيد[2] .

(وربما استغنى عنهـا[3] في التعجب) ـ وكـذا في الاستغـاثـة ، فتقول فيهما : يالزيد ، ويـاللعجب !. ويـازيـدا ، ويـاعجبـا ، إن وصلت ، وتزيـد الهـاء إن وقفت ؛ ويازيدُ ، وياعجبُ ، كصورة النداء ، ومنه :

٥١٧ ـ ☆ ياريَّها اليوم على مبير[4] ☆

---

(١) جاء به في الخصائص ٣٢٥/٣ على الجمع بين قوله تعالى : ﴿ والذين يرمون المحصنـات ثم لم يـأتوا بأربعة شهداء ، فـاجلـدوهم ثمـانين جلـدة ﴾ ـ النور ٤: ـ وقول الشـاعر : حتى يقول النـاس ... البيت والتقاؤهما أن معنى الآية : فاجلدوا كل واحد منهم ثمانين جلـدة ؛ ومعنى قولـه : حتى يقول النـاس ، أي حتى يقول كل واحد من الناس : ياعجبا !. ؛ ألا ترى أنه لولا ذلك لقيل : ياعجبنا !.

والشاهد هنا على دخول ألف كألف الندبـة في آخر المستغـاث والمتعجب منـه بـدل اللام في قولـه : ياعجبًا !. والبيت للأعشى ، وهو في الغزل ، وقبله :

لـو أسنـدت ميتـاً إلى نحرهـا   عـاش ولم ينقـل إلى قـابر .

والناشر الذي حي بعد الموت ، والقابر وصف من قبر الميتَ إذا دفنه ـ ديوان الأعشى ١٠٥/

(٢) وفي اللسـان ـ جحح : والجحجح السيـد السمح ، وقيـل : الكريم ، وفي حـديث سيف بن ذي يزن :

بيض مَقالبة غُلب جحاجحة

جمع جحجاح وهو السيد الكريم ...

(٣) في هامش (ز) : أي عن الألف المعاقبة للام الاستغاثة في التعجب إذا دل دليل على ذلك .

(٤) لم أجـده فيا تحت يـدي من مراجـع ، وهـو شـاهـد على الاستغنـاء عن الألف المعـاقبـة لـلام =

يريد ناقته ؛ تعجب من كثرة ريّها على هذا الماء .

(**فرع**) : لاتجيء مع المستغاث والمتعجب منه إلاَّ يا خـاصـة ، وقلَّ مجيء وا ، ومنه قول عمر لعمرو بن العاص : واعجبا لك يابن العاص .

☆ ☆ ☆

=
الاستغاثة في التعجب ، حيث جاء كصورة النداء في قولـه : يـارَيَّهـا اليوم على مبير ، متعجبـاً من كثرة ريها على هذا الماء .

٥٠ ـ باب الندبة

يقال : ندَب الميت أي بكى عليه وعدد محاسنه ، يندبه ندباً ، والاسم النُّدبة بالضم .

(المندوب هو المذكور بعد يا أو وا تفجعاً لفقده ، حقيقةً أو حكماً) ـ ولا يستعمل للندبة غير الحرفين ؛ ووا هي الأصل ؛ والحقيقة كقول الباكي على ميت : وازيداً ، أو يازيدا ؛ ومنه قول جرير ، يرثي عمر بن عبد العزيز ، رضي الله عنه :

٥١٨ ـ نَعَى النعاةُ أميرَ المؤمنين لنا ... ياخير من حجَّ بيتَ الله واعتمرا[1]
حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله ياعمرا

والحكم بتنزيل الموجود منزلة المفقود ، كقول الخنساء ومن أسر معها من آل صخر ، وصخر غائب ، لا يرجى حضوره : واصخراه ! واصخراه !

(أو توجُّعاً لكونه محلَّ ألم أو سببَه) ـ كقول قيس العامريّ :

٥١٩ ـ فوا كبدا من حُبِّ مَنْ لا يحبني ... ومن عبراتٍ مالهنَّ فناءُ[2]

---

(١) في الدرر ١٥٥/١ : استشهد به ـ في الهمع ـ على أن ألف المندوب قد تعرى من الهاء ؛ والبيت من شواهد العيني ، قال : الاستشهاد فيه ههنا في قوله : ياعمرا ، حيث ألحق في آخره ألف الندبة ؛ لأنه الذي انتهى به الاسم ؛ واستشهد به في التصريح على أن المندوب هو المتفجع عليه حقيقة ، وكذلك الدماميني ، وهو موضع الاستشهاد هنا . والبيت من قصيدة لجرير يرثي عمر بن عبد العزيز . ديوانه /٣٠٤

(٢) استشهد به في التصريح ١٨١/٢ على أن المندوب هو المتوجع منه لكونه محل ألم ، كقول قيس العامري المجنون : فواكبدا ـ البيت ؛ وهو موضع الاستشهاد هنا .

وقول ابن قيس الرقيات :

٥٢٠ ـ تبكيهمُ دهمـــــاءُ مُعْـــولـــــةً وتقـــول سلمى : وارزيَّتِيَــــــهْ[1]

(ولا يكون اسم جنس مفرداً) ـ فلا يقال عند الجمهور : وارجلاه ! وأجاز الرقاشيّ ندبة النكرة ؛ وفي الخبر : واجَبلاه ! وهو نادر . وخرج بمفرد نحو : واغلام زيداه !

(ولا ضميراً) ـ فلا يجوز : وا أنتاه !.

(ولا اسم إشارة) ـ نحو: واهذاه !

(ولا موصولاً بصلة لا تعينه) ـ فلا يجوز : وامَنْ ذهباه ! فإن عينت جاز نحو : وامن حفر بئر زمزماه ! وشرط الموصول الخلو من ال ، وكونه في الشهرة كالعلَم.

(ويساوي المنادى في غير ذلك من الأقسام) ـ فيكون علما مفردا ، أو مضافا، ومنقولا عن جملة ، واسم جنس مضافا ، وموصولا بغير ال معينا بصلته .

(والأحكام) ـ فيضم في الندبة ما يضم في النداء ، وينصب فيها ما ينصب فيه ، نحو : وازيدُ ، واغلامَ زيدٍ ، واضارباً زيداً ، واثلاثةً وثلاثين ؛ وإن دعت ضرورة إلى تنوينه جاز مع الضم ، وجاز النصب ، وبه روي قوله :

---

(١) رواية التصريح : يبكيهم الدهماء ... قال في حاشية المقتضب : استشهد به سيبويه ٣٢١/١ على إدخال هاء السكت على المندوب لبيان الحركة في الوقف ، بعد أن قدر المندوب على غير حاله في غير الندبة من حذف الزيادة التي تلحق آخره ؛ ونص المبرد : وأما قوله : تبكيهم دهماء من البيت ، فإنه لم يجعل للندبة علامة ، وأجرى مجرى قول من دعا وحرك الياء فقال : واغلاميَ ، أقبل ؛ فأثبت الهاء لبيان الحركة . وفي حاشية سيبويه : والبيت لابن قيس الرقيات يرثي سعدا وأسامة ابني أخيه ، وكانا قتلا في المدينة يوم الحرة ـ ديوانه ٩٩ ـ والدهماء السوداء ، وهي أيضا العدد الكثير من الناس ، والمعولة الباكية ، وهي حال مؤكدة ؛ والرزية المصيبة ، وأصلها من المهموز : رزيئة . وفي البيت روايات : تبكيهم أسماء .. وتقول ليلى .. وتقول سعدى .

٥٢١ ـ وافقعســــــــــاً ، وأين مني فقعسٌ   أإبلي يـــأخـــذهـــا كرَوَّسٌ[1] ؟

ولو قيل : وافقعسٌ لجاز ؛ وهذا قول البصريين في الرجز ؛ وقال الكسائيّ والفراء وابن الأنباريّ : العرب تعوض من علامة الندبة تنويناً في الوصل ، يقولون : وازيداً ، واعمراً ، تشبيها بالمنصوب ، إذا وقف عليه لم ينون ، وإن وصل نون ، وأنشد الكسائيّ الرجز على ذلك . وفقعس أبو قبيلة من بني أسد ، وكروّس بتشديد الواو اسم رجل ، ويقال للعظيم الرأس كروّس .

(ويتعين إيلاؤه وا عند خوف اللبس) ـ نحو : وازيدُ ، في ندبة من مات ، ويالحضرة من اسمه زيد .

(ويلحق جوازاً آخر ماتمّ به ألفٌ) ـ وليس إلحاقها بحَتْمٍ ، فيجوز : وازيدُ ، ووا زيدا ؛ ودخل فيما ذكر المفرد وغيره ، فتقول : واغلامَ زيداه ، واثلاثةً وثلاثيناه ، وامن قتله ابن ملجماه ، يعني علياً ، رضي الله عنه ، وامعدي كرباه ، واسيبويهاه ؛ وكذا واتأبط شراه ، ومنع هذا الشلوبين ، لأن الندبة مغيرة للحكاية مفسدة لها ؛ وكلام غيره على جوازه ، وهو قضية كلام سيبويه ؛ وتقول عند سيبويه فيمن اسمه اثنا عشر : وااثنا عشراه ، كقولك فيمن اسمه رجلان : وارجلاناه ؛ وعند الكوفيين : وااثنيْ عشراه ، كقولك : واغلامَ زيداه ؛ وأجاز ابن كيسان الوجهين .

---

(١) في الدرر ١٤٨/١ : استشهد به على أن وا من حروف النداء ، قال : والجمهور على أنها من حروف الندبة ، والرجز من شواهد العيني في باب الندبة ، على تنوين فقعساً ، قال : فإنه لما اضطر نونه بالنصب ، ويجوز ضمه أيضا ، وقال ابن مالك : كذا روي بالنصب ، ولو قيل بالضم جاز ؛ وكذا استشهد به الدماميني ـ في شرح التسهيل ـ والتصريح ؛ وزاد الثاني : إلاّ أنه لايكون نكرة كرجل ، فلا يقال : وارجلاه ، خلافا للرِّياشيّ ، مدعياً أنه جاء في الحديث : واجبلاه ؛ فإن صح فإنه نادر . انتهى . واستدرك يس عليه فقال : هذا إنما هو في المتفجع عليه ، أما المتوجع منه فإنك تقول : وامصيبتاه ، وإن لم تكن المصيبة معلومة . وقد نسب الكسائيّ البيت لبعض بني أسد .

(يُفتح لها) ـ أي للألف .

(متلوُّها متحركاً) ـ نحو قولك في : يازيد : يـازيـداه ، وفي عبـد الملـك : ياعبد الملكاه .

(ويحذف إن كان ألفاً) ـ نحو : واموساه ، فالتقى ساكنـان ، فحـذفت ألف موسى ،لأن الأخرى تدل على معنى .

(أو تنويناً) ـ نحو : واغلامَ زيداه .

(أو ياءً ساكنةً مضافاً إليها المندوب) ـ نحو : واغلاماه ، تريد :واغلامي ؛ وهـذا مـذهب المبرد ؛ وأوجب سيبويـه إثبـات اليـاء ، فتقـول عنـده في لغـة من سكن ، فقال : ياغلامي : واغلامياه .

وخرج بقوله : ساكنة المتحركة فتفتح نحو قولك : يـاغلاميـاه ، في لغـة من قال : ياغلاميَ بفتح الياء ، وكذا واظبياه ، فيمن اسمه ظبي ؛ وبمضـاف السـاكنـة ولا إضافة فتثبت وتحرك بالفتح ، فتقول : وامن يرمياه ، واغلام القاضياه ، هذا إن قبلت الحركة ، وإن لم تقبل حذفت ، وجعلت علامة النـدبـة يـاء نحو : وامن أستعين بهيه .

(وقد تفتح) ـ أي اليـاء المـذكورة ، فيقـال : واغلاميـاه ، وقـد عرفت مـا فيه ؛ وأجاز ابن عصفور الوجهين بلا ترجيح ؛ قال ابن العلج : وقد تحـذف هـذه الألف ويكتفى بالهاء ، نحو قوله : وارَزِيَّتيَه .

(وقـد تلحق ألفُ النـدبـة نعتَ المنـدوب) ـ نحو : وازيـدُ الطويلاه ؛ وهو مـذهب يونس والفراء وغيره من الكوفيين ؛ ومـذهب سيبـويـه والخليـل وعـامـة البصريين المنـع ؛ واحتجـوا لمن أجـــاز بقــول بعض العرب : واجُمْجُمتَيَّ

الشَّامِيَّتَيْناه[1] ؛ ذكروا أنه سمع من عربي ضاع منه قدحان من خشب ، وقيل : هذا من تمثيل يونس ؛ وعلى أنه مسموع من العرب أبو البقاء[2] وابن عصفور .

(والمجرور بإضافة نعته) ـ أى نعت المنعوت[3] المندوب ، نحو :

٥٢٢ ـ ألا يـاعَمروُ عَمْراه وعمرو بن الـزُّبَيْراه[4]

(ويقاس عليه ، وفاقاً ليونس) ـ وذلك لتوسعهم فيها ، فلحقت عمراه ، وهو توكيد مندوب ، والزبيراه ، وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب ، والنعت كا لمضاف إليه ؛ قال يونس : لم تلحق المضاف إليه إلاَّ لكونه مع المضاف كالشيء الواحد ، والنعت مع المنعوت كذلك ؛ وفرق سيبويه بأن المضاف إليه من

---

(١) في سيبويه ٢٢٦/٢ (٣٢٤/١) : وأما يونس فيُلحق الصفةَ الألفَ ، فيقول : وازيدُ الظريفاه ، واجمجمتَيَّ الشَّاميَّتيناه . وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ . وفي الحاشية قال السيرافيّ : ندبة الصفة قول يونس والكوفيين ، والذي حكاه سيبويه عن يونس ، لست أدري : ألحاق علامة الندبة له من قياس يونس ، أو مما حكاه عن العرب فنحتج له به ؟ ويقال : إن الجمجمة هي القدح ، وإن إنسانا ضاعت له قدحان فندبها .. وقد يجوز أن تكون جمجمتيَّ الشاميتيناه من جماجم العرب ، يعني ساداتهم ورؤساءهم ، وقد احتج الخليل لبطلان ندبة الصفة ببطلان ندبة الخبر ، وقال من يخالفه : ليس الخبر مثل الصفة ، لأن الخبر منقطع عن المندوب ، والصفة من تمامه . وقال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٦٩/٣ : واجمجمتيَّ بضم الجيم تثنية جمجمة تطلق على عظم الرأس المشتمل على الدماغ ، وعلى القدح من خشب ، وهو المراد هنا .

(٢) العُكْبَريّ أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين توفي ببغداد سنة ٦١٦هـ ، وسيكون الفهرس الكامل للأعلام في نهاية الجزء الثالث والأخير من هذا الشرح إن شاء الله .

(٣) سقطت من (د)

(٤) في شرح الشواهد الكبرى للعيني(هـ / خ)٢٧٣/٤ : لم أقف على اسم قائله ـ ولم ينسبه في معجم الشواهد ـ قال : وأراد بعمرو عمرو بن الزبير بن العوام ؛ وألا للتنبيه ، ويا حرف نداء ، وعمرو منادى مفرد معرفة ، وعمراه تأكيد للمنادى ومندوب ، وقوله : عمرو بن الزبيراه عطف عليه . والشاهد في تحريك الهاء فى عمراه وفي الزبيراه بالضم ؛ وذلك لأن المندوب إذا وقف عليه لحقه بعد القلب هاء السكت نحو : وازيداه ، ولا تثبت الهاء في الوصل إلاَّ في الضرورة ، والبيت من الضرورة .

تمام الأول ، وهو بمنزلة التنوين ؛ وإذا ثبت السماع وكثر فالوجه القياس ..

(وقد تلحق منادى غير مندوب ولا مستغاث ، خلافا لسيبويه) ـ قال المصنف : أجاز غيرُ سيبويه أن تلحق الألف منادى خاليا من تعجب واستغاثة وندبة ، وذكر قول امرأة لعمر بن أبي ربيعة أنها رأت من نفسها ماهو أمنية المتمني ، فصاحت : ياعمراه ، فقال عمر : ياليتكاه

(وتليها في الغالب ، سالمةً ومنقلبة ، هاءٌ ساكنة ، تحذف وصلاً) ـ وذكر الغالب ، لأنه يجوز عدم ذكرها ، فتقول : وازيدا ، بغير هاء ؛ ومعنى سالمة أنها باقية على حالها ألفاً ، ومعنى منقلبة أنها تقلب بمجانس الحركة التي قبلها ، كما سيأتي ، فتقول في الوقف جوازاً : وازيداه ، واغلامَ زيداه ، وكذا الباقي .

(وربما ثبتت) ـ أي في الوصل ، مكسورةً ومضمومةً ؛ وهو قول الفراء ، فأجاز إثباتها فيه بالحركتين ؛ ومذهب سيبويه وعامة النحويين ، منع إثباتها في الوصل ؛ وما جاء منه فمن إجراء الوصل مجرى الوقف الذى لا يكون إلاَّ في الضرورة ؛ وقولهم في هذه المسألة ضعيف ، وسبق في باب الاستغاثة ما يوضح ذلك .

(ويستغنى عنها وعن الألف فيما آخره ألف وهاء) ـ فلا يقال في : عبد الله : واعبد اللّهاه ، ولافي : جهجاه علَما : واجهجاهاه ، لما فيه من الثقل ؛ وصرح المغاربة بجواز : واعبد اللّهاه ، وإطلاق غيرهم من النحاة يقتضيه . ويقال : جهجهت بالسبع صحت به ليكفَّ ، ويقال : تجهجه عنّي أي انته .

(ولا تحذف همزة ذي ألف التأنيث الممدودة ، خلافاً للكوفيين) ـ فلا تحذف الهمزة كانت لغير التأنيث أو له ، فتقول في من اسمه : كساء : واكساءاه ؛ وإجازة الكوفيين حذف ما للتأنيث نحو : واحمراه في من اسمه حمراء ، يحتاج إلى سماع ؛ فالهمزة كالحرف الصحيح ، ولا يُحذف .

(**فصل**) : (يُبدل من ألف الندبة مجانسٌ ما وليتْ من كسرة إضمار) ـ فتقول في أنتِ بكسر التاء علماً : واأنتيه ، وكذا واغلامكيه في غلامكِ بكسر الكاف ، دفعاً للبس ؛ ومنع السيرافيّ : واغلامكَ ، كما امتنع في النداء : ياغلامكَ ، ويحتاج جوازه إلى سماع .

(أو يائه) ـ نحو أن تسمي بقومي ، فتقول : واقوميه ، بحذف ياء قومي للساكن ، ولم تبق الألف لئلا يلتبس بـ واقوماه .

(أو ضمته) ـ نحو : واغلامهوه ، واغلامهموه[1] ، وتحذف صلة الهاء والميم للساكنين ، وتقلب ألف الندبة لضم ما قبلها ، لئلا يلتبس لو قلت : واغلامهاه بـ واغلامهماه .

(أو واوه) ـ فلو سميت بقاموا ، قلت : واقاموه ؛ نص عليه سيبويه ، وتحذف واو قاموا للساكنين ، وتقلب ألف الندبة واواً ، لأجل أمن اللبس ؛ إذا لو قلت : واقاماه لالتبس .

(وربما حَمل أمنُ اللبس على الاستغناء بالفتحة والألف عن الكسرة والياء) ـ كما سبق من قول ابن أبي ربيعة : ياليتكاه ، لتلك المرأة التي ذكرت له ماذكرت .

(وقلبُها ياءً بعد اسمٍ مثنى جائز ، خلافاً للبصريين) ـ في التزامهم فتح النون ، فيقولون : وازيداناه ؛ وأجاز الكوفيون هذا ، وقلب الألف ياء ، نحو : وازيدانيه ؛ ويدل لهم أن أبا حاتم حكى أن العرب تقول في نداء هَنٍ مثنى : ياهنانيه .

---

(١) سقطت من(ز) .

(ولا تُقلب بعد كسرة فَعالِ) ـ فلا يقال :[1] وارقاشيه ، بل : وارقاشاه ،إذ لا لبس .

(ولا بعد كسرة إعراب) ـ فلا يقال : واعبدَ الملكيه ، بل : واعبدَ الملكاه ،لأمن اللبس .

(ولا يحرك لأجلها تنوين بكسرٍ ولا فتح) ـ بل يحذف لالتقاء الساكنين ، فتقول : واغلام زيداه ، كما تقدم ؛ وهذا قول البصريين ؛ قال ابن عصفور : وأهل الكوفة يحركونه ، فيقولون : واغلامَ زيدناه ؛ وزعموا أنه سمع من كلام العرب ؛ وقال ابن أصبغ : أجاز الفراء حذف التنوين وإقرار الكسرة وقلب الألف ياءً ، أي فتقول : واغلامَ زيديه ، وأجاز إثباته وتحريكه ، لالتقاء الساكنين ، بالكسر ، إن شئت ، نحو : واغلامَ زيدِنيه ، أو الفتح كما سبق .

(ولا[2] يستغني عنها بالفتحة) ـ فلا يقال[3] : واعمرَ ، بحذف الألف وإبقاء الفتحة .

(خلافاً للكوفيين في المسائل الأربع[4]) ـ وهي مسألة فَعالِ وما بعدها ؛ قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن لم يثبت ، فالأخذ به ضعيف ؛ وقد سبق أن في بعضها سماعاً ، كما ذكروا .

☆ ☆ ☆

من (١) إلى (٣) سقط من (د) .

من (٢) إلى (٤) سقط من (غ)

٥١ ـ باب أسماء لازمت النداء

أي لم تستعمل مبتدأ ولا فاعلاً ولا مجرورةً ، ولا نحو ذلك ، بل لم تستعمل إلاَّ في النداء .

(وهي : فُلُ وفُلَة) ـ نحو : يا فلُ ويا فُلَة . وقال الشلوبين وا بن عصفور والمصنف وغيرهم : إن فلُ وفُلَة المستعملَين في النداء كنايتان عن العلَم العاقل ، ففلُ كناية عن علم المذكر ، وفلة كناية عن علم المؤنث ، فهما بمعنى فلان وفلانة ، فحصل فيهما الحذف ، ولم يحذفوا إلاَّ في النداء ؛ وكلام الشلوبين وغيره على أن المحذوف منهما ما كان فيما هما بمعناهما ، وهو الألف والنون ؛ وكلام سيبويه في التصغير قد يعطى قيداً ، إلاَّ أن كلامه في الترخيم على أن فلُ كناية عن رجل ، وفلة كناية عن امرأة ، وأن الكلمتين ليستا من فلان وفلانة ، وأن فلُ وفُلَة كهنٍ وهنةٍ ، حذفت لام كل منهما ؛ فالأصل على هذا فاء ولام وحرف علة ؛ وأجاز ا بن خروف الوجهين ، وقال : فُلُ لايستعمل إلاَّ في النداء ، ويجوز كونه محذوفاً من فلان ، وكونه كلمة محذوفة استعملت في النداء كناية عن رجل ؛ وعلى المقالة الأولى الكوفيون ؛ وتقول في التسمية بفلُ المختص بالنداء ، إذا صغرت على الأول فُلين وعلى الثاني :فُلَيّ .

(ومكر مان) ـ فيقال للعزيز المكرم : يا مكرمان ؛ وقال ا بن السيد : إنما يكون هذا في الذم ، وما في النسخ من : يا مكرمان تصحيف يامكذبان .انتهى .

والأخفش وسيبويه ذكراه كما هو المشهور ، ولم ينص سيبويه على الذم في : مفعلان .

(وملأمان وملأم ولؤمان) ـ وتقال هذه الثلاثةفي نداء ضد العزيز المكرم .

(ونَوْمان) ـ يقال في نداء الكثير النوم : يانومان ؛ قال المصنف : والمشهور أن لا يستعمل شيء من هذه الخمسة في غير نداء ؛ وما عدا مَفْعَلان من هذه الأبنية لاينقاس ، وكلامه يقتضي أن مفعلان كذلك ، ولم يذكر منه إلا مكرمان وملأمان وكذا ذكر بعض المغاربة أنه لاينقاس ، وذكر في المسموع مع ملأمان : مخبثان ومكذبان ؛ وأكثرهم يقول : ينقاس ؛ ويقال على هذا للمؤنثة بالتاء : يا مخبثانة .

(والمعدول إلى فُعَل في سَبِّ المذكر) ـ نحو : يا فُسَق ويا خُبَث ، عدلاً عن فاسق وخبيث ؛ وكلامه على أنه لاينقاس ؛ ونص المبرد على أنه ينقاس ، وعليه جرى المغاربة ؛ وفي البسيط مذهب سيبويه أنه ينقاس ؛ وقال بعض أصحابنا : المسموع منه : يا لكع يا فسق ياخبث ياغدر . انتهى . ولكع معدول عن ألكع ، وهو اللئيم الأصل ؛ وغُدَر عن غادر .

(وإلى فَعالِ ، مبنياً على الكسر في سب المؤنث) ـ نحو : يا فَساقِ وياخَباث ، أي يافاسقة ويا خبيثة ، وبني على الكسر تشبيهاً بحذَامِ من جهة العدل والتأنيث والوزن ؛ وبناء هذه متحتم ، بخلاف حذَامِ ؛ وهذه المعدولات كلها معدولة عن معارف .

(وهو) ـ أي فَعالِ .

(والذي بمعنى الأمر ، مقيسان في الثلاثي المجرد) ـ فيقال : جَلاسِ وقَوامِ ونَطاقِ بمعنى اجلس وقم وانطق ، ويالآمِ ويانَجاسِ وياقَذارِ ، بمعنى لئيمة ونجسة وقذرة .

(وفاقاً لسيبويه) ـ والخلاف يختص بالذي بمعنى الأمر ، والمخالف فيه المبرد ، فقال : لاينقاس ، وأما الذي للسَّبِّ فمقيس وفاقاً ؛ وشرط قياس الأمر مع

ما ذكر ، تمام الفعل وتصرفه ؛ فلا يقال :كَوانِ قـائمًـا ، أي كن ؛ ولا وذارِ زيـداً أي ذره ، ولا وداعِه أي دعه .

(وقـد يقـال : رجـل مكرمـان وملأمـان ، وامرأة مـلأمـانـة) ـ رواه ابن سيدة ، والمشهور خلافه ، وهو الاختصاص بالنداء ؛ وروى أبو حاتم : هـذا زيـدٌ ملأمان ، وهذه هند ملأمانة ؛ وذكر ابن عصفور في هذه مرَّةً : أن المنع للتعريف وزيادة الألف والنون ، ومرة أنه للعدل والعلَميَّة ، وجعله بدلاً من المعرفة قبلـه ؛ وعلى هـذا يكـون فيا رواه ابن سيـدة إبـدال معرفــة من نكرة ، ولا يستقيم منـع ملأمان للصفة وزيادة الألف والنون ، لثبوت ملأمانة ، على أن هذه المعدولات ، قـال ابن الضـائع فيهـا : إنهـا أعلام ؛ ونقل عن النحويين أنهم يقولون في يـافُسَق ويا فَساقِ إنهما علَمان ؛ قال : نعم ، أصلهما الوصف ، وجعلا علمين مبالغة .

(ونحو : أمسِكْ فُلاناً عن فُلِ ، وقعيدتهُ لَكاعِ ، من الضرورات) .

فالأول من قول أبي النجم :

☆ في لجة أمسك فلاناً عن فُلِ[1] ☆ ـ ٥٢٣

---

(١) في الـدرر ١ /١٥٤ : استشهد بـه على مجيء فُلَ مجروراً لأجل الضرورة ، وهـو من الأسماء التي يلزم نداؤها ، وجاء بالبيت هكذا :

تُـــــــدافِــــعَ الشَّيبَ ولم تُقتَـــــلِ   في لُجَّـــةٍ أمســـك فــلانـــاً عن فُــلِ

وفي المقتضب ٤ / ٢٣٨ :

تَــــــدافُـــعَ الشَّيب ولم تقتَـــــل   في لَجَّـــةٍ أمســـك فــلانـــاً عن فُـــل

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٣٣٣ على استعمال فل مكان فلان في غير النداء ضرورة .. قال : وتَدافعَ مصدر تشبيهيّ عامله محذوف ، أي تدافعت تدافعاً كتـدافع الشيوخ ؛ والشيب جمع أشيب وهو الشيخ .. واللجة بفتح اللام وتشديـد الجيم اختلاط الأصوات في الحرب .. وقولـه : أمسـك فلانـاً .. هو على إضمار القول ، أي في لجة يقال فيها :أمسك . شبه تزاحمها ومـدافعـة بعضهـا بعضـاً بقوم شيوخ في لَجَّةٍ وشر ، يدفع بعضهم بعضاً ، فيقال : أمسك فلانـا عن فلان ، أي احجز بينهم .. وقـد غفل عن هـذا الأعلم . قال في حاشية سيبويه ١ /٣٣٣ : أمسك فلانا عن فل ، أي خذ هذا بدم هذا ، وأْسِرْ هـذا بهـذا . =

والثاني من قول الشاعر :

٥٢٤ ـ أطـــوِّفُ مـــــا أطـــوِّفُ ثم آوي إلى بيت قعيـــــدتــــــــهُ لكاعِ[1]

وإنما جعلها من الضرورات ، لاستعمال فُل ولكاع في غير النـداء ؛ وكلام سيبويه في التصغير ، على أن فُل الذي في الشعر بعض فلان ؛ وكلامـه في الترخيم يقتضي أن الذي في النداء غير هذا ؛ وحينئذ لم يثبت استعمال المخصوص بالنداء في غيره .



قال : والشاهد فيه استعمال فل موضع فلان في غير النداء ضرورة ، وفي ذلك تقديران : أحدهما أن يكون أراد عن فلان فحذف النون للترخيم في غير نداء ، ثم حـذف الألف لأنهـا زائـدة ؛ والآخر أن يكون نقلـه محذوفا من قولهم : يا فل للضرورة والبيت من لامية أبي النجم العجلي المشهورة .

(١) في المقتضب ٤ / ٢٣٨(٤ /٥٢٢) :

أجـــــوِّلُ مـــــا أجـــــوِّلُ ثم آوي إلى بيتٍ قعيــــــدتــــــــه لَكاعِ

قال في الحـاشيـة : استشهـد بـه في الكامل ٧ / ٢٥٣ على أن الحطيئـة استعمل لكاعِ في غير النـداء للضرورة ، ورواه هناك برواية المقتضب ، واستشهـد بـه مرة أخرى في الكامل ٣ /١٠١ ورواه بـالروايـة المشهورة : أطوّف ما أطوّف ... ثم قال : قعيدة البيت ربته ، وإنما قيل : قعيدة لقعودها وملازمتهـا ... وأطوّف وأجوّل معناهما واحد ، أي أكثر الطوفـان والجولان ، أي الـدوران . والبيت للحطيئـة يهجو بـه امرأته ـ ديوانه ١٢٠ ، ١٤٨ ؛ ولكاع أي خبيثة أو سيئة الخلق أو قذرة .

٥٢ ـ باب ترخيم المنادى

والترخيم لغةً : التسهيل ، ومنه : صوت رخيم أي سهل لين ؛ وقيل : الرأفة والإشفاق ؛ واصطلاحاً حذف آخر الاسم باضطراد ، فلا يقال في يد إنه مرخم ، وإنما قال : المنادى ليخرج ترخيم التصغير .

(يجوز ترخيم المنادى المبنيّ) ـ أي للنداء ، فيخرج حَذامِ ونحوه ، فإنه لايرخم ؛ وخرج بالمبنيّ المضاف والمطوَّل والمستغاث مجروراً باللام ؛ وأجازا بن خروف ترخيم غيره ، واحتج بقوله :

٥٢٥ ـ ☆ أعامِ لكَ ابنَ صعصةَ بنِ سعدٍ[1] ☆

وقال ابن الضائع : هذا ضرورة ؛ وقال أبو الفضل الصفار : المجرور لايرخم لشبهه المضاف ، لأنه معرب ، وغيره يرخم ؛ وفي المستغاث لغتان : يالزيد ، ويا زيد ؛ وفيما أنشد ابن خروف ، نداء المستغاث بغير ياء ، والمعروف خلافه ،

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٣٧ (١ / ٣٢٩) : ومما جاء وفيه معنى التعجب ، كقولك : يالك فارساً ؛ قول الأخوص بن شُريح الكلابيّ ـ قال في الحاشية : كذا في الأصل ، وفي السيرافيّ : شريح بن الأخوص ، وفي نسخة : الأحوص بن شريح ، وفي الشمنتري : الأحوص أبي شريح ـ :

☆ تمناني ليلقاني لقيط ... ☆

قال : وإنما دعاهم لهم تعجباً ؛ لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى : أفعل به ، يعني : يالك فارساً ..

قال في الحاشية : أراد : يا عامر ، فرخَّم قال : والشاهد في قوله : لك ، دعائي لك ، والمعنى معنى التعجب ، كما يقال : يالك فارساً ، أي يا هذا ، دعائي لك من فارس ، أي أعجب لك في هذه الحال .

وفي الدرر ١ /١٥٨ : تمناني ليقتلني لقيط .. وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ١٧٦ : مَنّاني ليقتلني لقيط .. وفسر مناني أي بلاني .

وأورد على المصنف المندوب إذا لحقته علامة الندبة ، وكذا الأسماء المختصة بالنداء إذا قيل بأنها أعلام .

(إن كان مؤنثاً بالهاء مطلقاً) ـ فلا يشترط في ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة ، قال بعض العرب : يا شا ارْجُني[1] ، أي ياشاة أقيمي ، لاتسرحي . رجَن بالمكان يَرْجُنُ رجونا أقام به . ويرد عليه فُلَة ، فلا يرخم كغيره من المختص بالنداء ؛ وعن المبرد اشتراط العلمية فيما فيه الهاء ، فمنع ترخيم النكرة المقصودة ، ومذهب سيبويه والجمهور الجواز ، ومنه ما سبق ، وقوله :

٥٢٦ ـ يا ناق سيري عَنَقاً فسيحا إلى سليمان فنستريحا[2]

وفي البديع أنه إنما منع ترخيم النكرة العامة نحو : شجرة ونخلة ، وأنه يرخم منها ما كان مقصوداً .

(أو علماً زائداً على الثلاثة) ـ فلا يرخم اسم الجنس العاري من التاء ؛ وأجاز بعضهم ترخيمه مقصوداً ، فأجاز في غضنفر : يا غضنف ، وسمع من كلامهم ؛ أطرق كرا ، أي يا كروان ، ويا صاح أي يا صاحب ؛ ولا يرخم موصولٌ ولا اسمُ إشارة ، وأما الثلاثيّ المجرد كبكر وعمرو ، فسيأتي الكلام فيه .

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٤١ (١ / ٣٣٠) ارجُني ، كما في التحقيق ؛ قال في الحاشية : يقال : شاة راجن : مقيمة في البيوت ، ويقال أيضا : رجَن في العلف رجونا إذا لم يعف منه شيئا ، وهذا ما في الأصل ، وفي بعض النسخ : ادجني بالدال ، من الدجون ، وهو إلف البيت والإقامة به . وفي الأشموني (منهج السالك) ٢ / ١٤٨ : ونحو : ياشا ادْجُني ، أي أقيمي بالمكان ؛ يقال : دجن بالمكان يدجن دجوناً ، أي أقام به ؛ وذكرها الصبان أيضا في حاشيته بالدال . واللفظان متفقان معنى تقريبا .

(٢) جاء به سيبويه ١ / ٤٢١ ، وفي المقتضب ٢ / ١٤ في باب إعراب الفعل ، شاهداً على نصب الفعل : فنستريحا بأن مضرة بعد فاء السببية ، وكذا في الأشموني والصبان ؛ وجاء به في الهمع ١ / ١٨٢ ، وفي الدرر ١ / ١٥٨ ـ في باب المنادى ؛ قال في الدرر : استشهد به على رد المبرد ، حيث زعم أن المنادى إذا كان نكرة مقصودة فلا يجوز ترخيمه ؛ فناق نكرة مقصودة أصلها : ناقة ... قال : وعنقاً منصوب على النيابة عن مصدر سيري ، والعَنَق بالتحريك ضرب من السير ، والفسيح المتسع ، وسليمان هو الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك بن مروان . والبيت لأبي النجم العجليّ .

(بحذف عجزه إن كان مركباً) ـ فأما المركب بإسناد فسيأتي الكلام عليه ، وأما تركيب المزج فنحو : حضرموت وسيبويه وخمسةَ عشرَ علماً ، فإنه يرخم عند البصريين ، ولم يسمع ، بل قاسوه على ما فيه تاء التأنيث ؛ وأما ما أنشد أبو زيد :

٥٢٧ ـ أقاتلِيَ الحجاجُ إن لم أَزُرْ له　　دَرابَ ، وأتركْ عند هند فؤاديا[1]

يريد دَرابَ جرْد ، فمن الترخيم في غير النداء ضرورةً ، وهو شاذ ؛ ومنع الفراء ترخيم الثالث ، ومنع أكثر الكوفيين الثاني ، ويرخم عند البصريين بحذف عجزه ، فتقول : يا حَضْرَ ويا سيبَ ويا خمسةَ ، بالفتح إن انتظرت الحرف ، وبالضم إن لم تنتظر ؛ واقتصر الفراء على حذف الهاء فيما آخره صوت ، وقال : تقلب الياءُ ألفاً ، فتقول : يا سيبوا ؛ وقال ابن كيسان : لا يحذف العجز بكماله إن حصل لبس ، كأن يكون ثَمَّ من اسمه : حضر ، ومن اسمه : حضرموت ، قال : فإن حذفت من الثاني الحرف والحرفين فلا بأس ؛ وقال الذين يحذفون العجز : إن حصل لبس ، رفع بترخيمه على لغة من ينتظر ، كما يفعل في قائمة ونحوه ، وتقول في الوقف : يا خمسة ، بالهاء ، على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر ؛ قاله ابن[2] العلج ، قال : وبعضهم يقف بالتاء .

(ومع الألف إن كان : اثنا عشر[3] أو اثنتا عشرة) ـ فتقول : يا اثنَ ويا اثنة ، بحذف عشر والألف قبله ، كما تقول في ترخيم : اثنين واثنتين : يا اثْنَ

---

(١) في الدرر ١ / ١٥٩ : استشهد به على أنه لا يجوز ترخيم المركب عند أبي حيان ، وأما ما في هذا البيت فإنه ضرورة ؛ وأصل درابَ : دارابجرد ، وهي ولاية بفارس ؛ قال في المعجم : دارابجرد ، بعد الألف الثانية باء موحدة ، ثم جيم ، ثم راء فدال مهملة . والبيت من جملة أبيات لسوار بن المضرب ، قالها في فراره من الحجاج .

(٢) صاحب البسيط .

(٣) هذه العبارة فيها خلاف بين النسخ ، على إعراب العدد أو حكايته .

ويا اثنةَ ، بحذف النون والألف ، لتنزل عشر منزلة النون . قال في البسيط[1]: ومن جعله من باب المضاف ويقول : لا يرخم المضاف ، لا يرخمه .

(وإن كان) - أي المنادى العلَم الزائد المبنيّ غير المؤنث بالهاء .

(مفرداً فيُحذف آخره) - فتقول في شمردل علَماً : يا شمردَ ؛ ويدخل في هذا ما كان كناية عن العلَم ، فتقول في : فلان : يا فُلا تعالَ ؛ قال الجرميّ : سمعته من العرب ، ومنع مع هذا ترخيم طامر من قولهم : يا طامر بن طامر[2].

واستشكل ذلك الفارسيّ من جهة أن طامراً كناية ، وهو علَم ، لحذف التنوين في قولهم : طامر بن طامر ، كما في قولهم : فلان بن فلان ، فليكن مثل فلان في الترخيم ؛ وأجيب بأن فلاناً كناية عن علَم ، وطامر ليس كذلك ؛ إذ قال اللغويون : معناه : بعيد بن بعيد ؛ وبعضهم يقول : هو كناية عن من لا يعرف ولا يعرف أبوه ، فهو كناية عن ما لا يرخم ، فأجري مجراه ؛ وأما حذف التنوين في الوصف بابن ، فلاتفاق الموصوف وما أضيف إليه ابن في اللفظ .

(مصحوباً ، إن لم يكن هاءَ تأنيث) - فإن كان اقتصر على حذفها نحو : ميمونة .

(بما قبله من حرف لين) - خرج الصحيح كجعفر وسفرجل .

(زائد) - خرج الأصليّ كمختار ومنقاد ؛ وأجاز الأخفش حذفه نحو : يا مُخْتَ ويا مُنْقَ .

(ساكن) - خرج المتحرك نحو : مُسَرْول ، وقال الكوفيون فيما آخره ثلاث زوائد ، وقيل الآخر حرف علة ، تحذف الثلاثة ، فتقول في : حَوْلايا وبَرْدَرايا :

---

(١) لابن العلج ضياء الدين .

(٢) في (غ) : يا ضامر بن ضامر .

يـا حَوْل ويـا بَرْد ، واقتصر البصريون على حـذف الحرف الأخير[1] ؛ وقيـاس قول الكوفيين حذف الثلاثة أيضاً في : رهبوتا ورغبوتا .

(مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة) ـ نحو : منصور وعمار .

(أو مقدرة) ـ كمصطفَوْن ، علَماً ؛ وخرج فردوس ونحوه ، وسيأتي .

(وبأكثر من حرفين) ـ خرج نحو : عماد وسعيد وثمود ، ويـأتي مـا فيـه من خلاف . وشمـل كـلام المصنف نحـو : منصـور وعمـار ومِحْضِير[2] وحمراء وسكران وسرحان وزيدان وزيدون وهندات . ومنع الكوفيون ترخيم ما سمي به من مثنى ومجمـوع على حـدّه ؛ وأجـازه البصريـون ، أعرب على الحرف الأخير أو بحرفين ؛ وشمل أيضاً نحو : طائفيّ ورهبوت ؛ ومن المسموع :

٥٢٨ ـ يـــا مَرْوَ إن مطيتي محبـوســـة ترجـو الحِبـاءَ وربُّهـا لم يَيْئَسِ[3]

٥٢٩ ـ يـاأسمَ صبراً على مـا كان من حَـدَثٍ إن الحـــوادث مَلْقِيٌّ ومُنتظَرُ[4]

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٦١ (١ / ٣٣٩) : هذا باب تكون الزوائد فيـه أيضاً بمنزلـة مـا هو من نفس الحرف ، وذلك قولك في رجل اسمه حَوْلايا أو بَرْدَرايا : يا بَرْدَرايَ أقبل ، ويا حَوْلايَ أقبل .
وفي الحاشية : السيرافيّ : هذا الباب إلى آخره في أن الألف الأخيرة في حولايا وبردرايا بمنزلة الهـاء في دِرْحاية وعُفارية ، وأنا إذا رخمنا حولايا وبردرايا لا نحذف غير الألف ، وإن كان ما قبلها زائداً ، كما لا نحذف ما قبل الهاء ، وإن كان ما قبلها زائداً .

(٢) سقطت من (غ) وذكر مـوضعهـــا في (د) : إدريس ، وفي ابن الشجريّ ٢ / ٨٤ : فَرسٌ مِحْضِير أي شديد الحُضْر وهو العَدْو .

(٣) في سيبويـه ٢ / ٢٥٧ (١ / ٣٣٧) : محبوسـةً بـالنصب على الحـال ، وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبـان ٣ / ١٧٨ : محبوسـةٌ بـالرفع على الخبر ؛ قـال العيني : قـالـه الفرزدق ـ ديـوانـه ٤٨٢ ـ والشاهد في : يا مرو ، حيث رخمه ، وأصله مروان ؛ قال في حـاشيـة سيبويـه : وحـذف الألف والنون لزيادتها ، وكون الاسم ثلاثياً بعد حذفها ؛ والحباء العطـاء ، وقـد أسنَـد الرجـاء إلى نـاقتـه ، وهو يعني نفسه ، مجازاً ؛ وقوله : وربها لم يَيْئَس ، أي وصاحب المطية غير آيس من حبائك .

(٤) في (ز) : على ما كان من قَـدرٍ ؛ وفي سيبويـه ٢ / ٢٥٨ (١ / ٣٣٧) : وقـال لبيـد : يـا أسمَ صبراً .. البيت =

أي يا مروان ويا أسماء .

(وإلاَّ فغير مصحوب) ـ أي وإلاَّ يكن كذلك ، فيحذف الآخر غير مصحوب ، فتقول : يا ميمون في ميمونة ، ويا جعف في جعفر ، ويا مُسَرْوَ في مُسَرْوِل ، ويا مختا في مختار ، ويا فِرْدَو في فردوس ، ويا يدا في يدان ، وكذا يا بنو في : بنون ؛ وفي البديع في : يدان علماً أنك تحذفها وإن بقيت الكلمة على حرفين ، لأنها قد استعملت كذلك ؛ قال : ومنهم من حذف النون فقط . انتهى . وهذا الثاني هو المشهور ؛ وقال في : قِرْشَبّ إن بعضهم قال بحذف المشدَّد ، لأن الباءين للإلحاق بقِرْطَعْب ، فهما زائدان صارا بالإدغام في قوة حرف واحد .

(خلافاً للفراء في نحو : عماد وسعيد وثمود) ـ مما قبل حرف العلة فيه حرفان ، فيحذف الآخر وحرف العلة ، فتقول : يا عِمَ ويا سَعِ ويا ثَمُ ، كما يقول هو والبصريون : يا عَمَّ في عَمَّار ، ويا إِدْرِ في إدريس ، ويا مَنْصُ في منصور ؛ وخص بعضهم خلاف الفراء بثمود ونحوه ، وذكر أنه يوافق البصريين في عماد وسعيد ، فلا يحذف إلاَّ الأخير ، وفرَّق بأن يا ثَمُو يؤدي إلى كون آخر الاسم

= قال في الحاشية : أو أبو زبيد الطائيّ ، والبيت لم يرد في ديوان لبيد ، لكن نسب إليه في ملحقاته ٣٦٤ .

وفي ش . ش . العيني ٣ / ١٧٨ : قاله أبو زبيد الطائي ، فيما زعم اللخميّ ـ ملحقات ديوان أبي زبيد ١٥١ ـ والحدث واحد أحداث الدهر ونوائبه ، يقول لها : اصبري على الحوادث ، فإنها مترادفة على الناس ، منها ما نزل وحلَّ ، ومنها ما هو منتظر ؛ قال العيني : والشاهد في أسمَ ، فإنه متادى مرخم أصله أسماء ، وصبراً نصب على المصدرية ، أي اصبري صبراً . قال الشنتمري : وأسماء عند سيبويه فعلاء ، لأنه جعل في آخرها زيادتين ، فحذفتا في الترخيم معاً كما حذفتا في مروان ، ولا نعرف في الكلام اسماً بهذا التأليف .. والظاهر أن أسماء أفعال ، على أنه جمع اسم فسمي به ، وحذفت الألف مع الهمزة التي هي لام الفعل لأنها زائدة رابعة كألف عمار ، فحذفت مع الأصليّ كما تحذف ألفه . قال : وإن كانت فعلاء فاشتقاقها من الوسامة .

المعرب واواً مضموماً ما قبلها ؛ وحكى ابن كيسان في المختار أن بعض النحويين يقول في ترخيم سعيد : يا سع ؛ فحصل في المسألة ثلاثة أقوال ، وقال الفراء في : هرقل ونحوه ، مما قبل الآخر فيه ساكن صحيح ، وليس مصحوباً بأكثر من حرفين ، بحذف الآخر والساكن قبله ؛ لأنه لو أبقى الساكن أشبه الأدوات ، وقال البصريون : لا يحذف إلاَّ الأخير .

(وله وللجرميّ في نحو : فِرْدَوس وغُرْنَيْق) ـ فيقولان : يا فِرْدَ ويا غُرْنَ ، كما يقال : يا مَنْصُ ويا إدْرِ في منصور وإدريس ؛ وقال الجرميّ فيما حكى أبو علي في البصريات إن أكثرهم يحذف .

والغُرْنَيق بضم الغين المعجمة وفتح النون من طير الماء ، طويل العنق ؛ وأما الرجل فغِرنَيْق وغِرْنَوْق ، بكسر العين وفتح النون فيهما ، وغُرنيق بالضم وغُرانق ، وهو النبات الناعم ، والجمع الغَرانق بالفتح والغَرانيق والغرانقة .

(ولا يرخَّم الثلاثيّ المحرك الوسط ، العاري من هاء التأنيث ، خلافاً للكوفيين ، إلاَّ الكسائيّ) ـ فيقال عندهم : يا حَكَ في حكم ، ولم يرد به سماع ؛ وفي شرح الجمل لابن بابشاذ ، نقل ذلك عن الكوفيين والأخفش ، وهذا يقتضي دخول الكسائيّ ، فهو رأس الكوفيين ؛ وحكاه ابن هشام عن الفراء وجماعة ؛ ونقله ابن العلج عن الفراء وأكثر النحويين ؛ وقال الجرجانيّ : لم ينكره أصحابنا ، لأنه قياس ، ينزلون الحركة منزلة الحرف ؛ وأما الساكن الوسط كهند[1] وعمرو ، فنقل ابن عصفور الاتفاق على منع ترخيمه ؛ وقال ابن هشام : أجاز ترخيمَه أبو الحسن وحده ، فيما حكى عنه ، والمشهور عنه مذهب الفراء ، وحكى أبو البقاء جواز ذلك عن بعض الكوفيين .

---

(١) في (د) : كزيد .

(ويجوز ترخيم الجملة ، وفاقاً لسيبويه) ـ النحويون متفقون على منع ترخيم العلَم المركب تركيب إسناد ؛ ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع ، قال : الحكاية لا ترخم ، ومثَّل بتأبط شرا ، وبرَق نحرُه ، قال : ولو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى :

☆ يا دار عبلة بالجواء تكلمي[1] ☆

ـ ٥٣٠

قال المصنف : ونص في النسب على أن من العرب من يرخمه ، فيقول : يا تأبط . انتهى . والذي في النسب : وإذا أضفت إلى الحكاية حذفت ، وتركت الصدر ، وذلك قولك : تأبطيّ ؛ ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، فكذا يفرد في الإضافة ، يعني النسب . وليس هذا نصاً في الترخيم ؛ لاحتمال إرادة الإفراد لا على جهة الترخيم ، أي ينادى مرة : يا تأبط شرا ، ومرة : يا تأبط . ولذا قال : يفرد دون ترخيم ، وأتى به مبنياً على الضم .

(**فصل**) : (تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التام بدونه) ـ وقال في البديع : هو أكثر استعمالا وأقوى في النحو ، ولا يبالى بعدم النظير بعد الحذف ، ويقال في هذا : على لغة من ينتظر الحرف ، وفي الآخر : من

---

(١) في سيبويه ٢ / ٢٦٩ (١ / ٣٤٢) : واعلم أن الحكاية لا ترخم .. ولو رخمت هذا لرخمت رجلاً يسمى بقول عنترة :

☆ يا دارَ عبلةَ بالجِواء تكلمي ☆

قال في الحاشية : صدر بيت هو أول معلقة عنترة ، وعجزه :

☆ وعِمي صباحاً دارَ عبلةَ واسلمي ☆

والجِواء بالكسر وادٍ في ديار عبس وأسد في أسافل عدنة ؛ وعِم صباحاً كلمة تحية عندهم ، من النعمة ، كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول : كل من يأكل .

والبيت شاهد على عدم ترخيم الجملة المسمى بها .

لا ينتظر ؛ وعلى الأولى قراءة بعضهم : ﴿ ونـادوا يـا مـالِ ليقض ﴾[1]، وعلى الثانية ما روى سيبويه من قول بعض العرب : يا طلحُ ، بضم الحاء .

(فلا يغيَّر على الأعرف ما بقي) - بل يبقى على حركته نحو : يـا جعفَ ، أو سكونه نحو : يا هِرَقْ ؛ والتزم الكوفيون في الثـاني اللغـة الثـانيـة ، وسبق قول الفراء فيه .

(إلا بتحريك آخرٍ تلا ألفاً ، وكان مـدغمـاً في المحـذوف) - نحو : إسحـارّ ، لبنت ، ومُضارّ ، اسم فاعل أو مفعول[2]؛ وخرج : خِدَبٌّ ومُحمَرٌّ ، فيبقى ما قبل آخر كل منهما على سكونه بعد حـذف الآخر للترخيم[3]؛ وقـال الفراء : يُحرَّك بمـا كان له من حركة ، فتقول : يا مُحْمَرِ ، إذ أصله : محمرر .

(بفتحة إن كان أصليَّ السكون) - فإذا سميت بـأسحـارٍّ[4]، ثم رخمت ، فقـال سيبـويـه : تحــذف الراء الأخيرة ، وتفتـح الســاكنــة لأجـل الألف ، فتقـول : يا أسحارَ ؛ ثم قال السيرافيّ وجماعة : هذا لازم ؛ وقيل : هو اختيار ، ويجوز معه الكسر للساكنين ؛ وقيل : يسقـط كل سـاكن يبقى حتى ينتهي لمتحرك ، فتقول على هذا : يا أسْحَ .

---

(١) الزخرف : ٧٧ : ﴿ ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك ﴾ .

(٢) في سيبـويـه ٢ / ٢٦٣ (١ / ٣٤٠) : وإن حـذفت من اسم مُحارّ أو مُضـارّ قلت : يـا مُحْارِ ويا مُضارِ ، تجيء بالحركة التي هي له في الأصل ، كأنك حذفت من محارِر .. وإن سميته بمضـار ، وأنت تريد المفعول قلت : يا مُضارَ أقبل ، كأنك حذفت من مضارَر ..

(٣) في نفس المرجـع : وأمـا مُحْمَرّ ، إذا كان اسم رجـل ، فـإنـك إذا رخمتــه تركت الراء الأولى مجزومة ، لأن ما قبلها متحرك ، فلا تحتاج إلى حركتها .

(٤) وفي نفس المرجع : وأما رجل اسمه : أسحارّ ، فإنك إذا حذفت الراء الآخرة لم يكن لك بد من أن تحرك الراء الساكنة ، لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ، وحركته الفتحة ، فتقول : يـا أسحـارَ أقبل . قال في الحاشية : الأسحارّ ، بفتح الهمزة وكسرها ، مع تشديـد الراء : بقل يسمن عليـه المـال ، الواحـدة إسحارة وأسحارة .

(وإلاَّ فبالحركة التي كانت له) ـ فتقول : يا مُضـارِ ، بـالكسر ، إنِ كان في الأصل اسم فاعل ، وبالفتح إن كان اسم مفعول .

(خلافاً لأكثرهم في رد مـا حـذف لأجل واو الجمع) ـ فـإذا سميت رجـلاً : قـاضُون أو مصطفَـون ، ثم رخمت على الأعرف ، قـال الأكثرون : يرد المحـذوف ، لحذف سبب حذفـه ، فتقول : يـا قـاضي ويـا مصطفى ؛ وقـال بعض النحـاة : لا يرد ؛ لأن ما حذف للترخيم منتظر ، واختاره المصنف ، فتقول : يـا قـاضُ ، بـالضم ، ويـا مصطفَ ، بـالفتـح ؛ ويجـوز على اللغـة الأخرى : يـا قـاضِي ويا قاضِ ، ويا مصطفَى ويا مصطفَ[1] .

(ولا يُمنع الترخيم ، على الأعرف ، من نحو : ثمود ، خلافاً للفراء ، في التزام حـذف واوه) ـ فتقول : يـا ثمو ، وسبب الحـذف الـذي سبق ذكره عن الفراء غير صحيح ، لانتظار المحذوف للترخيم .

(ويتعيَّن الأعرف ، فيا يوهمُ تقديرُ تمـامِـه تـذكيرَ مؤنث) ـ فلا يرخم عمرة وحفصة إلا على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس بنداء من اسمـه عمرو وحفص ؛ وكـذا ضخمـة ، لـو رخم على غير الأعرف التبس بصفـة المـذكر ؛ هـذا كـلام المصنف ؛ والمغاربة يخصون هذا بالصفات ، وأما الأعلام فلا يمتنع فيها ذلك عنـدهم ، فتقول في قائمة ونحوه علَماً : يا قائم على اللغتين[2] ؛ ولا يجوز فيه صفـةً إلاَّ اللغـة الأولى ؛ وهـو ظـاهر كـلام سيبـويـه ؛ لكن التعليـل بـاللبس يقتضي عـدم التفرقـة عنـد

---

(١) وفي سيبويه ٢ / ٢٦٢ (١ / ٣٤٠) : وذلك قولك في رجل اسمه قاضُون : يا قاضِي أقبل ؛ وفي رجل اسمـه نـاجيٌّ : يـا نـاجِي أقبل ؛ أظهرت اليـاء لحـذف الواو والنون ؛ وفي رجل اسمـه مصطفَون : يـا مصطفَى أقبل .. فحـذف الـواو والنـون ههنـا كحـذفهـا في مُسلِمِينَ ؛ لأن حـذفهـا لم يكن إلاَّ لأنـه لا يسكن حرفان معاً ، والياء والألف ، يعني في قاضِي ومُصطفىً تثبتان كما ثبتت الميم في مُسلِمِينَ .

(٢) لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر .

حصوله ، وبه علل سيبويه والمذكورون ؛ ويخرج من كلام المصنف وغيره جواز يارَبْعُ ، على لغة من لا ينتظر ، يريد ياربعةُ ، إذ لا لبس .

(وفيما يلزم بتقدير تمامه عدمُ النظير) ـ فلو سميت بطيلسان ، بكسر اللام رخمته على لغة من ينتظر ؛ وإلا لزم بتقدير التمام عدم النظير ؛ لأن فيعِلا ، بكسر العين غير موجود في الصحيح ؛ وما ذكره المصنف في طيلِسان ذكره الأخفش فيه ، وهو قول المازني والمبرد[1] ، ونقل بعضهم نحوه عن سيبويه ، فيصير عند هؤلاء في الترخيم على اللغة الثانية ما يكون عليه الكلام ، ونقل ابن أصبغ عن كثير من النحويين اشتراط كون الباقي من الكلمة الصحيحة أو المعتلة له نظير من الكلمة التامّة ، إذا رخم على لغة من لا ينتظر ، وهو الصحيح ؛ وأجاز أبو سعيد السيرافيّ وغيره من النحويين الترخيم على اللغة المذكورة ، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التمام ، من كونه ليس على وزن من أوزانهم ، أو كون الكلام يكون عليه أولاً ، صحيحاً كان أو معتلاً .

(ويُعطَى آخرُ المقدر التام ما يستحقه لو تم به وضعاً) ـ فتظهر الضمة إن كان صحيحاً ، نحو : يا حارُ في حارث ، وياهرقُ في هرقل ، وتُقدَّر إن كان معتلا نحو : يا ناجِي بسكون الياء في ناجية ، وتقول في ثمود : يا ثمِي .

(وإن كان ثنائيا ذا لين ضعيف ، إن لم يُعلَم له ثالث) ـ فإذا سميت بلات ، ثم رخمت على لغة من لا ينتظر ، حذفت التاء ، وضعَّفت الألف ، وتقلب همزة لحركتها ، فتقول : يا لاء .

(وجيء به إن عُلم) ـ نحو : ذات علَماً ، فتقول في ترخيمه على هذه اللغة : يا ذوا ، حذفت التاء ، ورددت المحذوف ، إذ أصله : ذوات ، ولذا قيل : ذواتا في

---

(١) سقطت من (د) .

التثنيـة ؛ ولا فرق بين التي بمعنى صـاحب والطـائيـة ، لقـول بعضهم في التثنيـة : يعجبني ذواتا خرجتا ؛ وتقول في شاة علمـاً : يـا شـاهَ ، بحـذف التـاء ، ويرد مـا حذف منه ، وهو هاء ، لقولهم : شويهه وشياه .

(فصل) :(قد يقدر حذف هـاء التـأنيث ترخياً ، فتُقْحَم مفتوحـةً) ـ أكثر مـا يستعمل ما فيه هـاء التـأنيث بـالترخيم بحـذفهـا ، فتقول : يـا طلحَ أقبل ، وإذا أثبتوها ضموها نحو : يا طلحةُ ، وجاء عن العرب : يا طلحةَ ، بفتح التـاء ، وممن ذكره سيبويه ، ومنه :

٥٣١ ـ كليني لِهَمٍّ يـا أميـةَ نـاصب وليـلٍ أقـاسيـه بطيء الكـواكبِ[1]

ثم قيل : الاسم مرخم ، والتاء أقحمت ساكنـةً بين الحـاء مثلاً[2] وحركتهـا ، لأن الحركة بعد الحرف فحركت بحركة الحاء ، لأن تاء التأنيث يفتح مـا قبلهـا ؛ وهـذا قـول جمـاعـة منهم الفـارسيّ ، أو زادوا التـاء بعـد الترخيم ، ليعلم أنهـا هي المحـذوفـة للترخيم ، وفتحت إتبـاعـاً ، وهـو قـول آخرين ، ويـدل عليـه كـلام سيبويه .

---

(١) في سيبويه : ٢ / ٢٠٧ (١ / ٣١٥) : وزعم الخليل ، رحمه الله ، أن قولهم : يـا طلحـةَ أقبل ، يشبه : ياتيمَ تيمَ عَدِيّ ، من قبل أنهم قـد علموا أنهم لو لم يجيئوا بـالهـاء ، لكان آخرَ الاسم مفتوحـاً ، فلمـا ألحقوا الهاء تركوا الاسم على حاله التي كان عليها قبل أن يلحقوا الهاء ؛ وقال النابغة الذبياني ـ ديوانـه / ٢ ـ : كليني لهم يا أمية ... البيت

قال في الحاشية : كليني : اتركيني ؛ ونـاصب : متعب ؛ وبطيء الكواكب : طويل يخيل للنـاظر إلى كواكبه أنها بطيئة في سيرها . قال : والشاهد فيه إقحام الهاء بعد حذفها ضرورة ، فترك المنـادى على حاله قبل الهاء ؛ والقياس بناؤه على الضم بعد لحاق الهاء .

وفي الأمالي الشجرية : ٢ / ٨٣ : ولك في نداء طلحة وأشباهه بعـد قولـك : يـا طلحـة ، ثلاثـة أوجـه : الأول : يا طلحَ ، بالترخيم وفتح الحاء ، على اللغة المشهورة ؛ والثاني ! يا طلحُ ، بالضم ؛ والثالث : يـا طلحةَ أقبل ، بفتح التاء وإقحامها ، وعليه أنشدوا قول النابغة .

(٢) في طلحة .

وإطلاق الإقحام على الأول على معنى أنه إدخال الشيء بين شيئين ؛ وعلى الثاني على معنى زيادة الشيء في غير موضعه ، والاسم على القولين مرخم على لغة من ينتظر ؛ وقيل : هو غير مرخم ، وفتحت التاء إتباعاً لحركة الحاء ، فأتبع الثاني للأول ، كما أتبع الأول الثاني في : يا زيدَ بنَ عمرو ، ففتحت الدال ، والاسم مبنيٌ على الضم تقديراً ؛ وهذا ذهب إليه المصنف في الشرح ، وقال : إنه أسهل من دعوى سيبويه : حذف التاء وإقحامها ؛ وفي البسيط أنه قال به من المتأخرين ابن طلحة .

(ولا يفعل ذلك بألفه الممدودة ، خلافاً لقوم) ـ في إجازتهم : ياحمراءَ هلمي ، بالفتح قياساً على يا أميةَ ، وهو ضعيف ، لخروج فتح التاء عن القياس .

(ولا يستغنى ، غالباً ، في الوقف على المرخم ، بحذفها عن إعادتها) ـ فتقول : يا طلحهْ ، بهاء ساكنة ، ثم قيل : هي التي كانت عادت لتبين حركة الحاء ، وصارت هاء للوقف .

وحاصل هذا القول أنك إذا وقفت لا ترخيم ، وإنما يكون في الوصل ؛ وقيل : هي هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، حيث شبهه بارْمِهْ ، وإنما تلحق هذه الهاء على القولين إذا رخمت على لغة من ينتظر .

واستظهر بغالباً على ما حكى سيبويه من أن من العرب من يقف بغيرها[1] فيقول : يا حرمل[2] ، قال ابن عصفور : ولا يقاس عليه ؛ قيل : وظاهر كلام سيبويه خلاف قوله ؛ قال : أكثر العرب يلتزمون الوقف بالهاء ، ومنهم من يقف بغيرها ، وشبهه بارْمِ ؛ الأكثر في الوقف : ارْمِهْ ومنهم من يقول : ارمْ ،

---

(١) أي بغير الهاء .

(٢) في سيبويه :٢ / ٢٤٤ (١ / ٣٣١ ـ ٣٣٢) : وسمعنا الثقة من العرب يقول : يا حَرْملْ ، يريد يا حرملَةُ ، كما قال بعضهم : اِرْمْ ، يقفون بغير هاء .

بالسكون . انتهى . ويأتي قريبا من كلام سيبويه ما يقتضي أن الحذف بشرطه ضرورةٌ .

(أو تعويض ألف منها) ـ قال سيبويه : واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف ؛ وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها ؛ وهذا الكلام يقتضي أن يا حرمل أقل من هذا ، وأن هذا ضرورة ، وعليه جرى ابن عصفور ، قال : ولا يجوز الوقف بغيرها إلاَّ في الضرورة ، وبشرط كون ألف الإطلاق عوضا منها ؛ ومنه :

٥٣٢ ـ عوجي علينا واربَعي يا فاطما أما ترينَ الدمعَ مِنِّي ساجما[(١)]

وقوله :

٥٣٣ ـ قفي قبل التفرق يا ضُباعَا ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا[(٢)]

(ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء) ـ خرج بما لا يصلح كاسم فيه ال فإن حذف منه فمن الحذف الذي ليس بترخيم ، نحو قول لبيد :

---

(١) في سيبويه : ٢ / ٢٤٣ (١ / ٣٣١) : وقال هُدْبة : عوجي علينا .. البيت ، قال في الحاشيه : والحق أن الرجز لزيادة بن زيدالعذري ، كما في الشعراء ، في قصة ذكرها ابن قتيبة ؛ قال : وفاطمة هذه هي أخت هدبة ، شبب بها زيادة ، فعدا عليه هدبة فقتله ؛ وعوجي : اعطفي وعرجي ـ وفي (د ، ز) : عودى ـ واربعي : أقيمي .

والشاهد فيه : يا فاطما ، حيث وقف بالألف على هذا المرخم المختوم با لهاء ؛ قال في الذى قبله : لأنهم إذا رخموا ما فيه الهاء ثم وقفوا عليه ردوها للوقف ، فلما لم يمكن الشاعر رد الهاء هنا جعل الألف عوضا منها .

(٢) في نفس المرجع ، قال في الحاشية : وضباعة هي بنت زفر بن الحارث الذي مدحه القطاميّ بالقصيدة ويروى : ولا يك موقفي .. والشاهد فيه ترخيم ضباعة ، والوقف على الألف بدلا من الهاء ، كما سبق القول في الشاهد السابق .

٥٣٤ ـ ☆ عفَت المَنَا بمُتَالعٍ فأبانِ[1] ☆

يريد المنازل ؛ ويروى : درس ؛ ومُتَالع بضم الميم جبل ، وأبان جبل أيضا ، ويقال : أبانان ، والمراد مُتالع وأبان ، كما قيل : العمران .

(وإن خلا من علمية وهاء تأنيث) ـ فيرخم في غير النداء العلَم وغيره ، سواء كان بالهاء أم لا ؛ وفي كلام بعضهم منع ترخيم العاري من الهاء غير العلم ؛ وصرح بالجواز غيره فقال : يجوز في غير النداء ترخيم ما لا يرخم في النداء ، كخالد اسم فاعل ، وأنشد :

٥٣٥ ـ ☆ ليس حيٌّ على المنون بخالِ[2] ☆

أي بخالد .

(على تقدير التام بإجماع) ـ وهي لغة من لا ينتظر ، نحو :

٥٣٦ ـ مررتُ بعقبٍ وهو قد ذَلَّ للعِدَا فعدُّوا لقائي له خيرَ ناصرِ[3]

(١) قاله لبيد العامري الصحابي ، رضي الله عنه ، برواية : درس المنا .. وتمامه في الدرر : ٢ / ٢٠٨ :

☆ فتقادمت فا لجبسِ بالسوبان ☆

وفي ش . ش . العيني : ٣ / ١٦١ بنفس الرواية ، وتمامه :

☆ فتقادمت با لحبس والسوبان ☆

قال العيني : والشاهد في المنا أصله المنازل ، حذفت منه الزاي واللام ، وهو حذف قبيح ؛ ودرس : عفا ؛ ومتالع بضم الميم اسم موضع ، وقيل : جبل ، وكذلك أبان ، والحبس بفتح الحاء المهملة وكسرها وسكون الباء والسوبان موضعان .

(٢) قال الأشموني مع حاشية الصبان : ٣ / ١٨٣ : يجوز الترخيم في النداء بشروط ثلاثة : الاضطرار ، وصلاحية الاسم للنداء ، والثالث أن يكون إما زائداً على الثلاثة أوبتاء التأنيث ، ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عيناً ، كما أفهمه كلامه ، ونص عليه في التسهيل ، ومنه :

☆ ليس حيٌّ على المنون بخالِ ☆

أي بخالد .

(٣) لم أجده في مراجعي ، والشاهد في قوله : بعقب ، أي بعقبة ، على تقدير التام ـ لغة من =

ونحو :

٥٣٧ ـ أسعـــــدَ بن مـــــالٍ ألم تعلمـــوا وذو الرأي مهما يقُــلْ يَصـــــدُقِ[1]

(وعلى نية المحذوف ، خلافاً للمبرد) ـ لثبوت السماع ، قال :

٥٣٨ ـ ألا أضحت حبـــالكُمُ رمـــامـــا وأضحت منـكَ شـاسعـةً أُمـامـا[2]

أى أمامة ؛ وقال المبرد : الرواية :

☆ وما عهدٌ كعهدكِ يا أماما ☆

وهذه إن صحت لا تدفع ماروواه سيبويه ؛ وقال :

٥٣٩ ـ إنَّ ابنَ حـارثَ إن أشْتَــقْ لرؤيتــه أو أمتـدحْـه فـإن النـاس قـد علمـوا[3]

= لا ينتظر ـ وقد استشهدوا له في المراجع بقول امرئ القيس :

٥٤٠ ـ لنعم الفتى تعشـــو إلى ضـــوء نــــاره طريفُ بن مـــالٍ ليلـــة الجـــوع والحصر

أراد : ابن مالك ، فحذفت الكاف ، وجعل ما بقي من الاسم بمنزلة الاسم التام ، ومثله الشاهد التالي .

(١) في سيبـويــه : ٢ / ٢٥٥ (١ / ٣٣٧) : وقـال ، وهـو مصنـوع على طرفـة ، وهـو لبعض العباديين :

أسعدَ بنَ مالٍ .. البيت ، قال في الحاشية : وسعـد بن مـالـك حيٌّ من بكر بن وائل ، وهم رهـط طرفة ؛ والشاهد فيه ترخيم مالك .

(٢) في سيبويه : ٢ / ٢٥٥ (١ / ٣٤٣) ، قال في الحاشية : الحبـال هنـا حبـال الوصل وأسبـابـه ؛ والرمام جمع رميم ، وهو الخلق البالي ؛ والشـاسعـة البعيـدة ؛ والشـاهـد فيـه ترخيم أمـامـة في غير النـداء للضرورة ، وترك الميم على لفظها مفتوحة ، وهي في موضع رفع . والبيت لجرير ـ ديوانه / ٥٠٢

(٣) في سيبـويـه / ٢ : ٢٧١ ، ٢٧٢ (١ / ٣٤٣) : وقـال آخر ، وهـو ابن حبنـاء التيميّ ؛ قـال في الحاشيـة : هو المغيرة بن حبنـاء ، وحبنـاء اسم أمـه ، وأمـا أبوه فهو عمرو بن ربيعـة بن أسيـد بن عبـد عوف ...

وابن حارثة يعني ابن حارثة بن بـدر الغـداني ، أبوه سيـد غـدانـة ؛ وقـد علموا أي قـد علموا سبب ذلك .

قال : والشاهد فيه ترخيم حارثة ، وتركه على لفظه مفتوحاً ، كما كان قبل الترخيم ، وهـذا ينصر مـذهب =

(ولا يُرخَّم في غيرها منادى عارٍ من الشروط ، إلاَّ ما شذَّ من : يا صاحِ) - وأصله : يـا صـاحب ، فهو نكرة مقبل عليهـا ، خـاليـة من هـاء التـأنيث ، ولا يرخم ، لكن كثرة الاستعمال جعلتـه كا لعلَم ، ولم يسمـع ترخيمـه إلاَّ على لغــة من ينتظر ؛ وهذا قول الشلوبين ؛ وقال ابن خروف : أصله : صـاحبي ، وهو شـاذ ، وفيه اللغات الخمس التي في غلامي ، ومنها البناء على الضم بعد الحـذف ، وحينئـذ يُرخَّم كأنه عَلَم .

(وأطْرِقْ كَرَا ، على الأشهر) - من قولهم :

٥٤١ - ....أطرقْ كَرَا إن النعــــــــام في[1] القُرى

سيبويه فى حمل المرخم في غير النداء ضرورة على ما يحمل عليه في النداء على اللغتين .. وبيـان ذلـك أن حارث مضاف إليه ، فكان حقه أن يُجَرَّ بالكسرة الظاهرة مع التنوين ؛ لأنـه ليس بـاسم قبيلـة ولا بعلم مؤنث حتى يمنع من الصرف ، فهو هنا جارٍعلى مذهب من ينتظر الحرف المحذوف في المنادى المرخم .

(١) في (د ، ز) : بالقرى ؛ وفي الخزانة : ٢ / ٣٧٤ (١ / ٣٩٤) شاهد ١٤٤ : أطرقْ كرَا .. قال : وهو صدر بيت ، وهو :

أطرِقْ كرا ، أطرِقْ كرَا إن النعــــــــــامَ فى القُرى

على أن الكَرا ذكر الكروان ، وليس مرخماً منـه . وهـذا بيت من الرجز ، وهـو مثـل ؛ وقـد اختلف فى قدره ،وفى معنى الكرا والكروان ، وفي معنى البيت ... وقد أورده الشـارح في آخر بحث الترخيم هكـذا : أطرق كرا ، إن النعـام فى القُرى ، وفي أنـه نثر لا نظم ؛ وصـوابـه : أطرق كرا مرتين ، كما نبـه عليـه ابن البَطَلْيَوْسيّ ، فيما كتبه على الكامل ؛ وزاد الشارح هناك - الرضي ١ / ١٤٦ :

☆ ما إن أرى هُنا كرا ☆

قال : ولم أر هذه الزيادة لغيره ...

وقـال المبرد : هو مرخم الكروان ، وتبعـه من جـاء بعـده ، قـال القـالي : الكرا : الكروان ، وهو عنـد أهـل النظر والتحقيـق من أهـل العربيـة ترخيم كروان ؛ وإنمـا أراد الراجـز : أطرِقْ يـا كروان ، فرخَّم ...

وأما معناه فقد قال ابن الأنباريّ والقاليّ : معنى البيت : أَغْضِ ، فإن الأعزاء فى القُرى .

والكروان طائر ذليل ، يقول : ما دام عزيزٌ موجوداً ، فإياك أيها الذليل أن تنطق ، ضربه مثلاً ...

وقال ابن الحـاجب في الإيضـاح : وأطرق كرا ، مثَلٌ لمن يتكلم وبحضرتـه أولى منـه بـذلـك ؛ كأن أصله خطاب للكروان بالإطراق لوجود النعام ...

والأشهر أنـه ترخيم كروان ، على لغـة من لا ينتظر ، فحـذف الزائـدان ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ وإنما كان شـاذاً لانـه نكرة مثل صـاحب ، وحذف حرف النداء من نحوه شاذ عند غير المصنف ؛ ففيه حينئـذ شـذوذان عنـد غيره ؛ وقال المبرد : الكرا ذكر الكروان ، فلا ترخيم ، وشذوذه للثاني[1] .

(وشـاع ترخيم المنـادى المضـاف ، بحـذف آخر المضـاف إليـه) ـ وهـذا قول الكوفيين ؛ ويرخم بحـذف المـذكور على قيـاسـه لـو كان هـو المنـادى ؛ واحتجـوا بقوله :

٥٤٢ ـ خـذوا حظكم يـا آل عِكْرِمَ واذكروا أواصرنـا والرَّحْمُ بـالغيب تُـذكَرُ[2]

ومنع البصريون ذلك ، لأنـه غير منـادى ، وخرَّج سيبويـه السماع على الترخيم في غير النداء ضرورة .

(وندر حذفُ المضاف إليه بأسره) ـ قال عَدِيّ بن زيد :

---

(١) حذف حرف النداء من كرا ونحوه

(٢) في الإنصاف : ١ / ٣٤٧ : واحفظوا مكان : واذكروا ؛ قال في الحاشية : هـذا البيت من كلام زهير بن أبي سلمى المزنيّ ـ ديوانه / ٢١٤ ـ ورد في شرح المفصل وكتب المتـأخرين : خـذوا حـذركم .. ؛ وقوله : يا آل عكرم ، أراد بني عكرمة بن خَصَفَـة ابن قيس عيلان .. والأواصر جمع آصرة ، وهي كل مـا يعطفك على آخر ، ومنها الرحم ؛ ومزينة قوم زهير ، وآل عكرمة بن خَصفة كلاهمـا من مضر ، يقول : خذوا حظكم من مودتنا ومسالمتنا ، وكانوا قد اعتزموا غزو قومه .

والاستشهاد با لبيت في قوله : يا آل عكرم ، فإنه مركب إضافيّ ، وقـد رخمـه بحـذف آخر المضـاف إليه ، فإن أصله : يا آل عكرمة ؛ فحذفت التاء ؛ وقد استـدل الكوفيون بهـذا البيت وأمثـالـه على جواز ترخيم المركب الإضـافي المنـادى بحـذف آخر المضـاف إليـه ، لأن المضـاف والمضـاف إليـه بمنزلـة الشيء الواحد .. وأنكر ذلك عليهم البصريون ،
وقالوا إن الترخيم في هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم في غير النداء .

٥٤٣ ـ يـا عبـدَ هـل تـذكرَنِّي سـاعـةً في مـوكبٍ أورائـداً للقنيص[1]

أي يا عبدَ هند ، وهو علَم ، فإنه يخاطب عبدَ هند اللخميّ ؛ والقنيص والقنص الصيد ، ويقال للصائد أيضا قنيص كقانص وقناص .

(وحذفُ آخر المضاف) ـ قال أوس بن حجر :

٥٤٤ ـ يـا علقمَ الخير قـد طـالت إقـامتنـا
هـل كان منـا إلى ذي الغمر تسريـحُ ؟[2]

☆ ☆ ☆

(١) في حاشية الإنصاف : ١ / ٣٤٩ : واعلم أنا رأيناهم يرخمون المركب الإضافيّ المنادى على عدة وجوه :

الأول : أن يحذفوا آخر المضاف إليه ، كما في قوله : يا آل عكرم ..

والثاني : أن يحذفوا آخر المضاف ، وسيأتي شاهده .

والثالث : أن يحذفوا المضاف إليه كله ، ومن ذلك قول عديّ بن زيد .

ياعبدَ هل تذكرني ... البيت ، أراد أن يقول : يا عبد هند ، لأنه ينادي عبد هند اللخميّ ، فحذف المضاف إليه بتة .

(٢) في (ز ، غ) ذكر صدر البيت فقط ، والتحقيق من (د) ، قال في حاشية الإنصاف : ١ /٣٤٩ : والوجه الثاني ـ في ترخيم المركب الإضافيّ ـ أن يحذفوا آخر المضاف ، لأنه هو المنادى على التحقيق ، كقول الشاعر :

☆ يا علقم الخير قد طالت إقامتنا ☆

أراد يا علقمة الخير ، فرخمه بحذف التاء من المضاف ، إذ كان هو المنادى .

٥٣ ـ باب الاختصاص

والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان .

(إذا قصدَ المتكلمُ بعد ضمير يخصُّه) ـ أي يخص المتكلم ، نحو : بي ، أيها الفارسُ ، يُستجارُ ؛ وإني ، أيها العالمُ أحلُّ المشكلاتِ .

(أو يُشاركُ فيه) ـ كقولهم : اللهم اغفر لنا ، أيتها العصابةُ .

(تأكيدَ الاختصاص) ـ أي الاختصاص بالحكم المنسوب إلى ذلك الضمير .

(أَوْلاهُ أيًّا) ـ فلا تتقدم على الضمير ، بل تتأخر عنه ، إما واقعة بين الضمير وما ينسب إليه ، أو واقعة أخيراً ، كما مثل .

(مُعطيَها ما لها في النداء) ـ من الضم ونصب الموضع ، والوصف باسم الجنس مرفوعاً .

(إلاَّ حرفَه) ـ فلا يدخل حرف النداء على أيّ في الاختصاص ؛ إذ لا يراد بها إلاَّ المتكلم ، والمتكلم لا ينادي نفسه ؛ ويستثنى أيضاً وصفه باسم الإشارة ، وُصفَ اسم الإشارة أم لا ، فلا يقال : عليَّ أيُّها ذا الفقير يُتصدَّق ؛ وزعم أبو الحسن[1] أن أيًّا منادى ، قال : ولا ينكر نداءُ الإنسان نفسَه ؛ فقد قال عمر رضي الله عنه : كلُّ الناس أفقه منك يا عمرُ . وأما التزام حذف يا فلقوّةِ الدلالة عليها . ورد بأن المتكلم لا ينادي نفسه .

وقال السيرافيّ : إنها في الاختصاص مبتدأ ، أو خبر مبتدأ[2] ، وكأنه قال بعد

---

(١) الأخفش .

(٢) قال في التوضيح ٢ / ١٩١ : وذهب السيرافيّ إلى أن أيًّا في الاختصاص معربة ، وزعم أنها =

أنـا أفعل كـذا : الرجل المخصوص أنـا ، أو هو الرجل ، أي المخصوص ؛ وعلى هـذا القول[1] لا يكون في موضع نصب بعامل مضمر ، بل جزءاً من جملة .

(ويقوم مقامها) ـ أي مقام أيّ في الاختصاص .

(اسم دال على مفهوم الضمير ، معرفٌ[2] بـالألف واللام) ـ نحو : نحن العربَ أقرى الناس للضيف ؛ وجاء بألْ لأنه غير منادى .

(أو الإضافة) ـ قال سيبويه : أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان ، ومعشر مضافة ، وأهل البيت ، وآل فلان . انتهى .

ومن كلامهم : إنا ، معاشرَ الصعاليك ، لا قوة لنـا على المروءة ؛ وفي الخبر : « نحن ، معاشر الأنبياء ، لا نورث »[3] .

ومنه :

نحن بنـــــاتِ طـــــارقْ نمشي على النمارق[4]

=تحتمل وجهين : أحدهما : أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقـدير : أن أفعل كـذا ، هو ، أيهـا الرجل ، أي المخصـوص بـه ؛ والثـاني أن تكـون مبتـدأ ، والخبر محـذوف ، والتقـدير : أيهـا الرجـل المخصـوص أنـا المذكور .

(١) سقطت من (د) .

(٢) في (د ، ز) : مُعَرَّفاً .

(٣) قال في التوضيح ٢ / ١٩١ : وهذا الحديث بلفظ نحن ، قال الحفاظ غير موجود ، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى : « إنا معـاشر الأنبيـاء ... » ؛ وذكره في المغني ٢ / ٣٨٧ بلفـظ : « نحن معـاشر الأنبياء » ، وكذا في الأشموني مع الصبـان ٣ / ١٨٧ ـ فلعلهـا روايـة . وينظر أيضـاً بخـاري خمس / ١ ، فضائل أصحاب النبي / ١٣ ، نفقـات / ٣ ، فرائض / ٣ بروايـة : « إنـا معشر الأنبيـاء لا نورث » وفيـه الشاهد .

(٤) في الـدرر ١ / ١٤٧ روى الرجـز بكسر القـاف ، والصـواب بـالسكـون ، كما رواه في المغني ٢ / ٣٨٧ ، وكما ذكره صاحب معجم شواهد العربية ؛ قال في الدرر : الشاهد فيه كالذي قبله ـ قال الأعلم : الشاهد فيه نصب بني منقر على الاختصـاص والفخر ـ قـال : وهـذا سهو من السيوطي ـ في الهمع ـ لأن =

عومل بنات معاملة بنين في قوله :

٥٤٦ ـ نحن ، بني ضَبَّـةَ ، أصحـابُ الجمـل   المـوت أحلى عنـدنـا من العسـل[1]

وفهم من كلام المصنف أنه لا يكون هنا اسم إشارة نحو : إني ، هـذا ، أفعل ؛ ولا نكرة نحو : إنّا ، قوماً ، نصنع كذا .

(وقد يكون علَماً) ـ أنشد سيبويه لرؤبة :

٥٤٧ ـ ☆ بنا ، تميماً ، يُكشَفُ الضبابْ[2] ☆

= بنات هنا ليست بعض الأشياء التي نقل عن سيبويه أن أكثر مجيء الاختصاص بعدها ..

وفي الدماميني قال أبو عمرو : تصيت العرب في الاختصاص أربعة أشياء : معشر وآل وأهل وبني ؛ ولا شك أن هذه الأربعة أكثر استعمالاً في الاختصاص ، وليس هو محصوراً فيها بدليل البيت :

☆ نحن بنات طارق ☆

وطـارق ، قيل هو كوكب الصبح ، أي أن أبـانـا في الشرف والعلو كالنجم المضيء ؛ وقيل : أرادت نحن بنات ذي الشرف في الناس ، كأنه النجم في علو قـدره . والبيت من رجز ينسب لهنـد بنت عتبـة ، تحرض به المشركين يوم أحد ؛ وقيل : لهند بنت بياضة بن رباح بن طارق الإياديّ ، تحض به المشركين يوم أحد ؛ وعليه فلا حاجة إلى تفسير طارق بما سبق .

(١) في (غ) :

☆ نحن بنو ضبة أصحابُ الجمل ☆

☆ ننازل الموت إذا الموت نزل ☆

☆ الموت أحلى عندنا من العسل ☆

وفي الدرر ١ / ١٤٦ : استشهد به على نصب الاختصاص بعـد نحن ، ويبن في الأصل أن أكثر نصبـه في أربعة ألفاظ ، هذا أحدها . وهذا الرجز لرجل من بني ضبة ، يقال له الحارث ، قـالـه في وقعـة الجمل ـ وفي معجم شواهد العربية نسبه للحارث الضبي ، أو الأعرج المعني ، أو عمرو بن يثربي ـ قال في الدرر : وروي هذا الرجز هكذا :

نحن بنـو ضبـة أصحـاب الجمـل   ننـازل المـوت إذا المـوت نـزل

والمـوت أشهى عنـدنـا من العسـل   ننعى ابن عفـان بـأطراف الأسـل

ردوا علينا شيخنا ثم بجل

(٢) جـاء بـه في الخزانـة ٢ / ٤١٣ (١ / ٤١٢) قـال : على أن المنصوب على الاختصـاص ربمـا كان علَماً ، وفي الحاشية : ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ ، وقبله :

☆ راحت وراح كعصا السيسابْ ☆

(وقد يلي هذا الاختصاصُ ضميرَ مخاطب) ـ نحو قولهم : بك ، اللهَ ، نرجو الفضلَ ، وسبحانك ، اللهَ ، العظيمَ ؛ ذكرهما سيبويه ، وذكر عن الخليل أنهما منصوبان على الاختصاص . ولا يجوز : اللهم اغفر لهم ، أيتها العصابة ، لأن الاختصاص لا يكون في الغائب ؛ وأما ما في كتاب سيبويه من قولهم : على المُضارب الوضيعةُ أيها البائع ، فقيل : هو فساد وقع في الكتاب ، والصواب : عليَّ الوضيعة أيها البائع ؛ وقد روي هكذا ؛ وروي أيضاً : وعليَّ صارت الوضيعة أيها البائع ؛ وعن الفارسيّ أنه قال : لا علم لي بوجه ذلك ؛ وقيل : هو على وضع الظاهر موضع المضمر ، أي وعلى المضارب الوضيعة ، وأنا مضاربٌ ، فعلى الوضيعة أيها البائع ، فهو في تأويل المتكلم[1]؛ ونظيره ما في الإغراء من قوله ، عليه الصلاة والسلام : « فعليه بالصوم » ، لأنه مخاطب في المعنى بقوله : « عليكم بالباءة »[2].

قال في حاشية سيبويه ٢ / ٧٥ (١ / ٢٥٥) : وضبطت القافية في بعض المراجع بضم الباء ، وصوابها الإسكان ؛ وقد جعل الضباب مثلاً لشدة الأمر واستبهامه ، يريد أنهم يكشفون الشدائد في الحرب ونحوها . والشاهد فيه نصب : تميماً على الاختصاص والفخر .

(١) في المقتضب ٣ / ٢٩٩ (٣ / ٢٦٢ ، ٢٦٣) : وعلى هذا تقول : على المُضاربِ الوَضيعةُ أيها الرجلُ ؛ ولا يجوز أن تقول : يا أيها الرجل ؛ لأنك لا تنبه إنساناً ، إنما تختص ، ويا إنما هي زجر وتنبيه ...

وفي الحاشية : وعلى المضارب الوضيعة أيها البائع ، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة ؛ وإنما أردتَ أن تختص ولا تبهم حين قلت : أيتها العصابة ، وأيها الرجل ... ولا تدخل يا ههنا ، لأنك لست تنبه غيرك .

وفي الهمع ١ / ١٧١ : وقلَّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب ، نحو : بك ، الله ، نرجو الفضل ، وسبحانك ، الله العظيم ؛ وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو : على المُضارب الوضيعةُ ، أيها الرجل ؛ فالمضارب لفظ غيبة ، لأنه ظاهر ، ولكنه في معنى عليَّ أو عليك ؛ ومنع الصفار ذلك البتة ، لأن الاختصاص مشبه بالنداء ، فكما لا ينادى الغائب ، لا يكون فيه الاختصاص .

(٢) نص الحديث : « يا معشر الشباب ، من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، ومن لم يستطع ، فعليه بالصوم ، فإنه له وجاء » ـ بخاري ـ صوم ١٠ ، نكاح ٢ ، ٣ ؛ مسلم ـ نكاح ١ ، ٣ ، ترمذي ـ نكاح ١

٥٤ ـ باب التحذير والإغراء وما ألحق بهما

ثبت هذا البـاب في بعض[1] النسخ التي عليهـا خـط المصنف ، ولم يشرحـه المصنف فيما شرحـه ، بـل ذكر بعـد شرح بـاب الاختصـاص ، شرح بـاب أبنيـة الفعل . والمراد بالملحق ما يذكره في الفصل بَعْدُ .

(يُنصَبُ تحذُّراً[2]) ـ وفي بعض النسخ : تحذيراً .

(إيَّايَ وإيَّانا ، معطوفاً عليه المحذور) ـ قـال في البسيـط : يقول أحـدهمـا لـلآخر : إيـاك ؛ فيقـول : إيــاي ، أي إيــاي أحفــظ . انتهى . فليس العطف شرطاً ؛ وقالوا : إياي والشر ، أي إياي باعد من الشر ، والشر باعـد مني ؛ وقـال بعضهم : إياي أباعد ، وقالوا : إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب ؛ فقـال السيرافيّ : هو جملة واحدة ، أي باعدوني وحذف أحدكم الأرنب ؛ وقال الزجـاج : جملتـان ، أي إيـاي وحـذف الأرنب ، وإيـاكم وحــذف أحــدكم الأرنب ؛ فحــذف من كل ما أثبت نظيره في الأخرى ؛ وليس جملـة واحـدة ، إذ لا يصح : لأبـاعـد حـذف أحـدكم الأرنب ؛ إذ لا يبـاعـد الإنسـان فعل غيره ، بخلاف : إيـاي والشر ، فهـو

(١) ثبت هذا الباب بالنسخة (ح) من نسخ التسهيل في ورقة منفصلة ، وعليه تعليق .

(٢) وفي بعض نسـخ التسهيـل : محـذِّراً ، وفي بعضهـا : تحـذيراً ، وفي (د) : حـذراً ؛ وفي هـامش النسخـة (ح) من نسخ التسهيـل : شرحهـا بـأن التحـذُّر لنفس المتكلم ، والتحـذير لغيره ؛ وفي هـامش (ز) : قوله : تحذُّراً مفعول لأجله ، أي ينصب لأجل التحذُّر ، والتحذر مصدر تحـذَّر من كـذا تحـذُّراً ، فلذلك كان المنصوب في التحذر المتكلم ، بخلاف التحذير ، فإنه مصدر حذَّر غيره من كذا ، ولـذلـك كان المنصوب هو المخاطب . انتهى .

جملة واحدة ؛ ويجوز تقدير العامل قبل إياي لحذفه ، فإن ذكر اتصل الضمير نحو : باعدني من الشر ، والشر مني ؛ وعلى تقدير : أباعد ، لا يجوز الاتصال فليذكر مؤخراً .

(وتحذيراً إياك وأخواته) ـ وهي إياكِ وإياكما وإياكم وإياكنَّ ؛ والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب .

(ونفسَك وشبهه من المضاف إلى المخاطب) ـ نحو : رأسَك والحائط ، عينَك والنظر لما لا يحل لك ، فمك والحرام ، رجلَك والحجر .

(معطوفاً عليهنَّ المحذور) ـ كما مثل ؛ والكلام جملة واحدة ، فإذا قلت : إياك والشر ، فالتقدير : إياك باعد من الشر ، والشر منك ؛ وهذا قول السيرافيّ وجماعة ؛ وقال ابن طاهر وتلميذه ابن خروف : هو جملتان ، والتقدير : إياك باعد من الشر ، واحذر الشر ؛ وقال ابن عصفور مرة : الصحيح الأول ، للزوم إضمار العامل في هذا ، ولو كان كما زعم الثاني لكان باتفاق من النحويين من قبيل الجائز إظهاره ، لكنه لا يجوز ، وإنما وجب الإضمار ، لتنزل إياك منزلته ، وتحمله ضمير الفعل ؛ ولا يبعد مجيء هذا الخلاف في : نفسَك والشر ونحوه .

(بإضمار ما يليق من : نَحِّ أو اتَّقِ وشبههما) ـ كباعد واحفظ ؛ وهو متأخر عن إياك ، ولا يقدَّر متقدِّماً ؛ والضمير متصل ، فلما حذف انفصل ؛ إذ يلزم كون الأصل : باعدك ، مثلاً ؛ وهو ممتنع في غير بابه ؛ وهذا بخلاف إياي عند تقدير الأمر كما سبق ؛ وبخلاف : نفسَك والشر ونحوه ؛ إذ يقدر مقدَّماً ومؤخراً .

(ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميرَ غائب ، إلاَّ وهو معطوف) ـ فالظاهر نحو : إياك والشر ، ونفسك والشر ، ومازِ رأسَك والسيف ، وهو ترخيم مازني

بعد ترخيمه ، وسماه مازناً ، لأنه من بني مازن ؛ فأما : أعور عينَك الحجر ، فعلى الحذف ، أي والحجر ، والضمير نحو :

٥٤٨ ـ فـلا تصحب أخـا الجهـل ، وإيـاك وإيـاه[1]

أي إياك باعد منه ، وإياه باعد منك ، أو باعده .

(وشذَّ : إيّاه وإيَّا الشوابِّ ، من وجهين) ـ قال سيبويه : حدثني من لا أتهم عن الخليل ، أنه سمع أعرابياً يقول : إذا بلغ الرجل الستين ، فإياه وإيا الشوابِّ . انتهى . فشذوا فيه من جهة استعمال ضمير الغيبة بلا عطف ، ومن جهة إضافة إيَّا لظاهر ؛ والتقدير : فإياه ليباعد من النساء الشواب ، وليباعدهن عنه .

(ولا يلزم الإضمار إلاَّ مع إيَّا) ـ فناصبها فعل واجب الإضمار حيث وقعت في هذا الباب ، لقيامها مقامه ، وقد سبق بيان تقديره .

(أو مكرر) ـ نحو : الأسدَ الأسدَ ؛ وفي البسيط أنه قيل بجواز إظهار العامل فيه ، وكذا قال الجزوليّ إنه يقبح ولا يمتنع ، قال : ومنعه قوم ؛ وقال سيبويه : إذا قلت : الطريقَ الطريقَ ، لم يحسن إظهار الفعل فيه ؛ لأن أحد الاسمين قام مقامه ؛ فإن أفردت الطريق حسن الإظهار .

(أو معطوفٍ ومعطوفٍ عليه) ـ نحو : نفسَك والشرّ ، ومنه : ﴿ ناقةَ الله وسُقْياها ﴾[2] .

---

(١) في الدرر ١ / ١٤٥ : استشهد به على أن المحذور لا يكون ظاهراً ولا ضمير غائب إلاَّ وهو معطوف نحو : إياك والشر ، وماز ، رأسك والسيف .. والشاهد هنا في مجيء المحذور ضمير غائب معطوفاً في قوله : وإياه ، قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(٢) الشمس : ١٣ : ﴿ فقال لهم رسول الله : ناقة الله وسقياها ﴾ .

(ولا يحذف العاطف بعد إيَّا ، إلاَّ والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر)

ـ نحو : إياك الشرَّ ؛ فليس الشر منصوباً بإياك ، بل بعامل آخر ؛ قال سيبويه : زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز في الشعر :

٥٤٩ ـ فإياك إياك المِراءَ فإنه ... إلى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ[1]

كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلاً ، فقال : اتق المراء ؛ قال ابن عصفور : ولا يلزم إضمارُ الفعل في هذا ، فلو كان في الكلام لجاز إظهار الفعل ؛ وقال أبو البقاء : المختار عندي تقدير فعل يتعدى إلى اثنين ، فتقدير : إياك الشرَّ : جنب نفسَك الشرَّ ، وإياك في موضع نفسك .

(أو مجرورٍ بمِنْ) ـ نحو : إياك من الشرِّ .

(وتقديرها مع أن تفعل كافٍ) ـ نحو : إياك أن تفعل ، أي من أن تفعل ؛ فقدرت مِنْ مع أن ، لما عرف من قياسها وفي موضعها ذلك الخلاف ؛ وفي البسيط : تقول : رأسَك من الجدار ، وعنه ؛ ومن الجدار مفعول الفعل المحذوف ، أي وَقِّ رأسَك من الجدار ؛ أو مفعول من أجله ، أي من أجل الجدار ، أي من ضرره ؛ وتقدير عن : نَحِّ رأسَك عن الجدار ؛ وقال سيبويه في : إياك أن تفعل : إن أردت : إياك والفعل لم يَجُزْ ، أو إياكَ أعظ ، مخافة أن تفعل ، أو من أجل أن تفعل ، جاز . انتهى . وحمل على تفسير المعنى ، بجعل الكلام خبراً .

(وحكم الضمير في هذا الباب ، مؤكداً ومعطوفاً عليه ، حكمه في غيره) ـ ففي قولك : إياك والشرَّ ، ضميران : منصوب وهو إياك ، ومرفوع وهو المستتر

---

(١) في المقتضب ٣ / ٢١٣ (٣ / ١٩١) : فأما إياك الضربَ ، فلا يجوز في الكلام ، كما لا يجوز : إياك زيداً ؛ فإن اضطر شاعر جاز .. وعلى هذا : إياك إياك المراءَ .. البيت ، فأضمر بعد قوله : إياك ، فعلا آخر على كلامين ، لأنه لما قال : إياك ، أعلم أنه يزجره ، فأضمر فعلا ، يريد : اتق المراءَ يا فتى . وفي الحاشية قال : في سيبويه ١ / ١٤١ : زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت في شعر : إياك إياك المراء .. ونسب البيت إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشيّ .

في إياك ، لقيامه مقام الفعل ؛ فتأكيد كل منهما والعطف عليه ، على الحال المقرر في غير هذا الباب ، فتقول : إياك نفسَك أن تفعل ، بالنصب ، أو[1] إياك نفسَك والشرَّ ، وإن شئت قلت : إياك أنت ؛ هذا إن أكدت إياك ؛ وتقول[2] : إياك أنت[3] نفسُك أن تفعل ، بالرفع ، أو إياك أنت نفسُك والشر ؛ بلزوم أنت لتأكيد الضمير المتصل .

وتقول : إياك وزيداً والأسدَ ؛ وإن شئت أتيت بأنت نحو : إياك أنت وزيداً والأسدَ ؛ وتقول : إياك أنت وزيد[4] أن تفعلا ؛ ويقبح : إياك وزيدٌ ؛ وقال جرير :

من (١) إلى (٢) سقط هذا السطر من (د) ؛ وقد عقد سيبويه لهذا الحكم بابا ١ / ٢٧٧ (١ / ١٤٠) قال : هذا باب ما يكون معطوفا في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ، ويكون معطوفا على المفعول ، وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية ، ويكون على المفعول . قال : وذلك قولك : إياك أنت نفسُك أن تفعل ، وإياك نفسَك أن تفعل ؛ فإن عنيت الفاعل المضمر في النية قلت : إياك أنت نفسُك ، كأنك قلت : إياك نَحِّ أنت نفسُك ، وحملته على الاسم المضمر في نحِّ ؛ فإن قلت : إياك نفسُك ، تريد الاسم المضمر الفاعل ، فهو قبيح ، وهو على قبحه رفع ؛ ويدلك على قبحه أنك لو قلت : اذهب نفسُك ، كان قبيحاً حتى تقول : أنت نفسُك ؛ فمن ثَمَّ كان نصباً - وفي نسخة : كان النصب أحسن -

قال السيرافي : إنما لم يحسن في المرفوع إلاَّ بتقدمة توكيد قبل النفس ؛ لأن المرفوع يكون في النية بغير علامة ، والمنصوب لا يكون إلاَّ بعلامة ؛ وقد يقع في المرفوع اللبس في بعض الأحوال ، كما إذا قلت : هند خرجت نفسُها ، وجعلت النفس توكيداً للضمير في : خرجتْ ، فإنه يتوهم أن الفعل للنفس - أي أنها فاعل - فإذا قلت : خرجت هي نفسُها علم أنها توكيد ، والعطف بهذه المنزلة .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) في (ز) : وزيداً ؛ قال الصبان في حاشيته على الأشموني ٣ / ١٩٠ : قوله : حكم الضمير في هذا الباب ... أراد بالضمير ما يشمل الضمير المنفصل البارز المنصوب ، والضمير المتصل المستتر المرفوع المنتقل إلى إياك بعد حذف الفعل .

وقوله : حكمه في غيره ، قال الدماميني : فإذا قلت : إياك ، فعندنا ضميران : أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو إياك ، والآخر ضمير رفع مستكن فيه ، فينقل إليه من الفاعل الناصب له ؛ فإذا أكدت إيَّاكَ قلت : إياك نفسَك ، وأنت بالخيار في تأكيده بأنت قبل النفس ؛ وإن أكدت ضمير الرفع المستكن فيه قلت : إياك أنت نفسُك ، ولا بد من تأكيده بأنت قبل النفس حينئذ ؛ وأما =

٥٥٠ ـ فــــإيــــــاك أنت وعبـــــدَ المسيــح أن تقربــــــا قبلـــــةَ المسجــــــدِ[1]

قال سيبويه : أنشدناه ـ يعني يونس ـ منصوباً . انتهى . وروي مرفوعاً ، عطفاً على الضمير المستكن في : إياك .

(وينصب المغرى به ظاهراً) ـ فلا يكون المضمر مُغْرًى به .

(مفرداً) ـ أي غير مكرر ولا معطوف عليه ، نحو : العهدَ ؛ لمن يُتوهم منه نكثه ؛ أي الزم العهدَ .

(أو مكرراً) ـ نحو : الخَلَّةَ الخَلَّةَ .

(أو معطوفاً عليه) ـ نحو : الأهلَ والولدَ .

(بإضمار الزم أو شبهه) ـ نحو : احفظ .

(ولا يمتنع الإظهار ، دون عطف ولا تكرار) ـ فتقول : الزم العهدَ ؛ وهذا كما سبق في : إياك المراءَ ، ولا يجوز مع العطف والتكرار ، كما سبق في ذاك .

(وربما رُفع المكرَّرُ) ـ أنشد الفراء :

٥٥١ ـ إن قـــومــــاً منهم عُمَيرٌ وأشبــــاهُ عُمَيْرٍ ومنهم السفـــــــــــاحُ

= العطف ، فتقول في العطف على إياك : إياك وزيداً والشرَّ ؛ وإن شئت قلت : إياك أنت وزيداً والشرَّ ؛ وتقول إن عطفت على المرفوع : إياك أنت وزيدٌ ؛ ويقبح بدون تأكيد أو فاصل على ما تقدم . انتهى .

(١) في المقتضب ٣ / ٢١٣ : استشهد به سيبويه ١ / ١٤٠ على أنه عطف عبد المسيح على إياك ، فقد أنشده بنصب المعطوف .

والبيت لجرير يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل ـ النصراني ـ فيقول له : لا تقرب المسجد ، فلست على الملة لميلك إلى النصارى ومداخلتك لهم .

وفي ديوان جرير قصيدة من بحر الشاهد ورويه ص ١٢٧ وما بعدها ، وليس بها الشاهد ، وبها بيت قريب منه :

نفـــاك الأغرُّ ابن عبــــد العــــزيــــز بحقـــــك تُنفَى من المسجــــــد

لجـــديرون بـــالـــوفـــاء إذا قـــا   لَ أخـو النجـدة : السـلاحُ السـلاحُ[1]

وقال في المعـاني[2] : نصب ﴿ نـاقـة الله وسقيـاهـا ﴾[3] على التحـذير ، وكل تحذير نصب ، ولو رفع على إضمار : هـذه نـاقـة الله وسقيـاهـا لجـاز ، لأن العرب رفعت ما فيه معنى التحذير ؛ وأنشـد البيتين ؛ وأطلق على الإغراء تحـذيراً ؛ لأن من أمر بلزوم شيء حذَّر من تركه .

(ولا يُعطف في هذا الباب إلاّ بالواو) ـ أي في التحذير والإغراء ؛ لمقـارنـة المعطوف ، وهو المحـذر منـه ، في الـزمـان من غير مهلـة ؛ والمعطـوف هنـا يشبـه التأكيـد اللفظيّ ، لأنـه المحـذر[4] منـه ؛ والمعنى : ابعـد عن الشر ، والشرَّ عنـك ؛ والتأكيد اللفظيّ إذا اختلف اللفظ لا يعطف إلاّ بالواو ، نحو :

☆ وهندٌ أتى من دونها النأيُ والبعدُ[5] ☆

---

(١) في الدرر ١ / ١٤٦ : استشهد به على أن المكرر قـد يرفع ؛ وأشعر قولـه : وقـد يرفع المكرر أن ذلك قليل ؛ وعبارة التسهيل وشرحه : وربمـا رفع المكرر ، كقولـه : لجـديرون ... الخ ، ورب للتقليل أيضا .

والبيت من شواهد العيني قال : قوله : السلاح ، مقول القول ، والاستشهاد فيـه ، إذ أصلـه : خـذ السلاح ، لأن مقول القول يكون جملة ، ثم رفع لأن العرب ترفع مـا فيـه معنى التحـذير وإن كان حقـه النصب ، كما في قوله تعالى : ﴿ ناقة الله وسقيـاهـا ﴾ ، فنصب النـاقـة على التحـذير ، وكل محـذور فهو نصب ، ولو رفع على إضمار : هذه ناقة الله ، لجاز كما ذكرنا . كـذا قـال الفراء ، ثم أنشـد البيتين ؛ وكأنـه جعل الإغراء تحذيراً من ناحية المعنى ؛ لأن من أمرته بلزوم ، فقد حذرته عن ترك .

(٢) أي الفراء .

(٣) الشمس : ١٣ .

(٤) في (د ، غ) : المحذور منه .

(٥) في الدرر ٢ / ١١٥ :

ألا حبـــذا هنـــدٌ وأرض بهـــا هنـــدُ   وهنـــدٌ أتى من دونهـــا النـــأي والبعـــدُ

قال استشهد به على مـا في الأبيـات قبلـه : على أن ذا في حبـذا لاتتبع ، وتلزم الإفراد والتـذكير ، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك ..

=

(وكون ما يليها مفعولاً معه جائز) ـ لأن الواو جاء معه ، وهي للمقاربة[1] في الزمان ، فجاز نصب ما يليها على أنه مفعول معه .

(**فصل**) : (ألحق بالتحذير والإغراء ، وفي التزام إضمار الناصب مثلٌ وشبهُه ، نحو : كلَيْهما[2] وتمراً) ـ ويستعمل هذا لمن خُيِّر بين شيئين ، فطلبهما جميعاً[3] ؛ وأصله أن إنساناً خُيِّر بين شيئين ، فطلبهما وطلب معهما تمراً .

(وامرأً ونفسَه[4]) ـ والمعنى على ترك الاعتراض .

(والكلابَ على البقر[5]) ـ قيل : المعنى : خلِّ بين الناس جميعا ، خَيِّرهم وشرِّيرهم ، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها ؛ وقيل : المعنى : إذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها .

= وجاء به في الأمالي الشجرية ٢ / ٣٦ شاهداً على الجمع بين النأي والبعد .. والشاهد هنا على أن التأكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يعطف إلاّ بالواو ، كما في قوله : النأي والبعد . والبيت من قصيدة للحطيئة ـ ديوانه / ١٩ .

(١) في (ز) : للمقارنة ، بالنون الفوقية .

(٢) عقد سيبويه لهذا الفصل باباً في كتابه ١ / ٢٨٠ (١ / ١٤٢) بعنوان : هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم ، حتى صار بمنزلة المثل ... قال : ومن ذلك قول العرب : كليهما وتمراً ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل ، وتُرك ذكر الفعل ، لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : أعطني كليهما وتمراً .

قال في الحاشية : أمثال الميداني ٢ / ١٥١ حيث ذكر قصة المثل . والشاهد في نصب كليهما بفعل محذوف ، كما قال سيبويه ، تقديره : أعطني .

(٣) زاد الصبان ، عن الدماميني ، في حاشية ٣ / ١٩٣ : وطلب الزيادة عليها .

(٤) قال الصبان : هذا من شبه المثل ، كما في الدماميني ؛ والشاهد في نصب : امرأً ، قال الصبان : ودع هو ناصب امرأ ، وأما نفسَه فيحتمل أن يكون معطوفاً ، وأن يكون مفعولا معه .

(٥) قال الصبان : هو مثل معناه : خلِّ الناس ، خيرهم وشريرهم ، واغتنم أنت طريق السلامة ؛ والشاهد في نصب الكلاب بفعل محذوف تقديره : أرسل .

(وأحشَفاً وسُوءَ كِيلة[1] ؟) ـ قال الهرويّ : هذا مثل لمن يظلم الناس من وجهين ، والكِيلة كالجِلْسة .

(ومن أنت زيداً[2]) ـ يذكر هذا لمن قال : أنا زيد ، فينكرَ عليه ذلك للعلم بأنه ليس إياه ، أو ذكر صفات لنفسه هي لزيد ، أو يقول : جاءني زيد ، أو يسأل عنه ، وليس من هذا القبيل . وفي قولهم : من أنت ؟ تحقير للمخاطب وتقليل له ؛ ويقال لمن لم يذكر زيداً ، بل قال مثلا : أنا عمرو ، وقصدت الإنكار عليه في ذلك : من أنت زيداً ؟ على المثل ، كقولك للرجل : الصيفَ ضيعتِ اللبنَ ، بكسر التاء ، ولو اشتهر شخص بفعل جاز في اسمه ما جاز في زيد ، فلك عند ذكره ممن ينكر عليه أن تقول : من أنت زيداً ؟ ومن أنت عمراً ؟ إن كان اسم المشهور عمراً مثلا ؛ وقد أشار سيبويه إلى هذا بقوله : من أنت فلاناً ؟

(وكلَّ شيءٍ[3] ولا هذا) ـ تقوله لمن ارتكب أمراً تراه دون كل شيء ، والمقصود التحذير عن ذلك الشيء .

(ولا شتيمةَ حُرٍّ[4]) ـ أي كل شيء ولا شتيمة حر ؛ جعل شتيمة الحر أخسَّ ما يؤتى وأقبحه .

---

(١) قال الصبان : وأتبيع ناصب حشفاً ، وأما سوء كيلة فيحتمل أن يكون بتقدير : وتزيد ، وأن يكون مفعولاً معه .

(٢) قال الصبان : وتذكر هو ناصب زيداً .

(٣) ، (٤) في سيبويه ٢٨١/١ (١٤٢/١) : ومن ذلك قولهم : كلَّ شيء ولا هذا ، وكلَّ شيء ولا شتيمة حُرّ ؛ أي أنت كلَّ شيء ، ولا ترتكب شتيمة حُرّ ، فحذف لكثرة استعمالهم إياه ، فأجري مجرى : ولا زعماتك ؛ وفي بعض نسخ التسهيل كا في سيبويه ، وفي الأشموني مع الصبان ٣ / ١٩٣ كا في التحقيق ؛ قال الصبان : واصنع هو ناصب كلَّ شيء ، ولا ترتكب هو ناصب هذا ؛ وظاهر سكوته عن قوله : ولا شتيمة حر ، أنه من تتمة ما قبله ، وأن العامل في شتيمة هو العامل في الكلمة قبلها ، وهو ترتكب .. وقد يؤخذ من هذا أنه قد يقال : ولا شتيمة حر ، فقط ، وقد يقال : كلَّ شيء ولا شتيمة =

(وهذا ولا زعَماتك[1]) ـ ومعناه أن المخاطب كان يزعم زعمات ، ثم ظهر خلاف زعمه ، فقيل له ذلك .

(وإن تأتني فأهلَ الليل وأهلَ النهار[2]) ـ ومعناه المبرة واللطف بالمخاطب .

(ومرحباً وأهلاً وسهلاً[3]) ـ وهذا يقع خبراً لمن قصدك ، ودعاء للمسافر ، أي لقَّاك اللهُ ذلك .

(وعذيرَك[4]) ـ قال عمرو بن معدي كرب :

٥٥٣ ـ أريد حياته ويريد قتلي عذيرَك من خليلك من مُراد[5]

حر ، والظاهر أن الأول عطف على اصنع كلَّ شيء ، محذوفاً .

(١) قال سيبويه ١ / ٢٨٠ (١ / ١٤١) : أي ولا أتوهم زعماتك ، لكثرة استعمالهم إياه ، ولاستدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه ؛ قال الصبان : ولا أتوهم هو ناصب زعماتك ، وأما هذا في هذا التركيب فناصبه محذوف أيضا ، أي أرضى هذا ولا أتوهم زعماتك ، كما قاله ابن الحاجب .

(٢) قال الصبان : وتجد هو ناصب أهلَ الليل وأهلَ النهار ، أي تجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار .

(٣) وقال الصبان : وأصبت ناصب مرحباً ، وأتيت ناصب أهلاً ، ووطئت ناصب سهلاً ، فعلى هذا هي ثلاث جمل ، وغيره جعل العامل فيها كلها واحداً ، وقدره : صادفت ، فعلى هذا هي جملة واحدة .

وقال سيبويه ١ / ٢٩٥ (١ / ١٤٨ ، ١٤٩) : ومن ذلك قولهم : مَرحباً ، وأهلاً ، وإن تأتني فأهلَ الليل والنهار ، وزعم الخليل ، رحمه الله ، حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيته قاصداً إلى مكان ، أو طالباً أمراً ، فقلت : مرحباً وأهلاً ، أي أدركت ذلك وأصبت ؛ فحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلاً من رَحُبَتْ بلادُك وأَهِلَتْ ، كما كان الحذر بدلا من : احذر ؛ ويقول الرَّادُّ : وبك وأهلا وسهلا ، وبك أهلا ، فإذا قال : وبك وأهلا ، فكأنه قد لفظ بمرحبا بك وأهلا ، وإذا قال : وبك أهلا فهو يقول : ولك الأهل إذا كان عندك الرحب والسعة .

(٤) قال الصبان : وأحضر ناصب عذيرك ؛ قال سيبويه : أي أحضر عذرَك ، وقال بعضهم : أي أحضر عاذرك .

(٥) في الدرر ١ / ١٤٥ : استشهد به على مجيء عذيرَك بمعنى : أحضر عاذرك ، واستشهد به أبو

يقال : عذيرَك من فلان ، أي هلم ، من يعذرك منه ؟ أي تلومه ولا يلومك ؛ وقدر سيبويه عذيراً تقدير عذر ، فقيل : هو اسم وضع موضع المصدر ، نحو : عائذاً بالله ، أي عياذاً ؛ أو مصدر كالنكير والنذير ؛ وقيل : مذهب سيبويه أنه مصدر كنذير[1] ؛ وقال المفضل : هو بمعنى عاذر .

(وديارَ الأحباب[2]) ـ التزموا إضمار العامل في ذكر ديار الأحباب ، لكثرة ذكر الشعراء ذلك ، ووصف الأطلال والآثار ، ومثله ذكر الأيام والمعاهد والدمن ، لاستعمالهم ذلك كثيرا ؛ ومنه قول ذي الرمة :

٥٥٤ ـ ديارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ تساعفنا ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عربُ[3]

(بإضمار : أعطني) ـ أي أعطني كليهما ، وتمراً ، يحتمل العطف على[4] كليهما ، ويحتمل النصب بعامل آخر ، أي وزدني تمراً ، ويحتمل النصب على المعية .

(ودَعْ) ـ أي دع امرأً ونفسه ، ويحتمل نصب نفسه على العطف ، أي دع امرأ ودع نفسه ، وكذا قدره سيبويه ، ويحتمل نصبه على المعية .

= حيان في باب الإغراء ، قال : أي الزم عذيرك ، قال : وسيبويه يقدر عذيرك اعذر ، وقد تكون اسما وضع موضع المصدر . والبيت لعمرو بن معد يكرب .

(١) في (ز) : كمدين ، وهو تحريف أو سهو من الناسخ .

(٢) قال الأشموني والصبان ٣ / ١٩٣ : واذكر هو ناصب ديارَ الأحباب .

(٣) في سيبويه ١ / ٢٨٠ (١ / ١٤١ ، ١٤٢) : ومن ذلك قول الشاعر ، وهو ذو الرمة ـ ديوانه / ٣ :

☆ ديارَ مية إذ مي مُساعفةٌ ☆

كأنه قال : أذكر ديار مية ، ولكنه لا يذكر : أذكر ، لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إياه ، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك .

وفي الحاشية : مساعفة : مواتية ، ويروى : تساعفنا ، ورخم مية فقال : مَيّ في غير النداء ضرورة ، وقيل كانت تدعى مَيّاً ومَيّةَ . والشاهد فيه نصب : ديارَ بفعل محذوف تقديره : أذكر .

(٤) سقطتا من (ز) .

(وأرسِلْ) ـ أي أرسل الكلابَ على البقر ؛ ويروى برفع الكلاب على الابتداء .

(وأتبيع ؟) ـ أي أتبيع حشفاً ، وسوءَ كِيلة ، بتقدير : وتكيل سوءَ كِيلة ؛ وقيل : تقديره : أتعطي حشفاً وتسيء الكيل ؟ وهو تفسير معنى .

(وتذكر[1]) ـ أي من أنت تذكر زيداً ؟ وتذكر في موضع الحال ، والعامل فيها ما في أنت من الإنكار[2] ، والمعنى : من أنت حتى تذكر زيداً ؟

(واصنع ، ولا ترتكب) ـ أي اصنع كلَّ شيء ، وقولهم : ولا هذا ، بتقدير : ولا ترتكب هذا ، وكذا : ولا شتيمة حر ، بتقدير : ولا ترتكب شتيمة حر .

(ولا أتوهم) ـ أي ولا أتوهم زعماتك ، هكذا قدره قوم منهم المصنف ، فزعماتك مفعول به ، وقدره آخرون : ولا أزعم زعماتك ، فنصب على أنه مصدر مشبه به ، أي ولا أزعم زعمات مثل زعماتك ، وأما هذا فمبتدأ حذف خبره ، أي هذا الحق ، ويقال أيضاً : أقول كذا ولا زعماتك ، ونحو ذلك .

(وتجد) ـ أي إن تأتني فتجد أهلَ الليل والنهار ، أي فتجد من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار ، وحذف الفعل لجريانه مجرى المثل في كثرة الاستعمال .

(وأصبت ، وأتيت ، ووطئت) ـ أي أصبت مرحباً ، وأتيت أهلاً ، ووطئت سهلاً ، هكذا قدر المصنف أنها جمل ثلاث ، وأعمل في كل واحد منها ما يليق به ، وجعلها غيرُه جملة واحدة فقدر : صادفت كذا وكذا وكذا ، وهذا

من (١) إلى (٢) سقط من (ز) .

التقدير ظاهر في الخبرية ؛ وقدر سيبويه مرحباً برحبت بلادك ، وأهلاً بأهلت ، على أنه دعاء كسقياً ، فهما عنده مصدران حينئذ .

ومن قال إن مرحباً عند سيبويه مفعول ، وعند غيره مصدر بدل من اللفظ بالفعل فقدوهم ؛ والمعنى على الخبر : صادفت مرحباً ، أي رُحْباً وسعةً ، وأهلاً أي ومن يقوم لك مقام الأهل ، وسهلاً أي ليناً لا حَزْناً ، ولا يمتنع هذا على إرادة الدعاء ؛ والحاصل على الخبرية أنك أتيت سعة وأتيت أهلاً ومكاناً سهلاً ، فاستأنس ولا تستوحش ؛ وعلى الدعاء ما سبق عند ذكر الألفاظ .

والرُّحب بالضم السعة ، والرَّحب بالفتح الواسع ، وقد رَحُبَ يرحُب رُحْباً ورَحابة ؛ والأهل أهل الرجل وأهل الدار ، وكذلك الأهْلَةُ ، وأهَل الرجلُ يأهُل أُهولاً تزوَّج ، وكذلك تأهَّل ، وأهَّلْتُ بالرجل أنست به ، والسهل نقيض الجبل ، وأرض سهلة ، والنسبة إليه : سُهُليّ بالضم على غير قياس .

(وأحضر) ـ أي أحضر عذيرك ، وسبق تفسير معناه ، ونحو ما سبق قول بعض الكوفيين : العذير النصير ، يقال : عذيرَك من فلان ، أي هلم نصيرَك[1] ؛ قال الخدب[2] : العذير الحال ، والعذير المعذرة ، يقال : عذيرك من فلان ، أي هلم معذرتَك[3] منه .

(وأُذكر) ـ أي مع الديار ، فديار مية ونحوه منصوب بأُذكر ، وبعضهم يقدره : ذكرت ، ويدل على الفعل ما يساق من وصف الديار والأطلال .

(ويتصل بهذه) ـ وفي بعض النسخ : ويتصل بها ، أي المنصوبات في هذا الفصل .

من (١) إلى (٢) سقط من (ز) .

(٣) الخِدَبُّ الرجل الطويل ، وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي ، مات في عشر الثانين وخمسمائة .

(في الجملة) ـ يعني أنه يقع ذلك في كلامهم ، وليس المقصود أن كل شيء سبق ذكره ، يتصل به شيء مما ذكره ، ففيه ما ليس كذلك ، نحو : من أنت زيداً ، ونحو : عذيرَك ، وغيرهما .

(ما يستلزم عاملَه عاملُ ما قبله) ـ نحو : أحشَفاً وسوءَ كِيلَةٍ ؟ فالبيع يستلزم في هذا المبيع الكيل ، فاتصل سُوءُ كيلة بقوله : أحشَفاً ، وعامل حشفاً وهو تبيع مستلزم لعامل سوء كيلة وهو تكيل .

(أو يتضمن معناه وضعاً) ـ نحو : كلَّ شيء ولا هذا ، وكلَّ شيء ولا شتيمة حر ؛ فالتقدير كما سبق : اصنع كل شيء ، ولا ترتكب هذا ؛ نحو[1] : من أنت هذا ، ونحو : عذيرَك ، وغيرهما[2] ؛ وما ذكره بعد هذا شرح على وجه لم يظهر لي موافقته لكلامه ذلك الظهور في أكثره ، وقد وقع لي فيه شيء ستراه ، فإن كان مطابقا فالحمد لله ؛ أو ولا ترتكب شتيمة حر ، فعامل كلَّ شيء يتضمن معنى عامل هذا أو وشتيمة حر بمقتضى الوضع ، لاشتراكهما في المعنى من حيث الوضع ؛ لكن الأول مأمور به ، فهو من حيث القصد مثبت ، والثاني منهيٌّ عنه ، فهو من حيث القصد منفيّ ؛ فلا مشاركة بينهما من جهة القصد ، بل من جهة الوضع ، فلم يتضمن معناه قصداً ، بل وضعاً .

(وما هو في المعنى مشارك لما قبله في عامله) ـ نحو : كليهما وتمراً ، وامرأ ونفسَه ، والكلابَ على البقر ، وإن تأتني فأهلَ الليل وأهلَ النهار ؛ فالثاني والأول مشتركان في معنى العامل المقدَّر ، لتعلق معناه بكل منهما .

(أو فيما ناب عنه) ـ نحو : مرحباً وأهلاً وسهلاً ؛ فسهلاً يشارك ما قبله في : مرحباً ، ومرحباً نائب عن عامله ، والمعنى أن سهلا يشارك أهلاً في الشيء الذي ناب عن عامله ، وهو مرحباً ، مشاركة معنوية لا لفظية ؛ لأن كل واحد

من (١) إلى (٢) سقط من (د) .

جملة مستقلة : إلاَّ أن معنى الجمل مشترك في أنها دعاء أو خبر ؛ ومعناها في الدعاء : لقاك الله ذلك . كما سبق ، وفي الخبر ما سبق أيضا ، وهو أنك أتيت سعة وأهلا ومكانا سهلا . فاستأنس . فهذا ما ظهر لي ، والله أعلم .

(ولا يمتنع الإظهار ، إن لم يكثر الاستعمال) ـ يعني ما جاء منصوباً حذف ناصبه ، ولكن لم يكثر استعماله ، كما كثر استعمال ما سبق ، لا يساويه في لزوم إضمار العامل ، كقولهم : انته ، أمراً قاصداً ، أي وأْتِ أمراً قاصداً ، فيجوز إظهار : وأْتِ . نص عليه سيبويه[1] ؛ ووهم في هذا الزمخشريّ ، ثم الجزوليّ ، فجعلاه مما التُزم إضمارُ عامله ؛ قال الشلوبين : ولا أعرف من غلط فيه غيرهما .

(وربما قيل : كلاهما وتمراً ، وكلٌّ شيء ولا شتيمة حُرٍّ ، ومن أنت زيدٌ) ـ أي برفع كِلاَ وكُلّ وزيد .

(أي كلاهما لي) ـ فكلاهما مبتدأ خبره لي ، وهو محذوف لزوماً ، كما التزم إضمار ناصبه ، وتمراً منصوب بزدني ؛ وقال الفراء : كلاهما منصوب على لغة من يجعل كلا بالألف[2] في كل حال .

(وكلٌّ شيء أمَمٌ ولا ترتكب) ـ فكل مبتدأ خبره أمَمٌ، أي قَصْدٌ[3] ، وحذف لزوماً ، ولا ترتكب ناصب هذا أو شتيمةَ .

(ومن أنت ، كلامُك زيدٌ أو ذكرك[4] زيدٌ) ـ فزيد خبر مبتدأ محذوف

---

(١) قال سيبويه ١ / ٢٨٤ (١ / ١٤٣) : ونظير ذلك من الكلام : انته يا فلان أمراً قاصداً ، فإنما قلت : انته وأْتِ أمراً قاصداً ؛ إلاَّ أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل .

(٢) كالمقصور لفظاً وإعراباً .

(٣) أي سهل يسير .

(٤) قال الصبان ٢ / ١٩٤ : قوله : كلامك زيدٌ ، أي متكلَّمك الذي تتكلم فيه ، وذكرُك أي مذكورك .

واجب الحذف . وجاء أيضا الرفع في قولهم : الكلابُ على البقر ، وقالوا : مرحبٌ بالرفع ، أي هذا مرحبٌ ، وقالوا : أهلٌ ومرحبٌ ، وأنشد سيبويه قوله[1] :

٥٥٥ ـ ☆ لملتمس المعروف أهلٌ ومرحبُ[2] ☆

وروي أيضا الرفع في الديار[3] .

☆ ☆ ☆

---

(١) طفيل الغنوي ، من قصيدة له في الوحشيات لأبي تمام ١٢٥ ـ ١٢٦ .

(٢) في المقتضب ٣ / ٢١٩ (٣ / ١٩٦) : وهذا البيت ينشد على وجهين : على الرفع والنصب ، وهو :

وبالسَّهْبِ ميمونُ النقيبة قولُه لملتمس المعروف : أهلٌ ومرحبُ

قال في الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ١٤٩ على رفع أهل ومرحب .

والسَّهْبُ بفتح أوله وسكون ثانيه ، وآخره باء موحَّدة الفلاة الواسعة ، وسبخة بين الحتين ، والمضياعة تبيض بها النعام . وأهل خبر لمبتدأ محذوف ، التقدير : هذا أهل ، أو مبتدأ والخبر محذوف أي لك أهل .

(٣) كقول ذي الرمة :

مكرر ٥٥٤ ـ ☆ ديار ميَّة إذ ميّ تساعفنا ☆

وقد سبق تخريج البيت على نصب ديار ؛ قال سيبويه : ومن العرب من يرفع الديار ، كأنه يقول : تلك ديارُ مية .

٥٥ ـ باب أبنية الأفعال[1] ومعانيها

هذا الباب يذكر في التصريف ، وكأن المصنف ذكره هنا ، لبيان حال العامل الذي انقضى الكلام في معمولاته .

(لماضيها المجرد ، مبنياً للفاعل[2] :) ـ أي المجرد من الزيادة ؛ وخرج المبني للمفعول نحو : حُمد ودُحرج .

(فعَل وفعِل وفعُل وفعلل) ـ ودليل الحصر الاستقراء ، فإن عرض غير هذا الوزن صورةً ، فأصله وزن من هذه نحو : عَلْمَ ، بسكون اللام ، أصله : عَلِمَ ، وكذلك حَسْنَ أصله : حَسُنَ[3] ؛ ولما كانت أصول الأسماء تنتهي إلى الخمسة ، جعلت الأفعال على أربعة لتنقص عنها .

(ففَعُلَ لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به) ـ نحو : كرُمَ ولَؤُمَ .

(أو كمطبوع عليه) ـ نحو : فَقُه وشَعُر ، إذا صارا طبعاً[4] .

(أو شبيه بأحدهما) ـ نحو : جَنُبَ جنابةً ، فهو معنى متجدد زائل ، لكن يشبه بغير المتجدد وهو نَجُس .

---

(١) في (د) وفي بعض نسخ التسهيل : الفعل

(٢) في (د ، ز) : لفاعل

(٣) في سيبويه ٤ / ١١٣ (٢ : ٢٥٧ ـ ٢٥٨) : باب ما يسكن استخفافاً ، وهو في الأصل متحرك . وذلك قولهم في فَخِذ : فَخْذٌ ، وفي كَبِد : كَبْدٌ ، وفي عَضُد : عَضْدٌ ، وفي رَجُل : رَجْلٌ ، وفي كَرُم الرجل : كَرْمَ ، وفي عَلِمَ : عَلْمَ ؛ وهي لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم .

(٤) في هامش (ز) إزاء هذا الحكم : أي بالمطبوع وما هو كالمطبوع ؛ فمن الأول : قَرُبَ وبَعُدَ ، إذا كانا غير متجددَين ولا زائلين ، كبَعُد ما بين المتضادَّين ، وقَرُب ما بين المتماثلَين ؛ ومن الثاني : فَقُه وشَعُر إذا صار الفقه والشعر له كالسجيَّة والطبيعة .

(ولم يرد يـائيَّ العين إلاَّ هَيُؤَ) ـ وهـو شـاذ ، ومعنى هَيُؤَ الشيءُ حَسُنت هيْئَتُه ، واستغنوا في اليائيّ العين بفعَل عن فَعُل ، لاستثقال ضم الياء تقديراً ، كما استثقل ظاهراً ، يقال : طاب يطيب ، ولان يلين ؛ بخلاف الواو نحو : طال أصله طَوُلَ ، إذ لم يستثقل ضم الواو ظاهراً نحو : أدْوُرُ .

(ولا متصرفاً يائيَّ اللام إلاَّ نَهُوَ) ـ خرج بمتصرف نحو : قَضُوَ في التعجب ، وهو مطرد ؛ وبيائيّ نحو : سَرُوَ الرجل ؛ وواو نَهُوَ بدل ياء ، لأنه من النُّهية بالضم واحدة النُّهَى ، وهي العقول ، لأنها تنهى عن القبيح ، فقلبت الياء واواً لضمِّ ما قبلها .

(ولا مضاعَفاً إلاَّ قليلاً مشروكاً) ـ أي غير منفرد ، بل يكون معه وزن آخر؛ ولم يَحْكِ سيبويه منه إلاَّ لَبُبْتَ تَلُبُّ ، أي صرت لبيباً ، حكاه عن يونس[1] ؛ وحكى قطرب : شَرُرْتَ أي صرتَ صاحب شَرٍّ ؛ وقالوا : لَبِبْتَ بالكسر ، تلَبُّ لَبابةً ، وشَرِرْتَ بالكسر شراً وشَرراً وشرارة ؛ وقالوا أشررتَ أيضا ؛ واستعمال فَعُل في المضاعف شاذ ، ومنه فيما حكى ابن جني : دَمُمْتَ تَدُمُّ دمامةً ، أي قَبُحتَ ، والمشهور : دَمَمْتَ بالفتح تَدُمُّ وتدِمُّ .

(ولا متعدِّياً إلاَّ بتضمين) ـ كقول عليّ رضي الله عنه : إن بُسْراً قد طَلُع اليمن ، أي بلغ . وقول بعضهم : أرَحُبَكُمُ الدخولُ في طاعة الكرمانيّ ؟ أي وسعكم ، ولا يُحفَظُ غيرهما .

(أو تحويل) ـ نحو : صُنْتُه ومُنْتُه ، حول فعَل إلى فَعُل ، بضم العين ، ثم نقلت الضمة إلى الفاء ، لتدل على الواو المحذوفة للساكن ؛ وإنما فعل ذلك ليعلم أن المحذوف واو ، وتركت التعدية لعروض هذا البناء .

---

(١) في سيبويه ٤ / ٣٧ (٢ / ٢٢٦) : وزعم يونس أن من العرب من يقول : لَبُبْتَ تَلُبُّ ، كما قالوا : ظَرُفْتَ تظرُف .

(ولا غيرَ مضمومِ عين مضارعِه إلاَّ بتداخل) ـ كقول بعض العرب : كُدْتُ ، بضم الكاف ، لكاد يكاد ، وقياسه : يكود ، إلاَّ أنهم استغنوا بمضارع كِدتَ ، بكسر الكاف عن مضارع المضمومها ؛ قال الفراء : والذي ضم أراد الفرق بين كاد من المقاربة ، وكاد من الكيد .

(وكثر في اسم فاعله : فَعِيلٌ) ـ نحو : شَرُف فهو شريف ، ولؤم فهو لئيم .

(وفَعْلٌ) ـ كضخُم فهو ضَخْمٌ ، وشَهُم فهو شَهْم ، أي جَلْدٌ ذكيّ الفؤاد ؛ قال المصنف : ومن استعمل القياس فيهما ، يعني في فَعيل وفَعل ، لعدم السماع ، فهو مصيب ؛ والذي ذكر غيره أن فعيلاً فقط مقيس ، وغيره يُسمع ولا يقاس عليه .

(وقلَّ فاعلٌ) ـ مثل المصنف بحامض ، وقد قالوا : حَمُض وحَمَض ، بضم الميم وفتحها ، فحامض من الاستغناء ؛ قال ابن خالويه : فَرُه فهو فارهٌ ، هذا الحرف شذَّ فقط ، وسائر ذلك فيه لغتان نحو : كمُل وكَمَل ، فيؤخذ الفاعل من كَمَل لا من كمُلَ .

(وأفعل) ـ أحمق .

(وفَعَل) ـ حسَن .

(وفَعِل) ـ خَشِن .

(وفَعَال) ـ جبان .

(وفُعال) ـ فُرات أي عذب .

(وفُعَّال) ـ وُضَّاء أي وضيء .

(وفِعْل) ـ عِفْر أي ذو دهاء وشجاعة .

(وفُعْل) ـ غُمْر أي جاهل .

(وفُعُل) ـ جُنُب أي ذو جنابة .

(وفَعُول) ـ حصور ، أي ضيقة مجرى اللبن .

(فصل) : (حَقُّ عينِ مضارع فَعِلَ الفتحُ) ـ سواء كان الفعل لازماً أو متعدِّياً .

(وكسرتْ فيه من وَمِقَ) ـ أي أحبَّ .

(ووثِق) ـ وثِقَ به قوي اعتماده عليه .

(ووَفِق) ـ يقال : وَفِقْتَ أمرَك ، تَفِقُ ، بالكسر فيهما ، أي صادفته موافِقاً ، وهو من التوفيق .

(ووَلِيَ) ـ تبع ، والأمرَ صار حاكماً عليه .

(ووَرِثَ) ـ يقال : ورثتُ أبي ، وورثت الشيء من أبي ، وِرْثاً وإرْثاً .

(ووَرِعَ) ـ صار ذا ورَع .

(ووَرِمَ) ـ ورم العضو والجلدُ يَرِمُ دخله الورم .

(ووَرِيَ المخُّ) ـ كبر من السمن .

فهذه ثمانية أفعال : ولم يذكر : وَعِمَ يَعِمُ ، لذكره في ما لا يتصرف : عِمْ صباحاً ، وليس كما ذكر ، بل هو متصرف .

(وفي مضارع حَسِبَ) ـ قالوا : أحسِبُه وأحسَبُه ، بالفتح والكسر ؛ وكذا الثمانية المذكورة بعدُ .

(ونَعِم) ـ أي عدم البؤس .

(وبَئِس) ـ صار ذا بؤس .

(ويَبِس) ـ جفّ .

(ويَئِس) ـ قنِط .

(ووَغِرَ) ـ وَغِر الصدر التهب حزناً أو غيظاً .

(ووَحِرَ[1]) ـ مثل وَغِر .

(ووَلِهَ) ـ كاد يعدم العقل .

(ووَهِلَ) ـ اشتد فزعه .

(وجهان) ـ هو مبتدأ ، خبره قوله : في مضارع حسب .

واستغنى[2] في ضَلِلْتَ تَضِلُّ ، ووَرِيَ الزندُ يَرِي ، وفَضِل الشيءُ يفضُل بمضارع فعَل عن مضارع فعِل . فضَلِلْتَ بكسر العين ، قياسُ مضارعه يفعَل بفتح العين ، لكن كسروها ، لأن اللغة الفصحى ضَلَلْتَ بفتح العين ، ومضارعه مكسور العين ، فاستغنوا بمضارع المفتوح العين عن مضارع المكسورها ؛ وكذا الكلام في وَرِيَ الزندُ أي أخرج ناره ؛ وقالوا : يفضُل بضم العين ، والماضي مكسورها ، استغناء بمضارع فعَل بفتح العين عن مضارع المكسور .

(ولزوم فَعِل أكثر من تعدّيه[3]) ـ وفعَل بالفتح كثُر الأمران فيه ، وبالضم واجب اللزوم .

(ولذا غلَب وضعُه للنعوت اللازمة) ـ نحو : شَنِبَ ، والشَّنَبُ حِدَّة في الأسنان ، ويقال : بَرْدٌ وعُذوبة .

---

(١) بالحاء المهملة ، وفي (د) وفي بعض نسخ التسهيل : وَجِرَ بالجيم المعجمة ، والمادتان في مضارعها الوجهان .

(٢) في (د ، غ) : واستغنوا

(٣) في (د) : تعديته .

(وللأعراض) ـ نحو : مَرِض .

(والألوان) ـ نحو : سَوِد .

(وكِبَر الأعضاء) ـ نحو : أَذِنَ .

(وقد يشارك فَعُل) ـ نحو : حِمق وحمُق ، ورعِن ورعُن .

(ويغني عنه لزوماً في اليائيّ اللام) ـ نحو : حَيِيَ فهو حَيٌّ ، وعَيِيَ فهو عَيٌّ ، وسماعاً في غيره نحو : سَمِن فهو سمين ، ونقِيَ فهو نَقِيٌّ ؛ واستدل بمجيء الوصف على فعيل على أصالة فَعُل .

(ويطاوع فعَل كثيراً) ـ نحو : ثلَمه فثَلِم ، وعلَمه فعَلِم ، وشتَر الله عينَه فشتِرت :

(وتسكينُ عينِه وعينِ فَعُل وشبهها من الأسماء لغةٌ تميمِيَّة) ـ نحو : عَلْمَ وظَرْفَ ، في عَلِمَ وظَرُفَ ، ونَمْرَ ورَجْلَ في نَمِرَ ورَجُلَ ؛ وعن الخضراويّ : هذا التسكين لبكر بن وائل وناس كثير من تميم ؛ وكذا فُعِل بالبناء للمفعول ، قالوا : لم يحرم من قُصْدَ له ، أي قُصِدَ ، وقال الخفاف : قُصْدَ فاشية في تغلب بني وائل .

(**فصل**) : (اسم الفاعل من متعدي فَعِلَ على فاعل) ـ كعالم

(ومن لازمه على فَعِل) ـ كفَرِح .

(وأفْعَل) ـ كأحْوَل ، وبابه الآفات والعاهات ونحوهما .

(وفَعْلان) ـ كشبعان ، وبابه الامتلاء وضده .

(وقد يجيء على فاعل) ـ كسالم ، ويقاس لمذهب الرُّمَّانيّ نحو : مارِضٍ[1]

---

(١) هذا المثال غير واضح في النسخ ، وجاء بعده لفظ : عدا أو غدا .

(وفعيل) ـ كحزين .

(ولزمَ فعيلٌ في المغني عن فَعُلَ) ـ كسمِين وحَيِيّ[1] .

(وقد يَشْرَكُ فَعُلٌ فَعِلاً) ـ نحو : طَمِع وطمُع ، وعَجِل وعَجُل ، ويَقِظ ويَقُظ .

(وفَعِلٌ أفعلَ) ـ كسَوِدٍ وأسودَ ، وخَضِرٍ وأخضَرَ .

(وفعْلان) ـ كفرِحٍ وفَرْحان ، وسَكِرٍ وسَكْران .

(وربما اشتركت الثلاثة) ـ نحو : شَعِث وأشْعَث وشعثان ؛ والأشعث المغْبَرُّ الرأس .

(فصل) : (لفعَلَ تَعَدٍّ ولزومٌ) ـ وكلٌّ كثير ، وثبتا مع اتحاد المادة في : فَغرَ فاه : فتحه ، وفغَر فوه انفتح ، وسارَ الدّابة فسارت ، أي سيَّرها فتسيَّرتْ ، ورجعَ الشيءَ فرجَع ، أي ردَّه فارتد

(ومن معانيه غلَبةُ المقابل) ـ نحو : شاعرَني فشعَرتُه ، وكاتبَني فكتبْتُه ، أي قابلَ شِعْرَه بِشِعْري ، وكتابتَه بكتابتي ، فكنت أشعرَ منه وأكْتَبَ .

(والنيابة عن فَعُلَ في المضاعفِ) ـ نحو : جَلَلْتَ فأنت جليل ، وعَفَفْتَ فأنت عفيف

(واليائيِّ العين) ـ نحو : طاب يطيب فهو طَيِّبٌ ، ولان يلينُ فهو لَيِّنٌ .

(واطرد صَوْغُه من أسماء الأعيان لإصابتها) ـ نحو : ركَبَهُ ورَجَلَه[2] .

(أو إنالتها) ـ نحو : لحَمَه وتمَرَه ، أي أطعمه لحماً وتمراً .

---

(١) في (د) : وجسيم .
(٢) أي أصابه في ركبته ، وأصابه في رجله .

(أو عَملٍ بها) ـ نحو : عانَه أصابه بالعين ، وركَبه البعيرُ أصابه بركبته .

(وقد يُصاغُ لعملها) ـ نحو : جدَر الجدارَ ، وعصَد العصيدة .

(أو عملٍ لها) ـ نحو : سبعَه السَّبعُ ، وغله النملُ .

(أو أخْذٍ منها) ـ نحو : ثلَثَ المالَ ، وكذا إلى العشرة .

(ومن معاني فعَل الجمعُ) ـ نحو حشَر وكسَب[1] .

(والتفريقُ) ـ نحو : قسَم وفصَل ؛ ومنه ما دلَّ على قطع كصَرم ، أو كَسْر كقصَف .

(والإعطاء) ـ نحو : منح ووهب ، وكذا سقَى .

(والمنع) ـ نحو : عضَل وحجَر .

(والامتناع) ـ لجأ وشرَد .

(والإيذاء) ـ نحو : لسَع ولكَم .

(والغلَبة) ـ قهَر وقمَعَ .

(والدفع) ـ درَأ وزبَر .

(والتحويل) ـ قلب ونقل .

(والتحوُّل) ـ رحل وذهب .

(والاستقرار) ـ سكن وقطن .

(والسَّيْر) ـ دَبَّ ودرج .

(والسَّتْر) ـ حجب وصبغ .

---

(١) في (ز) : وكتب ، وفي (غ) : وكثب

(والتجريد) ـ سلخ وحلق .

(والرمي) ـ رجم وطرح .

(والإصلاح) ـ طحن وطبخ .

(والتصويت) ـ بكى ونهق ، وكذا نطق .

(ولا تُفتح عين مضارع فعَل ، دون شذوذ ، إن لم تكن هي أو اللام حلقيةً) ـ استظهر بشذوذ على ما حكى من قولهم : يذَر حملاً على يدَع ، وهلَك يهلَك ، بفتح العين فيهما ، وكذا أبَى يأبَى ؛ على أن ابن سيده حكى في المحكم ، أن قوماً قالوا في الماضي : أبِي بكسر العين ، فيأبَى على لغتهم جارٍ على القياس ، كنسِيَ ينسَى ؛ وعلى هذا يكون من الاستغناء بمضارع فعَل عن مضارع آخَر ؛ فإن كانت العين حرف حلق أو اللام ، فتحت العين ، نحو : ذهب يذهب ، وسمح يسمح[1] .

(بل تُكْسَر أو تُضَمّ تخْييراً ، إن لم يشتهر[2] أحد الأمرين[3]) ـ وجاء سماعُ ذلك في فعل واحد ، نحو : يفسِق بالكسر والضم ، وفي فعلين نحو : يضرِب ويقتُل ؛ وقضية كلامه ، أن جواز الأمرين يثبت فيما سُمِعَ فيه أحدهما ولم يشتهر ؛ وبعضهم يرى تقييد ذلك بعدم سماع واحد منهما ، وعليه أئمة اللغة ؛ وقال ابن جني : الوجه في هذا الكسرُ ؛ وابن عصفور قال : إن الضم والكسر جائزان ، وإن لم يسمع إلاَّ أحدُهما ، فيجوز على هذا : يضرُب ، بالضم ، ويقتِل ، بالكسر ، وما أبعده ؛ وبعض أهل العربية يقول : يُتلقى خصوص الضم أو الكسر من السماع .

---

(١) في (د) : وذبح يذبح .

(٢) في (غ) وفي بعض نسخ التسهيل : يشهر

(٣) في (د) : الاستعمالين .

(أو يُلتَزم لسبب ، كالتزام الكسر ، عند غير بني عامر ، فيما فاؤه واو) ـ أي ولم تكن عينـه أو لامـه حرف حلق كيَهبُ ويقَع ، فهـذا تفتح عينـه ، وأمـا غيره نحـو : وعَـد يَعِـدُ ، ووزَن يَـزِن ، ووجَـد يَجِـد ، فتكسر عينـه ، وتحـذف الـواو لوقوعها بين يـاء وكسرة ؛ وكـذا يفعلون فيما المـاضي منـه على فَعِل ، بكسر العين من هذا النوع نحو : ورِثَ يَرِثُ .

وقـولـه : عنـد غير بني عـامر ، يشعر بـأن بني عـامر لا يلتزمـون الكسر في الباب الذي ذكره ، ولم يفعل بنو عامر ذلك في جميعه ، بل في فعل واحـد منـه ، وهو يجد ، فإنهم قالوا فيه : وجدَه يجُـده ، بـالضم ، وهو شـاذ[1] ؛ وحـذفت الواو لشذوذ الضم ، وأصالة الكسر ؛ وقال السيرافيّ : إنهم يقولون ذلـك في : يجـد ، من الموجدة والوجدان ؛ وبنو عامر في غير يجُد كغيرهم .

(وعند الجميع فيما عينه ياء[2]) ـ نحو : سار يسير ، وباع يبيع .

(وعند غير طيِّئ ، فيما لامه ياء ، وعينه غير حلقيـة) ـ نحو : مشَى يمشي ، ورمَى يرمِي ، فغير طيِّئ يكسر ؛ قـال المصنف : وطيِّئ تبـدل الكسرة فتحـةً ، والياء ألفاً ، نحو : يَقْلَى ؛ قيل : ولم يذكر غيره ذلك عن طيئ ، ولم يرد عنهم في يمشي ويرمي ونحوهما ، يمشَى ويرمَى ؛ ونص غيره على أن يقلَى شـاذ ، والمشهور كسر عينه ؛ وكذلك شذَّ يحيَا[3] ، والمشهور يحيِي بـالكسر ؛ وقـال المصنف ، وقـد ذكر مسألة : أبىَ يأبىَ ، ما ألحق بيـأبىَ كيحيـا ويقلى ، وجـه بـأن الأصل : يحيِي ويقلِي ، بالكسر ، ففتحت العين ، فانقلبت الياء ألفاً ، وهي لغة طيئ ، ولم يحكم

---

(١) في سيبويه ٤ / ٥٣ (٣ / ٢٣٢) : وقد قال ناس من العرب : وجَد يَجُد ، كأنهم حـذفوهـا من يَوْجُد ؛ وهذا لا يكاد يوجد في الكلام .

(٢) ذكرت هذه العبارة ضمن المتن في العبارة السابقة في (ز) ولم يذكرها في (غ) ولم يمثِّل لهـا في النسختين .

(٣) جاءت المفتوحة كلها بالألف في النسخ الثلاث .

على يأبى بذلك ، إذ لم يسمع فيه الكسر ، كما سمع في ذينك واشتهر ، فجعل أصلاً ، وفرع عليه الفتح .

(والتزم الكسر أيضا في المضاعف اللام[1] ، غير المحفوظ ضمه) ـ نحو : حنَّ يحِنُّ ، وندَّ يندُّ ؛ ومما حفظ ضمه جوازاً : شبَّ الفرس يشِبُّ ويشُبُّ شِباباً ، بكسر الشين ، وشبباً قمص ولعب ؛

وحكى أبو زيد : يذُبُّ بالضم ، وحكاه غيره بالكسر ؛ ومما حكى فيه الضم وجوباً : مرَّ يمُرُّ ، وحَلَّ يَحُلُّ[2] .

(والضمُّ فيما عينه أو لامه واو ، وليس أحدهما حلقيا) ـ فالعين قام يقوم ، ورام يروم ؛ قال ابن عصفور : وشذَّ طاح يطيح ، وتاه يتيه ، في لغة من قال : ما أطوحه ، وما أتوهه ؛ ومن قال : ما أتيهه ، فيتيه عنده على القياس ، وكذا من قال : ما أطيحه ، يطيح عنده على القياس ؛ واللام نحو : غزا يغزو ، ورنا يرنو .

وخرج بحلقيّ : ماهَ ومَحا ، قالوا : يموه ويماه ، ويمحو ويمحَى ، بالضم والفتح في مضارع كل منهما ؛ وقالوا أيضا : يميه ويمحِي ؛ ويقال : ماهت البئر كثر ماؤها ، وماهت السفينة دخل فيها الماء .

(وفي المضاعف المتعدّي) ـ نحو : ردَّ يرُدُّ ، وصبَّ يصُبُّ .

(غير المحفوظ كسره) ـ جوازاً ، ومنه : عَلَّ يعُلُّ ويَعِلُّ ، بالضم والكسر ،

---

(١) في (ز ، غ) : اللازم ، وهو سهو أو تحريف .

(٢) في (د) : حك يحك ، وفي (غ) : يجل ، بالجيم ، والمعروف في يحك الفتح والضم ، ولا يعرف فيها الكسر ، والمشهور في يجل الكسر ؛ وقال سيبويه ٤ : ٣٦ ، ٣٧ (٣ : ٢٢٦) : واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء ، فإنه لا يكاد يكون فيه فعُلتَ وفَعُل ، لأنهم قد يستثقلون فَعُل والتضعيف ، فلما اجتمعا حادوا إلى غيرْ ذلك ، وهو قولك : ذلَّ يذِلُّ ذُلاًّ وذِلَّةً وذليل . . وقالوا : شحَّ يشِحُّ . . وقالوا : ضنَنت ضِناً . . وضَنِنت ضَنانة ، كرفَقت رِفْقاً وسَقِمت سَقامةً . .

من العلّل وهو الشرب الثاني ؛ أو وجوباً ، وهو حرف واحد ، قالوا : حَبَّه يحِبُّه ، بالكسر ؛ ولم يجئْ في هذا الباب يفعِل بالكسر إلاَّ ومعه الضم ، إلاَّ هذا الحرف ، فلم يجئْ إلاَّ بالكسر ، وبه قرأ أبو رجاء العُطارديّ : ﴿ يَحِبُّكم الله ﴾[1] .

(وفيما لغلبة المقابل) ـ نحو : كاتبني فكتَبتُه أكتُبه ، وعالَمني فعلَمتُه أعلُمه ؛ وهو مطرد في كل فعل ثلاثي متصرف تام ؛ بفتح الماضي وبضم المضارع .

(خالياً من مُلزم الكسر) ـ احترز من واعَدني فوعَدته أعِدُه ، فيجب كسر عين هذا المضارع ، وكذا أسِيرُه من سار ، وأرمِيه من رمى .

(ولا تأثير لحلقيٍّ فيه) ـ فيضم المضارع السالم من مُلزم الكسر وجوباً ، وإن كان حلقيَّ العين أو الفاء نحو : فاهمني ففهَمتُه أفهُمه ، وفاقهني ففقَهتُه أفقُهه .

(خلافاً للكسائيّ) ـ في إجازته فتح عين المضارع لأجل حرف الحلق ، وجاء عن العرب الفتح في قولهم : شاعَرني فشعَرتُه أشعَره ، وواضأني فوضأته أوضَؤه ؛ وجاء عنهم الكسر في : خاصَمني فخصَمتُه أخصِمه ؛ والبصريون يلتزمون الضم[2] ، فهذا نادر .

(وقد يجيء ذو الحلقيّ غيرَه) ـ أي غير الذي لغلبة المقابل .

(بكسرٍ) ـ نحو : نزَع ينزِع ، وجاء يجيء .

(أو ضمٍّ) ـ نحو : دخَل يدخُل ، وساء يسوُء .

---

(١) آل عمران : ٣١ .

(٢) قال سيبويه ٤ / ٦٨ (٣ / ٢٣٩) : واعلم أن يفعَل من هذا الباب ـ فاعلته ـ على مثال يخرُج ، نحو : عازَّني فعزَزته أعُزُّه ، وخاصمني فخصَمتُه أخصُمه ـ وكذلك جميع ما كان من هذا الباب ، إلاَّ ما كان من الياء مثل رميت وبعت ، وما كان من باب وعد ، فإن ذلك لا يكون إلاَّ على أفعِلُه .

(أو بهما) ـ أي بلغتين ، هما الفتح مع غيره ، نحو : منحَه يمنَحه ، أو ضم نحو : محاه يمحاه ويمحوه .

(أو مثلثاً) ـ نحو : رجَح يرجح ، بالضم والكسر والفتح ، وكذا ينبع مضارع نبع ، وأكثر النحويين يتلقى الفتح أو الكسر أو الضم من السماع ، وكذا اللغتان والثلاث ، وقال أكثر أهل اللغة : الفتح أكثر ، وإليه يُرجع عند عدم السماع ؛ وهذا في غير ما للمغالبة ، وأما المغالبة فالضم فيه قياس ، كما تقدَّم ؛ ولم يذكر المصنف اسم فاعل فَعُل اكتفاء بما ذكره في باب اسم الفاعل .

(**فصل**) : (يُكسر ما قبل آخر المضارع ، إن كان ماضيه غير ثلاثي ، ولم يُبدأ بتاء المطاوعة) ـ نحو : يدحرج وينطلق ويستخرج ، وخرج بمضارع : تعلَّم وتدحرج ونحوهما ، فإنه بالفتح نحو : يتعلَّم ويتدحرَج ؛ وسميت هذه التاء تاء المطاوعة ، لأن ما هي فيه يطاوع العاري منها .

(أو شبهها) ـ نحو تكبر وتوانى .

(ويُضم أوله إن كان ماضيه رباعيا) ـ أي على أربعة أحرف ، ولو بزيادة نحو : أكرم يُكرم ، ودحرج يُدحرج .

(وإلاَّ فتح) ـ أي وإن لم يكن الماضي رباعيا فتح أول المضارع نحو : ينطلق[1] ويستخرج .

(ويكسره غير الحجازيين ، ما لم يكن ياءً ، إن كسر ثاني الماضي) ـ وكانت عين المضارع مفتوحة ، فيقولون : إعلَمُ وتِعلَمُ[2] ، بكسر الهمزة والنون

---

(١) لم يذكر الثلاثيّ ، وهو يدخل في غير الرباعيّ نحو : يَقرأ ويَسعَى .

(٢) سقطت من (د ، ز) .

والتاء ، ولا يفعلون ذلك في الياء ، وستأتي لغة من يكسرها ، ولو كسرت عين المضارع فتحوا كالياء[1] نحو : أَحسِب وأَرِث .

(أو زيد أوله تاءٌ معتادة) ـ وهي تاء المطاوعة أو شبهها ، فيقولون : إتذكَّر وتِنكسر[2] ، بالكسر في غير الياء . وأخرج بمعتادة المزيدة أول الماضي شذوذاً نحو : تَرمَس الشيءَ بمعنى رمسه ، أي ستره .

(أو همزةُ وصل) ـ فيقولون : انطلق واستخرج ، بكسر الهمزة ، وكذا الباقي غير الياء . وأفهم كلامه أن الحجازيين يفتحون حروف المضارعة في هذا كله .

(ويكسرونه مطلقا في مضارع أبى) ـ أي الذين يكسرون غير الياء فيما سبق ، يكسرون ذلك والياء أيضاً في هذا ، فيقولون : يِئبَى ، وكذا الباقي .

(ووَجِل ، ونحوه) ـ وهو ما فاؤه واو ، ووزنه كوزنه ، وعين مضارعه مفتوحة[3] ، نحو : وجِع يوجَع ، فيكسرون حروف المضارعة كلها ، فتنقلب الواو ياءً نحو :يِيجَل وييجَع ؛ ومن العرب من يبدل الواو ياءً مع الفتح ، فيقولون : يَيجَل ، وكذا الباقي .

(وربما حمل على تِعلم تِذهب وشبهه) ـ قال الكسائيّ : سمعت بني دبير يقولون : أنتَ تِلحَن وتِذهب ، لشبه المضارع من حيث فتح العين ، وإن اختلف وزن الماضي ؛ وأشذُّ من هذا قراءة ﴿ نِعبُد ﴾[4] بكسر النون .

---

(١) ياء يعلم ويحسب ويرث .
(٢) في (غ) : وتتذكر .
(٣) في (ز) : غير مفتوحة .
(٤) الفاتحة : ٥

(وعلى يِئبَى يِئلَم) ـ فكسرت اليـــاء في يِئلَم كما في يِئبَى ؛ وقرأ يحيي بن وثاب : ﴿ فإنهم يِئلَمون كما تِئلَمون ﴾[1] .

(**فصل**) : (انفرد الرباعيّ بفعلل لازماً) ـ كعربد .

(ومتعدِّياً لمعانٍ كثيرة) ـ كدحرج .

(وقد يصاغ من اسم رباعيّ لعمل بمساه[2]) ـ نحو : قرمص القرموص حفره ، والقرموص واحد القراميص ، قال ابن السكيت : هي حفر صغار ، يستكن فيها الإنسان من البرد ، وهذا مثال عمل المسمى ، وأما العمل به فنحو : فرجَن الدابّة إذا حسَّها بالفرجون ، وهو المحسَّة ، فإن كان لفظ الكتاب : لعمل مسمَّاه ، فالمثال الأول ، وإن كان لعمل بمساه فالمثال الثاني ؛ ويجوز أن يرد عمل بمساه إلى معنى عمل مساه ، بجعل الباء للنظر فيه ، على تكلف فيه .

(أو لمحاكاته) ـ نحو : عقرب الشيء لواه كالعقرب .

(أو لجعله في شيء) ـ فلفل الطعام ، وعصفر الثوب .

(أو لإصابته) ـ عرقبه أصاب عرقوبه .

(أو لإصابة به) ـ عرجنه أصابه بالعرجون .

(أو لإظهاره) ـ عسلجت الشجرة أخرجت عساليجها ؛ هذا ليس من تمثيل المصنف .

(وقد يصاغ من مركب لاختصار حكايته) ـ نحو : بسمل ، قال : بسم الله الرحمن الرحيم ؛ وجعفل ، قال : جعلني الله فداك .

---

(١) النساء : ١٠٤

(٢) في (ز) : لعمل مساه .

(**فصل**) : (من مُثل المزيد فيه : أفعَلَ ، وهو للتعدية) ـ نحو : أخرجت زيداً وألبسته ثوباً ، وأعلمته عمراً قائماً .

(أو للكثرة) ـ نحو : أظبى المكان كثر ظباؤه ، وأذأب كثر ذئابه .

(أو للصيرورة) ـ أغَدَّ البعير صار ذا غُدَّة ، وأجرب الرجل صار ذا جرب في إبله أو غنمه .

(أو للإعانة) ـ نحو : أرعيت فلانا وأقريته : أعنته على الرعي والقِرى .

(أو للتعريض) ـ أبعت الشيء وأقتلته : عرَّضته للبيع والقتل .

(أو للسلب) ـ نحو : أشكيته أزلت شكواه ؛ وذكر اللغويون أنه يكون للإحواج إلى الشيء ، وحكوا أنه يقال : أشكيته أحوجته للشكوى[1] .

(أو لإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه) ـ نحو : أحمدت فلانا وجدته محموداً ، وأبخلته وجدته بخيلاً .

(أو لجعله صاحبه بوجه ما ، وفي بعض النسخ : أو لجعل الشيء صاحب ما هو مشتق من اسمه) ـ نحو : أنعلته جعلت له نعلاً ، وأقبرته جعلت له قبراً .

(أو لبلوغ عدد) ـ نحو : أعشرت الدراهم صارت عشرين ، وكذا إلى أتسعت صارت تسعين ، وأمَّأت وألَّفت صارت مائةً وألفاً .

(أو زمانٍ) ـ أصبحنا وأمسينا بلغنا الصباح والمساء .

(أو مكانٍ) ـ أشأم القوم وأيمنوا بلغوا الشام واليمن ، أو قصدوهما .

(أو لموافقة ثلاثيّ) ـ أقاله البيع وقاله ، وأشغله الأمر وشغله .

---

(١) في (ز) : إلى الشكوى

(أو لإغنائه عنه) ـ أذنب أثم ، وأقسم حلف .

(أو لمطاوعة فعل) ـ وهذا لم يذكره سيبويه ، وذكره ابن جني في الخصائص ، ومنه : كببت الرجل أسقطته ، فأكبَّ سقط ؛ وقشعت الريح السحاب فرقته ، فأقشع تفرق .

(ومنها فعَّل ، وهو للتعدية) ـ نحو : أدَّبت الصبيَّ وعلَّمته الخير والأدب ، أدب النفس والدرس ؛ يقال منه : أدُب الرجلُ ، بالضم فهو أديب ، وأدَّبته فتأدَّب .

(وللتكثير) ـ فتّحت الأبواب .

(وللسلب) ـ قَرَّدت البعيرَ ، وقذَّيت عينه : أزلت القراد والأذى .

(وللتوجُّه) ـ شرَّق[1] وكوَّف .

(ولجعلِ الشيء بمعنى ما صيغ منه) ـ أمَّرت زيداً جعلته أميراً ، وعدَّلته جعلته عدلاً .

(ولاختصار حكايته) ـ نحو : أيَّه وحمَّد أي قال : يا أيها والحمد لله .

(ولموافقة تفعَّل) ـ ولَّى وتولَّى وفكَّر وتفكر .

(وفعَل) ـ نحو : بشَر وبشَّر ، يقال : بشَرتُ الرجل أبْشُره بالضم بَشْراً وبُشوراً من البشرى ، وكذلك الإبشار والتبشير ، ثلاث لغات .

(وللإغناء عنها) ـ فعن تفعَّل قولهم : من دخل ظفار حمَّر ، أي تكلم بكلام حمير ، وهو خبر بمعنى الأمر ، أي فليحمِّر ؛ وعن فعَل عرَّد الرجل تعريداً فرَّ .

---

(١) توجه إلى الشرق وإلى الكوفة .

(ومنها تفعَّل وهو لمطاوعة فعَّل) ـ أدَّبت الصبيَّ فتأدَّب ، وعلمته فتعلَّم

(وللتكلف) ـ تشجَّع وتصبَّر تكلف ذلك .

(وللتجنب) ـ تأثَّم وتحرَّج ترك الإثم والحرج .

(وللصيرورة) ـ تأيَّمت المرأة صارت أيِّماً ، وتحجَّر الطينُ صار حجراً[1] .

(وللتلبُّس بمسمَّى ما اشتق منه) ـ تقمَّص وتقبَّأ لبس قميصاً وقباء .

(وللعمل فيه) ـ أي في مسمَّى ما اشتق منه نحو : تسحَّر وتعشَّى .

(وللاتخاذ) ـ تبنَّيت الصبيَّ اتخذته ابناً ، وتديَّرت المكان اتخذته داراً .

(ولمواصلة العمل في مهلة) ـ نحو : تفهَّم وتبصَّر .

(ولموافقة استفعل) ـ نحو : تعجَّل الشيء استعجله ، وتغنَّى استغنى ، وفي الخبر : « من لم يتغنَّ بالقرآن فليس منا »[2] .

(وموافقة المجرد) ـ نحو : تعجَّب وعجب ، وتعدَّى الشيء وعداه جاوزه .

(والإغناء عنه) ـ نحو : تكلم وتصدَّر .

(وعن فعَّل) ـ نحو : تَوَيَّل قال : يا وَيلاه ! . والمعروف في اختصار الحكاية فعَّل .

(ولموافقته) ـ تولَّى بمعنى ولَّى .

(ومنها : فاعَلَ ، لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنىً) ـ نحو : ضارَبَ زيدٌ عمراً ؛ فكل من الاسمين صالح لجعله فاعلاً لفظا

(١) في (د ، غ) : صار كالحجر .

(٢) بمعنى يستغني : بخاري توحيد ٤٤ ، وأبو داود والترمذي / ٢٠ ، والدارمي صلاة / ١٧١ وفضائل القرآن / ٣٤ ، وابن حنبل ١ / ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٩

ومفعولاً لفظا ، مع أن كلاً منهما في المعنى فاعل مفعول ؛ قال المصنف : ولو أتبع المنصوب بمرفوع وبالعكس لجاز . انتهى . وهذا مخالف لقول البصريين وأكثر الكوفيين ، وإنما قال به ابن سعدان .

(ولموافقة أفعل ذي التعدية) ـ نحو : عاليت رحلي على الناقة وأعليته ؛ وجاء أيضا في اللازم ، قالوا : شارفت البلاد وأشرفت عليها .

(والمجرَّد) ـ جاوزت الشيء وجُزته ، وواعدت زيداً ووعدته .

(وللإغناء عنهما) ـ فعن أفعل : راءَهُ أراه غير ما يقصده ، وعن فعل : قاسى وبارك الله فيه .

(ومنها : تفاعَل ، للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنىً) ـ نحو : تضارب زيدٌ وعمرٌ .

(ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً) ـ نحو : تغافل زيدٌ وتجاهل .

(ولمطاوعة فاعلَ الموافق أفعلَ) ـ نحو : باعدته فتباعد ، وضاعفت الحساب فتضاعف .

(ولموافقة المجرَّد) ـ نحو : تعالى : علا ، وتوانَى : ونَى .

(والإغناء عنه) ـ نحو : تثاءب[1] .

(وإن تعدَّى تفاعَل أو تفعَّل ، دون التاء ، إلى مفعولين ، تعدَّى بها إلى واحدٍ) ـ نحو : نازعته الحديث ، فتقول : تنازعنا الحديث ، ونحو : علمته الرماية فتعلمها

---

(١) في (د) : تمارى .

(وإلاَّ لزم) ـ نحو : ضارب زيدٌ عمراً ، وأدبت الصبيَّ ، فتقول : تضارب زيدٌ وعمرو ، وتأدب الصبيُّ .

(ومنها : افتعل ، وهو للاتخاذ) ـ نحو : اطَّبخ واشتوى : اتخذ لنفسه طبيخاً وشواءً .

(وللتسبُّب) ـ نحو : اعتمل واكتسب ، إذا تسبب في العمل والكسب ؛ وقالوا إنه يدل على الكثرة .

وقال المبرد : اقتدر أكثر من قدَر ، وكذا قال ابن جني في : ﴿ وعليها ما اكتسبت ﴾[1] لأن كسب السيئات أكثر .

(ولفعل الفاعل بنفسه) ـ نحو : اكتحل وادَّهن .

(وللتخيُّر)[2] ـ اصطفى وانتقى .

(ولمطاوعة أفعل) ـ نحو : أوقدت النار فاتَّقدت ، وأضرمتها فاضطرمت[3] .

(ولموافقة تفاعل) ـ نحو : اقتتلوا واطعنوا .

(وتفعَّل) ـ نحو : ابتسم : تبسَّم ، واعتدى : تعدَّى .

(واستفعل) ـ نحو : ارتاح : استراح ، واعتصم : استعصم .

(والمجرد) ـ فلا يزيد عليه شيئاً ، نحو : قرأ السورة واقترأها ، وحكى الأصمعيّ : حمل واحتمل .

(والإغناءِ عنه) ـ نحو : التجأ الرجل .

---

(١) البقرة : ٢٨٦

(٢) في (ز) : وللتخيير .

(٣) مثل في (د) : نحو : أعلقته فاعتلق ، وأشفقته فاشتفق

(ومنها : انفعل ، لمطاوعة فعَل علاجاً) ـ نحو : قسَمته فانقسم ، وكشفته فانكشف ، فإن لم يدل على علاج ، لم يُصَغ منه انفعل ، لا يقال : عرفته فانعرف ، ولا سمعته فانسمع ؛ وكذا لو دَلَّ على معالجة ، ولم يكن ثلاثياً ، فلا يقال : أكملته فانكمل .

(وقد يطاوع أفعلَ) ـ نحو : أغلقته فانغلق ، وأزعجته فانزعج ، وهو شاذ ، ويحتمل كون انغلق على لغة من قال : غلَّقتُ .

(وقد يشارك المجرد) ـ نحو : انطفأت النار وطفئت .

(وقد يغني عنه) ـ نحو : انطلق بمعنى ذهب ، وانزرب في الزريبة دخلها .

(وعن أفعل) ـ نحو : انحجز أتى الحجاز .

(ويغني عنه) ـ نحو : أي عن أفعل .

(افتعل فيما فاؤه لام) ـ نحو : لويته فالتوى ، ولففته[1] فالتفَّ .

(أوراء) ـ نحو : ردعته فارتدع ، ورفعته فارتفع .

(أو واو) ـ نحو : وصلته فاتصل ، ووضعته فاتضع .

(أو ميم) ـ نحو : مِزته فامتاز ، ومحوته فامتحى ، وندر انماز وانمحى ، ومددته فامتد ، وملأته فامتلأ .

(أو نون) ـ نحو : نقلته فانتقل ، ونفيته فانتفى .

(وقد يشاركه فيما ليس كذلك) ـ : أي فيما لم تكن فاؤه شيئاً مما ذكر نحو : شويت اللحم فاشتوى وانشوى ، وحجبت زيداً فاحتجب وانحجب .

---

(١) في (د) : ولفقته فالتفق .

(ويغني عنه) ـ : أي يغني افتعل عن انفعل فيما ليس كذلك ، نحو : سترته فاستتر ، وشددته فاشتد .

(ومنها : استفعل للطلب) ـ نحو : استغفر واستعان .

(وللتحول) ـ نحو : استنوق الجمل ، واستحجر الطين .

(وللاتخاذ) ـ نحو : استعبد عبداً ، واستأبى أباً .

(ولإلفاء الشيء بمعنى ما صيغ منه) ـ نحو : استعظمته واستصغرته .

(أو لعدّه كذلك) ـ كالمثالين فيما يعدُّه عظيما أو صغيراً ، وكذلك استكثرته واستقللته لما يجده كذلك أو يعدُّه .

(ولمطاوعة أفعل) ـ نحو : أراحه فاستراح ، وأحكمه فاستحكم .

(ولموافقته) ـ نحو : استعجله وأعجله ، واستبلَّ من المرض وأبلَّ .

(وموافقة تفعَّل) ـ نحو : استمتع وتمتَّع ، واستكبر وتكبَّر .

(وافتعلَ) ـ نحو : استعصم واعتصم ، واستعذر واعتذر .

(والمجرَّد) ـ نحو : استغنى وغني ، واستبان وبان .

(والإغناء عنه) ـ نحو : استنكف واستأثر .

(وعن فعَّل) ـ نحو : استرجع قال : إنا لله وإنا إليه راجعون ، والأصل : رجَّع ، كسبَّح قال : سبحان الله .

(ومنها للألوان : افعلَّ) ـ وأصله : افعلَل بدليل : احمررت واحمررنا واحمررن .

(غير مضاعف العين) ـ كاحمرُّوا[1] واسودُّوا ، بخلاف أحَمَّ ، وهو الأسود ، يقال : رجل أحَمٌّ بين الحَمم ، فلا يقال : أحْمَم ، لما فيه من الثقل .

(ولا معتل اللام) ـ كألمى ، وهو من اللمَى ، سمرة في الشفة تستحسن ، يقال ؛ رجل ألمى ، وامرأة لمياء .

(دون شذوذ) ـ كقولهم : احووَى من الحُوَّة ، وهي كما قال الأصمعيّ : حمرة تضرب إلى السواد ، وأشذ منه قولهم : ارعوى عن القبيح ، أي انكفَّ ، لاعتلال لامه ، وكونه لغير لون ولا عيبٍ حِسِّيّ ، ووزنها : افعلَل ، وترك الإدغام لسكون الآخر .

(وقد تلي عينَه ألفٌ) ـ نحو : احمارَّ واصفارَّ ، وسمع في احووَى احواوَى ، وذكرهما الأصمعيّ .

(وقد يدل بحالَيه) ـ أي بغير ألف وبها .

(على عيب حِسِّيّ) ـ نحو : اعورَّ واعوارّ ، واحولَّ واحوالَّ .

(وربما طاوع فعَل) ـ قالوا : رعَوْتُه فارعوَى ، أي كففته فانكفَّ ، وكلام ابن جني وابن عصفور والمصنف على أن وزن هذا ونحوه افعلّ ، والمقصود الوزن الذي يستحقه هذا البناء ، لو لا مانع الإدغام ، وهو السكون ، كما تقدَّم ، وإذا أردت زنة اللفظ بحاله قلت : افعلَل ، وعلى ذلك جرى بعضهم .

(وقد يدلان على غير لون وعيب) ـ نحو قولهم : ارقدَّ أي أسرع ، وسبق ذكر ارعوَى ومثله اقتوى أي خدم ، وقالوا : اشعارَّ الرأس أي تفرق شعره .

(وإفهامُ العُروض مع الألف كثير ، وبدونها قليل) ـ فتكثير العُروض مع

---

[1] في (د ، غ) : احمرَّ واسودَّ .

الألف ، واللزوم مع سقوطها ، ومن اللزوم مع الألف : ﴿ مدهامتان ﴾[1] ، ومن العروض بدونها : اصفرّ وجلاً ، واحمرّ خجلاً ، ومنه قراءة ابن عامر : ﴿ تَزْوَرُّ عن كهفهم ﴾[2] ، وقال ابن عصفور : افعلّ مقصور من افعالّ ، ومعناه كمعناه ، بدليل أن ما من شيء يقال بالألف إلاّ يقال بدونها ، لكن قد يكثر أحدهما في لفظ ويقل في الآخر ، فكثرة افعلّ كاحمرّ واخضرّ ، وكثرة افعالّ كاشهابّ وادهامّ ، ولم يسمع في : ارقدّ وارعوَى واقتوى إلاّ افعلّ ، قال : ويجوز في القياس افعالّ ، وما ذكر من القصر هو قول الخليل[3] .

(ومنها : افعوعل للمبالغة) ـ نحو : اعشوشب المكان كثر عشبه ، واخشوشن الشيء عظمت خشونته .

(وللصيرورة) ـ نحو : احلولى الشيء صار حُلواً ، واحقوقف الرمل والهلال صار أعوج .

(وقد يوافق استفعل) ـ قالوا : احلوليت الشيء أي استحليته بمعنى وجدته حلوا ، ومنه :

٥٥٦ ـ فلو كنت تُعطى حين تَسألُ سامَحتْ لكَ النفسُ واحلولاك كلُّ خليل[4]

واستعمال احلولى لازماً بمعنى الصيرورة أكثر .

---

(١) الرحمن : ٦٤ .

(٢) الكهف : ١٧

(٣) في المنصف ١ / ٨٠ : قال أبو الفتح : اعلم أن افعلَلْت إنما هي مقصورة من افعالَلْت ، لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها .

(٤) في (د ، ز) : لو كنت تعطي ، وفي (غ) : ولو كنت . . وفي المنصف ١ / ٨٢ : وقرأت أو سمعت يقرأ على ابن مِقْسَم ، عن ثعلب :

فلو كنت تُعطي حين تُسأل سامحت لك النفس واحلولاك كلٌّ خليل

جاء به ابن جني شاهداً على مجيء افعوعَل متعدّياً ، والشاهد هنا على موافقته استفعل .

(ويطاوع فعَل) ـ نحو : ثنيته فاثنونَى ، ومنه قراءة بعضهم : ﴿ تَثْنَوْنَى صدورهم ﴾[1]

(وافعوَّل بناء مقتضب) ـ والمقتضب ما كان على مثال لم يُسبق بآخرَ أصل له أو كالأصل ، مع الخلو من حرف زِيدَ لمعنى أو إلحاق ، ومنه : اعلوَّط بعيرَه اعلِوَّاطاً إذا تعلق بعنقه وعلاه .

(وكذا ما ندر من افعَوْلَل وافعَيَّل) ـ نحو : اعْثَوْجَج البعيرُ أسرع ، واهبيَّج الرجل تكبر ، وأغفلها سيبويه ، قال بعض النحويين : ولم يذكرهما أحد إلاَّ صاحب العين[2] ، فلا يلتفت إليهما .

(وأما فَوْعَل) ـ كحوقلَ الشيخ كبر وفتر عن الجماع .

(وفَعْوَلَ) ـ كجَهْوَر رفع صوته بالقول .

(وفَعْلَلَ ذو الزيادة) ـ كجلببَ .

(وفَيْعَل) ـ كبَيْطر .

(وفَعْيلَ) ـ كعَزْيَط .

(وفَعْلَى) ـ كسَلْقَى .

(فملحقات بفعلل) ـ وهي ستة أوزان ، وأغفل سيبويه فَعْيل .

(وإلحاق ما سواها به نادر) ـ كالإلحاق بتاء متقدمة كتَرْمسَ بمعنى رَمَس ، أو همزة متوسطة كتأبلَ القِدْرَ بمعنى تبَّلها ، أو نون متأخرة كقطرنَ البعيرَ .

---

(١) هود : ٥ : ﴿ ألا إنهم يثنون صدورهم ﴾
(٢) الخليل بن أحمد

(وتزاد التاء قبل متعـدّيـاتهـا للإلحـاق بتفعللَ) ـ نحو قولهم : تجلببت المرأة لبست جلبابها ، للإلحاق بتسربل لبس سربالاً .

(وهو) ـ أي تفعلل .

(وافْعَنْللَ) ـ نحو : احرنجم .

(لمطاوعة فَعْللَ تحقيقاً) ـ نحو : سربلتـه فتسربل ، وحرجمت الإبل جمعتهـا فاحرنجمت اجتمعت .

(أو تقـديراً) ـ نحو : تبختر وابْرَنشـق بمعنى انبسـط فرحـاً ؛ وبختر وبَرْشَـق مهملان .

(وألحق بافْعَنْللَ افْعَنْلَى) ـ نحو : اسْلَنْقَى[1] ، ومذهب سيبويه عدم تعـدي هذا البناء ، وقال ابن جني : قد يتعدّى ، ومنه :

٥٥٧ ـ قـــد جعـــل النعـــاسُ يَغْرَنْـــدِيني أدفعـــــه عني ويَسْرَنْـــــدِيني[2]

قال الزبيدي : أحسبه مصنوعاً ؛ والاغرنداء والاسرنداء الغلبة[3] .

(وافعنلل الزائد الآخر) ـ نحو : اقعنسس[4] .

(وإلحـاق مـا سَـواهمـا بـه نـادر) ـ نحـو : احْـوَنْصَـل الطـائر ؛ قـال بعض

(١) قال الأشموني في ٢ / ٨٨ : واسلنقى الرجل إذا نام على ظهره .

(٢) في الأشموني ٢ / ٨٨ : وافعنلى ، وقد جاء منه المتعدي نحو اسرنـدى واغرنـدى أي علا ، وركب في قول الراجز :

قـــد جعـــل النعـــاس يسرنـــديني أدفعـــــه عني ويغرنـــــديني

(٣) قال الصبان في حاشيتـه على الأشموني ٢ / ٨٨ : قولـه : واغرنـدى ، بـالغين المعجمـة ، مرادف اسرندى ، كما في المغني ، فقول الشارح : أي علا وركب ، راجعان لكل منهما .

(٤) قال الأشموني ٢ / ٨٨ : يقال : اقعنسس البعير إذا امتنع من الانقياد .

النحويين : ولم يذكره إلا صاحب العين ، واحْبَنْطَى[١] يحتمل كون الهمزة فيه بدل ألف الإلحاق ، فيكون افعنلى ، فالمعروف فيه احبنطى .

(وافعلّلّ بناءٌ مقتضب) ـ نحو : اقشعرّ واطمأنّ .

(وقد يطاوع فَعْللَ) ـ نحو : طمأنته فاطمأنّ ؛ ومذهب سيبويه أن الهمزة مقدمة في هذه الكلمة على الميم ، كما في طامَن فاطمأن ، مقلوب ، وعكس الجرميّ ، لأن أكثر تصرف الكلمة على تقديم الميم .

(والإلحاق به نادر) ـ كقولهم : ابيضَضّ .

(**فصل**[٢]) : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل ، إلاّ افعلّ[٣] وافعالّ[٤] وافْعَلَلّ[٥] ، وما طاوع متعدّياً لواحد[٦] ، أو ألحق بما لا يتعدى[٧] ، وربما عُدّي افعنلل وافعنلى[٨] ، وهمزة غير أفعل من المهموز الأول همزة وصل .

---

(١) قال الأشموني في منهج السالك ٢ / ٤٦٣ : وافعنلأ نحو : احبنطأ لغة في احبنطى إذا نام على بطنه .

(٢) هذا الفصل ذكر في بعض نسخ التسهيل ، وسقط من بعضها ، واستدرك في هامش بعض النسخ ، مع القول بأنه لم يثبت في النسخة التي سودها المصنف ، ولم يذكر في نسخ التحقيق .

(٣) كاحمرّ .

(٤) كابياضّ .

(٥) كاطمأنّ .

(٦) كامتدّ مطاوعاً لمدّه فامتدّ .

(٧) كاطمأنّ واقشعرّ ، وما ألحق بها وهو افْوَعَلّ نحو : اكْوَهَدّ الفرخ إذا ارتعد .

(٨) قال ابن جني في المنصف ١ / ٨٦ : ولا يكون افعَنْلَلْت متعدّياً أبداً ، لأنه نظير : انفعلت ، ألا ترى أن فيه نوناً وهمزة وصل ، كما أن انفعلت كذلك .

قال : وافعنليت على ضربين : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ ، فالمتعدي نحو قول الراجز :

قد جعل النعاس يغرنديني ... أدفعه عني ويسرنديني

وغير المتعدي نحو قولهم : احْرَنْبَى الديك ، إذا انتفش للقتال .

(**فصل**[1]) : يقال للمعتل الفاء مثال[2] ، وللمعتل العين أجوف[3] ، وللمعتل اللام ناقص[4] ، وللمتضمن أصلين معتلّين ، أو معتلا ومضاعفا لفيف ، فإن اتصل المعتلان كهوى فمقرون ، وإن انفصلا كوفَى فمفروق .

(**فصل**) : (صيغة فعل الأمر من كل فعل كمضارعه المجزوم المحذوف أوله) ـ نحو : عِدْ وسَلْ وقُم وردْ ودَحرج وضارب .

(فإن لم يكن من أفعل ، وسَكن تالي حرف المضارعة لفظاً ، أُولِيَ همزة الوصل) ـ نحو : استَمِعْ وانطلِقْ واستخرِج واحبَنْطِ ؛ وخرج بقوله : لفظاً ، ما سكن تقديراً نحو : يقوم ويرُدّ .

(وإن كان من أفعل افتتح بهمزته مطلقاً) ـ نحو : أكرِمْ وأقِمْ وأعِدْ .

☆ ☆ ☆

---

(١) هذا الفصل ذكر في بعض نسخ التسهيل ، وسقط من بعضها ، واستدرك في هامش بعض النسخ ، مع القول بأنه لم يثبت في النسخة التي سودها المصنف ، ولم يذكر في نسخ التحقيق .

(٢) كوعد .

(٣) كقال .

(٤) كسعى .

٥٦ ـ باب همزة الوصل

قيل : وضعت أولاً همزة ، وقيل : يحتمل كون أصلها ألفاً ، وصارت همزة للحركة ؛ والأول لابن جني ؛ واختلف أيضاً ، فقيل : اجتلبت متحركة ، وقيل : ساكنة ثم حُركت .

(وهي المبدوء بها في الأفعال الماضية) ـ أخرج المضارع ، فهمزته للقطع .

(الخماسية والسداسية ومصادرها والأمر منها) ـ نحو : انطلقَ انطلاقاً وانطلِقْ ، واستخرجَ استخراجاً واستخرِجْ ، وخرج الرباعيُّ على أفعلَ كأكرمَ ، وفاعلَ مفتتحاً بهمزة ، كآخذَ ماضي يؤاخذُ ، والثلاثيُّ المفتتح بها كأخذ .

(ومن الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً عند حذف أوله) ـ كاضرب واقتل واذهب ؛ وخرج الساكنُ تقديراً نحو : يقوم .

(وفي ابن واثنين وامرئ وإناثها) ـ وهي ابنة واثنتان وامرأة .

(واسم واست وابنم) ـ وكذا التثنية كاسمَيْن واستَيْن وابنَمَيْن ؛ ويقال : سَهٌ بحذف العين ، وسَتٌ بحذف اللام[1] ، وفي الخبر : العينان وكاء السَّته ، ووكاء الست ـ روايتان .

(وايمن المخصوص بالقسم[2]) ـ فهو مفرد ، وهمزته وصل ، وقيل : جمع يمين ، وهمزته قطع جزماً .

---

(١) قال الأشموني في شرحه مع الصبان ٤ / ٢٧٥ : وأما است فأصله سَتَهٌ لقولهم : سُتَيْهة وأستاه ، وزيدٌ أسْتَهُ من عمرو ، حذفت اللام وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة ، وسكن أوله ، وجيء بالهمزة لما ذكر ؛ وفيه لغتان أخريان : سَهٌ بحذف العين ، فوزنه : فَلٌ ، وسَتٌ بحذف اللام فوزنه : فَعٌ .

(٢) وقال الأشموني ٤ / ٢٧٦ : وأما أيمن المخصوص بالقسم ، فألفه للوصل عند البصريين ، وللقطع =

(والمبدوء بها ال) ـ للتعريف كالرجل ، أو زائدة نحو : ادخلوا الأول فالأول ، أو موصولة نحو : الضارب ؛ وقال ابن كيسان : الهمزة للقطع ، وحذفت تخفيفاً .

(وتفتح مع هذين) ـ أي مع آيمن المذكورة وآل ، وكذا مع آم بدل آل .

(وتضم مع غيرهما ، قبل ضمة أصلية موجودة) ـ نحو : أُخرُج ، وكذا مع الماضي المبني للمفعول نحو : أُنطُلِقَ واستُخرجَ .

(أو مقدَّرة) ـ نحو : أُدْعي يا هند ، بضم الهمزة ، الأصل : أُدْعُوِي ، استثقلت الكسرة فنقلت ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين .

(وتُشَمُّ قبل المُشَمَّة) ـ نحو : اخْتِيرَ وانْقِيدَ ، فتُشَمُّ الهمزةُ ضَمّاً ، على لغة من يُشِمُّ كما في قيل .

(وتُكسَرُ فيما سوى ذلك) ـ وهو الأفعال الخماسية والسداسية مبنية للفاعل ، والأمر منها والمصدر ، وكذا الأمر من يضرب ويذهب ويعلم ، وما عدا ايمن من تلك الأسماء .

(وقد تكسر في آيمن) ـ أي المذكور ، وهو المخصوص بالقسم .

(وربما كُسرت قبل الضمة الأصلية) ـ حكى ابن جني أن من العرب من يكسر الهمزة من : اقتل واخرج ونحوهما ، قال : على الأصل ، ولا يُتبِع ، وهي لغة شاذة ، وشبَّهه[1] بقول من قال : اِصبُع بكسر الهمزة وضم الباء .

= عند الكوفيين ، لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة ، فلما حذفت نونه فقيل : آيم الله ، أعاضوه الهمزة في أوله ، ولم يحذفوها لما أعادوا النون ، لأنها بصدد الحذف كما قيل في امرئ ، وفيه اثنتا عشرة لغة ، جمعها الناظم في قوله :

همزَ آيم وآيمن فافتح واكسر أوْ اِمُ قلْ ... أو قلْ مِ أوْ منَ بالتثليث قدْ شكلا

(١) في (د) : وشبهه قول من قال ..، وفي (ز) : وشبهه من يقول ..

(وأصلها الكسر على الأصح) ـ لثقل الضم ، وإلباس الفتح ، فلو قيل : آصطفىَ في الخبر بالفتح أُلبِسَ بالاستفهام .

(فصل) : (لا تَثبُتُ همزةُ الوصل غيرَ مبدوءٍ بها إلاَّ في ضرورة) ـ نحو :

٥٥٨ ـ إذا جاوز الإثنين سِرٌّ فإنه بنَثٍّ وتكثير الحديث قمين[1]

وكثر قطعُها في أوائل أنصاف الأبيات ، نحو :

٥٥٩ ـ لا نسبَ اليومَ ولا خلةً إتَّسع الخرق على الراقع[2]

(ما لم تكن مفتوحةً تلي همزة استفهام ، فتبدل ألفاً) ـ نحو : ﴿ قل آلذَّكَرَيْن ﴾[3].

(أو تُسهَّل) ـ نحو :

مكرر٤٣٤ أالخير الذي أنا أبتغيه أم الشرُّ الذي هو يبتغيني[4]؟

---

(١) في الدرر ٢ / ٢٣٧ : استشهد به على أن همزة الوصل لا تثبت في غير الابتداء إلاَّ ضرورة ، وفي شرح التسهيل لأبي حيان : مثال ثبوتها غير مبدوء بها في الضرورة قول الشاعر : إذا جاوز الإثنين ... البيت ، شبه قطعها حشواً في الضرورة بكونها مبتدأ بها .. وروي : وإنشاء بدل وتكثير ، وقمين أي جدير وحريّ ، وبِنَثٍّ ، بالباء الجارَّة وفتح النون وبتشديد الثاء المثلثة ، من نَثَّ الحديثَ ينثُّه بالضم نَثّاً إذا أفشاه . والبيت من قصيدة لقيس بن الخطيم الأوسيّ ـ ديوانه / ١٠٥ .

(٢) جاء به سيبويه ٢ / ٢٨٥ (١ / ٣٤٩) ، وفي الدرر ٢ / ١٩٨ ، وفي الأشموني مع الصبان ٢ / ٩ شاهداً على نصب ولا خلةً عطفاً على محل اسم لا السابقة .. والشاهد هنا قطع همزة الوصل في أول الشطر الثاني في قوله : إتَّسع الخرق .. وروي :

إتسع الفتق على الراتق .

والبيت رواه سيبويه لأنس بن العباس بن مرداس السلميّ ، وقيل : لأبي عامر جد العباس بن مرداس : ونسب عجز البيت مع صدر آخر في المؤتلف ٩٢ إلى ابن حمام الأزديّ .

(٣) الأنعام : ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٤) البيت للمثقب العبديّ ، قال في المفضليات ٥٧٤ : واسمه عائذ بنُ مِحْصَن بن ثعلبة ... قال : ويروى : أم الشر الذي لا يأتليني ، أي لا يألو في طلبي ، والشاهد تسهيل همزة الوصل في أول البيت .

والأول هو المشهور ، ولم يحذف لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر .

(وثبوتها قبل حرف التعريف المحرَّك[1] بحركةٍ منقولةٍ راجح) ـ فإذا نقلت حركة الهمزة في الأحمر إلى اللام ، فمن العرب من يرى التحريك عارضاً ، فيبقي همزة الوصل[2] ، فيقول : اَلَحْمرُ جاء[2] ، ومنهم من يعتد بالحركة العارضة فيحذفها ، فيقول : لَحْمرُ جاء ، والأول أجود ، وبه قرأ القراء في الأشهر .

(وتغني عنها في غيره) ـ أي وتغني عن الهمزة الحركةُ المنقولةُ في غير حرف التعريف ، ففي : اِنْأَ ثوبَك ، أي أصلحه ، إذا نقلت حركة الهمزة للنون وحذفتها ، تحذف همزة الوصل فتقول : نَ[3] ثوبَك ، واستغني عن الهمزة هنا ، كما استغني في الإدغام فقيل في : اردد : رُدَّ .

(وشذَّ في : سَلْ : اِسَلْ) ـ حكاه الأخفش ، وقال ابن جنّي : من العرب من يقول : اقَّتلوا ، يُدخل همزة الوصل ، لأن الحركة عارضة . انتهى ؛ وحكى قطرب : أُرُدَّ وأُشُدَّ ، فأثبتوها مع الإدغام .

(وإن اتصل بالمضمومة ساكن صحيح ، أو جارٍ مجراه ، جاز كسرُه وضمُّه) ـ فالساكن الصحيح نحو : ﴿ ولقد استُهزئ ﴾[4] ، ﴿ قُلِ انْظروا ﴾[5] ؛ والجاري مجراه نحو : ﴿ أوِ انْقُص منه ﴾[6] قُرِئَ في السبعة بضم الدال واللام والواو

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطتا من (د) .

(٣) في (د) : نَه .

(٤) الأنعام : ١٠ ، والرّعد : ٣٢ ، والأنبياء : ٤١ .

(٥) يونس : ١٠١ : ﴿ قل انظروا ماذا في السموات والأرض ﴾ .

(٦) المزمل : ٣ : ﴿ نصفَه أو انقص منه قليلاً ﴾ .

وكسرها ؛ وحكم ما لا يثبت في الخط كذلك ، وهو التنوين نحو : ﴿ فتيلاً انْظر ﴾[1]، قرئ بضم التنوين وكسره[2].

☆ ☆ ☆

---

(١) النساء : ٤٩ ، ٥٠ : ﴿ ولا يُظلمون فتيلاً . انظر كيف يفترون على الله الكذب ﴾ .

(٢) في الأشموني مع الصبان ٤ / ٢٧٨ ـ لخص الأشموني حالات حركة همزة الوصل في الخاتمة ، قال : اعلم أن لهمزة الوصل ، بالنسبة إلى حركتها سبع حالات :

وجوب الفتح ، وذلك في المبدوء بها أل .

ووجوب الضم ، وذلك في نحو : اُنْطُلِق واستُخرج ، مبنيين للمفعول ، وفي أمر الثلاثيّ المضموم العين نحو : اُقتُل واكتُب ، بخلاف : امشوا وامضوا .

ورجحان الضم على الكسر ، وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو : اغزي ، قاله ابن الناظم ؛ وفي تكملة أبي عليّ أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة ، وإخلاص ضمة الهمزة ، وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم .

ورجحان الفتح على الكسر ، وذلك في ايمن وايم .

ورجحان الكسر على الضم ، وذلك في كلمة اسم .

وجواز الضم والكسر والإشمام ، وذلك في نحو : اختار وانقاد ، مبنيين للمفعول .

ووجوب الكسر ، وذلك فيما بقي ، وهو الأصل .

٥٧ ـ باب مصادر الفعل الثلاثيّ

(منها : الثلاثيُّ ، محرَّكَ الفاء بالثلاث ، مفتوحَ العين ، مجرَّداً) ـ كفَرَح وغِلَظ وهُدًى .

(أو ذا ألفٍ بعدَها) ـ كصَلاح وجِماح ونُباح .

(مُذكَّراً) ـ كالمثُل .

(أو مؤنثاً بالتاء) ـ كجَنابة وخِطابة ودُعابة .

(أو ساكن العين مجرداً) ـ نحو : صَبْر وذِكْر وشُكْر .

(أو مؤنثاً بالتاء[1]) ـ : كرَحْمة وسِدْرة[2] وقُدرة .

(أو الألف المقصورة) ـ كدَعوَى وذِكرَى ورُجْعَى .

(أو مزايداً آخره ألف ونون) ـ نحو : لَيَّان وشَنآن ، ولم يجئْ من فَعْلان غيرُهما ، ونحو : إتْيان وغُفران .

(ومنها : فَعَلان) ـ كجَولان .

(وفَعِل) ـ نحو : كَذِب .

(وفَعِلة) ـ كسَرِقة .

(وفعِّيل) ـ كذمِّيل .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) في (د) : ونِشْدة .

(وفَعيلة) ـ كنَمِيمة .

(وفُعول) ـ كحلول .

(وفُعولة) ـ كسُهولة .

(وفَعول) ـ كَقبول .

(وفعوليَّة) ـ كخصوصيَّة[1].

(وفُعْلِيَّة) ـ كحُفْرِيَّة .

(وفُعُل) ـ كحُلُم .

(وفَعالية) ـ كراهية .

(وفُعْلَل) ـ كسُؤْدَد .

(وفَيْعُولة) ـ كبَيْنُونة .

(وفَيْعُولِيَّة) ـ كَيْعُوعِيَّة .

(وفَعَلى) ـ كجَمَزَى .

(وفَعْلَى) ـ كهَلْكَى[2].

(وفُعَلاء) ـ كخُيَلاء[3].

---

(١) في (ز ، غ) وزن واحد بفتح الفاء ، ومثل لها بخَصوصيَّة ، وفي النَسخة المحققة من التسهيل وزنان بفتح الفاء وضمها ، وكذا في (د) وزنان ، مثل لها بخصوصية ، بفتح الخاء وضمها .

(٢) في هذا الوزن اضطراب بالنسخ ، فجاء فعلى بالألف في بعضها ، وجاء هلكى بالألف في بعضها .

(٣) في النسخة المحققة من التسهيل ثلاثة أوزان : فَعْلاء وفُعَلاء وفِعَلاء ، وفي (ز) : وفَعْلا كهَلْكَى ، وفُعلاء كخُيلاء ، وفي (د ، غ) : وفُعْلَى كهلكا ، وفُعلاء كخُيلاء ، وفِعَلاء كخِيلاء ، فلعلها بالخاء المهملة .

(ومفعولاء) ـ كمخلوفاء .

(وفِعِّيلَى) ـ كخِصِّيصَى .

(وفِعِّيلاء) ـ كهِجِّيراء .

(وإفْعِيلَى) ـ إهجيرَى .

(وإفعيلاء) ـ إهجيراء .

(وفُعُلَّة) ـ عُلُبَّة .

(وفُعُلَّى) ـ غُلُبَّى .

(وفِعَلَّى) ـ دِفَقَّى[1] .

(وفَعلوت) ـ رغَبوت .

(وفُعَلْنية) ـ سُحَفْنية مصدر سَحفَ رأسَه حلقه .

(وفَعالَّة) ـ زَعارَّة .

(وفِعِلاَّن) ـ عِرِفَّان .

(وفَعُّول) ـ صَيُّور .

(وتفعِلة) ـ تجِلّة .

(وتفعُلة) ـ تهلُكة .

(ومَفْعل ، مثلَّثَ العين مجرَّداً) ـ مَذهَب ، ومَرجِع ، ومَهْلُك ، وسُمع فيه الثلاث .

---

(١) زاد في النسخة المحققة من التسهيل : وفِعِلَّى .

(وبالتاء) ـ كقدرة ، سمع فيه الثلاث[1].

(ومفعول) ـ كمجلود[2].

(ومفعولة[3]) ـ كمأوِيَة .

(وفاعل) ـ فالج .

(وفاعلة) ـ لاغية .

(والغالب أن يعني بفَعالة وبفُعولة المعاني الثابتة كالفطانة والبلادة ، والسهولة والصعوبة ؛ وبفِعالة الحرف وشبهها) ـ كالخياطة والنجارة ، والمراد بشبهها الولايات كالإمارة والوزارة .

(وبفِعال ما فيه تأبٍّ) ـ نحو : الشِّراء والجِماح .

(وبفُعال الأدواء) ـ كالزكام والصداع .

(والأصوات) ـ كالنباح والنعاق .

(وبفَعيل الأصوات وضروب السير) ـ كالصهيل والنهيق والذميل والدبيب .

(وبفَعلان ما فيه تقلب) ـ كطَوفان وجوَلان .

(وبفعَل الأعراض) ـ كفَرح وحزَن .

(وبفُعْلة الألوان) ـ كحُمرة وصُفرة .

---

(١) في (د) : كسعاة ومحمدة ومهلكة .

(٢) من جَلُد ككرُم جلادة وجلودة وجلَداً ومجلوداً ـ القاموس المحيط .

(٣) لم يذكر هذا الوزن في (د ، ز) وذكر في (غ) ولم يمثل له ، وذكر في بعض نسخ التسهيل ، ومثل له الدماميني في شرحه بنحو : مأوية ، وهي الرقة والمرحمة ، من أوى إذا رقَّ ورحم .

قال : ونبهت بالغالب على أن معاني هذه الأوزان ، قد يُدَلُّ عليها بغيرها ، وأنها قد يُدَلُّ بها على معانٍ أُخَر .

(والمقيس في المتعدِّي من فَعَل مطلقاً ، ومن فَعِل المُفْهِم عملاً بالفَمِ فَعْلٌ) - والمعنى بمطلقاً تناول القسمين ، المذكور أحدُهما لفظاً ، والمفهوم ثانيهما من المذكور مما يفهم عملاً بالفم ، نحو : أكلت أكلاً ، وغيره نحو : ضربت ضرباً ؛ ومثال فَعْل في فعَل المذكور : لَحِس القصعةَ يلحَسُها لَحْساً ، وشرِبَ شُرْباً .

وما ذكر من التقييد بعمل الفم ذكره سيبويه ، والأخفش يخالفه ؛ والمذاهب في المسألة ثلاثة :

أحدها : أن فَعْلاً قياسٌ في المتعدِّي من فَعل و فَعِل ، فيما لم يُسمع خلافُه ، فإن سُمع خلافُهُ وُقِفَ عنده ، وهو مذهب سيبويه والأخفش ؛ قال سيبويه : قالوا : ضربَها الفحلُ ضِراباً ، والقياس : ضَربٌ ، ولا يقولونه ، كما لا يقولون : نكْحاً وهو القياس .

والثاني : أن القياس جائز ، وإن سُمع غيرُه ؛ وهو ظاهر قول الفراء .

والثالث : لا يقاس ؛ فلو ورد فعل منه ، لا يُدْرى كيف نُطق بمصدره ، لم يَجُزْ النطق به على فَعْل ، على الثالث ، ويجوز على الآخَرَيْن .

(وفي اللازم من فَعِل : فعَلٌ) ـ كفرح فرَحاً ، وجَوِيَ جَوًى . والجَوى الحرقة[١] وشدَّةُ الوجد ، من عِشق أو حُزن ، وشَلِلْتَ يارجل شلَلاً ، أي فسدت يدك ؛ ويستثنى ما دلَّ على لون ، فقياسُه فُعْلَة[٢] .

---

(١) في (ز) : الفرقة .

(٢) حَمِرَ حُمرة ، وصَفِر صُفرةً .

(ومن فعَل[1] فُعول) ـ كقعود وجلوس ؛ وفيه المذاهب الثلاثة :

يُقاس فُعول ، إن لم يُسمع غيرُه ، وهو قول سيبويه والأخفش والجمهور .

يُقاس ، سُمع غيرُه أو لم يُسمع .

يُقتصر على السماع .

(ما لم يَغْلِب فيه) ـ أي في فعل اللازم .

(فُعالة أو فُعال[2] أو فِعال أو فَعِيل أو فَعلان) ـ وقد سبق بيان ذلك .

(فيندر فيه فُعول) ـ وقال أبو العباس بن الحاج : الفُعول مرفوض في هذه المواضع ، يعني الأوزان المذكورة ، للمعاني المذكورة ، قال : أو قليل .

(ويُدَلُّ على المرَّة بفَعْلَة) ـ كضَربة وجَلسة ؛ وكلام النحويين على أن هذا مقيس في الثلاثيّ التام التصرُّف ؛ وفي البسيط : ليس لحوق هذه الهاء قياساً ، فلا يقال : فَهْمة .

(وعلى الهيئة بفِعْلَة) ـ نحو : هو حَسنُ الجِلْسَة والقِعْدة ، وهو مقيس فيما يقاس فيه فَعلة للمرة .

(ما لم يُصَغ المصدرُ عليهم) ـ فإن صيغ على فَعلة كرحمة ، فيحتاج في الدلالة على الوحدة إلى قرينة نحو : رحمة واحدة ؛ وإن صيغ على فِعلة كدِرْبة ورِحْلة ، فكذلك في الهيئة ؛ يقال : رحل فلان وارتحل وترحَّل بمعنى ، والاسم الرحيل ، وقال أبو عمرو : الرُّحلة بالضم الوجه الذي تريده ، يقال : أنتم رُحلتي ، أي الذين أرتحل أليهم ، والرِّحلة بالكسر الارتحال ؛ وأكثر النسخ : ما لم

---

(١) زاد في إحدى نسخ التسهيل : اللازم .

(٢) سقطت من (ز) ، وأمثلة الثلاثة على الترتيب : دُعابة وصُراخ وصياح .

يُضَع ، والوجه كونه بـالصـاد المهملـة والغين المعجمـة ، كما قـال فيما بعـد : يصـاغ المصدر من كل ماض . . . وتكرر له ذلك ؛ وأمـا كونـه بـالضـاد المعجمـة والعين المهملـة ، والبنـاء للمفعـول ، فغير صحيـح ، لسقـوط الـواو ، وحقهـا الثبـوت ، فيقال : لم يوضع ، وأما لم يُضَع[1] فشاذ ، حملاً على يَـدع ، لشـذوذ ثبوت الواو في ودع[2] ، وقد قرئ : ﴿ مـا ودَعَـك ربُّـك ﴾[3] ؛ وحملـه بعضهم على هـذا المعنى ؛ وقيل : على هذا ينبغي أن يقرأ بالتاء ، والبنـاء للفـاعل ، أي مـا لم تَضَع أنت أو العرب ؛ وفي بعض النسخ : يوضـع ، وكأنـه إصـلاح ممـا ظنَّ أن الكلمـة من هـذه المادة .

(وشذَّ نحو : إتيانة ولقاءة) ـ والقياس : أَتْية ولَقْية ، وهو جائز .

☆ ☆ ☆

(١) في النسخ : يدع ، والتحقيق يناسب السياق ، وسيأتي لهذا بيان .

(٢) في هذه العبارة اضطراب في النسخ ، وقـد حـاول الشـارح المحقق جلاءه ، والتحقيق يتمشى مع مضمون العبارة بقدر الإمكان .

(٣) الضحى : ٣

٥٨ ـ باب مصادر غير الثلاثيّ

(يُصاغ المصدرُ من كل ماض أوله همزة وصل ، بكسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره) . . . نحو : اقتدر اقتداراً ، واستخرج استخراجاً ؛ وليس المراد من قوله : يصاغ المصدر من كل ماض ، اشتقاق المصدر من الفعل ، فينافي هذا ما سبق له في المفعول المطلق ، وإنما المراد بيان بنية المصدر التي يتعلق بها الفعل المذكور ؛ فالمعنى أن الاستقراء دلّ على أن مصادر ما كان كذلك من الأفعال ، على هذه الهيئة يكون ؛ ونحو هذا قول سيبويه : وأما فاعلت فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً : مفاعلة ، وأورد أنه ينبغي تقييد ما ذكر ، فيقال : من كل ماض أوله همزة وصل ، وليس أصله : تفاعل ، ولا تفعَّل ، فإن هذين لا يكسر ثالث مصدريهما ، ولا يزاد ألف قبل آخريهما ، بل تقول في : اطَّايرَ : اطَّايُراً ، وفي اطَّيَّرَ : اطَّيُّراً ، والأصل : تطايرَ وتطيرَّ ، فأدغمت التاء في الطاء ؛ وإذا حُمل كلام المصنف على البنية الأصلية لم يرد هذا .

(ومن كل ماض أوله تاء المطاوعة أو شبهها ، بضم ما قبل آخره ، إن صحَّ الآخِرُ) ـ نحو : تكسَّر تكسُّراً ، وتصبَّر تصبُّراً ، وتضاربَ تضارُباً ، والأخيران لشبهها ؛ وجاء في تفعَّل تِفْعال نحو : تكلَّم تِكلاماً ، وتحمَّل تِحْمالاً ؛ وجاء في : تفاوت فتح الواو وكسرها ، وفي : تطاعن : طِعْنان ، وقالوا أيضا القياس ، وهو : تطاعن .

(وإلاَّ خَلَف الضمَّ الكسرُ) ـ نحو : تعدَّى تعدِّياً ، وترامىَ ترامياً .

(ويصاغ من أفعلَ على إفعال) ـ نحو : أكرمَ إكراماً ، وآلى إيلاءً .

(ومن فعَّل على تفعيل) ـ نحو : كلَّم تكليماً .

(وقد يشركه تَفْعِلة) ـ نحو : ذكَّر تذكِرةً ، وحلَّل اليمين تَحْلِلَةً .

(ويغني عنه غالباً فيما لامه همزة) ـ فيغلب في المهموز تفعلة تفعيلاً ، فتقول : خطَّأ تخطئةً ، وجزَّأ تجزئةً ، ويجوز : تخطيئاً وتجزيئاً ؛ وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه في كلام العرب أكثر ، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز إلاَّ فيما سُمع ؛ وحكي منه تنْبيئاً وبهذا أخذ الشلوبين ، فيما حكى ابن عصفور .

(ووجوباً في المعتل) ـ نحو : زكَّى تزكِيةً وحيَّا تحِيَّةً ، بالإدغام وجوباً ، وقال المازنيّ : يجوزُ الإدغام ، وهو الأكثر والأحسن .

(وتُنَزِّي دَلوَها تَنْزِيّاً من الضرورات) ـ يعني قوله :

٥٦١ ـ باتتْ تُنَزِّي دلوها تَنْزِيّاً كما تُنَزِّي شَهلَةٌ صبِيّاً[1]

فجاء المعتل على تفعيل شذوذاً . وأما :

☆ حتى اتَّقَوها بالسلامِ والتَّحِيِّي ☆

فجمع تحيَّة كتَمْرة وتَمْر .

(ومصدر فاعَلَ مُفاعلَة وفِعال) ـ نحو : خاصمَ مخاصمةً وخِصاماً ، وواعدَ مواعدةً ووِعاداً .

---

(١) في المنصف ٢ / ١٩٥ : فهي تُنَزِّي دلوها تنزيا . . . البيت ، قال : وقياسه : تنْزِية . وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣٠٧ : قال : ورواية العيني : وهي تنزي . قال : أي تلك المرأة تحرك دلوها . . . والشهلة بالفتح العجوز ، شبه يديها إذا جذبت بها الدلو ليخرج من البئر ، بيدي امرأة ترقص صبيا ؛ والشاهد في : تنزياً ، فإن القياس فيه تَنْزِية ؛ ولا يعرف قائله .

(وندر فيما فاؤه ياء) ـ أي فِعال ، لاستثقال الكسرة في الياء ، فتقول : ياسَرَهُ مُياسَرةً ، ويَاوَمَهُ مُياومةً ؛ وحكى ابن سيدة : يِوَاماً ، وهو نادر .

(ومصدر فعلَل والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره) ـ نحو : دحرج دحرجةً وجلبَب جَلْبَبةً .

(أو بكسر أوله وزيادة ألف في آخره) ـ قالوا : سَرْهَفَ سِرْهافاً ، وليس هو بمقيس ، ولم يُسمع في دَحرَج دِحْراج ، ولا في الملحق بفعلل ، إلاَّ حِيقال مصدر حَوْقلَ ؛ ويقال : سَرْهفتُ الصبيَّ وسَرْعفته أحسنت غذاءه .

(وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز) ـ فتقول في المضاعف : فَعْلالاً بكسر الفاء وفتحها نحو : صلصَل صَلصالا ، وقلقلَ قَلقالاً ، مع فَعْلَلَة كزلزلة وصلصلة وقلقلة .

(والغالب أن يراد به حينئذ اسمُ فاعل) ـ فإذا فتح أول فعلال غلبَ لاسم الفاعل ، كصلصال بمعنى مُصَلْصِل ، ووسواس في معنى موسوس .

(وربما ورد كذلك مصدر فَوْعل) ـ أي جاء على فِعلال ، بكسر الفاء ، قالوا : حَوْقلَ حَوْقلَةً ، وهو المُقاس ، وقالوا : حيقالاً ، كما قالوا في سَرْهف : سِرْهافاً ، والأصل : حِوْقال ، فقلبت الواو ياءً للكسرة كميزان ، قال :

٥٦٢ ـ ياقوم قد حَوْقلت أو دنوت ... وشَرُّ حِيقال الرجال الموت[1]

(١) في المقتضب ٢ / ٩٦ : وبعضُ حِيقال الرجال الموت ، وفي المخصص ١ / ١٤ : وبعد حيقال الرجال الموت ، وكذلك في اللسان ، ثم قال : ويروى : وبعدَ حَوْقال . . وأراد المصدر ، فلما استوحش من أن تصير الواو ياء فتحه .

وفي المنصف ١ / ٣٨ ، ٣٩ : ويجوز عندي أن يكون اشتقاق حوقل من الحقلة ، وهي ما بقي من نفايات التمر ، لأن قولهم : قد حوقل الرجل معناه : كبر وضعف ، فصار كأنه لم يبق منه إلاَّ نقايته ، وقال الراجز : يا قوم قد حوقلت . . . وهو قريب في المعنى من قولهم : شيخ قاحل ، إذا كبر ويبس .
والبيت لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ١٧٠ .

(وقد يقال : فعَّل فِعَّالاً) ـ نحو : كلَّم كِلاَّماً ، وكذَّبَ كِذَّاباً ، وجاء مخفَّفاً ، قرئ : ﴿ وكذَّبوا بآياتنا كِذَاباً ﴾[1] .

(وفاعلَ فيعالاً) ـ نحو : ضاربَ ضِيراباً .

(وتفعَّل تِفِعَّالاً) ـ نحو : تحمَّل تِحمّالاً .

(وافْعَلَلَّ فُعَلِّيلَةً) ـ نحو : اطمأنَّ طُمَأنينةً ، واقشعَرَّ قُشَعْريرةً ؛ وكلامه يقتضي المصدرية ، وظاهر كلام سيبويه أنها غير مصدرين ، بل اسمان وضعا موضع المصدر ، كنبات في قوله تعالى : ﴿ أنبتكم من الأرض نَباتاً ﴾[2] .

(وفَعْلَلَ فَعْلَلَى) ـ نحو : قهقر قهقرى ، أي رجع على قفاه .

(وفُعْلُلاء) ـ نحو : قرفص القُرْفُصاء ، والمقيس : قَرْفَصةً .

(وندر فِعَّال ، غيرَ مصدر) ـ كقِثاءً وحِنَّاء .

(ما لم تبدل أول عينه ياءً) ـ كقيراط ، وأصله : قِرَّاط ، بدليل قراريط .

(وأندر منه فِيعال ، غير مصدر) ـ نحو قولهم : ناقة مِيلاع من المَلْع ، وهو السير السريع الخفيف ، يقال : مَلَعَت الناقة في سيرها وامْلعت .

(وقد يغني في التكثير عن التَّفعيلِ التِّفعالُ) ـ فتقول لقصد الكثرة : التِّضْراب والتِّرْداد ؛ ومذهب سيبويه وبقية البصريين أن هذا مصدر فعَل المخفف ، وأنه جيء به لذلك لقصد التكثير ، كما تضعف عين الفعل كذلك ؛ وذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أنه مصدر المضعَّف العين ، وهو مقتضى ظاهر كلام المصنف ، وهذا المصدر بفتح التاء ، فأما تِلْقاء وتبيان فاسمان وضعا

---

(١) النبأ : ٢٨ .

(٢) نوح : ١٧

موضع المصدر ، أي اللقاء والبيان ، هذا هو قول سيبويه ؛ وزعم الأعلم أن الكسر شذوذ ، والمعنى على التكثير .

(أو الفِعِّيلَى) ـ كالدِّلِّيلَى أي الدلالة الكثيرة ، والهِرِّيمَى أي الهرم الكثير ، وليسا من فعَّل المضعَّف ، بل من المخفَّف ، خلافاً لما يوهمه قول المصنف ؛ ومع كثرة هذا النوع هو غير مطرد ، وقيل : مطرد .

(وقد يغني الفِعِّيلَى أيضا عن التفاعل) ـ نحو : كان بينهم رِمِّيَّى أي تَرامٍ ، وتَرامٍ تفاعُل ، وأصلُه : تَرامُوٌ[1] ، بقلب الياء واواً للضمة ، والعمل المؤدي إلى كون آخر الاسم واواً مضموماً ما قبلها ، يجب عنده قلب الواو ياءً ، والضمَّة كسرةً ، كما في أَدْلٍ .

(**فصل**) : (تلزم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال ، معتلَّي العين ، عِوضاً من المحذوف) ـ نحو : أقام إقامةً ، وأبان إبانةً ، واستقام استقامة ، واستبان استبانةً ، والأصل[2] إقْوام وإبْيان ، واستقوام واستبيان[3] ؛ ويأتي في التصريف بيان المحذوف ؛ وجاء منه شيء على الأصل ، قالوا : أغْيَمَتِ السماءُ إغْياماً ، واستحوذَ اسْتِحواذاً .

(وربما خلَوَا منه) ـ أي من التاء ، مع بقاء الإعلال بالحذف ، قال سيبويه : وإن شئت لم تعوض ، وتركت الحذف على الأصل ، قال تعالى : ﴿ وإقامَ الصلاةِ ﴾[4] انتهى .

---

(١) في (د) : ترامِيٌ ، فقلبت الياء واواً للضمة .
من (٢) إلى (٣) سقط من (ز ، غ) .
(٤) الأنبياء : ٧٣ ، والنور : ٣٧ .

وقالوا : استفاه الرجل استفاهاً ؛ وقال الفراء : إنما تحذف التاء عند تعويض الإضافة منها ؛

وقال ابن عصفور : لا يجوز حذفها إلاَّ حيث سُمع ، ولا يقاس عليه . انتهى . وهو مخالف لظاهر كلام سيبويه ، لكن حجته قلة ما ورد .

(وتلحق سائرَ أمثلة الباب المجرَّدة منها ، دلالةً على المرَّة) ـ نحو : أعطيت إعطاءةً ، واستخرجت استخراجةً ، وكذا الباقي ، إذا كانت مقيسة ، فلا يقال : كلمته كِلامَةً ، بل تكليمةً ، وإن كان في المصدر التاء ، دُلَّ على الوحدة بالصفة ، نحو : قابله مقابلة واحدة ، وكذا يُدل بالقرينة المعنوية .

(ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها ، دالاًّ على حدثه أو زمانه أو مكانه) ـ فمُكرَم يستعمل للمصدر أي الإكرام ، ولوقت الإكرام ، ولمكانه ، وكذا مستخرج ونحوه ، قال تعالى : ﴿ ومزقناهم كُلَّ مُمَزَّق ﴾[1] أي تمزيق ؛ ويقولون : هذا مخرَجُنا ومدخلنا ، للوقت أو المكان .

(فصل) : (يجيء المصدر على زنة اسم المفعول ، في الثلاثيّ قليلاً) ـ ثبت هذا الفصل في نسخة البهاء الرَّقِّيّ ، وهو آخر أصحاب المصنف ، وعلى النسخة خط المصنف ، رحمهما الله .

ومثال ذلك : المرفوع والموضوع ، بمعنى الرفع والوضع ، وهذا قول الأخفش والفراء ، ولم يثبت سيبويه ذلك ، وقال في هذين : إنهما بمعنى الشيء الذي ترفعه وتضعه ، تقول : هذا مرفوع ما عندي وموضوعه ، أي ما أرفعه وأضعه .

(وفي غيره كثيراً) ـ وهذا في معنى قوله : ويصاغ مثل اسم مفعول[2] كل

---

(١) سبأ : ١٩ .

(٢) سقطت من (ز) .

منها ، دالاً على حدَثه ... وقد جاء في غير الثلاثيّ لفظ مفعول للمصدر ، فيما ذهب إليه الفراء ، قال : العرب يجعلون المصدر في كثير من الكلام مفعولاً ، ومن ذلك : الميسور والمعسور ، بمعنى[1] الإيسار والإعسار . انتهى . وجعل سيبويه الميسور والمعسور[2] للزمان ، أي زمان يوسر فيه ويعسر ، كقولك : هذا وقت[3] مضروب فيه زيدٌ ، وعجبت من زمان مضروب فيه عمرو .

(وربما جاء في الثلاثيّ بلفظ اسم الفاعل) ـ نحو : قم قائماً ، أي قياماً ، ومنه : الكاذبة بمعنى الكذب ، والكافية بمعنى الكفاية ، قال :

☆ كفَى بالنَّأْيِ من أسماءَ كافٍ[4] ☆ ـ ٥٦٣

أي كفاية .

☆ ☆ ☆

من (١) إلى (٢) سقط من (ز) .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٣١٠ جاء به الأشموني شاهداً على مجيء المصدر بلفظ اسم الفاعل ، في قوله : كافٍ بمعنى كفاية ؛ والنأي البعد .

٥٩ ـ باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدَّم ، وليس[1] بصفة

أخرج مضاربة ومقاتلة وممسى ومصبح ومرفوع وموضوع ونحوهما ؛ وليس بصفة ، أخرج ما جاء صفة على مَفْعَل كمقنع ، والمقنع بالفتح : العَدْل من الشهود ، يقال : فلان شاهد مَقْنَع ، أي رضا يقنع به .

(يُصاغ من الفعل الثلاثيّ مَفعَل) ـ لا بد من التقييد بالمتصرِّف ، فلا يبنى ذلك من الجامد كليس وعسى .

(فتفتح عينه مُراداً به المصدر أو الزمان أو المكان ، إن اعتلت لامه مطلقاً) ـ أي صحَّت فاؤه ، نحو : غزا مَغْزًى ، أو اعتلَّت نحو : وفَى مَوْفًى .

(أو صحَّت ، ولم تكسر عينُ مضارعه) ـ نحو : مذهب ومقتل ، وجاء بالتاء من المضموم عين مضارعه ، ومنه : المدعاة إلى الطعام ، ومن المفتوحها ، ومنه : المسعاة ، السعي إلى الخير .

(فإن كسرت) ـ أي عين المضارع .

(فتحت) ـ أي عين مفعل .

(في المراد به المصدر) ـ نحو : إن في ألف درهم ، لمضرباً ، أي لضرباً ، وقال تعالى : ﴿ أين المفَرُّ ﴾[2] .

---

(١) هذه العبارة في أكثر النسخ ليست من العنوان ، وإنما جاءت أول الكلام في المتن ، ولكنها بالنسخة المحققة من التسهيل ضمن العنوان ، وهو أنسب .

(٢) القيامة : ١٠ .

(وكسرت في المراد به الزمان أو المكان) ـ نحو : هذا مَضْرِبُنا ، أي زمان ضربنا أو مكانه ؛ قالوا : أتت الناقة على مَضْرِبها ، أي الزمان الذي فيه الضِّراب .

(وما عينه ياء في ذلك كغيره) ـ أي كالصحيح ، فتفتح للمصدر ، وتكسر للزمان والمكان ، فتقول من بات يبيت ، وقال يقيل : مباتاً ومقالاً للمصدر ، ومَبيتاً ومَقيلاً للآخرين ، قال تعالى : ﴿ وجعلنا النهار معاشاً ﴾[1] أي عيشاً ، ومحيض[2] على هذا القول خارج عن القياس .

(أو مخيَّر فيه) ـ وهذا بالنسبة إلى المصدر ، فيجوز على هذا القول أن تقول في المعاش ، مراداً به المصدر : المعيش قياساً على قولهم : المحيض للمصدر ، ويجوز في المحيض المحاض ، قياساً على المعاش ، وأما الزمان والمكان فمكسور العين .

(أو مقصور على السماع) ـ فلا يتعدى مورده ، فلا يقال على هذا في المعاش : المعيش ولا في المحيض المحاض .

(وهو الأَوْلَى) ـ لأن في خلافه ترك المحقق للمحتمل .

(والتزم غير طيئ الكسر مطلقاً ، في المصوغ مما صحَّت لامه ، وفاؤه واو) ـ فخرج بصحَّت المعتلة نحو : وفَى ، فتقول : مَوْفَى بالفتح ؛ وذلك نحو : موعد وموكل ؛ فإن كان المضارع مفتوح العين ، فإن تحركت الواو كيَوَدّ وجب الفتح عند الجميع نحو : مَوْدَد ، وإن سكنت كيَوْجَل ، فأكثر العرب يكسر فيقول : مَوْجِل ، وبعضهم يفتح ، قال الخضراويّ وذلك في المصدر ، فأما الزمان والمكان فبالكسر .

(وشذَّ من جميع ذلك) ـ أي من جميع ما سبق ذكر القياس فيه .

---

(١) النبأ : ١١ .

(٢) في (د) : ومحيص بالمهملة .

(بكسر مَشرِق ومَغرِب ومرفق ومنبِت ومَسجِد ومجزِر ومَسقِط ومَظِنَّة) ـ وقياس هذه الثمانية الفتح ، لضم عين المضارع ؛ وزاد غيرُه : مَوفِق ؛ وأجاز الفراء وغيره الفتح في الجميع ، قياساً على ما سُمع ، ومنه : مَسْحَلَة[1] .

(ومَرجِع ومعرِفة ومغفِرة ومعذِرة ومأوية ومعصية) ـ وقياس هذه الستة الفتح ، لكسر عين المضارع ، والمراد المصدر ، مع اعتلال المعتل منها ، ومثلها : محمية ، حقها الفتح فكسرت ..

(ومَرْزِئة ومَكْبِر ومَحمِيَة) ـ والمضارع من الأوَّلَين مفتوح ، فقياسهما الفتح ، لا سيما الأول ، وقد سبق لي ذكر محمية مع نظيره ؛ وذكر غير المصنف في المضموم عين مضارعه ، أن شذوذ الكسر ، إنما هو يفي المقصود به الموضع ، وأما المصادر فإنها تفتح . ويقال : رزأت الرجل أرزؤه مرزئة : أصبت منه خيراً ما كان ، والمرزئة المصيبة .

(وبه مع الفتح : مطلع ومفرق ومحشر ومسكن ومنسك ومحل أي منزل) ـ فهذه الستة جاء فيها الكسر مع الفتح الذي هو القياس ، لضم عين المضارع ، ومثلها مناص وسيأتي .

(ومجمع ومناص ومذمة ، من الذمام ، ومدب النمل ومأوى الإبل ومعجز ومعجزة ومظلمة ومضلّة ومزلّة ومعتبة ومضربة السيف) ـ فأما مجمع فمن المفتوح عين مضارعه ، وسيأتي ذكر الباقي من ذلك ، وأما مناص فمن المضموم ، ناص عن قرنه ينوص نوصاً ومناصاً : فرَّ وزاغ ، وقال تعالى : ﴿ ولات حين مناص ﴾[2] أي ليس وقت تأخر وفرار ، والمناص أيضا الملجأ والمفرّ ، ويقال : أخذتني منه مذمَّة ، بفتح الذال وكسرها ، أي رقة وعار من ترك الحرمة ، والذمام الحرمة ،

---

(١) في (ز ، غ) : مسجد .

(٢) ص : ٣ .

ويقال : البخل مذمة ، بالفتح لا غير ، أي مما يذم عليه ، وأما مدب النمل ، فسمع في المضارع منه الضم والكسر ، وهو القياس ، كغيره من المضعَّف اللام كصَحَّ ، ومأوى إلى مضربة ، ما خلا معتبة ، مما يكسر عين مضارعه ، وأما معتبة ، ففي مضارعه الكسر والضم ، يقال : عتب عليه أي وجد ، يعتِب ويعتُب عَتباً ومعتباً والاسم المعتَبة والمعتِبة .

(ومَوضع ومَوحل ومَوقعة الطائر ومحمدة ومحسبة وعِلقُ مَضنَّة[1]) ـ ومضارع هذه كلها مفتوح كمضارع مجمع ، وجاء في محسب الكسر شذوذاً ، ويقال : ضننت بالشيء أضنُّ به ضنّاً وضنانةً بخلت ؛ قال الفراء : وضننت بالفتح أضِنُّ لغة ؛ والعِلْق بالكسر النفيس من كل شيء ، يقال : علق مضنة ، أي ما يضن به .

(وبالتثليث) ـ أي بتحريك العين بالحركات الثلاث .

(مَهلك ومقدرة ومأربة ومقبرة ومشرقة ومزرعة) ـ يقال : هلك الشيء يهلك هلاكاً ومهلكا ، بضم اللام وفتحها وكسرها ، وكذلك المهلكة بالثلاث ، وهي المفازة ، ويقال : مالي على هذا الشيء مقدرة ، بضم الدال وفتحها وكسرها ، أي قدرة ، وأما من القضاء والقدر ، فالمقدَرة بالفتح لا غير ، والمأربة الحاجة ، يقال : أرب الرجل ، بالكسر ، يأرب أرباً وإربَةً ومأربة ، والمقبرة واحدة المقابر ، وجاء في الشعر مَقْبَر ، قال :

٥٦٤ ـ لكل أناس مَقْبَرٌ بفنائهم   فهم ينقصون والقبورُ تزيدُ[2]

والمشرقة موضع القعود في الشمس ، ومثلها : الشَّرْقة ، بفتح الشين وتسكين

---

(١) يقال : علق مضنَّة أي ما يضنُّ به .

(٢) لا يعرف قائله ، والشاهد فيه مجيء مَقْبر في الشعر ، مع تحريك عينه بالحركات الثلاث ، وخلوه من التاء .

الراء ، وكذا المشراق ؛ وذكر أبو العباس بن الحاج معذَرة بفتح الذال وضمها ، والمشهور الكسر ، كما سبق في كلام المصنف وبهذا تكون هذه الأسماء ثمانية .

(ولم يجئ مفعُل سوى مَهلُك إلاَّ مَعُون ومَكرُم ومألُك ومَيْسُر) ـ وهذا خلاف قول سيبويه قال : ليس في الكلام مَفعُل ، وإثباته قول بعض الكوفيين ، وقد سبق ذكر مهلك ، وقال :

٥٦٥ ـ بُثَينَ الزمي لا ، إنَّ لا إنْ لَزِمتِه على كثرة الواشين ، أيّ مَعُونِ[1]

أي معونة ، وكذا قوله :

٥٦٦ ـ ☆ لِيَوْمِ رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُمِ[2] ☆

وقول الآخر :

٥٦٧ ـ أبلغ النعمان عني مألُكاً أنه قد طال حبسي وانتظاري[3]

أي رسالة ، المألك والمألكة الرسالة ؛ وقرأ بعض القراء : ﴿ فنظرة إلى ميسُرة ﴾[4] . وخرّج ذلك كله على أن أصله مَفعُلة ، وقد سُمِع ذلك فيه ، فحذفت التاء .

---

(١) ، (٢) ، (٣) في المنصف ١ / ٣٠٨ : فأما قول الشاعر : بُثَينَ الزمي لا .... البيت ، فمعون جمع معونة ، وليس بواحد .

قال : وكذلك قول الآخر :

لِيوم رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُم

إنما هو جمع مَكْرُمة .

وكذلك قول الآخر :

أبلغ النعمان عني مألكا ... البيت .

فقد يجوز أيضا أن يكون جمع مألكة ، وهي الرسالة ، أو يكون حذف الهاء ضرورة ، وهو يريدها .

(٤) البقرة : ٢٨٠ .

(**فصل**) : (يصاغ من الثلاثي اللفظ) ـ أي الاسم الثلاثيّ اللفظ كأسد وسبع .

(أو الأصل) ـ نحو : أفعى وقثاء .

(لسبب كثرته) ـ أي كثرة ذلك الاسم ، أي مسماه .

(أو محلّها) ـ أي محل الكثرة .

(مَفْعَلَة) ـ كما روي : الولد مبخلة مجبنة ، أي سبب كثرة البخل والجبن ، ونحو : مأسدة ومسبعة ومَفْعاة ومَقْثأة ، للأرض الكثيرة الأسود والسباع والأفاعي والقثاء .

(وقد يقال في المحل مَفْعُلة) ـ نحو ما حكى أبو عبيد في الغريب المصنف : مَزْبُلة ومَبْطُحة[1] ومقثُوة ، بالضم .

(ومَفْعَل[2]) ـ كمطبخ لمكان الطبخ ، ومرفق لبيت الخلاء .

(وأفعلَ فهو مُفْعِل) ـ نحو : أعشب فهو معشب ، وأبقل فهو مبقل .

(ونحو : مُثَعْلَبة ومُعَقْرَبة ومَعْقَرة نادر) ـ لبنائها من غير الثلاثيّ ، والأولان حكاهما سيبويه ، بفتح ما قبل الباء ، والميم المضمومة ، قالوا : أرض مثعلبة وأرض معقربة ، أي كثيرة الثعالب والعقارب ، وحكى أبو زيد الكسر على زنة اسم فاعل غير الثلاثيّ ، وحكى بعض اللغويين : مكانٌ مُعْقِرب ، بكسر الراء ، وأما الصدغ فمعقرب بالفتح لا غير ، وأما معقرة ، فمن العقرب ، بالرد إلى الثلاثيّ ، بحذف

---

(١) في (غ) : مطبخة .

(٢) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل : ومِفْعَل ، وإذا كانت ثابتة بالأصل ، تكون سقطت من نسخ الشرح ، ويكون التمثيل لها بمِرْفَق ، وهو بيت الخلاء .

البـاء ، وهو بفتـح الميم والقـاف وسكـون العين ؛ ولا يقـاس على هـذا لنـدوره ، فلا يقال : أرض مضفدعة .

(ويصـاغ لآلـة الفعـل الثـلاثيّ مثـال : مِفْعَـل) ـ كمِضْرَب ومِكْسَر ومِفْتـح ومِخْيَط .

(أو مِفعـال) ـ كمصبـاح ومِقْراض ومِفتـاح ؛ وقـد يُقصَر مِفعـال ، ومنـه مِخْيط ، ولا ينقاس ، لا يقال : مِصْبَح إلاَّ في الشعر .

(أو مِفْعَلة) ـ كمكسحة ومرآة ومِسَلَّة .

(أو فِعال) ـ ومنه : سِراد في المِسْرَد ، وهو ما يُخرز به ولا يطَّرد .

(وشـذَّ بـالضم مُسْعُـط ومُنْخُـل ومُـدْهُن ومُـدُق ومُكْحُلَـة ومُحْرُضَـة[1] ومُنصُل[2]) ـ فضموا أولها وثـالثهـا ، والقيـاس كسر الأول وفتح الثـالث ، وقـالوا أيضـا : مُنْخَل بضم الميم وفتح الخـاء ، ومُـدَق ومُـدَقَّـة ومِحْرَضـة ، على القيـاس ، والمِحْرَضة إنـاء الحُرُض ، وهو الأشنـان ؛ ويقـال أيضـا : مُنْصَل ، بضم الميم وفتح الصاد ، وهو السيف .

☆ ☆ ☆

---

(١) في بعض نسخ التسهيل بالخاء المعجمة ، وفي الصحاح والقاموس المحيط بكسر الميم وفتح الراء .

(٢) في بعض نسخ التسهيل بالمعجمة : مُنْصُل ؛ والمنصل بضم الصاد المهملة وفتحها السيف ؛ وزاد بعدها في بعض نسخ التسهيل : وبالفتح : منارة ومنقل ومنقبة .

٦٠ ـ باب أسماء الأفعال والأصوات

وحكمه باسميتها جارٍ على مذهب البصريين ، ودليلُه تنوينُها ؛ وقال الكوفيون : هي أفعال ، نظراً إلى معناها ؛ وعلى الأول الأكثرون أنها اسمٌ لمعنى الفعل ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وقيل للفظه .

(أسماءُ الأفعال ألفاظ تقوم مقامها[١]) ـ أي مقام الأفعال في الدلالة على معانيها وفي عملها .

(غيرَ متصرِّفةٍ تصرُّفَها) ـ أي تصرف الأفعال ، فلا تتصرف في نفسها ولا في معمولها ؛ بل تلزم ما وضعت عليه من لفظ ، ويتأخر[٢] المعمول .

(ولا تصرف الأسماء) ـ فلا تكون مبتدأ ولا فاعلاً ولا نحو ذلك مما يقع في الأسماء غيرها ؛ وأما قوله[٣]:

٥٦٨ ـ فَدَعَوْا : نزالِ ، فكنتُ أوَّلَ نازلٍ وعلامَ أركبه إذا لم أنزلِ[٤]

---

(١) قال السيوطي في همع الهوامع ٢ / ١٠٥ وقولي : هي أسماء أحسن من قول التسهيل : هي ألفاظ ، لأنه يدخل فيه إنّ وأخواتها .

(٢) في (ز) : وتأخير المعمول .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) البيت لربيعة بن مقروم الضبي ؛ قال المرزوقي في شرح الحماسة جـ ١ صـ ٦٢ وما بعدها : قوله : دَعَوا نزال أي صاحوا : نزالِ نزالِ .. والمعنى تنادَوا وقالوا : نزالِ فكنت أول النازلين ..

وفي أمالي ابن الشجري ٢ / ١١٠ : فعالِ المسمى بها فعل الأمر للمواجهة كنزالِ ونظارِ ومنَاعِ وحذَارِ وتَراكِ ودَراكِ هذه معدولة عن انزل وانظر وامنع واحذر واترك وأدرك وحكمها في اللزوم والتعدي حكم مسمياتها ، قال ربيعة بن مقروم الضبي : فدعوا نزال .. الخ والشاهد في قوله : فدعوا نزال .. قال المرزوقي : ويجوز أن يكونوا جعلوا نزالِ على التوسع هي المدعوَّة وإن كانت دُعِيَ إليها ، =

فمن الإسناد اللفظيّ .

(وحكمها غالباً في التعدّي واللزوم والإظهار والإضمار ، حكمُ الأفعالِ الموافقتِها معنىً) ـ استظهر بغالباً على آمين ، فهو بمعنى استجب ، وهذا متعدٍّ نحو : اللهم استجب دعاءنا ، ولا يقال : آمين دعاءنا ؛ وبقيتها موافق فيما ذكر ، ولذا يتعدّى رُوَيد نحو : رُويدَ زيداً ، كما تقول : أمهل زيداً ؛ ولا يتعدى صه ، كما لا يتعدى اسكت . ويلزم إضمار الفاعل في هذين ونحوهما ، ولا يلزم في هيهات ونحوه ، ومن إظهاره :

٥٦٩ ـ فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُه وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيق نواصله[1]

ونَصُّوا على أن اسم الفعل لا يعمل مضمراً ، فلا يُحمل كلامُه على ذلك ؛ وقول سيبويه في : زيداً فاقتله : إن شئت نصبته على عليك ، كأنك قلت : عليك زيداً فاقتله ، محمول على أنه تفسير معنى .

= ويشهد لهذا الوجه :

٥٧٠ ـ دُعيَتْ : نزالِ ولجَّ في الذعر

ـ زهير ديوانه ٨٩ ـ والشارح هنا جعل هذا من الإسناد اللفظيّ .

وفي همع الهوامع ٢ / ١٠٥ : وأما قول زهير :

☆ دُعيت : نَزالِ ولُجَّ في الذعر ☆

فمن الإسناد اللفظيّ . وصدره :

☆ ولنعم حشو الدرع أنت إذا ☆

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٥ : هيهات اسم لبَعُدَ ، وإنما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة ؛ فإذا قال : هيهات زيدٌ فكأنه قال : بَعُدَ جداً ، أو بعد كلَّ البعد ... وهو مبنيّ لوقوعه موقع الفعل المبنيّ ، وهو بعد ؛ ويقع الاسم بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله ؛ لأنها جارية مجرى الفعل ، فاقتضت فاعلاً كاقتضائه الفعل ، قال جرير :

فهيهات هيهات العقيق ... البيت .

قال في الحاشية : والشاهد في البيت مجيء هيهات بمعنى بعد ، ورفع العقيق بعده على الفاعلية ، وكذلك خِلٌّ في الشطر الثاني . والشاهد هنا على إظهار فاعل هيهات في الشطرين . والبيت لجرير ـ ديوانه ٤٧٩ .

(ولا علامةَ للمضمر المرتفع بها) ـ أي لا يبرز معهـا المضمرُ مطلقـاً ، فتقول : صَه يا زيدُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، ويا هندُ ، ويا هندان ، ويا هنداتُ ؛ بخلاف الفعل ، فتقول : اسكتا واسكتوا واسكتي واسكُتْن .

(وبروزه مع شبههـا في عـدم التصرف دليلُ فعليتـه) ـ نحو : هَلُمَّ ، في لغـة تميم ، إذ يقولون : هَلُمِّي وهَلُمَّا وهَلُمُّوا وهلممن ؛ فهي عندهم فعل .

(وأكثرها أوامر) ـ نحو : صه ومه ودراك ، وما سيأتي .

(وقد تـدل على حـدَث مـاض) ـ نحو : هيهـات بمعنى بَعُـد ، وشتـان بمعنى افترق .

(أو حاضر) ـ نحو : أف أي أتضجَّر .

(وقـــد تُضمَّن معنى نفي أو نهي أو استفهـــام) ـ فمثـــال النفي مـــا حكى اللحيانيّ[1] عن الكسـائيّ ، أنه سمع أعرابيـاً[2] من بني عـامر يقول : إذا قيل لنـا : أبَقِيَ عندكم شيءٌ ؟ قلنا : همهام[3] ، أي لم يبق شيء ؛ وحكاه الكسائي عنهم باليـاء والميم[4] ؛ ذكر هذا ابن سيدة في المحكم ، وذكره أيضاً ابن جني في كتاب التعاقب من تأليفه[5] .

---

(١) أبـو الحسن علي بن حـــازم ، كان في زمن الفراء ، قيـــل : وكان أحفـــظ النـــاس للنـــوادر عن الكسائي والفراء والأحمر .

(٢) في (د ، غ) : رجلاً ، وقد ضرب عليها في (ز) ووضع بدلها : أعرابياً .

(٣) في (د) : بجباح .

(٤) في (غ) : بالهاء والميم .

(٥) وفي لسان العرب ـ همم ـ : والهمْهِيمُ الأسد ، وقد همهم ، قال اللحيـاني : وسمع الكسـائيّ رجلاً من بني عامر يقول : إذا قيل لنا : أبَقِي عندكم شيء ؟ قلنا هَمْهامْ ، وهَمْهامْ يا هذا ، أي لم يبق شيء ... وقال ابن جني : هَمْهامِ وحَمْحامِ ومَحماحِ اسم لفتًى مثل سَرْعـانَ ووشكانَ وغيرهمـا من أسماء الأفعـال التي استعملت في الخبر .

ومثال الاستفهام : مَهْيَم ؟ ومنه قوله عليه السلام لعبد الرحمن بن عوف ، وقد رأى عليه أثر صفرة : « مَهْيَم » ؟[1] فقال : تزوجت يا رسول الله !

أي أحدث لك شيء ؟

(أو تعجب استحسان) ـ نحو :

٥٧١ ـ وا ! بـأبي أنتِ وفُـوكِ الأشْنَبُ   كأنمـا ذُرَّ عليـه الـزَّرْنَبُ[2]

(أو تندُّم) ـ نحو :

٥٧٢ ـ سـألتـاني الطـلاقَ إذْ رأتـاني   قـلَّ مـالي ، قـد جئتمـاني بنكر[3]

وَيْكَأَنْ مَنْ يَكُنْ لـه نشَبٌ   يُحْبَبْ ، ومن يفتقر يعش عيشَ ضُرِّ

فهذا تعجب تندم .

---

(١) بخاري نكاح ٧ ، مناقب الأنصار ٣ ، ٥٠ ؛ نسائي نكاح ٧٥ .

(٢) في المغني صـ ٣٦٩ : وا على وجهين : أحدهما أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقيّ ؛ والثاني أن تكون اسماً لأعجب ، كقوله : وا ! . بأبي أنت .. الخ

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩٨ : قاله راجز من رجاز تميم ، وتمامه :

☆ أو زنجبيل وهو عندي أطيبُ ☆

قال : والشاهد في : وا !. بأبي أنتِ .. حيث جاءت فيه وا بمعنى التعجب ، والجار والمجرور خبر مقدم ، وأنت مبتدأ مؤخر ، أي أنتِ مفداة بأبي ، وفوك مبتدأ ، والأشنب صفته من الشنَّب وهو حدة الأسنان ، وقيل : البرودة والعذوبة ؛ والخبر قوله : كأنما ذُرَّ عليه الزرنب ، وهو نبت طيب الرائحة .

(٣) في الدرر ٢ / ١٣٩ وما بعدها : استشهد به على أن أسماء الأفعال ترد للتندم ، والبيت من شواهد سيبويه والرضي ؛ قال البغداديّ : على أن ويْ كأن عند سيبويه والخليل مركبة من وَيْ التعجبية وكأن المخففة من المثقلة ، وهذان البيتان من جملة أبيات لزيد بن عمرو بن نفيل القرشيّ .

وفي ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ١٩٩ : قال سيبويه : سألت الخليل عن الآيتين : ﴿ وي كأنه لا يفلح الكافرون ﴾ القصص : ٨٢ ، ﴿ وَيْكَأَنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاء ﴾ القصص : ٨٢ ، فزعم أنها وَيْ مفصولة من كأن ، ويدل على ما قاله قول الشاعر :

☆ وَيْ كأنْ من يكن له نشب .. ☆ الخ .

(أو استعظام) ـ ومنه قوله عليه السلام لأبي طلحة : « بخٍ بخٍ ، ذلك مالٌ رابح » ؛ قال ابن[1] دريد : معنى بخٍ تعظيم الأمر وتفخيمه .

(وقد يصحب بعضَها لا النافية)[2] ـ [نحو : لا لعاً]

(فمنها لُخُذْ : ها وهاءَ مجردَين) ـ أي من كاف الخطاب ، فتقول : ها يا زيد ، ويا هند ، ويا زيدان ، وياهندان ، ويا زيدون ، ويا هندات ، وكذلك هاءَ بالمدِّ .

(ومتلُوَّين[3] بكاف الخطاب بحسب المعنى) ـ نحو : هاكَ هاكِ هاكما هاكم هاكُنَّ ، وهاءَكَ وهاءَكِ وهاءكما وهاءكم وهاءكن[4] ؛ قال الفراء : وإلحاق الكاف لغة بني ذبيان .

(وتخلفه[5] همزةُ هاءَ مصرَّفةً تصريفه) ـ أي تخلفُ الكافَ الهمزةُ مصرَّفةً

---

(١) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد صاحب الجمهرة والاشتقاق والمقصورة الدريدية ، توفي بالبصرة سنة ٣٢١ هـ .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من نسخ التحقيق ، وقد وردت بالنسخة المحققة من التسهيل صـ ٢١٠ ومثل لها المصنف بقولهم : لا لعاً ، أي لا إقامة .

وفي همع الهوامع ٢ / ١٠٦ : « وقد تُضَمَّن نَفْياً ، كقولهم : همهام بمعنى فَنِيَ ـ أي لا شيء ـ أو بلا النافية كقولهم : لا لعاً له ، أي لا إقالة » .

وفي ارتشاف الضرب صـ ١١٧٠ من أسماء الأفعال : ... ودع ، ولا يخاطب بها إلاَّ العاثر ، فيقال له : دع أي قم وانتعش ، وقد تنون فيقال : دعاً ، ويقال : دعْدعًا ؛ ولعاً للعاثر بمعنى دع .

وفي كتاب قطرب ـ أبي علي محمد بن المستنير المتوفى سنة ٢٠٦ هـ ـ : ويقال : دع دع ، ويقال : لعاً لعاً بك ، ولعًّا لك بالتشديد ؛ ودَعْ دعاً تريد دع دع ، ويقال : دعدعت بالرجل أدعدع به دعدعةً إذا قلت له : دع دع ؛ ولعلعت به لعلعةً إذا قلت له : لعاً لعاً ؛ ولا يستعمل لعاً ولا دعدعاً إلاَّ منونين .

(٣) في (ز) وفي النسخة المحققة من التسهيل : ومتلوِّي كاف الخطاب .

(٤) في (د ، ز) لم يذكر من أمثلة المدودة غير مثال كاف المخاطب والمخاطبة ، ثم قال : وكذا الباقي .

(٥) في بعض نسخ التسهيل : وتخلفها .

تصريف الكاف بحسب المعنى ، نحو : هاءَ هاءِ هاؤما هاؤم هاؤنَّ ، وهي أفصح اللغات ، وبها جاء القرآن ، قال تعالى : ﴿ هاؤم اقرؤوا كتابيه ﴾[1] ، وهي في هذه اللغات اسم فعل ، لاستكنان الضمير فيها استكنانه في أسماء الأفعال ؛ ومن العرب من يجعلها فعلاً فيقول : هاءَ يا رجل ، هائي يا امرأة ، هائيا يا رجلان أو يا امرأتان ، هاؤوا يا رجال ، هائنَّ يا نساء ، حكاه الأخفش .

وقد[2] يقال : هَأْ وهاءِ مصرَّفَين مع المخاطب تصريفَ خَفْ ودَارِ ، ويقول المخاطب بها : ما أهاءُ وما أُهاءُ ، أي ما آخذ وما أُعْطى[3] .

(ومنها لأَحْضِرْ أو أقْبِل هَلُمَّ الحجازية)[4] ـ نحو : ﴿ قل هَلُمَّ شهداءَكم ﴾[5] أي أحضروهم ، فيتعدَّى[6] كأحضر ، وقال تعالى : ﴿ هَلُمَّ إلينا ﴾[7] أي أقبلوا ، فعُدِّيتْ بإلى كأقبل ؛ ومنهم من يُعدِّيها باللام نحو : هلم للثريد ، وقالوا أيضاً : هلم الثريدَ أي ائتِه .

واحترز بالحجازية من التميمية ، فهي عندهم فعل ، لاتصال الضمائر بها ، على حدِّ اتصالها بالأفعال ، فتقول : هلمَّ يا رجلُ ، وهلمِّي يا امرأة ، وهَلُمَّا يا رجلان أو يا امرأتان ، وهلمُّوا يا رجال ، وهلممن يا نساء ؛ وأما الحجازيون فلا يفعلون ذلك ، بل تكون بلفظ واحد للجميع ، لأنها عندهم اسم فعل .

---

(١) الحاقة : ١٩ .

من (٢) إلى (٣) سقط من المساعد ، ومن بعض نسخ التسهيل ، وثبت في النسخة المحققة من التسهيل ، ويظهر أنه من عبارات الشرح .

(٤) في (ز) : احضُر بضم الضاد ، وبعدها في بعض نسخ التسهيل : وقد تفتح لامها ، ويظهر أنه اقتباس من عبارات الشرح ، وسيأتي عند ذكر التركيب .

(٥) الأنعام : ١٥٠ .

(٦) أي هَلُمَّ .

(٧) الأحزاب : ١٨ .

وهي مركبة عند الجمهور ؛ ثم قال البصريون منهم : مركبة من هاء التنبيه ولَمَّ من قولهم : لَمَّ اللهُ شَعثَه جمعه ، والمعنى : اجمع نفسك إلينا ، فحذف ألف ها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ؛ وقال الفراء : مركبة من هل للزجر ، وأُمَّ بمعنى اقصد ، فألقيت حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذفت[1]؛ ويَدُلُّ للبصريين قولهم : هَالُمَّ ، ذكره في البسيط .

(ولقدِّم أو عَجِّل أو أقبل حَيَّهَل[2]) - وهي مركبة من حي بمعنى أقبل ، وهل بمعنى عجِّل ، وعند التركيب تكون بمعنى ماذكر ، فتتعدَّى بنفسها ، ومن كلامهم : حيَّ هلا الصلاة ، وبالباء[3] كعجِّل ، وبإلى كأقبل : وتفرد ، ومنه : حيَّ على الصلاة ، قال الصفَّار : ولا يصل بنفسه حينئذ : ويقال : هَلا[4] الثريدَ وإلى الثريد ؛ ويقال : حيَّهَل وحيَّهْل ، وقد ينوَّنان[5] ، ومنه : إذا ذكر الصالحون فحيَّهَلاً بعُمَر ، أي ائت ، وحيَّهْلا بإثبات الألف وصلاً ووقفاً بغير تنوين .

---

(١) أي الهمزة .

(٢) زاد بعد هذا في النسخة المحققة من التسهيل ص٢١١ : « وحَيَّهَلَ ، وحَيَّهلاَ ، وحَيَّهْلَ ، وبتنوين أيضا » ، وأشار في الهامش إلى سقوط هذه الزيادة من بعض نسخ التسهيل ، ومن نسخ المساعد ، ويظهر أن هذه الزيادة من عبارات الشرح .

(٣) أي وتتعدّى بالباء

(٤) في (د ، غ) : هل الثريد .

(٥) قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٩٦/٣ : وقالوا : حَيَّهلاً بالتنوين ، وحَيَّهلاَ بالألف بلا تنوين ، وهي مركبة من حيّ بمعنى أقبل ، وهل التي للحث والعجلة ، لا التي للاستفهام ، فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثير كخمسة عشر ، كذا في الفارضي : وذكر بعضهم أن لام حيهل تسكن وتفتح ، وأن هاء حيهلاً بالتنوين ، وحيهلاً بالألف تفتح وتسكن ، وأن الألف بدل التنوين وقفاً ، وأنها قد تثبت وصلاً ؛ وعن قول الأشموني : « وحيهل بمعنى ائت أو أقبل أو عجل » قال : هو بمعنى الأول متعدٍّ بنفسه ، وبمعنى الثاني متعدٍّ بعلى ، وبمعنى الثالث متعد بالباء أو بإلى : وقد تفرد حيّ من هل فيستعمل بمعنى أقبل ويُعَدَّى بعلى ، وبمعنى ائت ويعدَّى بنفسه ، كما في الدماميني .

(ولأمهل تَيْدَ ورُوَيْدَ) ـ فتقول : تَيْدَ زيداً ، ورُوَيْدَ زيداً ، أي أمهله[1] ، وقال الفارسيّ : تَيْدَ من التؤدة ، فالفاء أبدلت تاء ، والعين همزة أبدلت منها الياء لزوماً ، كما حكى سيبويه من قول بعضهم : بيس ؛ ورُوَيْدَ عند البصريين تصغير إرواد تصغير ترخيم ، وعند الفراء تصغير رود بمعنى المَهَل : ويدل للبصريين تعدِّيه ، ولو كان بمعنى المَهَل لم يتعدَّ[2] .

(مالم يُنصَبْ[3] حالاً) ـ نحو : ساروا رُوَيْداً ، فهو حال من ضمير المصدر ، والتقدير : ساروا أي السيرَ في حال كونه رويداً ، وأضمر لدلالة سار عليه ، نحو : من كذَب كان شَرًّا له ، أي كان هو ، أي الكذب .

(أو مصدراً نائباً عن أَرْوِدْ مفرداً[4] ، أو مضافاً إلى المفعول) ـ نحو : رويداً[5] زيداً ، ومن إضافته إلى المفعول قولهم : رويدَ نفسِه ، أي دع نفسه ، ويضاف أيضاً إلى الفاعل نحو قولهم : رويدك زيداً ، ويحتمل غير ذلك ؛ والمبرد يمنع النصب به لتصغيره ، والفارسيّ أجازه ، واستعمل تيدَ أيضاً مصدراً ؛ وحكى البغداديون : تَيْدَكَ زيداً ، وهو محتمل .

(أو نعتاً لمصدرٍ مذكورٍ) ـ نحو : ساروا سيراً رويداً .

---

(١) في الهمع ١٠٥/٢ : ورويدَ وتَيْدَ ، وكلاهما بمعنى إمهل ـ هكذا بالهمزة المكسورة ـ وقد يردان مصدرين معربين نحو : رويدك وتيدك ورويد زيدٍ ؛ وفي الارتشاف لوحة/١١٧١ : فتيْد بمعنى امهل ، وحكى البغداديون : تيدك زيداً ، فاحتمل أن يكون مصدراً والكاف مجرورة ، واحتمل أن يكون اسم فعل ، والكاف للخطاب ؛ ويظهر من كلام ابن مالك أنها لاتكون إلاّ اسم فعل .

(٢) وفي شرح الألفية لابن عقيل ٣٠٤/٢ بتصرف : ومنها مايستعمل مصدرا واسم فعل كرويدَ فإن انجَّر مابعدها فهي مصدر نحو : رويدَ زيدٍ ، أي إرواد زيد ، أي إمهاله ، وهو منصوب بفعل مضر ، وإن انتصب فهي اسم فعل نحو : رويدَ زيداً ، أي أمهل زيداً .

(٣) في (د) : ينتصب .

(٤) في (د) : مركبا .

(٥) في (ز) : رويدك زيداً ، ويحتمل غير ذلك . وهو تكرار سيأتي ذكره .

(أو مقدَّرٍ) ـ وعليه خرج أكثر المعربين : ساروا رويداً ، والتقدير عندهم : سيراً رويداً ؛ وماسبق من الحالية هو قول سيبويه ، وهو الصحيح .

(ولأسرِعْ هَيْتَ وهَيَّت وهَيَّا وهِيَّا[1] وهَيْك وهيَّك[2]) ـ ونحو تفسيره بأسرِعْ تفسير بعضهم له بأقبل أو ائت أو فَعال ، وقيل : معنى هيتَ لك جئت لك ؛ والمعروف ماتقدَّم ، والكاف اللاحقة له حرف خطاب ، واللام في لك للبيتين ، مثلها في : سقيا لك ، أي لك أعني .

(ولِدَعْ بَلْهَ وكذاك) ـ نحو : بَلْهَ زيداً ، قال سيبويه : أي دَعْ زيداً ؟ ويخفض مابعدها نحو : بَلْهَ زيدٍ ، فتكون مصدراً عند سيبويه ، وحرف جرّ عند الأخفش ، ذكره في الاستثناء ؛ وحكى بعض اللغويين النصب بكذاك ، ومنه قول جرير :

٥٧٣ ـ يَقُلْنَ ، وقد تلاحقَت المطايا كذاك القولَ إنَّ عليك عينا[3]

---

(١) في (د) : وهَيا ، وفي (ز) : وهيا ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ؛ قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٩٦/٣ : وهيا بفتح الهاء وكسرها ، مع تشديد الياء فيها .

وفي الهمع ١٠٥/٢ : وهيت بفتح الهاء وكسرها وضمها ، وهيه بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيها ، وكلاهما بمعنى أسرِعْ ، وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ قالت هيت لك ﴾ بالأوجه الثلاثة .

(٢) في (د) : وهياك ؛ وفي الارتشاف لوحة /١١٧١ : وهيت أي أسرِعْ وعَجِّلْ ، وقال صاحب اللباب : هيت اسم فعل معناه : جئت لك ، وبني لوقوعه موقع الماضي ، فعلى هذا يكون خبراً لا أمراً ، ثم قال : وتكون بمعنى الأمر ، وفيها لغات : هَيْتَ وهَيِّتَ وهِيتَ وهِيتُ وهَياء وهِياء وهَيْكِ وهِيك ؛ وفي كتاب الفرق لقطرب : وتقول في حَثِّ الإنسان تشبيهاً بسوق البهائم : هَيَا هيا ، وهَيَّا هَيَّا ، قال الشاعر ـ ابن ميادة :

٥٧٤ ـ وقد دجا الليل فهيّا هيّا مادام فيهنَّ فَصيلٌ حَيَّا

والذي في سيبويه ٢٧/١ ، ٢٨ :

لَتَقْرَبِنَّ قَرَباً جُلْذِيَّا مادام فيهنَّ فَصيلٌ حَيَّا

فقد دجا الليل فهَيَّا هَيَّا

قال في الحاشية : دجا الليل أظلم ، وهيا هيا زجر لها وتصويت ، بكسر الهاء وفتحها .

(٣) وفي لسان العرب ـ لحق :

أي دع القولَ ، وهي مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة ، والكاف بعدها للخطاب .

(ولاسْكُتْ صَـهْ) ـ قـال في البسيـط : وهي في الأصـل صـوت استعمـل استعمال أسماء الأفعـال ؛ وفسَّره بعضهم بـاكْفُفْ ، ورُدَّ بعـدم تعـدِّي صـه ؛ ويجوز كـون صـه كآمين ، مما جـاء على غير الغـالب ، كما سبـق ذكره ، وسيـأتي مثلـه ، وكسرت أيضاً بلا تنوين[1] وبه .

(ولا نكفف إيها ومَهْ) ـ وهـذا التفسير أولى من قول بعضهم : إنما هي بمعنى اكفف ، لما سبق في صه ، وفيه ذلـك البحث ؛ وفسَّر بعضهم مـه بـاسكت ؛ ومن العرب من يترك تنوين إيهـا فيقول : إيـهْ ومَـهْ مبنيـة على السكـون ؛ ومنهم من يكسر بلا تنوين وبه[2].

(ولحدِّث[3] إيهْ) ـ وهي سـاكنـة ، ومنهم من يكسر مع التنوين ودونـه[4]،

أقــول وقـــد تــلاحقت المطـــــايـــــا كـــذاك القـــولَ إنَّ عليـــــك عينـــــا

كذاك القول أي ارفق وأمسك عن القول ... والشـاهـد في قولـه : كـذاك القول بمعنى دع القول ، والبيت لجرير ـ ديوانه ٥٧٩

(١) أي صَهِ وصَهٍ ، وفي الارتشاف لوحة ١١٦٩/ : مَهْ انكفف ، وصَهْ اسكت ، وقد تُكسر هاؤهما منونةً وغير منونة ، فتقول : مَهِ وصَهِ ومَهٍ وصَهٍ .. ويقال : صاهْ بألف بين الصـاد والهـاء ، والهـاء ساكنة ، ويقال : صهصيت أصَهْصِي صَهْصَاةً إذا قلت : صه .

(٢) فيقول : إيهِ وإيهٍ ؛ وفي الارتشاف لوحة ١١٧٣/ : وإيهاً وهيهـاً ، ومن العرب من يقول : إيـهَ فلا ينوِّن ، ومعناه طلب الكف عن فعل ، فإذا قلت : إيهاً قلت : أيَّهْتُ به أوَيِّـه تـأيُّهـاً ؛ وإيـهِ ، ومن العرب من لا ينون ، فيقول : إيهِ ، ومعناه : زِدْ أو حدِّث ، وقال قطرب : وقـالوا في زجر الخيل : إيـهِ إيهِ وقد أيَّه بها ، ولا يستعمل مفعول بعده ، وقد استعمله بعض الشعراء المولدين فقال :

☆ إيهِ أحاديثَ نعمانٍ وساكنه ☆

وما أظنه يصح . انتهى .

(٣) ، (٤) انظر مانقل عن الارتشـاف في الحـاشيـة السـابقـة ، وقـال الأشموني ١٩٦/٣: ووَيْهـا بمعنى أغرِ ، وإيه بمعنى امض في حديثك ؛ قال الصبان في حاشيته : وويهاً بالتنوين لزوما ، كما في الفـارضي ، وأغرِ بقطع الهمزة لأنه من أغريت ، وإيه بكسر الهمزة والهاء وفتحها ، وتنون المكسورة .

وقال الصفار[1] البَطَلْيَوْسيّ : إنه بمعنى حدِّث أو زِدْ ، لكن استعمل لازماً ، لايقال : إيهِ كذا . انتهى . وفي البسيط أن التنوين يلزم إيهٍ على مذهب سيبويه ، وأن اللغويين نقلوا إيهِ .

(ولأغْرِ وَيْها) - يقال : غَرِيَ[2] بكذا يَغْرَى غَراء بالمدّ لصق ، والمد شاذ ، والإغراء التسليط ، وهو راجع لمعنى اللصوق ، فمعنى وَيْها تسلَّط[3] ، وبعضهم يقول : هو اسم لانزجر أو اغر ؛ وقال ابن درستويه : إنما هو حَضٌّ لاغير ، ولايكون زجراً .

(ولا ستجبْ آمين وأمين) - بالمدّ والقَصْر ، وفيه أيضاً الإمالة وتشديد الميم .

(ولارفُق بَسٍّ) - قال أبو عبيدة : يقال : بسبست الإبل وأبسيت لغتان إذا زجرتها وقلت لها : بس بس .

(ولِقَرْقِرْ قَرْقارِ) - قال أبو النجم :

☆ قالت له ريح الصَّبا قرقارِ[4] ☆

---

(١) الصفار هو أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصفار المتوفي سنة ٣٤١ هـ - نزهة الألباء - وأما البطليوسيّ فهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، فلعل العبارة فيها سقط واو العطف بين الصفار والبطليوسي ، ولعله صفار غير هذا .

(٢) في (د) : غرا

(٣) في (د) : تسليط

(٤) قال الأشموني في تنبيهاته ١٦٠/٣ : ادعى سيبويه سماع اسم فعل الأمر المبني على الكسر من غير الثلاثي - فَعالِ - شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله :

☆ قالت له ريح الصبَّا قرقارِ ☆

أي صَوِّتْ .

[1]أي قالت للسحاب : قَرْقِرْ ، أي صَوِّتْ ، ويقال : جرجار[2] بمعنى قرقار ، حكاه ابن خالويه ؛ وقال المبرد : قرقار[3] حكاية صوت كغاق ، والأول قول سيبويه .

(ولبَعُدَ هيهات) ـ والحجاز يفتح التاء ، وأسد وتميم تكسر ، وبعضهم يضم ، وقرئ بهنّ ، وذُكر فيها ستة وثلاثون وجهاً[4] ، وعلى الفتح تكتب هاء ، وعلى الكسر تاء ، وعلى الضم ، قال الفارسي : تكتب تاء ، وقال ابن جني : هاء[5] .

(ولسَرُع سرعان ووشكان مثلّثَيْن) ـ فيُضَم أوّلُ كُلٍّ منهما ويُفتَح ويُكْسَر ، والثاني منهما ساكن ، وقالوا في وُشكان بضم[6] الواو أُشْكان ، بقلب[7] الهمزة واواً ، ويستعمل سرعان خبراً محضاً ، وخبراً فيه معنى التعجب ، ومنه قولهم : سرعان ماصنعتُه كذا ، أي ماأسرع ماصنعتُه ؛ ويقال : وشك يَوشُك وشكا سَرُع ، ويقال : قَرُبَ ، ومنه : يُوشك للمقاربة ، ويستعمل وشكان مصدراً نحو : عجبت من وشكان ذلك ، أي سرعته .

من (١) إلى (٣) سقط من (غ) .

(٢) في (ز) : حرحار بالمهملتين .

(٤) قال الأشموني في تنبيهاته ١٩٩/٣ : وحكى الصغاني فيها ستًا وثلاثين لغة : هَيْهاه وأَيْهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان ، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته ، وكل واحدة منونة وغير منونة ، فتلك ست وثلاثون ؛ وحكى غيره : هيهاك وأيهاك وأيهاء وأيهاه وهيهاء وهيهاه . انتهى قال الصبان في حاشيته : فجملة اللغات اثنتان وأربعون .

(٥) زاد في المتن بالنسخة المحققة من التسهيل بعد هيهات : وأيهات محركين مطلقاً بتنوين ودونه ، وأيهان وأيهاء وأيهاك ، وقد سقطت هذه الزيادة من نسخ التحقيق الثلاث ، ويظهر انها من عبارات الشرح ، كما يبدو في التعليق بالحاشية السابقة .

(٦) في الارتشاف لوحة ١١٧٦/ : ووشكان مثلثة الواو ، ومعناه سَرُع وقيل : قَرُب ، ويقال : وشَك يَشِكُ وَشْكاً ، ويوشك من أفعال المقاربة ماضيه أوشك ، ويقال في : وشكان أشكان ، وفي مصدر وشَك أُشْكاً بإبدال الهمزة المضمومة واواً ، والشين في وشكان ساكنة على كل حال .

(٧) في (د) : بقلب الواو همزة ، والمقصود من عبارة التحقيق قلب همزة أُشكان واواً في وُشكان .

(ولافْتَرقَ : شَتَّان) ـ وعلى هذا لايكتفي باسم واحد ، فلا يقال : شتَّان زيد ، كما لا يقال : افترق زيد ، بل شتان زيد وعمرو ؛ وفسَّره بعضهم ببَعُدَ ، وعلى هذا يكتفي بالواحد ، ويجوز : شتان مابين زيد وعمرو ، وأنكره الأصمعي ، وفي البسيط : أجازه الأصمعي ، ومنعه الأكثرون . انتهى . وهو خلاف المعروف ؛ وأصله البناء على السكون ، وحرك لالتقاء الساكنين بالكسر على الأصل فيه ، وبالفتح للتخفيف .

(ولأبطأ بطآن) ـ وفسَّره بعضهم بَبُطؤَ ، يقال : بُطْآن هذا الأمر ، وبُطْآن ذَا خُروجاً ، وفيه معنى التعجب .

(ولأعجب : واهاً ووَيْ[1]) ـ قال الشاعر :

٥٧٧ ـ واهاً لسلمى ثم واهاً واهـا ... هي المنى لو أننا نلناها[2]

أي أعجب ؛ وقال تعالى : ﴿ وَيْ كَأنَّ اللّهَ يبسُط الرزقَ لمن يشاء ﴾[3] قال الأخفش : أي أعجب لأن الله ، فالكاف عنده للخطاب ، وقال الخليل وسيبويه : هي وَيْ دخلت على كأنَّ للتشبيه ؛ وذكر المصنف في الكافية الشافية لهذا المعنى : وا أيضاً ومنه :

مكرر٥٧١ وا !. بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ

كأنما ذُرَّ عليه الزَّرْنَبُ[4]

---

(١) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل ص٢١٢ : ووَا ، وسيأتي ذكره في الشرح .

(٢) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٧٠/١ : قاله أبو النجم ، قاله الجوهريّ ، وقيل : قاله رؤبة ، وليس بصحيح ؛ وروايته : واهاً لرَيَّا .. وفي رواية : واهاً لليلى .. قال : واهاً كلمة يقولها المتعجب ، وفي جـ٣ ص١٧ ، ١٩٨ : والشاهد في واهاً فإنه بمعنى أَعْجَبُ .

(٣) القصص :٨٢ ، وقد سبق الحديث في الآيتين : ﴿ ويكأن الله .. ﴾ ﴿ ويكأنه لا يفلح الكافرون ﴾ .

(٤) سبق تخريج الشاهد من المغني ص٣٦٩ وشرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ١٩٨/٣

وقال في شرح الكافية إنَّ وَيْ وواهاً أكثر من وا .

(ولأتوجَّع : أوَّه) ـ وهذه على اللغة المشهورة فيها ، ويقال : أوّة وأوتاه[1] .

(ولأتضجَّر : أف[2]) ـ وفي البسيط : معناه : الضَّجَر ، وقيل : أضْجَر ، وقيل : ضجرت ، وذكر فيها لغات كثيرة تقارب الأربعين .

(مالم يؤنث بالتَّاء فينتصب مصدراً[3]) ـ يقال في الدعاء على الشخص : أُفَّةً وتُفَّةً ، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل نحو : عَقْراً .

(وقد يُرفع) ـ وهو أيضا على معنى الدعاء كالمنصوب ، وهو مبتدأ محذوف الخبر .

(ولأتكرَّه : إخّ وكِخّ)[4] ـ ومنه الخبر ، أن الحسن أخذ تمرة من تمر الصدقة ، فجعلها في فيه ، فقال له رسول الله ﷺ : « كخّ كخّ »[5] ، حتى ألقاها من فيه .

---

(١) في حاشية الصبان عند قول الأشموني ٣ / ١٩٧ : كأوَّه بمعنى أتوجع ، قال : فيها لغات أشهرها فتح الهمزة وتشديد الواو وسكون الهاء (أوَّهْ) ، ومنها (أوْهِ) بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء ، (وآه) بقلب الواو ألفاً ، (وآوه) بفتح الهمزة ممدودة ، وكسر الواو مشدَّدة ومخففة وسكون الهاء ، (وأوَّهِ) بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء ، وقد تمد الهمزة في هذه .

(٢) زاد بعدها في النسخة المحققة من التسهيل ص٢١٢ : « وأُفِّ مُمالاً ، وأفّ مثلَّث الآخر ، بتنوين ودونه » وقد اضطربت نسخ التسهيل في رواية هذه العبارة والتي بعدها ، وخلط بعضها بين المتن والشرح .

(٣) في هذه العبارة والتي قبلها اضطراب في نسخ التسهيل ، والذي جاء بالنسخة المحققة من التسهيل ، تلفيقاً من هذه النسخ : « ويؤنث بالتاء وينون ، جارياً مجرى مصدر أبدل من فعله لفظاً » .

(٤) في الهمع ٢/١٠٦ : وإخّ وكخّ بكسر الهمزة والكاف ، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى أتكرَّه ، وفي الصبان على الأشموني ٣/٢٠٨ : وفي القاموس جواز تخفيف الخاء ، وجواز تنوينها ، وجواز فتح الكاف .

(٥) بخاري ـ زكاة /٦ ، جهاد /١٨٨ ، الدارمي ـ زكاة /١٦ .

(ولأُجيب : هاء) - فهذه كلها من قوله : واهاً إلى هاء بمعنى الفعل المضارع ، وكذا بَجلْ ومامعه في أحد الوجهين ، وهي أكثر مما جاء بمعنى الماضي ، والذي للأمر أكثر من الذي بمعنى المضارع .

(ولأكتفي : بَجَلْ[1] وقط[2] وقد في أحد الوجهين) - والوجه الآخر كونها بمعنى حَسْب ، فلا تكون اسمَ فِعْل ، فعلى الأول تقول : بَجَلْني وقَطْني وقَدْني ، فتأتي بنون الوقاية ، والمعنى يكفيني ؛ وعلى الثاني تحذف النون وتصل بها الياء ، كما تقول : حسبي ، وقد اجتمع الوجهان في قوله :

☆ قَدْنِيَ من نصر الخُبَيْبَيْن قَدِي ☆[3] - ٥٧٨

---

(١) وفي الارتشاف لوحة ١١٧٤/ : وبَجَلْ حرف بمعنى نعم في الطلب والخبر ، واسم فعل بمعنى أكتفي ، وتلحقها نون الوقاية نحو : بَجَلْني ، واسم فعل بمعنى حَسْب فلا تلحقها نون الوقاية ، قال :

☆ ألا بَجَلِي من الشراب ألا بَجَلِي ☆ - ٥٧٩

وفي المغني ١١١/١ : بَجَلْ على وجهين : حرف بمعنى نعم ، واسم ، وهي على وجهين : اسم فعل بمعنى يكفي ، واسم مرادف لحَسْب ، ويقال على الأول : بَجَلْني ، وهو نادر ، وعلى الثاني : بَجَلي ، قال :

ألا إنني أُشْرِبْتُ أسودَ حالكاً ... ألا بَجَلي مِنْ ذا الشَّراب ألا بَجَلْ

(٢) في الارتشاف لوحة ١١٧٠/ : وقطْ وقدْ بمعنى واحد ، قيل : الدال بدل من الطاء ، وقيل : منقولة من قد الحرفية ، فإذا انتصب ما بعدهما كانا اسمي فعل ، تقول : قط عبدَ الله درهمٌ ، وقد زيداً درهمٌ ، وهما مبنيان على السكون ، وتلحقها نون الوقاية ، فتقول : قطني وقدني ؛ وحكى الكوفيون أن من العرب من يقول : قط عبدِ الله درهمٌ ، وقد عبدِ الله درهمٌ ، بجرِّ عبد الله وإضافة قط وقد إليه ، وإعرابها مبتدأين ، ودرهم الخبر ، ومعناهما حَسْب ، فإذا انتصب مابعدهما فهما اسما فعل ، ومعناهما لينكف ؛ وقال في البسيط : قَطْكَ اسم بمعنى حَسْب أي اكتف ، وهي ساكنة الطاء مفتوحة القاف ، وإذا أضفته إلى نفسك قلت : قَطْني وقَطي وقَطِ بالكسر ليدل على الياء ، وإذا أضفته إلى غيرك قلت : قَطْكَ وقطْكِ [وقطْكما] وقطْكم وقطْكنَّ . انتهى .

(٣) في المغني ١٧٠/١ : قد على وجهين : حرفية وستأتي ، واسمية ، وهي على وجهين : اسم فعل وسيأتي ، واسم مرادف لحَسْب ، وهذه تستعمل على وجهين : مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في لفظها ، ولكثير من الحروف في وضعها ، ويقال في هذا : قدْ زيد درهمٌ ، بالسكون ، وقَدْنِي بالنون ، حرصاً على بقاء السكون ، لأنه الأصل فيا يبنون ، ومعربة وهو قليل ، يقال : قَدُ زيدٍ درهمٌ ، بالرفع ، كما يقال : حَسْبُه درهمٌ ، بالرفع ، وقَدِي درهمٌ ، بغير نون ، كما يقال : حَسْبي ، والمستعملة اسمَ فعل =

(ومنها) ـ أي من أسماء الأفعال ، وهذا النوع يسميه النحويون بالإغراء ، وهو في اصطلاحهم وَضْعُ الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر ، ولم يأت منه في الخبر إلاّ قول بعضهم : إليَّ ، وقد قيل له : إليك أي تنَحَّ .

(ظروف) ـ وفي بعض النسخ : « وشبهها[1] » ، وهو حسن ، فسيأتي أن منها ما هو جار ومجرور ، والنسخة الأخرى جارية على اصطلاح كثير من النحويين في إطلاق الظرف على مايشمل الجار والمجرور ، ومايتبادر من مفهوم الظرف .

(كمكانَك بمعنى اثبُتْ) ـ وقول من فسّره بتأخَّرْ يرجع إلى ذلك ، وحفظ الكوفيون تعدِّيه ، قالوا : مكانك زيداً ، أي انتظرْ .

(وعندك ولديك ودونك بمعنى خُذْ) ـ فتكون متعدِّية نحو : عندك زيداً ، وكذا الآخران ؛ وحكى الإغراءَ بلديك الجوهريّ .

(ووراءَك بمعنى تأخَّرْ) ـ وبعضهم يفسّره بتلَفَّتْ ، وتفسيره بانظر شرح معنى .

= مرادفة ليكفي ، يقال : قَدْ زيداً درهمٌ ، وقَدْني درهم ، كما يقال : يكفي زيداً درهم ، ويكفيني درهمٌ ، وقوله :

قَدْنِيَ مِنْ نصر الخُبيبَيْن قَدِي   ليس الإمامُ بالشحيح الملحد

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء ، وأن تكون اسمَ فعل ، وأما الثانية فتحتمل الأولَ وهو واضح ، والثاني على أن النون حذفت للضرورة ، ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين .

وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المُثْبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهي معه كالجزء ، فلا تفصل منه بشيء إلاّ القسم كقوله :

☆ أخالدُ قَدْ واللهِ أوطأت عَشْوةً ☆

(١) في النسخة المحققة من التسهيل ص٢١٢ : « ومنها ظروف وشبهها جارَّةً ضمير مخاطب كثيراً ، وضمير غائب قليلا ... »

(وأمـامَـك بمعنى تقـدَّم) ـ وبعضهم يقول : تلَفَّتْ ، وقول بعضهم : تبصَّرْ أو تخَوَّفْ شرح معنى .

(وإليـكَ وإليَّ بمعنى[1] تنَـحَّ وأتنَحَّى) ـ فتنَـحَّ يرجـع إلى إليـكَ ، وأتنَحَّى يرجـع إلى إليَّ ، يقـال : إليـكَ[2] ، فتقـول : إليَّ[3] ، ويُفسَّر بمـا ذكر المصنف ، وبعضهم يقول : تنحَّيْت ، وهـذا كلـه على قول البصريين ؛ وفسَّر الكوفيـون وابن السكيت إليك بأمْسِكْ ، فجعلوه متعـدِّيـاً ، تقول : إليـك زيـداً ، أي أمسكـه ، وليس بمحفوظ من كلام العرب ، وقد أولع بتعدِّيه شعراء الأندلس .

(وعليكَ وعليَّ وعليـه بمعنى الزَمْ وأَوْلِني وليلزم) ـ فـالزم راجع إلى عليـك ، تقول : عليكَ زيداً ، أي الزمه[4] ، وقد يُعـدَّى عليـك بـالبـاء ، ومنـه : « عليـك بذات الـدِّين »[5] ، وأولني راجع إلى عليَّ ، فتقول : عليَّ زيـداً ، أي أولنيـه ، فهي في معنى مايتعدَّى إلى اثنين ، وليلزم راجع إلى عليه ؛ وأجاز بعضهم إغراء الغـائب كما يؤمر ، فيقـال : ليقم زيـدٌ ، والأكثر على أنـه شـاذ ، فلا يقوى اسم واحـد على قيـامـه مقـام الحرف والفعـل ، لتنـافي أحكامها ، ولـذا لم يجئْ اسم فعـل للنهي ، والـذي شـذَّ من ذلـك قول بعضهم : عليـه رجلاً ليسني[6] ، ذكره سيبويـه ، قـالـه شخص قيل له : إن فلاناً آخذُك .

---

(١) سقطت من نسخ التحقيق الثلاث ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٢) أي تنَحَّ .

(٣) أي أتنَحَّى .

(٤) ومنه قولـه تعـالى في سورة المـائـدة :١٠٥ : ﴿ يـاأيهـا الـذين آمنوا عليكم أنفسكم ﴾ عنـد أكثر المفسّرين .

(٥) من حديث : « تنكح المرأة لأربع .. » في بعض الروايـات : بخـاري نكاح ١٥ ، أبو داود نكاح ٢ ، نسائي نكاح ٦٣ ، ابن ماجة نكاح ٦ ، موطأ نكاح ٢١ ، أحمد ٤٢٨/٢ ، ٨٠/٣

(٦) في (د) : ليسِي .

(ويقيس على هذه الكسائيّ) - فيقيس على ماسُمع من هذه الظروف والمجرورات غيرها ، فيجوز عنده الإغراء بكل ظرف ومجرور ، بشرط أن لا يكون على حرف واحد نحو : بك ولك ؛ ومنهم من أطلق الجواز ، ومذهب البصريين القصر على السماع .

([1] وعلى قَرْقارِ الأخفشُ) - فيجيز بناء اسم فعل الأمر من كل رباعيّ مجرَّد ، فيقول : دَحْرَاج أي دَحْرِجْ ، قياساً على ماسمع من قولهم : قرْقارِ أي قَرْقِرْ ، وعَرْعارِ أي عَرْعِرْ ؛ والقرقرة صوت الرعد ، والعرعرة لعبة الصبيان ، فقَرْقارِ معناه : صَوِّتْ ، وعَرْعارِ معناه : هلموا للعرعرة ، وتحقيقه : عَرْعِرُوا ، أي العَبُوا العَرْعَرة ، فالصبيُّ يقول : عَرْعارِ ليدعُوَ غيره إلى العَرْعرة ؛ ومذهب سيبويه أن ذلك لاينقاس لقلة ماسمع منه ، وهو قول الجمهور[2] .

(ووافق سيبويه في القياس على فَعالِ) - فيجوز عند سيبويه والأخفش بناء اسم فعل الأمر على فَعالِ من كل فعل ثلاثيّ متصرِّف تام نحو : ضَرابِ زيداً ، أي اضربه ، قياساً على ماسُمع من ذلك لكثرته ، وهو الصحيح ؛ وذهب المبرد وغيره إلى أنه لاينقاس ، لأنه ابتداع اسم لم ينطقوا به ؛ ولا يبنى من جامد وناقص ، فلا يقال في : هَبْ زيداً كذا : وهَابِ ، ولافي : كُنْ كذا[3]: كَوانِ .

(وسمع الأخفش من العَرب الفصحاء : علَيَّ عبدِ الله زيداً) - أي بِجَرِّ عبدِ الله .

(فموضع الضمير البارز المتصل بها) - أي بعلَى وهو الياء ، واحترز من المستكنّ فإن موضعه رفع ، ففي عليَّ ضمير مرفوع مستتر ، لقيامها مقام الأمر ، وإذا أكدته رفعت فتقول : عليك أنت نفسُك زيداً .

من (١) إلى (٢) سقط من (د) .

(٣) زاد في (ز) : كن كذا زيداً .

(وبأخواتها) ـ نحو : عليك ولديك ودونك وعليه .

(مجرور) ـ لحكاية الأخفش جرّ تابعه ، وعبد الله بدل ، على طريقة الأخفش ، ولكن الجمهور على أنه نادر ، وقد سبق ذلك بباب البدل ، فتقول إذا أكدت المجرور : عليك نفسِك زيداً ، وإلى الجرّ ذهب البصريون .

(لا مرفوع ، خلافاً للفراء) ـ ورد قوله بأن الكاف ليست من ضمائر الرفع .

(ولا منصوب ، خلافاً للكسائيّ) ـ لقولهم : عليك زيداً ، بمعنى خذه ، وخذ إنما يتعدّى لواحد ؛ وذهب ابن بابْشاذ[1] إلى أن الكاف في هذه وأخواتها حرف للخطاب ، كما في ذلك ورويدك وأخواتها من أسماء الإشارة وأسماء الأفعال ، على أن من الكوفيين من قال إنها في رويدك ونحوه من اسم الفعل في موضع رفع .

(ولايتقدمُ عند غيره معمولٌ شيء منها) ـ أي غير الكسائيّ ، فيجوز عنده : زيداً عليك ، وزيداً رُوَيْد ، كما يجوز في الفعل ، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين ، واستثنى بعضهم ، منهم الفراء ، ومذهب البصريين المنع ، لعدم تصرفها ، فلا تؤنث ولا تلحقها ضمائر الرفع كما تلحق الأفعال ، وأما ﴿ كتابَ الله عليكم ﴾[2] فمنصوب على المصدرية ، نحو : ﴿ وعدَ الله ﴾[3] أي كتب الله ذلك

---

(١) أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ، وأصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد إلى العراق لتجارة اللؤلؤ ، فجنحت نفسه إلى تلقي العلم عن علماء بالعراق ، وفتح عليه ، ثم قفل إلى مصر وتصدَّر للإفادة في جامع عمرو بن العاص ، وتولى ديوان الإنشاء للفاطميين ، وعلا سطحه في ليلة مقمرة ، وبعينيه بقية من النوم ، فزلت قدمه وسقط ومات سنة ٤٦٩ هـ ، وبابشاذ كلمة أعجمية معناها الفرح والسرور .

(٢) النساء :٢٤

(٣) ﴿ وعدَ الله حقّاً ﴾ النساء :١٢٢ ، يونس :٤ ، لقمان :٩ ، ﴿ وعدَ الله ، لايخلف الله وعده ﴾ الروم :٦ ، ﴿ وعدَ الله ، لا يخلف الله الميعاد ﴾ الزمر :٢٠

عليكم كتاباً .

(وما نُوِّنَ منها نكرة ، ومالم يُنَوَّنْ معرفة) ـ هذا قول الجمهور ، وقيل : كلُّها معارف تعريفَ علَم الجنس ؛ ومما نُوِّن دائماً واهاً ، ومما لم ينون نزَالِ ، ومما جاء بالوجهين صَه .

(وكلُّها مبنيٌّ لشبه الحرف ، بلزوم النيابة عن الأفعال ، وعدم مصاحبة العوامل) ـ واحترز بعدم المصاحبة من المصدر النائب منابَ الفعل نحو : ضرباً زيداً .

وكون صَهْ ونحوه من أسماء الأفعال غير معمول لشيء هو قول الأخفش ، ونقله المصنف عن المحققين ، ونقله الخضراويّ عن الجمهور واختاره ، ومذهب سيبويه والمازنيّ وغيرهما أنها معمولة ، وعلى الخلاف يتخرج دونك وأخواته ، فعلى الأول هي مبنية ، وهو محكيّ عن الأخفش وابن جني ، وعلى الثاني معربة ؛ وعلى أن أسماء الأفعال معمولة قيل : منصوبة ، وقيل مرفوعة على الابتداء ، والضمير المرفوع فيها يسدُّ مسدَّ الخبر . وقيل : بنيت أسماء الأفعال لوقوعها موقِعَ[1] المبنيّ ، ورُدَّ بأفّ ؛ وقيل : لتضمن معنى لام الأمر ، ورُدَّ به وبهيهات .

(وما أمكنت مصدريته أو فعليته لم يُعَدَّ منها) ـ كسُقياً لك ورَعياً وتعالَ وهات .

(**فصل**) : (وضع الأصوات إما لزجر كهَلاً للخيل) ـ اسم الصوت ماوضع لخطاب ما لايعقل أو نحوه كصغار البشر ، أو لحكاية الأصوات ؛ وقوله للخيل أي لاستحثاث الخيل ، وذكر غيره أنها لاستحثاث غير العاقل ، وجاء للعاقل في قوله :

---

(١) سقطتا من (د)

٥٨١ ـ ☆ ألا حَيِّياَ ليلى وقولا لها : هَلاَ ☆.[١]

(وعَدَسْ للبَغْل) ـ أي لا ستحثاثه وزجره عن الإبطاء ، نحو :

٥٨٢ ـ عَدَسْ مالعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ   نجوتِ ، وهذا تحملين طليقُ.[٢]

وقيل : هو اسم لكل بغلة ، ومنه :

٥٨٣ ـ إذا حملتُ بزَّتي على عدَسْ   على التي بين الحمار والفرس

فما أبالي من غدا ومن جلس[٣]

---

(١) في شرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٤ : وربما اكتفوا بهلاً وحدها ، قال النابغة الجعديّ :

☆ ألا حيِّيا ليلى وقولا لها : هَلا ☆

أي تعالَيْ وأقبلي ؛ قال في الحاشية : البيت للنابغة الجعديّ من كلمة هجا بها ليلى الأخيلية ، والشاهد في البيت مجيء هَلا اسم فعل بمعنى أسرعي ، والمشهور أنه اسم لزجر الدابة لتذهب فتكون من أسماء الصوت ؛ قال صاحب الصحاح : هلا زجر للخيل ، أي توسعي وتنحي ؛ قال الصبان في حاشيته ٢٠٨/٣ : وقد يستحث بها العاقل ، لتنزيله منزلة غيره ، كقوله :

☆ ألا حييا ليلى ، وقولا لها : هَلا ☆

(٢) جاء به في الإنصاف ص٧١٧ لمناقشة مذهب الكوفيين في أن « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة ، يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة برواية : أمِنْتِ بدل نَجوْتِ .. وكذا جاء به ابن يعيش بهذه الرواية ، ولهذا الغرض في موضعين من شرح المفصل ـ ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٢٤ ـ ثم جاء به في مبحث أسماء الأفعال والأصوات ـ ٧٩/٤ ـ قال : وقالوا : عَدَسْ ، وهو زجر للبغل ، قال ابن مفرغ : عدس مالعباد ... البيت ؛ وقد سموا البغل نفسه عدس ، قال :

إذا حَملتُ بزَّتي على عدسْ ... البيت .

وهو ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ـ ديوانه ١١٥ ـ والشاهد هنا مجيء عَدَسْ اسم صوت للبغل ، أي لاستحثاثه وزجره عن الإبطاء في قوله :

عدَسْ مالعبَّاد عليك إمارة ... الخ .

(٣) في ش . المفصل لابن يعيش ٧٩/٤ : وقد سموا البغل نفسه عدس ، قال :

إذا حملتُ بزَّتي على عدَسْ

على الذي بين الحمار والفرسْ

فلا أبالي مَنْ غزا ومن جلَسْ

(وهَـيْدَ وهادِ ، ودَه وجَه[1] ، وعاهِ[2] وعِيهِ ، وحوب وحاي[3] وعـاي وهـاب للإبل ، وهَـيْج[4] وعاج وحَلْ للناقة ، وحلا وحاب وحب وجـاه للبعير[5] ، وإسَّ وهُـسَّ وهَـــجٍّ وقَـــاعِ للغنم[6] ، وهَـــجْ وهَجـــاً

(١) في(د،ز) : وعَـهْ ، والتحقيق من(غ) والأشموني والصبـان ٢٠٨/٣ ـ قـال الصبـان : وهَيْـدَ ، بفتح الهـاء وكسرهـا ، وفتح الـدال فيها ، والتحتيـة بينهما سـاكنـة ؛ وهـادِ بكسر الـدال على الأصل في التخلص من التقاء السـاكنين ؛ ودَه وجَهْ بفتح الدال المهملة من الأول ، والجيم من الثاني ، وإسكان الهـاء منهما .

(٢) قال الصبان : بعين مهملة فيهما ، مكسورة من الثاني ، وهاء مكسورة فيهما

(٣) في(ز) : وحـاءَ ، وفي(غ) : وحـاءي وعـاءي ، وفي ش . المفصـل لابن يعيش ٨١/٤ : ومن ذلك قولهم : عاي في الزجر ، وحاي كلمة زجر للإبل وغيرها من المواشي .

(٤) قال الصبان : بكسر الهاء وفتحها وسكون الياء ، مع كسر الجيم وسكونها .

(٥) في هذه العبارة كلها اضطراب وخلافات بين النسخ في الأصوات والضبط ، يظهر أنها لغـات ؛ وفي ش . المفصل ٨٣/٤ : ومن الأصوات : حَلْ ، وهـو زجر للنـاقـة ، وهـو مبنيّ على السكـون ، لأنـه لم يلتق في آخره ساكنـان ، فبقي على سكونـه ، يقـال منـه : حلحلت بـالنـاقـة إذا قلت لهـا :حَلْ حَلْ ، ويدخله تنوين التنكير ، فيقال : حَلٍ ، قال رؤبة :

٥٨٤ ـ ☆ وطول زجر بحَلٍ وعاجِ ☆

وقالوا : حَبْ بالحـاء غير المعجمـة ، وهو صوت يزجر بـه الجمل عنـد البروك .. وهو مبني على السكون ؛ وقالوا : جـاهِ مكسور الآخر ، وهو صوت يزجر بـه البعير دون النـاقـة ، هكـذا نقلـه الجوهريّ ، وربما قالوا : جاهٍ بالتنوين ، وأنشد :

٥٨٥ ـ إذا قلت : جـــــاهٍ لـــــجَّ حتى ترُدَّه　　　قُـوَى أدَمٍ أطـــواقُهـــــا في الســـلاســـل

وصاحب الكتاب قال : هو زجر للسبع ، وسيأتي في آخر العبارة .

(٦) قـال الصبـان ٢٠٨/٣ : ويقـال في زجر البعير : حَلٍ بفتح الحـاء المهملـة وكسر اللام منـونـة ، وإسَّ بكسر الهمزة وتشديد السين المهملة مفتوحة ، وهِسَّ مثلها ، إلاّ أن أولها هاء ، وقـال الرضي : إسْ مكسورة الهمزة ساكنة السين ، وكذا هِسْ مكسورة الهاء ساكنـة السين ، وقيل : بضم الهـاء وفتح السين المشددة . انتهى . دماميني .

وقال زكريا : إس وهِس بكسر اولها مع فتح آخرهما أو كسره وتشديده فيهما . انتهى .

وفي القاموس : هُس بالضم زجر للغنم ولا يكسر .انتهى . وقوله : بالضَم ، أي ضم الهاء .

وذكر الأشموني : وهَجْ وقاع للغنم ، وقال الصبان : وهَجْ بهاء مفتوحة فجيم ساكنـة ، وقـاعِ بقـاف فألف فعين مهملة مكسورة ؛

وفي ش . المفصل ٨٤/٤ : وقالوا : فاع بالفاء ، والمشهور قَع ، فعلى ذلك تكون الألف إشبـاعـاً عن فتحـة =

للكلب[1] ، وسَعْ وحج للضأن[2] ، ووَحْ وحو للبقر[3] ، وعَزْ وعَيْزَ وحَزْ[4] وحَيْزَ للعنز ، وحَرّ للحمار[5] ، وجَاهِ للسَّبُع) .

(وإمَّا[6] لدعاء كأوْ وهُبي[7] للفرس ، ودَوْهِ[8] للرُّبَع ،

= الفاء ، يقال : فعفع بالغنم إذا قال لها فع فع ، ومنه راعٍ فعفاع .

(١) في ش . المفصل ٨٤/٤ : وقالوا : هَجْ في خَسْء الكلب وزجره ، ساكن الآخر مخففاً على أصل البناء كصه ومه ، وهو زجر للغنم ، وربما قالوا فيه : هجا بألف

وقال الصبان ٢٠٩/٣ : وهَجٍ للكلب ، بفتح الهاء وسكون الجيم أو كسرها منونة .. وأما هج السابقة التي للغنم ، فاقتصر شيخنا السيد في ضبطها على فتح الهاء وسكون الجيم .

والخلاصة أن الأولى فيها لغتان : كسر الثاني وإسكانه مع التشديد فيها ، والثانية فيها لغتان : كسر الثاني منونا ، وإسكانه مع التخفيف فيها .

(٢) قال الصبان : وسَعْ بفتح السين وسكون العين ، وفي ش . المفصل : وحَجْ وهو صوت يزجر به الضأن ، ومثله : عه وعيز .

(٣) وفي الارتشاف ١١٨٢/ : وللبقر وَحْ وقس ، قال قطرب : ولم يسمع غيرها .

(٤) زيادة في الارتشاف قال : وللعنز عز وعيز وحز وحيز ، ولم يذكر الأشموني غير : عز وعيز ، قال الصبان : وعَزْ بعين مهملة فزاي ساكنة ـ دماميني ـ والعين من عَزْ مفتوحة ، كما يقيده صنيع القاموس .. قال الصبان : وعَيزِ بفتح أوله وكسره مع فتح آخره وكسره ـ زكريا ـ وقال الدماميني : بعين مهملة مفتوحة ، فمثناة تحتية ساكنة ، فزاي مكسورة ، والذي في القاموس أن العين بالكسر والفتح ، والزاي بالفتح ، وأنه لزجر الضأن .

(٥) ذكرها الأشموني ٢٠٩/٣ ، وقال الصبان : وحَرّ بالحاء المهملة بخط الشارح ـ الأشموني ـ وفي بعض النسخ : وهَرِّ ، قال الدماميني : بفتح الهاء ، وكسر الراء المشددة ؛ وجاه بجيم فألف فهاء مكسورة ، ويكون لزجر البعير أيضا ، فهو مشترك ـ دماميني .

(٦) عطف على إمّا السابقة في أول الفصل :(إمّا لزجر ..) .

(٧) في(د) : وهي للفرس ، والتحقيق من(ز،غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، ولم يذكرها الأشموني ولا الصبان ولابن يعيش في شرح المفصل ولا السيوطي في الهمع ، وفي الارتشاف ١١٨٢/ : وقال ابن الرقاع : هنَّ عجم ، وقد عرفن من القول : هبي واجدمي وقومي وهبي .الخ ، وفي موضع آخر : وقال قطرب : ومن زجر الحمار والفرس : هب هب وهابٍ هابٍ وهاب هاب .

(٨) قال الصبان ٢٠٩/٣ : بفتح الدال المهملة أكثر من ضمها وسكون الواو وكسر الهاء ، والربع بضم الراء وفتح الباء وبعدها عين مهملة وهو الفصيل .

وعَوْهِ[1] للجحش ، وبُسّ[2] للغنم ، وجُوْتَ[3] وجِئْ للإبل الموردة ، وتُؤْ[4] وتَأْ للتَّيس المنزَّى ، ونخ[5] مخفَّفاً ومشدَّداً للبعير المناخ ، وهِدْعِ[6] لصغار الإبل المسكنة ، وسَأْ[7] وتُشُؤْ للحمار المورد ، ودَجْ[8] للدجاج ، وقوْسِ[9] للكلب) .

(وإما للحكاية كغاقِ[10] للغراب ، ومَاءِ[11] للظبية ، وشِيبِ[12] لشرب الإبل ، وعِيطِ للمتلاعبين ، وطِيخِ[13] للضاحك ، وطاقِ[14] للضرب ، وطَقْ[15] لوقع الحجارة ، وقَبْ[16] لوقع السيف ، وخازِ بازِ للذباب ، وخاقِ[17] باقِ للنكاح ، وقاشِ ماشِ وحاثِ باثِ للقماش ، كأنه سُمِّيَ بصوته) .

---

(١) بعين مهملة ، فواو ساكنة ، فهاء مكسورة ، والعين مفتوحة على ماذكره البعض ـ صبان .

(٢) بضم الباء وتثليث السين مع تشديدها ، وضبط بعضهم بسكون السين ـ صبان .

(٣) بجيم مضمومة فواو ساكنة فمثناة فوقية مفتوحة ، وفي القاموس أن جوت مثلثة الآخر ، والجيم مفتوحة .

(٤) بمثناة فوقية مضمومة فهمزة ساكنة ، وتأ بمثناة فوقية مفتوحة فهمزة ساكنة ـ دماميني .

(٥) بكسر النون وإسكان الخاء المعجمة ، مخففة ومشدَّدة ، وضبطه بعضهم بفتح النون .

(٦) بكسر الهاء وفتح الدال وإسكان العين المهملة ، وزاد في القاموس لغة ثانية : سكون الدال مع كسر العين .

(٧) سَأْ بفتح السين المهملة وسكون الهمزة ، وتُشُؤْ بمثناة فوقية مضمومة ، فشين معجمة مضمومة فهمزة ساكنة .

(٨) بفتح الدال المهملة وسكون الجيم مخففة .

(٩) بضم القاف وسكون الواو وكسر السين المهملة .

(١٠) بغين معجمة وقاف مكسورة

(١١) قال الرضي إن ميه ممالة وهمزته مكسورة بعد الألف .

(١٢) بكسر الشين المعجمة وسكون التحتية وكسر الموحدة

(١٣) بكسر الطاء المهملة وسكون التحتية وكسر الخاء المعجمة أوفتحها .

(١٤) بطاء مهملة وقاف مكسورة

(١٥) بقاف ساكنة

(١٦) بقاف مفتوحة وباء ساكنة

(١٧) بكسر الآخر فيها جميعا

ولقد أكثر من التمثيل ، ولو اقتصر على تمثيل كل نوع بواحد لكان أجود . وقد تكلم على أسماء الأصوات ابن القطاع[1] في مصنف له في ذلك وفي المصادر .

(وحكم جميعها[2] البناء) ـ لشبهها الحرف المهمل في كونها غير عاملة ولامعمولة .

(وقد يعرب بعضها لوقوعه موقع ممتكن) ـ كقوله :

٥٨٦ ـ ☆ إذ لِمَّتي مثلُ جناحِ غَاقِ[3] ☆

(وربما سمي بعضها باسم فبنُيَ لسَدِّه مسد الحكاية كَمِضّ المعبَّر به عن صوتٍ مُغْنٍ عن لا) ـ ومِضّ صُوَيت مع ضم الشفتين بمعنى لا ، لكن فيه إطماع ، لأنه غير رَدٍّ صريح ، قال الراجز :

٥٨٧ ـ سألتها الوصل فقالت : مِضِّ وحركت لي رأسها بالنغضِ[4]

وفي أمثالهم : إنَّ في مِضّ لمطمعاً .

---

(١) علي بن جعفر المتوفي سنة ٥١٤ أو سنة ٥١٥هـ .

(٢) في همع الهوامع ١٠٧/٢ : قال ابن قاسم ـ أظنه أبا القاسم بن القاسم من نحاة الأندلس ، على ماجاء بالارتشاف /١١٦٧ ـ : وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة ، وحظ النحويّ أن يتكلم على بنائها ـ انتهى .

(٣) قال صاحب الهمع : وقد تقدم في باب المعرب والمبنيّ أنها كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في أنها لاعاملة ولامعمولة ؛ وشذ إعراب بعضها لوقوعه موقع متمكن ، كقول :

☆إذ لِمَّتي مثل جناح غاقِ ☆

أُعرب غاقٍ لوقوعه موقع غراب ؛ وتنكيرها بالتنوين ، كما في أسماء الأفعال ، وأصل بنائها على السكون كقَبْ وسَعْ وحَجْ ووَحْ وحَلْ .. الخ وما سكن وسطه من ثلاثيّ كُسر ، على أصل التقاء الساكنين كغاقِ وطاقِ وهابِ وهاجِ وعاجِ وجاهِ وحوبِ وعوهِ وقوسِ وهيج وعيط وطيخِ .

(٤) في الدرر ١٤١/٢ : استشهد به على أن مِضِّ ـ بالميم والضاء المعجمة ـ يعبر بها عن صوت ؛ وفي اللسان : وإذا أقرَّ الرجل بحق قيل : مِضِّ ياهذا ، أي قد أقررت ، وإن في مِضّ وبضّ لمطمعاً ، وأصل ذلك أن يسأل الرجلُ الرجلَ فيعوج شفته ، فكأنه يطمعه فيها ؛ الليث : المِضّ أن يقول الإنسان بطرف لسانه شبه لا ، وهو هيج بالفارسية ، وأنشد : سألتها الوصل ..الخ البيت ، والنغض التحريك .

قال الفراء : مِضٍّ كقول القائل يقولها بأضراسه إلى أن قال : الجوهريّ : مِضِ بكسر الميم والضاد كلمة تستعمل بمعنى لا ، وهي مع ذلك كلمة مطمعة في الإجابة . قال : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

٦١ ـ باب نُونَى التوكيد

(وهما خفيفة وثقيلة) ـ وقال الخليل : إن التوكيد بالشديدة أشد ؛ واستدل سيبويه على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بإبدال الخفيفة ألفاً في الوقف ؛ وزعم الكوفيون أنها مخففةٌ منها .

(تلحقان وجوباً المضارعَ الخاليَ من حرف تنفيس[1] المقسَم عليه مستقبلاً مثبتاً غير متعلق به جارٌّ سابق) ـ وذلك نحو : والله ليقومَنَّ زيدٌ غداً ؛ وما حكم به من الوجوب هو ظاهر قول سيبويه ، قال في اللام : لزمت اليَمينَ، كما لزمت النون اللامَ ؛ وهذا المنقول عن البصريين ، على أن أبا عليّ قال : لاتلزم النون ، وحكاه عن سيبويه ؛ ومذهب الكوفيين أن اللام والنون يتعاقبان ، فتقول عندهم : لَيقومَنَّ وليقوم ويقومَنَّ .

وخرج بالخالي نحو :﴿ ولسوفَ يُعطيك ربُّك[2] ﴾ ؛ وبالمقسَم عليه نحو : يقوم زيدٌ غداً ، وبالمستقبل نحو : والله ليقوم زيدٌ الآن ؛ فلاتدخل النون في شيء من هذا ؛ والمسألة الأخيرة مبنية على أن فعل الحال يكون مقسماً عليه ، وهو قول الكوفيين ، ولا يُجيز ذلك البصريون .

وبالمثبت[3] المنفيُّ نحو : واللهِ لا يقوم زيدٌ غداً ، فلا تلزمه النون ، وهذا بناء على ما يأتي من قوله : والنفي بلا متصلة .. الخ .

---

(١) في(د) : التنفيس

(٢) الضحى : ٥

(٣) أي وخرج بالمثبت

وبغير متعلق[1] نحو : ﴿ لإِلَى اللهِ تُحشَرون ﴾[2] ، والمراد ما تقدم معموله كما ذكر في القسم ، فيدخل نحو : واللهِ لَزيداً أضربُ ، ولمسرعاً أخي ، ولساهراً أبيتُ ؛ وفاته ما قُرن بقد نحو : والله لقد أذهبُ ، فلا يجوز : أذهَبَنَّ .

(وجوازاً فعلَ الأمر[3]) ـ كقول زهير :

٥٨٨ ـ ☆ تَعَلَّمَنْ ها ، لعَمرُ اللهِ ، ذا قسَماً[4] ☆

ويدخل فيه الدعاء نحو :

٥٨٩ ـ ☆ فأنزلَنْ سكينةً علينا[5] ☆

---

(١) أي وخرج بقوله : غير متعلق به جارٌّ ...

(٢) آل عمران : ١٥٨

(٣) أي وتلحقان جوازاً فعلَ الأمر .

(٤) في المقتضب ٣٢٣/٢ ، وفي الدرر ٥٠/١ عجزه :

☆ فا قدُرْ بذَرعِك وانظر أين تنسلك ☆

قال في حاشية المقتضب : استشهد به سيبويه جـ ٢ ص ١٤٥ على الفصل بين ها التنبيه وذا بالقسم ، واستشهد به فى ص ١٥٠ على التوكيد بالنون الخفيفة ؛ وهو موضع الشاهد هنا في قوله : تعلَّمَنْ ها وجواز توكيد فعل الأمر ؛ والمعنى : تعلَّمَنْ ، لعمر الله ، هذا قسماً ، فقدَّم ها .. وذَرْعُ الإنسان طاقته ، واقصد بذرعك مثل أورده الميداني في مجمع الأمثال ٩٢:٢ وقال: يضرب لمن يتوعَّد ، أي كلِّف نفسك ماتطيق ، وقسماً مصدر مؤكد لما قبله معناه : أقسم ، وتعلَّمَنْ بمعنى اعلم ملازم للأمر ، والبيت لزهير من قصيدة هدد بها الحارث بن ورقاء ـ ديوانه ١٨٣

(٥) في المغني ٢ / ٣٣٩ عجزه :

☆ وثبت الأقدام إن لاقَيْنَا ☆

وفي الدرر ٢ / ٩٥ :

فثبت الأقـــدام إن لاقَيْنـــا وأنــزلَنْ سكينـــة علينـــا

قال : استشهد به على جواز دخول نون التوكيد الخفيفة على الأمر ، وهو من رجز لعبد الله بن رواحة ، وقيل : لعامر بن الأكوع ؛ روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينقل التراب يوم الخندق حتى وارى صدره ، وهو يرتجز بهذا الرجز :

تــالله لــولا الله مـــا اهتـــدينـــا ولا تصـــدقنـــا ولا صلينـــا ..إلــخ .

ولحاقُها أفْعِلْ[1] في التعجب شاذ ، ومنه :

٥٩٠ - ☆ فأحْرِ به مِنْ طُولِ فَقْرٍ وأَحْرِيَا[2] ☆

(والمضـارعَ[3] التَّـاليَ أداةَ طلبٍ) - كـلامِ الأمر ، ولا في النهي ، نحـو :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) في نسخ التحقيق الثلاث ، وفي المغني ٢ / ٣٣٩ : فأحْرِ بـه بطـول فقر .. والتحقيـق من ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ ، والدرر ٢ / ٩٨ ، وصدر البيت :

☆ ومُسْتَبْدِلٍ من بعد غَضْبَى صُرَيمةً ☆

قال الأشموني : وأشذ من هذا :

٥٩١ - ليت شعري وأشعرنَّ إذا ما .... - :

توكيد أفْعِلْ في التعجب كقوله : ومستبدل من بعد عضبى .. البيت ، قال الصبان : قـال الشمني : عضبى معرفة لا تنون ولا تدخلها ال وهي مائة من الإبل ، وصُريمة تصغير صِرْمة بالكسر ، وهي القطعة من الإبل نحو الثلاثين ، وأحريا بحـاء مهملـة فراء فتحتيـة ، وفي الحـاشيـة : قولـه : ومستبـدل من بعـد عضبى ... بالعين المهملة وبعد الضاد باء موحدة ، هذا اللفـظ على شهرتـه لم يوجـد في القـاموس ، وإنما الذي فيه في فصل الغين المعجمة من باب المعتل : غَضْيَى كسلمى مائة من الإبل . انتهى . قاله نصر .

وفي الـدرر ٢ / ٩٨ : من بعـد غَضْيـا ... قـال : استشهـد بـه على شـذوذ تـوكيـد فعـل التعجب ، والأصل : فأحرِيَنْ فأبدلها ألفاً في الوقف ، وجعله في المغني مستثنى مما تلحقه النون ، قال : وشذ قولـه : فأحر به .. البيت .

قال السيوطي في شرحه : قال الشارح : اختلف الناس في إنشاد هذا البيت في موضعين ، في غضيا وفي أحريا بالمثناة التحتية ، فقيل : غضبى بالموحدة ، وفي أحربا ، وعليه صاحب الصحاح ، قال في باب الباء الموحدة : غضبى اسم مـائـة من الإبل ، وهي معرفـة لا تنون ولا يـدخلهـا ال ، وأنشـد البيت ، ثم قال : أراد النون الخفيفة فوقف .

وقيـل : غَضْيـا بـالمثنـاة التحتيـة ، وأحربا بـالموحـدة ، وعليـه صـاحب المحكم وابن السكيت في إصلاحه ؛ وقـال ابن السيرافيّ في شرحـه : أراد : رُبَّ إنسـان كان مـالـه قليلاً بعـد أن كان كثيراً ، فـأحْرِ بـه .. تعجب كما تقـول : أكرم بـه ، يريـد مـا أحراه أن يطـول فقره ، وقـولـه :وأحْرِبَـا تعجب من قولهم :حرب الرجل إذا ذهب ماله وإذا قلَّ ، قال المصنف : وعلى هذا فلا تأكيـد ولا نون ، ثم قـال : لم يذكر في الصحاح حَرِبَ بالكسر إلا بمعنى اشتد غضبه ، وأما حرب بمعنى أُخذ مالُه فبالفتح ، وقـد حرَب ماله أي سلبه . انتهى .

قال : ولم أعثر على قائله ، ولم ينسبه في معجم شواهد العربية إلى أحد .

(٣) معطوف على : فعلَ الأمر ، قبلَه

ليقومَنَّ زيدٌ ، ولا تضربَنَّ ؛ وكذا العرض ونحوه ، وجميع أدوات الاستفهام ، ومن أمثلة سيبويه : أتقولَنَّ ذلك ؟ ومتى تفعلنَّ ؟

(أو ما الزائدة الجائزة الحذف في الشرط كثيراً ، وفي غيره قليلاً) ـ فالشرط نحو : إمَّا تأتِيَنِّي آتِكَ ، وأيهم ما يأتِيَنِّي آتِه . ولا يختص ذلك بإنْ كما وهَمَ بعضُ المصنِّفين ، وهو مخالف لنص سيبويه ، ومثال غيره قولهم : بعينٍ ما أرينَّكَ ، تقوله لمن يُخفي عنك أمراً أو حيلة أنت بصيرٌ بها ، والمعنى : إني أراك بعين بصيرة ، وما زائدة .

وقوله : الجائزة الحذف ، يقتضي عدم الجواز في : حيثما تكُنْ أكُنْ ، فلا تقول : تكونَنَّ ، وكلام سيبويه على خلافه ، ويقتضي جواز حذف ما في المثال المذكور لغير الشرط ونحوه ، والظاهر لزومها ، لأنها أمثال .

(ولا يلزمان بعد إمَّا الشرطية ، خلافاً لأبي إسحاق) ـ فتقول : إمَّا تقم أقم ، بلا نون خفيفة أو ثقيلة ، وهو مذهب المحققين ، ونصَّ عليه سيبويه قال : وإن شئت لم تقحم النون ، كما أنك إن شئت لم تجئ بما . وزعم الزجاج وشيخه المبرد أن حذف النون ضرورة ، ويَرُدُّ قولَهما كثرة السماعِ بذلك ، ومنه :

٥٩٢ ـ فإمَّا تَرَيْني ولي لِمَّةٌ ... فإنَّ الحوادثَ أودَى بها[1]

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٢ / ٥٣ : قاله الأعشى ميمون بن قيس .. وإما أصله : إنْ ما ، فإن شرطية ، وما زائدة ، والمعنى : فإن تريني ، كما في قوله تعالى : ﴿ فإمَّا ترينَّ من البشر أحداً ﴾ ـ مريم : ٢٦ ـ .. قال : والشاهد في أودى .

وفي الدرر ٢ / ٩٧ : ... واستشهد سيبويه والرضي على هذه المسألة بقول الشاعر :

فإما تريني ولي لمة ... البيت ،

قال البغداديّ : على أنَّ إنْ الشرطية المقرونة بما الزائدة يلزم توكيد شرطها بالنون عند الزجاج ، وترك توكيده جيد عند غيره .. قال ابن الناظم : وأما الشرط بإمَّا فتوكيده بالنون جائز ، قال تعالى : ﴿ فإمَّا تَثْقَفَنَّهم .. ﴾ ـ أنفال : ٥٧ ـ ﴿ وإما تخافَنَّ .. ﴾ ـ أنفال : ٥٨ ـ وقد يخلو من التوكيد بها كقوله : فإما تريني ... البيت .

ولكن الإثبات أحسن .

(والنفيُ بلا متصلة كالنهي على الأصح) ـ وإليه ذهب ابن جني ، وتبعه المصنف ، وظاهر قوله : ﴿ لا تصيبَنَّ الذين ظلموا ﴾[1] يدلّ عليه ، والجمهور على المنع ، إلاَّ في نادر أو ضرورة ، وتكلفوا تأويل الآية .

(ويلحق به النفي بلا منفصلة) ـ أي يلحق بالنفي المتصل أو بالنهي ، ومنه :

٥٩٣ ـ ☆ فلا ذا نعيمٍ يُتْرَكَنْ لنعيمه[2] ☆

أنشده أحمد بن يحي .

(وبِلَمْ[3]) ـ نحو :

٥٩٤ ـ ☆ يحسَبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَما[4] ☆

أنشده سيبويه .

---

(١) الأنفال : ٢٥ .

(٢) في الدرر ٢ / ٩٨ : استشهد به على ما في البيت قبله :

نَبتُّم نباتَ الخيزرانيّ في الوغَى حديثاً متى ما يأتك الخيرُ ينفعا

استشهد به على أن دخول نون التوكيد في جواب الشرط ضرورة ، والبيت من شواهد سيبويه على الضرورة أيضاً ؛ قال الأعلم : الشاهد في إدخال النون في : ينفعَنْ ، وهو جواب شرط ، وليس من مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، إلاَّ أن الشاعر إذا اضطر أكده بالنون تشبيهاً بالفعل في الاستفهام ، لأنه مستقبل مثله ...

قال صاحب الدرر : ويجري فيه ما جرى في هذا البيت ؛ ولم أعثر على قائله ولا تتمته .

(٣) معطوف على : بلا منفصلة .

(٤) عجز البيت :

☆ شيخاً على كرسيِّه معمَّماً ☆

وفي شرح شواهد العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢١٨ : قاله أبو حيان الفقعسيّ ، والضمير في =

(والتقليل المكفوف بما) ـ قال سيبويه : زعم يونس أنهم يقولون : ربما يقولَنَّ ذلك .

(والشرط مجرداً من ما) ـ نحو :

٥٩٥ ـ ☆ مَنْ يُثْقفَنْ منهم فليس بآيبٍ[1] ☆

= يحسبه يرجع إلى الجبل ، لأنه يصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات ، ـ وليس هذا التخريج بشيء ـ وقال ابن الشجري في أماليه ١ / ٣٨٤ : في وصف وطب مملوء لبناً ، ملفوف في غشاء ؛ وفي حاشية شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٤٢ : اختلف الرواة وشراح الشواهد في نسبة هذا البيت اختلافاً عظيماً واضطربوا في شرحه .. فنسبه ابن السيد واللخميّ إلى مساور العبسيّ ، وقال ابن السيرافيّ : للعجاج قصيدة يشبه أن تكون هذه الأبيات منها ، وقال العيني : قال ابن هشام : هو لأبي حيان الفقعسيّ ، ونسبه الصغانيّ إلى عبد بني عبس ، وقال السيرافيّ : قائله الدبيري ؛ وعلى أية حال ، فإن الرواة قد ذكروا قبل هذا البيت أبياتاً ـ ذكرها ـ ثم قال : وأخطأ كثير من أرباب الحواشي فحسبوا هذا البيت في وصف جبل قد عمه الخصب وحفه النبات ، ومنهم من جعله في وصف خابية ، وهو كلام مضحك سببه عدم الوقوف على سوابق البيت .. قال في شرح بيت قبله : والقمع ، بكسر ففتح آلة تجعل في فم السقاء ونحوه يصب فيها اللبن ... والثال بضم الثاء الرغوة ، والقشعم هنا الغليظ ، وقوله : يحسبه أي الجاهل الذي لا يعرف حقيقة هذا الثال الغليظ ، إذا نظر إليه وهو فوق القمع حسبه شيخاً ... والشاهد في قوله : ما لم يعلما ، قال ابن يعيش : أراد النون الخفيفة ، فأبدل منها الألف في الوقف .

(١) عجز البيت :

☆ أبداً ، وقتلُ بني قتيبة شافي ☆

وقد اختلف الرواة والشراح في لفظ الشاهد : يُثْقَفَنْ ؛ قال في الدرر ٢ / ١٠٠ : استشهد به على شذوذ توكيد نثقفن لأنه ليس بعد ما بيّن في الأصل قياس التوكيد بعده ، والبيت من شواهد سيبويه ، قال الأعلم : وروايته : مَنْ يُثْقفَنْ ، بالبناء للمجهول ، والشاهد في إدخال النون على فعل الشرط ، وليس من موضعها إلاّ أن يوصل حرف الشرط بما المؤكدة ، فيضارع ما أكد باللام لليمين ، يقول :

مَنْ ظُفِر به من آل قتيبة بن مسلم فليس بآيب إلى أهله ، لما في قتلهم من شفاء النفوس ، يصف قتله ، وانتقال دولته وإظهار الشماتة به . ا هـ .

قال عبد القادر البغداديّ بعدما ساق كلام الأعلم : وليس قتيبة ما ذكره ، ولو اطلع على الشعر ما قاله ، والبيت أحد أبيات ثلاثة لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، قالتها لما قتل أبوها وهي :

إنَّا وباهلة بن أعصر بيننا داء الضرائر بغضة وثقافِ

من نَثْقفَنْ منهم فليس بآيب أبداً ، وقتل بني قتيبة شافي =

أنشده سيبويه ؛ وما ذكره من قوله : ويلحق .. إلخ قليل ، لكن قال سيبويه في التقليل المكفوف بما : إن ترك النون أكثر وأجود ، وهذا يقتضي أن إثباتها كثير وجيد .

(وقد تلحق جوابَ الشرط اختياراً) ـ ومن لحاقها له قوله :

٥٩٦ ـ فمهما تشأ منه فِزارةُ تُعطكم ومهما تشأ منه فِزارةُ تمنعا[1]

وقال سيبويه : إن ذلك قليل في الشعر .

(واسمَ الفاعل[2] اضطراراً) ـ أنشد ابن جِنّي :

٥٩٧ ـ أريتَ إن جاءتْ به أُملودا مُرَجَّلاً ويلبسُ البُرودا

أقائلن : أحضروا الشهودا[3]؟

= ذهبت قتيبة في اللقاء بفارس لا طائش رعش ولا وقاف

مَنْ نثقفَنْ : من نظفر به ، وآيب : راجع ، وليس بآيب : ليس براجع إلى أهله سالماً .. وروي : مَنْ تَثْقَفَنْ بالمثناة الفوقية ، وفاعله ضمير يعود على باهلة ، أي من أخذوا منا قتلوه ؛ وروي : مَنْ يَثْقَفُوا منا فليس بوائل أي ملتجئ ؛ وهاتان الروايتان لا تناسبان المقام .

(١) في الدرر ٢ / ١٠٠ : استشهد به على شذوذ توكيد المضارع بعد أداة الشرط ـ في الهمع ـ أما هنا فهو شاهد على توكيد جواب الشرط اختياراً ؛ قال : والبيت من شواهد سيبويه والرضي ، قال البغداديّ : على أنه يجوز أن تدخل نون التوكيد اختياراً في جواب الشرط ، إذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه ، وهو أقل من دخولها في الشرط .

وقوله : تمنَعا جواب الشرط ، وقد أكد دون الشرط بالنون الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف .. وقال الأعلم : أراد : مها تشأ فزارة إعطاءه تعطكم ، ومهما تشأ منعه تمنعكم ، فحذف الفعل لعلم السامع به ، وأدخل الخفيفة على تمنَعا ، وهو جواب الشرط ضرورة ، وليس من مواضع النون ، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب ، إلاّ أن الشاعر إذ اضطر أكده بالنون تشبيهاً بالفعل في الاستفهام ، لأنه مستقبل مثله ؛ قال العيني : وفِزارة بكسر الفاء في غطفان ؛ قال صاحب الدرر : والبيت نسبه سيبويه لعوف ابن الخَرِع ، والصحيح أنه من قصيدة للكميت بن معروف .

(٢) معطوف على : جواب الشرط قبله .

(٣) قال ابن جني في الخصائص : ومن ذلك ـ أعني الاستحسان ـ أيضاً قول الشاعر :

غصن أملود أي ناعم ، ورجل أملود ، وامرأة أملودة .

(وربما لحقت المضارع خالياً مما ذكر) ـ ومنه :

مكرر ٥٩١ ليت شعري وأشعرَنَّ إذا مـــــــــــا قرَّبـــوهـــــا منشـــورةً ودُعيتُ[1]

وقال سيبويه : ويجوز للمضطر : أنت تفعلَنَّ .

(**فصل**) :(الفعلُ المؤكَّدُ بالنون مبنيٌّ ، مـا لم يُسنـد إلى الالف أو اليـاء أو الواو) ـ نحو : هل تضربَنَّ زيـداً ؟ ، والمراد أنـه يَعرضُ البنـاءُ للنون ، فـلا يرد فعلُ الأمر ونحوه ، كا لمضارع الذي لحقته نون الإناث ، على قوله : مـا لم يُسنـد ؛ وعلة بنـائـه التركيب مع النون ، فـإن أسنـد إلى أحـد الثلاثـة أُعربَ ، نحو : هل تضربانٍّ يا زيدان ؟ وهل تضربِنَّ يا هند ؟ وهل تضربُنَّ يـا زيـدون ؟ وذلـك لعدم صحـة التركيب ، فليس من كلامهم جعل ثلاثـة أشيـاء كشيء واحـد ؛ وفي معنى الإسنـاد إلى الألف والواو وقوعها علامتين نحو : هل يقـومـانِّ الـزيـدان ؟

= أرأيت إن جئتُ به أملودا .. إلخ : أقائلُنَّ أحضروا الشهودا ؟

قال : فألحق نون التوكيد اسم الفاعل ، تشبيهاً له بالفعل المضـارع ، فهـذا إذاً استحسـان ، لا عن قوة علة ، ولا عن استمرار عادة ...

وفي الدرر ٢ / ١٠١ : استشهـد بـه ـ في الهمع ـ على شـذوذ توكيـد اسم الفـاعل ، وهو من شواهـد الرضي ، قال البغداديّ على أن نون التوكيد قد تلحق اسم الفاعل ضرورة تشبيهاً له بالمضـارع .. ثم جـاء بنص ابن جني في الخصائص وفي سر الصناعة .. وقـال : وهـذا من رجز أورده السكريّ في أشعـار هـذيل لرجل منهم ، ثم أتى ببعض الخلافات في الرواية .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ٣ / ٢٢١ : وبعده :

أَليَ الفَـــــــــوْزُ أم عليَّ إذا حُـــــــــو سِبْتُ ، إني على الحســـــــــــــاب مُقيتُ

قالها السموْءَل بن عادياء الغسـانيّ اليهودي ؛ أي ليتني أشعر ، فـأشعر هو الخبر ، ونـاب شعري الـذي هو المصدر عن أشعر ، ونابت الياء عن اسم ليت الذي في ليتني ؛ والشـاهـد في أشعرَنّ ، حيث أكـده بـالنون الخفيفة ، وهو مثبت عارٍ عن معنى الطلب والشرط ونحوهما ، وهذا في غاية الندرة ، وما زائدة ، والضمير في قربوها يرجع إلى الصحيفة في البيت الذي قبله ، ومنشورة حال ، وكذا دعيت بتقدير قـد ، والمقيت المقتدر والحافظ الشاهد ، وهو المراد هنا .

وهل يقومُنَّ الزيدون[1] ؟ فلو قال : ما لم يتصل ، كما قال في أول الكتاب ، لكان أحسن .

(خلافاً لمن حكم ببنائه مطلقاً) ـ وهو الأخفش والزجاج ؛ وهو قضية كلام الجزوليّ ؛ والصحيح ما اختاره المصنف من التفصيل ، والسماع يشهد له ، لأنهم لما حذفوا الخفيفة للوقت ، ردُّوا ما حُذف من علامة الفاعل أو ضميره ، مع علامة الرفع ؛ وفي المسألة قول آخر ، أنه معرب مطلقاً .

(فيُفتَح آخره) ـ أي حين بنائه مع النون ، كما مثل ، ثم قيل : هي حركة بناء ، وقيل : حركة التقاء الساكنين ، فرد المضارع إلى ما يستحق من السكون بمقتضى الأصل ، وفي كلام سيبويه ما يقتضي كُلاًّ من القولين .

(وحذفُه إن كان ياءً تلي كسرةً لغةٌ فزارية) ـ أي حذف آخر الفعل الذي يُفتَح للنون ، فتقول فزارة : ابْكِنَّ ولتَبْكِنَّ يا زيد ، بحذف الياء ، وغيرهم من العرب يثبت الياء مفتوحةً ، ومن الحذف :

٥٩٨ ـ وابْكِنَّ عيشاً تولَّى بعد جِدَّتِهِ   طابتْ أصائلُه في ذلك البلدِ[2]

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) في المغني صـ٢١١ : وذلك على لغة فزارة ، في حذف آخر الفعل لأجل النون ، إن كان ياءً تلي كسرةً ، كقوله :

☆ وابْكِنَّ عيشاً تقضَّى بعد جِدَّتِه ☆

وفي الدرر ٢ /١٠٢ : استشهد به على أن حذف اخر الفعل ، إذا كان ياءً تلي كسرة لغة فزارة ، قال : وفي الدماميني ، عند قول التسهيل : « وحذفه إن كان ياءً تلي كسرة لغة فزارية » فتقول في : ارمي يا هند : ارْمِنَّ ، بحذف الياء ، وعليه جاء قوله : وابكن عيشاً .. البيت . وهذا صريح منه في أن الخطاب لامرأة ، كما نقل البغداديّ عنه ذلك في الحاشية الهندية ، ثم بين غلطه ، قال : والبيت خطاب لمذكر ، بدليل ما قبله :

ياعمرو أحسن نماك الله بالرشد   واقر السلام على الأنقاء والثمد

كذا أنشدهما ا بن الأنباري في شرح المفضليات ، وبه يرد على الدماميني في الحاشية الهندية . قال صاحب الدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت .

(وإن كان مع الآخر واوُ الضمير) ـ نحو : والله لتقومُنَّ يا زيدون .

(أو ياؤه) ـ نحو : والله لتقومِنَّ يا هند .

(حذفت بعد الحركة المجانسة) ـ كما مُثِّل ، فإنَّ قبلَ الواو ضمة ، والياء كسرة[1] ، تدل على ما حذف من واو أو ياء ، وفي معنى واو الضمير واوُ العلامة نحو : واللهِ ليقومُنَّ الزيدون .

(وحُرِّكتْ بها بعد الفتحة) ـ أي حركت واو الضمير أو العلامة أو ياء الضمير بالحركة المجانسة ، من ضمة للواو ، وكسرة للياء ، وذلك بعد الفتحة ، نحو : اخشَوُنَّ يا رجال ، واخشَيِنَّ ياهند .

(وحذف ياء الضمير بعد الفتحة لغةٌ طائية) نحو : اخشَنَّ[2] ياهند ، بحذف الياء ، والجمهور على منع ذلك ، بل تكسرُ[3] الياء كما تقدم ؛ ونقل عن الكوفيين الإجازة ، وقال الفراء : هي لغة طيِّئ .

(وتكسر الثقيلة بعد ألف الاثنين) ـ نحو اضربانِّ ولا تضربانِّ وهل تضربانِّ يازيدان ؟[4]

(وبعد ألف فاصل إثر نون الإناث) ـ نحو : اضربنانِّ ولا تضربنانِّ يا هندات .

(وتشاركها الخفيفة في زيادة الفاصل المذكور ، عند من يرى لحاقها في

---

(١) أي وقبل الياء كسرة .
(٢) في (ز) : اخشين .
(٣) في (د) : بل تثبت الياء .
(٤) في (ز ، غ) : الزيدان ؟

الموضعين المذكورين ، وهو يونس والكوفيون) - أي في زيادة الفاصل ، وهو الألف إثر نون الإناث ، والمراد بالموضعين ألف التثنية وألف الفصل ؛ فمن يرى لحاق الخفيفة في مثل ذلك ، ولا يبالي بالتقاء الساكنين يقول : اضربانْ زيداً ولا تضربانْ عمراً ، واضربنانْ زيداً ولا تضربنانْ عمراً ؛ والجمهور على المنع ، لما فيه من التقاء الساكنين على غير الحد ؛ واحتجَّ من أجاز بقولهم : التقت حلقتا البِطان ؛ قال الشلوْبين[1] : وهو شاذ ، لاينبغي أن يقاس عليه .

(**فصل**) : (تختص الخفيفة بحذفها وصلاً ، لملاقاة ساكن مطلقاً) - أي سواء كانت بعد فتحة نحو : اضربَنْ يازيدُ ، أو ضمة نحو : اضربُنْ يا رجال ، أو كسرة نحو : اضربِنْ يا هند ، فتقول : اضربَ الرجلَ يا زيد ، واضربوا الرجلَ يا رجال ، واضربي الرجلَ يا هند ، ومنه :

٥٩٩ - لا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أن تَرْ كَعَ يوماً والدهرُ قد رفعه[2]

وعلى قول يونس : اضربان واضربنان بالخفيفة ، قال : تبدل النون ألفاً وتفتح فتقول : اضربا الرجل ، واضربنا الرجل ؛ قال سيبويه : وهذا لم تقله العرب .

(وبالوقف عليها مبدلةً ألفاً بعد فتحة) - نحو :« لنسفعاً »[3] ،

---

(١) أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين أو الشلوبينيّ المولود سنة ٥٦٢ هـ المتوفى سنة ٦٤٥ هـ .

(٢) في الدرر ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ : استشهد به على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لملاقاة ساكن ؛ قال الأشموني : لأنها لو لم تصح للحركة عوملت معاملة حرف المد ، فحذفت لالتقاء الساكنين ؛ والبيت من شواهد الرضي ، قال البغداديّ : على أن نون التوكيد الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين ، والأصل : لاتُهينَنْ الفقير ، فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، لكونها مع المفرد المذكر ، ورواه الجاحظ في البيان : لاتحقرن الفقير ، ورواه غيره : ولا تعاد الفقير ، ولا شاهد فيه . والبيت من أبيات للأضبط بن قريع السعديّ .

(٣) العلق : ١٥ : ﴿ لنسفعاً بالناصية ﴾ .

« ولنكوناً »[1] فتبدل النون ألفاً وتقف عليها ، وبالألف كتبت في المصحف اعتباراً بالوقف .

(أو ألفٍ) ـ[2] هذا يأتي على قول يونس في لحاق الخفيفة ألف الاثنين أو ألف الفصل ، فتقول في : اضربانْ زيداً ، إذا وقفت على الفعل : اضربآ بمدَّة كألفين ، وكذلك في اضربنان، وفي الغُرَّة : تبدل الثانية همزة ، وهو قياس ما سبق عن يونس في :اضربا الرجلَ ، واضربنا الرجلَ .

(ومحذوفة بعد كسرة) ـ نحو : اضربي في : اضرِبن يا هند .

(أوضمة) ـ نحو : اضربوا في : اضربُن يا رجال .

(وأجاز يونس للواقف إبدالها واواً أو ياءً في نحو : اخشوُن واخشيِن) ـ فتقول عنده : اخشَوُوا واخشَيِي ، تشبيهاً لها بالتنوين ، حيث قالوا وقفاً : قام زيدو ، ومررت بزيدي ، وغيره يقول : اخشَوا واخشَيْ ؛ ورد بأن المقيس عليه لغة ضعيفة ، وهي لغة أزد السَّراة ، ولا يقاس على الضعيف ، وفيه نظر .

ولا يختص مذهب يونس بالمثالين ونحوهما ، بل مذهبه إبدال النون الخفيفة وقفاً[3] بعد الحركات الثلاث من جنس ما قبلها مطلقاً ، فيقول في : هل تخرجنْ : هل تخرجِي ؟ ، وفي : هل تخرجُنْ يازيدون : هل تخرجوا ؟ ولا يَردُّ نونَ الرفع لبقاء موجب حذفها .

(ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفها ، ما أزيل في الوصل بسببها) ـ فتقول في الوقف في : اضرِبنْ يا هند : اضربي ، وفي : اضربُنْ يا رجال :اضربُوا

---

(١) التوبة : ٧٥ : ﴿ لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين ﴾ .

(٢) أي أو بعد ألف .

(٣) سقطت من (د) .

كما تقدم ؛ وكذا : هل تقومون أو تقومين ؟ في :تقومُن يا رجال ، وتقومِنْ يا هند ؛ وهذاعلى مذهب غير يونس ، وقد سبق ذكر مذهبه .

(وربما نويت في أمر الواحد ، فيفتح وصلاً) - أي فيفتح آخره ، كما كان يُفتَح لو نُطق بها ، وأنشدوا في ذلك لطرفة :

٦٠٠ - اضربَ عنك الهمومَ طارقَها ضَرْبَك بالسيف قَوْنَسَ الفرَسِ[1]

بفتح الباء ؛ والقَوْنَسُ عَظْمٌ ناتئٌ بين أذني الفرس .

(فصل) : (التنوين نون ساكنة ، تُزاد آخرَ الاسم تبييناً لبقاء أصالته) - فخرج بساكنة نون التثنية والجمع ، وبقوله : تزاد ، الأصلية كنون عنبر ، فليست زائدة ، لأن فنعلاً[2] غيرُ موجود في الأسماء ، بل في الصفات كعنبس ، وهو فنعل من العبوس ؛ وبالآخر[3] نون منطلق ، وبالتبيين نون الوقايةفي قوله :

٦٠١ - ☆ أمسلمني إلى قومي شراحي[4] ؟ ☆

---

(١) في الخصائص ١ / ١٢٦ : وأما ضعفُ الشيء في القياس ، وقلّته في الاستعمال فمرذول مطّرَح ، غير أنه قد يجيء منه الشيء إلاَّ أنه قليل ، وذلك نحو ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر : اِضرب عنك الهموم ... البيت . قال في حاشيته : قال ابن بري : البيت لطرفة ، ويقال : إنه مصنوع عليه ؛ وفي نوادر أبي زيد ١٣ : قال أبو حاتم : أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة ، وذكر هذا البيت ، ثم قال : أراد النون الخفيفة ، وقد نسبه صاحب معجم شواهد العربية لطرفة ، ثم قال : وليس في ديوانه .

وفي شرح المفصل لابن يعيش ٩ /٤٤ : وربما حذفت في الشعر ، وإن لم يكن بعدها ساكن ، على توهم الساكن ، نحو قوله : اِضربَ عنك الهمومَ .. البيت .

ورواية الدرر ٢ /١٠٣ :

اِصْرِفَ عنك الهمومَ طارقها صرفَك بالسيف ..الخ البيت

قال استشهد به على ندور حذف نون التوكيد في الوصل دون ساكن...

(٢) في (د ، غ) : فيعل .

(٣) أي آخر الاسم .

(٤) في النسخ الثلاث : شراح بدون ياء ، والتحقيق من المغني والدرر ، وصدر البيت في =

والتي لتكمِل الوزن في قوله :

٦٠٢ ـ أحب منـــكِ مـــوضـــعَ القَفَنَّ ومـــوضـــعَ الإزار والـــوِشَحْنِ[1]

والمراد ببقاء الأصالة أنه لم يعرض له شبهُ المبني ، ولا شَبـهُ الفعل ، وهـذا هو المسمى تنوين التمكين ، وهو اللاحق للأسماء المعربـة ، إلاَّ نحو : جَوارٍ ، ومـا جمـع بـالألف والتـاء ، كما[2] في جوارٍ ونحوه ، رفعـاً وجرّاً ، وقيـل : هو فيـه عِـوَضٌ عن الحركة ، وقيل : تنوين التمكين[3]

(او لتنكيره[4]) ـ وهو تنوين التنكير ، وهو اللاحق للأسماء المبينـة ، فرقـاً بين معرفتها ونكرتها ، نحو : مررت بسيبويـهِ وسيبويـهٍ آخر ، وإيـهِ إذا استزدتـه من حديث معين ، فإن أردت مجهولاً نوَّنْتَ .

= المغني صـ٣٤٥ :

☆ وما أدري ، وظنيٌّ كلُّ ظنٌّ ☆

وفي الدرر ١ /٤٣ :

☆ فما أدري وكلُّ الظن ظنيٌّ ☆

قال في المغني : وزعم هشام أن الذي في : أسلمني ونحوه تنوين لانون .. وفي الـدرر : استشهـد بـه الدماميني عند قول ا بن مالك في التسهيل : « وقد تلحق مع اسم الفاعل وأفعل التفضيل » .

قال : ولحوقها مع اسم الفاعل ، تارة يكون مع كونه ناصباً ، وتارة مع كونه خافضاً ؛ فالأول كقوله : وليس الموافيني ... البيت ، والثاني كقولـه : أسلمني ... البيت ؛ وفي البيت شـاهـد آخر ، وهو أن شراحي مرخم شراحيل دون نداء . قال : والبيت ليزيد بن محمد الحارثي ، وفي معجم شواهـد العربيـة أنه يزيد بن مخرم الحارثي .

(١) رواية البيت في نسخ التحقيق : وموضع الإزار والكشحن ؛ وفي الدرر ٢ / ٢٢٠ :

أحب منـــكِ مـــوضـــع الـــوِشَحْنِ ومـــوضـــع الإزار والقفَنّ

وقال صاحب الدرر : استشهد به على أن زيـادة النون الشـديـدة في آخر الكلمـة من الضرورات ؛ والأصل : الوشاح والقفا .

والشاهد هنا على زيادة النون في آخر الاسم في الشعر لتكميل الوزن . قال في الـدرر : ولم أعثر على قائل هذا البيت ؛ وقد نسبه في معجم شواهد العربية لدهلب بن قريع .

من (٢) إلى (٣) سقط من (د ،غ) .

(٤) في (د) : أو للتنكير

(أو تعويضاً) ـ وهو تنوين العوض ؛ ويكون عوضاً عن جملة ، نحو : ﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾[1] ، أي حين إذ بلغت الحلقوم ؛ وعن حرف ، كما في جوارٍ ونحوه ، رفعاً وجرّاً ، وقيل : هو عوض عن الحركة ، وقيل : تنوين التمكين . ومن العوض عن حرف تنوين جندل ، عوضاً عن ألف جنادل ؛ وفي تنوين كل وبعض قولان : قيل : عوض ، وقيل : للتمكين .

(أو مقابلة لنون جمع المذكر) ـ وهو اللاحق ما جمع بالألف والتاء كهندات ودُنَيْنيرات وحمامات ، فالحركة تقابل حرف العلة في مسلمين ، والتنوين يقابل النون ؛ وليس تنوين الصرف ، خلافاً للرَّبَعِيّ[2] ، لثبوته في هندات علَماً ، ولا هو للعوض ، خلافاً لبعضهم ، في جعله عوض الفتحة التي فاتته ، ورد بثبوته رفعاً وجرّاً .

(أو إشعاراً بترك الترنُّم) ـ وهو تنوين الترنم ، والمعنى على هذا للتنوين[3] الذي يُترك به الترنم ، وقد نصَّ على ذلك سيبويه وابن السراج في أصوله ؛ وتوجيهه أن الترنم عبارة عن ترجيع الصوت ، فإذا ثبت حرف العلة حصل الترجيع ، وإذا أبدل منه التنوين زال الترجيع ؛ وقريب من هذا قولهم : داود القياسيّ ، وما في الخبر من أن القدرية مجوس هذه الأمة .

(في رويّ مطلق) ـ وحروف الإطلاق : الواو والألف والياء .

(في لغة تميم) ـ وهو كثير في إنشادهم ، وكذلك قيس ، وأما أهل الحجاز فإنهم يبقون[4] المدة .

---

(١) الواقعة : ٨٤

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى المشهور بالرَّبَعيّ ، المتوفى ببغداد سنة ٤٢٠ هـ

(٣) في (ز) : والمعنى على هذا التنوين . . . ، وفي (د) : وعلى هذا هو التنوين . . .

(٤) في (د) : يثبتون .

(ويشارك المتمكّنَ المجردَ في هذا ذو الألف واللام) ـ وذلك لأنه متعلق بالقوافي ، ولا تتقيد القافية باسم متمكن ولا غيره ، ومثال المتمكن المجرَّد :

٦٠٣ ـ ☆ قفا نَبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزِلنْ ☆[1]

ومثال ذي آلْ :

٦٠٤ ـ ☆ أقلِّي اللومَ عاذلَ والعتابَنْ ☆[2]

(والمبنيّ) ـ نحو :

٦٠٥ ـ ☆ يا أبتا علَّكَ أو عساكَنْ[3] ☆

ونحو :

٦٠٦ ـ أفِـد[4] الترحُّل غير أن ركابنا لما تـزَل برحالنا وكأنْ قَـدِنْ[5]

(والفعل) ـ نحو :

---

(١) مطلع قصيدة لامرىء القيس مشهورة ، والشاهد في تنوين الترنم على المتمكن المجرد : ومنزِلنْ .

(٢) من بيت لجرير ، والشاهد في قوله : والعتابَنْ ، حيث دخل تنوين الترنم على ذي الألف واللام : والعتابَنْ .

(٣) في سيبويه ٢ / ٢٩٩ (٤ / ٢٠٦) : وأما ناس كثير من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدَّة النونَ فيما ينوَّن وما لم ينوَّن ، لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونا ، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه ، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المدّ ، سمعناهم يقولون :

☆ يا أبتا علَّك أو عساكَنْ ☆

وفي الخصائص ٢ / ٩٦ أنه لرؤبة ، وقيل للعجاج ، وصدره :

☆ تقول بنتي : قد أَنى إناكا ☆

وذكر في معجم شواهد العربية أنه لرؤبة ـ ملحقات ديوانه ١٨١ ـ .

(٤) في (د) : أزف ، وهي رواية بعض المراجع .

(٥) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٣١ : قاله النابغة الذبياني . . . ويروى : أزف . والشاهد في دخول تنوين الترنم على الحرف المبني : قد في قوله : وكأنْ قدِنْ ، والأصل : قَدِي .

مكرر ٦٠٤ ـ ☆ وقولي إن أصبت لقد أصابَنْ[1] ☆

ونحو :

٦٠٧ ـ ☆ داينتُ أرْوَى والديونُ تُقْضَنْ[2] ☆

(وكذا اللاحق رَويّاً مقيداً) ـ فيشارك المتمكن المجرد فيه فيما[3] سبق ذكره ، ومنه في المتمكن المجرد :

٦٠٨ ـ ☆ ومنهلٍ وردتُه طامٍ خالِنْ ☆[4]

وفي ذي آلْ :

٦٠٩ ـ وقــاتمِ الأعمــاقِ خــاوي المُخْتَرَقْنْ مُشْتَبــهِ الأعـلامِ لَمَّــاعِ الخفَقْنْ[5]

وفي المبني أيضا قوله :

٦١٠ ـ ☆ قالت بناتُ العَمِّ : يا سلمى وإنِنْ[6] ☆

---

(١) في ش ـ ش . العيني على الأشموني والصبـان ١ / ٣١ قـال الأشموني : والنـون الـلاحقـة للقـوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مدّ ، عوضاً عن مدة الإطلاق في لغة تميم وقيس ، كقوله :

أقلّي اللــــومَ عـــــاذلَ والعتـــــابَنْ وقـــولي إن أصبت لقـــــد أصـــــابَنْ

قاله جرير ، والشاهد هنا على دخول تنوين الترنم على الفعل في قوله : أصابَنْ ، أصله : أصابا .

(٢) في الخصائص ٢ / ٩٦ ، عجزه :

☆ فمطلت بعضاً وأدّتْ بَعْضَنْ ☆

والبيت لرؤبة ـ ديوانه / ٧٩ والشاهد فيه كالذي قبله : لحاق تنوين الترنم بالفعل في قوله : تُقْضَنْ .

(٣) في (د ، غ) : ما سبق ذكره .

(٤) لم أجده فيما تحت يدي من مراجع ، والشاهد في لحـاق النون للرويّ المقيـد ، في القوافي المقيـدة التي رويُّها ساكن غير مدّ في قوله : خَالِنْ ، أصله خالٍ ، وهو المقصود بالمتمكن المجرد .

(٥) لرؤبة بن العجاج ، والشاهد فيه لحاق هذه النون الزائدة لذي ال في القوافي المقيـدة ، ويسميـه البعض التنوين الغالي ، ويسمي الحركة التي قبله الغلُوّ ، وهو تجاوز الحد بـالخروج على الوزن في قولـه : المخترَقْنْ .

(٦) قاله رؤبة ـ ملحقات ديوانه / ٨٦ ، وتمامه :

=

وفي الفعل :

٦١١ ـ ☆ ويعدو على المرء ما يأتمرن ☆[1]

والرويّ المقيد خلاف الرويّ المطلق ، وهو الساكن .

(عند من أثبته) ـ وأنكره السيرافيّ وغيره ، من حيث أن القافية المقيدة لا يلحقها حرف الإطلاق ، فكذلك التنوين ، لأن ذلك يكسر الوزن ، وما سُمع حُمِل على زيادة إنْ ، إشعاراً بالتام .

(ويسمى الغالي) ـ كان الأخفش يسميه بذلك ، والحركة قبله تسمى الغلوّ ، وذلك لدخوله مجاوزاً للحدّ ، بمنعه الوزن ، وهو في آخر البيت بمنزلة الخَرْم في أوله ، وزعم ابن يعيش أنه ضرب من تنوين الترنم ، إذ الترنم يجمعهما ، أي وهو رفع الصوت بالغناء والتطريب . ترنم بكذا رفع صوته مطرباً مُغَنِّياً .

(ويختص ذو التنكير بصوتٍ) ـ كما سبق من التمثيل بسيبويه آخر .

☆ كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإنن ☆

والشاهد في : إنن في الموضعين ، حيث أدخل فيهما التنوين زيادة على الوزن ، فلذلك سمي الغالي .

(١) في ش . ش . العيني على الأشموني والصبان ١ / ٣٢ ـ ذكره الأشموني عند قوله : ومخرج أيضا للنون اللاحقة للقوافي المقيدة ، وهي التي رويها ساكن غير مدة ، كقوله :

أحار بنَ عمرو كأني خمِرْنْ ويَعدُو على المرء ما يأتمِرْنْ

قال : الأصل : خَمِر ويأتمِر . قال الصبان : حارِ منادى مرخم حارث ، وخَمِر بفتح فكسر أي مخمور ، أي مستور العقل مغلوبه ؛ ويعدو : يسطو ، والواو استئنافية أو تعليلية . . ما يأتَمِرْنْ : ما مصدرية ، أي ائتماره لأمر غير رشيد . . . قال العيني : قاله امرؤ القيس بن حجر الكندي الشاعر . . . قال : وخَمِرَ بفتح فكسر معناه : كأني خامرني داء أو وجع ، وأصله من الخَمَر بفتحتين ، وهو كل ما سترك من شجر أو بناء ، وما يأتمرن فاعل يعدو ، وما مصدرية ، كما سبق ، والتقدير : ويعدو على المرء ائتماره أمراً ليس برشيد . . .

والشاهد في قوله : ما يأتمرن ، حيث أدخل فيه التنوين الغالي .

(أو شبهه) - أي في البناء وعدم التصرف كما سبق من إيهِ إذا استزاده من حديثٍ ما ؛ وزعم الأصمعيّ أن العرب إنما تقول : إيهٍ بالتنوين ، والجمهور على ما سبق من أن التنوين للتنكير ، وتركه لقصد المعرفة ، وعليه قول ذي الرمة :

☆ وقفنا فقلنا : إيهِ عن أمِّ سالم ☆[1]

- ٦١٢

(ويسمى اللاحقُ به الأوَّلُ أمكنَ ومنصرفاً) - وهو اللاحق تبييناً لبقاء الأصالة ، وأمكن أفعل من التمكن ، وهو بناء شاذ ؛ ومنصرف قيل : من الصِّرف ، وهو الخالص ، وقيل : من الصَّريف ، وهو الصوت ؛ وقيل : من الانصراف ، وهو الرجوع ، لانصرافه عن شبه الفعل .

(وقد يُسمَّى لحاقُ غيره صَرْفاً) - فيطلق على تنوين التنكير والمقابلة والعوض تنوين الصرف . وزعم ابن معزوز أن التنوين قسمان : قسمٌ في الكلام ، وهو تنوين التمكين ، وتنوين الصرف أيضا ، ورَدَّ الثلاثة المذكورة بعده إليه ؛ وقسمٌ في القوافي ، وزعم أن هذا مذهب سيبويه ؛ ثم زاد على هذا فقال : ظاهر كلام سيبويه : أن الترنم ليس تنويناً ، وإنما هو باب إبدال حرف العلَّةِ نوناً .

---

(١) في المقتضب ٣ / ١٧٩ : وأما إيهِ يا فتى ، فحركت الهاء لالتقاء الساكنين - هكذا - وترك التنوين لأن الأصوات إذا كانت معرفة لم تنوَّن ؛ قال الشاعر :

☆ وقفنا فقلنا : إيهِ عن أمِّ سالمٍ ☆

ولو جعله نكرة لقال : إيهٍ يا فتى . . .

وفي الحاشية : وقول ذي الرمة : وقفنا فقلنا : إيهِ . . . البيت فلم ينون وقد وصل ، لأنه نوى الوقف ، وكذلك قال ثعلب في مجالسه ص ٢٧٥ .

وقال ابن جني : فإذا نونت وقلت : إيهٍ ، فكأنك قلت : استزادة ، وإذا قلت : إيهِ فكأنك قلت : الاستزادة ، فصار التنوين علَم التنكير ، وتركه علم التعريف . . . ومثله في شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٠ .

والبيت لذي الرمة - ديوانه ٣٥٦

تم بفضل الله وتوفيقه ، تحقيق الجزء الثاني

من المساعد على تسهيل الفوائد

والتعليق عليه بما أفاء الله عليّ

ويليه الجزء الثالث والأخير

إن شاء الله ؛ وأوله :

باب منع الصرف

والحمد لله

أولا وآخرا

مكة المكرمة غرة جمادى الأولى ١٤٠١ هـ

٧ من مارس ١٩٨١ م

☆ ☆ ☆

أولاً : فهرس الأبواب والفصول

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع
٢٩٢	فصل : قد يلي ـ عند غير المبرد ـ لولا الامتناعية الضمير الموضوع للنصب والجر
٢٩٥	فصل : في الجر بحرف محذوف
٣٠٢	٤٠ ـ **باب القسم** : وهو صريح وغير صريح ...
٣١٣	فصل : المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم
٣٢٤	فصل : وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعي استغنى بجواب الأداة ...
٣٢٦	فصل : لا يتقدم على جواب قسم معموله ...
٣٢٩	٤١ ـ **باب الإضافة** : المضاف هو الاسم المجعول كجزء لما يليه خافضاً له ..
٣٣٦	فصل : لا يُقَدَّم على مضاف معمول مضاف إليه
٣٤٠	فصل : لازمت الإضافة لفظا ومعنى أسماء ..
٣٥٠	فصل : ما أفرد لفظا من اللازم الإضافة معنى
٣٥٤	فصل : تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل ، فتبنى وجوبا
٣٦٣	فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به
٣٦٧	فصل : يجوز في الشعر فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور
٣٧٣	فصل : الأصح بقاء إعراب المعرب والمضاف إلى ياء المتكلم
٣٨١	٤٢ ـ **باب التابع** : وهو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله ...
٣٨٤	٤٣ ـ **باب التوكيد** : وهو معنوي ولفظي
٣٩٦	فصل : التوكيد اللفظي إعادة اللفظ ...
٤٠١	٤٤ ـ **باب النعت** : وهو التابع المقصود بالاشتقاق ...
٤٠٥	فصل : المنعوت به مفرد أو جملة
٤١٣	فصل : يُفَرَّق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف ، ويُجمع إذا اتفق
٤١٩	فصل : من الأسماء ما يُنعت به ويُنعت
٤٢١	فصل : يُقام النعت مقام المنعوت كثيراً إن عُلم جنسه

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

ثانيا : الفهرس التفصيلي للموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢١	وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع
٢٢	ولا يمتنع تقديمه على المرفوع
٢٥	واستثنى بعضهم من حال المنصوب ما كان فعلاً
٢٥	ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه
٢٥	**فصل** : يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً
٢٨	ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرِّف
٢٩	واغتفر توسيط ذي التفضيل بين حالين غالباً
٣٠	وقد يُفعل ذلك بذي التشبيه
٣٣	ولا تلزم الحالية في نحو : فيها زيدٌ ، قائماً فيها
٣٤	**فصل** : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعددها
٣٦	وإفرادها بعد إمَّا ممنوع
٣٩	ويجوز حذف الحال ، مالم تَنُب عن غيرها
٣٩	وقد يعمل فيها غيرُ عامل صاحبها ، خلافاً لمن منع
٤٠	**فصل** :يؤكد بالحال ما نصبها من فعل
٤٣	**فصل** : تقع الحال جملة خبرية
٤٤	ويغني عنه .. واوٌ تسمى واو الحال ، وواو الابتداء
٤٦	وقد تصحب الواوُ المضارعَ المثبتَ عارياً من قد
٤٧	وثبوت قد قبل الماضي غير التالي لإلاَّ ... أكثر من تركها
٤٩	**فصل** : لا محلَّ إعراب للجملة المفسِّرة
٥٠	ولا الاعتراضية
٥٢	ويميزها من الحالية امتناعُ قيام مفرد مقامها ...
٥٣	وقد تعرض جملتان ، خلافاً لأبي عليّ

٢٩ ـ باب التمييز :

الصفحة	الموضوع
٥٤	وهو مافيه معنى مِنْ الجنسية ...
٥٥	ويميِّز إمَّا جملة .. أو مفهم مقدار ..

الصفحة | الموضوع

٣١ ـ باب كم وكأين وكذا :

الصفحة	الموضوع
	٣٤ ـ باب التعجب :

٣٥ ـ باب أفعل التفضيل :

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع
٣٩٢	ولا يحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامه على الأصح
٣٩٣	ولا يُفصل بينهما . بإمّا
	وأجري في التوكيد مجرى كُلٍّ ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل
٣٩٣	والجبل ...
٣٩٥	واسم كان في نحو : كان كلُّنا على طاعة الرحمن ضميرُ الشأن لا كلُّنا
٣٩٦	وتلزم تابعيَّة كُلّ بمعنى كامل
٣٩٦	ويلزم اعتبار المعنى في خبر كُلٍّ ، مضافاً إلى نكرة
٣٩٦	**فصل** : التوكيد اللفظيّ إعادة اللفظ
٣٩٧	أو تقويته بموافقه معنى
	وإن كان المؤكد به ضميراً متصلاً أو حرفاً غير جواب لم يُعَدْ في غير
٣٩٨	ضرورة
٣٩٩	وإن عُمِد أولا بمعمول ظاهر ، اختير عَمْدُ المؤكَّد بضميره
٣٩٩	وفصل الجملتين بثم ، إن أمن اللبس ، أجود من وصلها
٤٠٠	ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصلُ مطلقاً
٤٠٠	ويُجعل المنصوب المنفصل في نحو : رأيتك إياك توكيداً لا بدلاً .
٤٠١	**٤٤ ـ باب النعت** : وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً
٤٠٢	ويوافق المتبوعَ في التعريف والتنكير
	وربما تَبع في الجرِّ غيرَ ما هو له ، دون رابط ، إن أمن اللبس ، وقد
٤٠٤	يُفعل ذلك بالتوكيد
٤٠٥	**فصل** : المنعوت به مفرد أو جملة كالموصول بها
٤٠٧	وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلةً أو خبراً
	وتختصُّ المنعوتُ بها اسمَ زمان بجواز حذف عائدها المجرور بفي ، دون
٤٠٨	وصف

الصفحة	الموضوع
٤٤١	**٤٧ ـ باب المعطوف عطف النسق :** وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه
	وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها في الحكم محتملاً للمعية برجحان ، وللتأخر
٤٤٤	بكثرة ، وللتقدم بقلة
٤٤٥	وبجواز أن يُعطف بها بعضُ متبوعها تفضيلاً
٤٤٧	ويقال في ثُمَّ فُمَّ وثُمَّتْ وثُمَّتَ
٤٤٧	وتشركها الفاء في الترتيب ، وتنفرد ثم بالمهلة
٤٤٧	والفاء العاطفة جملة أو صفة بالسببية غالباً
٤٤٨	وقد يكون معها مهلة
٤٤٨	وتنفرد أيضا بعطف مفصَّل على مجمل
٤٤٨	وقد تقع موقع ثم ، وثم موقعها
٤٤٩	وقد يُحكم على الفاء وعلى الواو بالزيادة
٤٥١	**فصل :** المعطوف بحتىَّ بعضُ متبوعه أو كبعضه
٤٥٢	وغاية له في زيادة أو نقص ...
٤٥٣	وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجارّ مالم يتعين العطف
٤٥٣	ولا تقتضي ترتيبا على الأصح
٤٥٤	وأم متصلة ومنقطعة
٤٥٥	وتقتضي إضراباً مع استفهام
٤٥٧	وأو لشكٍّ أو تفريق مجرد أو إبهام
٤٥٧	أو إضراب أو تخيير
٤٥٨	وتعاقب الواو في الإباحة كثيرا
٤٥٩	وتوافق ولا بعد النهي والنفي
٤٦٠	والمعنى مع إمَّا شك أو تخيير أو إبهام ...
٤٦١	وفتح همزتها لغة تميمية ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء
٤٦٣	والمعطوف ببل مقرر بعد تقرير نهي أو نفي ...
٤٦٥	وقد تكرر بل رجوعاً عما وَلِيَ المتقدمة

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع

الصفحة	الموضوع
٦٢٣	مالم يُصَغ المصدر عليهما ؛ وشذ نحو : إتيانة ولقاءة
	٥٨ ـ باب مصادر غير الثلاثي : يصاغ المصدر من كل ماض أولـه همزة وصل
٦٢٥	بكسر ثالثه ، وزيادة ألف قبل آخره
	ومن كل ماض أوله تاء المطـاوعـة أو شبههـا بضم مـا قبل آخره إن صحَّ
٦٢٥	الآخر ...
٦٢٦	ويصاغ من أفعل على إفعال ، ومن فعَّل على تفعيل
٦٢٦	ومصدر فاعَلَ مفاعلة وفِعال ...
٦٢٧	ومصدر فعلل والملحق به بزيادة هاء التأنيث في آخره
٦٢٨	وفاعلَ فيعالاً ، وتفعَّل تِفِعَّالاً ...
٦٢٨	وقد يغنى في التكثير عن التفعيل التِّفعالُ
٦٢٩	أو الفِعّيلَى ، وقد يغني الفِعّيلَى أيضاً عن التفاعل
	فصل : تلزم تاء التأنيث الإفعـال والاستفعـال معتلّي العين عوضـاً من
٦٢٩	المحذوف
٦٣٠	وتلحق سائر أمثلة الباب المجردة منها دلالة على المرة
٦٣٠	ويصاغ مثل اسم مفعول كل منها دالاً على حدثه أو زمانه أو مكانه .
	فصل : يجيء المصـدر على زنـة اسم المفعـول في الثـلاثي قليـلا وفي غيره
٦٣٠	كثيراً ، وربما جاء في الثلاثي بلفظ اسم الفاعل
	٥٩ ـ باب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدَّم ، وليس بصفة :
٦٣٢	يصاغ من الفعل الثلاثي مَفعل ...
٦٣٣	وشذَّ من جميع ذلك بكسر مشرق ومغرب ومرفق ...
٦٣٦	ولم يجئ مَفعُل سوى مَهلُك إلاَّ معون ومَكرُم ...
٦٣٧	**فصل :** يصاغ من الثلاثي اللفظ لسبب كثرته أو محلها مَفعلة ...
٦٣٨	ويصاغ لآلة الفعل الثلاثي مثال مِفْعَل أو مفعال أو فِعال أو مِفعلة .
٦٣٨	وشذَّ بالضم مُسقُط ومُنخُل ومُدْهُن ...

الصفحة	الموضوع

ثالثاً : فهرس الشواهد من القرآن الكريم

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
	٢٨ ـ الحال :			
		﴿ وإذا بطشتم بطشتم جبَّارين ﴾	الشعراء	١٣٠
		﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لا عبين ﴾	الدخان	٣٨
٧		﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء ﴾	الفرقان	١٨
٨		﴿ فانفروا ثُباتٍ ﴾	النساء	٧١
٨		﴿ فمالكم في المنافقين فئتين ﴾	النساء	٨٨
٨		﴿ وخُلق الإنسانُ ضعيفاً ﴾	النساء	٢٨
٨		﴿ طِبتُم فادخلوها خالدين ﴾	الزمر	٧٣
٨		﴿ وأن هذا صراطي مستقيماً ﴾	الأنعام	١٥٣
٨		﴿ فتمثل لها بشراً سويًّا ﴾	مريم	١٧
٩		﴿ أأسجدُ لـمَنْ خلقتَ طيناً ﴾ ؟	الإسراء	٦١
١٣		﴿ ثم ادعهُنَّ يأتينك سَعْياً ﴾	البقرة	٢٦٠
١٣		﴿ ثم إني دعوتُهم جهاداً ﴾	نوح	٨
١٧		﴿ فيهـا يُفْرَقُ كلُّ أمرٍ حكيمٍ . أمراً من عندنا ﴾	الدخان	٤ ، ٥
١٧		﴿ في أربعةِ أيامٍ سواءً للسائلين ﴾	فصلت	١٠
١٧		﴿ وحشرنا عليهم كلَّ شيءٍ قُبُلاً ﴾	الأنعام	١١١
١٧		﴿ وما أهلكنا من قريةٍ إلاَّ ولها كتابٌ معلومٌ ﴾	الحجر	٤

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٥٦		﴿ فلن يقبل من أحدهم مِلْءُ الأرض ذهباً ﴾	آل عمران	٩١
٥٦		﴿ أو عَدْلُ ذلك صياماً ﴾	المائدة	٩٥
٥٧		﴿ قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً ﴾	الكهف	١٠٣
٥٧		﴿ ثلاثين ليلة ﴾	الأعراف	١٤٢
٦٣/٦١		﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾	القمر	١٢
٦٣		﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾	النساء ٧٩ ، ١٦٦ ، الفتح ٢٨	
٦٤		﴿ وحَسُن أولئك رفيقاً ﴾	النساء	٦٩
٦٤		﴿ بالأخسرين أعمالاً ﴾	الكهف	١٠٣
٦٤		﴿ فإن طِبْنَ لكم عن شيء منه نفساً ﴾	النساء	٤
٦٨	٣٠ ـ العدد			
		﴿ إني رأيت أحد عشر كوكباً ﴾	يوسف	٤
٦٨		﴿ فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً ﴾	البقرة	٦٠
٦٨		﴿ اثنتي عشرة أسباطاً ﴾	الأعراف	١٦٠
٦٨		﴿ وواعدنا موسى ثلاثين ليلة ﴾	الأعراف	١٤٢
٦٩		﴿ ثلاثَ مائةٍ سنينَ ﴾	الكهف	٢٥
٧١		﴿ سبع بقرات ﴾ ، ﴿ سبع سنبلات ﴾	يوسف	٤٣
٧١		﴿ تسع آيات ﴾	النمل ١٢ ، الإسراء ١٠١	
٧١		﴿ في أربعة أيام ﴾	فصلت	١٠
٧٢		﴿ سبع سنابل ﴾	البقرة	٢٦١
٧٢		﴿ عشرة مساكين ﴾	المائدة	٨٩
٧٢		﴿ أربعة أشهر ﴾	البقرة ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، التوبة ٢	
٧٣		﴿ سبع طرائق ﴾	المؤمنون	١٧

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
١١٤		﴿ كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة ﴾	البقرة	٢٤٩
١١٦		﴿ وكأين من آية ﴾	يوسف	١٠٥
١١٦		﴿ وكأين من نبيّ ﴾	آل عمران	١٤٦
١١٦		﴿ وكأين من قرية ﴾	الحج ٤٨ ، محمد ١٣ ، الطلاق ٨	
١٢١	٣٢ - نعم وبئس			
		﴿ فلنعم المجيبون ﴾	الصافات	٧٥
١٢١		﴿ نعم العبد إنه أوّاب ﴾	ص	٣٠
١٢٢		﴿ فنِعمَّا هي ﴾	البقرة	٢٧١
١٢٢		﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾	الأنفال	٤٠
١٢٥		﴿ نعم المولى ونعم النصير ﴾	الحج	٧٨
١٢٥		﴿ ولبئس المهاد ﴾	البقرة	٢٠٦
١٢٥		﴿ ولنعم دار المتقين ﴾	النحل	٣٠
١٢٥		﴿ ولبئس مثوى المتكبرين ﴾	النحل	٢٩
١٢٦		﴿ فنِعمَّا هي ﴾	البقرة	٢٧١
١٣٢		﴿ كفى بالله ﴾	الرعد ٤٣ ، الإسراء ٩٦ ، العنكبوت ٥٢	
١٣٣		﴿ فنعم الماهدون ﴾	الذاريات	٤٨
١٣٣		﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾	ص	٤٤
١٣٥		﴿ طاعة وقول معروف ﴾	محمد	٢١
١٣٥		﴿ بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله ﴾	الجمعة	٥
١٣٦		﴿ بئسما اشتروا به أنفسهم ﴾	البقرة	٩٠
١٣٦		﴿ ولبئس ماشروا به ﴾	البقرة	١٠٢

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
١٣٧		﴿ ساء مثلا القوم ﴾	الأعراف	١٧٦
١٣٨ ، ١٣٩		﴿ كبُرتْ كلمةً ﴾	الكهف	٥
١٣٩		﴿ وحَسُنَ أولئك رفيقا ﴾	النساء	٦٩
١٣٩		﴿ اتخذ الله ولداً ﴾	البقرة ١١٦ ، يونس ٦٨ ، الكهف ٤	
١٣٩		﴿ كفَى بالله شهيداً ﴾	الإسراء ٩٦ ، الرعد ٤٣	
١٤٢		﴿ ولباس التقوى ذلك خير ﴾	الأعراف	٢٦

٣٤ ـ باب التعجب :

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
١٤٨		﴿ الحاقة ، ما الحاقة ﴾	الحاقة	١ ، ٢
١٥١		﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾!.	مريم	٣٨
١٥١		﴿ إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾	الذاريات	٢٣
١٥١		﴿ فليمدد له الرحمن مدًّا ﴾	مريم	٧٥
١٥٢		﴿ والمطلقات يتربَّصْنَ ﴾	البقرة	٢٢٨
١٥٢		﴿ والوالدات يرضعن ﴾	البقرة	٢٣٣
١٥٢		﴿ لا تُضارُّ والدةٌ بولدها ﴾	البقرة	٢٣٣
١٥٢		﴿ أأسلمتم ﴾ ؟	آل عمران	٢٠
١٥٢		﴿ فهل أنتم منتهون ﴾ ؟	المائدة	٩١
١٥٣		﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾!.	مريم	٣٨

٣٥ ـ باب أفعل التفضيل :

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
١٦٧		﴿ مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرّ ﴾ ؟	القمر	٢٦
١٦٨		﴿ النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم ، وأزواجه أمهاتهم ، وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين ﴾	الأحزاب	٦
١٧٠		﴿ قال : ربِّ السجنُ أحَبُّ إليَّ ﴾	يوسف	٣٣

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
١٧١		﴿ قال : أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴾ ؟	البقرة	٦١
١٧١		﴿ ذلكم أقسط عند الله ، وأقوم للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا ﴾	البقرة	٢٨٢
١٧١		﴿ تجدوه عند الله هو خيراً ﴾	المزمل	٢٠
١٧١		﴿ قل : ما عند اللهِ خيرٌ من اللهو ﴾	الجمعة	١١
١٧٢		﴿ فإنه يعلم السرَّ وأخفَى ﴾	طه	٧
١٧٣		﴿ ونحن أقرب إليه من حبل الوريد ﴾	ق	١٦
١٧٦		﴿ هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض ﴾	النجم	٣٢
١٧٦		﴿ وهو أهون عليه ﴾	الروم	٢٧
١٧٧/١٧٦		﴿ وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها ﴾	الأنعام	٢٣
١٧٦		﴿ ولتجدنَّهم أحرصَ الناسِ ﴾	البقرة	٩٦
١٧٧		﴿ وما نراك اتبعك إلاَّ الذين هم أراذِلُنا ﴾	هود	٢٧
١٧٨		﴿ هو أعلم بكم ﴾	النجم	٣٢
١٧٨		﴿ وهو أهون عليه ﴾	الروم	٢٧
١٧٩		﴿ هؤلاء بناتي هُنَّ أطهر لكم ﴾	هود	٧٨
١٧٩		﴿ لا يصلاها إلاَّ الأشقى ﴾	الليل	١٥
١٧٩		﴿ خير مستقراً وأحسن مقيلا ﴾	الفرقان	٢٤
١٧٩		﴿ نحن أعلم بما يستمعون به ﴾	الإسراء	٤٧
١٨١		﴿ ولا تكونوا أول كافر به ﴾	البقرة	٤١
١٨٠		﴿ ثم رددناه أسفل سافلين ﴾	التين	٥
١٨١		﴿ إن أول بيت ﴾	آل عمران	٩٦
١٨١		﴿ وأنا أول المؤمنين ﴾	الأعراف	١٤٣
١٨٤		﴿ وقولوا للناس حُسْنَى ﴾	البقرة	٨٣

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٣٣		﴿ إنه على رجعه لقادر . يوم تبلى السرائر ﴾	الطارق	٨ ، ٩
٢٣٤		﴿ ولولا دفعُ اللهِ الناسَ ﴾	الحج	٤٠
٢٣٤		﴿ أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيماً ﴾	البلد	١٤ ، ١٥
٢٣٦		﴿ كذكركم آباءكم ﴾	البقرة	٢٠٠
٢٣٦		﴿ ولولا دفع الله الناس ﴾	الحج	٤٠
٢٣٦		﴿ ذكر رحمة ربك عبدَه زكرياءً ﴾	مريم	٢
٢٣٦		﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع ﴾	آل عمران	٩٧
٢٣٧		﴿ أنَّ عليهم لعنةَ الله والملائكةُ والناسُ أجمعون ﴾	آل عمران	٨٧
٢٣٨		﴿ تسّاءلون به والأرحام ﴾	النساء	١
٢٤٠		﴿ ألم نجعل الأرض كفاتا . أحياء وأمواتا ﴾	المرسلات	٢٥
٢٤٤		فضربَ الرقاب ﴾	محمد	٤
٢٤٥	**٣٩ ـ باب حروف الجر سوى المستثنى بها :**			
٢٤٦		﴿ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ﴾	الإسراء	١
٢٤٦		﴿ من أول يوم أحق أن تقوم فيه ﴾	التوبة	١٠٨
٢٤٦		﴿ لله الأمر من قبل ومن بعد ﴾	الروم	٤
٢٤٦		﴿ منهم من كلَّم الله ﴾	البقرة	٢٥٣
٢٤٦		﴿ فمنهم من يمشي على بطنه ﴾	النور	٤٥
٢٤٦		﴿ حتى تنفقوا بعض ما تحبون ﴾	آل عمران	٩٢
٢٤٦		﴿ منهم المؤمنون ، وأكثرهم الفاسقون ﴾	آل عمران	١١٠
٢٤٧		﴿ فاجتنبوا الرجس من الأوثان ﴾	الحج	٣٠
٢٤٧		﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم ﴾	النور	٥٥

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٤٧		﴿ خلق الإنسان من صلصال كالفخار ﴾	الرحمن	١٤
٢٤٧		﴿ أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ﴾	قريش	٤
٢٤٧		﴿ أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ﴾	التوبة	٣٨
٢٤٧		﴿ ولو نشاء لجعلنا منكم ملائكة ﴾	الزخرف	٦٠
٢٤٧		﴿ فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ﴾	الزمر	٢٢
٢٤٨		﴿ ونصرناه من القوم ﴾	الأنبياء	٧٧
٢٤٨		﴿ والله يعلم المفسد من المصلح ﴾	البقرة	٢٢٠
٢٤٨		﴿ حتى يميز الخبيث من الطيب ﴾	آل عمران	١٧٩
٢٤٨		﴿ ينظرون من طرف خفيّ ﴾	الشورى	٤٥
٢٤٩		﴿ أروني ماذا خلقوا من الأرض ﴾	فاطر	٤٠
٢٥٠		﴿ هل لنا من شفعاء ﴾ ﴿ فهل لنا ﴾	الأعراف	٥٣
٢٥٠		﴿ مالكم من إله غيره ﴾	الأعراف ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ ، وهود ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤والمؤمنون ٢٣ ، ٣٢	
٢٥٠		﴿ ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ﴾	الأنبياء	٢
٢٥٠		﴿ وما كان معه من إله ﴾	المؤمنون	٩١
٢٥١		﴿ وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ﴾	إبراهيم	٤
٢٥١		﴿ هل تُحِسُّ منهم من أحد ﴾ ؟	مريم	٩٨
٢٥١		﴿ ولقد جاءك من نبأ المرسلين ﴾	الأنعام	٣٤
٢٥١		﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾	الأحقاف ٣١ ، ونوح ٤	
٢٥١		﴿ ولهم فيها من كل الثمرات ﴾	محمد	١٥
٢٥١		﴿ ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء ﴾	الفرقان	١٨
٢٥٣		﴿ وتا لله لأكيدنَّ أصنامكم ﴾	الأنبياء	٥٧
٢٥٤		﴿ مَنْ أنصاري إلى الله ﴾ ؟	الصف	١٤

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٥٤		﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾	النساء	٢
٢٥٤		﴿ ربِّ السجن أحبُّ إليَّ ﴾	يوسف	٣٣
٢٥٤		﴿ والأمر إليك ﴾	النمل	٣٣
٢٥٥		﴿ لله الأمرُ ﴾	الروم	٤
٢٥٥		﴿ هل لنا من الأمر من شيء ﴾ ؟	آل عمران	١٥٤
٢٥٥		﴿ إن الأمر كلَّه لله ﴾	آل عمران	١٥٤
٢٥٥		﴿ يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم ﴾	البقرة	١٤٢ ، ٢١٣
٢٥٥		﴿ الذي هدانا لهذا ﴾	الأعراف	٤٣
٢٥٥		﴿ قل الله يهدي للحق ﴾	يونس	٣٥
٢٥٥		﴿ يهدي للتي هي أقوم ﴾	الإسراء	٩
٢٥٥		﴿ هل لك إلى أن تزكى ﴾	النازعات	١٨
٢٥٦		﴿ فاجعل أفئدة من الناس تهوي إليهم ﴾	إبراهيم	٣٧
٢٥٦		﴿ ردف لكم ﴾	النمل	٧٢
٢٥٦		﴿ والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ، وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ﴾	النحل	٧٢
٢٥٦		﴿ لتحكم بين الناس بما أراك الله ﴾	النساء	١٠٥
٢٥٧		﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا : لو كان خيراً ما سبقونا إليه ﴾	الأحقاف	١١
٢٥٧		﴿ الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا ﴾	آل عمران	١٦٨
٢٥٧		﴿ هيتَ لك ﴾	يوسف	٢٣
٢٥٧		﴿ والذين آمنوا أشدُّ حبًّا لله ﴾	البقرة	١٦٥
٢٥٧		﴿ فالتقطه آلُ فرعون ليكون لهم عدوا وحزَنا ﴾	القصص	٨
٢٥٧		﴿ ونضع الموازين القسط ليوم القيامة ﴾	الأنبياء	٤٧
٢٥٧		﴿ لا يُجلِّيها لوقتها إلاَّ هو ﴾	الأعراف	١٨٧

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٥٨		﴿ بل كذبوا بالحق لما جاءهم ﴾	ق	٥
٢٥٨		﴿ سقناه لبلد ﴾	الأعراف	٥٧
٢٥٨		﴿ كلٌّ يجري لأجل ﴾	الرعد ٢ ، وفاطر ١٣، والزمر ٥	
٢٥٨		﴿ أقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾	الإسراء	٧٨
٢٥٨		﴿ ويخرُّون للأذقان ﴾	الإسراء	١٠٧ ، ١٠٩
٢٥٨		﴿ دعانا لجنبه ﴾	يونس	١٢
٢٥٨		﴿ وتَلَّه للجبين ﴾	الصافات	١٠٣
٢٥٩		﴿ إن ربك فعال لما يريد ﴾	هود	١٠٧
٢٥٩		﴿ مصدقاً لما معهم ﴾	البقرة	٩١
٢٥٩		﴿ ردف لكم ﴾	النمل	٧٢
٢٦٠		﴿ وإن كان مكرهم لَتزول منه الجبال ﴾	إبراهيم	٤٦
٢٦٠		﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾	الأنفال	٣٣
٢٦٠		﴿ لكيلا تأسوا ﴾	الحديد	٢٣
٢٦١		﴿ ذهب الله بنورهم ﴾	البقرة	١٧
٢٦٢		﴿ فأخرج به من الثمرات ﴾	إبراهيم ٣٢ ، البقرة ٢٢ ،	
٢٦٢		﴿ تُرهبون به عدوَّ الله ﴾	الأنفال	٦٠
٢٦٢		﴿ فبظلم من الذين هادوا ﴾	النساء	١٦٠
٢٦٢		﴿ قد جاءكم الرسول بالحق ﴾	النساء	١٧٠
٢٦٢		﴿ اهبط بسلام ﴾	هود	٤٨
٢٦٣		﴿ ولقد نصركم الله ببدر ﴾	آل عمران	١٢٣
٢٦٣		﴿ نجيناهم بسحر ﴾	القمر	٣٤
٢٦٣		﴿ ويوم تشقق السماء بالغمام ﴾	الفرقان	٢٥
٢٦٣		﴿ يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم ﴾	الحديد	١٢
٢٦٣		﴿ فاسأل به خبيراً ﴾	الفرقان	٥٩
٢٦٤		﴿ مَن إن تأمنه بقنطار .. ومنهم مَن إن تأمنه بدينار ﴾	آل عمران	٧٥

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٢٦٩		﴿ وآتى المالَ على حبه ﴾	البقرة	١٧٧
٢٦٩		﴿ لذو مغفرة للناس على ظلمهم ﴾	الرعد	٦
٢٦٩		﴿ ولتكبروا الله على ما هداكم ﴾	البقرة	١٨٥
٢٧٠		﴿ واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان ﴾	البقرة	١٠٢
٢٧٠		﴿ ودخل المدينة على حين غفلة ﴾	القصص	١٥
٢٧٠		﴿ إذا اكتالوا على الناس ﴾	المطففين	٢
٢٧٠		﴿ إلاَّ على أزواجهم ﴾	المؤمنون ٦ ، المعارج ٣٠	
٢٧١		﴿ حقيق على أن لا أقول ﴾	الأعراف	١٠٥
٢٧٥/٢٧٢		﴿ ليسجننّه حتى حين ﴾	يوسف	٣٥
٢٧٦		﴿ ليس كمثله شيء ﴾	الشورى	١١
٢٧٦		﴿ كأمثال اللؤلؤ المكنون ﴾	الواقعة	٢٣
٢٧٨		﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾	الأنعام	١٥٤
٢٨٠		﴿ فبما رحمة من الله ﴾	آل عمران	١٥٩
٢٨٠		﴿ فبما نقضهم ﴾	النساء ١٥٥ ، المائدة ١٣	
٢٨٠		﴿ كما أرسلنا فيكم رسولا منكم ﴾	البقرة	١٥١
٢٨٣/٢٨٢		﴿ ربما يودُّ ﴾	الحجر	٢
٢٨٢		﴿ مما خطيئاتهم ﴾	نوح	٢٥
٢٦٢		﴿ عما قليل ﴾	المؤمنون	٤٠
٢٩٢		﴿ لولا أنتم لكنا مؤمنين ﴾	سبأ	٣١
	باب القسم :			
٣٠٥		﴿ فالحق والحق أقول : لأملأنَّ ﴾	ص	٨٤
٣٠٥		﴿ والله ربنا ماكنا مشركين ﴾	الأنعام	٢٣
٣٠٥		﴿ لقد آثرك الله علينا ﴾	يوسف	٩١
٣٠٨		﴿ وليحلفُنَّ إن أردنا إلاَّ الحسنى ﴾	التوبة	١٠٧

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٣٢٦		﴿ لئن أخرجوا لا يخرجون ﴾	الحشر	١٢
٣٢٧		﴿ عما قليل ليصبحُنَّ ﴾	المؤمنون	٤٠
٣٢٨		﴿ يوم ترجف الراجفة ﴾	النازعات	٦
٣٢٨		﴿ بلى وربنا ﴾	الأنعام	٣٠
	٤١ - باب الإضافة :			
٣٢٩		﴿ وهو أَلَدُّ الخصام ﴾	البقرة	٢٠٤
٣٢٩		﴿ تربُّص أربعة أشهر ﴾	البقرة	٢٢٦
٣٣٠		﴿ لأعدُّوا له عُدَّة ﴾	التوبة	٤٦
٣٣٥		﴿ لحق اليقين ﴾	الحاقة	٥١
٣٣٥		﴿ ولدار الآخرة ﴾	يوسف	١٠٩
٣٣٦		﴿ كمن مثله في الظلمات ﴾	الأنعام	١٢٢
٣٣٦		﴿ مثل الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار ﴾	محمد	١٥
٣٣٩		﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾	يوسف	١٠
٣٣٩		﴿ لاتنفع نفساً إيمانُها ﴾	الأنعام	١٥٨
٣٣٩		﴿ يوم تجد كلُّ نفس ﴾	آل عمران	٣٠
٣٣٩		﴿ ووفيت كلُّ نفس ﴾	آل عمران	٢٥
٣٤٠		﴿ إن رحمة الله قريب من المحسنين ﴾	الأعراف	٥٦
٣٤٠		﴿ إلاَّ عشية أو ضحاها ﴾	النازعات	٤٦
٣٤٣		﴿ كلتا الجنتين ﴾	الكهف	٣٣
٣٤٣		﴿ عوان بين ذلك ﴾	البقرة	٦٨
٣٤٥		﴿ إنما يتذكر أولو الألباب ﴾	الزمر	٩
٣٤٥		﴿ وإن كُنَّ أولات حمل ﴾	الطلاق	٦
٣٤٨		﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾	مريم	٩٥
٣٤٩/٣٤٨		﴿ وكلٌّ أتوه داخرين ﴾	النمل	٨٧

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٣٤٩		﴿ وإن كل نفس لما عليها حافظ ﴾	الطارق	٤
٣٤٩		﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ و	آل عمران	١٨٥
٣٤٩		﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾ و	الأنبياء	٣٥
٣٤٩		﴿ كل نفس ذائقة الموت ﴾	العنكبوت	٥٧
٣٤٩		﴿ قل : كلٌّ يعمل على شاكلته ﴾	الإسراء	٨٤
٣٤٩		﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فردا ﴾	مريم	٩٥
٣٤٩		﴿ إلاَّ آتي الرحمن عبداً ﴾	مريم	٩٣
٣٥٠		﴿ كلتا الجنتين آتت أكلها ﴾	الكهف	٣٣
٣٥٠		﴿ وكل أتوه داخرين ﴾	النمل	٨٧
٣٥٠		﴿ أيًّا ما تدعوا ﴾	الإسراء	١١٠
٣٥٣/٣٥٠/٣٤٦		﴿ لله الأمرُ من قبل ومن بعد ﴾	الروم	٤
٣٥٥		﴿ هذا يوم ينفع ﴾	المائدة	١١٩
٣٥٥		﴿ يوم لا تملك ﴾	الانفطار	١٩
٣٥٧		﴿ يوم هم بارزون ﴾	غافر	١٦
٣٥٨		﴿ إن آية ملكه ﴾	البقرة	٢٤٨
٣٦١		﴿ يوماً تُرجعون فيه إلى الله ﴾	البقرة	٢٨١
٣٦٢		﴿ وحيل بينهم وبين ما يشتهون ﴾	سبأ	٥٤
٣٦٢		﴿ ومنا دون ذلك ﴾	الجن	١١
٣٦٢		﴿ مثل ما أنكم تنطقون ﴾	الذاريات	٢٣
٣٦٢		﴿ مثل ما أصاب ﴾	هود	٨٩
٣٦٣		﴿ أو كصيِّب من السماء ﴾	البقرة	١٩
٣٦٣		﴿ يجعلون أصابعهم في آذانهم ﴾	البقرة	١٩
٣٦٣		﴿ واسأل القرية التي كنا فيها ﴾	يوسف	٨٢
٣٦٣		﴿ وكم من قرية أهلكناها ﴾	الأعراف	٤
٣٦٤		﴿ واسأل القرية ﴾	يوسف	٨٢

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٣٦٤		﴿ وأُشربوا في قلوبهم العجل ﴾	البقرة	٩٣
٣٦٤		﴿ تدور أعينهم كالذي يغشى عليه ﴾	الأحزاب	١٩
٣٦٥		﴿ من أثر الرسول ﴾	طه	٩٦
٣٦٧		﴿ والله يريد الآخرة ﴾	الأنفال	٦٧
٣٧٢		﴿ قتل أولادَهم شركائهم ﴾	الأنعام	١٣٧
٣٧٣		﴿ فلا تحسبن الله مخلفَ وعدَه رسلِه ﴾	إبراهيم	٤٧
٣٧٣		﴿ وما هم بضارِّي به من أحد ﴾	البقرة	١٠٢
٣٧٦		﴿ فبشِّر عباد الذين ﴾	الزمر	١٧
٣٧٦		﴿ قال : رَبٌّ احكم بالحق ﴾	الأنبياء	١١٢
٣٧٦		﴿ ربُّ السجن أحبُّ إليَّ ﴾	يوسف	٣٣
٣٧٨		﴿ وما أنتم بمصرِخِيِّ ﴾	إبراهيم	٢٢
٣٧٩		﴿ ومَحيايْ ﴾	الأنعام	١٦٢

٤٢ ـ باب التابع :

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٣٨٢		﴿ أفي الله شك فاطر السموات ﴾	إبراهيم	١٠
٣٨٢		﴿ قل : بلى وربي لتأتينكم ، عالم الغيب ﴾	سبأ	٣
٣٨٢		﴿ سبحان الله عما يصفون . عالم الغيب والشهادة ﴾	المؤمنون	٩٢
٣٨٢		﴿ حَشْرٌ علينا يسير ﴾	ق	٤٤
٣٨٢		﴿ إن امرؤ هلك ليس له ولد ﴾	النساء	١٧٦
٣٨٢		﴿ وإنه لقسمٌ لو تعلمون عظيم ﴾	الواقعة	٧٦
٣٨٣		﴿ ويرضَيْن بما آتيتهن كلُّهن ﴾	الأحزاب	٥١
٣٨٣		﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	الحجر ٣٠ ، ص ٧٣	
٣٨٣		﴿ وأنه هو رب الشعرى ﴾	النجم	٤٩
٣٨٣		﴿ في أنفسهم قولاً بليغاً ﴾	النساء	٦٣

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
	٤٣ ـ باب التوكيد :			
٣٨٦		﴿ ولقد أريناه آياتنا كلها ﴾	طه	٥٦
٣٨٨		﴿ إنَّا كُلاًّ فيها ﴾	غافر	٤٨
٣٨٧		﴿ فسجد الملائكة كلهم ﴾	الحجر ٣٠ ، ص ٧٣	
٣٨٩		﴿ ولا يحزنَّ ويرضَيْن بما آتيتهن كلُّهن ﴾	الأحزاب	٥١
٣٨٨		﴿ والسموات مطويات بيمينه ﴾	الزمر	٦٧
٣٨٩		﴿ فسجد الملائكة كلهم أجمعون ﴾	الحجر ٣٠ ، ص ٧٣	
٣٨٩		﴿ لأغوينَّهم أجمعين ﴾	الحجر ٣٩ ، ص ٨٢	
٣٩٠		﴿ لموعدهم أجمعين ﴾	الحجر	٤٣
٣٩٠		﴿ من الجنة والناس أجمعين ﴾	هود ١١٩ ، السجدة ١٣	
٣٩٤		﴿ وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً ﴾	مريم	٩٥
٣٩٥		﴿ إنَّ الأمرَ كلَّه لله ﴾	آل عمران	١٥٤
٣٩٦		﴿ لأغوينَّهم أجمعين ﴾	الحجر ٣٩ ، ص ٨٢	
٣٩٦		﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾	الفجر	٢١
٣٩٨		﴿ ها أنتم هؤلاء حاججتم ﴾	آل عمران	٦٦
٣٩٨		﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ﴾	آل عمران	١١٩
٣٩٨		﴿ ها أنتم هؤلاء جادلتم ﴾	النساء	١٠٩
٣٩٨		﴿ ها أنتم هؤلاء تدعون ﴾	محمد	٣٨
٣٩٩		﴿ ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾	آل عمران	١٠٧
٣٩٩		﴿ ففي الجنة خالدين فيها ﴾	هود	١٠٨
٣٩٩		﴿ كلا سوف تعلمون . ثم كلا سوف تعلمون ﴾	التكاثر	٣ ، ٤
٣٩٩		﴿ وما أدراك ما يوم الدين . ثم ما أدراك ما يوم الدين ﴾	الانفطار	١٧ ، ١٨

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٤٤٩		﴿ فجاءها بأسُنا ﴾ .	الأعراف	٤
٤٤٩		﴿ ثم جعل منها زوجها ﴾	الزمر	٦
٤٤٩		﴿ ثم قلنا للملائكة اسجدوا ﴾	الأعراف	١١
٤٥٠		﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾	التوبة	١١٨
٤٥٠		﴿ ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركَه الموتُ ﴾	النساء	١٠٠
٤٥١		﴿ وفتحت أبوابها ﴾	الزمر	٧٣
٤٥١		﴿ ثم تاب عليهم ليتوبوا ﴾	التوبة	١١٨
٤٥١		﴿ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب ﴾	الأنعام	١٥٣،١٥٤
٤٥٣		﴿ حتى حين ﴾	يوسف ٣٥ ، المؤمنون ٢٥ ، ٥٤ ، الصافات ١٧٤ ، الذاريات ١٧٨ ، ٤٣	
٤٥٤		﴿ ألهم أرجل يمشون بها ؟ أم لهم ... ﴾	الأعراف	١٩٥
٤٥٤		﴿ أفي قلوبهم مرض ؟ أم تابوا ... ﴾	النور	٥٠
٤٥٥		﴿ وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾	يس	١٠
٤٥٥		﴿ وجعلوا له من عباده جزءاً ، إن الإنسان لكفور مبين . أم اتخذ مما يخلق بنات ... ﴾	الزخرف	١٥
٤٥٥		﴿ أم خُلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ﴾ ؟	الطور	٣٥
٤٥٥		﴿ أم يقولون افتراه ، بل هو الحق من ربك ﴾	السجدة	٣
٤٥٦		﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾ ؟	النمل	٨٤
٤٥٦		﴿ أم من هذا الذي هو جند لكم ﴾ ؟	الملك	٢٠
٤٥٦		﴿ أذلك خيرٌ أم جنة الخلد ﴾ ؟	الفرقان	١٥

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٤٧٠		﴿ وكفر به والمسجد الحرام ﴾	البقرة	٢١٧
٤٧١		﴿ تساءلون به والأرحام ﴾	النساء	١
٤٧١		﴿ وتصريف الرياح آيات ﴾	الجاثية	٥
٤٧٢		﴿ وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرَّ ﴾	النمل	٨١
٤٧٣		﴿ لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح ﴾	الحديد	١٠
٤٧٣		﴿ لا نفرق بين أحد من رسُله ﴾	البقرة	٢٨٥
٤٧٣		﴿ ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا ... ﴾	التوبة	٩٢
٤٧٤		﴿ اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ﴾	النمل	٢٨
٤٧٤		﴿ فأرسلون . يوسف ﴾	يوسف	٤٥ ، ٤٦
٤٧٥		﴿ فانفجرت ﴾	البقرة	٦٠
٤٧٥		﴿ فانفلق ﴾	الشعراء	٦٣
٤٧٥		﴿ فَعِدَّةٌ ﴾	البقرة	١٨٥
٤٧٦		﴿ والله ورسوله أحق أن يرضوه ﴾	التوبة	٦٢
٤٧٧		﴿ صافَّاتٍ ويقبضْن ﴾	الملك	١٩
٤٧٧		﴿ فالمغيرات صبحاً . فأثَرنَ ﴾	العاديات	٣ ، ٤
٤٧٧		﴿ يخرج الحيَّ من الميت ، ومُخْرِج الميت من الحيّ ﴾	الأنعام	٩٥
٤٧٧		﴿ إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية ، فظلَّت ﴾	الشعراء	٤
٤٧٧		﴿ تبارك الذي إن شاء جعل ... ويجعل لك قصوراً ﴾	الفرقان	١٠
٤٧٨		﴿ وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾	النساء	٥٨

الصفحة	باب	آية الشاهد	السورة	رقم الآية
٦٥٧		﴿ كتابَ الله عليكم ﴾	النساء	٢٤
٦٥٧		﴿ وعدَ الله حقا ﴾	النساء ١٢٢ ، يونس ٤ ، لقمان ٩ ، الروم ٦ ، الزمر ٢٠	
٦٦٤	٦١ ـ باب نوني التوكيد :			
٦٦٤		﴿ ولسوف يعطيك ربك ﴾	الضحى	٥
٦٦٥		﴿ لإلى الله تحشرون ﴾	آل عمران	١٥٨
٦٦٧		﴿ فإمَّا ترينَّ من البشر أحداً ﴾	مريم	٢٦
٦٦٧		﴿ فإما تثقفنَّهم ﴾	الأنفال	٥٧
٦٦٧		﴿ وإما تخافَنَّ ﴾	الأنفال	٥٨
٦٦٨		﴿ لا تصيبنَّ الذين ظلموا ﴾	الأنفال	٢٥
٦٧٤		﴿ لنسفعاً ﴾	العلق	١٥
٦٧٤		﴿ ولنكوناً ﴾	التوبة	٧٥
٦٧٨		﴿ وأنتم حينئذ تنظرون ﴾	الواقعة	٨٤

رابعاً : فهرس الشواهد من الحديث الشريف

الصفحة	الحديث	باب	المرجع
٥٢		**الحال :**	
	حديث أم معبد في صفة النبي ﷺ : « أبلج الوجه أزج أقرن » ـ مسند أحمد ـ ١٥١/١		
٥٢		ـــ :	
	من حديث عائشة : « والنساء يومئذ لم يهبلهن اللحم » ـ بخاري ـ مغازي ٣٤/		
٧٣		**العدد :**	
	« ليس فيما دون خمس ذود صدقة » بخاري ـ زكاة ٣٢٤ ٤٠ ـ ٤٣ ـ ٥٦		
٨٩		ـــ :	
	حديث جابر : « كنا خمس عشرة مائة ـ أهل الحديبية ـ مسلم عن جابر : أربع عشرة مائة		
٨٩		ـــ :	
	وحديث البراء : كنا يوم الحديبية أربع عشرة مائة ـ البخاري وأبو داود		
٩٠		ـــ :	
	وحديث حذيفة : أتخاف علينا يا رسول الله ، ونحن ما بين الست مائة إلى السبع مائة ؟ ـ مسلم ـ إيمان ٣٥/ والترمذي ـ قدر ٧/		
٩١		ـــ :	
	« إن كنت صائما فعليك بالغر البيض : ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة » ـ للنسائي وأبي داود والترمذي .		

الصفحة	الحديث	باب	المرجع

أخلاقا » ،وفي مسند الإمام أحمد ١٩٢/٤ ، ١٩٤ برواية : « محاسنكم أخلاقا » .

٢٣٨ **إعمال المصدر :**

« من قُبلة الرجل امرأته الوضوء » ـ موطأ مالك ـ طهارة ٦٦/٦٥

٢٤٦ **حروف الجرّ :**

« من محمد رسول الله ، إلى هرقل عظيم الروم » ـ بخاري ـ بدء الوحي ٦/ ، ومسلم ـ جهاد ٧٤/

٢٦٥ **ـــ :**

« ما أنتم في سواكم من الأمم .. » ـ ترمذي ـ جنة ١٣ ، أحمد ٣٨٦/١ ، ٤٣٨

٢٧١ **ـــ :**

« من حلف على يمين ... » ـ ترمذي ـ نذور ٧/ ، نسائي ـ أيمان ٣٩/ ، مسلم ـ أيمان ١٤/

٢٨٥ **ـــ :**

« يا رُبَّ كاسية في الدنيا ، عارية في الآخرة » ـ بخاري ـ تهجد ١٩/ ، صلاة الليل ٥/

٢٩٨ **ـــ :**

« أقربها باباً » جواباً لمن قال : فإلى أيها أهدي ؟ بخاري ـ أدب ٣٢/ وشفعة ٣/

٣١٠ **القسم :**

« وايمُ الذي نفسي بيده ... » ـ بخاري ـ كتاب الأيمان والنذور ، فتح الباري ٥٢٤/١١ / أبو هريرة

٣١٦ **ـــ :**

« لَيَرِدُ عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني ... » ـ بخاري ـ فتن ١/ ، مسلم ـ فضائل ٢٦/

٣٥٢ **الإضافة :**

« إن أحدكم ليُفتن في قبره مثل أو قريبا من فتنة الدجال » ـ بخاري ـ

الصفحة	الحديث	باب	المرجع

علم /٣٤ ... وفي جامع الأصول ٤٥٠/١١ ـ رواية البخاري : قام رسول الله ﷺ خطيبا ، فذكر فتنة القبر ... وزاد النسائي : « قد أوحى إليّ أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة الدجال ... » ـ مسلم ـ كسوف /١١٢٨ ، مساجد /١٢٣ ،١٢٥

٣٦٢ ـــ :

« لايزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ... » ابن ماجة فتن /٣

٣٦٨ ـــ :

« هل أنتم تاركو لي صاحبي » ؟ بخاري ـ تفسير سورة البقرة والأعراف

٣٧٣ ـــ :

« هل أنتم تاركو لي صاحبي » ؟ بخاري ـ تفسير سورة البقرة والأعراف

٣٨٠ ـــ :

« لخلوفُ فَم الصائِم ... » ـ بخاري صوم ٢ ، ٩ ، مسلم ـ صيام ـ ١٦٢ ، ١٦٤

٣٩١ **التوكيد :**

« فصلّوا جلوساً أجمعين » ـ رواية البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي عن أبي هريرة : « إنما جُعل الإمام ليؤتمّ به ... وإذا صلّى قاعداً فصلُّوا جلوساً أجمعون ... » ، وفي رواية أبي داود : « وإذا صلّى قاعداً فصلُّوا قعوداً أجمعين » .

٤٣١ **البدل :**

« فأذن لها بنفسين : نفَس في الشتاء ، ونفَس في الصيف : ـ بخاري ومسلم والترمذي ، عن أبي هريرة .

٤٣٤ ـــ :

« إن الرجل ليصلي الصلاة .... » ـ أحمد /٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ .

٤٣٩ ـــ :

« اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله ، والسحر ... أخرجه البخاري في ٧٦ كتاب الطب ، ٤٨ باب الشرك والسحر .

الصفحة	الحديث	باب	المرجع

٤٥٠ **عطف النسق :**

« لايبولنَّ أحدُكم في الماء الدائم ، ثم يغتسل منه : ـ بخاري ـ وضوء /٦٨ ، ومسلم ـ طهارة /٩٤ ـ ٩٦ ، وترمذي ـ طهارة /٥١

ـــ :

٤٥٤ « كل شيء بقضاء وقدر ، حتى العجز والكيس » ـ مسلم ـ قدر /١٨ ، موطأ قدر /٤ : « كل شيء بقدر ، حتى العجز والكيس » .

٤٥٩ « اسكن حراء ، فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد » بخاري ـ فضائل الصحابة /٦ ، مسلم ـ فضائل الصحابة /٥ ، ٥١

ـــ :

٤٧٢ « تصدق الرجل من ديناره ... » ـ مسلم ـ زكاة /٧٠ ، نسائي ـ زكاة ٦٤ .

٤٨٥ **النداء :**

« اشتدي أزمة تنفرجي »

٤٨٥ « ثوبي حجر » ـ أي يا حجر ، قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه السلام ، حين فرَّ الحجر بثوبه حين وضعه عليه ، وذهب ليغتسل ...

٤٩٢ « يا عظيماً يرجى لكل عظيم .... » ـ مجمع الزوائد ١٤٨/٢ برواية : ياعظيم ...

٥٦٦ **الاختصاص :**

٥٦٦ « نحن معشر الأنبياء لانورث » ـ بخاري ـ خمس /١ ، فضائل /١٢ نفقات /٣ فرائض /٣

ـــ :

٥٦٨ « فعليه بالصوم » من حديث : « يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج .... » بخاري صوم /١٠ ، ترمذي نكاح /١

٦٠٢ **أبنية الأفعال ومعانيها :**

« من لم يتغَنَّ بالقرآن فليس منا » ـ بخاري توحيد /٤٤ ، وأبو داود والترمذي /٢٠ ، والدارمي صلاة /١٧١ وفضائل القرآن /٣٤ ، وابن حنبل ١٧٢/١ ، ١٧٥ ، ١٧٩

٦٤٢ **أسماء الأفعال والأصوات :**

قوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : « مهيم » ؟ - بخاري نكاح ٧ ، ومناقب الأنصار ٣ ، ٥٠

٦٤٣

بخ بخ ، ذلك مال رابح .

٦٥٢ ـــ :

فقال له رسول الله ﷺ : « كخ كخ » - بخاري - زكاة ٦/ جهاد ١٨٨/ ، الدارمي - زكاة ١٦/

٦٥٥ « عليك بذات الدين ... » في بعض الروايات بخاري نكاح ١٥ ، أبو داود نكاح ٢ ، نسائي نكاح ٦٣ ، ابن ماجه نكاح ٦ ، موطأ نكاح ٢١ ، أحمد ٤٢٨/٢ ، ٨٠/٣

خامساً : فهرس الشواهد من الشعر والرجز

الهمزة المكسورة

٩ ١٨ أنا فذًّا كهم جميعاً فإن أُمْـ ـدَدْ أُبِدْهم ، ولات حين بقاء

غير معروف ٣٠

الباء الساكنة

١٠ ٤٢٨ كهزِّ الرُّدينيّ تحت العجا ج جرى في الأنابيب ثم اضطربْ

أبو دؤاد الإياديّ ٤٤٩

١١ ٥٤٧ راحت وراح كعصا السيساب بنا تميماً يُكشفُ الضبابْ

رؤبة ٥٦٧

الباء المفتوحة

١٢ ٤٧٠ يا هندُ دعوةَ صَبٍّ هائم دنفٍ مُنِيِّ بلطف وإلاَّ مات أو كربا

غير معروف ٤٨٧

١٣ ١٨٢ ألم تعلم مُسَرِّحِيَ القوافي فلاعِيًّا بهنَّ ولا اجتلابا

جرير ٢٣٩

١٤ ١٧٠ سيري أمامُ فإن الأكثرين حصاً الطيبون إذا ما ينسبون أبا

الحطيئة ٢٢٥

١٥ ٢٢٣ تيمَّ القلبَ حبٌّ كالبدر ، لا ، بل فاق حسناً من تيَّم القلبَ حبا

غير معروف ٢٧٧

١٦ ٢٢٢ خلَّى الذنابات شمالاً كثبا وأم أو عال كها أو أقربا

العجاج ٢٧٥

١٧ ١٥ لن يراني ، حتى ترى ، صاحبٌ لي أجتني سخطه ، يشيب الغرابا

غير معروف ٢٣

١٨ ٢٨٣ تالله لا يُحمَدنَّ المرءُ مجتنباً فعلَ الكرام ، وإن فاق الورى حسبا

غير معروف ٣١٨

الباء المكسورة

٥٣	٢٨	أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحتـه	والزم توقّيَ خلط الجد باللعب
			غير معروف ٤١
٥٤	١٧٣	يحابي به الجلد الذي هو حازم	بضربة كفيه الملا نفس راكب
			غير معروف ٢٢٨
٥٥	٥٣١	كليني لهم يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكب
			النابغة الذبياني ٥٥٧
٥٦	٣٦٩	نجوت ، وقد بلّ المراديُّ سيفَه	من ابن أبي ، شيخ الأباطح ، طالب
			معاوية بن أبي سفيان ٣٧٢
٥٧	١٨٤	على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم	فندلاً زُريق المال ندلَ الثعالب
			أعشى همدان أو جرير أو الأحوص ٢٤٢
٥٨	٣٩٩	يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم	أن ليس وصل إذا انحلّت عرى الذنب
			أبو الغريب ٤٠٤
٥٩	١٢٧	كأن صغرى وكبرى من فقاقعها	حصباء دُرٌّ على أرض من الذهب
			أبو نواس ١٨٠
٦٠	٤٢٧	بُدِّلت شيبا قد علا لمتي	بعد شباب حسن معجب
		صاحبته ثُمت فارقته	ليت شبابا زال لم يذهب
			الأسود بن يعفر النهشلي
٦١	١٣٢	فما ظفرت نفس امرئ يبتغي المنى	بأبذل من يحيي جزيل المواهب
			غير معروف ١٨٦
٦٢	٣٧٩	تمتُّ بقربى الزينبين كليهما	إليك ، وقربى خالد وحبيب
			هشام بن معاوية ٣٧٩
٦٣	١٤١	وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه	وما كل مؤتٍ نصحه بلبيب
			أبو الأسود الدؤليّ ١٩٥
٦٤	٥٠٤	حتى استغاثت بأهل الملح ما طعمت	في منزل طعم نوم غير تأويب
			غير معروف ٥٢٥

التاء الساكنة

التاء المفتوحة

التاء المضمومة

التاء المكسورة

الجيم المضمومة

الجيم المكسورة

٨٥	٥٨٤	☆ وطول زجر بحَلٍ وعاجِ ☆	
			رؤبة ٦٦٠

الحاء المفتوحة

٨٦	٤٧٢	يا أيها الربع مبكيا بساحته	كم قد بذلت لمن وافاك أفراحا
			غير معروف ٤٨٨
٨٧	٥٢٦	يا ناق سير عنقا فسيحا	إلى سليمان فنستريحا
			أبو النجم العجلي ٥٤٧

الحاء المضمومة

٨٨	٥٥١	إن قوما منهم عُمير وأشبا	ه عمير ، ومنهم السفاح
		لجديرون بالوفاء إذا قا	ل أخو النجدة : السلاح السلاح ٥٧٤
			أنشدهما الفراء ٥٧٥
٨٩	١٦٦	وما أنا من رزء وإن جلَّ جازع	ولا بسرور بعد موتك فارح
			أشجع بن عمرو السلمي ٢٢٢
٩٠	٣٠٨	أقام ببغداد العراق وشوقه	لأهل دمشق الشام شوق مبرّح
			بعض الطائيين ٣٣٦
٩١	٢٩٧	لئن كانت الدنيا عليّ كما أرى	تباريح من ميّ فللموت أروح
			ذو الرمة ٣٢٥
٩٢	٣٤٢	لزمنا لدن سالتمونا وفاقكم	فلايك منكم للخلاف جنوح
			غير معروف ٣٥٨
٩٣	٥٤٤	يا علقم الخير قد طالت إقامتنا	هل كان منا إلى ذي الغمر تسريح ؟
			أوس بن حجر ٥٦٤

الحاء المكسورة

٩٤ ٤٠٢ حميت حمى تهامة بعد نجد ... وما شيء حميت بمستباح

جرير ٤٠٧

٩٥ ٦٠١ فما أدري وكل الظن ظني ... أمسلمني إلى قومي شراحي

يزيد بن محمد الحارثي ٦٧٦

(وما أدري وظني كل ظن) ... (شراح) أو ابن مخرم الحارثي ٦٧٦

٩٦ ٥٠٨ يالعطّافنا ويالَرياح ... وأبي الحشرج الفتى النفاخ

رواه سيبويه ـ (الوضاح) ٥٢٧

٩٧ ٣٩٠ أخاك أخاك إن من لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

إبراهيم بن هرمة أو مسكين الدارمي ٣٩٦

الخاء المكسورة

٩٨ ١٣٣ أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم ... لؤما وأبيضهم سربال طبَّاخِ

غير معروف ١٨٦

الدال الساكنة

٩٩ ٤٧٨ يا حكم بن المنذر بن الجارود ... أنت الجواد ابن الجواد المحمود

سرادق المجد عليك ممدود

نسب إلى رؤبة أو راجز من بني الحرماز ٤٩٤

الدال المفتوحة

١٠٠ ١٨٠ ما جعل امرأ القومُ سيداً ... إلاّ اعتيادُ الخلق المجَّدَا

غير معروف ٢٣٧

١٠١ ٤١٤ أحب ريَّاما حييت أبدا ... ولا أحب غير ريّا أحدا

غير معروف ٤٣٠

١٠٢ ٢٧٥ بربك هل للصب عندك رأفة ... فيرجوَ بعد اليأس عيشا مجددا ؟

غير معروف ٣٢٤

الدال المضمومة

الدال المكسورة

١٢٧	٥٥٣	أريــد حيــاتــه ويريــد قتلي	عــذيرَك من خليلــك من مُراد
		عمرو بن معد يكرب	٥٧٨
١٢٨	٧٥	في خمس عشرة من جمادى ليلة	لا أستطيع على الفراش رقادي
		غير معروف	١٠٨
١٢٩	٢١٨	فــلا والله لا يلفى أنـــــاسٌ	فتىً حتّـاك يــابنَ أبي زيــاد
		غير معروف	٢٧٣
١٣٠	٦٣	حتى استثاروا فيَّ إحدى الإحـد	ليثـاً هـزبراً ذا سـلاح معتـد
		غير معروف	٨٥
١٣١	٥٥٠	فإياك أنت وعبد المسيح أن تقربا قبلة المسجد	
		جرير	٥٧٤
١٣٢	٦١	وليس يظلمني في أمر غــانيــة	إلاّ لعمرو ومـا عمرو من الأحـد
		غير معروف	٨٤
١٣٣	٥٧٨	قـدني من نصر الجنيبين قــدي	ليس الإمـام بـالشحيح الملحـد
		أبو نخيلة أو حميد الأرقط ، أو أبو مجدلة	٦٥٣
١٣٤	١٢٤	تمنّى رجال أن أموت وإن أمت	فتلك سبيل لست فيها بـأوحـد
		نسب للشافعي خطأ	١٧٦
١٣٥	٢٢١	عممتَهم بـالنــدى حتى غـواتهم	فكنت مالك ذي غيّ وذي رشد
		غير معروف	٢٧٥
١٣٦	٥٢٥	تمنّــاني ليلقـــاني لقيــط	أعـارمِلـك ابنَ صعصعـة بن سعـد
		الأخوص بن شريح أو شريح بن الأخوص ، أو الأحوص	٥٤٦
١٣٧	١٩١	عسى سائل ذو حاجة إن منعتـه	من اليوم سؤلاً أن ييسَّر في غـد
		عديّ بن زيد	٢٤٩
١٣٨	٨٧	نعم الفتى المرّيّ أنت إذا همُ	حضروا لدى الحجرات نار الموقد
		زهير بن أبي سلمى	١٢٨

١٥١ ٢٤٦ لعـــلَّ اللهِ يمكنني عليهـــــا جهـــاراً من زهير أو أسيـــد
خالد بن جعفر هـ ٢٩٥

الراء الساكنة

١٥٢ ٣٠٦ إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومَن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
لبيد ٣٣٥

الراء المفتوحة

١٥٣ ١٥٧ من صـــديـق أو أخي ثقـــة أو عـــدو شـــاحـــط دارا
عديّ بن زيد العباديّ ٢١١
١٥٤ ١٠٣ لقد طرقت رحـال القوم ليلى فـأبعـــد دار مرتحـل مـزارا
غير معروف ١٥٠
١٥٥ ٢١٤ رعتـــه أشهراً وخـلا عليهـــا فطـــار النَّيُّ فيهـــا واُستغـــارا
الراعي ٢٧٠
١٥٦ ٣٧٠ بـــأيّ ، تراهم ، الأرضين حلـوا الـــدّابَران أم عسفـوا الكِفـــارا
أنشده ابن السكيت ٣٧٢
١٥٧ ٣٤ بَصُرَتْ بي قد لاح شيبي فصدَّت فتسلّيت واكتسيت وقـــــارا
غير معروف ٤٨
١٥٨ ٣٥٣ أكلَّ أمرئٍ تحسبين امرأ ونـارٍ تـوقَّـدُ بـالليـل نـارا ؟
أبو دؤاد الإياديّ أو عديّ بن زيد ٤٧١/٣٦٦

١٥٨
مكرر ٤٧١

١٥٩ ١١٦ لم نلـق أخبث يـا فرزدق منكم ليـلا ، وأخبث بـالنهـار نهـارا
جرير ١٦٩
١٦٠ ٢٥١ مـــا لمحبٍّ جلَـــدٌ إن هَجرا ولا حبيب رأفــــــةٌ فيجْبُرا
غير معروف ٢٩٨

١٦١	١١٨	سقيناهُم كأساً سقونا بمثلها	ولكنهم كانوا على الموت أصبرا
		النابغة الجعدي	١٧١
١٦٢	١٢٣	ولم أر قوما مثلَنا خيرَ قومهم	أقلَّ به مِنَّا على قومهم فخرا
		غير معروف	١٧٥
١٦٣	٤١	واعلم ، فعلمُ المرء ينفعه	أن سوف يأتي كلُّ ما قُدرا
		غير معروف	٥٣
١٦٤	١٨١	إذا صحَّ عونُ الخالق المرءَ لم يجد	عسيراً من الآمال إلاَّ ميسَّرا
		غير معروف	٢٣٨
١٦٥	٤٨٥	فيا الغلامان اللذان فرَّا	إياكما أن تكسبانا شرا
		غير معروف	٥٠٣
١٦٦	٤٩٧	إني وأسطار سُطرن سطرا	لقائلٌ : يا نصرُ نصرٌ نصرا
		رؤبة	٥١٧
١٦٧	٢١	بناعاذ عوف وهو باديَ ذلة	لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
		غير معروف	٣٢
١٦٨	٤٣١	قهرناكُمْ حتى الكماةَ فإنكم	لتخشوننا حتى بنينا الأصاغرا
		غير معروف	٤٥٢
١٦٩	٣٦٦	وفاقَ ،كعبُ ،بُجَيْرٍمنقذلكمِنْ	تعجيل تهلكة والخلد في سقرا
		بجير بن زهير بن أبي سلمى	٣٧١
١٧٠	٥١٨	نعى النعاة أمير المؤمنين لنا	يا خير من حج بيت الله واعتمرا
		حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له	وقمت فيه بأمر الله يا عمرا
		جرير	٥٣٤
١٧١	١٩٦	تقول وقد عاليت بالكور فوقها	أيُسقَى فلا يروَى إليَّ ابن أحمرا
		عمرو بن أحمر الباهلي	٢٥٥
١٧٢	٦٠	وقد ظهرت فلا تخفى على أحد	إلاَّ على أحد لا يعرف القمرا
		ذو الرمة	٨٤

الراء المضمومة

١٨٥	٥١١	فهل من خالد إما هلكنا	وهل بالموت يا للناس عارُ ؟
			عديّ بن زيد ٥٢٨
١٨٦	٢٣٣	إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن	عاراً عليك ، ورُبَّ قتلٍ عارُ
١٨٦	٤٠٣	إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن	عاراً عليك ، ورُبَّ قتلٍ عارُ
مكرر			ثابت قطنة ٢٨٤/٤٠٨
١٨٧	٤٧	فإنك لا تبالي بعد حول	أظبيٌ كان أمَّك أم حمار ؟
			ثروان بن فزارة أو خداش بن زهير هـ ٦٥
١٨٨	٢٢٨	ربَّما الجامل المؤبَّل فيهم	وعَناجيج بينهنَّ المهارُ
			أبو دؤاد ٢٧٩و٢٨٨
١٨٩	٤٥٠	إن ابن ورقاء لا تُخشَى بوادره	لكن غوائله في الحرب تنتظر
			زهير ٤٦٧
١٩٠	٥٢٩	يا أسمَ صبراً على ما كان من حدَث	إن الحوادث ملقيٌّ ومنتظر
			نسب إلى لبيب أو أبي زبيد الطائي ٥٥٠ د
١٩١	٢٣١	وطرفَك إمَّا جئتنا فاحبسنَّه	كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
		(إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا	لكي يحسبوا أن الهوى حيث تنظر)
			لبيد العامري أو عمر بن أبي ربيعة ٢٨١
١٩٢	٦٥	فوالله ما ينفكُّ منّا عداوة	ولا منهمُ مادام من نسلنا شَفْر
			غير معروف ٨٨
١٩٣	٤٣٠	إني وقتلي سليكا ثم أعقله	كالثور يضرب لما عافت البقر
			أنس بن مدركة الخثعميّ ٤٥١
١٩٤	٥٤٢	خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا	أواصرنا والرحم بالغيب تذكر
			زهير ٥٤٢
١٩٥	٤٦	علام ملئت الرعب والحربُ لم تَقِدْ	لظاها ، ولم تُستعمل البيضُ والسمر
			غير معروف ٦٥

الراء المكسورة

٢١٧	٥١٦	حتى يقـول النـاسُ ممـا رأوا	يـا عجبـا للميت النـاشر
		الأعشى	٥٣٢
٢١٨	٥٤٠	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره	طريفُ بن مالٍ ليلة الجوع والخصر
		امرؤ القيس	هـ ٥٦١
٢١٩	٥٣٦	مررت بعقب وهو قد ذلّ للعدا	فعدُّوا لقائي لـه خير نـاصر
		غير معروف	٥٦٠
٢٢٠	٢٥٠	دع ذا وعَـدِّ القـولَ في هَرِمٍ	خير البُـداةِ وسيّـد الحَضَر
		زهير	٢٩٧
٢٢١	٥٧٢	سـألتـاني الطـلاق إذ رأتـاني	قـلَّ مـالي ، قـد جئتمـاني بنكر
		ويكأنْ مَنْ يكن لـه نشَبٌ يُحْـ	ـبَبْ ومن يفتقر يعش عيش ضُرِّ
		زيد بن عمرو بن نفيل القرشيّ	٦٤٢
٢٢٢	٥٧٠	ولنعم حشـو الـدرع أنت إذا	دُعيَتْ : نـزالِ ، ولُجَّ في الـذعر
		زهير	هـ ٦٤٠
٢٢٣	٣٠٢	ونـارقُبيل الصبح بـاكرتُ قدحها	حَيـا النّـار قد أوقـدتهـا للمسـافر
		غيرمعروف	٣٣١
٢٢٤	٣٨٠	كم قد ذكرتكِ لو أُجزَى بـذكركمُ	يا أشبهَ الناسِ كلّ الناس بالقمر
		عمر بن أبي ربيعة أو كثير	٣٨٧
٢٢٥	٢٦	قهرت العِدا لا مستعينـاً بعصبـة	ولكن بـأنواع الخـديعـة والمكر
		غير معروف	٣٧
٢٢٦	١١٥	ولفُوكِ أطيب لـو بـذلت لنـا	من مـاء مَـوهبـة على خمر
		غير معروف	١٦٩
٢٢٧	١٠٦	يـامـاأميلح غـزلانـا شـدَنّ لنـا	من هـؤ ليـائكنَّ الضـال والسَّمُرُ
		كامل الثقفيّ أو العرجي أو المجنون أو ذو الرمة	١٥٥
٢٢٨	٢٧٤	بعيشك يـا سلمى ارحمي ذا صبـابـة	أبيَ غير مـا يرضيـك في السرِّ والجهر
		غير معروف	٣١٤

٢٢٩	١٦٠	أزورُ امرأ جمـاً نـوالٌ أعـــدّه	لمن أمَّـه مستكفيا أزمـة الـدهر
		غير معروف	٢١٤
٢٣٠	٣٠٩	إن امرأ خصني عمـداً مـودّتـه	على التنائي لعنَدي غير مكفور
		أبو زبيد الطائي	٣٣٧
٢٣١	٣٥١	ولا الحجـاج عينَيْ بنت مـاء	تُقَلِّب طرفَهـا حـذرَ الصقـور
		إمام بن أقرم النميريّ	٣٦٥
٢٣٢	٤٥٧	بـات يعشّيهـا بعضب بـاتر	بقصـد في أسـوُقِهـا وجـائر
		غير معروف	٤٧٧
٢٣٣	٥١٧	☆ ياريَّها اليوم على مبير ☆	
		غير معروف	٥٣٢
٢٣٤	١١٠	☆ بلال خير الناس وابن الأخير ☆	
		غير معروف	١٦٧

السين الساكنة

٢٣٥	٥٨٣	إذا حملت بـزَّتي على عـــدَسْ	على التي بين الحمـــار والفرسْ
		فما أبالي مَنْ غزا ومَنْ جلَسْ	
		غير معروف	٦٥٩

السين المفتوحة

٢٣٦	١٧	سريعاً يهون الصعبُ عند أولي النُّهى	إذا برجاءٍ صادقٍ قـابلوا البـأسـا
		غير معروف	٢٤
٢٣٧	٤٠٨	قد أصبحتْ بقرقرى كوانسا	فـلا تلُمـه أن ينـام البـائسـا
		رواه سيبويه	٤٢٠
٢٣٨	٢١٩	إن سلمى من بعـد يـأسيَ همّتْ	بوصـال لـو صـحَّ لم يُبـق بـؤسـا
		عَينتْ ليلـــةً فـمـــازلتُ حتى	نصفِها راجياً فعـدتُ يـؤوسـا
		غير معروف	٢٧٤

السين المضمومة

السين المكسورة

الشين المفتوحة

الصاد المكسورة

الضاد المكسورة

الطاء الساكنة

الطاء المفتوحة

الطاء المكسورة

الظاء المفتوحة

العين الساكنة

العين المفتوحة

العين المضمومة

العين المكسورة

٢٨٨ ١٤٢ وإن امرأ لم يَعْنَ إلاّ بصـــالـح لغيرٌ مُهين نفسَـه بـالمطــامـع
غير معروف ١٩٥
٢٨٩ ٢٧٦ بالله ربِّك إلاّ قلتِ صادقةً هل في لقائك للمشغوف من طمع ؟
غير معروف ٣١٤
٢٩٠ ٣٨٥ قد أصبحت أم الخيـار تـدَّعي عليَّ ذنبـــاً كلَّــه لم أصنـع
أبو النجم العجليّ ٣٩٤

الفاء المفتوحة

٢٩١ ٣٦٣ من رصَفٍ نـازع سيـلاً رصفـا حتى تناهَى في صهاريج الصفـا
العجاج ٣٧٠
٢٩٢ ١٢٩ ☆ خالط من سلمى خياشيم وفا ☆
العجاج ١٨٢
٢٩٣ ٤٧٤ ألا يـا فـابكِ تهيـامـا لطيفـا وأذرى الـدمـع تسكابـا وكيفـا
بنت لطيفة أو جداية أو خدام بنت خالد النخعية ٤٨٨

الفاء المضمومة

٢٩٤ ٤٨٠ عمرو الـذي هشم الثريـد لقومـه ورجـال مكـة مُسنتـون عجـافُ
عبد الله بن الزبعري أو مطرود بن كعب الخزاعي أو ابنة هاشم ٤٩٦
٢٩٥ ٣٦٢ تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها كما تضمَّن مـاءَ المـزنــة الرصَفُ
جرير ٣٦٩

الفاء المكسورة

٢٩٦ ٥٩٥ من يثقفَنْ منهم فليس بـــآيبٍ أبـداً ، وقتـل بني قتيبـة شـافي
بنت مرة بن عاهان الحارثي ٦٦٩
٢٩٧ ٥٦٣ ☆ كفَى بالنأي من أسماءَ كافٍ ☆
غير معروف ٦٣١

القاف الساكنة

القاف المضمومة

٣٠٩ ٥٨٦ ☆ إذ لمتي مثل جناح غاقِ ☆

غير معروف ٦٦٣

٣١٠ ٤٧٩ ضربت صدرها إليَّ وقالت : يا عديّاً لقد وقتك الأواقي

مهلهل بن ربيعة ٥٠٢/٤٩٦

٣١١ ٥٣٧ أسعدَ بن مالٍ ألم تعلموا وذو الرأي مهما يقل يصدق

طرفة أو أحد العباديين ٥٦١

٣١٢ ٤٩٤ ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمرَ الطريق

غير معروف ٥١٢

الكاف الساكنة

٣١٣ ٣٢١ وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

عبد المطلب بن هاشم ٣٤٧

٣١٤ ٤٧٧ ☆ يا حكم الوارث عن عبد الملك ☆

رؤبة ٥١٢/٤٧٧

الكاف المفتوحة

٣١٥ ٣٢٢ أنا الفارس الحامي حقيقة والدي وآلي ، فمن يحمي حقيقة آلكا ؟

غير معروف ٣٤٧

٣١٦ ١٩ تُعيرنا أننا عالةٌ ونحن صعاليك أنتم ملوكا

غير معروف ٣١

الكاف المضمومة

٣١٧ ٥٠٥ حتى استغاثت بماء لا رشاء له من الأباطح في حافاته البُرَك

زهير ٥٢٥

٣١٨ ٥٨٨ تعلَّمَنْ ها لعمر الله ذا قسماً

فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك ؟

زهير ٦٦٥

الكاف المكسورة

٣١٩ ٤٧١ يا داربين النقا والحَزْن ما صنعت   يدُالنوى بالأُلَى كانواأهاليك ؟
غير معروف ٤٨٨

اللام الساكنة

٣٢٠ ١٧٧ ضعيف النكايـــة أعـــداءه   يخـــال الفرار يُراخي الأجـلْ
من أبيات سيبويه ٢٣٥
٣٢١ ٥٧٩ ألا إنني أُشربت أسـود حـــالكا   ألا بَجلي من ذا الشراب ألا بجلْ
غير معروف ٦٥٣
٣٢٢ ٣١٥ إن للخير وللشرِّ مـــــــدَى   وكـلا ذلـــك وجـــه وقبـلْ
عبد الله بن الزبعرى ٣٤٣
٣٢٣ ١٥٢ رُبَّ ابن عم لسليمى مشمعـــــل   طباخ ساعات الكَرى زادالكسِلْ
جبار بن جزء بن ضرار ٢٠٢
٣٢٤ ٤٨٨ أيهـــذان كُـلا زاديكمـــا   ودعـــاني واغـلاً فيمن وغَـلْ
غير معروف ٥٠٤
٣٢٥ ٢١١ إن الكريم وأبيـــك يعتمـــل   إن لم يجد يوماً على من يتكل
غير معروف ٢٦٨

اللام المفتوحة

٣٢٦ ٢٩١ لعمري لنعم الفتى مـــالـــك   إذا الحرب أصلت لظاها رجالا
غير معروف ٣٢٢
٣٢٧ ٣٥٦ لـو أن عُصْم عمـايتّين ويـذبل   سمعا حديثك أنـزلا الأوعـالا
غير معروف ٣٦٧
٣٢٨ ١٥٤ الـودُّ أنت المستحقـــة صفـوه   مني وإن لم أرجُ منـــكِ نـوالا
غير معروف ٢٠٣

اللام المضمومة

اللام المكسورة

٣٧٩	٥٣٥	☆ ليس حيٌّ على المنون بخالِ ☆		
			غير معروف	٥٦٠
٣٨٠	٣	وأرسلهـا العِراك ولم يَـذُدهـا	ولم يَشفَق على نغَص الـدِّخـال	
			لبيد	١١
٣٨١	٢٦٤	فقلت : يمين الله أبرح قاعداً	ولوقطعوا رأسي لديك وأوصالي	
			امرؤ القيس	٣٠٦
٣٨٢	٣٤٨	لم يمنع الشَّرْبَ منها غير أن نطقت	حمامة في غصون ذات أو قال	
			أبو قيس بن الأسلت الأوسيّ	٣٦١
٣٨٣	٥٦	ثـلاثـة أنفس وثـلاث ذَوْدٍ	لقد جار الزمان على عيالي	
			الحطيئة	٧٦
٣٨٤	٣٩	إما تريني قد نَحلْتُ ومن يكن	غرضاً لأطراف الأسنة يَنْحلِ	
		فلرُبَّ أبلجَ مثل بعلك بـادنٍ	ضخمٍ على ظهر الجواد مُهَبَّلِ	
			عنترة	٥١
٣٨٥	٤٤٧	وما سلوتك ، لا ، بل زادني شغفاً	هجرٌ وبعدٌ تمادَى لا إلى أجلِ	
			غير معروف	٤٦٦
٣٨٦	١٥٦	فظلَّ طُهاةُ اللحم ما بين مُنْضجٍ	صَفيفَ شواء أو قدير مُعجَّل	
			امرؤ القيس	٢٠٦
٣٨٦ مكرر	٤٠٠	فظلَّ طُهاةُ اللحم ما بين مُنْضجٍ	صَفيفَ شواء أو قدير مُعجَّل	
			امرؤ القيس	٤٠٥
٣٨٧	١٦٥	فياليلة خرس الدجاج شهدتها	ببغدادما كادت عن الصبح تنجلي	
			أنشده الكسائي	٢٢١
٣٨٨	١٤٥	ما أنت بالحكم التُرضَى حكومتُه	ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل	
			الفرذق	١٩٦
٣٨٩	٣٨	وقد أدركتني والحوادث جَمَّةٌ	أسِنَّةُ قومَ لا ضعافٍ ولا عُزلِ	
			حويرثة بن بدر	٥١

الميم الساكنة

الميم المفتوحة

٤١٢	٤١٦	أنــا سيف العشيرة فــاعرفــوني	حُميـداً قـد تـذرَّيتُ السنــامــا	
			حُميد بن بحدل	٤٣٢
٤١٣	٥٣٢	عُـوجي علينـا وارتعي يـافـاطما	أمـا ترينَ الـدمع منيٌّ سـاجمـا ؟	
			هدبة أو زيادة ابن زيد العذريّ	٥٥٩
٤١٤	٤٤٥	سقتــــه الرواعــــد من صَيِّف	وإنْ من خريف فلن يعـدمــا	
			النمر بن تولب	هـ ٤٦٣
٤١٥	١٠٢	وقــال نبيٌّ المسلمين تقــدَّمــوا	وأحبب إلينـا أن تكون المقـدَّمـا	
			عباس بن مرداس	١٥٠
٤١٦	١٦٧	ما الراحم القلب ظلاّمـا وإن ظلمـا	ولا الكريم بمنّـاع وإن حرمــا	
			غير معروف	٢٢٣
٤١٧	١٠٤	جـزى الله عنَّا والجـزاء بفضلـه	ربيعـة خيراً ، مـا أعفَّ وأكرمـا	
			علي بن أبي طالب	١٥٢
٤١٨	٣٩٣	قم قـــائمــــاً ، قم قـــائمـــا	إنــك لا ترجـع إلاَّ ســالمــا	
			غير معروف	٣٩٧
٤١٩	٦٢	إحـدى بَليٍّ ومـا هـام الفؤاد بهـا	إلاَّ السَّفــــاهَ وإلاَّ ذِكْرةً حلُما	
			غير معروف	٨٥
٤٢٠	٤٤٢	يعيش الفتى في الناس إما مشيَّعاً	على الهمِّ أو هلبـاجـة ميتــاغمــا	
			أنشده ابن خالويه	٤٦٢
٤٢١	٢٤٢	☆ لولا كما لخرجت نفساكما ☆		
			رؤبة	٢٩٣
٤٢٢	٥٩٤	يحسَبـه الجـاهـلُ مـالم يعلمـا	شيخــا على كرسِّيــه مُعممَّــا	
			أبو حيان الفقعيّ أو مساور العبسيّ أو العجاج أو عبد بني عبس أو الدبيريّ	٦٦٨
٤٢٣	٤٩٣	إني إذا مـــا حَـــدثٌ ألـمَّــا	أقـول : يـا اللهم يـا اللهمَّــا	
			أبو خراش الهذليّ	٥١١

الميم المضمومة

٤٣٤ ١٨٣ أظلـوم إن مصـــابكم رجـلا أهـــدى السـلامَ تحيَّـــةً ظَلْمُ
الحارث بن خالد المخزوميّ أو العرجيّ ٢٣٩

٤٣٥ ٢٧٩ فـلا وأبي لنـأتيَهـا جميعـــا ولـو كانت بهـــا عرب وروم
عبد الله بن رواحة ٣١٥

٤٣٦ ٤٠٧ ولكني بُليت بـوصـــل قـــوم لهم لحم ومنكرة جســـــــومُ
غير معروف ٤١٨

٤٣٧ ٨٢ وكم قـــد فـــاتني بطـلٌ كميٌّ ويـاسِرُ فتيـــةٍ سمـحٌ هضـومُ
غير معروف ١١٣

٤٣٨ ٤٦٤ إذا هملت عيني لها قال صاحبي : بمثلـك ، هـذا ، لـوعـة وغرامُ
ذو الرمة ٤٨٥

الميم المكسورة

٤٣٩ ٣٠٤ فـإن قريش الحق لم تتبع الهـوى ولن يقبلوا في الله لـومـة لائم
غير معروف ٣٣٤

٤٤٠ ٤١٧ على حالة لو أن في القوم حـاتمـا على جـوده لضنَّ بـالمـاء حـاتمِ
الفرزدق ٤٣٣

٤٤١ ٥٠ ثـلاث مئين للملـوك وفَى بهـا ردائي وجلَّت عن وجوه الأهاتمِ
الفرزدق ٦٩

٤٤٢ ١٧١ ومـا الحرب إلاَّ مـا علمتم وذقتمُ ومـا هو عنهـا بـالحـديث المرجم
زهير ٢٢٦

٤٤٣ ٣١١ وتشرق للقول الـذي قـد أذعتـه كما شرقت صدر القنـاة من الـدم
الأعشى ٣٣٨

٤٤٤ ١٤٩ الشـــــاتمَيْ عرضي ولم أشتمهما والنَّـــــاذرَيْن إذا لم ألْقَهُما دمي
عنترة ١٩٩

٤٤٥ ٩٢ يميناً لنعم السيـدان وجـدتمـا على كل حـال من سحيـل ومبرم
زهير ١٣٥/١٣٤

٤٤٥	٢٦٢	يميناً لنعم السيدان وجدتما	على كل حال من سحيل ومبرم	
			زهير	٣٠٤
٤٤٦	١٣٤	ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيره	منيّ بمنزلة المحب المكرم	
			عنترة	١٨٩
٤٤٧	٥٦٦	☆ ليوم رَوْعٍ أو فَعالِ مَكْرُمِ ☆		
			غير معروف	٦٣٦
٤٤٨	٣٦٨	ولئن حلفتُ على يديك لأحلفَنْ	بيمينِ أصدقَ من يمينك مُقْسم	
			الفرزدق	٣٧١
٤٤٩	٢٢٩	مساويّ يارُبّتَما غارةٍ	شعواء كاللذعة بالميسم	
			ضمرة بن ضمرة النهشليّ	٢٧٩
٤٥٠	٤٠٩	لو قلتَ مافي قومها لم تِيثَم	يَفْضُلها في حسب وميسم	
			حكيم بن معية أو أبو الأسود الحماني	٤٢١
٤٥١	٤٥٨	أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً	فقد عرضَتْ أحناءُ حق فخاصم	
			غير معروف	٤٨١
٤٥١ مكرر	٤٩٥	أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائراً	فقد عرضَتْ أحناءُ حق فخاصم	
			غير معروف	٥١٤
٤٥٢	٤١٢	فألقت قناعاً دونه الشمسُ واتّقَتْ	بأحسن موصولَين : كفٌّ ومعصم	
			غير معروف	٤٢٩
٤٥٣	٢٩٢	لعمري لنعم الحيّ جرَّ عليهمُ	بما لا يواتيهم حصين بن ضمضم	
			زهير	٣٢٢
٤٥٤	٤١٩	وهم ضربوك ذات الرأس حتى	بدت أمُّ الدماغ من العظام	
			غير معروف	٤٣٥
٤٥٥	٤٥٩	أيا ظبية الوعساء بين جلاجل	وبين النقا آأنت أَمْ أُمُّ سالم ؟	
			ذو الرمة	٤٨١
٤٥٦	٦١٢	☆ وقفنا فقلنا : إيهِ عن أم سالم ☆		
			ذو الرمة	٦٨٢

٤٥٧	٥٣٠	يـا دار عبلـة بـالجـواء تكلمي	وعمي صباحـا دار عبلـة واسلمي	
			عنترة	٥٥٣
٤٥٨	٤٠٤	لئن كنت في جُبٍّ ثمانين قـامـة	ورُقِّيتَ أسبــــابَ السماء بسلم	
			الأعشى	٤١٢
٤٥٩	٣٤٤	وَلِيتَ فلم تقطع لدن أن وليتَنـا	قرابـةَ ذي قُربَى ولا حـقَّ مسلم	
			غير معروف	٣٥٩
٤٦٠	٤٥٣	كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ مما	يــزرع الـودَّ في فـؤاد الكريم	
			غير معروف	٤٧٣
٤٦١	٣٣٤	لأجتــــــذبن منهنَّ قلبي تحلُّماً	على حين يستصبين كلَّ حليم	
			غير معروف	٣٥٥
٤٦٢	٣١٠	وإلاَّ أكن كل الشجـاع فـإنني	بضرب الطّلَىَ والهـام حـق عليم	
			الأشتر أو عبد العزيز بن زرارة	٣٣٧
٤٦٣	٤٣٧	حتى خضبت بما تحـدَّر من دمي	أكناف سرجي أو عنـان لجـامي	
			قطريّ بن الفجاءة	٤٥٨
٤٦٤	١٢٠	فهم الأقربــــون من كل خير	وهم الأبعــــدون من كل ذام	
			الكميت	١٧٢
٤٦٥	١٩٠	بــذلنـا مــارن الخطيّ فيهم	وكُـلَّ مهنَّــد ذكرٍ حســام	
		مِنَــا أن ذرَّ قرنُ الشمس حتى	أغـابَ شريــدَهم قتر الظـلام	
			أنشده الكسائي لبعض بني قضاعة	
٤٦٦	٥	لا يركَنَنْ أحـدٌ إلى الإحجـام	يـوم الـوغى متخـوفـاً لحِمام	٢٤٥
			قطريّ بن الفجاءة	١٨
٤٦٧	٤٧٣	☆ يا بؤس للجهل ضرَّاراً لأقوام ☆	النابغة الذبياني	٤٨٨

النون الساكنة

٤٦٨	٦٠٤	أقلي اللـوم عـاذلَ و العتـابَنْ	وقـولي إن أصبت : لقـد أصـابَنْ	
			جرير	٦٨٠/٦٧٩

النون المفتوحة

٤٩٢	٤٨٩	يـــــاذا المخـــوفنـــــا بقتـ	ـــل أبيـــه إذ لالا وحَيْنـــا
		عبيد بن الأبرص	٥٠٨
٤٩٣	٣٥٢	أَبَيْتُنَّ إلاَّ اصطيـــاذَ القلـــوبِ	بـــأعين وجرة حينـــا فحينـــا
		غير معروف	٣٦٥
٤٩٤	٥١٠	يا للرجال ذوي الألباب من نفر	لا يبرح السَّفَـه المردِي لهم دينـا
		غير معروف	٥٢٨
٤٩٥	٤٣٢	جُـودُ يُمنـاك فـاضَ في الخلـق حتى	بـائسٍ دان بـالإسـاءة دينـا
		غير معروف	٤٥٣
٤٩٦	٦٨	☆ وقد رجعوا كحيٍّ واحدينا ☆	
		الكميت بن زيد	٨٨
٤٩٧	٤٥١	ذُعِرتم أجمعـــــــون ومن يليكم	برؤيتنـا وكنـا الظـافرينـا
		غير معروف	٤٦٩
٤٩٨	٥٧٣	يَقُلْنَ ، وقـد تـلاحقت المطـايا	كـذاك القولُ ، إنَّ عليـك عينـا
		جرير	٦٤٧
٤٩٩	١٣١	وإن دعـوتِ إلى جُلَّى ومكرمـة	يوما كراماً من الأقوام فـادعينـا
		بشامة بن حزن النهشليّ	١٨٤
٥٠٠	٢٧٣	والله لن يصلـوا إليـك بجمعهم	حتى أوارى في التراب دفينـــا
		أبو طالب بن عبد المطلب	٣١٤
٥٠١	٣٠٣	إنـا محيُّـوك يـا سلمى فحيينـا	وإن سقيت كرام الناس فاسقينا
		بشامة النهشليّ	٣٣٤
٥٠٢	١٠٠	بسم الإلـــه وبـــه بَـــدِينـــا	ولـــو عبـــدنـــا غيره شَقِينـــا
		فحبذا ربًّا وحبَّ دينا	
		عبد الله بن رواحة	١٤٤
٥٠٣	٥٨٩	فـــأنـزلن سكينـــة علينـــا	وثبت الأقـــدام إن لا قَيْنـــا
		عبد الله بن رواحة أو عامر بن الأكوع	٦٦٥
٥٠٤	٢٦٧	رُقيَّ بعمركم لا تهجرينـــــــا	ومَنِّينـــا المنى ثم امطلينـــا
		عبيد الله بن قيس الرقيات	٣٠٩

النون المضمومة

النون المكسورة

٥١٦	١٧٦	وبعض الحلم عند الجهل للذّلة إذعان	
		غير معروف	٢٣٣
٥١٧	٢٠	ونحن منعنا البحر أن تشربوا به	وقـــد كان منكم مـــاؤه بمكان
		بعض الخوارج	٣١
٥١٨	٨٩	فنعم مَزْكأ مَنْ ضاقت مذاهبه	ونعم مَنْ هـو في سرٍّ وإعـلان
		غير معروف	١٣١
٥١٩	٤٣٥	لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً	بسبـــــــع رَميْن الجمر أم بثمان
		عمر بن أبي ربيعة	٤٥٥
٥٢٠	٢٣٦	فــإن أهلِــكْ فرُبَّ فتىً سيبكي	عليَّ مخضَّبٍ رخص البنـــــان
		جحدر بن مالك	هـ ٢٣٦؛
٥٢٠ مكرر	٢٣٦	فــإن أهلِــكْ فرُبَّ فتىً سيبكي	عليَّ مخضَّبٍ رخص البنـــــان
		حجدر بن مالك	٢٨٧
٥٢١	٢٣٤	ألا رُبَّ مولـودٍ وليس لـه أبٌ	وذي ولـــد لم يلْـــدَه أبـوان
		غير معروف	٢٨٥
٥٢٢	٣١٢	رؤيـة الفكر ما يؤول لـه الأمـ	ـرُ معينٌ على اجتنـاب التـواني
		غير معروف	٣٣٩
٥٢٣	٥١٣	يـا لِأُنـاسٍ أَبَـوْا إلاّ مثـابرة	على التـوغُّـل في بغي وعـدوان
		غير معروف	٥٢٩
٥٢٤	٢٣٩	رُبَّهُ امرأ بـك نـال أمنع عـزة	وغِنىً بُعَيْـدَ خصـاصـة وهـوان
		غير معروف	٢٩٢/٢٨٩
٥٢٥	٣٥٥	لـوأنَّطبيبَالإنسوالجنداويـاالْـ	لَـذي بيَ من عفراء ما شفيـاني
		عروة بن حزام العذريّ	٣٦٦
٥٢٦	٦٠٢	أحب منـــك مـوضـع العَفَنّ	ومــوضــع الإزار والـــوشَحْن
		دهلب بن قُريع	٦٧٧
٥٢٧	١١٧	لأكلــــة من إقـــط بسمن	ألينً مسّـاً في حـوايـا البطن
		من يثربيات قذاذ خُشن	
		غير معروف	١٧٠

٥٢٨	٣٧٣	ولست بمـدركٍ مــافــات مني	بلهفَ ولا بليت ولا لـــــوأنّي
			غير معروف ٣٧٦
٥٢٩	٢٠٧	لاهِ ابنُ عمِّــكَ لا أفضلت في حسب	عني ، ولا أنت ديّاني فتخـزوني
			ذو الإصبع العدواني ٢٦٦
٥٣٠	٥٦٥	بَثينَ الزمي لا ، إنّ لا إن لزمتِه	على كثرة الـواشين ، أيّ مَعُـونِ
			غير معروف ٦٣٦
٥٣١	٥٥٧	قــد جعـل النعــاس يغرنـديني	أدفعـــــه عني ويَسْرنـــــديني
			غير معروف ٦١٠
٥٣٢	٤٣٤	ومــــا أدري إذا يممت أرضـــا	أريـــــــــد الخير أيها يليني
		آلخير الـــذي أنـــا أبتغيـــه	أم الشر الـــذي هـــو يبتغيني
			المثقب العبدي عائذ بن محصن ٤٥٤
٥٣٢ مكرر	٥٦٠	آلخير الـــذي أنـــا أبتغيـــه	أم الشر الـــذي هـــو يبتغيني
			عائذ بن محصن ٦١٥
٥٣٣	٤٤٣	فإمــا أن تكـون أخي بصـدق	فــأعرف منـك غثّي من سميني
		وإلاّ فـــاطرحني واتخـــذني	عــــدواً أتقيـــك وتتقيني
			المثقب العبدي ٤٦٢
٥٣٤	٢٦٥	ألا رُبَّ من تغتشُه لـك نـاصح	ومــؤتمنٍ بــــالغيب غير أمين
			غير معروف ٣٠٧

الهاء الساكنة

٥٣٥	٤٨٢	جــاريــة من قيس بن ثعلبــهْ	كريمــة أخــوالهــا والعصبــهْ
			الأغلب العجليّ ٤٩٩
٥٣٦	٣٧١	فــزججْتُهـــا بمــزَجَّـــةٍ	زجَّ ، القَلُـوصَ ، أبي مَـــزاده
			غير معروف ٣٧٢
٥٣٧	٢٢٦	في كلت رجلَيها سلامَى واحـده	كلتــاهمــا مقرونــة بـزائــدهْ
			غير معروف ٣٥٠

الهاء المضمومة

الهاء المكسورة

الواو الساكنة

الواو المكسورة

الألف اللينة

الياء الساكنة

الياء المفتوحة

٥٩٣ ٢٥ وقـد شفَّني أن لا يـزال يروعني خيالك إما طـارقـا أو مغـاديـا
الأخطل ٣٦

٥٩٤ ١٠٥ ومستبدل من بعد غَضْبَى صريمة فـأحربـه بطـول فقر وأحريـا
أنشداه ابن الأعرابي ١٥٣

٥٩٤ ٥٩٠ ومستبدل من بعد غَضْبَى صريمة فأحربـه من طول فقر وأحريا
أنشده ابن الأعرابي ٦٦٦

٥٩٥ ٤ مـا حُمَّ من مـوتٍ حِمىً واقيـا ولا ترى من أحـد بـاقيـا
غير معروف ١٧

٥٩٦ ٤٧٥ فيـاراكبـا إمَّـا عرضتَ فبلِّغَنْ نداماي من نجران أن لا تلاقيا
عبد يغوث بن وقاص الحارثي ٤٩٠

٥٩٧ ١٩٣ وإني لعَفٌّ الفقر مشترك الغنى سريعٌ إذا لم أرض داري انتقاليا
جريءِ جنانٍ لا أهال من الردى إذاما جعلت السيفَ مِنْ عَنْ شماليا
جرير
٢٥٢

٥٩٨ ٣١٤ كـلانـا غنيٌّ عن أخيـه حيـاتـه ونحن إذا متنـا أشـدُّ تغـانيـا
عبد الله بن جعفر أو المغيرة بن حبناء ٣٤٣/٣٥٠

٥٩٩ ٥٧٤ لتَقْرُبِنَّ قَرَبـاً جُلْـذِيّـا مـا دام فيهنَّ فصيـلٌ حيًّـا

فقد دجا الليلُ فهيًّا هيًّا

ابن ميادة هـ ٦٤٧

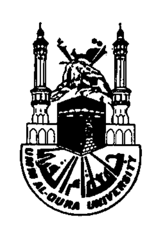
٦٠٠ ٢٠٩ وآسِ سَراة الحيّ حيث لقيتهم ولاتك عن حمل الرِّبـاعة وانيـا
الأعشى ٢٦٧

الياء المكسورة

٦٠١ ٣٧٥ قـال لهـا : هل لـك يـا نـافيِّ ؟ قـالت لـه : مـا أنت بـالمرضيّ
الأغلب العجليّ ٣٧٨



المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة



من التراث الإسلامي
الكتاب السادس

شرح التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الثالث







بسم الله الرحمن الرحيم

٦٢ - باب منع الصرف

(يَمنع صرفَ الاسم ألفُ التأنيث مطلقاً) - أى مقصورةً كانت كحبلى ، أو ممدودةً كحمراء .

(أو مُوازَنةُ مَفاعلَ أو مَفاعيلَ) - كمساجد ومصابيح ، وهو المعبرَّ عنه بالجمع الذى لانظير له فى الآحاد [١] ؛ وأما حَضاجِر [٢] علَماً للضبع فمنقول ، ومفرده قبل النقل : حِضَجْرٌ .

(فى الهيئة) - أى المعتبر كونه على هذه الهيئة ، سواء كان أوله ميماً أم لا ، كدراهم ودنانير ؛ ولابد من تحرك ما بعد الألِف لفظا أو تقديراً كدوابَّ ، ولذا كان عَبالٌ فى جمع عبالَّة [٣] ، على حدّ تمرة وتمْر مصروفاً ، لأن الساكن بعد [٤] الألف فيه لاحظَّ له فى الحركة .

---

(١) ويُعبَّر عنه أيضا بصيغة منتهى الجموع ، وضابطه : كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن .

(٢) فى لسان العرب ـــ حضجر : الحِضَجْرُ : العظيم البطن الواسعه...وحَضاجِر اسم للذكر والأنثى من الضباع ، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه ؛ وحضاجر معرفة ، ولاينصرف فى معرفة ولا نكرة...

(٣) فى اللسان ـــ عبل : وعبَل الشجرَ يَعْبِلُه عَبْلًا حتَّ عنه ورقَه ؛ وألقى عليه عَبالَّته بالتشديد ، أى ثقله ، والتَّخفيف فيها لغة عن اللحيانىّ .

(٤) سقطت من (د) .

(لا بعُروض الكسرة) – نحو : توانٍ وتعازٍ ، الأصل : تَوانُى وتَعازُى ، لأن مصدر تَفاعَل التفاعُل .

(أو ياءَى النسب) – كحوارىّ [١] ، لأن الياء المشدَّدة بزيادتها وعدمها قبل الألف أشبهت تاء التأنيث ، فصُرِف ماهى فيه ، فإن وُجدت الياء قبل ألف الجمع مُنع ، نحو : كراسىّ وبخاتىّ [٢] ، الواحد كرسىّ وبُخْتىّ .

(أو الألف المعوضة من إحداهما تحقيقاً) – نحو : يَمانٍ ، فالألف عوض من إحدى ياءَيه ؛ والأصل : يمنىّ ، وكذلك شآمٍ [٣] .

(أو تقديراً) – نحو شَناح [٤] للطويل ، ورَباع [٥] ، فيقدر أن الأصل : ربَعىّ وشنَحىّ بياء النسب ، ثم حصل التحويل إلى ذلك ، ويدل على ذلك الصرف ، قالوا : رأيت شَناحِيًّا ورَباعِياً ، فهما ونحوهما

---

(١) فى (د ، غ) : كجوارىّ بالجيم المعجمة ؛ وفى المقتضب ٣ / ٣٢٨ : فأما قولك : حوالىّ وحوارىّ فهو حوال وحوار ، فنسب إليه...

(٢) فى المقتضب ٣ / ٣٢٨ : فأما سَرارِىّ وبَخاتىّ وكراسىّ فغير معرف فى معرفة ولا نكرة ، لأن الياء ليست للنسب ، وإنما هى الياء التى كانت فى الواحد فى بختيَّة وكرسىّ...

(٣) فى (د) : شآم .

(٤) فى اللسان – شنح : ورجلُ شنَاح وشناحية طويل ، حذفت الياء من شناح مع التنوين لاجتماع الساكنين ، والشناحىّ الطويل الجسيم من الإبل .

(٥) وفى اللسان ــ ربع : يقال للذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته رَباعٍ ، وللأنثى رباعية بالتخفيف ، وفرس رباعٍ مِثل ثمانٍ بالتخفيف ، وكذلك الحمار والبعير ، والجمع رُبَع .

على مراعاة النسب ، والياء فيهما كهى فى أحمرىّ ؛ ولو كان هذا كأراطٍ [١] لمنع ، لشبهه بما لا ينصرف معرفةً ولا نكرة ، كما منع سراويل [٢] .

وخرج بقوله : موازنة كذا نحو : صياقلة [٣] وموازجة [٤] ، مما دخلت التاء فيه من هذا الجمع ، فيصرف لشبهه حينئذٍ المفردَ نحو : كراهية .

(ويمنع صرفه أيضا عدلُه صفةً) – العدلُ صرفُ لفظ أولَى بالمسمَّى إلى آخرَ ، ومثال ما منعَ [٥] للعدل والصفة : مَثنَى وثُلاث ؛ وهذا قول الخليل وسيبويه ، وقال الفراء : منع للعدل والتعريف بنية ال ، فبامتناعها من الإضافة ، صارت كأنها بأَلْ ، وامتنعت من آل ، لأن فيها تأويل الإضافة وإن لم تُضَفْ . ورُدَّ بجريانها صفةً للنكرات :

---

(١) فى اللسان ــ أرط : الأَرْطَى شجر ينبت بالرمل ، واحدته أرطاة ... وقال سيبويه :أرطاة وأرطى ، وجمع الأَرْطى أراطىَ ، قال : ويُجمع أيضا أراطٍ .

(٢) فى المقتضب ٣ / ٣٢٦ : وكذلك سراويل لا ينصرف عند النحويين فى معرفة ولا نكرة ، لأنها وقعت على مثال من العربية لايدخله الصرف ، نحو : قناديل ودهاليز ... قال فى الحاشية : فى سيبويه ٢ / ١٦ : وأما سراويل فشىء واحد ، وهو أعجمىّ ، أعرب كما أعرب الآجُرّ ، إلَّا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف فى نكرة ولا معرفة .

قال ابن مالكٍ فى ألفيته :

ولسراويلَ بهذا الجمع شَبَهٌ اقتضى عمومَ المنع

(١)

(٣) جمع صيقل وهو شحاذ السيوف .

(٤) فى اللسان : والمَوْزَج الخُفّ – فارسىّ معرّب ، والجمع مَوازِجة ...

(٥) فى (ز) : ومثال العدل والصفة .

« أولى أجنحة مثنى وثلاث [١] » ؛ وقد ثبتت إضافتها ، قال امرؤ القيس [٢] :

(٢) * بمثنى الزّقاق المترعات ، وبالجزُر [٣] *

(أو كصفة أو كعلم) – نحو : مررت بالهندات جُمَع ، وكذلك أخواتها ، فمانِعُها العدلُ وشبه العلمية أو شبه الصفة ، وسيأتى بيان هذا .

(أو كونه صفةً على فعلان ذا فَعْلَى بإجماع) – نحو : سكران وريَّان للمذكر ، وسكرى وريَّا للمؤنث ، فلا خلاف فى منع [٤] هذا ؛ ثم قيل : مُنع للصفة وشبه الألف والنون بألفَى التأنيث ، لعدم دخول التاء [٥] ؛ ولذا لما دخلت صُرِفَ [٦] نحو : سَيفان [٧]

---

(١) فاطر / ١

(٢) ديوانه / ١٣

(٣) صدره :

* يُفاكهنا سعدٌ ويغدو لجمعنا *

يفاكهنا : يمازحنا ، والمترعات : الملأى ، والجزُر : جمع جَزُور وهو البعير أو الناقة المجزورة ... والشاهد فيه إثبات إضافة مثنى فى قوله :

* بمثنى الزِّقاق ... أى زقاق الخمر . *

(٤) فى (غ) : فلا خلاف فى مثل هذا أنه ممنوع .

(٥) أى فى مؤنثه .

(٦) فى (د) : ولذا لما دخلته صرفته .

(٧) السيفان : الرجل الطويل .

وسيفانة ؛ وقيل : مُنع لأن النون بدل من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث ، لقول العرب فى النسبة إلى صنعاء صنعانىّ ، وقولهم فى جمع سكران سكارى ، كما قالوا فى عذراء [١] عذارى . ورُدَّ بأن إبدال النون من الهمزة شاذ ، وبأن فَعلان فَعْلَى مطرد ، وأيضا فسكران للمذكر ، فلا تكون نونه بدل همزة تكون للمؤنث .

(ولازمَ التذكير بخُلف) – نحو : رجل لحيان [٢] ، فمن صرف فلعدم شبه زيادته بألِفَى التأنيث ، إذ لا مؤنث له ، ومن منع فلتقدير فعلَى ، فلو فرضت امرأة لها لحية كبيرة لكان الإلحاق بباب سكران أولى من الإلحاق بباب سَيْفان ، لقلة هذا وسعة ذاك .

(وَصرْفُ سكران وشبهه للاستغناء فيه بفَعلانة عن فَعلَى لغة أسدية) – فتقول بنو أسد : سكرانة وريَّانة وغضبانة ، ويصرفون مذكر هذه ، وكذا يفعلون فيما أشبهها ، لأنها صارت عندهم كندمان [٣] وندمانة ، ونصران ونصرانة ونحوهما . مما لحقت فيه التاء النون ، والعرب مجمعون على صرف ماكان كذلك ، وإن لم يكن على فَعلان بفتح الفاء ، كخُمصان ، وخُمصانة بضم الخاء [٤] .

---

(١) فى (د) : عذرى .

(٢) كبير اللحية .

(٣) من المنادمة ؛ والنصران واحد النصارى .

(٤) وقد جمع المصنف ـــ ابن مالك ـــ ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة فى قوله :

أجِزْ فَعْلَى لِفَعلانا	إذا استثنيت حبلانا
ودَخنانا وسخْنانا	وسَيْفانا وضَحْيانا
وصَوْجانا وعلَّانا	وقشوانا ومَصَّانا =

(ويمنع صرفَ الاسم أيضا وفاقُه الفعلَ فيما يخصُّه) – كما لو سميت با نطلِق واستخرج وضُربَ ، غير مسندة إلى ظاهر أو مضمر . والمراد بما يخص الفعل ، مالا يوجد فى الاسم إلا إن نُقل من الفعل .

(أو هو به أولى) – وهو المعبَّر عنه بالوزن الغالب ، وهو مايوجد فى الاسم والفعل ، وأوله زيادة من زيادة المضارع نحو : يشكر وأفكل ؛ وإنما جعل غالبا فى الفعل ، لدلالة تلك الزيادة على معنى فيه ، بخلاف الاسم .

(من وزن لازم) – احترز من امرىء [1] إذا سمى به على لغة من يُتبع ، فيُصرَف ، لأن وزنه الذى يحصل بالإتباع غير لازم ، فلم يستقر على شبه الفعل ، لأن تلك الحركة تغير [2] صفة الزوال للإتباع ، فلو سُمِّىَ به ، على لغة من يلتزم فتح عينه ، مُنع ، لكون الوزن لازماً حينئذ ، وتُقطع همزته ، وكذا الكلام فى ابنم ، على اللغتين .

(لم يُخرجه إلى شبَه الاسم سكونُ تخفيف) – احترز من رُدَّ وقيلَ ، علَمين [3] فيصرفان ، لكونهما بالإعلال صارا كمُد وقيلَ .

= وموتانـــاً وندمانـــا وأتبعهـــن نصرانـــا

وقد ذيل المرادىّ هذه الأبيات بقوله :

وزد فيهن خَمصانا على لغة ، وأليانا

(١) فى (د) : من امْرَأ .

(٢) فى هذه العبارة شيء من الاضطراب ، فهى فى (د ، ز) : بعرضية الزوال للإتباع ؛ والتحقيق من (غ)اجتهاداً ، لأن المعنى غير واضح تماما فى كلتا العبارتين .

(٣) سقطت من (د) وجاء فى المقتضب ٣٢٤/٣– باب ما كان من فُعل: فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مما يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مخرجاً له إلى مثال الأسماء ،=

(مع وصفيَّة) - كأحمر وأصفر .

(أصلية) - كما مثل ، لا عارضة نحو : مررت برجل أرنب ، أى ذليل ، فيصرف هذا ونحو ، كأربع فى : نسوة أربع ، لعروض الوصفية ، وأصالة الاسمية .

(باقية) - كما سبق .

(أو مغلوبة) - نحو : مررت بأبطح وأجرع ، وأصلهما الوصف ، ثم غلبت الاسمية .

(فيما لا تلحقه هاء التأنيث) - كأحمر وآلَى وألْحَى وأفعل التفضيل .

وخرج ماتلحق [١] التاء ، فيصرف كرجل أُدابر ، وهو الذى يقطع رحمه [٢] ، وكذلك أُباتر ، لأنه تدخله التاء ، فيقولون : امرأة أُدابرة وأُباترة ، وكذلك أرمل ؛ فمذهب الجمهور الصرف لقولهم : أرملة ، وقال الأخفش : لايصرف كأحمر .

وقوله : مع وصفية ، متعلق بالوزن الغالب لا المختص ، فليس

= انصرف فى المعرفة ، لأن المانع له قد فارقه ، وذلك قولك : قد قيل وبيع ورُدَّ وشُدَّ ، لأنه قد خرج إلى مثال فيل وديك ، كما خرج المدغم إلى مثال البرِّ والكرِّ .

(١) فى (د) : مالا تلحقه .

(٢) فى شرح الكافية لابن مالك ٢ / ١٩٨ ، وفى الأشمونى وهمع الهوامع : وأُباتر وهو القاطع رحمه ، وأُدابر وهو الذى لايقبل النصح ؛ والذى فى لسان العرب - بتر : والأُباتر بالضم : الذى يبتر رحمه ويقطعها .... وقيل الأباتر القصير ، وقيل الذى لانسل له ... والأباتر مواضع ....

وفى دبر : ورجل أُدابر ، للذى يقطع رحمه مثل أُباتر ... ورجل أُدابر : لايقبل قول أحد .. وحكاه سيبويه فى الأسماء ... قال الأزهرى : ورجل أُباتر يبتر رحمه فيقطعها .

فى لسانهم مامُنع للوزن المختص والصفة ، بل لم يوجد فى كل وزن غالب ، وإنما وجد فى أفعل خاصة .

(أو مع العلَميّة [١]) – أى مع وصفية ، أو مع العلمية [٢] ، كما لو سميت بضُرب ونحوه مما سبق ، وغيره مما يخص الفعل كضرب أو ضُورب ، غير متحمل ضميراً ، فيمتنع للوزن المختص والعلمية ؛ وأما دُئل ، فيمكن كونه منقولاً من الفعل ، يقال : دأل أى مشى مشية فيها عجلة وضعف ، والعربُ قد تنقل أسماء الأجناس من الفعل نحو : تَنَوُّط [٣] لطائر يُعلق عشَّه تعليقاً محكما يُتعجبُ منه ، وبَقَّم [٤] للصِّبغ المعروف ، أعجمىّ ، وأبطح اسم مكان منقول من الفعل .

---

(١) فى (ز ، غ) : أو مع العلمية وشبهها ، وستأتى هذه البقية فى عبارة مستقلة .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (د) .

(٣) فى لسان العرب ـــ نوط : والتَّنَوُّطُ والتُّنَوِّطُ طائر نحو القارية سواداً تركب عشَّها بين عودين أو على عود واحد ، فتطيل عشها فلا يصل الرجل إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب . وقال أبو على فى البصريات : هو طائر يعلق قشورا من قشور الشجر ويعشش فى أطرافها ، ليحفظه من الحيات والناس والذر .. واحدها : تَنَوُّطة وتُنَوِّطة . قال الأصمعى : إنما سمى تنوُّطا لأنهُ يدَلىِّ خيوطا من شجرة ثم يفرخ فيها .

(٤) وفى لسان العرب ـــ بَقَّم : والبَقَّمُ شجر يُصبغ به ، دخيل معرَّب . الجوهرى : البَقَّمُ صِبغٌ معروف ، وهو العندم .. قال : وليس فى كلامهم اسم على فَعَّل إلَّا خمسة : خَضَّم بن عمرو بن تميم ، وبَقَّم لهذا الصبغ ، وسلَّم : موضع بالشام ، وبذَّر : اسم ماء من مياه العرب ، وعثَّر : موضع ... قال : فإذا سميت به رجلا ، لم ينصرف فى المعرفة للتعريف ووزن الفعل ، وانصرف فى النكرة .

(أو شبهها) – نحو : أجمع وأخواته من ألفاظ التأكيد ، فهى غير منصرفة عنده لوزن الفعل وشبه العلمية .

(وعارِضُ سكون التخفيف كلازمه) – كما لو سميت رجلا بضرب ، ثم خففته بسكون الراء ، فيُصرف عند سيبويه ، كما يصرف قفل ، علماً لرجل ، لأن الأصل الصرف .

(خلافاً لقوم) – فى منعه لعروض التخفيف ، ومنهم المازنى والمبرد وابن السراج .

(وفى يُعْفُر مضموم الياء ، وأُلبُب عَلماً ، خلاف) – فمنعه الأخفش للعلمية ووزن الفعل ، فهو يَعفرُ بفتح الياء كيقتل ، ومنعُه حينئذ اتفاق ، وإنما ضُمَّت الياء إتباعاً ، وهو عارض ، فلا يُعتَدُّ به ؛ وصرفه غيره لذهاب وزن الفعل ، وهو قياس قول سيبويه فى ضرب مخفَّفاً ؛ وحكى أبو زيد أن من قال : يُعفرُ بضم الياء صرف ، وعلى هذا قد يقال : يضعف قول المنع أو يسقط ؛ لكن حكى الفارسىّ فى التذكرة أن الأخفش زعم (١ أن من ضم ياء يَعفُر ويعصُر لم يصرف ؛ وأما ألبُب علَماً فممنوع عند سيبويه للعلمية ووزن الفعل ، فوزنه أفعل ومعناه من ألَبَّ ، ومذهب الأخفش ٢) صرفُه لمباينته الفعلَ بالفك ؛ ورُدَّ بوجود الفك فى الفعل نحو : ارْدُد ولحَحَتْ عينه لصقت من الرمص ؛ وكما لا يؤثر تصحيح استحوذ اتفاقاً ، لا يؤثر فك ألبب .

من (١ ــ ٢) سقط من (ز) .

(ولا يؤثر وزنٌ مستوًى فيه ، وإن نُقل من فعل ، خلافاً لعيسى) – وهو عيسى بن عمر الثقفى شيخ سيبويه ، وشيخ شيخه الخليل ، فيمنع صرف المنقول من الفعلية إلى العلمية ، وإن كان الوزن لا يغلب فى الفعل ، بل يستوى فيه هو والاسم كحجر وجمل ، واستدل بالسماع ؛ قال سحيم اليربوعى :

(٤) أنا ابنُ جَلَا وطلَّاعُ الثنايا ‌ ‌ ‌ متى أضعِ العمامةَ تعرفونى [١]

ومذهب أبى عمرو ويونس والخليل وسيبويه الصرف ، والسماع يشهد له ، قال سيبويه ، وقد ذكر قول عيسى ، وهو خلاف قول العرب : سمعناهم يصرفون الرجل سمى كعسباً [٢] وهو فعلل ، وهو العدو الشديد مع تدانى الخُطا . انتهى . وأما جلا ، فمنقول من جملة ،

---

(١) الشاهد فيه على أن الوزن المشترك بين الاسم والفعل يؤثر فى منع الصرف إن نقل من فعل ، وعليه عيسى بن عمر . والبيت من شواهد سيبويه ٢ / ٧ ــ قال فى أثناء كلام يتضمن ما تقدم : والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل بن يربوع قال : ولا نراه على قول عيسى ، ولكنه على الحكاية ؛ قال الأعلم : الشاهد فى امتناع جلاَ من التنوين ، لأنه نوى فيه الفاعل مضمراً فحكاه لأنه جملة ، ولو جعله اسما مفردا لصرفه ، لأن نظيره فى الأسماء موجود ، وعيسى بن عمر يرى أنه لايصرف شىء من الفعل إذا سمى به ، وافق أسماء الأجناس ، أو لم يوافق ، واحتج بهذا البيت ، وهو عند سيبويه محمول على الحكاية كما تقدم . والمعنى : أنا ابن المشهور بالكرم الذى يقال له : جلاَ ، والثنايا جمع ثنية ، وهى الطريق فى الجبل ، ويقال لكل مضطلع بالشدائد هو طلاع الثنايا ، متى أضع العمامة تعرفونى ، أى إذا حسرت اللثام للكلام ، أعربت عن نفسى فعرفتمونى .

(٢) وهو منقول من كَعْسَبَ : فعلَلَ ، وهو العدوُ الشديد مع تدانى الخطا .

وقوله : خلافاً لعيسى ، راجع إلى مانقل من فعل ، فلم يخالف عيسى فى صرف مالم ينقل فيه من الوزن المستوى فيه كحجر .

(وربما اعتبر تقدير الوصفية فى أجدل وأخيل وأفعى) – فأكثَر العرب يصرفها ، لأنها أسماء كأفكل ، والأجدل : الصقر ، والأخيل : اسم نوع من الطير ، والأفعى اسم نوع من الحيات ، ودليل اسميتها أنها لاتستعمل لغير المذكور ، ولا تقع توابع ؛ لا يقال : صقر أجدل ، ولا طائر أخيل ، ولا حية أفعى ، وبعض العرب جعلها كالصفات فمنعها لتخيّل الوصفيَّة ؛ فأجدل فى معنى شديد ، وأخيل أفعل من الخيلان ، وأفعى فى معنى خبيث [١] ، وهى كصفات خلفت موصوفاتها ووليت العوامل كالأسماء .

(وأُلْغِيَتْ أصالتها فى أبطحَ ونحوه) – كأجرع وأبرق من الصفات التى استعملت كالأسماء ؛ والأبطح المكان المنبطح من الوادى ، والأجرع المكان المستوى [٢] ، والأبرق المكان الذى فيه لونان ؛ فمن راعى الأصل منع ، ومن راعى ما عرض من الاستعمال صرف ؛ والأول هو الوجه .

(ويمنع أيضا مع العلمية زيادتا فعلان فيه) – نحو : حمدان وغيلان .

---

(١) زاد هنا فى (د) : من فعوة السم شدته ، والذى فى همع الهوامع المحقق ١ / ١٠١ : وأفعى معنى خبيث منكر ، وقيل : إنه مشتق من فَوْعة السم ، وهى حرارته ، وأصله أفوع ، ثم قلب فصار أفعى ؛ وهو الموافق لما فى القاموس .

(٢) فى (ز ، غ) : المستدير .

(وفى غيره) – نحو : ذُبيان وعثمان . وشرط ابن عصفور لمنع هذا النوع : أن لا يجمع على فعَالِين ، ولا يصغر على فُعيلين ؛ وقد نص سيبويه على أنك إذا سميت بسرحان منعته ، وهو يجمع على سراحين ويصغر على سريحين .

(أوْ ألف الإلحاق المقصورة) – كأرْطَى [١] علماً ، فيمتنع للعلمية وألف الإلحاق المشبهة لألف التأنيث ، من جهة أنها زائدة ، ليست بدلا من حرف ، ولا تكون فى مثال يصلح لألف التأنيث ؛ وأما ألف الإلحاق الممدودة كعِلباء فلا تشبه ألف التأنيث ، لأن الهمزة بدل من حرف لا يمنع ، وهو الياء [٢] ، بدليل ظهورها فى درحاية [٣] ، ولأنها لاتكون إلا فى مثال لا يصلح لألف التأنيث الممدودة [٤] ؛ وقول ابن عصفور فى الممتع إن ألف الإلحاق المقصورة لا تقدر منقلبة عن حرف متحرك مُخالفٌ لكلام الناس ، وقد وافق على ذلك فى غير الممتع .

---

(١) الأرطَى شجر نَوْره كنور الخلاف ، وثمره كالعنّاب مُرّ ، الواحدة أرطاة .

(٢) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء ، وأصله : علباى .

(٣) فى اللسان ـــ درح : رجل دِرْحاية : كثير اللحم ، قصير سمين ، ضخم البطن لئيم الخلقة ، وهو فِعلاية ملحق بجَعْظارة .

(٤) لأن ألف الإلحاق لاتشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزته منقلبة عن ألف لا عن ياء ، فافترقا فى الحكم ، لأجل افتراقهما فى التقدير . بهذا علل ابن أبى الرّبيع ، ووضح صاحب شرح التصريح ٢ / ٢٢٢ هذا بقوله : إن الحرف إذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة فى صحراء ، فإنها بدل من ألف التأنيث ، وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء .

(أو تركيبٌ يضاهى لحاق هاء التأنيث) – وهو المسمى تركيب المزج ، كبعلبك علماً ، ووجه المضاهاة المنع فى المعرفة والصرف فى النكرة ، وحذف الثانى فى الترخيم كما تحذف تاء التأنيث ، وتصغير صدره ، وبقاء آخره مفتوحاً كما قبلها ، نحو : حضرموت كطليحة ، وحذف الثانى للنسب كما تحذف التاء [١] .

وخرج تركيب الإسناد كتأبط شرًّا ، وتركيب الإضافة كعبد الله ؛ فلا يمنعان مع العلمية ولا دونها .

(أو عدلٌ عن مثال إلى غيره) – وذلك فيما جاء على فُعَل من الأعلام ممنوع الصرف ، حتما كعُمر وزُفَر ، عدلا عن عامر وزافر ، منقولين من الوصفية إلى العلمية ، لغلبة النقل فى الأعلام أو لزومه ، وطريقُ العلم بالعدل سماعُه ممنوعاً حتماً ، فأُدَد غير معدول ، لصرفه لزوماً ، قال سيبويه : العرب تصرف أُدداً ، وهو اسمٌ ، يقال : معد بن عدنان بن أُدد ؛ ووقع فى كلام بعضهم وهم ، إذ نقل عن سيبويه أنه ممنوع ؛ وطُوَى فى لغة من منع غير معدول ، بل مُنع للعلمية وتأنيث البقعة ، بدليل صرفه فى اللغة الأخرى باعتبار المكان ، وما منع للعلمية والعدل ، لايجوز صرفه اختياراً .

(أو عن [٢] مصاحبة الألف واللام إلى المجرد منهما [٣]) –

---

(١) سقطت من (ز) .
(٢) فى بعض نسخ التسهيل : أو من مصاحبة .
(٣) فى بعض نسخ التسهيل وبعض الشروح : منها .

كأمس فى لغة من منع ، عدل به عن الأمس الذى هو معرف النكرة ، فاجتمع فيه العلمية والعدل فمنع ، وكذلك سحر إذا أردته من يوم بعينه ، حقه السَّحر ، فعدل به عنه ، وصُيِّرٍ علماً فامتنع . وقال صدر الأفاضل : هو مبنى على الفتح ، لتضمنه معنى حرف التعريف ، كما بنى أمس فى لغة البناء لذلك .

(أو عجمة شخصية ، مع الزيادة على ثلاثة أحرف) – نحو : إسماعيل وإسحاق ؛ وخرج بالشخصية ذو الجنسية ، وهو ماااستعملته العرب من لغة غيرها نكرة كديباج [١] ، والجمهور [٢] على أنه يكفى فى المنع كون العرب أول مااستعملته لم تستعمله إلاّ علماً ؛ وشرط أبو الحسن الدباج [٣] كونه علماً عند العجم أيضا ، وكلام سيبويه محتمل للوجهين أيضا [٤] ، وعليهما يتخرج قالون فعلى الأول يمنع ، وعلى الثانى يصرف ؛ وقال ابن عصفور : إنه استعمل فى لغة العرب نكرة ، فيصرف فى العلمية [٥] فيها قطعاً ، ولم يثبت ماذكره ، والمعتبر الزيادة على الثلاثة بغير ياء التصغير ، فعُزَير [٦]مصروف ، هكذا قيل ، وفيه بحث .

---

(١) فى (د) : كلجام وديباج .
(٢) فى (د) : والأكثر .
(٣) أبو الحسن على بن جابر بن على ، قرأ النحو على ابن خروف ، وتوفى / ٦٤٦ هـ .
(٤) سقطت من (د) .
(٥) سقطت « فى العلمية » من (د) .
(٦) جاء فى القرآن الكريم مصروفاً ، « وقالت اليهود عزيرٌ ابنُ الله » ـــ التوبة / ٣٠

(أو حركة الوسط على رأى) – نحو : كحَل [١] اسم رجل ، فمنهم من يمنعه تنزيلاً للحركة فى الوسط منزلة الحرف الرابع ، كما فعل ذلك [٢] فى الثلاثى المؤنث كما سيأتى ، والأكثر على الصرف فيما نحن فيه .

(فإن تجردت العجمة منهما) – أى من الزيادة ، على ماسبق ذكره ، ومن حركة الوسط .

(تعين الصرفُ ، خلافاً لمن أجاز الوجهين) – وذلك نحو : نوح ولوط ، فالجمهور على تحتم الصرف ، وأجاز المنع عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجانى ، وهو ضعيف ، فلم يحفظ المنع إلا فى مثل : جور [٣] وماه مما انضم إلى العجمة والعلمية فيه التأنيث .

(ويمنع مع العلمية أيضا تأنيث بالهاء) – سواء علَم المذكر كطلحة ، والمؤنث كعائشة .

(أو بالتعليق على مؤنث) – كسعاد وزينب .

(فإن [٤] سمى مذكر بمؤنث مجرد) – أى من الهاء .

---

(١) فى (د ، ز) : كجل بالجيم المعجمة ، وقد مثل لها فى الهمع ١ / ١٠٤ بشتَر ولَمكَ اسم رجل ؛ قال فى الحاشية : شتَر اسم قلعة من أعمال أرَّان ، إقليم بأذربيجان ، وفى اللسان : لَمكَ أبو نوح ، ولامك جده ...

(٢) سقطت من (د) .

(٣) ضبطها فى (ز) بضم الجيم المعجمة ، وتشديد الراء وفتحها ، وفى معجم البلدان : وجُور مدينة بفارس ، بينها وبين شيراز عشرون فرسخا ؛والماه بالفارسية : أى بلد كان .

من (٤ – ١) بالصفحة التالية سقط من (ز) .

(فمنعه مشروط بزيادة على الثلاثة لفظا) – كسعاد وزينب [١] علَمىْ رجلين ، فيمنعان للعلمية والتأنيث ، كحالهما علمى مؤنث . وخرج نحو : شَمْس وقدَم [٢] علَمىْ رجلين ، فلا يمنعان عند البصريين ، وخالف فيهما الفراء وثعلب فمنَعا ، وفى الثانى ابن خروف .

(أو تقديراً كاللفظ) – نحو : جَيَل فى جَيْأل ، وهو علَم للضبع [٣] ، فإذا سميت به مذكراً منعته للعلمية والتأنيث ، كما كان علماً للضبع ، والحرف الرابع مقدر كالملفوظ به ، إذ يجوز النطق به ، وهذا بخلاف كتِف علَم مذكر ، فإنه يُصرف ، وإن كانت تاء التأنيث اللاحقة له فى التصغير فى معنى الرابع المقدر ، ولذا امتنع علَمَ مؤنث ، لأن اللفظ بها متعذر عند التكبير ، وكذا عند التصغير ، بعد تعليقه على المذكر .

(وبعدم سبق تذكيرٍ انْفرَدَ به) – فإن سبق التأنيثَ تذكيرٌ انفرد به صُرِف ، كدلال اسم رجل ، فهو من أسماء النساء ، لكن سبق التأنِيثَ فيه تذكير منفرد ، إذ هو قبل التسمية به مصدر مذكر ،

---

(١) من (٤) بالصفحة السابقة إلى (١)سقط من (ز) .

(٢) فى (د) : وعدم ؛ ومثل لهما فى همع الهوامع بكتف وشمس ، وقال : « بخلاف الثلاثى ، فإنه يصرف على الأصح مطلقا ، سواء تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس ، اسمى رجل».

(٣) أى الأنثى ، ويقال للذكر ضبعان .

فإن لم ينفرد التذكير السابق ، بل كان فى الاسم التذكير والتأنيث كظلوم ، فإنه يقع بهذا اللفظ قبل التسمية على المذكر والمؤنث ، فلا يحتم صرفه ؛ وهذا ليس قولَ البصريين ، وإنما هو للكوفيين ، قالوا : إن سميت بظلوم ونحوه ، فنويت أنك سميت بوصف المذكر ، صرفت ؛ وظلوم ونحوه عند البصريين كدلال ونحوه .

(محقَّقاً) – كدلال ووصال ، فإن سبق التذكير بانفراد محقق فيهما .

(أو مقدَّراً) – كحائض وطامث ، فيصرف علَم مذكر ، لسبق التذكير تقديراً ، إذ المعنى : شخص حائض أو طامث ، بدليل أنهم إذا صغروا لم يأتوا بالتاء ، فهما ونحوهما أسماء مذكرة فلا منع ، خلافا للكوفيين .

(وبعدم احتياج مؤنثه إلى تأويل لا يلزم) – فإن احتاج مؤنثه إلى تأويل ، فإن كان غير لازم ، انصرف نحو : جَنوب ؛ فتصرفه علم مذكر ، وكذلك دَبُور وشمال ، لأن تأنيثها يحتاج إلى تأويل ، وهو أنها أوصاف جرت على الريح ، وهى مؤنثة ، ولكن هذا التأويل غير لازم ، فبعض العرب يجعلها أسماء مؤنثات ، ولا يلحظ معنى الصفة ، وحينئذ يكون التأويل لازماً ، وعلى هذا يمتنع علم مذكر .

والحاصل أن ماكان اسما على لغة ، وصفة على لغة ، ففيه الصرف وتركه ، علَم مذكر ، كجنوب ونحوه .

(وبعدم غلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر) – فإن غلب

قبل العلمية فى المذكر صرف ، كذراع علَم رجل ، فهو مؤنث ، ولكن غلب فى علمية المذكر ، ووصف المذكر به ، قالوا : ثوب ذراع ، أى قصير . قال الخضراوى (١) : ولم يَحْكِ أحد فى التسمية بذراع عدم الصرف .

(وربما ألغى التأنيث فيما قلَّ استعماله فى المذكر) — وذلك نحو : كراع علم مذكر ، فهو من الأسماء الغالبة فى المؤنث ، فالقياس يحتم منعه لقلة استعماله ، ولكن من العرب من يصرفه تشبيها بذراع ؛ وقال المصنف : إن ذراعاً وكراعاً استعملا بالتذكير والتأنيث ، ففيهما (٢ اسمَىْ مذكر ، الصرف وتركه ، قال : وهو الأكثر ، وكذلك كل شيء استعمل بالتذكير والتأنيث ٢) ؛ وقد سبق عن ابن هشام الخضراوى مايخالف بعض هذا ، وحكى الأصمعى تذكير الكراع ، والذراع .

(فإن كان علم المؤنث ثنائيا) — كيد ودم .

(أو ثلاثيا ساكن الحشو وضعاً) — كهند ، وكأن يسمى بفخذ ثم يسكن تخفيفاً .

(أو إعلالاً) — كدار أصله دوَر ، تحركت الواو وانفتح ماقبلها فقلبت ألفاً .

---

(١) هو محمد بن يحي بن هشام الخضراوى ، ويعرف بابن البرذعى ، مات بتونس / ٦٤٦ هـ .

(٢ — ٢) سقط من (ز) .

(غير مصغر) – فإن صُغِّر وفيه التاء تحتم المنع نحو : يُدَية وهُنيدة فى يد وهند ، فإن لم توجد التاء لم يتحتم كحرب وناب اسمين لامرأة ، يُصغَّران (١) فيقال : حُرَيب ونُييب .

(ففيه وجهان) – الصرف وتركه ؛ وفى البسيط ، فى يد ونحوه أنه مصروف بلا خلاف ؛ وماذكره المصنف من جواز الوجهين فى المسألة هو قول الجمهور ؛ وذهب الزجاج ومن أخذ بقوله إلى أنه لا يجوز الصرف ، ونقل عن الأخفش أيضا ؛ ووجه الصرف أن خفة البناء بسكون الوسط قاومت إحدى العلتين ؛ وحكى النحويون الصرف عن العرب ، قول حاجب بن حبيب الأسدى :

(٥) أعلنتُ فى حب جُمْلٍ أىَّ إعلان وقد بدا شأنُها من بعد كتمان (٢)

(أجودهما المنع) – وهذا قول سيبويه والجماعة ، وقال الفارسىّ : الصرف أفصح ، قال الخضراوى : لا أعرف أحدا قال هذا قبله ، وهو غلط . انتهى . والمنع هو الأكثر فى كلام العرب ، وهو القياس ، لتحقق المانع .

---

(١) فى (د) : لم يُصغَّرا .

(٢) فى المفضليات ص ٧٢٠ : حاجب بن حبيب الأسدى ؛ كذا قال الضبى ، وقال غير الضبى : أحد بنى الصُّباح ، قال الطوسى : صُباح قبيلة من ضبة ؛ ولم يرفعه الضبى فى النسب ، ورفعه غيره فقال : هو حاجب بن حبيب بن خالد بن قيس بن المضلّل ؛ والبيت أول قصيدة له ص ٧٢٤ – والشاهد صرف جُمل فى قوله : فى حب جُملٍ ...

(إلا أن يكون الثلاثى أعجميا فيتعين منعه) - كحمص وماه فيتحتم المنع عند الجمهور ، لمقاومة العجمة خفة الوزن بسكون الوسط ، وقال بعض النحويين هو كهند ، فيرجح فيه المنع ، ويجوز الصرف ، ولم يجعل للعجمة أثراً .

(وكذا إن تحرك ثانيه لفظا) - كقدَم اسم امرأة ، فيتحتم منعه لتنزل حركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، بدليل قولهم فى جَمَزى : جَمزىّ ، بحذف ألف التأنيث ، كحذفها من حُبارَى ، وتجويزهم فى حُبْلَى حُبْلىّ وحُبْلوى . وخرج بقوله : لفظاً ، دار [1] ونحوه ، وقد سبق حكمه .

(خلافا لابن الأنبارىّ فى كونه ذا وجهين) - كهند ، فلم يعبأ بحركة الوسطِ ، وقال : الثلاثى خفيف ، فتقاوم خفته إحدى العلتين ، على أن فى البسيط أن قدم ممنوع الصرف باتفاق .

(وكذا إن كان مذكر الأصل) - نحو : زيد اسم امرأة ، فيتحتم منعه ، لخروجه من الباب الأخف إلى الباب الأثقل ، وهو التأنيث ، وهذا بخلاف تسمية المذكر بشمس ونحوه ، وقد سبق حكمه .

(خلافا لعيسى فى تجويز صرفه) - والمنع مذهب سيبويه وجمهور البصريين والفراء وثعلب ؛ وفى الشرح المنسوب للصفار ، أنه لا خلاف فى المنع ، وهو وهم ، فبالصرف قال مع عيسى أبو زيد

---

(١) فى (ز) : دارا ونحوه .

الأنصارى والجرمى والمبرد ، وحكى عن يونس . ووجهه النظر إلى أن له حال خفة ، وهى تذكيره قبل التأنيث ، فإذا صُرِف شمس لامرأة ، وهو مؤنث فى الحالين ، فهذا أَوْلَى .

(ولا اعتدادَ فى منع الصرف بكون العلَم مجهولَ الأصل) – كسبَأ فى رأى ، حكى الرؤاسىّ عن أبى عمرو ، أنه قال : لم أُجرِ سبأ ، لأنى لست أدرى ماهو ؟ قال الفراء : قد ذهب مذهباً ، لأن العَرب إذا سمت بالاسم المجهول ، تركت إجراءه ؛ سمعت [1] أبا السفاح السلولىّ يقول : هذا أبو صعْرورَ قد جاء ، فلم يُجْرِهِ ، لأنه ليس من عادتهم التسمية به . والصّعرور شبيه بالصمغ .

(أو مختوماً بنون أصلية تلى ألفا زائدة) – نحو سنان وبنان .

(خلافاً للفراء فى المسألتين) – ومذهب البصريين فيهما تحتم الصرف ؛ وماحكى عن أبى عمرو ، المشهور عنه غيره ، وهو إنما منع صرف سبأ للعلمية وتأنيث القبيلة ؛ وتوجيه المنع بتشبيه [2] المجهول بالأعجمى ، وتشبيه [2] النون الأصلية بعد الألف الزائدة بالنون الزائدة ضعيف .

(ولا اكتراث بإبدال ما لولاه وجب منع الصرف) – فلو أبدلت من همزة أراق هاء ، ثم سميت به منعته للعلمية ووزن الفعل ، ولم

---

(١) فى (ز) : سمع .

(٢) فى (د) : بشبه ... وشبه .

تبال بإبدال الهمزة ؛ وكذا لو قلت : أصيلال باللام بدل النون فى أصيلان وسميت به ، فيَمتنع للعلمية وزيادة الألف واللام المبدلة من النون .

وفى نسخة عليها خط [(١)] المصنِّف : وجب الصرف [(٢)] ، ومثاله أن تسمى بحنان بإبدال النون من الهمزة فى حِنَّاءٍ ، فيصرف كما لو كان بالهمزة ، لأن النون غير زائدة فيه .

(**فصـــل**) : (صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعه مبنيان على المعنى ، فإن كان أباً أو حيًّا أو مكانا أو لفظا أو نحوه [(٣)] صُرِف) – كمعد وقريش وبدر ، ونحو : كتب زيداً وأجاده ، أى كتب هذا اللفظ [(٤)] ، وهذا الصرف إنما هو حيث لا يتحقق مقتَضٍ [(٥)] للمنع غير التأنيث المعنوى ؛ فمثل تغلب ، مراداً به الحىّ ممنوعٌ للعلمية ووزن الفعل .

(وإن كان أما أو قبيلة أو بقعة أو كلمة أو سورة لم يُصرف) – نحو : سَلُولٍ [(٦)] مما لأبٍ وأم ، فإن أردت به الأم منعت ؛ ونحو :

---

(١) من نسخ التسهيل .

(٢) بدل قوله : وجب منع الصرف .

(٣) سقطت من (د ، غ).

(٤) أى لفظ « زيد » .

(٥) فى (ز ، غ) : فقضى المنع .

(٦) فى (د) : نحو : سَدوس وسَلول .

مجوس ويهود ، مراداً بهما القبيلة ؛ ونحو فارس وعمان ؛ ونحو : هذا إن كتب زينب [١] أجادها ، يعنى الكلمة ؛ ونحو : قرأت نوحَ وهودَ ، والمانع فيها كلها التأنيث والعلمية .

(وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحىّ أو المكان) — كمجوس ويهود علَمين ، ويستعملان بمعنى الجمع نحو : مجوسىّ ومجوس ، ويهودىّ ويهود ، كرومىّ وروم ؛ ونحو: دمشق ، ونحو : أدد ، ونحو : بدر .

(وقد تسمى القبيلة باسم الأب) — نحو : تميم هو اسم الأب ، سميت به القبيلة .

(والحىّ باسم الأم) — نحو : باهلة ، هو اسم للأم سمى به الحىّ .

(فيوصفان بابن وبنت) — نحو : تميم بن مر ، وبنت مر ، وباهلة بن أعصر ، وبنت أعصر .

(وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث ، فلا يمنع من الصرف) . نحو : جاءت تميم ، أى قبيلة تميم .

(وكذا قرأت هوداً ونحوه ، إن نويت إضافة السورة) — فلا يمنع « هوداً » من الصرف حينئذ ، لنية إضافة السورة ، وإن كان لولا هذه النية ممنوعاً ، لأنه يقصد به حينئذ السورة كما سبق .

---

(١) فى (د) : زيداً .

(**فصـــل**) : (مامُنع صرفُه دون علمية مُنع معها) – كأحمر وسكران وأُخَر ومثنى ومساجد وحبلى وحمراء ؛ فيَمنع الأوَل وزن الفعل والعلمية ، والثانى هى وزيادة الألف والنون ، والثالث والرابع يأتى الكلام عليهما ، ويَمنع النوعَ الخامس ، العلمية وشبه العجمة ، وأما النوع السادس ، فكحاله فى أن التأنيث اللازم كافٍ . ووهم الجزولىّ فى جعله حمراء ممنوعاً للصفة والتأنيث ، وحواء ، علَمَ امرأة ، ممنوعاً للعلمية والتأنيث .

(وبعدها أيضا ، إن لم يكن أفعَلَ تفضيل مجرداً من « من ») – أى وبعد العلمية تمنع كلها ؛ فإذا نكرت شيئا مما ذكر بعد التسمية به كان ممنوعاً أيضاً . أما أحمر وبابه ، فلوزن الفعل وشبهه أصلَه ، لأنه نكرة مثله ، وشبه العلة علة ؛ وهذا مذهب سيبويه ، والسماع يشهَد له ؛ قال أبو زيد : قلت للهذلىّ : كيف تقول للرجل ، له عشرون عبداً ، كلهم اسمه أحمر ؟ فقال : له عشرون أحمرَ . فقلت : كيف تقول ؟ إذا كان يقال لهم : أحمد [١] ؟ فقال : له عشرون أحمداً [٢] . فأجرى أحمد ، ولم يجر أحمر ، وسيأتى الخلاف فى المسألة .

وأفعل الذى للمفاضلة ، إن سميت به خالياً من من ، ثم نكّرته صرفته ، قولاً واحداً ، لعدم شَبَهِهِ أصلَه ، وإن كان بمن ، ثم نكّرته

---

(١) فى (ز ، غ) : إذا كان فيهم أحمد .

(٢) فى (غ) : أحمد .

منعته ، قولاً واحداً ؛ وأما باب سكران ، فيمتنع بعد التنكير ، عند سيبويه ، للزيادة وشبهه ، خلافا للأخفش فى صرفه ؛ وكذا يمنع أخر بعد التنكير عند سيبويه ، للعدل وشبهه أصله ، ومثنى وبابه كذلك ، وسيأتى الخلاف فيه . وأما باب مساجد ، فيمتنع لشبهه أصله ؛ هذا قول سيبويه ، ويأتى الخلاف فيه ؛ وأما حبلى وحمراء ، فيمنعان لوجود التأنيث اللازم .

(خلافاً للأخفش فى [1] مركب تركيب حضرموت ، مختومٍ بمثلِ مفاعل أو مفاعيل) — كأن يُسمَّى بعبد مساجد أو عبد دنانير ، مركباً تركيبَ مزج ، كحضرموت .

(أو بذى ألف التأنيث) — أى أو مختوماً بذى ألف التأنيث نحو : عبد بُشرى أو عبد حمراء ، علَمين مركبين ، كحضرموت ؛ فإذا سميت بشىء من ذلك منعته للتركيب والعلمية ؛ فإذا نكرته صرفته عند الأخفش والجمهور ، لزوال العلمية ، فلم يبق إلا التركيب ، وهو لايمنع ، ومااختاره المصنف من المنع قول ضعيف .

(وله فى أحد قوليه ، وللمبرد فى نحو : هوازن وشراحيل وأحمر) — فمذهب الأخفش فى أحد قوليه الصرف فى الثلاثة منكرة بعد التسمية ، وهو قول المبرد ؛ والصحيح المنع ؛ وفى أحمر ونحوه قولان آخران ، أحدهما قاله الفارسى فى بعض كتبه ، أنه يجوز الوجهان ،

---

(١) زاد هنا فى (ز) وفى النسخة المحققة من التسهيل : فى معدول العدد ؛ ولم يمثل لها الشارح .

والثانى قاله الفراء وابن الأنبارى ، إن سمى رجل أحمر بأحمر لم يُجْرَ بعد التنكير ، وإلاَّ أُجرى بعده ، وكذا الكلام فى أسود ونحوه .

(وما لم يمنع إلاَّ مع العلمية ، صرف منكَّراً بإجماع) – كعثمانٍ آخر ، وأحمدٍ آخر ، وعمرٍ آخر ، وأرطىً آخر ، ومعدى كربٍ آخر ، وإبراهيمٍ آخر ، وطلحةٍ آخر ؛ وسبب الصرف زوال إحدى العلتين ، وهى العلمية ، فلم يبق إلاَّ مالا يستقل بالمنع ، وقيل : زال فى عمر العلتان ، لزوال العدل بزوال العلمية ، فإنه لم يُعدَل إلاَّ علماً ، وفيه نظر ظاهر .

(**فصــل**) : (ينون فى غير النصب ماآخره ياءٌ تلى كسرةً من الممنوع الصرف) – ثبت هذا الفصل فى نسخة البهاء الرقى – وغير النصب الرفع والجر نحو : جاءنى جوارٍ ، ومررت بجوارٍ ، ودخل فى كلامه ماكان جمعاً كجوارٍ ، أو مصغراً كأُعَيْمٍ (١) ، أو فعلا سمى به نحو : يغز (٢) ، ولاينون فى النصب ، بل يفتح بغير تنوين ؛ وإنما قال : من الممنوع ، لأن هذا التنوين هو تنوين العوض لا الصرف ، كما سبق فى فصل التنوين .

(ويحكم للعلم منه عند يونس بحكم الصحيح ، إلاَّ فى ظهور الرفع) – فإذا سميت بجوارٍ ، قلت عند يونس : هذا جوارى ، بإثبات

---

(١) تصغير أعمى .

(٢) مثل له فى الهمع بقوله : كيَغْزٍ وَيْرمٍ .

الياء وإسقاط التنوين ، ومررت بجوارىَ ، مفتوح الياء بلا تنوين ، كما يقول هو وغيره : رأيت جوارىَ ، وهو أيضا قول أبى زيد وعيسى والكسائى والبغداديين ، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه يبقى على ماكان قبل العلمية ، وكذا الخلاف فى أُعَيم ويغز علمين ؛ واحتج يونس لمذهبه بقول الشاعر :

(٦) * قد عجبت منى ومن يُعَيْليا * (١)

ورُدَّ بأنه من جعل المعتل كالصحيح للضرورة . وقوله : للعلَمِ منه ، يخرج النكرة ، فلا يفعل يونس فيها ذلك ، بل هو فيها كغيره ، وكذا من ذكر معه من القائلين بقوله ؛ ووقع للفارسىّ وهم فى ذلك ، فنقل عنهم فى النكرة أيضا ، ماقالوه فى العلم .

(فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق) — نحو : صحارِى مخففاً من صحارِىَ ، ثم تقلب الياء ألفاً ، فتقول : صحارَى ، فيمنع لكونه مثل سكارَى .

---

(١) البيت للفرزدق ، وعجزه :

* لما رأتنى خلقاً مقلوليا *

وقد احتج به يونس على قوله : إن العلم المنقوص يجوز إظهار فتحه فى حال الجر . والبيت من شواهد سيبويه ؛ قال الأعلم : الشاهد فى إجراء يُعَيْلى على الأصل ضرورة ، وهو تصغير يَعْلِي ، اسم رجل . والمقْلولى الذى يتقلّى على فراشه حزنا ، أى يتململ ، والمقلولى أيضاً : المنتصب القائم ؛ ولم ينون يُعَيْلى ، لأنه لاينصرف للعلمية ووزن الفعل كيُبَيْطر .

(**فصـل** [١]) : (قد يضاف صدر المركب) – أى الذى سبق فى الباب ، وهو المركب تركيب مزج .

(فيتأثر بالعوامل) – أى [٢] الصدر ، فتقول : هذا حضرُموتٍ ، ورأيت حضرَموتٍ ، ومررت بحضرِموتٍ ؛ وفى قوله : قد ، إشارة إلى القلة .

(مالم يعتل) – فإن اعتل الصدر ، لم يتأثر بالعوامل [٢] حينئذ ، أى لم يظهر تأثره ، فتقول على إعراب المتضايفين : هذا معدِى كَربٍ ، ورأيت معدِى كربٍ ، ومررت بمعدِى كربٍ ، بسكون الياء ، رفعا ونصبا وجرًّا ، لِشبهها بوقوعها لفظا وخطابا دردبيس [٣] ؛ وكذا تسكن الياء إذا ركبت ، وإن كان آخر الصدر حقه الفتح ؛ وفى البسيط : إن كان آخر الأول ياء ، جاز فتحها على الأصل ، ومنهم من يسكن ، وهو الأكثر ؛ وفى شرح سيبويه للصفار ، وقد ذكر الإضافة ، ذكر الفتح فى النصب والتسكين .

(وللعجز حينئذ) – أى حين إذ يضاف [٤] .

(ماله لو كان مفرداً) – أى من الصرف وتركه ؛ فموت ، من حضرموت ، مصروف ، وهرمز ، من رام هرمز ، ممنوع .

---

(١) سقط هذا الفصل بأكمله من (د) ومن بعض نسخ التسهيل .

من (٢ ــ ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى (غ) : دربيس ؛ والدردبيس : الداهية والشيخ والعجوز الفانية وخرزة للحب .

(٤) فى (ز) : أى حين إذ تضيف .

(وقد لا يصرف كرب ، مضافاً إليه معدى) – فإذا ثلث : هذا معدى كرب ، فعند سيبويه والفارسى ، أن كرب معرب غير منصرف ، لكونه علماً مؤنثا ، ويحتمل كون الفتحة للتركيب ، وقد أجاز السيرافى الوجهين ؛ وفى كل منهما شيء ، أما الأول ، فلثبوت تنوين كرب ، وأما الثانى ، فلقلة التركيب فى هذا .

(وقد يبنى هذا المركب تشبيها بخمسةَ عشرَ) – فيقال : هذا بعلَبكَّ ، بفتح اللام والكاف ، وإذا فتحت ، لك فى معدى كرب فتح الباء ، وبقيت الياء ساكنة ، وقد سبق مافى البسيط ، وفيه أيضا أن البناء ليس مطرداً فى هذا النوع عند عامة النحويين البصريين والكوفيين ، وقد قال سيبويه : ونحو ذلك من كلامهم كثير ، أشار إلى تركيب البناء ، ومن النحويين من يجوز ذلك . انتهى .

(**فصل**) : (العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على أُخَر مقابل آخرين) – فإذا قلت : مررت بهِند ونساء أخر ، فكان حقه من جهة أنه [1] أفعل تفضيل ، كما هو قول الأكثرين ، أو مشبها بأفعل التفضيل ، كما هو قول الأخفش ، أن يكون بالألف واللام ، لأن أفعل التفضيل ، إنما يثنى ويجمع عند عدم الإضافة إذا كان بألْ ، فلما عومل معاملة مافيه ألْ فى التثنية والجمع ، ولم يعامل معاملة المجرد فى الإفراد ، قيل : عُدل به عن الألف واللام ، فمنع الصرف للصفة والعدل .

---

(١) فى (د) : كونه .

واحترز بقوله : مقابل ... من أُخَر مقابل آخِرين ، بكسر الخاء ، وهو جمع أخرى بمعنى آخِرة تأنيث آخِر ، بكسر الخاء ، فإنه مصروف ، لأنه غير معدول .

(وعلى موازن فُعالِ ومفعل ، من عشرة وخمسة ، فدونها سماعاً ، وما بينهما قياساً ، وفاقا للكوفيين) — وفى بعض النسخ : (والزجاج)، وفى بعضها : (وعلى موازن فُعال ومفعل ، مِن عشرة وواحد إلى خمسة ، ولا يقاس عليها إلى التسعة ، خلافاً للكوفيين) [(١)] — فوافق الكوفيين فى النسخة الأولى ، وخالفهم فى الثانية ؛ ومذهب البصريين عدم القياس فى اللفظين [(٢)] ، ومذهب الكوفيين القياس فيهما ؛ وفصل بعضهم ، فقاس على المسموع من فُعال ، واقتصر فى مفعل على السماع لقلته . وقد ثبت السماع فى اللفظين من واحد إلى عشرة ، حكى الشيبانى : مَوْحَد إلى مَعْشَر ، وحكى أبو حاتم وابن السكيت : أُحاد إلى عُشار .

(ولا يجوز صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء ، خلافاً للفراء) — قال الفراء ، بناء على مذهبه : إنها امتنعت للعدل والتعريف ، بنية اَلْ ، ومن جعلها نكرة ، وذهب بها إلى الأسماء ، أجراها بقول العرب : ادخلوا ثلاث ثلاث ، وثلاثا ثلاثا ؛ قال : ووجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة ، لأنها مصروفة ، أى معدولة . انتهى . ولا يعرف البصريون هذا .

---

(١) فى هذه العبارة خلاف بين النسخ ، على ما يوضح الشارح .

(٢) فعال ومفعل .

(ولا مسمّى بها ، خلافاً لأبى على وابن برهان) – وهو قول الأخفش والجرمى ، والجمهور على المنع للعلمية والعدل .

(ولا منكرة ، بعد التسمية بها ، خلافا لبعضهم [١]) – هو مروىّ عن الأخفش ، واختلف عن أبى على ، فنقل عنه النحاس الصرف ، وغيره المنع ، وهو قول الجمهور ، لشبهه أصله ، لأنه صار نكرة ، كما كان قبل التسمية .

(والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية فى فُعَل توكيداً) – أى والعدل المانع مع ماذكر ، وذلك فى جُمعَ وكُتَع وبُصَع وبُتَع ، ثم قيل : عدلت عن فُعْل ، لأن قياس جَمْع أجمع وجمعاء : جُمْع ، كحُمْر فى أحمر وحمراء ، وهو قول الأخفش والسيرافى ، واختاره ابن عصفور ، وقيل : عن جمعاوات ، لأن ماجمع مذكره بالواو والنون ، قياس مؤنثه الجمع بالألف والتاء ، وهو اختيار المصنف ؛ وأما شبه العلمية فيها ، فمن حيث جمع مذكرها بالواو والنون ، وأن تعريفَها بغير أداة لفظية ، بل بنية الإضافة ، وهو اختيار ابن عصفور والمصنف ؛ وقيل : تعريفها بالعلمية ؛ ورُدَّ بأنها جمع ، والجموع لا تكون أعلاما ؛ وأما شبه الصفة فيها ، فمن [٢] حيث إن المذكر على أفعل والمؤنث على فعلاء ، ونظير منع العدل وشبه الصفة [٢] ماذهب إليه الجمهور فى مثنَى وبابه منكراً

---

(١) فى إحدى نسخ التسهيل ، كتب فوقها بين السطور : خلافاً لسيبويه ، وفى هامش إحدى النسخ : وفاقا لسيبويه .

من (٢ ـــ ٢) سقط من (د) .

بعد التسمية ، من أن المنع للعدل وشَبهِه أصلَه .

(ومع العلمية فى سحَر الملازم للظرفية) — وهو المراد من يوم بعينه ، فلا ينصرف ، بل يلزم الظرفية ، ولا ينصرف للعلمية والعدل ؛ وقيل : له ولشبه العلمية ، من حيث تعرَّف بغير أداة ملفوظ بها ، بل بنية اَلْ ، وهو اختيار ابن عصفور ، وقد سبق أنه [1] قيل : إنه مبنى .

(وفيما سمى به من المعدولات المذكورة) — وذلك أُخر وفُعال ومفعل فى العدد ، وفُعَل فى التوكيد ؛ فإذا سميت بشىء من هذه ، منع للعلمية والعدل ؛ وقد نص سيبويه على منع آخر مُسَمًّى به ، للعلمية وكونه لفظ المعدول . وفى البسيط ، عن الأخفش والكوفيين ، أنه يصرف لزوال العدل بالعلمية ، وقد سبق الخلاف فى صرف فُعال ومفعل فى التسمية بهما ، وأن الجمهور على المنع ، وأما فعل فى التوكيد ، فمذهب سيبويه منعه فى التسمية به ، وفى البسيط صرفه عن الأخفش .

(ومن فُعل المخصوص بالنداء) — نحو : فُسَق وخُبَث ، عدلا عن فاسق وخبيث ، وكذا لُكَع ، عدل فيه عن لاكع ، فإن سميت بها منعت للعلمية وبقاء لفظ المعدول ؛ ونقل ابن بابشاذ ، عن الأخفش الصرف ، وإليه ذهب ابن السيد ؛ وحكى أبو عبيدة أنه يقال للفرس الذكر : لكع ، وللأنثى لكعة ، قال ابن السراج والسيرافى : هذا ينصرف فى المعرفة ، لأنه ليس المعدول الذى يقال فيه للمؤنثة لكاع ، بل هو كحطمة .

---

(١) سقطتا من (ز) .

(وفى فُعَل المعدول عن فاعل علَماً) - أى وفيما سمى به من المعدولات ، وفى فُعَل ... وخرج بالمعدول غيره ، كاسم الجنس نحو : صُرَد ، والصفة كحُطَم ، والمصدر كهُدَى ، والجمع كغُرف ، وبقوله : عن فاعل ، المعدول عن غيره ، كأُخر وجُمَع ، وبعلَم ، المعدول عن فاعل فى النداء كفُسَق ، إلا أنه يرد عليه ثُعَل [١] فإنه كعُمر فى المنع للعلمية والعدل ، وليس معدولا عن فاعل بل عن أفعل ؛ لكن الغالب فيما سمع من هذا النوع ، العدل عن فاعل .

(وطريق العلم به سماعه غير مصروف ، عارياً من سائر الموانع) - أى وطريق العلم بفُعَل المعدول علَماً ، أن يُسمع ممنُوع الصرف ، وليس فيه مايمنع مع العلمية ، من تأنيث ونحوه ؛ فإن سمع مصروفاً ، فلا عدل ، كأدد ، وإن وجد مايمنع مع العلمية غير العدل فكذلك ، كطُوَى فى لغة المنع ، إذ فيه مع العلمية تأنيث البقعة .

(وفى حكمه عند تميم فَعالِ معدولاً علَماً لمؤنث ، كرقاش) - فرقاش وبابه كحذام ، وهو مقصور على السماع ، كباب عمر ، ممنوع عند سيبويه للعلمية والعدل ، فرقاش عن راقشة ، وحذام عن حاذمة ، وذلك لأن الغالب فى الأعلام أو اللازم فيها النقل ، فيقدر

---

(١) فى (د ، ز) : ثغل بالغين المعجمة ، ولم أجد هذه المادة فى لسان العرب ، والذى فيه وثُعالة وثُعَل ، كلتاهما الأنثى من الثعالب ، وبنو ثُعل بطن ، وليس بمعدول ، إذ لو كان معدولًا لم يُصرف .

وفى الصحاح : وثُعَل أبو حىّ من طيىء ، وهو ثُعَل بن عمرو أخو نبهان ، وهم الذين عناهم امرؤ القيس بقوله :

رُبَّ رامٍ من بنى ثُعَلٍ مخرجٍ كفَّيه من سُتُرِه

عدول فعال عن فاعل علَماً ، وفاء بما تستحقه الأعلام ، كما فعل فى باب عمر ؛ وقال المبرد : باب رقاش ممنوع للعلمية والتأنيث فيقتضى الارتجال ، وهو خلاف مااستقر أو غلب فى الأعلام .

وخرج بمعدول خلافه كالمصدر نحو ذهاب ، والصفة كجواد ، وما بينه وبين مفرده التاء كسحاب ، وغير ذلك من الأسماء كجناح ، فهذا كله يصرف علماً مذكراً ، إذ ليس فيه غير العلمية .

(ويبنيه الحجازيون كسراً) - فأجروه مجرى فعال ، اسم فعل لشبهه به وزنا وعدلا وتعريفا وتأنيثا .

(ويوافقهم أكثر تميم فيما لامه راء) - فيبنونه على الكسر ، كما يفعل الحجازيون فيه وفى غيره كسفار لماء ، وحضار لكوكب ، وهما مؤنثان ، كأنهما للماءة والكوكبة ؛ وإنما قال : أكثر ، لأن بعض تميم تعرفه كحذام ، وإنما كسروا الراء ليتوصلوا إلى ماهو مذهبهم ، وهو الإمالة .

(واتفقوا على كسر فَعال أمراً) - أى اتفق الحجازيون والتميميون على بناء ذلك وما يذكر معه على الكَسر نحو : نزال وحذار ودراك ، ولم يتفق على ذلك العرب ، فبنو أسد يبنون هذا على الفتح كما سيأتى ، فيقولون : نزالَ .

(أو مصدراً) - نحو : حماد ويسار وماحدّه السماع .

(أو حالاً) - نحو : بدَادِ بمعنى متبددة فى قول الجعدىّ :

(٨) — وذكرتُ من لبن المحلَّق شربةً والخيلُ تعدو بالصعيد بدَادِ[١]

قال السيرافى : بداد فى موضع الحال .

(أو صفة جارية مجرى الأعلام) — نحو : حلَاقِ للمنية ، وكَرارِ للخرزة ، تأخذ بها النساء أزواجهن ، يقلن : ياكرار كُرِّيه ، إن أقبل فسُرِّيه ، وإن أدبر فضرِّيه .

(أو ملازمة للنداء) — كقولهم : يافَساقِ وياخَباثِ .

(وكلها معدول [٢] عن مؤنث) — أى من فعَالِ أمراً إلى الملازم للنداء ، وذلك لأنه لم يجىء العدل فى فعَالِ عن مذكر ، ونص المبرد على أن فعَالِ فى الأمر معدول [٣] عن فعل الأمر ،

---

(١) استشهد به سيبويه جـ ٢ صـ ٣٩ على أن بداد مصدر معدول مؤنث ، قال الأعلم :

بداد اسم للتبدد ، معدول عن مؤنث ، كأنه سمى التبدد بدة ، ثم عدلها إلى بداد ؛ وفى ابن يعيش ٤ / ٥٤ أى بدداً بمعنى متبدِّدة ، فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل ؛ واستشهد به الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٧٣ على أن بداد وصف مؤنث معدول عن متبددة أى متفرقة فهو حال . والمحلَّق سمة إبل بنى زرارة .

والصعيد وجه الأرض ، وروى : بالصِّفاح موضع . ونسب البيت فى سيبويه للنابغة الجعدى — ديوانه / ٢٤١ — ونسبه الأعلم للجعدى ، ثم قال : ويروى لعوف ابن عطية بن الخَرِع ، قال : وله ديوان صغير عندى ؛ وفى معجم شواهد العربية نسبه مع هذين لحسان بن ثابت — ديوانه / ١٠٨

(٢) فى (د) : معدول بها .

من (٣ — ٣) سقط من (د ، غ) .

وحماد ويسارونحوهما معدولة عن [-٣] مصدر مؤنث معرفة ، وإن كانوا لم يستعملوا ذلك المصدر فى كلامهم ، كما أن ملاقيح جمع مفرد لم يستعملوه ، وكذا بدَادِ معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالبدة أو البادة [١] ، وحلاق وبابه معدول عن صفات غلبت فصارت كالنابغة ، ولِذا لايتبع شيء منها موصوفها ، لأنها بغلبتها أشبهت الأعلام ؛ وفسَاقِ معدول عن فاسقة ؛ قال الخضراوى : إن نزال عند سيبويه علم معرفة على الجنس ، وكل ماعدل مبنيا فهو معرفة ، قال : ويرى سيبويه أن هذه الأشياء بنيت حملاً على نزَالِ ، ونزال بنى حملا على الفعل .

(فإن سمى ببعضها مذكر فهو كعناق) — فإذا سميت رجلاً بنزال وباقى أخواته إلى فساقِ قلت : هذا فَساقُ ، ومررت بِفَساقَ ، معربا إعراب مالا ينصرف ، وكذا الباقى كما تفعل بعناق علم مذكر ، ولا تبنيه على الكسر ، لأنه مذكر حينئذ ، ولا يجيء . فعال معدولاً عن مذكر ؛ وأجاز بناءه على الكسر ابن بابشاذ .

(وقد يُجعَل كصباحٍ) — فيعرب منصرفاً ؛ ولعل المصنف ألحق ذلك فى نزال وأخواته بما ذكره سيبويه فى رقاش ، قال سيبويه : ومن العرب من يصرف رقاش ، [٢] إذا سمى به مذكر ، فإنه سمى رجلا بصباح . انتهى . والمشهور [٣] منعه ، ولا يبنى على الكسر [-٣]

---

(١) فى (ز ، غ) : كالباده أو المباده ، والتحقيق موافق لما جاء عن الأعلم فى شرح الشاهد السابق .

(٢) سقطت من (د) .

من (٣ — ٣) سقط من (ز ، غ) .

(وإن سمى به مؤنث فهو كرقاش على المذهبين ، وفتح [١] فعال أمراً ، لغة أسدية) – فتبنيه على الكسر على لغة الحجاز ، وتعربه كما لاينصرف عند تميم ، وإن كان آخره راءً فعلى ماتقدم أيضا ، وذلك نحو : نزال وحذار ، وكذا باقى ماسبق من فعال .

(**فصــل**) : (يصرف مصغراً مالا يصرف مكبراً) – وهو مازال بتصغيره سبب منعه ، كعمير تصغير عمر ، وسحير مصغر سحر ، لزوال العدل ، فلم يعدلا إلا مكبرين ؛ وكذا شُمير [٢] وعُلَيق [٣] وسُريحين [٤] وجنيدل [٥] ، زال بالتصغير سبب منعها .

(إن لم يكن مؤنثاً) – كسعاد ونحوه ، فيمنع مصغراً كما يمنع مكبراً ، لتحقق السبب فى الحالين .

(أو أعجمياً) – كبريهيم وسميعيل ، أو أبيره وأسيمع ، عند من يرى تصغيرهما كذلك ، فيمنعان فى التصغير كالتكبير ، وكذا ماأشبهها ، فهذا فى غير مصغر الترخيم ، وأما مافيه كبريه وسميع فالصرف .

(أو مركباً) – كبعلبك ومعد يكرب ، فيمنعان هما ونحوهما فى الحالين .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) وجاء بها فى (د) بعد الشرح .

(٢) تصغير شمَّر .

(٣) تصغير عَلْقَى ، وهو نبت يكون واحداً وجمعاً .

(٤) تصغير سرحان .

(٥) تصغير جندل .

(أو مضارعاً لفعلاء مكبراً ومصغراً) – كسكران ، فتقول فى تصغيره سُكيران ، كما تقول فى تصغير حمراء حُميراء ، فلا يصرف سكران مصغراً ، كما لا يصرف مكبراً . وخرج سرحان ونحوه علماً ، فيقال فى تصغيره سُريحين ، فيصرف فى التصغير ، لعدم المضارعة المذكورة ، ويمنع وهو علم فى التكبير ، للمضارعة إذ لا يدخله حينئذ تاء التأنيث ، كما لايدخل حمراء ونحوه .

(أو ذا شبه بالفعل المضارع ، سابقٍ للتصغير) – كتغلب ويشكر ، فيمنعان هما وغيرهما فى التصغير أيضا لبقاء علة المنع . واحترز بالمضارع من نحو شمّر وضرب مبنيا للمفعول ، فيصرفان هما وما أشبههما فى التصغير ، لزوال وزن الفعل منه .

(أو عارضٍ فيه) – نحو : أخادل علماً ، وتصغيره أخيدل ، فيمنع مكبراً للعلمية وشبه العجمة ، ومصغراً للعلمية ووزن الفعل ، إذ صار نحو أبيطر .

(وقد يكمل موجب المنع فى التصغير ، فيمنع مصغرا ماصرف مكبراً) – نحو : تَحْلِيءِ علماً ، فيصغر على تُحَيْلِء ، فيمنع فى التصغير فقط ، لوجود وزن الفعل فيه مع العلمية ، والموجود فى التكبير العلمية وحدها ؛ وكذا يتحتم منع هند مصغرة ، إذ يقال : هنيدة ، والتاء تحتم المنع ، وفى التكبير لاتاء ، فجاز فيه الوجهان . فقوله : فيمنع ، محمول على ماتجدد له المنع أو تحتم . والتَّحْلِيءُ بالكَسرِ : ماأفسده السكين من الجلد إذا قشره ، تقول منه : حَلِيء

الأديم [١] حلأً بالتحريك ، إذا صار فيه التَّحْلِىء .

(**فصـــل**) : (يُصرف مالا ينصرف للتناسب) – نحو : « سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً [٢] » ، صرف سلاسل لصرف أغلال وسعير .

(أو للضرورة) – كقوله :

(٩) فأتاها أُحَيمرٌ كأخى السهم بعضبٍ [٣] فقال : كونى عقيراً [٤]

(وإن كان أفعلَ تفضيل ، خلافاً لمن استثناه) – وهم الكوفيون ، قالوا : لا يصرف « أفعل من » للضرورة ، لأن منعه من التنوين لأجل مِنْ ، فلا يُجمع بينهما ، وأما البصريون فمنعوه للوزن والصفة كأحمر ، ولذا لما ذهب الوزن نوِّن ، وإن كان معه مِنْ نحو : خيرٌ من زيد ، وشرٌّ منه .

(ويُمنع صرفُ المنصرف اضطراراً) – وهو قول الأخفش

---

(١) زاد هنا فى (ز) : مثل حَلِمَ .

(٢) الإنسان / ٤ : « إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالا وسعيرا » ، بصرف سلاسلٍ فى قراءة .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) فى الأشمونى مع الصبان ٣ / ٢٧٤ : وأتاها ؛ قال : قاله أمية بن أبى الصلت الثقفىّ ، والضمير فى أتاها يرجع إلى ناقة صالح ، عليه السلام ، وأراد بأحيمر الذى عقر الناقة ، واسمه قدار بن سالف ، وفيه الشاهد ، حيث نوَّنه للضرورة ، مع كونه مستحقّاً للمنع . وقوله : كأخى السهم ، أى كمثل السهم ، والعضب : السيف . وكونى : خطاب للناقة ، وعقيرا خبر كان .

والفارسىّ ، وقال به الكوفيون ، إلا أبا موسى [١] الحامض ، وهو الصحيح ، وقد كثر السماع به ، ومنه قول العباس بن مرداس :

(١٠) فما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ فى مجمع [٢]

(خلافاً لأكثر البصريين) - والحامض من شيوخ الكوفيين .

(لا اختياراً ، خلافاً لقوم) - منهم أحمد بن يحيى ، أنشد شعراً فيه منع ماينصرف ، فقيل له : هذا موضوع ، لأن فيه منع المنصرف ، فقال : هذا جائز فى الكلام ، فكيف فى الشعر ؟

(وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة) - حكى الأخفش أن من العرب من يصرف فى الكلام جميع مالا ينصرف ، قال : وكأنها لغة الشعراء ، جرت ألسنتهم فى الكلام على مايضطرون إليه فى الشعر .

(والأعرف قصر ذلك على نحو : « سلاسل وقوارير [٣] ») - حكى الأخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهى ، قال : سمعت ذلك منهم ، وسببه جمعهم له جمع سلامة نحو : صواحبات [٤] ، فأشبه بذلك الآحاد .

---

(١) فى (د ، غ) : إلا موسى الحامض ؛ وهو أبو موسى الحامض ، سليمان بن محمد ، ولقب بالحامض لشراسته ، لازم ثعلبا زهاء أربعين حولا ، ثم خلفه بعد موته ؛ توفى ببغداد / ٣٠٥ هـ .

(٢) الشاهد فى مرداس حيث منعه للضرورة ، وهو اسم مصروف .

(٣) الإنسان ١٥ ، ١٦ : « وأكواب كانت قواريرا . قوارير من فضة » .

(٤) فى (ز) : صاحبات .

٦٣ – باب التسمية بلفظ كائن ماكان

أى بلفظ أى لفظ ؛ وجعل الفارسىّ ما فى قولهم : لأضربنه كائناً ماكان ، مصدرية ، وكان صلتها ، وهى مرفوعة بكائن ، وكلاهما على التمام ، والتقدير : كائنا كونه ؛ وقيل : كائن من الناقصة ، وكان ناقصة أيضا ، وما موصولة ، استعملت لمن يعقل فى المثال ، كما استعملت له فى : لاسيما زيد ، وفى كائن ضمير هو اسمها ، وما خبرها ، وفى كان ضمير ما ، وخبرها محذوف ، أى كائنا الشخص الذى كان هو إياه ؛ ويجوز كون ما نكرة موصوفة بكان ، وهى تامة ، وما خبر كائن ، والتقدير : لأضربنه كائنا بصفة الوجود مطلقاً ، من غير نظر إلى حال دون حال ، ولعل هذا أولى من المذكورين قبله .

(لما سمى به من لفظ يتضمن إسناداً) – نحو : تأبط شراً ، وزيد قائم .

(أو عملاً) – نحو : قائم أبواه [١] .

(أو إتباعاً) – نحو : زيد وعمرو ورجل عاقل .

(أو تركيبَ حرفين) – نحو : كأنما ، ولعل ، فاللام عندهم زائدة .

(أو حرف واسم) – نحو : يازيد ، وأنت ، فهو مركب من الضمير وتاء الخطاب .

---

(١) فى (د ، غ) : قائم أبوه ؛ وسيأتى ما يعضد التحقيق .

(أو حرف وفعل) - نحو : هلم ، مجرداً عن ضمير .

(ماكان له قبل التسمية) - فإن كان مما يحكى حكى ، نحو ماعدا مامثل به للعمل والإتباع ؛ وإن كان مما يعرب أعرب ، نحو مامثل به لهما ، فتقول : هذا زيدٌ قائم ، ورأيت زيدٌ قائم ، ومررت بزيدٌ قائم ، فلا يتأثر اللفظ بالعوامل ، وكذا باقيها ؛ وتقول : هذا قائمٌ أبواه ، ومررت بقائمٍ أبواه ، ورأيت قائماً أبواه ، فيتغير قائم بحسب العوامل ، ويبقى معموله بحاله ؛ وكذا يعرب ماتضمن إعراباً ، ويتبعه مايليه فى الإعراب .

(ولا يضاف ولا يصغر) - لأن المذكور إما جملة أو شبهها ، والجملة لا يصح إضافتها ولا تصغيرها ، فكذا ماشبه بها ؛ وكذلك لايثنى المذكور ولا يجمع .

(والمعطوف بحرف دون متبوع ، كالجملة) - فيحكى كما تحكى ، فلو سميت بنحو : وزيد ، مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، حكيته فقلت : قام وزيدٌ ، ورأيت وزيدٌ ، ومررت بوزيدٌ .

([١] ويعرب ماسوى ذلك) - كزيد وقام ، مجرداً عن ضمير وإنَّ [١] .

(فإن كان مثنى أو مجموعاً على حدِّه) - وهو ماأعرب من المجموع [٢] بالواو رفعاً .

من (١ - ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (غ) .

(أو جاريا مجرى أحدهما) – فالجارى مجرى المثنى كاثنين وثنتين ، والجارى مجرى المجموع على المثنى ، كعشرين وبابه .

(مطلقاً) – أخرج مايجرى كذلك بقيد نحو : كلا وكلتا ، فلا يجريان مجرى المثنى فى الأشهر ، إلاَّ مضافين إلى مضمر .

(أعرب بما كان له قبل التسمية) – فلو سميت بزيدَين أو زيِدين ، لكان الأول بالألف رفعا ، والثانى بالواو ، وكان الجر والنصب فيهما بالياء ؛ ولو سميت بكلا وكلتا ، أعربا تقديراً كالمقصور .

(أو جعل المثنى وموافقه كعمرانَ) – فتلزمهما الألف ، ويعربان على النون ، إعراب مالا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون .

(والمجموع وموافقه ، كغسلين) – فتلزمهما الياء ، ويعربان على النون منصرفاً نحو : هذا زَيِدينٌ ، ورأيت زَيِدِيناً ، ومررت بزَيِدِينٍ . وكذا عشرون ونحوه ، وقلبت الواو ياءً لأنه لايوجد مفرد آخره واو زيدت بعدها نون ؛ وزيتون نونه أصلية .

(أو هارون)[1] – فتلزمه الواو ، ويعرب على النون غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ، فليس فى المفرد العربى ماهو كذلك ؛ وذكر السيرافى وجهاً رابعاً ، قال : إنه صح عن العرب ، وهو لزوم الواو ، وفتح النون ، لكنه [2] نادر ؛ وقد قالوا : هذا ياسمونَ البر ، ورأيت ياسمونَ

---

(١) زاد قبلها فى النسخة المحققة من التسهيل : (أو حمدون) ، ولم تثبت بالنسخ الثلاث ، وحكمه كحكم زيدون .

من (٢ ــ ٢ بالصفحة التالية) سقط من (د) .

البر ، ومررت بياسمونَ البر ، بالواو وفتح النون -٢) فى الأحوال الثلاثة ؛ ولم يذكر سيبويه إلا الوجهين الأولين ؛ وكلام المصنف يقتضى فى الثالث القياس ؛ وبعض المغاربة قالوا : إنه شاذ لا يقاس عليه .

(مالم يجاوزا سبعة أحرف) - (١فيجرى المثنى وموافقه مجرى عمران -١) ، ويجرى المجموع وموافقه مجرى غسلين أو هارون ، بالشرط المذكور ، وذلك لأنه يصير حينئذ على خلاف قاعدة المفرد ، فمنتهى الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، فلو سميت باشهيبابين أو اسهيبابين لم يجر فيهما إلَّا حكاية ماكان للمثنى والجمع على حدِّه من الإعراب .

(ويجرى نحو حاميم مجرى هابيل) - كطاسين وياسين ، فيعرب غير منصرف للعلمية وشبه العجمة ، لأن مثل هذا الوزن لا يوجد فى لسانهم .

(وإن كان ماسمى به حرفَىْ هجاء ، ضُعِّف ثانيهما ، إن كان حرف لين) - فلو سميت بلو أو فى أو لا ، قلت : قام لوّ وفىّ ولاًّ ، ورأيت لوًّا وفِياًّ ولاًّا ، ومررت بلوٍّ وفىٍّ ولاٍّ ؛ وإنما ضُعِّف لأنه لايوجد اسم معرب آخره حرف لين متحرك ، ويجب قلب الألف التى زيدت للتضعيف فى لا همزةً ؛ ومن العرب من يهمز فى المذكور قبل ، فيقول : لوء . وخرج بحرف اللين ، ماكان على حرفين ثانيهما ليس بلين ، نحو : مَن

من (١ ــ ١) سقط من (ز) .

وقد ، مِن : قد ضرب مَنْ ؟ ، فيجعل الإعراب فى آخره بلا تضعيف ، ودخل فى المنطوق والمفهوم ، ماكان بعض كلمة ، كأن تسمى بِلَىْ ، من ليت ، ورَبَ ، من ضرب .

(وإن كان حرفا واحداً ، كمل بتضعيف مجانس حركته ، إن كان متحركا ، ولم يكن بعض كلمة) — فتقول فى التسمية بالتاء ، من ضربتُ أو ضربتَ أو ضربتِ : جاءنى تُوٌّ وتاءٌ وتىٌّ ، ورأيت تُوًّا وتاءً وتِيًّا ، ومررت بتُوٍّ وتاءٍ وتىٍّ .

(وإن يكنه) — أى وإن يكن الحرف المسمى به بعض كلمة .

(وهو ساكن ، فبالحرف الذى كان قبله على رأى) — فتقول فى التسمية بالتاء من فتىً : هذا فَتٌّ ورأيت فَتًّا ومررت بفتٍّ .

(وبهمزة الوصل على رأى) — وهو مذهب سيبويه ، فتقول : هذا اَتٌّ ، وإن كان الساكن معتلا ، فحاله كحال لَوْ علَماً .

(وإن كان متحركا فبالفاء إن كان عيناً) — فلو سميت بالميم من جَمل قلت : جَمٌّ .

(وبالعين إن كان فاءً) — فتقول [١] فى التسمية بالجيم من جَمل : جَمٌّ أيضا .

(وبأحدهما إن كان لاماً) [١] — فتقول فى التسمية باللام من جمل : جَلّ أومَلّ .

من (١ — ١) سقط من (ز) .

(لا بالتضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه) – فلا يرد القائل به شيئا من حروف الأصل ، بل يضعف بمجانس الحركة التى للحرف ؛ فلو سميت بالقاف من قُفل قلت : قُوًّا ، ولو سميت بها من قتل قلت : قاء ، أو من قِتال قلت : قِيّ ؛ وفى البسيط : إذا سميت بالباء من ضرب ، قلت على رأى سيبويه والخليل باء ، وعلى رأى الأخفش : ضب ؛ وعلى رأى المازنى : رب ؛ وعلى رأى غيرهم رد الكلمة بأسرها (١) .

(ويُجعل فُو فماً) – وذلك لأن العرب حين أفردته قالت كذلك ، ولولا هذا لكان يرد إلى أصله ، وهو فوه لجمعه على أفواه .

(وذو المعرب : ذواً أو ذوًّا) – الأول لسيبويه والثانى للخليل .

والخلاف مبنى على الخلاف فى أصله ، فعند سيبويه هو فعَل كفتىً فرد إلى أصله ، وعند الخليل فعْل بسكون العين . وخرج بالمعرب المبنى ، فذو الطائية فى اللغة الشُّهرَى لو سمى بها ضعفت كما تضعف لو ، ويأتى ماسبق من الهمز عن بعض العرب .

(وتقطع همزة الوصل ، إن كان ماهى فيه فعلاً) – فإذا سميت بانطلق قطعت الهمزة ، لأن ماجاء من الأسماء بهمزة الوصل قليل لايقاس عليه ؛ وخرج بالفعل الاسم ، فلو سميت بانطلاق ، لم تقطع الهمزة ، لأنك إنما نقلته من الاسمية ؛ وقال ابن الطراوة : تقطع ، لأن

---

(١) زاد هنا فى (د) : فتقول : ضرب .

همزة الوصل إنما كانت فيه حين كان جارياً على الفعل ، وقد خرج عن ذلك بالعلمية ؛ ورُدَّ بأن العرب لم تراع ذلك ، بدليل هبة الله علَماً .

(ويجبر الفعل المحذوف آخره) – فلو سميت بيَغْزُ من : لم يَغْزُ ، رددت الواو ، ثم قلبتها ياءً ، والضمة كسرة لتصح الياء ، وإنما فعل ذلك ، لأنه لايوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ، فتقول : هذا يَغْزٍ ، ورأيت يغزِىَ ، ومررت بيغزٍ ، كما تفعل بالمنقوص .

(أو ماقبل آخره) – فلو سميت بيَقُم من : لم يقم ، قلت : جاءنى يقومُ ، ورأيت يقوم ، ومررت بيقوم ؛ وكذا ماأشبهه فى الحذف نحو : قل وبع وخَف .

(والمحذوف الفاء واللام) – كأن تسمى بعِهْ [١]، فتقول : قام وَعٍ ، ورأيت وَعاً ، ومررت بوَعٍ .

(أو العين واللام) – فإذا سميت برَه [٢] ، حذفت هاء السكت ، وردت العين ، وهى الهمزة ، واللام ، وهى الياء ، والهمزة إذا رددتها متحركة ، ولا تتحرك فى هذه الكلمة فى الأصل إلا والراء ساكنة ؛ فتسكن الراء حينئذ ، فتأتى بألف الوصل [٣] ، فتصير ارْأى ، تحركت

---

(١) من وعى .

(٢) من رأى .

(٣) فى (د) : بهمزة الوصل .

الياء ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت أَلفاً ، فصار ارْأًا (١) منوناً ، لأنه منصرف ، إذ لا مانع مِن صرفه ، ووزنه افعل ؛ هذا قول بعض النحويين ، وبعضهم يقول : رأى كعصاً (٢) ، فردّ العين واللام ، وترك الراء متحركة . ولو كان ماحذفت عينه ولامه على حرفين بحرف المضارعة ، رددت اللام دون العين ؛ فلو سميت بيرَ ، من : لم يرَ ، قلت : قام يرى ، ورأيت يرى ، ومررت بيرى ، ممنوعاً من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

(بردِّ المحذوف) – الباء متعلقة بيجبر ، والعمل كما عرفت .

(وتحذف هاء السكت مما هى فيه) – كما سبق فى : رَه ، مسمىًّ به ، وكذا لو سميت بارمه ، حذفت هاء السكت ، وتقطع همزة الوصل ، وتنوّن فى الرفع والجرّ ، وتقول فى النصب : رأيت ارمىَ .

(ويدغم المفكوك للجزم أو الوقف) – فلو سميت باردُد أو يردُد ، من : لم يردد ، أدغمت ، وحذفت الهمزة من اردُد ، لأن موجب مجيئها فك الإدغام ، وقد زال ، فتقول (٣ ، جاءنى يردّ ، وردّ ، ورأيت يُردًّا ، ورُدًّا ، ومررت بيردَّ وردٍّ -٣) .

---

(١) فى (د) : ارأى ، وفى (ز) : ارْأً ، والصحيح ما جاء بالتحقيق عن (غ) ، لأن التنوين بالفتح يولد ألفاً مثل : اسماً .

(٢) فى (ز ، غ) : رأى كعصى ، والتحقيق عن (د) وهو أنسب لهذه الحالة .

من (٣ — ٣) سقط من (ز) ، وفى هذه العبارة بعض الخلاف بين النسختين (د ، غ) والتحقيق على ضوء ما جاء بالمتن .

(وإعراب ماجُرَّ من حرف وشبهه ، كائنٍ [١] على أكثر من حرف ، وإضافته إلى مجروره ، معطى ماله مستقلا بالتسمية ، أجود من حكايتهما) – فإذا سميت . بمِنْ زيدٍ ، أو منذُ اليوم ، جاز لك وجهان :

أحدهما : إعراب المتضايفين ، ولم يذكر سيبويه غيره ، فتقول : هذا من زيد ، ومنذ اليوم ؛ ورأيت من زيد ، ومنذ اليوم ؛ ومررت بمن زيد ، ومنذ اليوم ؛ فتعطى الأول ماكان له لو سميت به مستقلا ، وتضيفه إلى مابعده ؛ واستثنى الجمهور من ذلك ماكان ثانيه حرف علة ، نحو : فى زيد ، فلم يجيزوا فيه هذا ، وعينوا الوجه الثانى ، وهو الحكاية ، فتقول : هذا من زيد ، ومنذ اليوم ، وفى زيد ، وكذا الباقى ؛ وأجاز المبرد والزجاج إعراب : فى زيد ، كالمتضايفين ، فتقول عندهما : هذا فيُّ زيدٍ ، ورأيت فِيَّ زيدٍ ، ومررت بفيِّ زيدٍ .

وخرج ماكان على حرف واحد ، نحو : بزيدٍ ، فلا يجوز عند الجمهور فيه إلّا الحكاية ، كما تقدم ، وأجاز المبرد والزجاج فيه الوجه الأول ، نحو : هذا بيُّ زيدٍ ، ورأيت بِيَّ زيدٍ ، ومررت ببيِّ زيدٍ ، فتضعف من جنس الحركة وتعرب وتضيف .

(ويلحق نحو : أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون فى لغة : « يتعاقبون فيكم [٢] ملائكة » بمسلمة ومسلمَين ومسلمِين ،

---

(١) فى (د) : كائنا .

(٢) رواه الشيخان والنسائى عن أبى هريرة ــ التاج الجامع للأصول جـ ١ صـ ١٣٤ .

مسمًّى بها) – فالفعل الذى بتاء التأنيث ، خالياً من ضمير ، يلحق علماً بمسلمة علَماً ، فيعرب غير منصرف ، ويوقف عليه فى الأجود بالتاء [١] ؛ وإذا سمى بأسلما وما بعده ، على لغة من يجعل ماااتصل بها حرفاً ، وهى التى يعبر عنها النحويون بلغة « أكلونى البراغيث » ، ويعبر عنها المصنف بلغة « يتعاقبون ، إشارة [٢] إلى الخبر ، وهو : « يتعاقبون – [٢] فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار ؛ عاملت ما [٣] فيه الألف معاملة المثنى ، وما فيه الواو معاملة جمع المذكر السالم ، وتلحق النون فيما ليست هى فيه ، وهو أسلما ، فتقول : أسلمان ؛ وأسلموا فتقول : أسلمون ؛ ثم تجعل الألف والواو للرفع ، والياء للجرّ والنصب ؛ وإن شئت أعربت على النون فيهما ، على الحدّ الذى تقدم .

(ونحو : فعَلْن ، فى تلك اللغة) – أى لغة « يتعاقبون ... » .

(معرب غير منصرف) – للعلمية وشبه العجمة ، فلا يوجد فى الأسماء العربية ماهو كذلك ، أى لا تلحق النون فى الأسماء مثل هذا الحد ، فتقول : هذا ضربْنُ ، ورأيت ضربْنَ ، ومررت بضربْنَ ؛ وخرج بالقيد باللغة المذكورة ، ماسمى به من : أسلمَا وفعلْنَ وما بينهما ،

---

(١) فى (د) : بالهاء .

(٢ – ٢) سقط من (ز).

(٣) سقطت «ما» من (ز).

على غير هذه اللغة ، فإنه يحكى ، لأنه جملة سمى بها ، لأن الألف والواو والنون حينئذ ضمائر .

(وإن سمى مذكر ببنت أو أخت ، صرف عند الأكثر) — قال ابن السراج : وقوم لا يجرونهما فى المعرفة ، وحكاه ابن العلج عن الفراء ، فيجعلون التاء للتأنيث ؛ ومذهب سيبويه والجمهور الصرف ، والتاء للإلحاق ، كتاء عفريت ، بدليل سكون ماقبلها ، ولا يسكن ماقبل تاء التأنيث ، بل يتحرك لفظاً كطلحة ، أو تقديراً كحصاة ، وبدليل ثبوتها وقفاً فى لغة جميع [١] العرب ، وتاء التأنيث لا تثبت وقفاً إلاَّ فى لغة طيىء ، بل تقلب هاء [٢] .

(وترد هنْت إلى هنَه ، لفظا وحكما) — هنت كناية سكنوه فى الوصل وقالوا فى الوقف : هنَه بالتحريك ؛ فإذا سمى به وجب تحريك ماقبل التاء بالفتح ، ومنع الصرف ؛ والفرق بينه وبين بنت وأخت ، أن هنتاً إذا وقف عليه حركت نونه ، وأبدلت التاء هاء ، بخلاف أخت وبنت ، فإنهما لا يُفعَل فيهما إبدال التاء ، ولا تحريك ماقبلها ، فلما سمَّوا بهنَت ، رجعوا إلى ماثبت وقفاً ، لأنه القياس ، لأن مذكره هَن ، فقياس تأنيثه زيادة العلامة فقط ؛ وكلام المصنف على أنه لا فرق بين أن يسمَّى به من الوصل أو من الوقف ؛ وحكى ابن العلج هذا

---

(١) فى (ز) : فى جميع لغة العرب .

(٢) فى (ز) : بل تقلبها .

عن الفراء ، وذكر قبله أنك إن سميت به من الوصل ، كان كبنت وصلاً ووقفاً ، وإن سميت به من الوقف ، كان كشية وصلاً ووقفا .

(ويُنزع من الأُلَى الألفُ واللامُ ، وكذا من الذى والتى واللائى واللاتى) — فإذا سميت بشيء من هذه نزعت ألْ ، لأنها زائدة ، بدليل زوالها مع بقاء الموصول ، كقراءة بعضهم : « صراطَ لَذين (١) » ؛ وقيل : إن جعلت للتعريف أزيلت ، وإلَّاأبقيت .

(وتجعل الياء منهن حرفَ إعراب ، إن ثبتت قبل التسمية) — وإنما أعربت لزوال موجب البناء ، وهو شبه الحرف فى الافتقار إلى الصلة ، ثم إن كانت الياء مشددة أعرب ماهى فيه بالحركات الظاهرة كولىّ ، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص ، فتقول على الأول : جاءنى لَذىٌّ ، ورأيت لَذياًّ ، ومررت بلَذِىٍّ ؛ وفى الثانى : جاءنى لَذٍ ، ورأيت لَذِياً ، ومررت بلَذٍ ، كما يفعل بشَجٍ .

(وإلَّا فما قبلها) — أى وإن لم تثبت الياء قبل التسمية فحرف الإعراب ماقبلها ، سواء كان ساكناً أو مكسوراً ، فتقول فى لغة من يقول : اللذْ (٢) أو اللذِ : قام لَذٌ ، ورأيت لَذاً ، ومررت بِلَذٍ ، كما تفعل بيدٍ ؛ وأما الأُلَى ، فيصير كهُدَى ، فيعرب كإعرابه منوَّناً ،

---

(١) الفاتحة / ٧

(٢) فى (د) : الَّذْ والَّذِ .

فتقَولُ : هذا أَلِى ، ورأيت أَلِى ، ومررت بأَلِى [١] ؛ فتقدر فيه الحركات الثلاث ، ولا يترك تنوينه كما فعل بعُمَر علماً ، لأن طريق العلم بما عدل [٢] سماع الاسم غير مصروف ؛ ولا يخفى مما سبق فى باب منع الصرف ، حكم ماإذا سمى بشىء من ذلك مؤنث .

(وما ذكر من اسم حرف ، فموقوف) – نحو : ألف لام ميم ؛ وإن كان آخره ألفاً قصر نحو : باْ تاْ ثاْ ؛ وفى البسيط أنه سُمع النقل فى لام ألف .

(فإن صحب عاملاً اختير جريُه مجرى موازنه مسمًّى به) – فتقول : كتبت ألفاً ولاماً وميماً وبا ، وبالمدّ ، كما لو سميت بها ؛ وحكى الفراء فيها حينئذ الحكاية نحو : كتبت يا وتا بالقصر ، لأنها اسم لغير متمكن ؛ وفى الزاى لغتان : زَىْ نحو كَىْ ، وزاى ، فإن صحبت عاملا أو سميت بها قلت فى الأول : زَىّ بالتضعيف ، وفى الثانى زاء ، بإبدال الياء همزة .

(وقد يقال : هذا باً) – أى يعرب مقصوراً وينون ، وهذا شاذ .

(وقد يحكى المفرد المبنى مسمًّى به) – نحو : قاف وصاد اسمين ، منهم من يسكن ، يجعلهما صوتين ، أى هذه السورة مايذكر فيه هذا الحرف ؛ وسيبويه يحرك ، على تقدير هذه صاد أو اقرأ ، وذكر

---

(١) فى (ز ، غ) جاءت لام أَلِى بالألف فى الأحوال الثلاثة .

(٢) فى (د) : بالعدل .

سيبويه فى قراءة صاد وقاف بالفتح ، أنهما اسمان للسورة ، لكن بنيا على الفتح ، لكونهما غير متمكنين ، تشبيها بكيف من جهة عدم تمكنهما فى الأسماء ، كما لم تتمكن كيف فيها .

(وكذا الفعل غير المسند على رأى) – وحمل على ذلك قوله :

(٤)مكرر أنا ابن جلا ... البيت . فحكى لما جعله اسماً لأبيه ؛ قال هؤلاء : ولا ضمير فيه ، وقال غيرهم : فيه ضمير ، وحكى لأنه جملة ؛ وقيل : هو صفة لموصوف محذوف ، أى أنا ابن رجل جلَا ؛ وقيل : ممنوع الصرف ، للوزن المشترك والعلمية .

* * *

٦٤ – باب إعراب الفعل وعوامله

والمرادُ بالفعل ، المضارعُ ، فلا يعرب من الأفعال غيره ، خلافا للكوفيين فى فعل الأمر .

(يُرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم) – وهو مذهب الفراء ، ووجهه أنه إذا عَرِىَ منهما أشبه المبتدأ .

(لا لوقوعه موقع الاسم ، خلافا للبصريين) – وذلك لأن الماضى يقع موقع الاسم نحو : زيدٌ قام ؛ وقيل : رافعه تعرّيه من العوامل مطلقاً ، وهو قول جماعة ، ونسبه الخضراوى للفراء والأخفش ؛ وقيل : هو مرفوع بحروف المضارعة ، وهو قول الكسائى .

(وينصب بأن) – وإنما بدأ بذكرها ، لأنها أم الباب ، وقد اختلفوا فى لن وكى وإذن ، كما سيأتى .

(مالم تَلِ عِلْماً) – فإن وليته لم تكن ناصبة للمضارع فى الأكثر ، بل مخففة من الثقيلة ، كقوله تعالى : « علم أن سيكون منكم مرضى [١] » ؛ والمراد بالعلم ، ماأفاد تحقيقاً كعلم وتيقن وتحقق .

(أو ظنا) – فإن وليته ، جاز كونها ناصبة للفعل ، وكونها مخففة من الثقيلة ، وكذا كل فعل يستعمل لليقين والترجيح ؛ والمغاربة

---

(١) المزمل / ٢٠

يقولون : إن كان الفعل للشك ، فأن الناصبة للفعل ، أو لليقين ، فالمخففة ، أو مستعمَلاً لهما فالوجهان ، وكذا إن عرى عن الاستعمالين كأحببت ، ويوضح ذلك : أحببت أن عبد الله يخرج ، حيث أوقعوا أنَّ المشدَّدة بعدها .

(فى أحد الوجهين) — وهو كونها مخففة من الثقيلة ، كما يذكر ، فلا ينصب بها المضارع حينئذ ، والأكثر بعد أفعال الشك ، كونها الناصبة للمضارع نحو : « أحسِب الناسُ أن يُتركوا [1] » ، ويقلّ كونها مخففة .

(فتكون مخففةً من أنَّ ، ناصبةً لاسم لا يبرز إلاَّ اضطراراً) — ويجب كونه عند الحذف ضمير الشأن ، وعملها فى غيره ضرورة ، ويجب إبرازه ، وقد سبق بباب أنّ إنشاد :

(١١) * فلو أنْكِ فى يوم الرخاء سألتنى [2] * البيت .

(والخبر جملة ابتدائية أو شرطية أو مصدرة برُبَّ أو بفعل يقترنِ غالباً إن تصرَّف ، ولم يكن دعاء ، بقد وحدها أو بعد [3]

---

(١) العنكبوت / ٢

(٢) المساعد جـ ١ : باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر صـ ٣٣٠ — وعجزه :

* طلاقك ، لم أبخل ، وأنتِ صديقُ *

ولم يذكر قائله فى مراجعه العديدة .

(٣) سقطت من (ز) عبارة : أو بعد نداء ، واستدركها الشارح بعد ذلك .

نداء ، أو بلو ، أو بحرف تنفيس أو نفى) – وهذا موافق لقوله فى باب إنَّ : والخبر جملة اسمية مجردة أو مصدرة بلا أو بأداة شرط أو بربّ أو بفعل يقرن غالبا إن تصرف ولم يكن دعاء ، بقد أو بلو أو بحرف تنفيس أو نفى ؛ إلاَّ أنه زاد فى الباب الذى يتكلم الآن فيه : أو بعد نداء ، ومثاله : « أنْ ياإبراهيم ، قد صدقت الرؤيا [١] » ، وزاد هناك : أو مصدرة بلا ، نحو : « وأنْ لا إله إلّا هو [٢] » ، وشرح هذه المسائل قد تقدم [٣] .

(وقد تخلو من العلم والظن ، فتليها جملة ابتدائية) – كقوله :

(١٢) رأيتك أحييت الندا بعد موته فعاش الندامن بعدأن هو خامل [٤]

(أو مضارع مرفوع ، لكونها المخففة أو محمولة عليها أو على المصدرية) وفى بعض النسخ :

(لكونها مخففة من أنّ ، عند الكوفيين ، ومشبهة بما أختها عند البصريين) – وذلك كقراءة من قرأ : « لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة [٥] »

---

(١) الصافات / ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) هود / ١٤

(٣) فى باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ـــ المساعد جـ ١ صـ ٣٣٠ وما بعدها .

(٤) لم أعثر على هذا البيت فى مراجعى ؛ والشاهد فى قوله : بعد أنْ هو خامل ، حيث خلت أنْ المخففة من العلم والظن ، فتلتها جملة ابتدائية : هو خامل .

(٥) البقرة ٢٣٣ .

برفع يتم ، فيحتمل كونها مخففة من أنَّ ، وكونها الناصبة للمضارع أُلغيت تشبيها بالمخففة من أنَّ أو حملاً على المصدرية ، وكلٌّ قد قيل .

(ولا يتقدم معمول معمولها عليها ، خلافاً للفراء) — لأن معمول معمولها من تمام صلتها ، فلا يجوز عند البصريين : طعامك أزيد أن أكل ، ولا : أزيد طعامك أن أكل .

(ولا حجة فيما استشهد به لندوره) — كقوله :

(١٣) * كان جزائى بالعصا أن أجلدا * [1]

(أو إمكان تقدير عامل مضمر) — أى يفسره هذا العامل ، والأجمل : كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد ، وحذف المفسَّر لدلالة المفسِّر ، ونظير ماقيل فى صريح المصدر فى قوله :

(١٤) وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان [2]

---

(١) بقية الرجز : ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهداً كالحصان أجردا
كان جزائى بالعصا أن أجلدا .

وهو للعجاج — ملحقات ديوانه / ٧٦ ، استدل به الفراء على جواز تقديم معمول أنْ عليها ؛ وأجيب بأنه نادر لايقاس عليه ، أو تؤول بأنْ التقدير : كان جزائى أن أجلد بالعصا أن أجلد ، فحذف الأول لدلالة الثانى عليه .

(٢) البيت من قصيدة للفند الزمانى ، جاء به الشارح فى معرض الرد على الفراء فى مخالفته للمصنف فى قوله : « ولا يتقدم معمول معمولها (أنْ) عليها ، وإبطال حجة الفراء فيما استشهد به لندوره ، وإمكان تقدير عامل مضمر يفسره الظاهر ، قال الشارح : ونظيره فى صريح المصدر فى قوله : وبعض الحلم ... على ما وضحه الشارح .

أى إذعان للذلة إذعان ؛ وفى قوله تعالى : « إنى لكما لمن الناصحين [١] » ونحوه ، أى إنى ناصح لكما من الناصحين .

(ولا تعمل زائدة ، خلافاً للأخفش) — وحجته قوله تعالى : « وما لنا أن لا نقاتل [٢] » ، أى وما لنا لا نقاتل ، نحو : « ومالنا لا نؤمن بالله [٣] » ، والجملة فى موضع الحال ، وأن زائدة ؛ وخرج على أن التقدير : ومالنا فى أن لا نقاتل ، نحو : مالك فى هذا الأمر ، وذلك لأن أن الزائدة لا تختص ، فتدخل على الفعل : « فلما أنْ جاء البشير [٤] » ، وعلى الاسم نحو : * كأن ظبية [٥] ... أى كظبية ، ومالا يختص لايعمل .

(١٥)

(ولا بعد علم غير مؤول ، خلافا للفراء وابن الأنبارىّ) — فى إجازتهما : علمت أن يخرجَ زيدٌ ، بنصب يخرج ، مع عدم تأويل

---

(١)الأعراف / ٢١

(٢) البقرة / ٢٤٦

(٣) المائدة / ٨٤

(٤) يوسف / ٩٦

(٥) والبيت بأكمله :

ويوماً توافينا بوجه مقسَّمٍ   كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَمْ

وفى معجم شواهد العربية ، نسبه إلى ابن صريم اليشكرى ، أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكرى ، أو علباء بن أرقم ، أو ابن أصرم اليشكرى ، أو باغت بن صريم اليشكرى ؛ والشاهد هنا فى : كأن ظبية ، حيث روى على ثلاثة أوجه ، يهمنا هنا وجه الجرّ على زيادة أنْ بين الكاف ومجرورها ، أى كظبيةٍ . والوجه المقسم : الحسن ، وتعطو : تمد عنقها ، ووارق السلم : شجر السلم المورق .

علمت ، ومنه قراءة من قرأ : « أفلا يرون أن لا يرجعَ [١] » بالنصب ؛ ورُد عليهما بأن الناصبة للمضارع دالة على ماليس بثابت ، فلا تقع معمولة لما يقتضى الثبوت .

(ولا يمتنع أن تجرى بعد العلم مجراها بعد الظن ، لتأوله به ، ولابعد الخوف مجراها بعد العلم [٢] ، لتيقن المخوف ، خلافاً للمبرد) – فتقول : علمت أن يقوم زيدٌ ، بالنصب ، إذا تأولت العلم بالظن ؛ وزعم المبرد أنها لاتقع بعد لفظ العلم أصلاً ، وهو ضعيف ؛ وقد سبق قراءة من قرأ : « أن لا يرجعَ [١] » بالنصب ، وهى حجة عليه ، لأنه إن كان الفعل مؤولاً بالظن تشنيعاً عليهم ، فذاك ؛ وإن كان على بابه فأولى ؛ وتقول : خفت أن لا يقومُ ، بالرفع ، إذا كان المخوف متيقَّناً ، وفى معناه قول بعضهم : إذا جعلت خفت بمعنى علمت ، ومنع ذلك المبرد ، والصحيح خلاف قوله ، قال أبو محجن :

(١٦) إذا مِتُّ فادفنِّى إلى جنب كَرْمةٍ ... تُروِّى عظامى بعد موتى عروقُها [٣]
ولا تدفننى بالفلاة فإننى ... أخاف إذا مامِتُّ أنْ لا أذوقُها

---

(١) طه / ٨٩

(٢) فى (د) : بعد اليقين ، خلافا للمبرد .

(٣) فى أمالى ابن الشجرى ١ / ٢٥٣ : وأقول إن استبعاد أبى العباس لما أجازه سيبويه من إيقاع المخففة بعد الخوف على المعنى الذى عناه سيبويه استبعاد غير واقع موقعه ، لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس ، وذلك قول أبى محجن ... الخ والشاهد فى قوله :

* أخاف إذا مامت أنْ لا أذوقها *

وروى الشطر الأول : إلى أصل كرمة .

ولكن النصب هو وجه الكلام ، كما قال سيبويه ؛ وفى بعض نسخ التسهيل بعد هذا :

(وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها ، بالظرف وشبْهه اختياراً ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً) – ومثال المسألة الأولى : أريد أنْ عندى تقعدَ ، وأنْ فى الدار تقعدَ ، وجاز هذا كما جاز فى أنَّ ، نحو : علمت أنَّ اليوم زيداً سائرٌ ، وأنَّ فى الدار عمراً جالسٌ ؛ ومذهب سيبويه والجمهور المنع ؛ ومثال الثانية قوله :

(١٧) لن ، مارأيت أبا يزيد مقاتلاً أدعَ القتالَ ، وأشهدَ الهيجاءَ (١)

ومَنْعُ ذلك إلاَّ فى الضرورة ، هو قول البصريين وهشام ؛ وأجاز الكسائى والفراء : لن والله أكرمَ زيداً ، وأجاز الكسائى : لن زيداً أكرمَ .

(ولا يجزم بها ، خلافاً لبعض الكوفيين) – قال الرؤاسىّ : فصحاء العرب ينصبون بأنْ الفعلَ ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها . انتهى . وحكى اللحيانى أن الجزم بها لغة ، وحكى الجزم بها أيضا أبو عبيدة ، وأنشدوا على ذلك :

(١٨) إذا ماغَدونا قال ولدانُ أهلنا تعالَوا إلى أن يأتنا الصيدُ نحطبِ (٢)

---

(١) جاء بها فى المغنى فى فصل « لمَّا » ١ / ٢٨٣ قال : وأما المركبة من كلمتين فكقوله :

لمَّا رأيت أبا يزيد مقاتلا ... الخ البيت

قال : وهو لغز ، يقال فيه : أين جواب لما ؟ وبم انتصب أدع ؟ وجواب الأول أن الأصل « لن ما » ثم أدغمت النون فى الميم للتقارب ، ووصلا خطا للإلغاز ، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين ؛ والشاهد فى الفصل بين لن ومنصوبها أدع ، اضطراراً ، على حد قوله : (وقد يرد ذلك ، أى الفصل ، مع غيرها ، أى مع غير أنْ ، اضطراراً) .

(٢) جاء فى المغنى ١ / ٣٠ : تنبيه : ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأنْ المخففة ، ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح بن ضبة ، وأنشدوا عليه قوله =

فالصواب إثباته ، إلاَّ أنه قليل ؛ وتخصيص المصنف الكوفيين بذلك غير جيد ، فقد حكاه من البصريين المذكوران قبلُ .

(وينصب المضارع أيضا بلَنْ) – هذا هو المشهور فى لسان العرب ، وحُكى الجزم بها لغة (١) ، وأنشد ابن الطراوة :

(١٩) لن يخب الآن مِنْ رجائك مَنْ حرَّك دون بابك الحلقه (٢)

(مستقبلا) – كغيرها من نواصب المضارع ؛ ودليل الاستقبال ، عدم جواز الجمع بينها وبين السين وسوف ، وهذا قول سيبويه وغيره من النحويين ، وذكر السهيلى أن بعض المتأخرين خالف سيبويه فى ذلك حتى ألَّف فيه كتابا .

(بحدٍّ وبغير حدٍّ) – فإذا قلت : لن أقوم ، اقتضى ذلك نفى القيام نفياً أعم من أن يكون محدوداً بوقت أو مؤبداً ؛ وهذا قول سيبويه والجمهور .

(خلافاً لمن خصَّها بالتأبيد) – وهو الزمخشرى ، ذكر ذلك فى الأنموذج له ، وحكى ابن عصفور عنه أنَّ « لن » لتأكيد ماتعطيه « لا » من نفى المستقبل ، وحكى ابن عصفور أيضا عن صاحب كتاب التبيان

= إذا ما غدونا ... الخ البيت ، والبيت لامرئ القيس ، والشاهد فى قوله ، إلى أن يأتنا الصيد ... حيث جاء المضارع مجزوما بعد أنْ .

(١) على ما سبق بيانه فى الحديث عن الشاهد السابق .

(٢) ذكره صاحب المغنى صـ ٢٨٥ ، صـ ٦٩٨ شاهداً على الجزم بلن ؛ ونسبه فى معجم شواهد العربية لأعرابى ؛ والشاهد فى قوله : لن يَخِبْ ، بجزم يخب بلن .

فى علم البيان ، أنه ذهب إلى أن « لن » تنفى ماقرب ، ولا يمتد معنى النفى فيها كما يمتد فى « لا » ، وكذا هو فيه ، والصحيح قول الجمهور ؛ ومن استعمال لن فيما لا يمتد : « فلن أكلم اليوم إنسياً [(١)] » وفى الممتد : « إنهم لن يُغنُوا عنك من الله شيئا [(٢)] » ، ومن استعمال لا فى الأول : « لا تستأخرون عنه ساعةً [(٣)] » ، وفى الثانى : « إنَّ لك أن لا تجوع [(٤)] » .

(ولايكون الفعل معها دعاء) – وذلك لأنه لم يستعمل من أدوات النفى فى الدعاء إلّا لا وحدها .

(خلافا لبعضهم) – وهو مذهب قوم ؛ حكاه ابن السراج ، واختاره ابن عصفور ، وحملوا على ذلك : « فلن أكون ظهيراً [(٥)] » ؛ ورُدَّ بأن فاعل الفعل فى الدعاء إنما يكون مخاطباً أو غائباً لا متكلماً .

(وتقديم معمول معمولها عليها دليل على عدم تركيبها من لا أن ، خلافا للخليل) – فهى بسيطة عند سيبويه والجمهور ، والخليل

---

(١) مريم / ٢٦

(٢) الجاثية / ١٩

(٣) فى النسخ الثلاث : « لايستأ خرون عنه » بالياء المنقوطة من أسفل ؛ والذى فى سورة الأعراف / ٣٤ : « لايستأخرون ساعة » ، وفى يونس / ٤٩ : « فلا يستأخرون ساعة » ولم يجئ بالجار والمجرور : « عنه » إلا فى سبأ / ٣٠ : « لاتستأخرون عنه ساعة » .

(٤) طه / ١١٨

(٥) القصص / ١٧

والكسائى ذهبا إلى التركيب ، فيما ذكر ؛ ورد سيبويه على الخليل بما نقله المصنف ، وهو حسن ، ونقل سيبويه أن العرب تقول : أمَّا زيداً فلن أضرب ، والخليل لا يخالف فى ذلك ؛ بل لم يقل بمنعه إلاَّ الأخفش الصغير ، وهو محجوج بحكاية سيبويه ذلك عن العرب ؛ ويستثنى من جواز تقديم معمول معمولها التمييز ، فلا يجوز : ذرعاً لن أضيق بكذا ، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين .

(وينصب أيضا بكى نفسها إن كانت الموصولة) – نحو : جئت لكى أتعلمَ ، فالنصب بكى نفسها ، وليست جارَّةً ، فحرف الجرّ لايدخل على حرف الجرّ إلاَّ فى ضرورة ، وهذا من أفصح الكلام ، قال تعالى : « لكى لا تأسَوْا [١] » .

(وبأنْ بعدها مضمرة ، غالباً ، إن كانت الجارة) – نحو : جئت كى [٢] لأقرأ ؛ فكى جارة مفيدة للتعليل ، واللام للتأكيد ، وليست كى ناصبة ، لأن حروف الجرّ لاتنصب الفعل ، فالنصب بأن مضمرة ؛ وسيأتى عن الفارسىّ ما يخالف هذا . واستظهر بقوله : غالباً ، على ماسمع من قول جميل :

(٢٠) فقالت : أكلَّ الناس أصبحت مانحاً   لسانَك كيما أن تغُرَّ وتخدعا ؟ [٣]

---

(١) الحديد / ٢٣

(٢) فى (ز) : جئت لكى أقرأ ؛ وواضح أنها نفس عبارة الشاهد السابق ، مع تغيير لفظ : لأقرأ ، بدلا من : لأتعلم .

(٣) فى المغنى صـ ١٨٣ : ولا تظهر أن بعد كى إلا فى الضرورة ، كقوله : فقالت : أكل الناس . البيت ، وفى شرح الأشمونى مع الصبان ٣ / ٢٧٩ قال العينى : الشاهد هنا فى : كيما أن تغر ، حيث جمع فيه بين كى وأن ، ولا يجوز ذلك إلا فى الضرورة .

وظهور أن بعد كى مسموع مع ما كالبيت ، ونحو : جئت كى [١] أن أقرأ ، غير محفوظ .

(وتتعين الأولى) – وهى الناصبة للمضارع .

(بعد اللام) – نحو : جئت لكى أتعلم ، كما سبق .

(غالباً) – احترز به من قوله :

(٢١) أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شناً ببيداءَ بلقعِ [٢]

فكى فيه حرف جرٍّ مؤكد للام ، والنصب بأن المذكورة ؛ وقيل : النصب فيه بكى ، وأن زائدة مؤكدة لكى .

(والثانية قبلها) – أى قبل اللام ، فإذا وقعت كى قبل اللام نحو : جئت كى لأقرأ ، تعين كون كى جارة ، واللام مؤكدة لها ، والنصب بأن مضمرة ، ولا يجوز كون كى ناصبة ، للفصل بينها وبين الفعل باللام ، ولا يُفصَل بين الناصب والمنصوب بحرف الجرِّ ولا بغيرِه ؛ وهذا الترتيب نادر ، ومنه :

(٢٢) كى لتقضينى رقية ما وعدتنى ، غير مختلس [٣]

---

(١) فى (د) : ونحو : كى جئت أن أقرأ .

(٢) فى المغنى صـ ١٨٢ : ومثله فى الاحتمالين : أردت لكيما أن تَطير ... البيت ، فكى إما تعليلية مؤكِّدة للام ، أو مصدرية مؤكَّدة بأن ؛ وفى شرح الأشمونى والصبان ٣ / ٢٨٠ مثله ، قال : وشنا حال ، وهو القربة البالية ؛ والبيداء : المفازة ؛ وقال الجوهرى : البلقعة الأرض القفراء التى لاشىء بها .

(٣) فى شرح شواهد العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٨١ : قاله عبد الله ابن قيس الرقيات – ديوانه / ١٦٠ ؛ والشاهد فى : كى لتقضينى ، فإن كى فيه تعليلية ، لتأخر اللام عنها ؛ وغيرَ مختلس ، بالنصب ، صفة لمصدر محذوف ؛ أى لتقضينى ماوعدتنى قضاء غير مختلس ، وهو بفتح اللام ، مصدر ميمى بمعنى الاختلاس .

وقال الفارسىّ فى التذكرة : إن النصب فيه بكى ، وليست الجارة ، لأن حرف الجر لا يعلق ، وفيه نظر .

(وتترجح مع إظهار أَنْ ، مرادفةُ اللام ، على مرادفة أن) — نحو : جئت لكيما [(١)] أن تقوم ، فكى بمعنى اللام ، مؤكدة لها ، والنصب بأن ، لأنها [(٢] أم الباب ، والفعل قد وليها [٢)] ؛ وقد عرفت الخلاف ؛ واعلم أن ماذهب إليه المصنف من أن كى تكون حرف نصب مرة ، وحرف جرّ أخرى ، هو قول سيبويه والأكثرين ، وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل ، ولا تكون جارّة ؛ وقيل : هى مختصة بالاسم ، ولاتكون ناصبة .

وفى نسخة البهاء [(٣)] الرقى ، بعد قوله : (وتتعين الأُولى بعد اللام) مانصّه :

(على رأى ، ومطلقا على رأى ، وتتعين الثانية مطلقا على رأى ؛ وقد تظهر أن بعدها مفردة ، ومردَفة باللام ؛ وربما تليها اللام) —

فالرأى الأول هو مذهب سيبويه والجمهور ، فيتعين عندهم فى : جئت لكى أقرأ ، كون كى ناصبة للفعل ، كما تقدم .

---

(١) فى (ز) : لكى أن تقوم .

(٢) من (٢ — ٢) ضرب عليه فى (د) .

(٣) أحد تلاميذ ابن مالك .

والرأى الثانى قول الكوفيين ، كما سبق ، فكى ناصبة عندهم مطلقا ، أى سواء أكان قبلها اللام أم لم يكن .

والرأى الثالث وهو أن كى تكون جارة مطلقا ، هو قول قوم من النحويين ، وقد سبق ذكرى له ، ولا فرق عندهم بين أن تتقدم اللام أو تتأخر أو لا توجد ؛ وظهور أن بعدها مفردة كقوله : * كيما أن تغر وتخدعا * ومقرونة باللام كقوله : * أردت لكيما أن تطير ... * وهذان عند البصريين لا يقاس عليهما . ووقوع اللام بعدها ، كما سبق من قوله : * كى لتقضينى .. * وكقول حاتم :

(٢٣) وأوقدت نارى ، كى لِيُبصَر ضوؤها وأخرجت كلبى ، وهو فى البيت داخلَه (١)

وهو نادر ، كما سبق ذكره .

وقال الفراء : كثير فى كلام العرب : أردت لكى أقصدك ، وقليل فى كلامهم : أردت كى لأقصدك .

(ولا يتقدم معمول معمولها) – فلا يجوز عند الجمهور : جئت النحو كى أتعلم ، لأنها إن كانت ناصبة ، فما بعدها صلة ،

---

(١) فى معجم شواهد العربية ذكره فى قافية اللام المضمومة ، ونسبه لحاتم الطائى ، وقال فى الحاشية : أو النمرى ؛ وجاء به فى المغنى صـ ١٨٣ بفتح اللام ، وفى ش . العينى ٣ / ٢٨٠ بضم اللام ، قال : والشاهد فى : كى ليبصر ضوؤها ، فإن كى هنا تتعين حرفا جارا للتعليل بمعنى اللام ، لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد ؛ وهذا تركيب نادر .

ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، وإن كانت جارة ، فالنصب بأن ، وأن موصولة ، فالعلة بحالها .

(ولا يُبطل عملها الفصلُ) — فتقول : جئت كى النحوَ أتعلَّمَ ، بنصب الفعل ؛ ومن كلامهم : جئت كى فيك أرغبَ ، بالنصب .

(خلافا للكسائى فى المسألتين) — وهما مسألة التقديم ، ومسألة الفصل ؛ وإطلاق التقديم يتناول مثل : النحو جئت كى أتعلمَ ؛ والجمهور على منعه ، ولا يبعد عن الكسائى إجازته ، كما هو مقتضى كلام المصنف ؛ ومسألة الفصل كلام المصنف يقتضى جوازها ، وقصر مخالفته الكسائى على إبطال العمل ؛ ومذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين ، منع الفصل فى الاختيار ؛ وأجاز الكسائى الفصل بمعمول فعلها وبالقسم نحو : أزورك كى والله تزورُنى ، فيبطل عملها ، وأما الفصل بلا ، وبقاء العمل ، فمتفق على جوازه ، قال تعالى : « كى لا يَكونَ دُولةً [١] » .

(ويُنصب غالباً بإذَنْ) — استظهر بقوله : غالباً ، على ماروى عيسى من أن بعض العرب ، مع استيفاء شروط النصب عند غيرهم ، لا يُعملها ، وهى لغة نادرة ، أثبتها البصريون ، رجوعاً إلى نقل عيسى ، ولم يثبتها من الكوفيين إلاّ أحمد بن يحيى ؛ وقول أبى بكر بن طاهر :

---

(١) الحشر / ٧

إن الذى رواه عيسى إنما هو فى فعل الحال ، ضعيف ، فلا يلتبس مثله على سيبويه ؛ ويزعم أن ذلك لغة .

(مصدَّرةً) – فإن تأخرت نحو : أكرمُك إذن ، لم تعمل ، وكذا إن توسطت بين شرط وجزائِه [(١)] نحو : إن تزرنى إذن أكرمْك ، وبين قسم وجوابه نحو : واللهِ إذن لأكرمنَّك ؛ فلا تعمل إذن [(٢)] شيئا ، بل الفعل فيها جواب ، فيجزم الفعل فى المثال جواباً للشرط ، والثانى يعطى مايستحقه جواب القسم ؛ وسيأتى ذكر توسطها فى غيرهما .

(إن وَليهَا [(٣)]) – نحو : إذن أكرمَك .

(أو وَلِىَ قسماً وليَها) – نحو : إذن واللهِ أكرمك . واقتضى كلامه أن الفصل بغير القسم لايُعمل معه نحو : إذن زيدٌ يكرمُك ؛ وهو كذلك فى المثال ، وكذا فى نحو : إذن زيداً أضربُ ، عند البصريين ؛ وأجاز الكسائى النصب راجحاً ، وهشام رجح الرفع ، وأما الفصل بلا فلا يضر كما فى أن .

(ولم يكن حالا) – نحو : إذن أكرمك الآن ، وذلك لأن الناصب يخلص للاستقبال .

(وليست أن مضمرة بعدها) – بل النصب بها نفسها كأنْ ،

---

(١) فى (د) : وجوابه .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أى الفعل .

وهذا قول الأكثرين ؛ وهى بسيطة عند الجمهور ، حرف عند معظمهم ، اسم عند بعض الكوفيين ، وقيل : هى مركبة من إذ أنْ ، وقيل : من إذا أنْ .

(خلافا للخليل فى أحد قوليه) – وهو ماحكاه أبو عبيدة عنه من أن النصب بأن مضمرة بعدها ، وهو قول الزجاج والفارسىّ ؛ واحتج له بأنها لا تختص ، بل تدخل على الجملة الابتدائية نحو : إذن زيد يكرمك ؛ والثانى ماحكاه سيبويه عنه سماعاً منه ، أنها الناصبة بنفسها ؛ وحكى غير [(١)] سيبويه عن الخليل ، أن أصلها إذ أنْ ، ويرد قول إضمار أن بعدها ، أنَّ أنْ لا تضمر إلَّا بعد حرف جرّ أو عاطف .

(وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختياراً) – نحو : إذن غداً أكرمَك ؛ أجازه ابن عصفور والأبّدىّ ، قياساً على القسم ؛ قالا : ولا يجوز فى غيرها من النواصب ، والصحيح المنع ؛ والفرق أن القسم مؤكد ، وفصل المؤكد كلا فصل ، ولذا فصل به بين حرف الجر ومجروره نحو : اشتريته بوالله ألف درهم ، وبين المضاف والمضاف إليه نحو : هذا غلامُ ، والله ، زيدٍ ؛ حكاه الكسائى عن العرب .

(وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً) – قد سبق إنشاد قوله :

(١٧)مكرر لن مارأيت أبا يزيد مقاتلا   أدعَ القتالَ ، وأشهدَ الهيجاء [(٢)]

---

(١) سقطت من (ز ، غ)

(٢) سبق الحديث عنه وتخريجه عند الحديث عن : لن صـ ٦٥ .

عند ذكر المصنف المسألة ، فى بعض النسخ .

(ومعناها الجواب والجزاء) – ذكر ذلك سيبويه ، وفهم منه الفارسىّ أن الجواب يلزمها ، وأما الجزاء فيكثر فيها ، وقد تتجرد عنه ؛ ومثال الكثير أن يقال : أزورك ؛ فتقول : إذن أكرِمَك ؛ أجبت وجازيت ، والتقدير : إن زرتنى أكرمك . ومثال الجواب بلا جزاء : إذن أظنك صادقاً ، فلا يتقدر بقولك : إن تزرنى أظنك . وفهم منه الشلوبين أنها لا تنفك عنهما ؛ وقول الفارسىّ إنه لايتقدر الشرط فى المثال ، معترض ؛ فيجوز أن يكون المعنى : إن تزرنى أظن صدق خبرك فيما تخبرنى به ؛ ولا يجوز أن يقع غير جواب ، لايقال [١] ابتداءً : إذن أكرِمَك ؛ وأما « فعلتُها إذاً وأنا من الضالين [٢] » فجواب : « فعلت فعلتك التى فعلت [٣] » ، أى مافعلت قصداً ، بل فعلت معتقدا أن الوكزة لا تقضى عليه ، ويوضح هذا قراءة من قرأ : « وأنا من الجاهلين » .

(وربما نصب بها بعد عطف [٤]) – والأكثر فى لسان [٥] العرب ، إلغاؤها حينئذ ؛ قال تعالى : « فإذن لا يؤتون الناس [٦] » ،

---

(١) فى (د) : لايجوز .

(٢) الشعراء / ٢٠

(٣) الشعراء / ١٩

(٤) فى (ز) : بعد عاطف .

(٥) فى (د) : فى كلام العرب .

(٦) النساء / ٥٣

«وإذن لا يلبثون [١] » ، وقرأ بعض القراء بحذف النون فيهما .

(أو ذى خبر) – ومذهب البصريين تحتُّم إلغائها حينئذ ؛ وأجاز هشام فى : زيدٌ إذن يكرمك ، النصب ، وأجازه الكسائى والفراء فى : إن زيداً إذن يكرمك ، والسماع ورد فى مثله ، قال :

(٢٤) لا تتركنّى فيهمُ شطيرا إنى إذن أهلكَ أو أطيرا [٢]

وخرجه البصريون على حذف خبر إن ، أى : إنى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف قوله : إذن أهلك ؛ والشطير الغريب .

مسألة : لا يجوز حذف المنصوب فى هذا الباب ، وإبقاء الناصب ؛ لو قيل : أريد أن تفعل ؛ لم يجز : أريد أن . ووقع فى البخاريّ فى قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » [٣] : فيذهب كيما ، فيعودُ ظهرُه طبقاً واحداً ؛ [٤] أى كيما يسجد ، وشبه هذا بحذف الفعل بعد لمَّا ؛ ورُدَّ بأن حذفه بعد لمَّا جاز للدليل ، وهو منقول فى فصيح الكلام ، بخلاف هذا ، فإنه لم ينقل من كلام العرب .

---

(١) الإسراء ٧٦ .

(٢) فى ش . ش العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٨٨ : هذا رجز لم يعلم راجزه ، وفى معجم شواهد العربية نسبه لرؤبة ، ثم قال : وليس فى ديوانه . قال العينى : والشاهد فى : إذن ، حيث أعملها مع أنها معترضة بين إنّ وخبرها ، وهو ضرورة ، خلافا للفراء ؛ وخرج على حذف خبر إنّ ؛ أى لا أقدر على ذلك ، ثم أستأنف ما بعده . والشطير البعيد ؛ قاله الأصمعى ، وقال غيره : الغريب .

(٣) القيامة / ٢٢ .

(٤) بخارى فى الحديث عن قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » .

(**فصـــل**) : (يُنصب الفعل بأنْ لازمة الإضمار ، بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ، ماضيةً لفظاً أو معنى) – نحو : ماكان زيدٌ ليفعل ؛ ولم يكن زيدٌ ليفعل . وقوله : بأنْ ، هو قول البصريين ، يزعمون أن الفعل منصوب بأن مقدَّرة بعد اللام ؛ وزعم الكوفيون أن الناصب اللام ؛ ورد بأن عامل الاسم لا يعمل فى الفعل ؛ ويرد على هذا كى ، على قول البصريين ، وفيه بحث ؛ ولزوم إضمار أنْ فى هذا ، هو قول البصريين ، ووجهوه بأنَّ : ماكان زيدٌ ليقومَ ، فى مقابلة : كان زيد سيقوم ، وسوف يقوم ؛ فكما لا تجتمع أن والسين أو سوف ، كذلك لا تجتمع أن واللام ؛ ويدل على مقابلة اللام حرف التنفيس امتناع : ماكان زيد سيقوم ، أو سوف يقوم ؛ استغناء بِـ ليقوم ؛ وأجازه بعض المغاربة ، وذلك مردود بعدم السماع ؛ وأجاز بعض الكوفيين إظهار أنْ بعد اللام توكيداً ؛ ورُدَّ بأنه لم يُسمع ؛ وقال ابن الأنبارىّ : ماكان عبد الله لأن يزورك ، مايجيزه كوفى ولا بصرى .

وقد يفهم من قوله : بعد اللام ، أنه لا يلزم إضمارها فى ذلك ، إذا لم توجد اللام ؛ وقد أجازه بعضهم ، واحتج بقوله تعالى : « وما كان هذا القرآن أن يُفتَرى [1] » ؛ واضطرب فيه ابن عصفور ، فمرة منع ، ومرة أجاز ، والصحيح المنع ، وأما الآية فليس مما نحن فيه ، بل أخبر بمصدر ، وهو : « أن يفترى » عن القرآن ، وهو مصدر ؛ وأما ماكان زيد أن يقوم ؛ فإن أردت المبالغة جاز ، ولم يكن مما نحن فيه ،

---

(١) يونس / ٣٧ ، وزاد فى (غ) : « من دون الله » .

وإلّا لم يجز ؛ وسميت هذه اللام مؤكدة ، لأنها تفيد نفى الفعل على وجه لا يُستفاد بدونها ؛ فمعنى : ماكان زيد ليفعل : ماكان مقدِّراً أو مستعدًّا لذلك ؛ وقال سيبويه فى تمثيله : ماكان زيدٌ لهذا الفعل ؛ وقول ابن المصنف : سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها ؛ إذ يقول : ماكان زيد يفعل ، ضعيف ؛ فالنقل امتناعُه إذا كان نفيا لقولك : كان زيدٌ سيفعل ، وإجازته ، إن كان نفيا لقولك : كان زيدٌ يفعل ؛ وأجاز بعضهم الأول على قلة ؛ وهو مردود عليه .

وقوله : لنفى ، ليس على إطلاقه ، فلا يستعمل هنا من حروف النفى إلاَّ ما ولم ؛ فلا يجوز : إن كان زيدٌ ليخرجَ ، ولا : لمَّا يكن ليخرجَ .

وقوله : فى خبر كان ، هو المشهور من قول النحويين ؛ وأجاز بعضهم ذلك فى أخوات كان ، نحو : ماأصبح زيدٌ ليفعلَ ؛ وأجازه بعض فى ظننت وأخواتها نحو : ماظننت زيداً لِيفعلَ ؛ ورُدَّ بأن ذلك لم يُسمع ؛ وأجازه بعض فى كل فعل تقدَّمه نفى ، نحو : ماجاء زيدٌ لِيفعلَ كذا ؛ والصواب أن هذه اللام فيما نحن فيه ، تسمى لام الجحود ، على أنه وقع فى كلام أبى البقاء ، تسمية اللام فى : ماكان زيدٌ ليفعل : لام كى ؛ وهو سهو .

وخرج بقوله : ماضية نحو : مايكون زيد ليفعل ، فلا يجوز ؛ وهذه اللام التى نتكلم فى مسألتها ، عند البصريين متعلقة بمحذوف هو خبرٌ لكان ، والتقدير : ماكان زيدٌ مريداً ، أو مستعدًّا ، ليفعل

كذا ؛ أو نحو ذلك ؛ ومذهب الكوفيين أن اللام للتوكيد ، والخبر مابعدها ؛ وليست اللام للجرّ ، بل للنصب ، ولا حذفَ . واستدل البصريون بالتصريح بالمقدر فى قوله :

(٢٥) سموتَ ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيّع قد يُصاب (١)

(وبعد حتى) – أى ينصب المضارع بأن لازمة الإضمار بعد حتىٰ ، وهذا قول سيبويه وغيره من البصريين ، فحتى عندهم جارة ، والنصب بأن مقدرة ؛ وقال الكسائىّ وغيره من الكوفيين : إن حتى ناصبة بنفسها.

(المرادفة لإلى أو كى الجارّة أو إلاَّ أنْ) – فخرج بالمرادفة حتى الابتدائية ، فإنها لاترادف شيئا مما ذكر ؛ والأول كقوله تعالى : « حتى يرجعَ إلينا موسى (٢) » أى إلى أنْ ؛ والثانى نحو : أسلمت حتى أدخلَ الجنة ، فهى هنا للتعليل مثل كى ، وهذان المعنيان ذكرهما معظم النحويين ، أعنى كونها إذا انتصب المضارع بعدها ، للغاية أو للتعليل ؛ والثالث استشهد له المصنف بقوله :

(٢٦) ليس العطاءُ من الفضول سماحةً حتى تجودَ ، ومالديك قليلُ (٣)

---

(١) فى التصريح ٢ / ٢٣٥ : وقد صرح بالخبر الذى زعمه البصريون من قال : سموت ، ولم تكن أهلا لتسمو ... فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك : ما كان زيدٌ مريداً للفعل ، أو مقدراً له ... ولم ينسب البيت فى التصريح ولا فى معجم شواهد العربية .

(٢) طه / ٩١

(٣) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٩٧ : هو من الكامل ؛ وأراد بالفضول : المال الزائد ؛ والسماحة : الجود . والشاهد فى : حتى تجودَ ، فإن حتى بمعنى الاستثناء . والبيت للمقنع الكندى .

وقول ابن المصنف : إن حتى فى البيت يصح تأويلها بإلى ، فيه نظر ؛ وقد قال الخضراوى فى حديث : « حتى يكونَ أبواه ... [١] » حتى بمعنى إلاَّ أنْ المنقطعة ، والمعنى : لكن أبواه .. قال : وقد ذكر النحويون هذا المعنى فى أقسام حتى ، وذكر من كلام سيبويه مايقتضيه .

(وقد تظهر أنْ مع المعطوف على منصوبها) — أنشد النحويون :

(٢٧) حتى يكونَ عزيزاً من نفوسهمُ أو أن يبينَ جميعاً ، وهو مختارُ [٢]

وأجاز الكوفيون إظهار أنْ بعد حتى ، قالوا : لو قلت : لأسيرنَّ حتى أن أصبح القادسية ، لجاز ، وكان النصب بحتى ، وأنْ توكيد .

(وتُضمر أيضا[٣]، أنْ لزوما بعد أو الواقعة موقع إلى أنْ أو إلَّا أنْ)

---

(١) بخارى قدر / ٣ ، ومسلم قدر ٢٢ — ٢٥ وترمذى قدر / ٥ ، برواية : فأبواه يهودانه ؛ وفى فيض القدير ٥ / ٣٣ : حتى يعربَ عنه لسانه ، فأبواه ...

(٢) فى الدرر ٢ / ٦ : استشهد به على جواز إظهار أن بعد حتى المعطوفة على أخرى قبلها عند البصريين ؛ أما الكوفيون فيجيزون إظهارها من غير قيد ؛ والضمير فى يكون ويبين للجار المذكور فى بيت قبل الشاهد ، وكذلك ضمير نفوسهم لبنى شيبان فى البيت الذى قبله أيضا . والبيت من أبيات أربعة قالها يزيد بن حمار السكونى يوم ذى قار .

(٣) سقطت « أيضا » من (ز ، غ) .

نحو : لألزمنَّك أو تقضينى حقى . أى إلى أن تقضينى [١]؛ وبعضهم يقدّر بكى أيضا ، أى كى تقضينى ؛ وذكر سيبويه إلاَّ أنْ ؛ وزعم بعض المغاربة أنه المستمرّ فيها دون الآخرَين ، واستشهد بقول زياد الأعجم :

(٢٨) وكنتُ إذا غمزتُ قناةَ قوم كسَرتُ كعوبَها ، أو تستقيما [٢]

قال : فهذا لا يقدَّر بإلى أنْ ، ولا بكى ، بل المعنى : إلاَّ أنْ تستقيم ؛ وقيل أيضا : إن التقادير الثلاثة لا تستمر ، وإنَّ قوله :

(٢٩) فسر فى بلاد الله ، والتمس الغنى تعش ذا يسارٍ ، أو تموت فتعذرا [٣]

لا يصح المعنى فيه بتقدير واحد من الثلاثة ؛ ونسبة النصب لأن هو مذهب البصريين ؛ وقال الفراء وبعض الكوفيين : انتصب الفعل بالخلاف ؛ والكسائى وأصحابه والجرمى بأو .

وخرج بقوله : موقع كذا ، مالم تكن أو فيه كذلك ، وهى العاطفة اسماً مفرداً على اسم صريح ، فإن النصب بعدها بأنْ جائزة الإضمار نحو قول المتلمس [٤] :

---

(١) زاد هنا فى (د) : أو إلَّا أن تقضينى ؛ وستأتى .

(٢) قاله زياد الأعجم ، من الوافر ؛ والشاهد فى : أو تستقيما ، حيث جاءت فيه أو بمعنى إلَّا فى الاستثناء .

(٣) لم أجده فى مراجعى ، ولم أعرف قائله ؛ والشاهد فيه عدم استمرارية وقوع أو موقع التقديرات الثلاثة : إلى أنْ ، وإلَّا أنْ ، وكى ، فالمعنى فى هذا البيت لايصح بتقدير واحد من هذه التقديرات .

(٤) فى نسخ التحقيق الثلاث : المتلمس ؛ وفى معجم شواهد العربية نسبه للحصين بن الحمام ، وكذلك جاءت رواية العينى والأشمونى والتصريح ، وجاء البيت فى المفضليات صـ ١٠٩ ضمن قصيدة للحُصَين ابن الحُمام المرّىّ مطلعها :

جزى الله أفناءَ العشيرة كلها بدارةِ موضوع عقوقاً ومأثما

(٣٠) ولولا رجالٌ من رزام أعزة وآل شبيع أو أسوءَك علقما [١]

ورزام أبو حيّ من تميم ؛ والتقدير : أو أنْ أسوءَك ياعلقمة .

وفى بعض النسخ التى عليها خط المصنف بعد هذا :

(ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو بإذن [٢] ولا بشرط ماض ، خلافاً للأخفش [٣] ؛ وقد تعلق قبل الشرط الآخذ حقَّه ، حتَّى ، وفاقاً له ، وكي وفاقاً للفراء) — وقوله : بإذن ، إن كان صحيحاً ولم يكن تصحيفاً من الكاتب ، فالتمثيل : أزورك حتى إذن تكرمنى ، ولألزمنَّك أو إذن تقضينى حقى ؛ وإن كان تصحيفاً ، وإنما هو أنْ ، وهو أقرب ، فإن هذا ليس موضع إذن ، لما سبق من أن الجواب يلزمها فالتمثيل : أزورك حتى أن تكرمنى ؛ وقد مضى أن مذهب الكوفيين جواز إظهار أنْ بعد حتى . ولا يبعد من قولهم هذا ، إجازة ذلك فى أو ، كما أن النصب عندهم بها ، كما فعلوا ذلك مع حتى نحو : لألزمنك أو أن تقضينى حقى .

---

(١) رواية المفضل :

* ولولا رجال من رزام بن مالك ... *

قال : ويروى : من رزام بن مازن ... وهى الرواية ؛ وقوله : أو أسوءك علقما أراد : أو أن أسوءك علقما . والشاهد فى : أو أسوءك ، حيث نصب بتقدير أن بعد أو العاطفة .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل صـ ٢٣١ عن بعض نسخ التسهيل : بظرف ولا شرط .

(٣) وفى همع الهوامع ٢ / ١٠ : وما ذكر من أن النصب بعد أو بإضمار أنْ ، هو مذهب البصريين ، ولذلك لايتقدم معمول الفعل عليها ، ولايفصل بينها وبين الفعل ، لأنها حرف عطف ... ونقل ابن مالك عن الأخفش ، أنه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو : لألزمنك أو إن شاء الله تقضينى حقى .

ومذهب البصريين امتناع ذلك ، للزوم إضمار أنْ بعد حتى وأو ، كما سبق ؛ والسماع لم يأت بما يخالف ذلك ؛ ومثال الفصل بالشرط : أصحبك حتى ، إن قدَّر الله ، أتعلّم ؛ ولألزمنَّك أو ، إن شاء الله تقضيَنى حقى .

وإنما قيد بالماضى ، لأن الجواب فى المسألة محذوف لنصب الفعل ، ولا يحذف جواب الشرط إلّا والشرط ماض . وما ذكر من خلاف الأخفش يحتمل العود إلى المسائل الثلاث ، وإلى المسألة الأخيرة .

والفصل بالشرط يحكى عن الكسائى فى كى ، وقال : إنه يبطل عملها حينئذ ، وذلك نحو : أزورك كى إن تكلمْنى أكرمْك ؛ والبصريون لايجيزون هذا الفصل . قيل : ومثل هذا غير محفوظ عن العرب .

وذكر ابن المصنف أنه قد يُفصل بين كى والفعل بجملة شرطية ، فيبقى النصب ؛ قال : ومن كلامهم : جئتُ كى ، إن تحسن إلىّ أزورَك ، بالنصب ؛ قال : والكسائىّ يجيز ذلك بالرفع دون النصب .

ومثال ماوافق فيه المصنف الأخفش من التعليق ، والمراد به إبطال العمل : أصحبك حتى إن تحسنْ إلىّ أحسنْ إليك .

وأخذ الشرط حقَّه معناه استيفاؤه جوابه ؛ وهذا نظير ماسبق عن الكسائى فى كى ، وعزاه المصنف ، كما رأيت ، إلى الفراء ووافقه .

وقد عرفت مافيه ؛ وفى نسخة البهاء الرقى [1] عوض هذا :

---

(١) أحد تلاميذ ابن مالك .

(ولا يفصل الفعل من حتى ولا أو ، بظرف ولا شرط ماض ، خلافاً للأخفش وابن السراج) – مثال الفصل بالظرف [١] : اقعد حتى عندك أقعد ؛ ولألزمنك أو اليوم تقضينى حقى .

والنقل عن هشام إجازة الفصل بين حتى والفعل بالجار والمجرور نحو : اقعد حتى إليك يجتمعَ الناس ؛ وأجاز حينئذ الرفع والنصب ، وقال : إن الرفع أصح ؛ ولا يبعد إلحاق الظرف به ؛ وأجاز ذلك أيضا فى إذن هو والكسائى ، كما تقدم ؛ وأجازه الكسائى فى كى أيضا نحو : جئت [٢] كى فيك أرغب ؛ وأما مسألة الشرط فقد سبق الكلام عليها قريبا .

(وتضمر [٣] أيضا [٤] لزوما ، بعد فاء السبب) – والنصب بأنْ ، لا بالخلاف ولا بالفاء ولا الواو الآتى ذكرها ؛ هذا قول البصريين ؛ وقال الفراء وبعض الكوفيين : النصب بالخلاف ؛ وقال الكسائى وأصحابه والجرمى : بالفاء والواو ؛ وأصل معنى الفاء التعقيب ، ثم قد تدخل فى التسبيب ، وهو أخص من التعقيب نحو : جاء المطر ، فالربيع [٥] ، وضربت زيداً ، فبكى [٦] .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .
(٢) فى (د) : جئتك .
(٣) زاد هنا فى (د ، وفى بعض نسخ التسهيل) : أنْ .
(٤) سقطت من (د)
(٥) مثال التعقيب .
(٦) مثال التسبيب .

(جواباً لأمر) – نحو : زرنى فأكرمَك . وأنكر بعض المتقدمين النصب فى جواب الأمر ؛ وأنشد سيبويه لأبى النجم :

(٣١) ياناق ، سيرى عنقاً فسيحا إلى سليمان ، فنستريحا [(١)]

(أو نهى) – نحو : « ولا تطغَوا فيه ، فيحِلَّ [(٢)] » ؛ وشرط النصب ، أن لا ينقض النهى بإلَّا قبل الفاء نحو : لا تضرب إلا عمراً ، فيتأدّبُ ؛ فيرفع حينئذ ولا ينصب ، فإن تأخر نصبت نحو : لا تضرب زيداً فيغضبَ إلَّا تأديباً .

(أو دعاء) – نحو : « ربنا آطمس على أموالهم ، واشدد على قلوبهم ، فلا يؤمنوا [(٣)] » ، ونحو :

(٣٢) ربِّ وفقنى فلا ، أعدلَ عن سنن الساعين فى خير سنَنْ [(٤)]

(بفعل) – احترز من سقيا ورعيا ونحوهما من الدعاء بالاسم ، فلا ينصب جوابه .

---

(١) فى المقتضب ٢ / ١٤ فى هذا الموضع : فالأمر : ائتنى فأكرمك ، وزرنى فأعطيَك ، كما قال الشاعر : ياناقُ سيرى عَنقاً ... البيت . قال فى الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٤٢١ على نصب الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية ، الواقعة فى جواب الأمر . والعنَق : ضرب من السير ، والفسيح : الواسع ؛ والبيت لأبى النجم العجلى ؛ وناق منادى مرخم ، أى ياناقة .

(٢) طه / ٨١ ، وجاء بالنسخ الثلاث : « لاتطغوا فيه فيحل » .

(٣) يونس / ٨٨

(٤) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣٠٢ : هو من الرمل ، والشاهد فى : فلا أعدلَ ، حيث نصب ، لأنه جواب الدعاء ، والفاء فاء السبب فى الجواب عن الدعاء . ولم ينسبه أحد من أصحاب المراجع .

(أصيل فى ذلك) – احترز من الدعاء بلفظ الفعل الذى أصله الخبر ، نحو : رحم الله زيداً ، فيدخله الجنة ، فلا يجوز النصب فى هذا ، وسيأتى ذكر الخلاف فيه .

(أو لاستفهامٍ) – نحو : « فهل لنا من شفعاء ، فيشفعوا [١] » ، ونحو : أين بيتك ؟ فأزورَك ، وفى السبعة : « من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً ؟ فيضاعفَه [٢] » بالنصب .

(لا يتضمنُ وقوعَ الفعل) – فإن تضمنه ، لم ينصب الفعل نحو : لم ضربتَ زيداً ؟ فيجازيك . وهذا أخذه المصنف من كلام الفارسىّ فى الإغفال مع الزجاج ، حيث قال الزجاج فى قوله تعالى : « لِمَ تلبسون الحقَّ بالباطل وتكتمون [٣] » ، لو قال : « وتكتموا » لجاز ؛ أى لم تجمعون [٤] بين ذا وذا ؟ ولكن الذى فى القرآن أجود فى الإعراب ؛ فرد الفارسىّ قوله ، والأقرب خلاف قول الفارسىّ .

وقد حكى ابن كيسان النصب فى جواب ماتحقق وقوعه نحو : أين ذهب زيدٌ ؟ فنتبعَه ؟ ومن أبوك ؟ فنكرمَه ؟ ومن أمثلة النحويين : أين بيتك ؟ فأزورَك ؟ والمعنى : ليكن منك إعلام بذهاب زيد ، فاتباع منا ، وإعلام بأبيك ، فإكرام منا ، وإعلام ببيتِك ، فزيارة منا ؛ ولم يتعرض أحد

---

(١) الأعراف / ٥٣ ، وفى (د ، ز) : « هل لنا »
(٢) البقرة / ٢٤٥ ، والحديد / ١١
(٣) آل عمران / ٧١
(٤) فى (ز) : لم يجمعوا بين ذا وذا .

من المغاربة لهذا الشرط فيما نحن فيه ، لكن فى كلام بعضهم فى النفى ، كما سيأتى ، مايعطيه .

(أو لنفى محض) – نحو : « لا يُقضَى عليهم فيموتوا [(١)] » ؛ وذكر بعض المغاربة أنه لايجوز النصب فى : لم تقم ، فتحيينا ؛ وقد جاء النصب فى قوله :

(٣٣) لم ألق بعدهمُ حَياًّ ، فأخبرَهم إلاَّ يزيدُهُم حُبًّا إلىَّ همُ [(٢)]

(أو مُؤوَّل) – نحو : قلَّما تأتينا فتحدِّثَنا ؛ لأنه فى معنى : ماتأتينا . وكذا : ألم تأتِنا فتحدثَنا ؟ لصورة النفى ، وإن كان تقريراً . وأجاز الكوفيون : أنا غيرُ آتٍ فأكرمَك ، بالنصب ؛ لأنه فى معنى : ماأنا آتٍ فأكرمَك ؛ وأجاز ذلك أيضا ابن السرَّاج فى : غير قائم الزيدان ، فتكرمَهما . وإذا انتقض النفى بإلَّا قبل الفاء ، لم ينصب الفعل نحو : ماضربَ زيدٌ إلَّا عمراً فيغضبُ ؛ بل يتعيَّن الرفع ؛ أو بعدها ، جاز النصب ؛ نصَّ على ذلك سيبويه ، ومثل له بـ : ماتأتينا فتحدثَنا ، إلا ازددنا فيك رغبة .

(أو عَرْضٍ) – نحو ماحكى من كلامهم : ألَا نقعُ الماءَ فنسبحَ ؟ أى فى الماء فحذف الجار ؛ وكقوله :

---

(١) فاطر / ٣٦

(٢) فى ابن يعيش ٧ / ٢٦ : لم ألق بعدهم حيًّا فأخبرهم ؛ والشاهد فى قوله : فأخبرهم بالنصب بأن مضمرة بعد فاء السبب ، جواباً لنفى محض ؛ ونسب البيت لزياد بن حمل ، أو زياد بن منقذ .

(٣٤) ياابن الكرام ألاتدنو ؟ فَتُبصَرَ ما قدِ حدَّ ثوك ، فما راءٍ كمن سمعا [١]

(أو تحضيض) – هلا أمرتَ فتُطاعَ ؟ وقوله :

(٣٥) لولا تعوجين ياسلمى على دنف فتخمِدِى نارَ وجدٍ كاد يفنيه [٢]

والتحضيض عرض مؤكد ، فتقول : ألا تجلس ؟ تعرض عليه ولا تحضه ، لأنك لا تريده ، وتقوله أيضا إذا كنت تريده وتبتغيه [٣] .

(أو تَمنٍّ) – قال تعالى : « ياليتنى كنت معهم ، فأفوزَ [٤] » ، « لو أنَّ لنا كرةً فنتبرَّأً » [٥] ، وتقول : وددت لوتأتينا فتحدِّثَنا ، وفى بعض المصاحف : « ودُّوا لو تُدهِنُ فيدهنوا [٦] » .

(أو رجاء) – نحو : لعل زيداً يأتى ، فيحدثَنا ، بالنصب ؛ ولم يثبت البصريون ذلك ، وجعلوا الترجى فى حكم الواجب ؛ وأثبته

---

(١) فى ش . ش. العينى على الأشمونى والصبان . هو من البسيط ، وألا للعرض ، والشاهد فى : فتبصر ، حيث نصب ، لأنه جواب العرض ؛ ولم ينسب فى المراجع .

(٢)فى الدرر ٢ / ٨ : استشهد به على النصب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابا للتحضيض فى قوله : فتخمدى . وهو من البسيط أيضا ، ولم أعثر على قائله .

(٣) قال فى التصريح ٢ / ٢٣٩ : والعرض والتحضيض متقاربان ، يجمعهما التنبيه على الفعل ، إلَّا أن فى التحضيض زيادة توكيد وحث ، وفى العرض ليناً ورفقاً .

(٤) النساء / ٧٣

(٥) البقرة / ١٦٧ ، وفى (ز ، غ) : « ياليت لنا كرة » ، ولا توجد هذه الصيغة فى القرآن .

(٦) القلم / ٩

الكوفيون على أن لعل للاستفهام ؛ وصحح جماعة من المتأخرين إثباته ، منهم ابن مالك ، مستشهدين بقوله تعالى : « فأطلعَ إلى إله موسى » [(١)] ، وقوله : « فتنفعه [(٢)] » فى قراءة النصب فيهما ؛ وأما كون لعلَّ للاستفهام ، فغير صحيح ، والرجاء ظاهر فى قوله تعالى : « لعلىٌّ أبلغُ الأسباب ... » [(١)] ؛ وقد خرج ماورد من ذلك على العطف على التوهم ، لكثرة دخول أنْ فى خبر لعلَّ ، وإن كان اسمها جثة .

(ولا يتقدم ذا [(٣)] الجوابُ على سببه) — وهذا مذهب البصريين ؛ وعلته أن الفاء عندهم عاطفة مصدراً مقدَّراً على مصدر متوهم ، فإذا قلت : مازيدٌ يأتينا فيحدثنا ، فالتقدير : مازيدٌ يكون منه إتيان فحديث ، فلا يجوز : مازيد فيحدثنا يأتينا ؛ لأنه إذا كانت الفاء لاتتقدم فى العطف على الصريح نحو : زيدٌ قام فضرب ، فأن لا تتقدم فى هذا أولى ؛ وقد اشترط فى القول الصحيح من كلام النحويين تقدم الجملة بأسرها فى العطف على المحل ، فهاهنا أحرى ؛ ويمتنع النصب فى : مازيدٌ يكرم فيكرمُه أخانا [(٤)] ، لأجل توهم المصدر .

(خلافاً للكوفيين) — وسببه أن الفاء عندهم ليست عاطفة ،

---

(١) غافر / ٣٦ ، ٣٧ : « لعلى أبلغ الأسباب . أسباب السموات ، فأطلع إلى إله موسى » .

(٢) عبس / ٣ ، ٤ : « وما يدريك لعله يزَّكىَّ . أو يذَّكَّرُ فتنفعَه الذكرى » .

(٣) أى : هذا الجواب ؛ وفى (غ) : ذلك الجواب .

(٤) مفعول يكرم .

وإنما هو جواب تقدم على سببه ، ومن مذهبهم جواز تقدم جواب الشرط ، فهذا كذلك ؛ وخالفوا أيضا فى المسألة الثانية البصريين ، فأجازوا النصب ، إذ لا مصدرَ متوهَّماً عندهم فى ذلك .

(وقد يُحذف سببهُ بعد الاستفهام) – قال الكوفيون : العرب تحذف الأول مع الاستفهام ، لدلالة الجواب عليه وفَهْم الكلام ، فيقولون : متى ؟ فأسيرَ معك ؛ يريدون : متى تسيرُ ؟ فأسيرَ معك .

(ويلحق بالنفى ، التشبيهُ الواقعُ موقعَه) – نحو : كأنك والٍ علينا فتشتُمَنا ؛ أى : ماأنت والٍ ؛ قال الكوفيون ؛ قال ابن السرَّاج : وليس بالوجه .

(وربما نفى بقد ، فينصب الجواب بعدها) – ذكره ابن سيده ، وحكى عن بعض الفصحاء : قد كنتَ فى خير فتعرفَه ؛ أى : ماكنتَ فى خير .

(**فصــل**) : (وتُضمَر أن الناصبة أيضا لزوماً ، بعد واو الجمع) – خرج بالجمع ما استعمل لقصد تقدم الأول أو تأخره ، والواو وضعهاالتشريك فى الحكم ، إما مع المعية فى الزمان ، وإما دونه ، بتقدم الأول أو تأخره ؛ وقد قيل : إن المعية أظهر فيها ، وهو المعنى المقصود هنا ، كما فى : اختصم زيد وعمرو ؛ والفرق بين الجمع وغيره ، أن التى للجمع يكفى فيها نفى واحد ، والتى لغيره تحتاج إلى نفيين عند سيبويه ، خلافاً للمبرد ؛ وقد سبق ذكر الخلاف فى الناصب هنا ، وعلم منه أن ماذكره المصنف هو قول البصريين .

(واقعة فى مواضع [١] الفاء) – فالأمر :

(٣٦) فقلت : ادعى ، وأدعوَ إنَّ أندَى   لصوت ، أن ينادىَ داعيان [٢]

والنهى كقول أبى الأسود :

(٣٧) لاتنه عن خلق ، وتأتى مثله   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم ، [٣]

وقوله تعالى :«ولا تلبسوا الحق بالباطل ، وتكتموا الحقَّ [٤] » ، يحتمل النصب والجزم ؛ والدعاء : يارب اغفر لى ، وتُوسِّعَ علىَّ فى الرزق ؛ والاستفهام ، ماأنشده بعض النحويين :

(٣٨) أتبيتُ ريَّانَ الجفون من الكرى   وأبيتَ منك بليلة الملسوع [٥]؟

قال شيخنا : ولا أدرى أهو مسموع ، أم مصنوع ؟

---

(١) فى بعض نسخ التسهيل : فى مواقع .

(٢) فى معجم شواهد العربية ، نسبه للأعشى ، قال : وليس فى ديوانه ، قال : أو الحطيئة ، أو ربيعة بن جشم ، أو دثار بن شيبان النمرى ؛ وفى الإنصاف صـ ٥٣١ : نسبه سيبويه للأعشى ، وقال الأعلم : ويروى للحطيئة ؛ قال : والصحيح أنه من كلمة ، عدة أبياتها ثلاثةعشر بيتا ، لدثار بن شيبان النمرى ، وهذه القصيدة مما رواه أبو السعادات بن الشجرى فى مختاراته ، وروايته ، كما رواها صاحب الإنصاف : فقلت ادعى ، وأدعُ ، فإن أندى ... وهو على طريقة الكوفيين ؛ وأما الذين رووا : وأدعوَ ، ومنهم سيبويه ، فعلى أن الفعل المضارع ينصب فى جواب الأمر بعد الواو . وهو من الوافر .

(٣) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان : قاله أبو الأسود الدؤلى ، ومن نسبه إلى الأخطل فقد أخطأ ، ملحقات ديوانه ١٣٠ ، وهو من الكامل ؛ والشاهد فى قوله : وتأتىَ حيث نصب الياء بعد الواو فى جواب النهى .

(٤) البقرة / ٤٢

(٥) للشريف الرضى ـــ ديوانه ١/٤٩٧ ، والشاهد فى قوله : وأبيتَ بالنصب بأن مضمرة بعد واو الجمع بعد الاستفهام ، والبيت من الكامل .

والنفى المحض : « ويعلمَ الصابرين [١] » ، وكقول أبى طالب :

(٣٩) كذبتم ، وبيت الله ، نَبزى محمداً ولمَّا نُطاعنْ دونه ونناضلِ
ونُسلمَه حتى نُصرَّع حوله ونُذهلَ عن أبنائنا والحلائلِ [٢]

والمؤوَّل كقول الحطيئة :

(٤٠) ألم أَكُ جارَكم ؟ ويكونَ بينى وبينكمُ المودةُ والإخاءُ [٣]

والعرض : ألا تنزلُ ، وتصيبَ خيراً ؟

والتحضيض : هلا تأتينا ، وتكرمَنا ؟

والتمنى : « ياليتنا نردُّ ، ولا نكذبَ بآيات ربنا ، ونكونَ [٤] » ؛ قراءة حفص وحمزة بنصب الباء والنون ، وابن عامر بنصب « ونكونَ » فقط .

---

(١) آل عمران / ١٤٢ : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ، ويعلمَ الصابرين » .

(٢) من قصيدة أبى طالب اللامية المشهورة يوم الصحيفة ، يدافع عن رسول الله ﷺ من مختصر سيرة الرسول (ص) للشيخ محمد بن عبد الوهاب ؛ وفى اللسان ـــ نضل:
* كذبتم ، وبيت الله ، يُبزَى محمدٌ * وفى مادة : بزا :
* كذبتم ، وحق الله ، يُبزَى محمدٌ * قال : وقوله : يُبزَى : أى يُقهر ويُغلب ،
وأراد : لايُبزَى محمد ، فحذف لا من جواب القسم ، وهى مرادة ، أى لايُقهر ولم نقاتل عنه ونداف ... والشاهد فى قوله : ونسلمَه بالنصب بعد الواو الواقعة بعد النفى المحض بلمَّا .

(٣) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣٠٧ : قاله الحطيئة من قصيدة من الوافر ، ووقع فى ديوانه هكذا : ألم أك محرما ، فيكونَ بينى ... الخ . والشاهد فى : ويكونَ ، حيث نصب بتقدير أن ، لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام ؛ والمحرم : المسالم الذى يحرم عليك دمه ، وعليه دمك ؛ ويروى : ألم أك مسلماً ...الخ .

(٤) الأنعام / ٢٧

والرجاء : لعلى أسافرُ ، وأغنمَ .

وكل موضع من هذه الصور استعملت فيه الفاء ، تستعمل الواو إذا صحَّ المعنى ، فإن تعينت السببية ، فالفاء فقط : لاتَدنُ من الأسد ، فيأكلَك ؛ وإن امتنعت السببية ، فالواو فقط : لاتأكل السمك ، وتشربَ اللبنَ .

ويظهر حمل قول المصنف : « فى مواضع الفاء » ، على المواضع المستقرة لها ، فلا يدخل حينئذ التشبيه الواقع موقع النفى ، ولا قد ، مُراداً بها النفى ؛ فإن سُمع ذلك فى الواو أيضا قُبل .

(فإن عطف بهما) — أى بالفاء والواو .

(أو بأو ، على فعل قَبْلُ) — أى إنِ عطف الفعل المذكور بعد الثلاثة ، على فعل مذكور قَبلُ ؛ واحترز من أن يعطف على اسم متوهم أو صريح ، فإنه فى الأول ينصب بأن لازمة الإضمار ، على ماسبق تقريره ؛ وفى الثانى بأن جائزة الإضمار ، كما سيأتى ذكره ، فلا يبطل حينئذ فى الصورتين إضمارُ أنْ .

(أو قُصدَ الاستئنافُ) — أى قصد أن لايكون الفعل الواقع بعدها مشاركاً لما قبلها ، من فعل أو اسم متوهَّم ، بل قصد القطعُ عنه ، فيكون الفعلُ إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف .

(بطل إضمارُ أنْ) — لأن العطف يُشرك الثانى مع الأول فى إعرابه ، والاستئناف يقتضى رفعه ، وفيه مع أو نوعُ إضراب ؛ فإذا

قلت : الزمه أو يقضيك حقك ، على جهة الاستئناف ، فالمعنى : أو هو يقضيك حقَّك ؛ على كل حال ، لزمته أم لا ؛ فكأنك قلت ! بل هو يقضيك حقك .

واختلف فى المرفوع بعد الفاء والواو فى العطف ؛ فقال البصريون : ليس معني الرفع حينئذ كمعنى النصب ، فكل واحد من الفعلين فى قولك : ماتأتينا فتحدثُنا ، بالرفع على العطف ، مقصود نفيُه ، وكأن أداة النفي منطوق بها بعد العاطف [(١)] ؛ وفى النصب يكون انتفاء الحديث مُسَبَّباً عن انتفاء الإتيان [(٢)] ؛ وقال الكوفيون : قد يكون ذلك على معنى الرفع [(٣)] ؛ وحكاه ابن عصفور عن الأعلم ، ولم يحفظه ابن عصفور عن الكوفيين ، والأعلم تبع لهم فى ذلك ، واحتجوا [(٤] بقوله تعالى : « ولا يؤذن لهم فيعتذرون» [— ٤)] ، والمعنى : لو أذن لهم ، لا عتذروا [(٥)] ، كما فى قوله تعالى : « لا يُقضَى عليهم ، فيموتوا [(٦)] » ، إذ المعنى : لوقضى عليهم ، لما توا ؛ فرفع « يعتذرون » ، ونصب « يموتوا » ، والقصد بهما واحِد ؛ قال الأعلم : إنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب ، رعياً للأكثر ؛ وردَّ ابن عصفور على الأعلم ، وقال : الصحيح عندى أن ماأجازه من أن [(٧)] الرفع يجوز على معنى النصب باطل . انتهى .

---

(١) التقدير : ما تأتينا ، فما تحدثُنا ، أو وما تحدثُنا .

(٢) التقدير : ما تأتينا فما تحدثَنا ؛ أى بسبب ذلك .

(٣) فى (ز ، غ) : على معنى النصب .

من (٤ إلى — ٤) تقدم فى (د) قبل قوله : « ولم يحفظه ابن عصفور ... » .

(٥) المرسلات / ٣٦

(٦) فاطر / ٣٦

(٧) سقطت من (ز) .

وقال الفراء : إنما أُوثِرَ الرفعُ فى « يعتذرون » على النصب ؛ لأن التوفيق بين رؤوس الآيات أخف على الألسن ، وأحسن فى الالتئام والاتساق .

(ويميز واوَ الجمع تقديرُ مَعَ ، موضعَها) - أى وجوب تقدير مع ، موضعها نحو : لا تأكل السمك ، مع شرب اللبن ؛ وإنما قدر الوجوب ، لأن الواو من محتملاتها المعية ، إلا أنها تتعيَّن هنا ؛ ومن هذا نعلم أن قول النحويين : تقع الواو فى جواب كذا مجاز ؛ فإذا كانت بمعنى مع ، لم ينعقد من الكلام شرط وجزاء ، وهذا بخلاف الفاء كما سيأتى ؛ وهذا هو طريق الجمهور ؛ وزعم بعض النحويين أن النصب بعد الواو على معنى الجواب ، وتكلف ذلك فقال : معنى : لاتأكل السمك ، وتشرب اللبن : إن أكلت فلا تشرب ، وإن شربت فلا تأكل ؛ والتقدير : إن لم تأكل ، فاشرب .

(وفاءَ الجواب ، تقديرُ شرط قبلها ، أو حالٍ مكانها) - وذلك لأن هذه الفاء تقع قبل مسبَّب انتفى سببُه ، فتقول : ماتأتينا ، فتحدثَنا بالنصب ، على قصد نفى الحديث ، لانتفاء الإتيان ، فيصح حينئذ أن تقدِّر شرطا قبل الفاء نحو : ماتأتينا ، فإن تأتنا تحدثنا ؛ وتقع بين أمرين أريد نفى اجتماعهما ، فتقول تلك المقالة ، على قصد [1] نفى اجتماع الحديث والإتيان ؛ فيصح حينئذ أن تأتى بالحال مكانهما فتقول :

---

(١) فى (ز) : على نفى قصد ..

ماتأتينا محدثاً ؛ فالنفى الداخل على فعل مقيد بحال ، ينفيه بقيد حاله ، وهو نفى للجمع بينهما .

(وتنفرد الفاء بأنَّ مابعدها فى غير النفى ، يُجزَم عند سقوطها) .. واستثناء النفى هو الصحيح ، لأن النفى خبر محقق ، فلا يشبه الشرط ، بخلاف الباقى ، وأطلق بعض النحويين العبارة فقال : كل ماتنصب فيه بالفاء تجزم ؛ وقال بعضهم : يختار الرفع فى النفى ، ويجوز الجزم [(١)] ؛ ويحكى جواز الجزم عن الزجاجىّ نحو : ماتأتينا تحدثْنا ؛ ولم يُسمَع ذلك من العرب .

ومثال الأمر : ائتنى أكرمْك ؛ والنهى : لاتَعص الله ، يدخلك الجنة ؛ والدعاء : يارب وفقنى أُطعْك ؛ والاستفهام : هل تزورنى ؟ أزرْك ؛ والعرض : ألا تنزل ، تُصبْ خيراً ؛ ويصلح أيضا للتحضيض والتمنى : ليت لى مالاً أنفقْ منه ؛ والترجِّى : لعل زيداً يأتى ، يحسنْ إليك .

(بما قبلها ، لما فيه من معنى الشرط) – وهذا قول الخليل وسيبويه ، واختاره ابن خروف . قال سيبويه ، وقد ذكر الجزم فيما نحن فيه : وإنما الجزم بالأمر ؛وذكر المسائل ، بتشبيه الجزم للاستفهام ولباقيها ، كما فى فعل الأمر [(٢)] ، ثم قال : وإنما انجزم هذا الجواب كما

---

(١) زاد هنا فى (د) : بالجزم .

(٢) فى (د) : كما فعل فى الأمر .

الجزم جواب : إن تأتنى .. قال : وزعم الخليل أن هذه الأقاويل كلها فيها معنى إنْ ، ولذلك انجزم الجواب . انتهى : فالجزم بما سبق من الأمر وأخواته ، لإعطائه معنى الشرط وتضمن معناه كأسماء الشرط ، ولا حاجة إلى تقدير .

(لا بإنْ مضمرة) – والتقدير : ائتنى ، فإن تأتنى أكرمك ؛ فالجزم بشرط مقدَّرٍ دالٌّ عليه ماقبله ؛ وهذا تكلف إضمار مع الاستغناء عنه .

(خلافاً لمن زعم ذلك) – نسبه المصنف لأكثر المتأخرين ، وابنه للأكثرين ، وفى المسألة قول ثالث : وهو أن الجزم بما سبق ، لا لتضمنه معنى الشرط ، بل لنيابته منابه كما فى : ضرباً زيداً ؛ والفرق بينه وبين قول التضمين ، أن الجازم بالتضمين يجزم بحق الأصل لا بالنيابة ؛ وهذا قول الفارسىّ والسيرافىّ ، واختاره ابن عصفور .

وفى المسألة قول رابع : وهو أن الجزم بلام مقدَّرة ، فإذا قيل : ألا تنزلُ ، تُصِبْ خيراً ، فالتقدير : لتصبْ خيراً .

(ويُرفَع مقصوداً به الوصف أو الاستئناف) – فإذا سقطت الفاء ، ولم ترد معنى الشرط ، رفع للاستئناف أو لقصد النعت ، إن كان قبله نكرة لا يصلح للحال ، أو لقصد الحال ، إن كان مَاقبله يصلح مجىء الحال منه ؛ فمراده بالوصف مايشمل الأمرين ؛ فإذا رفعت فى نحو : ليت لى مالاً أنفقُ منه ، لقصد الوصف ، فأنفقُ نعت ؛ وفى : ليت زيداً يقومُ ، يزورُنا ، الفعل حال .

(والأمر المدلول عليه بخبر أو اسم فعل ، كالمدلول عليه بفعله فى جزم الجواب) – قالوا : حسبُك ، يَنمْ الناسُ ؛ واتقى اللهَ امرؤٌ فعلَ خيراً يُثَبْ عليه ؛ بالجزم فى الفعلين ، لأن حسبك فى معنى اكفُفْ ، واتقَى فى معنى : ليتق ؛ قيل : ولم يُسمع من هذا النوع ، أعنى نوعَ : اتَّقَى ، غيرُه ، ولا ينقاس ؛ وحسبك مبتدأ خبره محذوف ، أى حسبك السكوت ، والجملة مضمنة معنى الأمر ؛ وقيل : لا خبر له ، لأنه فى معنى مالا يُخبَرُ عنه ؛ وممن قال به الأعلم .

ومثال الجزم بعد الأمر المدلول عليه باسم فعل : نزالِ أكرمْك ، وعليك زيداً ، يحسنْ إليك ، ومكانَك ، تسترحْ ؛ فإن كان اسمُ الفعل خبراً كهيهات وأف فلا جزم .

(لا فى نصبه ، خلافاً للكسائىّ فيه) – إذ أجاز : حسبك من الحديث ، فينامَ الناس ، بالنصب ؛ وكذا : صه ، فأحدَّثَك ؛ وقياس قول البصريين المنعُ ، إذ الفاء عندهم عاطفة على مصدر متوهَّم ، وحسبُك وصَه ونحوهما لا دلالة له على مصدر .

(وفى نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر) – نحو : غفر الله لزيد فيدخله الجنة ؛ أجاز الكسائىّ نصب يدخل ، والصحيح منع النصب فى هذا وفيما قبله ، فلم يرد به سماع .

(ولبعض أصحابنا فى نصب جواب : نزَالِ وشبهه) – وهو أبو الحسن بن عصفور ، وهو تبع فى ذلك لابن جنى ، وحكاه عن ابن جنى ، الخضراوىُّ ؛ ووجهه أن فى نزال وشبهه مما هو مشتق ، دلالة

على المصدر ، كفعل الأمر ؛ ورد بأن فعل الأمر إنما صحَّ فيه ، لتأوله بالمصدر ، من قِبَل أنه يقع فى صلة أنْ المصدرية نحو : أشرت إليه بأن افْعَلْ [(١)] ، وذلك لايصح فى اسم الفعل المشتق ، كما لا يصح فى غَير المشتقِ منه ، ولا فرق بينهما ؛ فالصحيح المنع ، وهو غير مسموع ؛ قال الخضراوىّ ، وقد ذكر قول ابن جنى : إنه يجوز النصبُ بعد نزالِ وشبهه ؛ ولا فارق عندى إلاَّ السماع فى الجميع .

(فإن لم يحسن إقامة : إن تفعل ، وإن لا تفعل ، مقام الأمر والنهى ، لم يجزم جوابُهما) — وفى نسخة عليها خط المصنف :

(فإن لم يحسن : إن تفعل ، مقام الأمر ، وإن لاتفعل ، مقام النهى) — فالأول نحو : أحسن إلىّ ، لا أحسن إليك ؛ والثانى : لا تقرب الأسد ، يأكلك ؛ فيمتنع الجزم عند سيبويه وأكثر البصريين فيهما ؛ إذ لا يصح : إن تحسن إلىَّ ، لا أحسن إليك ، ولا : إن لاتقرب الأسد ، يأكلك ؛ وإنما اشترط فى النهى النفى ، محافظة على ما يقتضيه النهى من العدم .

(خلافاً للكسائىّ) — المحفوظ نقل الخلاف فى المسألة الثانية ؛ وظاهر كلام المصنف قد يُفهم نقل الخلاف عن الكسائى فى المسألتين ، وعلى هذا يكون المنظور إليه ، تقدير الشرط على حسب [(٢)]

---

(١) فى (ز) : بأن يفعل .

(٢) سقطت من (د) .

مايقتضيه الحال [١] من إثبات أو نفى ؛ فيقدر فى : أحسن إلىّ أبغضك : إن لاتحسن إلىّ أبغضك ؛ وفى : لاتدن من الأسد يأكلك : إن تدن من الأسد يأكلك ؛ إلاَّ أن الأولى لم ير فيها خلافاً ، وأما الثانية ، فالمشهور فيها نقل الخلاف عن الكسائى ، وحكاه ابن عصفور عن الكوفيين ، وحكاه بعض المغاربة عن الكسائى وبعض المتأخرين ؛ وقال الجرمىّ فى الفرخ : يجوز الجزم فى النهى ، على رداءة وقبح ؛ وقال الأخفش : يجوز فيه ، لا على الجواب ، بل حملاً على اللفظ ، لأن الأول مجزوم .

واستدل من أجاز الجزم على الجواب ، بأن الشيء يدل على نقيضه ، ومعنى الكلام يرشد إلى ذلك القدر ، ومن كلام العرب : لاتسألوه ، يجبكم بما تكرهون ، وعن أبى طلحة أنه قال له رسول الله ﷺ : لاتتطاول ، أو لا تشرف ، يصبك سهم ؛ وفى رواية : « فلا تقرب مساجدنا ، تؤذنا برائحة الثوم [٢] » .

(وتضمر أنْ الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومَىْ أداة شرط) – نحو : إن تأتنى ، وتحدثَنا ، [٣] أحسنْ إليك ، ومنه :

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) مسلم ـــ مساجد ٧١ ، بخارى كفالة / ٤ ، مناقب / ٤٥ ، ابن ماجه ـــ إقامة / ٥٨ ، موطأ ـــ طهارة / ١

(٣) فى (د) : وتحدثنى .

(٤١) ومن يقتربْ منا ويخضعَ ، نُؤْوِهِ   ولا يخش ظلما ، ماأقام ، ولا هضما[١]

ونحو : من قام ، فيزورَنى ، أحسنت إليه ؛ وقوله :

(٤٢) ومن لم يقـدِّمْ رجلَـه مطمئنـةً   فيثبتَها فى مستوى الأرض ، يزلقِ[٢]

يحتمل مانحن فيه ، والنصب فى جواب النفى ؛ وأثبت بعض المتأخرين ذلك فى أو أيضا نحو : إنْ زرتنى ، أو تُحسنَ إلىَّ ، أحسنْ إليك ؛ وأثبته الكوفيون فى ثُمَّ نحو : « ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموتُ [٣] » فى قراءة من نصب ؛ وعلم من التمثيل ، أنه لا فرق بين كون أداة الشرط حرفا أو اسماً ، ولا بين كون الفعلين مجزومين لفظاً أو محلًّا ؛ والجزم هنا أجود من النصب ، لأن فيه العطف على ملفوظ به ؛ والنصب هنا دون النصب فى النفى وأخواته ، لأن الشرط واجب ، إلاَّ أنه يشبه غير الواجب ، بما فيه من عدم الوقوع . ويجوز رفع مابعد الواو ، على تقدير مبتدأ ، وفيه ضعف ، فحذف الواو ، عند إرادة الحال ، هو المشهور .

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٥ : هو من الطويل ، والشاهد فى : ويخضعَ حيث جاء بالنصب ، بتقدير أن ، والعطف على الشرط قبل الجواب بالفاء أو الواو ، ويجوز فيه الوجهان : الجزم عطفاً على الشرط ، والنصب بإضمار أنْ .. ويروى : ولاضيما ، وهو بمعناه ؛ ولم ينسبه هنا ولا فى معجم الشواهد .

(٢) من الطويل ؛ روى لكعب بن زهير ، وليس فى ديوانه ؛ فى سيبويه ١ / ٤٤٧ : وسألته أى الخليل ــ عن قول ابن زهير : ومن لا يقدم ... فقال : النصب فى هذا جيد ؛ وفى المقتضب ٢ / ٢٣ برواية : ومن لا يقدم .. قال : الجزم الوجه ، والنصب يجوز من أجل النفى .

(٣) النساء / ١٠٠ .

(أو بعدهما) – أى بعد مجزومَىْ أداة الشرط ، والمراد بعد الشرط والجزاء ، لا خصوص ماذكر ، وذلك كقوله تعالى : « فيغفر لمن يشاء [(١)] » ، قرئ بالرفع والنصب والجزم ؛ وكذا قرئ بالثلاثة : « ويكفر عنكم من سيئاتكم [(٢)] » ، ويجوز فى العطف على المنصوب من هذا الأوجه الثلاثة نحو : إن جئتنى أحسن إليك ، وأزورك ، وأكرم أخاك ؛ فالنصب عطفاً على اللفظ ، والرفع للاستئناف ، والجزم عطفاً على موضع وأزورك ، لأنه يجوز جزمه .

(أو بعد حصر بإنما) – كقراءة ابن عامر : « إذا قضى أمراً فإنما يقول له : كن فيكونَ [(٣)] » بالنصب . ونقل الصفار النصب بعد إنما عن الكوفيين ، قال : وذلك عندنا لايجوز . انتهى . والاستشهاد له بقولهم : إنما هى ضربة من الأسد ، فتحطمَ ظهرَه ، بالنصب ، لا حجة فيه ، لجواز كونه من باب :

(٤٣) للبس عباءة ، وتقرَّ عينى [(٤)]... البيت ، وسيأتى ذكره ؛ لا من باب :

---

(١) البقرة / ٢٨٤ : « وإن تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ؛ فيغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء » .

(٢) البقرة / ٢٧١ : « وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ، ويكفر عنكم من سيئاتكم » .

(٣) آل عمران / ٤٧

(٤) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣١٣ : قالته ميسون بنت بحدل الكلبية ، زوج معاوية بن أبى سفيان ، من قصيدة من الوافر ، تذكر فيها ضيق نفسها ، واستيلاء الهم عليها ، حين تسرَّى عليها معاوية وعذلها ، وقال : أنت فى ملك عظيم ، وما تدرين قدره ، فقالت :

لبيتٌ تخفق الأرياحُ فيه أحبُّ إلىَّ من قصر مُنيِف

إلى أن قالت : للبس عباءة ... الخ ، والصحيح : ولبس عباءة بواو العطف ؛=

ماتأتينا ، [١]فتحدثَنا ؛ وقد خرجت الآية على أنَّ « فيكونَ » جواب « كُنْ » إجراء له مجرى الأمر الحقيقىّ ، لأنه على صورته ، كما جزم « يأكلوا [٢] » ، فى جواب « ذَرهُمْ [٢] » وإن لم يكن أمراً حقيقةً ، بل للتحذير والتهديد .

(اختياراً) – أى ليس النصب فى المسائل الثلاث بجائز فى الاضطرار فقط ، بل هو جائز فى الكلام ، لكنه ، كما سبق ، دون النصب فى الأجوبة السابقة ، ونصُّوا على ضعفه ، إلاَّ الفرّاء ، فأجازه من غير ضعف ؛ وأثبت بعض النحويين النصبَ بعد الفاء والواو بعد جواب القسم نحو : أقسم ليقومنَّ ، فَيضربَ زيداً ؛ قال : ولم يذكره [٣] سيبويه ؛ وقوله : فى الشرط ، يقتضيه على ضعفه [٤] . انتهى .

وذكر سيبويه النصب فى الواقع بعد أفعال الشك ، قال : وتقول : حسبته شتمنى ، فأثبَ عليه ؛ إذا لم يكن الوثوب واقعاً ، ومعناه : لو شتمنى لوثبت عليه ؛ وإن كان الوثوب قد وقع ، فليس إلّا الرفع .

واضطرب ابن عصفور فى المسألة ، فقال فى شرح الجمل الكبير : هذا لا يجوز ؛ فإن وجد منه شىء ، فمن النصب فى الجواب ؛ وقال فى شرح القانون بالجواز .

= والشاهد فى : وتقرَّعينى ، حيث نصب الراء بأن مضمرة ؛ والشفوف : الثياب الرقاق ؛ ويقصد بهذا الباب ، باب عطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة : الواو وأو والفاء وثم .

(١) سبق الحديث عنه بإفاضة .

(٢) الحجر / ٣ : « ذَرهُمْ يأكلوا ويتمتَّعوا » .

(٣) فى (ز) : ولم ينكره .

(٤) فى (د) : على ضعف .

(أو بعد حصر بإلّا ، والخبر المثبت الخالى من الشرط اضطراراً) - مثل ابن المصنف المسألة الأولى [(١)] بقوله : ماأنت إلّا تأتينا ، فتحدثَنا ؛ وأما الثانية فمن شواهدها :

(٤٤) سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحجاز ، فأستريحا [(٢)]

وقال سيبويه : وقد [(٣)] يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر.

(وقد يُجزَم المعطوف على ماقُرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزمُ) - نحو : إن تأتنى ، فأحسنَ إليك ، وأكرمْك ، وإن تأتنى ، فهو عزٌّ [(٤)] لك ، ويعظمْ قدرك ، بجزم أكرمْ ويعظمْ ، عطفاً على الجواب ؛ لأن الفاء لو سقطت من الأول لانجزم ، ومن الثانى ، لصحَّ وقوع المجزوم موقعه ؛ قال تعالى : « من يُضلل الله ، فلا هادى له وَيَذَرْهم » [(٥)] قرأ حمزة

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى المقتضب ٢ / ٢٤ ذكر قول سيبويه ١ / ٤٢٣ كما ذكره الشارح ، قال فى الحاشية : ولم يعزه أحد من خدمة كلام سيبويه إلى قائل معين ؛ ونسبه العينى وتبعه السيوطى فى أبيات المغنى ، إلى المغيرة بن حبناء ، وقد رجعت إلى ديوانه فلم أجده فيه ؛ وقد نسبه فى معجم شواهد العربية أيضا إلى المغيرة بن حبناء ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٣٠٥ : قاله المغيرة بن حنين التميمى الحنظلى من الوافر ، قال : والشاهد فى : فأستريحا ، حيث نصب بعد الفاء ، وليس مسبوقا بنفى أو طلب ، وهذا ضرورة . وجميع الروايات بنصب : وألحقَ ، عدا صاحب المغنى ، جاء به بالرفع : وألحقُ ؛ وجميع الروايات : وألحق بالحجاز ، عدا رواية المقتضب : وألحق بالعراق .

(٣) فى (ز) : وقيل بجواز النصب .

(٤) فى (د) : فهو خير لك .

(٥) الأعراف / ١٨٦ : « من يضلل الله فلا هادىَ له ، ويذرهم فى طغيانهم يعمهون » .

والكسائى بجزم الراء ، وهذا هو المسمى بالعطف على التوهم ، ومعناه أن يقدر أن المعطوف عليه نطق به مجزوماً .

وقوله : اللازم ، يخرج صورتين : إحداهما فيها جواز الجزم فى المعطوف عليه نحو : إن تأتنى ، فتسىء إلىَّ ويحسن إلىَّ خالد ، أحسن إليك ؛ فلا يجوز فى : يحسن الجزم ، لأنك لو أسقطت الفاء لما لزم الجزم ، بل يجوز فى تسىء حينئذ الرفع على الحال ، والجزم على البدلية ؛ والثانية فيها امتناع الجزم فيه نحو : إن تركب إلىَّ فتضحك وتقرأ ، أحسن إليك ؛ فلا يجوز جزم تقرأ ، لأن تضحك إذا حذفت منه الفاء لايجوز جزمه ، بل يرفع على أنه حال ، أى إن تركب إلىَّ ضاحكاً وقارئا ، أحسن إليك ؛ وهذا الذى ذكره هو مقتضى شرط لزوم الجزم ، ولكن فى اشتراطه نظر ؛ والظاهر أن المعتبر صحة الجزم لا لزومه .

(والمنفىّ بلا ، الصالح قبلها كى ، جائز الرفع والجزم ، سماعاً عن العرب) — حكى الفراء أن العرب ترفع وتجزم فى : ربطت الفرس ، لا تنفلت ، وأوثقت العبد ، لا يفرّ ؛ قال : وإنما جزم هذا ، لأنه فى تأويل : إن لم أربطه فرَّ ؛ وأنشد :

(٤٥) لو كنتَ إذ جئتنا ، حاولتَ رؤيتَنا   أتيتَنا ماشياً ، لا يعرف الفرسُ [١]

بجزم يعرف ورفعه ؛ وحكى ابن عصفور الجزم فى ذلك عن الكوفيين ، وقال فى شرح الجمل الصغير : إنه يجب الرفع عندنا ،

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، وقد أنشده الفراء شاهداً على جواز الرفع والجزم فى المنفىّ بلا الصالح قبلها كى ؛ والشاهد فى قوله : لا يعرف ، حيث يجوز رفعه وجزمه .

ولايجزم إلاَّ ضرورةً ، وقال فى شرح القانون : إن ذلك جاء ضرورةً ، وهو من القلة بحيث لا يقاس عليه فى الشعر ؛ وقال سيبويه : وسألته ، يعنى الخليل ، عن : أتى الأمير ، لايقطع اللص ، قال : الجزاء ههنا خطأً ؛ لايكون الجزاء أبدا حتى يكون الكلام الأول غير واجب ؛ إلا أن يضطر شاعر . انتهى .

ولا يشترط المجوزون [١] فى المجزوم نفيه ، بل يشترط كون الفعل الموجب سبباً للمجزوم نحو : يأتى زيد الأمير ، يفلت اللص . وماذكرت من السببية هو الذى يعنيه المصنف بقوله : الصالح قبلها كى ؛ ووجه الجزم ، ماسبق من ملاحظة الشرط ؛ وأما إذا رفعت فالتقدير : لئلا ينفلت ، فهو مفعول من أجله ، ثم حذفت اللام ثم أن ، فارتفع الفعل ؛ وكذا تقدير : يأتى زيد الأمير ، يفلت اللص : لَأَنْ يفلت ، فحذفت اللام وأن ، فارتفع .

(**فصــل**) (تظهر أن وتضمر ، بعد عاطف الفعل على اسم صريح) - والعاطف : الواو والفاء وأو وثم فقط ؛ فلا يجوز : عجبت من قيامك ، بل تقعدَ ، أى بل أن تقعدَ .

(٤٣) مكرر فالواو : للبسُ عباءة ، وتقرَّ عينى أحب إلىَّ من لبس الشفوف [٢]

(٤٦) والفاء : لولا توقُّعُ مُعترٍّ ، فأُرضيَه ماكنتُ أوثر إترابًا على ترَبِ [٣]

---

(١) فى (د) : ولا يشترط النحويون فى الجزم نفيه .

(٢) سبق تخريجه والحديث عنه مفصلا .

(٣) فى التصريح ٢ / ٢٤٤ : * ما كنتُ أوثر أتراباً على تربى * قال فأرضيه =

وأو : « أو يرسلَ [١] رسولاً » فى قراءة النصب ، وهى قراءة غير نافع .

(٤٧) وثم : إنى وقتلى سُلَيكاً ثم أعقلَه   كالثور ، يُضرَبُ لما عافت البقرُ [٢]

وقوله : عاطف الفعل : تعبيرٌ عن ظاهر اللفظ ، وإلاَّ فالعطف إنما هو للاسم المقدر من أن والفعل ؛ وقوله : على اسم ، احترز من

= منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء ، وأن وأرضى فى تأويل مصدر معطوف على توقع ، والتقدير : لولا توقع معتر فإرضائى إياه .. وتوقع ليس فى تأويل الفعل ؛ والمعتر المتعرض للمعروف ؛ والأتراب جمع تِرْب ، وترب الرجل من يولد فى الوقت الذى يولد فيه ، فيساويه فى سنه ، والمعنى : لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف ، وإرضاؤه ، ما آثر الشاعر المساوى لغيره فى السنّ على المساوى له فى سنه ...

قال فى الدرر ٢ / ١١ : استشهد به على النصب بأن مضمرة جوازاً بعد فاء السببية فى قوله : فأرضيَه ؛ قال : واستشهد به فى التوضيح على ذلك ؛ قال فى التصريح : وذكر كلام صاحب التصريح كما ورد سابقا ، ثم قال : وهذا التفسير ، أعنى قوله : المساوى لغيره فى السن على المساوى له فى سنه ، لايخفى أنه غلط ، ولم ينتبه له يس فى حاشيته على التصريح ؛ والصواب أن إتْراباً بكسر الهمزة مصدر أترب الرجل ، بمعنى استغنى ، والتَّرَبُ بالفتح ــ لا بالكسر والسكون ــ مصدر تَرِبَ الرجلِ بمعنى افتقر ، والمعنى ، لولا توقع معتر فأرضيهَ ، ما آثرت الغنى على الفقر ، أى سواء عندى كنت غنيا أم فقيرا ، والله أعلم .

(١) الشورى / ٥١ : « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلَّا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يُرسلَ رسولا ، فيوحى بإذنه ما يشاء » .

(٢) فى التصريح ٢ / ٢٤٤ : فأعقله : مضارع عقل ، منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم ، وأن وأعقله فى تأويل مصدر معطوف على قتلى ، أى وقتلى سليكا ثم عَقْلى إياه ، ... قال يس فى الحاشية : قوله : ابن مدركة ، قال الدنوشرى : الذى فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى أن هذا البيت لأنس بن مدرك ، بغير هاء ، وروى البيت : إنى وقتلى سليكا بعد مقتله ، فعلى هذا لا شاهد فيه ؛ وأعقله : أدفع ديته .

عاطف فعل على فعل ، نحو : « أن تضلَّ إحداهما فتذكّرَ » [١] ؛ وقوله : صريح ، يتناول المصدر كلُبْس [٢] ، وغيرَه كقوله :

(٣٠) مكرر— ولولا رجال من رزام أعزة وآل سُبيع ،أو أسوءَك ،علقما [٣]

واحترز من الاسم المتوهَّم ، فإن الواجب إضمار أنْ حينئذ ، كالأجوبة السابقة .

(وبعد لام الجرِّ ، غير الجحوديَّة) – نحو : جاء زيد ليقرأ ، وهذه هى المسماة بلام كىْ ، بمعنى أنها للسبب ، مثل كى الجارَّة ، والنصب بعدها بإضمار أنْ ، لأنها هى التى عُهد إضمارُها ؛ وأجاز [٤] ابن كيسان والسيرافىّ إضمارها [٥] وإضمار كى ، واستدلَّا بظهورهما نحو : جئت لأن أقرأ ، ولكى أقرأ ؛ والصحيح الأول ، لما سبق .

وزعم الكوفيون أن النصب باللام نفسها ، وليست جارَّةً ، كما زعموا ذلك فى الجحودية ، وماظهر بعدها من أنْ وكىْ مؤكِّد لها ؛ وهذه اللام تشارك عند البصريين الجحودية فى [٦] الجرّ ، فاحترز بما ذكر من القيد ، لأن الجحودية يلزم إضمار أن بعدها كما تقدَّم ، بخلاف هذه ، وبينهما فروق غير هذا ، منها : أن لام الجحود لايقع

---

(١) البقرة / ٢٨٢

(٢) من قولها : ولُبِسُ عباءة ... الخ . وقد سبق بيانه .

(٣) سبق تخريجه وتفصيل القول فيه .

من (٤ – ٥) سقط من (ز) .

(٦) فى (ز) : فى الخبر .

قبلها [١] مستقبل ، فلا يجوز : لن يكون زيدٌ ليفعل ، ويجوز : سأقوم لأفعل ؛ وأنه لايوجب الفعل معها ، فلا يجوز : ماكان زيدٌ إلّا ليضرب ، ويجوز : ماجاء زيد [٢] إلّا ليضرب ؛ وأن الفعل قبل الجحودية لايقيَّد بظرف ، فلا يجوز : ماكان زيدٌ أمسِ ، أو يوم كذا ، ليفعل ، ويجوز : جاء زيدٌ أمسِ ليفعل .

(مالم يقترن الفعل بلا بعد اللام ، فيتعين الإظهار) — كقوله تعالى : « لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ » [٣] ، وإنما أظهروا أنْ ، ليفصلوا بين المتماثلين ؛ ولا يفصل بين لام كى والفعل إلّا بلا النّافية أو الزّائدة ، وقوله : بلا ، يشملهما .

(ولا تنصب أنْ محذوفةً فى غير المواضع المذكورة إلّا نادراً)—ومنه :

(٤٨) * ألا أيُّهذا الزاجرى أحضرَ الوغى * [٤]

---

(١) زاد هنا فى (د) : فعل .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) الحديد / ٢٩

(٤) ذكر فى هامش (ز) : حاشية : تمامه :

* وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخلدى ؟ *

قال : والبيت لطرفة بن العبد ، وهكذا جاء به فى معجم الشواهد فى الطويل منسوباً إلى طرفة ، وقد جاء هذا البيت فى بعض المراجع بنصب أحضرَ ، وفى بعضها بالرفع : أحضرُ . وفى المقتضب ٢ / ٨٥ : وبعض النحويين من غير البصريين ، يُجيز النصبَ على إضمار أنْ ، والبصريون ، يأبَوْنَ ذلك ، إلّا أن يكون منها عِوَض ، نحو الفاء والواو ، وما ذُكر معهما ، نظير هذا الوجه قول طرفة .

* ألا أيهذا الزاجرى أحضرُ الوغى * ومن رأى النصب هناك ، رأى نصب أحضر

وفى الحاشية : استشهد به سيبويه جـ ١ صـ ٤٥٤ على رفع الفعل بعد حذف أنْ ؛=

ومن كلامهم : خذ اللصَّ قبل يأخذَك ، ومُرْه يحفُرَها ، بالنصب ؛ وقرأ الحسن : « تأمرونِّى أعبدَ » (١) بالنصب ؛ والتقدير : أن أحضرَ ، وأن يأخذَك ، وأن يحفرها ، وأن أعبدَ .

(وفى القياس عليه خلاف) – فمذهب الكوفيين ومن وافقهم من البصريين ، القياس على ماسُمع من ذلك ، والصحيح قصرُه على السماع ، لقلة ماورد منه ؛ وذهب جماعة أنه يجوز حذفها فيما سبق من المواضع ، إلاَّ أنه يجب رفع الفعل بعد الحذف ، وقد روى : أحضر الوغى وغيره مما سبق بالرفع ؛ والمشهور قراءة « أعبدُ » (١) بالرفع ، وعليه خرجوا : « لا تعبدون إلاَّ الله » (٢) .

(**فصــل**) : (تُزادُ أن جوازاً بعد لمَّا) – أى التى هى للوجوب نحو : « فلما أن جاء البشير » (٣) ، وأنْ هذه ثنائية الوضع ، وقيل : مخففة من الثقيلة ، وفائدة زيادتها التأكيد ؛ وعن الشلوبين أنها تدل على السبب ، كما دلت عليه فى : جئت أن تُعطيَنى ؛ ولذا ثبتت فى : « ولما أن جاءت رسلنا لوطاً ، سِيءَ بهم (٤) » ، للتنبيه على أن الإساءة كانت لأجل المجىء .

= وفى الخزانة ١ / ٥٨ بالرفع ، قال سيبويه : أصله : أن أحضرَ ، فلما حذفت أنْ ارتفع ... والبيت من معلقة طرفة ؛ وفى المغنى ذكره مرة فى صـ ٣٨٣ بالرفع ، ومرة فى صـ ٦٤١ بالرفع أيضا ، ثم قال : وروى : أحضرَ ، بالنصب .

(١) الزمر / ٦٤ : « قل أفغير الله تأمرونى أعبدُ » .

(٢) البقرة / ٨٣ .

(٣) يوسف / ٩٦ .

(٤) العنكبوت / ٣٣ .

(وبين القسم ولو) – نحو :

(٤٩) أما والله ، أنْ لو كنتَ حُراًّ وما بالحرِّ أنتَ ولا القمين [١]

وجمهور النحويين على أنها زائدة هنا للتأكيد ، كما هى مع لماَّ ؛ وقال ابن عصفور فى المقرَّب : إنها رابطة جملة القسم بالمقسم عليه ، وفى كلام سيبويه ما يوهمه ، قال فى باب عدة مايكون عليه الكلم : وأما أنْ فتكون بمنزلة لام القسم فى قولك : أما والله لو أنْ فعلت ؛ لكن هذا محمول عند غير ابن عصفور على اللام الموطئة نحو : والله لئن خرجت لأخرجنَّ ؛ فاللام الأولى زائدة موطئة للجملة أن تقع جواباً للقسم لا الشرط ؛ وإنما حمل على ذلك ، لقول سيبويه بعد ذلك : وتكون توكيداً أيضا فى : لما أنْ فعل ، كما كانت فى القسم فى : أَمَا والله أنْ لو فعلت ، وكما كانت إنْ مع ما فى : ماإنْ زيدٌ قائمٌ ؛ وقال أيضا ، وقد ذكر أقسام إنْ : فأما الوجه الذى تكون فيه لغواً ، فنحو قولك : لما إن جاء ، وأما والله إنْ لو فعلت .

(وشذوذاً بعد كاف الجرِّ) – كقوله :

---

(١) فى النسخ الثلاث برواية : القمين ، وذكره فى معجم الشواهد فى الوافر من غير أن ينسبه ، مرة برواية : القمين ، ومرة برواية : العتيق ، قال : وهى الرواية الصحيحة ؛ وبرواية : الخليق فى الخزانة ٢ / ١٣٣ ويس ١ / ٢٠١ وذكره صاحب المغنى فى مواضع زيادة أنْ برواية : ولا العتيق ، وقال : هذا قول سيبويه وغيره ، وفى مقرب ابن عصفور ، أنها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك .

(١٥) مكرر ويوماً تُوافينا بوجه مقسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَمْ [١]

زاد أنْ بين الكاف وظبية شذوذاً .

(وتفيد تفسيراً بعد معنى [٢] القول) – وكونها تأتى للتفسير هو قول البصريين ، وأنكره الكوفيون وقالوا : هى الناصبة للمضارع ، وتكلفوا ذلك فى مواردها ، ومن المتكلف القول بأن : « أن امشوا واصبروا » [٣] محذوف الخبر ، وهو مبتدأ ، والتقدير : خير لكم ؛ وتقع بعد أن التفسيرية ، الجملة الفعلية نحو : كتبت إليه أن افعل ، والجملة الاسمية نحو : أرسل إليه أنْ ماأنت وذا ؟ فأنْ فيه تفسيرية عند الخليل ، وأجاز سيبويه كونها هنا المخففة ، وردَّه ابن الطراوة ، بأن المخففة لايخبر عنها إلَّا بجملة تحتمل الصدق والكذب ؛ وخصَّ بعض النحويين أن التفسيرية بالجملة الأمرية .

---

(١) فى رواية الهمع والدرر : ويومٍ ، على أن الواو واو رُبَّ ، وفى بقية المراجع : ويوماً بالنصب على الظرفية بتوافى . قال فى شرح الشذور ٢٨٥ : وقد روى بنصب ظبية على أنه اسم كأن ، والجملة بعدها صفة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : كأن ظبيةً عاطيةً هذه المرأةُ ، على التشبيه المعكوس ، وهو أبلغ ، وبرفعِ ظبية على أنها الخبر ، والجملة بعدها صفة ، والاسم محذوف ، والتقدير : كأنها ظبيةٌ ، وبجر ظبية ، وهو وجه الشاهد هنا ، على زيادة أنْ بين الكاف ومجرورها . واختلف فى نسبته ، فنسبه فى معجم الشواهد لابن صريم اليشكرى ، واسمه باغت ؛ قال فى الحاشية : أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكرى ، أو راشد بن شهاب اليشكرى ، أو علباء بن أرقم اليشكرى ، أو ابن أصرم اليشكرى .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل : بعد كلام بمعنى القول .

(٣) ص / ٦ : « وانطلق الملأ منهم ، أن امشوا واصبروا على آلهتكم » .

(لا لفظه) – فلا تقع التفسيرية بعد لفظ القول ولو محذوفاً ، وكذا إذا كان الفعل مؤولاً بالقول ، فتخلص فى ذلك كله الجملة للحكاية ولا يؤتى بأن نحو : قلت له : زيدٌ قائم ؛ ولا يجوز : أنْ زيدٌ قائم ؛ وقد أجازه بعضهم ، وجعل منه : « ماقلت لهم إلَّا ما أمرتنى به ، أن اعبدوا الله » (١) ، وعليه جرى ابن عصفور ، فقال فى شرح الجمل الصغير : تأتى أنْ تفسيراً بعد صريح القول ؛ ويشترط فى التفسيرية أن لا تتعلق بالأول لفظا ، ولذا لم تحمل على التفسير فى : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » (٢) لأنها خبر للمبتدأ ، ولا فى : كتبت إليه بأنْ قم . ومن الفرق بين التفسيرية والمصدرية ، أن المصدرية يجوز تقديمها على ناصبها ، والتفسيرية لا تتقدم على الفعل ، لأن المفسَّر لا يتقدَّم على المفسِّر .

(وتفيده أىْ غالباً فيما سوى ذلك) – قد يعترض بأنه لو قال : مطلقاً ، يعنى فى المذكور ، وفيما سواه ، لكان صواباً ، فتقع أىْ تفسيراً بعد ماتضمَّن معنى القول نحو : كتبت إليه ، أىْ قم ، وناديته ، أى اضرب زيداً ؛ وبعد لفظ القول نحو : قال زيدٌ قولا : أى اضرب عبد الله ؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد أنه يغلب استعمالها فيما سوى ماسبق ذكره ؛ وقد نصوا على أنَّ كتبت إليه ، أى قم ، وناديته ،

---

(١) المائدة / ١١٧ .

(٢) يونس / ١٠.

أى اضرب زيداً ، قليل . وتدخل أىْ على المفرد ، ولا تدخل عليه أنْ ، فتقول : مارأيت رجلاً أىْ كاتباً ، ولا يجوز : أنْ كاتباً .

(وتقع بين مشتركين فى الإعراب ، فتُعدُّ عاطفةً على رأى) — وقد سبق له فى عطف النسق ، أن أىْ ليست من حروف العطف ، خلافاً لصاحب المستوفى [١] ، فإذا قلت : هذا الغضنفر أى الأسد ، فأى عند المصنف ، ليست عاطفة ، لأنها يستغنى عنها نحو : هذا الغضنفر الأسد ، والعاطف لا يستغنى عنه ، فالأسد عطف بيان عنده ، ورُدَّ بأن عطف البيان لا يفصل بحرف .

(وإن ولى أنْ الصالحة للتفسير مضارعٌ ، معه لا ، رُفع على النفى) — نحو : أشرت إليه أنْ لايفعل ؛ فأنْ تفسيرية ، وتحتمل المصدرية ، وألغيت كما فى قراءة : « لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة » [٢] بالرفع .

(وجُزم على النهى) — وتكون أنْ تفسيرية أيضا ، ويحتمل على بُعد ، كونها المخففة .

(ونصب على جعل أنْ مصدرية) — وفى نسخة عليها خطه :

---

(١) أبو سعيد على بن مسعود ؛ وفى المغنى فى المغنى صـ ٧٦ عن أىْ : وتكون حرف تفسير ، تقول : عندى عسجد ، أىْ ذهب ، وغضنفر ، أى أسد ؛ ومابعدها عطف بيان على ماقبلها ، أو بدل ؛ لاعطف نسق ، خلافاً للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح ؛ لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً ، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشىء على مرادفه .

(٢) البقرة / ٢٣٣ : « والوالداتُ يرضعنَ أولادهنَّ حولين كاملين ، لمن أراد أن يُتمَّ الرضاعة » .

(على النفى وجعل أن مصدرية) – وكأنه قال : أشرت إليه بعدم الفعل ؛ وإنما قال : معه لا ، لأنه إذا كان مثبتا نحو : أوحيت إليه أن يفعل ، رفع على أنَّ أنْ تفسيرية ، ونصب على أنها مصدرية .

(ولا تفيد أنْ مجازاة ، خلافا للكوفيين) – وحكى عن الأصمعىّ أيضا ، وأما قوله :

(٥٠) أتغضب أنْ أذنا قتيبةَ حُزَّتا جهاراً، ولم تغضب لقتل ابن خازم[1]

فتأوله الخليل على أنها الناصبة للفعل ، قال : ويضعف الشرط ، لأن الشرط ماض ، والجواب المتقدِّم مستقبل ، وفيه نظر ؛ ويلزم من قوله

---

(١) ذكره صاحب المغنى مرة فى إنْ المكسورة الخفيفة صـ ٢٦ بكسر همزة إنْ ، قال : وأما البيت فمحمول على وجهين : أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ، والأصل : أتَغضب إن افتخر مفتَخر ، بسبب حزّ أذنَىْ قتيبة ؛ إذ الافتخَار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحزّ .

والثانى أن يكون على معنى التبيّن ، أى أتغضب إن تبيَّن فى المستقبل ، أنَّ أذنى قتيبة حُزَّتا فى الماضى ؟
قال : وقال الخليل والمبرد : الصواب أنَّ « أنْ أُذْنا » بفتح الهمزة من أنْ ، أى لأنْ أذنا ... ثم هى عند الخليل ، أن الناصبة ، وعند المبرد أنْ المخففة من الثقيلة . ويرد قول الخليل أنَّ أنْ الناصبة ، لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لإنْ المكسورة .
وذكره مرة أخرى فى أنْ المفتوحة المخففة ، قال : والثالث ـــ من معانيها ـــ أن تكون بمعنى إذْ ، كما تقدَّم عن بعضهم فى إنْ المكسورة ... كما فى قوله : أتغضب أنْ أذنا ... بفتح همزة أنْ .
قال : والصواب أنها فى ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدرة . والبيت من الطويل للفرزق ـــ ديوانه / ٨٥٥

الفصلُ بين أن الناصبة والفعل ، ولأجله قال الكوفيون بالشرط ، قالوا لأنه لايجوز : أنْ زيدٌ قام ، خير من أن يقعد ، وفيه بحث ؛ وتأول المبرد البيت على أنها المخففة ، أى أتغضب من أجل أنه أذنا قتيبة حُزَّتا .

(ولا نفياً ، خِلافاً لبعضهم) — قال الهرویّ : أنْ تكون بمعنى لا فى مذهب بعض النحويين نحو : « أنْ يُؤتَى أحدٌ مثلَ ماأوتيتم » (١) قالوا معناه : لا يُؤتَى أحدٌ ، وقال آخرون : لاتؤمنوا بأن يؤتى أحدٌ مثلَ ماأوتيتم ، إلاَّ لمن تبع دينكم ؛ « وقُلْ : إن الهدى هدى الله » اعتراض بين الفعل والمفعول .

(**فصـــل**) :(المنصوب بعد حتى مستقبل) — نحو : لأسيرنَّ حتى أُصَبِّحَ القادسية .

(أو ماضٍ فى حكمه) — نحو : سِرتُ حتى أدخلَ المدينة ، لأنه لما كان غاية لما قبل حتى ، صار مستقبلا بالإضافة إليه .

(وعلامةُ ذلك) — أى علامة الاستقبال أو المضىّ فى حكمه .

(كونُ مابعدها غايةً لما قبلها ، أو متسبِّباً عنه) — فالغاية كما مثل ، ويصلح أيضا للسبب ، وتتعين الغاية فى نحو : لأسيرنَّ ، أو سرت حتى تطلعَ الشمس ؛ ونصبه متعين عند البصريين ، وأجاز الكوفيون

---

(١) آل عمران / ٧٣ : « ولا تؤمنوا إلَّا لمن تبع دينكم ؛ قل إن الهدى هدى الله ، أن يؤتَى أحدٌ مثلَ ما أوتيتم » .

الرفع ، وحكوا من كلام العرب : سرت حتى تطلعُ الشمسُ بزُبالة ، بالرفع ؛ والسببية (١ فى نحو : وثبت حتى آخذَ بحلقه ، أى كى آخذ – ١) ؛ وقال (٢ الفراء : يجب الرفع إذا كان الفعل المتقدم لا يُسمع يمتد ، وزعم أنه لم يُسمع فيه إلا الرفع – ٢) .

والمعنىّ بقول النحويين : أن يكون ماقبل حتى سبباً ، هو أن يكون فاعل الفعل الذى بعد حتى ، هو فاعل الفعل الذى قبلها ، أو سببىّ يشعر به اللفظ السابق نحو : سرت حتى تدخلَ راحلتى ، أو حتى تكلَّ مطيتى ؛ وذكر النحويون أن المنصوب بعد حتى تكون فيه حتى لأحد معنيين : الغاية والتعليل ، وفى معناه قول من قال منهم : إنها تكون بمعنى إلى أن ، أو بمعنى كى .

(وإن كان الفعل حالًا أو مؤولًا به ، رُفع) – فالأول نحو : مرض حتى لا يرجونه ، أى فهو الآن لا يُرجَى ؛ وكقولهم : ضُربَ أمِس حتى لا يستطيعُ أن يتحركَ اليومَ ؛ ورأى منى عاماً أوَّلَ شيئاً حتى لاأستطيعُ أن أكلمه العامَ بشىء ؛ وكذا كل ماكان ماقبل حتى فيه مسبباً لما بعدها ، ولايكونان متصلَى الوقوع ، بل ماقبلها وقع ومضى ، ومابعدها فى حال الوقوع .

وأما المؤول بالحال ، ففسِّر بأنه الذى لم يقع ، لكنك متمكن من إيقاعه فى الحال نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أى فأنا الآن

(*) فى (د) قدم قول الفراء من (٢ – ٢) على جملة السببية من (١ – ١)

متمكن من دخولها لا أمنع [١] من ذلك . فهذان قسمان ، أحدهما : أن يكون مابعد حتى مشروعاً فيه ، وهو الحال ؛ والثانى : أن يكون متمكناً منه ، غير ممنوع منه ، وهو كما قيل : المؤوَّل بالحال ؛ وحق هذين الرفعُ ؛ لأن النواصب تخلص للاستقبال ؛ وأجاز الكسائى النصب فى ماكان حالاً متسبباً عما كان قبله ، فأجاز نصب تهرّ ، فى قول حسان :

(٥١) يُغشَون حتى ماتَهِرُّ كلابُهم لايَسألون عن السواد المقبِلِ [٢]

وهو مردود ، فلم يرد به سماع ، ولا يقبله قياس ؛ وأوردَ أنه بقى قسم آخر ذكر النحويون فيه الرفع ، وهو أن يكون ماقبل حتى سبباً لما بعدها ، ويكونا متصلى الوقوع فيما مضى ، لامُهلة بينهما ، بل الثانى واقع عقب الأول ، نحو : سرت حتى أدخل المدينة ، أى سرت فدخلت ؛ وفى استدراكه بحث .

(وعلامة ذلك) - أى كونه حالاً أو مؤولاً به .

(صلاحية جعل الفاء مكان حتى) - أى مرض فلا يُرجَى ، وسرت فأدخل المدينة ، وكذا الحكم فى القسم المستدرك ؛ ومع كون حتى فى معنى الفاء فى هذه المواضع ، هى عند أكثر النحويين فيها

---

(١) فى (ز) : لا أمتنع .

(٢) البيت من الكامل لحسان بن ثابت ــ ديوانه ٣٠٩ ، وجاء به الشارح هنا شاهداً على الفعل الواقع بعد حتى ، المؤول بالحال ، وأن حقه الرفع فى قول الشاعر : حتى ماتهرّ ، وإجازة الكسائى النصب فى ماكان حالا متسببا عما كان قبله ، كالفعل تهرّ ، ورد الشارح له .

حرف ابتداء لا عاطفة ؛ لأنها إنما تعطف المفرد ؛ وقال الأخفش : إذا كانت بمعنى الفاء فهى عاطفة ، وتعطف الفعل على الفعل ، وذلك إذا دخلت على الماضى أو المستقبل على جهة التسبب (١ نحو : ضربت زيداً حتى بكى ، ولأضربنه حتى يبكى .

(وكون مابعدها فضلة) – كما سبق تمثيله ، لأنه لو لم يكن كذلك ، تعيَّن النصب – ١) نحو : كان سَيْرِى حتى أدخل المدينة ، أو (٢ سَيْرى حتى أدخل المدينة – ٢) ؛ فلو رفعتَ فى هذا ونحوه ، كانت حتى حرف ابتداء أو عاطفة ، فيبقى المخبر عنه بلا خبر .

(متسببا عما قبلها) – لأنه إن لم يكن كذلك ، كانت حتى للغاية ، ويلزم النصب نحو : سرت حتى تطلع الشمس ؛ وقد سبق الخلاف عنه .

(ذا محل صالح للابتداء) – فلو قلت : مرض فهو لا يُرجَى ، وضرب فهو لايستطيع أن يتحرك ، لكان صحيحاً ؛ وهذا بخلاف ماإذا جعلت حتى غايةً أو تعليلاً ، فإن الموضع لايصلح للابتداء ، فلا يُرفع الفعل بعدها حينئذ .

(فإن دلَّ على حدث غير واجب ، تعيَّن النصب) – نحو : ماسرتُ حتى أدخلَ المدينة ، وقلَّما سرتُ حتى أدخلَها ؛ إذا أردت بقلَّما

من (١ إلى — ١) سقط من (ز) .

ومن (٢ إلى — ٢) سقط من (ز) أيضا .

النفى المحض ؛ وأسرت حتى تدخلَ المدينة ؟ لايجوز عند سيبويه الرفع فى هذا ، لأن الرفع على معنى السببية ، وما قبل حتى منفىّ ، فنفى السبب لايكون موجباً لوجود المسبب [١] .

(خلافاً للأخفش) – فى إجازته الرفع فيه ، فكان يقول : الرفع فى النفى جائز فى القياس ، إلاَّ أن العرب لم تستعمله . انتهى . وإنما أجازه الأخفش ، على أن يكون الأصل : سرتَ حتى تدخل المدينة ؟ فأجيب بقولنا [٢] : ماسرت حتى أدخلها ؛ أى ماوقع السير الذى كان سبباً للدخول . وعن هذا قال جماعة ، منهم أبو إسحاق : لا خلاف بين سيبويه والأخفش ، والوجه الذى أجاز عليه الأخفش الرفع ، لم يتكلم عليه سيبويه ، ولو تكلَّم عليه لم يمنع ذلك ؛ وقيل : بل هما مختلفان ؛ وقد قرَّر [٣] سيبويه فى غير موضع ، أن النفى جواب [٤] الإيجاب ، لفظا أو تقديراً ؛ واضطراب ابن عصفور فى المسألة ، فمرة استجاد قول الأخفش ، وقال : لا ينبغى أن يُعدَّ هذا خلافاً لسيبويه ، ومرة قال : إنه غلط ؛ واتفقوا على أنه لم يُسمع ، وكونه لم يُسمع مع كثرة مايُستعمل من هذا فى كلامهم ، دليل على عدم صحة هذا القول .

---

(١) فى (د ، غ) : لوجود السبب .

(٢) فى (د) : بقولك .

(٣) فى (د ، ز) : قدَّر ، بالدال .

(٤) فى (د) : جوابٌ للإيجاب .

٦٥ – باب عوامل الجزم

وهى قسمان : مايجزم فعلا واحداً ، ومايجزم فعلين ، كما سيأتى ذكره .

(منها لام الطلب) – ولا تجزم إلاَّ فعلاً واحداً ،ويسميها الأكثرون [١] لام الأمر . لكثرة ورودها [٢] فيه ، وهو الأصل فيها نحو : ليقم زيدٌ ، والطلب أعم لدخول الدعاء نحو : ليغفر الله لزيد .

(مكسورة) – حملاً على مقابل عملها وهو الجرّ ؛ وقيل : أصلها السكون مشاكلة لعملها ، كما فُعل فى باء الجرّ ، لكن منع من سكونها الابتداء بها ، فكسرت .

(وفتحها لغة) – حكاها الفراء عن بنى سليم ؛ وقيد بعضهم النقل عن الفرّاء ، بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوح ، وعلى هذا لا تفتح فى : لتكرم زيداً ، ولا فى : لتئذن [٣] له .

(وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم) – نحو : « ولْيوفُوا نذورَهم » [٤] ، « فَلْينظر » [٥] ، « ثم ليقطع » [-٥] ؛ ثم قيل : سكنت

---

(١) فى (د) : الكثيرون .

(٢) فى (د) : دورها .

(٣) فى (د) : ليؤذن له .

(٤) الحج / ٢٩ : « ثم ليقضوا تفثهم ، وليوفوا نذورهم »

(٥ – ٥) : الحج / ١٥ : « ثم ليقطع ، فلينظر ، هل يذهبنَّ كيدُه ما يَغيظ » .

مع الواو والفاء ، لأنها معهما ومع الحرف الذى بعدها بمنزلة كَتِف ، فكما سكنوا التاء ، سكنوا اللام ؛ وأما التسكين بعد ثم فردَّه بعض ، وضعفه بعض ، وقلله بعض ؛ وقيل : سكنت رجوعاً إلى ماوضعت عليه من السكون ، وهذا يطرد فى ثم أيضا ، فهو أولى ، لأن ماثبت فى السبعة ، [1] لايصح ردّه ، ولا وصفه بضعف أو قلة ، وتسكين اللام بعد ثم ثابت فيها ؛ ثم تعليل السكون بالأُولَى فيه إجراء المنفصل مجرى المتصل ، وهو قليل ، لايكاد يوجد إلّا فى ضرورة ؛ وتسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر من التحريك .

(وتلزم فى النثر ، فى فعل غير الفاعل المخاطب) — وهو فعل مالم يُسَمَّ فاعله ، غائباً نحو : لِيُضربْ زيدٌ ، ومخاطباً نحو : لتُضربْ يازيد ، ومتكلما نحو : لأُعْنَ بحاجتك ؛ وفعل الفاعل الغائب نحو : لِيَضرِبْ زيدٌ عمراً ، والمتكلّم نحو : « ولنَحْمِلْ خطاياكم [2] » ؛ وفى الخبر : « قوموا فلأصَلِّ لكم [3] » ؛ ودخول اللام على فعل المتكلم ضرب من التجوز . واحترز بقوله : « فى النثر » من النظم ، فقد جاء فيه حذف اللام ، وإبقاء عملها ؛ أنشد سيبويه :

(٥٢) محمدُ تَفْدِ نفسك كلُّ نفس   إذا ماخفتَ من أمر تبالَا [4]

---

(١) القراءات السبع .

(٢) العنكبوت / ١٢ : « اتّبِعوا سبيلنا ، ولنحمل خطاياكم » .

(٣) برواية : لكم ، وبكم : بخارى صلاة / ٢ ، أذان / ١٦١ ، مسلم — مساجد:٢٦٨

(٤) فى المقتضب ٢ / ١٣٢ : والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون بالبيت ...

قال فى الحاشية : استشهد به سيبويه ١ / ٤٠٨ على حذف لام الأمر=

وقال :

(٥٣) فلا تستطل منى بقائى ومُدَّتى ولكن يكنْ للخير منك نصيبُ [١]

وثبت بعد هذا ، فى نسخة عليها خطه :

(مطلقاً ، خلافاً لمن أجاز حذفها فى نحو : قل له ليفعل) — وهو الكسائىّ ، واحتج بقوله تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة [٢] » ، أى ليقموا ، وخرجه الأكثرون على الحذف للشرط ، والتقدير : إن تقل لهم يقيموا ؛ وقيل : يقيموا مبنى ، واختار المصنف فى شرح الكافية الشافية هذا القول ، وزاد فقال : حذف لام الأمر ، وإبقاء عملها كثير مطرد ، وذلك بعد أمر بقول ، ومثل بالآية ؛ وقليل جائز فى الاختيار ، وهو الحذف بعد قول غير أمر نحو :

(٥٤) قلت لبوّابٍ لديه دارُها تِيذَنْ ، فَإنى حَموها وجارُها [٣]

أى لتيذَنْ ؛ وقيل مخصوص بالاضطرار نحو : فلا تستطل منى بقائى ... البيت انتهى .

= للضرورة . والتبال سوء العاقبة ، والبيت من الوافر ، نسبه الرضى إلى حسان ، وليس فى ديوانه ، ونسبه فى شرح شذور الذهب ٢١١ إلى أبى طالب ، ونسبه بعضهم إلى الأعشى ، وليس فى ديوان أبى طالب ، ولا فى ديوان الأعشى .

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٥ : من الطويل ، ولم ينسبه ، قال : والشاهد فى : يكنْ ، إذ أصله : ليكن ، فحذفت اللام للضرورة .

(٢) إبراهيم / ٣١

(٣) فى ش . ش . العينى ٤ / ٤ : قاله منصور بن مرثد الأسدى ، والشاهد فى : تيذَنْ ، إذ أصله : لتيذَنْ ، فحذف اللام وأبقى عملها ؛ وفى المعجم نسبه إلى منظور بن مرثد ؛ وهو الصحيح .

والصحيح أن حذف لام الأمر وإبقاء عملها لا يجوز مطلقا إلا فى الشعر ؛ وقال ابن عصفور مرة : يجوز حذف اللام وإبقاء عملها ، ومرة : إلّا فى الشعر ، وهوقليل لايقاس عليه .

(والغالب فى أمر الفاعل المخاطب خلوّه منها ومن حروف المضارعة) – استظهر بقوله : غالباً ، على لغة من لا يُخليه منهما ، فتقول : لتقم يازيد ، وعن زيد وأُبَىّ وغيرهما ، أنهم قرأوا : « فبذلك فلتفرحوا [١] » ، وفى الخبر : « ولتَزُرَّهُ بشوكة [٢] » ، « ولتأخذوا مصافّكم [٣] » وقال الشاعر :

(٥٥) لِتَقُمْ أنت يا بنَ خير قريش فتقضّى حوائجُ المسلمينا [٤]

والأكثر على أنها لغة رديئة قليلة ؛ وقال الزجاجىّ : هى لغة جيدة ، ورُدَّ عليه بأنه لايكاد يوجد من هذا أزيد مما ذكر ، واللغة الجيدة الفصيحة خلوُّه منهما نحو : اضرب وأقبل واذهب .

(وهو موقوف) – وهذا قول جمهور البصريين ، وهو عندهم

---

(١) يونس / ٥٨ : « قل بفضل الله وبرحمته ، فبذلك فبلفرحوا » .

(٢) وفى رواية : « زُرَّه ولوبشوكة » ـــ بخارى صلاة / ٢ ، نسائى ـــ قبلة / ١٥ ، أبو داود صلاة / ٨٠ ، ابن حنبل ٤ / ٤٩ ، ٥٤ .

(٣) وفى رواية : « على مصافكم ، كما أنتم » ـــ ابن حنبل ٥ / ٣٤٢ ، ترمذى تفسير سورة / ٣٨

(٤) البيت من الخفيف ، ولم ينسب لأحد فى المراجع ؛ والشاهد فى قوله : لتقم ، على لغة من لايخلى أمر الفاعل المخاطب من لام الأمر وحروف المضارعة ؛ وعند المصنف : الغالب خلوه منهما ؛ قال الشارح : والأكثر على أنها لغة رديئة وقليلة .

مبنىّ ، لأن الأصل فى الأفعال البناء ، وسبب الإعراب شبه الاسم ، وهذا لايشبه الاسم .

(لا مجزوم بلام محذوفة ، خلافاً للكوفيين) — واختاره أبو على الحسين بن أبى الأحوص ، من تلاميذ الشلوبين ، وقد ردَّ هذا القول بأنه لايجوز : اضرب زيد ، واشتم خالد [١] ، ولم يسمع من كلامهم ؛ ولو كان كما زعموا ، لم يمتنع ، وفيه بحث ؛ قالوا : وأما الحذف فى : اغز ونحوه ، فلا دليل فيه على الإعراب ، كما زعموا ، نظراً إلى أن الحذف ليس من علامات البناء ، لأن الحذف يشبه المعرب ، فاغزُ فى معنى لتغزُ ، فعومل المبنىّ معاملة المعرب ، كما فعلوا ذلك فى : يازيدُ الظريفُ ، بالرفع .

(ولا بمعنى الأمر ، خلافا للأخفش ، فى أحد قوليه) — ووجه هذا القول ، أنه جرى مجرى المعرب ، فسكن آخره صحيحاً كاضربْ وحذف معتلًّا كاغزُ ، وحذفت نونه كما فى الأمثلة نحو : اضربا ، فهو معرب ، ومُوجِبُ إعرابه كونه أمراً ، إذ لم نرَ عاملاً لفظياًّ دخل عليه ، فكان جازمه كرافع المبتدأ ؛ والقول الآخر للأخفش ، البناءُ كقول غيره من البصريين .

(ويلزم آخره ، مايلزم آخر المجزوم) — فتقول : اضربْ واضربا

---

(١) اضطربت هذه العبارة فى النسخ الثلاث ، ففى (د) : لتضربْ زيداً ، ولتشتم خالداً ؛ وفى (ز) : اضرب زيداً ، وتشتم خالداً ، والتحقيق من (غ) ، وهو أنسب للسياق .

واضربوا واضربى ، واغزُ وارمِ واخْشَ ، كما تقول : لم يضربْ ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربى ، ولم يغز ولم يرم ولم يخشَ .

(ومنها لا الطلبية) – ولا تجزم إلَّا واحداً ، واحترز بالطلبية من النافية ، فلا تعمل هذا العمل ؛ ودخل فى الطلبية الناهية نحو : لاتضربْ زيداً ، والتى للدعاء : « ربنا لا تؤاخذنا [١] » ؛ ومن شاذ ماقيل ، أن لا الطلبية هى لام الطلب ، زيدت عليها الألف ، فرقاً بين الإيجاب والنفى ، وفتحت اللام لأجل الألف ؛ ومنه [٢] أيضا قول السهيلى : إن لا هذه هى النافية ، وأن الجزم بلام محذوفة ، ولا زائدة بين الجازم والمجزوم لقصد النفى ، كما زيدت بين الجار والمجرور فى : جئت بلا زادٍ ، وبين الجازم والمجزوم فى : إن لا تضربْ زيداً يأتك ؛ على أن من النحويين من زعم أنَّ لا هذه ناهية ، ولكن ألغيت وعملت إنْ .

(وقد يليها معمول مجزومها) – نحوَ :

(٥٦) وقالوا : أخانا ، لاتَخشَّعْ لظالم عزيزٍ ، ولا ذا حقِّ قومك تظلِمِ [٣]

أى ولا تظلم ذا حق قومك ؛ وكلامه هنا يقتضى أن ذلك قليل ، وليس مخصوصاً بالضرورة ، وقال فى شرح الكافية الشافية : وقد فصل بين لا ومجزومها ضرورة ، وأنشد البيت ، قال : وهذا ردىء .

---

(١) البقرة / ٢٨٦ : « ربنا لا تؤاخذْنا إن نسينا أو أخطأنا » .

(٢) فى (ز) : ومنها .

(٣) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : ولا ذا حق قومك تظلم ، حيث فصلت لا الناهية من مجزومها : تظلم ، بمعموله : ذا حق قومك ؛ وقال الأشمونى فى شرح الألفية : إنه ضرورة .

(وجزمُ فعلِ المتكلم بها أقل من جزمه باللام) – ومنه :

(٥٧) إذا ماخرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ   لها أبداً مادام فيها الجُراضِمُ [١]

وقضية كلامه أنه لا فرق بين المبنى للفاعل وغيره ، والذى ذكره غيره ، أن لا الناهية تدخل على المبنى للمفعول ، غائبا كان أو مخاطباً أو متكلما نحو : لا يُضرَبْ زيدٌ [٢] ، ولا تُضرَبْ يازيدُ ، ولا أُضْرَبْ أنا ؛ وأما المبنى للفاعل ، فالأكثر دخولها فيه على ماهو للمخاطب ، ويضعف للغائب والمتكلم ؛ وماذكره من التفرقة بين لا ولام الأمر فى القلة ، كلام غيره على خلافه ، إذ سوَّوا بينهما فى القلة ، ولعل ماذكره أولى [٣] ، ففى القرآن : « ولنحملْ خطاياكم [٤] » .

(ومنها : لم ولمَّا أختها) – وتجزم كل منهما فعلا واحداً ؛ والمراد أختها فى الدلالة على النفى ؛ واحترز بذلك من لمَّا بمعنى إلَّا نحو : أنشدك الله لمَّا فعلت ، أى إلَّا فعلت ، ومن لمَّا التى هى حرف وجوب لوجوب عند سيبويه ، وظرف عند الفارسىّ نحو : لما جاء زيدٌ جاء عمرو ، فإنهما لايجزمان ، لأنهما لاتدخلان على مضارع . ولمَّا النافية عند الأكثرين مركبة من لم وما ، وعند بعضهم هى بسيطة .

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشموى والصبان ٤ / ٣ : زعم ابن هشام أنه للفرزدق ، وفسر الجراضم بعظيم البطن ، وليس كذلك ، بل هو للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية ، والجراضم : الأكول الواسع البطن ، وكان معاوية كذلك ؛ والشاهد فى : فلا نَعُدْ ، فإن لا فيه ناهية ، وجزم بها نعد ، وهو قليل . والبيت من الطويل .

(٢) فى (ز ، غ) : لا تضرب زيداً

(٣) فى (ز) : ما ذكر أولى ، وفى (غ) : ما ذكروا أولى

(٤) العنكبوت / ١٢

ولم ولمَّا تفيدان نفى الماضى ، على ماسيبين ؛ ثم قيل : أثرت لم ولمَّا فى الصيغة ، فدخلتا على الماضى فصُيِّر مضارعاً ؛ وقيل : بل دخلتا على المضارع فقلبتا معناه إلى المضى ؛ والأول مذهب سيبويه ، والثانى مذهب المبرد ؛ والصحيح قول سيبويه ، لأن صرف التغيير إلى جانب اللفظ أولى من صرفه إلى المعنى ، والمحافظة على المعانى أولى ، لأن الألفاظ خدم للمعانى ؛ وأما : إنْ قام زيدٌ ، قام عمرو ، فالفرق بينه وبين : لم يقم ، ولما يقم ، أنَّ إنْ تدخل على الماضى كما تدخل على المضارع ، فلا يمكن القول بأن التغيير وقع فى اللفظ ، لأنه يكون [1] عن غير سبب ، ولم ولما لاتدخلان إلا على المضارع ، فاستند تغيير اللفظ إلى سبب .

(وتنفرد لم بمصاحبة أدوات الشرط) – نحو : إن لم يقم زيدٌ ، قام عمرو ، ولولم يقم زيدٌ ، لقام عمرو ، ولا يمتنع منها أداة شرط ؛ وأورد عليه لولا ، فإنه جعلها أداة شرط فى قوله فى أواخر الباب : أو كان الشرط لو أو لولا ، ولاترد ، لأنها إنما تدخل على المبتدأ ؛ ولا تصحب لمَّا شيئا من أدوات الشرط ، لأنها لنفى قد فعل ، وقد فعل لايكون شرطا ؛ لأن قد تقرب الماضى من الحال ، وإن تخلصه للاستقبال ، فتعارضا ؛ وأما لم فلنفى فعَل ، وفعل يكون شرطا ؛ هكذا قالوا ؛ وفيه بحث .

(وجواز انفصال نفيها عن الحال) – أى وبجواز ذلك ؛ فلم

---

(١) فى (ز) : لايكون .

موضوعة لمطلق الانتفاء ، فيجوز أن يكون نفيها منقطعاً عن زمان الحال ، أى عن زمان الإخبار عن نفى ذلك الفعل ، ويجوز كونه متصلا بزمان الحال ؛ فالأول نحو : « لم يكن شيئاً مذكوراً (١) » ، لانقطاع انتفاء كونه شيئا مذكورا ، عن زمان الإخبار ، لأنه حينئذ شىءٌ مذكورٌ ؛ ولذا يحسن (٢) : لم يكن ثم كان ؛ والثانى نحو : « ولم أكن بدعائك ربِّ شقيًّا (٣) » فنفى الشقاء متصل بزمان النطق .

(ولمَّا ، بوجوب اتصال نفيها بالحال) – أى وتنفرد لمَّا بذلك ؛ فمعنى : لمَّا يقم زيدٌ ، انتفاء قيامه إلى زمان النطق ، ولذا لايحسن : لمَّا يقم زيدٌ ثم قام ، وإنما يحسن : لما يقم زيدٌ ، وقد يقوم ، وقد لايقوم ؛ وذلك لأن لما يقم نفى قد قام ، وقد قام إخبار عن الماضى المتصل أو القريب من الحال ، فكذا نفيه ؛ وكون نفيها متصلاً بالحال ، هو الذى ذكره كثيرون ؛ وبعض المغاربة يقول : هى لنفى الماضى القريب من الحال ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : لا يشترط كون نفيها قريباً من الحال ، بل الغالب كونه قريباً ؛ وقال بعض المغاربة ، وقد ذكر أن لم لنفى الماضى المنقطع ، ولما لنفى المتصل بزمان الحال : هذا هو المعنى الذى لهما بحق الأصالة . وقد توضع لم موضع ما (٤) فينفى بها الحال ، وأنشد :

---

(١) الإنسان / ١ .

(٢) فى (ز) : لم يحسن .

(٣) مريم / ٤ .

(٤) فى (ز) : موضع لا .

(٥٨) أجِدَّك لم تغتمض ساعةً فترقدها مع رقَّادها [١]

أى ماتغتمض ؛ قال : ويبينه أن أجدَّك يتضمن معنى القسم ، ولا يقال : والله لم يقم زيدٌ ، بل مايقوم أو ماقام .

(وجواز الاستغناء بها فى الاختيار ، عن المنفى ، إن دلَّ عليه دليل) - أى وبجواز ذلك نحو : قاربت المدينة ، ولمَّا ؛ أى ولمَّا أدخلْها ؛ وندم زيدٌ ونفعَه الندم ، وندم عمرو ، ولمَّا ؛ أى ولمَّا ينفعْه الندم ؛ وزيدٌ قام وعمرو لمَّا ؛ أى لمَّا يقم ؛ وجاز ذلك ، لأنها لنفى قد فعلَ ، ويجوز حذف الفعل مع قد ، إذا دلَّ عليه دليل ، فلذلك جاز الحذف مع لمَّا ، ومنه مع قد :

(٥٩) أفد الترحُّل ، غير أنَّ ركابنا لمَّا تزَلْ برحالنا ، وكأنْ قد [٢]

ولا يجوز حذف مجزوم لم للدليل ، إلَّا فى الضرورة نحو :

---

(١) فى لسان العرب ــ جدد : أبو عمرو : أجِدَّك وأجَدَّك معناها : مالَك ؟ أجدًّا منك ؟ ونصبهما على المصدر ؛ قال الجوهرى : معناها واحد ، ولايُتكلَّم به إلَّا مضافاً . الأصمعىّ : أجِدَّك معناه : أبجدٍّ هذا منك ؟ ونصبهما بطرح الباء . الليث : من قال : أجِدَّك ، بكسر الجيم ، فإنه يستحلفه بجِدِّه وحقيقته ،وإذا فتح الجيم استحلفه بجَدِّه وهو بَخْتُه . قال ثعلب : ما أتاك فى الشعر من قولهم : أجِدَّك ، فهو بالكسر ... والشاهد فيه مجىء لم موضع ما فى قوله : لم تغتمض .

(٢) البيت هنا شاهد على جواز حذف الفعل مع قد فى قوله : وكأن قد ؛ قال فى المغنى صـ ١٧١ : وقد يحذف الفعل بعدها ــ قد ــ لدليل ، كقول النابغة : أفد الترحل ... وكأن قد . أى وكأن قد زالت . وجاء البيت فى (د) وفى الدرر برواية : أزف الترحل ، والمعنى واحد : قرب . والبيت من الكامل للنابغة الذبيانى - ديوانه ٢٧ .

(٦٠) احفظ وديعتك التى استُودِعْتَها يوم الأعازب ، إن وصلتَ ، وإن لم [(١)]

أى وإن لم تصل .

(وقد يلى لم معمولُ مجزومها اضطراراً) – كقول ذى الرمة :

(٦١) فأضحت مغانيها قِفاراً رسومُها كأنْ لم سوى أهل من الوحش تُؤهَلِ [(٢)]

أى كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش . قال ابن عصفور : وهو أقبحُ الضرائر ، فلا يقاس عليه فى سعة [(٣)] ولا غيرها . انتهى .

وكما لايفصل بين أجزاء فعل ، ولا بين قد والفعل ، لايفصل بين لم والفعل ، ولا بين لمَّا والفعل ؛ ولحملهما على الفعل ، جاز تقديم معمول معمولهما [(٤)] عليهما نحو : زيداً لم أضرب ، أو لمَّا أضرب . قال بعض المغاربة : ولامتناع الفصل ، لم يجز : لم يقم زيدٌ ، ولا يجلس عمرو .

(وقد لا يُجزم بها حملاً على لا) – أنشد الأخفش :

---

(١) البيت شاهد على جواز حذف مجزوم لم للدليل فى الضرورة فى قوله : وإن لم ، أى وإن لم تصل ؛ ويوم الأعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة ، وبالغين المعجمة والراء المهملة ، أى الأباعد ؛ وهو من الكامل لإبراهيم بن هرمة .

(٢) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ٥ : المغانى جمع مغنى ، وهو الموضع الذى كان غنيا به أهله ، والقفار جمع قفر : مفازة لانبات فيها ولا ماء ، والرسوم جمع رسم ، وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالأرض . والشاهد فى فصل لم من مجزومها : تؤهل ، والأصل : كأن لم تؤهل الدار ، سوى أهل من الوحش . والبيت من الطويل لذى الرمة — ديوانه ٥٠٦ .

(٣) فى (د) : فى شعر ولا غيره .

(٤) فى (ز) : تقديم معمولهما ، ونص المتن والمثال ، يعضدان التحقيق .

(٦٢) لولا فوارس من جَرْمٍ وأسرتِهُم   يوم الصُّلَيفاء ، لم يوفون بالجار [١]

وليس فى قوله : وقد ، دليل على أن ذلك ضرورة ، كما قال الناس ؛ وكذا قوله : على لا [٢] ، مخالف لقول الناس : على ما ، وهو أولى [٣] ، لأن ما تنفى الماضى كثيراً ، ويغلب فى لا عدم نفى الماضى .

(ومنها) — أى من عوامل الجزم .

(أدوات الشرط [٤]) — وهى كلم وضعت للدلالة على تعليق بين جملتين من غير وقوع الثانية منهما متسببة عن الأولى عند الوقوع .

فخرج بغير وقوع لو ولولا ولما ، فإن [٥] المقصود تعريف مايجزم من أدوات الشرط ؛ على أن المغاربة يخصون الشرط بالمستقبل ، وابن مالك لايخصه بذلك ، ولذلك يطلق على لو ولولا اسم أداة الشرط ،

---

(١) من البسيط ، ولم يعزه أحد إلى قائل معين ، وقد اختلفت رواياته فى النسخ ، ففى (ز) : لكن فوارس ، وفى الأشمونى والدرر : من ذهل ، وفى (د ، ز) : من جَرم ، وفى (غ) : من نُعم ، وكذا فى بعض المراجع ، وفى بعضها : من قيس ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٢ ، وهو أوفى ما كتب حول الشاهد : استشهد به على أن لم قد تهمل حملا على ما ، وفى التسهيل وشرحه للدماميني : وقد لا تجزم حملًا على لا .. وفى المغنى صـ ٢٧٧ : وقد يرفع الفعل بعدها ، كما فى البيت ، فقيل : ضرورة ، وقال ابن مالك : لغة ؛ والصليفاء : موضع كانت به وقعة للعرب ، ويروى بالعين المهملة ، وبالفاء الموحدة .

(٢) أى حملًا على لا .

(٣) أى الحمل على ما .

(٤) فى (د) : أدوات الجزم .

(٥) فى (ز) : كان المقصود .

كما ستراه فى كلامه ؛ وفى كلام الجزولى أيضا ، إدخال لو فى أدوات الشرط ؛ والأمر فى ذلك قريب .

(وهى : إنْ) – وهى تقتضى الربط من غير إشعار بزمن ولا شخص [١] ولا مكان ولا حال ؛ وبدأ بها ، لأنها أم الباب .

(ومَنْ) – وهى لتعميم أولى العلم ؛ فتقع على المَلَك والإنسان والشيطان .

(وما) – وهى لتعميم من يعقل وغيره ، أو تعميم من لا يعقل .

(ومهما) – وهى مثل ما ، وقيل : هى [٢] أعم منها ؛ ومعناها : لا أصغر عن كبير فعلك ، ولا أكبر عن صغيره ؛ ورُدَّ بأنه لايتأتى فى : « مهما تأتنا به من آية [٣] » .

(وأىّ) – وهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم ؛ وهذه الأربعة وهى : من وما ومهما وأىّ أسماء ، تكون مبتدأ [٤] ومفعولة ومجرورة بالحرف وبالإضافة ، إلاَّ مهما ، فلا تجرُّ بحرف ولا إضافة ، بل تكون مبتدأة ، وهو أحسن الإعرابين فى : « مهما تأتنا به من آية » ؛ ومفعولة كقوله :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الأعراف / ١٣٢ .

(٤) فى (د) : مبتدأة .

(٦٣) * وأنكِ مهما تأمرى القلبَ يفعلِ [١] *

فمهما مفعول ثان لتأمرى ؛ ويجوز فى الآية الكريمة كون مهما مفعولا ، والمسألة من الاشتغال ؛ ووقع فى كلام ابن عصفور ، أن العرب تقول : بمهما تمررْ أمررْ بزيد ، وهو غلط منه ، فنص الناس على خلافه ، فلا يقال ماذكر ونحوه ؛ ولا يضاف إليها نحو : جهةَ مهما تقصدْ أقصدْ .

(وأَنَّى) — وعدَّها الناس فى الظروف ؛ فهى إذا كانت شرطا بمعنى أين ، وقال بعضهم : هى لتعميم الأحوال ، ومن الجزم بها قوله :

(٦٤) خليلىَّ أَنَّى تأتيانىَ تأتيا أخاً ، غيرَ مايرضيكما ، لايحاولُ [٢]

وتكون أَنَّى أيضا للاستفهام ؛ قال الأعلم فى المخترع : بمعنى متى وأين وكيف ؛ وقيل فى قوله تعالى : « أَنَّى شئتم [٣] » إنه بمعنى كيف ، وقيل : بمعنى متى ؛ وقال بعض المغاربة : وتقول : أَنَّى زيدٌ ؟ تريد : كيف زيدٌ ؟

---

(١) من الطويل ، من معلقة امرىء القيس ، وصدره :

* أغرَّكِ منِّى أن حبَّك قاتلى *

وفى ابن يعيش ٧ / ٤٣ : والمعنى أنك مهما تأمرى قلبك يفعلْ ، لأنك مالكة له ، وأنا لا أملك قلبى ؛ وقال قوم : المعنى : مهما تأمرى قلبى يفعل ، لأنه مطيع لك . والشاهد فى وقوع مهما الشرطية ، مفعولة لتأمرى .

(٢) من الطويل أيضا ، ولا يعرف قائله . والشاهد فى قوله : أَنَّى تأتيانى تأتيا ، حيث جُزم الفعلان بأَنَّى ، لأنها هنا أداة شرط .

(٣) البقرة / ٢٢٣ : « نساؤكم حرث لكم ، فأتُوا حرثكم أَنَّى شئتم » .

(ومتى وأيان ، وهما ظرفا زمان) – فلا يستعملان لغير الظرفية المذكورة ، ثم قيل : متى وأيان لتعميم الأوقات ، وقيل : تستعمل أيان فى أوقات الأزمنة التى تقع فيها الأمور العظام ، والأول هو المشهور .

ومن المجازاة بمتى قوله :

(٦٥) متى تأته ، تعشو إلى ضوء ناره تجد خير نار ، عندها خير مُوقد [(١)]

(وكسر همزة أيان لغة سُليم) – حكاها الفراء ، وبها قرأ السُّلَمىّ : « إيانَّ يُبْعَثون [(٢)] » .

(وقلَّما يُجازَى بها) – ولم يحفظ سيبويه المجازاة بها ؛ وقال بعض المغاربة : إنه غير محفوظ ؛ والقياس يقتضى الجواز ، لأن معنى متى وأيَّان واحد . انتهى . وقد حفظه غيره ، ومنه :

(٦٦) أيَّانَ نُؤمنْكَ تأمَنْ غيرَنا ، وإذا لم تُدرك الأمنَ مِناًّ ، لم تزَلْ حَذِرًا [(٣)]

(وتختص فى الاستفهام بالمستقبل ، بخلاف متى) – فإذا كانت متَى استفهاماً ، وليَها الماضى نحو قوله :

---

(١) من الطويل للحطيئة – ديوانه ٢٥ – استشهد به سيبويه ١ / ٤٤٥ على رفع الفعل تعشو ، لوقوعه موقع الحال ؛ وجاء به المبرد فى المقتضب فى باب : مايرتفع بين المجزومين ؛ والشاهد هنا على المجازاة بمتى فى قوله : متى تأته ... تجدْ ... وفى حاشية المقتضب : فى المقصور والممدود لابن ولاد صـ ٧١ : عشا يعشو ، إذا استضاء ببصر ضعيف فى ظلمة ؛ وقال الأعلم : متى تأته عاشياً ، أى فى الظلام ، وهو العشاء .

(٢) النحل / ٢١ ، والنمل / ٦٥ : « وما يشعرون أيان يُبعَثون » .

(٣) فى (د) : وإذا لم يأتك الأمن ... بدل : وإذا لم تدرك الأمن ؛ والبيت من البسيط ، ولايعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : أيان نؤمنْك تأمَنْ ... حيث جاءت أيان جازمة لفعل الشرط: نُؤمِنْ ، وجوابه : تأمن ؛ وهو قليل عند ابن مالك ، ولم يحفظه سيبويه .

(٦٧) متى كان الخيامُ بذى طُلُوح   سُقيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ [١]

والمستقبل نحو : متى تقومُ ؟ وإذا كانت أيان استفهاماً فإنما يُستفهَم بها عن المستقبل نحو : أيان تخرج ؟ ولا يجوز : أيان خرجت ؟ ويقعان فى الاستفهام خبرين أيضا نحو : متى القتال ؟ ، و « أيان مُرْساها [٢] »

(وربما استفهم بمهما) — وهو نادر ؛ أنشد أبو علىّ :

(٦٨) مهما لىَ الليلةَ ، مهما لِيَهْ   أودَى بنعلىَّ وسرباليِهْ [٣]

ومهما اسم عند الأكثرين ، وقال السهيلىّ : إن عاد عليها الضمير ، فاسم نحو : « مهما تأتنا به [٤] » ، وإلاَّ ، فحرف ، كقول زهير :

---

(١) البيت من الوافر ، لجرير — ديوانه ٥١٢ — وقد جاء به سيبويه ٢ / ٢٩٨ (٤ / ٢٠٦) شاهدا على وصل القافية المقرونة بالألف واللام ، فى حال الرفع بالواو فى رواية : الخيامو ، على ما جاء بالكتاب وبالمغنى ؛ والشاهد هنا على أن متى يليها الماضى إذا كانت استفهاماً ، وذلك فى قوله : متى كان الخيام ... والاستفهام فى الشاهد غير ظاهر ؛ قال فى حاشية الكتاب : وذو طلوح : موضع بعينه ، سمى بذلك لما فيه من شجر الطلح .

(٢) الأعراف / ١٨٧ ، والنازعات / ٤٢ : « يسألونك عن الساعة أيان مرساها » .

(٣) البيت من السريع ، لعمرو بن ملقط ؛ جاء به فى المغنى شاهداً على مجىء — مهما للاستفهام — مغنى صـ ٣٣٢ — قال : الثالث — من معانى مهما : الاستفهام ، ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بالبيت ؛ قال : فزعموا أن مهما مبتدأ ، ولى الخبر ، وأودى بمعنى هلك ، ونعلىَّ فاعل ، والباء زائدة ... ولا دليل فى البيت ، لاحتمال أن التقدير : مهْ اسم فعل بمعنى اكفف ، ثم استأنف استفهاما بما وحدها .

(٤) الأعراف / ١٣٢ : « وقالوا : مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها ، فما نحن لك بمؤمنين » .

(٦٩) ومهما تكنْ عند امرىء من خليقةٍ وإن خالها تخفىَ على الناس تُعلَمِ [١]

فمهما حرف للشرط كإنْ ، لأن مِن خليقة اسم تكن ، ومن زائدة ، أى وإن تكن عند امرىء خليقة ؛ وإلى زيادة مِنْ فى البيت ذهب أيضا ابن السيد ؛ ولا يتعين ذلك ، لجواز كون اسم تكن ضميراً يعود على مهما . نظراً إلى المعنى ، لأنها واقعة على الخليقة ، وعند امرىء خبر تكن ، ومن خليقة تفسير ؛ ومِنْ فيه كمِنْ فى قوله تعالى : « مايفتح الله للناسِ من رحمةٍ [٢] » .

ومهما عند الخليل مركبة من ما الشرطية ، زيدت عليها ما ؛ وقلبت الألف الأولى هاءً كراهية الأمثال ، كما قالوا فى : دهدهت الحجر : دهديت ، وكان القلب هاء كقولهم فى الوقف : أنَه ، وفى الأولى ، تنبيها على أنها هى المعتمدة ؛ وجوز سيبويه تركيبها من : مَهْ وما ؛ وقال الأخفش والزجاج والبغداديون : هى مركبة من مه وما الشرطية ؛ وقيل : هى بسيطة ، ووزنها : فَعْلَى ، والألف للإلحاق ، وزال التنوين للبناء ، أو الألف للتأنيث .

(وجُوزىَ بكيف معنى) - فإذا تعلقت بجملتين لم تعمل

---

(١) البيت من الطويل من معلقة زهير ؛ قال فى المغنى صـ ٣٣٠ : وزعم السهيلى أنها تأتى حرفا ، واستدل بالبيت ، قال : فهى هنا بمنزلة إنْ ، بدليل أنها لا محلَّ لها ... قال ابن هشام : والجواب أنها فى البيت إما خبر تكن ، وخليقة اسمها ، ومن زائدة ... وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر .

(٢) فاطر / ٢ : « ما يفتح الله للناس من رحمة ، فلا ممسك لها » .

شيئا ، بل يرتفع الفعلان ، فتقول : كيف تكون أكون ؛ فجرى الفعلان بعدها ، كما جريا [١] بعد الاستفهامية .

(لا عملاً) – فلا يجزم بها ، وإنما قصرت عن أسماء الشرط ، لأنها فى الاستفهام إنما تجاب بالنكرة دون المعرفة ، فيقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيح ، ولا تقول : الصحيح ؛ وأما أسماء الشرط فتجاب فى الاستفهام بهما ؛ يقال : ماعندك ؟ فتقول : خيرٌ [٢] ، أو الخير ؛ وأى الناس عندك ؟ فتقول : رجل يعجبك ، أو زيد ؛ ولأن الفعلين بعدها إنما يكونان متفقين نحو : كيف تصنع أصنع ؛ ولا يكونان مختلفين ، نحو : كيف تقوم أخرج ، بخلاف أسماء الشرط ، فتقول : ماتصنع أصنع ، وقال تعالى : « ماننسخْ من آية أو نُنْسِها [٣] نأت بخير منها أو مثلها [٤] » .

وتلحقها ما جوازاً لقصد التأكيد ، لضعف الارتباط بها نحو : كيفما تكون أكون ؛ وقال ابن العلج : الارتباط فيها قليل ، نحو : كيف تكون أكون ؛ والأكثر عدم الارتباط .

(خلافاً للكوفيين) – فى إثباتهم المجازاة بها معنى وعملا ، فيجزمون بها ، نحو : كيف تكن أكن ؛ وقال به من البصريين [٥]

---

(١) فى (د ، ز) : كما جرى .
(٢) فى (ز) : خيراً والخير .
(٣) فى (د ، ز) : أو ننساها .
(٤) البقرة / ١٠٦ : « ماننسخ من آية أو ننسها ، نأت بخير منها أو مثلها » .
(٥) فى (د) : من النحويين .

قطرب ؛ وقال بعض النحويين : تجزم إذا كان معها ما ، كحيث ، نحو : كيفما تكن أكن ؛ فليس فى الجزم بها سماع ، ومن أجازه صرح بأنه إنما أجازه قياساً .

(ومن أدوات الشرط : إذْ ما) – ومن استعمالها للشرط ، قول العباس بن مرداس السلمىّ :

(٧٠) إذْما أتيت على الرسول فقل له حقا عليك ، إذا اطمأنَّ المجلس [١]
ياخيرَ مَنْ ركب المطىَّ ، ومَنْ مشى فوق التراب ، إذا تُعَدُّ الأنفسُ

قيل : ومن الجزم بها قول عبد الله بن هَمَّام السَّلُولىّ :

(٧١) فإذْما ترينْى اليوم مُزْجىً مطيتى أُصَعِّدُ سيراً فى البلاد وأُفْرِعُ [٢]
فإنِّىَ من قَومٍ سواكم ، وإنما رجالىَ فَهْمٌ بالحجاز وأشْجعُ

واستشهدوا أيضا بقوله :

---

(١) البيت من الكامل ؛ استشهد به سيبويه ١ / ٤٣٢ على المجازاة بإذْما ؛ وقال الأعلم : ودلَّ على ذلك إتيانه بالفاء جواباً لها ؛ ورواه المبرد فى المقتضب ٢ / ٤٧ لنفس المسألة ، قال فى الحاشية : ورواه ابن هشام فى سيرته : إماَّ أتيت ... وعليه لاشاهد فيه للمجازاة بإذما .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لعبد الله بن همام السَّلولىّ ؛ جاء به سيبويه ١ / ٤٣٢ شاهداً على المجازاة بِإذْما فى قوله : فإذما ترينى ... فإنى من قوم ... الخ ؛ ورواية سيبويه : مُزْجىً ظعينتى ، قال فى الحاشية : ويروى : أزجى ظعينتى ؛ والإزجاء السَّوق ، والظعينة : المرأة فى الهودج ؛ وصعَّد فى الوادى تصعيداً : انحدر فيه ، بخلاف الصعود ، فإنه الارتفاع ؛ وأفْرعَ إفْراعاً : صعَد وارتفع .

(٧٢) وإنك إذْما تأتِ ماأنتَ آمِرٌ به ، لاتَجِدْ مَنْ أنت تأمرُ فاعلا (١)

وقال بعض النحويين : ليست إذْما من أدوات الشرط ، وإنما ورد الجزم بها فى الشعر كإذا (٢) ، ومعناها ؛ إذ ذاك معناها ورُدَّ بأن الفعل الواقع بعد إذْما ، ومعناها الاستقبال ، لم يرد إلاَّ مجزوماً ، ولا يحفظ من لسانهم : إذْما تقوم أقوم ، كما قالوا : إذا تقوم أقوم .

(وحيثما) — نحو :

(٧٣) حيثما تستقمْ ، يُقدِّرْ لك اللّـ ـهُ نجاحاً ، فى غابر الأزمانِ (٣)

(وأين) — نحو :

(٧٤) أين تَضربْ بنا العُداة تَجدْنا نَصرفُ العيسَ نحوها للتلاقى (٤)

---

(١) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١١ : * به تُلْفِ مَنْ إيَّاه تأمُرُ آتيا * وجاء به فى معجم الشواهد على هذه القافية ، ولم ينسبه ، وهو من الطويل ، شاهداً آخر على المجازاة بإذما فى قوله : إذْما تأتِ ... لاتجدْ ...الخ ، ورواية التحقيق هى رواية أبى حيان ، كما قال العينى فى ش . ش . العينى ٤ / ١١ .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) البيت من الخفيف ، جاء به فى ش . شذور الذهب ٣٣٧ ، وفى المغنى ١٣٣ ، وفى ش . ش . العينى ٤ / ١١ ، ولم ينسبوه لأحد ؛ قالوا : والشاهد فيه قوله : حيثما تستقم يُقَدِّرْ ... حيث جزم بحيثما فعل الشرط : تستقمْ ، وجوابه وجزاءه : يُقدِّرْ .

(٤) من الخفيف أيضا ، لابن همام السلولىّ ؛ قال فى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٢ : أى إن تضرب بنا العُداة فى موضع من الأرض ، نصرف العيس نحوهم للقائهم ؛ والعُداة بضم العين جمع عادٍ كقاضٍ وقضاة ؛ والشاهد فى قوله : أين تضربْ ... تَجدْنا ؛ حيث جاءت المجازاة بأين الظرفية .

(وهما ظرفا مكان) – يعنى حيثما وأين ؛ وهما لتعميم الأمكنة ، ويلزمان الظرفية ، وتكون أين شرطا واستفهاماً ، ولا تكون حيثما إلَّا شرطا .

(وما سوى إنْ أسماء) – ولا خلاف فى ذلك إلاَّ ماسيأتى فى إذْما ، وما سبق فى مهما .

(متضمنة معناها) – أى معنى الشرطية ، ولذلك أعطيت من الربط والسببية ماتعطيه إنْ .

(فلذلك بنيت) – أى لتضمنها معنى الحرف ، وهو إنْ الشرطية ، وماكان منها على حرفين كمنْ وما ، فيه أيضا شبه الحرف فى الوضع ، إلاَّ أن المستمر فيها كلها ، تضمن معنى الحرف ، فلذلك اقتصر عليه المصنف .

(إلَّا أياًّ) – فإنها لا تبنى ، وإن تضمنت فى الشرط معنى الحرف الشرطىّ ، لما سبق من المعارضة فى أول الكتاب .

(وفى اسمية إذْما خلاف) – فمذهب سيبويه ، أنها حرف كإنْ ، فأخرجت عنده عما كان لها من الظرفية الماضية ، إلى الحرفية واقتضاء الشرطية فى الاستقبال . ومذهب المبرد وابن السراج والفارسىّ أنها اسم ظرف زمان ، إلا أنها كانت لما مضى ، فزيدت عليها ما وجوباً فصارت للاستقبال ، لتضمن معنى الشرط .

(وقد ترد ما ومهما ظرفى زمان) قال المصنف فى شرح الكافية الشافية : جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل منْ فى لزوم التجرد عن

الظرفية ، مع أنَّ استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء ؛ وأنشد أبياتا منها قول الفرزدق :

(٧٥) فما تَحْىَ لا أرهبْ ، وإن كنتُ جارماً وإن عدَّ أعدائى علىَّ لهم ذَحْلا (١)

وقول حاتم الطائى :

(٧٦) وإنك مهما تُعطِ بطنكَ سُؤْلَه وفَرْجَك ،نالا منتهى الذَّمِّ أجمعا (٢)

وماذكره غير متعين ، بل يحتمل المصدرية ؛ أىْ : أىَّ حياة تحى ، لا أرهب ، وأىَّ عطاء تُعط ؛ قال ابن المصنف : وهذا متعيّن ، لأن فى كونهما ظرفين شذوذاً وقولاً لا يعرفه جميع النحويين ، بخلاف كونهما مصدرين ، فلا مانع من أن يكنى بهما عن مصدر فعل الشرط ، كما

---

(١) جاءت القافية فى (د ، غ) وش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ١٢ برواية : دَخْلا ، بالدال المهملة ، والخاء المعجمة ، والتحقيق من (ز) والديوان ٢ / ١٢٧ من قصيدة يمدح بها الحكم بن أيوب ابن عم الحجاج مطلعها :

وأغْيدَ مِنْ مَنِّ النعاس بعظمه كأنَّ به مما سَرَيْنا به خَبْلا

وفى الحاشية : المتن : القوة ؛ ومَنَّ النعاسُ عظمَه : أضعفه ، والباء بعظمه زائدة . وفى اللسان ـــ ذَحَل : الذَّحْلُ : الثأر . فالشاعر يقول لممدوحه : إنى لا أرهب شيئا ما حييتَ ، وإن كنتُ مذنباً ، ولو قدَّر أعدائى علىَّ لهم ثأرا ؛ وقد فسَّر العينى الدخْل بالغدر والخديعة .

كما جاءت الرواية فى ش . ش . العينى : وما تحى ... ولو عدَّ .. وفى الديوان : فما تحى ... ولوعدَّ . والشاهد فى قوله : فما تَحىَ لا أرهَبْ .. حيث جاءت ما شرطية ظرفية جزمت الفعلين ، عند ابن مالك .

(٢) البيت من الطويل ، لحاتم الطائى – ديوانه ١١٤ – والشاهد فيه مجىء مهما شرطية ظرفية جزمت : تعط ، ونالا .

لا مانع من أن يكنى بهما عن المفعول به ، إذ لا فرق . قال شيخنا : ويحتمل بيت حاتم كون مهما مفعولا ثانيا لتعط ، وفرجك الأول ، وسؤله بدل من فرجك .

(وأىّ بحسب ماتضاف إليه) – فإن أضيفت إلى ظرف مكان ، فظرف مكان نحو : أىّ جهة تجلس ، أجلس معك ؛ أو إلى زمان فظرف زمان نحو : أى يوم تخرج ، أخرج ؛ أو مفعول ، فمفعول . وتزاد معها ما ؛ والأجود زيادتها بين المضاف إليه وبينها نحو : « أيَّما الأجلين قضيتُ » [١] ، وقرأ ابن مسعود : « أىّ الأجلين ماقضيت » ؛ وتزاد ما أيضا ، وإن حذف ماتضاف إليه نحو : « أيًّا ما تدعوا » [٢] ؛ وهى متصرفة بوجوه الإعراب .

(وكلها تقتضى جملتين) – نحو : إن جئتنى أكرمتك ، أو أكرمْك ؛ وإن تجىءْ فأنت مكرم .

(تُسمَّى أولاهما شرطاً) – والشرط فى اللغة العلامة ، فسميت الجملة الأولى من الجملتين المذكورتين بذلك ، لأنها علامة على ترتب الثانية عليها نحو : إن أسلمت ، دخلت الجنة .

(وتصدّر بفعل ظاهر) – وهو الأكثر ؛ ويكون ماضياً ومضارعاً ، كما سبق تمثيله ، ولا يكون أمراً ولا جامداً ولا مقروناً بقد ولا دعاء ولا منفيا إلّا بلا أو لم .

(أو مضمر مفسَّر بعد معموله بفعل) – وهذا هو الأكثر فى الإضمار نحو : « وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك [٣] » ، أى وإن

---

(١) القصص / ٢٨
(٢) الإسراء / ١١٠
(٣) التوبة / ٦

استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ؛ فاستجارك المتأخر ، مفسِّرٌ للأول المضمر ، وأحدٌ مرفوع بالمضمر ؛ وقد جاء الإضمار على غير هذا نحو : « الناس مجزيون بأعمالهم ؛ إن خيراً فخير ، وإن شراً فشرٌ [1] » ؛ وقد سبقت المسألة بباب كان .

(يشذّ كونه مضارعاً دون لم) – كقوله :

(٧٧) يثنى عليك وأنت أهلُ ثنائه ولديك ، إنْ هو يستزدْك ، مزيدُ [2]

وماذكره من الشذوذ ، هو المعروف من كلام الناس ؛ إلاَّ أنَّ فى كتاب سيبويه مايُشعر ظاهرهُ بخلافه ؛ قال : وتقول : إنْ زيداً تَره تضربْ [3] ، ومثاله بلم قوله :

(٧٨) وإن هو لم يحمل على النفس ضيمَها فليس إلى حسن الثناء سبيلُ [4]

---

(١) كشف الخفاء جـ ١ حرف الجيم صـ ٣٣٢ رقم ١٠٧٠ تحت عنوان : الجزاء من جنس العمل ؛ قال : وقع فى كتب النحاة ، ويستدل له بقوله تعالى : « إنما تجزون ماكنتم تعملون » الطور ١٦ والتحريم ٧ .

(٢) البيت من الكامل ، لعبد الله بن عنمة الضبى ؛ وجاء به الأشمونى عند قوله فى تنبيهاته ٤ / ٣٠ : « كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط ، لايكون فعل الشرط فيه إلَّا ماضى اللفظ ، أو مضارعًا مجزومًا بلم ... وأما قوله * ولديك إن هو يستزدك مزيدُ * فضرورة ؛ وأجاز ذلك الكوفيون إلَّا الفراء ؛ وكذا فعل السيوطى فى الهمع ٢ / ٥٩ ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٥ : وهو من شواهد الرضى ؛ قال البغدادى : على أن مجيء الشرط المفصول باسم من أداة الشرط ، مضارعاً ، شاذ ، وحقه أن يكون ماضياً لفظا ومعنى ، أوْ معنى فقط .

(٣) فى (ز ، غ) : إنْ زيدٌ أبوه يضرب ؛ وهو لايتمشَّى مع السياق ؛ وقد جاء المثال فى المقتضب ٢ / ٧٦ : إن زيداً تره تكرمه .

(٤) من الطويل ، للسموءل بن عادياء ؛ والشاهد فيه مجئ فعل الشرط عند الإضمار والتفسير ، مضارعاً مقروناً بلم ، فى قوله : وإن هو لم يحمل ...

(ولا يتقدَّم فيها الاسم مع غير إنْ ، إلَّا اضطراراً) – كقوله :

(٧٩) فمن نحن نُؤمنْه ، يَبِتْ وهو آمِنٌ   ومن لا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مفزَّعا (١)

(وكذا بعد استفهامٍ بغير الهمزة) – فلا يقال : هل زيدٌ قام ؟ إلاَّ فى الضرورة ؛ قال :

(٨٠) * أم هل كثيرُ بُكىً لم يقض عَبرتَه (٢) * ؟ البيت

ولا يجوز فى هذا كونُ المرفوع مبتدأ ، وإنما هو على إضمار فعل ؛ لأنَّ هَلْ فى الجملة الفعلية كقَدْ ؛ وأجاز الكسائىّ : هل زيدٌ قامَ ؟ جوازاً حسناً ؛ قال : لقولهم : هل زيدٌ قائم ؟ فكذا يجوز الابتداءُ بعدها ، وولايتُها الأسماءَ مع وجود الفعل ؛ هذا حكم غير الهمزة ؛ وأما الهمزة ، فيجوز ذلك معها نحو : أزيدٌ قام ؟ والاختيار والأفصح حمله على فعل يفسره مابعده ؛ ويجوز كونه مبتدأ خبره الجملة بعده ، وذلك لأن الهمزة أم الباب .

---

(١) من الطويل ، لهشام المرّىّ ؛ ونسب إلى مرة بن كعب بن لؤىّ ؛ والشاهد فى قوله : فمن نحن نؤمنْه يَبِتْ ... على أن تقدم معمول فعل الشرط عليه ، إذا كان الشرطُ غيرَ إنْ ، ضرورة .

(٢) جاء فى لسان العرب – قضى – : وقضى عبرته أى أخرج كل ما فى رأسه ؛ قال أوس :

أم هل كثيرُ بُكىً لم يقض عبرته   إثرَ الأحبة يوم البين معذورُ

والشاهد على ما جاء بالبيت السابق ، بعد استفهام بغير الهمزة ، فى قوله : أم هل كثيرُ بُكىً ... وفى حاشية سيبويه ٤٨٧/١ ، ١٧٨/٣ نسبه لعلقمة الفحل – ديوانه ١٢٩ – برواية : أم هل كبيرٌ بكى ...

(وتسمى الجملة الثانية جزاءً وجواباً) – فالجزاء ، لأنه مترتب على ماقبله ، فأشبه الجزاء على الفعل من ثواب أو عقاب ، والجواب لأنه لما لزم عن الأول ، صار كالجواب الآتى بعد كلام السائل ؛ وهذه الجملة تكون طلبية وخبرية وشرطية وغيرها ، اسمية وغيرها ؛ والأصل كونها جملة تصلح لأداة الشرط .

(وتلزمه الفاء فى غير الضرورة ، إن لم يصح تقديره شرطاً) – نحو : « إن تُبْدوا الصدقاتِ ، فنعِمَّا هى » (١) ، « إن كنتم تحبون الله فاتبعونى » (٢) ، « فإما يأتينكم منىِّ هدى ، فمن تبع هداى ، فلا خوفٌ عليهم » (٣) ، « إن يسرق ، فقد سرق أخٌ له من قبل (٤) » ، « إن كان قميصُه قُدَّ مِنْ قُبُل ، فصدقَتْ » (٥) ، إن قام زيدٌ فما يقوم عمرو ، أو فلن ، أو فإنَّ [عمراً] (٦) قام ، إنْ قائم زيدٌ ، فقد يقوم عمروٌ ، « ومن يَرْتَدَّ منكم عن دينه ، فسوف يأتى اللهُ » (٧) وإن أقبل زيدٌ ، فما أحسنه ، أو فهو أحسن من كذا ، وإن تكرمنى ، فوالله ، لأكرمنَّك .

---

(١) البقرة / ٢٧١
(٢) آل عمران / ٣١
(٣) البقرة / ٣٨
(٤) يوسف / ٧٧
(٥) يوسف / ٢٦
(٦) فى النسخ : زيداً ، والسياق يعضد التحقيق .
(٧) المائدة / ٥٤

واحترز بقوله : فى غير الضرورة ، من قوله :

(٨١) من يفعل الحسناتِ ، اللهُ يشكرها والشرُّ بالشرِّ ، عند الله مِثْلان [١]

أى : فاللهُ يشكرها ؛ وهذا مذهب سيبويه ؛ قال الخضراوىّ : وأبو العباس يجيز حذف الفاء فى الكلام ؛ ومن الحذف للضرورة :

(٨٢) فإن يك قوم سرَّهم ماصنعتم ستحتلبوها لاقحاً غيرَ باهِلِ [٢]

أى فستحتلبونها [٣] ، وفيه حذف النون من دون ناصب ولا جازم ولا ملاقاة مثل .

(وإن صُدِّر بمضارع صالح للشرطية ، جُزم فى غير الضرورة ، وجوباً ، إن كان الشرط مضارعاً) – نحو : « إن تمسَسْكم حسنةٌ تَسُؤْهم ، وإن تصِبْكم سيئة ، يفرحوا بها » [٤] . واحترز بالضرورة من قوله :

---

(١) من البسيط ، نسب لحسان بن ثابت ، وليس فى ديوانه ، ونسب لابنه عبد الله ، ورواه جماعة لكعب بن مالك الأنصارى ؛ وروى : سيان بدل : مثلان والمعنى واحد . قال فى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٥ (٣ / ٥) : والشاهد فيه حذف الفاء من الجواب للضرورة ، وتقديره : فالله يشكرها .. وزعم الأصمعى أن النحويين غيروه ، وأن الرواية * من يفعل الخير ، فالرحمن يشكره * .

(٢) البيت شاهد على حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة فى قوله : ستحتلبوها ... يقال : أحلب القوم واستحلبوا ، أى اجتمعوا للنصرة والإعانة ؛ وناقة لاقح وقارح ، يوم تحمل ؛ وناقة باهل أى متروكة ، لاصرار عليها .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) آل عمران / ١٢٠

(٨٣) ياأقرع بنَ حابسٍ ، ياأقرعُ إنك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ [١]

فرفع [٢] تُصرَعُ ، مع أن الشرط مضارع ؛ ويجوز عند سيبويه فى هذا ، أن يكون على نية التقديم ، فيكون تُصرَعُ خبر إنَّ ؛ وأن يكون على حذف الفاء ، أى فتُصرَعُ ؛ والوجه الأول عندى [٣] ، فى هذا ونحوه أولى ؛ فإن [٤ قلت : إن تأتنى آتيك ، فلم يكن قبل إنْ [٥] مايمكن أن يطلب الفعل المرفوع ، جاز أيضا عند سيبويه الوجهان ، إلَّا أن الثانى عنده فى هذا أولى -٤] .

وذهب المبرد إلى أنه على إضمار الفاء فى الموضعين معاً ؛ وفصل بعضهم بين اسم الشرط وغيره ؛ فأجاز التقديم تقديراً فى الحرف ، وعين فى الاسم حذف الفاء .

(وجواراً إن كان ماضياً) - نحو : إن جئتنى أكرمْك ، بالجزم ، وهو الفصيح المختار عند المعظم ؛ وقيل : إنه لايجىء فى الكلام الفصيح ، وإنما يجىء مع كان ، لأنها أصل الأفعال ، قال

---

(١) رجز لجرير بن عبد الله البجلىّ ، أو عمرو بن خثارم العجلىّ ؛ قال فى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٦ (٣ / ٦٧) : والشاهد فيه تقديم تُصَرعُ تقديراً ، مع تضمنها للجواب فى المعنى ، والتقدير : إنك تُصَرعُ ، إنْ يُصرعْ أخوك ، وهذا من الضرورة ، لأن حرف الشرط قد جزم الأول ، فحقه أن يجزم الآخر ؛ وقال المبرد فى المقتضب ٢ / ٧٢ : هو عندى على إرادة الفاء ، والبصريون يقولون : هو على إرادة الفاء ، ويصلح أن يكون على التقديم .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز) .

(٣) سقطت من (د) ، وفى (ز) : عنده .

من (٤ - ٤) سقط من (ز) .

(٥) سقطت إنْ مِنْ (غ) .

تعالى : « من كان يريد حرث الآخرة ، نَزِدْ له فى حرثه » [1] ؛ قال صاحب هذه المقالة : ولا يجوز فى غيرها . انتهى . وكلام سيبويه وغيره على أن ذلك لا يختص بكان ، وأنشد سيبويه للفرزدق :

(٨٤) دسَّتْ رسولاً ، بأنَّ القومَ إن قدَروا   عليكَ ، يَشفُوا صدوراً ذاتَ تَوْغيرِ [2]

وقال :

(٨٥) تَعَشَّ ، فإن عاهدتنـــى لاتخوننـــى   نكن مثلَ مَنْ ، ياذئبُ ، يصطحبان [3]

والرفع مسموع من كلام العرب ، وقال بعض المغاربة إنه أحسن من الجزم ، ومنه قول زهير :

---

(١) الشورى / ٢٠

(٢) من البسيط ، للفرزدق ــ ديوانه ٢٦٢ ــ وفى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٧ (٣ / ٦٩) : دسَّت رسولا : أرسلته فى خفية للإخبار ؛ والتوغير : الإغراء بالحقد ، وأصله من وغرة القدر ، وهى فورتها عند الغلى . والشاهد فيه جزم الجواب يشفوا ، لأن الشرط ماض فى موضع جزم .

(٣) من الطويل ، للفرزدق ــ ديوانه ٨٧٠ ــ وفى (د) وسيبويه ١ / ٤٠٤ برواية : تعال بدل : تعشَّ ، قال : والرواية المشهورة : تعشَّ ؛ وروى : فإن واثقتنى بدل : فإن عاهدتنى ؛ وجاء به فى سيبويه ١ / ٤٠٤ (٢ / ٤١٦) : لتثنية يصطحبان حملًا على معنى مَنْ ؛ وكذا فى المقتضب ٢ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٥٣ ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ١ / ١٥٣ جاء به لنفس المعنى ، وأشار العينى إلى أن قوله : لاتخوننى ، قيل : إنه جواب الشرط ، ولا محل لها من الإعراب ؛ قال : والحق أن يكون الجواب : نكنْ ، ويكون : لاتخوننى ، جواب القسم الذى تضمنه : عاهدتنى ، أو يكون جملة حالية .

(٨٦) وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقول : لا غائبٌ مالى ولا حَرِمُ [(١)]

وكذا :

(٨٧) فإن كان لا يرضيك حتى تردَّنى إلى قطرىٍّ ،لا إخالُك راضياً [(٢)]

وهو كثير ، وقال بعض المغاربة : إن الرفع ضرورة ، قال : ولا أعلم منه شيئا جاء فى الكلام . انتهى .

قيل : ومذهب سيبويه ، أنه على نية التقديم ، وجواب الشرط محذوف ؛ وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه هو الجواب ، والفاء محذوفة ؛ وقيل : هو الجواب ، ولا إضمار للفاء ، ولا هو مقدم نيةً ، وثبت بخط ابن المصنف فى أصل التسهيل :

(وإن صُدِّر بمضارع ، صالح للشرطية ، جُزم ، وقد يُرفَع بكثرة ، إن كان الشرط ماضىَ اللفظ ، أو منفيا بلم ، وبقلة إن كان غيرهما) – وفى هذا زيادة مسألة المنفى بلم ، نحو : إن لم تأتنى

---

(١) من البسيط ، لزهير بن أبى سلمى من معلقته ـــ ديوانه ١٥٣ ؛ وروى : مسغبة بدل : مسألة . قال فى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٦ (٣ / ٦٦) : الخليل : المحتاج ذو الخَلَّة ، بالفتح ؛ والمسألة : السؤال ؛ والمسغبة : المجاعة ؛ والحَرِم ككتف بالكسر : الحرام ؛ أى إذا سئل ، لم يعتل لسائله بأن ماله غائب أو محرم على طلابه . والشاهد فيه رفع يقول على نية التقديم ، أى : يقول إن أتاه خليل ؛ والمبرد يقدره على حذف الفاء .

(٢) من الطويل ، لسوار بن المضرب ؛ قال فى ش . ش . العينى ٢ / ٤٥ : إن للشرط ، وكان لا يرضيك ، فعله ، وجوابه : لا إخالك ؛ والشاهد فى حذف فاعل كان الذى هو اسمه ؛ والتقدير : فإن كان هو لا يرضيك ، أى ما نحن فيه من سلامة ؛ وقطرى ، هو قطرى بن الفجاءة الخارجى .

أكرمُك ، بالرفع ؛ وهى مسألة مشهورة ، ويمكن دخولها فى قول المصنف فى تلك النسخة : إن كان ماضياً ، على تفسير الماضى بما يشمل الماضى لفظا ، والماضى معنى ؛ فإن المنفىَّ بلم ماضٍ معنى ، ففعل فيه حرف الشرط من الصرف إلى الاستقبال ، مافعله فى لفظ الماضى ؛ وفى الذى أثبته ابن المصنف ، وصف الرفع بالقلة ، إن كان الشرط غير الماضى لفظا ، والمنفىّ بلم ؛ وفى تلك النسخة ، جعله ضرورة ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : وقد يجىء الجواب مرفوعاً ، والشرط مضارع مجزوم ، ومنه قراءة طلحة بن سليمان : « أينما تكونوا ، يدركُكُم الموت » [١] .

وقد سبق أن من النحويين من قال : إن الجزم لايجىء فى الكلام الفصيح ، إلَّا مع كان ؛ ومنهم من قال : إن الرفع أحسن منه ؛ وقال صاحب الواضح : الاختيار الجزم ، ويحسن الرفع ، إذا تقدَّم مايطلب الجواب ، نحو : طعامَك ، إن تَزرْنا ، نأكلُ ؛ وقول زهير : لا غائبٌ مالى [٢] ... حسَّن الرفعَ فيه تقدُّمُ الواو على إنْ . انتهى .

(وإن قُرِنَ بالفاء رُفع مطلقا) – أى سواء أكان الشرط بلفظ الماضى أو المضارع المنفىّ بلم ، أو المضارع بخلاف ذلك [٣] ، نحو : « ومَنْ عادَ ، فينتقمُ الله منه » [٤] ، « فمن يؤمنْ بربِّه فلا يخافُ » [٥] ؛

---

(١) النساء / ٧٨

(٢) من الشاهد / ٨٤ ص ١٥٠

(٣) أى بدون لم .

(٤) المائدة / ٩٥

(٥) الجـن / ١٣

وإنما رُفع ، لأنه خبر مبتدأ محذوف ؛ أى فهو ينتقم ، فهو لايخاف ؛ هكذا قالوا ؛ ويمكن جعل الفاء رابطة ، كهى فى الجملة الاسمية ، ولاحذف ، بل المقترن بالفاء هو الجواب .

(وجزم الجواب بفعل الشرط) – وهذا قول الأخفش ؛ وذلك لأنه مستدعٍ له ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام .

(لا بالأداة وحدها) – لأن الجزم نظير الجرّ ، والجارُّ وهو أقوى لا يعمل عملين ، فالجازم أولى ؛ وهذا قول المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافىّ إلى سيبويه ، واختاره الجزولىّ وابن عصفور والأبَّدىّ ؛ ووجهه أن الأداة اقتضتهما ، فعملت فيهما كان وظنَّ ، وماذكر فى ردِّه ، جوابُه أن الجازم اقتضى معمولين ، والجار لايقتضيهما .

(ولا بهما) – أى فعل الشرط والأداة ؛ وذلك لأن العامل المركب من شيئين ، لايجوز انفصال جزئه ، ولاحذف أحدهما كحيثما ، وأنت تقول : إنْ زيداً تكرمْ يكرمْك .

(٨٨) وقال : * وإلَّا يَعْلُ مَفْرقَك الحسامُ [(١)] *

فدلَّ على أن العاملَ ليس ماذكر ؛ وهذا القول ينسب إلى

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٥ : قاله الأحوص محمد ابن عبد الله بن عاصم الأنصارى من قصيدة من الوافر ؛ وصدره :

* فطلقها فلست لها بكفءٍ * والشاهد فى قوله : وإلَّا يَعْلُ ..

حيث حذف فيه فعل الشرط ، إذ التقدير : وإن لم تطلقها ؛ ويَعْلُ جوابه ، والحسام فاعله ، وهو السيف .

سيبويه والخليل ، لأن فى كلامهما مايدل ظاهره عليه ؛ ونسب إلى الأخفش أيضا .

(ولا على الجوار) – وهذا مذهب الكوفيين ، قالوا : الجرّ يكون للجوار ، وكذلك الجزم ؛ وحكى بعض المغاربة الاتفاق على أن فعل الشرط مجزوم بالأداة ؛ وحكى بعضهم عن المازنىّ أنه مبنىّ ؛ وعن المازنى أيضا أن فعل الشرط معرب ، وفعل الجزاء مبنى ؛ وآحتج للبناء فيهما ، بأن الفعل لايقع موقع الاسم فى المحلّين ؛ واحتج لبناء الجزاء فقط بفقد العامل ، فما سبق لايصلح لما سبق ؛ ولأن الفعل لايعمل فى الفعل ، فالنوع لايعمل [فى نوعه] (١) ؛ إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ، وإنما يعمل لمزية ، كأن يضمن العامل من غير النوع ،فلما فقد العامل ولم يمكن الرفع ، لأنه لايقع موقع الاسم ، تعيَّن البناء ؛ وما ذهب إليه من البناء ، مخالف لجميع النحويين .

(خلافاً لزاعمى ذلك) – وقد سبق ذكرهم .

(**فصـــل**) – (قد يجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى) – احترز بالاستقبالية من التى للمفاجأة ؛ ونقل بعض المغاربة الاتفاق على أن إذا ظرف لما يستقبل ؛ وأثبت بعض النحويين أنها تأتى للحال ؛ وجعل منه : « والنجم إذا هوى » (٢) ، « والليل إذا يغشى » (٣)

---

(١) هذه العبارة ليست فى الأصل ، وأظن السياق يتطلبها ، وقد سقطت من النسخ الثلاث .

(٢) النجـــم / ١

(٣) الليـــل / ١

ونحوهما ؛ والصواب أن الظرف للاستقبال ، وهى حال مقدرة ، والتقدير : أقسم بالليل كائناً إذاَ يغشى ، نحو : مررت برجل معه صقر صائداً به غداً ؛ وقد سبق فى الظروف ذكر المصنف أنَّ إذا تقع موقع إذْ ؛ وعن أبى عبيدة معمر بن المثنىّ ، أنَّ إذَا تأتى زائدة ، وأنشد فى ذلك :

(٨٩) فإذا ، وذلك لاَنتهاء لذكره والدهر يُعقبُ صالحاً بفساد (١)

وهذا كله يخرج بقوله : الاستقبالية ؛ على أن البيت يحتمل أن يُخرَّج على حذف المبتدأ ، أى : فإذا مانحن فيه ؛ وتكون إذا فيه للمفاجأة ؛ ولو قال : الاستقبالية المضمنة معنى الشرط ، لتخرج التى لمجرد الظرفية نحو : « وإذا ماغضبوا ، هم يغفرون » (٢) ولذا لم تدخل الفاء نحو : « فهم » ، لكان أوضح فى المقصود ، فإن التى يجزم بها هى المضمنة لا المجردة ، وكأنه اتكل على قوله : حملاً على متى ، ومتى تجزم إذا كانت شرطية ؛ ومن الجزم بإذا ، ماأنشده سيبويه من قول الفرزدق :

(٩٠) ترفع لى خِنْدِفٌ ، والله يرفع لى ناراً ، إذا خمدت نيرانُهم ، تَقِدِ (٣)

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، وقد أنشده أبو عبيدة معمر بن المثنى ، شاهداً على زيادة إذا فى قوله : فإذا ، وذلك ... وقد عقب الشارح المحقق ، بأن البيت يحتمل التخريج على حذف المبتدأ ، وتكون إذا فيه للمفاجأة .

(٢) الشورى / ٣٧

(٣) من الطويل ، للفرزدق ـــ ملحقات ديوانه ٢١٦ ـــ وفى حاشية سيبويه ١ / ٤٣٤ (٣ / ٦٢) : يقول : إذا قعدت بغيرى قبيلته ، فإن قبيلتى خندف ترفع لى من الشرف كالنار الموقدة . والشاهد فيه الجزم بإذا فى ضرورة الشعر ، وموضع الشاهد : تقد ، الواقعة جواباً للشرط مجزوما .

وأنشد الفراء :

(٩١) استغْنِ ، ماأغناك ربُّك ، بالغنىَ   وإذا تُصبْك خصاصة فتجمَّلِ [١]

وكلام المصنف يقتضى أن الجزم بها قليل ، لا مخصوص بالشعر ، والمشهورون من النحاة على خلاف ذلك ؛ قال سيبويه : جازَوْا بها فى الشعر مضطرين ، شبَّهوها بإنْ ، حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه لابدَّ لها من جواب . انتهى .

وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا زيد عليها ما ، جاز أن يجازَى بها فى الكلام ، وإذا استعملت إذا شرطا ، فقيل : هى مضافة لما بعدها ؛ وقيل : غير مضافة ، وهى معمولة للفعل الذى بعدها ؛ وعلى الأول العامل فيها الجزاء ؛ وإذا قلت : إذا جاء زيدٌ ، جاء عمروٌ ، هل يقتضى تكراراً ، فتكون مثل كلَّما ، أو لا ؛ المشهور أنها لاتقتضيه ، ومنهم من قال : تقتضيه ؛ قال ابن عصفور : وهو الصحيح . فالمراد بها العُموم كسائر أسماء الشرط ؛ ويدلُّ عليه :

(٩٢) إذاوجدتُ أُوارَ الحبِّ فى كبدى   أقبلتُ نحو سقاءِ القوم أبتردُ [٢]

---

(١) من الكامل ، لعبد قيس بن خفاف ، أو حارثة بن بدر الغدانىّ ؛ ويروى : فتحمل ، بالحاء المهملة ، وجاء به فى الدرر ١ / ١٧٣ برواية : واستغن ؛ قال : استشهد به على أن إذا لاتجزم إلَّا فى الشعر ، فى قوله : وإذا تصبْك ... فتجمل ؛ والخصاصة : الحاجة والشدة .

(٢) البيت شاهد على مجىء إذا مراداً بها العُموم ، كسائر أسماء الشرط ؛ والأُوار شدة حرّ الشمس ولفح النار ؛ وفى اللسان برد : وابترد الماء صبَّه على رأسه بارداً ، قال : إذا وجدت أُوارَ الحب ... الخ أبترد .

فالمعنى فى البيت على العموم ، كأنه قال : متى وجدت .

(وتُهمل متى ، حملاً على إذا) – وهذا غريب ، واستدل له المصنف بما فى الحديث : « إنَّ أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقوم مقامك ، لا يُسمع الناس » (١) .

(وقد تُهمَل إنْ ، حملاً على لو) – نحو مافى الحديث : « فإنك إنْ لاتراه ، فإنه يراك » (٢) ، وهو محتمل للتأويل ؛ وقرأ طلحة : « فإمَّا تَرِيْنَ من البشر أحداً » (٣) . بياء ساكنة ، ونون مفتوحة هى علامة الرفع .

(والأصح امتناع حمل لو على إنْ) – أى فى الجزم بها ، خلافاً لجماعة ، منهم هبة الله بن الشجرىّ ، فى إجازتهم الجزم بلو فى الشعر ، واستشهدوا بقوله :

(٩٣) لو يَشأْ طارَ به ذُو مَيْعةٍ لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ (٤)

---

(١) فتح البارى جـ ٦ صـ ٤١٧ رقم ٣٣٨٤ عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها .

(٢) مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى ـــ كتاب الإيمان صـ ٧ عن أبى هريرة رضى الله عنه .

(٣) مريـم / ٢٦ .

(٤) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ١٤ جاء به الأشمونى شاهدا على مذهب ابن الشجرى فى الجزم بلو ضرورة فى قوله : لو يشأ ؛ قال الصبان ، بعد أن أشار إلى كلام الشارح بعد البيت : قال الشمنى : والميعة : النشاط وأول جرى الفرس ؛ واللاحق : الضامر ؛ والآطال جمع إطْل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها ، وهى الخاصرة ؛ ونَهْد بفتح فسكون أى جسيم – والمشرف المرتفع وخُصَل جمع خُصْلة وهى القطعة من الشَّعر . والبيت من الرمل ، لعلقمة الفحل ، أو لامرأة من بنى الحارث بن كعب .

قال المصنف : ولا حجة فيه ، لأن من العرب من يقول : شَا يشَا ، وجَا يَجِى ، بلا همز ؛ فيجوز كون قائل البيت ممن لغته ترك همز شَا فقال : يشَا بلا همز ، ثم أبدل الألف همزةً ، كما قيل فى عالم : عأْلم ، وكما فعل ابن ذكوان فى : « تأكل منسأْتَه » [(١)] حين قرأ بهمزة ساكنة ؛ والأصل : مِنْسأَة مِفْعَلَة ، مِنْ نسأْتُه أى زجرته بالعصا ، فأبدلت الهمزة ألفاً ، ثم أبدلت الألفُ همزةً ساكنة .

(وقد يُجزم مسبَّبٌ عن صلة الذى ، تشبيها بجواب الشرط)

– وهذا مذهب الكوفيين ، أجازوا : الذى يأتينى ، أحسنْ إليه ؛ بجزم أحسن ، وأنشد ابن الأعرابىّ :

(٩٤) لا تحفرَنْ بئراً ، تريدُ أخاً بها فإنك فيها أنت من دونه تقع [(٢)]
كذاك الذى يبغى على الناس ظالماً تُصِبْه ، على رغم ، عواقبُ ماصنع

وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه ؛ وجاء أيضا الجزم فى مسبَّبٍ عن نكرة موصوفة بما يصلح أن يكون شرطاً ؛ أنشد المرزبانىّ :

(٩٤)' وكل امرئ يبغى على الناس ظالماً تُصِبْه ، على رغم ، عواقبُ ماصنع [(٣)]

---

(١) سبأ / ١٤ : « ما دَلَّهم على موته إلّا دابَّةُ الأرض تأكل مِنْسأَته » .

(٢) البيت الثانى شاهد على جزم المسبَّب عن صلة الذى فى قوله : كذاك الذى يبغى ... تُصِبْه ...

(٣) يبدو أن هذا البيت هو نفس البيت السابق الذى أنشده ابن الأعرابى ، فلا يختلف عنه إلّا فى بداية الشطر الأول : وكلُّ امرئ بدل : كذاك الذى .. ويقال فيه ما قيل فى سابقه باعتبار النكرة الموصوفة بدل اسم الموصول : الذى .. ولا يعرف للبيتين قائل .

وجاء ذلك فيها مع إنَّ أيضا ، قال :

(٩٥) وإنَّ امرأً لا يُرتَجَى الخيرُ عنده يكنْ شيئا ثقيلاً على مَنْ يُصاحبُهْ [(١)]

وتحتمل هذه الشواهد كونها من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً ، كما قرأ أبو عمرو : « يَنصرْكم ، ويأمُرْكم ، ويُشعِرْكم » [(٢)] .

(ويجوز نحو : إن تفعلْ ، زيدٌ يفعل ، وفاقاً لسيبويه) — إذا صُدِّر الجزاء باسمٍ أُسند إلى ضميرهِ فعلٌ ، فالوجه ذكرُ [(٣] الفاء ورفعُ الفعل ، فتقول : إنْ تفعلْ ، فزيدٌ يفعلُ ؛ وأجاز سيبويه تركَ الفاء والجزم — [٣)] ؛ ووجهه رفعُ الاسم بفعل يفسِّره الفعلُ الظاهرُ بعده ؛ ومنع ذلك الفراء ، لمنعه عمل الجواب المجزوم فيما قبله ، فلا يصلح هذا أن يكون مفسّراً لعامل فيما قبله ؛ ومنعها أيضا الكسائىّ ، وإن أجاز عملَ الجواب المجزوم فى ما قبله ؛ ولعلَّ وجهه أنه لامقتضى لهذا الإضمار ، كما لامقتضى له فى نحو : زيدٌ قام ، على طريق الجمهور ؛ وقال المصنف فى غير هذا الكتاب : أجاز سيبويه ذلك دون سماع ، ومنعه الكسائىّ والفراء ، وبقولهما أقول . انتهى .

---

(١) وهذا البيت أيضا شاهد على جزم المسبَّب عن النكرة الموصوفة الواقعة بعد إن فى قوله :وإنَّ امرأً ... يكُنْ ...ولايعرف قائله ؛ وسيأتى احتمال الشارح فى هذه الشواهد .

(٢) فى « ينصرُكم » من قوله تعالى : « فمن ذا الذى ينصرُكم من بعده » آل عمران / ١٦٠ ، « أمَّنْ هذا الذى هو جندٌ لكم ينصرُكم » ـــ الملك / ٢٠ و و« يأمرُكم » من قوله تعالى : « إن الله يأمرُكم أن تذبحوا » — بقرة / ٦٧ ، « قل بئسما يأمركم به » — بقرة / ٩٣ ، « إنما يأمرُكم بالسوء والفحشاء » — بقرة / ١٦٩ ، « الشيطان يعدكم الفقر ويأمرُكم بالفحشاء » ـــ البقرة / ٢٦٨ ، « أيأمرُكم بالكفر » ؟ — آل عمران / ٨٠ ، « إن الله يأمرُكم أن تؤدوا الأمانات » — النساء / ٥٨ ؛ و « يشعُركم » « وما يُشْعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون » الأنعام / ١٠٩

من (٣ — ٣) سقط من (د) .

(ونحو : إنْ تنطلقْ ، خيراً تُصِبْ ، خلافاً للفراء) – فيجوز تقديم المعمول المنصوب بالجزاء المجزوم ، عليه ، كما مثل ؛ ونقل الصفَّار فى المسألة ثلاثة أقوال : المنع مطلقاً ، والجواز مطلقاً ، وهو قول الكسائى ، والتفصيل . فيجوز إن كان جاراً ومجروراً نحو : إنْ تنطلق بزيد تمرّ ؛ ويمتنع إن كان مفعولا صريحا ، كالمثال السابق ، وهو قول الفراء ؛ قال الصفار : والصحيح الجواز ، ونص سيبويه على ذلك فى باب الجزاء مع المجرور ، ونصَّ على غير المجرور فى أبواب الاشتغال ، حيث أجاز : إنْ يقمْ زيدٌ ، عمراً يكرمُه [1] ؛ واستشهد الكسائى لمذهبه بقول طفيل الغنوىّ :

(٩٦) وللخير أيامٌ ، فمن يصطبرْ لها ويَعرفْ لها أيامَها ، الخيرَ تُعْقِبِ [2]

---

(١) التمثيل غير واضح فى المسألة إلّا باسقاط الضمير فى : يكرمُه ؛ وفى الإنصاف صـ ٦٢٠ وما بعدها قال : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط ، فإنه لايجوز فيه الجزم ، ووجب الرفع نحو : إن تأتنى ، زيدٌ يكرمُك ؛ واختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو : إن تأتنى زيداً أكرمُ ؛ فأباه الفراء ، وأجازه الكسائى ؛ وذهب البصريون إلى أنّ تقديم المرفوع والمنصوب فى جواب الشرط كله جائز .

وبعد أن ردَّ على الكوفيين ، قال : والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء ، قول طفيل الغنوىّ :

(٢) وللخير أيام ... البيت – وجاءت باللام فى ديوانه / ١٦ ، وجاءت فى نسخ التحقيق الثلاث : وللخير ، بالراء – قال : فنصب الخيرَ بُتعقب ، وتقديره : تُعقب الخيرَ ؛ وتُعقب مجزوم ، وإنما كسرت الباء للقافية ... قال فى الحاشية : البيت لطفيل الغنوى ، أحد شعراء قيس الفحول ، وكان يلقب : طفيل الخيل ، لكثرة وصفه إياها .

وخرجه الفراء على أن الخيرَ صفة لأيام ، أى أيَّامَها الصَّالحة [١] .

وأنشد المصنف بيتا آخر معه ، شاهداً فى المسألة ، وليس مما نحن فيه ، وهو :

(٩٧) هل أنت بائعتى دمى بغلائه إن كنتِ زفرةَ عاشق لم ترحمِ [٢]

وزفرة معمول ترحم ، وليس جوابَ الشرط ، بل هو خبر كنت ، والجواب محذوف ، يدل عليه أول البيت . واختار المصنف مرة أخرى مذهب الفراء فى المنع ، وعليه يتعين رفع الفعل ، على أنه دليل الجواب ؛ وقيل : على إضمار الفاء ؛ ورُدَّ بأن تقدير الفاء كوجودها ، فكما لايجوز مع وجودها فى المثال : خيراً فتصيب ؛ كذا لايجوز مع تقديرها ، إلَّا أن يُقدَّر أنها داخلة على المفعول ، والأصل : فخيراً تصيب ، ثم حذفت ، فيجوز .

---

(١) أى الخَيِّرَة .

(٢) لم أجده فى مراجعى ، ولم أستطع تحقيق بعض ألفاظه ؛ وقد أنشده المصنف – كما قال الشارح – مع البيت السابق شاهداً فى المسألة ؛ قال الشارح : وليس مما نحن فيه .

ولفظ : بغلائه ، إن كان بالعين المهملة ، والياء المعجمة من أسفل ، والتاء المعجمة من أعلى أى بعَلايةٍ ، كما جاء فى إحدى النسخ ، فالعَلاية موضع ؛ وإن كان كما جاء فى التحقيق بالغين المعجمة والهاء الأخيرة مهملة ، فهو من غلا ، والغلاء نقيض الرخص ، قال فى اللسان : وغالَى بالشىء : اشتراه بثمن غال .. قال الفراء : غاليت باللحم ، وغاليت اللحم ، جائز .. وأصل الغلاء : الارتفاع ومجاوزة القدر فى كل شىء .

واعلم أن قوله : (فصل) : (قد يُجزم بإذا ... إلى هنا ، ثبت فى نسخة شرحها ابن المصنف ؛ وثبت فى نسخة أخرى ، بدله ، بعد قوله : خلافاً [١] لزاعمى ذلك :

(ولا يمنع جزمَه تقديم معموله عليه ، ولا يعمل فيما قبل الأداة إلّا وهو غير مجزوم – [١] ، خلافا للكوفيين فى المسألتين) – والمسألة الأولى مسألة : إن تنطلق ، خيراً تُصِبْ ؛ ونُسب المنع فى هذه النسخة للكوفيين ، وفى تلك للفراء ، وهو الصحيح ؛ فالكسائى رأس الكوفيين ، وهو قائل فيها بالجواز ؛ ومثال المسألة الثانية : خيراً ، إن انطلقتَ ، تصيبُ ، بالرفع ، فهذا جائِز ، إلّا أنَّ تصيبُ ليس الجزاء حينئذ ، بل الجزاء محذوف ، يدل عليه هذا المذكور ، فإن جزمت ، أجاز الكسائىّ ذلك والفراء ، ومنعه البصريون ؛ ونقل بعض المصنفين عن الأخفش ، مايقتضى الجواز ؛ وفى تقديم معمول فعل الشرط على أداة الشرط ، خلاف ؛ فمذهب البصريين والفراء المنع ، ومذهب الكسائى الجواز نحو : خيراً إن تفعل ، يثبْك الله ؛ ويحتاج الجواز إلى سماع .

(وقد تنوب بعد إنْ ، إذا المفاجأة ، عن الفاء ، فى الجملة الاسمية غير الطلبية) – وفى بعض النسخ : (وقد تنوب بعد إنْ إذا) – ونصوص النحويين متضافرة [٢] على إطلاق القول بأن إذا يربط بها

من (١ – ١) سقط من (ز) .

(٢) فى (د ، ز) : متظافرة .

فى جواب الشرط مع الجملة الاسمية ، لكن السماع فى الجواز [١] مع إنْ ، قال تعالى : « وإن تُصبهم سيئة بما قدَّمت أيديهم ، إذا هم يقنطون » [٢] ، وجاء أيضاً فى إذا ، قال تعالى : « فإذا أصاب به مَنْ يشاءُ مِنْ عباده ، إذا هم يستبشرون » [٣] .

واحترز بالاسمية من الفعلية ، فلا تدخل إذا هذه عليها ؛ لايجوز : إنْ قام زيدٌ ، إذَا يقوم عمرو ؛ وبغير الطلبية من الطلبية ، فلا يجوز : إن عصى زيد إذَا ويلٌ له ، وإن أطاع ، إذَا سلامٌ عليه ؛ بل تتعين الفاء ، كما تتعين إذا كانت الاسمية منفية ، نحو : إن يقم زيدٌ ، فما عمرو قائم ؛ لايجوز : إذا ما .... ، وكذا إذا صحبتها إنَّ نحو : إنْ تقم ، فإنَّ عمراً قائم ؛ لايجوز : إذا إنَّ ، وإن جاز مع غير الشرط نحو :

(٩٨) * إذَا إنَّه عبدُ القفَا واللَّهازِمِ [٤] *

---

(١) فى (ز ، غ) : فى الجوازم .

(٢) الروم / ٣٦ .

(٣) الروم / ٤٨

(٤) فى سيبويه ١ / ٤٧٢ (٣ / ١٤٤) : وكذلك إذا قلت : مررت ، فإذا إنه يقول ... وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به :

وكنتُ أُرى زيداً ، كما قيل ، سيداً إذَا إنَّه عبدُ القفا واللهازِمِ

فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت : إذا هو عبد القفا واللهازم ... وفى الحاشية : والشاهد فيه جواز فتح أنَّ وكسرها بعد إذا ؛ فالفتح على تأويل المصدر المبتدأ والإخبار عنه بإذا ، والتقدير : فإذا العبودية ؛ أو الخبر محذوف ، أى فإذا العبودية شأنه ؛ والكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا .

والبيت من الطويل ، من الأبيات الخمسين التى لم تنسب إلى أحد .

كما لايجوز : إنْ يقم ، فإذا زيدٌ قائم ؛ وإن جاز : خرجت ، فإذا زيدٌ قائم ؛ وكون الربط بإذا هو قول الخليل وسيبويه ؛ وقال الأخفش : هو على تقدير الفاء ، وتقدير الآية : « فإذا هم يقنطون » ؛ ورُدَّ بأن حذف الفاء فيما تلزمه الفاء مخصوص بالشعر ، ولابد فى الربط بها ، من المحافظة على ماتعطيه من المفاجأة كالآية ؛ ونحو : إنْ تصِلْ إلى زيدٍ ، إذَا هو يصلُ ، بخلاف : إن تأتنى ، إذا أنا أكرِمُك ؛ فإن قصدت المفاجأة جاز ؛ وبهذا يفرق بين الربط بها والربط بالفاء .

(**فصـــل**) - (لأداة الشرط صدرُ الكلام) - كأداة الاستفهام وما النافية ؛ وهذا مذهب البصريين ، فلا يجوز عندهم تقديم شىء من معمول فعل الشرط أو فعل الجزاء على الأداة ، كما تقدم .

(فإن تقدَّم عليها شبيه بالجواب معنى ، فهو دليل عليه ، وليس إياه ، خلافا للكوفيين والمبرد وأبى زيد) - ونقل أيضا عن الأخفش ؛ فإذا قلت : أكرِمُك إن جئتنى ، فأكرِمُك ليس جواب الشرط عند جمهور البصريين ، لأنه لا يجوز جزمه ولا دخول الفاء عليه ، وإنما هو دليل على الجواب المحذوف ؛ وشبهة من جعله جواباً ، أن المقصود حاصل به ، فلا حاجة إلى دعوى حذف ؛ وتخلف بعض الآثار ، إنما هو للتقديم (١) ؛ وقيل بالمنع إن كان الجزاء ماضياً ،

---

(١) فى (د) : بالتقديم .

فلايجوز : قمت ، إن قام زيدٌ أو إن يقم ؛ (١ والجواز إن كان مضارعاً ، فتقول : أقوم ، إن قام زيد أو إن يقم ـ ١) وهو قول المازنىّ ، ويوجّه بأنَّ فى تقديمه ماضياً كثرة مخالفة الأصل ، فيخرج الماضى عن ظاهره إلى الاستقبال ، ويخرج الجزاء عن أصله بالتقديم ؛ قيل : وثمرة الخلاف إذا قلت : إن يقم زيدٌ ، يقومُ عمروٌ ، بالرفع ؛ فالمانع من التقديم يقول : لايجوز إلَّا فى ضرورة ، لأنه على حذف الفاء ؛ ومجيزه يقول : هو فصيح .

(ولا يكون الشرط حينئذ غيرَ ماضٍ إلَّا فى الشعر) — فلا تقول : أقوم ، إنْ يقم ؛ ويجوز : إن قمت ، أو لم تقم ؛ قال تعالى : « لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا » (٢) ؛ ومن الأول ، ومحلّه الشعر كما قال ، قوله :

(٩٩) لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم لَيعلمُ ربِى أن بيتى واسع (٣)

وقوله :

من (١ إلى ـ ١) سقط من (ز) .

(٢) الأعراف / ١٤٩

(٣) البيت من الطويل ، ولم ينسبه أحد إلى قائل معين ، جاء به الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ٣٠ على أن مجىء الشرط فى هذا الموضع ، غير ماض ، ضرورة وذلك فى قوله : لئن تك قد ضاقت ... وجاء به فى التصريح ٢ / ٢٥٤ عند قوله فى التوضيح : وحيث حذف الجواب جوازاً ووجوباً ، اشترط فى غير الضرورة ، مضى الشرط لفظا أو معنى ؛ قال : فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفى بلم .

(٧٧) مكرر يثنى عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيدُ [١]

وأجاز الكوفيون : أنت ظالم إنْ تفعلْ [٢] .

(فإن كان غير ماض مع ما أو مَنْ أو أىّ ، وجب لها فى السعة حكم الذى) – فتزول عن تقدّم ماهو دليل الجواب أو الجواب على هذه ، والفعل الذى يليها مضارع غير مجزوم بما [٣] الشرطية وبأىّ الموصولة ، ويصير الفعل صلة ، نحو : آتى من يأتى زيداً ، وأحبُّ مايحبُّه ، وأكرم أيّهم يحبك ؛ وتعطى حكم الموصول من استحقاق الصلة والعائد وجواز عمل ماقبلها فيها ؛ هذا فى الكلام ، أما فى الشعر فيجوز الجزم والبقاء على الشرطية ؛ وفى رؤوس المسائل : لاخلاف فى جواز : آتيك إن تأتنى ، على قبحه ؛ واختلف فى مَنْ وما وأى ومهما ومتى وحيثما ، فأجازه سيبويه فى الشعر ، ومنعه عامة الكوفيين .

(وكذا إن أضيف إليهن حين) – أى اسم زمان نحو : أتذكر إذ من يأتينا نأتيه ؟ فلا يجوز الجزم فى السعة ، لأن أسماء الزمان لاتضاف إلى جملة مصدرة بإنْ ، فكذا لاتضاف [٤] إلى مايُصدَّر بما هو فى معناها ؛ وهذا مذهب سيبويه والجرمى والمازنى ، وذهب الزيادىّ إلى جواز الجزم ، ونسب إلى المبرد أيضا .

---

(١) من الكامل لعبد الله بن عنمة الضبى ، جاء به فى الهمع ٢/٥٩ فى هذا الموضع ؛ قال فى الدرر ٢ / ٧٥ : استشهد به السيوطى على جواز تصدير الشرط بالفعل المضمر الذى فسره فعل بعد معموله ؛ قال: وكونه والحالة هذه مضارعاً دون لم ضرورة .

(٢) قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤/٣٠ : وأجاز ذلك الكوفيون إلَّا الفراء .

(٣) فى (د ، ز) : بلم الشرطية .

(٤) سقطت هذه العبارة من (د) .

(ويجب ذلك مطلقا لهنَّ إثرَ هَلْ) – والمعنىّ بقوله : مطلقاً ، السعة والضرورة ، فتعطى حكم الموصول [١] ، ويُرفع مابعدها حينئذ فى النثر والنظم نحو : هل من يأتيك تأتيه ؟ فيتعين الرفع ، لأن هل لايستفهم بها عن الجملة الشرطية ، لايجوز : هل إنْ قام زيدٌ ، قام عمرو ؟ وأما الهمزة ، فيجوز ذلك فيها نحو : أَإِنْ قام زيد ، قام [عمرو] [٢] ؟ فيجوز : أَمَنْ يأتنا نأته ؟ بالجزم .

(أو ما النافية) – نحو : ما مَنْ يأتينا [٣] نطيعه ؛ وما أيها تشاء ، أعطيك ؛ فالموصولية متعينة بعد ما ، فيتعين الرفع فى الفعل ، لأنَّ ما لاتنفى الجملة الشرطية ؛ لايجوز : ما إن تأتنا نأتك ؛ فإن كان النفى بلا ، جازت الموصولية فترفع ، والشرطية فتجزم ، لأنَّ « لا » تدخل على الشرطية نحو : لا إنْ نأتك ، تُحسنْ إلينا ، ولا إنْ لم نأتك تذكرنا ، قال ابن مقبل :

---

(١) فى (د) : الموصولية .

(٢) تكملة ليست فى الأصل ، والسياق يتطلبها ، وفى (د) : أ إن قام قام ؟ وفى (ز) : إن قام زيد قام ، وفى (غ) : أ إن قام زيد قام ؟

(٣) فى (غ) : ما مَنْ يأتنا نطيعه ؛ قال سيبويه فى كتابه ١ / ٤٤٠ (٣ / ٧٥) : وسأبين لك كيف ذهب الجزاء مع هذه الحروف إن شاء الله : فمن ذلك قولك : أتذكر إذْ مَنْ يأتينا نأتيه ؟ وما مَنْ يأتينا نأتيه ، وأمّا مَنْ يأتينا فنحن نأتيه ؛ وإنما كرهوا الجزاء ههنا لأنه ليس من مواضعه ... وقد يجوز فى الشعر أن يجازَى بعد هذه الحروف ... قال لبيد – ديوانه ٢١٧ – .

(١٠٠) على حينَ مَنْ تلبثْ عليه ذَنوبُه   يَرِثْ شِرْبُه ، إذْ فى المقام تدابُر

(١٠١) وقِدْرٍ ككفِّ القرد، لا مُستعيرها يُعارُ ، ولا مَنْ يأتها يتدسَّمِ [1]

(أو إنَّ أو كان أو إحدى أخواتهما) - فتقول : إنَّ مَنْ يأتينا ، لايخيبُ وليت ماتقولُ ، أقولُ ، بالرفع ؛ وكذا ترفع فى : كان مَنْ يأتينا نكرمُه ؛ وأصبح مَنْ يُعطينا نعطيه ؛ وذلك لأن اسم الشرط لايعمل فيه ماقبله إلَّا إن كان حرفَ جرّ أو اسماً مضافاً إليه نحو : بِمَنْ تَمْرُرْ أمرُرْ ، وغلام مَنْ تضربْ أضربْ .

ويجوز فى إنَّ وأخواتها الجزم فى الشعر ، نحو قول الأعشى :

(١٠٢) إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً يلـق فيها جآذراً وظبـاء [2]

---

(١) من الطويل ، لُتميم بن مقبل - ملحقات ديوانه ٣٩٥ - وقد جاء يتدسَّم فى نسخ التحقيق برفع الميم ، وجاء به صاحب معجم شواهد العربية فى قافية الميم المضمومة ، ثم نبه على أن صحته فى الميم المكسورة ، وجاء به سيبويه ١ / ٤٤١ (٣ / ٧٧) بالميم المكسورة ؛ وفى كلام سيبويه السابق ، ما يفيد جواز الرفع والجزم فى الشعر . قال فى الحاشية : هجا قوما فجعل قدرهم فى ضآلتها ، ككف القرد ، يضنون بها على المستعير فارغة ، ولايجد طالب القِرَى فيها مايتدسَّم به ، وذلك للؤمهم وبخلهم . قال : والشاهد مجازاته بِمَنْ بعد لا ، لأنها تخالف ما النافية ، فى أنها تكون لغوا ، وتقع بين الجار والمجرور ، فلا تغير الكلام عن حاله ؛ فلذلك دخلت على جملة الشرط ، فلم تغير عمله . والشاهد هنا على جواز الرفع والجزم بعد لا فى قوله : ولا مَنْ يأتها يتدسَّم .

(٢) من الخفيف ، وفى النسخ الثلاث للأعشى ، وفى معجم شواهد العربية للأخطل ، قال : وليس فى ديوانه من رواية السكرى ، كما نصَّ البغداديّ ؛ وجاء به فى الهمع ١ / ١٣٦ ، قال فى الدرر ١ / ١١٥ : البيت من شواهد الرضى ، على أن ضمير الشأن يجوز حذفه كثيرا فى الشعر ، بخلاف اسم هذه الحروف ، فإنه وإن اختص حذفه بالشعر ، فإنما ورد بضعف وقلة ؛ قال عبد القادر البغدادى : وإنما لم يجعل من اسمها لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصدر فى جملته ، فلا يعمل=

وهو على حذف ضمير الشأن. وقال أمية بن أبى الصلت :

(١٠٣) ولكنَّ مَنْ لا يلق أمراً ينوبُه بعُدَّتِه ، ينزلْ به وهو أعزلُ (١)

وإذا أضمرت فى كان وأخواتها ضمير الشأن ، جاز الجزم .

(أو لكنْ) – أى المخففة ، لدخول المثقلة فى أخوات إنَّ ؛ فتقول : لكنْ مَنْ يزورُنى أزورُه (٢) .

(أو إذا المفاجأة) – نحو : مررت بزيد ، فإذا مَنْ يزوره يحسنُ إليه .

(غير مضمر بعدهما مبتدأ) – فإن أضمرته بعدهما ، جاز مجىء الشرط فتجزم ، ومنه قول طرفة :

(١٠٤) ولست بحلَّالِ التِّلاعِ مخافةً ولكنْ متى يسترفدِ القومُ أَرْفِد (٣)

جزم ، فدلَّ على إضمار المبتدأ ، أى ولكن أنا ، فدلَّ على جواز : لكن من يأتنا نحسنْ إليه ، على تقدير : لكنْ نحن مَنْ ... وتقول : مررت بزيد ، فإذا من يأته يكرمُه ، على تقدير : فإذا هو من يأته ؛ وإضمار المبتدأ بعد لكن وإذا سائغ نحو : مازيد بقائم ، ولكنْ قاعد ، أى ولكن هو قاعد ؛ ومررت بزيد فإذا أكرمُ الناس ، أى فإذا هو .

= فيه ماقبله . والجآذر جمع جؤذر : ولد البقرة الوحشية ، والظباء الغزلان ؛ يقول : من يدخل الكنيسة ، يلق فيها النصارى أشباه الجآذر ، وبناتهم أشباه الظباء .

(١) من الطويل ، لأمية بن أبى الصلت – ديوانه ٤٦ – وفى سيبويه ١ / ٤٣٩ (٣ / ٧٣) : وقد جاء فى الشعر : إنَّ مَنْ يأتنى آته ، واستشهد بالبيت ، ثم قال : فزعم الخليل أنه إنما جازى حيث أضمر الهاء ، أى ولكنه .

(٢) فى (ز ، غ) : لا تقول : لكنْ مَنْ لا يزورنى أزوره .

(٣) من الطويل لطرفة من معلقته ؛ وفى سيبويه ١ / ٤٤٢ (٣ / ٧٨) بعد أن استشهد بالبيت على هذا الحكم قال : كأنه قال : أنا ، أى ولكنْ أنا ؛ قال فى الحاشية : والشاهد فيه حذف المبتدأ بعد لكن ضرورة .

(ويُحذَف الجوابُ كثيراً لقرينة) – نحو : « وإنْ كان كَبُرَ عليك إعراضُهم ، فإن استطعتَ أنْ تبتغى نفَقاً فى الأرض ، أو سُلَّماً فى السماء ، فتأتيهَم بآية » (١) أى فافعل ؛ ونحو : إنْ ذكرتم ، أى تطيرتم .

(وكذا الشرط) – ولكنه أقل من حذف الجواب ؛ وكذا قال المصنف فى شرح الكافية ؛ وثبت فى نسخة عليها خطه :

(وكذا الشرط المنفى بلا تالية إنْ) – وهو يعطى أنَّ الشرط (٢) إذا لم يكن كذلك لايحذف ؛ ونحوه قول ابن عصفور والأبدى : إنه لايجوز حذف فعل الشرط فى الكلام ، إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف نحو : اضربْ زيداً إنْ أساء ، وإلَّا ، فلا تضربه ؛ ومقصودهم الحذف بلا مفسر ، فلا يرد عليهم : « وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك » (٣) ، لكن يرد : « إنْ خيراً فخير ، وإنْ شراً فشر » (٤) ، أى إن كان عملهم ؛ ومن الحذف قوله :

(٨٨)مكرر فطلقها ، فلستَ لها بكفءٍ وإلَّا ، يَعْلُ مفرقَك الحسامُ (٥)

---

(١) الأنعام / ٣٥

(٢) فى (ز) : الشرطية .

(٣) التوبة / ٦

(٤) مضى تخريج الحديث : « الناس مجزيون بأعمالهم ... » قريبا ص ١٤٤ .

(٥) مضى تخريجه والحديث عنه بالشاهد رقم / ٨٦ ؛ والبيت من الوافر ، للأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصارى ؛ والشاهد فيه حذف الشرط فى قوله : وإلَّا ، أى وإن لا تطلقها ...

أى وإلّا تطلقها .

وكلامه يقتضى أن حذف الجواب يكثر للقرينة مع إنْ دون غيرها من أدوات الشرط ، ولم يسمع إلّا مع إنْ ، وكذا كلامه فى حذف الشرط ، بالنسبة إلى النسخة الأولى ؛ والمعروف ذلك مع إنْ ، وجاء مع متى فى بيت أنشده المصنف فى شرح الكافية الشافية .

(١٠٥) وهو : متى تؤخذوا قسراً ... البيت [١] .

(ويحذفان بعد إنْ) — نحو :

(١٠٦) قالت بنات العم : ياسلمى ،وإنْ كان فقيراً [٢] معدماً؟ قالت : وإنْ [٣]

أى وإن كان كذلك ، رضيته ؛ ولا يعرف ذلك مع غير إن .

وماتقدم من شرط التعويض . عند حذف الشرط ، عن ابن عصفور والأبدىّ ، ذكر أيضا فيه : إذا حذف الجواب معه ، نحو : اضرب زيداً إنْ أساء ، وإلّا فلا ؛ أى وإن لايُسىءْ فلا تضربه .

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٦ :

متى تؤخذوا قسراً بظِنَّةِ عامر ولايَنْجُ إلّا فى الصفاد يزيد

قال : هو من الطويل ، والشاهد فى : متى تؤخذوا ، حيث حذف فعل الشرط ؛ أصله : متى تثقفوا تؤخذوا ، وقسراً أى قهراً ؛ والظِنَّة التهمة ؛ والصِّفاد مايوثق به الأسير من قيد ونحوه ، والتقدير : ولاينج يزيد إلا وهو فى الصفاد .

(٢) فى (ز) : غنيا .

(٣) رجز لرؤبة — ملحقات ديوانه / ١٨٦ ؛ جاء به فى المغنى صـ ٦٤٩ فى باب حذف الكلام ، بعد إن الشرطية ، قال : أى وإن كان كذلك رضيته .

(فى الضرورة) - هذا يقتضى أن حذفهما مع إنْ ، مخصوص بالضرورة ، وُجدتْ لا ، أو لم توجد ؛ وابن عصفور ومن تبعه على أن الحذف فيهما بدون لا ، مخصوص بالضرورة ، كالرجز ، ومع لا ، يجوز فى الكلام ؛ وكلام غيرهم يقتضى جوازه فى الكلام مع إنْ مطلقاً ، قال ابن الأنبارىّ : تقول : لا أقصد فلانا ، لأنه لايعرف حقَّ من يقصده ؛ فيقال : ذَرْهُ وإنْ ، أى وإن كان كذلك فذره ؛ وكلام غيره مثله ؛ ولا تحذف إنْ ولا غيرها عند الجمهور ؛ وأجاز بعض الناس حذف إنْ ، قال : فيرتفع الفعل صفةً ، قال تعالى : « تحبسونهما من بعد الصلاة » [1] ، فالفعل صفة « آخران » ، أو يرتفع ، على إلغاء إنْ ، كقول ذى الرمة [2] :

(١٠٧) وإنسان عينى ، يحسُر الماءُ تارةً فيبدو ، وتارات يَجُمُّ فيَغرَقُ [3]

والمشعر بالشرطية فيهما الفاء ، وهو قول ضعيف ؛ وماذكر من الآية والبيت ، حملهما على خلاف ذلك أوضح .

---

(١) المائدة / ١٠٦ : « شهادةُ بينكم ، إذا حضر أحدَكم الموتُ ، حين الوصية ، اثنان ذوا عدل منكم ، أو آخران من غيركم ؛ إن أنتم ضربتم فى الأرض ، فأصابتكم مصيبة الموت ، تحبسونهما من بعد الصلاة » .

(٢) وقال ابن جنى فى المحتسب : وقول كثير ، فيما أظن .

(٣) من الطويل ، قاله ذو الرمة - ديوانه ٣٩٥ - جاء به فى الدرر ١ / ٧٤ شاهداً على أن جملة الخبر تخلو من الرابط ، إذا عطفت عليها أخرى بفاء السببية ... وقيل : هو على تقدير أداة الشرط ، وقدره ابن حبيب إذا ، وقدره غيره إنْ ، وهو الصحيح ، لأنها أم الباب . فلما حذفت ارتفع الفعل ؛ والجملة الشرطية إذا وقعت خبراً ، لم يشترط كون الرابط فى الشرط ، بل فى أيهما من الشرط والجزاء كفى ... وحسر الماء : نضب عن موضعه وغار ؛ ويجم : يكثر .

(وقد يسدُّ مسدَّ الجواب خبرُ ماقبل الشرط) — نحو : « وإنَّا إن شاء الله لمهتدون » [(١)] ، وقال القطامىّ :

(١٠٨) والناسُ ، مَنْ يلق خيراً ، قائلون له   مايشتهى ، ولأمِّ المخطىء الهَبلُ [(٢)]

« فقائلون » يحتمل كونه خبرَ « الناس » ، وكونه خبرَ مبتدأ محذوف ، أى فهم قائلون ؛ وهو فى الثانى نظير :

(١٠٩)   * بنى ثُعَلٍ ، مَنْ ينكَعِ العنزَ ظالمُ [(٣)] *

أى فهو ظالم .

(وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما) —

---

(١) البقرة / ٧٠ .

(٢) من البسيط ، للقطامى — ديوانه ، من قصيدة صـ ٦٠٢ مطلعها :

* إنَّا محيُّوك فاسلم أيها الطلل *

وفى النسخ : الحبل ، باختلاف النقط ، بدل : الهبل ، والتحقيق من الديوان ، ومن جمهرة القرشى صـ ١٥٣ .

وفى لسان العرب ــ هبل : الهَبِلَة : الثَّكِلَة ، والهَبَلُ : الثُّكْلُ ، هَبِلَتْه أمه : ثَكِلَتْه .

والشاهد فى قوله : قائلون له ، حيث سدَّ مسدَّ الجواب — جواب الشرط — على احتمال كونه خبَر الناس .

(٣) فى سيبويه ١ / ٤٣٦ (٦٥/٣) صدر البيت : *بنى ثُعَل ، لاتنكَعُوا العنزَ شِرْبَها*

والبيت من الطويل ، وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢١ : قاله فلان الأسدىّ ، وفى سيبويه : وقال الأسدىّ ؛ وفى الحاشية : بنى ثعل ، نداء ، وهم بنو ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيىء ؛ والنكع : المنع ؛ والشِّرْب ، بالكسر : الحظ من الماء . قال : والشاهد فيه : حذف الفاء من الجواب ضرورة ؛ وحسَّن الحذف هنا شبَه مَنْ الشرطية بمَنْ الموصولة .

ولا يخص ذلك بالشرطين ، بل ماكان أزيد من شرطين ، فحكمه كذلك ؛ فإن قلت : إنْ جئتَنى ، إنْ وعدتَنى ، أحسنت إليك ؛ فأحسنت إليك جواب إن جئتنى ، واستغنى به عن جواب إن وعدتنى . وزعم المصنف أن الشرط الثانى مقيد للأول بمثابة الحال ، وكأنه قال : إن جئتنى فى حال [وعدك لى] (١) ؛ والصحيح فى مسألة توالى الشروط ، أن الجواب للأول ، وجواب الثانى محذوف ، لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه ، وجواب الثالث محذوف ، لدلالة الشرط الثانى وجوابه عليه ؛ فإذا قلت : إن دخلتَ الدارَ ، إن كلمتَ زيداً ، إن جاء إليك ، فأنت حرٌّ ؛ فأنت حر جواب إن دخلت ، وإن دخلت وجوابه ، دليل جواب إن كلمت ، وإن كلمت وجوابه دليل جواب إن جاء ؛ والدليل على الجواب جوابٌ فى المعنى ، والجواب متأخر ، فالشرط الثالث مقدَّم ؛ وكذا الباقى ؛ وكأنه قيل : إن جاء ، فإن كلمت ، فإن دخلت ، فأنت حر ؛ فلا يعتق (٢) إلَّا إذا وقعت هكذا : مجىء ثم كلام ثم دخول ؛ والسماع يشهد لهذا القول ، قال :

(١١٠) إنْ تستغيثوا بنا، إنْ تُذْعَروا ،تجدوا مِنَّا معاقلَ عِزٍّ ،زانَها كرمُ (٣)

---

(١) هذه العبارة فى النسخ الثلاث : فى حال وعدى لك ؛ وعبارة التحقيق هى الجارية مع السياق .

(٢) هو مَنْ قيل له : فأنت حُرٌّ .

(٣) من البسيط ، وفى التصريح ٢ / ٢٥٤ : ومعا قد عزّ ، بالدال المهملة ؛ وفى (د ، ز) : الكرم ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٣١ : والشاهد فيه هو الاكتفاء بجواب واحد لشرطين وهما : إنْ تستغيثوا ، إن تُذعَروا ؛ والجواب : تجدوا ... والتقدير : إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا ... ومنهم من قال : الشرط الثانى متقدم فى التقدير .. والمعاقل : جمع معقل ، وهو الملجأ .

وعليه عمل فصحاء المولَّدين ، قال ابن دريد :

(١١١) فإنْ عثَرتْ بعدها ، إنْ وألَتْ نفسىَ مِنْ هاتا ، فقولا : لالَعَا [١]

وقال بعض الفقهاء : الجواب للأخير ، والشرط الأخيرُ وجوابُه جوابُ الثانى ، والشرط الثانى وجوابُه جوابُ الأول ، وعلى هذا لا يعتق حتى يوجد كذلك : دخول ، ثم كلام ، ثم مجىء ؛ وقال بعضهم : إذا اجتمعت ، حصل العتق ، تقدَّمَ المتأخر أو لا ؛ وعلى تقدير حذف الجواب ، يجب كون الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم ، إلَّا فى الشعر ، كالبيت السابق : إن تستغيثوا بنا إن تذعروا ...

وماذكر المصنف ، محمول على ما إذا كان التوالى بلا عاطف ؛ فإن عطفت أحد الشرطين على الآخر ، فإن كان العطف بأو ، فالجواب لأحدهما من الأول والثانى دون تعيين نحو : إن جئتنى أو إنْ أكرمتَ زيداً ، أحسنْ إليك ؛ وقالوا فيما إذا دخلت الفاء على أداة شرط بعد أخرى نحو : إن جئتنى ، فإن أحسنتَ إلىَّ ، جئتك ؛ إنَّ الجواب للثانى ، وما دخلت عليه الفاء من الشرط وجوابه جوابُ الأول ؛ وهذا فيه إخراج الفاء عن العطف ، وجعلها لربط جملة الجزاء بالشرط .

وقال المصنف فى شرح الكافية : إنه إذا اجتمع شرطان بعطف فالجواب لهما ، ومثل بقوله تعالى : « وإن تؤمنوا وتتقوا ، يُؤتكم أجورَكم ، ولا يسألْكم أموالكم.إن يسألكموها ، فيُحفِكم ، تبخلُوا ، ويُخرجْ أضغانكم » [٢] .

---

(١) البيت من مقصورة أبى بكر بن دريد المشهورة ؛ ووألت نفسى : أى لجأت وطلبت النجاة ؛ وقولهم : لالَعاً لفلان أى لا أقامه الله ، ولا أقال عثرته ؛ والشاهد فى توالى الشرطين ، والجواب للأول منهما ، لأن لَعاً تقال للعاثر .

(٢) محمد / ٣٦ ، ٣٧ .

وهذا على مقتضى ماسبق ، فيما إذا كان العطفُ بالواو ، وإن تكررت أداة الشرط ، وفيما إذا كان العطف بالفاء ، وإنما تكرر الشرط بلا أداة فى المكرر ، وأما المعطوف بأو ، فلا يدخل فى هذا ، لما عُلم من أن أو لأحد الشيئين أو الأشياء ، فليس المقصود مجموع الشرطين ، بل أحدهما ، وهذا بخلاف مانحن فيه ، فإن المقصود المجموع ، فالتوالى على الجواب لم يتحقق فى العطف ؛ ومثال توالى القسم الملفوظ به ، كما مثل ، والمقدَّر نحو : « ولئن لم يفعلْ » [1] ، وتحقق فى العطف بالواو والفاء ؛ ومثال توالى القسم [2] والشرط : والله إن جاء زيدٌ لأكرمنّه ، وإنْ جاء زيدٌ ، والله ، أكرمْه ؛ ولا فرق بين القسم -[2] الملفوظ به ، كما مثل ، والمقدر نحو : « ولئن لم يفعل ماآمرُه ليُسْجنَنَّ [3] »

وثبت بعد هذا ، فى نسخة عليها خطه :

(وثانى الشرطين لفظا ، أولهما معنى فى نحو : إن تتُبْ ، إنْ تُذْنِبْ تُرحَمْ) – وظاهر هذا الكلام يقتضى أنه إنما يرى تقديم المؤخر ، فيما كان نحو هذا ، وهو مايكون فيه الأول مرتباً على الثانى وقوعاً عادةً ؛ فهو موافق للقول الأول الصحيح من وجه ، ومخالفه من وجه ؛ فالموافقة

---

(١) زاد فى (د ، غ) : بأو .

(٢) سقط من (ز) .

(٣) يوسف / ٣٢

فى اعتقاد التقديم من تأخير (١) ، والمخالفة فى الإشعار بالتفصيل ؛ إذ قضيته أنهما إذا لم يكونا كذلك ، فكل منهما واقع موقعه نحو : إن جئتنى ، إن أحسنت إلىّ ، أكرمتك ؛ وأصحاب القول الأول لايفرقون بين المرتبة وغيرها ؛ فالمتأخر عندهم متقدم مطلقا ، وفى تمثيل المصنف بالمضارع فى الشرط الثانى ، مع زعمه أن جوابه محذوف ، مخالفة لما تقرر من أن شرط جواز الحذف فى الكلام ، كون الشرط ماضياً أو مضارعاً مجزوماً بلم ، والتمثيل المذكور نظير ما بابه الشعر من قوله : إن تستغيثوا بنا ، إن تذعروا ..

(وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسَمٍ سابق) – وهذا قول بعض الكوفيين ، منهم الفراء ، ومنه :

(١١٢) لئن كان ما حُدِّثْته اليومَ صادقاً
أصُمْ فى نهار القيظ للشمس ضاحيا (٢)

والبصريون يمنعون هذا ، ويؤوِّلون البيت على زيادة اللام ، كهى فى :

(١١٣) * أمّ الحُلَيْس لعجوزٌ شَهْربه (٣) *

---

(١) فى (ز) : من تأخيره .

(٢) من الطويل ، لامرأة من عقيل ، وجاء فى النسخ برواية : ضاحيا ، وفى المراجع برواية : باديا ومعناهما واحد ، أى بارزاً للشمس ــ واللام فى : لئن ، الموطئة للقسم عن الكوفية ، وزائدة عن البصرية ، وإنْ للشرط ، وأُصُمْ جوابه ، وفيه الشاهد ، حيث اكتفى به عن جواب القسم المقدر ؛ والقيظ شدة الحر .

(٣) رجز لرؤية – ملحقات ديوانه ١٧٠ – وأم الحليس كنية امرأة ، والشهربة العجوز الكبيرة ، وجاء به هنا شاهداً على زيادة اللام فى قوله : لعجوز .

ونحوه . وجرى الزمخشرى على طريق المجوزين فى قوله تعالى : « ماأنا بباسط يَدِىَ إليك » [١] ، فجعله جواب الشرط فى : « لئن بسطتَ » ، وفى قوله تعالى : « ماتبعوا قبلتَك » [٢] ، قال : هو جواب قسم محذوف ، سدَّ مسدّ جواب الشرط .

(ويتعين ذلك) — أى الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم ، وإن تقدم القسم .

(إنْ تقدَّمهما ذو خبر) — نحو : زيدٌ ، والله ، إن يقم عمروٌ يأتِ ؛ وزيدٌ إن يقم عمروٌ والله يأتِ . ويدخل فى ذى الخبر ، الاسمُ فى بابَىْ كان وإنَّ ، والمفعول الأول فى باب ظننت ، والثانى فى باب أعلمت ، والجملة الشرطية هى الخبر ، والقسم تأكيد ، وجوابه محذوف .

وقال ابن عصفور مرة : الجواب للمتقدم من القسم والشرط ، ولم يراعِ تقدم ذى خبر ، وقال مرة : إنْ تقدَّمهما ذو خبر ، جاز أن يُجاب الشرط فى فصيح الكلام ، نحو : زيدٌ ، والله ، إن يقم ، يقم عمرو ؛ وكلام المصنف فى غير هذا الكتاب على ترجيح إجابة الشرط .

---

(١) المائدة / ٢٨ : « لئن بسطت إلىَّ يدَك لتقتلنى ، ما أنا بباسط يدىَ إليك لأقتلك » .

(٢) البقرة / ١٤٥ : « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلتك » .

وقال الصفَّار فى شرح الكتاب فى : أنا والله إن تأتنى آتك : إنه يجوز أن يجعل الفعل المتأخر خبر المبتدأ ، ويحذف (١ جواب القسم والشرط ، فتقول : آتيك ؛ وأن تجعله جواب القسم ، فتقول : لآتينَّك ، والجملة من القسم والشرط خبر أنا ، وأن تجعله جواب الشرط ، فتقول : آتك ، والشرط وجوابه خبر المبتدأ – ١) .

(أو كان حرف الشرط لو أو لولا) – فيكون الجواب حينئذ للشرط وإن تأخر ، نحو : والله لو قام زيد لقمت ؛ ووالله لولا زيد لأتيتك ؛ وجواب القسم محذوف ، لدلالة جواب لو ولولا عليه ؛ قال :

(١١٤) فأقسمُ ، أن لو التقينا وأنتمُ لكان لكم يومٌ من الشرِّ مظلمُ (٢)

وقالت امرأة :

من (١ إلى – ١) تكررت هذه العبارة فى (ز).

(٢) من الطويل ، للمسيب بن علس ؛ يقول : لو التقينا بكم فى الحرب ، لأظلم نهاركم ، فصار ليلا مفعما بالشر – حاشية سيبويه ١ / ٤٥٥ (٣ / ١٠٧) – قال : والشاهد فيه إدخال أنْ توكيداً للقسم ، كما تدخل اللام بعده ، ولذلك لايجمع بينهما ، فلا يقال : أقسم لأن ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٢٨٦ : ولكان جواب الشرط ؛ وفيه خلاف مشهور ؛ قال الصبان : لكان لكم ... جواب القسم لتقدمه ، وجواب الشرط محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ، بناء على أن الشرط الامتناعى كغيره فى كون الجواب له عند تقدمه ؛ أو جواب لو ، وجواب القسم محذوف ، بناء على أن الجواب للامتناعى ، تقدم على القسم أو تأخر ؛ أو جواب لو ، ولو وما دخلت عليه جواب القسم .

١١٥) فوالله لولا الله تُخشَى عواقبُهْ   لزُعزِعَ من هذا السرير جوانبُهْ (١)

وجرى ابن عصفور فى اجتماع القسم مع لو أو لولا ، على قاعدة اجتماع القسم والشرط ، فجعل الجواب للمتقدم ، فقال فى : والله لو قام زيد لقمت ، أو لولا زيد لفعلت : إن الجواب للقسم ، وجواب لو ولولا محذوف ، لدلالة جواب القسم عليه ؛ فإن سُمع فى الكلام : والله لو قام زيد ، لم يقم عمرو ، أو والله لولا زيد لم أقم ؛ فهو حجة لما قال المصنف .

(وإن توسَّط بين الشرط والجزاء مضارعٌ جائزُ الحذف ، غير صفة ، أبدل من الشرط ، إن وافقه معنى) — احترز بجائز الحذف ، من الخبر ، نحو خبر كان وثانى مفعولَىْ ظننت ، نحو : إن تكن تحسنُ (٢) إلىّ أكرمْك ؛ وإن تظننى أكرمُك ، لم يخبْ ظنُّك ؛ وقال :

١١٦) ومن لايزَلْ يستحملُ الناسَ نفسَه   ولا يُغْنها يوماً من الدهر ، يُسْأَمِ (٣)

---

(١) من الطويل ، قالته امرأة فى عهد عمر بن الخطاب — رضى الله عنه — عند مروره بدارها ليلا ، على عادته فى الطواف بالمدينة ليلا ؛ وقد اختلفت روايات البيت فى النسخ والمراجع ؛ ففى : (ز ، غ) : لزحزح بدل : لزعزع ؛ وفى ابن يعيش ٩ / ٢٣ : فوالله لولا الله ، لاشيءَ غيرُه لزعزع ... الخ وفى الحاشية ، فى رواية الموطأ عن عبد الله بن دينار :

فوالله ، لولا الله ....   لزلزل .... الخ

وهو مثال لما جاء بالشاهد قبله ، وقد بينت فيه أوجه الخلاف .

(٢) فى (غ) : محسنا .

(٣) من الطويل ، من معلقة زهير ؛ وفى سيبويه ١ / ٤٤٥ (٣ / ٨٥) — باب مايرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما — قال بعد أن ذكر البيت : إنما أراد : مَنْ لايزَلْ=

وبغير (١) صفة ، من نحو : إن يأتنى رجلٌ يأمرُ بالمعروف أكرمْه . ويدخل فى الموافق معنى ، المرادف ، نحو : مَنْ يقصدْنى يتعمدُّنى أكرمْه . يقال : عمدت للشىء أعمِدُ عمداً ، قصدت له ؛ قال :

(١١٧) متى تأتنا ، تُلمِمْ بنا ، فى ديارنا تجدْ حطباً جزلاً ، وناراً تأجَّجا (٢)

وأتيت زيداً ، وألممتُ بزيد ، مترادفان ؛ ويدخل فيه ما كان نوعاً من الأول نحو : إن تأتنى تَمْشِ أحسنْ إليك ؛ فالمشى نوع من الإتيان ، لأن الإتيان يكون مشياً وغير مشى ؛ فهذان القسمان يبدلان من الفعل السابق ، فيجزم المضارع من ذلك لفظا ، والماضى محلاًّ نحو : إن أتيتنى مشيت أكرمْك ؛ إذا

= مستحملًا ... يكن من أمره ذاك ؛ ولو رفع : يُغْنِها ، جاز ، وكان حسنا ، كأنه قال : مَنْ لايزَلْ لايُغنى نفسه ... وفى الحاشية : يستحمل الناس نفسه ، أى يلقى إليهم بحوائجه وأموره ، ويحملهم إياها . قال : والشاهد فيه رفع : يستحمل ، لأنه ليس بشرط ولا جزاء ، وإنما اعترض بينهما خبراً عن : يزَلْ .

(١) أى واحترز بقوله : غير صفة .

(٢) من الطويل ، لعبيد الله بن الحر ، أو الحطيئة ، وليس فى ديوانه ؛ وهو من شواهد سيبويه ١ / ٤٤٦ (٣ / ٨٦) ولم ينسبه إلى قائل معين ، ولا نسبه الأعلم ، والنسبة هنا من معجم شواهد العربية ؛ قال سيبويه : وسألت الخليل عن قوله : متى تأتنا تلممْ بنا ... البيت ، قال : تلمم بدل من الفعل الأول ؛ وتلمم مضارع مجزوم من الإلمام وهو الزيارة ؛ والجزل الغليظ ، وذلك لتقوى نارهم ، فينظر إليها الضيوف عن بعد ؛ وتأججا من التأجج وهو التوقد والالتهاب ، وهى إما بضمير الاثنين للحطب والنار ، أو الألف للإطلاق .. والشاهد فيه جزم تلمم على البدلية من تأتنا ؛ ولو أمكن رفعه على تفسير الحال لجاز .

جعلت مشيت فيه بدلا ، كان فى محل جزم ؛ وإنما ذكر المصنف المضارع ، لأن الجزم يظهر فيه [١] ؛ وماذكر من البدلية هو على بدل الشيء أو الاشتمال ، بحسَب القسمين .

(وإلّا رُفع ، وكان فى موضع الحال) – أى وإلّا يوافق معنى ، نحو : من يأتى يضحكُ أحسنْ إليه ؛ فيضحكُ فى موضع الحال ، أى مَنْ يأتنى ضاحكاً ، ومنه :

٦٥) مكرر متى تأته تَعشو إلى ضوء ناره   تجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ [٢]

وقضية كلامه أنه يجب جزم الموافق لجزمه بالبدل فيه ، وتخصيصُه الرفعَ بغيره ؛ والأمر ليس كذلك ، فيجوز فى الموافق الرفعُ ، ويكون فى موضع الحال ، إلّا أن الجزم هو الوجه ؛ والماضى فى الحالية كالمضارع ، نحو : من يأتنى قد مشَى ، أو قد ضحك ، أحسنْ إليه ؛ وفى لزوم قد ماعُرف من الخلاف .

(واتصال ما الزائدة بإنْ وأى وأين وأيان وكيف ومتى جائز) – نحو : « وإمَّا تُعرِضَنَّ » [٣] ، « وإمَّا يَنْزَغَنَّك » [٤] وجاء فى كلام العرب كثيراً بدون النون نحو :

---

(١) فى (ز) : يظهر معه .

(٢) من الطويل ، للحطيئة – ديوانه ٢٥ – قال سيبويه ١ / ٤٤٥ (٣ / ٨٦) : ومما جاء مرتفعا قول الحطيئة : متى تأته تعشو ــــ البيت ؛ قال فى الحاشية : يمدح قيس بن شماس ؛ تعشو إلى النار ، تأتيها ظلاما فى العشاء ؛ والشاهد فيه رفع تعشو ، لاعتراضه حالًا بين الشرط والجزاء .

(٣) الإسراء / ٢٨ : « وإمَّا تُعرضَنَّ عنهم ابتغاء رحمة من ربك ترجوها ، فقل لهم قولا ميسوراً » .

(٤) الأعراف / ٢٠٠ ، فصلت / ٣٦ : « وإما ينزغَنَّك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله » .

(١١٨) زَعَمتْ تُماضر أننى إمَّا أَمُتْ   يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغرُ خَلَّتى (١)

ونحو : « أيًّا ماتدعوا » (٢) ، « أينما تكونوا يدرككم الموتُ » (٣) ، ونحو :

(١١٩) « فأيَّانَ ما تعدِلْ بها الريح تنزِلِ » (٤)

وزعم بعض المغاربة أنَّ ما لاتلحق أيَّانَ ، ولَيْسَ بجيّد ؛ ونحو :

(١٢٠) متى ماتَلْقَنى ، فَرْدَين ، تَرْجُفْ   روانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُستطارا (٥)

---

(١) من الكامل ، لسلمى بن ربيعة ؛ وجاء به ابن الشجرى ١ / ٤٣ ، ٢ / ٦٩ ، وابن يعيش ٩ / ٥ – قال ابن يعيش : قد تزاد ما مع إن الشرطية مؤكدة ، لتأكيد معنى الجزاء ، ويدخل معها نون التوكيد ، كما فى قوله تعالى : « فإما يأتينّكم منى هدى » – طه ١٢٣ – وقد يجوز أن لاتأتى بهذه النون مع فعل الشرط .. قال الشاعر : زعمت تماضر ... البيت ، قال فى الحاشية : أنشد الشارح العلامة هذا البيت ، على أنه يجوز ألا تأتى بنون التوكيد فى فعل الشرط مع إنْ الشرطية المقرونة بما ... قال ابن الشجرى : والخَلَّة فى الكلام على معان : أحدها الحاجة ، والثانى الخصلة ، والثالث الاختلال ، وهو المراد فى هذا البيت ، وأصل الخلل : الفرجة بين الشيئين ؛ أى زعمت تماضر أن أبناءها الأصاغر يسدون بعدى ما اختل من الأمور .

(٢) الإسراء / ١١٠ : « أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » .

(٣) النساء / ٧٨

(٤) من الطويل ، أنشده أبو زيد ؛ وفى (غ) : * فأيان ماتعدل به الريح ينزل * وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٠ مثله ، برواية : تنزل ؛ وفى الدرر ٢ / ٨٠ :

إذا النعجة الأدماء كانت بقفرة   فأيان ما تعدل بها الريحُ تنزِلِ

قال : استشهد به على زيادة ما بعد أيان .

(٥) من الوافر ، لعنترة ــ ديوانه / ١٠٨ ؛ والشاهد فيه زيادة ما ، بعد متى الشرطية فى قوله :

متى ماتلقنى .. قال فى الدرر ٢ / ٨٠ : والبيت من شواهد الكشاف ؛ والروانف جمع رانفة ، وهى أسفل ألية القائم ؛ وتُستطار ، يقال : استطير فلان ، إذا ذعر وفزع .

وكيفما تكونُ أكونُ ؛ وما فى هذه كلها زائدة للتوكيد ، كهى فى : « فبما رحمة من الله » [١] ، خلافاً لأبى موسى فى زعمه فى أى ، أنها عوض من الإضافة ؛ وقوله : « أيَّما الأجلَين قضيت » [٢] يرد عليه ؛ وماعدا ماذكر من أدوات الشرط ، منه ما لا يجوز لحاق ما له ، وهو : مَنْ وما ومهما وأى [٣] ، خلافاً للكوفيين فى غير مهما ، فأجازوا الزيادة معها ، نحو : مَنْ مايأتنى أكرمْه ؛ ومنه ماتلزمه ما ، وهو : حيثما وإذْما ، خلافاً للفراء فى إجازته الجزم بإذ وحيث دون ما .

(وكون فِعلَى الشرط ماضيين وضعاً) – أى الفعلين المتعلقين بأداة الشرط وهما : الشرط والجزاء ، نحو : « إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم » [٤] .

(أو بمصاحبة لم أحدهما) – نحو : إن لم تأتنى ضربتك [٥] ، وإن أتيتنى لم أضربك .

(أو كليهما) – نحو : إن لم تفعل لم أفعل .

(أو مضارعين دون لم) – نحو : « إن تُصبْك حسنةٌ تَسُؤْهم » [٦] .

---

(١) آل عمران / ١٥٩ : « فبما رحمة من الله لِنْتَ لهم » .
(٢) القصص / ٢٨
(٣) فى كلام المصنف ما يفيد الجواز معها .
(٤) الإسراء / ٧ .
(٥) فى (د) : أكرمتك .
(٦) التوبة / ٥٠

(أَوْلَى من سوى ذلك) – للمشاكلة ؛ وأولاها المضارعان ، ثم الماضيان ، وغير هذه الصور الخمس أربع : إن جئتنى أكرمْك ، إن لم يقم زيدٌ ، يقم عمرو ، إن يقم زيدٌ قام عمرو ، إن يقم زيد ، لم يقم عمرو ؛ وأولاها أولها (١) . هكذا قيل .

(ولا يختص نحو : إن تفعل فعلت ، بالشعر) – وفاقاً للفراء ، فإنه أجازه فى الاختيار ، قال المصنف : ومنه قوله عليه السلام : « مَنْ يَقُمْ ليلة القدر إيماناً واحتساباً ، غُفر له ماتقدَّم من ذنبه » (٢) ، خلافاً لبعضهم ، وهم الأكثرون ، نصوا على أنه مخصوص بالشعر ، وأنشدوا أبياتا منها :

(١٢١) إن تصرمونا وصلناكم ، وإن تصلوا ملأتُم أنفسَ الأعداء إرهابا (٣)

وكلام سيبويه يقتضى عدم اختصاصه بالشعر ، قال فى أواخر باب مايرتفع بين الجزْمَين (٤) :

---

(١) فى (د) : وأولاها أولاها .

(٢) صحيح البخارى ، تقديم وتحقيق وتعليق النواوى وأبى الفضل وخفاجى جـ ١ صـ ١٢ — عن أبى هريرة .

(٣) من البسيط ، ولم يعز إلى أحد بعينه ؛ والشاهد فيه مجيء الشرط فى الموضعين مضارعا ، والجواب ماضيا ؛ والصرم : القطع ؛ والإرهاب : مصدر أرهبه إذا أخافه .

قال فى الدرر ٢ / ٧٤ : استشهد به على أن فعل الشرط يجوز أن يكون مضارعا ، وجوابه ماضيا عند الفراء وابن مالك ، قال : وخصه سيبويه بالضرورة ؛ وفى الأشمونى عند قول ابن مالك :

* وماضيين أو مضارعين تلفهما أو متخالفين .... * :

وخصه الجمهور بالضرورة ، ومذهب الفراء والمصنف جوازه فى الاختيار ، وهو الصحيح .

(٤) سيبويه ٤٤٨/١ (٣ / ٩١) ، وفى (ز) : بين الحرفين .

« فإذا قلت : إنْ تفعلْ ، فأحسَنُ الكلام أن يكون الجوابُ : أفعلْ ، لأنه نظيره من الفعل ؛ وإذا [١] قال : إن فعلتَ ، فأحسن الكلام أن تقول : فعلتُ ، لأنه مثله ؛ فكما [٢] ضَعُف فعلتُ مع أفعلْ ، وأفعلْ مع فعلتُ ، قَبُح لم أفعلْ مع يفعلُ ، لأن لم أفعلْ نَفْىُ فعلتُ [٣] وقبح لاأفعلُ مع فعلَ ، لأنها نَفْىُ أفعلُ . انتهى .

وهذا الكلام يخرج منه أن نحو : إن تفعل فعلت ، وإن فعلت أفعل ، وإن تفعل لم أفعل ، وإن فعلت لاأفعل ، ضعيف ؛ وفى أول كلامه إشعار بحُسْن ، حيث قال : فأحسن الكلام ، وفى آخره تصريح بقبح ، إذ قال : قبح لم أفعل ، وقبح لا أفعل ؛ وليس المراد بالقبح الامتناع ، إذ لم يذهب أحد إليه مطلقا ؛ وكيف يحمل على ذلك ، ومن جملة الصور : إن فعلت أفعل ، والتعليل يرشد إلى عدم الامتناع ؛ وتعيين القبح بلم أفعل مع يفعل ، وبلا أفعل مع فعل بخصوصهما ، لا وجه له ، فلا فارق بين هذا وبين ماقبله ، ولا قائل بالفرق على هذا الوجه ، بل سوَّى الأكثرون بين : إن يقم ، قام زيد ، وبين إن يقم ، لم أقم ، فخصُّوهما بالشعر ، ولم يمنعوا الثانى دون الأول .

(وإن حذف الجواب ، لم يكن الشرط مضارعاً غير منفىّ بلم إلَّا قليلا) – وهذا نحو قوله فيما تقدم ، عند ذكر سبق دليل الجواب : « ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض إلَّا فى الشعر » ؛ وحاصل

---

(١) فى النسخ : وإن قال ، والتحقيق من نص سيبويه .

(٢) فى النسخ : وكما ، والتحقيق من سيبويه .

(٣) زاد هنا فى (ز) : فأحسن الكلام .

الكلامين ، أن الجواب إذا حذف للدلالة ، نحو : آتيك إن أتيت ، ووالله إن أتيت لآتِينَّك ، وجب كون الشرط ماضياً ، لفظاً أو تأويلاً ، لكن قال هناك : إن خلاف ذلك مخصوص بالشعر ، وقال هنا : إنه قليل ، فلا يقتضى الاختصاص بالشعر ، والصحيح اختصاصه بالشعر ، قال سيبويه فى : إن تأتنى آتيك ، إنه جائز على التقديم والتأخير [١] ؛ وقال فى : إن تأتك هند آتيك ، إنه قبيح ، لأن الجواب لايحذف مع عمل إنْ ، إلَّا ضرورة ؛ وسوَّى المبرد بين الموضعين ، وقد سبق أن الكوفيين أجازوا : إنه [٢] ظالم إن يفعلْ .

(ولا يكون الشرط غير مستقبل المعنى ، بلفظ كان أو غيرها ، إلَّا مؤوَّلًا) – ففعل الشرط مستقبل فى المعنى ، لأن هذه الأدوات تقتضى الاستقبال ، ومثال ماظاهره خلاف ذلك بلفظ كان : « إن كنتُ قلتُه ، فقد علمتَه » [٣] ، « إن كان قميصُه قُدَّ » [٤] ، وبغير ذلك : « إن صدُّوكم عن المسجد الحرام » [٥] فى قراءة أبى عمرو وابن كثير ، بكسر الهمزة ، والصَّدُّ متقدِّمٌ عامَ الحديبية ؛ وأُوِّل ماقيل على تقدير : إن أكن كنتُ قلتُه ، وإن يكن كان قميصُه قُدَّ ؛ وأُوِّل الثانى على معنى : إن يكن صَدٌّ غير ماتقدم ، يكن هذا الحكم ؛ وزعم

---

(١) أى على تقدير : آتيك إن تأتنى .

(٢) فى (د) : أنت ظالم إن تفعل .

(٣) المائدة / ١١٦

(٤) يوسف / ٢٦

(٥) المائدة / ٢ : « ولا يجرمنَّكم شنآنُ قومٍ أنْ صدُّوكم عن المسجد الحرام » .

المبرد أنَّ كان تبقى على مدلولها من المضىّ ، من حيث جُرِّدت للدلالة على الزمان الماضى ، قال : فلا تغير أداة الشرط دلالتها عليه ؛ واحتج بتلك الظواهر ؛ وأجيب بأنها استعملت للمستقبل بلفظ الماضى فى قوله تعالى : « وإن كنتم جنُباً فاطَّهَّروا » (١) ، وبما سبق من التأويل .

(وقد يكون الجواب ماضى اللفظ والمعنى ، مقرونا بالفاء مع قد ظاهرةً) — نحو : « إنْ يسرقْ ، فقد سرقَ » (٢) ، « وإن يكذبوك فقد كُذِّبتْ » (٣) .

(أو مقدَّرة) — نحو : « إن كان قميصُه قُدَّ من قُبُلٍ فصدقَتْ » (٤) ، « وإن كان قميصُه قُدَّ من دُبُر فكذبَتْ » (٥) .

وكلام المصنف والجزولى وغيرهما ظاهر فى أن الجواب هو الماضى لفظا ومعنى ، ولابد من تأوُّله ، فكيف يتسبب الماضى عن المستقبل ، والجواب كما علم يتسبب عن الشرط ، وقد سبق ذكر هذا فى تعريف هذه الأدوات ؛ وينبغى تأوله على أن الجواب مستقبل محذوف ، دلَّ هذا عليه ، فسمى الدليل جواباً ، باعتبار دلالته على (٦) الجواب ؛ وقال الخضراوىّ فى قوله تعالى : « إن يمسَسْكم قَرحٌ فقد مسَّ القومَ قرحٌ مثلُه » (٧) ، كان الأستاذ ابن خروف يقول فى هذا : الجواب محذوف

---

(١) المائدة / ٦

(٢) يوسف / ٧٧ : « قالوا : إن يسرق ، فقد سرق أخ له من قبل » .

(٣) الحج / ٤٢ ، فاطر / ٤

(٤) يوسف / ٢٦

(٥) يوسف / ٢٧

(٦) سقطت هذه العبارة من (ز) .

(٧) آل عمران / ١٤٠ .

واستغنى عنه بالمسبب ؛ والمعنى فى : إنْ يُهِنْك فقد أهنتَه ، فلا ينكر ذلك ، فقد أهنته . انتهى .

(ولا ترد إنْ بمعنى إذْ ، خلافاً للكوفيين) — وما احتجوا به من قوله : « وإن كنتم فى ريب » (١) ، وقوله : « وذروا مابقى من الربا ، إن كنتم مؤمنين » (٢) ، « لتدخلُنَّ المسجدَ الحرام ، إن شاء الله » (٣) لايتعيَّن فيه ماذكروا ، بل إقرار إنْ على مااستقرَّ لها من الشرطية فى ذلك واضح .

(**فصــل**) : (لو حرف شرط ، يقتضى امتناع مايليه ، واستلزامه لتاليه) — فتدل على امتناع مادخلت عليه ، ويستلزم امتناعه امتناع التالى ، نحو : لو أكلت لشبعت ؛ فامتنع الأكل ، ولزم منه امتناع الشبع ؛ هكذا قيل فى تقرير كلام المصنف ؛ وعبارة سيبويه : لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ؛ والعبارة المشهورة فى لو : أنها حرف يدل على امتناع الثانى لامتناع الأول ؛ وقال المصنف فى شرح الكافية الشافية : العبارة الجيدة فى لو أن يقال : حرف يدل على امتناع تالٍ ، يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ وهذه العبارة هى التى يظهر تنزيل كلامه فى التسهيل عليها ؛ والمعنى حرف يقتضى امتناع مايليه ، ويقتضى استلزام وجوده ، وجود تاليه .

وتحقيق القول فى ذلك وتقريره ليس من وظيفة هذا التصنيف ،

---

(١) البقرة / ٢٣

(٢) البقرة / ٢٧٨

(٣) الفتح / ٢٧

وإنما أقرر هنا معنى العبارة التى ذكرها على الوجه الذى ذكرته ؛ فقوله : حرف تقتضى امتناع مايليه إلى آخره ، معناه أنك إذا قلت : لو جئتنى أكرمتك ، اقتضى ذلك نفى المجىء ، واستلزام ثبوته ثبوت الإكرام ، ولا يقتضى نفى الإكرام ولابد ، فقد يكون الجواب مساوياً للشرط ، فيمتنع لامتناعه ، نحو : لو كانت الشمس طالعة ، لكان النهار موجوداً ؛ وقد يكون أعمَّ من الشرط ، فلا يكون ممتنعاً فى نفس الأمر ، لجواز أن يكون لازماً لأمر ثابت ، فيكون ثابتاً لثبوت ملزومه ، نحو : لو ترك العبد سؤال ربه لأعطاه ؛ فإن تركه السؤال محكوم بكونه ممتنعاً ، والعطاء محكوم بثبوته ، والمعنى أن العطاء ثابت مع ترك السؤال ، فكيف مع السؤال ؟ وهذا هو معنى قول سيبويه : حرف لما كان سيقع .. إلى آخره . فأخذ فى الملازمة جانب الثبوت ، ولم يتعرض للانتفاء عند الانتفاء .

(واستعمالها فى المضىّ غالباً) – هذا قول قوم من النحويين ؛ وأكثر المحققين ، كما قال ابن المصنف ، على أنها لاتستعمل فى غير المضىّ ؛ ومن مجيئها للشرط فى المستقبل : « وليخْشَ الذين لو تركوا » [١] ، « أعطوا السائل ، ولو جاء على فرس » [٢] ؛ وقال ثوبة :

(١٢٢) ولو أنَّ ليلى الأخيلية سلَّمتْ   علىَّ ، ودُونى جندلٌ وصفائحُ [٣]

---

(١) النساء / ٩ : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم » .

(٢)الفتح الكبير للنبهانى ١ / ١٩٩ – عن أبى هريرة : « أعطوا السائل وإن جاء على فرس » .

(٣) من الطويل لثوبة بن الحمير ؛ وفى (ز ، غ) : زقَى ، بالألف المقصورة ياء=

لسلَّمتُ تسليمَ البشاشة أو زَقاَ　　إليها صَدًى من جانب القبر صائح

(فلذا لم يُجزَم بها إلَّا اضطراراً) – أى لكونها للمضىّ غالباً ؛ وقد سبق له أن الأصح امتناع ذلك ، وسبق ذكر تأويل ماأنشد مَنْ أثبته .

(وزُعم اطرادُ ذلك على لغة) – وإذا ضمَّ هذا إلى ماسبق من كلامه كان فى لو ثلاثة آراء :

أحدها : أنه لا يجزم بها ، لا فى الكلام ولا فى الشعر .

الثانى : أن الجزم بها ضرورة .

الثالث : أن الجزم بها على اطراده لغة .

(وإن وليها اسمٌ ، فهو معمولُ فعل مُضمَر مفسَّر بظاهر بعد الاسم) – نحو المَثَل : لو ذاتُ (١) سوار لطمتنى ! أى لو لطمتنى ذاتُ سوار ؛ وقول عمر : لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (٢) ؟ وقوله :

= وكذا فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٨ ، وفى التعليق قال : زقَى يزقو ، فصحتها بالألف ، كما جاءت بالتحقيق عن (د) والمغنى صـ ٢٦١ . والجندل : الحجارة ، والصفائح : الحجارة العراض ، تكون على القبور ؛ وأو زقا بمعنى إلى أن ، أى لرديت السلام إلى أن زقا إليها صدى . قال فى ش. ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٣٨ : مِنْ زَقَى الصَّدى يزقو إذا صاح ، والصَّدَى الذى يجيبك مثل صوتك فى الجبال والكهوف وشبهها .

قال : والشاهد فيه على وقوع لو للتعليق فى المستقبل ، إلَّا أنها لاتجزم ، واحتجت به جماعة على ذلك ، ولا حجة لهم لصحة حمله على المضى .

(١) قاله حاتم فى قصة مشهورة – تصريح ٢ / ٢٥٩ والأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٩ .

(٢) قالها عمر لأبى عبيدة رضى الله عنهما ، فى قصة معروفة – تصريح ٢ / ٢٥٨ ، والأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٩ .

١٢٢) أخِلَّاىَ لو غيرُ الحِمامِ أصابكم عتبت ، ولكن ما على الدهر معتبُ[١]

وكلام المصنف يقتضى أنَّ لو مثلُ إنْ ، وصرَّح بذلك فى شرح الكافية الشافية وغيره ، فقال : لو فى الاختصاص بالفعل كإنْ ؛ وكذا قال غيره : إنها لايليها إلَّا الفعل ، ظاهراً أو مضمراً ، وكلام المغاربة على خلاف ذلك ، وهو المنسوب للبصريين ، قال ابن الضائع : البصريون يصرحون بامتناع : لو زيد قام لأكرمته ، على الفصيح ، ويجيزونه شاذا نحو : لو ذات سوار ... ، وهو عندهم على فعل مضمر . انتهى ؛ وقوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون » [٢] ظاهره يقتضى الجواز ، وقد خرج على إضمار كان ؛ أى لو كنتم [٣] أنتم ، فانفصل لإضمارها الضمير ، وهى تحذف لكثرة الاستعمال ؛ قال بعضهم : ويقاس على هذا ماهو مثله ، ولا يقاس عليه : لو زيد قام ، لأنه ليس مثلَه ؛ وقالوا : ائتنى بدابة ولو حماراً ، وألاَ ماءٌ ولو بارداً ؛ بإضمار كان ؛ أى ولو كان حماراً ، ولو كان بارداً ؛ وهو مقيس .

(وربما وليها اسمان مرفوعان) – يعنى أنه قد يليها [٤] مبتدأ ، واستشهد هو وغيره ، ممن ذكر ذلك بقوله :

---

(١) من الطويل ، للغطمش الضبى ؛ والشاهد فى قوله : لو غير الحمام ، حيث ولى لو غير الفعل للضرورة ؛ والحمام بكسر الحاء الموت ، وعتبت جواب لو ، ومعتب مصدر ميمى بمعنى العتاب ، مبتدأ ، وما على الدهر خبره .

(٢) الإسراء / ١٠٠ : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى » .

(٣) حذفت عبارة التفسير من (ز ، غ) .

(٤) فى (ز) : قد وليها .

(١٢٤) * لو بغير الماء حلقى شَرِقٌ (١) *

لكن خصَّه غيره بالضرورة ، كما وقع المبتدأ بعد هلا فى قوله :

(١٢٥) * فهلاَّ نفسُ ليلى شفيعُها * (٢) ؟

وبعضهم لم ير هذا ، بل سلك التخريج ، فقال الفارسىّ : حلقى فاعل فعل مضمر ، يفسره شرق ، أى لو شرق حلقى ؛ وشَرِقٌ خبر مبتدأ محذوف ، أى هو شرق ؛ وكذا قيل فى : هلاَّ نفس ليلى .. أى هلاَّ شفعت نفس ليلى هى شفيعها المقبول ؛ وقال ابن خروف : هو على إضمار كان الشأنية ، أى لو كان هو ، أى الشأن ، بغير الماء حلقى شرق ، ومما حمل على وقوع المبتدأ بعد لو قوله :

(١٢٦) * لو فى طُهَيَّةَ أحلامٌ ، لمَا عَرضُوا * (٣)

---

(١) من الرمل لعدى بن زيد – ديوانه ٩٣ – وقال العينى : من الوافر ؛ وفى حاشية سيبويه – ١ / ٤٦٢ (٣ / ١٢١) : هذا صدر بيت ، عجزه :

* كنت كالغصان بالماء اعتصارى *

والشَّرِق الذى يغص بالماء ونحوه ، والغَصَّان صفة من الغَصص ، والاعتصار أن يغص الإنسان بالطعام ، فيعتصر بالماء ؛ والمعنى : لو شرقت بغير الماء ، أسغت شرقى بالماء ، فإذا غصصت بالماء ، فبم أسيغه .

والشاهد فيه أن الجملة الاسمية بعد لو ، وضعت موضع الفعلية شذوذاً .

(٢) من الطويل ، للصمة القشيرى أو المجنون أو ابن الدمينة أو إبراهيم الصولى ، وصدره : * ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * إلىّ .. والشاهد هنا فى حذف الفعل بعد هلا التى للتحضيض ، ضرورة ، والتقدير : فهلا كان الشأن نفس ليلى شفيعها ؟

(٣) من البسيط ، لجرير – ديوانه ٥٨٧ ، وعجزه :

* دون الذى أنا أرميه ويرمينى *

والبيت شاهد على وقوع المبتدأ بعد لو فى قوله : لو فى طهية أحلام ...

ويحتمل كونه على إضمار كان ، أى لو كان فى طهية أحلام .

(وإن وليها أنَّ ، لم يلزم كون خبرها فعلاً) – ومن غير الفعل : « ولو أنَّ مافى الأرض من شجرة أقلامٌ » [١] ؛ وقال امرؤ القيس :

(١٢٧) * ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ [٢] *

وقال الشاعر :

(١٢٨) ما أطيبَ العيشَ لو أنَّ الفتى حجرٌ تنبوُ الحوادثُ عنه وهو ملموم [٣]

(خلافاً لزاعم ذلك) – وهو السيرافىّ ، وغلط فيه ؛ وكذلك قاله الزمخشرىّ ، فمنع الاسم ، ولو كان بمعنى فِعْل ، نحو : لو أنَّ زيداً حاضرٌ ؛ والسماع يردّ ذلك . واختلف فى أنّ بعد لو ؛

---

(١) لقمان / ٢٧ .

(٢) من الطويل لامرئ القيس – ديوانه ٣٩ – وجاءت الرواية فى سيبويه ١ / ٤١ ، والأشمونى مع الصبان ٤ / ٧٦ ، والدرر ٢ / ١٤٤ : فلو أنَّ ما أسعى ... وعجزه :

* كفانى ، ولم أطلب ، قليلٌ من المال *

وجاء به سيبويه ١ / ٤١ ، والمقتضب ٤ / ٧٦ فى باب التنازع ، وهو هنا شاهد على مجىء خبر أنَّ الواقعة بعد لو غيرَ فِعْلٍ ، فى قوله : ولو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشة ؛ كما جاء فى الآية قبله .

(٣) من البسيط ، لتميم بن مقبل – ديوانه ٢٧٣ – وجاء به الشارح هنا شاهداً آخر ، على ما جاء بالبيت والآية قبله ، وهو مجىء خبر أنَّ الواقعة بعد لو ، غير فعل فى قوله : لو أنَّ الفتى حجرٌ ...

فمذهب سيبويه أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ، لانتظام الخبر [(١)] والمخبر عنه بعدها ، كما لايحتاج إلى ثانٍ فى : ظننت أنَّ زيداً قائمٌ ، وذهب المبرد إلى أنها فى موضع رفع بفعل مضمر ، فيقدر [فى] : « ولو أنهم صبروا » [(٢)] : ولو ثبت أنهم صبروا .

(وجوابُها فى الغالب فعلٌ مجزوم بلم) – نحو :

(١٢٩) فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناسَ لم تمت ولكنَّ حمدَ الناسِ ليس بمخلدِ [(٣)]

(أو ماضٍ منفىٌّ بما) – نحو : « لو كان خيراً ، ما سبقونا إليه » [(٤)] .

(أو مُثبَتٌ مقرونٌ غالباً بلام مفتوحة) – وأكثر ماجاء فى القرآن كذلك : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم » [(٥)] .

([(٦)] ولا تُحذَفُ غالباً إلَّا فى صلة) – نحو : « وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذريةً ضعافاً خافوا عليهم » [(٧)] ؛ فلو

---

(١)فى (ز) : المخبر والمخبر عنه .

(٢) الحجرات / ٥ : « ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ، لكان خيراً لهم » .

(٣) من الطويل ، لزهير – ديوانه ٢٣٦ ؛ جاء به فى الهمع ٢ / ٦٦ شاهدا على هذا الحكم ، قال فى الدرر ٢ / ٨٢ : استشهد به على أن الغالب فى لو ، أن يجىء جوابها مضارعاً مجزوماً بلم فى قوله : لم تَمُتْ .

(٤) الأحقاف / ١١

(٥) الأنفال / ٢٣

(٦) فى (د) : لا تحذف .

(٧) النساء / ٩ .

وما دخلت عليه ، صلة الذين ؛ وسقط هذا من نسخة عليها خط المصنف ، وتصحيحه وحذفه هو الصواب ؛ فقد نصَّ الناسُ على أنَّ المثبت الواقع جواباً للو ، يجوز دخولُ اللام عليه وحذفها ، والحذف فى كلام العرب كثير ، ونطق به القرآن ؛ قال تعالى : « لونشاء جعلناه » (١) ، « لو نشاء أصبناهم » (٢) ، « لو شئت أهلكتهم (٣) » .

واحترز بقوله أولًا : فى الغالب ، من مجيئه جملة اسمَّية فى قوله تعالى : « ولو أنهم آمنُوا واتقَوا ، لمثوبةٌ من عند الله خيرٌ » (٤) خرَّجه الزجاج (٥) على أنه جواب لو ، لأنه فى معنى : لأُثيبوا .

(وقد تصحب) – أى اللام .

(ما النافية) – وهو قليل ، قال :

(١٣٠) لو أنَّ بالعلم تُعطَى ماتعيشُ به لما ظفرتَ من الدنيا بثُفْرُوقِ (٦)

---

(١) الواقعة / ٧٠ : « لو نشاء جعلناه أُجاجاً » .

(٢) الأعراف / ١٠٠ : « أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم » .

(٣) الأعراف / ١٥٥ : « قال : ربِّ لو شئتَ أهلكتَهم مِنْ قبلُ وإيَّاىَ » .

(٤) البقرة / ١٠٣

(٥) فى (ز) : الزجاجى ، ونُصَّ فى المراجع على أنه الزجاج .

(٦) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فيه مجىء اللام مصاحبة لما النافية فى جواب لو فى قوله : لَما ظفرتَ ؛ وفى اللسان ــ ثفرَق : الأصمعى : الثُفْروق قَمِع البُسْرة والثمرة ؛ وقال العدَبَّس : الثُّفروق هو ما يلزق به القَمِع من الثمرة ؛ الليث : الثفروق غلاف ما بين الثواة والقمع ؛ ابن شُمَيل : العنقود إذا أكل ما عليه فهو ثُفروق وعُمشوش ، قال ابن سيده : والذفر والذفروق لغة فى التفروق . فهو كناية عن الشىء التافه اليسير .

وثبت فى بعض النسخ بعد هذا :

(وإن ولى الفعلَ الذى وليَها جملة اسميَّة ، فهى جواب قسَم مُغْنٍ عن جوابها) – هذا قاله قوم فى قوله تعالى : « لمثوبةٌ من عند الله خيرٌ » (١) ، واللام على هذا لام جواب القسم ، لا جواب لو ؛ وعلى هذا يكون قوله : فى الغالب ، أوّلًا ، احترازاً من كون جوابها جملة اسمية مقرونة بالفاء ، وأنشد المصنف شاهداً على ذلك :

(١٣١) قالت سلَامةُ : لم يكن لك عادةٌ أن تتركَ الأعداءَ حتى تُعذَرَا
لو كان قتلٌ ياسلامُ ، فراحةٌ لكن فررتُ مخافةً أن أوسَرا (٢)

---

(١) البقرة / ١٠٣ ؛ وفى المغنى صـ ٢٧٢ : قيل : وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو الفاء ، كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لمثوبة من عند الله خير » . وقيل : هى جواب لقسم مقدَّر ؛ وقول الشاعر :

* لو كان قتلٌ ياسلام فراحةٌ *

(٢) جاء بهما فى الهمع ٢ / ٦٦ شاهداً على أن تصدير جواب لو بالفاء من غير الغالب ؛ قال فى الدرر ٢ / ٨٢ : وفى التسهيل وشرحه للدماميني : وجوابها فى الغالب فعل مجزوم بلم ، نحو : لو لم يخف اللهَ لم يعصه ؛ قال الشارح : واحترز بقوله : فى الغالب ، من جواب جاء على غير ذلك ، كقوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لمثوبة » .

قلت : لكن فى بعض النسخ أن هذا ونحوه على تقدير قسم تكون له الجملة الاسمية جوابا ، فيكون احترازه بقوله : فى الغالب ، من ورود الجواب جملة اسمية بالفاء كقوله : لو كان قتل ياسلام فراحة ... الخ ، أى فذلك راحتها ، كذا قيل .

قلت : ويمكن أن يكون راحة عطفاً على قتل ، والجواب محذوف ، أى لو كان قتل تعقبه راحة لم أفر ، ويدل عليه قوله : لكن فررت ؛ وأظن أن ابن المصنف حمل البيت على ذلك ، يعنى أن لو تكون جوابا لذلك القسم . وروى : الأبطال بدل الأعداء .

فراحة خبر مبتدأ محذوف ، أى فهو راحة ، والجملة جواب لو ، وكان تامة ، أى لو وقع قتل استرحت ؛ قال ابن المصنف : ويجوز كون الفاء عاطفة على قتل ، وجواب لو محذوف ، كما حذف فى مواضع كثيرة . انتهى . وحذف جواب لو للدلالة كثير ، ومنه « ولو أنَّ قرآناً [سُيِّرتْ به الجبال] » (١) ، « وما أنت بمؤمن لنا ، ولو كنا صادقين » (٢) ، « ولو افتدَى به » (٣) ، وإلّا ماء ولو بارداً ، أى لكان هذا القرآن ، وما صدَّقتَنا ، ولم يُقبل منه ، ولو كان بارداً لقبلتُه ، فمطلوبه الحار عدل عنه إلى البارد ، واللازم فى لو فى مثل هذا أن يكون مابعدها دون المطلوب ، نحو : ائتنى بدابَّةٍ ، ولو حماراً .

(**فصـــل**) : (إذا ولى لمَّا فعلٌ ماضٍ لفظا ومعنى ، فهى ظرف بمعنى إذْ ، فيه معنى الشرط) – احترز بماضٍ لفظا من لمَّا النافية ، فلا يليها إلا المضارع لفظا ، كما تقدم ؛ وبقوله : ومعنى ، من لمَّا . إلاَّ فى القسم ، فلا يليها إلَّا ماضٍ لفظا ، مستقبل معنى ؛ وكون لمَّا بمعنى اسماً مراداً به الظرفية الماضية ، هو قول أبى على وابن جنى وأبى بكر الفارسىّ (٤) ، واستشهد لهذا القول بقوله :

---

(١) الرعد / ٣١ : « ولو أنَّ قرآنا سُيِّرتْ به الجبالُ ، أو قُطِّعَتْ به الأرضُ ، أو كُلِّمَ به الموتَى » .

(٢) يوسف / ١٧

(٣) آل عمران / ٩١ : « فلن يُقبلَ من أحدهم ملء الأرض ذهباً ، ولو افتَدى به » .

(٤) فى (غ) : وأنكره الفارسىّ .

(١٣٢) إنى لأرجو محرزاً أن ينفعا إياى ، لمَّا صرتُ شيخاً قَلِعاَ [١]

قال المصنف فى شرح الكافية : هذا يقوى قول أبى على ، لأنها قد جاءت لمجرد الظرفية . انتهى . ويحتمل كون جواب لمَّا محذوفاً لفهم المعنى ، أى لمَّا صرتُ شيخا قلعا ، حصل لى هذا الرجاء .

(أو حرف يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب) — والحرفية فيها مذهب سيبويه والمحققين ، فإذا قلت : لمَّا قام زيدٌ قام عمرٌ ، أفادت لما ربط الجملة بالجملة ، كما تفيده لو ، إلَّا أنَّ لو تدلُّ على عدم الوقوع ، بالنسبة إلى عدم وقوع الملزوم ، ولمَّا تدل على ربط واقع بواقع ، وعن هذا قيل : هى حرف وجوب لوجوب ؛ وقال بعضهم : حرف وجود شيء لوجود غيره ؛ وبعضهم يقول : إذا كانت الجملتان مثبتتين ، كانت حرف وجوب لوجوب ، أو منفيتين نحو : لمَّا لم يقم لم أقم [٢] ، كانت حرف امتناع لامتناع ؛ وإن كانت الأولى مثبتة فقط نحو : لمَّا قمتَ لم أقم ، كانت حرف امتناع لوجوب ، وفى عكسه عكسُه ؛ وفى الحقيقة يرجع كله لما سبق ، من أنها حرف وجوب لوجوب ، فتأملْه . واستدل لسيبويه بمجيء جوابها منفيا بما ، ومصدَّراً بإذا الفجائية ، ومابعدهما لايعمل فيما قبلهما ، قال تعالى : « فلما قضينا عليه الموت ، مادَلَّهم

---

(١) جاء به فى لسان العرب — قلع — قال : والقُلْعَةُ الرجل الضعيف ، وهو قَلِعٌ وقِلْعٌ وقُلْعة وقلَّاع : لم يثبت فى البطش ولا على السرج ... وشيخ قَلِع يتقلَّع إذا قام ، عن ابن الأعرابى ، وأنشد : إنى لأرجو . — البيت ، والشاهد فيه مجيء لمَّا اسماً مراداً به الظرفية الماضية .

(٢) ف (ز ، غ) : لمَّا يقم لم أقم .

على موته » (١) ، وقال : « فلما نجاهم إلى البرِّ ، إذا هم يشركون » (٢) .

وقول المصنف : فهى كذا وكذا ، يشعر بثبوت الأمرين لها ، وقد عرفت أنهما قولان ، قائل أحدهما لايقول بالآخر ؛ وكأنه رأى أنها قد تتجرد للظرفية ، بناء على ظاهر ذلك الشاهد ، وتأتى للربط مع امتناع عمل الجواب فيها ، كما فى صورتى ما وإذا ، فأثبت لذلك لها الأمرين ؛ وقد عرفت مافى الشاهدين من الاحتمال ، فتعين المصير إلى الحرفية أو ظهر .

(وجوابُها فعلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى) — نحو : « فلما أن جاء البشير ، ألقاه على وجهه » (٣) .

(أو جملة اسمية ، مع إذا المفاجأة) — نحو : « فلما أحسُّوا بأسنا ، إذا هم منها يركضون » (٤) ؛ وجاء أيضا بإذا مع ليس ، قال كعب بن زهير :

١٣٣) حديثُ أناسيٌّ ، فلما سمعتُه   إذا ليس فيه ما أبين فأعقل (٥)

---

(١) سبأ / ١٤

(٢) العنكبوت / ٦٥

(٣) يوسف / ٩٦

(٤) الأنبياء / ١٢

(٥) فى (ز ، غ) : حديث أتانى ، والتحقيق من (د) ومن الديوان صـ ٤٦ ، وبرواية : ما أبينُ بدل : ما يبين ، فى النسخ . يريد أسمع همهمة لاتفهم ، وقيل : يريد كأن عزيف الجن حديث أناسىّ ، على ما جاء بالبيت قبله :

وصَرْماء مِذْكارٍ كأن دويَّها   بُعيدَ جَنان الليل مما يخيَّل

=

(أو الفاء) – مثل له المصنف بقوله تعالى : «فلما نجاهم إلى البرِّ ، فمنهم مقتصد (١) » ؛ ويحتمل (٢ حذف الجواب ، وهو يحذف لدلالة المعنى ، والتقدير : انقسموا قسمين ، فمنهم مقتصد ، ومنهم غير مقتصد – ٢) ؛ فحذف الجواب والمعطوف عليه ، ودلَّ على المعطوف : « وما يجحد بآياتنا (٣) » ؛ ومن حذف الجواب : « فلما ذهبوا به وأجمعوا أن يجعلوه فى غَيابة الجُبِّ (٤) » ؛ وقال الكوفيون : الواو زائدة .

(وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء) – مثله المصنف بقوله :

(١٣٤) فلما رأى الرحمن أنْ ليس فيكمُ رشيدٌ ولاناهٍ أخاه عن الغدر
فصبَّ عليكم تَغْلَبَ ابنةَ وائل فكانوا عليكم مثلَ راغية البكر (٥)

= وصرماء : فلاة ، ومذكار : مخوفة ذات هَوْل .. قيل : يريد عزيف الجن بها وتخيلهم . والشاهد فى البيت مجىء جواب لمَّا بإذا مع ليس ؛ قال فى حاشية الديوان : إذا وقعت فى جواب لمَّا .

(١) لقمان / ٣٢ : « دعَوُوا الله مخلصين له الدين ؛ فلما نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد » .

من (٢ – ٢) سقط من (غ) .

(٣) لقمان / ٣٢ : « وما يجحد بآياتنا إلَّا كل ختَّارٍ كفور » .

(٤) يوسف / ١٥

(٥) ديوان الأخطل ص ٢٢١ ، يهجو ابن صفَّار المحاربىّ ، برواية : أنْ ليس فيهم ...

أمال عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثلَ راغية البكر

والشاهد فى مجىء جواب لمَّا ماضياً مقرونا بالفاء فى قوله : فصبَّ عليكم أو عليهم ...

أى صبَّ عليكم ، أو فهو صبَّ عليكم ، فيكون نحو : « فمنهم مقتصد » ، ويجوز كون الجواب محذوفاً ، أى انتقم منكم ، فصبَّ عليكم .

(وقد يكون مضارعاً) – مثل له بقوله تعالى : « فلما ذهبَ عن إبراهيمَ الرَّوعُ وجاءته البشرى يُجادلنا » [١] ، فيجادلنا الجواب ، ويحتمل الحذف ، أى أخذ يجادلنا .

* * *

(١) هود / ٧٤ : « فلما ذهب عن إبراهيم الرَّوعُ ، وجاءته البشرى ، يجادلنا فى قوم لوط » .

٦٦ - باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك

لكثرة دورانها ، وتشعُّب أحكامها ، وعدم تعلقها بتمام معناها ، واستعمالها بباب من الأبواب السابقة ، أفردت بالذكر ، وكان التعبير : بتتميم الكلمات ، لأنه سبق فى الأبواب ذكر شىء من أحكامها ، نحو كون الاستفهام له صدر الكلام ، إلى غير ذلك ، مماسبق من شىء من حكم الكلمات المقصودة بهذا الباب .

(يستفهم بكيف عن الحال ، قبل مايستغنى به) - نحو : كيف جاء زيدٌ ؟ فجاء زيدٌ ، تمَّم [1] كلاماً دون كيف ، فهو مستغنى به عنها ، فى كونه كلاماً ، ومعناها فيه ، السؤال عن هيئة المجىء .

(وعن الخبر قبل ما لا يستغنى به) - نحو : كيف زيد ؟ فزيد وحدَه لا يستغنى به كلاماً ؛ ودخل فى الخبر : كيف كان زيدٌ ؟ إذا جعلتها ناقصة ؛ وكيف ظننتَ زيداً ؟ وكيف أعلمتَ زيداً فرسَك ؟

(ومعناها : على أى حال ؟ فلذا تسمى ظرفاً) - فإذا قلت : كيف جاء زيدٌ ؟ أو كيف زيدٌ ؟ رجع المعنى إلى تقدير :

---

(١) فى (غ) : يتمم .

على أى حال جاء زيدٌ ؟ وعلى أى حال زيد ؟ وبمقتضى هذا سميت ظرفاً ، لأنها فى تأويل جار ومجرور ؛ كما أنك إذا قلت : جلست خلفك ، أو زيدٌ خلفك ، كان الظرف فى تأويل : جلست فى مكان وراءك ؛ وهذا تفسير معنى تقريباً ؛ وحقيقة وضعها : السؤال عن وصف لموصوف ؛ ولهذا يبدل منها مايدل على الصفة والموصوف ، نحو : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكباً أم ماشياً ؟ وكيف زيدٌ ؟ أصحيح أم سقيم ؟ ويجاب بمثل ذلك ، نحو : راكب أو صحيح ؛ ولو كان ماذكر حقيقة معناها ، لجىء فى البدل والجواب بالمصدر ؛ وهذا [1] ظاهر كلام سيبويه ؛ وبعضهم يقول : مذهب سيبويه أن كيف ظرف ، ولذا قدَّرها بعلَى أىِّ حالٍ ؟ فشبهت كيف باسم المكان ، لأنها سؤال عن حال ، وهم يقولون : زيدٌ فى حالٍ حسنة ، وعلى حال حسنة ؛ فإذا قلت : كيف جلس زيدٌ ؟ فكيف عنده منصوبة بجلس نصبَ الظروف ؛ وإذا قلت : كيف زيدٌ ؟ فكيف ظرف واقع موقع خبر زيد .

وقضية هذا ، أنك إذا أجبت على لفظ كيف ، تقول فى جواب : كيف زيد ؟ : على صحة أو على خير ، ونحو ذلك ؛ وقد أجازه ابن الضائع وغيره ، واستشهد ابن الضائع بقول رؤبة ، وهو معدود فى الفصحاء ، وقد قيل له : كيف أنت ؟ أو كيف أصبحت ؟ : خيرٍ ، عافاك الله ؛ بخفض خير ، على تقدير حرف الجرّ [2] ؛ قال :

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) أى بخيرٍ .

وحرف الجرّ لايحذف ويبقى عمله ، إلَّا حيث يكثر استعماله ، كحذفه من اسم الله فى القسم ، وحذف مِنْ فى باب كم ؛ فلولا كثرة مجىء على خير ونحوه فى جواب كيف ، لم يحذف الحرف [١] ، لاسيما فى كلام رؤبة ، وسيأتى زيادة على هذا .

وقال الأخفش والسيرافى : كيف فى تقدير اسم ، وليست [٢] ظرفاً ، والتقدير فى قولك : كيف زيد ؟ أصحيح زيدٌ أم غير صحيح [٣] ؟ وفى : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكبا جاء [٤] أم غيرُ راكب ؟ فكيف فى الأول فى موضع رفع خبر زيد ، وفى الثانى اسمٌ فى موضع نصب على الحال ؛ ورفع البدل أو نصبه ، وكذا الجواب ، يشهد بذلك ؛ وقد رجح قول سيبويه بما سبق عن رؤبة فى الجواب ، فإنه يدل على تضمين السؤال معنى ماذكره سيبويه ؛ ويقال على هذا إن أجيب على اللفظ ، قيل : على كذا أو بكذا ؛ وإن نظر إلى المقصود ، نصب الجواب أو رفع ، على حسب الحالين ، وكذا البدل .

والحاصل أنها ظرف على وجه التشبيه ، بدليل الجواب بالجارِّ والمجرور ، وأصلها عدم الظرفية ، وهى للسؤال عن صفة لموصوف ؛ فإن نظرنا إلى ماعرض من الظرفية ، أتينا بالجواب على حسب ذلك ،

---

(١) أى حرف الجرّ .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٣) جاءت هذه العبارة فى (د) : أصحيح زيد أم غير صحيح ؟ وجاءت فى (ز ، غ) : أصحيح أم غير صحيح زيد ؟

(٤) سقطت من (د) .

فيكون مجروراً ، لأن النصب على الظرفية لا يتأتى فى الاسم المجاب به ؛ وإن نظرنا إلى الموضوع الأصلىّ من غير نظر إلى ماعرض من التشبيه ، طابقنا ، فأتينا بما يدل على صفةٍ لموصوف ، وراعينا محل المجاب من رفع أو نصب .

وقال الخضراوى : كيف عند سيبويه ظرف ، وجوابه فى خبر ونحوه ، وقولهم صحيح ، محمول عنده على المعنى ، وهو ظرف مستعار ، جعل الحال كالمكان ؛ وغيرُه يعكس ، فيجعله غير ظرف ، وصحيح على مايجب ، وفى عافية محمول على المعنى .

(وربما صحبتْها علَى) – روى من كلامهم : علَى كيف تتبع الأحمرَين ؟ وجُرَّتْ بإلى أيضا ، قالوا : انظر إلى كيف تصنع ؟ وبعن ، قال :

١٣٥) * عن كيف ضيعتنا ؟ ذهل بن شيبانا [١] *

لكن هذا كله شاذ ؛ ولا يدخل عليها حرف الجرِّ فصيحاً ، فقوله تعالى : « كيف خُلقَتْ » [٢] ، و « كيف مدَّ الظل » [٣] من باب التعليق ، وليس كيف بدلا من الإبل وربّك ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وكيف لا تجرّ فصيحاً ، فلا يخرج القرآن على ذلك .

---

(١) لم أجده فى المراجع ، والشاهد فيه جرّ كيف بعن ، فى قوله : عن كيف ضيعتنا ..

(٢) الغاشية / ١٧ : « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خُلقَتْ » .

(٣) الفرقان / ٤٥ : « ألم تر إلى ربك كيف مدَّ الظلَّ » .

(ولجوابها وللبدل منها النصبُ فى الأول) – وهو كونها قبل مايستغنى به ؛ فيقال : كيف جاء زيدٌ ؟ فتقول : راكباً ونحوه ؛ وفى البدل : كيف جاء زيدٌ ؟ أراكباً أم غيرَ راكب ؟

(والرفع فى الثانى ، إن عدمت نواسخ الابتداء) – وذلك إذا كانت قبل مالا يستغنى به ؛ فيقال : كيف زيد ؟ فتقول : صحيحٌ ، ونحوه ؛ وتقول فى البدل : كيف زيدٌ ؟ أصحيح أم سقيم ؟ وقد سبق عن ابن الضائع والخضراوىّ ، أنه يقال فى الجواب أيضا : على خير ، ونحوه .

(وإلّا ، فالنصب) – أى وإلّا تعدم النواسخ ، فالنصب متعيّن ، نحو : كيف أصبح زيدٌ ؟ فتقول : صحيحاً ؛ وكيف أصبح ؟ أصحيحاً أم سقيماً ؟

(ولا يجازى بها قياساً ، خلافاً للكوفيين) – وقد سبق قوله فى عوامل الجزم : وجوزى بكيف . معنى لا عملاً ، خلافا للكوفيين ؛ وبمقتضى هذا يكون المراد بلا يجازى : لايجزم بها ، وهو قول الكوفيين ؛ وقوله : قياساً ، إشارة إلى أنَّ مَن قال بالمجازاة بها ، على هذا الوجه ، إنما قاله قياساً لا سماعاً ، وقد سبق ذكر ذلك ؛ وإطلاق كلامه ، يقتضى أنه لايجازَى بها ، ولو كانت معها ما ، نحو : كيفما تكن أكن ، وقد أجازه بعضهم ، كما سبق .

وثبت فى نسخة عليها خطه ، بعد قوله : خلافا للكوفيين ، قوله :

(ومن وافقهم ؛ وأَنَّى مرادفة لها أو لأين أو متى) – فأما من وافقهم فهو قطرب ، كما سبق ؛ وأما محامل أَنَّى ، فقد سبق ذكرها ، وأنها تكون فى الاستفهام بمعنى كيف وأين ومتى .

(**فصل** [١]) : (تكون قد اسماً لكفَى ، فتستعمل استعمال أسماء الأفعال) – وقد ذكر فى أسماء الأفعال ، أن قد اسم لاكتفى فى أحد الوجهين ؛ ويعنى بالوجهين ، اللذين ذكرهما هنا ، على تقدير اسميتها ؛ وأحدهما كونها اسم فعل ، فتعامل معاملة أسماء الأفعال ، من تحمُّل الضمير ، ولزوم نون الوقاية مع ياء المتكلم ، نحو : قَدْنى [٢] ؛ وحكى الكوفيون : قد عبدَ الله درهم ، بنصب عبد الله ، وعلى هذا يكون معناها : كفى أو يكفى ، وقيل : المعنى : ليكف عبدَ الله ؛ وهذا لايكون تفسيراً لما ناب الاسم عنه .

(وترادف حَسْباً ، فتوافقها فى الإضافة) – وهذا هو الوجه الثانى ؛ فتقول : قد عبدِ الله درهم ، بجرِّ عبد الله بالإضافة [٣] ، كما تقول : حَسْبُ عبد الله درهم ، إلاَّ أن قد اسم مبنى على السكون ، لكونه على حرفين لا ثالثَ لهما مقدَّرٌ ، فأشبه الحرفَ ، وحسبُ معربٌ ،

---

(١) سقط لفظ « فصل » من (ز) .

(٢) جاء فى رجز لأبى نخيلة ، أو حميد الأرقط ، أو أبى بجدلة ، أو حميد بن مالك ــ سيبويه ١ / ٣٨٧ (٢ / ٣٧١) :

* قدنى من نصر الخبيبين قدى *

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وكلاهما مبتدأ ، خبره درهم ؛ والبناء قول البصريين ، وقال الكوفيون :
إذا رادفَ قد حسْبَ أعرب ، ورفع على الابتداء ؛ وحكوا أن العرب
تقول : قَدُ عبدِ الله درهم ، برفع قد ، يجعلونها بمنزلة حَسْب .

(إلى غير ياء المتكلم) – فأما ياء المتكلم فلا تكون قد معها
موافقة لحسب فى الإضافة ، بل تضاف حسْبُ إليها بلا نون ، نحو :
حسبى درهمٌ ، ولا تضاف قد إليها إلَّا بالنون ، فلا يقال : قَدِى
درهمٌ ، بل قَدْنى [1] ؛ وقد سبق له فى أول الكتاب أن الثبوت مع قد
بمعنى حَسْب ، أعرف من الحذف ، فَقَدْنى أعرف من قَدِى ، على
هذا التقدير ، ومن الحذف :

(١٣٦)مكرر * قَدْنى من نصر الخُبَيْبَين قَدِى [2] *

والذى يظهر أن يقال : إنَّ قدنى بالنون اسم فعل ، وقدى بلا
نون بمعنى حَسْب ؛ وقدى فى البيت ، يحتمل كونها اسم فعل ،
حذف منها النون شذوذاً كما فى :

(١٣٧) * إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِى [3] *

---

(١) سبقت الإشارة إلى الشاهد الذى جاء به سيبويه ، ويأتى به الشارح بعد هذا الكلام ، وفيه شاهد على الحذف ، وشاهد على الثبوث .

(٢) بل فيه شاهد للحذف ، وشاهد للثبوت ، كما سبق .

(٣) رجز لرؤبة – ملحقات ديوانه ١٧٥ – وصدره : * عددتُ قومى ، كعديد الطَّيْس * ويروى : عهدت قومى ، وعهدى بقومى ، وعهدى بقومٍ ، بالتنكير ؛ واختلف فى تفسير الطيس – خزانة – ٢ / ٤٢٥ (٥ / ٣٢٤ ، ٣٢٥) – فقال بعضهم : هو كل ما على وجه الأرض من خلق الأنام ، وقال بعضهم : بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام ، وقيل : الطيس : الكثير من الرمل والماء وغيرهما ؛ قال ابن يعيش ٣ / ١٠٨ : فأما قول الشاعر :=

وكونها بمعنى حَسْب ، ولم تصحب النون كحسْب ، وهى تأكيد بالموافق بالمعنى [١] .

(وتكون حرفاً ، فتدخل على فعل ماضٍ متوقَّع ، لا يشبه الحرف) – نحو : قد قامت الصلاة ، فقامت الصلاة فعل متوقع ، أى منتظر ؛ وخرج بلا يشبه الحرف [٢] ، الفعل الذى لايتصرف نحو : نعم وعسى وأفعل فى التعجب ، فلا تصحبها قد .

(لتقريبه من الحال) – فقد إذا دخلت على الماضى تقربه من الحال ، أى من زمن الحال ، فيقال إذا كان الماضى المثبت قريبا من زمن الحال ، أى غير بعيد منه : والله لقد قام زيد ؛ والمغاربة يقولون : إن قد مع الماضى حرف تحقيق ، ومع المضارع للتوقع ، والمعنىّ بالتوقع ، على هذا ، أنه متوقع ، أى أنه منتظر حصوله فيما يأتى ، وبالمتوقع ، على ماذكره المصنف ، أنه كان قبل وقوعه فيما مضى ، منتظراً .

= عددت قومى ... الخ البيت ، فوصله بغير نون ، تشبيها لها بالحرف ، لقلة تمكنها ، وعدم تصرفها ؛ وقال فى الخزانة : وأنشده شراح الألفية ، على أن حذف نون الوقاية منه ضرورة ؛ وفى المغنى صـ ١٧٠ ، ١٧١ جاء بالبيت : قدنى من نصر الخبيبين قدى ... الخ ، وقال : تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسْب ، على لغة البناء ، وأن تكون اسم فعل ؛ وأما الثانية ، فتحتمل الأول ، وهو واضح ، والثانى على أن النون حذفت للضرورة ، كما فى قوله : عددت قومى .. البيت ؛ ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله ، فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين ، وهو قول الشارح ، إلَّا أنه جعل حذف النون شذوذاً .

(١) فى (د) : فى المعنى .

(٢) سقطت من (د) .

(أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، لتقليل معناه) – نحو : قد يجود البخيل ، وقد يصدق الكذوب ، وهذا قد يبطل به قول من زعم أنها مع المضارع للتوقع ، إلَّا أن يدعى أن ذلك لايقال إلَّا عند توقع جود وصدق ، وقتًا ما ؛ ويجوز أن يقال : إنَّ قد لم تُفد التقليل ، بل إنما أفادته قرينة الاسم والحال .

(وعليهما للتحقيق) – فتصحب الماضى والمضارع ، لتحقيق الوقوع .

(ولاتُفصل من أحدهما) – فلا يقال : قد زيداً ضربتُ ، ولا قد زيداً أضربُ : كما لا يفصل بين آلْ وما دخلت عليه ، ولذلك جعل سيبويه : قد زيداً رأيت ، من المستقيم القبيح ، أى المستقيم معنى ، الممنوع تركيباً ، لأنك وضعت اللفظ فى غير موضعه .

(١٣٨) (بغير قسم) – نحو : أخالدُ [١] قد والله أَوْطَأْتَ [٢] ... البيت ؛ وإنما امتازت قد عن آلْ بذلك ، لأنها تُفرد من الفعل ، ويُوقَفُ عليها فصيحاً ، بخلاف آلْ .

(وقد يغنى عنه دليل فيوقف عليها) – كقول النابغة [٣] :

---

(١) فى (ز) : أخالدا .

(٢) فى (ز) : أُوطِئت ؛ وتمام البيت :

أخالدُ قد والله أُوطأتَ عشوةً   وما قائلُ المعروف فينا يُعنَّفُ

والبيت من الطويل ، قاله أخو يزيد بن عبد الله البجلى ؛ جاء برواية : أوطئت ، فى معجم شواهد العربية ، وفى الدرر ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٨٩ برواية : وُطِّئت ؛ والشاهد فيه جواز الفصل بين قد والفعل بالقسم فى قوله : قد والله أوطأت

(٣) الذبيانى – ديوانه ٢٧ – وتمامه :   =

(٥٩)مكرر أَفِدَ الترحُّل [١] ... البيت ، أى وكأن قد زالت .

(ويسوِّغُ اقترانها بالمضارع ، تأوّلُه بالماضى [٢] كثيراً) — نحو : « قد نرى تقلُّب وجهك فى السماء » [٣] ، « قد نعلم إنه ليحزنك » [٤] ، « قد يعلم ماأنتم عليه » [٥] ؛ أى قد رأينا ، وقد علمنا ، وقد علم ؛ وضرب المصنف على هذا فى نسخة .

(وترادفها هل) — نحو : « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر » [٦] قال المفسرون : المعنى : قد أتى ؛ وقال ابن هشام الخضراوى : ذكر جماعة من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد ، مجردة من الاستفهام ، وبها فسروا : « هل أتى على الإنسان » ؛ وممن ذكره الكسائى والفراء والمبرد .

= أفد الترحل ، غير أنَّ ركابَنا لمَّا تَزُلْ برحالنا ، وكأن قدِ

ويروى : أزف الترحل .

(١) البيت من الكامل ؛ والشاهد فيه ، كما قال فى المغنى صـ ١٧١ : وقد يُحذف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابغة : أفد الترحل ... البيت ؛ وأفد وأزف بمعنى : دنا وقرب ، والترحل : الرحيل والرِّكاب الإبل التى يُسار عليها ؛ ولما تَزُل من زال يزول التامة بمعنى ذهب وانفصل ، والرحال جمع رحل ، وهو مسكن الرجل ومنزله ، وكل ما يعد للرحيل .

(٢) فى (د ، ز) : بالمضىّ ، وقد ضرب المصنف على هذه العبارة كلها فى نسخة .

(٣) البقرة / ١٤٤

(٤) الأنعام / ٣٣

(٥) النـور / ٦٤

(٦) الإنسان / ١

(وتساوى همزة الاستفهام ، فيما لم يصحب نافياً ، ولم يُطلَب به تعيين) – فتدخل على الجملة الفعلية نحو : هل قام زيدٌ ؟ والاسمية نحو : هل زيدٌ قائم ؟ فإن وجد النفى ، دخلت الهمزة دون هل نحو : « ألم نشرح لك صدرك ؟ » [١] ؛ فإن كان النفى بإنْ ، نحو : إنْ زيدٌ قائم ، فلا يحفظ من لسانهم : أَإِنْ زيدٌ قائم ؟ ولا : هل إنْ زيدٌ قائم ؛ ويقال فى : زيدٌ غيرُ قائم : أزيدٌ غير قائم ؟ وهل زيدٌ غير قائم ؟

ونبّه بقوله : « ولم يُطلَب ... » على موضع استعمال الهمزة ، وهو طلب التعيين ، نحو : أزيدٌ قام ، أم خالد ؟ وأعمراً ضربت أم جعفرا ؟ وأقمتَ أم قعدتَ ؟ وتختصُّ الهمزة أيضا بتضمين التوبيخ ، نحو :

(١٣٩) * أطَراباً ؟ وأنت قِنّسرِىٌّ [٢] *

ولايجوز : هل تطرب ؟ وأنت شيخ ؟ على التوبيخ ؛ وكذا تضمن الإنكار والتعجب ؛ وتختص هل بأن يراد بالاستفهام [٣] بها

---

(١) الشرح / ١

(٢) رجز للعجاج – ديوانه ٦٦ – وعجزه : * والدهرُ بالإنسانِ دَوَّارِىُّ * جاء به فى المغنى صـ ١٧ ، ١٨ فى خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى إلى الإنكار التوبيخىّ ، قال بعد البيت : أى أتطرب وأنت شيخ كبير ؟ وجاء به الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ٢٠٣ فى زيادة الياء المشددة زيادة عارضة ، قال الصبان : قوله : أطرباً ؟ أى أتطرب طرباً ، والهمزة للتوبيخ ، وقوله : قنّسرِىّ ، نسبة إلى قِنّسرين ، بفتح النون وكسرها ، كورة بالشام ، كما فى القاموس ، وقال فى المغنى : وأنت شيخ كبير ؟ قال الأشمونى : والدهر بالإنسان دوّارىّ ، أى دوّار ، والشاهد على تضمين الهمزة معنى التوبيخ .

(٣) سقطت من (ز) .

الجحد ، ويعينه دخول إلاَّ ، نحو : هل زيدٌ إلَّا قائمٌ ؟ ، « وهل نُجازِى إلَّا الكفور ؟ » (١) ؛ ولايجوز : أيقوم إلَّا زيدٌ ؟ وأزيدٌ إلَّا قائم ؟ ويمتنع أيضا : ألم يكن زيدٌ إلَّا قائماً ؟ وأليس زيدٌ إلَّا قائماً ؟

ويجوز : هل يكون زيدٌ إلَّا قائماً ؟

قال ابن المصنف : ويُستفهم أيضا بمتى وأين وكيف ، مراداً بذلك الجحد ، تقول : متى قلت هذا ؛ أى ماقلت .

وحكى الكسائى : أين كنت لتنجوَ منِّى ؛ أى ماكنت .

وقال تعالى : « كيف يكون للمشركين عهدٌ » (٢) أى مايكون .

(ويكثر قيامُ مَنْ ، مقرونةً بالواو ، مقام النَّافى) – نحو : « ومَنْ يغفرُ الذنوبَ إلَّا الله » (٣) ؛ « ومن يَقْنَطُ من رحمةِ ربِّه إلَّا الضَّالُّون » ؛ (٤) أى مايغفر الذنوبَ إلَّا الله ، ومايقنَطُ من رحمة ربِّه إلَّا الضَّالُّون .

والمصنف إن كان ذكر الواو لأجل الكثرة ، فلا اعتراض عليه ، أو لقصد الاشتراط ، فيعترض بأنه لايمتنع أن يقال : مَن يغلبُ الرجالَ إلَّا زيدٌ ؛ (٥) أى مايغلبهم إلَّا هو ، لأن الواو لا مدخل لها فى إرادة (٦) هذا المعنى .

---

(١) سبأ / ١٧

(٢) التوبة / ٧ : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله » ؛

(٣) آل عمران / ١٣٥

(٤) الحجر / ٥٦ : « قال : ومن يقنط من رحمة ربه إلَّا الضَّالُّون » .

(٥) فى (ز) : إلَّا زيداً .

(٦) سقطت من (د) .

(فيجاء غالباً بإلَّا ، قصداً للإيجاب) – أى أن هذا الاستعمال يغلب مع قصد الإيجاب بحَصْرٍ ، فيجاء بإلَّا لذلك ، فلو لم يقصد ذلك لم يُؤتَ بما يدل على الإيجاب ، نحو : ومن يجترىء على الملوك ؟ أى مايجترىء عليهم أحد ؛ ولا يتعين إلَّا عند قصد الإيجاب ، فلو قيل : ومن يضرب زيداً غير عمرو ؟ لجاز ، ويرتفع غير بدلاً من المستكن فى يضرب ، ويجوز نصبُه استثناءً ، ورفعُه صفةً ، والأول أفصح .

(وقد يقصد بأىّ نفىٌ ، فيعطف على مافى حيِّزِها بِوَلَا) – كقوله :

(١٤٠) فاذهب ، فأىُّ فتىً فى الناس أحرزَه من حتفِه ظُلَمٌ دُعجٌ ولا جَبلُ[1]

أى ما فتًى فى الناس أحرزَه ظُلَمٌ ولا جبَلُ .

وأجاز المصنف فى باب الاستثناء ، من شرح هذا الكتاب ، قياساً على هذا : أىُّ الناس يُبطرهُ الغِنَى ، إلَّا الجاهلون ؟ على جعل الجاهلين بدلا من ضمير يبطر .

---

(١) من البسيط ، للمتنخل الهذلىّ – هذليين ٢ / ٣٥ – وجاء به فى المغنى فى الواو المفردة صـ ٣٥٥ قال : والثالث – من أحكام الواو المفردة – اقترانها بلا ، إن سبقت بنفى ، ولم تقصد المعية ... وإذا فقد أحد الشرطين ، امتنع دخولها ... وإنما جاز قوله :

فاذهب ، فأى فتى ... البيت ، لأن المعنى : لافتى أحرزه ... برواية : ولا جبلُ ؛ والتحقيق من النسخ ، وابن الشجرى ١ / ٧٧ ، ٢ / ٣٢ ، وديوان الهذليين ٢ / ٣٥ قال : يقول : لاتحرزه من حتفه الظلم ولا الجبل ، والظلم جمع ظلمة ، والدعج الشديدة السواد ، وبعده :

ولا السِّماكان إن يَستَعْل بينهما يَطِرْ بخطَّةِ يومٍ شرُّه أُصِلُ

(ولأصالة الهمزة ، استأثرت [١] بتمام التصدير) – ووجه أصالتها [٢] ، أنها لم تخرج عن الاستفهام إلى معنى قد أو النفى ، كما فعل فى هل ؛ ولذلك اختصت بتمام التصدير ، فكانت فيه على التمام دون هل ، فإنها شاركت الهمزة فى أصل التصدير ، ولم تنته إلى تمامه كالهمزة .

(فدخلت على الواو) – نحو : « أولا يرون أنهم يُفتنون » [٣] ، « أو كلما عاهدوا » [٤] .

(والفاء) – « أفلم يسيروا » [٥] ، « أفلا يشكرون » [٦] ؟

(وثُمَّ) – « أَثُمَّ إذا ماوقع [٧] » ؛ والذى ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين ، أن هذه الحروف مؤَخَّرةَ من تقديم ، للمحافظة على ماتستحقُّه الهمزة من تمام التصدير ؛ والحروف عاطفة لجملة الاستفهام على ماقبلها ، وحرف العطف ، وإن كان يتصدر ، فيتقدم على الجملة ، نحو : قام زيدٌ ، وقد خرج عمرو ، ولايجوز : قد وخرج ، فالهمزة أولى منه بذلك ، لأنه قد لايتقدم على الجملة ، وذلك

---

(١) فى بعض نسخ التسهيل : اختصت .

(٢) فى (ز) : اتصالها .

(٣) التوبة / ١٢٦

(٤) البقرة / ١٠٠ : « أو كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم » ؟

(٥) يوسف / ١٠٩ ، الحج / ٤٦ ، غافر / ٨٢ ، محمد / ١٠

(٦) يس / ٣٥ ، ٧٣ .

(٧) يونس / ٥١ : « أثم إذا ما وقع آمنتم به ، آلآن وقد كنتم به تستعجلون » ؟

حين يدخل على المفرد نحو : قام زيدٌ وعمروٌ ، وهكذا قيل فى تقرير هذه الدعوى ، ونقض بتقدم العاطفة على مايستحق التصدير غير الهمزة ، من أدوات التحضيض ، ولام الابتداء ، وأدوات الشرط ؛ وذهب الزمخشرى مرة إلى أن العطف فى هذا على جملة مقدَّرة بين الهمزة والعاطف ، ويقدِّر فى كل مكان مايليق به نحو : أَمكَثُوا (١) ، فلم يسيروا (٢) ؟ واعترض بأن فيه دعوى حذف جملة ، لم ينطق بها قط ، ولا دليل يعين المحذوف ؛ وذهب مرة إلى موافقة الجماعة .

(ولم يدخلن عليها) — يعنى الواو والفاء وثم ؛ فيقال : قد قام زيد ، أفقام عمرو ؟ ولايقال : فأقام عمرو (٣) ، كما يقال : فهل قام عمرو (٤) ؟

(ولم تُعَدْ بعد أم) — فلا يقال : أزيدٌ عندك أم أعمرو ؟ ولا : أقمتَ أم أقعدتَ ؟ كما يقال توكيداً : أعلى عمرو غضبت أم على زيد ؟ بحذف (٥) الهمزة ؛ وذلك لأن الهمزة لم تقع بعد العاطف تأسيساً ، فكيف تقع بعده توكيداً ؟

(بخلاف هل وسائر أخواتها) — فإنها تعاد ، فتقول : هل قام زيدٌ ؟ أم هل قدم بكر ؟ ومَن يضربُ عمراً ؟ أم مَنْ يضرب خالداً ؟

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) أى فى قوله تعالى : « أفلم يسيروا » يقدِّر : أمكثوا ...
(٣) أى بدخول الفاء على الهمزة .
(٤) أى بدخولها على هل .
(٥) فى (ز ، غ) : بخلاف .

وأيهم شتم بكراً ؟ أم أيهم ضربه ؟ وتقع أيضا بعد الواو والفاء وثم ؛ وقد سبق تمثيل هل ، وتقول : قد [١] فعلت كذا ، فمن يقدر على ذلك ؟

(ويجوز أن لا تعاد هل ، لشبهها بالهمزة فى الحرفية ، وأن تعاد لشبهها بأخواتها الاسمية [٢] فى عدم الأصالة) – فعوملت بمقتضى الشبهين ، فلم تُعَدْ للأول ، وأعيدت للثانى ؛ وقدا جتمعا فى قوله تعالى : « قل هل يستوى الأعمى والبصير ... » [٣] الآية ، وقال علقمة :

١٤٠) هل ماعلمتَ وماستُودِعْتَ مكتوم   أم حبلُها إذ نأَتْكَ اليومَ مصرومُ [٤]

٨٠) مكرر أم هل كبيرٌ بكَى ، لم يَقضِ عَبْرَتَه   إثرَ الأحبةِ يومَ البَيْنِ مَشكومُ

فلم يُعِدْ أولا ، وأعاد ثانياً ، عكس الآية ، وكلاهما جائز .

---

(١) فى (غ) : هل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) ومن بعض نسخ التسهيل ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) الرعد / ١٦ : « قل : هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور » ؟

(٤) من البسيط ، لعلقمة الفحل – ديوانه ١٢٩ – قال فى حاشية سيبويه – ١ / ٤٨٧ (٣ / ١٧٨) : أى هل تبوح بما استودعتك من سرِّها يأسًا منها ، أو تصرم حبلها ؟ أى تقطعه ، لنأيها وبعدها عنك وانقطاعها ؛ واستأنف السؤال فقال : أم هل تجازيك ببكائك على إثرها وأنت شيخ ؟ وأراد بالكبير نفسه ؛ والعبرة : الدمعة ، ولم يقضها ، أى هو دائم البكاء ، والمشكوم : المجازىَ ، من الشُّكْم : العطية عن مجازاة ، فإن كانت العطية ابتداءً فهى الشكر ، بضم الشين فيهما ؛ والشاهد فيه ، دخول أم منقطعة فى هذا البيت وسابقه ؛ والحبل استعارة للوصل والمحبة ، ونأَتْك أصله : نأت عنك ، فحذف عن ، ووصل الضمير بالفعل ، ومصروم أى مقطوع ؛ قال فى حاشية المقتضب ٣ / ٢٩٠ ، ٢٩١ : والمعنى : هل تكتم الحبيبة ، وتحفظ ما علمت من ودّها لك ، وما استُودِعتَه منها ؟ أم انصرم حبلها منك ، لبعدها عنك ؟

(وقد تدخل عليها [(١)] الهمزة ، فتتعينُ مرادَفةُ قد) – وفى نسخة : فتترجح ، كقوله :

(١٤١) سائل فوارسَ يَرْبوعٍ بشَدَّتنا أهَلْ رأونا بوادى القُفِّ ذى الأكم ؟ [(٢)]

ويحتمل كون هل للاستفهام كالهمزة ، وجمع بينهما توكيداً ، كما جاء :

(١٤٢) * ولا للما بهم [(٣)] ..... *

(١٤٣) و : * .... عن بما به [(٤)] .... *

---

(١) فى (ز) : عليهما .

(٢) من البسيط ، لزيد الخير ، وجاء فى (د) برواية : بحملتنا ، وفى (ز ، غ) : بحملتها ، والتحقيق من المقتضب ١ / ٤٤ ، ٣ / ٢٩١ ، وابن الشجرى ١ / ١٠٨ ، ٢ / ٣٣٤ ، وابن يعيش ٨ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والمغنى صـ ٣٥٢ ، وجاءت الرواية فى ابن الشجرى : بسفح القُفّ ، وفى ابن يعيش والمغنى : بسفح القاع ؛ قالوا : والشَّدَّةُ : الحملة ؛ والقُفُّ : جبل ليس بعالٍ فى السماء ؛ قال ابن الشجرىّ : هو ما ارتفع من الأرض فى صلابة .

(٣) من الوافر ، لمسلم بن معبد الوالبى ، وتمامه :

فلا والله لايُلْفَـــى لما بى ولا لِلِمـاَ بهِـمْ أبـداً دواء

قال فى المغنى صـ ٣٥٣ : ويمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، على سبيل التوكيد ، شذوذاً .

(٤) تمامه :

فأصبحْنَ لا يسألْنَه عن بما به أصعَّد فى عُلو الهوَى أم تصوَّبا

فى معجم شواهد العربية : من الطويل ، للأسود بن يعفر ، وفى التصريح ٢ / ١٣٠ ، وش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ٨٣ : الأسود بن جعفر ، قال : أى فأصبحت النسوة غير سائلات ...

والشاهد فى : عن بما به ، حيث أدخل الباء بعد عن تأكيداً ، لما كانا=

ولعل المصنف لهذا قال : فيترجَّح [١] ، وإنما قال : يترجَّح ، لأن التأسيس خير من التأكيد ، وقد ثبت كون هل بمعنى قد ، فالحمل عليه أولى من الحمل على ماندر ؛ وقد تقرر التضمين بأن الحمل على ماعرف وحمل عليه القرآن ممكن ، فلا يجوز العدول إلى غيره ، مالم يثبت فى هذا الباب بوجه .

(وربما أبدلت هاؤها همزة) – فيقال : أَلْ قام زيدٌ ؟ أى هل قام ؟ حكى ذلك قطرب عن أبى عبيدة .

(**فصـــل**) : (حروف التحضيض هلَّا وألاَ ولولا ولوما) – يقال : حضَّ على الشيء إذا طلبه وحث على فعله ؛ والتحضيض مبالغة ، ضعّف الفعل للتكثير ؛ وهذه الحروف تحتمل التركيب ، ويكون أصل ألا هلا ، وأبدلت الهاء همزة .

(ولا يليهِنَّ غالباً إلَّا فعلٌ ظاهر) – نحو : « فلولا نفَرَ » [٢] ، « لولا أخَّرتنى » [٣] ؛ واستظهر بالغالب على :

١٢٤)[مكرر] * فهلَّا نفسُ ليلى شفيعُها [٤] ؟ *

= يستعملان فى معنى واحد ، فيقال : سألت به ، وسألت عنه ؛ وصعِّد أى ارتقى ؛ وتصوَّبا أى نزل ، والألف للإطلاق .

(١) أى فى إحدى نسخ التسهيل ، كما أشار إليه الشارح .

(٢) التوبة / ١٢٢ .

(٣) المنافقون / ١٠

(٤) سبق تخريجه فى الشاهد رقم / ١٢٤

إذ ظاهره وقوع المبتدأ والخبر بعد هلّا ؛ وذكر الأَبَّدِىّ أنَّ من النحويين من أجاز ذلك ؛ مُستدِلًّا بهذا ، وهو متأوَّل ، إمَّا على إضمار كان الشأنية ، أو على إضمار فعل يفسره شفيعها ، أى هلَّا شفعت نفسُ ليلى ؟ وشفيعُها خبر مبتدأ محذوف ، أى هى شفيعُها ، أى نفسُها ؛ ويدخل فى كلامه ماوليهُنَّ من الفعل الظاهر نيَّةً نحو : هلَّا زيداً ضربتَ ؟ قال تعالى : « فلولا إذ جاءهم بأسُنا تضرَّعوا» (١) ، فتضرَّعوا عامل فى إذْ ، فهو مقدَّمٌ نيَّةً .

(أو معمول فعل مضمر ، مدلول عليه) – بما بعده نحو : (٢ هلَّا زيداً أكرمتَه ؟ أى هلاَّ أكرمتَ زيداً أكرمتَه ؟ أو بما قبله نحو :

(١٤٤) تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مجدِكم
بنى ضَوْطَرَى ـ ٢) ، لولا الكمىَّ المقنَّعا (٣)

أى لولا تعدون الكمىَّ ، أو لولا تعقرون الكمى ؛ أو بقرينة حالية ، كأن تقول لمن جرَّد سيفاً : هلَّا زيداً ؟ أى هلَّا تقتل زيداً ؟

---

(١) الأنعام / ٤٣ .

من (٢ – إلى ٢) سقط من (ز) .

(٣) من الطويل ، لجرير – ديوانه ٣٣٨ – قال فى معجم شواهد العربية : أو الأشهب بن رميلة ؛ قال فى حاشية ابن يعيش ٨ / ١٤٥ : هذا البيت لجرير ، وقد أخطأ ابن الشجرىّ ، حيث نسبه فى أماليه ١٠ / ٢٧٩ – إلى الأشهب بن رميلة ؛ فإنه لا خلاف بين الرواة فى أن القصيدة التى منها هذا البيت لجرير يهجو الفرزدق ؛ قال فى ش . ش . العينى ٤ / ٥١ : ورماهم بالحمق ، لأن الضوطرى : المرأة الحمقاء ، والشاهد فى قوله : لولا الكمىَّ ، حيث نصب بالفعل المقدَّر بعد لولا ، أى لولا تلقون الكمىَّ ، أو تبادرون ، أو نحو ذلك .

وثبت فى نسخة البهاء الرَّقىِّ [(١)] ، ونسخة عليها خطه [(٢)] ، بعد هذا :

(بلفظ أو معنى) – ومثال المعنى : هلَّا زيداً مررتَ به ؟ أى هلَّا جاوزْتَ زيداً مررتَ به ؟

(وقلَّما [(٣)] يخلو مصحوبُها من توبيخ) – نحو : « لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء » [(٤)] ، « ولولا إذ سمعتموه قلتم » [(٥)] ؛ وبعضهم يقول : تدخل على المضارع إذا كانت تحضيضاً ، نحو : « لوما تأتينا بالملائكة » [(٦)] ؛ وعلى الماضى إذا كانت توبيخاً .

(وإذا خلا منه) – نحو : « لولا أخَّرتنى إلى أجل قريب » [(٧)] ، ومثَّل أيضا بقوله : « فلولا نَفَر من كل فرقة منهم طائفة » [(٨)] .

(فقد يغنى عنهنَّ لو) – نحو : لو تأتينى ، فتحدِّثَنى ؟

(وألَا) – وهى مخففة نحو : ألَا تَنزلُ ، فتصيبَ خيراً ؟

---

(١) بهاء الدين بن الرَّقّى المتوفى / ٦٨٠ هـ ، من تلاميذ ابن مالك .

(٢) أى خط المصنف .

(٣) فى (د) : وقلَّ ما يخلو .

(٤) النور / ١٣

(٥) النور / ١٦

(٦) الحجر / ٧

(٧) المنافقون / ١٠

(٨) التوبة / ١٢٢

(وتدلُّ أيضاً لولا ولوما على امتناع لوجوب) – والمغاربة يقولون بالدال [١] ، والمعنى قريب ، والمقصود أنها تدل على امتناع شىء لتحقيق غيره ، فهو واجب ، أى ثابت أو واقع ، وهو موجود .

(فيختصَّان بالأسماء) – أى بالجملة الاسمية ، نحو : لولا زيدٌ ، أو لوما زيدٌ ، لأتيتك ؛ وقد عرف ذلك فى باب المبتدأ ، وسبق فيه ذكر الخلاف فى الاسم المرفوع ، أهو مبتدأ ؟ أو مرفوع بفعل ، أو بلولا ، وعلى هذا قولان .

(ويقتضيان جواباً كجواب لو) – وقد سبق ذكر جواب لو قريباً ؛ فالمجزوم بلم :

(١٤٥) * ولولاك ، لم يَعرِضْ لأحسابنا حسَنْ [٢] *

والماضى المنفىّ بما : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ،

---

(١) أى لوجود .

(٢) من الطويل ، ونسب إلى عمرو بن العاص ، يخاطب معاوية ، بشأن الحسن ابن على بن أبى طالب ، رضى الله عنهم ؛ وصدره :

* أتُطمعُ فينا مَنْ أراق دماءنا * ؟

والشاهد هنا مجىء جواب لولا مجزوماً بلم : ولولاك لم يعرض ... قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٢ / ٢٠٦ : وذهب سيبويه إلى أن لولا حرف جرّ إذا وليها ضمير متصل نحو : لولاى ولولاك ولولاه ، فالضمائر مجرورة بها عند سيبويه ؛ وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع بالابتداء ، ووضع ضمير الجرّ موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ؛ وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله : أتطمع فينا ... البيت ؛ قال العينى فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان : والشاهد فى لولاك ، فإنه حجة على المبرد ، حيث أنكر مجىء نحوه فى الفصيح .

مازكى منكم من أحد » [١] ، قيل : وفى هذه الآية ردٌّ على ابن عصفور ، فى زعمه أن الأحسن دخول اللام ، ويجوز حذفها ؛ والماضى المثبت : « ولولا فضل الله عليك ورحمته ، لهمَّتْ طائفة » [٢] ، ولم يجئ فى القرآن بغير اللام ؛ وقال ابن عصفور مرة : إن حذفها من هذا ضرورة ، ومرة : إنه جائز فى قليل من الكلام ، قال :

(١٤٦) * لولا الحياءُ ، وباقى الدِّين ، عِبْتُكما [٣] *

وهذا إذا لم يتقدم القسم ، فإن تقدم فلابد من اللام ، نحو :

(١١٥) مكرر فوالله ، لولا الله ، تُخشَى عواقبُهْ لزُحزح من هذا السرير جوانبُهْ [٤]

وجاء الجواب مع لولا مقروناً بقد ، قال :

(١٤٧) لولا الأمير ، ولولا حقُّ طاعته لقد شربت دماً أحلى من العسل [٥]

ولا يبعد جواز ذلك فى لو ، قياساً على هذا ، نحو : لو جئتنى لقد أكرمتك . ويحذف جواب لولا للدلالة ، كما يحذف جواب لو ،

---

(١) النور / ٢١

(٢) النساء / ١١٣

(٣) من البسيط ، لابن مقبل – ديوانه / ٨٦ – وعجزه :

* ببعض ما فيكما ، إذ عبتما عَورى *

قال فى الدرر ٢ / ٨٣ : استشهد به على أن حذف اللام من جواب لولا ضرورة أو قليل .

(٤) تقدم تخريجه برقم / ١١٤ ؛ والشاهد هنا وجوب اللام فى جواب لولا ، إذا تقدم قسم .

(٥) والشاهد فى هذا البيت مجيء جواب لولا مقرونا بقد ، فى قوله : لقد شربت دما ...

قال تعالى : « ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ، وأن الله تواب حكيم » (١) ، أى لواخَذكم (٢) ونحوه .

(وقد يلى الفعلُ لولا ، غيرَ مفهمةٍ تحضيضاً ، فتؤول بلو لم ، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة أنْ مقدَّرة (٣)) - يشير بهذا إلى تأويل مااستشهد به الكسائى ، على ماذهب إليه ، من أن المرفوع بعد لولا الامتناعية ، مرفوع بفعل مضمر ، لظهوره فى قوله :

(١٤٨) ألا زعـمت أسماءُ أنْ لاأحبُّهـا فقلت : بلى ، لولا ينازعنى شغلى (٤)

وقوله :

(١٤٩) لا دَرَّ دَرُّكِ ، إنى قد رَميتُهُم لولا حُدِدْتُ ، ولا عُذْرَى لمحدودِ (٥)

---

(١) النور / ١٠

(٢) هكذا جاء هذا اللفظ فى النسخ الثلاث ، وأظنه من المواخذة ، بتخفيف همزة : مؤاخذة ، قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ٥٠ : قوله : نحو : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، وأن الله ثواب حكيم » أى لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة .

(٣) سقطت من بعض النسخ .

(٤) من الطويل ، لأبى ذؤيب الهذلى - هذليين ١ / ٣٤ - والشاهد هنا ظهور الفعل المرفوع بعد لولا ؛ قال فى المغنى صـ ٢٧٦ : لولا فى هذا البيت كلمتان بمنزلة قولك : لولم ، والجواب محذوف ، أى لولم ينازعنى شغلى لزرتُك ؛ وقيل : بل هى الامتناعية ، والفعل بعدها على إضمار أنْ ...

(٥) من البسيط ، نسبه السيرافى للجموح الظفرى ، وكذا ابن الشجرى ، ونسبه أبو تمام لراشد بن عبد الله السلمىّ ، قال فى حاشية ابن يعيش ٨ / ١٤٦ : حُددتُ - بالبناء للمفعول - حُرمتُ ومُنعتُ ؛ والعُذْرَى - بضم العين والقصر - اسم بمعنى المعذرة ؛=

والتأويل هو أن لو حرف امتناع لامتناع ، ولا نافية بمعنى لم ، أى لو لم ينازعنى ، ولو لم أُحَدّ ؛ ولا قد نفى بها الماضى ، نحو : « فلا صدَّق ولا صلَّى » [(١)] ، أى لم يتصدق ولم يُصَلِّ ؛ أو لولا حرف امتناع لوجود ، ومابعدها مبتدأ ، بإضمار أنْ ، أى لولا أنْ ينازعنى ، ولولا أنْ حُدِدْتُ ؛ ولما حذفت ، بطل عملها فى ينازعنى ، فارتفع ، كما بطل فى : تسمع بالمَعيدىّ ، خيرٌ من أن تراه . وخرج من كلام المصنف ، أن لولا لها معنيان : التحضيض وامتناع الشيء لوجوب [(٢)] غيره ؛ وزعم على بن عيسى [(٣)] والنحاس ، أن لولا تأتى بمعنى ما النافية ، وحملا عليه : « فلولا كانت قرية آمنت » [(٤)] ، أى ماكانت .

(**فصـــل**) : (ها ويا حرفا تنبيه) – ولا خلاف فى هاَ ، وأما ياَ فقيل : إنما تكون للنداء ، وفى قوله :

١٥٠) ياليت زوجَكِ قد غدا متقلداً سيفاً ورمحا [(٥)]

= والاستشهاد فى البيت كسابقه ، قال فى حاشية ابن يعيش : على أنه ربما دخلت لولا على الجملة الفعلية ؛ وقال ابن السيرافى : لولا لايقع بعدها إلَّا الأسماء .. وتقع بعدها أنَّ المفتوحة المشدَّدة ... فلما اضطر الشاعر ، حذف أنّ واسمها ، وأبقى خبرها ، والأصل : لولا أنى حُددتُ ، وهذا قبيح ... قال : ويجوز أن يكون شبه لولا بلو ، فأولاها الفعل . انتهى .

(١) القيامة / ٣١

(٢) فى (د) : لوجود .

(٣) أبو الحسن الرمانى المتوفى / ٣٨٤ هـ .

(٤) يونس / ٩٨

(٥) من م . الكامل ، لعبد الله بن الزبعرى ؛ وجاء به فى المقتضب ٢ / ٥١ ، وابن الشجرى ٢ / ٣٢١ ، والإنصاف صـ ٦١٢ ، وابن يعيش ٢ / ٥٠ لمناسبة حمل الثانى على معنى الأول ؛ والشاهد هنا مجيء يا للنداء ، مع حذف المنادى .

المنادى محذوف ، أى يا امرأة ؛ وكذلك ماكان نحوه ؛ مما لايصلح للنداء ؛ وقيل : هى فى ذلك للتنبيه ، لاستعمالها حيث لامنادى ، نحو : « ياليتنى متُّ قبل هذا » (١) ، ولكثرة الحذف لو قدر منادى ، فقد حذف الفعل .

(وأكثرا استعمال ها ، مع ضمير رفع منفصل) – يُشترط كونُه مبتدأ ، نحو : « ها أنتم أولاء تحبونهم » (٢) ؛ فلو كان غير مبتدأ ، لم يَجُز ، نحو : ماقام إلَّا هأنا ، وماضُرب إلَّا هأنا ؛ والمعروف أن يخبر عنه باسم الإشارة كالآية ، وشذَّ الإخبار بغيره ، أنشد ثعلب ، قال : أنشد الفراء :

(١٥١) * أبا حكمٍ ، ها أنت نجمٌ ، فجالِدِ (٣) *

(أو اسم إشارة) – نحو : هذا زيدٌ ؛ وقد سبق بباب اسم الإشارة شيءٌ من أحكام هاء التنبيه ؛ قيل : وتلزم هاء التنبيه مع اسم الإشارة ، إذا وقع صفة لأىّ ، نحو : يأيهذا الرجل . واستظهر بقوله : وأكثر ... على قلة استعمالها مع غيرهما ، نحو قول النابغة :

(١٥٢) ها إنَّ ذى عِذْرَةٌ إنْ لاتكن نفعت فإن صاحبَها مشاركُ النكد (٤)

---

(١) مريم / ٢٣

(٢) آل عمران / ١١٩

(٣) أنشده ثعلب ، قال : أنشده الفراء ؛ ولم أعثر عليه فى مراجعى . والشاهد فى قوله : ها أنت نجمٌ ... حيث جاء استعمال ها التنبيه مع ضمير الرفع المنفصل : أنت ، مخبر عنه بغير اسم إشارة شذوذاً ، فخبره نجمٌ .

(٤) من البسيط ، للنابغة الذبيانىّ – ديوانه ٢٧ – وفى (د) برواية :=

(وأكثر مايلى يا نداءٌ) – أى منادى نحو : يازيدُ .

(أو أمر) – كقراءة الكسائى : « ألا يا اسجدوا » (١) ، وقوله :

(١٥٣) ألا يااسلمى ، ثم اسلمى ، ثُمَّتَ اسلمى
ثلاث تحياتٍ ، وإن لم تكلمى (٢)

(أو تَمنٍّ) – وإنما جاء بليت نحو : « ياليت بينى وبينكَ بُعْدَ المشْرقَيْن » (٣) ، لا بوَدَّ وألاَ ولَوْ .

(أو تقليل) – وجاء برُبَّ ، نحو :

= ها إنَّ ذى عذرةٌ إن لم تكن قبلت فإن صاحَبها قد تاه فى البلد

وفى ابن يعيش ٨ / ١١٣ برواية :

ها إنَّ تا عِذْرةٌ إن لم تكن نفعت فإن صاحبها قد تاه فى البلد

والشاهد هنا على قلة استعمال ها التنبيه مع غير ضمير الرفع المنفصل واسم الإشارة ، حيث دخلت على إنَّ ؛ قال فى الدرر ٢ / ٨٦ : والعِذرة بكسر العين : اسم للعُذر بضمها ؛ وقال ابن يعيش : والعُذر والمعذرة والعذرى واحد ، والعِذرةُ بالكسر كالجِلسة بمعنى الحالة .

(١) النمل / ٢٥ : « ألا يسجدوا لله الذى يخرج الخَبْءَ فى السموات والأرض » ؟ .

(٢) البيت من الطويل ، قال فى حاشية ابن يعيش ٣ / ٣٩ : ولم أعثر على قائله ؛ قال : أما قوله : يا اسلمى ، فإن يا حرف لمجرد التنبيه ، وربما جاز أن تكون حرفا للنداء ، ثم حذف المنادى ، فيكون تقدير الكلام : ياهذه اسلمى ... الخ ؛ والشاهد هنا على أن أكثر مايلى يا نداء كالمثال ، أو أمر كما فى قراءة الكسائى ، وفى البيت فى قوله : ألا يا اسلمى ...

(٣) الزخرف / ٣٨ .

(١٥٤) * يارُبَّ سارٍ باتَ ما توَسَّداَ [١] *

(وقد يُعْزَى التنبيه إلى ألاَ وأماَ ، وهما للاستفتاح مطلقاً) — يعنى أن الأكثر كونُهما للاستفتاح مطلقا [٢] ، سواء أقصد تنبيه أم لم يقصد [٣] .

(وكثر ألَا قبل النداء) — نحو :

(١٥٥) * ألا ياقيسُ والضحاكُ سيرًا [٤] *

(وأَمَا قبل القسم) — نحو :

(١٥٦) * أما واللهِ أنْ لو كنتُ حُراً [٥] *

(وتُبدل همزتُها هاء) — فيقال [٦] : هَماَ واللهِ لقد كان كذا ؛ وقالوا أيضا فى ألا : هَلَا ؛ وذكر الزمخشرى أن بعضهم قرأ : « هَلَا يا اسجدوا » [٧] .

---

(١) رجز لايعرف قائله ؛ وعجزه : * إلَّا ذراعَ العَنْسِ ، أو كفَّ اليدا * وجاء به ابن يعيش ٤ / ١٥٢ ، والسيوطى فى الهمع ١ / ٣٩ شاهداً على قصر اليد ؛ وإنما جاء به هنا شاهداً على أن أكثر ما يلى يا نداء أو أمر أو تمن أو تقليل برُبَّ فى قوله : يارُبَّ سار بات ... والعنس الناقة الصلبة ، وتوسَّد أى أتخذ ذراع الناقة له بمنزلة الوسادة .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) فى (غ) : سواء قُصد تنبيه أو لم يُقصد .

(٤) من الوافر ، ولايعرف قائله ؛ وجاء به ابن يعيش ١ / ١٢٩ ، والدرر ٢ / ١٩٦ شاهدا على جواز رفع الضحاك ونصبه .. والبيت هنا شاهد على كثرة مجىء ألَا قبل النداء فى قوله : ألا ياقيس ... وعجزه : * وقد جاوزتما خَمر الطريق *

(٥) وهذا شاهد على مجىء أمَا كثيراً قبل القسم ، فى قوله : أما والله ...

من (٦ — ٦) سقط من (د) .

(٧) النمل / ٢٥ .

(أو عيناً) – فيقال : عَما والله .

(وقد تحذف ألفها فى الأحوال الثلاث ، وهى إقرار الهمزة ، وإبدالها هاء ، وإبدالها عيناً ، فيقال : أَمَ والله ، وهَمَ والله ، وعَمَ والله .

(**فصل**) : (من حروف الجواب نعم) – [١] وحروف الجواب نعم –[١] وأى وأجل وإنَّ وبلَى ، ويجاب بجَيْر ، فقيل : اسم ، وقيل : حرف .

(وكسرُ عينها لغة كنانية) – قال أبو عمرو : لغة كنانة نِعِم ، بكسر العين ؛ وذكر الكسائى أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة ؛ والفتح والكسر لغتان فصيحتان ، إلَّا أنَّ الفتح أشهر ، وجاء الكسر محكيا عن كلام رسول الله ﷺ ، وكلام عمر وعلى والزبير وابن مسعود ؛ وقرأ معظم السبعة : نعَم بالفتح ، وقرأ الكسائى بالكسر .

(وقد تُبدلُ حاءً) – فيقال : نَحَمْ ، رواه النضر بن شميل .

(وحاءُ حتَّى عيناً) – وهى لغة هذيل ، يقولون فى حتى : عَتَّى ، وقرأ ابن مسعود : « عَتَّى حين » [٢] ؛ وقد سبق له ذكر هذا بباب حروف الجرّ .

من (١ إلى – ١) سقط من (ز) .

(٢) يوسف / ٣٥ : « ليسجننَّه حتى حين » ،
المؤمنون / ٢٥ : « فتربصوا به حتى حين » ،
المؤمنون / ٥٤ : « فذرهم فى غمرتهم حتى حين » ،
الصافات / ١٧٤ : « فتولَّ عنهم حتى حين » ،
الصافات / ١٧٨ : « وتولَّ عنهم حتى حين » ،
الذاريات / ٤٣ : « وفى ثمود إذ قيل لهم : تمتعوا حتى حين » .

(وهى لتصديق مُخبر) – كأن يقال : جاء زيدٌ ؛ فيقال : نعم .

(أو إعلام مستخْبر) – يقال : هل جاء زيدٌ ؟ فتقول : نعم .

(أو وعد طالب) – نحو : اضرب زيداً ؛ فتقول : نعم .

وقال سيبويه : نعم : عِدَةٌ وتصديق ؛ قالوا : فالعدة للمستقبل ، والتصديق للماضى ؛ ويدخل فيه الموجَبُ والسؤالُ عنه ، نحو : قام زيدٌ ، وأقام ؟ والنفى والسؤال عنه نحو : ماقام زيدٌ ، وأما قام ؟ فى الأول هى تصديق للثبوت ، وفى الثانى تصديق للنفى ؛ وفى جعلها للسؤال تصديقاً تجَوُّز ؛ وقيل إنها تأتى حرف تذكير لما بعدها نحو : نعم ، هذه أطلالُهم ؛ ورد بأنها تصديق لما بعدها وقُدِّمت .

(وإى بمعناها) – فتكون لتصديق مخبر ، أو إعلام مستخبر ، أو وعد طالب

(مختصة بالقسم) – نحو : « ويستنبئونك : أحقٌّ هُوَ ؟ قل : إى وربىِّ » (١) .

(وإن وليها الله ، حذفت ياؤها) – فنقول : إِ اللهِ ؛ وحذفت لالتقاء الساكنين .

(أو فُتحت) – نحو : إِىَ اللهِ ، كما فُتحت نون مِنْ مع لام التعريف نحو : مِنَ الرجل .

---

(١) يونس / ٢٣ ، وسقط صدر الآية : « ويستنبئونك » من (د) .

(أو سكنت) – نحو : إى الله ، تشبيها بالتقاء الساكنين ، على الحد [١] ؛ وإن وليها حرف القسم ، وجب ثبوت الياء ساكنة .

(وأجل لتصديق الخبر) – ماضياً أو غيرَه ، مُوجَباً [٢] أو غيره ، نحو : قام أو سيقوم زيدٌ ، وماقام وما يقوم زيدٌ ، فتقول : أجل ؛ ولا تجيء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش : تجيء ، قال : إلَّا أنَّ أجل فى الخبر أحسن من نعم ، ونعم فى الاستفهام أحسن منها .

(وبلَى لإثبات نفى مجرد) – فإذا قيل : ماقام زيدٌ ، وأردت الثبوت خلاف ماقال ، قلت : بلى ، وإن أردت النفى كما قال ، قلت : نعم . ويجرى النهى مجرى النفى ، فإذا قيل : لاتضربْ زيداً ، وقلت : بلى ، فالمقصود : بلى أضربُه ؛ ذلك لأن النهى فيه معنى النفى .

(أو مقرون باستفهام) – سواء أريد الاستفهام عن النفى أو التقرير ، فيقال فى : ألم تضربْ زيداً ؟ على المعنيين : بلى ، إن أريد الثبوت ، ونعم ، إن أريد النفى ؛ قال الله تعالى : « ألستُ بربكم ؟ قالوا : بلى » [٣] ، قال ابن عباس : لو قالوا : نعم ، لكفروا .

(وقد توافقها نعم بعد المقرون) – واستعمال بلى فيه هو المشهور ؛ وبعض المغاربة قالوا : إنه أكثر من استعمال نعم ، ومن استعمال نعم ، قول جَحْدَر :

---

(١) فى (ز) : على الحذف .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٣) الأعراف / ١٧٢ : « وإذ أخذ ربُّك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم ، وأشهدهم على أنفسهم : ألست بربكم ؟ قالوا : بلى » .

(١٥٧) أليس الليلُ يجمع أمَّ عمرو وإيانا ، فذاك بنـــا تَداني[١]
نَعمْ ، وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهارُ كَما علانى

ووقع فى عبارة سيبويه ، فى موضعين متقاربين ، استعمال نعم بعد أليس ؛ ذكر ذلك فى باب مايجرى عليه صفة ماكان من سببه ، وصفة ما التبس به ؛ ولحنه فيه ابن الطراوة ، حيث استعمل نعم مكان بلى ، وهو جار على قول قوم : إن الاستفهام إذا دخل على النفى ، كان الجواب فى النفى بنعم ، وفى الإيجاب ببلى ، وتأولوا قول جحدر على أنه جواب : وترى الهلال ، فقدم ، أو جواب مقدّر فى نفسه وهو اعتقاد أن الليل يجمعهما ، وقيل : هو جواب « فذاك بنا تدانى » .

وبلى حرف مرتجل ، وقيل : أصلها بل العاطفة بعد النفى ؛ وقال بعض الكوفيين : الألف داخلة للإيجاب ؛ وقال الفراء : دخلت للتأنيث .

(**فصـــل**) : (كلَّا حرف ردع وزجر) – وهو مذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين .

(وقد تؤوّل بحقًّا) – وهو مذهب مقابل للأول ، قال به الكسائىّ وابن الأنبارىّ وغيرهما ، وكأن المصنف رأى استعمالها للمعنيين ، فجعلها لهما ، على حسب ماذكر .

---

(١) من الوافر ، لجحدر بن مالك اللص ؛ والشاهد فى قوله : نعَم ، بعد قوله : أليس الليل ...فاستعمل الشاعر نعم بعد النفى المقرون بالاستفهام ، فجاءت موافقة بلى . قال فى المغنى صـ ٣٤٧ : وعلى ذلك جرى كلام سيبويه ، والمخطِّىءُ مُخْطِىءٌ . انتهى .

(وقد تساوى إى معنى واستعمالًا) – فتكون حرف تصديق ، وإنما تستعمل مع القسم نحو : كلَّا ، والله ، بمعنى : إى والله ؛ وهذا قاله عبد الله بن محمد الباهلىّ ، ونحوه قول النضر ابن شميل : إنها تكون بمعنى نعم .

(ولا تكون لمجرد الاستفتاح ، خلافاً لبعضهم) – قال أبو حاتم : كلَّا ردٌّ للكلام الأول ، وتكون بمعنى ألا الاستفتاحية ؛ قال ذلك الزجاج وغيره ، وقال أبو على بن أبى الأحوص : تكون كلّا بمنزلة لا ، ردًّا لما قبلها ، ويُبتدأ بما بعدها ، ويوقف عليها ، نحو قوله تعالى : « أم اتخذ عند الرحمن عهداً ؟ كلاَّ » [(١)] ؛ قال [(٢)] : وعدتها أربعة عشر موضعا فى القرآن ؛ أعنى التى تكون كذلك ؛ وهذا قول الأكثرين من أهل الأدب والعربية ، وأهل المعانى والتفسير ؛ قال : وأجاز أبو حاتم أن تكون فى تلك المواضع كلها بمعنى ألا ، وبمعنى حقا ؛ فيكون الوقف على ماقبل كلا ، والابتداء بها ؛ وهو قول غيره من المفسرين .

(وأمَّا : حرف تفصيل) – نحو : « فأمَّا مَنْ أعطى واتقى » [(٣)] ثم قال : « وأمَّا من بخل .... » [(٤)] وهو كثير ؛ لكن لا يلزمها

---

(١) مريم / ٧٨ : « أطلع الغيب ، أم اتخذ عند الرحمن عهدا » ؟

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الليل / ٥ .

(٤) الليل / ٨ .

التفصيل ، إذ يصح : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ مقتصراً عليه .

(مُؤوَّلٌ بمهما يكن من شيء) – فهي حرف ضُمِّن معنى أداة الشرط وفعل الشرط ؛ فإذا قيل : أما زيدٌ فمنطلق ، فالمعنى المطلق [١] : إن أردت معرفة حال زيد ، فزيد منطلق ؛ فحذف الحرف والفعل ، ونابت أمَّا منابَهما ؛ وتأويلها بمهما يكن من شيء ، للإعلام بأن ذلك واقع لا محالة ؛ إذ قوة الكلام تشعر ، بمقتضى الاستعمال ، بأن زيداً منطلق ؛ انطلق غيره أو لم ينطلق ، فمهما كان من انطلاق غيره وعدمه ، فانطلاقه واقع .

(فلذا تلزم الفاء بعد مايليها) – أى لتأوّلها بمهما يكن من شيء ، فتقول : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ؛ وهذا القدر من التعليل ، لايقضى بلزوم الفاء ، فإن مهما لاتلزم الفاء فى جوابها ، إلَّا حيث تلزم فى جواب الشرط ، على حسب ماتقدَّم ، فلابد من زيادة على ذلك .

(ولا يليها فعلٌ) – فلا يقال : أمَّا ضربتُ فزيداً .

(بل معموله) – نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » [٢] .

(أو معمول ماأشبهه) – كقول العرب : أما العسل فأنا شرَّاب .

(أو خبر) – نحو : أمَّا فى الدار فزيدٌ .

(أو مخبر عنه) – نحو : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ – وقال الصفَّار ،

---

(١) فى (ز ، غ) : المنطلق .
(٢) الضحى / ٩ .

فى شرح كتاب سيبويه : كلام العرب أن تقدم مع أمَّا المبتدأ ، ولا تقول : أمَّا قائمٌ فزيدٌ ، إلَّا قليلاً .

(أو أداة شرط) – نحو : « فأما إن كان من المقرَّبين . فرَوْحٌ » (١) .

(يغنى (٢) عن جوابها جوابُ أمَّا) – كما هو قاعدة اجتماع (٣) طالِبَىْ جواب ، فقوله تعالى : « فروح » جوابُ أمَّا ، لتقدمها ؛ وجوابُ إنْ محذوف لدلالة جواب أمَّا عليه ، والتقدير : مهما يكن من شيء ، فروح وريحان ، إن كان من المقرَّبين ؛ ويدل على ذلك التزامهم معنى فعل الشرط ، فلا يجوز : أمَّا إنْ يقم زيدٌ ، فعمرو منطلقٌ ؛ وهذا الذى اختاره هو قول سيبويه ؛ وقال الأخفش : الجواب لهما ؛ وقال الفارسىّ مرة بقول سيبويه ، ومرة : الجواب للشرط ، وجواب أمَّا محذوف ؛ واحتج بأنه لايفصل فى أمَّا إلَّا بمفرد .

(ولا تُفصل الفاءُ بجملة تامة) – فلا تقول : أمَّا زيدٌ منطلق فعندى . وخرج بتامة الفصل بأداة الشرط والشرط ؛ ويرد عليه جملة الدعاء ، فشرط أن يفصل بين أمَّا وجملة الدعاء معمول أمَّا نحو : أما اليوم – رحمك الله – فلأَ فعلنَّ كذا ؛ أو معمول جوابها نحو : أما زيداً – رحمك الله – فأكرِمْ ؛ ولا يجوز : أمَّا – رحمك الله – زيداً فاضرب ، ولا : فاضرب زيداً .

---

(١) الواقعة / ٨٨ ، ٨٩ : « فأما إن كان من المقربين . فرَوْحٌ ورَيْحانٌ وجنةُ نعيم » .

(٢) فى (ز ، غ) : ويغنى .

(٣) سقطت من (د) .

(ولا تحذف [١] ، فى السعة ، إلَّا مع قول يغنى عنه محكيُّه) – نحو : « أكفرتم بعد إيمانكم » [٢] ؟ أى فيقال لهم ؛ وخرج بالسعة الضرورة نحو :

(١٥٨) * فأمَّا القتالُ ، لا قتالَ لديكمُ [٣] *

أى فلا قتال ؛ وسبق له نحو هذا فى آخر باب الابتداء .

(ولا يمتنع أن يلى أمَّا معمولُ خبر إنَّ ، خلافاً [٤] للمازنىّ) – نحو : أمَّا زيداً [٥] ، فإنى ضاربٌ ؛ وهذا قول المبرد أولاً ، وقول ابن درستويه والفراء ؛ وله زيادة أذكرها .

---

(١) أى الفاء .

(٢) آل عمران / ١٠٦ : « فأما الذين اسودت وجوههم ، أكفرتم بعد إيمانكم » ؟ .

(٣) من الطويل ، للحارث بن خالد المخزومىّ ، وعجزه :

* ولكنَّ سيراً فى عِراض المواكب *

وفى المقتضب ٢ / ٧١ برواية : أمَّا القتال ... الخ ؛ والشاهد فى قوله : لاقتَال ، بحذف الفاء ضرورة ؛ وهكذا ذكر فى المغنى صـ ٥٦ أن الاستغناء عن الفاء هنا ضرورة .قال فى حاشية المقتضب : العراض جمع عُرض ، بضم العين وسكون الراء ، بمعنى الناحية .

والمواكب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل : ركاب الإبل للزينة .

وحذف اسم لكن ، وسيراً مفعول مطلق حذف عامله ، وفى عراض متعلق بالفعل المحذوف .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من النسخ الثلاث ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٥) فى (د) : أمَّا زيدٌ .

وتوجيهه أن هذا الموضع للزوم الفصل بين أمَّا والفاء ، اغتفر فيه وقوع مالا يتقدَّم مع غيرِ أمَّا ، فكما جاز : أمَّا زيداً فاضرب ، مع امتناع : إنْ أقم زيداً فاضربْ ، جاز هذا ، وإن امتنع : زيداً إنى ضاربٌ .

ومذهب سيبويه والمازنى والجمهور المنع ، فلا يُقدَّم عندهم إلَّا ماتقدَّم لو سقطت أمَّا ، فيجوز : أمَّا زيداً فاضرب ، لجواز : زيداً اضربْ ؛ ويمتنع : أمَّا زيداً فإنى ضاربٌ .

وأجاز الفراء التقديم مع ليت ولعل ، وهو لازم لما ذكر المبرد وابن درستويه من التعليل . وحكى ابن ولَّاد عن المبرد أنه رجع ، وقال الزجاج : رجوعه عندى مكتوب بخطه .

وثبت بعد هذا فى نسخة البهاء الرقى وغيرها ، وسقط من بعض النسخ : (وقد تبدل ميمها الأولى ياء) – أنشد الفراء :

(١٥٩) * وأَيْما العَجزُ منها فلا يجرى (١) *

(وقد يليها مصدر متلو بما اشتمل على مثله) – نحو : أمَّا علماً فذو علم .

(أو مشتق منه) – نحو : أمَّا علماً فعالم .

---

(١) هكذا جاء فى النسخ الثلاث ، ولم أعثر عليه بمراجعى ، وقد أنشده الفراء شاهدا على إبدال ميم أمَّا الأولى ياءً فى قوله : وأَيْما العجز منها ... وفى الهمع ٢ / ١٣٥ ، والدرر ٢ / ١٨٢ – استشهد على هذا الحكم بقول الراجز :

(١٦٠) لاتـفسدوا آبالكـم   أَيْما لنا ، أَيْما لكم

(فينصبه الحجازيون مطلقاً) – أى معرفة ونكرة ؛ فيقولون : أمَّا العلمَ ، أو أمَّا علْماً ، فزيدٌ عالم ؛ بالنصب فيهما ؛ وقد ذكر المسألة فى باب الحال ، وقال : إن للحجازيين فى المعرف الرفع والنصب ، وهذا مخالف لما ذكره هنا من النصب مطلقاً . وقضية مفهوم كلامه فى الحال ، ومنطوق كلامه هنا ، أنهم يلتزمون نصب النكرة [١] ، وهو كذلك ، وصرح به فى الشرح فى باب الحال .

(ويرفعه التميميون معرفةً ، وينصبونه نكرة ، وقد يرفعونه) – أى المنكر ؛ وكذا حكى عنهم فى باب الحال .

(والنصب على تقدير : إذ ذكرتَ ، والرفع على تقدير : إذ ذُكر) – أى مهما ذكرتَ العلمَ ، أو علماً ؛ أو مهما ذُكر العلمُ ، أو علمٌ ؛ وما ذكر من التقدير تفسير معنوى ، وهذا قول الكوفيين ، حكاه عنهم الخضراوى ، ونقله المصنف أيضا بباب الحال ، عن بعض النحويين واختاره ، وقال فى الكتاب ، فى باب الحال ، وهو يعنى المعرف فى النصب : مفعول له عند سيبويه ، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش ، وقد سبق شرحه .

(واستعمال العلَم بالوجهين موضع هذا المصدر ، جائزٌ على رأى) – هذا آخر ماثبت مما سبق ذكره ، وهذا الرأى هو رأى الكوفيين ، ولا يخصون ذلك بالعلَم ، بل يُجيزون نصبَ العلَم وغيره

---

(١) فى (د) : المنكر .

من المعارف الواقعة بعد أمَّا ورفعَه ، وحكوا من كلام العرب : أمَّا النصرةَ ، فلا نصرة لك ، وأمَّا أباك [١] ، فلا أب لك ؛ وأجازوا : أمَّا العبيدَ فلا عبيدَ لك ، يريد عبيداً بأعيانهم ؛ ولا يجوز النصب فى شيء من هذا عند سيبويه .

واعلم أنه يجوز عند سيبويه والجماعة ، أن تعمل أمَّا بما فيها من معنى الفعل ، فى الظرف والحال والجار والمجرور والمفعول له ، ولا تعمل فى غير ذلك ، خلافاً للكوفيين ؛ ومنع بعض النحويين عملها فى المفعول له .

(**فصـــل**) – (قد يقوم مقام : مايفعلُ أحدٌ : أقلُّ) – نحو : أقلُّ رجل يقول ذلك إلَّا زيدٌ [٢] ؛ ويدل على إجرائه مجرى النفى ، دخول إلَّا ؛ قال سيبويه : لأنه صار فى معنى : ما أحدٌ .

(ملازماً للابتداء) ــ فلا يقع أقلُّ إلَّا صدراً ، لأنها نابت مناب النفى بما ، وله صدر الكلام ، فلا يجوز : كان أقل رجل يقول ذلك ، إلَّا على إضمار الشأن .

(والإضافة إلى نكرة) ــ إمَّا قابلة لألْ كرجل ، أو غير قابلة كمَنْ ، فتقول : أقلُّ مَنْ يقول ذلك ؛ قال سيبويه : حدثنا بذلك

---

(١) فى (غ) : الأب .

(٢) فى (ز) : إلَّا زيداً ، وهو مخالف للحكم .

يونس عن العرب ، يجعلونه نكرة ، وإنما جُعل نكرة ، لأن المقصود العموم ، والنكرة فى سياق النفى تَعُمُّ .

(موصوفة بصفة مغنية عن الخبر) ـــ فإذا قلت : أقلُّ رجل يقول ذلك ، مريداً به النفى العام ، فأقلُّ مبتدأ ، ويقول ذلك صفة لرجل ، فهو فى موضع جرّ ، وقيل : الجملة خبر المبتدأ ؛ وعزى كلٌّ من القولين للأخفش ؛ والمرجح الأول ، لثبوت المطابقة فى ضمير الفعل للمضاف إليه ، نحو : أقل امرأة تقول ذلك ، وأقلُّ رجلين يقولان ذلك ، وأقل رجال يقولون ، وأقل امرأتين تقولان ، وأقل نساء يقُلْن ؛ ولو كان المذكور خبراً لطابق المبتدأ ، وهو أقلُّ ، فكان يقال : أقل رجلين يقول ذلك ، ولا يقال [١] . والجملة صفة لاخبر ، والخبر محذوف ، والتقدير : موجود ونحوه . هكذا قدروه ، والبحث فيه لايخفى ، وسيأتى شيء منه .

واحترزت بقولى : النفى العام ، مما إذا أريد التقليل نحو : أقلُّ يوم لا أصوم فيه ، فإنه لا يعنى بهذا : ما يومٌ من الأيام إلَّا أصوم فيه ، فيوما العيد لايُصام فيهما ، وإنما المعنى على تقليل انتفاء الصوم ، أى هو كثير الصوم ؛ فأقلُّ فى هذا لايلزمه الابتداء ، بل يجوز نصبه على الاشتغال ، والجملة المذكورة خبر عنه . نصَّ على ذلك سيبويه .

(لازم كونها فعلًا) ـــ كما سبق تمثيله .

---

(١) أى ولا يقال ذلك ، أى المثال الأخير .

(أو ظرفاً)– نحو : أقل رجل فيها ، أو عندك ، إلَّا زيد .

(وقد تجعل خبراً) – وقد سبق نقله عن الأخفش . ووجهه وإن طابق الضمير المضاف إليه،هو محط الفائدة ، والمطابقة جاءت نظراً إلى المعنى ، فمعنى : أقل رجلين يقولان ذلك : ما رجلان يقولان ذلك ؛ فنظر فى الكلام إلى جانب المعنى ، لا إلى جانب اللفظ ، ونظيره : غير قائم الزيدان ، فسدَّ مسدّ الخبر ماليس معمولًا للمبتدأ ، لأنه (١ فى معنى : ما قائم الزيدان – ١) ؛ فروعى فى هذا المضاف إليه (٢) فى العمل ، والمبتدأ فى المعنى ، كما روعى فيما نحن فيه المضاف إليه فى المطابقة ، والخبر للمضاف ، نظراً إلى المعنى .

(ولابد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها) — وإن جعلت خبراً ، كما سبق تقريره .

(ويساوى أقلّ المذكور ، قلّ رافعاً مثل (٣) المجرور) — نحو : قلَّ رجلٌ يقول ذلك ؛ وألْ فى المجرور للعهد ؛ والمراد ما سبق فى : أقلّ رجل ... والمراد بالمِثْليَّة كونه نكرة موصوفة بمثل ما سبق ؛ فالفعل كما تقدَّم ، والظرف نحو : قلَّ رجلٌ فى الدار ، أو عندك ؛ ودخل فى النكرة : قلَّ مَنْ يقول ذلك ، كما سبق ؛ والجملة هنا أو الظرف ، صفة لا غير ؛ ولا خبر له ، إذ لا مبتدأ ؛ والمطابقة لازمة ، كما سبق ، نحو : قلَّ رجلان (٤) يقولان ذلك ، وكذا الباقى . ويراد بقلَّ من النفى العام ،

من (١ إلى — ١) سقط من (ز ، غ) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) فى النسخة المحققة من التسهيل : رافعاً مجرور أقلّ .

(٤) فى (ز) : رجل ، وواضح أنه سهو من الناسخ .

مايراد بأقلّ ؛ وسبق أن أقلّ تستعمل للتقليل ، وكذا تستعمل أيضا قلَّ ؛ وسيأتى ذكره لهذا .

(ويتصل بقلَّ ، ما كافة عن طلب فاعل ، فيلزم فى غير ضرورة مباشرتُها الأفعال) — نحو : قلَّما يقوم زيدُ ، أى ما يقوم ؛ فما كافة لقلَّ عن عملها ، كما تكف رُبَّ نحو : « ربما يود » (١) ؛ إلَّا أنَّ ربما للماضى ، وقلَّما للاستقبال . قاله ابن العلج .

واحترز بكافة من المصدرية نحو : قلَّما أضرب (٢) زيداً ؛ واحترز بضرورة من قوله :

(١٦١) صدِدْتِ فأطْوَلْتِ الصدّودَ وقلَّما وصالٌ على طول الصّدودِ يدوم(٣)

وفيه (٤ تأويلان :

أحدهما أن وصالا فاعل تقدَّم ضرورة .

---

(١) الحجر / ٢ : « ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين » .

(٢) فى (د) : ضربت .

(٣) من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة – **ملحقات ديوانه** ٤٩٤ – وقيل : للمرار الفقعسىّ ؛ وفى المقتضب ١ / ٨٤ : كما قال ، حيث اضطر الشاعر : صددت فأطولت الصدود وقلَّما ...وإنما قلَّما للفعل . قال فى الحاشية : استشهد به سيبويه فى موضعين : ١ / ١٢ (١ / ٣١) ، ١ / ٤٥٩ على أنه ضرورة ، لوقوع الاسمية بعد قلَّما .. ولا يقع بعد قلَّما إلَّا الفعلية ؛ وكذلك استشهد به المبرد ، فلا خلاف بين المبرد وسيبويه ، على ما قرره ابن هشام فى المغنى صـ ٣٠٧ ؛ قال ابن هشام : وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال – قلَّ وكثر وطال – مصدرية لاكافة ؛ وقد أوضح الشارح هنا هذه المواضع .

من (٤ — ٤) سقط من (ز ، غ) .

والثانى أنه مرفوع فعل مضمر يفسره يدوم ـ ٤) ، أى وقلما يدوم وصال يدوم نحو : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك » (١) .

(وقد يُرادُ بها حينئذ التقليلُ حقيقةً) ــ فإذا استعملت قلَّ استعمالَ أقلّ ، فتارة يراد بها النفى المحض كأقلّ ؛ وتارة يراد بها تقليل الشيء ونزارته ، وهو أصلُ وضعها ، كما يراد ذلك بأقل ، حين هى أفعلُ تفضيل .

(وقد يُدلُّ على النفى بقليل وقليلة) ــ نحو : قليلٌ من الرجال يقول ذلك ، وقليلة من النساء تقولُ ذلك ؛ أى ما يقول ذلك رجل ، وما تقول ذلك امرأة .

(**فصــل**) : (منعت التصرف أفعال) ــ والتصرف ومنعه يكونان فى الأسماء والأفعال ؛ والتصرف فى الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب ، فتكون مبتدأة ومفعولة ومضافا إليها ، ومنعه أن يقتصر بها على بعض الإعراب ، كاقتصار ايمن على الرفع على الابتداء ، وسبحان على النصب على المصدرية ؛ والتصرف فى (٢) الأفعال أن تختلف أبنية الفعل لاختلاف الزمان نحو : ضرب يضرب اضربْ ، ومنعهُ أن يلزم صيغة واحدة مثلا .

(منها المثبتة فى نواسخ الابتداء) (٣) – وهى ليس وعسى ودام ،

---

(١) التوبة / ٦ : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره » .

(٢) فى (ز) : والتصرف على الأفعال .

(٣) فى (د) : المبتدأ .

فى المشهور ، وهَبْ وغيرها مما سبق .

(وباب الاستثناء) ــ وهى عدا وخلا وحاشا فى النصب ، ولا يكون .

(والتعجب) ــ وهى صيغه الثلاث : ما أحسنه وأحسن به ، وحَسُنَ بمعنى ما أحسنه ، فلا تستعمل إلّا هكذا ، ولا تكون بالمضارع .

(وما يليه) ــ أى ما يليه بابُ التعجب ، وهو نعم وبئس وحبذا ، فلا يجوز : يُحب ذا زيد ، مراداً به ما يراد بحبَّذا .

(ومنها : قلَّ النافية) ــ وقد سبق ذكرها ، ولا تتصرف حينئذ ، بل تلزم صيغة المضىّ . واحترز بالنافية من المراد بها التقليل ، فإنها تتصرف نحو : قلَّ وُدُّ فلان ، ويقل ودُّه .

(وتبارك) ــ هو من البركة ، ولا يستعمل إلّا كذلك ، قال تعالى : « فتبارك الله » [1] .

وبارك متصرف نحو : اللهم بارِكْ فيه ، والله يباركُ لك ؛ ويُعدَّى بفى واللام وعلى ، ومنه : وبارك على محمد .

(وسُقِط فى يده) ــ يقال : سقط الشىء ، بمعنى وقع ، وقد تستعمل حيث لا تستعمل وقع ؛ قال الخليل : يقال : سقط الولد من

---

(١) المؤمنون / ١٤ : « فتبارك الله أحسن الخالقين » .
غافر / ٦٤ : « ذلكم الله ربكم ، فتبارك الله ربُّ العالمين » .

بطن أمه ، ولا يقال : وقع ، ويقال : سُقِط فى يده ، مبنيا للمفعول ، أى ندم ، ومنه : « ولما سُقط فى أيديهم » [١] ، قال الأخفش : وقرأ [٢] بعضهم : سقَط ، كأنه أضمر الندم ، وجوَّز : أُسقِط فى يده ؛ وقال أبو عمرو وغيره : لا يقال : أُسقِط ، بالألف ، على ما لم يُسمَّ فاعله .

(وهَدَّكَ من رجلٍ) ــــ يقال : مررت برجل ، هدَّك من رجل ، أى أثقلك وَصْفُ محاسنِه ، هذا أصله ؛ ويفسَّر أيضا بحَسْبُك من رجل ، أى يُحسِبُك ، [٣] يقال : أحسبنى كتابى . وفيه لغتان :

إحداهما : إجراؤه مُجرى المصادر ، فيوصف به المفرد وغيره بلفظ واحد ، تابعاً ما قبله فى الإعراب ، ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، فتقول : مررت برجلين هدَّك من رجلين .

والثانية جعله فعلًا ، يؤتى [٤] فيه بعلامة التأنيث للمؤنث ، ويبرز فيه ضمير الاثنين والجماعة ، فتقول : مررت بامرأة ، هدَّتك من امرأة ، وبرجلين هدّاكِ من رجلين ، وكذا الباقى ، وهو فعل

---

(١) الأعراف / ١٤٩ : « ولمّاً سُقِط فى أيديهم ، ورأوا أنهم قد ضلُّوا ، قالوا : لئن لم يرحمنا ربُّنا ويغفرْ لنا ، لنكوننَّ من الخاسرين » .

(٢) فى (د) : وقال بعضهم .

(٣) قال سيبويه ١ / ١٥٦ (١ / ٣١٠) : ومن ثَمَّ قالوا : حَسْبُك وزيداً ؛ لما كان فيه معنى كفاك ، وقبح أن يحملوه على المضمَر ، نووا الفعل ، كأنه قال : حَسْبُك ويُحسِبُ أخاك درهمٌ ؛ وكذلك : كفْيُكَ ...

(٤) فى (ز) : ينوى .

لايتصرف ؛ وقول المغاربة : إن العرب لم تستعمل منه فعلًا ، ليس بصواب ؛ فقد نقل فعليته سيبويه وغيره ؛ قال سيبويه : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : مررت برجل هدَّك من رجل ، ومررت بامرأة هدَّتك من امرأة ؛ فجعله فعلا بمنزلة كفاك وكفَتْك .

(وعَمْرتُكَ اللهَ) ـــ قال :

(١٦٢) عَمَّرْتُكِ اللهَ إلَّا ما ذكَرْتِ لنا هل كنتِ جارتَنا أيامَ ذى سلَمِ (١)

والمعنى : أسألكِ اللهَ ؛ وقد سبق تقريره بباب القسم .

(وكذَبَ فى الإغراء) – روى عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، أنه قال : كذبَ عليكم الحج ، كذب عليكم العمرة ، كذب عليكم الجهاد ؛ ثلاثة أسفار كذبن عليكم . فقيل : كذب بمعنى وجب ، والحج مرفوع ، وكذا الباقى ؛ وقال الأخفش : الحج مرفوع بكذب ، ومعناه نصب ، لأنه يريد أن يأمر بالحج ، كما يقال : أمكنك الصيد فارْمِه ؛ وقال فى بيت عنترة :

---

(١) من البسيط ، للأحوص – ديوانه ٢٠١ – قال سيبويه ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ (١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣) : وكأنه حيث قال : عَمْرَك الله ، وقِعْدَك الله ، قال : عَمَّرْتُك الله ، بمنزلة : نشدتُك الله ، فصارت عَمْرَك الله منصوبةً بعمَّرْتُك الله ، كأنك قلت : عَمَّرْتُك عَمْراً ، ونَشَدْتُك نَشْداً ، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلًا من اللفظ به . قال الشاعر : عمَّرْتُكِ الله ... قال فى الحاشية : عَمَّرْتُكِ الله ، أى سألته تعميرَكِ وطولَ بقائك ، وقيل : معناه : ذكّرْتُكِ به .. قال : والشاهد فيه : عمَّرْتُكِ الله ، وضعت موضع : عَمْرَكِ الله .. وذو سلَم: موضع ، عند جبل قريب من المدينة .

(١٦٣) كَذَبَ العتيقُ وماءُ شَنٍّ باردٌ   إن كنتِ سائلتى غَبُوقاً فاذهبى [١]

إنه يقول : عليكِ العتيقَ ؛ فكذب ، وإن كان بصيغة الخبر ، فيه معنى الإغراء ، ولا يتصرَّف حينئذ ، وإن كان متصرِّفاً فيما عدا ذلك ، لا يقال : يكذب [٢] عليكم الحج ، ولا كاذِب ؛ وقد نصَّ جماعة على استعمال كذب للإغراء ، قال الأعلم : وأصل الكذب الإمكان ، وقولك للرجل : كذبتَ [٣] معناه : أمكنت من نفسك ؛ فلذا اتسع فيه ، فأُغرى به ، لأن من أغرى بشىء ، فقد جعل المغرَى به ممكناً مستطاعاً ، إنْ رامَهُ المغرَى ؛ وهو يرجع إلى ما سبق عن الأخفش من قوله : كما يقال : أمكنك الصيدُ . واختلف فى الاسم المذكور بعدُ ؛ فقال بعض النحويين : يجب رفعه ، ولا يجوز نصبه ، لأن كذب فعل ، لابد له من فاعل ، والجملة فى معنى الأمر ؛ وقال بعضهم : يجوز نصبُه ، واستدلَّ بما روى أبو عُبيد عن أبى عُبيدة عن أعرابى نظر إلى ناقة نِضْو لرجل ، فقال : كذب عليكم البزرَ والنوى ، أى الزمهما ، فنصب البزرَ والنوى ؛ وحكى نحوَه يونس بالنصب

---

(١) من الكامل ، لعنترة ، أو خُزَز بن لَوْذان ؛ جاء به سيبويه برواية : فاذهب ، شاهداً على حذف الياء من : اذهبى .. قال فى الحاشية : كذب عليك : كلمة نادرة تغرى بها العرب ، فترفع ما بعدها وتنصب . والعتيق ما قدم من التمر ، والشِّنّ القربة البالية ، وماؤها أبرد من ماء الجديدة ، والغبوق شرب العشى ، واذهبى انطلقى . والشاهد هنا استعمال كذب فى الإغراء .

(٢) فى (ز) : كذب ؛ وواضح أنه سهو من الناسخ .

(٣) فى (ز ، غ) : أكذبت .

فى البزر والنوى أيضا ؛ لكن قال أبو عبيد : لم يسمع النصب مع كذب فى الإغراء إلّا فى هذا الحرف . انتهى . وهو ضعيف : وقد حكى الأعلم أن مضر تنصب ، والرفع لليمن ؛ وروى بيت عنترة بالرفع والنصب ؛ ويُخرَّج النصب على تضمين كذب معنى الأمر ، فمعنى كذب العتيقَ أى الزم العتيق ؛ والعتيق هنا هو التمر البالى ؛ ويجوز فى : كذب عليكم الحجَّ ، على الإغراء ، الحملُ فى النصب على التنازع ، ويجوز إجراء الرفع عليه ، وحذف مفعول عليك اختصاراً .

(وينبغى) – وذكر غيره أنه يتصرف ، ومنهم ابن فارس ، قال فى المجمل : ما ينبغى لك أن تفعل كذا ؛ هذا من أفعال المطاوعة ، تقول : بغيته فانبغى ، كما تقول : كسرته فانكسر .

(ويهيطُ) – قال ابن [(١)] طريف : يقال [(٢)] : مازال يَهيط مرة ويَميط أخرى ؛ ولا ماضى ليهيط [(٣)] ، والهياط الصّياح ، والمِياط الدفاع . انتهى . يقال : مازال فى هَيْط ومَيْط ، وهِياط ومِياط ، أى فى ضجاج [(٤)] وشر وجلبة ، وقيل : فى هياط : فى دُنُوّ ، وفى مياط : فى تباعد ، يقال : تهايط القومُ اجتمعوا وأصلحوا أمرهم بينهم ، وتمايطوا تباعدوا وفسد ما بينهم .

---

(١) فى (ز) : ابن طريفه .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) زاد فى (د) : ولا ماضى ليميط ؛ وفى اللسان : ماط عنى مَيْطًا ومَيَطاناً ، وأماط تَنحَّى وبَعُد وذهب .

(٤) فى (د) : فى صياح ، وفى اللسان : ضجَّ يضجُّ ضَجًّا وضجيجاً وضَجاجاً وضُجاجاً : صاح .

(وأَهَلُمُّ) ـــ يقال هَلُمَّ ، فتقول : إلى مَ أَهَلُمُّ ؟ فدخول همزة المتكلم دليل الفعلية ، ولم يستعملوا منه ماضياً ، ولا أكثر العرب أمراً ، فلذا قيل : إنه غير متصرف .

(وأَهاءُ وأُهاءُ بمعنى آخذ وأعطى) ـــ يقال : هاءِ ، بمعنى خذ ، فتقول : ماأَهاءُ ، أى ما آخذ ، وما أُهاءُ ، أى ما أعطى ؛ ولا يستعمل من الذى بمعنى آخذ ، غير المضارع ، إلَّا فى لغة ؛ فإنهم استعملوها فعلًا للأمر [(١)] ، كما سيأتى ؛ وقالوا : هاءِ : كُفّ ، كخُفّ [(٢)] ، وهائى وهاءا وهاءوا وهاؤنَّ ؛ وعلى هذا يكون معنى عدم [(٣)] التصرف فى أهاء ، أنه لم يتصرف تمام التصرف ، بل استعمل المضارع والأمر ، دون الماضى واسم الفاعل واسم المفعول ؛ فيكون هاءِ وأُهاءُ نظير دع ويدع ، وذَرْ ويذر ، فى الأكثر ؛ وأما أُهاءُ بمعنى أعطى فلم يتصرف مطلقا ، لا يقال : أَهاءَ بمعنى أعطىَ ، ولا هَأْ بمعنى أَعطِ .

(وهَلُمَّ التميمية) – واحترز من لغة غيرهم ؛ فإنها عندهم اسم فعل ؛ وقد سبق ذكر هلم بأسماء الأفعال ، ولم تستعمل تميم من هلم إلَّا الأمر ، وأما المضارع فكما سبق ذكره .

(وهَأْ وهاءِ بمعنى خذ) ـــ ولم يتعرض المصنف فى أسماء الأفعال لفعلية هاءِ ، وقد سبق الكلام عليها .

---

(١) زاد فى (ز ، غ) : كخُفّ .

(٢) سقطتا من (ز ، غ) .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(وعِمْ صباحاً) ــ فذهب المصنف إلى أنه لم يستعمل هذا الفعل إلَّا بصيغة الأمر ؛ وقال يونس : وعِمْتُ الدارَ أَعِمُ ، أى قلت لها : انعمِى ، وقال الأصمعى : عم فى كلام العرب أكثر مِن انعم ؛ وقال الأعلم : ويقال وعمَ يَعِمُ فى معنى : نعم ينعم ، وعِمْ ويَعِمُ ، كعِدْ ويَعِدُ (١) ؛ وكلام الأعلم يدل على أنه يستعمل المضارع أيضا ؛ وقد استند إليه وإلى كلام يونس فى إثبات تصرفه ، فقيل : ثبت بنقل يونس والأعلم (٢) تصرُّفه متعدِّياً ولازما . انتهى . وكلام يونس يحتمل البحث ، (٣ لاحتمال كونه مأخوذاً من لفظها مثل : سبَّح ، قال : سبحان الله ؛ وسلَّم ، قال : سلام عليك – ٣) ؛ وقيل إن قولهم : عِمْ صباحاً ، كلمة تحية ، كأنه محذوف من نَعِم ينعِم ، بالكسر ، كما تقول : كل من أكل يأكل ، فحذفت الألف (٤) والنون استخفافا ، وقيل فى قول عنترة :

(١٦٤) * وعِمى صباحاً ، دارَ عبلة ، واسلمى (٥) *

---

(١) وفى لسان العرب : وقال الجوهرى : وَعَم الدارَ قال لها : عِمِى صباحاً ؛ قال يونس : وسئل أبو عمرو بن العلاء عن قول عنترة : وعمى صباحاً دارَ عبلة ... الخ فقال : هو كما يَعْمِى المطرُ ، ويَعْمِى البحرُ بزبده ، وأراد كثرة الدعاء لها بالاستسقاء .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

من (٣ – ٣) سقط أيضا من (ز ، غ) .

(٤) أى من انعم .

(٥) من الكامل لعنترة ، وهو عجز بيت صدره :

* يادارَ عبلةَ بالجِواء تكلَّمى *

والجواء بالكسر : واد فى ديار عبس وأسد فى أسافل عدنة ؛ وعم صباحاً : كلمة تحية عندهم من النعمة ، كأنه محذوف من نعم ينعم ، كما تقول : كل من يأكل – حاشية سيبويه ٢ / ٢٦٩ .

هو أمر من عَمِى المطرُ يَعْمِى عميا ، والمراد الدعاء بكثرة السقيا ؛ ورُدَّ بأن قياسه حينئذ : أعمى كأرمى [١] .

(وتعلَّمْ بمعنى اعلَمْ) ــ نحو :

١٦٥) تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها فبالغ بلطف فى التحيُّل والمكرِ [٢]

أى اعلم ؛ وقد سبق له ذكر هذا بباب ظنَّ . واحترز بمعنى اعلَم ، من تعلَّمْ، أمراً بالتعلُّم ، فإنه يتصرف ، فيستعمل المضارع نحو : يتعلَّمُ ، والماضى نحو : تعلَّمَ ؛ وذكر بعضهم أن الذى بمعنى اعلم ، يتصرف أيضا .

(وفى زجر الخيل : أَقدِمْ واقدُمْ) ــ وزجر الخيل : بعثها على السير ، وكذا غيرها ؛ يقال : زجر البعيرَ ساقه ، وضبط ابن دريد وغيره ، أَقدِمْ ، بقطع الألف وكسر الدال ؛ وهى كلمة زجر للفرس معلومة فى كلامهم ، كأنه يؤمَرُ بالإقدام ، وهو السرعة ، وجاء فى حديث المغازى : اقدُمْ حيزوم [٣] ؛ وضبط بضم الدال ، يقال : قدَمَ يَقْدُم قدماً أى تقدَّم ، قال تعالى : « يَقْدُمُ قومه يوم القيامة » [٤] ؛ فاقدُم بالضم:أمرٌ بالتقدُّم ؛ وجاء فى : اقدم ، كسر الهمزة ؛ وحيزوم اسم فرس من خيل الملائكة .

---

(١) فى اللسان ــ وعم:قال الأزهرى : إن كان من عَمِى يَعْمِى ، إذا سال ، فحقُّه أن يروى : واعْمِى صباحاً ؛ كذلك روى عن ابن الأعرابى .

(٢) من الطويل ، لزياد بن سيار ؛ والشاهد فى قوله : تعلَّم ..بمعنى اعلم ، حيث نصب مفعولين مثله ، أحدهما : شفاءَ النفس ، والثانى : قهرَ عدوِّها .

(٣) فى اللسان – قدم : وأَقْدِمْ وأَقْدُمْ : زجر للفرس وأمرله بالتقدم ، وفى حديث بدر : إقْدُم حيزوم ، بالكسر ، والصواب فتح الهمزة ، كأنه يؤمر بالإقدام ، وهو التقدم فى الحرب (بخارى – مغازى).

(٤) هود / ٩٨ .

(وهَبْ) ــ هذا أيضا مما يستعمل فى زجر الخيل ، وهو لا يتصرف ؛ ولم يذكر هَبْ بمعنى ظُن هنا ، لأنه ذكره فى باب ظن ، وقال : إنه لا يتصرف ؛ وكان ينبغى له أن لا يذكر تعلَّمْ بمعنى اعلم هنا ، لسبقه أيضا هناك .

(وأرْحِبْ) ــ قال [(١)] الجوهرىّ : يقال أرحبتُ الشيء وسَّعْتُه [(٢)] ؛ قال الحجاج ، حين قتل ابن القِرِّيَّة : أرْحِبْ ياغلامُ جُرحَه ؛ ويقال أيضا فى زجر الخيل : أَرْحب وأَرْحِبى ، أىِ توسَّعى وتباعدى ؛ قال الشاعر :

(١٦٦) * نعُلِّمها هَبِى وهَلًا وأَرْحِبْ * [(٣)]

وقال قطرب : إذا كان البعير باركاً قيل له : أَرْحِبى أَرْحِبى ، ليقوم . ومعنى كون هذا ونحوه لا يتصرف ، أنه إذا استعمل للزجر ، لايكون إلَّا بصيغة الأمر .

(وهِجِدْ [(٤)]) – ضبطت هذه اللفظة بكسر الهاء والجيم وسكون

---

(١) سقطت هذه العبارة من (ز ، غ) .

(٢) فى (د) : أوسَعْتُه .

(٣) فى لسان العرب – رحب : وأرحبت الشيءَ : وسَّعْتُه .. وقيل للخيل : أَرْحبْ وأرْحبى ، أى توسَّعى وتباعدى وتنَحَّىْ ، زجرٌ لها ، قال الكميت بن معروف :

نُعلِّمها هَبِى وهَلًا وأرْحِبْ   وفى أبياتنا ، ولنا ، افتُلينا

والشاهد فى استعمال : أرْحِب وأرْحِبى ، زجراً للخيل بمعنى : توسَّعى وتباعدى وتنَحَّىْ .

(٤) فى النسخة المحققة من التسهيل صـ ٢٤٧ : وهُجِدْ ، بضم الهاء ، وفى لسان العرب والصحاح : إجِدْ بالكسر ، زجر للإبل ؛ وفى تاج العروس – هجد : وهِجِدْ زجر للفرس مثل إجِدْ ، وهو بكسرتين وسكون .

الدال المهملة ، وقال قطرب : إنه يقال فى زجر الفرس : إجد إجد وهجد هجد، واجدم، بزيادة الميم ، وقالوا : أجدمت الفرس إجداماً : قلت له ذلك ؛ قال ابن الرقاع : هُنَّ عُجم ، وقد عرفن من القول : هَبِى وأجدمى . انتهى (١ . ولابد من رد هجد إلى وزن الأفعال ؛ ويجوز أن يقال : أصله : أجِد ، بفتح الهمزة ، فقلبت الهمزة ١) هاء ، كما قيل فى : أراق : هراق ، ثم كسرت الهاء إتباعاً لكسرة الجيم ؛ وكذا يقال فى إجد ، بكسر الهمزة : إن ذلك للإتباع . وحكى الجوهرى أنه يقال : إجِدِ ، بالكسر ، يعنى فى الهمزة والدال ، لما ذكر غيره زجراً للإبل ، وذكره فى الدال المهملة ؛ وقال ابن دريد : هو من زجر الخيل ؛ وقيل فى رد هجد لوزن الفعل : إن أصله : إجدم بالميم ، وقد قالوه كما تقدَّم ، وهو فعل كقولهم : إجدمى ، والميم من نفس الكلمة ، وهى لام الفعل ، ثم حذفت شذوذاً ، ثم نقلت حركة الدال إلى الجيم الساكنة ، ولم يعتدوا بتحريك الجيم لعروضه ، فأبقوا الهمزة ، كما قالوا فى : سَلْ : اسأل ، فلما صار إجد ، أبدلوا الهمزة هاء ، فقالوا : هِجِد . انتهى . وبقى عليه الإتباع لكسر الهاء والهمزة ، وهذا تكلف كثير ، ومخالف لما سبق من قول قطرب : إنه يقال (٢) : إجدم ، بزيادة الميم ، إلَّا أن يحمل على إرادة معنى بالميم ، والمراد أن ذلك زائد (٣) على المذكور ، قيل : من إجِد وهِجد .

(١ ـــ ١) سقطتا من (د) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) فى (د) : زيادة .

وفى الصحاح ، فى الذال المعجمة ، أنه يقال : أجذم البعير فى سيره : أسْرَع ، والميم فى هذا أصلية ، إلَّا أنه بالمعجمة ، وما سبق ذكره هو بالمهملة .

(وليست أصواتاً ولا أسماء أفعال ، لرفعها الضمائر البارزة) — نحو : أرْجِبى ، وهذا من خواص الأفعال ، كما سبق أول الكتاب .

(واستغنى غالبا بتَرك عن : وذَر ووَدَع ، وبالتَّرْك عن الوَذْر والوَدْع) —استظهر بغالباً ، على ما نقل من أنه نطق بمصدر يذَرُ ويدَعُ ، وبالماضى فيهما ؛ وكلام سيبويه يدل على أنه لم يُحفظ مصدر [1] ليذر ، أو لم يُعبأ به ، لندوره أو غير ذلك ؛ وكلام غيره على أن المصدر من هذين والماضى واسم الفاعل والمفعول ممات ؛ وقد قُرِئ شذوذاً : « ما ودَعَك ربُّك » [2] بالتخفيف ؛ وفى الحديث : « ذَروا الحبشةَ ما وَذرَتكم » [3] ، وفيه أيضا : « لينتهيَنَّ أقوام عن

---

(١) فى (ز ، غ) : لم يُحفَظ وَذْرٌ ؛ وفى اللسان — وذر : الوَذْرَةُ : القطعة الصغيرة من اللحم ... والجمع : وَذْرٌ ، ووَذَرٌ ، عن كراع .. ووذَرَهُ وَذْراً قطعه ، والوَذْرُ : بضْعُ اللحم ... وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من يذَرُ ، والفعل الماضى ، فلا يقال : وَذِرَه ، ولا واذِر .

(٢) الضحى / ٣ ؛ وفى حاشية الإنصاف صـ ٤٨٦ : وقرأ عروة بن الزبير : « ماودَعك ربُّك » بتخفيف الدال .

(٣) لم أجده فى مراجع الحديث التى تحت يدى .

وَدْعِهِم الجمعةَ » [١] ؛ وفى الصحاح : وربما جاء فى ضرورة الشعر : ودَعه فهو مودوع ، قال :

١٦٧) ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله فى الحبِّ حتى ودَعَهْ [٢] ؟

وقال خفاف بن ندبة :

١٦٨) إذا ما استحمَّتْ أرضُه من سمائه جرى وهو مودوعٌ وواعدُ مَصْدَقِ [٣]

---

(١) مسلم – جمعة / ٤٠ ، نسائى – جمعة / ٢ ، أحمد – رقم / ١ و ٢٣٩ برواية : عن وَدْعهم الجمعات .

(٢) من الرمل ؛ أشار فى معجم شواهد العربية إلى أنه لأبى الأسود – ديوانه / ٣٦ – وأشار فى الحاشية إلى أنه يروى لأنس بن زنيم ؛ وفى الإنصاف صـ ٤٨٥ : ولا يقال : ودَعَ وَدْعاً فهو وادِع ، ولا وذَرَ وَذْراً فهو واذِر ؛ فأما قول أبى الأسود الدؤلى :

* ليت شعرى عن خليلى ... الخ * ، فهو محمول على أنه بمعنى : ودَّع ، بالتشديد،فخفف ؛ وهو على كل حال من الشاذ الذى لايعتد به فى الاستعمال ؛ وفى الحاشية : أنشد ابن منظور هذا البيت فى مادة . ود ع ، ونسبه إلى أبى الأسود ، ثم قال : وهذا البيت ، روى الأزهرى عن ابن أخى الأصمعى،أن عمه أنشده لأنس بن زنيم :

ليت شعرى عن أميرى ما الذى غاله فى الحب ...الخ .

قال ابن برى : وقد روى البيتان للمذكورين ... والاستشهاد بهذا البيت فى قوله : ودَعَه ، بتخفيف الدال مفتوحة ، حيث ورد فيه الفعل الماضى الثلاثى من هذه المادة ؛ والمشهور أن العرب أهملت الماضى الثلاثى من هذه المادة .

(٣) ذكره فى معجم شواهد العربية ، فى قافية القاف المكسورة ، قال : من الطويل ، لخفاف بن ندبة ، وأشار إلى وجوده بالأصمعيات / ٢٤ ، وبالهمع ٢ / ٨٤ ، وبالدرر ٢ / ١٠٨ ، والذى وجدته بالهمع والدرر هذا الجزء فقط : * جرى وهو مودوعُ ووادِعُ * وقال فى الدرر : استشهد به على أن مجىء مودوع ووادع ، من غير الغالب ، لأن الغالب الاستغناء عن ودع،بترك ، وعن مودوع =

انتهى . والبيت الأول قيل : إنه لأبى الأسود ، وقيل لغيره من العرب ؛ ومعنى البيت الثانى أنه إذا ابتلَّتْ أسافلُ جواده من عَرق أعاليه ، جرى وهو متروك ، لا يُضْرَب ولا يُزْجَرُ ، ويَصْدُقك فى وعده البلوغَ إلى الغاية ؛ يقال للرجل الشجاع ، والفرس الجواد : إنه لذو مَصْدَق ، بالفتح ، أى صادق فى الحملة ، وصادق فى الجرى ، كأنه ذو صدق فيما يَعدُك من ذلك ؛ وفى الصحاح أيضا تقول : ذَره ، أى دَعْه ، وهو يذَرُه أى يَدَعُهُ ، وأصله : وذِرَه يذَرُه ، مثل : وَسعَه يَسَعُه ، قال : وقد أميت مصدره فلا يقال : وَذْرُهُ ولا واذر ، ولكن تَرْكُه وهو تارك . انتهى . وما ذكر من الإماتة هو المعروف ، كما تقدم ، وإنما

= بمتروك ، وعن وادع بتارك ؛ وفى التسهيل : (واستغنى غالباً ....الخ واستشهد الدمامينى على ذلك ببعض الأحاديث التى نقلها السيوطى فى الأصل ، وبقول الشاعر : ليت شعرى ... الخ البيت ؛ وقد أكثر فى اللسان النقل من الأبيات الشاذة من هذا القبيل فى مادة ودع ... ولم نعثر على تتمة هذا البيت ، ولا قائله .

والذى فى اللسان – ودع : فأما قول خُفاف بن نُدْبة :

إذا ما استحمَّت أرضُه من سمائه   جَرَى وهو مَوْدُوعٌ وواعِدُ مَصْدَق

فكأنه مفعول من الدعة ، أى أنه يَنال مُتَّدَعاً من الجرْى ، متروكاً لايُضرَب ولا يُزْجر ما يسبق به ؛ وقد أورده الجوهرى ، وفسَّره فقال : أى متروك لايُضرَب ولا يُزْجر ؛ قال ابن برى : مودوع ههنا من الدعة ، التى هى السكون ، لا من الترك ، كما ذكر الجوهرى ؛ أى أنه جرَى ولم يَجْهَدْ ، كما أوردناه ؛ وقال ابن بُزُرْج : فرس وديع وموِدوع ومودع ...والشاهد هنا على مجىء مودوع بمعنى متروك ، فى غير الغالب .

أردت التنبيه على وزن الماضى الممات ، فالمنطوق به إن ثبت ، كذلك يكون [1] .

* * *

(١) سبقت الإشارة إلى ما جاء باللسان ـــ وذر : الوَذْرَةُ : القطعة الصغيرة من اللحم ... والجمع وَذْرٌ ، ووذَرٌ ،عن كراع ... ووذَرَه وَذْراً قطعه ، والوَذْرُ بضعُ اللحم ... وأما فى الغابر – أى المضارع – فيقال : يذَرُه ويدَعُه ، وأصله : وَذِرَه يذَرُه ، مثال : وَسِعَه يَسَعُه ، ولا يقال : واذر ولا وادع ، ولكن تركته فأنا تارك ، وقال الليث : العرب قد أماتت المصدر من يذَر ، والفعلَ الماضىَ ، فلا يقال : وَذِرَهُ ولا واذِر ... وحكم يذَر فى التصريف حكم يدَع ...

٦٧ - باب الحكاية

وهى [١]إيرادُ لفظ المتكلِّم على حسب ما أورده ؛ ثم المحكىُّ إما أن يكون بعد القول أو لا ؛ أما الذى بعد القول فقد سبق ، وأما غيره فهو المقصود هنا ؛ والباب معقود للحكاية بغير القول ، بأى وبمن .

(إنْ سُئل بأىّ عن مذكور منكّر عاقل أو غيره ، حكى فيها مطلقا ما يستحقُّه من إعراب) - فَعُلم بتعليق أى بالسؤال ، أن المستعملة هنا هى أى الاستفهامية ، لا الشرطية ولا غيرها ؛ واحترز بمذكور ، عن ابتداء السؤال بأى ، فإنه لايحكى فيها شىء ، إذ لم يسبق مايُحكى ، وإنما يكون بحسب العامل فى كلامك ، نحو : أيُّهم قام ؟ وأىَّ الناس ضربْتَ ؟ وبأىِّ الناس مررتَ ؟ بخلاف ما إذا ذكر شىء فى كلام غيرك ، فاستَثْبتَّ بأىّ ، فإنك [٢] تحكى ماسبق ؛ وبمنكور عن المعرفة ، فلا يحكى بأى ، بل تبطل الحكاية حينئذ ؛ ولا فرق فى الحكاية بين العاقل وغيره [٣] ، فهما سواء فى الحكم . ويحكى بأى فى الوصل والوقف ، وإليه الإشارة بقوله : مطلقاً ؛

---

(١) فى (ز) : وهو .

(٢) فى (ز ، غ) : فإنما .

(٣) فى (ز) : أو غيره .

وهذا بخلاف مَنْ، كما سيأتى . ويجعل فى أى ماكان للاسم المحكىّ من مستحق إعراب ، فتقول لمن قال : قام رجل : أىٌّ ؟ ورأيت رجلاً : أيًّا ؟ ومررت برجل : أىٍّ .

(وتأنيث) – نحو : قامت امرأة ؛ فتقول : أيَّةٌ ؟

(وتثنية) – نحو : قام رجلان أو امرأتان ؛ فتقول : أيَّانِ ؟ أو أيَّتانِ ؟ .

(وجمع تصحيح موجود [١] فيه) – نحو : قام بنون ؛ فتقول : أيُّون ؟ .

(أو صالح لوصفه) – نحو : قام رجال ؛ فتقول : أيُّون ؟ لصلاحية رجال للوصف بما فيه الواو [٢] والنون ، نحو : رجال مسلمون ؛ وكذا إذا قيل : نساء ؛ فتقول : أيَّات ؟ لصلاحية وصف نساء بما فيه الألف والتاء ، نحو : نساء مسلمات ؛ وما ذكر من مطابقة أىّ فى الحكاية على الوجه المذكور ، هو الأفصح ؛ ومنهم من يطابق فى الإعراب والتذكير والتأنيث لاغير ، وسيأتى ؛ وأما أىّ فى ابتداء السؤال ، فالأفصح إفرادها وتذكيرها ؛ ومنهم من يثنى ويجمع ويؤنث ، وهو قليل ، لا يكاد يوجد إلَّا فى شعر ، نحو :

(١٦٩) * بأىِّ كتابٍ أم بأيَّةِ سُنَّةٍ ؟ * البيت [٣]

---

(١) علامة جمع التصحيح .

(٢) فى (ز ، غ) : الألف والنون ، وهو سهو ظاهر .

(٣) من الطويل للكميت بن زيد ، من قصيدته المشهورة فى مدح آل البيت ، وجاء به فى الهمع ١ / ١٥٢ ، وفى الدرر ١ / ١٣٤ ـــ شاهدا على حذف مفعولى=

واختلف (١) فى حركة أىّ فى الحكاية ؛ فقيل : إعراب ، وقيل : إتباع للفظ المتكلم ، وهى فى موضع رفع على الابتداء أو الخبرية ، وعلى طريق البصريين ؛ والقول بالإعراب يكون فى الرفع مبتدأ ، فتقدير قولك : أىّ ؟ فى استثبات : قام رجل ؛ أىٌّ قام ؟ ويقدر فى النصب العامل متأخّراً ، ففى : أيًّا ؟ التقدير : أيًّا رأيتَ ؟ وإذا قدرتَ فى الجرِّ قلت : بأىٍّ مررتَ ؟ ومنهم من التزم فى الحكاية أن يقال : بأىٍّ ؟ حتى لا يحذف حرف الجرّ مع بقاء عمله ؛ ويجوز أن يقول : أيًّا ضربت ؟ وبأىٍّ مررت ؟ فيظهر العاملُ توكيداً ، بشرط تأخّره ؛ وعلى طريق الكوفيين يجوز تقديم العوامل ، لأن الاستفهام للاستثبات يجوز عندهم تقديم العامل فيه مع أىٍّ وما ومَنْ ، وأجازوا أيضا إظهار العامل هنا ، فتقول : قام أىٌّ ؟ ورأيتَ أيًّا ؟ ومررتَ بأىٍّ ؛ ويجوز عند بعضهم أن لا يُحكى ، قال فى الإفصاح : من النحاة مَنْ أجاز ترك الحكاية بأىّ ، وأجاز الاستئناف (٢) على الابتداء والخبر ؛ وشرط أىّ فى الاستثبات أن لاتكون مضافة .

(وإن سُئل عنه فى الوقف بمَنْ ، فكذلك) – أى عن المذكور المنكَّر ، فيجرى (٣) فى الحكاية بمن ، مجرى الحكاية بأىّ .

= حسب لدليل ؛ وهو هنا شاهد على تأنيث أى فى ابتداء السؤال ، وجاء فى (د) برواية : أم بأية حجة ؟ وعجزه : ترى حبَّهم عاراً علىَّ وتحسِبُ .

(١) فى (د) : واختلفوا .

(٢) فى (غ) : الاستثبات

(٣) سقطت من (د) .

(ولكن تشبع الحركاتُ فى نونها حال الإفراد) – فإذا قيل : قام رجل ، قلت : مَنُو ؟ ورأيت رجلاً ، قلت : مَناً ؟ ومررت برجل ، قلت : مَنِى ؟

(ويُسكّن قبل تاء التأنيث حالَ التثنية) – فتقول : مَنْتانِ ؟ فى الرفع ، ومَنْتَيْن ؟ فى النصب والجرّ .

(وربما سكنت فى الإفراد ، وحركت فى التثنية) – أى قبل تاء التأنيث ؛ وفى تثنية المؤنث ، حكى ابن كيسان ، فى المختار له ، أن من العرب من يقول : مَنْتْ ؟ بسكون النون والتاء ، رفعا ونصبا وجراً ؛ والفصيح [١] منه بتحريك النون بالفتح ، وإسكان الهاء المبدلة من هاء التأنيث ، والحكاية فى مَنَت ؟ ومَنَه ؟ مقدرة فى التاء والهاء ، رفعا ونصبا وجرًّا ؛ ومنهم من يقول فى تثنية المؤنث : مَنَتان ؟ ومَنَتين ؟ بتحريك النون قبل التاء ، وهو القياس ، لأن الفصيح فى المفرد منه بتحريك النون ، والتثنية فرع الإفراد ؛ وتقول فى : قام مسلمات : مَناتْ ؟ بسكون التاء [٢] ، وكذا فى : رأيت مسلمات ، ومررت بمسلمات ، والحكاية مقدرة فى التاء ، رفعا ونصبا وجراً .

(وقد يستعملان مع غير المفرد المذكر استعمالهما معه) – فيحكى فى أىّ الإعراب فقط ، ولا يثنى ولا يجمع فى تأنيث ولا

---

(١) فى (ز ، غ) : والصحيح منه

(٢) فى (ز ، غ) : بسكون الهاء .

تذكير ، ويأتى فى المؤنث بالتاء [١] ، فتقول لمن قال : قام رجل ، أو رجلان ، أو رجال : أىٌّ ؟ ولمن قال : رأيت رجلا ، أو رجلين ، أو رجالاً : أيًّا ؟ ولمن قال : مررت برجل أو رجلين أو رجال : أىٍّ ؟ أو بأىٍّ ؟ وتقول فى المؤنث : أيَّة ، برفع إن رُفع ، ونصب أو جَرٍّ إن نُصب أو جُرَّ ؛ واللفظ هكذا إفراداً وتثنية وجمعاً ؛ وتلحق مَنْ واوٌ [٢] ، رفعاً إن رُفع ، وألفٌ [٣] ، نصباً إن نُصب ، وياءٌ جرًّا إن جُرَّ ، فتقول : مَنُو ، مَنا ، مَنى ، فى التذكير والتأنيث مطلقاً ، حكاه يونس عن قوم من العرب ؛ وقال سيبويه فى هذا الباب : وسنبين وجه هذه الواو والياء والألف ، فى غير هذا الموضع ، إن شاء الله تعالى ؛ ولم يوجد ذلك فى كتابه .

وعدَّ بعضُ المصنفين ، مع الأسماء الستة ، فى الرفع بالواو ، والنصب بالألف ، والجرّ بالياء ، مَنْ فى الحكاية .

وذهب المبرد وأبو علىّ ، إلى أن هذه الحروف زيدتْ أولًا ، ولزمت عنها الحركات ؛ وقيل إن هذه الحروف عوض من لام العهد ، لأن النكرة متى أعيدت كانت باللام ؛ وقال أبو سعيد [٤]: الحركات وقعت بها الحكاية [٥] ، ثم أشبعت فتولدت الحروف .

---

(١) سقطت من (ز) ، وجاءت العبارة فى (غ) : وبأيَّة فى المؤنث .

(٢) فى (ز) : واواً .

(٣) فى (ز) : وألفاً .

(٤) السيرافى .

(٥) فى (ز) : الحكايات .

(ولا يُحكى غالباً معرفةٌ إلَّا العلَم ، غير المتيقَّن نفى الاشتراك فيه) – استظهر بقوله : غالباً ، على ما حُكى من قولهم : مع مَنين ؟ استثباتاً لمن قال : ذهبت معهم ؛ وخرج بغير المتيقَّن ، قريش ونحوه ، ودخل زيدٌ وآدم علَمين ونحوهما .

(فيحكيه الحجازيون) – أى فيجيز الحجازيون حكايته ، مع كونهم يجيزون رفعه بكل حال ؛ وأما بنو تميم فيوجبون رفعه بكل حال ، ولا يُجيزون الحكاية أصلاً .

(مقدَّراً إعرابُه بعد مَنْ) – فتقول لمن قال : رأيتُ زيداً : مَنْ زيداً ؟ بالنصب ؛ ولمن قال : مررتُ بزيدٍ : مَنْ زيدٍ ؟ بالجرّ ؛ فمن فيهما مبتدأ ، والاسم بعدها خبر ؛ ويجوز عكسُه ، وعلامة الرفع مقدَّرة ، منع من ظهورها اشتغال الآخِر بحركة الحكاية ؛ وإذا قلت : مَنْ زيدٌ ؟ فهو أيضا على تقدير الحركة للعلة المذكورة . ونقل ابن عذرة أن من النحويين من يقول : إن الرفع الموجود إعرابٌ لا حكاية ، إذ لا ضرورة فى تكلف التقدير ؛ وظاهر كلام المصنف على الأول ، وماذكر من التقدير فى الأحوال الثلاثة ، هو قول جمهور البصريين ؛ وقال الفارسىّ فى : مَنْ زيداً ؟ بالنصب ، ومَنْ زيدٍ ؟ بالجرّ : إنَّ مَنْ مبتدأ ، خبره جملة ، والتقدير : مَنْ ذكرته زيداً ، ومَن مررت به زيدٍ ؛ وهذا التقدير يقتضى كون زيد بدلاً من المضمر المنصوب ، أو من المجرور ؛ وصرح بأن زيداً ، حالة الرفع لا يصلح أن يكون خبراً لمن [١] ، كحالة النصب

---

(١) زاد هنا فى (ز ، غ) : قال .

والجرّ ، لأن الخبر المفرد يكون المبتدأ فى الأصل ، أو منزَّلاً منزلته ، والمسؤول عنه اسمه زيدٌ لا زيداً ، بالنصب ولا غيره ، ولم يبين الخبر المقدَّر حالة الرفع ، وقياس ماذكره أن يكون التقدير : مَن يُذكر زيدٌ ، بالبناء للمفعول ، ويكون زيدٌ بدلًا من الضمير فى يُذكر ؛ وقال كثير من الكوفيين : الاسم المحكىّ فيه الإعراب ، بدل [١] مِنْ مَنْ ، ومَنْ محمولة على عامل مضمر ، يدل عليه المذكور فى كلام الأول ؛ ويجوز عندهم أن يقدر العامل [٢] قبل مَنْ ، فى هذا الباب ؛ فإذا قيل : قام زيدٌ ، فقلت : مَنْ زيدٌ ؟ فالتقدير عندهم : قام مَنْ ؟ أو مَنْ قام ؟ وزيد بدل من مَنْ ، وكذا الباقى .

(غير مقرونة بعاطف) — فإذا قيل : قام زيدٌ ، فقلت : ومَنْ زيدٌ ؟ بطلت الحكاية ، ووجب رفع زيد فى الأحوال الثلاثة ؛ وفى البسيط أنه إذا قيل : ضربت زيداً وعمراً ، جاز أن تقول : مَنْ زيداً ؟ ومَن عمراً ؟ بالحكاية ، وأنه إنما تبطل الحكاية إذا دخل حرف العطف على الأول .

(ولا يقاس عليه سائر المعارف ، ولا يُحكى فى الوصل بمَنْ ، خلافاً ليونس فى المسألتين) — أما المسألة الأولى ، وهى حكاية [٣] غير العلم من المعارف ، فالذى أجمع عليه الرواة ، وهو مذهب الحجازيين،

---

(١) فى (ز) : بدلًا .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

حكاية العلَم ، اسماً وكنيةً ولقبًا ، وأما غيره ، فإن كان مُحلًّى بألْ ، وهو وصف منسوب ، فإنك تأتى بمَنْ بأَلْ (١) وياءَى النسب ، فتقول لمن قال : قام زيد القرشىّ ، إذا استثبتَّ عن القرشىّ : ٱلْمَنِىّ ؟ ويعرب ويؤنث ويثنى ويجمع بالواو والنون ، والألف والتاء وصلاً ووقفاً ؛ وفى البسيط يقال : ضربت زيداً ، فتقول : اَلْمَنِىّ ؟ تحكيه على كلامه ، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ؛ ويأتى الخلاف : أهذا إعراب ؟ أم لا ؟ وكأنك قلت : أهو القرشىّ ؟ انتهى .

وأطلق سيبويه أنك تقول : اَلْمَنِىّ ؟ فى السؤال عن نسب إلى بلد أو صفة أو قبيلة أو أب ، فتقول : اَلْمَنِىّ ؟ فيقول : القرشىّ أو المكى أو الخياط أو العلوىّ ؛ واختاره الزجاج ، وخصَّه السيرافىّ بالنسب إلى الأب أو القبيلة .

وقال المبرد وغيره : إنما يقال : اَلْمَنِىّ ؟ فى مَنْ يعقل ، وأما غيره فيقال : المائىّ ؟ والماوىّ ؟ فإذا قال : رأيت الحمار ، وأردت نسبته ، قلت كذلك ، لا اَلْمَنِىّ ؟ والصحيح ماأطلقه سيبويه (٢) ، ولم يُسمع منهم ماذكر المبرد ، وإنما قاله قياساً .

ولا يجوز الاستثبات عن نسب النكرة ، وأما غير ذلك من المعارف ، فلا يجوز فيه الحكاية ، على المختار ؛ وأجاز بعضهم فيه الحكاية ، وهو ماحكاه المصنف عن يونس ، فتقول لمن قال : رأيت

---

(١) أى تأتى بَمنْ مُحلَّاةً بأَلْ .

(٢) سقطت من (د) .

أخاك : مَنْ أخاك ؟ ومررت بأخيك : مَنْ أخيك ؟ وجاء زيدٌ بهذين : مَنْ هذين ؟ ومررت بالزيدين : مَن الزيدين ؟

وحكى الأخفش أن منهم من يحكى الاسم مطلقاً ، اسماً كان أو صفةً ؛ وسمع سيبويه : دعنا من تمرتان ، حكاية لمن قال : عنده تمرتان ؛ وسمع قوم : ليس بِقُريشِيًّا ، حكاية لمن قال : أليس قريشيًّا ؟ وإنما يحكى هذا النوع بعد القول أو مايجرى مجراه ؛ وشذَّ هذا فى حذف القول ، والأصل : دعنا من قولك : ماعنده تمرتان ، وليس بالذى يقال فيه : أليس قريشيا ؟

وأما المسألة الثانية ، وهى الحكاية بمَنْ فى الوصل : فأجاز ذلك يونس ، وحكاه لغةً عن بعض العرب ، ولشذوذها قال يونس : لايصدق بهذه اللغة كل أحد ؛ فتثبت على هذه اللغة الزيادةُ وصلاً ، كما تثبت وقفاً ، فتقول : مَنُو يافتى ؟ ومَنا ياهذا [١] ؟ ومَنِى ياهذا ؟ بلا تنوين ؛ وتقول فى المؤنث : مَنت يافتى ؟ رفعا ونصبا وجراً ؛ يشير [٢] إلى الحركة ولا ينون [٣] ، وفى التثنية : مَنانِ ومَنتانِ يافتى ؟ ومَنينِ ومَنتينِ يافتى ؟ بكسر النون ، ومَنُونَ ومَنينَ يافتى ؟ بفتحها ، ومَناتٌ يافتى ؟ فتضَم التاء وتنوّن ، رفعاً ، وتكسرها وتنون نصباً وجراً [-٢] .

(وفى حكاية العلم ، معطوفاً أو معطوفاً عليه خلاف :

---

(١) سقطت هذه العبارة من (غ) ، وكرر فى (ز) : مَنى ياهذا ؟ .

من (٢ إلى — ٢) سقط من (غ) .

(٣) فى (د) : ولا تنوين .

منعه [١] يونس ، وجوَّزه غيره ، واستحسنه سيبويه) — فذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية ، وذهب غيرهم إلى خلافه ، فيحكيان إذا كانا مما يحكى ، فتقول : مَنْ زيداً وعمراً ؟ لمن قال : ضربت زيداً وعمراً ؛ وإن كان أحدهما فقط مما يحكى ، بنيت على ماتقدَّم [٢] ، وأتبعته الآخر ، فإذا قيل : رأيت صاحبَ عمرو وزيداً ، قلت : مَنْ صاحبُ عمرو وزيدٌ ؟ بلا حكاية ، وإن عكس حكيتَ ، وكذا الحكم لو قال : رأيت رجلاً وزيداً ، وزيداً ورجلاً ، فلا يُحكى فى الأول ، ويحكى فى الثانى ؛ قال سيبويه : وأما ناس فقاسوا ، فقالوا : تقول [٣] : مَنْ أخو زيدٍ وعمرو ؟ ومَنْ عمراً وأخا زيد ؟ فيتبع الكلامُ بعضُه بعضا ، وهذا حسن . انتهى .

وفى البسيط : إن كان أحدهما مما يحكى [٤] ، فأعدت مَنْ ، حكيت العلم دون الثانى ، وإلَّا لم تحك واحداً منهما ؛ وفيه أيضا : إذا قيل : ضربت زيداً ورجلاً ، قلت : مَنْ زيداً ومَنا ؟ فلو قدمت النكرة قلت : مَنْ ومَنِ زيداً ؟ .

(ولا يُحكى موصوفٌ بغير ابنٍ ، مضافٍ إلى العلَم [٥]) —

---

(١) سقطت عبارة الخلاف من النسخ ، وجاءت بالنسخة المحققة من التسهيل ، وسيأتى الشارح بتفصيل الخلاف .

(٢) أى على المتقدم منها .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(٤) فى (ز ، غ) : مما لايحكى .

(٥) فى النسخة المحققة من التسهيل : مضافاً إلى علَم .

فإذا قلت : رأيت زيدَ بنَ عمرو ، جاز أن يُحكى ، فيقال : مَن زيدَ ابنَ عمرو ؟ لأنهما صارا بمنزلة زيد ؛ ولو قيل : رأيت زيداً الظريف ، لم تجز الحكاية ، وتعيَّن الرفع ، فيقال : مَنْ زيدٌ الظريفُ ؟ وحكم بقية التوابع ، عدم الحكاية أيضا ، فيقال : مَنْ زيدٌ نفسُه ؟ ومن زيدٌ [١] أخو عمرو ؟ ومَنْ زيدٌ أبو حفص ، بالرفع فى الجميع ، لمن قال : رأيت زيداً نفسَه ، أو أخا عمرو ، أو أبا حفص ؛ وكذا فى الجرِّ ؛ وأجاز الفارسىّ [٢] الحكاية فى الوصف والموصوف ، وزعم أنه أخذه من كلام سيبويه ، وهو مردود عليه .

(وربما حكى الاسم دون سؤال) — مثل هذا بقوله تعالى : « يقال له : إبراهيم » [٣] واختلف [٤] فى حكاية المفرد ، مراداً به مجرد اللفظ بعد القول ؛ والصحيح جوازه عند المصنف ، وصحح غيره المنع ؛ واختلف أيضا [٥] فى تخريج الآية ، فقيل : إبراهيم مرفوع

---

(١) فى (ز) : زيداً .

(٢) فى (د) : السيرافى .

(٣) الأنبياء / ٦٠ : « قالوا سمعنا فتى يذكرهم ، يقال له : إبراهيم » ، وهكذا مثل له فى الهمع ٢ / ١٥٤ قال : كقوله تعالى : « يقال له : إبراهيم » فإبراهيم ليس بمسئول عنه ، وقد حكى هذا اللفظ ، لأنه كان اسمه ، فحكى وأعرب ، وجعل مفعولا لم يسم فاعله .

(٤) جاءت هذه العبارة فى (د) هكذا : « وفى حكاية المفرد ، مراداً به مجرد اللفظ ، خلاف » .

(٥) سقطت من (ز ، غ) .

بيُقال ، فيكون من حكاية المفرد ، أى يطلق عليه هذا اللفظ ؛ وقيل : حذف منه حرف النداء ، أى يا إبراهيم ؛ وقيل : خبر مبتدأ محذوف ، أى أنت إبراهيم ، وعلى هذين يكون من حكاية الجمل ؛ وقال الأعلم : رفع بالإهمال ، إذ لم يسبقه مايؤثر فيه ، والقول لا يصلح لذلك ، فلايقع بعده إلَّا جملة أو مفرد يؤدى معناها كحق وباطل ، والمهمل إذا ضم إلى غيره رفع نحو : واحد [1] واثنان ؛ ويجوز أن يمثل هذا بما سبق من قولهم : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشياً .

(وربما حكى العلم والمضمر بمَنْ ، حكاية المنكَّر) – فإذا قدر جهل الاسم المعرفة الذى جرى ذكره فى كلام المخاطب ، فلم يُدْرَ ماهو ، حكى كما يحكى النكرة ؛ ولا يختص ذلك بالعلم والمضمر ، بل كل معرفة كذلك حينئذ ، ولا بمَنْ ، بل يحكى إذ ذاك بمَنْ أو بأىّ ، وعليه ماسبق من قولهم : مَنين ؟ استثباتاً لمن قال : ذهبت معهم .

(وربما قيل : ضرَبَ مَنٌ منه ؟ ومَنُو منَا ؟ لمن قال : ضرب رجلٌ امرأة ، ورجلٌ رجلًا) – رجلٌ امرأة ، يرجع إلى : مَن مَنه ؟ ورجلٌ رجلاً ، يرجع إلى : مَنو منَا ؟ والمراد بالأول أن منهم من يعرب مَنْ ، قال يونس والكسائى : بعض العرب يعرب مَنْ ، ويحكى بها النكرات ، كما يحكى بأى ، ومن كلامهم : ضرب مَنٌ مَناً ؛ وحكى الكسائى : ضرب غلام من منَا ، بإعراب الأول بالخفض وتنوينها ،

---

(١) فى (د) : واحد اثنان .

وبترك الإعراب فيها وتسكينها ؛ والمراد بالثانى إثبات الزيادة فى الوصل ؛ وأشار بربما [١] إلى قلة هذا العمل .

(ويقال فى حكاية التمييز ، لمن قال : عندى عشرون : عشرون ماذا ؟ وعشرون أيّاً ؟ على رأى) - المراد بالحكاية هنا ، إيراد الكلام مورد الاستثبات ، كما سبق أنك تقول لمن قال : ضربت زيداً : اَلْمَنِى ؟ على معنى الاستثبات عن نسبه ، كأنك قلت : أهو القرشىّ ؟ فإذا قيل : عندى عشرون ، فأردت الاستثبات عن حقيقتها ، قلت : عشرون ماذا ؟ أو عشرون أيًّا ؟ وهذا إنما هو على رأى من يعتقد فى استفهام الاستثبات ، أنه يجوز تقديم العامل عليه ، وهو رأى الكوفيين ، وجرى عليه ابن عصفور ، وحكى الكوفيون من كلام العرب : يفعلَ ماذا ؟ يصنعَ ماذا ؟ بنصب يفعل ويصنع ، على تقدير : يريد أن يفعلَ ماذا ؟ ويريد أن يصنعَ ماذا ؟

(ويُحكى المفردُ المنسوبُ إليه حكمٌ هو للفظه) - نحو : ضربَ فعلٌ ماضٍ ، ومِنْ حرفُ جرٍّ ؛ ويجوز أن يقال : ضربتُ زيداً فتقول : زيداً مفعولٌ بنصب زيد .

(أو يجرى بوجوه الإعراب [٢]) - إن كان قابلاً للإعراب ، فإن كان مبنيا حُكى ولم يُعرب ، نحو : مَنْ موصولٌ ، وهَلْ حرفُ استفهام ، واضربْ فعلُ أمرٍ ؛ وحكم الإسناد اللفظى أن يُنسبَ

---

(١) فى (ز ، غ) : وأشار بهذا .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل ، بعد هذا : اسماً للكلمة أو للفظ .

للمسند إليه ، ما يستحقه من إعراب وبناء ، لو أسند إلى معناه ، فلذا يبنى ماذكر ، ويُعرب فى قولك : زيدٌ ثلاثىٌّ ونحوه .

(**فصـــل**) : (إن سألَ بالهمزة عن مذكور ، مُنكِرٌ اعتقادَ كونه على ماذُكر ، أو بخلافه ، حكاه غالباً ، ووصل منتهاه ، ولو كان صفةً أو معطوفاً ، فى الوقف ، جوازاً ، بمدَّةٍ تجانسُ حركته ، إن كان متحركاً) – والمراد بهذا الفصل ، ذكر حرف الإنكار ، ويأتى فى الفصل بعده ذكر حرف التذكر ، وقد سبق ذكر الحرف اللاحق فى الحكاية ، فهذه الأحرف تلحق أواخر الكلم ، لقصد هذه المعانى ، وهى متناسبة ، ولذلك جمعها بباب واحد .

وقوله : بالهمزة ، يدل على أن حرف الإنكار لابد أن تتقدمه الهمزة دون غيرها ؛ لكن حكى أبو زيد الأنصارىّ ، عن الكلابيين ، أنهم قالوا فى : رأيت زيداً : زيدا انيه ؟ بغير همزة استفهام ، فيحذفون لدلالة قرينة الحال على الاستفهام ، مع علامة الإنكار .

وقوله : مذكور ، يخرج مالم يسبق ذكره ؛ فلو أنكرت ابتداءً ضرب عمرو مثلا ، لقلت : أضربت عمراً ؟ ولا تقول : أضربت عمرنيه ؟ بإلحاق حرف الإنكار .

وقوله : منكرٌ أو بخلافه ، إشارة إلى ضربَىْ الإنكار ؛ فالأول كأن يقال : قام زيدٌ ، فتقول : أزيدَ نيه ؟ منكراً لقيامه ؛ والثانى كقول بعضهم ، وقد قيل له : أتخرج إن أخصبت الباديةُ ؟ :

أأنا إنيه ؟ منكراً أن يكون على خلاف الخروج ، فأنكر على المتكلِّم استفهامه عن شيء لا ينبغى أن يستفهم عنه ، لأنه لابد من وقوعه ، وأنا فى ذلك مرفوع أخرج (١) .

ونبه بقوله : غالباً ، على أن حكاية لفظ المتكلم لا تلزم ؛ فإذا قال : قام زيدٌ ، كان لك أن تقول : أقائم زيدٌ ؟ ونحوه .

ومثال الصفة أن يقال : قام زيدٌ الفاضل ؛ فتقول : أزيدٌ الفاضلوه ؟ والمعطوف أن يقال : قام زيدٌ وعمرو ؛ فتقول : أزيدٌ وعمرنيه (٢) ؟

ونبه بقوله : منتهاه ، على أن زيادة الإنكار إنما تكون آخِراً ، فإن أنكرت الجملة جميعها ، كانت فى آخر لفظ منها ؛ وإن أُنكر جزءٌ ، ففى (٣) آخره .

وإنما تلحق مدة الإنكار فى الوقف ، لا فى الوصل ؛ وهى جائزة لا لازمة ؛ فإن لم تُلحقها وأنت منكر ، قلت : أزيدٌ ؟ وأزيداً ؟ وأزيدٍ ؟ وتكون المدة مجانسة للحركة ، إن ضمة فضمة ، نحو : قام أحمد ، فتقول : أحْمدوه ؟ وإن فتحة ففتحة ، نحو : ضربتُ أحمدَ ، فتقول : أحْمداه ؟ وإن كسرة فكسرة ، نحو : مررت بحذامِ ، فتقول : أحذاميه ؟ ولا فرق بين حركة الإعراب وحركة البناء ، فى ظاهر أو مضمر .

---

(١) فى (ز) : مرفوع خرج .
(٢) فى (ز) : أزيد وعمرونيه ؟
(٣) فى (ز) : فهى آخره .

(أو بياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان تنويناً) – فتقول : أزيدُنيه ؟ وأزيدَنيه ؟ وأزيدِنيه [١] ؟ وإنما كسر التنوين لالتقاء الساكنين .

وكلامه يقتضى أن تقول فى : رام : أرامَنيه ؟ وفى : عصا : أعصنيه ؟ وأما موسى والقاضى ، رفعاً وجرًّا ونحوه ، فقيل : يأتى بمدة الإنكار مناسبة للحرف الساكن ، فيحذف الحرف لالتقاء [٢] الساكنين ، كما حذف فى : « مُوسَى الكتاب » [٣] ويرمى [٤] الرجلُ ، فتقول : أموساه ؟ واَلقاضيه ؟ وقيل : يفصل بين الاسم وحرف الإنكار بإنْ ، فتلتقى النون مع المدّ ، فيرجع حرف المدّ ياءً فتقول : أموسى إنيه ؟ واَلقاضى إنيه ، وهو الصحيح ، لقولهم : أأنا إنيه ؟ ولو جاء على الأول لقيل : أأناه ؟ هكذا قيل ، وفيه بحث . وتقول فى غلامى ، فى لغة من سكن الياء : أغلاميه ؟ تحذف كما تحذفها فى الندبة حين قلت : واغلاماه !

(أو نون إنْ ، تلى المحكىَّ توكيداً للبيان) – أو عاطفةً على قوله : تنويناً ؛ ويجوز لك فى الإنكار أن تأتى بإنْ توكيداً للبيان

---

(١) فى (د) : أزيدنيه ؟ مرة واحدة ، وسقط اللفظان الآخران .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٣) البقرة / ٥٣ ، البقرة / ٨٧ ، الأنعام / ١٥٤ ، هود / ١١٠ ، الإسراء / ٢ المؤمنون / ٤٩ ، الفرقان / ٣٥ ، القصص / ٤٣ ، السجدة / ٢٣ ، فصلت/٤٥

(٤) فى (د) : والقاضى والرجل .

فتكسر نونها قبل حرف الإنكار ، كما تكسر التنوين ، فتقول فى : قام أحمد : أأحمدانيه ؟ فإن كان آخر الاسم منوَّناً ، وأثبت بإنْ ، فثلاثة أوجه : إقرار التنوين ساكناً وتحقيق الهمزة نحو : أزيدٌ إنيه ؟؛ ونقل كسرة الهمزة إلى التنوين وحذفها نحو : أزيد [١] ننيه ؟ وإدغام التنوين فى نون إن المكسورة بعد حذف الهمزة نحو : أزيد نِّيه ؟

(وربما وليت ، دون حكاية ، مايصح به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ : أأنا إنيه ؟) – أشار بهذا إلى ماسبق من قول بعض العرب ، وقد قيل له : أتخرج إلى البادية [٢] إن أخصبت ؟ : أأنا إنيه ؟ فوليت إنْ دون حكاية ، ضمير المتكلم ، وهو فى معنى ضمير المخاطب فى كلام القائل : أتخرج ؟ وبه يصح المعنى الذى قصده ، وهو الإنكار .

(وقد يقال : أَذَهبتُوه ؟ لمن قال : ذهبتُ) – كان القياس أن لايحكى اللفظ ، لأن المقصود فى كلام المستثبت المخاطب [٣] ، فكان حقه أن يقول : أأنت إنيه ؟ فيأتى بضمير مخاطب منفصل ، ثم يأتى بإن ، ولكن قصد حكاية كلام المتكلم بعينه ، فقال : أذَهَبتوه ؟ وكانت المدة واواً ، لأن التاء مضمومة .

وبعض العرب حكى اللفظ ورجع إلى الخطاب ، فقال : أذهبتاه ؟

---

(١) فى (د) : أزيدينيه ؟ وفى (غ) : أزيدنيه ؟
(٢) فى (د) : أتخرج إن أخصبت البادية ؟ .
(٣) سقطت من (د) .

(وأأنا إنيه ؟ لمن قال : أنا فاعل) – وهذا أيضا من حكاية اللفظ ، ولو جاء على القياس لقال : أأنت إنيه ؟ قال سيبويه : ومن قال : أذَهَبتوه ؟ قال : أأناه . انتهى . وقد يستدل بهذا لما سبق من أنه يقال : أموساه ؟ ولكنه لا يتم .

(فإن فصل بين الهمزة والمذكور بقول أو نحوه ، أو كان السائل واصلًا أو غير منكر ولا متعجب ، لم تلحق هذه الزوائد) – فإذا قيل : قام زيدٌ ؛ فقلت : أتقول : زيد ؟ (١) أو اليومَ زيدٌ ؟ لم تلحق علامة الإنكار ؛ لأنك زدتَ على ماذكر المتكلم ، فكان نظير سبق الواو لمن فى باب الحكاية ؛ وكذا إذا وصلت فقلت : أزيدٌ يافتى ؟ أو لم تنكر ولا تعجبت ، وكأنه يُشير بنفى التعجب إلى المعنى الثانى المشار إليه أول الفصل بقوله : أو بخلافه ؛ فإن قائل : أأنا إنيه ؟ لمن قال : أتخرج ؟ تعطى تعجباً من سؤاله عن خروجه ؛ مع أنه لابد منه .

وقال ابن أبى الربيع : الإنكار إما لبُعْد وقوع ذلك ، أو لأنه معلوم ، أو لكون الأمر فى نفسك بعيداً ، وهذا شبيه بالإنكار . انتهى .

فيجوز أن يكون المصنف أراد هذا الثالث بما ذكره هنا من التعجب .

ويحصل من كلامه أن الهمزة تساق هنا لثلاثة معان ؛ والأقرب الأول ، ولا يخفى رد هذا الثالث إلى أحد القسمين الأولين .

---

(١) فى (ز ، غ) : أتقول : زيدا ؟

(**فصــــل**) : (إذا نطق بكلمة متذكرٌ غير قاصد الوقف ، وصل آخرها بمدة تجانس حركته [١] إن كان متحركا) – فإذا عرض للمتكلم قطع اللفظ عن تمامه ، بسبب عدم ذكره ، توقف ؛ فجعلوا مدةً هناك ليتذكر ، وتسمى مدة التذكر ؛ وهى مثل مدة الإنكار ؛ فيقول فى : قال : قالا ؛ وفى : تقولُ : تقولوا ؛ وفى : من العام : من العامى ؛ وهذا إن [٢] لم تكن الكلمة على حرف واحد ، فإن كانت فإنما تلحق بما يصح الوقف عليه ؛ ولو قصد الوقف ، لم تلحق مدة التذكر ، بل يقف عليه ، كما سيذكر فى باب الوقف [٣] .

(وبياء ساكنة بعد كسرة ، إن كان ساكناً صحيحاً) – فيقول فى قد : قدى ، وفى آلْ ، لو تذكر فى الحارث ونحوه : آلِى ؛ وإن قلنا : إن اللام وحدها هى حرف التعريف ، وذلك للزوم ألف الوصل ، فصارت بها كقد ؛ ودخل فى التصحيح ماجرى مجراه ، من واو وياء ، فى قبول الحركة ؛ فيقول فى لو واخشَوا : لَوِى واخشوِى ؛ وفى كى واسعَىْ : كَيِى واسعَيِى ، فتلحق العلامة ، ويكسر الساكن الذى قبلها ، لالتقاء الساكنين ، فتصير العلامة ياءً ساكنة .

وخرج المعتل نحو : موسى وعيسى ، فلا تلحقه ، بل يمكن المدُّ عند التذكر ، وفى ذلك غنية عن إلحاق شىء .

---

(١) فى (ز ، غ) : حركتها .

(٢) فى (د) : إذا لم .

(٣) فى (ز ، غ) : كما يذكر بباب الوقف .

وفى البسيط ، مع هذا ، تجويز أن يؤتى بالمدة ، فيقول : موسا [١] ، وهذه هى مدَّة التذكر ، لأنها دخلت لمعنى ، وحذفت التى قبلها للساكنين .

(ولا تلى هذه الزيادة هاءُ السكت ، بخلاف زيادة الإنكار) — لأن المنكر قاصد الوقف ، والمتذكر لا يقصده .

* * *

(١) فى (د) : موسياء ، وفى (ز ، غ) : موساه ، وفى الفقرة التالية من المتن ما يعضد التحقيق .

٦٨ – باب الإخبار

وضع أهل العربية هذا الباب ، ليعلم به ضبط المتعلم ماتعلمه من أبواب النحو ، وكذلك باب المخاطبة .

(شرط الاسم المخبر عنه فى هذا الباب إمكانُ الاستفادة) – سماه مخبراً عنه ، وهو مخبر به ، توسُّعاً ؛ قيل : ويجوز كون عن بمعنى الباء ، كما تعاقبا فى : اسأل عنه ، وبه ؛ وقول النحويين : أخبر بالذى عن كذا ، يحتمل الأمرين ، وعلى الثانى تكون الباء بمعنى عن ، وعن بمعنى الباء ؛ ومعنى إمكان الاستفادة ، أن يكون للاسم الذى قيل : أخبر عنه بالذى ، معنى فى ذلك المحل ، وتحصل بالإخبار فائدة ، فلا يخبر عن بكر من أبى بكر ، والقيس فى امرىء القيس ، ولا عن اثنين من : هذا ثانى اثنين ؛ فلا يقال : اللذان هذا ثانيهما اثنان ، لأنه لا فائدة فى الإخبار بذلك .

(والاستغناء عنه بأجنبىّ) – أى يصلح أن يُجعلَ مكانه أجنبىّ قبل الإخبار ، كزيد من : ضربت زيداً ؛ إذ يصح وقوع عمرو مثلا موقعه ، بخلاف الهاء فى : زيد ضربته ، فلا يصح وقوع أجنبىّ موقعها ، لفوات العائد إلى المبتدأ ، فلا يجوز الإخبار عن الهاء ، ويجوز الإخبار عن زيد ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ .

(وجواز استعماله مرفوعاً) – يعنى أن يكون الاسم المخبر عنه

متصرّفاً ، فما لزم طريقة واحدة ، لا يخبر عنه كأيمن فى القسم ، وما التعجبية ، وسبحان ، وسحَر من يوم بعينه .

(مؤخّراً) – أخرج مالزم الصدر ، كأسماء الشرط ، وكم الخبرية ، وضمير الشأن .

(هو أو خلفه المنفصل [١]) – فالأول كزيد من : ضربت زيداً ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ [٢] ؛ والثانى التاء من : ضربت ، فتقول : الذى ضرب أنا ؛ فالتاء فى ضربت لاتؤخر ، فقام أنا مقامه .

(مثبتاً) – احترز مما لزم [٣] النفىَ أو شبهَه ، كأحد وأخواته ، فلا يخبر عنها ، لأنها تخرج حينئذ عما تستحقه من النفى ، فلا يقال فى [٤] : ماضربت أحداً : الذى ماضربته [٥] أحد .

(منوباً عنه بضمير) – أخرج [٦] الحال والتمييز وماربط [٧] به من اسم ظاهر ، نحو : زيد قام ؛ ونحو ذلك من قوله تعالى : « ولباس التقوى ، ذلك خير » [٨] .

---

(١) فى (ز) : المتصل .

(٢) فى (ز) : الذى ضربت زيداً .

(٣) فى (د) : لازم .

(٤) فى (د ، ز) : فيما .

(٥) فى (ز) : الذى ضربت أحد .

(٦) فى (د) : احترز من الحال .

(٧) سقطت من (د) .

(٨) الأعراف / ٢٦ .

(لايطلبه بالعَود شيئان) - يُخرج الهاءَ فى : زيد ضربته ، والضمير المستتر فى : منطلق ، من : زيد منطلق ، فلا يخبر عنهما ، لأنك إذا وضعت مكان كل منهما ضميراً ، اقتضاهُ كل من المبتدأ والموصول ، فيلزم من ذلك بقاء أحدهما بلا عائد ، إذ لا يمكن عودُه عليهما . بل على [١] أحدهما ؛ فلو قيل : جاء زيد ولقيته ، جاز الإخبار عن هذه الهاء ؛ فإنها لا يطلبها بالعود شيئان ، فتقول : الذى لقيه هو [٢] ؛ فالهاء عائدة على الذى ، وهو عائد على زيد فى ذلك الكلام . هذا ماصرَّح به الشلوبين الكبير ، ويقتضيه كلام المصنف هنا ، ونصّه فى غير هذا الكتاب ، وكلام ابن عصفور عليه ؛ ونازع فى ذلك الشلوبين الصغير ، فمنع ، وهو اختيار الجزولىّ ، وهذا الشرط يغنى عنه ماسبق من اشتراط الاستغناء عنه بأجنبىّ ، ولم أره فى بعض النسخ .

(وأن يكون بعضَ ما يوصف به من جملة) - أى أن يكون المخبر عنه فى جملة تصلح أن تكون صفة ؛ وهى الخبرية الخالية من التعجب ، التى لا تستدعى كلاماً سابقا ؛ وذلك لأن تلك الجملة تجعل صلة للذى ، أو يُسبَك منها اسم توصل به ال بجملة الأمر والنهى والتمنى وغيرها ، مما لا يكون صلة لا يخبر عما فى حيزها من الأسماء .

---

(١) سقطت من (ز) .
(٢) سقطت من (ز) .

(أو جملتين فى حكم جملة واحدة) – وهما جملتا الشرط والجزاء ، فتقول فى الإخبار عن زيد من : إن تضرب زيداً أضربْه : الذى إن تضربه أضربْه زيدٌ .

(وإن كان معطوفاً أو معطوفاً عليه ، فيشترط اتحاد العامل حقيقةً) – فتقول مخبراً عن زيد من : قام زيد وعمرو : الذى قام هو وعمرو [١] ، زيدٌ ؛ وعن عمرو : الذى قام زيدٌ وهو ، عمرو ؛ إذ العامل متحد حقيقة .

(أو حكماً) – نحو : كفى بزيد [٢] وعمرو رفيقين ؛ فتقول فى الإخبار عن زيد : الذى كفى به وعمرو رفيقين ، زيدٌ ؛ وعن عمرو : الذى كفى بزيد وهو رفيقين ، عمرو ؛ فلم يتحد العامل حقيقة ، لجرّ أحد الاسمين بالحرف ، ورفع الآخر عطفا على الموضع ، لكنه اتحد حكما ؛ واحترز من أن يختلفا ، وإنما ذلك فى العطف على التوهم ، نحو : زيدٌ لم يقم ولا بصديقك ، أى [٣] ليس زيد بقائم ولا بصديقك ، فلا تخبر عن بصديقك ، فتقول : الذى زيد لم يقم ولا به صديقك [-٣] ؛ لأن عامل الجرِّ ليس موجوداً فى المتوهم العطف عليه ، فما اتحد العامل فى المتعاطفين ، لفقد عامل المتوهم . هكذا شرح هذا الموضع ، وفيه بحث .

---

(١) فى (د) : الذى قام هو عمرو وزيد .
(٢) فى (ز) : كفى زيد ...
من (٣ إلى ــ ٣) سقط من (د) .

(فإن استوفى الشروط ، أُخبر عنه مطلقاً ، بما يوافقه من الذى وفروعه) – ويعنى بالإطلاق كونه جملة اسمية أو فعلية ، فإن كان المخبر عنه مفرداً مذكراً فالذى ، أو مؤنثاً فالتى ، أو مثنّى فاللذان أو اللتان ، أو جمعاً فالذين أو اللاتى ونحوهما .

(وبالألف واللام إن صدرت الجملة التى هو منها بفعل) – فيستعمل الذى وفروعه فى الاسمية والفعلية ، ولا تستعمل آلْ إلَّا فى الفعلية ؛ فيخبر عن زيد من : ضربت زيداً ، بالذى وآلْ ؛ ولا يخبر عنه من : زيدٌ قائم ، إلَّا بالذى ؛ وذكر الأخفش صورتين يخبر فيهما فى الفعلية باَلْ دون الذى ؛ إحداهما : قامت جاريتا زيد ، لا قعدتا ، فتخبر عن زيد بقولك : القائم جاريتاه ، لا القاعدتان ، زيدٌ ؛ ولا يجوز : الذى قامت جاريتاه ، لا الذى قعدتا ، زيدٌ ؛ لعدم ضمير الذى فى الجملة المعطوفة . انتهى .

وقد أجاز بعضهم : مررت بالذى قام أبواه ، لا الذى قعدا ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ؛ وعلى هذا يجوز مامنع الأخفش

والثانية قولك : المضروب الوجه ، زيدٌ ، لايجوز فيها : الذى ضرب الوجه ، زيدٌ ؛ وهذه على [1] مافيها من إشكال ، إذا سُلِّمت ، يجوز فيها مامنعه على رأى من يجيز تشبيه الفعل ، مستنداً إلى ظواهر منها أن امرأة كانت تهراق الدماء .

---

(١) فى (ز) : مع ما فيها .

(موجب) - خرج المنفيّ نحو : ماضربت زيداً ، ومازال عمرو قائماً ، لزوال النفى حينئذ .

(يصاغ منه صلةٌ لهما [(١)]) - يخرج غير المتصرف كنعم وبئس ويذر ؛ ولو استغنى بهذا عن (موجب) كما فعل فى غير هذا الكتاب لكان له وجه ؛ ويجوز أن يقال : لا يغنى .

(وذلك بتقديم الموصول مبتدأ ، وتأخير الاسم أو خلَفه خبراً ، وجعل مابينهما صلةً ، عائداً منها إلى الموصول ضميرٌ يخلف الاسم فى إعرابه الكائن قبلُ [(٢)]) - فمثال تأخير الاسم أن يقال : أخبر عن زيد من : ضربت زيداً ، فتقول : الذى ضربته زيدٌ ؛ ومثال خلفه : الذى ضرب أنت ، فى الإخبار عن التاء من : ضربت .

وقوله : بتقديم الموصول ، يَقتضى عدم جواز تأخيره ، فلا يقال : زيدٌ [(٣)] الذى ضربته ؛ وقد صرح قوم بلزوم تأخير الخبر ، وهو قضية كلام الأكْثَرين ؛ وفى البسيط أنه يجوز أن يُقدَّم [(٤)] زيدٌ مبتدأ أو خبراً عن الذى ؛ قال : ولكن الأحسن أن يكون خبراً عنه متأخراً .

---

(١) فى (ز ، غ) : صلة لاَ لْ : والتحقيق عن (د) والنسخة المحققة من التسهيل .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل : قبل ذكر الموصول ، وسيشير الشارح إلى هذه الزيادة .

(٣) فى (د) : زيداً الذى ضربته .

(٤) فى (د ، ز) : إن تُقدِّم زيداً ...

ونقل عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبراً ومبتدأ ؛ قيل : وقد يجب التقديم كما فى الإخبار عن اسم الاستفهام ، فتقول فى الإخبار عن قولك : أيهم قائم ؟ : أيهم الذى هو قائم ؛ وهذا مبنى على جواز الإخبار عن اسم الاستفهام ؛ والأظهر والقياس المنع ؛ وأجاز بعضهم ذلك ، وعليه فى الصورة المذكورة أى خبر مقدم ؛ قاله ابن عصفور ؛ وقال ابن الضائع : مبتدأ .

والمراد بالكائن قبلُ : الكائن قبلَ ذكر الموصول ، وكذا هو فى نسخة ؛ فيعطى الضمير الذى خلَف ماجعلته خبراً أو مبتدأ ، على ماعرفت ، ماكان لذلك الاسم قبل مجىء الموصول ، من الإعراب ، من رفع أو نصب أو جرّ ، لكنه لايكون إلّا ضمير غيبة ، وإن خلف ماليس كذلك كما سبقت الإشارة إليه فى قوله : أو خلفه .

وقد أجاز الخُشَنىّ [1] المطابقة ، فتقول فى الإخبار عن التاء من : ضربت : الذى ضربت أنت ؛ ويلزمه إجازة ذلك فى المتكلم ، نحو : الذى قمت أنا ، فى الإخبار عن التاء من : قمت ؛ وهو قريب من إجازة الكسائى فى : أنت الذى ضربت : الذى ضربت أنت ، وقد فرَّق بينهما ، وفى الفرق نظر .

وقد أجاز الكسائى فى : أنا قائم ، وأنت قائم : الذى أنا قائم ، أنا ، والذى أنت قائم ، أنت .

---

(١) فى (غ) : الكسائى .

وفى الإخبار عن ضمير المتكلم أو المخاطب خلاف ؛ والجمهور على الجواز ؛ وأما ضمير الغيبة فقد عرفت مافيه .

(فإن كان الاسم ظرفا متصرّفاً ، قُرن الضمير بفى ، إن لم يتوسع فيه قبل) – فتقول فى الإخبار عن اليوم ، من قولك : قمت اليوم ، إن لم يتسع فيه : الذى قمت فيه اليوم ؛ وإن اتسعت قلت : الذى قمته اليوم .

وفى الإخبار عن المفعول له خلاف ؛ وابن عصفور صحح المنع ، وابن الضائع صحح الجواز ؛ ويجب على الجواز أن تأتى بالجار فتقول فى : قمت إجلالًا لك : الذى قمت له ، إجلالًا [1] لك .

(فإن كان الموصولُ الألف واللام ، ومرفوع الصلة ضميرٌ لغيرهما ، وجب إبرازه) – فتقول فى الإخبار عن التاء من : ضربت زيداً : الضاربُ زيداً ، أنا ؛ ولا يبرز المرفوع بالضارب ، لأن الضمير لاَ لْ ، وفى الإخبار عن زيد : الضاربه أنا ، زيدٌ ، فيبرز لأن آلْ لزيد ، وأنا لغيره .

(وهذا الاستعمال جائز فى خبر كان) – المعنىّ بالاستعمال : الإخبار بالذى والألف واللام ؛ وفى جواز الإخبار عن خبر كان خلاف :

قال ابن الدهان : أكثر النحاة على جوازه ، ومثل بـ كان زيدٌ

---

(١) فى (ز ، غ) : إجلال .

منطلقا ؛ قال : ومنع بعضهم الإخبار عن خبر كان مطلقا ؛ واستقبحه ابن السرَّاج ، قال : لأنه ليس بمفعول على الحقيقة ؛ وخص ابن عصفور الخلاف بالمشتق ، وقال فى الجامد نحو : كان زيدٌ أخاك : إنه جائز بلا خلاف ، فتقول : الذى كان زيدٌ إياه ، أو كانَه زَيد (١) ، أخوك ؛ والكائن زيدٌ إياه أخوك ، أو الكائنهُ ؛ وتقول فى المشتق : الذى كان زيدٌ إياه قائم ، أو كانَه ؛ والكائن زيدٌ إياه (٢) قائم ، أو الكائنهُ ؛ والخلاف فى خبرها المشتق ، ثابت فى خبر المبتدأ المشتق ؛ وممن جوَّزه فيه ابن الدهان ؛ ولكن صححوا المنع فى المشتق .

وفى بعض نسخ التسهيل :

(والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف ، خلافاً لمن منع ، لا فى البدل المفرد من متبوعه) – فإذا قيل : جاء زيدٌ أخوك ، لم يَجُز الإخبار عن البدل وحده ، فلا تقول : الذى جاء زيد هو أخوك ، لئلا يلزم خلُوّ جملة الصلة عن العائد ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، وإن أُخبرت عن البدل مع المبدل منه جاز ، فتقول : الذى جاء زيدٌ أخوك ، كما يجوز أن تخبر عن المبدل منه وحده فتقول : الذى جاء هو أخوك زيدٌ . ومن النحاة من أجاز الإخبار عن كل منهما منفرداً ؛ واختار ابن عصفور منع الإخبار عن البدل .

(خلافاً لقوم) – هو راجع إلى المسألتين ، وخلافه فى الأولى بالجواز ، وفى الثانية بالمنع .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى (د) : والكائن إياه زيد قائم .

(وإن كانت الجملة ذات تنازع فى العمل ، لم يغيرَّ [١] الترتيب ، مالم يكن الموصولُ الألفَ واللام ، والمخبَرُ عنه غير المتنازع فيه) – فتقول فى الإخبار عن زيد من قولك : ضربنى وضربت زيداً : الذى ضربنى وضربته زيدٌ ، من غير تغيير للترتيب الذى كان عليه الكلام ؛ وكذا : الضاربى والضاربه أنا زيدٌ .

(فإن كان ذَيْنِك [٢]) – أى [٣] الموصول آلْ ، والمخبر عنه غير المتنازع فيه [-٣] .

(قُدِّم المتنازع فيه ، معمولاً لأول المتنازعَين ، وإن كان قبلُ معمولاً للثانى) – فإذا قيل : أخبر عن التاء من : ضربتُ وضربنى زيد ؛ قلت : الضارب زيداً ، والضاربه هو أنا .

(وهذا أولى من مراعاة الترتيب ، بجعل خبر أول الموصولَين عن خبر الثانى) – بأن تقول فى الصورة المذكورة : الضاربه أنا هو ، والضاربه زيدٌ أنا [٤] ؛ وإنما كان ذلك أولى ، لأنه جملة واحدة ، بخلاف الثانى فإنه جملتان ، فما يعطى المقصود ، وهو أشبه بما وقع المخبر عنه فيه [٥] أولى ؛ وإنما كان أشبه ، لأن الجملتين فيه كجملة واحدة ، بدليل : ضربنى وضربته زيدٌ ؛ وبالأول قال الأخفش ، والثانى منقول عن المازنى .

---

(١) فى (ز) كما فى بعض نسخ التسهيل : (لم يعتبر) .
(٢) فى (د ، غ) : فإن كان ذلك .
من (٣ إلى — ٣) سقط من (غ) .
(٤) فى (ز) : والضاربه زيداً أنا .
(٥) فى (د) : فهو أولى .

٦٩ - باب التذكير والتأنيث

(أصل الاسم التذكير) - وذلك لأنه مامن مذكر ولا [١] مؤنث إلَّا يقع عليه اسم الشيء ، وهو [٢] مذكر فى لِسانهم ؛ قيل : وهذا إذا لم ترد [٣] اللفظ ، فإن أريد بالكلمة اللفظ ، جاز التذكير والتأنيث ، اسماً كانت [٤] أو فعلا أو حرفا ؛ وقد سبق هذا ، وزعم الفراء أن حروف الهجاء لا تذكَّر إلَّا فى الشعر .

(فاستغنى عن علامة ، بخلاف التأنيث) - لأن الثوانى [٥] تحتاج إلى مايميزها [٦] ، كما فُعل بالتعريف الطارىء على التنكير ، حيث جىء بألْ ، وفى النفى الطارىء على الإيجاب ، حيث جىء بالنّافِى .

(وعلامته [٧] فى الاسم المتمكن ، تاء ظاهرة) - نحو عائشة وفاطمة ؛ وخرج بالمتمكن المبنىُّ بناء [٨] غير طارىء ، فلم يجعل فيه

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى (د ، ز) : شىء .

(٣) فى (د ، غ) : إذا لم يرد اللفظ .

(٤) فى (د ، غ) : كان .

(٥) فى (د) : القوافى .

(٦) فى (د) : إلى مميز .

(٧) أى علامة التأنيث ؛ وقد زاد فى بعض نسخ التسهيل قبل هذا : (وحُكم به لما جُهل أمره ، كابن مسمى به مؤنث ؛ وافتقر التأنيث إلى علامة) ولم يأت به فى المساعد ولم يشرحه .

(٨) سقطت من (غ) .

ماذكر ، بل يدل على التأنيث بغير ذلك ، كالصيغة نحو : هن وها .
وقوله : تاء للإعلام بأن التأنيث بالتاء ، والهاء بدل منها ، وقد نصَّ على
ذلك سيبويه ، وقيل التأنيث بالهاء وأبدلت فى الوصل تاء ؛ وما فيه
التاء ، إن كان مدلوله مذكراً حقيقة ذُكِّر ، نحو : قام طلحة ؛ وشذَّ .

(١٧٠) * أبوك خليفةٌ ولدته أخرى [١] *

أو مؤنثاً حقيقةً ، أُنِّث كفاطمة ، ولا يذكَّر إلَّا ضرورةً ، وإن
لم يتميز المذكَّر عن المؤنث بلفظ ، أُنِّثَ للمذكر [٢] والمؤنث ، كنملة
وقملة [٣] ؛ وبهذا يعلم ضَعف قول مَن سُئل عن نملة سليمان : أذكراً
كانت أم [٤] أنثى ؟ فقال : أنثى ، لقوله تعالى : « قالت نملة » [٥] .

(أو مقدَّرة) — كهند وشمس ؛ ودليل تقديرها دخولها فى
التصغير كهنيدة وشميسة ، والتصغير كثيرا مايرد الأشياء إلى أصولها .

(أو ألف مقصورة) — كسكرى .

---

(١) فى هامش (ز) : تمامه * وأنت خليفة ، ذاك الكمال * ولم أجده فى غير حاشية الصبان — ٤ / ٩٤ — ، الشطر الأول فقط ، دون شرح أو تعليق .

(٢) فى (د) : أنث المذكر كالمؤنث .

(٣) وجاء فى حاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ٩٥ : قاعدة : مالا يتميز مذكره عن مؤنثه ، فإن كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا ، كالنملة والقملة ، للمذكر والمؤنث ...

(٤) فى (ز) : أذكر كانت أو أنثى .

(٥) النمل / ١٨ .

(أو ممدودة ، مبدلة همزة) – نحو : حمراء ؛ وكون الهمزة بدلا من ألف التأنيث ، هو قول جمهور البصريين ، وقال الكوفيون والزجاجيّ (١) : الألف الممدودة علامة التأنيث ، وزاد الكوفيون فى علامة التأنيث : التاء فى أخت وبنت ، والألف والتاء فى مسلمات ، والنون الثانية فى هُنَّ ، وقالوا فى الأولى : دخلت لأن نون التأنيث لايكون ماقبلها إلا ساكنا ، والكسرة فى أنتِ ، والياء فى هذِى ، وقال هشام : التأنيث فيها بالكسرة .

(ويُعلم تأنيث مالم تظهر العلامة فيه بتصغيره) – المراد بذلك ما يصلح أن يكون مذكراً ، فيحصل اللبس ، فلا ينبغى أن يقيد ذلك بما لا فَرْجَ له ، والاسم الخالى من التاء ، إن كان حقيقىَّ التذكير والتأنيث ، وامتاز فيه المذكر عن المؤنث كهند وزيد ، أَنَّثتَ المؤنث ، وذكَّرتَ المذكر ، وإن لم يميز كبرغوث ، ذكرته للمذكر والمؤنث ، وإن كان مجازيَّهما فالأصل تذكيره نحو : عُود وحائِط ، ولا يؤنث إلَّا سماعاً كقدر وشمس ، وبابه اللغة ، وقد صُنف فى ذلك كتب ، وممن صنف فيه الفراء وأبو حاتم ، ومثال ماذكر من التصغير : نويرة فى نار ، ودويرة فى دار .

(أو وصفه) – نحو : كُلْ كتفاً مشويَّة ، ويدخل فيه الخبر نحو : يدُ زيدٍ مبسوطة .

---

(١) فى (د) : والزجاج .

(أو ضميره) – نحو : العين كحلتُها .

(أو الإشارة إليه) – نحو : « هذه جهنم » [١] .

(أو عدده) – نحو : ثلاث أيد ، فحذفوا التاء من العدد كما حذفوها مع المؤنث الحقيقىّ ، نحو : ثلاث نسوة ، وهذا هو المعروف ، أعنى أنها لا تسقط إلَّا مع المؤنث ؛ وقد تسقط التاء مع عدد المذكر نحو :

(١٧١) * وإن كلاباً هذه عشرُ أبطنٍ [٢] *

فيؤوَّل بالمؤنث ، كقولنا فى البيت : إنه كنى بالبطن عن القبيلة .

(أو جمعه على مثال يخص المؤنث) – كهندات ، فهذا الجمع يخص المؤنث ، مالم يكن جمع مصغر المذكر الذى لايعقل ولا صفته .

(أو يغلب فيه) – كأفعُل ، فإنه غلب فى المؤنث ، كعُقاب وأعقُب ، ويمين وأيمُن ، فإذا جُمع اسمٌ على أفعُل ، قُضى بتأنيثه ، مالم

---

(١) يس / ٦٣ : « هذه جهنم التى كنتم توعدون » ، الرحمن / ٤٣ : « هذه جهنم التى يكذب بها المجرمون » .

(٢) ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٦٣ من الطويل ، وعجزه :
* وأنت برىء من قبائلها العشر * قاله رجل من بنى كلاب ، سمى النوَّاح ، والشاهد فى : عشر أبطن ، والقياس : عشرة أبطن ، لأن البطن مذكر ، وهو دون القبيلة ، ولكنه كنى بالأبطن عن القبائل ، بدليل قوله : من قبائلها العشر .

يُعلم تذكيرُه ، لقلَّة ذلك فى المذكَّر ، كغراب وأغربُ ، وجنين وأجنُنُ .

وبقى مما يعرف به التأنيث ، لحاق التاء الفعل نحو : كُسرت القدرُ وتُكسَرُ ، وقد سبق ذكرها بباب الفاعل .

(وأكثر مجىء التاء لفصل أوصاف المؤنث من أوصاف المذكر) – كقائمة وحسنة وصفية ومضروبة .

((١) والآحاد المخلوقة من أجناسها) – كتمرة وتمر ، وبقرة وبقر ؛ واختلف هل الأصل التاء ، ثم سقطت لإفادة الجنس ، أو الأصل سقوطها ثم وصلت لإفادة الواحد ؟ وأجاز الكوفيون استعمال لفظ الجنس من ذلك للمفرد المذكر ؛ قال الفراء : ربما جعلوا الأنثى مفردة بالهاء ، وجعلوا المذكر مفرداً بطرح الهاء ، فيكون كأنه على لفظ الجمع ؛ قالوا : رأيت حماماً على حمامة ، ورأيت حماماً ذكراً ؛ وقال الكسائىّ (٢) : سمعت كل هذا النوع تُطرحُ من ذَكَره الهاء ؛ وهذا عند البصريين شاذ لايقاس عليه .

(وربما فصلت الأسماء الجامدة) – كامرىء وامرأة ، ورَجُل ورَجُلة ، وحمار وحمارة ، وأسد وأسدة ، وهو قليل ، قال :

(١٧٢) كلُّ حيٍّ ظلِّ مغتبطا   غيرَ جيرانى بنى جبلَهْ

هتكوا جيب فتاتهم ، لم   يبالوا حرمةَ الرَّجُلَهْ (٣)

---

(١) فى (ز) : أو الآحاد .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) الشاهد فى قوله : رجلة: مؤنث رجل ؛ ذكره فى اللسان ولم يعزه ؛ قال عَنَى بجيبها : هَنها .

وقال :

(١٧٣) إنسانــةٌ فتّانــةٌ بدرُ الدجى منها خجِلْ[(١)]

(والآحاد المصنوعة) — نحو : عِمام وعِمامة ، وجَرّ وجَرَّة ، وقلنسُو[(٢)] وقلَنْسوة .

(وربما لحقت الجنس ، وفارقت الواحد) — كقولهم : كمْء للواحد[(٣)] ، وكمأة للجمع ، حكاه يونس وغيره ، ومثله : جَبْأة وجَبْء ، وهذا قليل ، وعكسه هو الكثير ، كتمرة وتمر .

(وربما لازمت صفات مشتركة) — إما لغير المبالغة نحو : رجل رَبْعة ، وامرأة ربْعة ، ورجل يفعة ، وامرأة[(٤)] يفعة ؛ وإما للمبالغة نحو : رجل علَّامة ، وامرأة علَّامة ، وكذا مِطْرابة ومَلولة ؛ ووجَّهوا التأنيث فى المبالغة فى وصف المذكر ، بأنه أُرِيدَ أنه غاية فى ذلك الوصف ، والغاية مؤنثة .

(أو خاصة بالمذكر) — كقولهم : رجل بُهْمَة ، أى[(٥)] شجاع .

---

(١) الشاهد فى قوله : إنسانة مؤنث إنسان ؛ لم أجده فى مراجعى ؛ وقال فى اللسان والصحاح : ولا يقال : إنسانة ، والعامة تقوله .

(٢) فى (د ، ز) : وقلنسوة وقلِنس .

(٣) فى النسخ الثلاث : كمأ للواحد ، وكمأة للجمع ، والتحقيق من الصحاح وشرح الأشمونى على الألفية ، تمشيا مع القاعدة الإملائية .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) سقطتا من (د) .

(لتأنيث ماوصف بها فى الأصل [١]) – كما قيل فى التى للمبالغة : إنه أريد غاية فى ذلك [٢] ، وكما يقال فى بُهْمَة : إنه على تقدير أن الأصل : نفس بهمة .

(أو تنبيها على أن المؤنث أولى بها من المذكر) – فأتى بالتاء فى المذكر ، تنبيها على أن التاء ليس بلازم فيها أنها لاتكون إلّا للمؤنث ، بل المؤنث بها أولى ، أو تنبيها على أن ماثبتت فيه التاء ، مما يقع على المذكر والمؤنث ، كشاة ، المؤنث أولى به لأجل التاء .

(وتجىء أيضا لتأكيد التأنيث) – نحو : ناقة ، وذلك لأن المذكر له لفظ يخصّه ، وهو جملَ ، فلو أسقطوا التاء لحصل الفرق [٣] ، كما فى جدى لمذكر [٤] ، وعناق لمؤنث [٥] ، فكانت التاء لتأكيد معنى التأنيث ، ومثل ناقة ، نعجة ؛ والأصل فى الأسماء المختصة بالمؤنث مثل هذه سقوط التاء ، كما فى شيخ وعجوز وحمار وأتان ، وبكر وقلوص .

(أو الجمع) – أى لتأكيد معنى الجمع ؛ وقال الشلوبين فى قول الجزولىّ : ولتأكيد معنى الجمع : المراد تأكيد معنى الجمع من

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د) ولم يأت بشرحها .

(٢) فى (ز) : إنه أريد فى ذلك غاية .

(٣) قال أبو النجم : * ياناق ، سيرى عَنقاً فسيحا * وإن كان سقوطها هنا للترخيم .

(٤) فى (ز) : للمذكر ، وفى (غ) : للمؤنث .

(٥) فى (ز) : للمؤنث .

(٣١) مكرر

التأنيث ، كحجارة وفحولة ، لأنها مؤنثة ، تقول : هى الحجار ، فتكون الحجار مؤنثا ، وإن لم تدخل التاء ، فدخلت التاء لتأكيد هذا المعنى الذى فى الجمع من التأنيث ، وعلى هذا هى كالتاء [١] فى ناقة ، فيغنى عن ذكر الجمع ماقبله من تأكيد التأنيث .

(أو الوحدة) – نحو ظلمة وغرفة وسدرة [٢] ؛ وبعضهم يعبر عنها بتأنيث اللفظ ، فإن مرجعه إلى أن [٣] اللفظ كالمؤنث فى الإخبار والإضمار وغيرهما من أحكام التأنيث .

(أو لبيان النسب) – كالمهالبة والأشاعثة والمناذرة ، فى النسب إلى المهلَّب بن أبى صُفْرة ، والأشعث بن قيس ، والمنذر بن ماء السماء ؛ والمعنى : المنسوبون إلى المهلب ، ولو قيل : المهالب لكان جمعا لكل واحد اسمه مهلب ، بخلاف الأول ، فإنه المراد به أولاد المهلب ، وإن لم يكن اسم كل واحد منهم « مهلب » [٤].

وقيل : التاء فى المهالبة ونحوه ، عوض عن ياء النسب ، ولهذا لا يجتمعان ، بل يقال : المهلبيون أو المهالبة .

(أو التعريب) – كقولهم : مَوازِجَة جمعُ مَوْزَجٍ ، وهو الخف ، وقيل : الجورب ، وكيالجة جمع كيلجة [٥] ، وهو مكيال ؛

---

(١) فى (ز) : هى التاء .

(٢) فى (د ، ز) : ومدينة .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (غ) وفى (د) : مهلبا .

(٥) فى (د) : جمع كيلج .

وبعضهم يقول : إن التاء دخلت للعجمة ، وهو قريب مما ذكر المصنف .

(أو المبالغة) – كعلَّامة ونسَّابة [١] وراوية ؛ وقد سبق ذكرها فى قول المصنف : صفات مشتركة ؛ وقال بعضهم : إنه يُنْوى فى المدح على معنى : داهية ، وفى الذم نحو : كاذبة ، على معنى [٢] بهيمة ؛ وذكره أيضا الفراء ؛ وماسبق من قصد معنى الغاية يشمل الأمرين ؛ ومنع الفارسىّ دخول التاء للمبالغة فى صفاته تعالى ، لأن التاء للتأنيث ، وعلى هذا لا يقال فى الله : علَّامة .

(أو عوضاً من محذوف لازم الحذف) – كلِدَة ، التاء عوض من الفاء [٣] ، والأصل : وِلْدٌ ، واللِّدة : مَنْ عمره مثل عمرك ، يقع على الذكر والأنثى ؛ ولثة ، والتاء فيه عوض عن اللام ؛ وإقامة ، التاء فيه عوض عن العين ، على خلاف : هل المحذوف العين أو ألف إفعال ؛ وتزكية ، التاء عوض من مدَّة تفعيل .

(أو معاقب) – نحو : زنادقة وفرازنة ، الأصل : زناديق وفرازين ، فعاقبت التاء الياء ، ولذا لا يجتمعان ، وإقرار الياء هو الأصل ، كما أقرت فى بها ليل وسرابيل ، والتاء عوض منها ، فعلوا ذلك

---

(١) فى شرح الأشمونى على الألفية ٤ / ٩٧ : وقد يجاء بها للمبالغة ، كراوية لكثير الرواية ، ولتأكيد المبالغة ، كعلَّامة ونسَّابة .

(٢) اضطربت هذه العبارة فى النسخ ، ففى (د) : وقال ثعلب : إنهم أثبتوا فى المدح على معنى داهية ، وفى الذم نحو : كاذبة على معنى بهيمة ؛ وفى (ز) : وقال بعضهم : إنه بنَوا فى المدح على معنى ذاهيئة ، وفى الذم نحو : كاذبة على معنى بهيمة ، والتحقيق من (غ) وهو أقرب إلى السياق .

(٣) فاء الكلمة ، وهى هنا الواو .

فى بعض الألفاظ ؛ وقيل : التأنيث للجمع ، وعدم اجتماعها مع الياء للطول ؛ ونقض المصنف كون التاء للنسب والجمع [(١)] معاً ، كبرابرة أى البربريون ؛ وقيل : هى للنسب ، ولكن صادف العجمة ، أو للعجمة ، وصادف النسب ؛ وكونها للفرق بين الواحد والجمع فى غير أسماء الأجناس ، كبِغال وبِغالة ، وجِمال وجِمالة ، وحمار وحمارة ، وكذا شاميَّة وبصريَّة وكوفية ؛ وفى البسيط أن التاء تأتى للفرق بين المطلق والمعين نحو : ضَرْبة وضَرْب ، وهى تاء [(٢)] التحديد ؛ والفرق بين هذا والجنس ، أن الضرب يصدق على الضربة ، والتمر لا يصدق على التمرة ؛ وللفرق بين الاسم والصفة ، نحو : شاة رُبَّى ورُبِّية ، فالأول صفة ، والثانى اسم لما يُرَبَّى ؛ وكذا شاة ذبيح وذبيحة ؛ وكذا الحلوبة ، لأنها صارت اسما لما شأنها هذا ؛ وللفرق بين المذكر والمؤنث فى العدد نحو : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة .

(وتُقدَّر منفصلة ، مالم يلزم بتقدير حذفها عدمُ النظير) — فللتاء اتصال من حيث جعلت محلًّا للإعراب كقائمة ، وانفصال من حيث حذفت فى النسب ، نحو [(٣)] : مكيّ ؛ والأصل انفصالها ، لأنها تزيد على مدلول الكلمة وضعاً ، لكن إن أدَّى تقدير انفصالها إلى عدم النظير ، لم يُقدَّر حذفُها ، بل تُجعل كأنها [(٤)] من بنية الكلمة كعِدة وزِنة ، إذ لا يقال : عِدٌّ ولا زِنٌّ .

---

(١) فى (د) : للنسب والعجمة معا .

(٢) فى (ز ، غ) : وهى هاء التحديد .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

(٤) فى (د) : بل يجعل كأنه .

(والجنس المميزّ واحدُه بها ، يؤنثه الحجازيون ، ويذكره التميميّون النجديّون) – قال تعالى : « أعجازُ نخل خاوية » [١] ، وقال : « أعجاز نخل مُنقعر » [٢] ؛ واجتمع التذكير والتأنيث فى قوله تعالى : « مِنْ شجر مِنْ زَقُّوم . فمالئون منها البطون . فشاربون عليه من الحميم » [٣] ؛ ومذكّر هذا النوع ليس له لفظ عند البصريين ، بل يتميَّز عن مؤنثه بالصفة نحو : شاة أو حمامة ذَكَر ، وقد سبق قول الكوفيين ونقلهم فيه ؛ وقال بعضهم : التأنيث لغة الحجازيين وغيرهم ، والتذكير لغة تميم ونجد ؛ وقال أبو حاتم : أكثر العرب يجعل هذا الجمع مذكراً ، وهو الغالب على أكثر العرب ؛ وربما أنَّث أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا ، ولا يقيسون ذلك فى كل شيء ، ولكن فى خواص .

واعترض على المصنف بضَرْب وضرْبة ، واستخراج واستخراجة ، فإنه يدخل فى كلامه ، والعرب تُذكِّر هذا ولا تؤنثه ؛ ويجوز أن يجاب بأن المراد الجنس الذى لا يصلح للواحد كتمر ونخل ، وضَرْب يقع على الواحد فلا يدخل فى ذلك ، لكن يلزم على هذا ، جعلُ التاء فيه زائدة على الوجوه التى ذكرها المصنف ، فى مجيء التاء ، كما سبق عن البسيط [٤] .

---

(١) الحاقة / ٧ .

(٢) القمر / ٢٠ .

(٣) الواقعة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٤) فى (د) : عن صاحب البسيط .

واعترض أيضا ، بأن من أسماء الأجناس ماجاء مؤنثاً لاغير ، كالبط والنحل [١] ، ومنها ماجاء مذكَّراً لاغير ، كالقمح والعنب ، وفيه نظر .

وقال صاحب الإفصاح : أكثر النحويين ، فيما أعلم ، جعلوا التذكير والتأنيث فى هذا الباب قياساً [٢] سواء ، إلَّا أبا حاتم ؛ وذكر ماسبق من كلامه .

(**فصــل**) : (الغالب فى الصفات المختصَّة بالإناث ، إن لم يُقصد بها معنى الفعل ، أن لا تلحقها التاء) – كحامل ومرضع وطالق ؛ فهذه ونحوها لا تلحقها التاء ؛ وقال الكوفيون ، خلا الفراء ، يجوز أن تلحقها ؛ وقال الفراء : ربما أتى بعض هذا فى الشعر ، وليس يحسن فى الكلام ، وأنشد للأعشى :

(١٧٤) * أيا جارتا ، بِينى ، فإنَّكِ طالقَهْ [٣] *

---

(١) فى (د) : والخيل .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) البيت من الطويل ، مطلع قصيدة للأعشى ميمون بن قيس – ديوانه ١٨٣ – وتمامه :

* كذاكِ أمور الناس ، غادٍ وطارقَهْ *

أراد بالجارة : الزوجة ؛ وبينى أى فارقينى وابتعدى عنى ؛ وقوله : كذاكِ أمور الناس غادٍ وطارقه ، أى أن بعض ما يعرض للناس ، يعرض لهم فى وقت الغدو ، وبعضه يعرض لهم فى وقت الطروق ، وهو الليل ؛ والشاهد فى قوله : طالقه ، حيث أتى بهذا الوصف مؤنثاً بتاء التأنيث ، مع أنه لا يوصف به إلَّا النساء ، لأنه حمله على معنى الفعل وهو الحدوث ، فبنى النعت على الفعل .

وقال البصريون : إن قصد بهذا أنها فعلت أو تفعل ، أنثت بالهاء ، وإلَّا فلا ، وجعل من ذلك : « يوم ترونها تذهلُ كلُّ مُرضعة عما أرضعت » (١) ، وبيت الأعشى ، وقوله أيضا :

(١٧٥) تَمخَّضت المنونُ له بيومٍ أَنَى ، ولكلِّ حاملةٍ تَمامُ (٢)

وقوله :

(١٧٦) كمرضعةٍ أولادَ أخرى، وضيَّعَتْ بنى بطنِها، ذاك الضَّلالُ عن الرُّشْدِ (٣)

(لتأديتها معنى النسب) – أى ذات حمل ؛ ويعزى هذا للخليل .

(أو لتذكير ماوصف بها فى الأصل) – أى شخص مرضع ؛ ويعزى لسيبيويه .

---

(١) الحج / ٢

(٢) من الوافر ، ذكره فى الإنصاف صـ ٧٦٠ ، وقال فى الحاشية : أنشده ابن منظور (ح م ل – أ ن ا) ونسبه فى المرة الأولى إلى عمرو بن حسان ، ثم قال : ويروى لخالد بن حق (هكذا) .. وأصل معنى تمخض تحرك ، وتمخضت المنون على المجاز .. والمنون المنية وهى الموت ؛ وأنَى أى أدرك وبلغ مداه ؛ ولكل حاملة تمام ؛ أى أن لكل حمل مدة ينتهى فيها وتتم مدته .

والشاهد فى قوله : حاملة ، حيث جاء بهذا الوصف متصلا بتاء التأنيث مع أنه خاص بالإناث ، لا يوصف به غيرهن ، وذلك لأنه جعله وصفا جاريا على الفعل ، على نحو ما ذكر فى الشاهد السابق ؛ قال ابن منظور : وامرأة حامل وحاملة على النسب وعلى الفعل ، يريد أنه يقال : حامل على النسب ، ويقال : حاملة على الفعل ..

(٣) لم أجده فى مراجعى ؛ والشاهد فى قوله : كمرضعةٍ أولادَ أخرى ، حيث جاء بالوصف : مرضعة ، متصلا بتاء التأنيث ، مع أنه خاص بالإناث ، على النحو الذى سبق ذكره فى البيت السابق .

(أو لأمن اللبس) – وهو قول الكوفيين ؛ وقيل : هو للكسائيّ وبعض الكوفيين .

(وربما جاءت كذلك) – أى بغير تاء عند قصد المؤنث .

(صفات مشتركة) – قالوا : رجل جنُب ، وامرأة جنُب ؛ وكذا بالغ وضامر ووصيّ ووزير ووكيل وكفيل وشاهد ؛ قال الفراء : وتقول [١] : مؤذن بنى فلان امرأة ، وفلانة شاهد ، لأن الشهادة والأذان تقبل فى النساء ، وربما جاء فى الشعر بالهاء ، وأنشدوا لابن همام :

(١٧٧) فلو جاءوا ببرَّةَ أو بهندٍ ... لبايعنا أميرةَ مؤمنينا [٢]

وليس بخطأ أن تقول : وكيلة ووصية ، إذا أفردتها وأردتها بذلك الوصف ، والتذكير وجه الكلام ، قال :

(١٧٨) فليت أميرَنا ، وعُزلتَ عنّا ... مخضَّبةٌ أناملهُا ، كعاب [٣]

(**فصــل**) : (لا تلحق التاء غالباً صفةً على مِفْعال) – كمِعْطار ومِذْكار ؛ وقلَّ بالتاء ، قالوا : مِجذامة للأمر ، أى مِقطاع له ، ومِقْدامة على الأمر .

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فى قوله : أميرة مؤمنينا ، بتاء التأنيث ، والوجه بالتذكير ، أى بدون تاء : أمير المؤمنين ؛ وأنشدوا البيت لابن همام .

(٣) لم أجده فيما تحت يدى من مراجع ، والشاهد فى قوله : فليتَ أميرَنا ... مخضَّبةٌ أناملها ، فجاء الخبر : مخضَّبة صفة بالتاء ، وهو خبر لأمير ؛ والكعاب بالفتح : المرأة حين يبدو ثديها للنهود .

(أو مُفْعِل (١)) - كمُذْكِر ومُحْمِق ؛ (٢) وقيل : كلبة مُجرِئة ؛ وامرأة مُصْبِية ، مع قولهم : مُجْرٍ ومُصْبٍ .

(أو مِفْعيل) - كمِكْثير ومِعْطِير ؛ وقلَّ مسكينة ، حملاً على فقيرة ، وقالوا أيضا : امرأة مسكين (٣) .

(أو فَعُول بمعنى فاعل) - كشكور وصبور ؛ وقلَّ فَروقَة ومَلُولة وصَرورة ؛ وخرج الذى بمعنى مفعول ، فيؤنث بالهاء نحو : أكولة بمعنى مأكولة ، ورَكوبة بمعنى مركوبة ؛ وقد تحذف التاء ، قال تعالى : « فمنها ركُوبُهم » (٤) ، وفى مصحف عبد الله : « رَكوبتهُم » ؛ وقال أبو عبيدة : الحلوبة والرَّكوبة ونحوهما ، تكون للواحد والجمع ، فإذا أسقطوا الهاء ، لم تكن إلَّا للجمع .

(أو فعيل بمعنى مفعول) - كجريح وقتيل ؛ وخرج نحو : مريض وشريف ، فإنهما للفاعل ، فيقال للمؤنثة : مريضة وشريفة ،

---

(١) الذى فى الألفية :

(١٧٩) ولاتلي فارقةً فَعُــولا أصلًا ، ولا المِفعالَ والمِفْعيلا

كذاك مِفْعَلُ ...ومثل لها الشارح - ابن عقيل - فى شرحه على الألفية بمِغْشَم ؛ ولم تَرِدْ « مُفْعِل » بالألفية ، وكذا فى الهمع ، جاء بمِفْعَل ، بالكسر وفتح العين ، كمِغْشَم ، ولم يأت بمُفْعِل ، بالضم والكسر ؛ وفى النسخة المحققة من التسهيل : (لا تلحق التاء غالبا صفة على مفعال أو مُفْعِل أو مِفْعَل أو فَعول بمعنى فاعل أو فعيل بمعنى مفعول) .

(٢) فى (د) : وقلَّ .

(٣) قال الأشمونى فى شرحه : وسُمع : امرأة مسكين ، على القياس ؛ حكاه سيبويه .

(٤) يس / ٧٢ : « وذللناها لهم ، فمنها رَكوبُهم ومنها يأكلون » .

وإن أريد بالأول أنه متخذ لكذا ، دخلت الهاء ، فتقول : هذه ضحية ، للذكر والأنثى ؛ وهذه ذبيحة بنى فلان .

(إلَّا أن يُحذف موصوف فعيل ، فتلحقه) – نحو : رأيت قتيلة بنى فلان ، وهذه قتيلة ؛ وذلك لإزالة اللبس ؛ وإنما حذفت فى : مررت بامرأة قتيل ، فقتيل لأمن اللبس ، بذكر الموصوف ، ولو ذكر مايؤمن معه اللبس لحذفت [١] ، وإن لم يكن المذكور الموصوف نحو : رأيت قتيلا من النساء ؛ قاله أبو حاتم .

(ولشبهه بفعيل بمعنى فاعل ، قد يُحمل أحدهما على الآخر ، فى اللحاق وعدمه) – كقولهم : شاة نطيحة ، بالهاء ، وهى بمعنى مفعولة ، وكذا امرأة حميدة ، بمعنى محمودة ؛ وقالوا : امرأة صديق ، بلا هاء ، وهى بمعنى فاعل .

(وربما حُمل علىَ فَعيل ، فى عدم اللحاق ، فُعال) – كقولهم : مُدْية هُذام ، ومُدْية جُراز ، حكاهما سيبويه ؛ وحذفوا التاء منه حملاً على حذفها من فعيل ؛ وينبغى حمل كلام المصنف على فعيل بمعنى فاعل بمعنى (٢ ، لسبق ذكر أنه قد تحذف منه التاء ، حملاً على فعيل بمعنى –٢) مفعول ، فيكون (٣ فُعال محمولاً فى الحذف على ماحمل على فعيل بمعنى مفعول –٣) ؛ وإنما انبغى حمله على ذلك ، ليُحمل الشىء على

---

(١) فى (د) : لحذفتها ، وفى (ز) : تحذفه .

من (٢ إلى – ٢) سقط من (غ) .

من (٣ إلى – ٣) سقط من (غ) .

مايشاكله معنى ؛ وكلام سيبويه ، على أن فعيلا بمعنى فاعل ، محمول فى حذف التاء منه ، على فعول بمعنى فاعل ، فهو أولى من كلام المصنف ، لما ذكرنا من الحمل على المشاكل .

وحاصل كلام المصنف ، على ماقررناه ، أن فعيلاً بمعنى فاعل محمول على فعيل بمعنى مفعول ، وفُعالاً محمول على فعيل بمعنى فاعل ، ففيه المشاكلة فى الثانى دون الأول ؛ وكلام سيبويه على أن فَعيلاً بمعنى فاعل ، محمول على فعول بمعنى فاعل ، وفعالاً محمول على فعيل بمعنى فاعل ، المحمول على فعول فى حذف التاء ، ففيه المشاكلة فى الجملتين ؛ قال سيبويه ، وقد ذكر حذف التاء من فعال : جعلوا فُعالا بمنزلة أختها فعيل ؛ قال : [١] وقد أجرى شىء من فعيل ، مستوياً فى المذكر والمؤنث ، شبيه [٢] فعول ؛ وذكر ريحاً خَريقاً ؛ ووجه حمل فُعال على فعيل أنهما أخوان ؛ قال سيبويه : ألا ترى أنك تقول : طويل وطُوال ، وبعيد وبُعاد ، وشجيع وشُجاع ؛ وتدخل فى مؤنث فُعال التاء ، كما تدخل فى مؤنث فعيل .

وهُذام بالضم ، من الهَذْم ، وهو القطع ؛ قال أبو عبيدة : الهُذامُ : السيف القاطع ، وهو بالذال المعجمة ؛ وجُراز [٣] من الجَرْز ، بالزاى بعد الرَّاء ، وهو القطع ، يقال : سيف جُراز ، بالضم ، أى قاطع ؛ والخَريقُ : الريح الباردة الشديدة الهبوب ؛ قال الأعلم الهذلىّ :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (د ، ز) شبه .

(٣) فى (د ، ز) : حُراز ، بالحاء المهملة ، وفى لسان العرب ـــ جرَزَه يجرُزُه جَرْزاً : قطعه ، وسيفٌ جُرازٌ ، بالضم قاطع .

(١٨٠) كأنَّ هبُوبَها خفقانُ ريحٍ   خَريقٍ بين أعلام طوال [١]

(وفَيْعِل) – قال تعالى : « لِنُحْيِيَ به بلدةً مَيْتاً » [٢] ، والأصل : مَيِّت فخفف ، كهَيْن فى هَيِّن ؛ وقالوا : ناقة رَيِّض ، والأصلُ رَيُوضٌ [٣] ، وتوصف بذلك أول ماريضت ، وهى صعبة بعد .

(وصَوْغُ فَعِيل بمعنى مفعول ، مع كثرته ، غير مقيس) – وقد ذكر المسألة بباب اسم الفاعل ، وزاد قوله : خلافاً لبعضهم ؛ ولقد كثر ذلك ، فلا يبعد القياس ، فيبنى [٤] من كل فعل ثلاثى مجرد متصرف تام ، فكذلك المسموع ؛ وقد سبق ذكر شرط آخر بباب اسم [٥] الفاعل .

(ويجىء أيضا بمعنى مُفْعَل) – كقولهم : أعقدت العسلَ ، فهو عقيد أى مُعْقَد ؛ وسبقت له المسألة بباب اسم الفاعل .

(ومُفْعِل) – كقولهم : سميع بمعنى مُسْمِع ؛ قال :

(١٨١) أمِنْ ريحانة الداعى السميع   يؤرقنى ، وأصحابى هجوعُ [٦]

---

(١) من الوافر ، للأعلم الهذلىّ : ابن يعيش ٥ / ٤٩ قال : والشاهد فى قوله : خَريق فى صفة الريح ؛ وقد جاء فى الهذليين ٢ / ٨٤ برواية أخرى .

(٢) الفرقان / ٤٩ : « لنحييَ به بلدةً ميتاً ، ونسقيه مما خلقنا أنعاماً وأناسىَّ كثيراً » .

(٣) وفى اللسان – روض : وكذلك غلام رَيِّض ، وأصله : رَيُوض ، فقلبت الواو ياءً وأدغمت ؛ والأنثى والذكر فيه سواء .

(٤) فى (ز) : فينبنى .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) ابن الشجرى ٢ / ١٠٦ ، من الوافر ، لعمرو بن معد يكرب ، قال : معناه : الداعى المسمع .

أى المسمع ، وخرج عليه أيضا : « عذابٌ أليم » [١] .

(قليلاً) - راجع إلى المسألتين .

(وبمعنى مُفاعِل كثيراً) - قالوا : جليس وقعيد وخليط ، أى مجالس ومقاعد ومخالط .

(وقد يُذكَّر المؤنثُ) - كقولهم : ثلاثة أنفس ، قال :

(١٨٢) ثلاثةُ أنفسٍ ، وثلاثُ ذَوْدٍ لقد جار الزمانُ على عِيالى [٢]

(ويؤنَّثُ المذكَّر) - نحو :

(١٨٣) * سائل بنى أسدٍ : ماهذه الصوتُ ؟ [٣] *

(١٧١)مكرر * وإنَّ كِلَاباً هذه عشرُ أبطنٍ [٤] *

---

(١) البقرة ١٠ ، ١٠٤ ، ١٧٤ ... وفى مواضع كثيرة من البقرة وغيرها .

(٢) من الوافر ، للحطيئة — ديوانه ١٢٠ — وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٧٥ ، ورضى الدين فى باب العدد ؛ والذَّوْدُ بفتح الذال المعجمة ، وسكون الواو ، وآخره دال مهملة ، هو اسم جمع ، يطلق على ما بين الثلاثة إلى العشرة من الإبل .. والشاهد فى هذا الموضع فى قوله : « ثلاثة أنفس ، حيث أتى بلفظ العدد مقترنا بالتاء ، مع أنه مضاف إلى معدود مؤنث هو : نفس ؛ مراعاة للمعنى ، إذ يطلق على النفس لفظ : شخص ، والشخص مذكر .

(٣) من البسيط لرويشد بن كثير الطائى ، وهو عجز بيت صدره :
* يأيها الراكب المزجى مطيته * والمزجِى اسم الفاعل من أزجَى يُزجى ، ومعناه : السائق ، والمطية كل ما يركبه الإنسان ، ويروى : بلِّغ بنى أسد ... ومحل الاستشهاد هنا فى قوله : هذه الصوتُ ، حيث جاء باسم الإشارة للمفردة المؤنثة ، وأشار به إلى الصوت ، وهو مفرد مذكر .. فعل ذلك مراعاة للمعنى أيضا حيث يطلق على الصوت لفظ : جلبة أو ضوضاء أو ضجة ، وهذه الألفاظ مؤنثة .

(٤) من الطويل للنواح الكلابى ، وقد سبق ذكره وتخريجه فى نفس الباب ،=

(حملاً على المعنى) – ففى ثلاثة أنفس ، المعنى : ثلاثة أشخاص ، ولذلك عاملها معاملة المذكر ، فأثبت التاء ؛ وعكسه : عشر أبطن ، لتأويله بقبائل ؛ وكذا : ماهذه الصوت ؟ أى الضجة .

(ومنه) – أى من تأنيث المذكر ، حملاً على المعنى .

(تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر) – نحو : « ثم لم تكن فتنتَهم إلَّا أنْ قالوا » [1] فى قراءة « تكن » بالتاء المثناة من فوق ، « وفتْنتَهم » بالنصب ؛ أنَّثَ المصدر المنسبك من أنْ وصلتها ، وهو اسم تكن ، لتأنيث الخبر ، وهو فتنتهم ؛ وممن قرأ كذلك أبو عمرو ؛ وكذلك : « إلَّا أن تكونَ ميتةً » [2] فى قراءة التاء ، ونصب ميتة ، وممن قرأ كذلك ابن كثير .

* * *

= وهو من شواهد سيبويه ، وأنشده ابن منظور فى : بطن – والمذكور هنا صدر البيت ، وعجزه :

* وأنت برىءٌ من قبائلها العشر *

والشاهد فى قوله : عشر أبطن ، والأبطن جمع بطن ، والبطن مذكر ، فحذف التاء مراعاة للمعنى ، لأن البطن بمعنى القبيلة .

(١) الأنعام / ٢٣

(٢) الأنعام / ١٤٥

٧٠ – باب ألفى التأنيث

(تُعرف المقصورة بوزن حُبْلَى) – فما كان على وزن فُعْلَى ، فألفُه للتأنيث ، كأُنثى وبُشرَى ورُجْعَى ، ولا تلحقه التاء ؛ وقولهم : بُهماة مع قولهم : بُهمىَ (١) ، ممنوعاً (٢) ، شاذ ؛ وقيل : وكأنهم جعلوا ألفه للتكثير ، وقيل : هى للإلحاق ، والواحدة بُهماة ، بناء على إثبات فُعلل ، وهو قول الكوفيين والأخفش ؛ وبُهمَى نبتٌ ؛ ولايُنوَّن مافيه ألف التأنيث ، وماحكى ابن الأعرابىّ ، من صرف دنيا شاذ ، وكذا صرف مُوسَى الحديد ، شاذ ، وهو فُعلَى ، وممن قال ذلك الفراء ، وقال الأموى : هو مُفْعَل من أَوْسَيْتُ : حلقت ، وقال أبو عبيد : ولم يُسمع التذكير فيه ، إلَّا من الأموى ؛ وقيل : الألف للإلحاق . وأما موسى اسم رجل ، فقال أبو عمرو بن العلاء : هو مُفْعَل ، لصرفه فى النكرة ، وقال الكسائىّ : هو فُعْلَى .

(وحُبَارَى) – وهو طائر يقع على الذكر والأنثى ، واحدُهما وجمعهما ، وإن شئت قلت فى الجمع : حُبارَيات ، وكذا كلُّ فُعالى ألفُه للتأنيث ، كجُمادَى للشَّهر ، وسُمانَى لطائر .

---

(١) اسم لنبت .

(٢) أى من الصرف .

(وشُقَّارَى) – فُعَّالَى ، وهو نبتٌ ، ومثلُه حُوَّارَى ، وهو ماحُوِّر من الطعام ، أى بُيِّض ، يقال : هذا دقيق حُوَّارَى ، وكلاهما بضم أوله وبتضعيف عينه .

(وسُمَّهَى) – فُعَّلَى بضم أوله وتَضْعِيف عينه ، وهو الهواء ، ويقال : ذهب فى السُّمَّهَى ، أى فى الباطل ، والسُّمَّهَى والسُّمَّيْهَى الكذب والأباطيل ، ويقال : ذهبت إبلُه السُّمَّهَى ، أى تفرقت فى كل وجه .

(وفَيْضُوضَى) – وهو فَعْلُولَى ، ويقال أيضا : فَيْضِيضَى ، وهو فَعْلِيلَى ، وقيل : هما فَيْعُولَى وفَيْعِيلَى ، يقال : أموالُهم فَوضَى بينهم ، أى هُم شركاء فيها .

(وفَوضُوضَى) [1] – مثلُه ، وحكوا فيه القصر والمد ، فلا يكون الوزن مختصا بالمقصورة .

---

(١) فى النسخ الثلاث : وفَيْضُوضَى مثله ؛ وهو سهو ، فاللفظ الذى قبله فى المتن هو : فَيضُوضَى ، فلا يكون مثله ، بل هو هو ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : وفيضوضَى وفوضوضَى ، وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٠١ : وفَيْعُولَى كفَيضُوضَى ، وفَوْعُولَى كفَوْضُوضَى للمفاوضة ، وضبطهما الصبان وقال : يقال : أموالهم فيضوضا وفوضوضا بينهم ، بالقصر والمدّ فيهما ، أى هم شركاء فيها ... وبعد هذا الوزن سقطت من النسخ بعض الأوزان ، ثبتت فى بعض نسخ التسهيل ، وجئت بها فى النسخة المحققة منه هى : بَرَدَى وشُعَبَى وفَرْتَنَى وخَوْزَلَى وخَيْزَلَى وخَنْسرى والجَفَلَى وقرفُصا ، وإهْجيرى وهجِّيرَى ، وحُضَيِّضَى وحِضَيِّضَى ، وخُلِّيطَى وقِطِبَّى ومُصْطَكَى ؛ وقد جاء ببعضها الشارح فى شرحه على الألفية ، وجاء الأشمونى ببعضها فى شرحه .

(وبُرَحاياَ) – فُعَلايا ، ولم يجىء غيره ، ومعناه العجب ، يقال : ماأبرَحَ هذا الأمر ! أى ماأعجبه !.

(وأُرْبَعَى) – بضم الهمزة وفتح الباء ، وهو ضرب من مشى الأرنب ، وثبت هذا الوزن فى نسخة البهاء الرّقىّ .

(وأُرْبُعاوَى) – أُفْعُلاوَى ، يقال : قعد أُرْبُعاوَى إذا قعد مُتَربِّعاً .

(وهَرْنَوَى) – هو اسم نبات ، وكلام المصنف ، على أنه فَعْلَوى ، وقيل : هو فَعْلَلَى كقهقرى ، والواو أصل فى بنات الأربعة ، كما فى وَرَنْتَل ، شذوذاً ، وهذا أولى من جعل الواو زائدة ، لأن فَعْلَوى لم يثبت ، وأصالة الواو فى بنات الأربعة ثبتت فى المضعَّف باطراد ، وفى غيره قليلا .

(وقَعْوَلَى) – وهو بالقاف ، ووزنه فَعْوَلَى ، وهو ضرب من مشى الشيخ ، يقال : قَعْوَلَ الرجلُ ، أى مشى مشية من يحْثى التراب بإحدى قدميه على الأخرى ، لِقَبَلٍ فيهما ، قال صخر بن عُمَيْر :

(١٨٤) * قاربت أمشى القَعْوَلَى والفَنْجَلَهْ [١] *

والفنجلة : مِشيةٌ فيها استرخاء ، كمِشية الشيخ .

(وبادَوْلَى) – فاعَوْلَى ، وهو موضع ، ولم يجىء غيره [٢] .

---

(١) فى الصحاح : * فصرت أمشى القعولى والفنجلة *

(٢) زاد فى بعض نسخ التسهيل : وبادُولى ، وجاءت بالنسخة المحققة ؛ قال الصبان : وفى القاموس ، أن فى الدال الفتح والضم .

(وإيجلَى) – إفْعلَى ، وهو موضع ، وقال الأصمَعىّ : اسم رجل [١] .

(وسِبَطْرَى) – فِعَلَّى ، وكذا : دِفَقَّى ، وهما لضربين من المشى ، وذكر بعضهم فِعَلَّاء ممدوداً نحو : إِوَزَّاء ، وهى مشية يعتمد فيها على أحد الجانبين ، فيكون فِعَلَّا مشتركاً [٢] ، وكذا فَعْلُولَى ، كما سبق ذكره .

(وحُذُرَّى) – فُعُلَّى من الحذَر ، ومثله : كُفُرَّى : وعاء الطلع ، وبُذُرَّى من التبذير .

(وعِرَضَّى) – فِعَلَّى من الاعتراض ، ومثله كِفَرَّى ، لغة فى الكُفُرَّى ، ونقل الفراء سُلَحْفَى وسُلَحْفاة ، فدخول التاء يقتضى كون الألف ليست للتأنيث ، إلَّا أن يُجعلَ نادراً ، كما سبق فى بهماة ؛ وأثبت بعضهم فى فعلّا المدّ ، ولم يجئ إلَّا اسماً ، وهو قليل .

(وعِرَضْنَى) – فِعَلْنَى من الاعتراض [٣] .

---

(١) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ١٠١ : قال الفارضى : بكسر الهمزة وتشديد اللام : (إيجلّى) ، وقال الدمامينى : بهمزة مكسورة ، فتحتية ، فجيم مكسورة ، فلام (إيجلَى) اسم موضع ، وقال الأصمعىّ : اسم رجل ، ونصَّ المرادىّ فى شرح التسهيل ، على سكون التحتية ، وكسر الهمزة والجيم ، ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه إفْعلَى ، بكسر الهمزة وفتح العين .

(٢) أى بين المقصور والممدود .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة : وعُرَضْنَى ، بضم العين .

(ورَهَبُوتَى)(١) – فعَلُوتَى من الرَّهب ، ومثله رَغَبُوتَى (١) من الرغبة ، ولم يجىء إلّا اسماً ، وهو قليل .

(وحَنْدَقُوقا) – التصريفيون ذكروا هذه اللفظة بغير ألف وعلى ذلك كلام سيبويه ، وجعلها صفة ؛ وغيره قال : إن الحندقوق اسم نبت ؛ وذكره ابن القطاع بالألف ، كما ذكره المصنف ، ووزنه فَنْعَلُولَى ، وعليه كلام سيبويه ، وقيل : فَعْلَلُولَى ، ويقال . بفتح الحاء والدال وبكسرهما ؛ وفى الصحاح : الحندقوق نبت ، وهو الزُّرَّق ، نبطىّ معرب ، قال : ولا تقل : الحندقوقا .

(ودَوْدَرَّى) – وهو العظيم الخصيتين ، ووزنه : فَوْعَلَّى (٢) .

(وهَبَيَّخَى) – المشهور فى هذه اللفظة سقوط الألف ، كذلك ذكرها سيبويه وغيره ، وذكرها ابن القطاع بالألف ، ووزنها : فعَيَّلَا ؛ والهَبَيَّخُ : الغلام الممتلىء ، والأنثى هَبيَّخَة .

(ويَهْيَرَّى) – المعروف فيه أيضا حذف الألف ، وقال ابن السراج : ربما زادوا الألف ، وذكر الألفَ أيضا ابنُ القطاع وابن عصفور ، لكن قال ابن القطاع : وزنه : فَعْفَلَّى ، وقال ابن عصفور : وزنه : يَفْعَلَّى ، ولم يثبت سيبويه يَفْعَلٌّ ، بتشديد اللام ، وأثبته الزَّبيدىّ وغيره ، واليَهْيَرُّ من أسماء الباطل ، وذكر الزَّبيدىُّ أنه يقال : حجَرٌ

---

(١) فى (ز ، غ) : رهبوتا ورغبوتا .

(٢) ضبطه الصبان بفتح الدالين المهملتين ، بينهما واو ساكنة ، وتشديد الراء .

يَهْيَرٌّ ، أى صلب [١] .

(ومِكْوَرًّى) – وزنه : مُفْعَلًّى ، وهو بكسر الميم وضَمِّها [٢] ، وكلام المصنف على الضم ، ولم يجىء إلَّا صفة ، وهو قليل ؛ ومعناه العظيم الرَّوْثة من الدواب ، ويقال أيضا لعظيم الأنف ، وهو مأخوذ من الكمارَّة .

(وَمِرْقدًّى) – وهو مِفْعَلًّى بكسر الميم وفتحها أيضا ، وهو الكثير الرقاد ، كما ذكر الزبيدى ، وفسره الجوهرى بالذى يرقد فى أموره [٣] ؛ والمعروف ثبوت مفْعَلىًّ فى الأسماء كمرعزًّى ، وأثبته الزبيدى فى الصفات ، ونقل أنهم يقولون : رجل مرقدًّى ، وقيل : هو من الوصف بالأسماء ، ولذا لم يُجْرَ ، بل كان مؤنثا والموصوف مذكراً .

---

(١) ضبطه الصبان أيضا كما فى التحقيق ، وجاء بعبارة القاموس : اليَهْيَرَّى مقصوراً مشدَّداً : الماء الكثير ، والباطل ، ونبات أو شجر ، زنته : يَفْعَلَّى أو فَعْيَلَّى أو فَعْلَلَّى .

(٢) حقق الصبان هذه اللفظة فقال : ومفْعَلَّى ، ذكر الشارح – الأشمونى – منه ثلاثة أوزان : الأول بفتح الميم ، كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مَكْوَرَّى المفسر بعظيم الأرنبة بفتح الميم ، وإن قال بعد ذلك : ونقل فيه ضم الميم وكسرها ؛ والثانى بضمها ؛ والثالث بكسرها ، كما يؤخذ من ضبط الدمامينى مِرْقَدَّى بكسر الميم ؛ والثلاثة بسكون الفاء وتشديد اللام ، والأولان منها بفتح العين ، والأخير بكسرها ... قال فى القاموس : رجل مكورَّى ومكورّ ، وتثلث ميمهما : فاحش مكثار ، أو لئيم ، أو قصير عريض .

(٣) ضبطه الصبان بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة ، قال : وهذه الكلمة مما إذا شدد قصر ، وإذا خفف مُدَّ ، قاله الدمامينى ، وفى ابن عقيل على التسهيل ، أن الميم تفتح أيضا ؛ وقوله : لكثير الرقاد ، الذى فى القاموس : الارقداد الإسراع ، ورجل مرقدَّى كمرعزَّى يسرع فى أموره .

(وشِفْصِلَّى) – هو فِعْلِلَّى ، وهذا الوزن استدركه الزبيدى على سيبويه ، وأثبته ابن القطاع أيضا ، وذكر أنه تفتح شينه وتكسر ، وذكر ابن القوطية المفتوح منوَّناً ، وعلى هذا تكون ألفه للإلحاق بسفرجل ، وفسره بأنه نبات يلتوى على الشجر ، وفسَّر غيره الشِّفْصِلَّى بحمل بعض الشجر ، ينفلق عن مثل القطن ، وله حب كالسمسم .

(ومَرَحَيَّا) – وهو فَعَلَياًّ ، وهو لعبة من المرح ، ومثله بَرَدَياًّ لموضع ، ولم يجىء إلّا اسماً ، وهو قليل (١) .

(وبَرْدَرَايا) – ووزنه فَعْلَلَايا ، وقال ابن القطاع : فَعْلَعَايا (٢) ، وهو موضع .

(وحَوْلَايا) – وهو فَعْلايا ، وقيل : فَوْعالَى ، وهو اسم .

(وبفَعْلى أنثى فعلان) – نحو : سَكْرَى .

(أو مصدراً) – نحو : دَعْوَى .

(أو جمعاً) – نحو : جَرْحَى ومَرْضَى وهَلْكَى وزَمْنَى .

(وبفِعْلَى مَصْدَراً) – كذِكْرَى ، ونحوه قولهم فى اليمين : هى مِنِّى صِرَّى ، أى عزيمة وجِدّ ، وهى من أصررتُ على الشىء : أقمت ودمت .

---

(١) ضبطه الصبان وقال : قوله : للمرح هو شدة الفرح والنشاط ، وقيل : مرَحَيًّا : موضع .

(٢) فى (ز) : فعلفايا .

(أو جمعاً) – كحِجْلَى جمع حَجَل ، وظِرْبَى جمع ظَرِبان كقَطِران ، وهى دُويبة مُنتنة الريح .

(فإن ذُكِّرَ ماسوى ذلك) – أى ماسبق ذكره من فَعْلَى وفِعْلَى وغيرهما ، وذلك أن يوصف بصفة المذكّر ، أو يشار إليه (١) بإشارته ونحو ذلك ، نحو : هذا الحَبَنْطَى (٢) ، وهو القصير البطن ، ومنهم من يهمزه ، وهو من الحَبَط ، والنون والألف للإلحاق بسفرجل .

(أو لحقته التاء) – كقولهم فى واحد السَّعَالِى : سِعْلَاةٌ ، وهى أخبث الغيلان ، فدخول التاء دليل (٣ على أن التاء –٣) ليست للتأنيث ؛ إذ لا يجمع بين علامتى تأنيث .

(دون ندور) – احترز من قولهم : بُهماة ، حكاه سيبويه ، مع منع بُهمَى ، فالمنع دليل أن الألف للتأنيث ، لكن شذّوا فى الجمع بينها وبين التاء ؛ وبُهمَى كما سبق : نبت ، قال سيبويه : تكون واحدة وجمعا ، وألفها للتأنيث ، وقال قوم : ألفها للإلحاق ، والواحدة بُهماة ، وقال المبرد : وهذا لايصرف ، ولا يكون ألف فُعْلَى بالضم لغير التأنيث ؛ وقد سبق أنه قيل أيضا : إن ألفها كأنها جعلت للتكثير .

(أو صرف) – مثّل له بحَبَرْكَى ، وهو القَرَّاد ، وهو

---

(١) فى (ز ، غ) : إليها .

(٢) فى (ز) : حبنطى .

من (٣ – ٣) سقط من (ز) .

مصروف ، والأنثى حَبْرَكاةٌ ، وربما شبه به الرجل الغليظ الطويل الظهر ، القصير الرجل ، فقيل له : حَبَرْكَى ، وأكثر العرب على تنوينه ، ويوضح ذلك قولهم : حبركاة ؛ لكن قال الجرميّ : وقد جعل بعضهم الألف فى حبركى للتأنيث ، فلم يصرفه ؛ ومما أجمع على تنوينه حَبَنْطىً ، يقال : رجل حَبنْطىً بالتنوين ، وحَبنْطأ بالهمز ، وحبنطاة ، وكذلك عفَرْنًى (١) منون لاغير ، وهو الأسد ، وسمى بذلك لشدته ، وكان ينبغى أن يقول : أو صرف دون ندور ، كما قال فى التاء ، حتى تخرج دنيا ، بالتنوين ، كما سبق عن ابن الأعرابى .

(فألفه للإلحاق) — ولذلك ذُكّر ولحقته التاء وصرف ، لكن لا يلزم كون ألفه كذلك ، فقد تكون للتكثير كقَبَعْثَرى .

(فإن كان فى صرفه لغَتان ففى ألفه وجهان) — كأرْطًى وعَلقى ، من العرب من يصرفهما ، فتكون الألف للإلحاق ، ومنهم من يمنعهما ، فتكون للتأنيث ؛ وتترى ، نوَّنه ابن كثير وأبو عمرو ، على أن ألفه للإلحاق ، ولم ينونه الباقون ، على أن ألفه للتأنيث .

(وتعرف الممدودة بوزن حمراء) — فما كان على فَعلاء ، فألفه ، للتأنيث ، سواء كان مصدراً كسَرَّاء ، أم مفرداً غيرَه ، صفةً لها أفعل كحمراء ، أو لامذكّرَ لها ، كدِيمةٍ هَطْلاء ، ولم يقولوا : مطرٌ أهطل ، أو غير صفة ، كصحراء ، أو جمعاً ، كحلْفاء وطَرْفاء ، قال الأصمعى :

---

(١) لسان — عفر : والعَفَرْنَى : الأسد ، وهو فَعَلْنَى ، سمى بذلك لشدته ؛ والنون للإلحاق بسفرجل ؛ وناقة عفَرناة ، أى قوية .

الواحدة [١] : حلَفة وطرَفة [٢] .

(وبَراكاء) – وهو فَعالاء ، والبراكاء أن يبركوا بإبلهم ، وينزلوا عن خيلهم ، ويقاتلوا رَجَّالة ، وبراكاء كل شيء : معظمه وشدته ، ومثله : ثلاثاء ، ومن الصفة طباقاء ، يقال : رجل طَباقاء ، وهو الذى ينطبق عليه أمره ؛ وأما صحارَى فألفه مبدلة من الياء ، والأصل : صحارٍ ، فليس فَعالَى مما اشترك فيه الممدود والمقصور ، على أن ابن القطاع أثبت فعالَى فى الممدود ، وذكر منه أدامَى ، موضع بالحجاز ، فيه قبر الزهرىّ العالم .

(وسِيَراء) – وهو فِعَلاء ، ومثله : خِيَلاء لغة فى خُيَلاء ، وعِنَباء لغة فى العنب ؛ والسِّيَراء ضرب من النبت ، وثوب مخطط يعمل من القَزّ ، وعن الفراء ، أن الثوب شبه بذلك النبت ؛ ولم يجئ فِعَلاء إلَّا اسماً ، ونص سيبويه على أنه لايكون صفة ، وفى الحديث : « بحُلَّة سِيَراء » [٣] ، فيجوز كونه مثل : ثوب خزّ وذهب ، أو عطف بيان إن أجزته فى النكرات ، وأما خِيَماء [٤] ، اسم ماء ، فلا يثبت اشتراك

---

(١) فى (ز ، غ) : الواحد .

(٢) قال الصبان فى حاشيته : والراجح أن طرفاء اسم جنس جمعى لاجمع ؛ والطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء : شجر ؛ قال فى القاموس : وهى أربعة أصناف منها : الأثل ، الواحدة طرَفاءة وطرَفة محركة ، وبها لقب طرفة بن العبد ، واسمه عمرو .

(٣) فى المعجم المفهرس للحديث الشريف : والسِّيَراء:المضلع بالقز ، والنص كما جاء بالبخارى بيوع ٤٠ ، ومسند الإمام أحمد ٣ / ١٤٤ : « أرسل النبى ﷺ إلى عمر بحلة من حرير أو سيراء » .

(٤) سقطت من (د) ، وفى (ز) : جِسْماء .

هذا الوزن ، لجواز كون المنع لغير الألف المقصورة ، بل للعلمية وتأنيث المعنى .

(وقِصَاصَاء) – وهو فِعالاء [١] ، حكاه ابن دريد ، ولا يحفظ غيره ، وهو القصاص .

(وقاصِعاء) – فاعلاء ، ومثله : نافِقاء ، وهما من جُحْرة اليربوع ، قال أبو حاتم : يقال : قصَع اليربوع ، وهو أن يحفر جحره [٢] ، فإذا حفر ودخل فيه [٣] ، سدَّ فم الجحر بتراب يجىء به من داخل ، لئلا يُدخل عليه ، فسمى ذلك الجحر : القاصعاء ؛ والنافقاء جُحر لا يخرقه ، فإذا أخذ عليه سائر الجحر ، ضرب فم ذلك الجحر برأسه ففتقه .

(وعَشُوراء) – فَعُولاء ، وهو اليوم العاشر من المحرم ، ولا نظير له فى الأبنية ، ومن البصريين من ذكر فيه القصر ، فيكون وزنا مشتركا .

(وحَرُوراء) – فَعُولاء ، ولم يجىء إلَّا اسماً ، وهو قليل ، ومنه : جَلُولاء ، وهو موضع كحَرُوراء ؛ وأثبت ابن القوطيّة وابن القطّاع فَعُولَى بالقصر ، ومنه دَبُوقَى للعَذِرة ، وأما تَنُوفِي فى قوله :

---

(١) زاد بعدها فى (د ، ز) : بالفتح ، وهو سهو ، وقد ضبطه الأشمونى والصبان بكسر الفاء ، وهو القِصَاص .

(٢) فى (ز) : حفرة .

(٣) فى (د) : فإذا فرغ خرج .

١٨٥) * عُقابُ تَنُوفَى ، لا عُقابُ القَواعِلِ (١) *

فقال ابن عصفور : المحفوظ فيه تنوف بغير ألف ، فيمكن كون الألف إشباعاً ، ولم يثبت ذلك فى المقصور .

(ودِيَكْساء) (٢) – فِيَعْلاء ، وهو مما استدركه الزبيدى ، وهو القطعة من النعم ، وقيل : الياء فيه أصلية فى بنات الأربعة كيَسْتَعُور ، ووزنه فِعْلِلاء ، نحو طِرْمساء وهى الظلمة ، ويَسْتَعُور اسم موضع ، وقيل : شجر ، وهو فَعْلَلُول ، قال المبرد : الياء من نفس الكلمة ، كعين عَضْرَفوط ، لأن الزوائد لا تلحق بنات الأربعة ، إلَّا الميم فى مُدحرج ونحوه .

(ويُنابعاء) – يُفاعِلاء ، ولم يذكره غير ابن القطاع ، وذكر فى أوله الضم والفتح .

---

(١) من الطويل ، لامرئ القيس – ديوانه ٩٤ – وصدره :

* كأن دثاراً حلقَتْ بلَبُونه *

ودثار اسم راعى امرئ القيس ؛ والشاهد فى مجيء تَنُوفَى مقصوراً ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣٠ / ١١١ – أن تَنُوفَى اسم موضع مرتفع فى جبل طيئ .. والقواعل جبل سلمى ؛ ويقال : القواعل جبال صغار ؛ أراد كأن عقابا من عقبان تنوفى ذهبت بهذه الإبل ، لاعقبان هذه الأجبل الصغار .

(٢) ضبطها فى النسخ ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : دِيكِساء ، والتحقيق عن الأشمونى ؛ قال الصبان : قال فى القاموس : بكسر الدال وفتح الياء التحتية ، والكاف مضبوطة فى النسخ الصحاح منه بالسكون ... قال : ثم رأيت الدمامينى ضبطها بغير مامرَّ ، فقال : بدال مهملة مكسورة ، فمثناة تحتية ساكنة ، فكاف مكسورة ، فسين مهملة ، والياء فيه زائدة ، فوزنه : فِيعِلاء ؛ وقيل : أصلية ، فوزنه : فِعْلِلَاء ، وقوَّاه بعضهم ؛ وقوله : القطعة من النعم ، عبارة القاموس : لقطعة عظيمة من النعم والغنم .

(وتِرْكَضَاء [١]) – تِفْعَلاء ، ولم يُسمَع غيرُه ، ونقل فيه أيضا كسر التاء والكاف ، قالوا : هى تَمشى التِّركِضاء ، وهى مشية فيها تبختر .

(وتِفْرِجاء) – هذا مما استدركه الزبيدى ، بناء على أن وزنه تِفْعِلاء ، ويقال فيه أيضا : تِفْرِج وتِفْراج ، وهو الذى ينكشف فَرْجُه ؛ وقيل : وزنه فِعْلِلَاء كطِرْمِساء ، والنون أصل .

(وكِبْرِياء) – فِعْلِياء ، وهو وزن قليل ، ويكون فى الاسم كهذا ، وهى العظَمة ، ونحو : السِّيمياء للعلامة ؛ وفى الصفة كقولهم : ريح جِرْبِياء ، إذا كانت شمالاً ، وقيلَ : هى النكباء التى تجرى بين الشمال والدَّبور ، وهى ريح تقشع السحاب .

(وبَرْنَساء) – وهو عند المصنف : فَعْنَلاء ، والنون زائدة ، وكلام الجوهرى عليه ، ويدل لزيادتها قولهم فيه : البَراساء ، ووزنه عند الزبيدى وابن القطاع وابن عصفور : فَعْلَلاء كَعَقْرَباء .

(وبَرْناساء) – هو عند المصنف : فَعْنالاء ، وكلام الجوهرىّ نحوه ؛ ودليل الزيادة ماسبق ؛ وقال التصريفيون : وزنه فَعْلَالاء [٢] ،

---

(١) وضبطها الأشمونى والصبان بضم الكاف ، قال الصبان : قال أبو حيان والمرادى والشمنى : ويقال : تِرْكِضاء ، بكسر التاء والكاف ؛ قال فى القاموس : وعندى أنهما الركض .

(٢) فى (ز ، غ) : فعنالاء ، وهو نفس الوزن عند المصنف .

وهو قليل ، ومدلول اللفظ : الناس [١] ، والمذكور من الثلاث لغات ، يقال : ماأدرى أى البرنساء هو ؟ أىْ أىّ الناس [٢] ؟

(وقَرْفَصاء) — وهو فَعْلَلاء ، بفتح الفاء ، ولم يثبت غير هذا اللفظ ، فيجوز كون الفتحة للتخفيف ، فقد ثبت قُرْفُصاء بالضم ، فيكون نظير : جُحدُب ، فى أن الأصل ضم الدال ، وتفتح تخفيفا .

(وقُرْفُصاء) — بالضم ، ولم يجىء إلّا اسماً ، وهو قليل ، يقال : قعد القُرْفُصاء ، إذا اجتمع فى قعدته ، وذكر ابن القطاع قصره ، فيكون الوزن مشتركا [٣] .

(وعُنصُلاء وعَنصَلاء) — فُنْعُلاء ، بضم العين وفتحها [٤] ، يقال للبصل البرِّى : عنصَل وعنصُل ، بفتح الصاد وضمها فيهما ، والجمع العَناصل ، ومثله : خنفساء بفتح الفاء وضمِّها ، لكن حكى ابن القطاع : خنفسى ، بضم الفاء وفتحها والقصر ، فيكون الوزن مشتركا .

---

(١) فى (ز) : اليأس .

(٢) وفى شرح ابن عقيل على الألفية : وبَراساء لغة فى البرنساء ، وهم الناس ، وقال ابن السكيت : يقال : ما أدرى ، أىّ البرنساء هو ؟ أىْ : أىُّ الناس هو ؟

(٣) ضبطه الأشمونى بضم الأول والثالث ، قال : وحكى ابن القطاع أنه يقال : قعد القُرْفُصَى بالقصر ، فعلى هذا يكون مشتركا ؛ ويجوز فى ثالثه الفتح والضم .. وفى القاموس : يجوز فى المقصور تثليث القاف والفاء ،فتقول : القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما .

(٤) قال الصبان : بضم العين والصاد المهملتين ، وتفتح الصاد أيضا .

(ومَشْيُوخاء) – مَفْعُولاء كمعيوراء : ومأتوناء لجماعة الأعيار والأتن ، وصفة كمشيوخاء ومعلوجاء – لجماعة الشيوخ [١] والعلوج .

(ومَشْيَخاء) – إن كان هذا بالخاء المعجمة فوزنه : مَفْعِلاء ، وهو قليل ، ومنه هذا ومَرْعِزَاء ، وفى شرح الكافية بالجيم ، وفسره بالاختلاط من قوله تعالى : « من نطفة أمشاج » [٢] ، وعلى هذا وزنه : فَعْيَلاء ؛ مشجت بين الشيئين مَشْجاً : خلطت ، والشىء مَشيج ، والجمع أمشاج ، مثل يتيم وأيتام ، وقوله تعالى « أمشاج » المراد – والله أعلم – ماء الرجل يختلط بماء المرأة ودمها [٣] .

(ومِرْعِزَّاء [٤]) – وحكى فيه القصر ، فيكون وزناً مشتركاً .

---

(١) فى (د) : الأشياخ .

(٢) الإنسان / ٢ .

(٣) ضبطه الأشمونى : مَشِيخاء ، وقال : للاختلاط ؛ وقال الصبان : بميم مفتوحة ، فشين معجمة مكسورة ، فتحتية ساكنة ، فخاء معجمة ، وأصله : مَشْيِخاء ، بسكون الشين ، وكسر الياء ، فأُعلَّ إعلال مبيع ، وقد ضبطه بإعجام الخاء الدمامينى .. ثم قال : وقال ابن القطاع : يقال : القوم فى مشيحاء ، بحاء مهملة ، أى فى جد وعزم ؛ وفى شرح الكافية للمصنف بالجيم ، وهو الاختلاط من قوله تعالى : « من نطفة أمشاج » ووزنه على هذا : فَعيلاء .. وفى القاموس : هم فى مَشْيوحاء من أمرهم ومَشيحىَ ، أى فى أمر يبتدرونه ، أو فى اختلاط ..وفى القاموس أيضا : مَشْيُخاء ، بفتح فسكون فضم ، جمع لشيخ .

(٤) قال الصبان تعقيبا على مَشْيخاء : وقد مثل صاحب الهمع لوزن : مَفْعِلاء ، بفتح الميم وكسر العين ، بمَرْعِزاء ، براء فعين مهملة فزاى ، وهو الزغب الذى تحت شعر العنز .

(وأرْبِعاء) – أفْعِلاء ، ولا يُعرف مفرداً إلّا اسماً لليوم المعروف . لكن فى كلام السعدىّ [١] أنَّ أَرْمِداء للرماد ، وهو قياس أفْعِلاء كأصدقاء جمع صديق ؛ وحكى أبو زيد : أرْمِداء كثيرة .

(وأرْبُعاء) – هو أَفْعُلاء ، وضبط بفتح الهمزة وضمِّ الباء ، وفسّر الأرْبُعاء كذلك بعود من عيدان الخيمة ، وذكر السعدىّ : أرْبَعاء ، بفتح الهمزة والباء ، وأنه يقال لعمود من أعمدة الخباء ؛ قال الجوهرى : وحكى عن بعض بنى أسد ، أنهم يفتحون الباء ، يعنى فى اسم اليوم المعروف ، وهذا الوزن كذلك ، وسيأتى عدُّ المصنف له فى المشتركة [٢]. وقالوا أيضا :

(أُرْبُعاء)[٣]– بضم الهمزة والباء ، لموضع ولليوم .

(ومُزَيْقياء) – وهو فُعَيْلياء ، بضم الفاء ، وكسر اللام ، وأثبته ابن القطاع ، وهو لقب عمرو بن عامر ، ملك من ملوك اليمن ، زعموا أنه كان يلبس كل يوم حُلَّتين ، ويمزقهما بالعشىّ ، يكره أن يعود فيهما ، ويأنف أن يلبسهما أحد غيره .

ومثله (مُطَيْطَاء) – وهو التبختر ومدّ اليدين فى المشى ، وفى الحديث : « إذا مشت أمَّتى المُطيْطاء ، وخَدمتْهم أبناءُ فارس والروم ، كان بأسُهم بينهم » [٤] .

---

(١) ابن القطاع .

(٢) فى (د) : الأسماء المشتركة ، والمقصود : الأوزان المشتركة .

(٣) وقد جاء بالنسخة المحققة من التسهيل وزنا ثالثا مستقلا بدون عبارة : وقالوا أيضا .

(٤) فيض القدير جـ ١ صـ ٤٤٥ رقم / ٨٦٧ ترمذى ، عن ابن عمر .

(وسُلَحْفاء)[١] – فُعَلَّاء ، ذكره ابن القطاع [٢] .

(ويشتركان) – أى ألفا التأنيث المقصورة والممدودة .

(فى فَعَلَى) – فالمقصورة نحو : بَرَدَى اسم نهر ، وفلان يَعْدُو المَرَطَى ، لنوع من العدو ، وناقة بَشَكَى : خفيفة ، والممدودة قَرَماء وجَنَفاء موضعان ، وابن دَأْثاء وهى الأمة [٣] .

(وفُعَلَى) – فالمقصورة نحو : أُرَبَى للداهية ، ولم يرد إلَّا اسماً ، والممدودة فى الصفة : امرأة نُفَساء ، وفى الاسم : الخُيلَاء ، وهو فى الجمع الجمع كثير كشعراء .

---

(١) قال الأشمونى فى تنبيهاته : حكى فى التسهيل سُلُحفاء بالمد ، وحكاه ابن القطاع ، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة ؛ وحكى الفراء سلحفاة ، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث ، إلَّا أن يجعل شاذاً مثل بهماة ؛ وعلق الصبان فى حاشيته بقوله : بسين مهملة مضمومة ، فلام مفتوحة ، فحاء مهملة ساكنة ، ففاء ، فألف التأنيث الممدودة : دويبة معروفة – دمامينى – قال : وقضية صنيع الشارح ، أنه بضم اللام ، لكن صنيع القاموس يؤيد الأول – فتح اللام ، وعن قوله : ليست للتأنيث قال : لأن ألف التأنيث لاتتلوها تاء التأنيث ، إذ لايجتمع علامتا تأنيث .

(٢) وسقط بعد هذا من النسخ الثلاث بعض ألفاظ ، ثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل ، وسيأتى بعضها فى المشترك الذى ينبه عليه الشارح بعد ذلك ، وبعضها جاء به الأشمونى فى تنبيهاته ، وعلق عليه الصبان فى حاشيته ، كما جاء بعضها بالهمع هى :

(وعَقْرَباء لمكان ، وهندباء لبقلة ، وحوصلاء للحوصلة ، وأرمداء للرماد ، وجَنَفاء لموضع ، وخُيلاء ، وعاشوراء ، وإهْجيراء للعادة ، وطرفاء لأربعة أصناف من الشجر منها الأثل ، وجُخادِباء لضرب من الجراد ، وكريثاء لَنوع من التمر ، وزكرياء ، وبعكوكاء للشر والجلبة ، وخِيلاء) .

(٣) فى القاموس : الدّأْث : الأكل والثقل والدّنَس .. والدّأْثاء . ويحرَّك : الأَمة ، وابن دأثاء : الأحمق .

(وفَعْلَلى) – فالمقصورة قَرْقَرى اسم موضع ، ولم يأت إلَّا اسماً ، وكذا الممدودة نحو : كَرْبَلاء ، حيث قتل الحسين رضى الله عنه ؛ وخصَّ فى غير هذا الكتاب هذه الأوزان الثلاثة بالمقصورة ، والصحيح مافى هذا الكتاب .

(وفِعلِلَاء) [١] – كهِنْدِباء ، وفيه القصر والمدّ ، وقيل : هو فيعلَى ، ووقع الأمران فى كلام ابن القَطاع ؛ ومن مقصور فعللاء : الهربدى ، وهى مشية الهرابدة ، وهو قليل ، ومن ممدوده : الطِّرْمِساء للظلمة .

(وفَوْعلَى) – والمقصورة : خَوْزَلَى ، والممدودة : حوصلاء .

(وفَيْعَلَى) – كخَيْزَلَى ، وأثبته الزبيدىّ وابن القطاع فى الممدود أيضا ، ومنه عندهم : الدَّيْكساء ، وقد سبق الكلام عليه .

(وفَعِيلَى) – والقصر والمدّ سُمعا فى : قَريثاء ، حكى الكسائى أنه يقال : قَرِيثاء بالمدّ ، لضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسْراً ، وقال أبو الجرَّاح : تمر قَرِيثَى [٢] غير ممدود ، ومن القصر أيضا : كَثِيرَى [٣] ، ومن المدّ : ظليلاء لموضع ، وضبطه بعضهم بالضاد ، وبعضهم بالظاء ، المعجمتين .

---

(١) فى (د) : فعللى ، وكذا بالنسخة المحققة من التسهيل ، وهو على أية حال من المشترك .

(٢) فى (ز ، غ) : قريثا .

(٣) فى (ز ، غ) : كثيرا ؛ قال الصبان : اسم البزر ، كما فى الفارضى .

(وفِعِّيلَى) – هِجِّيراء ومِكِّيثاء ، والهِجِّيراء : العادة ، والمِكِّيثاء ، المكث ؛ وأكثر هذا النوع مقصور ، وسمع المدّ فى ألفاظ منها : المكيثاء ، والكسائى يقيس على ماسمع مدُّه من فِعِّيلاء ، فيمد جميع الباب ، وغيره من النحويين يقصر المدَّ على مورد السماع .

(وفاعولاء) – نحو : بادولاء [١] وعاشوراء .

(وإفْعيلَى) – نحو : إهْجيرا وإجْريًّا للعادة ، ولا يحفظ غيرهما ، وسمع فيهما أيضا المد .

(وفِعِلَّى) – قال أبو بكر الصولى : ومَن الطير الزِّمِجيَّ والزِّمِكَّى ، بالمدَّ والقصر ، قال ثابت هى الاست [٢] . انتهى ، ونحوه قول من قال : منبت ذنب الطائر ، والمشهور فيهما القصر ؛ وذكر المصنف فى غير هذا الكتاب ، أن الوزن مختص بالمقصورة ، والصحيح خلافه ، كما ذكرنا .

(وفَعْلَوْلَى) – بالقصر : فَوْضَوْضَى ، يقال : أمرهم فَوضَوضى أى يتفاوضون فيه ، وأثبت الزَّبيدى مدَّ هذا الوزن ، وسمع من ذلك : هم فى بعكوكا ، أى جلبة وشر ، وكذلك : معكوكا ، بإبدال الباء ميماً ، على لغة بنى مازن ، فإنهم يبدلون من الباء إذا كانت أولاً ميماً .

---

(١) اسم موضع ؛ قال الأشمونى : ومن المقصورة : بادولى ، وقال الصبان : وفى القاموس أن فى الدال الفتح والضم ، قال الدمامينى : على الضم يكون وزنه مشتركا بين الألفين ، بدليل : عاشوراء .

(٢) فى (ز) : الاسم .

(وفَعَلِيَّا) – كزكريا فيه المدُّ والقصر .

(وفُعَّيْلَى) – بالقصر : لُغَّيْزَى (١) وخُلَّيْطَى ، ولا يحفظ فى المدِّ إلّا قولهم : هو عالم بدُخَّيْلائك ، أى باطن أمرك .

(وفُعَنْلَى) – كجُلَنْدَى ، اسم ملك عُمان ، وفيه المدُّ أيضا ، وذكر ابن القطاع أن لامه تفتح وتضم ، وأنهما يُمدَّان ، وأما الجيم فمضمومة لاغير .

(وأَفْعَلى) – فالقصر : أَوْجَلَى لموضع ، وأجْفَلَى للدعوة العامة ، قيل : ولا نعلم غيرهما ، وقد حكوا أيضا : الأرْبَلَى للجماعة ، وممن ذكره الجوهرىّ ، فحكى عن بعضهم أن الأَجْفَلَى والأرْبَلَى : الجماعة من كل شىء ، والممدود أرْبَعاء لليوم ، كما سبق ، وقالوا أيضا . أجْفَلاء بالمدِّ .

(ويُفاعِلَى) – بالقصرِ والمدّ : يُنابعا . اسم بلد ، وذكر ابن القطاع فى أوله الفتح والضم .

(وفُعالِلَى) – نحو : جُخَادِبَى ، سمع فيه القصر والمدّ ، وهو ضرب من الجراد الأخضر الطويل الرّجلَين .

(وأما فِعْلاء وفُعْلاء (٢) ، فملحقان بقِرْطاس وقُرْناس) – فمثل

---

(١) فى (ز) : كغُبَّيْرَى .

(٢) زاد بعدهما فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : « وفعِلَّاء » وقد مضى ذكره فى المشترك ، وأشار إلى ذلك هنا ضمن الشرح .

عِلْباء وقُوباء مصروف ، لأن الألف ليست للتأنيث ، والزيادة إنما هى للإلحاق ؛ هذا قول البصريين ، وأجاز الكوفيون كون ألف فَعْلاء للتأنيث [١] ، محتجين بقوله تعالى : « وشجرة تخرج من طور سَيْناء » [٢] بمنع الصرف ؛ وخرجه البصريون على أن المنع للعلمية والتأنيث المعنوى ، لا للتأنيث بالألف ؛ وعدَّ المصنف فى غير هذا الكتاب ، فِعِلَّاء ، من أبنية الإلحاق ، وجعل منه زمكَّاء الطائر ، وأنه يلحق بطرمّاح ، وهو البناء المرتفع ، فيصرف ، وقد سبق فى هذا الكتاب جعله لغير التأنيث ، وأنه من الأوزان المشتركة .

* * *

(١) زاد فى (د) : المعنوى .

(٢) المؤمنون / ٢٠ .

٧١ - باب المقصور والممدود

المراد من هذا الباب ، ذكر مايعرف به المقصور القياسيّ وغيره ، والممدود القياسيّ وغيره ؛ وقد سبق فى أول الكتاب تعريف المقصور والممدود ؛ والمشهور أن فتى ونحوه سمى مقصوراً لأنه قَصُر عن ظهور الإعراب فيه ، أى منع ، من قوله تعالى : « حُورٌ مقصورات » (١) ، وهو الذى ذكره سيبويه ؛ وقيل : قصر عن الغاية التى للمدّ ، واستحسنه ابن عصفور ، لجعلهم الممدود فى مقابلته .

(كلُّ معتلّ الآخر ، فتح ماقبل آخر نظيره الصحيح ، لزوماً أو غلبةً ، فقصره مقيس ، كاسم مفعول مازاد (٢) على ثلاثة أحرف ، ومصدر فعِل اللازم) – فاسم المفعول المذكور ، لزم فتح ماقبل الآخر فيه نحو : مُكْرَم ومُسْتخرَج ، فيقال فى المعتل : مُعطىً ومُستدعىً ، والمصدر المذكور غلب فِيه ذلك كفرَح وبطَر ، وجاء غيره نحو : شكِس شكاسةً ، وصَهِب صُهوبَة ، وسكِر سُكْراً ؛ والمطرد فى المعتل القصر نحو : جَوِىَ جوًى ، وهَوِى هَوًى ؛ وجاء على فِعْل ، قالوا : رَوِىَ يَرْوَى رِيًّا ، وعلى فِعَال ، قالوا : غَرِىَ غِرَاء (٣) ، حكاه سيبويه

---

(١) الرحمن / ٧٢ ، وزاد فى (د) : « فى الخيام » .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : غير الثلاثى .

(٣) جاء به الأشمونى بكسر أوله ، وفى تعليق الصبان : وفى القاموس : غَرِىَ به كرَضِىَ غِرًى وغِراء : أولع ، كأُغرىَ به وغُرِى مضمومتين ، وفى (ز) كما فى شرح التسهيل لناظر الجيش ، ضبطت بفتح الأول : غَرًى وغَراء .

والغِراء بالمَدّ ، على وزن فِعَال ، على جهة الشذوذ ، وحكاه أبو زيد والأصمعىّ : غِرًى بالقصرِ ، على القياس .

(والمَفْعَلُ) – لمصدر أو زمان أو مكان ، نحو : عزَا مَعْزى ورَمَى مَرْمى ، والنظير من الصحيح : مَذْهَب .

(والمِفْعَلُ ، مراداً به الآلة) – كمِرْمى ، ونظيره من الصحيح : مِغْزَل ، وجاء من الصحيح : مِفْعال كمِقْراض ، ولا يكاد يوجد فى المعتل .

(وجمع فُعْلة) – كدُمية ودُمًى ، ونظيره من الصحيح : ظُلْمة وظُلَم .

(وفِعْلَة) – كمِرْية ومِرًى ، ونظيره : قِرْبة ، وقِرَب ؛ وشذّ فى فُعْلَة بالضم فى المعتلّ ، فِعَل بالكسرِ ، قالوا : كُسْوة وكُسًا وكِسًا [١] ، بضم أول الجمع وكسره ؛ وشذّ فى فِعْلة بالكسر فى المعتل ، فُعَل بالضم ، قالوا : لِحْية ولُحًى ، وحِلْية وحُلًى ، بضم أول الجمع وكسره .

(والفُعْلى أنثى الأفعل) – أى وجمع الفُعلى نحو : الدُّنا والعُلَا جمع الدنيا والعُلْيا ، ونظير ذلك : الكبرى والكُبَر .

(فإن لزم ، قبل آخر نظيره الصحيح ألفٌ ، أو غلب ، فمدُّه مقيس ، كمصدر مأأوله همزة وصل) – فتقول : استدعى [٢]

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى (ز ، غ) استدعا .

استدعاء بالمدّ ، لأن الصحيح [١] يقال فيه : استخرج استخراجاً بالألف ، وكذا ماأشبهه ؛ ومثال الغالب مِفْعال صفة فعالية فى الصحيح كذلك كمِطعام ، فتقول فى المعتل : مِعْطاء بالمدّ ، وقد يجىء على مفعَل كمطعَن ، وقد جاء فى المعتل كذلك كما سيأتى .

(وموازن فَعَّال) – كسَقَّاء ، ونظيره من الصحيح : شَرَّاب .

(وتَفْعال) – كتَعداء [٢] ، نظيره تكرار .

(ومِفعْال صفةً) – نحو : مِهْداء ومِعْطاء ، ونظيرهما : مِهْذار [٣] ، وقالوا : رجل مِعْطىً بالقصر شذوذاً .

(وواحد أفْعِلة) – أى ماطرد فى جمعه أفْعِلة نحو : كساء وأكسية ، وقِباء ، وأقبية ، والنظير : حمار وأحمرة ، وقذال وأقذلة ، وشذَّ بالقصر ندًى وأندية ، وقَفًى وأقفية ، ورَحًى وأرحية ، وقال الأخفش : الأخيران من كلام المولَّدين . وكلام المصنف هنا ، وفى باب التثنية ، على أن الفعل لا يسمى مقصوراً ، وكذا الحرف ، وهكذا كلام الجمهور من أهل العربية ، ووُجِّه بأن المقصور مايوجد من جنسه ممدود ، وعند ابن عصفور ، مِنْ مقيسِ المقصور ، كل فعل آخره حرف علة ، قبله فتحة نحو : أعطى وساق .

---

(١) فى (ز) : لأن أصل الصحيح .

(٢) فى (ز) : كتعداد ، والمقصود :تَعداء مصدر عدَا .

(٣) قال الصبان : بالذال المعجمة ، أى كثير الهذيان فى منطقه .

(ومالم يكن كذلك ، فمأخذ قصره ومدّه السماع) – أى مالم يكن داخلاً تحت ماذكر من الضابط ، فمأخذه (١ السماع ؛ والمراد بالمقصور والممدود فى هذا الباب ، مايتناول مافيه ألف التأنيث وغيره ، فالضابط –١) المذكور هنا ، المقصود به ذلك ، وماذكره من الأوزان قبل هذا (٢) ، المقصود به مايخص ألف التأنيث . ومن المقصور السماعىّ فى غير ألف التأنيث : الفتى : واحد الفتيان ، والحِجَى : العقل ، ومن الممدود كذلك ، الفَتاء : حداثة السنّ ، والحذاء : النعل ؛ وذكر المصنف فى الخلاصة والكافية الشافية ، مسألة قصر الممدود وعكسه ، ولم يذكرها فى هذا الكتاب ؛ ولا خلاف بين النحويين فى جواز قصر الممدود ضرورة فى الجملة ، إلّا أنَّ سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين ، إلّا الفرّاء ، جوَّزوا ذلك لها مطلقاً ؛ وقال الفراء : إن كان للممدود قياس يوجب المدَّ ، كفعلاء أفعل ، لم يقصر ، وإلّا قُصر ، كالهواء الشاغل بين السماء والأرض ؛ ورُدَّ بقوله :

(١٨٦) فلو أنَّ الأطبَّا (٣) ... البيت

فقصر الأطبا ، وهو أفعلاء ، وله قياس يوجب مدَّه ، ومنع

من (١ – ١) سقط من (ز) .

(٢) فى (د) : قبل هذا الباب .

(٣) تمام البيت :

فلو أن الأطِبَّا كانُ حولى وكان مع الأطباء الأُساةُ

من الوافر ؛ والشاهد هنا قصر الأطبا ضرورة ، أصله الأطباء ، ولا يعرف قائله .

البصريون مدَّ المقصور للضرورة ، وأجازه معظم الكوفيين مطلقاً ؛ وقال الفراء : إن كان له مايوجب قصره ، لم يَجُز ، وإلَّا جاز ؛ فسكرى عنده لاتُمدُّ ، لأن فَعْلَى فعلان لايكون غير مقصور ؛ واحتج الكوفيون بالسماع ، قال :

(١٨٧) سيغنينى الذى أغناك عنِّى فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ [١]

فمدَّ الغِنَى ضد الفقر ، وهو مقصور .

* * *

(١) من الوافر ؛ والشاهد فى قوله : ولا غِناء ، حيث مدَّه وهو مقصور ، ولا يعرف قائله .

٧٢ - باب التقاء الساكنين

(لا يلتقى ساكنان فى الوصل المحض ، إلَّا وأوَّلهما حرف لين ، وثانيهما مدغمٌ متصلٌ لفظاً) - فخرج بالوصل الوقف ، فيلتقى الساكنان فيه ، سواء كان أولهما حرفَ لين نحو : يضربُونْ ، أو غيره نحو : ضَرْبْ . وخرج بالمحض ، ماأجرى فيه الوصل مجرى الوقف ، كقراءة نافع : « ومَحْيايْ ومماتى » [1] بتسكين ياء محياى ؛ ودخل فى اللين نحو : دَابّه ، وخُوَيْصَه ، وخرج : زَيْد .

(أو حُكماً) - نحو : اضْرِبُنَّ ، واضْرِبِنَّ ، والأصل : اضربون واضربين .

(وربما فُرَّ من ذلك) - أى من التقاء الساكنين .

(بجعل همزة مفتوحة بدل الألف) - قال أبو زيد : سمعت عَمْرو ابن عبيد يقرأ : « فيومئذ لايُسأل عن ذنبه إنْسٌ ولا جأنٌّ » [2] ، فظننت أنه قد لحن ، حتى سمعت العرب تقول : دَأَبَّه وشَأَبَّه ؛ وقرأ أيوب

---

(١) الأنعام / ١٦٢ : « قل : إنَّ صلاتى ونُسُكى ومَحْيايَ ومماتى لله ربِّ العالمين » .

(٢) الرحمن / ٣٩ .

السّختيانيّ : « ولا الضَّآلّين » [١] وقالوا : إنه لا ينقاس إلّا فى ضرورة الشعر .

(فإن لم يكن الثانى مدغماً متصلاً حذف الأول ، إن كان ممدوداً) – نحو : « وقيل : ادخلا النار » [٢] ، « أفى الله شك » [٣] ؟ « يقولوا التى هى أحسن » [٤] ، بحذف الألف والياء والواو ؛ فإن كان الساكن الثانى مدغماً ، فقد حكى فيه الوجهان ، نحو : هاالله لأقومنَّ ، وغلامِى الرجلُ ضربه .

(أو نون توكيد خفيفة) – نحو : اضربَ الرجلَ ، أى اضربَنْ .

(أو نون لدن) – نحو : مارأيته من لدُ الصباح ، بحذف النون .

(غالباً) – استظهر به على ماجاء من كسرها قليلا ، نحو :

(١٨٨) تنتهضُ الرِّعدةُ فى ظُهَيْرى مِنْ لَدُنِ الظهر إلى العُصَيْر [٥]

(فإن كان غيرهنَّ) – أى غير ممدود ، أو نون توكيد خفيفة ، أو نون لَدُنْ .

---

(١) الفاتحة / ٧

(٢) التحريم / ١٠

(٣) إبراهيم / ١٠

(٤) الإسراء / ٥٣

(٥) من الرجز ، قاله رجل من طيىء ؛ والشاهد فيه كسرنون لدن ، فى القليل ، لالتقاء الساكنين .

(حُرِّكَ) – أى الأول نحو : اضربِ الرجلَ .

(إلَّا أن يكون الثانى آخرَ كلمة ، فيُحرَّك هو) – أى الآخر نحو : أينَ وأمسِ وحيثُ .

(مالم يكن تنويناً ، فيُحرَّك الأوّل) – نحو : إيهٍ وصهٍ وحينئذٍ.

(وربما حُذف الأول ، إن كان تنويناً) – كما روى عن أبى عمرو :

« أحَدُ ، اللهُ الصَّمدُ » (١) بحذف التنوين ؛ وكقراءة عمارة بن عقيل : « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » (٢) ، حذف التنوين ونصب النهار ؛ وقال الجرمىّ : حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، مطلقاً ، لغة . انتهى .

ويطرد حذف التنوين للالتقاء (٣) فى الندبة ، كقولك فى ندبة غلام زيدٍ : واغلامَ زيداه !. على رأى البصريين ، والأصل كسر التنوين لالتقائهما ، نحو : مررت بزيدٍ انظريف ؛ ومن العرب من يضم إتباعاً ، إذا كان مابعد الساكن مضموماً ضمًّا لازماً ، نحو : هذا زيدٌ اُخْرُجْ له (٤) ؛ فإن كان الضم عارضاً ، فالكسر ، نحو : هذا زيدٌ ابنُكِ .

---

(١) الإخلاص / ١ ، ٢

(٢) يس / ٤٠

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (د) .

(وأُثبت إن كان ألفاً) - كقولهم : التقتْ حلقتاَ البِطان ، بثبوت الألف ، والجيدُ حذفُها ؛ وقالوا فى القسم : ها الله ، وإى الله ، بحذف الألف والياء ، على القياس ، وبإثباتهما على الشذوذ . وعلم من هذا ، أن الإثبات لايختص بالألف ، كما ذكر ؛ لكن إذا حُمل هذا على ما إذا كان الساكن الثانى غير مُدغم ، كما يدلّ عليه كلامُه ، لم يرد [١] هذا هنا ، وكان داخلًا فيما يذكره من بعد ؛ وعُلم مما ذكرناه فى المسألة التى قبل هذه ، أن الحذف فى الموضعين ليس على السواء ، بل الثانى شاذ ، والأول قليل ؛ بل هو لغة ، ويطرد فى بعض المواضع .

(ويتعيَّن الإثباتُ ، إن أوثر الإبدالُ على التسهيل فى نحو : آلغلامُ فعلَ ؟) - فإذا دخلت همزة الاستفهام على مافيه اَلْ ، فللعرب مذهبان ، قُرِئ بهما فى السبعة ؛ أحدهما : إبدال همزة الوصل ألفاً ، فتقول : آلغلام ؟ فيلتقى ساكنان ؛ والثانى : تسهيلُها ، أى جعلها بينَ بين ؛ وإنما أبدلوا أو سهلوا دفعاً للالتباس بالخبر ، وكان القياس الحذف ، لتحرك ماقبل همزة الوصل ، نحو [٢] : قال الغلام ، لكن فعلوا ذلك لذلك [٣] ، والإبدال أقيس ، لزوال صورة الهمزة ، وأما التسهيل فهو كبقائها ، فإنها عند البصريين متحركة .

(وربما ثبت الممدود ، قبل المدغم المنفصل) - نحو :

---

(١) فى (غ) : لم يرد عليه هذا هنا .

(٢) فى (د) : فهو نحو .

(٣) فى (ز) : كذلك .

« عنهو تلَهىَّ » [١] ، « ومالكم لاتناصرون » [٢] ؟ وذلك لأن التشديد عارض .

(وقبل الساكن العارض تحريكه) – فإذا قلت : يغزو الأحمر ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى اللام ، فإنك تحذف أيضا الواو ، وربما ثبتت ، فتقول : يغزو لَحْمَر ، نظراً إلى ماعرض من الحركة ؛ وقد قال بعض العرب : رماتِ [٣] المرأةُ ، بإثبات الألف ، لما عرض للتاء من الحركة ، وأنشد الكسائى :

(١٨٩) ياحبُّ قد أمْسَيْنا ولم تنامِ العَيْنـآ [٤]

أثبت الألف ، لما حرَّك الميم لالتقاء الساكنين ؛ وفيه شاهد آخر ، وهو حذف نون المثنى بلا سبب غير الضرورة .

(وأصل ماحُرِّك منهما الكسر) – أى من الساكنين ، الأول أو الثانى ، وإنما قال : ماحُرِّك ، لأنه قد لايحرك ، بل يُحذف ، كما سبق ؛ وفى البسيط : الكسر أصلٌ ، قاله النحويون ، ويُحرَّك بغيره لوجهٍ ما ؛ ويجوز كون الفتح الأصل ، لأن الفرار من الثقل ، والفتح أخفّ ؛ وكونه لا أصل فى التقاء الساكنين لحركة ، بل تقتضى وجود

---

(١) عبس / ١٠ .

(٢) الصافات / ٢٥ .

(٣) فى : رَمَتِ المرأة ؛ أصل الفعل : رَمَى ، بالألف .

(٤) رجز لا يعرف قائله ، أنشده الكسائى ، والشاهد فى قوله : ولم تنام العينا ، بإثبات ألف تنام ، أصله : ولم تنم ، وحركت الميم لالتقاء الساكنين .

التحريك ، وتعيين الحركة يكون [١] لوجوه تخصّ .

(ويُعدَل عنه) – أى عن الكسر تخفيفاً ، نحو : أين وكيف ، لأنهم لو كسروا لثقل لأجل الياء ، ومنه : « الْمَ اللهُ » [٢] بفتح الميم ، وقال أبو الحسن : الكسر فيه جائز ، على الأصح ؛ ولم يسمع أحدٌ فيه الكسرَ ولا قُرِئ به ؛ وحكى قطرب : « قُمَ الليلَ » [٣] ، واضْربَ الرجلَ ، بالفتح ، مطرداً فيما كان ثانيه لام التعريف .

(أو جَبْراً) – نحو : قبلُ وبَعدُ ؛ لما حذف المضاف وبُنيا ، جُعل بناؤهما على حركة لم تكن لهما عند الإعراب ، وهى الضمة ، جبراً لما حصَل ، فلا يلبس حال البناء بحال الإعراب .

(أو إتباعاً) – نحو : مُنْذُ ، ضُمَّت الذالُ إتباعاً للميم ؛ وإذا ضُمَّ ثانى الساكنين ضمةً لازمة ، جاز مع الكسر للالتقاء ، الضم للإتباع نحو : « قل ادعوا الله » [٤] ، و « فتيلا ، انظر » [٥] قُرِئ بالضم والكسر ؛ وحكى أبو بكر ، أن بعض العرب يقول : ادخُلَ الدارَ ، بالضم ، لضم الخاء ، قال : وهو ردىء لِلَّبس ؛ وحكى عن قوم من

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) آل عمران / ١ ، ٢ .

(٣) المزمل / ٢ .

(٤) الإسراء / ١١٠ : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أيًّا ما تدعوا ، فله الأسماء الحسنى » .

(٥) النساء / ٤٩ ، ٥٠ : « بل الله يزكى من يشاء ، ولا يُظلمون فتيلًا . انظر كيف يفترون على الله الكذب » .

النحويين إجازة الإتباع فى المفتوح نحو : اصنَعَ الخيرَ ، قياساً على أين وكيف ؛ وقالوا : إنهما فُتحتا إتباعاً .

(أو رَدًّا للأصل) – نحو : مُذُ اليوم ، أصله : مُنذُ ، حذفت نونُه ، وبنى على السكون ، فلما التقى الساكنان ، حُرِّك ، وضُمَّتَ الدال ، لأن الضمة كانت لها فى الأصل .

(أو تجنباً للبس) – كتاء الخطاب فى أنت ، وكافه فى ذاك وذلك ، لأن أصل الحرف الجائى لمعنى ، يلحق آخر الكلمة السكون ، كالتنوين ونون التوكيد ، فأصل التاء والكاف المذكورين السكون ، ففتحتا لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث .

(أو حملاً على نظير) – مثل : نَحنُ ، لم يُكسر لالتقاء الساكنين ، بل بُنى على الضم ، حملاً على هُمُ ، فالحركة فى نَحنُ كالواو فى نظيره وهو : هُمُ .

(أو إيثاراً للتجانس) – وذلك فى اسْحارَّ ونحوه ، إذا سمى به ورُخِّم ، فإن آخره يبقى راء ساكنة ، وقبلها ساكن وهو الألف ، فلابد من الحركة ، فتحرك الراء بالفتح ، مجانسةً للألف ، ولأقرب متحرك إليه [١] .

---

(١) قال ناظر الجيش فى هذا الموضع من شرحه للتسهيل : إيثار التجانس : ومثل لذلك باسْحَارَّ ، إذا سُمِّىَ به ورُخم ، فإن ترخيمه يحذف الراء الآخرة ، وحينئذ تصير الراء ساكنة بعد الألف ، فإذا احتيج إلى تحريك الراء ، حركت بالفتحة لمجانستها الألف . وقد مثل له ابن يعيش فى شرح المفصل ٩ / ١٣٠ باشعألَّ ، قال : ومن ذلك قول الشاعر :

(١٩٠) وبعد بياض الشيب من كل جانب علا لمتى حتى اشْعَألَّ بهيمها =

(**فصـــل**): (تُفتح نون مِنْ مع حرف التعريف) – نحو : مِنَ القوم .

(وشبهه) – نحو : مِنَ الْيزيد ، فأَلْ فيه زائدة لا معرفة ، وكذا مِنَ الَّذى ونحوه ، إن قيل : إن تعريفه بالصلة .

(وربما حُذفت) – أى مع أَلْ ؛ وشرطُه أن لاتكون اللام مدغمة ، فلا يُقال فى : من الظالم : م الظالم ؛ ونظيره نون بنى ، لاتحذف فى مثل : بنى النجار ، بخلاف الحارث ، فتقول : بَلْحَارث ، ومن حذف نونِ مِنْ :

(١٩١) ليس بين الحىِّ والمَيْتِ سَبَبْ إنما لَلحىّ مِلْمَيْتِ النَّصَبْ [١]

وهو كثير جدا ، فينبغى جوازه فى السعة ، ولا يخص بالضرورة ، كما قال ابن عصفور وغيره ، ولا يحكم بقلته ، كما يقتضيه كلام المصنف ؛ وشذَّ حذفها مع لام التعريف المدغمة فى قوله :

= ورواية اللسان : وبعد انتهاض الشيب ... قال : يريد : اشْعَالَّ ، وهو كثير ؛ قال أبو العباس : قلت لأبى عثمان : أتقيس ذلك ؟ قال : لا ، ولا أقبله ... قال فى الحاشية : والشَّعَل بفتحتين ومثله الشُّعلة بالضم : أصله البياض فى ذنب الفرس أو ناصيته ... ويقال منه : شَعِلَ كفَرِحَ ، شَعَلًا مثل : فَرحاً ، وكذلك اشعالَّ اشْعيلالًا : إذا صار ذا شَعَل ، والمراد به هنا مجرد البياض ؛ وقد أراد الشاعر أن يقول : اشْعالَّ كاحْمارَّ ، فحرَّك الألف لالتقاء الساكنين ، فانقلبت همزة ، لأنها أقرب الحروف إليه ...

(٢) لا يعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : مِلْمَيْتِ ، بحذف نون مِنْ ، أصله : من الميت .

(١٩٢) المطعمين لدى الشتاء سدائفاً مِلْنِيب غَرّا ... [١]

لكنه حين حذف أظهر لام التعريف .

(وتُكسر) – أى نون مِنْ .

(مع غيره) [٢] – أى مع ساكن غير لام التعريف ، نحو : من ابنك ، ومن انطلاقك .

(والكسر معه) – أى مع لام التعريف .

(أقل من الفتح مع غيره) – أى مع ساكن غير لام التعريف ؛ فمنِ الغلام ، بالكسر ، أقل من الفتح فى : منَ ابنِك .

(وتكسر نون عن ، مطلقاً) – أى مع لام التعريف نحو : عَنِ القوم ؛ ومع غيره نحو : عن ابنك .

(وربما ضُمت مع حرف التعريف) [٣] نحو : عَنُ القومِ ، حكاه الأخفش ، ولا وجه له مِن القياس .

(وتُضَم الواو المفتوح ماقبلها) – يخرج المضموم ماقبلها ، نحو : اقتلُوا الرجل ، وارمُوا الغلام ؛ فإنها لا يُنْطق بها .

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، ولم أعرف قائله ولا تتمته ، والشاهد فى قوله : مِلْنيب ، أى من النيب حيث حذف نون من مع همزة الوصل من أداة التعريف شذوذاً ؛ وسدائف جمع سديف ، وهو لحم السنام أو شحمه ، والنيب جمع ناب وهى الناقة المسنة .

(٢) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة منه : غالباً .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل وفى النسخة المحققة منه : وربما حذفت ، وفى نسخة : وربما فتحت .

(إن كانت للجمع) – نحو : اخْشَوُوا [١] الناس .

(وإلاَّ كُسِرت) – أى وإن لم تكن للجمع نحو : « لوِ استطعنا » [٢] .

(وقد ترد بالعكس) – فتكسر التى للجمع نحو : اخشَوِ الناس ، وقياسه أن يقال : اخشَوِنَّ ؛ ولم يحكه سيبويه ، وحكاه غيره عن قوم من العرب ، وهو قليل ؛ وتضم الأخرى [٣] ، ومنه قراءة الأعمش وابن وثاب : « لوُ اطلعتَ عليهم » [٤] ، وذكر ذلك عن نافع وأبى جعفر أيضا .

(وربما فُتحت) – حكاه الأخفش وقطرب ، ومنه قراءة يحيى ابن يعمر وغيره : « اشتروَا الضلالة » [٥] بالفتح .

(وتُحذف نون لكن للضرورة) – ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، ومنه :

١٩٢) فلستُ بآتيه ولا أستطيعه ولاكِ اسقنى إن كان ماؤكَ ذا فضل [٦]

---

(١) فى نسخ التحقيق : اخشوا .

(٢) التوبة / ٤٢ : « وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم » .

(٣) أى واو لو .

(٤) الكهف / ١٨ .

(٥) البقرة / ١٦ ، ١٧٥ ؛ وفيه لبس بالمثَنَّى .

(٦) البيت من الطويل ، للنجاشىّ الحارثىّ ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، وهو من شواهد سيبويه والرضى وابن هشام فى مغنى اللبيب ؛ ومحل الاستشهاد فى قوله : ولاكِ اسقنى ، أصله : ولكن اسقنى ، فالتقى ساكنان : نون لكن ، وسين اسقنى ، وكان الأصل فى التخلص من هذين الساكنين أن تكسر نون لكن ، ولكن=

أى ولكن ، فحذف ضرورة ، لالتقاء النون ساكنة ، مع سين اسقنى .

(**فصــل**): (استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعَّف اللام ، الساكنها جزماً) – نحو : لم يرُدّ ، ولم يبرّ ، ولم يَفِرّ . وقوله : بنو تميم ، يقتضى أن غيرهم لايدغم ، والمنقول أن أهل الحجاز لايدغمون ، وغيرَهم من بنى تميم وغيرِهم يدغم .

(ووقفاً) [١] – نحو : رُدَّ يازيد ، وبَرّ ، وفِرّ . وأورد عليه : ارْدُدْنَ ، فهذا مضاعف اللام ، وقد سكن آخرُه وقفاً ، ولا يدغمه بنو تميم .

(فى غير أفْعِل تعجُّباً) – تحرَّز من نحو : أَشْدِدْ بحُمرة كذا ، فإن العرب مجمعون على الفكِّ فيه .

(والتزموا فتحَ المدغم فيه فى : هَلُمَّ مطلقاً) – أى التزم بنو تميم ، فيفتحون فى : هَلُمَّها [٢] ، وهَلُمَّه ، وهَلُمَّ الرجل ، وهو المراد بقوله : مطلقا ، أى مع ها الغائبة ، وهاء الغائب ، وقبل الساكن ، ولا يريد أنها تفتح دائماً ، فإنها تكسر فى : هَلُمِّى ، وتُضم فى : هَلُمُّوا ؛ وحكى الجرمىّ : هلمّ بالفتح والكسر عن بعض بنى تميم ؛

= الشاعر حذفها هنا للتخلص من التقاء الساكنين ، حين اضطر لإقامة الوزن .

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : أو وقفاً .

(٢) سقطت من (د) .

وهَلُمَّ عند عير بنى تميم من الحجازيين وغيرهم اسمُ فعل ، فلا تكون إلَّا مفتوحة الميم ، فإن الياء والواو لايتصلان بها حينئذ .

(وفى غيرها) – أى والتزم بنو تميم فى غير هلم ، فتح المدغم فيه .

(قبل ها غائبة) – نحو : لم يَرُدَّها ورُدَّها ، ولم يَبرَّها وبَرَّها ، ولم يُقرَّها وأقِرَّها .

(وضمَّه) – أى ضم المدغَم فيه ، فى المضموم الفاء قبل هاء غائب ، نحو : لم يَرُدُّه ، ورُدُّه .

(وربما كسر) – أى فى المضموم الفاء نحو : رُدِّه .

(وقد تفتح) – نحو : رُدَّه ، على رأى ، هو رأى الأكثرين ، قال ثعلب فى الفصيح : ازْرُرْ عليك قميصك ، وزُرُّه ، وزُرِّه ، وزُرَّه مثل : مُدَّ ومُدِّ ومُدُّ ، وغلطه بعضهم فى إجازة الثلاثة ، وظاهر قول سيبويه ، ماذكر ثعلب ؛ وفى الإفصاح : حكى الكوفيون : رُدّها بالضم والكسر ، ورُدّه بالكسر والفتح ؛ وقال الجرمىّ : وقد تركه قوم على ماكان عليه قبل لحاق الهاء المفتوحة والمضمومة ، فلم يغيروا عما بنى عليه .

(ولا يُضَم قبل ساكن ، بل يُكسر) – نحو : رُدِّ الرجل ، ورُدِّ ابنك ؛ وقال ابن كيسان : لغة قيس وتميم : رُدِّ القوم ، بالكسر ، وأنشد الخليل :

(١٩٤) * ذُمِّ المنازلَ بعد منزلة اللِّوَى (١) *

بالكسر .

(وقد يُفتحَ) – قال أبو على : منهم من يفتح من اَلْ ، فيقول :

(١٩٥) * فَغُضَّ الطرفَ (٢) *

وقال سيبويه : الأفصحُ والأكثرُ الكسرُ ، وذكر سيبويه أن الضمَّ مع اَلْ ليس من كلامهم ، وحكاه ابن جنى ، وهو قليل .

(وإن لم يتصل بشىء مما ذكر) – أى ها الغائبة ، وهاء الغائب ، والساكن .

(فُتح) – نحو : رُدَّ وفِرَّ وعَضَّ ، وهى لغة أسد وناس غيرهم .

---

(١) من الكامل لجرير – ديوانه ٥٥١ برواية : الأقوام – وفى شرح . ش . العينى على الأشمونى والصبان ١ / ١٣٩ : من الرمل ، وعجزه :

* والعيشَ بعد أولئك الأيام *

وفى حاشية ابن يعيش ٩ / ١٢٩ : قال ابن هشام : الأرجح فيه كسر الميم الذى هو واجب إذا فك الإدغام ، على لغة الحجاز ، ودونه الفتح للتخفيف ، وهو لغة بنى أسد . والضم ضعيف ، ووجهه إرادة الإتباع .

(٢) بداية بيت من الوافر لجرير – ديوانه ٧٥ – وتمامه :

فغض الطرف إنك من نُمير   فلا كعبا بلغت ولا كلابا

وفى حاشية ابن يعيش ٩ / ١٢٩ : والاستشهاد بالبيت فى قوله : فغض الطرف ، فإنه يروى بالوجهين : كسر الضاد وفتحها .. وقال العينى : يجوز فى : فغض أربعة أوجه : الفتح لخفته ، والضم إتباعاً للغين ، والكسر لأنه الأصل ، والفك كما فى قوله تعالى : =

(أو كُسر) – نحو : رُدِّ وفِرِّ وعَضِّ ، وهى لغة كعب وغنى ؛ وأما ، لم يُضارَّ ، فلم يُحكَ فيه إلَّا الفتح ، ولم يذكر سيبويه غيره ؛ وأجاز الفراء كسره قياساً ، ولم يحكِه لغةً .

(أو أُتبع حركةَ الفاء) – نحو : رُدُّ وفِرِّ وعَضَّ ، وهو أكثر فى كلامهم .

(وفكَّ الحجازيون كلَّ ذلك) – فيقولون : لم يَردُدْ وارْدُدْ ، ولم يَرْدُدْها وارْدُدْها ولم يَرْدُدْه وارْدُدْه ، ولم يَرْدُد الرجل ، وارْدُد الرجل ؛ وأكثر ماجاء القرآن بالفكِّ ، قال تعالى : « ولا تَمْنُنْ تستكثر » (١) ، « ومن يَحْلِلْ » (٢) ؛ وجاء بالفكِّ والإدغام فى السبعة : « ومَنْ يَرْتَدِدْ منكم » (٣) .

(إلَّا هَلُمَّ) – هذا استثناء منقطع ، فإن كلامه فى الفعل ، كما ذكر فى أول الفصل : وهَلُمَّ عند الحجازيين اسم فعل .

(والتزم غيرُ بكر الفكَّ قبل تاء الضمير) – نحو : رددْتُ

« واغضض من صوتك » – لقمان / ١٩ – قال : والتشديد لغة بنى تميم . والذى فى شرح التسهيل ، لناظر الجيش ، فى هذا الموضع : أنشد الخليل – رحمه الله :

* ذُمِّ المنازلَ بعد منزلة اللوى *

بالكسر ، وكذا قول الآخر :

* فغُضِّ الطرفَ إنك من نمير *

بالكسر أيضا ؛ قال أبو على : ومنهم من يفتح مع الألف واللام ...

(٢) المدثر / ٦

(٣) طه / ٨١ : « ومن يَحْلِلْ عليه غضبى فقد هوى » .

(٤) البقرة / ٢١٧ : « ومن يرتدد منكم عن دينه ، فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم » .

وردَدْتَ ، وكذا الفروع نحو : ردَدْتِ [١] وردَدْتُما وردَدْتُم وردَدْتُنَّ .

(وأخويه) – وفى نسخة عليها خطه ، بدل هذا :

(ونُونيه المرفوعَين) – أى نُونَى الضمير ، وهو تفسير لقوله : « أخويه » – أى أخوى تاء الضمير ، وذلك نحو : ردَدْنا زيداً ، والهندات ردَدْنَ زيداً ؛ وقيْدُ المرفوعَين ، سبق لأحدهما بالنسبة إلى الأخير [٢] ، فإن نا يكون مع الفعل مرفوعاً ومنصوباً ، ومع المنصوب الإدغام مجمع عليه من بكر وغيرهم نحو : رَدَّنا زيدٌ ، وهذا لايجىء فى نون الإناث ، فإنها لاتكون ضمير نصب . وبكر المذكورون هم بنو بكر بن وائل ، أخى تغلب بن وائل ؛ والذى نقله كثيرون ، أن ناساً من بنى بكر بن وائل يدغمون ، وكذا حكاه الخليل ، لكن عزاه السيرافىّ وابن السرّاج إليهم فقالا : البكريون يفعلون كذا [٣] ، وذكرا اللغة ، فيقولون : رَدَّتُّه وردَّتَّه [٤] وردَّنَّ ، وكذا ما أشبه ذلك ؛ وهذا فى مالم يفكه العرب شذوذاً نحو : لحِحَتِ العينُ [٥] ؛ فهذا لايدغمه بكر ولاغيرهم ؛ وحكى الفراء أن بعض الذين يدغمون فيقولون : رَدَّتّ

---

(١) سقطت من (ز ، غ) ، ووضع بدلها : نحو : رددنا ، وهو سهو ، إذ الحديث هنا عن تاء الضمير ؛ وستأتى : رددنا فى موضعها .

(٢) فى (ز) : إلى الاحتراز .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) سقطت من (ز) ، وفى (د) : ردَّتُّ ورَدَّتَّ .

(٥) والذى فى شرح التسهيل لناظر الجيش فى هذا الموضع : وليعلم أن ماشذّت العرب فيه وفكته ولم تدغمه من المضاعف فى الأفعال ، لايدغمه بنوبكر ، وذلك=

ومَرَّتّ ، يزيدون ألفاً فيقولون : رَدَّاتّ ومَرَّاتّ ؛ ووجه لغة الإدغام تقدير وجوده قبل التاء والنون ، فلم يعتدّوا بدخولهما ، بل أبقوا اللفظ على ماكان ، ونظير هذا ماحكى الكسائىّ ، عن عبد القيس ، أنه سمع منهم : أُرُدّ وإفِرّ وأغض ، بهمزة الوصل مع الإدغام ، كأنهم لم يعتدوا بحركة ماقبل المدغم لعُروضها ، واعتدَّ (١) الفريقان معاً بالعارض هو لا بالحركة ، وأولئك بالضمير .

(وحذفُ أوَّل المِثْلَين عند ذلك ، لغةُ سليم) – أى عند اتصال التاء والنونين نحو : ظلْتُ ومسْتُ وأحَسْتُ وهَمْتُ ، وذكر سيبويه الثلاثة السابقة ، وذكر ابن الأنبارىّ الرابعة ، والأصل : ظللت ومسَسْتُ وأحسَسْتُ وهَممْتُ ، وحذفوا تخفيفاً ، وقالوا : ذلك فى ظللت ومسست على وجهين : أحدهما : نقل حركة العين إلى الفاء نحو : ظِلْت ومِسْت ، بكسر الفاء ؛ والثانى عدم النقل ، فتبقى الفاء مفتوحة ، كما كانت ؛ ونص سيبويه على شذوذ هذا الحذف فى موضعين من الكتاب ؛ وعلى أنه شاذ ، كلام جمهور النحويين ، وقال سيبويه ، وقد ذكر الثلاثة السابقة : ولا نعلم شيئا من المضاعف شذَّ إلَّا هذه الأحرف . انتهى .

= نحو : لحِحَتِ العين ، وشكك الفرس ، وقطط الشعر ، وضبِب المكان ... لأن الوقوف على ما نطقت به العرب ، وإن كان شاذًا ، واجب .

(١) فى (ز) : فما اعتدَّ الفريقان معاً ، بالعارض هو ، لا بالحركة ، وأولئك بالضمير ؛ هكذا جاءت العبارة فى النسخ ، ويبدو أن بها بعض الخلل .

والمصنف حكى أن ذلك لغة سليم ؛ وقال ابن جنى : إن كسر الظاء من ظلْت ، لغة الحجاز ، وفتحها لغة تميم ، ولم يُقرأ فى السبعة إلّا بالفتح ، قال تعالى : « فظَلْتُم تفكّهُون » [1] ؛ وقال الخضراوى : زعم الفراء أن هذا قياس مستمر فى : رَدْتُ ومَرْتُ وهَمْتُ .

* * *

(١) الواقعة / ٦٥ .

٧٣ – باب النسب

وبعضهم يقول : النسب فى العرف ، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده . وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضا ، فتسميته باب الإضافة ، أجود من باب النسب ، لعمومها وقصوره ؛ وقيل : الإضافة تعم إضافة الخبر إلى المخبر عنه ، وغير ذلك ، فالنسب أخصّ بهذا الباب ؛ وقال سيبويه : باب الإضافة ، وهو باب النسب ؛ ويقال : نسبة ، بكسر النون وضمها .

(يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ، ياء مشدَّدة ، تلى كسرة) – نحو : هاشِمىّ ومالِكىّ ؛ وإنما يكسر ماقبلها تشبيها بياء الإضافة .

(ويُحذف لها عجزُ المركب غير المضاف) – فما كان مركباً تركيب مزج ، كبعلبك وخمسة عشر ، أو تركيب جملة ، كتَأَبّط شراًّ ، أو كان مركباً جاريا مجرى الجملة فى الحكاية نحو : لولا ، ينسب إلى صدره ، ويحذف ماعداه ، فتقول : بعلىّ وخمسىّ وتأبّطى ولَوِىّ ، بتخفيف الواو ، وتقول فى : كُنْتُ : كونىّ ، والكونىّ الشيخ الكبير ؛ لقوله : كنتُ وكنتُ ؛ وشذَّ : كُنتىّ ، قال :

(١٩٦) إذا ماكنتَ ملتمساً لغَوْثٍ فلا تصرُخ بكُنتىٍّ كبيرِ [1]

---

(١) من الوافر ، ولا يعرف قائله ؛ قال فى الدرر – ٢ / ٢٣٠ – وأنشده صاحب التاج مع ما بعده هكذا : =

وربما زادوا فيه نوناً ، ويروى :

(١٩٧) ولستُ بكُنتيّ ولستُ بعاجنٍ   وشرُّ الرجال[١] الكنتُنيُّ وعاجِنُ[٢]

وماذكرته من أنه ينسب للصدر ، موافق لكلام المصنف فى الكافية الشافية والخلاصة ، وهو أولى من المذكور هنا ، فلو سميت بخرج اليوم زيدٌ ، لحذفت اليوم وزيداً ، ونسبت لخرج ، فقلت :

= إذا ماكنت ملتمسا لغوث   فلا تصرخ بكنتيّ كبير
فليس بمدرك شيئا بسعى   ولا سمع ولا نظر بصير

وذكر للبيت رواية محرفة :

إذا ماكنت ملتمسا لغوث   فلا تصرخ بكنتيّ يجيب

قال : استشهد به على أن العرب قد ينسبون إلى الجملة بأسرها مثل : كنتى ، فإنه منسوب إلى : كُنْتُ .

(١) فى (ز) : وشر الخصال ، وستأتى فى رواية : وشر خصال المرء ، وفى أخرى : وشر خصال الناس .

(٢) جاء هذا البيت بروايات مختلفة ؛ ففى شرح ابن يعيش ٦ / ٧ :

فأصبحت كنتيا ، وأصبحت عاجنا   وشر خصال المرء كنتُ وعاجنُ

وجاء بهذه الرواية فى الدرر ٢ / ٢٢٩ ، وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٨٩ ، ونسبه فى الهمع ، وفى معجم شواهد العربية للأعشى ؛ وفى ابن يعيش رواية أخرى :

وما أنت كنتيّ ، وما أنا عاجن   وشرّ الرجال الكنتنيّ وعاجن

وفى الدرر :

وماكنت كنتيا ، وماكنت عاجنا   وشر الرجال الكنتنى وعاجن

ورواية أخرى :

قد كنت كنتيا ، فأصبحت عاجِنا   وشر خصال الناس كنت وعاجن

والكنتيّ الشيخ الكبير ، سمى بذلك لكثرة قوله : كنت كذا ، وكنت كذا ... والعاجن الذى يعتمد على ظهر أصابع اليدين عند قيامه من الكبر ؛ والشاهد فى قوله : كنتيّ ، والقياس : كُونيّ ، وبزيادة النون : كنتنيّ .

خرجىّ ، فتنسب للصدر ، وتحذف ماعداه ، ولا يقتصر فى الحذف على العجز .

(وصَدْرُ المضاف إن تعرَّف بالثانى تحقيقاً) – نحو : ابن الزبير ، وابن عمر فتقول : زُبَيْرِىّ وعُمَرِىّ .

(أو تقديراً) – كقولهم فى النسب إلى أبى بكر : بكرىّ ، وذلك لأنه قبل العلمية ، كان الأبُ معرَّفاً ببكر ، فبعد العلمية لم يتعرف الأول بالثانى تحقيقاً ، بل تقديراً ، نظراً إلى ماقبل العلمية .

(وإلَّا فعجزه) – أى وإن لايتعرف الأول بالثانى تحقيقاً ولا تقديراً نحو : امرىء القيس ، فامرؤ لم يتعرف بالقيس ، تحقيقاً ولا تقديراً ، لأن تعريفه بالعلمية ، ولم يسبقها إضافة امرىء إلى القيس تقديراً ، كما تقرر ذلك فى أبى بكر ، فإن إضافة أب ، اقتضت ذلك ، لما هو وضع الكنية ، نظراً إلى غالب استعمالها أو لَازمه فى الأصل ، فتقول : امرئّ ومَرْئّ ، وكذا اثنا عشر ، تقول فيه : إثْنِىّ أو ثنَوِىّ ، وتَحذف الألفَ وعشراً ، لتنزّله منزلة النون ؛ والنون تحذف هى والألف ، فتقول : ثَنوِىّ واثْنِىّ ، فى النسب إلى من اسمه : اثنان ، إذا أجريته مُجرى المثنىّ ، نصَّ على ذلك سيبويه .

(وقد يُحذَفُ صدرُه خوفَ اللبس) – كقولهم فى النسب إلى عبد مناف وعبد الأشهل : منافىّ وأشهلىّ ، إذ لو قالوا : عبدىّ لا لتبس ؛ وقالوا فى عبد القيس : عبدىّ ، لأن القيس ليس بشىء معروف يضاف إليه عبد ، وقال المبرد : قياسُ الباب فيما يُعَرَّف بثان

معروف ، كابن الزبير وابن كراع ، أنْ يُضاف إلى الثانى ، وماكان الثانى فيه غيرَ معروف كعبد القَيس وامرىء القيس ، أن يُضاف إلى الأول ؛ واعترض عليه السيرافىّ بالنسبة إلى ثانى الكنى ، كأبى بكر ، فإن الثانى غير معروف ، ولا الكنى موضوعة على ذلك ، وقد يُكنى مَنْ لا ولَدَ له ، وأجيب بأن الأصل فى الكنى ، إضافة أب وأم إلى اسم معروف مُعيَّن قبل ذلك ، وهذا ليس فى عبد القيس ونحوه ، وهذا ماسبقت الإشارة إليه قبلُ ، والمراد بالمضاف ماكان علَماً ، تعليقاً أو غلبةً ، كما سبق تمثيله ، فلا يدخل نحو : غلام زيد ، فالنسب فى هذا إما إلى الأول أو الثانى ، على حسب القصد ، وقيل : هو كابن الزبير وأبى بكر ، فيقال فيه : زيدىّ ، وهو ضعيف .

(وقد يُفعل ذلك ببعلبك ونحوه) – فيقال : بكىّ ، بحذف الصدر ، وقياسه : بَعْلىّ ، وهذا يحكى عن الجرمىّ ، فيجيز النسبة إلى أى الجزءين شئت ، فتقول فى حضرموت مثلاً : حضرىّ وموتىّ .

(ولا يقاس عليه الجملة ، خلافاً للجرمىّ) – فى إجازته فى الجملة أيضا أن ينُسب إلى الأول وإلى الثانى ، فتقول : تأبَّطِىّ وشَرِّىّ ؛ واستأنس بما ذهب إليه من [2] ذلك بقوله :

(١٩٨) تزوجتُها راميَّةً هرمزيَّةً بفضل الذى أعطى الأميرُ من النقد [3]

---

(١) أى فى النسبة إلى : تأبط شراً .

(٢) فى (د) : فى المركب .

(٣) من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ١٩٠ : من الرزق بدل من النقد ، وهكذا جاءت القافية بمعجم=

وغيره من النحويين لم يخيرِّ فى ذلك ، بل قال : إنه يجوز النسبة إليهما معاً كما سيأتى نحو : البعلىّ البكىّ ، وهو نظير البيت ، ولم يرد السماع بما ذكر الجرمىّ من التخيير ، وظاهر كلام الأخفش يقتضيه أيضا ، لكن لم يسمع ذلك فى الجملة ، وماسمع فى مركب المزج إلا كما تقدَّم ، ولا فى مركب الجملة ، النسبة إلى ثانى الجزءين .

(ويُحذف الآخِرُ ، إن كان تاء تأنيث) – فتقول فى النسبة إلى فاطمة : فاطمىّ ؛ وإنما حذفوها ، لئلا يؤدى إلى اجتماع تاءين فى بعض الصوَر ، كما لو نسبت مؤنثة لفاطمة للزم : فاطِمَتيَّة حينئذ [١] ، وقول الناس : درهمٌ خليفتىّ ، بثبوت التاء لحنٌ .

(أو زيادتَى تصحيح) – فتقول فى مسلمين ومسلمات ، علَمين أو غير علَمين : مسلمىّ .

(أو شبيهتيهما) – نحو : عشرين وأخواتِه ، فتقول : عِشْرىّ ، بحذف الزيادتين ، ويدخل فى الشبيه ، زيادة التثنية ، فتقول فى النسبة إلى زيدَين : زَيدىّ ، ومن جعل الإعراب على النون قال : زيدانىّ ، كما تقول فى حَمْدان : حَمدانىّ ، وكذا من قال : هذه نصيبيَن ، فأعرب على النون قال : نصيبِيْنىّ .

= شواهد العربية ؛ قال العينى : والضمير فى تزوجتها ، يرجع إلى امرأته .. والشاهد فى قوله : رامية هرمزية ، فإنه نسبة إلى رامَ هُرمز : بلدة من نواحى خوزستان ، والنسبة إليها : رامىّ ، لأن المركب ينسب إلى صدره ؛ ويجوز أن يقال : هرمزى ؛ وجاءت النسبة هنا إلى الجزءين ، على الندرة والضرورة .

(١) سقطت من (د) .

(أو ياءَ منقوصٍ غير ثلاثى) – نحو : قاضٍ ومُعْتَلٍ ومُسْتدعٍ ، فتقول قاضِىّ ومُعْتَلِىّ ومُستدعِىّ ، بحذف الياء ، لالتقاء الساكنين ؛ وسيأتى حكم الثلاثىّ .

(أو ياء مشدَّدة) – نحو : كرسىّ ومرمِىّ وشافعىّ ، وإنما حذفت كراهة اجتماع أربع ياءات ، ولأنه لا يوجد اسمٌ آخره أربع زوائد من جنس واحد .

(بعد أكثر من حرفين) – احترز من حىّ وقصىّ وكسىّ ، فسيأتى حكمه .

(أو ألفاً [١] للتأنيث رابعة) – نحو : جَمزِىّ وحُبْلِىّ فى : جَمزَى وحُبْلَى ؛ وحذفت إجراء للألف مجرى الياء ؛ وخرج بالتأنيث ألف الإلحاق ، كعَلْقَى فى وجهٍ ، والأصلية كملْهىَ ، وسيأتى حكمهما .

(أو فوقها [٢] – أى فوق الرابعة .

(مطلقاً)– أى إن كانت للتأنيث نحو: فَوْضَوْضَى [٣] ، أو أصلية نحو : مُشترَى ومُسْتدعَى [-٢] ، أو زائدة للتكثير نحو : قبَعْثَرى ، وإنما حذفت لطول الكلمة .

(أو واواً تلى مضموماً ثالثاً) – نحو : عَرْقُوة وتَرْقُوة ، فتقول : عَرْقىّ وترقىّ ، بحذف الواو .

---

(١) فى (د ، غ) : أو ألف التأنيث رابعة .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) فى (غ) : فضوضى .

(فصاعداً) – نحو : قَمحْدُوة ، فتقول : قَمَحْدِىّ ، وإنما حذفوا ، لأن تاء التأنيث تحذف ، فيبقى آخرَ الاسم المعرب واوٌ قبلهَا ضمة ، فيجب قلب الواو ياءً ، والضمة كسرةً ، فيصير من باب قاضٍ ومُشْتَرٍ ، فتحذف الياء ، كما تحذف من هذين .

وخرج المضموم الأول نحو : فو [١] ، من قولك [-١] : فُو زيدٍ ، والمضموم الثانى ، كأن يُبنى من الرمى مثل سَمُرة ، فتقول : رَمُوَة ، فلا تحذف الواو من هذين .

(أو حرف لين ، مع نون تسقط للإضافة) – نحو : زيدان واثنان وغيرهما ، مما لحقته علامة التثنية ، وقد سبق بيان ذلك ، ولو سكت عن هذا ، اكتفاء بدخوله فيما ذكر من التثنية ، لكان وجهاً أولى . وخرج بقوله : تسقط ما إذا أعربته على النون ، فإنها لاتحذف حينئذ للإضافة ، فتبقى مع ماقبلها من حرف العلة فى النسب ، كما يبقى ذلك فى حمدان ونحوه ، وقد سبق ذكر ذلك .

(ويُقلب واواً ، ماتليه ياءُ النسب من ألف ثالثة) – نحو : فَتوىّ وعَصوىّ فى فتىً وعصاً .

(أو رابعة لغير التأنيث) – نحو : مَلْهَوِىّ فى مَلْهَى ، وعَلْقوىّ فى عَلْقَى ، إن جعلنا ألفه للإلحاق ، وإن جعلناها للتأنيث ، فالأحسن الحذف .

من (١ – ١) سقط من (ز ، غ) .

(أو همزة أبدلت من ألف التأنيث) – نحو : حمراوى فى حمراء ، ومن العرب من يقر الهمزة ، وهو قليل ردىء ، نقله أبو حاتم .

(وفى همزة غيرها ، تلى ألفاً ، وجهان) – أصلية كانت كقرَّاء للكثير القراءة ، أو منقلبة عن أصل ككساء ، أو للإلحاق كعلباء ، فتقول : قَرَّائىّ وقَرَّاوىّ ، وكسائىّ وكساوىّ ، وعلبائىّ وعلباوىّ ، بإقرار الهمزة ، وبقلبها واواً .

(أجودهما فى الأصلية التصحيح) – فقَرَّائىّ بالهمز ، أجود من قَرَّاوىّ بالواو ، وتخصيصه الأصلية بذلك ، يقتضى أنهما فى الآخرين سواء ؛ وقيل : يقتضى أن القلب أجود ، وبعضهم يقول فى كساء : إن الإقرار أحسن من القلب ، ويقول فى علباء العكس .

(وربما حذفت الألف الرابعة كائنة لغير التأنيث) – وهى الأصلية كملهى ، والملحقة كعلقى ، فى وجه ، فتقول : مَلْهِىّ ، وعَلْقِىّ ، بالحذف ، تشبيها بألف التأنيث .

(وقلبت كائنة له ، فيما سكن ثانيه) – نحو : حُبْلَوىّ فى حُبلَى ، حملاً على ملهى وعَلْقَى ، والأفصح الحذف نحو : حُبْلىّ ، والثانى [١] على سكونه ؛ وشذُّوا فى بنى الحُبَلىّ : حىّ [٢] من الأنصار ، فقالوا : الحُبَلىّ ، بفتح الباء .

---

(١) أى الحرف الثانى يبقى على سكونه .

(٢) فى (د) : بطن .

وخرج مالم يسكن ثانيه نحو : جمَزَى ، فليس فيه إلَّا الحذف [١] ، ولا يقلب الألف ، لئلا تتوالى أربع متحركات فى كلمة ، وهو مفقود .

(وقد تزاد ألفٌ قبل بدَلها) – نحو : حُبْلاوىّ .

(وبدل الرابعة التى للإلحاق) – هذا ذكره أبو زيد ، فأجاز فى معزى : معزاوىّ ، وحكى : أرطاوىّ ، ولم يذكر سيبويه فيها إلَّا الحذف والقلب ، وأجاز السيرافىّ ، مَلْهاوىّ ، على قياس : حبلاوىّ .

(ولا تقلب ألف معلًّى ، ونحوه من المضاعف العين) – فإذا وقعت الألف خامسة ، وهى منقلبة عن أصل ، وقبلها حرف مشدَّد كمعلًّى ومثنًّى ومُعَمًّى ، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف ، كما لو لم يشدَّد ماقبلها ، نحو مُشْتَرى ، فحذفها متفق عليه .

(خلافاً ليونس) – فى جعلها مثل : معطى وملهى ، فى إجازة قلبها ، وهو ضعيف ، فليس الحرف المشدّد كحرف واحد ، بل هو حرفان ؛ وقد ألزمه سيبويه أن يقول فى عبدىّ : عبدوىّ ، بقلب الألف واواً ، كما قلبت فى حبلى ، فقيل : حبلوىّ ، وهو لايقول ذلك ، بل يلزم الحذف ، فيقول : عبدىّ .

(والنسب إلى : شج وحىّ وعلىّ وتحية ونحوهن ، كالنسب إلى فتًى) – فتقلب اللام فيهن واواً ، سواء اليائىّ والواوىّ ، فتقول :

---

(١) فى (د) : فليس إلَّا الحذف ، وفى (ز) : فليس فيه الحذف .

شجوىّ وحَيوىّ وعلَوىّ وتَحَوىّ ؛ وشَجٍ فَعِل كأشِر ، وماكان كذلك ، تفتح عينه فى النسب ، كما سيأتى ، فلما فتحت عين شَج للنسب تحركت الواو ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار مثل : فتًى لفظاً ؛ ومثل شَجٍ : عمٍ ، إلَّا أن اللام ياء ، فتقول : عَموىّ أيضا ، وإنما قلبت الياء واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ؛ وأما حىّ ، فلم ينسب إليه على لفظه ، كراهة اجتماع أربع ياءات ، فحركوا أول ياءَيْهِ بالفتح ، فقلبت الثانية واواً ، فصار حَيَوىّ كفَتوىّ ، ومثل حىّ تَحِىّ من تحيَّة ، ووزنه تفعلة ، فنسب إليه كما ينسب إلى رَميَّة ، فقيل : تَحوِىّ كرمَوىّ ، وإنما قيل : رَموىّ ، بحذف ياء المدّ (١) ، كما تحذف ياء صحيفة ، فإنها فعيلة مثلها ، فكما يقال : صَحَفىّ ، قيل : رَمَوىّ ، لصيرورتها بعد الحذف إلى فعل كأشر ، فيفتح المكسور ، فيصيران إلى فعَل ، كما سبق فى شج ، إلَّا أن تحية أجرى فيها الأصل مُجرى الزائد ، فياؤه المحذوفة أصلية ، وياءُ رميَّة زائدة ؛ ومثل تحيَّة ، فى أصالة حرف العلة الذى يحذف : ثَئيَّة (٢) وهى التمكّث ، ومثله صورة : غَزِيّة وحَمِيَّة ، لزيادة الحرف ، فتقول أيضا : ثأَوِىّ وغزَوىّ وحَموىّ .

وفى بعض النسخ ، ذكر علىّ مع هذه ، فيقال فى النسب إلى علىّ ونحوه كشقىّ : علَوىّ وشقَوىّ ، ووجه حذف الياء الزائدة بما سيأتى ، فيصير فعلا بكسرة قبلها حرف واحد ، فيفتح كما فى نَمِر ،

---

(١) أى من رمى .

(٢) هذا اللفظ وتفسيره غير واضحين فى (د ، غ) ، ولم أجد هذا اللفظ بهذا المعنى فى مادة : ثأى ، بالصحاح أو اللسان .

فيصير علا [١] كفتىَ ، فيقال : عَلوىّ كفَتوىّ .

(ويُفتح ويصحَّح ثانى حَىّ) – فيقال : حَيوىّ ، كما سبق ، وإنما لم يقولوا : حَيْوىّ بسكون الياء ، لأن الياء والواو إذا اجتمعا ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قُلبت الواو ياء ، وأدغمت إحداهما فى الأخرى ، فيصير : حَيِّىّ ، باجتماع أربع ياءات ؛ وإن كان الثانى ووا فى الأصل ، رُدَّ إلى أصله ، فتقول فى النسب إلى طىّ : طووىّ ، لأنه من طويت .

(وشذَّ نحو : حَيِّىّ وأُمَيِّىّ) – ذكر سيبويه أنهم يقولون فى حَىّ : حَيوىّ ، قال : وكذا كل شىء آخره هكذا ؛ وحكى عن أبى عمرو ، أنه كان يقول : حَيِّىّ وليِّىّ ، وإنما اختار أبو عمرو هذا ، لأنه ليس فيه زائد يحذف ، وقول سيبويه : آخره هكذا ، يعنى ياء مشدَّدة ؛ واعترض بأن كُسَيَّاء : تصغير كساء ، لايقال فيه إلَّا كُسَيِّىّ ، بياءين مشدَّدتين ، ولايجوز فيه غير ذلك ؛ ووجهه أنك حين صغَّرْتَ اجتمعت ثلاث ياءات : ياء التصغير ، والياء المنقلبة عن الألف ، والياء المنقلبة عن الهمزة ، فحين قيل : كُسَىّ ، حذفت ياء الألف ، وبقيت ياء التصغير وياء الهمزة ، فإذا جىء بياء النسب ، لاتحذف ياء التصغير ، لأنها لمعنى باقٍ ، ولا ياء الهمزة ، لئلا يتوالى الإعلال ، لأنك حذفت ياء الألف ، وللزوم تحريك ياء التصغير ،

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

فلذلك ثبتت الياءان ، فما كان نحو : كُسَىّ مصغَّراً ، لا تحذف منه الياء المشدَّدة أصلاً ، وفى أثناء كلام سيبويه ، مايدل على هذا .

(وقد يُعامل نحو : قاضٍ ومَرْمِىّ ، معاملة شَجٍ وعلىّ) — فيقال : قاضوىّ ومرموىّ ، والقياس : قاضِىّ ومرمِىّ بالحذف ؛ ونص أبو عمرو وسيبويه والأخفش ، على شذوذ : قاضوىّ ، ووجهه أنه فتح وسطه ، ثم قلبت ياؤه واواً ، وهذا كما فتح وسط تَغْلِب ، فقيل : تَغْلَبىّ ، بالفتح ، وفتح هذه ونحوه كثير عند سيبويه من المسموع . ونظير : قاضوى ، قوله :

(١٩٩) وكيف لنا بالشُّرْبِ ، إن لم يكن لنا دراهمُ عند الحانَوىّ ولا نَقْدُ [١]

وأشذُّ من هذا ، قولهم فى النسب إلى العالية : عُلْوِىّ ، بضم العين وسكون اللام ، وفى النسب إلى البادية : بدَوىّ ، بفتح الدال ؛ وإنما قيل : مَرْمَوِىّ ، تشبيهاً للياء [٢] المشدَّدة ، بعد أكثر من حرفين ، بها ، واقعة بعد حرفين ، كعلىّ ، فحذفت الياء الزائدة فى مَرْمِىّ ، كما تحذف

---

(١) من الطويل ، وفى حاشية ابن يعيش ٥ / ١٥١ : نسب الشارح هذا البيت إلى عمارة بن عقيل ، ونسبه ثعلب إلى الفرزدق ، وقال الأعلم : وقيل هو لذى الرمة ، وكذا نسبه فى معجم شواهد العربية ، وقال : إنه فى ملحقات ديوان ذى الرمة ٦٦٥ ؛ وقال غيرهما — ثعلب والأعلم — هو لأعرابى مجهول ؛ والشاهد فى قوله : الحانوىّ ، قال العينى : فإنه نسبة إلى الحانية تقديراً ، وقلبت الياء واواً ، كما فى النسبة إلى القاضى : قاضوىّ ؛ وقال سيبويه : والوجه : الحانىّ ، لأنه منسوب إلى الحانة ، وهى بيت الخمار ، وإنما جاز أن يقال : حانوىّ ، لأنه بنى واحده على فاعلة ، من حنا يحنو إذا عطف .

(٢) فى (ز) : لشبهها للياء المشددة ، بعد أكثر من حرفين ، بها واقعة بعد حرفين كعلىّ .

فى علىّ ، وقلبت اللام واواً ، فقيل : مَرْمَوىّ ، كما يقال : علَوىّ ؛ وهذه لغة قليلة ، والمختار ماسبق من حذف الياءَيْن ، فيقال : مَرْمِىّ .

([١] ويُحذف أيضا لياء النسب ، مايليه المكسور لأجلها ، من ياء مكسورة مدغَم فيها [٢]) – فتقول فى النسب إلى سيّد وغُزَيّل [٣] : سَيْدِىّ وغُزَيْلىّ ، بياء واحدة ساكنة ؛ قال خطاب الماردىّ : وفى العرب قبيلة تسمى أُسيّد ، كأنه تصغير أسود ، ونسبت العرب إليها : أُسَيْدىّ بالتَخفيف . انتهى .

وشذَّت العرب فى طيِّىء فقالوا : طائىّ ، بقلب الياء ألفاً ، كما قالوا فى تَيْجَل : تاجَل ، والقياس : طيْئىّ بياء ساكنة قبل الهمزة .

وخرج بقوله : مايليه ، مالم يَل الياء المذكورة ، فإذا صغرت مهياماً من هام ، وقلت : مُهَيِّم على مُفَيْعيل ، للتعويض من المحذوف ، قلت : مُهَيِّمىّ على مُفَيْعيلىّ ، ولا تحذف ، لأن المكسور لياء النسب لم يَلِ الياء المذكورة .

وخرج بمكسورة ، المفتوحة نحو : هَبيَّخ [٤] فتقول : هَبَيَّخىّ ، ولا تحذف شيئاً ؛ وبمدغم ، مالم يدغم فيه ، نحو (٥ مُغْيِم ، من أغيمت السماء ، فهذه ياء مكسورة ، يليها مايكسر لياء النسب –٥) .

---

(١) هنا موضع فصل فى بعض نسخ التسهيل .

(٢) زاد فى النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخه : مالم ينفصل ، ولم ترد هذه العبارة فى نسخ التحقيق ، ولا فى نسخة ناظر الجيش ، فلعلها من الشرح .

(٣) زاد فى (د) : تصغير غزال .

(٤) هو الغلام الممتلئ شحماً ، وقيل : الغلام الناعم .

من (٥ – ٥) سقط من (ز) .

لكنها غير مدغم فيها ، فلا يُحذف ، فيقال فى النسب : مُغْيمىّ بإثبات الياء .

(وقد يبنى من جزءى المركب : فعلل ، بفاء كل منهما وعينه) – كقولهم فى عبد شمس : عبشمىّ .

(فإن اعتلت عين الثانى ، كمل البناء بلامه) – كقولهم فى امرىء القيس : مَرْقَسىّ ، وفى عبد القيس : عبقسىّ ، وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع حروف العلة .

(أو بلام الأول) – كقولهم فى حضرموت : حضرمىّ ، وفى تيم اللات : تَيْمَلِىّ ؛ وقولهم فى عبد الدار : عبدرىّ ، يحتمل كونه مثل مَرْقسىّ ، أو مثل حضرمىّ . ويدخل فى قوله : المركب ، مركب الإضافة والمزج والإسناد ؛ وإنما يقال من ذلك ماسُمع ، ولا يطرد فى شىء من المركبات .

(ويُنسَب [1] إليه) – أى إلى ذلك المبنىّ المكمل ، كما سبق تمثيله .

(وربما نُسب إليهما معاً ، مُزالًا تركيبهما) – فيقال : جاءنى البعلىّ البكىّ ، ومنه :

(١٩٨)مكرر * تزوجتها راميَّةً هرمزيَّةً [2] *

(أو صيغا على زنة واحدة) – نحو : البعلبكىّ والرامهرمزىّ .

---

(١) فى (د ، غ) : ونسب .

(٢) سبق تخريجه وشرحه .

(أو شُبِّها به ، فعوملا معاملته) – أى شبه المركبان بما صيغ على زنة واحد ، كقولهم فى كُنت : كُنتىّ ، نزَّلوا كُنْت ، للشيخ ، منزلة العلم ، لكثرة وقوع هذا اللفظ منه . فنسبوا إلى لفظه ، كما يُنسَب إلى المفرد ، تشبيهاً له به .

(**فصــل**) : (يقال فى فَعِيلَة : فَعَلِىّ) – كحَنفىّ فى حنيفة ، حذفوا الياء الزائدة ، ثم فتحوا الوسط ، كما فعلوا فى نَمِر ، وذلك كراهة وجود الكسر فى أكثر حروف الكلمة ، مع ياء النسب ؛ وشذَّ قولهم فى عميرة – كلب – عَمِيرىّ ، وأثبتوا الياء أيضاً فى النسب إلى السليقة ، وهى الطبيعة ، يقال : فلان يتكلم بسليقيَّة ، بياء النسب ، أى بطبعه ، لا عن تعلم ؛ وقالوا فى بنى عُبيدة – حىّ من تميم – عُبَدىّ ، بحذف الياء ، وضم أوله ، للفرق بينه وبين عَبيدة ، من قوم آخرين ؛ وقالوا فى زبينة : زَبانىّ ، بالألف شذوذاً ، ولو سَميت بزبينة ، ثم نسبت لم تقل إلَّا : زبَنىّ ، على القياس ، نص عليه سيبويه ، وهو مطرد فى كل ماشذت العرب فيه فى النسب ، إذا سميت به ، ثم نسبت ، لم تنسب إلَّا على القياس .

(وفى فُعَيلة وفَعُولة : فُعَلىّ) – فتقول فى جُهَيْنَة وبُثَينة : جُهَنىّ وبُثَنىّ ، وشذَّ فى رُدَينَة : رُدَيْنىّ ؛ وأما فَعولة ، فمذهب سيبويه ، أنك تحذف الواو ، كما حذفوا الياء ، وتفتح العين ، فتقول فى حَمولة ورَكوبة : حَمَلىّ ورَكَبىّ ، قياساً على قولهم فى أزد شَنُوءة : شَنَئىّ ؛ وذهب الأخفش والمبرد والجرمىّ إلى أنك تنسب إليه على لفظه ،

ولاتحذف شيئاً ، فتقول : رَكُوبِىّ ، قالوا : وشَنَئِىّ [١] شاذ ، وذهب ابن الطراوة إلى أنك تحذف الواو ، وتبقى الضمة ، فتقول : رَكُبِىّ ؛ وفى الغرة لابن الدهان ، نسبة هذا إلى سيبويه والأخفش ، وهو وهم ، والصحيح فى المسألة ، قول سيبويه ، للسماع [٢] .

وقولهم : وشنَئِىّ شاذ ، جوابه أنه لو ورد نحوُه مخالفاً له ، صحَّ ذلك ، ولكن لم يُسمع فى فَعُولة غيرُه ، ولم يُسمع إلَّا كذلك ، فهو جميع المسموع منهم ، فصار أصلا يقاس عليه .

(مالم يُضاعفن) — نحو : شديدة وعديدة وضرورة ، فتقول : شديدىّ وعديدىّ وضرورىّ ، ولا تحذف الياء ولا الواو ، كراهة اجتماع المثلين [٣] .

(أو تعدم الشهرة) — هذا القيد لم يتعرض له سيبويه ولا نحاة المغاربة ، بل المشهور وغيره سواء فى الحذف ، حيث يحذف ، وفى الإثبات ، حيث يثبت ، ولعله تحرز من قولهم فى رُدَينية : رُدَيْنِىّ .

(أو تعتلّ عينُ فعولة أو فعيلة ، صحيحة اللام) — ثبت قوله : فَعولة فى بعض النسخ دون بعض ، ومثاله . قؤوله ، ومثال فَعيلة : طويلة ، فتقول : قؤولىّ وطويلىّ ، ولا تحذف ، لئلا تتحرك الواو ، وينفتح ماقبلها ، فتقلب ألفاً ، فيكثر التغيير ؛ ومثل فعيلة فُعَيلة ، فتقول فى لُويزة : لويزىّ ، بلا حذف ، حملاً على طويلة .

---

(١) فى (د) : وشنائىّ .

(٢) أى لموافقته السماع .

(٣) فى (ز) : المسئلتين ، وهو سهو .

وخرج بصحيحة اللام ، مااعتلَّت [1] لامه ، وعينه معتلة ، فإن ياءه تحذف نحو : طَويَّة وحَييَّة ، فتقول : طوويّ وحيويّ .

(وقد يقال : فُعلىّ وفَعلىّ ، فى فُعَيل وفَعيل ، صحيحى اللام) – كقولهم فى هُذَيل : هُذَلىّ ، وفى ثقيف : ثَقَفىّ ؛ والقياس عدم الحذف ، فتقول : هُذَيلىّ وثقيفىّ . واحترز بصحيحى ، من قصىّ وعلىّ ونحوهما ؛ وذكروا فى قصىّ وجهين ، أحدهما الإثبات ، فتقول : قُصَيّىّ ، والثانى الحذف ، فتقول : قصوى ؛ ولم يذكر سيبويه فى فَعيل إلَّا الحذف ، فقال : إنك تقول فى عَدِىّ : عدوىّ ؛ وذكر الفارسىّ فيه وجهى قُصىّ ، والفرق بينهما أن الكسرة قبل الياء أثقل من الضمة ، فلذا لم يذكر سيبويه إلَّا الحذف .

(ولا يقاس عليه) – فلا يقال فى فُعَيل وفَعيل ، صحيحى اللام : فُعَلىّ وفَعَلىّ إلَّا حيث سُمع ، بل تثبت الياء ؛ ومن المسموع أيضا : قُرشىّ فى قريش ، وسُلَمىّ فى سُلَيم ، وفُقَمىّ فى فُقَيم كنانة ، وأما فُقَيم من تميم ، فلم يشذوا فيه .

(وفعولة المعتل اللام ، كالصحيحها) – فينسب إلى عَدُوَّة ، كما ينسب إلى شَنُوءة ، فتقول : عَدَوىّ ، كما تقول : شَنَئىّ .

(لا كفَعول) – فلا تقول فى عَدُوَّة : عَدُوِّى ، بلا تغيير ، كما يقال ذلك فى عَدُوّ .

---

(١) فى (د) : ما اعتلت عينه ، ولامه معتلة .

(خلافاً للمبرد فى المسألتين) – فالمسألة الأولى مسألة هُذَيل وثقيف ونحوهما ، وقد سبق أن الحذف فيهما جار على غير القياس ، وقال المبرد : بل يجوز ذلك قياساً ، واختار المصنف القصر على السماع ، لقلة ماورد من ذلك ، وقال السيرافى : الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ ، وهو كثير جدا فى لغة الحجاز ؛ والمسألة الثانية مسألة فعولة المعتلة اللام ، اختار المصنف فيها كما فى الصحيح اللام ، وهو مقتضى ماسبق عن سيبويه فى شَنُوءة ، ومذهب المبرد عدم الحذف ، وقد سبق ذكر قوله ، فكما تقول عنده : رَكوبىّ فى رَكوب ورَكوبة ، تقول فى عَدُوَّة : عَدُوِّىّ كعدوّ ؛ وإن أدَّى الحذف إلى التقاء مثلين لم تحذف ، بل تقول فى تميم : تميمىّ ، وفى سَلُول : سَلُولىّ .

(وتفتح غالباً عين الثلاثى المكسورة) – نحو : نَمِر وإبِل ودُئل ، فتقول : نَمَرىّ وإبَلىّ ودُؤَلىّ [١] بالفتح ، وذلك كراهة للكسر فى جميع حروف [٢] الكلمة ، أو فى أكثرها ، مع ياء النسب . واستظهر بقوله : غالباً ، على قولهم فى الصَّعِق : صِعِقىّ ، بكسر العين مع كسر الصاد إتباعاً ، وهو شاذ ، وقيل : إن كسرة الفاء إذا كانت إتباعاً ، تفتح العين ، فيقال : صِعَقىّ ، ثم إن شئت ، بقيت الصاد على حركة الإتباع ، وإن شئت فتحتها ؛ والمعروف أن فتح عين نَمِر ونحوه فى النسب واجب ؛ وقال طاهر القزوينىّ : إن ذلك جائز لا واجب .

---

(١) فى (د ، ز) : دئلى .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(وقد يُفعل ذلك بنحو : تغلب) – الإشارة إلى فتح العين ، ونحو تغلب ماكان على أربعة ، وثالثُه مكسور ، كيثرِب ومَشرق ومغرب ، فيجوز فى هذا كله فتح المكسور فى النسب ، فتقول : تَغلَبىّ ويثرَبىّ ومشرَقى ومغرَبىّ ، فإن كان الاسم على أكثر من ذلك ، لم يُفتح المكسور ، فتقول فى جَحْمَرِش : جحمَرِشىّ ، بالكسر لاغير ؛ وفى قوله : وقد ، إشعار بقلّة الفتح فى تغلب ونحوه ، وسيأتى بسط هذا .

(وفى القياس عليه خلاف) – ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، وكلام النحويين مضطرب فى المسألة ، فقال الصفّار فى شرح الكتاب : جملة النحويين على جواز الوجهين : بقاء الكسر ، والتخفيف بالفتح ، فى تغلب ونحوه ، وقال الجرمىّ : إن الفتح شاذ ، والقياس الكسر ؛ وقال غير الصفّار : إن الفتح مطرد عند المبرد وابن السراج والفارسىّ وجماعة ، شاذ عند سيبويه والخليل ، وتوسط الجزولىّ فقال : المختار أن لا يفتح ؛ وكلام سيبويه والخليل ظاهر فى عدم القياس ؛ ويحتمل أن يفهم منه خلاف ذلك .

(ولا يغير نحو : جَنَدِل) – مما توالت حركاته ، وكُسر ماقبل آخره ، كهُدَبِد وعُلَبِط ، فإذا نسبت إلى هذا النوع لم تغيّر كسرته فتحة ، بل ينسب إليه على لفظه ، فتقول : جَنَدِلىّ وهُدَبِدىّ وعُلَبِطىّ ؛ وهذا لا خلاف فيه ، لأنه لما تحرك الأوّلان بغير الكسر ، قاوما مابعدهما من المكسورَين . وجَنَدِل الموضع الذى فيه حجارة ، والهُدَبِد اللبن الخاثر ، وعَمش العين ، يقال : بعينه هُدَبِد ، أى عَمش ، والعُلَبِط : الضخم .

(**فصـــل**) : (لايُجبر فى النسب ، من المحذوف الفاء أو العين إلَّا المعتل اللام) – فالمحذوف الفاء ، المعتل اللام نحو : شِيَة ودِية ، والمحذوف العين ، المعتل اللام نحو : المُرِى [١] ويَرَى [٢] علَمين ، والأصل : المُرْئِى ويَرْأَى ، فحذفت العينُ ، فتقول فى النسب إلى هذين القسمين : وِشَوِىّ أو وِشْيِىّ ، على ماسيأتى من الخلاف ؛ والمُرْئِىّ واليَرَئِىّ ، بردّ الفاء والعين ؛ فإن كانت اللام صحيحة ، لم ترد الفاء ولا العين ، فتقول فى عِدَة ولِدَة : عِدِىّ ولِدِىّ ؛ وإنما رَدّوا فى شِية ونحوه ، ولم يَرُدُّوا فى عِدَة ونحوه ، لأن التاء تحذف للنسب ، فيبقى شية بعد ذلك على حرفين ، ثانيهما حرف علة ، وهو مفقود ، وهذا بخلاف عدة ونحوه ؛ وتقول فى سَهٍ : سَهِىّ ، وأصله : سته ، بدليل أستاه فى الجمع ، وسُتَيه فى التصغير ، وكذلك لو سميت بمُذْ قلت : مُذِىّ ، وأصله : منذ ، فحذفت العين ؛ وهذا الذى ذكره من ردّ العين إذا صحَّت اللام ، هو فى غير المضاعف ، فلو سميت برُبَ ، مخففاً من رُبَّ ، ثم نسبت ، رددت المحذوف ، فقلت : رُبِّىّ بالتضعيف ، نصَّ عليه سيبويه ، ولا خلاف فيه .

(وأما [٣] المحذوفها) – أى المحذوف اللام .

(فيجبر بردّها) – أى بردّ اللام .

---

(١) اسم فاعل من أراه الشئَ يُريه ، فهو مُرِيه ، والأصل : المرْئى .
(٢) مضارع رأى ، وأصله : يَرْأَى .
(٣) فى (ز) وفى بعض نسخ التسهيل : فأما .

(إن كان معتلّ العين) – نحو شاه ، أصله : شَوْهَة كصَحْفة ، فحذفت لامه ، فوليت تاء التأنيث الواو ، ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، ودليل أن المحذوف الهاء قولهم فى الجمع : شِياهٌ ، ودليل سكون الواو ، أن فَعْلة أكثر فى كلامهم من فعِلة ، فتقول فى النسب : شاهِىّ ، برد المحذوف .

ومذهب سيبويه أنك تبقى الألف ، ولا تأتى بواو موضعها ، لأجل ردّ اللام ، لأنه لايعتد بما عرض ، كما أنك تقول فى يد : يدَوِىّ ، بالتحريك ، نظراً إلى ماكان عليه الحرف قبل ردّ اللام ؛ والمنقول عن الأخفش ، أنك تقول : شوَهِىّ ، فتأتى بالواو ، كما تقول فى يد : يَدْيِىّ ، فتردّ الدَّال [١] إلى أصلها من السكون ، وقد رجع فى الأوسط إلى قول سيبويه ، وحكى عن العرب : عَدَوِىّ ، بالفتح ، وقاس عليه : يدَوىّ ، وقال فى النسب إلى شاه : شاهىّ ، كما هو قول سيبويه .

(وكذا الصحيحها) – أى الصحيح العين .

(إن جُبر بردِّها فى التثنية) – نحو : أخ وأب ، قالوا فى التثنية : أخوان وأبوان ، بردّ اللام ، فتردّ فى النسب ، فيقال : أخَوىّ وأبَوىّ .

(والجمع بالألف والتاء) – نحو : أخت وسنة ، قالوا فى الجمع المذكور : أخوات وسنوات ، بردّ اللام ، فيقال فى النسب : أخَوىّ وسَنوىّ ، ومن جعل اللام هاء فى سنة ، قال : سنَهىّ ، وقد قالوا : سانَهْتُ .

---

(١) فى (ز) : اللام .

(وإلَّا فوجهان) – أى وإن لايجبر بالردّ فى التثنية والجمع المذكور ، فوجهان : الردّ وعدمه ، وذلك نحو : غَد وشفَة ، يقال فى التثنية : غدان وشفتان ، ولم يجمع شفة بالألف والتاء ، استغناء بجمع التكسير ، ولامُ غدٍ واوٌ [(١)] ، لقوله :

(٢٠٠) ومَاالناس إلَّا كالديار ، وأهلُها بها يومَ حَلُّوها،وغَدْواً، بلاقع [(٢)]

ولام شفَة هاء ، بدليل شفاه ، وشافهتُ فلاناً ، فتقول فى النسب : غَدْوىّ وشفهىّ ، وغَدِىّ وشَفِىّ ، بالإثبات والحذف ؛ والمراد بقوله فيما قبل هذا : إن جبُر : إن جُبر وجوباً ، فلا يدخل يد ودم فيه ، ويدخلان فى قوله : وإلَّا فوجهان ؛ إذ التقدير : وإلَّا يجبر وجوباً ، فإن قولهم : يديان [(٣)] ودميان ، قليل أو ضرورة ، فتقول فى النسب : يدوىّ ويدىّ ، ودموىّ ودمىّ ، بالرد وعدمه ؛ وإنما حملتُ قوله على ذلك ، ليوافق كلام النحويين ، فيد و دم عندهم ، مما يجوز فيه الوجهان .

(وتفتح عين المجبور ، غير المضاعف ، مطلقاً) – أى سواء

---

(١) أصله : غَدْو .

(٢) من الطويل ، للبيد – ديوانه ١٦٩ – والشاهد فى قوله : غَدْواً ، والاستدلال بهذا اللفظ ، على أن غداً أصله : غَدْو ، بإسكان الثانى ، فإذا نسب إليه ، ورُدَّ المحذوف منه قيل : غَدْوىّ ، فلم تسلب الدال حركتها ، لأنها جرت على التحرك بعد الحذف ، فجرت على ذلك فى النسب والردّ إلى الأصل . ومعنى البيت أن الناس فى اختلاف أحوالهم من خير وشر ، واجتماع وتفرق ، كالديار ، مرة يعمرها أهلها ، ومرة تقفر منهم ؛ والبلاقع : الخالية المتغيرة ، واحدها بلقع .

(٣) فى (ز) : يدان ودميان .

كان أصلها السكون ، كشِيَة ، أصلها : وَشْية ، ويد ، أصلها : يَدْى ، أو كان متحركاً ، كأخ وأب ، فتقول : وَشَوىّ ويدَوىّ وأبَوىّ وأخَوىّ ، بفتح العين فى الجميع ؛ وأصل وَشَوىّ : وِشِوىّ بكسر الواو والشين ، لأنك تردّ الفاء ، مع بقاء العين على حركتها ، ثم فتحت الشين ، كما فتحت باء إبل فى النسب ؛ ولما فتحت الشين ، صارت الياء ألفاً ، لانفتاح ماقبلها ، فيصير الاسم من الثلاثى الذى آخره ألف ، فتقلب فى النسب واواً ؛ وهذا الفتح إنما هو فى غير المضاعف ، وأما المضاعف فلا يُفتح ، بل تكون العين ساكنة ، وهو اتفاق ، فتقول فى رُبَّ مخفَّفاً : رُبِّىّ بالتضعيف ، ولم يفتحوا ، كراهة ثقل التكرار (١) ، وقوم من عبد القيس ، يقال لهم : قرَة ، مخفَّف الراء ، قالوا فى النسب إليهم : قرِّىّ بتشديد الراء .

(خلافاً للأخفش ، فى تسكين ماأصله السكون) — فتقول فى يد وشاه : يَدْوىّ (٢) وشَوْهىّ ، بسكون العين ، عملاً بالأصل ، وقد سبق ذكر هذا عنه ، وأنّ مذهب سيبويه التحريك ، وأنك تقول على مذهبه : شاهىّ ، كما سبق تقريره ، ويدَوىّ كما سبق ذكره ، وسبق أيضا أن الأخفش رجع فى الأوسط إلى قول سيبويه ، وهو قول الأكثرين ، والسماع يعضده ، وهو قول العرب : عدَوىّ ، بفتح الدال ، كما سبق ذكره .

---

(١) فى (د) : التكرير .
(٢) فى (د) : يَدْيِىّ .

(وإن جبر مافيه همزة الوصل ، حذفت ، وإن لم يُجبر ، لم تُحذف) – سقط هذا من بعض النسخ ، وثبت فى نسخة البهاء الرَّقىِّ وفى غيرها ، والمعنى : إن رددتَ المحذوف مما فيه همزة الوصل حذفتها ، وإلَّا فلا ، فكأنها عوض المحذوف ، فلا يجتمعان ، فتقول فى ابن واسم واست : بنوىّ وسموىّ وستوىّ ؛ ويجوز فى السين من سموىّ الكسر والضم ، ويجىء فيه خلاف سيبويه والأخفش ، إذ أصله : سمْو بسكون الميم ، فتفتحها عند سيبويه ، وتسكنها على المشهور عن الأخفش ، وتقول : اسمىّ وابنىّ واستهىّ ، بإقرار الهمزة ، إذ لم يردّ ماحذف ، ويجىء فى همزة اسمىّ الضم والكسر ، فالوجهان عند العرب فى السين عند سقوط الهمزة ، وفى الهمزة عند وجودها .

(وإن كان حرف لين آخر الثنائى الذى لم يُعلم له ثالث ضعّف) – فتقول فى النسب إلى كى [١] : كيوىّ ، كما تقول فى النسب إلى حىّ : حيوىّ ، لأن كيًّا صار بالتضعيف مثله [١] ،وتقول فى النسب إلى لو : لوّىّ بالتضعيف .

(وإن كان ألفاً ، جعل ضعفها همزة) – فتقول فى رجل سمى لا : لاء بالمدّ ، فإذا نسبت ، جاز فيه وجهان : إقرار الهمزة ، فتقول : لائىّ ، [٢] وإبدالها واواً ، فتقول : لاوىّ . وخرج بقوله : حرف لين ، كم ونحوه ، فلا يجب تضعيفه ، بل يجوز ، فتقول : كَمِىّ وكَمِّىّ ، بالتخفيف والتثقيل .

من (١ – ١) سقط من (ز) .

(٢) فى النسخ : لَإىّ ، والقاعدة الإملائية تعضد التحقيق .

(**فصــل**) : (تبدل همزةً ياءُ نحو : سقاية وحولايا) — فتقول : سقائىّ وحولائىّ [١] ، بالهمز فيهما ، وذلك أن الياء تحذف لأجل ياء النسب ، وكذا ألف التأنيث ، يجب حذفها فى مثل هذا ، لأنها فيما زاد على أربعة ، فتبقى الياء متطرفة ، وقبلها ألف زائدة ، فتبدل همزة ، كما فعل فى كساء ورداء ؛ وعلم من كلامه ، أن الواو فى شقاوة ونحوها ، لاتبدل همزة ، بل تقرّ بحالها ، فتقول : شقاوىّ ، وذلك لأن العرب قد تقلب الهمزة واواً ، فإذا وجدت الواو ، لم تغيّر .

(وقد تُجعَلُ واواً) — ثبت هذا فى نسخة البهاء الرَّقىّ ، وهو صحيح ، فتقول : شقاوىّ وحولاوىّ ؛ والضمير فى : تُجعل ، للهمزة .

(وفى نحو : غاية ، ثلاثة أوجه) — وهو ما ثالثه ياء بعد ألف [٢] ، كطاية وثاية .

أحدها : بقاؤه على لفظه ، فيقال : غايِىّ ؛

الثانى : قلب الياء همزة ، كما فعل فى سقاية ؛

الثالث : قلب الهمزة المبدلة من الياء واواً .

(أجودها الهمز) — ثبت هذا فى نسخة البهاء الرقىّ ، وذلك لسلامته من ثقل الياءات ، مع الكسر الموجود ، ذلك فى الوجه الأول ؛ ومن الإبدال بعد الإبدال ، كما فى الوجه الثالث ؛ والطاية السطح ، والثاية مأوى الغنم .

---

(١) فى (د ، ز) : ودرحائى ، وهو سهو ظاهر .

(٢) زاد هنا فى (د) : يعنى أصله .

(ولا يغيَّر مالامُه ياء أو واو ، من الثلاثىّ الصحيح العين ، الساكنها ، باتفاق ، إن كان مجرداً) – فتقول فى : ظبى ودلو : ظبيىّ ودلوىّ ؛ وخرج بالصحيح ، حىّ ونحوه ، وقد سبق حكمه .

(وإن أُنّث بالتاء ، عومل معاملة منقوص ثلاثىّ ، إن كان ياءً) – فتقول فى ظبية ودُمية : ظبوىّ ودموىّ ، كما تقول فى شج : شجوىّ ؛ والدمية : الصورة من العاج وغيره .

(وفاقاً ليونس) – ومذهب سيبويه ، أنه لايغير منه إلَّا ماورد تغييره ، ومنه : قروىّ ، فى النسبة إلى القرية .

(لا إن كان واواً ، وفاقاً لغيره) – فتقول فى غزوة : غَزْوىّ ، بسكون العين [1] ؛ وحاصل مافى المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : البقاء على ماكان عليه فى اليائىّ والواوىّ ، فتقول فى ظبية : ظَبْيىّ وفى غَزْوة : غَزْوِىّ ، بسكون العين فيهما ، وبقاء الياء والواو ، وهو الذى يعزى للخليل وسيبويه ، واختاره ابن أبى الربيع .

الثانى : أن ينسب إليهما كما ينسب إلى المقصور [2] الثلاثىّ ، فيقال : ظبَوىّ وغَزَوىّ ، بفتح العين وبالواو ، وهو مذهب يونس ، واختاره الزجاج .

والثالث : التفرقة ، بجعل اليائىّ كالمنقوص ، وبقاء الواوىّ على

---

(١) أى عين الكلمة .

(٢) فى (د) : المنقوص .

لفظه ، وهو اختيار ابن عصفور ، وكذا المصنف على هذه النسخة ؛ ووجهه أن السماع ورد بما قال يونس فى اليائىّ ، قالوا فى حىّ من العرب ، يقال لهم : بنو زنية : زنوىّ ، وفى البطية : بطوىّ ؛ وأما الواوىّ فقاسه على اليائىّ ، والسماع ورد بخلاف قوله ؛ قالوا فى بنى جروة ، وهم حىّ من العرب : جَرْوىّ ، بسكون الرّاء ؛ وزعم بعض النحويين أن الخليل يجيز الوجهين فى اليائىّ ، ويختار الإقرار على الأصل ؛ ونَقْلُ سيبويه عن الخليل يحتمله .

وفى نسخة البهاء الرّقى : (وإن أنث بالتاء ، فكذلك ، خلافاً ليونس ، فى فتح عينه ، وقلب يائه واواً) — وهذا موافق لما قدمناه من النقل عن الخليل وسيبويه .

(والنسب إلى أخت ونظائرها ، كالنسب إلى مذكّراتها) — فتقول فيه وفى بنت وثنتان : أخوىّ وبنوىّ وثنوىّ ، كما تفعل لو نسبت إلى ما لا تاء فيه من ذلك ؛ وإنما فتح ماكان ساكناً قبل التاء ، لأنه بِحَذْفها لأجل النسب ، صار متطرّفاً ، فأشبه دال يد ، وميم دم ، وفتح الأول فى أخوىّ وبنوىّ ، لأنهم حين جمعوا ، فتحوا ، وقالوا : أخوات وبنات .

(خلافاً ليونس ، فى إيلاء ياء النسب التّاء) — فيقول : أختىّ وبنتىّ ، والقول الأول لسيبويه والخليل ؛ ووجهه أن التاء ، وإن كانت للإلحاق ، معاملةٌ [1] معاملةَ تاء التأنيث ، لخصوص ماهى فيه

---

(١) أى هى معاملةٌ مثل معاملة تاء التأنيث .

بالمؤنث ، وحين جمعت العرب ، ردَّت إلى الأصل ولم تعتدّ بالتاء ؛ ووجه مذهب يونس ، أن التاء للإلحاق بقُفْل [١] وجِذْع ، فأجرى الملحق مجرى الأصليّ ؛ وذهب الأخفش إلى أنه يحذف التاء من هذا النوع ، ويُقرّ ماقبلها على سكونه ، وماقبل الساكن على حركته ، فتقول : أُخْوىّ وبِنْوىّ وثِنْيىّ .

(وتقول فى فم ، ومن اسمه : فو زيد : فمىّ وفموىّ) — وقد نصَّ سيبويه على أن فماً يقال فيه ، على لغة من قال فى التثنية : فمان : فمىّ ، وعلى لغة من قال : فموان : فموىّ ، وكان القياس أن يقال عند الردّ : فوهىّ ، لكن سيبويه نظر إلى ماسُمع فى التثنية من قولهم : فموان ، فألحق النسب به ؛ وأما فو زيد ، فإذا أفرد المضاف فيه صار فماً ، فيأتى فيه مأأتى فى فم مفرداً .

(وفى ابنم : ابنمىّ وابنىّ وبنوىّ) —

فالأول ، على لفظه ، ولم يُسمع ، وإنما قيل نَظراً ؛ وإذا فتحت نونه فى الأحوال كلها ، فلا كلام ، وإن أتبعتها ، ففى مررت بابنمىّ ، قيل قياسه ، أن يجوز فيه ماجاز فى تغلبىّ من الفتح .

والثانى ، على حذف الميم ، وإبقاء الهمزة ، فيصير النسب إليه كالنسب إلى ابن .

والثالث ، على حذفهما [٢] ، كما يقال فى ابن : بنوىّ .

---

(١) يعنى أُخْت وبِنْت .

(٢) أى الميم والهمزة .

(وينسب إلى الجمع بلفظ واحده ، إن استعمل) – فتقول فى الفرائض : فَرْضىّ ، وكذا فى الكتب : كتابى ؛ وقول الناس : فرائضىّ وكتبىّ ، يعدّ فى اللحن ، وأجاز ذلك قوم .

(وإلّا فبلفظه) – ومنه قولهم : أعرابىّ ، فأعراب جمع لا واحد له من لفظه مستعمل ، وليس جمع عرب ، وفاقاً لسيبويه ، لأن العرب يقع على البادى والحاضر ، والأعراب يخصّ أهل البادية .

(وربما نُسب إلى ذى الواحد بلفظه ، لشبهه بواحد) – قالوا : كلابىّ الخلق ، وقياسه : كلبىّ الخلق ، وذلك لشبه كلاب بكتاب ، وهو واحد .

وثبت فى بعض النسخ التى عليها خطه :

(لشبهه بواحد فى الوزن ، وصلاحيته للجمع) – فقال فى جمع كلاب : كلابات . وفى قوله : وربما ، إشعار بقلة ذلك ، وغيرُه يجعله شاذا .

(وحكم اسم الجمع ، والجمع الغالب ، والمسمَّى به ، حكم الواحد) – فتقول فى قوم : قومىّ ، وكذا اسم الجنس ، فتقول فى تمر : تمرىّ ، هكذا قيل [1] ؛ وتقول فى الأنصار : أنصارىّ ، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته ، غلب على قوم بأعيانهم ؛ وتقول فى كلاب وأنمار ، اسمى قبيلتين : كلابىّ وأنمارىّ ، ومنه قولهم : المدائنىّ ، فى النسب إلى المدائن ، وهو بلد بعينه .

---

(١) زاد بعدها فى (د) : وفيه بحث .

(وذو الواحد الشاذ ، كذى الواحد القياسىّ) — فينسب إلى الواحد الشاذ الذى ليس جارياً على قياس الجمع ، فتقول فى مذاكير [١] : ذكرىّ ، وفى ملامح [٢] : لمحىّ ، وهو قول سيبويه .

(لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأبى زيد) — فى أنه ينسب إلى لفظ الجمع ، نظراً إلى أن [٣] ذلك الواحد لشذوذه صار كالعدم ، فتقول : مذاكيرىّ وملامحىّ ؛ وقد حكى أبو زيد هذا عن العرب ، فلا ينبغى أن يردَّ مطلقاً ، قال أبو زيد : قالوا فى النسب إلى محاسن : محاسنىّ .

(ويُلْتزَمُ [٤] فتحُ عين تمرات وأرضين ونحوهما) — فإذا سميت بتمرات ، ثم نسبت ، حذفت الألف والتاء ، وفتحت العين ، فقلت : تمَرىّ ، وإنما فتحت ، لئلا يلتبس بالنسب إلى تمرات باقياً على الجمعية ، فإنك تردُّه إلى الواحد ، فجعلوا سكون العين فى هذا ، وفتحها فى ذاك فَرْقاً ؛ نصَّ على الفتح فى العلَم سيبويه ؛ وإذا نسبت إلى أرضين قلت : أَرَضِىّ ، بفتح العين ، ووجهه ماسبق من قصد الفرق ، فإن الجمع يُرَدّ فى النسب إلى واحده ، إلّا أن يكون ساكن العين .

(وكسرُ فاء سنين ونحوه) — فإذا سميت بسنين ، وأعربته

---

(١) فى (ز ، غ) : مذاكر .
(٢) فى (د ، غ) : ملاميح ، وشرح النص التالى يوضح صحة التحقيق .
(٣) سقطت من (د ، غ) .
(٤) فى (د ، غ) ، وفى بعض نسخ التسهيل : ويلزم .

بالحروف ، حذفت حرف العلة والنون ، وقلت : سِنِىّ ، بكسر النون لأجل النسب ، وتكسر السين أيضا ؛ وإن أعربته بالحركات ، لم تحذف شيئا ، بل تقول : سنينىّ ؛ وإن لم يُسمَّ به ، وأعربته كالجمع ، رددته إلى المفرد ، وقلت : سنوىّ أو سنهىّ ، كما سبق ؛ وإن جعلت الإعراب على النون ، نسبت إليه على لفظه ، لأنه مفرد لفظا ، جمع معنى ، فصار مثل قوم ، فتقول : سنينىّ .

(إن كُنَّ أعلاماً) – أى تمرات وأرضين وسنين [1] ونحوها .

(وقد يُرَدُّ الجمع المسمَّى به إلى الواحد ، إن أمن اللَّبس) – ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، ومثال ذلك : الفرهودىّ بالضم فى الفراهيد ، وهو علَم لبطن من الأزد ، منهم الخليل شيخ سيبويه ، يقال فى النسب إليهم : الفراهيدىّ ، على صيغة الجمع ، للعلمية ، كما قالوا : المدائنى والمعافرىّ ، ويقال : الفرهودىّ ، بالردّ إلى الواحد ، لأمن اللبس ، وهو أنه ليس لغيرهم هذا الاسم ، وقيل : لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود ؛ وفى الصحاح : الفرهودُ حيٌّ من نجد [2] ، وهو بطن من الأزد ، يقال لهم : الفراهيد ، منهم الخليل ، يقال : رجل فراهيدىّ ، وكان يونس يقول : فرهودىّ .

(وماغُيِّر فى النسب تغييراً لم يذكر ، أو سلم مما ذكر اطراده ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : حمد ، بدون إعجام .

لم يُقَسْ عليه) – فالأول نحو قولهم : سُهلىّ ، بضم السين ، فى النسب إلى سَهْل ، بفتح السين ؛ ولا يقاس على هذا ، فلا [١] يقال فى كلب : كُلبىّ ، بضم الكاف ؛ والثانى كقولهم فى عميرة كلب : عميرىّ ، والقياس : عَمرىّ كحنَفىّ ، كما سبق ، وكقولهم [٢] فى ثقيف : ثقَفىّ ، والقياس على الصحيح : ثقيفىّ ، كما سبق [-٢] أيضا .

(**فصــل**) : (قد تلحق ياءُ النسب ، أسماءَ أبعاض الجسد ، مبنيةً على فُعال) – نحو : رُؤاسىّ ، للعظيم الرأس ، وأنافىّ ، للعظيم الأنف .

(أو مزيداً فى آخِرها ألف ونون) – رَقْبانىّ ولحْيانىّ ، للعظيم الرقبة واللحية .

(للدلالة على عِظَمها) – أى عِظَم تلك الأبعاض ، وقد لحقت [٣] فُعالاً فى غير ذلك ، قالوا فى الشيء الذى يكون طوله أو عرضه شبراً أو شبرين مثلاً إلى العشرة : أحادىّ وثنائىّ إلى عشارىّ .

(وتلحق أيضا ، فارقةً بين الواحد وجنسه) – نحو قولهم : زنجىّ وزنج ، ويهودىّ ويهود ؛ كما قالوا : تمرة وتمر [٤] .

(وعلامة للمبالغة) – كقولهم : رجل أعجمىّ وأحمرىّ ، إذا

---

(١) سقطتا من (ز ، غ) .
من (٢ – ٢) سقط من (ز) .
(٣) أى الياء .
(٤) أى بجعل التاء فارقة بين الواحد وجنسه .

إذا كان كثير العجمة والحمرة ، كما قالوا : راوية ، إلَّا أن زيادة التاء للمبالغة ، أكثر من زيادة ياء النسب لها .

(وزائدة لازمة) – نحو كرسىّ ، وحوارىّ بمعنى ناصر ، وفى الخبر : « الزبير ابن عمتى ، وحوارىَّ من أمتي » [1] .

(وغير لازمة) – كقول الصلتان العبدىّ :

(٢٠١) أنا الصَّلتانىّ الذى قد علمتمُ إذا ماتحكَّمْ ،فهو بالحكم صادعُ [2]

وقوله :

(١٤٠ مكرر) أطرباً ، وأنت قنَّسْرىّ والدهر بالإنسان دوَّارىّ [3]

وليست الياء فيه للمبالغة ، لأنها استفيدت من فَعَّال ، هكذا قيل ، وفيه بحث ، وهذا كله مقصور على السماع ، فلا يقال فى العظيم الكبد : كبادىّ ، ولا فى العظيم الرأس : رأسانىّ ، ولا غير ذلك مما سبق ، إلَّا إن سُمع .

(ويستغنى عنها غالباً بصوغ [4] فعَّال ، من لفظ المنسوب إليه ،

---

(١) فيض القدير جـ ٤ صـ ٧١ برقم / ٤٥٨٧ ـــ مسند الإمام أحمد بن حنبل عن جابر – رضى الله عنهما .

(٢) من الطويل ، للصلتان العبدىّ ، والشاهد فى قوله : أنا الصَّلتانىّ ، بياء النسب غير اللازمة ، لأن اسمه الصَّلتان ، بدون ياء .

(٣) رجز للعجاج – ديوانه ٦٦ – والشاهد فى قوله : والدهر بالإنسان دوَّارىُّ ، أى ، دوَّار ، والياء فيه زائدة غير لازمة ؛ والقنسرىّ نسبة إلى قنسرين ، بفتح النون وكسرها : كورة بالشام ، كما فى القاموس ؛ والقنسرىّ : الشيخ الكبير .

(٤) سقطت من النسخ ، وثبتت فى النسخة المحققة من التسهيل ، وفى نسخة البهاء الرِّقِّىّ ، على ما يأتى بيانه .

إن قصد الاحتراف) [١] – الضمير لياء النسب ، واستظهر بقوله : غالباً ، على قولهم : بَتِّىّ ، فى بائع البتُوت ، وهى الأكسية ، ومنه : عثمان البتِّىّ ، أحد الفقهاء ، وقولهم : عطرىّ ، فى بائع العطر ، وقالوا أيضا : بتّات وعطّار .

وفى نسخة البهاء الرقى ، عوض بفعَّال ، قوله : بصوغ فعَّال ، ولا فرق ، إلَّا أن هذه أوضح ؛ والمقصود أن فعَّالًا يكثر فى الحرف نحو : الخبَّاز والقزّاز والسقَّاء ، أى المعالج لذلك .

(وبصَوْغ فاعل ، إن قصد صاحب الشىء) – فيقال عند قصد [٢] صاحب كذا ، لا المحترف : لابن وتامر ورامح ، أى صاحب لبن وتمر ورمح .

(وقد يُقام أحدُهما مقامَ الآخر) – فمن قيام فعَّال مقام فاعل قولهم : نبَّال أى صاحب نبل ، قال امرؤ القيس :

(٢٠٢) وليس بذى رمح ، فيطعنَنى به … وليس بذى سيف ، وليس بنبَّال [٣]

وعليه حمل بعضهم : « ومارَبُّك بظلَّامٍ ... » [٤] ، أى بذى

---

(١) ثبت بعد هذا فى بعض نسخ التسهيل : والمعالجة ، وهى نفس معنى : الاحتراف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) من الطويل ، لامرئ القيس – ديوانه / ٣٣ – والشاهد فى قوله : وليس بنبَّال ، حيث قام نبَّال وزن فعَّال مقام : نابِل وزن فاعل .

(٤) فصلت / ٤٦ .

ظلم ، ولا ينقاس ، قال سيبويه : وليس فى كل شىء من هذا قيل هذا ، لاتقول لصاحب الفاكهة : فكَّاه ، ولا لصاحب الشعير : شعَّار ؛ ومن قيام فاعل مقام فعَّال ، قولهم : حائك فى معنى حوَّاك ، لأن الحياكة من الحرف .

(وغيرُهما ، مقامَهما) – قالوا : امرأة معطار ، أى ذات عطر ، ورجل طَعِم ، أى ذو طعام ، ورجل نَهِر ، أى ذو عمل فى النهار ، أنشد سيبويه :

٢٠٣) ولستُ بلَيْلىٍّ ، ولكنِّى نَهِرْ لاأُدْلجُ الليلَ ، ولكنْ أبتكرْ (١)

واستعمل معطير للعطار ، قال العجاج يصف الحمار والأتن :

٢٠٤) * يتْبَعْنَ جَأْباً كمُدقِّ المعطيرْ (٢) *

---

(١) من أبيات سيبويه ، من الرجز ، والشاهد فى قوله : ولكنّى نَهِرْ ، أى ذو عمل فى النهار ، قال العينى فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٠١ : وفى رواية الجوهرىّ : * إن كنت ليليًّا فإنى نَهِرْ * قال : والشاهد فى نَهِرْ ، فإنه استغنى بهذا الوزن عن ياء النسب ، فلم يقل : ولكنِّى نهارىّ ، والنِّهِر ، بفتح النون ، وكسر الهاء ، هو العامل بالنهار ، وأُدلج القومُ ، إذا ساروا من أول الليل ، والابتكار هو الأخذ بأول الأشياء .

(٢) ديوان العجاج جـ ٢ – تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلىّ – ملحقات الديوان (٣١) : فى أراجيز العرب (١٥٥) ـــ قال فى الحاشية : رواها البكرىّ دون نسبة ، ولكنها نسبت إلى العجاج فى بعض المصادر ، ورواية الديوان : يضْرِبْنَ بدل يتبعن ، قال : فى اللسان والصحاح والمقاييس والمخصص فى موضع : يتبعن ، وفى موضع آخر : يضربن ، والجأْبُ الحمار الغليظ من حمر الوحش ، والمُدُقُّ والمِدَقُّ ما دققت به ، والمعطير أراد العطَّار ، وهو موضع الشاهد ، حيث استعمل لفظ معطير ، بدل العطَّار .

أى العطّار ، وهذا كله لا ينقاس .

وقال المبرد : إن فاعلاً بمعنى صاحب كذا ، قياس ، ومذهب سيبويه خلافه ، فهو عنده كثير ، ولا يقاس عليه .

(وقد يُعوَّض من إحدى ياءَىِ النسب ، ألفٌ قبل اللام) — أى قبل لام الكلمة ، كقولهم فى يمنىّ : يمان ، وقولهم فى شامىّ : شام ، فيصيران كقاضٍ ، وهو شاذ ، قال :

(٢٠٥) تَهامُون ، نجديُّون ، كيداً ونجدةً لكل أناس من وقائعهم سَجْلُ [١]

(وشذَّ اجتماعهما) — قالوا : يمانىّ وشآمىّ .

(وفتحوا تاء تِهام ، لخفاء العوض) — والقياس أن لاتفتح ، بل تبقى على كسرها ، كما بقى يمان وشآم على الفتح ، لكن لما ظهر [٢] العوض فى هذين ، لم يُحتَج إلى تغيير يتبيّن به التعويض ، فأصلهما يمن وشام ، فتعويض الألف ظاهر ، بخلاف تهام ، فأصله تهامة ، فقد ردُّوه إلى تَهَم أو تَهْم ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءَى النسب ، ففتحت التاء حينئذ ، ليظهر التعويض .

* * *

---

(١) لم أجده فى المراجع التى تحت يدى ، والشاهد فى قوله : تَهامُون جمع تهام ، أصله تهامة ، ثم رُدَّ إلى تَهَم أو تَهْم ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءَى النسب ، وفى الجمع فى الشاهد ، جمعت جمع قاض : قاضُون ، فقال : تهامُون ؛ والسَّجْلُ مذكر ، وهو الدلو إذا كان فيه ماء ، قلّ أو كثر .

(٢) فى (د) : لما بقى .

٧٤ - باب أمثلة الجمع وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره

أمثلة [١] الأوزان التى وضعت للدلالة عليه ، كأفعال وفعول وغيرهما ، والذى يتعلق به وذكره هنا ، هو كونه للقلة أو للكثرة ، وما يفعل فى [٢] الكلمة ، صحيحة أو معتلة ، عند صوغها على مثال من تلك الأمثلة ، ونحو ذلك ، مما لم يجر له ذكر فى أول الكتاب ، عند الكلام فى كيفية التثنية وجمعى التصحيح .

(كل اسم دال على أكثر من اثنين ، ولا واحد له من لفظه ، فهو جمع واحدٍ مقدَّرٍ ، إن كان على وزن خاص بالجمع ، أو غالب فيه) - فخرج بقوله : أكثر ، المثنى ، والخاص نحو : عباديد ، فليس فى المفرد هذا الوزن ؛ وأما معافر فعلَم منقول من الجمع ، وحَضاجر للضبُع ، جمع حِضَنْجْر ، وكأن كل جزء من بطنها حِضَنْجْر ، لكبر بطنها ؛ وسراويل ، قيل : أعجمىّ ، وقيل ، جمع سروالة ، ويستدل بقوله :

٢٠٦) عليه من اللؤم سروالة فليس يرقُّ لمستعطف [٣]

(١) فى (د) : وأمثلته .

(٢) فى (د) : بالكلمة .

(٣) من المتقارب ، قائله مجهول ، وقيل : مصنوع ؛ والذى أثبته قال : إن سروالة واحدة السراويل ، وقال السيرافى : سروالة لغة فى السراويل ، إذ ليس مراد الشاعر : عليه من اللؤم قطعة من جزء السراويل ؛ وإنما هو هجاء ، والسراويل تمام اللباس ، فأراد أنه تام التردّى باللؤم .

والغالب نحو : أعراب ، فهو جمع لواحد مقدر ، كعباديد ونحوه ، وهو قول سيبويه وغيره ، وقيل : جمع عرب ، وهو ضعيف ، وأفعال يكثر فى الجمع ، ويقل فى المفرد ، قالوا : برمة أعشار ، أى مكسرة قطعاً قطعاً ؛ وقيل : لم يثبت فى المفرد ، وأعشار من وصف المفرد بالجمع ، وهو قول الأكثرين ؛ والعباديد : الفرق من الناس ، ذاهبين فى كل وجه ، وكذلك العبابيد ، يقال : صار القوم عبابيد وعباديد ، قال سيبويه : لا واحد له : وواحده على فعلول أو فعليل أو فعلال ، فى القياس .

(وإلَّا فهو اسم جمع) – نحو : إبل ، الواحد جمل أو ناقة ، ونحو : قوم ، الواحد رجل .

(فإن كان له واحد يوافقه فى أصل اللفظ ، دون الهيئة [1] ، وفى الدلالة ، عند عطف أمثاله عليه ، فهو جمع) – نحو : رجال [2] ، فرجل ورجال متوافقان فى أصل اللفظ ، أى فى مادته ، ومختلفان فى الهيئة ؛ ولو قلت : رجل ورجل ورجل [3] ، لوافق رجالا فى الدلالة على التعدّد . وخرج بقوله : دون الهيئة ، جنُب ، فإنه يقع على الواحد والجمع بلفظ واحد ، وكذلك المثنى فى اللغة الفصحى ، فهو يوافق عند قصد الواحد ، مايقصد به الجمع فى اللفظ والهيئة ، فليس جنب ، عند إرادة الجمع بجمع ، بل هو لفظ مفرد ، يشترك فيه الواحد وغيره .

---

(١) فى (ز) : أو فى الدلالة .

(٢) فى (ز) : نحو : رجل ورجال .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وخرج بقوله : وفى الدلالة ... إلى آخره : قريش ، فليس جمع قرشىّ ، لأنك لو قلت : قرشىّ وقرشىّ وقرشىّ ، لكان معناه جماعة تنسب لقريش ، وهذا ليس [١] بمدلول قريش ، فليس قريش جمعاً ؛ وعلم مما مثلناه [٢] فى القيد الأول ، أنه لو قال : عند عطف مثليه أو أمثاله ، لكان أولى .

(ما لم يخالف الأوزان الآتى [٣] ذكرها) – وهى أمثلة الجمع للقلّة أو الكثرة نحو : ركب .

(أو يُساوِ [٤] الواحد ، دون قبح ، فى خبره) – نحو : الركبُ سار ، كما تقول : الراكب سار . وقوله : دون قبح ، للاحتراز عن معاملته [٥] معاملة الواحد شذوذاً ، نحو : الرجال قائم .

(ووصفه) – نحو : هذا ركبٌ سائر ، كما تقول : هذا راكبٌ سائر ؛ قال الفارسىّ : لا يجوز : قومك ذهب ، ولا صحبك خرج ، ولا قومك ذاهب ، إلّا إن جاء فى شعر أو نادر كلام ، لأنه يؤدّى عن جمع ، فصار كالجمع المكسَّر ، وقال سيبويه : القوم مفرد ، وصفته

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى (ز) : قلناه .

(٣) فى (ز) : التى ذكرها .

(٤) فى النسخ الثلاث : أو يساوى ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، واللفظ معطوف على يخالفْ المجزوم بلم .

(٥) فى (د) : عن معاملة الجمع معاملة الواحد .

لاتجىء إلَّا على المعنى ، ولا تقول : قومٌ ذاهب ؛ قال الخضراوىّ : وهذا هو الأصل ، قال تعالى : « سيُهزَمُ الجمعُ ويُولّون الدّبُر » [١] .

(والنسبِ إليه) - فتلحق ياء النسب لفظه ، فتقول : رَكْبىّ ، كما تقول ، راكبىّ ، ولا يكون فيه ماسبق ذكره فى النسب إلى الجمع ، من عدم لحاق الياء لفظه ، ووجوب الرد إلى المفرد ، على مابُيِّن .

(أو يتميز [٢] من واحده بنزع ياء النسب) - كرومىّ وروم ، وتركىّ وترك .

(أو تاء التأنيث) - كبُسْر وبُسرة ، وسفين وسفينة .

(مع غلبة التذكير) - احترز مما لزم التأنيث ، نحو : تُخَم وتُهَم ، فهما جمع تخمة وتهمة ، لا أسماء جمع ، نصَّ عليه سيبويه ، للزوم التأنيث ، قالوا : هذه تخم ، وهى التهم ؛ وفى عبارة المصنف تقصير .

(فإن كان كذلك) - أى مخالفاً ، أو مساوياً ، أو مميزاً ، كما سبق شرحه .

(فهو اسم جمع ، أو اسم جنس ، لا جمع) - فاسم الجمع هو غير المميز بما سبق ذكره ، واسم الجنس هو المميز المذكور ؛ وسقط من بعض النسخ : أو اسم جنس ، وقيل على هذا التقدير :

---

(١) القمر / ٤٥ .

(٢) فى (د ، ز) : يميز ، وفى النسخة المحققة من التسهيل : أو يَمْتَزْ .

إنه اندرج فى اسم الجمع ، مثل بُسر وسفين ، وغير المصنف يسمى هذا اسم جنس ، انتهى . ويندرج أيضا على هذا التقدير روم ونحوه ، وغيره يسميه اسم جنس أيضا .

(خلافاً للأخفش ، فى ركب ونحوه) – كطير وصحب ، فهى عنده جموع تكسير ، لا أسماء جموع ؛ وحكى فى الأوسط ، أنهم قالوا : صائم وصُوَّم ، وزائر وزُوَّر ، ونائم ونُوَّم ، وشاهد وشُهَّد ؛ ومذهب سيبويه أنها جموع ، بدليل تصغيرها على لفظها ، قال :

(٢٠٧) وأتى رُكيبٌ ، واضعون رحالهم إلى أهل نار ، من أناسٍ بأسْودا[1]

وهى للكثرة باتفاق ، فلو كانت جموعاً لم تصغّر على لفظها كجموع الكثرة ؛ وحكى السيرافىّ عن الأخفش ، أنه يمنع تصغيرها على لفظها ، والذى فى الأوسط للأخفش ، أنها تصغَّر على لفظها ، قال : وإن صغّرتَ شيئا من هذا على واحده ، فهو جائز على قبحه ، فتقول : صويحبون ، فى صحب .

(وللفرّاء فى كلّ ما له واحد موافق فى أصل اللفظ) – كبُسر وغمام ، ورُدَّ عليه ، بأن هذا لو كان جمع تكسير حقيقة ، لم يوصف بالمفرد ، وقد قال تعالى : « إليه يَصعدُ الكلمُ الطيّب » [2] ، وقال : « أعجاز نخل منقعر » [3] .

(ومن الواقع على جمع ، مايقع على الواحد) – كالمصدر ، نحو : رجلٌ

---

(١) لم أجده فى مراجعى ؛ والشاهد فى تصغير ركب على لفظه : رُكيب .

(٢) فاطر / ١٠ .

(٣) القمر / ٢٠ .

عدْلٌ ، ورجالٌ عَدْلٌ ، ونحو : جنُب ، يقال : رجل جنُب ، ورجال جنُب ، ونحو : فلك وهجان ودلاص ، فإنها تقع على الواحد والجمع ، قال تعالى : « حتى إذا كنتم فى الفُلك ، وجَرَيْنَ بهم » [1] ، وقالوا : ناقة هجان ، ونوق هجان ، ودرع دلاص ، ودروع دلاص .

(فإن لم يُثَنَّ ، فليس بجمع) – كالمصدر ، إذا يقال : رجلان عدل ، بالإفراد ، كما فى غير التثنية ، ونحو : جنُب فى الأفصح ، فيقال أيضاً : رجلان جنُب .

(وإن ثُنِّىَ ، فهو جمع مقدَّر تغييره ، على رأى) – وهو قول سيبويه والأكثرين ، لوجود التغيير فى التثنية ، على تقدير التغيير فى الجمع ، فالضمة فى فُلْك للمفرد ، كضمة قُفْل ، وللجمع كضمَّة أُسْد ، وكلام المصنف فى أول الكتاب على هذا ، وجنُب فى لغة من قال فى التثنية : جنُبان ، مثل فُلْك وأخواته ، وفى لغة من قال فيها : جنُب كالمصدر ، كما سبق .

(والأصح كونه اسم جمع ، مستغنياً عن تقدير التغيير) – فاختار هنا أن فُلكاً وأخواته ، واقعة على جمع ، أسماء جموع ، ولا تغيير مقدَّر ، لأنه تكلف لا داعى إليه ، ولا يبعد وضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع ، كما وقع الاشتراك بين كُلِّىّ وجزئه ، فى لفظ كإنسان للشخص وللمثال الذى يُرَى فى سواد العين .

---

(١) يونس / ٢٢ .

(**فصل**) : (تكسير الواحد الممتاز بالتاء محفوظ) – فلا يقاس على ما سُمع من ذلك ، كقولهم فى رطبة : أرطاب .

(استغناء بتجريده فى الكثرة) – نحو [١] : بُسرة وبُسْر ، وتَمْرةٍ وتَمْر .

(وبتصحيحه فى القِلّة) – نحو : تمراتٍ ، وهذا إذا لم يصحب اَلْ الاستغراقية [-١] ، أو يُضَفْ إلى مايعم ، فإن كان كذلك ، لم يدل على القلة ، وعليه قول حسان :

٢٠٨) لنا الجفناتُ الغرُّ يَلمَعْنَ فى [٢] الضّحى
وأسيافُنا يقطُرْنَ من نَجْدةٍ دما [٣]

(وهى من ثلاثة إلى عشرة) – فأقصى مايقع عليه جمع القلة عشرة ، وأدناه ثلاثة .

(وأمثلتها : أَفْعُل ، أفعال ، أفعلة) – وسيأتى مايقاس فى كل منها ، وما يُحفظ فيه .

(ومنها فِعلة ، لا من أسماء الجمع ، خلافاً لابن السرّاج) –

---

(١) من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) فى (د ، ز) : بالضحى .

(٣) من الطويل ، لحسان بن ثابت – ديوانه ٣٧١ – والشاهد فى قوله : الجفنات : جمع جفنة ، وهى القصعة ، فإن المراد به التكثير ، وكذا : الأسياف ، حيث أريد به التكثير أيضا ، والقياس : الجفان والسيوف .

ولا يقاس فى شىء من الأوزان ، ولعلَّ هذا شبهة ابن السّراج فى جعله اسم جمع ، وهو ضعيف ؛ وكثير من صيغ الجمع ، ثبت له ذلك ، كما ستراه ؛ وقد نظم بعض النحويين الأربعة فى قوله :

بأفعل وبأفعال وأفعلة وفعلة ، يُعرف الأدنى من العدد

ونظم أبو الحسن على بن جابر الدباج ، بيتا ذكر فيه جمع التصحيح لمذكر أو مؤنث ، فإنه للقلة ، وهو قوله :

وسالم الجمع أيضا داخل معها فى ذلك الحكم ، فاحفظها ولا تزد

قرأته على شيخنا أبى حيان - رحمه الله - قال : أنشدنيه شيخنا أبوعلىّ الحسن ابن أبى الأحوص ، فيما قرأته عليه ، لشيخه أبى الحسن المذكور .

(وليس منها فُعَل وفِعَل وفِعَلة ، خلافاً للفرّاء) - أى ليس من أسماء الجموع ، هذه الأوزان ، نحو : ظُلَمَ وسِدَر وقِرَدة ، وكأن شبهة الفرّاء فى جعلها من أسماء الجموع ، قولهم : ظلمات وسدرات ، فجمع الجمع لا ينقاس : وجمع اسم الجمع أسهل ، لأنه أقرب إلى المفرد ، وهو ضعيف ، فظلمات ونحوه جمع ظلمة ، لا جمع ظُلَم ، والفتح للإتباع .

(بل هُنَّ وسائر الأمثلة الآتى ذكرها ، لجمع الكثرة) - ودليل أن هذه صيغ جمع أنها تعامل معاملة الجمع فى الخبر والوصف ، نحو : الظُّلم انْجلَيْنَ ، وهذه غُرف انهدَمْنَ ، وأما : « وأسبغ عليكم نِعَمه

ظاهرةً وباطنة » (١) ، « غرف مبنيّة » (٢) فمن باب : « وإذا الرسلُ أُقّتَتْ » (٣) ؛ وأما كونها للكثرة فباتفاق .

(وربما استغنى بما لإحداهما عن ما للأخرى ، وضعاً أو استعمالاً ، اتِّكالاً على قرينة) – فالوضع كرجل وأرجُل ورجال ، فأرجُل للقلَّة ، ولم يوضع لِرجل غيره فى الكثرة ، ورجال للكثرة ، ولم يوضع لرجل غيره فى القلة ، والاستعمال كـ : « ثلاثة قُروء » (٤) ، جمع قُرْء ، وهو صيغة كثرة ، وقالوا فى قرء فى القلة : أقراء ، لكن استعمل ما للكثرة فى الآية ، مكان ما للقلة ، لقرينة « ثلاثة » .

(وما حذف فى الإفراد من الأصول ، رُدَّ فى التكسير) – نحو : شفة وشفاه ، وسَهٍ وأستاه ، وحَرٍ وأحراح .

(ما لم يبق على ثلاثة ، فيُكسَّر على لفظه) – نحو : باز ، أصله : بازى ، فحذفت لامه ، وبقى بعد ذلك على ثلاثة أحرف ، فقالوا فى تكسيره : أبواز .

(ويغنى غالباً التصحيح عن تكسير الخماسىّ الأصول) – نحو : فرزدقون ، وذلك لقصد المحافظة على ماهو أصل ، فإن صيغة الجمع المتناهى ، تقف عند الحرف الرابع . واستظهر بقوله : غالباً ، على

---

(١) لقمان / ٢٠ .

(٢) الزمر / ٢٠ .

(٣) المرسلات / ١١ .

(٤) البقرة / ٢٢٨ .

قولهم : فرازد . والحاصل فى المسألة ، أن الخماسىّ الأصول ، يجمع بالواو والنون ، والألف والتاء ، إن وجد فيه شرط جواز ذلك ، وإن لا يوجد ، جىء بما يُفهم الجمع ، نحو : عندى كثير من السفرجل ، أو جمع بالحذف ، كما سيأتى بيانه ، نحو : سفارج ، وقد يُجمع كذلك ، مع إمكان التصحيح نحو : فرازد .

(وموازن مفعول) – نحو : مضروبين ومضروبات ، وهذا هو الغالب ، وقالوا : ملعون وملاعين ، ومسلوخ [١] ومساليخ .

(والمشدَّد العين من الصفات) – نحو : شرَّابين [٢] وشرَّابات ، وقالوا فى جبَّار ودجَّال : جبابرة ودجاجلة .

وثبت فى نسخة عليها خطّه : (غير ثلاثىّ) – ليخرج مُرّ ، فإنه مشدّد من الصفات ، وكسَّروه فقالوا : أمرار ؛ ولا حاجة إلى هذا القيد ، لخروجه بإضافة مشدَّد [٣] للعين ، فإن هذا مضعف العين واللام ، لا مشدَّد العين .

(والمزيد أوله ميم مضمومة) – نحو مُكرِمين ومُكرَمين ، ومُكرِمات ومُكرَمات ، ومنطلقين ومنطلقات ؛ وخرج بمضمومة ، المكسورة نحو : مِطعان ومِطعام ونحوهما ، فإنها [٤] لا تجمع جمع السلامة ، فتكسَّر نحو : مطاعين ومطاعيم .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى (غ) : شرَّاب وشرّابين .

(٣) فى (د) : مشدد العين .

(٤) فى (ز) : فإنهما ، والمقصود : مطعان ومطعام ونحوهما .

(إلاَّ مُفَعِّلاً ومُفْعِلاً يخصُّ المؤنث) – نحو : مُكعِّب ومُطْفِل ، فهذان لا يصحَّحان (١) ، وكذا ما أشبههما ؛ فإنه يُجمع بالألف والتاء ، من صفات المؤنث ، ماكان بالتاء ، كضاربة ومُكرمة ؛ وسمع خودات (٢) وثيّبات (٣) ؛ ومكعب بمعنى كعاب ، والكاعب والكعاب الجارية التى يبدو ثديُها للنهود ، يقال : كعَبت تكعُب ، بالضم كعوباً ، وكعَّبت ، بالتشديد مثله ؛ والمطفل : الظبية معها طفلها ، وهى قريبة عهد بالنتاج ، وكذلك الناقة ، والجمع مطافل ومطافيل .

(واستغنى بمذكر التصحيح ، فى بعض الثلاثى ، صفةً لمذكر عاقل) – نحو : حلو وحلوون ، وندس (٤) وندسون ، فلم يكسر استغناء بجمع التصحيح . واحترز ببعض (٥) ... مِنْ مُرّ ، فإنهم قالوا : مُرُّون ، ومع أنهم كسَّروه على أمرار ؛ فليس هذا الاستغناء ثابتاً فى جميع المذكور (٦) .

(وبمؤنثه ، فيما لم يكسر ، من اسم ما لا يعقل مذكَّراً) – أى بمؤنث جمع التصحيح ، وذلك نحو : سجلات .

---

(١) أى لايجمعان جمع تصحيح .

(٢) جمع خود .

(٣) جمع ثيّب .

(٤) فى (غ) : وسدس وسدسون .

(٥) فى (د) : ببعض الثلاثى .

(٦) فى (د) : الأمور .

(وقد يفعل ذلك) – أى الجمع بالألف والتاء .

(به) – أى بالمذكر .

(ثابتاً تكسيره) – نحو بُوق ، قالوا : بوقات ، مع قولهم : أبواق .

(ويكثر فى صفاته مطلقاً) – أى يكثر الجمع بالألف والتاء فى صفة المذكر الذى لا يعقل ، كُسِّرت أو لا ، نحو : جبال شامخات [(١)] ، وخيول سابقات ، وسرادقات طويلات .

(وليس مطرداً فى اسمه الخماسىّ فصاعداً ، مالم يكن مصدراً ذا همزة وصل) – نحو : انطلاق واستخراج واقتدار ، فيجوز قياساً : انطلاقات واستخراجات واقتدارات ؛ واعترض هذا [(٢)] بتجويز كون الجمع لانطلاقة واستخراجة واقتدارة للمرَّة ، فيكون جمع مؤنث بالتاء ، أو جمع مذكر ، كما زعم المصنف ، وفيه بحث . وخرج بهمزة وصل نحو : مدحرج ، للمصدر ، وكذا مقاتل له ، فلا يقال : مدحرجات ولا مقاتلات .

(خلافاً للفراء) – فى تجويزه جمع الاسم المذكر بالألف والتاء قياساً مطرداً ، إذا كان لغير العاقل ، ولم يكسّر خماسيًّا فصاعداً ، مصدراً أو غيره ، ووافقه عليه بعض المغاربة ، ومنه قولهم : اصطبلات وسرادقات .

---

(١) فى (د ، غ) : سابحات .

(٢) سقطت من (د ، ز) .

(وشذ قولهم : رمضانات وشوَّالات) – إذْ كسَّروهما على أرمضة وشواويل .

(**فصل**) : (أفعُل ، لاسم على فَعْل ، صحيح العين) – نحو فَلْس وأفلُس ، وكأس وأكؤس ، وصكّ وأصُكّ ، ودلو وأدُلّ ، وثدى وأثُدّ ؛ وخرج باسم : الصفة نحو : كهل وضخم ، وبصحيح العين : معتلُّها ، كثوب وسيف ، فلا يقاس فيهما أفعُل .

(أو مؤنث بلا علامة ، رباعيّ ، بمدة ثالثة) – كعَناق [١] وأعنُق ، وذراع وأذرُع ، وكراع وأكرُع ، ويمين وأيمُن ؛ وخرج المذكر كطِحال وجنين ومكان ، وماكان بعلامة ، كسَفاهة [٢] ورِسالة وعُجالة وصحيفة ، وغير الرباعيّ كدَعْد ، وما خلا [٣] من المدَّة كخنصر وضفدع .

(ويُحفظ فى فِعْل ، مطلقاً) – اسماً كان ، كقولهم : ضِرْس وأضرُس ، وذِئب وأذؤُب ، قيل : وجِرو وأجر ، أو صفةً نحو : جِلْف وأجلُف ؛ والجرو مثلَّث الفاء ، وهو ولد الكلب والسباع ، ويقال : أعرابى جلف ، أى جاف .

(وفى فَعَل) – نحو : جبَل وأجْبُل ، ونار وأنْوُرَ ، وعصا وأَعْصٍ .

---

(١) بفتح العين المهملة ، وهى أنثى المعز .

(٢) فى (ز) : كسقا .

(٣) فى (ز) : وما حكى .

(وفُعْل) – نحو : قُفْل وأقْفُل .

(وفُعُل) – نحو : عُنُق [١] وأعنُق .

(وفَعُل) – نحو ضَبُع وأضبُع .

(وفِعَل) – نحو : ضِلَع وأضْلُع .

(وفَعَلة) – نحو : أكمة وآكُم ، والأصل [٢] : أأْكُم ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً .

(وفِعْلة) – نحو : نِعمة وأنعُم .

(أسماء)[٣] – قيدٌ فى الصور السبع .

(وفى نحو : عَبْد) – قالوا فى الجمع : أَعْبُد ، وقال المصنف فى غير هذا الكتاب : إن فَعْلاً الصفة ، إنما يُجمع على أَفْعُل ، إذا استعمل كالأسماء ، ومثل بعَبْد وأَعْبُد .

(وسيف) – قالوا : أسْيُف ، ومثله : عين وأعْيُن ، قال تعالى : « تجرى بأعيننا » [٤] .

---

(١) فى النسخ الثلاث ، وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٣ : نحو : قرط وأقراط ؛ قال الصبان : قوله : نحو قرط وأقراط ، صوابه : نحو : عنُق وأعناق ، لأن القرط ساكن الراء ، لامضمومها . انتهى . شنوانىّ .

(٢) سقطتا من (ز) .

(٣) فى (د ، ز) : اسماً ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، والسياق يعضده .

(٤) القمر / ١٤ .

(وثوب) – قالوا : أثْوُب ، ومثله : قوس وأقْوُس ؛ وإنما تنكبوا أفْعُلاً فى فعل الاسم المعتل العين ، لثقل الضمة فى حرف العلّة .

(وطحال) – قالوا : أطحل ، ومثله : شهاب وأشهب .

(ومكان) [١] – قالوا فى جمعه : أمكُن ، والأظهر زيادة الميم ، وأنه مَفْعَل من الكون ، فقياسه : مكاون ، لكن لما لزمته الميم ، شبهت : بما هو أصل ، فقالوا فى جمعه : أمكنة ، كزمان وأزمنة ؛ فمن ثم قالوا : أمكُن ، ونحوه فى تنزيل الزائد منزلة الأصلى : مَسيل ، قالوا فى جمعه : مُسُل ، كقضيب وقضُب ، لتخيُّل أنه فعيل ؛ ونظير مكان وأمكُن : جناح وأجْنُح .

(وجنين) [٢] – قالوا فى جمعه : أجُنّ ، بالإدغام والفك [٣] ، وقياسه : أجنَّة ، وجاء أيضا أَفعُل فى فَعُول ، قالوا : رسول وأرْسُل .

(وليس التأنيث مصححاً لاطراده فى فَعَل ، خلافاً ليونس) – فيُجيز فى قدَم ونحوه من فعَل المؤنث ، اقتياس أَفعُل ، والجمهور على أنه لاينقاس فيه ، مذكراً كان أو مؤنثا .

---

(١) زاد قبلها فى النسخة المحققة من التسهيل ، وفى (ز) : وعنان ، ولم يمثل له .

(٢) زاد بعدها فى (ز) وفى النسخة المحققة من التسهيل : وأنبوب ، ولم يمثل له ، وقد مثل له فى شرح التسهيل لناظر الجيش بأنُبّ .

(٣) فى شرح التسهيل لناظر الجيش جـ ٦ باب أمثلة الجمع ، فى هذا الموضع : وقالوا فى جنين : أجُنّ ، وجاء مفكوكا فى الشعر ، قال رؤبة :

* إذا رمى مجهولة بالأَجْنُنِ * .

(ولا فى فِعْل وفِعَل وما بينهما ، خلافاً للفرّاء) – فيُجيز اقتياس أفعُل فى المؤنث من فِعْل كقِدْر ، وفعَل كقدَم ، وفُعْل كغُول ، وهى من السَّعالى ، وكلّ ما اغتال الإنسان فأهلكه ، فهو غول ، يقال : غالته غُولٌ ، إذا وقع فى مهلكة ، وفُعُل كعنُق ، وهو مذكر أيضا ؛ وقال ابن دريد : إن سكّنتَ ثانيه ذكَّرتَ ، وإلَّا أَنَّثْتَ ، وفَعُلٍ كعَجُز ، وفِعَل نحو قِتَب [١] ، والجمهور على أنه لا يطرد شىء من ذلك .

(**فصل**) : (أفعال ، لاسم ثلاثىّ لم يطرد فيه أَفْعُل) – نحو : حوض وأحواض ، وبيت وأبيات ، وحزب وأحزاب ، وجمل وأجمال ، وركن وأركان ، وعنق وأعناق ، وعضد وأعضاد ، وعنب وأعناب ؛ وخرج بالاسم : الصفة ، نحو : كهل ؛ وبالثلاثى : طحال ونحوه .

(وقلَّ فى فَعْل ، معتلّ العين) – قالوا : مال وأموال ، وحال وأحوال ، وخال وأخوال .

(وندر فى فُعَل) – كرُطَب وأرطاب ، ورُبَع وأرباع .

(ولزم فى فِعِل) – كإبل وآبال .

(وغلب فى نحو مَدْى) – قالوا :مَدْى وأمداء ، ونحوه : ظَبْى وأظباء .

---

(١) مثل لها الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ١٢٣ بقوله :
ولا فى فِعَل نحو :ضِلَع .

(ولَبَب) – قالوا : ألباب ، ونحوه : أطلال .

(ونَمِر) – قالوا : أنمار ، ونحوه : فخذ وأفخاذ .

(وعضد) – قالوا : أعضاد .

(وعنب) – قالوا : أعناب ، وقمع وأقماع .

(وطُنُب) – قالوا : أطناب ، وعنق وأعناق .

(وفَلُوّ وعَدُوّ) – قالوا : أفلاء وأعداء .

(ويحفظ فى فَعْل صحيح العين) – ومن المسموح من ذلك قولهم : فرخ وأفراخ ، وزند وأزناد ، وألف وآلاف ، وجد وأجداد ، وقياس فَعْل المذكور : أفْعُل ، والوجه أن ينقاس فيه أفعال ، لكثرة ما سمع من ذلك ، وهى تزيد على المائة .

(وليس مقيساً فيما فاؤه همزة أو واو ، خلافاً للفرّاء) – قالوا : أنف وآناف ، وأرض وآراض ، وأهل وآهال ، ونحو : وقف وأوقاف ، ووهم ، وأوهام ، ووغد وأوغاد ، وهو كثير ، فالوجه ما ذهب إليه الفرّاء من القياس ، بل الوجه كما سبق القياس فيه ، وفى غيره ؛ وذكر المصنف [١] أن أفعالاً فى الذى فاؤه واو [٢] ، من فَعْل ، أكثر من أفعُل ، بل قال : شذَّ فيه أفعُل نحو : وجه وأوجه ، وقال أيضا : إن أفعالاً فى المضاعف فيه أكثر من أفعُل نحو : عمّ وأعمام ، وربّ وأرباب ، وأنهم ربما استغنوا فيه بفُعول ، فلم يسمع غيره ، نحو : جَدّ وجُدود ، وحَظّ

---

(١) فى شرح الكافية ، كما ذكر الأشمونى .

(٢) فى (ز) : واواً ، ولعله سهو من الناسخ .

وحُظوظ ، وقدّ وقُدود ، قال : ولم يُسمع فى شيء منه أَفْعُل ، إلَّا نادراً (١) ، نحو : كفّ وأكُفّ ؛ وهذان الكلامان يقتضيان تخصيص ماسبق ، من أن (٢) أفعُل يطرد فى فَعْل صحيح العين ، إلَّا أن يُجعل المضاعف قسيماً للصحيح العين ، فلا يدخل فيه ، كما اصطلح على ذلك بعض المغاربة ، فتقول : الاسم إما صحيح أو معتل أو مضاعف ، فلا يحتاج إلى استثناء القسم الثانى .

(ويحفظ أيضا فى فَعيل بمعنى فاعل) – قالوا : شريف وأشراف ، ويتيم وأيتام ، وقمير وأقمار ، بمعنى مقامر ومقامرين ، قاله ابن سيده ؛ واحترز بفاعل من غيره ، وهو قسمان : اسم مؤنث ، وقياسه القلة : أَفعُل ، كيمين وأَيْمُن ، كما سبق ؛ أو مذكر ، وقياسه أفعلة ، كما سيأتى ، وصفة نحو : جريح وقتيل ، ولم يأت فيه أفعال .

(وفَعال) – قالوا : جَبان وأجبان .

(وفَعْلة) – نحو : هَضْبة وأهضاب ، وشَطْبة (٣) وأشطاب .

(وفُعْلة) – نحو : جُثَّة وأجثاث ، وبُرْكة وأبراك : طائر من طيور الماء .

(ونحو : سعَفَة) – قالوا : سَعَفة وأسعاف ، وقصَرة وأقصار ، وهى أصل العنق ، وقيل : هو بالدال .

---

(١) فى (ز) : إلَّا نادر .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الشطْبة أغصان النخلة الرَّطبة – لسان العرب : سعف .

(وفِيقة) — وهى مابين الحلْبتين ، تحلب الناقة ثم تترك ، ثم يعاد إلى حلبها ، وقالوا فى الجمع : أفواق .

(ونَمِرة) — قالوا : أنمار ، والقياس لأجل التاء ، جمعها بالألف والتاء .

(وجِلْف) — ففِعْل الصفة ، لا ينقاس فيه أفعال ، بل إن كان لآدمىّ ، فقياسه الجمع بالواو والنون ، نحو : نِضْو ونِضوين [1] ، وقد جاء على أفعال ، قالوا : أنضاء وأجلاف ، وعلى أفعُل ، قالوا : أجلُف .

(ونِضْوة) — جمعوه أيضا على أنضاء ، وقالوا : لِقْوة وألقاء ، وهى العُقاب السريعة .

(وحُرّ) — وهو فُعْل الصفة ، قالوا فيه : أحرار ، ونحوه : مرّ وأمرار ، وقياسه الجمع بالواو والنون .

(وخَلَق) — قالوا : أخلاق ، ومثله (٢ : بَطَل وأبطال ، المراد به فَعَل الصفة ، وقياسه الجمع بالواو والنون -٢) .

(وجُنُب) — قالوا : أجناب ، ولم يجىء من الصفة على فُعُل إلّا هذا ، وشُلُل ، يقال : رجل شُلُل ، أى سريع فى حاجته .

(فى لغة من جَمعه) — ففى جنُب لغتان ، أفصحهما الإفراد

---

(١) فى (ز) : نضون .

(٢) من (٢ — ٢) سقط من (ز) .

مطلقاً ، والثانية المطابقة فى التثنية والجمع ، وقياسه حينئذ الجمع بالواو والنون ، إذا كان لمذكر ، ولم يجاوز ذلك فى شلل ، ولم يجئ من تأنيث فُعُل ، صفةً ، شيء .

(ويَقُظ) — قالوا : أيقاظ ، ونحوه : نَجُد وأنجاد ، وقياس فَعُل الصفة ، الجمع بالواو والنون ، نحو : حَدُث وحَدُثين ، ولم يتجاوز ذلك فيه إلَّا فى يقُظ ونَجُد ، وهو بناء قليل ، ولم يجئ منه شيء بالتاء .

(ونكِد) — قالوا : أنكاد ، ونحوه قولهم : فَرِح وأفراح ، ولم (١ يتجاوز فى فَعِل الصفة ، الجمع بالواو والنون نحو : فَزِع وفَزِعين ، وشذَّ أنكاد وأفراح -١) ؛ وما أُنِّث منه بالتاء ، يُجمع بالألِف والتاء .

(وكَؤُود) — قالوا : عقبة كؤود ، وعِقاب أَكْآد .

(وقِماط وغُثاء وخريدة وميت وميتة) — قالوا : أقماط ، وأغثاء ، وأخراد ، وأموات .

(وجاهل) — قالوا : أجْهال ، ونحوه : بانٍ وأبناء ، وحانٍ وأحناء ، وقالوا : أبناؤها أحناؤها ، قال أبو عبيدة (٢) : بناتها حناتها .

(ووادٍ) — قالوا : وادٍ وأَوْداء ، كصاحب وأصحاب .

من (١ — ١) سقط من (د) .

(٢) فى (ز) : أبو عبيد .

(وذوطة) – وهو ضرب من العناكب تلسع ، وقالوا فى جمعه : أذواط ، وقياسه : الجمع بالألف والتاء .

(وأغيد) – قالوا فى جمعه : أغياد ، ونظيره : أَعْزل [١] وأَعْزال .

(وقحطانىّ) – قالوا فى جمعه : أقحاط .

(**فصل**) : (أفعِلة لاسم مذكر رباعىّ بمدَّة ثالثة) – نحو : طعام وحمار وغراب ، قالوا : أَطعِمة وأحْمِرة وأغْربة ، ونحو : رغيف وعمود ، قالوا : أرغفة وأعمدة ، وشذَّ فى كتاب ، الاستغناء بكتب عن أكتبة ، وخرج بالاسم : الصفة كرجل جواد ، وبمذكر المؤنث ، فقياسه : أفعل ، كما سبق ، وبرباعىّ بمدَّة : الرباعىّ بغير مدَّة كدرهم ، وبثالثة : الثانية ، فلا ينقاس حينئذ أفعِلة ، وشذَّ وادٍ وأودية .

(فإن كانت ألفاً) – أى المدَّة الثالثة .

(شذَّ غيرُه فيه) – أى غير أفعلة .

(معتلَّ اللام) – قالوا : سماء للمطر ، وهو مذكر ، وجمعوه على : سُمِىّ ، وقياسه : أسمية ، كقباء وأقبية ، وكساء وأكسية ، وقالوه أيضا .

(أو مضاعفاً) – قالوا : عنان وعُنُن ، وقياسه : أعِنَّة ، وقالوه .

---

(١) فى (د ، ز) بالغين المعجمة .

(على فَعال أو فِعال) – أخرج ماكان على غير هذين الوزنين ، فإنه لم يشذّ فيه على أفعِلة ، كغُثاء وخُنان ، وهو داء يأخذ فى الأنف . وعُلم من كلامه أن ماثالثه غير ألف ، لم يشذ فيه غير أفعلة ، وهو كذلك ، وستأتى أوزان مقيسة فى المقصود بالتقييد فى المحلين .

(ويحفظ فى نحو : شحيح) – قالوا : أشِحَّة .

(ونَجِىّ) – النَّجِىّ فعيل ، وهو الذى تُسارُّه ، والجمع : أنجية ، قال الراجز :

(٢١٠) إنىّ إذا ما القومُ كانوا أنْجِيهْ واضطرب القومُ اضطراب الأرشيهْ
* هناك أَوْصينى ، ولا تُوصِى بِيَهْ [(١)] *

قال الأخفش : وقد يكون النجِىّ جماعة كالصديق ، قال تعالى : « خلصوا نَجِيًّا » [(٢)] ، قال الفرَّاء : وقد يكون النجِىّ النجوى ، اسماً ومصدراً .

(ونجد) – وهو ما ارتفع من الأرض ، والجمع : أنجاد ونجود وأنجد ، وقالو : أنجِدَة ، فقال المصنف وغيره : هو جمع نجد ، وقيل : هو جمع نجود ، جمع الجمع .

---

(١) من الرجز ، لسحيم بن وثيل اليربوعى ، والأرشية الحبال ، وأرشية الحنظل واليقطين : خيوطه ، وقد أرشت الشجرة ، وأرشى الحنظل ، إذا امتدت أغصانه ، والشاهد فى قوله : كانوا أنجيه : جمع نجِىّ .
(٢) يوسف / ٨٠ : « فلما استيأسوا منه ، خلصوا نجيًّا » .

(ووَهْى) – قالوا : أَوْهِيَة ، يقال : وهَى السِّقاء ، يَهِى وهْيًا : تخرّق ؛ وفى السِّقاءِ وَهْىٌ بالتسكين ، وأوهيت [١] السّقاء فوهى ، وهو أن يتهيَّأ للخرق ، يقال : أوهيتُ وَهْياً فأرقعُه ، وفى السِّقاء وُهيَّة على التصغير ، أى خرق قليل .

(وسَدّ وسُدّ) – قالوا : الأَسِدَّة ، على غير قياس ، وهى مثل العمى والصمم والبكم ، لا تجعلن بجنبك الأسدَّة ، أى لا يضيقن صدرك ، ، فتسكتَ عن الجواب ، كمن به صمم وبكم ، قال الكميت :

(٢١١) وما بجنبىَ من صَفْحٍ وعائدة
عند الأسِدَّة ، إن العِىَّ كالعَضَبِ [٢]

أى [٣ ليس بى عىّ ولا بكم ، عن جواب الكاشح ، ولكنى أصفح عنه ، لأن العىّ عن الجواب كالعضب -٣] ، وهو قطع يد أو ذهاب عضو ، والعائدة : العطف .

(وقِدْح) [٤] – قالوا : أقدحة .

(وقِنّ) – وهو العبد إذا مُلك هو وأبوه ، ويستوى فيه الاثنان

---

(١) فى (ز) : وأوهنت .

(٢) فى اللسان – سدّ : والسِّداد ماسُدَّ به ، والجمع أسُدة ، والسَّدّ الردم ، والسُّدّ والسَّدّ : كل بناء سُدَّ به موضع ، والجمع أسدّة وسدود ، وهو موضع الشاهد .

من (٣ – ٣) سقط من (د) .

(٤) بكسر القاف وسكون الدال المهملة ، وهو السهم قبل أن يراش ، وقياس جمعه : قداح وأقداح .

والجمع والمؤنث ؛ وربما قالوا : عبيد أقنان ، وقالوا : أقِنّة ، ويُنشد لجرير :

(٢١٢) * أولاد قوم خلقوا أَقِنّه * (١)

فقيل : جمع قِنّ ، وقيل : جمع أقنان : جمع الجمع .

(وخال) – قالوا : أخولة .

(وقفا) – قالوا : أقفية .

(وجائز) – وهو الخشبة الممتدَّة فى أعلى السقف ، والجمع أجوزة وجوزان .

(وناجية) – وهى الناقة السريعة ، تنجو بمن ركبها ، ويقال لها : النجاة أيضا ، والبعير ناج ، قال :

(٢١٣) * ناجيةً وناجياً أباها (٢) *

وجمعوا ناجية على أنجية .

(وظنين) – قالوا : أظِنَّة .

(ونضيضة) – قال أبو عمرو : النضيضة : المطر القليل ، وقالوا فى الجمع : نضائض وأنِضّة (٣) .

---

(١) شرح ديوان جرير للصاوى جـ ٢ صـ ٥٩٨ ، قاله فى بنى سليط ، وتمامه :

إنَّ سليطاً فى الخسار إنَّهْ أولاد قوم خلقوا أَقِنَّهْ

(٢) لم ينسبه فى الصحاح ، وقال فى الحاشية : وقبله : * أى قلوص راكب تراها *

(٣) فى (ز) : ونضيضة .

(وعَيِيّ) [١] – قالوا : أَعِيَّة [أصلها : أعْيِية] .

(وجِزَّة) – قالوا : أجزة [٢] .

(وعَيِّل) – قالوا : أعيلة [٣] .

(وعُقاب) – قالوا : أعقبة [٤] .

(وأُدْحِيّ) – وهو موضع النعامة الذى تفرخ فيه ، وهو أفعول من دحوت ، لأنها تدحوه برجلها ، ثم تبيض فيه ، وليس للنعام عشٌّ ، وقالوا فى جمعه : أدْحية .

(ورمضان) – قالوا : أرْمِضَة ، وجمعوه أيضا على رمضانات وأرْمِضاء .

---

(١) اختلف فى إعجام حرفى هذه اللفظة ، ففى إحدى نسخ التسهيل : غنىّ ، وفى (ز) : وعىّ ، قالوا : أعيَّة وفى (د ، غ) : وعى ، بدون إعجام ، قالو : أعيَّة ؛ والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، والأخيرة تشبه : غبىّ وأغبية .

(٢) وهذه أيضا ، اختلف فى إعجام حرفيها ، والتحقيق من شرح الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٧ ، قال الأشمونى : والجزّة صوف شاة مجزوزة ، وقال الصبان : بكسر الجيم .

(٣) هكذا فى جميع النسخ ، إلَّا أنها فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٦ : وعيّل وأعولة ، وكذا جاءت فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٤ : تحقيق د . عبد المنعم هريدى ؛ وقال الصبان : بفتح العين المهملة ، وتشديد التحتية المكسورة : واحد العيال ، وقياس جمعه : عياييل ؛ وقال فى حاشية شرح الكافية : والعيّل : أهل بيت الرجل ينفق عليهم ، للمذكر والمؤنث سواء .

(٤) قال الصبان : وقياس جمعه : أعقب وعقبان .

(وخَوَّان ، لربيع الأول) — قالوا : أخونة ؛ وقالوا أيضا : وادٍ وأودية ، وباب وأبوبة ، ورحى وأرْحية .

(ويُحفَظ فِعْلَة فى فَعيل) — هذا رابع أمثلة القلة ، وقد سبق أنه لا ينقاس فى شيء من الأسماء ؛ ومما جاء فى فعيل : صبىّ وصِبْية ، وخليل وخِلَّة .

(وفَعَل) [١] — قالوا : فتًى وفِتْية ، وولَد ووِلْدَة .

(وفُعال) — نحو : غُلام وغِلْمة ، وشجاع وشِجْعة .

(وفَعَال) — غزال وغِزْلة .

(وفَعْل) — قالوا : شَيْخ وشِيخة ، وثَور وثِيرة ؛ وقالوا لِلذى يكون دون السيّد فى المرتبة : الثُّنيان ، بالضم ، والثّنْى ، بضم الثاء وكسرها [٢] ، قال :

(٢١٤) ترى ثِنانا إذا ماجاء ، بَدْءَهمُ وبَدْؤهمْ ،إن أتانا ، كان ثنيانا [٣]

ورواه اليزيدىّ : ثنياننا إن أتاهم .. ، وقالوا فى الجمع : ثِنْية ، قال الأعشى :

---

(١) ذكر قبل هذا فى النسخة المحققة من التسهيل : فَعْل ، بفتح فسكون ، وسيأتى ، وجاء فى (ز) : وفَعْل ، ومثل له بغلام وغلمة ، وشجاع وشجعة .

(٢) قال فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٦ : وثِنىً وثِنْية ، وهو أغربها ، والثّنْىُ : الثانى فى السيادة ، وأنشد أبو على فى التذكرة :

* طويل اليدين رهطه غير ثِنْيةٍ * البيت ، وسيأتى .

(٣) فى اللسان — ثنى : والثنى من الرجال : بعد السَّيِّد ، وهو الثُّنْيان ، قال أوس بن مَغْراء =

(٢١٥) طويل اليدين رهطه غير ثِنيةٍ   أشَمُّ كريمٌ ، جارُه لا يُرَهَّبُ (١)

ويقال (٢) : فلان ثنية قومه ، أى أرذلهم .

(**فصـــل**) : (من أمثلة جمع الكثرة : فُعْل ، وهو لأفعَل وفَعْلاء ، وصفين متقابلين) – نحو : أحمر وحُمْر ، ويقابله : حمراء ، ويقال فيه أيضا : حُمْر .

(أو منفردين ، لمانع فى الخلقة) – نحو : أكمر وكُمْر ، وأقلف وقُلْف ، ورتقاء ورُتْق ، وقَرْناء وقُرْن .

(فإن كان المانع الاستعمال خاصة (٣) ، ففُعْلٌ فيه محفوظ) – نحو : رجل آلى (٤) ، وامرأة عجزاء ، وكبر العجز يشترك فيه المذكر

= ترى ثنَانا إذا ما جاء بَدْءَهمُ ... البيت ؛ ورواه « الترمذى » هكذا ، وأظنه تحريف « اليزيدى » كما فى النسخ والصحاح : ثُنْياننا إن أتاهم ...الخ يقول : الثانى منا فى الرئاسة ، يكون فى غيرنا سابقاً فى السؤدد ؛ والكامل فى السؤدد من غيرنا ، ثِنىً فى السؤدد عندنا ، لفضلنا على غيرنا .

(١) من الطويل ، للأعشى – ديوانه ١٢١ – ورواية الديوان : لايرهَّق ، وهى الأصح ، لأن قافية القصيدة قافِيَّة ؛ قالها الأعشى فى مدح المحلق ، وكذا جاءت فى لسان العرب : ثنى ، ولكن ابن مالك جاء برواية : لايُرهَّبُ ، فى شرح التسهيل ، وشرح الكافية ، وشرح عمدة الحافظ .

(٢) فى (ز) : وقالوا .

(٣) سقطت من النسخ الثلاث ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل ، ومن شرح ناظر الجيش ، ومن شرح الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٧ ، وستظهر أهميتها فى كلام الشارح .

(٤) ضبطه فى شرح الكافية ٤ / ١٨٢٨ بفتح الهمزة وسكون اللام (ألّى) وقال : والألّىُ العظيم الألّية ، وضبطه الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ١٢٧=

والمؤنث ، ولم يقولوا : رجل أعجز ، ولا امرأة ألياء ، فى أشهر اللغات ؛ وقد حكى : رجل أعجز ، وامرأة ألياء ، وذكر المصنف فى غير هذا الكتاب (١) أن فُعْلاً يطرد فى هذا النوع ، كاطراده فى أحمر وحمراء ، فعلى هذا يقال : رجال أُلْىٌ ونساء عُجْزٌ (٢) .

(ويجوز فى الشعر ، إن صحت لامه ، أن تُضَمَّ عينُه) – كقوله :

(٢١٦) أيها الفتيان فى مجلسنا جَرِّدوا منها وِراداً وشُقُرْ (٣)

وهو جمع أشقر ، وقوله :

(٢١٧) طوَى الجديدان ماقد كنت أنشُره وأَنْكَرَتْنى ذواتُ الأعين النُّجُلِ (٤)

وهو جمع نجلاء ؛ فإن اعتلّت اللام وجب التسكين نحو :

= بهمزة ممدودة ، ثم ألف بعد اللام ، أى كبير الألية ، والأصل : أَأْلَى ، بهمزتين ، ثانيتهما ساكنة ، وتحتية بعد اللام ، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً ، وكذا التحتية ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(١) شرح الكافية ٤ / ١٨٢٨ .

(٢) فى التصريح : فعلى هذا يقال : رجال أُلْى ، ونساء أُلْى ، ورجال عُجْز ، ونساء عُجْز .

(٣) فى شرح الكافية وحاشيتها صـ ١٨٣٠ : من المديد ، قائله طرفة بن العبد – ديوانه ٨٢ – وجرَّدوا الخيل : ألقَوا عنها جلالها ، وأسرجوها ، استعداداً للقتال ؛ والوِراد : الخيول لونها بين الأشقر والأحمر والأسود ، والفرس الأشقر : ما أشرب بياضه حمرة ؛ والشاهد فى قوله : وشُقُر ، بضم العين ، وجواز هذا فى الشعر .

(٤) من البسيط ، من قصيدة نسبها أبو على القالى فى الأمالى ١ / ٢٥٩ إلى أبى سعيد المخزومىّ ، وفى رواية الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٨ ، والسيوطى فى الهمع صـ ١٧٥ : وأنكرتنى ؛ والشاهد فى قوله : الأعين النُّجُل ، بضم الجيم ، والقياس تسكينها ، وهو جمع نجلاء ، من النجل ، وهو سعة العين .

عُمْى جمع أَعمى أو عمياء ، ولا يجوز الضم ، لأنه يؤدّى إلى تصيير الاسم على فُعُل ، وهو بناء تنكبوه فى الأسماء .

(مالم تعتلّ) – أى العين ، نحو : بِيض وسود .

(أو تضاعف) – نحو : غُرّ ، جمع غرَّاء أو أغرّ .

(ويحفظ أيضا فى فعيل وفَعول ، معتلَّى اللام ، صحيحَى العين) – قالوا : عَفُوّ وعُفْو ، وثَنِىّ وثُنْى (١) .

(وفى نحو : سَقْف) – قالوا : سُقْف .

(ووِرْد)(٢) – قالوا : وُرْد .

(وخَوَّار وخَوَّارة) – قالوا : خُور .

(ونَمُوم) – وهو النّمام ، جمعوه على نُمّ .

(وعميمة) – وهى النخلة الطويلة ، قالوا : عُمّ .

(وبازل) – قالوا : بُزْل (٣) .

(وعائذ) – وهى القريبة العهد من النتاج ، من الظباء والإبل والخيل ، قالوا : عُوذ ، مثل : حائل وحُول .

(وحاج) – قالوا : حُجّ ، وهو مثل بازل وبُزْل ، وعائذ وعُوذ ، وحائل وحُول .

---

(١) الثَّنِىّ كل ما سقطت ثنيّتهُ ، وهى إحدى الأسنان الأربع التى فى مقدم الفم .

(٢) والوِرْد : الماء الذى يُورَد ، والقوم يردون الماء ، والإبل الواردة ، والنصيب من الماء ، والقطيع من الطير والجيش ، والنصيب من القرآن أو الذكر .

(٣) والبازل : البعير طلع نابه ، وذلك فى السنة الثامنة أو التاسعة ، فهى وهو بازل ، والبازل أيضا : السّنّ تطلع فى وقت البزول .

(وأسد) – قالوا : أُسْد .

(وأَظَلّ) – قالوا : ظُلّ .

(وبَدنة) – قالوا : بُدْن ، قال تعالى : « والبُدْن جعلناها لكم » [١] .

(وكثر فى نحو : دار وقارة) – أى كثر فُعْل ، فى المؤنث على فَعْل أو فَعْلَة ، نحو : دار ودُور ، وقارة وقُور .

(وندر فى زُعبوب [٢]) – وهو القصير ، قالوا : زُعْب ، والقياس : زعابيب ، لأنه على فُعلول ، للإلحاق بعصفور .

(ومنها : فُعُل ، ولا يكون لمعتل اللام) – لأنه لو جمع سِقاء مثلا على ذلك كما جُمع حِمار ، لأدَّى إلى تصْيِير الاسم على فعل .

(وهو مقيس فى فَعُول ، لا بمعنى مفعول) – نحو : صَبُور وشكور وعَمود وقَلوص ، وخرج : حَلوب ورَكوب ونحوهما ، فلا يقال : حُلُب ولا رُكُب .

(وفى فَعيل اسماً) – كقضيب ورغيف ، وأخرج الصفة ، كعليم ونذير وجريح ، فلا ينقاس فيها فُعُل .

---

(١) الحج / ٢٦ : « والبُدْنَ جعلناها لكم من شعائر الله ، لكم فيها خير » .

(٢) فى بعض النسخ بالراء والعين المهملتين ، وفى بعضها بالزاى والغين المعجمتين ، والتحقيق من (ز ، غ) ، والنسخة المحققة من التسهيل ، وفى القاموس : الزُّعبوب بالضم : اللئيم القصير ، كالأزعب ، جمعه : زُعْب ، بالضم ، شاذ .

(وفَعال وفِعال اسمين) – نحو : قَذال وأَتان ، وحِمار وذِراع ؛ وأخرج الصفتين نحو : جَبان ، فلا يقال : رجال جُبُن ، وضِناك ، فلا يقال : نُوق ضُنُك والضِّنَاك ، قال الأصمعيّ : الناقة العظيمة المؤخّر ، وقال غيره : المرأة الضخمة الثقيلة العجز ؛ وقال بعضهم : الضّناك بالفتح : المرأة المكتنزة ، وعليه جرى الجوهريّ ، وقال أبو سهل : الذى أحفظه : الضِّناك بالكسر : المرأة المكتنزة .

(غير مضاعفين) – ثبت هذا فى نسخة الرّقِّى وغيره ، وسقط من بعض النسخ . واحترز به من نحو : حَنان [١] ومِداد ، فلا يجمعان على فُعُل ؛ وقد سبق فى الكلام على أفعلة حكمهما ؛ وأخذ [٢] من كلامه ، أن المضاعف إذا كان بغير ألف ، اطرد فيه فُعُل ، نحو : سرير وسُرُر ، وذَليل وذُلُل .

(وندر عُنُن) – هو جمع عِنان الدابة ، والقياس : أعِنَّة .

(ووُطُط) – جمع [٣] وَطاط ، وهو الرجل القصير [-٣] .

(ويُحفظ فى فَعْل) – نحو : سَقْف وسُقُف ، ورَهْن ورُهُن ، وقَلْبُ النخلة وقُلُب .

---

(١) فى (ز) : جبان ، وواضح أنه سهو ، لأنه غير مضاعف .

(٢) فى (د) : وأفهم كلامه .

من (٣ – ٣) سقط من (د) وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٢٩ : وشذَّ عنان وعُنُن ، وحجاج ، وحُجُج ، ووَطاط ووُطُط ، قال الصبان : وَطاط ، بواو مفتوحة ، وهو وهو الرجل الضعيف .

(وفَعِل) – نحو : نَمِر ونُمُر ، وأجاز بعضهم كونه مختصراً من نُمور .

(وفعيلة) – نحو : صحيفة وصُحُف .

(مطلقاً) – أى اسماً كانت الثلاثة ، أو صفات ، قالوا فى الصفة نحو : خَشِن وخُشُن ، وفَرْخ وفُرُخ ، ونجيبة ونُجبُ ، وخريدة وخُرُد .

(وفى فَعيل [١]) – كنذير ونُذُر .

(وفاعِل) – كشارِف وشُرُف ، قال :

(٢١٨) * ألا ياحَمْزَ ، للشُرُفِ النّواءِ [٢] *

هكذا قيل ، وفيه بحث

(وفَعال [٢]) – كصَناع وصُنُع

(وفِعال) – نحو : ناقة كِناز ونُوق كُنُز ، وبعضهم يقول نُوق كِناز ، فيكون مثل : هِجان ودِلاص ؛ على أن بعضهم قال فى هِجان : نُوق هُجُن ، وفى دِلاص : دُروع دُلُص ؛ وذكر غيرُ المصنف

---

(١) زاد هنا فى النسخة المحققة من التسهيل : اسماً ، وفى شرح ناظر الجيش : ومن الكلمات التى يُحفظ فيها فُعُل ، ست ؛ لكنها مقيدة بأن تكون أوصافاً ، وذكر فَعيلًا وفاعلًا وفَعِلًا وفَعالًا وفِعالًا وفَعِلة ، قال : ومثاله : فَرِحة وفُرُح ؛ وفى همع الهوامع ٢ / ١٧٥ : وفعيل بلا تاء اسماً ، كقضيب وقُضُب ، ونَدَر فى الصفة كنذير ونُذُر ، وفى ذى التاء كصحيفة وصُحُف .

(٢) فى الصحاح : وجمل ناو ، وجمال نِواء ، أى سمان .

(٣) زاد قبلها فى النسخة المحققة من التسهيل : وفَعَل ، بفتحتين .

أن فُعُلاً يقال [١] فى فَعال وفِعال وصفَين .

(وفَعِلة) – نحو : فَرِحة وفُرُح .

(أوصَافاً) – قيدٌ فى جميع ما تقدَّم ، من قوله : وفى فعيل إلى فعِلة .

(وفى فُعال) – نحو : كُراع وكُرُع ، وقُراد وقُرُد ؛ وذكر فى غير هذا الكتاب أنه مقيس ، والصحيح الأول ، فلا يقال فى غُراب غُرُب ولا فى عُقاب عُقُب .

(وفَعَلَة) – نحو : ثَمَرة وثُمُر ، وخَشَبَة وخُشُب .

(وفِعْل) – نحو : سِتْر وسُتُر ، قال :

٢١٩) والمسجدان ، وبيتٌ أنت عامرُه لنا ، وزمزمُ والأحواض والسُّتُرُ [٢]

(أسماء) – قيدٌ فى الأوزان الثلاثة المذكورة ، وهذا كلُّه ؛ أعنى قوله : وندر عُنُن ، إلى قوله : وفِعْل ، أسْماء ، سقط من بعض النسخ ، وثبت فى نسخة الرِّقّى وغيره .

(ويجب فى غير الضرورة ، تسكين عينه ، إن كانت واواً) – أى عين فُعُل ، نحو : سوار وسُور ، وعوان وعُون ، ونوار ونُور ؛ ويجوز الضم فى الشعر ، قال :

---

(١) فى (د) : يقاس .

(٢) فى شرح الكافية ٤ / ١٨٣٥ : نحن عامرُه ، بدل : أنت عامرُه ، قال فى الحاشية : هذا بيت من البسيط ، أنشده المصنف ، نقلًا عن أبى علىّ ، ولم يعزُه إلى أحد ، والشاهد فى قوله : والسُّتُر بضمتين .

(٢٢٠) أغَرُّ الثّنايا ، أحَمُّ اللّثاتِ يحسِّنُها سُوكُ الإسْحَل (١)

سُوُك : جمع سِواك ؛ قال الفرّاء : وربما قالوا : عُوُن كرُسُل ، فَرْقاً بين العَوان والعانة ، أى بين جمعيهما ، وتخصيصه بالشعر ، قول البصريين .

(ويجوز إن لم تكنها) - أى لم تكن العين واواً ، فتقول فى : حُمُر وقُذُل : حُمْر وقُذْل ، بالتسكين .

(ولم تضاعف) - فلا يقال فى المضاعف بغير الضم ، نحو : سرير وسرُر ، إلّا ماشَذَّ .

(وربما سكنت مع التضعيف) - قالوا : ذُباب وذُبّ .

(فإن كانت ياءً ، كُسرت الفاءُ عند التسكين) - أى إن كانت العين ، فتقول فى سِيال وعِيال : سُيُل وعُيُل ، بضم العين ، لأن الضمة على الياء ، أخفّ منها على الواو ، ويجوز التسكين ، فيقال : سِيل وعِيل ، بكسر الفاء ، لتصح الياء ، كما فُعل فى بِيض .

---

(١)من المتقارب ، لعبد الرحمن بن حسان ، وأغَرّ : أبيض ، والثنايا جمع ثنية ، وهى من الأسنان ، الأربع التى فى مقدم الفم ، ثنتان من فوق ، وثنتان من أسفل ، والأحم : الأسود من كل شئ ، وهو من الحمة ، وهو لون بين الدهمة والكمتة ، واللثات : جمع لثة ، وهى اللحمة المركبة فيها الأسنان ، وجاءت بكسر اللام فى ابن يعيش ١٠ / ٨٤ ، وبفتحها فى ش . ش . العينى ٤ / ١٣٠ ؛ وسُوُك : جمع سواك ، والإسحل : الشجر الذى يتخذ منه السواك ، وفيه الشاهد ، حيث جاءت واو سُوك مضمومة للضرورة ؛ يصف فم امرأة بأنه جميل نظيف ، له ريح طيبة ، مما تستاك بالإسحل .

(ومنها : فُعَل ، وهو لفُعْلة) – نحو : غُرفة وغُرَف ، وعُدَّة [١] وعُدَد ، وعُرْوة وعُرًى ، ونُهْية ونُهىً .

(وفُعُلَة) – نحو : جُمُعة وجُمَع .

(اسمين) – أخرج الصفتين ، نحو : رجل ضُحَكة [٢] ، وامرأة شُلَلَة ، وهى السريعة فى حاجتها ؛ وفُعُل فى الصفة قليل جدا ، لم يُحفظ منه إلّا جُنُب وشُلُل .

(وللفُعْلَى أنثى الأفعل) – نحو : الكبرى والكُبَر ، والعُلْيا والعُلَى ، وخرج ماليس كذلك ، كحبلى ورُجْعَى ونُهْمَى ، فلا تُجمع هذه ونحوها على فُعَل .

(ويحفظ فى نحو : الرؤيا) – قالوا فى الجمع : رؤًى .

(ونَوْبة) – قالوا : نُوَب .

(ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفرّاء) – فى اقتياسه جمع كل مصدر يكون بوزن فُعْلَى ، على فُعَل ، نحو : جَوْزَة وجُوَز .

(ويُحفظ أيضا فى فُعْلَة وصفاً) – قالوا : رجل بُهْمة ورجال بُهَم ؛ قال أبو عبيدة : البُهْمَة بالضم : الفارس الذى لايُدْرَى من أين يُؤْتَى ، لشدّة بأسه ؛ وخرج بوصف : الاسمُ ، فلم يُجمع كذلك ، يقال للجيش : بُهْمة ، ومنه قولهم : فارس بُهْمة ، وليث غابة .

---

(١) فى (د) : وغدة وغدد ، بالغين المعجمة .

(٢) وهو من يضحك كثيراً.

(ونحو : تُخَمة) – قالوا [١] : تُخَم ، وهو جمع للزوم التأنيث ، قالوا : هى التُّخَم ، وأما رُطَب ، فاسم جنس للتذكير ، قال تعالى : « رُطباً جَنِيًّا » [٢] .

(ونُفَساء) – قالوا فى الجمع : نُفَس ، بالتخفيف ، وشدَّدوا الفاء أيضا ، وقالوا فى جمعه : نِفاس [٣] أيضا ، ولم يأت فُعَلاء مجموعاً على فِعال إلَّا فى هذا ، وفى قولهم : عُشَراء وعِشار .

(وظُبَة) – قالوا : ظُبَة وظُبىً ، وبُرَة وبُرًى ، ولُغَة ولُغىً .

(وعُجاية وقَرية وحلية وعدوّ) – ثبت هذا فى نسخة الرَّقِّىّ وغيره ، وسقط من بعض النسخ ؛ والعُجاية والعُجاوة ، قال الأصمعىّ : لغتان ، وهى قدر مضغة من لحم ، تكون موصولة بعصب ينحدر من ركبة البعير إلى الفرْسِنُ ، وقالوا فى الجمع : عُجىً ، وقالوا : قرية وقُرًى ، وثَرْوة وثُرىً ، وشَهْوة وشُهًى ، وقالوا : حِلْية وحُلًى ، وأيضا لِحْية ولُحىً ، وسمع أيضا حِلىً ولِحىً ، وهو القياس ، وقالوا : عَدُوّ وعِدًى ، والمشهور عُداة ، بالتاء .

---

(١) فى (ز) : ونحو : تُخَمة وتُخَم ، وهو جمع ... الخ .

(٢) مريم / ٢٥ : « وهُزِّى إليك بجذع النخلة ، تُساقِطْ عليك رُطَباً جَنيًا » .

(٣) فى شرح الكافية ٤ / ١٨٣٨ : وحكى ابن سيده فى المخصص فى نُفَساء نُفَساً بالتخفيف ، ونُفَّساً بالتشديد ؛ وفى الحاشية : قال ابن سيده فى المخصص ١ / ٢١ : فإذا ولدت المرأة قيل : وضعت ، ثم هى نُفَساء ، والجمع نُفَساوات ، ونفاس ونُفُس ونُفَّس – اللحيانىّ : ونُفّاس – أبو علىّ : ونوافس .

(واطرد عند بعض بنى تميم وكلب ، فى المضاعف المجموع على فُعُل) – أى وبعض كلب ؛ قال المصنف : استثقل بعض التميميّين والكلبيّين ضمة عين فُعُل فى المضاعف ، فجعلوا مكانها فتحة ، فقالوا : جُدَد وذُلَل : انتهى . قال الخضراوىّ : ولم يَحْكِه سيبويه وحكاه أبو عبيدة وغيره ، وأنه قياس . انتهى . والشلوبين على جوازه فى الاسم ، كسرير وسُرُر ، والصفة ، وهو قول ابن جِنّى ، وخصَّه ابن قتيبة وغيره بالاسم ، والسماع ورد فى جمع فعيل المضاعف ؛ قال الخضراوىّ : بخلاف مافيه الألف .

(ومنها : فِعَل ، وهى لِفِعْلَة ، اسماً تاماً) – نحو : فِرقَة وفِرَق ، ودِيمة ودِيَم ، وحِجّة [1] وحِجَج ، ومِرْيَة ومِرًى ؛ وخرج بتامّ رِقَة [2] ونحوه ، فلا يجمع على فِعَل ، لحذف فائه ؛ ولم يثبت بعضهم فِعْلَة فى الصفات ؛ وذكر فى المخصص فى الصفات : كِبْرَة وعِجْزة [3] وغيرهما ، وأنها تكون هكذا للمفرد وغيره ، فيجوز كون المصنف احترز باسم عن صفة كهذه ، والصحيح إثبات ذلك .

(ويحفظ فى فِعْلَى اسماً) – نحو : ذِكَر فى ذِكْرَى .

(ونحو : ضَيْعَة) – مما عينه ياء ، فيقال : ضِيَع ، ومثله : خَيْمة وخِيَم .

---

(١) الحجة : السنة .

(٢) فى (د) : زنة ونحوه .

(٣) والذى فى المخصص ، كما فى الأشمونى : صِغْرة وكِبْرة وعِجْزة فى ألفاظ أُخَر ، وفى لسان العرب : وفلان صِغْرةُ أبويه ، وصِغْرةُ ولد أبويه ، أى أصغرهم ، وهو كِبرةُ ولد أبويه ، أى أكبرهِم ، والعجزة وابن العجزة : آخر ولد الشيخ .

(ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفرّاء) – فقوله فى هذا بالقياس ، كقوله فى رؤيا ونوبة باقتياس فُعَل ، والصحيح القصر على السماع ؛ وخرج باسم ، الصفة نحو : رجل كِيصَى [١] .

(ويحفظ باتفاق ، فى فِعْلَة ، واحد فِعْل) – نحو : سِدَر فى سِدْرة واحد سِدْر ؛ [٢] وخرج فِعْلَة الذى ليس كذلك ، فإنه ينقاس فيه فِعَل [٣] ، كما سبق ذكره .

(والمعوَّض من لامه تاء) – نحو : عِزَة ولِثَة ، قالوا : عِزًى ولِثًى ، والعزة : الفرقة من الناس .

(وفى نحو : معدة) – قالوا : مِعَد .

(وقَشْع)[٤] – وهو الجلد البالى ، قالوا فى جمعه : قِشَع ، شذوذاً .

(وهضبة) – وهى المطرة ، والجمع هِضَب ، ومثله : بَدْرة وبِدَر .

(وقامة) – قالوا : قِيَم ، ونحوه : ثارة وثِيَر ، وحاجة وحِوَج .

---

(١) وفى اللسان عن ابن الأعرابىّ : الكَيْصُ : البخل التام ، ورجل كِيصَى وكِيصٌ : متفرد بطعامه ، لايؤاكل أحداً ، والكِيصُ : اللئيم الشحيح ، وعن الليث : الكِيصُ من الرجال : القصير التّارّ ، وفى التهذيب عن أبى العباس : رجل كِيصًى ياهذا بالتنوين : ينزل وحدَه ، ويأكل وحدَه .

(٢) فى (ز) : نحو : سِدْرة فى سدَر واحد سدْر .

(٣) فى (ز) : فِعْلة .

(٤) ضبطها فى (ز) بكسر القاف ، والتحقيق عن النسخة المحققة من التسهيل ، والصبان على الأشمونى ، وشرح التسهيل لناظر الجيش ، وشرح الكافية الشافية .

(وهِدْم) – وهو بكسر الهاء ، وسكون الدال : الثوب البالى ، وقالوا فى جمعه : هِدَم وأهدام .

(وصُورة) – قالوا فى الجمع : صِوَر ، بكسر الصاد ، وقال الجوهرىّ ، الصِّوَر ، بكسر الصاد ، لغة فى الصُّوَر ، جمع صورة ، وينشد هذا البيت على هذه اللغة ، يصف الجوارى :

(٢٢٠) أشْبَهْنَ من بقَر الخَلْصاء أعينَها
وهُنَّ أحسنُ من صِيرانها صِوَرا [1]

والصّيران جمع صِوار ، وهو القطيع من البقر ، وقالوا أيضا : قُوّة وقِوَى .

(وذِرْبة) – مثل قِربة ، لغة فى امرأة ذَرِبة ، أى حديدة اللسان ، وقالوا فى الجمع : ذِرَب ، قال الراجز :

(٢٢١) * إليكَ أشكو ذِرْبة من الذِّرَبْ [2] *

والصِّمَّة : الرجل الشجاع ، والذكر من الحيّات ، وجمعه : صِمَم .

(وعدوّ) – قالوا : عِدًى ؛ قال الجوهرىّ : العِدَى بكسر

---

(١) من البسيط ، لذى الرمة – ديوانه ١٨٧ – وفى لسان العرب : الجوهرى : والصِّوَر ، بكسر الصاد : لغة فى الصُّوَر ، جمع صورة ؛ وهى موضع الشاهد فى البيت .

(٢) فى اللسان – ذرب : وقوم ذُرْبٌ : أحِدَّاء ، وامرأة ذِرْبة مثل قِرْبة ، وذَرِبة أى صخَّابة ، حديدة ، سليطة اللسان ... وفى الحديث أن أعشى بنى مازن ، قدم على النبى ﷺ ، فأنشد أبياتاً فيها : =

العين ، وهو جمع لانظير له ، وقال ابن السكيت : لم يأت فعَل فى النعوت إلّا حرف واحد ، يقال : هؤلاء قومٌ عِدًى ، (١ أى غرباء ، وقوم عِدًى -١) أى أعداء . انتهى .

وعدَّ التصريفيون عِدًى فى المفردات ، ولم يثبت سيبويه فى الصفة غيره ، وله أخوات تذكر فى التصريف إن شاء الله . قال ابن السكيت : ويقال : قوم عِدًى وعُدًى ، أى أعداء ، مثل : سِوًى وسُوًى ، قال الأخطل :

(٢٢٣) ألا ياأسلمى ، ياهندُ ، هندَ بنى بدر
وإن كان حيَّاناَ عِدًى آخرَ الدهرِ (٢)

يُروَى بالضم والكسر ؛ وقال ثعلب : يقال : قوم أعداء وعِدًى بكسر العين ، فإن أدخلت الهاء (٣) ، قلت : عُداة بالضم . انتهى . وهذا هو المشهور كما تقدم .

= ياسيدَ الناس ، ودَيّانَ العَربْ إليكَ أشكو ذِرْبَةً من الذِّرَبْ

قال أبو منصور : أراد بالذربة امرأته ... وجمعها ذِرَب ؛ وهى موضع الشاهد .

من (١ - ١) سقط من (غ) .

(٢) من الطويل ، للأخطل - ديوانه ١٧٩ - وفى رواية ابن يعيش ٢ / ٢٤ :

* وإن كان حيٌّ قاعداً آخرَ الدهر *

وفى (د) وابن الشجرى ٢ / ١٥١ : عِدا .. ، وحَيَّانا مثنَّى حَىّ ؛ وفى اللسان : عدى : وقال ابن الأعرابى فى قول الأخطل : ألا ياأسلمى ياهند ... : العِدَى : التباعد ، وقومٌ عِدًى ، إذا كانوا متباعدين ، لا أرحام بينهم ولاحِلف ، وقومٌ عِدًى ، إذا كانوا حَرْباً ، وقد روى هذا البيت بالكسر والضم ، مثل : سِوًى وسُوًى ، وهو موضع الشاهد من البيت .

(٣) فى (ز) : التاء .

(وحِدَأة) – قالوا : حِدَأ ، قال :

(٢٢٤) وتُبْلِي الأُلَى يستلئمون على الأُلَى
تراهنَّ يوم الرَّوع كالحِدَإ القُبْلِ [(١)]

فحِدَأة وحِدَأ ، كحِبَرة وحِبَر ، وعِنَبة وعِنَب ، فيجوز كون حِدَأة اسم جنسَ ، ووصْفُه بالجمع ، كوصف السحاب بالثّقال ، فى قوله تعالى : « ويُنْشِىء السّحابَ الثّقالَ » [(٢)] ، وقول الجوهرى : هو جمع حِدَأة تجوُّز ، لقوله : مثل عنبة وعنب ، وحِبَرة وحِبَر .

(وألحق المبرد بفُعْلة وفِعْلة ، فُعْلاً وفِعْلاً مؤنّثين) – فتقول فى جُمْل : جُمَلاً ، كما تقول فى غُرْفة : غُرَف ، وتقول فى هِنْد : هِنَد ، كما تقول فى كِسْرَة : كِسَر ؛ وكلام المصنف فى غير هذا الكتاب ، يقتضى موافقته ، ومذهب غير المبرد ، القصر فى هذا على السماع ، وهو الصحيح .

---

(١) من الطويل ، لأبى ذؤيب الهذلىّ – هذليين ١ / ٣٧ ، وهمع ١ / ٨٣ ، وش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ١ / ١٤٨ – وفى (د ، ز) : وتفنى بدل : وتبلى ؛ وتُبْلِي من الإبلاء ، وهو الإفناء ، وفاعله ضمير مستتر يعود على المنون ، وهو الموت ، فى البيت الذى قبله :

فتلك خطوب قد تملَّتْ شبابنا قديماً ، فتُبلينا المنونُ وماتُبلى

ويستلئمون ، أى يلبسون اللأمة ؛ وهى الدرع ، ويوم الرَّوع ، أى يوم الحرب ، والحِدَأ جمع حِدَأة ، الطائر المعروف ، وهو موضع الشاهد ، والقُبْل بضم فسكون ، وهى التى فى أعينها قَبَل بفتحتين ، وهو الحور .

(٢) الرعد / ١٢ .

(ولا يكون فى فِعَل ولا فِعال ، لما فاؤه ياء) – وذلك لاستثقال الكسر على الياء .

(إلَّا ماندر كيِعار) – هو جمع يَعْر ، ككَلْب وكِلاب ، ويَعْرَة كقَصْعَة وقصاع ؛ وَاليَعْرُ ، واليَعْرَةُ : الجدى يربط فى الزّبية للأسد ؛ وقال ابن خروف : حكى الشيبانىّ : يِقاظ جمع يَقِظ ، وقال ابن الضّائِع : قال الفارسىّ : هو جمع يقظان ، ورجّحه ابن الضائع بكثرة فِعال فى جمع فَعلان .

(**فصــل**) : (من أمثلة الكثرة : فِعال ، وهو لفَعْل) – نحو : كلب وكلاب ، وضخم وضخام .

(غير اليائى العين) [١] – ثبت هذا فى نسخة الرّقىّ وغيره ؛ واحترز به عن نحو : بَيْت وشَيْخ ، فلا يقال : بِيات ولا شِياخ .

(ولفَعْلة مطلقاً) – أى وصفاً واسماً ، يائىَّ العين وغيره) – نحو : جفْنة وجِفان ، وضَيْعة ، وضِياع ، وصَعْبة وصِعاب .

(ولفَعَل ، اسماً غيرَ مُضاعف ، ولا معتل اللام) – نحو : جبَل وجِبال ، وقلَم وقِلام ، وأقلام أكثر ؛ وخرج باسم : الصفة ، نحو : حسَن ، قالوا : حِسان ، ولم يطردوه ، لايقال فى بطل : بِطال ، ولا فى عزَبٍ : عِزاب ؛ وخرج المضاعف ، فلا يقال فى طلَل : طِلال ؛ والمعتل اللام كفتًى وعصاً وهوًى ، فقياس هذه أفعال .

---

(١) سقطت من (ز) .

(ولفَعَلَة) – كرقَبة ورِقاب ، وحَسنة وحِسان .

(ولاسم على فِعْل) – نحو : ذئب وذئاب ، وبِئْر وبِئار .

(أو فُعْل) – كرُمح ورِماح .

(مالم يكن كمُدْى) – أى يائىَّ اللام .

(أو حُوت) – أى واوىَّ العين ؛ فلا يجمعان على فِعال ، لايقال : مِدَاء ولا حِيات ، بل قياس الأول أفعال كأمْداء ، وظِبًى وأظباء ، وقياس الثانى فِعْلان كحيتان ، وعُود وعِيدان ؛ وأخرج باسم : الصفة نحو : جِلْف وحُلْو ، فلا يُجْمعان على فِعال .

(ولوصف صحيح اللام ، على فَعِيل أو فَعِيلة ، بمعنى فاعل أو فاعلة) – كظريف وظِرَاف ، وظريفة وظِرَاف ؛ واحترز من كونهما بمعنى المفعول نحو : جريح ولطيمة ، فلا يقال : جِراح ولا لِطام ؛ وقول العَبْدِىّ : إنَّ فِعالاً فى هذا النوع جمع فعيلة خاصة ، غلط ، فقد ذكر الناس ذلك فى فعيل أيضا ، ومنه : شديد وشِداد ، وحديد وحِداد ، وسمين وسِمان ، وهو قول سيبويه ؛ قال الخضراوِىّ : ولا أعلم فيه خلافاً .

(أو على فَعْلان) – نحو عطشان وعِطاش ، ورَيَّان ورِوَاء .

(أو فُعلان) – نحو : خُمصان وخِماص .

(أو فَعْلَى) – نحو غَضْبَى وغِضاب .

(أو فَعْلانة) – نحو : ندمانة ونِدام .

(أو فُعْلانة) – نحو خُمصانة وخِماص .

(ولم يجاوز فى نحو : طويل وطويلة ، إلَّا للتصحيح) – وهو ماعينُه واو ، ولامه صحيحة ، من فَعيل وفَعيلة ، بمعنى الفاعل ، فإنهما يُجمعان على فِعال نحو : طِوال ، ولا يُعدل إلَّا إلى التصحيح ، فيقال فى جمع المذكر العاقل : طويلون ، وفى غيره : طويلات .

(ويُحفظ فى فَعول) – كخِراف فى خَروف ، وقِلاص فى قلوص .

(وفِعْلة) – نحو : لِقْحة ولِقاح .

(وفَعِل وفَعِلَة) – نحو : نَمِر ونِمار ، ونَمِرة ونِمار .

(وفَعالة) – نحو : عَباءة وعِباء .

(وفى وصف على فاعل) – نحو : قائم وقِيام .

(أو فاعلة) – نحو : صائمة وصِيام ، وكذا راع وراعية يُجمعان على رِعاء .

(أو فُعْلَى) – نحو : أُنْثَى وإناث .

(أو فَعال) – نحو : جَوَاد وجياد .

(أو فِعال) – نحو دِرْع دِلاص ، ودروع دِلاص .

(أو فَيْعِل) – نحو : خَيِّر وخِيار .

(أو أَفْعَل) – كأعجف وعِجاف ، وفى العين [1] :

---

(١) معجم العين للخليل بن أحمد .

لم يُجمع أَفْعَل على فِعال إلّا فى هذا ، وحكى الفارسىّ : أجْرَب وجِراب ، وحكاه أبو حاتم أيضا مع أَبْطح وبطاح .

(أو فعلاء) – كعجفاء وعِجاف .

(أو فعيل بمعنى مفعول) – كرَبيط ورِباط .

(وفى [١] اسم على فُعْلَة) – نحو : بُرْمة وبِرام ، وحُفْرة وحِفار .

(أو فُعْل) [٢] – نحو : قُرْط وقِراط ، وخُفّ وخِفاف ، وعُشّ وعشاش ، وهو فى المضاعَف كثير .

(أو فُعَل) – نحو : رُبَع ورِباع ، ورُطَب ورِطاب –[١] ؛ والرُّبَع : الفصيل ينتج فى الربيع ، وهو أوّل النتاج ، يقال : مالهم هُبَع ولا رُبَع ، والهُبَعُ ما ينتج فى آخر النتاج ، والأنثى رُبَعَة وهُبَعة .

(أو فِعْلان [٣]) – نحو : سِرْحان وسِرَاح ، وضِبْعان وضِباع ، يقال للأنثى : هذه ضبع [٤] ، وللذكر : ضبعان ، وقول الجوهرى : إنه يقال للأنثى : ضبعانة ، مستدرَك ، قالوا : ولا يكون بالألف والنون إلّا للذكر .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) سقط من النسخة المحققة من التسهيل ، وقد جاء فى نفس النسخة بعد ذلك محرفا ، ونبهت عليه .

(٣) زاد قبل هذا فى النسخة المحققة من التسهيل : أو فُعُل ، وأظنه تحريف : أو فُعْل الذى ظننته ساقطا من النسخة ، ونبهت عليه .

(٤) فى (ز) : هذه ضباع .

(أو فَعيل) – ثبت هذا فى نسخة الرَّقّى وغيره ، ومثاله : فَصيل ، وفِصال ، وأَفيل وإفال ، والأَفيل : الصغير من الإبل ، والأنثى أفيلة .

(أو فَعُل [١]) – نحو : رَجُل ورِجال ، وسَبُع وسِباع ، وقياسه فى القلة والكثرة أفعال ، كعَضُد وأعضاد ، وعَجُز وأعجاز .

(أو فَعِل) – ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، وضبط بكسر العين ، ومثاله : رَخِل ، بالخاء المعجمة ، وهو الأنثى من ولد الضأن ، والذكر حَمَل ، والجمع : رِخال ورُخال أيضا بالضم ، وقياسه فى القلة : أفعال نحو : كَبِد وأكْباد ، وفى الكثرة فُعول نحو : كرُوُش [٢] .

(وندر فى يائىّ العين) – أى ماكان على فَعْل ، يوضح هذا ماسبق فى أول الفصل ، عن نسخة الرّقّى ، قالوا : ضَيْف وضِياف .

(أو الفاء) – وقد سبق أنهم قالوا : يَعْر ويعار ، وسبق مافى يقظ .

(وفى أيصر) – وهو حبل قصير ، يُشَدّ به فى أسفل الخباء إلى وتد ، والأيصر أيضا : الحشيش ، يقال : لفلان محشّ لا يُحزّ أيصرُه ، أى لا يُقطع ، وذكر المصنف وغيره أنه قيل فى جمع أيصر :

---

(١) فى (ز) : أو فَعِل نحو : رَخِل ورِخال ، وهو تداخل بين هذا الوزن وتاليه .
(٢) جمع كَرِش مثل كَبِد .

إصار ، وقال الجوهرىّ : الأيصر والإصار واحد ، للحبل والحشيش ، قال فى الحبل : وجمع الإصار : أُصُر ، وجمع الأيصر : أَياصِر .

(وحِدَأَة) – قالوا فى الجمع : حِدَأ .

(وقِنّينَة) – قالوا فى الجمع : قِنان .

(ويشارِكه فُعُول قياساً ، فى اسم على فَعْل) – أى يشارك فِعالًا ، نحو : كَعْب وكُعُوب ، وقَدّ وقُدود

(ليس عينُه واواً) – فلا ينقاس فى حَوْض فُعول ، بل يقتصر على السماع ، نحو : فَوْج وفُؤُوج .

(أو على فِعْل) – نحو : جِسْم وجُسوم ، ودِرْع ودُروع .

(أو فُعْل) – نحو بُرْد وبُرود .

(غيرَ مُضاعَف) – أخرج نحو : خُفّ (١) وجُلّ .

(أو فَعَل) – وذلك نحو : أَسد وأُسود ، (٢وذَكَر وذُكُور ؛ وذكر فى غير هذا الكتاب ، أن فُعولاً فى فَعَل ، نحو أَسد وأُسود –٢) ، مقصورٌ على السِّماع ؛ قيل : فلعلَّ هذا تصحيف فُعْل ، والمعنى أن فُعْلاً كبُرْد ، يجمع على فُعول قياساً ، إن لم يُضاعف ، كما سبق تمثيله ، أو أُعلَّ (٣) كحوت ومُدى ، فإن كان كذينك ، شذَّ فيه فُعول ، كحُصّ

(١) فى (د) : نحو : خُصّ وخُفّ .

من (٢ – ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى نسخ التحقيق : أو فعل ، ولا يتمشى مع السياق ، والتحقيق عن شرح ناظر الجيش ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٨٥٣ .

وحُصُوص ، ونُؤْى ونُؤِىّ [١] ؛ وهكذا قال فى غير هذا الكتاب ؛ والحُصُّ بضم الحاء والصاد المهملتين : الوَرْس ، ويقال : الزعفران ، والنُّؤْىُ : حفرة حول الخباء ، لئلا يدخله ماء المطر ، وقالوا فى الجمع : نُؤِىّ [١] بضم النون ، لأنه فُعول ، ونِئِىّ بكسرها إتباعاً للكسرة .

(وسماعاً فى [٢] فاعل وصفاً) — نحو : شاهد وشهود ، وساجد وسُجود ، وباكٍ وبُكِىّ ، ومثال فِعال : صاحب وصِحاب .

(غير مضاعف) — احترز من نحو : وادٍّ ونادٍّ .

(ولا معتل العين) — احترز من نحو : قائم وبائع .

(وفى نحو : فَسْل) — وهو فَعْل صفة ، قالوا : فَسْل وفُسول ، وكهْل وكُهُول ؛ والفَسْلُ الرجل الدون الخسيس ، وجمعوه أيضا على فِسال ، نحو : صِعاب وضِخام فى صعب وضخم .

(وفَوْج) — وهو فَعْل الاسم ، وعينه واو ، وقالوا : فُوُوج ، ومثال فِعال : ثوب وثِياب ، وحوض وحياض .

(وساق) — وهو فَعل المعتل عيناً ، قالوا : سُوُوق ، وقال فى غير هذا الكتاب : إنه شاذ ، لثقل الضمة ، ومثال فِعال : دار وديار .

(وبَدْرة) — وهو الاسم على فَعْلة ، قالوا : بُدور ، وصَخْرة وصُخور ، ومثال فِعال : جَفْنة وجفان .

(وشُعبة وقُنَّة) — وهو ما كان اسماً على فُعْلَة ، غيرَ مضاعف

---

(١) أظن الأحسن كتابتها : نُئِىّ .

(٢) فى (ز) : على فاعل .

ومضاعفاً ، قالوا : شعوب وقُنون ، ومثال فِعال : بُرْمة وبِرام ، وقُنَّة وقِنان ، وقُبَّة وقباب ، والقُنَّة أعلى الجبل .

(وشذوذاً فى نحو : ظريف) – قالوا : ظُرُوف ، ونحوه قولهم : خبيث وخُبوث ؛ وهذا عند الخليل وسيبويه ، مما جُمع على غير واحده كمذاكير فى ذكر ، وذلك لمخالفته مايجىء فى تكسيره (١) ، وعند المبرد والجرمى والفارسىّ ، أن هذا جمع على حذف الزيادة ، ويسمى جمع ترخيم ، كتصغير الترخيم ، وقال السيرافىّ : يجوز كون ظروف اسم جمع ، وكونه جمع ظريف شذوذاً .

(وأسينة) – وهى واحدة قوى الوتر ، جمعوها على أُسُون شذوذاً .

(وحُصّ) – سبق أنه شذَّ قولهم : حُصّ وحُصوص ، ومثال فِعال : خُفّ وخِفاف .

(وآنِسة) (٢) – جمعوها على أُنُوس شذوذاً ، ومثال فِعال : قائمة وقِيام .

(وانفرد مقيساً بنحو : كَبِد) – أى انفرد فُعول عن فِعال فى اسم على فَعِل ، فيقال : كُبُود ، وكَرِش وكُرُوش .

(وبَيْت) – وهو الاسم على فَعْل ، وعينه ياء ، فيقال : بُيوت ، وعَيْن وعُيون .

---

(١) فى (ز) : فى تكثيره .

(٢) فى (د) : وأنيسة ، والمثال الآتى لفِعال يعضد التحقيق ، وفى القاموس : جارية آنسة : طيبة النفس .

(ومسموعاً بنحو : نُؤْى) – قد سبق أنهم قالوا : نُؤِىّ ، بضم النون وكسرها ؛ وهذا إن ثبت أن تلك اللفظة تصحيف فعل مفهوم من ذلك الموضع ، ويزيد إفادة أنه لم يُسمع فيه فِعال .

(وطَلَل) – وهذا إن ثبت عدم التصحيف ، ولعل هذا يوضحه تقييد لما يقاس فيه فُعول من فعل ، بكونه غير مضاعف ، وأما المضاعف ، ففُعول مسموع فيه ، نحو : طلَل وطُلول ، ولم يقولوا : طِلال .

(وعَناق وسَماء وهَرَاوة) – قالوا : عُنوق وسُمىّ وهُرِىّ .

(وفاق فِعالاً فى فَعْل ، وفُعْل ، المخالف مُدْياً) – ففُعول فى الوزنين المذكورين ، أكثر من فِعال .

(وفاقه فِعال فى فعل ، غير المضاعف) – ففِعال فيه أكثر من فُعول .

(وشاركه شذوذاً فى نحو : ضيف) – قالوا : ضيف وضِياف وضيوف ، وكلاهما شاذ ، وذلك لما سبق فى فِعال ، وأما شذوذ فعُول ، فلأنه صفة ، بخلاف بيت وبُيوت ، وعين وعيون ، كما سبق .

(وقد تلحقهما التاء) – أى فِعالاً وفُعولاً ، قالوا : فِحالة وفُحولة ، وليس بمطرد .

(وقد يُستغنى عنهما بفَعيل) – قالوا : ضَأْن وضَئِين ، ولم يقولوا : ضِئان ولا ضُؤون .

(وفُعال) – نحو : عُراق جمع عُرق ، وهو العظم الذى أخذ عنه اللحم .

(والأصحُّ أنهما مثالا تكسير ، لا اسما جمع) – بدليل لزوم التأنيث نحو : هى الضَّئين والعُرَاق والعَبيد والتُّؤام ؛ وقيل فعيل وفُعال اسما جمع ، وهو ضعيف ، فلم يُسمع التذكير ، لا يقال : هو العَبيد ولا هو التُّؤام ، وهو جمع التُّؤم .

(فإن ذُكِّرَ فَعيل كغَزِىّ ، فهو اسم جمع) – إذ لو كان جمعاً لم يُذَكَّر ، كما لا يجوز : الرجال قام ، ويجوز : الرهط خرج .

(**فصـــل**) : (من أمثلة جمع الكثرة [١] : فُعَّل ، وهو لفاعل وفاعلة وصفَين) – فيقال فى ضارب وضاربة : ضُرَّب ؛ وخرج الاسمان ، فلا يقال فى حاجب العين : حُجَّب ، ولا فى جائزة البيت : جُوَّز .

(ويشاركه فُعَّال ، قياساً فى المذكَّر) – نحو : صائم وصُوَّام [٢] ، ونائم ونُوَّام [٣] .

(وسماعاً فى المؤنث) – فلا ينقاس فُعَّال فى فاعلة أو فاعل لمؤنث ، بل يُقصر على السماع ، قال :

(٢٢٥) أبصارُهُنَّ إلى الشّبان مائلةٌ   وقد أراهُنَّ عنِّى غيرَ صُدَّادِ [٤]

---

(١) فى (ز ، غ) : جمع التكسير .

(٢) ، (٣) فى (ز) : صُوَّم ، ونُوَّم ؛ وقد جاء التعبير فى شرح الكافية ٤ / ١٨٤٥ : « ويُشاركه فُعَّال قياساً فى المذكر ، كصائم وصُوَّم وصُوَّام ، وهو أحسن .

(٤) من البسيط ، للقطامىّ – ديوانه صـ ٧ ، وفى رواية اللسان – صدد : عنهم بدل عنى ، ورواية التحقيق ، كما جاءت بالنسخ ، ومجالس العلماء للزجاجى / ٢٧٥ والعينى ٤ / ٥٢١ ، والتصريح ٢ / ٣٠٨ ، والأشمونى مع الصبان ١٣٣/٤ ...=

(ويقلّانِ فى المعتل اللام) — للاستغناء بفُعَلَة ، كرَامٍ ورُماة ؛ ومثال القليل : عافٍ وعُفَّى ، وجانٍ وجُنَّاء [1] .

(وندرا فى سَخْل) — وهو الرجل الضعيف ، قالوا فى جمعه : سُخَّل وسُخَّال .

(ونُفَساء) — قالوا [2 فى الجمع : نُفَّس ونُفَّاس .

(وفُعَّل فى نحو : أعزل) — وهو الذى لا سلاح معه ، قالوا -2] فى جمعه : عُزَّل ، وندر فيه أيضا فُعَّال ، قالوا : عُزَّال ، وندر أيضا فيه : أفعال ، قالوا : أعزال ، وجمعوه أيضا على عُزْل وعُزْلان ؛ ومثال [3] أعزل وعُزَّل : أحْوَس وحُوَّس ، وهو بالحاء والسين المهملتين ؛ ومن حُوَّس قول الحطيئة يذم رجلاً :

(٢٢٦) رهط ابن أثعل فى الخطوب أذلة   دنسو الثياب قناتُهم لم تُضرْس

= والشاهد فى قوله : صُدَّاد جمع صادَّة ، وهو نادر ، كما جاء فى شرح الكافية / ٤ / ١٨٤٦ : « وندر فى المؤنث ، كقول الشاعر : أبصارهن إلى الشبان مائلة ... البيت .

(١) فى شرح الكافية ٤ / ١٨٤٦ : واعتلال اللام مانع منهما ، استغناء فى فاعل بفُعَلَة ، كرَامٍ ورُماة ، وفى فاعلة بفواعل ، كرامية وروامٍ . وندر غازٍ وغُزَّى ، وعافٍ وعُفَّى ، وكذا غُزَّاء فى جمع غازٍ ، وسُرَّاء فى جمع سارٍ ؛ وحكى سيبويه : جانياً وجُنّاء ، وهو نظير سُرّاء فى جمع سارٍ ؛ وحكى ابن سيده : ساقيا وسُقّى ، وهو نظير غُزَّى فى جمع غازٍ ...وكذا جاء التعبير عند ناظر الجيش ، وهو أوفى وأوضح .

من (٢ — ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى (ز) : ويقال .

باهمز من طول النفاق ، وجارهم

يُعطى الظُّلامة فى الخطوب الحُوَّسِ (١)

وهى الأمور التى تنزل بالقوم وتغشاهم وتحل ديارهم .

(وسُرُوء (٢)) – وهى البَيوض من الدجاج والضِّبّاب والجراد ، والجمع سُرَّاء ، ويقال : أسْرَأت الجرادة تُسْرِئ إسْراءً : باضت ، وأسْرَأتْ : حان ذلك منها ، والسِّرْأة بالكسر : بيضها ، ويقال أيضا : سِرْوة ، وأصله الهمزُ .

(وخريدة) – وهى الخَفِرَةُ من النساء الحَيِيَّة ، والجمع : خُرَّد ، وقالوا : أيضا : خرائد وخُرَد .

(وفُعّال فى حكم وحفيظ) – ثبت هذا فى نسخة الرّقى وغيره ، أى وندر فُعَّال فيهما ، قالوا : حُكَّام فى حَكَم ، وحُفَّاظ فى حفيظ ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع فاعل ، لثبوت حاكم وحافظ .

---

(١) من قصيدة للحطيئة ، يهجو أباه وأمه – ديوانه صـ ٢٧٣ شرح ابن السكيت والسكرى ، ورواية الديوان : رهط ابن جحش ... دُسْمُ الثياب ... بالهمز من طول الثقاف .. يقصد رهط أبيه ، ودُسْم : دنسو ، والهمز : الغمز ، والثقاف : مايُقوَّم به الرمح .. وفى الشرح : الحوَّس : الشِّداد جمع حوساء ... والصواب : جمع حائس .

(٢) فى (د) : وسرو ، وفى (ز) : وسُرُؤ ، وفى (غ) : وسُرُوء ، وفى شرح ناظر الجيش مما حكاه ابن سيده : وجرادة سُرُوء بالمدّ ... وجراد سُرَّاء بالمدّ أيضا ، وفى شرح الكافية ٤ / ١٨٤٧ : وجرادة سُرُوٌ ..وجراد سُرَّأ بدون مدّ ، وفى اللسان : سرأ – وسَرَأت الجرادة تسْرَأ سَرْءاً ، فهى سَرُوء : باضت ، والجمع : سُرُؤ وسُرَّأ ، الأخيرة نادرة .

(ومنها : فَعَلَة ، لفاعل ، وصفاً مذكَّراً صحيح اللام) – نحو : بارّ وبررة ، وساحر وسحَرة ؛ وخرج المؤنث ، كطالق وحائض ، ومعتل اللام نحو : غازٍ ورامٍ .

(ويقلّ فيما لا يعقل) – كناعق ونَعَقَة للغِرْبان .

(وندر فى : خبيث) – قالوا : خَبَثَة .

(وسيّد) – قالوا : سادة أصله : سَوَدَة ، تحركت الواو ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً .

(وبَرّ) – قالوا : بَرَرَة ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع بارّ .

(وخَيِّر) – قالوا : خارَة ، وأصله : خَيَرة .

(وأجْوَق) [١] – وهو المائل الشِّدْق ، جمعوه على جَوَقَة .

---

(١) زاد بعدها فى النسخة المحققة من التسهيل : ودَنِغ ؛ وقلت فى الحاشية إنها سقطت من بعض نسخ التسهيل ، ومن شرح ابن عقيل ؛ ولكنها جاءت فى شرح الكافية ٤ / ١٨٤٢ : من أمثلة جمع الكثرة : فَعَلَة ، والقياس منه ماكان لفاعل ، صحيح اللام ، صفة لمذكر عاقل نحو : سافر وسَفَرة ..

ويقلّ فيما لايعقل ، كناعق ونَعَقة ، وهى الغربان ، وفى غير فاعل ، كسيّد وسادة ، وخبيث وخبثة ، ودَنْغ ودَنَغة ، وأجْوَق وجَوَقة ؛ والدنغ : الرذل ....

وفى القاموس المحيط : دَنِغ بالنون والغين المعجمة ، ككتف ، يجمع على دَنَغَة محركة ، وهم سفلة الناس وأرذالهم ... ونقل ناظر الجيش فى شرحه ، كل ما جاء بشرح الكافية .

(ومنها : فُعَلَة لفاعل ، وصفاً لمذكَّر عاقل ، معتل اللام) — نحو : قاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغُزَاة ؛ وخرج الاسم نحو : وادٍ ، فلا يقال : وُداة ، والمؤنث نحو : غادية ، فلايقال : غُداة ، بل غوادى ، وغير العاقل نحو : كلب ضارٍ ، فلا يقال : ضُراة ، والصحيح اللام ، فلا يقال فى ضارب : ضُرَبَة .

(وندر فى نحو : غَوِىّ) — قالوا : غُواة ، وليس غَوِىّ بزنة فاعل ؛ ويحتمل كونه من الاستغناء بجمع غاوٍ ؛ وقالوا : كَمِىّ وكُماة ، ولم يقولوا : كام .

(وعريان وعدوّ) — قالوا : عُراة وعُداة ؛ ويحتمل الاستغناء ، لثبوت عارٍ وعادٍ ، بمعنى عدوّ ، قالت امرأة من العرب : أشْمَتَ ربُّ العالمين عاديك .

(وهادر) — قالوا : هُدَرَة : وإنما ندر لصحة اللام ، والهادر الذى لا يُعتدّ به ، وهو بالدال المهملة .

(ورَذِىّ) — وهو بالرّاء والذّال المعجمة ، على وزن : فعيل : البعير المنقطع من الإعياء ، قالوا فى جمعه : رُذاة ، وإنما ندر ، لأنه ليس بزنة فاعل .

(وباز) — قالوا : بُزاة ، وندر ، لأنه اسم .

(١ وهذا ، أعنى قوله : ومنها فُعَلَة ... إلى آخره ، ثبت فى نسخة الرقّى وغيره ، وسقط كله من بعض النسخ —١) .

من (١ — ١) سقط من (د) .

وذهب بعض النحاة إلى أن فُعَلة المضمومة الفاء ، ليس بناء أصليا ، وإنما هو بفتح الفاء [١] كحَمَلَة جمع حامل ، والضمة للفرق بين الصحيح والمعتل .

وقال الفرّاء : وزنه فُعَّل ، بتضعيف العين ، كشاهد وشُهَّد ، والهاء حين قلت : غُزاة مثلاً ، عوض مما حذف ، كالهاء فى إقامة ، بدليل غُزًّى وسُقًّى ، فى غازٍ وساقٍ ، والجمهور على أنه وزن أصلىّ ، لم يعرض فيه تغيير ، وهو مختص بالمعتل ، كما سبق بيانه ، إلّا ماندر ، كما سبق ذكره .

(ومنها : فِعَلَة ، لاسم صحيح اللام على فُعْل ، كثيراً) — نحو : قُرْط وقِرَطة ، وكُوز وكِوَزَة .

(وعلى فَعْل ، وفِعْل قليلا) — نحو : زَوْج وزِوَجة ، وقِعْب وقِعَبة ، ونحو : قِرْد وقِرَدة ، وحِسْلِ ، وحِسَلَة ؛ قال أبو زيد : يقال لفرخ الضَبّ ، حين يخرج من بيضته : حِسْل ، ويُكْنَى الضّبْ : أبا الحِسْل ؛ وخرج ماكان صفة أو معتلّ اللام ، فلا يُجمع ظَبْىٌ ، ونِحْىٌ على فِعَلَة .

(وندر فى نحو : علج) — قالوا : عِلَجة ، وندوره لأنه صفة .

(ووَقْعة) — قالوا فى الجمع : وِقعَة ، وندر لكونه بالتاء .

(وهادر) — قالوا : هِدَرَة ، وندر لكونه صِفة ، وعلى غير الأوزان الثلاثة .

---

(١) فى (ز) : بفتح الحاء .

(ومنها : فَعْلَى لِفَعيل ، بمعنى ممات) - كقَتْلَى لقتيل ، وصَرْعَى لصريع .

(أو مُوجَع) - كَجَرْحَى لجريح ، وأسرى لأسير .

(ويُحمَل عليه مادلَّ على ذلك من فَعِيل) - نحو : مريض ومَرْضَى .

(وفَعِل) - كزَمِن وزَمْنَى .

(وفَعْلَان) - كسكران وسَكْرَى .

(وفَيْعِل) - كميِّت ومَوْتَى .

(وأفْعَل) - كأحمق وحَمْقَى .

(وفاعل) - كهالك وهَلْكَى .

(وندر فى كيِّس) - قالوا : رجل كيِّس ورجال كَيْسَى ، وندوره لكونه لغير مُمات أو مُوجع .

(وذرِب) - قالوا : سِنان ذَرِب ، وأسِنَّة ذَرْبَى ، وندرلما ذكر فى كيّس .

(وجَلْد) - قالوا : رجلٌ جَلْد ، ورجال جَلْدَى ، وندر لعدم ماسبق من المعنى والوزن .

(ومنها : فِعْلَى لحَجَل وظِرْبان) - قالوا : حَجَل ، وحِجْلَى ، والحَجَل الذكر ، والأنثى حَجَلة ، وقيل : الحَجلة يقع على الذكر والأنثى ، ويقال للذكر : اليعقوب ، وقال الأصمعىّ : الحجلَى لغة فى الحجَل ، وهذا يحتمل كونه جعل الحجلَى والحَجَل مفردين ، ويحتمل

كونه جعل الحجَل اسم جنس ، والمفرد حَجلة ، وجعل حجلى فى معنى حجَل من الجمع ؛ وقالوا : ظِرْبان وظِرْبَى ؛ وكلام المصنف جارٍ على قول الجمهور : إن فِعْلَى جمع تكسير ؛ وقال ابن السرّاج : هو اسم جمع ، وكلامه يقتضى أنه لم يوجد فِعْلَى جمعاً إلّا لهذين ، والأمر كذلك ؛ وسأل الفارسىّ المتنبى ، عما جاء من الجمع على فِعْلَى ، فذكر المتنبى اللفظين سريعاً من غير توقف ، قال الفارسى : فبقيت طول الليل ، أطلب ثالثاً ، فلم أقدر عليه ؛ والظِّرْبان دابة قيل : تشبه الهرّ ، وقيل : تشبه القرد ، وقيل : تشبه الكلب ، وهى منتنة الريح ، تفسو فى جُحر الضبّ ، فيقلق لذلك ؛ وجمع أيضا على ظربان وظرابى وظرابين وظِرَب [١] .

(ومنها : فُعَلاء ، لفعيل ، وصفاً لمذكَّر عاقل ، بمعنى فاعل) – نحو كريم وكُرماء ؛ ونص سيبويه على أنهم لا يقولون : صُغَراء ولا سُمناء [٢] ، فاستغنوا عن هذين ، وفى صبيح ، عن فعلان بفعال ، قالوا : صِغار وسِمان وصِباح .

(أو مُفْعِل) – نحو : سميع وسُمَعاء ، وهو بمعنى مُسمِع .

(أو مُفاعل) – نحو : نديم ونُدماء ، وخليط وخُلَطاء .

(وحُمل عليه خليفة) – فهو بمعنى فاعل ، إلّا أن فيه التّاء ، فقالوا : خلفاء فى جمعه ، حملاً على فعيل ؛ هذا قول سيبويه ، وقال

---

(١) فى (ز) : وظراب .

(٢) فى (ز) : ولا سميناء .

الفارسىّ : خليفة ، جمعه : خلائف ، وأما خُلفاء ، فجمع خليف ؛ وقد حكى أبو حاتم : خليفة وخلّيفاء بمعناه ، ولم يحفظ سيبويه خلّيفاء ؛ قال الفارسىّ : ولو حفظه ، لم يقل ما قال ؛ ورُدَّ بأن سيبويه سمع خُلَفاء ممن يقول : خليفة ، فثبت حينئذ خُلفاء لخليفة ؛ ونظيره على هذا ماحكى عن سيبويه ، من فقيرة وفقراء ، لكنهم لم يقولوا : فقاير ، كما قالوا : خلائف ؛ وقالوا : سفيهة وسفهاء ، وسَفائه ، فهو مثل : خليفة وخُلفاء وخلائف .

(ومادلَّ على سجيَّة مدح أو ذم من فُعال) – نحو : شُجاع وشُجَعاء ، ورُذال بمعنى رَذْل ورُذَلاء .

(أو فاعل) – نحو : عاقل وعُقَلاء ، وجاهل وجُهَلاء .

(فإن ضوعف فعيل المذكور ، أو اعتلّت لامه ، لزم [١] أفعلاء) – نحو شديد وأشدّاء ، وولىّ وأولياء .

(إلَّا ماندر) – قالوا : سَرِىّ وسُرَوَاء [٢] ؛ حكاه الفِرّاء ، ولم يقولوا : أسْرِياء ، وتقىّ وتُقَوَاء ، حكاه بعض البصريين ، وقالوا : أتقياء ، وسَخِىّ وسُخَواء ، وقالوا : أَسْخياء .

(وندر فُعَلاء فى رسول) – قالوا : رُسَلاء .

(ووَدُود) – قالوا : وُدَدَاء .

---

(١) فى (غ ، والنسخة المحققة من التسهيل) : لزمه .

(٢) فى (ز) : وسُرَرَاء .

(وحدَث) – قالوا : حُدَثاء .

(وفى نحو : سفيهة) – قالوا : سُفَهاء ، وهو مثل : خليفة وخُلفَاء [١] ، من حيث تأنيث اللفظ [-١] ، إلَّا أنَّ خليفة للمذكّر ، وسفيهة للأنثى .

(وأسير) – قالوا : أُسَرَاء ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، ومثله : قتيل وقُتلَاء ، ودَفين و دُفَناء .

(وسَمْح) – قالوا : سُمَحاء .

(وخِلْم) – وهو بالخاء المعجمة مكسورة : الصديق ، قالوا فى جمعه : خُلَماء ، والمخالمة : المصادقة ، وأصل الخِلْم كُناس الظبى ، والأخلام الأصحاب .

(ويُحفظ أفعلاء فى نحو : نصيب) – قالوا : أنصباء ، وقياسه : أفعلة أو فُعُل [٢] كرغيف ، وأرغفة ورُغُف ؛ وقالوا أيضا : خميس وأخمساء ، وربيع وأربعاء .

(وصديق) – قالوا : أصدقاء ، وقياسه : صُدَقاء .

(وظنين) – قالوا : أظِنَّاء .

(وهَيِّن) – قالوا : أهْوناء ، والقياس : هَوْنَى [٣] ، كميِّت ومَوْتَى .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) فى (ز) : أو فعيل .

(٣) فى (د ، غ) : هونا .

(وقَرّ) – قالوا : أقِرَّاء ، وقياسه فى القلة : أفعُل ، وفى الكثرة : فِعال ، نحو : صَكّ ، وأَصُكّ وصِكاك وصُكُوك .

(وندر فى صديقة) – وفى الحديث : « أرسلوا إلى أصدقاء خديجة »[(١)]، وهو فى الندور كسفيهة [(٢)] وسُفَهاء ، ففُعلاء ، وأفعلاء يخصّان المذكر .

(ومنها : فِعْلان ، لاسم على فُعَل) – كصُرَد وصِرْدان ، وجُعَل وجِعْلان .

(أو فُعال) – كغُلام وغِلْمان ، وغُراب وغِرْبان ، وعُقاب وعِقْبان .

(أو فَعَل) – نحو خَرَب وخِرْبان ، والخَرَبُ ذكر الحُبَارَى .

(مطلقاً) – أى اعتلّت عينه نحو : دار وديران ، وخال وخِيلان ، أو لامُه كأخٍ وإخْوان ، وفَتى وفِتْيان ، أو صَحَّتا كما مرَّ .

(أو فُعْل ، واوىّ العين) – كحُوت و حيتان ، وعُود وعِيدان .

(ويحفظ فى اسم على فِعْل) – نحو : قِنْو وقِنْوان [(٣)] .

---

(١) بخارى فى مناقب الأنصار / ٢٠ ، والترمذى فى البر / ٦٩ والمناقب / ٦١ ، وأحمد ٦ / ٢٧٩ ، ومسلم – فضائل الصحابة ٧٥ برواية : « أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة » .

(٢) فى (ز) : كسفيه .

(٣) القنو : العذق من النخلة بما فيه من الرطب ، وفى التنزيل : « ومن النخيل من طلعها قنوان دانية » – أنعام ٩٩ .

(أو فِعال) – نحو : صِوَار وصِيران ، والصِّوار قطيع بقر الوحش .

(أو فَعال) – نحو : غَزال وغِزْلان .

(أو فَعُول) – نحو : خَرُوف وخِرْفان .

(أو فَعيل) – نحو : ظَلِيم وظِلْمان .

(أو فاعل) – نحو : حائط وحِيطان .

(أو فِعْلَة) – نحو نِسْوَة ونِسْوان .

(أو فَعْل) – نحو : عَبْد وعِبْدان .

(أو فَعَلَة) – نحو : قَضَفَة وقِضْفان ، والقَضَفة : الأكمة .

(وفى وصف على فَعْل) – قالوا : شَيخ وشِيخان ، وضَيف وضِيفان .

(أو فُعال) – قالوا : شُجاع وشِجْعان .

(وندر فى كَرَوان) – قال سيبويه : قالوا : كَرَوان وللجمع : كِرْوان ، وإنما كُسِّر على كَرَا [١] ، كما قالوا : إِخْوان ، وقد قالوا فى مثلٍ : أطْرِق كرا [٢] . انتهى .

وفى المحكم أنه يقال : كَرَا ، وهو وهم ، وإنما قالوا فى المثل ، وهو ترخيم ، وقياس جمعه : كراوين ، ومثله : وَرَشَان ، وهو طائر

---

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ، ولعله تحريف أو تصحيف أو وهم ، كما جاء فى المحكم بعد .

(٢) شرح المثل ضمن بيت من الرجز صـ ٥٦٢ من المساعد جـ ٢ .

أيضا ، قالوا فى جمعه : وِرْشان مثل كِرْوان ، على غير قياس ، وقالوا أيضا : وَرَاشين .

(وفَلَتان) – يقال : فرَس فَلَتان ، أى نشيط حديد الفؤاد ، وقالوا فى جمعه : فِلْتان ، ومثله : صِمْيان فى صَميان ، يقال : رجل صَمَيان أى شجاع .

(وضِفَنٍّ) – وهو على وزن خِدَبّ ، الأحمق من الرجال ، مع عظم خَلْق ، قالوا فى جمعه : ضِفْنان .

(ومنها : فُعْلان ، لاسم على فعيل) – نحو : رغيف ورُغْفان ، وقضيب وقُضْبان .

(أو فَعَل ، صحيح العين) – نحو : ذَكَر وذُكْران ، وحَمَل وحُمْلان . وخرج نحو : دار .

(أو فَعْل) – نحو : ظَهْر وظُهْران ، وبَطْن وبُطْنان .

(أو فِعْل) – نحو : ذِئْب وذُؤبان ، وهو قليل .

(ويُحفظ فى فاعل) – قالوا : راكب ورُكبان ، وفارس وفُرْسان .

(وأَفْعَل فَعْلاء) – قالوا : أعمى وعُميان ، وأسود وسُودان ؛ وقال الفرّاء : هو جمع الجمع ، ففُعْلان جمع فُعْل ،لا جمع أفعل ؛ ومذهب سيبويه أنه جمع أفعل ، وقال سيبويه فى أفعل : إنه يجمع على فُعلان كثيراً ، وردَّ على الفرّاء ، بأن فُعْلاً فى الاسم والصفة ، لا يجمع على فُعْلان ، بضم الفاء ، وإنما جاء فى المعتلّ العين من الأسماء على فِعْلان بكسرها ، نحو : حُوت وحِيتان .

(ونحو : حُوار) — وهو ولد الناقة حين يُفصل ، وإذا فُصِل عن أمه فهو فصيل ، حكى سيبويه أن بعض العرب يقول فى جمعه : حُوران ، والأكثر فى لسانهم : حِيران ، وقالوا فى القلّة : أحورة .

(وزُقاق) — قالوا فى الجمع للكثرة : زُقّان ، وفى القلة : أزقّة .

(وثُنْى) — قالوا : ثُنْيان .

(وقعيد) — قالوا : قُعْدان .

(وجَذَع) — قالوا : جُذْعان .

(ورخل) (١) — قالوا : رُخْلان .

(ومنها فواعل ، لغير فاعل ، الموصوف به مذكر عاقل ، مما ثانيه ألف زائدة) — فيدخل فى قوله : لغير كذا ، ماكان من الأسماء ثانيه الألف المذكورة ، وهو على فاعل ، كحاجب العين ، وحائط وحاجز ، أو فاعَل كطابَع ، أو فاعلاء كقاصعاء ، فتقول : حواجب وحوائط وطوابع وقواصع ؛ ولا فرق بين اسم الجنس والعلم ، فلو سميت بخاتِم لقلت : خواتم ، كما كنت تقول قبل العلمية ، وتدخل أيضا صفة المؤنث العاقل نحو : طالق وطوالق ، وحائض وحوائض ، وضاربة وضوارب ، وصفة المذكر الذى لا يعقل نحو : نجم طالع ونجوم

---

(١) لم تضبط فى نسخ التحقيق ، وفى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : دحل بالدال والحاء المهملتين ، وفى القاموس : رخل وجمعها : رِخْلان بكسر الراء ، وفى شرح ناظر الجيش ، ضبطها بفتح الأول وكسر الثانى ، وفى القاموس : الرِّخْل بالكسر ، وبهاء ، وككتف : الأنثى من أولاد الضأن ، والجمع : أرْخُل ورِخال ، ويضم ، ورِخْلان ورَخَلَة ورِخَلَة .

طوالع ، وجبل شامخ ، وجبال شوامخ ، ونصَّ على اطراده سيبويه ، ومن حكم بشذوذه فقد غلط .

وخرج بزائدة نحو : آدم ، فأوادم أفاعل لا فواعل ؛ وخرج بغير ماكان من فاعل ، لمذكر عاقل نحو : ضارب وقاتل ، فلا يقال : ضوارب وقواتل ، وسيأتى ذكر شىء يشذّ منه .

(أو واو غير ملحقة بخماسىّ) – كجوهر وجواهر ، وصومعة وصوامع ؛ وخرج بغير ملحقة : واو خورنق ، فإنها ألحقت هذا بسفرجل ، ففى الجمع تسقط الواو ، فيقال : خرانق .

(ويفصل عينَه من لامه ياءٌ ، إن انفصلا فى الإفراد) – نحو : ساباط وجاموس وطومار وعاشوراء ، فتقول : سوابيط وجواميس وطوامير وعواشير .

(وشذَّ نحو : دَواخِن) – هو جمع دُخان ، وقياسه أدخنة فى القلّة كأغربة ، ودِخْنان فى الكثرة كغِرْبان .

(وحوائج) – هو جمع حاجة ، والقياس فى القلة : حاجات ، وفى الكثرة حذف التاء .

(وفوارس) – هو جمع فارس ، وهو صفة لمذكّر عاقل ، وجاء على ذلك شذوذاً ، ومثله قولهم فى هالك : هوالك ، وفى غائب غوائب ، وشاهد وشواهد ، وسابق وسوابق ، وناكس ونواكس ؛ وثبت فى نسخة الرّقّى وغيرها بعد قوله : فوارس : ونواكس [1] .

---

(١) ثبتت فى النسخة المحققة من التسهيل .

(ومنها : فَعَالَى ، لاسم على فَعْلاء) – كصحراء وصَحارَى .

(أو فِعْلَى [١]) – كذِفْرَى وذَفارَى [٢] .

(أو فَعْلَى) – كعَلَقْىَ وعَلاقَى .

(ولوصف على فُعْلَى) – كحُبْلَى وحَبالَى ، وخُنْثَى وخَناثَى .

(لا أنثى أفعل) – أخرج الفُضْلَى والدُّنيا ونحوهما ، فلا يجمع على فَعالَى .

(أو على فَعْلان) – كسكران وسَكارَى ، ونَدْمان ونَدامَى .

(أو فَعْلَى) – كسَكْرَى وسَكارَى ، وشاة حَرْمَى ، وهى المشتهية للنكاح ، وشياه حَرَامَى ، وليس لها [٣] فَعلان فى المذكر ، فلذا أطلق فيها ، وأطلق فى فَعْلان أيضا ، ليشمل مالا فَعْلَى له كنَدْمان .

(ويحفظ فى نحو : حَبِط [٤]) – قالوا : حَباطَى .

(ويتيم) – قالوا : يتامَى .

(وأَيِّم) – قالوا : أَيامَى .

(وطاهر) – قالوا : طهارَى .

(وعَذْراء) – قالوا : عَذارَى .

---

(١) فى (ز) : أو فعلا .

(٢) والذِّفْرَى من الحيوان والإنسان : العظم الشاخص خلف الأذن .

(٣) فى (ز) : لنا .

(٤) الحَبِطُ : هو البعير المنتفخ البطن لوجع ؛ وفى اللسان : والحَبَطُ وجع يأخذ البعير فى بطنه ، وقد حَبِط حَبَطاً فهو حَبِطُ ، وإبل حَباطَى وحَبَطَة ؛ وقال الأزهرىّ : حَبِطَ بطنُه إذا انتفخ ، يَحْبَطُ حَبَطاً فهو حَبِطُ .

(ومَهْرِىّ [١]) — قالوا : مَهارَى .

(وشاة رئيس) — قالوا : شِياه رَآسَى ؛ والشَّاةُ الرَّئيسُ : التى أصيبت رأسُها .

(وفُعالَى فى وصف على فَعْلان أو على فَعْلَى راجح) — فَفُعالَى [٢] ، المضموم الفاء ، راجح فى سكران وسكرى ونحوهما على فَعالَى بفتحها .

(وفى غير يتيم من نحو : قديم وأسير ، مستغنى به) — فقالوا فى أسير وقديم : فُعَالَى بضم الفاء ، مستغنين به فيهما وفى نحوهما ، عن فَعالَى بفتح الفاء ، ولم يقولوا فى يتيم : فُعالَى بضم الفاء .

(وفى غير ذلك ، مستغنى عنه) — أى فى غير أسير وقديم ، استغنى عن فُعالَى بضم الفاء ، بالمفتوحها نحو : حَباطَى ويَتامَى وأَيامَى ، وما سبق ذكره بعدها .

(ويُغنى الفعَالِى عن الفَعالَى ، جوازاً ، فى فُعْلَى) — فتقول فى حُبْلَى : حَبالَى بفتح اللام ، كما سبق ، وحَبالِى بكسرها ، وكذا ماأشبهه .

(وما قبلها) — وهو كل اسم على فَعْلَى كَعَلْقَى ، وفِعْلَى كذِفْرَى ، وفَعْلاء كصحراء ، فتقول : الصَّحارَى والصَّحارِى ، والذَّفارَى والذَّفارِى ، والعَلاقَى والعَلاقِى ، بالفتح والكسر .

---

(١) والمَهرِىّ : بعير منسوب إلى مَهْرَة ، قبيلة من قبائل اليمن ، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل .

(٢) فى (ز) : ففعال .

(ونحو : عذراء) – وهو ماكان من فَعْلاء صفة ، فتقول : العَذارَى والعَذارِى ، بالفتح والكسر .

(ومَهْرِىّ) – فتجمع أيضا كما تقدَّم .

(ولزوماً فى نحو : حِذْرية[١] وسِعْلاة[٢] وعَرْقُوة[٣] والمأْقِى [٤] ، فلا يقال فيهما : الفعالىَ بالفتح ، بل يلزم الكسر .

(وفيما حذِف أول زائديه من نحو : حَبَنْطَى [٥] وعَفَرْنَى [٦] وعَدَوْلَى [٧] وقَهَوْباة [٨] وبُلَهْنِية [٩] وقلنسُوَة [١٠] وحُبَارَى [١١])– فتقول حينئذ : الحبَاطِى والعَفارِى والعَدالِى والقَهابِى والبلَاهِى والقَلاسِى والحبارِى ، بالكسر لاغير ؛ وإن حذفت ثانى الزائدين ،

---

(١) القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة .

(٢) فى القاموس : السِّعْلاة والسِّعْلاء ، بكسرها : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٣) العَرْقُوَة : الخشبة المعترضة على رأس الدلو .

(٤) المأْقِى : هو طرف العين مما يلى الأنف ، ويقال له : الموق والماق .

(٥) والحَبَنْطِى : العظيم البطن ، وزيدت فيه النون والألف ليلتحق بسفرجل .

(٦) والعَفَرْنَى : هو الأسد ، وأول زائديه النون .

(٧) والعَدَوْلَى : قرية بالبحرين ، وأول زائديه الواو .

(٨) والقَهَوْباة : سهمٌ صغير ، وأول زائديه الواو .

(٩) والبُلَهْنِيَة : السّعة ، يقال : فلان فى بُلَهْنِية من العيش ، أى فى سعة ، وأول زائديه النون .

(١٠) والقَلَنْسُوَة : مايلبس على الرأس ، وزيد فيه النون والواو ، ليلتحق بقَمَحْدُوَة ، وأول زائديه النون .

(١١) فى اللسان : والحُبَارى ذكر الخَرِب ؛ وقال ابن سيده : الحُبارَى :=

صار على مثال : فعالل ، فتقول : الحبائط والعَفارِن [١] والعَداوِل والقَهاوِب والبلاهِى والقلانس والحبائر .

(وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة) – قالوا : الأهالِى والعَشارِى والليالِى ، والكياكِى ، وهى البيضة .

(ومنها : فَعالِىّ ، لثلاثىّ ساكن العين ، زائد آخره ياء مُشَدَّدة ، لا لتجديد [٢] نَسب) – نحو : كُرْسىّ وبُرْدىّ [٣] ، فتقول فى الجمع : كَراسِىّ وبَرَادِىّ ؛ وخرج ماكان لتجديد نسب نحو : تُرْكىّ ، فلا يقال فيه : تَرَاكىّ ، وكذ لايقال فى بصرىّ : بصارىّ ، ولا فى جِنِّىّ جنانىّ ؛ وعلامة التجديد أنها إذا سقطت ، بقى لما صحبته معنى ؛ وقد عاملوا مافيه المشدَّدة ، لتجديد نسب فى الأصل ، بهذه المعاملة [٤] نحو : مُهْرىّ ، وهو منسوب إلى مُهرة بن حَيْدان ، أبو قبيلة ، وقالوا فى الجمع : المهارىّ بتشديد الياء ، وحفظوها أيضا ، وقد سبق .

= طائر ، والجمع حُبارَيات ، قال سيبويه : ولم يُكسَّر على حَبارِىَّ ، ولا حبائر ، ليفرقوا بينها وبين فَعْلاء وفعالة وأخواتها ؛ وقال الجوهرىّ : الحُبارى : طائر ، يقع على الذكر والأنثى ، واحدها وجمعها سواء .

(١) بحذف ثانى الزائدين من عَفَرْنَى .

(٢) فى شرح الكافية ، وفى الأشمونى : لغير ذى نسب جُدِّد ؛ وقال الصبان : بأن لايكون فيه نسب أصلًا ، كعلباء وقوباء . وحَوْلَايا وكرسىّ ، أو فيه نسب غير مجدد ، أى غير ملحوظ الآن ، لكونه صار منسيا أو كالمنسىّ ، فالتحق بما لانسب فيه بالكلية ، كمهرىّ .

(٣) سقطت من (ز) ، والبُرْدى : نوع من جيدّ التمر ، ويجمع على بَرادِىّ .

(٤) سقطت « بهذه المعاملة » من (ز) .

وعُلم من القيد الذى ذكره ، أن أناسِيَّ ليس جمعاً لإِنْسِىّ ، وهو جمع إنسان ، بإبدال النون ياء ، كقولهم فى ظَرِبَان [(١)] : ظَرَابىّ ؛ ومن العرب من يقول : أناسين وظرَابين ، على الأصل .

(ولنحو : علباء وقوباء) — وهو ما الهمزة فيه للإلحاق بسرداح وقسطاس [(٢)] ، فتقول : العَلابى والقَوابى .

(وحَوْلَايَا) [(٣)] — قالوا : حَوَالِىّ .

(ويحفظ فى صحراء وعذراء وإنسان وظربان) — فتقول : صَحارِىّ وعَذَارِىّ ، ففى جمعهما ثلاثة أوجه : كسر ماقبل الياء مع تشديدها ، والكسر والفتح مع التخفيف [(٤)] ، والثلاثة أيضا فى مهرىّ ، كما سبق ؛ وقد سبق أنهم قالوا : أناسىّ وظرابىّ ، وأنهما جمعا إنسان وظربان ، ووزنهما على الأصل : فعالين ، إلَّا أن لفظهما بعد البدل ، بياء مشدّدة ، فصار مثل فعالىّ .

(ومنها : فَعائل ، لفعيلة ، لا بمعنى مفعولة) — نحو : صحيفة

---

(١) قال الصبان : بالظاء المعجمة ، على وزن : قَطِران : دُوَيبة منتنة الريح ، قيل : تشبه الهرّ ، وقيل : تشبه القرد ، وقيل : تشبه الكلب ، قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل — وقد سبق ذكره منذ قليل — قال الجوهرىّ : يزعم الأعراب أنها تفسو فى ثوب أحدهم إذا صادها ، فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب .

(٢) فى (ز) : وقرطاس .

(٣) قال الصبان : بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو مع القصر ، قال الدمامينى : اسم موضع ، وفى القاموس : قرية من عمل النهروان .

(٤) زاد بعدها فى (ز) : أيضا .

وصحائف ، وظريفة وظرائف ، ولا يقال فى قتيلة بنى فلان : قَتَائل [١] .

(ولنحو : شمأل [٢] وجُرائض [٣] وقَرِيثاء [٤] وبَرَاكاء [٥] وجَلُولَاء [٦]) - قالوا : شَمايل [٧] وجَرايض وقرَايث وبَرايك وجَلايل .

(وحُبارَى وحَزابية [٨]) - قالوا : حَبايِر وحَزايِب .

(إن حُذف مازيد [٩] بعد لاميهما [١٠]) - يعنى الزائد

---

(١) جاءت هذه اللفظة بصور مختلفة فى نسخ التحقيق ، ففى (د ، ز) : قبيلة وقبايل ، بالقاف والياء ، وفى (غ) : فتيلة وفتايل ، بالفاء والتاء ، وفى شرح ناظر الجيش : قبيلة وقبايل .

(٢) فى شرح الكافية ٤ / ١٨٦٦ : ومثال فعائل للمجرد من التاء : شمائل فى جمع شمأل وشمال ، والشمأل الريح التى تهب من الجهة التى تقابل الجنوب .

(٣) فى حاشية الصبان - ٤ / ١٤٢ - عن الدماميني : بجيم مضمومة ، فراء ، فألف ، فهمزة مكسورة ، فضاد معجمة ، وهو العظيم البطن .

(٤) وقريثاء ، بقاف مفتوحة ، فراء مكسورة ، فتحتية ، فمثلثة ، فألف ممدودة : التمر والبسر الجيدان .

(٥) بفتح الموحَّدة والرَّاء مع المدّ : الثبات فى الحرب ، كما فى الصحاح .

(٦) بفتح الجيم ، وضم اللام مع المدّ : قرية بناحية فارس ـــ صحاح .

(٧) فى (ز) : قالوا : شمأل وجُرَايض وقريثاء وبراكاء وجلولاء ؛ وهو تكرار للمفردات .

(٨) هو الغليظ إلى القصر - صحاح .

(٩) فى (د ، غ) : إن حذف ما بعد لاميهما .

(١٠) أى لامى حبارى وحزابية ، وهما : الراء من حبارى ، والموحدة من حزابية .

الثانى ؛ وإن حذف الأول قيل : الحبائر [١] والحزَائب ، وقد سبق ذكر ذلك فى حبارى .

(ولِفَعُولة) – نحو : حَمُولة .

(وفَعالة) – نحو : سَحابة .

(وفِعالة) – نحو : رِسالة .

(وفُعالة) – نحو : ذُؤابة .

(اسْماً) [٢] – قيد فى الأربعة المذكورة ، فتقول : حمائل وسحائب ورسائل وذوائب ؛ ولايُفعل ذلك فى الصفات نحو : ضرورة وفقاقة ، يقال : رجل فَقاقة ، أى أحمق هُذَرة ، وطوالة .

(وإن خلَوْنَ من التاء ، مع انتفاء التذكير ، حفظ فيهن) – فإذا خَلتْ الأربعة المذكورة من التاء ، وكانت لمؤنث ، حفظ فى جميعها [٣] فعايل نحو : قلوص وقلايص ، وشِمال وشمايل ، وشَمال وشمايل ، وعُقاب وعقايب ؛ ولا يقاس فيهن حينئذ ؛ فلا يقال فى عناق : عنايق ، ولا فى ذراع : ذرايع ، ولافى كراع : كرايع ؛ وكلامه فى غير هذا الكتاب ، يقتضى القياس .

---

(١) فى نسخ التحقيق : قيل : الحبارى والحزابى ، والتحقيق من شرح ناظر الجيش ، ومن الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٤٢ .

(٢) فى (د) وفى النسخة المحققة من التسهيل : أسماء .

(٣) فى (د) : فى جمعها .

(وأحقُّهن به فَعول) – نحو : عجوز وعجائز ، وسَلُوبِ وسلائب ، وهو كثير ؛ قيل : ويقاس ، مالم يُستغن عنه . ولايحفظ فعايل فى فعيل ، اسم جنس مؤنث ، لكن إن سمى مؤنث بسعيد ، جاز فيه سعايد ، قياساً .

(وقد يثبت له [١] ولفَعال وفَعيل ، مذكَّرات) – قالوا : جزور وجزائر ، وسماء [٢] وسمائى [٣] ، قال : (٢٢٧)

* فوق سبع سمائيا [٤] *

وذلك فى قول من ذكَّر السماء ، ولذا جمعت على أسمية ، ووصيد ووصائد .

(وقد يثبت لفعيل وفَعيلة ، بمعنى مفعول ومفعولة) – قالوا فى فعيل بمعنى مفعول : فعايل [٥] ، وفى فعيلة بمعنى مفعولة : رهينة ورهاين ، وذبيحة وذبايح .

---

(١) أى لفَعول ، أى : وقد يثبت فعايل لفَعول ولفَعال وفعيل ، مذكَّرات .

(٢) بمعنى المطر .

(٣) فى (د ، ز) : سماءٍ .

(٤) فى الصحاح – سما : وأما قول الشاعر : * سماءُ الإله فوق سبعِ سمائيا * فجمعه على فعائلَ ، كما تجمع سحابة على سحائب ، ثم ردَّه إلى الأصل ، ولم ينوّن كَما ينوَّن جوارٍ ، ثم نصب الياء الأخيرة ، لأنه جعله بمنزلة الصحيح الذى لاينصرف ، كما تقول : مررت بصحائفَ يافتى .

قال فى الحاشية : الشاعر أميَّة ؛ وصدره : * له ما رأت عينُ البصير وفوقَه *

قال الصاغانى : الرواية :

* فوق سِتٍّ سمائيا * والسابعة هى التى فوق الست .

(٥) فى هذا الموضع بياض فى شرح ناظر الجيش .

(ولنحو : ضَرَّة وظِنَّة (١) وحُرَّة) – قالوا : ضَراير وظَناين وحَراير .

(**فصــل**) : (غير فواعل وفعايل من المساويهما فى البنية) – أى فى الحركات والسكنات وعدد الحروف نحو : فعالل أو مفاعل أو فعاول ، وما أشبه ذلك مما ثالثه (٢) ألف بعدها حرفان .

(لكلّ مازاد على ثلاثة أحرف) – كجعفر ومسجد وجدول وغيرها من الأسماء ، فتقول : جعافر ومساجد وجداول .

(لا بمدَّة ثانية) – نحو : حائط وقاصعاء .

(ولا بهمزة أفعل فَعلاء ، مستعملة) – نحو : أحمر حمراء .

(أو مقدَّرة) – نحو : رجل آلىّ ، ولم يقولوا : امرأة ألْياء .

(ولا بعلامة تأنيث رابعة) – نحو : حُبْلى وذِكْرى ودَعوى .

(ولا بألف ونون ، يضارعان ألفَىْ فعلاء) – نحو : سكران .

---

(١) فى الصبان على الأشمونى ٤ / ١٤٢ : قوله : وطَنَّة ، بفتح الطاء المهملة ، وتشديد النون : رطبة حمراء شديدة الحلاوة – دماميني ؛ وفى الصحاح : والطُّنّ بالضم : حزمة القصب ، والقصبة الواحدة من الحزمة : طُنَّة ؛ والظِّنَّةُ : التُّهمة .
وفى اللسان : ويروى بالظاء المعجمة ، وفى الحديث : « فمن تطَّنّ ؟ أى مَنْ تتَّهم ؟
وأصله : تَظْتَنّ ، من الظّنّة : التهمة ، فأدغم الظاء فى التاء ، ثم أبدل منها طاء مشدَّدة ، كما يقال : مُظَّلم فى مضطلم .
(٢) فى (ز) : ثانيه .

(فيما لم يشذ) – احترز من قولهم فى غرثان : غراثين ، وقياسه : غَرَاثَى كسكارَى ، واحترز بالمضارعة من نحو : سلطان ، فإنه يُجمع على سلاطين ، فهذه الأربعة لا تجمع على موازن فواعل وفعايل ، وقد سبق ذكر جمعها [١] ، وإنما استثناها [٢] لدخولها تحت قوله : لكل مازاد على ثلاثة .

(ولا يُفك المضعَّف اللام فى هذا الجمع ، إن لم يفك فى الإفراد) – فيقال فى حَمارَّة القيظ ، وهى حَرُّه : حَمارّ ، وفى خِدِبّ : خدَابّ ، بالإدغام ، وتقول فى قردد : قرادد ، بالفك ؛ والقردد : المكان الغليظ المرتفع .

(مطلقاً) – أى لايُفك المدْغمُ وإن كان ملحقاً ، كما سبق تمثيله .

(خلافاً لمستثنى ماكان ملحقاً) – فيقول فى خِدَبّ : خَدابِب ، بالفك ، لأن خِدَباًّ ملحق بسِبَطْر ، فالباء فى الإفراد قابلت ساكناً ، ولقيت مثلها ، فأدغمت ، وفى الجمع قابلت متحركاً ، وهو سباطر ، فلا إدغام ، وهو ضعيف ، لخروجه عن الأصل .

(وما رابعه حرفُ لين [٣] غير مدغم فيه إدغاماً أصلياًّ ، فُصِل

---

(١) فى (ز) : جميعها .

(٢) فى (ز) : استثنى ، وفى (غ) : استثنا .

(٣) زاد بعدها فى بعض نسخ التسهيل ، وفى النسخة المحققة منه : زائد ؛ وسيأتى بيانه .

فى هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة) – نحو : بهلول وسربال وقنديل ، فتقول : بهاليل وسرابيل وقناديل ، وكذا ماكان مدغماً إدغاماً غير أصلىّ نحو : جُدَيِّل ، تصغير جدول ، فيفصل فى جمعه كذلك .

وخرج ذو الإدغام الأصلىّ نحو : هَبَيَّخ وعطوَّد ، فلا يفصل فيه الثالث ، بل تحذف فى الجمع الواو والياء الساكنين ، وهما الثالث ، وقولهم فى عطوَّد : عطاود وعطاويد ، إنما فصل فيه الرابع لا الثالث : فإنه محذوف كما تقرَّر ؛ والهَبيَّخ : الغلام الممتلىء ، والعطوَّد : السير السريع (١) .

وثبت فى بعض النسخ : حرف لين زائد ، وهو احتراز عن نحو : مختار ، فإن رابعه منقلب عن أصل ، فتقول : مخاتر .

(وقد تعاقبها هاء التأنيث) -- أى تعاقب الياء المذكورة نحو : جبَّار وجبابرة ، ودجال ودجاجلة ، والقياس : جبابير ودجاجيل ، فعاقبت الهاء الياء ؛ ولذا لا يجتمعان .

(ويحذف من ذوات الزوائد ، مايتعذَّر ببقائه أحدُ المثالين) – وهما موازنا فعالل وفعاليل ؛ وذلك نهاية ما يرتقى إليه بناء الجمع ، فإذا كان فى الاسم من الزوائد مايُخِلّ بقاؤه بإحدى الزنتين ، حذف على ماسيبين .

(فإن تأَتَّى بحذف بعض وإبقاء بعض ، أبقى ماله مزية

---

(١) فى (ز) : السريع السير ، والتحقيق موافق لما فى الصحاح .

فى المعنى) – فتقول فى نحو : منطلق : مطالق ، بحذف النون ، وإبقاء الميم ، لأنها زيدت للدلالة على اسم الفاعل .

(أو اللفظ) – فتقول فى جمع استخراج : تخاريج ، بالتاء ، وتحذف السين ، لأن تخاريج نظير تماثيل ، وسخاريج لا نظير له ، لأن سفاعيل مفقود .

(ومالا يغنى حذفه عن حذف غيره) – فتقول فى حَيْزَبُون : حزابين ، بحذف الياء ، وإبقاء الواو ، فتنقلب بانكسار ماقبلها مع سكونها ؛ وإنما أوثرت الواو بالبقاء ، لأنها لو حذفت ، لم يُغْن حذفُها عن حذف الياء ، لأن بقاء الياء مفوّتٌ لصيغة منتهى الجمع .

(فإن ثبت التكافؤ ، فالحاذفُ مَخيَّر) – نحو : حَبْنطَى ، النون والألف زائدتان ، ولامزية لأحدهما على الآخر ، لأن النون فُضِّلَ بالتقدّم ، والألف بنيَّة الحركة ، لأنه ملحق بسفرجل ، فإن شئت قلت : حَباطِىّ ، وإن شئت : حبانط .

(وميم مقعنسس ونحوه أولى بالبقاء من الملحق) – فإذا كان أحد الزائدين يماثل أصلاً ، والآخر يخالفه ، وهو ميم سابقة ؛ فمذهب سيبويه حذف المماثل ، وإبقاء الميم ، فتقول فى مقعنسس : مقاعِس ، وذلك لتقدم الميم وإفادتها الدلالة على الفاعل .

(خلافاً للمبرد) – فى حذفه الميم ، وإبقاء المماثل ، فتقول : قعاسس ، لأن السين للإلحاق ، فأشبهت الأصلىّ ، وهو لايحذف ، فكما تقول فى محرنجم : حراجم ، تقول فى مقعنسس : قعاسس ؛ ورُدَّ

بأنه حرف زائد ، فيفضله الزائد الذى له معنى ومُقدَّم ، والنون على القولين محذوفة ، والمذهبان فى التصغير أيضا .

(ولا يُعامل انفعال وافتعال ، معاملة فِعال ، فى تكسير ولا تصغير) - فإذا كُسِّر أو صُغِّر مصدرٌ فى أوله همزة وصل ، حذفت للزوم تحرّك مابعدها ، ثم إن كان على انفعال ، كانطلاق ، أو افتعال كاقتدار ، كُسِّرت أو صُغِّرت على اللفظ الباقى بعد حذف الهمزة ، فتقول : نَطاليق ونُطيليق ، وقَتادير [١] وقُتيدير ، وهذا مذهب سيبويه ؛ وتُردّ تاء الافتعال المبدلة إلى أصلها ، فتقول فى اضطراب : ضَتاريب وضُتَيْرِيب .

(خلافاً للمازنىّ) - فإنه يحذف مع الهمزة فى انطلاق ، النون ، فيصير طِلاقاً ، على وزن فِعال ، ثم يُكسِّر على هذا اللفظ أو يُصغِّر ، فيقول : طلايق وطُلَيِّق ؛ وحجته فى ذلك أن يِفْعالاً مفقود [٢] ، وقد أثبته ابن جنى ، فلم يُتفق على فقده ، وقد قيل فى تِفْراح : إنه تِفْعال ، وكلام المصنف يَقتضى مخالفة المازنى فى انفعال وافتعال ، وخصَّ الخلاف فى غير هذا الكتاب ، بانفعال ، وكلام الناس على هذا ، وقد ردّ على المازنى فى ما [٣] احتجَّ به ، بأنه يقتضى أن لايقال فى افتقار [٤] :

---

(١) فى (ز) : وتبادير وتبيدير ، وواضح أنه سهو .

(٢) فى (ز) : وحجته فى ذلك تفعالا (هكذا) ، وظاهر أنه نقص فى النسخ .

(٣) فى (ز) : على المازنى ما احتج به ، وهو كالسابق .

(٤) فى (ز) : أن لايقال : قبيعر .

فتيقير ، لأن فِتْعالاً [١] ليس من كلامهم ، وهو يقتضى موافقة المازنى عليه .

(وإن تعذَّر أحدُ المثالين ببعض الأصول ، حُذف خامسُها مطلقاً) – كقولك فى سفرجل : سفارج ، وفى شمردل : شمارد ؛ وقوله : مطلقاً ، معناه : وافق الرابع بعض الزوائد ، لفظاً أو مخرجاً ، أو لم يوافقه ، على ما سيأتى ؛ ومنع ابن ولاد تكسير الخماسىّ الأصول ؛ وقال سيبويه : لا يكسّرونه إلَّا على استكراه .

(ورابعُها ، إن وافق بعض الزوائد لفظاً) – نحو : خَدَرْنَق ، وهو بالخاء المعجمة ، والدال المهملة : العنكبوت ، فإن شئت حذفت الخامس فقلت : خدَارِن ، وإن شئت حذفت الرابع ، لأن النون ، وإن كانت فيه أصلاً ، هى مثل الزائدة من حيث اللفظ ، فتقول : خَدارق ، والأول أجود .

(أو مخرجاً) – أى وافق بعض الزوائد فى المخرج ، فكانا من مخرج واحد ، فتقول فى فرزدق : فَرازِد ، بحذف الخامس ، وإن شئت : فرازق ، بحذف الرابع ، لأن الدال توافق التاء فى المخرج ، والتاء من حروف الزيادة ، والأول أجود . وأوجب المبرد وغيره حذف الخامس ، ولم يُجوِّز حذف الرابع فى الموضعين المذكورين ، وجعل ماقيل من فرازق غلطاً ، قال : وماكان غلطاً لايتعدَّى به اللفظة المسموعة ، والأول قول سيبويه .

---

(١) فى (ز) : لأن فيعالا .

(ولا يُعامل بذلك ماقبل الرابع) – فلا يحذف الثالث ، لتأتى الزنة ، كما فعل فى الخامس أو الرابع بشرطه ، فلا يقال فى فرزدق وخدرنق : فرادق وخدانق .

(خلافاً للكوفيين والأخفش) – فى إجازتهم ذلك ، وكأنهم شبَّهوا الثالث بواو فدَوْكس ، حيث يقال : فداكس ، وهو ضعيف ، فلا وجه لهذا .

(ولا يستبقى ، دون شِذوذ ، فى هذا الجمع ، مع أربعة أصول زائدٌ) – بل يحذف أولًا كمدحرج ، وثانيا كقنفخر ، وثالثا كَفدَوْكس ، ورابعاً كصِفْصِل ، وخامساً كسِبَطْرَى ، وسادساً كعنكبوت ، فتقول : دحارج وقفاخر وفداكس وصَفاصِل وسباطر وعناكب . واحترز بدون شذوذ ، من بقائه شذوذاً فى قول الشماخ [1] :

(٢٢٨) * حوامى الكُراع،المؤْيداتُ العشاوزُ [2] *

---

(١) الشماخ بن ضرار الذبيانى .

(٢) من الطويل ، من قصيدة طويلة صـ ١٧٣ وما بعدها من الديوان – تحقيق وشرح صلاح الدين الهادى – دار المعارف – مصر ، وصدره :

* حَذاها من الصَّيْداء نَعْلًا طِراقُها *

قال فى الحاشية : وفى الخصائص واللسان : المُوئدات بدل المؤْيدات ؛ وفى بعض المصادر ضبطت : المؤْيَدات بفتح الياء ، أى القويَّة ، وفى بعضها بكسرها ، أى العظام ، والمعنيان قريبان ؛ وفى اللسان – عشز : المقفرات العشاوز ؛ وفى شرح فصيح ثعلب ، لابن درستويه : كساها بدل حذاها ... طراق الحوامى والكراع العشاوز .

وفى اللسان – صيد : الصيداء : الحصا ؛ قال ياقوت فى معجم البلدان ٥ / ٤٠٣ – : أى حذاها حَرَّة ، نعالها الصخور ، وطراق النعل : جلدها ، وقيل : =

فعشاوز جمع عَشوْزَن ، وهو الشديد الغليظ ، ونونه أصلية ، كما نصَّ عليه سيبويه وغيره ، والواو زائدة للإلحاق ، وقد أبقاها فى العشاوز ، وحذف النون وهى أصل ، كما حذفت فى قوله :

١٩٣) مكرر * ولَاكِ اسْقِنى إن كان ماؤكَ ذا فضل [1] *

لكن ناقش المبرد سيبويه فى زعمه [2] أصالة النون ، وقال : إنها زائدة ، بدليل العشاوز ، وردَّ عليه تلميذه ابن ولَّاد ، وجعل البيت على ماسبق ، من حذف الأصل للضرورة ، كقوله : ولاكِ اسقنى [3] ، ونحوه .

(إلَّا أن يكون حرفَ لينٍ رابعاً) – فإن كان الزائد كذلك لم يحذف ، سواء كان حرف مدٍّ أم لا ، بل إن كان ياءً أُقِرَّ بحاله ، كقِنْدِيل وقناديل ، وغرْنيْق وغَرانيق ؛ وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء

= مأأطبقت عليه فخرزت به ، وحوامى الكراع : مايحميه من الصخور ، والكراع : كل أنف سال فتقدَّم من جبل أو حَرَّة ؛ والعشاوز جمع عشوزن ؛ وقال ابن فارس فى مقاييس اللغة ٤ / ٣٢٧ : العشوزن من المواضع : ماصلب مسلكه وخشن ، والجمع العشاوز ... يريد الشاعر أن العير سلك بهذه الأتن طريقاً صعبة خشنة . والشاهد فى قوله : العشاوز جمع العشوزن .

(١) من الطويل ، للنجاشىّ الحارثىّ ، واسمه قيس بن عمرو بن مالك ، من مقطوعة فى وصف ذئب ، وصدره :

* فلستُ بآتيه ولا أستطيعه *

والشاهد فى قوله : ولاكِ اسقنى .. أصله : ولكن اسقنى ، فحذفت النون ضرورة ، لاجتماع الساكنين ، وإقامة الوزن .

(٢) فى (ز) : فى درعه .

(٣) فى (ز) : ستغنى .

نحو : سرداح وسراديح ، وعصفور وعصافير ، وفردوس وفراديس ؛ وخرج بلين ، الصحيح نحو : قِرْشَب ، فإنه يحذف نحو : قراشب ؛ وخرج أيضا ماهو حرف علة لالين نحو : كنَهْوَر [١] وزنه : فَعَلْوَل ، قالوا : وزائدته رابعة وتحذف ، فيقال : كناهر ، لأنها حرف علة لالين لتحركها ، وحرف اللين ماكان ساكناً ، سواء تحرك ماقبله بمجانسه ، أم لا ، لكن [٢] إن تحرك ماقبله بمجانسه ، يسمى حرف مَدّ ولين ؛ هذا ماشرح به كلام المصنف ، وهو الموافق لظاهر [٣] لفظه ولِظاهر كلام سيبويه فى الجمع ، ولكن قال سيبويه فى التصغير : إنك تقول فى كنهور : كناهير ، ولا تحذف الواو ، وكذا قال غير واحد .

(وجائز أن يعوَّض مما حذف ، ياء ساكنة ، قبل آخر مالم يستحقها لغير تعويض) – فتقول فى منطلق : مطاليق ، وفى فدوكس [٤] : فداكيس ، وفى سفرجل : سفاريج ؛ وخرج ماستحق الياء لغير التعويض نحو : لُغَّيْزَى [٥] ، يحذف لجمعه الألف ، ويُفك

---

(١) فى الصحاح – كهر : والكنَهْوَرُ : العظيم من السحاب .

(٢) فى (ز) : يمكن ام ...

(٣) فى (ز ، غ) : للفظه ولكلام سيبويه .

(٤) فى الصحاح : الفدوكس : الأسد ، مثل الدَّوْكس ؛ وفدوكس أيضا : رهط الأخطل الشاعر ، وهم من بنى جشم بن بكر ؛ وفى القاموس : هو الأسد ، والرجل الشديد .

(٥) فى الصحاح – لغز : وأصل اللغز : جحر لليربوع .. واللُّغَّيْزَى بتشديد الغين مثل اللغز ، والياء ليست للتصغير ، لأن ياء التصغير لا تكون رابعة ، وإنما هى بمنزلة خُضَّارى للزرع ..

الإدغام ، وتأتى قبل ماصار آخراً [١] ، بالياء التى كانت فى المفرد ، فتقول : لغاغيز ، فقبل الآخر ياء لغير تعويض من المحذوف ، لأنها التى كانت فى المفرد ، فلا يجوز فيه ماذكر من التعويض ، استغناء بما كان فى المفرد .

(وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامسة) – فيقال فى حبنطى : حبانيط وحبانطة ، وفى عفَرْنَى : عفارين وعفارنة ، بتعويض الياء والتاء .

(وهى أحق بما حذف منه ياء النسب) – نحو : أشعثىّ وأشاعثه ، ومهلبىّ ومهالبة ؛ والهاء المذكورة ، أحق بهذا من غيره كحبانطة .

(وتلحق لغير تعويض ، العجمىَّ كثيراً) – كموزج [٢] وموازجة .

(وغيره قليلاً) – كحجر وحجارة ، وفحل وفحولة .

(**فصــل**) : (تجوز مماثلة ماماثل مفاعيل ، لمفاعل) – فتقول فى سربال : سرابيل وسرابل ، وفى عصفور : عصافير وعصافر ، بحذف الياء فيهما .

(وكذا العكس) – فتقول فى درهم وصيرف : دراهم

---

(١) فى (ز) : أخيراً .

(٢) فى الصحاح : والمَوْزَج معرَّب ، والجمع المَوَازجة ؛ وفى شرح ناظر الجيش : والَموْزَج : الخُفُّ .

وصيارف ، وإن شئت : دراهيم وصياريف ، بإثبات الياء ، وهذا قول الكوفيين فى المسألتين ، وجعلوا من ذلك : « ما إنَّ مفاتحه » [(١)] ، « ولو ألقى معاذيره » [(٢)] ، وقالوا : هما لمفتاح ومعذرة ، وخصَّ البصريون ذلك بالضرورة ، وقالوا : مفاتح لمفتَح ، ومعاذير لمعذار ، ووافق الجرمىّ الكوفيين فى إثبات الياء ، فأجاز قياساً مطرداً فى كل مايجمع على فعالل : فعاليل .

(فى غير فواعل) – ظاهره يقتضى منع فواعِيل فى فواعل ، اسماً كانِ المجموع بذلك أو صفة ، ويجوز حمله على الصفة ، بقرينة ماسيأتى من كلامه ، وقد نصَّ سيبويه على أن من العرب من يقول : دوانيق وخواتيم وطوابيق ، لكنه قال : إنما جعلوه تكسير فاعال ، وإن لم يكن من كلامهم نحو : ملامح ، والمستعمل لمحة ، قال : غير أنهم قالوا : خاتام . انتهى . ونصَّ الجرمىّ على أنه يجوز فى خاتم : خواتيم ، وفى طابق : طوابيق .

(مالم يشذ كسوابيغ) – هذا التمثيل قد [(٣)] يشعر بتخصيص ذلك بالصفة ، فلا يقال فى ضوارب : ضواريب ، وأشار بما ذكر إلى قوله :

(٢٢٩) * سوابيغ بيضٌ ، لايُخرِّقُها النَّبْلُ [(٤)] *

---

(١) القصص / ٧٦ .

(٢) القيامة / ١٥ .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) فى ش . ش . العينى ٤ / ١٥٢ : من الطويل ، لزهير بن أبى سلمى – ديوانه ١٠٣ – وصدره :

* عليها أسودٌ ضارياتٌ،لَبوُسُهم * =

(وردّ غيره (١) ، من مماثل مفاعل ، المعتل الآخر ، إلى مماثلة فعالَى جائز) – أى غير فواعل ، فخرج جوارٍ وغواشٍ ونحوهما ، فلا يقال : جوارَى وغواشَى ، وخرج أيضا نفس (٢) مفاعل نحو : الملاهى والمغازى ، فلا يقال : الملاهَى والمغازَى ، وخرج بالمعتلّ ، الصحيحُ ؛ وندر فى الليالى الليالَى ، وفى الأهالِى الأهالَى ، وذلك نحو : ذفارٍ (٣) وذفارَى ، وعَلاقٍ (٤) وعَلَاقَى .

(ولا يُفتتح هو ولا مماثل مفاعيل بما لم يفتتح واحده) – فما كان أولَ الاسم المجموع مماثل (٥) مفاعل ومفاعيل ، يكون أولهما ، نحو : درهم ودراهم ، وأكلب وأكالب ، ونحو : عصفور وعصافير ، وأنعام وأناعيم .

(ولا يُختم (٦) بحرف لين ، ليس فى الواحد هو) – كما فى

= أى على الخيل أسود ، جمع أسد ، والضاريات جمع ضارية ، من ضَرى إذا اجترأ ، ولَبُؤسهم مبتدأ ، وسوابيغ خبره ، أى كوامل ، وفيه الشاهد ، فإنه شاذ ، والقياس : سوابغ ، بدون الياء ، لأنه جمع سابغة ، وبيض صفته ، أى صقيلة ، ولايخرّقها النبل ، صفة أخرى ، والنبل : السهم .

(١) أى إرجاع غير فواعل ، كما يأتى فى الشرح ، وفى نسخة ناظر الجيش .

(٢) فى (د) : نحو .

(٣) جمع ذِفْرَى ، وهو العظم الشاخص خلف الأذن ، وقال الصبان : الموضع الذى يعرق من قفا البعير ، خلف الأذن ، وألفه للإلحاق بدرهم .

(٤) جمع عَلْقَى : اسم نبت ، وألفه للإلحاق بجعفر .

(٥) فى (ز) : بمماثل .

(٦) فى النسخة المحققة من التسهيل : ولايختتم .

حِذْرِيَة [١] فتقول : حذَارِى ، وجارية وجوارِى .

(ولا ماأبدل منه) – كما فى عَرْقُوة [٢] وعَراقِى [٣] ، وسِعْلاة [٤] وسَعالِى .

(وما ورد بخلاف ذلك فهو فى [٥] الأصل ، لواحد قياسىّ مهمل) – فمثال ما افتتح بما لم يفتتح واحده : مذاكير وملامح ، يقدَّر كونُهما جمع مذكار وملمحة ، بمعنى ذكر ولمحة ، وإن كان مذكار وملمحة مهملتين ؛ ومثال ماختم بحرف لين ، ليس فى الواحد هو ولا ما أبدل منه ، قولهم فى كيكة [٦] : كياكِي ، فيقدَّر كونُها جمع كيكاة كمَوْماة ، وإن كانت مهملة .

(أو مستعمل قليلاً) – فالأول كقولهم : أظافير ، والمشهور فى الواحد : ظفر ، وقالوا أيضا : أظفور فى معنى ظفر ، إلَّا أن ظفراً أشهر [٧] ، فجاء أظافير على مراعاة أظفور ، والثانى كقولهم : الليالى ، والمشهور : ليلة ، وقالوا : ليلات ، فجاء الليالى على مراعاة القليل .

(وقد يكون للمعنى اسمان ، فيُجمع [٨] أحدُهما على

---

(١) هى القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة – قاموس .

(٢) الخشبة المعترضة على رأس الدلو – تصريح .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) فى القاموس : السِّعْلاةُ والسِّعْلاءُ ، بكسرهما : الغول ، أو ساحرة الجن .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) هى البيضة .

(٧) فى (د) : أكثر .

(٨) فى (ز) : فيجتمع .

مايستحقه الآخر) – وذلك نحو : سوار ، ضمُّوا أوله وكسروه ، واتفقوا على جمعه فى الكثرة على سُور ، وهو قياس المكسور ، كخِوان وخُون [١] ، وليس قياس المضموم ، وكذلك [٢ صُوار ، ضمُّوا أوله وكسروه ، وقالوا فى الكثرة : صِيران وهو قياس المضموم ، كغُلام وغِلْمان –٢] ، لا قياس المكسور .

(ولا يقتصر فى ذلك على السماع ، وفاقاً للفرَّاء) – وقد فعلوا نظير ذلك فى الجمع [٣] بالألف والتاء ، قالوا : شاة لجبة ، بسكون الجيم ، وفتحوها أيضا ، ولم يقولوا فى الجمع إلَّا لجَبات ، بفتح الجيم .

(وربما قُدِّر تجريدُ المزيدِ فيه ، فعومل معاملة المجرد) – وذلك نحو : رُعْبُوب [٤] ، هو ملحق بعُصفور ، وقالوا فى جمعه : رُعْب ، كأنهم جمعوا فعلا مثلا كأسَد وأُسْد ، وكذا أشهاد فى شهيد ، كأنهم جعلوه كنَمِر وأنمار .

(**فصـــل**) : (من أسماء [٥] الجمع ، ما لا واحد له من لفظه) – كقوم ورهط .

(وما له واحد) – كما سيأتى بيانه .

(فِمن ذلك) – أى ماله واحد من لفظه .

---

(١) سقطت من (د) .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) فى الصحاح : والرُّعْبُوب : الضعيف الجبان ، والرُّعْبُوبة من النساء الشطبة البيضاء .

(٥) فى بعض نسخ التسهيل : من أمثلة الجمع .

(فَعْل ، لنحو : راكب وعائذِ ونائحه وتَمْرة وألّة وزَنجىّ) — قالوا : رَكْب وعَوْذ ونَوْح وتَمْرِ وألّ وزنج ، وقد سبق قول الأخفش فى مثل فاعل وفَعْل : إنه جمع تكسير ؛ والألّة : الحربة فى نصلها عرض ، وقالوا فى تكسيرها : إلَال ، كجَفْنَة وجِفانٍ .

(وفَعْلَة لنحو : راجل [١] وكمْء) — قالوا : رَجْلَة وكَمْأة ، وهما اسما جمع لراجل وكَمْء ، وبعض العرب يجعل كمأة للمفرد ، وكَمْأً للجمع .

(وفَعَل ، لنحو : خادم ورائح وغائب وناشئه ، وأديم وبعيد وعمود وإهاب وحلقة وشجرة وفاقة وحبشىّ) — قالوا فى اسم الجمع : خَدَم ورَوَح وغيَب ، ولم يُعِلوّا الغين ، ونشَأ وأَدَم وبَعَد وعَمَد وأَهَب [٢] وحَلَق وشجر وفاق وحبَش .

(ومنها : فُعْلَة ، لنحو : صاحب وفاره وأخ) — قالوا للجمع : صُحْبة وفُرْهة وأُخْوة ، بضم الفاء فى الثلاثة ، وسكون العين .

(ومنها : فَعِل ، لنحو : نَبِقَة ولَبِنة وظَرِبَان [٣]) — قالوا : نَبِق ولَبن وظَرِب .

---

(١) فى الصحاح : والرَّاجلُ : خلاف الفارس ، والجمع : رَجْلٌ ، مثل صاحب وصَحب .

(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، ومفردها موجود فى الأصل .

(٣) فى الصحاح : والظَّرِبان ، مثال القَطِران : دُويبة كالهرَّة منتنة الريح .. وكذلك الظِّرْبَى على وزن فِعْلَى ، وهو جمع مثل حِجْلَى ، جمع حَجَل .

(ومنها : فَعِيل ، المذكَّر) - أخرج المؤنَّث ، فإنه جمع تكسير كعَبِيد وحَمِير ، فيقال : هى العبيد والحمير ، ولا يقال : هو ؛ فإن ذُكِّر فَعيل ، فهو اسم جمع كالكلِيب والحَجِيج .

(لنحو : ضأن ويَد ومَعْز وغاز وجريدة وسفينة) - قالوا : ضَئِين ويَدِىّ ومَعيز وغَزِىّ [١] وجَرِيد وسَفِين .

(ومنها : فَعْلاء ، لنحو : قصَبة وحَلَفَة وطَرْفاء وشىء) - قالوا : قَصْباء ، وحَلْفاء [٢] ، والواحدة قال أبو زيد : حَلَفَةَ مثل قصَبة ، وقال الأصمعى : حَلِفَة بكسر اللام ، وطَرْفاء [٣] ، قال سيبويه : الطرفاء واحد وجمع ، ويقال : طرفاء واحدة ، وطرفاء كثير ، ومثال الواحدة : طَرَفة ، وبها سمى طرَفة بن العبد ؛ وأشياء ، وماذهب إليه المصنف ، من أنه فعلاء ، هو أحد أقوال ثلاثة فى وزن أشياء ، وعلى هذا هو مقلوب ، والأصل : شَيْئاء ، وهو قول سيبويه ،

والثانى : وزنها : أفعلاء .

والثالث : أفعال ؛ ويأتى الكلام عليها فى التصريف ، إن شاء الله تعالى .

(ومنها : مفعولاء لنحو : بَغْل [٤] وشيخ وعِلج وكبير وأتان)-

---

(١) فى الصحاح : ورجل غازٍ ، والجمع غُزَاة ، مثل قاض وقضاة ، وغُزَّى مثل سابق وسُبَّق ، وغَزِىّ مثل حاج وحجيج ،وقاطن وقطين ، وغُزَّاء مثل فاسق وفُسَّاق .

(٢) نبت فى الماء .

(٣) والطَّرْفاءُ شجر .. واحدٌ وجميع .

(٤) فى (د) : بعل ، بالعين المهملة ، ولم أجدها فى مفعولاء بالصحاح ، وفى (ز) : فعل .. قالوا : مفعولاء ، ولم أجدها أيضا فى الصحاح ، وفى الصحاح :=

قالوا : مَبْغُولاء ومشيوخاء ومعلوجاء ومكبوراء ومأتوناء .

(ومنها : فَعُل ، لنحو : سَمُرة وعَبْد) — قالوا : سَمُر وعبُد ، وعليه قراءة : « وعَبُد الطاغُوت » (١) .

(ومنها : مَفْعلَة ، لنحو : عبد وسيف وشيخ وأسد) — قالوا مَعْبدَة ومَسْيفَة ومَشيخة ومأسدَة .

(ومنها مايوحَّدُ بالتَّاء من فَعال) — نحو : سَحاب وسَحابة .

(وفِعال) — نحو : عِمام وعِمامة .

(وفُعال) — نحو : جُمان (٢) وجُمانة .

(وفَعْلَى) — نحو : أَرْطَى (٣) وأرطاة .

(وفِعْلَى) — نحو : دِفْلَى ، ودِفْلاة ، وهو نبت مُرّ ، واستعملوا أيضاً دِفْلَى للواحدة ، فيكون على هذا واحداً وجمعاً ، وينوَّن على أن الألف للإلحاق ، ويُترك تنوينه على أنها للتأنيث .

(وفُعْلَى (٤) — نحو : بُهْمَى (٥) وبُهْماة ، ودخول التاء فيه فى غاية الشذوذ ، لأن ألفه للتأنيث ـ٤) ، وقال المبرد : إن بُهماة

= والمبغولاء ، بالغين المعجمة : جماعة البغال .

(١) المائدة / ٦٠ : « وجعل منهم القردة والخنازير وعَبَد الطاغوت » .

(٢) فى الصحاح : الجُمانة : حبَّةٌ تُعمل من الفضة كالدُّرَّة ، وجمعها : جُمان .

(٣) فى الصحاح : الأَرْطَى : شجر من شجر الرمل ، وهو فَعْلَى .. وألفه للإلحاق لاللتأنيث ، لأن واحدته : أرطاة .

من (٤ — ٤) سقط من (ز) .

(٥) فى الصحاح : وبُهْمَى : نبتٌ ، قال سيبويه : تكون واحدة وجمعاً ،=

لاتعرف ، والمعروف بُهْمَى للواحد والجمع ، وتفرق بالوصف ، نحو : بُهْمَى واحدة ، وبُهْمَى كثيرة ؛ وقيل على إثبات بُهْماة : إن ألف بُهْماة للإلحاق .

(وفُعالَى) – نحو : شُكاعَى [١] وشُكاعاة ، ودخول التاء شاذ غاية الشذوذ ، والمعروف شُكاعَى للواحد والجمع ، وهو قول سيبويه فيه وفى بُهْمَى ، وكلاهما نبتٌ .

(وغير ذلك) – مما آخره ألف ، نحو : كمثرى وكمثراة .

(ومنها [٢] : فَعالة ، لنحو : صاحب وقريب وجَمل [٢]) – قالوا : صَحابة [٣] وقَرابة وجَمالة .

(ومنها : فِعالة ، لنحو : جمَل) – قالوا : جِمالة [٤] ، لا يقال : يُحتمل كون التَّاء لتأنيث الجمع كحجارة ، فيكون جِمالة جمع تكسير ، لا اسم جمع ، لأن قوله تعالى : « جِمالات صُفر » . [٥]

= وألفها للتأنيث ، فلا تنوَّن ؛ وقال قوم : ألفها للإلحاق ، والواحدة : بُهْماةٌ ، وقال المبرد : هذا لايُعرف ، ولا تكون ألف فُعْلَى بالضم لغير التأنيث .

(١) فى الصحاح : الشُّكاعَى نبت يُتداوَى به ، قال سيبويه : هو واحد وجمع ، وقال غيره : الواحدة منها شكاعاة .

من (٢ – ٢) سقط من النسخ الثلاث ، وموجود بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) هذا من تمثيلى للعبارة الساقطة من النسخ .

(٤) فى الصحاح : قال الفراء : الجمل زوج الناقة ، والجمع ، جمال وأجمال وجِمالات وجمائل ، قال ابن السكيت : يقال للإبل ، إذا كانت ذكورة ، ولم تكن فيها أنثى : هذه جمالة بنى فلان ، وقرئ : « كأنه جمالات صفر » .

(٥) المرسلات / ٣٣ : « كأنه جِمالةٌ صُفْر » .

يدل على أنه اسم جمع ، فاسم الجمع قد جمعوه لجريانه مجرى المفرد ، وجمع الجمع لا يطرد .

(وفَعْلان ، لنحو : مَرْجانة وصِنْو) — قالوا : مَرْجان وصَنْوان ، بفتح الصاد .

(وأقربُها من الاطراد ، الموحَّدُ بالتَّاء ، اسماً لمخلوق ، مبايناً فُعْلَى وفُعالَى وشِبْهَهُما) — كجوز وجَوْزَة ، وشعير وشعيرة ؛ وخرج بمخلوق : المصنوع كعمام وعمامة ، وسفين وسفينة ، فليس بمطرد ، وبمباين ، بُهْمَى وشُكاعى ونحوهما .

وجعل المصنف مابينه وبين مفرده التاء [١] ، أو ياء النسب من أسماء الجموع ، مخالفاً لما عليه المغاربة ، من أنها أسماء أجناس ، فتقول : الدالّ على الجمع أربعة : جمع السلامة ، وجمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس ، ويفسرون اسم الجنس ، بما بينه وبين مفرده التاء [-١] والياء المشدَّدة .

(وأغربها أُرْوَى [٢]) — وهو اسم جمع ، والواحدة أُرْوية ، وهى إناث تيوس الجبل ، والذكر وعل ، فأُرْوية [٣] ووعل ، من باب جمل

من (١ — ١) سقط من (د) .

(٢) فى الصحاح : الإُرْوِيَّة ، بالضم والكسر : الأُنثى من الوعول ، وبها سميت المرأة ، وهى أُفْعُولة فى الأصل ، إلّا أنهم قلبوا الواو الثانية ياءً ، وأدغموها فى التى بعدها ، وكسروا الأولى لتسلم الياء ، وثلاث أراوِىّ ، على أفاعيل ، وقد تخفف فيقال : أراوٍ ، فإذا كثرت فهى الأروى ، وأُرْوَى أيضا اسم امرأة ، على أفعل بغير قياس .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

وناقة ، وقيل : أَرْوَى جمع ، وقيل : مفرد ، مرادف أرْوية ، ومن نوَّن أرْوَى ، قال : وزنه أفعل كأفضل ، ومن لم ينوّن قال : وزنه فَعْلَى ، بدليل ما حكى الأخفش من أن تصغيره : أُرَيًّا .

(وبَلَصوص) – والواحد بَلَنْصَى [١] ؛ وهذا قول أبى حاتم وغيره ، وقال سيبويه : البَلَصوص واحد ، والبَلَنْصَى اسم جمع ، وقيل : البلَصوص الذكر ، والأنثى البَلَنْصَى ، وقيل بالعكس ، ونون البلَنْصَى زائدة ، بدليل البَلصوص ، والصاد فى بلَصوص للإلحاق بقَرَبُوس [٢] ، وهو طائر قصير المنقار والرجلين ، كثير الصياح ، صليت الصوت .

(وعُراعِر) – قال ابن جنى فى المحتسب : قرأت على أبى على ، فى بعض كتب أبى زيد قوله :

٢٣٠) خلع الملوك ، وصار تحت لوائه   شجَرُ العُرَى ، وعَراعِرُ الأقوام [٣]

قال أبو زيد : عَراعر : جمع عرعرة ، فقلت لأبى على : كيف

---

(١) فى الصحاح : البلَصوص : طائر ، والجمع : البلَنْصَى ، على غير قياس ، قال سيبويه : النون زائدة ، لأنك تقول للواحد : البلَصوص .

(٢) فى الصحاح : القَرَبُوس للسَّرْج ، ولا يخفَّف إلَّا فى الشعر ، مثل : طرسوس ، لأن فَعْلول ليس من أبنيتهم .

(٣) من الكامل ، للكميت – ديوانه ٧٢١ – ونسب فى نسخ التحقيق لمهلهل ، ونسبه فى معجم شواهد العربية لمهلهل بن ربيعة ، ثم قال فى الحاشية : أوشرحبيل ابن مالك ، ونسب فى العين / ٩٩ إلى الكميت ، وقال : ديوان الكميت ٧٢١ ؛ وفى الصحاح : والعَرْعَرُ : شجر السَّرْو ، واسم موضع ، والعَرْعَرة : لعبة للصبيان ، وعَرْعَارِ أيضا ، وعُرْعُرَةُ الجبل بالضم : أعلاه ، وكذلك السنام ، وعُرْعُرَة=

يكون هذا ، وأوله مضموم ؟ فقال : يعنى : أبو زيد : إنه اسم للجمع . والبيت لمهلهل ، ويروى بضم عين عراعر وفتحها ؛ وقال غيرُ أبى زيد : من ضمَّ جعله واحداً ، ومن فتح جعله جمعا ؛ يقال للسَّيد : عُراعِر ، بالضم ، والجمع : عَراعِر بالفتح ، قال الكميت :

(٢٣١) ما أنت من شجر العُرَى عند الأمور ، ولا العَراعِرْ (١)

بفتح العين ، أى ولا السادة ؛ والعُرَى جمع عُرْوَة ، والعُرْوَة من الشجر : الذى لا يزال باقياً فى الأرض لا يذهب ، وجمعه : عُرَى ، ويشبَّه به النبيل من الناس .

(**فصـــل**) – (يجمع العلَمُ المرتجل والمنقول ، من غير اسم جامد مستقرّ له جمعٌ ، جمعَ موازنه أو مقاربه ، من جوامد الأسماء الموافقة له فى تذكير وتأنيث) – فالمرتجل ، هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلميَّة فى غيرها كما سبق ، كأُدَد وسعاد وزينب ؛ والمنقول من غير ماذكر ، يشمل مانقل من صفة كحامد ، أو فعل كضرب ، فتقول فى

= الأنف ، وجَزورٌ عُرَاعِر بالضم ، أى سمينة ، واسم موضع أيضا ، ومنه : ملح عُراعِرىّ ، والعُراعِرُ أيضا : السَّيد ، والجمع عَراعِر ، بالفتح ، قال الكميت :

ما أنت من شجر العُرَى عند الأمور ، ولا العَراعر

وقال مهلهل : خلع الملوك وصار تحت لوائه ....الخ البيت .

والعراعِرُ أيضا : أطرافُ الأسنة .

وقد جاءت رواية النسختين (د ، ز) : وسار تحت لوائه ، بالسين ، والمعنى يعضد التحقيق .

(١) انظر ماسبق .

أُدَد : إِدَّان ، كما تقول فى نُغَر : نِغْران [١] ، وفى سعاد : أَسْعُد ، كما تقول فى كُراع : أَكْرُع ، وفى حامد علماً : حوامد ، كما تقول فى حائط : حوائط ، وفى ضرب علماً : أَضْراب ، كما تقول فى حجَر : أحجار ؛ ومثال المقارب كقولك فى زينب : زيانب ، كما تقول فى أرنب : أرانب . وأعلم بقوله : فى تذكير وتأنيث ، أن العلَم المرتجل والمنقول المذكور [٢] ، إن كانا لمذكر ، جُمعا جمعَ اسم الجنس المذكر ، وإن كانا لمؤنث ، جُمعا جمعَ اسم الجنس المؤنث .

(ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقرّ [٣] له جمعٌ ، ما كان له)

— أى من الجمع ، فلو سميت بغراب ، لقلت فى الجمع : أغربة وغربان ، كحاله قبل العلمية ، وإن كان له جمعٌ مقيس وغيرُه ، اتُّبع المقيسُ ، فأعزل علماً ، يُجمع على عُزْل ، فهو المقيسُ فيه قبل [٤] العلمية ، دون عُزَّل وعُزَّال وأعزال [٥] ، كما قبل التسمية ، وإن لم يكن له مقيس ، فأنت بالخيار ، فغزال علماً ، يجمع على غُزْلان وغزلة ، كما قبل التسمية ، ولم يكن واحدٌ منهما مقيساً .

(فإن لم يستقرّ له جمعٌ ، عومل معاملة ما استقرّ له جمعٌ ، من

---

(١) والذى فى الصحاح : النُّغَرة مثال الهمزة : واحدةُ النُّغَر ، وهى طير كالعصافير حمر المناقير .

(٢) هكذا ورد هذا الوصف بالنسخ الثلاث ، على زعم أنه صفة للعلم ، على ما يبدو ، والسياق يناسبه التثنية : (المذكوران) صفة للمرتجل والمنقول ، يعززه الشرط الذى بعده .

(٣) ، (٤) ، (٥) : سقطت من (ز) .

أشبه الأسماء به) - فلو سميت بمصدر كضَرْب ، قلت فى الجمع : أَضْرُب ، كما تقول : كلب وأكلُب ، وضُروب ، كما تقول : كعب وكعُوب .

(ويستغنى عن التثنية والجمع ، بخُلْف : فى نحو : سيبويه وبعلبك) - والخلاف فى جمع المركب تركيب مزج ، مختوماً بوَيه ، أو غير مختوم به معروف ، ومحلّه جمع السلامة ، واختيار المصنف وابن عُصفور فى بعض كتبه ، وغيرهما المنع ، واختار الخضراوى وابن أبى الربيع وغيرهما الجواز ، وأما التثنية ، فكلامه يقتضى إثبات الخلاف فيها ، وعلة منع الجمع يقتضى ذلك ، وهى أشبهها بالتركيب للأسماء المحكيَّة ، ولا خلاف فى منع جمع التكسير ، ولم يرد سماع بجمع هذا النوع ولا بتثنيته .

(وباتفاق فى الجملة وشبهها) - كتأبط شرًّا ، وبَرق نحرُه ، وأنت وأنا [١] .

(بأن يضاف إليه ذو أو ذات ، مثنى أو مجموعاً) - أى يُستغنى بأن يضاف ... ، فتقول : جاءنى ذوا [٢] سيبويه ، وللمؤنث : ذاتا[٣] سيبويه ، وفى الجمع : ذوو سيبويه ، وذوات سيبويه ، وكذا الباقى نحو : ذوا [٤] أنا .

---

(١) فى (ز ، غ) : وإنما .
(٢) فى (ز) : جاءنى ذو سيبويه .
(٣) فى (د ، غ) : ذواتا .
(٤) فى (ز ، غ) : ذو إنما .

(وكذلك المعرب بإعراب المثنى والمجموع على حدِّه) – فتقول في رجلين ، سمى كلٌّ منهما بزيدَين : جاءنى ذوا زيْدَين ، وفى رجال كلّ منهم اسمه زيدون : جاءنى ذوو زيدِين ؛ وكذا لو سميا [1] بزيدِين ، لقلت : ذوا زيدِين ، أو سُمُّوا[2] بزيدَين ، لقلت : ذوو زيدَين .

(إلَّا ماندر ، كاثنين وأثانين) – ثبت هذا الاستثناء فى نسخة عليها خطه ، فجمعوا اثنين ، وهو معرب إعْراب المثنى ، على أثانين ، ولم يتوصلوا بجمع « ذو » مضافةً ، وهو نادر .

(ويُتحيَّلُ لما أوهم جمعُه ، فى وجه يُلحقُه بنظير) – فما أوهم أنه جمع ، وتعذَّر ذلك فيه ، يُتحيَّل له فى وجه يلحقه بنظير ، إما بأن يُقَدَّر مفرداً بوجه من الوجوه ، أو جمعاً لواحدٍ مقدَّر ، وذلك نحو قولهم : الفِتَكْرِينَ ، وهى الشدائد والدواهى ، يقال : لقيت منه الفتكرين ؛ وحكاه يعقوب وغيرُه بضم الفاء والتَّاء ، والجمعيَّة على هذا متعذِّرة ، لأن جُعَفْراً مفقود ، فيُخرَّجُ على أصالة النون ، فيكون مفرداً وزنه : فُعَلِّيل كخُزَعْبِيل ؛ وحكاه ابن السِّيد وغيرُه بفتح الفاء ، والتاء ، وكونه جمعاً متعذِّر ، لفقد جَعَفْر ، فيقدَّر مفرداً كالأول ، لكن فتحت الفاء اتباعاً لفتحة التاء ، وحكاه بعض اللغويين بكسر الفاء ، وبالواو ، وهذا يمكن كونه جمعاً لِفِتَكْر ، تقديراً ، وهو بناء موجود كقمطر [3] .

---

(١) فى (ز ، غ) : لو سمى ، أى كل منهما .

(٢) أى الرجال .

(٣) فى الصحاح : قولهم : لقيت منه الفِتَكْرِين والفُتَكْرين ، بكسر الفاء وضمها ، والتَّاء مفتوحة ، والنون للجمع ، وهى الشدائد والدواهى .

(ويستغنى بتثنية المضاف وجمعه ، عن تثنية المضاف إليه وجمعه)- أى إذا كان العلم مضافاً كعبدالله وأبى بكر ، استُغنى بما ذكر ، فتقول : هذان عبدا الله وأبوا بكر ، وهؤلاء عبيد الله وآباء بكر ، وكذلك : جاءنى عابدا الكلب ، وعابدو الكلب .

(وكذا ماليس فيه التباس من أسماء الأجناس) - فيفرد اسم الجنس ، وتظهر التثنية والجمع فى المضاف ، فتقول فى ابن [١] عرس : هذان ابنا عرس ، وهؤلاء بنات عرس ، وهؤلاء أبناء عم وبنو عم ؛ فإن التبس لم يفرد ، فتقول : هذان ابنا إنسانين [٢] صالحَين ، وهؤلاء أبناء أناس [٣] صالحِين ؛ لأنك لو أفردت عند إرادة هذا المعنى ، فقلت : هذان ابنا إنسان صالح ، أو أبناء ، لالتبس بقصد إنسان واحد .

(ولا يقال فى ابن كذا ، وأخى كذا ، وذى كذا ، مما لا يعقل ، إلَّا بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا) - فإذا كان المضاف إليه مما لا يعقل ، لم يَجُز عند الجمع فى المُصَدَّر بابن وماذكر معه ، جمع المذكر السالم ، بل يعامل معاملة المؤنث ، كان مالا يعقل نكرة كابن لَبُون [٤] ، وبنت مخاض [٥] ، أو فى علم ، كابن آوى [٦] ، وابن

---

(١) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٢) فى (ز) : ابنا أناسين .

(٣) فى (ز) : إنسانين .

(٤) ولد الناقة إذا كان فى العام الثانى ، وصار لها لبن ، وقيل : هو الذى أكمل السنتين .

(٥) فى الصحاح : يقال للفصيل إذا استكمل الحول ، ودخل فى الثانية : ابن مخاض ، والأنثى : ابنة مخاض .

(٦) نوع من فصيلة الثعلب ، مشهور بالعواء .

مِقْرَض [١] ، فتقول : بنات كذا ، وأخوات كذا ، وذوات كذا .

(وقد يُجمع المضاف والمضاف إليه من الكُنَى) – فيقال فى أبى زيد مثلا ، عند قصد العلمية : هؤلاء [٢] آباء الزيدِين ، يعنى جماعة ، كل واحد يكنى أبا زيد ؛ وهذا قول الكوفيين ، وكذلك يفعلون فى التثنية ، فيقولون : أبو الزيدَين ؛ ومذهب سيبويه ويونس ، ماسبق من الاقتصار على تثنية المضاف أو جمعه .

(وإن كان المضاف إليه أباً أو ابْناً [٣] ، استغنى غالباً بجمعه على مثال مَفاعل أو مَفاعِلة) – كالبَواهِل [٤] والخَنَادِف [٥] فى أبناء باهلة وخندف ، وكالمهالبة والأشاعثة فى أبناء المهلّب وأبناء الأشعث ، فيستغنى بالمثال المذكور ، عن أن يلفظ بالمضاف [٦] المذكور ؛ وأشار بقوله : غالباً ، إلى أنه يجوز أن لا يُفعل ذلك ، بل يلفظ بالمضاف جمعاً ، ويفرد المضاف إليه ، فتقول : بنو الأشعث ، وآباء [٧] بأهلة .

---

(١) دويبة تقتل الحمام .

(٢) فى (ز) : هذان أبناء الزيدين .

(٣) فى (د ، غ ، والنسخة المحققة من التسهيل) : أو أُمًّا ، والتمثيل يعضد التحقيق .

(٤) فى الصحاح : وباهلة : قبيلة من قيس عيلان ، وهو فى الأصل اسم امرأة من هَمْدان ، كانت تحت مَعْن بن أعصُر ، فنسب ولده إليها ، وهى أمهم .

(٥) وفى الصحاح : الخَنْدَفَة : مشية كالهرولة ، منه سميت – زعموا – خِنْدِفُ امرأة إلياس بن مضر ،واسمها ليلى ، نسب ولد إلياس إليها ، وهى أمهم .

(٦) فى (ز) : بالمثال

(٧) فى (د ، غ) : أبناء باهلة .

(أو بالواو والنون) – نحو قولهم : الأشعرون ، فى بنى أشعر .

(وقد يجمع بالألف والتاء) – كالعَبَلات ، أولاد أميَّة الأصغر [١] ، والحَبِطات ، أولاد الحَبِط بن عمرو بن تميم ، واسمه [٢] الحارث .

(**فصــل** [٣]) : (يُكسَّر [٤] اسمُ الجمع) – نحو : رهط وأرهط ، وقوم وأقوام ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن جمع اسم الجمع لا ينقاس ، ويظهر من كلام غيره قياسُه .

(وجَمعُ التكسير) – والأكثرون على أنه ينقاس جمع الجمع الذى بصيغة [٥] القلة ، وهى : أفعُل وأفعالٌ وأَفْعِلة وفِعْلة ، وقال ابن عصفور : يقتصر فيه على ماسُمع ، وعليه حمل السيرافىّ كلام سيبويه ، وهو قول الجرمىّ .

(غيرُ الموازن مَفاعلَ أو مَفاعيلَ أو فُعَلَة أو فَعلَة) – فلا يجمع

---

(١) فى الصحاح : وعَبْلَة اسم جارية ، وأميَّة الصُّغْرى ، وهم من قريش ، ويقال لهم : العَبَلات بالتحريك ، والنسبة إليهم : عَبْلىّ ، بسكون الباء ، رجوعاً إلى المفرد .

(٢) وفى الصحاح : يقال : حَبِطت الشاةُ بالكسر ، إذا انتفخت بطنها من أكل الذَّرِق ، ومنه سمى الحارث بن عمرو بن تميم : الحَبِط ، لأنه كان فى سفر ، فأصابه مثل ذلك ، وولده هؤلاء الذين يسمَّون : الحَبِطات ، من بنى تميم ، والنسبة إليهم : حَبَطىّ .

(٣) سقط لفظ الفصل من (ز) .

(٤) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : يجمع .

(٥) فى (ز) : يصنعه .

نحو : دراهم ، ودنانير وقُضاة وفجرَة ؛ وقضية هذا الكلام ، جواز تكسير صيغ الجموع كلها ، ماعدا الأربع المذكورة ، وإن كانت للكثرة ؛ ولا خلاف أن جمع الكثرة لا يجمع قياساً ، كالمصادر وأسماء الأجناس ، إذا لم تختلف أنواعها ، فإن اختلفت ، فالصحيح ، وهو قول سيبويه : الاقتصار على ماسُمع ، لعَلَّة ماورد من ذلك ، قال المبرّد والرمانىّ وغيرهما : يقاس .

(لما يُثنَّيان له) – أى يجمعان لقصد المعنى المراد عند تثنيتهما ، وهو اختلاف النوع ، فكما يقال : قومان ، عند إرادة : قوم كذا ، وقوم كذا ، يقال : أقوام لذلك ، وكذا الكلام فى الجمع ؛ وأثبت ابن الشجرىّ جمع جمع الجمع ، وجعل منه : أصايل ، وهى جمع آصال [١] ، وآصال أيضا جمع أُصُل ، جمع أصيل ؛ وقال أبو الحسن ابن الباذش وغيره : آصال جمع أصيل ، كيمين وأيمان ؛ وأصايل جمع أصيلة ، كسفينة وسفاين ، وقد حكى يعقوب : أصيلة فى معنى أصيل .

(جمع شبههما [٢] ، من مُثُل الآحاد) – فيقال فى قوم : أقوام ، كما يقال فى حوض : أحواض ، وفى رهط : أرهُط ، ككلب وأكلُب ، وفى نَعَم : أنعام ، كحجَر وأحجار ، ويقال فى مصير : مُصران [٣] ،

---

(١) زاد هنا فى (د) : العشايا .

(٢) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل : جمع شبيهيهما .

(٣) فى حاشية شرح الكافية ٤ / ١٨٨٨ : المصران جمع مصير ، وهى المِعىَ ،على وزن فعيل ، وخصَّه بعضهم بالطير وذوات الخف والظلف .

ثم يُجمع مُصْران على مصارين ، كسلطان وسلاطين ، ويقال فى عِقبان : عقابين ، كسرحان وسراحين ، ويقال فى أعبد : أعابد ، وأفعُل لانظير له فى المفردات ، لكن له نظير فيها من حيث الزيادة وعدد الحروف ، كأَسْوَد ، فيجمع كما يجمع أسود [١] ، لأنه شبهه من هذه الحيثيّة .

(وربما جمع موازن مفاعل أو أفعُل ، بالألف والتَّاء) — كقولهم فى صواحب : صواحبات ، وقوله :

(٢٣٢) ترمى [٢] الفجاج والفيافى [٣] والقُصَا
بأعيُنات ، لم يخالطها [٤] القذَى [٥]

جمع أعيُناً بالألف والتاء .

(والواو والنون) — نحو :

(٢٣٣) * قد جرت الطيرُ أيامِنينا [٦] *

---

(١) أى على أساود ، كما جمع أعيُد على أعابد .

(٢) فى (د ، ز) : يرمى .

(٣) فى (د ، ز) : القصا ، بدون واو العطف .

(٤) فى (ز ، غ) : لم يخالطهنَّ .

(٥) فى النسخ الثلاث : قذَى ، والتحقيق من لسان العرب ، قال فى لسان العرب ــ عين :

وأنشد ابن برّى : * بأعينات لم يخالطها القذى *

وقال : العين حاسة البصر ... والجمع أعيان وأعين وأعينات ــ الأخيرة جمع الجمع ، والكثير عيون ، وفيها الشاهد ، حيث جمعَ أعْيُناً على أعيُنات ، كما جاء بالشرح .

(٦) قال فى لسان العرب – يمين : وأما قوله : =

جمع أيامِن ، وهو جمع أيمُن ، جمع يمين ، ونحو :

(٢٣٤) تَروَّحَ بالعشىِّ بكل خِرْقٍ   كريم الأعْمُمِين وكُلِّ خالٍ [(١)]

جمَع أَعُمًّا وهو أَفْعُل ، جمعَ عَمّ ، وفكَّ المضعَّفة .

(وقد يجمع أفعال وأفْعلة ، بالألف والتَّاء) — نحو : أبناء سعد وابناوات سعد ، ونحو : أغْطِية جمع غِطاء وأغطيات .

(وفُعَّل ، بالواو والنون) — قالوا : خُسَّر وخُسَّرون .

(ويستغنى بلفظ الواحد عن الجمع ، مع الألف واللام) — نحو قولهم : أهلك الناس ، الدينار الصفر ، والدِّرْهم البيض .

(والنفى) — نحو : ماقام رجل إلَّا زيد .

(وشبهه) — نحو : لا تضرب أحداً [(٢)]إلَّا زيداً ، وهل قام أحدٌ إلَّا زيدٌ ؟

= قد جرت الطير أيامنينا   قالت : وكنت رجلا فطينا :

هذا ، لَعَمْرُ الله ، إسرائينا

قال ابن سيده : عندى أنه جمعَ يميناً على أيمان ، ثم جمع أيمانا على أيامِين ، ثم أراد وراء ذلك جمعا آخر ، فلم يجد جمعا من جموع التكسير أكثر من هذا .. فرجع إلى الجمع بالواو والنون ... قال : وقد كان يجب لهذا الراجز أن يقول : أيامينينا ، لأن جمع أفعال كجمع إفعال ... وفيه الشاهد .

(١) فى اللسان — عم : وحكى ابن الأعرابى فى أدنى العدد : أَعُمّ وأَعْمُمُون ، بإظهار التضعيف ، جمع الجمع ، وكان الحكم : أُعُمُّون ، لكن هكذا حكاه ، وأنشد : تَرَوَّح بالعشىِّ ... البيت ، والخِرْقُ من الفتيان : الظريف فى سماحة ونجدة ، والكريم ...

(٢) فى (د) : أحد .

(كثيراً) – أى هذا الاستغناء فى المواضع الثلاثة كثير ، والنكرة المستعملة فى النفى وشبهه ، الصالحة للمفرد فقط ؛ ظاهره فى العموم ، عند النحاة وأهل الأصول ، ويحتمل إرادةُ الوحدة ، وإرادةُ الكمال ، والثالث أضعفها ، هذا إن لم تُوجد مِنْ ، فإن دخلت تَعيَّن الأول .

(ودون ذلك قليلاً) – أى يوجد الاستغناء المذكور بدون واحد من الثلاثة المذكورة ، لكنه قليل نحو : « علمتْ نفسٌ » (١) ، و« تمرة ، خير من جرادة » (٢) أى كلُّ نفس ، وكل تمرة .

(فإن أضيف إليه العدد ، أو قصد معنى التثنية ، تطابق اللفظُ والمعنى غالباً) – فلا يقع الاستغناء بالواحد عن الجمع ، ولا عن التثنية حينئذ ، بل تقول : ثلاثة رجال ، لا ثلاثة رجل ، وما جاءنى رجلان ، ولا يجوز حينئذ : رجل . وخرج بغالب قوله :

(٢٣٥) * فيه ثنتا حنظل * (٣)

---

(١) التكوير / ١٤ : « علمتْ نفسٌ ما أَحضَرتْ » ، والانفطار / ٥ : « علمت نفسٌ ماقدَّمَتْ وأَخَّرَتْ .»

(٢) الموطَّأ – حج – ٢٣٦ – برواية : « لتَمْرةٌ خيرٌ من جرادة .

(٣) من الرجز ، لخطام المجاشعىّ ، قال فى معجم شواهد العربية : أو-جتدل ابن المثنى ، أو سلمى الهذلية ، أو شمَّاء الهذلية ، وصدره وبقية عجزه :

كأنّ خُصيَيْه من التدلدُل ظرفُ عجوز فيه ثنتا حنظل

قال فى الدرر ١ / ٢٠٩ : استشهد به على أن تفسير الاثنتين هنا لأجل الضرورة ، وكان القياس أن يقول : فيه حنظلتان ، والبيت من شواهد سيبويه =

فكان مقتضى القياس ، إذ أضاف إلى حنظل العدد ، أن يقال : ثنتا حنظلتين ، كثلاثة رجال ، وقوله :

(٢٣٦) حمامةَ بطن الوادِيَيْن ، ترنَّمى سقاك من الغُرِّ الغَوادى مطيرُها [١]

حقُّه أن يقول : بطنَىْ الواديين ، لأن لكل وادٍ بطناً ، فاستغنى بالواحد عن التثنية .

* * *

= والرضىّ ، قال الأعلم : الشاهد فيه إضافة ثنتا إلى الحنظل ، وهو اسم يقع على جميع الجنس ، وحق العدد القليل ، أن يضاف إلى الجمع القليل ، وإنما جاز على تقدير : ثنتان من الحنظل ، وكان الوجه أن يقول : حنظلتان ، فبناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة ؛ والتدلدل : التعلق والاضطراب ؛ وإنما خصَّ العجوز ، لأنها لاتستعمل طيبا ولا غيره ، مما يتصنَّع به النساء للرجال ، يأساً منهم ، ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية ، وظرف العجوز : مزودها الذى تخزن فيه متاعها ؛ وفى البيت شاهد آخر ، وهو : خصيان مثنى خصية ، لضرورة الشعر ؛ وقد روى عن الخليل قوله : إن الخصية تؤنث مفردة ، فإذا ثنيت جاز فيها التأنيث والتذكير .

(١) من الطويل ، لتوبة بن الحمير ، ونسبه العينى إلى الشماخ ، وليس فى ديوانه ؛ والشاهد فيه ، وضع المفرد موضع المثنى ، والأصل : بطنى الواديين ؛ قال أبو حيان : ومن العرب من يضع الجمع موضع الاثنين ، ووجه ذلك أنه لما أمن اللبس ، وكره الجمع بين تثنيتين ، فيما هو كالكلمة الواحدة ، صرف لفظ التثنية الأولى إلى لفظ المفرد ، لأنه أخف من الجمع ، وهذا قليل جدا لايقاس عليه .

٧٥ – بـــاب التصغير

ويقال أيضا : التحقير ؛ ويكون لمعانٍ : تحقير شأن الشيء ، نحو : أعطنى دُرَيْهِماً ، لا يريد الصغر ، بل أعطنى قليلاً ، وتقليل ذاته ، نحو : كليب ، وكميته نحو : دُريهمات ، وتقريب زمانه نحو : قُبيل وبُعيد ، أو مسافته [(١)] نحو : فويق وتُحيت ، أو منزلته ، نحو : صُدَيّقى ؛ وقال الكوفيون : يأتى لتعظيم الشيء نحو :

(٢٣٧) فُويقَ جُبَيْل شامخ الرأس لم تكن لتبلُغَهُ حتى تَكِلَّ وتعملا [(٢)]

وحملوا على ذلك : صُدَيّقى وأُخَيِّى ونحوَهما .

(يُصَغَّر الاسم المتمكِّن) [(٣)] – خرج الفعل والحرف ،

---

(١) سقطتا من (ز ، غ) .

(٢) من الطويل ، لأوس بن حجر – ديوانه ٨٧ – وفى المغنى ١ / ١٣٥ برواية :

فويق جبيل شامخ لن تناله بقِنَّتِه ، حتى تكِلَّ وتَعملا

والشاهد فى قوله : فويق جبيل شامخ ، حيث جاء التصغير هنا ، للدلالة على تعظيم شأن الجبل ، بدليل قوله : شامخ .

(٣) سقط هذا القيد من نسخ التحقيق ، وثبت فى النسخة المحققة من التسهيل ، اعتمادا على بعض نسخ التسهيل ، وقد ورد فى كلام الأشمونى فى شرحه على الألفية ، وفى حديث الشارح بعد قليل .

فلا يُصغَّران ، لأن التصغير وصف فى المعنى ؛ وسُمع تصغير أفعل تعجُّبًا ، ولا يطرد على الصحيح ، والمقصود فى تصغيره تعظيم المعنى ، مع الدلالة على صغر سِنِّ صاحبه ، فلا يقال للكبير : ماأُحَيْسِنَهُ ! هكذا قيل ، وفى ذكر التعظيم نزعة كوفيَّة .

(الخالى من التوغل فى شبه الحرف) - أخرج مَنْ وكم وأين ونحوها ، وفيه احتراز عن أسماء الإشارة ، فإنها لم تتوغل فيه ، بل شابهت الأسماء المتمكنة ، بكونها توصف ويوصف بها ، فلذا جاء تصغيرها ، كما سيأتى بيانه .

(ومن صيغ التصغير) - احترز من كُمَيْت وكُعَيْت [١] ونحوهما .

(وشبهها) - احترز من قليل ، فلا يجوز تصغيره ، لأن معنى التصغير فيه .

(ومنافاة معناه) - احترز من كبير وجسيم ونحوهما ، ومن أسماء الله تعالى ، فلا يصغّر شىء من ذلك ؛ وكذا الأسماء الواقعة على مايُعظَّم [٢] شرعاً ؛ ولا تصغّر أيضا غير وسِوَى وسُوَى بمعناه ، والبارحة وأمس وغد وقَصْرْ [٣] ، بمعنى عشيّة ، وما يعمل عمل الفعل ، وفى

---

(١) وهو البلبل : طائر غرّيد .

(٢) فى (د) : على العظيم .

(٣) فى الصحاح : ويقال : أتيتُه قَصْراً ، أى عشياً .

إعمال اسم الفاعل مصغَّراً ، خلاف ؛ ولا يصغَّر حَسْب وأَحَد وأخواته ، وأسماء الشهور ، وكل وبعض وأى ، والظرف الذى لا يتمكن كذات مرَّة ، والأسماء المحكيَّة ، وجمع الكثرة ؛ وأجاز الكوفيون (١ أن يُصَغَّر منها ، ماله نظير فى الآحاد ، كما سيأتى ، كرُغَيْفان فى : رُغْفان ، إذ هو كعُثمان ؛ ومذهب سيبويه وابن كيسان ، أن أسماء الأسبوع لا تصغَّر ، وأجاز الكوفيون -١) والمازنى والجرمى تصغيرها ؛ وقيل : إن قلت : اليوم السبت أو الجمعة ، فرفعت اليوم ، صغَّرت ، وإن نصبتَ فلا ، وقيل بالعكس .

(بضَمِّ أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة بعده) – أى بعد الثانى ، نحو : دُرَيْهِم ودُنَيْنِير ؛ وزعم الكوفيون وابن الدّهان ، أن الألف يُجعل علامة للتصغير ، كقولهم : هُداهِد فى هُدْهُد ، ودُوَابَّة فى دَابَّة ، ولم يُثبت البصريون ذلك ، وأجيب عن هُداهِد ودُوَابَّة ، بأنهما موضوعان للتصغير ، وليسا من التصغير .

(يُحذف لها أول ياءَيْن وَلِياها) – كقولك فى هَبَيَّخ : هُبَيْخ .

(ويُقلَبُ ياءً ماوَلِيَها من واو ، وُجُوباً إن سكنت) – نحو : عُجَيِّز فى عَجوز ، وكأنْ يُبْنَى من القول اسماً على سِبَطْر ، فتقول : قِوَوْل ، فإذا صغرت قلت : قِوَيْل .

(أو اعتلَّتْ) – نحو : مُقَيْم فى مقام ، وأصله : مُقَوْم .

---

(١) من (١ إلى ـــ ١) سقط من (ز) .

(أو كانت لاماً) – نحو : غُزَىّ وغُزَيَّة وعُشَيَّة ، فى تصغير غَزْو وغَزْوَة وعشواء .

(واختياراً ، إن تحركت لفظاً فى إفراد وتكسير) – نحو : أسْوَد وأساود ، وجدول وجداول ، فتقول فى التصغير : أسيِّد وجُدَيِّل ، بقلب الواو ياءً ، والإدغام ، وهو القياس ، وأُسَيْوِد وجُدَيْوِل ، بإقرار الواو ، كما أُقِرَّتْ فى الجمع ؛ ولا فرق فى ذلك بين الواو الأصلية والملحقة فى كلمة رباعية ، وأما الخماسيَّة نحو : عَطَوَّد (١) ، فسيبويه يجيز فيها : عُطيِّد ، بحذف الواو الساكنة ، وقلب الرابعة ياء ، والإدغام (٢ فى ياء التصغير ، وعُطَيِّيد ، بإدغام ياء التصغير فى الواو الساكنة ، وقلبها وقلب الرابعة ياء -٢) ؛ والمبرّد يعين هذا ، ويقول فى عِثْوَلّ (٣) ، عند سيبويه : عُثَيِّل ، بحذف اللام الساكنة وتقلب الواو ياء ، وتدغمها فى ياء التصغير ، وإن شئت قلت : عُثَيِّيل ، وهما نحو : عتاول وعتاويل ، وهو قول الخليل أيضا ، وهو المسموع من العرب ، وقال المازنى والمبرد : يجوز عُثَيِّل ، كما قال سيبويه ، ويجوز أيضا عُثَيْلل ، واختاراه (٤) ، فيبقى اللامين ، ويحذف الواو ، لأنها من الزوائد

---

(١) فى الصحاح : العَطوَّدُ : السَّير السريع .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) فى الصحاح : رجل عِثْوَلّ ، أى فَدْمٌ مسترخٍ ، مثل القِثْوَلّ ، وفى كتاب سيبويه : عِثْوَلّ وعِثْوَثَلّ مثله .

(٤) أى المازنى والمبرد ، وقد سقطت من (غ) .

للإلحاق ، وتفضلها اللام بأنها تكرير أصل ؛ وعُلم من مسألتى عطود وعثول ، أن ماذكر المصنف ، من جواز الوجهين فى الواو المتحركة ، إنما هو بالنسبة إلى التى للإلحاق ، فيما إذا كانت فى كلمة رباعية ، ويُعلم أيضا من مسألة عَطوّد ، أن ماسبق من المصنف فى الواو الساكنة ، ليس على إطلاقه ، بناء على ماسبق ، من إجازة سيبويه الحذف نحو : عَطيِّد .

(ولم تكن لاماً) – احترز من كروان ، فإنهم قالوا فى الجمع : كراوين ، ومع هذا ، لا يقال فى التصغير إلّا كريّان أو كريّين ، بقلب الواو والإدغام ، والقولان عن أبى علىّ ، وكأنهم لم يعتدّوا بكراوين لشذوذه ، وقال بعض المتأخرين من المغاربة : تقول فى تصغير كروان : كُرَيوين ، لقولهم فى الجمع : كراوين .

ويتعلق بالواو الواقعة بعد ياء التصغير متحركةً ، مسألة أَحْوَى ، فإن صغرته على لغة الإظهار قلت : أُحَيْوٍ (١) ، وتنوينه تنوين العوض ، ويعرب كأُعيِّم ، أو على لغة الإدغام ، قلت عند أبى عمرو : أُحَىّ ، وتحذف الياء الساكنة رفعاً وجرًّا ، تشبيها بياء أُعَيْم ، وتثبتها نصباً فتقول : رأيت أُحَيِّىَ ، كما تقول : أُعَيْمِىَ ؛ وتقول عند عيسى بن عمر

---

(١) تصغير أَحْوَى ؛ قال فى الصحاح : بغير أَحْوَى ، إذا خالط خضرته سواد وصُفْرة ، وتصغير أَحْوَى : أُحَيْوٍ ، فى لغة من قال : أُسَيْوِد ؛ واختلفوا فى لغة من أدغم ، قال عيسى بن عمر : أُحَيِّىٌ ، فصرف ، وقال سيبويه : أخطأ هو ، ولو جاز هذا لصُرِف أُصَمُّ ، لأنه أخفّ من أَحْوَى ، ولقالوا : أُصَيْمٌ ، فصرَفوا ؛ وقال أبو عمرو بن العلاء : أُحَىٌّ ، كما قالوا : أُحَيْوٌ ، قال سيبويه : ولو جاز هذا ، لقلت فى عطاء : عُطَىّ ؛ وقال يونس : أُحَىّ ؛ قال سيبويه : هذا هو القياس ، والصواب .

أُحَىّ ، بحذف الياء الأخيرة ، والصرف [١] ، نحو : هذا أُحَىٌّ ، ورأيتُ أُحَيًّا ، ومررتُ بأُحَىٍّ ، وإنما صرف لنقصان البناء ؛ وتقول عند يونس : أُحَىّ ، بحذف الياء الأخيرة [-١] ، وترك الصرف ، لوجود الزيادة فى أوله ، كما فى يضع ، علماً ، وهو اختيار سيبويه والمبرد .

(ويُجعل المفتوح للتصغير ، واواً ، وجوباً ، إن كان منقلباً عنها) — فتقول فى مال وريح وريّان وقِيمة [٢] : مُوَيْل ورُوَيح ورُوَيَّان وقُوَيْمة ؛ وشذَّ فى عيد : عُيَيْد ، وقياسه : عُوَيد ، وهذا كما قالوا فى الجمع : أعياد ، وقياسه : أعواد ، وأبدلوا الواو ياء لزوماً فيه ، فرقاً بين تصغيره وجمعه ، وتصغير عُود وجمعه .

(أو ألفاً زائدة [٣]) — فتقول فى ضارب وكاهل وقاصِعاء وخاتام وهابيل : ضُوَيْرِب وكُوَيْهِل وقُوَيْصِعاء وخُوَيتيم وهُوَيبيل .

(أو مجهولة الأصل) — نحو : صاب [٤] وعاج ، فتقول : صُوَيْب وعُوَيْج .

(أو بدل همزة تلى همزة) — نحو : رجل آدم ، هو أفْعَلُ من الأُدْمة [٥] ، فتقول فى تصغيره : أُوَيْدِم .

من (١ — ١) سقط من (غ) .

(٢) فى (ز) : قومة .

(٣) فى (ز) : زائداً .

(٤) فى الصحاح : والصَّابُ : عصارة شجر مُرّ ، وفى الحاشية : فى القاموس : وشجر مُرّ ، جمع صابة ، ووهم الجوهرى فى قوله : عصارة شجر .

(٥) فى الصحاح : والأُدْمَةُ بالضم : السُّمْرة ، والأُدْمَةُ أيضا : الوسيلة إلى الشىء ، عن الفرَّاء ... والأُدْمَةُ فى الإبل : البياض الشديد ، يقال : بعير آدم ، وناقة أدْماء ، والجمع : أُدْم .

(وجوازاً مرجوحاً ، إن كان ياء) – نحو : بَيْت وشَيْخ ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو : بُيَيْت وشُيَيْخ ، وقلبها واواً نحو : بُويت وشُويخ ؛ وحكوا عن العرب : بُوَيْضَة ؛ والتزم البصريون الأوَّل ، وجعلوا بُوَيْضة شاذًّا ، وعند إقرار الياء ، يجوز ضَمُّ الأول وكسْرُه ، والضم أحسن . وكلامه يشمل الياء التى ليست عَيْناً ، كياء مَيْت ، مخفَّفاً من فيعل ، يقتضى جواز : مُييت ومُوَيت ، والنقل عن الكوفيين ، القلب فى العين ، وعلى هذا يتعين على القولين ، الياء .

(أو منقلباً عنها) – فتقول عند الكوفيين فى ناب للسِّنّ : نُيَيْب ونُوَيْب ، وعند البصريين : نييب لا غير ؛ وقالت العرب فى المسنَّة من الإبل : نُويب ، فهو عند البصريين شاذ ، من جهة قلب الياء ، ومن جهة سقوط التَّاء ، وعند الكوفيين شذوذه من جهة الثانية فقط ؛ وناب السِّنّ مذكر ، يقال : نبتَ نابُه ، وناب المسنَّة مؤنث .

(وللمجموع [١] على مثال مفاعل أو مفاعيل ، من هذا الجعل الواجب ، ما للمصغَّر [٢]) – فيُقلب فيهما إلى الواو ، على الحدّ المذكور فى التصغير ، فتقول فى ضاربة : ضوارب ، وفى خاتام : خواتيم ، وفى آدم : أوادم ، وفى ميزان : موازين .

(ويكسر ماولى ياء التصغير ، غيرَ آخر) – فتقول فى دِرْهَم : دُرَيْهم ، وإن كان مكسوراً أُقِرَّ على كسرتِهِ ، كزُبَيْرِج فى زِبْرِج ، كما يقال فى شُرِبَ : إنها كسرة المبنىّ للفاعل ، ويحتمل كونها فيهما

---

(١) فى بعض النسخ : وللجمع .

(٢) فى بعض النسخ : ما للتصغير .

متجدّدة ، بعد حذف تلك ، كالضمة فى : يامَنْصُ ، مُرَخَّماً ، على لغة من لا ينتظر ؛ هكذا قيل ، وفيه بحث ؛ واستثنى الآخر ، لأنه مشغول بحركة الإعراب ، فلم يمكن كسرُه .

(ولا متصل بهاء التأنيث) – فإن كان متصلاً بها فُتح ، نحو : نُمَيْرَة ، وإلّا كُسر نحو : دُحَيْرِجَة .

(أو اسم منزَّل منزلتها) – فيُفتَح المتصل به كبُعَيلَبك بفتح اللام ، لأن العجز من هذا المركب ، كتاء التأنيث من المؤنث .

(أو ألف التأنيث) – نحو : حُبَيْلَى فى حُبْلَى .

(أو الألف قبلها) – نحو : حُميراء ؛ وخرج ما كان متصلا بألف إلحاق ، أو بألف قبلها ، فإنه يُكْسَر ، فتقول فى عَلْقَى وعَلْباء : عُلَيِّق [1] وعُلَيْبى .

(أو ألف أفعال ، جمعاً أو مفرداً) – ثبت قوله : جمعاً أو مفرداً

---

(١) فى (ز ، غ) : عُلَيْقِى وعُلَيْبِى ، وفى الكافية ٤ / ١٨٩٢ :

وشبه فعَلاء وفَعلى ، إن صُرِف   صَغِّرْ بكسر لازم قبل الألف
وفَتْحُ ما لم ينصرف حتمٌ ، ففى   عَلْقَى وغَوْغاء ، كلاهما اقتُفى

وفى الشرح ٤ / ١٨٦٥ : وإذا لم يكن ما ولى ياء التصغير ، حرف إعراب ، فحقه الكسر ، إن لم يمنع منه أحد الموانع التى تقدم ذكرها . وروى فى الغوغاء – وهى صغار الجراد – الصرف ، على أن يكون من باب صلصال ، فتصغيره على هذا : غُوَيْغى ؛ وروى منع صرفه ، على أنه فَعلاء ، فتصغيره : غُوَيغاء ؛ وروى فى عَلْقَى الصرف ، على أن ألفه للإلحاق ، فتصغيره على هذا : عُلَيِّق ، وروى فيه ترك الصرف ، على أن ألفه للتأنيث ، وتصغيره على هذا : عُلَيْقَى ، كتصغير سكْرَى .

(٢٣٨

فى نسخة الرَّقِّى ، فالجمع نحو : أُثَيَّاب فى أثواب ، وأُجَيْمال فى أجْمال ، وأما مفرد أفعال ، فلا يكون أصلاً ، لفقده فى المفردات ، فلو سميت بأَجْمال لقلت : أُجَيْمال ، كحالة الجمع .

(أو ألف ونون مزيدتين) – كسكران فتقول : سُكَيْران ، فإن كانت النون أصلية كحسَّان من الحسن ، كسرت ماقبل الألف ، فتنقلب ياء ، فتقول : حُسَيْسِين .

(لم يُعْلَم جمع مافيه على فَعالين) – كسكران وعثمان ، فلم يقولوا فى الجمع : سكارين ولا عثامين ؛ وقيل لبعض العرب : كيف يجمع عثمان ؟ فقال : عثمانون . فقيل له : عثامين . فقال : أيش عثامين ؟ على جهة الإنكار .

فإن عُلم ماذكر ، كسرحان وسلطان ، قيل : سُرَيحين وسُلَيْطين ، بكسر ماقبل الألف ، فتقلب ياء ، وكذا كِرْوان ، إن لم يجعل كراوين شاذاً ، فتقول : كُرَيْوِين ، وهو أحد قولَىْ الفارسىّ ، كما سبق ؛ وفهم من كلامه أنه إذا لم يعلم ذلك ، لم يكسر ماقبل الألف ، إلحاقاً بالباب الأكثر ، وهو باب سكران .

(دون شذوذ) – احترز من جمعه كذلك شذوذاً ، كغراثين فى غرثان [١] وأناسين [٢] فى إنسان ، فهذان شاذّان ، فلا يعتد بهما ، فلا يقال : غُرَيْثين ولا أُنَيْسين .

---

(١) فى الصحاح : الغَرَثُ : الجوع ، وقد غَرِثَ بالكسر ، يَغْرَثُ فهو غَرْثان ، وقومُ غَرْثَى وغرَاثَى وغِراث ، وامرأة غَرْثَى ، ونسوة غِراث .

(٢) فى (ز) : وأُنَيْسين .

(إلَّا فى حال لا يُصغَّر فيها) – احترز من عقبان ، فإنه قيل فيه : عقابين فى الجمع ، فصدق فى عقبان أن فيه ألفاً ونوناً مزيدتين ، وقد جُمع على فَعالين ، لكن حاله ينافى التصغير ، لكونه جمع كثرة ، وجمع الكثرة لا يُصغَّر على لفظه ، بل يُرَدُّ إلى جمع القلة ، فلولا هذا ، لكان قياسه إذا صُغِّر على لفظه : عُقَيْبِين ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر .

(و يُتوصَّل إلى مثال فُعَيل فى الثنائى ، بردّ ما حذف منه ، إن كان منقوصاً) – سواء أكان المحذوف [1] فاءً كعدة [2] ، أم عيناً كسَهٍ [3] ، أم لاماً كيَدٍ [4] ، فتقول : وُعَيْدَة وسُتَيه ، ويُدَىّ ؛ وتقول [5] فى سنة : سُنَيَّة وسُنَيْهَة ، على اللغتين ؛ والمراد بمنقوص ، مانقصَ منه حرف ، على الوجه المذكور ، لا المنقوص اصطلاحاً .

(وإلَّا فإلحاقه بدم ، أولى مِن إلحاقه بأف [6]) – أى وإلَّا يكن منقوصاً ، أى محذوفاً منه ، بل هو ثنائىّ بالوضع ، كمَنْ وعَنْ ، فالذى جزم به المغاربة ، أنه عند التصغير ، يُجعل من المحذوف لامُه ، وأنه حرف علة ، إدخالًا فى الباب الأكثر ، [7] ثم منهم من يقول :

---

(١) فى (ز) : المنقوص ، وهو يفيد معنى المحذوف .
(٢) أصله : وعدة .
(٣) أصله : سته .
(٤) أصله : يدى .
(٥) فى (ز) : فتقول .
(٦) فى (ز) : أولى من إلحاق بأب .
(٧) فى (د) : الأكبر .

اللام إمَّا ياء أو واو ، ومنهم من يعيّن الياء ، لكونها أكثر من الواو ، فيقول فى منِ اسمُه : مِنْ أو عَنْ : مُنَىّ أو عُنَىّ ، وهذا هو معنى قوله أن يلحق بِدَم ، وكلامه محتمل للقولين ؛ وزاد المصنف وجهاً آخر ، وهو جعل المحذوف من لفظ الثانى ، فتقول : مُنَين وعُنَين ، كما تقول فى تصغير أُفّ : أُفَيْف .

(ولا اعتدادَ بما فيه من هاء تأنيث) – كعِدَة وشَفَة .

(أو تائه) – كأخت وذيت ، فلا يصير بذلك ثلاثيا ، بل هو ثنائى ، يُرَدُّ إليه ما حُذف منه ، فتقول : وُعَيْدَة وشُفَيْهَة وأُخَيَّة وذُيَيَّة .

(وتُزالُ ألف الوصل مما هى فيه) – وذلك لأن ثانى المصغَّر متحرك ، فلا حاجة إليها ، فتقول فى اسم وانطلاق واستضراب : سُمَىّ ونُطيليق وتُضَيْرِب [(١)] ؛ وحكى الفارسىّ عن ثعلب ، أنه قال فى تصغير [(٢)] اضطراب : أُضَيْرِب ؛ حذف الطاء لكونها بدل تاء الافتعال [(٣)] ، وأبقى الهمزة ، لأنها فضلتها بالتقدّم .

(وإن تأتَّى فُعَيل بما بقى من منقوص ، لم يُرَدّ إلى أصله) – نحو : هَارٍ [(٤)] ومَيْت وخَيْر ، فتقول : هُوَيْر ومُيَيْت وخُيَيْر .

---

(١) فى هامش (ز) : وتُضَيْريب .

(٢) حذف الجار والمجرور من (ز) .

(٣) فى (ز ، غ) : تاء افتعل .

(٤) وهو من الرجال : الضعيف الساقط من الكبر ، ومن الأرض : المتصدع المشرف على السقوط .

(وما شَذَّ ردُّه ، لم يُقَسْ عليه ، خلافاً لأبى عمرو) — وحكى يونس أن بعضهم يقول فى هارٍ ، هُوَيْئر ، وعند سيبويه أنه من تصغير ما لم يُنطق به ، كرُوَيْجل فى رجل ؛ وحكى يونس عن أبى عمرو أنه كان يجيز هنا رَدَّ المحذوف ، وقال به يونس أيضا ، وردَّه سيبويه وقال : لايجوز ، واحتج بقول العرب كلهم : نُوَيْس .

(ويُتوصَّل إلى مثال فُعَيْعل أو فُعَيْعِيل ، فيما يُكسَّر على مثال مفاعل أو مفاعيل ، بما تُوصِّل إليهما فيه) — فكما تقول فى خِدَبّ : خِدَابّ ، وفى بهلول : بهاليل ، وفى عطوَّد : عَطاوِد [١] وعَطاويد ، كذلك تقول فى التصغير : خُدَيِّيب[٢] وبُهَيْليل [٣] وعُطَيِّيد [٤] .

(وللحاذف فيه) — أى فى التصغير .

(من الترجيح والتخيير ، ماله فى التكسير) — فتقول فى عَيْطَمُوس : [٥]عُطَيْمِيس ، كما تقول : عَطاميس ، وفى منطلق : مُطيْليق ، كما تقول : مَطاليق ، وفى استخراج : تُخَيْريج ، كما تقول : تخاريج ، وتقول فى حَبَنْطى : حُبَيْنِط وحُبَيْط ، كما تقول : حبانط

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) فى (د ، ز) : خُدَيِّب .

(٣) فى (د) : وبهيلل .

(٤) فى (د ، ز) : وعُطَيِّد .

(٥) فى الصحاح : العَيْطَمُوس من النساء : التامة الخلق ، وكذلك من الإبل ، والجمع : العطاميس ، وفى الضرورة : عطامس .

وحباطِى ، وفى عَفَرْنَى : عُفَيْرِن ، وعُفَير ، كما تقول : العَفارن [١] والعَفارِى .

(إلّا أن هاءَ التأنيث ، وألفَه الممدودة ، وياءَ النّسب ، والألِفَ والنون المزيدتين بعد أربعة أحرف فصاعداً ، لا يُحذَفْن فى التصغير) — فتحذف الهاء المذكورة للتكسير نحو : دحارج فى دحرجة ، دون التصغير ، فتقول : دُحَيْرجة ، وكذا ألفه الممدودة ، فتقول فى الجمع [٢] : قواصع ، وفى التصغير : قُوَيصعاء ؛ وخرجت المقصورة ، فلا تحذف فيهما نحو : حَبالَى وحُبَيْلَى ؛ فإن كان قبل المقصورة أربعة فصاعداً نحو : قَرْقَرى [٣] وشُقَّارَى [٤] ، حُذفت فى الجمع والتصغير ، فتقول : قَراقِر وشَقاقر ، وقُرَيْقير [٥] وشُقَيْقير ، وكذا ياء النسب ، فتقول فى لَوْذَعِىّ [٦] ، فى الجمع : لواذع ، وفى التصغير : لُوَيْذَعِىّ ، وكذا مثل زعفران ، تقول فى جمعه : زَعافِر ، وفى تصغيره : زُعَيْفران ، وكذا عَبَوْثُران يجمع على عباثر ، ولا تحذف فى التصغير الألف والنون [٧] .

---

(١) فى (ز ، غ) : العفارين .

(٢) لقاصعاء .

(٣) فى الصحاح : وقَرْقَرى على فعْللَى : موضع .

(٤) فى الصحاح : والشُّقّارى بالضم وتشديد القاف : نبت .

(٥) فى (غ) : وقُريقر وشُقيقر .

(٦) فى الصحاح : واللوذعىّ : الرجل الظريف الحديد الفؤاد .

(٧) فتصغَّر على عُبَيْثِران ، قال فى الصحاح : العَبَوْثُران : نبت طيب الريح ، وفيه أربع لغات : عَبَوْثُران وعَبَوْثَران وعَبَيْثُران وعَبَيْثَران .

وقوله : بعد أربعة ، قيدٌ فى الألف والنون ، فلو كانتا بعد ثلاثة أحرف ، لم تحذفا فى تكسير على مثال [١] المثالين ، ولا تصغير ، فتقول فى سِرْحان مثلا : سَراحين وسُرَيْحين .

وقيد الزيادة أخرج النون الأصلية ، كنون أُسْطُوَانة [٢] ، على الصحيح ، فوزنها : أُفْعُوالة ، فتقول فى الجمع : أساطين ، وفى التصغير : أُسيطينة ، وقيل : وزنها : أُفْعُلانة كأُمْلُدان [٣] ، وقيل : فُعْلُوانة كعُنْفُوان ، وقولهم : مُسَطَّنة يُبطلهما [٤] .

(ولا يُعَتدُّ بهنَّ) – أى بهاء التأنيث وماذكر بعدها ؛ وكأنه إنما صغرَّ دحرج وقاصِع ولوذع وزعفر وعبوثر ، لأن التاء وباقيها [٥] ، ككلمة منفصلة – ؛ وإنما حذفت فى المثالين ، لأنه لا يُتوصَّل إليهما إلَّا بحذفها .

---

(١) فى (ز) : على أحد المثالين .

(٢) فى (ز ، غ) : أصطوانة بالصاد ، وفى الصحاح : الأُسْطُوانة – بالسين – معروفة ، والنون أصلية ، وهو أُفْعُوَالة ، مثل أُقْحُوَانة ، لأنه يقال : أساطين مُسطَّنَة .

(٣)فى الصحاح : غصن أُملود ، أى ناعم ، ورجل أُملود ، وامرأة أملودة ، عن يعقوب ، وشاب أُمْلَد ، وجارية مَلْداء : بَيِّنا الملَد ، والإمليد من الصحارى مثل الإمليس .

(٤) والذى فى الصحاح : وهو أُفْعُوَالة مثل أُقْحُوَانة ، لأنه يقال : أساطين مُسَطَّنة ، وكان الأخفش يقول : هو فُعْلُوانة ؛ وهذا يوجب أن تكون الواو زائدة ، وإلى جنبها زائدتان : الألف والنون ، وهذا لايكاد يكون ؛ وقال قوم : هو أُفْعُلانة ، ولو كان كذلك ، لما جُمع على أساطين ، لأنه ليس فى الكلام أفاعين .

(٥) فى (د) : وما قبلها .

ومثل هذه فى عدم الاعتداد فى التصغير ، عَجُز المركب ، وعلامة التثنية ، وعلامة الجمع الصحيح ، فتقول : بُعَيْلَبك ومُسَيْلِمَيْن ومُسَيْلِمِين ومُسَيْلِمات .

(وتُحذف واو جَلُولاء [١] وشِبْهها) — وهو بَراكاء [٢] وقَرِيثاء [٣] ، فتقول عند سيبويه : جُلَيْلاء وبُرَيْكاء وقُرَيْثاء ، بحذف الواو والألف والياء ، تشبيهاً بألف مبارك ، وواو فَدوْكس [٤] ، وياء سَمَيْدَع [٥] ؛ فلو لم تشبه الواو واو جَلُولاء ، بأن كانت متحركة ، كما لو فُرض اسمٌ على فَعْوَلاء ، بسكون العين وفتح الواو ، لم تُحذَف [٦] ، لكون فَعْوَلاء كقَرْملاء ، فتكون الواو للإلحاق ، فتقول : فُعَيْولاء [٧] ، لأن الواو بحركتها ، صارت كالأصلية ، وهذا كما يقال فى جدول : جُدَيْوِل ، والواو فيه للإلحاق . واقتضى كلامه أن الواو لو كانت رابعة لم تُحذف ، وهو كذلك ، فتقول فى مَعْلُوجاء : مُعَيْليجاء [٨] .

---

(١) بلدة ببغداد ، قرب خانقين بمرحلة .

(٢) البراكاء : الثبات فى الحرب والجِدُّ ، وأصله من البروك .

(٣) فى الصحاح : الكسائىّ : نخل قَرِيثَاء ، وبُسْرٌ قَرِيثاء ، ممدود بغير تنوين : ضرب من التمر ، وهو أطيب التمر بُسْراً .

(٤) الفدوكس : الأسد ، ورهط الأخطل الشاعر .

(٥) السَّمَيْدَع بالفتح : السيد الموطأ الأكناف ، قال فى الصحاح : ولاتقل : سُمَيْدَع بضم السين .

(٦) أى الواو .

(٧) فى (ز) : مُعَيْولاء

(٨) فى الصحاح : العِلْج : العَيْر ، والعِلْج : الرجل من كفار العجم ، والجمع عُلُوج وأعلاج ومَعْلُوجاء وعِلَجَة .

(خلافاً للمبرد) – فى إقراره الواو والياء والألف ، وتُدْغَم ياء التصغير فيها ، بعد قلب الواو ياء ، فتقول : جُلَيِّلاء وبُرَيِّكاء وقُرَيِّثاء ، عامل مافيه الألف الممدودة ، معاملة مافيه تاء التأنيث ، فكما لا تُحذَف الثلاثة فى تصغير فروقة [١] ورسالة وصحيفة ، لا تُحذَف فى تصغير جَلُولاء وشبهه .

وحجة [٢] سيبويه ، أن لألف التأنيث الممدودة [٣] شَبَهاً بتائه وبالمقصورة ، فبالحيثية الأولى ، بقيت فى التصغير ، كما تبقى التاء ، وبالثانية أسقطت الأحرف الثلاثة ، لأنها كألف حبارى ، فقيل : جُلَيْلاء ، بالحذف ، كما يقال : حُبَيْرَى كذلك ، وبيَّن أن الممدودة مخالفة للتاء ، من وجه جَعْلِهم الممدودة كالملحقة ، فقالوا : صحراء وصحارِىّ ، كما قالوا عِلْباء [٤] وعَلابِىّ ، كما فعلوا فى المقصورة ذلك ، دون مافيه التاء .

(ونحو : ثلاثين مطلقاً ، وظريفين علماً ، مُلْحَقٌ بجَلُولاء) –

---

(١) فى الصحاح : والفَرَقُ بالتحريك : الخوف ؛ وقد فَرِقَ بالكسر ، وامرأة فَرُوقَةٌ ، ورجل فَرُوقَةٌ أيضا ، ولاجمع له ، وفى المثل : « رُبَّ عجلَةٍ تَهَبُ رَيْثاً ، ورُبَّ فَرُوقَةٍ يُدْعَى ليثاً » .

(٢) فى المقتضب ٢ / ٢٦٢ وما بعدها ، يخطِّئ المبرد سيبويه فى تصغير بَروكاء وبَراكاء وخُراسان ، وفى الحاشية بيان برأى سيبويه ، وردّ المبرد على حجة سيبويه ، ورد ابن ولَّاد على المبرد ، بما يزيد المسألة وضوحاً .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) فى الصحاح : والعِلْباء : عصب العنق ، والجمع : العَلَابىّ ... وعِلْباء : اسم رجل .

هذا ثبت فى نسخة الرّقّىّ ، فتقول فى التصغير عند سيبويه : ثُلَيْثِين وظُرَيْفَين وظُرَيْفِين ، وكذا ظَرِيفات علَماً ، فتحذف الألف والياء ، كما حذفت واو جَلُولاء ، لأن علامة التثنية وجمعى التصحيح ، عند العلمية ، كالأصل ، فأشبه ماهما فيه ، علامة التأنيث المشبهة بألف الإلحاق ، وكذا الزيادة اللاحقة لثلاثين ونحوه ، وإن لم يكن علماً ، لأنها لا تنفصل منها . قال سيبويه : وسألت يونس عن تصغير ثلاثين ، فقال : ثُلَيْثين ، ولم يثقلها ، شبهها بواو جلولاء ، لأن ثلاثا لا يستعمل مفرده على حدّ ما يستعمل ظريف ، وإنما ثلاثون بمنزلة عشرين . انتهى .

وخالف المبرد ، فقال : أقول : ثُلَيِّثين بالتثقيل ، وهو القياس ، وما قاله يونس خطأ . انتهى .

وحكى الفارسىّ أن ثليْثين بالتخفيف ، قول جميع العرب ، وهذا يبطل قول المبرد فى المسألتين . وقد عرفت معنى إطلاق المصنف القول فى ثلاثين ، وأما تقييده فى ظريفين ، فلا بُدَّ منه ، فلو صغَّرت مُثَنّى أو جمع تصحيح ، قبل العلمية ، وكان مثل المذكور لثقَّلت ، فقلت : ظُرَيِّفَان وظُرَيِّفُون وظُرَيِّفات ، ولم تحذف كما حذفت فى جَلُولاء ؛ وقد سبق فى كلام سيبويه ، مايرشد إلى الفرق .

(**فصـــل**) : (يُرَدُّ إلى أصله فى التصغير والتكسير ، على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أَفعِلة أو فِعالَ [١] ، ذو البدل

---

(١) سقط من (ز) .

الكائن آخِراً مطلقاً) – أى سواء أكان حرفَ لين كملْهىَ ، أصله : مَلْهَو ، أم غيرَه كماء ، أصله : ماه [١] ، والهمزة بدل الهاء ، فتقول فى التصغير : المُلَيهى ومُوَيه ؛ وكذا يرد فى الجمع على الصيغ المذكورة ، نحو : الملاهى والصحارِىّ [٢] وأمواه وأسْقية ومياه .

(فإن لم يكن آخراً ، فيشترط كونه حرف لين ، بدل غير همزة تلى همزة) – فتقول فى مُوقن : مُيَيْقِن ، بقلب الواو ياء ، لأنه من اليقين ، وإنما قلبت الياء فيه واواً ، للسكون وانضمام ماقبلها ، فلما زال السكون ، رُدَّت إلى الأصل ، وتقول فى قِيراط : قُرَيْريط وقراريط ، بالياء بدل الرَّاء ، فرجعت الياء فى التصغير والجمع ، والصورتان يشملهما قوله : حرف لين ، بدل غير ماذكر .

وفُهم من كلامه ، أن تُخَمة ، وإن كانت التاء فيه بدل غير ماذكر ، لايرد إلى أصله ، لأن المبدل ليس حرف لين ، فتقول : تُخَيمة بالتاء ، لا وُخَيمة بالواو ، وكذا أُباب فى عُباب ، فتقول فيه : أُبَيْب ، لا عُبَيْب .

وخرج بقوله : غير كذا : أيمة [٣] ، فتقول فى تصغيره : أُيَيْمَة

---

(١) وأصله : مَوَه ، تحركت الواو والفتح ما قبلها فقلبت ألفاً .

(٢) فى (ز) : وأحاحى ، وفى (غ) لفظ غير واضح ، والتحقيق من (د) موافقاً لما جاء بهمع الهوامع فى هذا الموضع .

(٣) فى الصحاح : الأَيامَى : الذين لا أزواج لهم من الرجال والنساء ، وأصلها : أيائم ، فقلبت ، لأن الواحد رجلٌ أَيِّم ، سواء كان تزوج من قبل ، أو لم يتزوج ، وامرأة أيِّم أيضا ، بكراً كانت أو ثيِّباً ، وقد آمَتِ المرأة من زوجها ، تئيم أَيْمةً وأَيْماً وأُيُوماً ، وفى الحديث أنه كان يتعوَّذ من الأَيْمة .

بالياء ، وإن كانت الياء بدلاً ، لأنها بدل همزة تلى همزة ، فلم تُردّ استثقالاً للهمزة تتوالى ؛ فإن كان حرف اللين بدل همزة لا تلى همزة ، رددته إلى أصله ، فلو سميت بذوائب [١] ، ثم صغَّرته ، لقلت : ذُؤيْئِب ، بهمزة قبل ياء التصغير وبعدها ، لأن الواو بدل همزة لا تلى همزة ، وإنما قلبت فى الجمع استثقالاً ، لاجتماع همزتين بينهما ألف ، وهى تشبه الهمزة ، فكان كاجتماع ثلاث همزات .

(وما ورد بخلاف ذلك ، فمن مادة أخرى) – كقولهم : فُسَيْطيط [٢] وفساتيط ، فليست التاء بدل الطاء فى فسطاط ، وإنما هما مادتان ، قالوا : فُستاط بمعنى فُسطاط [٣] .

(أو شاذ) – كقولهم فى عِيد : عُيَيْد وأَعْياد ، والقياس : عُوَيد وأعواد ، لأنه من العَوْد ، وقالوا فى دِيماس ودِيباج : دياميس ، وديابيج ، ودماميس [٤] ودبابيج .

---

(١) فى الصحاح : والذُّؤابة من الشَّعَر ، والجمع : الذوائب ، وكان الأصل : ذَآئب ، لأن الألف التى فى ذُؤابة ، كالألف التى فى رسالة ، حقُّها أن تبدل منها همزة فى الجمع ، ولكنهم استثقلوا أن تقع ألف بين الهمزتين ، فأبدلوا من الأولى واواً ؛ والذُّؤابة أيضا : الجلدة التى تعلق على آخِرة الرحل ، يقال : غبيط مُذَأَّب ، وغلام مُذَأَّب : له ذُؤابة .

(٢) فى (د ، غ) : فسيتيط .

(٣) جاءت هذه العبارة فى الهمع ٢ / ١٨٩ هكذا : كقولهم : فسيتيط ، فهو تصغير فستاط ، لغة فى فسطاط ، وفُسَيْطيط ، بالطاء ، لتصغير فُسطاط ، فهما مادتان .

وفى الصحاح : الفُسْطاط : بيت من شَعَر ، وفيه ثلاث لغات : فُسْطاط وفُسْتاط وفُسَّاط ، وكسر الفاء لغة فيهنَّ ، وفُسطاط : مدينة مصر .

(٤) اضطربت هذه العبارة فى النسخ ؛ ففى (ز) : دماميس وديابيج ،=

(ولا تغيّر تاء مُتَّعد ومُتَّسر ونحوهما ، خلافاً لقوم) — والأصل : مُوتَعِد ومُيْتَسِر ، لأنهما من الوعد واليُسْر ، فقُلِبَ حرفُ العلة تاء ، لأجل تاء مفتعل ، فلما صُغِّر حُذفَت تاء مفتعل ، لزيادتها ، كتاء مكتسب ، فزال مُوجِبُ قلب حرف العلّة تاء ؛ فقال السيرافىّ : تبقى التاء ، ولا تُردُّ إلى الواو والياء ، فتقول : مُتَيْعِد ومُتَيْسِر ، كما تقول : تُخَيْمة وتُرَيِّث [(١)] ؛ وقالوا : إنه قول سيبويه ، وهو ظاهر كلامه ؛ وقال الزجاج ومن وافقه ، تُردُّ الواو والياء ، فتقول : مُوَيْعِد ومُيَيْسِر ، نظراً إلى زوال موجب وجود التَّاءِ ؛ والراجِح الأول ، لئلا يلتبس ، لو رُدَّ حرفُ العلة ، بتصغير : مُوتَعِد ومُوتَسر ، فإن من العرب مَنْ يقولهما .

(وإن صُغِّرَ ذو القلب أو كُسِّرَ ، فعلى لفظه لا أصله) — فتقول فى أَيْنُق : أُيَيْنِق وأَيانِق ؛ وكذا جاه ، يُصغَّر على جُوَيه ، لا وُجَيْه .

(**فصـــل**) : (تلحق تاء التأنيث فى تصغير ما لم يشذ ، من مؤنث بلا علامة ، ثلاثىّ) — نحو : دار وسِنّ و يد ، فتقول : دُوَيْرة

= ودياميس ودیابيج ، وفى (غ) : دماييس ودبابيج ، ودياميس ودیابيج ؛ وفى الصحاح : الدِّيماس : سجن كان للحجاج بن يوسف ؛ فإن فتحت الدال ، جمعته على دَياميس ، مثل : شيطان وشياطين ، وإن كسرتها جمعته على : دماميس ، مثل : قِيراط وقراريط ، وسُمِّى بذلك لظلمته ؛ والدِّيباج فارسىّ معرَّب ، ويجمع على : دَيابيج ، وإن شئت دبابيج ، بالباء ، إن جعلت أصله مُشدَّداً ، كما قلنا فى الدنانير ، وكذلك فى التصغير .

(١) فى تُخمة وتُراث .

وسُنَيْنة ويُدَيَّة ؛ وشذَّ تركُ التَّاءِ من ألفاظ ، منها : ذَوْد [١] وشَوْل [٢] ونَصَف [٣] .

(أو رباعىّ بمدَّةٍ ، قبل لام معتلّة) – نحو : سماء ، أصله : سماو ، فإذا صغَّرت قلت : سُمَيَّة ، لأنك تحذف المتطرِّفة من الياءات الثلاث ، فيبقى ثلاثيا ، فتلحقه التاء .

(إن لم يكن مصدراً فى الأصل) – كحَرْب ، فالأصل : هذه مقابلة حرب ، أى تحرب المال والنفس ، يقال : حرَب ماله ، أى سلَبه ، توصف بالمصدر ، ثم أسقط الموصوف ، كالأبطح ، فلذا حين صغَّروا ، لم يأتوا بالتَّاء ، نظراً إلى الأصل ؛ ولا حاجة إلى هذا بعد قوله : مالم يشذ ، فإن هذا إنما هو تعليل شذوذه ، وقد عدَّ سيبويه والخليل حَرْباً من الشاذ ، تصغيره بلا علامة ، رواية عن العرب ، وما ذكره المصنف توجيه فيه للمازنى ، قال : لأنه فى الأصل مصدر ؛ قال المبرد : وقد يُذكَّرُ الحربُ ، وأنشد :

---

(١) فى الصحاح : الذَّودُ من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وهى مؤنثة ، لا واحد لها من لفظها ، والكثير أذواد .

(٢) فى الصحاح : الشَّوْلُ : الماء القليل فى أسفل القربة ، والجمع أشوال ؛ والشَّوْلُ أيضا : النُّوق التى خفَّ لبنها ، وارتفع ضرعها ،وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية ، الواحدة شائلة ، جمع على غير قياس .

(٣) فى الصحاح : النَّصَفُ بالتحريك : المرأة بين الحدثة والمسنَّة ، وتصغيرها : نُصَيف ، بلاهاء ، لأنها صفة ، ونساء أنصاف ، ورجل نَصَف ، وقوم أنصاف ونَصَفُون ، عن يعقوب ؛ والنَّصَفُ أيضا : الخُدَّام ، الواحد ناصف .

(٢٣٩) وهو إذا الحرب هفا عُقابُهْ مِرْجَمُ حَرْبٍ، تلتظى حِرابُهْ[١]

(ولا اسمَ جنس ، مذكَّرَ الأصل) – نحو : ناب ، للمُسِنّ من الإبل ، قالوا فى تصغيره : نُوَيْب ، بلا تاء ، نظراً إلى الأصل ، فإنما سمى بالناب الذى هو الضرس ؛ ولا حاجة إلى هذا أيضا ، وهو مما عُدَّ من الشاذ ، وممن ذكره سيبويه ؛ وبتقدير إثبات هذا التحرُّز ، يستغنى بقوله : اسم جنس مذكر الأصل [٢] ، عن قوله : إن لم يكن مصدراً فى الأصل ، لأن المصدرَ اسمُ جنس مذكّرُ الأصل ؛ ولذا سقط هذا من [٣] نسخة البهاء ، فقال : قبل لام معتلة ، إن لم يكن اسم جنس مذكّر الأصل .

وقد ذكر فى غير هذا الكتاب قيداً يُحتاج إليه ، أنه إنما تثبت التَّاءُ فى الثلاثىّ المذكور ، إذا لم يحصل التباسه بمذكر ، فإن حصل ، لم تثبت ، كعشر وتسع وباقيها ، فلا يقال فيها : عُشَيْرة وتُسَيْعة ، لئلا يلتبس بالمذكرِ ، وكذا شجر وبقر ، لا يقال فيهما : شُجَيرة وبُقَيْرة ، لئلا يلتبس بشَجَرة وبقرَة .

---

(١) من الرجز ، فى الصحاح – حرب : الحَرْبُ تؤنث ، يقال : وقعت بينهم الحرب ، قال الخليل : تصغيرها : حُرَيْب ، بلاهاء ، رواية عن العرب ؛ قال المازنىّ : لأنه فى الأصل مصدر ؛ وقال المبرد : الحرب قد تذكَّر ، وأنشد البيت ، ولم ينسبه هو ولا صاحب الصحاح ، ولا فى معجم شواهد العربية ؛ والشاهد فى قوله : إذا الحرب هَفا عُقابه ، بتذكير الحرب ؛ والعُقاب طائر ، وجمع القلة أعقُب ، لأنها مؤنثة ؛ قال فى الصحاح : وهفا الطائر بجناحيه ، أى خفق وطار ، وقال : * وهو إذا الحرب هفا عُقابه *
وفى (ز) : إذا الحرب عفا عنانه ... تلتقى حرابه .

(٢) كما جاء فى بعض نسخ التسهيل .

(٣) فى (د) : من غير نسخة البهاء .

ومما (١) لا يُصغَّر بالتَّاء من المؤنث الثلاثىّ لفظاً ، ماكان من صفات المؤنث بغيرها (٢) ، وصُغِّر تصغير ترخيم ، بحذف زوائده ، نحو : حائض وطامث ، فتقول : حُيَيض وطُمَيث .

(ولا اعتبارَ فى العلَم ، بما نُقِل عنه من تذكير أو تأنيث) — فلو سميت امرأة برُمح ، لقلت : رُمَيْحة ، نظراً إلى ما صار إليه من التأنيث ، ولم تقل : رُمَيْحاً ، نظراً إلى أصله ؛ وكذا لو سميت مذكَّراً بأُذُن ، لقلت : أُذَين ، لا أُذَينة ، نظراً إلى الحال ، لأن الاعتبار بالموجود لا المفقود .

(خلافاً لابن الأنبارىّ) — فى اعتبار الأصل ؛ وهو منقول عن يونس فى الصورة الثانية ، واحتج بقولهم : عُرْوة بن أذينة ، وعُيينة ابن حصن ، ومالك بن نُوَيرة ؛ وأجاب مخالفوه ، وهم الجمهور ، أن (٣) التصغير بعد التسمية بالمكبَّر .

(ولا تلحق ، دون شذوذ ، غيرَ ما ذُكر) — وهو الثلاثىّ والرباعىّ المذكوران ، فلا تلحق زينب وعقرب وسعاد وعَناق ونحوها ؛

---

(١) فى (ز) : وما لايُصغَّر .

(٢) أى بغير التَّاء .

(٣) فى (د ، غ) : بمنع أن التصغير بعد التسمية بالمكبَّر ؛ قال الأشمونى فى شرحه على الألفية فى هذا الموضع ، بعد أن بين خلاف ابن الأنبارىّ فى اعتبار الأصل : ويونس يُجيزه ، واحتج لذلك بقول العرب : نُوَيْرَة وعُيينَة وأُذَيْنَة وفُهَيْرَة — أسماء رجال — وليس ذلك بحجة ، لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير .

وخرج بشذوذ ، قولهم فى قُدَّام وأمام : قُدَيْدِيمة [١] وأُمَيِّمة ، وفى وراء : وُرَيِّئة .

(إلَّا ما حُذف منه ألف تأنيث خامسة وسادسة) – أى ألف تأنيث مقصورة ، وسيذكر الممدودة ؛ فتقول فى حُبارَى ، إذا حذفت الألف : حُبَيِّرة ، وهذا قول أبى عمرو ، ويجعل التَّاء عوضاً من الألف المحذوفة ، وغيره لا يعوض ، فيقول : حُبَيِّر ؛ ويجوز أن لا تحذف الألف التى للتأنيث فى حُبارَى ، ونحوها ، مما ألف التأنيث فيه خامسة ، وقبلها مدة زائدة ، بل تحذف المدَّة ، لأنها زائدة لغير معنى ، فتبقى ألف التأنيث ، فتقول : حُبَيْرَى ؛ ولا تعويض حينئذ ، لعدم حذف علامة التأنيث ، وهو واضح ؛ وتقول فى لُغَّيْزَى ، عند أبى عمرو ، ومن أخذ بقوله كالمصنف : لُغَيْغيزة [٢] ، بتعويض التاء عن الألف ، وعند غيرهم : لُغَيْغِيزٌ ، بلا تعويض ؛ ولا بُدَّ من حذف ألف التأنيث ، فلا يأتى فيه ماسبق فى حُبارَى [٣] ، كما لا تأتى فى قَرْقَرَى .

والحاصل أن ألف التأنيث المقصورة تحذف خامسةً فصاعداً ؛ وهل تعوض التاء عند حذفها ؟ قولان ، وإن كانت خامسة ، وقبلها مدة زائدة ، جاز أيضا حذف المدَّة ، وإبقاء ألف التأنيث . وتلحق التاء أيضا ، ماصُغِّر من علَم المؤنث ، تصغير ترخيم ، كإتيانه على ثلاثة ، فيقال : عُنَيقة وزُنَيْبَة وسُعَيْده فى عناق وزينب وسعاد .

---

(١) فى (د) : قديمة .

(٢) فى (غ) كما فى شرح الكافية : لُغَيْغِزَة .

(٣) من بقاء ألف التأنيث ، كما فى حُبَيْرَى .

(ولا تُحذف الممدودةُ فيعوض منها ، خلافاً لابن الأنبارىّ) — فأجاز أن يقال فى باقِلَاء (١) وبَرْناساء (٢) : بُوَيْقِلَة وبُرَيْنِسَة ، قياساً على المقصورة نحو : حُبيرة ولُغَيغيزة ؛ وقضية هذا القياس ، تخصيص ذلك فى الممدودة ، بما إذا كانت خامسة أو سادسة ؛ كما مثل ؛ وغيره على أن الألف الممدودة لا تحذف ، لما سبق .

(وتُحذَف تاءُ ما سُمِّى به مذكَّر ، من بنت ونحوه ، بلا عوض) — فتقول فى بنت وأخت ، علمى مذكر : بُنَىّ وأُخَىّ ، بحذف التاء ولا تعوض ، بل تصغرهما كتصغير ابن وأخ ، نظراً إلى حالهما فى العلمية ، ولو سميت بهما مؤنثا ، لحذفت التاء التى فيهما ، وأتيت بهاء التأنيث ، فتقول : بُنَيَّة وأُخَيَّة ، كما كنت تصغرهما لولا العلمية ، وذلك لعدم تخالف الحالين ، والعرب (٣ كذلك صغَّروهما قبل العلمية ، فيستمر ذلك لهما فى حال العلمية -٣) .

(**فصـــل**) — (تُصغَّر أسماء الجموع) — نحو : قُوَيم ورُهَيط ؛ ويدخل عنده فى أسماء الجموع تمر ونحوه ، فيقال : تُمَيْر ونُبَيْق .

(وجموع القِلَّة) — نحو : أُكَيْلِب فى أكلُب ، وأُرَيْغِفَة فى أرغفة ، وغُلَيْمة فى غِلْمة ؛ وهذه سلك بها مسلك نظائرها

---

(١) فى الصحاح : والباقِلّا ، إذا شدَّدتَ اللام قَصَرْتَ ، وإذا خفَّفْتَ مدَدْتَ .

(٢) فى الصحاح : البَرْنَساء : الناس ، وفيه لغات : بَرْنَساء مثال عقرباء ، وبَرْناساء ، وبَراساء .

من (٣ — ٣) سقط من (ز ، غ) .

فى المفردات ، كما فعل ذلك فى اسم الجمع واسم الجنس ؛ وقالوا فى أَجْمال جمع جَمل : أُجَيْمال ، ولو سلك به مسلك نظيره من المفرد ، لقيل : أُجَيْميل ، كما يقال فى أجمال مصدر أجمل .

(ولا يُصغَّر جمع كثرة ، تصغير مشاكله من الآحاد) — لمنافاة الكثرة التصغير ، فإنه تقليل ، فالصيغتان متنافيتان [١] وضعاً ، فلا يجمع بينهما .

(خلافاً للكوفيين) — وقد سبق ذكر مذهبهم ، واحتجاجهم بأُصَيْلان ، وقولهم : هو تصغير أَصْلان ، جمع أَصِيل ، مردود بأنه لو كان كذلك لقيل : أُصَيْلِين ، كما يقال فى مُصْران : مصارين ، والتصغير والتكسير من وادٍ واحد ، وإنما أُصَيْلان بمعنى أصيل ، من المصغَّر على خلاف مكبَّره ، كمغَيْرِبان فى مَغْرِب .

(بل مع الرَّدِّ إلى تكسير قِلَّة) — أى إن كان له جمع قلة ، نحو : فَلْس ، فتقول فى تصغير فلوس : أُفَيْلِس ؛ وكذا تقول فى تصغير فتيان : فُتَيَّة .

(أو تصحيح [٢] مفرد المذكور ، إن كان لمذكر عاقل) — فتقول فى زيود [٣] : زُيَيْدون ، وفى غلمان : غُلَيمون .

(مطلقاً) — أى سواء أكان المفرد مما يجمع مكبره بالواو والنون

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) أى جمعه جمع تصحيح .

(٣) فى (ز) : زيد .

كزيد ، أم لا ، كغلام ، وسواء أكان له جمع قلة ، أم لا ؛ كغلمان ورجال ، فما له قلة ، يرد إلى القلة ويُصَغَّر ، أو إلى المفرد ويُصغَّر ، ثم يُجمع بالواو والنون ، وما لا قلة له ، يتعين فيه الثانى .

(وإلَّا ، فجمع تصحيح الإناث) – أى إن لم يكن جمع الكثرة لمذكَّر عاقل ، بأن كان لمذكَّر غير عاقل كدراهم ، أو لمؤنث مطلقاً كجوارٍ ورسائل ، فإنه يرد إلى المفرد ويُصغَّر ، ويجمع بالألف والتاء نحو : دُرَيهمات وجُوَيْريات ورُسَيِّلات .

(مطلقاً) – أى سواء أكان مكبره يجوز جمعه بالألف والتاء كمفرد جَوارٍ ، أم لا ، كمفرد دراهم ، وسواء أكان له جمع قلة كغواشٍ ، أم لا ، كدراهم ، إلَّا أنه إن كان له [١] ، جاز أيضا الرد إليه ، فيقال : أُغَيْشِية .

(وإن كان جمعاً مكسَّراً ، على واحد مهمل ، وله واحدٌ مستعمل ، رُدَّ إليه [٢]) – نحو : مذاكيرِ وملاميح ، واحدهما المهمل : مذكار وملمحة ، وواحدهما المستعمل : ذكر ولمحة ، فتردهما إلى المستعمل ، فتقول : ذُكيرات ولُميحات ، لينُطق بما تكلمت به العرب .

(خلافاً لأبى زيد) – فى قوله : إنه يرد إلى الواحد المهمل

---

(١) زاد هنا فى (د) : قلَّة .

(٢) زاد هنا فى بعض نسخ التسهيل ، كما فى النسخة المحققة منه : لا إلى المهمل القياسىّ ، وسيأتى فى الشرح ما يغنى عنه .

نحو : مُذَيْكرات ومُلَيْمِحات ؛ ورُدَّ بأنه نُطقٌ بما لم ينطقوا به ، مع إمكان خلافه .

(فإن لم يكن له واحدٌ مستعمل ، رُدَّ إلى المهمل القياسّى ، وعومل معاملة مستعمل) – نحو : عباديد ، ليس له مفرد مستعمل ، فيرد للضرورة إلى المهمل القياسى كعِبْديد ، ثم يصغَّر ، فيعامل معاملة المستعمل ، فإن كان لمذكر عاقل ، فبالواو والنون ، أو لغيره فبالألف والتاء ، فتقول : صار قومك عُبَيْدِيدين ، وجواريك عُبَيْدِيدات ؛ والعباديد: الفرق من الناس ، ذاهبين فى كل وجه ، وكذا العبابيد، يقال : صار القوم عبابيد ، وعباديد ، قال سيبويه : لا واحد له ، وواحده على فعلول أو فعليل أو فعلال فى القياس .

(وسُرَيِّيل فى سراويل ، أجود (١ من سُرَيِّيلات) – وذلك لأن الصحيح أنه ليس بجمع ، فصار سراويل –١) كدنانير علماً ، فكما تقول : دُنَيْنير ، تقول : سُرَييل ، فيصغَّر (٢) على لفظه ؛ وبعضهم يقول : سُرَيويل ، ومن قال إنه جمع ، ردَّه إلى مفرده ، وهو سِرْوَالة ، ثم صُغِّر هذا ، وجُمع بالألف والتَّاء ، فيقال : سُرَيِّيلات ، وهو محكىٌّ عن يونس ، وأجاز أيضا : سُرَيويلات .

(ويقال فى رَكْب وسفر : رُكَيْب وسُفَير) – لأن أسماء الجموع كالأسماء المفردة ، فتصغَّر على لفظها ، وكذا جاء السماع ؛ أنشد الأصمعىّ :

من (١ – ١) سقط من (ز) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٢٤٠) * أَخشَى رُكَيْباً أو رُجَيْلاً عاديا [١] *

صغَّر رَكْباً ورجلاً على لفظيهما .

(لا رُوَيْكبون ومُسَيْفِرون ، خلافاً لأبى الحسن) – وهذا بناء على أن ركباً ونحوَه جمع تكسير عند الأخفش ، فلذا ردَّه إلى المفرد عنده وجمع ، فيقول على هذا فى طير : طُوَيْرات ، والسماع يَرِدُّ هذا عليه ؛ وقد سبق ذكر هذا الخلاف عنه ، وأن ما ذُكر عنه هنا فى التصغير ، كلامه فى الأوسط على أنه قبيح .

(**فصـــل**) : (قد يُستغنى بمصغَّر عن مكبَّر) – فينطق باللفظ على صورة المصغّر ، ولا يُنطق بالمكبر ، نحو : الكُمَيْت من الخيل والحمُر ، وكأنه تصغيرُ أَكْمت ، تصغيرَ ترخيم ، لأن قياس الألوان : أَفْعل ؛ ونحوَ : الكُعَيْت ، وهو البلبل ؛ وقال المبرد : يُشبهه وليس إيَّاه ، وقالوا فى الجمع : كِعْتان ، فكأنه تصغير كُعَت ، كصُرَد ، ونحوه : الثريَّا للنجم المعروف ، والقُصَيْرَى أُخْرَى الأضلاع .

(وبتصغير مهمل عن تصغير مستعمل) – كقولهم فى مغرب : مُغَيْربان ، وفى رجل : رُوَيْجل ، وكأنه تصغير : مَغْرِبان

---

(١) فى (د ، ز) : ورُجَيْلًا ، وفى (ز) عادنا ، وفى ابن يعيش ٥ / ٧٧ : وأنشد أبو عثمان عن الأصمعى ، لأحيحة بن الجلَّاح :

بنيتُه بعصبة من ماليا أخشى رُكيباً أو رُجَيلًا عاديا

قال : هذا نص فى محل النزاع ؛ ثم فصَّل هذا النزاع ؛ والشاهد فى تصغير ركب ورجل ، على رُكيب ورُجيل .

وراجل ، ونظيره : مذاكير وأعاريض ، جمع ذَكَر وعَرُوض [١] .

(وبتصغير أحد المترادفَين ، عن تصغير الآخر [٢]) – كقَصْر بمعنى عَشِيّ ، يقال : أتيْتُه قَصْراً ، أى عَشيًّا ، ولم يصغِّروا قَصْراً ، استغناء بتصغير عَشِيّ ، وقالوا فى تصغير عَشِيّ : عُشَيَّان ، على غير مكبَّرِهِ ، كأنهم صغَّروا عَشْياناً ، والجمع : عُشَيَّانات [٣ ، وقالوا أيضا فى تصغيره : عُشَيْشِيان ، والجمع -٣] : عُشَيْشِيانات ، وهذا كما قالوا فى تصغير عَشِيَّة : عُشَيْشِيَة ، والجمع : عُشَيْشِيات .

(ويطرد [٤] ذلك فيهما جوازاً ، إن جمعهما أصلٌ واحد) – فلك أن تستغنى بتصغير أحد المترادفين ، عن تصغير الآخر ، بالشرط المذكور ، نحو : جليس ومجالس ، يجمعهما الاشتقاق من الجلوس ، فيجوز أن تستغنى بجليس عن مجيلس ، وبالعكس .

---

(١) فى الصحاح : العَروض : الناقة التى لم تُرَض ، والعَروض : ميزان الشعر ، والعَروض أيضا : اسم الجزء الذى فيه آخر النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعاريض ، على غير قياس ، كأنهم جمعوا إغْريضاً ، وإن شئت جمعته على أعارِض ، والعَروض : طريق فى الجبل ...وبعيرٌ عَروض ، وهو الذى إذا فاته الكلأ ، أكل الشوك ، قال ابن السكيت : يقال : عرفت ذلك فى عَروض كلامه ، أى فى فحوَى كلامه ومعناه ، والعروض : الناحية ، يقال : أخذ فلانٌ فى عَروضٍ ما تعجبنى ، أى فى طريق وناحية ... والعروض : المكان الذى يُعارضك إذا سرت ، وقولُهم : فلان رَكوضٌ بلا عَروض ، أى بلا حاجة عَرضَتْ له .

(٢) فى (ز) : الأخير .

من (٣ – ٣) سقط من (ز) .

(٤) فى (ز) : ونظير ذلك .

(وقد يكون للاسم تصغيران : قياسىّ وشاذ) – نحو : صبْيَة ، جمع صَبِىّ ، قالوا فى تصغيره : صُبَيَّة ، على لفظه ، وهو القياس ، لأن جمع القلة يصغَّر على لفظه ، وقالوا : صُبَيْبَة ، على غير قياس ، كأنه تصغير أصْبِية ، ولم يتكلموا بهذا المكبَّر ، لكنه قياس جمع فعيل فى القلَّة ، كقفِيز [١] وأَقْفِزة ؛ وقالوا أيضا : غِلْمة فى جمع غلام ، وقالوا فى التصغير : أُغَيْلِمَة ، كأنه تصغير أَغْلِمة ، وهو قياس القلة فى فُعال [٢] ، كغراب وأغربة ، ولكنه لم يستعمل فى غلام فى التكثير [٣] ؛ قال الخضراوِىّ : ولم يصغّروا أغلمة . انتهى . وليس كذلك ، بل قالوه ، وممن ذكره ، الجوهرىّ ، قال : استغنوا بغلمة عن أغلمة ، وتصغير الغِلْمة : أُغَيْلمة ، على غير مكبره ، كأنهم صغروا أغلمة ، وإن كانوا لم يقولوه [٤] ، كما قالوا : أُحَيْبِبة [٥] فى تصغير حبيبة ، قال : وبعضهم يقول : غُلَيِّمة ، على القياس .

(**فصـــل**) : (لا يُصغَّر من غير المتمكِّن إلاَّ ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها) – أى أسماء الإشارة والموصولات،وذلك لشبهها الأسماء المتمكنة فى أنها تُوصف ويُوصف بها ، كما تقدّم ، والمراد بغير المتمكّنة ، مايراد بالمتوغلة فى البناء ، وهى التى لم يكن لها تمكّن قط ، أى إعراب ، فخرج معدى كرب ، فى لغة البناء ، فإنه يُصغَّر بإدخال ياء التصغير

---

(١) فى (ز) : كفقير وأفقِرة .

(٢) فى (ز) : فى أفعال .

(٣) فى (د) : فى التكبير .

(٤) فى (ز) : لم يقولوا .

(٥) فى (ز) : أُخَيْبِية فى تصغير : خيبة ، بالخاء المعجمة .

فى الصدر نحو : بُعَيْلبك ؛ وخرج المبنى للنداء ، فإنه يصغر نحو : يازُيِيدُ ، وياجُعَيْفر ، وكذا عمرويه ونحوه ، إن قلنا : لا يُعرب بحال ، فيقال : فيه عُمَيْرويه ، لأن البناء إنما عرض بويه ، فكان كالمنادى المفرد المعرفة ؛ وذكر ابن العِلج أنه يقال : أُوَيّه من كذا ، وأنه تصغير [1] أوه ، فيضاف هذا [2] إلى أسماء الإشارة والموصولات ، وذكر أنه يقال بفتح الأول ، كما فعلوا فى المبهمة .

(فيقال : ذَيَّا وتَيَّا) — فى تصغير ذا وتا ، والأصل : [3]ذَيَيَّا وتَيَيَّا ، بثلاث ياءات ، الأولى عين الكلمة ، والثانية ياء التصغير ، والثالثة اللام [4] ، فاستُثقل اجتماع ثلاث ياءات ، فحذفوا واحدة ، وسيأتى بيان المحذوفة ، وأطبقوا [5] على فتح الذّال والتّاء .

(واللَّذَيَّا واللَّتَيَّا) — فى تصغير الذى والتى ، واللام فيهما مفتوحة ، عند جمهور العرب .

(وذَيَّان وتَيَّان) — فى [6] تثنية ذا وتا .

(واللَّذَيَّان واللَّتَيَّان) — فى تثنية [6] الذى والتى .

---

(١) فى (ز) : يصغَّر .

(٢) فى (د) : فتضاف هذه الأسماء .

(٣) فى شرح الكافية : ذُيَيَّا وتُيَيَّا ، بضم الذال والتاء ، فتكون رجوعا إلى الأصل العام فى التصغير .

(٤) أى لام الكلمة .

(٥) أى أجمعوا .

(٦) أى تصغير مثناهما ، فى الموضعين .

(وأُلَيَّا) – فى تصغير الأُلَى .

(وأُلَيَّاء) – فى تصغير أُولاء .

(واللَّذيُّون واللَّذيَّون ، فى الَّذين) – والأول قول سيبويه ، فيقول : حذفت الألف من اللذيَّا عند الجمع ، لا لالتقائها مع علامة الجمع على السكون ، بل للتخفيف والفرق بين المتمكّن وغيره ، فيقول : اللّذيُّون ، بضم الياء ، واللَّذيِّين ، بكسرها ، لأنه لا يُقدِّرُ الألف ؛ والثانى قول الأخفش والمبرد ، لأنهما يقدِّران الألف ، ويقولان : إنما حذفت لالتقاء الساكنين ، هى وعلامة الجمع ، ولم تقلب ، فرقاً بين المتمكن وغيره ، فيقولان : اللّذيَّون واللَّذيَّين ، لأن الألف عندهما مقدَّرة ؛ ولم يرد عن العرب سماع بهذا ولا هذا ، وكأن المصنف رأى أن لكل من القولين وجها بلا ترجيح واحد ، فلذا خيَّر .

(واللَّتيَّات واللّوَيْتا فى اللاتى) – فاللّتيّات تصغير اللّاتى ، على معنى أنه ردّ اللاتى إلى واحده ، ثم صغّر وجمع ، واللّوَيْتا تصغير اللاتى على لفظه ، ولم [(١] يثبت تصغير اللاتى على لفظه [-١)] ، قال : اللاتى لا يُحقَّر ، استغنوا بجمع الواحد المحقّر السالم ، إذا قلت : اللَّتيّات . انتهى . وأجاز الأخفش تحقير اللاتى على اللَّوَيْتا .

(واللَّوَيَّاء [(٢)] واللّوَيْؤُون فى اللائى واللائين) – فاللَّويّا

---

(١) من (١ – ١) سقط من (د).

(٢) جاء فى (د ، ز) والأشمونى فى ، بدون همز ، والتحقيق من (غ) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، وشرح الكافية ٤ / ١٩٢٦ – قال فى شرح الكافية : وفى اللائين : اللويْؤن واللويئين ، ولك أن تأتى بالياء ... وفى تصغير اللاتى واللائى بمعناها : اللَّوَيْتا واللَّوَيْئا واللَّتيَّات.

تصغير اللّايى [(١)] غير مهموز ، وهو قول الأخفش ؛ وأجاز بعضهم تحقيره مهموزاً ، فتقول : اللُّوَيْئا ، وتحقّر اللائين ، فتقول : اللُّوَيْئون ؛ والحقّ أن ما سُمع من ذلك قليل ، ، وإلَّا فلا ؛ لأن تحقير المتوغل فى البناء ، خارج عن القياس .

([(٢)] فوافقت المتمكن فى زيادة الياء ثالثة بعد فتحة) — أى ياء التصغير ، وكونها ثالثة فى الذى والتى ظاهر ، وأما فى ذا وتا ، فسيأتى تقريره .

(وخالفته بترك الأول على حاله ، وزيادة ألف) — فجعلوا زيادة الألف فى آخره عوضاً عما فات من ضمّ أوله ، وقلبت فى أُولَيَّاء همزة ، لأجل الألف قبلها ، لأن الهمزة ألف فى الأصل ، ففُعل فيه مافُعل فى حمراء ؛ وهذا قول الزجاج ؛ وقال المبرد : أدخلوا الألف التى تُزاد فى تصغير المبهم ، فى هذا قبل آخره ، ليقع الفرق بين أُولَى المقصور [(٣)] والممدود ، لأنهم إذا صغَّروا الممدود [(٤)] ، فجعلوا الياء بعد اللام ، قلبت الألف التى قبـــل الهمزة ياء ، وكُسرت ، فتنقلب الهمزة ياء ،

---

(١) فى النسخ الثلاث اللاى .

(٢) فى (د ، ز) : فوافق .

(٣) فى الأشموى مع الصبان ٤ / ١٧٣ : وقالوا فى أُولَى بالقصر : أُولَيّاً ، وفى أُولاء بالمدّ : أُولَيَّاء .

(٤) سقطت من (ز ، غ) والشرح يعضد إثباتها .

ثم تحذف إحدى الياءات ، كما فى تصغير عَطاء[١] ، ثم تدخل الألف ، فتصير الياء على لفظ المقصور ، فترك ذلك ، وأدخلت الألف قبل الآخر ، بين الياء المشدَّدة ، والياء المنقلبة من الهمزة ، ثم قُلبت الياء المتطرفة همزةً ، لأن قبلها ألفاً .

وثبت فى نسخة الرّقّى بعد هذا ، [٢] قوله :

(عوضاً منه) [٣] — والضمير للضَّم الحاصل بالتصغير ، المدلول عليه بقوله :

(وخالفته بترك الأول) — إذ معناه : بعد [٤] ضم التصغير .

(وأصل ذَيَّا وتَيَّا : ذَيَيَّا وتَيَيَّا ، فَخفِّفا بحذف الياء الأولى) — وقد سبق تقرير أن الأصل كذا ؛ وهو إنما يتمشّى على قول البصريين : إن ذا وتا على ثلاثة أحرف تقديراً ، وأن الأصل مثلا : ذَيَى أو ذَوَى ؛ وأما على قول الكوفيين ، وهو أن الاسم الذَّال ، وأن الكلمة وضعت على حرف واحد ، كبعض المضمرات ، فلا ؛ وإليه ذهب السُّهَيْلىّ أيضاً ، لكن يحتاج إلى النظر فى هذه الياء التى مع ياء

---

(١) فى (د) : غطاء ، بالغين المعجمة .

(٢) سقطتا من (غ) ، والمقصود : بعدما جاء بالمتن الأخير .

(٣) وثبت هذا فى النسخة المحققة من التسهيل .

(٤) فى (د) : بعدم ، وفى (ز) : تقدَّم .

التصغير ؛ ويجوز أن تكون هى الألف الزائدة فى ذا [١] ، بناءً على معتقدهم فيها ، وقلبت ياء لأجل ياء التصغير ، ثم حصل الإدغام ؛ ويلزم على هذا ، إمَّا وقوع ياء التصغير ثانية ، إن قدَّرت أن المنقلبة عن الألف هى الثانية ؛ وإمَّا وقوع ياء التصغير متحركةً بعد ساكن ، إن قدَّرت المنقلبة عن الألف هى الأولى ؛ وكلاهما مخالف لما استقرَّ من أن ياء التصغير لا تكون إلَّا ثالثة ساكنة بعد فتحة .

ويجوز أن يرجح الأول ، بأن غاية مافيه وقوع ياء التصغير ثانية فى غير المتمكن ، ولا بُعْدَ فى أن يخالف به فى هذا القدر ، كما خولف فى غيره ؛ وامتناع وقوعها ثانية [٢]، إنما كان ، لأن ماقبلها لا يكون إلا مفتوحاً ، والأول لا بُدَّ من ضمه للتصغير ، فإذا سقط ضم الأول ، فلا مانع من وقوعها ثانية ؛ وأما فتح مابعدها ، فلأجل الألف المعوضة من الضمة ، كما فى اللذيَّا ونحوه ؛ وماذكره من أن المحذوف الياء الأولى ، تقريره أن الثانية ياء التصغير ، ولا تحذف ، لدلالتها على معنى ، والثالثة يحتاج إليها ، لأجل الفتحة المستحقَّة للألف الزائدة عوضاً ، فأشبهت بذلك ماله معنى ، فلم تحذف ، فتعيَّنَت الأولى ؛ وأيضاً لو حذفت الثالثة ، للزم تحريك ياء التصغير ، لأجل الألف الزائدة ، وهى لا تتحرَّك .

---

(١) فى (د ، غ) : فى ذا و تا،على معتقدهم .

(٢) فى (ز ، غ) : ثالثة .

(ولهما ولأُولَيَّاء وأُولَيَّا ، من التنبيه والخطاب ، مالهنَّ فى التكبير) – فيثبت (١ لِذَيَّا وتَيَّا وما ذكر من فروعهما ، ماكان فى التكبير ، من لحاق هاء التنبيه وكاف الخطاب -١) ، مع اللام ودونها ، ومع التشديد والتخفيف ، فتقول : هاذيّا وذَيَّاك وهاذياك وذَيّالك ؛ ولا يجوز : ها ذيَّالك ، كما لا يجوز : هذالك ، وكذا تياًّ ؛ وتقول : هاذيّان وذيّانك وهاذيّانك ، وذَيَّانِّك ، بتشديد النون ، أو إبدال إحدى النونين ياءً ، وتمتنع هاء التنبية ، عند التشديد أو البدل ، وتقول : هاؤليّا وأُوليّاك وهؤلياك بالقصر ، وقالوا : هؤلَيَّائك (٢) ، قال :

(٢٤١) ياما أُمَيْلِحَ غزلاناً شدَنَّ لنا
من هؤلَيَّائكـنّ الضّالِ والسَّمُـرِ (٣)

واستدلَّ به على أن أولئك (٤) ليس للبعد ، لوجود هاء التنبيه فى مصغَّره .

من (١ – ١) سقط من (غ) .

(٢) فى (ز) : هؤلائك .

(٣) من البسيط ، نسبه فى معجم شواهد العربية للعرجىّ ، أو كثير عزة ، وذكر أنه فى ديوان العرجى صـ ١٨٢ ، وفى ديوان المجنون صـ ١٦٨ ؛ وفى حاشية ابن يعيش ٣ / ١٣٤ : اضطرب العلماء فى نسبة هذا البيت فقال قوم : هو من أبيات لكاهل الثقفىّ ، وقال العينى : هو من قصيدة للعرجىّ ، ونسبه جماعة للمجنون ، وقوم ينسبونه لذى الرمة ، وناس يذكرون أنه للحسين بن عبد الله ؛ والضَّال : السِّدر البّرىّ ، واحده : ضالَة ، والسَّمُر بفتح فضم : شجر الطلح ؛ وشدَنَ الغزالُ : قوى وطلع قرناه . والشاهد فى هذا الموضع ، على أن التصغير فى هؤلياء شاذ ، لأن التصغير لايكون إلَّا فى الأسماء المتمكنة .

(٤) فى (د) : أوليائك ، وفى (غ) : ألياك .

(وضَمُّ لام اللَّذَيّا واللَّتَياَّ ، لُغَيَّة) – فتقول : اللُّذَيَّا واللُّتَياَّ ، بضم اللام ، وهو قياس التصغير ، وغير القياس هنا ، لتعويضهم من الضم الألف ، فيلزمُ على لغة مَنْ ضمَّ سقوط الألف ، لئلا يجمع بين العوض والمعوض ، ولم يسقطوها ، فإما أن يقال ، بأنها ليست عوضاً عن الضم ، أو يقال : إن هذا شذوذ ؛ وقال ابن خالويه : أجمع النحويون على فتح اللام فى اللّتياَّ ، إلَّا الأخفش ، فإنه أجاز اللُّتَياَّ . انتهى .

وقوله : أجاز ، يشعر بأن ذلك على جهة القياس ، جريا على قاعدة الباب ، إذ يجوز ذلك ، والأخفش حكى ذلك فى الأوسط سماعاً ، فقال : وقد ضمَّ بعضهم .

(**فصـــل**) : (تصغير الترخيم : جعلُ المزيد فيه مجرداً ، معطى مايليق به من فُعَيل أو فُعَيْعل) – وسُمى بهذا الاسم ، لأن فى حذف الزائد تسهيل الكلمة ، بتقليل لفظها ؛ والترخيم لغة : التسهيل ، فتقول فى أزهر : زُهَير ، وفى منطلق : طُلَيق ، وفى مستخرج : خُرَيج ، وفى مُدحرج : دُحَيرج ، فتجعل ، إن كانت الأصول (١) ثلاثة ، على مثال (٢) فُعَيْل ، أو أربعة على مثال : فُعَيْعِل ؛ وكثيراً ما يستوى إذ ذاك ، تصغير الترخيم ، وخلافه من التصغير ، وقد يفترقان ، فتقول فى زعفران ، فى تصغير الترخيم : زُعَيْفر ، وفى غيره : زُعَيْفَران ؛ ودخل فى كلامه زيادة الإلحاق ، فتقول فى مُقْعَنْسس : قُعَيْس .

---

(١) فى (غ) : الأول .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(ولا يخص الأعلام ، خلافاً للفرَّاء) – وثعلب ، وعُزى للكوفيين ؛ فلا يجوز فى حارث ، غير علمَ ، إلاَّ حُوَيرث ؛ وأجاز ذلك البصريون ، فتقول عندهم : حُرَيث ، علَماً كان أو غيره ، ويشهد لهم قول العرب : يجرى بُلَيْقٌ ويَذُم ، وهو تصغير أبلق .

(ولا يستغنى فُعَيل عن هاء التأنيث ، إن كان لمؤنث) – فتقول فى سُعاد لمؤنث : سُعَيْدَة ، وكذا فى حمراء : حُمَيْرة ، وفى حُبْلَى : حُبَيْلَة ، إذا كانا لمؤنَّثين ؛ فلو سميت مذكّراً بسعاد مثلاً ، ثم صغرت ، على هذا الحدّ ، لقلت : سُعَيْد ، بلا تاء ؛ وكذا لا تدخل التاء فى المصغَّر كذلك ، من صفات المؤنث بلا تاء ، كطامث ، فتقول : طُمَيث ، لاطُمَيْثة ، وناقة ضُمَيْر ، لا ضُمَيْرة ؛ كما أنك إذا صغَّرت نصَفا ، وهى المتوسطة السِّنّ من النساء ، لا تأتى بالتاء ، بل تقول : نُصَيْف .

(ولا يمتنع صرفُه ، إن كان لمذكَّر) – فلو صغّرت أحمد ، علَمَ مذكَّرٍ ، تصغير ترخيم ، لقلت : حُمَيْد ، مصروفاً ؛ وسبق بباب منع الصرف ، مايغنى عن بعض البسط هنا .

(وقد يُحذَف لهذا التصغير) – أى تصغير الترخيم .

(أصلٌ يشبه الزائد) – نحو : بُرَيْه وسُمَيع ، فى إبراهيم وإسماعيل ، حذفت الهمزة والميم واللام ، واشتمل الحذفُ على زائد وغيره ، وغير الزائد باتفاق : الميم واللام ؛ ومذهب سيبويه أن الهمزة زائدة ، ومذهب المبرد أنها أصلية ، وينبنى على هذا تصغير غير

الترخيم ، فتقول عند سيبويه : بُريهم وسُميعيل ، وعند المبرد : أُبَيْرِه [١] و أُسَيْمع [٢] ؛ والصحيح قول سيبويه ، وهو المسموع ؛ قال أبو زيد وغيره : إن العرب تصغِّر إبراهيم : بُرَيْهِم ؛ واتَّفقوا فى تصغير الترخيم على بُرَيه وسُمَيْع .

* * *

(١) فى (ز) : بريه .

(٢) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ١٧٠ : أبيريه وأسيميع .

تَمَّ بفضل الله وتوفيقه ، الجزء الثالث من شرح التسهيل ، لابن عقيل :
المساعد على تسهيل الفوائد
بتمام باب التصغير ، ويليه إن شاء الله تعالى : الجزء الرابع والأخير ،
أوله : باب التصريف .
والحمد لله رب العالمين .

* * *



الفهارس

أولا : فهرس الأبواب والفصول

الصفحة	الموضوع
٥	**(٦٢) باب منع الصرف**
٥	(يمنع صرف الاسم ، ألفُ التأنيث مطلقا)
٢٦	فصل : صرف أسماء القبائل والأرضين
٢٨	فصل : مامُنع صرفه دون علمية ، مُنع معها
٣٠	فصل : يُنوَّن فى غير النصب ، ماآخره ياء ، تلى كسرة
٣٢	فصل : قد يضاف صدر المركب ، فيتأثر بالعوامل
٣٣	فصل : العدل المانع مع الوصفية ، مقصور على أُخَر
٤١	فصل : يصرف مصغراً ، مالا يصرف مكبراً
٤٣	فصل : يصرف مالا ينصرف ، للتناسب أو للضرورة
٤٥	**(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ما كان**
٤٥	(لما سمى به من لفظ يتضمن إسناداً أو عملاً) ..
٥٩	**(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله**
٥٩	(يرفع المضارع ، لتعرّيه من الناصب والجازم)
٧٧	فصل : يُنصب الفعل بأن لازمة الإضمار
٩٠	فصل : وتُضمر أن الناصبة أيضا ، لزوماً بعد واو الجمع
١٠٦	فصل : تظهر أن وتضمر ، بعد عاطف الفعل على اسم صريح
١١٠	فصل : تُزاد أن جوازاً بعد لمَّا
١١٦	فصل : المنصوب بعد حتى ، مستقبل أو ماض فى حكمه
١٢١	**(٦٥) باب عوامل الجزم**
١٢١	وهى قسمان : مايجزم فعلا واحداً ، وما يجزم فعلين
١٥٣	فصل : قد يجزم بإذا الاستقبالية ، حملاً على متى
١٦٣	فصل : لأداة الشرط صدر الكلام
١٨٨	فصل : لو حرف شرط ، يقتضى امتناع مايليه ، واستلزامه لتاليه

* * *

الصفحة	الموضـــوع
٥	**(٦٢) باب منع الصرف**

الصفحة	الموضـــوع

الصفحة	الموضـــوع

الصفحة الموضـــوع

الصفحة	الموضـــــوع
٣٤٧	والتزم غيرُ بكر الفكَّ قبل تاء الضمير
٣٤٨	وأخويه ، ونُونيه المرفوعين
٣٤٩	وحذفُ أول المثلين عند ذلك ، لغةُ سليم
٣٥١	**(٧٣) – باب النسب**
٣٥١	وبعضهم يقول : النسب فى العرف ، إنما هو إضافة الإنسان إلى آبائه وأجداده .
٣٥١	وهذا الباب تكون الإضافة فيه إلى الحرف أيضا ...
٣٥١	يجعل حرف إعراب المنسوب إليه ياء مشدَّدة ، تلى كسرة ،
٣٥١	ويُحذف لها عجز المركب غير المضاف
٣٥٣	وصدر المضاف ، إن تعرَّف بالثانى تحقيقاً أو تقديرا ، وإلَّا فعجزه
٣٥٣	وقد يحذف صدرُه خوف اللبس
٣٥٤	وقد يُفعَل ذلك ببعلبك ونحوه
٣٥٤	ولا تقاس عليه الجملة ، خلافا للجرمىّ
٣٥٥	ويُحذَف الآخِرُ ، إن كان تاء تأنيث ،
٣٥٥	أو زيادتَى تصحيح ، أو شبيهتيهما ، أو ياءَ منقوص غير ثلاثى ، أو ياء
٣٥٦	مشدَّدة
٣٥٦	بعد أكثر من حرفين ، أو ألفاً للتأنيث رابعة ، أو فوقها
٣٥٦،٣٥٧	مطلقا ، أو واواً ، تلى مضموما ثالثاً فصاعداً ، أو حرف لين
٣٥٧	مع نون تسقط للإضافة
٣٥٧	ويُقلب واواً ، ماتليه ياء النسب ، من ألف ثالثة ، أو رابعة
٣٥٨	لغير التأنيث ، أو همزة ، أبدلت من ألف التأنيث ، وفى همزة غيرها ، تلى ألفاً ، وجهان
٣٥٨	أجودهما فى الأصلية ، التصحيح
٣٥٨	وربما حذفت الألف الرابعة ، كائنة لغير التأنيث ،
٣٥٨	وقلبت كائنة له ، فيما سكن ثانيه

* * *

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٦٣	« وما لنا أن لا نقاتل »	٢٤٦	البقرة
٦٣	« ومالنا لا نؤمن بالله »	٨٤	المائدة
٦٣	« فلما أن جاء البشير »	٩٦	يوسف
٦٤	« أن لا يرجعَ »	٨٩	طَه
٦٧	« فلن أكلِّم اليوم إنسيًّا »	٢٦	مريم
٦٧	« إنهم لن يُغْنُوا عنك من الله شيئا »	١٩	الجاثية
٦٧	« لا تستأخرون عنه ساعة »	٣٠	سبأ
٦٧	« إنَّ لك أن لا تجوعَ »	١١٨	طَه
٦٧	« فلن أكون ظهيراً »	١٧	القصص
٦٨	« لكى لا تأسَوْا »	٢٣	الحديد
٧٢	« كى لا يكونَ دُولَةً »	٧	الحشر
٧٥	« فعلتُها إذاً ، وأنا من الضالين »	٢٠	الشعراء
٧٥	« فعلت فعلتك التى فعلت »	١٩	الشعراء
٧٥	« فإذَنْ لا يؤتون الناس »	٥٣	النساء
٧٦	« وإذَنْ لا يلبثون »	٧٦	الإسراء
٧٦	« وجوه يومئذ ناضرة »	٢٢	القيامة
٧٧	« وما كان هذا القرآن أن يُفْتَرى »	٣٧	يونس
٧٩	« حتى يرجعَ إلينا موسى »	٩١	طَه
٨٥	« ولا تطغَوا فيه ، فيَحِلَّ »	٨١	طَه
٨٥	« ربنا اطمس على أموالهم ، واشدد على قلوبهم ، فلا يؤمنوا »	٨٨	يونس
٨٦	« فهل لنا من شفعاء ، فيشفعوا »	٥٣	الأعراف
٨٦	« من ذا الذى يقرض الله قرضا حسنا ، فيضاعفه »	٢٤٥، ١١	البقرة ، والحديد
٨٦	« لِمَ تلبسون الحق بالباطل ؟ وتكتمون »	٧١	آل عمران
٨٧	« لا يُقضَىٍ عليهم ، فيموتوا »	٣٦	فاطر

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٨٨	« ياليتنى كنت معهم ، فأفوزَ »	٧٣	النساء
٨٨	« لو أنَّ لنا كرَّةً ، فنتبرَّأ »	١٦٧	البقرة
٨٨	« ودُّوا لو تُدْهِنُ فيُدهنُوا » – فى بعض المصاحف	٩	القلم
٨٩	« لعلى أبلغ الأسباب . أسباب السموات ، فأطَّلعَ إلى إله موسى »	٣٦،٣٧	غافر
٨٩	« وما يدريك لعلَّة يزَّكَّى . أو يذَّكَّرُ ، فتنفعَه الذكرى »	٣ ، ٤	عبس
٩١	« ولا تلبسوا الحق بالباطل ، وتكتموا الحق »	٤٢	البقرة
٩٢	« ولمَّا يعلَمِ اللّهُ الذين جاهدوا منكم ، ويعلمَ الصابرين »	١٤٢	آل عمران
٩٢	« ياليتنا نُردُّ ، ولا نكذّبَ بآيات ربنا ، ونكونَ »	٢٧	الأنعام
٩٤	« ولا يُؤذَنُ لهم ، فيعتذرون »	٣٦	المرسلات
٩٤	« لا يُقضَى عليهم ، فيموتوا »	٣٦	فاطر
١٠١	« ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ، ثم يدركَه الموت »	١٠٠	النساء
١٠٢	« وإن تبدوا مافى أنفسكم أو تخفوه ، يحاسبكم به الله ، فيغفر لمن يشاء ، ويعذب من يشاء » .	٢٨٤	البقرة
١٠٢	« وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء ، فهو خير لكم ، ويكفر عنكم من سيئاتكم » .	٢٧١	البقرة
١٠٢	« إذا قضى أمرا ، فإنما يقول له : كن فيكونَ »	٤٧	آل عمران
١٠٣	« ذَرْهُم يأكلوا ويتمتَّعوا »	٣	الحجر
١٠٤	« من يُضْلل الله ، فلا هادى له ، ويذَرْهم »	١٨٦	الأعراف
١٠٧	« وما كان لبشر أن يكلمه الله إلَّا وحياً أو من وراء حجاب ، أو يُرسل رسولا ، فيوحى بإذنه مايشاء »	٥١	الشورى
١٠٨	« أن تضل إحداهما ، فتذكرَ إحداهما الأخرى »	٢٨٢	البقرة
١٠٩	« لئلا يعلمَ أهلُ الكتاب »	٢٩	الحديد

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
١٥١	« فمن يؤمن بربه ، فلا يخاف بخساً ولا رهقا »	١٣	الجن
١٥٣	« والنجم إذا هوى »	١	النجم
١٥٣	« والليل إذا يغشى »	١	الليل
١٥٤	« وإذا ماغضبوا ، هم يغفرون »	٣٧	الشورى
١٥٦	« فإمَّا ترين من البشر أحداً »	٢٦	مريم
١٥٧	« مادَلَّهم على موته ، إلَّا دابة الأرض تأكل مِنْسأته »	١٤	سبأ
١٥٨ هـ	« فمن ذا الذى ينصركم من بعده »	١٦٠	آل عمران
١٥٨ هـ	« أمَّن هذا الذى هو جند لكم ينصركم »	٢٠	الملك
١٥٨ هـ	« إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة »	٦٧	البقرة
١٥٨ هـ	« قل بئسما يأمركم به »	٩٣	البقرة
١٥٨ هـ	« إنما يأمركم بالسوء والفحشاء »	١٦٩	البقرة
١٥٨ هـ	« الشيطان يعدكم الفقر ، ويأمركم بالفحشاء »	٢٦٨	البقرة
١٥٨ هـ	« أيأمركم بالكفر » ؟	٨٠	آل عمران
١٥٨ هـ	« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات »	٥٨	النساء
١٥٨ هـ	« وما يُشعركم أنها إذا جاءت لايؤمنون »	١٠٩	الأنعام
١٦٢	« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم ، إذا هم يقنطون »	٣٦	الروم
١٦٢	« فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستبشرون »	٤٨	الروم
١٦٤	« لئن لم يرحمنا ربنا ، ويغفر لنا »	١٤٩	الأعراف
١٦٩	« وإن كان كبرُ عليك إعراضهم ، فإن استطعت أن تبتغى نفقاً فى الأرض ، أو سُلَّماً فى السماء ، فتأتيهم بآية »	٣٥	الأنعام
١٦٩	« وإن أحدٌ من المشركين استجارك »	٦	التوبة
١٧١	« تحبسونهما من بعد الصلاة »	١٠٦	المائدة

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
١٨٧	« وإن كنتُم جُنُباً فاطَّهَّروا »	٦	المائدة
١٨٧	« قالوا : إن يسرق ، فقد سرق أخٌ له من قبل »	٧٧	يوسف
١٨٧	« وإن يكذبوك ، فقد كذبت »	٤٢	الحج ،
١٨٧	« وإن يكذبوك .. »	٤	فاطر
١٨٧	« إن كان قميصُه قُدَّ من قُبُل ، فصدقت »	٢٦	يوسف
١٨٧	« وإن كان قميصُه قُدَّ من دُبُر ، فكذبت »	٢٧	يوسف
١٨٧	« إن يمسسكم قرحٌ ، فقد مسَّ القومَ قرح مثله »	١٤٠	آل عمران
١٨٨	« وإن كنتم فى ريب »	٢٣	البقرة
١٨٨	« وذَرُوا مابقى من الرِّبا ، إن كنتم مؤمنين »	٢٧٨	البقرة
١٨٨	« لتدخلُنَّ المسجدَ الحرام ، إن شاء الله »	٢٧	الفتح
١٨٩	« وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً، خافوا عليهم » .	٩	النساء
١٩١	« قل : لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى »	١٠٠	الإسراء
١٩٣	« ولو أن مافى الأرض من شجرة ، أقلامٌ »	٢٧	لقمان
١٩٤	« ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم ، لكان خيراً لهم »	٥	الحجرات
١٩٤	« لو كان خيراً ، ماسبقونا إليه »	١١	الأحقاف
١٩٤	« ولو علم الله فيهم خيراً ، لأسمعهم »	٢٣	الأنفال
١٩٤	« وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم »	٩	النساء
١٩٥	« لو نشاء جعلناه أجاجا »	٧٠	الواقعة
١٩٥	« أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم »	١٠٠	الأعراف
١٩٥	« قال : ربِّ لو شئتَ أهلكتَهم من قبلُ وإيَّاى »	١٥٥	الأعراف
١٩٥	« ولو أنهم آمنوا واتقوا ، لمثوبةٌ من عند الله خير »	١٠٣	البقرة
١٩٦	» » » » » » » » » »	»	»

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٢١٣	« كيف يكون للمشركين عهدٌ عند الله وعند رسوله » ؟	٧	التوبة
٢١٣	« ومن يغفرُ الذنوبَ إلَّا الله » ؟	١٣٥	آل عمران
٢١٣	« قال : ومن يقنط من رحمة ربِّه ، إلَّا الضالُّون » ؟	٥٦	الحجر
٢١٥	« أو لايرون أنهم يُفتَنُون » ؟	١٢٦	التوبة
٢١٥	« أو كلما عاهدوا عهداً ، نبذه فريق منهم » ؟	١٠٠	البقرة
٢١٥	« أفلَم يسيروا » ؟	١٠٩	يوسف ،
٢١٥	» » »	٤٦	الحج ،
٢١٥	» » »	٨٢	غافر ،
٢١٥	» » »	١٠	محمد ﷺ
٢١٥	« أفلا يشكرون » ؟	٣٥ ، ٧٣	يٓس
٢١٥	« أثمَّ إذا ماوقع آمنتم به ؟ آلآن ؟ وقد كنتم به تستعجلون » ؟	٥١	يونس
٢١٧	« قل : هل يستوى الأعمى والبصير ؟ أم هل تستوى الظلمات والنور » ؟	١٦	الرعد
٢١٩	« فلولا نَفَر من كل فرقة منهم طائفة »	١٢٢	التوبة
٢١٩	« فيقول : ربِّ لولا أخَّرتنى إلى أجل قريب »	١٠	المنافقون
٢٢٠	« فلولا إذ جاءهم بأسُنا ، تضرَّعُوا »	٤٣	الأنعام
٢٢١	« لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء »	١٣	النور
٢٢١	« ولولا إذ سمعتموه ، قلتم »	١٦	النور
٢٢١	« لوما تأتينا بالملائكة »	٧	الحجر
٢٢١	« لولا أخرتنى إلى أجل قريب »	١٠	المنافقون
٢٢١	« فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة »	١٢٢	التوبة
٢٢٣	« ولولا فضل الله عليكم ورحمتُه ، مازكى منكم من أحد »	٢١	النور

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٢٣٥	« فأما إن كان من المقرَّبين . فرَوْحٌ وَرَيحانٌ وجنَّةُ نعيم »	٨٨،٨٩	الواقعة
٢٣٦	« فأما الذين اسودَّتْ وجوهُهم ، أكفرتم بعد إيمانكم » ؟	١٠٦	آل عمران
٢٤٢	« ربما يودُّ الذين كفروا ، لو كانوا مسلمين »	٢	الحجر
٢٤٣	« وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجِرْهْ »	٦	التوبة
٢٤٤	« فتبارك الله أحسنُ الخالقين »	١٤	المؤمنون
٢٤٤	« ذلكم الله ربُّكم ، فتبارك الله ربُّ العالمين »	٦٤	غافر
٢٤٥	« ولما سُقط فى أيديهم ، ورأوا أنهم قد ضلُّوا ، قالوا : لئن لم يرحمنا ربُّنا ، ويغفر لنا ، لنكونن من الخاسرين »	١٤٩	الأعراف
٢٥١	« يَقْدُمُ قومَه يوم القيامة »	٩٨	هود
٢٥٤	« ما ودَعك ربُّك » بالتخفيف	٣	الضحى
٢٥٨	**(٦٧) – باب الحكايـة**		
٢٦٨	« قالوا : سمعنا فتى يذكرهم ، يقال له : إبراهيم »	٦٠	الأنبياء
٢٧٤	« موسى الكتاب »	٥٣	البقرة ،
٢٧٤	» »	٨٧	البقرة
٢٧٤	» »	١٥٤	الأنعام ،
٢٧٤	» »	١١٠	هود ،
٢٧٤	» »	٢	الإسراء ،
٢٧٤	» »	٤٩	المؤمنون ،
٢٧٤	» »	٣٥	الفرقان ،
٢٧٤	» »	٤٣	القصص ،
٢٧٤	» »	٢٣	السجدة ،
٢٧٤	» »	٤٥	فصلت

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٣٣٤	**(٧٢) باب التقاء الساكنين**		
٣٣٤	« قل : إن صلاتى ونُسُكى ومَحْيایَ ومماتى لله رب العالمين »	١٦٢	الأنعام
٣٣٤	« فيومئذ لايُسأل عن ذنبه إنسٌ ولا جان »	٣٩	الرحمٰن
٣٣٥	« ولا الضالّين »	٧	الفاتحة
٣٣٥	« وقيل : ادخلا النار مع الداخلين »	١٠	التحريم
٣٣٥	« أفى الله شك » ؟	١٠	إبراهيم
٣٣٥	« وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن »	٥٣	الإسراء
٣٣٦	« قل : هو الله أحد . الله الصمد »	١ ، ٢	الإخلاص
٣٣٦	« ولا الليل سابق النهار »	٤٠	يس
٣٣٧	« فأنت عنه تلَهَّى »	١٠	عبس
٣٣٨	« ومالكم لا تناصرون »	٢٥	الصافات
٣٣٩	« ألم . الله لا إله إلَّا هو الحىُّ القيوم »	١ ، ٢	آل عمران
٣٣٩	« قُم الليلَ ، إلَّا قليلا »	٢	المزمل
٣٣٩	« قل : ادعوا الله ، أو ادعوا الرحمن ، أياً ماتدعوا ، فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
٣٣٩	« بل الله يُزكى من يشاء ، ولا يُظلمون فتيلا . انظر كيف يفترون على الله الكذب »	٤٩، ٥٠	النساء
٣٤٣	« وسيحلفُون بالله ، لو استطعنا ، لخرجنا معكم »	٤٢	التوبة
٣٤٣	« لو اطلعتَ عليهم ، لوليتَ منهم فراراً »	١٨	الكهف
٣٤٣	« اشتروا الضلالة بالهُدَى »	١٦ ، ١٧٥	البقرة
٣٤٧ هـ	« واغضض من صوتك »	١٩	لقمان
٣٤٧	« ولا تَمْنُنْ تستكثر »	٦	المدثر
٣٤٧	« ومن يحلل عليه غضبى ، فقد هوى »	٨١	طه
٣٤٧	« ومن يرتدد منكم عن دينه ، فيمت وهو كافر ، فأولئك حبطت أعمالهم »	٢١٧	البقرة

الصفحة	الآيـــة	رقمها	سورتها
٣٥٠	« فظلتم تفكَّهون »	٦٥	الواقعة
٣٥١	**(٧٣) – باب النسب**		
٣٨٨	« وما ربك بظلَّام للعبيد »	٤٦	فصلت
٣٩١	**(٧٤) – باب أمثلة الجمع ، وما يتعلق به مما لم يسبق ذكره**		
٣٩٤	« سَيُهْزَمُ الجمعُ ، ويُوَلُّون الدبر »	٤٥	القمر
٣٩٥	« إليه يصعد الكلمُ الطيب »	١٠	فاطر
٣٩٥	« أعْجازُ نخل منقعر »	٢٠	القمر
٣٩٦	« حتى إذا كنتم فى الفلك ، وجرَيْنَ بهم »	٢٢	يونس
٣٩٩	« وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة »	٢٠	لقمان
٣٩٩	« غرف مبنية »	٢٠	الزمر
٣٩٩	« وإذا الرسل أقتت »	١١	المرسلات
٣٩٩	« ثلاثة قروء »	٢٢٨	البقرة
٤٠٤	« تجرى بأعيننا »	١٤	القمر
٤١٢	«فلما استيأسُوا منه ، خلصوا نجياً »	٨٠	يوسف
٤٢٠	« والبدن جعلناها لكم من شعائر الله ؛ لكمْ فيها خير »	٢٦	الحج
٤٢٦	« وهُزِّى إليك بجذع النخلة ، تساقط عليك رطبا جنياً »	٢٥	مريم
٤٣١	« ويُنشِىء السحاب الثقال »	١٢	الرعد
هـ ٤٥١	« ومن النخيل من طلعها قنوان دانية »	٩٩	أنعام
٤٧٤	« ماإن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة »	٧٦	القصص
٤٧٤	« ولو ألقى معاذيره »	١٥	القيامة
٤٨٠	« وجعل منهم القردة والخنازير وعبدَ الطاغوت »	٦٠	المائدة
٤٨١	« كأنه جمالة صفر »	٣٣	المرسلات
٤٩٤	« علمت نفس ماأحضرت »	١٤	التكوير
٤٩٤	« علمت نفس ماقدَّمت وأخَّرت »	٥	الانفطار

* * *

الصفحة	الحديث	المرجع
٥	**(٦٢) باب منع الصرف**	
٤٥	**(٦٣) باب التسمية بلفظ كائن ماكان**	
٥٣	« يتعاقبون فيكم ملائكة ... »	رواه الشيخان والنسائى عن أبى هريرة – التاج الجامع للأصول ١ / ١٣٤
٥٩	**(٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله**	
٧٦	« فيذهب كيما ، فيعود ظهره طبقاً واحداً–	بخارى – عند الحديث على قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة » .
٨٠	« حتى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه ..» –	بخارى – قدر / ٣ ، ومسلم – قدر / ٢٢ – ٢٥ .....
١٠٠	« فلا تقرب مساجدنا ، تؤذنا برائحة الثوم »	مسلم – مساجد / ٧١ ، وبخارى كفالة / ٤
١٢١	**(٦٥) باب عوامل الجزم**	
١٢٢	« قوموا ، فلأصَلِّ بكم ، أو لكم »	بخارى – صلاة / ٢ ، ومسلم مساجد /٢٦٨
١٢٤	« ولْتَزُرَّه بشوكة »	بخارى صلاة / ٢ ، نسائى قبلة / ١٥
١٢٤	« ولتأخذوا مصافَّكم » .	أحمد ٣٤٢/٥ ، ترمذى تفسير سورة / ٣٨
١٤٤	« الناس مجزيون بأعمالهم ... »	كشف الخفاء جـ ١ صـ ٣٣٢
١٥٦	« إن أبا بكر رجل أسيف ... »	فتح البارى ٦ / ٤١٧ ، مختصر صحيح مسلم للمنذرى – الإيمان صـ ٧
١٥٦	« فإنك إن لاتراه ، فإنه يراك »	مختصر صحيح مسلم للحافظ المنذرى صـ ٧
١٦٩	آخر حديث : « الناس مجزيون ...	وقد مضى تخريجه .
١٨٤	« من يقم ليلة القدر ... »	بخارى ، عن أبى هريرة ١ / ١٢

* * *

خامسا – شواهد الشعر والرجز

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢١٨	١٤٣	فأصبحن لايسألته عن بما به	الأسود بن يعفر
		أصعَّد فى عُلو الهوى ، أم تصوَّبا	أو ابن جعفر

الباء المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٩١	١٢٢	أخِلَّاىَ ، لو غير الحِمام أصابكم	الغطمَّش
		عتبْتُ ، ولكن ماعلى الدهر مَعْتَبُ	الضَّبّىّ
٢٥٩	١٦٩	بأى كتابٍ ؟ أم بأيَّة سُنَّةٍ	
		ترى حُبَّهم عاراً علىَّ ؟ وتحسبُ ؟	الكميت بن زيد
٧٩	٢٥	سموتَ ، ولم تكن أهلًا لتسمو	
		ولكنَّ المضيَّع قد يصابُ	———
٣٠١	١٧٨	فليت أميرنا ، وعُزلتَ عناًّ	
		مُخضَّبةٌ أناملُها ، كعابُ	———
٤١٣	٢١٥	طويلُ اليدين ، رهطهُ غير ثنية	
		أشَمُّ ، كريمٌ ، جارُه لايُرَهَّبُ	الأعشى
١٢٣	٥٣	فلا تستطل منى بقائى ومُدَّتى	
		ولكن يكنْ للخير منك نصيبُ	———

الباء المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٠٦	٤٦	لولا توقُّع معترٍّ ، فأرضيَه	
		ماكنت أوثر إترابأً على تربِ	———
٤٠٩	٢١١	وما بجنبىَ من صفح وعائدة	
		عند الأسِدَّةِ ، إن العِىَّ كالعضَبِ	———
٦٥	١٨	إذا ماغدَونا ، قال ولدانُ أهلنا:	
		تعالوا ، إلى أن يأتنا الصَّيْدُ ، نحطِبِ	امرؤ القيس
١٥٩	٩٦	وللخير أيامٌ ، فمن يصطبرْ لها	
		ويعرفْ لها أيامَها ، الخيرَ تُعْقِبِ	طُفيل الغنوىّ
٢٣٦	١٥٨	فأما القتالُ ، لاقتالَ لديكمُ	الحارث
		ولكنَّ سيراً ، فى عِراضِ المواكبِ	ابن خالد المخزومىّ

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٨٥	٢٩	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا	
		إلى سليمانَ ، فنستريحا	أبو النجم العجلى
هـ ٢٩٥	٢٩ م	ياناق ، سيرى عنقا فسيحا	
		إلى سليمان ، فنستريحا	أبو النجم

الحاء المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٨٩	١٢٢	ولو أن ليلى الأخيلية سلمتْ	
		علىَّ ، ودونى جندلٌ وصفائحُ	
		لسلَّمتُ تسليم البشاشة ، أو زقا	
		إليها صدًى ، من جانب القبر صائحُ	ثوبة بن الحمير
٦٢	١١	ربيته ، حتى إذا تمعددا وآض نهداً ، كالحصان أجردا	
		كان جزائى ، بالعصا ، أن أجلدا	العجاج
٣٩١	٢٠٧	وأتى رُكيبٌ ، واضعون رحالهم	
		إلى أهل نارٍ ، من أناسٍ ، بأسودا	——
٢٢٨	١٥٤	يارُبَّ سارٍ بات ماتوسَّدا	
		إلَّا ذراعَ العَنْسِ ، أو كفَّ اليدا	——

المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٥٥	٩٢	إذا وجدتُ أُوارَ الحبِّ فى كبدى	
		أقبلت نحو سقاءِ القوم أبتردُ	——
٣٦٢	١٩٩	وكيف لنا بالشرب ؟ إن لم يكن لنا	عمارة بن عقيل
		دراهمُ عند الحانوىّ ، ولا نقدُ	أو الفرزدق أو ذو الرّمة
١٤٤	٧٧	يثنى عليك ، وأنت أهلُ ثنائه	عبد الله بن عنمة
١٦٥	٧٧ م	ولديك ، إن هو يستزدْك ، مزيدُ	الضبىّ

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		الدال المضمومة	
١٧٠	١٠٥	متى تُؤخَذوا قسراً ، بظنَّةِ عامرٍ ولا ينجُ ، إلَّا فى الصفاد ، يزيدُ	أنشده ابن مالك فى شرح الكافية
		الدال المكسورة	
٣٩	٦	وذكرت من لبن المحلّق شربة والخيل تعدو بالصعيد بدادِ	النابغة الجعدى أو حسان بن ثابت
٤٣٧	٢٢٥	أبصارُهــن إلى الشبــان مائلــة وقد أراهُنَّ عنِّى غيرَ صُدَّادِ	القطامىّ
١٥٤	٨٩	فإذا ، وذلك لا انتهاء لذكره والدهــرُ يُعــقبُ صالحاً بفسادِ	أنشده أبو عبيدة معمر بن المثنى
٣٠٠	١٧٦	كمرضعةٍ أولادَ أخرى ، وضيَّعَتْ بنى بطنها ، ذاك الضلالُ عن الرشدِ	———
١٦٨	١٠٤	ولست بحلّال التلاع ، مخافةً ولكن متى يسترفد القومُ أرفدِ	طرفة
٢٠٧ هـ	١٣٦	* قدنى من نصر الخبيبين ، قدى * * *	أبو نخيلة أو حميد الأرقط أو أبو بجدلة
٢٠٨	١٣٦ م	* قدنى من نصر الخبيبين ، قدى *	» » »
١٣٠	٥٩	أفد الترحُّل ، غير أنَّ ركابنا لما تزل برحالنا ، وكأنْ قدِ	النابغة الذبيانى
٢١١	٥٩ م	أفد الترحلُ .... الخ وكأن قد	» »
١٥٤	٨٠	ترفع لى خِندفٌ ، والله يرفع لى ناراً ، إذا خمدت نيرانُهم ، تَقِدِ	الفرزدق
٣٥٤	١٩٨	تزوجتها ، راميّة هرمزيَّة بفضل الذى أعطى الأميرُ من النقدِ	———

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٣٥	٦٥	متى تأتِه ، تعشُو إلى ضوء ناره	
		تجدْ خيرَ نارٍ ، عندها خيرُ مُوقدِ	الحطيئة
١٨١	٦٥ م	متى تأته .....' الخ خيرُ مُوقد	الحطيئة
٢٢٦	١٥٣	ها ، إنَّ ذى عِذْرةٌ ، إنْ لاتكن نفعتْ	النابغة
		فإنَّ صاحبَها ، مشارك النكدِ	الذبيانى
١٠٩	٤٦	ألا أيهذا الزاجرى ، أحضرَ الوغى	
		وأن أشهدَ اللذَّاتِ ، هل أنت مُخلدى ؟	طرفة
٢٩٤	١٢٨	فلو كان حمدٌ يُخلد الناسَ ، لم تمت	
		ولكنَّ حمدَ الناس ليس بمخلد	زهير
٢٢٧هـ	١٥٢ م	ها ، إن تا عذرة ، إلَّا تكن نفعتْ	النابغة
		فإنَّ صاحبَها ، قد تاه فى البلدِ	الذبيانى
٢٢٧	١٥١	* أبا حكم ، ها أنت نجمٌ ، فجالدِ *	أنشده الفراء
٢٢٤	١٤٩	لا دَرَّ دَرُّكِ ، إنى قد رميتهُمُ	الجموح الظفرىّ
		لولا حُددتُ ، ولا عُذْرَى لمحدودِ	أو راشد السلمى

الذال المفتوحة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٤٨٨	٢٣٢	ترمى الفجاج والفيافى والقُصاَ	أنشده
		بأعيُناتٍ ، لم يخالطها القذَى	ابن برّى

الرّاء الساكنة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٨	٢	يُفاكهنا سعد ، ويغدو لجمعنا	
		بمثنى الزّقاق المترعات ، وبالجزُرْ	امرؤ القيس
٤٨٠	٢٣١	ماأنتَ من شجر العُرَى	
		عند الأمور ، ولا العراعِرْ	الكميت

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		الرّاء المضمومة	
٨٠	٢٧	حتى يكون عزيزا من نفوسهمُ أو أن يبين جميعاً ، وهو مختارُ	يزيد بن حمار السكونى
هـ ١٦٦	١٠٠	على حين من تلبث عليه ذَنوبُه يَرِثْ شِرْبُه ، إذ فى المقام تدابرُ	لبيد
٤١٩	٢١٩	والمسجدان ، وبيت أنت عامرُه لنا ، وزمزمُ ، والأحواضُ ، والسُّتُر	أنشده ابن مالك عن الفارسىّ
١٠٧	٤٧	إنِّى ، وَقَتْلى سُلَيْكاً ، ثم أعقلَه كالثور ، يُضْربُ ، لما عافَت البقرُ	أنس بن مدركة
١٤٥	٨٠	* أم هل كثيرُ بُكىً ، لم يقض عبرتَه إثر الأحبة ، يوم البين ، معذورُ	أوس أو علقمة الفحل
		الرَّاء المكسورة	
١٣٢	٦٢	لولا فوارس من جرم ، وأسرتهم يوم الصُّلَيفاءِ ، لم يوفون بالجارِ	ـــــ
١٩٢	١٢٣	لو بغير الماء حلقى شَرِقٌ كنت كالغصّانِ ، بالماء اعتصارى	عدىّ بن زيد
هـ ٣٧	٥	رُبَّ رامٍ من بن ثُعَلٍ مُخْرِج كفَّيه من سَتُرِه	امرؤ القيس
٢٣٧	١٥٩	* وأيما العجز منها ، فلا يجرى *	
٢٩١	١٧١	وإنَّ كلاباً هذه عشرُ أبطن وأنت برىء من قباتلها العشر	النواح الكلابى
٣٠٦	١٧١ م	وإن كلابا هذه ... . الخ العشرِ	»
٢٠٠	١٣٤	فلما رأى الرحمن أن ليس فيكمُ رشيدٌ ، ولاناهٍ أخاه عن الغدر	الأخطل

الصفحة	رقم	الشـــاهد	قائله
		الراء المكسورة	
٢٠٠	١٣٤	فصَبَّ عليكم تغلب ابنة وائل	
		فكانوا عليكم مثل راغية البكرِ	الأخطل
٢٥١	١٦٥	تعلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوِّها	زياد
		فبالغ بلطف فى التحيُّل والمكرِ	ابن سيار
٥٢٨	٢٤١	ياما أُميلحَ غزلاناً ، شدَنَّ لنا	العرجى ،
		من هؤليائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ	أو كثير عزة ....
٤٢٦	٢٢٣	ألا ياسلمى ، ياهندُ ، هندَ بنى بدر	
		وإن كان حيَّانا عِدًى ، آخرَ الدهرِ	الأخطل
٣٥١	١٩٦	إذا ماكنتَ ملتمساً لغَوْث	
		فلا تصرخ بكنتىٍّ كبيرِ	ـــــــ
٣٣٥	١٨٨	تنتهض الرِّعدةُ فى ظُهَيْرى	
		من لدُن الظُّهرِ إلى العُصَيرِ	رجل من طيىء
١٤٩	٨٤	دَسَّتْ رسولًا ، بأن القومَ إن قدَروا	
		عليك ، يَشْفُوا صدوراً ذات تَوْغيرِ	الفرزدق
		الزَّاى المضمومة	
٤٦٦	٢٢٨	حَذاها من الصَّيداء نعلًا طِراقُها	الشماخ بن ضرار
		حوامى الكُراع ، المؤْيداتُ العشاوزُ	الذبيانى
		السين المضمومة	
١٠٥	٤٥	لو كنت ، إذ جئتنا ، حاولتَ رؤيتنا	أنشده
		أتيتنا ماشيا ، لايعرف الفرسُ	الفراء
١٣٩	٧٠	إذْ ماأتيتَ على الرسول فقل له حقا عليك ، إذا اطمأنَّ المجلسُ	
		ياخيرَ من ركب المطىَّ ، ومن مشى	من أبيات
		فوق التراب ، إذا تُعَدُّ الأنفسُ	سيبويه

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		السين المكسورة	
٦٩	٢٢	كى لتقضينى رُقيَّةُ ما وعدتنى ، غير مختلس	ابن قيس الرقيات
٤٣٨	٢٢٦	رهط ابن أثْعلَ ، فى الخطوب أذلَّة دَنِسو الثياب ، قناتُهم لم تُضْرَسِ بالهمز ، من طول النفاق ، وجارُهم يُعطى الظلامة ، فى الخطوب الحُوَّسِ	الحطيئة
٢٠٨	١٣٧	عددت قومى ، كعديد الطَّيْس إذْ ذهب القومُ الكرامُ ، ليسى	رؤبة
		العين الساكنة	
١٥٧	٩٤	لا تحفرن بئرا ، تريد أخاً بها فإنك فيها ، أنت من دونه ، تقعْ كذاك الذى يبغى على الناس ظالما تُصبه على رغمٍ ، عواقبُ ماصنَعْ	أنشده ابن الأعرابىّ
١٥٧	٩٤ م	رواية أخرى : وكل امرئ يبغى على الناس ظالما تصبه على رغم ، عواقبُ ماصنَعْ	أنشده المرزبانىّ
		العين المفتوحة	
٦٨	٢٠	فقالت : أَكُلَّ الناس أصبحتَ مانحاً لسانَك ، كيما أن تَغُرَّ وتخدعَا	جميل
١٤٥	٩٩	فمن نحن نُؤْمِنْه ، يبتْ وهو آمنٌ ومن لانُجِرْهُ ، يُمسِ مناًّ مفزَّعاَ	هشام المرِّىّ

الصفحة	رقم	الشـــــاهد	قائله
		العين المضمومة	
٣٠٥	١٨١	أمِنْ ريحانة الداعى السميع يُؤرِّقُنى ، وأصحابى هجوعُ	عمرو ابن معدى كرب
		العين المكسورة	
٦٩	٢١	أردت لكيما أن تطير بقربتى فتتركها شَنًّا ، ببيداءَ بلقعِ	——
٤٤	١٠	فما كان حِصْنٌ ، ولا حابس يفوقانِ مِرْداسَ ، فى مجمعِ	العباس ابن مرداس
	٢٦٨	محمرَّة ، عقب الصباح ، عيونُهم بمَرًى هناك ، من الحياة ، ومسمعِ	الحادرة
٩١	٣٦	أتبيتُ ريَّانَ الجفون ، من الكرى وأبيتَ منك ، بليلة الملسوعِ ؟	الشريف الرضىّ
		الفاء الساكنة	
هـ ٤٩٩	٢٣٨	وشبه فَعلاء وفَعلَى ، إن صُرِف صَغِّرْ ، بكسر لازمٍ ، قبل الألفْ	ابن مالك فى شرح الكافية الشافية
		الفاء المضمومة	
٢١٠	١٣٨	أخالدُ ، قد ، والله ، أو طأْتَ عَشْوةً وما قائل المعروف فينا يُعنَّفُ	أخو يزيد ابن عبد الله البجلى
		الفاء المكسورة	
هـ ٤٩٩	٢٣٨	وفتح مالم ينصرف ، خَتْمٌ ، ففى علقىَ وغوغاء ، كلاهما اقتُفِى	ابن مالك فى شرح الكافية الشافية
		الفاء المكسورة	
٣٨٧	٢٠٦	عليه من اللؤم سروالة فليس يَرِقُّ لمستعطف	——
١٠٢	٤٣	للبس عباءة ، وتقرَّ عينى أحبّ إلىّ من لبس الشفوفِ	ميسون بنت بحدل الكلبية

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٠٦	٤٣ م	للبس عباءة ... الـــخ الشفوفِ	

القاف المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
	٢٥٥	لقد زَرِقَتْ عيناكَ ، يابن مكعبر	
		كما كلُّ ضَبِّيٍّ ، من اللؤم أزرقُ	———
١٧١	١٠٧	وإنسانُ عينى ، يحسُر الماءَ تارةً	
		فيبدو ، وتارات يَجِمُّ ، فيغرقُ	ذو الرّمّة
٦٠	١١	فلو أنَّكِ فى يوم الرَّخاءِ سألتنى	
		طلاقَكِ ، لم أبخَلْ ، وأنتِ صديقُ	———

القاف المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٤٠	٧٤	أين تضربْ بنا العُداةَ ، تجِدْنا	ابن همام
		نُصرِّفُ العِيسَ نحوها للتلاقى	السلولىّ
٢٥٥	١٦٨	إذا ماالستحَّمتْ أرضُه من سمائه	خفاف
		جرَى ، وهو مودوعٌ ، وواعِدُ مَصْدَقِ	ابن نُدبة
١٠١	٤٢	ومَن لم يقدِّمْ رجلَه مطمئنةً	روى
		فيُثْبتَها فى مستوى الأرض ، يزلق	لكعب بن زهير
١٩٥	١٣٠	لو أنَّ بالعلمِ تُعطَى ماتعيش به	
		لما ظفِرْتَ من الدنيا بثُفْروقِ	———
٢٢٨	١٥٥	ألا ياقيسُ ، والضحَّاك ، سِيرا	
		وقد جاوزتُما خمَرَ الطريقِ	

اللام الساكنة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢٩٣	١٧٣	إنسانةٌ فتَّانةٌ بدرُ الدُّجَى ، منها خَجِلْ	———
١٥٦	٩٣	لو يَشَأْ ، طارَ به ، ذو مَيْعَة	علقمة الفحل أو
		لَاحِقُ الآطالِ ، نَهْدٌ ، ذُو خُصَلْ	امرأة من بنى الحارث

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله

اللام المفتوحة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٢٢	٥٢	محمدُ ، تَفْدِ نفسَك كلُّ نفس إذا ما خِفْتَ من أمر تَبالَا	نسب إلى حسان وإلى أبى طالب وإلى الأعشى
١٤٢	٧٥	فما تَحْىَ ، لاأَرْهَبْ ، وإن كنتُ جارِماً وإن عَدَّ أعدائى ، علىَّ لهم ذَحْلَا	الفرزدق
١٤٠	٧٢	وإنك إذ ماتأتِ ماأنت آمِرٌ بِه ، لاتَجِدْ من أنت تأمُرُ ، فاعلَا	
٤٩٤	٢٣٧	فُوَيقَ جُبَيْلٍ ، شامخ الرَّأسِ ، لم تكن لتَبْلُغَه ، حتى تَكَلَّ وتعملَا	أوس بن حجر
هـ ٣٠٢	١٧٩	ولا تلى فارقةً فَعولا أصلا ، ولا المفعال والمفعيلا	ابن مالك فى الألفية

اللام المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢٨٩	١٧٠	أبوك خليفةٌ ، ولدته أخرى وأنت خليفةٌ ، ذاك الكمالُ	
٢١٤	١٤٠	فاذهب ، فأىُّ فتى فى الناس أحرزه من حَفِه ظُلَمٌ ، دُعْجٌ ، ولا جَبلُ	—— المتنخّل الهذلىّ

اللام المضمومة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٧٢	١٠٨	والناسُ ، مَنْ يَلْقَ خيراً ، قائلون له مايشتهى ، ولأمِّ المخطىء الهَبَلُ	القطامىّ
٤٧٠	٢٢٩	عليها أسودٌ ، ضارياتٌ ، لبُوسُهم سوابيغُ بيضٌ ، لا يخرِّقُها النَّبْلُ	زهير ابن أبى سلمى
٣٨٦	٢٠٥	تهامون ، نجديُّون ، كيداً ونجدَةً لكل أناسٍ ، من وقائعهمْ سَجْلُ	——

الصفحة	رقم	الشـــــاهد	قائله
		اللام المضمومة	
١٦٨	١٠٣	ولكنَّ مَنْ لايَلْقَ أمراً ينُوبُه	أمية
		بِعُدَّتِه ، يَنزِلْ به ، وهو أعزلُ	ابن أبى الصلت
١٩٩	١٣٣	حديث أناسىٍّ ، فلما سمعتُه	
		إذَا ليس فيه ما أبينُ ، فأعقلُ	كعب بن زهير
٦١	١٢	رأيتك أحييتَ الندا بعد موتِه	
		فعاش الندا ، من بعد ماهو خاملُ	ـــــ
١٣٤	٦٤	خليلىَّ ، أنَّى تأتيانِىَ ، تأتيا	
		أخًا ، غيرَ ما يُرضِيكما ، لا يحاولُ	ـــــ
١٤٤	٧٨	وإن هو لم يحمل على النفس ضَيْمهَا	السموءل
		فليس إلى حسن الثناء سبيلُ	ابن عادياء
٧٩	٢٦	ليس العطاءُ من الفضول سماحةً	
		حتى تجودَ ، وما لديك قليلُ	المقنّع الكندىّ
		اللام المكسورة	
٣٨٤	٢٠٢	وليس بذى رمح ، فيطعنَنى به	
		وليس بذى سيفٍ ، وليس بنبَّالِ	امرؤ القيس
٤٨٩	٢٣٤	تَروَّح بالعشىّ ، بكل خِرْقِ	أنشده
		كريم الأعممين ، وكُلِّ خالِ	ابن الأعرابىّ
١٩٣	١٢٧	ولو أنَّ ما أسعىَ لأدنى معيشة	
		كفانى ، ولم أطلب ، قليلٌ من المالِ	امرؤ القيس
٣٠٥	١٨٠	كأنَّ هبوبَها خَفقانُ ريحٍ	
		خَريقٍ ، بين أعلام طوالِ	الأعلم الهذلىّ

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله

اللام المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٤٢٧	٢٢٤	وتبلى الأُلَى يستلئمون ، على الأُلَى	أبو ذُؤَيب
		تراهُنَّ يوم الرَّوعِ كالحِدَإِ القُبْلِ	الهذلىّ
١١٨	٥١	يُغْشَوْنَ ، حتى ماتَهِرُّ كلابُهم	
		لايَسأَلُونَ عن السواد المقبل	حسان بن ثابت
٤١٤	٢١٧	طوَى الجديدان ماقد كنتُ أنشرهُ	أبو سعيد
		أو خَلفتنى ذوات الأعين النُّجُلِ	المخزومىّ
٤٢٠	٢٢٠	أغَرُّ الثنايا ، أحمُّ اللثاتِ	عبد الرحمن
		يُحسنُّها سوُكُ الإِسْحَلِ	ابن حسان
١٨٢	١١٩	إذا النعجة ، الأدماء كانت بقفرة	أنشده
		فأيان ماتعدلْ بها الريحُ تَنزلِ	أبو زيد
٢٢٣	١٤٧	لولا الأمير ، ولولا حقُّ طاعته	
		لقد شربتُ دماً ، أحلى من العسلِ	
٩٢	٣٩	كذبتم ، وبيتِ الله ، نبزى محمدا	
		ولمَّا نُطاعن دونه ونناضِلِ	أبو طالب
		ونُسلمَه ، حتى نُصَرَّعَ حوله	عم النبى ﷺ
		ونُذْهلَ عن أبنائنا والحلائلِ	
٣٤٣	١٩٣	فلستُ بآتيه ، ولا أستطيعُه	النجاشى الحارثى
		ولاكِ اسقنى ، إن كان ماؤك ذا فضلِ	قيس بن عمرو
٤٦٧	١٩٣ م	فلست بآتيهِ ، ولا أستطيعه ... ..الــخ البيت	« »
٤٩٠	٢٣٥	كأن خصييه ، من التدلْدُل	خطام المجاشعى
		ظرفُ عجوزٍ ، فيه ثنتا حنظلِ	أو سلمى الهذلية
٣١٩	١٨٥	كأن دثاراً حلَّقَتْ بلَبُونِه	
		عُقابُ تَنُوفَى ، لا عُقابُ القواعِلِ	امرؤ القيس
١٣٤	٦٣	أغرَّكِ منى ، أن حُبَّكِ قاتلى	
		وأنَّكِ مهما تأمرى القلبَ يفعلِ	امرؤ القيس

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله

اللام المكسورة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
١٥٥	٩١	استغْنِ ، ما أغناك ربُّكَ ، بالغِنَى	عبد قيس بن خفاف
		وإذا تُصبْك خَصاصةٌ ، فتجمَّل	أو حارثة بن بدر
١٤٧	٨٢	فإن يكُ قومٌ ، سرَّهمْ ماصنعتمُ	
		ستحتلبوها ، لاقحاً ، غيرَ باهلِ	ــــ
١٣١	٦١	فأضحتْ مغانيها ، قفاراً رسومُها	
		كأن لم سوى أهل من الوحش تُؤْهَلِ	ذو الرمة

الميم الساكنة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢٣٧ هـ		* لا تفسدوا آبا لكمْ *	ــــ
٦٣	١٥	ويوماً تُوافينا بوجهٍ مُقسَّم	باغت بن صُرَيم
		كأنْ ظبية تعطو إلى وارق السَّلَمْ	اليشكرى
			أو أرقم اليشكرى
		ويوماً توافينا .. الـخ البيت	أو زيد بن أرقم
١١٢	١٥ م		» » »

الميم المفتوحة

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٣٩٣	٢٠٨	لنا الجفناتُ الغُرُّ ، يلمَعْنَ فى الضحى	
		وأسيافنا يقطرن ، من نجدة ، دَمَا	حسان بن ثابت
١٠١	٤١	ومن يقتربْ منا ، ويخضَعَ ، نُؤْوِهِ	
		ولا يخش ظلماً ، ما أقام ، ولا هضمَا	
٨٢	٣٠	ولولا رجال ، من رزام ، أعزَّة	المتلمس أو
		وآل سُبَيْع ، أو أسوءَك ، علقمَا	الحصين بن الحمام
١٠٨	٣٠ م	ولولا رجال ... الخ البيت	» »
٨١	٢٨	وكنتُ ، إذا غمزتُ قناةَ قومٍ	
		كسرتُ كعوبَها ، أو تستقيما	زياد الأعجم

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		الميم المضمومة	
٣٠٠	١٧٥	تمخَّضَتِ المَنونُ له بيومٍ	عمرو بن حسان
		أَنى ، ولكل حاملةٍ تمامُ	أو خالد بن حق
١٥٠	٨٦	وإن أتاه خليل ، يوم مسألة	
		يقول : لا غائبٌ مالى ، ولا حَرِمُ	زهير
١٧٣	١١٠	إن تستغيثوا بنا ، إن تُذْعَرُوا ، تجدوا	
		منا ، معاقلَ عِزّ ، زانَها كرمُ	——
١٥٢	٨٨ ،	فطلِّقها ، فلستَ لها بكفءٍ	الأحوص محمد بن عبد
١٦٩	٨٦ مكرر	وإلَّا ، يَعْلُ مفرقك الحسامُ	الله بن عاصم
		» » » » »	الأنصارى
١٦٧	١٠١	وقِدْرٍ ككفِّ القرد ، لا مستعيرها	تميم
		يُعارُ ، ولا مَنْ يأْتِها يتدسَّمِ	ابن مقبل
١٢٧	٥٧	إذا ما خرجنا من دمشق ، فلا نَعُدْ	الوليد
		لها أبداً ، مادام فيها الجُراضِمُ	ابن عقبة
١٧٢	١٠٩	بنى ثُعَل ، لاتنكَعُوا العنزَ شِرْبَها	
		بنى ثُعَل ، من ينكع العنزَ ظالمُ	الأسدىّ
١٧٨	١١٤	فأقسم ، أن لو التقينا ، وأنتم	المسيب
		لكان لكم يومٌ ، من الشرِّ مظلمُ	ابن علس
٨٧	٣٣	لم أَلْقَ بعدهمُ حيًّا ، فأخبرَهم	زياد بن حمل
		إلَّا يزيدهم حُبًّا إلىَّ ، همُ	أو زياد بن منقذ
٢٤٢	١٦١	صددتِ ، فأطولْتِ الصدودَ ، وقلَّما	عمر بن أبى ربيعة
		وصالٌ ، على طول الصدود ، يدومُ	أو المرار الفقعسىّ
٢١٧	١٤٠	هل ماعلمتَ ، وما استُودعتَ ، مكتومُ ؟	
		أم حبلها ، إذْ نَأَتْكَ اليومَ ، مصرومُ ؟	
٢١٧	٨٠ م	أم هل كبيرٌ بكىَ ، لم يقض عبرتَه	علقمة الفحل
		إثر الأحبة ، يوم البين ، مشكومَ ؟	

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		الميم المضمومة	
١٩٣	١٢٨	ما أطيب العيشَ ! لو أن الفتى حجر	
		تنبو الحوادثُ عنه ، وهو ملمومُ	تميم ابن مقبل
١٣٦	٦٧	متى كان الخيامُ بذى طُلوحٍ	
		سُقيتِ الغيثَ ، أيتها الخيامُ	جرير
٩١	٣٧	لاتنهَ عن خلُق ، وتأتىَ مثله عارٌ عليك ، إذا فعلتَ ، عظيم	أبو الأسود
		الميم المكسورة	
١٦٢	٩٨	وكنتُ أُرَى زيداً ، كما قيل ، سيداً	
		إذا ، إنه عبدُ القفا واللهازمِ	——
١٦٠	٩٧	هل أنتِ بائعتى دمى بغلائه	
		إن كنتِ زفرةَ عاشق لم ترحمِ	——
١٧٩	١١٦	ومن لايزَلْ يستحملُ الناسَ نفسَه	
		ولا يُغْنِها يوماً من الدهر ، يُسْأَمِ	زهير
٤٧٩	٢٣٠	خلَع الموكَ ، وصار تحت لوائه	الكميت أو
		شجرُ العُرَى ، وعَراعِرُ الأقوامِ	مهلهل أو شرحْبِيل
٣٤٦	١٩٤	ذُمَّ المنازلَ ، بعد منزلة اللوى	
		والعيشَ ، بعد أولئك الأيامِ	جرير
٢٤٦	١٦٢	عمرتُكِ اللهَ ، إلّا ماذكرْتِ لنا	
		هل كنتِ جارتنا ، أيام ذى سلَمِ ؟	الأحوص
٢٥١	١٦٤	يادار عبلة بالجواء تكلمى	
		وعمى صباحاً ، دارَ عبلةَ ، واسلمى	عنترة
١١٥	٥٠	أتغضب ، أنْ أُذنا قُتيبة حُزَّتا	
		جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن خازم	الفرزدق
١٢٦	٥٦	وقالوا : أخانا ، لا تخشَّع لظالم	
		عزيزٍ ، ولا ذا حق قومك تظلِم	——
١٣١	٦٠	احفظ وديعتَك التى استُودِعتَها	
		يومَ الأعازبِ ، إن وصلتَ ، وإن لَمِ	إبراهيم بن هرمة
١٣٧	٦٩	ومهما تكن عن امرئٍ من خليقة	
		وإن خالها تخفى على الناس تُعلَمِ	زهير

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
٢١٨	١٤١	سائل فوارس يربوع ، بشَدَّتنا أَهَلْ رأَونا بوادى القُفِّ ، ذى الأَكَم	زيد الخير
		النون الساكنة	
		قالت بنات العم : ياسلمى وإنْ كان فقيراً معدماً ؟ قالت : وإنْ	رؤبة
٢٢٢	١٤٥	أَتطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك ، لم يعرض لأنسابنا حَسنْ	نسب إلى عمرو بن العاص
٨٥	٣٢	ربِّ وفِّقْنى ، فلا أعدلَ عن سنَنِ الساعين فى خير سَنَنْ	ـــــ
		النون المفتوحة	
٢٠٥	١٣٥	* عن كيف ضَيَّعْتنا ؟ ذهل بن شيبانا ؟ *	ـــــ
هـ ٩	٣	أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا إلى قوله : وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا وزد فيهن خَمصانا على لغة ، وأليانا	ابن مالك فى نظم الفرائد المرادى
٤١٢	٢١٤	ترى ثنانا ، إذا ماجاءَ ، بَدْءَهمُ وبَدْؤُهمْ ، إن أتانا ، كان ثُنْيانا	أوس ابن مَغْراء
٤٨٨	٢٣٣	قد جرت الطيرُ أيامنينا قالت : وكنت رجلا فطينا : هذا ، لعمرُ اللهِ ، إسرائينا	ـــــ
٣٣٨	١٨٩	ياحِبُّ ، قد أمسينا ولم تنامِ العينا	أنشده الكسائى
٢٥٢	١٦٦	نُعلِّمها : هَبِى وهلا وأَرْحِبْ وفى أبياتنا ، ولنا ، افْتُلينا	الكميت ابن معروف
١٢٤	٥٥	لتقم أنت ، يابن قُريش فتُقضىّ حوائج المسلمينا	ـــــ
٣٠١	١٧٧	فلو جاءوا ببرَّةَ أو بهند لبايعنا أميرةَ مؤمنينا	أنشد لابن همام

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		الهاء الساكنة	
١٧٦	١١٣	أم الحُلَيس ، لعجوزٌ شَهْرَبَهْ	
		ترضى من اللحم ، بعظم الرقبهْ	رؤبة
١٧٩	١١٥	فواللهِ ، لولا اللهُ ، تُخشَى عواقبُهْ	امرأة
		لزُعزِعَ من هذا السرير جوانبُهْ	فى عهد عمر
٢٢٣	١١٥ م	فو الله ، لولا الله .... الخ البيت	« « «
٢٥٥	١٦٧	ليت شعرى ! عن خليلى ، ما الذى	أبو الأسود
		غاله فى الحبِّ ، حتى ودَعَهْ	أو أنس بن زنيم
٢٩٩	١٧٤	أيا جارتا ، بينى ، فإنك طالقَهْ	الأعشى
		كذاكِ أمورُ الناس ، غادٍ وطارقَهْ	ميمون بن قيس
٦٦	١٩	لن يَخِبِ الآن من رجائك مَنْ	أنشده ابن الطراوة
		حرَّك دون بابك الحلقَهْ	لأعرابى
٢٩٢	١٧٢	كلُّ حيٍّ ، ظلَّ مغتبطا	
		غيرَ جيزانى ، بنى جَبلَهْ	
		هتكوا جيبَ فتاتهم ، لم	
		يُبالوا حُرْمَةَ الرَّجُلَهْ	——
٣١٠	١٨٤	* قاربت أمشى القَعْوَلَى والفنجلَهْ *	صخر بن عُمير
		الهاء الساكنة	
٧١	٢٣	وأوقدت نارى ، كى ليُبْصَر ضوؤها	حاتم الطائى
		وأخرجت كلبى ، وهو فى البيت داخلَهْ	أو النمرىّ
٤١٠	٢١٢	* أولاد قوم ، خُلقوا أُقِنَّهْ *	جرير
٤٠٨	٢١٠	إنى إذا ما القوم كانوا أَنْجِيَهْ	سُحيم
		واضطرب القومُ اضطرابَ الأَرْشِيَهْ	ابن وثيل
		هناك ، أوصينى ، ولا تُوصى بِيَهْ	اليربوعىّ
		الهاء المفتوحة	
٤١٠	٢١٣	* ناجيةً ، وناجياً أباها *	——

الصفحة	رقم	الشاهد	قائله
		الهاء المفتوحة	
١٣٠	٥٨	أجِدَّك لم تغتمض ساعةً	
		فترقدها مع رقَّادها	ـــــ
١٢٣	٥٤	قلت لبوَّابٍ ، لديه دارُها :	منصور أو منظور
		تِيذَنْ ، فإنى حموها وجارها	ابن مرثد الأسدى
١٩٢	١٢٥	ونُبِّئتُ ، ليلى أرسلت بِشفاعة	الصِّمَّة القشيرى
		إلىَّ ، فهلَّا نفسُ ليلى شفيعُها ؟	أو المجنون
٢١٩	١٢٥ م	ونُبِّئتُ ، ليلى أرسلت .... الخ البيت	أو ابن الدمينة
٦٤	١٦	إذا متُّ ، فادفنِّى ، إلى جنب كرمة	
		تُروِّى عظامى ، بعد موتى ، عروقُها	
		ولاتدفننِّى بالفلاة ، فإننى	
		أخاف ، إذا مامِتُّ ، أن لا أذوقها	أبو محجن
		الهاء المكسورة	
٨٨	٣٥	لولا تعوجين ، ياسلمى ، على دنف	
		فَتخمدى نارَ وجدٍ ، كاد يُفنيهِ	ـــــ
		الياء الساكنة	
٢٢٣	١٤٦	لولا الحياءُ ، وباقى الدِّين ، عِبتُكما	
		ببعض مافيكما ، إذ عبتُما عَورِى	ابن مقبل
٣٠٧	١٨٢	ثلاثة أنفس ، وثلاث ذُودٍ	
		لقد جار الزمانُ على عيالى	الحطيئة
٢٢٤	١٤٨	ألا زعمتْ أسماءُ ، أن لا أحبُّها	أبو ذؤيب
		فقلتُ : بلى ، لولا ينازعنى شُغلى	الهذلى
٢٢٧	١٥٣	ألا ياسلمى ، ثم اسلمى ، ثمت اسلمى	
		ثلاث تحيات ، وإن لم تكلمى	ـــــ

* * *

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مكة المكرمة



من التراث الإسلامي
الكتاب السادس

شرح التسهيل لابن عقيل

المساعد

على تسهيل الفوائد

شرح منقح مصفى للإمام الجليل بهاء الدين بن عقيل
على كتاب التسهيل لابن مالك

تحقيق وتعليق
د. محمد كامل بركات

الجزء الرابع







٥

٧٦ – باب التصريف

هو فى اللغة مصدر صَرَّف ، أى قلَّب من حال إلى حال ، ومناسبته لما نحن فيه ظاهرة ؛ فإن التصريفىّ يُقلِّب الكلمة تقاليب ، ليعرف بها أصلها وزائدها ومُبدلها من غيره ، إلى غير ذلك ، مما ستراه .

وقيل : تصريف الكلمة : تغييرها ، بحسب مايعرض لها ، من تثنية وجمع ونحو ذلك ، كبناء الفعل من المصدر واسم الفاعل ؛ ولهذا التغيير أحكام ، كالصحة والإعلال ، ومعرفة تلك الأحكام ، يسمى علم التصريف . انتهى . فسمى العلم باسم ذلك التغيير ، لأنه إنما يُعرف به .

(التصريف علمٌ يتعلق ببنية الكلمة ، وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك) – فخرج ببِنْية ، عِلْمُ الإعراب والعروض ونحوهما ، مما لاتعلَّق له ببنية الكلمة ، أى صيغتها ، وأُورِدَ أن بعض أحكام الإدغام نحو : اضرب بكراً ، وبعض أحكام التقاء [1] الساكنين ، نحو : لم يضربِ الرجل ، وأحكام الوقف ، كالوقوف على زيد

---

(١) سقطت من (غ) .

بالسكون ، والرّوم والإشمام ، من علم التصريف ، ولا ترجع لأبنية الكلم ؛ فالأَوْلى أن يقال : علمٌ بأصولٍ ، تعرف به أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب .

ويجوز أن يُجاب بأن الوقف ليس من التصريف ، ولذا أفرده المصنف بباب آخر الكتاب ، كما أفرد الإمالة بباب كذلك ؛ وكذا فعل فى الإدغام والتقاء الساكنين ؛ ومَنْ ذكَر هذه فى علم التصريف ، توسَّع باعتبار أن معظم أحوالها يتعلق بالإفراد ، فأشبهت لذلك مايتعلق بالبنية .

وقوله : وما لحروفه .. إلى آخره ، إيضاح لمتعلّق العِلم ، على جهة الإجمال ، وسيأتى التفصيل ؛ وأراد بالشبه : الحذف والنقل والقلب ونحو ذلك .

(ومتعلّقُه من الكلم : الأسماءُ المتمكّنة) — وهى التى لاتشبه الحرف .

(والأفعالُ المتصرّفة) — أخرج ليس ونحوَها من الأفعال الجامدة ؛ وإنما كان موضوعه ذلك ، لأن الحروف وشبهَها ، وما لا يتصرف من الأفعال ، يلزم حالة واحدة ، ولا تنقلب البنية فيه من حال إلى حال .

والمراد بقوله : من الكلم : العربية ، فلا يرد الأعجمىّ ، نحو : إبراهيم ، فيقال : هو من الأسماء المتمكنة ، ولا يدخله

التصريف ، لأنها منقولة من لغة لها حُكْم يخصُّها ، ولا مشاركة بينها وبين لغة العرب فى أحكام هذا الباب ؛ والقول بزيادة بعض حروف الأعجمىّ وأصالتها ، ليس معناه إلَّا المقايسة ، بمعنى أن العربىّ فى مثله ، حقه كذا ، فيثبت لهذا ماثبت لذلك للتعريب ، كما قال سيبويه فى همزة إبراهيم وإسماعيل : إنها زائدة ، لشبهها بهمزة الوصل ، من جهة أنه لايوجد فى لسان العرب اسم أوله همزة ، بعدها أربعة أصول ، لا أصلية ولا زائدة ، إلَّا فى مصادر الأفعال التى أولها همزة وصل ، فجُعِلَ ما أولُه همزة من الأعلام الأعجمية ، بعدها أربعة أصول ، بتلك المنزلة تشبيهاً .

وكما قال المبرد : إن الهمزة المذكورة أصلية ، لأن الهمزة لا تكون زائدة أوَّلاً ، وبعدها أربعة أحرف أصول ، فأُجرى هذا على مايشبهه كإصطبل ؛ والوجه ترك مثل هذا ؛ وإنما شاع ، وهو أمر تقديرىّ واعتبارىّ ، غير مبنىّ على محقَّق ، لأنه كمسائل التمرين ؛ وماجاء من الحذف والإبدال فى بعض الحروف نحو : سَفْ وسَوْ وسَىْ ، فيوقَف عنده ولا يقاس عليه ، بلا خلاف ؛ بخلاف مثل ذلك فى الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرّفة ، واقعاً على الوجه الذى سيأتى بيانه .

وكون التصريف لايدخل الحرف وشبهه من الأسماء المتوغّلة فى البناء ، نصَّ عليه ابن جنى وغيره ، ومنازعة [1] الخضراوى ابن عصفور فى ذلك ، ليس لها حجة .

---

(١) فى (ز) : ومنازعُه الخضراوىّ وابن عصفور .

(ولها الأصالة فى ذلك [١]) لكثرة وجود التصريف فيها نحو : ضرب يضرب اضرب ؛ ولكون التصريف فى الفعل أكثر منه فى الاسم ، لم يحتمل من عدة الحروف الأصول مايحتمله الاسم ، فلم يجاوز المجردُ منه أربعة ، ولا المزيد فيه ستة ، كما سيأتى ، ولمَّا ثبت لها ، بسبب هذه الكثرة ، مع وضوح الاشتقاق فيها ، هذه الأصالة ، احتملت من الزيادة ، مالا تحتمله الأسماء ، كما سيأتى أيضا .

(وماليس بعضُه زائداً ، سُمِّى مجرَّداً) — لخلوّه من الزيادة ، وسيأتى ذكر حروف الزيادة ، وما يتعلق بها .

(ولا يتجاوز خمسة أحرف ، إن كان اسماً ، ولا أربعة إن كان فعلاً) — فيكونان ثُلاثيَّين ، كزيد وضَرب ، ورُباعِيَّين ، كجعفر ودحرجَ ؛ ويختصّ الاسم بكونه خماسيا كسفرجل ؛ ودليل هذا استقراء النحويين ، من البصريين وغيرهم .

(ولا ينقصان عن ثلاثة) — فلا يكون المجرد من الاسم المتمكن والفعل ، ناقصاً عن ذلك ، بحسب الوضع ، بدليل الاستقراء ، وهى : فاء الكلمة وعينها ولامها ؛ وقد يُحذَف من الاسم ، فيبقى على حرفين ، كيد و دم ، وعلى حرف واحد ،

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : ولها الأصالة فيه .

كقولهم : شربت ماً يافتى ، حكاه ثعلب ؛ ويُحذف من الفعل كذلك ، نحو : قُل ، وقِ زيداً ؛ وكون أقل الأصول ثلاثة ، هو قول البصريين ؛ وزاد أبو الفتح نصر بن أبى الفنون البغدادىّ ، تلميذ أبى البركات بن الأنبارىّ ، أن مذهب الكوفيين ، أن أقلَّ مايكون عليه الاسمُ حرفان ، حرف يبتدأ به ، وحرف يوقَفُ عليه .

(والمزيد فيه ، إن كان اسماً ، لم يتجاوز سبعة) — فأكثر ماينتهى إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف ، نحو : اشْهيباب ، مصدر : اشْهابَّ ، وأصوله : ثلاثة ، يقال : شَهِبَ الشيء ، بالكسر ، شَهباً واشْهَبَّ اشهيبابا ، من الشهبة ، وهى البياض الذى غلب عليه السواد ؛ وجاء نادراً انتهاؤه إلى ثمانية ، قالوا : كُذُّبْذُبان [١] ، وأصله من الكذب ، وزوائده خمس ؛ والمعروف أن الخماسىّ الأصول ، إنما يزاد فى بنيته زيادة واحدة ، يصير بها سُداسياًّ ، وهى حرف مَدٍّ قبل الآخر كعندليب ، أو بعد آخره كَقَبَعْثَرى [٢] ؛ وذكر

---

(١) فى الصحاح : كذَب كِذْباً وكَذِباً ، فهو كاذب وكذَّاب وكذوب ، وكَيْذُبان ومَكْذُبان ومكذُبانة ، وكُذَبة مثال هُمَزة ، وكُذُبْذُب مخفَّف ، وقد يشدَّد ، وأنشد أبو زيد — من الكامل :

(١) وإذا أتاك بأننى قد بِعتُها بوصال غانية ، فقل : كُذُّبْذُب

ورواية اللسان : فإذا سمعت بأننى قد بعتكم ... ، والبيت لجُرَيْبة بن الأشْيم .

(٢) وهو البعير الذى كثر شعره ، وعظم خلقه .

أبو القاسم السعدىّ فى مزيدالخماسىّ : فَعْلاليل ، نحو : مغناطيس ، لغة فى مَغْنَطيس ، وهذا خماسىّ اشتمل على زيادتين ، والعندليب طائر يقال له : الهَزَار .

(إلّا بهاء التأنيث) - نحو : قَرَعْبلَانة ، وهى دُويبة عريضة عظيمة البطن ، وأصله : قَرَعْبَل .

(أو زيادتى التثنية) - نحو : عندليبين .

(أو التصحيح) - كأن تسمى بعندليب مذكّراً ، ثم يجمع بالواو والنون ، فتقول : عندليبُون ، أو مؤنثا ، ثم تجمع بالألف والتاء ، فتقول : عندليبات .

(أو النسب) - كأن تقول : عندليبىّ ؛ ولا حاجة إلى ماذكر من الاستثناء ، لأن الزيادات التى ذكرها ليست من بنية الكلمة ، والكلام إنما هو فيما يكون من البنية .

(وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة) - نحو : استخرج واحرنجم (١) .

(إلّا بحرف التنفيس) - نحو : سأستخرج .

(أو تاء التأنيث) - نحو : استخرجَتْ .

(أو نون التوكيد) - نحو : استخرِجَنَّ ؛ والكلام فى هذا الاستثناء (٢) ، كما سبق .

---

(١) احرنجم القوم : ازدحموا ، وفى الصحاح : قال الفرّاء : المحرنجم : العدد الكثير .. وحَرْجمت الإبل فاحرنجمت ، إذا رددتها ، فارتد بعضها على بعض ، واجتمعت .

(٢) وسابقيه .

(**فصـــل**) (الاسم الثلاثىّ المجرَّد ، مفتوح الأول ، ساكن الثانى) – كفَلْس وضَخْم .

(أو مفتوحه) – كفَرس وبطَل .

(أو مكسوره) – نحو : كَبِد ووجِع .

(أو مضمومه) – كعضُد ونَدُس ، يقال : رجل نَدُس ونَدِس ، أى فَهِم .

(ومكسورُ الأول ، ساكنُ الثانى) – نحو : جِذْع .

(أو مفتوحُه) – نحو : ضِلَع ، ونحو : قوم عِدًى ، أى غُرباء ، وقوم عِدًى أيضا ، أى أعداء ؛ وقال سيبويه فى فِعَل : ولا نعلمه جاء صفة ، إلَّا فى حرف معتل ، يوصف به الجمع ، وهو : قومٌ عِدًى ؛ وكذا قال ابن السكيت : لم يأت فِعَل فى النعوت إلَّا حرف واحد ، وهو : قوم عِدًى ؛ واعتُرِض عليهما بألفاظ منها : « مكانا سِوًى » [١] ، و « ديناً قِيَما » [٢] ، وهذا ماءٌ رِوًى ، ومنزلٌ زِيَم ، أى متفرق النبات ؛ وسعَى المنتصرون لسيبويه فى التأويل .

(أو مكسورُه) – نحو : إبِل ، ولم يحفظ سيبويه غيرَه ؛ وزيدت ألفاظ منها : وِتِد لغة فى وَتِد ، ومِشِط فى مُشْط ، ولا أفعل ذلك أبَدَ الإبِد ، وإطِل للخصْر .

---

(١) طه / ٥٨ .

(٢) الأنعام / ١٦١ : « قل إننى هدانى ربى إلى صراط مستقيم ، ديناً قِيَماً ».

(ومضمومُ الأول ، ساكنُ الثانى) – نحو : بُرْد وحُلْو .

(أو مفتوحُه) – نحو : صُرَد ولُبَد .

(أو مضمومُه) – نحو : عُنُق .

(وندر مكسورُه) – نحو : دُئِل [١] ؛ قال الأخفش : هى دُويبة ، وبها سميت قبيلة أبى الأسود الدُّئلىّ [٢] ؛ وهذا البناء نفاه سيبويه ، وأثبته الأخفش ، وجاء أيضا : وُعِل ، لغة فى وَعِل ؛ وعُلم من كلام المصنف ، أنه ليس من كلامهم : فِعُل بكسر الفاء وضم العين ، وأما قراءة : « ذات الحِبُك » [٣] بكسر الحاء وضم الباء ، فخرَّجها ابن جنى على أنها من تركيب اللغات ، إذ يقال : حِبُك ، بكسر الحاء والباء وبضمهما ، فركَّب منهما مَنْ ضمَّ الباء وكسر الحاء ؛ وخُرِّج أيضا على أن كسرَ الحاء ، لإتباع كسرة التاء فى ذاتِ ، ولم يُعتَدَّ بالساكن فاصلاً ؛ وفى المحتسب ٢ / ٢٨٦ – أنها قراءة الحسن .

(والرّباعىّ المجرَّد ، مفتوح الأول والثالث) – نحو : جَعْفَر [٤] ، وجعل منه فى الصفة : سَلْهَب للطويل ،

---

(١) فى (ز) : دُؤَل .

(٢) فى (ز) : الدؤلىّ .

(٣) الذاريات / ٧ : « والسماء ذات الحبك » .

(٤) وهو النهر الصغير ، وزاد هنا فى (د) : وعطهب ، ولم أجده فى الصحاح ، وفى شرح ناظر الجيش : جعفر وقَرْهَب ، وهو الثور المسِنّ .

وشَجَعْمَ (١) ، وقيل : الباء والميم زائدتان .

(ومكسورهما) – نحو : زِبْرِج للذهب والسحاب (٢) ، وامرأة خِرْمِل أى حمقاء ؛ وذكر سيبويه هنا فى الصفات : دِلْقِماً ، فجعل الميم أصلاً ، وقال فى زيادة الميم فى الثلاثىّ : إن دِلْقِماً فِعْلِمٌ ، والميم زائدة ، والدِّلْقِم : الناقة التى أكلت أسنانها من الكبر .

(أو مضمومهما) – نحو : بُرْثُن ، لواحد براثن السباع ، ونحو : جُرْشُع ، للعظيم من الجمال ؛ وقال السيرافىّ : وهو الجمل العظيم البطن (٣) .

(ومكسور الأول ، مفتوح الثانى) – نحو : فِطَحْل ، وهو دهرٌ لم يخلق الناسُ فيه بعدُ (٤) ؛ وقال أبو عبيدة : زمان كانت الحجارةُ فيه رطبة ، وقيل : اسم لزمن خروج نوح عليه السلام من السفينة ؛ وأنشد ابن القطاع (٥) :

---

(١) للجرىء .

(٢) قال الأشمونى : وهو السحاب الرقيق ، وقيل : السحاب الأحمر .

(٣) وفى الصحاح : الجرشع من الإبل : العظيم ، ويقال : العظيم الصدر ، المنتفخ الجنبين .

(٤) وهى عبارة الجوهرى فى الصحاح ، وقال الأشمونى : وهو الزمان الذى كان قبل خلق الناس .

(٥) نسبه الجوهرى فى الصحاح – فطحل ، والأشمونى ٤ / ٢٤٦ – للعجاج ؛ وفى الحاشية – ش . ش . العينى – قال : قاله رؤبة ، ونسبه ابن أم قاسم – من شراح التسهيل – للعجاج ، وهو غير صحيح ؛ ونسبه فى معجم شواهد العربية لرؤبة أو العجاج ، وذكر أنه فى ديوان رؤبة ١٢٨ – ١٣١ .

(٢) إنك لو عُمِّرتَ عُمْرَ الحِسْلِ (١)
أو عُمْرَ نوح زمنَ الفِطحْل
والصخرُ مُبْتَلٌّ كطين الوَحْل
أو كنت أوتيتَ كلامَ الحُكْل (٢)
علمَ سليمان كلام النَّمل (٣)
كنتَ رهينَ هَرَمٍ أو قتل

ونحو : سِبَطْر ، وهو الطويل .

(أو الثالث) — نحو : دِرْهَم ، وهِجْرَع ، للطويل المضطرب ؛ وقال الخضراوىّ : الأشهر أنه الأحمق ، والكلب السلوقىّ الخفيف .

---

(١) بدأ الجوهرى الرجز بقوله : وأنشد للعجاج :

وقد أتانا زمن الفطحل
والصخر مبتلّ كطين الوحل

وفى الحاشية قال : وفى نسخة : إنك لو عُمرّت ... الخ ، والحِسْلُ : فى الصحاح : قال أبو زيد : يقال لفرخ الضب ، حين يخرج من بيضته : حِسْل ، والجمع : حُسُول ، ويُكنَى الضب : أبا الحِسْل ، وقولهم فى المثل : لاآتيك سِنَّ الحِسل ، أى أبداً ، لأن سِنَّها لاتسقط أبدا ، حتى تموت .

(٢) فى الصحاح — حكل : الحُكْلُ : مالاَ يُسمَع له صوت ، وقال .

لو كنتُ قد أوتيتُ عِلْمَ الحُكْل ...

وفى الحاشية : قال ابن برّى : صوابه : أو كنت ... وقبله :

فقلتُ : لو عُمِّرتُ عمر الحِسْل
وقد أتاه زمن الفطحل ...الخ

(٣) جاء هذا الشطر فى رواية الجوهرى — حكل ...

(وتفريع فُعْلَل على فُعْلُل ، أظهر من أصالته) – فذهب البصريون ، إلَّا الأخفش ، إلى عدم فُعْلَل ، بضم الأول ، وفتح الثالث ، بطريق الأصالة ، وأثبته الأخفش والكوفيون ، وجعلوا منه : جُخْدَباً ، وهو من الجراد ، الأخضر الطويل الرجلين ، والجمل الضخم أيضاً ؛ وجُرْشَعاً ؛ وقال الأولون : هو مخفَّف من المضموم الثالث ، فجميع ماقيل فيه : فُعْلَل ، بفتح الثالث ، قيل بضمِّه .

(وفُرِّع فَعَلُل على فَعَنْلُل) – قالوا : عَرَتُن ، بفتح الأول والثانى وضم الثالث ، وهو نبتٌ يُدْبَغ به ؛ قال الخليل : أصله : عَرَنْتُن مثل : قَرَنْفُل [1] ، وقد قالوه فيه ، فحذفت النون ، وترك على أصله ، وهذا حتى لا يُجعَل ماتوالى فيه المتحركات بناءً أصليًّا ، لعدم النظير ؛ وأثبت بعضهم هذا البناء ، وهو ضعيف ؛ وقولهم : أَديمٌ مُعَرْتَنٌ ، أى مدبوغ بالعَرَتُن ، دليل أصالة التَّاء ، فيكون عَرَتُنٌ فَعَلُلاً ، كما تقدَّم ؛ وأما النون الأولى فى عَرَنْتُن ، فزائدة ، فإنه يلزم زيادتها ثالثة ساكنة ؛ وقالوا : سقاء مُعَرْون ، إذا دبغ بالعرتُن ، وهذا يشهد بزيادة التاء أيضا ، فلا يكون على هذا عَرَتُن فَعَلُلاً ، بل فعنلا .

(وفُعَلِل على فُعالِل) – نحو : عُلَبِط ، وهو العظيم من الرجال الضخم ، وأصله : عُلابط ، لما تقدَّم ، وقد قالوه ؛

---

(١) وقال الجوهرىّ : ويقال : عَرْتَن مثل عَرْفَج ، وهو شجر ينبت فى السهل – صحاح .

وليس شيءٌ من هذا ، إلَّا يجوز فيه فُعالل ؛ ومنه : عُكَمِس وعُكامِس ، يقال : ليل عُكامس ، أى شديد الظلمة ، وإبل عُكامس أى كثيرة .

(وفَعَلِل على فَعَلِيل [١] ، وفاقاً للفرّاء وأبى علىّ) — نحو : جَنَدِل ، وأصله : جَنَديل ، لوقوعه على مفرد ، وهو المكان الكثير الحجارة ، وفَعَلِيل فى الآحاد بخلاف فَعالِل ؛ واحتجَّ من قال : أصله : فَعالِل ، بوقوع بعضها على جمع ، كزَلَزِل للأثاث والمتاع ، وبسماع فَعالِل فى بعضها ، قالوا فى دَلَدِل ، وهو أسفل القميص : دَلادِل ، وهو ضعيف ، لجواز قصده معنى الجمع ، ثم يختصر ، بحذف [٢] الألف ؛ والكلام فيما لا يقع إلَّا على المفرد ؛ ومنه : خَنَثِر [٣] ، للشيء الخسيس من [٤] متاع القوم .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل ، كما فى بعض نسخ التسهيل ، زاد هنا : « لاعلى فعالل ، خلافاً للبصريين » ؛ وستأتى الإشارة إليه ضمن الشرح .

(٢) سقطتا من (ز ، غ) .

(٣) بالخاء المعجمة ، كما فى الصحاح ، وفى (ز) : حسر بدون إعجام ، وفى شرح الكافية — النسخة المحققة للدكتور هريدى — ٤ / ٢٠٢٧ — بالحاء المهملة ، واعتمد المحقق لفظ « ينفى » بدل « يبقى » التى جاءت فى عبارة الصحاح : « والخَنَثِرُ ، بفتح الخاء والنون وكسر الثاء : الشيء الخسيس ، يبقى من متاع القوم إذا تحملوا ، وقال فى الحاشية : وفيه لغات أخرى أربع : يقال أيضا كجعفَر وزبرِج وقنفُذ وبفتحات .

(٤) سقطتا من (ز ، غ) .

وفى نسخة عليها خطه ، بدل قوله : (وفاقاً للفراء وأبى على) : (خلافاً للبصريين) .

(والخماسىّ المجرد ، مفتوح الأول والثانى والرابع) — نحو : سفرجل ، وشمردل ، للسريع من الإبل وغيرها .

(أو مفتوح الأول والثالث ، مكسور الرابع) — نحو : صَهْصَلِق ، للصوت ، وجَحْمَرِش ، للأفعى العظيمة ، وقال السيرافىّ : هى العجوز المسِنَّة (١) .

(أو مكسور الأول ، مفتوح الثالث) — نحو : جِرْدَحْل ، قال ثعلب : دابَّة ؛ والمازنى : الوادى ؛ والزبيدى : الناقة الغليظة ؛ وغيره : الجمل الغليظ (٢) ؛ وقِرْطَعْب ، بمعنى شىء ، يقال : ماعنده قِرْطَعبَة ، أى شىء .

(أو مضموم الأول ، مفتوح الثانى ، مكسور الرابع) — نحو : خُزَعْبِل للباطل ، وللحديث المستظرف (٣) ؛ وقُذَعْمِل للضخم من الإبل ، وكذا قُذَعْمِلة ، وقال المازنىّ : القُذَعْمِلة : الفقير الذى لا يملك شيئا ، وقالوا : مافى بطنه قُذَعْمِلَة ، أى شىء ، فجعلوه اسماً (٤) .

---

(١) فى الصحاح : الجَحْمَرِش : العجوز الكبيرة ، والجمع : جحامر ، والتصغير : جُحَيْمِر ...وأفعى جحمرش ، أى خَشْناء .

(٢) فى الصحاح : الجِرْدَحْل من الإبل : الضخم .

(٣) وفى الصحاح : قال الجرمىّ : الخُزَعْبِل : الأباطيل . والخُزَعْبيلة : ما أضحكتَ به القوم .

(٤) فى الصحاح : والقُذَعْمِلة : المرأة القصيرة الخسيسة ، وتصغيرها : قُذَيع .

(وما خرج عن هذه المثل ، فشاذٌّ) – وهى عشرة للثلاثى المجرد ، وخمسة للرباعى المجرد ، وأربعة للخماسى المجرد .

ومثال الشاذ ، ماسبق من دُئل ووُعِل [(١)] ، على مذهب سيبويه ؛ وقالوا : طَحْرَبَة ، فأثبت بعضهم بذلك فِعْلِلاً ؛ وخُرِّج على أن ذلك من فتح المكسور تخفيفاً ، فإنهم قالوا : طِحْرِبَة ، بالكسر ، والمشهور : طَحْرَبَة ، بفتح الطاء والرَّاء وضمِّهما وكسرِهما ، وهو الملبوس الحقير ؛ ويقال : مافى السماء طحربة ، أى شىء من غيم .

وقالوا : سَبَعْطَر [(٢)] ، للضخمِ ، ويقال : سبعطرى أيضا ، للشديد البطش .

(أو مزيدٌ فيه) – نحو : أُفْكَل للرعدة ، وأسود ، ونحو : فَدَوْكَس للأسد ، وسَرَوْسَط للذى يبتلع كل شىء [(٣)] ، وقيل : الجمل الطويل ، وقال الزبيدى : وعاء يكون زق الخمر ونحوه ؛ ونحو : خُزَعْبِيل ، وقُذَعْميل .

---

(١) فى الصحاح : الوعل : الأَرْوَى ، والجمع : الوعول والأوعال ... وفى الحاشية : الوعل ، بالفتح ، وككتف ، ودُئل ، وهو نادر : تيس الجبل ، والجمع : أوعال ووعول ووُعُل ، بضمتين .

(٢) والذى فى الصحاح : والسَّبَيْطَر ، بالياء ، مثال : العَمَيْثَل : طائر طويل العنق جدا ، تراه أبداً فى الماء الضحضاح ، يكنى أبا العَيْزَار ؛ ولم يأت بسبعطر هذه .

(٣) فى الصحاح : سَرِطتُ الشىء بالكسر أسْرَطه سَرَطاً : بلعْتُه ، واسترطه : ابتلعه .

(أو محذوف منه) – نحو : شِيَة وسه ويد .

(أو شبه الحرف) – نحو : مَنْ وكم .

(أو مركب) [١] – نحو : معد يكرب ؛ قال الزبيدى : ليس فى الكلام فَعَيْلَل ، فأما دَحَيْدَح ، فحمل على أنه صوتان مركبان ، والأصل : دح دح .

(أو أعجمىّ) – نحو : سرخس [٢] .

(**فصـــل**) : (استثقل تماثل أصلين فى كلمة) – لأن مخرج المتماثلين واحد ، فينحبس اللسان عند النطق بهما [٣] ، ولذا أدغموا فى بعض ذلك ، وذلك نحو : دَدَن [٤] وسَلِس [٥] .

(وسَهَّلَه كونُهمَا عيناً ولاماً) – لكون اللام مُعرَّضاً لنقل حركة الإعراب ، ولسكون الوقف ، فلا تماثل حركة العين فى أكثر الأحوال ، وذلك نحو : طلل ودُرر وزَلَل .

(وقلَّ ذلك فيهما ، حرفَىْ لين) – أى فى العين واللام ، نحو : قُوَّة وعِىّ وحَىّ .

---

(١) فى (ز) : أو مركبة .

(٢) فى (ز) : نرخس .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) الدَّدَن : اللهو واللعب .

(٥) فى الصحاح : شيء سَلِس ، أى سهل ، ورجل سَلِس : أى لين منقاد ، وفلان سلِس البول ، إذا كان لايستمسكه .

(أو حلقيتين) – نحو : لحِحَتْ (١) عينُه ، وصحَّ وشعاع ومَهَه (٢)

(وأُهمل كونُهما همزتين) – فلا يوجد فى كلامهم كون العين واللام همزتين مثل : جَأَأَ وشَأَأَ ؛ وثبت بعد هذا فى بعض النسخ : « وفى كونهما هاءَين » وفى النسخة المحققة .

(وعَزَّ كونُهما هاءَين) – نحو : مَهِهٍ ، ومن كلامهم : « كلُّ شيءٍ مَهَه ، ما النساء وذكرهن » ، أى يسير ؛ والمعنى أن الرجل يحتمل كلَّ شيء ، حتى يأتى ذكر حُرَمِهِ ، فيمتعض حينئذ ، والمَهَه والمهاه أيضا : الطراوة والحسن ، قال :

(٣) كفَى حَزَناً أن لامَهاهَ لعيشنا ولا عملٌ يَرضَى به اللّهُ صالحُ (٣)

(وقلَّ (٤) كونُ الفاء واللام حَلْقِيَّين) – نحو :أَجَأَ ،

---

(١) لَحِحَتْ عينُه ، إذا لصقَتْ بالرَّمَص .

(٢) فى الصحاح : وقولهم : مَهَهٌ ، أى يسيرٌ ؛ الأحمر والفرّاء : يقال فى المثل : « كلُّ شيء مَهَهٌ ، ما النساءَ وذكَرَهن » ، أى إن الرجل يحتمل كل شيء ، حتى يأتى ذكرُ حُرَمه ، فيمتعض حينئذ فلا يحتمله ؛ ونصب النساء على الاستثناء ، أى ماخلا النساء ؛ وإنما أظهروا التضعيف فى مَهِهٍ ، فَرْقاً بين فَعَلٍ وفَعْلٍ .

(٣) ذكره فى الصحاح ولم ينسبه ، وذكر قبله لِعمران بن حِطَّان :

(٤) وليس لعيشنا هذا مَهاهٌ وليست دارنا الدنيا بدار

قال : وهذه الهاء ، إذا اتصلت بالكلام لم تَصِرْ تاءً ، وإنما تصير تاء إذا أردت بالمهاة البقرة ؛ والشاهد فى قوله : أن لامهاهَ لعيشنا ، بمعنى الطراوة والحسن ، وجاء بها فى الوصل ، كما هى فى الوقف ، بالهاء لابالتّاء .

(٤) زاد قبل هذا فى النسخة المحققة من التسهيل : ونحو : قلق ، قليل ؛ ونبهت فى الحاشية على أن هذه العبارة سقطت من بعض نسخ التسهيل ، ومن شرح ابن عقيل : المساعد ؛ وستأتى الإشارة إلى حكمه .

وهو فَعَل ، بالتحريك ، أحد جَبلَى طيّىء ، والآخر سَلْمَى ، وينسب إليهما [١] : الأَجَئِيُّون ؛ ونحو : آء [٢] ، وهو شجر ، والواحدة : آءة [٣] ، وآءٍ أيضا حكاية أصوات ، قال :

(٥) إنْ تَلْقَ عمراً فقد لاقيتَ مُدَّرِعاً

وليس من همِّه إبْلٌ ولا شاء

فى جحفل لجِب ، جَمٍّ صواهِلُه

بالليل يُسمَع فى حافاته آءُ [٤]

وأما تماثل الفاء واللام ، من غير ذلك ، نحو : قَلَق وسَلَس ، فليس كذلك ، بل هو كثير ، وهو أكثر من باب قوة .

(وأقلّ منه نحو : كوكب) – وهو مماثلة لفظ الفاء للعين فقط ، فيما عدده أربعة ، ومنه أيضا : قوقل وقرقف ، فهذا أقلُّ من أَجأ ؛ وكان يقال فى الجاهلية للرجل ، إذا استجار بيثرب : قَوْقِلْ ثَمَّ ، قد أمنت ؛ والقواقلُ من الخزرج ، والقَرْقَفُ : الخمر .

---

(١) هذه عبارة الصحاح ، وعلق عليها فى الحاشية بأن الصواب : إليها ، أى إلى أجأ ؛ وأقول : إن ماجاء بالأصل صواب أيضا ، قاصداً : أجأ وسلمى ، غير أنه اكتفى فى التمثيل بالأجَئيِّين فقط .

(٢) ، (٣) : فى النسخ : أ ا أ ، و أ ا أ ة ، والأصح ما جاء بالتحقيق ، عن الصحاح .

(٤) جاء به فى الصحاح ، ولم ينسبه ، والشاهد فى قوله : فى حافاته آء : حكاية أصوات .

(وأقلُّ منه : بَبْر) – مما تماثل فاؤه وعينه ، كَبَبْر ، وهو واحدُ البُبور ، وهو الفُرانق [١] الذى يعادى [٢] الأسد ، ونحو : ددن ، وهو اللهو واللعب ، والدَّدانُ الرجل الذى لا غَناء عنده [٣] ، ونحو : دَيْدَن ودَيْدان للعادة ، أقل من باب كوكب ؛ ولم يوجد تماثل الفاء والعين مع تحركهما ، بلا فاصل ، إلَّا فى دَدَن ودَدَان .

(وأقلُّ منه : بَبَّه) – فما فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد ، أقلُّ مما تماثَل فاؤه وعينه فقط [٤] ، ومن ذلك قولهم : غلامٌ بَبَّه ، أى سمين ، وهو أيضا لقب لعبد الله ابن الحارث بن نوفل ، لقبته به أمه ، كانت ترقّصه بقولها [٥] :

(٦)
لأُنكحنَّ بَبَّه   جاريةً خِدَبَّه
مُكْرَمةً مُحَبّه   تَجبُّ أَهلَ الكعبه[٦]

وكان والى البصرة ؛ وقالوا : زَزَزْتُه زَزًّا : صفَعْتُه .

---

(١) هذه عبارة الصحاح ، وقال فى الحاشية : قوله : الفُرانق ، بالضم ، ويقال له : البريد ، لأنه يصبح قدام الأسد ، ينذر به ، ولا يكون إلَّا بأرض الحبشة .

(٢) أى يعدو معه ، ويجاريه فى العدو ، وليس من العداوة .

(٣) وفى الصحاح : والدَّدان : السيف الكهام ، لايمضى .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) هى هند بنت أبى سفيان .

(٦) أى تغلبهم بحسنها – صحاح .

(والأظهر كون الواو والياء نظيرتيه فى التأليف من ثلاثة أمثال) – فياء أصله : يَيَيَ ، بثلاث ياءات ، تحركت العين ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت أَلِفاً ، ثم قلبت اللام همزة لتطرفها ، تشبيها للألف المنقلبة عن الأصل بالزائدة نحو : رداء ؛ وأصل واو : وَوَوَ ، تحركت العين وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، وصحَّت الواو ، فلم تبدل همزة ؛ قالوا : ولم توجد كلمة اعتلَّت حروفها إلَّا هذه .

وقول المصنّف : « الأظهر » – يدلّ على ثبوت الخلاف فى الكلمتين ، وحكى فيما كتبه على تصريف ابن الحاجب ، الاتفاق على أن الياء مما تماثل فيه الفاء والعين واللام ، وخصَّ الخلاف بالواو .

ومذهب الأخفش فى الواو ، أن الألف منقلبة عن الواو ، لأن أكثر مايكون انقلاب الألف عنها ، فتكون حينئذ من باب ببَّه .

وذهب الفارسىّ إلى أنها منقلبة عن ياء ، حتى لا تكون الكلمة حروفها كلها من جنس واحد ، لقلة باب ببَّ ، وكثرة باب سَلِس ؛ ورُدَّ بقولهم فى التصغير : أُوَيَّة ، بقلب الفاء همزة ، لكونها أول واوين مصدرين ، ولو كانت العين ياء لقيل فى التصغير : وُيَيَّة ؛ وما ذكر من الاتفاق فى ياء ، يشهد له قولهم : يَيَّيْتُ الياءَ ؛ ويجوز إن ثبت الاتفاق ، أن يُرَدَّ قول المصنف :

الأظهر ... إلى مايشمل الخلاف والاحتمال ، فيجوز أن يقال : إن الألف فيها منقلبة عن واو ، بِعَين ماقال الفارسيّ فى واو ، إلَّا أن سماع يَيَّيْتُ ، يردُّه ، كما ردَّ أُوَّبَة قول الفارسيّ ، ويردُّه أيضاً تقدُّم الياء على الواو ، كما ترى تقرير ذلك .

(وإن تضمنت كلمةٌ ياءً وواواً أصليَّين ، لم تتقدم الياءُ ، إلَّا فى يُوح ويوم وتصاريفه) – ولا يُعرف غيرُهما ؛ ويأتى الخلاف فى حيوان ؛ وقال ابن السِّيد : المشهور فى يُوح ، وهو من أسماء الشمس ، أنه بياء واحدة ، كذلك حكاه أبو علىّ البغدادىّ فى البارع . انتهى .

وحكى المبرد والفارسيّ وغيرُهما عن العرب كونه بالياء ، باثنتين من تحت ، وتصاريف يوم : الجمعُ قالوا : أيَّام ، أصله : أيوام ، وبناء أفعل منه ، قالوا : يومٌ أيْوَم ، وبناء فاعَل ، قالوا : ياوَمَه يُيَاوِمُه مُيَاوَمة ويَوَاماً ؛ وأمَّا غيرُ هذين ، فتقدَّمت فيه الواوُ الياءَ ، نحو : وَيح [١] وَوَيل ووَيْس [٢] .

(وواو حيوان ونحوه ، بدلٌ من ياء ، على رأى الأكثرين) – ومنهم سيبويه ، فلا يكون مما تقدَّمت فيه الياءُ الواوَ ؛

---

(١) فى الصحاح : ويح : كلمة رحمة ؛ وويل : كلمة عذاب ؛ وقال اليزيدىّ : هما بمعنًى .

(٢) وفى لسان العرب : وَيْسٌ : كلمة فى موضع رأفة واستملاح ... والويح والويس بمنزلة الويل فى المعنى .. وقيل : وَيْسٌ تصغير وتحقير .. قال أبو تراب : سمعت أبا السَّميدَع يقول فى هذه الثلاثة : إنها بمعنى واحد .

وقال المازنى : هو منه ، فزعم أَنَّ حَيًّا أصله : حَيَوٌ ، بدليل قولهم : حيوان وحَيْوَة ، وكذلك (١) حياة ؛ رُدَّ بأنه لم يثبت من كلامهم ما عينُه ياءٌ ، ولامُه واوٌ ، وقال بعض هؤلاء : أصل حَىّ : حَيِّى ، على وزن فَيْعِل كميِّت ؛ ثم (٢ حذفت الياء تخفيفاً ، كما قالوا : مَيْت -٢) ، ثم أدغمت الياء فى الياء ، وفى حيوة لم تدغم ، ويدلّ لذلك ظاهر حىّ ؛ ويجوز (٣ أن لا يكون حىّ ولا حيوة من المخفف ، بل وزنهما كلفظهما -٣) ؛ وأما واو حيوان وحيوة ، فبدل من الياء شذوذاً ، وقد ثبت إبدال الياء واواً ، على جهة الشذوذ .

(وقلَّ باب ويح) — وهو مافاؤه واو ، وعينه ياء ؛ والذى حفظ منه وَيْح ووَيْل ووَيْس ووَيْب (٤) .

(وكثر باب طوَيْت) — وهو ماعينه واو ، ولامه ياء ، ومنه : شَويت وكوَيت ولوَيْت ؛ وفى نسخة الرَّقِّى :

---

(١) سقطتا من (د) .

من (٢ - ٢) ، ومن (٣ - ٣) سقط من (ز) ، وقد اضطربت هذه العبارة كلها فى النسخ ، والتحقيق على وجه الاجتهاد والتلفيق بين النسختين (د ، غ) .

(٤) فى الصحاح : وَيْبٌ : كلمة مثل ويل ؛ تقول : وَيْبَك ووَيْبَ زيد ، كما تقول : ويلك ، معناه : ألزمك الله ويلًا ، نُصب نَصْبَ المصادر ، فإن جئت باللام ، قلت : وَيْبٌ لزيد ؛ فالرفع مع اللام على الابتداء ، أجود من النصب ، والنصب مع الإضافة ، أجود من الرفع .

(وكثر باب طويت وأَبَيْت ، فالحمل عليهما أولى من باب قوة وأجأ)(١) – والمراد بأبيت ، كون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياءً . وقوله : قوة راجع إلى طويت ، وأَجَأ راجع إلى أبيت ، أى كون العين واواً ، واللام ياء ، أولى من كونهما (٢) واوين أو ياءَين ، وكون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياء ، أولى من كونهما همزتين .

(واستغنوا فى باب قَوٍّ (٣) بفَعِل (٤) عن فَعَل وفَعُل) – فإذا كانت العين واللام واوين كباب قُوَّة وحُوَّة ، لم يبن العرب من ذلك فِعْلاً إلَّا على فَعِلَ ، نحو : قَوِىَ ، والأصل : قَوِوَ ، قلبت الواو ياءً ، لكسر ما قبلها ، والمضارِع يَقْوَى ، قلبت الواو فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ وإنما تركوا فَعَل وفَعُل ،

---

(١) فى هذه العبارة أيضا اضطراب فى نسخ التسهيل ؛ والذى فى المحقَّقة : (وكثر باب طويت ، فائقاً بابَ قَوٍّ ، فالحمل عليه عند خفاء الأصل أولى ، وأنيت – هكذا بالنون – فالحمل عليهما أولى من بابى : قَوٍّ وأجأ) ، والذى فى نسخة ناظر الجيش : (وقد ثبت فى بعض النسخ ، قال الشيخ : فى البهاء الرقى ، زيادة بعد قوله : وكثر باب طويت ، وهى قوله : وأبيت ، فالحمل عليهما أولى من باب قَوٍّ وأجأ ؛ فباب قوة راجع إلى طويت ، يعنى أن تكون العين واواً ، واللام ياء ، أولى من كونهما واوين ؛ وقوله : وأجأ ، راجع إلى أبيت ، يعنى أن تكون فاء الكلمة همزة ، ولامها ياء ، أولى من كونهما همزتين .

(٢) فى (ز) : أولى من كونهما ياءَين ، وفى (غ) : أولى من كونهما واوين ، وفى (د) جمع بينهما ، فقال : أولى من كونهما واوين أو ياءَين ؛ وعليه التحقيق .

(٣) فى (ز ، غ) : فى باب قوة .

(٤) فى القاموس : وَحَبْلٌ قَوٍ : مختلف القُوَى ؛ وقَوٌّ : اسم موضع بين فَيد والنباج . .

لِئِلا يجيء المضارع على يفعُل ، بضم العين (١) ، فكما يقال فى قام : يقُوم ، يقال فى ذلك : يَقْوُوُ ، فيثقل ، فرفض ذلك ؛ وكذلك يثقل لو قلت : فعَلْت ، إذ يكون : قَوَوْت .

(فإن اقتضى ذلك قياسٌ رُفض) – فلو قيل : ابْنِ من قوة مثل سَبُعان ، وهو اسم مكان ، ولم يأت على فَعُلان غيره ، لقلت (٢) : قَوُيان ، والأصل : قَوُوان ، لكن رفض هذا الأصل ، ورُدَّ إلى فَعِل ، بكسر العين ، فانقلبت الواو الأخيرة ياءً لكسر ماقبلها ؛ وسيأتى ذكرُ مافى هذه المسألة من الخلاف .

(ويماثل كثيراً ، ثالثُ الرباعىّ أوَّلَه ، ورابعُه ثانيَه) – نحو : سمسم وربرب وصلصل وقلقل .

(وأهمل ذلك مع الهمزة فاءً) – فلم يُسمع من كلامهم مثل : أجْأج ؛ واحترز بفاء ، من أن تكون الهمزة عيناً ، فإنه موجود ، نحو : بأبأ الرجل ، إذا أسرع .

(وقلَّ مع (٣) الياء مطلقاً) – أى فاءً كانت نحو : يُؤْيُؤ ، أو عَيْناً نحو : صِيصية ؛ واليُؤْيُؤ : طائر من الجوارح

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطتا من (د) .

(٣) سقطت من (ز) .

يشبه الباشق ، والجمع : اليَآبِيءُ [١] ؛ والصِّيصِيَة : شوكة الحائك التى يسوّى بها السُّدَى واللُّحمة .

(ومع الواو عَيْناً) – نحو : ضَوْضَى ، ودليل أصالة الواو ، أن زيادتها تجعل الكلمة من باب ددن ، وهو قليل ، وأصالتها تجعلها من مضاعف الرباعى وهو كثير ؛ والضَّوْضَى والضَّوْضاة : أصوات الناس وجلبتهم .

(فإن كانت فى فعل ، لم تقلب ألفاً) – نحو : قَوْقَى وضَوْضَى ، يقال : الدجاجة تُقَوْقِى ، أى تصيح ، والمصدر : قَوْقاة وقِيْقاء ، على فعللة وفِعْلال ؛ وياء قِيْقاء بدل من الواو ، لأنه مما كرر فيه الفاء والعين .

(وما أوهم ذلك ، فأصله : الياء ، كحاحَيت) – أى ما أوهم كون العين واواً قُلبتْ فى الفعل ألفاً ، فأصل الألف فيه الياء ، لا الواو .

وقال الأخفش وغيره : ولم يأت فى الياءات غير ثلاثة : حاحيت وعاعيت وهاهيت . انتهى .

---

(١) قال فى الصحاح : اليؤيُؤ : طائر من الجوارح ، يشبه الباشِق ، والجمع : اليآبِيءُ ، وجاء فى الشعر اليآبِى ، وقال :

* ما فى اليآبِى يُؤْيُؤٌ شَرْواه *

وفى الحاشية : الرجز للحسن بن هانىء ، فى طردياته ، وقبله :

قد أغتدى ، والليل فى دُجاه   كطُرَّة البُرْدِ ، على متناه

بِيُؤْيُؤ يعجب من رآه   مافى اليآبِى يُؤْيُؤٌ شَرْواه

وشروى الشىء : مثلهُ .

قال السيرافىّ : وهى متقاربة المعنى ، وهى أصوات البهائم ؛ ومذهب سيبويه والأخفش وغيرهما أن الألف بدل من ياء ، لقرب الألف من الياء ، وأبدلوا كراهة اجتماع المثلين ، كما فعلوا فى دَهْدَيت ، حيث قلبوا الهاء ياءً لذلك ؛ وليست الألف فى حاحيت ونحوه بزائدة ، لقولهم فى المصدر : حاحاه وعاعاه ، وهو فَعْلَلَة كدحرجة ، وفاعَلَ لا يأتى مصدره على فَعْلَلة .

(خلافاً للمازنىّ) — فى زعمه أن الألف فى حاحَيت ونحوه بدل من واو ، حملاً على مانُطق فيه بالواو ، نحو : قوقيت ؛ وماذهب إليه سيبويه وغيره أولى ، لما سبق ، ولأنها لو كانت بدلا من الواو ، لجاء الأصل ، ولو مرة ، كما فى قوقيت ، فلما لم يجئ قط ، دلَّ مع ماسبق ، على أن الأصل ياء ، وكأنهم أرادوا التفرقة بين ذوات الياء وذوات الواو ، وجعلوا القلب فى اليائىّ للقرب ، ولنفى الاجتماع ، كما عرفت .

(ويسمى أول الأصول فاءً ، وثانيها عيناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابلتها فى الوزن بهذه الأحرف) — والقصد بالوزن على هذا الوجه : تعريف الأصلىّ من الزائد ، فى الأكثر ، باختصار ، وبيان محلّ الأصل ؛ فإذا قيل : وزن مستخرج : مستفعل ، كان أخصر من أن يقال : الميم والسين والتاء زوائد ؛ وإذا قيل : وزن آدَر : أَعْفَل ، علم أن العين متقدمة فيه على الفاء ، كما يعلم فى وزن : أَدْوُر على [١] أَفْعُل ،

---

(١) سقطتا من (د) .

أن الأمر ليس كذلك . وقولى : فى الأكثر ، للاحتراز عن وزن : قَرْدَد على فَعْلَل ، فإن أحد الدالين زائد ، ولم يُبيَّن ذلك فى الأصل (١) ، اتكالاً على معرفته من الموزون ، لأن كل مضاعف زائد على ثلاثة ، يحكم بزيادته ، إلَّا إن قام دليل على زيادة غيره ، نحو : مِكَرّ وأَلَنْدَد ، وإنما كان الوزن بهذا اللفظ ؛ لأن لفظ الفعل ، يعبَّر به عن كل فعل ، وحمل الاسم على الفعل ، لأن للفعل الأصالة فى التصريف ، فتقول : وزنُ ضَرَبَ وحَجَرٍ : فَعَل ، ووزن دحرج وجعفر : فعلل ، ووزن سفرجل : فعَلَّل ، بثلاث لامات ؛ وهذا قول البصريين ؛ أعنى إذا لم تَبِنْ الأصول ، تكرر اللام ، لأنهم يرون انتهاء بناء الكلمة إلى خمسة أصول ؛ وأما الكوفيون فيرون نهاية الكلمة ثلاثة ، ومازاد حكموا بزيادته ، فما كان ثلاثيا ، وزنوه كما سبق ، ومازاد قيل : لا يوزن ، فإذا قيل : ماوزن سفرجل ؟ قيل : لا أدرى ، وقيل ينطق بلفظ مازاد على الثلاثة ، فيقال : وزنُ جعفر : فَعْلَر ، ووزن سفرجل : فَعَلْجَل ؛ وقيل : تكرر اللام ، مع اعتقاد زيادة مازاد على الثلاثة .

(مُسَوًّى بينها فى الحال والمحلّ) – فتساوى الفاء والعين واللام أصول الكلمة فى حالها من حركة وسكون ، وفى محلّها فى التقديم والتأخير ، فلو قيل : ما وزن عُصْر ؟ من قوله :

---

(١) فى (د) : فى الوزن .

(٨) * لو عُصْرَ منه البانُ والمسكُ انْعَصرْ (١) *

لقلت : وزنه : فُعْل ، بسكون العين ؛ ولو قيل : ما وزنُ آرام ؟ لقلت : أَعْفال .

(ومصاحبة زائد ، سابق أو لاحق) – فتقول : وزن أَحْمَر : أَفْعَل ، ووزن دُرَيهم : فُعَيْلل ، ووزن يرفَع : يفعَل ، ووزن سيضرِب : سَيَفْعِل .

(وما لم تَبِنْ زيادَتُه بدليل ، فهو أصل) – وسيأتى ذِكْر دليل الزيادة .

(والزائد بعض سألتمونيها) – وهذا من ألطف ما جُمِعَتْ فيه حروف الزيادة ؛ يقال : إن بعض النحاة سأله أصحابه عنها ، فقال لهم : سألتمونيها ؛ فقالوا : نعَم ، فقال : قد أجبتكم ؛ وجُمعت أيضا فى : أهوى تِلمْسانَ ؛ وجمعها المصنف أربع مرات فى بيت واحد ، وهو :

(٩) هَناءٌ وتسليمٌ ، تلا أُنْسَ يومِه نهايةُ مَسئولٍ : أمانٌ وتسهيلُ

ومعنى كونِ هذه الحروفِ حروفَ الزيادة ، أن الزيادة تكون منها (٢) ، لا أنها لا تكون إلّا زائدة ؛ وقولهم فى النسب إلى الهند :

---

(١) فى الصحاح : وقد اعتصرت عصيراً ، أى اتخذته ، وقول أبى النجم :
خَوْدٌ يغطى الفرعُ منها المؤتزر لوعُصْرَ منه البانُ والمسك انْعصرْ
يريد : عُصِر ، فخفَّف .

(٢) فى (ز) : الا أنها .

هندكى ، ليست الكاف فيه زائدة ، بل هو من باب : سبط وسبطر ، لأن الكاف لم تثبت زيادتها فى موضع ، فيُحمل هذا عليه ؛ والمراد بهذا الزائد ، ماجُعل فى الكلمة كالجزء ، فلا تجعل كاف ذلك من هذا [١] .

(أو تكرير عين) — كسلَّم [٢] وقطَّع .

(أو لام) — كمَهْدَد [٣] وجَلْبَبَ .

(أو عين ولام ، مع مباينة الفاء) — نحو : دَمَكْمَك وصَمَحْمَح للشديد ، ووزنهما عند البصريين : فعلعل ، بتكرير العين واللام ، وهما من المضاعف المختلف التضعيف ، بدليل قولهم : دَمَامِك وصَمَامِح ؛ ولو كانا كسفرجل ، وليس فيهما زائد ، لقيل : صماحم ودماكم ، كما يقال : سفارج ؛ وإنما لم يقولوا : صماحم [٤] لفقد فَعالم ، ولا صماحح للاستثقال ؛ وقال الكوفيون : وزن صمحمح : فعَلَّل ، والأصل : صمَحَّح ، أبدلوا الوسطى ميماً نحو : « فكبكبوا [٥] » وتغلغل ، والأصل : كُبِّبُوا وتَغلَّل ؛ قالوا : وليس فعَلْعَلاً ، للزوم كون صرصر : فعفعاً ، وهو باطل ، فكذا هذا ؛ ورُدَّ بأن

---

(١) أى من هذا الباب .

(٢) على وزن : فعَّل .

(٣) على وزن : فعلل .

(٤) فى (ز) : صماصم .

(٥) الشعراء / ٩٤ : « فكبكبوا فيها هم والغاوون » .

ماذكروه من الأصل دعوى ، وأما كبكبوا ، ففى معنى كبّبوا ، وليس من لفظه ، وأما صرصر فلا يرد ، لأن الزائد مازاد على فاء الكلمة وعينها ولامها .

(أو فاء وعين ، مع مباينة اللام) — نحو : مَرْمَريت للقفر ، ومَرْمَريس للداهية ، ووزنهما : فَعْفَعِيل ؛ ولا يُحفظ غيرُهما ، ودليل الزيادة فيهما الاشتقاق ، فالمرْتُ: المفازة التى لا نبات فيها ، يقال : مكانٌ مَرْتٌ : بيِّن المُروتة ، قال :

(١٠) * ومَهْمَهَيْن قَذَفَيْن مَرْتَيْن [1] *

والمِراسُ : الممارسة والمعالجة ، ورجلٌ مَرِسٌ : شديد العلاج .

(وإذا كان الزائدُ [2] من سألتمونيها ، قُوبِلَ فى الوزن بمثله) — فتقول : وزن أحمر : أفعل ، ووزن مَطْعَن : مَفْعَلَ ؛ وذكر هذا بعد ما سبق من قوله : « ومصاحبة زائد .. وهو يُفهم المذكور هنا ، توطئة لما يذكره بعد .

(وإلَّا ، فبما يقابل الأصل ، من فاء وعين ولام) — فتقول : وزن جلبب : فعلل ، مع أن الباء زائدة ، لكن يَرِدُ على إطلاقه أن يقال : وزن مرمريت : فَعْفَعِيل ، فالميم الثانية

---

(١) فى الصحاح : المرْتُ : مفازة لانبات فيها ، ومكان مَرْتٌ بيّن المروتة ، قال الراجز : خطام المجاشعى :

ومَهْمَهَيْن قَذَفين مَرْتَيْن   ظهراهما مثل ظهور التُّرسَيْن

(٢) فى (ز ، غ) : زيادتى .

زائدة ، وقد قابلتها بالفاء ، مع أنها من حروف سألتمونيها .

(خلافاً لمن يقابل بالمثل مُطْلَقاً) — فيعبر بعض النحويين عن الزائد بلفظه مطلقاً ، فيقول فى وزن جلبب : فعلب ، إن اعتقدت أن الزائد الثانى ، وفَعْبَل إن اعتقدته الأول ؛ والجمهور على الفرق بين زيادة التضعيف ، وزيادة سألتمونيها ، ووجهه أن زيادة التضعيف عامة لجميع الحروف ، فجعلوا لها حكم المضاعف ، لأنه أقرب معتبر ، إذ لم يرد المضعف [١] مفرداً ، فيحكم له بحكم ما ورد كذلك ، وهو حروف سألتمونيها ؛ وقد فُهِم من هذا التقرير ماينبغى من التعبير ، خلاف ماسبق من إطلاق المصنف .

(**فصــل**) : (لأصالة الفعل فى التصريف ، زيد قبل فاء ثُلاثيِّه إلى ثلاثة) — نحو : استخْرج يستخرج استخْرِجْ ، والاثنان نحو : انطلق ينطلقُ انْطَلِقْ ، والواحد [٢]نحو : أكرَمَ يُكْرِمُ أَكْرِمْ .

(وقبل فاء رباعيِّه إلى اثنين) — نحو : يتدحرج ، والواحد : تدحرج .

(ومنع الاسم من ذلك) — أى من أن يُزادَ قبل فاء ثلاثيِّه إلى ثلاثة ، وقبل فاء رُباعيِّه إلى اثنين .

(مالم يشاركه لمناسبة) — نحو : مستخرج ومنطلق

---

(١) فى (د) : المضاعف منفرداً ، وفى (غ) : المضعف منفرداً .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل : (والمزيد واحداً) على تقدير : ويكن ...

ومتدحرج ؛ والمناسبة هى كونهما يرجعان فى الاشتقاق إلى أصل واحد .

(أو يكن ثلاثيا ، والمزيد واحد) – نحو : يَرْمَع [١] وأَفْكل .

(وشذَّ إنْقَحْل [٢] وإنْزَهْو [٣] وينجلب [٤] وإسْتَبرق [٥]) – فزيد فى الاسم زيادتان قبل فاء الكلمة ، فى الثلاثة الأول ، وثلاث زيادات فى الرابع ، ويوضح الزيادة الاشتقاق من القحل والزهو والجلب والبريق ؛ وهذا يقتضى بأن

---

(١) فى الصحاح : رمع أنفُه من الغضب ، يَرْمَعُ رمَعاناً ، أى تحرَّك ، والْيَرْمَعُ : حجارة بيض رقاق تلمع ، والأفكل : الرّعدة ، ولا يبنى منه فعل .

(٢) فى الصحاح : وشيخ قحْلٌ بالتسكين ، وإنْقَحْلٌ أيضا بكسر الهمزة ، أى مُسِنٌّ جدا .

(٣) ، (٤) قال ناظر الجيش : أما إنْقَحْل وإنْزَهْو ، فمن القحل والزّهو ، فالهمزة والنون فيهما زائدتان ، وليس إنقحل وإنزهو مشاركين للفعل لمناسبة ، فكانا شاذّين ، وأما ينجلب فإنه قد زيد قبل فائه زيادتان ، وهما الياء والنون ، فشذّوا فيه شذوذهم فى إنقحل وإنزهو ، وما قاله المصنف غير ظاهر ، فإن ينجلب منقول من الفعل ، وقد غَرَّه فيه كونه من أسماء الأجناس ، لا الأعلام ، فاعتقد أنه ليس بمنقول من الفعل ؛ وقد ذكر النحويون أن النقل يكون فى أسماء الأجناس وفى الأعلام ، ونَصُّوا على أن ينجلباً منقول من الفعل ، وإن كان اسم جنس ، وأما دخول تاء التأنيث على ينجلب ، وقولهم : اليَنْجَلِبَة ، فإنما ساغ لنقله من الفعلية إلى الاسمية ؛ وأما إستبرق ، فهو مأخوذ من البريق ، وقد زيد قبل فائه ثلاثة أحرف ، وليس من الأسماء المستثناة فيكون شاذاً .

(٥) فى الصحاح : والإستبرق : الديباج الغليظ ، فارسىّ معرَّب ، وتصغيره : أُبَيْرِق .

إستبرقاً عربىّ ، فلا يشتق الأعجمىّ من العربىّ ؛ وقيل : إنقحْل فِعْلَلّ كجِرْدَحل ، والهمزة والنون أصلان ، ويردّه الاشتقاق ، فالإنقحل : الشيخ الهرم ، من قحل التمر إذا يبس ؛ واعترض عليه بأن ينجلب لاينبغى عدُّه ، فإنه منقول من فعل ، وإن كان اسم جنس ، وقد نصوا على أن النقل من الفعل يكون فى أسماء الأجناس ، كما يكون فى الأعلام ، وعدُّوا من ذلك اليَنْجلِب ؛ وتَنَوّط لطائر (١) ، وأما دخول التَّاء فى قولهم : اليَنْجلِبَة ، فجرْياً به على ما يجوز فيما نقل إليه من الاسمية .

(ومنتهى الزيادة فى الثلاثىّ من الأفعال ثلاثة) – نحو : استخرج ، لأن أقصى مايكون عليه الفعل بالزيادة ستة .

(ومن الأسماء أربعة) – نحو : اشْهيباب واحميرار ، لأن منتهى الاسم بالزيادة سبعة ؛ وقد سبق أنهم قالوا : كُذُبْذُبان (٢) ، فزادوا خمسة ، ووزنه : فُعُلْعُلان ، وقالوا أيضا بِرْبِيطياء (٣) ، لضرب من النبات ، وقِرْنِيسياء ، اسم بلد ، ووزنهما : فِعْنِيلْياء .

---

(١) فى (د ، ز) : وتنوط الطائر ؛ قال فى الصحاح : والتَّنَوُّطُ : طائر ، ويقال أيضا : التُّنَوِّطُ ، قال الأصمعىّ : إنما سمى تنَوّطاً ، لأنه يُدَلِّى خيوطاً من شجرة ، ثم يُفَرِّخ فيها ، الواحدة تَنَوُّطة .

(٢) والذى فى الصحاح : كذَبَ كِذْباً وكَذِباً ، فهو كاذب وكذَّابٌ وكَذُوب ، وكَيْذُبان ومكذبان ومكذبانة وكُذَبة كهُمَزة ، وكُذُبْذُب مخفف ، وقد يُشَدَّد : كُذُّبْذُب .

(٣) فى اللسان – بربط : والبربِيطياء : ثياب ، والبِرْبيطياء : موضع ينسب إليه الوشى .

(وفى الرباعىّ من الأفعال اثنان) – نحو : يتدحرج ، وذلك لما تقدَّم .

(ومن الأسماء ثلاثة) – نحو : عَبَوْثَران [١] ، لنبت طيب الرائحة ، وذلك لما سبق ذكره .

(وقد يجتمع فى آخر الاسم الثلاثى ثلاثة) – إمَّا وحدها نحو : عُنْفُوان [٢] ، أو مع سبق زائد آخر نحو : أَرْبُعاوَى [٣] .

(وأربعة) – نحو : سلمانين ، اسم موضع .

(وفى آخر الرباعىّ ثلاثة) – نحو : قُرْدُمانىّ ، لدواء معروف .

(ولم يزد فى الخماسىّ غير حرف مدّ قبل الآخر) – نحو : عَضْرَفوط [٤] ومغنطيس ومغناطيس .

(أو بعده) – نحو : قَبَعْثَرَى [٥] .

---

(١) فى الصحاح : العَبَوْثُران : نبت طيب الريح ، وفيه أربع لغات : عَبَوْثُران وعَبَوْثَران وعَبَيْثُران وعَبَيْثَران ، بفتح المثلَّثة وضمها فيهما .

(٢) عُنفُوان الشيء أوَّلُه ، يقال : هو فى عنفوان شبابه .

(٣) حكى ثعلب : بنى بيته على الأربُعاء ، وعلى الأربُعاوَى : إذا بناه على أربعة أعمدة ؛ والأربُعاء والأربُعاوَى : عمود من أعمدة البناء ؛ كراع : جلس الأَرْبُعاوى ، أى متربِّعاً ، ولا نظير له – لسان .

(٤) وفى الصحاح : العَضْرَفُوط : العَظاءَةُ الذكر ، وتصغيره : عُضَيْرِف وعُضَيْرِيف ؛ والعَظاء جمع عَظَاءة ، وهى دويبة أكبر من الوزغة ، ويقال فيها : عَظاءة وعَظاية أيضا .

(٥) القَبَعْثَر : العظيم الخلق ؛ قال المبرد : القبَعْثَرَى : العظيم الشديد ، والألف ليست للتأنيث ، وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة ببنات الستة ؛ لأنه=

(وندر : قَرَعْبَلانَة [١] وإصْطَفْلِينة [٢] ، وإِصْفَعنْد [٣]) — ووجه ندورها زيادة النون ، لما تقرَّر أن الخماسىّ إنما يزاد فيه حرف المدّ ؛ وقيَّد بعضهم زيادة الخماسىّ بكونها واحدة ؛ وعلى هذا يكون شذوذ الأوَلَيْن من جهة تعدد الزوائد أيضا ؛ وإذا حمل كلام المصنف على هذا ، كان مغناطيس شاذاً من هذه الجهة .

(**فصـــل**) : (أهمل من المزيد فيه فِعْويل) — على أن بعضهم ذكر أنه ثابت ، قالوا : سِرْويل .

(وفَعَوْلَى ، إلَّا عَدَوْلَى [٤] و قَهَوْباة [٥]) — ولم يثبت هذا الوزن سيبويه ؛ وعَدَوْلى على هذا فَعَوْلَل كفَدَوْكَسْ ؛ وأما قَهَوْباة ، فلم يثبته بعضهم من جهة النقل ، لكنه ثابت ، فأبو عبيدة حكاه ، وهو ثقة ، وأنشد ثعلب :

= يقال : قَبَعْثَراة ، فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر .

(١) القَرَعْبَلانة : دويبة عريضة محبنطئة عظيمة البطن ، وأصله : قَرَعْبَل ، فزيدت فيه ثلاثة أحرف ، لأن الاسم لايكون على أكثر من خمسة أحرف ، وتصغيره : قُرَيْعبِة — صحاح .

(٢) فى حديث معاوية : كتب إلى ملك الروم : ولأنزِعنَّك من الملك نَزْعَ الإِصْطَفْلِينَة ، أى الجزرَة — لسان .

(٣) لسان العرب المحيط : الإِصْفَعْد من أسماء الخمر ، قال أبو المنيع التعلبىّ :

لها مَبْسم سُخْتٌ كأن رُضابه ... بُعَيدَ كراها ، إصْفَعِنْدٌ ، مُعَتَّقُ

(١١)

(٤) عَدَوْلَى : قرية بالبحرين .

(٥) فى اللسان : والقهَوْبة والقَهَوْباة : من نصال السهام ؛ قال ناظر الجيش فى شرحه : وذكر الشيخ كلمة ثالثة ، وهى حَبَوْنا ، على ما يأتى فى البيت الذى أنشده ثعلب .

(١٢) ولا تيأساً من رحمة الله واسألاً   بوادى حَبَوْنَا أن تهبَّ شمالُ [١]

وخرجه بعضهم على أن المكان سمى بجملة .

(وفَعْلال ، غيرَ مُضعَّف ، إلّا الخَزْعال [٢]) – وأما المضعَّف فكثير ، نحو : صَلْصَال وقَلْقال ووسواس ، ولم يثبت الأكثر فَعْلالاً فى غيره ، ولكن حكى الفراء : ناقة بها خَزْعال ، أى ظَلْع ؛ وقال بعضهم : الفتح غلط ، وأصله الكسر ، كما قالوا : شىء لِيَاح [٣] ولَيَاح ، وفيه نظر ؛ وقالوا : قَشْعام للعنكبوت .

(وفِيعال ، غير مصدر ، إلّا ناقةً مِيلاعاً) – أى سريعة ، من الملع ، وهو السير الخفيف .

(وفِعْلال ، مضعَّف الأول والثانى ، غير مصدر ، إلّا الدّيداء) – وأما المضعَّفُ [٤] كذلك ، مصدراً ، فكثير ، كزلزال ؛ والدّيداء : آخر الشهر ؛ قال أبو عمرو : الدَّاداء والدّيداء : آخر الشهر ؛ وقولهم : الدّاداء ، يبين أن الهمزة الأخيرة فى الدَّيداء ، ليست بدلاً من حرف علة ، للزوم ثبوت فعفال .

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، وفى (د ، غ) : واسكنن بدل : واسألا ؛ والشاهد فى مجىء حَبْونا على وزن فَعْوَلَى لفظاً ثالثاً ، على ما ذكر ناظر الجيش فى شرحه .

(٢) فى الصحاح : خَزْعَلَ فى مِشْيَتِه ، أى عرج ... وناقة بها خَزْعال ، أى ظَلْع ... وزاد أبو مالك : قَسْطال ، وهو الغبار ، وزاد فى القاموس : خَزْطال – حاشية .

(٣) فى الصحاح : وشىء لِيَاح ، أى أبيض ، قال الفراء : إنما صارت الواو ياءً لانكسار ماقبلها – أصله : لِوَاح – وفى الحاشية : مقتضى كلامه أن يضبط بكسر اللام ، ويقال أيضا : بفتحها .

(٤) فى (ز) : المضاعف .

(وفَوْعال وإفعَلَة وفِعْلَى ، أوصافاً) – فهذه الثلاثة جاءت أسماء كتَوْرَاب [١] وإنْفَحة [٢] ، فى لغة من لا يشدّد الحاء ، وإصْبَعَة وذكرى ، ولم ترد أوصافاً ، وسيأتى ما استثناه منها ؛ وزعم بعضهم أن فَوْعالاً جاء وصفاً ، قالوا : رجل هوهاءة [٣] ، أى أحمق ؛ ويحتمل كونه من المضاعف كصلصال ، والهمزة بدل الواو ، كغوغاء ؛ وذكر بعضهم مجىء إفْعَلة وصفاً ، قالوا : إمَّعَة [٤] .

(إلاَّ ما ندر كضِئْزَى وعِزْهَى) – قرأ ابن كثير : « قسمةٌ [٥] ضِئْزَى » بالهمز ، فهى فِعْلَى من الصفة ، وأثبت ذلك الأخفش ، ونفاه

---

(١) فى الصحاح : التُّراب فيه لغات : تُرابٌ وتَوْرابٌ وتَوْرَبٌ وتَيْرَبٌ وتُرْبٌ وتُرْبةٌ وتَرْباء وتَيْرَاب وتِرْيَب وتَرِيب ..

(٢) فى الصحاح : والإنفحة – مشدَّدة ومخففة – بكسر الهمزة وفتح الفاء مخففة : كرش الحَمَل أو الجدى ، مالم يأكل ، فإذا أكل ، فهو كرش ، ؛ عن أبى زيد : وكذلك المِنْفَحة ، بكسر الميم ، والجمع أنافح ؛ وفى حاشية شرح الكافية ٤ / ٢٠٦٣ : والإنفحة : شجرة كالباذنجان .

(٣) فى الصحاح : رجل هُوَهَة ، بالضم أى جبان ، وفى شرح ناظر الجيش : قالوا : رجل هُوَهاءَة للأحمق – نقله ابن القطاع .

(٤) فى شرح الكافية ٤ / ٢٠٦٢ : الإمَّعَة من الرجال : الذى لايستقل بأمر ، بل دأبه أن يقول : من يفعل فأفعل معه ، ووزنه : فِعَّلَة ، لأنه صفة ، وفِعَّلَة فى الصفات موجود كدِنَّبَة ، وهو الرجل القصير ، وليس وزنه : إفعلة ، لأنه وزن مخصوص بالأسماء كإنْفَحة .

(٥) النجم ٢١ / ٢٢ : « ألكم الذكر وله الأنثى ؟ تلك إذن قسمةٌ ضِيزَى » قال فى الصحاح : أى جائرة ، وهى فُعْلَى ، مثل طُوبَى وحُبْلَى ؛ وإنما كسروا الضاد ، لتسلم الياء ، لأنه ليس فى الكلام فِعْلَى صفةً ، وإنما هو من بنات الأسماء ، كالشِّعْرَى والدِّفْلَى ؛ قال الفراء : وبعض العرب يقول : ضِئْزَى وضُؤْزَى ، بالهمز .

سيبويه وغيره ، ومن قرأه بالياء ، احتمل التخفيف من الهمز ، واحتمل خلافه ؛ وعلى هذا قال سيبويه : هو فُعْلَى بالضم فى الأصل ، وقال الأخفش : فِعْلَى بالكسر كلفظه ؛ ويقال : ضازَه حقَّه يَضيزُه ضَيْزاً ، أى بخسه ونقصه ، ومنهم من يهمز فيقول : ضَأَزَه يضأزه ضَأْزاً ، قال :

(١٣) * فَحقُّكَ مَضْؤُوزٌ ، وأَنفُك راغمُ [١] *

وحكى أبو حاتم ، عن أبى زيد ، أنه سمع العرب تهمز ضِيَزى ؛ وقالوا : رجلٌ عِزْهَى ؛ ومذهب سيبويه ، والفرّاء أن فِعْلَى ، لا يكون صفةً ، كانت الألف للتأنيث أو للإلحاق ؛ فإن لحقت الهاء ، جاز عنده ، نحو : رجل عِزْهاةٌ ؛ فعِزْهَى على هذا شاذ عندهما ؛ وأثبت ذلك الأخفش ، مع ألف الإلحاق أيضا ، وحكى ثعلب : رجلٌ كِيصىً ، بالتنوين ، وهو الذى ينزل وحده ، وحكى أنهم يقولون : كاصَ طعامه:أكله وحدَه ؛ وحكى عن أبى حاتم : كِصْنا عند فلان : أكلنا ؛ ويقال أيضا : كاص عن الشيء : رجع ، كيصاً وكيُوصاً ؛ ويقال : رجلٌ عِزْهًى بالتنوين ، أى لا يطرب للهو ، ويبعُد عنه ، وكذلك عِزْهاة [٢] .

(وفَيْعَل فى المعتل ، دون ألف ونون) — أى معتل العين ، بواو

---

(١) فى الصحاح : ضازَ فى الحكم ، أى جار ، يقال : ضازَه حقَّه يَضِيزُه ضَيْزًا ، وقد يهمز فيقال : ضَأَزَه ضَأزاً ، وينشد :

فإن تَنْأَ عَنَّا نَنْتَقِصْك ، وإن تُقِم   فحقُّك مَضْؤُوزٌ وأنفكَ راغم

(٢) فى الصحاح : رجل عِزْهاةٌ وعِزْهاءةٌ وعِزْهًى منوّن : لايطرب للهو ، ويبعد عنه ، والجمع : عَزاهٍ ، مثل سِعْلاة وسَعَالٍ ، وعِزْهُونَ ، بالضم .

أو ياء ، فلو قيل : ابن من القول أو البيع مثل : ضَيْغَم ، لتركته ورجعت إلى فَيْعِل فقلت : قَيِّل ، كسَيِّد ، وبَيِّع ، كلَيِّن ؛ ولو قيل : ابن مثلَه من صحيح العين ، لم تتركه ، بل تقول فيه من وَعَد أو يسر : وَيْعَد وَيَيْسَر ؛ ومن غَزْو ورَمْى : غَيْزَى ورَمْيَى ، وتقلب اللام ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها .

ويخرج بالمعتل ، الصحيح العين ، فإنه كثير ، كضَيغم وصَيرف ؛ وبقوله : دون كذا ، ما اشتمل على ذلك ، فإنهم لم يتنكّبوه ، نحو : تَيّحان (١) ، للكثير الكلام العجول ، وهيّبان (٢) ، للجبان .

(وفَيْعِل ، فى الصحيح) – بخلاف المعتلّ ، فهو كثير فيه ، كسيّد وميّت ، ووزنهما عند البصريين : فَيْعِل ، وكذا ما أشبههما ؛ وقال البغداديون : الأصل فَيْعَل ، بفتح العين ؛ وقال الفراء : فَعِيل ، كطويل .

(مطلقاً) – أى كان بألف ونون ، أو بدونهما (٣) ، فلا يوجد مثل ضيغم ولا ضيغمان ، بكسر العين .

(إلّا ماندر ، كعَيِّن وبَيْئس وطَيْلِسان ، فى لغة (٤)) – فعَيِّن

---

(١) فى الصحاح : ورجلٌ مِتْيح ، أى يعرض فيما لايعنيه ، والتَّيّحان مثله ، يروى بكسر الياء وفتحها ، وفرس مِتْيح وتَيَّاح وتَيّحان ، إذا اعترض فى مشيه .

(٢) فى الصحاح : ورجل هَيُوبة وهَيَّابة وهَيَّاب وهَيّبان ـــ بكسر الياء وفتحها – : جبان مُتهيّب .

(٣) فى (ز) : أو دونهما .

(٤) سقطتا من النسخ ، ونبه عليهما ناظر الجيش فى شرحه .

يرجع إلى قوله : فَيْعِل فى المعتل ، دون (١) كذا ، ولا يحفظ غيره ، وبَيْئس (٢) يرجع إلى فَيعل فى الصحيح ، بدون ألف ونون ، وهذه إحدى القراءات فى « بعذاب بَئيس » (٣) ، وفيها اثنتان وعشرون قراءة ، ونحو : صَيْقِل ، علم امرأة ، وطيلسان يرجع إليه ، بألف ونون ؛ وقال بعضهم : إن كسر اللام رواية ضعيفة ، وأنكرها الأصمعىّ ، لكن عمل الأخفش والمازنى عليها المسائل .

(وندر فَعْيَل) (٤) – نحو : ضَهْيَد ، اسم موضع .

(وفُعْيَل) – قالوا : عُلْيَب ، لوادٍ باليمن .

(وكثُر فِعْيَل) – نحو : عِثْيَر وحِمْيَر ؛ وفى نسخة عليها (٥) خطه ، بدل قوله : (وندر فَعْيَل وفُعْيَل ، وكثر فِعْيَل) قوله :

(وأهمل فَعْيَل دون فِعْيَل وفُعْيَل) – وما ذكر من إهمال فَعْيَل موافق لقول ابن جنى ، قال : أما ضَهْيَد فمصنوع (٦) ؛ وقول

---

(١) سقطتا من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) الأعراف / ١٦٥ : « فأخذنا الذين ظلموا بعذاب بئيس » .

(٤) فى (د) : فيعل .

(٥) فى شرح ناظر الجيش : وثبت فى بعض النسخ المقروءة على المصنف ، وعليها خطه ، عوض قوله : وندر ... الخ « وأهمل فَعْيَل ... الخ .

(٦) ولم أجده بالصحاح ، إلا على أنه مصنوع ، وسيأتى ؛ وعبارة ناظر الجيش : قوله : وأهمل فَعْيَل ، دون فِعْيَل وفُعْيَل ؛ فقوله : أهمل ، يدل على أنه لم يوجد فى كلامهم ؛ قال ابن جنى : أما ضَهْيَد وعَثْيَر فمصنوعان ، فلا يُجعَلان دليلًا على إثبات فِعْيَل وفُعْيَل ؛ يعنى أن هذين الوزنين ليسا مهملين ، بل هما موجودان ، وإن اختلفا بالكثرة والقِلّة ؛ ففِعْيَل كثير ، وفُعْيَل قليل جدا . انتهى .

المصنف : دون كذا ، لا يقتضى تساويهما ، والأمر على غير التساوى ، ففُعْيَل قليل جدا ، وفِعْيل كثير كما سبق ، لكن قال ابن جنى : إن عِثْيَراً [(١)] مصنوع .

(**فصــل**) : (يُحكم بزيادة ماصحب أكثر من أصلين) — فإن صحب أصلين فقط ، لم يكن زائداً ؛ لأن أقلَّ ماتكون عليه الكلمة العربية ثلاثة .

(من ألف) — نحو : كتاب .

(أو ياء) — نحو : كثيب .

(أو واو) — نحو : عجوز ؛ وحروف العلة أكثر الحروف زيادة ، فلذلك بدأ بذكرها .

(غير مصدَّرة) — راجع إلى الواو فقط ، فلا يتصور تصدير الألف لسكونها ، والياء تكون زائدة صدراً مع يرفع ؛ وذلك نحو : وَرَنْتل [(٢)] ، والجمهور على أصالة واوه ؛ وذهب بعضهم إلى زيادتها ، ولامه أصلية ، كلام جَحَنْفَل [(٣)] ؛ وقال الفارسىّ : زائدة .

(أو همزة مصدَّرة) — نحو : أحمر وأصفر ، مما صحب ثلاثة

---

(١) فى الصحاح : والعِثْيَرُ ، بتسكين الثاء — بوزن مِنْبَر — : الغبار ، ولاتقل : عَثْيَر . لأنه ليس فى الكلام فَعْيَل ، بفتح الفاء ، إلَّاضَهْيَد ، وهو مصنوع ، معناه : الصلب الشديد .

(٢) بمعنى الشرّ .

(٣) وهو الغليظ الشفة ، بزيادة النون — صحاح .

أصول قطعاً ، وأما (١) أفكل ، فكلام سيبويه وغيره على زيادة همزته ، حملاً على الأكثر ، وهو باب أفعل ، كأحمر ؛ وقيل : همزته محتملة الوجهين ، والأَوْلَى الزيادة ، لما سبق .

وقد جرى الخلاف فى همزة أرنب ، للتردّد فى أن الثلاثة التى بعدها أصول كلها ، أو منها زائد ؛ فقيل : همزته أصل ، لقولهم : كساءٌ مُؤَرْنَب (٢) ، وقيل : زائدة ، لقولهم : كساءٌ مُرَنَّب (٣) ، فسقوطها دليل زيادتها ، وهو الأولى حملا على الأكثر ، وأما مؤرنب ، (١٤) فإنما جاز فى الشعر ، فهو من باب : « لأنْ يُؤَكْرَما (٤) » ، وقضاؤه بزيادة الهمزة مصدَّرة ، سيأتى تقييده .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(٢) فى الصحاح – رنب : الأرنب واحدة الأرانب ، وكساء مُؤَرْنَب : خلط غزله بوبر الأرانب ، وقالت ليلى الأخيلية ، تصف القطاة وفراخها :

(١٥) تَدلَّتْ على حُصٍّ الرؤوس كأنها كُراتُ غلامٍ من كساء مُؤَرْنَبِ

قال : وهو أحد ماجاء على أصله ؛ وفى المقتضب – ٢ / ٩٨ – جاء الصدر برواية :

* تدَلَّتْ على حُصٍّ ظِماءٍ كأنها * وقال فى الحاشية : استشهد به سيبويه على بقاء همزة أفعل فى اسم المفعول : مُؤَرْنَب ، للضرورة ؛ قال : وحُصّ : جمع أحص وحصاء ، أى لاريش عليها ، وكساء مؤرنب : تتخذ من جلود الأرانب . من الطويل ، وفى الديوان / ٥٦ برواية : مُرَنَّب .

(٣) فى (د) : مرنبانى ، وفى (ز) : مرنباقى .

(٤) قال البغدادى فى ش . ش . الشافية صـ ٥٨ : وقد بالغت فى مراجعة المواد والمظان ، فلم أجد قائله ولا تتمته ؛ وفى معجم شواهد العربية ، جاء به فى الأرجاز ، لأبى حيان الفقعسى ، وذكر من مراجعه المقتضب ٢ / ٩٨ ، والمنصف والخصائص والمخصص والإنصاف والخزانة والتصريح والهمع ... الخ وفى لسان العر – كرم؛ وأضيف : الصحاح – كرم – ٥ / ٢٠٢٠ – قال فى حاشية المقتضب : الشاهد=

(أو مؤخَّرة ، هى ، أو نون ، بعد ألف زائدة) – هذا ، وفى نسخة الرِّقِّى ؛ وفى غيرها :

(أو مؤخَّرة ، أو نون بعد ألف زائدة) – فعلى النسخة الأولى ، يكون الوقوع بعد ألف زائدة ، متعلِّقاً بالهمزة والنون ، فإذا صحبت الهمزة أو النون أكثر من أصلين ووقعتا آخراً ، بعد ألف زائدة ، حكم بزيادتهما نحو : حمراء وعلباء وقرفصاء ، ونحو : قطران وأفعوان وزعفران ؛ فإن صحبتا أصلين ، فغير زائدتين ، نحو : أجأ وحسن وداء وكساء ، وهذه النسخة توافق كلامه فى غير هذا الكتاب ؛ والمعنى أنهما متى وقعتا كذلك ، قُضى بزيادتهما ؛ وأما النسخة الأخرى ، فتقتضى اعتبار ذلك فى النون فقط ، وعلى ماذكر فى الهمزة أولا وآخراً ، أنها لاتُزاد وسطاً ، وهو كذلك ، فالهمزة الواقعة فى غير هذين [1] ، محكوم بعدم زيادتها ، كحُطائط [2] للقصير ، إلَّا إن دَلَّ دليل على الزيادة نحو : شأمل وشمأل ، الهمزة فيهما زائدة ، لقولهم : شملت الرِّيح ، إذا هبَّت شمالاً .

(أو ميم مصدَّرة) – فمتى صحبت الميم المصدَّرة أكثر من

= فيه كسابقه ، وهو نفس الشاهد السابق هنا ، والنص الموجود فى المراجع :

* فإنه أهل لأن يُؤَكْرَمَا *

(١) الأول والآخر .

(٢) فى الصحاح : ورجل حُطائط بالضم ، أى صغير .

أصلين ، حكم بزيادتها نحو : مُخْدَع [١] ومفتح وملهى ومسرى ؛ فإن كان بعدها حرفان ، قضى بالأصالة ، نحو : مَعْن ومَكْر .

(إن لم يعارض دليل الأصالة ، لملازمة ميم معدّ فى الاشتقاق)

- معَدّ أبو العرب ، وهو معد بن عدنان ؛ ومذهب سيبويه أن ميمه أصلية ، لقولهم : تمعدد الرجل ، إذا انتسب إلى مَعدّ ، أو تصَبَّر على عيشهم ، وذلك لقلَّة تمفعل ، وقيل : هى زائدة ، والأول أصحّ ، لملازمة الميم فى الاشتقاق ؛ ومَعدّ العلَم منقول من المعَدّ ، وهو موضع رحل الفارس من الفرس أو غيره إذا ركب ، وهو خشن [٢] شديد ، وعن عمر بن [٣] الخطاب ، رضى الله عنه ، اخشوشنوا وتمعددوا ؛ قال أبو عبيدة : فيه قولان ، يقال : هو من الغلظ ، ومنه قيل للغلام إذا غلظ وشَبَّ : قد تمعدد ، قال :

(١٦) * ربَّيْتُه حتى إذا تمعددا [٤] *

---

(١) المخدع ، بتثليث الميم : الحجرة فى البيت ، والخزانة .

(٢) فى (ز) : خشب

(٣) وفى حاشية ابن يعيش ٩ / ١٥١ : الصواب : قال رسول الله ﷺ : « تمعددوا واخشوشنوا » رواه ابن حدرد ، وتمعدد الغلام : شبَّ وغلظ . اهـ ...قال : وقد وقع الشارح فيما وقع فيه الجوهرى ، من رواية الحديث عن عمر ، وقال بن الأثير فى هذا الحديث : هكذا يروى من كلام عمر ، وقد رفعه الطبرانى فى المعجم ، عن أبى حدرد الأسلمى ، عن النبى ﷺ .

(٤) مَن الرجز ، للعجاج - ملحقات ديوانه ٧٦ - وتمامه :

ربيتــه حتى إذا تمعــددا وآض نهداً كالحصان أجردا

كان جزائى بالعصا أن أُجلدا

ويكون معنى : تمعدد ، فى البيت : شب وكبر ، وفى الحَديث : تشبهوا بمعدّ فى تقشفهم ، أو نحو ذلك .

ويقال : تمعددوا ، أى تشبهوا بعيش معد ، وكانوا أهل قشف وغلظ فى المعاش ، يقول : كونوا مثلهم ، ودعوا التنعم وزىّ الأعاجم ، وهكذا هو فى حديث آخر : « عليكم باللبسة المعدّيَّة » .

(وكالتقدم على أربعة أصول) – كيَسْتَعُور [١] وإصطبل ، فالياء والهمزة فى هذين وشبههما أصلان ، لأن بنات الأربعة لا يزاد من أولها ، ووزن يَسْتَعُور : فَعْلَلُول ، كعَضْرَفُوط [٢] ، قال عروة :

(١٧) أطعتُ الآمرين بصرم سلمى فطاروا فى بلاد اليَسْتَعُور [٣]

قيل : هو موضع ، وقيل : شجر ؛ ووزن إصطبل : فِعْلَلّ كجِرْدَحْل [٤] .

(فى غير فِعْل) – وأما فى الفعل فتقع الزيادة أوَّلًا نحو : يُدَحْرج .

(أو اسمٍ يُشبهه) – وكذا تقع أولًا مع أربعة أصول فى اسم يشبه الفعل نحو : مدحرج .

(فإن لم تثبت زيادة الألف ، فهى بدلٌ [٥] لا أصل) –

---

(١) فى شرح الكافية ٤ / ٢٠٣٨ : وهو شجر يُسْتاك بعيدانه .

(٢) وهو ذكر العضاية ، وهى دويبة من الزواحف ذوات الأربع ، تعرف فى مصر بالسحلية ، وفى سواحل الشام بالسَّقَّاية ، ومن أنواعها : الضباب ، سوام أبرص – شرح الكافية وحاشيته .

(٣) من الوافر ، لعروة بن الورد – ديوانه ٩٠ – والشاهد فى قوله : فى بلاد اليَسْتَعُور ، على وزن فَعْلَلُول ، دليلًا على أصالة الياء فى يَسْتَعُور .

(٤) والجِرْدَحْلُ من الإبل : الضخم – صحاح .

(٥) فى (ز) : فهى أصل .

فلاتكون الألف فى غير ما سيذكر إلَّا زائدة ، أو بدلاً من أصل ، ولا تكون أصْلاً ، نحو : عصا ورحى وأَرْطَى ، فى من قال : مَرْطِيّ ، هى فيه بدل من أصل ، لا أصل [١] .

(إلَّا فى حرف) - نحو : ما ولا وبلى .

(أو شبهه) - نحو : متى والأُلَى ، فالألف فى هذا وما قبله أصل ، وليست بدلاً من شيء ؛ فلا تكون الألف أصلاً فى فعل ، ولا فى اسم متمكن ، بل زائدة أو منقلبة عن واو أو ياء .

(وزيدت النون أيضا باطراد فى الانفعال) - نحو : الانطلاق .

(والافعنلال [٢] - نحو : الاحرنجام .

(وفروعهما) - وهى [٣] : الماضى والأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول .

(وفى التثنية والجمع) - نحو : الزيدان والزيدون .

(وغيرهما مما سبق ذكره) - كنون التوكيد .

(وساكنة مفكوكة ، بين حرفين قبلها ، وحرفين بعدها) -

---

(١) وعبارته فى شرح الكافية : الأَرْطَى : شجر يُدْبَغ به ، ويقال للمدبوغ به : مَأْروط ومَرْطِيّ ، فمن قال : مأروط ، جعل الهمزة أصلية ، والألف زائدة ، ومن قال : مَرْطِيّ ، جعل الهمزة زائدة ، والألف بدلا من ياء أصلية .

(٢) فى (ز) : والافتعلال .

(٣) فى (ز) : وهو .

نحو : غضنفر ، وهو الأسد ؛ ودليل زيادتها ، وقوعها موقع ما علمت زيادته ، كياء سَمَيْدع ، وواو فَدَوْكَس ، ومعاقبتها حرف اللين غالباً ، كقولهم للغليظ الكف : شرَنْبَث وشُرَابِث ، ولضرب من النبت : عَرَنْقُصان وعَرَيْقصان .

واحترز بمفكوكة ، أى غير مدغمة ، من المدغمة – نحو : سفَنَّج ، للظَّلِيم الخفيف ، فليس وزنه فَعَنْلَلا ، لأنه لم تكثر زيادة النون فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، إلَّا إذا كانت غير مدغمة ، فهو فَعَنْلَل كخَبَرْنَج [١] للجسم الناعم ، ويجوز كونه فَعلَّلا ، فيكون مثل [٢] المضاعف كعدَبَّس ، وهو من الإبل وغيرها : الموثَّق الخلق ؛ وسيأتى بيان الراجح .

(والتاء فى التفعُّل والتفاعل والتفعلُل والافتعال) – نحو : التكبُّر والتغافُل والتدحرج والاكتساب .

(وفروعهنّ) – وهو الماضى والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول .

(وفى التفعيل والتِّفْعال) – نحو : التقطيع والتِّرْداد ؛ ولا تكون هذه التاء فى الماضى وماذكر معه من الفروع ، فلذلك لم يتعرض هنا للفرع ، إذ تقول : قطَّع يُقطِّع ... إلى آخرها ، بلا تاء .

(ومع السِّين فى الاستفعال) – نحو : الاستخراج .

---

(١) فى الصحاح : وجسم خَبَرْنَج ، أى ناعم ، قال العجاج :
* غَرَّاءُ سوَّى خَلْقَها الخَبْرنَجا * .
(٢) فى (د) : من قبيل .

(وكذا فروعه [١]) – نحو : استخرج ... إلى آخرها .

(والهاء وقفاً ، فى مواضع يأتى ذكرها) – وأنكر المبرد زيادتها ، وقال : إنما تلحق لبيان الحركة ، فهى كالشين اللاحقة لبيان ضمير المؤنث ، نحو : أكرمتكِش [٢] ، فكما لا تعد الشين زائدة ، كذلك هذه ، والصحيح عندهم خلافُ قوله ؛ ولم تطرد زيادة الهاء إلَّا فى الوقف ، وجاءت زيادتها فى غيره قليلا ، قالوا فى أم : أُمَّهة ، فالهاء زائدة ، لقولهم فى معناه : أم وأمَّات ، وقالوا : أم بيِّنة الأمومة ؛ وأجاز ابن السَّراج كون الهاء فيها أصلاً ، فتكون كتُرَّهة ؛ وحكى صاحب العين : تأمَّهْت [٣] ، لكن فى كتاب العين اضطراب كثير .

(واللام فى الإشارة ، كما سبق) – وهذا موضع اطراد [٤] زيادتها ؛ وسمعت فى عبد قالوا : عَبْدَل ، وفى زيد ، قالوا : زَيْدَل .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : وفروعه .

(٢) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٧١ : قيل : وبعد كاف المؤنثة وقفاً ، نحو : أكرمتكِس ، وهى الكسكسة ، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو : أكرمتكِش . والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف ، فحكمهما حكم هاء السكت فى الاستقلال .

(٣) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٦٩ : والصحيح أنها من حروف الزيادة ، وإن كانت زيادتها قليلة ، والدليل على ذلك قولهم فى أمَّات : أمَّهات ، ووزنه : فُعْلَهات ، لأنه جمع أم ، وقد قالوا : أُمَّات ، والهاء فى الغالب فى من يعقل ، وإسقاطها فى ما لا يعقل ؛ وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية ، وتكون فُعَّلَة مثل قُبَّرَة وأُبَّهة ، ويقوى قوله ما حكاه صاحب العين ، فإن ثبت هذا ، فأم وأمَّهة أصلان مختلفان .

(٤) فى (ز) : اضطراد .

([١] وتَقِلُّ زيادةُ ما قُيِّد ، إن خلا من القيد) – كما سبق فى أمَّهة وعبدل [-١] .

(ولا تُقبل زيادة إلَّا بدليل جلىّ) – فلا يجعل الحرف زائداً إلَّا بدليل يوضح ذلك ؛ وجملة الأدلة تسعة ، وسيأتى الكلام عليها ، عند ذكر المصنف لها .

(كلزوم كون الثانى من نحو : كِنْتأْوٍ ، أحد حروف [٢] سألتمونيها) – فلما لزم فى هذا الوزن ، كون الثانى نوناً ، وهو أحد حروف الزيادة ، قُضى بزيادته .

والكِنْتَأْو ، بالتاء والثاء : العظيم اللحية ؛ ومثله : قِنْدَأو للخفيف ، وكِنْدَأْو للجمل الغليظ ، ووزنها : فِنْعَلْو ، وكذا شِنْدَأو عند الجمهور ، وهو الجرىء المقدَّم ، وقيل : وزنه : فِنْعَأْل من الشَّدْو ، وهو مَدُّ اليد نحو الشىء .

(وكسقوط همزة شمأل وشأمل واحبنطأ ، فى الشَّمول والحبَط) – يقال للريح إذا هبَّت من ناحية القطب : شَمْل ، بسكون الميم ، وشَمَل ، بتحريكها ، وشمال وشمأل ، بالهمز ، وشأمل ، بالقلب ، والهمزة زائدة ، لقولهم فيها : شَمول ، قال :

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(١٩) * فإنَّ الريح طيبةٌ شَمُولُ[١] *

وقولهم : شَمْل وشَمَل ؛ واستدلَّ ابن عصفور للزيادة بقولهم : شَملت الريح تشمل شُمولاً ، أى تموَّلت شمالا .

ويقال : حَبِطت الشاة بالكسر ، حَبَطاً ، قال ابن السكيت : هو أن تنتفخ بطونها من أكل الذُّرَق ، وهو الحندقوق ؛ وفى الحديث : « وإنَّ مما ينبت الربيع ، ما يقتل حَبطاً ، أو يُلِمّ » [٢] ، فالهمزة فى احبنطأ زائدة للإلحاق [٣] .

(وميم دُلامِص ورُزْقُم ، فى الدّلاصة والزُّرقَة) – يقال : درع دُلامص و دُلَمِص ودُمالص ، ودُمَلِص ، أى براق ، والميم زائدة ، لقولهم : دَلَصت الدرعُ بالفتح ، تَدْلُص دُلوصة : بَرَقَتْ ، وهى زائدة للإلحاق بُعذافر [٤] ؛ وزعم الأخفش والمازنى أنها أصلية .

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، وفى هامش النسخة (ز) : أوله :

* فإن تبخل سدوس بدرهميها *

وفى الصحاح : والشّمال : الريح التى تهب من ناحية القطب ، وفيها خمس لغات : شَمْلٌ بالتسكين ، وشَمَلٌ بالتحريك ، وشَمال ، وشَمْأَلٌ مهموز ، وشَأْمل مقلوب منه ، وربما جاء بتشديد اللام ، وفى الحاشية : أى شمْألٌّ ، ويقال أيضاً : شِمال بالكسر ، وشَوْمَل كجوهر ، وكصَبُور – شَمُول – وكأمير – شَمِيل ، قال : والشَّمُول : الخمر ؛ وفى القاموس : وكصَبُور : الخمر ، أو الباردة منها ؛ وفى المعجم الوسيط : الشَّمُول : ريح الشَّمال ، والخمر .

والشاهد فى البيت قوله : طيبة شَمُول ، دليلا على زيادة الهمزة فى شأمل وشمأل .

(٢) بخارى – جهاد / ٣٧ ، مسلم – زكاة / ١٢١ ، ابن ماجه – فتن » ١٨ ، أحمد – ٣ ، ٧ ، ٢١ ، ٩١ .

(٣)أى باحرنجم .

(٤) فى الصحاح : جمل عُذافِر ، وهو العظيم الشديد ، وناقة عُذافِرة ، وعُذافِر اسم رجل ، ويسمى الأسد عُذافِراً .

ويقال للشديد الزرقة : زُرْقُم ، وكذا يقال للمرأة أيضا : زُرْقُم ، والميم زائدة للإلحاق بِبُرْثُن ، لقولهم [١] : زَرِقَتْ عينُه ، بالكسر زَرَقاً ، والاسم الزُّرْقة ، قال :

(٢٠) لقد زَرِقَتْ عيناك يابن مكعْبَرٍ كما كلُّ ضَبّى من اللؤم أزرق [٢]

(ونون رَعْشَن وبَلَغْن [٣] فى الرَّعَش والبُلوغ) — فيقال : رجل رَعْشَنٌ ، أى مُرْتَعش ؛ وجمل رعشن ، لاهتزازه فى السير ؛ والنون زائدة للإلحاق بجعفر ، لقولهم : رَعِش بالكسر ، رَعشاً : ارتعد ؛ والنون فى بِلَغْن زائدة للإلحاق بقِمَطْر .

(وهاء أُمَّهات وهِبْلَع وأَهْراق ، فى الأمومة والبلع والإراقة) — ووزن أُمَّهَة ، على القول بزيادة الهاء : فُعْلَهَة ، وزيدت لتكثير الكلمة ، كالألف فى قبَعْثَرى ؛ والهاء فى هِبْلَع زائدة للإلحاق بدِرْهم ؛ وفى أَهْراق زائدة عِوضاً من ذهاب حركة العين منها .

(ولام فَحْجَل وهدْمِل ، فى الفحْج والهَدْم) — وهى فى فَحْجَل زائدة للإلحاق بجعْفَر ، يقال : فَحِجَ يفْحَجُ فَحْجاً ، وهو أفْحَج ، للذى تتدانى صدور قدميه ، ويتباعد قدماه [٤] ، وفى هِدْمِل للإلحاق بزبِرْج [٥] .

---

(١) فى (ز) : كقولهم .

(٢) فى النسخ : مكعّب بدل مكعبر ، والتحقيق من الصحاح ؛ والشاهد فى قوله : زَرِقت ، دليلًا على زيادة الميم .

(٣) فى اللسان : والبلَغْنُ : البلاغة ، والبِلَغْنُ أيضا : التمام .. والبُلَغْنُ ، بضم الباء وكسرها : الداهية .

(٤) فى (ز) : ويتباعد صدور قدماه .

(٥) فى الصحاح : زِبْرِج بالكسر : الزينة من وشْى أو جوهر أو نحو ذلك ، ويقال : الزّبرج : الذهب ؛ والزبرج أيضا : السحابُ الرقيق ، فيه حمرة .

(وسين قُدْموس ، وأَسْطاع ، فى القِدَم والطاعة) – وقُدْموس بمعنى قديم ، والسين فيه زائدة للإلحاق بعصفور ؛ والسين فى أَسْطاع بفتح الهمزة ، زائدة ، وأصله عند سيبويه : أطاع ، وهمزته للقطع ، وأصله : أطوَع ، فنُقلت فتحة العين إلى الفاء (١) ، فصار : أَطَوْع ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ماقبلها فى اللفظ ، ثم زيدت السِّين ، عوضاً (٢) من ذهاب حركة العين ، أى ذهابها منها ، بما ذكر من النقل ، ودَلَّ على ذلك كون الهمزة مقطوعة مفتوحة ، والمضارع مضموم أوله ؛ وزيادة السين فى هذا مسموعة ، وليست جارية على القياس .

وقول الكوفيين : إن أصل أَسطاع يُسطيع : استطاع يستطيع ، مردود بفتح الهمزة ، وضم الياء ، وزعمهم أنه بحذف التاء ، شُبِّه بأفعل ، ففُتحت وضُمَّت ، رجوع عما قدَّروا ، ومُخالف للاستعمال ، فلما قالوا : اسطاع ، بهمزة الوصل ، وأصله استطاع ، فحذفت التاء لمجانسة الطاء ، كما يحذف أحد المثلين فى ظَلْتُ ، قالوا فى المضارع : يسطيع ، بفتح الياء ، كما يقولون : يستطيع ، والسين فى اسطاع ، بهمزة الوصل ، زائدة ، على القياس ، لأنها سين الاستفعال .

(وكلزوم عدم النظير ، بتقدير أصالة نون نَرجس ، وعُرُنْد

---

(١) فى (ز ، غ) : إلى الطاء ، والتعبير بالفاء أصح ، لمناسبة التعبير بفتحة العين .

(٢) سقطت من (ز) .

وكَنَهْبُل وإصْفَعنْد وخُبَعْثِنَة وخُنَبْتِنَة (١) وهُنْدَلِع) – فلو كانت نون نرجس بالفتح أصلا ، لكان وزنه : فَعْلِلَا ، وهو بناء مفقود ، ونَفْعِل ، وإن كان مفقوداً فى الأسماء ، موجود فى الأفعال ، نحو : نضرب ، مع أن فى الزيادة ، الدخول فى أوسع البابين ، وهو الزيادة ، وهذا الدخول من دلائل الزيادة ؛ وحكى سيبويه : وَتَرٌ عُرُنْد أى غليظ (٢) ، وهو نظير ماحكى أبو زيد من تُرُنْجة وتُرُنْج بمعنى أُتْرُجَّة وأُتْرُجّ ، والنون زائدة لأن فُعُلَّلاً مفقود ؛ مع (٣) دلالة قولهم : شئٌ عَرْدٌ ، أى صلب ، على زيادتها .

وكَنَهْبُل : ضربٌ من الشجر ، وفيه ضم الباء وفتحها ، فعلى الضم ، لو قُدِّر أصالة النون ، لكان : فَعَلُّلاً ، وهو مفقود ، فالنون زائدة ، ولو كان بتقدير زيادتها أيضاً لا نظير له ، إلا أنه دخول فى الباب الواسع ؛ وأما على الفتح فله نظير ، وهو سفرجل ، لكن قام الدليل على زيادة النون ، فى لغة الضم ، فتكون زائدة فى هذا أيضا ، لأن بعض الأوزان يحمل عليها غيرها ، ولا يخرج عنه إلَّا بدليل صحيح ؛ وعلم من هذا ، ما يقال فى نون نَرْجِس بالكسر .

ونون إصْفَعنْد زائدة ، لعدم إفْعَلل ، وللدخول فى أوسع البابين .
والخبعثنة : الأسد ، ونونه زائدة لما سبق ، ولقولهم فى معناه : خُبَعْث ؛ وفى نسخة الرَّقى ، مكان هذا : خُنَبْتِنَة ، وشرحه بأنه المرأة السوداء .

---

(١) سقط من بعض نسخ التسهيل ، وثبت فى المحققة ، وفى نسخة الرَّقِّى .

(٢) صحاح ، قال : ونظيره من الكلام تُرُنْج ، والعَرَنْدَد : الصلب ، وهو ملحق بسفرجل .

(٣) سقطتا من (ز ، غ) .

وأما هُنْدَلِع ، فبناء لم يثبته سيبويه ، وحكاه ابن السّراج وغيره ، ثم قيل : إن نونه أصلية ، ووزنه : فُعْلَلِل [(١)] ، وقيل : زائدة ، ووزنه : فُنْعَلِل ، وهو أولى ، دخولاً فى الأوسع ، وهو باب الزيادة .

(ولام وَرَنْتَل وعِقِرْطِل) – والوَرَنْتَل : الشَّرّ ، والعِقِرْطِل : أنثى الفيل ؛ وما ذهب إليه من زيادة اللام فيهما ، هو قول الفارسىّ ؛ والواو فى وَرَنْتَل أصل ، وذهب بعض النحويين إلى أنها زائدة .

(وتاء تَنْضُب وتُدْرَأ وتُجِيب وعِزْويت) – التَّنْضُب : شجر تُتخذ منه السهام ، الواحدة تَنْضبة ، والتاء زائدة ، لأنه ليس فى كلامهم فَعْلُل ، وفيه تَفْعُل ، مثل تَخْرُج ؛ ويقال : السلطان ذو تُدْرَإٍ ، بضم التاء ، أى ذو عُدَّة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه ، وهو اسم موضوع للدفع ، والتاء زائدة ، كما فى تَنْضُب ، لما سبق ذكره . وتُجِيب : بطن [(٢)] من كندة بن ثور ، والكلام فى تائه كما تقدَّم . وتاء عِزْوِيت زائدة ، لما سبق ، ومثله عِفْريت ؛ وعِزْويت قيل : موضع ، وقيل : الرجل القصير .

(وماثبتت زيادته بعدم النظير ، فهو زائد ، وإن وجد النظير على لغة) – وذلك نحو : تتفُل [(٣)] ، فيه فتح التَّاءِ وضمُّها ؛ فعلى الفتح ، لو كانت التاء أصلاً ، لكان فَعْلُلاً ، وهو بناء مفقود ، وأما على الضم ،

---

(١) فى (ز) : فعلل .

(٢) قال فى الصحاح : هو تُجِيب بن كندة بن ثور .

(٣) وفى الصحاح : قال اليزيدىّ : التَّتْفُل والتُّتْفُل : ولد الثعلب ، والتاء زائدة .

فهو كَبُرْتُن ، ومع هذا يحكم بزيادة التاء ، لأن المادة واحدة ، وقد قام دليل الزيادة ، فيُوقَف عنده ، حتى يأتى ثبتٌ يدفعه ؛ وكذلك نرجس ، بفتح النون وكسرها ، وهو مع الكسر كزِبْرِج ، وكذا كَنَهْبُل ، بضم الباء وفتحها ، وقد سبق تقريره .

(والزيادة أولى إن عدم النظير ، مع تقديرها وتقدير الأصالة) – نحو : كنَهْبُل ، بضم الباء ، فهو ، كما سبق ، عادم النظير ، قدرت أصالة النون أو زيادتها ، ومع هذا يحكم بالزيادة ، دخولاً فى الباب الأوسع ، وهو كما ذكروا من دلائل الزيادة ، لأن أبنية المزيد أوسع وأكثر من الأصول .

(**فصـــل**) : (إن تضمنت كلمةٌ متباينَين ومتماثلَين ، ولم تثبت زيادةُ أحد المتباينين ، فأحد المتماثلين زائد) – نحو : جلبب وقردد ، والباء والدال زائدتين ؛ وخرج بقوله : ولم تثبت ... نحو : مفَرّ ومَحْبَب ، فالميم قد ثبتت زيادتها ، فأحد المتماثلين أصل حينئذ ، لئلا ينقص البناء عن ثلاثة .

(إن لم يماثل الفاء ولا العين المفصولة بأصل كحَذْرَد) – فإن ماثل أحد المثلين ماذكر ، على حسب ما شرط ، فهو أصل ؛ وذلك فى الفاء نحو : كَوكب وكُرْكُم (١) ، فالكاف الثانية أصل ، وكذلك القاف فى قَوْقَل (٢) وقَرْقَر (٣) ، وفى العين نحو : حَذْرَد ، وهو

---

(١) فى الصحاح : هو الزعفران .

(٢) وكان يقال فى الجاهلية للرجل إذا استجار بيثرب : قَوْقِلْ ثَمَّ ، قد أمنت .

(٣) والقَرْقَر : القاع الأملس .

القصير ، وقال الجوهرىّ : هو اسم رجل ، ولم يجئ على فعلع ، بتكرير العين ، غيره ، ولو كان فَعْلَلا ، لكان من المضاعف ، لأن العين واللام من جنس واحد ، وليس هو منه ؛ وأخرج قوله : بأصل ، ما فَصل فيه زائدٌ ، فإن أحد المتماثلَين يكون حينئذ زائداً ، نحو : عقَنْقل ، فأحد المتماثلين زائد ، وهو من العقل ؛ والعَقَنْقَل : الكثيب العظيم المتداخل الرمل ، والجمع عقاقل ، وربما سمَّوا مصارين الضب عَقَنْقَلاً ؛ وخرج أيضا مالم يُفْصَل نحو : اشْمَخَرَّ [1] ، فأحد المتماثلين زائد ، بدليل قولهم : شَمْخَر [2] ؛ ويحمل مالم يُعرف اشتقاقه على هذا ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر ؛ فيقتضى ماذكر فى الفاء ، الحكم بأصالة مماثلها ، فصل بزائد ككوكب ، أو أصلىّ نحو : كُرْكُم ، أو لم يفصل نحو : هِرَّكْلَة ، وهى الحسنة الخلْق والجسم والمشية ، عند من يجعل الهاء زائدة ، فالفاءان المدغم إحداهما فى الأخرى ، متماثلان ، بلا فصل ، وكل منهما أصل ؛ وذكر غيره أن الفاء إذا ضعفت ، لزم الفصل ، كمرمريس [3] ونحوه ، هكذا قيل فى تقرير هذا الموضع ، وفيه بحث ونظر ، فليتأمل .

(فإن تماثلت أربعة ، ولا أصل للكلمة غيرها ، عمَّتْها الأصالةُ

---

(١) ، (٢) – العبارة بين الرقمين معكوسة فى النسخ ، والمعنى يعضد التحقيق ؛ وفى الصحاح : شمخر : المشْمَخِرّ : الجبل العالى ؛ وقد جاءت فى (ز) بالسين المهملة والنون : سمخن واسمخنَّ ، ولم أجدهما فى الصحاح .

(٣) فى شرح الكافية – ٤ / ٢٠٣٤ – : ومثال ما كررت فيه الفاء والعين : مرمريس ومرمريت ، للداهية ، ووزنه : فَعْفَعِيل ، وهو وزن غريب .

مطلقاً) – نحو : سمسم وزلزل ، وهو كثير جدا ؛ ومعنى كون الأربعة متماثلة ، حصول التماثل فى هذه العدة ، وذلك إنما يكون بمجىء كل اثنين بلفظ ؛ وخرج بقوله : ولا أصل : صَمَحْمَح ونحوه ، وسيأتى تقرير ذلك ، وقوله : مطلقاً ، ومعناه أنه يحكم بأصالة الأربعة ، فُهم المعنى بسقوط الثالث ، أم لا ؛ وهذا قول جمهور البصريين ، ووجهه أن الزيادة إنما تُعتقد بدليل ، ولا دليل ، بل الدليل قائم بخلاف الزيادة ؛ ويأتى تمام تقرير هذا .

(خلافاً للكوفيين [١] والزجاج ، فى نحو : كبكبة ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه) – ظاهر هذه النسخة – أن مذهب الزجاج والكوفيين واحد ، ويجوز أن يُرَدَّ إلى الاتفاق على أن هذا النوع ثلاثى ، وإن اختلف قوله وقولهم فى الوزن ، فتنزل هذه النسخة على ماثبت فى نسخة أخرى من قوله بدل هذا :

(خلافاً للزجاج فى كبكبة ، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه ، وليس الثالث بدلا من مثل الثانى ، خلافا للكوفيين) – فهذه النسخة على أن الزجاج يخالف غيره من البصريين ، فى أن هذا من الرباعىّ ، وكذا الكوفيون ، إلَّا أن الكوفيين يقولون : الثالث بدل من مثل الثانى ، والزجاج لا يقول ذلك ، فيكون فى المسألة ثلاثة أقوال :

أحدها : وهو قول جمهور [٢] البصريين : أن الأربعة أصول مطلقاً ، فُهم المعنى بسقوط الثالث ، نحو : كبكب ، أو لا ، نحو : سمسم .

---

(١) فى بعض نسخ التسهيل ، كما فى المحققة : خلافا للزجاج فى نحو : كبكبة ... الخ .

(٢) سقطت من (ز) .

والثانى : أن الأصول ثلاثة فى كبكب ونحوه ، وهو قول الزجاج والكوفيين ، واختصَّ الكوفيون ، بأن جعلوا الثالث بدلاً من مثل الثانى ، والأصل : كبب ، وكذا حَثْحَثَ وزلزل ، أصلهما : حثث [1] وزلل ، فاستثقل التضعيف ، فأبدل من إحدى العينين حرف من لفظ الفاء .

والثالث : أنه ثلاثى ، كما تقدم ، والفاء مكررة ، ووزنه : فَعْفَل ، وهو قول الزجاج وقطرب ، ونسب إلى الخليل ، وقد نسب ماسبق عن الكوفيين إلى سيبويه وأصحابه ، وبه قال أيضا جماعة من أهل اللغة من البصريين ، كأبى عبيد وابن قتيبة ، وسامح فيه المبرد ، وقال : إنه ممكن ؛ والذى يظهر ، أنه رباعىّ ، لأن مثل هذا الإبدال لم يثبت ، بل إذا استثقلوا التضعيف ، أتوا بحرف العلة بدل المضاعف ، كقولهم فى تظنَّنْت : تَظنَّيْت ، دون تظنظنت ؛ وأما أن وزن الكلمة ، فعفل ، فضعيف ، لأنه بناء مفقود .

(فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة ، حكم بزيادة ثانى المتماثلات ، وثالثها فى نحو : صَمَحْمَح) – وهو الشديد ، وكذا دَمَكْمَك ، بمعنى شديد ، وبَرَهْرَهَة [2] للمرأة التى كأنها ترعد رطوبة ، ونحوها من الاسم : حَبَرْبَر وَتبَرْبَر وحَوَرْوَر ؛ حكى سيبويه : ما أصاب منه حَبَرْبَراً ولا تَبَرْبَرًا ولا حَوَرْوَراً ، أى ما أصاب منه شيئا ؛ ويقال : مافى [3] الذى تحدثنا به حَبَرْبَرٌ ، أى : شىء .

---

(١) فى (ز) : حيث .

(٢) قال فى الصحاح : وهى فَعَلْعَلَة ، كُرِّر فيها العين واللام .

(٣) سقطت من (ز) ، والنص بتمامه فى الصحاح : حبر .

ووزن هذه ونحوها عند البصريين : فَعَلْعَل ، وعند الكوفيين : فعَلَّل ، والأصل عندهم صمحمح ، وقد سبق ذكر هذا الخلاف ، وبيان الرَّاجح ، عند قوله : أو عين ولام ، مع مباينة الفاء ، فى فصل : استثقل تماثل أصلين فى كلمة . واتفق الفريقان على أن وزن جلَعْلَع ، وهو الجُعل [(١)] ، ودرحرج ، وهو دويبة : فعَلْعَل ؛ وفرق الكوفيون بين هذا وبين صمحمح [(٢)] ، بأن فعلعلا ، بضم أوله مفقود فى الأسماء ، بخلاف المفتوح أوله ، وخروج اللفظ عن أبنية كلامهم دليل زيادة الحرف فيه .

(وثالثها ورابعها فى نحو : مَرْمَرِيس) – فالميم التى هى ثالث المتماثلات،والرّاء التى هى رابعها ، زائدتان ، ووزنها : فَعْفَعِيل ، وكذا مَرْمَرِيت ، وقد سبق أنه ليس غيرهما .

(وثانى المثلين أولى بالزيادة فى نحو : اقعنسس ، لوقوعه موقع ألف احْرَنْبَى) – واحْرَنْبَى ملحق باحرنجم ، فالزائد للإلحاق ، وقع فيه آخراً ، فيحمل عليه اقعنْسس ونحوه ، من الملحق [(٣)] من الثلاثى ، فالسِّين الأخيرة فى مقابلة الألف فى احرنبى ، فهى الزائدة كالألف .

(وأوَّلهما أولى فى نحو : علَّم ، لوقوعه موقع ألف فاعل ، وياء فيعل ، وواو فوعل) – وهذا مذهب الخليل فى كل مضاعف نحو :

---

(١) وفى الصحاح : والجَعْل ، بفتح الجيم : النخل القصار ، الواحدة : جَعْلَة ، والجُعْل ، بالضم : ماجُعِل للإنسان من شىء على الشىء يفعله ، والجُعَل : دُويبة .

(٢) قال فى الصحاح : وهو فعَلْعَل ، كُرِّر فيه العين واللام .

(٣) سقطت من (د) .

علَّم وبلَّز [١] وفرَّد ، فالأول فى هذه ونحوها ، هو الزائد عنده ، لوقوعه موقع أمهات الزوائد ، وهى الألف والواو والياء ، نحو : كاهل وجوهر وبيطر ، فقدَّموا الزائد من هذه فى الإلحاق وفى غيره ، نحو : قابل وضارب ، فظهر بذلك كون المقدم من المضاعفَين هو الزائد ، لوقوعه موقع ماتكثر زيادته كذلك .

وذهب يونس إلى أن الزائد الثانى ، قياساً على اقعنسس ، فلما ثبت فيه ذلك ، لما تقدَّم ، حملت سائر المضاعفات عليه .

واختلف فى الصحيح من القولين ؛ فقال الفارسىّ : الصحيح قول يونس ، وقال ابن عصفور : الصحيح قول الخليل ؛ وحكم سيبويه بأن الثانى هو الزائد ، ثم قال : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، والمذهبان جاريان فى اقعنسس ونحوه ؛ وما اختاره المصنف من التفصيل مذهب ثالث له .

(وإن أمكن جعل الزائد تكريراً ، أو من سألتمونيها ، رجح ماعضد بكثرة النظير) – فإذا اشتملت الكلمة على زائد متردد بين كونه من قبيل المضاعف ، فيعبّر عنه فى الزنة بما يعبّر به عن أصله ، وكونه من قبيل غيره ، فيعبّر عنه بلفظه ، سلك سبيل الترجيح بكثرة النظير ، فيرجح كون مهدَد ، علم امرأة ، من المضاعف ، والزائد أحد الدَّالَين ، دون الميم ، فهو فَعْلَل من المهد ، لا مَفْعَل من الهدّ ، لأن فعللاً بابه الفك ، كقردد ، ومفعل لا يُفك إلَّا شذوذاً كمحبب ،

---

(١) فى الصحاح : امرأة بِلِزٌ ، على فِعِل ، بكسر الفاء والعين ، أى ضخمة .

وكذا يرجح كون شملل من المضاعف كقردد ، على كون اللام من حروف سألتمونيها ، لأن مثل عبدل قليل ، بخلاف الآخر ؛ ويرجح كون نون سفَنَّج من غير المضاعف ، لقلة فَعنْلل المضاعف ، كعَدبَّس (١) ؛ ووزن سفَنَّج (٢) : فعَلْنَل ، إن قدرنا الزائد النون الثانية ، فيكون كخَبَرْنَج (٣) وإن قدرناه الأول ، فوزنه : فَعَنْلَل كغضَنْفَر ، وكلاهما ليس بالقليل ؛ وكلام المصنف عند الكلام فى مسألة غضنفر ، على الأول ، وقد تقدَّم .

(إن لم يمنع اشتقاق) — فإذا ظهر اشتقاق ، عُمل بمقتضاه ، وإن لزم عدم النظير ، ومخالفة الأصل ، وذلك كمَعدّ ، فميمه أصلية ، كما سبق ، لقولهم : تمعدد ، وإن كان نظيره بابه الفك ، كمهدد وقردد ، وكمحبب ، فميمه زائدة ، لظهور الاشتقاق ، وإن كان نظيره حقُّه الإدغام ، كمقرّ ومفرّ .

(أو مايجرى مجراه) — كما فى إمَّعَة ، فوزنه : فعَّلَة ، لا إفْعَلَة ، لفقدان إفْعَلَة فى الصفات ، ووجدان فِعَّلَة فيها ، كدِنَّبة (٤) ؛ يقال : رجل إمَّع وإمَّعَة للذى يكون ، لضعف رأيه ، مع كل أحد ؛ وقول من

---

(١) العَدَبَّسُ من الإبل وغيرها : الشديد الموثّق الخلق ، ومنه سمى العدبَّس الكنانىّ .

(٢) السَّفَنَّج : الظليم الخفيف ، وهو ملحق بالخماسىّ بتشديد الحرف الثالث منه — صحاح .

(٣) الخَبَرْنَجة : حسن الغذاء ، وجسم خَبَرْنَج ، أى ناعم .

(٤) فى الصحاح : الفَرَّاء : الدِّنَّابة ، بتشديد النون : القصير ، وكذلك الدِّنَّبة ، مقصور منه .

قال : امرأة إمعة،غلط ، لأنه لا (١) يقال ذلك للنساء ، وقد حكى عن أبى عبيد (٢) : والدَّنَامةُ والدَّنابَةُ ، بالباء موضع الميم : الرجل القصير ، وكذلك الدِّنَّمَة والدِّنَّبة (٣) ؛ ومثل إمَّعَ وإمَّعَة قولهم : رجل إمَّر وإمَّرَة ، أى ضعيف الرأى ، يأتمر لكل أحد .

(**فصــل**) : (ما آخره همزة أو نون ، بعد ألف ، بينها وبين الفاء حرف مشدَّد أو حرفان ، أحدُهما لين ، فمحتمل لأصالة الآخر ، وزيادة أحد المثلين ، أو اللّين (٤) ، وللعكس) – وذلك نحو : قِثَّاء وحَنَّان ، ونحو : قُوباء وعِقْيَان (٥) ، فيحتمل زيادة الآخر وأصالته ، وزيادة ماقبله مما ذكر وأصالته ، فعلى زيادة الآخر ، وزن قِثَّاء فِعْلاء ، ووزن حَنَّان : فَعْلان ، ووزن قُوباء : فُعلاء ، وعِقْيان : فِعْلان ؛ وعلى أصالته (٦) ، وزنها : فِعْلال وفعَّال وفُعَّال ، وفعلال ؛ وماذكره من احتمال النون الزيادة والأصالة فيما ذكر ، هو قول بعض المتقدّمين .

والذى ذهب إليه الجمهور ، هو زيادتها ، إذا لم يكن قبل الألف حرفان ، ولم يكن من باب جَيْحان (٧) ، إلَّا إن دلَّ دليلٌ على الأصالة فتعتبر (٨) .

---

(١) سقطت من (ز) .
(٢) فى (د) : عن أبى عبيدة .
(٣) فى الصحاح : الدِّنَّامة : القصير ، وكذلك الدِّنَّمة مثل الدِّنَّابة والدِّنَّبة .
(٤) سقطت من (ز) .
(٥) فى الصحاح : والعِقْيانُ من الذهب : الخالص .
(٦) فى (ز) : أصالتها .
(٧) بالجيم المعجمة ، ثم الحاء المهملة بعد الياء : نهر بالشام ــ صحاح .
(٨) فى (د) : فتتعين .

(مالم يُهْمَل أحد البناءَيْن) – وفى نسخة الرقّى : (التأليفَين) – ومعنى البناءَين والتأليفَين واحد ؛ وذلك نحو : مُزَّاء ، اسم [١] للخمر ، فالهمزة زائدة ، لأن مادة مزأ [٢] مهملة ، بخلاف مزز [٣] ؛ ونحو : سقاء ، فالهمزة أصلية ، أى بدل من أصل [٤] ، لوجود مادته ، وفقد مادة س ق ق ؛ ونون لَوْذان زائدة ، لفقد لذن ، ووجود لوذ [٥] ، ولَوْذان ، بالفتح اسم رجل قَيل ؛ ونون فَيْنان أصل ، لوجود فنن وفقد فين [٦] . انتهى . وليس بجيد ، ففَيَن موجود ، والفينات : الساعات ، يقال : لقيته الفَيْنة بعد الفَيْنة ، وفَيْنة بعد فينة ، ويقال : رجل فَيْنان ، أى حسن الشعر طويله ، وهو فَيْعال من فين ، فيما حكى سيبويه عن الخليل ، وقيل : هو فَعْلان من فين ، وعليه جرى الجوهرى .

ويجوز أن يمثل للمضاعف قبل النون بُربَّان ؛ يقال : افْعَلْ ذلك الأمر بُربَّانه ، بضم رائه [٧] ، أى بِحِدْثانه وجِدَّته ، وأخذت الشىء

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : مزز .

(٣) فى الصحاح : مَزَّه يمزُّه مَزًّا ومَزَازَةً ، أى مصَّه .

(٤) فى (ز) : أصله .

(٥) فى الصحاح : لاذ به لِواذاً ولياذاً ، أى لجأ إليه ، وعاذ به ، واللَّوذُ أيضا : جانب الجبل ، ومايُطيف به ، والجمع ألواذ ... ولَوْذَان بالفتح : اسم رجل .

(٦) المادتان موجودتان ، على ما يأتى فى الاعتراض .

(٧) فى (د) بضم أوله .

بُربَّانه ، أى كُلَّه ، ولم تترك منه شيئا ، وهو من ربَّ ، لوجوده ، وفقد ربن ، فالنون زائدة ، لا أحد المثلَيْن .

هذا مقتضى كلام الجوهرى ، فإنه ذكره فى رُبَّ ، ولم يذكر مادة ربن ؛ وذكر ابن فارس فى المجمل ربن (١ ، وذكره فيه ، ولم يذكر غيره -١) ؛ يقال : أخذ الشيء بُربَّانه ، أى بجميعه ، ويقال : بجدَّته وطراءته ؛ والأول من التفسيرين (٢) ، عن الأصمعى ، والثانى عن ابن السكيت (٣) ؛ وذَكره فى رُبَّ أيضاً الصَّاغانى ، وذكر أنه يقال : رِبّانُ الشباب ، بالكسر ، لغة فى رُبَّانه ، بالضم .

(أو الوزنين) — نحو : حَوَّاء ، للذى يعانى الحيَّات ، فأحد المثلين زائد ، والهمزة أصل ، فوزنه : فعَّال ، وليس الأمر بالعكس ، لأنه يكون فَعْلاء مصروفاً ، وهو مهمل ؛ ونحو : خَزْيان ، فنونه زائدة ، والياء أصل ، فوزنه : فَعْلان ، ولا يكون العكس ، لأن فَعْيالاً مهمل .

(أو يقلّ نظير أحد المثالَين) — فإذا قلَّ النظير ، لم يُلحق به ، بل يُلحق بما كثر نظيره ، كدُكَّان ، فهو فُعْلان ، لكثرته ، وقلَّة فُعَّال ؛ والدَّكَّة ، والدُّكان : الذى يقعد عليه ، وناس يجعلون النون أصلية ، من مصدر دكَنْته ، أى نضدت بعضه فوق بعض ، وكونه من مصدر قولهم : أَكَمَةٌ دَكَّاةٌ ، أى منبسطة ، أولى ، لما سبق .

من (١ — ١) سقط من (د) .

(٢) فى (ز) : من التفسير .

(٣) الذى فى الصحاح بهذا المعنى : ابن السكيت : يقال : افْعَلْ ذلك الأمر بِرُبَّانه ، مضمومة الراء ، أى بحِدْثانه وجِدَّته وطراءته ...
وأخذت الشيء بُربَّانه ، أى أخذته كلَّه ، ولم أترك منه شيئا ، عن الأصمعى .

(ويتعيَّن (١) اغتفار قلَّة النظير ، إن سلم به (٢) من ترتيب حكم على غير سبب) – وذلك نحو : غَوْغاء ، ممنوعَ الصّرف ، فهو فَعْلاء ؛ نصَّ عليه سيبويه وغيره ، وإن أدّى إلى أنه من باب ما ماثل فيه اللام الفاء ، كسلس ، وهو قليل ، وليس هو بفعلال ، وإن كان كثيراً كزلزال وصلصال ، للزوم منع صرفه بلا سبب ، وكذلك أيضا ، لا يكون فَوْعالاً ، لذلك ، ولكونه يصير من باب دَدَن ، ولهذا قال سيبويه وغيره : إن مَن صرفه جعله كقَمقام (٣) .

والغَوْغاء ، قال الأصمعيّ (٤) : الجراد إذا صارت لها أجنحة ، وكادت تطير ، قبل أن تستقلّ فتطير ، وبه سمى الناس ؛ وقال أبو عبيدة : الغوغاء شبيه بالبعوض ، إلَّا أنه لا يعض ولا يؤذى .

---

(١) فى (ز ، غ) : ويغتفر ، والتحقيق من (د) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، ومن نسخة ناظر الجيش .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) فى (د) : كتمتام ، والتَّمتام : الذى فيه تمتمة ، وهو الذى يتردد فى التاء ؛ والقمقام : السَّيد ، والقَمقام : العدد الكثير ، والقَمْقام أيضاً : صغار القِرْدان ، وضربٌ من القمل ، شديد التشبّث بأصول الشعر ، الواحدة : قَمْقامة – صحاح .

(٤) فى (غ) : قال الجوهرى ؛ والذى فى الصحاح ـــ غَوى : والغَوْغاء : الجراد بعد الدَّبَى ، وبه سمى الغَوْغاء والغاغة من الناس ، وهم الكثير المختلطون ...

قال الأصمعيّ : الجراد إذا صارت له أجنحة ، وكاد يطير ، قبل أن يستقلَّ فيطير : غوغاء ، وبه شُبِّه الناس .

وقال أبو عبيدة : الغوغاء : شيء شبيه بالبعوض ، إلَّا أنه لايعض ولايؤذى ، وهو ضعيف ، فمن صَرَفه وذكَّره ، جعله بمنزلة قَمقام ، والهمزة مبدلة من واو ، ومن لم يصرفه ، جعله بمنزلة عوراء .

(وتترجح زيادة ماصدر من ياء أو همزة أو ميم ، على زيادة مابعده من حرف لين) – وذلك نحو : يحيى ، عليه وعلى سائر الأنبياء الصلاة والسلام ، فهو يَفْعَل عند سيبويه ، لأن الياء يقضى عليها بالزيادة ؛ أولاً للكثرة ، قال أبو جعفر بن الباذش : وما نسب إلى الكسائى أو غيره ، من أنه فَعْلَى ، لا يصح . انتهى .

ويحيى أعجمىّ ، إلاَّ أن النحويين يتكلمون فى التصريف على أحكام كل أعجمىّ استعملته العرب ، على حدّ كلامهم فى العربى ، قاله أبو الحسن بن الباذش ، وهو والد أبى جعفر ؛ ونحو : أَفْعَى وأَيْدَع وأَبْيَن ، فالهمزة زائدة ، والألف منقلبة عن أصل ، والياء أصل ؛ والأَيْدَع : الزعفران ، وأَبْيَن : اسم رجل ، نسب إليه عَدَن ، يقال : عَدَن أَبْيَن ؛ ونحو : مُوسَى ، نصَّ سيبويه على أن وزنه : مُفْعَل ؛ ونحو : مِرْوَد (١) ، وهو مِفْعَل ، كمكسر ، من راد يَرُود ، وليس بفعول ، من مَرِدَ يَمْرُدُ ، وذلك لما سبق من الكثرة ، فكلٌّ من الثلاث كثرت زيادته أولا ، كثرةً فاق بها زيادة مابعده من حروف اللين .

والمِرْوَد : المِيلُ ، وحديدة تدور فى اللجام ، ومحور البكرة ، إذا كان من حديد ، ويقال : راد وسادُه : إذا لم يستقرّ ؛ وغلام أمرد ، بيِّن المرد ، وغصن أمرد : لا ورق عليه ، فيحتمل كون مِرْوَد من هذا ؛ ولكن الأول أظهر ، لما سبق ، والمعنى أنه لا يستقرّ .

(أو تضعيف) – نحو : بلنجج وإِجَّاص ، ومِجَنّ ، فالثلاثة

---

(١) فى الصحاح : رَوَدَ : والمِرْوَدُ : المِيلُ ، وحديدة تدور فى اللجام ، ومِحْوَرُ البكرة ، إذا كان من حديد .

زائدة للكثرة ، وبلنجج عودٌ يتبخّر به ، وكذا ألنجج وبلَنجوج .

(فإن أدَّى ذلك إلى شذوذ فكّ أو إعلال أو عدم نظير ، حكم بأصالة ماصدر) - نحو : مَهْدَد ، فميمه أصلية ، لأنها لو كانت زائدة ، لكان الوجه الإدغام ، كمفرّ وبابه ، فإنما هو ملحق بجعفر ، ففكُّه واجب ، كقَرْدَد ؛ ونحو : مَدْين ، فهو فَعْيل كضَهْيَأ ، وليس بمفعل ، لعدم الإعلال ، وهو وجهه كمقام وبابه ؛ ونحو إِمَّعَة ، فهو فِعَّلَة ، لا إِفْعَلَة ، لفقدانها فى الصفات .

(مالم يُؤَدِّ ذلك إلى استعمال ما أهمل ، من تأليف أو وزن كمحبب ويأجج) - فوزن محبب : مَفْعَل ، والميم زائدة ، وفكُّه شاذ ، إذ قياسه ، مَحَبّ كمفَرّ ، وليست الميم أصلاً ، وأحدُ المضاعفَين زائداً ، كمهدد ، لإهمالهم مادة : م ح ب ، واستعمالهم مادة : ح ب ب ، فاحتمال شذوذ الفك ، أيسر من احتمال مادة مفقودة . ووزن يأجج ، المكسور العين : يَفْعِل ، لأنه بناء موجود ؛ وليس وزنُه فَعْلِلاً ، لأنه وزن مهمل ، إلَّا فى لفظة ، وهى : طِحْرِبة ، ولا فَأْعِلًا ، لأنه وزن مفقود ، فالياء زائدة ، والهمزة والجِيمان أصول ؛ هذا فى المكسور العين ، وحكاه الفراء ؛ وأما سيبويه فحكاه بالفتح ، وقال : الياء فيه من نفس الحرف ؛ ووجهه إظهار التضعيف ، فهو فَعْلَل كجعفر ، وأحد المضاعفَين للإلحاق ، كمهدَد ؛ ولو كانت الياء زائدة ، لقيل : ياجّ ، بالإدغام ، كردّ ومَرَدّ .

ويأجج ، المكسورُ العين ، والمفتوحُها : اسم مكان من مكة ، على ثمانية أميال ، وكان منزل عبد الله بن الزبير ، فلما قتله الحجاج أنزله المجدمين ، قال العجاج :

(٢١) فإن تصِرْ ليلى بسلمى أو أجا   أو باللِّوى أو ذِى حُسًى أو يأجَجا[١]

(**فصــل**) (الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره) – والفصل معقود لزيادة الإلحاق ؛ والزيادة لغيره ، إن كانت لغير التكرير ، فهى من الحروف العشرة ، وتجىء [٢] لدلالة الزائد على معنى ، وهو أقوى مايُزاد ، كحروف المضارعة ، والمدّ نحو : كتاب وعجوز وقضيب ، والإسكان كهمزة الوصل ، ولتكثير الكلمة كقبعثرى ، وكونها لغير التكثير ، أولى منها له [٣] ، وأما الزيادة للتكرير ، فقد سبق ذكر أقسامها .

(فالذى للإلحاق ، ماقُصد به جعل ثلاثى ، أو رباعىّ ، موازناً لما فوقه) – فما فوق الثلاثى : الرباعىّ ، والخماسىّ ؛ [٤] وما فوق الرباعى : الخماسى [-٤] وذلك نحو : رعشن ، من الارتعاش ، فالنون فيه زائدة للإلحاق بجعفر ، ونحو : إنْقَحْل [٥] ، من القحل ، فالهمزة والنون فيه زائدتان ، للإلحاق بجِرْدَحل ، ونحو : فِرْدَوس ، الواو فيه للإلحاق بجِرْدَحل .

---

(١) ديوان العجاج ٢ / ٢٩ ، وقد سقط البيت من (د) ، وجاء فى (ز ، غ) برواية :

وإن تصر ليلى بسلمى أو أجا   أو بالكرى أو ذى حصص أو يأججا – هكذا ؟

وفى حاشية الديوان : فى المقصور والممدود : فإن تكن ليلى ... ، وفى جمهرة اللغة : فإن تصل .. وليلى امرأة ، واللوى : منقطع الرمل ، وذو حُسًى موضع بالعالية ، ويأجج موضع قريب من مكة ، مما يلى التنعيم .

(٢) زاد هنا فى (ز ، غ) : لأشياء .

(٣) سقطت من (ز) .

من (٤ – ٤) سقط من (ز) .

(٥) وشيخ قحل بالتسكين ، وإنْقَحْل أيضا بكسر الهمزة ، أى مسن جدا .

وفى قوله قصد تجوُّز ، فالعربىّ لم يقصد ذلك ، وإنما هذا اعتبارٌ نحوىّ ، والوجه أن يقال : هو ما وازن به ثلاثى أو رباعى مافوقه ؛ والمراد بالموازنة الموافقة فى الصيغة ، وإن كان وزن جعفر : فَعْلَلاً ، ووزن رَعْشَن : فَعْلَناً .

(محكوماً له بحكم مقابله غالباً) – ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، ويغنى عنه ما سيأتى من قوله : فى حكمه ، لكن فى هذه زيادة قوله : غالباً ، ويأتى الكلام على ذلك .

(ومساوياً له مطلقاً) – أى اسماً كان أو فعلاً .

(فى تجرُّدِه من غير مايحصل به الإلحاق) – كمساواة رَعْشَن لجعفر ، ومساواة بَيْطَر لدَحْرج ؛ وقوله : فى غير كذا ، قيدٌ لا بُدَّ منه ، ليتحقَّق الإلحاق ، إذ لو لم يُفارق الملحق به بزيادة الإلحاق ، لم يوجد الإلحاق .

(وفى تضمن زيادته ، إن كان مزيداً فيه) – فلابد من وجود مافى الملحق به من زيادة فى الملحق ، فيقال [١] فى بناء مثل احرنجم من سحك [١] : اسحنكك ، فالهمزة والنون زائدتان فى احرنجم ، وثبتتا فى اسحنكك ، والإلحاق حصل بإحدى الكافين .

(وفى حكمه) – فما ثبت للملحق به من حكم ، ثبت مثله للملحق ؛ والمراد الصحة والإعلال وغيرهما من الأحكام ؛ فلو قيل : ابن من الضرب مثل جَعْفَر أو بُرْثُن أو زِبْرِج ، قلت : ضَرْبَب أو

من (١ – ١) سقط من (د) .

ضُرُبُب أو ضِرِبِب ؛ أو من البيع مثل ضِيوَن ، قلت : بِيوَع ، فيصح ؛ أو من القول مثل طيال ، قلت : قيال ، فيعلّ ؛ وما سبق من قوله : غالباً ، استظهر به على مخالفته له فى بعض الصور ، لأمر اقتضاها [١] ، كما لو قيل : ابن من قرأ مثل درهم ، فتقول : قِرْأى ، والأصل : قِرْأأ بهمزتين ، فأبدلت الآخرة ألفاً ، لأنه ليس فى كلامهم ذلك .

(ووزن مصدره الشائع ، إن كان فعلا) – نحو : بَيْطَرَ بَيْطَرَةً كدحرج دحرجةً ؛ وخرج بالشائع غيره ، فقد جاء فى مصدر فَعْلَل [٢] : فِعْلال ، نحو : سَرْهَفَ سِرْهافاً ، ولكن الشائع فى فَعْلَل : فَعْلَلة ، فمتى وافق فى المصدر الشائع ، حكم بالإلحاق ، وإن لم يشاركه فى غير الشائع ، فبيطر ملحق بدحرج ، لثبوت بيطرة ، ولم يقولوا : بيطاراً .

(ولا تلحق الألف إلَّا أخيرة [٣]) – ولذلك قال ابن عصفور مرة : إن الألف لا تكون للإلحاق حشواً ، وقال مرة أخرى : إن تغافَل ملحق بتدحرج ، لمجيء مصدره على تغافُل كتدحْرُج ، وهو فى هذا متبع للزمخشرىّ ، والصحيح الأول ، لقولهم : تضامَّ زيدٌ ، وتضامَّ القومُ ، بالإدغام ، ولو كان ملحقاً ، لم يجُز الإدغام ، لئلا يخالف ما ألحق به فى تسكين المدغم ، ولذا لم تدغم جلبب .

---

(١) أى اقتضى هذه الصور .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) فى المحققة من التسهيل : إلَّا آخرة .

(مبدلة من ياء) – كعلقى فى لغة من نوَّن ، فإنه ملحق بجعفر ، وحبنطى ملحق بسفرجل ؛ وكون ألف الإلحاق منقلبة ، قاله ابن عصفور أيضا ؛ وردَّ عليه الخضراوى ، وذكر أنه لم يقل أحد من النحويين إنها منقلبة ، قال : ولو انقلبت كان الإلحاق بالمنقلب عنه ، كما لا يقال فى عِلْباء : بهمزة [١] ، إلحاق . انتهى .

وإنما جعلها عن ياء ، لا عن واو ، لأنها لا تكون للإلحاق إلَّا فى الرباعىّ فما زاد ، والواو إذا وقعت رابعة فصاعداً ، أبدلت ياءً ، وانقلبت عن الياء الألف ، فلو بنيت من الغزو : أفعلت [٢] لقلت: أغزيت ، أو استفعل ، لقلت : استغزيت ، فإذا رفعت به غير التّاء ، قلت : أغْزَى واستغزَى ، فتقلب تلك الياء ألفاً ، لتحركها ، وانفتاح ماقبلها .

(ولا الهمزة أوَّلاً ، إلَّا مع مساعد ، كنون أَلَنْدد [٣] ، وواو إدْرَون) [٤] – فلا تكون الهمزة أوَّلاً للإلحاق ؛ وأَلَنْدد ملحق بسفرجل ، لأنه من اللَّدد ، فالهمزة والنون فيه للإلحاق ، ودليل الإلحاق ، إظهار التضعيف ؛ وإدْرَوْن ملحق بجردَحْل ، وهو بمعنى الدرن ، فالهمزة والواو فيه للإلحاق .

---

(١) فى (د) : همزة إلحاق ، وفى (ز) : بهمزة الإلحاق .

(٢) فى النسخ الثلاث أفعل ، والتمثيل يناسبه : أفعلت .

(٣) فى ش . الكافية ٤ / ٢٠٦٨ : والألندد : الكثير الخصومة ، والهمزة والنون فيه زائدتان ، للإلحاق بسفرجل .

(٤) وفيها : الإدْرَون : الأصل ، وهو أيضا : مربط الدابة ، ووزنه : إفْعَوْل ، فالهمزة فيه والواو زائدتان ، للإلحاق بجِرْدَحْل .

وفهم منه (١) أن الهمزة تلحق إذا لم تكن أوّلاً ، بل حشواً أو طرَفاً ، بلا مساعد ، أى بلا لزوم مساعد ، وأنها إن وقعت أولاً بلا مساعد ، لم تكن للإلحاق ؛ فلا يقال فى أفكل : إنه ملحق بجعفر ، ويقال فى شأمل : إنه ملحق بجعفر ، لوقوع الهمزة حشواً ، وفى غِرْقِىء : إنه ملحق بزِبْرِج ، لوقوعها طرَفاً ؛ وكذلك حُطِائط ، ملحق بعُذافر ؛ وعلباء ملحق بقرطاس . والغِرْقِىء قشر البيض الذى تحت القيض (٢) .

ومثل الغِرْقِىء الكِرْفِىء ، وهو السحاب المرتفع الذى بعضه فوق بعض ، والقطعة منه كِرْفِئَة ، والكِرْفِىء أيضا : قشر البيض الأعلى . حكاه أبو عبيدة ؛ ويقال : رجل حُطائط ، أى صغير ، وحُطائط بن يَعْفُر أخو الأسود بن يعفُر .

(ولا إلحاق فى غير تدرُّب وامتحان ، إلَّا بسماع) – فما سُمع من لسان العرب ملحقاً ببناء غيره ، فمعدود من كلامهم ، وهو ظاهر ؛ ومالم يسمع ، إنما يفعل على جهة التمرين وامتحان المشتغل بالفن ، ليعلم ضبطه لقواعده ، فلا يعد ذلك من كلام العرب ؛ وهذا الكلام لا يختص بالإلحاق ، بل هو فيه ، وفى بناء مثال من مثال ؛

---

(١) فى (د) : من كلامه .

(٢) فى الصحاح : والقَيْضُ : ماتفلَّق من قشور البيض الأعلى ؛ وفيه : والغِرْقِىء ، قال الفراء : همزته زائدة ، لأنه من الغرق ، وكذلك الهمزة فى الكِرْفئة والطِّهْلِئة زائدتان ، والكرفئ : السحاب المرتفع بعضه فوق بعض ، القطعة منه كِرْفِئة ، وقشر البيض الأعلى ؛ والطِّهْلِئة ، فى الصحاح : ما على السماء طِهْلئة ، أى شىءمن غيم ، وهو فِعْلِئة ، وهمزته زائدة .

والمذاهب ثلاثة ؛ أحدها هذا ، وهو ظاهر قول الخليل ، وهو المختار ، وعليه كلام المصنف .

والثانى : أنه يصير من كلام العرب ، وهو قول الفارسىّ .

والثالث : أن مافعلته العرب كثيرا ، اطرد فعله لنا ، وماقلّ فلا يطرد .

وقال المازنى : الإلحاق المطرد فى اللام نحو : معدد وشملل ، وفى غير اللام شاذ ، لا يقاس عليه لقلّته ، كجوهر وبيطر . وعلى مقتضى هذا القول يجوز القياس على كل ماكثر إلحاق العرب فيه ، فلعل ماذكر المازنى تمثيل ، والقول منسوب إليه .

فإذا قيل : ابن من الضرب مثل جعفر ، قلت : ضَرْبَب ، ونعدُّه من كلام العرب ، لأن الرباعىّ قد ألحق به كثير من الثلاثى بالتضعيف كمهدد ، وبغيره كشأمل ، ويجوز البناء على فعنلل من كل رباعى وثلاثى ، وعلى افعنلل ، لكثرة إلحاق العرب بهما ؛ واختلفوا فى المعتل والصحيح ، فقيل : هما باب واحد ، فما سمع فى أحدهما قيس عليه الآخر ؛ وقيل : بابان ، يجرى فى أحدهما مالا يجرى فى الآخر ، وهو قول الجرمى والمبرد ، والأول قول سيبويه وجماعة ، فتبنى من المعتل كمثل إِبِل ، كقِوِل من القول ، ومن الصحيح مثل فَيْعَل ، كضَيْرَب من الضرب ؛ وهذا الخلاف مذكور على القول بالقياس ؛ ويلزم منه أن سيبويه من القائلين بالقياس ، ويحتمل خلاف ذلك .

(ويُقاربُ الاطرادَ ، الإلحاقُ بتضعيف ماضَعَّفَت العربُ مثلَه) — فلو بَنَيْنا من الضرب مثل : قردد ، فقلنا : ضَرْبباً ، لكان ذلك

متجهاً قريباً من المطرد ؛ وهذا قريب من القول الثانى ، بالنسبة إلى المذكور ، وليس به ، فإن قُربه لا يجعله مقيساً ، بل يكسبه قوةً ما .

(فلا يلحق بتضعيف الهمزة) – فإذا قيل : ابن من قرأ مثل جعفر ؛ لم تقل : قَرْأَأَ ، لثقل اجتماع الهمزتين ، بل تخفف بإبدال الأخيرة ياء [١] ، وتقلب الياء ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فتقول : قَرْأَى .

(ولا بتضعيف متصلين) – فلو قيل : ابن من كم مثل : جِرْدَحل ، لم يَجُز ، لأنه يكون اللفظ : كِمَّمّ ، بتضعيفين لا فاصل بينهما ، وليس ذلك فى كلامهم ، وأما المفصول فموجود ، نحو : دمكمك .

(لإهمال العرب لذلك) – أى لتضعيف الهمزة ، ولتضعيفين متصلَين .

(فإن قُصد التدرُّب ، أو إجابة [٢] ممتحن ، فلا بأس به) – والغرض [٣ علم ما تقتضى لغة –٣] العرب فيه ، لو تكلمت به ؛ ولهذا فعلنا فى قرأأ ما سبق .

(ولو كان إلحاقاً بأعجمىّ ، أو بناء مثل منقوص ، وفاقاً لأبى الحسن) – فيجوز عند المصنف ، تبعاً للأخفش ، الإلحاق للتدرّب

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) سقطت هذه العبارة ، بين الفاصلتَين من (د ، ز) .

من (٣ – ٣) بياض بالأصل فى (د) .

بهذين ؛ فيقال فى بناء مثل صِحْقَن [١] ، وهو القار[٢] بلغة الترك : ضِرْبَب ، وهو تأليف موجود فى لغة العرب ، وبناء موجود أيضا كدرهم ؛ ويقال فى بناء مثل يد من ابن : بَنٌ ، ومثل فُل : بُن ؛ وغير الأخفش ، لا يحسن عنده أن يلحق بأعجمىّ ، ولا ببناء منقوص ، ولو قُصد التدرّب ؛ لأن الأعجمىّ من غير لغة العرب ، فلا يحسن أن نلحق نحن به ، والمنقوص ليس بقياس ؛ فلهم أن يتصرفوا فى لغتهم ، بحسب ماطبعوا عليه ، وليس يحسن لنا تقدير ذلك ، لأنه تقدير إدخال ما لا يقتضيه قياسهم .

(بشرط اجتناب ما اجتنب العرب ، من تأليف أو هيئة) — فلا يجوز عندهما [٣] الإلحاق بأعجمىّ ، ولا ببناء منقوص ، ولو قصد التدرّب ، إلَّا بالشرط المذكور ، فلا يُبنَى من الجلوس مثل : جنْلِق ، وهى الشَّخْتُورة [٤] ، بلغة الترك ، لأنه لا يوجد فى لغة العرب كلمة ، تقَع النون فيها متلُوَّة باللام ؛ ومراده بالتأليف المادة ؛ ولا يبنى من ضرب اسم على وزن : دَبْكُج [٥] ، وهو المهماز بلغة الترك ، لأن هذا

---

(١) اختلفت هذه اللفظة فى النسخ ، بين الصاد والضاد ، وبين الجيم والحاء والخاء ، وأخيراً بين الفاء والقاف ، والتحقيق عن (ز) ونسخة ناظر الجيش .

(٢) واختلفت هذه اللفظة أيضا بين الغين والفاء والقاف .

(٣) أبو الحسن الأخفش ، وابن مالك ، تبعاً له .

(٤) فى بعض النسخ : وهو الشختور .

(٥) فى (د) : دنكج ، وفى (غ) : ديكه ، وفى نسخة ناظر الجيش : نكح — هكذا بدون إعجام .

الوزن مفقود فى لغة العرب ؛ وكذا لا يبنى من الرمى اسمٌ على مَفْعِل ، لأن مفعلاً فى المنقوص مجتنب ، إلَّا شذوذاً ، نحو : مأوى الإبل .

(وسلوك سبيل صمحمح) – وهو ماكان الإلحاق فيه ، بعد تمام الأصول ، بتكرير العين واللام ، فإن وزن صمحمح : فعلعل ، على الصحيح .

(وحَبَنْطَى) – وهو ما كان الإلحاق فيه بحرفين ، مفصول بينهما ، وليس أحدهما من جنس أصل الكلمة ، وليسا من جنس واحد ، كنون حَبْنطَى وألفه .

([1] فى إلحاق ثلاثى بخماسىّ) – كإلحاق ضرب بسفرجل ، فتقول : ضَرَبْرَب ، بتكرير العين واللام كصمحمح ، أو ضَرَنْبَى ، بزيادتين ليستا من جنس واحد [2] ، ولا إحداهما من الأصل .

(أولى من سلوك سبيل غَدَوْدَن) – وهو الإلحاق بحرفين قبل تمام الكلمة ، أحدهما نظير العين ، والآخر ليس من الجنس ؛ ويقال : اغدَوْدَن الشَّعر ، إذا طال وتمَّ ، واغدودن النبت : اخضرَّ حتى يضرب إلى سواد ، من شدة ريِّه .

(وعفَنجج) – وهو الإلحاق بما أحد حرفيه نظير اللام ، والآخر ليس من الجنس ؛ والعفنجج [3] : الضخم الأحمق [-3] .

---

(١) فى (ز) : وفى إلحاق .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

من (٣ – ٣) سقط من (د)

(وعقَنْقَل [١]) – وهو ما كان أحد حرفيه نظير العين ، والآخر ليس من الجنس [-١] ، ولم يفصل بين حرفى الإلحاق ؛ والفرق بين غدودن وعفنجج ، اطراد زيادة النون فى مثله ، وأن فى غدودن توالى حرفى الإلحاق ، وأما عفنجج فيحتمل عدم التوالى والتوالى ، بناء على الخلاف فى أن الزائد الواحد [٢] أول المثلين أو ثانيهما .

(وخَفَيْدَد) – وهو مثل عفنجج ، إلَّا أنَّ أحد الزائدين ليس النون .

(وخفَيْفَد) – وهو مثل عقنقل ، إلَّا [٣] أن عقنقل [-٣] بالنون .

(واعثوجج) – وهو مثل خفيدد [٤] ، لكن فيه الإلحاق ببناء غريب ، وقد نفاه بعضهم ، وزعم أنه لا يوجد فعل على افعولل [٥] .

(وهَبَّيخ) – وهو ماوقع الإلحاق فيه بحرفين ليسا من الأصل ، وهما متصلان بلفظ واحد .

(وقَتوَّر) – وهو مثل هَبيَّخ ، إلَّا أن الواو أثقل من الياء .

(وضَرَبَّب) – وهو مثل اللذَين قبله ، فى اشتماله على ثقل التضعيف ؛ ونريد بثقل ، اجتماع الأمثال .

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

من (٣ – ٣) سقط من (غ) .

(٤) فى (غ) : وهو مثل خفيد .

(٥) فى (ز) : افعوعل .

والحاصل أن سلوك أحد الطريقَين الأوّلَين ، أخفُّ من سلوك ماذُكر بعدُ ، وأكثر فى الاستعمال ، فكان لذلك أولى .

(ويُختار إبدالُ ياءٍ من آخِر نحو : ضَرَبَّب ، من الرَّدِّ ونحوه) – فإذا بُنى من الثلاثىّ الذى عينه ولامه من جنس واحد ، وهما صحيحان ، نحو : ردَّ ، على مثال : سفرجل ، قيل : رَدَدَّد (١) ، بأربع دالات ، وذلك مستثقل .

والعرب قد أبدلوا فيما آخره ثلاثة أحرف من جنس واحد ، من الحرف الأخير ياءً ، فهذا أحرى ، فتبدل من الدال الأخيرة ياء ، كما قالوا فى تصددة : تصدية (٢) ، فيصير : رَدَدَّىٌ (٣) ، فتتحرك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتنقلب ألفاً ، فيصير : رَدَدَّى ، وكذا يقال فى مثل : خُبَعْثِنَة من الرد : رُدَدِّية ؛ قال أبو الحسن : ومن قال : أُمَيِّيّى ، (٤) فجمع بين أربع ياءات ، قال : رُدَدِّدَة (٥) . انتهى .

---

(١) فى (ز) : رَدَدَّ ، وفى (د ، غ) : رددد ، والتحقيق يعضده التحديد بأربع دالات .

(٢) فى الصحاح – صدى : والمصاداة أيضا : المعارضة ، وتَصدَّى له ، أى تعرَّض ... قال فى الحاشية : فى المختار : وقيل : أصله : تصدَّد من الصَّدَد ، وهو القُرب ، فقلبت إحدى الدَّالات ياءً ، كما قالوا : تقضَّى وتظنَّى من تقضَّض وتظنَّن ؛ وفى شرح ابن يعيش ١٠ / ٢٥ : فأما التصدية من قوله تعالى : « وماكان صلاتهم عند البيت إلَّا مُكاءً وتصْدية » – الأنفال / ٣٥ – فالياء بدل من الدال ، لأنه من صدَّ يصدُّ ، وهو التصفيق والصوت ، ومنه قوله تعالى . « إذا قومُك منه يصدُّون » – الزخرف / ٥٧ – أى يضجّون ويعجّون ، فحوَّل إحدى الدالين ياءً ، وهو قول أبى عبيدة .

(٣) على وزن سفرجل .

(٤) فى النسبة إلى أميَّة .

(٥) فى (ز) : رددية . وفى (غ) : رددددة .

(١ وقياس هذا أن يجوز فى المثال الأول : رددد ـ١) .

والخُبَعْثِنَة مثل القُذَعْمِلَة : الضخم الشديد ؛ وأنشد أبو عمرو :

(٢٢) * خُبَعْثِنُ الخلْق ، فى أخلاقة زَعَر [٢] *

(وجملة ما يتميَّز بَه الزائد تسعة أشياء) — وزاد [٣] بعضُهم آخر ، وهو الدخول فى أوسع البابين ، نحو : كنهبُل ، فعلى الأصالة وزنه : فعلّل ، وعلى الزيادة : فنعلل ، وكلاهما مفقود ، فيحمل على الزيادة ، لأن باب المزيد أوسع ، لكثرة أبنية المزيد ، وقلة أبنية المجرد .

(دلالته على معنى) — كحروف المضارعة ، وألف ضارب ، وتاء افتعل ؛ ويمكن الاستغناء عن هذا بالاشتقاق أو التصريف ، وسيأتى بيان هذا .

(وسقوطه لغير علة) — وهذا هو الذى يعبر عنه التصريفيون بالاشتقاق ، والذى أثبته الجمهور ، هو الاشتقاق الأصغر ، وهو إنشاء كلمة من كلمة ، مع التوافق فى أصل المعنى والحروف وترتيبها ، كضارب وضرب من ضرب .

من (١ — ١) سقط من (ز) .

(٢) رواية النسخ : فى أحداقه زجر ، والتحقيق من الصحاح ؛ وفيه : الزَّعارَّة ، بتشديد الرّاء : شراسة الخلق ، لايُصرَّف منه فعل ، والزُّعرور : السيّئ الخلق ، والعامة تقول : رجل زَعِر ، وفيه زَعَارَة .

(٣) سقطتا من (غ) .

وأما الاشتقاق الأكبر ، فأثبته أبو الفتح ، وكان الفارسيّ يأنس به فى بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة ، كيفما ركبتها ، على معنى واحد ، نحو دوران الكَلْم والكَمْل واللّكْم ، وبقية تقاليبها ، على معنى الشدَّة والقوة ، والصحيح عدم اعتباره ، لعدم اطراده ، والمقصود فيما نحن فيه الأول ، وقول الجماعة (١) ، من أهل النحو واللغة ، من البصريين والكوفيين ، أن بعض الكلم مشتق ، وبعضه غير مشتق ؛ وذهبت طائفة (٢) من متأخرى اللغويين (٣) ، إلى أن الكلم (٤) كلّه مشتق ، ونسب للزجاج ، وقيل : إن سيبويه كان يراه ؛ وزعم قوم أن الكلم كلّه أصل ، وليس شيء مشتقاً (٥) من شيء . وأخرج بقوله : لغير علّة ، سقوط واو عِدَة ، فليست الواو زائدة ، لسقوطها لعلة ستأتى فى فصل الحذف ، إن شاء الله تعالى .

(من أصل) — كسقوط همزة أحمر من حُمرة ، والمعنىّ بسقوطها من الأصل ، عدم وجودها فيه .

(أو فرع) — كسقوط ألف قذال فى قُذُل ، وواو عجوز ، وياء كثيب ، فى عُجُز وكُثُب ؛ وكون الإفراد أصلاً ، والجمع فرعاً ، مجاز مشهور فى لسان أهل العربية ، ونحوه قولهم : إن الإفراد أصل ،

---

(١) فى (د) : الجماهير .

(٢) فى (ز) : جماعة .

(٣) فى (ز) : الكوفيين .

(٤) فى (ز) : الكلام .

(٥) فى (ز ، غ) : بمشتق .

والتركيب فرع ، وإنما يقع الفرع والأصل حقيقة ، على المشتق والمشتق منه .

ومعنى كلامه أن السقوط من الفرع يكون لغير علّة ، كما سبق ذلك فى الأصل ؛ وخرج بهذا يَعِدُ وأخواته ، فهو فرع عن عدة ، وسقوط الواو فيه لعلة ، فلا تكون زائدة ؛ ويعبر عن هذا الدليل بالتصريف ؛ والمراد تغيير صيغة إلى صيغة ، فيسقط من الفرعِ زائد هو فى الأصل ؛ والفرق بينه وبين الاشتقاق ، أنه يُستَدَلُّ فى الاشتقاق ، بثبوت الزيادة فى الفرع ، وسقوطها من الأصل ، والتصريف بالعكس .

(أو نظير) – نحو : إصار وأيْصَر ، هما بمعنى واحد ، فسقوط الياء من إصار ، وهو بمعنى أيْصَر ، دليل زيادتها فى أَيْصَر [1] ، وكذا إطِل وأَيْطَل [2] ، والمعنى أيضا لغير عِلّة ؛ ويخرج نحو : عدة ووعد ، فهما بمعنى ، وسقوط الواو فى عدة لعلة ، فلا يدل على الزيادة .

(وكونه [3] مع عدم الاشتقاق ، فى موضع تلزم فيه زيادته) – كالنون تقع ساكنة ثالثة ، وبعدها حرفان ، وهى غير مدغمة ، نحو : عقنقس ، فلا يُعرف له اشتقاق ، ولا تصريف ، ومع هذا يحكم بزيادة النون ، لأن ما عُرف اشتقاقهُ من مثله ، نونُه زائدة لزوماً ، نحو :

---

(١) فى الصحاح : والإصَارُ والأَيْصَرُ : حبلٌ قصير ، يُشَدُّ به فى أسفل الخباء إلى وتد ... والإصار والأَيْصَر أيضا : الحشيش .

(٢) الأَيْطَل : الخاصرة ، وكذا الإطِل والإطْل ، مثال إبِل وإبْل – صحاح .

(٣) فى (ز) : وكونها .

جحنفل ؛ وأما المدغمة نحو : عجنَّس ، فقيل : زائدتان ، وهو فعَنَّل ، وقيل : أصل ، وهو فعَلَّل ، من مزيد المضعَّف ، وقيل : هو فَعنْلَل ، من مزيد الرباعىّ ؛ والعقَنْقَس : العسر الأخلاق ، يقال أيضاً : خلُق عَقَنْقس .

(أو تكثر مع وجود الاشتقاق) – فما كثرت زيادته ، فيما عُرف له اشتقاق أو تصريف ، حُمل على الزيادة ، فيما لم يعرف له اشتقاق أو تصريف ، نظراً إلى الكثرة ، كالهمزة ، تقع أولاً ، بعدها ثلاثة أحرف ، نحو : أَفْكل ، ولذلك حكم سيبويه بمنعه علماً ، للعلمية ووزن الفعل ، لكثرة زيادة الهمزة فى نحو : أصفر وأحمر .

(واختصاصه ببنية ، لا يقع موقعه منها مالا يصلح للزيادة) – أى لا يقع موقعه فيها حرف أصلىّ ، وذلك نحو : حِنْظَأْو وكِنْتأو [١] ، وزنهما : فِنْعَلْو ، فالنون زائدة ، لأنه لم يجئ مكانها فى نحو هذا البناء حرف أصلىّ نحو : سِرْدَأْو ، ولذا لم يحكم على الهمزة فيه بالزيادة ، وإن لزمت هذا البناء ، لأنه قد وقع مكانها أصل ، نحو : عِنْزَهو [٢] .

(ولزوم عدم النظير ، بتقدير أصالته فيما هو منه) – فَنَرْجس ؛ بفتح النون ، وزنه : نَفْعِل كنضرب ، ونونه زائدة ، وليست أصلًا ، إذ ليس فى الكلام فَعْلِل ، فلو سمى به ، منع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

---

(١) الحِنْظَأْو ، هو الوافر اللحية ، ويقال : عظيم البطن ، والكِنْتأْو مثله .

(٢) فى الصحاح – عزه : الكسائى : رجل فيه عِنْزَهْوَة ، أى : كِبر .

(أو فى نظير ماهو منه) – نحو : نِرْجس ، بكسر النون ، فهو بوزن : زِبْرِج ، لو قدَّرت أصالة النون ، لكن [١] قام دليل زيادتها فى حالة الفتح ، وهى تلك ، فلا تكون فى هذا أصلاً ، للزوم عدم النظير ، فى نظير ماهى منه ، وهو نَرْجِس المفتوح النون ، وكذلك تَتْفُل ، سُمع فيه فتح الأول ، وضم الثالث [٢] ، فتاؤه الأولى حينئذ زائدة ، كتاء تَنْضُب ، لعدم فَعْلُل ، وسُمع بضم الأول والثالث [٣] ، وهو حينئذ بوزن : بُرْثُن ، لكن تلزم زيادة التاء فيه أيضاً ، للزوم عدم النظير فى نظيره ، وهو المفتوح التاء . هذا ما ظهر لى فى شرح هذا الموضع ، والله أعلم .

(**فصــل**) : (يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام ، قولك : لجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِن طَىّ ثوب عزَّتِه) – أخرج بالشائع إبدال الذال من الدال ، قرأ الأعمش : « فشَرِّذْ بِهِمْ مَنْ خلفَهم » [٣] ، قال ابن جنى : لم يمرّ بنا فى اللغة تركيب ش ر ذ ، فالذال فى شَرِذ بدل من الدال ، لأنهما مجهورتان ومتقاربتان ، وهذا كقولهم : لحم خرادل وخراذل ؛ يقال : خردلت اللحم بالدال والذال ، أى قطعته صغارا ؛ وخرَّج الزمخشرىّ القراءة على القلب ، والأصل : شذر ، من شذر مذر ، أى : فرِّق بِهم مَنْ خلفهم ؛ وإنما قال فى غير إدغام ، لأن البدل للإدغام يكون فى حروف المعجم كلها ، إلَّا الألف ، كما سيأتى ؛ والحروف التى اشتمل عليها ماذكر المصنف ، اثنان وعشرون .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى (د ، ز) : الثانى .

(٣) الأنفال / ٥٧ : « فشَرِّدْ بهم مَن خلفَهم ، لعلهم يذَّكَّرون » .

اللام والجيم والدال والصاد والرّاء والفاء والسين والكاف والشين والهمزة والألف والميم والنون والطاء والياء والثاء والواو والباء والعين والزاى والتّاء والهاء ؛ ومابقى من الحروف لا يبدل ، وهى :

الحاء والخاء والذال والظاء والضاد والغين والقاف ؛ ومايذكر اللغويون من الإبدال فى هذه الأحرف ، هو إمَّا لُغتان ، أو شاذ .

(والضرورىّ فى التصريف ، هجاء : طويت دائماً) — وهى اثنا عشر حرفاً فى ماذكر غيره ، ويجمعها : طال جهدى وأَمِنْت ؛ والذى ذكر هو ثمانية ، فأسقط أربعة ، وعدَّ فى غير هذا الكتاب تسعة فزاد الهاء ، فسقط له على هذا ، مما ذكر غيره : اللام والنون والجيم .

(وعلامة صحة البدلية ، الرجوع فى بعض التصاريف ، إلى المبدل منه لزوماً) — كقولهم فى جَدثَ : جَدفَ ، بإبدال الفاء من الثاء ، بدليل قولهم فى الجمع : أجداث بالثاء ، على جهة اللزوم .

(أو غلبةً) — كقولهم فى أفلَت : أفلطَ ، جعل الطاء بدلا من التّاء ، والغالب فى الاستعمال التاء .

(فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين ، فهو من أصلَين) — أى إن لم يثبت الرجوع لزوماً أو غلبةً ، فى لفظ ذى استعمالين ، فذلك اللفظ من أصلين ، نحو : وَكَد وأَكَد ، ووَرخ وأَرخ ، فليست الهمزة بدلاً من الواو ، لأن التصاريف كلها جاءت بهما ، نحو : أَرَّخ يُؤرِّخ تأريخاً ، فهو مؤرِّخ ومؤرَّخ ، وكذا مع [١] الواو ، وكذلك

---

(١) فى الصحاح — أرخ : التأريخ : تعريف الوقت ، والتَّوْريخ مثله ، وأَرَّختُ الكتاب بيوم كذا ، ووَرَّخْتُه ، بمعنى .

أَكد ، فالهمزة أصل ، كالواو [١] .

(**فصـــل**) : (تبدل الهمزة وجوباً ، من كل حرف لين ، يلى ألفاً زائداً [٢] متطرفاً) – نحو : كساء ورداء ، والأصل : كساو ، من الكسوة ، وردای ، من التردية . وظاهر كلامه على أن الهمزة بدل من ذلك الحرف اللين [٣] ؛ وغيره يقول : إن الحرف اللين تحرَّك وانفتح ماقبله ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فانقلب ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة .

ومراد المصنف ، حرف اللين الذى هو لام ، أو فى حكمها ، وهو الملحق ، فتقول : اسلنْقَى اسلنقاء ، بالهمزة ، فلو كان عيناً ، لم يُقلب ، كأن تسمى بـ غاوىّ ، منسوباً ، ثم ترخِّم ، على لغة من لا ينتظر ، فتقول : ياغاوُ ، فحرف اللين وقع طرفاً ، بعد ألف زائدة ، ولا يُبدَل ، لشبهه ، حينئذ ، بما وضع أولا ، وآخره واو ، نحو : واو ، فكما صحَّتْ واوُ واوٍ ، صحَّتْ واوُ غاوٍ ؛ فلو كانت الألفُ غيرَ زائدة ، لم يُبدَل الحرف ، نحو : آية وراية ، لئلا يتوالى إعلالان ، وكذا لو لم يتطرف الحرف ، كتعاوُن وتبايُن ؛ والرِّدْيهُ كالرِّكْبَةِ من الرّكوب ، نحو : هو حسن الرِّدْية [٤] .

---

(١) فى الصحاح – أكد : التأكيد لغة فى التوكيد ، وقد أكَّدتُ الشيءَ ، ووكَّدتُه .

(٢) فى (د) وفى المحققة من التسهيل : زائدة .

(٣) سقطت من (د ، غ) .

(٤) قَبْلَها فى الصحاح : ردى : ... وتردَّى وارتدى بمعنى ، أى لبس الرّداء ؛ والرِّدْيةُ كالرِّكبة ، من الركوب ، والجِلْسة من الجلوس ، تقول : هو حسن الرِّدْية ، وردَّيته أنا تَرْدِيةً .

(أو متصلاً بهاء تأنيث عارضة) – كسناة وعظاة ؛ وخرج اللازمة ، وهى التى بنيت عليها الكلمة ، فلا يبدل حرف العلة معها همزة ، بل يبقى نحو : هِراوة وإداوة وهداية .

(وربما صحح مع العارضة) – كشَقاوة وعَظاية .

(وأبدل مع اللازمة) – قالوا فى مَثَل : اسْقِ رقاشِ ، فإنها سَقَّايةٌ ، بالياء وبالهمزة ؛ ووجه ترك البدل ، أنه لما استعمل مثلا ، والأمثال لا تغيَّر ، صارت الهاء فيه كالهاء فى هراوة ، ووجه الهمز النظر إلى ماقبل المثل ، ومعنى المثل : أحسنوا إليه لإحسانه ؛ عن أبى عبيد .

(وتبدل الهمزة أيضا وجوباً ، من كل ياءٍ أو واوٍ ، وقعت عيناً لما يُوازن فاعلاً أو فاعلة ، من اسمٍ مُعْتَزٍ إلى فعل معتل العين) – نحو : قائم وقائمة وبائع وبائعة ، فأبدلت الهمزة لزوماً من الواو والياء ، وقيل : تحركتا وانفتح ماقبلهما ، لأن الألف حاجز غير حصين ، فقلبتا ألفاً ، فالتقى ألفان ، فأبدلت الثانية همزة .

وخرج بقوله : عيناً ، الواقعة فاءً أو لاماً ، فلها حكم غير هذا ؛ وبقوله : لما يوازن ، نحو: مُطِيل من أطال ، ومُنيل من أنال ؛ وبمعتزٍ إلى كذا ، أى إلى معتل العين ، بقلبها ألفاً ، نحو : قام وباع ، عَوِرَ وصَيِدَ ونحوهما ، فاسم الفاعل منهما : عاور وصايد ، بالواو والياء ، ولا يبدلان همزةً ، لأن الفعل لم يعتلّ على الحدّ المذكور .

(أو اسم لا فعلَ له) – نحو : جائزة ، هى اسم لا فعل له ، والجائزة : خشبة تجعل فى وسط السقف ، وكذا الجائز ، ومثل أيضا بحائر ، وجعل اسماً لا فعلَ له ، وفسّر بالبستان ، واستشهد بقوله :

(٢٣) صَعْدَةٌ نابِتَةٌ فى حائر أينما الرّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ (١)

وفسَّره بعضُهم بمجتمع الماء ، وقال ابن فارس : الحائر الذى يتحير فيه الماء ، وعلى هذا لا يحسن التمثيل به ؛ وفيه بحث .

(ومن أوّل واوين صُدِّرتا ، وليست الثانية مَدَّة غير أصلية) — كقولك فى تصغير واصل : أُوَيْصِل ، والأصل : وُوَيْصِل ، وفى جمع واصلة : أواصل ، والأصل : وَوَاصل .

وخرج بقوله : وليست .. إلى آخره ، قولك : وُورِىَ فى وارَى ، فالواو الثانية بدل ألف فاعل ، وهى مدَّة غير أصلية ، فلا يجب قلب الأولى فى وُورِىَ همزة ، كما يجب فى أُوَيْصِل وفى أواصل ونحوهما .

---

(١) هذا البيت من الرمل ، نسبه فى معجم شواهد العربية لكعب بن جعيل ، ثم قال فى الحاشية : وعند الشنتمرى : حسام بن ضرار ، وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ١٠ : قاله الحسام بن ضرار الكلبىّ — فيما زعم الجوهرى — ويقال : هو لكعب بن جعيل ؛ والذى فى الصحاح — صعد : والصَّعْدَةُ : القناة المستوية ، تنبت كذلك ، لاتحتاج إلى تثقيف ، قال الشاعر :

صعدة نابتة ..الخ ، وفى الحاشية قال : هو كعب بن جعيل ، قال : وقبله :

فإذا قامت إلى جاراتها لاحت الساقُ بخلخال زَجِلْ

وفى الإنصاف صـ ٦١٨ : هذا البيت من كلام كعب بن جُعيل بن قُمير بن عجرة ، أحد بنى تغلب بن وائل ، وهو شاعر إسلامىّ ، كان فى عهد معاوية بن أبى سفيان ؛ وهو من شواهد سيبويه وابن يعيش وخزانة البغدادى ، وشواهد الرضىّ وابن عقيل والأشمونى وابن الناظم ...

شبه الشاعر امرأة بقناة مستوية لدنة ، قد نبتت فى مكان مطمئن الوسط ، مرتفع الجوانب ، والريح تعبث بها ، وهى تميل مع الريح ؛ والشاهد هنا مجىء حائر اسماً لافعل له وإبدال همزته وجوباً من الياء ، حيث جاء فى الصحاح — حير : وتحيَّر الماء : اجتمع ودار ، والحائر : مجتمع الماء ، وجمعه : حِيران ، وحُوران .

(ولا مبدلة من همزة) – نحو : الأولى تأنيث الأَوْأَل ، أى الألجأ من وأَلْتُ ، أى لَجأْتُ ، الأصل : وُؤْلَى ، فأبدلت الهمزة واواً ، لضَمِّ ما قبلها ، كبُوس فى بُؤْس ، فصار وُولى ، فلا يجب قلب الأولى همزة ، نظراً إلى أن الثانية كانت همزة ، بل يجوز ، نظراً إلى الحال ؛ وهذا هو مقتضى قول المازنى ؛ ومقتضى قول الخليل وسيبويه ، وجوب الإبدال ، فلو لم تقلب الثانية ، وجب أن لا تهمز الأولى ، لاستثقال الهمزتين .

(فإن عرض اتصالها ، بحذف همزة فاصلة ، فوجهان) – فإذا بنيت من وَأَيْت على وزن افعوعل ، قلت : إوْأَوْأَىَ ، فتتحرَّك الياء ، وينفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : إوْأَوْأَى ، وتقلب الواو الأولى ياءً لسكونها وانكسار ماقبلها ، فيصير : إيأَوْأَى ، فإذا سهلت الهمزة التى بعد هذه الياء ، نقلت حركتها إلى الياء ، فتحُذف همزةُ الوصل ، لزوال مقتضيها وهو السكون ، فتعود الياء إلى أصلها ، لزوال موجب قلبها ، وهو الكسر ، فيصير : وَوْأَى ، فيجوز حينئذ أن يقرّ الواو الأولى بحالها ، نظراً إلى الفاصل المقدَّر بين الواوين ، ولا يعتد بالعارض ، كما فُعل فى جَيَل ، حيث لم تقلب الياء ألفاً ، وإن تحرَّكت وانفتح ماقبلها ، نظراً إلى الأصل ، وهو جَيْأَل ، ولم يعتد بالعارض ؛ ويجوز قلب الواو الأولى همزة ، نظراً إلى الحال . وجواز الوجهين قول الفارسىّ ؛ وغيره من النحويين يوجب إبدال الواو الأولى همزة .

(وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة) – نحو : وُجُوه ووُقِّتَتْ، فتقلب همزة ، فتقول : أُجُوه وأُقِّتَتْ ، قال أبو حاتم : وقد التزموا

الهمزة فى شىء من هذا ، يقولون : أجِنَّة ، ولم يقولوا : وَجِنَّة ، ومنه فى القراءة : « الأنثى » [١] ، ولم يقولوا : وُنْثَى ؛ والقياس ما سبق ؛ وقد حكى الفراء ، أنهم يقولون لوجنة الإنسان : أُجْنَة [٢]ووُجْنَة .

وخرج بلازمة ، نحو : اخْشَوُوا الله [٣] ، و« ولتبلوُنّ » [٤] ، وهذا غَزْوٌ ، ولا تبدل الواو فى شىء من هذا همزة .

(غير مشدَّدة) – احترز من تعوُّذ ونحوه ، فلا يجوز الهمز ؛ وقال الخِدَبّ : يجوز التَّقَوْءُل ، بإبدال الثانية . انتهى . واستبعدوه .

(ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق) – يشير إلى مسألة أول واوين صُدّرتا ، ولا فرق ، حيث يجوز الهمز فى المسألة التى نحن فيها ، بين الواو المضمومة ، وهى أوَّل ، كما مثل ، أو غير أول ، كدار وأدْوُر ، وثوب وأثوُب ، وفوج وأفْوُج ؛ فكل هذا يجوز فيه الهمز ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن همز أَدْؤُر أكثر ، وإليه ذهب المازنى ؛ وقال المبرد : ترك الهمز أحسن ؛ قيل : واتفقوا على أن همز واو وُجوه أكثر وأحسن . انتهى . ولغة القرآن فى وجوه ترك الهمز ، فلعل هذا الاتفاق فى الباب فى الجملة ، وإنما تهمز الواو المضمومة إذا لم يمكن تخفيفها

---

(١) البقرة / ١٧٨ ، آل عمران / ٣٦ ، ١٩٥،النساء / ١٢٤،وفى الرعد والنحل وسور أخرى كثيرة .

(٢) فى الصحاح – أجن : والأُجْنَةُ بالضم ، لغة فى الوُجْنَة ، وهى واحدة الوُجُنات ؛ وفى وجن : والوَجْنَةُ : ما ارتفع من الخدَّين ، وفيها أربع لغات : وَجْنَة ووُجْنَة وأُجْنَة ووِجنة .

(٣) الذى فى القرآن : « فلا تَخْشَوُوا الناس » ـــ مائدة / ٤٤ .

(٤) آل عمران / ١٨٦ : « لتُبلَوُنَّ فى أموالكم وأنفسكم » .

بالإسكان ، فإن أمكن ، لم يَجُز الهمز ، كسوار وسُوُر ، يمكن تخفيفها بالإسكان ، فلا تهمز ، ولم يرد السماع بالهمز إلّا فى الواو الأصلية . وقد شرط ابن جنى فى جواز الهمز ، أن لا تكون الواو زائدة ، فلا يجوز عنده فى التَّرَهْوُك ، مصدر تَرَهْوَكَ ، همز الواو ؛ يقال : مَرَّ الرجلُ يَتَرَهْوَكُ ، كأنه يموج فى مشيته (١) .

(وكذا كلُّ ياءٍ مكسورة ، بين ألِفٍ وياءٍ مشدَّدة) – فتقول فى النسب إلى راية : رائىّ ، بالهمزة ، ويجوز تركه ، فتقول : رَايِىّ ، بالياء ، وحكوا قلب الياء واواً نحو : راوىّ .

(وهمز الواو المكسورة المصدَّرة (٢) ، مطرد على لغة) – قال سيبويه : وليس هذا بمطرد فى المفتوحة ، يعنى قلبها أوَّلاً همزة ، قال : ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة ، مجرى الضمة ، فيهمزون الواو المكسورة . انتهى . وذلك نحو : وعاء ووِسادة ووِجْهة ووِفادة ، فيجوز همز الواو فى هذا ونحوه ، والجمهور على أنه مطرد منقاس ، وهو ظاهر كلام سيبويه ؛ ونقل عن المازنى والجرمىّ فى اقتياسه المنع والجواز ؛ وبعدم القياس قال المبرد ، ولم يقيد الكسرة باللزوم ، والأمر على عدم التقييد ؛ فمن قال فى رَيّا ، الذى أصله : رُؤْيا بالهمز ، فأبدل رِيّا ، بكسر الراء ، قال فى وأى ، الذى أصله وُئِىَ ، فأبدل وأدغم : وِئِىّ ، بكسر الواو ، فيجوز حينئذ همز الواو ،

---

(١) صحاح – رهك .

(٢) زيادة فى المحققة من التسهيل ، ولم تثبت فى نسخ التحقيق الثلاث ، وقد جاءت فى نسخة ناظر الجيش ، وفى شرح الكافية .

فيقال : إئِىّ ، كإسادة ؛ هذا مذهب سيبويه ، وقيل : لا يجوز همز هذه الواو [١] .

(وربما همزت الواو ، لضمة عارضة) – كما قرئ فى الشاذ : « لَفَريقاً يَلْئُون » [٢] ، بالهمز ، وكذا قُرئ : « ولا يَلّئُون على أحد » [٣] .

(**فصــل**) : (إذا اكتنف طرفا اسم ، حرفَى لين ، بينهما ألف ، وجب فى غير ندور ، إبدالُ الهمزة من ثانيهما) – نحو : أوَّل وأوائل ، وعيِّل – وهو الفقير – وعيائل ، وسيد وسيائد ، بالهمز فى الجميع ، والأصل : أواول وعيايل وسياود ، وإنما أبدل لثقل البناء ، مع ثقل اجتماع حروف العلة ، متصلة بالطرف ، وهى الألف والحرفان .

وتناول قوله : ألف ، ماكانت الألف فيه للجمع ، كما مثل ، وما كانت فى مفرد ، كأن تبنى من القول مثل : عُوارض ، وهو بضم الفاء : اسم جبل عليه قبر حاتم ، فتقول : قُوائل ، بالهمز عند سيبويه

---

(١) وفى الصحاح – وأى : قال سيبويه : سألته – يعنى الخليل – عن فُعِلَ من وَأَيْتُ ، فقال : وُئِىَ ، فقلت : فمن خَفَّف ؟ فقال : أُوِى ، فأبدل من الواو همزة ، وقال : لا يلتقى واوان فى أول الحرف ؛ قال المازنى : والذى قاله خطأ ، لأن كل واو مضمومة فى أول الكلمة ، فأنت بالخيار ، إن شئت تركتها على حالها ، وإن شئت قلبتها همزة ، فقلت : وُعِدَ وأُعِدَ ، ووجوه وأُجوه ، ووُورِىَ وأُورِىَ ، ووُئِىَ وأُوِىَ ، لا لاجتماع الواوين ، ولكن لضمَّة الأولى .

(٢) آل عمران / ٧٨ : « وإنَّ منهم لفريقاً يَلْوُون ألسنتهم بالكتاب » .

(٣) آل عمران / ١٥٣ : « إذْ تُصْعِدُون ولاتَلْوُونَ على أحد » .

والجمهور ؛ والأصل : قُواوِل ، وقال الأخفشُ والزجاج : لا يهمز ، لفوات ثقل الجمع ، والراجح الأول ، لقوة (١) الشبه .

واحترز بغير ندور ، من قولهم : ضياون ، بلا همز ، والقياس الهمز ؛ وذهب ناسٌ إلى أنَّ ماصحَّ فى المفرد صحَّ فى الجمع ، كضَيْوَن وضَياوِن ، وعليه كلام الجوهرى (٢) ، والصحيح غيره ؛ فلو بنيت مثل ضَيْغَم من القول ، وصحَّحت فقلت : قيْوَل ، لقلت فى الجمع : قيائل بالهمز ، وقد قال سيبويه : لو جمعت أَلْبُب ، لقلت : ألابّ ، أى بالإدغام ، وإن كان قد شذَّ فى مكبره (٣) بالفك . والضَّيْوَن : السِّنَّورُ الذكر .

(إن لم يكن بدلاً من همزة) – فإن كان الثانى بدل (٤) همزة ، لم يهم ، لأنهم فَرُّوا من الهمزة ، فكيف يعودون إليها ؟ وذلك نحو : زَوَايا ، الأصل : زوائى ، بإبدال الواو همزة ، لكونها ثانى ليِّنَين (٥) ، بينهما ألف ، فاستثقل كسر الهمزة ، فخفف إلى زواءا ، ثم إلى زوايا ، على حدّ تخفيف نحو : قضايا ، كما سيأتى تقريره .

(ولا مفصولاً من الطرف لفظاً) – نحو : طوَاويس ، وعوَاوِير فى عُوَّار ، وهو بالضم والتشديد : الخطاف ، والقذَى فى العين ،

---

(١) فى (ز) : لقلَّة الشبه .

(٢) فى الصحاح : الضَّيْوَن : السِّنَّور الذكر ، والجمع : الضَّياون ، صحَّت الواو فى جمعها ، لصحتها فى الواحد ؛ وفى لسان العرب : السِّنَّوْر : الهِرّ .

(٣) فى (غ) : فى مفرده الفك .

(٤) فى (ز) : بدل من همزة .

(٥) فى (د) : اثنين .

يقال : بعينه عُوَّار ، أى قذَى ، والعاير مثله ، والعاير : الرمد ، والعُوَّار أيضا : الجبان .

(أو تقديراً) – قالوا فى جمع عُوَّار : عواوير وعواور أيضا ، فلم يعوضوا ، وذلك فى الشعر ، وإنما صحَّتْ فيه الواو (١) ، مع قربها من الطرف ، لأن الياء المحذوفة للضرورة مُرادَة ، فهى فى حكم الموجودة ، وكما لم يعتدّوا بالحذف هنا لعروضه ، لم يعتدّوا بالبُعْد من الطرف ، حين اضطر الشاعر ، فزاد ياءً فى قوله :

(٢٤) * فيها عيائيلُ أُسُودٍ ونُمُرْ (٢) *

لأن هذا المدَّ عارضٌ للضرورة .

(ولا يختص هذا الإعلال بواوَين فى جمع ، خلافاً للأخفش) – فلو كانا ياءَين ، أو ياءً وواواً ، كعيايل وسياود وصوايد ، لم يبدل ثانى اللينين همزة ، بل تقرّ الياء والواو ، وكذا لا يبدل عنده ثانى الواوين ، إذا كانت الألف فى مفرد ، كبناء مثل عوارض من القول ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) من الرجز ، لحكيم بن معية الرّبعىّ ؛ جاء فى الصحاح ـــ نمر ، برواية

* فيها تماثيلُ أُسُودٌ ، ونُمُرْ *

وقبلــه : * حُفَّت بأطـوادِ جبـالٍ وسَمُـرْ *

فى أَشَبِ الغيطانِ مُلْتفِّ الحُظُرْ * ولا يكون فيه شاهد .

وفى ش . ش . العينى ، على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٩٠ : والشاهد فى عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء ؛ وقال الصاغانى : واحد العِيال : عَيِّل ؛ والجمع عيايل ، مثل جيّد وجِياد وجيايد ، وقد جاء عياييل ، وأنشد البيت ، وهو مضاف إلى أسود ، إضافة الصفة إلى موصوفها ؛ وفى الرواية الأخرى ، برفع أسود ، على البدلية من عيائيل .

كما سبق ، وهو قول الزجاج أيضا ، وقد سبق توجيه همز هذا ؛ وأما اشتراط الأخفش الواوين فى الجمع ، فيردّه السماع ؛ حكى أبو عثمان ، عن الأصمعىّ ، جمع عيِّل على عيائل ، بالهمز ، وحكى أهل اللغة جيِّد وجيائد ، بالهمز ؛ يقال : عال الرجل ، يعيل عَيْلَةً وعُيُولاً : افتقر .

(**فصـــل**) : (يجب أيضا [١] ، إبدال الهمزة ، مما يلى ألف جمع يشاكل مفاعل ، من مَدَّةٍ زيدت فى الواحد) — أى يشاكله فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ ودخل فى المدَّة الواو كحلوبة ، والألف كرسالة ، والياء كصحيفة ، فتقول : حلائب ورسائل وصحائف ، بالهمز ؛ قال خطاب : وقد يجوز تخفيف الهمزة فى هذا كله ، قال : وهو قياس ماضٍ ؛ وأجاز الزجاج قلبها ياءً ؛ وخرج مازيدت فيه الياء والواو من المفرد ، لا للمدّ ، نحو : جدول وطِرْيَم ، وهو السحاب الكثيف ، فلا يبدل فى الجمع ، بل تقول : جداول وطرايم ، بإقرار الواو والياء .

وخرج بقوله : زيدت ، المدَّةُ المنقلبة عن أصل فى الواحد ، كألف مفاوز ، والتى هى أصلٌ فيه ، نحو واو معونة ، وياء معيشة ، فلا تهمز ، بل يقال : مفاوز ومعاون ومعايش .

(فإن كانت المدَّة عيناً ، لم تُبدل إلَّا سماعاً) — كقراءة خارجة عن نافع « معائش » [٢] بالهمز ، شبَّه الأصلىّ بالزائد ، وهو شاذ ؛

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) الأعراف / ١٠ : « ولقد مكناكم فى الأرض ، وجعلنا لكم فيها معايش » ، والحجر / ٢٠ : « وجعلنا لكم فيها معايش ، ومن لستم له برازقين » .

وقالوا : منارة ومنائر ، بالهمز ، وهو شاذ ، والقياس والأصل : مناور ، وقالوه أيضا ؛ وقالوا : مسائل ، بالهمز ، فقيل : هو جمع مسيل ، مَفْعِل ، من سال يسيل [١] ، فجمعوه كرغيف ، للشبه اللفظىّ ، وهمزه [٢] شاذ ، وعلى هذا كلام سيبويه وغيره ؛ قال الأعلم : المسايل ، حيث يسيل الماء إلى الرياض ، والقياس أن لا يهمز ، لأن ياءه أصلية ، وقيل : هو جمع مسيل ، وهو ماء المطر ، ويجمع أيضا على أمْسِلة ومُسُل ، نحو : كثيب وأكثبة وكثُب ؛ وعلى هذا ذكره الزبيدى ، فى مختصر العين ، وحينئذ لا يكون همزه شاذاً ؛ وقالوا : مصائب ، بالهمز ، فقالوا : شبهت ياء مصيبة بياء فَعِيلة ، فهمزت ، وهو قول سيبويه ، والقياس مصاوب ، وقالوه أيضا على القياس ، وهو قول أكثر العرب .

وأصل مصيبة : مُصْوِبة ، فنقلت حركة الواو إلى الصاد ، فصارت الواو ياءً لسكونها بعد كسرة ، فإذا جمعوا ، فالقياس الرجوع إلى الأصل ، فيؤتى بالواو ، ولا يهمز ، لأنها عين ؛ وقال الزجاج فى رواية : قلبت الواو المكسورة وسطاً ، همزة ، تشبيها بالواو المضمومة ، تبدل همزة جوازاً كأدْؤر ، بجامع اشتراكهما فى النقل ؛ وقال ابن عصفور : إن هذا أقوى من قول سيبويه ، لأن له نظيراً ، وهو قائم .

(وتفتح فى غير شذوذ ، الهمزة العارضة فى الجمع المشاكل مفاعل ، مجعولةً واواً فيما لامُه واو ، سلمت فى الواحد بعد ألف) —

---

(١) فى (ز) : من سل يسل .

(٢) فى (ز) : وهو شاذ .

كقولهم فى هِرَاوَة : هراوى ؛ وذلك أن حق هِراوة ، أن يجمع كرسالة ، فيقال : هَرائى ، كرسائل ، لكن استثقلت الكسرة ففتحوا الهمزة ، فصار هَرَاءَوٌ ، فتحركت الواو ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، فصار هَرَاءَى ، فكرهوا اجتماع ألَفين ، بينهما همزة مفتوحة ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ، فأبدلوا من الهمزة واواً ، فصار هَراوَى ؛ وكذا يفعل فى جمع إداوة وعلاوة ونحوهما .

وخرج بقوله : سلمت .. مطية ، فإن لامها واو ، ولم تسلم فى الواحد ، فلها ولما أشبهها حكم [1] يأتى ؛ والمطْوُ : المدّ ، يقال : مَطَوْتُ القوم مَطْوًا ، إذا مددت بهم فى السير ، قال الأصمعىّ : المطية التى تمطو فى السير ، قال : وهو مأخوذ من المطو ، أى المدّ . انتهى . والمطية تذكر وتؤنث ، أنشد أبو زيد لربيعة بن مقروم الضَّبّىّ [2] :

(٢٥) ومطيَّةٍ ، مَلَثَ الظلامِ ، بَعثْتُه يشكو الكَلالَ إلَىَّ ، دامى الأظْلَلِ [3]

(ومجعولةً ياءً فى غير ذلك) – أى فى غير ما [4] لامُه واو ، سلمت فى الواحد .

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : الظبىّ ، وقد سقطت من (غ) .

(٣) فى الصحاح : وتقول : أتيتُه مَلَثَ الظلام ، أى حين اختلط الظلام ، ولم يشتد السواد جدا ؛ والكلال : الإعياء من السير ؛ والأظْلَل : ما تحت منسم البعير ؛ والشاهد فى مجىءمطية مذكراً فى قوله : بعثته يشكو الكلال .

(٤) سقطت من (ز) .

(مما لامه حرف علة) – أى حرف اعتلَّ فى الواحد وهو واو كمطية ، أو ياء كهديَّة .

(أو همزة) – كخطيئة ، فتبدل فى هذه كلِّها وفى نحوها ياءً ، فتقول : مطايا وهدايا وخطايا . وشذَّ إقرار الهمزة فى جمع مالامه همزة نحو : خطيئة ، قالوا : خطائئ ، وروى : اللهم اغفرلى خطائئه [١] ، بإبدال الهمزة من ياء خطيئة ، وبإقرار الهمزة التى هى لام الكلمة [٢] ؛ وشذَّ أيضا إقرار الهمزة فيما لامه ياء ، قالوا : منيَّة ومَناءٍ ، قال :

(٢٦) فما برحت أقدامُنا فى مقامنا [٣] ثلاثتنا، حتى[٤] أُزيروا المنائيا[٥]

---

(١) فى شرح الأشمونى : خطائئى ، بهمزتين فياء .

(٢) فى الصحاح : وجمع الخطيئة : خطايا ، وكان الأصل : خَطائئ ، على فعائل ، فلما اجتمعت الهمزتان قلبت الثانية ياء ، لأن قبلها كسرة ، ثم استثقلت ، والجمع ثقيل ، وهو معتل مع ذلك ، فقلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة الأولى ياء ، لخفائها بين الألفين ؛ وفى شرح الكافية قال : وإنما قيل : خطايا دون خطاوا ، لأن الأصل : خطائىء ، فلما كان المحل محل كسر ، واحتيج إلى الإبدال ، كان مجانس الكسرة أولى .

(٣) فى رواية : فى مكاننا .

(٤) سقطت من (ز) .

(٥) من الطويل ، لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب – ابن عم النبى ﷺ ، وكان أمير المسلمين يوم بدر ، فقطعت رجله ، ومات بالصفراء ، من قصيدة قالها يوم بدر ، فى مبارزته هو وحمزة وعلىّ – رضى الله عنهم – وهم المرادون من قوله : ثلاثتنا ؛ وأُزيروا ، أى حُملوا على الزيارة ، والضمير للكفار ، والمنائيا : جمع منية ، على غير قياس ، وفيه الشاهد ، لأن قياسه المنايا ، وأصله : المنايى ، بياءين ، وشذَّ فيه إقرار الهمزة .

وشذَّ أيضا فى مطية : مطاوى ، وفى هدية : هداوى ، فقلبوا الهمزة واواً فيما لامه واو ، وفيما لامه ياء ؛ وكل هذا يدخل فى قوله : فى غير شذوذ .

(وربما عوملت الهمزة الأصلية ، معاملة العارضة للجمع) — وذلك قولهم فى مرآة : مَرايا ، ومرآة مِفْعَلَة من الرؤية ، وهى التى كَمِطْرَقة ، والهمزة فيها أصلية ، ليست عارضة للجمع ، والأصل : مِرْأَيَة ، تحركت الياء وانفتح ماقبلها ، فَقلبت ألفاً ، فصارت مِرْآة ، وقالوا فى جمعها : مَرائى ، على وزن مفاعل ، وهو القياس ، ومرايا ، عاملوا الهمزة الأصلية ، التى هى عين الكلمة ، معاملة الهمزة العارضة للجمع ، فأبدلوها ياءً .

(ونحو : هديَّة وهَداوى ، شاذ) — وقياسه هدايا ، كما تقدَّم . وقد كان مستغنياً عن ذكر هذا ، لدخوله فى قوله : فى غير شذوذ ، كما سبق شرحه ، لكنه أراد التنبيه على خلاف الأخفش فيه .

(ولا يقاس عليه ، خلافاً للأخفش) — فقوله ضعيف ، إذ لم ينقل فيما لامه ياء ، غير هذه اللفظة ، ولم يقولوا فى غيرها إلَّا بالياء ، نحو مَنِيَّة ومنايا ، وحنية وحنايا .

واعلم أن وزن خطايا وبابه ، عند البصريين : فعايل ، وعند الكوفيين فعَالَى ، ونسب إلى الخليل .

(وتبدل الهمزة قليلاً من الهاء) — قالوا فى هَلْ : أَلْ ، نحو : أَلْ فعلت ؟ أى : هل فعلت ؟ وفى ماه : ماء ؛ وفى الجمع : أمواه وأمواء ، والهاء الأصل ، لأن الأكثر استعمالها ، نحو : هل فعلت ؟

وأكثر التصاريف بها ، نحو : ماهت الرَّكِيَّة تموه وتميه وتماه : كثر ماؤها.

(والعين) – قالوا : أُباب وعُباب ؛ فذهب قوم إلى أن الهمزة بدل من العين ، لأن عُباباً أكثر من أُباب ؛ وقال ابن جنى : الهمزة أصل ، وليست بدلاً من شيء ، وهو من أَبَّ بمعنى تهيَّأ ، يقال : أَبَّ يَؤُبُّ أَبًّا وأَباباً وأَبابة : تهيَّأ للذهاب وتجهَّز ؛ قال الأعشى :

(٢٧) صَرمتُ ، ولم أصْرِمكمُ ، وكصارمٍ أخ ، قد طوى كَشْحاً ، وأَبَّ ليذهبا[١]

لأن[٢] البحر يتهيأ لما يزخر به ؛ قال ابن جنى : والبدل وجه[٣] ليس بالقوىّ . انتهى .

---

(١) من الطويل ، للأعشى – ديوانه ٨٩ – والشاهد فى قوله ؛ وأبَّ ليذهبا ، بمعنى تهيَّأ .

(٢)هكذا جاء فى النسخ الثلاث ؛ وعبارة الأشمونى فى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٩٧ : ومن إبدالها من العين :

(٢٨) وماج ساعات ملَا الوديق أُبابُ بحر ضاحك هَزوقِ

قال : فأصل : أُباب : عُباب ؛ وقال بعضهم : ليست الهمزة فيه بدلًا من العين، وإنما هو فُعال من أبَّ إذا تهيَّأ ، لأن البحر يتهيَّأ للارتجاج ، فالهمز على هذا أصل .

قال الصبان : قال فى القاموس : الملاة كقناة : فلاة ذات حرّ وسراب ، والجمع ملَا ، وقال أيضا : الوديقة شدة الحر ، وذكر من معانى العباب : الموج ، وقال أيضا : ضحك السحاب : برق ، والقردُ : صوَّت . وفى الصحاح – هزق : أهزق الرجل فى الضحك ، أى أكثر منه والمِهْزاق : المرأة الكثيرة الضحك ، والهَزِق مثل كَتِف الرعد الشديد . وفى لسان العرب : وأُبابُ الماء : عُبابه ، قال : * أُبابُ بحر ضاحك هَزُوقِ * قال ابن جنى : ليست الهمزة فيه بدلا من عين عُباب ، وإن كنا قد سمعناه ، وإنما هو فُعال من أبَّ ، إذا تهيَّأ .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

وسُمع من كلامهم : لا أصحبُه ما أن السماءُ سماءً ، برفع السماء ، ونصب سماء ، فأثبت بعض أهل اللغة أَنَّ أَنَّ ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ؛ وخرجه بعض المحققين على أن الهمزة بدل من العين ، والأصل : ماعَنَّ السماء (١) ، وسماءً حال .

(وهما كثيراً منها) - أى كثر إبدال الهاء والعين من الهمزة ، فالهاء كقولهم فى إيَّاك : هِيَّاك ، وفى أزيدٌ منطلق ؟ : هزيدٌ منطلقٌ ؟ وأنشد الفراء :

(٢٩) وأتى صواحبها فَقُلْنَ هَذَا الذى   منح المودَّة غيرنا وجفانا (٢) ؟

أى أَذَا الذى ؟ وطىّ يقولون فى إنْ الشرطية : عِنْ ؛ والعين كقولهم : يعجبنى عَنَّ عبدَ الله قائمٌ ، يريدون : أَنَّ ، وفى مُؤَثَّل : مُعَثَّل ؛ قال الخليل : تميم تبدل الهمزة من العين ، والعين منها ، يقولون : نَزَأَ بمعنى نزعَ ، وعَنِّى بمعنى أَنِّى .

---

(١) فى (ز ، غ) : سماء ، والمقصود هنا الأولى : السماء .

(٢) من الكامل ، نسبه فى معجم شواهد العربية لجميل بن معمر ، قال : وقال البغدادىّ : إنه يشبه شعر عمر بن أبى ربيعة ، وليس فى ديوانه . وفى شرح ابن يعيش ١٠ / ٤٣ : وأنشد أبو الحسن :

وأتى صواحبها ... الخ ، وهذا الإبدال ، وإن كثر عنهم ، على ماذكر ، فإنه نزر يسير ، بالنسبة إلى مالم يبدل ، فلا يجوز القياس عليه .... وفى الحاشية : أنشد اللحيانى هذا البيت عن الكسائى ، لجميل بن معمر العذرىّ ، وقال : أراد : أذا الذى ... ؟ فأبدل الهاء من الهمزة .

وفى التهذيب بخط الأزهرى :

وأتت صواحِبَها ، فقلن : هذا الذى   رام القطيعة بعدنا وجفانا ؟

وقال البدر القرافىّ : زعم بعضهم أن الأصل : هذا الذى ، فحذفت الألف للوزن ...

وقال أبو الطيِّب عبد الواحد بن على اللغوى ، فى كتاب الأَبْدال ، وهو بفتح الهمزة : إن انقلاب الهمزة المبتدأة عيناً ، لغة تميم وقبائل من قيس ، وهى العنعنة . انتهى . والعنعنة مشهورة لتميم .

(**فصــل**) : (تبدل الهمزة الساكنة [١] ، بعد همزة متحركة ، متصلة بمدة تجانس الحركة) – أى حركة الهمزة التى اتصلت الهمزة الساكنة بها ، وذلك نحو : آدم وآمن وأومن وإيمان ؛ والأصل : أأْدَم وأأْمَن ، وأُأْمِن وإِأْمان ، بهمزتين ، فاستثقل اجتماعهما ، فأبدل من الثانية حرفٌ مناسبٌ لحركة ماقبلها ليزول الثقل .

وخرج بالساكنة ، المتحركة ، وسيأتى حكمها ؛ وبقوله : بعد همزة ، الواقعة بعد غيرها ، وسيأتى حكمها أيضا ؛ وقوله : متحركة ، لغير الاحتراز ، فإن الهمزة الساكنة لا تقع بعد ساكنة ، وإنما ذكر ذلك لما ألحقه من الإبدال على حسب الحركة .

وخرج بمتصلة من همزة ساكنة ، قبلها أخرى متحركة ، ولكن بينهما فصل ، كأن تبنى مثل قمطر من الهمز نحو : إِيَأْى ، وسيأتى الكلام عليه .

وفى نسخة :

(تبدل الهمزة الساكنة ، دون ندور) – واحترز به من قول

---

(١) بعده فى النسخة المحققة من التسهيل ، وفى بعض نسخ التسهيل : دون ندور ، وسيشير الشارح إلى هذا بعد قليل .

بعضهم : إئْتمن ، بإقرار الهمزة الثانية بحالها ، وهو نادر لا يقاس عليه .

(فإن [١] تحركتا) – يعنى الهمزتين المتصلتين .

(والأولى لغير المضارعة) – تحرز من أُكْرِم ونحوه ،فإن حكمه حذف الثانية ، كما سيأتى .

(أبدلت الثانية ياءً ، إن كسرت) – فإذا بنيت مثل إثْمِد [٢] من أَمَّ ، قلت : إِيَمّ ، أصله : إِأْمِمٌ ، نقلت [٣] حركة الميم إلى الهمزة ، لأجل الإدغام ، فانكسرت [٤] ، فأبدلت حرفاً يناسب حركتها ، وهو الياء .

(مطلقاً) [٥] – أى متى كُسرت الثانية ، أبدلت ياءً ، سواء أكسرت الأولى [٦] ، كما مُثّل [٧] ، أم فتحت كأَئِمَّة ، أم ضُمَّت ،

---

(١) فى (ز ، غ) : وإن تحركتا .

(٢) وهو حجر يُكْتَحلَ به – صحاح .

(٣) فى (ز) : فقلبت .

(٤) أى الهمزة الثانية .

(٥) هذه اللفظة سبقها فى النسخة المحققة من التسهيل : أو وليت كسرة ولم تضم ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ التحقيق الثلاث ، وجاء بها فى الشرح .

(٦) فى (ز) : الثانية .

(٧) قال الشارح فى شرحه للألفية فى هذا الموضع : وإن كانت حركة ماقبلها كسرة ، قُلبت ياءً ، نحو : إِيَمّ ، وهو مثال إصبع من أَمَّ ، وأصله : إِئْمَمٌ ، فنقلت حركة الميم الأولَى إلى الهمزة التى قبلها ، وأدغمت الميم فى الميم ، فصارت : إِئَمّ ، ثم قلبت الهمزة الثانية ياءً ، فصارت : إِيَمٌّ .

نحو : أُيِمٌّ ، مثال : أُصبُع (١) من أَمَّ ، وأصل أَئِمَّة : أَأْمِمَة ، على وزن أَفْعِلَة ، وأصل أُيِمّ : أُأْيِم ، ففعل فيهما ما تقدم .

وثبت بعد هذا ، فى نسخة الرّقّى ، وفى نسخة أخرى ، عليها خط المصنف :

(أو فُتحت بعد مكسور) – وذلك نحو أن تبنى من أَمَّ مثل إصْبَع ، فتقول : إيَمٌّ ، والأصل : إئْمَمٌ (٢) ، نقلت حركة الميم إلى الهمزة (٣) ، فصار إِئَمٌّ ، فقلبت الهمزة المفتوحة ياءً ، لأجل الكسرة التى قبلها (٤) .

(أو كانت موضعَ اللام) – كما إذا بنيت من القراءة اسماً على مثال جعفر ، فتقول : قَرْأَىٌ ، متحرك الياء ، وينفتح ماقبلها ، فتقلب ألفاً ، فيصير : قَرْأَى .

(مطلقاً) – أى سواء أكانت فى اسم أم فعل ، وسواء أكانت الهمزة التى قبلها مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة .

فالمفتوحة فى الاسم كمثال جعفر من قرأ ، والمكسورة والمضمومة فيه ، كأن تبنى منه مثال زِبْرِج أو بُرْثُن ، ولا يخفى

---

(١) وفى شرحه للألفية ، مثّل بـ أَئِنُّ مضارع أَنَّ ، قال فى هذا المثال : والثالث نحو : أُينُّ ، أصله : أُئنُّ ، والأصل : أُؤْنِنُ ، لأنه مضارع أَأْنَنْتُه ، أى جعلته يَئِنُّ ، فدخله النقل والإدغام ، ثم خُفِّفَ بإبدل ثانى همزتيه من جنس حركتها ، فصار : أُيِنُّ .

(٢) فى النسخ : إِأْمَم ، والتحقيق أصح إملائيا .

(٣) أى التى قبلها ، وزاد فى شرح الألفية ، وهو أحسن : وأدغمت الميم فى الميم .

(٤) أى فصار : إِيَمٌّ .

مايقتضيه التصريف فى ذلك ؛ ومثال الفعل أن تبنى مثل دحرج من قرأ ، والعمل فيه لا يخفى .

(وواواً إن فتحت بعد مفتوحة) – نحو : أَوَادِم ، جمع آدم ، والأصل : أاادِم .

(أو مضمومة) – نحو : أُوَيدم ، تصغير آدم ، والأصل : أُأَيْدِم . وقال المازنى : هو من قلب الألف واواً ، لا من قلب الهمزة .

(أو ضُمَّتْ) – وذلك كأن تبنى مثل أَصْبُع ، بفتح الهمزة وضم الباء ، من أَمَّ ، فتقول : أَأْمُم ، ثم تنقل حركة الميم لأجل الإدغام ، إلى الهمزة الساكنة ، فتقلبها واواً ، فتقول : أَوُمّ .

(مطلقاً) – أى سواء أكان قبلها فتحة ، كما مثل ، أو كسرة كمثال إصبع من أمَّ ، أو ضمة ، كمثال (١) أُصبع منه ؛ والعمل كما تقدَّم ، فردَّت الهمزة فى الأحوال الثلاثة إلى مايجانس حركتها ، وهو الواو .

(خلافاً للأخفش ، فى إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة) – فعنده تبدل الهمزة المكسورة ، بعد همزة مضمومة ، واواً ، لمناسبة حركة ماقبلها ، فتقول فى مثال أُصبع من أمَّ : أُوُمّ ، وعندنا تبدل ياءً ، لمناسبة حركتها ، فتقول : ايمّ ، وقد تقدَّم .

(والياء ، من المضمومة بعد المكسورة) – فيبدل الأخفش فى مثل إصبع من أَمَّ ، الهمزة ياء ، لمناسبتها حركة ماقبلها ، ونحن نبدلها واواً ، لأجل حركتها .

---

(١) سقطت من (ز) .

(وللمازنىّ ، فى استصحاب الياء المبدلة منها ، لكسرة أزالها التصغير) – فيقول المازنى فى تصغير أئمة : أُيَيِّمة ، بالياء ، والمختار : أُوَيّمة ، وهو مذهب الأخفش والجماعة .

(أو التكسير) – فتقول على مذهب المازنى ، إذا بنيت من الأدمة مثل إصبع فقلت : إيدَم ، ثم كسَّرت ، فقلت : أيادم ، وعلى قول الأخفش والجماعة تقول : أَوادم ؛ ووجهه فى الصورتين ، أن الواو أحق بالهمزة ، وإنما صِيرَ إلى الياء للكسرة ، فلما ذهبت ، لم يبق موجب الإبدال ياءً ، والواو أحق بالهمزة ، فيقال هذا بالواو ، كما قالوا فى آدم : أوادم وأُوَيدِم .

(وفى إبدال الياء منها فاءً لأفعل) – فإذا بنيت من الأَمِّ (١) ، أفعل ، قلت على مذهب المازنى : هذا أَيَمُّ من هذا ، بالياء ؛ وتقول على مذهب الأخفش والجماعة : أَوَم (٢) ، كما قالوا فى آدم ، فى الجمع : أوادم .

وماذهب إليه المازنى ، وجهه الحمل على أئمة ، لأن الفتحة

---

(١) وهو العلَم فى مقدمة الْجيش .

(٢) قال ناظر الجيش فى توضيح ذلك : وأشار بقوله : وفى إبدال الياء منها فاءً لأفعل ، إلى أن المازنىّ خالف الجماعة أيضا فى مسألة أخرى ، وهى أنه تبدل الهمزة الثانية المتحركة ، إذا وقعت فاءً لأفعل ، ياءً ، فتقول فى مثال أفعل من أمّ : أيَمّ ، أصله : أَأْمَم ، فنقلت الفتحة التى على الميم إلى الهمزة ، فبقى أَأَمَّ ، ثم أبدلت الثانية ياءً ، فقيل : أَيَمّ ، وأما غير المازنى ، فإنه يقول فيه : أَوَمّ ، وهو القياس ، لأنها مفتوحة بعد مفتوحة .

أخت الكسرة ، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة ، كحكم المكسورة فى الإبدال ، وهو ضعيف ، وقولهم : أوادم ، يردّ عليه .

(فإن سكنت الأولى ، أُبدلت الثانية ياءً ، إن كانت موضع اللام) – وذلك كأن تبنى مثل : قمطر ، من قرأ ، فتقول : قِرَأٌّ [(١)] ، بزيادة همزة للإلحاق ، فتجتمع همزتان ، الأولى ساكنة ، والثانية [(٢)] لام [(٣)] ، فيجب إبدال الثانية ياءً فتقول : قِرَأْى ، لأنك إن أقررتها غير مدغمة ، ثقل اللفظ ، وخولف به القياس ؛ لأن المِثْلَين إذا التقيا ، والأول ساكن ، فى كلمة ، وجب الإدغام ، نحو : خِدَبّ ، ملحقا بقمطر ، وقِرْشَبّ [(٤)] ، ملحقاً بجِرْدَحْل ، فإن أدغمت خالفت ما أجمعت العرب عليه ، من ترك الإدغام فى الهمزتين ، إلّا إذا كانتا عينين ، نحو : سَآل ، وما وقع رابعا فى المتحركَيْن ، أبدل ياءً ، فكذا فى الساكنة والمتحركة .

(وإلّا ، صَحَّت [(٥)]) – أى وإن لا تكن موضع اللام ، وقد سكنت الهمزة التى قبلها ، لم تبدل ، بل تبقى همزة ، ويجب الإدغام ، نحو : سَآل ولآل [(٦)] .

---

(١) فى النسخ : قِرَأْءٌ ، وقواعد الإملاء تعضد التحقيق .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) أى لام الكلمة .

(٤) المسنّ – عن الأصمعىّ – صحاح .

(٥) فى المحققة من التسهيل : صححت .

(٦) بالتضعيف فيهما ؛ وفى الصحاح : قال الفراء : سمعت العرب تقول لصاحب اللؤلؤ : لآل ، مثل لعَّال ، والقياس : لآء ، مثل لعَّاع .

(ولا تأثير لاجتماع همزتين بفصل) – فتصح الهمزتان الواقعتان في كلمة بفصل ، نحو : آء [١] ، وهو شجر ، والواحدة : آءة [٢] ؛ فلو بنيت من آء مثل فلفل ، قلت : أُوأُو ، الأصل : أُوأَأٌ ، فأبدلت الأخيرة ياءً ، ودخل في باب أدْلٍ .

(ولا يقاس على ذوايب ، إلَّا مثله جمعاً وإفراداً) – هذا كالاستثناء من قوله : ولا تأثير .. إلى آخره ، فذوايب أصله : ذَآئب [٣] ، لأنه جمع ذؤابة ، فاجتمع فيه همزتان بفصل ، ومع ذلك قد قلبوا الأولى واواً لزوماً ، فكأنه قال : لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل ، إلَّا في ذوايب ونحوه ، فإن الهمزة الأولى تبدل فيه باطرادٍ ، واواً ، وجوباً ، وهو ماكان ألف الجمع المتناهي واقعاً فيه بين همزتين ؛ وإنما فعلوا ذلك ، لأن الألف قريب [٤] من الهمزة ، لكونهما من الحلق ، فكأنه اجتمع في كلمة [٥] ثلاث همزات ، مع ثقل البناء ، فأبدلوا الهمزة الأولى واوا ؛ ومعنى قوله : وإفراداً ، أن يكون على وزن مفرده .

(خلافاً للأخفش) – في كونه يقيس على ذوايب ، مالم يكن مثله في الجمعية ولا في الإفراد ؛ فإذا بنيت من السؤال اسماً على وزن

---

(١) ، (٢) في النسخ : أ ا أ .. والواحدة : أ ا أ ة ، والتحقيق من الصحاح ، وهو يتمشى مع قواعد الإملاء .

(٣) في النسخ : ذأآئب .

(٤) في (ز) : قريبا .

(٥) في (ز ، غ) : كلمات .

فُعاعيل (١) ، نحو : سُخاخين (٢) ، قلت عنده : سوايل ، بقلب الهمزة الأولى واواً ، كما فُعل فى ذوايب ؛ وغير الأخفش يقرّ الهمزة ، لأنه اسم مفرد ؛ فإن قلبت الهمزة واواً ، لأجل الضم الذى قبلها ، جاز على المذهبين . يقال : ماءٌ سُخاخِينٌ ، بالضم ، على فُعاعيل ، وليس فى الكلام غيره (٣) .

ولو سميت بسآمة ، ثم جمعته على فعايل ، على حدٍّ سحابة وسحايب ، لقلت عنده ، سوايم ، بالواو ، وغيره يُقرّ الهمزة ، لأن مفرده لا يوافق مفرد ذوايب فى الوزن (٤) .

(وتحقيق غير الساكنة مع الاتصال ، لغة) - أى مع الاتصال بهمزة أخرى ، نحو : أئمة (٥) و أأُمُّ من فلان ، بإقرار الهمزة ، فتجتمع

---

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ، وعند ناظر الجيش : فعالل .

(٢) فى (ز) : سجاجين ، بالجيم ، وفى (د ، غ) : سحاحين ، بالحاء المهملة ، ولم أجدهما فى الصحاح ؛ قال فى : سخن : وماء سُخاخينٌ ، على فُعاعيل ، بالضم ، وليس فى كلام العرب غيره .

(٣) فى الصحاح : قال ابن الأعرابى : ماءٌ مُسْخَن وسخِين ... وماءٌ سُخاخين ، على فُعاعيل ، بالضم .

(٤) قال ناظر الجيش فى هذا الموضع : ومثال ماهو جمع ، وهو مخالف فى الإفراد : سآيم ، جمع سآمة ، مسمى بها ، على حدّ سحابة وسحايب ، فيقول فيه الأخفش : سوائم ، قياساً على ذوائب ، وإن كان مفرده مخالفاً لمفرده فى الوزن .

(٥) فى النسخ الثلاث : أآمة ، ويظهر أنه من فعل الناسخ فى مثل هذه اللفظة ، والتحقيق من شرح الكافية - ٤ / ٢١٠٠ - حيث قال : أشار بقوله :

وما أتى على خلاف ما مضى   فاحفظ وكن عن القياس معرضا

إلى أئمة ، بالتحقيق ، وهى قراءة ابن عامر والكوفيين ، وإلى قول بعض العرب : اللَهم اغفر لى خطائئى ، بهمزتين محققتين ، ونحو ذلك .

همزتان ، وذكر فى غير هذا الكتاب ، أن ذلك شاذ ، وعليه كلام كثير من أهل العربية ، وقالوا : تحقيق الهمزتين فى أأمة ، وتسهيل الثانية مخالف للقياس ؛ وفى الإفصاح ، حكى ابن جنى : جائئ [١] ؛ وسمع أبو زيد : اللهم اغفرلى خطائئ ؛ قال : همز ذلك أبو السمح ورداد ابن عمه ، وفى القراءة الكوفية : أئمة ، بهمزتين ، وهذا كله شاذ يحفظ . انتهى . وقد قُرِئ فى السبعة به ، فالوجه أنه ليس كما قالوا .

(ولو توالى أكثر من همزتين ، حققت الأولى والثالثة والخامسة ، وأبدلت الثانية والرابعة) – فإذا بنيت من الهمزة مثل أُتْرُجَّة ، قلت : أأأأأة ، فتجتمع خمس همزات ، فتُخَفَّف الثانية بقلبها واواً ؛ لضم ماقبلها ، مع سكونها ، وكذا الرابعة ، وتُحقَّق الأولى والثانية والخامسة ، فتقول : أُوأُوأَة ؛ ويجوز نقل حركة الهمزة المتوسطة فيما آل إليه العمل إلى الواو الساكنة قبلها ، فتحذف ، فيصير اللفظ أُوُوأَة ، ونقل [٢] حركة الهمزة الأخيرة فيه إلى الواو التى قبلها [-٢] ، فيصير : أُوُوَة ؛ ولا يجوز قلب الهمزتين واوين ، وإدغامهما فى الواوين قبلهما ، كما جاز فى همزة مقروءة ، لأن الواوين هنا بدلان من حرفين أصليّين ، فيقبلان الحركة المنقولة ، وواو مقروءة ، زائدة للمدّ ، فلا تقبل الحركة ، لئلا تخرج بذلك عن المدّ الذى جىء بها لأجله .

---

(١) فى (ز ، غ) : جاء ، على عادة الناسخ فى إهمال الهمزة المتطرفة ، والتحقيق يعضده الحكم بتحقيق الهمزتين ، على ما جاء واضحاً فى الدعاء : اللهم اغفر لى خطائئى ، بالمحققتين .

من (٢ – ٢) تكرر فى (ز) .

(**فصـــل**) : (إذا كان فى الكلمة همزة غير متصلة بأخرى من كلمتها ، جاز أن تخفف متحركة ، [١] متحركاً ماقبلها ، بإبدالها مفتوحة ، بواو بعد ضمة) – خرج بقوله : غير متصلة بأخرى ، ماهى كذلك ، وقد سبق الكلام عليها ؛ وقوله : جاز ، إشارة إلى أن ذلك ليس بلازم ، وذلك نحو : رجل سُؤَلة [٢] ، فيجوز : سُوَلة ، بقلب الهمزة واواً ؛ وكذلك جُوَن ، جمع جُونة ، جاء فى جُونة الهمزُ وتركُه ، والأكثر ترك الهمز ؛ وهى سُلَيْلَة [٣] مغشاة بأدم .

(وبياء بعد كسرة) – نحو : مِيَر فى مِئَر ، جمع مِئْرة ، ونحو : أريد أن أُقْرِئَك ، وحكى [٤] أبو زيد : مَأَرْتُ بين القوم مَأْراً ، بالهمز : عاديت بينهم وأفسدت [٥] ؛ والاسم : المِئْرة ، والجمع : مِئَر .

(وأن تُخفَّف مفتوحة بعد فتحة ، ومكسورة أو مضمومة ، بعد فتحة أو كسرة أو ضمة ، بجعلها كمجانس حركتها) – نحو : سأَل وسئِمَ ومِئِين وسُئِل ولَؤُم ، ويستهزِىء ومُؤُون : جمع مَأْنة [٦] ،

---

(١) فى (د) : بتحرك .

(٢) فى (ز) عكسَ التمثيل ، فجاء بالمخففة أولًا ، ثم بالمحققة ؛ وفى الصحاح : رجل سُؤَلَة : كثير السؤال .

(٣) وفى الصحاح : والجُونة أيضا : جُونة العطار ، وربما هُمز ، والجمع : جُوَن ، بفتح الواو .

(٤) سقطت من (د ، ز) .

(٥) فى الصحاح بعد هذا : وماءَرْتُ بينهم مماءرة ، أى عاديت بينهم وأفسدت ، قال : والاسم : المِئْرة ، والجمع : مِئَر .

(٦) فى الصحاح : والمأْنُ والمَأْنَة : الطِّفْطِفَة ، والجمع : مَأَنات ومُؤُون أيضا ، على فُعول ، مثل بَدْرَة وبُدور ، على غير قياس .

والمَأْنةُ : الطِّفْطِفَة (١) ، وجمعوها (٢) على مُؤُون ، كبَدْرة ، وبُدور .

وقوله : كمجانس ... إشارة إلى يُجعلَ بين الهمزة والحرف الذى منه الحركة ، وهذه هى المقول فيها : تُسهَّل بين بين ؛ ويقال أيضا : همزة بين بين ، ففى هذه الأمثلة السبعة ، تُسهَّل الهمزة كذلك ؛ وأما المذكورتان قبل هذه ، فلا تُجعل الهمزة فيهما بين الهمزة والألف ، لقربها حينئذ من الألف ، والألف لا يكون ماقبلها مضموماً ولا مكسوراً ، فكذا ما قَرُبَ منها ، فلما تعذَّر التسهيل ، تعيَّن الإبدال واواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، كما يُفعَل بالألف واقعة كذينك .

(خلافاً للأخفش ، فى إبدال المضمومة بعد كسرة ياءً ، والمكسورة بعد ضمة واواً) – فيقول : يستهزيون ، وسُوِلَ ، بالياء فى الأول ، والواو فى الثانى ؛ واحتج بأن المضمومة إذا سُهِّلت ، قربت من الواو الساكنة ، وكذا المكسورة تقرب به من الياء الساكنة ؛ والواو الساكنة لا تقع بعد كسرة ، والياء الساكنة لا تقع بعد ضمة ، فكذا ماقرب منهما ؛ وإنما يجعلون الواو الساكنة بعد الكسرة ياءً ، كميزان ، وبعد الضمة واواً ، كموقن ، فكذا يفعل هنا للقرب .

ورُدَّ بأنه لم يسمع الإبدال فى سُئل ويستهزئون ، فليلتحق هذان بما اتفق عليه من بقية أخواتهما ؛ وعن الأخفش فى المضمومة

---

(١) فى الصحاح : والطَّفْطِفَةَ – بالفتح والكسر : الخاصرة ؛ وفى الحاشية : الطَّفْطَفَة والطِّفْطِفَة : الخاصرة ، وكل لحم مضطرب مسترخ ، وجمعه : طفاطف .

(٢) فى (ز) : وجمعوا .

بعد كسرة ، وهى منفصلة ، أنها تخلص ياءً كالمتصلة [١] ، نحو [٢] : من عند يُخْتِه ، أى من عند أُخته ، وعنه فى المكسورة ، المضموم ماقبلها ، وهى متصلة ، التسهيل بين بين ، نحو : عَبدُ إِبلك ، ويحتاج إلى الفرق .

(وأن تخفف ساكنةً بعد حركة ، بإبدالها مدةً تجانسها) — فإن كانت بعد فتحة ، أبدلت ألفاً ، نحو : كاس ؛ والإبدال لغةُ الحجاز ، والهمز لغة تميم ؛ والفاء واللام كالعين فى نحو : يامَنُ ، وبداتُ ؛ أو بعد ضمة أبدلت واواً ، نحو : بُوس ويُومِن ، ووضُوتُ فى وضُؤْتُ ؛ أو بعد كسرة أبدلت ياءً ، نحو : ذِيب ، ونحو : يِيتى مضارع أَتَى ، فى لغة من يكسر حروف المضارعة فيه ، ونحو : بَرِيتُ.

(وإن تحركت بعد ساكن ، فبحذفها ، ونقل حركتها إليه) — نحو : هذا خَيُّك ، ورأيت خَيَّك ، ومررت بخَيِّك .

(مالم يكن ألفاً ، أو واواً مزيدةً للمدّ ، أو ياءً مثلَها ، أو للتصغير ، أو نون الانفعال ، عند الأكثر) — فإن كان الساكنُ شيئاً من ذلك ، لم يجُز نقلُ حركة الهمزة إليه وحذفُها ؛ وسيأتى حكمه .

(وتُسَهَّلُ بعد الألف ، إن أوثر التخفيف) — فتُجعَل الهمزة حينئذ بين بين ؛ ولا يصح النقلُ ولا الإبدالُ فى نحو : الهباءة [٣] ،

---

(١) فى (ز) : كالمنفصلة .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) جاءت مرة بالباء ، ومرة بالنون ، ومرة بدون إعجام ، والتحقيق من الصحاح ، ولسان العرب — هبا .

وإنما جاز ذلك ، والألف ساكنة ، والهمزة بين بين ، بمنزلة الساكن ، لأن الألف فيها فضلُ مَدٍّ ، والهمزة اللينة فيها فضلُ حركة ، فيسهل لذلك اجتماعهما .

والهباءة : أرض ببلاد غطفان ، ومنه يوم الهباءة ، لقيس بن زهير العبسيّ ، على حذيفة بن بدر الفزاريّ ، قتله فى جَفْر الهَباءة ، وهو مستنقع بها .

(وتُجعَل مثلَ ماقبلها ، من الواو والياء المذكورتين ، ويتعين الإدغام) – فتقلب الهمزة مع الواو واواً ، ومع الياء ياءً ، وتدغم بعد القلب ، فتقول فى مقروءة : مقرُوَّة ، وفى خطيئة : خطيَّة ، ومن قال : خَطِيَة ، بياء واحدة ، فأصله : خَطِئة [١] ، على فَعِلَة ، كنَبِقَة ، ثم قلبت الهمزة ياءً ، كما قيل فى مِيَر ، وتقول فى أُقْوُس ، إذا صغَّرتَه : أُقَيِّس ، لأن ياء التصغير تَجرى مجرى المدّ واللين ، لشبهها بألف التكسير ، لأنها إنما تقع ثالثةً ، وبعدها كسرة ، كألف التكسير .

وخرج بقوله فيما تقدَّم : واواً مزيدة للمدّ – إلى آخره ، ماليس بزائد ، نحو : ضَوْء وشَىء ، فحكم الواو والياء حينئذ حكم الحرف الصحيح ، فتنقل حركة الهمزة إليهما ، إذا خففا ، فيقال : ضوّ وشىّ ؛ ومازيد لغير المدّ ، بل للإلحاق ، نحو : حَوْأَب [٢] وجَيْأَل [٣] ،

---

(١) فى (د ، ز) : خطاة .

(٢) والحوأب ، مهموز : ماء من مياه العرب ، على طريق البصرة – صحاح .

(٣) وفى الصحاح : جَيْأَل : اسم للضبع على فَيْعَل ... وقال أبو على النحوىّ : وربما قالوا : جَيَل ، للتخفيف ، ويتركون الياء مصححة ، لأن الهمزة ، وإن كانت ملقاة من اللفظ ، فهى مبقاة فى النية .

فيعاملان معاملة الأصلىّ فى [١] النقل ، فتقول : حوَبَ وجَيَل .

وعُلم مما ذكر مع الألف ، ومع الواو والياء المذكورتين ، أن مابقى مما ذكره معها ، وهو نون الانفعال ، لا يجرى فيه شيء من ذلك ، بل تبقى الهمزة محققة ، نحو : انْآدَ وانأَطرَ ، فلا يجوز عند الأكثرين فيه النقل للإلباس ، إذ يصيران بعد النقل : نأد ونطر ، فلا يدرى أهما ثلاثيان مجردان ، أم مزيدان ؛ ومن لم يُبالِ بالعارض ، أجاز ذلك ، قيل : وينبغى أن يقر همزة الوصل حينئذ ، لتدلّ على الأصل ، فيزول اللبس ؛ وإذا أقرُّوها فى : اِسْأل ، حين نقلوا ، ولا لبس ، فإقرارها مع الإلباس أولى .

وانآد من الانئياد ، وهو الانحناء ، قال العجاج :

(٣١) * لم يك ينآدُ ، فأمسى انْآدا [٢] *

ويقال : أطَرْتُ القوسَ ، آطِرُها أَطْراً : حَنَيْتُها [٣] .

(وربما حُمل فى ذلك ، الأصلىُّ على الزائد) — قال ابن جنى : قال بعضهم : سوَّة [٤] وشىّ وضَوّ . انتهى . فقلبت الهمزة مع الواو واواً ، ومع الياء ياءً ، ثم وقع الإدغام ؛ وهذا قليل جدا ، لم يثبته سيبويه ولا غيره ممن تقدم .

---

(١) سقطتا من (د) .

(٢) فى الصحاح ، قبله : * مِنْ أَنْ تبدلت بآدى آدا *

وفى الحاشية : وقبل هذا : * إمَّا تَرَيْنى أصِلُ القُعَّـادَا *

* وأتقى أن أنهضَ الإرْعادا *

وقال فى الصحاح بعد : فأمسى انآدا :

أى قدانآد ، فجعل الماضى حالًا ، بإضمار قد .

(٣) أبو زيد — صحاح .

(٤) أصله سَوْأة ، والسَّوْأة ، العورة — صحاح .

(والمنفصل على المتصل) – نحو : أُبُو أَيُّوب ، فتبدل الهمزة واواً ، وتدغمها [١] ، ونحو : مررت بأبى إبراهيم ، فتبدل الهمزة ياءً وتدغم [٢] ؛ وقال ابن جنى : إنهم لا يشدِّدون ، إذا قالوا : أبو أمك ، كراهة الضمَّات والواوات [٣] ؛ وحكى الجرمىّ فى الفرخ إدغامه .

(ونحو قولهم فى كمأة : كماة ، شاذ [٤] ، لا يقاس عليه ، خلافاً للكوفيين) – وقياس تخفيف مثل هذا ، أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، وتحذف ؛ فإقرار الهمزة خارج عن القياس ؛ قال سيبويه : وقد قالوا : المراة [٥] والكماة ، ومثله قليل ؛ وقال السيرافىّ : هذا لا يطرد عند البصريين ، وطرده الكسائى والفرّاء ، وحكى غيره اقتياسه عن الكوفيين .

واختلف فى الفتحة الموجودة قبل الألف ، فقيل : هى حركة الهمزة ، نقلت إلى الساكن الذى قبلها ، ثم أبدل منها ألف ؛ وقيل : أبدلوا الهمزة ألفاً ، فلزم تحريك ماقبلها بالفتح ؛ وروى أبو زيد والكوفيون أن من العرب من يبدل الهمزة على حسب إبدالها فى الفعل ، فيقول فى رفْء ، مصدر رفأ : رَفُو ، لقوله : رفوت [٦] ،

---

(١) فتصير : أُبُوَّ يُّوب .

(٢) فتصير : بأبىّ بْراهيم .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(٤) سقطت من النسخ الثلاث ، والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٥) أى فى المرْأة والكمْأة ، والكمأة واحدها : كَمْءٌ ، على غير قياس ، هى نوع من النباتات الفطرية ، تطبخ وتؤكل .

(٦) فى الصحاح – رفأ : رفأت الثوب أرْفَؤه رَفْأً ، إذا أصلحتَ ما وهَى منه ، وربما لم يهمز ، وفى مادة : رَفَا : رَفَوْتُ الثوبَ أرفُوه ، يُهمز ولا يُهمز .

وفى خَبْء ، مصْدر خَبأ : خَبِى [(١)] ، لقوله : خبيت ؛ قال السيرافىّ : وهذا عند سيبويه وسائر البصريين ردىء ، لا ينقاس .

(وإن كان المنقولُ إليه حرفَ التعريف ، رُتِّب الحكمُ على سكونه الأصلىّ ، كمِنَ الآن) – فإذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التعريف ، فلك أن تراعى السكون الأصلىّ ، ولا تعتد بما عرض من نقل الحركة ، وهو المراد من قوله : رُتِّب – إلى آخره ، فتبقى حينئذ همزة الوصل ، لأن الساكن كأنه موجود ، فتقول : مِن اَلَان [(٢)] ، واَلَارْض ؛ فإن تقدّم اللامَ ساكنٌ مماثل أو مقارب ، حرك بالحركة المذكورة فى التقاء الساكنين ، إن كان مما يحرّك ، ولم يدغم فى اللام ، إن كان مما يجوز إدغامه ، نحو : « بل الانسانُ » [(٣)] ، ومِنَ الْآن .

(أو على حركته العارضة ، كمِنْ لَان) – فلك أن تعتدَّ بالحركة العارضة ، فتسقط همزة الوصل ، وتدغم فيما تقدَّم منع الإدغام فيه ، على ذلك التقدير نحو : « بلِ الّانسان » ، ومِنَ الّآن ؛ وعلى الاعتدد بالعارض ، تقول فى الابتداء : لَحْمر ، كما قلت على التقدير الأول : اَلَرْض ، اَلَحْمر .

وأنشدوا على الاعتداد :

---

(١) خَبَأْتُ الشيءَ خَبْأً ، ومنه الخابية ، إلّا أن العرب تركت همزه ، والخَبْءُ ماخُبِىءَ ، وكذلك الخَبِيء ، على فعيل – صحاح .

(٢) هكذا فى النسخة (ز) بتحقيق همزة الوصل ، وقد سقط حرف الجرّ ، وفى شرح ناظر الجيش ، كما فى النسخة المحققة من التسهيل : رُتّب الحكم على سكونه الأصلىّ كمِنَ الآن ، أو على حركته العارضة كمِنْ لَان .

(٣) القيامة / ١٤ : « بلِ الإنسانُ على نفسه بصيرة » .

(٣٢) فما أصبحت عَلَّرْض نفسٌ بريَّة   ولا غيرها إلَّا سليمان نالها [١]

أصله : على الأرض ، فحذف همزة الوصل ، لما نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، فالتقى لام على ولام لَرْض ، فأدخل اللام فى اللام ؛ قال بعض البصريين : وهو قياس مطرد ، تقول فى : جَلَا الأمرَ : جَلَّمْرَ ؛ وفى : سَلِ الإقامة : سَلِّقامة ، ومثله : « لكنّا هو الله ربى » [٢] . انتهى .

وينبغى أن [٣] لا يلحق على الأرض ، وجلا الأمرَ ، وسَلِ الإقامة ، لوضوح الفرق ، فلا يمتنع الإدغام فى الأخيرَين ، ويمتنع فى الأولَين ، ويحمل قوله : على الأرض ، على الشذوذ ؛ لكن قال السيرافىّ أيضا : إن قوله : عَلَّرْض ، قياس .

(وربما استغنى بحذف الهمزة ، عن النقل إلى الياء والواو المتحرك ما قبلهما) — نحو : يغزو أُدَد [٤] ، ويرمى إخوانك ، فالأكثر فى تخفيفها ، نقل الحركة إلى الواو والياء ، وحذف الهمزة ، نحو : يغزُوُ دَد ، ويرمِىِ خْوانُك ؛ ويقلّ حذف الهمزة من غير نقل ، نحو : يغزُو دَد ، ويَرْمِ خْوانُك ، وتحذف الياء من هذا ، لالتقاء الساكنين .

---

(١) فى (ز) : فما أضحت ؛ ولم أجده فى مراجعى ؛ وفيه شاهدان : أحدهما: عَلَّرْض ، بحذف همزة الوصل ، ونقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، والتقاء اللامين وإدغامهما بالتضعيف ، والثانى فى قوله : نفس بريَّة ، بتخفيف الهمزة ، وقلبها ياء ، وإدغام الياء فى الياء بالتضعيف .

(٢) الكهف / ٣٨ : « لكنّا هو الله ربِّى » .

(٣) فى (ز) : أن يلحق .

(٤) أبو قبيلة من اليمن — صحاح .

وفهم من كلامه أن هذا لا يكون مع الألف ، لأنه لا يمكن النقل فيه ، كما لا يمكن الإدغام ، وإنما التخفيف مع الألف ، تسهيل الهمزة ، بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ، نحو : هذا احْمر ، وهذا ابراهيم ، وهذا احمد .

(مالم تكن الحركةُ فتحةً) – أى حركة الهمزة ، فإن كانت ، لم يُسْتَغْنَ بحذف الهمزة عن النقل إلى الحرفين المذكورين ، بل تنقل الحركة من الهمزة إلى الياء والواو ، وتحذف الهمزة ، فتقول : يغزوَ حْمد ، ويرمىَ حْمد ؛ ومن العرب من يقلب الهمزة المفتوحة ، مع الواو واواً ، ومع الياءِ ياءً ، ويدغم المقلوب فى الآخر ، فتقول : أبوّ يّوب ، وغلامىَّ بيك ؛ يريد : أبو أيوب ، وغلامَىْ أبيك .

(وقد لا تُستثنى) – أى الفتحة ؛ وفى نسخة الرّقّىّ :

(وقد لا تستثنى الفتحة) – فتحذف الهمزة ، وإن كانت مفتوحة ، فتقول : يغزو حْمد ، ويرم حْمد ، أى يغزو أحمد ، ويرمى أحمد .

(والتزم غالباً النقلُ فيما شاع من فروع الرؤية والرَّأْى والرُّؤيا) – فخرج بقوله : غالباً ، لغةُ تيْم اللات ، فإنهم لا ينقلون ، بل يقولون : يَرْأى ، وارْأً يازيد ، قال شاعرهم :

(٣٣) أُرِى عينىَّ مالم ترْأياه كلانا عالم بالتُّرهات [(١)]

---

(١) من الوافر ، لسُراقة البارقى – ديوانه ٧٨ – قال فى حاشية الصحاح : قبله :

ألا أبلغ أبا إسحاق أنى رأيت البُلْقَ دُهْماً مُصْمَتاتِ

وبعده :

كفرت بربكم ، وجعلت نذراً علىَّ قتالكم حتى الممات =

ومعظم العرب على التزام النقل . وخرج مالم يَشِع من الفروع ، فإنهم لا ينقلون فيه ، نحو : استَرْأَى ؛ والمراد بالفروع المشار إليها ، صيغ المضارع والأمر ، نحو : يرى وأرى وترى ونرى ورَه .

ونقلوا أيضا ، إذا دخلت همزة التعدية على الماضى والمضارع والأمر ، نحو : أَرَيْتُه كذا ، وأُرِيه ، وأَرِنى ، وكذا اسما الفاعل والمفعول ، نحو : مُرٍ ومُرًى ، والمصدر نحو : إراة ؛ والرؤية ، وما بعدها مصادر ؛ والأول للإبصار فى اليقظة ، والثانى للاعتقاد ، والثالث للإبصار المنامىّ ؛ والرأى أيضا يكون مصدر رأيته ، أى أصبت رئته ، وحينئذ لا يكون شيء من فروعه منقولاً ، بل تهمز جميعها ، تقول : أنا أَرْأَه ، وارْأَهُ ، بالهمز ، لقلة استعماله فى كلامهم ، وإنما يحذفون عند كثرة الاستعمال ، لتخفيف الكلمة .

(إلَّا مَرْأًى ومَرْئياًّ ومرآة وأَرْأَى منه وما أَرْآه وأَرْءِ به) — فهذه لا ينقل فيها ، ومَرْأى مَفْعَل ، ولم ينقلوا فيه فى الغالب ، وقد جاء تخفيفه ، قال الحادرة :

(٣٤) محمَّرة عقب الصباح عيونهم ... بمَرًى هناك من الحياة ومسمع [١]

ومَرْئىّ [٢] اسم مفعول ، ومرآة آلة ، وأَرْأَى أفعل تفضيل ، والأخيران للتعجب .

= والشاهد مجيء مضارع رأى : يَرْأَى ، على الأصل ، على لغة تيم اللات .

(١) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فى قوله : بمَرًى هناك ، بمعنى مَرْأَى ، وهو مَفْعَلَ من رأى ، على التَخفيف .

(٢) فى النسخ الثلاث : مَرًى ، وقد سبقت الإشارة إلى أن مرأى الذى هو=

(**فصــل**) : (تُبدل الياء بعد كسرة ، من واو ، هى عين مصدر [١] لفعل معتل العين) – فخرج بكسرة ، ماكان بعد فتحة ، نحو : رَوَاح ، أو ضمة ، نحو : عُوار ، فإنه يجب التصحيح فيهما [٢] ، نحو : قام قياما ، وعاد عياداً ؛ وخرج غير المصدر ، نحو : خِوَان وصِوَان ؛ وخرج مالم تعتلّ عينه ، فإنه تصح الواو فى مصدره ، نحو : لاوذَ لِوَاذاً ، وعاوذَ عِوَاذاً ؛ وهذا بخلاف قام ونحوه ، فإنه معتل العين، والأصل : قوَم ، تحركت الواو وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً .

(أو عين جمع ، لواحد معتل العين) – فخرج المفرد ، نحو : طِوَل [٣] ، وما صحَّتْ عينُه ، نحو : زَوْج وزوجة ، وعَوْد وعَوْدة .

(مطلقاً) – أى سواء أوَلِيَها فى الجمع ألفٌ ، أم لم يَلِها ، نحو : دار وديار ، وقِيمة وقِيَم ؛ والأصل : دِوَار وقِوْمة .

(أو ساكنها) – أى ساكن العين ، نحو : ثوب وحوض .

(إن وليها فى الجمع ألف) – نحو : ثياب وحياض ؛ وخرج نحو : دولة ودوَل ، وزوج وزوجة .

= أصل مَرًى : مَفْعَل ، وأظنه سهو من النساخ ، فاسم المفعول المقصود هو : مَرْئىّ ، وبعده فى المتن : مرآة وما بعدها .

(١) فى (ز) : المصدر .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) الطِّوَل والطِّوال والطِّيل : العمر والغيبة ، وبضم الطاء ؛ وقال فى الصحاح : فأما الحبل ، فلم نسمعه إلّا بكسر الأول ، وفتح الثانى ؛ أرْخِ للفرس من طِوَلِه ، وهو الحبل الذى يُطوَّل للدابة ، فترعى فيه .

(وصحَّت اللام) - أخرج نحو : جوّ وجِوَاء ، ورَيَّان ورِوَاء ، والأصل رَوْيان ، فَعْلان من روَى ؛ وإنما صحَّت الواو ، لئلا يجتمع على الكلمة إعلالان ، لأن فيها إبدال [1] الواو والياء همزة ، لأجل التطرُّف ، بعد ألف زائدة ، فلو قلبت الواو ياءً ، للكسرة ، لاجتمعا ، وإنما أوثر الآخر ، لأن الأواخر محلُّ التغيير .

(وقد يُصحَّح ماحقُّه الإعلال ، من : فِعَلٍ ، مَصْدراً) - نحو : حِوَل .

(أو جمعاً) - نحو : حِوَج ، جمع حاجة .

(وفِعال ، مصدراً) - قالوا : نارَتْ نِواراً : نَفَرت [2] ، وقياسه : نِيار ، كقيام .

(وقد يُعَلُّ ماحقه التصحيح ، من فِعال ، جمعاً) - كقولهم فى طِوَال ، جمع طويل : طِيال ، وقياسُه التصحيح ، لأن واوه لم تسكن فى مفرده كثوب ، ولا اعتلَّت كدار ، قال :

(٣٥) تبيَّن لى أن القماءة ذِلَّةٌ وأنَّ أعِزَّاءَ الرجال طِيالُها [3]

---

(١) فى (د) : إعلال .

(٢) فى الصحاح : النُّور : الضياء ، والجمع أنوار ؛ والنُّور أيضا : النُّفَّرُ من الظباء ... ونسوة نُورُ ، أي نُفَّرٌ من الرِيبة ، وهو فُعُل ، إلَّا أنهم كرهوا الضمة على الواو ...وتقول : نُرْتُ من الشيء ، أَنُور نَوْراً ونِواراً ، بكسر النون : نفرت ، ونُرْتُ غيرى ، أى نفَّرته .

(٣) من الطويل ، لأُنيف بن زبان ؛ وفى الصحاح : قمؤ الرجل بالضم قماءً وقماءةً : صار قميئاً ، وهو الصغير الذليل ، فهو قميء ، على فعيل ؛ والشاهد فى : طيالها ، حيث جاءت بالياء ، والقياس : طوالها .

وهذا شاذ ، والمشهور : طِوَالُها ، وخرج بقوله : فِعال : اعْلِوَّاط واجْلِوَّاذ ، ونحوهما .

(أو مفرداً ، غير مصدر) – كقولهم فى الصِّوان : صِيان ، وفى الصِّوار : صِيار .

(ومن فِعَلَة ، جمعاً) – كقولهم : ثوْر وثِيَرة ، وقياسه : ثِوَرة ، كعَوْد وعِوَدة ؛ على أنهم شذُّوا ، فقالوا : عَوْدٌ (١) وعِيَدة .

(وليس مقصوراً من فِعالة ، خلافاً للمبّرد) – فالأصل عند المبرد ، ثِيارة كحجارة ، فقلبت الواو ياءً ، لأجل الألف ، كما فى سياط ، ثم قصر ، فبقيت الياء منبهة على الأصل ، وهو ضعيف ، إذ فيه دعوى بغير دليل ؛ مع أن القلب إلى الياء ، يحتمل غير ذلك ، وهو الفرق بين جمع ثَوْر ، للقطعة من الإقط (٢) ، وثَوْر الحيوان ، فقالوا فى الحيوان : ثيرَة ، وفى الإقط : ثِوَرة ، للفرق (٣) ؛ كما

---

(١) بعين مفتوحة ، ودال ، مهملتين ، وهو المسِنُّ من الإبل والشاء – قاموس .

(٢) الأَقِطُ معروف ؛ وفى الحاشية : وهو شىء يتخذ من اللبن المخيض ، يُطبخ ثم يُترك حتى يمصل ؛ وربما سُكِّن فى الشعر ، وتُنقل حركة القاف إلى ما قبلها : إقْط – صحاح .

(٣) فى الصحاح : والثَّورُ : الذكر من البقر ، والأنثى ثَورْة ، والجمع ثِوَرة ، مثل : عَوْد وعِوَدة ، وثِيرة وثيران ، مثل جِيرة وجيران ، وثِيَرة أيضا ؛ قال سيبويه : قلبوا الواو ياءً ، حيث كانت بعد كسرة ، قال : وليس هذا بمطرد ؛ وقال المبرد : إنما قالوا ثِيَرة ، ليفرّقوا بينه وبين ثِوَرة : الأَقِط ، وبنَوه على فِعَلَة ، ثم حرَّكوه .

قيل : نَشْيان فى الخبَر ، ونَشوان (١) بمعنى سكران ؛ وقد حكى هذا أيضا ، عن المبرد ؛ وهذه اللفظة شاذَّة ، فلا حاجة إلى تكلف تعليل .

(**فصــل**) : (تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة) — نحو : محراب ومحاريب .

(أو ياء التصغير) (٢) — نحو : غزال وغُزَيِّل .

(وكذا الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة) — نحو : الغازى وغَزِىّ(٣) .

(أو قبل علَمِ تأنيث) — نحو : أَكْسَيَة جمع كساء ، وترقِية فى تَرْقُوة .

(أوزيادتَىْ فَعْلان) — نحو : شَجْيان .

(أو ساكنة مفردة) — أى غير مدغمة ؛ وأخرج نحو: اخْرِوَّاط (٤) ، فلا تبدل الواو فيه ياءً ، لأن الإدغام حصَّنَها ، فلم تتأثر بالكسرة ، ونحو : أَوَّبَ إِوَّاباً ، أى استوعب النهار سيراً ، وغيره من الأعمال .

---

(١) ورجل نَشْيان للأخبار ، بَيِّنُ النِّشوَة ، بالكسر ؛ وإنما قالوه بالياء ، للفرق بينه وبين النَّشْوَان ؛ وأصل الياء فى نَشِيتُ واوٌ ، قُلبت ياءً للكسرة ؛ ورجل نَشْوان ، أى سكران ، بيِّنُ النَّشْوَة بالفتح ؛ وزعم يونس أنه سمع فيه نِشْوَة ، بالكسر ؛ وقد انتشَى ، أى سكر ؛ وفى الحاشية : النشوة أيضا مثلَّثة النون — صحاح .

(٢) فى (د) : أو ياء تصغير .

(٣) قال فى الصحاح : ورجلٌ غازٍ ، والجمع غُزاة ، مثل قاضٍ وقُضاة ، وغُزَّى ، مثل سابق وسُبَّق ، وغَزِىّ ، مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ...

(٤) فى الصحاح : واخْرَوَّطَ بهم السيرُ اخْرِوَّاطاً ، أى امتدَّ .

(لفظاً) – أى ساكنة مفردة لفظاً ، نحو : مِيعاد [١] وإيعاد [٢] .

(أو تقديراً) – نحو : حِيَّاء ، مصدر : احْوَوَى ، على حدّ قولهم فى اقتتل : قِتَّالًا ، والأصل : احْوِوَاء ، كاقتتال ، ثم رُدَّ إلى فِعَّال ، فصار : حِوَّاء ؛ قُلبت الواو الأولى ياءً لكسر ماقبلها ، لأن أصلها الحركة والإفراد ، لما علمت من أن الأصل : احْوِوَاء ، فليست كواو اخْرِوَّاط ونحوه ، لأنها وضعت فى هذا أولاً على الإدغام ، فلما قلبت الواو ياء ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت ، فصار : حِيَّاء [٣] .

وقال الأخفش : أقول : حِوَّاء ، وصححه بعض المغاربة ، لتحصُّن الواو بالإدغام ، فأشبه اخْرِوَّاطاً ، والفرق بينهما ماسبق ذكره .

(وكذلك الواقعة إثر فتحة ، رابعةً) – نحو : أُعطِىَ ومُعْطىً .

(فصاعداً) – نحو : استَعْلَى ومُسْتَعْلَى .

(طرَفاً) – كما مُثل ، فالألف بدل من ياء ، هى بدل من الواو ، بدليل أعطيت ، ومستعليان .

---

(١) من الوعد ، أصله : مِوْعاد .

(٢) من أوعد ، أصله : إوْعاد .

(٣) والذى فى الصحاح : وقال الأصمعىّ : الحُوَّة : حُمرة تضرب إلى السواد ؛ يقال : قد احْوَوَى الفرس ، يَحْوَوِى احْوِواءً ؛ قال : وبعض العرب يقول : احْوَاوَى يَحْوَاوِى احْوِيواءً ؛ وحكى الأصمعىّ : احْوَوَى يَحْوَوِى احْوِواءً ، على وزن ارعَوَى ...

(أو قبل هاء التأنيث) – نحو : مُعْطاة ومستعلاة .

(ونحو : مقاتِوَة وسواسوة وأُقْرُوَة وديوان واجليواذ ، شاذّ ولا يقاس عليه) – فمقاتِوة جمع مَقْتَوٍ ، اسم فاعل من اقتوَى ، أى خدم وساس [١] ، قال عمرو [٢] بن كلثوم :

(٣٦) * متى كنا لأمك مَقْتَوِينا ؟ [٣]*

فقياسه : مقاتية ؛ والسَّوَاسِوَة [٤] : المستوون فى الشىء ، وقياسه : سواسية ، وقالوه أيضا ، قال :

---

(١) فى الصحاح : القَتْوُ : الخدمة ، وقد قَتَوْتُ أَقْتُو قَتْواً ومَقْتًى ، أى خدمت ، مثل : غزَوت أغزو غَزْواً ومَغْزًى ...

ويقال للخادم : مَقْتَوِىٌّ ، بفتح الميم ، وتشديد الياء ، كأنه منسوب إلى المَقْتَى ، وهو مصدر ؛ ويجوز تخفيف ياء النسبة ، قال عمرو بن كلثوم :

* متى كنا لأمك مَقْتَوِينا ؟ *

قال أبو عبيدة : قال رجل من بنى الحِرْماز : هذا رجلٌ مَقْتَوِينٌ ، ورجلان مَقْتَوِينٌ ، ورجالٌ مَقْتَوِينٌ ، كلُّه سواء ، وكذلك المؤنث ، وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم . قال سيبويه : سألوا الخليل عن مَقْتَوِىّ ومَقْتَوِين ، فقال : هو بمنزلة الأشعرىّ والأشعرين .

(٢) فى (ز) : قال أبو عمرو بن كلثوم .

(٣) من الوافر ، من معلقة عمرو بن كلثوم ؛ وصدره فى جمهرة أشعار العرب : * تُهدِّدُنا وتُوعِدُنا ، رُوَيداً * ؛ وفى حاشية الصحاح : * تَهدَّدْنا وأَوْعِدْنا ، رُويداً * وفى الجمهرة أيضا : مُقْتَوِينا ، بضم الميم ، وفى الحاشية : قال الفرّاء : الرُّواة والنحويون ينشدون هذا البيت : مَقْتَوِينا ، بفتح الميم ، كأنه نُسِب إلى مَقْتَى ، وهو مَفْعَلٌ من القَتْو ، وهو الخدمة ، خدمة الملوك خاصة ، والتذلل إليهم ، وقد سبق بيانه فى الصحاح ، وفيه الشاهد ، حيث جاءت فيه الواو مصححة ، إثر كسرة ، وقبل هاء التأنيث ، شذوذاً .

(٤) فى (ز) : والسواسية .

(٣٧) سواسيةٌ سودُ الوجوهُ كأنَّهم ظرابىٌّ غِرْبانٍ بمجرودة مَحْلِ (١)

وأَقْرِوَة جمع قَرْو ، وهى مِيلَغَةُ الكلب (٢) ، وقياسُه : أقْرية كأكْسِيَة .

وديوان أصله : دِوَّان ، فهى واو غير مفردة ، وُضعتْ كذلك ، فكان القياس أن لا تقلب ياءً ، بل يُلْتَزم دِوَّان ، ولكنهم لم يقولوه ، وشذُّوا فى القلب ؛ ودليل أن أصله الواو ، قولهم : دواوين .

وكذا اجْلِيواذ ، قياسه : اجْلِوَّاذ ، لأنها واو وضعت مدغمة ، فحقها أن لا تُقلَب ، كما فُعل فى اخْرِوَّاط ، واعْلِوَّاط ونحوهما ؛ ويقال : اجْلَوَّذَ بهم السَّيْرُ اجْلِوَّاذاً ، أى دام مع السرعة ، وهو سيرُ الإبل ؛

---

(١) فى شرح ناظر الجيش ، أتى ببيت قبله :

أبى لكليب أن تُسامِىَ معشراً من الناس ، أن ليسوا بفرع ولا أصل

وفى لسان العرب – ظرب : أبو زيد : الظَّرِباء ، ممدود على فَعِلاء – حاشية : بفتح الظاء ، وكسر الرّاء ، مخفَّفَ الباء ، ويُقصَر ، كما فى التكملة ؛ وبكسر الظاء ، وسكون الرّاء ، ممدوداً ومقصوراً ، كما فى الصحاح والقاموس : دابَّة شبه القرد .

وروى شمَّر ، عن أبى زيد : هى الظَّرِبان ، وهى الظَّرابىّ ، بغير نون ، وهى الظِّرْبَى ، الظَّاء مكسورة ، والرّاء جزم ، والباء مفتوحة ، وكلاهما جماع ، وهى دابة تشبه القرد ، قال أبو زيد : والأنثى : ظَرِبانة ، وقال البعيث : سواسية ...الخ البيت ، قال : والظَّرِبان : دُويبة شبه الكلب ، أصم الأذنين ، طويل الخرطوم ، أسود السَّراة ، أبيض البطن ، كثير الفَسْو ، مُنتن الرائحة . وفى (ز) : نحل ، بالنون .

(٢) والقَرْوُ : قدح من خشب ، ومِيلَغ الكلب ، والقَرْوةُ : المِيلغَة ، وأسفل النخلة ، يُنْقَر ، فينبذ فيه ... والقَرْو : حوض طويل ، مثل النهر ، ترده الإبل – صحاح .

وكذا يقال : اخْرَوَّط بهم السيرُ اخْرِوَّاطاً : امتدَّ ؛ واعلوَّط بعيَره اعْلِوَّاطا : تعلَّق بعنقه وعلاه ، واعلوَّطنى فلان لزمنى .

(وتُبدل الألفُ واواً ، لوقوعها إثرَ ضمَّةٍ) – نحو : ضُوَيْرِب فى ضَارِب ، ونحو : بُويعَ فى بايَع ، مبنيًّا للمفعول .

(وكذلك الياء الساكنة المفردة ، فى غير جمع) – كموقِن ويُوقِن ؛ وخرجت المتحرّكة لفظاً وتقديراً ، كهُيام [(١)] ، أو لفظا ، وهى ساكنة تقديراً ، نحو ييلّ فى المكان ، مضارع يلّ ، أصله : ييلل ، فتحركت الياء الثانية ، لأجل الإدغام ، فلا تبدل الياء فيهما ؛ وبالمفردة المدغمة ، كأن تبنى اسماً على فُعَّال ، كحُسَّان ، من البيع ، فتقول : بُيَّاع ، وكذا إن جمعت بايعاً على فُعَّال ، قلت : بُيَّاع ، ولا تبدل للإدغام .

وخرج أيضا الواقعة فى جمع كبِيض ، فلا تبدل أيضا واواً ، وإن كانت ساكنة مفردة

(والواقعة آخر فَعُل) – نحو : قَضُوَ [(٢)] ورَمُوَ ، قلبت الياء فيهما واواً ، لضمِّ ماقبلها وتطرّفها ، وهو مطرد فى بناء فَعُل للتعجب ، ولم يرد فى فِعْلٍ متصرّف إلَّا نادراً ، وهو قولهم : نَهُوَ الرجل ، فهو نَهِيٌّ [(٣)]،

---

(١) فى الصحاح ــ هيم : والهُيام ، بالضم : أشدُّ العطش ؛ كالجنون من العشق ، والهُيام : داء يأخذ الإبل ، فتهيم فى الأرض لا ترعى .

(٢) أى فى التعجب ، بمعنى : ما أقضاه ، وما أرماه .

(٣) سقطت من (ز) ، وجاءت العبارة فى (غ) : نهو الرجل ينهى نهيا ... وقياسها : نهو الرجل ينهو نَهْواً ، كَيسهو سهواً .

إذا كان كامل النُّهْيَة ، وهى العقل .

(أو قبل زيادتى فَعلان) – كأن تبنى من الرمى مثل : سَبُعان ، فتقول : رَمُوَان ، بإبدال الياء واواً ، لأن الألف والنون لاتُحصِّنُ من التطرّف ؛ وسَبُعان اسم مكان .

(أو قبل علامة تأنيث ، بنيت الكلمة عليها) – كأن تبنى من الرمى مثل مقدرة ، فتقول : مَرْمُوَة [1]، لأن التاء ، وإن بنيت الكلمة عليها ، مقدَّرة الانفصال ، فلا تُحصّن ، فلو لم تُبن الكلمة عليها ، أبدلت الضمة كسرة ، وسلمت الياء ، كما يجب ذلك مع التجريد ، نحو : توانَى توانِياً ، أصله : توانُياً كتدارُك ، فأبدلت الضمة كسرة ، تخفيفاً ، لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ، ما آخره واو ، قبلها ضمة لازمة ، فإذا لحقته تاء التأنيث ، للدلالة على المرة ، قيل : توانية ، بالتاء ، لعُروض تاء التأنيث .

(وتُبدل الضمة فى الجمع كسرة ، فيتعيَّن التصحيح) – نحو : أبيض وبِيض ، وأعين وعِين ، والأصل : بُيْض وعُيْن ، بضم الفاء ، كحُمر ؛ فهم بين أن يقلبوا الياء واواً ، لسكونها وانضمام ماقبلها ، كموقِن ، وبين أن يقلبوا الضمة كسرة ، لتصحَّ الياء ؛ فسلكوا [2] الثانى ، لأن تغيير حركة ، أيسر من تغيير حرف .

ومقتضى قوله : فى الجمع ، إخراج المفرد ، وفيه خلاف :

---

(١) فى (ز) : رموة .

(٢) فى (د) : فآثروا .

مذهب الخليل وسيبويه ، أنه كالجمع ؛ ومذهب الأخفش ، التفرقة بين الجمع والمفرد ، فتصح الياء عنده فى الجمع ، لقلب الضمة كسرة ، وتقلب واواً فى المفرد ، لإقرار الضمة ، لأن الجمع أثقل من المفرد ، فهو أدعى إلى التخفيف ؛ واحتج بقول العرب ، لما يُحذر منه : مَضُوفة ، وهو من ضاف يَضيف ، إذا أشفق وحذر ؛ وحكى الأزهرىّ أن العرب تقول فى معيشة : معوشة ، فهو مفعُلة من العيش ؛ وحكى الأصمعىّ أن العرب تقول : ريح هَيْف وهُوف ، وهى الريح ذات السّموم المعطشة ؛ والمرجح عند الناس ، القول الأول ، ويشهد له قول العرب : أعْيَس من العَيَسة ، والعَيَسة [1] مصدر كالحمرة ، وقولهم : مبيع ومكيل ؛ وما استشهد به شاذ ، لا يقاس عليه .

وعلى المذهبين ، يتخرّج وزن معيشة ؛ فعلى الأول ، هى محتملة لمفعُلة ، بضم العين وكسرها ؛ وعلى الثانى ، هى بكسرها ، لاغير ؛ ويتخرّج ما إذا بنيت اسماً مفرداً من البياض ، على وزن فُعْل ، فتقول على الأول : بِيض ، وعلى الثانى : بُوض .

والأعيَس واحد العِيس ، وهى الإبل البيض ، يخالط بياضَها شىء من الصفرة ، والأنثى عَيْساء ؛ ويقال : هى كرائم الإبل .

(ويُفعَل ذلك بالفُعْلى صفةً ، كثيراً) — نحو : امرأة حِيكَى .

---

(١) فى الصحاح : العَيْسُ : ماء الفحل ، وقد عاس الفحلُ الناقة يَعيسُها عَيْساً ، أى ضربها ؛ والعِيسُ ، بالكسر : الإبل البيض ، يخالط بياضَها شىء من الشقرة ، واحدها أعيس ، والأنثى عَيْساء ، بيِّنة العَيَس .

ولم يثبت سيبويه (١) فِعْلَى ، بكسر الفاء فى الصفات ، فقال : إن ماكانت عينه ياءً من فُعْلَى من الصفات ، يجب قلب الضمة فيه كسرة ، لتصح الياء ، نحو : حِيكَى (٢) ، وكذا : « قسمة ضِيزَى »، (٣) وزعم أن الاسم تُقَرُّ فيه الضمة ، فتقلب الياء واواً ، واعتقد هو وجماعة من البصريين ، بل أكثرهم ، أن أفعل مِنْ ، ومؤنثه ، حكمهما حكم الأسماء ، بدليل الجمع كجمعهما ، فقالوا : إنما تُقلب الياء واواً فى طُوبَى وكُوسَى وخُورَى ، تأنيث الأطيب والأكيس ، والأخْير ، تفرقة بين الاسم والصفة ، وكان القلب للحرف فى الأسماء ، لأنها أخف من الصفات .

وظاهر مذهب سيبويه ، أنه لا يجوز فيها إلَّا ذلك ؛ وعدَّ المصنف مؤنث أفعل من قبيل الصفات ، وقال : إن الوجهين فى الصفة ، أعنى إقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ، وقلب الضمة كسرة ، فتصح الياء ، مسموعان من العرب ، وحكى كراع ، الكِيسَى ، وهو من كاس يكيس كَيْساً (٤) .

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) من حاك الثوب ، يحوكه حَوْكاً وحِياكة : نسجه ، فهو حائك ، وقوم حاكة وحَوَكة أيضا ، ونسوة حوائك .

(٣) النجم / ٢٢ : « تلك إذن قسمة ضيزَى » .

(٤) فى الصحاح : الكَيْس : خلاف الحمق ، والرجل كيِّسٌ مُكَيَّس ، أى ظريف ، والكِيسَى : نعت المرأة الكيِّسة ، وهو تأنيث الأكْيس ، وكذلك الكوُسَى ، وقد كاس الولدُ ، يكيس كَيْساً وكِياسة .

(وبمفرد غيرهما قليلاً) - كالطيبىَ فى الطوبَى ، الذى هو مصدر طاب ، يقال : طاب طُوبَى ، ومنه : « طُوبَى لهم وحسنُ مآب » [١] ، ويجوز أن يدخل فى هذا مسألة معيشة ونحوها [٢] ، فيكون مذهب المصنف فيها ، قريباً من مذهب الجمهور .

(وربما قررت الضمة فى جمع ، فيتعيَّن الإبدال) - نحو ما حكى أبو عبيد ، [٣] من أن عايطا يجمع على عُوط ، بإقرار الضمة ، وقلب الياء واواً ؛ وقالوا فيه أيضاً : عِيط ، على القياس ، كبيض ؛ هكذا قيل ، وفيه نظر ؛ فقد قالوا : عاطت الناقة ، تعوط ، وقالوا : تعوَّطَت ، وتعيَّطت ؛ وإذا لم تحمل الناقة أول سنة يحمل عليها ، فهى عائط وحائل ، وجمع عائط : عُوط وعِيط ، وجمع حائل : حُول ، وتعيَّطت : إذا لم تحمل سنوات ، وربما كان ذلك من كثرة شحمها [٤] .

(وتبدل كسرةً أيضا ، كلُّ ضمة تليها ياءٌ أو واوٌ ، وهى

---

(١) الرعد / ٢٩ : « الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، طُوبَى لهم وحُسْنُ مآب » .

(٢) فى (ز) : ونحوهما .

(٣) فى (د ، غ) : أبو عبيدة ، والتحقيق من (ز) موافقاً لما فى الصحاح - عَوَط .

(٤) وفى الصحاح : قال الكسائى : إذا لم تحمل الناقة أوَّلَ سنة يُحمل عليها ، فهى عائط وحائل ، وجمعها : عُوط وعِيط وعُيَّط وعُوطط ، وحُول وحُولل ...يقال منه : عاطت الناقة تعُوط . قال أبو عبيد : وبعضهم يجعل عُوططاً مصدراً ، ولا يجعله جمعاً ، وكذا حولل ؛ واعتاطت الناقة وتعوَّطت وتعيَّطت : إذا لم تحمل سنوات ، وربما كان ذلك من كثرة شحمها .

آخرُ اسم متمكن) – فخرج بآخر ، نحو : أُفْعُوَان ، فلا تبدل فيه الضمة كسرة ، لأن الواو ليست آخراً ، فتكون معرضة لما يحصل من النقل ، عند وجود ياء المتكلم وياء النسب ، كما يأتى تقريره ؛ وخرج باسم ، الفعل ، نحو : يغزو ويدعو ؛ وبمتمكّنٍ ، المبنىّ لزوماً ، نحو : هو وذو الموصولة فى الأشهر ، وذلك نحو : أَظْبٍ وأَدْلٍ ، جمع ظبى ودلو ، على أفعُل ، الأصل : أظْبِى ، وأدْلُو ، نحو : كلب وأكلب ، فاستثقلت الضمة ، وإنما استثقلت الواو المتطرّفَة ، المضموم ماقبلها فى الاسم دون الفعل ، لأن الاسم يضاف إلى الياء ، ويُنسَبُ إليه ، فلو أُقرَّت الواو ، لاجتمعت ضمة وواو ، قبل ياءَى المتكلّم والنسب ، وكسرة قبل الياءَين ، وذلك ثقيل .

وعارض البناء كالمعرب ، فتقول فى عرقوة وثمود ، إذا رخمت على لغة من لا ينتظر : ياعرقى ، وياثمى ، ووافق الكوفيون على هذه القاعدة ، وهى أنه إذا أدَّى عمل إلى وقوع الواو طرفاً ، وقبلها ضمة ، فى اسم متمكن ، فُعل ماذُكر ، إلَّا فى موضعَين ، فيما سُمى به من الفعل ، نحو : يغزو ، وفيما نقل من أعجمىّ ، نحو : هندو ، علَماً ، فلا يقلبون فيهما الضمة كسرة ، ولا الواو ياءً ، بل يبقونه علَماً ، على ماكان عليه قبل التسمية ، ويفتحونه فى حال النصب والجرّ ، ويسكنونه فى حال الرفع .

(لا يتقيَّد بالإضافة) – فإن تقيّد الاسم المتمكن بالإضافة ، لم تبدل الضمة كسرة ، فتسلم الواو ، وذلك نحو : ذو بمعنى صاحب ، وأخواته فى حالة الرفع .

(أو مدغمة فى ياء هى آخرُ اسمٍ ، لفظاً) – أى وتبدل كسرة ، كلُّ ضمة ، تليها ياء أو واو ، وهى مدغمة فى كذا ؛ وخرج بآخر ، نحو : صُيَّم ، فلا يجب كسر الضمة فيه ، لأن الياء المدغم فيها ، ليست آخراً ، وسيأتى حكم صُيَّم .

وباسمٍ ، الفعلُ ، نحو : حُيِّى ، مبنيا للمفعول ، فلا يجب تحويل الضمة فيه كسرة ، لكن يجوز ، وذلك نحو : عصاً وعُصىّ ، ودلو ودُلِىّ ، وجاثٍ وجُثِىّ ، فالقلب فى هذه ونحوها هو القياس المطرد ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا فى جمع أب : أُبُوّ ، وفى نحو : نُحُوّ ، ومن كلام بعضهم : إنكم لتنظرون [1] فى نُحُوّ كثيرة ، وفى جمع أخ : أُخُوّ ؛ والأكثر فى فاء عِصِىّ ونحوه ، الضم ، وهو الأصل والأفصح ؛ ومن العرب من يكسر الفاء ، إتْباعاً لحركة العين ، هذا فى الجمع .

والحاصل ، أن ما آخره ياء أو واو ، قبلها ياء ، أو واو ساكنة ، إمَّا أن يتوافق فيه الآخر والساكن ، أو لا ؛ فإن توافقا ، أدغمت من غير تغيير ، نحو : عَدُوّ ووَلِىّ ، أصلهما : عَدُوو وَوَلِيى [2] ، إذ هما فَعول ، وفَعيل ، وجاء القلب فى الواو ، مع المفرد قليلاً ، نحو مَرْضِىّ ، وهو من الرّضوان ؛ وشذّ فى الجمع ، نحو : أُبُوّ وأُخُوّ .

وإن تخالفا ، بأن كانت اللام ياء ، والساكن واواً ،

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : وولى .

أو بالعكس ، قلبت الواو ياءً ، تقدَّمت أو تأخّرت ، وأدغمتها فى الياء ، وتقلب الضمة كسرة ، لتصح الياء ، نحو : مَرْمِىّ وَسرّىّ ، هما من الرَّمى والسَّرو ، والأصل : مَرْمُوى وسَرْيُو ، وكذا الجمع ، نحو : نِهِىّ جمع [(١)] نَهِىّ ؛ ومما شذَّ فى المفرد ، قولهم : فلان نَهُوٌّ عن المنكر ؛ يقال : إنه لأَمُورٌ بالمعروف ، نَهُوٌّ عن المنكر ؛ وشذَّ فى الجمع فُتُوٌّ جمع فَتَى ، عِند من يجعله من ذوات الياء ، وهو قول سيبويه ، لقوله تعالى : « ودخل معه السجنَ فَتيان » [(٢)] ، وقيل : هو واوىّ ، لقولهم فى المصدر : الفتُوَّة ، وعند سيبويه ، فتوة شاذ . كنَهُوّ عن المنكر ، والنِّهى ، بالكسر : الغدير ، فى لغة نجد ، وغيرهم [(٣)] يقوله بالفتح .

(أو تقديراً) – نحو : مرضيّة [(٤)] ، فالمدغم فيها ، هى آخر الاسم تقديراً ، فإن التاء آخره لفظاً .

(وكل ضمة فى واو قبل واو متحركة ، أو قبل ياء تليها زيادتا فَعْلان) – وذلك كأن تبنى من قوة مثل سَبُعان ، فتقول : قَوُوَان ، فتقلب الضمة كسرة ، والواو الثانية ياءً ، فيصير : قَوِيان ، كما تقول فى فَعْلُوَة من الغزو : غَزْوِيَة ، فتلحق زيادتا فَعْلان بتاء التأنيث . وهذا الذى اختاره المصنف ، هو مذهب الأخفش والجرمىّ والمبرد والأكثرين ، ومذهب سيبويه أنك تقول : قووان ، بتصحيح الواوين ،

---

(١) سقطتا من (ز) ، وجاء بدلهما تكرارُ ما قبلهما ، ثم ضرب عليه .

(٢) يوسف / ٣٦ .

(٣) سقطت من (ز ، غ) .

(٤) فى (ز) : وولى .

من غير إدغام ولا قلب ؛ وإنما وجب التصحيح ، لمخالفته الفعل ، بزيادتى فَعلان ، لاختصاصهما بالاسم ، فصار كالجوَلان ؛ وإنما يُعَلّ ويدغم ما أشبه الفعل ، لا ما خالفه ؛ وأشبهُ الأسماء به قولهم فى النسب إلى طُوًى : طوَوِىّ ، بواوين متحركين ، قيل : الأولى ضمة ، وهى فى التقدير بعد الحرف ، فكأنها فى الواو ؛ هكذا قيل ؛ والأَولى أن يقال : خالف هذا الفعلَ بالزيادتين ، فصحح ؛ وليست الزيادتان كالتاء ، بدليل ضمة الغَزَوان ، واعتلال حصاة . وقال ابن جنّى : تدغم ، فتقول : قَوَّان ، وهو أضعف الأقوال .

وخالف الزجاج الجمهور ، فمنع بناء فعلان من القوة ، متمسكاً بأنه ليس فى الكلام اسم ولا فعل على [١] فَعُل ، عينه ولامه واوان .

ومثال ما قبل الياء ، كأن تبنى من شوى [٢] اسماً كسبُعان ، فتقول : شَوُيان ، فتقلب الياء واواً ، لضمِّ ماقبلها ، كما فى قَوُوَان ونحوه ، فيصير شَوُوَان ، مثل قَوُوَان ، فَتقول على ما اختاره المصنف : شَوِيان ، بقلب الضمة كسرة ، والواو الثانية ياءً ؛ ولا يبعد مجىء المذهبين الأخيرين [٣] .

(أو علامة تأنيث) – كأن تبنى مثل فَعُلَة من قُوَّة ومن

---

(١) سقطتا من (د) .

(٢) فى (ز) : بالسين المهملة .

(٣) فى (د) : الآخرين .

شوى ، فتقول : قَوُوَة وشَوُوَة ، ثم يصيران ، بإبدال الضمة كسرة ، إلى قوية وشوية .

(فإن كانت فى غير واو ، قبل ، هاء التأنيث ، لم تبدل ، إلَّا إن قُدِّر طرآن التأنيث) – فإذا كانت الضمة فى غير واو ، بعدها واو ، هى قبل هاء التأنيث ، وذلك كأن تبنى مثل سَمُرَة من الغزو ، فتقول : غَزُوَة ، بالواو ، إن لم يُقدَّر طرآن التّاء ؛ وغَزِية ، بقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ، إن قُدِّر طرآنها ؛ إذ يصير حينئذ نظير أَدْلٍ ؛ وهذا كما قال سيبويه فى بناء فَعُلَة من الرمى ، قال : تقول : رمُوَة ، إذا بنيت على التاء ، ورمية إذا لم تبن ؛ وقد سبق تقرير كلام المصنف ، فى مسألة بناء مثل فَعُلة من الرمى ، على وجه غير هذا ، هو أليق بكلامه هناك ؛ وكلام سيبويه فيها كما قد عرفته ؛ فالوجه عدم تكلف ذلك التقرير ، وحمل كلام المصنف فى الموضعين ، على محمل واحد ، وهو ما اقتضاه محمل سيبويه .

(وفى ضمة مصدَّرة ، قبل ياء مشدَّدة ، أو متلوَّة بأخرى مغيّرة لياء مشدَّدة ، أو منقولة إلى واو ، من همزة قبل واو ، وجهان) – أحدهما بقاؤها ؛ والثانى تحويلها كسرة . فخرج بمصدَّرة ، ضمةُ الحاء فى تُحُيِّر زيدٌ ، فهى ضمة ، قبل ياء مشدَّدة ، ولا تُحوَّل إلى الكسرة ، لعدم تصدُّرها ؛ ويَرِدُ عليه عُيَّابٌ ونُيَّام ، فهما داخلان فيما ذكر ، ولا يجوز فيهما غير الضم ، بخلاف صُيَّم ولُىّ ، فى جمع صائم ، وأَلْوَى ، يقال : قَرْنٌ أَلْوَى ، وقرون لُىّ ، فيجوز ضمُّ الصاد واللام ، وكسرُهما ؛ فالضم على الأصل ، فإنهما فُعَّل وفُعّل ، والكسر ، لمناسبة الياء .

وخرج بياء ، ماكان قبل مشدَّد غير ياء ، نحو : شُهَّد ونُوَّم ، فلا يجوز فيهما إلا الضم .

ومثال المتلوَّة بما ذكر : عُصىّ ودُلىّ ، فالضمة المصدَّرة فيهما ، متلُوَّة بضمة أخرى ، والضمة الثالثة مغيَّرة ، بتحويلها كسرة ، لأجل الياء المشدَّدة التى حصلت فى آخر الكلمة ، كما اقتضاه التصريف ؛ فيجوز ضم العين والدال ، على الأصل ، لأنهما فُعول ، ويجوز كسرهما إتباعاً ، وكذا ما أشبههما .

وخرج بمغيَّرة ، ضمةُ التَّاء فى تُحيّر ، فإنها متلُوَّة بضمة ، لكن لم تغيّر ، لما يليها من ياء مشدَّدة ؛ فلا يجوز فى التاء إلَّا الضم .

ومثال المنقولة المذكورة ، أن تبنى من سَوْء مثل عرقوة ، فتقول : سَوْؤُوَة ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة ، فتحذف الهمزة ، فتصير سَوُّوَة ، فيبقى لفظه كلفظ قوُّوَة : فَعْلُوَة من قوَّة ، لكن ضمة سَوُّوَة عارضة ، وضمة قوة أصلية ، فلذلك تعيَّن الاعتداد بها ، فكان فيها القلب حتماً ، وجاز فى سَوُّوَة اعتباران : إن لم تعتد بالنقل لم تقلب ، كأنك نَطقت بسَوْؤُوَة ، وإن اعتددتَ بما عرض ، صيرته مثل : قَوُّوَة ، فتقلب ، فتقول : سَوِيَّة .

(وقد يُسكَّن ذو الكسرة والضمة المؤثّرتين إعلالَ اللام ، فيبقى أثرُهما) – لعدم الاعتداد بما عرض من السكون ؛ فإذا بنيت من الغزو ، اسماً على فَعِلان ، قلت : غَزِوَان ، ثم تقلبُ الواو ياءً ، لأجل الكسرة ، فتقول : غَزِيان ، فلو سكنت الزاى تخفيفاً ، لقلت أيضا :

غَزْيان ، بالياء ؛ ونظيره أن تقول : غُزِىَ ، بالبناء للمفعول ، ثم تسكن الزاى ، فتقول : غُزْى أيضا ، بالياء .

وإذا بنيت من الرمى ، اسماً على فَعُلان ، قلت : رَمُوان ، فإذا سكنت ، قلت أيضا : رَمْوان ، بالواو ، ونظيره قولك فى : قَضُوَ [(١)] بعد التسكين : قَضْوَ [(٢)] ، بالواو أيضا ؛ ويدل على هذا قوله :

(٣٨) تَهزَأُ منىِّ أختُ آل طَيْسَلَه قالت : أراه دالفاً ، قد دُنْىَ له [(٣)]

فأقَرَّ الياء مع التسكين ، كما كانت مع الكسرة ، وهو من الدنُوّ .

(وقد يؤثران إعلالها ، محجوزةً [(٤)] بساكن) – فيؤثر كل من الكسرة والضمة ، إعلالَ اللام المفصولة بساكن ، نظراً إلى أن الساكن حاجز غير حصين ، فكأنه لم يوجد ، وذلك نحو قولهم : هو ابن عَمِّى

---

(١) ، (٢) قَضُوَ بمعنى ما أقضاه ، كما جاء فى شرح الكافية ٤ / ٢١١٨ ؛ وقد جاءت فى نسخ التحقيق مضطربة ؛ ففى (د) : يقضو فى المرتين ، وفى (ز) : لقضو، وفى (غ) سقط من (١) إلى (٢) قال فى شرح الكافية : والأصل : قَضُىَ ، ومثله : نَهُوَ الرجل ، إذا كملت نُهْيَتُه ، وهو عقله ، والأصل : نَهُىَ .

(٣) فى لسان العرب – طسل ، برواية العجز : * قالت : أراه فى الوقار والعَلَه * وليس فيه شاهد ؛ وفى الصحاح : يقال : دلَف الشيخ ، إذا مشى وقارب الخطو ، والدالف الذى مشى بالحمل الثقيل ، ويقارب الخطو ؛ ودُنْىَ له ، بالتسكين ، أصلها : دُنِىَ ، وهى موضع الشاهد ، حيث أسكن النون ، واعتبر كسرتها الزائلة ، فأبقى الياء المنقلبة بسببها عن الواو ؛ ودُنى له ، أى قُرِّب له .

(٤) سقطت من (ز) .

دِنْيا [١] ، والأصل : دِنْوَا ، فقلبوا الواو ياءً ، لكسرة الدال ؛ والأكثر فى لسان العرب صحةُ الواو ، نحو صِنْو وجِرْو ؛ [٢] ومثل قولهم : دِنْيا ، قولهم : صِبْية ؛ وكذلك قالوا : عُرْو ، وهو من ذوات الياء ، أصله : عُرْى ، ونطقوا به أيضا ؛ والأكثر فى لسان العرب ، نحو : مُدْى وعُمْى .

(وربما أثرّت الكسرة محجوزةً بفتحة) — كقول العرب فى تثنية رضا : رِضَيان ، وهو من الندور ، بحيث لا يقاس عليه ؛ وخالف الكسائىّ فقاس ؛ وقد سبقت المسألة بباب كيفية التثنية .

(وربما جعلت الياء واواً ، لإزالة الخفاء) — كقولهم فى : أَيْفَع الغلامُ : أَوْفَع .

(والواو ياءً ، لرفع [٣] لبس) — كقولهم فى جمع عِيد ، وهو من العَوْد : أعياد ، لئلا يلتبس بأعواد ، جمع عُود ؛ وقد لا يلتزمون ذلك [٤] ، بل يُفعَل مع كثرة الأصل ، كقولهم فى جمع ريح : أَرْياح دفعاً لالتباسه بجمع رُوح ، وهو أرواح ، مع أن الأفصح والأكثر والأشهر فى ريح : أَرْواح .

(أو تقليل ثقل) — كقولهم فى صُوَّم : صُيَّم ، والوجه عدم

---

(١) وفى الصحاح : وتقول : هو ابن عمٍّ دِنْيٍ ودِنْياً ودُنْياً ودِنْيَة ، إذا ضممت الدال ، لم تُجْرِ ، وإذا كسرت ، إن شئت أجريت ، وإن شئت لم تُجْرِ .

(٢) فى الصحاح : والجِرْوُ والجُرْوُ والجَرْوُ : ولد الكلب والسباع .

(٣) فى (غ) : لرفع اللبس ، وفى بعض نسخ التسهيل : لدفع ، بالدال .

(٤) سقطت من (ز) .

القلب ؛ وإذا بَعُدت العينُ من الطرف ، لم تُقلَب ، نحو : صُوَّام ؛ وشذَّ نُيَّام ؛ وإن كان فُعَّلٌ مفرداً ، فلا قلب ، نحو : حُوَّل ؛ وكذا إن كان جمعاً معتلَّ اللام ، نحو : شُوًّى جمع شاوٍ .

(**فصــل**) : (تُحذف الياء المدغمة فى مثلها ، قبل مدغمة فى مثلها ، إن كانت ثالثةً زائدة ، لغير معنى متجدد) – نحو : غنىّ وعلىّ ، إذا لحقتهما ياء النسب ؛ وخرج بثالثة ، الثانية ، وسنذكر حكمها ، والرابعة ، فإنها تحذف فى النسب ، مع التى أدغمت فيها ، إن كان إدغام نحو كرسىّ ، وقد سبق ذكرها فى النسب ؛ وبزائدة ، الأصلية ، نحو : تحية ، وسيأتى ؛ ومابعد ذلك ، نحو : قُصَىّ ، تصغير قُصوَى ، والأصل : قُصَيْوِىّ ، فتدغم ياء التصغير فى لام الكلمة ، فيصير على قُصَيِّىّ ، ولا تحذف الياء الأولى ، لأنها لمعنى متجدد ، وهو التصغير .

(أو ثالثةً عيناً) – نحو : تحِيَّة ، والأصل : تَحْيِيَة ، كتزكية ، لأن الفعل حيًّا ، كزَكَّى .

(ويُفتح ماقبلها ، إن كان مكسورا) – فتقول فى غنىّ وعلى وتحية ، فى النسب : غَنَوىّ وعَلوىّ وتحَوِىّ ، حذفت الياء المدغمة فى مثلها زائدة وثالثةً عيناً ، وفتح ما كان [1] قبلها من مكسور ، لشبه الاسم بعد الحذف : نَمِراً ؛ فإن انفتح ماقبل الياء أُقِرّ على حاله ، نحو : هَبِىّ وهَبِيَّة ، فتقول : هَبَوىّ ، والهَبىّ : الصغير [2] .

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) جاء بهامش (ز) تعليقة لعلى الأبيارى ، قال : فى الصحاح بفتح الهاء،=

(وإن كانت ثانية [١] فُتَحت ورُدَّت واواً ، إن كانت بدلاً منها) – فتقول فى النسب إلى لَىّ وطَىّ : لَوَوِىّ وطَوَوِىّ ، لأن أصلهما : لَوْى وطَوْى ؛ لأنهما مصدرا : لَوَى وطَوَى ؛ فإن لم تكن الياء الثانية الساكنة المدغمة فى مثلها ، بدلاً من واو ، فُتحت وأُقِرَّت على حالها ، فتقول فى النسب إلى حَىّ : حيَوِىّ .

(وتبدل الثانية واواً) – لأنها لما فتح ماقبلها ، وهى متحركة ، قُلبت ألفاً ، فصار الاسمُ كمقصور ثلاثىّ ، وألفه تقلب فى النسب واواً ؛ وإنما لم تُرد إلى الياء ، إذا كانت منقلبة عنها ، كراهة اجتماع ثلاث ياءات .

(ولا [٢] تمتنع سلامتها ، إن كانت الثالثة والرابعة لغير النسب) – وذلك نحو أن تبنى من حَىّ نحو : جِرْدَحْل ، فتقول : حِيْوَىّ ، والأصل : حِيَّىّ ، بأربع ياءات ، فيفعل فيه مافُعل فى النسب إلى حَىّ ونحوه ؛ وتجوز السلامة .

(خلافاً للمازنىّ) – فى منعه سلامتها ، فيوجب أن يقال [٣] : حيوى ، وغيره يُجَوّز هذا والسلامة ، فيقول : حَيِّىّ ؛

= وكسر الباء ؛ وفى المحكم بفتح الهاء والباء . انتهى . وفى الصحاح : والهَبِىّ والهَبِيَّة : الجارية الصغيرة .

(١) فى (د) : ثالثة .

(٢) فى (ز) : والا تمتنع .

(٣) فى (د) : فيوجب أن تقول فى المسألة .

وإنما جازت السلامة هنا ، ولم تجز فى النسب إلى حىّ ، لأن ياء النسب بعروضها ، تصير الياء الثانية من الياءات الأربع ، كالمتطرفة ، بخلاف مانحن فيه ، فمن قلب فيه ، شبهها بياء [١] المنسوب ، ومن لم يقلب ، شبَّهها بعين [٢] حىّ وعىّ ؛ ولو بنيت مثل : حَمصيَصْ ، وهى بقلة ، من فتى ، قلت على رأى المازنى : فَتَوَّىْ ، لا غير ، وقلت عند غيره كذلك ، وفَتَيِىّ أيضا بالسلامة ؛ والتوجيه ماسبق .

(وتبدل واواً أيضا ، بعد فتح ماوليته ، إن كان مكسوراً ، الياء الواقعة ثالثةً [٣] بعد متحرك) — وفى نسخة الرقى : الواقعة ثالثةً ، وذلك نحو : شجٍ وعَمٍ ، فتقول : شجوىّ وعموىّ ؛ ويستثنى من هذا الجزم [٤] ، ماسبق من مسألة بناء مثل : جِرْدَحل ، من حىّ ، وكذا مثل حَمصيَص من فتى ، فإنه لا يتعيّن فى الياء الثالثة فيها القلب واواً ، إلا عند المازنى ، كما تقدَّم ؛ وأما غيره ، فقد عرفت أنه تخيَّر السلامة والقلب .

وخرج بقوله : بعد متحرك : ياء طىّ ونحوه ؛ وعُلم من تقييد فتح ماوليه ، بكونه مكسوراً ، أن المفتوح يُقرُّ على فتحه ، نحو : رمى ، عَلَماً خالياً من الضمير ، فتقول : رموى .

---

(١) فى (د ، وفى شرح ناظر الجيش) : بلام المنسوب ، أى لام الكلمة ، وهى الياء .

(٢) فى (غ) : بغير .

(٣) سقطت من النسخ الثلاث ، ونبه على وجودها فى نسخة الرقىّ ، وثبتت بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٤) أى القطع بكونها ثالثة ؛ وفى (غ) : ويستثنى من هذا الخبر .

وخرج بثالثة : الرابعة فصاعداً ، وإنما سكت عنه فى غير تلك النسخة ، لفهمه مما يذكر بعدُ ، ويُعلم حكم الثانية مما تقدم ، مع موافقتها للثالثة ، فيما ذُكر .

(وقبل ياء أُدْغمت فى أخرى) — كأن تبنى من رمى مثل قِرْطَعْب ، فتقول : رِمْوَىّ ، وكذا لو بنيت من فتى مثل : حَمصْيَص ، لقلت : فَتوَّى ؛ وإن قلنا : إن فَتَّيى يأتى ، لكن قد سبق أن التزام الواو فى هذين ، هو قول المازنىّ ، فهذا الكلام ليس على ظاهره فى التزام القلب إلى الواو ؛ وقد صرح المصنف فى غير هذا الكتاب ، بالخلاف عن المازنى ، فى بناء مثل حَمصْيَص من فتى ، وهى والمسألة الأخرى ، داخلتان فى مقتضى ماسبق عنه ، فليُحمل مايتعلق بهاتين المسألتين ، من كلامه هذا ، على الأولى ؛ والله أعلم .

(وتحذف رابعةً فصاعداً) — وفى نسخة الرقىّ :

(وتحذف جوازاً ، رابعةً ، ووجوباً ، خامسة فصاعداً) — فالرابعة نحو : قاضٍ ، والزائدة على ذلك نحو : مُشْتَرٍ ومُسْتَدْعٍ ، فتقول : قاضىّ ومشترىّ ومستدعىّ ؛ ويجوز فى نحو : قاضٍ ونحوه : قاضوىّ ومعطوىّ ؛ وسكوتُه عن جواز بقاء الرابعة ، فى غير النسخة المذكورة ، يبين أن كلامه محمول على ما يتناول الواجب والأَوْلَى ، كما سبق تقريره قريباً .

(وكذا ماوقع هذا الموقع من ألف) — فالرابع حبلى وجمَزَى ، ومرمَى ؛ وغيره حبارَى ومُشْتَرى وحِثِّيثَى ومستدعَى ؛ فتقول : حبلىّ وجمَزىّ ومرمىّ وحبارىّ ؛ وكذا الباقى .

(أو واو ، تلَتْ ضمَّة) – نحو : عَرْقُوة ، فتقول : عَرْقىّ .

(فإن كانت [١] ألفاً لغير تأنيث ، اختير قلبها واوا)– نحو : ملهوىّ ومغزوىّ .

(وقد تقلب رابعة للتأنيث ، فيما سكن ثانيه) – نحو : حبلوى وسكروى ؛ فإن تحرك الثانى ، لم يَجُز إلَّا الحذف ، نحو : جَمزَى [٢]ومَرَطَى .

(وتحذف أيضا كل ياء تطرفت لفظا أو تقديراً ، بعد ياء مكسورة ، مدغم فيها أخرى) – فاللفظ نحو : عُطَىّ تصغير عَطاء ، والأصل : عُطيِىّ ، والياء الأولى للتصغير ، والثانية المنقلبة عن الألف التى كانت فى المكبر ، كما فى غُزَيِّل ، تصغير غزال ، والثالثة لام الكلمة التى هى واو ، أبدلت همزة فى المكبر ، وصارت هنا ياءً ، لكسر ماقبلها لما صُغر ، فتحذف هذه الياء تخفيفاً ، وكان الحذف لها لتطرفها ، والأطراف محل التغيير ، والتقدير نحو : سُقَيَّة ، تصغير سقاية ، والعمل فيه كما تقدَّم ، لأنها تطرّفت تقديراً ، لأن تاء التأنيث كالمنفصلة .

وخرج بقوله : بعد ياء ، ماتطرّف لا بعد ياء ، كياء القاضى ؛ وبمكسورة ياء صبِىّ ، فإنها تطرفت بعد ياء ساكنة ؛ وبمدغم نحو :

---

(١) فى النسخ الثلاث : فإن كان ؛ والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) الجَمَزى : السير السريع ، والمَرَطَى : ضرب من العدو ، قال الأصمعىّ : هو فوق التقريب ، ودون الإهذاب .

حَيِيّ ، فإنها تطرّفت بعد ياء مكسورة ، لم تدغم فيها أخرى ، فلا يجوز حذفها .

(مالم يكن ذلك فى فعل) – نحو : أُحْيِى ، مضارع حييت ، فلا تحذف هذه ، لأنها معرضة لحذفها بالجازم (١) .

(أو جارٍ عليه) – أى على الفعل ، نحو : مُحْيِى والتَّزَيِّى ، مصدر تَزَيَّا بالشىء ، فلا تحذف ، حملاً لاسم الفاعل والمصدر ، على الفعل .

(ولا يمنع هذا الحذف ، لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأبى عمرو) – نحو : أحْوَى ، إذا صُغّر ، فتقول عند سيبويه والمبرد ، وهو قول يونس : أُحَىّ بياءَين ، غير منصرف ، وأصله : أُحَيو ، لأنه من الحُوَّة ، فقلبت الواو الأخيرة ياءً ، لكسر ما قبلها ، وأدغمت ياء التصغير فى الياء الأولى ، وهى عين الكلمة ، بعد قلبها ياءً ، فصار مثل عُصَىّ ، ففعل فيه ما تقدّم من الحذف ، لأنه لا فرق عند سيبويه ، بين أن يكون المدغم فيه ياء التصغير ، زائداً كألف عطاء ، أو أصليا كواو أحوى ؛ وقال أبو عمرو بن العلاء بالفَرْق ، فتقول : أُحَيِّى ، بثلاث ياءات ، وتجريه مجرى أعيم ، فتقول : أحيى ، رفعاً وجرًّا ، وأحيىَ نَصْباً . وقد سبقت المسألة بباب التصغير .

(فإن تحركت الأولى والثانية ، حذفت الثالثة) – وذلك بأن

---

(١) فى (ز ، غ) : لأنها معرضة بحذفها للجازم .

تبنى من الرمى مثل جَحْمَرِش ، فتقول : رَمْيَيِيٌ ، بثلاث ياءات ، فيجوز فيه ثلاثة أوجه ، ذكرها المصنف . أحدها : أن تنقل حركة الياء الأولى ، إلى الساكن قبلها ، ثم تدغمها فى الياء الثانية ، فيصير كعطىّ ، فتحذف الياء الأخيرة ، كما فعلت فى عصىّ ، فتقول : رَمىّ .

(أو قُلبت الوسطى واواً) [(١)] – وهذا هو الثانى ، فتقول : رَمْيَوٍ ، ويصير من المنقوص ، وإنما قلبت واواً ، كراهية اجتماع الأمثال .

(أو ألفاً) – وهذا هو الثالث ، فتقول : رَمْيايٌ ؛ ووجهه أن المتوسطة تحرّكت ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً .

(وسلمت الثالثة) – أى فى الوجهين الأخيرين ، وهى فى الثالثة كياء آى وزاى .

(وتبدل باءً ، الألفُ التاليةُ ياءَ التصغير ، مالم تستحق الحذف) – ثبت هذا فى نسخة الرقى ؛ وذلك نحو قولك فى غزال وقذال : غُزَيّل وقُذَيّل ؛ فإن كان بعد الألف حرفان فصاعداً ، حذفت الأول فى التصغير ، نحو : عُذَافر [(٢)] ، فتقول : عُذَيْفِر ، ومصابيح ، فتقول : مصيبيح ، إن كان علماً ، ومصيبيحات ، إن كان غير علم .

(**فصـــل**) : (اجتنبوا ضمة غير عارضة ، فى واو قبل واو) – لأن الضمة كالواو ، فإذا بنيت اسم مفعول من جادة ، قلت : مَجُود ، وأصله : مَجْوُود ، فاستثقلوا ، فنقلوا ضمة الواو إلى الساكن قبلها ، وحذفوا ، ثم المحذوف ماذا ؟ يأتى الخلاف فيه .

---

(١) فى (ز) : ياء .

(٢) فى الصحاح : جمل عُذافِر ، وهو العظيم الشديد .. وعُذافر : اسم رجل ، ويسمى الأسد عُذافراً .

(فاجتناب ثلاث واوات أحق) - لأن فى ذلك من الثقل ما لايخفى .

(فإن عرض اجتماعها [١] ، قلبت الثالثة أو الثانية ياءً) - فتقول فى اسم المفعول من قَوِىَ : مَقْوِىّ ، وأصله : مَقْوُوٌّ [٢] ، فتقلب الثالثة أو الثانية ياءً ، فتجتمعُ ياء وواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فنقلب الواو ياءً ، وتدغم فى الأخرى .

(وقد يَعرض اجتماع أربع ، فتُعَلّ الثالثة والرابعة ، نحو : قَوَّيىّ [٣] ، مثال جَحْمَرِش ، من قُوَّة) - والأصل : قَوْوَوٌ ، فتدغم الأولى لسكونها فى الثانية ، وتُقْلَب الثالثة ياءً ، لاستثقال اجتماع الواوات ، وتقُلب الرابعة أيضا ، لكسر ماقبلها .

(وقد تُعَلّ معها الثانية [٤] ، نحو : اقْوَيَّا ، مثال اغْدَوْدَن منها) - فَتُعَلّ الثالثة والرابعة ، والثانية أيضا ، والأصل : اقْوَوْوَوَ ، فتحركت الأخيرة ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً وأُعِلَّت [٥] الثالثة ، بقلبها ياءً ، لاجتماع ثلاث واوات ، وأعلت [٥] الثانية ، لأنه لما أعلَّت [٥] الثالثة ، اجتمعت واوٌ وياءٌ ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياءً ، وأدغمت فى الثالثة ، فصار اقْوَيَّا .

---

(١) فى (ز) : اجتماعهما .

(٢) فى (د ، ز) : مقوو ، والتحقيق من (غ) ومن شرح الكافية ٤ / ٢١٤٧ .

(٣) فى (د) : قَوَّىَ ، وهى مرحلة من مراحل الإعلال .

(٤) فى (ز) : الثالثة .

(٥) فى (د) : اعتلَّت ، وفى (ز) : أعللت .

(وذا أولَى من قوَّو) – أى اقْوَيَّا أولى من قَوَّوٍ ، وهو تصحيح الواو الثالثة .

(واقْوَوَّا) – وهو التصحيح للواو الثالثة ، فاقْوَيَّاً أولى منه .

(وفاقاً لأبى الحسن) – وذلك للسلامة من اجتماع ثلاث واوات ، ولا خلافَ فى إعلال الرابعة ، وإنما الخلاف فى الثالثة .

(وحَيَّو أو حَيَّا فى مثل جحمرش ، من حييت ، أولى من حَيَّاى) – والأصل : حَيْيَيِيٌ ، فأدغمت الأولى لسكونها فى الثانية ، وأبدلت الثالثة واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ، فصار حَيَّو كالمنقوص ؛ وأما حَيَّا ، ففُعل فيه ماسبق من الإدغام ، فاجتمع فيه مافى تصغير عطاء ، فحذفت الأخيرة ، فبقيت الياء التى قبل الأخيرة متحركة ، وقبلها مفتوح ، فقلبت ألفاً ؛ ووجه حيَّاى ، أن الثالثة تحركت وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، وسلمت لذلك الياء الأخيرة من الحذف .

(**فصــل**) : (تبدل ياءً ، الواو الملاقية ياءً فى كلمة ، إن سكن سابقهما [١] سكوناً أصليا) – وذلك نحو : مَرْمِىّ وسَيِّد ، الأصل : مَرْمُوى وسَيْوِد ، فخفف البناء [٢] ، بإبدال الواو ياءً ، والإدغام .

وخرج بكلمة : الكلمتان ، نحو : فى يوسف ، وفُو يزيد ، فلا إبدال ، ولا إدغام . وخرج بقيد سكون السابق ، نحو : طويل وغيور وعِزْويت ونحوها ؛ وبأصلىّ : العارض ، نحو : قوىّ ، وسيأتى .

---

(١) فى (ز) كما فى بعض نسخ التسهيل : سابقها ؛ والمقصود : السابق منهما .
(٢) فى (ز) : الياء .

(ولم يكن بدلاً غيرَ لازم) – فإن كانت الواو المذكورة بدلاً جائزاً ، لم يثبت باطراد ، ماذكَر من الإبدال ، ويترتب عليه من الإدغام ، نحو : رُويَة فى رُؤية [١]؛ وكذا ساير ، إذا بنيته للمفعول ، فأبدلت من الألف واواً ، فقلت : سُوَير ، فهو بدل غير لازم ، فلا يثبت معه الحكم المذكور من الإبدال والإدغام ، لئلا يلتبس غير المضعَّف بالمضعَّف ، ولأنه مغيَّر من سار ، فحكم له بحكمه .

(ويتعيَّن الإدغام) – فإذا ثبت ما ذكرنا من كونهما فى كلمة ، وسبق الساكن ، وتأصَّل السكون ، ولم تكن الواو بدلاً غير لازم ، بأن تنتفى البدلية ، كما فى لىّ وطىّ ، أصلهما : لَوْى وطَوْى ، أو يوجد شرط اللزوم ، كأن تبنى من أئمة ، اسماً على وزن : أُبْلُم ، فتقول : أُأْيُم ، فتبدل [٢] الهمزة الثانية واواً لزوماً ، كما فى أُومن ، قلبت الواو ياءً ، لوجود الشروط ، ووجب الإدغام ، فتقول : أُيّم ؛ وكذا إن بنيت من أوب ، اسماً على وزن : إنفَحة ، لقلت : إأْوَبَة ، ثم إيوَبة ، مثل إيمان ، ثم إيَّبَة .

(ونحو : عَوْيَة وضَيْوَن [٣] وعَوَّة ورُيَّة [٤] ، شاذ) – ووجه كونها شاذة ، مخالفتُها لما سبق تقريره ، ووقعت هذه المخالفة على ثلاثة أوجه :

---

(١) فى (ز) : رُؤْية فى رُوية ؛ وجاءت العبارة فى شرح ناظر الجيش : رُوية مخفَّف رُؤية ، وهو موافق وموضح للتحقيق .

(٢) فى (ز) : ثم تبدل .

(٣) الضَّيْوَن : السِّنَّور الذكر .

(٤) أصله : رُؤْيَة .

أحدها : التصحيح ، نحو : عوَى الكلبُ عَوْيةً ، والقياس عَيَّة ؛ وكذا قولهم للسِّنَّور : ضَيْوَن ، والقياس : ضَيَّن ؛ ونحوهما قولهم : يومٌ أيْوَم ، والقياس : أيَّم ؛ وكذا حَيْوَة اسم رجل ، وقياسه : حَيَّة .

والثانى : إبدال الياء واواً ، عكس ماسبق ، وإدغام الواو فى الواو ، نحو قولهم : عَوى الكلب عَوَّةً ؛ وإنه لأَمُورٌ بالمعروف ، نَهُوٌّ عن المنكر .

والثالث : ما أبدل وأدغم ، ولم يستوف الشروط ، نحو ما حكى الفراء من الإدغام فى مخفف رُؤية ، إذ قالوا : رُيّة ، والقياس عدمه ، لأن البدل غير لازم ؛ وحكى الكسائىّ فى تخفيف رُؤيا الإدغام ، وأنه سمع من يقرأ : « إن كنتم للرُّيَّا تعبرون » [1] .

(وبعضهم يقيس على رُيَّة ، فيقول فى قَوْى ، مخفف قوىّ : قَىّ) – فألحق [2] ماعرض من السكون ، بما عرض من البدل فى رُيَّة ؛ قال : فكما اعتدُّوا هنا بالعارض ، وأبدلوا وأدغموا ، كذلك أفعل ، إذا سكنت قَوْى تخفيفاً ، فأعتدّ بعارض سكون الواو ، فأبدلها ياءً ، وأدغم ؛ وهو ضعيف ؛ فالأغلب فى كلامهم عدمُ الاعتداد بما عرض ؛ والفروع إنما تلحق بما تَقَرَّر واستمرَّ ؛ ويوضح ذلك قولهم : شَقْى ودنْى ، فلم يردوا الواو ، وإن كان موجب قلبها ، قد عرض بالسكون زواله .

---

(١) يوسف / ٤٣

(٢) أى هذا البعض .

(وتبدل ياءً أيضا ، الواوُ المتطرِّفةُ ، لفظاً أو تقديراً ، بعد واوين ، سكنت ثانيتُهما ، والكائنة لامَ فَعُول ، جمعاً ، ويُعطى متلوُّهما ماتقرَّر لمثله من إبدال وإدغام) – فإذا بنيت اسم مفعول من قوى عليه ، قلت : مَقْوُووٌ ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً ، لإزالة الثّقَل ، فيصير : مَقْوُويًا ، فتجتمع الواو والياء على الحدّ السابق ، فتقلب وتدغم ، ثم تُقلب الضمة كسرةً ، لتصحَّ الياء (١) ؛ وكذا تفعل ، لو بنيت مثل عُصفور من غَزْو ، فتقول : غُزْوُوو ، ثم تفعل ماتقدَّم ؛ هذا قول سيبويه فى هذا البناء ؛ وقال الفرَّاء : لا أُعِلّ ، بل أدغم الواو الثانية فى الأخيرة ، فأقول : غُزْوُوّ ، ولا حجة فى مَقْوِىّ (٢) ، إن سُمع ، لأنه محمول على الفعل ، فكما اعتلَّ (٣) قَوِىَ ، اعتلَّ (٣) هو .

ومثال المتطرفة تقديراً ، أن تبنى مفعولة من قَوِىَ ، ونحو : عُصفورة من غَزْو ؛ ومثال الكائنة لامَ ماذكر (٤) : دِلِىّ وعِصِىّ ، والأصل : دلوّ وعصوّ ، فأبدلت الواو الأخيرة ياءً ، فجاءت القاعدة ، فقلبت الأولى وأدغمت ، فصارا كما ترى .

وخرج بقوله : سكنت ثانيتُهما ، المتحركة ، نحو أن تبنى مثل قَمَحْدُوَة من غزو ، فتقول : غَزَوْوُوَة ، فتقلب الواو الأخيرة ياءً لتطرفها ، لكن لا يُعطَى متلوُّها ، وهو الواو الثانية ، من قلبه وإدغامه

---

(١) فيصير : مَقْوياً عليه .

(٢) فى (ز) : مقتوى .

(٣) فى (د) : أُعل .

(٤) أى لامَ فعول جمعاً ، كما فى المتن .

فى الأخيرة ، ما تقرَّر ، لأنه لم يسكن ، فتقول على هذا : غَزَوُّيَة ، لكن تقلب الضمةُ كسرةً ، لتَصِحَّ الياء .

وخرج بقوله : جمعاً ، المفردُ نحو : عتَا عِتِيًّا ، وعلا عُلُوًّا ، فلا ينقاس إبدال هذا عند كثيرين .

(فإن كانت) – أى الواو .

(لامَ مفعول ، ليست عينُه واواً) – نحو : مَعْدُوّ ؛ وخرج لامُ غير هذا ، ومايذكره بعدُ ، نحو : عِدو ، فهذه الواو لا تُعلّ ؛ وكذا لو بنيت فَوْعلَة من الغَزو ، لقلت : غَوْزوَة ، ولم تُعِلّ فتقول : غَوْزية .

واحترز مما عينُه واو ، فإنه يجب فيه الإعلال ، نحو : مقوىٌّ عليه ، وقد سبق بيان العمل فيه .

(ولا هو من فَعِلَ) – كمرضِىّ من رَضِىَ ، وسيأتى حكمه .

(أو لامَ أُفْعُول) – أى أو كانت لامَ كذا ، نحو : أُدْحِىّ ، يقال للموضع الذى يُفرخ فيع النعام : أُدْحِىّ ، وهو أُفعُولٌ ، من دحَوْتُ ، لأنها تدحوه برجلها (١) .

(أو أُفعُولَة) – نحو : أُدْعُوَّة ، من دعَوت .

(أو فُعول ، مصدراً) – نحو : عتَا عُتُوًّا (٢) .

---

(١) فى الصحاح ــ دحا : ومَدْحَى النعامة : موضع بيضها ، وأُدْحِيُّها : موضعها الذى تُفْرِخ فيه ؛ وهو أُفعُول ، من دحَوْتُ ، لأنها تدحوه برجلها ، ثم تبيض فيه .

(٢) فى (د) : عتيا .

(أو عين فُعَّل ، جمعاً) – نحو : صُوَّم ؛ واحترز من الصفة ، نحو : رجل [١] حُوّل ، وهو البصير بتحويل الأمور .

(فوجهان ، والتصحيح أكثر) – وهذا يقتضى ظاهره اطراد كل من التصحيح [٢] والإعلال ، فى المذكور جميعه ، فتقول : مَعْدُوّ ومَعْدِىّ ، وأُدْحُوّ وأُدْحِىّ ، وأُدْعُوَّة وأُدْعِيَّة ، وعُتُوّ وعِتِىّ ، وصُوَّم وصُيَّم ؛ والذى ذكره المغاربة فى معدوّ وأدحُوّ وأدعوة وعُتُوّ ونحوها ، أنَّ التصحيح هو المطرد ، والقلب والإعلال شاذ ؛ وقالوا فى صُوَّم ونحوه : إنه مطرد الإعلال ، والأجود التصحيح ؛ فإن كان فاعل معتلَّ اللام ، تعيَّن التصحيح ، لئلا يتوالى الإعلال ، فتقول : شاوٍ وشَوِىّ .

(فإن كان مفعول من فَعِلَ ، ترجَّح الإعلال) – فمرضِىّ عنده أرجح من مرضُوّ ، فتُعَلُّ اللام ، بقلبها ياء ، فتجتمع الواو والياء ، وتسبق إحداهما بالسكون ، فتُقلب وتُدغَم ، ويكسر ماقبل الياء ، لتَصِحَّ ؛ والذى ذكره المغاربة ، أن القياس : التصحيح ، والإعلال شاذ .

(وقد بُعَلُّ بذا [٣] الإعلال ، ولامُه همزة) – أى مفعول من فَعِل ، قالوا : شَنَأَه [٤] يَشْنَؤُه ، فهو مَشْنُوءٌ ، على القياس ، وقالوا :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز) : الصحيح .

(٣) فى (د) : هذا .

(٤) الذى على وزن فَعِل : شَنِئ ؛ وفى الصحاح : شَنِئ الرجل ، فهو مشنُوء ، أى مُبغَض .

مَشْنِيّ ، على غير قياس ، وكأنه بنى على شُنِيَ ، بإبدال الهمزة ياء ؛ وقال المصنف فى غير هذا الكتاب : لو جعل هذا مطرداً ، لكان صواباً ؛ قال : وكذا إن أُخذ من فُعِلَ ، وإن كان أصله فَعِل نحو : قَوى ؛ وهذا بناء منه على ترجيح الإعلال فى مَرْضُوّ .

(وقد تُصحح الواو ، وهى لام فُعول ، جمعاً) – كقولهم : نُحُوّ وأُبُوّ وأُخُوّ .

(ولا يقاس عليه ، خلافاً للفرَّاء [١]) – لقلَّة ما ورد من ذلك [٢] .

(وربما أُعِلَّتْ [٣] ، وهى عين [٤] فُعَّال ، جمعاً) – قالوا فى نُوَّام : نُيَّام ، وهو شاذ ؛ وتقييده بالجمع ، قد يوهم أن المفرد بخلافه ، وليس كذلك ، بل فُعَّال المفرد ، شذَّ أيضا إعلاله ، قالوا : فلان فى صُيَّابة قومه ، والقياس فى صُوَّابة ؛ قال الفرَّاء : صُيَّابة قومه ، وصُوَّابة قومه ، أى صميمهم .

(**فصـــل**) : (تُبدل الياء من الواو ، لاماً لفُعْلَى ، صفةً محضةً) – كالقُصْيا [٥] والعُلْيا ، تأنيث الأقصى والأعلى .

(أو جارية مجرى الأسماء) – كالدُّنيا ، لهذه الدار ؛ وخرج بصفة : الاسم ، فلا تبدل فيه ، نحو حُزْوَى : اسم موضع . هذا

---

(١) فى (غ) : للمازنى .

(٢) زاد بعده فى (ز) : والمسموع منه ألفاظ .

(٣) زاد بعدها فى (ز) : بذلك .

(٤) فى (ز) : لام .

(٥) فى (ز) : كالقصيى تأنيث الأقصى ، والعليا تأنيث الأعلا .

ماذهب إليه المصنف ، وهو مذهب الفرّاء وابن السكيت والفارسى ، وناس من اللغويين ؛ وذهب الأكثرون إلى أن تصحيح حُزْوَى شاذ ، وأن قياس الاسم الإعلال ، وتمسكوا بالدنيا أنثى الأدنى ، ونحو ذلك ، وقالوا : إنهم جعلوها اسماً ، من جهة استعمالها كالأسماء إذا وليت العوامل ؛ وقالوا : إن الصفة تبقى على لفظها ، ولا تُغَيَّر نحو : خُذ الحُلْوَى ، وأَعطِ المُزَّى . قالوا : وشذَّ من الاسم شىء لم يقلب ، وهو القصوى ، وحُزْوَى : اسم موضع ؛ ولعل الأول أقرب إلى الصواب ؛ وأفهم كلام المصنف أن فُعْلَى من ذوات الياء ، لا تغيَّر ، فلو بنيت من الرمى فُعْلَى ، لقلت : رُمْيَى ، والأمر على ذلك .

(إلاَّ ما شذَّ كالحُلْوَى [١]) – وهو تأنيث الأحلى ، وهو مجمع عليه ؛ وشذَّ أيضا قول أهل الحجاز : القُصْوَى ، وأما بنو تميم فيقولون : القصيا ؛ وبعضهم يقول : القصيا [٢] ، عند غير بنى تميم [٣] .

(وشذَّ إبدال الواو من الياء ، لاماً لفَعْلَى اسماً) – فأخرج الصفة نحو : خَزْيا وصَدْيا وريَّا ، فلا تبدل ، قياسا ولا سماعاً ؛ ومثال الاسم : يقوى وتقوى ، وهى من وقيت وتقيت ؛ ولعل مراده شذوذ القياس ، لا شذوذ عدم الاطراد ، فإن ذلك مطرد فى الاستعمال ، كما قال أكثر

---

(١) زاد هنا فى بعض نسخ التسهيل ، وفى المحققة منه : بإجماع ؛ وسيشير إليه فى الشرح .

(٢) فى (د) : القصوى .

(٣) فى (د ، ز) : عند غير تميم ؛ وزاد بعد هذا ، فى بعض نسخ التسهيل : والصفة المحضة كالعليا ، والدنيا ، تأنيث أدنى ؛ والجارية مجرى الأسماء : الدنيا ، إذا أريد بها هذه الدار ؛ ويبدو أنه من عبارات الشرح .

النحويين ، وعليه كلام سيبويه ؛ وقال المصنف فى غير هذا الكتاب : أو شذوذ لا يقاس عليه ؛ وقال فى موضع آخر : إن هذا الإبدال فى الاسم هو الغالب ؛ قال [١] : واحترزت بالغالب من الرّيّا ، بمعنى الرائحة ، والطغيا ، وهو ولد البقرة الوحشية ، وسَعْيا : اسم موضع . انتهى .

وقد نص سيبويه وغيره من النحويين ، على أن رَيًّا صفة ، وكان الأصل فيه : رائحة ريًّا ، أى ممتلئة طِيباً ؛ قال سيبويه : وقد ذكر ريّاً مع خزيا وغيرها من الصفات : ولو كانت ريا اسماً ، لقلتَ : رَوًّا ، لأنك كنت تبدل واواً موضع اللام ؛ وأما طغْيا ، فقال الأصمِعىّ : هو بضم الطاء ، وقال ثعلب : هو بفتحها ، وقياسه ، أعنى المفتوح : طَغْوى ، وأما المضموم فيعرف حكمه مما سبق ، إن كان واويا ؛ وقد قيل : إنه لا يتعين فى طغوى أن يكون بدلا من ياء ، لأن فى طغيا لغتين : طغيت وطغوت ؛ وقال المصنف فى غير هذا الكتاب فى الثلاثة : إنها يستدل بها على أن إبدال الواو فى غيرها شاذ ؛ وقيل أيضا : يحتمل كون سَعْيَا ، اسم مكان ، منقولاً من صفة ، فلا يثبت به كون فعلى الاسم ، صحيحا [٢] ؛ ومثله يجوز أن يقال فى طغيا ، فيكون صفة فى الأصل ، ثم غلبت اسميته

---

(١) جاءت هذه العبارة فى (ز ، غ) : واحترز بالغالب من الرَّيَّا بمعنى الرائحة .. الخ .

(٢) فى (ز ، غ) : صحح .

كأبطح . وفهم من كلامه أن فَعلى من ذوات الواو ، لا يقلب ، صفةً كان كسهوى [١] ، أو اسماً كدعوى ، وهو كذلك .

(وربما فعل ذلك) – أى إبدال الواو من الياء .

(بفعلاء ، اسماً وصفةً) – خرّج بعضهم على ذلك قولهم : العَوَّاء بالمدّ ، للنجم ، هو من عويت الشيء : لويته ، لأنها كواكب ملتوية ، والأصل : عَوْياء ، فيصير : عَيَّاء ، ثم شذّوا فى عوّاء ؛ وقيل : ليس وزنه فَعلاء ، وإنما هو فعَّال ، وهو عوَّاى ، فقلبت الياء همزة ، كما فى رداء ، وذُكّر على معنى المنزل ، ولذا قالوا : هو العَوَّاء ، ومن قال : عوَّى ، فقصر ، ذهب إلى معنى المنزلة ؛ على أنه يحتمل أن يكون فعَّل كشمَّر ، قاله المصنف . هذا مثال الاسم ، وأما الصفة [٢] ...

(**فصـــل**) : (تبدل الألف بعد فتحة متصلة اتصالا أصليا ، من كل واو ، أو ياء تحركت فى الأصل وهى لام) – خرج بقوله : بعد فتحة ، مابعد ساكن ، كدَلْو وظَبْى ، أو بعد كسرة كشقى ، وشج ، أو ضمة نحو : أَدْلٍ وأَظْبٍ ويغزو ويقضو ، فلا تبدل الياء والواو فى هذه كلها ألفاً ؛ وبمتصلة نحو : آى وواو ، إذ حجزت الألف بين الفتحة والياء والواو ؛ وخرج الاتصال العارض ، كأن تبنى مثل : عُكَمِس ، من الغزو والرمى ، فتقول : غُزَوِو ورُمَيِى

---

(١) فى (غ) : كشهوى بالمعجمة .

(٢) سقط ما بعد هذا فى النسخ الثلاث ، إلى أول الفصل ، وترك مكانه بياضا ؛ وفى نسخة ناظر الجيش قال : وأما الصفة فقيل : يمكن تمثيله بالعَوَّاء أيضا ، لأنه صفة فى الأصل ؛ وليس بجيد ؛ وإنما مثاله قولهم : داهية دهواء ودهياء . انتهى .

فهذه لام تحرّكت فى الأصل بعد فتحة متصلة ، لكن اتصالها عارض ، لأن أصل عُكَمِس : عُكامِس ، فأصل غُزَوِو : غُزَاوِو ، ورُمَيِى : رُمايِى ، فلا تبدل هذه اللام ألفاً ، لكن تبدل الواو ياءً ، لوقوعها طَرفاً بعد كسرة ، فيصير لفظ غُزَوِو كلفظ المنقوص ، فتقول : غَزَوٍ ، وتعامله معاملته ، كما تفعل فى رَمَيِى ، فتقول : رَمَيٍ . يقال : ليلٌ عُكامس ، أى شديد الظلمة ، وإبلٌ عُكامس ، أى كثيرة .

وخرج بقوله : تحركت ، الساكنة ، كأن تبنى من [1] من غَزْو ورَمْى مثل قمطر ، فتقول : غِزَوّ ورِمَىّ ، فلا تقلب الواو والياء فيهما إلى الألف ، وإن كانتا لامين بعد فتحة ، وذلك لسكونهما ؛ وبقوله : فى الأصل [2] ، الساكنة فى الأصل ، نحو : يرعوى ويرمَيى ، فحركة الواو والياء فيهما عارضة ، وأصلهما السكون ، لأن مثالهما من الصحيح : يَحْمرُّ مضارع احمرَّ ، ووزنه : افْعَلَّ ، فلا تبدل فيهما الألف ؛ وقوله : وهى [3] ، أى الواو والياء لام ، نحو : غزا ورمى وعصا ورحى ، والأصل : غَزَو ورمَىَ وعَصوَ ورحَىَ ، تحركت الواو [4] – أو الياء – وانفتح ماقبلها ، على الوجه المذكور ، فانقلبت ألفا ، وكذلك الياء .

(أو بإزاء لام) – كأن تبنى من الغزو أو الرمى مثل درهم ،

---

(١) فى (غ) : مثل .

(٢) أى تحركت فى الأصل .

(٣) أى وهى لام .

(٤) فى (د) : الواو ، وفى (غ) : الياء ، والمقصود أيهما كما يأتى .

فتقول : غِزْوَو ورِمْيَى ، فالواو والياء الأخيرتان بإزاء لام [١] الكلمة ، وهى الواو والياء الأخرى ، وهاتان [٢] زيدتا للإلحاق ، ووجد فيهما شروط إبدالهما ألفاً ، فجرى عليهما حكم اللام ، فلذلك تقول : غِزْوَى [٣] ورِمْيَى .

(غير متلوّة بألف) — فإن تلتهما ألف ، لم يبدلا ، نحو : غزَوَا ورمَيَا ، وعَصَوَان ورمَيان ، والنَزوان والغلَيان .

(ولا ياء مدغمة فى مثلها) — نحو : عصَوَىّ ، فلا تبدل من الواو هنا ألفٌ ، لأن الألف تقلب واواً فى مثل هذا .

(فإن كانت مضمومة أو مكسورة ، وتلتها مدة مجانسة لحركتها ، قُلبت ثم حُذفت) — فإذا سميت بعصا وفتى ورحا [٤] ، ثم جمعت بالواو والنون ، قلت : جاء عَصَوْن ورأيت عَصَيْن ، فتحركت الواو ، بالضم فى الأول ، وبالكسر فى الثانى ، وانفتح ماقبلها ، وتلتها الواو والياء ، وهما مجانستان ، فقلبت ألفاً ، ثم حذفت ؛ وكذلك تقول : جاء فتون ، ورأيت فتَين ، والعمل كما ذكر .

(ولا تصحح ، لكون ماهى فيه واحداً ، خلافاً لبعضهم) — فيُعَلُّ ما أشبه هذا الجمع مما ذكر من مفرد ؛ فإذا بنيت مثل ملكوت من غزا ورمى ؛ قلت : غزوت ورموت ، الأصل : غزوُوت ورمَيُوت ،

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) سقطت من (غ) .

(٣) فى النسخ : غِزْوا ورِمْيا ، والقاعدة الإملائية تعضد التحقيق .

(٤) سقطت من (د) .

تحركت الواو والياء ، وانفتح ما قبلهما ، فقلبتا ، كما فى عصا ورحى ، ثم حذفت الألف ، لملاقاة الساكن بعدها ، فصار اللفظ كذلك ، ولا يجوز التصحيح ، على الصحيح .

(وتُعلّ العينُ ، بعد الفتحة ، بالإعلال المذكور) – وهو إبدالها ، إن كانت واواً أو ياءً ، تحرّكت فى الأصل ، ألفاً ؛ ومراده بالفتحة ماسبق ذكره ، وهى المتصلة اتصالاً أصليا ؛ وبالعين ، العين المتحركة بأى حركة كانت ، من فتحة كناب وباب وقال وباع ، أو كسرة كخاف وكرجل مال أى مول ، أو ضمة نحو طال ؛ ولو جاء من المعتل اسم على فَعُل بالضم ، وجب إعلاله أيضا ؛ فلو كانت بعد غير فتحة ، لم تبدل ألفاً نحو : عيب ونوب وطيبة وحِوَل ؛ وكذا إن لم يتصلا نحو : قاول وباين ، أو اتصلا اتصالاً عارضا ، كأن تبنى مثل عُلَبِط من القول ، فتقول : قُوَوِل ، وأصله : قواوِل كعُلابط ؛ وكذا لا تبدل ، إن لم تتحرك فى الأصل ، بل عرضت الحركة ، نحو أن تبنى مثل شمأل من قول أو بيع فتقول : قوأل وبيأع ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ، فتصير قَوَلًا وبَيَعاً ، فلا يعل ، لأن الحركة عارضة .

ومثال ما استكمل الشروط ، باب وما معه ، والأصل : بوب ونيب وقول وبيع وخوف وطول ؛ ويقال : رجل مالٍ ، أى كثير المال ، وأنشد أبو عمرو :

(٣٩) إذا كان مالا ، كان مالاً مُرَزَّأً   ونال نداه كلَّ دان وجانبِ (١)

(إن لم يُسَكَّن مابعدها) – احترز من طويل ونحوه .

---

(١) لم أجده فى مراجعى ، ومال مرزَّأ ، أى منتقص ؛ وفى الصحاح: ويقال :=

(أو يُعل) -- نحو : هوى وطوى .

(أو تكن هى بدلاً من حرف لا يُعَلّ) - نحو قولهم فى شجرة : شَيَرة ؛ قال :

(٤٠) إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنَى فأبعَدكنَّ اللّه من شيَرات [(١)]

(أو يكن ماهى فيه فعلا واويًّا ، على افتعل ، بمعنى تفاعل) — فخرج اليائىّ العين ، فإنه يجب إعلاله ، نحو : ابتاعوا وامتازوا ؛ وإنما لم يصحح ، لأن الياء أشبه بالألف من الواو ، فرجحت عليها فى الإعلال ، وذلك نحو : اجتوروا واعتونوا ، بمعنى تجاوروا وتعاونوا ؛ فلو كان افتعل الواوىّ العين ، ليس بمعنى تفاعل ، اعتلَّت عينه ، بإبدالها ألفاً ، نحو : اختان واختار ، بمعنى خان وخار .

(أو فَعِل بمعنى افعلَّ مطلقاً) - واويًّا كان نحو : حَوِل وسَوِد ،

= ما رزأتُه مالَه ، ومارَزِئتهُ ، أى مانقصتُه ، وارتزأ الشيءُ انتقص ، ورجل مرزَّأ ، أى كريم ، يصيب الناسُ خيرَه ....وجانب أى بعيد ؛ وفى الصحاح : ورجل أجنبىّ وأجنَب وجَنَب وجانِب ، كله بمعنى .... والجنيب : الغريب ، وجنَبَ فلان فى بنى فلان ، يجنُب جَنابة ، إذا نزل فيهم غريباً ، فهو جانِبُ ، والجمع : جُنَّاب . والشاهد فى قوله : إذا كان مالًا ، أى رجل مال ، بمعنى كثير المال ؛ كان مالًا مرزَّأً ، أى منتقصاً بكثرة العطاء ، إذ ينال منه القريب والبعيد .

(١) من الطويل ، لجعيثنة البكائى ؛ والشاهد فى قوله : شيرات بدلًا من شجرات ؛ فجاءت الياء ، وهى عين الكلمة ، بدلًا من حرف لايُعَلّ ، هو الجيم ، فلا تُعل الياء ، مع أنها استوفت شروط الإعلال .

بمعنى : احولَّ واسودَّ ، أو يائياً ، نحو: بَيِض وصَيِدَ ، بمعنى ابيضّ واصْيَدَّ [١] .

(أو متصرِّفاً منهما) – أى من افتعَل وفَعِل المذكورين ، نحو : مجتورَ وعُوَير .

(أو اسماً ، خُتم بزيادة تخرجه عن صورة فِعْل ، خالٍ من علامة تثنية ، أو موصول بها) – نحو : الجَوَلان والسَّيَلان ، فالألف والنون زائدتان [٢] ، لا يلحقان الفعل بحال ، فهذا الاسم يصحح ، لخروجه عن شبه الفعل صورة ، بالزيادة المذكورة ؛ وزعم المبرد أن القياس الإعلال ، وعليه جاء دارات ، من دار يدور ، وحادان من حاد يحيد ؛ ومذهب سيبويه ، والمازنى أن [٣] الإعلال فى هذا غير مطرد ؛ وهو الصحيح ، لأن التصحيح فيه أكثر فى كلام العرب ؛ فإن ختم الاسم بزيادة لا تخرجه عن صورة فعل خالٍ من علامة تثنية ، أُعلَّ ، نحو : قالة وباعة ، لأن تاء التأنيث تلحق الاسم والفعل ، فأُعلَّ هذا الاسم كالفعل ، نحو : قالت وباعت ؛ وكذا المختوم بزيادة لا تخرجه عن صورة فعل موصول بعلامة تثنية كأن تبنى من القول والبيع اسماً على فَعلَى ، فتقول : قالَى وباعَى ،

---

(١) قال فى الصحاح : والصَّيَدُ بالتحريك : مصدر الأصيد ، وهو الذى يرفع رأسه كبراً ...تقول منه : صَيِدَ بكسر الياء ؛ وإنما صحَّت الياء فيه ، لصحتها فى أصله ، لتدلَّ عليه ، وهو اصْيَدَّ ، بالتشديد .

(٢) فى (غ) : زائدان .

(٣) سقطت من (د) .

بالإعلال ، كما فى الفعل ، لأن الألف فى آخرهما ، كألف فعَلا نحو : ضَربا ؛ ولا يصحح حملاً على صَوَرَى وحَيَدى ، لشذوذ هذا التصحيح ، كما سيأتى أنه [١] اختيار المصنف فى هذا الكتاب ، ولما سُمع فى الشذوذ ؛ فلو قيل : ابن من نوس اسما جمعاً على مثل حوَكة ، لقلت : ناسَة ، باتفاق ، دون نوَسة ، لأن حوَكة شاذ ، فلا يتبع ، ومذهب سيبويه أن تصحيح صوَرَى يطرد ، كما سيأتى ، فتقول عنده : قوَلَى وبيَعى [٢] ، بالتصحيح .

(وقد يُعَلُّ فَعِل المذكور) – كقوله :

(٤١) تسائل يابن أحمر من تراه أعارت عينُه أم لم تعارا [٣]

(وتصحيح نحو : صَوَرَى ، شاذ لا يقاس عليه ، وفاقاً لأبى الحسن) – ومذهب سيبويه أن تصحيحه مطرد ، تشبيها لألف التأنيث ، بالألف والنون فى جوَلان ، لأنهما لايكونان فى الفعل ، واختار هذا ، المصنفُ فى موضع آخر ، وألحق بها مابايَنَ الفعلَ فى البناء ، كما لو [٤] نبنى من القول مثل : قَرَبُوس ، قال : فنقول :

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز، غ) : قولا وبيعا .

(٣) من الوافر ، لابن أحمر : عمرو بن أحمر الباهلى ، وصدره فى الصحاح :

* وسائلة بظهر الغيب عنى *

قال فى الصحاح : وقد عارت العينُ تَعارُ ؛ قال الشاعر : وسائلة ....الخ ثم قال : أراد : أم لم تعارَنْ – بنون التوكيد المخففة – فوقف بالألف ؛ والشاهد فى قوله : تعار ، بالإعلال ؛ قال صاحب الصحاح : ويقال أيضا : عَوِرَت عينُه ؛ وإنما صحَّت الواو فيها لصحتها فى أصلها : وهو : اعْوَرَّت .

(٤) سقطت من (ز ، غ) .

قَوُوُول ، بالتصحيح ؛ لأن مباينته الفعلَ[1] ، أشدّ من مباينته فعلان وفعلى ، فتصحيح عينه متعين ؛ وألحق أبو الحسن ألف التأنيث بتائه ، فكما يُعلّ مع التاء ، يُعلّ مع الألف ؛ والفرق واضح ، وماسبق من النظر إلى الشبه الصوريّ ضعيف .

(وشذَّ نحو : رَوَح وغَيَب) — وقياسهما : راح وغاب ؛ ومثلهما فى الشذوذ الخَونة والحوَكة ، وقياسهما : الخانة والحاكة ، كالسادة والقادة ؛ وروح جمع رايح ، والبيعَة أيضا ، وغَيَب جمع غايب .

(وحِوَل) — وقياسه : حال ، كرجل مال ، وخاف ، أى مَوَل وخوَف ، ومثل حِوَل قولهم : رجل شَوِل ، أى خفيف فى قضاء الحاجة ؛ وشذَّ أيضا التصحيح فى الفعل ؛ قالوا : صوِف الكبش ، وخوِف الرجل .

(وهَيُؤَ) — وقياسه : هاءَ مثل طال ، لكنهم شذُّوا فصححوا عينه .

(وعَفَوَة وأُوَو) — والقياس : عَفاة كقناة ، لأنها واو تحركت وانفتح ماقبلها ، فتقلب ألفاً ، وكذلك أُوَو ، قياسه : أُوًى ، كغُدًى جمع غُدْوَة ، والعِفَوة جمع عفو [2] ، وهو الجحش ، نقله أبو زيد ؛

---

(١) فى (ز) : بالفعل ، وفى (غ) : للفعل .

(٢) فى الصحاح : والعَفْو والعُفْو والعِفْو : الجحش ، وكذلك العَفَا ، بالفتح والقصر ، والأنثى عَفْوة .

والأُوَو : (١) جمع أُوّةَ ، وهى الداهية ، نقله أبو عمرو الشيبانى .

(كما شذَّ إعلالُ ماولى فتحة ، مما لاحظَّ له فى حركة ، كآية) – فالألف بدل حرف علة ساكن ، وكذا غاية وطاية ، وهى كقولهم فى نَوَمة وصَوَمة : نامة وصامة .

(فى أسهل الوجوه) – أى المذكورة فى آية ونحوها ؛ وهو قول الفرّاء ، وذكره سيبويه – رحمه الله – بعد ذكره مذهب الخليل ، فقال : وقال غيره : أصله : أيَّة : فَعْلَة (٢) ، فقلبت الياء ألفاً ، كراهة التضعيف ؛ وقد نسب إلى سيبويه ؛ ووجه (٣) كونه أسهل ، أنه ليس فيه إلاَّ إبدال الألف من حرف علة ساكن ؛ ولكن القياس التصحيح والإدغام ، فأبدلوا تخفيفاً ، وإذا أبدلوا فى تَوْبة ونحوها ، حيث قالوا : تابة ، فقال : قبلت توبتك وتابتك ، وقالوا أيضا : رحم الله حوبَتك وحابتك ، ونمت نومةً ونامةً ، فلَأَن يبدلوا عند اجتماع الياءَين أحرى .

ومذهب الخليل أن وزنها أيَيَة : فعَلَة ؛ فقياس قوله أن يقال : أَياة ، لأن اللام تحركت وانفتح ماقبلها ؛ لكن قال : إنهم عكسوا ، فأعلّوا العين ، وصححوا اللام .

---

(١) فى (ز) : والأُوَوَة ؛ وفى شرح ناظر الجيش : وأندر من هذا كله قولهم : عِفَوَة ، فى جمع عَفْو ، وهو الجحش ؛ وأُوَو فى جمع أُوَّة ، وهو الداهية من الرجال ، حكاهما الأزهرىّ ؛ الأوّل عن أبى زيد الأنصارىّ ، والثانى عن أبى عمرو الشيبانىّ . هذا آخر كلامه – ابن مالك – فى إيجاز التعريف .

(٢) فى (د) : فعيلة .

(٣) فى (ز) : ووجهه .

ومذهب الكسائىّ ، أن وزنها : فاعلة ، والأصل : آيِيَة ، فحذفت العين استثقالًا للياءين والكسرة ؛ وقيل : وزنها : فَعُلَة كسَمُرة ، تحركت الياء وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ؛ وقيل : فَعِلة كنبقة ؛ وقيل : الأصل : أياة ، كنَواة ، فَعُلَت بتقديم اللام علَى العين (١) ، فصار آية .

(واطرد ذلك فى نحو : يَوْتَعِد وَيَيْتَسِر ، عند بعض الحجازيين) – فأبدلوا من الواو والياء الساكنة ألفاً ، فى كل مضارع لافْتَعل ، فاؤه إحداهما ، فيقولون : ياتعد وياتسِر ؛ ونسبها ابن الخشاب للحجازيين ؛ ومن كلام الشافعىّ : ياتَطِها ، وهو من افتَعل من الوَطْء (٢) ؛ والقرآن جاء على غير هذه اللغة ، قال تعالى : « للذين يتقون » (٣) .

(وفى نحو : أولاد ، من جمع مافاؤه واو ، عند تميم) – فيطرد عندهم إبدال الواو الساكنة ألفاً فى مثل ذلك ، فيقولون : آلاد ، فى أولاد ؛ وآقات فى أوقات ؛ وآثان فى أوثان ؛ وآعاد فى أوعاد .

(وفتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ماقبلها ، وجعلها ألفاً ، لغة طائية) فيقولون فى الجارية والناصية : الجاراه والناصاة ؛ ومن كلامهم : أنا امرأة من الباداة ؛ وقال الشاعر :

(٤٢) وما الدنيا بباقاةٍ لحيٍّ وما حىٌّ على الدنيا بباق (٤)

---

(١) فى (ز ، غ) : بتقديم العين على اللام ، والعين مقدَّمة بطبيعتها على اللام .

(٢) فى (د ، غ) : من الوطى .

(٣) الأعراف / ١٦٩ : « والدار الآخرة خير للذين يتقون » .

(٤) من الوافر ، قال فى الإنصاف / ٧٥ : أراد : بباقية ، فأبدل من الكسرة فتحة ، فانقلبت ألفا » ، وهى لغة طيىء ؛ وهى موضع الشاهد فى قوله : بباقاة ،=

ويقولون فى بَقِىَ ورَضِىَ : بَقَى ورَضَى ؛ قال :

(٤٣) نُعَى لِى أبو المقدام ، فاسودَّ منظرى
من الأرض ، واستكَّتْ علىَّ المسامعُ [(١)]

أى نُعِىَ ؛ والمنقول عنهم ، أن ذلك جائز ، لاواجب ؛ وكلام المصنف يقتضى أن يقال فى لن يرمِىَ عند طِيّىء : لن يَرْمَى [(٢)] ، وفى رأيت الراضِىَ : رأيت الرَّاضَى [(٣)] ؛ وكذا يقال فى قام القاضى : قام القاضَى [(٤)] ، إن لم يُعتد بكون الياء مفتوحة ، وقد صرَّح هو فى الكافية الشافية ، بأنه يقال عندهم فى إكْرامِى : إكرامَا ؛ ونوزع فى ذلك ، والسماع عنهم ثابت فى النوعين السابقين ، أعنى ما كانت الياء فيه مفتوحة فتحة لازمة ، من اسم أو فعل ؛ ويحتاج غير هذا إلى سماع .

(**فصــل**) [(٥)] : (إن كانت الياء أو الواو عين فعِل ، لا لتعجب) – فخرج نحو : ما أطوَله ، وما أبْيَنه ، فهذا يصح لشبهه بأفعل التفضيل ، نحو : هذا أطْوَل وأبْيَن ، لأنهما من واد واحد .

= أصلها : بباقية ؛ بفتح المكسور قبل الياء ، وقلبها ألفاً ، على لغة الطائيين .

(١) من الطويل ، للنابغة الذبيانىّ ؛ والشاهد فى قوله : نُعَى لِي ، أى نُعِىَ لِي ، بفتح المكسور قبل الياء ، وقلبها ألفاً ، على لغة طيِّئ .

(٢) فى (ز ، غ) : لنْ يَرْمَا .

(٣) فى (ز ، غ) : الرَّاضَا .

(٤) فى (ز) : القاضا .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ز ، غ) وثبت فى (د) وفى النسخة المحققة من التسهيل .

(ولا مُصرَّفٍ [١] منهما) – نحو : أطْوِل بزيد ، وأبْيِن بِه ، ويَعْوَرّ ويَصْيَدّ ، وأعوره الله .

(أو عين اسم يوافق المضارع فى وزنه الشائع) – كما سيأتى تمثيله ؛ وخرج مُغيل ، يقال : أغالت المرأة فهى مُغيل ، وأَغْيلَت ، فهى مُغْيِل : إذا سقت ولدَها الغَيْل ، وهو لبن المرضع بعد الحمل أو الوطء ؛ والمراد الموافقة فى الحركات والسكنات وعدد الحروف ؛ وليس المقصود بالحركات خصوصها ، بل جنسها .

(دون زيادته) – وسيأتى حكم الموافق فى الزيادة أيضا .

(غيرَ جارٍ على فعل مصحح) – تحرز من نحو : مقاوِل ومبايع ، فلا يُعَلّان ، لأنهما جاريان على مصحح نحو : تقاول [٢] وتبايع .

(أو يوافقه) – أى يوافق المضارع .

(فى زيادته وعدد حروفه وحركاته ، دون وزنه) – فيُعل الاسمُ إن وافق المضارع فى الزيادة وعدد الحروف والحركات ، دون الوزن ، كما سيأتى ؛ ولا يُعَلُّ إن وافق فى الوزن ، ولم يكن فى الأصل فعلاً نحو : أسْوَد وأطوَل منك وأبْيَن ، لئلا يلتبس بلفظ الفعل ؛ فلو بنيت مثل يفعل من القول أو البيع ، لصحَّ حرفُ العِلّة ؛ ومن كلامهم : تَدْوِرة ،

---

(١) فى (د) : ولا متصرف منهما ، وفى (غ) : وما تصرف منهما .

(٢) فى (ز) : تقايل .

اسم مكان ، وإن خالفه فى الوزن ، أُعِلَّ [١] لأمن اللبس ؛ ولهذا تقول ، لو بنيت من القول أو البيع مثل تَحْلِئٍ : تَقْيِل وتِبْيع ، والأصل : تقول وتبيع ؛ نقلت حركة العين إلى الفاء ، فسكنت العين ، وانقلبت ، وهى واو ، ياءً ، لكسرِ ماقبلها ، كما فى ميعاد ؛ والحاصل أنه يشارك الفعل فى وجوب الإعلال بالنقل ، كما سيأتى ، كل اسم أشبه المضارع فى زيادته ، لا فى وزنه ، أو فى وزنه ، لا فى زيادته ؛ والأول كتَبْيع مثل تَحْلِئ من البيع ، والثانى كمقام ؛ فإن أشبهه [٢] فى الزيادة والوزن ، فإن كان فى الأصل فعلاً أُعِلَّ ، كيزيد ؛ وإلاَّ وجب تصحيحُه ، ليمتاز عن الفعل نحو: أسود .

(أو عين مصدر على إفعال) – نحو : إقامة .

(أو استفعال) – نحو : استعاذة .

(مما اعتلَّت [٣] عينهُ) – نحو مامثل ، لأن الفعل أقام واستعاذ .

(نقلت [٤] حركتها إلى الساكن قبلها) – أى فى جميع ماتقدم ، وهو عين الفعل بشرطه السابق نحو : أقام وأطاب ؛ وعين الاسم كذلك نحو : مقيم ومطيب ؛ وعين إفعال واستفعال ،

---

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ، مع قوله قبلها : لصحَّ حرف العلة ؛ فانتبه .

(٢) فى (د) : فإنه لا شبهة .

(٣) فى (ز) : أُعِلَّتْ .

(٤) فى (ز) : بقلب .

كما سبق ، والأصل : أَقْوَمَ وأطْيبَ ، ومُقْوِم ومُطْيِب وإقوام واستعواذ ، فنقلت [١] حركة العين إلى الساكن قبلها .

(إن لم يكن) – أى الساكن الذى قبلها .

(حرفَ لين) – كما مثل ؛ وخرج مثل : طاوع وبايع وقوَّم وسيَّر ، فلا تعتل العين هنا ، لأن الساكن قبلها لايقبل الحركة .

(ولا همزة) – فلا تنقل إلى الساكن الذى هو همزة ، نحو : يأنس ، مضارع أنس ، لأن هذه الهمزة معرضة للإعلال ، بتصييرها ألفاً ، فكأنها ألف ؛ فلا يجوز إعلال هذا ، كما لا يجوز فى طاوع وبايع .

(ولم تعتل اللام) – نحو : أعوى وأعيا ، واستعوى واستحييَ ؛ فلا يُعَلّ شيء من هذا بالنقل والحذف ، لإعلال اللام ، فيلزم توالى الإعلال فى كلمة .

(أو تضاعف) – نحو : اسودَّ وابيضَّ ، فإنه لو أُعلَّ لقيل : ساد وباض ، لأن نقل الحركة إلى الساكن يوجب حذف الهمزة ، فيصير كعاد ، فيلتبس افعلَّ بفاعل .

(ويبدل [٢] من العين مجانس الحركة) – فأصل أقام : أقوم ، نقلت [٣] حركة العين إلى القاف ، وأبدل من العين الألف ، لأنها

---

(١) فى (ز) : فتقلب .

(٢) فى (د) ، وفى المحققة من التسهيل : وأبدل .

(٣) فى (ز) : تقلب .

تجانس حركتها وهى الفتحة ، وكذلك القول فى أطيب ؛ وأصل يُقيم : يُقْوِم ، فأبدل من العين ياء ، لمجانستها كسرها .

(إن لم تجانسها) – فإن جانست الحركة العين ، فليس غير النقل ، نحو : يقول ويبيع ، الأصل : يَقْوِل ويَبْيِع .

(وتحذف واو مفعول ، مما اعتلت عينه ، ويُفْعل بعينه ماذُكر) – نحو : مَقُول ومَبِيع ، أصلهما : مقْوُول ومَبْيُوع ، فنقلت حركة الواو والياء إلى الفاء ، فالتقى ساكنَان ، فحذف أحدهما .

ومذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف واو المدّ ، واختاره المصنف ، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلىّ ؛ ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الكلمة ، لأن حذف ماليس لمعنى أولى من حذف ماهو لمعنى . ورُدَّ بأن المعنى للميم ، لا للواو ، لأنها الثانية فى كل اسم مفعول ، والواو زائدة للمدّ ، لا معنى لها .

قال أبو الفتح : سألنى أبو علىّ ، عن تخفيف مَسُوء ، فقلت : على مذهب الأخفش أقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى مقروء [١] : مقروّ ، لأنها عنده واو مفعول ؛ وعلى مذهب سيبويه ، أقول : رأيت مَسُوًّا ، كما تقول فى خبء : خبّ ، فتحرك الواو ، لأنها فى مذهبه العين [٢] ، فقال لى أبو على : كذلك هو .

---

(١) فى (ز) : فى مقروءة : لا مقروّ .

(٢) أى عين الكلمة .

(وإن كانت ياءً وقيت الإبدال ، بجعل الضمة المنقولة كسرة) – فأصل مبيع : مبيوع ، كما تقدَّم ، نقلت الحركة إلى الياء ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو ، فتبقى على مَبْيُع ، فكسرنا الفاء [١] ، لتصحَّ الياء ، فيبقى على مبيع ؛ وهذا على مذهب سيبويه ؛ وتقول على رأى الأخفش : نقلت الحركة إلى الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة ، لتصحَّ الياء ، فحذفت الياء ، لالتقاء الساكنين ، فتبقى الواو ساكنة إثر كسرة ، فتقلب ياء ، فتبقى على مبيع .

وأشار بقوله : وقيت الإبدال ، إلى أنه كان حق مبيع ، أن يقال فيه : مبُوع ، لكنهم [٢] كرهوا انقلاب يائه واواً ، فأبدلوا الضمة قبلها كسرة ، فسلمت من الإبدال ، وذلك لأن تغيير الحركة أسهل من تغيير حرف .

(وتصحيحها لغة تميمية) – فتقول : مبيوع ، قال المازنى : بنو تميم ، فيما زعم شيوخنا ، يتمون مفعولاً من الياء ، نحو : معيوب . انتهى . وقال سيبويه : بعض العرب يخرجه على الأصل ، فيقول : مخيوط ومبيوع . انتهى . ومن كلامهم : جدة [٣] مطيُوبة به نفس ؛ وزعم المبرد أن ذلك إنما أجيز فى الضرورة ، وكلام سيبويه يُخَالف ذلك ، وكذا [٤] نقل أنها لغة ، وقال الجوهرى : هى لغة لبعض العرب مقيسة .

---

(١) أى فاء الكلمة .

(٢) فى (ز) : لأنهم .

(٣) جاءت هذه اللفظة فى (د ، ز) : بالحاء المهملة ، وفى (غ) بالخاء المعجمة ، والتحقيق على الظن بأنها جِدَة بمعنى غِنىً ، وهو أقرب الألفاظ تمشيا مع السياق .

(٤) فى (ز) : وكذلك .

(وربما صححت الواو كمصْوُون) – فجاء عنهم : ثوب مَصْوُون ، وسكر مَدْوُوف ، وقول مَقْوُول ، وحكى مَضْوُوع ، ولم يحفظ ذلك سيبويه ، قال : ولا نعلمهم [١] أتمُّوا الواو ، لأنها أثقل . انتهى . أى من الياء ، وقال ابن السيد : هذا كله خُرِّج عن الكوفيين . والبصريون لا يعرفونه .

(ولا يقاس على ماحفظ منه) – بل يقتصر على المسموع لقلته .

(خلافا للمبرد) – فيما حكاه عنه ابن جنى ؛ والذى ذكره المبرد فى تصريفه ، أن البصريين أجمعين لا يجيزون إتمام المفعول من ذوات الواو فى الضرورة ، وقال هو : إنه يجيز ذلك عند الضرورة ؛ وقال الشلوبين : حكى الكسائىّ ذلك وقاس عليه ، والصحيح أنه لا ينقاس ، لشذوذ ما سمع . انتهى .

(وتحذف ألف إفعال واستفعال ، ويُعَوَّض منها ، فى غير ندور ، هاء التأنيث) – فأصل إقامة واستقامة : إقوام واستقوام ، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف ، لالتقاء الساكنين ، ثم قلب حرف العلة ألفاً ، لتحرك ماقبله ، وانفتاحه فى الأصل ، وعوض من المحذوف هاء التأنيث .

ومذهب الخليل وسيبويه ، أن المحذوف الألف ؛ ومذهب

---

(١) فى (د) : ولا يُعلم أنهم .

الأخفش والفرَّاء ، أن المحذوف حرف العلة ، وقد سبقت له المسألة فى آخر باب مصادر غير الثلاثى ، وقال هناك : إنهما ربما خَلَوا من الياء ، وظاهره يخالف قوله هنا : فى غير ندور ، بعض المخالفة ؛ وقد سبق هناك أن ابن عصفور قال : لا يجوز حذفها إلاَّ حيث سمع ، ولا يقاس عليه ، وأن ظاهر كلام سيبويه يخالفه ؛ ومن الحذف قول بعضهم ، فيما حكاه الأخفش : أراه إراءً ، وأجابه إجاباً ، قال بعضهم : ويكثر ذلك مع الإضافة ، نحو : « وإقام الصلاة » ؛ وسبق هناك أن الفراء قال : إنما يُحذف عند تعويض الإضافة ، والحق خلاف ظاهره .

ومثال حذفها من الاستفعال قولهم : استفاه استفاهًا .

(وربما صحح الإفعال) – قالوا : أجوَد إجْوَاداً ، وأعول إعوالا ، وأغيلت المرأة إغيالاً .

(والاستفعال) – نحو : استحَوَذ عليهم استحوَاذاً ، واستنَوق الجمل استنوَاقاً ، واستروَح الرِّيح [1] استروَاحاً .

وجاء مصححاً ومُعَلاًّ : أجوَد إجْوَاداً ، وأغيلت المرأة إغيالا ، واستروح الريح استرواحاً [2] ؛ ومصحَّحاً [3] : أغول إغوالاً ، واستحوذ استحواذاً ، واستنوق الجمل استنواقاً .

---

(١) فى (ز) : الجمل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) هذه الفقرة تشبه التكرار .

(وفروعهما) – نحو : أَجْوَدَ يُجْوِدُ ومُجْوِدٌ ، واستجوَد يستجود ومستجودٌ .

(ولا يقاس على ذلك مطلقاً ، خَلافاً لأبى زيد) – وحكى الجوهرىّ أن أَبا زيد حكى عنهم تصحيح أفعل واستفعل ، نحو : أطوَلت الشيءَ واستصوَبتُه ، تصحيحا مطرداً فى الباب كله ، وقال الجوهرِىّ أيضا : إن التصحيح لغة فصيحة صحيحة ؛ والصحيح منع القياس ، لقلة ما سُمع من تصحيح أفعل واستفعل .

(بل [1] إذا أهمل الثلاثى كاستنواق) – وهذا يبين قوله : مطلقاً ؛ فاختار لنفسه مقالة ثالثة ، وهى : إن كان استفعل ليس له فعل ثلاثى كاستنوق ، اطرد تصحيحه ؛ فلم يقولوا من هذا : ناقَ ، ولا من استحوذ : حاذ ، ولا من استتيست الشاة : تاس ، وإن كان له ذلك [2] نحو : استقام ، لم يطرد تصحيحه .

وكأن المصنف رأى أن المسموع من استفعل مصححا ، وردّ كذلك ، فقاس على ما سمع ، ما ناسبه دون غيره .

(وربما أُعلَّ ما وافق المضارع فى الزيادة والوزن) – فلما قدَّم أن الاسم إذا وافق المضارع فى الوزن والزيادة ، صحح حرف العِلة فيه ، نحو:أسوَد وأطوَل وأبيَن ، نبَّه هنا على ما أعلَّ من ذلك ، وهو

---

(١) سقطت من (غ) .

(٢) أى له ثلاثى .

قليل ، قالوا : أَفْيِقَة جمع فَوَاق ، واللائق ، كما قال المصنف : أَفْوِقة ، فيصحح كنظائره ، نحو : أسْوِدَة وأحْوِجة ، لأنه موافق للفعل فى وزنه وزيادته ، لكن السماع لا يرد .

(ولا يشترط فى إعلال نحو : مقام [١] مناسبة الفعل فى المعنى ، فيكون تصحيح مَدْيَن [٢] ونحوه مقيساً ، خلافاً لبعضهم) – وهو المبرد ، زعم أن مجىء مَزْيَد [٣] ومَرْيَم على القياس ، لأن اعتلال باب مقام ومباع ونحوهما ، لأنه مصدر للفعل أو اسم مكان ، فبينه وبين الفعل مناسبة ، وكذا صحح اسماً يبنى على يفعَل من القول نحو : يَقْوَل ، ورُدَّ عليه بإعلالهم مَعِيشة ومَثُوبة ، وليسا مصدرين ولا اسمى [٤] مكان ، بل اسمان لما يُعاش ويُثابُ به .

(**فصـــل**) : (تبدل فى اللغة الفصحى ، التاء من فاء الافتعال وفروعه ، إن كانت واواً أو ياءً) – نحو : الاتّعاد والاتّسار ، والفروع : الفعل [٥] ، نحو : اتَّعدَ واتَّسرَ ، واسم الفاعل نحو : مُتَّعِد ومُتَّسِر ، واسم المفعول نحو : مُتَّعَد ومُتَّسَر ؛ وقيل فى اتَّعَد ، إن التاء بدل من الياء ، لأن الواو لا تثبت مع الكسر فى اتِّعدَ ، وكذا فى اتِّعاد ، وحُمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول ، على الماضى والمصدر ، وهذه هى اللغة الكثيرة ، واللغة الأخرى ، إقرارها على حسب مقتضى الحركات المتقدمة ،

---

(١) فى (ز) : قام .

(٢) فى (غ) : هذين .

(٣) زاد هنا فى (د) : ومدين .

(٤) فى (غ) : ولا اسما مكان .

(٥) سقطت من (د) .

وقد (١ سبق ذكرها ، وهى لغة الحجاز أو بعضهم ؛ وحكى الجرمىّ أن من العرب من يقول : ائتعَد وائتسر بالهمز ، وهو غريب -١) .

(غير مبدلة من همزة) - تحرز من ائتزر : افتعل من الإزار ، فلا تبدل فيه الياء تاءً ، لأنها بدل همزة ، والهمزة لاتُدغَم ، ولا يُدغم فيها ، إلاَّ فى نحو : سَأَّال خاصة ، فيصير على حسب ما يقتضيه التصريف ؛ تقول : ائتزر ويأتزر (٢) ومؤتَزِر ومؤتَزَرٌ به ، والأصل : اِأْتزر (٣) ، وكذا الباقى .

(وقد تُبَدل ، وهى بدلٌ منها) - أى من (٤) الهمزة ، كقول من قال فى أُوتمن : اِتُّمِنَ وفى ، ايتُمِر : اتُّمِرَ ؛ وحكى الخضراوىّ أن البغداديين أجازوا ذلك ، وحكوا : اِتَّزر من الإزار ، واتَّمنَه من الأمانة ، واتَّهَل الرجلُ من الأهل .

(وتبدل تاء الافتعال وفروعه ثاءً بعد الثَّاء) - نحو : اثَّردَ من الثَّرد ، والأصل : اثْتَرد ، فأبدل من التّاء ثاء ، وأدغم .

(أو تدغم فيها) - أى تدغم الثَّاء (٥) فى التَّاء ، فتقلب كذلك الثَّاء تاءً ، فتقول اِتَّرد ؛ فعلى الوجه الأول ، قلب الثانى

(١ - ١) سقط من (ز) .

(٢) زاد هنا فى (د) : ويؤتزر .

(٣) فى (د) : ايتزر .

(٤) أى التاء من فاء الافتعال ، وهى بدل من همزة .

(٥) فى (ز) : أى تدغم التاء فى الثاء ، وهو عكس المقصود ، وقد سبق فى الوجه الأول . .

للأول [١] ، وعلى هذا الوجه عكس [٢] ؛ وهما ثابتان عن العرب ، قالوا فى مفتعل من الثريد : مُثَّرد ومُتَّرِد ؛ وقال سيبويه فى قلب الثانى إلى الأول : لغة عربية جيدة ؛ قال : والقياس قلب الأول إلى الثانى ، لأنه الأصل فى الإدغام ؛ وفات المصنف وجه البيان ، وقال سيبويه : البيان عربى حسن .

(ودالاً بعد الدال) – نحو : ادَّلج وادَّان ، والأصل : ادْتَلجَ وادْتان : افتعل من الدلجة والدَّين .

(أو الذال) – نحو : اذدكر ، من الذكر .

(أو الزَّاى) – نحو : ازدجر .

(وطاء بعد الطاء) – نحو :اطلع .

(أو الظاء [٣]) – نحو : اظَّلم [٤] .

(أو الصاد) – نحو : اصطبر .

(أو الضاد) – نحو: اضطرب .

---

(١) أى قلب التاء ثاء ، ثم أدغم الثاء فى الثاء .

(٢) أى قلب الأول ـــ الثاء ـــ للثانى ـــ التاء ، وإدغام التاء فى التاء .

(٣) سقطت من بعض نسخ التسهيل .

(٤) هكذا فى النسخ الثلاث ، وهى إحدى لغات افتعل من الظلم ، وكان الأولى أن يأتى بالأصل المتمشى مع الحكم ، وهو قلب تاء افتعل طاءً بعد الظاء ، فيصير : اظطلم ، وهى إحدى اللغات فيها أيضا ؛ قال فى الصحاح : وفى افتعل من ظلم ، ثلاث لغات : من العرب من يقلب التاء طاءً ، ثم يظهر الظاء والطاء جميعا ، فيقول : اظطلم ، ومنهم من يدغم الظاء فى الطاء ، فيقول : اطَّلم ، وهو أكثر اللغات ، ومنهم من يكره أن يدغم الأصلىّ فى الزائد ، فيقول : اظَّلم .

(وتدغم فى بدلها ، الظاء) – فتقول : اظَّلم ، كما سبق ؛ وقال سيبويه : إنه أقيس ، لكونه الأصل فى الإدغام ، وهو قلب الأول للآخر .

(والذال) – نحو : اِذّكَر [١] ، وفيه ما سبق فى اظَّلم ، أعنى كونه أقيس .

(أو يُظهران [٢]) – فتقول : اصطلم واذدكر .

(وقد تُجْعَل [٣] مثل ماقبلها من ظاء) – نحو : اظَّلم .

(أو ذال) – نحو : اذَّكر .

(أو حرف صفير) – نحو : اصَّبَر وازَّان ، فى اصطبر وازدان .

وملخص مايجوز فى الفصل ، أن مثل ادَّلج واطّلب ، إنما يجوز فيه الإدغام ، ومثل [٤] اصطبر وازدجر واستمع ، فيه وجهان : البيان [٥] كالمذكور ، والإدغام ، بقلب الثانى للأول ، نحو : ازَّجر واصَّبر واسَّمع ؛ ومثل اذدكر واظطلم واضطرب فيه ثلاثة أوجه : البيان ، كالمذكور ؛ والإدغام بقلب [٦] الثانى للأول نحو : اذَّكر واظَّلم واضَّرب ؛ والإدغام [٦] بعكسه ، نحو : ادَّكر واطَّلم واطَّرب .

---

(١) فى (د) : الذكر .
(٢) فى بعض نسخ التسهيل : ويظهران .
(٣) أى تاء افتعل .
(٤) فى (ز) : فى مثل .
(٥) أى الإظهار .
من (٦ – ٦) سقط من (ز) .

(وقد تبدل دالاً بعد الجيم) – قالوا فى اجتمعوا : اجدمعوا ، وفى اجترَّ : اجدَرَّ ؛ ولا يقاس على هذا ، لا يقال فى اجترح : اجدرح .

(**فصـــل**) : (من وجوه الإعلال : الحذف) – وهو مقيس وشاذ ؛ والأول المذكور فى هذا الفصل ، والثانى سيأتى .

(ويقلّ) – أى الحذف .

(فى غير لام) – فالفاء كناس فى أناس ، فى أحد وجهيه ؛ والعين نحو : سَه ، والأصل : سته ؛ وأما اللام فحذفها كثير ، نحو : أب ويد ودم .

(وغير حرف لين) – نحو : حِرٍ ، أصله : حِرْحٌ [١] ؛ وأما حرف اللين فكثير ، كأب ونحوه .

(أو همزة أو هاء أو حرف متصل بمثله) – أى ويقلّ فى همزة وكذا ... ودليل أن المراد ذلك ، الواقعُ ، وكلامُه من بعد ، كما ستراه فى آخر الفصل الذى يلى هذا ، فلا يمثّل هنا ، لأنه سيأتى .

(فمن مطرده : حذف الواو من مضارع ثلاثىّ ، فاؤه واو) – أى حذف فائه كائنةً واواً ؛ فخرج بالثلاثىّ ، الرباعِىّ ، نحو : أوعد يُوعِد ، فلا تحذف الواو من هذا المضارع ، وإن وقعت بين ياء وكسرة ظاهرة [٢] ، لأن بين الكسرة والياء همزة مقدَّرة ، لأن الأصل :

---

(١) فى الصحاح : الحَرُ مخفّف ، أصله : حِرْحٌ ، لأن جمعه أحْراح ، وإن شئت قلت : حَرِحٌ ، كما قالوا : رجل سَتِهٌ .

(٢) فى (ز) : ظاهراً .

يُؤْوَعِد ؛ وتناول قوله : فاؤه واو ، كونه على فَعَل كوعَد ، وفَعِل كوَثِق [١] .

(استثقالاً ، لوقوعها فى فعل بين ياء مفتوحة ، وكسرة ظاهرة ، كيَعِد) – فخرج بفعل ، الاسمُ ، فلا تحذف فيه ، كما سيأتى ؛ وخُصَّ الفعلُ بذلك ، لأنه أثقل من الاسم ؛ ولذا أوثر [٢] وزنه المختص ؛ والغالب فى تخفيف الاسم بنزع التنوين .

وخرج بمفتوحةٍ : المضمومةُ ، نحو : يُوعِد ، ويُوَعدُ ، مضارع وعَد ، مبنياً للمفعول ، فلا تحذف الواو فى هذين ؛ أمّا الأول ، فلما سبق ، وأما الثانى ، فلعدم كسر ما بعد الواو .

وخرج بكسرة : ماوقع بين ياء مفتوحة وضمة ، فلا تحذف الواو حينئذ ، نحو : وَضُؤَ يَوْضؤ ، ووطُؤ يَوْطُؤ ، وسيأتى ذكر ماشذَّ

(أو مقدَّرة كيقَع ويَسَع [٣]) – أى كان الماضى على فعَل كوقع ووضَع ؛ أو على فَعِل ، كوسِع ووطىء . ومعنى تقدير الكسرة ، أنه لولا كون اللام فى وقع ونحوه حرف حلق ، لكانت الواو وقعت بين ياء وكسرة ، لأن قياس وقع ونحوه ، من المعتلّ الفاء بالواو ، فى غير هذا ، كون مضارعه على يفعِل ، بكسر العين ، نحو : يَعِد ، وأما وسِع فحقُّ

---

(١) فى (د) : كوَنِىَ .

(٢) فى (ز ، غ) : أثر .

(٣) فى (ز ، غ) : كوقَع ووسِع ، والتحقيق من (د) ومن النسخة المحققة من التسهيل ، والكلام على المضارع ، والحديث بعده يعضده .

عين [١] مضارعه الفتح ، نحو : وَجِل يَوْجَلُ ، لكن لما حذفوا ، فقالوا : يسَع ويضَع ، دلَّ على أنهم عزموا على كونه مما جاء من هذا الباب على فعِل يفْعِل ، نحو : وثِق ، يثِق ووَمِق يمِقُ ، فى ألفاظ مذكورة فى بابها ، فيكون وَسِع منها ، لكنهم فتحوا العين فى يسَع ، لأجل حرف الحلق ، فجاء تقدير الكسرة بهذا الاعتبار .

وما ذكر المصنف من علة الحذف فى يَعِد ونحوه ، هو قول البصريين ؛ وقال الفرّاء : سبب الحذف : الفرق بين اللازم والمتعدّى ، فحذف فى المتعدّى ، كيَعِد ويَزن ، ويطأ ويضع ، دون اللازم نحو : يوجل ويوهم ؛ وحكاه بعضهم عن الكوفيين ؛ وحجتهم : يُوعِد ، فليس الوقوع بين الياء والكسرة سببَ الحذف ؛ ورُدّ بوجود الحذف فى اللازم كثيراً ، نحو : وقع يقع ، ووكف [١] البيتُ يَكِفُ ، ووجب الشيءُ يجبُ ؛ وأما يُوعِد ، فقد سبق بيان سبب عدم الحذف فيه .

(وحُمل على ذى الياء ، أخواتُه) — وهى : نَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ ، وتقع وتسعَ والباقى ، ونظيره : تكرم ونكرم ويكرم ، فى الحمل على أكرم ؛ وفعلوا ذلك ليجرى الباب على سنن واحد .

(والأمر) — نحو : عِدْ وسَعْ [٢].

(والمصدر الكائن على فعل ، محرَّكَ العين بحركة الفاء ، معوّضاً

---

(١) فى الصحاح : وكَف البيتُ وَكْفاً ووَكيفاً وتَوْكافاً ، أى قطر ؛ وفى الحاشية : من باب وعد ؛ وأوكف البيتُ ، لغةٌ فيه .

(٢) فى (ز) : وبعْ ، وفى (د) : وقَعْ .

منها هاء تأنيث) – نحو : عِدَة وشِيَة ، الأصل : وِعْدة ووِشْية (١) ، فاستثقلوا الكسرة على الواو ، فحذفوها ، ونقلوا حركتها إلى العين ، ثم عَوّضُوا منها الهاء ؛ فلو كان المصدر على غير هذا الوزن ، لم تحذف الواو ، نحو : وعَد وَعْداً ، قال تعالى : « وَعْدَ اللهِ » (٢) ، وكذا ورَدَ ورُوداً ؛ وربما جاءوا بفعل (٣ على الأصل –٣) ، فقالوا : وِعْدَة ووَثْبة ، وقالوا أيضا : وَتَرْتُه أَتِرُهُ وِتْراً ووِتْرَةً ، بكسر الواو .

(وربما فُتِحت عينُه) – أى عين ما حذفت منه الواو .

(لفتحها فى المضارع) – كقولهم : سَعة ودَعة ، والمضارع : يسَع ويدَع (٤) .

(وربما فُعِل هذا بمصدر فَعُل (٥)) – كقولهم : وَضُع (٦) ضَعَة ، ووقُح قَحةً ، حكاه الأخفش .

(وشذَّ فى الصِّلَة : صُلَة) – فضموا الصّاد ، وكان قياسه ، إذ بناه على فُعْلَة ، بضم الفاء ، أن يقال : وُصلة ، بإثبات الواو مضمومة ، لكن لما قالوا فيه : فِعْلة ، بالكسر ، حذفوا الواو ، فقالوا : صِلَة ، أجرى فُعلة مجرى فِعلة ، شذَوذاً .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .
(٢) « وَعْدَ الله حقا » – النساء / ١٢٢ ، ويونس / ٤ ، ولقمان / ٩ ، « وعد الله ، لايخلف الله وعْده » – الروم / ٦
من (٣ – ٣) سقط من (غ) .
(٤) فى (ز ، غ) : كقولهم : ضَعَة ودَعة ، والمضارع : يدَع ويضَع .
(٥) فى (ز) : بمصدر فُعل ؛ وهو مبنى للمفعول .
(٦) فى (ز) : كقولهم : وُضِع ؛ وهو كسابقه .

(وربما أُعِلَّ بذا الإعلال [١] أسماء ، كرقة [٢]) – والقياس عدم حذف الواو ، فيقال : وِرْقَة ، كوجْهَة ، إذا قلنا : هو اسمُ ظرف بمعنى المكان المتوجَّه إليه ، وهو قول المبَرد والفَارسيّ ، لا إذا قلنا : هو مصدر ، كظاهر قول سيبويه ؛ وحكى عن المازنيّ كلٌّ من القولين ؛ وذلك لأن الرقة لم يُبْنَ على فعل ملفوظ به ولا مقدَّر ، فليس له فعل حذفت منه الواو ، فهو كجهة ، على القول الأول ؛ وأما على القول بأنه مصدر ، فهو مبنىّ على فعل مقدَّر ، لم ينطق به .

(وصفات ، كلدة) – والأصل : وِلْدَة ؛ يقال : مررت برجل لِدَتك ، أى ولد معك فى زمن واحد ؛ وظاهر هذا أنه صفة ، كما قال المصنف ؛ وجعله الشلوبين مصدراً فى الأصل ، وعلى هذا لا يكون شاذاً ؛ وكلام سيبويه على أنه لم يجىء فى الصفات مثل هذا ؛ وفيه نظر .

(ولا حظَّ للياء فى هذا الإعلال) – فلا تحذف الياء لوقوعها بين ياء وكسرة ؛ لأنها أخف من الواو ، يقال : يسر الرجل يَيْسر ، ويَعَرت [٣] العير تَيْعَر ، بإثبات الياء .

(إلاَّ ما شذَّ من قول بعضهم : يَيِسُ [٤]) – والقياس : ييّسُ [٥]

---

(١) سقطت من (ز) .

(٢) فى الصحاح : الورق : الدراهم المضروبة ـــ وفى الحاشية : الورق مثلثة ، وككتِف وجبَل ـــ وكذلك الرّقة ، والهاء عوض من الواو .

من (٣ – ٥) سقط من (ز ، غ) .

(٤) قال الدماميني : مضارع يَبِسَ ، فحذفت الياء منه ، لوقوعها بين ياء وكسرة .

وقالوا أيضا : ييست (١) تيس ، والقياس : تيّس ، بياءَيْن فيهما .

(ولا ليفعُل (٢)) — وهو ماوقعت الواو (٣) فيه بين ياء وضمة ، نحو : وَضُؤَ يَوْضُؤ ، ووَطُؤَ يَوْطؤُ ، ووقُح يَوْقُح .

(إلاَّ ما شذَّ من يَجُدُ) (٤) — فقالوا : وَجَد يَجُدُ ، بحذف الواو ، والقياس : يَوْجُد ، بإثباتها ، فأجريت الضمة مجرى الكسرة فيه ، إذ كان أصله : يجد ، بالكسر ؛ وهى لغة أكثر العرب فى مضارع (٥) وجد ؛ فالضم كأنه فرع عن الكسر ، باعتبار أنه الأكثر ؛ وكذا يقول النحويون : إن يَجُد بالضم منبّهة على الأصل ، أى حذفت الواو تنبيها على أنه جاء على غير الأصل ، وأن أصله المطرد فيه ما كثر ، وهو الكسر (٦) ، وضم الجيم لغة عامرية .

(ولا لِيُفْعَل) — بل يقال : يُوعَد ويُوزَن ، بإثبات الواو ، لعدم وقوعها بين ياء وكسرة ، وإن كانت فتحة العين عارضة ؛ ولم يقولوا : يُعَد ويُزَن ، نظراً إلى الأصل ، لأن الحذف فى الجملة على خلاف (٧) الأصل ، فلا يصار إليه إلاَّ عند تحقّق سببه .

---

(١) فى (ز) : ييسَ ييسُ ، والقياس : ييّس ، بياءين فيهما ؛ وفى (غ) : يسر ييسر ، والقياس : ييسر ، بياءين فيهما .

(٢) بضم العين .

(٣) فى (ز ، غ) : الياء .

(٤) بضم الجيم ؛ وفى الصحاح : وجدَ مطلوبَه ، يجِدُه وجوداً ، ويَجُده أيضا ، بالضم ، لغة عامرية .

(٥) سقطت من (ز ، غ) .

(٦) فى (ز) : وهو الأصل .

(٧) فى (ز ، غ) : على خلافه .

(إلاَّ ما شذَّ من يُذَر ويُدَع ، فى لغة) - والقياس : يُوذَرَ ويُودَع ، كيُوعَد ويُوضَع ؛ والذين قالوا : يذر ويدع ، لم يعتدُّوا بما عرض من الفتح ، من جهة أن هذه الواو مماتة فى الماضى وغيره ، أو كالمماتة ، استغناء بترك وتارِك ومتروك وتَرْك ؛ وقد قُرِىء شاذاً : « ما ودَعك ربُّك وما قلَى » (١) ؛ وجاء أيضا فى ضرورة الشعر : ودَع ومودوع (٢) ؛ وقياس ماضى يذَر : وذَر ، لو استعُمل ، وفى نسخة صححت مع المصنف ، وعليها خطّه ، الضرب على : ويُدَع ؛ وفى معجم الطبرانىّ مرفوعاً : « كلُّ أحد يُؤْخَذُ من قوله ويُدَع » (٣) .

(ولا لاسم ، تقع فيه الواو موقعها من يَعِد) - لأن الاسم خفيف ، والفعل ثقيل ، فلا يتساويان ، بل يقال فى مثل : يقطين ، من وعد : يَوْعِيد ، فتثبت الواو فيه ، وإن وقعت بين ياء وكسرة ، لخفَّة الاسم .

(**فصـــل**) : (ومما اطرد حذف همزة أفعَل من مضارعه) - نحو : يُكرِمُ ، أصله : يُؤَكْرِمُ ، كيُدَحْرِج ، لأنه من المضارع أُكرِمُ ، وأصله : أُؤَكْرِم ، بهمزتين ، فاستُثقِل ذلك ؛ وكذا لو أبدلت الهمزة هاءً مثلاً ، لم تعامل بمعاملة الهمزة نحو : هَراق يُهَرِيق وأُهَرِيق (٤) ،

---

(١) الضحى / ٣ .

(٢) فى (ز) : ومودع .

(٣) معجم الطبرانىّ مرفوعاً .

(٤) فى الصحاح : وهَرَاقَ الماءَ يُهَرِيقهُ ، بفتح الهاء ، هِرَاقةً ، أى صبَّه ؛ وأصله : أراق يُريق إراقةً ؛ وأصل أراق : أَرْيَق ، وأصل يُريق : يُرْيِق ، وأصل يُرْيِق : يُؤَرْيِق ؛ وإنما قالوا : أنا أُهَرِيقُه ، وهم لا يقولون : أنا أُأَرِيقُه ، لا ستثقالهم الهمزتين =

وباقى التصاريف ؛ فلما استثقلوا اجتماع الهمزتين (١) ، حذفوا الثانية ، فصار : أُكْرِم ، ثم حُمل باقى المضارع عليه ، وفُصِلت همزة المضارع الأخرى ، لتقدُّمها .

(واسمى فاعله ومفعوله) — نحو : مُكْرِم ومُكْرَم ، والأصل : مُؤكْرِم ومُؤَكْرَم ، والحذف للحمل ، كما تقرّر .

(ولا تثبُت إلاَّ فى ضرورة) — كقوله :

(١٤)مكرر * فإنه أهلٌ لأن يُؤَكْرَما (٢) *

(أو كلمة مستندرة) — قالوا : أرضٌ مُؤَرْنِبة ، بكسر النون ، أى كثيرة الأرانب .

(ومن اللازم حذفُ فاءات أُأْخُذْ وكُلْ ومُرْ) — والأصل : أُأْخذ وأُأْكل وأْأمر ، فحذفوا الفاء ، وهى الهمزة الثانية ، فاستغنوا عن همزة الوصل ، لتحرك ما بعد ذلك ؛ وهذا الحذف هو المشهور فى لسان العرب ؛ ومنهم من لا يحذف ، فيقول : أُؤْخُذ وأُؤْكُل وأُؤْمُرْ ، وهو

= وفيه لغة أخرى : أَهْرق الماءَ يُهْرِقُه إِهْراقاً ، على وزن أَفْعَل يُفْعِل ، وأصل : أَهْرق : أَرْيَق ؛ وفيه لغة ثالثة : أَهْرَاق يُهْرِيق إِهْراقاً ، فهو مُهْرِيق ؛ والشىءُ مُهْراقٌ ومُهَراقٌ أيضا بالتحريك ، وهذا شاذ ؛ وفى الحديث : « أُهْرَيق دمُه » .

(١) فى أُأَكْرِمُ .

(٢) من الرجز المشطور ، لأبى حيان الفقعسى ؛ والشاهد فى قوله : يُؤَكْرَما ، جاء به للضرورة على الأصل فى مضارع الرباعى ، كدحرج يُدَحْرِج ؛ والمستعمل : يُكْرَما ، بحذف الهمزة .

فى مُرْ ، فصيح [١] كثير ، وفى خُذْ وكُلْ،قليل .

(وإن وَلِىَ مُرْ واواً أو فاءً ، فالإثبات أجود) – فقولك : وَأْمُرْ ، فَأْمُرْ ، أجود من قولك : وَمُرْ ، فَمُرْ ؛ وثبت فى بعض النسخ : وخُذْ وكُلْ بالعكس [٢] ، فالحذف فيهما مع الحرفين نحو : وخُذْ ، فَخُذْ ، وَكُل ، فَكُل [٣] ، أجود من : وَأْخُذْ فَأْخُذْ وَأْكُل فَأْكُل .

(ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرُها ، إلاَّ فى الضرورة) – كقوله :

(٤٤) تِ لى آل زيد ،وانْدُهُمْ لى جماعةً وسَلْ آل زيد :أى شىءٍ يَضيرها [٤]

ولا يقال فى أَتَ مثلا : لِتْ ، إلَّا فى الضرورة .

(ومن اللازم حذف عين فَيْعَلُولة ، كبَيْنُونة) – والأصل عند سيبويه فى هذه المصادر ، فَيْعَلُولة ، فأصل بَيْنُونُة : بَيَّنُونة ، بإدغام الياء فى الياء ؛ وكذا أصل كيْنُونة : كَيْوَنُونة ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبوا الواو ياءً ، أودغموا ، فصار كَيَّنُونة ، ثم خُفِّف لزوماً ، لثقل الكلمة بكثرة حروفها ، مع الإدغام فى حرفى العلة ، فصار بينونة وكينونة ، ووزنها [٥] حينئذ : فَيْلُولة ؛ ومثلهما صَيْرُورة وقَيْدُودَة [٦] ؛ ودليل أن الأصل ماذكر ، انقلاب الواو

---

(١) فى (غ) : وهو فى مُره صحيح .

(٢) وقد أثبتُّها بالنسخة المحققة من التسهيل .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) من الطويل ، ولم أعرف قائله ؛ والشاهد فى قوله : تِ لى ، أى ائتِ لى ، حذف فاء الفعل أتى ، وهمزة الوصل من أمره للضرورة ؛ وانْدُهم ، أى ائتِ نادِيَهم .

من (٥) إلى (٧) بالصفحة التالية سقط من (د) .

(٦) مصدر قاد ، أصله : قَوَد قَوْداً ومقادةً وقَيْدودةً – صحاح .

ياءً فى كينونة (٧) ونحوه ؛ ولولا ذلك لم يكن لقلبها موجب ، وتصريحهم بذلك ؛ أنشد أبو العباس (١) :

(٤٥) قد فارقَتْ قرينَها القرينَه وشحطت عن دارها الظعينه
يا ليت أنا ضمَّنا سفينه حتى يعود الوصلُ كيَّنُونه (٢)

(وليس أصله : فُعلولة ، ففتحت فاؤه ، لتسلم الياء ، خلافاً للكوفيين) – وغير المصنف نقله عن الفراء ؛ وعلل ذلك بأن هذا النوع من اليائىّ ، أكثر من الواوىّ ؛ ورُدَّ بأن العرب لا تقلب الضمة فتحة ، لتسلم الياء ، ويمنع ماذكر من الكثرة ، بل كلاهما مسموع ؛ ولا يقاس مجىء المصدر على ذلك فى البابين .

(ويحفظ هذا الحذف فى عين فَيْعِلان) – نحو : ريحان أصله : رَيْوِحان (٣) ؛ فقلبت الواو ياءً ، وحصل الإدغام ، ثم خفف بحذف

---

(١) المبرد ؛ وفى لسان العرب ، قال ابن منظور : قال أبو العباس : أنشدنى النهشلىّ .

(٢) هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ؛ وشحطت بمعنى بعدت ؛ والظعينة : المرأة فى هودجها ؛ ورواية الإنصاف صـ ٧٩٧ : ياليتنا قد ضمَّنا سفينه ؛ ورواية النسخ بعده : حتى يعود البحر .... ؛ والشاهد فى قوله : كِيَّنُونه ؛ فإن البصريين ذهبوا إلى أن الأصل فى هذه الكلمة ، هو ماجاء بالأبيات ، بفتح الكاف ، وتشديد الياء المفتوحة ، وأن أصله الأصيل : كَيْوَنونة ، على ماجاء فى كلام الشارح . قال ابن منظور : وتقول : كان كونا وكينونة أيضا ، شبهوه بالحيدودة والطيرورة ، من ذوات الياء ؛ ولم يجئ من ذوات الواو على هذا إلّا أحرف : كينونة وهيعوعة وديمومة وقيدودة ؛ وأصله : كيَّنونة ، بتشديد الياء ؛ وهكذا جاء فى الصحاح ؛ وفى الصحاح أيضا : هاع يهوع هَوَاعاً وهَيْعُوعة أى قاءَ ، والتهوُّع : التَّقيُّؤ .

(٣) فى (ز) : رَيْوِيحان .

العين ، فوزنه الآن : فَيْلان ؛ ولا ينقاس ؛ فلا يقال فى هَيَّان ، وهو الجبان : هَيْبان ، إلاَّ إن سُمع .

(وفَيْعِل وفَيْعِلة) — أى وفى عينيهما ، نحو : سَيْد وسَيْدة ، وهَيْن وهَيْنة ؛ والأصل : سيّد ، بتشديد الياء ، وكذا الباقى ؛ فخفّف بحذف العين ، فصار الوزن : فَيْلاً ؛ وكلام المصنف ، على أن هذا التخفيف لا ينقاس فى الواوىّ كسيِّد [١] ، واليائىّ كليِّن ؛ وكلام غيره على أنه مقيس ؛ وخالف الفارسىّ فى اليائىّ .

(وفاعل) — أى وعين فاعل ، ونحو : شاكٍ ، فى لغة من جعل الإعراب على الكاف ، فقال : هذا شاكٌ ، ورأيت شاكاً ، ومررت بشاكٍ ؛ والأصل : شايك ، فحذفت العين ؛ وفيه لغة أخرى ، وهى قلب العين ، وجعلها بعد اللام ، فيصير كالمنقوص ، فيقال : هذا شاكٍ ، ومررت بشاكٍ ، ورأيت شاكياً ، كما يُفعَل بقاضٍ ، واللغة الأولى أكثر ، كما ذكر [٢] سيبويه ؛ ويحتمل قوله تعالى : « شفَا جرُف هارٍ » [٣] الوجهين ؛ ولا ينقاس شىء من الوجهين ، فلا يقال فى قايم : قامٍ ، لا على الأول ، ولا على الثانى .

(وربما حذف ألف فاعَل مضاعَفاً) — لقولهم فى رابّ : ربّ ، وفى بارّ : بَرّ ، ولا ينقاس ، فلا يقال فى عادّ ورادّ : عَدّ ورَدّ ؛ وجوَّز

---

(١) أصله : سَيْوِد .

(٢) فى (ز) : كما سيذكر .

(٣) التوبة / ١٠٩

المصنف ، فى غير هذا الكتاب ، كون شاك ونحوه ، مما حذف منه ألف فاعل .

(والرد إلى أصلين ، أولى من ادعاء شذوذ حذف) - نحو : سبط وسبَطْر ، ودمث ودِمَثْر ، يحتمل هذان ونحوهما وجهين : أحدهما الرجوع إلى أصلين ، بتركيب دمث من دم ث ، وتركيب دمَثْر من ذلك ، وزيادة راء ، فيكونان مترادفين ؛ ويحتمل كون الأصل : دمثر ، وحُذفت الرّاء شذوذاً ؛ ولا يمكن القول بزيادتها ، لأنها ليست من حروف الزيادة ؛ والأول أولى ، لسلامته من دعوى الشذوذ ؛ وكذا الكلام فى سبط وسبطر .

(أو إبدال) - نحو : مدح ومده ، فهما أصلان ؛ وقد جاءت التصاريف كلها لكل منهما ، نحو : مادِه ، وباقيها ؛ وهذا أولى من الإبدال ؛ إذ لم يثبت النحويون إبدال الهاء من الحاء ؛ وإنما أثبت ابن خالويه ذلك ، لأنه لم يكن ممن يحقق علم العربية ، بل غلب عليه علم اللغة . انتهى . والحق إثبات ذلك ، فقد سمعت منه ألفاظ كثيرة جدا ؛ وقد عقد له العلامة أبو الطيب اللغوىّ باباً فى كتاب الإبدال ؛ ومما ذكر فيه ، أن أبا حاتم ، حكى عن الأصمعىّ ، عن الحارث ابن مُصرِّف ، قال : سابَّ حَجْلُ بن نَضْلَة [١] ، معاوية بن [٢] شَكَل ،

---

(١) الإبدال ، لأبى الطيب اللغوى جـ ١ صـ ٣١٦ وما بعدها ؛ فى (د) : جَحْد بن نضلِة ، وفى (غ) : حجر ، بدون إعجام ؛ قال فى حاشية الإبدال : وفى هامش الأصل : حَجْل ، أحد بنى عمرو بن عبد بن قتيبة بن معن بن أَعْسَم ، شاعر .

(٢) فى (غ) : معاوية بن شكا ؛ وفى حاشية الإبدال : أحد بلحريش بن كعب ابن ربيعة .

عند النعمان بن المنذر ، أو عند المنذر ، شك الأصمعىّ ؛ فقال : إنه قتّال ظباء ، تبّاع إماء ، مَشّاء بأقْراء [١] ، قَعُوّ الألْيتين [٢] ، مُقْبَلَ النَّعْلَين [٣] ، أفحج الفخذَين [٤] ، مُفِجّ [٥] الساقين .

فقال الملك : وَيْهَك ! . أردتَ أن تذُمَّه [٦] فمدَهْتَه !. أراد : ويحك ! أردت أن تذمَّه فمدحتَه !.

قال : ويُروَى أن النبى ، ﷺ ، قال لرجل [٧] : « أقبل جُناد ! . وَيْهَك ! [٨] » أى : وَيْحَك !. انتهى .

---

(١) فى حاشية الإبدال : والأقراء هنا جمع قَرِىّ ، وهو مسيل الماء إلى الروضة .

(٢) وفى الحاشية : رجل قَعُوّ العجيزة : أرسح – عن ابن سيده ؛ وفى الصحاح : الإقعاء عند أهل اللغة : أن يلصق الرجل أليتيه بالأرض ، وينصب ساقيه ، ويتساند إلى ظهره ؛ ورجل أرسح ، بيِّن الرَّسَح ، وهو قليل لحم العجز والفخذين ، والمرأة رَسْحاء .

(٣) فى الحاشية : من أقْبَلَ النَّعلَ : جعل لها قِبالًا ، وهو زمام بين الإصبع الوسطى والتى تليها ؛ وفى الصحاح : وقِبالُ النعل بالكسر : الزمام الذى يكون بين الإصبع الوسطى والتى تليها ؛ يقال : قابلتُ النعلَ وأقبلتهُا ، إذا جعلت لها قِبالَين .

(٤) فى الصحاح : رجل أفحج بيِّن الفَحَج ، وهو الذى تتدانى صدور قدميه ، وتتباعد عَقِباه ، وتتفَحَّج ساقاه ، ودابَّة فَحْجاء .

(٥) فى (ز ، غ) : فَلْجَ الساقين ؛ وفى الحاشية : مُفِجَّ الساقين ، أى إحدى كل من الفخذين والساقين متباعدة عن الأخرى ؛ وفى الصحاح : وفَجَجْتُ ما بين رجلىَّ أَفُجُّهما فَجاًّ ، إذا فتحت ، ورجل أفَجّ بيِّن الفَجَج ، وهو أقبح من الفحَج .

(٦) فى الإبدال : أن تَذِيمه .

(٧) فى (غ) : لرجلٍ من العرب .

(٨) وفى حاشية الإبدال : بالترخيم ؛ وهو جُنادَة ؛ قال : وما اطلعنا على من له علاقة بحديث : وَيْهَك ! . على أنه جاء فى (م خ ١٣ / ٢٧٦) ما نصه : وذكروا أن النبى ، ﷺ ، قال لعمار : « وَيْهَك ! . يابن سُمَيَّة » ! . أى ويحك ! .

والفرق بين طريق النحويين فى هذا ، واللغويين ، أن اللغويين إذا اشتهر للكلمة استعمال بحرف ، ثم جاءت مستعملة بحرف آخر مكانه ، قالوا : إن أحد الحرفين بدل من الآخر ؛ وقد يقولون ذلك أيضا ، مع عدم شهرة فى أحد الحرفين ؛ ولا فرق عندهم بين أن يكمل التصريف فى كل منهما ، وبين أن لا يكمل ؛ وأما النحويون فيقولون عند كمال التصريف : ليس أحدهما بدلاً من الآخر ، بل هما مادتان ، وعند عدم الكمال ، يقولون بالإبدال ، إن كان ذلك الحرف مما ثبت أنه يبدل من ذلك ؛ وإلاَّ فهما أصلان .

وربما أطلق مطلقون ، أنه إذا لم تكمل التصاريف ، يكون على الإبدال .

(ويجوز فى لغة سُلَيم ، حذف عين الفعل الماضى المضاعف ، المتصل بتاء الضمير أو نونه ، مجعولة حركتها على الفاء وجوباً ، إن سكنت) – وذكر الجواز منبِّه على أنهم لا يلتزمون ذلك ؛ فقوله فى آخر التقاء الساكنين ، محمول على هذا ؛ ودخل فى الماضى ، الثلاثىّ كظلَّ ، وغيره كأحسَّ وأحبَّ ؛ ومثال الوجوب : أحَسْتُ وأحَسْتُم وأحَسْتما وأحسْتُن وأحَسْنَ وأحَسْنا ؛ والأصل : أحْسَسْتُ وأحْسَسْنَ ، وكذا الباقى ، فنقلت حركة السين إلى الحاء ، وحذفت [١] ، وكذا أحَبْتُ وأحَبْنَ ونحوه .

(وجوازاً إن تحرّكت) – أى الفاء ؛ فيجوز فى ظَلْتُ ،

---

(١) أى السين الأولى .

أن تبقى الفاء على فتحتها ، وأن تحرك بحركة العين ، فتكسر ، وكذا مستُ .

(ولم تكن حركة العين فتحة) – فإن كانت نحو : هممت وانحططت ، لم تجعل على الفاء ، لأن الفاء مفتوحة ؛ هكذا شرح هذا الموضع ؛ وقضيته : جواز التخفيف فى مثله بالحذف ، لكن لاينقل ؛ وقد صرَّح الشارح بذلك ، فقال : تقول فى هَممت : هَمْتُ ، وفى انحططت : انحَطْتُ ؛ ويجوز حمل كلام المصنف على أنه إن كانت حركة العين فتحة ، لم يكن ذلك لغة ، وكلامه فى غير هذا الكتاب يوافق هذا (١) ؛ فإنه زعم فى غيره أن الحذف إنما يطرد ، إذا كانت حركة العين كسرة نحو : ظللت ، فإن كانت فتحة قال : فالحذف قليل ؛ حكاه الفراء ؛ ولا يقاس على ماورد (٢) منه ، ولا يحمل عليه ، إن وجد عنه (٣) مندوحة . انتهى .

وقد وجد من كلامهم فى هممتُ : هَمْتُ ، بحذف إحدى الميمين ؛ ثم اعلم أن نقله أن ذلك لغة ، يقتضى اطراده ، كما رأيت من تصريحه فى غير هذا الكتاب بالاطراد ؛ وعلى الاطراد : الشلوبين ؛ وكلام سيبويه ، على عدم اطراده ، وعليه ابن عصفور وابن الضائع .

(وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع) – وكلامه فى غير هذا الكتاب يقتضى اطراده فيهما ؛ فإنه ذكر الماضى من ظللت (٤) ومافيه

---

(١) فى (د) : يوافق على هذا

(٢) فى (د) : أورد .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) فى (ز) : ططلت .

من فتح الفاء وكسرها ، ثم قال : وكذلك يستعمل نحو : يقررن واقررن ، فيقال فيهما : وقَرْنَ ويقَرْنَ ؛ لكن فتح الفاء من هذين وشبههما غير جائز . انتهى ؛ لأن المضارع مكسور العين ، والأمر مثله ، وقراءة : « وقِرْن » [١] بكسر القاف ، جارية على هذا ، فإنه أمر من قررت بالمكان ، أقرّ ، بفتح [٢] العين فى الماضى ، وكسرها فى المضارع ؛ وهى على قول من لا يرى اطراد ذلك فى الأمرِ ، خارجةٌ عن القياس ؛ وقيل [٣] : يحتمل كون قَرْنَ من الوقار ، يقال : وقَر يَقِرُ ، كوعَد يَعدُ ، فقرْنَ على هذا ، على القياس ، وقراءة : « قَرْنَ » بفتح القاف ، تبنى على إجازة ذلك ، مع فتح العين .

وقد نقل البغداديون أنه يقال : قَرِرْتُ بالمكان أَقَرُّ ، بكسر العين فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ؛ وعلى ذلك خرَّج بعض العلماء القراءة ؛ وقيل : إنها من قارَ يقارُ ، كخافَ يخافُ ؛ ومعناه : الاجتماع ، أى اجتَمِعْنَ فى بيوتكن ، وعلى هذا ، هى على القياس ؛ وعلى الأول ، قد عرفت مايقال فيها ؛ ومما جاء فى المضارع من هذا ، ماحكاه الفراء من قولهم : ينحطن فى ينحطِطن ؛ واعلم أن المصنف ذكر فى غير هذا الكتاب ، أنه لو قيل ذلك فى المضموم لجاز ، فقال : لو قيل فى اغضُض : غُضْنَ [٤] ، قياساً على قَرْنَ ، بالفتح لجاز [٥] ؛

---

(١) الأحزاب / ٣٣ : « وقرن فى بيوتكن » .

(٢) فى (د) : بكسر .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) فى (غ) غض .

(٥) فى (غ) : أى بالفتح .

قال : وإن لم أره منقولاً ؛ لأن فكَّ المضموم أثقل من فك المكسور ؛ وإذا كان فكّ المفتوح قد فُرَّ منه إلى الحذف فى قَرْنَ ، بفتح القاف ، فَفِعْلُ ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز . انتهى .

وذكر أبو الطيب اللغوىّ أن الحجازىّ يقول فى حسست : حسيت ، يعوّض من السين ياءً ، والتميمىّ لا يعوّض ، فيقول : حست . انتهى .

يقال : حَسِيتُ بالخبر [١] ، وأحْسَيْتُ به ، أى أيقنت به ؛ قال أبو زُبيد :

(٤٦) خلا أنّ العِتاقَ من المطايا حَسِينَ به ، فهُنَّ إليه شوس [٢]

---

(١) هكذا فى النسخ الثلاث ؛ وفى الصحاح : ويقال أيضا : حَسِسْتُ بالخبر ، وأحسَسْتُ به ، أى أيقنت به ؛ وربما قالوا : حَسِيتُ بالخبر ، وأحْسَيْتُ به ، يبدلون من السين ياءً ، قال أبو زبيد : خلا أن العتاق ...الخ البيت .

وربما قالوا : أحَسْتُ منهم أحداً ؛ فألقَوا إحدى السينَين استثقالًا ؛ وهو من شواذ التخفيف ؛ وأبو عبيدة يروى قول أبى زبيد :

* أحَسْنَ به ، فهُنَّ إليه شُوسُ *

وأصله : أحْسَسْنَ .

(٢) من الوافر ، لأبى زبيد الطائى – ديوانه ٩٦ – وجاء به فى لسان العرب فى مادة : حسس ، وحسا ؛ وقد رواه فى المرة الثانية : سوى أن العتاق ....والعتاق جمع عتيق ، وهو الأصيل ؛ والمطايا جمع مطية ، وهى الدابة ؛ وحَسِينَ به ، بفتح الحاء ، وكسر السين أو فتحها ، أصله : حسسْن به ، فأبدلَ من ثانى المثلَين ياء ، وهو موضع الشاهد فى هذا البيت ؛ والشوس جمع أشوس ، وهو الوصف من الشَّوَس ، بفتح الشين والواو جميعا ، وهو النظر بمؤخر العين .

وأبو عبيدة يروى قول أبى زبيد : * أَحَسْنَ به ، فهن إليه شوس *

(وبعض العرب يحذف همزة يجِيء ويُسوء) – فيقول : يجِى ويسُو ، والقياس عدم الحذف ، وهو لغة أكثر العرب .

(وإحدى ياءَىْ يَسْتَحْيِى) – فيقول : يستَحِى ، وهى لغة تميم ، يحذفون إحدى الياءَين من أستَحْيِى [1] وفروعه ، فيقولون : أسْتَحِى يستَحِى مُسْتَحٍ ومُسْتَحىً منه واسْتِحاءً ؛ ثم قال المُعْظَم [2] : المحذوف العين ؛ وقيل : المحذوف اللام ؛ والإثبات لغة الحجاز ؛ وقد نطق بعضهم بلغة تميم ، قال عمر بن أبى ربيعة :

(٤٧) * أما تستحِى أو تَرْعَوِى أو تفكرُ [3] ؟ *

وعلى الأول قراءة ابن مُحيصن : « إن الله لا يستحِى أن يضرب مثلاً [4] » ، ورُويت عن ابن كثير .

(ويُجريهنَّ مُجْرَى يَفِى ويَسْتَفِى [5] فى الإعراب) – فيقول فى الرفع : يَجِى ويَسُو ويستحِى ، وفى غيره : لن يَجِىَ ، ولن يَسُوَ ، ولن يستحِىَ ، ولم يَجِ ، ولم يَسُ ، ولم يَسْتَحِ .

---

(١) فى (د) : استحيا .

(٢) أى معظم العرب .

(٣) شطر من بيت من رائية عمر بن أبى ربيعة المشهورة ؛ والشاهد فى قوله : تستحى ، بحذف إحدى الياءين ، على لغة تميم .

(٤) البقرة / ٢٦

(٥) فى (د) : ويستبى .

(والبناء) – إذا عرض ما يقتضِيه ، من نون إناث أو تأكيد نحو : يَجِينَ ويَسُونَ ويَسْتَحِينَ ، ولا يَجِيَنَّ ، ولا تَسُوَنَّ زيداً ، ولا تَسْتَحِيَنَّ من الخير .

(والإفراد) – بأن يَتجرَّد عن دالٍّ على تثنية أو جمع .

(وغيره [١]) – بأن لا يتجرد نحو : يجيانِ ، كيَفِيانِ ، ويجُونَ ، كيَفُون ، ويستحيان ويَسْتَحُون .

(والتزم فى غير ندور واضطرار [٢] ، حذف ما الاستفهامية المفردة المجرورة) – نحو : « عَمَّ يتساءلون » [٣] ؟ و« فِيمَ أنت من ذكراها » [٤] ؟ ومجىءَ مَ جئتَ ؟ وفعلوا ذلك تخفيفاً ، لكثرة الاستعمال .

واحترز بغير ندور ، مما حكى الأخفش فى الأوسط ، من أن من العرب من يثبت الألف ؛ قال الأخفش : وذلك قبيح قليل [٥] .

وفى بعض النسخ بعد هذا :

(أو اضطرار) – وأشار إلى قوله :

---

(١) فى (ز ، غ): أو غيره .
(٢) سقطت من النسخ الثلاث ، وثبتت فى المحققة من التسهيل ، ونبهت فى الحاشية على سقوطها من بعض النسخ ؛ وسيشير إليها الشارح بعد قليل .
(٣) النبأ / ١
(٤) النازعات / ٤٣
(٥) سقطت من (ز) .

(٤٨) على ماقام يشتمنى لئيم كخنزير تمرَّغ فى رماد [(١)]

على أن الزمخشريّ حكى فى الكشاف ، أن إثباتها لغة ؛ وكلام الدينَوريّ فى المهذَّب نحوه ، قال : قال أهل التفسير فى : « بما غفر لى ربى » [(٢)] معناه : بأى شيء ؟ وخرج بالاستفهامية : الموصولة ، نحو : فرحتُ بما فرحتَ به ؛ والشرطية نحو : بما تفرحْ أفرحْ ؛ ولم تحذف فيهما الألف ، لعدم استقلالها ، بخلاف الاستفهامية ؛ فكأن المجموع فيهما هو الاسم ، فصارت ألفها كالحشو ، فنقص بطرفها [(٣)] ؛

---

(١) من الوافر ؛ لحسان بن ثابت ، أو حسان بن المنذر ؛ قال فى معجم شواهد العربية : وليس فى ديوان حسان ؛ وقال فى الدرر ٢ / ٢٣٩ : إنه لحسان بن ثابت ، فى هجو بنى عابد بن عبد الله عمير بن مخزوم ؛ وقال الأثرم ، عن أبى جيرة : قال حسان هذا الشعر فى رُفَيع بن صَيْفىّ بن عابد ؛ ورواية ابن الشجرى وابن هشام فى المغنى ، والبغدادى فى شرح الشافية : فى دَمان ، بدل : فى رماد ؛ قال ابن هشام فى المغنى ١ / ٢٩٩ : وأما قول حسان : على ما قام ...الخ البيت ، فضرورة ؛ ثم قال : والدمان كالرماد ، وزناً ومعنى ، ويروى : فى رماد ؛ وقال قبل ذلك : وأما قراءة عكرمة وعيسى : « عما يتساءلون » فنادر ؛ وقبله قال : ويجب حذف ألف ما الاستفهامية ، إذا جُرَّت ، وإبقاء الفتحة دليلا عليها ...وربما تبعت الفتحة الألف فى الحذف ؛ وهو مخصوص بالشعر .

(٢) يس / ٢٧

(٣) هكذا جاءت هذه العبارة فى النسخ الثلاث ؛ وقال ناظر الجيش فى شرح هذا الموضع : اعلم أن المقصود من حذف ألف ما ، إنما هو التخفيف ، ولما كانت ما الموصولة ، لا استقلال لها ، لافتقارها فى تمام معناها إلى الصلة ، وكذا ما الشرطية ، لتعلقها بما بعدها ، لم تحذف الألف منهما ؛ إذ صارت ما الموصولة مع الصلة ، وما الشرطية مع الشرط ، فى حكم اسم واحد ؛ وكان الحذف من ما الاستفهامية خاصة ، لأن لها استقلالا واستبداداً بنفسها ؛ وإنما كان الحذف من المجرورة دون غيرها ،=

ولذا لماركبت ما الاستفهامية مع ذا ، لم تحذف ألف ما ، فتقول : على ماذا تلومنى ؟ قال الأخفش فى الأوسط : إن وصلت ذا بما ، أثبتَّ الألف ، وعن هذا احترز بقوله : المفردة [١] .

وخرج بالمجرورة : المرفوعة والمنصوبة ، نحو : ماهذا ؟ وماصنعتَ ؟ فالحذف ضرورة ، كقوله :

(٤٩) أَلَامَ يَقُولُ النَّاعيَان أَلَامَهْ ؟ ألا فاندبا أهلَ الندى والكرامَهْ [٢]

وتناول قوله ، المجرورة بالحرف وبالإضافة ، وقد سبق التمثيل .

(وقد تسكَّن ميمُها اضطراراً ، إن جُرَّت بحرف) – فيقال : لمْ فعلت [٣] ؟ قال :

= لأن النقل يحصل بانضمام ماجُرَّت به ، من حرف جرّ ، أو اسم ، إليها ، فناسب التخفيف ، بحذف الألف منها ؛ والحذف المذكور متعيَّن ، وإليه الإشارة بقول المصنف : والتزم حذف ألف ما الاستفهامية المفردة المجرورة ؛ وقد علل الدمامينى فى شرحه ، حذف الألف فى هذا الموضع بقوله : وعلة حذف الألف ، الفرق بين الاستفهام والخبر ، وخُصَّت الاستفهامية بالحذف لاستقلالها ، ووقوع ألفها طرفاً ، بخلاف الموصولة .

(١) أى غير المركبة .

(٢) جاء هذا البيت بروايات مختلفة ، بعضها محرَّف ؛ ففى (د ، ز) : ألا تندبا ؛ وفى (ز) : إلام ؟ وإلامَهْ ، بكسر الهمزة فيهما ، والباغيان ، بدل : الناغيان ؛ وفى (غ) والدرر والأشمونى مع الصبان : الناعيات ؛ وفى الدرر : ألافاندبوا ، وإلامَ ؟ وإلى مَهْ ؟ قال العينى فى شرح شواهد الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٦ : هو من الطويل وهو مصرع ؛ وألا للتنبيه ، ومَ ، أصلها : ما ، فى محل رفع على الابتداء ، والجملة خبره ؛ والناعى الذى يأتى بخبر الميت ؛ والشاهد فى قوله : ألامَهْ ؟ فإن الألف حذف من ما الاستفامية ، مع أنها غير مجرورة ، للضرورة ؛ وواضح أن الشاهد فى : ألامَ ؟ ، وألامَهْ ؟ .

(٣) فى (د) : لمْ فعل ؟

(٥٠) * يا أسدىُّ لِمْ أكلتَه ؟ لمه [١] ؟ *

ولم يجز فى السعة ، لتهتُّك الكلمة بالحذف ؛ وكذا لا يجوز ، إذا جُرَّت بالإضافة .

(وزعم المبرد ، أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة) — وقال الأخفش فى الأوسط : زعم أبو زيد ، أن كثيرا من العرب يقولون : سل عم شئت ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه .

(وشذَّ فى الأسماء حذف اللام ، لفظا ونية ، بكثرة ، إن كانت واواً) — نحو : أب واسم وابن ، بدليل الأبوة والسمو والبُنوة ، وهو كثير ، ولكن لا يقاس ، فلا يقال فى دلو : دَلٌ . واحترز من حذفها لفظا ، لانية ، نحو : عصا الرجل ، فالألف محذوفة لفظا ، لالتقاء الساكنين ، وهى مقدَّرة ، لأجل الإعراب ، ولو حذفت نية ، لنقل الإعراب إلى ماقبلها ، كما فعل فى أب .

---

(١) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٧ : ياأسديا ، وفى شرح شواهده ، قال العينى : أنشده أبو الفتح :

يافقعسىّ لِمْ أكلتَه لمه؟ لو خافك الله عليه حرَّمه

وفى الإنصاف ١ / ٢٩٩ :

يا أسدىُّ لِمْ أكلتَه لمه ؟ لو خافكَ الله عليه حرَّمه

فما قَرِبْتَ لحمه ولا دمَه

قال : يعنى جروَ كلب ؛ ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعيَّر بذلك ؛ وفى الحاشية : أنشد ابن منظور هذا الشاهد فى مادة : روح ، ونسبه إلى سالم بن دارة ، وروى أوله : يافقعسىّ ؛ والشاهد فى قوله : لِمْ أكلتَه ؟ حيث جاءت ميم لِمَ ساكنة ، وأصلها : لما ؟ وهى استفهامية ، دخل عليها حرف الجرّ ، فحذفت الألف ، ثم سكنت الميم ضرورة .

(وبقلّة ، إن كانت هاء) [١] – نحو : شفة [٢] ، بدليل شفاه ومشافهة ، وشاة [٣] بدليل شياه ، وشَوَّهتُ شاة : اصطدتها ؛ حكاه أبو زيد ؛ ووزن شاة : فَعْلَة [٤] ، بسكون العين ، فلما حذفت الهاء ، تحركت العين ، لأجل تاء التأنيث ، فقلبت ألفاً ، لتحركها وانفتاح ماقبلها ؛ وقيل : وزنها : فَعَلَة ، بتحريك العين ؛ وفيه دعوى حركة ، الأصلُ عدمُها .

وثبت فى بعض النسخ : إن كانت ياءً أو هاءً ؛ وهو صحيح ؛ ومثال الياء يد ، لقولهم [٥] : يَديْتُ إليه يداً ؛ وماية ، لقولهم : أخذت مايًا ، أى ماية .

(أو همزةً) – نحو ماحكى أبو زيد من قولهم : سُؤْتُه [٦] سَوايةً ، والأصل : سَوَايِئَة ، كرفاهية ، فحذفت الهمزة وهى لام .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : إن كانت ياء أو هاء ؛ وسيأتى تنبيه الشارح على هذه الزيادة فى بعض النسخ .

(٢) فى الصحاح : الشفة ، أصلها : شَفهَة ، لأن تصغيرها شُفَيْهَة ، والجمع شفاه ، بالهاء ، وإذا نسبت إليها ، فأنت بالخيار ، إن شئت تركتها على حالها ، وقلت : شَفَىّ ، وإن شئت قلت : شفَهىّ ؛ وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال فى الجمع : شفَوات ، والحروف الشفهية : الباء والفاء والميم ، ولاتقل : شفوية .

(٣) وفى الصحاح : وأصل الشاة : شاهة ، لأن تصغيرها : شُوَيْهَة ، والجمع : شياه ، بالهاء ... والشاة أيضا : الثور الوحشىّ ؛ وتشوَّهت شاة ، إذا اصطدتها .

(٤) فى (د) : فعل .

(٥) سقطت من (د) .

(٦) فى الصحاح : وسُؤْتُ الرجلَ سَوايةً ومسايةً ، مخفّفان ، أى ساءه ما رآه منى ؛ قال سيبويه : سألته – يعنى الخليل – عن سُؤْتهُ سَوَائية ، فقال : هى فعالية ، بمنزلة علانية ، والذين قالوا : سَوَايَة ، حذفوا الهمزة ، وأصله الهمز .

(أو نوناً) – نحو قولهم : دَد ، والأصل : دَدَن ، وهو اللعب ؛ وكذا فُل [١] ، أصله : فلان ؛ كذا مثل [٢] ، وفيهما بحث .

(أو حاءً) – نحو : حَرٍ ، أصله : حَرِحٌ ، بدليل أحراح [٣] ؛ وهو قليل جدا ، بحيث قيل : إنه لا يحفظ غير هذا .

(أو مثل العين) – قالوا : بخّ ، بالتشديد ، ثم حذفوا ، فقالوا : بخْ ، بالتخفيف ، ساكنَ الخاء ومكسورَها ، والسكون على الأصل ، والتحريك بالكسر لالتقاء الساكنين : الخاء والتنوين ؛ وهى كلمة تقال عند استعظام الشيء [٤] .

(وربما حذفت العين ، وهى نون) – نحو : مُذ ، والأصل : مُنذ .

(أو واو) – نحو : فم ، أصله : فُوهٌ ، فحذفوا الهاء ،

---

(١) فى (د) : فُلَا ؛ وفى الصحاح – فلل – وقولهم فى النداء : يافُلُ مخففا ، إنما هو محذوف من يافلان ، لا على سبيل الترخيم ؛ ولو كان ترخيما لقالوا : يافُلَا ، وربما قيل ذلك فى غير النداء للضرورة ، قال أبو النجم :

* فى لجة أمسك فلانا عن فُل *

(٥١)

(٢) فى (ز ، غ) : كذا قيل .

(٣) الذى فى الصحاح : الحِرُ مخفف ، أصله : حِرْحٌ ، لأن جمعه : أحراح ..... والنسبة إليه : حِرِىّ ، وإن شئت : حِرَحِىّ ، وإن شئت قلت : حَرِحٌ ، كما قالوا : رجلٌ سَتِهٌ .

(٤) والذى فى الصحاح : بَخْ : كلمة تقال عند المدح والرضا بالشيء ، وتكرر للمبالغة ، فيقال : بَخْ ، بَخْ ؛ فإن وصلتَ خفضت ونوَّنْتَ ، فقلت : بَخٍ بَخٍ ؛ وربما شدّدت كالاسم .

ثم الواو ، وعوض من الواو (١) الميم .

(أو تاء) — نحو : سَهْ ، أصله : سَتَه ، بدليل أستاه .

(أو همزة) — نحو : يَرى ، فى لغة غير تيم اللات ، والأصل : يَرْأَى .

(والفاء ، وهى واو (٢) أو همزة) — كناس ، عند سيبويه والفرّاء ، أصله : أُناس ؛ قال تعالى : « يوم ندعو كلَّ أناسٍ » (٣) ، ووزنه فُعال ؛ وقال الكسائىّ : الأصل نوَس ، فقلبت الواو ألفاً من النَّوَس (٤) ، وهى الحركة ، وفى بعض النسخ :

(والفاء ، وهى واو أو همزة) — وهو صحيح ؛ ومثال الواو : رِقَة (٥) ولِدَة (٦) وحِشَة ، الأصل : ورقة وولدةَ ووحشة .

---

(١) فى الصحاح : والفُوهُ أصل قولنا : فَمٌ ، لأن الجمع أفواه ، إلَّا أنهم استثقلوا اجتماع الهاءَين فى قولك : هذا فُوهُه ، بالإضافة ، فحذفوا منها الهاء ، فقالوا : هذا فُوهُ ، وفُو زيدٍ ... وإذا أفْردُوا ، لم تحتمل الواو التنوين ، فحذفوها ، وعوّضوا من الهاء ميماً ، فقالوا : هذا فَمٌ وفَمانِ وفَموانِ ؛ ولو كانت الميم عوضاً من الواو ، لما اجتمعتا .

(٢) سقطت من (د ، ز) وثبتت بالمحققة من التسهيل ، وسيشير الشارح إلى ذلك بعد قليل .

(٣) الإسراء / ٧١

(٤) فى الصحاح – أنس : والأُناس : لغة فى الناس ، وهو الأصل ، فخفف ؛ وفى مادة : نوَسَ ــ قال : والناس قد يكون من الإنس ومن الجن ، وأصله : أناس فخفف .

(٥) فى الصحاح : الوَرْقُ : الدراهم المضروبة ، وكذلك الرِّقَة ، والهاء عوض من الواو .

(٦) وفيه أيضا : ولِدَةُ الرجل : تِرْبُه ، والهاء عوض من الواو الذاهبة من أوله ، لأنه من الولادة .

(وكَثر فى أَب بعد لا ويا) – أى كثر حذف الهمزة ، نحو قولهم : لا بالك ، حكاه أبو زيد ، وقوله :

(٥٢) يا با المغيرة ، رُبَّ أَمرٍ مُعضل فرَّجتُه ، بالمكر منى والدَّها [١]

(وندر بعد غيرهما) – أى بعد غير [٢] لا ويا ، كقوله :

(٥٣) تعلمتُ باجادٍ ، وآل مُرامِر
وسوَّدتُ أثوابى ، ولستُ بكاتب [٣]

ومُرامر اسم رجل ؛ قال شَرْقىّ بن القُطامىّ : إن أول من وضع خطَّنا هذا ، رجال من طيىء ، منهم مُرامر بن مُرَّة ؛ وإنما قال الشاعر : آل مُرامر ، لأنه كان قد سمَّى كلَّ واحد من أولاده ، بكلمة من أبى جاد ، وهم ثمانية .

(وشذَّ فى الفعل ، لا أدْر ، ولا أُبال) – وأصله [٤] – أدرى وأبالى ، بإثبات الياء ، لأن لا نافية ، ولكن حذفوا تخفيفا ، لكثرة الاستعمال .

---

(١) من الكامل ، لأبى الأسود – ملحقات ديوانه ١٣٤ – والشاهد فى قوله : يا با المغيرة ، بحذف همزة أب بعد يا .

(٢) سقطت العبارة التفسيرية من (غ) .

(٣) من الطويل ، ولم أعرف قائله ، وفى (غ) : بكاذب بدل بكاتب ؛ وفى الدمامينى : بكاسبى ؛ والتحقيق من (د ، ز) والصحاح ــ مرر ــ والشاهد فى قوله : باجاد ، أصله : أبا جاد ، مفعول تعلمت ، حذفت ألف أب ، ولم تسبقها لا أو يا ، وهو من النادر

(٤) فى (د ، غ) : وقياسه .

(وعِمْ صباحاً) – ثبت هذا فى بعض النسخ ؛ وتقرير هذا ، أن الأصل : أنعم صباحا ، فحذفت فاء الكلمة ، فانحذفت الهمزة ؛ ونقل جماعة من ثقات اللغويين ، أنه يقال : وَعَم يَعِمُ ، بمعنى نَعِمَ ينعم ، وعلى هذا يكون المحذوف من عِمْ صباحاً ، الواو التى هى فاء ، كما حُذفت من عِدْ ، من الوعد ، وهو قياس ، لا شاذ ؛ وسبق له فى فصل مامنع التصرف من الأفعال ، أنه عَدَّ عِمْ صباحاً ؛ وعلى هذا ، لا يكون عنده من نَعِمَ ، لأنه فعل متصرف ، يقال : نَعِمَ عيشُك ينعم ، وانْعم .

(ونحو : خافُو [1] ، ولو تَرَ ما الصِّبْيان) – والأصل : ترى ، فحذف الألف شذوذاً ، تشبيها لِلَوْ بإنْ ، ومازائدة ، وأما كون لو جازمة ، فضعيف [2] .

(**فصـــل**) : (من وجوه الإعلال : القلبُ) – والمراد به هنا : جعل حرف مكان حرف ، بالتقديم ، والتأخير ؛ ويطلق القلب أيضا ،

---

(١) جاءت هذه اللفظة – خافو – فى بعض نسخ التسهيل ، وبعض نسخ التحقيق بالألف ؛ ولم يُشِر الشارح فى النسخ الثلاث إلى المقصود بذكرها ؛ وكذا لم يُشِر الدمامينى إليها فى الشرح ، بعد أن ذكرها فى المتن ؛ وقال ناظر الجيش : وأما قوله : ونحو : خافوا – هكذا بالألف بعد واو الجماعة – فلم أدر ما أراد بما يُحذف منه ، والظاهر أنه يريد أن الواو التى هى ضمير الفاعل ، قد تحذف فى نحو : خافوا وطابوا وجاءوا ، اكتفاء بالضمة . انتهى . والذى يبدو لى ، أنه قصد حذف الألف التى تلازم واو الجماعة فى ماضى وأمر الفعل خافَ ، بدليل الجمع بين الفعل : خافوا وتَرَى ، ومجىء خافوا ، بالألف فى بعض النسخ ، وبدونها فى بعضها الآخر .

(٢) قال الدمامينى : ويمكن أن يكون قد جزم بلو ، حملًا على إنْ .

على تحويل حرف العلة ، إلى حرف علة آخر ، كما فى قال وباع ؛ وقد سبق الكلام فيه ؛ وهذا الفصل قسمان : قسم قلب للضرورة ، وقسم قلب توسُّعاً ، وهو كثير ، لكن لم يجىء منه فى باب مايقتضى اطراده ، فلذا يحفظ حفظاً .

(وأكثر مايكون ، فى المعتلّ والمهموز) — وهذا يشعر بكثرته فى غيرهما ، وليس كذلك ، بل هو قليل ، كقولهم : رَعَمْلى ، فى لعمرى .

(وذو الواو فيه ، أمكن من ذى الياء) — بدليل الاستقراء ، نحو : شاكٍ ولاثٍ وهارٍ ، وهذا ، كما أن انقلاب الألف عن الواو ، أكثر من انقلابها عن الياء ؛ فلو تُرُدِّد فى ألف ، أهى منقلبة عن واو أو ياء ، حكمنا بأنها عن واو ، للكثرة ، ومثله يقال هنا .

(وهو) — أى القلب المذكور هنا .

(بتقديم الآخر) — أى ولو كان زائداً .

(على مَتْلُوِّه) — أى متلُوّ الآخِر ، ولو كان المتلوُّ غير عين ؛ وذلك نحو قولهم فى رأَى : رَاءَ ، قدَّموا [١] اللامَ على العين ؛ وكذا فى شاكٍ ونحوه ، والأصل : شايك ، ونحو قولهم فى جمع ترقوة : ترايق ، والأصل : تراقى [-١] ، فقدموا الزائد على القاف ، وهى لام ، فواو ترقوة زائدة ، ولامُه القاف .

من (١ — ١) سقط من (د) .

(أكثر منه ، بتقديم متلوّ الآخِر على العين) – نحو : مَيْدان ، إذا جُعل من المدَى ، فأصله : مَدْيان ، فقدّمت اللام ، وهى متلوّ الآخِر ، على العين ؛ وإن جُعل من مادَ يميدُ ، فلا قلبَ فيه ؛ ومُثِّل أيضا بالحَوْباء ، وهى النفس ، فقيل : هو مقلوب ، ووزنه : فَلْعاء ، بدليل : حابيتُ الرجل ، إذا أظهرت له خلاف مافى حَوْبائك .

(أو بتقديم العين على [1] الفاء) – أى أكثر منه بكذا ، أو بكذا ، نحو قولهم : أَيِسَ فى يَئِسَ ، وفى أَنْوُق [2] ، جمع ناقة : أَيْنُق ؛ وفيه قلب وإبدال ؛ فلو لم يبدلوا ، لقالوا : أونق ؛ ولسيبويه فى أينق ، مع هذا ، قول آخر ، وهو أن الواو حذفت ، وعوض عنها الياء ، فوزنه على هذا : أَيْفُل ، وعلى الأول : أَعْفُل .

(وربما ورد بتقديم اللام على الفاء) – نحو : أشياء ، عند سيبويه ، أصله : شَيْئاء ، كطرْفاء ، فقلب بتقديم اللام على الفاء .

(وبتأخير الفاء عن [3] العين واللام) – نحو : الحادى ، بمعنى الواحد ، قدم فيه العين واللام ، وأخّرت الفاء ، وهى الواو ، وقلبت ياءً ، لانكسار ماقبلها .

(وكثر نحو : راءَ فى رأَى ، وآبار فى أبآر) – فالقلب فى هذين الوزنين كثير ؛ قالوا : ناءَ يناءُ ، فى نأَى يَنْأى ، والمصدر : النَّأْى ،

---

(١) فى (ز) : الفاء على العين ، وهو سهو واضح .

(٢) فى (ز) : أنيق .

(٣) فى (ز) : على .

على الأصل ، وقالوا : آرام فى أَرْآم ، جمع رئْم ؛ ومع كثرة هذين ، لاينقاسان .

(وعلامة صحة القلب ، كون أحد التأليفَين فائقاً للآخر ، ببعض وجوه التصريف) - وإذا كان الأمر كذلك ، كان الفائق أصلاً ، والمفوق هو المقلوب ؛ فنأَى أصل لناءَ ، لقولهم فى المصدر : نَأْى ، دون نَيْء ، ففاق ناء [١] ، بثبوت المصدر عليه ؛ وعلم من هذا ، أنه إذا وجدت التصاريف كلها فى لفظ ، دون آخر ، فإن [٢] مافقدها مقلوب ، وذلك نحو : شوايع وشواعى ، فالثانى مقلوب ، إذ قالوا : شاع يشيع فهو شايع ، ولم يقولوا : شعى يشعى فهو شاعٍ ؛ ويرد عليه أيس ويئس ، فقد جاء على النظمين المصدرُ وفروعه ، فلم يفُق بشيء من ذلك واحدٌ منهما ، ومع هذا أَيِسَ مقلوب ، وذلك لوجود شاهد القلب فيه ، وهو سلامة الياء من الإعلال ، فلم يقولوا : آسَ ، فعاملوا الياء متأخرة ، معاملتها متقدمة ، وهذا أولى من ادعاء شذوذ تصحيح الياء ، لأن القلب ، وإن كان لاينقاس ، أوسع وأكثر من الشذوذ .

(فإن لم يثبت ذلك ، فهما أصلان) - نحو : جبذ وجذب ،

---

(١) فى (د ، ز) : نأى ، وهو صحيح ، على أنه فاعل فاق ، والتحقيق أصح ، على أنه مفعول لضمير نأى ؛ والتقدير : ففاق نأى ناءَ ؛ والضمير فى عليه يعود على الفعل نأى .

(٢) فى النسخ : أنَّ ؛ أى عُلم أنَّ ؛ والتحقيق أصح ، بوقوع الفاء وجوباً فى جواب الشرط .

قالوا : جذب يجذب جذبا فهو جاذب ومجذوب ؛ وجبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ ومجبوذ .

(وليس جاءٍ وخطايا مقلوبين ، خلافاً للخليل) – أما مسألة جاءٍ ، فالمراد بها ماكان من الوصف على فاعل ، من المعتل العين ، ولامه همزة ، كجاءٍ من جاءَ ، وشاءٍ من شاءَ ، وفاءٍ من فاءَ ؛ ومذهب سيبويه فيه أنه غير مقلوب ، ووزنه فاعل ، إلاَّ أن الهمزة التى هى لام ، قلبت ياءً ، لأن العين فى مثله تقلب همزة ، كما فى قائل ، وبائع ، فتلتقى همزتان ، فيستثقل ذلك ، فتقلب الثانية ياءً ، لانكسار ماقبلها ، كما قالوا فى مِئر : مِير ؛ ولم تسهل اللام بين بين ، لأنها كالثانية ؛ وذهب الخليل إلى القلب ، والأصل : جايِىء ، فأخرت العين ، وهى الياء ، وقُدِّمت اللام ، وهى الهمزة ، فصار جائيا ؛ وجعله كقولهم فى شائك : شاكٍ ؛ واختار الخليل هذا ؛ لأنه سلم من الجمع بين إعلالين فى كلمة ، من جهة واحدة ، وهو أقلّ عملاً من الأول ؛ هذا هو المشهور ؛ وقال سيبويه فى كتابه : إن كلا القولين حسن ؛ وهذا يقتضى إجازته كُلاًّ منهما ؛ لكن الأول هو الأرجح ، لأن من قاعدته أن كثرة العمل ، مع الجرى على القواعد ، أولى من قلبه مع المخالفة .

ووزن جاءٍ ونحوه ، على القول الثانى : فالع ؛ وفى كلام الخليل أيضا ، موافقة الأول ، وذكره سيبويه أيضا ، فله فى جاءٍ ونحوه القولان .

ومِئر جمع مِئْرة ، وهى الذَّحْلُ والعداوة . وأما مسألة خطايا ،

فالمراد بها جمع فعيلة ، الذى لامه همزة ؛ ومذهب البصريين ، غيرَ الخليل ، أن أصل خطايا : فعايل ، لأن خطيئة : فعيلة ، كصحيفة ، وفعيلة تجمع على فعايل ، فالأصل خطايِىء ، ثم أبدل من الياء همزة ، كما يقال : صحائف ، فاجتمع همزتان ، فقلبت الثانية ياءً ، لكسر ماقبلها ، فصار : خطائى ، ثم أبدلوا الكسرة فتحة ، لثقل اجتماع الكسرة فى الهمزة قبل الياء ، فتحركت الياء ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياءً ، فصار خطايا .

وذهب الخليل ، وبعض الكوفيين ، إلى أن الأصل : فعايل ، فقلب بتقديم الهمزة [1] على الياء ، لئلا يؤدى عدم القلب ، إلى إبدال الياء همزة ، كما فى صحائف ، فتجتمع همزتان ، وهو مرفوض ، إلاَّ فى الشذوذ ، كما حكى الكسائىّ : اللهم اغفر لى خطائيه ، وكقوله :

(٥٤) فإنك لا تدرى متى الموتُ جائىٌ ولكن أقصى مدة الموت عاجل [2]

---

(١) أى من خطايِىء .

(٢) من الكامل ، ولايعرف قائله ؛ قال فى حاشية الإنصاف صـ ٧٢٩ : هذا البيت رواه الأشمونى : * لعمرك ما تدرى متى الموتُ جائىٌ * قال : وحفظى فى عجزه : ولكن أقصى مدة العمر .... ؛ وتدرى : تعلم ، وعاجل : قريب

والشاهد فى قوله : جائىٌ ؛ واعلم أولًا ، أن هذه الكلمة ، تروى بهمزتين ، وتروى بهمزة فياء ، متحركة بحركة الإعراب ، وهى الضمة ؛ واعلم ثانيا ، أن الأصل الأصيل فى هذه الكلمة : جايِىء ، بياء فهمزة ، ثم انقلبت ياؤه همزة ، فصار : جائىء بهمزتين ، قلبت المتطرفة ياءً ، فصار : جائياً ؛ والنحاة والشعراء يحركون ياءه بالضمة ، كما فعل الشاعر هنا ضرورة .

وإنما ادَّعَى الخليل القلب ، لئلا يجمع بين إعلالين ؛ ورُدَّ بأنه (١) إذا كانت العين تعتلّ اعتلالاً مطرداً ، واللام تعتل اعتلالاً آخر ، ليس من جنس ذلك الإعلال ، لم يمتنع ؛ وإنما الممتنع من جمع إعلالَين ، أن تسكن اللام والعين جميعا ، من جهة واحدة فى الإعلال ، مثل شوى ، إن سكنت اللام ، لم تسكن العين ، أو العين ، لم تسكن اللام .

وذهب بعض الكوفيين ؛ ونسب إلى الفرّاء ، إلى أن وزن خطايا : فَعالَى ، لأن خطيئة (٢) كثر ترك الهمز فيه والإدغام ، فقالوا : خطيَّة ، فصار كفعيلة من ذوات الواو والياء ، وهى تجمع على فَعالَى ، كمطيَّة ومطايَا ، وسَرِيَّة وسَرَايا .

(**فصـــل**) : (أبدلت الياء سماعاً من ثالث الأمثال ، كتظنَّيت) – وهذا شروع فى الإبدال من الحرف الصحيح ، وإبداله بعد انقضاء إبدال حروف العلة والهمزة ، بعضها من بعض ؛ والأصل فى تَطنَّيْت عند الجمهور : تظنَّنْت ، تفَعَّلَ من الظن ، فأبدلوا من النون ، التى هى اللام ، ياءً ؛ وجوَّز بعض النحويين كون وزنه : تَفَعْلَى نحو : تَقَلْسَى ، يقال : قَلْسَيْتُه فتقَلْسَى وتَقَلْنَس وتقلَّس ، أى ألبستُه القلَنْسوة ، فلبِسها .

ومثل قولهم : تظنَّيْت ، قولهم : تسَرَّيت ، وقصَّيْت أظفارى ؛

---

(١) فى (ز) : وزيادته .

(٢) فى (د) : خطايا .

فالياء بدل من الرَّاء والصَّاد ؛ لأنها فى المشهور من السّرّ والقصّ ؛ وقيل : الياء فى تسرَّيت ، بدل من الواو ، من السَّراة ، وهى أعلى الشيء ؛ لأن للسَّريَّة شُفُوفاً [١] عند سيدها ، على ربة البيت . وألف السَّراة من واو ، لقولهم لسادات الناس : سَرَوات ؛ وقيل : تسَرَّى : تَفَعْلَى ؛ وقيل فى قصَّيْت : إنه يجوز كونه فعَّلْتُ من أقاصى الشيء ، وهى أطرافه ، فالياء منقلبة عن الواو ، لظهورها فى القصوى .

(وثانيهما كائتمَّيْت) – وأصله : ائتممت ، فأبدل من ثانى الميمين ياءً ، قال :

(٥٥) تَزُورُ امْرَأً ، أمّا الإله فيتَّقى وأمّا بفعل الصالحين فيأتمى [٢]

أى يأتَمّ ، قاله ابن الأعرابىّ ؛ وكلام ابن المصنف ، على اختصاص ذلك بالشعر ؛ وقالوا فى : لا وربّك : لا وربِّيك ، فأبدلوا من الباء الثانية ياءً ، حكاه ثعلب ؛ وقالوا : أمللت الكتاب وأمليتُه ، بإبدال الياء من اللام الثانية ، قال تعالى : « ولْيُمْلل الذى عليه الحق [٣] » وقال : « فهى تُملَى عليه [٤] » ؛ قال ابن عصفور : وإنما جعل أمللت أصلاً ، لأنه أكثر من أمليت .

---

(١) فى الصحاح : وشَفَّ عليه ثوبه ، يشفُّ شفوفاً ، وشفيفاً أيضا ، عن الكسائىّ أى رقَّ ، حتى يُرَى ما خلفه ؛ وأشففتُ بعض ولدى على بعض ، أى فضلتهم ، فلعلَّها من هذا الأخير .

(٢) من الطويل ، ولا يعرف قائله ؛ وفى الأشمونى مع الصبان – ٤ / ٣٣٧ – قال ابن الأعرابى : أى فيأتمّ ، وهو موضع الشاهد فى قوله : يأتمى ، حيث أبدل من الميم الثانية ياءً .

(٣) البقرة / ٢٨٢

(٤) الفرقان / ٥ : « فهى تُملَى عليه بكرةً وأصيلًا » .

(وأوّلهما كأَيْما) – وقد رُوى بيتُ ابن أبى ربيعة هكذا :

(٥٦) رَأَتْ رجلاً ، أيما إذا الشمسُ عارضَتْ   فيَضْحَى ، وأيْما بالعشىِّ فيَخْصَرُ [١]

وأنشدوا :

(٥٧) ياليتما أمّنا شالت نعامتُها   إيما إلى جنة ، إيما إلى نار [٢]

وقالوا : دِيماس ، وأصله عند سيبويه : دِمَّاس ؛ ، بدليل : دماميس ؛ وقال غيره : هما لغتان ؛ فمن قال : دِمَّاس ، قال فى الجمع : دماميس ؛ ومن قال : دِيماس ، قال : دياميس ؛ وأبدلتِ الياء من الباء والرّاء ، لزوماً ، فى ديباج وقيراط ؛ والأصل : دِبَّاج ، وقِرَّاط ، لقولهم فى الجمع : دبابيج وقراريط .

---

(١) من الطويل ، لعمر بن أبى ربيعة – ديوانه ٨٦ – ورواية (ز) : وأما بالعشىّ ... وفى المغنى صـ ٥٦ ، وفى الأشمونى مع الصبان – ٤ / ٤٩ – كما فى النسختين (د ، غ) : وأيما ، وعليه التحقيق ، والأصل : أماً ....وأماً ، أبدلت أولى الميمين ياءً ؛ قال الأشمونى : استثقالًا للتضعيف . قال الصبان : قوله : عارضت ، أى ارتفعت ، بحيث تقابل الرأس ؛ فيضْحَى ، مضارع ضَحِىَ ، بكسر الحاء وفتحها ، أى برز ؛ ويَخْصَر ، بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة ، مضارع خَصِرَ ، بكسر الصاد ، أى آلمه البردُ فى أطرافه ؛ والشاهد فى قوله : أَيْما ... وأَيْما ، بإبدال الميم الأولى ياءً .

(٢) من البسيط ؛ قال فى معجم شواهد العربية : لسعد بن قرط ، أو للأحوص ؛ وفى ش . ش . العينى ، على الأشمونى والصبان – ٣ / ١٠٩ – قال : وعزو الجوهرى إياه إلى الأحوص ليس بصحيح ؛ ورواه فى المغنى صـ ٥٩ ، فى باب إمَّا المكسورة الهمزة ، ولكن روى البيت بفتح الهمزة ؛ قال : إمَّا المكسورة المشدَّدة ، قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياءً ؛ وهو موضع الشاهد هنا ؛ وقد رُويت أُمُّنا بالرفع على أن ما كَفَّت ليت عن العمل ؛ وقال العينى : قاله سعد بن قرط ، من العقَقَة ، يهجو أمّه ، وما ، فى ليتما ، زائدة ، وأمَّنا بالنصب اسمه ، والجملة بعدها خبره؛=

ووجد فى بعض النسخ ، الضمير المتصل بثانى وأول ، بلفظ ها [(١)] ، والتمثيل يأباه ؛ فإن البدل لم يقع فى المثالين المذكورَين من بعض أمثال ، بل من ثانى مِثْلَين فى الأول ، ومن أولهما فى الثانى ؛ ولو قُرِئ بصيغة ضمير التثنية ، لكان حسناً ، ويكون الضمير عائداً على مايقتضيه الأمثل [(٢)] من المِثْلَين .

(ومن هاء ، كدَهْدَيْت) - يقال : دَهْدَيْتُ الحجرَ : دَحْرَجْتُه ، والياء بدل من الهاء ، بدليل قولهم لما يدحرجه الجُعَلُ [(٣)] : دهدوهة ، ويحتمل أن يكون مثله قولهم : صَهْصَيْت بالرجل ، إذا قلت له : صه ، صه [(٤)] ؛ ويحتمل كونه فَعْلَى ، فلا يشترط فى المشتق من ألفاظ الجمل ، استيفاء الحروف ، بدليل بسمل .

(ومن نُونٍ كأَنَاسِيّ) - وهو جمع إنسان ، أبدلوا من النون ياءً ، وأدغموا فيها الياء التى قبلها ؛ وليس هذا البدل بلازم ، خلافاً

= قال الصبان : قوله : شالت نعامتُها : كناية عن موتها ، لأن النعامة : باطنُ القدم ، ومن مات ارتفعت رجلاه ، وانتكس رأسه ، فظهرت نعامته ؛ وقال العينى : التقدير : ياليت أمى ارتفعت جنازتها ، إما إلى الجنة ، وإما إلى النار .

(١) أى وثانيها .. وأولها .

(٢) فى (د ، ز) : الأمثال .

(٣) فى (غ) : الجبل ؛ وفى الصحاح : الجُعَلُ : دُوَيِّبة ، وقد جَعِلَ الماءُ جَعَلًا ، أى كثر فيه الجِعْلانُ ، وهى دُويبة معروفة عندنا فى مصر باسم الجُعْران ، أكبر قليلا من الخنفساء ، ومن فصيلتها ، تجعل من الطين أو الروث كرات صغيرة ، تدحرجها وتدبُّ وراءها .

(٤) وفى شرح الكافية ٤ / ٢١٥٦ : ونظيره : صَهْصَيتهم بمعنى صَهْصَهْتُهم ، إذا زجرتهم .

لابن عصفور ، فقد قالوا : أناسين ، وهو القياس ، كسِرْحان وسرَاحين ؛ ويحتمل أن يكون مثل إنسان وأناسِيّ : ظَرِبان وظَرابِيّ ، لكن البدل فى هذا لازم ؛ فلم يقولوا : ظرابين ؛ وحكى أبو القاسم السَّعدىّ فى أبنيته ، أنهم قالوا : ظِرْباء [١] ، بمعنى ظَرِبان ، فيجوز كون ظرابى جمعاً لهذا ، كصحارى فى صحراء ؛ وأبدلوا أيضا الياء من نون إنسان الأولى ، فقالوا : إيسان ، وقالوا فى الجمع : أياسين .

(ومن عينِ ضفادع [٢]) – فقالوا : ضِفْدَع وضَفَادِى ، فأبدلوا الياء من العين .

(وباء أرانب) – أنشد سيبويه [٣] :

(٥٨) لها أشاريرُ من لحمٍ تُتَمِّرُهُ   من الثعالِى ، ووَخْزٌ من أرانيها [٤]

---

(١) فى الصحاح : والظَّرِبان ، مثال القَطِران : دُوَيِّبة كالهِّرة ، منتنة الريح ، وكذلك الظِّرْبَى على وزن فِعْلَى ، وهو جمع ، مثل : حِجْلَى جمع حَجَل ، وربما جُمع على ظرابِيّ ، مثل حِرْباء وحَرَابِيّ ، كأنه جمع ظِرْباء .

(٢) فى بعض نسخ التسهيل : كضفادع .

(٣) قال فى معجم شواهد العربية : للنمر بن تولب ، وفى اللسان نسب إلى أبى كاهل اليشكرى .

(٤) من البسيط ؛ قال فى الصحاح : يشبه ناقته بعُقاب ، وفى موضع آخر قال : يصف فرخة عقاب تسمى غُبَّة ، ثم قال : يقول : إنها تصيد الأرانب والثعالب ، فأبدل من الباء فيهما ياءً ؛ قال : والإشرارة : ما يبسط عليه الأَقِط وغيره ، والجمع : الأشاور ، ويقال : الأشارير : قطع قديد ، قال الشاعر : لها أشارير .... الخ ، يريد الثعالب والأرانب ، فلما اضطر واحتاج إلى الوزن ، أبدل من الباء حرفَ اللين – الياء ..... وتتمير اللحم والتمر : تجفيفهما ، وقال الشاعر يصف فرخة عقاب : لها أشارير .... قال : يقول : إنها تصيد الأرانب والثعالب ، فأبدل من الباء فيهما ياءً ؛=

يريد أرانبها ؛ وذكر سيبويه وغيره إبدال الياء من باء الثعالب ، وأنشدوا البيت ؛ وجوَّز ابن جنى كون ثعالِى جمع ثُعالة ، ثم قلب ، نحو : شواعى فى شوايع ، وقال : إن الأَوَّل أَوْلَى ؛ والأشارير : قطع قديد ؛ وتتمير اللحم والقديد : تجفيفهما .

وقال شيخنا : النحويون يقولون فى هذا البيت : ووخز ، بالواو والخاء المعجمة والزاى ؛ وقال لى شيخنا رضى الدين الشاطبىّ : صوابه : ودخر ، بالدَّال والخاء من فوق والرّاء . انتهى .

وفى الصحاح : الوخز : الشىء القليل ، وأنشد البيت ، وتكرر إنشاده له فى الصحاح ، ولم يذكره إلاَّ كما ذكر النحويون . والبيت فى صفة العُقاب ، والمراد أنها تصيد الأرانب والثعالب .

(وسين سادس) – كقوله :

(٥٩) عمرو وكعب وعبد الله بينهما   وابناهما خمسة ، والحارث السادى[1]

= وفى الصحاح أيضا : والوخز : الشئ القليل ، ووخزه الشيب ، أى خالطه ؛ والشاهد هنا فى إبدال الياء من الباء فى أرانيها والثعالى .

(١) لم أجده فى مراجعى ، والذى فى الصحاح – ستَتَ – ويقال جاء فلان سادساً ، وسادياً وساتاً ، فمن قال : سادساً ، بناه على السدس ، ومن قال : ساتاً ، بناه على لفظ ستة وستّ ؛ ومن قال : سادياً ، أبدل من السين ياءً ؛ وفى مادة – سدى ، قال : والسادى : السادس ، قال النابغة الجعدىّ – من الوافر ، وقال فى معجم شواهد العربية : وليس فى ديوانه :

(٦٠) إذا ماعُـدَّ أربعـةُ فِسالٌ   فزوجكِ خامسٌ ، وأبوكِ سادى

قال : أراد السادس ، فأبدل من السين ياءً ، وهو موضع الشاهد فى بيت الشارح ؛ والفَسْلُ من الرجال : الرَّذْلُ ، والمفسول مثلُه ، وقوم فُسَلاء وأفسْال وفِسال وفُسول .

وقالوا فى خامس أيضا : خامى ، قال :

(٦١) مضت ثلاثُ سنينَ منذُ حُلَّ بها وعامُ حُلَّتْ ، وهذا التابع الخامى [١]

(وثاء ثالث) – أنشد أبو الفتح ، رحمه الله :

(٦٢) يفديك يازرع أبى وخالى قد مرَّ يومان ، وهذا الثالى

وأنت بالهجران لا تبالى [٢]

(وربما أبدل من حرف اللين ، تضعيفُ ماقبله) – نحو قولهم : أبّ وأخّ ودمّ بالتضعيف ، والأصل حرف اللين ، بدليل الأبوة والأخوة ودميان أو دموان .

(وقد تبدل تاء الضمير طاءً ، بعد الطاء والصّاد) – وكذا بعد الظاء والضاد ، وهى لغة قوم من بنى تميم ، وقد رووا بيت علقمة بن عبَدة على الإبدال ، وهو :

(٦٣) وفى كل حىّ قد خَبَطَّ بنعمة فحق لشَأْسٍ من نداك ذَنُوب [٣]

---

(١) من البسيط ، للحادرة الذبيانىّ ؛ وفى الصحاح : مضَى ثلاث سنين – البيت ؛ قال : وجاء فلان خامساً ، وخامياً أيضا ، وأنشد البيت لابن السكيت ؛ وفى الحاشية : فى اللسان : والذى فى شعره : * هذى ثلاث سنين تدخلون بها *

والشاهد فى قوله : الخامى ، أى الخامس ، بإبدال السين ياءً .

(٢) من الرجز ؛ قال فى الدرر ٢ / ٢١٢ – استشهد به على أن إبدال الياء من الثّاء ، من الضرورات ؛ والأصل : قد مرَّ يومان ، وهذا الثالث .

(٣) فى معجم الشواهد : من الطويل ، لعلقمة الفحل ـــ ديوانه ٦٣٢ – وسيبويه ٢ / ٣١٤ – وفى الصحاح – خَبط – بالمعجمة ، وفى (د ، ز) : حَبط ، بالحاء المهملة ، وقد جاء بها فى الصحاح فى مادة خَبط ، على الأصل : خبطت ، بدون إبدال ، وقال : وخبطت الرجل ، إذا أنعمت عليه ، من غير معرفة بينكما ؛ وشَأْس=

ويقولون : فَحصْط وحَفِظط ، وحَضَطَّ (١)

(ودالاً ، بعد الدَّال والزَّاى (٢)) - نحو : جلَدُّ وفُزْدُ ، فى جلَدْتُ وفُزْتُ ؛ ونقل أبو القاسم السعدىّ هذا ، عمن يقول فى خُضتُ : خُضْطُ ، وذكر أن إبدال تاء الضمير دالاً بعد الدال ، لغة أبى هريرة ، رضى الله عنه .

(وشذَّ إبدالُ التَّاء من واوٍ كتُراث) - أصله : وراث ، لأنه من الوراثة ، وكذا تجاه ، من الوجه ، وتقية من وقيت ، وكذا توراة ، وزنها فَوْعَلة ، من ورى الزند ، وكذا أخت وبنت .

(ومن ياء كأسنتُوا) - قال :

(٦٤) عمرو الذى هشم الثريدَ لقومه ورجالُ مكةَ مُسْنِتُون عجافُ (٣)

= أخو علقمة ، والذَّنوب : النصيب ، والشاهد فى رواية التحقيق ، على إبدال الطاء من تاء الضمير فى خَبطَّ ، أصله : خَبطْتَ .

(١) فى (ز) : وخَطَطْ .

(٢) وزاد فى هامش النسخة (ص) من التسهيل : والذال المعجمة ، ولم يذكر لها مثالًا ؛ ولم تذكر فى نسخة ناظر الجيش ، ولا فى نسخة الدمامينى ؛ وفى شرح الكافية ٤ / ٢١٥٨ - وإذا بنى ذلك - أى الافتعال وتصاريفه - مما فاؤه دال أو ذال أو زاى ، جىء بدال بدل التاء ، نحو : ادَّفقوا بمعنى تدافقوا ، وادَّكروا بمعنى تذكَّروا ، وازدان بمعنى تزين ؛ ولكن هذه ليست تاء الضمير التى جاء الحديث عنها فى التسهيل .

(٣) من الكامل ، وقد اختلف فى نسبته وروايته ؛ ففى معجم شواهد العربية ، نسبه لعبد الله بن الزبعرى ، وفى الإشتقاق لابن دريد ، نسبه لمطرود بن كعب الخزاعى ، وفى الصحاح - سنت ، وهشم - نسبه لابن الزبعرى ، برواية : عمرو العلا .... ، وفى الانصاف - ٢ / ٦٦٣ - برواية التحقيق ، وقال فى الحاشية: هذا=

يقال : أسنتَ الرجلُ ، إذا كان فى سنة جدبة ؛ وأصله : أسنَى ؛ فالتاء بدل من الياء المبدلة من الواو ؛ لأن أفعَل من ذوات الواو ، تنقلب واوه ياءً ، نحو : أعزيت ؛ وأجاز سيبويه ، مع هذا ، وجها آخر ، وهو كون التَّاء بدلاً من الواو ، قبل قلبها ياءً ؛ وكذا ثنتان ، فهى من ثنيت ؛ وإبدال التَّاء [١] من الواو ، أكثر من إبدالها من الياء .

= البيت ، لمطرود بن كعب الخزاعىّ ، من كلمة له يمدح فيها هاشم بن عبد مناف والد عبد المطلب ، جدّ النبى ، ﷺ ؛ وكان هاشم يسمى عمراً ، فسموه هاشماً ، لأنه كان يهشم الثريد ، ويطعم قومه والحاج فى السنين المجدبة ؛ وذكره المبرد فى المقتضب – ٢ / ٣١٢ – برواية التحقيق أيضا ، وفى الحاشية : روى المبرد هذا البيت بروايتين : عمرو الذى هشم الثريد ...الخ ، وعمرو العلا ...واقتصر فى الكامل – ٣ / ٨٦ – على الرواية الأولى ...؛ وفى الروض الأنف – ١ / ٩٤ – ذكر قصة هاشم ، ثم قال : فبذلك مُدح ، حتى قال شاعرهم ، وهو عبد الله بن الزبعرى :

عمرو العلا ، هشم الثريدَ لقومه   قومٍ بمكة مسنتين عجافِ

من قصيدة فائية ، مجرورة القوافى ، ذكر منها هذين البيتين قبل الشاهد :

كانت قريش بيضة فتفقَّأت   فالمحُّ خالصُه لعبد منَافِ

الخالطين فقيرَهم بغنيِّهم   والظاعنين لرحلة الأضياف

قال فى حاشية المقتضب : ونسب فى اللسان لابنة هاشم مرة ، ولابن الزبعرى مرة أخرى ؛ وفى حاشية الإنصاف : قال أبو رجاء : والسرّ فى هذا الاضطراب ، أنَّ لمطرود ابن كعب ، كلمة على هذا الروىّ ، ولابن الزبعرى كلمة أخرى على الروىّ نفسه ؛ والشاهد هنا فى قوله : أسنتُوا ، أى أصابتهم سنة مجدبة ، بإبدال التاء من الياء المبدلة من الواو ، على ما سيوضحه الشارح .

وفى الصحاح – سنت – أسنت القوم : أجدبوا ؛ قال ابن الزبعرى : عمرو العلا ...الخ البيت ، قال : وأصله من السنة ، قلبوا الواو تاءً ، ليفرّقوا بينه وبين قولهم : أسنى القومُ : إذا أقاموا سنة فى موضع .

(١) فى النسخ : إبدال الياء ، التحتيَّة ، والحديث عن إبدال التاء الفوقية ، شذوذاً .

(ومن سين ، كسِتّ) – وأصله : سِدْس ؛ فقلبوا السين تاءً ، ثم أدغموا ، وهو بدل لازم ؛ وأبدلت من السين جوازاً ، فى النّاس والأكياس والطست (١) ؛ وأنشد أحمد بن يحيى :

(٦٥) ياقاتلَ اللهُ بنى السِّعْلات عَمْرو بنَ يربوع ، شرارَ النَّاتِ
غيرَ أَعِفَّاءٍ ولا أَكْياتِ (٢)

يريد الناس ، وأكياس .

(ومن صادٍ كلصْت) – وفعلوا ذلك فى الجمع ، قالوا : لصُوتٌ ، والأصل : لِصٌّ ولُصُوص ، لأنه أكثر استعمالاً .

(وربما أبدلت من هاء) – وخرَّج بعضهم على ذلك .

(٦٦) * العاطفون تحينَ مامن عاطفٍ (٣) *

---

(١) فى الصحاح – طست : الطّسْتُ : الطّسُّ ، بلغة طيئ ، أبدل من إحدى السينين تاءً ، للاستثقال ؛ وجمعها : طساس ، وتصغيرها : طُسَيْس .

(٢) من الرجز ، لعلباء بن أرقم اليشكرىّ ؛ والرواية فى لسان العرب ، تبعاً للجوهرى :

ياقبَّح الله ....الخ ، وفى الإنصاف صـ ١١٩ :

يالعَن الله بنى السعلات عمرَو بنَ ميمون ، شرارَ الناتِ

وأشار فى الحاشية إلى الروايتين ، وقال : وقبح الله فلانا ، أى نحّاه وأبعده عن الخير ؛ والسِّعلاة : أنثى الغول ، ويقال : ساحرة الجن ؛ والشاهد فى قوله : النات ، وأكيات ؛ أراد : الناس ، وأكياس ، بإبدال السين تاءً ، شذوذاً .

(٣) من الكامل ، لأبى وجزة السعدىّ ، وهو صدر بيت عجزه : * والمطعمون زمانَ أين المُطْعِمُ ؟ * كما جاء فى الإنصاف صـ ١٠٨ ؛ وقال فى حاشيته : هذا البيت لأبى وجزة ، وأنشده ابن منظور ، عن ابن سيده ، وعن الجوهرى ... وقد لفق كل واحد من هؤلاء الأئمة البيت من بيتين ، وصواب الإنشاد هكذا :

العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يداً إذا ما أنعموا =

فقال : أراد العاطفونه ، بهاء السكت ، إجراءً للوصل مجرى الوقف ، ثم أبدل من الهاء تاءً ، وحرَّكها للضرورة .

(كما أبدلت الهاءُ منها) - كوقفهم على طلحة ونحوه بالهاء ؛ وحكى قطرب أن طيِّئاً تبدل تاء جمع المؤنث السالم هاءً فى الوقف ، فيقولون : كيف الإخوة والأخواه ؟ وكيف البنون والبنَاه ؟ .

(وأبدلت الميمُ من النون الساكنة قبل باء) - نحو : عَنْبر ، و« أَنْ بُورِكَ » [١] ، وتكون الميمُ مظهرةً ، من غير إخفاء ولا إدغام ؛ ونقل عن الفرّاء أن النون الساكنة تُخفَى [٢] عند الباء ، فقيل : هو على ظاهره ، فتخفى النون ، ولا يبدل منها ؛ وقيل : أراد بالإخفاء : الإبدال ، تجوّزاً ؛ قال ابن أبى الأحوص : وهو الصواب ؛ فإن أحداً من أهل العربية لم ينقل الإخفاء ، وإنما نقلوا قلبها ميماً ، بلا خلاف .

= والمانعون من الهضيمة جارهم   والحاملون إذا العشيرة تغرم
والَّلاحِقُون جفانَهم قمَع الذُّرَى   والمطعمون زمانَ أين المطعِمُ ؟

قال : والاستشهاد فى قوله : العاطفون تحين ، وللعلماء فى هذه العبارة رأيان : أحدهما - وهو الذى ذكره ابن الأنبارى ، وأصله لأبى زيد ، وقال به الجوهرى ، أن هذه التاء زائدة فى أول كلمة حين .

والرأى الثانى ، أن هذه التاء زائدة فى قوله : العاطفون ، وأصلها هاء الوقف ، فأجرى الكلمة فى حال الوصل ، مجراها فى حال الوقف ، ثم قلب الهاء تاءً مبسوطة .. وعليه رأى الشارح المحقق ابن عقيل .

(١) النمل / ٨ : « فلما جاءها ، نُودِىَ : أن بُورِكَ مَنْ فى النَّار ، ومَنْ حَوْلَها » .

(٢) فى (ز) : تختفى .

(وقد تبدل منها ، ساكنةً ومتحرّكةً ، دون باء) — فالساكنة ، كقولهم فى حنظل : حمظل ؛ والمتحركة ، كقولهم : البنام ، فى البنان ؛ وهذا البدل غير لازم ، بخلاف نحو : عنبر ، و« أن بورك » ، فإنه لازم .

(وقد تبدل هى من الميم) — حكى الشيبانىّ ، أنه يقال : أسود قاتن ، وقاتم ؛ وذكره ابن السكيت ، فى كتاب القلب والإبدال .

(وتبدل الصاد من السين جوازاً ، على لغة ، إن وقع بعدها غَينٌ) — أى بلا فصل ، نحو : سغبَ ، أى جاع .

(أو خاءٌ) — نحو : سخر .

(أوقاف) — نحو : سقر .

(أو طاء) — نحو سطع ؛ فيجوز أن يقال : صغب وصخر زيد ، وصقر وصطع [١] ؛ وهذه لغة بنى العنبر ؛ ذكر ذلك سيبويه .

(وإن فصل حرف أو حرفان ، فالجواز باق) — فتقول فى أسبغَ : أصبغَ ، وفى سراط : صراط ؛ وكذا لو فصل ثلاثة ، فتقول فى مساليخ : مصاليخ ؛ وعلم من كلامه أنه لو تقدم حرف الاستعلاء السين ، لم يجز القلب نحو : طست ، وأنه لا يعامل الزاى بما يعامل به السين ، نحو : زخرَ [٢] .

---

(١) فى (ز) : وسطع .

(٢) فى (ز) : زجر .

(وإن سكنت السين قبل دال ، جاز إبدالها زاياً) – فتقول فى أسْد : أُزْد ، وفى يُسْدِل : يُزْدِل ؛ وقيل : يضارع بها الزاى ، ولا تخلص زاياً ؛ والأول فى كتاب سيبويه ، فى النسخة الرباحية (١) ، والثانى هو الذى أثبته السيرافىّ ، ويدل له قول سيبويه : والبيان فيها أحسن ؛ لأن المضارعة فى الصاد أكثر وأعرف منها فى السين ، والبيان فيها أكثر أيضا . انتهى . فهذا يقتضى أن فى السين مضارعة ؛ وإنما تطلق المضارعة على بين بين .

(وإن تحركت قبل قاف ، فكذلك) – وهذه لغة كلب ، يبدلون الزاى من السين ، إذا كان بعدها قاف ، يقولون فى « مَسَّ سقَر » (٢) : مسَّ زَقر .

(وربما أبدلت بعد جيم أوراء) – فيقولون فى : جُسْتُ خلالَ الدار : جُزْتُ ؛ وفى رُسْتُ الشيءَ : رُزْتُ (٣) .

(ويُحسِّن مضارعةَ الزَّاى ، ماسكن قبل دال ، من صاد أو جيم أو شين) – نحو : يَصْدر ، وأجْدر ، وأشْدق ، فيضارع بكل من الصَّاد والجيم والشين نحو الزاى .

(ولا يمتنع الإخلاصُ ، فى الصاد المذكورة) – قال سيبويه : وسمعنا العرب الفصحاء ، يجعلونها زاياً خالصة ؛ وذلك قولهم

---

(١) فى (غ) : الرحابية .

(٢) القمر / ٤٨ : « ذوقُوا مسَّ سقَر » .

(٣) فى (ز ، غ) : وفى رَسَب الشيءُ : رزب .

فى التصدير : التَّزْدير ، وفى القصْد : القَزْد ، وفى أصدرت : أَزْدَرت . انتهى . وحكيت هذه اللغة عن كلب ، وعن عذرة وكعب ؛ والأفصح عدم إخلاص الزّاى .

(فإن تحركت قبل دالٍ أو طاءٍ ، جازت المضارعة) — نحو : مصادر وصراط ، فيجوز فى الصاد فيهما المضارعة ، وهى أن تُشابَ الصاد بالزاى .

(وشذَّ الإبدال) — أى إبدال الصاد زاياً خالصة فيهما نحو : مَزادِر والزّراط .

(**فصــل**) : (وقع التكافؤ فى الإبدال ، بين الطَّاء والدَّال والتَّاء) — فإبدال الطاء من الدال ، نحو : مطَّ الحرفَ ومدَّه ، حكاه الأصمعىّ ؛ وإبدالها من التاء نحو : فحَصْط فى فَحصْت ؛ وإبدال الدَّال من الطاء قولهم : المُرَيْداء فى المُرَيطاء [١] ؛ حكاه يعقوب ؛ وهو حيث يُمرط الشعر حول السُّرَّة ؛ وإبدالها من التَّاء نحو : اجْدَمعوا ، فى اجتمعوا ؛ وإبدال التَّاء من الطاء ، قالوا : فستاط ، فى فسطاط ، وقالوا فى الجمع : فساطيط وفساتيط ، لكن الطاء أصل ، لأن استعمالها هو الأكثر ؛ وإبدالها من الدال ، قولهم : ناقة تَربُوت ، أى مذلَّلة [٢] ، والأصل : دَربوت من الدّربة ؛ وقال سيبويه : التَّاء

(١) هذه العبارة بها اضطراب فى النسخ ، ففى (د) : المريد فى المريط ، وفى (ز) : المريداء فى المريطاء ، وفى (غ) : امريداء فى امريطاء ؛ وفى الصحاح : مَرط الشعرَ يمرطه : نتفه ...والمُرَيطاء : ما بين السُّرَّة والعانة ؛ قال الأصمعىّ : وهى ممدودة .

(٢) فى الصحاح : وجمل تَربُوت ، وناقة تَربُوت ، أى ذلول ، وأصله من التراب ، الذكر والأنثى فيه سواء .

أصل ، لابدل ، وهو عنده من التراب ، لأن الذلول من الذّلّة ، وهى تناسب التراب .

(وبين الميم والباء) – قالوا فى بَيْدَ بمعنى غير : مَيْدَ ؛ وقالوا : باسْمُك ؟ يريدون : ما اسْمُك ؟ فأبدلوا من الميم باءً ، وهى لغة مازنيَّة ؛ وقال بعض الخلفاء للمازنى : باسْمُك ؟ فقال المازنى : بكر ، بالباء ، ومن لغتهم إبدال الباء ميما ، فاستحسن ذلك من المازنى ، من حيث فهم عنه ، أنه قصد أن لا يواجه الخليفة بقوله : مكر .

(وبين الثاء والفاء) – حكى يعقوب أنهم يقولون فى العطف : قام زيدٌ فُمَّ عمرو ، بالفاء موضعَ الثاء ؛ وقالوا فى حدث : حدفَ ؛ والثاء الأصل ، لقولهم : أحداث ، وقالوا فى ثوم : فوم ؛ وإبدال الثاء من الفاء فى قولهم : مغثور فى مغفور ، والفاء أصل ، لقولهم : ذهبوا يتمغفرون ، بالفاء ، أى يجنون المُغْفُور ، ولم يقولوا : يتمغثرون ؛ والمُغْفُور [١] والمُغْثُور ، وكذا المِغْفَر والمِغْثَر ، بكسر الميم : شيء ينضحه العُرْفُط والرِّمْث ، مثل الصمغ ، وهو حلو كالعسل يؤكل ، والعُرْفُط : شجر من العضاه ، والرِّمْث بالكسر : مرعى من مراعى الإبل ، وهى من الحمض .

(وبين الكاف والقاف) – قالوا : عربىّ قُحّ ، وعربيَّة قُحَّة ، وجعلوا موضعَ القافِ الكافَ ، فقالوا : كُحّ وكُحّة ، والقاف أصل ؛

---

(١) فى الصحاح : والمُغْثُور لغة فى المُغْفُور ، وهو شيء ينضحه العُرْفُط ، والرِّمْثُ مثل الصمغ ، وهو حلوكا لعسل يؤكل .. والمِغْثَر ، بكسر الميم ، لغة فيه ، حكاها يعقوب .

لقولهم فى الجمع : أقْحاح ، ولم يُسمع أكحْاح ، وقالوا فى وُكْنة الطائر : وُقْنَة ؛ وفسَّر بعضهم الوُكْنَة بمأوى الطائر فى الجبل ، وقال أبو عمرو : الوُكْنة والأُكْنة ، بالضم : مواقع الطير ، حيث ماوقعت [١] ؛ وقال بعضهم : الوَكْنُ ، بالفتح : عشُّ الطائر فى جبل أو جدار ، والمَوْكِنُ مثلُه ؛ وقال الأصمعى : الوَكْنُ مأوى الطائر فى غير عش ، والوَكْرُ ، بالرَّاء : ماكان فى عش .

(وبين اللام والرَّاء) — قالوا فى الشرخ [٢] ، وهى النطفة يكون منها الولد : شَلَخ ؛ وقالوا فى نَثْلَة [٣] ، وهى الدرع : نَثْرة ، واللام الأصل ، لقولهم : نثَل عليه درعَه ، ولم يقولوا : نثَرها ؛ ومثله قولهم فى لعلَّ : رَعَلَّ .

(وبين النون واللام) — قالوا فى لعلَّ : لعنَّ ، وفى [٤] لا ، بل فعلت : نا ، بَنْ ؛ ولا ، بَنْ ؛ ونا ، بَلْ ؛ وفى لاسيما : ناسيما ، وقالوا فى أُصَيْلان ، تصغير أَصْلان : أُصَيْلال ، واللام بدل النون ، فلو سميت به ، منعته الصرف ، لزيادة الألف واللام المبدلة من النون .

(وبين العين والحاء) — قالوا فى ضَبَح [٥] : ضَبَع ؛ وفى رُبَع [٦] : رُبَح .

---

(١) فى (غ) : حيث ما يسمع وقعه .

(٢) فى (ز) : السَّرح ، وسرح ، بالمهملتين ، والذى فى الصحاح — شرخ : والشرخ نتاج كل سنة من أولاد الإبل .

(٣) وفى الصحاح : النثْلَة : الدرع الواسعة ، مثل النَّثْرة .

(٤) سقط حرف الجرّ من (ز ، غ) .

(٥) فى الصحاح : أبو عبيدة : ضَبَحت الخيلُ ضَبْحاً ، مثل ضَبَعت ، وهو السير ؛ وفى الحاشية : عبارة المختار : وهو أن تمدَّ أضباعها فى سيرها ، هى وأعضادَها .

(٦) وفيه أيضا : والرُّبَحُ : الفصيل ، كأنه لغة فى الرُّبع .

(وربما وقع بين الغَين والخاء) – وهذا يفهم أن التكافؤ فيما تقدَّم كثير ؛ وفيه نظر ؛ وقد نقل النضر بن شميل ، عن الخليل ، أن إبدال القاف من الكاف والعكس ، قليل ؛ ومثال إبدال الغين من الخاء قولهم : غَطَر بيديه يَغْطِر ، فى خَطَر بيديه يَخطِر ؛ والخاء الأصل ، لكثرتها ؛ ومثال العكس قولهم : الأخَنّ فى الأغَنّ ، وهو الذى يتكلم من قبل خياشيمه .

(وبين الضاد واللام) – قال الجوهرى فى رجل جلد ، من الجلَد ، وهى الصلابة : ربما قالوا : رجل جضد ، يجعلون اللام مع الجيم ضاداً إذا سكنت ، وقالوا فى اضطجع : الطجع .

(وبين الذال والثاء) – قالوا فى الجذوة من النار : الجثوة ؛ وفى تلعثَم الرجل ، إذا أبطأ فى الجواب : تلعذَم .

(وبين الفاء والباء) – قالوا : خذه بإِفَّانه ، أى بإِبَّانه ، وقالوا فى الفِسكل [١] : البسكل .

(وبين الجيم والياء) –قالوا : لا أفعلُه جَدَا الدهر ، يريدون : يدا الدهر ، أى آخره ؛ قال اللحيانىّ : وقال أبو زيد : يقول الكنانيون : هى الصَّهاريج ، والواحد صِهْريج ، وبنو تميم يقولون : صهارىَّ ، والواحد صِهْرىّ ؛ وقال الأصمعى : كلّ ياءٍ مشدَّدة ، للنسبة وغيرها ، يبدلها بعض العرب جيماً . انتهى . وقال الفراء : هى لغة

---

(١) الفِسْكِلُ بالكسر : الذى يجىء فى الحلبة آخرَ الخيل ، ومنه قيل : رجل فُسْكِل ، إذا كان رَذْلًا ، والعامَّةُ تقول : فُسْكُل ، بالضّم .

طيىء ؛ وقال أبو عمرو : وهم يقلبون الياء الخفيفة أيضا إلى الجيم ؛ قال الفراء : وذلك فى لغة بنى دُبَير وبنى أسد خاصة ، يقولون : هذا غُلامِج ، وهذه دارج ، أى غلامى ، ودارى ؛ وسأل أبو عمرو ابن العلاء ، أعرابيا من بنى حنظلة ، فقال له : ممن أنت ؟ فقال : فُقَيْمِجّ [١] ، فقال : من أيهم ؟ فقال : مُرِّجّ ؛ وقال سيبويه : وأما ناسٌ من بنى سعد ، فإنهم يبدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ وكذلك حكى الفراء وأبو زيد ، أن من العرب من يبدلها ساكنة فى الوقف جيماً ، ولم يخص جماعة من أهل العربية ذلك بالوقف ، بل أطلق قوم فى المشدَّدة إبدالها جيماً ، من غير تقييد ، منهم يعقوب ؛ وكذا فى المخففة ، ومنهم أبو عمرو ، ويوضح ذلك قولهم : جدا الدهر ، وقولهم فى الإيَّل : الإجَّل [٢] ؛ ومثال إبدال الياء من الجيم قولهم : الدياجى فى جمع دَيْجُوج ؛ وقالوا فى شجرة : شِيَرة ، بكسر الشين مع الياء وفتحها ؛ وقال أبو حاتم : قلت لأم الهيثم ، واسمها : غَيْثة : هل تبدل العرب من الجيم ياء فى شىء من الكلام ؟ فقالت : نعم ، ثم أنشدتنى :

---

(١) فى الصحاح : وفُقَيْم : حيٌّ من كنانة ، والنسبة إليهم : فُقَمِىّ ، مثل هُذَلِىّ ، وهم نَسَأَةُ الشهور .

(٢) فى الصحاح : والإجَّلُ : لغةٌ فى الإيَّلِ ، وهو الذكر من الأوعال ، قال أبو عمرو بن العلاء : بعضُ الأعراب يجعل الياءَ المشدَّدة جيماً ، وإن كانت أيضا غير طرف ، وأنشد ابن الأعرابى - لأبى النجم - :

(٦٧) كـأنَّ فـى أذنـابـهنَّ الشُّـوَّلِ
من عَبس الصيفِ ، قُرونَ الإجَّلِ

قال : يريد الإيَّل .

(٤٠)مكرر إذا لم يكن فيكنَّ ظِلٌّ ولا جنَى فأبعدكنَّ الله من شِيَرات [١]

ضبط بفتح الشين وكسرها ؛ وإبدال الياء جيماً كثير ، والعَكسُ قليل .

(والأكثر كون الياء المبدل منها الجيم ، مشدَّدة [٢]) – وليس ذلك بلازم ، وقد سبق بيانه ؛ وقال بعض المغاربة : إبدال الجيم من الياء المشدَّدة مطرد ، ومن الياء الخفيفة غير مطرد ، بل يوقف فى ذلك على السماع . انتهى . ولا يخفى مما تقدَّم ، مافى هذا .

(أو مسبوقة بعين) – كقوله :

(٦٨) خالــى عُوَيْـفٌ وأبـو عَلِجّ المطعمان اللحمَ فى العَشِجّ [٣]

أى أبو علىّ ، وفى العشِىّ ؛ وهى جعجعة قضاعة ، وفى نسخة الرّقى وغيرها : عجعجة ، بتقديم العينين على الجيمين ؛ وقال

---

(١) من الطويل ، لجعيثنة البكائى ؛ وفى رواية : سمرات بدل شيرات ؛ والشاهد فى قوله : شيرات ، يقصد شجرات ، بإبدال الجيم ياءً .

(٢) زاد بعدها فى (د) وفى النسخة المحققة من التسهيل : موقوفاً عليها ؛ وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٨٠ : والقليل ، نحو إبدال الجيم من الياء المشدَّدة فى الوقف ، كقوله ...وأتى بالشاهد ضمن بيتين هما ، البيت المذكور ، وبعده :

وبالغـداة كُتـلَ البَرْنـجّ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجّ

(٣) من الرجز ؛ قال فى ش . ش . العينى على الأشمونى مع الصبان : قاله أعرابى من أهل البادية ؛ والشاهد فى أواخر الأشطر الأربعة ، وأصلها على الترتيب : أبو علىّ ، بالعشىّ ، البَرْنىّ ، بالصِّيصِىّ ، أبدلت الجيم من الياء المشدَّدة ، موقوفاً عليها ؛ والبَرْنىّ : ضرب من التمر ؛ والوَدّ : الوتد ؛ والصِّيصِىّ : قرن البقر .

الجوهرى فى عجج : والعجعجة فى قضاعة ، يحولون الياء جيماً مع العين ، يقولون : هذا راعِجَّ ، خرج مَعِج ، أى هذا راعِىَّ ، خرج معى .

(وربما أبدلت الميمُ من الواو) – نحو : فم ، والأصل ، فوه ، فحذفت اللام تخفيفا ، وعوض من الواو [1] الميم ، لأن [2] الاسم صار على حرفين ، ثانيهما حرف لين ، فكرهوا حذفه للتنوين ، للإجحاف ، فأبدلوا من الواو الميمَ ؛ وقوله :

(٦٩) * هما نفَثا فى فىَّ من فَمَوَيْهما [3] *

---

(١) فى (ز ، غ) : وعوض من الميم الواو ، والصواب ما جاء بالتحقيق عن (د) .

(٢) سقطت عبارة : لأن الاسم ، من (ز) .

(٣) صدر بيت من الطويل ، للفرزدق – ديوانه ٧٧١ – آخر قصيدة قالها فى آخر عمره ، تائبا إلى الله تعالى ، مما فرط منه فى مهاجاته الناس ، وذمَّ فيها إبليس ، لإغوائه إياه ؛ والضمير فى نفثا ، لإبليس وابنه ، المذكورين فى بيت قبل الشاهد ، وتمامه :

* على النابح الغاوى أشدّ رجام *

حيث جاءت رواية الصحاح بنصب أشدَّ ، وجاءت رواية المقتضب ٣ / ١٥٨ ، والدرر ١ / ٢٦ برفعها ؛ والوجهان جائزان ؛ ورواية الديوان : تفلَا بدل نفثا .

والشاهد فى قوله : من فمويهما ، حيث جمع بين العوض والمعوض منه ؛ قال فى الصحاح – فم – الفم أصله فَوْهٌ ، نقصت منه الهاء ، فلم تحتمل الواو الإعراب لسكونها ، فعوض منها الميم ...وفى الحاشية : قال فى المختار – فوه – : إن الميم عوض عن الهاء ، لا عن الواو .. ؛ وفى سيبويه ٢ / ٨٣ : وأما فم ، فقد ذهب من أصله حرفان ؛ لأنه كان أصله : فوه ، فأبدلوا الميم مكان الواو ، ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم ؛ فهذه الميم بمنزلة العين ، نحو ميم دم .. ، وفى المقتضب ٣ / ١٥٨ قال المبرد :

جمع بين العوض والمعوض ، ضرورة ، نحو :

(٧٠) * أقول : ياللهمَّ ، ياللهمَّا [١] *

بذلك أجاب الزجاج وابن السَّراج ؛ وقال الفارسيّ : يجوز كون الواو لاماً ، ومادته : ف م و ، فتعقب [٢] لامه الهاء والواو كسنة ، إذ قالوا : سانيت وسانهت ؛ وعلى هذا ، الميم ليست بدلاً ؛ وعن الأخفش،أن الميم بدل من الهاء .

(وقد تبدل من الهاء الحاءُ ، بعد حاءٍ أو عينٍ ، إن أوثر الإدغام) – نحو : امدح حِلالاً ، واذهب [٣] مَحُّم ، يريد : امدح

= فأما قوله : * هما نفثا فى فيَّ من فمويهما ، * فإنما فم ، أصله : فَوْهٌ ، لأنه من تفوهت بكذا ... فأما قوله : فمويهما ، فإنه جعل الواو بدلًا من الهاء ، لخفائها للّين ... وفى الحاشية : استشهد به سيبويه ، على أن الفرزدق ردَّ العين ، فجعلها مكان اللام ، كما جعل الميم مكان العين ... قال : ونفثا : ألقيا على لسانى ، وأراد بالنابح هنا من تعرض لهجوه من الشعراء ، وأصله فى الكلب ؛ والرجام مصدر راجمه بالحجارة ، أى رماه .. جعل الهجاء كالمراجمة ، لجعله الهاجى كالكلب النابح .

(١) بعض بيت من بيتين من مشطور الرجز ، هما كما رواهما المبرد فى المقتضب ٤ / ٢٤٢ :

إنى إذا ما حدَثٌ ألَمَّا دعوت : يا اللهم ، ياااللهما

ورواية الإنصاف صـ ٣٤١ : أقول : يا اللهم يا اللهما

ونسبهما صاحب شواهد العربية لأمية بن أبى الصلت – ملحقات ديوانه ١٨٣ – أو لأبى خراش الهذلىّ ، وفى حاشية المقتضب ، أن العينى زعم أنهما لأبى خراش ؛ والشاهد فى قوله : يااللهم ؛ حيث جمع بين ياء النداء ، والميم المشدَّدة ، التى هى عوض منها .

(٢) فى (ز) : فتعقبت .

(٣) فى (ز) : وذهب محهم .

هِلالاً ، واذهب معهم ؛ فإن لم يؤثر الإدغام ، لم يبدل ، بل تبقى الهاء بحالها .

(وربما أبدلت الشين من الجيم) – قالوا فى مُدْمَج : مُدْمَش ؛ قال :

(٧١) * إذ ذاك ، إذ حَبْلُ الوصال مُدْمَشُ (١) *

وأبدلت الشين (٢ أيضا من كاف المؤنث ، نحو : أكرمتُشِ ، أى أكرمتُكِ ، قال ٢) :

(٧٢) فيعيناشِ عيناها ، وجِيدُشِ جيدُها ولكن عظم الساق مِنْشِ دقيق (٣)

ومن السِّين قالوا فى جعسوس ، وهو القمىء الذليل : جعشوش (٤) ، والمهملة أصل ، لقولهم فى الجمع : جعاسيس ، بالمهملة .

---

(١) من الرجز ، ولا يعرف قائله ؛ وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٣٥ – قال أى مُدْمَج ؛ قال الصبان : أى مُدْخَل بعضُه فى بعض ، لشدَّة فتله وإحكامه ، وفى الحاشية ، قال العينى : والشاهد فى قوله : مُدْمَش ، حيث أبدلت الشين فيه من الجيم ، لأن أصله : مدمَج ؛ قال ابن عصفور : أبدل الجيم شيناً ، لتتفق القوافى ، ولا يحفظ من ذلك ، غير هذا الشاهد ؛ وسهَّل ذلك ، كون الجيم والشين متفقتين فى المخرج .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) من الطويل ، للمجنون – ديوانه ٢٠٧ – وذكره ابن جنى فى الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، وابن عصفور فى المقرّب صـ ١١١ ؛ والشاهد فى قوله : عيناشِ ، وجيدُشِ ، ومِنْشِ ، أى عيناكِ ، وجيدُكِ ، ومنك ، على الترتيب ، بإبدال كاف المخاطبة شِينًا .

(٤) وفى الصحاح – جعس : رجل جُعسوس ، مثل جُعْشُوش ، وهو القصير الدميم ؛ وقال ابن السكيت ، فى كتاب القلب والإبدال : رجل جُعْسُوس وجُعْشُوش ، بالسين والشين جميعا ، وذلك إلى قماءة وصغر وذلَّة ؛ يقال : هو من جعاسيس=

(وإذا سكنت الجيم قبل دال ، جاز جعلها كشين) – نحو : أجدر ، فيجوز أن تشاب بالشين ، وقيل : تشاب بالزاى ، لا بالشين ، ونُسب كل منهما لسيبويه .

(وأبدلت الهاء وقفاً من ألف أنا وما وهنا وحيَّهلا) – قالوا : أَنَه ، ومنه قول حاتم : هكذا قصدى [1] أَنَه ، وأنشدوا :

(٧٣) قد وردت من أمكنَهْ من ههنا ومن هُنَهْ إن لم أُرَوِّها فمَهْ [2]

والأصل : هنا ، وما ؟ أى ما أصنع ؟

وأجاز ابن جنى كون مَهْ فيه ، اسم فعل ؛ وقالوا : حيَّهلَهْ ، والأصل : حيَّهلَا ؛ وجوَّز بعضهم كون الهاء فى أَنَهْ وحيَّهلهْ ، هاء السكت ؛ وتحتمله أيضا هُنَهْ ، وفيه بحث .

(ومن ياء هذى وهُنَيَّة) – قالوا : هذه ، وقالوه فى الوصل أيضا ؛ وقالوا : هنيهة ، والأصل : هُنَيَّة ، تصغير هُنَه ، وأصلها: هُنَيْوَة بالواو ، بدليل هنوات ، فالتقت الياء والواو ، فقُلبت الواو ياءً ، وأدغمت فيها ياءُ التصغير ؛ فإذا نظر إلى الأصل ، جاز أن يقال : إن

= الناس ، ولا يقال هذا بالشين ؛ قال عمرو بن معدى كرب :

(٧٤) تداعت حوله جُشَمُ بن بكر وأسلمه جعاسيسُ الرِّبابِ

(١) فى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٣٤ – قال الصبان : كقول حاتم : هكذا ، فَزِدْنى أَنَهْ .

(٢) قال الأشمونى : فأبدل الهاء فى هُنَهْ من الألف ، وأما قوله : فمَهْ ، فيجوز أن يكون من ذلك ، أى فما أصنع ؟ أو فما انتظارى لها ، ويجوز أن يكون فمَهْ ، بمعنى اكفف ؛ ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة ؛ والضمير فى وردت ، يعود على الإبل.

الياء (١ بدل من الواو ؛ وإذا نظرت إلى ما آلت إليه الواو ، قيل : إن -١) الهاء بدل من الياء ؛ وعلى هذا جرى ابن جنى ، وتبعه المصنف .

(وعوضت هى والسين ، من سلامة العين ، فى أهراق ، وأسطاع) — وشذوا فى هذا التعويض ، فلم يُفعَل فى شيء من نظائرهما ؛ فالهاء والسين فيهما ، بدلان من سلامة العين ؛ لأنها تحذف فى أرَقْت وأطعْت وشبهه ، مما يسكن له آخر الفعل ، وتُعَلّ بنقل حركتها إلى الساكن قبلها ، فى أراق زيدٌ ، وأطاع وشبهه ، مما لا يسكن له آخرُ الفعل .

واعلم أنه سبق جمع المصنف حروف البدل ، فى غير إدغام ، فى قوله : لجد صرف شكس أمن طىّ ثوب عزته ؛ وهذه اثنان وعشرون حرفاً ؛ وذكر بعد ذلك ، كما رأيت : القاف والحاء والعين والخاء والضاد والدال ؛ فكملت ثمانية وعشرين ؛ فجميع حروف المعجم ، وقع فيها البدل ؛ وقال ابن الضائع : قلَّما تجد حرفاً إلاّ جاء فيه البدل ، ولو نادراً .

* * *

من (١ — ١) سقط من (د) .

٧٧ - باب مخارج الحروف

والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضا : حروف التهجى ؛ ويسميها الخليل وسيبويه : حروف العربية ، أى اللغة العربية ، ويقال لها أيضا : حروف المعجم ؛ لأنها مقطعة لا تُفهم إلّا بإضافة بعضها إلى بعض ، وحروف أبى جاد . واختلف فى كلمات أبى جاد ، هل لها معنى ؟ أم لا ؛ فقيل : هى أسماء لأشخاص بأعيانهم ، وقد سبقت الإشارة إلى شىء من هذا ، ومنهم من كره تعلمها ، وإطباق الناس ، شرقاً وغرباً ، على تعلمها من غير نكير ، يظهر عدمَ الكراهة ؛ وجاء أنها كانت تُعلَّم فى زمن عمر بن الخطاب فى المكتب ؛ ومخرج الحرف : الموضع الذى ينشأ الحرف منه ؛ وطريق معرفته ، أن تسكّن الحرف ، وتدخل عليه همزة الوصل ، وتنطق به ، فما استقرَّ فيه فهو مخرجه ؛ وهذه الحروف تسعة وعشرون ، جمعها كلها قوله تعالى : « ثم أنزل عليكم من بعد الغم ... إلى : بذات الصدور » [1] .

---

(١) آل عمران / ١٥٤ - وتتمتها : « من بعد الغمّ أَمنةً نُعاساً ، يغشى طائفةً منكم ، وطائفةٌ قد أهمتهم أنفسهم ، يظنون بالله غير الحق ، ظنَّ الجاهلية ، يقولون : هل لنا من الأمر من شىءٍ ؟ قل : إن الأمر كُلَّه لله ؛ يخفون فى أنفسهم مالا يبدون لك ؛ يقولون : لو كان لنا من الأمر شىءٌ ما قتلنا ههنا ؛ قل : لو كنتم فى بيوتكم ، لبرز الذين كتب عليهم القتلُ إلى مضاجعهم ؛ وليبتلى الله ما فى صدوركم ، وليمحص ما فى قلوبكم ؛ والله عليمٌ بذات الصدور » .

(أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف) – وهى على رتبة واحدة عند الأكثرين ؛ وقال الأخفش : الهمزة أول ، والهاء والألف فى مرتبة واحدة ، وقيل : الهمزة أول ، ثم الألف ، ثم الهاء ، وقيل : الهاء قبل الهمزة .

(ووسطه للعين والحاء) – وكلام سيبويه على أن الحاء بعد العين ، وبه صرَّح بعضهم ؛ وبعضهم جعل العين بعد الحاء ؛ ولاتوجد الحاء فى غير كلام العرب ، وأما العين ، فانفردت العرب بكثرة استعمالها ، وغير العرب منهم من لا ينطق بها ، ومنهم من قلَّت فى كلامهم .

(وأدناه للغين والخاء) – أى أدناه إلى الفم ؛ وكلام سيبويه على أن الغين قبل الخاء ، وهو قول أبى الحسن ؛ وقيل : الخاء قبل الغين ؛ وهذه السبعة ، هى حروف الحلق ؛ وقيل : الألف هوائية ، لامخرج لها ، وحروف الحلق ستة ، ويروى عن الخليل .

(ومايليه للقاف) – أى ومايلى أدنى الحلق إلى الفم ، وهو أول أقصى اللسان .

(وما يليه للكاف) – وهو ثانى أقصى اللسان ؛ فلأقصى اللسان حرفان : القاف من أول المخرج ، مما يلى الحلق من أقصى اللسان ، وما فوقه من الحنك ؛ والكاف من المخرج الثانى بعد القاف ، وهو من أسفل مخرج القاف من اللسان قليلا ، ومايليه من الحنك ؛ ويسميهما الخليل : لهويين ، لأنهما يخرجان من اللهاة ، وهى مابين الفم والحلق .

(ومايليه للجيم والشين والياء) – وهى من وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك ؛ وهذا هو الثالث من مخارج اللسان ؛ ومذهب الخليل أن الياء هوائية كالألف لا مخرج لها .

(وأول حافة اللسان ومايليه من الأضراس ، للضاد) – وهذا هو الرابع من مخارج اللسان ؛ والمراد بما يليها من الأضراس ، مايشمل الأيمن والأيسر ، وكثير يقولون : هى من الأيمن أكثر ، وبعضهم يعكس ؛ وعن عمر ، رضى الله عنه ، أنه كان يخرجها من الجانبين معا ؛ والضاد من الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها ؛ وهى قليلة فى لغة بعض العجم ، ومفقودة فى لغة الكثير منهم ، ولا يخرج من مخرجها غيرها .

(وما دون حافته ، إلى منتهى طرفه ، ومحاذى ذلك من الحنك الأعلى ، للاَّم) – وهذا هو الخامس من مخارج اللسان ؛ قال ابن أبى الأحوص : ويتأتى إخراجها من حافتى اللسان ، اليمنى واليسرى ، وهى من اليمنى أمكن ؛ قال : بخلاف الضاد ، فإنها من اليسرى أمكن .

(ومابين طرفه ، وفوق [1] الثنايا ، للنون والرّاء) – وهذا هو السادس من مخارج اللسان ، وسيأتى ماتتميز به الرَّاء عن النون .

(وهى) – أى الرَّاء .

(أدخل فى ظهر اللسان قليلا) – وهذا هو السابع من مخارج

---

(١) فى المحققة من التسهيل : وفويق .

اللسان ؛ قال سيبويه فى الرَّاء : وهى من مخرج النون ، من طرف اللسان ، بينه وبين مافوق الثنايا العليا ، غير أنها أدخل من النون فى ظهر اللسان قليلا ، لانحرافها إلى اللام ؛ ومذهب الجرمىّ وغيره ، أن اللام والرّاء والنون من مخرج واحد ، وهو طرف اللسان ، وهو ظاهر قول الخليل ؛ قال ابن أبى الأحوص : وقول سيبويه:إنها ثلاثة مخارج ، هو الصواب ، لتباين مخارجها ، عند اختبار المخرج فى النطق بإسكانها ، وإدخال همزة الوصل عليها .

(ومابين طرفه وأصول الثنايا ، للطاء والدال والتَّاء) — وهذا هو الثامن من مخارج اللسان ، والمراد الثنايا العليا ، فثلاثتها تخرج من هذا مصعداً إلى جهة الحنك .

(وما بينه وبين الثنايا ، للزاى والسين والصاد) — وهذا هو التاسع من مخارج اللسان ، فثلاثتها تخرج من بين طرف [(١)] اللسان ، وفويق الثنايا .

(وهى أحرف الصفير) — وتسمى أسليَّة ، لأنها من طرف اللسان ، وهو أسلتُه ؛ قال ابن أبى الأحوص : والصّاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى لغة بعض العجم ، مفقودة فى لغة كثير منهم .

(ومابينه وبين أطراف الثنايا ، للظاء والذال والثاء) — وهذا هو

---

(١) فى (غ) : من بين طرفى اللسان .

العاشر من مخارج اللسان ، وبه تمَّتْ [١] ؛ فثلاثتها تخرج من بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا العليا ؛ والظاء مما انفردت به العرب ، والذال ليست فى الفارسية ، والثاء ليست فيها ولا فى الرومية .

(وباطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا ، للفاء) — وهذا المخرج الحادى عشر ، بعد مخارج اللسان ، والفاء ليست فى لسان الترك .

(ومابين الشفتين ، للباء والواو والميم) — وهذا هو الثانى عشر ، فثلاثتها مما بين الشفتين ؛ غير أن الشفتين تنطبقان فى الباء والميم ، ولاتنطبقان فى الواو ؛ وقد كملت المخارج المذكورة خمسة عشر ؛ بالثلاثة التى للحلق ، وهى المذكورة أولا .

(**فصــــل**) : (لهذه الحروف فروع تُستحسن ؛ وهى الهمزة المسهَّلة) — فالهمزة من جملة حروف المعجم ، خلافاً للمبرد ؛ ودليله أنّ أقلّ أصول الكلمة المعربة ثلاثة أحرف ؛ فلو لم تكن حرفاً ، لكان مثل أخذَ وأجلٌ [٢] ، على حرفين ؛ وقوله : هى من قبيل الضبط ، ولو كانت حرفاً ، لكان لها شكل تثبت عليه ، فاسد ؛ لأنها لم تشكل لمراعاة التسهيل ؛ ولذا [٣] ، إذا وقعت فى موضع لا تسهيل فيه ، كتبت ألفاً ؛ ولو قال [٤] : لبعض هذه الحروف لكان أولى ، لأن

---

(١) أى مخارج اللسان .

(٢) فى (غ) : وأكل ، وهى فعل مثل أخذ ، والمقصود التمثيل بفعل واسم ، كما فى التحقيق .

(٣) فى (ز) : وكذا .

(٤) أى المصنف ابن مالك .

الفرعية ليست لكل حرف منها ؛ ومعنى تستحسن : توجد فى كلام الفصحاء ؛ والهمزة المسهَّلة فرع عن الهمزة المخففة ؛ وهى حرف واحد عند سيبويه ، وعند السيرافىّ ثلاثة ، ويقال لها : همزة بين بين ، أى بين الهمزة وحرف من حروف اللين .

(والغُنَّة ، ومخرجها الخيشوم) — وهى فرع النون ، ولا عمل للسان فى الغنة ؛ والخيشوم خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم ، وليس بالمنخر .

(وألفا الإمالة والتفخيم) — وأصلهما : الألف المنتصبة التى ليس فيها تفخيم ولا ترقيق ؛ وألف الإمالة هى القريبة من الألف الأصلية ، وذلك فى الإمالة اليسيرة ، وألف التفخيم هى التى بين الألف والواو ؛ قال سيبويه : كقول أهل الحجاز : الصلوة والزكوة والحيوة ؛ ولذا كتبت بالواو .

(والشين كالجيم) — وهى فرع عن الجيم الخالصة ، كقولهم فى أشدق : أجدق ، بين الشين والجيم .

(والصاد كالزاى) — وأصلها : الزَّاى الخالصة ، وهى التى يقلُّ همسُها قليلاً ، فيحدث فيها لذلك جهرٌ مَّا ، كقولك فى مصدر : مَزْدَر ؛ ومنه : لم يُحرم من قَزْدٍ له ، أى قَصْد له .

(وفروع تستقبح) — أى لا توجد فى لغة من ترتضى عربيته ، ولا تستحسن فى قراءة ولا شعر .

(وهى كافٌ كجيم) — فيقولون فى مثل [1] كَمُل : جَمُل ؛

---

(١) سقطت من (د ، ز) .

قال ابن دريد : وهى لغة فى اليمن ، كثيرة فى أهل بغداد .

(وبالعكس) – وهى جيم ككاف ؛ فيقولون فى رَجُل : رَكُل ، فيقرِّبون الجيم من الكاف .

(وجيم كشين) – وأكثر ذلك إذا سكنت ، وبعدها دال أو تاء ، كقولهم فى الأجْدر : الأشْدر ، وفى اجْتمعوا : اشتمعوا .

(وصاد كسين) – نحو : سابر فى صابر .

(وطاء كتاء) – نحو : تالَ فى طالَ ؛ وهى تسمع من عجم أهل المشرق كثيراً ، لفقد الطاء فى لسانهم .

(وظاء كثاء) – نحو : ثالم فى ظالم .

(وباء كفاء) – نحو : بلخ وأصبهان [١] ؛ وهى كثيرة فى لغة الفرس وغيرهم .

(وضاد ضعيفة) – قال أبو على : الضاد الضعيفة ، إذا قلت : ضرب ، ولم تُشبع [٢] مخرجها ، ولا اعتمدت عليه ، ولكن يخفف ويختلس ، فيضعف إطباقها ؛ وقال ابن خروف : هى المنحرفة عن مخرجها .

(**فصـــل**) : (من الحروف : مهموسة ، يجمعها : سكتَ فحثَّه شخصٌ) – والهمس لغةً : الصوت الخفىّ ؛ والمهموس فى الاصطلاح : حرف أُضعفَ الاعتماد فى موضعه ، حتى جرى معه

---

(١) ينطقونهما : فلخ وأصفهان .

(٢) فى (ز) : تسمع .

النفَس ، قاله سيبويه ؛ وسمى بذلك لخفاء النطق به .

(وما عداها مجهورة) — وهى تسعة عشر حرفاً ؛ والمجهور حرف أُشبع الاعتماد فى موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه ، حتى ينقضى الاعتماد ، ويجرى الصوت ؛ قاله سيبويه .

(ومنها شديدة) — يجمعها : أجدك تطبق ؛ ومعنى الشدَّة ، على ماذكر سيبويه : امتناع الصوت أن يجرى فى الحرف ، فلو رمت مدَّ الصوت فى القاف والجيم مثلا ، نحو : الحق والحج ، لامتنع عليك ، ويجمعها : أجدك تطبق ، وجمعها من قبله فى : أجدك قطبت .

(ومتوسطة) — أى بين الشدَّة والرخاوة .

(يجمعها : لِمَ يروعُنا ؟) — وجمعها بعضهم فى : لَمْ يَرْوِ عنَّا ؛ وما فعله المصنف أحسن ، لعدم تضعيف النون ؛ وكذا جمعه فى الشديدة ، لعدم تضعيف الطاء ؛ وجمع بعضهم المتوسطة فى : ولينا عمر ؛ وهو حسن .

(وما عداها رخوة) — أى ماعدا الحروف الشديدة ، وحروف : لِمَ يروعنا ؟ والحروف الرخوة ثلاثة عشر ؛ والرخاوة : جَرْىُ الصوت فى الحرف ، فإذا قلت : إذ ، مثلا ، أجريت فيه الصوت ؛ فالرِّخوة حروف ضعف الاعتماد عليها فى مواضعها ، فجرى معها الصوت ؛ والفرق بين الهمس والرخاوة ، أن الجارى فى الهمس : النفَسُ ، والجارى فى الرِّخاوةِ : الصوتُ .

(والصَّاد والضَّاد والطاء والظاء مُطبَقَة) — وذلك لانطباق اللسان فيها على الحنك .

(وماعداها منفتحة) – لأنها لا ينطبق اللسان بشىء منها على الحنك ؛ والانفتاح ضد الانطباق .

(والمطبقة مع الغين والخاء والقاف ، مستعلية) – وذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك ؛ ولذا تمنع من الإمالة ؛ وهذه الثلاثة يعلو بها اللسان ، ولا ينطبق ؛ والمطبقة يعلو بها وينطبق .

(وماعداها منخفضة) – وبعضهم يقول : منسفلة ؛ وذلك لأن اللسان لا يستعلى بها ، بل ينسفل بها إلى قاع الفم .

(وأحرف القلقلة : قُطْبُ جُدٍ) – وذلك لأنها تنضغط عن مواضعها ، فلا نستطيع الوقف عليها إلاَّ بصَوْت ، نحو : الحق ؛ وعدَّ بعضهم التاء من حروف القلقلة .

(واللينة : واى) – وذلك لأنها تخرج فى لين ، من غير كلفة على اللسان ؛ وإذا كان ماقبل الياء والواو محركا [١] بمجانس ، كانتا حرفى مدٍّ كالألف .

(والمعتلَّة : هُنَّ والهمزة) – لأن الإعلال والانقلاب يكون فيها ؛ وممن عدَّ الهمزة من حروف العلة : الفارسىّ ومكى ؛ وزاد بعضهم الهاء ؛ لأنها قد تقلب همزة ؛ وكثيرون لم يعدوهما ؛ وبعضهم يقول فى الهمزة : إنها حرف شبيه بحرف العلة .

(والمنحرف : اللام) – قيل : سميت بذلك لأنها شاركت أكثر

---

(١) فى (ز ، غ) : مخرجا لمجانس .

الحروف فى مخارجها ؛ وقيل : لأنها من الرخوة ، فانحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدَّة .

(والمكرر : الرَّاء) – لأنها تتكرر على اللسان ، فكأنك نطقت بأكثر من حرف ؛ قال سيبويه : والرّاء إذا تكلمت بها ، خرجت كأنها مضاعفة .

(والهاوى : الألف) – قيل : لاتساع مخرجها ؛ وقيل : لأنها تهوى فى الفم ، فلا يعتمد اللسان على شىء منها .

(والمهتوت : الهمزة) – يقال : هتَّ فى صوته : عصره ، وهتَّ أيضا : كسر ؛ فسميت الهمزة بها ، لأنها معتصرة ، كالتهوّع [(١)] ، ولكثرة عروض الإبدال بها ، فتنكسر .

(وأحرف الذَّلاقة : مُرْ بنَفْلٍ) – وذلك لأنها من طرف اللسان والفم ؛ وطرف كل شىء : ذلقُه [(٢)] ؛ وجمعها بعض الأندلسيين فى قوله : ملف نبر ؛ والملف عندهم : الجوج [(٣)] ؛ ونبر : قرية عندهم ؛

---

(١) فى الصحاح : والتهوُّع : التقيُّؤ .

(٢) فى الصحاح : وذَلْقُ كل شئ : حدُّه ، وكذلك ذَوْلَقُه ، وذَوْلَقُ اللسان : طرَفُه ، وكذلك ذولق السِّنان ...والحروف الذُّلْقُ : حروف طرَف اللسان والشفة ، الواحد أذلق ، وهُنَّ ستة : ثلاثة منها ذولقية ، وهى الراء واللام والنون ، وثلاثة شفوية ، وهى : الفاء والباء والميم ؛ وإنما سميت هذه الحروف ذُلْقاً ، لأن الذلاقة فى المنطق ، إنما هى بطرف أسلة اللسان والشفتين ، وهما مَدْرَجَتا هذه الحروف الستة .

(٣) فى (د) : الخونج .

والكثير كون الرباعى مشتملا على بعضها ، نحو : جعفر ؛ ويقلُّ جدا خلافُ ذلك ، نحو : عَسْجد .

(والمصمتة : ماعداها) – أى ماعدا أحرف [(١)] الذلاقة ؛ وهذا [(٢] يقتضى دخول الهمزة والألف والواو والياء فيها ، وهذه طريقُه ؛ وأسقط هذه من المصمتة الخليل ؛ وسميت مصمتة ، لأنَّها أصمتت ، فلم تدخل فى الأبنية كلها ؛ أى بخلاف حروف الذلاقة [–٢)] ؛ فلا تنفرد المصمتة بكلمة خماسية ولا رباعية ، إلَّا قليلاً جدا ، كما تقدَّم .

(وما سوى هذه من ألقاب الحروف ، فنسب إلى مخارجها ، أو ماجاورها [(٣)]) – نحو : حرف حلقىّ ، وحرف هوائىّ ؛ فالحلقىّ منسوب إلى المخرج ؛ والهوائىّ منسوب إلى ماجاور [(٤)] المخرج ؛ لأن الهواء [(٥)] ليس بمخرج ، بل مجاورُه .

وأهمل المصنف مما ذكر الناس فى الصفات : الصفير والاستطالة والتَّفشِّى [(٦)] ، وقد نظم شيخنا أبو حيان ، رحمه الله ، فى صفات الحروف أبياتاً ، تضمنها شرحه لهذا الكتاب ، قرأتها عليه ، حين قرأت عليه هذا الباب منه ، وهى :

---

(١) فى (د ، ز) : حروف .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) فى بعض نسخ التسهيل : وما جاوزها ، بالمعجمة .

(٤) فى (د) : إلى ما جاوز ، بالمعجمة .

(٥) فى (د ، ز) : الهوى .

(٦) فى المقتضب ١ / ١٩٤ : ومن الشفة مخرج الواو والباء والميم ، إلَّا أن الواو تهوى فى الفم ، حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد ، وتتفشَّى حتى تتصل بمخرج اللام .

(٧٥) أنـا هاوٍ لمستطيـل أغــنّ | كلما اشتدّ صارت النفس رخوه
أهمس القول ، وهو يجهر سبِّى | وإذا ما انخفضت ، أظهر علوه
فتح الوصل ، ثم أطبق هجرا | بصفير ، والقلب قلقل شجوه
لانَ دهراً ، ثم اغتدى ذا انحراف | وفشا السِّرّ ، مذ تكرّرت نحوه

فالهاوى : الألف ، والمستطيل : الضاد ، والأغنّ : حَرْفَا الغنة : النون والميم ، والشديدة : أجدك تطبق ، والرخوة : ما سواها ، والمهموسة : سكتَ فحثه شخص ، والمجهورة ماعداها ، والمنخفضة : ماسوى المستعلية ، والمستعلية : ماتقدَّم ، والمنفتحة [(١] : غير المطبقة ، والمطبقة : ماتقدَّم ، وحروف الصفير : الصاد والسين والزَّاى ، والقلقلة ما تقدَّم [-١)] واللّين تقدم أيضا ، والمنحرف : اللام ، كما سبق ؛ وعدَّ الكوفيون الرَّاء أيضا ، والتفشى : السين باتفاق ، والصاد باختلاف ، والمكرر : الراء ؛ ولم يذكر المعتلة ؛ لأن المراد : الأوصاف التى ينبنى عليها الإدغام ؛ وقد اعترض ، رحمه الله تعالى ، على المصنف فى ذكرها ، وإسقاط مايتعلق بالإدغام ، من الصفير والتفشى والاستطالة ؛ مع أن المصنف إنما ذكر الفصل لما بعده من الإدغام .

(**فصــل فى الإدغام**) : وعبارة سيبويه : الادّغام ، على افتعال ؛ وعبارة الكوفيين : إدْغام ، على إفعال ؛ ولا يكون إلَّا فى المثلين والمتقاربين ، مع أن الإدغام فى المتقاربين ، يرجع إلى المثلين ، لأن المقارب ، يقلب من جنس الحرف الآخر .

(١ — ١) سقط من (د) .

(يُدغم أول المثلين وجوباً ، إن سكن) – نحو : اضرب بكراً .

(ولم يكن هاءَ سكت) – قالوا : لأن الوقف عليها منوىّ ؛ فمن وصل « ماليه » [١] من القُرَّاء ، لم يُدغم الهاء فى هاء « هلك » [٢] ، وجاء عن ورش ، الإظهار والإدغام ؛ قيل : والإدغام ضعيف من جهة القياس .

(ولا همزة منفصلة عن الفاء [٣]) – نحو : اكلأْ أحمد ، وذلك لثقل الهمزة ، فإذا انضمَّ إليها أخرى ، ازداد الثقل ، فالتزم فى إحداهما البدل ، على ما مرَّ فى تسهيل الهمز ، فزال اجتماع المثلين ، فلا يدغم ؛ وقد يجوز الإدغام فى الهمزتين ، على ماحكى من تحقيقهما [٤] ، وهى لغة رديئة ؛ فإن اتصلت الهمزة بالفاء ، وجب الإدغام ، نحو : سَأَّل ولَأَّال [٥] .

(ولا مدَّة فى آخِر) – نحو : يُعطِى ياسر ، ويغزُو واقد ؛ فلا يدغم هذا ، فإن كان حرف لين ، وجب الإدغام ، نحو : اخشَى ياسراً ، واخشَوا [٦] واقداً ؛ وكذا إن كانت المدَّة ليست فى آخر ، فإنه يجب الإدغام ، نحو : مَغْزُوّ .

---

(١) ، (٢) الحاقة / ٢٨ ، ٢٩ : « ما أغنَى عنِّى ماليهْ . هلَك عنِّى سلطانيهْ » .

(٣) أى فاء الكلمة التالية .

(٤) فى (د ، غ) : من تخفيفهما .

(٥) فى (ز ، غ) : سَئَّال ولأَّل .

(٦) فى (د) : واخشى .

(أو مبدلة من غيرها ، دون لزوم) – أى مدَّة مبدلة ؛ وذلك إذا بنيت قاوَل للمفعول ، قلت : قُووِل ، ولا تدغم ، لأن المدَّة المبدلة من الألف غير لازمة ، لزوالها إذا لم تبن للمفعول ، ويجب الإظهار ، لئلا يلتبس بفُعِل ، وفى قوله تعالى : « ورِئياً » (١) ، إذا وقفت لحمزة ، تبدل الهمزة ياءً ، وهو بدل غير لازم ، لأنه إنما يكون فى الوقف ، فيجوز فى قراءته أن تدغم لعدم لزوم البدل ، وأن تدغم لعدم اللبس .

والحاصل أنه إذا كانت المدَّة مبدلة ، لا يجب الإدغام ، ولكن قد يمتنع ، كالمسألة الأولى ، وقد يجوز كالثانية ؛ وخرج المدَّة المبدلة لزوماً فإنها تدغم ؛ كأن تبنى من الأَوْب ، اسماً كأُبْلُم ، فتقول : أُوُّب ، بالإدغام ؛ والأصل : أُأْوُب ، بهمزتين ، الثانية ساكنة ، فأبدلت بمجانس حركة السابقة ، كآدم وإيمان ، وهو بدل لازم ، فوجب الإدغام (٢).

(وكذلك إن تحركا فى كلمة) – أى وكذلك يدغم أول المثلين وجوبا ، إن تحركا ، على ما سيذكر ، نحو : ردَّ ، وأصله : ردَدَ ، وحبَّ ، وأصله : حبب .

(لم تشذّ) – نحو : ضَبِبَ (٣) البلدُ : كثرت ضِبابُه ، وحكى

---

(١) مريم / ٧٤ : « هم أحسن أثاثاً ورِئْيا » .

(٢) جاء بعد هذا فى النسخة المحققة من التسهيل ، عن النسختين (ص ، ح) : (ولا ممدوداً ، مالم يكن جاريا بالتجريد ، مجرى الحرف الصحيح) وقد سقط من بقية نسخ التسهيل ، ولم يرد فى نسخ المساعد ، ولا فى نسخة الدمامينى .

(٣) فى الصحاح : وضَبِبَ البلد ، وأضَبَّ أيضا ، أى كثرت ضِبابُه ، وأرضٌ ضَبِبة : كثيرة الضباب ؛ وهو أحد ما جاء على أصله .

أبو زيد : طعامٌ قَضِضٌ : إذا كان فيه يُبْسٌ (١) .

(ولم يضطر إلى فكهما) – كقول العجاج (٢) :

(٧٦) * الحمد لله العلىّ الأجْلل * (٣)

(ولم يصدَّرا) – نحو : دَدَن ، فلا يجوز إدْغام هذا ؛ وإن كان أول المثلين المصدَّرين تاء المضارعة ، فقد تدغم بعد مدَّة ، نحو : « ولا تَيَمَّمُوا » (٤) ، أو حركة نحو : « تكادُ تَميَّزُ » (٥) .

---

(١) وفى الصحاح : والقَضَضُ : الحَصَى الصغار ؛ يقال منه : قَضَّ الطعامُ يقَصُّ ، بالفتح ، فهو طعامٌ قَضِضٌ ، وقد قَضِضْتُ منه أيضا ، إذا أكلته ، ووقع بين أضراسك حَصًى .

(٢) هكذا جاء فى النسخ الثلاث ، وقد جاء فى المقتضب والصحاح واللسان ، وجميع المراجع التى ذكرها فى معجم شواهد العربية ، لأبى النجم العجلى .

(٣) قال فى حاشية المقتضب ١ / ١٤٢ : مطلع أرجوزة لامية ، لأبى النجم العجلى ؛ وفى الصحاح : يريد الأجَلّ ، فأظهر التضعيف ضرورة ، وقال فى الحاشية : بعده : * أعطى فلم يَبخَلْ ، ولم يُبَخَّلِ *

وفى ش . ش . العينى على الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٤٩ :

* الواهب الفضل ، الوهوب المجزل *

وفى الدرر اللوامع ٢ / ٢١٦ : * الواسع الفضل ، الوهوب المجزل * .

(٤) البقرة / ٢٦٧ : « ولا تيمموا الخبيثَ منه ، تنفقون » ، أصلها : ولا تتيمموا .

(٥) الملك / ٨ : « تكاد تميَّزُ من الغيظ » أصلها : تكاد تتميز .

وقد جاء بعد هذا فى النسخة المحققة من التسهيل : (ولم تلهما نون توكيد) – ولم ترد بنسخ المساعد الثلاث .

(ولم يسبقهما مزيدٌ للإلحاق) – نحو : أَلَنْدَد [١] ، وأَلَنْجَج [٢] ، فلا يجوز الإدغام ، لئلا يزول الإلحاق بسفرجل [٣ ، فلو صغرت ، ففى الإدغام خلاف ، لزوال ما سبقهما من حرف الإلحاق -٣] ، وهو النون .

(ولا مُدْغَمٌ فى أولهما) – نحو : ردَّد يردِّد ، فهو مردّد ؛ فلا يجوز إدغامُه ؛ لأن فيه إبطالاً للإدغام [٤ الذى قبله ، فيحصل الإخلال بالكلمة .

(ولم يكن أحدهما ملحقاً) – نحو : قردد ، وهو ملحق بجعفر ، واسحنكك ، وهو ملحق باحرنجم ، فلا يجوز الإدغام ؛ لأن فيه إبطال -٤] الإلحاق ، بتحريك ماسكن فى الملحق به ، وتسكين ماتحرَّك فيه .

(ولا عارضاً تحريك [٥] ثانيهما) – نحو : لن يُحْيِيَ ويحيِيَه [٦] ، واردُد القومَ .

(ولا موازناً ماهما فيه بجملته أو صدره : فَعَلاً أو فِعَلاً أو فُعَلاً

---

(١) فى الصحاح : ورجلُ يَلَنْدَد وأَلَنْدَد ، أى خَصِمٌ ، مثل الألد ، زادوا فيه النون،ليلحقوه ببناء سَفَرْجل .

(٢) وفى الصحاح : يَلَنْجُوج : عُودٌ يُتَبخَّرُ به ، وكذلك يَلَنْجَج وأَلَنْجَج .

من (٣ – ٣) سقط من (ز) ؛ وفى (غ) : من مزيد للإلحاق .

من (٤ – ٤) سقط من (د) وفى (د) : إبطالًا للإلحاق .

(٥) فى (ز) : بتحريك .

(٦) فى (د ، غ) : محيية .

أو فُعُلاً أو فِعِلاً [١]) – فالموازن بجملته كطَلَل ولِمَم وصُفَف وذُلُل ؛ فمتى كان الاسمُ على وزن من هذه لم يدغم ، وذلك لخفَّة فعل ، واختصاص غيره بالأسماء ؛ والموازن بصدره نحو : الدّجَجان [٢] وحُمَمَة [٣] وقررة [٤] للازق [٥] بأسفل القدر ، وحِبَبة : جمع حُب [٦] ، وهو الخابية .

وفى نسخة الرّقّى بعد : (أو فُعُلاً) : (أو فِعِلاً) [٧] – أسقط من غيرها ، لأن فِعِلاً كإبل ، مفقود فى المضاعف ، وعلى هذا لو بنيت من الردّ كإبل ، لقلت : رِدِد ، بالفك ، لأنه بناء لايكون إلا فى الاسم كصفف ومابعده .

(وتُنَقلُ حركةُ المدغم إلى ماقبله إن سكن) – نحو : يردّ

---

(١) سقط هذا الوزن من النسخ الثلاث ، وثبت فى المحققة من التسهيل ، وقد نبه الشارح على وجوده بنسخة البهاء الرّقّيّ .

(٢) فى الصحاح : ومرِّ القومُ يَدِجُّون على الأرض دَجِيجاً ودَجَجاناً ، وهو الدبيب فى السَّير .

(٣) وفى الصحاح : وحَمَّت الجمرةُ تَحَمُّ بالفتح ، إذا صارت حُمَمَة .

(٤) فى القاموس : والقُرَارةُ بالضم : ما بقى فى القدر ، أو مالزق بأسفلها من مَرق أو حطام تابل وغيره ، كالقُرُورة والقُرَّة بضمِّهما ، والقُرُرَة بضمتين ، وكهُمَزَة – قُرَرَة – وقَرَّ القِدْرَ : صبَّ فيها ماءً بارداً ، والقُرُرَةُ بالضم ، والقَرَرَة محركة ، والقَرارةُ مثلّثَة : اسم ذلك الماء .

(٥) فى (د) : للملتزق .

(٦) فى الصحاح : والحُبُّ : الخابية ، فارسىّ معرَّب ، والجمع : حِبابٌ وحِبَبَة .

(٧) سقطت من (ز) .

ويقرّ ومفَرّ ، والأصل : يردد ويقرر ومفرر ؛ فنقلت حركة أول المثلين إلى الساكن قبله ، ثم أدغمت ؛ وإنما نقلت ولم تحذف ، لئلا يجتمع ساكنان على غير الحدّ ؛ وفُهم أنه إن تحرّك ماقبل المدغم ، بقى على حركته .

(ولم يكن حرفَ مَدّ) – فإن كان ، لم تنقل الحركة إليه ، لأن الألف لا تقبلها ، والواو المضموم ماقبلها ، والياء المكسور ماقبلها ، يشبهان الألف ، وذلك نحو : رادّ ، أصله : رادد ، وتُمُودّ ، أصله : تمودد ؛ وقياس من يقول فى تفاعل : تفيعل ، أن يقول فى تماد : تميد ، وأصله : تميدد .

(أو ياء تصغير) – فلا تنقل إليها الحركة ؛ لأن حرف المدّ إذا كان لمعنى ، وضعُه على السكون [١] ، كألف فاعل ، وواو مفعول ، وياء فعيل ، وذلك نحو : دُويّبة وأُصيّم ، تصغير دابّة وأصَمّ ؛ فإن كان حرف اللين غير ياء التصغير ، نقلت إليه الحركة ، نحو : يَودّ ومَودّة والأصل : يودد ومودّدة .

(ويجوز كسره ، إن كان المدغمُ تاءَ الافتعال) – فإذا نقلت حركة التّاء من اقتتل إلى القاف ، ذهبت همزة الوصل ، فتقول : قَتل ، بفتح القاف ؛ ويجوز كسرها [٢] ؛ ووجهه أنهم لما أسكنوا التاء ،

---

(١) وتعبير الدمامينى فى هذا الموضع : وكذا مع ياء التصغير ، لأن وضعَها على السكون ، وتحريكها ، مخرج لها عن هذا الوضع ، فاجتنب – أى نقل الحركة إليها .

(٢) وتعبير الدمامينى فى هذا الحكم : (ويجوز كسره ، إن كان المدغم تاء الافتعال) – نحو : اقتتل ، فإذا أدغمت ، سكنت التاء ، ونقلت حركتها إلى الساكن=

لإدغامها فى التاء ، وكانت القاف ساكنة ، التقى ساكنان ، فكسرت على أصل التقاء الساكنين ، وتقول فى مضارع قِتِل يقتل : [١] بكسر القاف والتاء ، وكذا تكسرهما فى اسم الفاعل ، نحو : مقتِل ؛ ومنهم من يتبع الفاء الميم ، فيقول : مُقُتل ، بضمها ، ويقول فى اسم المفعول : مقِتَل ، بكسر القاف وفتح التاء ، ومنهم من يضم القاف لضم الميم ، ومن العرب من يكسر حرف المضارعة ، إتباعاً لحركة القاف .

(فإن سكن ثانيهما [٢] ، لاتصاله بضمير مرفوع [٣] ، أو لكون ماهما فيه أَفْعِلْ ، تعجُّباً ، تعيَّن الفكُّ) – نحو : ردَدْت وردَدْن ، واردُدْن ، فلا يدغم هذا ونحوه ، عند جمهور العرب من أهل الحجاز وغيرهم ، ونحو : أحبب بزيد ! . قال الشاعر [٤] :

(٧٧) * وأحببْ إلينا : أن تكون المقدَّما [٥] *

= قبلها ، وهو القاف ، وأزيلت همزة الوصل ، استغناءً عنها ، فتقول : قتل ، ولك أن تكسر القاف ، وليست هذه الكسرة منقولة ، وإنما هى لأجل التقاء الساكنين ، وذلك أنهم لما سكنوا التاء للإدغام ، والفاء ساكنة قبل ذلك ، كسروها لالتقائهما .

(١) سقطت من (د ، ز) .

(٢) أى ثانى المثلين .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د ، ز) ، والشاعر هو العباس بن مرداس ، الصحابىّ الجليل ؛ قال العينى – ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٣ / ١٩ – : أحد المؤلفة قلوبهم من قصيدة قالها فى غزوة حنين .

(٥) من الطويل ، وصدره : * وقال نبى المسلمين : تقدَّموا * =

وقالٰ عليّ ، رضى الله عنه : أعززْ عليَّ أبا اليقظان [١] أن أراك صريعا مجدَّلا ؛ وذهب الكسائى إلى أنه يدغم ، فيقال : أحبَّ بزيد !.

(والإدغام قبل الضمير ، لغيَّة) – وهى لغة ناس من بكر ابن وائل ، فيقولون : ردَّنَ وردَّتُ ، وهى لغة ضعيفة ؛ وحكى بعض الكوفيين : رَدْنَّ ، بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها ؛ وحكى فى ردَّت : ردَّات ، بزيادة ألف ، وهى فى غاية الشذوذ .

(فإن سكن الثانى جزماً) – نحو : لم يَرْدُدْ .

(أو بناء) – نحو : ارْدُدْ .

(فى غير أفْعِل المذكور) – وهو المراد به التعجب ، فإنه يتعين فيه الفك ، نحو : أحببْ بزيد ، خلافاً للكسائىّ .

(أو كان ياءً لازماً تحريكها) – نحو : حَيِىَ ، وخرجت الياء العارض تحريكها نحو : لن يحيىَ ، ورأيت مُحْيِياً ، فإنه لا يجوز إلّا إظهارها ؛ وأجاز الفرّاء : لن يعىَّ زيدٌ ، بالإدغام .

(أو ولى المِثْلان فاءَ افتعال) – نحو : اقتتال .

= وفى رواية لابن عصفور : وقال أمير المؤمنين ... والشاهد هنا فى قوله : وأحْبِبْ إلينا ؛ فإنه صيغة تعجب ، أى ما أحبّ إلينا ؛ وتعين الفك هنا ، لكون المِثلين فى أفْعِلْ تعجُّباً ؛ قال الأشمونى : قال ابن كيسان : الضمير للحسن ، وقال غيره : للمخاطب .

(١) فى هامش (ز) : المراد بأبى اليقظان : عمار بن ياسر ، رضِى الله عنه ، لأنه قتل فى صفّين ؛ فلما مرَّ عليه علىّ ، رضى الله عنه ، وهو مقتول ، قال هذا الكلام ؛ والشاهد فى قوله : أعْزِزْ ، بفك المثلين .

(أو افعلال) – كقولهم فى مصدر احْوَوَى ، مبنيا من الحوّة مثل احمرار [١] : احوواء .

(أو كان أولُهما بدلَ [٢] غير مدَّة) – نحو : « أثاثاً وريًّا » [٣] فى وقف حمزة ، فإنه يبدل الهمزة ياء ؛ واحترز بغير مدَّة ، من بدل المدَّة ، فإنه يجب فيه الإظهار ، فتقول فى قاوَل : قُووِل ، ولا تدغم .

(دون لزوم) – احترز من بدل غير المدة اللازم ، نحو أن تبنى من الأوب اسماً على ابْلم ، فإنك تدغم ، كما تقدَّم .

(جاز الفكُّ والإدغام) – وهذا جواب قوله : فإن سكن الثانى جزماً ، فيجوز فى جميع ما سبق [٤] الإدغام والإظهار ؛ فتقول : لم يردّ ، ولم يردُد ، ورُدّ ، واردُد ، ولغة الحجاز الفك ،ولغة تميم الإدغام ، وبعضهم يقول : هى لغة غير [٥] أهل الحجاز ، ويقول : حَىَّ بالإدغام ، وحَيِىَ بالفك ؛ وقرئ بهما : « ويحيا من حَىَّ عن بينة » [٦] ؛ وقال الخضرَاوىّ : الإظهار فى عَىَّ ، أكثر

---

(١) فى (ز ، غ) : مثل : احمرّ ؛ وفى الصحاح : والحُوَّةُ : لونٌ يخالط الكُمْتة ، مثل صدأ الحديد ؛ وقال الأصمعىّ : الحُوَّةُ : حمرة تضرب إلى السواد ، يقال : قد احْوَوَى الفرسُ يحوَوِى احْوِواءً .

(٢) فى (د) : لبدل غير مدَّة .

(٣) مريم / ٧٤ : « هم أحسنُ أثاثاً ورِئْياً » .

(٤) فى (د) : ما سكن .

(٥) سقطت من (غ)

(٦) الأنفال / ٤٢ : « ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيا مَنْ حَىَّ عن بينة » .

فى كلامهم ، والإدغام جائز ؛ وتقول : اقتتلوا اقتتالاً بالفك ، وقِتَّالاً بالإدغام ؛ وكذا يجوز الفك والإدغام فى احوِواء ، وإذا أدغمت قلت ، عند الأخفش : حِوَّاء ، وعند غيره : حِيَّاء ، فتقلب الواو الساكنة ياءً ، لانكسار ماقبلها ، ثم تقلب الثانية ياءً ، وتدغم ؛ وكذا تقول فى قراءة حمزة : « وريًّا » بالفك والإدغام .

(وقد يرد الإدغام فى ياءَيْن ، غير لازم تحريك ثانيهما) — كقوله :

(٧٨) وكأنها بين النساء سبيكة تمشى بسُدَّة بيتها فَتُعِىُّ [1]

يريد فتعيِىَ ، فأدغم ؛ وليس تحريك الثانية بلازم ، لأنها تسكن فى الرفع ، وتحرّك فى النَصب .

(فلا يقاس عليه) — لشذوذ ذلك .

وقيل : إنه طعن على قائله ؛ وقد سبق أن الفرَّاء أجاز الإدغام

---

(١) فى ش . ش . العينى على الأشمونى مع الصبان ٤ / ٣٤٩ : هو من الكامل ؛ شبه محبوبته بالسبيكة ، وهى القطعة من الفضة وغيرها ، إذا استطالت ؛ وسُدَّةُ البيت : بابُه ؛ والشاهد فى قوله : فتُعِىّ ، حيث جاء مدغماً ، وهو شاذ لايقاس عليه ؛ قال الصبان : قوله : فتعىّ ، ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية ؛ وهو خطأ ، لأن الكلام فى المِثْلَين العارض تحريك ثانيهما ؛ وتعىّ بفتح التاء ، مضارع عَيِىَ ، عارٍ عنهما ، لأنه بياء تحتية ، فألف متعذّرة التحريك ؛ بل هو بضم الفوقية — كما هو فى التحقيق — وكسر العين المهملة ، مضارع أعيا ، كما قاله الدمامينى ؛ وكسرة العين منقولة إليها من الياء الأولى عند إرادة إدغامها فى الياء الثانية ؛ قال العينى : والشاهد فى قوله : فتعىّ ، حيث أدغم اعتداداً بالحركة العارضة فى البيت ، لأجل الرّوِىّ ، مع أنها فى غيره أيضا عارضة لأجل الناصب . انتهى .

فى لن تعيِىَ ؛ وقال النحاس : أجاز الفراء الإدغام فى المستقبل ؛ واحتج بأَن الياء قد تتحرك نحو : « أن يُحْيِىَ الموتَى » [١] ؛ ولا وجه لقوله عند البصريين ؛ لأن التحريك عارض .

(ويُعَلّ ثانى اللامين فى افعلَّ وافعالَّ ، من ذوات الواو والياء ، فلا يلتقى مِثْلان ، فيحتاج إلى الإدغام) [٢] – فإذا بنيت من الرمى : افعلَّ ، قلت : ارمَيًّا ، وافعالَّ ، قلت : ارمَايَاً ؛ وأصل : ارمَياًّ : ارْمَيَىَ ، تحركت الياء الثانية ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ؛ وذلك لأن اللام المعتلّة إذا ضوعفت ، صحَّت [٣] اللام الأولى ، وجرت فى ذلك مجرى العين ، وتعتلّ الثانية ، ويصير نظِير هوَى ، وتقول فى المضارع : يرميى كيحيى ؛ وأصل ارمَاياً : ارمايَىَ ، تحركت الياء ، وانفتح ماقبلها ، فقلبت ألفاً ، وتقول فى المضارع : يرمايى ؛ وتقول فيهما من ذوات الواو : اغزَوَى واغزاوَى ؛ والعمل كما تقدَّم .

(خلافاً للكوفيين فى المثالين) [٤] – فيدغمون فى افعلَّ وافعالَّ ،

---

(١) جاءت هذه العبارة فى (د ، ز) : « لن يحيى الموتى » ، وفى (غ) : « يحيى الموتى » بدون ناصب ، ولا يكون فيها شاهد ؛ والذى فى القرآن الكريم ، وفيه الشاهد :

« ولم يَعْىَ بخلقهنَّ ، بقادر على أن يحيىَ الموتى » ؟ – الأحقاف / ٣٣

و « أليس ذلك بقادر على أن يحييَ الموتى » ؟ – القيامة / ٤٠

(٢) فى (ز ، غ) ، كما فى بعض نسخ التسهيل : إلى إدغام .

(٣) فى (د) : فتحت اللام الأولى .

(٤) فى بعض نسخ التسهيل ، كما فى نسخة الدماميني : فى المسألتين ، وستأتى الإشارة إلى ذلك .

من ذوات الياء وذوات الواو ، فيقولون : ارْمَىَّ واغزُوَّ ، وارماىَّ واغزاوَّ ؛ والسماع يردُّه ؛ قالوا : ارعوَى ، وهو افعلَّ كاحمرَّ ، مطاوع رعوته ؛ واقتوَى : افتعل من القَتْو ، وهو الخدمة ؛ فلم يدغموا ، فيقولوا : ارعَوَّ واقَتوَّ .

وفى نسخة البهاء الرَّقِّىِّ وغيره ، بدل المثالين : المسألتين ؛ وهو قريب ؛ والمراد : مسألتا ذوات الياء وذوات الواو ؛ أو مسألتا افعلَّ وافعالَّ .

(وفى مثل سَبُعان (١) من القوة ، ثلاثة أوجه ؛ أقيسُها إبدال الضمة كسرةً ، وتاليها (٢) ياءً) – فتقول : قَوِيان ؛ وهذا قول الأخفش والمازنى والمبرد وأكثر أهل العلم ، تشبيها للألف والنون بهاء التأنيث ؛ قالوا : وقد نصَّ سيبويه على القلب فى فَعْلُوَة من الغزو ، فيقول : غَزْوِية ؛ والثانى مذهب سيبويه ، أنك تقول : قَوُوَان ، بتصحيح الواوين ، من غير إدغام ولا قلب ؛ لاختصاص مافيه من زيادة بالأسماء ؛ فصُحِّح ، كما فى الجوَلان ؛ وهذا هو الفارق بين بناء مثل سَبُعان من قُوَّة ، ومثل مقدرة من غزو ؛ فإنما يُعَلُّ ويدغم ما أشبه الفعل ؛ والتاء (٣) تدخل فى الاسم والفعل ، وزيادة سَبُعان (٤) تخص الاسم .

---

(١) فى (ز) : مسبعان .

(٢) فى المحققة ، كما فى بعض نسخ التسهيل : وتاليتها ، والتحقيق هنا أنسب ، لقصد الحرف الذى يلى الكسرة .

(٣) أى هاء التأنيث ، يسميها الشارح أحيانا : تاء التأنيث .

(٤) أى الألف والنون .

(والإدغام أسهل من القلب) [١] – وهو قول ابن جنى ، قال : لأنهما مِثْلان متحرّكان فى مثال يوجد فى الأفعال ، لأن قوُوَ من قووان ، كظَرُفَ ؛ والإظهار مستثقل ، ولا نظير له ؛ وهذا هو القول الثالث .

وقوله : أسهل من القلب ، إشارة إلى القول الآخر ، وهو الثانى ؛ وقد سبقت المسألة فى الفصل المفتتح بقوله : تبدل الألف ياءً ، لوقوعها إثر كسرة ، وهو الفصل الثامن .

(ولا يجوز إدغام فى مثل جحمرش من الرمى ، لعدم وزن الفعل) – فإذا قلت : رَمْيَيِى كجَحْمَرِش ، قلبت الياء المتوسطة واواً ، كراهة اجتماع الأمثال ، فتقول : رَمْيَوِى [٢] ، ويصير من المنقوص ؛ أو قلبتها ألفاً ، لأنها ياء تحركت وانفتح ما قبلها ؛ وتسلم الثالثة ، كما سلمت ياء آى وزاى .

(خلافاً لأبى الحسن) – فى قوله : إنك تنقل حركة الياء الأولى ، إلى الساكن قبلها ، وتدغم فى الياء ، فتتطرف الياء الثالثة بعد ياء مكسورة مدغمة فيها أخرى ، فتحذفها ، كما فى أُخَىّ ؛ وقد سبقت المسألة فى آخر الفصل التاسع من فصول البدل ، ولم يرجح هناك شيئا من الثلاثة .

---

(١) فى (د) : أسهل من الفك .

(٢) فى النسخ الثلاث : رميويا ، وهو مخالف للوزن ، ولقوله : ويصير من المنقوص ؛ وقال الدمامينى فى هذا الموضع : فإذا بنيت مثل جحمرش من الرمى ، قلت : رَمْيَيِى ، وهذا هو الأصل ، ولا إدغام هنا ، لأنه ليس عندنا من الأفعال ؛ وقد تقدّمت هذه المسألة فى الفصل التاسع من فصول الإبدال . انتهى . دمامينى .

(**فصـــل**) : (إذا تحرّك المِثْلان من كلمتين ، ولم يكونا همزتين ، جاز الإدغام) – نحو : فعلَ لَبيد ، ويدُ داود ؛ والإظهار لغة أهل الحجاز ؛ وخرج نحو : قرأ أبوك ؛ والإدغام فى هذا ونحوه ردىء .

(ما لم يليا ساكناً) – فإن ولياه ، امتنع الإدغام ؛ وهذا هو قول البصريين ؛ وقد قرأ أبو عمرو بالإدغام فى : « الرعبَ بما » (١) ، « والشمسَ سراجا » (٢) ، « شهرُ رمضان » (٣) ، وغير ذلك ، مما قبل المدغم فيه ساكن صحيح ؛ وتأوّله من منع ذلك على الإخفاء ؛ والذين نقلوا عنه الإدغام من أهل القراءة ، لا يخفى عليهم الأمر ، حتى يجعلوا الإخفاء إدغاماً ؛ فالصواب عدم المنع ؛ وقد أجاز الفَرّاء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين ، أحدهما : الجمع بين الساكنين ، كما روى أهل القراءة ؛ والثانى : إلقاء حركة الأول على الساكن قبله ؛ واستضعف هذا ، وخرج عليه قولهم : عَبشَمس ، فقال : أصله : عبد شمس ، فأدغموا الدال فى الشين ، ونقلوا حركتها إلى الباء ؛ وإذا فعلوه فى المتقاربين ، ففى المثلين أحرى ؛ ولا يجيز سيبويه والبصريون شيئا من الوجهين ؛ والحقُّ جوازُ الأول .

---

(١) آل عمران / ١٥١ : « سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعبَ بما أشركوا بالله » .

(٢) نوح / ١٦ : « وجعل الشمسَ سراجا » .

(٣) البقرة / ١٨٥ : « شَهْرُ رمضان الذى أنزل فيه القرآن » .

(غيرَ لين) – فإن كان الساكن حرف لين ، جاز الإدغام ، نحو : المال لك ، وثوب بنت ، وجيب بكر ؛ وهذا إذا لم يكن حرف اللين قد أدغم نحو : عدوّ واقد ، وولىّ يزيد ؛ وهذا القيد يفهم من قوله فيما تقدّم : ولا يدغم فى أولهما .

(ويبدل الحرف التالى [١] متحركا ، أو ساكنا لينا ، بمثل مقاربه الذى يليه ، ويدغم جوازاً) – نحو : « يعذّبُ مَن يشاء » [٢] ، وهذا سحابُ مَطر ؛ وخرج الساكن الذى ليس بلين ، نحو : ضرب مالك ؛ وقد أدغم الفرّاء شيئا منه ، نحو : « والحرث [٣] ذلك » [٤] ؛ وكان الجارى على الاستعمال العربى أن يقول : (ويبدل بالحرف مثل مقاربه ...) – فإن الباء فى مثله تدخل على المتروك ، نحو : « وبدّلناهم بجنتيهم جنّتين » [٥] .

(مالم يكن ليناً) – فإن كان الذى يقارب لينا ، لم يبدل ولم يدغم ، نحو : قَضُوَ ياسر ، وحيِىَ واقد .

---

(١) فى (ز) : الثانى ، والتحقيق يوافق ما فى الدمامينى .

(٢) المائدة / ٤٠ ، والعنكبوت / ٢١ ؛ قال الدمامينى فى هذا الموضع : فالباء وليَتْ حرفا متحركاً ، وهو الذّال ، فأبدلت ميماً ، وهو مثل مقاربها الذى يليها ، وهو ميم مَنْ ، وأدغمت على جهة الجواز ، لا على جهة الوجوب .

(٣) فى (د) : والحارث .

(٤) آل عمران / ١٤ : « والخيل المسومة والأنعام والحرث ، ذلك متاع الحياة الدنيا » .

(٥) سبأ / ١٦ : « وبدلناهم بجنتيهم ، جنتين ذواتى أُكُل خمط وأثل وشىء من سدر قليل » .

(أو همزة) – نحو : قرأ هارون ؛ ولا التفات إلى من جوَّز الإدغام فى الهمزتين ، لرداءته .

(أو ضاداً) – فلا تدغم الضاد فى شىء ، لأن فيها استطالة وإطباقا واستعلاء ؛ وليس لها مقارب يشركها فى ذلك ؛ وشذّ إدغامُها فيما سيأتى .

(أو شيناً) – فلا تدغم إلَّا فيما سيأتى ؛ لأن فى إدغامها إخلالاً بصفتها .

(أو فاءً) – لما سبق فى الشين ؛ ويأتى ما تدغم فيه .

(أو ميما) – فلا تدغم فى مقاربها ، وهو الفاء والباء والواو ؛ وسيأتى ماتدغم فيه .

(أو صفيريًّا قبل غير صفيرىّ) – فلا يدغم صفيرىّ فيما يقاربه ، مما ليس صفيريا ، لأن فى إدغامه فيه إخلالاً بالصفير ؛ وسيأتى ما يُدغم فيه .

(أو يلتق الحرفان فى كلمة ، يوهم الإدغام فيها التضعيف) – نحو : أنملة ، فلا تدغم ؛ لأنه لا يُدْرَى ، إذا أدغمت ، أن الأصل أنملة أو أمملة ، لأن كليهما وزنه : أُفعُلة ، فيلتبس بإدغام المثلين ؛ ولذا بيَّنت العرب النون الساكنة ، إذا وقعت قبل الميم ، نحو : زَنْماء [١] ،

(١) فى الصحاح : والزَّنَمةُ : شىء يقطع من أذن البعير ، فيترك معلقا ؛ وإنما يفعل ذلك بالكرام من الإبل ؛ يقال : بعير زَنِم وأزنَم ومُزَنَّم ، وناقة زَنِمة وزَنْماء ومُزَنَّمة .

ولم تُخْفِها ، لأن الإخفاء يقربها من الإدغام ، فخافوا التباس الإخفاء بالإدغام ؛ فإن كان لا يوهم التضعيف ، جاز الإدغام ، نحو : انْفعل من المحْو ، فلك أن تقول : انْمَحى ، فلا تدغم ، ولك أن تدغم ، فتقول : امَّحَى ؛ لأن التضعيف لا يمكن فيه ، لأن افَّعَلَ مفقود فى كلامهم .

(وإدغام اللام فى الرَّاء جائزٌ ، خلافاً لأكثرهم) — وفى نسخة قُرِئت عليه ، وعليها خطه :

(وإدغام الرّاء فى اللام محفوظ) — والذى [1] ذهب إليه الخليل وسيبويه وأصحابه ، أنه لايجوز إدغام الرَّاء فى اللام ، ولا فى النون ؛ لأجل التكرير ؛ وأجاز ذلك الكسائى والفرَّاء ، وحكياه سماعاً ؛ وأجازه أيضا وسمعه من العرب أبو جعفر الرؤاسىّ ، وهو إمام من أئمة العربية واللغة ، من الكوفيين ؛ وبه قرأ أبو عمرو ؛ فتدغم الرّاء الساكنة فى اللام ، نحو : « يغفرْ لكم » [2] ؛ وله فى المتحركة تفصيل ؛ وحَملُ ماذكر القُرّاء من الإدغام على الإخفاء ، ضعيف جدا ، ولم يجعل الله لغة العرب محصورة فيما حفظه البصريون ؛ ثم الاعتماد على التكرار ضعيف ، فقد نوزع فى أن التكرار (٣- صفة ذاتية للرَّاء ؛ وقد كان بعض العلماء ينطق بها بما لا يبقى فيها شيئا من التكرار ، مع أن فى الإدغام إزالة لثقل التكرار -٣) ؛ لو كان ذاتيا .

---

(١) فى (ز) : وإليه ذهب الخليل .

(٢) الأعراف / ١٤٩ ، والأنفال / ٢٩ ، ٧٠ ، والأحزاب / ٧١ ، والأحقاف / ٣١ ، والحديد / ٢٨ ، والصف / ١٢ ، والتغابن / ١٧ ، ونوح / ٤

من (٣ – ٣) سقط من (د) .

(وربما أدغم الفاء فى الباء) – كقراءة الكسائى : « إن نَشأْ نخسفْ بهم » (١) ؛ قيل : وإدغامها ضعيف فى القياس ، ولا يحفظ من كلامهم ؛ لما فيه من إذهاب التفَشِّى .

(والضاد فى الطاء) – نحو : مضطجع ؛ الأوجَهُ البيانُ ؛ وإن أدغم ، قلب الثانى للأول ، نحو : مضَّجع ، كمصَّبِر فى مصطبر ؛ قال سيبويه : وقد قال بعضهم مطَّجع ، ومضَّجع أكثر ؛ وروى اليزيدىّ عن أبى عمرو ، إدغام الضاد فى الذال ، نحو : « الأرضَ ذلولاً » (٢) ؛ وأدغمت أيضا فى الشين ، نحو : « لبعض شأنهم » (٣) .

(والسين فى الشين) – نحو : « واشتعل الرأسُ شَيْباً » (٤) ؛ واختُلفَ فيه ، عن أبى عمرو ؛ فمنهم من روى عنه الإدغام ، ومنهم من روى المنع ؛ وروى عن أبى عمرو أيضا الإدغام فى عكسه ، نحو : « إلى ذى العرشِ سَبيلاً » (٥) ؛ ولا يجيز البصريون شيئا من هذا .

(وتُدغَمُ فى الفاء والميم ، الباءُ) – نحو : اضربْ فاجراً ، واصحب مطراً .

(وفى الحاءِ ، الهاءُ) – نحو : اجْبَهْ حاتماً ، يجوز إدغامه ، والأحسن البيان ، لاختلاف المخرجين ؛ وقيل (٦) : تدغم الهاء

---

(١) سبأ / ٩ : « إن نشَأ نخسفْ بهم الأرضَ » .
(٢) الملك / ١٥ : « هو الذى جعل لكم الأرضَ ذَلولًا » .
(٣) النور / ٦٢ : « فإذا استأذنوك لبعض شأنهم » .
(٤) مريم / ٤ : « قال : ربِّ إنى وهن العظمُ منى ، واشتعل الرأسُ شيبا » .
(٥) الإسراء / ٤٢ : « إذاً لابتغَوا إلى ذى العرش سبيلًا » .
(٦) فى (ز) : وقد تدغم .

فى الحاء ، والحاءُ فى الهاء ، نحو : امدحْ هِلالاً ؛ وتُقلَب فى الوجهين الهاء إلى الحاء ؛ ونصَّ سيبويه على أنه لا تدغم الحاء فى الهاء .

(وفى الشين والتاءِ ، الجِيمُ) - نحو : « أخْرجَ شَطْأَه » [(١)] ؛ والإدغام والبيان حسنان ؛ ولا تدغم الشين فى الجيم ، لأجل تفشى الشين ، كرهوا إذهابه ؛ وفى اللباب لأبى البقاء ، أن الشين تدغم فى الجيم ، نحو : أعطشْ جَحْدَراً ؛ وجاء عن أبى عمرو ، أنه أدغم الجيم فى التاء ، فى قوله تعالى : « ذى المعارج . تعرج » [(٢)] ، ولم يذكر سيبويه إلاَّ إدغام الجيم فى الشين فقط ، وقد حملت قراءة : « المعارج . تعرج » على الإخفاء ، وفيه ما عرفت .

(وفيها) - أى فى الجيم .

(وفى الشين والضادِ ، الطاءُ والظَّاءُ ، وشركاؤهما فى المخرج) - أى شركاء الطاء والظاء ؛ فتشارك الطاء الدال والتاء ، وتشارك الظاء الذال والثاء ؛ فهذه الستة ، يدغم كل واحد منها فى الجيم وفى الشين وفى الضاد ؛ فالطاء فى الثلاثة : اضبط جعفرا ، أو سالماً ، أو ضمرة ؛ والدال فى الثلاثة : أبعد جعفرا ، أو سالما ، أو ضمرة ؛ والتاء فى الثلاثة : اسكت مع الثلاثة ؛ والظاء فى الثلاثة : عِظْ مع الثلاثة ؛ والذال فيها : خذ معها [(٣)] ؛ والتاء فيها : ليت معها ؛ ولم يحفظ سيبويه إدغام الستة فى الجيم ؛ وذكره السيرافى وغيره .

---

(١) الفتح / ٢٩ : « ومثلهم فى الإنجيل كزرع أخرج شطأه » .
(٢) المعارج / ٣ ، ٤ : « من الله ذى المعارج . تعرج الملائكة والروح إليه » .
(٣) أى مع الثلاثة .

(والأولى ، إبقاء إطباق المطبق) – أى من هذه الستة ، وهو الطاء والظاء ؛ فمن العرب من يبقى الإطباق ، كما يبقى الغنة فى إدغام النون ؛ وبعضهم يذهبه ، كما يذهب الغنة ؛ وقال سيبويه : كلٌّ عربىّ ؛ أى إبقاء الإطباق ، وتركه ؛ وليس فى كلامه تعرُّضٌ لأولويَّة .

(**فصـــل**) : (وقع التكافؤ فى الإدغام) – أى أدغم هذا الحرف فى ذاك ، وذاك فى هذا .

(بين الحاء والعين) – فالحاء والعين ، كما جاء عن أبى عمرو ، من طريق أبى الزعراء : « فمن زُحْزِحَ عَن النَّار » [1] بالإدغام ؛ وحمله على الإخفاء ضعيف ؛ وقد جاء عن أبى عمرو ، أنه قال : من العرب من يدغم الحاء فى العين ، كقوله تعالى : « فمن زحزح عن النار » ، ومَنْعُ سيبويه ذلك ، لأن الحاء أدخل فى الفم ، يردُّه السماع الصحيح ؛ والعين فى الحاء نحو : اقطعْ حَبلَك ؛ قال سيبويه : الإدغام والبيان حسنان ؛ والفرق بين هذا وماقبله ، أن فى ذلك قلب الأَخْرَج إلى الفم ، إلى الأدخل .

(وبين الخاء والغين) – نحو : اسلخ غنمك ، وادمغ خلفا ؛ قيل : والإدغام والبيان فيهما حسنان ؛ والذى نص عليه سيبويه ، أن إدغام الغين فى الخاء ، نحو : اسلخ غنمك ، أحسن من العكس .

(وبين القاف والكاف) – نحو : الحق كندة ، وأمسك قطبا ؛

---

(١) آل عمران / ١٨٥ : « فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز » .

والبيان والإدغام حسنان ؛ وقيل : الإدغام أحسن ؛ وقيل إدغام القاف فى الكاف أحسن من العكس .

(وبين الصفيرية) – فتدغم الصاد فى السين والزاى ؛ والسين فى الصاد والزاى ؛ والزاى فى الصاد والسين ؛ وذلك لتقاربهن فى المخرج ، واجتماعهن فى الصفير ؛ والإدغام إذا كان الأول ساكنا أحسن منه إذا كان متحركا ؛ وقيل : إن الإدغام فيهن أحسن من الإظهار ؛ وذلك نحو : محص سالم أو زاهر ، وحبس صابر أو زاهر ، وأوجز صابر أو سالم .

(وبين الطاء والدال والتَّاء والظاء والذال والثاء) – فكلٌّ من هذه الستة ، يجوز إدغامه فى الخمسة الباقية ؛ فالطاء نحو : اربط دارما ، أو تميما ، أو ظالما ، أو ذيبا ، أو ثابتا ؛ والدال نحو : قد طوى ، أو تلا ، أو ظلم ، أو ذرا [1] ، أو ثبت ؛ والتَّاء : « قالت طائفة » [2] ، جاءت دُنيا ، رأت ظالما ، قتلت ذيبا ، أخذت ثعلبا ؛ والظاء : عظ تميما أو داود أو طالوت أو ذا النون ، أو ثابتا ؛ والذال : إذ طال ، أو تلا ، أو ظلم ، أو دنا ، أو ثبت ؛ والثاء : ابعث تميما أو طاهرا ، أو داود ، أو ظافرا ، أو ذا النون .

(وتدغم الستة فى الصفيرية) – فتدغم الطاء والدال والتاء والظاء والذال والثاء ، فى الصاد والسين والزاى ؛ فالطاء : ضُبط

---

(١) ذرا يذرو ، أو ذرأ يذرأ .

(٢) الأحزاب / ١٣ : « وإذ قالت طائفة منهم : ياأهل يثرب ...» .

صابر [١] ، أو سالم ، أو زاهر ؛ والدال : وجد مع الثلاثة ؛ والتّاء : ثبت معها ؛ والظاء : حفظ معها ؛ والثاء : بعث معها ؛ والذال : إذ صبر أو سلم أو زار .

(وتدغم فى التسعة وفى الشين والضاد والنون والراء ، اللام وجوبا إن كانت للتعريف) – فالتسعة ما سبق من الطاء إلى الزاى ؛ وإنما لزم الإدغام ، لكثرة استعمال حرف التعريف ، فآثروا لذلك التخفيف ؛ قال سيبويه : لزم التخفيف ، كما لزم تخفيف يرى [٢] ؛ وهذا اللزوم هو الذى حفظه البصريون ؛ وقال الكسائى : سمعت العرب تظهر لام التعريف عند هذه الأحرف ، إلاَّ عند اللام والراء والنون فقط ، فيقولون : الصامت .

(أو شبيهتها [٣]) – وهى التى للمح الأصل والزائدة ، نحو : النعمان واليزيد .

(وإلّا فجوازاً) – أى وإلّا تكن اللام للتعريف أو شبيهة بها ، يكن الإدغام جائزاً لا واجباً .

(بقوة فى الراء) – نحو : هل رأيت ، وذلك لأن الراء أقرب الحروف إلى اللام ؛ قال سيبويه : والإظهار لغة لأهل الحجاز عربية . انتهى.

---

(١) فى (ز) : صابرا أو سالما أو زاهرا .
(٢) أصلها : يرأى .
(٣) فى (د ، ز) : أو شبهها .

ولكون الإدغام أحسن ، قرأ معظم القُرَّاء به ، وقرأ حفص : « بل ران » [١] بالإظهار ، بسكتة لطيفة على اللام ، تحقيقاً للإظهار ، وعن قالون موافقته ، لكن لا يسكت ، وعنه أيضا الإظهار فى : « بل ربكم » [٢] و « بل ران » وغيرهما .

(وبِضَعْفٍ فى النون) – ولهذا رجع السبعة ، غير الكسائى ، إلى الإظهار فى : « هل نَدُلّكم » [٣] ؟

(وبِتوسُّط فيما بقى) – وهو أحد عشر حرفاً ، نحو : هل طلب ؟ أو دنا ، أو تكلم ، أو ظلم ، أو ذهب ، أو ثأر ، أو صبر ، أو سمع ، أو زال [٤] ، أو شهد ، أو ضرب ؟ ولكن ليس التوسط فيها متساويا ، بل متقارب ؛ ذكره سيبويه وغيره .

(**فصــل**) : (تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، فى الراء واللام) – نحو : « من ربهم » [٥] ، و « من لدنه » [٦] ، ويدخل فى قوله : النون الساكنة : التنوين ؛ وترك الغنة هو المشهور عند أهل الأداء ؛ وذكر بعضهم الإجماع عليه ، لكن قال سيبويه : إن شئت

---

(١) المطففين / ١٤ : « كلا ، بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون » .
(٢) الأنبياء / ٥٦ : « قال : بل ربكم رب السموات والأرض » .
(٣) سبأ / ٧ : « هل ندلكم على رجل ينبئكم » ؟
(٤) فى (د) : أوزار .
(٥) البقرة / ٥ : « أولئك على هدى من ربهم » ...وكثير غيرها .
(٦) النساء / ٤٠ : « ويؤت من لدنه أجرا عظيما » ، والكهف / ٢ : « لينذر بأسا شديدا من لدنه » .

كان إدغامها بلا غنة ، وإن شئت أدغمت بغنة . انتهى . وقال أبو جعفر بن الباذش : الآخذون بالغنة فى الرّاء واللام كثير جدا ، عن جميع القرَّاء ؛ وهو مذهب سيبويه [١] ، صحيح مشهور فى العربية ؛ وبعضهم يرجحه على إذهابها . انتهى . وروى إبقاء الغنة ، عن أهل الحجاز وابن عامر وعاصم .

(وبها فى مثلها) – أى وبالغنة فى النون ، نحو : من نايب [٢] ؛ وهذا من إدغام المثلين ، لا المتقاربين .

(والميم) – نحو : من مالك ، والمعروف ماذكر من الغنة ؛ وجاء عن عاصم وحمزة ، أن إدغام النون الساكنة والتنوين فى الميم بغير غنة ، وغلط ناقله ، وحمل إن لم يغلط ، على أن المعنى بغير غنة للنون والتنوين ، وإنما الغنة للميم التى أبدلا إليها بحق الإدغام ؛ والمحققون على أن الغنة للميم المبدلة ، وهو إدغام تام ؛ وذهب ابن كيسان وابن مجاهد فى أحد قوليه ، إلى أن الغنة للنون أو التنوين ؛ وهو إدغام غير مستكمل ، والتشديد غير بالغ .

(والواو) – وتدغم بغُنَّة ، وبغير غنة ، نحو : « مِن والٍ » [٣] .

(والياء) – نحو : « مِن يوم » [٤] ، ويكون بِغُنّة ، وبغيرها ؛

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (غ) : من نابت .

(٣) الرعد / ١١ : « وما لهم من دونه من وال » .

(٤) الجمعة / ٩ : « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة » .

وما ذكر من أن النون الساكنة تدغم فى الميم والواو والياء هو فى الكلمتين ؛ فأما فى الكلمة ، فالإظهار ، نحو : زَنْماء وصِنْوان ودنيا ؛ لئلا يلتبس بالمضاعف ؛ قال سيبويه : وقالوا : اِمَّحَى ، حيث لم يلتبس .

(وتُظهَر عند الحلقية) – من كلمة ومن كلمتين ؛ وذكر سيبويه وغيره من النحويين وأهل الأداء ، أنه يجوز إخفاؤها عند الغين والخاء ، وذكره سيبويه عن قوم من العرب ؛ وروى عن قالون ، أنه قرأ بذلك .

(وتقلب ميما عند الباء) – وسبق هذا عند قوله فى البدل : وأبدلت الميم من النون الساكنة قبل باء .

(وتخفى مع البواقى) – وهى خمسة عشر حرفا : التَّاء والثَّاء والجيم والدال والذّال والزاى ، والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والفاء والقاف والكاف ؛ والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام ، وإظهار النون الساكنة وبيانها عند هذه الحروف لحن .

(وكذا يفعل قاصد التخفيف ، بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه) – كالضاد مع الشين مثلا ، نحو : « لبعض شأنهم » [1] ، فيحمل ما روى فيه من الإدغام على الإخفاء ، وأخفى حركة الضاد ، فيوهم الإدغام ؛ هكذا قالوا ؛ فإذا استثقلت حركة

---

(١) النور / ٦٢ : « فإذا استأذنوك لبعض شأنهم » .

الحرف ، وأريد تخفيفه ، ولم يمكن تخفيفه بالإدغام ، خفف بإخفاء الحركة ، وهو المعبر عنه بالاختلاس ؛ وهو أن لا تشبع الحركة ، بل ينطق بها مختطفة بسرعة ، بحيث لا يكون لها تمكين [١] ولا إشباع ، بل ينطق بها بينهما .

(أو لتقدّم ساكن صحيح) – نحو : « الرعب بما » [٢] ، فالباء مما يدغم ، لكن منعها ساكن صحيح ؛ فالإدغام يؤدى إلى الجمع بين الساكنين ، على غير الحدّ ، فيمنع ؛ فإذا أريد التخفيف ، سلك الإخفاء ؛ فلو كان الساكن غير صحيح ، نحو : ثوب بكر ، أو كان المتقدم متحركا ، نحو : « لذهب بسمعهم » [٣] ، جاز ذلك .

(وقد يجرى المنفصل ، مجرى المتصل ، فى نقل حركة المدغم إلى الساكن) – فيفعل فى المنفصل ، ما يفعل فى يردّ ونحوه من المتصل ؛ فأصله : يردد ، نقلت حركة الدال الأولى إلى الرّاء ، ثم أدغمت ؛ وذلك لئلا يتوالى ساكنان على غير الحدّ ؛ وعلى هذا النحو خُرّج من المنفصل قولهم فى عبد شمس : عبشمس ؛ نقلوا حركة الدال إلى الباء ، وأدغموا الدال فى الشين ؛ وقول البصريين : إن هذا ليس أصله : عبد شمس ، وإنما أصله : عَبْء شمس [٤] ، أى ضوؤها ، فنقل حركة

---

(١) فى (د ، غ) : تسكن .

(٢) آل عمران / ١٥١ : « سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعبَ بما أشركوا » .

(٣) البقرة / ٢٠ : « ولو شاء الله لذهبَ بسمعهم وأبصارهم » .

(٤) فى القاموس : العَبْءُ بالفتح : ضياء الشمس .

الهمزة إلى الباء مردود ؛ فقد نقله الفرّاء فى عبد شمس العلَم ؛ وعلى ذلك جرى الفارسىّ فى الإفصاح .

(**فصـــل**) – (تدغم تاء تفعّل وشبهه فى مثلها) – فتدغم التاء فى التاء ، فتقول : اتّبع ؛ وشبه تفعَّل : تفاعَل فتقول فى تتابَع : اتَّابَع ؛ قال :

(٧٩) تُولى الضجيعَ إذا ما اشتافها خضرا
عَذْبَ المذاق ، إذا ما اتَّابَع القُبَلُ (١)

(ومقاربها) – وهو أحد عشر حرفا : الثَّاء والجيم والدّال والذَّال والزّاى والسِّين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء ، نحو : « اثَّاقلتم » (٢) أصله : تثاقلتم ، « الذين يَظَّاهرون منكم من نسائهم » (٣) أصله : يتظاهرون .

(تاليةً لهمزة الوصل) – أى فى غير المضارع ؛ وثبت فى نسخة قُرئت على المصنف ، وعليها خطه :

---

(١) لم أجده فى مراجعى ؛ واشتافها جاءت فى النسخ بالسين المهملة ، وبالشين المعجمة ؛ وبالفاء وبالقاف ؛ وكذا خضرا ، جاءت بالحاء المهملة ، وبالخاء المعجمة ، وبالصاد المهملة ، وبالضاد المعجمة ، واختلفت معانيهما باختلاف النقط ؛ والشاهد فى قوله : اتاَّبع ، وأصلها : تتابع ، أدغمت التاء فى التاء ، فصارت اتاَّبع . قال فى شرح الكافية : إذا أدغمتَ فيما اجتمعت فى أوله تاءان ، زدت همزة وصل ، يتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام ، فقلت فى تتجلّى : اتَّجلَّى .

(٢) التوبة / ٣٨ : « مالكم إذا قيل لكم : انفروا فى سبيل الله ، اثاَّقلتم إلى الأرض » .

(٣) المجادلة / ٢ : « الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ما هُنَّ أمهاتهم » ، على قراءة : يَظَّاهرون .

(تالية لهمزة الوصل ، فى الماضى والأمر) – وذلك نحو : « اثَّاقلتم »(١) ، « فادَّارَأْتُمْ »(٢) ، و« ازَّيَنَتْ »(٣) ، « فاطَّهَّروا »(٤) ، وإنما جىء بهمزة الوصل لتسكين التاء للإدغام ، ولا يُبتَدأ بساكن ، ولهذا لم يُحتج للهمزة فى المضارع ، لأنه مُفتتح بحرف متحركٍ ؛ وإنما قلت : فى غير المضارع ، ليدخل المصدر ، فإنه يكون بالهمزة ، نحو : اطَّاهَر ، الطَّاهُراً ؛ وادَّاراً ، ادَّارُؤاً ؛ ويُضَم ماقبل آخر المصدر ، كما يُفعَل ذلك مع التاء ، نحو : تطَهُّراً وتَدارُؤاً .

(وقد يُحذَف تخفيفاً ، المتعذِّرُ إدغامُه ، لسكون الثانى) – نحو : أحست فى أحسست ، وظلت فى ظللت ، وهى لغة سليم . وقد ذكر المصنف المسألة فى آخر الفصل الثانى من باب التقاء الساكنين ، وفى وسط الفصل السابع من فصول البدل .

(كاستخذ فى الأظهر) – والأصل : استتخذ ، على استفعل ، فحذفت التاء لتعذر الإدغام ، بسبب السكون ؛ وقيل : أصله : اتخذ ، على افتعل ، والسين بدل من التاء (٥) .

(أو لاستثقاله ، بتصدّر الأول (٦) ، كتنزَّل) (٧) – أصله :

---

(١) سبق تخريجها .

(٢) البقرة / ٧٢ : « وإذ قتلتم نفساً ، فادَّارأتم فيها » .

(٣) يونس / ٢٤ : « حتى إذا أخذت الأرض زخرفها ، وازَّيَّنَتْ » .

(٤) المائدة / ٦ : « وإن كنتم جُنُباً ، فاطَّهروا » :

(٥) قال الدمامينى : والحاصل أنهم اختلفوا فيه ، هو استفعل من تخذ ، أو افتعل منه ، على قولين : فعلى الأول ، هو من الحذف ؛ وعلى الثانى ، هو من الإبدال .

(٦) فى (ز ، غ) : بتصدّر المدغم ، وستأتى الإشارة إلى ذلك .

(٧) القدر / ٤ : « تَنزَّلُ الملائكةُ والروحُ فيها » .

تتنزَّلُ ، فاستثقل اجتماع مثلين ، فخفف بحذف أحدهما ، لتعذر الإدغام ؛ فلو أدغموا ، لأتوا بهمزة الوصل ، والمضارع لا تدخل عليه همزة الوصل ؛ فإن لم يُحتَج فى المضارع إلى همزة الوصل ، جاز الإدغام ، كقراءة : « ولا تناجوا » [١] بالإدغام ، لمكان المدّ .

« ونُزِّلُ الملائكةَ » [٢] – أصله : نُنَزِّلُ الملائكةَ ؛ فكرهوا اجتماع المثلين ، فحذفوا ؛ وثبت فى نسخة قرئت عليه ، وعليها خطه : (أو لاستثقاله) بتصدر المدغم ، كتزَّلُ .

(والمحذوفة هى الثانية ، لا الأولى ، خلافاً لهشام) – ويعنى بتصدر المدغم : تصدر الحرف الذى كان يدغم ؛ وما نقله عن هشام ، نقله غيره عن الكوفيين ؛ فالمحذوف فى هذه المقالة ، حرف المضارعة ؛ ومذهب سيبويه وغيره من البصريين أن المحذوف الثانية ؛ قال سيبويه : وكانت الثانية أولى بالحذف ، لأنها هى التى تسكن وتدغم فى نحو « فادَّارأتم » ، « وازَّيَّنَتْ » أى فكما وقع إدغام التى لغير المضارعة ، يكون الحذف أيضاً لها ؛ فكلاهما تخفيف [٣] .

---

(١) المجادلة / ٩ : « فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصية الرسول » .

(٢) الفرقان / ٢٥ : « يوم تشقق السماء بالغمام ، ونُزِّلَ الملائكةُ تَنزيلا » . وقد نسب ابن جنى هذه القراءة إلى ابن كثير ، وأهل مكة ، وأبى عمرو ، عن طريق خارجة .

(٣) وفى شرح الكافية – ٤ / ٢١٨٧ – قال : وفى هذه القراءة : – « نُزِّلُ الملائكة » دليل على أن المحذوفة من تاءَى « تتنزَّلُ » حين قلت : « تَنَزَّلُ » إنما هى الثانية ؛ لأن المحذوفة من نُونَى : « نُزِّلُ » فى القراءة المذكورة ، هى الثانية ، ولأن المثلين إذا التقيا ، إنما يحصل الاستثقال عند النطق بثانيهما ؛ فكان هو الأحق بالحذف .



٧٨ - بــــاب الإمــالة

وإنما ذكره بعد الإدغام ، لأن الإمالة تقريب حرف من حرف ، كما أن الإدغام كذلك .

(وهى أن يُنْحَى جوازا) - فالإمالة بالنظر إلى لسان العرب غير واجبة ؛ فتميم وأسد وقيس وعامة أهل نجد يُميلون ، وأهل الحجاز لا يميلون إلَّا فى مواضع قليلة ، وسيأتى بيان هذا .

(فى فعل أو اسم) - فكل منهما توجد فيه الإمالة قياساً ، بالشرط الذى سيذكره ؛ وأما الحرف ، فإن أميل منه شيء ، اقتصر على مورد السماع ، وسيأتى ذكره .

(متمكن) - فغير المتمكن من الأسماء ، نحو : متى ، يقتصر فى إمالته على السماع .

(بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء) - والغرض بذلك ، المناسبة ، كما سيأتى بيانه ؛ ولما أرادوا مناسبة الألف الياء ، تعين أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، فلا يمكن أن ينحى بالألف نحو الياء إلَّا بذلك .

(لتطرفها وانقلابها عنها) - وهذا شروع فى بيان أسباب الإمالة ؛ فالألف المتطرفة المنقلبة عن الياء ، تمال فى الفعل ، نحو :

رمى ؛ وفى الاسم ، نحو : فتى ؛ ولا فرق بين الياء الأصلية ، كما مثل ، والمنقلبة عن الواو نحو : أعطى وملهى ؛ قال سيبويه : ومن العرب من لا يميل ألف رمى ونحوه ؛ قال : يكرهون أن ينحوا نحو الياء ، وهم قد فرّوا منها ، وقلبوها ألفاً ؛ وأما غير المتطرفة فستأتى .

(أو مآلها إليها ، باتفاق ، دون ممازجة زائد) — نحو : غزا ودعا ؛ قال سيبويه : أمالوا هذه الألف ، لغلبة الياء عليها ؛ لأنها تصير ياء فى أغزيت ، وإذا بنى الفعل للمفعول نحو : غُزىَ ودُعىَ . انتهى . وكذلك ألف التأنيث المقصورة نحو : حبلى ، تمال ، لأنها تصير إلى الياء فى قولك : حبليان وحبليات ؛ وقوله : باتفاق ، معناه أن العرب تتفق على ردّها إلى الياء ، دون ماذكر ، وذلك كما مثل .

وخرج نحو : قفَا وعصا ، مماهو على ثلاثة أحرف من الأسماء ، وألفه عن واو ؛ فإن مآل ألفه إلى الياء ، عند أكثر العرب ، إنما هو بممازجة حرف التصغير نحو : قُفَىّ وعُصَىّ ، أو التكسير نحو : قِفىّ وعِصىّ ؛ ولا تصير ياء بدون الممازجة إلاَّ فى لغة هذيل ، حيث يقولون : قَفَىَّ وعَصَىَّ ؛ فيقلبون مع ياء المتكلم ، وغيرهم من العرب يُقرّ الألف ، فيقول : عصاىَ وقفاىَ ؛ وهذا الكلام يقتضى أن المصنف يختار فى المسألة ، الفرق بين الاسم والفعل ، فيقول فى الفعل ، أعنى الثلاثى الذى لامه ألف منقلبة عن واو بالإمالة ، ولا يقول فى الاسم الذى هو كذلك بها ، وهو قول الفارسىّ وغيره ، يطردون الإمالة فى الفعل ، ويجعلونها شاذة فى الاسم ؛ وظاهر كلام سيبويه ، أن الإمالة لا تنكسر فى الفعل ، وأنها توجد فى الاسم دون

ذلك ؛ وقال الخضراوىّ : أهل الكوفة يميلون كل ألف ثالثة عن واو ، فى اسم مكسور الأول ، ويثنونه بالياء ، والبصريون لا يرون ذلك ، ولايميلون ذوات الواو فى الثلاثية ، إلَّا ما سُمع ، وإنما شبهوها بها فى الفعل .

(أو لكونها مبدلة من عين ما يقال فيه : فِلْتُ) – نحو : خاف ، إذ تقول فى الماضى مسنداً إلى التاء : خِفْتُ ، ووزْنُه : فِلْتُ ، بحذف عينه ؛ وبعضهم يعبر عن هذا السبب ، بأن الألف تمال لكسرة تعرض فى بعض الأحوال ، وهو بسط لما ذكره المصنف .

ودخل فى قول المصنف : فِلْتُ : طاب ونحوه ، إذ تقول : طبت ، وألفه عن ياء ، فإمالته إما لكونها بدلاً عن الياء ، وإما لما يعرض من الكسرة فى فِلْت ؛ وعلى الثانى كلام سيبويه وغيره ، وهو مقتضى كلام المصنف .

قال سيبويه : ومما يميلون ألفَه ، كلُّ شىء كان من بنات الياء والواو ، مما هما فيه عين ، إذا كان أول فعلت مكسوراً ، قال : وهى لغة لبعض الحجاز ؛ وقال الخضراوىّ : الأَولى فى طاب ، أن تمال ؛ لأن الألف عن ياء ، وفى خاف ، لأن العين مكسورة ؛ كأنهم أرادوا الدلالة على الياء والكسرة . انتهى .

والإمالة فى طاب ونحوه ، أقوى منها فى خاف ونحوه ، وعامة العرب لا يميلون نحو : خاف ، ويميلون نحو : طاب .

واحترز المصنف من أن يُقال فيه : فُلْتُ ، نحو : قُلْتُ ، فلا يُمال ، قال : لأنه لا ياء فيه ولا كسرة تعرض .

(أو متقدمة على ياء تليها) — نحو : بايع وراية ؛ ولم يذكر سيبويه إمالة الألف قبل الياء ، وذكره غيره ، ومنهم ابن الدهّان .

(أو متأخرة عنها متصلة) — أى الألف ، نحو : بيان ، والسَّيَال ، وهو بفتح السين : ضربٌ من الشجر ، له شوك [١] ، ونحو : بيّاع وكيّال ؛ والإمالة فى هذين أقوى للتضعيف ؛ قال سيبويه : وسمعنا بعض من يُوثق بعربيته يقول : كيَّال ، فيميل ، لأن قبلها ياء ، فصارت بمنزلة الكسرة التى تكون قبلها نحو : جِمال .

(أو منفصلة بحرف) — نحو : شيبان وحيوان ؛ والإمالة مع الياء الساكنة ، أقوى منها مع المتحركة ، لأن الانخفاض فى الساكنة أظهر ، لقربها من حرف المدّ .

(أو حرفين ، ثانيهما [٢] هاء) — نحو : مررت ببيتها ، وضربت يدها ، وذلك لأن الهاء خفيّة ، كأن الفاصل حرف واحد ، وشرط هذا أن لا يكون بين الهاء والياء ضمير ؛ فإن كان ذلك ، فلا إمالة ، كما لو كان أحد الحرفين غير هاء نحو : بيننا [٣] .

(أو لكونها متقدّمة على كسرة تليها) — نحو : مساجد .

---

(١) فى الصحاح : والسَّيَال بالفتح : ضرب من الشجر له شوك ، وهو من العضَاه ؛ قال ذو الرمة يصف الأجمال :

ماهِجْنَ إذ بكرْنَ بالأجمال　　مثلَ صوارى النخل والسَّيَالِ

(٢) فى (ز ، غ) : أحدهما هاء ؛ والتحقيق من النسخة المحققة من التسهيل والنسخة (د) ونسخة الدماميني .

(٣) سقط التمثيل من (د) .

(أو متأخرة عنها ، منفصلة بحرف) – نحو : عماد واسوداد .

(أو حرفين ، أولهما ساكن) – نحو : شملال ؛ فإن تحركا ، فإن كان أحدهما هاء ، جازت الإمالة [(١)] ، مالم تكن إحدى الحركتين ضمة ؛ فيمال نحو : يريد أن ينزعها ، دون أن يضربها ، وهو يضربها ؛ وإن فصل ثلاثة ، فلا إمالة ، نحو : فتلت قِنَّباً[(٢)] ، ومن أمال أن ينزعها ، أمال عندها ؛ لأن الهاء كالمطَّرحة عندهم .

(فإن تأخر عن الألف مُسْتَعْل) – وهو أحد حروف : ضغط خص قظ .

(متصل) – نحو : باخل .

(أو منفصل بحرف) – ناهض .

(أو حرفين) – نحو : مناشيط .

(غلَب) – أى حروفَ الاستعلاء ، فلا تمال الألف المذكورة معه ، وإن كان مقتضى الإمالة ، لولا حرف الاستعلاء ، موجوداً ، وهو الكسرة فيما مثل .

(فى غير شذوذ) – فلم يُمنع ذلك شذوذاً ؛ والذى ذكره سيبويه أن مثل ناقد وناهض ، مما ولى حرفُ الاستعلاء فيه الألفَ ، أو فصل بحرف واحد ، لا يميله أحدٌ ، إلاَّ مَنْ لا يُؤخذ بلغته ، وأن مثل مناشيط ودوانيق ، إمالة قوم ، لتراخى المستعلى ، قال : وهى قليلة .

وذهب المبرد إلى منع الإمالة فى هذا كالأول ؛ وحكاية سيبويه حجة عليه .

(الياء والكسرة الموجودتين ، لا المنويتين) – فالكسرة الموجودة ، قد سبق تمثيلها ، والياء الموجودة نحو : عايط ، والياء المنوية

---

(١) فى (د) : جازت المسألة .

(٢) والقُنَّبُ : الأَبَقُ ، عربى صحيح ؛ وهوَ ضربٌ من الكتان – صحاح .

نحو : قاضٍ ، والكسرةُ المنويَّة نحو : ماصٍّ ، أصله : ماصِص [1] .

وثبت فى نسخة عليها خطه ، بعد قوله : لا المنويتين :

(خلافاً لمدَّعى المنع مطلقا) – وهذا يحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون معناه : خلافاً لمدّعى منع الإمالة ، بكثرة [2- وبشذوذ . والثانى : أن يكون معناه : خلافاً لمدَّعى منع الإمالة -2] ، مع الموجود والمنوىّ من الكسرة والياء ، وهكذا شرحه شيخنا ، وهو الأقرب .

(وكذا إن تقدَّم عليها) – أى تقدَّم حرفُ الاستعلاء على الألف التى تُمال ؛ وكلامه يقتضى أنه فى التقدّم كالتأخر ، فشمل نحو : غانم وغنايم وخَزْعال [3] ؛ والذى ذكره سيبويه وغيره ، هو فيما كان الألف فيه متصلا بحرف الاستعلاء ، نحو : قاعد وغايب ؛ ولم يمثله سيبويه إلاَّ هكذا ، وقال : إن أحداً لا يميل هذه الألف ، إلاَّ مَنْ لا يؤخذ بلغته . ومثال الكسرة المنوية : خاف ، والياء المنويّة : ضاع .

وثبت فى نسخة ، قرئت عليه ، وعليها خطه :

(وكذا إن تقدَّم عليها المستعلى ، لا مكسوراً ، ولا ساكناً بعد مكسور ؛ وربما منع قبلها مطلقاً) – فالمكسور نحو : غِلاف ،

---

(١) سقطت عبارة التمثيل كلها من (د ، ز) .

من (٢ – ٢) سقط من (ز) .

(٣) فى الصحاح : خَزْعَل فى مشيته ، أى عرج ؛ وناقة بها خَزْعال ، أى ظَلْع ؛ ويقال : ظلَع البعير ، يَظلع ظَلْعاً ، أى غمز فى مشيه ، فهو ظالع ، والأنثى ظالعة .

والساكن نحو : مِصْباح ؛ فلا يمنع حرفُ الاستعلاء ، فيما نحن فيه ، الإمالة ، إلاَّ إذا كان مكسوراً أو ساكنا بعد مكسور . قال سيبويه : وبعض من يُميل قِبابٍ ، ينصب هذه ، يعنى نحو : مصباح ؛ قال : وكلاهما عربى ، يعنى الإمالة وتركها ، والإمالة أرجح ؛ وإلى هذا أشار المصنف بقوله : وربما ... الخ ، وفيه ما ستعرفه .

وفى نسخة الرّقّى :

(وكذا إن تقدَّم عليها ، غير مكسور ؛ فإن تقدَّم ساكنا بعد كسرة،فوجهان ، وربما غلب المتأخر رابعاً ، وقد لا يُعتدّ به تالياً من غير كلمتها ، وتالياً من كلمتها ، وشذَّ عدمُ الاعتداد به وبالحركة فى قول بعضهم : رأيت عِذْقاً وعِنَبا) - فقوله : فإن تقدَّم .. إلى : فوجهان ، مثاله : مصباح ، وهذا أولى من قوله فى النسخة الأخرى : وربما ... إلى آخره ؛ وهو الموافق لكلام سيبويه ؛ فإن مثل : غِلاب ، لم يذكر سيبويه فيه أنه يمنع الإمالة ، وإنما ذكر فى مصباح ونحوه ، والفرق ظاهر .

وقوله : وربما غلب المتأخّر رابعاً ... ، مثاله : يريد أن يضربها بسوط ؛ ولما كان قوله فيما تقدّم ، ويقتضى أن حرف الاستعلاء لايغلب فى مثله ؛ لأن الفصل بأكثر من حرفين ، نبَّه على قلة غلبته حينئذ ؛ وإنما لم يغلب لضعفه بالتراخى ؛ وبعض العرب لا ينظر إلى هذا التراخى ، فلا يُميل ، والكثير الأول .

وقوله : وقد لا يُعتدّ ... إلى آخره ، معناه أن حرف الاستعلاء قد لا يمنع وهو تالى الألف ، إذا كان من غير كلمتها ، نحو : أريد أن أضربها . قيل : فقد [١] لا يمنع حرف الاستعلاء الإمالة فى هذا ونحوه ، لانفصاله ، بكونه فى كلمة أخرى ، ولكن الأكثر الاعتداد به ، إجراءً للمنفصل المشارك فى المعنى للمتصل ، مجرى المتصل .

وأشار بقوله : وتالياً من كلمتها ، إلى إمالة باخِل ونحوه ؛ لكن قال سيبويه : إنه لا يُميل هذه الألف إلاَّ مَنْ لا يؤخذ بعربيته .

وقوله : وشذَّ ... إلى آخره ؛ فأما عِذْقاً ، فوجه شذوذ إمالته ، أن حرف الاستعلاء فيه بمنزلته فى غانم ، فكما لا يمال غانم ، لا يمال هذا ؛ وأما عِنَبًا ، فوجه شذوذه أنه توسط بين الكسرة والألف حرفان متحركان ، وليس أحدهما هاء ؛ وإنما يُغتفر الفصل بالحرفين المتحركين ، إذا كان أحدهما هاءً ، بشرطه السابق ، نحو : لن [٢] يَضربَها .

(وإن فتحت الرّاء متصلة بالألف) – نحو : راشد ، وفراش ، ورأيت حماراً .

(أو ضُمَّتْ) – نحو : هذا حمارُك .

(فحكمها حكم المستعلى) – وذلك لأن الراء فيها تكرير ، فكأنها عند الفتح أو الضم ، حرفان مفتوحان أو مضمومان ، فتنزلت لذلك منزلة المستعلى فى منع الإمالة ، للتناسب .

---

(١) فى (ز) : ويمنع حرف الاستعلاء ، وفى (د) : فلا يمنع .
(٢) فى (د) : أن يضربها .

(غالبا) – فلا يلتفت بعضهم إلى صفة الراء ، فإنما هى حرف واحد ، فلا يُترك مقتضى الإمالة المحقق الوجود لغيره .

(وإن كسرت كفَّت المانع) – نحو : قارِب وغارِب (١) ، لتنزُّل الراء المكسورة منزلة حرفين مكسورين ، وهذا عند تقدّم حرف الاستعلاء مثلا ، لأن فى الإمالة حينئذ ، انحداراً بعد إصعاد ، وهو سهل ؛ فلو تأخر لم تغلب الراء ، نحو : بارق (٢) ، لأنه لو أميل هذا ، لكان فى إمالته إصعاد بعد انحدار ، وهو صعب ؛ وشمل قوله : المانع ، حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مثلا ، فيمال من فرارِك ، كما يمال قارب .

(وربما أثَّرتْ منفصلة ، تأثيرَها متصلة) – فعلم بهذا أن كلامه أولا ، فيما إذا كانت الرَّاء المكسورة متصلة بالألف ، كما سبق تمثيله ، وأما المنفصلة عنها ، فلا تغلب المانع ، نحو : « أليس ذلك بقادر » (٣) ؟ .

وربما أثرت ؛ قال سيبويه : واعلم أن من يقول : قارب ، أى بالإمالة ، ينصب مررت ، بقارِب من حيث بَعُدت ، أى الرّاء المكسورة من الألف ؛ قال : وقد أمال قوم تُرتَضَى عربيتُهم : سمعنا من نثق به من العرب ، يقول :

---

(١) فى (د) : وغارم .

(٢) فى (د ، غ) : فارق .

(٣) القيامة / ٤٠ : « أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى » ؟

(٨١) عسى الله يُغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر جَوْنِ الرَّباب سكوب [١]

(ولا يؤثر سبب الإمالة ، إلاّ وهو بعض ما الألف بعضه) – فلا يكون سبب الإمالة من كلمة ، والألف الممالة من كلمة أخرى ؛ فلو قلت : ضربت يدَى سابور ، أو مررت بسابور ، لم تمل ألف سابور ، لأن الياء من كلمة أخرى ، والباء كلمة أخرى ؛ وكذا لا تمال ألف [٢] ها ، فى نحو : ها إن ذى عِذْرَةٌ [٣] ... لأن الكسرة من (٨٢) كلمة أخرى . وتستثنى مسألة بينها ، وعندها ، ولن يضربها ، لأن الهاء لخفائها ، كأنها مفقودة .

---

(١) من الطويل ؛ قال فى معجم شواهد العربية : لهدبة بن الخشرم ، أو سماعة النعمانى أو النعامىّ ؛ وفى حاشية المقتضب ٣ / ٤٨ : استشهد به سيبويه فى ٢ / ٢٦٩ – على إمالة الألف من قادر ، وإن كان قبلها الحرف المستعلى ، وهو القاف المانع من الإمالة ، لقوة الراء المكسورة على الإمالة . والمنهمر : السائل ، والجون : الأسود ، والرباب : ماتدلى من السحاب دون سحاب فوقه ، والسكوب : المنصب . والبيت منسوب فى سيبويه إلى هدبة بن الخشرم ، ونسبه الشيخ المرصفى إلى سماعة ابن أشول النعامىّ . قال : ولهدبة قصيدة على هذا الروىّ فى الشعر والشعراء ٢ / ٦٧٦ ، وحماسة البحترى صـ ٧ ، ولم يذكر فيها البيت ، ونسبه العينى إلى سماعة النعمانى .

(٢) فى (ز) : لا تمال ألفها .

(٣) فى الصحاح : ويقال : عذرتُه فيما صنع ، أعذره عُذْراً وعُذُراً ، والاسم : المعذرة والعُذْرَى ... وكذلك العِذْرة ، وهى مثل : الرِّكْبَةُ والجِلْسةُ ، قال النابغة :

ها إنَّ تا عِذْرةٌ ، إلّا تكن نفعَتْ فإن صاحبها قد تاه فى البلد

وفى الحاشية : تا فى قوله : إنَّ تا : اسم إشارة للمؤنث ، مثل ته وذه .. وفى ديوانه : ها إنَّ ذى عِذْرةٌ – على ما جاء بالشرح – قال شارحه : ذى بمعنى هذه ، والعِذْرةُ بمعنى الاعتذار ، ويروى : * فإن صاحبها مشارك النكد * وفى معجم شواهد العربية : من البسيط ، للنابغة الذبيانىّ – ديوانه ٢٧ – برواية : مشارك النكد .

على أن كلام المصنف معترض ، بنصِّهم على إمالة ألف [١] مال ، فى قولك : من مال ، وإن كانت الإمالة فيه ، دون الإمالة فى سِرْبال ؛ وقد نقل ذلك سيبويه [٢] ، قال : سمعناهم يقولون : لزيدٍ مالٌ ، فأمالوا ، للكسرة ، وشبهوه بالكلمة الواحدة ؛ لكن عذر المصنف ، أنه قصد ماهو الكثير المستمرّ ، وهذا ليس كذلك ؛ ولهذا قد لا يميل : مِنْ مال ، مَنْ يُميل سِرْبالا .

وثبت بعد هذا فى نسخة الرّقى ، ونسخة [٣] عليها خطه :

(ويؤثر مانعُها مطلقاً) – أى يؤثر مانع الإمالة ، سواء أكان من كلمة الممال ، أم من كلمة أخرى ؛ فلا تمال الألف فى يريد أن يضربها ، قيل : كما لا تمال فى غانم وراشد .

(وربما أثرت الكسرة منويَّةً فى مدغمٍ) – نحو : هؤلاء حَواجّ ، وجادّ [٤] ، والأكثر عدم الإمالة ، نقل ذلك سيبويه ؛ وذلك لفقد الكسرة ؛ قال سيبويه : وقد أماله قوم ، على كل حال . يعنى رفعا ونصبا وجرّاً .

(أو موقوفٍ عليه [٥]) – أى أو منويَّة فى موقوف عليه ،

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) فى (د) : وقد نقل ذلك من قال .
(٣) وثبت هذا أيضا فى النسخة المحققة من التسهيل .
(٤) فى (ز) : وماذّ .
(٥) سقطت من (ز) ، وفى (غ) : أو موقوفاً عليه .

نحو : هذا ماشٍ ، بالإمالة ، لمكان الكسرة الزائلة ، لما عرض من الوقف .

واعلم أنه لا فرق فى الإمالة للكسرة ، بين كونها إعراباً أو بناء ، أو ظاهرة أو مقدَّرة ، أو متصلة أو منفصلة ؛ إلاَّ أن الإمالة مع كسرة البناء نحو : نزالِ ، أقوى منها مع كسرة الإعراب ، نحو : بابِك ، جَرًّا ، والظاهرة أقوى من المقدَّرة ، نحو : جادّ ، وكذا المتصلة مع المنفصلة ، نحو : ثلثا درهم .

(أو زائداً تباعُدُها بالهاء) – فقد تؤثر الكسرة ، وإن زاد تباعدها بالهاء ، فإذا كان الفاصل بين الكسرة والألف ، غير الساكن ، حرفين متحركين ، أحدهما الهاء ، نحو : عندها ، لم يمنع الإمالة ، كما لو كان الفاصل حرفين متحركين ، أحدهما الهاء ، نحو : لن ينزعها ، إلَّا إذا كان قد فَصَل [١] بين الكسرة والألف ضمة ، فلا إمالة ، نحو : هو يضربُها ، وهذا شِعْبُها .

وثبت بعد هذا ، فى نسخة الرّقى ، ونسخة عليها خطه [٢] .

(لخفائها) – أى لخفاء الهاء ، يشير إلى وجه ذلك مع الهاء ؛ والمعنى : إنما أثّرت الكسرة ، وإن زاد تباعدها عن الألف ، بالهاء ؛ لأن الهاء لخفائها ، كأنها مفقودة ، فصارت صورة التباعد بحرفين متحركين ،

---

(١) فى (د) : إلا إذا كان الفاصل .

(٢) وفى النسخة المحققة من التسهيل .

أحدهما الهاء ، مع الساكن ، نحو : عندها ، كصورة التباعد بحرفين ، أحدهما ساكن : نحو : شِمْلال ؛ ولهذا جازت إمالة : لن يضربها ، لأن الهاء لخفائها كالعدم ، فأشبه الفصل بحرف واحد متحرك كعماد .

(وقد يُمال [١] عارٍ من سبب الإمالة [٢] ، لمجاورة الممال) — أى سبب غير المجاورة ، وإلاَّ فالمجاورة معدودة فى أسباب الإمالة ؛ وممن عدَّها أبو جعفر بن الباذش ؛ قال سيبويه : قالوا : رأينا عمادَا ، فأمالوا للإمالة ، كما أمالوا للكسرة ، وقالوا : مغزانا [٣] ، فى قول من قال : عمادا ، فأمالهما جميعا ؛ وذا قياس . انتهى .

ومن الإمالة للإمالة ، صاد النصارى ، وتاء اليتامى [٤]، فى قراءة الإمالة؛ وكلام المصنف يتناول هذا أيضا ، لتحقق المجاورة فى هذا كالأول .

(أو لكونه آخر [٥] مجاور ما أميل آخره [٦]) — نحو :

---

(١) فى (ز ، غ) : وربما أميل .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى — ٤ / ٢٣٠ — أى بإمالة الألفين : الأولى لرجوعها إلى الياء فى التثنية ، والثانية لمناسبة الأولى .. ثم قال : قوله : مغزانا ، قال البعض : بكسر الميم ؛ والذى فى المختار : مغزانا ، بفتح الميم : مقصدنا من الكلام .

(٤) فى (ز) : التنادى .

(٥) سقطت من (ز) .

(٦) قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان — ٤ / ٢٣٠ — كإمالة ألف « تلا » من قوله تعالى : « والقمر إذا تلاها » — سورة الشمس / ٢ — فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها ، مما ألفه ياء ، أعنى : «جلَّاها» و «يغشاها» . قال الصبان : قوله : لكونها آخر=

« والضحى » [١] أميل لمجاورة الممال ، وهو « سجى » وما بعده ؛ وهذا بناء على أن الإمالة فى الألف الثالثة المنقلبة عن واو فى الاسم ، ليست مقيسة ؛ ومن يرى اقتياس ذلك ، فلا يجعل الإمالة فى « الضحى » للمجاورة ، بل للسبب الحاصل فيها نفسها ، وهو مآلها إلى الياء فى حال مَّا ، ومن يرى أن الفعل الذى ألفه ثالثة عن واو ، كالاسم ، فى اقتصار إمالته على السماع ؛ وهى طريقة الفراء ، يجعل إمالة « سجى» ، للمجاورة ، ثم الأكثرون يقولون لمجاورة « قلى » ، وابن بابشاذ ، لمجاورة الأولى .

(وأميل [٢] من غير المتمكن) – أى من الأسماء ؛ وإلاَّ فالماضى غير متمكّن ؛ ويمال نحو : رَمَىْ ، ونحو هذا ، قول بعضهم : المتوغل فى البناء ؛ والمقصود : إخراج ما عرض له البناء نحو : يافتى وياحبلى ؛ فهذان ونحوهما مبنيان ، لكن ليسا من غير المتمكن ولا من المتوغل .

(ذا) – فقالوا : ذا قائم ، بالإمالة ، وهو خارج عن القياس ، لكنهم لما صَغّروه خروجا عن القياس ، حصل فيه نوع تصرّف ، فتصرفوا فيه بالإمالة .

= مجاور ماأميل ... الخ . أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره ؛ كذا قال البعض ؛ ويحتمل أن المعنى : لكونها آخر لفظ ، مجاور للفظ أميل آخره .

(١) الضحى / ١ .

(٢) جاء قبل هذا ، فى النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل : (للتناسب) ، وقد جاء هذا المعنى ضمن عبارة الشرح ، ولكنه لم يرد فى نسخ التحقيق الثلاث .

(ومتى) – وأمالوها فى حالتيها : الشرط والاستفهام .

(وأنَّى) – وأميلت أيضا فى حالتيها : الاستفهام والشرط . ووجه الإمالة ، تشبيه الألف بالمنقلبة ؛ ووزنها : فَعْلَى عند بعض ، وأفعل عند بعض ، لأن زيادة الهمزة أوَّلاً ، عند سيبويه ، أكثر من زيادة الألف آخراً ، ولذا قال فى أرْوَى : إنها أفعل ، واختار هذا أبو الحسن ابن الباذش ؛ واختار الأول ابن مجاهد ؛ وأمالوا من غير المتمكن ، قياساً مطرداً ، ألفَىْ نا وها ، نحو : مرَّ بنا ، ونظر إلينا ، ومرَّ بها ، ونظر إليها ، ويريد أن يضربها وبنيها .

(ومن الحروف : بلى) – ووجه إمالته ، أنه لما ناب عن الجملة ، صار له بذلك مزيَّة . وألف بلى زائدة على بل ، عند الفرّاء وابن مقسم ، وأصل عند الأكثرين . وثبت فى نسخة عليها [1] خطه :

(ويا) – وهو الصحيح ؛ فأمالوا يا فى النداء ، ووُجِّه ذلك بأن يا عاملة فى المنادى ، على قول ، ونائبة عن العامل ، على قول ؛ فصار لها مزيَّة على غيرها من الحروف .

(ولا ، فى إمَّا ، لا) – نحو : افعل ذلك ، إمَّا ، لا ؛ وأميلت فيه لنيابتها مناب الفعل ، أى إن كنت لا تفعل غيره . واقتضى كلامه أنها لا تمال مفردة عن أمَّا ؛ وحكى ابن جنى عن قطرب ، إمالة لا فى الجواب [2] .

---

(١) وفى النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) قال الأشمونى فى شرحه مع الصبان ٤ / ٢٣٢ : وحكى قطرب إمالة لا=

(ومن الفتحات ، ماتلته هاء تأنيث ، موقوفاً عليها) – وإنما أميل ، تشبيها لهاء التأنيث بألفه ؛ قال سيبويه : سمعت العرب يقولون : ضربت ضَرْبهْ ، وأخذت أخْذِهْ ؛ شبه الهاء بالألف ، فأمال ؛ ويدخل فى كلامه ، ماكانت هاء التأنيث فيه للمبالغة ، نحو : علاَّمة ونَسَّابة ؛ والأمر على ما يقتضيه كلامه ؛ وتخرج هاء السكت ، نحو : « مَاليَهْ » [(١)] ؛ لكن ذهب ثعلب وابن الأنبارىّ إلى جواز الإمالة معها ، وروى عن قراءة الكسائى ، قال أبو الحسن بن الباذش : وفيه جهة الشبه اللفظى بهاء التأنيث ، وإمالة الفتحة قبل هاء التأنيث فى الوقف مطردة .

(أو راء مكسورة) – وهذا أيضا يطرد ؛ فتمال الفتحة قبل راء مكسورة ، نحو : « بشرر » [(٢)] و « غير أولى الضرر » [(٣)] ، « ومن البقر » [(٤)] ، ورأيت خَبَط رِياح [(٥)] ؛ وشرطه أن لا يكون بعد الرّاء

= لكونها مستقلة ؛ وعن سيبويه ومن وافقه ، إمالة حتى ؛ وحكيت إمالتها عن حمزة والكسائى ؛ وفى المقتضب ٢ / ٥٢ : فأما إماًّ وحتَّى وسائر الحروف التى ليست بأسماء ، فإن الإمالة فيه خطأ ؛ وفى الحاشية : فى سيبويه ٢ / ٢٦٧ : وقالوا : لا ، فلم يميلوا ، لما لم يكن اسماً ، وقال أيضا : ومما لايميلون ألفه : حتى وأماًّ وإلَّا ، فرَّقُوا بينها وبين ألفات الأسماء ، نحو : حبلى وعطشى ؛ وقال الخليل : لو سميت بها رجلا أو امرأة ، جازت فيها الإمالة .

(١) الحاقة / ٢٨ : « ما أغنَى عنِّى ماليهْ » .

(٢) المرسلات / ٣٢ : « إنها ترمى بشرَرٍ كالقصر » .

(٣) النساء / ٩٥ : « لايستوى القاعدون من المؤمنين ، غير أولى الضرر » .

(٤) الأنعام / ١٤٤ : « ومن الإبل اثنين ، ومن البقر اثنين » ، و/ ١٤٦ : « ومن البقر والغنم ، حرّمنا عليهم شحومَهما » .

(٥) قال الصبان فى حاشيته على الأشمونى ٤ / ٢٣٣ : قوله : فى قولهم : =

المكسورة حرف استعلاء ؛ فإن كان ، لم تُمَلْ الفتحة ، نحو : من الشرق ؛ وأن لا تكون الفتحة فى ياء ، نحو : من الغِيَر ؛ ولا مفصولا بينها وبين الراء بساكن هو ياء ، نحو : بغَيْر . وثبت فى نسخة عليها خطه [١] ، بعد هذا :

(هى لام متصلة أو منفصلة بساكن ، مالم يكن المفتوح ياء ، أو قبل ياء [٢]) – فقوله : هى لام ، نحو : « بشرر » ، لكن ليس ذلك بشرط ، قال سيبويه : قالوا : رأيت خبَط رِياح ، كما قالوا : من المطر ؛ وقالوا : رأيت خبَط فِرِند ، كما قالوا : من الكافرين ؛ أى فأمالوا الفتحة ، لأجل الرّاء ؛ وهذا ، كما ترى ، ليست الرّاء المكسورة فيه لاماً فى الموضعين .

وقوله : أو منفصلة بساكن ، نحو : من عمرو ؛ وكذا إذا كانت منفصلة بمكسور ، نحو : ياسِر ، ورأيت خَبَطَ فِرِند .

وقوله : مالم يكن المفتوح ... إلى آخره ، قد سبق ذكره ، ونصَّ عليه سيبويه ؛ وثبت أيضا فى نسخة عليها خطه [٣] ، بعد هذا الذى شرحناه :

= رأيت خبط رياح ؛ لعله بفتح الخاء المعجمة ، والباء الموحَّدة ، آخره طاء مهملة ، أى ورَقاً ، نفضته الرياح من الشجر ، كما يستفاد من القاموس – ومن الصحاح أيضا – ويؤخذ من الإمالة فى المثال ، أنه لا يشترط فى إمالة الفتحة ، بكسرة راء بعدها ، كونهما فى كلمة واحدة .

(١) وفى النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) زاد بعد هذا ، فى النسخة المحققة من التسهيل : (مكسورة) .

(٣) وفى النسخة المحققة من التسهيل أيضا .

(ومن الضمات ، ضمة مذعور وسَمُر ونحوهما) – والمراد بضمة مذعور ، أن تكون الضمة قبل واو ، بعدها راء مكسورة ؛ قال سيبويه : هذا ابن مذعُورٍ ، كأنك تروم الكسر ، لأن (١ الراء كأنها حرفان مكسوران ، فلا تميل الراء ، لأنها لا تشبه الياء (٢) ، ولو أملتَها أملْتَ ماقبلها ؛ ولكنك تروم الكسرة –١) ، كما تقول : ركبوا (٣) ؛ قال الأخفش : أقول فى مذعور وابن ثور : أميل ماقبل الواو ، وأما الواو ، فلا أميلها . انتهى . وهذا قاله الأخفش ، إثر كلام سيبويه ، وظاهر هذا أنه فهم عن سيبويه ، أنه أراد بقوله : ولكنك تروم الكسرة ، رَوْمَها فى الواو ؛ ويوضح هذا ، أنه ثبت ملحقا بكلام الأخفش هذا ، (٤ مانصه : وسيبويه يقول : أروم الكسرة والواو ؛ فحصل من هذا خلاف بين سيبويه والأخفش –٤) ، فسيبويه يقول هذا ، والأخفش يقول ذاك ؛ ونقل عن الأخفش ، أنه يميل الواو وماقبلها ؛ ونقل ابن جنى مثله عن سيبويه ؛ ونقل ابن خروف عن سيبويه ، أنه يروم الكسرة فيما قبل الواو ؛ وذهب ابن خروف والشلوبين ، إلى أن مذهب سيبويه والأخفش واحد ؛ قال ابن خروف : وهو روم الكسرة فيما قبل الواو ؛ غير أن

من (١ – ١) سقط من (د) .

(٢) فى (غ) : لاتشبه الرّاء .

(٣) هكذا فى النسخة (د) ، وفى النسخة (ز) : ادو – هكذا – وفى النسخة (غ) لم يذكر شيئا ؛ ويبدو الاضطراب والتحريف فى عبارتى (د ، ز) والنقص فى (غ) ويأتى توضيح الخلاف بعد قليل .

من (٤ – ٤) سقط من (ز) .

الأخفش يسميه إمالة ، وسيبويه يسميه رَوْماً ؛ وكلام الشلوبين مثله .

والمراد بِسَمُرٍ ، كون الضمة تليها راء مكسورة ، فيجرون الضمة فى ذلك مجرى الفتحة ، نحو : شربت من المُنْقُرِ ، وهذا خبَطُ رِياح ، فيشمونها الكسرة ؛ والمتصلة فى ذلك أقوى من المنفصلة . والمنقُر ، بضم الميم والقاف : بئر صغيرة ضيقة الرأس .

(ومستند الإمالة فى غير ما ذكر ، النقلُ ، علَماً كان كالحجاج) – أى فى غير الجرّ ؛ فأما فى الجرّ ، فيمال لأجل الكسرة ؛ وليس فى الرفع والنصب مايقتضى الإمالة ؛ فإنما أمالوه حينئذ لكثرة الاستعمال ؛ وقد ارتكبوا فى الأعلام من التغيير ، مالم يرتكبوه فى غيرها ، نحو : مُحبَّب ومَوْهَب ؛ ومثل الحجاج فى ذلك ، العجاج ، اسم الراجز ، أمالوه فى الأحوال الثلاثة ؛ وعلة ذلك رفعاً ونصباً ، ماسبق . وخرج بعلَم : كونه صفة للمبالغة كضرّاب .

(أو غير علم ، كالنَّاس ، فى غير الجرّ) – فأما فى الجرّ ، فإمالته للكسرة ، وفى غيره لكثرة مايُنطق به ؛ وجاء عن أبى عمرو ابن العلاء ، إمالة الناس ، حيث وقع ، منصوباً كان أو مرفوعاً أو مجروراً ؛ وكذا جاء عن الكسائى . ومما أميل شذوذاً قولهم : هذا باب ، وهذا مال ، وهذا غاب ، وهذا ناب ؛ ذكر ذلك سيبويه .

* * *



٧٩ - بـــاب الوقـف

هو قطع [١] الموقوف عليه ، عن الاتصال ؛ ويكون للاستراحة ، أو تمام المقصود ، وهو المتكلم عليه هنا ؛ ويكون ترنما ، وسبق شيء من حكم الترنم ، بباب نونى التوكيد ؛ وسيأتى شيء منه هنا ؛ ويكون استثباتا ، وإنكاراً ، وتذكّراً ؛ وسبق الكلام فى ذلك ، بباب الحكاية .

(إن كان آخر الموقوف عليه ساكنا ، ثبت بما له) - فيكون ساكناً فى الوقف كالدرَج [٢] ، نحو : لم [٣] ، والذى ، ولم يقمْ ، ولم يقوما .

(إلاّ أن يكون مهملا فى الخط) - فإن كان للموقوف عليه آخر ساكن ، يُلْفَظ به ، ولم يثبت فى الخط ، لم يكن حالُ الوقف ، كحال الدَّرَج .

(فيحذف) - أى ذلك الساكن الذى أهمل خطا ، كالتنوين رفعاً وجرًّا ، نحو : قام زيد ، ومررت بزيد .

(إلاَّ تنوينَ مفتوحٍ ، غير مؤنث بالهاء ، فيبدل ألفاً) - فتقول :

---

(١) فى (د) : هو قطع اللفظ .

(٢) أى الوصل .

(٣) فى (د) : كم .

رأيت زيدَا ؛ ويدخل فى كلامه المبنىُّ أيضا ، فتقول [١] : ويهًا وإيهًا .

واحترز بمؤنث بالهاء ، من نحو : قائمة ، فتقف بالهاء ، ولا تبدل من التنوين شيئا ؛ وعبر بالهاء نظراً إلى الوقف ، وإخراجاً لما يكون بالتاء ، كبنت وأخت ، فتقول : رأيت بنتاَ ، وأختاَ ، بالإبدال ؛ وكذا يُبدل ، على لغة من يقف على قائمة ونحوها بالتاء ، فتقول : رأيت قائمتا .

(فى لغة غير ربيعة) – وأما ربيعة ، فلا يبدلون من التنوين فى النصب ألفاً [٢] ، بل يحذفونه ، ويقفون بالسكون ، كالمرفوع والمجرور ؛ وهذه اللغة حكاها الأخفش ، ولم يذكر كثيرون أصحابها ؛ وقال الخضراوى : لم يذكر سيبويه هذا ؛ وذكر الأخفش ، أن من العرب من يقف بالسكون كالمرفوع ، والجماعة يرون أن هذا مما جاء فى الشعر ، ولا يجوز فى الكلام . انتهى . وحكاية الأخفش أنها لغة ، تردّ هذا العمل ؛ ومما جاء من ذلك ، قوله :

(٨٣) ألا حبذا غنمٌ وحسنُ حديثها　　　لقد تركت قلبى بها هائماً دَنِفْ [٣]

---

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (ز ، غ) : أيضا .

(٣) من الطويل ، ولا يعرف قائله . وفى الدرر ٢ / ٢٣٢ : استشهد به ، على أن لغة ربيعة ، حذف التنوين من المنصوب – عند الوقف – ولا يبدلون منه ألفاً ، فيقولون : رأيت زيدْ ، حملًا على المرفوع والمجرور ، ليجرى الباب مجرًى واحداً . قال : وفى التوضيح وشرحه : إذا وقف على منون ، غير مؤنث بالتاء ، فللعرب فيه ثلاث لغات : حذف التنوين مطلقا ، والوقف بالسكون ، وهو لغة ربيعة ؛ وإبدال التنوين مطلقاً : ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياءً بعد الكسرة ، =

والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة ، ففى أشعارهم ، الوقف كثيراً جدًّا على المنصوب المنون بالألف ، فكأن الذى اختصوا به ، جواز الإبدال .

(ويحذف تنوين المضموم والمكسور ، بلا بدل ، فى لغة غير الأزد) – فلا يبدلون من التنوين حرفا ، وأما الأزد فيبدلون منه حرفا ، يجانس الحركة فى الرفع والجرّ ، كما يفعل ذلك لزوماً ، غير ربيعة ، فى النصب ؛ فيقولون : جاء زيدُو ، ومررت بزيدِى ؛ ذكر [١] ذلك أبو الخطاب ، عن أزد السّراة ؛ وقال المازنى : هى لغة قوم من اليمن ، وليسوا فصحاء . والأزد أبو حى من اليمن ، وهو بالسين أفصح ؛ يقال : أزدُ شَنوءة ، وأزد عُمان ، وأزد السَّراة . قال [٢] :

(٨٤) وكنت كذى رجلين : رجل صحيحة ورجل بها ريب من الحدثان [٣]

فأما التى صحَّتْ ، فأزدُ شَنوءة وأما التى شَلَّتْ ، فأزدُ عُمان

(وكالصحيح فى ذلك ، المقصور) – أى كالصحيح المنون ، فى حذفِ التنوين من المضموم والمكسور ، وإبداله ألفاً من المفتوح

= وهى لغة الأزد ؛ والتفصيل بين المفتوح وغيره .. ؛ وغنم اسم امرأة ، والهائم : المتحير من العشق وغيره ؛ والدَّنِف بالكسر : الذى به دَنَفٌ بالفتح ، أى مرض .

(١) فى (د) : حكى .

(٢) هو الشاعر النجاشىّ ، قيس بن عمرو ، كما فى الصحاح .

(٣) البيتان دليل على أن الأزد جماعات أو قبائل ، منها أزد شنوءة ، وأزد عُمان .

المقصور المنون ، فإذا وقفت على فتى ، من قولك : قام فتى ، ورأيت فتى ، ومررت بفتى ، فالعرب مجمعون على الوقف بالألف ؛ وقال سيبويه والجمهور : إن الألف فى المضموم والمجرور ، وهى لام الكلمة ، عادت لما زال التنوين للوقف ، وفى المفتوح ، هى بدل من التنوين ، فقاسوا المعتلَّ على الصحيح .

(خلافاً للمازنىّ (١) ، فى إبدال الألف من تنوينه مطلقاً) — فالألف عنده بدل من التنوين ، رفعا وجرا ونصبا ؛ واحتجَّ بإجراء حالة الوقف ، مجرى حالة الدّرج ، وبأن التنوين ، فى الأحوال الثلاثة ، قبله فتحة ، فأشبه التنوين فى رأيت زيداً ؛ قال : ولا يحمل على الصحيح ، لأن الاختلاف فى الصَّحيح ، إنما كان للبيان ، فلا يكون هنا (٢) ؛ وإلى هذا كان يذهب الأخفش والفراء ، وهو أحد قولَى الفارسىّ ، والآخر كالأول ؛ ورُدَّ بإمالة الألف ، رفعا وجرا ، فى حالة الوقف ؛ فلو كانت بدلا من التنوين ، لم يجز ذلك .

(ولأبى عمرو والكسائى ، فى عدم الإبدال (٣) مطلقاً) — فعندهما أن الألف لام الكلمة ، رفعا ونصبا وجرًّا ، واستُدلَّ على ذلك ، بإمالتها حالة النصب كالجرّ والرفع ؛ وبالإمالة أخذ معظم أهل الأداء والمقرئين ممن أمال ، فأمالوا فى الوقف : « أو كانوا غُزًّى » (٤) ،

---

(١) زاد فى بعض نسخ التسهيل : والفراء والجرمى .

(٢) فى (ز) : هذا .

(٣) زاد هنا فى النسخة المحققة من التسهيل : منه .

(٤) آل عمران / ١٥٦ : « إذا ضربوا فى الأرض ، أو كانوا غُزًّى » .

«واتخِذُوا من مقام إبراهيم مُصلًّى » [١] ، و « قالوا سمعنا فتًى » [٢] ؛ ولما اختار الفارسىّ مذهب المازنىّ ، اعتذر عما ردَّ به عليه من الإمالة ، بأن الألف المبدلة من التنوين ، لما عاقبت المنقلبة عن اللام ، أجرى عليها ماكان يجرى على المنقلبة ؛ قال الخضراوىّ : وما رأيت هذا لأحد غيره ، ولا دليل يشهد [٣] لصحته ؛ والإمالة قاعدة صحَّتْ أصولها ، وليس هذا منها . انتهى . وعُزى هذا المذهب إلى الكوفيين ، وهو أقوى الثلاثة ؛ ونسبه بعضهم لسيبويه والخليل ؛ والذى نسبه أكثر الناس لسيبويه ومعظم النحويين ، هو الأول .

(وتبدل ألفاً نونُ إذن [٤]) – وهو قول الجمهور ، وبالألف كتبت فى المصحف ؛ وقيل : يوقف عليها بالنون ، لأنها حرف كإنْ وأنْ .

(وربما قلبت الألف الموقوف عليها ياءً) – وهى لغة لفزارة وناس من قيس ، وهى قليلة ؛ يقولون : هذه عصِى ، ورأيت عصِى ، ومررت بعصِى .

(أو واواً) – وهى لغة لبعض طيىء : يقولون : هذه أَفعُو ، ورأيت أفعُو ، ومررت بأفعو .

---

(١) البقرة / ١٢٥

(٢) الأنبياء / ٦٠ « قالوا سمعنا فتًى يذكرهم » .

(٣) فى (د) : ولا دليل عليه .

(٤) يعنى فى الوقف .

(أو همزة) – وهى لغة لبعض طيىء أيضا ، يقولون : هذا فتأ [١] ، ورأيت فتأ ، ومررت بفتأ ؛ والذى يقلب همزة ، هو مِمَّن ليس من لغته التخفيف ؛ والمقلوب فى هذه اللغات فى المنون ، الألف الأصلية ، أو ألف التنوين ، على الخلاف السابق ؛ وقد أبدل بعضهم من ألف التنوين همزة ، فقال : رأيت زيدَأ ؛ قال سيبويه : وزعم الخليل ، أن بعضهم يقول : رأيت رجلأ ، فيهمز ، لأنها ألف فى آخر الاسم ؛ قال سيبويه : وسمعناهم يقولون : هو يضربُهأ بالهمز ، فيهمزون كل ألف فى الوقف .

(وربما وُصلت بهاء السكت ، ألفاَ هُنا وأَلا) – فتقول : هُناه وأَلاه ؛ ولا اختصاص لهما بذلك ، بل كل مبنى آخره ألف ، يجوز فيه ذلك فى الوقف ، نحو : هذاه ، ولاه ، ويجب ذلك فى المندوب ، فتقول : وازيداه ؛ ولا يجوز ترك الهاء . وخرج بالمبنىّ ، المعربُ ، فلا تقول فى الوقف : هذه عصاه ، ولا هذا مُوساه ؛ وقد أبدلوا الألف فى غير المتمكن هاءً فى الوقف شذوذاً ، قال [٢] :

(٨٥) الله نجَّاك بكفَّى مسلمه من بعدِ ما ، وبعدِ ما ، وبعدِ مَهْ [٣]

---

(١) فى (د) : فتى .

(٢) هو أبو النجم ،كما فى معجم شواهد العربية .

(٣) من الرجز ، وفى (ز) والأشمونى : أنجاك ؛ والرواية فى نسخ التحقيق بالهاء الساكنة فى مسلمهْ ، وبعدمهْ ، وجميع الروايات التى تحت يدى بالتاء الساكنة : مسلمتْ ، وبعدمتْ ، أى بعدما ، كما فى ش . ش . العينى على الأشمونى مع الصبان ؛ قال : فأبدل من الألف هاءً ، ثم أبدل الهاء تاءً ، لتوافق بقية القوافى ؛ وفى الدرر=

(وقد تحذف ألفُ المقصور اضطراراً) – ولا خلاف فى اختصاص ذلك بالضرورة ؛ قال :

(٨٦) وقبيلٍ من لُكَيزٍ حاضر
رهطُ ابْنِ مرجوم ، ورهطُ ابنِ المُعَلْ (١)

يريد المُعَلىَّ .

(وألفُ ضمير الغائبة ، منقولاً فتحُه اختياراً) – روى عن بعض طيىء أنه قال : بالفضل ذو فضلكم الله بِه ، وبالكرامة ذاتِ أكرمكم الله بَهْ ؛ يريد بها فحذف الألف ، ونقل حركة الهاء إلى الباء . وقضية مجىء هذا فى النثر ، أن لا يمتنع أن يقال فى منها وعنها : مِنَهْ وعنَهْ ، وفى فيها : فِيَهْ ، والوجه التوقف فى هذا ، حتى يُسمَع .

= ٢ / ٢١٤ : استشهد به على أن إبدال الهاء من ألف ما ، من أقبح الضرورات ؛ وفى التوضيح وشرحه : ومن الوقف بتركه ـــ أى بترك الإبدال هاءً ، قراءة نافع وابن عامر وحمزة : « إن شجرت » ـــ الدخان / ٤٣ ـــ بالتاء ، وقال أبو النجم * الله نجاك بكفى مسلمت * الخ الرجز المتقدم ؛ قال : فلم تبدل التاء فيهن ؛ والمراد بقوله : بعدِ مت : بعد ما ، فأبدل فى التقدير من الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاءً ، لتوافق بقية القوافى ؛ هذا تعليل الجاربردى ؛ وذكر ابن جنى فى الخاطريات ، أنه أبدل الألف هاء ، ثم الهاءَ تاءً ، تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء ، وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبى علىّ ، فقبله .

(١) من الرمل ، للبيد بن ربيعة ـــ ديوانه ١٩٩ ـــ ورواية الكتاب جـ ٢ صـ ٢٩١ ، والدرر ٢ / ٢١٨ : شاهد بدل حاضر ؛ قال فى ش . ش . العينى ، على الأشمونى والصبان ٤ / ٢٠٥ : والقبيل : القبيلة ؛ ولُكَيز : هو لكيز بن أقصى بن عبد القيس ؛ والشاهد فى ابن المُعَلْ ، حيث حذف منه التشديد والألف فى الوقف ، إذ أصله : المعلَّى ؛ وهو شاذ .

(والمنقوصُ غيرُ المنصوب ، إن كان منوَّناً ، فاستصحابُ حذفِ يائه أجود) – فتقول : هذا قاض ، ومررت بقاض ، فتقف بحذف الياء ، استصحاباً لما كان فى الوصل ، والوقف عارض ، فلا يعتدّ به ، وإقرار الياء جيد ، إلاَّ أن الحذف أكثر ؛ زعم أبو الخطاب ويونس ، أن بعض من يوثق بعربيته ، يثبت الياء ، فيقول : قاضى وعمى ؛ وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش ، فى أحرف من القرآن .

(إلاَّ أن تحذف فاؤه أو عينه ، فيتعين الإثبات) – فالأول نحو : يفى ، مضارع وفَى ، مسمًّى به ، فيصير بالعلمية كشَجٍ ، فإذا وقفت عليه ، رددت الياء المحذوفة فى الوصل ، لمعاقبها ، وهو التنوين ، وإنما رددتها ، لئلا يبقى الإسم على أصل واحد ، بلا مُعاقب [١] ؛ وخرج بلا معاقب ، حالة الوصل .

والثانى كمُرٍ ، اسم فاعل من أَرَى ، أصله : مُرْئى ، فجرى فى لامه ماجرى فى لام قاضٍ ونحوه ، وعينه هى الهمزة ، مستمرَّة الحذف ، فيبقى فى الوقف على أصل واحد ، بلا معاقب ، فوجب ردُّ الياء فيهما وقفاً ، تفادياً من كثرة الإخلال .

(وإن لم يكن منوَّناً ، فالإثباتُ أجود) – وهذا اللفظ يتناول أربع صور : الأولى : المنادى المبنى ، نحو : ياقاضى [٢] ، نكرةً

---

(١) فى (د) : بلا تعاقب .

(٢) فى (د) : ياقاض .

مقصودةً ، أو علماً ؛ فيجوز الوقف عليه بياء وبدونها ؛ والخليل يختار الإثبات ، ويونس يختار الحذف ، ورجح سيبويه قول يونس ، ورجح غيره قول الخليل ؛ ويجب إثبات الياء فى يا يَفِى ، ويا مُرِى ونحوهما لما سبق .

الثانية : المحلّى بألْ ، نحو : القاضى ؛ فإن كان مرفوعا أو مجرورا ، ففيه لغتان : إقرار الياء ، والحذف ؛ قال سيبويه : والإثبات أقيس وأكثر ؛ وقال فى الحذف : إنه عربى كثير ، ومنه : « الكبير المتعال » (١) ، و « يوم التناد » (٢) ؛ وإن كان منصوباً نحو : رأيت القاضىَ ، فالإثبات عند من يحرّك الياء بالفتح ؛ وأما مَن يسكنها من العرب ، فينبغى أن يقف بالوجهين ، ويقول : اليَفِى والمُرِى ، بالإثبات ، قولاً واحدا .

الثالثة : ماسقط (٣ تنوينه لمنع الصرف ؛ وهذا يوقفُ عليه بالإثبات ، نحو : جوارى .

الرابعة : ماحذف -٣) تنوينه للإضافة ، نحو : قاضى مكة ، وقاضى المدينة ؛ فإذا وقفت على المضاف من هذين ونحوهما ، جاء فيه الوجهان المذكوران فى المنوَّن ؛ ولا يخفى بعد هذا ، مايرد على ماذكره المصنف .

---

(١) الرعد / ٩ : « عالم الغيب والشهادة ، الكبير المتعال » .
(٢) غافر / ٣٢ : « وياقوم إنى أخاف عليكم يوم التناد » .
من (٣ – ٣) سقط من (ز) .

(إلاَّ أن حُكم ياء المتكلم الساكنة وصلاً ، وحكم الواو والياء المتحركتين ، حكم الصحيح) – هذا استثناء منقطع ، من حيث اللفظ ؛ ولما ذكر حكم ياء المنقوص ، ولها سكون وحركة ، أردف ذلك بالكلام فى ياء المتكلم ، ساكنة ومتحركة ، واستطرد ، فذكر الواو والياء ، إتْباعاً للشيء بما يشاكله ؛ فإذا قلت : قام غلامى وزيد ، فأسكنت الياء وصلاً ، وقفت على غلامى بالسكون ، كما يُفعل فى الحرف الصحيح ، إذا كان ساكنا ، فتبقى الياء على سكونها ، كما تقول : كم وعن ، بالسكون [١] .

وفهم من كلامه ، أن الياء المذكورة ، إذا كانت متحركة ، لا تجرى مجرى الحرف الصحيح ؛ والمعنى أنه لا يلزمها السكون ، بل يجوز تسكينها ، ويجوز أيضا لحاق الهاء مع التحريك ، فتقول فى قام غلامى وزيد ، إذا وقفت على غلامى : قام غلامى بالتسكين ، وقام غلاميَهْ .

وفهم أيضا أن المحذوفة لا تكون كالصحيح ، وهو كذلك ، بل تبقى محذوفة ، ويسكن للوقف ما قبلها ؛ فإذا وقفت على ياقوم ، من : ياقوم اذهبوا ، وقفت بسكون الميم .

وإذا كانت الواو والياء متحركتين ، وقفت بحذف الحركة ، نحو : لن يغزو ، ولن يرمى ؛ وسيأتى ما يفعل فى الوقف على ما آخره حرف صحيح .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(ولا حذف فى نحو : يقضى [١] وافعلى ويدعو وافعلوا) – فيوقف فى هذه ونحوها على الياء والواو ، ويثبتان كالوصل .

(غالباً) – استظهر به على حذفهما فى الوقف ، على قلة ، ويوقف حينئذ على ما قبلهما ، قالوا : ما أدر ، ولا أدر ، ووقفوا على الرّاء ، كالصحيح الذى ليس محذوفا منه ؛ وذلك لكثرة الاستعمال ؛ ويحتاج الحذف فى نحو : افعلى ويدعو وافعلوا ، إلى سماع .

(إلاَّ فى قافية أو فاصلة) – فالحذف [٢ فيهما غالبٌ ، فالقافية كقول زهير :

(٨٧) وأراك [٣] تَفْرِى ما خلَقْتَ ، وبَعْضُ القومِ يخلق ، ثم لا يفِرْ [٤]

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل ، عن بعض نسخ التسهيل : يعصى .

من (٢ – ٢) فى الصفحة التالية – سقط من (د) .

(٣) فى الصحاح : ولأنتَ تفرى ... ثم لا يفرى ، بالياء .

(٤) من الكامل ، لزهير ، يمدح هرم بن سنان ، بالحزم والعزم والمضاء – ديوانه ٩٤ – وقد جاء به فى معجم شواهد العربية ، فى الراء الساكنة مرة ، وفى الراء المكسورة ، مع الياء ، مرة أخرى . والخلق : التقدير ، يقال : خلقت الأديم ، إذا قدرته قبل القطع ؛ وضرب هذا مثلا ، لتقدير الأمر وتدبيره ، ثم إمضائه ، وتنفيذ العزم فيه . وفى الصحاح : فريت الشىء أفريه : قطعته لأصلحه .. الكسائى : أفريت الأديم : قطعته على جهة الإفساد ؛ وفريته : قطعته على جهة الإصلاح . قال فى الدرر ٢ / ٢٣٣ : استشهد به على أن الياء الساكنة ، لاتحذف ، إلّا فى صلة أو قافية ؛ قال الأعلم فى شرحه لشواهد الكتاب : الشاهد فيه ، حذف الياء فى الوقف ، من قوله : يفرْ ، عند من سكن الراء ، ولم يطلق القافية للتّرنّم .

والفاصلة : « والليل إذا يَسْرِ »[١] ، « ذلك ما كنا نَبْغ »[٢] ، فإذا وقفت على ماحذف فى قافية أو فاصلة [-٢] ، فحكم ماقبل المحذوف ، فى الوقف عليه ، حكم الصحيح . وقد حذف بعض القراء فى غير الفواصل والقوافى [٣] ، نحو : « الداعِ إذا دعان » [٤] ، اتباعاً لخط المصحف ؛ ومذهب سيبويه ، أن الحذف فى غير ماذكر ، لا يجوز إلاَّ فى الشعر ؛ وأجاز الفراء حذف الياء ، من الاسم والفعل ، لدلالة الكسرة ؛ والذى صحَّ سماعاً قول سيبويه .

(**فصـــل**) : (إذا كان الموقوف عليه متحركا ، غير هاء تأنيث ، سُكِّن) – فخرج بمتحرك ، الساكنُ ، وقد سبق حكمه ؛ وبغير هاء ، الهاء المذكورة ، وسيأتى حكمها ؛ وإنما قال : هاء ، ليخرج بنتاً وأختاً ، لأن التاء فيهما للإلحاق ، فهى كالتى من نفس الكلمة ، كعفريت ، فإذا وقفت على زيد ، من جاء زيد ، أو مررت بزيد ، قلت : زيدْ ، بالتسكين ، وكذا بنتْ وأختْ ، تقف عليهما بسكون التاء .

(وهو الأصل) – أى التسكين ، هو الأصلُ فى الوقف ؛ وذلك لأن الوقف موضع استراحة ، وأخف الأحوال السكون .

---

(١) الفجر / ٤

(٢) الكهف / ٦٤

(٣) سقطت من (ز)

(٤) سقطت من (د)

(أو ريمَتْ حركته) - والروم إخفاء الصوت بالحركة ، قاله المصنف ؛ وقريب منه [١] قول غيره : تضعيف الصوت بالحركة ، فتكون حال الحرف متوسطة بين الحركة والسكون ؛ ويدرك الرومَ الأعمى والبصير ، وعلامته فى الكتابة خط بين يدى الحرف ، وصورته هكذا « ـــ » ولم يكن فوق الحرف ، لئلا يلتبس بالفتحة .

(مطلقاً) - فيكون فى الحركات كلها ، ويحتاج فى المفتوح والمنصوب ، إلى زيادة ، لخفة الفتحة ، وتناول اللسان لها بسرعة ؛ ولذا منعه القُرَّاء [٢] فى الفتحة ؛ وأما النحويون ، فجمهورهم على جوازه فيها ، وقال أبو الحسن بن الباذش : زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون فى المنصوب لخفته ، والناس على خلافه .

والمقصود بالروم ، الدلالة على حركة الحرف فى الوصل ؛ ولا فرق بين المنصوب وغيره ؛ ومن يقف على المنصوب المنون ، من العرب ، دون تعويض ، يقف عليه بالإسكان والروم .

(أو أُشيرَ إليها ، دون صوت ، إن كانت ضمة ؛ وهو الإشمام) - ولا يدركه الأعمى ، لأنه ليس للسمع فيه حظ ، وإنما

---

(١) سقطت من (د)

(٢) فى النسخ الثلاث : الفراء ، بالفاء ، والتحقيق من الأشمونى ، حيث قال : ولذا لم يجزه أكثر القراء فى المفتوح ، ووافقهم أبو حاتم ؛ ويعززه قول الشارح بعده : وأما النحويون ....

يعرفه بالتعليم ، فيقال : أن تضم شفتيك إذا وقفت ؛ وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضمة ، إعراباً كانت أو بناءً ؛ قالوا : ولا يكون فى الفتحة والكسرة ، لأن الإشمام فيهما ، لا آلة له ، وماروى عن بعض القراء ، من الإشارة إلى حركة الجرّ ، وتسميته إشماماً ، محمول على الرَّوم ، فهو الذى يستقيم ، إلَّا أنه حصل تجوّز فى الإطلاق ؛ وعلامة الإشمام فى الخط ، نقطة بين يدى الحرف ، ولم تكن فوقه ، لئلا يلتبس بالسكون .

(أو ضُعِّفَ الحرفُ) – فَيُجاء بحرف ساكن ، من جنس الحرف الأخير ، فيجتمع ساكنان ، فيحرك الثانى ، ويدغم فيه الأول ؛ وعلامة التضعيف فى الخط « شين » فوق الحرف ، وهذه صورتها « شـ » .

(إن لم يكن همزة) – نحو : « نَبَإٍ » (١) ، فلا يوقف على هذا ونحوه بالتضعيف ، لأن العرب تنكَّبت إدغام الهمزة فى الهمزة ، إلاَّ إذا كانت عينا نحو : سَأَّل .

---

(١) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبإ المرسلين » .
« / ٦٧ : « لكل نبإٍ مستقرّ » .
النمل / ٢٢ : « وجئتك من سبإٍ بنبإٍ يقين » .
القصص / ٣ : « نتلو عليك من نبإ موسى وفرعون بالحق » .
الحجرات / ٦ : « إن جاءكم فاسق بنبإٍ فتبينوا » .
النبأ ١ / ٢ : « عم يتساءلون ؟ عن النبإ العظيم » .

(ولا حرفَ لين) – نحو : سرو ويفى ، فلا يوقف على هذين ونحوهما بالتضعيف .

(ولا تالىَ ساكن) – نحو : عمرو وبكر ويوم وبين ؛ فتقول : قام الرجلّ ، ومررت بالرجلّ ، ورأيت الرجلّ ، ولا يُفعل ذلك بالمنصوب المنوَّن ؛ وإذا وقفت بالتضعيف سكّنت ؛ وسُمِع إلحاقُ هاء السَكت مع التضعيف ، قال بعضهم : أعطنى أبيضّهْ ، أى أعطنى أبيض ؛ ولم يؤثر عن أحد من القُرّاء الوقفُ بالتضعيف ، إلاَّ ماروى عن عاصم ، أنه وقف على « مُستْطر » [1] فى سورة القمر ، بتشديد الرّاء ؛ وأما الروم والإشمام ، فمرويان عنهم كالإسكان .

(أو نقلت [2] الحركة إلى الساكن قبله) – فتقول فى الوقف : هذا عمُرو ، ومررت ببَكِر ، بنقل الضمة إلى الميم ، والكسرة إلى الكاف ، وتقول فى ضَربَهُ : ضَرَبُهْ ، بنقل ضمة الهاء إلى الباء ، وكذا منه وعنه ، وهو مطرد [3] ؛ ومنه :

(٨٨) فمن كان ناسينا ، وطول بلائنا فليس بنا سينا على حالةٍ بَكُرْ [4]

---

(١) القمر / ٥٣ : « وكل صغير وكبير مستطر » .

(٢) فى (د) كما فى بعض نسخ التسهيل : تقلب .

(٣) قال الأشمونى فى تنبيهاته : يجوز فى لغة لخم ، الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك ، كقوله !

(٨٩) من يأتمر للخير فيما قصَدُهْ تُحْمَدْ مساعيه ، ويُعلَمْ رشَدُهْ

قال الصبان : محل الشاهد : فيما قصَدُه ، لأنه نقل حركة الهاء إلى الدال ، وهى متحركة قبلُ .

(٤) لم أجده فى مراجعى ، والشاهد فى قوله : بكُرْ ، أى بكْر ، بنقل حركة الموقوفَ عليه إلى الساكن قبله .

وقول زياد الأعجم :

(٩٠) عجبت والدهرُ كثيرٌ عَجبُهْ من عَنَزِىّ سبَّنى لم أضربُهْ [١]

وكون هذه الحركة حركة الموقوف عليه ، نقلت كما ذكر المصنف ، هو قول جماعة من النحويين ، ولعلهم الأكثرون ، ومنهم المبرد والسيرافى ؛ وقال الفارسىّ مرة : هذه الحركة ، لالتقاء الساكنين ، ومرة قال : ليس بتحريك لالتقاء الساكنين محْضاً ، لأنه يدل على الحركة المحذوفة من الثانى ؛ والأقرب أنهما قول واحد . وخرج بقوله : الساكن ، المتحرك ، نحو : الرجُل ، فلا تنقل إليه ، وسيأتى ذكر لغة فيه ؛ ولم يؤثر عن أحد أنه قرأ بالوقف بالنقل ، إلا ماروى عن أبى عمرو ، أنه قرأ : « وتواصَوْا بالصَّبِرْ » [٢] بكسر الباء ، وقُرِىء شاذاً : « والعَصِرْ ، إن الإنسان » [٣] بكسر الصاد ؛ قال أبو على : يمكن كون ذلك عند انقطاع النفَس ، وكونه من إجراء الوصل مجرى الوقف .

(مالم يتعذر تحريكه) – نحو : دار ؛ ولو كان قال : إلى الساكن الصحيح ، لكان أولى ، فإن غير الساكن لا ينقل إليه ، كان

---

(١) رجز ينسب إلى زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه ــ ٢ / ٢٨٦ ــ قال الأعلم : الشاهد فيه ، نقل حركة الهاء من قوله : لم أضربُهْ ؛ ليكون أبينَ لها فى الوقف ؛ لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن ، أخفى لها ؛ وعَنَزِىّ نسبة إلى عَنَزة ، قبيلة من ربيعة بن نزار .

(٢) العصر / ٣ : « وتواصَوا بالحق ، وتواصَوا بالصبر » .

(٣) العصر / ١ ، ٢ : « والعصر . إن الإنسان لفى خسر » .

حرف مدّ ولين ، كالألف ، والواو والياء ، المتحرك ماقبلهما بما يجانسهما ؛ أو حرف لين ، كالياء والواو ، المفتوح ماقبلهما ، نحو : عَوْن وبَيْن ، وذلك لاستثقال الحركة ، على حرف العلة أو تعذرها .

(أو يوجب عدم النظير) - فلا يجوز النقل إذا أدَّى إلى عدم النظير ، فى باب ذلك اللفظ ؛ فلو قلت : انتفعتُ بالبُسْر ، لم تقف بالنقل ، لأنه يؤدى إلى وزن فُعِل ، وهو مفقود فى الأسماء ؛ وإذا امتنع هذا ، امتنع بالأَولى أن تقول : هذا بِشُرْ ، لأن فِعُلا مفقودٌ فى الكلام [1] ؛ ويوقف على ما امتنع النقل فيه لعدم النظير ، من هذين ونحوهما ، بتحريك الساكن بحركة الحرف الذى قبله فى صورة عدم النظير ، يفعل بها ذلك ، فى بقية الأحوال ؛ فيقال : انتفعت بالبُسُر ، ورأيت البُسُر ، وهذا البُسُر ، وهذا العِدِل ، وكذا الباقى .

ويجوز أن يتناول قوله ماذُكِر فى شرط النقل ، من أنه لا يكون الساكن مضَعَّفاً ، نحو : العدّ ، وذلك لأن النقل يؤدِّى إلى الفكّ ، وهو كالمفقود فى بابه ؛ وكذا ماذكر ، من أنه يشترط كون المنقول منه صحيحا ، فلا يقال فى جاء الغَزْو : الغَزُو ، لأنه يؤدى إلى كون الاسم المعرب ، آخره واو قبلها ضمة ، وهو مرفوض ، إلَّا فى الأسماء الستة ، رفعاً ، وأما الجرّ ، فيؤدّى النقل فيه إلى قلب الواو ياءً ، لأجل

---

(١) قال فى شرح الكافية - ٤ / ١٩٩٠ - فإن أوقع النقل فى وزن لا نظير له ، لم يَجُزْ ، كقولك فى : هذا بِشْر ، ومررت بذُهْل : هذا بِشُرْ ، ومررت بذُهِلْ ، فإن هذا ممتنع ، لأن فِعُلًا ، وفُعِلًا مهملان فى الأسماء ، فلم يجز استعمال ما يُفضى إليهما .

الكسرة ، فتقول فى : بالغَزْو : بالغَزِى ؛ وهذا لايدخل فيما ذُكِر ؛ فالوجه أن يزاد هذا الشرط .

(أو تكن الحركةُ فتحةً ، فلا تنقل إلاَّ من همزة) – فلا يقال : سمعت العِلَمْ بالنقل ، بل يتبع الثانى [١] الأوَل ، فتقول : العِلِمْ ، كما سبق فى بِشِرْ ؛ وعلل عدم النقل فى الفتحة ، بأن المنصوب المنون ، يبدل من تنوينه ألف [٢] ، وفَتح ماقبل الألف لازمٌ ، فلا نَقْلَ ؛ وما فيه اَلْ ، فى حكم المنون ، لأن ال بدل من التنوين ، فكأنه موجود ، فلا نقلَ ؛ قال الخضراوىّ : فما لا يدخله التنوين ، لعدم الصرف ، لامانع فيه من النقل فى النصب ، لارتفاع هذه العلة ؛ فإن كان المفتوح همزة ، جاز نقل الفتحة إلى الساكن قبلها فى الوقف ، فتقول : رأيت الرِّدَأْ ، والبُطَأْ والخَبَأْ .

(خلافاً للكوفيين) – فى إجازتهم نقل الفتحة إلى الساكن قبلها وقفاً ، وإن لم يكن المفتوح همزة ، فيقولون : رأيت البكَرْ ؛ نقله ثعلب عن الفرّاء والكسائىّ ، ونقل أيضا عن الأخفش والجرمىّ ؛ ولم يؤثر فى القراءة النقلُ بالوقف ، إلاَّ ماروى عن الكسائىّ ، أنه كان يقول : الوقف على قوله تعالى : « فلا تَكُ فى مِرْيَةٍ منه » [٣] بالتخفيف وجزم النون كالوصل ، قال : ويجوز : مِنُه ، برفع النون فى الوقف ، وكذا عَنُه ، برفع النون فى الوقف .

---

(١) فى (ز ، غ) : بل يتبع الفاء فى الأول .

(٢) أى عند الوقف .

(٣) هود / ١٧ : « فلا تك فى مرية منه ، إنه الحق من ربك » .

(وعدمُ النظير فى النقل منها مغتفَر) – فتقول : مررت بالبُطِئْ ، فتنقل من الهمزة إلى الساكن قبلها ، وإن أدَّى إلى فُعِلْ ؛ وكذا تقول : هذا الرِّدُؤْ ، بالنقل ، وإن أدَّى إلى فِعُلْ ؛ وإنما يُغتفَر ذلك فى المهموز ، لأن المصير إليه أخف من الهمزة الساكن ماقبلها .

(إلاَّ عند بعض تميم) – فلا يغتفرون عدم النظير مع الهمزة ، ويجعلون المهموز كغيره .

(فيفرّون منه) – أى من النقل من الهمزة .

(إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتْباعاً) – فيقولون : هذا الرِّدِئْ ، ورأيت الرِّدِئْ [1] ، ومررت بالرِّدِئْ [2] ؛ وهذا البُطُؤْ ، والخَبَأْ ، وكذا النصب والجرُّ فيهما ؛ وإنما أَتْبعوا ، استثقالاً للجمع بين ساكنين ، أحدهما همزة .

(وإذا نقلت حركة الهمزة ، حذفها الحجازيون ، واقفين على حامل حركتها) – فيقولون : هذا الخَبْ ، ورأيت [3] الخَبْ ، ومررت بالخَبْ ؛ وهذا البُطْ ، ورأيت البُطْ ، ومررت بالبُطْ ؛ وهذا الرِّدْ ، ورأيت الرِّدْ ، ومررت بالرِّدْ [-2] ؛ ونظير حذف الهمزة هنا ، وإلقاء حركتها على ماقبلها ، قولهم فى أَرْؤُس : أَرُس [4] .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (ز) .

من (٢ – ٢) سقط من (د) .

(٣) سقطت هذه العبارة أيضا من (ز) .

(٤) سقطت من (غ) .

(كما يوقف عليه مستبدًّا به [١]) – فيعطى الحرف السابق على الهمزة ، عند هذا العمل فى الوقف ، مايكون له لو كان آخر الكلمة ووقف عليه ، من السكون والروم والإشمام ، حيث يكون ، والتضعيف .

(وأثبتها غيرهم ساكنةً) – فيقفون بعد النقل ، على الهمزة ساكنة ، نحو : هذا البُطُؤْ ، ورأيت البُطَأْ ، ومررت بالبُطِىءْ ؛ وكذا الرِّدْء والخَبْء .

(أو مبدلةً بمجانس حركة ماقبلها ، ناقِلاً أو مُتْبِعاً) – فتقول فى النقل : هذا الخَبُو ، ورأيت الخبَا ، ومررت بالخَبِى ؛ وهذا البُطُو ، ورأيت البُطَا ، ومررت بالبُطِى ؛ وهذا الرِّدُو ، ورأيت الرِّدَا [٢] ، ومررت بالرِّدِى ؛ وفى الإتباع : هذا الخَبَا ، ورأيت الخَبَا ، ومررت بالخَبَا ؛ وهذا البُطُو ، ورأيت البُطُو ، ومررت بالبُطُو ؛ وهذا الرِّدِى ، ورأيت الرِّدِى ، ومررت بالرِّدِى .

(وربما أبدلت بمجانس حركتها ، بعد سكون باقٍ) – فتكون واواً فى الرفع ، وياءً فى الخفض ، نحو : هذا البُطُو ، ومررت بالبُطِى ؛ وهذا الرِّدُو ، ومررت بالرِّدى ؛ وهذا الخَبُو ، ومررت بالخَبِى ؛ وتكون فى النصب ألفاً ، فيلزم لأجلها ، تحريك الساكن بالفتح ، فتقول : رأيت الرِّدَا ، والبُطَا ، والخَبَا .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : مستبدا بها .

(٢) فى (د ، ز) : ورأيت الردى .

(أو حركة غير منقولة) – فيقولون [١] : هذا الكلَوْ ، ورأيت الكلَا ، ومررتُ [٢] بالكَلَىْ .

(ولا يبدلها الحجازيون ، بعد حركة ، إلا بمجانسها [٣]) – وذلك لأنها تسكن للوقف ، والهمزة ساكنة عندهم ، نقلت إلى حركة ماقبلها ، نحو : راس وبِير وبُوس ، فيقولون : هذا الكلَا ، واقْرَا ، وهذه الأكمُو ، ويَوضَوْ واَهْنَىْ [٤] .

(والوقف بالنقل إلى المتحرك لغة) – وفى نسخة الرقى ، ونسخة عليها خطه :

(لغة لخمية [٥]) – ولذلك نسبها إلى لخم ، فى الكافية الشافية وشرحها [٦] ، واستشهد بقوله :

(٨٩)م من يأتمر للحزم فيما قصَدُه تحمد مساعيه ، ويحمد رشَدُه

والأصل : قصَدَهُ ، بفتح الدال ، فنقل حركة الهاء إلى الدال ، فضمها .

---

(١) قال الصبان فى حاشيته – ٤ / ٢١٣ – : أى فى الوقف على الكلأ .
(٢) قال الصبان : أى بفتح اللام ، وسكون الواو والياء .
(٣) فى النسخة المحققة من التسهيل : إلَّا بمجانستها .
(٤) أصلها : الأَكْمُؤ ويَوْضَأُ واهْنَئِى .
(٥) وهى كذلك ، فى النسخة المحققة من التسهيل .
(٦) قال فى الكافية – ٤ / ١٩٩٠ – : ويجوزُ فى لغة لخم ، الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك ، كقول الشاعر : * من يأتمر للحزم فيما قصَدُه *

(**فصــل**) : (إبدال الهاء ، من تاء التأنيث ، المتحرك ماقبلها ، لفظا أو تقديراً ، فى آخر الاسم ، أعرف من سلامتها) — فخرج بالتأنيث ، التاء لغير التأنيث ، نحو تاء التابوت ، فلا تبدل فى الوقف هاء ؛ ومن قال : التابوه بالهاء ، فعل ذلك فى الوصل والوقف ، لا فى الوقف خاصة ؛ لكن شذَّ قولهم : قعدنا على الفُراه ، يريد الفرات .

وفى نسخة [١] : (تاء التأنيث الاسمية) — واحترز من التى فى الفعل ، نحو : قامَتْ ، فلا تبدل هاءً ؛ والمتحرك لفظاً ، نحو : قائمة وفاطمة وطلحة ؛ وتقديراً نحو : الحياة والفتاة ؛ واحترز من بنت وأخت ، فلا يوقف عليهما إلاَّ بالتاء ؛ وخرج بآخر الاسم نحو : فاطمتين وطلحتين ؛ كأنه اكتفى فى أكثر النسخ بذكر الاسم هنا ، عن ذكره أولا ، خلاف النسخة التى ذكرت ؛ واستظهر بقوله : أعرف ، على إقرارها ساكنة بلفظها ، كقوله :

(٨٥)مكرر الله أنجاك بكفَّى مَسلمتْ   من بعدما ، وبعدما ، وبعدِ مَتْ [٢]
صارت نفوس القوم عند الغَلْصَمتْ   وكادت الحرة أن تُدعَى أَمَتْ

وقال بعض العرب : يا أهل سورة البقَرَتْ ؛ وعلى هذه اللغة

---

(١) كما فى النسخة المحققة من التسهيل .

(٢) رجز لأبى النجم ، وسبق الحديث عنه برقم ٨٥ برواية الهاء الساكنة ، مع الإشارة إلى هذه الرواية ؛ والغلْصَمَتْ : رأس الحلقوم ؛ والشاهد هنا فى مسلمت ، حيث وقف عليها بالتاء ، والقياس الهاء .

كتبت فى المصحف : « إن شجرت الزقوم » (١) ، « أهم يقسمون رحمتَ ربك » (٢) ؛ قال الخضراوى : وعلى هذه اللغة ، تجرى عند بعضهم مجرى سائر الحروف ، فيجوز فيها الإشمام والروم والتضعيف وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً ، ولا يكون فيها النقل ، قال : وأكثرهم يسكنها لا غير .

(وتاء جمع السلامة) – كهندات .

(والمحمول عليه) – كأُلات وذوات .

(بالعكس) – فالأعرف الوقف بالسلامة ، نحو : قام الهندات وأُلات وذوات ، ووقف أيضا عليها بالهاء ، قال بعضهم : دَفْنُ البنَاهْ ، من المكرُماهْ ؛ ومن كلامهم : كيف الإخوةُ والأخَواهْ ؟ وذكر بعضهم أن الوقف عليها بالهاء لغة طيىء ؛ وقال الخضراوى : إنه شاذ ، لا يقاس عليه .

(وفى « هيهات » وجهان (٣)) – إقرار التاء ، وإبدالها ها . وقد قرىء بالوجهين فى السبعة ؛ ويجوز فى رُبَّت وثمت ولعلَّت ، القياس على أُلات ، فيوقف بالوجهين .

(وإن سُمى بها) – أى بهيهات .

(فهى كطلحة على لغة من أبدل) – فتمنع الصرف ،

---

(١) الدخان / ٤٣

(٢) الزخرف / ٣٢

(٣) من قوله تعالى : « هيهاتَ هيهات لما توعدون » – المؤمنون / ٣٦ – وفى النسخة المحققة من التسهيل : (وفى هيهات وأُولات ولات ورُبَّت وثمت وأَبتِ ، وجهان) .

للعلمية والتأنيث ؛ ويدل على أن التاء فيها للتأنيث فقط ، إبدالها فى الوقف هاء .

(وكعرفات ، فى لغة من لا يبدل) – فيجرى فيها حينئذ ماسبق فى عرفات ، من الأوجه السابقة ، فى باب إعراب الصحيح الآخر .

(**فصــل**) : (يُوقف بهاء السكت ، على الفعل المعتل الآخر ، جزماً) – نحو : لا تَغْزُهْ .

(أو وقفاً) – نحو : أُغْزُهْ ؛ والأكثر فى هذا وذاك ونحوهما ، مما آخره مضموم ، لحاق الهاء ، من غير تغيير للضمة ؛ وحكى أبو الخطاب ، أن بعض العرب يكسر المضموم ، فيقول : لم يَغْزِهِ ، واغْزِهِ ؛ قال سيبويه : وهى لغة رديئة ، وكأن أهلها توهموا الجزم أو الوقف فى الآخر ، فكسروا للساكنين ، ولذلك شبهها سيبويه ، بقول زهير :

(٩١) بدا لى أنى لستُ مدركَ مامضَى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا [١]

حيث عطف على توهم دخول الباء .

(وعلى ما الاستفهامية المجرورة) – نحو : لمهْ ؟ وعمَّهْ ؟ .

(وجوباً فيهما) – أى فى الفعل المذكور ، وما المذكورة .

---

(١) من الطويل ، لزهير – ديوانه ٢٨٧ – وقال فى معجم شواهد العربية : أو صرمة الأنصارىّ ؛ قال فى الدرر – ٢ / ١٩٥ – : استشهد به على أن شرط استحسان عطف التوهم ، كثرة دخول العامل المقدر ، كالمثال فى البيت ، فإن « سابق » معطوف على توهم جرّ مدرك ، ومدرك خبر ليس ، ودخول الباء على خبر ليس ، كثير .

(محذوف الفاء أو العين [١]) – هو حال من الفعل ، فإما من الظاهر ، وإما من المضمر ، فى قوله : فيهما ؛ والمعنى أنه يجب لحاق هاء السكت فى الفعل المذكور ، فى الوقف ، إذا كان محذوف الفاء نحو : لا تَقِ زيداً ، وقِ عمراً ، فتقول فى الوقف : لا تَقِهْ ، وقِهْ ، بإلحاق هاء السكت وجوباً ؛ وكذا المحذوف العين نحو : لا تر زيداً [٢] ، ورَ عمراً ، فتقول : لا ترَه ، ورَه ، وجوباً ؛ ولو قال : (أو العين) كان أحسن ، فإن الواو توهم اشتراط الجمع .

(ومجرورةً باسم) – هو حال من ما الاستفهامية ، على الوجهين السابقين ؛ فإذا وقفت على ما الاستفهامية ، مجرورةً باسم ، وجب إلحاق هاء السكت ، فتقول فى : مجىءَ مَ جئت ؟ : مجىء مَهْ ؟

(وإلاَّ فاختياراً) – أى وإلاَّ يكن الفعل وما المذكورين ، كذلك ، نحو : لا تَغْزُ ، واغْزُ ، ولِمَ ، وعَمَّ ، لم تدخل هاء السكت وجوباً ، بل اختياراً ؛ ويجوز الوقف بالتسكين ، بدون هاء السكت ؛ والفرق فى الفعل ، أن مابقى منه على حرف واحد ، لم يتقدمه شىء يستحيل تسكينه ، إذ لا يُبتَدأ إلاَّ بمتحرّك ، وما تقدَّمه شىء ، نحو :

---

(١) فى (د ، غ) : والعين ؛ وسيأتى تعليق الشارح باستحسان « أو » فى هذا الموضع .

(٢) فى (ز) : لاتره زيدا ، ورَه عمراً ؛ قال فى شرح الكافية – ٤ / ١٩٩٩ – : ويجب أيضا ، لحاق هذه الهاء – هاء السكت – فى الوقف على ما كان من الأفعال على حرف واحد ، أو حرفين ، أحدهما زائد ، كقولك فى : قِ زيداً ، ولاتَقِ عمراً : قِهْ ، ولا تَقِهْ .

لا ترَ ، هو فى الحقيقة على حرف واحد ، فألحق بالأول ؛ والفرق فيهما ، هو أن المجرورة بالاسم ، كالمنفصلة عن جارها ، لاستثقال الاسم ، فأشبهت قِهْ ونحوه ؛ والمجرورة بالحرف ، متصلة بجارها ، فأشبهت ارمِهْ ؛ وما ذكره من الاختيار ، هو قول النحويين ، فقالوا : هو الأكثر والأفصح فى اللغة ؛ وأكثر وقف القراء على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف ، بغير الهاء ، وذلك لاتباع رسم المصحف .

(ويجوز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية) – نحو : هو وثم والزيدان والزيدون ، فتقول : هُوَه وثمّهْ والزيدانِهْ والزيدونَهْ ؛ وعبارته فى غير هذا الكتاب ، كعبارة غيره من النحويين : بكل متحرك حركة بناء لازم ؛ واعترض على عبارة الكتاب ، بتناولها مالا تدخله هذه الهاء ، وهو حركة الإتباع ، نحو : الحمدِ لله ، بكسر الدال ، فلا تقول : الحمدِه ، وكذا حركة الحكاية ، وحركة التقاء الساكنين العارضة ، وحركة النقل ، لا تدخل الهاء فى شيء من المتحرك بشيء من هذه الحركات .

(ولا شبيهة بها) – أى بالحركة الإعرابية ، وقد بيَّنها بما ذكره بعد .

(فلا تتصل باسم لا) – نحو : لا رجلَ .

(ولا بمنادى مضموم) – نحو : يازيدُ ، ويارجلُ .

(ولا بمبنىّ ، لقطعه عن الإضافة) – نحو : « من قبلُ ومن بعدُ » [1] .

---

(١) الروم / ٤ : « لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ » .

(ولا بفعل ماض) – نحو : ضرب .

وزاد فى موضع آخر : العدد المركب ، نحو : ثلاثة عشر ؛ وإنما لم تلحق [١] الهاء فى هذه ، لأن ماعدا الماضى ، بناؤه عارض ، فأشبهت حركاتها حركات الإعراب ، والماضى شبيه بالمضارع ، على أن فى لحاق هاء السكت له ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا تلحقه ، وهو قول سيبويه والجمهور ، واختاره المصنف .

والثانى : الجواز مطلقاً .

والثالث : إن ألبس ، لم يَجُز ، نحو : ضرَبَهْ ، وإلاَّ ، جاز ، نحو : قَعَدهْ .

(وشذَّ اتصالها بعَلُ) – قال :

(٩٢) يارُبَّ يومٍ لى لا أُظلَّلُهْ
أُرْمَضُ من تحتُ ، وأُضْحَى من عَلُهْ [٢]

---

(١) فى (ز) : وإنما تلحق .

(٢) رجز ، نسبه فى معجم شواهد العربية ، لأبى ثروان ، وقال فى الحاشية : وظن السيوطى فى شرح شواهد المغنى ، أن القائل هو أبو الهجنجل ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢١٨ ، أنه لأبى ثروان ، وكذا فى حاشية شرح الكافية ٤ / ٢٠٠ – قال العينى : يا إما للتنبيه ، وإما لمنادى محذوف ، أى ياقوم .. ، ولى صفة ليوم ، ولا أظلَّله : مجهول ، أى لا أظلَّل فيه ، هكذا كان القياس ، ولكنه حذف الجارَّ توسُّعاً ، وهو الشاهد ، على ما ذكره ابن الناظم ، وأما ابن هشام ، وابن أم قاسم – من شراح التسهيل – فإنهما استشهدا فى الشطر الأخير ، فى قوله : مِنْ عَلُهْ ، =

ووجه شذوذه ، أن حركته عرضت ، لقطع علُ عن الإضافة ، فحركته كحركة قبلُ وبعدُ .

(وقد يوقف على حرف واحد ، كحرف المضارعة ، فيوصل بهمزة تليها ألف) – كقوله :

(٩٣) إن شئت أسْرَفْنا[1] كلانا ، فدعا الله خيراً ، ربَّه ، فأسمعا
بالخير خيرات ، وإن شرًّا فآ ولا أريد الشرَّ إلاَّ أن تآ[2]

= فإنَّ هاء السكت دخلت فيه ، والحال أن بناءه عارض . وقوله : أُرْمَضُ : مجهول من رمضت قدمه ، إذا احترقت من شدة الرمضاء ، وهى الأرض التى تقع عليها حرارة الشمس ؛ وأصل من تحتُ : من تحتى ، بالإضافة إلى ياء المتكلم ، فلما قطع عنها ، بنى على الضم ، مثل من قبلُ ومن بعدُ ؛ وأُضْحَى : مجهول أيضا ، من ضَحِيَتْ الشمس ، بالكسر ، ضحاء ، إذا برزت ؛ وقوله : مِنْ عَلُهْ ، بفتح العين ، وضم اللام ، وسكون الهاء .

وفى الدرر ٢ / ٢٣٥ : استشهد به على شذوذ اتصال الهاء بِعَلُ ؛ وهو موضع الشاهد فى التسهيل وشرحه ، على ما سبق بيانه .

(١) فى (ز) : أسرفنا كلاماً ، وفى (د) : أشرقنا كلانا ، وفى (غ) : أشرفنا كلانا ، ولم أجد هذا البيت بشطريه فى مراجعى ؛ والذى فى الهمع والدرر ، هو البيت الثانى ، وفيه الشاهد ؛ قال فى الهمع ٢ / ٢١٠ : وقد يوقف على حرف ، موصولا بألف أو همزة ؛ وهو يخالف نص التسهيل ، كما ترى ؛ والأفصح ، الوقف على الروىّ بمدَّة ، ويجرى الوصل كالوقف ، ضرورةً كثيراً ، ودونها قليلا .

(٩٤) قال : مثال المسألة الأولى ، قوله : * قد وعدتنى أم عمرو أن تآ *
أى تأتى ، فوقف على حرف المضارعة ، ووصله بألف ؛ وقوله :
* بالخير خيرات ، وإن إشرًّا فآ * أى فشر ؛ فوقف على الفاء التى هى جواب الشرط ، ووصلها بهمزة وألف .

(٢) فى الدرر ٢ / ٢٣٦ – : استشهد به على ما فى البيت قبله : قد وعدتنى =

أى وإن شرا فشر ؛ فوقف على فاء الجواب ، ملحقةً بهمزة ، بعدها ألف ؛ وفى قوله : إلاَّ أن تآ ، وقف كذلك ، على حرف المضارعة ، ويريد : إلاَّ أن تشاء .

(وربما اقتصر على الألف) – أنشد قطرب :

(٩٤م) * جارية قد وعدتنى أن تآ * (١)

قال : يريد أن تأتى .

(ويجرى الوصلُ مجرى الوقف ، اضطراراً) – كقوله :

(٩٥) * فى عامنا ذا ، بعدما أَخْصَبَّا * (٢)

ومنه أيضا :

(٩٦) * أتوا نارى ، فقلت : مَنُونَ أنتم ؟ * (٣)

= .. الخ قال : أى فشرّ ، فوقف على فاء الجواب ، ووصلها بهمزة وألف ؛ وفى كتاب سيبويه كلام كثير ؛ قال الأعلم : الشاهد فى لفظه بالفاء ، من قوله : فشرّ ، وبالتاء من قوله : تشاء ، ولما لفظ بهما ، وفصلهما مما بعدهما ، ألحقهما الألف للسكت ، عوضا من الهاء التى يوقف عليها ؛ ولا يعرف قائله .

(١) ورد بالتعليق على الشاهد السابق ، برواية أخرى ، وفيه ما فى الشاهد السابق .

(٢) من الرجز ، لرؤبة – ملحقات ديوانه ١٦٩ – والشاهد فى قوله : أَخْصَبَّا ، أصله : أَخْصَبَ ، حيث أعطى الباء فى الوصل من التضعيف ، ماكان يعطيها لو وقف عليها ؛ إذ التقدير : بعدما أخصب فى عامنا هذا .

(٣) من الوافر ، وعجزه : * فقالوا : الجنُّ ؛ قلت : عموا صباحاً * وفى رواية : عموا ظلاماً * وفى معجم شواهد العربية ، وذكره مرة فى الحاء المفتوحة ، لجذع بن سنان الغسانى ؛ ومرة فى الميم المفتوحة ، لشُمير بن الحارث – هكذا – أو=

وإنما تثبت هذه الزيادة فى مَنْ فى الوقف .

(وربما أجرى مجراه اختياراً) – كقراءة من قرأ : « فبهداهم اقتَدِهْ [(١)] » ، و« اقرءُوا كتابيَهْ » [(٢)] ، وأصل الهاء أن تلحق فى الوقف .

= تأبط شرا ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٩٠ ، ٢٢٠ – قال الأشمونى : وهو لتأبط شرا ؛ وقيل : لشِمْر الغسانى ؛ وقال العينى : قاله شِمْر بن الحارث الضبى ؛ وقيل : جذع بن سنان الغسانى ؛ وفى حاشية المقتضب – ٢ / ٣٠٨ – والبيت من أبيات أربعة ، رواها أبو زيد فى نوادره صـ ١٢٤ ، ونسبها لشمير بن الحارث ، برواية : ظلاما ؛ وجاء فى قصيدة حائية منسوبة لجذع بن سنان – خزانة ٣ / ٢ – ٧ – وقال الأشمونى : من أبيات معزُوة إلى خدِيج بن سنان الغسانى – هكذا ، وصححه الصبان ، ويظهر أنه تحريف لجذع . والشاهد فى منون ؛ حيث استشهد به سيبويه – ١ / ٤٠٢ – على جمع منون فى الوصل للضرورة ، وإنما يجمع فى الوقف ؛ قال المبرد فى المقتضب – ٢ / ٣٠٦ – : فأما قولك : مَنُو ومَنِى ، فإنما حركت معها النون لعلتين :

إحداهما : قولك فى النصب : مَناَ ، لأن الألف لاتقع إلّا بعد مفتوح ، فلما حركت فى النصب ، حركت فى الخفض والرفع ، ليكون المجرى واحداً .

والعلة الأخرى : أن الواو والياء خَفِيَّتان ، فإن جعلت قبل كل واحدة منهما الحركة التى هى منها ، ظهرتا وتبيَّنَتا ؛ فإن قال لك : جاءنى رجال ، قلت : مَنُونْ ؟ وإن قال : مررت برجال ، أو رأيت رجالًا ، قلت : مَنِيْن ؟ وإن قال : رأيت نساء ، أو مررت بنساء ، أو جاء نساء ، قلت : مَنَاتْ ؟ فإن وصلتَ ، قلت فى جميع هذا : مَنْ ، يافتى ؟ لأنها الأصل .

(١) الأنعام / ٩٠ ، وفى شرح الكافية ٤ / ٢٠٠١ : وقد يعطى الوصل حكم الوقف ، فمن ذلك ، قراءة غير حمزة والكسائى : « لم يتسنَّهْ ، وانظر » – البقرة / ٢٥٩ – و « فبهداهم اقتَدِهْ ، قُلْ » ، وعلى هذا ، يكون التمثيل : « هاؤم اقرءوا كتابيهْ . إنى » ليظهر إجراء الوصل مجرى الوقف .

(٢) الحاقة / ١٩ : « هاؤم اقرءوا كتابيه . إنى .... » .

(ومنه إبدالُ بعض الطائيين ، فى الوصل ، ألفَ المقصور [١] واواً) – فقالوا : هذه حُبْلَوْ ، ياهذا [٢] ؛ وكذلك قالوه بالياء أيضا نحو : حُبْلَىْ، ياهذا ؛ وأصل إبدال هذه الألف واواً أو ياءً ، إنما هو فى الوقف ، لكن أجرى هؤلاء الوصل مجرى الوقف اختياراً .

(**فصـــل**) : (وقف قوم بتسكين الروىّ الموصولْ بمدَّة) – وهم ناس من بنى تميم وغيرهم ، يقولون :

(٩٧) * أَقِلِّى اللومَ ، عاذلَ ، والعتابْ [٣] *

بسكون الباء ، فيقفُون كما يقفون فى الكلام ، كأنها ليست قوافى شعر ؛ ومعنى قوله : الموصول [٤] بمدَّة ، أثبتها غيرهم فى الوقف ؛ إلاَّ أن هذا الكلام ليس على ظاهره ، فلا تحذف ألف يخشى ونحوه ؛ قال سيبويه : ألحقت بألف التنوين فى النصب ، لأنها تثبت فى الكلام ، كما تثبت ألف التنوين ، وكذلك ألف المقصور ، لا تحذف ، لشبهها بألف التنوين .

(وأثبتها الحجازيون مطلقاً) – فيثبتون المدَّة ، ترنَّموا ، أو لم يترنَّموا ، نحو :

---

(١) فى (ز) : المقصورة .

(٢) والتمثيل فى شرح الكافية : هذه حُبْلَوْ ، يافتى .

(٣) من الوافر ، لجرير – ديوانه / ٦٤ – وقد ذكره صاحب معجم الشواهد ، فى ثلاثة مواضع : فى الباء الساكنة ، وفى الباء المفتوحة ، وفى النون الساكنة ، وهو صدر بيت ، عجزه : * وقولى إن أصبتُ : لقد أصابْ * والشاهد فى قوله : أصابْ ، والعتابْ ، بتسكين الروىّ ، والأصل : أصابا ، والعتابا ، أصلهما الأول : أصابَ ، والعتابَ .

(٤) فى (ز) : الموصولة .

(٩٧) م أَقلِّى اللومَ ، عاذلَ ، والعتابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا [١]

(وإن ترنمَّ التميميون ، فكذلك) — أى يثبتون المدَّة ، كلغة الحجازيين .

(وإلاَّ ، عوَّضُوا منها التنوين مطلقاً) — أى وإن لا يترنَّموا ؛ وليس هذا لغة تميم كلِّهم ، بل هو لغة ناس كثير منهم ، وناس منهم يسكنون ، كما سبق أول الفصل ، فيحذفون المدَّة ، على حسب ماتقدَّم ، ويقفون على ما قبلها بالسكون ؛ ولكن كثير منهم ، على ماذكر المصنف ، مَنْ جعَل التنوينَ عوضَ المدَّة ؛ وسواء عندهم الاسم وغيره ، قال :

(٩٨) * مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحِمِىِّ أَنْهَجَنْ [٢] *

وقال :

(٩٩) أفِدَ الرَّحُلُ ، غير أن ركابَنا لما تَزُلْ برحالنا ، وكأن قَدِنْ [٣]

---

(١) قال فى الدرر — ٢ / ٢١٤ — استشهد به على أن زيادة الألف فى أصابا ، من الضرورة ، أصله : أصاب ؛ وهذا الذى استشهد به عليه ، إشارة إلى ما فى كتاب سيبويه ، فى باب : وجود القوافى فى الإنشاء ، وساق البيت على ذلك ؛ قال الأعلم : الشاهد فيه ، إجراء المنصوب ، وفيه الألف واللام ، فى إثبات الألف ، لوصل القافية ، مجرى مالا ألفَ ولا لامَ فيه ، لأن المنون فى القوافى سواء ، على ما بين فى الباب .

(٢) من الرجز للعجاح — ديوانه / ٧ — ذكره صاحب معجم الشواهد فى الجيم المفتوحة : أَنْهجاَ ، وفى النون الساكنة : أَنْهجَنْ ؛ وهذا بيت من الرجز ، قبله :

* ما هاج أشواقا وشجواً قد شجا *

والشاهد فى قوله : أَنْهَجنْ ، على لغة ناس كثيرين من تميم ، يجعلون التنوين عوضَ المدَّة ، كما فى الشاهد . والطلل : ما شخص من آثار الدار ، والأَتْحَمِىّ : ضربٌ من البرود ؛ وأنهج الثوب ، إذا أخذ فى البِلَى . صحاح .

(٣) سقط هذا البيت من (د) ؛ وهو من الكامل ، للنابغة الذبيانى — ديوانه / ٢٧ — والشاهد فى قوله : وكأَنْ قَدِنْ ، أصله : وكأن قَدِ ؛ وهى لغة الكثيرين من تميم ، والقول فيه ، =

وقال :

(١٠٠) * ياصاح ماهاج الدموعَ الذُّرَّفَنْ (١) * ؟

* * *

= كما فى الشاهد السابق ، إلَّا أنَّ هذا التنوين هنا ، دخَل على الحرف ضرورة ، إذ هو من خصائص الاسم .

وأفِد : قرب ودنا ؛ وفى رواية : أَزِفَ ، وهو مثله وزنا ومعنى ؛ والترحُّل : الرحيل ؛ والرِّكاب : الإبل ؛ والرحال : جمع رحل ؛ ولما تَزُلْ : من زال يزول – التامة – وليس من زال الناقصة – يزال – يقول : قرب ارتحالنا ، لكن رحالنا ، بعدُ ، لم تَزُل ، مع عزمنا على الانتقال .

(١) من الرجز ، للعجاج – ملحقات ديوانه ٨٢ – والكلام فيه كسابقيه . وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢٢٠ – برواية : العيون ، بدل الدموع ، وفى الصحاح : ذرَف الدمعُ يذرُف ذَرْفاً وذرَفاناً ، أى سال ؛ يقال : ذرَفَتْ عينه ، إذا سال منها الدمع .



٨٠ – بـاب الهجـاء

والمراد به هنا ، كتابة الألفاظ التى تركبت من حروف الهجاء ، وهى حروف المعجم .

(وله فى غير العروض أصلان) – وأما العروضيون ، فيكتبون مايسمع ، لأن المعتد به فى صنعة الشعر ، مايُقَوَّمُ به الوزن ، متحركا وساكنا ، وهو مايلفظ به ، فيكتبون المدغم حرفين ، ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل ، نحو :

(١٠١) * يا دارَ مَىْ يَتَبِلْ عَلْياءِ فَسْ سَنَدِى (١) *

وسيأتى ذكر الأصلين .

(لا يُعدَل عنهما ، إلاَّ انقياداً ، لسبب جَلِىّ) – وسيأتى ذكر المصنف السبب المؤدّى إلى مخالفة الأصلين .

---

(١) صدر بيت من البسيط ، للنابغة الذبيانى – ديوانه / ١٥ – مطلع قصيدته المشهورة :

يادار مية بالعلياء فالسند   أقوت ، وطال عليها سالف الأمد

وفى رواية : سالف الأبد ؛ جاء به هنا شاهدا على التقطيع العروضىّ ، بحسب أجزاء التفعيل ؛ ومَيَّة اسم امرأة ؛ والعلياء فى الأصل : المكان المرتفع ، وهو هنا موضع بعينه ؛ والسند اسم جبل ؛ وأقوت الدار ، وقويت أيضا : خلَتْ ؛ والأمد والأبد : الدهر .

(أو اقتداءً بالرسم السلفىّ) – فوقع فيما اصطلح عليه السلف فى كتابة المصحف ، مخالفة لما اصطُلح عليه فى الكتابة ، وسيبين المصنف ذلك .

(الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة ، إن لم يكونا كشىء واحد) – وذلك أن الأصل ، أن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى ، وكما تميز المعنيان ، تميز اللفظان ، فليتميز الخط النائب عن اللفظ بالفصل ؛ فإن كانا كشىء واحد ، فلا فصلَ ، كأجزاء الكلمة الواحدة [1] ؛ وسيبين المصنف ، مايكون به الكلمتان كشىء واحد .

(إما بتركيب كبعلبك) – وهو تركيب المزج ؛ وخرج تركيب الإسناد ، نحو : زيد قائم ؛ وتركيب التقييد ، نحو : غلام زيد ؛ وفهم من التمثيل أيضا ، أن المراد ، تركيب المزج ، مع اتحاد المدلول ، كبعلبك ؛ فخرج تركيب البناء الذى لم يتحد فيه مدلول اللفظين ، نحو: خمسة عشر ، وصباح مساء ، وبين بين ؛ فهذه كلها ، تكتب مفصولة .

(وإما لكون إحداهما لا يبتدأ بها) – نحو : الضمائر البارزة المتصلة ، كضربت ؛ ونون التوكيد ، وعلامة التأنيث ، وكذا التثنية والجمع ، فى لغة : أكلونى البراغيث ؛ فهذه كلها تكتب متصلة ؛ فكما لا تفصل لفظاً ، لا تفصل خطاً .

---

(١) سقطت من (ز ، غ) .

(أو لا يوقف عليها) – نحو : باء الجرّ ، وفاء العطف ، ولام التأكيد ، وفاء الجزاء ؛ فكما امتزجت فى اللفظ ، امتزجت فى الخط .

(وإما لكونها مع الأخرى ، كشىء واحد فى حال ، فاستصحب لها الاتصال غالباً) – كبعلبك ، إذا أعرب إعراب متضايفين ؛ وإنما كتبتا مع الإضافة متصلين ، وكان حقهما ، حينئذ ، الفصل ، نظراً إلى ماثبت من الاتصال ، عند تركيب المزج . واستظهر بقوله : غالباً ، على مالم يغلب من كتابتهما منفصلين ، عند الإضافة ، نظراً إلى أن الإعراب قد فصلهما .

(ووُصلت مِن بمَن ، مطلقاً) – أى سواء أكانت موصولة أم موصوفة ، نحو : أخذتُ ممن أَخذتَ منه ، أم استفهامية ، نحو : ممن أنت ؟ أم شرطية ، نحو : ممن تأخذ درهما ، آخُذْ منه ؛ وإنما وُصلتا ، لاشتباههما خطا . وقال ابن عصفور : تُوصَل مِن بمن الاستفهامية ، إجراء لها مجرى ما أختها ؛ وإن كانت غير استفهامية ، فُصلت على قياس ماهو من المدغمات على حرفين .

(وبما الموصولة) – نحو : عجبتُ مما عجبتَ منه ؛ وسيأتى حكم الاستفهامية ، وتذكر هناك الموصوفة والشرطية والزائدة .

(غالباً) – استظهر به على عدم وصلها فى غير [1] الغالب ، فتفصل ؛ وقال ابن عصفور : إنَّ ما إذا كانت غير استفهامية ، فُصلت،مِنْ عنها ، على قياس الكلمتين .

---

(١) سقطت من (ز) .

(وعَنْ بمَنْ كذلك) – فإذا صحبت عن مَن الموصولة ، فالغالب وصلها بها ، نحو: رويتُ عمَّن رويتَ عنه ؛ ويجوز الفصل ، نحو : عن مَنْ رويت ؟ فإن كانت مَنْ غير موصولة ، فالقياس فصلُ عن ، نحو : عن مَنْ تسأل ؟ وعن مَن ترضَ أرضَ ؛ وقال ابن قتيبة : إن عمَّن تكتب متصلة على كل حال ، للإدغام ، كما فى (عَمَّ) [١] ، و « عمَّا قليل » [٢] .

(وفى بمَنْ الاستفهامية ، مطلقاً) – نحو : فيمَن تفكر ؟ ومعنى مطلقا ، فى الغالب وغيره ، واقعة على مفرد أو غيره .

(وبما الموصولة ، غالباً) – نحو : فكرتُ فيما فكرتَ فيه ؛ ويجوز : فى ما . وملخص المنقول فى ما الموصولة ، متصلة بمن وعن وفى ، ثلاثة أقوال : الاتصال ؛ وهو مذهب ابن قتيبة ؛ والانفصال ، وهو قول المغاربة ؛ والغالب الوصل ، ويجوز الفصل ، وهو اختيار المصنف .

(والثلاثة [٣] بما الاستفهامية) – فوصلت مَن وعن وفى بما الاستفهامية ، نحو : بِمَ هذا الثوب ؟ و « عَمَّ يتساءلون [١] ؟ » و « فيمَ أنت من ذكراها » ؟ [٤] وإذا كانت ما زائدة ، كتبت أيضا متصلة ، نحو : « مما خطيئاتهم » [٥] ؛ « قال : عما قليل » [٢] ؛

---

(١) النبأ / ١ : « عمَّ يتساءلون » ؟

(٢) المؤمنون / ٤٠ : « قال : عما قليل ليصبحنَّ نادمين » .

(٣) فى (ز) : والثالثة .

(٤) النازعات / ٤٣

(٥) نوح / ٢٥ : « مما خطيئاتهم ، أغرقوا ، فأدخلوا ناراً » ، وفى (د ، ز) : مما خطاياهم .

وأما الشرطية والموصوفة ، فالقياس يقتضى فصلهما ، وهو مقتضى ماسبق من المصنف ، فى تقييد الوصل بالموصولية ، وعليه كلام ابن عصفور .

(محذوفة الألف) - فتحذف ألف الاستفهام مع هذه ، أعنى مَنْ وعَنْ وفى ، كما تحذف مع كل جارّ ؛ وحذفوها فرقا بين الاستفهامية والموصولة ، وكان الحذف فى الاستفهامية ، لأن آخرها منتهى لفظا وتقديراً ، بخلاف الموصولة ؛ وقد أثبتوا ألف الاستفهامية مع حرف الجرّ فى الشعر ؛ قال : .

(٤٨)م على ماقام يشتمنى لئيمٌ ؟ كخنزير تمرَّغ فى رماد [١] .

وأجاز سيبويه فى الاستفهامية مجرورة بالإضافة ، إثبات الألف ، نحو : مجىء ماجئت ؟ ومثل ماأنت ؟ ومثل القتبىّ الحذف من ما الاستفهامية بقوله : ادع بم [٢] شئت ، وسل عم شئت ، وهو غير صحيح ، فلا تعلق للجارّ الداخل على الاستفهامية بما قبله ؛ وإنما هذه موصولة ؛ وقد حُكى حذف ألفها مع شئت ، لكثرة استعمال ذلك فى كلامهم [٣] .

---

(١) من الوافر ، لحسان بن ثابت ؛ ونسبه صاحب معجم شواهد العربية لحسان بن المنذر ، وقال : وليس فى ديوان حسان ؛ وقال فى الحاشية : أو حسان ابن ثابت ؛ وفى ش . ش . العينى على الأشمونى والصبان ٤ / ٢١٦ : لحسان بن ثابت الأنصارىّ ؛ والشاهد فى قوله : على ما قام ؟ حيث أثبت ألف ما الاستفهامية المجرورة للضرورة .

(٢) فى (ز ، غ) : بمن ؛ والتمثيل لما .

(٣) وفى الأشمونى مع الصبان ٤ / ٢١٦ - قال الأشمونى : وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة ، بشئت ، لغة - ؛ ونقله أبو زيد أيضا ؛ قال أبو الحسن =

(وشذَّ وصل بئس بما ، قبل : « اشتروا [١] به » و « خلفتمونى » [٢]) – وهذا مما خالف الأصل ، وهو الانفصال ، وتوصل اتباعاً للرسم السلفىّ ، فكذلك كتبوه ؛ وقال بعض المغاربة : كتبت « نِعِمَّا » [٣] فى المصحف متصلة ، لأجل الإدغام ، وحملت « بئسما » عليها ؛ وحكى القُتَبىّ فيهما الوجهين .

(ووصل إن « بلم يستجيبوا ») – يعنى فى سورة هود [٤] ؛ وأما فى سورة القصص [٥] ففصلت إنْ من لَمْ ، فكتبتا هكذا « إنْ لَمْ » . والمراد بالوصل ، أنه كتب هكذا : « إِلَّمْ » فلم تكتب للنون صورة ، وإنما قُدِّر وصلها باللام ، حتى صارا ككلمة ، والمدغم من كلمة ، لا يكتب [٦] إلاَّ حرفاً واحداً ، فكذلك هذا ، وسيأتى ذكر المصنف حذفَ النون .

(ووصل أَنْ بلن ، فى الكهف والقيامة) – يريد : « أَلَّنْ نجعل لكم موعدا » [٧] ، و « أَلَّنْ نجمع عظامه » [٨] ؟

= فى الأوسط ! وزعم أبو زيد ، أن كثيرا من العرب يقولون : سل عم شئتَ ؛ كأنهم حذفوا ، لكثرة استعمالهم إياه .

(١) البقرة / ٩٠ : « بئسما اشتروا به أنفسهم » .

(٢) الأعراف / ١٥٠ : « بئسما خلفتمونى من بعدى » .

(٣) النساء / ٥٨ : « إن الله نِعِمَّا يعظكم به » .

(٤) هود / ١٤ : « فإلَّمْ يستجيبوا لكم ، فاعلموا أنما أنزل بعلم الله » .

(٥) القصص / ٥٠ : « فإن لم يستجيبوا لك ، فاعلم أنما يتبعون أهواءهم » .

(٦) فى (ز ، غ) : لايدغم .

(٧) الكهف / ٤٨ : « بل زعمتم أَلَّنْ نجعلَ لكم موعدا » .

(٨) القيامة / ٣ : « أيحسب الإنسانُ أَلَّنْ نجمعَ عظامه » ؟

(وبلا فى بعض المواضع) — قال ابن الأنباريّ وغيره : «أَنْ لا » متصلة فى القرآن فى الخط ، إلاَّ فى عشرة مواضع : (أَن لا أقول) ، و « أَن لايَقُولوا » فى الأعراف [1] ، و « أن لا ملجأً » فى التوبة [2] ، و « أَن لا إله إلاَّ هو » ، و « أن لا تعبدوا إلاَّ الله ، إنى أخاف » فى هود [3] ، و « أَن لا تُشرِكْ بِى شيئا » فى الحج [4] ، و « أن لا تعبدوا الشيطان » فى يس [5] ، « وأن لا تعلُوا على الله » فى الدخان [6] ، و « أن لا يُشرِكْنَ بالله » فى الممتحنة [7] ، و« أن لايدخلَنَّها اليوم » فى « نون والقلم » [8] .

والصحيح عند النحويين ، كتب أَنْ مفصولة من لا مطلقاً ؛ ومنهم من فصَّل فقال : تكتب المخففة من الثقيلة مفصولة ؛ وكذلك

---

(١) الأعراف / ١٠٥ : « حقيقٌ على أن لا أقولَ على الله إلّا الحق » .
الأعراف / ١٦٩ : « ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ، أن لا يقولوا على الله إلا الحق » .
(٢) التوبة / ١١٨ : « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلّا إليه » .
(٣) هود / ١٤ : « وأن لا إله إلّا هو ، فهل أنتم مسلمون » ؟
و« / ٢٦ : « أن لا تعبدوا إلّا الله ، إنى أخاف عليكم عذاب يوم أليم » .
وفى (ز) : « إننى أخاف » .
(٤) الحج / ٢٦ : « وإذ بوّأنا لإبراهيم مكان البيت ، أن لاتشترِكْ بى شيئا » .
(٥) يس / ٦٠ : « ألم أعهد إليكم يابنى آدم ، أن لاتعبدوا الشيطان » .
(٦) الدخان / ١٩ : « وأن لا تَعْلُوا على الله ، إنى آتيكم بسلطان مبين » .
(٧) الممتحنة / ١٢ : « يأيها النبى ، إذا جاءك المؤمناتُ ، يبايعنك على أن لا يُشركن بالله شيئا » .
(٨) القلم / ٢٤ : « أن لايدخلَنَّها اليومَ عليكم مسكين » .

ثبت فى المصحف فى قوله تعالى : (وظنوا أن لا ملجأ من الله إلّا إليه) [١] ، وتكتب ناصبة المضارع موصولة ، نحو : يعجبنى ألّا تقوم ، وهو قول ابن قتيبة ، واختاره ابن السِّيد .

(وكذا وصل أَمْ بمَنْ ، وكى بلا) – أى هما شاذان فى الوصل ، والأصل : الفصل ، ولكن الرسم لا يُخالَف ، فكتبوا : « أَمَّنْ هو قانت » [٢] بالوصل ؛ وكتبوا كى [٣] متصلة بلا ، فى بعض مواضع من القرآن ؛ وقال ابن قتيبة : إن كى تكتب منفصلة من لا ، كما تكتب حتى كذلك ، وهو قياس فاسد .

(وتحذف نون مِنْ وعَنْ وإِنْ وأَنْ ، وميم أَمْ ، عند وصلهن » – فتحذف النون خطا ، وأما فى اللفظ فهى مدغمة فيما بعدها [٤] ، وقد سبق توجيه حذفها خطا . ومما اتصل خطا ، مما الأصل انفصاله : ما الزائدة ، إذا دخلت عليها إنَّ وأخواتها ، نحو : إنما قام زيد ، وليتما زيد قائم ؛ وأما الموصولة فتفصل ، وجاء وصلها فى رسم المصحف [٥] كثيراً ، وقالوا : إنها لم تفصل فى المصحف ، إلا فى قوله تعالى فى الأنعام : « إنَّ ما تُوعدون لآتٍ » [٦] ؛ وأما « إنما تُوعَدون »

---

(١) التوبة / ١١٨ : « وظنوا أن لا ملجأ من الله إلّا إليه » .
(٢) الزمر / ٩ : « أَمَّنْ هو قانت آناءَ الليل » .
(٣) فى (ز ، غ) : كى لا .
(٤) فى (ز ، غ) : فيما قبلها .
(٥) فى (ز) : فى رسم الخط .
(٦) الأنعام / ١٣٤ : « إنَّ ما تُوعَدون لآتٍ » ، وفى (ز) : « إنما توعدون » .

فى الذاريات [1] ، و« إنما صنعوا كيدُ ساحر » [2] فوصل ؛ رُفع « كيد » أو نصب ؛ ووصلوا [3] قَلَّ بما المصدرية ، وإن الشرطية بلا ، فكتبوا إِلَّا تفعلْ أفعلْ ، هكذا ؛ وكذا وصلوا بما أين ، فى أينما تكن أكن ؛ وحيث فى : حيثما تجلس أجلس ؛ وكل فى كلما جئتنى أحسنت إليك ؛ فإن قلت : أين ما اشتريت ؟ أى الذى اشتريت ، وكلُّ ماتفعلُ حسنٌ ، فصلت أين وكُلًّا .

(الأصل الثانى : مطابقة المكتوب للمنطوق به ، فى ذوات الحروف وعدتها) – كما فى زيد وضرب ومِن .

(مالم يجب الاقتصار على أول الكلمة ، لكونها اسمَ حرف ، وارداً ورود الأصوات) – فباء اسم لثانى حروف المعجم ، وألف لأوَّلها ، وكذا الباقى ؛ فإذا قيل : اكتب باء ، لم تكتبه هكذا : باء [4] ، وإنما تكتبه هكذا : ب ؛ لأن الاسم لحرف ، لم يقصد فيه إسناد ولا تقييد ، وإنما أريد به ذلك اللفظ الذى يتركب منه الكلام ؛ فأشبه باء وجيم ونحوهما ، غاق ونَحوه ، من أسماء الأصوات ، من جهة أن المقصود به صوت فقط ، فلم يُكتَب بصورة النطق به ، بل كتب الشكل الذى هو مدلوله ، فمفهوم غاق مثلا ، ذلك

---

(١) الذاريات / ٥ : « إنما توعدون لصادق » ؛ وفى النسخ الثلاث : فى الطور ، وهو سهو ، فالذى فى الطور / ١٦ : « إنما تُجزون ما كنتم تعملون » .

(٢) طه / ٦٩ : « إنما صنعوا كيدُ ساحر » .

(٣) فى (د) : ووصل .

(٤) سقطت من (ز ، غ) .

الصوت الغُرابىُّ ، ومفهوم جيم ، ذلك الصوت الذى يشكل بذلك الشكل الذى رسموه عليه .

(أو يُحذف الحرف ، لإدغامه فيما هو من كلمته) – نحو : مقرّ واقشعرّ وادَّاراً واطَّجع ؛ وإنما حذفوا اختصاراً ، لاتحادهما فى النطق والكلمة ؛ فلو كان فى غير كلمته ، لم يُحذَف ، للانفصال ، نحو : خُذ ذاك ؛ وسيأتى .

(وشذَّ « بأييكم المفتون » [(١)]) – فكتبوه فى المصحف بياءَين ، والقياس كتبه بواحدة ، ولكن الرسم السلفىّ لا يُخالَف .

(**فصـــل**) : (تُعتبر المطابقةُ بالأصل ، إن كان الحرف مدغما فيما ليس من كلمته) – فيُعتبر فى الكتابة أصلُ الحرف ، بقى لفظه ، أو انقلب لفظه إلى آخر ، فتكتب مِنْ فى مِن مال ، بالنون منفصلة ، كما تكتب خُذْ فى خُذ ذاك ، بالذال منفصلة ؛ واحترز بكلمته ، من أن يكون فى كلمة أخرى [(٢)] ، فيكتب امَّحَى ، بالميم ، لا بالنون ، وإن كان انفعل من المحو .

(أو نوناً [(٣)] ساكنة مخفاة) – فتكتب نونا ، كانت من كلمتها نحو : عنتر [(٤)] ، أم من كلمتين ، نحو : من كافر ، وكذا أنت .

---

(١) القلم / ٦ : « بأييكم المفتون » ؟ .

(٢) سقطت من (ز ، غ) .

(٣) فى هامش (ز) : قوله : أونُوناً ، أى أو كان الحرفُ نُوناً .

(٤) فى النسخ الثلاث ، ألفاظ مختلفة غير واضحة ، والتحقيق من تمثيل الدمامينى .

(أو مبدلة ميما ، لمجاورة باء) – من كلمة ، نحو : عنبر ، أو من كلمتين ، نحو : مِنْ بَعد .

(أو حرف مدّ ، حُذف لساكن يليه [١]) – فيكتب : اضربوا القوم ، ويغزو الرجل ، بالواو ، على الأصل . واحترز بقوله : لساكن ، من المحذوف لجازم ، نحو : لم يَغْزُ ، فلا يكتب بواو ، وكذا المحذوف للفاصلة ، نحو : « والليل إذا يَسْرِ » [٢] ، فلا تكتب الياء فى هذا ونحوه خطًّا .

وثبت فى نسخة عليها خطه ، بعد هذا ، قوله : (فى الوصل) – والمعنى ، أن حرف المدّ حذف فى الوصل ، لأجل الساكن الذى وليه .

واحترز بذلك عن الوقف ، فإنه لا يحذف فيه حرف المد ؛ وترك هذه الزيادة لا يضر .

(وربما حذف خطًّا ، إن أُمنَ اللبس) – فكتبوا : « يوم يدعُ الدَّاعِ [٣] » ، « ويمحُ اللهُ الباطل » [٤] ، بغير واو ، لأنه لا يلتبس بجمع ، بخلاف : لا تضربوا الرجلَ ، فإن حذف الواو فيه يُلْبِس ، إذ يُظَنُّ الوحدة .

---

(١) زاد بعدها ، فى النسخة المحققة من التسهيل : فى الوصل ؛ وستأتى الإشارة إليه .

(٢) الفجر / ٤

(٣) القمر / ٦ : « فتولَّ عنهم يوم يدعُ الدَّاع إلى شيءٍ نُكر » .

(٤) الشورى / ٢٤

(ويجب ذلك (١)) – أى الحذف خطاً ، كما وجب لفظاً ؛ ولا تعتبر المطابقة بالأصل .

(مع نون التوكيد) – نحو : يازيدون ، لتركبُنَّ ، أصله : لتركبونَنَّ ؛ فحذفت نون الرفع ، ثم الواو ، لالتقاء الساكنين ؛ وكذا لتذهبِنَّ ياهند ، أصله : لتذهبينَنَّ ؛ فحذفت نون الرفع ، ثم الياء ؛ والفرق بين هذين ، وبين : اضربوا الرجل ، واضربى الغلام ، حيث ثبت حرف المدِّ هنا ، ولم يثبت فى : لتضربُنَّ يازيدون ، ولتضربِنَّ ياهند ، أن الوقف على ذى نون التوكيد المشدَّدة ، لايرد فيه حرف المدّ ، والوقف على مثل : اضربوا واضربى ، من : اضربوا الرجل ، واضربى الغلام ؛ يثبت فيه حرف المدّ ، فيكتب بالإثبات ، على حسب الوقف ؛ وأما نون التوكيد الخفيفة ، فحذفوا معها ، وإن كانت المدَّة تثبت فى الوقف ، حملاً على الثقيلة .

(والتنوين) – نحو : هذا قاضٍ ، هؤلاء جوارٍ ؛ حذفوا الياء ، رفعاً وجرًّا ، لأنهم لما استثقلوا الضمة والكسرة فيها (٢) ، حذفوا الحركة ، فالتقى ساكنان : الياء والتنوين ، فحذفت الياء ، للساكنين لفظاً ، ثم حذفت خَطًّا ؛ ولم تُعتَبر لغةُ من أثبت الياء وقفاً ، لقلَّتها .

(وتعتبر المطابقةُ بالمآل ، إمَّا فى وقف ، لا مانع من اعتبار مايعرض فيه) – ويعادل (٣) هذا ، قوله بعدُ : وإمَّا فى غير وقف ؛

---

(١) أى حذف حرف المدّ .

(٢) أى فى الياء .

(٣) فى (د) : ويعارض .

فاعتبار المطابقة بما يؤول إليه اللفظ ، تارة يكون فى الوقف ، وتارة يكون فى غيره ، كما سيأتى بيانهما .

واحترز بقوله : لا مانع ، من ذى المانع ، كالوقف على ماصحبه نون التوكيد الخفيفة ، وقبلها واو أو ياء ، فلا تعتبر المطابقة بما يؤول إليه اللفظ وقفاً فى هذا ونحوه ، فلا يُكتب لتضربُنَّ ولتضربِنَّ ، إلاَّ بحذف حرف المدّ ، وإن كنت تردّه وقفاً ، لأن المانع قائم ، وهو حمل نون التوكيد الخفيفة على الثقيلة ، كما سبق بيانه .

(ولذا حُذف تنوين غير المفتوح) — نحو : قام زيد ، ومررت بزيد ، فلما آل أمر التنوين فى هاتين الحالتين ، إلى الحذف وقفاً ، رسموهما على ذلك ، ولم تعتبر لغةُ من أبدل من التنوين واواً فى الرفع ، وياءً فى الجرّ ، لقلّتها .

(ومَدَّةُ ضمير الغائب [١]) — فكتبوا : ضَرَبهُ ، ومرَّ بهِ ، بغير واو وياء ، وإن كانت المدة ملفوظاً بها ، لحذفها فى الوقف .

(والغائبين) — نحو : ضربهمُ ، ومرَّ بهمُ ، فى لغة من وصل [٢] ميم الجمع ، وكذا حذفوا فى ضربكمُ ، ومرَّ بكمُ ، فى لغة من وصل .

(وكتب بألف أنا) — لأنهم إذا وقفوا عليه ، أثبتوا الألف .

(والمفتوحُ المنوَّن [٣]) — نحو : رأيت زيداً ، لأن [٤] الوقف

---

(١) فى هامش (ز) : احترز من الغائبة ، فإنها لا تحذف .

(٢) فى (د) : من فصل .

(٣) فى النسخة المحققة من التسهيل : والمنوَّن المفتوح .

(٤) فى (ز ، غ) : إلَّا أن .

عليه بإبدال التنوين ألفاً ، ولم تعتبر لغة من حذف تنوينه ، لشذوذها .

(وإذاً) – فتكتب بألف ، على أن الوقف عليها بالألف ، وهو قول المازنى ؛ وذهب المبرد والأكثرون ، إلى كتبها بالنون ، وهو اختيار ابن عصفور ؛ وقال على بن سليمان : سمعت أبا العباس محمد ابن يزيد يقول : أشتهى أن أكوىَ يدَ من يكتب إذَنْ [1] ، بالألف ، لأنها مثل أَنْ ولَنْ ، ولا مدخل للتنوين فى الحرف . انتهى . وقال الفرّاء : إن ألغيت ، كتبت بالألف لضعفها ، وإن عملت ، فبالنون ، لقوَّتها .

(ونحو : « لنسفعاً » [2]) – لأن الوقف بالألف .

(إن أُمن اللبسُ) – فلا يكتب نحو : اضربَنْ زيداً ، ولا تضربَنْ زيداً ، بالألف ، لئلا يلتبس بفعل الاثنين خطاًّ ؛ وإنما لم ينظر إلى هذا فى [3] الوقف ، لعروضه ، والخط لازم .

(وبهاء نحو : رحمة) – وهو كل اسم لحقته تاء التأنيث المنقلبة هاءً فى الوقف ، وإنما رسم بالهاء ، اعتباراً [4] بحال الوقف .

(ورَه ذلك [5]) – وهو مالحقته هاء السكت فى الوقف ، مما

---

(١) فى (د ، ز) : إذا .

(٢) العلق / ١٥ : « لنسفعاً بالناصية » .

(٣) سقطت من (د) .

(٤) سقطت من (د) .

(٥) فى بعض النسخ ، كما فى المحققة من التسهيل : رَه ذاك .

بقى على حرف من المعتل ، جزماً أو وقفاً ، نحو : قِهْ ولم يَقِهْ ، ورَه ولم يَره ، وهذه الهاء تسقط فى الدرج ، لكن أثبتوها خطاً ، نظراً إلى حال الوقف .

(ومجىءَ مَهْ جئتَ ؟) – وأثبتوها خطا ، وهى هاء السكت الساقطة وصْلاً لثبوتها وقفاً .

(وشذَّ كأيِّنْ) – وذلك لأن قول الجمهور فيها أنها مركبة من كاف التشبيه وأىّ ، فرسمهم لها بالنون ، إثبات لصورة التنوين خطا فى المجرور ، وهو خلاف ما قرروه ، فكان هذا شاذاً ، قيل : ولثبوت تنوينها خطا ، وقف عليها بعض القراء من السبعة بالنون ، ويجوز أن يكون الواقف منهم بالنون ، اعتقد فيها ما اعتقد يونس ، من أنها اسم فاعل من كان يكون ، وعلى هذا أيضا ، لا شذوذ فى كتبها بالنون .

(ونحو : بنعمت الله) – كتبوا هذه ، وألفاظاً أُخَر ، والمؤنث بالهاء ، فى القرآن ، بالتاء ، ولم يراع فيها حالة الوقف ، والرسم السلفىّ متبع .

(وإمَّا فى غير وقف) – وهذا القسم الثانى ، كما سبق بيانه .

(ولذا نابت الياء عن كل ألف ، مختوم بها فعلٌ أو اسم) – أى ولاعتبار المطابقة بالمآل ، فى غير الوقف ؛ وخرج بالفعل والاسم ، الحرفُ ، نحو : ما ولا ، وسيأتى ماكتب من الحروف [1] بياء .

---

(١) فى (د ، ز) : من الحرف .

(متمكّن) – خرج الاسم الذى لا يتمكن ، نحو : ما الاسمية ، وذا وتا ، فلا تكتب إلاَّ بالألف ؛ وسيأتى ماكتب بياء ، من غير المتمكن .

(ثالثة) – خرجت الثانية ، نحو : باع ، فلا تكتب إلاَّ ألفاً .

(مبدلة من ياء) – نحو : رمَى ورحَى ؛ واحترز من المبدلة من واو نحو : غزَا وعصَا ، والمجهولة نحو : خَسا (١) ، فلا يكتبانِ إلاَّ ألفاً ؛ والتفرقة فى الكتابة ، بما ذكر ، بين كون الألف عن ياء ، وكونها عن واو ، وهو مذهب البصريين ؛ وقال الكسائى : ماكان من الفعل عينه همزة نحو شأَى ، يجوز كتب ما ألفه عن الواو منه ، بالياء ؛ ومنع ذلك البصريون ، لئلا يلتبس باليائىّ (٢) ؛ وقال الكوفيون : ماكان من الفعل ، عينه همزة ، على فُعَل ، كعُلا ، أو فِعَل كرِضا (٣) ، كتب بالياء أبداً كاليائىّ نحو : هُدًى ، مستدلين برواية الكسائى ، تثنية جميع ذلك بالياء ؛ ورُدَّ بأن الكسائى قد روى تثنيتها بالواو ، ولم يحفظ البصريون ماروى الكسائى من تثنية الواوىّ بالياء ؛ وشذوذ تثنيته بالياء ، كشذوذ الإمالة ؛ ويُعرَف انقلاب الألف عن الياء ، باعتلال الوسط أو الأول بالواو ، نحو : دوَى وهوَى ، ونحو : وفَى ووعَى ، وبالانقلاب ياءً فى التثنية نحو : رحَيان ، أو الجمع بالألف والتاء ، نحو : حصَيات ، وببناء فعَل ، نحو : رمَى .

---

(١) والخساَ : الفرد ــ صحاح .

(٢) فى (ز) : بالثانى .

(٣) فى (ز ، غ) : كرضى ؛ وليست عينهما همزة .

(أو رابعة) – نحو : أعطَى وملهَى ومغزَى ، وكذلك المضارع ، نحو : يُعطَى ؛ ولو كانت ثالثة بنقل نحو : يَشْيَى فى يشأَى ، ويدل لذلك قولهم : يشيان ، بالياء ، كما يقولون : يشأيان [١] .

(فصاعداً) – نحو : اعترى [٢] والخَوْزَلَى [٣] ، واستدعَى والمستدعَى ، واسترعَى والمسترعَى .

(مطلقا) – أى كان أصلها الواو أو الياء ؛ أو كانت زائدة للإلحاق أو للتأنيث أو للتكثير ، نحو : قبعثرى .

(مالم تَلِ ياءً) – فإن وليتها ، كتبت ألفاً نحو : أحيا والحيا والدنيا والمحيَّا واستحيا وخطايا وزوايا [٤] .

(فى غير يحيى علماً) – فكتبوه بالياء ، فرقا بينه وبين يحيا

---

(١) قال فى الهمع – ٢ / ٢٤٣ – : وقول الكسائى : إن ما كان من الفعل ، عينه همزة ، نحو : شأى – فى الأصل : شاء – فإنه يجوز أن يكتب بالياء ، وإن كان من ذوات الواو ، كراهة اجتماع ألفين ؛ وفى الكافية – ٤ / ٢١١٧ – وأصل : يَشْأيان : يَشْأوان ، لأن الماضي : شأَوَ ، إلَّا أنه شذَّ ؛ وفى حاشيتها : شأَوت القومَ شأواً : سبقتهم ، وشأى الشيءُ فلانا : أعجبه وشاقه ؛ وفى الصحاح : – شآ ا – يقال : تشاءى القوم ، إذا تفرَّقوا .. والشأو : الغاية والأمد ..والشأو : السبق ؛ أبو زيد : شأوت القوم شأواً ، إذا سبقتهم .. والشأو : ما أخرج من تراب البئر .. وشأوت من البئر ، إذا نزعت منها التراب ؛ وشاءاه ، على فاعلَه ، أى سابقه ، وشاءه أيضا ، مثل شآه ، على القلب ، أى سبقه .

(٢) فى (غ) : اغتذى .

(٣) الخوزلَى والخيزلَى : مشية فيها تفكك ، مثل : الخوزرَى والخيزرَى .

(٤) فى (غ) : ورزايا .

الفعل ؛ وكانت الياء فى الاسم ، لأنه أخف من الفعل ، فكان أحملَ لاحتمال المثلين ؛ وعن يحيا [١] فعلا ، احترز بقوله : علماً ؛ وعبارة غيره : يحيى اسماً ، قيل : ويظهر أثر العبارتين فى يحيى ، إذا نكر بعد التسمية ؛ فعلى اعتبار العلمية ، يكتب بالألف ، وعلى الاسمية ، يكتب بالياء .

(ولا يقاس عليه علمٌ مثله ، خلافاً للمبرد) — إن حُمل كلامه على المماثلة الخاصة ، لم يتناول كلامه ، إلا ماكان منقولاً من فعل ، نحو : أَعْيا ، وقد سمَّت العربُ به ، وهو أبو بطن من أسد ، وهو أعيا ، أخو فقعس ، أبوهما طريف بن عمرو بن الحارث ؛ قال حُريث بن عَنَّاب النبْهانيّ :

(١٠٢) تعالوا أفاخرْكم ، أأعيا وفقعس
إلى المجد أَدْنَى [٢] ، أم عشيرةُ حاتم [٣]

فيُكتب على رأى الجمهور بالألف ، وعلى ما نقل المصنف عن المبرد ، يكتَبُ بالياء ؛ وإنما كتبه الناس بالألف ، وإن حمل على المماثلة فى العلمية فقط ، اقتضى أن زوايا [٤] مثلا ، لو سمى به ، كتب عند الجمهور بالألف ، وعند المبرد بالياء ؛ وهذا منقول عن النحاس ، زعم أن زوايا [٤] وأمثاله ، إذا كان علما ، كتب بالياء ،

---

(١) فى (ز) : وبين يحيى الفعل .

(٢) فى (ز) : أدنا ، بالألف .

(٣) فى رواية الصحاح : أعيا ، بالألف ، وأدنى ، بالياء ؛ والشاهد فى قوله : أأعيا ، حيث جاء أعيا بالألف ، على رأى الجمهور ، لأنه منقول من فعل .

(٤) فى (ز ، غ) : راويا ، وفى الدماميني : رَيًّا ، والتحقيق أنسب للحكم .

فرقاً بينه وبين زوايا الجمع ، كما فرق بين يحيى العلَم والفعل ؛ والصحيح كتبه بالألف ، لاتحادهما فى الاسمية .

(وفى التزام هذه النيابة خلاف) – فنقل ابن عصفور ، عن الفارسىّ ، أنه زعم أنه لا يكتب جميع ماسبق ذكره إلاَّ بالألف أبداً ؛ وقال ابن الضائع : هذه الحكاية بعيدة عن الفارسىّ ، بل مراده أنه القياس . انتهى .

وحاصل النقل فى المسألة ، ثلاثة مذاهب :

أحدها : ماسبق من التفصيل .

والثانى : التزام الألف ، نظراً إلى اللفظ .

الثالث : يختار الياء ، ويجوز الألف ، وهو قليل . واختار بعضهم هذا المذهب ، وجعله الصحيح ، فأجاز فى كل شيء يكتب بالياء ، أن يكتب بالألف ؛ وقال الزجاجى : إذا أشكل عليك شيء من هذا ، أى مما آخره ألف ، فاكتبه بالألف ، لأنه الأصل ، أى الملفوظ به ، فيكون الخط كاللفظ .

(وكذا امتناعها عند مباشرة ضمير متصل [1]) – ففى امتناع الياء الخلاف ؛ فمنهم من يرى بقاء نيابة الياء عن الألف ، ومنهم من لا يراه ، وهو اختيار المغاربة ، فيكتب بالألف ، نحو : رماه ورحاى وفتاك وملهاك ومستدعاه ؛ واستثنوا إحدى خاصة ، فكتبوها مع

---

(١) فى (ز) : منفصل .

الضمير بالياء نحو : إحديهما [١] ، كحالها دون اتصال ؛ وأما نحو : حصاه ، مما لحقه هاء التأنيث ، فالبصريون يكتبونه بالألف ، وأجاز الكوفيون كتبه بالياء ، نحو : حصَيه .

(واستعملت فى حتى ، و« مازكى [٢] » شذوذاً) – حق حتى أن يُكتب بالألف ، كغيره من الحروف التى آخرها ألف ؛ ووجه هذا الشذوذ ، أنه رويت الإمالة فى حتى عن بعض العرب ؛ وحق زكى [٣] أيضا ، أن يكتب بالألف ، لأنه من ذوات الواو ، كغزا ، ووجهه أنهم يميلون الأفعال ذوات الواو .

(وفى متى وبلى لإمالتهما) – وحقهما الألف ، لعدم تمكن متى ، ولحرفية بلى ، فسهَّلت إمالتُهما كتبهما بالياء .

(وفى الضحى ونحوه ، لمشاكلة المجاور [٤]) – وقياسه الألف ، لأنه من ذوات الواو ، إلاَّ على مذهب الكوفيين ، وقد سبق ؛ لكن جاور سجى ، ورسموه بالياء ، وحقه الألف ، لأنه واوىّ ، لمجاورة قلى الذى حقه الياء ، لأنه يائى ؛ فسجَى مجاور ، والضحى مجاور المجاور .

---

(١) فى (ز) : إحداهما ، وهذا هو الجارى عليه الخط الآن ، أما كتابتها بالياء ، فهو الرسم السلفى ، كما فى المصحف .

(٢) النور / ٢١ : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته ، ما زكى منكم من أحد أبدا » .

(٣) فى (ز) : زكا .

(٤) فى (ز) : المجاورة .

(فإن وليت ما الاستفهامية حتى أو إلى أو على ، كُتِبْن بالألف) – وذلك لشدَّة الاتصال ، فكأن الألف وقعت وسطا ؛ وينبغى أن يجىء فى هذا ، ماسبق من الخلاف فى رحاك ومستدعاك ونحوهما ؛ ويجوز أن يفرق بين اتصال الحرف ، واتصال الاسم .

(وشذَّت الألف فى كلتا) – وذلك أنها ألف تأنيث رابعة ، فحقها الياء ، كحبلى ونحوها ؛ وأما كلا ، فالصحيح أن ألفه عن واو ، فيكتب بالألف ؛ وقال العبدىّ [1] : هى عن ياء ، فتكتب ياء ؛ وإجازة الكوفيين كتبها بالياء خطأ على مذهبهم ، لأن الألف عندهم علامة تثنية ، والمثنى فى الرفع لايكتب بالياء ، دفعاً للّبس .

(وتَتْرا) – فألفه إذا لم ينون للتأنيث ، فحقه أن يكتب بالياء كحبلى ، فكتبه بالألف شاذ ، وإذا نُوِّن ، فألفه للإلحاق ، وحقها أن تكتب بالياء كألف التأنيث ، ووزنها فى الحالين فَعْلَى ؛ وقيل : ليس كتبه بالألف شاذاً ، لأنه فعل ، والألف بدل من التنوين ؛ ونقل أبو الحسن بن الباذش أن تترى فى الخط بالياء .

(« ونَخْشا [2] أن تصيبنا ») – فرسموه بالألف ، وحقه الياء ، لأن ألفه رابعة .

(والواو فى الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة ومنوة والربوا) – وإنما رسموها بالواو ، لأن من العرب من يقرب اللفظ

---

(١) فى (غ) : العنبرى .

(٢) فى (د) : تخشى ـــ المائدة / ٥٢ : « يقولون : نخشا أن تصيبنا دائرة » .

بالألف ، إلى اللفظ بالواو ، وهو المسمى تفخيماً عند القراء ، ومن كتبها بالألف على القياس ، قال : كتبها بالواو من رسم المصحف ، وهو متبع فى القرآن خاصة ؛ وإذا اتصلت هذه الكلمات بضمير ، كتبت على القياس ، وكتبوا الربوا خاصة ، بالواو والألف ، فجمعوا بين العوض ، والمعوض منه .

(**فصــل**) : (من اعتبار المطابقة بالمآل ، تصوير الهمزة غير الكائنة أولاً) – وهى الكائنة حشواً ، نحو : رأس ، أو طرفاً نحو : يقرأ [(١)] .

(بالحرف الذى تؤول إليه فى التخفيف ، إبدالاً) – فإن أبدلت ألفاً ، كتبت ألفاً ، نحو : رأس ، ولن يقرأ ، أو واواً ، فواواً ، نحو : بؤس ، ويَوضُؤ ، أو ياءً فياءً ، نحو: بئر ، ولم يُقرِئ ؛ وكذا المتحركة ، نحو : مِئَر [(٢)] وجُؤَر [(٣)] .

(وتَسهيلاً) – فتكتب على حسب الحرف الذى يصير بين الحركة وبينه ، فإن كانت حركة الهمزة كسرة ، سهلت بينها وبين الياء ، فتكتب ياء ، نحو : سايل ، وإن كانت ضمة ، سهلت بينها وبين الواو ، فتكتب واواً ، نحو : التساوُل ، وإن كانت فتحة ، سهلت بينها وبين الألف ، إن كان ماقبلها مفتوحاً ، فتكون صورتها ألفاً ،

---

(١) زاد هنا فى (ز) : وجزء .

(٢) المئرة بالهمزة : الذَّحْل والعداوة ، وجمعها : مِئَر .

(٣) فى الصحاح : الأصمعىّ : غَيْثٌ جُؤَر ، مثال : نُغَر ، أى غزير ، كثير المطر .

نحو : سال ، فإن كان قبلها ألف نحو ساءل ، لم تثبت لها صورة ، وكذا إن كان بعدها ألف نحو : سآل ؛ وقد سبق الكلام فى تسهيل الهمزة ، وبما مضى ، يعتبر ماهنا ، فلا يُطوّل ذكرُه [١] .

(وإن كان تخفيفها بالنقل ، حذفت) – نحو : جَيْئَل وسَمَوْءَل وجَوْءَب ، فتخفيف هذه الهمزة بحذفها ، ونقل حركتها إلى الساكن قبلها ، ولا صورة للهمزة ، لا فى تخفيفها ، ولا فى حذفها ؛ ونحو : جُزْء ، وخَبْء ، ودِفْء ، فلا تكتب للهمزة صورة فى الخط ، لا فى الرفع ، ولا فى غيره ، إلاَّ أن المنصوب المنون من هذا ، يكتب بألف واحدة ، هى البدل من التنوين .

(وقد تصوَّر المتوسطة الصالحة للنقل ، بمجانس حركتها) – فتصور نحو : يسأَم بالألف ، ونحو : يلؤُم بالواو ، ويُشئِم بالياء .

(وغلب فى الآخرة) – أى فى الهمزة الأخيرة .

(كتبها ألفاً بعد فتحة) – نحو : النبأُ ، ويقرأُ ، ولم يقرإ الرجل . واستظهر بقوله : وغلب ، على كتبهم قوله تعالى : (أَوَ مَنْ

---

(١) وفى شرح الكافية – ٢١٠٨ – : وما سوى ذلك ، فتخفيفه بجعله بين الهمزة والحرف المجانس لحركتها ؛ وهو إما مفتوح بعد مفتوح نحو : سأل ، وإما مكسور بعد مفتوح نحو : يئس ، وإما مكسور بعد مكسور نحو : بارئكم ، وإما مكسور بعد مضموم نحو : سُئل ، وإما مضموم بعد مفتوح نحو : نقرؤه ، وإما مضموم بعد مكسور نحو : سنقرئك ، وإما مضموم بعد مضموم نحو : يَوْضُؤُ مضارع : وَضُؤَ ، أى حَسُن ؛ وهذا كله تخفيفه بالتسهيل عند سيبويه .

يُنَشَّؤُا » (١) ، و « قُل ما يَعْبَؤُا (٢) » ، و « يبدَؤُا الخلق » (٣) ، و « نَبَؤُا الخصم (٤) » بواو وألف ، وكتبهم « من نَبإِى » (٥) بألف وياء .

(وحذفها بعد ألف) – نحو : ماء ، والماء فلا تثبت للهمزة صورة فى الخط ، فى هذين ونحوهما ، باتفاق من البصريين والكوفيين ، فإن نصبت نحو : شربت ماءً ، فالبصريون يكتبونه بألفين : إحداهما الألف التى قبل الهمزة ، والثانية بدل من التنوين ؛ والكوفيون يكتبونه بألف واحدة ، وهى التى قبل الهمزة .

(مالم يَلِها ضمير متصل ، فتُعطى ما للمتوسطة) – نحو : ماؤُكِ وماءَك وبمائه ، ونَبؤُك ونَبأَك (٦) ونبئه ، فلما اتصل بها الضمير ، صارت كغير المتطرفة ، ولذا لا يوقَفُ عليها ، ولا يخفى مما تقدَّم ، كيف ترسم هذه .

---

(١) الزخرف / ١٨ : « أَوَمَنْ يُنَشَّؤُا فى الحلية » .

(٢) الفرقان / ٧٧ : « قل : مايَعْبَؤُا بكم ربى لولا دعاؤكم » .

(٣) يونس / ٤ : « إنه يَبْتدؤا الخلقَ ثم يُعيدُه » ، يونس / ٣٤ : « قل : هل من شركائكم مَن يبدؤا الخلق ثم يعيده » ؟

يونس / ٣٤ : « قل : الله يَبْدؤُا الخلقَ ثم يعيده » . ، النمل / ٦٤ : « أَمّنَ يبدؤا الخلق ثم يعيده » ؟

الروم / ١١ : « الله يبدؤا الخلق ثم يعيده » . ، « وهو الذى يبدؤا الخلق ثم يعيده » – الروم / ٢٧ .

(٤) ص / ٢١ : « وهل أتاك نَبَؤُا الخصم ، إذ تَسَوَّروا المحراب » ؟

(٥) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبإِى المرسلين » .

القصص / ٣ : « نتلو عليك من نبإِى موسى وفرعون بالحق » .

(٦) فى (ز) : ونبئك .

ويُفهِم كلامُه ، أنَّ يقرؤها ونحوه ، يكتب بالألف ، لأن الهمزة فيه قد تخفف بإبدالها ألفاً ؛ وبالواو ، لأنها قد تخفف بتسهيلها ، بينها وبين الحرف الذى منه حركتها ؛ وقيل : إذا كان قبل الهمزة مفتوحاً ، واتصل بها الضمير ، فكما لو لم يتصل ، فتكتب بالألف .

(وتُصوَّر ألفاً ، الكائنة أوَّلاً مطلقاً) – أى بأى حركة تحركت ، من فتحة كأَحمد ، أو ضمة كأُكرم ، أو كسرة كإِثمِد [١] ؛ وكذا حكمها إن تقدَّمها شيء ، إلاَّ ما شذَّ ، وهو لئن ولِئَلاَّ وحينئذ .

(إلاَّ أنها إن كانت همزة وصلٍ ، حذفت بين الفاء أو الواو ، وبين همزة هى فاء) – نحو : فأْتِ وأْتِ ، وعليه كتبوا : « إن امرُؤٌا هلك [٢] » .

وفهم من كلامه ، أنها تثبت فى غير ماذكر ، فتثبت فى نحو : ثم أْتُوا ، ثم اضْرب [٣] ، كما تثبت إذا كانت مبتدأ [٤] ، والهمزة فاء نحو : « اِئذن لى » [٥] ، أُؤتُمن فلان ، وكذا [٦ إن تقدما [٧] ، والهمزة ليست فاء ، نحو : فأضرب ، وأضرب -٦] .

---

(١) فى الصحاح : والإِثْمِد حجر يكتحل به .

(٢) النساء / ١٧٦ : « قل : الله يُفتيكم فى الكلالة : إن امرؤٌا هلك ، ليس له ولد » ، وفى النسخ : وامرأ هلك – هكذا .

(٣) فى النسخ ثم أضرب ، ولا أدرى كيف تثبت هنا ، إلَّا أن تكون همزة قطع ، وسيأتى بيان وتوضيح .

(٤) أى مبتدأ بها ، وفى (غ) : إذا كانت مدا .

(٥) التوبة / ٤٩ : « ومنهم من يقول : ائذن لى ، ولا تَفْتِنِّى » .

من (٦ – ٦) سقط من (د) .

(٧) أى الفاء والواو ، كما مثل .

(وبعد همزة الاستفهام مطلقاً) – أى كانت همزة الوصل مكسورة ، نحو : أَسْمُك [١] زيدٌ ، أم عمرو ؟ أم مضمومة نحو : أختير [٢] زيدٌ ؟ أم مفتوحة ، نحو : « آللّٰه أَذِن [٣] » ؟ فتحذف همزة الوصل خطًّا فى هذا كلِّه ؛ وخالف المغارِبة فى المفتوحة ، فقالوا : لاتحذف ، بل يُكتب : « قل : آالذكرين [٤] » ، و « آا للّٰهُ أَذِنَ » بألفَين ؛ وماذهب إليه المصنف فيها ، هو قول ثعلب ، وحكاه عن العرب ، قال : وكأنهم اكتفوا بصورة عن صورة ، لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها .

(وفى نحو : جاء فلان بن فلان ، وفلانة بْنَة فلان [٥]) – فتحذف ألف ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين ، وهما صفتان ؛ وشرط ابن عصفور ، تذكير ابن ،يخالف ماذكر المصنف ؛ ولا فرق فى العلمين ، بين الاسمين ، كزيد بن عمرو ،والكنيتين ، نحو : أبى

---

(١) أصلها : أَإِسمُك .

(٢) أصلها : أَأُختير ؟

(٣) يونس / ٥٩ : « قل : آللّٰه أَذِنَ لكم ؟ أم على اللّٰه تفترون » ؟ ؛ وفى الدماميني : (وبعد همزة الاستفهام مطلقا) – أى سواء كانت داخلة على اسم نحو : اَسمك زيد ؟ أو على فعل نحو : « اَصطفَى البناتِ » – الصافات / ١٥٣ – وسواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة .

(٤) الأنعام / ١٤٣ ، ١٤٤

(٥) فى (ز) : فلانة بنت فلانة ، وفى بعض نسخ التسهيل : وفلانة بْنة فلانة ، والمشهور ، حذف همزة ابن وابنة ، إذا وقعا بين علمين ، ثانيهما أب للأول ، وسيأتى تفصيل القول فى ذلك .

عبد الله بن أبى محمد ، واللقبين نحو : بية بن بطة ، أو المختلفين من هذه ، نحو : زيد بن أبى عبد الله ؛ ولا فرق أيضا بين اسم الأب والأم ؛ هذا قول أصحاب الكسائى ، وشرط الكسائى الأب ، وشرط الفرّاء ، كون الكنية معروفاً بها ، وذكر ابن جنى عن متأخرى الكتاب ، أنهم لايحذفون الألف مع الكنية ، تقدَّمت أو تأخرت ؛ قال : وهو مردود عند العُلماء ، على قياس مذهبهم ، لأن حذف التنوين مع الكنى ، كحذفه مع الأسماء الأعلام .

(ونحو : لَلدّار ولِلدّار) — فإذا دخلت لام الابتداء ، أو لام الجرّ على مافيه اَلْ ، لم يكتبوا لهمزة اَلْ صورةً ، قيل : خوفاً من الالتباس بلا النافية ؛ وفهم من تمثيله أنها لا تحذف — أعنى همزة الوصل — مع لام الابتداء ، ولام الجرّ ، فى غير ذلك ، فيكتب : جئت لالتقاءِ زيد ؛ ولا التقاءُ زيدٍ ، خيرٌ من غيره ؛ هكذا بإثبات الألف ؛ وزعم [١] بعضهم أن الهمزة لا تحذف مع اَلْ مع لام الابتداء ، فرقاً بينها وبين لام الجرّ .

(وفى بسم الله الرحمن الرحيم) [٢] — فلم يثبتوا همزة الوصل فى اسم ، فى هذا اللفظ ؛ وظاهر كلامه ، اختصاص الحذف ، بما وقع فى هذا المذكور ؛ وقضيته أنها لا تحذف فى بسم [٣] الله ، لو نطقت به وحده ، وقال الفراء فى قوله تعالى : (بسم الله مجراها ومُرساها) [٤] : إن شئت أثبتَّ ، وإن شئت حذفت ؛ مَن أثبت ، فلأنها غير مبتدأ

---

(١) فى (د) : وثبت .

(٢) أوائل جميع السور ، عد التوبة ، وفى النمل / ٣٠ .

(٣) فى (د) : فى باسم الله .   (٤) هود / ٤١ .

بها ، وليس معها : الرحمن الرحيم ؛ ومَن حذف ، قال : كأن معها : الرحمن الرحيم ، فحذف للاستعمال ؛ وقال قوم : تحذف الألف من اسم ، مجروراً بالباء ، مضافا إلى لفظ الجلالة ، إذا لم يكن للباء متعلق فى اللفظ ؛ فإن قلت : باسم ربك ، أو خذ هذا على اسم الله ، أو تبرّكت باسم الله ، أثبت الألف ؛ وأجاز الكسائى حذفها فى : بسم الرحمن ، وبسم القاهر ؛ ولم يلتزم الإضافة إلى الجلالة ؛ وأبطل ذلك الفراء ؛ وقال ثعلب : إذا قلت : أبدأ باسم الله ، أثبت الألف ، وقد يجوز حذفها ، إذا نويت الابتداء ؛ وعلة الحذف ، كثرة الاستعمال ، وإلاَّ فحقها أن تثبت ، كما فى : مررت بابنك ؛ على أن بعضهم زعم أنه لا حذف فى بسم الله ، وإنما هو على لغة من يقول فى اسم : سم ، بلا همزة ، ثم دخلت الباء ، فخفف ، كقولهم فى إِبِل : إِبْل ، والتزم التخفيف ؛ وهو ضعيف .

(وتثبت ألفاً ، فيما سوى ذلك) — فكل موضع وجدت فيه همزة وصل ، فيما عدا ما تقدَّم ، تثبت فيه بصورة الألف ، نحو : مررت بامْرَإٍ [١] وامرأة ، وهكذا الباقى ؛ وقد عرفت فيما مضى ، المختلَفَ فيه من ذلك نحو : باسم القاهر .

(ويُكتَبُ ماوَلِيَ الثانية ، بحسب حالها ، إذا ابتُدِىء بها) — فما ولى الهمزة الثانية ، يكتب واواً فى نحو : أُوْتُمِن فلانٌ ، وقلت له : أُؤمر

---

(١) فى (د ، ز) : بامرء — هكذا — وفى (غ) : بامرئ ؛ والصواب ما جاء بالتحقيق ، وكان الأصوبُ ، التمثيل بقوله : نحو رأيت امرَأً ، ومررت بامرأةٍ .

فلانا بكذا ، وكذا فى « الذى أؤتُمن (١) » ونحوه ، لأن الثانية لو ابتُدِئ بها ، كانت مضمومة فى هذا كله ؛ ويكتب ياءً فى نحو : ائذَن يازيد لعمرو ، ونحو : ائتِ القومَ ، وكذا : « ومنهم من يقول : ائذَن لى » (٢) ، لأن الثانية مبتدأ بها ، مكسورة فى الجميع .

(إلَّا فاء أفعل ، من نحو : يَوْجَل ، فإنه يكتب واواً بعد الواو والفاء خاصة) – نحو : فاوْجَل واوْجَل ، فيكتبان هكذا ، بإثبات ألف الوصل ، وبالواو بعدها ، ولم يكتبا على ابتداء الهمزة ، لأن الواو والفاء كالجزء ؛ ونبَّه بقوله : خاصة ، على أن نحو : ثم ايْجَل ، وقلت لهم : ايجلوا ، يكتب ياء على حسب الابتداء ، للانفصال ، وإن كان اللفظ بالواو ؛ فإن تقدَّمت كسرة ، كانت ياءً لفظا وخطا ، نحو : قلت لكِ (٣) : ايجَلى ، كما إذا ابتُدِئ [بها] نحو : اِيجَلى ياهند .

(وتُصوَّر ، بعد همزة الاستفهام ، همزة القطع ، بمجانس حركتها) – وذلك أنها إذا خففت بالبدل ، كانت المفتوحة ألفا ، نحو : « أأسجدُ » (٤) ؟ والمضمومة واواً ، نحو : « أؤُنْزِلَ » (٥) ، والمكسورة ياءً ، نحو : « أئنَّك » (٦) ؛ وكذا إذا خففت بالتسهيل ،

---

(١) البقرة / : « فليؤدِّ الذى اؤتُمن أمانته » .

(٢) التوبة / ٤٩ : « ومنهم من يقول ائذن لى ، ولا تفتنِّى » .

(٣) فى (ز ، غ) : قلت له .

(٤) الإسراء / ٦١ : « إلَّا إبليس ، قال : أأسجدُ لمن خلقتَ طيناً » ؟

(٥) ص / ٨ : « أؤُنزل عليه الذكرُ من بيننا » ؟

(٦) الصافات / ٥١ ، ٥٢ : « قال قائل منهم إنى كان لى قرين . يقول : أئنك لمن المصدقين » ؟

كان كل من هذه ، بين الهمزة والحرف الذى منه حركتُها ؛ ومبنى الخط فى الهمز ، فى الأكثر ، على التخفيف .

(وقد تُحذَفُ المفتوحة) – وحذفها فى الخط ، هو رسم المصحف ، قال ثعلب : إن كانت همزة القطع مفتوحة ، فبألف واحدة ؛ وإن كانت مكسورة أو مضمومة ، فبمجانس الحركة ، وإذا رسمت فى المفتوحة بألف واحدة ، فقال الكسائى : الساقطة ألف الاستفهام ؛ وقال ثعلب : الساقطة الثانية ؛ وعليه كلام المصنف ؛ ويدخل فى كلامه ، ما إذا كانت المفتوحة مع ألفين أُخرَيين ؛ وقال ثعلب فيه : يكتب بواحدة ، وكتبه بعضهم بألفين ، وإنما أثبت فى المصحف بواحدة ، نحو : « آلهتنا خير » [١] ؟ ثم قال الفرّاء وثعلب وابن كيسان : الباقى ألف الاستفهام ؛ ونقل الفراء عن الكسائى أن الباقى الأصلية .

(ويُكتب غيرُها ألفاً) – أى وقد يُكتَب ، فهو عطف على : وقد تُحذَف ، وذلك نحو : أأُنزل ، أ إنك ؛ والأكثر أن تكتب فى الأول واواً ، وفى الثانى ياءً ؛ ولو قال فى أول المسألة : وتُصَوَّر متصلة بهمزة الاستفهام ، لكان حسناً ، لتخرج المفصولة ، فإنها لا تكتب بصورة المجانس لحركتها ، بل تكتب ألفاً ، نحو : أو إنك ، أفأُنزل .

(وألحقت بالمتوسطة ، همزة هؤلاء وابنؤم ولئلا ولئن ويومئذ وحينئذ) – فكتبوا الأولين بالواو ، مع أن الهمزة فى الحقيقة مبتدأة ،

---

(١) الزخرف / ٥٨ : « وقالوا أآلهتنا خير » ؟

لأن هاء التنبيه منفصلة عن اسم الإشارة ؛ وكذا ابن مع أُم ، ولكنهم شبهوهما بما الهمزة فيه متوسطة ، نحو : لؤم ، لكثرة استعمال أولاء مع [(١)] ها ، واتصال ابن بأم ، وكتبوا الثالث والرابع بالياء ، وحقهما أن تكتبا هكذا : لِأَلاَّ [(٢)] ، ولِإن ، كما تكتب : لأن إقراء ، و « لإلى الله » [(٣)] ، لكن جعلوا اللام ، وما اتصل بها فى ذينك ، كالشىء الواحد ، فكتبوا الهمزة ياءً ، كما فى بئس ، وكذلك كتبوا الأخيرين بالياء ، بجعل الكلمتين ككلمة واحدة ، وكان القياس فصل الظرف المضاف ، وكتْبَ إذ بألف ، لأنهما كلمتان .

(**فصـــل**) : (إذا [(٤)] أدَّى القياس فى المهموز وغيره ، إلى توالى لينين متماثلين ، أو ثلاثة ، فى كلمة ، أو كلمتين ككلمة ، حذف واحدٌ) – نحو : طاوُس ورؤُس ويستوُن ويلْوُن وآدم وآمن ، حذفوا أحد المثلين خطًّا ، كراهة اجتماع المثلين ؛ والقياس كون المحذوف هو الساكن ، لقوة المتحرك بالحركة ؛ قال ابن عصفور : وقد كتب بعضهم بواوين ، على الأصل ؛ ويستثنى من هذا مايلبس [(٥)] بالحذف ؛ فلا تحذف الواو من قؤول وصؤول ونحوهما ، لئلا يلتبس بقول وصَوْل ؛ نصَّ على عدم الحذف ثعلب ، وتبعه ابن عصفور .

---

(١) فى (ز) : أولا معها – هكذا .

(٢) فى (ز) : لال – هكذا .

(٣) آل عمران / ١٥٨ : « ولئن متم أو قتلتم ، لإلى الله تُحشَرون » .

(٤) فى النسخة المحققة من التسهيل : إن أدَّى .

(٥) فى (د) : مايلتبس .

ومثال الثلاثة فى كلمة : النبيِّين ومَسوؤون وبرآآت ومساآت ، وينبغى أن يكون المحذوف صورة الهمزة ، لأنها المحذوفة فى نبىء وسوء وبراءة ومساءة ؛ ومن هذا يخرج توقف ، فى كون المثل المذكورة ، اجتمع فيها ثلاثة ؛ وأما الثلاثة فى كلمتين ككلمة ، فمثل بنحو : « يا آدم » [١] و « ليسوؤوا » [٢] ويسوؤون وتجيئين .

(إن لم تُفتح الأولى ، كقرأًا وقارئَين) — فيكتبان بألفين وياءَين ، لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ، والتثنية بالجمع ؛ وقال : بعض المغاربة كانوا يكتبون : قرأا وبرأا ، مسندين إلى التثنية ، بألف واحدة ، قال : واختار المتأخرون كتبه بألفَينِ ، للفرق .

(و « لوَّوا » [٣]) — وكذا : اكتووا واحتووا ، كتبوا الجميع بواوين ، خوفاً من كثرة الحذف ، لو لم يثبتوا إحداهما ، لأن الأصل : لوى واكتوى واحتوى ، فحذفت اللام [٤] ؛ وكتبوا يستون ويلون ، بواحدة كما سبق ؛ وفرق ثعلب ، فقال : حذفوا مع اجتماع واوين

---

(١) البقرة / ٣٣ : « قال : ياآدم أنبئهم بأسمائهم » .
« / ٣٥ : « وقلنا ياآدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .
الأعراف / ١٩ : « ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » .
طـه / ١١٧ : « فقلنا : ياآدم إن هذا عدوٌ لك ولزوجك » .
طـه / ١٢٠ : « قال : ياآدم ، هل أَدُلُّك على شجرة الخلد » ؟
(٢) الإسراء / ٧ : « فإذا جاء وعد الآخرة ليسوءُوا وجوهكم » .
(٣) المنافقون / ٥ : « وإذا قيل لهم : تعالوا يستغفر لكم رسول الله ، لوَّوا رؤوسهم » .
(٤) أى لام الكلمة .

وضمَّة ، وأثبتوا لما انفتح ماقبل الواو ، أى فى لَوَّوا ، وهوحسن ؛ وقد كتب بعضهم لوَّوا وشبهه بواحدة ، كما كتب يَسْتون .

(وفى آللّه وجهان ، أجودهما الحذفُ) – فإذا دخلت همزة الاستفهام على الجلالة ، جاز أن تثبت صورة لهمزة الوصل ، فتكتب هكذا : آالله ، بألفين ، لأن اَلْ فيه لازمة عِوضاً ، فنزلت منزلة جزء من نفس الكلمة ؛ والأجود الحذف ، لأنها همزة وصل ، صحبت همزة الاستفهام ، نحو : « آلذَّكَرَين »[1] ؟ وقد سبق أنه أجاب بالحذف ، وهذا كالمستثنى مما تقدَّم ، بالنسبة إلى جزم صاحب الكتاب بالجواب ؛ وإلاَّ فقد سبق ذكر الخلاف فى : « آلذكرين » ونحوه .

(وما سوى ماذكر ، شاذ ، لا يقاس عليه ، أو مخالف للرسم ، فلا يلتفت إليه) – فالشاذ نحو كتْب :اقرآ ، مسنداً إلى اثنين ، بألف واحدة ، والمخالف نحو كتب : رؤوس وطاووس ، بواوين .

(**فصـــل**) : (حذفت الألف من الله) – والقياس إثبات الألف ، كما أثبتت فى اللام ، لكن حذفوها ، لكثرة الاستعمال مع أمن اللبس .

(والرحمن) – وعلة الحذف ماسبق ، وقول ابن قتيبة : لم يحذفوها من شيطان ودهقان ، مع اَلْ ، إجماعاً ، والقياس الحذف ، مردود ؛ فليس فى كل منهما ، مافى الرحمن ، لأنه لم يكثر استعمالهما ، كثرة استعمال الرحمن .

---

(١) الأنعام / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(والحارث [١] ، علَماً) – فإن كان صفة ، لم يجز حذف الألف .

(مالم يخْلُ من الألف واللام) – فإن خلت الثلاثة من اَلْ ، لم تحذف الألف ، نحو : لَاهِ أبوك [٢] ، أى لله أبوك [٢] ، ونحو : رحمان الدنيا والآخرة ، وقوله :

(١٠٣) * وأنت غيث الورى ، لازلت رحمانا [٣] *

وقوله :

(١٠٤) ياحارِ، لا أُرْمَينْ منكم بداهية   لم يْلقَها سُوقةٌ قبلى ولا مَلِكُ [٤]

(ومن : السلامُ [٥] عليكم) –وذلك– ، لكثرة الاستعمال .

(وعبد السلام) [٥] – لحذفها من السلام فى : السلام عليكم .

(وذلك وأولئك) – فلو تجرَّدا ، ثبتت الألف ، نحو : ذا وأولاء ؛ وكذا مع ها التى للتنبيه ، نحو : هذا وهذاك ، وهؤلاء وهؤلائك . .

---

(١) فى النسخة المحققة من التسهيل : والحرث .

(٢) فى (ز ، غ) : أقول .

(٣) لم أعرف قائله ، ولا تتمته ؛ والشاهد فى مجىء رحمان بالألف ، لخلوّه من آل .

(٤) من البسيط لزهير – ديوانه ١٨٠ – والشاهد فى مجىء حارث مرخَّماً ، بالألف ، لخلوه من اَلْ .

(٥) فى (ز ، غ) : السلم .

(وثمْنية وثمْني ، ثابت الياء) – فتكتب ثمنية رجال ، وثمنية عشر ، بلا ألف ، وكذا ثمنى نساء ، وثمنى عشرة ، فإن حذفت ياء ثمنى ، أثبتت الألف ، نحو : ثمانِ عشرة ، وعندى من النساء ثمانٍ ، لئلا يكثر الحذف .

(وفى ثمانين وجهان) – وكذا إذا كتبت ثمانون رفعاً ، ووجه الحذف أن الحرف الدال على الجمع ، كأنه عوض عن الياء المحذوفة منه ، فكأنها ثابتة ، فتحذف الألف ، كما فى ثمنية ؛ ووجه الإثبات ، وهو اختيار ابن عصفور ، أن ياءه حذفت ، فصار نحو : ثمانِ عشرة .

(وحذفت أيضا من ثَلْثٍ وثَلْثين) – نحو : عندى ثَلْثٌ من البط ، وثَلْث نساء ، وثلْث عشرة امرأة ، وثلْث وثلْثون جارية ، وكذا ثلْثة ، وحكم ثلْثين ، رفعا ونصبا وجرًّا ، واحد ، فتحذف الألف فيه مع الياء والواو .

(ومن يا [١] متصلة بهمزة ليست لهمزة آدم) نحو : يأحمد ، يإسحق ، يإبراهيم ، يابن زيد ، يأبابكر ؛ وماذكر المصنف من أن المحذوف ألف يا ، كلام ثعلب فى هذا الموضع يخالفه ، إذ قال : إن المحذوفَ ، الألفُ الثانية . وأما يا آدم ونحوه ، فلا يحذفون فيه ألف يا ، لأنهم قد حذفوا من آدم ، ألفاً ؛ وفهم من كلامه ، أن مثل : يازيد ، ياجعفر ، لايحذف فيه ألف يا ، وقال ثعلب : إنهم يكتبونه بألف ،

---

(١) فى النسخ الثلاث ، وفى المحققة من التسهيل : ياء ، وفى الدماميني : ومن يا التى للنداء .

وبغير ألف ، قال : والألف [١] الأصل ؛ وقال [١] فى توجيه الحذف : كأنهم جعلوا يا مع مابعدها ، شيئا واحداً ، لأن يا ، أقاموها مقام اَلْ ، بدليل امتناع : يا الرجل .

(ومن ها متصلة بذا ، خالية من كاف) — نحو : هذا ، فإن اتصلت الكاف ، فالإثبات ، نحو : ها ذاك [٢] ؛ وحذفت الألف أيضا من ها فى ثلاثة مواضع فى القرآن : « أَيُّهَ المؤمنون » [٣] ، « يأَيُّهَ الساحرُ » [٤] ، « أَيُّهَ الثقلان » [٥] .

(وبجميع [٦] فروعها) — نحو : هذه وهذى وهذان وهؤلاء .

(إلاَّ تا وتى) — فلا تحذف ألف [٧] ها معها ، نحو : هاتا وهاتى ، وكذا هاتان ؛ وقالوا : هأنت وهأنتم وهأنا ، وكتبوها بألف واحدة ، قال ثعلب : والقياس أن تكتب بألفين ، إلاَّ أنهم جعلوا ها مع المكْنىّ كالشيء الواحد ؛ وزعم ثعلب أن المحذوف ألف أنت وماذكر معه ؛ ونُقل عن الكسائى ، أن المحذوف ألف ها ، ورُدَّ بقولهم :

---

(١) سقطت من (ز) وجاءت العبارة فيها هكذا : والأصل فى توجيه الحذف ... الخ

(٢) فى (ز ، غ) : هذاك ؛ وهو مخالف للحكم .

(٣) النور / ٣١ : « وتوبوا إلى الله جميعا أَيُّهَ المؤمنون » .

(٤) الزخرف / ٤٩ : « وقالوا : يأَيُّهَ الساحرُ ادعُ لنا ربَّك » .

(٥) الرحمن / ٣١ : « سنفرغ لكم أَيُّهَ الثقلان » .

(٦) فى (د) : ومن جميع فروعها .

(٧) فى (ز) : ألفها .

هانحن ، نقول ذلك بإثبات ألفها ؛ وقالوا : ها لله ، فحذفوا ألفاً ، لجعلهم ها مع الاسم كشيء واحد .

(وحذفت أيضا ، مما كثر استعماله ، من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف) – نحو : مالك وصالح وخالد وإبراهيم [١] وإسماعيل وإسحاق وهارون وسليمان ؛ وقال ثعلب : إنه يجوز فى صالح وخالد ، علَمَين ، الإثبات أيضا ، وكذا قال بعض المغاربة : إن إثباتها فى صالح وخالد ومالك جيد .

وخرج مالم يكثر ، كحامد وجابر وحاتم وطالوت وجالوت وياجوج وماجوج ، وقد حذفت فى بعض المصاحف من هاروت وماروت وهامان وقارون ، وهى لم تكثر ؛ وخرج بالأعلام ، الصفات ، كرجل صالح ، ورجل مالك ؛ وبالزائدة : شامة وهالة وأوس بن لام ، فلا تحذف الألف فى شيء من هذه .

(مالم يُحذَف منها شيء ، كإسرائل وداود) – فحذفوا من إسرائل ، صورة الهمزة التى بعد الألف ، وبعضهم يقول : الياء ، وهو المعنيُّ بصورة الهمزة ، وحذفوا من داود ، إحدى واويه ؛ وقد سبق فى مسألة طاوس ، ما المحذوف ، على مايقتضيه النظر .

(أو يَخْفَ التباسُه ، كعامر) – وكذا عباس ؛ فلو حذفت الألف ، لا التبس بعُمر وعبس .

---

(١) كتب هو وما بعده من الأعلام بحذف الألف فى بعض النسخ .

(وحذفت أيضا من نحو : مفاعل ومفاعيل ، غير ملتبسَين بواحده ، لكونه على [١] غير صورته) – فيكتب خَوٰتم ودَوٰنيق ، بغير ألف ، لعدم اللبس ، فالمفرد خاتم ، ودانق [٢] ؛ وتكتب مساكين ودراهم بألف ، للبس ، فالمفرد مسكين ودرهم .

(أو فى غير موضعه) – فيكتب ثلثة درٰهم ، بلا ألف ، لأن الموضع لا يصلح للمفرد ، وكذا عندى درٰهم جياداً ، [٣]أو معدودة ؛ ويجوز إثبات الألف حيث جاز حذفها ، والإثبات أجود ؛ وشرط بعضهم للحذف أن لا يلتقى به مثلان ؛ فإن التقيا ، نحو : دنانير ودكاكين ، لم تحذف الألف .

(ومن ملائكة [٤]) – لأنه لفظ لا يلابسه لفظ مثله ، ولكثرة الاستعمال .

(وسمٰوات) – وتوجيهه ماذكر فى ملئكة ؛ والمراد الألف التى بعد الميم ، وقد كتبوا فى مصحف : السمٰوٰت ، بحذف الألفين معاً ؛ وقال بعض المغَاربة : جمع المؤنث السالم ، إن كان فيه مع ألف

---

(١) فى (ز ، غ) : على صورته ؛ والتحقيق من (د) والدمامينى والمحققة من التسهيل .

(٢) فى الدمامينى : وحذفت من الخط ، الألف أيضا من نحو : مفاعل كخوٰتم ودوٰنق ، ومفاعيل كمحريب وتمثيل ، (غير ملتبسين بواحده) ـــ لكونه على غير صوته ، كما مثلنا ؛ فإن مفرد تلك الجموع لا يلتبس بها فى الصورة أصلا ، فالمفرد : خاتم ودانق ومحراب وتمثال .

(٣) أى جيدة ، وفى الصحاح : وأجدته النقدَ : أعطيته جياداً .

(٤) فى بعض النسخ : ملئكة ؛ وسيأتى الحكم بالجواز .

الجمع ، ألف أخرى كالسموات والصالحات ، اختير حذف ألف الجمع ، وإبقاء الأخرى ، وثبت فى المصحف بحذف الألفين .

(وصالحات وصالحين ، ونحوهما) – فنحو : صالحات ، كل جمع مؤنث سالم فيه ألفان ، كالعابدات والذاكرات ، فتحذف من هذا كله ، الألف الأولى ، وقد عرفت ماذكره بعض المغاربة ؛ ونحو : صالحين ، كل جمع مذكر سالم من الصفات ، كالقانتين والصائمين ، فتحذف من هذا كله وما أشبهه ، الألف ؛ وإن لم يكن فى الجمع ألفان ، حملاً على المؤنث .

واشترط بعضهم فى الصفات ، فى جمع المذكر السالم ، كون الصفات مستعملة كثيراً ، وقال : إن الحذف والإثبات حسنان كثيران ؛ ولا فرق فى المذكور ، من ملئكة إلى صالحين ، بين المعرفة والنكرة ، لكن قال ثعلب : أسقطوا من الظالمين والخاسرين والكافرين ، إذا أدخلوا الألف واللام .

(غير ملتبس) – فلا يحذف من طالحات ، لئلا يلتبس بطلحات جمع طلحة ، ولا من حاذرين وفارحين ، لئلا يلتبس بحَذِرين وفَرِحين .

(ولا مضعَّف) – نحو : شابَّان ، و« العادِّين » [1] ،

---

(١) المؤمنون / ١١٣ : « قالوا : لبثنا يوما أو بعض يوم ، فاسأل العادِّين » .

فلاتحذف الألفُ منهما ، ولا من شبههما ؛ لأن الإدغام جعل الاسم كالنّاقص حرفاً ، وكذا رسموا فى المصحف ، فكتبوا « الضَّالِّين [١]» و « العادِّين » بالألف .

(ولا معتلّ اللام) — نحو : الرّامِين ، فلا تحذف الألف ، لأنه قد حذف من الاسم اللام ، وكذا لا تحذف من الراميات ، حملاً على الرَّامين ، كما حمل الصالحون فى الحذف ، على الصالحات ؛ وأما المهموز ، نحو : « الخاسئين » [٢] ، فأثبتوا الألفَ فيه ، حملاً على المضعف ، لأن الهمزة مغيَّرة عن صورتها إلى الياء ، كأنها سقطت ، فأشبهت حرف [٣] التضعيف ، حيث لم توجد صورته مفردة ، فأثبتوا الألف فى المهموز ، كما ثبتت فى المضاعف ؛ وقد رسم فى بعض

---

(١) الفاتحة / ٧ : « غير المغضوب عليهم ، ولا الضالّين » .
البقرة / ١٩٨ : « وإن كنتم من قبله لمن الضالّين » .
الأنعام / ٧٧ : « قال : لئن لم يهدنى ربِّى ، لأكوننَّ من الضالِّين » .
المؤمنون / ١٠٦ : « قالوا : ربنا ، غلَبت علينا شقوتُنا ، وكنا قوماً ضالِّين » .
الشعراء / ٢٠ : « قال : فعلتها إذن ، وأنا من الضالين » .
» / ٨٦ : « واغفر لأبى ، إنه كان من الضالين » .
الصافات / ٦٩ : « إنهم ألفَوا آباءهم ضالِّين » .
الواقعة / ٩٢ : « وأما إن كان من المكذبين الضالّين » .
(٢) البقرة / ٦٥ : « فقلنا لهم : كونوا قردة خاسئين » .
الأعراف / ١٦٦ : « فلما عَتوا عما نُهوا عنه ، قلنا لهم : كونوا قردةً خاسئين » .
(٣) سقط من (ز) .

المصاحف بحذفها ، نظراً إلى أن الهمزة حرف صحيح ، فيُجرَى مُجرَى غيره من الحروف الصحيحة .

ومما يحذف منه الألف : سفيان وعثمان ومروان ، وشبهها ، مما فيه ألف ونون ، وكثر استعماله ، والإثبات حسن ، إلاَّ أنهم لم يحذفوا فى عمران .

(ويُكتب بلام واحدة : الذى) – وذلك للزومها ، فكأنها غير منفصلة .

(وجمعُه) – لأن لفظ الواحد كأنه باقٍ فيه ؛ وفُهم من كلامه أن التثنية تكتب بلامين ، وهو كذلك ، نحو : اللذان واللذين ، وقصدوا التفرقة بين التثنية والجمع ، وكان الثبوت فى التثنية ، لأنها أسبق من الجمع ، فاللبس عند الجمع حصل .

(والتى وفروعُه) – وهى التثنية ، نحو : الَّتَان والَّتَيْن ، [والجمع [1] نحو :] اللاتى واللائى ؛ ولم يثبتوها فى التثنية ، لعدم التباسها بالجمع هنا ؛ وقال ثعلب : كتبوا اللائى واللاتى : الّٰئِى والّٰتى ، فحذفوا لاماً من أولهما ، وألفاً من آخرهما ، قال : ولو كتب على لفظه كان أوفق . انتهى . وفى حذف الألف من اللاتى إلباس بالمفرد ؛ والمعهود عدم حذفها .

---

(١) سقط ما بين القوسين من النسخ ، ووجوده لازم ؛ وفى الدمامينى : والتى وفروعه : المثنى والمجموع ، على اختلاف صيغه .

(والَّيل ٭والَّيلة ، فى الأجود) – وذلك لأن فيه اتباع خط المصحف ، لكن القياس كتبهما بلامين ، وأجاز ذلك قوم ؛ وزاد ثعلب ، فيما كتب بواحدة : الَّطيف ، قال : لأنه عرف ، فاستخف ؛ قال : واللحم واللهو واللعب ، بلامين ، ولو كتب بواحدة جاز .

(وبلامين : لِلّه ونحوه ، مما فيه ثلاث لامات لفظاً) – وذلك لكراهة اجتماع ثلاث لامات ؛ فإن قيل : فهلاَّ كتب الله ، بلام واحدة كالذى ؟ قيل : لحذف ألفه ، فكرهوا كثرة الحذف ، ولئلا يلتبس بإله ، لأن ألفه تحذف .

(**فصـــل**) : (زيدت ألف فى مائة) – قيل : تفرقة بينها وبين منه ؛ وكانت التفرقة فى مائة ، لأنها اسم ، والاسم أحمل للزيادة ، وكانت بالألف ، لأنها تشبه الهمزة ؛ وحكى صاحب البديع ، أن منهم من يحذف ألف مائة فى الخط ، وبعض النحويين يكتب مائة هكذا : ماه ، فيسقط الياء ، وهو جار على ماحكى عن الفرّاء وغيره من الحذاق ، أنه يجوز كتب الهمزة المفتوحة ألفاً ، فى كل موضع ؛ وقال ابن كيسان : منهم من يكتب الهمزة ألفاً ، على حركتها فى نفسها ، وإن كان ماقبلها مكسوراً .

(ومائتين) – وهذا أحد الرأيين فيها ، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه ؛ والرأى الآخر ، عدم زيادة الألف ، كما لا تزاد فى الجمع ، لأن موجب الزيادة قد زال ؛ واتفق على أن الألف لا تزاد فى مئات ومئون ومئين .

(وبعد واو الجمع المتطرفة ، المتصلة بفعل ماض أو أمر) — نحو : ضربوا واضربوا [١] ؛ وخرج بواو الجمع ، واو يغزو ويدعو ؛ وأجاز الفراء إلحاق الألف فى هذين ونحوهما ، فى الرفع خاصة ؛ وأجاز الكسائى إلحاقها فى النصب مع الظاهر ، نحو : لن يغزوَا زيد ، دون لن يغزُوَكَ ، فرقا بين الاتصال والانفصال .

واحترز بالمتطرفة ، من نحو : يضربون وبماض وأمر ، من المتصلة باسم نحو : ضاربوهم ، وقاتلو زيد ، وهمُو ؛ وأجاز الكوفيون لحاقها ، فيكتبون ضاربو زيد ، وهمو ، بالألف ؛ وأما المضارع نحو : لن يضربوا ؛ فالأخفش يجعله كالماضى والأمر ، فيلحق الألف ؛ وبعض البصريين لا يلحقها ، وقيل فى زيادة الألف فى ضربوا ونحوه : إنهم قصدوا التفرقة بين الضمير المنفصل ، والضمير المتصل ، نحو : ضربوهم ؛ فإذا قصد كون الضمير مفعولاً ، لم تثبت الألف ، وإن قُصد كونه توكيداً ، ثبتت .

وبترك الألف فى خط المصحف فى قوله تعالى : « وإذا كالوهم أو وزنوهم [٢] » استُدلَّ على أن الضمير مفعول ، وليس ضميراً منفصلاً ؛ ثم طردوا زيادة هذه الألف ، فى كل واو جمع ، بالشرط المذكور ، وإن لم يلحقها ضمير نصب [٣] .

(وربما زيدت فى نحو : يدعو ، وهم ضاربو زيد) — وقد سبق

---

(١) وفى الدمامينى : المتصلة بفعل ماض نحو : قاموا ،أو أمر نحو : قوموا ، أو مضارع نحو : لن يقوموا ؛ وسيستدرك الشارح حكم المضارع بعد قليل .

(٢) المطففين / ٣ : « وإذا كالوهم أو وزنهم يُخْسِرون » .

(٣) الضمير فى الآية ضمير نصب مفعول ، والفعل معه لا يستحق الألف .

النَّقل عن الفراء والكسائى فى يدعو ، وعن الكوفيين فى : ضاربو زيد .

(وشذَّت زيادتها فى « الرِّبَوا » ، [١] و « إن امرؤًا » [٢]) – وكان حقُّها أن لا تثبت ، بل يكتب الرّبا – هكذا – لأن ألفه عن واو ، ولكن زادوا الألف ، إذ كتبوه بالواو ، لما سبق ، تنبيهاً على أن الأصل أن تكتب ألفاً ؛ وكان حق « امرؤ » ، أن لا يعتد بما عرض له من ضمٍّ عينه للإتباع ، بل يعتبر ما لعينه بطريق الأصالة ، وهو الفتح ، فيكتب بالألف ، نحو : يقرأ ، لكن اعتدُّوا بما عرض فيه من الإتباع ، فكتبوا على حسبه : هذا امرؤٌ بالواو ، ومررت بامرىء بالياء ، وكذا رأيت امرَأً بالألف ، نظراً إلى الإتباع ، عند من يتبع ؛ قيل : فزادوا بعد الواو ألفاً ، تنبيها على أن حقه ، أن يكتب بالألف مطلقاً ، ولا يُعتدّ بالعارض من الضمة والكسرة .

(وزيدت واو فى أُولئك وأُولو وأُولات ويأُوخَىّ وعَمْرو ، غير منصوب) – فزيدت فى أولئك ، فرقا بينه وبين إليك ، وكانت الزيادة واواً ، لمناسبة ضمة الهمزة ، ولم تكن الزيادة فى إليك ، لأن الزيادة فى الأسماء أكثر ، بل لا توجد الزيادة فى حرف ، إلاَّ قليلا ، نحو : لعلَّ ؛ وقال شيخنا – رحمه الله – : يمكن كون الزيادة فى أولى ، نصباً وجرًّا ، للفرق بينه وبين إلى الحرف ، ثم حُمل الرفع على النصب والجرّ ، والتأنيث على التذكير ؛ وأما يأوخَىّ ، فزاد بعض أهل الخط فيه الواو ، فرقاً بينه وبين المكبَّر ، وكانت الزيادة فى المصغَّر ، لأن الفرع أحملُ

---

(١) البقرة / ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، وآل عمران /١٣٠ ، والنساء /١٦١ ، والروم /٣٩ .

(٢) النساء / ١٧٦ : « إن امرؤًا هلك ، ليس له ولد » .

للزيادة ، ولأن التغيير يأنس بالتغيير ، وكانت واواً لمناسبة الضمة ، وأكثر أهل الخط لا يزيدونها ؛ وزيدت الواو فى عمرو ، رفعاً وجرًّا ، فرقاً بينه وبين عُمَر ، وكانت الزيادة واواً ، لأنها لا يقع بها لبسٌ ، فالياء يلتبس بها ، بالمضاف إلى ياء المتكلم ، والألف يلتبس بها المرفوع بالمنصوب ، وكانت فى عمرو ، لأنه أخفُّ ببنائه وصرفه ، ولم يحتج فى النصب للفرق بالواو ، لظهوره [1] بالألف فى عمرو .

(وزيدت ياءٌ فى « بأييدٍ [2] » ، و « من نبإى المرسلين [3] » ، و « مَلإِيه [4] » ، و « ملإِيهم [5] ») – وهذا كله من مرسوم المصحف ؛ ولما كانت همزة « بأَيْيدٍ تُحقق وتُسهَّل ، كتبوها بالألف ، نظراً إلى التحقيق ، وزيدت الياء ، نظراً إلى التسهيل؛ وكذا زيدت الياء فى « نبإى » ، إشعاراً بجواز إبدال الهمزة ياءً

---

(١) فى (ز) : أظهروه بالألف ؛ وفى (د) : لوجود الألف فى عمرو .

(٢) الذاريات / ٤٧ : / والسماء بنيناها بأييد ، وإنا لموسعون » .

(٣) الأنعام / ٣٤ : « ولقد جاءك من نبإى المرسلين » .

(٤) الأعراف / ١٠٣ : « ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملإيه » .

يونس / ٧٥ : « ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون ، إلى فرعون وملإيه » .

هود / ٩٧ : « ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين . إلى فرعون وملإيه » .

المؤمنون / ٤٦ : « إلى فرعون وملإيه ، فاستكبروا ، وكانوا قوماً عالين » .

القصص / ٣٢ : « فذانك برهانان من ربك ، إلى فرعون وملإيه » .

الزخرف / ٤٦ : « ولقد أرسلنا موسى بآياتنا ، إلى فرعون وملإيه » .

(٥) يونس / ٨٣ : « فما آمن لموسى إلَّا ذرية من قومه ، على خوف من فرعون وملإيهم أن يفتنهم » .

فى الوقف ، فتكتب بالألف ، على التحقيق ، وبالياء ، على التخفيف ، ليُعلم جواز القراءة بهما ؛ وقد وقف بالياء جماعة ، فى قراءة حمزة ، وإن كان الوجه أن تبدل فى الوقف ألفاً ؛ وكذا الألف فى « ملإيه » و « ملإيهم » صورةُ التحقيق [١] ، والياء صورة تخفيف الهمزة ، إذ تُسهَّل بين الهمزة والحرف الذى حركتها من جنسه ، وهى الياء [٢] .

(وهذا [٣] مما ينقاد [٤] إليه ، ولا يقاس عليه) – فالانقياد إليه فى رسم المصحف ، اتّباعاً للسلف ، رضى الله عنهم ، وعدم اقتياسه ، أن لا يتعدّى به موضعه ؛ فإذا كتبت هذه وما أشبهها فى غير المصحف ، لم تكتب بالياء ، بل تكتب بأيْدٍ – هكذا – كما تكتب بأصْلٍ ، وتكتب من نبأ – هكذا – كما تكتب من أَجَأ ، وكذا من ملأه وملأهم ، مثل : من خطأه ، وخطأهم ، بالألف ، كما إذا لم تُضَف لضمير ؛ وقيل : تكتب ياءً ، على حسب مناسب حركتها ، أضيفت ، نحو : من خطئه ، أم لم تضف ، نحو : من الكلى .

* * *

وهذا آخر الكتاب

---

(١) أى الألف صورة التحقيق .

(٢) سقطت من (ز) .

(٣) سقطت من (ز) .

(٤) فى (ز) : مما لاينقاد إليه .

تَمَّ بحول الله وقُوَّته ، الجزء الرابع والأخير من شرح التسهيل لابن عقيل :

المساعد على تسهيل الفوائد

وتكميل المقاصد ، لابن مالك

وكان تمام طبعه ومراجعته فى العاشر من شهر صفر عام ١٤٠٥ هـ ، الموافق ٣ من نوفمبر عام ١٩٨٤ م
بمطابع دار المدنى – للطباعة والنشر والتوزيع

والحمد لله أولا وآخرا .

* * *

وتليه خواتيم النسخ المخطوطة والمصورة التى استخدمت فى التحقيق ، تليها الفهارس الخاصة والعامة .

* * *



خاتمة نسخة دار الكتب (د)



خاتمة نسخة الأزهر (ز)



[illegible] ... على التذكير ... [illegible]

[illegible] ... وكانت الزيادة في المصحف ... [illegible]

[illegible] ... وكانت الزيادة ... [illegible]

[illegible] ... فلما كانت ... [illegible]

[illegible] ... على التخفيف ... [illegible]

[illegible] ... رضي الله عنهم ... [illegible]

[illegible] ... على حسب ما يناسب حركتها ... [illegible]

وهذا آخر الكتاب والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وسلم كلما ذكره الذاكرون

وكلما غفل عن ذكره الغافلون ورضي الله عن أبي بكر وعمر

وعثمان وعلي وعن سائر الصحابة أجمعين والتابعين

لهم بإحسان إلى يوم ... [illegible]

... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وفرغ منه لثلاث عشرة خلت من جمادى الأولى من عام [illegible] والحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

[illegible]

خاتمة نسخة الرباط (غ)



لا يقع فيه عمرو ولا يفضي الى اللبس قلت ليس هذا بمتشك فادرجى لا نزاع عند اهل العروض ان الكامل
له عروض هذا على زنة فعلن ولها ضرب مثلها واخر مضمر على زنة فعلن فلو ان قايلا قال
نعم في مثال هذا على النهر واشار الى ذلك المفسر عن عمرو لامكن ان يكون العروض منها اوضرها مثلها
فيكون الهاء من النهر والميم من عمرو مفتوحتين وان يكون الضرب احد منهما او العروض منهما لاجل
التصريع فتكون الميم والهاء ساكنين فقد تصور بما وقع عمرو في القافية التي يقع فيها عمرو بالعكس
فسقط ما قاله ويزيدت با في بايد ومن بناي وملايه وهذا لما يعتاد اليه ولا يقاس
عليه لان رسم المصحف سنة متبعة فوجب الانقياد اليه وليس معقول المعنى لنا فلا نقيس
يكتب في غير المصحف بايد كما يكتب بزيد بياء واحدة ومن نبا زيد ومن ملائه وملاهم كما يكتب
من نبأ زيد ومن خطائهم كما يكتب ذلك اذا لم يضف للضمير وقيل يكتب يا على ما يناسب حركتها
اضيفت نحو من خطيئه او لم يضف وقيل يكتب يا على ما يناسب حركتها اضيفت نحو من خطيته او لم
تضف نحو من الكلي وتمام الكلام في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وما هو الا اضاعة
عاجز مزجى البضاعة معدود في اصل التقصير والاضاعة حقير قلما دعا المباحث الحسنة
قلبه بالسمع والطاعة وانا عندي للموافق عليه بما دفعت اليه من العجلة التي اقتضاها
الحال لا سيما في هذه المجلدة التي اولها همزة الوصل فقد دعا الى السرعة فيها داعي الارتحال
وقد خرج الكتاب كله من يدي قبل ان ارجع النظر فيه ولما تمكن من اصلاح معضله
واظهار خافيه فليحسن المتأهل المتأمل من اصلاح ما يجده من هفوة طغا بها القلم او
عثرة زلت بها القدم وليصفح الصفح الجميل وليغض عما هو قاصر وحسبنا الله ونعم الوكيل
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين ، قال الكاتب ممن نسختنا نحن منه
فان الاصل الذي كان بيده كثير التحريف سوى الربع الاول مع قصر اليد عن عجزه بمصر غفر الله
له ولسائر المسلمين اجمعين ، وقد وقع الفراغ منه على يد افقر العباد واحوجهم
الى ربه سبحانه وتعالى الغني الفقير ملا محمد ابن ملا محمد فريد
ابن ملا عثمان الافغاني السليماني الخالدي في يوم الجمعة وقت
الضحى في اول شهر المعظم شهر شعبان التي هي من شهور سنة
خمس عشرة ومائة والف بقرب جامع بني امية بدمشق الشام
حرسها من العاهات والآفات تحت المنارة الشرقية بمحلة باب
الخضرا بمحلة العنود السليمانية الخالدية بزاوية القطب
الرباني رئيس الاولياء شرقا وغربا الشيخ عبد القادر
الكيلاني قدس الله سره وحشرنا واحبابنا في زمرة
الانبيا والاولياء والصالحين وعفا الله تعالى لنا
ولمشايخنا ولاستاذينا ولسائر اخواننا اجمعين
امين
وصلى الله تعالى على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله
وازواجه الطيبين الطاهرين وصحبه وسلم تسليما

خاتمة نسخة الدمامينى





الفهـــارس والمـــراجع

أولا : الفهارس الخاصة بالجزء الرابع :

الصفحة	الموضـــوع
٦١	فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة ، حكم بزيادة ثانى المتماثلات ،
٦١	وثالثها ، فى نحو : صَمَحْمَح .
٦٢	وثالثها ورابعها ، فى نحو : مَرْمَرِيس .
٦٢	وثانى المثلين أولى بالزيادة فى نحو : اقْعَنْسَسَ ، لوقوعه
٦٢	موقع ألف احْرَنْبَى ؛
٦٢	وأولهما أولى فى نحو : علَّم ، لوقوعه موقع ألف فاعل ،
٦٢	وياء فيعل ، وواو فوعل .
٦٣	وإن أمكن جعل الزائد تكريرا ، أو من سألتمونيها ،
٦٣	رجح ماعضد بكثرة النظير ،
٦٤	إن لم يمنع اشتقاق ، أو مايجرى مجراه .
٦٥	فصل : ماآخره همزة أو نون ، بعد ألف ، بينها وبين الفاء
٦٥	حرف مشدَّد ، أو حرفان ، أحدُهما لين ، فمحتمل لأصالة
٦٥	الآخر ، وزيادة أحد المثلين ، أو اللين ؛ وللعكس ؛
٦٦	ما لم يُهمَل أحد البِناءين ،
٦٧	أو الوزنين ، أو يقلّ نظير أحد المثالين ؛
٦٨	ويتعين اغتفار قلة النظير ، إن سلم به من ترتيب حكم على غير سبب .
٦٩	وتترجح زيادة ماصدر من ياء أو همزة أو ميم ، على زيادة
٦٩	مابعده من حرف لين ،
٦٩،٧٠	أو تضعيف ؛ فإن أدَّى ذلك إلى شذوذ فك أو إعلال أو عدم
٧٠	نظير ، حكم بأصالة ماصدر ؛ مالم يؤد ذلك إلى استعمال
٧٠	ماأُهمل من تأليف أو وزن كمحبب ويأجج .
٧١	فصل : الزائد إما للإلحاق ، وإما لغيره .
٧١	فالذى للإلحاق ، ما قُصد به جعل ثلاثى أو رباعىّ ، موازنا لما فوقه ،
٧٢	محكوماً له بحكم مقابله غالباً ، ومساوياً له مطلقاً فى تجرُّده من غير
٧٢	مايحصل به الإلحاق ، وفى تضمن زيادته ، إن كان مزيداً فيه ،

الصفحة	الموضـــوع
٨٥	أو تكثر مع وجود الاشتقاق ؛
٨٥	واختصاصه ببنية ، لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة ؛
٨٥	ولزوم عدم النظير ، بتقدير أصالته فيما هو منه ، أو فى نظير
٨٦	ماهو منه .
٨٦	فصل : يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام ، قولك :
٨٦	لِجدٍّ صَرْفُ شكِسٍ آمِن طىّ ثوب عزَّته
٨٧	والضرورىّ فى التصريف ، هجاء : طويت دائما
٨٧	وعلامة صحة البدلية ، الرجوع فى بعض التصاريف ، إلى المبدل
٨٧	منه لزوما أو غلبة ؛ فإن لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين ،
٨٧	فهو من أصلين .
٨٨	فصل : تبدل الهمزة وجوبا ، من كل حرف لين ، يلى ألفاً
٨٨	زائداً متطرفاً ،
٨٩	أو متصلا بهاء تأنيث عارضة ؛ وربما صحح مع العارضة ،
٨٩	وأبدل مع اللازمة .
٨٩	وتبدل الهمزة أيضا وجوباً ، من كل ياء أو واو ، وقعت عينا
٨٩	لما يوازن فاعلًا أو فاعلة ، من اسم مُعْتَزٍ إلى فعل معتل العين ،
٨٩	أو اسم لا فعلَ له .
٩٠	ومن أول واوين صدّرتا ، وليست الثانية مدَّة غير أصلية ،
٩١	ولا مبدلة من همزة ،
٩١	فإن عرض اتصالها ، بحذف همزة فاصلة ، فوجهان ،
٩١،٩٢	وكذا كل واو مضمومة ضمة لازمة ، غير مشدَّدة ، ولا موصوفة
٩٢	توجب الإبدال السابق .
٩٣	وكذا كل ياء مكسورة ، بين ألف وياء مشدَّدة .
٩٣	وهمز الواو المكسورة المصدَّرة ، مطرد على لغة ،
٩٤	وربما همزت الواو ، لضمة عارضة .

الصفحة	الموضـــوع
١٩٠	ومن اللازم ، حذف فاءات خُذ وكُل ومُر ؛
١٩١	وإن ولى مُرْ واواً أو فاءً ، فالإثبات أجود .
١٩١	وثبت فى بعض النسخ : وخذ وكل بالعكس .
١٩١	ولا يقاس على هذه الأمثلة غيرها ، إلَّا فى الضرورة .
١٩١	ومن اللازم ، حذف عين فَيْعَلُولة ، كَيْنُونة .
١٩٢	وليس أصله : فُعْلُولة ، ففتحت فاؤه ، لتسلم الياء ، خلافا للكوفيين
١٩٢،١٩٣	ويحفظ هذا الحذف فى عين فَيْعِلان ، وفَيْعِل ، وفَنْعِلَة وفاعل .
١٩٣	وربما حذف ألف فاعل مضاعفا .
١٩٤	والردّ إلى أصلين ، أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال .
١٩٦	ويجوز فى لغة سُلَيم ، حذف عين الفعل الماضى المضاعف ، المتصل
١٩٦	بتاء الضمير أو نونه ، مجعولة حركتها على الفاء وجوبا ، إن سكنت ،
١٩٦	وجوازاً إن تحركت ، ولم تكن حركة العين فتحة ؛
١٩٧ ، ١٩٨	وربما فعل ذلك بالأمر والمضارع ؛ وقد نقل البغداديون ....
١٩٩	وذكر أبو الطيب اللغوى ....
٢٠٠	وبعض العرب يحذف همزة يجىء ويسوء ،
٢٠٠	وإحدى ياءَى يستحيى ، ويجريهن مجرى يفى ويستبى فى الإعراب
٢٠١	والبناء والإفراد وغيره .
٢٠١	والتزم فى غير ندور واضطرار ، حذف ألف ما الاستفهامية
٢٠١	المفردة المجرورة ؛ وفى بعض النسخ بعد هذا : أو اضطرار .
٢٠٣	وقد تسكن ميمها اضطراراً ، إن جُرَّت بحرف .
٢٠٤	وشذَّ فى الأسماء ، حذف اللام ، لفظا ونية بكثرة ، إن كانت واواً ،
٢٠٥	وبقلة ، إن كانت هاء أو ياءً أو همزة أو نونا أو حاء أو مثل العين
٢٠٦	وربما حذفت العين ، وهى نون أو واو أو تاء أو همزة ،
٢٠٧	والفاء ، وهى واو أو همزة ؛ وكثر فى أب ، بعد لا ويا ،
٢٠٨	وندر بعد غيرهما .
٢٠٨،٢٠٩	وشذَّ فى الفعل : لا أدر ، ولا أبال ، وعم صباحا ، ونحو .

الصفحة	الموضـــوع
٢٦٤	فصل : إذا تحرك المِثْلان ، من كلمتين ، ولم يكونا همزتين ، جاز الإدغام ،
٢٦٤	مالم يليا ساكنا ، غير لين .
٢٦٥	ويبدل الحرف التالى متحركا ، أو ساكنا ليِّناً ، بمثل مقاربه الذى
٢٦٥	يليه ، ويدغم جوازاً .. وكان الجارى على الاستعمال العربى ،
٢٦٥	أن يقول : « ويُبدل بالحرف مثلُ مقاربه » ، مالم يكن ليناً ،
٢٦٦	أو همزة ، أو ضادا ، أو شينا ، أو فاءً ، أو ميما ، أو صفيريا قبل
٢٦٦	غير صفيرىّ ؛ أو يلتق الحرفان فى كلمة ، يوهم الإدغام فيها التضعيف .
٢٦٧	وإدغام اللام فى الرَّاء جائز ، خلافا لأكثرهم ،
٢٦٧	وإدغام الرَّاء فى اللام محفوظ .
٢٦٨	وربما أدغم الفاء فى الباء ، والضاد فى الطاء ، والسين فى الشين.
٢٦٨	وتدغم فى الفاء والميم ، الباءُ ، وفى الحاء الهاءُ ،
٢٦٩	وفى الشين والثاء ، الجيمُ ، وفيها – أى فى الجيم – وفى الشين والضاد ،
٢٦٩	الطاء والظاء ، وشركاؤهما فى المخرج .
٢٧٠	والأولى إبقاء إطباق المطبق .
٢٧٠	فصل : وقع التكافؤ فى الإدغام ، بين الحاء والعين ، وبين الخاء والغين ،
٢٧١،٢٧٠	وبين القاف والكاف ، وبين الصفيرية ،
٢٧١	وبين الطاء والدال والتّاء،والظاء والذال والثاء ،
٢٧١	وتدغم الستة فى الصفيريَّة ،
٢٧٢	وتدغم فى التسعة ، وفى الشين والضاد والنون والراء ، اللامُ وجوبا ،
٢٧٢	إن كانت للتعريف أو شبيهتها ،
٢٧٣،٢٧٢	وإلَّا فجوازاً ، بقوة فى الراء ، وبضعف فى النون ،
٢٧٣	وبتوسط فيما بقى .
٢٧٣	فصل : تدغم النون الساكنة ، دون غنة ، فى الراء واللام ،
٢٧٤	وبها ، فى مثلها والميم والواو والياء ،
٢٧٥	وتُظْهر عند الحلقية ،

الصفحة	الموضوع
٢٨٥	أو متأخرة عنها ، منفصلة بحرف أو حرفين ، أولهما ساكن ؛
٢٨٥	فإن تأخر عن الألف مُسْتَعْلٍ ، متصل ، أو منفصل ، بحرف
٢٨٥	أو حرفين غلَب فى غير شذوذ ، الياء والكسرة الموجودتين ،
٢٨٥	لا المنويتين .
٢٨٦	وثبت فى نسخة ، عليها خطه ، بعد قوله : لا المنويتين :
٢٨٦	خلافاً لمدَّعى المنع مطلقاً ،
٢٨٦	وكذا إن تقدَّم عليها ؛
٢٨٦	وثبت فى نسخة ، قرئت عليه ، وعليها خطه :
٢٨٦	وكذا إن تقدم عليها المستعلى ، لا مكسوراً ، ولا ساكناً
٢٨٦	بعد مكسور ؛ وربما منع قبلها مطلقا .
٢٨٧	وفى نسخة الرَّقى :
٢٨٧	وكذا إن تقدَّم عليها ، غير مكسور ، فإن تقدم ساكناً
٢٨٧	بعد كسرة ، فوجهان . وربما غلب المتأخر رابعاً ،
٢٨٧	وقد لا يُعتدّ به ، تالياً من غير كلمتها ، وتالياً من كلمتها ،
٢٨٧	وشذَّ عدمُ الاعتداد به وبالحركة ، فى قول بعضهم :
٢٨٧	رأيت عِذْقا وعِنَباً .
٢٨٨	وإن فُتحت الراء ، متصلة بالألف ، أو ضُمَّت ، فحكمها
٢٨٨،٢٨٩	حكم المستعلى ، غالبا ؛
٢٨٩	وإن كسرت ، كفَّت المانع ؛
٢٨٩	وربما أثَّرتْ منفصلة ، تأثيرها متصلة .
٢٩٠	ولا يؤثر سبب الإمالة ، إلَّا وهو بعض ما الألف بعضه ؛
٢٩١	وثبت بعد هذا ، فى نسخة الرقى ، ونسخة عليها خطه :
٢٩١	ويؤثر مانعُها مطلقاً .
٢٩١	وربما أثرت الكسرة منويَّةً ، فى مدغم ، أو موقوف عليه .
٢٩٢	أو زائداً تباعدها بالهاء ؛

* * *

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها

(٧٦) باب التصريف

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
١١	« ... موعداً لا نخلفه ، نحن ولا أنت ، مكانا سوى »	٥٨	طه
١١	« قل : إننى هدانى ربى إلى صراط مستقيم ، ديناً قِيَماً »	١٦١	الأنعام
١٢	« والسماء ذات الحبك »	٧	الذاريات
٣٢	« فكبكبوا فيها ، هم والغاوون »	٩٤	الشعراء
٤٠	« ألكم الذكر ، وله الأنثى ؟ تلك إذن قسمةٌ ضيزى »	٢١،٢٢	النجم
٤٣	« فأخذنا الذين ظلموا بعذاب بَئِيس »	١٦٥	الأعراف
٨١ هـ	« وماكان صلاتهم عن البيت إلا مكاء وتصدية »	٣٥	الأنفال
٨١ هـ	« إذا قَومك منه يصدّون »	٥٧	الزخرف
٨٦	« فشَرِّدْ بهم مَنْ خلفهم ، لعلهم يذكرون »	٥٧	الأنفال
٩٢	« الأنثى » ولم يقولوا : « وُنْثَى »	١٧٨	البقرة ،
»	» » »	٣٦،١٩٥	آل عمران ،
»	» » »	١٢٤	النساء ،
»	» » »	٨	الرعد ،
»	» » »	٥٨،٩٧	النحل ،
»	» » »	وفى سور	أخرى كثيرة
»	« فلا تخشَوُوا الناس »	٤٤	المائدة
»	« لَتُبْلَوُنَّ فى أموالكم وأنفسكم »	١٨٦	آل عمران

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٩٤	« وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب »	٧٨	آل عمران
٩٤	« إذ تُصعِدون ولا تلوون على أحد »	١٥٣	آل عمران
٩٧	« ولقد مكناكم فى الأرض ، وجعلنا لكم فيها معايش »	١٠ ،	الأعراف ،
٩٧	« وجعلنا لكم فيها معايش ، ومن لستم له برازقين »	٢٠	الحجر
١١١	« أَئمّة » – « فقاتلوا أئمة الكفر »	١٢	التوبة
»	« وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا »	٧٣	الأنبياء
»	« ونجعلهم أئمة ، ونجعلهم الوارثين »	٥	القصص
»	« وجعلناهم أئمة يدعون إلى النار »	٤١	القصص
»	« وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا »	٢٤	السجدة
١١٩	« بل الإنسان على نفسه بصيرة »	١٤	القيامة
١٢٠	« لكنَّا هو الله ربى »	٣٨	الكهف
١٣٣	« تلك إذن قسمةٌ ضيزى »	٢٢	النجم
١٣٤	« الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، طوبى لهم وحسنُ مآب »	٢٩	الرعد
١٣٧	« ودخل معه السِّجْنَ فتيان »	٣٦	يوسف
١٥٣	« إن كنتم للرؤيا تعبرون »	٤٣	يوسف
١٦٩	« والدار الآخرة خير للذين يتقون »	١٦٩	الأعراف
١٨٦	« وعد الله حقا »	١٢٢ ،	النساء ،
»	» » »	٤ ،	يونس ،
»	» » »	٩ ،	لقمان ،
»	« وعد الله ، لا يخلف الله وعده »	٦	الروم
١٨٩	« ما ودعك ربك وما قلى »	٣	الضحى
١٩٣	« على شفَا جُرف هارٍ »	١٠٩	التوبة
١٩٨	« وقَرْنَ فى بيوتكن »	٣٣	الأحزاب
٢٠٠	« إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا »	٢٦	البقرة

الصفحة	الآيـــــة	رقمها	سورتها
٢٦٥	« يعذب من يشاء »	٤٠	المائدة
»	» » »	٢١	العنكبوت
»	« والخيل المسوَّمة والأنعام والحرث ، ذلك متاع		
»	الحياة الدنيا »	١٤	آل عمران
»	« وبدلناهم بجنتيهم جنَّتين ذواتى أُكُل خمط		
»	« وأثل وشيء من سدر قليل »	١٦	سبأ
٢٦٧	« يغفر لكم »	١٤٩	الأعراف ..
٢٦٨	« إن نَشَأْ نخسف بهم الأرض »	٩	سبأ
»	« هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا »	١٥	الملك
»	« فإذا استأذنوك لبعض شأنهم »	٦٢	النور
»	« قال : ربِّ إنى وهن العظمُ منى ، واشتعل		
	الرأس شيباً »	٤	مريم
٢٦٨	« إذاً لابتغوا إلى ذى العرش سبيلا »	٤٢	الإسراء
٢٦٩	« ومَثَلُهم فى الإنجيل ، كزرع أخرج شطأه »	٢٩	الفتح
»	« من الله ذى المعارج . تعرج الملائكة والروح إليه »	٣،٤	المعارج
٢٧٠	« فمن زُحزِح عن النار ، وأُدخل الجنة ، فقد فاز »	١٨٥	آل عمران
٢٧١	« وإذ قالت طائفة منهم : ياأهل يثرب »	١٣	الأحزاب
٢٧٣	« كلا ، بل ، ران على قلوبهم ماكانوا يكسبون »	١٤	المطففين
٢٧٣	« قال : بل ربكم رب السموات والأرض »	٥٦	الأنبياء
٢٧٣	« هل ندلكم على رجل ينبئكم » ؟	٧	سبأ
٢٧٣	« أولئك على هُدًى من ربهم » ..	٥	البقرة ..
٢٧٣	« ويُؤْتِ من لدنه أجراً عظيماً » ،	٤٠	النساء ،
٢٧٣	« لينذر بأسا شديدا من لَدُنه «	٢	الكهف
٢٧٤	« وما لهم من دونه من وال »	١١	الرعد
٢٧٤	« إذا نُودِىَ للصلاة من يوم الجمعة »	٩	الجمعة
٢٧٥	« فإذا استأذنوك لبعض شأنهم »	٦٢	النور
٢٧٦	« سنُلْقى فى قلوب الذين كفروا الرُّعْبَ بما أشركوا »	١٥١	آل عمران

الصفحة	الآيــــة	رقمها	سورتها
هـ ٣٦٠	« اَصطفى البنات »	١٥٣	الصافات
٣٦٠	« قل : آلذّكَرين حرم ؟ أم الأنثيين » ؟	١٤٣، ١٤٤	الأنعام
٣٦١	« بسم الله الرحمن الرحيم »	أوائل جميع السور ، عدا التوبة ، وفى النمل / ٣٠	
٣٦١	« بسم الله مجراها ومرساها »	٤١	هود
٣٦٣	« فليؤدِّ الذى اؤتمن أمانته »	٢٨٣	البقرة
٣٦٣	« ومنهم من يقول ائذن لى ، ولا تفتنىِّ »	٤٩	التوبة
٣٦٣	« إلّا إبليس ، قال : أأسجدُ لمن خلقتَ طينا » ؟	٦١	الإسراء
٣٦٣	« أؤُنزل عليه الذكرُ من بيننا » ؟	٨	ص
٣٦٣	« إنى كان لى قرين . يقول : أئنك لمن المصدِّقين » ؟	٥١، ٥٢	الصافات
٣٦٤	« وقالوا : أآلهتناخير » ؟	٥٨	الزخرف
٣٦٥	« ولئن متم أو قتلتم ، لإلى الله تُحشَرون »	١٥٨	آل عمران
٣٦٦	« قال : ياآدم أنبئهم بأسمائهم »	٣٣	البقرة
٣٦٦	« وقلنا : ياآدم اسكن أنت وزوجك الجنة »	٣٥	البقرة
٣٦٦	« ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة »	١٩	الأعراف
٣٦٦	« فقلنا : ياآدم ، إن هذا عدو لك ولزوجك »	١٧٧	طه
٣٦٦	« قال : ياآدم ، هل أدُلُّك على شجرة الخلد » ؟	١٢٠	طه
٣٦٦	« فإذا جاء وعدُ الآخرة ، ليسوءوا وجوهكم »	٧	الإسراء
٣٦٦	« وإذا قيل لهم : تعالَوا يستغفر لكم رسولُ الله ، لوَّوا رؤوسَهم »	٥	المنافقون
٢٦٧	« قل : آلذكرين حرم ؟ أم الأنثيين » ؟	١٤٣، ١٤٤	الأنعام
٣٧٠	« وتوبوا إلى الله جميعا ، أيُّه المؤمنون »	٣١	النور
٣٧٠	« وقالوا : يأيُّهَ السّاحرُ ادعُ لنا ربَّك »	٤٩	الزخرف
٣٧٠	« سنفرغ لكم أيُّه الثقلان »	٣١	الرحمن
٣٧٣	« قالوا : لبثنا يوما أو بعض يوم ، فاسأل العادِّين »	١١٣	المؤمنون

* * *

الصفحة	الحـــــديث	المرجع
٥	**(٧٦) باب التصريف**	ـــــ
هـ ٤٨	« تمعددوا واخشوشنوا »	رواه الطبرانىّ مرفوعاًعن ابن حدرد الأسلمىّ عن النبى ﷺ
٥٣	« وإنَّ مما يُنبت الربيع مايقتل حَبَطًا أو يُلم »	بخارى / جهاد / ٣٧ ، ومسلم / زكاة / ١٢١
١٨٩	« كل أحد يُؤخذ من قوله ويُدَع »	معجم الطبرانى مرفوعاً
هـ ١٩٠	« أهريق دمه »	النسائى / زكاة / ٤٩ ، وأبو داود / وتر / ١٢ ، وابن ماجه / جهاد / ١٥ ومسند أحمد / ٢ / ١١٩ ، ٣ / ٣٠٠
١٩٥	« أقبل جنادِ ، وَيْهَك ! » أى ويحك !.	الإبدال لأبى الطيب اللغوى ١ / ٣١٦ وما بعدها .
هـ ١٩٥	« وَيْهَك يابن سُمَيَّة .! لعمَّار . أى ويحك !.	م خ / ١٣ / ٢٧٦

* * *

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		الهمزة المفتوحة	
٣٢٨	٩٣	بالخير خيرات ، وإن شرًّا فآ	
		ولا أريد الشرَّ إلَّا أن تآ	—
٣٢٩	٩٤	* جارية قد وعدتنى أن تآ *	—
هـ ٣٢٩	٩٤ م	* قد وعدتنى أم عمرو أن تآ *	—
		الهمزة المضمومة	
٢١	٥	إن تلق عمراً ، فقد لاقيت مُدَّرعاً	
		وليس من همه إبلٌ ولا شاءُ	
		فى جحفل لجبٍ ، جَمٍّ صواهلُه	
		بالليل ، يُسمع فى حافاته آءُ	—
		الباء الساكنة	
٣٣١	٩٧	أقلِّى اللومَ ، عاذلَ ، والعتابْ	
		وقولى ، إن أصبت : لقد أصابْ	جرير
		الباء المفتوحة	
٣٣٢	٩٧ م	أقلِّى اللومَ ، عاذلَ ، والعتاباَ	
		وقولى ، إن أصبت : لقد أصاباَ	جرير
٣٢٩	٩٥	* فى عامنا ذا ، بعد ماأخصبَّا *	رؤبة
١٠٢	٢٧	صرمتُ ، ولم أصرمكمُ ، وكصارمٍ	
		أخ ، قد طوى كشحاً ، وأبَّ ليذهبا	الأعشى
		الباء المضمومة	
هـ ٩	١	وإذا أتاك بأننى قد بعتُها	أنشده أبو زيد
		بوصال غانية ، فقل : كُذُّبذُب	لجريبة
		وفى رواية : فإذا سمعت بأننى قد بعتكم ...	ابن الأشيم

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٢٢١	٦٣	وفى كل حىّ ، قد خبطتَ بنعمة فَحُقَّ لِشأسٍ من نداك ذَنوبُ	علقمة الفحل
		الباء المكسورة	
٢٣٧ هـ	٧٤	تداعت حوله جُشَمُ بن بكر وأسلمه جعاسيس الرباب	عمرو ابن معدى كرب
٢٠٨	٥٣	تعلمت باجادٍ وآل مُرامر وسوَّدتُ أثوابى ، ولست بكاتبِ	—
١٦٣	٣٩	إذا كان مالًا ، كان مالًا مُرَزَّأً ونال نداه كل دانٍ وجانبِ	أنشده أبو عمرو
٤٥ هـ	١٥	تدلَّتْ على حُصٍّ الرؤوس كأنها كُراتُ غلامٍ من كساء مؤرنب وفى رواية : تدلَّتْ على حُصٍّ ظماء كأنها ...	ليلى الأخيلية
٢٩٠	٨١	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر بمنهمر ، جَونِ الرّباب ، سَكوبِ	هدبة بن الخشرم أو سماعة النعمانىّ أو سماعة النعامىّ
		التاء الساكنة	
٣٢٢	٨٥ م	الله أنجاك بكفّى مَسْلَمتْ من بعدما ، وبعدما ، وبعدمَتْ صارت نفوس القوم عند الغلصَمتْ وكادت الحرةُ أن تُدعَى أمَتْ	أبو النجم
		التاء المكسورة	
١٦٤	٤٠	إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنَى فأبعدكنَّ الله من شَيراتِ	جعيثنة البكائى
٢٣٣	٤٠ م	إذا لم يكن فيكنَّ ظلٌّ ولا جنَى فأبعدكنَّ الله من شيراتِ	جعيثنة البكائى

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٢٤٤	٦٥	ياقاتلَ الله بنى السِّعلاتِ	
		عمرو بن يربوعٍ شرارَ النّاتِ	
		غيرَ أعفاءٍ ولا أكياتِ	علباء
		وفى رواية : ياقبحَّ الله ...	ابن أرقم
		وفى رواية : يالعن الله ... عمرو بن ميمون	اليشكرى
١٢١	٣٣	أُرِى عينَىَّ ما لم ترْأَياه	
		كلانـــا عالـــمٌ بالتُّرَّهـــاتِ	سُراقة البارقىّ

الجيم المفتوحة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٧١	٢١	فإن تصر ليلى بسلمى أو أجا	
		أو باللِّوَى أو ذى حُسًى أو يأججا	العجاج
		وفى رواية : فإن تكن ليلى ... أوبالكرىأوذىحصصأويأججا	

الجيم المفتوحة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
هـ ٣٣٢	٩٨ م	ماهاج أشواقاً وشَجْوًا قد شجا	
		من طلل كالأتْحمىّ أنهجا	العجاج

الجيم المكسورة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٢٣٣	٦٨	خالى عُويف وأبو عَلجّ	أعرابىّ
		المطعمان اللحم فى العشِجّ	من أهل البادية

الحاء المفتوحة

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
٣٢٩	٩٦	أتَوا نارى ، فقلت : منون أنتم ؟	جذع بن سنان
		فقالوا : الجنّ ! قلت : عموا صباحا	أبو شمير بن الحارث
		وفى رواية : قلت عموا ظلاما	أو تأبط شرا

الصفحة	الرقم	الشـاهـد	قائله
		الشين المضمومة	
٢٣٦	٧١	* إذ ذاك ، إذ حبلُ الوصال مُدْمَشُ *	——
		العين المفتوحة	
٣٢٨	٩٣	إن شئت أسرفنا ، كلانا ، فدعا اللّهَ خيراً ، ربَّه ، فأسمعَا	——
		العين المضمومة	
١٧٠	٤٣	نُعَى لى أبو المقدام ، فاسودَّ منظرى من الأرض ، واستكَّتْ علىّ المسامعُ	النابغة الذبيانىّ
		العين المكسورة	
١٢٢	٣٤	محمرَّة عقب الصباح عيونهم بمَرًى هناك من الحياة ومسمع	الحادرة
		الفاء الساكنة	
٣٠٢	٨٣	ألا حبذا غنْمٌ وحسنُ حديثها لقد تركت قلبى بها هائماً دَنِفْ	——
		الفاء المضمومة	
٢٢٢	٦٤	عمرو الذى هشم الثريد لقومه ورجالُ مكةَ مُسنتونَ عجافُ وفى رواية : عمرو العلا	عبد الله ابن الزبعرى أو هاشم بن عبد المطلب أو لمطرود الخزاعىّ
		القاف المضمومة	
هـ ٣٨	١١	لها مبسمٌ سُخْتٌ كأنَّ رُضابَه بُعَيْدَ كراها ، إصفَعِنْدٌ مُعَتَّقُ	أبو المنيع الثعلبىّ

الصفحة	الرقم	الشـاهـــد	قائله
٢٧٧	٧٩	**اللام المضمومة**	
		تُولى الضَّجِيعَ ، إذا ماااشتاقها ، خَضِراً	
		عذبَ المذاق ، إذا مااتَّابَع القُبَلُ	—
		وقد جاء بروايات عديدة ومختلفة .	
٢١٤	٥٤	فإنك لاتدرى ، متى الموتُ جائىٌ	
		ولكن أقصى مدة الموت عاجلُ	—
٥٣	١٩	فإن تَبخَلْ سَدُوسُ بدرهميها	
		فإنَّ الريحَ طيبةٌ شَمولُ	—
		اللام المكسورة	
٢٢١	٦٢	يفديك يازرعُ ، أبى وخالى	
		قد مرَّ يومان ، وهذا الثالى	أنشده أبو الفتح
		وأنت بالهجران لا تبالى	ابن جنى
هـ ٢٨٤	٨٠	ماهِجْنَ ، إذْ بكَرْنَ بالأجمال	
		مثلَ صَوارى النخل والسَّيالِ	ذو الرمة
١٤	٢	إنك لو عُمرِّتَ عمرَ الحِسْلِ	
		أو عمرَ نوح ، زمنَ الفِطَحْل	
		والصخرُ مُبْتَلٌّ كطين الوحْل	
		أو كنتَ أوتيتَ كلامَ الحُكْل	
		علمَ سليمانَ كلامَ النَّمل	رؤبة
		كنتَ رهينَ هرمٍ أو قَتْل	أو العجاج
		اللام المكسورة	
هـ ٢٣٢	٦٧	كأنَّ فى أذنابهنَّ الشُّوَّلِ	أنشده ابن الأعرابى
		من عَبَسِ الصيف قُرونَ الإجَّلِ	لأبى النجم
١٢٩	٣٧	سواسية ، سود الوجوه ، كأنهم	
		ظرابِىُّ غِرْبانٍ ، بمجرودةٍ مَحْل	البعيث
هـ ٢٠٦	٥١	* فى لُجَّةٍ ، أمسك ، فلاناً ، عن فُلِ *	أبو النجم

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		اللام المكسورة	
٢٥٣	٧٦	* الحمدِ لله العلىّ الأجلل *	العجاج
٩٩	٢٥	ومطيَّةٍ ، ملثَ الظلام ، بعثتُه يشكو الكلالَ إلىَّ ، دامى الأظلَلِ	أنشده أبو زيد لربيعة بن مقروم الضبىّ
		الميم المفتوحة	
٣٢٩	٩٦ م	أتوا نارى ، فقلت : مَنُونَ أنتم ؟ فقالوا : الجنّ ، قلت : عموا ظلاما	جذع بن سنان ، أو شمير بن الحارث
		وفى رواية سبقت : « « : عموا صباحا	أو تأبط شرا .
٢٥٧	٧٧	وقال نبىُّ المسلمين : تقدَّموا وأحْبِبْ إلينا أن تكون المقدَّما	—
		وفى رواية : وقال أمير المؤمنين : ...	
٤٥	١٤	* فإنه أهلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَ ما *	أبو حيان الفقعسىّ
١٩٠	١٤ م	* فإنه أهل لِأنْ يؤكر ما *	« « «
٢٣٥	٧٠	إنى إذا ماحَدثٌ ألمَّا أقول : ياللَّهُمَّ ، ياللَّهُماَّ	أمية بن أبى الصلت أو أبو خراش الهذلى
		الميم المضمومة	
٢٢٤	٦٦	العاطفون تحين مامن عاطف والمسبغون يداً ، إذا ماأنعموا	أبو وجزة السعدىّ
		وفى رواية : والمطعمون زمانَ أين المطعم ؟	
٤١	١٣	فإن تَنْأَ عنَّا ، نَنْتَقِصْكَ ، وإن تُقِمْ فحقُّك مَضْؤُوزٌ ، وأنفُك راغمُ	—

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		الميم المسكورة	
٢١٦	٥٥	تزور امرأً ، أما الإله فيتّقى وأما بفعل الصالحين فيأتمى	—
٢٢١	٦١	مضت ثلاث سنين ، منذ حلَّ بها وعام حلَّتْ ، وهذا التابع الخامى	الحادرة الذبيانىّ
٢٣٤	٦٩	هما نفثا فى فىَّ من فمويهما على النَّابح العاوى أشدّ رجامِ	الفرزدق
٣٥٢	١٠٢	تعالَوا أفاخركم ، أأعيا وفقعسٌ إلى المجد أدنى ، أم عشيرةُ حاتِم ؟	حُريث بن عنّاب النبهانىّ
		النون الساكنة	
٣٣٢	٩٨ م	ماهاج أشواقاً ، وشَجواً قد شَجنْ من طلل ، كالأتْحَمِىِّ ، أنْهَجنْ وفى رواية مضت فى الجيم المفتوحة : قد شجا ... وأنهجا	العجاج »
٣٣٢	٩٩	أفِدَ الترحُّلُ ، غير أن ركابنا لما تَزُل برحالنا ، وكأن قَدِنْ وفى رواية : أزف.... وكأن قدِ	النابغة الذبيانىّ
٣٣٣	١٠٠	* ياصاحِ ، ماهاج الدموعَ الذُّرَّفَنْ *	العجاج
٣٣	١٠	* ومْهمَهين قَذَفين مَرْتَيْن ظهراهما مثل ظهور التُّرسَيْنْ	خطام المجاشعى
		النون المفتوحة	
١٠٣	٢٩	وأتى صواحبها ، فقلن : هذا الذى منح المودَّةَ غيرَنا ، وجفانا وفى رواية : وأتت صواحبها ، فقلن : هذا الذى رام القطيعة بعدنا،وجفانا	جميل بن معمر أو عمر بن أبى ربيعة
٣٦٨	١٠٣	* وأنت غيث الورى ، لازلتَ رحمانا *	—

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		النون المفتوحة	
١٢٨	٣٦	تُهدِّدُنا وتوعدنا ، رُوَيداً متى كنا لأمك مَقْتَوينا ؟ وفى رواية : تهدَّدْنا وأَوْعِدنا ، رويدا ...	عمرو بن كلثوم
		النون المكسورة	
٣٠٣	٨٤	وكنتُ كذى رجلين : رجل صحيحة ورجل بها ريبٌ من الحدَثانِ فأما التى صحَّتْ ، فأزدُ شَنُوءةٍ وأما التى شلَّتْ ، فأزدُ عُمانِ	الشاعر النجاشىّ قيس بن عمرو
		الهاء الساكنة	
٣١٥ هـ	٨٩	من يأتمِرْ للخير فيما قصَدُهْ تُحمَدْ مساعيه ، ويُعْلَمْ رشَدُهْ	—
٣٢١	٨٩ م	من يأتمِرْ للحزم فيما قصَدُهْ تُحمدْ مساعيه ، ويُحمَدْ رشَدُهْ	—
٣١٦	٩٠	عجبتُ ، والدهرُ كثيرٌ عجبُهْ من عنَزىٍّ ، سَبَّنى ، لم أضربُهْ	زياد الأعجم
٢٢	٦	لأُنكحـــنَّ بَبَّـــهْ جاريـــةً خِدَبَّـــهْ مُكرَمـــةً مُحَبَّـــهْ تَجُبُّ أهـــل الكعبـــهْ	هند بنت أبى سفيان
١٩٢	٤٥	قد فارقت قرينها القرينَهْ وشحطت من دَارها الظعِينَهْ ياليت أنَّا ضمَّنا سفينهْ حتى يعودَ الوصلُ كيَّنونَهْ	أنشدهما النهشلى
٣٢٧	٩٢	يارُبَّ يومٍ لى ، لا أظلَّلُهْ أُرْمضُ من تحتُ ، وأُضحَى من عَلُهْ	أبو ثروان أو أبو الهجنجل
١٤١	٣٨	تَهزأُ منِّى أختُ آلِ طَيْسَلَهْ قالت : أراه دالفاً ، قد دُنْىَ لَهْ وفى رواية : قالت : أراه فى الوقار والعَلَهْ	— —

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		الهاء الساكنة	
٣٠٦	٨٥	الله نجاك بكفَّىْ مَسلَمهْ	
		من بعدما ، وبعدما ، وبعدمَهْ	أبو النجم
٢٠٣	٤٩	أَلامَ يقول الناعيان ؟ أَلامَهْ ؟	
		ألا فاندبا أهل الندى والكرامهْ	—
٢٣٧	٧٣	قد وردتْ من أمكنَهْ	
		من ههنا ، ومن هُنَهْ	
		إن لم أُرَوِّها ، فَمَهْ ؟	أنشده النحاة
٢٠٤	٥٠	ياأسدىّ لِمْ أكلتَه ؟ لَمْه لو خافك الله عليه حرَّمَهْ	أنشده ابن جنى ،
		وفى رواية : ياأسديًّا ... وفى رواية : يافقعسىّ ...	ونسبه ابن منظور إلى سالم بن دارة
		الهاء المفتوحة	
٢٠٨	٥٢	ياابا المغيرة ، رُبَّ أمر معضل	
		فَرَّجْتُه ، بالمكر منِّى والدَّها	أبو الأسود
١٩١	٤٤	تِ لى آل زيد ، وانْدُهُمْ لى جماعة	
		وسَلْ آل زيد : أىّ شىء يضيرها ؟	—
١٢٠	٣٢	فما أصبحتْ عَلَّرْضِ نفسٌ بريَّةٌ	
		ولا غيرها ، إلَّا سليمان نالَها	—
١٢٤	٣٥	تبيَّن لى أن القماءة ذِلَّةٌ	
		وأنَّ أعزَّاءَ الرجالِ طيالُها	أُنَيف بن زبان
٢١٩	٥٨	لها أشارير ، من لحمٍ ، تُتَمِّرُه	
		من الثَّعالِى ، ووخزٌ من أرانيها	أنشده سيبويه
		الهاء المضمومة	
هـ ٢٨	٧	* مافى اليآبِى يُؤْيُؤٌ شَرْواهُ *	الحسن بن هانىء

الصفحة	الرقم	الشاهد	قائله
		الياء المفتوحة	
٣٢٤	٩١	بدا لى أنى لستُ مدركَ مامضى ولا سابقٍ شيئا ، إذا كان جائيا	زهير أو صرمة الأنصارىّ
١٠٠	٢٦	فما برحت أقدامنا فى مقامنا ثلاثتنا ، حتى أُزيروا المنائيا	عبيدة بن الحارث
		الياء المضمومة	
٢٦٠	٧٨	وكأنها بين النساء سبيكةٌ تمشى بسُدَّةِ بيتها فتُعِيُّ	

صف هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويرى بمكتبة الخانجى